





307

Aid Gadeon  
rebeur  
عبد جديرون عباد  
في بيروت



فهرسة الجزء الاول من حاشية رد المحتار على الدر المختار  
للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابدين

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٢	مطلب أفضل صبيح الصلاة	٨٤	مطلب في تعبد عليه السلام بشرع
٣٣	مقدمة	٨٤	من قبله
٣٦	مطلب الفرق بين المصدر والمصدر	٨٤	مطلب ليس أصل الوضوء من
٣٩	مطلب في فرض الكفاية وفرض العين	٨٤	خصوصيات هذه الامة بل الغرة
٤٠	مطلب فرض العين أفضل من فرض الكفاية	٨٦	مطلب في حديث الوضوء على الوضوء
٤١	مطلب في التحميم والرمل	٨٧	نور على نور
٤٢	مطلب المهر أنواع	٨٧	مطلب قد يطابق الفرض على ما ليس
٤٢	مطلب في الكهانة	٨٧	بركن ولا شرط
٤٣	مطلب في الكلام على انشاء الشعر	٨٩	مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه
٤٥	مطلب يجوز تقليد الفضول مع وجود الأفضل	٩٥	مطلب في السنة وتقريرها
٥٥	مطلب فيها اختلاف فيه من رواية الامام عن بعض الصحابة	٩٨	مطلب المختار ان الاصل في الاشياء
٦١	مطلب في مولد الائمة الاربعة ووفاتهم ومدة حياتهم	٩٨	الاباحة
٦٣	مطلب صح عن الامام انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي	٩٨	مطلب الفرق بين النية والقصد
٦٣	مطلب في حديث اختلاف أمي رجة	٩٨	والعزم
٦٣	مطلب رسم المفق	٩٨	مطلب الفرق بين الطاعة والقربة
٦٤	مطلب في طبقات المسائل وكتب ظاهر الرواية	١٠٠	والعبادة
٦٦	مطلب اذا تعارض التصحيح	١٠٣	مطلب سائر عني باقي لا يعني جميع
٦٩	مطلب لا يجوز العمل بالضعيف حتى لنفسه عندنا	١٠٣	مطلب في دلالة المذهب
٦٩	مطلب في حكم التقليد والرجوع عنه	١٠٧	مطلب في منافع السوال
٧١	مطلب في طبقات الفقهاء	١١١	مطلب في الوضوء على الوضوء
٧٣	(كتاب الطهارة)	١١١	مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في
٧٧	مطلب في اعتبارات المركب التام	١١٢	المنسوب
		١١٢	مطلب قد يطابق الجائز على ما لا يمنع
		١١٢	شرعا فيشمل المكروه
		١١٢	مطلب في تعريف قوله معزيا
		١١٥	مطلب لافرق بين المنسوب والمكتسب
			والنقل والتطوع

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١١٥	مطلب ترك المنسوب هل يكره تنزيها	١٦٧	مطلب في حديث لانعموا والعقب
١١٦	وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الاولى	١٦٨	مطلب في مسألة الوضوء من القساق
١١٦	مطلب في تهيم مندوبات الوضوء	١٧١	مطلب حكم سائر المأقعات كلها
١١٦	مطلب الفرض أفضل من النقل	١٧٢	مطلب حكم سائر المأقعات كلها
١١٧	مطلب في مباحات الاستعانة في الوضوء بالغير	١٧٢	مطلب في أن التوضي من الحوض
١١٨	مطلب في بيان ارتقاء الحديث	١٧٢	أفضل رغم الامة بقرلة وبيان الجزء الذي
١٢٠	الضعيف الى مرتبة الحسن	١٧٣	لا يجوز
١٢٠	مطلب في مباحات الشرب قائما	١٧٣	مطلب الاصح أنه لا يشترط في الجريان
١٢١	مطلب في الغرة والتحجيل	١٧٤	المد
١٢١	مطلب في التمسح عند بل	١٧٤	(تنبيه) مهم في طرح الزيل في
١٢٢	مطلب في تعريف المكروه وانه قد يطابق على الحرام والمكروه تحريما	١٧٥	القساقل
١٢٣	وتنزيها	١٧٥	مطلب لو دخل الماء من أعلى الحوض
١٢٣	مطلب في الاسراف في الوضوء	١٨٠	ونخرج من أسفله فلا يسبح
١٢٤	مطلب نوافض الوضوء	١٨٠	مطلب يطهر الحوض بمجرد الجريان
١٢٩	مطلب في حكم كي الحصة	١٨٠	مطلب في الحماق فحسب القصعة
١٣١	مطلب نوم من به انفلات ربح غير ناقص	١٨٠	بالحوض
١٣١	مطلب لفظ حديث موضوع لانه كان	١٨١	مطلب في مقدار الذراع وتعيينه
١٣٣	وبستهار لجهة الشيء	١٨٢	مطلب في تفسير القربة والثواب
١٣٣	مطلب نوم الانبياء غير ناقص	١٨٦	مطلب مسألة البئر بحط
١٣٧	مطلب في نذب مراعاة الخلاف اذا لم يرتكب مكروه مذهبه	١٨٧	مطلب في أحكام الدباغة
١٤٠	أبحاث الفصل	١٩٣	مطلب في المسك والزباد والعنبر
١٤٤	مطلب سنن الغسل	١٩٤	مطلب في التدوي بالهرم
١٤٧	مطلب في تحرير المصاع والمد والزلطل	١٩٤	فصل في البئر
١٥٤	مطلب في رطوبة الفرج	٢٠٢	مطلب مهم في تعريف الاستحسان
١٥٧	مطلب يوم عرفه أفضل من يوم الجمعة	٢٠٤	مطلب في الفرق بين الروث والخثي
١٦٠	مطلب يطابق الدعاء على ما يشمل الثناء	٢٠٤	والبحر والخمر والخبث والعدرة
١٦٥	باب المياه	٢٠٤	مطلب في السور
		٢٠٧	مطلب الكراهة حيث أطلقت
			فالمراد منها التحريم
		٢٠٧	مطلب ست توث الثمان



صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢١١	(باب التيمم)	٢٩٧	مطلب اذا صرح بعض الاثمة بغيره
٢١٧	مطلب في تقدير الغلوة	٢٩٩	لم يصرح غير مجتبه وجب اتباعه
٢٢٨	مطلب في الفرق بين الظن وغالب الظن	٣٠٠	مطلب في الفرق الذي يستتطر من رددي الخدم من نجس حرام بخلاف النواذر
٢٣٢	مطلب فاقد الطهورين	٣٠٤	مطلب في حكم الصبيغ والاختصاص بالصبيغ أو الحناء النجسين
٢٤٠	باب المسح على الخفين	٣٠٥	مطلب في حكم الوشم
٢٤٢	مطلب في المسح على الخف المني في القصر من الكعبين اذا خيط بالخشب	٣٠٩	مطلب في تطهير الدهن والعسل
٢٤٤	مطلب تعرف الحديث المشهور	٣١٠	فصل في الاستنجاء
٢٤٥	مطلب اعراب قواهم الا ان يقال	٣١٢	مطلب اذا دخل المستنجي في ماء قليل
٢٥٤	مطلب فواقر المسح للضرورة	٣١٦	مطلب القول مرجع على الفعل
٢٥٧	مطلب الفرق بين القرض العملي والقطعي والواجب	٣١٩	مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء والاستنجاء
٢٥٩	مطلب في افطاسة كل اذا دخلت على منكر أو معرف	٣٢٤	مطلب في الامر بالمعروف
٢٦١	باب الحاض	٣٢٤	مطلب في أول ما يحاسب به العبد
٢٦٢	مبحث في مسائل المتحيرة	٣٢٥	(كتاب الصلاة)
٢٦٦	مطلب لو أتى وقت بني من هذه الاقوال في مواضع الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا	٣٢٧	مطلب فيما يصير الكافر به من الانحال
٢٧٥	مطلب في حكم وطء المستحاضة ومن يذكره لهجاسة	٣٣٢	مطلب في تعبد عليه السلام قبل البعثة
٢٧٩	مطلب في أحوال السقط وأحكامه	٣٣٤	مطلب لوردت الشمس بعد غروبها
٢٧٩	مطلب في أحكام الآيسة	٣٣٤	مطلب في الصلاة الوسطى
٢٨٠	مطلب في أحكام المعتذر	٣٣٥	مطلب في فاقد وقت العشاء كاهل بلغار
٢٨٤	باب الانحسار	٣٣٩	مطلب في طلوع الشمس من مغربها
٢٩٢	مطلب في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم	٣٤٢	مطلب بشرط العلم بدخول الوقت
٢٩٤	مبحث في بول الفارة وبعدها وبول الهرة	٣٥٠	مطلب في تكرار الجماعة والاقتداء بالخاصات
		٣٥٢	مطلب في اعراب كائنات ما كان
		٣٥٣	مطلب تكرار الصلاة في الكذبة

٤٥  
 محمد بن أبي بكر الكوفي عنده نسخة  
 من كتابه في بيان ما ينبغي  
 من الصلاة والجمعة والاعادة  
 في كل وقت من الأوقات

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٣٥٤	مطلب في الصلاة في الأرض المغصوبة	٤٠٦	أقوال فالأرجح الأول أو الثالث لا الوسط
٣٥٥	أرض القصب	٤١٠	باب صلاة الجمعة
٣٥٧	باب الأذان	٤١١	مطلب قد يطلق القرض على ما يقابل الركن وعلى ما ليس بركن ولا شرط
٣٥٨	مطلب في المواضع التي يشد بها الأذان في غير الصلاة	٤١٤	مبحث القيام
٣٥٨	مطلب في الكلام على حديث الأذان	٤١٥	مبحث القراءة
٣٦٠	مطلب في أول من يقرأ الأذان	٤١٥	مبحث الركن الأصلي والركن الزائد
٣٦٢	مطلب في أذان الجوف	٤١٦	مبحث الركوع والسجود
٣٦٤	مطلب في المؤذن اذا كان غير محتسب في أذانه	٤١٧	مطلب هل الامر التعمدي أفضل أو المعقول المعنى
٣٦٧	مطلب في كراهية تكرار الجماعة في المسجد	٤١٧	مبحث القعود الأخير
٣٧٢	مطلب هل يشرع في الصلاة	٤١٨	مبحث الخروج بصفعة
٣٧٢	مطلب في أثر النبي صلى الله عليه وسلم في الأذان بصفه	٤٢٠	مطلب قصدهم بإطلاق العبارات أن لا يدعى لهم الامن زاجهم عليه
٣٧٢	باب شروط الصلاة	٤٢٠	مطلب بحمل الكتاب اذا بين بالظن في الحكم بعدد مضاف الى الكتاب
٣٧٥	مطلب في ثمر العورة	٤٢١	مبحث شروط التسمية
٣٧٨	مطلب في النظر الى وجه الامرء	٤٢٤	مطلب واجبات الصلاة
٣٨٥	مبحث التنية	٤٢٥	مطلب المكروه مقترنا من الصفات ولا تسقط به العداة الا بالادمان
٣٨٧	مطلب في حضور القلب والانشوع	٤٣٥	مطلب كل صلاة اذيت مع كراهية التحريم يجب اعادةها
٣٩٢	مطلب يصح القضاء بنية الاداء وعكسه	٤٣٧	مطلب كل شفع من النقل صلاة
٣٩٢	مطلب مضى عليه سنوات وهو يصل الظهر قبل وقتها	٤٣٢	مطلب قد يشار الى المني باسم الإشارة الموضوع للمفرد
٣٩٦	مطلب اذا اجتمعت الإشارة والتسمية	٤٣٣	مطلب لا ينبغي أن يعدل عن الدراية اذا وقع امره بالرواية
٣٩٦	مطلب ما يزيد في المسجد النبوي هل يأخذ حكمه	٤٣٨	مطلب مهم في تحقيق متابعة الامام
٣٩٧	مبحث في استئذان القبلة	٤٤٠	مطلب المراد بالجمعة فيه
٤٠٢	مطلب كراهات الادوية ثابتة	٤٤٢	مطلب من الصلاة
٤٠٣	مطلب مسائل التحريم في القبلة		
٤٠٥	مطلب اذا ذكر في مسألة ثلاثة		



صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٤٤٢	مطلب في قولهم الاسائة دون الكراهة	٤٨٤	مطلب في المواضع التي تذكر فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
٤٤٣	مطلب في التبليغ خالف الامام	٤٨٥	مطلب في أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل ترد أم لا
٤٤٦	آداب الصلاة	٤٨٦	مطلب في الدعاء بغير العربية
٤٤٦	فائدة لدفع التمازب بحجة	٤٨٧	مطلب في الدعاء المحرم
٤٤٧	فصل في بيان تأليف الصلاة الى انتمائهم الخ	٤٨٨	مطلب في خلف الوعيد وحكم الدعاء بالمغفرة للكافر ولجميع المؤمنين
٤٤٩	مطلب في حديث الاذان جرم	٤٩١	مطلب في وقت ادراك فضيلة الافتتاح
٤٥١	مطلب الفارسية خمس لغات	٤٩٢	مطلب في عدد الانبياء والرسل عليهم السلام
٤٥٢	مطلب في حكم القراءة بالفارسية أو التوراة والانجيل	٤٩٣	مطلب في تفصيل البشارة على الملائكة
٤٥٣	مطلب في حكم القراءة بالشاذ	٤٩٣	مطلب هل تنفي الحنطة
٤٥٣	مطلب في بيان المتواتر والشاذ	٤٩٣	مطلب هل يفارق الملائكة
٤٥٧	مطلب لفظة القنوي آكد وأبلغ من لفظة المختار	٤٩٥	مطلب فيما لو زاد على العدد الوارد في التسبيح عقب الصلاة
٤٥٨	مطلب قراءة البسلة بين الفاتحة والسورة حسن	٤٩٦	فصل في القراءة
٤٦٢	مطلب في اطالة الركوع للجماعي	٤٩٨	مطلب في الكلام على الجهر والخفية
٤٧٥	مطلب مهم في عقد الاصابع عند التشهد	٥٠٠	مطلب في حقيقة متى هم في ركوعه انه لم يقرأ بعد اتمام القراءة فرضا وفي معنى كون القراءة فرضا وواجبا وسنة
٤٧٩	مطلب في جواز التعميم على النبي ابتداء	٥٠٢	مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية
٤٨٠	مطلب في الكلام على التشبيه في كماله	٥٠٢	مطلب السنة تكون سنة عين وسنة كفاية
٤٨١	مطلب لا يجب عليه أن يصلي على نفسه صلى الله عليه وسلم	٥٠٩	فروع في القراءة خارج الصلاة
٤٨١	مطلب في وجوب الصلاة عليه كلما ذكر عليه الصلاة والسلام	٥٠٩	مطلب الاستعاذ للقرآن فرض كفاية
٤٨٢	مطلب هل نفع الصلاة عائد للمصلي أم له ولله صلى عليه	٥١١	باب الامامة
٤٨٣	مطلب نص العلماء على استحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع	٥١٢	مطلب شروط الامامة الكبرى
		٥١٦	مطلب في تكرار الجماعة في المسجد
		٥٢٣	مطلب البدعة خمسة أقسام

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٥٢٥	مطلب في امامة الامرد	٥٧١	اغزأى مصطل تفرض عليه القراءة في أربع ركعات الفرض
٥٢٦	مطلب في الاقتداء بشافعي ومطهر	٥٧٢	اغزأى مصطل لا سلام عليه
٥٢٧	مطلب اذا صلى الشافعي قبل الحنفي هل يكروه أم لا	٥٧٤	باب ما يفسد الصلاة وما يكروه فيها
٥٢٧	هل الافضل الصلاة مع الشافعي أم لا	٥٧٥	مطلب في الفرق بين السهم والسيان
٥٣٠	مطلب هل الاسائة دون الكراهة أو أخش منها	٥٧٦	مطلب المواضع التي يكروه فيها السلام
٥٣١	مطلب في كراهة قيام الامام في غير المحراب	٥٧٨	مطلب المواضع التي لا يجب فيها رد السلام
٥٣٢	مطلب في جواز الاشارة بالقرب	٥٨٢	مطلب في التشبيه باهل الكتاب
٥٣٢	مطلب في الكلام على الصف الاول	٥٨٦	مطلب في المثنى في الصلاة
٥٤٠	مطلب الواجب كفاية هل يسقط بفعل الصبي وحده	٥٨٩	مطلب مسائل زلة القارئ
٥٤٤	مطلب في الاشغ	٥٩٢	مطلب اذا قرأ أعمال جلد بدون ألف لا تسعد
٥٤٥	مطلب اذا كانت اللغظة يسيرة	٥٩٧	مطلب مكروهات الصلاة
٥٤٦	مطلب الكافي لما كرم جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهرا الرواية	٥٩٧	مطلب في الكراهة التحريمية والتزيمية
٥٥١	مطلب في رفع المبلغ صوته زيادة على الحاجة	٥٩٩	مطلب في الخشوع
٥٥١	مطلب القياس بعد عصر الاربع مائة منقطع فليس لاحد أن يقبس	٦٠٠	مطلب اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة أولى
٥٥٢	مطلب المواضع التي تقصد فيها صلاة الامام دون الموقت	٦٠٩	مطلب الكلام على اتخاذ السجدة
٥٥٥	مطلب الاختصاص بالصحيح أولى من الاصح	٦١١	مطلب في بيان السنة والمعتصم والمندوب والمكروه وخلاف الاولى
٥٥٥	مطلب في أحكام المسبوق والمدرك واللاحق	٦١٤	مطلب في أحكام المسجد
٥٥٦	مطلب فيما لو أتى بالركوع أو السجود أو بهما مع الامام أو قبله أو بعده	٦١٦	مطلب كلمة لا بأس بليس على أن المستحب غيبه لأن البأس الشدة
٥٦٠	باب الاختلاف	٦١٦	مطلب في أفضل المساجد
٥٦٧	المائل الاثنا عشرية	٦١٧	مطلب في انشاد الشعر
		٦١٨	مطلب في رفع الصوت بالذكر
		٦١٨	مطلب في الفرس في المسجد
		٦٢٠	مطلب فيمن سبقته يده الى مباح
		٦٢٠	باب الوتر والنوافل
		٦٢١	مطلب في الفرض العلى والعملى



مصيفة	مصيفة
والواجب	٦٦٧
٦٢٢	مطلب في منكر الوتر والسنة أو الاجماع
٦٢٥	مطلب الاقتداء بالشافعي
٦٢٨	مطلب في القنوت للنازلة
٦٣٠	مطلب في السق والنوافل
٦٣٣	مطلب في لفظه عثمان
٦٣٣	مطلب قولهم كل شفع من النفل
٦٣٥	مطلب في حجة المسجد
٦٣٧	مطلب في الكلام على الضميمة
٦٣٨	مطلب في الكلام على حديث النهس
٦٣٩	مطلب سنة الوضوء
٦٣٩	مطلب سنة الضمعي
٦٤٠	مطلب في ركعتي السفر
٦٤٠	مطلب في صلاة الليل
٦٤١	مطلب في احيمه ايمالي العيدين
٦٤٢	مطلب في صلاة الرغائب
٦٤٢	مطلب في ركعتي الاستغارة
٦٤٣	مطلب في صلاة التسبيح
٦٤٤	مطلب في صلاة الحاجة
٦٤٨	مطلب في مسائل الستة عشرة
٦٥٤	مطلب في الصلاة على الدابة
٦٥٦	مطلب في القادر بقدره غيره
٦٥٩	مطلب في صلاة التراويح
٦٦٢	مطلب في كراهة الاقتداء في النفل
٦٦٥	مطلب في سبيل التداوي وفي صلاة الرغائب
٦٦٧	مطلب في قول الخطيب قال الله
	ومباحا ومستحبوا واجبا
	٦٦٧
	مطلب في ركعة واحدة باطلة
	لا مصيصة مكروهة
	٦٦٨
	مطلب في كراهة الخروج من المسجد
	بعد الاذان
	٦٧٠
	مطلب هل الاساءة دون الكراهة
	أو الخش
	٦٧٦
	باب قضاء القوائت
	٦٧٦
	مطلب في أن الامر يكون بمعنى الاقتداء
	وبمعنى الصيغة وفي تعريف الاداء
	والقضاء
	٦٧٧
	مطلب في تعريف الاعادة
	٦٨٥
	مطلب في اسقاط الصلاة عن الميت
	٦٨٧
	مطلب في بطلان الوصية بالتحقات
	والتمثيل
	٦٨٩
	مطلب اذا أسلم المرتد هل يعود
	حسنة أم لا
	٦٩٠
	باب وجود السهو
	٧٠٨
	باب صلاة المريض
	٧١٣
	مطلب في الصلاة في السفينة
	٧١٥
	باب وجود التلاوة
	٧٣١
	مطلب في سجدة الشكر
	٧٣٢
	(باب صلاة المسافر)
	٧٤٢
	مطلب في الوطن الاصلي ووطن
	الاقامة
	٧٤٧
	باب الجمعة
	٧٤٩
	مطلب في صحة الجمعة بمسجد المرجة
	والصالحية في دمشق
	٧٥٠
	مطلب في جواز استنابة الخطيب
	٧٥٥
	مطلب في نية آخر ظهر بعد صلاة
	الجمعة
	٧٥٨
	مطلب في قول الخطيب قال الله
	نعالى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

مصيفة	مصيفة
٧٦٢	مطلب في شرط وجوب الجمعة
٧٦٩	مطلب في حكم المبرق بين يدي
	الخطيب
٧٧٢	مطلب اذا شرب في عبادة فالعبادة
	للاغلب
٧٧٣	مطلب في الصدقة على سवाल المسجد
٧٧٣	مطلب في ساعة الاجابة يوم الجمعة
٧٧٣	مطلب ما يختص بيوم الجمعة
٧٧٣	باب العيدين
٧٧٤	مطلب في افعال والطيرة
٧٧٤	مطلب بانم بقر السنة المؤكدة
	كالواجب
٧٧٥	مطلب فيما يترجم تحفة من صلاة
	عبادة أو جنازة أو كسوف أو فرض
	أو سنة
٧٧٥	مطلب الفقهاء قد يذكرون ما لا يوجد
	عادة
٧٧٦	مطلب بطريق المستحب على السنة
	وبالعكس
٧٨٠	مطلب بحجب طاعة الامام فيما ليس
	بصحة
٧٨٠	مطلب امر الخليفة لا يفي به
	موت
٧٨٤	مطلب لا يلزم من ترك المستحب ثبوت
	الكراهة اذا لبداهها من دليل خاص
٧٨٤	مطلب في تكبير القسرين
٧٨٥	مطلب بطلان اسم السنة على
	الواجب
٧٨٥	مطلب الختم أن الذبح اعميل
٧٨٧	مطلب كلمة لا باس قد تستعمل في
	المنذور
٧٨٧	مطلب في ازالة الشعر والظفر في
	المنذور
	٨٢٣
	مطلب في حمل الميت
	٨٢٣
	مطلب في سائر من هو أحق بالصلاة
	على الميت
٨٢٣	مطلب تعظيم أولى الامر واجب
٨٢٧	مطلب في كراهة صلاة الجنائز في
	المسجد
٨٢٨	مطلب مهم اذا قال ان شئت فلانا
	في المسجد يتوقف على كون الشاتم
	فيه وفي ان قتله بالعكس
	٨٢٣
	مطلب في حمل الميت
	٨٢٣
	مطلب في سائر من هو أحق بالصلاة
	على الميت
	٨٢٣
	مطلب تعظيم أولى الامر واجب
	٨٢٧
	مطلب في كراهة صلاة الجنائز في
	المسجد
	٨٢٨
	مطلب مهم اذا قال ان شئت فلانا
	في المسجد يتوقف على كون الشاتم
	فيه وفي ان قتله بالعكس
	٨٢٣
	مطلب في حمل الميت



مصحفة	مصحفة
صلّى الله عليه وسلم	٨٣٥ مطلب في دفن الميت
٨٤٦ مطلب في وضع الجريد ونحو الاس	٨٤١ مطلب في النواصير على المصيبة
على القبور	٨٤١ مطلب في كراهية الضيافة من
٨٤٧ مطلب فيما يكتب على كفن الميت	أهل الميت
٨٤٨ باب الشهيد	٨٤٣ مطلب في زيارة القبور
٨٥٢ مطلب في تعداد الشهداء	٨٤٤ مطلب في القسرة للميت واهله
٨٥٤ مطلب المعصية هل تنافي الشهادة	نواصير
٨٥٤ باب الصلاة في الكعبة	٨٤٥ مطلب في اهداء نواصير القراة للثبي

(عت)

الجزء الاول من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النقيب خاتمة المحققين  
 الشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين المسمّى بآية الختم  
 على الدر المختار شرح تنوير الابصار في فقه  
 مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة  
 النعمان رقع الله بها  
 أهل الايمان  
 آمين

الطبعة الثالثة

İkinci cilti U. Kütüphanesi  
 Hasan Hüsnü Paşa  
 307





(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمد لما من تنزه ذاته عن الاشياء والنظائر • وأشكر كسركم استزديته من درر غرر  
 الفوائد زواهر الجواهر • وأسألك غاية الدراية • ودوام العناية • بالهداية والوقاية • في  
 البداية والنهاية • وفتح باب المنع من مبسوط بحر فضلك المحيط لايضاح الحقائق • وكشف  
 خرائق الامرار لاستخراج درر البحار من كنز الدقائق • وأصلى وأسلم على نبيك السراج  
 الوهاج وصدر الشريعة • صاحب المعراج وحواي المقامات الرفيعة • وعلى آله الطاهرين •  
 وأصحابه الطاهرين • والائمة المجتهدين • وتابعيهم بإحسان الى يوم الدين • أما بعد • فيقول  
 أحوج المقتربين الى رحمة أرحم الراحمين • محمد أمين الشهير بابن عابدين • ان كتاب الدرر  
 المختار • شرح تنوير الابصار • قد طار في الاقطار • وسار في الامصار • وفاق في الاشهرار •  
 على الشهر في رابعة النهار • حتى أكب الناس عليه • وصار مفزعهم اليه • وهو الحرى  
 بأن يطالب • ويكون اليه المذهب • فانه الطراز المذهب في المذهب • فلقد حوى من  
 الفروع المنقحة • والمسائل المصنعة • ما لم يحويه غيره من كبار الاسفار • ولم تنسج على منواله  
 يد الافكار • بيد أنه لصغر حجمه • وفور عمله • قد بلغ في الاجاز • الى حد الانجاز •  
 وتنعى باعجاز المختار • في ذلك الجواز • عن انجاز الافراز • بين الحقيقة والجواز • وقد كنت  
 صرفت في معاناته برهة من الدهر • وبذلت له مع المشقة شقة من جسد العسر • واقتنصت  
 بشبكة الافهام أجل شوارده • وقصدت باوند الاقلام جل اوابده • وصرت في الليل والنهار  
 عميره • حتى أمر الى سره وضميره • وأطلعني على حوره المقصورات في الخيام • وكشف  
 لي عن وجوه مخدراته اللثام • فطقت أوشى حوائى صفائح صحائفه اللطيفة • بما هو في  
 الحقيقة ياض للصيغة • ثم أردت جمع تلك الفوائد • وبسطت على هاتيك الموايد • من  
 متفرقات الحوائى والرقاع • خوفا على من الضياع • ضامنا الى ذلك ما حرره العلامة الحلبي

والعلامة المحطواوى وغيرهما من محشى هذا الكتاب • ورباعزوت ما في • ما الى كتاب آخر  
 لزيادة الثقة بتمدد النمل لا لاغراب • واذا وقع في كلامه • ما خلافة الصواب والاحسن  
 الاعم • أقر بالسلام على ما يناسب المقام وأنت الى ذلك بقولى فافهم • ولا أصرح  
 بالاعتراض عاينما • تأديما • وقد التزمت فيما يقع في الشرح من المسائل والضوابط •  
 مراعاة أصله المنقول عنه وغيره خوفا من إسقاط بعض القيود والضوابط • وزدت كثيرا  
 من فروع مهمة • فوائد هاجمة • ومن الوقائع والحوادث • على اختلاف البواعث •  
 والابحاث الرائقة • والمنكبات الفاتقة • وحيل الموبسات • واستخراج الغويصات •  
 وكشف المسائل المشككة • وبيان الوقائع المعضلة • ودفع الابرادات الواهية من أرباب  
 الحوائى • والانتصار لهذا الشارح الحق بالحق ورفع الغوائى • مع عزو كل فرع الى أصله •  
 وكل شئ الى محله • حتى الخلق والدلائل وتعليلات المسائل • وما كان من مبتكرات فكري  
 الفاسد • ومواقع نظري القاصر • أنتيراليه • وأنبه عاينه • وبذات الجهد في بيان ما هو  
 الاقوى • وما عليه الفتوى • وبيان الرابع من المرجوح • مما أطلق في الفتاوى أو الشروح •  
 • عقدا في ذلك على ما حرره الائمة الاعلام • من المتأخرين العظام • كالامام ابن الهمام وتلميذه  
 العلامة قاسم وابن أمير حاج • والمصنف والزملي وابن نجيم وابن السبكي والشيخ ابي عبد  
 الحائث والحائثي السراج • وغيرهم من لازم علم الفتوى • من أهل التقوى • فدونت  
 حوائى هي الفريدة في بابها • الفاتقة على أترابها • المستقرة عن نقابها • اطلابها وخفاياها •  
 قد أوشدت من احذار من الطلاب • في فهم معاني هذا الكتاب • فلهذا سميتها درر المختار •  
 على الدر المختار • وانى أقول ماشاء الله كان • وليس الخبر كالمكان • فسيحدها ما عاينها •  
 بعد الخوض في معانيها

جئت بتوفيق الاله مسائلا • رفاق الحوائى منسل دمع المقيم  
 وماض شمساً شرفت في عاقوها • بجود ودود هو عن نورها عى

وانى أسأله تعالى متوسلا اليه بنبيه المكرم • صلى الله عليه وسلم • وبأهل طاعته من كل ذى  
 مقام على معظم • وبقدوتنا الامام الاعظم • أن يسهل على ذلك من انعامه • ويعيننى  
 على اكماله وانعامه • وأن يوفق عن زللى • ويتقبل منى على • ويجهل ذلك خالص الوجهه  
 الكريم • موجبا لافوز لذه في جنات النعيم • وينفع به العباد في عامة البلاد • وأن يسلط  
 بي سبيل الرشاد • ويبلغنى الصواب والهداد • ويستقر عترتى • ويسمع عن صفواتى •  
 فاني متطقل على ذلك • است من فرسان تلك المسالك • ولكنى أسقدم طوله • واستهت بقوته  
 وحوله • وما توفيقى الاب الله عليه توكلت واليه أنيب • هذا وانى قد قرأت هذا الكتاب • العذب  
 المستطاب • على ناسك زمانه • وفقه أوامره • مقيد الطامنين • ومرحب المريدين • سيدى  
 الشيخ سعيد الحلبي المولى • الدمشقي الحمد • ثم قرأته عليه ثانيا مع حاشيته للشيخ ابراهيم الحلبي  
 الى كتاب الاجازة عند قرأتى عليه البحر الرائق فقرأت اثنان • بتأمل وامعان • واقتبست من  
 من كتابه فوائد • وتجلت من عز وفرائده • واتفقت بأنفسه الطاهرة • وأخلاته  
 الفاخرة • وأجازنى بروايته عنه • وبسائر مروياته • أمتنع الله تعالى المسكين بطول حياته •



بحق روايته عن شيخنا العلامة المرحوم السيد محمد شاكر القادر السلي العري عن فقيه زمانه ملا علي التركاني في الفتوى بدمشق الشام عن الشيخ صالح العلامة عبد الرحمن الجليل عن مؤلفه عمدة المناشرين الشيخ علاء الدين وأرويه أيضا عن شيخنا السيد شاكر بقرافي عليه بفضله وهو يروي الفقه النعماني عن محقق هذا الكتاب العلامة الشيخ مصطفى الرحقي الأنصاري وملا علي التركاني عن فقيه الشام ومحمد بن الشيخ صالح الجيني عن والده العلامة الشيخ إبراهيم جامع الفتاوى الخيرية عن شيخ الفقه العلامة خير الدين الرمي عن نفس الدين محمد الحانوقي عن العلامة أحمد بن يونس الشهير بابن النجفي بكسر فكون وتقديم اللام على الباء الموحدة وأرويه شيخنا السيد شاكر عن محقق هذا الكتاب العلامة التبريزي الشيخ إبراهيم الحلبي المديري وعن فقيه العصر الشيخ إبراهيم الغزي السليحاني أمين الفتوى بدمشق الشام كلاهما عن العلامة الشيخ سليمان المنصوري عن الشيخ عبد الحلي الشربلاني عن فقيه النفس الشيخ حسن الشربلاني ذي التآلف الشهيرة عن الشيخ محمد الهبي عن ابن الشابي وأرويه بالاجازة عن الاخوين المعمرين الشيخ عبد القادر والشيخ ابراهيم حفيدي سيدي عبد الفقي التاليسي شارح الحجية وغيرهما عن جدنا المذكور عن والده الشيخ اسمعيل شارح الدرر والغرر عن الشيخ أحمد الشوبري عن مشايخ الاسلام الشيخ عرب بن نجيم صاحب النهر والشعر الحانوقي صاحب الفتاوى المشهورة والنور على المقدسي شارح نظم الكثر عن ابن الشابي وأرويه بالاجازة أيضا عن المحقق هبة الله الجلي شارح الاشياء والنظائر عن الشيخ صالح الجيني عن الشيخ محمد بن علي الكنتي عن الشيخ عبد الغفار مرقى القدس عن الشيخ محمد بن عبد الله الغزي صاحب التنوير والمخ عن العلامة الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر عن العلامة ابن الشابي صاحب الفتاوى المشهورة وشارح الكثر عن السري عبد البر بن التمهيد شارح الوهبانية عن المحقق حيث أطلق الشيخ كمال الدين بن المهنا صاحب فتح القدير عن السراج عمر الشهير بقاري الهداية صاحب الفتاوى المشهورة عن علاء الدين السراي عن السيد جلال الدين شارح الهداية عن عبد العزيز البخاري صاحب الكثر والتحقيق عن الأستاذ حافظ الدين النسي صاحب الكثر عن نفس الأئمة الكردي عن برهان الدين علي المرغيناني صاحب الهداية عن نغرة الاسلام البردوي عن نفس الأئمة السرخسي عن نفس الأئمة الحانوقي عن القاضي أبي علي النسي عن أبي بكر محمد بن الفضل البخاري عن أبي عبد الله السيد بن أبي حفص عبد الله بن أحمد بن أبي حفص الصغير عن والده أبي حفص الكبير عن الامام محمد بن الحسن الشيباني عن امام الأئمة وسراج الامة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي عن حماد بن سليمان عن ابراهيم القاضي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أمين الوحي جبريل عليه السلام عن الحكم العدل جل جلاله وتقدست أسماؤه (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأها بما لا يحادث الواردة في ذلك والاشكال في تعارض روايات الابتداء بالبسملة والحمد لله مشهور وروى كذا التوفيق بينهما يحمل الابتداء على العرفي والاضافي وكذا ما أورد من الاذان ونحوه مما لا بد من بيان

(بسم الله الرحمن الرحيم)

والجواب

والجواب عنه بأن المراد في الروايات كلها الابتداء بأحد اسماء أو بآية يوم مقامه أو بحمل المقيد على المطلق وهو رواية كذا الله عنده من جواز ذلك نعم الباء لفظ خاص حقيقة في الاصطلاح مجاز في غيره من المعاني لا مستترك بينهما الترخيص المجاز على الاشتراك موضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص عند العوض وغيره أي لكل واحد من الشخصات الجزئية المملوطة بأمر كلي وهو مطلق الاصطلاح بحيث لا يتهم منه الا واحد بوجه وصح والاصاق تعليق شيء بشئ وايداعه فيه فيصدق بالاستعانة والسببية لاصاق الكتابة بالقلم وبسببه كافي التحرير ولما كان مدلول الحرف معنى خاص لا في غيره لا يتقبل ذهنا ولا خارجا لا استعانة له بشرط له المتعلق المعنوي وهو الاصاق والنحو وهو ما اجتمعت التسمية به مدله في فقه تدليس القائل بالفعل حال الاصاق والمراد الاصاق على سبيل التبرك والاستعانة والاولى تقدير المتعلق مؤخرا ليقيد بقصد الاهتمام باسمه تعالى ردا على المشرک المتبدئي باسم آلهته اقامتها لا للاختصاص لان المشرک لا ينفي التبرك باسمه تعالى ولا ينفذ اختصاص ذلك باسمه تعالى ردا على المشرک أيضا واطهار التوحيد فيكون قصرا افراد وانما قدم في قوله تعالى اقرأ باسم ربك لان العناية بالقراءة اولى بالاعتبار ليحصل ما هو المقصود من طلب أصل القراءة الاول آخر لا فادان المطلوب كون القراءة مفتحة باسم الله تعالى لا باسم غيره نعم هذه الجملة خبرية لفظا وهل هي كذلك معنى أو انشائية معنى ظاهر كلام السيد الثاني والمقصود اظهار انشاء التبرك باسمه تعالى وحده ردا على المخالف اما على طريق النقل التبرك كعبت واشترى أو على ارادة اللازم كرب اني وضعت اني فان المقصود بها اظهار التبرك لا الاخبار به نعم وهل يخرج بذلك الجملة الخبرية عن الاخبار أو لا ذهب المصنف الى الاول وعبد التاخر الى الثاني وسأقي في الحسنة لذلك من يدين وأورد أنهما لو كانت انشائية لما تحقق مدلولها خارجا بدونها والثاني باطل فالقدم مثله اذ السفر والا كل ونحوهما ليس بقول لا يحصل بالبسملة وأجيب بأنها اذا كانت لانشاء اظهار التبرك والاستعانة باسمه تعالى وحده على ما قلنا فلا شك أنه انما تحقق بها كما أن اظهار التحزن والتعسر انما تحقق بذلك اللفظ فان انشاء قسمان منه ما لا يتحقق مدلوله الوضعي بدون لفظه ومنه ما لا يتحقق مدلوله الاتزامي بدونيه وما نحن فيه من قبيل الثاني ثم ان المراد بالاسم هنا ما قابل الكنية واللقب فيشمل الصفات حقيقة أو اضافية أو سلبية فيدل على أن التبرك والاستعانة بجميع اسمائه تعالى والله علم على الذات العلمية المستجيبة للصفات الحميدة كما قاله السعد وغيره أو الخصوصية أي بلا اعتبار صفة أصل كما قاله العصام قال السيد الشريف كما ناهت العقول في ذاته وصفاته لا احتجابها بنورا عظيمة فحيرت أيضا في اللفظة الدالة على الذات كانه انعكس اليها من تلك الانوار اشعة نهبت أعين المستبصرين فاختلفوا في امر ياتي هو أم عربي اسم أو صفة مشتق أو علم أو غير علم والجهل ورعي أنه عربي علم مرتجل من غير اعتبار أصل منه ومنهم أبو حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعي والخليل وروى هشام عن محمد بن أبي حنيفة أنه اسم الله الاعظم وبه قال الطحاوي وكثير من العلماء وأكثر العارفين حتى انه لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق الذكر به كما في شرح الثوري لابن أمير حاج والرحمن لفظ عربي وقيل معرب عن رخصان بالهاء المحجمة لانكار العرب حين سمعوه ورد بان

قوله مشتق الظاهر أن معادله ساقط من قوله أي أو جامد كما يظهر أيضا أن الخلاف في الارتجال ساقط بشقيه وقوله من غير اعتبار أصل منه الظاهر أن كلمة منه معرفة عن فيه تأمل اه مصححه



انكارهم له لتوهمهم انه غير تعالى في قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن وذهب الاعلم  
الى انه علم كالجلالة لاختصاصه به تعالى وعدم اطلاقه على غيره تعالى مع قوامه بكر او اما قوله  
في سورة هـ وانت غيب الوري لازلت رحمانا فن تمنت وغلو في الكفر واختاره في المعنى  
قال السبكي والحق أن المنع شرعي لا لغوي وأن المنع موصوف به تعالى المعرف والجهود على أنه  
صفة مشبهة وقيل صيغة مبالغة لان الزيادة في اللفظ لا تكون الا زيادة المعنى والا كانت  
عبارة وقد زيد فيه حرف على الرحيم وهو يفيد المبالغة بصيغة فدت زيارته على زيادته عليه  
في المعنى كالان الرحمانية ثم المؤمن والكافر والرحمة تخص المؤمن أو كذا قال لان الرحمن  
المنعم بجلال النعم والرحيم المنعم برفاهتها والظاهر أن الوصف بهما الممدوح وفيه إشارة الى  
لمية الحكم أي انما افتتح كتابه باسمه تعالى متبركاً به لانه المفيض لنعم كلها وكل من  
شأنه ذلك لا يفتتح الا باسمه وهل وصفه تعالى بالرحمة حقيقة أو مجاز عن الانعام أو عن ارادته  
لان من الاعراض النفسية المستحصلة عليه تعالى فإدغافها المشهور والثاني والتحقيق  
الاول لان الرحمة التي هي من الاعراض هي القائمة بنا ولا يلزم كونها في حقه تعالى كذلك حتى  
تكون مجازاً كالعالم والقدرة والارادة وغيرها من الصفات معانيها القائمة بآثار الاعراض  
ولم يقل أحد ان في حقه تعالى مجاز ونعم تحقيقه مع فوائد أخرى حواشيها على شرح المنار  
للشارح (قوله جدا) مفعول مطلق عامل محذوف وجوبا والمبالغة الوصف بالجميل على  
الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتجسيم وعرفا قيل ينبغي عن تعظيم المنعم بسبب  
انعامه فالاول أخص وورد الوصف لا يكون الا باللسان وأعم متعلقاته لانه قد يكون  
لا بمقابلة نعمة والذاني بعكس فبينما ماعوم وجهي والشكر لغير ادفع الحمد عرفا وعرفا صرف  
العبد بجمع ما أنعم الله عليه الى ما خلق لاجله وخرج بالاختياري المدح فانه أعم من الحمد  
لان ارادته في مدح زيد على رشاقته والاولى على صفاته فبينما ماعوم مطلق وذهب  
المتبحري الى ترادفه الاشارة في المدح عليه أن يكون اختياريا كالحمد وذهب  
ونقض التعريف بجمع ما يخرج حمد الله تعالى على صفاته وأجيب بان الذات لما كانت كاذبة  
في اقتضاء تلك الصفات جعلت منزلة الافعال الاختيارية وبأنه لما كانت تلك الصفات مبدءاً  
لافعال اختيارية كان الحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه اختياري باعتبار المال  
أو أن الحمد عليها مجاز عن المدح ثم ان الحمد وذهب به قد يتغير ان ذاتنا كما هنا أو اعتبارا كما  
اذ وصف الشجاع بشجاعته فهي محمود به من حيث ان الوصف كان بها محمود عليه من حيث  
انها كانت باعثة على الحمد والمدح حيث أطلق ينصرف الى العرف لما قاله السيد في حواشي  
المطالع اللفظ عند أهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجاز في غيره وعند محقق الصوفية  
حقيقة الحمد اظهر صفات الكمال وهو بالفعل أقوى منه بالقول لان دلالة الافعال عقلية  
لا تصور فيها التخلّف ودلالة الاقوال وضعية تصورية اذ من هذا القبيل حمد الله تعالى  
وشاؤه على ذاته فانه بسط بساط الوجود على إمكانات لا تحصى ووضع عليه موائد كرمه التي  
لا تتناهي فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات  
ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ثم ان الحمد

مصدر يصح أن يراد به معنى المبالغة لافعال أي الحمدية أو المبالغة لافعال أي الحمدية  
أو المعنى المصدري أو الحاصل بالمصدر وعلى كل حال في قولنا الحمد لله اما الجنس أو الاستغراق  
أو المبالغة في أي الفرد الكامل الممدوح وهذا هو الحمد القديم فهي اثنا عشر صورة  
واختلاف في الكشف الجنس لان الصيغة يجوزها تدل على اختصاص جنس الحمد به تعالى  
ويلزم منه اختصاص كل فردا لخرج فرد من المخرج الجنس به ماله حقيقة في كل فرد  
فيكون اختصاص جميع الافراد ثابتا بطريق برهاني وهو أقوى من اثباته ابتداء فلا حاجة  
في تأدية المقصود وهو ثبوت الحمد لله تعالى واستفاوته عن غيره الى أن يلاحظ الشمول والاحاطة  
واختلاف غيره الاستغراق لان الحكم على الحقيقة بدون اعتبار الافراد قبل في الشرع وعلى  
كل فالخصر ادعاني محمول على المبالغة تنزيلا لمدح غير تعالى منزلة العدم أو حقيق باعتباراته  
راجع اليه لانه كونه تعالى واقدار العبد عليه وقد يقال انه جعل الجنس في المقام الخطابي  
منصرفا الى الكامل كانه كل الحقيقة فيكون من باب ذلك الكتاب والحاتم الجواد وهل هذا  
المصدر بطريق المفهوم أو المنطوق قيل بالمنطوق ورد بان ال تدل على العموم والشمول  
فليس النفي بجزء منه وهو وان كان لازما وقيل بالمفهوم لما ذكره وقيل لا تفيد المصدر ونسب  
للحقيقة وضعت في التصريح بان كلامهم مشعرون باعتبار ما ذكره والاستدلال منهم في نفي  
اليمين عن المدعي بقوله عليه الصلاة والسلام واليمين على من انكر قال في الهداية جعل جنس  
الايمان على المنكرين وليس وراء الجنس شيء وعلى كل من الصور الاثني عشرة فلام لله  
اما الملك أو الاستغراق أو الاختصاص فهي ست وثلاثون وعلى الاخير فهي اثنا عشر  
الاختصاص المستفاد من ال كما قاله السيد من أن كلامه ما يدل على اختصاص الحمد به  
تعالى وقيل ان الاختصاص المستفاد من اللام هو اختصاص الحمد بدخولها أو ال لاختصاص  
ذلك الاختصاص به تعالى ونعمه في شرح آداب البحث (أقول) يظهر لي أن ال لا تفيد  
الاختصاص أصلا كما مر منه وباللغة العربية وانما هو مستفاد من النسبة أو من اللام لما صرح  
به في التلويح من أن ال لا تعريف ومعناه الاشارة والتعيين والتعيين والاشارة اما الى حقيقة  
معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد أي المارحي كانه في رجل فأكرمه الرجل وامالى  
نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يقتصر الى اعتبار الافراد وهو تعريف الحقيقة  
والمساهمة كالرجل خير من المرأة وقد يكون بحيث يقتصر اليه وحده ثم اذا ما أن توجد قرينة  
البعوضة كما في ادخل السوق وهو العهد الذي أو لا وهو الاستغراق كان الانسان اني خسر  
احترانا عن ترجيح بعض المتساويات بلامرجح فالعهد الذي والاستغراق من فروع  
الحقيقة وله ذاهب الحقيقة كون الى أن اللام لا تعريف العهد أو الحقيقة لا غير الا أن القوم  
أخذوا بالحاصل وجعلوه أربعة أقسام اه موصفاً فذه معاني ال فاذا كان مدخولها  
موضوعا وجعل عليه مقرون باللام التي هي الاختصاص أفادت اللام أن الجنس أو الممدوح  
مختص بدخولها وان كان الممدوح غير مقرون بها فان كان في الجملة ما يفيد الاختصاص  
كتعريف الطرفين ونحوه فيها والا فان كانت ال الجنس والمساهمة فنفس النسبة تفيد  
الاختصاص اذ لو خرج فرد من أفراد الموضوع لم تصدق النسبة لخروج الجنس معه كما مر



في كلام الكشاف ولذا قال في الهداية وليس وراء الجذس شيء والحاصل أن الاختصاص  
 مستفاد من الالام الموضوعية له أو من النسبة لكن إذا كانت الالام للجنس والماهية كما في حديث  
 واليمين على من أنكر ما إذا كانت الالام تغرق ولم يقرن المحمول بالام الاختصاص  
 ونحوها كقول الرجل يا كل الرغيف فلا اختصاص أصلا هذا ما ظهر افعلى القاصرة تدبره  
 وبه اندفع ما في التحرير من التضعيف وإذا جعلت الالام للام أو الاستحقاق فلا اختصاص  
 وإن قلنا أن الالام تفيد لان اختصاص مالا الجرا وأستحقاقه بدخول الالام لا ينافي ثبوت الحد  
 لا تحل بطريق المالك أو الاستحقاق تأمل ثم هذه الجملة تحتل الطعنة ويصدق عليها التعريف  
 لان الاخبار بالحد وصف بالحد الخ أو فعل يفي الخ وإذا كانت الالام للجنس فالقضية مهمة  
 أو لا تستغرق في كفاية أو لا العهد الذي يجزئية ولو صح جعلها للمعهود الخارجي فشمسية  
 ويحتمل أن تكون منقولة الى الانشاء شرعا أو مجازا عن لازم منها فالقضية موهوبة  
 بنفس الصفة أي انشاء تعظيمه تعالى واختلافها في الجملة الاخبارية إذا استعملت في لازم  
 معناها كالمذبح والثناء والهجاء هل نصير انشائية أم لا ذهب الشيخ عبد القاهر الى الثاني قال  
 لثالب لم يلزم اخلاص الجملة عن نوع معناها قيل ولأنه يلزم عليه هنا انتفاء الانصاف بالجميل قبل حد  
 الحامد ضرورة أن الانشاء يشارن افعله معناه في الوجود ورتبان الالام انتفاء الوصف بالجميل  
 لا الانصاف والكلام فيه (تمة) تأتي الاحكام الشرعية في كل من البسمة والحدلة أما  
 البسمة فتجب في ابتداء الذبح وري الصيد والارسال اليه لكن يقوم مقامها كل ذكر خالص  
 وفي بعض الكتب أنه لا ياتي بالرحمن الرحيم لان الذبح ليس بلام للرحمة لكن في الجوهر أنه  
 لو قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن وفي ابتداء الفاتحة في كل ركعة قيل وهو قول الاكثر  
 لكن الأصح أنه مستحسن أيضا في ابتداء الوضوء والاكل وفي ابتداء كل أمر ذي بال ويجوز  
 أو تسحب فيما بين الفاتحة والسورة على الخلاف الآتي في محله ان شاء الله تعالى وتباح أيضا  
 في ابتداء المشي والقيام والقعود وتكرمه عند كشف العورة أو حمل الجبسات وفي أول سورة  
 براءة إذا وصل قراءتها بالانفال كما يفيد بعض المشايخ قيل وعند شرب الدخان أي ونحوه من  
 كل ذي رائحة كريهة كأي قوم وبصل وتحرم عند استعمل محرم بل في البرازية وغيرها  
 يكفر من يسلم عند مباشرة كل حرام قطعي الحرمة وكذا تحرم على الجنب ان لم يقصد بها  
 الذكر اه ط مخصر مع بعض زيادات وأما الحدلة فتجب في الصلاة وتسن في الخطب وقيل  
 الدعاء وبعد الاكل وتباح بلا سبب وتكره في الاماكن المستقرة وتحرم بعد كل الحرام بل  
 في البرازية أنه اختل في كفره (قوله لا) أثر الخطاب على اسم الله تعالى الدال على اجتماعه  
 لجميع صفات الكمال إشارة الى أن هذا الاستجماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة  
 عليه في الكلام بل ربما يدعى أن تركه كرميل عليه أو فقي يقتضي المقام بل المهم الدلالة على  
 أنه قوي للحامد محرك الاقبال وداعي التوجه الى جنبه على الكمال حتى خاطبه مشعر بأنه  
 تعالى كأنه مشاهد له حالة الحمد لرعاية مرتبة الاحسان وهو أن تعبد الله كأنك تراه أو بأنه  
 تعالى قريب من الحامد كما قال تعالى ونحن أقرب اليه من حبل الوريد وان كان الحامد  
 لثمة انه في كمال البعد كما يدل عليه كلمة الموضوعات البعيدة على ما قيل في الاتيان بها

لأن

هضم

هضم نفسه واستبعاد لها عن مظان الزلاني كما أفاده الخطاقي واليزدي (قوله يا من شرحت)  
 الأولى شرح كما عسر في مختصر المعاني لان الاسماء الظاهرة كاه غيب سواء كانت موصولة أو  
 موصوفة كما صرح به في شرح المفتاح لكن بمراعاة جانب النداء الموضوع للخطاب يسوغ  
 الخطاب نظرا الى المعنى وذ كرفي المطول أن قول على كرم الله وجهه  
 أنا الذي سمعتني أي حيدر ه فجميع عند النحويين واعترضه حسن جلبي بان الالتفات من أتم  
 وجوده تحسب من الكلام فلا وجه للتعقيب لانه التفات من الغيبة الى التكام وفيه تغليب جانب  
 المعنى على جانب اللفظ على أنه يرد على النحويين بل أنهم قوم تجهلون فلو كان فيه فباحة لموقع  
 في كلامه وفي أعلى طبقات البلاغة اه أقول ولا يخفى ما في قوله على أنه يرد الخ من اللطافة عند  
 أهل الطرافة وفي معنى اليبس في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط أن نحو أنت الذي فعلت  
 مقبس لكنه قليل وإذا تم الموصول بصلته انصب عليه حكم الخطاب ولهذا قيل فتم ومن زعم  
 أنه من باب الالتفات لان آمنوا مافية وقسم مواجهة فقدسها اه ولا يخفى أنه فيما نحن فيه لم  
 يتم الموصول بصلته أي لم يأت الضمير بعد تمام الصلة فدعوى الالتفات فيه صحيحة (قوله)  
 شرحت صدورنا) أصل الشرح بسط اللعم ونحوه ومنه شرح الصدر أي بسطه بنور الهي وقيل  
 معناه التوسعة مطلقا وقيل بالضميق أقوله تعالى فن يرد الله أن يمد يده الآية وفسر في آية ألم  
 نشرح بتوسعة بما أودع فيه من العلم والطبكمة وخص الصدور لانها أطراف القلوب  
 الملوك على سائر الجوارح لانها محل العقل كما يأتي في باب خبير العيب والمراد بفتح القلوب  
 واتساعها كناية عن كثرة ما يدخل فيها من الحكم الالهية والمعارف الربانية (قوله بأنواع)  
 الهداية) قال البيضاوي في تفسيره الهداية دلالة بلطف ولذا تستعمل في الخير وقوله تعالى  
 فاهدوهم الى صراط الجحيم على التهكم وهداية الله تعالى تنوع أنواعا لا يحصى ما عدل لكن  
 تنحصر في أجناس مترتبة الأول افاضة القوى التي بها يتمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه  
 كالقوة العاقلة والخواس الباطنة والمشاعر الظاهرة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق  
 والباطل والصالح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وانزال الكتب والرابع أن  
 يكشف على قلوبهم السرائر ويرهم الاشياء كما هي بالوحي أو الالهام أو المنامات الصادقة  
 وهذا المختص بالانبياء والاولياء اه مخلصا (قوله سابقا) حال من مصدر شرحت أي جعلت  
 صدورنا قابله للخبرات حال كون الشرح سابقا أو منة لذلك المصدر اه ط أقول أو صفة  
 زمان أي زمانا سابقة فهو منصوب على الظرفية أي حين أخذ الميثاق أو حين ولدنا على الفطرة  
 أو عقلا الذين الحق واختارنا البقاء عليه (قوله وقوت بصائرنا) النور كيفية ظاهرة بنفسها  
 مظهرة لغيرها والاضياء أقوى منه وأتم ولذلك أضيف الى الشمس في قوله تعالى هو الذي جعل  
 الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما ما بأن الضياء ضو ذاتي والنور ضوء عارض وقد  
 يقال ينبغي أن يكون النور أقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض وإنما  
 يتجه اذا لم يكن معناه في الآية المنور وقد جعل أهل التفسير على ذلك اه حسن جلبي على  
 المطول والبصائر جمع بصيرة وهي قوة للقلب المنور بنور القدس يرى بها حقائق الاشياء بمعية  
 البصر للنفس كما في تعريفات السيد (قوله بتقوية الابصار) الباء للسببية فان الانسان بنور

يا من شرحت صدورنا  
 بأنواع الهداية سابقا  
 ونور بصائرنا بتقوية  
 الابصار



بصره ينظر الى عجائب المصنوعات لله تعالى والى الكتب النافعة وغير ذلك مما يكون سبيها  
 في العادة لتزوير البصيرة بآثارها كساب المعارف (قوله لاحقاً) الكلام فيه كالكلام في سابقا  
 وانما كان تنوير البصائر لاحقا لاي متاعى من شرح الصدور لان شرحها بالاهتداء الى  
 الاسلام كالبصيرة قوله تعالى فمن ير الله ان يهديه الى دينه الاية وهذا سابق عادة على تنوير البصائر  
 بما ذكرنا وقال الخطابي في حاشية المختصر قدم شرح الصدر على تنوير القاب لان الصدور عا  
 القاب وشرح مقدم لدخول النور في القلب (قوله وأفضت) يقال أفاض الماء على نفسه أى  
 أفرغه قاموس (قوله من أشعة) جمع شعاع بالضم وهو ما ترام من الشمس كأنه الجبال مقبلة  
 عليك اذا نظرت اليها أو ما يتشع من ضوءها قاموس والشرية فمبدا بمعنى مفعولة أى  
 مشروعة فقد شرعها الله حقيقة والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا والشرية والملة والدين شئ  
 واحد فهو شرية لكون الله تعالى قد شرعها والشرية في الأصل الطريق يورث للاستهتاء  
 فأطاعت على الأحكام المنروعة لبيانها ووضوحها ولتوصل به الى ما به الحياة لادبية وملة  
 لكونها أمليت علينا من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ودين للدين بأحكامها أى لا يبدل  
 بها اه ط وكل من الدين والشرية يضاف الى الله تعالى والنبي والامة بخلاف الملة فانها  
 لا تضاف الا الى النبي صلى الله عليه وسلم فيقال له محمد صلى الله عليه وسلم ولا يقال له الله  
 تعالى ولا ملة زيد كما قاله المظهر والراغب وغيرهما فيشكل ما قاله الفهنازي ان المضاف الى أحد  
 الامة فهو متناهي في شره على الكيدانية هذا وقال ح الانسب بالافاضة والبحر ان يقول من  
 شأيب مثلا وهو جمع زروب الدفعة من المطر كما في القاموس اه أى بناء على أنه شبه  
 الشرية بالشمس بجامع الاهتداء فهو استعارة بالكناية والاشعة تخييل وكل من الافاضة  
 والبحر لا يلائم ادعاء ان الشرية من افراد الشمس الذي هو معنى الاستعارة ولا يخفى أن هذا  
 غير متعين بل هو ان شبه أحكام الشرية بالاشعة من حيث الاهتداء فهو استعارة نصريجية  
 والقرينة اضافة الاشعة الى الشرية ثم شبه الاحكام المعبر عنها بالاشعة من حيث الارتفاع  
 أو الكثرة بالحساب فهو استعارة بالكناية والافاضة استعارة تخيلية والبحر ترشح فقد اجتمع  
 فيه ثلاث استعارات على حد قوله تعالى فاذا جاء الله اباس الجوع والخوف ويجوز أن يقال  
 اضافة الاشعة الى الشرية من اضافة المشبهة الى المشبهة وشبه المسائل الشرية بالبحر  
 بجامع الكثرة والنوع فهو استعارة نصريجية والافاضة ترشح فافهم (قوله وأغدت) أى  
 أكرت في التزليل لا قيناهم ما غدا أى كثيرا مصباح (قوله لدينا) أى عندنا وقبل الذي  
 تقتضى الحاضرة بخلاف عند قول من يرى اذا كنت غائبا وان لم تكن حاضرة في مكان  
 التكلم ولا تقول لدى الا اذا كانت حاضرة (قوله مضمك) جمع مضمكة وهى العطية (قوله الوفرة)  
 أى الكثرة (قوله شرافة) القائق الخيام من كل شئ قاموس وفيه استعارة نصريجية  
 أيضا نظير ما مر ولا يخفى ما في الجمع بين أسامي الكتب من الهداية والتنوير والبحر والنهر  
 من الاطالة وحسن الابهام وليس المراد بها نفس الكتب بل المقام بين العلماء الاعلام فافهم  
 البديعية في لطيف الكلام ولا تغرب المألوف في مثل هذا المقام بين العلماء الاعلام فافهم  
 (قوله وأتمت) أى أكملت نعمتك أو انعامك أو ما أتممت به ط (قوله علينا) الضمير

لاحقاه وافقت علينا من  
 أشعة شربعتك المطهرة  
 بحر ارفاقه وأعادت  
 لدينا من بحار مكنى الوفرة  
 نهر ارفاقه وأتممت نعمتك  
 علينا

للمؤلف وحده نظرا الى عود ثواب الانتفاع به اليه فقط وأق بضمير العظمة للتحدث بالنعمة  
 وهو جازع عند الفقهها والمحدثين أو الضمير لما شير الحنفية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن نظر  
 من الشيخ وبديل على ان الخطبة ألفت بعد ابتداء هذا الكتاب بل على انها متاخرة عنه ط  
 (قوله حيث) الحاشية للمعليل أى لانه يسرت أى سهلت أو لا تقيده أى أتمت وقت تيسر  
 ابتداء الخ والاول أولى ط (قوله تبييض) هو في اصطلاح المصنفين عبارة عن كتابة الشئ على  
 وجه الضبط والتحرير من غير ضبط بعد كتابته كيفما اتفق اه حوى (قوله هذا الشرح)  
 الاشارة الى ما في الذهن من الالفاظ المتصلة الدالة على المعاني وهذا هو الاول من الواجه  
 السبعة المشهورة ط وهى كون الاشارة الى واحد فقط من الالفاظ او النقوض او المعاني  
 أو الى اثنين منها أو الى الثلاثة وعلى كل فالاشارة مجازية وهذا الشرح معنى الشارح أى المبين  
 والكاتب أو جعل الالفاظ شرحا مباغاة (قوله المختصر) الاختصار لتقليل اللفظ وتكثير  
 المعنى وهو الايجاز كما في افتتاح (قوله تجاه) في القاموس وبجاءك وتجاهك مثلين فلقاه  
 وجهك (قوله منبع الشرية) أى محل نبعها وظهورها شبه الظهور بالنبع ثم اشتق من  
 النبع معنى الظهور ونبع معنى مظهره واستعارة نصريجية أو شبه الشرية بالماء والمنبع  
 تخييل فهو استعارة بالكناية والمعنى وجهه صاحب منبع الشرية (قوله والدر) أى  
 الفوائد الدنيوية والاخرى أو شبهة بالدر في النفاسة والانتفاع فهو استعارة نصريجية  
 وعطفه على الشرية من عطف العام على الخاص وفيه ايهام لطيف بكتاب الدر (قوله  
 وضحيه) عطف على منبع ثنية ضحيه معنى ضاحع وهو من يضطجع بحداه آخر لا  
 فاصل وأطاق عليهم ما ضحيه من اقرب ما منه صلى الله عليه وسلم ط (قوله الجليلين) أى العظمين  
 (قوله بعد الاذن) منه لقوله يسرت أو ابتداء وكان الاذن للتأرجح حصل منه صلى الله  
 عليه وسلم لمصر بحار وربة مقام أو بالهام وبكرته صلى الله عليه وسلم فاذ هذا الشرح على غيره  
 كما فاق منه حيث رأى المصنف النبي صلى الله عليه وسلم فقال له مستقبلا واعتقه عملا  
 وأتمه عليه الصلاة والسلام لانه الشريف كما حكا في المخة بكل من المتقوا الشرح من آثار  
 بركته صلى الله عليه وسلم فلا غرو أن شاع ذكره ما وافق وعم فقهه ما في الاتفاق (قوله صلى  
 الله عليه وسلم) فهل ماض قيام مصدره النصية وهو مجبور لم يسمع هكذا قاله غير واحد  
 ويؤيده قول القاموس صلى صلاة لاتصلية دعا اه ويرده ما أشده ثعلب  
 تركت القيان وعزف القيان • وأدمنت نصليته وابتمالا  
 القيان جمع قينة وهى الامعة عزفها اصواتها قال والتصلية من الصلاة وابتمالا من الدعاء اه  
 وقد ذكره الزوزنى في مصادره وفي الفهنازي الصلاة اسم من التصلية وكلامه ما يستعمل  
 بخلاف الصلاة بمعنى أداء الاركان فان مصدره لم يستعمل كذا كره الجوهرى والجوهر على انها  
 حقيقة افوية في الدعاء مجازا في العبادة المخصوصة كما حقه السعدى حوائى الكشاف  
 وتماه في حاشية الاشباه للعموى وفي التصريحى موضوع للاعتناء باظهار الشرف وتحقيق  
 منه تعالى بالرحمة عليه ومن غير بالدعاء فهو من قبيل المشترك المعنوى وهو أرفع من المشترك  
 اللفظى أو مجازا في الاعتناء المذكور اه وبه اندفع الاستدلال بقوله تعالى ان الله

حيث يسرت ابتداء تبييض  
 هذا الشرح المختصر تجاه  
 وجه منبع الشرية  
 والدره وضحيه الجليلين  
 أى بكر وعمره بعد الاذن  
 منه صلى الله عليه وسلم



ولا نسكته يصلون على النبي الآية على جواز الجمع بين معني الشبهة الاولى وفيما في ما من معنى  
 العطف عديت بهي للمنفعة وان كان المتعدي به الامم ضرورة بناء على ان المترادفين لا بد من  
 جريان احد هـ المجري الاخر وفيه خلاف عند الاصوليين والجملة خبرية انظمة قوله الى  
 الانشاء او مجاز فيه معنى اللهم صل اذا المقصود ايجاد الصلوة لا امتثال الامر قال القهستاني  
 ومعناها النشاء الكامل الا ان ذلك ليس في وسعنا فاما نحن فانا نكمل ذلك اليه تعالى كما في شرح  
 التأويلات وافضل العبارات على ما قال المروزي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل  
 هو التعظيم فالعطف اللهم عظمه في الدنيا باعلا ذكره وانفاذ شريعته وفي الآخرة بتعظيم  
 أجره وتنقيحه في أمته كما قاله ابن الاثير اه عطف قوله وسلم بصيغة الماضي ويجوز صيغة  
 الامر من عطف الانشاء على الانشاء لفظا ومعنى وحذف معمول له لالة ما قبله عليه أي وسلم  
 عليه ومصدره التسليم واسم مصدره السلام ومعناه السلامة من كل مكروه قال الجوزي وجمع  
 بينهم ما روي عن خلاف من كره افراد أحدهما عن الآخر وان كان عندنا لا يكره كما صرح به  
 في منية الحق وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الانبياء فلا خلاف فيه  
 ومن ادعاه فله ان يورد في الاصل لا يجوز اليه سيلا كذا في شرح العلامة ميرزا علي  
 الشامل اه اقول ويجوز العلامة ابن أمير حاج في شرحه على التحرير بعدم صحة القول بكرامة  
 الافراد واستدل عليه في شرحه المسمى حلية الجمل في شرح منية الصلي بما في سنن النسائي  
 بسند صحيح في حديث الثموت وصلى الله على النبي ثم قال مع أن في قوله تعالى وسلام على  
 المرسلين وسلام على عباده الذين اصطفى الى غير ذلك أسوة حسنة اه وعن رد القول بالكرامة  
 العلامة من الاعلى القاري في شرح الجزرية فراجع (قوله وعلى آله) اختلاف في المراد بهم  
 في مثل هذا الموضع فالأكثر أنهم قرأته صلى الله عليه وسلم الذين حرمت عليهم الصدقة  
 على الاختلاف فيهم وقيل جميع أمة الاجابة واليه مال مالك واختاره الازهرى والنووي  
 في شرح مسلم وقيل غير ذلك شرح التحرير وذكر القهستاني أن الثاني مختار للحنفية (قوله  
 وصحبه) جمع صاحب وقيل اسم جمع له قال في شرح التحرير والصحابي عند الحديث وبعض  
 الاصوليين من اتى النبي صلى الله عليه وسلم مسالما ومات على الاسلام أو قبل النبوة ومات قبلها  
 على الحنفية كزيد بن عمرو بن نفيل أو ارتد وعاد في حياته وعند جهود الاصوليين من طالت  
 صحبته متبعه له مدة ثبت معها الطلاق صاحب فلان عرفا بالتحديد في الاصح اه وظاهره أن  
 من ارتد ثم أسلم تعود صحبته وان لم يلقه بعد الاسلام وهذا ظاهر على مذهب السانعي من أن  
 المرتد لا يحبط عمله ما لم يت على الردة أما عندنا فيجوز الردة بحبط العمل والعصبة من أن عرف  
 الاعمال لكنهم قالوا انه بالاسلام تعود أعماله مجردة عن الثواب ولذا لا يجب عليه قضاءها سوى  
 عبادة بقي سبها كاللحج وكصلاة لاها فارتدنا سلم في وقتها وعلى هذا فقد يقال تعود صحبته  
 مجردة عن الثواب وقد يقال ان سلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لا تعود صحبته ما لم يلقه  
 ابتداء سبها افتأمل (قوله الذين حازوا) أي جمعوا (قوله من مخ الخ) فيه صناعة التوجيه  
 حيث ذكر أسماء الصحابة وهي المخ لا مصنف وانفتح شرح الهداية للمحقق ابن الهمام  
 والكشف شرح المنار لآل في والفيض للكركي والوافي من الكافي لآل في ٢ والمحقق شرح

مطلب  
 افضل صيغ الصلاة  
 وعلى آله وصحبه الذين حازوا  
 من فتح كشف قبض  
 فضلك الوافي حقانها

٢ له والوافي شرح متن  
 الكافي أو نحو ذلك ويجوز  
 اه

منطومة الذنبي وفيه حسس الاجام يد كرماله معنى قريب ومعنى بعيد وأراد المعنى البعيد  
 وهو المعاني اللغوية هـ ادون الاصطلاحية لاهل المذهب أي حازوا من عطائهم باب كشف  
 أي اظهروا فضل أي كثير فضل أي انعامك الوافي أي التام حقا قاي أمور المحقق وجم - ذه  
 اللطافة يغفر ما فيه من تنابع الاضافات الذي عد محلا بالفصاحة الا اذا لم ينقل على اللسان  
 فانه يزيد الكلام ملاحاة ولطافة فيكون من أنواع البديع ويهي الاطراد كقوله تعالى ذكر  
 رحمة ربك وقوله تعالى كذاب آل فرعون هـ (تفسيه) حقا قاي بالالف للصبح مع أنه ممنوع من  
 الصرف على اللغة المشهورة فصرفه هنا على حدة قوله تعالى سلاسله وأغلاله وقوله تعالى  
 قوارير ابي قران من نون ما وذكروا ذلك أوجه ما منها التناسب ومنهم من قرأ سلاسله بالالف  
 دون تنوين (قوله وبه) يؤتى به باللاتقال من أسلوب الى أسلوب آخر لا يكون بينهما مناسبة  
 فهي من الاقتضاب المشوب بالتحلص واختلف في أول من تكلم به ما روي عن قريب وهي فصل  
 الخطاب الذي أوتيه وهي من الظروف الزمانية أو المسكنية المنقطعة عن الاضافة منية على  
 الضمنية معنى المضاف اليه أو منصوبة غير منوثة لنية لفظه أو منوثة ان لم ينو لفظه ولا  
 معناه والثالث لا يحقل هنا عدم مساعاة الخط الاعلى لغة من لا يكتب الالف المبدلة عن  
 التنوين حال النصب وعلى كل لا بد لها من منعاق فان كانت الواو هنا نابتة عن أما كما هو  
 المشهور فمعلقة اما الشرط أو الجزاء والثاني أولى ايقينا كيد الوقوع لان التعليل على أمر  
 لا بد من وقوعه فيقع وقوع المعاق البتة والتقدير مهما يكن من شيء فيقول بعد البسملة  
 والمجدة والتسمية وان كانت الواو له لطف وهو من عطف القصة على القصة أو للاستئناف  
 فالعامل فيها يقول وزيدت فيه الفاء لتوهم أما جراه للمتهم هـ مجرى الحق كما في ولا سابق  
 بالجر والتقدير ويقول بعد البسملة وعلى الاول فهي في جواب الشرط لنسب الواو عن ادائه  
 واعتراضه هـ من جاي في حواشي التلويح بان النيابة تقتضي مناسبة بين النائب والمنوب  
 عنه ولا مناسبة بين الواو وأما اه ولا يصح تقدير ما بعد الواو لان أمالا تحذف الا اذا كان  
 الجزاء أمرا أو نهيانا كما بالمقابل أو مفسر له كما في الرضى وما هنا ليس كذلك (قوله فتعزى  
 اللطف ٣) أي كثير النقر أي الاحتياج لله تعالى ذي اللطف أي الرفق والبر بعباده والاحسان  
 اليهم (قوله الخفي) أي الظاهر فانه من أسماء الاضداد فان لطفه تعالى لا يخفى على شخص  
 في كل شخص أو المراد الخفي عن العبد بان يدبر له الامر من غير تعان منه ومشفقة وهي له أمور  
 دنياء وآخرة من حيث لا يحتسب والله على كل شيء قدير ط (قوله محمد) بدل من فقير أو عطف  
 بيان وعلاء الدين لقبه أي معليه ورافعه بالعمل به وبيان أحكامه ومنع بعضهم من التسمي  
 بمثل ذلك مما فيه تزكية نفس وبأن تمام الكلام على ذلك في كتاب الحظروا الاباحة ان شاء الله  
 تعالى وهو روحه الله تعالى كما في شرح ابن عبد الرزاق على هذا الشرح محمد بن علي بن محمد بن  
 علي بن عبد الرحمن بن محمد بن جمال الدين بن حسن بن زين العابدين الحنفى الا ترى المعروف  
 بالحصن في صاحب التصانيف في الفقه وغيره منها هذا الشرح وشرح الماتني وشرح المنار  
 في الاصول وشرح التطرفي النحوي مختصر الفتاوى الصوفية والجمع بين فتاوى ابن نجيم جمع  
 القرائن وجمع ابن صاحب اوله تعليقة على صحيح البخاري تبلغ نحو ثلاثين كراسا وعلى تفسير

وبعد فقول فتعزى  
 اللطف الخفي هـ محمد علاه  
 الدين

٣ قوله فتعزى اللطف  
 الذي في النسخ التي يدي  
 وكتب علم فقير محمد زى  
 اللطف فلعله اسقط من  
 نسخة هذا الخفي اه  
 معجزة



البضاري من سورة البقرة الى سورة الاسراء وحواش على الدرر وغير ذلك من الرسائل  
 والتصديرات وقد اقره بالفضل والتحقيق مشايخه وأهل عصره حتى قال شيخه الشيخ خير الدين  
 الرملي في اجازته له وقد بدأني بلطائف أسئلة وفقت بما على كمال روايته وسعة ملكته فأجبت  
 غير موسع عليه فكرر علي ما هو أعلى فزده فزاد فرايت جواد رماه في غاية المكنة والسبق  
 فبعدت له الغاية فأنا حامس مستريح لا يحقق مستبصر لا يطرق فلما بين لي أنه الرجل الذي  
 حدثت عنه وصلت به الى حاله يا خذمني وأخدمه الى أن قال في شأنه

فيما من له شك قدونك فاسأل • فجدد جبالا في العلم غير مختل  
 يساري خول النقة فيما يرونه • ويبرز للمبدان غير منزل  
 يقشر عن اب العلوم قشوره • ويبقى بما يختاره من مفصل  
 ويقوى على الترجيح فيه بنائب • من الفهم والادراك غير محول  
 وفكر اذا ما حاول الصغرة • واندمت حل الصب في المال ينجلي  
 وما قلت هذا القول الا بعد ما • سيرت خباياه بألم مقول

وقال شيخه العلامة محمد افندي الهاماني في اجازته له أيضا وأنه عن نشأته والنشأته له وتتم له  
 والرغبة في العلم تقرب له ما يحاوله من ذلك وتسم له • حتى قال من قد اح الكمال القديح المعلى •  
 وفزع عار شمع به صدر النباهة وحل • وكان لي على الغوص على غرر القوائد أعظم معين فاقاد  
 واستفاد • وفهم وأجاد • وترجمه تليد خاتمة البلغاء الهجي في تاريخه فقال ما لم يخصصه انه كان  
 عالما محدثا فافهم ما نحويا كثير الحفظ والمرويات طلق الاسماء فصيح العبارة جيد التقرير والتحرير  
 وتوفي عام ١٠٨٨ عن ثلاث وستين سنة ودفن بقبلة باب الصغير (قوله المحصني)  
 كذا يوجد في بعض النسخ وهو بفتح الحاء ومكون الصاد المهم لتبين وفتح ال كاف وفي آخره فاء  
 وياه النسبة الى حسن كفا وهو من ديار بكر قال في المنترك وحسن كفا على دجلة بين جزيرة  
 ابن عمر وميافارقين وكان القياس أن ينسبوا اليه المحصني وقد نسبوا اليه أيضا كذلك لكن  
 اذ نسبوا اليه اسمين أضف أحدهما الى الآخر ~~ك~~ • وامن بمجموع الاسمين اسم واحد  
 ونسبوا اليه كما فعلوا هنا وكذلك نسبوا الى رأس ابن راسه في والي عبد الله وعبد شمس وعبد  
 الدار عبد ذي وعبد شمس وعبد ذي وكذلك كل ما كان نظيره هذا ذكره الهجي في تاريخه في ترجمة  
 ابراهيم ابن الدلا (قوله بجامع في أمية) منه ملق بالامام والبايع في ط وقد بناه الوليد بن عبد  
 الملك الاموي نقل انه انفق عليه ألف ألف دينار وما تقي ألف دينار وفيه رأس يحيى بن زكريا  
 عام • ما السلام وفي حائطه القبلي مقام هو عليه السلام ويقال انه أول من بنى جدرانه  
 الاربع • وذكر القرطبي في تفسير قوله تعالى والذين آمنوا به محمد مشرك وكان يستأنف النبي الله  
 هو عليه السلام وأنه كان فيه نصر النبي قبل أن ينسب اليه الوليد • فهو المجد القديم الذي  
 تشرف بالانبياء عليهم السلام وصلى فيه العصاة الكرام وقد صرح الفقهاء بأن الافضل  
 بعد المساجد الثلاثة ما كان أقدم بل ذكر في كتاب أخبار الدول بالسند الى سفيان الثوري أن  
 الصلاة في مسجد دمشق ثلاثين ألف صلاة هو والله الحمد الى وقتنا هذا معمور بالعبادة وجمع  
 للعلم والافادة ولا يزال كذلك ان شاء الله تعالى الى أن يهبط على منارته الشرقية البيضاء عيسى

المحصني • ابن الشيخ علي  
 الامام بجامع في أمية

ابن مريم عليه السلام الى أن يرث الله الارض ومن عليها من الانام (قوله ثم المفق الخ) أفاد  
 أن الافتاء لم يجمع له مع الامامة وانما تأخر عنها ط وفي تاريخ الهجي أنه تولى الافتاء خمس سنين  
 وكان مقصرا في أمر الفتوى غاية التحري ولم يضبط عليه شي خاف فيه القول المصحح (قوله  
 دمشق) بفتح الميم وقد تكسر قاعدة الشام • عيت بيانيها دمشق بن كنعان قاموس وقيل  
 بأنها غلام الاسكندر ووجه دمشق أو دمشق وهي أرض بلاد الله تعالى قال أبو بكر الخوارزمي  
 جنات الدنيا أربع غوطة دمشق وصفد سميرقند وشب بوان وجزيرة نهر الابل ونضل غوطة  
 دمشق على الثلاثة كنضل الثلاثة على سائر الدنيا واما ما ورد فيها خصوصا في الشام عموما  
 من الاحاديث والآثار (قوله الخنفي) ذكر العراقي في آخر شرح النسبة الحديث أن النسبة  
 الى مذهب أبي حنيفة والى القبله وهم بنو حنيفة بلغة واحدة وأن جماعة من أهل الحديث  
 منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي يفرقون بينهم بزيادة ياء في النسبة للمذهب ويقولون  
 حنفي وأنه قال ابن الصلاح لم أجد ذلك عن أحد من الثوريين الا عن أبي بكر بن الانباري  
 (قوله لما يثبت) الجملة الى آخر الكتاب في محل نصب مقول القول أو كل جملة من الركا  
 على ان نصب بناء على أن جزء المقول له محل أو ليس له محل وهو ما قولان ط (قوله من خزان  
 الامراء) الخزان جمع خزانة ألفها زائدة تقابل في الجمع همزة كقلا في الالفية  
 والمزيد ثالثا في الواحد • همزاري في مثل كاقلا

فتكتب همزة لا يسهل بقا من تحت بخلاف نحو معاني فان الباء في المفرد أصلية فتكتب  
 بها ابن عبد الرزاق (فائدة) من اطراف المفتي أبي السعد أنه سئل عن الخزانة والقصة  
 أي قرآن بالفتح أو بالكسر فأجاب بقوله لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصة (قوله وبدائع) جمع  
 بدعة من ابتدع الشيء ابتداء (قوله الافكار) جمع فكر بالكسر وفتح اعمل النظاري  
 الشيء كالشكر والفكرى قاموس والمراد ما ابتدعه بفكره من الابحاث وحسن التركيب  
 والوضع أو ما ابتدعه المجتهد واستنبطه من الأدلة الشرعية وهذا بيان لما في أجزاء العلم قبل  
 العمارة أما بعد ما فالجسموع اسم للكتاب (قوله في شرح) ان كان من جزء العلم لا يبحث عن  
 الظرفية والا فالاولى حذف في لان خزان الامراء نفس الشرح وظاهر الظرفية يقتضي  
 المغايرة أقامه ط أقول وقد تزايد في محل عليه بهضم قوله تعالى وقال اركبوا فيه أو يمكن أن  
 تنهات جمع مذوف حالا والظرفية فيها مجازية بمنزلة ما في القصص حيث لا يمكن تعاقبه  
 عند كور نظرا الى المعنى الأصلي قبل العمارة فان الاعلام وان كان المراد به اللفظ قديلا حظا  
 معها الماداني الأصلية بالعبارة ولهذا نادى بهضم الكفرة بأب بكر رضى الله عنه بأبي الفهم • بل  
 أفاده حسن جلبي في حاشية التلويح عند قوله الموسوم بالتلويح الى كشف حقائق التنقيح  
 (قوله قدرته في عشر مجلدات كبار) مجلدات جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع  
 يجمع جمع تأنيث كخفوضات ومرفوعات ومنهوبات والمراد اجزاء لان العادة أن الجزء يوضع  
 في جلد على حدة ط أي انه لما يوضع الجزء الاول منه فقدر أن تمام الكتاب على منوال ما يوضع  
 منه يوضع عشر مجلدات كبار وذكر الهجي وغيره أنه وصل في هذا الكتاب الى باب الوز والظاهر  
 أنه لم يكمله في المسودة أيضا وانما ألف منه هذا الجزء الذي يبيحه فقط والله تعالى أعلم (قوله)

ثم المفتي بدمشق المحصني  
 الخنفي • لما ثبت الجزء  
 الاول من خزان الامراء  
 وبدائع الافكار في شرح  
 تنوير الابصار وجامع  
 البحار قد روي في عشر  
 مجلدات كبار •



فصرفت عنان العناية العنان بالكسر ما وصل بطعام القوس والعناية القصود وفي نهاية الحديث يقال عنت فلا تعنيا اذا قصده وتشبه العناية بصورة القوس في الاصل الى المطلوب استعارة بالكتابة واثبات العنان استعارة تخيلية وذكر الصريح ترشيح وفيه الايهام بكتاب العناية اه ابن عبد الرزاق (قوله نحو الاختصار) أي جهة الاختصار ما في خزان الاسرار (قوله وسميته بالدر المختار) أي سميت هذا المختصر لما خوذ من الاختصار والشرح المتقدم في قوله تبييض هذا الشرح وسمي به الى مقصودين الاول بنفسه والثاني بحرف الجر كما هنا وبنيته كما في سميت ابني محمد اقال ابن حجر وما شئت من أن أسماء الكتب علم جنس وأسماء العلوم علم تخصص فوقف فيه بانه ان نظرت عدد الشيء تعدد علمه فكلاهما علم جنس وان نظرت الاتحاد العرفي فعمل تخصص وأما التفرقة فهي تحكم وترجيح بلا مرجح اه والدر الجواهر وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير والمختار الذي يؤثر على غيره أفاده ط (قوله الذي فاق) نعم لتتویر الابصار لا للدر المختار اه ح وهذا بناء على ان قوله في شرح تنوير الابصار متعلق بمحذوف حال من الدر المختار ليس بجزء علم فلا يراد أن جزء العلم لا يوصف على أنه قد ينظر فيه الى ما قبل العلية كما قدمنا فافهم (قوله هذا الفن) في التاموس الفن الحال والضرب من الشيء كالافنون جمعه أفنان وفنون اه والمراد به هنا علم لانه نوع من العلوم (قوله في الضبط) هو الحفظ بالحزم قاموس والمراد به هنا حسن التحرير ومثانة التعبير فهو مضبوط كالحل المحزوم (قوله والتصحيح) أي ذكر الاقوال المصنوعة الاماندر (قوله والاختصار) تقدم معناه فهو مع حسن التحرير والتصحيح خال عن التطويل (قوله واعمرى) قال في المغرب العمرى بالضم والفتح البقاء الا أن النسخ غلب في القسم حتى لا يجوز فيه الضم يقال امرئ وامرأته لا فلان وارتفاعه على الابتداء وخبره محذوف اه أي قسمي أو عيني والواو فيه للاستئناف واللام لا ابتداء قال في التاموس واذا سقط اللام نصب اتصاب المصادر وجاء في الحديث النهي عن قول امرأته اه قال الحموي في حاشية الاشباه فلهي هذا ما كان ينبغي للمصنف أن يأتي بهذا القسم الجاهل المنهي عنه اه وفي شرح العناية لانه سنان لا يجوز أن يحذف بغير الله تعالى ويقال امرؤ فلان واذا حلف ليس له أن يبرئ بل يجب أن يحلف فان البرية كفر عند بعضهم كما في كفاية الشعبي اه أقول لكن قال فاضل الروم حسن جلبي في حاشية المطول قوله امرئ يمكن أن يحذف المضاف أي لواهب عمرى وكذا أمثاله مما أقسم فيه بغير الله تعالى كقوله تعالى والشمس والليل والقسم ونظائره أي ورب الشمس الخ ويمكن أن يكون المراد قوله امرئ وكذا أمثاله ذكر صورة القسم لئلا كيد مضنون الكلام وترويح وجه فقط لانه أقوى من سائر المؤكدات وأسلم من التأكد بالقسم بالله تعالى لوجوب البرية وإيسار الغرض اليقين الشرعي وتشبيهه بغير الله تعالى في التعظيم حتى يرد عليه أن الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح مسلم بل انظاره من كلام مشايخنا انه كفران كان باعتقاد أنه حلف يجب البرية وحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا بأس به وهذا اشاع بين العلماء كيف وقد قال عليه الصلاة والسلام قد أفلم وأبى وقال عز من قائل امرأته لم ي

فصرفت عنان العناية نحو الاختصار وسميته بالدر المختار في شرح تنوير الابصار الذي فاق كتب هذا الفن في الضبط والتصحيح والاختصار وله مرى لقد

مكرهم يعمهون فهذا جرى على رسم اللفظة وكذا اطلاق القسم على أمثاله اه (قوله أذهت) أي صارت وتسمت عمل أضفى على صارت كثيرا كما ذكره الانصاري (قوله روضة هذا العلم) الروضة من العشب مفعلة مع الماء الاستعارة المفعلة وهذا معناه في أصل الوضع ولذا قال به من العلماء الروضة أرض ذات مياه وأنهار وأزهار شبه الفقه به ان على سبيل الاستعارة بالكتابة واثبات الروضة تخييل وما بعده ترشيح للمكنية أو للتخييلية باقيا على معناه مقصودا به تقوية الاستعارة ويجوز أن يكون مستعار الملائم المشبه كما قرر في محله بأن تشبه الملائم بالأزهار والانهاء على سبيل الاستعارة المكنية أيضا واثبات التفتيح والتبليغ على تخييل (قوله مقصدة الأزهار) أصله منجحة الأزهار منها أو أزهارها على جعل ال عوضا عن المضاف اليه والأزهار من فروع العناية عن القاعل لما قول الاسناد الى ضمير الموصوف ثم أضيف اسم المفعول الى مفعول مفعول في فهو جند جاز مجرى الصفة المشبهة فافهم (قوله مسألة الانهار) الكلام فيه كالذي قبله وفي التاموس مسألة الماء جرى في دور (قوله من عابيه) جمع عجيب والاسم العجيب والاعجوبة قاموس والمراد به مسائله المعجبة ومن صله قوله مختار وغرات مبتدأ والتحقيق مضاف اليه ويطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق وعلى اثبات الشيء بدليله وجهه مختار جبر المبتدأ في الكلام استعارة مكنية حيث شبه التحقيق بشجرة واثبات الثمرات اها تخييل ولا يخفى ان مسائل هذا الكتاب مذكورة على الوجه الحق وثابتة بدلائلها اعني بالمجتهد ولا يلزم من اثبات الشيء بدليله أن يكتب دليله معه حتى يرد أنه لم يذكر في المتن الادلة وكذا لا يلزم من كون مسائله مذكورة على الوجه الحق أن يكون غيره من المذون ليس كذلك فافهم ويجوز أن يراد بالثمرات الفائدة والنتيجة والمه في أن ما يستفاد بالتحقيق ويستنتج به من الاحكام الشرعية بحثا من مسائله المعجبة (قوله ومن غراته) جمع غريبة أي مسائله الغريبة العزيزة الوجود التي زادها على المذون المتداوله فهي كالرجل الغريب أو المراد تراكيبه واشاداته الفاتكة على غيرها حتى صارت غريبة في بابها والذخائر جمع ذخيرة يعني مخدونة ما يذخر أي يختار ويحفظ والتدقيق اثبات المسئلة بدليل دقيق طريقه انظار به كما في تعريفات السيد وقيل اثبات دليل المسئلة بدليل آخر وجهه تيسير الافكار وصرفه ذخائر الواقع مبتدأ مؤخر الخبر اعني بالظرف قبله ولما كان التدقيق مأخوذا من الدقة وهي الغوص والخفا ذكر معه الذخائر التي تحفظ عادة ويحيا وذكر معه أيضا ذخيرة الافكار وهو عدم اهتمامها والمراد به ان مسائله لا ينفك عن الدقة فانه لا يلزم أن يكون فيه دقة والحق ظاهر لا يخفى فاذا ذكر معه الثمرات التي تظهر عادة (قوله اشبح غبضا) متعلق بمحذوف نعم التنوير الابصار أو حال منه أي الكائن أو كائنا اه ح (قوله شيخ الاسلام) أي شيخ أهل الاسلام وهذا الوصف غاب على من كان في منصب القضاء (قوله محمد بن عبد الله) بن أحمد الخطيب ابن محمد الخطيب ابن ابراهيم الخطيب اه ح ورأيت في رسالة الخفيد المصنف وهو الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف زاد به ابراهيم المذكور ابن خلد بن غرناطي قال المجي كان اماما كبيرا حسن السمعة قوي الحافظة كثير الاطلاع وبالجملة فلم يبق من يدويه في الرتبة وقد أف التاكيف المعجبة المنفعة منها التنوير وهو في الفقه جليل المقدار جرم الفائدة

أذهت روضة هذا العلم به مقصدة الأزهار مسألة الانهار من عابيه ثمرات التحقيق مختار ومن غراته ذخائر تدقيق رتبة الافكار شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله



دقيق في المسائل كل التدقيق ورزق فيه السعد فاشتهر في الآفاق وهو من انتفع كتبه وشعره  
هو واعني بنشره جماعة منهم العلامة المحصني مفتي الشام والملاح محمد بن اسكندر الرومي  
زبل دمشق والشيخ عبد الرزاق مدرس الناصرية وكتب عليه شيخ الاسلام محمد الانكوري  
كباب في غاية الصبر والنفع وكتب على شرحه واقفه شيخ الاسلام خير الدين الرملي حواشي  
مفيدة وله تأليف لا تحصى توفي سنة ١٠٠٤ عن خمس وستين سنة اه (قلت) ومن تأليف  
المصنف كتاب معين المفتي والمنظومة الفقهية المسماة تحفة الاقران وشرحها واهب الرحمن  
والفتاوى الماثورة وشرح زاد الفقير لابن الهمام وشرح الوقاية وشرح الوهبانية وشرح  
يقول المعبود وشرح المنار وشرح مختصر المنار وشرح الكثرة الى كتاب الايمان وحاشية على  
الدرر لم تشر اقل كثيرة منها اه في العشرة المبشرين بالجنة وفي عصمة الانبياء وفي دخول  
الجسم وفي لفظ جوزة ذلك بتقديم الجسيم وفي القضاء وفي الكائنات وفي المزارعة وفي الوقوف  
بمعرفة وفي الكراهية وفي حرمه الفروع في الامام وفي جواز الاستنابة في الخطبة وفي احكام  
الدوز والارفاض وفي مشكلات مسائل وشرحها وله رسالة في التصوف وشرحها ومنظومة  
فيه ورسلته في علم الصرف وشرح القطر وغير ذلك ذكره بعضهم (قوله القرطبي) نسبة الى  
قرطاس نقل صاحب مرصد الاطلاع في أسماء الاماكن والبلد اع ان قرطاس بضم القاف وسكون  
الراء وناه والفونين مبنية قريبة من قرى خوارزم اه ط قات والاقرب انه نسبة الى جده  
قرطاسي كما قدمناه (قوله الغزالي) نسبة الى غزنه اه وهي كاذب القاموس بل بدفاسطين ولديها  
الامام الشافعي رحمه الله تعالى ومات بها هاتين بن عبد مناف (قوله عدة المتأخرين) أي  
معقدهم في الاحكام الشرعية (قوله الاخبار) جمع خبر بالتحديد كثير الظاهر (قوله فاني اروي به)  
تقريب على قوله الشيخ شيخنا الخ فانه لما جزم بنسبته اليه افاد ان ذلك واصل اليه بالسند والضمير  
لتنوير الابصار وكن روايته عن ابن نجيم باعتبار ما انا ان في نفسه مع قطع النظر عن صوره  
المشخصة كما افاده ح او الضمير للمذكور في قوله اه اخصت روضة هذا العلم كما افاده ط  
(قوله عن ابن نجيم) هو الشيخ زين بن ابراهيم بن نجيم وزين اسمه العالي ترجمه النجم الغزالي في  
الكواكب السائرة فقال هو الشيخ العلامة المحقق المدقق الفهامة زين العابدين الحنفى اخذ  
العلوم عن جماعة منهم م الشيخ شرف الدين البلقيني والشيخ شهاب الدين الشافعي والشيخ أمين  
الدين بن عبد العال وابو القيس السلمي وأجازها لافاته امواته درس فاني ودرس في حياة  
أشياخه وانتفع به خلايق وله عدة مصنفات منها شرح الكثر والاشباه والنظائر وصار كتابه  
عمدة الحنفية ومرجعهم وأخذ العارفين عن الشيخ العارف باقه تعالى سليمان الخاضعي وكان  
له ذوق في حل مشكلات القوم قال العارف الشمراني رحمه الله في تاريخه في رأيت عليه شيئا  
يشبهه ووجدت معه في سنة ٩٥٣ فرأيت على خلق عظيم مع جبراته وغلبته ذهابا وايامه  
ان الشمراني يفر عن اخلاق الرجال وكانت وفاته سنة ٩٦٩ كما أخبرني بذلك تلميذه الشيخ  
محمد العلي اه (قلت) ومن تأليفه شرح على المنار وشرحها صاحب التمر بلابن الهمام وعلامة  
على الهداية من البيوع وحاشية على جامع الفضولين وله القوائد والفتاوى والرسائل الزينية  
ومن تلامذته أخوه المحقق الشيخ عمر بن نجيم صاحب المنار (قوله بسنده) أي حال كونه راويا

القرطاسي الحنفى الغزالي  
عدة المتأخرين الاخبار  
فاني اروي به من شيخنا الشيخ  
عبد النبي الخليلي عن  
المصنف عن ابن نجيم  
المصري بسنده الى صاحب  
المذهب أبي حنيفة  
بسنده الى النبي صلى الله  
عليه وسلم

ذلك بسنده وقد مناعنا السند (قوله المصطفي) من الصفوة وهو الخلو من الاخلاص  
الاختصار لان الانسان لا يفي طي الا اذا كان خالصا طيبا وقوله المختار عمنه وهذا انما  
من اسمائه على الله عليه وسلم ط (قوله كما هو) حال من قوله بسنده (قوله عن المشايخ)  
متعلق بمذوف حال من اجازتنا أي المروية عنهم أو اجازتنا المتضمنة معنى روايتنا ومن  
جمله مشايخه القطب الكبير والعالم الشهير سيدي الشيخ أبو الخلق الحنفى (قوله في الدرر  
والغرر) كلاهما المثلثان والدرر هو شرح الغرر (قوله اعزه) أي لم أعزه من عز  
يعزروا هم المفعول منه معزوة كذا وقوله يصح أربع من معزى بالا لال قال في الالفية  
وصح المفعول من نحو عدا • واعلاه ان لم تقصر الاجودا  
ويروى بالوجهين قول الشاعر • أنا لبيت معديا عليه وعاديا • والثاني هو الجارى على  
السنة الفقهاء (قوله وما زاد وعزله) أي وما زاد لي ما في الدرر والغرر وعزله أي قل نقله  
في الكتب المندولة عزونه لقائه وفي بعض النسخ وما زاد عن نقله أي وما زاد عن المفعول  
في الدرر والغرر عن معنى على والمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله روميا) أي تصد الاختصار  
وله لقوله لم أعزه وفيه إشارة الى كثرة نقله عن الدرر ومقابته له كعاد المصنف في مثله وشرحه  
وهو بذلك حقيق فانه كتاب مبني على غاية التحقيق (قوله وما مولى) من العمل وهو الرجا  
(قوله من الناظر) أي المتأمل قال الراغب النظر قد يراد به التأمل والتفحص وقد يراد به  
المعرفة الخاصة به هذا الفصل واستعمال النظر في البصيرة كترعنه الخاصة والعامة بالعكس  
اه وعامة في حاشية الجوى (قوله فيه) أي في شرحي هذا (قوله بين الرضا) أي بالعين  
الدالة على الرضا ولا ينظر بعين الوقت فان من نظره اتين له الحق باطلا كما قال الشاعر  
وعين الرضا عن كل عيب كائلة • كما أن عين السخط تبدي المساويا  
أو أنه شبه الرضا بانسان له عين تشبه امضه في النفس وذكره ابن خنيسيل ط (قوله  
والاستبصار) السين والتاثيران أي والابصار والمراد به التبصير والتأمل ط (قوله وأن  
يتلافى) أي يتدارك في القاموس التلافى تداركه (قوله تلافى) الذي في القاموس وجاء مع اللغة  
واسان العرب التلافى هو اللال ولم يذكره التلافى فليراجع اه ح ووقع التعبير به لتفسير  
الشارح كالامام عمر بن الفارض قدس سره في قصيدته الكافية بقوله  
وتلافى ان كان فيه اتلافى • بكجمل بهجته فدا كا  
ويحفل أن الالف اشباع وهو لغة قوم ط ونسب العلامة البوريني في شرحه على ديوان  
ابن الفارض التلافى بالتلف وكذا قال سيدي عبد الغنى السابلي في شرحه عليه وتلافى  
مصدر مضاف الى المتكلم ووقع في كلام الشمراني كثيرا ومنه قول ابن عذبة بن بخاطب بعض  
الملوك وكان صريضا  
انظر الى بهمين مولى لم يزل يولي الذي وتلافى قبل تلافى  
أنا كاذي احتاج ما يحتاجه • فاعظم دعائي والثناء الوافي  
لجامه الملقب ديشلر وقال له أنت الذي وهذه الصلة وأنا المعاند (قوله بقدر الامكان)  
متعلق بقوله بتلافى والاضافة بيانية أي اذا وادى فيه عيبا يتداركه بإمكانه بل عليه على

المصطفي المختار • من  
جبريل عن الله الواحد  
الفهار • كما هو مبين  
في اجازتنا بطريق عديدة  
عن المشايخ المتبحرين  
الكبار وما كان في الدرر  
والغرر لم أعزه الا ما ندر  
وما زاد وعزله عزونه  
لقائه روميا للاختصار  
وما مولى من الناظر فيه  
أن ينظر بعين الرضا  
والاستبصار • وان  
يتلافى تلافى بقدر الامكان



عمل من حيث يمكن أو يصح به بغير لفظه ان لم يمكن تاويله (قوله أو يصح) في بعض  
 النسخ بالوارد أي يصح ولا يفسح والصحيح في الأصل الميل بصفة العذق ثم أريد به عطاق  
 الاعراض (قوله يصح عنه الخ) لان الجزا من جنس العمل (قوله الاسرار) بكسر الهمزة  
 مصدر أمر ليناسب الاضمار وان احتمل أن يكون بفتح الهمزة جمع مراد ح وعلى الاول فحذف  
 الاضمار عليه عطف مرادف وعلى الثاني عطف مغاير قال ط والاولى أن يقول بدل الاضمار  
 الاظهار ليكون في كلامه صنعة الطباق وهي الجمع بين لفظين متقابلين المعنى (قوله ولعمري)  
 تقدم الكلام عليه وهذه الفقرة رفعت في خطبة النهر (قوله الخطر) هو الانحراف على  
 الهلاك والمراد به هنا الشيء الشاق وهو الخطا والسم والمعبر عنه بالتلاف (قوله يعز) على  
 وزن يقل أو على كافي القاموس والمادة تأتي بمعنى العسر وبمعنى القلة وبمعنى الضيق وبمعنى  
 العظمة كما أفاده في القاموس وكل صحيح أفاده ط (قوله البشر) اسم جنس والبشر ظاهر  
 البشرية وهو ما ظهر من الجسد والجن ما اختفى من الاجتنان وهو الاستتار ط (قوله  
 ولا غرو) بفتح الغين المجبهة وسكون الراء المهملة مصدر غرمان باب عذاب في عجب بوزن فرح  
 أي لا عجب مراد ح أي من عزة السلامة بما ذكر (قوله فان التبيان) الفاء تعليلية أي لان  
 التبيين الذي هو سبب التلاف المتقدم ط وعرفه في التهرب بانه قد قدم الاستحضار في وقت  
 الحاجة قال فعمل السهل ولان اللغة لا تفرق بينهما مراد ح (قوله من خصائص الانسانية) أي  
 من الامور الخاصة بالحقيقة الانسانية أي بافرادها والبالغة للنسبة الى المجرود عنها روى عن ابن  
 عباس أنه قال سمى انسانا لانه هذا اليه قسنى وقال الشاعر

لاتنسب بين تلك العهود فافما سميت انسانا لانك نادى

أو يصح ان يفتح عنه عالم  
 الاسرار والاضمار ولعمري  
 ان السلامة من هذا الخطر  
 لا مزية على البشر ولا غرو  
 فان النسب من خصائص  
 الانسانية والخطا  
 والزلل من شعائر الانسانية  
 واستغفر الله مستغيبا

وقال آخر

نسبت وعدك والتبيان معتق فاعف عن قول ناس أول الناس  
 وقيل لانه بامثاله أو بربه تعالى قال الشاعر

وما هي الا انسان الا لانه ولا القلب الا انه يقلب

(قوله والخطا) هو أن يتعد بال فعل غير المحل الذي يقصد به الجنابة كالرى الى الصيد فاصاب  
 آدميا فحزير وفي القاموس الخطا ضد الصواب ثم قال والخطا ما لم يتعمد (قوله من شعائر  
 الانسانية) اشعار العلامات كافي القاموس ح قال في معراج الدراية وشراعا ما يؤدي من  
 العبادات على سبيل الاشهاد كالاذان والجماعة والجمعة وصلاة العيد والاضحية وقيل هي  
 ما جعلت على طاعة الله تعالى مراد ح قال ط وانما عبر بها هنا وفيما تقدم بخصائص لان  
 التبيين من خصائص الانسان والخطا والزلل يكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع  
 لابليس شانه على انه منهم واهاروت وماروت على ما قيل كقوله هم أتجهل فعلم ان يفسد فيها  
 وتظن بعض الملائكة الى مقامه في العبادات وأما الجن فذلك كتر حالهم (قوله واستغفر الله)  
 أي أطلب منه مغفرة وكأني به لان ما ذكره قبله فيه نوع تبرئة لنفسه وهو مما لا ينبغي بل  
 الاولى هضم النفس بالخطا والتبيان وان كانا من لوازم الانسان (قوله مستغيبا) حال من  
 فاعل استغفر والعود الى الانبياء كالعبادة والمعاذ والتمسك بالعبادة والعود بالتمسك بالمعالي

كانه اذوالعباد قاموس (قوله من حسد) هو غنى زوال نعمة الله ودمه وان غنى ان قالها اليه  
 أم لا ويطلق على الغبطة بحجازا وهي غنى مثل تلك النعمة من غير ارادة زوالها عن صاحبها  
 وهو غير مذموم بخلاف الاول لانه يؤدي الى الاعتراض على الله تعالى ولذا قال عليه الصلاة  
 والسلام اياكم والحسد فان الحسد يابى كل الحسنات كاتا كل النار الحطب وسماء عليه  
 الصلاة والسلام حاقة الدين لاحاقة النهر وقال تعالى ومن شر حاسدا اذا حسد والحاسد  
 ظالم لنفسه حيث آتاه نفسه وأحزنه وأوقعه في الانم واقبره حيث لم يجب له ما يجب لنفسه  
 ولذا قال أبو الطيب

وأظلم اهل الارض من كان حاسدا لمن بات في نعماته يتقلب

(قوله بئس باب الانصاف) صفة نارية كيدية لان حقيقة الحسد مشروطة بما اذا انصاف هو الجري  
 على سنن الاعتدال والاستقامة على طريق الحق وهذا الوصف لا يتأق وجوده مع الحسد  
 والغرض من التبيان به هذا الوصف التاكيدى التذام على كمال بشاعة الحسد وتقرير ذمه  
 والتفريق عنه ولا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية والقياسية والترشيع (قوله ويرد) أي  
 يصرف صاحبه عن جبل الاوصاف أي عن الانصاف بالاوصاف الجبلية لانه أوعن رؤيته في  
 الحسد فلا يرى الحاسد وجهه فاجل لما أن عين السخط تبتدى المساويا وردية لدى نفسه  
 وبه تبتدى عن الى مفعول ثان وان لم يذكره في القاموس فن شواهد الصلة قول الشاعر

أكفر به مدر الموت غنى وبعد عطاءك المساة الرناغا فافهم

وهذه الفقرة بمعنى التي قبلها وفي الفقرة تين من أنواع البديع الترميم وهو أن يكون مافي  
 احدهما من الاقفاط أو أكثره مثل ما يقابل من الاخرى في الوزن والتقفية والجناس  
 اللاحق وهو اختلافا لفظي المجازي في حرفين غير متقاربين ولزوم ما لا يلزم وهو هذا  
 الاتيان بالصاد قبل الالف في الانصاف والاوصاف وقد أتى بها تين الفقرة تين المصنف في المخ  
 وابن الشحنة في شرح الوهبانية وسبقه ما الى ذلك ابن مالك في التسهيل (قوله الا) أداة  
 استفتاح يستفتح بها الكلام (قوله حسدك) بفتحين شوك السعدان والسعدان تين من  
 أفضل مرعى الابل كافي القاموس ح وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة  
 أو تجرى فيه استعارة على طريقة السعدان وبين الحسد وحسك الجناس اللاحق ايضا (قوله  
 من تعاق به هلك) يشير الى وجه الشبه فان الحسد اذا تعاق با انسان أهلكه لانه يا كل حسدانه  
 ط وظاهره أن الضمير في تعاق الحسد لامن والانصب ارجاعه الى (قوله وكفى للحاسد الخ) كنى  
 فعل ماض واللام في الجاء من اذنه في المفعول به على غير قياس وذما غير متميز كنى غير محمول  
 عن شيء كاذ كره الدمامي في شرح التسهيل ومثله املا الكور وما مؤخر بالرفع فاعل كنى  
 ولم يزد الياء في فاعله لانه غير لازم بل غالب بخلاف زيادتها في فاعل فعل في التهجيب فانها  
 لازمة لانه قال الدمامي ان كان كنى بمعنى أجرا وأغنى او بمعنى وقى لم ترد الياء في فاعله  
 هكذا قيل ولم أر من أفصح عن معنى كنى التي تغلب زيادة الياء في فاعله وفي كلام بعضهم ما يثير  
 الى أنهما فاصرة لا متعدية وفي كلام بعضهم خلاف ذلك مراد ح فافهم وجه الذم أنه تعالى أسند  
 اليه الشر وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالاستعانة منه وإي ذم أعظم من ذلك (قوله)

تسن حسدك بئس باب  
 الانصاف ويرد عن جبل  
 الاوصاف والاوان الحسد  
 حسدك من تعاق به هلك  
 وكفى للحاسد ذما آخر  
 سورة الفلق



في اضطرامه متعلق بكفى أو يمحذوف حال من الخاضع أو في التعليل كما في حديث ان امرأه  
 دخلت النار في هرة حينما أوعى مع كافي ادخلوا في أمم الاضطرام كما قال ح عن جامع  
 اللغة اشتعال النار في ما يصرع اشتعالها فيه قال ط شبهة تفسره اقوات غرضها الاشتعال  
 (قوله بالفاق) هو بالتعريف الانزعاج فاموس (قوله لله الحمد) في الرضى الذي في الاصل  
 ما يدرك ما ينزل من الضرع من الابن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح  
 الصادر عنه وانما نسب فعله لله تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منزه عن كل شئ  
 عظيم يربطون التعجب منه فيسبونه اليه تعالى ويضيقونه اليه في قوله ما يحب فعله وفي  
 اقاموس وقوله لله وقوله كذا في حوائج الجاهل المولى عصام ثم قال فيقول الشرح  
 بحق الجاهل لله خير مما يجعل الدركاية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة اه ابن عبد لرزاق (قوله  
 ما أعده الخ) انجب ثاب متضمن لبيان منشأ التعجب وفي الرسالة الشعرية قال ما ربه رضى  
 الله عنه ليس في خلال شعره أعدل من الحمد تقبل الحمد غما قبل الحمد اه لكن  
 شرطه ما قال الشاعر

دع الحمد ودوما يلقاه من كبد • كنالك منه اهيب الذوق كبد  
 ان لمب ذامه قد نكت كبدته • وان كنت قد عذبت به يده

وقال آخر وقد أجاد  
 اصبر على كبد الحسو • دفان صبرك يقتله النارنا كل بعضها • ان لم تجد مائنا كاه  
 (قوله وما أنا الخ) البيت من المنظومة الوهابية قال شارحها العلامة عبد البر بن الشنينة  
 الكبد الخدبة والمكر والحسد وقول من الحسد فيه مبالغة في معنى الحسد والآن المطمئن  
 ولا جاهل عطف على الحسد يعني ولا من كبد جاهل ويزري بفتح التحتية من زري عابه اذا  
 عابه واستزابه وانكر عليه ولم يده شيا وتم اوتنه ويجوز ضمها من أذرى قال في القاموس  
 اكنه قليل وترزى وأزرى باخيه ادخل عليه عيبا أو امرأ يدا أن يلبس عليه به ولا يتدبر  
 عطف عليه اي لا يتفكر في عواقب الامور وسبب هذا البيت انه يتلى بما ابتليت به من  
 حسد الحامدين وكيد المعادين والله المول أن يجعل كبدهم في شعرهم فيعصمهم استكف  
 عليه والبعض قال انه موقوف اليها اه مخرما (قوله هم يحسدوني) اصله يحسدوني وحذف  
 احدى النونين تخفيفا اه ح ونرا فعل تفضيل حذف همزة الكثرة الاستعمال كما  
 حذف من خبر واثباتها لغة قلله أو رديته كافي القاموس وكاهم بالجرنا كبد الناس لانفاة  
 الشمول ولا يقال الكافر نمر عن لم يحسد فكيف يكون من لم يحسد شره انه لا ناقة قول هو من  
 جهة من لم يحسد بل ليس له ما يحسد عليه لقوله تعالى أجبسون أنما عدهم به الآية فافهم  
 وفي الناس في معنى هو يومنا طرف لعاش وغير بالزنب حال وقد أقي الشارح ج هذا البيت  
 تبع الابن الشبهة نسبية للنفس فان الحسد لا يكون الا في الكمال المتصين باكمل الاتصال  
 وفي معناه ينسب الى علي كرم الله وجهه

ان يحسدوني فاني غير لاغهم • قبل من الناس أهل الفضل قد حسدوا  
 قدما في يومهم ماني وما بهم • ومات أكثرنا غيبا عما يحسد

(قوله)

في اضطرامه بالقلوب • قد  
 دواطد ما أعدله • بدأ  
 بصاحبه فقتله وما آمن  
 كبد الحسد بآمن  
 ولا جاهل يزري ولا يتدبر  
 وقوله در القائل  
 هم يحسدوني ونحو الناس كلهم  
 من عاش في الناس يومنا غير  
 محمود

نوعه من قوله كبد مالي  
 وكل حديث علمه كبد مالي  
 في غير الخصائص للخطيب  
 قال كمال

منه كتاب ذكره شعر  
 ابن نادر نسبه في دراجه  
 شوبه انه يحسدون في لا الهم  
 في من الناس أهل الفضل قد حسدوا

فانما هو من ما به وما بهم وما به  
 اكلنا من ما به وما بهم

(قوله اذ لا يحد) اي لا يحد من ذم ودون غش وأصله يحد كمنع نقتل حركة الواو الى  
 الساكن قبلها فسكنت الواو وهذاعلة لغة وهم وشتر الناس لانه اذا كان شتر الناس من لم  
 يحسد نفع أن يحسد من يحسد وانما كان ذلك سببا في سباده لان المدح يترتب عليه الرئاسة  
 والسودد والقدح فيه يترتب عليه الحلم والحمل والصحة وذلك سبب في السباده ايضا اه ط  
 (قلت) والحسد ايضا سبب في السباده من حيث انه سبب لشتر ما انطوى من الفضائل كما  
 قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة • طويت اتاح لها السان حنود

(قوله سيد) أصله سيد واجبة الواو والياء وسبقت احدها ما بالكون فقلت الواو يا  
 وأدغمت في الياء قبل انه لا يطلق الا على الله تعالى لما روى انه عليه الصلاة والسلام لما قالوا له  
 يا سيدنا قال انما السيد الله وفيه انه عليه الصلاة والسلام قال أنا سيد ولد آدم وقال تعالى  
 وسيدنا وصورا وقبل لا يطلق عليه تعالى وعزى الى مالنا وقيل يطلق عليه تعالى مع رفاه على  
 غيره منه كرا والصحيح جوازهما معا وهو في حق تعالى يعني العظيم المحتاج اليه وفي غيره يعني  
 الشربف الفضل الرئيس وقامه في حاشية المحوى قوله بدون) اي بغيره وهو أحد اطلاق  
 اها واثني يعني المكان الأدنى وهو الاصل فيها ط (قوله ودود) هو كثير الحب قاموس (قوله  
 وحسد ودقح) اي بطعن ولا يخفى ما بين ودود وحسد ومن الطباق وبين يدح ويدقح من  
 الجناس اللاحق ولزوم ما لا يلزم وما في ذلك من الترتيب (قوله لان من زرع) تعليل لما  
 استلزمه الكلام السابق لان قدح الحسد اذا كان سببا في زيادة الحسد ود الموجهة لكمده  
 كان زرع الحسد متجالة الحن والبالا والاحن جمع احنة بالكسر فيها وهي الحقد كافي  
 القاموس اه ح ويحتمل انه تعليل لقوله سابقا لان الحسد حاك من تعاقب به ملك  
 فالحسد والهالك الموجود عند التعاق ط وتشييه الحقد بما يزرع استعاره بالكناية واثبات  
 الزرع تفضيل وذ كر الحسد ترشح (قوله فالانيم يفضح) من اللزوم بالضم ضد الكرم بقول لؤم  
 ككرم أو مافه ولينهم جهه اقاموا أو ما يقال فضيحة كفضحه كشف ما ربه والاصلاح ضد  
 الافساد قاموس وهذا مرتبط بقوله اذ لا يسود سيد الخ فالانيم هو الحسد والكرم هو  
 الودود وفيه لندون شتر مشقش أو بقوله وما مولى من المناظر فيه الخ ولو قال والكرم يفضح  
 أو يسهح لكان أوضح (قوله اكن يا اخي الخ) لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا لانه عليه  
 بقوله بعد الوقوف وهو غرض ايه الخ كما أفاده ح اي يصلح به سدوقه واطلاعه على هذه  
 المكتب لا مجرد الخطور بالبال ويصح تعاقبه بقوله وان يتلافه ويحتمل تعاقبه بقوله  
 فصرقت عنان العناية نحو الاختصار اي انما اختصرته به سد الوقوف على حقيقة الحال اي  
 حال المسائل ومعرفة ضمنية هان قويا وبذلك قوله مع تحقيقات الخ وبذلك الاول قوله  
 وبأي الله الخ أفاده ط (قوله على حقيقة الحال) حقيقة الشيء ما به الشيء هو كالحقوان  
 الناطق بالانسان بخلاف مثل الضاحك والكاتب مما يمكن تعذر الانسان بدونه تعريفات  
 السيد (قوله كصاحب البحر) هو العلامة الشيخ زين بن نجيم وتقدمت ترجمته (قوله والامر)  
 اي وكصاحب الامر وهو العلامة الشيخ عمر سراج الدين الشهير بابن نجيم الفقيه الحق الشيق

اذ لا يحد ودود ودود  
 يدح • وحسد يدقح  
 لان من زرع الاحن  
 حسد الحن • فالانيم يفضح  
 والكرم يسهح • لكن  
 يا اخي بعد الوقوف على  
 حقيقة الحال • وادخل الخ  
 على ما حرره المتأخرون  
 كصاحب البحر والامر







وجه الله تعالى أي ان هذا الكتاب وان كان مشتملا على ما حرمه المتأخرون وعلى التحقيقات  
المذكورة لكنه غير معصوم أي غير منوع من وقوع الخطأ والسمو فيه فان الله تعالى لم يرض  
أولئك القدوة للكتاب غير كتابه العزيز الذي قال فيه لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من  
خلفه غير من الكتب قد يقع فيه الخطأ أو الزلل لانهم كانوا في البشر والخطأ أو الزلل من  
شعارهم (تنبيه) قال الامام العلامة عبد العزيز البخاري في شرحه على أصول الامام  
اليزدي ما نصه روى ابو بطين عن الشافعي رضي الله عنه ما أنه قال انه اني سمعت هذه  
الكتب فلم آل في المصواب ولا بد أن يوجد فيها ما يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله  
صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا فاجاب بدم  
فيها ما يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فاني راجع عنه الى كتاب الله تعالى  
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم قال المزي قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة فبان  
مرة الا وكان يقف على خطأ فقال الشافعي هيه أي قل ان يكون كتابا صحيحا غير كتابه اه (قوله  
قليل خطأ المره) أي خطأ المره القليل فهو من اضافة الصفة للموصوف وعبر بالخطا اشارة  
الى أن ذلك واقع لاجل اختياره فالانم مرفوع والثواب ثابت ط (قوله في كثره مصوابه)  
متعلق بمحذوف حال من الخطأ أي الخطأ القليل كاتاني أثناء المصواب الكثير أو باعتق  
وفي معنى مع أول التعليل أفاده ط ولا يخفى ما في الجمع بين قليل وكثير وخطا ومصواب من الطباق  
(قوله ومع هذا) أي مع ما حواه من التبريرات والتحقيقات اه ح قلت والاولى جعله  
مرتبطا بقوله وبأي الله أي مع كونه غير محفوظ من الخلل في أنفسه كما تقول فلان بخير  
ومع ذلك فهو أحسن حالا من فلان ط (قوله فهو والفقير) الجملة خبر من قرئت بالافعال معوم  
المبتدأ فاشبه الشرط والمراد بالفقير من يحفظ الفروع الفقهية ويصير له ادراك في الاحكام  
المتعلقة بنفسه وغيره وسبب الكلام على معنى الفقه لغة واصطلاح ط (قوله الماهر) أي  
الماز في قاموس (قوله ومن ظفر) في القاموس الظفر بالتحريك الفوز بالمطلوب ظفريه وظفر به  
وعليه (قوله بما فيه) أي من التبريرات والتحقيقات والفروع الجمة والمسائل المهمة (قوله  
نسب قول) أي بين التنقيص لان ذلك يكون عند السؤال أو المناظرة مع الاخوان غالبا  
أو اجمارا فافاده ط أولانه انما يكون بهذا اطلاع على غيره من الكتب التي حرمها غيره  
وطاها من نقل الاقوال الكثيرة والتعليقات الشهيرة واختلافات المذاهب والاستدلالات مع  
خلوها من كثير الفروع والتعويل على المعتمد منها كغالب شروح الهداية وغيرها فاذا  
اطلع على ذلك علم أن هذا الشرح هو الدرة القريفة الجامع لتلك الاوصاف الجيدة ولذا أكتب  
عليه أهل هذا الزمان في جميع البلدان (قوله بل فيه) المثل بالكسر اسم ما ياختاره الاناء اذا  
امتلا وبها هيئة الامتلاء ومصدره مل قاموس وفيه استدارة تصير بحبه حيث شبه الكلام  
الصريح الذي يخصصه قائله ويرضيه ولا يتحاشى عن الجهر به بما لا الانا في جامع بلوغ كل  
الى النهاية أو مكنية حيث شبه القم بالاناء والمال في خيل أو هو كناية عن الايمان بهذا القول  
جهر بالوقوف ولا خوف من تكذيب طاعن و بين قوله وفيه الجفاس التام (قوله كم ترك  
الاول للاخر) مقول القول وكم خبر به لتكثيره من قول ترك والمراد بالاول والاخر جنس

والنصف من اغفر قليل  
خطا المره في كثره مصوابه ومع  
هذا فن أن كتاب هذا  
فهو الفقيه الماهر ومن  
ظفر بما فيه نسبة قول بل  
فيه كم ترك الاول للاخر  
ومن حله فله حصل

من تقدم في الزمن ومن تأخر وهذا في معنى ما قاله ابن مالك في خطبة التسمييل واذا كانت العلوم  
مخالفة ومواهب اختصاصية فغير متباعد أن يدخر له من المتأخرين فاعبر على كثير  
من المتقدمين اه وأنت ترى كتب المتأخرين تفوق على كتب المتقدمين في الضبط والاختصار  
وجزالة الاقفاط وجمع المسائل لان المتقدمين كان مصروف أذهانهم الى استنباط المسائل  
وتقويم الدلائل فالعالم المتأخر يصرف ذهنه الى تنقيح ما قالوه وتبيين ما أجابوه وتقييد  
ما أطلقوه وجمع ما فرقوه واختصار عباراتهم وبيان ما استقر عليه الامر من اختلافاتهم  
فهو كما نطقت عروس رباه اهلها حتى صلت للزواج تزينا وتعرضا على الزواج وعلى كل  
فافضل للاوائل كما قال القائل

كأجريت في سبيله السحاب وماله • فضل عليه لانه من مائه

ثم فضل المتأخرين على أمثالنا من المتقدمين رحم الله الجميع وشكرهم هم امين (قوله الخطا)  
أي التعيب والوافر الكثير (قوله لانه) تعاميل للجمال الثلاثة قبله والضمير يرجع الى الكتاب  
ط (قوله هو البحر) تشبيهه بابحار أو استعارة (قوله لكن بلا ساحل) الساحل ريف البحر  
وشاطئه مقول لان المساحة وكان القياس موصولا قاموس واذا كان لا ساحل له فهو في  
غاية الانساع لان نهاية البحر ساحله فهو من تأكيد المدح بما يشبه الذم حيث أثبت صفة  
مدح واستغنى منها صفة مدح أخرى نحو أنا أفصح العرب بيدي من قريش وهو أكد  
في المدح لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستغنى فاضطر الى استثناء  
صفة مدح وله نوع ثان وهو أن يستغنى من صفة ذم منصفة عن النقص صفة مدح كقوله  
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم • بين فالول من قراع الكتاب

أي في حدهن كسر من مضاربة الجيوش وهذا الثاني أبلغ كابين في محله فافهم وفيه أيضا من  
أنواع البديع نوع من أنواع المبالغة وهو الاغراق حيث وصف البحر بما هو ممكن عقلا  
ممتنع عادة (قوله ووابل القطر) الوابل الكثير وهو من اضافة الصفة للموصوف أي القطر  
الوابل ط (قوله غير أنه متواصل) أي تواصلاته ما غيرة من صفة المقام والا كان ذما  
وهذا ايضا من تأكيد المدح بما يشبه الذم (قوله بحسن عبارات) البال للتعليل مثل فيظلم  
أولام صاحبة مثل اعبط بسلام أولام لايسة وهي متعلقة بالبحر لانه في معنى المشتق أي الواسع  
مثل حاتم في قومه ومثل قول الشاعر • أسد على وفي الحروب نعامه • لتأوله بكريم  
وبرى أو محذوف حال من الضمير في لانه أو من كتابي (قوله ورمض اشارات) اه بمعنى واحد  
وهو الايمان بالله أو اليه أو نحوه ما كافي القاموس فانه كأنه أراد اطف أنواع الايمان  
وأخفاها كما يصريح به بقوله معذرة في دفع الاراد اطف الاشارة (قوله وتنقيح معاني)  
أي تهذيب وتنقيتها ويحتمل أنه من اضافة الصفة الى الموصوف ومثله قوله وتحرير معاني وفي  
القاموس تحرير الكتاب وغيره تنقيح اه ومعاني الكلمات ما بقي عليه من الحروف والمراد  
بها الاقفاط والعبارات من اطلاق الجزء على الكل وفي قوله المعاني والمباني مراعاة النظم  
وهو الجمع بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد نحو الشمس والقمر بهجتهان ثم الموجود في النسخ  
ومعها باليا مع ان القياس هذه هو الوقف على النون ساكنة مثل فاقض ما أنت قاض (قوله

الخط الوافر لانه هو البحر  
لكن بلا ساحل • ووابل  
القطر غير أنه متواصل  
بحسن عبارات • ورمض  
اشارات وتنقيح معاني  
وتحرير مباني •



وليس الخبير كالعيان) بكسر العين المعاصرة والمشااهدة وهذا له المحذوف أي أن ما قلته خير  
 يحصل الصدق والكذب وبعد اطلاعك على التأليف المذكورين ما ذكرته لك وتفتحه  
 بالمشاهدة لأن الخبير ليس كالعيان أفاده ط وفي هذا الكلام اقتباس مما رواه أحمد والخبير أي  
 وغيره ممن قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخبير كالمعينة وهو من جوامع كله صلى الله عليه  
 وسلم كافي المواهب اللدنية وتضمن أقول الشاعر

يا ابن الكرام لا تدنو فتبصر ما • قد دنا ففقدت ما كنت ترى

(قوله وسنقر) القر بالضم الجرد وبمعناه تقرر بالكسر والفتح قرنة وتضم وترو وابدت وانقطع  
 بكأوها وأرأت ما كانت متشوقة إليه قاموس وكأنه وصف العين بالبرودة لما قالوا من أن  
 دمة السرور باردة ودمة الحزن حارة (قوله بعد النامل) أي التفتت كرفيه والتدبر  
 في معانيه ط (قوله لخذ) الفاء فصيحة أي إذا كان كما وصفت له أو إذا تأملته وقرن به عينه لخذ  
 فخذ الخ ثم أعلم أن من هذا إلى قوله كيف لا وقد يسر الله ابتداء تبيينه الخ ساقط من كثير من  
 النسخ وكأنه من الحقائق الشارح فبأنقل من نسخة قبله الخطأ في خلاص هذه الزيادة واقفه  
 تعالى أعمل (قوله من حسن روضه) الحسن الجمال بهجته محاسن على غير قياس قاموس  
 فهو اسم جامد لا صفة فالألف فيه لامية فافهم والاسمى أقبل تفضيل من السمو أي  
 الأعلى من غيره قال ط وفي الكلام استعارة شبه عبارة الحسنة بالروض يجتمع التماسه  
 وتعلق النفوس بكل والقرينة إضافة الروض إلى الضمير (قوله عن الحسن) الظاهر أنه  
 يضم الحاء فالمعنى دع الحسن العنبري المحسوس وانظر إلى حسن روضه هذا الشرح  
 الأعلى قد راها ح (قوله وسألي) امرأة من مشوقات العرب المشهورات كإلى ولبنى  
 وسعدى وبغية ومبة وعزة وليس المراد المسمى في المعنى وإنما المراد الوصف في لاشتهارها  
 بالحسن كأنتم أرحامكم بالكرم فيقال لأن حاتم بن كريمة فالمرادع الجمال والجمل (قوله  
 في طاعة) خبر مقدم وما يغنيك مبتدأ مؤخر والمعنى أن طاعة الشمس أي طاعة ما يغنيك عن  
 نور الكوكب المعنى بزحل نزل كآبه منزلة الشمس بجماع الأسماء لكل نزل غيره منزلة زحل  
 ولا شك أن نور الشمس والاهتدابه لا يكون غيرهما من الكواكب وزحل أكبر الكواكب  
 الباردة التي هي السبع جهه الشاعر على ترتيب السموات كل كواكب في معناه بقوله  
 فحل نرى مريخه من شمسه • فتزاهرت أقطار الأقمار ط

(قوله هذا) أي خذ هذا الذي ذكرته وأراد به الاتقال عن وصف الكتاب إلى التنبيه على عدم  
 الاعتقاد بما يشنع به حساد الزمان المقبرون في وجوه الحسان

كثيرا من الخصال فان لوجهها • دنا أو ما تامله

(قوله أعراض) جمع عرض بكسر العين محمل المدح والذم ط (قوله أغراض) أي  
 كالأغراض خبر أخفى فهو تشبيه بليغ والأغراض جمع غرض وهو الهدف الذي يرى  
 بالسهم فكأن أغراض يرى بالسهم كذا ذلك أغراض المستعدين ترى بالقول الكاذب  
 وشاع استعمال الرى في نسبة القبايح كما قال تعالى والذين يرمون أزواجهن والذين  
 يرمون المحصنات وبين الأعراض والأغراض الجناس المضارع ط وفي تشبيهه الكلام

حيث نرى مكررا في المتن  
 روى در جلال نقاش اولين  
 من اوى جمع الخبر

وايس الخبير كالعيان •  
 وسنقر به بعد التامل  
 العيان • فخذ ما نظرت من  
 حسن روضه الاسمي  
 ودع ما سمعت عن الحسن  
 و • أي  
 خذ ما نظرت ودع شيا  
 سمعت  
 في طاعة الشمس ما يغنيك  
 من زحل  
 هذا وقد أخصت أعراض  
 المستعدين أغراضهم  
 السنة الحساد

الخبير بالسهم استعارة تصريحية والقرينة إضافة إلى الاسم والجامع حصول الضرر  
 بكل ويجعل أن يكون من إضافة التشبيه إلى التشبيه أي الاسم التي هي كاسم اسم  
 تشبيه الكلام بالسهم أظهر من تشبيه الاسم تشبيه الأمل (قوله ونقائس تصانيفهم الخ)  
 النقائس جمع نقيسة يقال نقى نقي نقاش أي نقاش فيه ويرغب وهو من إضافة الصفة إلى  
 الموصوف مرفوع بالعطف على اسم أخفى أو على الابتداء ثانية والواردة استئناف أو للحال  
 ومعرضة بتثنية الرامة منصوب على أنه خبر أخفى أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ وبأيديهم  
 متعلق به أي منهوبة بأيديهم من قولهم جعلت الشيء معرضة أي نصبة أو بفتح الراء محقة  
 من أعرض بمعنى أظهر أي مظهر في أيديهم • م والمعرضة حال ورميها بالكساد كناية عن هجرها  
 أو ذمها والمعنى أن الحساد لا يستعذبون عنها بل يفتنون قوائدها ويتقنون بها ثم يذمون  
 ويقولون انما سامة كاسدة (قوله أخالهم) منادى على حذف أداة النداء والآخر من النسب  
 والمديق والمصاحب كافي القاموس والمراد الأخير (قوله بهيب) مصدر مضاف إلى مفعوله  
 وإن جعل العيب اسما لا يوجب الذم فهو على تقدير مضاف أي بذ كعيب ط (قوله مصنف)  
 بكسر النون أو بفتحها (قوله ولم تيقن) جملة حالية ط (قوله منه) متعلق بمحذوف صفة  
 لزله وجملة تعرف صفة ثانية أو حال أو منه متعلق بتعرف والجملة صفة لزله (قوله فكم)  
 خبرية للتكثير في محمل رفع مبتدأ والجملة بعد هذا خبر كإها والقاعدة فيما إذا أولم أقبل متعدد  
 أخذ مفعوله فافهم (قوله بعقله) الباء لا لآلة أي أن عقله هو الآلة في الانسداد ط (قوله وك)  
 سرف) التحريف والتغيير والتعريف الخطأ في الحقيقة قاموس لكن في شرح ألفية  
 العراقي لاقتضى زكريا التحريف الخطأ في الحروف بالشكل والتصنيف الخطأ فيها بالنقط  
 واللحن الخطأ في الأعراب اه وفي تعريفات السيد محمد بن الحسين التحريف هو أن يكون  
 الاختلاف في الهيئة كبرد وبرد وتجنيس التعريف أن يكون الفارق نقطة كاتق واتي اه  
 (قوله أخفى) أي مخفى (قوله في) أي زائدة للتقوية لتقديم المفعول على عامله مع أن العامل  
 محمول على الفعل فضعف من المفعول وتغيير الناصخ المعنى بسبب تغييره الألفاظ وجملة وجاء  
 الخ مؤكدة وهو ذم المعنى ما يقال الناصخ عند المواضع (قوله من هذا) أي التأليف (قوله أن  
 بدرج) أي يجري وفي القاموس درجت الرج بالهمزة أي جرت عليه جرياً شديداً (قوله من  
 المصنفين والمؤلفين) التأليف جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد هو كان  
 لبعضهم نسبة إلى بعض بالنقص والآخر أولاً وعاب به فيكون التأليف أهم من الترتيب اه  
 تعريفات السيد قبل وأعم من التصنيف لأنه مطابق للضم والتصنيف جعل كل صفة على  
 حدة وقبل المؤلف من جميع كلام غيره والمصنف من جميع مبتكرات أفكاره وهو معنى  
 ما قيل واضح العلم أولى باسم المصنف من المؤلف (قوله رياض) في القاموس رياض المهر  
 رياض ورياضة ذلله اه ومنه قولهم مسائل الرياضة قال الشنودي أي التي تروض الفكر  
 ونذله لما فيه من التمرين على العمل (قوله القريحة) في الصحاح القريحة أول ما ينبت من  
 البر ومنه قولهم اقلان قريحة جيدة يراد استنباط العلم بجودة الطبع اه والمراد به هنا

ونقائس تصانيفهم •  
 معرضة بأيديهم • ثم تفتب  
 فوالله لا ترميها بالكساد  
 أخالهم لا تيجل بعيب مصنف  
 ولم تيقن زلفه تعرف  
 فكم أفسد الراوى كلاً ما بعقله  
 وكم حرف الأقوال قروم  
 وصحة وا  
 وكم نأخ أخفى أي مخفياً  
 وجاء بشئ لم يرد المصنف  
 وما كان قصدي من هذا  
 أن يدرج ذكرى بين  
 المحررين من المصنفين  
 والمؤلفين • بل القصد  
 رياض القريحة • وحفظ  
 القروح العجيبة • مع ربا  
 القرآن •



ألا الاستنباط وهي الذهن (قوله ودعاء) عطف على الغفران (قوله وما على) مانافية وعلى  
 خبر مبتدأ محذوف أي وما على بأس أو ما استقامية مبتدأ وعلى الخبر (قوله فسيقتونه  
 بالقبول) قد حقق المولى رجاء وأعطاه فوق ما غناه وهو دليل صدقه وإخلاصه رحمه الله تعالى  
 وجزاه خيرا (قوله ترى الفتي) رأى عليه والفتى مقول أول وهو في الأصل الشاب والمراد به  
 هنا طائفة الشخص وجهه ينكر مقول ثان أو بصريّة ولا يرد أن الانكار على لا يدرك بالبصر  
 لأنه قد ندر لك أماراته على أنه إذا جعلت بصريّة في محله ينكر حال لا مقول له حتى يرد ذلك  
 فافهم (قوله أو ما) مهموز العين مقول لاجله (قوله مذهب) أي مات والقاعدة أن ما بعد  
 إذا زائدة (قوله لج) بالجيم من اللجاج وهو المصنوعة كما في القاموس أح ح وضمة هـ هي  
 اشتد فهداه بالباء ط (قوله الحرص) طلب الشيء باجتهاد في أصابته تعرف فبات السيد (قوله  
 على فكتة) متعلق بالحرص والنسكتة هي مسئلة لطيفة أخرجت بدقة نظر واهتمام فذكر من  
 نسكت رحمه بارض إذا أثر فيه أو سميت المسئلة الدقيقة فكتة إذا أثر الخواطر في استنباطها سيد  
 (قوله يكتبها) حال من الضمير المحرور أو وصفة لكتبة أي يريد كتابتها (قوله فهالك) اسم فعل  
 بمعنى خذ (قوله مذهبيا) بالكسر بصيغة اسم الفاعل بقرينة قوله مظهر وهو أول من الفتح  
 لأنه أقل تمكلا والتهذيب التنقية والإصلاح وقوله مات مقوله واللام للتعقوبية وهو جمع  
 مهمة ما بهم تخصيله (قوله استعادت) أي أعادت فالسين والتا زائدان عبرهما الإشارة إلى  
 الاعتناء والاجتهاد ط (قوله فيها) أي في تحريرها ط (قوله جن) أي ستر الأشياء بظلمته  
 والمادة تدل على الاستتار كالجنت والجنان والجنين والجنة وانما خص الأهل لكونه محل الأفكار  
 غالباً وفيه يتركز الفهم لقله الحركة فيه وعادة العلماء يتلذذون بالسر في التحرير المسائل كما  
 قال التاج السبكي رحمه الله

مهرى لتتقج العلوم الذي • من وصل غاية وطيب عنان  
 وغيايل طرب الخلو عويصة • في الذهن أبلغ من مدامه ساق  
 وصبر ير أنلاي على صفحاتها • أشهى من الدوكاء والعشاق  
 والذمن تقصر القشة لدهها • نقرى لائق الرمل عن أوراقي ط

(قوله متعربا) حال من فاعل استعادت والتعريب طاب أخرى الأصميين وأولاهما سيد (قوله  
 أريج الأقوال) الإضافية على معنى من وهذا باعتبار غالب ما وقع له والافقهديد كقوانين  
 معصين أو يذ كر الصبح دون الأصح ط (قوله وأوجز العبارة) أي أخصرها والإضافة على  
 معنى من ط (قوله معتدا) حال أيضا مترادفة أو متداخلة أي معولا ط (قوله الإراد) أي  
 الاعتراض (قوله أطف الإشارة) كأن يذ كر في الكلام مضافا أو قبدا أو نحو ذلك مما  
 يدفع به الإراد ولا يظهر ذلك إلا لمن اطلع على كلام المورد فاذا رأى ما ذكره الشارح علم أنه  
 أشار به إلى دفع ذلك بوجاهة بما يشير إليه أيضا (قوله في حكم) بأن يذ كر باحة ما ذكر  
 غيره كراهته مثلا (قوله أو دليل) بأن يكون دليل فيه كلام فيذ كر غيره سائلا وهذا كاه غير  
 ما يصرح به ويثبت عليه كقوله ما ذكره فلا خطأ ونحو ذلك (قوله غسبه) أي ظن ما خالف  
 فيه غيره (قوله من لا اطلاع له) أي على ما طاعت عليه ولا فهم ولا يقصد منه (قوله عدولا)

ودعاء الاخوان وما على  
 من امراض الناسدين  
 عن حال جاني فسيقتونه  
 بالقبول ان شاء الله تعالى  
 بعد وفاته كما قيل  
 ترى الفتي ينكر فضل الفتي  
 لو ما وخبنا فاذا مذهب  
 يلج به الحرص على نسكتة  
 يكتبها عنه بماء الذهب  
 فهالك وانما مذهب بالمهمات  
 هذا الفن مظهر الفائق  
 استغلت الفكرة فيها اذا  
 ظا اليل جن • تعبر بالارج  
 الاقوال وأوجز العبارة  
 معتدا في دفع الاراد  
 أطف الإشارة • فسر بما  
 خالف في حكم أو دليل  
 غسبه من لا اطلاع له  
 ولا فهم عدولا عن السبيل  
 ورجا غيرت

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 وهو الذي لا يخفى على العاقل  
 وهو الذي لا يحد من العلم  
 وهو الذي لا يحد من الحكمة

أي صيلا عن السبيل أي الطريق الواضح (قوله تبعا لما شرع عليه المصنف) فان المصنف لما  
 شرع منه غيره منه بعض ألفاظ منهم على التبع بقرينة نزع المتن المحرر مخالفة لنسخة المتن  
 المشروح فتابعه الشارح فيما غيره ورجا غير ما لم يغيره المصنف (قوله وما يرى) معطوف على  
 محذوف أي فاعترض وما يرى أقاده ط (قوله وقد أنشأتني) أنشد الشعر قرأ قاموس  
 والمراد اسم هذا الشعر (قوله الخبر) بالكسر ويفتح العالم أو الصالح قاموس (قوله  
 السامي) أي إلى الله القادر (قوله الطامح) أي الملا آن قاموس (قوله واحد زمانه) أي المفرد  
 في زمانه بالصفات (قوله وحسنة أو انه) أي الذي أحسن الله تعالى به على الخلق في أو انه أي  
 زمانه أقاده ط أو الذي به حسن زمانه الكثير الاسماء على أبنائه (قوله الشيخ خير الدين)  
 الظاهر أنه اسمه العلمي أذ ترجمه جماعة ولم يذكروا غيرهم منهم الأمير المحي قال خير الدين بن  
 أحمد بن نور الدين علي بن زين الدين بن عبد الوهاب الأيوبي نسبة إلى بعض أجداده العالبي  
 بالضم نسبة إلى سبدي علي بن عليم المولى المشهور بالفاروق نسبة إلى الفاروق وعمر بن الخطاب  
 رضي الله تعالى عنه الرمي الإمام المفسر الحديث الفقيه الأغوي الصوفي النحوي البيهقي  
 العروضي المنطقي المعمر شيخ الحنفية في عصره وصاحب الفتاوى السائرة وغيرهم من  
 القائلين بالنافعة في الفقه منها حواشي على المنح وعلى شرح الكنتز لمبني وعلى الأشباه  
 والظواهر وعلى البحر الرائق وعلى الزيلعي وعلى جامع القصاوين ورسائل وديوان شعر مرتب  
 على حروف المعجم ولد سنة ٩٩٣ وتوفي في ربيع الثاني سنة ١٠٨١ أو أطال في ذكره مناقبه وأحواله  
 ويان مشايخه وتلامذته فراجع (قوله أطال الله بقائه) أي وجوده والمراد الدعاء بالبركة  
 في عمره لأن الاجل محتوم وذ كر ط عن الشريعة وشرحه ما يفيد كراهة الدعاء بذلك (أقول)  
 يرد عليه أنه عليه الصلاة والسلام لا مدعاه لخدمته أنس رضي الله تعالى عنه بدعوات منها وأطال  
 عمره ومذهب أهل السنة أن الدعاء يقع وإن كان كل شيء بقدر واستفاد من كلام الشارح أنه  
 ألف كتابه هذا في حياة شيخه المذكور وهو كذلك فانه يذ كر آخر الكتاب أنه فرغ من تأليفه  
 سنة ١٠٧١ فيكون قد فرغ من تأليفه قبل موت شيخه المذكور بعشرين سنين (قوله ان هذا  
 الحديث الخ) فيه من أنواع البدع المذهب الكلاسي وهو إيراد حجة للمطالع على طريقة  
 أهل الكلام نحو لو كان فيه ما آلهة الا الله افسدنا ويانه أن تفضيل المرء بوصفه لا بقدومه  
 لأن كل متقدم قد كان حادنا ولم يرد بقدومه عما كان عليه وقت حدوثه وهذا المعاصر يرضى  
 عليه زمان يصير فيه قدما فاذا قضاهم ذلك المتقدم بوصفه لزمكم تفضيل ذلك المعاصر الذي  
 يبقى قدما بوصفه أيضا وهذا معنى قول الامام الميرداس أقدم العهدي بفضل القاتل ٣ ولا  
 لحداثته يعضم المصيب ولكن يعامل كل ما يستحق اه قال الاماميين في شرح التفسير بعد  
 نقله كلام الميرد وكثير من الناس من يخبري هذه البلية الشنعاء فقرهم اذا معواشهم يامن  
 النسكت الحسننة غيرهم زوال معين استغفروا على أنه لا متقدمين فاذا عاوا أنه لجهض  
 أيتاه عصرهم يكسبوا على الاعقاب واستعجبوا وأدعوا أن صدور ذلك عن عصرى مستبعد  
 وما الحامل لهم على ذلك الا حسد ذميم وبقي مرثمة وخيم اه ملخصا (قوله على أن الخ) علة  
 الاستدراك على ما يروى من قوله فهالك الخ من أن المراد مدح نفسه وتأييده وإن أقصد

تبعا لما شرع عليه المصنف  
 كلمة أو حرفا وما يرى أن  
 ذلك لا نسكتة تدق عن نظره  
 ويحتمل هو قد أنشدني شيخي  
 الأمير السامي والبحر  
 الطامح • واحد زمانه  
 وحسنة أو انه • شيخ الاسلام  
 الشيخ خير الدين الرمي  
 أطال الله بقاءه  
 قل لمن لم ير المعاصر شيئا  
 ويرى للأوائل التقديما  
 ان ذلك القديم كان حديثا  
 وسبق هذا الحديث قدما  
 على أن القصور والمسراد  
 ما أنشدني

٣ قول الحاشية ان هذا  
 الحديث كذا بخط الحشى  
 والموافق للشارح أن يقول  
 ان ذلك القديم كما هي  
 الرواية في البيت اه

٣ قوله القائل هو بالاناء أي  
 ضمنت الرأى وقوله ولا  
 لحداثته الخ لفظ الميرد على  
 ما نقله صاحب القاموس  
 في الخطبة عنه ولا لحداثته  
 يعضم المصيب اه قاله  
 نصير اليوريني



الشهر بالتأليف ط (قوله شيخنا) في بعض النسخ زيادة وبركتي وولي نعمتي قال ط الحركة  
 اتساع الخبير وولي فعل بمعنى فاعل اي متولى نعمتي والمراد بالنعمة نعمة العلم التي هي من  
 اعظم النعم اه (قوله محمد افندي) قال الهبي في تاريخه هو ابن تاج الدين بن ابي محمد المحاسني  
 الدمشقي الخطيب بجامع دمشق أشهر آل بيت محاسن وفضاهم كان فاضلا كاملا أدبيا ليبيبا  
 لطيف الشكل وجميع اجامه المحاسن الا خلافا حسن الموت ولى خطابة جامع السلطان سليم  
 بالحمية دمشق ثم صار اماما بجامع بني أمية وخطيبا فيه وقرأ فيه صحيح مسلم وكتب عليه  
 بعض تعاليق وولى درس الحديث تحت قبة النسر من الجامع المذكور وكان فصيح العبارة  
 واتفق به خلق من علماء دمشق منهم شيخنا العلامة الحق الشيخ علاء الدين الحسني مفتي  
 الشام وله شعر حسن وتحريرات تدل على علمه ولد سنة ١٠١٢ ووفى سنة ١٠٧٢ ورثه  
 شيخنا العلامة الحق الشيخ عبد الغني النابلسي بقية جيدة الى الغاية مطبوعا قوله  
 ايمن وجماع الناس وايضاح الجهل • فبذلك لا يرجو البقاء من له عقل  
 اياجنة قوت عيون اولي النسي • بهما زمانا حتى تداركها الجهل  
 اه ملخصا (قوله لكل في الدنيا) اي لكل واحد من الناس الموجودين فيها او هو ايتاءه الانهم  
 منها مادة وغذا وحيها انتفاعهم وفيها آثرهم وهي اسم لما قبل الاخرة لدنوا وقربها او يحتمل  
 ان يراد بآياتها الطالبون لها منهم كون فيها (قوله صفة) اي في الجاهل فوفراغ عما يشغل عن  
 الاخرة (قوله لا باغ) علة لقوله وان مرادى الخ (قوله مبلغا) مصدر ميمي منصوب على  
 المفعولية المطلقة (قوله في الجنان بلاغ) اي اتصال من الله تعالى الى المراتب العالية فيها وهو  
 اسم مصدر قال في القاموس البلاغ كصاحب الكفاية والاسم منه الابلاغ والتبليغ وهما  
 الاتصال اه (قوله في مثل هذا) اي هذا المراد المذكور والفاء للبيان مفعلة للتعليل  
 والجار والمجرور متعلقين بلفظ (قوله فليتنافس) اي يرغب والفاء زائدة مؤكدة لا ولي مثلهما  
 في قول الشاعر واذ اهلكمت فعند ذلك فاجزى • (قوله اولو النسي) اي اصحاب النسي قول  
 وأما غيرهم فتنافس في الدنيا (قوله وحسي) مبتدأ أي كافي ط (قوله الغرور) فعول  
 يستوي فيه المذكر والمؤنث اي الغارة اه ط (قوله بلاغ) اي مقدار الكفاية وهو خبر  
 المبتدأ وينسب بين بلاغ الاول الجناس التام الخطي المقطعي افاده ط (قوله في الآخرة) اي  
 النجاة والظفر بالخبر قاموس والفاء للسببية عاطفة على جملة يتنافس مفعلة لتعليل (قوله الا  
 في نعيم الخ) في معنى الباطن لها في قول الشاعر

و يركب يوم الروح منافقارس • بصيرون في طعن الاباهر والكلبي

لان قاذية تسمى بالباء وفي لفظ رقية والمراد بالنعيم محبة وهو الجنة من اطلاق اسم الحال رارادة  
 المحل مثل في رجة الله هم فيها خلدون وعلى كل فالقوز مبدأ والجار والمجرور في محل النصب  
 والتقدير ما القوز حاصل بشئ الا نعيم او ما القوز حاصل في محل الا في محل نعيم او النصب محذوف  
 والجار والمجرور متعلق بالقوز اي في القوز عتبة الا نعيم والباء في السببية على الاول اعني  
 جعل في معنى الباء والظرفية على الثاني مثل واقده نصير كم الله يي در نعيمناهم بصير (قوله  
 العيش) اي المعيشة التي تعيش بها من الطعام والمشرب وما يكون به الحياة قاموس (قوله رعد)

شيخنا رأس الحق في القادة  
 محمد افندي الهادي في قوله  
 اباد  
 لكل في الدنيا مراد و مقصده  
 وان مرادى صفة وفراغ  
 لا يبلغ في علم الشرعية بلغا  
 يكون به في الجنان بلاغ  
 في مثل هذا فليتنافس  
 اولو النسي  
 وحسي من الدنيا الغرور بلاغ  
 في الفوز الا في نعيم مؤبد  
 به العيش رعد والشرب اب  
 نياغ

بسمك الفين المجمع اي واسع طيب ح عن القاموس (قوله يساغ) اي يسهل دخوله  
 في الخلق ح عن القاموس (قوله رمة) بالرفع خبر بربك داحم محذوف اي هذه  
 مقدمة او بالنصب مفعول لفعل محذوف اي هذه مقدمة وهي بكسر الهمزة والفتحة  
 به في الفائق فهي اسم فاعل من قدم المتعدي اي هذه مقدمة من فهمها على غير ملأ شفات  
 عايشه من تعريف الفقه لغة واصطلاحا وموضوعه وادبه ومخاطبه ومباحه وفضل  
 العلم وتعلمه وترجمته الا عام وغير ذلك وامام الانتم به في تقدم اي مقدمة بذاتها  
 على غيرها ويجوز فتح الدال اسم مفعول من المتعدي اي قدمها ارباب العقول على  
 غيرها لما شقت عليه وهي في الاصل صفة ثم جاءت اسم لاطراف المقدمة  
 من الجيش ثم نقات الى اول كل شئ ثم جاءت اسم لالفاظ المقدمة مفعلة عرفة ان لو حظ  
 انهم افر من افراد الماهوم الكلي أو مجازا ان لو حظ خصوصها وهي قسمة مقدمة العلم وهي  
 مائة توقف عليها اشروع في مسائله من المعاني الخمسة رمة مقدمة الكتاب وهي طائفة من  
 الكلام قدمت أمام المقصود لارتباطها باوتناوع بها فيه ونظام تحقيق ذلك في الطول  
 وحواشيه (قوله حق) اي واجب صناعة ليكون شروعه على بصيرة ونواله عليه عن العبد  
 (قوله على من حاول) اي رام علما أي علم كان من العلوم الشرعية رغبة رها فالشرعية علم  
 التفسير والحديث والفقه والتوحيد وغير الشرعية ثلاثة أقسام أدبية • وهي اثنا عشر كما  
 في شيخنا زاده وعددها بعضهم أربعة عشر اللغة والاشتقاق والتصريف والنحو والعلماني  
 والبيان والبديع والمعرض والقوافي وقريض الشعر وانشاء النثر والكتابة  
 والقرآآت والمحاضرات ومنه التاريخ ورياضية وهي عشرة التوقف والهندسة  
 والهيئة والعلم التعليمي والحساب والجهل والموسيقى والسبابة والاخلاق وتدير  
 المنزل وعقاية ما عد ذلك كالمطوق والجلد وأصول الفقه والمدين والعلم الا اله والطبيعي  
 والطب والميقات والفلسفة والكيمياء كذا ذكر بعضهم اه ابن عبد الرزاق (قوله ان يتصوره  
 بجوده اوردته) الحدما كان بالذات كالمحيط والناطق للانسان والرسم ما كان بالعرضيات  
 كاضاحكته واعلم انهم قد اختلفوا في أسماء العلوم فقبل انما اسم جفس لدخول ال علم او قيل  
 علم جفس واختاره السيد رقبيل علم نضمر كأنجم لثريا واختاره ابن الهمام وهل معنى العلم  
 ادراك المسائل أو المسائل نفهها أو الملكة الاستيعابية قال السيد في شرح المفتاح المعنى  
 الحق في العلم هو الادراك والاهل في المعنى متعلق هو العلوم وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع  
 وسيلة اليه في البقاء وهو الملكة وقد أطلق العلم على كل منها اما حقيقة عرفة او اصطلاحية او  
 مجازا مشهورا اه ثم اعلم ان التعريف اما حقيقي كتعريف الماهيات الحقيقية واما معي  
 كتعريف الماهيات الاعتبارية وهو تعيين أن هذا الاسم لا يتي وضع وقامه في التوضيح  
 لصدر الشريعة وذكر السيد في حواشيه شرح التسمية أن ارباب العربية والاصول يستعملون  
 الحديث في المعرف وأن اللفظ اذا وضع في اللغة أو الاصطلاح اقهرهم مركب فما كان داخلا  
 فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له فلهذا هذه المفهومات ورسومها تسمى  
 حدودا ورسومها بحسب الاسم بخلاف الحقائق فان حدودها ورسومها بحسب الحقيقة اذا

• (مقدمة) •

حق على من حاول العلم ان  
 يتصوره بحسب اوردته

قوله على كل منها هكذا  
 بقطعه وامل سوابه منها  
 بقية التقدمة ذات لافقه  
 على الاول حقيقة لغوية  
 كما في صده صدر العبارة  
 تأمل اه



انما الظاهر ان احد الفقه كغيره من العلوم قد سمي لتيسر تعلمها ووضعها ووضع الامر  
 بزمها فلما لم يقدّم الشروع وجوز به ضم كونه حد حقيقي وعليه فقبل لا يكون  
 مقنعة لان الحد الحقيقي يرد لكل المسائل اي بمشور جميع مسائل العلم المحمود  
 فلهذا معرفة العلم خاصة لامة الشروع فيه وقبل يجوز اخذ جاني وفصل له بلا حجة  
 لسرد لكل فلا مانع من وقوعه مقدمة وجه في التحرير بخلاف نظائره من تحصيله  
 فهو (قوله) ويعرف موضوعه (الخ) اعلم ان مبادئ كل علم عشرة نظمها ينذكر في تحصيل  
 لتامد فضل

فأول الابواب في المبادئ • وثاني عشرة على المبدأ  
 الحدود الموضوع ثم الواضع • والاسم واستعداد حكم الشارع  
 تدور المسائل الفضيلة • ونسبة قائمة جليطة

بين الشارح من أربعة وثلاثين فواضعه أو خفيته درجة فقه تعالى وادبه الفقه وحكم  
 الشارع فيه وجوب تحصيل المكلف ما لا بد منه ومسائله كل جهة موضوعها فعل المكلف  
 ومحمولها أحد الاحكام الخمسة فهو هذا الفعل واجب وفضيلته كونه أفضل العلوم سوى  
 الكلام والتفسير والحديث وأصول الفقه ونسبته لصلاح الظاهر كرامة العائد والتمسك  
 لصلاح الباطن أفاده (قوله) ثم خص بعلم الشريعة (قوله) في البحر عن ضياع العلوم (قوله)  
 وفقه (الخ) قال في البحر بعد كلام والحاصل أن الفقه القوي مكروه والقاف في الماضي  
 والاصطلاح مضمومها فيه كما شرح به الكرماني ونقل العلامة الرملي في حاشيته عليه أنه  
 يقال فقه بكسر القاف اذ انهم يرفعونها اذا ساء بقية غيره الى الفهم وبعضها اذا صار الفقه له  
 محبة (قوله) واصطلاحاً الفقه الاتفاق واصطلاحاً اتفاق طائفة مخصوصة على  
 اخراج الشيء عن معناه الى معنى آخر رملي (قوله) العلم بالاحكام (الخ) اعلم أن الحق ابن الهمام  
 أبيل العلم بالنسبة دقيق وهو الادراك القطعي سواء كان ضرورياً أو نظرياً أو خاطئاً على  
 أن الفقه كالمقطعي فالتن بالاحكام الشرعية وكذا الاحكام المنطوق بها من الفقه وبعضهم  
 خصه بالطائفة فيخرج عنه ما علم بنبوة قطعا وبعضهم جعله شاملاً للقطعي والظني وقد نص غير  
 واحد من المتأخرين على أنه الحق وعليه عمل الناس والخلف وقامه في شرح التحرير فالمراد  
 بالعلم هنا الادراك الصادق على اليقين والظن كما هو اصطلاح المنطوق وعلى الاول فالمراد به  
 المقابل للظن كما هو اصطلاح الأصولي قال صاحب الشريعة في التوضيح وما قيل ان الفقه ظني  
 فلم أطلق العلم عليه بل هو اولاً لأنه منقطع به فان الجهة التي ذكرنا أنها فقه وهي ما قد ظهر  
 نزول الوحي به وما انما هذا الاجماع عليه قطعية وثانياً أن العلم يطلق على الظنيات وغامضه فيه  
 فافهم والاحكام جمع حكم قبل هو خطاب الله تعالى بالافعال المكلفين ورده من غير  
 الشريعة بأن الحكم المصطلح عليه عند الفقهاء ما ثبت بالخطاب كالوجوب والحرمه بمجازا  
 كالتعلق على الخلق ثم صار حقيقة عرفية وخرج بها العلم بالذوات والصفات والانفعال والمراد  
 بالشريعة كما في التوضيح ما لا يدرك ولا خطاب الشارع - واه كان الخطاب بنفس الحكم أو  
 بتظهيره المقيد هو عليه كالمسائل القياسية فيخرج عن امسئل وجوب الايمان والاحكام

ويعرف موضوعه ونائبه  
 واستعداد فاعلمه ففهم  
 بالنسبة ثم خص بعلم الشريعة  
 وفقه بالاسم ففهم وفقه  
 بالضم ففهمه سائر ففهمها  
 واما طلاحاً عند الأصوليين  
 العلم بالاحكام الشرعية  
 الشرعية المكتسب

لما هو من العلم كما هو من العلم حيث أن العلم كغيره من العلوم قد سمي لتيسر تعلمها ووضعها ووضع الامر  
 بالزمها فلما لم يقدّم الشروع وجوز به ضم كونه حد حقيقي وعليه فقبل لا يكون  
 مقنعة لان الحد الحقيقي يرد لكل المسائل اي بمشور جميع مسائل العلم المحمود  
 فلهذا معرفة العلم خاصة لامة الشروع فيه وقبل يجوز اخذ جاني وفصل له بلا حجة  
 لسرد لكل فلا مانع من وقوعه مقدمة وجه في التحرير بخلاف نظائره من تحصيله  
 فهو (قوله) ويعرف موضوعه (الخ) اعلم ان مبادئ كل علم عشرة نظمها ينذكر في تحصيل  
 لتامد فضل

فأول الابواب في المبادئ • وثاني عشرة على المبدأ  
 الحدود الموضوع ثم الواضع • والاسم واستعداد حكم الشارع  
 تدور المسائل الفضيلة • ونسبة قائمة جليطة

بين الشارح من أربعة وثلاثين فواضعه أو خفيته درجة فقه تعالى وادبه الفقه وحكم  
 الشارع فيه وجوب تحصيل المكلف ما لا بد منه ومسائله كل جهة موضوعها فعل المكلف  
 ومحمولها أحد الاحكام الخمسة فهو هذا الفعل واجب وفضيلته كونه أفضل العلوم سوى  
 الكلام والتفسير والحديث وأصول الفقه ونسبته لصلاح الظاهر كرامة العائد والتمسك  
 لصلاح الباطن أفاده (قوله) ثم خص بعلم الشريعة (قوله) في البحر عن ضياع العلوم (قوله)  
 وفقه (الخ) قال في البحر بعد كلام والحاصل أن الفقه القوي مكروه والقاف في الماضي  
 والاصطلاح مضمومها فيه كما شرح به الكرماني ونقل العلامة الرملي في حاشيته عليه أنه  
 يقال فقه بكسر القاف اذ انهم يرفعونها اذا ساء بقية غيره الى الفهم وبعضها اذا صار الفقه له  
 محبة (قوله) واصطلاحاً الفقه الاتفاق واصطلاحاً اتفاق طائفة مخصوصة على  
 اخراج الشيء عن معناه الى معنى آخر رملي (قوله) العلم بالاحكام (الخ) اعلم أن الحق ابن الهمام  
 أبيل العلم بالنسبة دقيق وهو الادراك القطعي سواء كان ضرورياً أو نظرياً أو خاطئاً على  
 أن الفقه كالمقطعي فالتن بالاحكام الشرعية وكذا الاحكام المنطوق بها من الفقه وبعضهم  
 خصه بالطائفة فيخرج عنه ما علم بنبوة قطعا وبعضهم جعله شاملاً للقطعي والظني وقد نص غير  
 واحد من المتأخرين على أنه الحق وعليه عمل الناس والخلف وقامه في شرح التحرير فالمراد  
 بالعلم هنا الادراك الصادق على اليقين والظن كما هو اصطلاح المنطوق وعلى الاول فالمراد به  
 المقابل للظن كما هو اصطلاح الأصولي قال صاحب الشريعة في التوضيح وما قيل ان الفقه ظني  
 فلم أطلق العلم عليه بل هو اولاً لأنه منقطع به فان الجهة التي ذكرنا أنها فقه وهي ما قد ظهر  
 نزول الوحي به وما انما هذا الاجماع عليه قطعية وثانياً أن العلم يطلق على الظنيات وغامضه فيه  
 فافهم والاحكام جمع حكم قبل هو خطاب الله تعالى بالافعال المكلفين ورده من غير  
 الشريعة بأن الحكم المصطلح عليه عند الفقهاء ما ثبت بالخطاب كالوجوب والحرمه بمجازا  
 كالتعلق على الخلق ثم صار حقيقة عرفية وخرج بها العلم بالذوات والصفات والانفعال والمراد  
 بالشريعة كما في التوضيح ما لا يدرك ولا خطاب الشارع - واه كان الخطاب بنفس الحكم أو  
 بتظهيره المقيد هو عليه كالمسائل القياسية فيخرج عن امسئل وجوب الايمان والاحكام

فهم قوله من أدلة الفقه  
 في نسخ الشرح القوي بدينا  
 من أدلة الفقه

من أدلة الفقه بدينا  
 الفقه حفظ الشروع  
 وأدلة ثلاث وعنده أهل  
 الحقيقة الجمع بين العلم  
 والحدس يقول الحسن  
 البصري انما الفقيه  
 المخرج من الدنيا الزاهد  
 في الآخرة البصير بمسبب  
 فقه وموضوعه فصل  
 المكلف

قوله التي كذا بالاصل  
 المقابل على خط المراف  
 والذي يستفاد من التاموس  
 أنه ينبغي انما ونصه في  
 مادة من ب خ واحدة  
 موضع بالبصرة منه قوله  
 ابن يعقوب اه



ونفقة الزوجات انما الخطاب به الاولى لا الصبي والمجنون كما يطالب صاحب البهية بضمان ما تلقت به حيث فرط في حفظه التزويل فاعلم ان هذه الجملة بمنزلة فعله وامامه عباد الصبي كما لانه وصومه المأثبات على انه في عقوبة من باب ربط الاحكام بالاسباب ولذا لم يكن مخاطبا به ابل ليعتادها فلا يتركها به - دبلوغة ان شاء الله تعالى وفيه دناجوية التكليف لان فعل المكلف لا من حيث التكليف انفس موضوعه كنهله من حيث انه مخلوق لله تعالى الى اه (قوله نبوتنا اوليا) اي من حيث ثبوت التكليف به كالواجب والحرام او لانه كانه دواب والمباح وقد بذل ذلك دفع ما قد يقال ارقيد الحلية مراعي فالمراد فعل المكلف من حيث انه مكلف كما مر فيرد عليه ان فعل المكلف المنسوب او المباح من موضوع النفقة ايضا مع انه لا التكليف فيه بل هو ازفله وتركه والحواب انه يثبت عنه في النفقة من حيث سلب التكليف به عن طرفي فعل المكلف (تنبيه) قال في التمر اعلم ان الفعل بالمعنى الذي هو وصف للفاعل وجود كالهبة المسماة بالصلاة من القيام والقرائة والركوع والسجود ونحوها كالهبة المسماة بالصوم وهي الامساك عن المنطرات بياض النهار وهذا الفعل بالمعنى الخاص بل باصدر وقد يطلق على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى ويقال فيها فعل بالمعنى المصدرى اي الذي هو احد مدلولي الفعل ومنعنى التكليف انما هو الفعل بالمعنى الاول لا الثاني لان الفعل بالمعنى الثاني اعتباري لا وجوده في الخارج اذ لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له ايقاع وهكذا قلزم التسلسل الحال فاحكم هذا فانه يتبعك في كثير من الحال اه (قوله واسعة داه) اي اخذه (قوله من الكتاب الخ) وامامه يعبه من قبلنا فاعلم ان الكتاب واما اقوال الصحابة فتابعة لاسنة وامامه امل لنفس فتابع للاجماع واما الصحابي واستصحاب الحال فتابعان للقياس مجزويان ما ذكر في كتب الاصول (قوله وغايته) اي غرضه المقربة عليه (قوله بسادة الدارين) اي دار الدنيا نقل نفسه من حضيض الجهل الى ذروة العلم وبيان ما لا تاسر وما اعلم لقطع المنصومات ودار الآخرة بالزم الناحية (قوله من غير سماع) اي من الماهل واذا كان النظر والمطاعة وهو دون السماع افضل من قيام الدليل فيا بالاف بالسماع اه ح اقول وهو اذا كان مع الفهم الملقى فصول العلم لا من ذهنهم الزيادة اي على ما يكفيه وقد ران يصلي ايلوا ينظر في العلم نهارة ظهري العلم ثم اراوا لا افضل (قوله افضل من قيام الدليل) اي بالصلاة ونحوها والانه من قيام الدليل وانما كان افضل لانه من فروض الكفاية ان كان زائدا على ما يحتاجه والانه وفرض عين (قوله وتعلم النية الخ) في البرزخية تعلم بعض القرآن ووجد فرغا فلا فضل الاشتغال بالنفقة لان حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد من النفقة فرض عين قال في الخزانة وجميع الفقه لا بد منه قال في المناقب عمل محمد بن الحسن مائتي الف مثله في الحلال والحرام لا بد للناس من حفظها اه وظاهر قوله وجميع الفقه لا بد منه انه كانه فرض عين لكن المراد انه لا بد منه لجموع الناس فلا يكون فرض عين على كل واحد وانما يفترض عيناه على كل واحد لانه ما يحتاجه لان تعلم الرجل مسائل الحيز وفيه لم الفقه مسائل الزكاة والحج ونحو ذلك فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقي ومثله حفظ ما زاد على ما يكفيه للصلاة ثم قد يقال تعلم باقي الفقه افضل من

مطلب الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر  
 نبوتنا اوليا واسعة داه  
 من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وغايته الفوز بسادة الدارين واما فضله فكثير منهم ومنه ما في الخلاصة وغيرها النظر في كتب اصحابنا من غير سماع افضل من قيام الدليل وتعلم الفقه افضل من تعلم باقي القرآن وجميع الفقه لا بد منه

تعلم باقي القرآن لكثرة حاجة العامة اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وقلة الفقهاء بالنسبة الى الحفظة تامل (قوله ان يعرف) اي يستشعر به وفيه اشارة الى ان المطلوب ان يعرف من ذلك ما يميزه على المقصود لان ماعد النفقة وسيلة اليه فلا يخفى ان يعرف عمره في غير الاحكام وما احسن قول ابن الوردي  
 والعمر عن تحصيل كل علم • يقصر فابد منه بالاهم  
 وذلك الفقه فان منه • مالا غنى في كل حال عنه  
 (قوله الى المنة) اي قول الناصر بان عده - م - بشعره فبطونه دفع الشره وخوفه من هجومه وهجره وقوله وتعلم اصحابنا اي تعلمهم الفقه وانما خصهم لما شتمهم ان الصو علم الصبيان اذ قلما يتعلمه الكبار وفي كلامه انفسه وشر مرتب (قوله التذكير) اي الوعظ (قوله والقصة) الانسب ان يكون بفتح القاف لانه كونه عطفه على التذكير عطف ممدد على ممدود وان جاز ان يكون بكسر هاء جمع قصة اه ح (قوله بل يكون علمه) اي الذي يعرف ويشعر به (قوله كما قيل) اي اقول ذلك مما لا ما قيل اولا بل ما قيل فالكاف للتشبيه اوله لتعليل (قوله باعتراف) اي اعتراف صاحب به (قوله ولا كمن) لو اوما لا عطف على مقدر اي لا كمنه ولا كمنه وكمنه كمنه الحذف الى الفقه لانه نفس كل مذهب يمكن اوله الى باضه مارة على اي ولا يفوح كمنه (قوله ولا كمنه) يستعمل بالياء المشددة القوية بعد الزى وبدونها كما في الفاحوس (قوله زمرة) بالضم الفوج والجماعة في تفرقة فاموس (قوله ومن هنا) اي من اجل ما ذكره من مدح الله تعالى اياه (قوله الى كل العلوم) كذا فيما رايت من النسخ وكان نسخة ط الى كل المعالي حيث قال متعلق بتوسلا والمعالي المراتب العالوية جمع معلاة محل الملو اه والتوسل التقرب الى ذات الله الى المعالي والى العلوم لان الفقه المنزلة تقوى والورع يوصل به الى غيره من العلوم المانعة والمنازل المرتفعة اقول تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله والله يدب من علم بما علم الله علمه لم يعلم (قوله فالفقيه الخ) لان العباد اذا لم يكن فقيها لم يدخل عليه الشيطان ما يفقه عبادته وفيه الفقه بالمتورع اشارة الى غيرة النفقة التي هي التقوى اذ يدونهم ايسكون دون العابد الجاهل حيث استولى عليه الشيطان بالفعل قال في الاحكام المورع اوبع مراتب الاولى ما يشترط في الشهادة وهو الاحتراز عن المحرم الظاهر الثانية ورع الصالحين وهو التوقي من الشهات التي تتناول فيها الاحتمالات الثالثة ورع المتقين وهو ترك الحلال المحض الذي يخاف منه اداؤه الى المحرم الرابعة ورع الصديقين وهو الاعراض عما سوى الله تعالى اه ملخصا (قوله على الف) متعلق بقوله اعلى ويقدر نظيره افضل اه ط او هو من باب التنازع على القول بجواز في المتقدم (قوله ذي زهد) صفة لوصف محذوف اي الف تضر صاحب زهد والزهدي في اللغة ترك الدليل الى الشيء وفي اصطلاح أهل الخبيضة هو بعض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك واحدة الدنيا طلبا لراحة الآخرة وقيل هو ان يحلوا قبلك ما خلت منه يدك اه سيد (قوله بفضل واعلى) اي زادت في الفضل وعلو الرتبة (قوله وهما ماخوذان) اي هذان البيتان ماخوذ من معناه (قوله ما قيل) يحتمل ان المراد ما نسب او ما

وفي الملتقط وغيره من محمدا  
 ينبغي للرجل ان يعرف بالشعر والتحولان آخر امره الى الله - الله وتعلم الصبيان ولا بالحساب لان آخر امره الى مساحة الارضين ولا بالنقد لان آخر امره الى التذكير والقصة بل يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد منه من الاحكام كاقبل  
 اذا ما تقرأ ولم يعلم  
 ففهم الفقه اولي باعتراف  
 فكلم طيب يفوح ولا كمنه  
 وكلم طيب يفوح ولا كمنه  
 وقد مدحه الله تعالى  
 بقسمه من غير ايقوله تعالى  
 ومن يوت الحكمة فقد  
 اوتي خيرا كثيرا وقد نسر الحكمة زمرة ارباب النفس يربهم لم التورع الذي هو علم نفقه ومن هنا قيل  
 وخير علوم علم نفقه لانه يكون الى كل العلوم توفلا فان فقه واحد متورعا على الفذي زهد تنزل واعلى  
 وهما ماخوذان مما قيل للامام محمد



اشهد على الاول تكون الايات للامام محمد وعلى الثاني لغيره انشدها له بعض أشباهه (قوله  
 تفقه الخ) اي صفة قيا والقائد هنا يعني الموصل والبر قال في القاموس الصلاة والخبرة والخير  
 والانواع في الاحسان اه والتقوى قال السبكي في اللغة يعني الاتصاف وهو اتخاذ الوفاة  
 وعند أهل الحقيقة الاحتمار بطاعة الله تعالى من عقوبته وهو صيانة النفس عما تستحق به  
 العقوبة من فعل أو ترك والقائد قال في القاموس القريب اي وأعدل طريق قريب ويحتمل  
 أن يكون بمعنى مقه ود كساحل يعني موصول والزيادة مصدرة عن اسم المفعول وقوله من  
 التفقه معان بزيادة أو مستفيد والسج قطع الماء وما شبهه التذقة استعارة تصرف بحصة  
 وإضافة الجور الى الفوائد من إضافة المشبه الى المشبه وهو الفائدة ما استفد منه من علم أو مال  
 والمراد هنا الاول والشيطان من شاطيء يعني استغرق أو من شطن يعني به دابة مدفوعة في  
 الضلال والاضلال لعل وقد عرفت في الميت الاخير بعض ما ذكره في الاحكام وراه الدار طفي  
 واليه في من قوله صلى الله عليه وسلم ما بعد الله بشي افضل من فقه في الدين وافية واحد  
 اشهد على الشيطان من أنف عابدا لكل شئ مما دعوهم الى الفقه (قوله ومن كلام علي رضي  
 الله عنه الخ) عزاه هذه الايات في الاحكام ايضا قال بعضهم وهي ثابتة في ديوانه المنسوب  
 اليه وأولها

الناس من جهة القتال كفاء • أبوه • هو آدم والام حواء  
 وانما أمهات الناس أوعية • مستودعات ولا حساب آباء  
 ان لم يكن لهم من أصلهم شرف • يفاخرون به فالطين والماء  
 وان أتيت بفخر من ذوي نسب • فان نسبنا جود وعياله

(قوله ما الفضل) الذي في الاحكام ما الفخر وأل في العلم لانه هادي العلم الشرفي الموصول الى  
 الآخرة (قوله أنهم) يفتح الهمزة على حذف لام الاله اي لانهم اوبال كسر والجملة استئنافية  
 والمقصود منها التعليل ط (قوله على الهدي) اي الرشاد قاموس وهو متعلق بقوله ادلا جمع  
 دال اسم فاعل من دل وكذا قوله ان اسلم هدي اي طالب الهداية (قوله ووزن) اي قدر كل  
 امرئ اي حصة بما كان يحسنه فأفاده اليساوي فقد وانما منع على مقدار منته من  
 أسن علوم الآداب فقدره على قدره ومن أسن علم الفقه فقدره عظيم اعظمه فالخامس  
 أن من أسن شيا فقامه على قدره ط (قوله والجاهلون) اي باهمل الشرع فيشغل المسلمين  
 بغيره بل هم أشد عداوة لعلمه الذين من العوام قال ط وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة  
 الحق اذا ألقى عليه أو رأى منه ما يخالف رأيه ورؤية اقبال الناس عليه (قوله ولا تجهل به  
 أبدا) الذي في الاحكام ولا يعني به لا (قوله الناس موق) اي حكم اعدم النفع كالارض الميتة  
 التي لا تنبت قال تعالى أفن كان ميتة فأحييناه اي جاهدنا وجعلنا له نور عيشي به في الناس  
 وهو العلم كن مثله في الظلمات وهو الجاهل الفارق في ظلمات الجهل أو موق القلوب قال في  
 الاحكام وقال في الموصلي المريق اذا منع الطعام والشراب والهدوء ليس يموت قالوا بلى  
 قال كذلك القلب اذا منع عنه الحكمة والعلم ثلاثة أيام يموت وتقد صدق فان غذاء القلب  
 العلم والحكمة وبه حياته كأن غذاء الجسد الطعام ومن فقد العلم فقد أهله مريض وموته لازم

تفقه فان الفقه افضل قائم  
 الى البر والتقوى واعدل  
 قاصد  
 وكن مستفيدا كل يوم زياد  
 من الفقه واسبح في سجود  
 الفوائد  
 فان فقيه واحد متوقفا  
 اشهد على الشيطان من أنف  
 عابده من كلام علي رضي الله  
 عنه ما الفضل الالاه العلم  
 ثم على الهدي ان استهدي  
 أدلاه  
 ووزن كل امرئ ما كان  
 يحسنه  
 والجاهلون لاهل العلم أعداء  
 فزبه لم ولا تجهل به أبدا  
 لناس موق وأهل العلم أحياء  
 وقد قيل له لم وسيله الى كل  
 فضيلة

الخ قال الشاعر  
 أخواله ————— لم يحى خاله بعد موته • وأرداه تحت التراب رميم  
 وذو الجهل ميت وهو ماش على النرى • يظن من الاحياء وهو عديم

(قوله العلم لم يرفع المملوك الخ) قال في الاحكام وقال عليه الصلاة والسلام ان الحكمة تزيد  
 الشرف يرف شرفا وترفع المملوك - في تجلسه بجالس المملوك وقد ذنبه - ذاعلى غرته في الدنيا  
 ومعلوم أن الآخرة خير وأبقى اه ثم ذكر عن سالم بن أبي الجعد قال اشتراني مولاي بثلثة مائة  
 درهم فاعتقني فقلت باي حرفة استغنى فاحترفت بالعلم فماتت لي سنة حتى أتاني أمير المدينة  
 زائرا فمأذنه (قوله وانما العلم الخ) - ذابت من بحر السرير وقوله لا ريبه متعلق  
 بمحذوف حال من ولاية لان ثمت التذكير اذا قدم عليه الأعراب حالا أو صفة لاهل وانما لم يعزل  
 صاحبها لانه ولاية الهيبة لا يميل لاهلها الى عزله عنها والمفهوم أن أولى الامر في قوله تعالى  
 أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم هم العلماء كما سيذكره الشارح آخر  
 الكتاب وفي الاحكام قال أبو الاسود ديس بن أعزم من العلم المملوك حكماء على الناس والعلماء  
 حكماء على المملوك اه وفي معناه قول لشاعر

ان المملوك يصكمون على الورى • وعلى المملوك تصكم العلماء

(قوله ان الامير الخ) البيهقيان من مجزوا الكامل المرفل يعني أن الامير الكامل ليس هو من  
 اذا عزل صار من آحاد الرعية بل هو الذي اذا عزل من اماره الولاية يبقى منه ما يماره الفضل  
 والعلم (قوله واعلم أن تعلم العلم الخ) اي العلم الموصول الى الآخرة أو الاعمال منه قال العلامة  
 في فصوله من فرائض الاسلام انه لم يحتاج اليه العبد في اقامة دينه واخلاص عله لله تعالى  
 ومعاينة عبادته وفرض على كل مكلف ومكلف بعد تعلمه علم الدين والهداية انه لم علم الموضوع  
 والفضل والصلاة والصوم وعلم الزكائن له نصاب والحج لمن وجب عليه والبيعوع على الفقار  
 ايستوفوا عن الشبهات والمكروهات في سائر المعاملات وكذا أهل الحرف وكل من استغفل  
 بشي يفرض عليه علمه وحكمه ليمتنع عن الحوام فيه اه وفي تعيين المهارم لاشن في فرضية  
 علم القرائن الخمس وعلم الاخلاص لان مهمة العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم  
 الرياء لان المبادي مجرور من فواب علمه بالرياء وعلم الحسد والمحب اذهما كالا العمل كاتا كل  
 النار اططب وعلم البيع والشراء والفسكاح والطلاق لمن أراد الدخول في هذه الاشياء وعلم  
 الالفاظ المهرمة أو المكفرة وامرئ ههذامن أهم المهمات في هذا الزمان لانك تسمع كثيرا  
 من العوام ينة كلامون بما يكفروهم عنهم انما يكون الاحتياط أن يجرد الجاهل ايمانه كل يوم  
 ويجدد فسكاح امرأته عند شهادين في كل شهر مرة أو مرتين اذا خطأ وان لم يصدر من الرجل  
 فهو من النساء كثير (قوله وفرض كناية الخ) عرفه في شرح التحرير بالمختص المقصود حصوله  
 من غير نظر بالذات الى فاعله قال في فتاوى ما هو ديني كسلالة الجنة اذ قد وقى كالأصناف المحتاج  
 اليها وخرج المسنون لانه غير متهم وفرض العين لانه منظور بالذات الى فاعله اه قال في تعيين  
 المهارم وأما فرض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا كالطب  
 والحساب والنحو واللغة والكلام والقراآت وأسانيد الحديث وقصة الوصايا والمواريث

العلم يرفع المملوك الى مجالس  
 المملوك لولا العلم لاهل الامراء  
 وانما العلم لا ريبه  
 ولاية انيس له اعزل  
 ان الامير هو الذي  
 يرضي أميره عند عزله  
 ان زال سلطان الولا  
 بية كان في سلطان فضله  
 واعلم أن تعلم العلم يكون  
 فرض عين وهو بقدر  
 ما يحتاج له فيه وفرض  
 كفاية  
 مطلبه  
 في فرض الكفاية وفرض  
 العين







كفر على الاطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقة ما كان في ذلك ردما لزم في شرط الايمان  
فهو كقولنا افلا اه اقول وقد ذكر الامام القرافي المالكي القريبي ما هو مصر يكفر به  
وبين غيره وأطال في ذلك بما يلزم من اجتهاده من أو آخر شرح الاقاني الكبير على الجوهرية  
ومن كتاب الاعلام في قواعد الاسلام للامام ابن حجر وحاصله أن الصواعق من جنس  
الثلاثة أنواع الاول السيل وهو ما يركب من خواص أرضية كدهن خاص أو كلمات خاصة  
توجب ادراك الخواص الخمس أو بعضها بما له وجود حقيقي أو بما هو تخيل صرف من  
ما كقول أو مشهور أو غيرهما الثاني الهيماء وهي ما يوجب ذلك مضافا لا تار بما يوجب  
لأرضية الثالث بعض خواص الحقائق كإثبات سبع اجزاء يربى بها نوع من الكلاب  
إذا رمى بجوارحه فاعظم الكلب وطرح في ما فتن شربه ظهرت عليه آثار خاصة فهذه  
أنواع الصواعق الثلاثة قد تقع بماء وكفر من لفظ أو اعتقاد أو فعل وقد تقع بفكره كوضع  
الاجزاء للصواعق فصول كثيرة في كتبهم فليس كل ما يسمى صاعرا كقوله اذ ليس التكفير به  
لما يقرب عليه من الضرر بل لما يقع به مما هو كافر كاعتقاد ان الكواكب بالزويية أو  
امانة قرآن أو كلام مكفر ونحو ذلك اه ملخصا وهذا موافق لكلام امام الهادي أبي منصور  
الماتريدي ثم انه لا يلزم من عدم كفره مطلقا عدم قتله لان قتله بسبب سعيه بالفساد كما مر  
فاذا ثبت انحراره بصوره ولو بغيبه مكفرا يقتل دفعا لشره كالخناق وقطاع الطريق (قوله  
والسكاهة) وهي تماثيل الخبز عن الكائنات في المستقبل وادعاء معرفة الاسرار قال في نهاية  
الحديث وقد كان في العرب كهنة كشق وسطح فتم من كان يزعم أنه تابع لما يلي اليه الاختيار  
ومنهم أنه يعرف الامور بقدرة ما يستدل به على موافقة ما من كلام من يسأله أو حاله أو فعله  
وهذا يخصونه باسم العراف كالمدهى معرفة المسروق ونحوه وحديث من أتى كاهنا يشعل  
العراف والمخيم والعرب تسمى كل من يتعاطى علماديقا كاهنا ومنهم من يسمى المخيم  
والطبيب كاهنا اه ابن عبد الرزاق (قوله ودخل في القاسية المنطق) لانه الجزء الثاني منها كما  
قدمناه والمراد به المذكور في كتبهم للاستدلال على مذاهبهم الباطلة أمامة منطق الاسلاميين  
الذي مقدماته قواعد اسلامية فلا وجه لاقول بصحته بل معناه الغزالي معيار العلوم وقد ألفت  
فيه علماء الاسلام ومنهم الحق ابن الهمام فانه أتى منه ببيان معظم مطالبه في مقدمة كتابه  
الانحرار الاصولي (قوله علم الحرف) يحتمل أن المراد به الكاف الذي هو إشارة الى الكيمياء  
ولاشك في سمرتها لما فيها من ضياع المال والاشتغال بما لا يفيد ويحتمل أن المراد به جمع  
حروف يخرج منها دلالة على حركات ويحتمل أن المراد به علم اسرار الحروف بأوقاف الاستخدام  
وغیر ذلك اه ط ويحتمل أن المراد بالطلسمات وهي كما في شرح الاقاني نقش اسماء خاصة  
اه تتعلق بالافلاك والكواكب على زعم أهل هذا العلم في اجسام من المعادن أو غيرها  
تحدث لها خاصة تربط بها في مجاري العادات اه هذا وقد ذكر الامام ابن  
حجر في باب الانجاس من الصفات أنه اختلف في انخسار الشئ عن حقيقة كونه كالنجاس الى الذهب  
هل هو ثابت فقيس هل لا يخلو الامانة حقيقة والابطال الانجاس وقيل لا لان قاب  
الحقائق في الحق الاول الى أن قال تنبيه كثير ما يسمى مثل علم الكيمياء وتعلمه هل يعمل

مطلب  
الصواعق

السكاهة ودخل في القاسية  
المنطق ومن هذا القسم علم  
الحرف

مطلب  
في السكاهة

أولا ولم يزل أحد كلامي ذلك والذي يظهر أنه ينبغي على هذا الخلاف فعلى الاول من علم العلم  
الموصل لذلك القاب علماء يقيموا جازله علمه وتعلمه اذ لا محذور فيه بوجه وان قلنا بان الثاني أول علم  
الانسان ذلك العلم البقي وكان ذلك وسيلة الى الغش فالوجه الحرم اه ملخصا وحاصله أنه  
اذا قلنا باثبات قاب الحقائق وهو الحق جاز العمل به وتعلمه لانه ليس بفن لان النجاس يتقاب  
ذهبها أو فضة حقيقة وان قلنا انه غير ثابت لا يجوز لانه غش كما لا يجوز ان لا يعلم حقيقة ما فيه  
من اتلاف المال أو غش المسلمين والظاهر أن مذهبنا ثبت ان انقلاب الحقائق بدل ما ذكره  
في انقلاب عين النجاسة كانه لا يلزم الا بالدم كقولنا ذلك والله أعلم (قوله وعلم  
المويسي) بكسر القاف وهو علم رياضي يعرف منه أحوال النجم والايقاعات وكيفية تاليف  
اللعون وايجاد الآلات وموضوعه الصوت من جهة تأثيره في النفوس باعتباره نظامه في  
طبيعته وزمانه وغرته بسط الارواح وتعديلها وتقريرها وقبضها أيضا (قوله وهو اشعار  
المولدين) اي الشعراء الذين عدوا بعد شعراء العرب قال في القاموس المولدة المحدثه من كل  
شئ ومن الشعراء المدونين وفي آخر الرميحانة للشهاب الخفاجي بلغاء العرب في الشعر والخطب  
على ست طبقات الجاهلية الاولى من عادو قحطان والمختصر من ودهم من أدرك الجاهلية  
والاسلام والاسلاميون والمولدون والمحدثون والمتأخرون ومن الحق بهم من العصرين  
والثلاثة الاول هم ما هم في البلاغة والجزالة ومعرفة شعورهم رواية ودراسة عند فقهائهم الاسلام  
فرض كفاية لانه به تنبث قواعد العربية التي بها يعلم الكتاب والسنة المنوطة على معرفتهم ما  
الاحكام التي يتميز بها الحلال من الحرام وكلامهم وان جاز في المعاني فلا يجوز فيه  
الخطأ في الاضطرار وتركيب المباني اه (قوله من الغزل) المراد به ما فيه وصف النساء  
والغلمان وهو في الاصل كافي القاموس اسم لمصادفة النساء وعطف عليه قوله والبطالة  
عطف عام على خاص لانه نوع منها فاشبه وصف حال الحب مع الصوب أو مع غذائه من الوصل  
والهجر والوعدة والغرام ونحو ذلك قال في المصباح الباطلة تقض العمالة من بطل الاجير  
من العمل فهو بطلال بين الباطلة بالفتح وسكن بالكسر وهو أفصح ورعا قبل بالضم وذكر  
ابن عبد الرزاق انه وجد في المصباح بخطه منقحه ما حمله القهالة بالفتح قد يكون وصفا  
للاطبيعة كالزانة والجهالة وبالكسر لاصناعة كالتجارة وبالضم لما يرى كالتسليم وقد  
يضم اللفظ المعاني الثلاثة فيصوّر فيه الحركات الثلاثة فالباطلة بالفتح لانه وصف ثابت  
وبالكسر لانه أشبه بالصناعة لانه دأمة علمه وبالضم لانها عاير فن اه اقول وعلى هذا  
يمكن أن يكون إشارة الى أن المكره منه ماد او م عليه وجعله صناعة له حتى غلب عليه وأنفذه  
عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعية وبه في الحديث المتفق عليه وهو قوله صلى الله  
عليه وسلم لأن يتقى خوف أحدكم فيحمان خير من أن يعتق شعرا قاله يبرهن ذلك لا بأس به اذا  
قصده اظهار النكبات والظافات والنشابة الفاتحة والمعاني الرفعة وان كان في وصف  
الخدود والقدر وفان علماء البديع قد استشهدوا من ذلك يا شعرا المولدين وغيرهم اه هذا القصد  
وقد ذكر الحق ابن الهمام في اشهادات فتح القدير أن الحرم منه ما كان في اللفظ ما لا يحمل  
كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف انحر المهرج اليها والحانات والهجاء لم أؤذي

وعلم المويسي ومكرها  
وهو أشعار المولدين من  
الغزل والبطالة ومباح  
كاشعارهم

مطلب  
في الكلام على انشاء الشعر



اذا اراد المتكلم حجاجه لا اذا اراد ان يثبته لانه لا يشهد به اوله لم فصاحته وبلاغته  
ويدل على ان وصف المرأة كذلك غير مانع انشاد أي هريرة رضى الله عنه لذلك وهو محرم وكذا  
ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما وعيا يطع به في هذا قول كعب رضى الله عنه بحضرة النبي  
صلى الله عليه وسلم

وما عاده اذ الدين اذ هو لا • الا اغن غيض الطرف مكبول  
تجولوا وارض ذى ظلم اذا البتت • كانه منهل بالراح • اول  
وكثير في شعره • ان رضى الله تعالى عنه من هذا كقوله وقد دفعه النبي صلى الله عليه وسلم  
تبات فؤادك في المنام شريفة • نسق الضمير يارب سام

فاما الزهريات المجردة عن ذلك المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه فلا وجه لمتهم  
اذا قيل على الملاهي امتنع وان كان مواعظ وحكايا • مطبوع في الذخيرة عن النوازل فرامة  
شعر الادب اذا كان فيه ذكر الفسق والخمر والفلام يكره والاعتماد في الغلام على ما ذكرنا في  
المرأة اي من انما كانت مهيئة بعبادة يكره وان كانت مهيئة فلا • وسبق في غام الكلام على  
ذلك ايضا قبيل باب الوتر والنوافل ان شاء الله تعالى (قوله التي لا يستخف فيها) اي ليس فيها  
استخفاف باحد من المسكين كذا كره رواته والاخذ في مرضه وفي بعض نسخ الاشياء لا يضاف  
فيها الى لارقة وخفة ابن عبد الرزاق (قوله ثم نقل) اي في الفوائد آخر الفن الثالث من الاشياء  
عن المناقب ليزا في ذكر الحلي عبارة بتمامها واقتصر الشرح على محطها اي المقصود  
من (قوله وفيها) اي في الاشياء بتمامها من شرح الهجة للعراق (قوله غير الانبياء) كان ينبغي  
ان يقول والمبشر من الجنة كالعشرة رضى الله تعالى عنهم قاله سيدي عبد الغني النابلسي في  
شرح هدية ابن العماد (قوله) اي من الثواب الجزيل حيث اراد به تعالى الخير (قوله وبه)  
اي ولا يعلم ما اراد الله تعالى به من الصفات الحميدة (قوله الا الفقه) المراد بهم العالمون  
بالحكام الله تعالى اعتقاد او عملا لان تسمية علم الفروع فقها تسمية حادثه قال سيدي  
عبد الغني ويزيده ما مر من قول الحسن البصري انما الفقيه المعرض عن الدنيا الراغب في  
الآخرة الخ (قوله وفيها كل شيء الخ) نقله في الاشياء من الفصوص والظاهر انما هو من  
الحكم للشيخ الا كبر قدس سره الاورد (قوله الا العلم) اورده عليه الخوى انه ورد في الحديث  
ما يفيد السؤال عن العلم والفظه لا تزول قدما عيود يوم القيامة • في • بل عن اربع عن عمر  
فيما أفناه وعن • بابه فيما بالاموع من ماله من اي شيء • كتبه وعن علمه ما ذم به واجب  
بان المراد الا طلب الزيادة من العلم وبه يصح التعديل واعتراض بانه يستل عن طاميه هل قصديه  
الربا أو الجاه ويذل عليه ما في الحديث السابق ولكن فعلت العلم ليقال عالم وقد قيل الخ أقول  
الاوجه ان يقال المراد به العلم النافع الموصّل الى الله تعالى وهو المأمورون بحسن النية مع  
العمل به والاضطر من آفات النفس فلا يستل عنه لانه • غير محض بخلاف غيره فانه يستل  
صاحبه عنه لانه • كادل عليه تمام الحديث السابق ولذا ورد في الحديث ان الله تعالى  
يبحث العباد يوم القيامة ثم يبحث العباد ثم يقول يا معشر العلماء اني لم اضع علمي فيكم الا لعلني  
بكم ولم اضع علمي فيكم لاذبحكم اذ هو اذ غفرت لكم هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (قوله

قوله فلا وجه لمتهم هكذا  
بخطه والاولى لمتهم كما  
لا ينبغي ان يصح

التي لا يستخف فيها كذا في  
فوائد شتى من الاشياء  
والنظار ثم نقل • •  
الرباعيات ومحطها ان  
الفقه هو غرة الحديث وليس  
قواب الفقيه اقل من قواب  
الحديث وفيها كل انسان غير  
الانبياء لا يعلم ما اراد الله  
تعالى به وبه لان ارادته  
تعالى غيب الالفقهه  
فانهم علموا ارادته تعالى بهم  
بحديث الصادق المصدوق  
من يرد الله به خيرا يفقهه في  
الدين وفيها كل شيء يستل  
منه العبد يوم القيامة الا  
العلم لانه طلب من نبيه ان  
يطالب الزيادة منه ونقل  
رب زدني علما فكيف يستل

قوله فيما أفناه وفيما أبلاه  
كذا باثبات ألف  
ما الاستقراطية بعد الجاه  
فان كانت الرواية هكذا  
فلمحة • كماها الشيخ خاله كما  
في البيان • •

وفيها) اي في الاشياء عن آخر المصنعي للامام النبي (قوله عن مذهبا) اي عن مذهب فاما في  
اذا • • • (قوله مخالفا) اي من مخالفة في القروع من الائمة  
المجتهدين (قوله قلنا الخ) لانك لو قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب • •  
اي فلا يجزم بان مذهبنا صواب البتة ولا بان مذهب مخالفا خطأ البتة بناء على الاختيار من أن  
حكم الله في كل مسألة واحدة • • • • •  
ونقل من الائمة الاربع • • • • •  
في التحرير وشرحه • • • • •  
والمالكية • • • • •  
ثم ذكر انه لو التزم مذهبنا • • • • •  
• • • • •  
من وجوب اعتقاد أن مذهبنا صواب • • • • •  
• • • • •  
التصريح • • • • •  
كذلك ثم قال ان ذلك مبني على الضعيف من انه يجب تقليد الا علم دون غيره والاصح انه يتخير  
تقليد أي شأ ولو لم يفتوا ولا وان اعتقده كذلك • • • • •  
الصواب بل على المقلدان بعتقده أن مذهبنا صواب • • • • •  
الحق ابن الهمام صرح بما يؤيده حيث قال في شرح الهداية ان أخذ العلم بما يقع في قلبه  
انه أصوب وأولى وعلى هذا اذا استفتي مجتهد في مخالفة عليه الا في أن يأخذ بما يعلم اليه قلبه  
من ما وعده ان لو أخذ بقول الذي لا يعلم اليه • • • • •  
تقليد مجتهد وقد فعل • • • • •  
يجب اعتقاده على كل مكاف بلا تقليد لا • • • • •  
والماتريدي • • • • •  
محله (قوله ومعتقده ومنا) أي من أهل البيت • • • • •  
أو في الصانع أو عدم بعثة الرسل والقائمين بحقوق القرآن وعدم ارادته تعالى الشر ونحو ذلك  
(قوله علم نضج وما احترق) المراد بنضج العلم تفرقه وانه وتفرع فروعه وتوضيح • • • • •  
والمراد باحتراقه بلوغه النماية في ذلك ولا شك أن النحو والاصول لم يبلغا النماية في ذلك أفاده ح  
والظاهر أن المراد بالاصول أصول الفقه لان أصول العقائد في غاية التصريح والتشريح تأمل  
(قوله وهو علم البيان) المراد به ما يعم العلم • • • • •  
الزخشي ان منزلة علم البيان من العلوم مثل منزلة السموات من الارض ولم يفتوا على ما في  
القرآن • • • • •  
ان اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لم يفتوا  
ظهر ما هو حال ذلك لمصلحة من البلاغة ط (قوله والتفكير) اي تفكير القرآن فقد ذكر  
المبطل في الاتقان ان القرآن في الاو ح المفوظ كل حرف منه بمنزلة جبل قاف وكل آية

مطلب  
يجوز نقله • • • • •  
وجود الأفضل

عنه وفيه اذا قلنا عن  
مذهبنا ومذهب مخالفا  
قلنا وجوب مذهبنا صواب  
يجوز الخطأ ومذهب  
مخالفا خطأ يجوز الصواب  
واذا قلنا عن معتقدا  
ومعتقدا خصومنا قلنا  
وجوب الحق ما نحن عليه  
والباطل ما عليه خصومنا  
وفي العلوم ثلاثة علم نضج  
وما احترق وهو علم النحو  
والاصول وهو علم لا نضج ولا  
احترق وهو علم البيان  
والفقه وهو علم نضج واحترق



تحتها من الزيادة ما لا يعلم الا الله تعالى ط (قوله علم الحديث) لانه قد تم المراد منه وذلك لان  
 المحدثين جرحهم الله تعالى خيرا ووضووا كتبهم في اسماء الرجال ونسبهم والفرق بين انما هم  
 وينواسي الحفظ منهم وفاء الرواية من صحيحها ومنهم من حفظ المائة ألف والمائة  
 وصرحوا من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة ويؤيدوا الاحكام والمراد منها  
 فانكشف حقيقة ط (قوله والفقه) لان حوادث الفقه على اختلاف مواضعها  
 ونشأتهم امر قومه بعينها او ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على امور لا تقع أصلا وتقع  
 نادرا او ما لم يكن منصوفا فنادر وقد يكون منصوفا غير أن الناظر يقصر عن البحث عن  
 محله أو عن فهم ما فيه من معناه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه  
 مذهبنا وغيره فانه لم يبق الا يقبل الزيادة أصلا فانه لا يجوز احداث قول خارج عن  
 المذهب الاربعية (قوله وقد قالوا الفقه) اي الفقه الذي استنبطه أبو حنيفة أو أعم (قوله  
 زرعه) اي أول من تكلم باستنباط فروعه عبد الله بن محمد الأصم الجليل أحد السابقين  
 والبردين والعلماء الكبار من الصحابة أسلم قبل عرضي الله تعالى عنهم ما قال النووي في  
 التقریب وعن مسروق أنه قال انتهى علم الصحابة الى ستة عشر وعلي وأبي يزيد وأبي الدرداء  
 وابن مسعود ثم انتهى علم الستة الى علي وعبد الله بن مسعود (قوله وسقاه) اي أبده ووضعه  
 علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك الضبي الفقيه الكبير عم الأود بن يزيد وخال إبراهيم  
 الضبي ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ القرآن والعلم عن ابن مسعود وعلي وعمر  
 وأبي الدرداء وعائشة رضي الله عنهم أجمعين (قوله وحده) اي جمع ما تفرق من فوائده  
 ونواذره وهداه للاقتناع به إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأود أبو عمران الضبي الكوفي الامام  
 المشهور الصالح الزاهد روى عن الاعشى وخلانق توفي سنة ثمان وأربعين وتسعين (قوله  
 وداه) اي اجتمعت في تجميعه وتوضيحه سادات من أسلم الكوفي شيخ الامام وبه تفرج وأخذ  
 ساداته ذلك عنه قال الامام ما صليت صلاة الاستغفرت له مع والدي مات سنة ثمان مائة  
 وعشرين (قوله وطعنه) اي أكثر أصوله وفروعه وأوضح سبله امام الأئمة ومراج  
 الامة أبو حنيفة النعمان فانه أول من دون الفقه ورثه أبو ابان كتب على نحو ما عليه اليوم  
 وتبعه مالك في وطعنه ومن كان قبله انما كانوا يفتنون على حفظهم وهو أول من وضع كتاب  
 الفرائض وكتاب النكاح كذا في الخيرات الحسان في ترجمة أبي حنيفة النعمان لله الامام ابن  
 حجر (قوله وجهه) اي دقق النظر في قواعد الامام وأصوله واجتمعت في زيادة استنباط الفروع  
 منها والاحكام تليد الامام الاعظم أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم قاضي القضاة فانه كما رواه  
 الخطيب في تاريخه أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة وأمل  
 المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في اقطار الارض وهو أفقه أهل عصره ولم يتقدمه أحد  
 في زمانه وكان النهاية في العلم والحكم والرياسة ولد سنة ١١٣ وتوفي بغداد سنة ١٨٢  
 (قوله ونسبه) اي زاد في استنباط الفروع وتنقيحها وتم ذمها ونشرها بحيث لم تخرج الى شيء  
 آخر الامام محمد بن الحسن الشيباني الملقب بأبي حنيفة وأبي يوسف محور المذهب النعماني  
 الجمع على نقاشته وتبائنه روى انه سأل رجل المزي عن أهل العراق فقال ما تقول في أبي

وهو علم الحديث والفقه  
 وقد قالوا الفقه زرعه  
 عبد الله بن مسعود رضي  
 الله عنه وسقاه علقمة  
 وحده إبراهيم الضبي  
 وداه سادات وطعنه أبو  
 حنيفة وجهه أبو يوسف  
 ونسبه محمد بن الحسن  
 باكلون

حنيفة فقال سبهم قال قابو يوسف قال أتبعهم الحديث قال فحمد بن الحسن قال أكثرهم  
 تفريرا قال فزفر قال أحدهم في اسأول سنة ١٣٢ وتوفي بالري سنة ١٨٩ (قوله من نسبه)  
 بالضم اي خبز محمد الذي نسبه من عجم أبي يوسف من طحين أبي حنيفة ولذا روى الخطيب عن  
 الربيع قال سمعت الشافعي يقول الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه كان أبو حنيفة عن  
 وفق له الفقه (قوله فقال) اي من بحر البسيط وترتيب هذا النظم بخلاف الترتيب قبله وسقط  
 منه سجاد (قوله علمه) اي محمد (قوله كالجواهر) الصفيروا الكبري و قد ألفت في المذهب  
 تأليف سميت بالجواهر فوق ما ينوف عن أربعين وكل تأليف لمحمد وصف بالصفيروا من  
 روايته عن أبي يوسف عن الامام وما وصف بالكبير فروايتة عن الامام بلا واسطة ط (قوله  
 والنوادر) الاولى ابد اله بالسير لان هذه الكتب الخمسة هي كتب محمد المسماة بالاصل وظاهر  
 الرواية لانها رويت عنه برواية الثقات فهي ثابتة عنه متواترة أو مشهورة وفيها مسائل  
 المروية عن أصحاب المذهب وهم أبو حنيفة وأبو س و م وأما النوادر فهي مسائل  
 مروية عنهم في كتب آخرهم كالسيكيات والهارونيات والبرجانيات والرقيات وهي دون  
 الاولى وبقي قسم ثالث وهو مسائل النوازل من عمل المشايخ المجتهدين في المذهب ولم يجردوا  
 فيها انصافا فتوافوا في استخراجها وقد نظمت ذلك فقلت

وكتب ظاهرا الرواية أنت • ستا لكل ثابت عنهم حوت  
 صنفها محمد الشيباني • حررها المذهب النعماني  
 الجامع الصغير والكبير • والسير الكبير والصغير  
 ثم الزيادات مع المبسوط • توأمت بالسند المبسوط  
 كذلك مسائل النوادر • استندها في الكتب غير ظاهر  
 وبعد هاهنا مسائل النوازل • خرجها الاشياخ باللائل

وسباني بسط ذلك آخر المقدمة وفي طبقات التبعي عن شرح السير الكبير للسر خشي أن السير  
 الكبير آخر تصنيف صنفه محمد في الفقه وكان يسميه أن السير الصغير وقع بيد الاوزاعي امام  
 أهل الشام فقال مالا أهل العراق والتصنيف في هذا الباب فانه لا علم لهم بالسير فبلغ محمد  
 فصنف الكبير فخشي انه لما نظر فيه الاوزاعي قال لولا ما ضمت من الاحاديث لقلت انه يضع  
 العلم وان الله تعالى عين جبهة اصابة الجواب في رأيه صدق الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم ثم  
 أمر محمد أن يكتب في ستين دفتر وأن يحمل الى الخليفة فاجابه وعده من مائة الف درهم  
 (قوله فبني به صار الشافعي فقيها) اي ازداد فقهه واطلع على مسائل لم يكن مطالعا عليها فان  
 محمد أبدع في كثرة استخراج المسائل والافا الشافعي رضي الله تعالى عنه فقيه مجتهد قبل وروده  
 الى بغداد وكيف يستفاد الاجتهاد المطابق عن ايس كذلك أفاده ح (قوله والله ما صرت فقيها)  
 الكلام فيه كما تقدم وروى عن الشافعي انه قال أيضا حلت من علم محمد بن الحسن وقربه  
 كتابا وقال أمن الناس على في الفقه محمد بن الحسن (قوله هيأت) اسم فعل اي بعدد مكانه في  
 وعن أبي يوسف ط (قوله في أعلى عليين) اسم لاعلى الجنة اي هو في أعلى مكان في الجنة اي  
 بالنسبة اليه مالا مطلقا لان الانبياء والصحابة أرفع منه درجة قطعا وأما الدعاء بنحو واجهاني مع

من خبره وقد نظم بعضهم فقال  
 الفقه زرعه ابن مسعود  
 وعاقمة  
 حصاده ثم إبراهيم دوا من  
 نعمان طاحنه يعقوب عاجنه  
 محمد بن زوالا حل الناس  
 وقد ظهر علمه بمصانيفه  
 كالجواهر من المبسوط  
 والزيادات والنوادر حتى  
 قيل انه صنف في العلوم  
 الدينية ثمان مائة وثلاثة  
 وتسعين كتابا ومن تلاذته  
 الشافعي رضي الله عنه  
 وتزوج بام الشافعي وفوض  
 اليه كتبه وعمله فبني به  
 صار الشافعي فقيها  
 واقدار صنف الشافعي حيث  
 قال من أراد الفقه فليزلم  
 أصحاب أبي حنيفة فان  
 المعاني قد تيسرت لهم  
 والله ما صرت فقيها الا بكتب  
 محمد بن الحسن وقال  
 احمد بن أبي رجا رأيت  
 محمد في المنام فقلت له  
 ما فعل الله بك فقال غفر لي  
 ثم قال لو أردت ان أعذبك  
 ما جعلت هذا العلم فيك  
 فقلت له فاني أبو يوسف قال  
 فو قد أبدعته فقلت قابو  
 حنيفة قال هيأت ذلك في  
 أعلى عليين



مشهورة وفي حجة الاخيرة استاذن بحجة الكعبة بالدخول للافقار بين العمودين على رجله البقي ووضع اليسرى على ظهره حتى ختم نصف القرآن ثم ركع وسجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع البقي على ظهره حتى ختم القرآن فلما لم يكن وباحي ربه وقال اهلبي ما عبدك هذا العبد الضعيف حق عبادتك لكن عرفك حق معرفتك فهب نقصان خدمتك لعلك تعرفه فتهب فانت من جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق المعرفة وخدمتنا فاحسن الخدمة قد غفرنا لك ولنا اتبعك من كان على مذهبك الى يوم القيامة وقيل لابي حنيفة بمبلغ ما بلغت قال ما بلغت بالافادة وما استمكنت عن الاستفادة قال مسافرين كرام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله رجوت ان لا يخاف وقال فيه

الذين ظلموا في الايمان والذين ظلموا في الدنيا والذين ظلموا في الآخرة (قوله كيف) استفهام انكاري بمعنى النبي اي كيف لا يعطى هذا المكان الاعلى ط (قوله ولها) اي لربها ربه تعالى في المنام قصة مشهورة ذكرها الحافظ النجم الفيطي وهي ان الامام رضى الله تعالى عنه قال رايت رب العزة في المنام ثم ما وسمعت من مرة فقلت في نفسي ان رأيتني غماما لاسالته بم بخير الخلائق من عذابي يوم القيامة قال فرأيتني سبحانه وتعالى فقلت يا رب عز جارك وجل شانك وتقدس اسمائك بم بخير عبادك يوم القيامة من عذابي فقال سبحانه وتعالى من قال بعد الغداة والعشي سبحان الايدي سبحان الواحد الاحد سبحان الفرد العبد سبحان رافع السماء بغير عدد سبحان من بسط الارض على ماء سبحان من خلق الخلق فاحصاهم عدد سبحان من قسم الرزق ولم يفسد احده سبحان الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولد سبحان الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد سبحان عذابي ط (قوله على رجله البقي الخ) فيه ان هذا المصنف لاسنة اح اح اي احسن الحديث في انتهى عنه واجاب الشريفة لابي حنيفة على التواضع فانه افضل من نصب القدمين على الارض بدون رفع احداهما لكن هذه قوله ووضع اليسرى على ظهره الخ اخذه ط وقد يقال للامام رضى الله تعالى عنه قد حسن في ذلك في الكراهة عنه كما قالوا بكمه ان يصلي الرجل حائرا عن رأسه لكن اذا قصد التذلل فلا كراهة ثم رايت بعض العلماء اجاب بذلك فقال انما فعل ذلك مجاهدة لنفسه وليس يبعد ان يكون غرض مجاهدة النفس بذلك عن لم يحتل منه خشوعه مانعنا لكراهة ط (قوله حق عبادتك) من اضافة الصفة للموصوف اي عبادتك الحق التي تليق بجلالته بل هي بقدر ما في وسعه ط (قوله اسكن عرفك) استدراك على ما يتوهم من ان عدم عبادته حق العبادات ناشئ من عدم المعرفة والمراد انه عرفه بصفاته الدالة على كبريائه ومجده واستحقاقه دوام مشاهدته وحسن اقبائه وايقن المراد معرفة كنه الذات والصفات فانه من المصنوعات ط (قوله فهب) من الهبة وهي العطية يقال وهبت له اي اعطته نقسان الخدمة لكمال المعرفة اي دفع هذا كافي فبمسبقتنا نحننا (قوله ولما اتبعك) اي في الخدمة والمعرفة او فيما أدى اليه اجتهادك من الاوامر والنواهي ولم يزغ عنك لا مجرد التقليد (قوله الى يوم القيامة) متعلق بكان التامة او بانبعك (قوله وقيل لابي حنيفة) ذكر في التعليم هذه العبارة عن ابي يوسف ثم قال قيل لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه بم أدركت العلم قال نعم أدركت العلم بالجهل والشكوك وكما فهمت ووقفت على فقه وحكمة فقلت الحمد لله فاذداد على ط (قوله وما استمكنت) اي انفت وامتنعت (قوله مسافرين كرام) الذي رأيت في مواضع متعددة معمر بن كدام بكسر أوله ما وكدام بالدال (قوله رجوت ان لا يخاف) لانه قد ادا ما علمه صحيح الاجتهاد سالم الاعتقاد ومن فلهذا لما في الله ما لمواعظ كلام معروا ان لا يكون فرط في الاحتياط لنفسه (قوله وقال) اي معروا لكن ذكر في المقدمة الغزوية هذين البيتين وأنه أنشد ههما أبو يوسف أفاده ط (قوله حسي) اي كافي ببدء خبره قوله ما عذبه اي حياته ويوم القيامة

متعلق بحسي أو بأعدته أو برضاوى السبيعية ودين بدل من ما (قوله وأنا أقضربك الى آخره) القصر والاقضار المدح بالتحصيل اي يذ كرم من جعله نعم الله تعالى عليه أن جعل من اتبعه هذا الرجل الذي شهد ببيان الدين بعد انقراض العصابة وأكثر التابعين وتبعه ما لا يحصى من الامة وسبق في الاجتهاد وتدوين الفقه من بعدهم من الامة وأعانهم باصحابه وفوائده الجمة على استنباط الاحكام المهمة (قوله الضميمة المعنوية) هو شرح مقدمة الغزوى للقاضي ابي البقاء الضياء المكي (قوله وقول ابن الجوزي) اي ناقلا عن الخطيب البغدادي (قوله لانه) روى بطريق مختلفة) بسطها العلامة طاش كبرى في مشربان له أم لا أقل من أن يكون ضعيفا فيقبل اذ لم يترتب عليه اثبات حكم شرعي ولا شك في تحقق معناه في الامام فانه سراج يستضاء بنور علمه ويهتدى بشايق فهمه امكن قال بعض العلماء انه قد أقر ابن الجوزي على عدم هذه الاخبار في الموضوعات الحافظة للذهبي والحافظ السيوطي والحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ الذي انتهت اليه رآحه مذهب ابي حنيفة في زعمه الشيخ قاسم الحنفي ومن ثم لم يورد شيئا منها أئمة الحديث الذين صنفوا في مناقب هذا الامام كاطيعاوى ومصاحب طبقات الحنفية محيي الدين القرشي وآخرين متقنين ثقات اثبات نقاد لهم اطلع كثيرهم وقال العلامة ابن حجر المكي في الخبرات الحسان في ترجمة ابي حنيفة النعمان ومن اطلع على ما ياتي في هذا الكتاب من احوال ابي حنيفة وكراماته وأخلاقه وسيرته علم أنه غنى عن أن يشهد على فضله بغير موضوع قال وعما يصلح الاستدلال به على عظيم شأن ابي حنيفة ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ترفع زينة الدنيا سنة خمسين ومائة ومن ثم قال خمس الائمة المكرمى ان هذا الحديث محمول على ابي حنيفة لانه مات تلك السنة ط وقال ايضا وقد وردت احاديث صحيحة تشير الى فضله منها قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان عن ابي هريرة والطبراني عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان الايمان عند الثريا لتناولوه رجال من ابناء فارس ورواه ابو نعيم عن ابي هريرة والثوري والطبراني عن قيس ابن سعد بن عباد بن عباد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان العلم عند الثريا لتناولوه رجال من ابناء فارس ولفظ الطبراني عن قيس لانتقاله العرب لثاله رجال من ابناء فارس وفي رواية مسلم عن ابي هريرة لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من ابناء فارس حتى يتناولوه وفي رواية للشيخين عن ابي هريرة والذي نفسي بيده لو كان الدين عند الثريا لتناولوه رجل من فارس وايس المراد بقارس البسلامة المعرفة بل جنس من الهيم وهم القرس طابير الديلي خير الهيم فارس وقد كان جد ابي حنيفة من فارس على ما عليه الاكثر ون قال الحافظ السيوطي هذا الحديث الذي رواه الشيخان أصل صحيح يعقد عليه في الاشارة لابي حنيفة وهو متفق على صحته وبه يستغنى عما ذكره أصحاب المناقب عن ايس له دراية في علم الحديث فان في سنده كذا بين ووضايع اهل الخصاوف حاشية التبراهي على المواهب عن العلامة الشافعي تاييد الحافظ السيوطي قال ما يبرزم به شيخنا من أن ابا حنيفة هو المراد من هذا الحديث ظاهر لا شك فيه لانه لم يبلغ من ابناء فارس في العلم صانعا احدا ط (قوله التستري) امام عظيم رضى الله عنه كان يقول اني لاعلم الميثاق الذي أخذ الله تعالى على في عالم القديري

وأنا أقضربك الى آخره  
نعمان وكنيته ابو حنيفة هو  
سراج أمي وعنه عليه  
الصلاة والسلام ان سائر  
الائمة لا يقضربونني وأنا  
أقضرب ابي حنيفة من احبه  
فقد احبني ومن ابغضه  
فقد ابغضني كذا في المقدمة  
شرح مقدمة ابي الليث قال  
في الضياء المعنوية وقول ابن  
الجوزي انه موضوع  
تعب لانه روى بطريق  
مختلفة وروى الجرجاني في  
مناقبه بسنده لسهل بن  
عبد الله التستري أنه قال  
لو كان في امة موسى وعيسى



لارعى اولادى من هذا الوقت الى آخر جهنم الله الى عالم الشهود والظهور ط (قوله)  
 لما تودوا الخ) اى لما دأبوا على دينهم الباطل واعتقادهم العاقل ولم يقبلوا ما ادخله عليهم  
 علماءهم من الدساتير فاعوهم عما جاء به نبينا من النفايس فانهم لم يقبلوا ذلك الا لعقلهم  
 القاسد ورأيهم الكاسد فلو كان فيهم مثله غزير العلم ناقب الفهم قائما بالصدق عارفا بالحق  
 لرد جميع ذلك وانقذهم من المهالك قبل غلوهم وتغنن الشبه في عقولهم فان كونه واحد منهم  
 يكون لكلامه اقبل فان الجنس الى الجنس اميل فلا يلزم تفضيله على نبينا المكرم صلى الله  
 عليه وسلم فانهم (قوله ومناقبه كثر من أن تحصى) هذا من مشكل الترا كيب فان ظاهره  
 تفضيل الشى فى الا كثرية على الاحصاء ولا معنى له ونظائره كثيرة قل من يتنبه لاشكالها  
 ووجه باوجه متعددة ينتمى الى رسالتى المسخاة بالقواعد الهيبة فى اعراب الحكامات القريبة  
 احسن ما ذكره الرضى أنه ليس المراد التفضيل بل المراد البعد عن الكثرة فى متعلقة بانفيل  
 التفضيل معنى تجاوز و باین بلا تفضيل (قوله سبط) قيل الاسباط الاولاد خاصة وقيل اولاد  
 الاولاد وقيل اولاد البنات نهاية الحديث والشمور الثالث (قوله ومعه الانتصار) انما  
 معناه بذلك لان الامام رضى الله عنه لما شاعت فضائله وعت الخافقين فوافده جرت عليه  
 العادة القديمة من اطلاق السنة الحاشدين فيه حتى طعنوا فى اجتهاده وعقيدته بما هو مبرأ  
 منه قطعا لصد أن يطفوا نور رواقه ويأبى الله الا أن يتم نوره فكما تكلم به فى مالان  
 وبهضهم فى الشافعى وبهضهم فى أحمد بل قد تكلمت فرقة فى أبى بكر وعمر وفرقة فى عثمان  
 وعلى وفرقة كفرت كل الصحابة

مثل أبى حنيفة لما تودوا  
 ولما انتصروا ومناقبه كثر  
 من أن تحصى وصنف فيها  
 سبط ابن الجوزى مجاهد بن  
 كبرير بن وهب الانتصار  
 لأجاء أئمة الامم

ومن ذا الذى ينجم من النامى المالى \* ولاناس قال بالظنون وقيل  
 ومن انتصر للامام رحمه الله تعالى العلامة السبوطى فى كتاب معناه تبييض العصبة والعلامة  
 ابن حجر فى كتاب معناه الخيرات الحسان والعلامة يوسف بن عبد الهادى الحنبلى فى مجلد كبير  
 معناه تنوير العصبة وذكر فيه عن ابن عبد البر لا تتكلم فى أبى حنيفة بسوء ولا تصدق أحدا  
 بسبى القول فيه فالى والله ما رأيت أفضل ولا أروع ولا أوفق منه ثم قال ولا يفتقر أحد بكلام  
 الخطيب فان عنده العصبة الزائدة على جماعة من العلماء كآبى حنيفة والامام أحمد وبهض  
 أصحابه وتحامل عليهم بكل وجه وصنف فيه بهضهم السهم المصيب فى كبد الخطيب وأما ابن  
 الجوزى فانه تابع الخطيب وقد عجب سبطه منه حيث قال فى مرآة الزمان وليس الجيب من  
 الخطيب فانه طعن فى جماعة من العلماء وانما الجيب من البلد كيف سلك أسلوه وجهه هو  
 أعظم قال ومن المتعصبين على أبى حنيفة الدارقطنى وأبو نعيم فانه لم يذكره فى الخلية وذك  
 من دونه فى العلم والزهد اه وعن انتصر له المعارف الشهرة فى الميزان بما يتعين مطالعته  
 قال فى الخيرات الحسان وبقرض معناه ما ذكره الخطيب من القدح عن قائله فلا يفتنه به فانه  
 ان كان من غير أقران الامام فهو مقلد لما قاله أو كتبه اعداؤه أو من أقرانه فكذلك لان  
 قول الاقران بهضهم فى بعض غير مقبول كما صرح به الذهبى والعسقلانى فالاولا سيما اذا لاح  
 انه لعداوة أو لذهب اذا لم يجد لا يجوز منه الا من معناه الله تعالى قال الذهبى وماعلت ان  
 عصر اسلم أهله من ذلك الا عصر التبيين عليهم الصلاة والسلام والصديقين وقال التاج السبكى

ينبى لك أيج المستند أن تسبيل الأدب مع الأئمة الماضين ولا تنظر الى كلام بعضهم  
 فى بعض الا اذا أتى بهرمان واضح ثم ان قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك والا  
 فاضرب صفحا فإياك ثم اياك أن تصفى الى ما اتفق بين أبى حنيفة وسفيان الثورى أو بين مالك  
 وابن أبى ذئب أو بين أحمد بن صالح والنسائى أو بين أحمد والحرث المحاسبى وذكر كلام  
 كثير من من نظرا مالكا فيه وكلام ابن هبى فى الشافعى قال ومما مثل من تكلم فيه سدا وفى  
 نظائره الا كما قال الحسن بن هانى

يا ناطح الجبل العالى ليكلمه \* أشفق على الراس لا تشفق على الجبل  
 اه ملخصا وقد أطال فى ذلك وفى ذكر من أثنى على الامام من أئمة السباف وعن بهضهم وما  
 نقلوه من سعة علمه وفهمه وزهد ورعه وعبادته واحتياظه وخوفه وغير ذلك مما يستدعى  
 موافقات وما ينسب الى الامام الغزالى بركة ما ذكره فى احبائه المتواتر عنه حيث ترجم الأئمة  
 الاربعة وقال وأما أبو حنيفة فانه كان أيضا عابدا زاهدا عارفا بالله تعالى خاتما منه مریدا  
 وجه الله تعالى به الماخ أقول ولا يجب من تكلم السباف فى بعضهم كما وقع له صابا لانهم كانوا  
 مجتهدين فيذكر بعضهم على من خالف الا تحريما اذا قام عنده ما يدل على خطأ غيره  
 فليس قد صدقهم الا الاتصاف بالدين لا الاتصاف بهم وانما الجيب عن يدى العلم فى زمانه وما كلفه  
 ومشر به ومليسه وعقوده وأتبعه وكثير من تبعه بانه يقدفهم الامام الاعظم ثم قطع فيه  
 وفى أصحابه وليس مثله الا كمثل ذبابة وقعت تحت ذنب جواد فى حالة كره وفره وابت شعري  
 لا تى شى يصدق ما قيل فى أبى حنيفة ولا يصدق ما قيل فى امام مذهب ولم لا يقداد امام مذهب  
 فى أدبه مع هذا الامام الجليل فقد نقل العلماء ثناء الأئمة الثلاثة على أبى حنيفة وتاديبهم معه  
 ولا سيما الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه والكمال لا يصدر منه الا الكمال والنفاص  
 بضده ويكنى المعترض حرماته بركة من يعترض عليه أعاذنا الله من ذلك وأدامنا على حب سائر  
 الأئمة المهتمين وجميع عباد الصالحين وحسن نأفى ذمتهم يوم الدين ومما روى من تاديبه معه  
 أنه قال انى لا تبرك بأبى حنيفة وأجى الى قبره فاذا عرضت فى حاجة صليت ركعتين وسألت  
 الله تعالى عند قبره فقهضى ثم يعاود ركعتين من كتب على المنهج أن الشافعى صلى الصبح  
 عند قبره فلم يفت فليل لم قال تاديبا مع صاحب هذا القبر وزاد غيره أنه لم يجهر بالسجدة وأجابوا  
 عن ذلك بانه قد يعرض للسنة ما يرجح تركه اعند الاحتياج اليه كرفع انف حاسد وتعليم جاهل  
 ولأنك ان أباحنيفة كان له حساد كثيرون والبيان بالفعل أظهر منه بالقول فمافعه الشافعى  
 رضى الله تعالى عنه أفضل من فعل القنوت والجهر أقول ولا يخفى عليك أن ذلك الطاعن  
 الاجوق طاعن فى امام مذهب ولما قال فى الميزان سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى  
 مراراة قول ينعين على أتباع الأئمة أن يعظموا كل من مدحه امامهم لان امام المذهب  
 اذا مدح عالما وجب على جميع أتباعه أن يدعوه تقليدا لامامهم وأن ينزهوه عن القول فى  
 دين الله بالرأى وقال أيضا لو أنصف المقلدون للامام مالك والشافعى لم يضعف أحد منهم قولا  
 من أقوال أبى حنيفة بعد أن سمعوا مدح أئمتهم ولولم يكن من التنويه برفع مقامه الا كون  
 الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه ترك القنوت فى الصبح لما صلى عند قبره لكان فيه كفاية



في لزوم أدب عقائده معه اه (قوله وصنف غيره) كالامام الطحاوي والمناظرة الذهبي  
والكردي وغيرهم عن قدمناهم (قوله من أعظم معجزات الخ) لانه صلى الله عليه وسلم قد  
أخبر به قبل وجوده بالاحاديث الصحيحة التي قدمناها فانما المحمودة عليه بلا شك كما قدمناه  
عن الشافعي صاحب السيرة وشيخه السيوطي كما جعل حديث لانه جوازي يشافان عالمه اعلا  
الارض على الامام الشافعي لكان حله بهضهم على ابن عباس رضي الله تعالى عنه وهو  
حقيق بذلك فانه عبر الامم وترجمان القرآن وكما جعل حديث يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل  
بطلبون العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة على الامام مالك لكانه محقق في معرفة علماء  
المدينة المنورة في زمنهم بخلاف تلك الاحاديث فانما ليس لها مجال الا بوجوه حنيفة وأصحابه  
كما أفاده ط وأما سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه فهو وان كان أفضل من أبي حنيفة من  
حيث العبادة فلم يكن في العلم والاجتهاد ونشر الدين وتدوين أحكامه كابي حنيفة وقد  
يوجد في الفضول ما لا يوجد في الفضائل وهي ذلك معجزة بناء على أن المراد بالتحدي في تعريف  
المعجزة هو دعوى الرسالة وهو قول الحقين كافي المواهب وقيل المراد به طاب المعارضة  
والقابلة وعابه فذلك كرامة لا معجزة فانهم (قوله بعد القرآن) متعلق بأعظم أي لانه أعظم  
المعجزات على الإطلاق لانه معجزة مستمرة دائمة لا يمحوا وقتها وبذلك وان عبر عن التبعية  
لأنهم هم ما واثقه هذه المعجزة لئلا فان المشاركة في الاعظمية تصدق بالما واثقه تدبر (قوله  
اشتهر مذهبه) أي في عامة بلاد الاسلام بل في كثير من الاقاليم والبلاد لا يعرف الا مذهبه  
كبلاد الروم والهند والسند وما وراء النهر وسمرقند وقد نقل أن فيها تربة الله مدين دفن فيها  
نحو من أربع مائة نفس كل منهم يقال له محمد وصنف واقفي وأخذ عنه الجمل الغفير والمهمات  
صاحب الهداية منه وادفنه بها فدفن بقرية روى أنه نقل مذهبه نحو من أربعة آلاف  
نفر ولا بد أن يكون لكل أصحاب واهل جرا وقال ابن جرير قال بعض الائمة لم يظهر لاحد من  
ائمة الاسلام المشهورين مثل ما ظهر لابي حنيفة من الاحباب والائمة ولم ينتفع العلماء  
وجميع الناس بمثل ما انتفعوا به وبأصحابه في تفسير الاحاديث المشبهة والمسائل المستنبطة  
والنوازل والقضايا والاحكام جزاهم الله تعالى الخير التام وقد ذكر منهم بعض المتأخرين  
المحدثين في ترجمته غنائمة مع ضبط اسمائهم ونسبهم بما يطول ذكره اه (قوله قولاً)  
أي سواء ثبت عليه أو رجع عنه ط (قوله الاخذ به امام) أي من أصحابه تبعه الله فان  
أقوالهم مروية عنه كما ياتي في غيرهم من المجتهدين موافقة في اجتهاده لان المجتهد لا يقد  
بمقدمه أفاده ط (قوله من زمنه الى هذه الايام) فالدولة العباسية وان كان مذهبهم مذهب  
جدهم فما كثرة ضلالتهم ومشايخ اسلامها حنيفة يظهر ذلك من تصفح كتب التواريخ وكان  
مذاهبهم خمسة مائة سنة تقريباً وأما الملوك السطوحيون وبهذههم انما وازمبون فكلهم  
حنفية وقضاة عمالكهم غالباً حنيفة وأما ملوك زمانه الاطمين آل عثمان أيد الله تعالى  
دولهم ما كرا الحديدان فمن تاريخ ثمانية مائة الى يومنا هذا لا يولون القضاة سائر مذهبهم  
الا حنيفة فانه بعض الفضلاء وليس في كلام الشارح ادعاء الخصم في جميع الاماكن  
والا زمان حتى يرد أن القضاة هم من كان مذهبهم المذهب الشافعي الى زمن الظاهر يعرجس

وصنف غيره أكثر من ذلك  
والخاص أن أبا حنيفة  
النعمان من أعظم  
معجزات المصطفى بعد  
القرآن وحسبك من  
مناقبه اشتهر مذهبه ما قال  
قولا الاخذ به امام من  
الائمة الاعلام وقد جعل  
الله الحكم لأصحابه وأتباعه  
من زمنه الى هذه الايام

المبتدق دارى فافهم (قوله الى ان يحكم بذهبه عيسى عليه السلام) تتبع فيه القهستاني وكانه  
أخذ مما ذكره أهل الكشف أن مذهبه آخر المذاهب انقطاعاً فقد قال الامام  
الشعراني في الميزان مانعه قدوة قدم أن الله تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة  
رأيت المذاهب كلها متصلة بها ورأيت مذاهب الائمة الاربعة تجري جداولها كلها  
ورأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استصالت بحجارة ورأيت أطول الائمة جداولها  
الامام أبا حنيفة ويلييه الامام مالك ويلييه الامام الشافعي ويلييه الامام أحمد وأما مذهبهم  
جدول الامام داود وقد انقضى في القرن الخامس فأولت ذلك بطول زمن العمل بمذاهبهم  
وقصره فسلكا كان مذهب الامام أبي حنيفة أول المذاهب المدونة فبذلك يكون آخرها  
انقراضاً وبذلك قال أهل الكشف اه لكن لا دليل في ذلك على أن نبي الله عيسى على نبينا  
وعليه الصلاة والسلام يحكم بذهبه أي حنيفة وان كان العلماء موجودين في زمنه فلا بد له  
من دليل ولهذا قال المناظر السيوطي في رسالة سماها الاعلام ما حصل له ان ما يقال انه يحكم  
بذهبه من المذاهب الاربعة باطل لأصله وكيف يظن نبي أنه يقدح بمجتهد مع أن المجتهد من  
آحاد هذه الائمة لا يجوز له التقليد وانما يحكم بالاجتهاد أو بما كان يعلمه قبل من شريعتنا  
بالوحي أو بما تعلمه منها وهو في السماء وأنه يتظرف في القرآن فيفهم منه كما كان يفهم نبينا  
عليه الصلاة والسلام اه واقصر السبكي على الاخير وذكره على القاري أن الحافظ ابن حجر  
العسقلاني سئل هل ينزل عيسى عليه السلام حافظاً للقرآن والسنة أو يتفاهدها عن علماء  
ذلك الزمان فأجاب لم ينزل في ذلك شيء صريح والذي يليق ببقاءه عليه السلام أنه يتلقى ذلك عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم في أمته كما تلقاه منه لانه في الحقيقة خليفة عنه اه وما  
يقال ان الامام المهدي يقاتل أبا حنيفة رده منسلاً على القاري في رسالته المشرب الوردى في  
مذهب المهدي وتزعمه بأنه مجتهد مطلق ورد فيه ما وضعه بعض الكذابين من قصة طويلة  
سأله أن اظهر عليه السلام تعلم من أبي حنيفة الاحكام الشرعية ثم علمه الامام أبي  
القاسم القشيري وأن القشيري صنف فيها كتاباً وضعها في صندوق وأمر بعض مربيه  
بإلقائه في جحشون وأن عيسى عليه السلام بهد نزوله يخرجهم من جحشون ويحكمهم بما فيه وهذا  
كلام باطل لأصله ولا يجوز حكايته إلا لرد كما أوضحه ط وأما ط في رده وإبطاله فراجع  
(قوله وهذا) أي ما تقدم من الاحاديث ومن كثرة المناقب ومن كون الحكم لأصحابه وأتباعه  
ط (قوله سائر) يعني باقي أو جميع على خلاف بسطه في دوة الفواص (قوله كيف لا) أي  
كيف لا يحتقر بأمر عظيم (قوله وهو كما صدق) وجه الشبهة أن كلامهم ابتداء أمر الميسبق  
اليه فابو بكر رضي الله عنه ابتداء جمع القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لم يشورة هرو أبو  
حنيفة ابتداءه من الفقه كما قدمناه وأن أبا بكر أول من آمن من الرجال ونفع باب التصديق  
كذا في حواشي الاشياء قال شيخنا البعل في شرحه عليه الاول وأولى لان وجه الشبهة أنه  
وقول من قال الشافعي هو الظاهر لان القرآن بعد ما جمع لا يتصور رجوعه غير ظاهر فانه قد جمع  
ثانياً والجامع له عثمان رضي الله تعالى عنه فان الله يدين رضي الله تعالى عنه لم يجمعه في  
المصنف ووجه عثمان كما هو معلوم اه تأمل (قوله) أي للاعلام ابرو أي ابرو عمل نفسه

الى أن يحكم بذهبه عيسى  
عليه السلام وهو ذليل  
على أمر عظيم اختص به  
من بين سائر العلماء العظام  
كيف لا وهو كالصديق  
رضي الله عنه له أجر



وهو تدوين الفقه واستخراج فروعه (قوله وأجر) أي ومن أجل أجر من دون الفقه أي جوده  
 وأصله من التدوين أي جمعه في الديوان وهو بكسر وفتح اسم لما يكتب فيه أسماه الجيوش  
 لأعطاه وأول من أحسنه هو رضي الله عنه ثم أريد به مطلق الكتب بجاز أو منقولا  
 اصطلاحيا وقوله وألفه عطف على دونه من عطف الخاص على العام اه بهي أي لان  
 التأليف جمع على وجه الالة (تنبيه) ورد في الصحيح انه لا تنقل نفس ظملا الا كان على ابن آدم  
 الاول كفل منها ومن سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة من غير  
 أن ينقص من أجورهم شي ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم  
 القيامة من غير أن ينقص من أجرهم شي ومن دل على خير فله مثل أجر فاعله الحديث قال  
 العلماء هذه الاحاديث من قواعد الاسلام وهو أن كل من ابتدع شيئا من الشر كان عليه مثل  
 وزر من اقتدى به في ذلك فعمل مثل عمله الى يوم القيامة وكل من ابتدع شيئا من الخير كان له  
 مثل أجر كل من يعمل به الى يوم القيامة ونماه في آخر عمدة المريد للقاتي (قوله الى يوم  
 الحشر) تنازع فيه كل من دون وألف وفتح (قوله وقد اتبعه) عطف على قوله وهو  
 كالصديق أي كيف لا يختص وقد اتبعه الخ والاتباع تقايله فيما قاله ط (قوله من الاولياء)  
 متعلق بمحذوف صفة لكثير للبيان والولي فعمل بمعنى الفاعل وهو من توالت طاعته من غير  
 أن يتفاهلها عصيان أو بمعنى المقبول فهو من يتو الى عليه احسان الله تعالى وافضاله تعريقات  
 السبل ولا بد من تحقق الوصفين حتى يكون وليا في نفس الامر فيشترط فيه كونه محفوظا كما  
 يشترط في النبي كونه معصوما كما في رسالة الامام القشيري (قوله من انصف) بدل من قوله من  
 الا واما احوال (قوله بنات المجاهدة) من اضافة الصفة الى موصوفها أي المجاهدة النابتة  
 أي الدائمة والمجاهدة لغة المحاربة وفي التبرع بحجارة النفس الامارة بالسوء بتحملها ما يشق  
 عليها مما هو مطلوب في الشرع فخر يقات وقد وردت صفة ذلك بالجهاد الا كبر كما في الاحياء قال  
 العراقي رواه البيهقي بسند ضعيف عن جابر ورواه الخطيب في تاريخه عن جابر بل فقط قدم النبي  
 صلى الله عليه وسلم من غزاة فقال عليه الصلاة والسلام قد تم خير مقدم وقد تم من الجهاد  
 الا صغر الى الجهاد الا كبر قالوا وما الجهاد الا كبر قال مجاهدة العبد هواه اه (قوله  
 المشاهدة) أي مشاهدة الحق تعالى بآثاره (قوله كبراهيم بن آدم) بن منصور البطني كان  
 من أبناء الملوك خرج متصبدا فتهافت هذه الخلفت فتزل عن دابته وأخذت جبة راع  
 وسارت حتى دخل مكة ثم أتى الشام ومات بها كذا في رسالة القشيري (قوله وشقيق البطني) بن  
 ابراهيم الزاهد العابد المشهور وصاحب أبي يوسف القاضي وقرأ عليه كتاب الصلاة ذكره أبو اليت  
 في المقدمة وهو أستاذ حاتم الاصم وصاحب ابراهيم بن آدم مات سنة ١٩٤ هـ بقي  
 (قوله ومعه طيفور بن عيسى) بن فيروز من المشايخ الكبار بحجاب الدعوة يستقى بقبضه وهو أستاذ  
 السري القسطنطيني مات سنة ٢٠٠ (قوله وأبي يزيد البسطامي) شيخ المشايخ وذو القدر المرام  
 واهمه طيفور بن عيسى كان جده مجوسيا وأسلم مات سنة ٢٦١ (قوله وفضل بن عياض)  
 انظر اني روي أنه كان يقطع الطريق وأنه عثق جارية وارتقى جدارها فسمع نالبا يتلو ألم  
 يان للذين آمنوا ان ينجس قلوبهم فتاب ورجع فوردهم وجاورهم الحرام ومات سنة ١٨٧

وأجر من دون الفقه  
 وألفه وفتح أحكامه على  
 أصوله النظام الى يوم الحشر  
 والقيام وقد اتبعه على  
 مذهبه كثير من الاولياء  
 الكرام من انصف بنات  
 المجاهدة وركض في ميدان  
 الشهادة كبراهيم بن آدم  
 وشقيق البطني ومعه  
 الكرمي وأبي يزيد  
 البسطامي وفضل بن عياض

رسالة القشيري وذكر العجري انه أخذ الفقه عن أبي حنيفة وروى عنه الشافعي فأخذ عن  
 امام عظيم وأخذ عنه امام عظيم وروى له امامان عظيمان البخاري ومسلم وترجمه التميمي  
 وغيره بترجمة حافلة (قوله وداود الطائفي) هو ابن نصر بن نصير بن سليمان الكوفي الطائفي  
 العالم العامل الزاهد العابد أحد أصحاب الامام كان من شغل نفسه بالعلم ودرس الفقه وغيره  
 ثم اختار العزلة ولزم العبادة قال محارب بن دثار لو كان داود في الامم لما ضمه لقص الله تعالى  
 علينا من خبره قال أبو نعيم مات سنة ١٦٠ (قوله وأبي حامد اللقاف) هو أحمد بن خضرويه  
 البطني من كبار مشايخ خراسان مات سنة ٢٤٠ رسالة (قوله وخلف بن أيوب) من أصحاب  
 محمد وزرقة ثقة على أبي يوسف أيضا وأخذ الزاهد عن ابراهيم بن آدم وصحبه مدة واختلف  
 في وفاته والاصح انه سنة ٢١٥ كما ذكره التميمي وروى عنه انه قال صار العلم من الله الى محمد  
 صلى الله عليه وسلم ثم صار الى الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم صار الى التابعين ثم صار الى أبي  
 حنيفة فن شاء فليض ومن شاء فليض (قوله وعبد الله بن المبارك) الزاهد الفقيه المحدث  
 أحد الأئمة جمع الفقه والادب والنحو واللغة والفصاحة والورع والعبادة وصنف الكتب  
 الكثيرة قال الذهبي هو أحد أركان هذه الامة في العلم والحديث والزهد وأحد شيوخ الامام  
 أحمد أخذ عن أبي حنيفة ومحمد في مواضع كثيرة ومنه له الأئمة مات سنة ١٨١ وترجمه  
 التميمي بترجمة حافلة وذكر من محاسن أخباره ما أخذت به جامع العقل وله روايات كثيرة في  
 فروع المذهب ذكرت في المطولات (قوله وكيع بن الجراح) بن مليح بن عدي الكوفي شيخ  
 الاسلام وأحد الأئمة الاعلام قال يحيى بن اكنم كان وكيع يصوم الدهر ويحتم القرآن كل  
 ليلة وقال ابن معين ما رأيت أفضل منه قيل له ولابن المبارك قال كان لابن المبارك فضل  
 ولكن ما رأيت أفضل من وكيع كان يـ مستقبل القبلة ويسرد الصوم ويفتي بقول أبي  
 حنيفة وكان قد سمع منه شيئا كثيرا قال وكان يحيى بن سعيد القطان يفتي بقوله أيضا مات سنة  
 ١٩٨ وهو من شيوخ الشافعي وأحمد عيسى (قوله وأبي بكر الوراق) هو محمد بن عمرو الترمذي  
 أقام ببلخ وصاحب أحمد بن خضرويه وله تصانيف في الرياضات رسالة وفي طبقات التميمي أحمد  
 ابن علي أبو بكر الوراق ذكره أبو الفرج محمد بن ابي في جملة أصحابنا بهد أن ذكر الكرخي  
 فقال وله من الكتب شرح مختصر الطحاوي وذكر في القتيبة انه خرج حاجا فلما صار من حله  
 قال لا صباه ردوني ارتكبت سبع مائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه اه (قوله وغيرهم)  
 كالامام العارف المشهور بالزهد والورع والتقشف والتقال حاتم الاصم أحد أتباع الامام  
 الاعظم له كلام مدون في الزهد والحكم ساهل احسن من قبل قال أخيه يحيى حاتم فيم التخاص من  
 الناس فقال يا أحمد في ثلاث خصال أن تعطيهم مائة ولا تأخذ من ماله شيئا أو تنقض حقونهم  
 ولا تستنقض أحدا منهم حقك وتحتمل مكروهم ولا تذكر أحدا منهم على شيء فاطرق أحمد  
 ثم رفع رأسه فقال يا حاتم انك الشديدة فقال له حاتم وليك سلم ومنهم خيم دائرة الولاية فطب  
 الوجود سيدي محمد الشاذلي البكري الشهير بالحنفي الفقيه الواعظ أحد من صرفه الله تعالى  
 في الكون ومكنه من الاحوال ونطق بالمغيبات وخرق له العوائد وقلب له الاعيان وترجمه  
 بعضهم في مجلدين فقال العارف الشهير اني لم يحط علمه بتمامه حتى يشكلم عليه وانما ذكر

وداود الطائفي واللقاف  
 اللقاف وخلف بن أيوب  
 وعبد الله بن المبارك  
 وكيع بن الجراح وأبي  
 بكر الوراق وغيرهم من  
 لا يحصى

قوله يحيى بن اكنم هكذا  
 يخطئه بالثلاثة الفوقية  
 والذي في القاموس اكنم  
 بالثلاثة اه



بعض أمور على طريق أرباب التواريخ في سنة ٨٤٧ (قوله بعده) على قوله لا يصح  
 وحذف من قبل قوله أن يستقصي لأن من اللبس وهو شائع مطرد أي لا يمكن احصاؤه انبعاذه  
 من طلب استقصائه أي غايته ومنتهى التعبير بقوله لا يصح أبلغ من قولنا لا بد لأن العدد  
 أن تعد فردا فردا أو الاحصاء يكون للجمل ولذا قال تعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها فانه  
 والله أعلم أن أردتم عددها فلا تعدوا على احصائها فاضلا عن العدد كذا أفاده الامام النجفي في  
 المتن (قوله أبو القاسم) تلك كنيته واسمه عبد الكريم بن هواري الحافظ المفسر الفقيه  
 النجوى القنوي الاديب الكاتب الفاضل يرى الشجاع البطل لم ير مثله في نفسه ولا رأى الراؤن  
 مثله وانه الجامع لأنواع الحسن ولد سنة ٣٧٧ ومعه الحديث من الحاشية وغيره وروى عنه  
 الخطيب وغيره وصنف التصانيف الشهيرة وتوفي سنة ٤٦٥ ط عن الزرقاني على المراهب  
 (قوله في رسالته) أي التي كتبها إلى جماعة الصوفية ببلدان الاسلام سنة ٤٣٧ ذكر فيها  
 مشايخ الطريقة وفسر الفاظ تدور فيهم بعبارات أئمة (قوله مع صلاته) أي قوته وقوته كنهه  
 (قوله في مذهبه) وهو مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه أو طريقتهم أهل الحقيقة  
 ط (قوله سمعت الخ) مقول القول وأبو علي هو الحسن بن علي الدقاق وأبو القاسم هو إبراهيم  
 ابن محمد النعماني بالذال المجبة شيخ خراسان جاور مكة ومات بها سنة ٣٥٧ والشبلي هو  
 الامام أبو بكر داف الشبلي البغدادي المالكي المذهب صاحب الحفيدة ط سنة ٣٣٤  
 والسري هو أبو الحسن بن مخلص السقطي خال الجندب واستاذ توفى سنة ٢٥٧ (قوله من  
 أبي حنيفة) هو قاسم هذا المبدأ فان مبنى علم الحقيقة على العلم والعمل وتصفية النفس  
 وقد وصفه بذلك عامة السلف فقال أحمد بن حنبل في حقه انه كان من العلم والورع والزهد  
 وابتاع الآخرة بعمل لا يدركه أحد وانه ضرب بالسياط إلى القضاء فلم يزل وقال عبد الله بن  
 المبارك ليس أحد أحق أن يقتدى به من أبي حنيفة لانه كان اماما قانيا قايما ورعا عالما فقيها  
 كشف العلم كنهه لم يكتمه أحد يصرفهم وفطنة وثق وقال الثوري لمن قال له جئت من  
 عند أبي حنيفة لقد جئت من عند أهل الأرض وأما ذلك عما نقله ابن حجر وغيره من  
 العلماء الاثبات (قوله فجبا) هو مقول مطلق أي فاجب منك عجا وبهذا الخطاب لمن أنكر  
 فضله أو خالف قوله ط (قوله لم يكن) استفهام تقريرى بما به دللني أو هو انكارى بمعنى  
 النفي كالذي بعده (قوله اسوة) بكسر الهمزة وضعها أي قدوة (قوله في هؤلاء) متعلق بأسوة  
 وفي معنى الباء أو الظرفية المجازية على حد قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة  
 (قوله وهم أئمة هذه الطريقة الخ) في رسالة الفتوحات للقاضي ذكرها بالطريقة سلوك طريق  
 الشريعة والشريعة أعمال شريعة محدودة وهما الحقيقة الثلاثة متلازمة لأن الطريق  
 إليه ته إلى ظاهر وباطن فظاهرها الطريقة والشريعة وباطنها الحقيقة فبطون الحقيقة  
 في الشريعة والطريقة كبطون الزيد في لونه لا يظفر بزبد بدون محضه والمراد من الثلاثة  
 أقامة العبودية على الوجه المراد من العبد اه ابن عبد الرزاق (قوله ومن بعدهم) أي  
 من أتى بعده هؤلاء الأئمة في الزمان سال كافي هذا الأمر وهو علم الشريعة والحقيقة فهو تابع  
 لهم انهم الأئمة فيه فيكون غرضه اتصال سنده بهذا الامام كما كان ذلك نورا لأئمة المذكورين

ليعد أنه يستقصي قلا  
 وجدوافيه شبهة ما اتبعوه  
 ولا اقتدوا به ولا واقفوه  
 وقد قال الاستاذ أبو القاسم  
 القشيري في رسالته مع  
 صلاته في مذهبه وتقدمه  
 في هذه الطريقة سمعت  
 الاستاذ أبا علي الدقاق يقول  
 أنا أخذت هذه الطريقة  
 من أبي القاسم النعماني  
 وقال أبو القاسم أنا أخذتها  
 من الشبلي وهو أخذها من  
 السري السقطي وهو من  
 معروف الكرخي وهو من  
 داود الطائي وهو أخذ العلم  
 والطريقة من أبي حنيفة  
 وكل منهم أتى عليه وأقر  
 بقضاه فحجج بالآثار التي لم  
 يكن لك أسوة حسنة في  
 هؤلاء السادات الكبار  
 أ كانوا متهمين في هذا الاقرار  
 والافتقار وهم أئمة هذه  
 الطريقة وأرباب الشريعة  
 والحقيقة ومن بعدهم في  
 هذا الأمر

الذين اقتضوا بذلك وتبعوه في حقيقة ومشر به واقفدي كثير منهم بطريقته ومذهبه (قوله  
 فاهم) متعلق بقوله تبع وهو بالتصريح بمعنى تابع خبر ليدل على حذف والجمل خبر من ودخلت  
 عليها القائل لأن من فيها في العموم فاشبهت الشريعة (قوله وكل ما) أي كل رأى (قوله  
 ما اعتدوه) من الثناء عليه والافتخار به من حيث أخذ علم الحقيقة عنه (قوله ومبتدع) بالبناء  
 لأنه قول أي محدث لم يسبقه في نظيره (قوله وبالجملة) أي وأقول قولنا ما يتبع بالجملة أي بجملة  
 ما يقال في هذا المقام (قوله لقد زان البلاد الخ) من الزين وهو ضد الشين يقال زانه وزانه  
 وزينه وأزنيه كما في القاموس والبلاد جمع بلد كل قطعة من الأرض مستوية عامرة أو غامرة  
 قاموس ومن عليها أهوا وقوله بالحكام متعلق بوزان ووجه ذلك أن استنباط الأحكام  
 الشرعية وتدوينها وتعليمها للناس سبب العمل بها ولاشك أن الاستنباط للأحكام الشرعية سبب  
 وعمل الأحكام بها والرياسة من البلاد والعباد في نظم به أمر المعاش والمعاد وبالله الجاهل  
 والفساد فانه شين ودمار للديار والأعمار (قوله وأما) جمع أثر قال الثوري في شرح  
 مسلم الأثر عند الحديث يوم المرفوع والموقوف كالخبر والمختار طلاقة على المروي مطلقا  
 سواء كان عن الصحابي أو المصطفى صلى الله عليه وسلم وخبره فقهائنا خراسان بالموقوف  
 على الصحابي والخبر بالمرفوع واقع كذا روى الله تعالى كما في ذلك فانه رضي الله تعالى  
 عنه أخذ الحديث عن أربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين وغيرهم ومن ثم ذكره الذهبي وغيره  
 في طبقات الحفاظ من الحديث ومن زعم أنه اعتناقه بالحدوث فهو إما جاهل أو جده إذ  
 كيف يتأتى عن هو كذلك استنباط مثل ما استنبطه من المسائل مع أنه أول من استنبط من  
 الأدلة على الوجوه المخصوص المعروف في كتب أصحابه ولاجل اشتغاله بهذا الأهم لم يظهر  
 حديثه في الخارج كما أن أبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم المشايخ المعاصرين العامة لم  
 يظهر عنهم ما من رواية الأحاديث من مظاهر عن مفاصلها وكذا مالك والشافعي لم  
 يظهر عنهم ما من مظاهر عن تفريع الرواية كأي زرعة وابن معين لا شغلها هذا الاستنباط  
 على أن كثرة الرواية بدون دراية ليس في نفسه كثير مدح بل عقده ابن عبد البر بابا في ذمه ثم قال  
 الذي عليه فقه الجماعة المأثور وعلماءهم ذم الا كثرة الحديث بدون فقه ولا تدبر وقال  
 ابن شعبة أقل الرواية ثقة وقال ابن المبارك ليكن الذي ثقة عليه الأثر وخذ من الرأي  
 ما يقسر لك الحديث ومن أعاد رأي حنيفة رضي الله تعالى عنه ما يفيد قوله لا ينبغي لأرجل  
 أن يحدث من الحديث إلا بما يحفظه يوم سمعه إلى يوم يحدث به فهو لا يرى الرواية إلا بالانحفاظ  
 وروى الخطيب عن أسير التيسل بن يونس أنه قال نعم الرجل النعمان ما كان يحفظه لكل  
 حديث فيه فقه وأشد فقهه عنه وأعلمه بما فيه من الفقه وعلمه في الخبرات الحسان لابن حجر  
 (قوله وفقه) المراد به ما يميز التوحيد فان الفقه كما عرفه الامام معرفة الفقه ما هو أو ما يح  
 ط (قوله كآيات الزبور) التشبيه في الايضاح والبيان لآي الأحكام لأن الزبور موعظ  
 ويعمل أنه تشبيه في الزينة والمعنى أنه زان ما ذكر كآيات النور والطرير ط (قوله فماني  
 المشرقين الخ) المشرق محل الشروق أي الطلوع والمغرب محل الغروب وشأنهما مع أن كلا  
 منهما واحد كافي قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين على إرادته مشرق الشمس ومغربها

قوله سم تبع وكل ما خالف  
 ما اعتدوه مردود ومبتدع  
 وبالجملة فليس أبو حنيفة  
 في زعمه ورواه وعباده  
 وعلمه وفقهه بمشارك وعما  
 قال فيه ابن المبارك رضي  
 الله عنه  
 لقد زان البلاد ومن عليها  
 امام المساكين أبو حنيفة  
 بالحكام وآثار وفقه  
 كآيات الزبور على صحيفه  
 فماني المشرقين له نظيره  
 ولا في المغربين ولا يكوفه



ومغربهما قاله البيضاوي وقيل مشرق الشمس والقمر وغرب الشمس والشرق أو مشرق الشمس والقمر ومغربهما أو جاء في قوله تعالى رب المشارق والمغارب باعتبار الاقطار أو الأيام أو المنازل أفاده ط (قوله ولا يكوفه) خصم ابنا كرمع أن المراد المشرقين والمغربين وما بينهما بقرينة المقام لأنهم أباده أو لأنهم من أعظم بلاد الاسلام يومئذ قال في المقام وس الكوفة الزميلة الحرة المسمى تديرة أو كل رة لا يخالفها أحصاها ومدينة العراق الكبرى وبقية الاسلام ودار هجرة المهديين مصر هامة من أي وقاص رضي الله تعالى عنه وكانت منزل نوح وبقي مسجد هامة لا تستدارتم واجتماع الناس بها ويقال لها كوفان ويقع وكوفة الجند لأنهم اختلطت فيم باخطط العرب أيام عثمان رضي الله تعالى عنه فخططوا السائب بن الاقرع الثقفي الخ (قوله يبيت مشعر الخ) المشعر الجند والنيو قاصموس وهو فعل ماض وبالجملة سال على اذكار قد علمنا في قوله تعالى أوجاؤكم صرحت صدورهم أو وصفة مشبهة والاول أنسب بقوله وصام والله متمان بصام وخيفة مفعول لاجله وزاد في تنوير الحقيقة بعد هذا البيت بيتين وهما

وصان اسائه عن كل افك • وما زالت جوارحه عقيمة  
تبع عن المحارم والماله • ومرضاة الاله له وظيفه

وتتعلق بصفة شاهدة لهذه الايات عن ابن حجر قال الحافظ الذهبي قدوة اترقياه بالله - ل وتمجده وتعبده أي ومن ثم كان يسمى الوعد بكثرة قيامه بالدليل بل أحياه بقرائة القرآن في ركعة ثلاثين سنة وكان يسمع بكاءه بالدليل حتى يرجه جيرانه ويقع رجل في حمله عند ابن المبارك فقال ويحك أتقع في رجل صلي خساو أو أربعين سنة الخمس صلوات بوضو واحد وكان يجمع القرآن في ركعة وتطمت ما عندي من الفقه منه ولما غلب له الحسن بن عمار قال رحلت الله وغفر لك لم تقطر من ثلاثين سنة وقد أتعت من بعدك وفضحت القراء وقال الفضل بن دكين كان هيو بالابتكاح الاجواب ولا يجوز في الابهنية ولا يسمع اليه وقيل له اتق الله فانه فض وطاطاراه ثم قال يا اخي جرتك الله خير اما أخرج أهل كل وقت الى من يذكركم الله تعالى وقال الحسن بن صالح كان شديدا الورع عابا الهرام نارا كان كثير من الحلال بخافة الشبهة ما رأيت فقهيا أشد منه صيانة لنفسه (قوله رأيت) أي عات أو بصرت وعلى الاول فالعائين مفعول الاول وهو جمع عاتب أعت عينه بالهمزة كقائل وباق فافهم وسفاهة مفعول الثاني قال في القاموس مفع كفرح وكرم عليه أجهل كتمسأفه فهو مفع به جمع فهاه وسفاهة وخلاف الحق مفعلة أي مخالفين أو ذوي خلاف والحج جمع حجة بالضم وهي البرهان مما لا بد له بناء على زعم العائين والافهي شبهه أو هام فاسدة (قوله ابن ادریس) بالتنوين للضرورة والمراد به الامام الرئيس ذوالعالم الثقيس محمد بن ادریس الشافعي القرشي رضي الله تعالى عنه ونفعنا به في الدارين آمين ومقالا ممدد قال منصوب على المفعولية الماطقة وصحيح النقل نعمت وهو صفة مشبهة مضافة الى فاعلها أي صح نقله عنه قال ابن حجر وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة انه من وفق له الفقه هه ذروا به حرملة عنه ورواية الربيع عنه الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة ما رأيت أي ما علمت أحدا

قوله الحرة هكذا بخطه  
والذي في عبارة القاموس  
الحرة نالت التائيت  
الممدودة وأهل الصواب  
اه

يبيت مشعر امير الله الى  
وصام ثم باره لله خيفة  
فان كافي حنيفة في علاه  
امام للخليفة والخليفة  
رأيت العائين له فاعاها  
تخلاف الحق مع صحيح ضيقه  
وكيف جعل ان يؤذي فقيهه  
له في الارض آثار شريفة  
وقد قال ابن ادریس موقالا

أفقه منه وجاء عنه أيضا من لم ينظر في كتبه لم يتصرف في العلم ولا يفتقه اه (قوله في حكم) أي في ضمن حكم طينة لم يصرح بها من اترغيب الناس في مذهبه والرد على العائين له وبيان اعتقاده في هذا الامام والاقرار بالفضل لانه تقدم (قوله بأن الناس) الباء زائدة اولها مديونة لتضمن قاله في صرح ونحوه مما يهدي بالياء وفي فقه مفعول في عيال من عاله اذا تكفل له بالفتنة ونحوها (قوله على من رد قول أبي حنيفة) أي على من رد ما قاله من الاحكام الشرعية محقة تراها فان ذلك موجب للطرد والابعاد لا يجوز الطعن في الاستدلال لان الائمة لم تنزل يرد بعضهم قول بعض ولا يجوز الطعن في الامام نفسه لان غاية الحرمة فلا يجوز اللعن لايكن ليس فيه امن شخص معين فهو كامن الكاذبين ونحوهم من العصاة فافهم وفي هذا البيت من عيوب الشعر الابطاء على أنه لم يذكر في تنوير الحقيقة كقوله ابن عبيد الرزاق (قوله وقد ثبت الخ) في تاريخ ابن خلدون عن الخطيب أن حفيد أبي حنيفة قال أنا سمعته بن حسان بن النعمان بن ثابت بن النعمان بن الرزيان من أبناء فارس من الاحرار والله ما وقع عليا نارق قط ولا جدى أبو حنيفة سنة ثمانين وذهب ثابت الى على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو صفة غير فدعاه بالبركة فقه وفي ذريته ونحن نربو أن يكون الله تعالى قد استجاب لعل فينا والتمه ان بن الرزيان أبو ثابت هو الذي أهدى اهل القائلون في يوم مهران فقال على مهران يوما كل يوم هكذا اه ويظهر أن ما في بعض الكتب من قوله وذهب ثابت يجدي الى على الخ غير ظاهر لان علمات سنة أربعين من الهجرة كافي الفقه العراقي فانظر اهر أن افضة يجدي من زيادة التماسخ أو الباء زائدة وأما له جدى (قوله وصح الخ) قال بعض متأخري المحدثين من صنف في مناقب الامام كآبا حافلا ما حاصله ان اصحابه الا كبار كابي يوسف ومحمد بن الحسن وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم لم يلقوا عنه شيئا من ذلك ولو كان لعله فانه مما يتنافس فيه المحدثون ويعظم افتخارهم ويأتون كل من دعيه أنه جمع من صحابي لا يخلو من كذاب فاما رويته لانس وادراك الجماعة من الصحابة بالنسب فصح ان لا يشك فيهم ما وما وقع لاهي انه أثبت ما سمع الجماعة من الصحابة رده عليه صاحب الشيوخ الحافظ قاسم الخنفي والظاهر أن سبب عدم سماعه من أركم من الصحابة انه أول أمره اشتغل بالاكساب حتى أرشده الشيعي لما رأى من بادر نجايته الى الاشتغال بالعلم ولا يسمع من له ادنى المام بعلم الحديث خلاف ما ذكرته اه لكن يؤيد ما قاله المصنف قاعده المحدثين ان راوى الاتصال مقدم على راوى الارسال أو الانقطاع لان معه زيادة علم فاحفظ ذلك فانه مهم كذا في عقد الاصول والمرجان للشيخ اسمعيل الجبالي الجراحي وعلى كل فهو من التابعين وعن جزم بذلك الحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني وغيرهما قال العسقلاني انه أدرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة بعد مولدهم سنة ثمانين ولم يثبت ذلك لاحد من ائمة الامصار المعاصرين له كالأوزاعي بالشام والحادي بالبصرة والنوري بالكوفة ومالك بالمدينة الشريفة واليث بن عمار بمصر (قوله وأدرك بالنسب) أي وجد في زمنهم وان لم يرههم كلهم (قوله كما بسط في أوائل الضياء) فقال هم ابن نفيل وواله وعبد الله بن عامر وابن أبي أرفى وابن جبر وعتبة والمقداد وابن بسر وابن ثعلبة وسهل بن سعد وأنس وعبد الرحمن بن يزيد ومحمد بن لبيد ومحمد بن الربيع وأبو امامة وأبو

صحيح النقل في حكم طينة  
بان الناس في فقه عيال  
على فقه الامام أبي حنيفة  
فاهمة رتبة أعدادهم  
على من رد قول أبي حنيفة  
وقد ثبت أن ثابتاً والامام  
أدرك الامام على بن أبي  
طالب فدعاه ولذريته  
بالبركة وصح ان أبا حنيفة  
جمع الحديث من سبعين  
من الصحابة كما بسط في أوائل  
منية المصنف وأدرك بالنسب  
نحو عشرين صحابياً كما  
بسط في أوائل الضياء  
وقد ذكر العلامة شمس  
الدين محمد أبو النصر بن  
عرب شاه الانصاري الحنفى  
في منظومته الالفية المشهورة  
جواهر العقائد ودرر  
القلائد ثمانية من الصحابة  
عن روى عنهم الامام  
الاعظم أبو حنيفة رضي الله  
عنهم أجمعين حيث قال

مطلب  
(١) فيما اختلف فيه من  
رواية الامام عن بعض  
الصحابة



الطفيل فهو (١) ثمانية عشر صاعا وربعاً أدرك غيرهم عن لم يظف به اه مفسد او زائد في  
 تنوير المصيبة عمرو بن حريث وعمرو بن سلمة وابن عباس وسهل بن منبج (٢) ثم قال وغير هؤلاء  
 من أمثال الصحابة رضي الله تعالى عنهم اه ابن عبد الرزاق (قوله مذهب) بسكون الباء  
 اضرو رة النظم وهو مضاف وعظيم مضاف اليه اه ح (قوله الفتي) من الفتوة وهي السفا  
 والفتوة ط (قوله سابق الاغة) اي الاغة الثلاثة بالعلم اي بالاجتهاد فيه أو كل الاغة المجتهدين  
 بشدوينة فانه أول من دونه كاسر (قوله جعاً) مقول أدرك المذ كور بعده فانهم (قوله من  
 اصحاب) يدرج الهمزة نقل سر كتم الى النون قبلها أو ألف أدركه لا شباع كاف سلكا (قوله  
 اثرهم) يكسر فسكون مع شباع الميم اي بسدهم فهو ظرف متعلق بما بعده أو بفتحين  
 وسكون الميم اي خبرهم فهو مقول اقنى وطريقة مفسد سلك والمراد به الحالة التي كان  
 عليها من الاعتقاد والاعمال والتمسك في الاصل الطاريق الواضح وأراد به هذه طاق  
 الطاريق فاضاف واخصه اليه (قوله الداجي) شديد الظلمة قاموس (قوله وقدر روى عن أنس)  
 هو ابن مالك الصحابي الجليل خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم مات بالبصرة سنة اثنتين وقيل  
 ثلاث وتسعين وروى عنه الثوري وغيره وقد جاوز المائة قال ابن حجر قد صرح بكافال الذي انه  
 رأى وهو صغير وفي رواية قال رأيت مزارا وكان يخضب بالحبرة وجاه من طرف أنه روى عنه  
 أحاديث ثلاثة لكن قال أئمة المحدثين مدارها على من اتهمه الاغة بوضع الاحاديث اه قال  
 بعض الفضلاء وقد أطال الامامة طاش كبرى في سرد القول المصيبة في اثبات ما عساه منه  
 والمثبت مقدم على النافي (قوله وجابر) اي ابن عبد الله واعترض بأنه مات سنة ٧٩ قبل ولادة  
 الامام بسنة ومن ثم قالوا في الحديث المروي عن أبي حنيفة عن جابر رضي الله تعالى عنه انه  
 صلى الله عليه وسلم أمر من لم يرق ولد البكرة الاستغفار والبدقة فعمل فوله له قد كورانه  
 حديث موضوع ابن حجر لكن نقل ط عن شرح الخوارزمي على مسند الامام أن الامام قال  
 في سائر الاحاديث سمعت وفي روايته عن جابر ما قال سمعت وانما قال عن جابر كما هو عادة  
 التابعين في ارسال الاحاديث ويمكن أن يقال انه يقتضى على القول بولادة الامام سنة ٧٠ اه  
 أقول والحديث المذ كوران كان موجودا في مسند الامام ثمانية مائة انه مرسل وأما الحكم  
 عليه بالوضع فلا وجه له لان الامام حجة ثبت لا يضع ولا يروي عن وضاع (قوله وابن أبي أوفى)  
 هو عبد الله آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة ٨٦ وقيل سنة ٨٧ وقيل سنة ٨٨ سيوطي  
 في شرح التقر يب قال ابن حجر روى عنه الامام هذا الحديث المتواتر من بني الله صعبا ولو  
 كتحصن فطاة في الله في الجنة (قوله أفي أبا الطفيل) اي أقصد به صامرا المذ كور أبا  
 الطفيل بن وائل بكسر الهمزة والمثلثة اللثي وهو آخر الصحابة موتا على الاطلاق توفي بمكة وقيل  
 بالكوفة سنة مائة كاجزم به العراقي وغيره تبعه المسلم وسمع الذبي أنه سنة عشر ومائة وقيل  
 سبع وعشرين (قوله وابن أنس) هو عبد الله الجهني أخرجه بعضهم بسنده الى الامام أنه قال  
 ولدت سنة ثمانين وقدم عبد الله بن أنس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكوفة سنة  
 اربع وتسعين رأيت سمعت منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيثك الشيء يعني ويصم  
 واعترض بأن في سنده مجهولين وبأن ابن أنس مات سنة ٥٤ وأجيب بأن هذا الاسم ثلثة

معتق مذهب عظيم الشأن  
 أبي حنيفة الفتي النعمان  
 التابعي سابق الاغة  
 بالعلم والدين صراح الامه  
 بهما من اصحاب النبي أدركا  
 اثرهم قد اقنى وسلكا  
 طريقة واضحة المنهاج  
 سالمة من الضلال الداجي  
 وقد روى عن أنس وجابر  
 وابن أبي أوفى كذا عن عامر  
 أفي أبا الطفيل ذابن وائله  
 وابن أنس الفتي وائله  
 (١) قوله ثمانية عشر هكذا  
 بخطه والذي ذكره سنة  
 عشر فقط في غير هذا  
 (٢) قوله وسهل بن منبج  
 هكذا بخطه والمعروف وسهل  
 ابن حنيفة كثر به واهور  
 اه مصححه

من الصحابة فاهل المراد غير الجهني ورد بان غيرهم يدخل الكوفة (قوله وائله) هو بالشاء  
 المثلثة ايضا كما في القاموس ابن الاسقع بالاقاف مات بالشام سنة خمس أو ثلاث أو ست وثمانين  
 -- سيوطي وروى الامام عنه حديثين لا تظهر الشبهة لاختلاف في عاينه الله ويملكك دع  
 ماير بيك الى مالير بيك والاول رواه الترمذي من وجه آخر وسنه والثاني جاء من رواية  
 جمع من الصحابة وصححه الاغة ابن حجر (قوله عن ابن جبر) هو عبد الله بن الحر بن جبر بن  
 الجهم وسكون الزاي وبالهزة الزاي يدي بضم الزاي وهو اعترض بأنه مات سنة ٨٦ م  
 بسقط أي تراب ثرية من الغريبة قرب منود والحلة وكان مقبلا على ما جاء عن أبي حنيفة  
 من انه حج مع أبيه سنة ٩٦ وأنه رأى عبد الله هذا يدرك من بالمجد الحرام وسمع منه حديثا  
 فوجه جماعة منهم الشيخ قاسم الحنفي بأن سنده ذلك فيه قلب وتضيق وفيه كذاب باتفاق وبأن  
 ابن جبر مات بمصر ولا في حنيفة ست سنين وبأن ابن جبر لم يدخل الكوفة في تلك المدة ابن حجر  
 (قوله وبنت جبر) اسمها عائشة واعترض بان حاصل كلام الذهبي وشيخ الاسلام ابن حجر  
 المصنف لاني أن هذه لا صحبة لها وأنهم لا تكاد تعرف وبذلك رد ما روى ان أبي حنيفة روى  
 عنه اه هذا الحديث الصحيح كثر جند الله في الارض الجراد لا آكله ولا حرمة ابن حجر الهيثمي  
 وزاد على من ذكرهنا عن روى عنهم الامام فقال ومنهم سهل بن سعد ووفاته سنة ٨٨ وقيل  
 بعد هارمهم السائب بن يزيد بن سعيد ووفاته سنة احدى أو اثنتين أو أربع وثلاثين ومنهم  
 عبد الله بن بسر ووفاته سنة ٩٦ ومنهم عود بن الربيع ووفاته سنة ٩٩ (قوله رضي الله  
 الامور فرضي بالقضاء كما في نسخة ايمم الوزن وبس لم من ادعاء دخول الخزل فيه (قوله اي  
 القضاء) أي قضاء القضاة لا يكون قضاء الاسلام من تحت أمره والطالب له هو المنصور فامتنع  
 نفسه وكان يخرج كل يوم فيضرب عشرة أسواط وينادى عليه في الاواق ثم ضرب ضربا  
 موجعا حتى سال الدم على عقبه ونودي عليه وهو كذلك ثم ضيق عليه تضيقا شديدا حتى  
 في ما كاله ومضرب به فيبكي وأكاد الدعاء فتوفي بعد خمسة أيام وروى جماعة أنه دفع اليه قدح  
 فيه سم فامتنع وقال لأعين على قتل نفسي فصب في فيه فمعه فاقبل ان ذلك بحضور المنصور  
 وصح أنه لما أحس بالموت جدد فوات وهو ساجد قيل والسبب في ذلك أن بعض أعدائه دس  
 الى المنصور انه هو الذي أنار عليه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي رضي الله  
 عنهم الخار ج عليه بالبصرة فطلب منه القضاء مع علمه بأنه لا يقبله ليتوصل الى قتله اه مفسد  
 من الخيرات الحسن لابن حجر وذ كر التميمي أن الخطيب روى بسنده أن أبا هبيرة كان عامل  
 مروان على العراق فكلما أبا حنيفة أن يلي قضاء الكوفة فابي فضربه مائة سوط وعشرة  
 أسواط ثم خلى سبيله وكان احد بن حنبل اذا ذكر ذلك بكى وترحم عليه خصوصا بعد أن ضرب  
 هو ايضا اه فانظروا بعد هذا القصة وثم مروان قبل المنصور ففاته من بني العباس فقصه اي  
 هبيرة كانت أولا والله أعلم (قوله وله) أي من العمر (قوله بتاريخ) متعلق بقوله توفي فاقبله  
 بيان المكان وهذا بيان الزمان (فائدة) قد علمت أن أبي حنيفة ولد سنة ٨٠ ومات سنة ١٥٠  
 وعاش ٧٠ سنة وقد ولد الامام مالك سنة ٩٠ ومات سنة ١٧٩ وعاش ٨٩ سنة  
 والثاني ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ وعاش ٥٤ سنة وأحد ولد سنة ١٦٤ ومات

عن ابن جبر قد روى الامام  
 وبنت جبر روى الامام  
 رضي الله الكريم دائما  
 عنهم وعن كل الصحاب  
 العظام  
 وتوفي بعد اقل في السجن  
 ليلى القضاء وله سبعون  
 سنة بتاريخ شخصين ومائة  
 قبل ويوم توفي ولدا الامام  
 الشافعي رضي الله عنه  
 فعد من مناقبه وقد قيل  
 الحكمة في مخالفة تلامذته  
 له انه رأى صبي ياله في  
 الطين فخره من السقوط  
 قوله أبا هبيرة اه ابن هبيرة

مطلب  
 في مولد الاغة الاربعه  
 ووفاتهم ومدة حياتهم



سنة ٢٤١ وعاش ٧٧ سنة وقد نظم جميع ذلك بعضهم مشير اليه بحروف الجمل لكل امام  
منهم ثلاث كلمات على هذا الترتيب فقال  
تاريخ نعمان يكن سيف مطا ه ومالك في قطع جوف ضبطا  
والشافعي حنين بن حنيد ه وأحمد بسبق أمر جـ هـ  
فاحسب على ترتيب نظم الشعر ه مـ لادهم فتوح مـ كـ اـ هـ  
(قوله فاجابه الخ) لله در هذا النبي ما أحكمه حيث علم ان سقوطه وان تضرره به جـ هـ و هـ  
ليكنه لا يضر في الدين فكانه ليس بسقوط بخلاف سقوط العالم في طريق الحق فانه اذا كان  
قبل بذل الجهد في نيل المقصود يلزم منه سقوط غيره عن اتبعه أيضا فيعود ضررهم عليه وذلك  
ضرر في الدين على حـ هـ قوله تعالى فانم الا تسمى الا بصار الانية أي العمى الضار ليس عى  
الابصار وانما هو عى القلوب (قوله الخ في الخ) روى الامام أبو جعفر الشيرازي ما ذكره عن شقيق  
البلخي أنه كان يقول كان الامام أبو حنيفة من أروع الناس وأعبد الناس وأكرم الناس  
وأكثرهم احتياطا في الدين وأبعدهم عن القول بل رأى في دين الله عز وجل وكان لا يرضع من ثلثه  
في العلم حتى يجمع أصحابه عليه أو يهـ هـ قد علمنا انما هذا في أصحابه كلهم على موافقتهم  
لأنه يرضع قال لا يرضع أو غير ذلك في الباب الثاني اه كذا في الميزان للامام الشيرازي  
قدس سره رتقل ط عن من عند الخوارزمي أن الامام اجتمع معه ألف من أصحابه أجمعهم  
وأفضاهم أربعون قد باقوا على الاجتهاد ففرجهم وأذناهم وقال لهم اني أبلغت هذا الفتنة  
وأمرجتكم فاعينوني فان الناس قد جعلوني جسر على النار فان انتهى الغيري واللب  
على ظهري فكان اذا وقعت واقعة شارهم وناظرهم وساورهم وسألهم فسمعوا عندهم من  
الاخبار والآثار ويقول ما عنده وينظرهم شهرا أو أكثر حتى يستقر آخر الاقوال فيثبت  
أبو يوسف حتى أثبت الأصول على هذا المنهج شوري لأنه قد روي ذلك كغيره من الأئمة اه  
(قوله ان توبه لكم دليل) أي ظهر لكم في مسألة توجبه الدليل على غير ما أقول ط (قوله  
فتولوا به) وكان كذلك في مخالفة من صاحبين في نحو ثلاث المذهب واليكن الاكثر  
في الاعتماد على قول الامام ط (قوله فكان كل ياخذ رواية عنه) أي قابس لاحد منهم  
قول خارج عن أقواله ولذا قال في اللؤلؤ البسيطة من كتاب الجنائيات قال أبو يوسف ما قلت قولا  
خالفت فيه أبا حنيفة الا قولا قد كان قاله وروى عن زفر أنه قال ما خالفت أبا حنيفة في شيء  
الا قد قاله ثم رجعت عنه فهذا إشارة الى أنهم ما سلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن  
اجتماد وراى اتباعا لما قاله استاذهم أبو حنيفة اه وفي آخر الحاوي القدسي واذا أخذ بقول  
واحد منهم فملم قطعه أنه يكون به أخذ بقول أبي حنيفة فانه روى عن جميع أصحابه من البكار  
كأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسألة قولنا الا وهو رواية عن أبي حنيفة  
وأفسر عليه أي ما غلظنا لم يتحقق اذا في الفتنة جواب ولا مذهب الا لكيفما كان وما ذهب  
الى غيره الا بطريق المجازلة وانقـ اه فان قلت اذا رجعت المجتهد عن قول لم يبق قول له بل صرح  
في قضاء الجرحان ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه وان المرجوع عنه ليس قول له  
اه وفيه عن التوسيع أن ما رجعت عنه المجتهد لا يجوز الاخذ به فاذا كان كذلك فما قاله أصحابه

فاجابه بان احذر انت  
السقوط فان في سقوط  
العالم سقوط العالم  
خليفة فقال لا صاحب ان  
توجه لكم دليل فتولوا به  
فكان كل ياخذ رواية عنه  
ويرجعها وهوذا من غاية  
اجتهاده وورعه

مخالفين فيه ليس مذهب به فحينئذ صارت أقوالهم مذاهب لهم مع أنا التزمنا قولهم مذهبهم  
دون مذهب غيره ولذا نقول ان مذهبنا حنفي لا يوسني ونحوه قلت قد يجب بان الامام لما أمر  
أصحابه بان ياخذوا من أقواله بما يتجبه لهم منها لم يله الدليل صار ما قالوه قول له لا يقتضيه على  
قوله التي أسسم لهم فلم يكن مرجوعا عنه من كل وجه فيكون من مذهبهم أيضا ونظير هذا  
ما نقله العلامة يبري في أول شرحه على الاشباه عن شرح الهداية لابن الشحنة ونصه اذا صح  
الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهب ولا يخرج مقادير عن  
كونه حنفي بالعمل به فـ هـ هـ صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد سلك ذلك ابن  
عبد البر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة اه ونقله أيضا الامام الشيرازي عن الأئمة الاربعة  
ولا يخفى أن ذلك ان كان أهلا لا ينظر في النصوص ومعرفة بحكمها من منسوخها فاذا نظر أهل  
المذهب في الدليل وعملوا به صح نية الى المذهب كونه صادرا باذن صاحب المذهب  
اذ لا شك أنه لو علم منه دليله رجوع عنه واتباع الدليل الاقوى ولذا رد المحقق ابن الهمام على  
بعض المشايخ حيث أقروا بقول الامام بان لا يدل عن قول الامام الا ضعف دليله (قوله  
وعلم) خبر آخر عن قوله وهذا أي وهذا القول علم منه أي دليل علمه بان الاختلاف الخ ط  
وفي بعض النسخ وعلمه بالضم وهو المناسب (قوله بان الاختلاف) أي بين المجتهدين  
في الفروع لا مطلق الاختلاف (قوله من آثار الرحمة) فان اختلاف أئمة الهدى نوصية للناس  
كافي أول الآثار خاتمة وهذا يشير الى الحديث المشهور على السنة الناس وهو اختلاف أئمة  
رحمة قال في المقاصد الحسنة رواه البيهقي بسند منقطع عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه اه  
بالفظ قال روى الله صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو تميم من كتاب الله فالعمل به لا يذلل احد في تركه  
فان لم يكن في كتاب الله فسنة من ماضية فان لم تكن سنة من ماضية في ما قال أصحابي ان أصحابي بمنزلة  
النجوم في السماء فاعلموا انهم به اقتديتم واختلاف أصحابي لكم رحمة وأورده ابن الحاجب  
في المختصر بافظ اختلاف أئمة رحمة للناس وقال من لا على القاري ان السيوطي قال أخرجه  
نضر المقدسي في المطبوع والمبيق في الرسالة الاشعرية بنسند ورواه الطحاوي والقاضي حـ هـ  
وامام الحرمين وغيرهم وله خروج في بعض كتب الحفاظ التي لم تدخل اليها ونقل السيوطي  
عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول ما مني لو أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يجتهدوا  
لانهم لو لم يجتهدوا لم تكن رخصة وأخرج الخطيب أن هرون الرشيد قال لما لث بن أنس  
يا أبا عبد الله نكتب هذه الكتب يعني موافقات الامام مالك ونفرقتها في آفاق الاسلام لئلا يحمل  
عليها الامة قال يا أمير المؤمنين ان اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الامة كل يتبع  
ما صح عنه وكلهم على هدى وكل يريد الله تعالى وتعالى في كشف الخفا ومزيل الالباس لشيخ  
مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراحي (قوله كانت الرحمة اوفر) أي الانعام أزيد ط (قوله لما قالوا)  
باللام أي لما رواه العلماء في شأن ذلك وهو الحديث السابق وغيره ويحتمل أن كاف معلقة  
حرفها النسخ أي كما قال العلماء ذلك ويحتمل أن جـ هـ هـ قوله رسم المفتي مقول القول ومحط  
التعليل على التضييق في الاتفاقيات المصـ هـ هـ هـ فان في ذلك رحمة وتوسعة ط (قوله رسم  
المفتي) أي العلامة التي تدل المفتي على ما يقتضيه به وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره قال في فتح

مطلب  
صح عن الامام انه قال اذا  
صح الحديث فهو مذهبي

مطلب  
في حديث اختلاف أئمة  
رحمة

وعلم بان الاختلاف من  
آثار الرحمة فهو ما كان  
الاختلاف أكثر كانت  
الرحمة اوفر لما قالوا رسم  
المفتي

مطلب  
رسم المفتي







بظهر في التوفيق اي بين ما في الحاوي وما في السراجية ان من كان له قوة ادراك اقوة المدرس  
 يفتي بالقول القوي المدرس والا فالترتيب اه اقول يدل عليه قول السراجية والاول اصح  
 اذ لم يكن المفتي مجتهدا فهو مصرح في ان المجتهد يعني من كان أهلا للنظر في الدليل يتبع من  
 الاقوال ما كان أقوى دليله لا والاتباع الترتيب السابق ومن هذا تراهم قد يرحمون قول  
 بعض اصحابه على قوله كما رجحوا قول زفر في سبع عشرة مسألة فنتبع ما رجحوا لانهم  
 اهل النظر في الدليل ولم يذكروا اذا اختلفت الروايات عن الامام او لم يوجد عنه ولا عن اصحابه  
 رواية أصلا في الاول يؤخذ بما هو اوجه في الحاوي ثم قال واذ لم يوجد في الحادثة عن  
 واحد منهم جواب ظاهر وتكلم فيه الشايع المتأخرون قول واحد يؤخذ به فان اختلفوا  
 يؤخذ بذي قول الاكثر ثم لا اكثر من عاقل عليه الكبار المعروفون منهم كابي هاشم وابي  
 جعفر وابي الليث والطحاوي وغيرهم من بعدهم عليه وان لم يوجد منهم جواب البتة نصا بنظر  
 المفتي في النظر تأمل وتدبر واجتهد لا يجد فيها ما يقرب الى الخروج عن العهدة ولا يكلم فيها  
 بمرافا ويخشى الله تعالى ويراقبه فانه أمر عظيم لا يتجاوز عنه هالة ولا يكلم فيها  
 قد جعل العلماء الفتوى على قول الامام الاعظم في العبادات مطاوعا وهو الواقع بالاستقراء  
 ما لم يكن عن رواية كقول المخالف كافي طهارة الماء المستعمل والتميم فقط عند عدم غيره  
 نبيذ القر كذا في شرح المنية السكب يراد به في بحث التيميم وقد مر حوايل الفتوى على قول  
 محمد في جميع مسائل ذوى الارحام وفي قضاء الاشياء والنظار الفتوى على قول ابي يوسف  
 فيما يتعلق بالقضاء كافي القنية والبرازية اه اى لحصول زيادة العلم به بالتجربة ولذا رجح  
 ابو حنيفة عن القول بان الصلوة افضل من سج الطوع لما سج وعرف مشقته وفي شرح  
 البيهقي ان الفتوى على قول ابي يوسف ايضا في النكاحات وعلى قول زفر في سبع عشرة مسألة  
 حررت في رسالة وينبغي ان يكون هذا عند عدم ذكر اهل المتون للتصحيح والا فالحكم بما في  
 المتون كالاحتياط لانهم اصابوا متواترة اه واذا كان في مسألة قياس واستصحاب فالحمل على  
 الاستصحاب ان الا في مسائل معدودة مشهورة وفي باب قضاء القرائات من البحر المسئلة اذ لم تذكر  
 في ظاهر الرواية وثبتت في رواية اخرى تعين المصير اليها اه وفي آخر المستصحبى للامام النسفي  
 اذ ذكر في المسئلة ثلاثة اقوال فالراجح هو الاول والاخير لا الوسط اه وفي شرح المنية  
 ولا ينبغي ان يعدل عن الدراية اذ وان اقتضت رواية اه ذكره في واجبات الصلاة في معرض  
 ترجيح رواية وجوب الرفعة من الركوع والسجود للدلالة الواردة مع انها خلاف الرواية  
 المشهورة عن الامام (قوله وفي وقف البحر الى آخره) هذا محمول على ما اذا لم يكن لفظ التصحيح  
 فاما احدهما آكد من الاخر كما افاده خ اى فلا يخبر بل يتبع الا كذا كما ياتي اقول  
 وينبغي تقييد التغيير ايضا بما اذا لم يكن احدهما القواين في المتون لما قدمناه آنفا عن البيهقي  
 وما في قضاء النوات من البحر من انه اذا اختلف التصحيح والفتوى فالعمل بما وافق المتون  
 اولى اه وكذا لو كان احدهما في الشروح والاخر في الفتاوى لما صرح حوايه من ان ما في  
 المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى لكان هذا عند  
 التصحيح يصح تصحيح كل من القواين او عدم التصحيح مع ام لا مالوذ كرت مسألة في المتون ولم

وفي وقت البحر وغيره  
 كان في المسئلة فـ ولان  
 معصيان جاز القضاء  
 والافتاء باحد هما في اول  
 المفهرات اما الامام الامام  
 لا فتا فاقوله

مطلبه  
 اذا تعارض التصحيح

يصبر حوا بتصحيحه ما بل صرحوا بتصحيح مقابله فقد افاد العلامة فاسم ترجيح الثاني لانه  
 تصحيح صرح وما في المتون تصحيح التزمي والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الاتزامي  
 اى التزام المتون ذكر ما هو الصحيح في المذهب وكذا لا يخبر بل كان احدهما قول الامام  
 والاخر قول غيره لانه لما تعارض التصحيحان تساقطا فوجبنا الى الاصل وهو تقديم قول  
 الامام بل في شهادات الفتاوى الخيرية المقررة عندنا انه لا يفتي وبعمل الا بقول الامام الاعظم  
 ولا يعدل عنه الى قولهما او قول احدهما او غيرهما الا ضرورة كمنه المزارة وان صرح  
 المتأخرون بالفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب والامام المقدم اه ومثله في البحر عند  
 الكلام على اوقات الصلاة وفيه من كتاب القضاء يحمل الاقتباس قول الامام بل يجب وان لم يعلم  
 من اين قال اه وكذا لو علموا احدهما دون الاخر كان التحليل ترجيحا لمعل كما افاده  
 الرمي في فتاواه من كتاب النصب وكذا لو كان احدهما استصحبنا والاخر قياسا لان الاصل  
 تقديم الاستصحاب ان الاقوى استحق كما قدمناه في مرجع اليه عند التعارض وكذا لو كان احدهما  
 ظاهر الرواية وبه صرح في كتاب الرضاع من البحر حيث قال الفتوى اذا اختلفت كان  
 الترجيح لظاهر الرواية وفيه من باب المعرف اذا اختلف التصحيح وجب الفصل عن ظاهر  
 الرواية والرجوع اليها وكذا لو كان احدهما أنفع لوقف المسائل في اوقف والاجارات انه  
 يفتي بكل ما هو أنفع للوقف فيه اختلف العلماء فيه وكذا لو كان احدهما قول الاكثر من  
 قدمناه عن الحاوي والحاصل انه اذا كان لاحدهما قولين مرجح على الاخر ثم صحح الشايع  
 كلام القولين ينبغي ان يكون المأخوذ به ما كان له مرجح لان ذلك المرجح لم يزل به التصحيح  
 فيبقى فيه زيادة قوة لوجه في الاخر هذا ما ظهر لي من فيض افتاح العلم (قوله وعليه  
 الفتوى) مستقاة من الفتوى وهو الشاب اقوى وجهيت به لان المفتي يفتي مسائل بجواب  
 حادثه ابن عبد الرزاق عن شرح الجمع للعيني والمراد بالاشبه فاق في املا غلة ما اثبتا منه  
 الفقه من القوة والحدوث لاحقيقته كذا قيل (قوله وعليه عمل اليوم) المراد باليوم مطلق  
 الزمان وال فيه العصور والاضافة على معنى في روي من اضافة المدرس الى زمانه كصوم رمضان  
 اى عليه عمل الناس في هذا الزمان الحاضر (قوله والاشبه) قال في البرازية معناه الاشبه  
 بالمصنوع رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى اه والدراية بالادال انه لم تستعمل  
 بمعنى الدليل كافي المستصحب (قوله والوجه) اى الاظهر وجهان من حيث ان دلالة الدليل عليه  
 متجسمة ظاهرة اكثر من غيره (قوله ونحوها) كقوله وبه جرى العرف وهو المتعارف وبه  
 اخذ علماءنا ط (قوله وقال شيخنا) المراد به حيث اطلق في هذا الكتاب العلامة الشيخ خير  
 الدين الرمي (قوله في فتاويه) جمع فتوى ويجمع على فتاوى بالالف ايضا هي هذا اسم الفتاوى  
 شيخه المشهورة المسماة بالفتاوى الخيرية انفع البرية وقد ذكرنا في آخرها في مسائل شتى  
 (قوله آكد من بعض) اى أقوى فتقدم على غير ما هو هذا التقديم راجح لا واجب كما يفيد  
 ما ياتي عن شرح المنية (قوله فافظ الفتوى) اى اللفظ الذي فيه سروف الفتوى الاصطلاحية  
 باى صيغة عبر بها ط (قوله آكد من لفظ التصحيح الخ) لان مقابل التصحيح او الاصح ونحوه  
 قد يكون هو المفتي لكونه هو الاحوط او الارفق بالناس او الموافق لتمامهم وغير ذلك مما

وعليه الفتوى وبه يفتي  
 وبه ناخذ وعليه الاضداد  
 وعليه عمل اليوم وعليه  
 عمل الامة وهو الصحيح  
 او الاصح او الاظهر  
 او الاشبه او الاوجه  
 او المختار ونحوها مما ذكر  
 في حاشية البزدوى اه  
 وقال شيخنا الرمي في  
 فتاويه وبعض اللفاظ  
 آكد من بعض فلفظ  
 الفتوى آكد من لفظ  
 الصحيح والاصح والاشبه



يراه المرحون في المذهب داء الى الافتناء فذاصر حوايا فلفظ الفتوى في قول علم أنه المأخوذ به ويظهر أن لفظ وبه نأخذ وعليه العمل مساو لفظ الفتوى وكذا بالاولى لفظ عليه عمل الامة لانه يفيد الاجماع عليه تأمل (قوله وغيرها) كلاحوط والاحوط وفي الضياء المعنوي في مصنفات الصلابة لفظ الفتوى أكد وأبلغ من لفظ المختار (قوله آكد من الفتوى عليه) قال ابن الهمام والفرق بينهما أن الاول يفيد الحصر والمأخذ في الفتوى لا يكون الا بذلك والثاني يفيد الاصلية اه ابن عبد الرزاق (قوله والاصح آكد من الصحيح) هذا هو المشهور عند الجمهور لان الاصح مقابل للصحيح وهو اي الصحيح مقابل للضعيف ولكن في حوائج الاشياء ليعرى ينبغي أن يفيد ذلك بالغالب لا يوجد ما يقابل الاصح الرواية الشاذة كما في شرح الجمع اه ابن عبد الرزاق (قوله والاحوط الخ) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما هو فيه بافضل التفضل ط والاحتياط العمل باقوى الدلائل كما في النهر (قوله قلت لكن الخ) استفردت على ما يفهم من كلام الرمي حيث ذكرنا من هذه الاقاظ آكد من بعض فانه ظاهر في أن مراده تقديم الآ كد على غيره فليزمن منه تقديم الاصح على الصحيح وهو مخالف لما في شرح المنية وأما كون مراده مجرد بيان أن الاصح آكد بعينه في أفضل التفضل وذلك لا يتأتى بتقديم الصحيح للاتفاق عليه فهو في غاية البعد على أنه لا يتأتى في لفظ الفتوى مع غيره فانه جعله آكد ولا معنى لا كد يفيد تقديمه على غيره كالايجز في فافهم ويدل على أن مراده ما قلناه اولاً ما قاله في الخبرية ايضا في كتاب الكفاية بعد كلام قلت وقوله والصحيح لا يذفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى اه (قوله اما ما من معتبران) اي من أئمة المرجع ط (قوله لانهم ما انفقا الخ) اي وانفرد أحدهما بجعل الآخر أصح قلت والعلة لا تخص هذين اللفظين بل كذلك الوجيه والاحتياط والاحوط أفاده ط (قوله اذا ثبت رواية الخ) اي جعل في ذيلها اي في آخرها والمتبادر من هذه العبارة أن التذييل بالصحيح وقع لرواية واحدة دون مخالفتها فليس فيه تعارض الصحيح لكن اذا كان الصحيح بصفة أفضل التفضل أفاد أن الرواية المخالفة صحيحة ايضا لانه الافتاء باي شأهم ما وان كان الاولى تقديم الاولى لزيادة الصحة فيها وسكت عنه لظهوره وأما اذا كان الصحيح بصفة تقتضي قصر الصحة على تلك الرواية فقط كالصحيح والمأخوذ به وهو ما يحاييه بضعف الرواية المخالفة لم يجز الافتاء بمخالفته المساسي في أن الفتيا بالمرجوح جهل وهذا بخلاف ما اذا وجد الصحيح في كتاب آخر لرواية الاخرى فان الاولى تقديم الآ كد منهم ما أو المتفق عليه على الخلاف المأخوذ به ظهر أن هذا انفصيل آخر زائد على ما مر غير مخالف لفافهم (قوله الا اذا كان الخ) استثناء منقطع لانه مفروض فيما وجد فيه الصحيح من كلا الطرفين والمستثنى منه فيما اذا لم يذلل مخالفته بشئ كما مر وفائدة هذا الاستثناء توضيح ما مر عن وقف البحر وبيان المراد من التحريم ليس فيه تكرير فافهم (قوله وفي الكافي) يحتمل أن المراد به كافي الحاكم أو كافي النسفي الذي نرجح به كتابه الوافي أصل الكثرة والظاهر الثاني (قوله فبجستار الاقوى) اي ان كان من أهل النظر في الدليل أو نص العلماء على ذلك ولا تنس ما قدمناه من بقة قبود الضمير (قوله والالبق) اي لزمانه والاصح الذي يراه مناسبا في تلك الواقعة

وغيرها ولفظ وبه يفتي آكد من الفتوى عليه والاصح آكد من الصحيح والاحوط آكد من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح المنية للعلامة من هذه وقوله ولا يجوز من مصنف الالبق لانه اذا تعارض اما ما من معتبران عبر أحداهما بالصحيح والآخر بالاصح فالأخذ بالصحيح أولى لانها انما هي على أنه صحيح والأخذ بالمتفق أو في لفظه ثم رأيت في رسالة آداب المفتي اذا ثبت رواية في كتاب معتد بالاصح أو الاولى أو الاوفى أو هوها فله أن يفتي بموافقها ايضا أيا شأها واذا ثبت بالصحيح أو المأخوذ به أو به يفتي بأوليه الفتوى لم يفت بمخالفه الا اذا كان في الهداية من لاهو الصحيح وفي الكافي بمخالفه هو الصحيح فيجب فيجستار الاقوى عنه والالبق والاصح اه

(قوله فافهم) اي جمع ما ذكرناه وحاصله أن الحكم ان اتفق عليه أمهاتنا يفتي به قطعا والافافهم ان يصح المشايخ أحد القواين فيه أو كلاهما أو لا ولا في الثالث بهما القريب بان يفتي بقول أي حذيفة ثم يقول أي يوسف الخ أو بهما بقوة الدليل وقدر التوفيق وفي الاول ان كان التصحيح بافضل التفضل بالخبر المقتضى والا لا يفتي بالمصحيح فقط وهذا ما نقله عن الرسالة وفي الثاني اما أن يكون أحدهما بافضل التفضل أو لا في الاول قبل يفتي بالاصح وهو المنقول عن الخبرية وقبل بالاصح وهو المنقول عن شرح المنية وفي الثاني يفتي بالخبر المقتضى وهو المنقول عن وقف البحر والرسالة افاده ح (قوله في تصحيحه) اي في كتابه المسمى بالتصحيح والترجيح الموضوع على مختصر القدوري (قوله لافرق الخ) اي من حيث أن كلاهما لا يجوز له العمل بالتشهي في عليه اتباع ما رجحوه في كل واقعة وان كان المفتي مخيرا والقاضي ملزما وليس المراد حصر عدم الفرق بينهما من كل جهة فافهم (قوله وان الحكم والفتيا الخ) وكذا العمل به لنفسه قال العلامة الشريفي لاني في رسالته العقد القريد في جواز التقليد مقتضى مذهب الشافعي كما قاله السبكي منع العمل بالقول المرجوح في اقتضا والافتاء دون العمل لنفسه ومذهب الحنفية المنع عن المرجوح حتى لنفسه لم يكون المرجوح صار منسوخا اه فافهم وفيه البيهقي بالمعنى اي الذي لا رأي له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأي أما اذا كان عاميا فلم أره لكن مقتضى تقييد مبدئي الرأي أنه لا يجوز له اي ذلك قال في خزانة الروايات العالم الذي يعرف معنى النصوص والاخبار وهو من أهل الدراية يجوز له أن يعمل عليهم ان كان مخالفا لمذهبه اه قلت لكن هذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في بعض البحر في بحث ألوان الدماء أقوالا ضمنية ثم قال وفي المراجع عن غير الائمة لو اتقى مقتضى من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلب للتيبير كان حسنا اه وكذا قول أبي يوسف في المتن اذا خرج بعدة تور والشبهة لا يجب به الغل ضعيف وأجازوا العمل به لاهما افر أو الضعيف الذي خاف الريبة كما سيأتي في عمله وذلك من مواضع الضرورة (قوله بالقول المرجوح) كقول محمد مع وجود قول أبي يوسف اذالم يصح أو بقروجه وأولى من هذا بالاطلاق الافتاء بخلاف ظاهر الرواية اذالم يصح والافتاء بالقول المرجوح عنه اه ح (قوله وأن الحكم المأفق) المراد بالحكم الحكم الوضعي كالصحة ماله متوضي من ال من بدنه دم وليس امرأته ثم صلي فان صحة هذه الامة مانعة من مذهب الشافعي والحنفي والتلفيق باطل فصحة مقتضية اه ح (قوله وأن الرجوع الخ) صرح بذلك المحقق ابن الهمام في تحرير ومثله في أصول الامة لدى وابن الحاجب وجمع الجوامع وهو محمول كما قال ابن حجر والرمي في شرحه ما على المباح وابن قاسم في حاشيته على ما ذاب من آثار العمل السابق أثر يؤول الى تلفيق العمل بشئ لا يقول به كل من المذاهبين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة وكما لو اتقى بينونة زوجته بطلاقها مكرها ثم تكلم أختها بمقاد اللعن بطلاق المكره ثم افتاء شافعي بعدم الحنت فيمتنع عليه أن يطأ الاولى مقاد الشافعي والثانية مقلد للحنفي أو هو محمول على منع التقليد في تلك الحادثة بعين الامتثال كما صرح به الامام السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كما

مطلبه لا يجوز العمل بالضعيف حتى لنفسه عندنا

فاجبه نظرا وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه أنه لا فرق بين المفتي والقاضي الآن المفتي مخير عن الحكم والقاضي ملزم به وأن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل ونحو ذلك لاجماع وأن الحكم المأفق باطل بالاجماع وأن الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل انفاقا وهو المختار في المذهب

مطلبه في حكم التقليد والرجوع فيه



لومى ظهر اجمع ربيع الرأس مقلد الحق فليس له ابطاله ابا عقاده لزوم مسح الكل مقلدا  
 للملكى والموالى على يوم على مذهب وأراد أن يصلى يوما آخر على غيره فلا يمنع منه على أن فى  
 دعوى الاتفاق نظرا فقد سكت على الخلاف فيجوز اتباع القائل بالموال كذا أفاده العلامة  
 الشربلاني في العقد القدر بد ثم قال به دذ كرفوع من اهل المذهب صريحه بالموال وكلام  
 طويل فحصل مما ذكرناه أنه ليس على الانسان التزام مذهب معين وأنه يجوز له العمل بما  
 يخالف ما عليه على مذهبه مقلدا فيه غير امامه من جهة ان موطه ويعمل بما يرى من متضادين  
 في حادتين لانفاق لواحد دقة من باب الاخرى وليس له ابطال عين مانه له بتقيد امام آخر لان  
 امضاء العمل كالمصادق القاضى لا يتقضى وقال ايضا انه التقليد بعد العمل كما اذا صلي طائفا  
 صحت على مذهبه ثم تبين بطلان المذهب ومحت على مذهب غيره فله تقليده ويجوز تبني  
 الصلاة على ما قال في البرازية انه روى عن ابي يوسف أنه صلى الجمعة معتقلا من الحمام ثم اخبر  
 بفارسية في بر الحمام فقال ناخذ بقول اخواتنا من اهل المدينة اذا بلغ الماء ثلثين لم يحمل  
 خبثا اه (قوله وان خلاف) اى بين الامام وصاحبه فيما اذا قضى بغير رأيه عهدا هل يتقضى  
 فمذهبهم في أصح الرواية يزعمه وعندهم الا كما فى التصريح وقال شارحه نص في الهداية  
 والمحيط على أن الفتوى على قوله ما به عدم النفاذ في العمدة والسياسة وهو مقدم على ما في  
 الفتاوى الصغرى والخامية من أن الفتوى على قوله لان الجملة مأمورة بالاحكام مقلد فتنة  
 اجماعا وهذا خلاف مقتضى ظنه اه وقد استشكل بعضهم هذه المسئلة على قول الاصوليين  
 ان الجملة اذا اجتهدت في واقعة يحكم بمقتضى عليه تقليد غيره فيها اتفاقا والخلاف في تقليده قبل  
 اجتهد فيه او الا كثر على المنع فهذه المسئلة تطول دعوى الاتفاق وأجاب في التصريح بان قول  
 الامام بالنفاذ لا يوجب حمل الاقدام على هذا القضاء ثم وقع في بعض المواضع ذكر الخلاف في  
 الحل ويجب ترجيح رواية عدمه اه وحديث الاشكال فافهم (قوله وأما المقداد الخ) نقله في  
 القضية عن المحيط وغيره وجزم به الحق في فتح القدير وتليده العلامة فافهم وادعى في البصر أن  
 المقداد اذا قضى بذهب غيره أو بر رواية ضعيفة أو بقول ضعيف نفذ وأقوى ما عليه ما في  
 البرازية عن شرح المحامى اذا لم يكن القاضى مجتهدا وقضى بالفتوى ثم تبين أنه على خلاف  
 مذهبه نفذ وليس غيره نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه ايضا  
 اه قال في النهر وما في الفتح يجب أن يقول عليه في المذهب وما في البرازية محمول على أنه رواية  
 عنه اذ قد ارى الامر أن هذا منزل منزلة النامى المذهب وقد مر عنه ما في المجتهد أنه لا ينقض  
 فالقائد أولى اه (قوله في منشوره) المنشور ما كان غير محتوم من كتب السلطان فافهم  
 (قوله فكيف بخلاف مذهبه) اى فكيف ينقض قضاءه بخلاف مذهبه لانه اذا نهى عن القضاء  
 بالاقتوال الضميمة في مذهبه لا ينقض قضاءه فيما اختلف مذهب بالاولى ومبني ذلك على ما قالوا  
 ان توبة القضاء تنقضه بالزمان والمكان والشخص فالولاء السلطان القضاء في زمان  
 مخصوص أو مكان مخصوص أو على جماعة مخصوصين تبين ذلك لانه نائب عنه ولو نهى عن معام  
 بعض المسائل لم ينقض حكمه فيها كما اذا نهى عن معام حادثة مضي عايم اتمس عشرة سنة بلا  
 مانع نهرى وانظم منكر وقد ذكر المحوى في حاشية الاشياء أن عادة لاطين زمانا اذا تولى

وأن الخلاف خاص بالقاضى  
 المجتهد وأما المقداد فلا ينقض  
 قضاؤه بخلاف مذهبه  
 أصلا كما في القضية فقلت  
 ولا سيما في زمانا فان  
 السلطان يصرف في منشوره  
 على نفيه عن القضاء  
 بالاقتوال الضميمة فكيف  
 بخلاف مذهبه فيكون  
 معزولا بالنسبة لغير المقداد  
 من مذهبه فلا ينقض  
 قضاؤه فيه

أحد هم عرض عليه قانون من قبله وأمر باتباعه (قوله ويتقضى) لاحاجة اليه لانه اذا كان  
 معزولا بالنسبة لما ذكر لا يصح له قضاء حتى يتقضى لان التقضى انما يكون للنائب الا أن يقال انه  
 قضاء بحسب الظاهر (قوله قال في البرهان) هو شرح سوابب الرحمن كلاهما حاله لامة  
 ابراهيم الطرابلسى صاحب الاسعاف في الاوقاف (قوله بالتواجد) هى أضراس الحلم كما في  
 المغرب والكلام كناية عن غاية الفسك كما أن قولهم ضحك حتى بدت نواجذه عبارة عن  
 المبالغة في الضحك والاذناب وبالضحك عادة كحقيقته الامام الزمخشري (قوله ثم أمر  
 الامير الخ) تصديق لما مر واستدراكا لما مر آخر كالاتقاف مما قبله هكذا عرف المستفيين في  
 مثل هذا التركيب (قوله نفذ امره) ان كان المراد بالامر الطلب بالانقضاء فظاهر وعلمه فالمراد  
 بالنفاذ وجوب الامتناع وهذا الذي رأيت في سير التاريخانية في الفصل العاشر فيجب  
 فيه طاعة الامير وما لا يجب ونهيه قال محمد واذا أمر الامير المذكر بشئ كان على المذكر ان  
 يطيعه وفي ذلك الا أن يكون المأمور به معصية يقين اه ولكن لا يحمل ذلك هذا اذا وان  
 كان المراد به القضاء فقد مر أن القول الضعيف في حكم النسخ وأن الحكم به جهل ونحو  
 للاجماع على أن الامير ليس له القضاء الا بتقضى من الامام قال في الاشياء يجوز قضاء الامير  
 الذي يولى القضاء وكذلك كناية الى القاضى الا أن يكون القاضى من جهة الخليفة فقط  
 الامير لا يجوز ذلك في الملقط وقد أقيمت بان تولية باشا مصر قاضيا يحكم في قضية بمصر مع  
 وجود قاضيه المولى من السلطان باطله لانه لم يفوض اليه ذلك اه فتأمل (قوله سير) جمع  
 سيرة وهى الطريقة في الامور وفي الشرح تقتصر بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في مقامه هداية  
 (قوله السير الكبير) للامام محمد وهو رواية عن الامام من غير واسطة ط قال في المغرب  
 وقالوا السير الكبير فومعه وهاهنا مذهب المذكر اقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم  
 صلاة الظهر وسير الكبير خطا بجامع الصغير وجامع الكبير اه (قوله وأما المقداد الخ) فيه  
 امران الاول ان المجتهد المطلق أحد السبعة الثاني أن بعض السبعة ايدى والمجتهدين خصوصاً  
 السابعة فكان عليه أن يقول والفتاوى على سبع مراتب وقد أوضحها الحق ابن كمال باشا  
 في بعض رسائله فقال لا بد لاهل فتى أن يعلم حال من يقتضى بقوله ولا يكتفى بمعرفة باسمه ونسبه بل  
 لا بد من معرفته في الرواية ودرجته في الدراية وطبقة من طبقات الفقهاء لانه يكون على بصيرة  
 في التمييز بين القائمين المتخالفين وقدرة كافية في الترجيح بين القوانين المتعارضين الاولى طبقة  
 المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعه رضى الله عنهم ومن سلك مسلكهم في تأليس قواعد  
 الاصول وبه يمتازون عن غيرهم الثانية طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر  
 أصحاب أى حنفية القادرين على استخراج الاحكام من الأدلة على مقتضى القواعد التى  
 قرروا استاذهم أبو حنيفة في الاحكام وان خالفوه في بعض احكام الفروع يمكن بطلونه  
 في قواعد الاصول وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب كالشافعى وغيره المخالفين في الاحكام  
 غير مقلدين له في الاصول الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التى لا نص فيها عن صاحب  
 المذهب كالنكاح وأبى جعفر الطحاوى وأبى الحسن الكرخي ونحوهم الاثمة الحلواني ونحوهم  
 الاثمة السرخسى وفقر الاسلام البرزوى وفقر الدين قاضيان وأما اهلهم فانهم لا يقدرون على

ويتقضى كتابه في قضاء  
 الفسخ والبصر والنهر وغيرها  
 قال في البرهان وهذا صريح  
 الحق الذى بهش عليه  
 بالتواجد امر الامير  
 صادق فاصلا مجتهدا فيه نقض  
 امره كما في سير التاريخانية  
 وشرح السير الكبير  
 فليحفظ وقد ذكر وان  
 المجتهد المطلق قد نهى وأما  
 المقيد فعلى سبع مراتب  
 مشهورة

مطلب  
 في طبقات الفقهاء



شي من الخافقة لافي الأصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لا نص  
 فيها على حسب الأصول والقواعد الاربعة طبقة أصحاب التصريح من المقلدين كالرازي  
 وأضرابه فانهم لا يقدررون على الاجتهاد أصلا لكنهم لاحاطتهم بالأصول وضبطهم لما أخذ  
 يتدرون على تفصيل قول يحمل ذي وجهين وحكمهم بحمل لأمرين منقول عن صاحب  
 المذهب أو أحد من أصحابه برأيهم وتظهرهم في الأصول والمقاييس على أمثاله ونظائره من  
 الفروع وما في الهداية من قوله كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي من هذا القليل  
 الخامسة طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كالأحسن القدوري وصاحب الهداية  
 وأمثالهما وشأنهم تفصيل بعض الروايات على بعض كقولهم هذا أولى وهذا أصح رواية وهذا  
 أرفق للناس والسادسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والأقوى والضعيف  
 وظاهر المذهب والرواية النادرة كصاحب المنون المعبر عن المتأخرين مثل صاحب الكنز  
 وصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب الجمع وشأنهم أن لا ينفذوا الاقوال المردودة  
 والروايات الضعيفة والسابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدررون على ما ذكر ولا يفرقون بين الفت  
 والدين اه بتوع اختصار (قوله وأما نحن) يعني أهل الطبقة السابعة وهذا مذهب السوال  
 والجلوب ماخوذ من تصحيح الشيخ فاسم (قوله كالوا أفنوا في حياتهم) أي كاتبتهم لو كانوا  
 أحياء وأفتونا بذلك فإنه لا يوافقنا في حياتهم (قوله بالترجيح) أي صريح أو ضمني فالصريح  
 ظاهر عما ذكره سابقا والضمني ما يفتي عليه عند قوله في وقف الصرقه اذا كان أحد القولين  
 ظاهر الرواية والآخر غيرها فقد صرحوا بالاجابة لا يدل عن ظاهر الرواية فهو ترجيح ضمني  
 لكل ما كان ظاهر الرواية فلا يدل عنه بالترجيح صريح ما قبله وكذا لو كان أحد القولين في  
 المتون أو الشروح أو كان قول الامام أو كان هو الاخصان في غير ما استثنى أو كان أنفع للاوقف  
 (قوله وما قوى وجهه) أي دليله المنقول الحاصل لا المستحصل لأنه رتبة المجتهد (قوله  
 ولا يخلو الوجود) أي الموجودون أو الزمان (قوله حقيقة) الظاهر رجوعه الى قوله ولا يخلو  
 وأراد بالحقيقة اليقين لأن من حق الامر اذا ثبت واليقين ثابت ولذا عطف عليها قوله لا يلحقنا  
 وجزم بذلك أخذ ما رواه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أممي ظاهرين  
 على الحق حتى يأتي أمر الله وفي رواية حتى تأتي الساعة (قوله وعلى من لم يميز) أي شيئا مما ذكر  
 كما ذكر القضاة والمفتين في زماننا الا تخذين المناصب بالمال والمرايب وعبر به في المقاييس  
 لا وجوب الأمر به في قوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون (قوله فسأل الله  
 التوفيق) أي الى اتباع الرأى عند الاتعة وما يوصل الى برائة الذمة فان هذا المقام أصعب  
 ما يكون على من ابتلى بأفشاء أو الافتاء والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد مع الداعية  
 اليها (قوله والقبول) أي قبول سمعنا في هذا الكتاب بان يكون خالصا لوجهه الكريم ليحصل  
 به النفع العميم والنواب العظيم (قوله بجاء) متعلق بمذوف حال من فاعل نسال أي نساله  
 متوسلين فليست اليه الاقسام لأنه لا يجوز الا بالله تعالى أو بصفة من صفاته والجاه القدر  
 والمنزلة فاموس (قوله كيف لا) أي كيف لانسأله القبول وقد يسر الله تعالى ما يفيد الظن  
 بصحولة (قوله في الروضة) هي ما بين المنبر والقبور الشريف وتطلق على جميع المسجدين النبوي

وأما نحن فلهذا اتبعنا  
 ما رجعوه وما رجعوه  
 أنتم في حياتهم فان قلت  
 قد يكون أقوالا ترجح  
 وقد يستأنفون في الصحيح  
 قلت يعمل بمثل ما علموا من  
 اعتبار في العلم واحوال  
 الناس وما هو الا رفق  
 وما ظهر عليه التعامل  
 وما قوى وجهه ولا يخلو  
 الوجود عن يمين حقيقة  
 لاظهار على من لم يميز  
 يرجع ان يميز ان ذمته  
 فسأل الله تعالى التوفيق  
 والقبول بجاء الرسول  
 كيف لا وقد يسر الله تعالى  
 ابتداء تبيينه في الروضة  
 المحروسة والبقعة المأنوسة

ايضا كما صرح به بعض العلماء وعليه يظهر قوله تجاء وجه صاحب الرسالة صلى الله عليه  
 وسلم لأنه على الحق الاول لا يمكن مواجهة الوجه الشريف (قوله والبالة) أي الشهادة  
 كافي القاموس (قوله الضرعانين) تقنية ضرغام بكر بال وهو الاسد ويقال له ايضا ضرغام  
 كجدة وكافي القاموس وتقنية الثاني ضرغامين بكه ضربين فافهم (قوله ثم تجاء) عطف على  
 تجاء الاول فالأول به الحقيقى تجاء صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافي تجاء  
 الكعبة ط (قوله والحطيم) أي المحطوم معنى به لأنه حطم من البيت وأخرج او الحطام لأنه  
 يحطم الذنوب ط (قوله والمقام) أي مقام الخليل وهو بحر كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة  
 والسلام حال بناء البيت الشريف وقيل غير ذلك ط (قوله المبسر) أي المبطل وينوقف  
 اط لقه عليه تعالى على التوقيف وان صح معناه على ما هو المشهور (قوله للمقام) مصدر  
 نيم وم اسم ما يتم به الشيء كافي القاموس وعلى الثاني فالمراد بلوغ المقام وكذا يقول أسير  
 الذنوب جامع هذه الالوارق راجعيا من مولا الكرم متوسلا بنبينا العظيم وبكل ذي جاه  
 منده تعالى ان يمين عليه كرمنا فضلا بقبول هذا المعنى والنفع به للعباد في عامة البلاد وبلوغ  
 لموام بحسن الختام والاختتام آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة)

(قوله قدمت العبادات الخ) اعلم ان مدار أمور الدين على الاعتقادات والآداب والعبادات  
 والمعاملات والعقوبات والاولان ليا عما نحن به مدد والعبادات خمسة الصلاة والزكاة  
 والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المعامشات المالية والمالكات والمخاضات  
 والامانات والقركات والعقوبات خمسة القصاص وحد الصرق والزنا والقذف والردة (قوله  
 عما يباشرونها) وجهه أن العباد لم يخلفوا الا لها قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس  
 الا ليعبدون (قوله والاعمال الخ) شر وع في بيان رجة تقديم الصلاة على غيرها من العبادات  
 وتقديم الطهارة عليها (قوله نالها لايان) أي نصا كقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب  
 ويقهون الصلاة ويكديت في الاسلام على خمس بمر (أقول) وفيه لا غالبان أول واجب بهد  
 الايمان في الغالب فعل الصلاة اسرع اسباب الاجابة الخ كذا والصوم والحج ووجوب بالان  
 أول ما وجب انهم ادان ثم الصلاة ثم الزكاة كما صرح به ابن حجر في شرح الاربعين وفيه لا كما قال  
 الشرنبلالي ان الاجماع منعه على أفضلية دليل اي الاعمال أفضل بعد الايمان فقال  
 الصلاة لوقتها (قوله والطهارة مفتاحها الخ) أي وما كان مقدما حالتي بشرطه فهو مقدم  
 عليه طهارة مقدم وضعها (قوله بالنص) وهو ما رواه السيوطي في الجامع الصغير من قوله صلى  
 الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحتها التيمم وتحتها الوضوء وتحتها السجدة وتحتها  
 قال الراغب الطهور بضم الطاء فيما قيد به وضوءه ويجوز الفتح لان الله هل انما يتأني بالالة  
 قال ابن العربي هذا مجاز ما يفهم من غلقها وذلك أن الحدث مانع منها فهو كالقفل بوضع على  
 الحدث حتى اذا توضأ الغسل القتل وهذه اشارة بدعوة لا يقدر عليها الا النبوة اه من شرحه  
 للمصنف (قوله بما يختص) الاصل في انظر الخصوص وما تفرع عنه أن يستعمل بأدخال الماء  
 على المقصود عليه أعني ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد أي المال له دون غيره لا يمكن

اتجه وجه صاحب الرسالة  
 وحازن الكمال والبسالة  
 وخصيصة الجليلين  
 الضرعانين الحكاميين  
 ورضي الله عنهم اجمعين  
 العباد اجتمعين والدينا  
 ومقامهم باحسان الى يوم  
 الدين ثم تجاء الكعبة  
 الشريفة تحت الميزاب وفي  
 الحطيم والمقام والله المبسر  
 لا مقام  
 (كتاب الطهارة)  
 قدمت العبادات على  
 غيرها اه كما يباشرونها  
 والصلاة نالها للايمان  
 والطهارة مفتاحها بالنص  
 وشرطها المختص



الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصور راعي الخاصة كقولنا اختص زيد بالمال وما هنا  
 من قبيل الاول اذ لا يخفى ان الخاصة هي اشتراط الطهارة دون الصلاة فاما في ان شرط  
 مختص بالصلاة لا يتجاوزها الى غيرها من العبادات ولو كان من قبيل الثاني لكان - فانه ان  
 يقال تختص الصلاة فافهم والمراد ان شرط صحة فلا بد ان تكون واجبة في الطواف  
 لانه يصح بدونه ولا ترد النية لانها ليست مختصة بالصلاة بل هي شرط لكل عبادة ولا يستقبل  
 القبل فانه قد لا يشترط كافي الصلاة على الدابة وحالة العذر من مرض وغيم ومثله ستر العورة  
 واما وجوبه في خارجها فليس على سبيل الشرطية (قوله لازم لها في كل الاركان) اقول لم  
 يظهر لي فائدة هذا القيد في كلامه نعم ذكره في البحر بعد التعليل بعدم السقوط أصلا  
 للاختصاص عن النية لانها لا يشترط استصحابها بكل ركن وقد عانت الاحتراز عن النية بمادة  
 الاختصاص على انه سيذكر من القيد ان الطهارة قد تسقط أصلا فثبت شرط لازم دائما  
 فان اراد لزومها بدون عذر ورد عليه الاستقبال والشرط فانه ما كالتطهارة في ذلك تامل (قوله  
 وما قبل) فانه الامام الثاني صاحب المنهاية وهي أول شرح للهداية (قوله لا يسقط أصلا)  
 اي لا يسقط بعذر من الاعذار الخ (قوله فاقاد الطهورين) اي الماء والتراب كمن حبس  
 وقيد بحيث لا يصل اليهما (قوله كذلك) اي شرط لا يسقط أصلا (قوله مردود كل ذلك) اي  
 كل من دعوى عدم سقوط الطهارة أصلا وان فاقاد الطهورين يؤخر وان النية لا تسقط  
 أيضا وان يرد هذه الثلاثة غير مرتب (قوله اما النية) اي اما وجه الرد في دعوى عدم سقوط  
 النية أصلا وهذا الرد الذي يمد له صاحب النهر (قوله في القنية وغيرها) كالجني وهو أيضا  
 له لامة مختار بن محمود الزاهد صاحب القنية وكاب القنية مشهور بضعف الرواية وقد  
 نقل هذا الفرع عن شرح المصباحي (قوله تصح فيه النية بلسانه) اطلاق النية على المفظ  
 مجازا ح اي لان النية عمل القلب لا اللسان وانما المذكور بالان كلام ومن ثم حتى الاجماع  
 على كونها باطل فقد سقطت النية هنا لا مذهب فقط القول بعدم سقوطها في أن التلظظ بها  
 للعاجزين كان غير شرط فلا اشكال ولذا اختار في الهداية أن التلظظ بها - تصح لمن لم يجتمع  
 عزيمتان وان كان شرطها كما هو المتبادر من كلام القنية ورد عليه ما في الحلية شرح المنية لابن  
 أمير ساج انه نصب بدل بالأي وهو ممنوع الا أن يظهر دليلا رافعا في المنع (أقول) وما قاله  
 المحوى من انه حيث كان لا يقدح في نية القلب صار المذكور بالان أصلا لا بد لاداء دعوى بلا  
 دليل وايضا هو مشرق الا انما فان نصب الشروط الاصلية لاداءها من دليل أيضا وهذا كله  
 حيث كان الفرع المذكور من غير يجهات بعض المشايخ كما هو الظاهر أما لو كان منقولاً عن  
 المجتهدين فلا يلزم المقلد طلب دليله (قوله بوجه جراحة) قيد به لانه لو كان له ما سمعه على  
 الجدار بضعه التيمم وسكت عن الرأس لانا كثر الاعضاء جريح والوظيفة حينئذ التيمم  
 واكتفى سقط لفقده لانه وجه البدان ح (قوله يصل بلا وضوء) اي فسقط قولهم ان الطهارة  
 لا تسقط أصلا ط لكن ذكر المحوى في رسالة انه قد يقال المراد بعدم السقوط بعذر ظاهر  
 بعد ما مكاه في الجملة وما هنا راجع الى زوال الاحلية لعدم الحلية على أن الخلاف في حادثة  
 واحدة قلنا تقع لا بدح في الكيفية كالا يخفى على أصحاب الرواية (قوله واما فاقاد الطهورين)

لازم لها في كل الاركان  
 وما قبل فثبت كونها  
 شرطا لا يسقط أصلا ولا  
 فاقاد الطهورين يؤخر  
 الصلاة وما ورد من أن  
 النية كذلك مردود كل ذلك  
 أما النية ففي القنية  
 وفي غيرها من تواتر عليه  
 الهوم تصح فيه النية  
 بلسانه واما الطهارة ففي  
 الظاهرية وغيرها من قضاة  
 يداه ورجلاه وبوجهه  
 جراحة يصل بلا وضوء  
 ولا يجزم ولا يبيد في الاصح  
 واما فاقاد الطهورين ففي  
 القين وغيره

قوله لا بداهة كذا جفظة  
 ولعل الاولى لا بداهة كالا يخفى  
 ادهم

هذا من الشارح لدعوى الوسطى ط (قوله يشبهه) اي بالما ليز وجوبه كمن يسهل  
 وجد مكانا يابسا ولا يوتي فاعلم ان بعد كاساني في التيمم وتقل ط انه لا يقرأ فيها ثم قال وفيه  
 أن هذا لا يصلح ردا لان هذه صورة صلاة وليست بصلاة حقيقة لما أنه يطالب بعد ذلك بفعلها  
 ولذا اقال ح الاولى المعارضة بما ذكره اي اذا اقتص على السيلان وصل في الوقت فانه  
 يصدرق عليه انه صلى بغير طهارة وفيه نظر لان هذه الطهارة من المذمومة غير شرعا اه (قوله  
 وبه) اي على الظاهر به لانه الذي ينتج ما ذكره ط (قوله غير مكفر) اشار به الى الرد على  
 بعض المشايخ حيث قال المختار انه يكفر بالصلاة بغير طهارة لا بالصلاة لا بغير طهارة لا بالصلاة  
 غير القبلة بل هو ان الاختلاف الاول فانه لا يوجب فيهما الى غير مكفر قال الصمد  
 الشهيد وبه ناخذ ذكره في الخلاصة والخيرة ويبحث فيه في الحلية بوجهين أحدهما ما أشار  
 اليه الشارح ثانيهما ان الجواز بعذر لا يوجب في عدم الكفار بلا مدلولان اوجب لا كفار  
 في هذه المسائل هو الامة هامة حيث ثبتت الاستمانة في الكل تساوى الكل في الاستمانة  
 وحيث اتفقت منها تساوت في عدمه وذلك لانه ليس حكم الفرض لزوم المكفر بتركه والا كان  
 كل تارك لفرض كافرا وانما حكمه لزوم الاستمانة لا بغير طهارة لا بغير طهارة لا بغير طهارة  
 والاستمانة في حكم الجلود (قوله كافي الخاتمة) حيث قال به ذكره الخلاف في - - -  
 الصلاة بلا طهارة وان الا كفائدا رواية الزوائد في ظاهر الرواية لا يكون كفرا وانما الاختلاف  
 اذا صلى لا على وجه الاستحسان بل بان كان على وجه الاستحسان فينبغي أن يكون كفرا  
 عند الكل اه (أقول) وهذا ما وجدنا في الحلية لكن بعد اعتبار كونه مستحاضا ومستمنا  
 بالدين كما علمت من كلام الخاتمة وهو بمعنى الاستمارة والحضرة به أما لو كان مستحاضا في ذلك  
 الفهم من خفية فانه من غير استمارة ولا حضرة بل مجرد الكمال أو الجهل فينبغي أن لا يكون  
 كفرا عند الكل تامل (قوله مع العمدة) اي حال كونه مصاحبا للعمدة ط (قوله خلاف)  
 اي اختلاف بين أهل المذهب والمعتد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجد  
 سبعون رواية متفقة على تكفير المؤمن ورواية واحدة ولو ضعيفة بعدهم ياخذ المفتي والقاضي بها  
 دون غيرهما والخلاف مخصوص بغير فرع الظاهر به أما هو فمسلان واجبة عليه بغير طهارة  
 لا امر الشارع به بذلك ط (قوله ليس طر) اي يكتب (قوله ثم هو) اي كآب الطهارة قونم  
 لترتيب الذكرى وقد تاني الاستئناف ط (قوله مبتدأ أو خير) اي كآب الطهارة هذا وهذا  
 كآب الطهارة واختلاف في الاولى من - ما قبل الاول لان المبتدأ هو الركن الاعظم الشديد  
 الحاجة اليه فابقا في الاولى ولان التجوز في آخر الجملة أهم في قبل الثاني لان الظاهر محط الفائدة  
 (قوله اضعف محذوف) فهو خذ أو اقرأ (قوله فان أريد التعدد) اي تعدده مع الكتب  
 الانية بلا تعدد اسناد كالاتحاد المسموعة (قوله بنى على السكون) انشبهه الحرف في  
 الاحمال ط زاد الفه - - - تاف ويحذف الفتح على النقل والضم على الحذف اه لكن فيه أن  
 نقل حركة الهمزة شرطه كونها ماقطع وقد يجاب بما ذكره الزمخشري في ألم اقم من أن ضم في  
 حكم الوقف واله - - - مزة في حكم الثابت وانما - - - حذفه في القيت سر كتم على ما قبلها  
 للدلالة على تمام العمل والظاهر انه اراها لضم حركة الاعراب وبالحذف حذف المبتدأ والخبر

انه يشبهه فلهما واليه  
 صرح رجوع الامام وعليه  
 الفتوى فالتوبة ظهر أن  
 تعدد الصلاة بلا طهر غير  
 مكفر كصلاة الغير القبلة  
 أو مع ثوب نجس وهو ظاهر  
 المذهب كافي الخاتمة وفي  
 سير الوهابية  
 وفي كفر من صلى بغير  
 طهارة  
 مع العمل خلاف في الروايات  
 يطر  
 ثم هو من كتب اضافي مبتدأ  
 أو خير أو مفعول لفعل  
 محذوف فان أريد التعدد  
 بنى على السكون وكسر  
 فقلبا من الساكنين



ويؤيده انه لم يذكر حكم الاعراب فذكر الشارح له في شرحه على المائق مع ذكر حكم الاعراب  
 قبل غير مرضي تامل (قوله وادافته لامية) اي على معنى لام الاختصاص اي كتاب للطهارة  
 اي مختص بها (قوله لامية) كذا في كثير من النسخ تبعاً للثبوت والصواب ما في بعض النسخ  
 لامية بتخفيف النون وتثنية الهمزة نسبة الى من اتى من حروف الجر ووجه ما ذكره ان  
 اتى بمعنى من اليمانية شرطها كون المضاف اليه اسماً لانه مضاف وصاحبه الاخبار به عنه وان  
 يكون بينه وبين المضاف عموم وخصوص من وجه وذا في التسهيل رابعاً وهو صحة تقدير من  
 اليمانية وكل ذلك موقوف هنا قال في النهر وليست على معنى في اه اي لان ضابطها تكون  
 الثاني ظر فالاول نحو مكر الابل وخالفه المصنف في المنع واختار كونها افعالاً وقال وهو  
 الاول وجه وان كان قليلاً اه لكن الظرفية حيث لا يجازيه وهي كثيرة (اقول) ويؤيده انه قد  
 يصحح في فيقال فصل في كذا باب في كذا وهو من ظرفية الدال في الاول بناء على ان المراد  
 بالكتاب والفصل ونحوهما من اقتراب اللفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة كما هو  
 مختار عند المحققين وان المراد من الطهارة اي من مسائلها المعاني ويجوز العكس فيكون من  
 ظرفية المبدول في الدال تامل (قوله وهل يتوقف - دة اقباء) اي من جهة كونه اقباء هو  
 منصوب على التمييز وقد مر ان المراد بالحد في مثل هذا الرسم واداء بالقب العلم اذ ليس فيه  
 ما يشترطه رتبة المسمى او بضمه واتي بالانتماء لوقوع الخلاف فيه اما توقفه على ذلك من  
 حيث كونه مركباً اضافياً فلا شبهة فيه وكان ينبغي له ان يذكر ذلك عند التقي بان يقول  
 هو علم على جهة من مسائل الطهارة واما قوله جعل شرعاً عنواناً للمسائل - فانه هو بيان المعنى  
 المضاف للاسم الاقبي الذي هو مجموع المضاف والمضاف اليه (قوله الرابع) قال الابي في  
 شرحه على صحيح مسلم في كتاب الايمان والمركب الاضافي قيل - دة اقباء يتوقف على معرفة  
 جزأيه لان العلم بالمركب بعد العلم بجزأيه وقيل لا يتوقف لان التسمية بلبت كلام جزأيه  
 عن معناه الافرادى وصيرت الجميع اسماً شياً آخر ورجح الاول بانه اتم فائدة اها واستحسنه في  
 النهر (اقول) اما كونه اتم فائدة فلا كلام فيه واما توقف فهم معناه العلم على فهم معنى جزأيه  
 في حيز المنع فان فهم المعنى العلم من امرى القيس مثلاً يتوقف على فهم ما وضع ذلك اللفظ  
 بآرائه وهو الشاعر المشهور وان جعل معنى كل من مفرديه فالحق القول الثاني ولذا انصر  
 في التصريح والتلويح وغيره ما في تعريف اصول النحاة على - ان معنى المفردين من حيث  
 كونه مركباً اضافياً فقط (قوله فالكتاب) تفريع على الرابع (قوله مصدر بمعنى الجمع) عدل  
 عن قول البحر والقناية هو جمع الحروف اما اورد عليه ان الكتاب والكتابة لغة الجمع المطلق  
 لان العرب تقول كتبت الخيل اذا جعلتها اه وزاد في الدرر اسماً لانه كونه فاعلاً لا ينافي لانه مفعول  
 كالبايع بمعنى المبيع قال وعلى التقديم بين يكون بمعنى المجموع (قوله اذنة) منصوب على  
 ترزع الخافض او على التمييز او على الحالية ومنه شرعاً واصطلاحاً - ان ذلك مع ما رده عليه في  
 رسالتنا الفوائد الهيبة في اعراب الاحكام القرية (قوله جعل) اي الكتاب لا يقيد كونه  
 مضافاً للطهارة بل اعم منها ومن الصلاة ونحوها لانه في صدد بيان المضاف بمفردة كما اشترنا  
 اليه (قوله شرعاً) الاولى اصطلاحاً لان التعبير به لا يخص اهل الشرع وان كان هو الغالب

واضافته لامية لامية  
 وهل يتوقف - دة اقباء على  
 معرفة مفرديه الرابع نعم  
 قال الكتاب مصدر بمعنى الجمع  
 لغة جعل شرعاً

عندهم لكن قيل - دة نظر الامام افاده ط (قوله عنواناً) اي عبارة تذكر صدر الكلام  
 (قوله مسائل) اي لا لفاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموع - دة وعامة في النهر وذكروا  
 التلويح ان المركب التام المحقق للصدق والكذب يسمى من حيث اشتراكه على الحكم  
 قضائية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبراً ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ومن  
 حيث يحصل من الدليل تبيينه ومن حيث يقع في العلم ويستدل عنه - دة فالتلويح واحدة  
 واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله مستقلة) بمعنى عدم توقف  
 تصورهما على شيء قبليهما او به - دة الا بمعنى الاصالة المطلقة لان هذا الكتاب تابع لكتاب  
 الصلاة - دة وادالة وعم التعريف ما كان تحتها نوع واحد ككتاب الاذنة والابن  
 والمفرد او احدهما ككتاب الطهارة ونحوهما مما تحتها نواع من الاحكام كل نوع يسمى باباً  
 وكل باب مستقل على صنف من المسائل او اكثر كل صنف يسمى - دة لا وازاد به ضم مطافاً  
 مدونه مستقلة احترازاً عن الباب قال لانه طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة  
 مع قطع النظر عن تبعيتها للكتاب او تبعية الغيرها فان مسح الحنفين تابع للوضوء والوضوء  
 مستتبع له وقد اعتد بهما - دة فالتلويح بين الكتاب والباب ان الكتاب قد يكون تابعاً وقد  
 لا يكون بخلاف الباب اي فانه لا بد وان يكون تابعاً او - دة تنبها اه وقد يقال ان المحفوظ  
 في الكتاب جنس المسائل لا باعتبار نوعها او فصلها عما قبلها والحدية مراعاة في التعريف  
 واهذا قال بعض العلماء ان المسائل ان اعتبرت بجهة واحدة ككتاب لان الكتاب في النحاة  
 الجمع والجنس يشتمل على انواع غالباً فيكون معنى الجمع مناسباً للمعنى الجنس وان اعتبرت  
 بنوعها - دة بالباب لان الباب في اللغة لتويع فيكون ذكره مناسباً لنوع المسائل وان  
 اعتبرت بفصلها وفقرتها عما قبلها تصد بالفضل لان الفصل في اللغة الفرق والقطع فيكون  
 ذكره مناسباً للمسائل المنقطعة عما قبلها قالوا اكثر المصنفين من الفقهاء والمحدثين مشوا  
 على هذه الطريقة اه (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فالكتاب مصدر وهو مصدر  
 مراد به اسم المفعول كافي النهر ط فالتناسب ذكره قبل قوله جعل شرعاً (قوله والطهارة)  
 اي يفتح الطاء مصدر واما بكسر هاء في الا - دة وبضمها فاضل ما يطهر به كذا في البحر والنهر  
 وفي القوس تاني اتم بالضم اسم لما يطهر به من الماء تامل (قوله بالفتح) اي فتح الهاء (قوله  
 ويضم) اي وكذا يكسر والفتح افصح فهو تاني (قوله بمعنى النظافة) اي عن الانسان حسنة  
 كالايجاس او معنوية كالعيوب والذنوب فقيل الثاني مجاز وقيل حقيقة وقد استعملت  
 فيه ما اذا حدث دنس حكمي والنجاسة الحقيقية دنس حقيقي وزوالها طهارة نهر (قوله  
 ولذا افردها) اي لكونها مصدر او اسم جنس يشتمل على جميع انواعها وافرادها فلا حاجة  
 الى الجمع ولذا قيل المصدر لا يفي ولا يجمع (قوله النظافة عن حدث او خبث) شمل طهارة  
 مالا يتعلق بالاصالة كالاتية والاطعمة واداء بالخبث ما يعم المعنوي كما في فیشل أيضاً  
 الوضوء على الوضوء بنية القرية لانه مطهر للذنوب وعدل عن قول البحر زوال حدث او خبث  
 ليشمل الطهارة الاصلية لان الزوال يشعر بسبق الوجود وعن قول النهر زواله ليشمل النظافة  
 بالاصالة كنزول الحدث في الماء للسباحة واعلم ان اوهنا للتعظيم والتتويج لا القرب

مطلب  
 في اعتبارات المركب التام  
 عنواناً للمسائل مستقلة  
 بمعنى المكتوب والطهارة  
 مصدر طهر بالفتح ويضم  
 بمعنى النظافة لفظ ولذا  
 افردها وشرعاً النظافة  
 عن حدث او خبث



فان كان المقتضيان - فمقتضى مشاركة في مطلق الماهية وانما المراد ان الحد اما هو انما  
هذا على دليل الشك او التشكيك ايضا في الحد المقصود به بان الماهية من حيث هي هي على  
ان ما هنا رسم لاحد كالمنايا قال في المصنف

ولا يجوز في المصنف ذكر او - وجاز في الرسم فادروا

(قوله ومن ج) أي كما صاحب الهداية حيث قال كتاب الطهارة (قوله نظر لانواعها) أي  
فانما اختصوا في وضوء وغسل وتيمم وغسل رين أو قوب وغسله وأورد عليه أن الكلام بطل  
الجمعة لانما يجوز عن الجنس ودفع بأن هذا عند علم الاستغناء والعهد وانما هما ههنا  
ممنوع ولو - فاستدلوا بالجمع والمفرد ممنوع لما في لفظ الجمع من الاشياء بالجمع وان بطل  
معنى الجمعة وعنده في التمر والحاصل أن معنى ابطالها الجمعة أن يدخلوا صار يصدق على  
القليل والكثير لا بمعنى أنه لم يبق صالحا لا كثير كان قبل المصنف ولا يفتي ولا يجمع قبل - ههنا  
باعتبار الحاصل بالمصدر وذلك شاذ كإيجاع المصنف لم يسمع قوله في المصنف وقد عرفت الفرق بين  
المعنى المصدري والحاصل بالمصدر (قوله وحكمها) بكسر الطاء جمع حكمه أي ما شرعت  
لأجله (قوله شهيرة) من تركه الذنوب ومنع الشيطان عنه ط وتخصيص الأعضاء في الدنيا  
بالتنظيف وفي الآخرة بالتعجيل لاداد (قوله وحكمها) أي أثرها المترتب عليها (قوله  
استباحة) السيز والتميزا تذكرا أو لاصيرة قال في البحر ولم يذكره من حكمها الثواب  
لأنه ليس يلزم فيها التوقف على النية وهي ليست شرط فيها ط (قوله أي يجب وجوبها)  
قد مر المضاد لظاهره وان الصلاة من الأليات - بيبا للوجود الطهارة ط ح (قوله مالا يحل)  
أي ارادة مالا يحل وقوله فوطا كان نعيم المصنف على تقديره مضاف هو الارادة كما قد مرنا فلا يمكن  
وغیره وقوله ومن المصنف فاصغر على غير الفرض ط (قوله صاحب البحر قال الخ) ذكره  
عقب كلام المصنف في بيان كلام المصنف على تقديره مضاف هو الارادة كما قد مرنا فلا يمكن  
تقدير الوجوب وقديقال لا تقدير أصلا وان مراده أن ذات مالا يحل اليم اسباب الوجوب فقد  
ذكر الانها في غاية البيان وغيره أن السبب ههنا الصلاة بتبديل الاضافة اليه او هو دليل  
السببية ط ونقله في شرح الفهرست عن شمس اللغة المسمى ونظر الاسلام وغيرهما  
لكن كلام المصنف أحسن لشبهة الصلاة وغيره تأمل (قوله الاقوال) أي الاربعه الآتية  
(قوله هو الارادة) أقول هو ما عليه جمهور الأصوليين وأورد عليه أن مقتضاه أنه اذا أراد  
الصلاة ولم يتوضأ ثم ولولم يصل ولم يقل به أحد وأجاب عنه في البحر بجوابين أحدهما ما يأتي  
عن الزباني والثاني أن السبب هو الارادة المستلزمة للشرع ط ح (أقول) يرد عليه أن  
سبب الشيء متقدم عليه فيلزم أن لا يجب الطهارة قبل التمر وع لان الارادة المستلزمة  
مقدومة مع أنه لا بد من تقدمها عليه لكونه بشرط الصحة تأمل (قوله ذكره الزباني) أي  
هذا الاستدراك حيث قال انه ان أراد الله - لا وجبت عليه الطهارة فاذا رجع وزك التتم  
سقطت الطهارة لان وجوبها لاجلها ط (قوله في الظاهر) أي في شرح قوله وعنده غيره  
على ترك وطئها ط ح (قوله وقال العلامة الخ) هذا أظهر لان ما ذكره في البحر يقتضي أن  
لا يأن على ترك الوضوء اذا خرج الوقت ولم يرد الصلاة الوقتية فيه بل على تنويع الصلاة فقط

ومن جمع نظر لانواعها  
وهي كناية وحكمها  
شهيرة وحكمها استباحة  
مالا يحل بدونها (وسببها)  
أي سبب وجوبها (مالا)  
فعله فرضا كان أو  
يجل) فله فرضا كان أو  
غيره كما صلاة ومن  
المصنف (الاجبا) أي  
بالطهارة صاحب البحر  
قال بعد سرد الاقوال ونقل  
كلام الكمال انما هو أن  
السبب هو الارادة في  
الفرض والنقل لكن  
بترك ارادة النقل بسقط  
الوجوب ذكره الزباني  
في الظاهر وقال العلامة  
قاسم في نيكته

وانه اذا اراد صلاة الظهر مثلا قبل دخول وقتها أن يجب عليه الوضوء قبل الوقت وكلاهما  
باطل ط ح (أقول) فيه أن صلاة الظهر قبل وقتها أنه قد نافذت طهارة بارادتها تأمل  
(قوله الصحيح الخ) منى عليه المصنف في فتح القدير واستوجهه في التبرير وحسنه أيضا العلامة  
السكاكي لكنه لا يشمل غير الصلاة الواجبة فلما اراد عليه هنا قوله أو اراد الخ وما مر من  
الزباني ملاحظ هنا أيضا (قوله وجوب الصلاة) أي لا وجود حالان وجوده مشروط بما  
فكان متأخرا عنه أو المتأخرا لا يكون سببا للمقدم ط ح غايه وظاهره أنه بدخول الوقت يجب  
الطهارة لكنه وجوب موسع كوجوب الصلاة فاذا ضاق الوقت صار الوجوب فيهما مضيقا  
بحر (قوله وقبل سبب الحدث) أي بدوراته مع وجوده أو عدمه فمقتضى منع كون الدوران  
دليلا ولئن لم قال الدوران هنا مقتضى دلالة وجود الحدث ولا يوجد وجوب الطهارة كما قبل  
دخول الوقت وفي حق غير البالغ وعلى حكمه في البحر لكن - يأتي ما يؤيده (قوله وما قبل) القائل  
صاحب البحر في باب الحدث في الله - لا تتبعه صاحب الفتح كما نقله عنه صاحب البحر هناك ثم  
قال وهو تعريف بالحكم كما ذكره الشارح قال بعض الفضلاء في كون هذا التعريف  
تعريفا بالحكم نظر اذ حكم الشيء ما كان أثره خارجا عنه مترتبا عليه والمناقب - المذكورة  
ليست كذلك وانما حكم الحدث عدم صحة الصلاة ومنع من المصنف ونحو ذلك كما هو  
ظاهر فالتعريف بالحكم كأن يقال مثلا الحدث هو ما لا تصح الصلاة معه ونحو ذلك فتأمل  
ط ح كذا في حاشية الشرح خالي النقال (قوله شرعية) أي اعتبرها الشرع مانعا ط (قوله  
الى غاية استعمال) الاضافة للبيان والسير والتميزا تذكرا ط (قوله تعريف بالحكم) علمت  
ما فيه على أنه - عمل عند الفقهاء لان الاحكام محل موانع أنظارهم - (قوله وقبل سببها)  
القيام الى الصلاة) ذكر في البحر أنه مع في الخلاصة قال وصرح في غاية البيان بفساده لصحة  
الاكتفاء بوضوء واحد اصلوات مادام متطهرا وقد دفع بأنما سبب بشرط الحدث فلا يلزم  
ما ذكره خصوصاً أنه ظاهر الآية ط ح (أقول) هذا الذي ظهر والورد القادح كور  
على القوانين الا وبن في كلام الشارح (قوله ونسبها) أي القول بسببية الحدث وانما  
والقول بسببية القيام ط ح (قوله الى أهل الظاهر) هم الذين يظواهر التوضوء  
من أصحاب الإمام الجليل - أبي سليمان داود الظاهري واعترض بأن المذهب اليم هو الثاني  
من القولين أما الاول منه ففسده الاصحابون الى أهل الطرد وهم المستدلون على صحة الحكم  
بالطرد والمكس ويسمى الدوران كالامام الرازي وأتباعه وخالفه - فيه المنقبة ومقتضى  
الاشاعة (قوله وفسده لظاهر) لما علمه مما يرد عليه لكن عات الجواب ط ح يرد على  
الثاني فكان عليه افراد الضمير في الموضعين (قوله ان أثر الخلاف) أي فائدة الاختلاف في  
السبب (قوله في نحو التعلين) أي في التعلين ونحوها كصدق الاخبار بوجوب الطهارة  
وكذبها فأفاده ط وفيما اذا استشهدت الحائض قبل انقطاع الدم فقد صح في الهداية أنها  
تفصل فكان تعميدها لكون السبب الحدث يعني الحيض فأفاده في البحر أي لان الفل وجب  
عليه الحيض لوجوده ثم هو انقطاع الدم بالموت وهذا يؤيد قول أهل الطرد (قوله نأنت  
طالق) أي فطالق بارادة الصلاة على الاول ووجوبه على الثاني وبالحدث أو انقضت على

الصحيح أن سبب وجوب  
الطهارة وجوب الصلاة  
أو ارادة مالا يحل الا بها  
(وقبل سببها) الحدث في  
الحكمية وهو وصف  
شرعي يحل في الأعضاء بل  
الطهارة وما قبل أنه مانعة  
شرعية فاعلة بالأعضاء الى  
غاية استعمال المزيل  
فتم صرف بالحكم  
(وانقضت) في الحقيقة  
وهو عين مقتضى شرعا  
وقيل سببها القيام الى  
الصلاة ونسبها الى أهل  
الظاهر وفساده ظاهر  
واعلم أن أثر الخلاف إنما  
يظهر في نحو التعلين ونحو  
ان وجب عليه الطهارة  
فأنت طالق دون الام  
لا يجمع على حكمه



الثالث وبالقيام الى الصلاة على الرابع (قوله بالتأخير من الحدث) أي أو غلبت أو من ارادة الصلاة أو القيام اليها ط (قوله ذكره في التوضيح) هو شرح الهداية للعلامه سراج الدين الهندي قال في غسل الجهر وقد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الاجماع على أنه لا يجب الوضوء على الحدث والفعل على الجنب والحائض والتفاسير وجوب الصلاة ارادة ما لا يعمل الا به اه (أقول) الظاهر أن المراد بالوجوب وجوب الاداء الثبوت الاختلاف في سبب الطهارة ويلزم منه ثبوت الاختلاف في وقت الوجوب كما لا يخفى ثم رأيت في النهر وفق بذلك بين كلام الهندي وما قدمناه آخا من الهداية (قوله وبه اندفع ما في السراج الخ) هو شرح مختصر القدوري للصدادي صاحب الجوهر وذلك حيث ذكر أن وجوب الغسل من الحيض والتفاسير بالانقطاع عند الكرخ وعامة العراقيين وجوب الصلاة عند البضار بين وهو المختار ثم قال وقائد الخلاف فيما اذا انقطع الدم بعد طلوع الشمس وأخرت الغسل الى وقت الظهر فتأخر الى الاول لا على الثاني وعلى هذا الخلاف وجوب الوضوء عند العراقيين يجب الوضوء عند البضار بين للصلاة اه (قوله بل وجوبها) أي الطهارة (قوله بدخول) خبر بعد خبره وله وجوب الامتناع بقوله موسع وكون وجوبه بدخول الوقت يؤيد ما قدمه من العلامة قاسم من أن - ب - وجوبه وجوب الصلاة إذ وجوب الصلاة أيضا بدخول الوقت اه ح (قوله في ما) أي في الطهارة والصلاة (قوله وشرايطها) أي الطهارة قال في الحلية هو جمع شرط على خلاف المعروف من القاعدة الصرفية اذ لم يحفظ هذا بل جمع فعل بل جمعه شروط (قوله شرايط وجوب الخ) أي الطهارة أهم من الصغرى والصغرى وشرايط الوجوب هي ما اذا اجتمعت وجبت الطهارة على الشخص وشرايط العصة ما لا تصح الطهارة الا بها ولا يلزم بين النوعين بل بينهما عموم وجهي وعدم الحيض والتفاسير شرط الوجوب من حيث الخطاب والعصة من حيث اداء الواجب أفاده ط (قوله شرط الوجوب) مفرد مضاف فيم وهو مبتدأ خبره العقل الخ ط (قوله العقل الخ) فلا تجب على مجنون ولا على كاريهه على المشهور ومن أن الكفار غير مخاطبين بالعبادات ولا على عاجز عن استعمال المطهر ولا على فاقد الماء أي والتراب ولا على مبي ولا على متطهر ولا على حائض ولا على نفسا ولا معصية الوقت وهذا الأخير شرط لوجوب الاداء وما قبله لاصل الوجوب (قوله ما) بالرفع والتثنية على اسقاط العاطف وتقدير مضاف أي وجود ما مطلق طهور كالف أو ما يقوم مقامه من تراب طاهر (قوله بشرط صحة الخ) العصة ترتب المقصود من الفعل عليه في المعاملات الحل والمك لا - ما المقصود ان منها وفي العبادات عند المتكلمين موافقة الامر مستحبة ما يتوقف عليه وعند الفقهاء بزيادة قيد وهو اندفاع وجوب القضاء فصلا لظان الطهارة مع عدمها صحة على الاول لموافقة الامر على ظنه لا على الثاني لعدم سقوط القضاء وعامة في التحرير وشرحه (قوله عموم البشرية الخ) أي ان يتم المصلحة مع الحل الواجب استعماله فيه (قوله في المرة) بدون حمزة وثبت مره يقال في امرأة ومرة وامرأة ذكر الثلاث في القاموس (قوله فقد نفاسها وحضها) أي وقد نفاسها فحضرها (قوله وأن يزول كل مانع) أي من شحور مصر ونوع وهذا الشرط الرابع ويغني عنه الاول والاولى ما في البحر حيث جعل الرابع

بالتأخير من الحدث ذكره في التوضيح وبه اندفع ما في السراج من إثبات الفترة من جهة الانهيار وجوبها من مع بدخول الوقت كالصلاة فاذ اضاف الوقت صار الوجوب في حاضيتها وشرايطها لا في حاضيتها ما في الانباء شرايط وجوبها تسعة وشرايطها تسعة الاربعة وبقائه ما في شرايطها العلامة على المقدس شارح نظم الكثر فقال شرط الوجوب العقل والالام وقدرة ما والاحتلام وحدث رافق حيض وعدم تفاسير وضيق وقت قد همم بشرط صحة عموم البشرية بمائة الطهور ثم في المرة فقد نفاسها وحضها وأن يزول كل مانع من البفت

عدم التلبس في حالة التطهير بما يقتضيه في حق غير المذكور بذلكه (تنبيه) • جميع الشرط الاول ترجع الى مستموي لالام والتكليف وقدرة ما مال المطهر ووجود حدث ونقد الثاني من حيض وتفسير وضيق الوقت والاخير ترجع الى التثنية نعم نحن بالمطهر ونقد الثاني من حيض وتفسير حدث في حق غير المذكور به وقد انطمتما بقولي بشرط الوجوب جاض من ست • تكليف لالام وضيق وقت وقدرة الماء الطهور الكافي • وحدث مع اتفاق الثاني واتقان العصة تعميم المحل • بالماء مع فقد مناف للعمل (قوله وجعلها) أي هذه الشروط وقد نقل هذا التقسيم العلامة البيهقي عن شرح القدوري لا مدى (قوله اربعة) أي اربعة أنواع ففي الاول ثلاثة وكذا الثاني وفي الثالث اربعة وفي الرابع اثنان (قوله وجعلها الحسى) أي الذي يصير به الطهارة موجودة في الحسى والمشاهدة أي يصير فعلها موجودا والافهى وصف شرعى لا وجوده في الخارج ثم لا يخفى أنه ليس الضمير في وجودها بشرط حتى يرد أن القدرة لا وجودها فانهم (قوله وجود المزيل) أي الماء والتراب (قوله والمزال عنه) أي الاعضاء (قوله مشرووع الاستعمال) أي بان يكون الماء مطلقا طاهرا ومطهرا (قوله في حله) أي مثل المشروط ولو قال مشرووع الاستعمال فيما أي الطهارة لكان أولى وخروج به نحو الزيت فانه مشرووع الاستعمال لكن في الدهن مثلا ط أقول وفي بعض النسخ في محله وهو الاول (قوله التكليف) تحته ثلاثة وهي العقل والبلوغ والالام بناء على ما قدمناه من التهور (قوله والحدث) أي الاصغر أو الاكبر (قوله من أهله) بان لا تكون حائضا ولا نفاسا وهذا البيهقي في النظام الآتي (قوله في محله) وهو جميع الجسد في الغسل والاعضاء الاربعة في الوضوء وقد قدم أن هذا أيضا من شروط الوجود ويحتل أنه أراد به تعمير البشرية (قوله مع فقد مانعه) بان لا يحل ما يقص في خلال الطهارة من مذكور به (قوله ونظمها) عطف على جعلها وهذا المنظم من بحر الطويل وفيه من ميوب القوافي الشعر يدبها الماهل وهو الاختلاف في الاضرب فمن ضرب البيت الاول والبيت الرابع محذوف وزنه وهو وان باقي الايات اضر بمائة وزنه ما فاعلم بان المناسب أن يقول في البيت الاول مقصدة في عشرة به - دهان اثنان وفي البيت الرابع طهورة أيضا فخذها ما ذاع عنه (قوله تعلم) فهل أمر (قوله للوضوء) ومنه الخ ط (قوله سلامة أعضاء) إشارة الى المزال عنه اه ح أي لانه من اضافة الصفة الى موصوفها أي أعضاء سلامة أفاده ط (قوله وقدرة امكان) أي يمكن من الازالة (قوله المستعمل) صفة وقدرة أو امكان (قوله القراح) كصاحب أي الناظر قاهوس (قوله وهو) انضم اليه امكان الواو بهما للضرورة راجع لاه (قوله معا) ظرف منصوب اقطعه عن الاضافة متعلق بمحذوف خبر هو وأصله معهما وانما نص على انضمامه اليه حاله لما ذكر الماء على كونه مضافا اليه في جملة وهو - سم أنه ليس - ما برأسه وأنه من تمة المضاف وليس كذلك بل هو - بان لوجود المزيل اه ح (قوله بشرط) بالنصب مقول فخذ محذوف فافهم قوله الآتي فخذها أي الشرط المفهومة من عموم المصدر المضاف وهو أولى من الرفع على الابتداء لان خبره قوله فخذها وقوله فطابق فيلزم عليه الاخبار بالجملة العالمية

وجعلها بعضهم أربعة شرط وجودها الحسى وجود المزيل والمزال عنه والقدرة على الازالة بشرط وجودها الشرعى صكون المزيل مشرووع الاستعمال في حله بشرط وجوبها التكليف والحدث بشرط صحتها صدور الطهر من أهله في محله مع فقد مانعه ونظمها فقال تعلم شروط الوضوء مهمة مقصدة في أربع وغنان بشرط وجود الحسى منها ثلاثة سلامة أعضاء وقدرة امكان استعمال الماء القراح وهو بشرط وجود الشرع فخذها بالجملة



أو اقتران الخبر بالثاء (قوله بالثاء) أي بتأمل وانقاس ط (قوله فطابق ماء) من إضافة الصفة  
 للموصوف وهو خبر مبتدأ محذوف والمراد كون الماء مطاوعا للظاهر كما قال ط ان هذا الشرط  
 معن عن الطهارة والطهورية أي لان غير الطاهر وغير المطهر غير مطاوع (قوله مع) يسكون  
 العين ط (قوله بشرط) بالنصب أيضا لا غير عطف على شرط المنصوب أي وخذ شرط وجوب  
 الخ اذا لم يسجد ما يصح الاخبار به عنه (قوله بالغ) بالإضافة وهو شرط ثان والشرط الاول  
 ط أي لا ذات البالغ (قوله الفيز) بحذف العاطف ثم يحتمل انه معطوف على اسلام فيكون  
 مرفوعا وعلى الحدث فيكون مجرورا ط (قوله باعاني) أي يا فاسد القوائد وهو أولى من  
 نفسه بالاسير أفاده ط (قوله ونسب) مبتدأ وزوال خبره ط (قوله بعد) بتشديد العين  
 (قوله من أدران) بتشديد حركة الهاء إلى النون وهو بيان لما والدن الوسخ فاموس (قوله  
 كنهم) يسكون الميم لغة قليلة وأنكرها الفراء فقال الفتح كلام العرب والمولدون يسكنون  
 لكن قال ابن فارس وقد فتح الميم قال في المصباح فانهم أن الاسكان أكثر ط (قوله ورمص)  
 بفتح الراء والميم وبالماء وفتح يفتح في الموقع عابى الألف وسكنت الميم لضرورة النظم اه ح  
 (قوله لم يتخال الوضوء) اللام من الوضوء آخر الشطر الاول والواو منه أول الشطر الثاني  
 (قوله منافع) كخروج ورجوع ودم ط أي غير العذر بذلك (قوله يا عظيم ذوى الشأن) أي  
 العظيم أي يا عظيمهم وفي نسخة ذى رايست بصواب لاختلاف النظم ط أقول والذي رأيته من  
 النسخ يا عظيم الشأن وهو خطأ أيضا (قوله وزيد على هذين) أي شرطى الصحة ط (قوله  
 تقاطر) وألفه قطران في الاصح كباقي (قوله مع الغسلات) أي المقروضة وأخرج بها المسح  
 ولا يشترط فيه تقاطر (قوله ليس هذا الخ) أي ليس هذا الشرط وهو التقاطر بشرط عند  
 الامام أبي يوسف يعتبى بوضو رضى الله عنه والمقدمة الاول ط (تنبيه) يراد على ما ذكره من  
 شروط الصحة فلهذا الخوض والنقاس كما مر وهو من شروط الوجود الشرعى أيضا وكذا من  
 شروط الوجوب والذي يظهر لي أن شروط الوجود الشرعى شروط للصحة وبالعكس اذ لا فرق  
 يظهر فتدبر (قوله وصفها) أي الطهارة (قوله نرد) أي قطعى ط (قوله للصلاة) فرضها  
 ونفلها ط (قوله وواجب) الأولى واجبة (قوله لا قول الخ) يعنى أنه قبل بانها واجبة لمس  
 المصنف لا فرض للاختلاف في تفسير الآية فلم تكن قطعية الدلالة حتى تثبت القرضية لان  
 قوله تعالى لا يمسها الا المطهرون قبل انه صفة الكتاب مكتون وهو اللوح وقيل صفة القرآن  
 كريم وهو المصحف فعلى الاول المراد من المطهرون الملائكة المقربون لانهم مطهرون عن  
 أدناس الذنوب أي لا يطعم عليهم سواهم وعلى الثاني المراد منهم الناس المطهرون من  
 الأحداث وعليهم أكثر التفسيرين ويؤيده ان فيه جعل المس على حقيقة والاصل في الكلام  
 الحقيقة واحتمال غيرهما بلا دليل لا بدح في صحة الاستدلال اذ قل أن يوجد دليل بلا احتمال  
 فلا ينافى ذلك القطعية فلما والله تعالى أعلم أشار الشارح الى اختيار القول بالقرضية وقراء  
 المحشى الحلى وهو اختيار الشرنبلالى لكن سياتى أن الفرض ما قطع بلزومه حتى يكفر  
 بجاهده وهذا ليس كذلك لما فى الخلاصة انه لو أنكر الوضوء أغير الصلاة لا يكفر عنه فلما الآن  
 يجاب بأنه من الفرض العلى وهو أقوى نوعى الواجب وأضعف نوعى الفرض فلا يكفر

فطاق ماء مع طهارة وضوء  
 طهورية أيضا فز بيان  
 بشرط وجوب وهو اسلام  
 بالغ  
 مع الحدث القبيح بالعقل  
 باعاني  
 بشرط انه مع الوضوء  
 زوال ما  
 يسجد اتصال المياه من  
 ادوان  
 كنهه ورمص ثم لم يتخلل  
 وضوء منافع يا عظيم  
 ذوى الشأن  
 وزيد على هذين أيضا  
 تقاطر  
 مع الفـ لـ لـ لـ لـ لـ  
 لدى الثاني  
 وصفها فرض للصلاة  
 وواجب لطواف قبيل  
 ومس المصحف لا قول  
 بان المطهرون الملائكة

جاءه كباقي بيانه وبه يحصل التوفيق بين القولين والله الموفق (قوله وسنة للنوم) كذا في  
 شرح الماتى لكن هذه الشرنبلالى وغيره في المنذوبات وجعل من الانواع الثلاثة فليحفظ ابن  
 عبد الرزاق (قوله في نيف) قال في المختار النيف وزن الهين الزيادة يخفف ويثقل ويقال  
 عشرة نيف ومائة نيف وكل ما زاد على العدة فهو نيف حتى يبلغ العدة الثانية اه ط (قوله  
 ذكرتم في الجزائين) ذكرها في مكر وهات الوضوء فماعتداسه نقاط من نوم ولداومة عليه  
 والوضوء على الوضوء اذا تبدل المجلس وغسل ميت وجله ولو قبل كل صلاة وقبل غسل جنابة  
 ولجنب عفا كل وشرب ونوم ووطء واغضب وقرأت وحديث وروايته ودراسته علم وأذان  
 واقامة وخطبة ولونك حكاية زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف وسعى شرنبلالى ومس  
 كتب شرعية تعظيمها امداد وسبى ونظر لها من امرأة نمر ولما طلق الذكركا باني قبيل  
 المياه وفي ابتداء العـ ل كباقي في محله ولكل صلاة لومضة الانوار بما عتاب او كذب فان لم  
 يمكنه نيم ونوى به دفع الاثم فتاوى الموقية فهي مع السبعة التي هي نيف وثلاثون كما ذكره  
 أفاده ابن عبد الرزاق (قوله بعد كذب وغيبة) لانهم امن النجاسات المعنوية ولذا يخرج  
 من الكاذب نين بقا عدمه المالك الحافظ كما ورد في الحديث وكذا أخبر صلى الله عليه وسلم  
 عن ربيع منقبة بانهم ارجع الذين يفتابون الناس والمؤمنين ولا تف ذلك منا وامتلأ أنوفنا منها  
 لانظها رانما كالمـ كن في محله الدباغين وسـ ما فى ان شاء الله تعالى في كتاب الحظر والاباحة  
 الكلام على الكذب والغيبة وما يرخص منها (قوله وقهقهة) لان الماء كانت في الصلاة جنابة  
 تنقض الوضوء وأوجب نقصان الطهارة خارجها فكان الوضوء منها مستحبا كما ذكره بيدي  
 عبد القى النابلسى في نهاية المراد على هدية ابن العماد (قوله وشعر) أي قبيح امداد وقدمنا  
 بيان القبيح منه وغيره اقبج عند الكلام على المقدمة ومن أراد من بيانه نهاية المراد فعله  
 بنهاية المراد (قوله وأكل جزور) أي أكل لحم جزور رأى جعل أقول بعضهم بوجوب الوضوء منه  
 وهذا يدخل في عموم قوله بعد وللخروج من خلاف العلماء أفاده ط (قوله وبعد كل خطبة)  
 عطف عام على خاص بالنسبة الى ما ذكره مما هو خطبة وذلك لما ورد في الأحاديث من تكفير  
 الوضوء للذنوب (قوله وللخروج من خلاف العلماء) كس ذكره ومس امرأة (قوله وركعها)  
 هو في اللغة الجانب الأقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تركب المساهمة منه ومن غيره  
 شرح المنية للحاجي (قوله غسل ومسح وزوال نجس) أي مجموع الثلاثة ففي النجاسة المارنية  
 زوال عين النجس وفي غير المارنية والحدث الأكبر غسل فقط وفي الحدث الأصغر غسل ومسح  
 وأما نحو العصر والعتامة في الشروط (قوله ونحوهما) من مانع ودالك وذكاة وغير ذلك  
 مما سـ ما فى في المطهرات (قوله وهو مدينة) لانهم امن المائدة وهي من آخر القرآن نزولا  
 (فائدة) المدة ما نزل بعد الهجرة وان كان في غير المدينة والمكي ما نزل قبلها وان كان في غير  
 مكة وهو الاصح من أقوال الثلاثة كما سـ ما فى في الاتفاق ط (قوله واجمع أهل السير) جمع  
 سيرة أي المغازى وهذا لما يقال يلزم أن تكون الصلاة بالوضوء الى وقت نزول آية الوضوء  
 لانك ذكرت أن آية الوضوء مدينة مع ان الصلاة فرضت بمكة ليلة الاسراء بل في المواهب عن فتح  
 الباري انه كان صلى الله عليه وسلم قبل الاسراء يصلى قطعاً وكذلك أصحابه ولكن اختلف هل

وسنة للنوم ومنذوب في  
 نيف وثلاثين موضعا  
 ذكرتم في الجزائين منها  
 بعد كذب وغيبة وقهقهة  
 وشعر وأكل جزور وبعد  
 كل خطبة وللخروج من  
 خلاف العلماء وركعها  
 غسل ومسح وزوال نجس  
 وآنها ما وتراب ونحوهما  
 ودليها آية اذا قسم الى  
 الصلاة وهي مدينة اجام  
 واجمع أهل السير أن الوضوء  
 والغسل فرضا بمكة



انقرض قبل الشمس حتى من الصلاة لا فقبل ان القرص كان صلا قبل طلوع الشمس وقبل  
غروبها القول نه الى وسج بهم مذربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها اه (قوله مع فرض  
الصلاة) ان اريد بها الصلوات الخمس أشكل على قدمه انه انما صلى الله عليه وسلم كان يصلي  
قبلها قطعاً والظاهر ان العبادة لا مكان لا الزمان فلا يلزم أن تكون صلاته قبل الافتراض  
بلا وضوء ولا نعم به صلاه بقوله وأنه عليه السلام الخ (قوله بل هو شريعة من قبلنا) انقال الى  
جواب آخر وهو مبني على الخطة من أنه عليه الصلاة والسلام قبل بمبعثه كان من عبداً بشر ع  
من قبله لان التكليف لم ينقطع من بعثة آدم ولم يتكلم الناس صدى قط وله ظواهر وروايات  
صلاته وصومه وحجه ولا تكون طاعة بلا شرع لان الطاعة موافقة الامر وكذا به صلاه بعثته  
عليه الصلاة والسلام وبسط ذلك في التحرير وشرحه و ص ياتي أول كتاب الصلاة ان المختار  
عندنا عدمه وهو قول الجمهور (قوله بداهة الخ) اي بداهة الحديث الذي رواه أحمد  
والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه وفي آخره ثم دعاهما فتوضأ ثلاثاً ثم قال هذا وضوءي الخ  
ودفع بان وجوده في الانبياء لا يدل على وجوده في أممهم ولهذا قيل انه من خصائص هذه الامة  
بأنه سجد الى بقية الامم دون انبيائهم الحديث البخاري ان امتي يدعون يوم القيامة فقرايحجلين  
من أنار الوضوء وأجيب بان الظاهر منه أن الخاص به هذه الامة الغرة والتجديد لأصل  
الوضوء وبان الأصل ان ما ثبت للانبياء يثبت لأممهم يؤيده ما في البخاري من قصة سارة مع  
الملاك انه لما هم بالذنوب من افادت توضأ ونصلى ومن قصة جريح الراهب انه قام فتوضأ قبل  
يمكن ص ل ه ذاعلى الوضوء اللغوي أقول حيث ثبت الوضوء الشرعي للانبياء بحديث ه ذ  
وضوء الخ لحمل الوضوء الثابت لأممهم بالغصبتين المذكورتين على اللغوي لا بد له من دليل  
لان الأصل عدم الفرق (قوله من غير انكار الى آخره) أفاد أنه لا يحتاج الى قيام الدليل على  
بقائه أما لو قص عليه انه قد نبأ بالانكار كافي قوله تعالى حرمانا عليهم ثم تصورهم ه الآية فانه  
أنكر بقوله انه الى قل لا أجد فيما أوحى الى الآية وكبحرهم السبب أو ظهر نصه به ص ذ اقراره  
كالتوجه الى بيت المقدس فلا يكون شرعاً مخالفاً نحو وككناعا عليهم فيها ونحو صوم  
عاشوراه (قوله فقائدة نزول الآية الخ) جواب عما يقال اذا كان الوضوء مفروضاً فكيف مع  
فرضية الصلاة وهو أيضاً شرع من قبلنا قد ثبتت فرضيته فقائدة نزول آية المسألة أفاده ط  
(قوله تقرير الحكم الثابت) أي تبيينه فانه لما لم يكن عادته قل بل نأبه بالصلوة احتمال أن  
لتمتم الامة بشأنه وأن يتأهلوا في شرائطه وأركانها بطول العهد عن زمن الوحي واتقاص  
الناقلين يومافيه وما بخلاف ما اذا ثبت بالتم التواتر الباقي في كل زمان وعلى كل لسان ه درر  
(قوله وثاني) مصدر تافى معطوف على تقرير (قوله اختلاف العلماء) اي المجتهدين في النية  
والدلائل والتعريب ونقصه بالمسوق وقد مر المصوح (قوله على نيف وسبعين حكماً) منها أن المراد  
بالقيام ارادته واقتضاه اللفظ الجواب الفـ ل عقبه لانه محكم وأن الواجب الاشارة دون المسح  
بلا ان تراط الدلائل ولا النية ولا التعريب ولا الولا وجوازهم مع الرأس من أي جانب كان  
ودلائها على بطلان الجمع بين الفـ ل والمـح وعلى جوازهم مع الخفين وعلى أن الاستبراء ليس  
بفرض وعلى تعمير البدن في الفـ ل وعلى وجوب المفضضة والاستئذان فيه وعلى وجوب

مطابق  
فی ترجمہ علیہ السلام  
بشرع من قبلہ

مطلب  
ليس أصل الموضوع من  
خصومات هذه الأمة  
بل الغيرة والنضال

مع فرض الصلوة لا يفتي ما لم  
يجبر بل عليه السلام وأنه  
عليه الصلاة والسلام لم  
يصل قط الا بوضوء بل هو  
شريعته من قبلنا بدليل  
هذا وضوءه في وضوء  
الانبياء من قبلي وقد  
تقرر في الاصول أن شرع  
من قبلنا شرع لنا اذا قام  
الله تعالى ورسوله من غير  
انكار ولم يظهر نفيه  
فقد اتت نزول الآية تقرر  
الحكم الثابت وثاني  
اختلاف العلماء الذي هو  
رحمة كيف وقد اشقت على  
نفس وسبعين كما عليه وطنة  
في تيم النساء من فرائد  
الوداية وعلى عثمانية أمور

التيمم أو يرض خاف الضرر وعلى جواز في كل وقت وعلى جواز تطايفه - - - - -  
وعلى جواز الغيب وعلى أن نامى الماء يتيمم مع وجوده وعلى أن التيمم إذا وجد الماء خلال  
الماء لا يلزمه الوضوء وعلى جواز الوضوء به - - - - -  
قال وإنما اقتصرنا على ذلك لاستيعاب بعضها وتغليب بعضها (قوله كاهن) أى  
التمانية أى كل واحد - - - - -  
بالمعنى المسمى ط (قوله الوضوء والف) أى فى قوله تعالى فاعلموا أن الله لا يبدل  
وقوله وإن كنتم جنبا فاطهروا (قوله الماء والصبغ) أى فى قوله فاعلموا أن الله لا يبدل  
بالماء وقوله فتيمموا صعيدا (قوله وكمين) تنقية حكمه فى محكوم به أى ما ورد به ط  
(قوله ومو جمين) بكسر الجيم فانه ما وجب ان تطهروا ط أى بناء على القول بان الحدث  
هو سبب الوجوب (قوله الحدث) أى الاصل فى قوله تعالى أو جاء أحدكم من الماء  
والجنابة أى الحدث الا كبر فى قوله تعالى وإن كنتم جنبا (قوله ومي جمين) أى لترخص  
بالتيمم (قوله المرض والفسر) أى فى قوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر (قوله  
والاجالى) أى فى قوله تعالى فاطهروا فانه لم يفصل فيه مقدار المغسول كما فصل فى الوضوء  
ولذا وقع فى مدة مداره اختلاف المجتهدين (قوله ركعتين) تنقية كتابه ومن معانيه الفقه أن التكلم  
بشيء وانت تريد غير هو ما كذلك فانه عجز بالفاظ وهو المكان المنخفض وأريد به الخارج  
من الانسان وعجز بالامامة المأخوذة من المس باليد وأريد به الجماع ومنه يقال للزانية لا تقع  
كف لأمس (قوله وكرا متين الخ) أى نعمتين تنضلهما تعالى على عبادته بقوله ليظهر كرمه  
وايتيم نعمته عليهم (قوله تطهير الذنوب) لما رواه - - - - -  
أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر  
الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطاش - - - - -  
فاذا غسل رجليه خرج كل خطيئة مشتهر بجلده مع الماء أو مع آخر قطر الماء - - - - -  
من الذنوب وفى رواية - - - - -  
حتى يخرج من تحت أظفاره (قوله أى بعونه شهيدا) أنزل أو بالغررة والتجديد يوم القيامة  
الحديث البخارى المار (قوله ايم الخ) أى فانه لو قال آمنتم لا يخص بالحاضر من فى عصره  
صلى الله عليه وسلم ورد فى غاية البيان بان الموصوف بصفة عامة يتعمم (قوله وكأنه مسمى الخ)  
لان ظاهره أن الاصل التعبير بآمنتم (قوله التفاتا) هو التعبير عن معنى بطريق من الطرفين  
الثلاثة أعنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة بعد التعبير عنه بما يخرج منها بشرط أن يكون التعبير  
الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع (قوله والتحقيق خلافا) لان المتأدى  
مخاطب حتى ضميره أن يأتى على طريق الخطاب فيقال يا فلان اذا فاته ولا يقال اذا فاته - - - - -  
بجى فى الصلة بضمير الغائب لعوده على الموصول والموصول من الاسماء الظاهرة وكما غاب  
فاذا تم الموصول بصلته المأخوذة منها عليه فتمحض الكلام للخطاب الذى اقتضاه لئلا يفسد  
حينئذ فى الكلام عدول عن طريق الى طريق آخر ولذا كان جميع ما ورد فى القرآن وكلام  
العرب من أمثال هذا النداء لم يجز الا على هذه الطريقة فدعوى العدول فى جميع ذلك

كلها من في طهارتين الوضوء  
والغسل ومطهرين الماء  
والصعيد وحكمين الغسل  
والمسح وموجبين الحدث  
والجناية وموجبين المرض  
والنفرة دليلين التمسلي  
في الوضوء والاجالي في الغسل  
وكتابين الفائط والملازمة  
وكرامتين تطهير الذنوب  
واعظام النعمة أي بونه  
شبه بالحديد بمن دارم  
على الوضوء مات شهيدا  
ذكره في الجوهرة واعمال  
آمنوا بالغيبة دون آمنتم  
ليعلم كل من آمن الى يوم  
القيامة قاله في الضياء وكانه  
من في علي أن في الآية  
الاعمال والتحقق خلافه



(٢) سلم على شيخنا وقيل

عندي سؤال من يجيبه بعظم  
أنا ان شئتم وجدتموني  
جازما  
واذا جزمتم فانني لم أجزم  
قل في الجواب بان ان في  
شرطها  
جزمتم ومعهما ان ترددها لم  
واذا لجزم الحكم ان شرطية  
وقعت وليكن لفظها لم يجزم  
منه

مطلب  
في حديث الوضوء على  
الوضوء نور على نور

وأق في الوضوء ما إذا الحقيقة  
وفي الجناية بان التشكيكية  
للإشارة الى ان الصلاة من  
الامور اللازمة والجناية  
من الامور العارضة وصرح  
بذكر الحديث في الغسل والتيمم  
دون الوضوء انه لم أن الوضوء  
سنة وفرض والحديث شرط  
لثاني الاول فيكون  
الغسل على الغسل والتيمم  
على التيمم عينا والوضوء  
على الوضوء نور على نور

(اركان الوضوء أربعة)  
هي بالاركان لانه أقدم  
سلامته عما يقال ان أريد  
بالفرض القطعي برتبة  
المسوح بالربع وان  
أريد العمل برد المغسول  
وان أجيب عنه

لا نسمع نعم العائد الى الموصول قد جمع فيه الخطاب والتكلم قلبه لا في غير الله كما في قول  
على كرم الله وجهه • انا الذي سمعني أي حيدر • وقول كثير  
وانت التي سميت كل قصيدة • الى وما تدرى بذلك القصار  
فهو من الاتفاقات كما قدمناه في اول الخطبة وقد قدمنا هناك أيضا عن المغني أن القول بالاتفاقات  
في الآية هو ومنه في شرح تلخيص الماداني (قوله الحقيقة) أي الدالة على تحقق مدلولها  
غالب وقوله التشكيكية أي الدالة على أنه مشكوك فيه غالب وقد استعمل كل منهما ما كان  
الآخرى كما بين في محله (الطبعة) ان للشك مع أنه اجازة وإذا لجزم مع انه لا يجزم وقد ألف  
في ذلك الامام الزنجبيري فقال (٢)

انا ان شئتم وجدتموني جازما • واذا جزمتم فانني لم أجزم  
(قوله من الامور اللازمة) أي الغالبة الوجود بالانظار الى ديانة المـ لم كافي غاية البيان العلامة  
الاتفاق (قوله والجناية الخ) أي لانها يمكن أن لا تقع أصلا ط (قوله في الغسل والتيمم) أي  
أي قوله تعالى وان كنتم جنتا وقوله تعالى أوجبا • • • • • منكم من الغائط (قوله ليهـ لم أن  
الوضوء سنة الخ) وهو الذي لا يكون عن • • • • • ذواته • • • • • ما يدل على أن قوله تعالى فاعـ • • • • •  
الخ سنة عمل في الوجوب والتدب الوجوب في الحدث والتدب في غيره وهو مخالف لما ذكرنا  
من أن الحدث في الآية مراد به يؤخذ منه أن التيمم والغسل لا يكونان الا فرضا لا يصح  
بالحدث فيهما وفيه أن الغسل يتدب في موضع وبين في آخر وكذا يقوم التيمم مقام الوضوء  
لنعونهم ودخول • • • • • فلا يشترط فيه أن يكونا فرضا ط لكن في النهاية لا يقال ان الغسل  
سنة للجمعة فيثبت التنوع فيه لا ما تقول المذبي انه لا يسر لكل صلاة أو تقول ان اختيار  
البردوى أنه سنة لا يوم لا صلاة (قوله والوضوء نور على نور) هذا لفظ حديث  
ذكره في الاحياء وقال الحافظ العراقي في تحريجه لم أقف عليه وسبقه لذلك الحافظ المنذري  
وقال الحافظ ابن حجر حديث ضعيف ورواه زرير في مسنده اه جرحي نعم روى أحمد بإسناد  
حسن مرفوعا ولأن أشق على أمي لا صرتهم عند كل صلاة بوضوءه في ولو كانوا • • • • •  
وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه مرفوعا من نوا على طه • • • • • ركتب له عشر سنات ولم  
يقدم الشارح باختلاف الجماس تبع الظاهر الحديث وسياق الكلام عليه ان شاء الله في سنن  
الوضوء (قوله غير بالاركان) أي ولم يعب بالافراض كما عرفت • • • • • (قوله لانه) أي التيمم المأخوذ  
من غير ط (قوله أفيد) أي أكثر فائدة قال في المخ لان الركن أخص ولينبه على أن مراده من  
غير بالفروض الاركان اه (قوله مع • • • • •) لامت الخ اعترض بان الركن كما عرفت به فرض  
داخل المساهمة • • • • • فهو وأخص من مطلق الفرض ولازم الاعمال لازم للأخص وأجيب عنه بان  
مفهوم الركن ما كان جزء المساهمة • • • • • وان لم يكن يكون فرضا لان المعنى في المساهمة ان  
الاعتبارية ما اعتبره الواضع عند وضع الاسم لها ولم يعب في الركن بنبوته قطعي أو ظني (قوله  
بالربع) أي ربع الرأس ومنه غـ • • • • • المرفق والكعبين فانه لم يثبت ثبوتها قطعي ولذا لم  
يكفر المخالف فيها اجماعا كذا في الحلية (قوله يرد المغسول) أي من الاعضاء الثلاثة سوى  
المرفقين والكعبين زاد في الدر المنثور وان أريد بالجزء عموم المشترك أو ارادة الحقيقة والجزاز

اه

اه (قوله بالمسألة الخ) أي من أنه من عموم الجواز والفرق بينهما وبين الجمع بين الحقيقة  
والجواز ان الحقيقة في الاول تجعل فردا من الافراد بان يراد منه في تحقق في كل الافراد بخلاف  
الثاني فان الحقيقة يراد به الوضع الاصلي والجزاز يراد به الوضع الثانوي فهو ما استعملان  
متباينان أو من أن المراد القطعي ويجاب عن اراد المسوح بان المراد أصل المسح فيه وذلك  
قطعي لثبوته بالسكاب أو العمل ويجاب عن اراد المغسول بان المراد القدر في الكل ولاشك أنه  
من هذه الحقيقة على خلاف زفر في المرفقين والكعبين وأي يوسف فيما بين العذار والاذن ط  
قال بعض الفضلاء والخاص من ذلك كله أن نقول اطلاق الفرض عليه • • • • • حقيقة عرفية في  
اصطلاح الفقهاء فبقط السؤال من أصل اه أقول والى هذا أشار في النهاية حيث أجاب  
بان الفرض على نوعين قطعي وظني وهو الفرض على زعم الجمهور كالجواب الطهارة بالفـ • • • • •  
والطهارة فانهم يقولون يفترض عليه الطهارة عند ارادة الصلاة اه وبأن • • • • • (قوله  
ثم الركن) ترتيب اخباري ط (قوله ما يكون فرضا) وهذا لغة الجانب الاقوى كما قدمناه  
(قوله داخل المساهمة) يعني بان يكون جزءا من ما يتوقف تقوم عليه والمساهمة ما به الشيء هو  
هو سميت به لانه يستل عنها بما هو (قوله وأما الشرط) هو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح  
ما يلزم من عدمه لعدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله فيما يكون خارجا بيان  
للمراد به هنا والمراد ما يجب تقديمه عليها واستقراره في حقيقة أو حكم كالشرط والركن  
متباينان كذا في الحلية (قوله فالفرض أعم منه ما) وقد يطلق على ما ليس واحدا منهم • • • • •  
كترتيب ما شرع غير مكرر في ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة  
والسجود على الركوع والقعدة على السجود فان هذه الترتيبات كلها فرض ايست باركان  
ولا شرط كذا في شرح المنية للذبي (قوله وهو ما قطع بزومه) مأخوذ من فرض يعني قطع  
تحريره يعني فرضا عمليا لا لزوم اعتياده والعمل به (قوله حتى يكفر) بالبناء للجهول  
أي ينسب الى الكفر ومن أكفره اذ ادعاه كافرا وأما بكفر من التكفير فـ • • • • • ثابت هنا وان كان  
جائزا لغة كما في المغرب والاصل حتى يكفر الشارح جاحده • • • • • أن كره قولاً أو اعتيادا كذا  
في شرح المنار لابن نجيم فقال (قوله كأصل مسح الرأس) أي مجرد عن التقدير بربع أو غيره  
(قوله وقد يطلق الخ) قال في البحر والظاهر من كلامهم في الاصول والفروع أن الفرض على  
نوعين قطعي وظني هو في قوة القطعي في العمل بحيث يفوت الجواز بقواته والمقدار في مسح  
الرأس من قبيل الثاني وعند الاطلاق يعرف الى الاول لكلاهما والفرق بين الظني الأقوى  
المنبث للفرض وبين الظني المنبث للواجب اصطلاحا وهو من المقام اه أقول ببيان ذلك ان  
الدالة السجعية أربعة الاول قطعي الثبوت والدلالة كـ • • • • • المسح • • • • • أو المحسنة  
والسنة المتواترة التي مفهومها قطعي الثاني قطعي الثبوت ظني الدلالة كالاتيات المؤولة  
الثالث عكسه كاخبار الاحاد التي مفهومها قطعي الرابع ظني • • • • • ما كاخبار الاحاد التي  
مفهومها ظني فبالاول يثبت الفرض والحرام والثاني والثالث الواجب وكراهة التحريم  
وبالرابع السنة والمستحب ثم ان الجمهور قد يفتي في هذه الدلائل الظني حتى يصير في بياعته  
من القطعي فثبت به • • • • • فرضا عمليا لانه يسامله الفرض في وجوب العمل وبمعنى

بالمسألة في شرح المتن  
ثم الركن ما يكون فرضا  
داخل المساهمة وأما الشرط  
فما يكون خارجا فالفرض  
أعم منه ما وهو ما قطع  
بازومه حتى يكفر جاحده  
كأصل مسح الرأس وقوله  
بطاني

مطلب  
قد يطلق الفرض على  
ما ليس بركن ولا شرط

مطلب  
في فرض القطعي والظني



واجب انظر الى طينة دابة فهو اقوى نوعي الواجب واضعف نوعي الفرض بل قد يصل خبر الواحد عنده الى حد القاطع ولذا قالوا انه اذا كان متناقيا بالقبول باثبات الركن به حتى ثبتت ركبة الوقوف بعرفات بقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وفي التلويح ان استعمال الفرض فيما ثبت بظني والواجب فيما ثبت بقطعي شائع مستفيض فافظ الواجب يقع على ما هو فرض مما هو لا كماله لا الفجر وعلى غاي هو في قوة الفرض في العمل كالترجيح حتى يمنع ذكره صحة الفجر كذا ذكره الله تعالى على طين هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كنهين الفاضلة حتى لا تعدد الله لالة بقره كنهين السحر اه وتمام تحقيق هذا المقام في فصل المشرق وعان من حواشينا على شرح المزار فواجبه فانك لا تجد في غيرها (قوله فلا يكفر بجاهده) لما في التلويح من ان الواجب لا يلزم اعتقاد قبحه لنموه بدليل ظني ومبني الاعتقاد على اليقين لكن يلزم العمل بوجوب الدلائل الهائلة على وجوب اتباع الظن بخلافه لا يكفر وتاركة العمل به ان كان مؤولا لا يفسق ولا يضل لان التأويل في مقامه من سيرة السابق والافان كان مستغفرا يضل لان رد خبر الواحد والقياس بدعة وان لم يكن مؤولا ولا مستغفرا يفسق لم يروجه عن اطاعة بقره ما وجب عليه اه اقول وما ذكره العلامة الاكل في العناية من ان الالاسم لم يدم التمسك بجاهده عند المسمع بل اتاويل اهله مبنى على ما ذهب هو اليه كصاحب الهداية من ان الالاسم لا ينجح في حق المقدار وان حديث المغيرة من مسنده عليه الصلاة والسلام بنصه التحق بآفاله فيكون ثابتا بطي لان خبر الواحد اذا التصق بآفاله لم يعمل كان الحكم بده مضافا لاجل الالباب وما رده في البحر على صاحب الهداية اجبت منه فيما افقته عليه (قوله غسل الوجه) الغسل بفتح الغين لغة ازالة الوسخ عن الشيء باجراء الماء عليه وبضعه اسم لغسل غلام الجسد والوجه الذي يغسل به ويكسر حاميا يغسل به الرأس من خطمي وغيره بحر والمراد الاول وضافته الى الوجه من اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف أي غسل المتوضي وجهه لكن يرد عليه أنه يكون مفعولا لفاعل وهو غير شرط اذ لو أصابه الماء من غير فعل كفي فالاولى جعله مصدرا لمبني للعجز هو على ارادة الحاصل بالصدر أي مفعولية الوجه قال في حواشي المطول المصدر يستعمل في أصل النسبة وفي الهيئة الحاصلة منها لا متعلق مفعولية أو مفعولية كهيئة الحركة الحاصلة من الحركة ونسعى الحاصل بالمصدر وذلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمضمر كية والقائمة من الحركة والقيام أو لفاعل والمفعول للمتعدي كالعالمية والعلومية من العلم واستعمال المصدر بالمعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه انتهى أي فهو مجاز مرسل (قوله أي اسالة الماء الخ) قال في البحر واختلف في معناه النهرى فقال أبو حنيفة ومحمد هو الاسالة مع التقاطر ولو قطرة حتى لو لم يسيل الماء بان استعماله استعمال الدهن في يجر في ظاهر الرواية وكذا الوترضا بالخلج ولم يقتر منه حتى لم يجر عن أبي يوسف هو مجر بدل الخل بالماء سال أولم يسيل اه واعلم أنه صرح كنه يره بذكر التقاطر مع الاسالة وان كان هذا الاسالة أن يتقاطر الماء المتأكسد وزيادة التنبه على الاحتراز عن هذه الرواية على أنه ذكر في الحديث عن الأخيرة وغيرها أنه قيل في تأويل هذه الرواية انه سال من العضو قطرة أو قطران ولم يتدارك اه والظاهر ان

فعل العمل وهو ما نفوت  
الصحة بقاءه كالكافة دار  
الاجتماع في الفروض  
فلا يكفر بجاهده (غسل  
الوجه) أي اسالة الماء مع  
التقاطر

معنى لم يتدارك لم يقطر على القور بان قطر بعده فاعلى هذا يكون ذكر السيلان المصاحب للتقاطر احترازا عما لا يتدارك فافهم ثم على هذا التأويل يندفع ما أورده على هذه الرواية من أن البلى بالتقاطر مسجع فليزم أن تكون الاعضاء كلها مع وحتم مع أنه تعالى أمر بالغسل والمسمع (قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر معنى أصل الفعل اه ح (قوله أقله قطران) يدل عليه صيغة التفاعل اه ح ثم لا يخفى أن هذا بيان للفرض الذي لا يجزى أقل منه لانه في صدد بيان الفصل المفروض وسبأني أن التقدير مسكروه ولا يمكن حل التقدير على مادون القطرتين لان الموضوع حينئذ لا يصح لما علت فتمين أنه لا ينتفى التقدير الا بالزيادة على ذلك بان يكون التقاطر ظاهرا ويكون غسلا يقيين وبدونها يقرب الى حد الدهن وبما لا يتيقن بـ بلان الماء على جميع أجزاء العضو فلذا ذكره فافهم (قوله لان الأمر) وهو هنا قوله تعالى فافعلوا (قوله لا يقتضي التكرار) أي لا يستلزمه بل ولا يجعده في الصحيح عندنا وانما يستفاد من دليل خارجي كـ كرر اسالة التكرار وقاتها (قوله مشتق الخ) المراد بالاشتقاق الاختصاص لاجل علاقه الاطلاق والتقييد اذا الاشتقاق في الصنف أخذوا من الاشياء العشرة من المصدر وهي الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والصيغة المشبهة وأفعال التفضيل واسم الزمان والمكان والالتفات والوجه ليس منها اه ح لكن في تعريفات السيد الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهم ما معنى وتر كيبا ومغايرتهم في الصيغة فان كان بينهما تناسب في الحروف والتعريب كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغير أو في اللفظ والمعنى دون التعريب كجذب من الجذب فكبير أو في المخرج كتنق من التنق فأكبر اه وحجوه في شرح التبرير قال وقد نسي أصغر وصغيرا أو كبير وقد نسي أصغر وأوسط وأكبر والاول أشهر وما نحن فيه من القسم الاول فافهم (قوله شائع) خبر اشتقاق وذلك لان معنى الاشتقاق أن ينظم الصيغة في واحد وفي هذا لا توقيت بان يكون المشتق منه ثلاثا بخلاف ان يكون المزيد أشهر وأقرب لاهم من الثلاثي لكثرة الاستعمال فصع ذكر الاشتقاق لا يوضح معناه وان لم يكن المزيد أصلا فافهم في النهاية (قوله من الارتعاد) أي الاضطراب أخذتم الرعد الاضطراب في السماء واضطراب السحاب منه (قوله واليم) وهو البحر من التيم وهو الرعد قال في الكشف لان الناس يقصدونه وقال أيضا واشتقاق البرج من التبرج ان ظهوره وقال في القامق والجن من الاجتنان لاستتارهم عن العيون (قوله سطح جهته) أي أعلاها ط (قوله بقرينه المقام) وهي كون المتوضي أو المكلف فاعل المصدر الذي هو غسل اه ط (قوله أي منبت أسنانه السفلى) تفرعها من تحت الفك السفلي الى أسفل العظم الذي عليه الاسنان السفلى وهو ما تحت المنقعة (قوله طولا) منصوب على التمييز ط (قوله كان عليه) أي على الوجه (قوله شعر) بالاسكان ويجر كقاموس (قوله عمل من قولهم) أي عمل المستنف عن قول بعض الفقهاء في تعريف الوجه طولا كالسكر والمشتق ط (قوله قصاص) بتثنية القصاص والضم اعلاها حيث ينتهي بانه في الرأس نهر (قوله الجاري) صفة لقولهم ط (قوله على الغالب) أي في الاغلب اذ الغالب فيهم طلع الشعر من مبدأ سطح الجهة ومن غير الغالب الاغم وأخواه ط (قوله الى المطرد) أي

مطلبه  
في معنى الاشتقاق  
وتخصيه الى الثلاثة أقسام  
ولو قطرة وفي التفيض أقله  
قطران في الاصح (مرة)  
لان الامر لا يقتضي التكرار  
(وهو) مشتق من المواجهة  
واشتقاق الثلاث من المزيد  
اذا كان أشهر في المعنى  
شائع كاشتقاق الرعد من  
الارتعاد واليم من التيم  
(من مبدأ سطح جهته)  
أي المتوضي بقرينه المقام  
(الى انه أسفل ذقنه) أي  
منبت أسنانه السفلى  
(طولا) كان عليه شعرا ولا  
عدل من قولهم من قصاص  
شعره الجاري على الغالب  
الى المطرد



العام في جميع الافراد ط (قوله ايم الاقم الخ) هو الذي سال شعرا - حتى ضيق الجبهة  
والاصابع هو الذي انصهر مقدم شعرا - والا نزع هو الذي انصهر شعرا من جاني جبهة  
هـ ح عن جامع اللغة أقول وبق الا نزع وهو من ذهب شعرا رأسه قاموس (قوله نصفي  
الاذنين) اي ما لان من ما والاذن بضم الذال وان اسكانه تحقيقا فأفاده في النهر وانظر ما وجه  
انصهر ببالشعر - نين مع ان الظاهر ان يقال ما بين الاذنين وعل وجهه - ان النصفين لما  
انه اتا بعض الوجه وهو البياض الذي خلف الصدور صارت منته أن يجب غسلها مامشلا  
في الحواشي - المفعول ذلك تأمل (قوله وحيتذ) اي حين اذ علمت حد الوجه طولا وعرضا  
ط (قوله فيجب غسل المياقي) جمع موق وهو على ما في القسح باليه الممدود بقصد الميم والصواب  
بالهمزة المسدودة فتدحكه في قاموس في باب القاف عشر لغات في الموق ثم افاق  
بالهمزة موق وماتى بهمة قبل القاف وهمزة مدودة في اوله وقبل آخره وموافق ما في  
هـ د الكل أربعة جوع اما قوا ما في اي بهمة مدودة في اوله وقبل آخره وموافق ما في  
ولم يذكر المياقي في المفردات ولا في الجوع هذا وفي البحر لو ردت عينه فرمست يجب  
ايصال الماء تحت الرمح ان يبق خرابته - بخ المين والافلا هـ هذا وفي بعض النسخ  
فيجب غسل الملاقي ويغني عنه قول المصنف الا في وجهه - ل جميع الجبهة فرض لان المراد  
بالا في حالي البشرة منها كالي الدرر وفي شعره الشج اصمير والملاقي هو ما كان غير خارج  
عن دائرة الوجه وهو احتراز عن المسترسل وهو ما خرج عن دائرة الوجه فانه لا يجب غسله  
ولا مسح بل يمسح هـ وباني علم الكلام عليه (قوله وما يظهر) اي بغيره من غسله كما هو  
في الخلاصة وقيل الشفة تتبع لقم أفاده في البحر (قوله عند انضمامها) اشارة بصيغة  
الاتصال الى ان المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعي لا عند انضمامها بشدة وتكلف اه  
ح وكذا لو غرض عينه شديدا لا يجوز زجر لكن نقل العلامة المقدسي في شعره على نظم  
الكثر ان ظاهر الرواية الجواز واقره في الشعر بلالية تأمل (قوله وما بين الصدور والاذن)  
اي ما بين مامن البياض (قوله ببق) وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح وعليه أكثر  
الشافعية قال في البدائع وعن أبي يوسف عدمه وظاهره ان مذهبه بخلافه بصر لان كلمة من  
تقيد آه رواية عنه والخلاف في المتخى اما المرأ أو الامر أو الكوسج فيقتصر من الغسل اتفاقا  
دومنتق (قوله لا يغسل باطن العين الخ) لانه يصير يضرم الماء الحار والبارد ولهذا الوا اكمل  
بكمل يخص لا يجب غسله كذا في مختلرات التوازل لصاحب الهداية (قوله والاقصوالقم)  
مطوفان على العينين اي لا يجب غسل باطنهما ايضا (قوله وأصول شعر الحاجبين) يحمل  
هذا على ما اذا كانا كثيفين اما اذا بدت البشرة فيجب كيا في قريبا عن البرهان وكذا يقال في  
العين والشارب ونقطة ح عن عمام الدين شارح الهداية ط (قوله وونيم ذباب) اي  
خرو قال في بحث الفسل ولا يمنع الظاهر ونيم ذباب وبرقوت لم يصل الماء فيجسه وخناه  
ولو جرمه ببق ودين ودين ووزاب وطبق الخ (قوله الفرج) عه أقوله لا يغسل الخ اي فان  
هذه المذ كورات وان كانت داخل في حد الوجه المذ كود الاثم لا يجب غسلها للفرج  
وعلى في الحد وبان محل القرض استمر بالحائل وصلو بحال لا يواجه الناظر اليه فسقط

لـ بـ م الاغم والاصابع  
والا نزع (وما بين نصفي  
الاذنين مرضا) وحيتذ  
(فيجب غسل المياقي)  
وما بين شعر من الشفة  
عند انضمامها (وما بين  
الصدور والاذن) مدخوله في  
الملاقي يغسل باطن  
العين والاذن والقم  
وأصول شعر الحاجبين  
والجبهة والشارب وونيم  
ذباب (وغسل البدن)

الفرض عنه ونحوه الى الحائل (قوله أ - فقط افظ فرادى) تعرض بصاحب الدرر حيث  
قيد به هـ ح ومعناه غسل كل يد من فردة عن الاخرى ط (قوله لادم الخ) اي لانه في حد  
ان فرائض الوضوء في شعر كلامه بان الا نزع لا يزم مع أنه لو غسلها معاقبة ط القرض (قوله  
الباديتين) اي الظاهرتين اللتين لا خلف عليهما ط (قوله فان البحر وحيت الخ) عه لا تقيد  
بالقيد من السابقين على سبيل اللق والنشر المشوش ط (قوله وظيفة - ما المسم) لكنه  
مختلف الكيفية كيا في ط (قوله المامس) اي من أن الامر لا يقتضي التكرار (قوله مع  
المرفقين) نقية مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وفيه العكس اسم للفق العظم من عظم العضد  
وعظم الذراع وأشار المصنف الى أن في الآية بمعنى مع وهو مردود لانهم قالوا ان اليد من  
رؤس الاصابع للمضكب فاذا كانت الى يمين مع وجب الغسل الى المذكب لانه كافل  
القبض وكه وغايته أنه كافراد فرد من العام وذلك لا يخرج غيره بحر والجواب أن المراد من  
اليد في الآية من الاصابع الى المرفق للاجماع على سقوط ما فوق ذلك وعدل عن التعبير بالي  
الجملة لدخول المرفقين والكعبين وعدمه الى التعبير مع الصريح بالدخول للاحتراز عن  
القول بعدمه المشار اليه بقول الشارح على المذهب اي خلافا لمر ومن قال بقوله من أهل  
الظاهر وهو رواية عن مالك (قوله والكعبين) هما العظمان التائزان من جاني القدم اي  
المرفقان كذا في المغرب وصحة في الهداية وغيره ما روى هشام عن محمد أنه في ظهر القدم  
عند مد الشرا قالوا هو - هو من هشام لان محمدا انما قال ذلك في المحرم اذ الم يجد النعلين  
حيث يقطع خفيه أ - فل من الكعبين وأشار محمد بيده الى موضع القطع فتق - له هشام الى  
الطهارة وغاسم في البحر وغيره (قوله وماذ كروا) اي في الجواب عما ورد انه ينبغي غسل  
يدورجل لا تمسح بالجمع بالجمع تقتضي انقسام الا حاد على الاتحاد (قوله بعبارة النص)  
اي بصريحه المسوقه ط (قوله بدلاته) اي انه مفهوم منه بطريق المساواة (قوله ومن  
البحث في الي) اي في كونها تدخل الغاية أو لا تدخلها أو الامر بمقتل والمرجع القرائن وغير  
ذلك مما أطال به في البحر ط (قوله وفي القرائن) اي قرائن البحر والنصب في أرجلكم من  
حل البحر على حالة الخفف والنصب على غيرها أو ان البحر الجوار لان المسم غير مقيما بالكعبين  
الى آخر ما أطال به في البحر وغيره (قوله قال في الصر لا طائل تحت) اي لا فائدة فيه وبالجملة  
خبر عما في قوله وماذ كروا أفاده ط (قوله به - د انقضاء الاجماع على ذلك) اي على افتراض  
غسل كل واحد من اليدين والرجلين وعلى دخول المرفقين والكعبين وغسل الرجلين  
لا مسحهما أفاده ح أقول من استدلال بالآية كالتقوى وغيره من أصحاب المتون يحتاج  
الى ذلك ليم دليله على أن في ثبوت الاجماع على دخول المرفقين كلاما لا في البحر أخذ من  
قول الامام الشافعي لانهم لم يخالفوا في اجاب دخول المرفقين في الوضوء ورد في النهر بان قول  
الجهنم لا أعلم مخالفا ليس حكاية للاجماع الذي يكون غير محجوب به فقد قال الامام الاشعري  
في أموه لا خلاف أن جميع المجتهدين لو اجماعوا على حكم واحد ووجد الرضا من الكل نصا  
كان ذلك اجاعا لما اذا نص البعض وسكت الباقيون لانه خوف به د استمر القول بعمامة  
أهل السنة ان خلف يكون اجاعا وقال الشافعي لا أقول انه اجاعا ولكن أقول لا أعلم فيه

استقط لفظ فرادى لادم  
تقيد القرض بالانفراد  
(والرجلين) الياديتين  
السابقين فان البحر وحيت  
والمتنوعين بالخلف وظيفتهما  
المسم (مرة) المامس ومع  
المرفقين والكعبين) على  
المذهب وماذ كروا من أن  
الثابت بعبارة النص غسل  
يدورجل والاخرى بدلاته  
ومن البحث في الي وفي  
القرائين في أرجلكم قال  
في البحر لا طائل تحت به  
انقضاء الاجماع على ذلك



خلافاً وقال أبو هاشم من المصلحة لا يكون اجتماعاً ويكون جهة أيضاً اهـ وقد مرنا أيضاً عن شرح المنية أن غسل المرفقين والكفين ليس بفرض قطعي بل هو فرض على كسر ربع الرأس ولذا قال في التمر أيضاً لا يحتاج إلى دعوى الاجتماع لأن الفروض العملية لا يحتاج في اثباتها إلى القاطع (قوله ومسح ربع الرأس) المسح لغة امرار اليد على الشيء وعرفاً إصابة الماء العضو وأعلم أن في مقدار فرض المسح روايات أشهرها ما في المتن الثانية مقدار الناصية واختارها القسودري وفي الهداية وهي الربع والتحقق أنها أقل منه الثالثة مقدار ثلاثة أصابع رواها هشام عن الإمام وقيل هي ظاهر الرواية وفي البدائع أنها رواية الأصول وصحها في التمهيد وغيره ما في الظاهرية وعليه الفتوى وفي المعراج أنها ظاهر المذهب واختيار عامة المفتين لكن نسبهم في الخلاصة إلى محمد فيصير ما في المعراج من أنها ظاهر المذهب على أنها ظاهر الرواية عن محمد بن أبي عيسى وغيره في التمر والبحر والحاصل أن المسح بدرواية الربع وعليه أمشي المتأخرون كابن الهمام ونايذه ابن أسير حاج وصاحب التمر والبحر والمقدمي والمنصف والنيربلاي وغيرهم (قوله فوق الأذنين) فلو مسح على طرف ذؤابة شئت على رأسه لم يجز مقدسي (قوله أو بلل باق الخ) هذا إذا لم يأخذ من عضو آخر مقدسي فلو أخذ من عضو آخر لم يجز مطلقاً بغير أي سواء كان ذلك العضو غرضاً ولا أوجع وحذر (قوله على المشهور) مقابله قول الحاكيم بالذبح وخطأ عامة المشايخ وانتصر له المحقق ابن النكاح وقال الصحيح ما قاله الحاكيم فقد نص الكرخي في جامع الكبير على الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إذا مسح رأسه بفضل غسل ذؤابه لم يجز الإجماع جديد لأنه قد ظهر به مرة اهـ وأقر في التمر (قوله الآن يتقاطر) كذا ذكره في القور لأنه كذا أخذنا ما جدد (قوله ولو مد الخ) أي هذا المسح حتى استوعب قدر الربع وفي البدائع لو وضع ثلاثة أصابع ولم يعد لها جاز على رواية الثلاث أصابع لا الربع ولو مسح بماء منصوب غير موضوع ولا ممدودة فلا لأنه لم يأت بالقدر المقروض أي وهذا بالاجماع كافي التمر فلو مدها حتى بلغ القدر المقروض لم يجز عند علمائنا الثلاثة خلافاً لغيره وكذا الخلاف في الأصبع والأصبعين إذا مدها وبلغ القدر المقروض اهـ لمصافي ما إذا وضع ثلاث أصابع ومدها وبلغ الربع قال في القح ولم أرفعه إلا بطراوته عقبه في التمر بقوله قد وقفت على ما هو المنقول يعني قول البدائع فلو مدها الخ أقول وفيه نظر لأن الضمير في قول البدائع فلو مدها الخ عائد على المنصوبة أي بان مسح باطرافها لا الموضوعية على أنه قال في البحر لو مسح باطراف أصابعه والماء متقاطر جاز والافلا لأنه إذا كان متقاطراً فالماء يتزل من أصابعه إلى أطرافها فإذا مدها صار كأنه أخذها بجديداً كذا في المحيط وذكر في الخلاصة أنه يجوز مطلقاً هو الصحيح اهـ قال الشيخ جميل وضوءه في الواقعات والقبض (قوله لم يجز) قيل لأن البسطة صارت مستعجلة وهو مشكل بأن الماء لا يصير مستعجلاً قبل الانفصال وبله يستلزم عدم الجواز بعد الثلاث على رواية الربع وقيل لا تأمل ما مودون بالمسح باليد والأصبعان منها لا يمتدحى بدا بخلاف الثلاث لأنما أكثرها وفيه أنه يقتضي تعيين الإصابة باليد وهو مستحب بمسألة المطر وقد يقال في العلة أن البسطة ثلاثي وتفرغ قبل بلوغ قدر الفرض بخلاف ما لو مدها

(ومسح ربع الرأس مرة)  
فوق الأذنين ولو بإصابة مطر  
أو بلل باق بعد غسل على  
المشهور لا بعد مسح الآن  
يتقاطر ولو مدها أصابعاً أو  
أصبعين لم يجز

الثلاث وغمامه في فتح القدير (قوله إلا أن يكون مع الكف الخ) لأنهم مع الكف أو مع ما بين الأبهام والسبابة يصح أن مقدار ثلاث أصابع أو أكثر فإذا مدها وبلغ قدر الربع جازاً ما يدون مديجوز على رواية الثلاث كما صرح به في التارخانية (قوله أو بجياه) قال في البحر ولو مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات وأعادها إلى الماء في كل مرة جاز في رواية محمد أما من مدها فلا يجوز اهـ أي على رواية الربع لا يجوز زحاف في الدر المنثور من أنه يجوز اتفاقاً فيه نظر كذا قيل وأقول فيه نظر لأن عبارته لو كان بجياه في موضع مقدار الفرض جاز اتفاقاً بقوله مقدار الفرض شامل لرواية الثلاث أصابع ولرواية الربع وفي البدائع لو مسح بأصبع واحدة يظن ما ظهرها وجانبها الميز في ظاهر الرواية واختلاف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم هم يجوز وهو الصحيح لأن ذلك في معنى المسح بثلاث أصابع اهـ قال في البحر ولا يخفى أنه لا يجوز على المذهب من اعتبار الربع وما في شرح المجمع لابن مفلح من أنه لا يجوز اتفاقاً في الأصح ففيه نظر اهـ (قوله اجزأه) أي أن أصاب الماء قدر الفرض ط (قوله ولم يصبر الماء مستعجلاً) لأن الماء لا يعطى له الاستعمال إلا بعد الانفصال والذي لا في الرأس أي وأخويه أي الخلف والجبهة لصق به فطهره وغيره لم يلاقه فلا يستعمل وفيه نظر كذا في القح (قوله اتفاقاً) أي بين الصاحبين (قوله على الصحيح) فيسدد اتفاق ومقابله ما قيل أنه لو نوى لا يجزئ عند محمد (قوله جميع العيبة) كسر اللام وقصها تهمر وظاهر كلامهم أن المراد بها الشعر الثابت على الخدين من عذاد وعارض والذقن وفي شرح الإرشاد للعبية الشعر الثابت بمجمعة الخدين والعارض ما بينهما وبين العذاد وهو القدر الذي لا يذق يتصل من الأعلى بالسدغ ومن الأسفل بالعارض بحر (قوله يعني علياً) ذكر بعضهم أن التفسير بأي للبيان والتوضيح والتفسير يعني لدفع السؤال وإزالة الوهوم كذا في حاشية البحر للغير الرمي وهذا كذا لأنه دفع ما يتوهم من إطلاق الفرض أنه القطعي مع أن الآية لا تدل دلالة قطعية على انتقال حكم ما تحت الأمانة من البشرة إليها (قوله أيضاً) أي كأن مسح ربع الرأس كذلك (قوله وما عدا هذه الرواية) أي من رواية مسح الكل أو الربع أو الثلث أو ما يلاقي البشرة أو غسل الربع أو الثلث أو عدم الغسل والمسح فالجمعوع ثمانية (قوله كافي البدائع) هذا الكتاب جليل الشأن لم أره نظيراً في كتبنا وهو للإمام أبي بكر بن محمد بن أحمد الكاساني شرح به نسخة النسخة المشتملة على الدين المعروف لدى فلما غرضه عليه فوجه إيجته فاطمة به ما خطبها المولود من أبيه فامتنع وكانت الفتوى تخرج من دارهم وعليه أخطأه وخطأ أبيه وأوزجها (قوله ثم لا خلاف) أي بين أهل المذهب على جميع الروايات ط (قوله أن الماء مستعمل) أي الخارج عن دائرة الوجسه وفسره ابن حجر في شرح المنهاج بالماء من جهة نزوله تخرج عن دائرة الوجسه وعلى هذا الثابت على أفضل الذقن لا يجب غسل شيء منه لأنه بمجرد ظهوره يخرج عن دائرة الوجسه لأن ذلك جهة نزوله وإن كان لومداً في فوق لا يخرج عن حد الجبهة وكذا الثابت على أطراف الجبهة من العيبة وأما الثابت على الخدين فيجب غسل ما دخل منه في دائرة الوجسه دون الزائد عليها ولذا قال في البدائع الصحيح أنه يجب غسل الشعر الذي يلاقي الخدين وظاهر الذقن لا ما استعمل من

الآن يكون مسح الكف  
أو بالأبهام والسبابة  
مع ما بينهما أو بجياه  
ولو أدخل رأسه الماء  
أو خفه أو جبهته وهو  
محدث اجزأه ولم يصبر الماء  
مستعجلاً ونوى اتفاقاً  
على الصحيح كافي البحر من  
البدائع (وعلى جميع  
المسح فرض) يعني علياً  
(أيضاً) على المذهب الصحيح  
المفقي به المرجوع إليه وما  
عدا هذه الرواية مرجوع  
عنه كافي البدائع ثم  
لا خلاف أن الماء مستعمل  
لا يجب غسله ولا يصح



الله عندها وعند الشافعي يجب لان ما سئل قال ما فصل وللتبع حكم الاصل ولما نأته  
 انما يوجه الى الفصل عادة لا الى المستعمل فلم يكن وجهه فلا يجب غسله اه فتأمل ثم رأيت  
 المصنف في ترجمته على زاد الفقير قال ما نصه هو في الجنب قال الباقى وما نزل من شعر اللحية  
 من الذقن ليس من الوجه عندنا خلافا لشافعي اه ولا رواية في غسل الذواتين اذا جاورتا  
 القصد في الجنابة وكذا الامعة اذا نذات عن الوجه والصحيح انه يجب غسلها في الجنابة  
 وغسل الامعة في الوضوء ايضا اه (قوله بل يسن) اي المسح لكونه الاقرب لجمع الضمير  
 وعبارة المنية صريحة في ذلك كذا في ح (قوله التي ترى بشرتها) قيل بذلك لانه الذي  
 لا خلاف فيه وأما ما في الباب دافع من أنه اذا نذبت الشعر بقط غسل ما تحته عند عامة العلماء  
 كنهما كان أو خفيفا لان ما تحته خرج من أن يكون وجهها لانه لا يوجه به اه فغسل على  
 ما اذا لم تر بشرتها كتابته براهمة التعليل فالخفيفة في حسان والفرق بينهما بالمعنى الشافعي وبين  
 الكتيفة العرف كما هو وجه عند الشافعية والاصح عندهم أن الخفيفة ما ترى بشرتها في  
 مجلس الغضاب أفاده في الحلية (قوله لم يسن) فمرها الشعر اما المنة ثورة فساقت غسلها  
 للخرج ط ويستثنى منه ما اذا كان الشارب طويلا يسير حرة الشفتين لما في المراجعية  
 من أن تخليل الشارب الساخر حرة الشفتين واجب اه لانه يمنع ظاهرا ووصول الماء الى جميع  
 الشفة أو بعضها ولا سيما ان كان كثيفا أو قاصدا لمحق لوصول الماء الى جميعها وعلمه في  
 الحلية (قوله ولا يهداد الوضوء الخ) لان المسح على شعر الرأس ليس بدافع عن المسح عن البشرة  
 لانه يجوز مع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلا لم يجز اه بخلاف ما اذا كانت اللحية كثيفة  
 فان ظاهرها قد دمنه عن الدرر عند قوله للخرج أرغها بدل عما تحته ومقتضاه إعادة  
 غسله بحلق الشعر فلياجع لكن قول الجوهري انه يجوز مع القدرة الخ يفيد أنه ليس يبدل  
 لانه يصح غسل بشرتها تأمل (قوله ولا يل المحل) عـ بر البابل لانه ليس بالمسح والغسل (قوله  
 الغسل للمحل الخ) الاولى تقديم الوضوء لانه المذكور في كلام المصنف في مود الضمير عليه  
 بل الاولى عدم ذكره في الظاهر والمراد أفاده ط (قوله ظفيرة) مثل الظاهر ط (قوله  
 قرحة) اي جراحة ط (قوله كالملة) مأخوذة من دمل بالفتح بمعنى أصح يقال دملت بين  
 القوم بمعنى أصح كافي الصحاح وصلاحيها بمرئها فتسمية القرحة دملات فتأولا بمرئها  
 كالملة والمخازة ط (قوله وان تالم بالترزع) في بعض النسخ بدون واو والاصوب وان لم يتالم  
 كما أفاده ط لانه ذكر في التاترخانية وغـ برها انه ان نزع البلدة بعد ما يرى بحيث لم يتالم عليه  
 الغسل وان قبله بحيث يتالم فلا ولا شبه انه لا يلزمه الغسل في جميعها وهو المأخوذة اه  
 ملخص الحالة التالم لا خلاف فيها فاذا قال وان لم يتالم يعلم عدم لزوم الغسل مع التالم بالاولى لان  
 القاعدة أن تقيض ما بعد دان ولو الوصلتين أولى بالحكم ويمكن الجواب بانه أتى بالواو بدون  
 لا لاحتالة التعليل بعدم البدلية لان انتفاء البدلية عند عدم التالم أولى منه عند التالم تأمل  
 وعلى كل فتحة ان تالم بدون واو غير صحيحة فانهم (قوله لعدم البدلية) عله لعدم الاعادة في  
 المسائل كلها ط وذلك لان البدلية تكون عند عدم الأصل (قوله بخلاف نزع الخلق) اي  
 فانه ينزع يغسل ما تحته لا بد من الغسل ظاهرا فلما لم ينعصرى الحديث الى القديم ط (قوله

بل يسن وان الخفيفة التي  
 ترى بشرتها يجب غسل  
 ما تحته كذا في الترمذي  
 البرهان يجب غسل بشرتها  
 يستمرها الشعر كما يجب  
 وشارب وحنيفة في الخشار  
 (ولا يهداد الوضوء) بل ولا يل  
 المحل (يجاق رأسه ودميته  
 كما لا يهداد الغسل للمحل ولا  
 الوضوء (يجاق شارب  
 وحاجبه وقلم ظفيرة) وكشط  
 جلده (وكذا لو كان على  
 أعضاء وضوئه قرحة)  
 كالملة (وعليها جادة رفيقة  
 فتوضا وأمر الماء عليها  
 ثم ترمها لا يلزمه إعادة غسل  
 على ما تحته) وان تالم بالترزع  
 على الاشبه لعدم البدلية  
 بخلاف نزع الخلق

فصار) اي ما ذكر من الحلق والقلم والكشط (قوله ثم حته أو قشره) هو ما بين واحد كافي  
 القاموس اي حته محل المسح منه (قوله شقاق) هو بالضم وفي التهذيب قال الليث هو شقاق  
 البلغم من برد أو غيره في اليدين والوجه وقال الاصمعي الشقاق في اليد والرجل من بدن الانسان  
 والحيوان وأما الشقوق فهي مدوع في الجبال والارض وفي التكملة عن يعقوب يقال يد  
 فلان شقوق ولا يشال شقاق لان الشقاق في الدواب وهي مدوع في حوافرها وأرسانها  
 مغرب (قوله والترك) اي وان لم يمسح به لم يقد على المسح تركه (قوله ولا يقد على الماء) اي  
 على استعماله لما في اليد الاخرى ولا يقد على وضع وجهه ورأسه في الماء (قوله يقيم) زاد  
 في الخزان وصلاحيه جازة عندهم خلافا لما لو كان في رجليه فجعل فيه الدواب فكيفه امر الماء  
 فوقه ولا يكفيه المسح ولو أمره فسد قط ان عن بر يعمده والا فلا كافي الصغرى اه ابن عبد  
 الرزاق (قوله ولو قطع الخ) قال في البحر ولو قطع يده أو رجليه فلم يبق من المرفق والكعب  
 شيء قط الغسل ولو بقي وجب اه ط (قوله ولو خلق له) اي من جانب واحد (قوله فلو  
 يبطش) بالضم والكسر كافي القاموس والبطش قاصر على اليدين ولو قال ويضرب يبطش  
 الى الرجلين لكان حسنا ط (قوله ولو باعداهما الخ) اي ولو يبطش باعداهما فهي الاصلية  
 والاخرى زائدة لا يجب غسلها وظاهره ولو كانت نامسة وفي الترمذي وأحكام مالو كانتا نامتين  
 متصلتين أو منفصلتين والظاهر وجوب غسلهما في الاول وغسل واحدة في الثاني اه فلم  
 يمتد بطش والظاهر انه يعتبر البطش أو لافان بطش بهما وجب غسلهما والافان كانتا  
 نامتين متصلتين وجب غسلهما وان كانتا منفصلتين لا يجب الا غسل الاصلية التي يبطش  
 بهما وهو حسن جمع بين العبارتين ط (قوله كاصبع) تنظير لا تشبيل لان الكلام في اليد (قوله  
 وسننه الخ) اعلم ان المنشورات اربعة أقسام فرض واجب وسننه ونفل فما كان فيه له أولى  
 من تركه مع منع القفل ان ثبت دليل قطعي ففرض أو بطنى فواجب وبلا منع القفل ان كان  
 محسوبا على الرسول صلى الله عليه وسلم أو الخلفاء الراشدين من بعده فسنة والاقتدوب  
 ونفل والسنة نوعان سنة الهدي وتركها يوجب اسامة وكرامية كالجماحة والاذان والاقامة  
 وضوؤها وسنة الزوائد وتركها لا يوجب ذلك كغير النبي عليه الصلاة والسلام في لباسه  
 وقيامه وقعوده والنفل ومنه المنسوب بباب فاعله ولا يسمى تركه قيل وهو دون سنن الزوائد  
 ويرد عليه أن النفل من العبادات وسنن الزوائد من العادات وهل يقول أحد ان نافله الحج  
 دون القيام في النفل والرجل كذا حقه العلامة ابن الكمال في تغيير التقييم وشرحه  
 أقول فالفرق بين النفل وسنن الزوائد من حيث الحكم لانه لا يذكر ترك كل منهما وانما  
 الفرق كون الاول من العبادات ولثاني من العادات لكن أو رده عليه أن الفرق بين العبادات  
 والعادة هو النية المتضمنة للاخلاص كافي الكافي وغيره وجب أفعاله صلى الله عليه وسلم  
 مشتهر عليها كما بين في محله وأقول قد علموا السنة الزوائد أيضا بطريقه عليه الصلاة والسلام  
 اقراة والركوع والسجود ولا شك في كون ذلك عبادات وحيث قلنا في كون سنة الزوائد عادة  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم وأخطب عليها حتى صارت عادة لا ولم يفر كما لا أحيا نالان السنة هي  
 طريقته المسلوكة في الدين فهي في نفسه عبادات ومجتمعة عادة لما ذكرنا ولما لم تكن من

فصار كالمسح خفه ثم حته  
 أو قشره (فروع) في أعضائه  
 شقاق غـ لانه قد يدور الامه  
 والترك ولو يده ولا يقد  
 على الماء يقيم ولو قطع من  
 المرفق غسل محل القطع  
 ولو خلق ليدان ورجلان  
 فلو يبطش بهما غسلهما ولو  
 باعداهما فهي الاصلية  
 فيهما وكذا الزوائد ان  
 ثبت من محل الفرض  
 كاصبع وركب زائد بن والا  
 فاحاذى منهما محل الفرض  
 غـ ومالا فلا يكن يندب  
 مجتبي (وسننه)

مطلب  
 في السنة وتفرقة بها



مكملت الدين وشعاره سميت سنة الزوائد بخلاف سنة الهدى وهي السنن المؤكدة القريبة  
 من الواجب التي يصلح تاركها لانتزاعها - تختلف بالدين وبجدة لاف النقل فانه كما قالوا  
 ما شرع لنا زيادة على الفرض والواجب والسنة بنوعها ولذا جعلوا سنة ما رابعا وجعلوا منه  
 المنسوب والمصحب وهو ما ورد به دليل نذب يخصه كافي التصريح بالنقل ما ورد به دليل  
 نذب عموما وخصوصا ولم يواظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولذا كان دون سنة الزوائد  
 كما صرح به في التنقيح وقد يطلق النقل على ما ينهل السنن الرواتب ومنه قولهم باب الوتر  
 والنوافل ومنه تسمية الطح نافله لان النقل الزيادة وهو زائد على الفرض مع انه من شعائر  
 الدين العامة ولا شك انه افضل من تليث غسل البدن في الوضوء ومن دفعه ما التصريح مع  
 انه من السنن المؤكدة فتميز ما قلنا به ان دفع ما ورد به ابن الكمال فاعظم تحقيق هذا المثل  
 فانك لا تجد في غير هذا الكتاب واقعة على ما يوافق (قوله افاد الخ) حيث ذكر السنن  
 عقب الاركان هنا وفي الفصل ولما ذكر كونه ما واجبا ولو لم يكن كلامه مقبولا لكان ذلك اقدم ذكر  
 الواجب على السنن لانه اقوى فتعنى الصناعة تقديمه وادبا الواجب ما كان دون الفرض  
 في العمل وهو اضعف نوع الواجب لا ما يشمل النوع الآخر وهو ما كان في قوة الفرض  
 في العمل لان غسل المرفقين والكعبين ومسح راس من هذا النوع الثاني وكذلك  
 غسل القدم والانتف في الفصل لان ذلك ليس من الفرض القطعي الذي يكفر بجا حده تأمل ثم  
 رأيت التصريح بذلك في شرح الدرر للشخ اصعبيل واستدركه بقوله للوضوء وللغسل عن نفس  
 الوضوء والغسل فان الوضوء يكون فرضا واجبا وسنة ونفلا كما قدمه الشارح وكذا الفصل  
 على ما اتي في محله (قوله وجهها) اي السنن حيث اتي بمصيغة الجمع ولم يأت بها مفردة كما  
 قال في الكنز وسنته (قوله مستقلة بدليل وحكم) قال ابن الكمال اما الاول فظاهر عند من  
 تأمل في الهداية وسائر الكتب المطبوعة واما الثاني فلان ما يرتب على فعل السنة وتر كها من  
 الثواب والعقاب يرتب على كل فعل منها وتر كمنفردة كانت أو مجمعة مع اخواتها وليس  
 الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء مجموع غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الراس لان  
 كلامنا فرض مستقل يرتب على فعله وتر كحكم الفرض وذلك اثر فيه مصيغة المفرد ومن  
 لم ينتبه له هذه الدقة لانيقة ذلك في الموضوعين من تلك الافراد اه وعلى هذا فكان الانسب  
 للمصنف ان يقول فيما هو ركن الوضوء بالافراد لا اتحاد الدليل وهو الاية واتحاد الحكم بدليل  
 فاد البعض بترك البعض كما قاله في العرفانهم (قوله طائر الخ) ما هو مدرية لا موصولة  
 أو موصوفة واقعة على السنة لان الحكم الثابت لها الاجر واليوم على الفعل والترك وليس  
 الحكم هو الفعل الذي يوجب عليه الا ان يقال انه موصولة أو موصوفة واقعة على الاجر  
 والعائد محذوف أي الاجر الذي يوجب وعلى كل فالمناسب تأنيث الضمير في فعله وتركه  
 فانهم (قوله ويلام) اي يعاتب بالنسبة لا يعاقب كما افادته في البحر والنهر لكن في التلويح ترك  
 السنة المؤكدة قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة لقوله عليه الصلاة والسلام من  
 ترك سنن لم ينل شفاعة اه وفي التصريح ان تاركها يستوجب التخليل واليوم اه والمراد  
 التخليل بلا عذر على سبيل الامرار كما في شرح التحرير لابن امير حاج ويؤيده ما سبأ في سنن

افادته لا واجب الوضوء ولا  
 غسل والا فله وجهه لان  
 كل سنة مستقلة بدليل وحكم  
 وسببها ما يوجب على فعله  
 ويلام على تركه

الوضوء من أنه لو اكتفى بالغسل مرة ان اعتسبه ثم والالا وفي البحر من باب صفة الصلاة  
 الذي يظهر من كلام أهل المذهب ان الاثم منوط بترك الواجب أو السنة المؤكدة على  
 الصحيح لا يصح يحسم بان من ترك سنن الصلوات الخمس قبل الايمان والصحيح انه يأنه ذكره  
 في فتح القدير وقصر يحسم بالان ان ترك الجماعة مع ان السنة مؤكدة على الصحيح وكذا في نظائره  
 ان تتبع كلامهم ولا شك ان الاثم مقول بالاشكيبك بعضه اشهد من بعض فالان لم تترك السنة  
 المؤكدة اخف من الاثم اترك الواجب اه قال في النهر هناك ويؤيده ما في الكشاف الكبير  
 معزيا الى اصول ابى اليه حكم السنة ان يندب الى تحصيلها او يلام على تركها مع لحوق اثم  
 يسير (قوله وكثير الخ) مفعول مطلق وما زائدة لتأكيده الكثرة اي ويعرفون بالحكم  
 تدريفا كثيرا (قوله لانه الخ) الخط موضع الخط مقابل الرفع وموقع جمع موقع مصدر مسمى  
 بمعنى الوقوع والاقطار جمع نظير بمعنى التأمل والتفكير اي لان الحكم هو محمل وقوع  
 انظارهم اي انه المقصود لا تفقاه (قوله وعرفها الشقي) اي عرف السنة اصطلاحا ما هي  
 لغة فالطريقة مطلقا ولو قيحطة ط (قوله أو بفعله) ينبغي زيادة أو تفريده لانه داخل في  
 الفعل لانه عدم التمسك بما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعني انه كف والكف فعل من  
 أفعال النفس ط (قوله وليس بواجب) مراده ما يرم الفرض ط (قوله اكنهه تعرفت  
 اطلقها) اي اطلق السنة الشامل لغيرها وهما السنة المؤكدة المسماة سنة الهدى وغير  
 المؤكدة المسماة سنة الزوائد واما المستحب المرادف للنقل والمندوب فهو قسم لها الا قسم  
 منها كما قدمناه فانهم وافاد بالاسم وذلك ان المراد من السنة هنا هو القسم الاول وبه صرح  
 في النهر تأمل (قوله ولو حكا) كعدم الانكار على من لم يفعل لانه ينزل منزلة الترك حقيقة  
 فدخل الاعتكاف في الشهر الاخير من رمضان لانه عليه الصلاة والسلام وان واظب عليه  
 من غير ترك وعقضاء واجب الاعتكاف امكن لمسلم شكره عليه الصلاة والسلام على من لم  
 يعتكف كان ذلك منزلة الترك حقيقة والمراد ايضا المواظبة ولو حكا لتدخل التراخي  
 فانه صلى الله عليه وسلم لم يبين العذر في الخفاف عنها وهو خوف أن تفرض علينا ط عن ابى  
 السعود ومفاده أن المواظبة بالترك تقييد الوجوب قال في البحر وظاهر الهداية بخالفه فانه  
 في الاستدلال على سنية المصنفة والاستساق قال لانه عليه السلام فعلها على الواظبة  
 ثم قال في البحر والذي ظهر لاهل البيت الضعيف أن السنة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
 امكن ان كانت لامع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك احسانا فهي دليل  
 غير المؤكدة وان اقتصرت بالانكار على من لم يفعل فهي دليل الوجوب فانهم هذا فان يحصل  
 التوفيق اه قال في النهر وينبغي أن يقيدها بما اذا لم يكن ذلك الفعل الواظب عليه مما  
 اختص وجوبه به عليه الصلاة والسلام اما اذا كان كصلاة الضحى فان عدم الانكار على من  
 لم يفعل لا يصح أن ينزل منزلة الترك ولا بد أن يقيدها بالترك بكونه اغير عذر كافي التصريح بخرج  
 المتروك اه عذر كقيام المأروض وكنهه انما تركه لان الترك اعدرا لا يهتركا اه (قوله وأورد  
 عليه الخ) اي على تعريف الشقي وحاصله النقص بعدم المنع لانه اذا كان الاصل في الاشياء  
 التوقف بمعنى عدم العلم بالحكم هل هو الاباحة أو المحظورة لا فلهما باحة المباح الا بقره عليه

وكثيرا ما يعرفون به لانه  
 محط مواقع انظارهم  
 وعرفها الشقي بما ثبت  
 بقوله عليه الصلاة والسلام  
 او بفعله وليس بواجب  
 ولا مستحب لكنه تعريف  
 اطلقها والشرط في المؤكدة  
 المواظبة مع ترك ولو حكا  
 امكن شأن الشروط أن  
 لا تذكر في التعاريف  
 وأورد عليه في البحر المباح  
 تباد على ما هو المنصور من  
 أن الاصل في الاشياء  
 التوقف



الملاحة والسلام أو فعله في دخل في تعريف السنة الآن براد في التعريف ولا مباح قال ط  
 وكذا رد المباح على القول بأن الأصل الحظر (قوله الآن الفقه الخ) جواب عن الإيراد  
 قال في المصاحح اللوح بالشئ الولوع به وقوله داهج بالكسر ياهج لهما إذا غرى به اه والمعتنى  
 انهم ينطقون به كثيرا ط أقول وصرح في التحرير بأن المختار أن الأصل الإباحة عند الجمهور  
 من الحنفية والشافعية اه وتبعه تأييده الملامة قاسم وجرى عليه في الهداية من فصل  
 الحداد وفي الثانية من أوائل الحظر والإباحة وقال في شرح التحرير وهو قول معتزلة البصرة  
 وكثير من الشافعية واكثر الحنفية لاسيما العراقيين قالوا واليه أشار محمد رفيع هدد باقتل  
 على كل الميتة وشرب الخمر فلم يفت بهل حتى قتل بقوله خفت أن يكون آثما لأن كل الميتة  
 وشرب الخمر يجر ما لا يباح في غير ما جعل الإباحة أصلا والحكمة بعرض النهي اه ونقل  
 أيضا قول أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعية الشيخ أكل الدين في شرح أصول البرزوي  
 وبه علم أن قول الشارح في باب استيلاء الكفار أن الإباحة رأى المعتزلة فيه نظر فتدبر (قوله  
 قال تعريف بآعابه) أي على أن الأصل الإباحة أقول هـ هذا الجواب نافع فيما كتبت  
 عنه الشارح ووفق على الإباحة الأصلية أما ما نص على إباحته أو فعله عليه السلام فلا  
 ينفع وقد نص في التحرير على أن المباح يطلق على متعلق الإباحة الأصلية كما يطلق على  
 متعلق الإباحة الشرعية فلا حرج من في الجواب أن يقال المراد بقوله في التعريف  
 ما ثبت ثبوت طلبة لثبوت شرعية والمباح غير مطلوب الفهل وانما هو مخير فيه (قوله  
 البداية) قيل العوالب البداهة بالهمزة وفيه نظرية قد ذكر في القاموس من اليان في يدت  
 بالشئ وبديت ابتدأت اه أي يفتح الدال وكسرها (قوله بالنبة) بالتشديد وقد تحذف  
 فهـ تان في وهي لغة هزم القلب على الشئ واصطلاحا كما في التلويح فهـ الطاعة والتقرب  
 إلى الله تعالى في إيجاب الفعل ودخل فيه المنيات فان المكاف به الفعل الذي هو كلف النفس  
 ثم العزم والقصد والنية اسم للإرادة الحادثة لكن العزم المتقدم على الفعل والقصد المقترب  
 به والنية المقترب به مع دخوله تحت العلم بالخبر وتعلمه في البحر (قوله أي نية عبادة) الأولى  
 التعبير بالطاعة ليشمل نحو من المصنف فقد ذكر شيخ الإسلام زكريا أن الطاعة فعل ما يثاب  
 عليه توقف على نية أو لا عرف من يفعله لا جمل ولا لا القرية فهـ ما يثاب عليه به معرفة  
 من يتقرب إليه به وان لم يتوقف على نية والعبادة ما يثاب على فعله ولو يتوقف على نية فهو  
 المـ لو ات الخس والعزم والإكارة والحج من كل ما يتوقف على النية نية طاعة وعبادة  
 وقراءة القرآن والوقف والعتق والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية طاعة لا عبادة  
 والتضرع الموقف إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قرية ولا عبادة اه وقوله عدمه ما لا تأباه حوى  
 وانما لم يكن النظر قرية لعدم المعرفة بالتقرب إليه لان المعرفة تفصل بين عبادة الله عدم  
 التوقف على النية (قوله لا نصح) الأولى لا تفعل هـ في الفصح يشمل مثل من المصنف  
 والطواف اه وفيه أنه لو قصد من المصنف لم يكن آثما بالسنة كما أنه لو تيمم لم تجزله الصلاة به  
 فان النية المستوفى في الوضوء هي المنع وطقة في التيمم كذا في حاشية شيخنا رحمنا الله تعالى  
 ان الصلاة تصح عندنا بالوضوء ولو لم يكن منو باو انما من النية في الوضوء لكون عبادة

فطلب  
المختار أن الأصل في  
الاشياء الإباحة

الآن الفقه  
تأويله جوبان الأصل الإباحة  
قال تعريف بناء عليه  
(البداية بالنبة) أي  
نية عبادة وتصح الإباحة

مطلب  
الفرق بين النية والقصد  
والعزم

مطلب  
الفرق بين الطاعة والقرية  
والعبادة

فانه بدوهم الإباحة عبادتهم ما رواها كيا في وان صحت به الصلاة بخلاف التيمم فان النية شرط  
 لصحة الصلاة فالنية في الوضوء شرط لكونه عبادة وفي التيمم شرط لصحة الصلاة والنية والما  
 لم تصح الصلاة بالتيمم المنوي به استباحة من المصنف علم أن الوضوء المنوي به ذلك ليس عبادة  
 لكن قد يقال لا يلزم من عدم صحة الصلاة بالتيمم الذي كونه عدم كون ذلك الوضوء عبادة  
 لان صحة الصلاة أقوى على أن طهارة التيمم ضرورية فيصنط في شروطها ولذا شرطوا في التيمم  
 نية عبادة مقصودة وظاهر كلامهم هنا أن كون العبادة مقصودة غير شرط في النية المستوفى  
 للوضوء فيدخل مثل من المصنف والله تعالى أعلم (قوله كوضو الخ) فيه أن الوضوء  
 ورفع الحدث ليس بعبادة لعدم توقفهما على النية عندنا بل هما قرينة وطاعة كما علمت على أنهما  
 ليسا بعبادة لا يحصل الإباحة طهارة كما أفاده ح لان الوضوء عين الطهارة ورفع الحدث وكذا امتثال  
 الأمر بالوضوء لا زما من لوازم وجوده انقلوه كوضو ليس غيبة لالاه بعبادة بل تنظير للمعنى  
 ولا يخفى أن الأصوب أن يقول أو وضوء بالعطف على عبادة وما ذكره من الاكتفاء بنية الوضوء  
 هو ما جزم به في الفتح وأيده في البحر والنهر حيث ذكر أن المستفاد من كلامهم أن نية الطهارة  
 لا تكفي في تحصيل السنة وكأنه لا تنوع إلى إزالة الحدث والخبر فلم ينو خصوص  
 الطهارة الصغرى فعلى هذا الوضوء كفى لانه ورفع الحدث هو أصل هو أخص منه لان  
 رفع الحدث يشمل الفهل فكان الوضوء أولى اه لا يقال تنوع رفع الحدث إلى الوضوء  
 والغسل يقتضي أن يكون كاطهارة لا فانقل تنوعه لا يضر لان الغسل في ضمنه وضوء فلم يكن  
 ناويا خـ لاف ما أراد بـ لاف تنوع الطهارة فافهم وقدمشى الفـ دورى في مختصره على  
 الاكتفاء بنية الطهارة ووافقه في السراج لكن ظاهر كلام الزياهي أنه خلاف المذهب في  
 الاشياء وعند البعض نية الطهارة كفى أقول ويؤيده ما في تيمم البدائع عن القـ دورى  
 الصحيح من المذهب أنه إذا نوى الطهارة بغيره وجزم به في البحر هناك لكن يفرق بان الطهارة  
 بالتقرب لا تنوع بخلافها بالماورد كرفي البحر هناك أيضا أن نية التيمم لا تكفي لصحته على  
 المذهب خلافا لما في النوادر ولا لا فادع عليه بل المعقد اشتراط نية مخصوصة اه وهل الفرق  
 بين التيمم والوضوء أن كل وضوء تصح به الصلاة بخلاف التيمم فان منه ما لا تصح به الصلاة  
 كالتييم لمس مصنف فلذا لم تصح نية التيمم المطلق تأمل هـ ذا وأورد في البحر عن قوله أو امتثال  
 أمره لانية في قبل دخول الوقت أليس ما رواه الآن يقال أن الوضوء لا يكون نقلا لانه  
 شرط للصلاة وشرطها فرض ولا يخفى ما فيه اه وأجاب ط بأنه ما رواه على طريق التذب  
 قبل الوقت وهو إحدى الثلاث التي المنذوب فيها أفضل من الفرض اه أقول وعلى القول  
 بأن بـ وجوبه الحدث يكون ما رواه قبل الوقت وجوباً ووسـ اه إلى القيام إلى الصلاة  
 كما سبق تقريره بقى هنا في وهو أنه إذا أراد تجديد الوضوء لا ينوي إزالة الحدث ولا إباحة  
 الصلاة ويصح كذا في دفعه بان ينوي التجديد فانه منسحب إليه فيكون عبادة كما في شرح الشيخ  
 اسمعيل عن شرح البرجندى أقول فيه أن التجديد ليس بعبادة لا لتحل الإباحة طهارة قالوا  
 أن يقال أنه ينوي الوضوء بناء على أن نية تسمى لا ينوي امتثال الأمر لان المنسحب  
 ما رواه بـ حقيقة أو مجازاً على الخلاف بين الأصوليين (قوله وهو ما رواه بدوهم) أي

كوضوء أو رفع حدث  
أو امتثال أمر وهو حوا  
بأنه بدوهم ليس بعبادة



الوضوء بدون النية ليس عبادة ذلك كأن دخل الماء مدفوعاً أو محتملاً أو قصد التبرد أو لمجرد إزالة الوسخ كافي الفتح قال في التمر لا تراعى لصحابة أي مع الشافعي في أن الوضوء المأمور به لا يصح بدون النية إنما تراعى في وقت الصلاة على الوضوء المأمور به وأشار أبو الحسن الكوفي إلى ما ذكرناه من أن النية لا بد من كونها في وقت الصلاة على الوضوء المأمور به من الوضوءية أي من غير نية وهذا غلط فإن المأمور به عبادة والوضوء به غير نية ليس بعبادة توفي مبسوط شيخ الإسلام لا كلام في أن الوضوء المأمور به لا يصح ليدون النية لكن صحة الصلاة لا تتوقف عليه لأن الوضوء المأمور به غير مقصود وإنما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأمور به وبغيره لأن الماء مطهر بالطبع اهـ (قوله ويأثم بتركها) أي تأثم بتركها كما قدمناه عن الكشف والمراد التمسك بالأخذ على سبيل الإصرار كما قدمناه أيضاً عن شرح التحرير وذلك لأنما سئله مؤلفه ما وظف به صلى الله عليه وسلم عليها كما حققه في الفتح راداً على القدوري حيث جعلها مأموراً بعبادة (قوله ويأثم بتركها) العواب أن يقال وبأنها شرط في كون الوضوء عبادة لا مقصداً للصلاة فإن تارك النية لا يعاقب ترك الفروض وانتفاء اللازم ينلزم انتفاء المزموم والشرط لا يكون فرضاً إلا إذا كان شرطاً للصحة وهذا ليس كذلك بل هو شرط في كون الوضوء عبادة فقط اهـ ح يؤيده أن آية الوضوء لا دلالة لها على اشتراط النية كما حققه العلامة ابن كمال في شرحه على الهداية ونقله عنه المحوى في حاشية الأشباه وفي البحر وأثبت النية بشرط في كون الوضوء مقصداً للصلاة إنما هي شرط في كونه سبباً للتوابع على الأصح وقيل بنسب بغير نية اهـ (قوله بـ ورجار) نقله في البحر عن شرح المجموع والوقاية معزياً بالكفاية وفي الفتح واختلافنا في النية بتوضوئه والا حوط أن ينوي اهـ والظاهر أن المراد أن الا حوط القول يلزم النية تأمل (قوله ونبيذ غير) أي على القول الضعيف يجوز الوضوء به فهو كالتييم لأنه يدل عن الماء حتى لا يجوز به حال وجود الماء وينتقض به إذا وجد كره القدوري في شرحه عن أصحائنا فتح والظاهر أن العلة في سؤر الجمار كذلك لأنه إنما يتوضأ به مع التيمع عند فقد الماء كما يأتي (قوله ويأثم بتركها) مع ما عطف على قوله بأنه بدونها (قوله ينبغي أن تكون) أي النية والذي رأته في الأشباه يكون بالياء التحتية أي يكون وقتها فهي الأولى ينبغي به في طلب وعلى الثاني هي ما يستعملها العلماء في مقام البحث فيما لا نقل فيه وهو المتبادر من الأشباه (قوله قلت لكن الخ) استدركنا على الأشباه بأن ما يجنبه من قول كذا كره المحوى والظاهر أنه استدركنا على قوله عند غسل الوجه قال في إمداد الفتاح وأما وثم ما عند ابتداء الوضوء حتى قبل الاستنجاء اهـ أي لأن الاستنجاء من سنن الوضوء بل من أقوى سننه كما صرحوا به وهذا قبل كان ينبغي ذكره هنا (قوله قبل سائر السنن) سائر ما عني باقي لا يعني جميع والألكن كما قبل نفسها اهـ ح وأفاد في القاموس أن استعماله بالمعنى الثاني وهم أوقيل (قوله فلا تنس الخ) حاصله أنه ليس محل منيته عند فاعه وحل فريضته عند الشافعي الذي هو قبل غسل الوجه (قوله لنسب النهم) أي الإدراك من علق بقوله أنت أو بقوله يحكي أي تذكر أو بـ والآن أحوال منه ومثله قوله في النية ليس يزيد عليه جواز تعلقه بمسالم على أن في معنى البه (قوله حقيقة) قدمنا بيان حقيقة تهالفة وأصل طلاحاً (قوله حكم)

ويأثم بتركها وبأنها فرض في الوضوء المأمور به وفي التوضو بـ ورجار ونبيذ غير كالتييم وبأن وقتها عند غسل الوجه وفي الأشباه ينبغي أن تكون عند غسل الدين للوجهين لينال ثواب الشفقتا كما كان في القهس ثانی ومحلها قبل سائر السنن كافي الحقيقة فلا تنس عند ما قبل غسل الوجه كما فرض عند الشافعي اهـ وفيما سجع سؤالات مشهورة نظمه العراقي فقال سبع سؤالات لذی الفهم انت تحكي لكل عالم في النية حقيقة حكم محل زمن

مطابق ما ترجم في باب لا يفي جميع

هو أنما سئله في الوضوء والغسل بشرط في المقاصد من العبادات كالمصلاة والزكاة وفي التيمع وفي الوضوء بنبيذ التمر وسؤر الجمار وفي نحو ذلك في الواضعات وفي ضرورة المنوى بها عبادة (قوله محل) هو القاب لا يكتفي التلطف باللسان دونه الآن لا يقدح في أن يحضر قلبه المنوى به أو يشك في النية فيكفيه اللسان وهل يستحب التلطف به أو ينس أو يكره فيه أقوال اختار في الهداية الأولى أن لا تجتمع عزيمته وفي الفتح لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه التلطف بها إلا في حديث صحيح ولا ضعف وزاد ابن أمير حاج ولا عن الأئمة الأربعة وعامة في الأشباه في بحث النية (قوله زمن) هو أول العبادات ولو حكما كالمونري الصلاة في بيته ثم حضر المسجد وافتتح الصلاة بذلك النية بالأفصل يمنع البناء وكيفية الزكاة عند عزل ما وجب ونية الصوم عند الغروب والحج عند الإحرام كما بسطه في الأشباه (قوله بشرطها) هو لسلام والتمييز والعلم بالمنوى وأن لا يأتي بخلاف بين النية والمنوى وبينه في الأشباه (قوله والقصد) أي المقصود منها مصدر بمعنى اسم المفعول قال في الأشباه قالوا المقصود منه تمييز العبادات من العبادات وتعيين بعض العبادات عن بعض كالمسالك عن المفطرات قد يكون حمية أو لعدم الحاجة إليه فلا يصح كون عادة أو لا يتيسر بغيره لا تشترط كالإيمان بالله تعالى والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والأذكار والأذات (قوله والكيفية) أي الهيئة وهو منسوب إلى كيف اسم الاستفهام لأننا من شأننا أن نستعملها عن حال الأشياء فما يجب به يقال فيه كيفية فهي الهيئة التي يجب بها السائل عن حال شيء بقوله كيف هو كتوله كيف زيد فنقول صحيح أو سقيم فيقال هذا ينوي في الوضوء والغسل والتيمع استباحة ما لا يحل إلا بالطهارة أو رفع الحدث من هذه المظاهر إلى غير ما رأيت فتخو في الامداد فافهم (قوله قولاً) أشار به إلى أنه لا تنافي بين نسبة الابتداء بها بالنية وغسل المبدئين لأن النية محلها القاب والتسمية محلها اللسان وغسل المبدئين بالقاب أفاده ط لكن في التمرين لآلية أن مراعاة استحباب التلطف بالنية يفوت المبدئين بالتسمية حقيقة فيكون إضافياً اهـ (قوله ونحوه) بـ كل ذكر) فلو كبر أو مال أو حـ كان مقبلاً لآلية في لاسله أو كماله بما يأتي أفاده في التمر (قوله لكن الوارد الخ) قال في الفتح أظهروا المنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم باسم الله العظيم والحمد لله على الإسلام وقيل الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعمد في المجتبى يجمع بينهما اهـ وفي شرح الهداية لا يفي المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باسم الله والحمد لله ورواه الطبراني في الصغير عن أبي هريرة بإسناد حسن اهـ (قوله قبل الاستنجاء) لأنه من الوضوء والبداء في الوضوء ثم عرت بالتسمية لآلية وفيها ثم هذا كاه أي ما ذكر من الفاظ التسمية عند ابتداء الوضوء أما عند الاستنجاء ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث وزاد سعيد بن منصور وأبو حاتم وابن السكيت أنه بسم الله والخطبتين ويجوز أن يكون الباء على الأصح جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة قبل المراحب ما ذكر أن الشياطين راناهم وقيل غير ذلك (قوله وبه) لأنه حال مباشرة الوضوء درر وفيه ان عند بعض المشايخ تنس قبله وعند بعضهم بعده قالوا حوط أن يجمع بينهما اهـ واختاره في الهداية وقاضيان (قوله الاحال)

وبشرطها والقصد والكيفية (و) البداءة (بالجمعية) قولاً ونحوه لـ بكل ذكر يمكن الوارد عنه عليه السلام باسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام (قبل الاستنجاء وبه) الاحال







والمنعول محذوف اي خذ هذه المسائل به لا يظن لانه قد وقع في الغلط او ضمن خذ مع في الظاهر (قوله ثم ان لم يمكن الخ) ثم لا ترتب والتراخي في الاختيار لانه من تمام اول الكلام وفي كيفية الفعل تفصيل ذكر الشارح الخفي منه وترك الظاهر قال في التمر ثم كيفية هذا الفعل ان الاناء ان لم يكن رفعة غسيل اليق ثم اليسرى ثلاثا وان لم يمكن لكن مع اناء صغير فكذا ان والادخل اصابع يده اليسرى مضومة دون الكف وصوب على اليق ثم يدخلها ويغسل اليسرى اه وفي البحر قالوا لا يكره ادخال اليد في الاناء قبل الغسل للحديث وهي كراهة فترى لان النهي فيه مصر وف عن التمر يم قوله فانه لا يدري أين باتت يده فالتحريم محمول على الاناء الصغير والكبير اذا كان معه اناء صغير فلا يدخل اليد اصلا وفي الكبير على ادخال الكف كذا في المستعنى وغيره وفي شرح الاقطاع بكرة الوضوء بالماء الذي ادخل المستقيمة يده فيه لا احتمال النجاسة كالماء الذي ادخل الصبي يده فيه اه اقول وظاهر التعليق انه لو نام مستحييا ولا نجاسة عليه لا يكره ادخال يده ولا الوضوء مما ادخل يده فيه لعدم احتمال النجاسة تأمل (قوله وصوب على اليق) اي ثم يدخلها ويغسل اليسرى كما مر (قوله لاجل التيامن) فيه جواب عما قيل لاحاجة الي الصب على كل واحد من كففيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بماء صلبه على الكف اليمنى كما هو العادة ورد في الدرر بان فيه ترجيح العادة العوام على عرف الشرع اي لان عرف الشرع البسطة باليمين وبان نقل البلية في الوضوء من احدى اليدين الى الرجلين الى الاخرى لا يجوز بخلاف الغسل اه اقول لكن ذكر في الحلية ان ظاهرا الاحاديث الجمع بينهما وانها من غير الماء على انه لا يستحب التيامن هنا كما في غسل المصدين والمضمرين ومسح الاذنين وتلفيف الاذان فذكر ذلك في حديثه بدم اليق منه وما واقواع لا تتبع عنه اه ملخصا لكن يشكك عليه من ثلثة افعال البلية وقد يجاب بان نقل البلية يجوز هنا بدليل ظاهرا الاحاديث فتكون حينئذ عادة العوام موافقة لعرف الشرع ولذا قال ابن حجر في التلخيص ويستعملها مع الامتثال انتهى فليتأمل (قوله ولو ادخل الكف الخ) محتمل قوله ادخل اصابع يسراه (قوله ان اراد الغسل) اي غسل الكف (قوله صابغ الماء مستعملا) اي الماء الملاقى للكف اذا انفصل لاجتماع الماء بجمعه وفيه كلام طويل سيباتي في بحث المستعمل (قوله لا) اي لا يصير مستعملا ومنه اذا وقع الكوف في الحب فادخل يده الى المرافق بجمعه وذلك للعادة وان وجدته على الاستعمال وهي رفع الحدث كما افاده ح (قوله ولو لم يمكنه الاغتراف الخ) في البحر والنهر عن المضمرات لو يداه فنجستان امر غير بالاعتراف والصيب فان لم يجد ادخل منديل يديه لعل عاتق طهر منه فان لم يجد رفع الماء بجمعه فان لم يقدر تيمم وصلى ولا إعادة عليه اه قال في البحر وفي مستلثة رفع الماء بجمعه اختلاف والصحيح انه يدير مستعملا وهو يزيل الخبث اه اي فيزيل ما على يديه من الخبث ثم يغسلهما بالوضوء افاده ط (قوله وهو سنة) ارادهم اطلاقها الشامل للمؤكدة وغيرها ح اي لانه عند توهم النجاسة سنة مؤكدة وعند عدمه غير مؤكدة كما قدمناه (قوله كما ان الفاتحة) اي اقرا تم او واجبة وتنوب عن الفرض واعلم ان ما ذكره هنا من انه سنة تنوب عن الفرض هو ما اختاره في الكافي وتبعه في الدرر وهو اجود احوال ثلاثة لكنه يخالف لما اشار اليه صدر كلامه حيث

ثم ان لم يمكن رفع الاناء  
ادخل اصابع يسراه مضومة  
وصب على اليق لاجل  
التيامن ولو ادخل الكف  
ان اراد الغسل صابغ الماء  
مستعملا وان اراد  
الاغتراف لا ولو لم يمكنه  
الاغتراف بشئ ويده  
فنجستان تيمم وصلى ولم يعد  
(وهو) سنة كما ان الفاتحة  
واجبة (تنوب عن  
الفرض)

عبر بالبداية بغسل يديه فانه ظاهر في اختيار القول بانه فرض وتقدم سنة كما قدمناه عن ابن كمال وهذا ما اخذناه في القح والمعراج والخبازية والسراج اقول محمد في الاصل به غسل الوجه ثم يغسل ذراعيه ولم يقل يديه فلا يجب غسلهما ثانيا قال في البحر ظاهر كلام المشايخ انه المذهب وقال الصرخسي الاصح عندى انه سنة لا تنوب عن الفرض فيه يد غسلهما واستشكل في الأخيرة بان المقصود التطهير وقد حصل واجاب الشيخ محمد بن النابلسي بان المراد عدم التيامن من حيث ثوب الفرض لوانه سنة لا تصح اذا السنة لا تؤديه ويؤديه اتفاقهم على سقوط الحديث بالنية اه وحاصله ان الفرض قط لئلا يكون في ضمن الغسل المستحسن لا قصد او الفرض انما يثبت عليه اذا أتى به على قصد الفرضية كمن عليه جناية قد نسيها او غفل للجمعة مثلا فانه يرتفع حديثه عنها ولا يثبت ثوب الفرض وهو غسل الجناية ما لم ينو لانه لا ثوب الا بالنية وجبت في وقت ان يغسل اليدين عند غسل الذراعيين ليكرن آتيا بالفرض وهذا لا ينوب الغسل الاول منها من هذه الجهة وان تاب منها من حيث انه لو لم يعد منه شرط الفرض كما يذهب لولم يواصل ويظهر في على هذا انه لا مخالفة بين الاقوال الثلاثة لان القائل بالفرضية او ادانه يجزئ عن الفرض وان تقدم هذا الغسل الجزئي عن الفرض سنة وهو معنى القول بانه سنة تنوب عن الفرض والظاهر انه على هذين القوايين في إعادة الغسل لما مر فتحدث الاقوال وافقه تعالى اعلم (قوله ويستأن الخ) نقله في التمر عن الزاخر الاثرية وفيه تأييد لما ذكرناه آنفا حيث لم يقيد بما ذكره الاقوال اذ بعد القول بان إعادة غسلها معبث وامر افافهم (قوله والسوال) بالكسر بمعنى العود الذي يستأن به ويعرف المصنف قال في الدرر وهو المراد هنا فلا حاجة الى تقدير استعمل السوال اه فالمراد الاستئان قال الشيخ اسمعيل وبه عبر في القح وصرح به في الغاية وغيرها ونقله ابن فارس في مقاييس اللغة وهو في المصباح المنير ايضا فلا يرد ما قيل انه لم يوجد في الكتب العترة اه ونقله نوح افندي ايضا عن الحافظ ابن حجر والعراقي والكرماني قال وكفى بهم حجة (قوله سنة مؤكدة) خبر بابتداء المحذوف ان قدر قوله والسوال معطوفا على ما قبله لا مبتدأ وعلى العطف فهل هو مرفوع او مجرور واستظهر في البحر تبعنا في الشافعي بقيد ان لا يبتدأ به سنة ايضا واستظهر في النهر الا قول الترجيح كونه عند المضمضة ثم قبل ان يغسل يديه من خصائص الوضوء وصحة الزياهي وغيره وقال في القح انه لحن لكن في شرح المشية الصغير وقد عده القدوري والا كثرون من السلف هو الاصح اه قلت وعليه المتون (قوله عند المضمضة) قال في البحر وعليه الاكثر وهو الارلى لانه اكثر في الاتقاء (قوله وهو الوضوء عندنا) اي سنة للوضوء وعند الشافعي الصلاة قال في البحر وقالوا فائدة اختلاف تطهرفين صلى بوضوء واحد صلوات يكفيه عندنا لا عند رعله السراج الهندي في شرح الهداية بانه اذا استنك للصلاة لم يصح دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقضا عند الشافعي (قوله الا ان شاء الخ) ذكره في الجوهرية ومناذره لوانه لا يفي به عند الوضوء لايسن له ان يافيه عند الصلاة لكن في القح عن الغزوي وبه يذهب في خمسة مواضع اصغر اراد السن وذهب الى النجاسة والقيام من التيمم والقيام الى الصلاة وعند الوضوء لكن قال في البحر ما فيه ما نقله من انه

ويشأن غسلها ما انضام  
الذراعين (والسوال)  
سنة مؤكدة كما في الجوهرية  
عند المضمضة وقبل قبلها  
وهو الوضوء عندنا الا اذا  
نسيه فينبغ للصلاة كما  
ينبغي لا يقرر ان رفع  
راحمه وقراة قرآن



عندنا للوضوء لالة ووفق في النهر بماء على ما في الجوهرة اي انه للوضوء  
 واذا نسيه يكون مندوبا لالة للوضوء وهذا ما اشار اليه الشارح لكن قال الشيخ اعلم  
 فيه انظر بالنظر الى تعليل اسراج الهندي المتقدم اه اقول هذا التعليل عليل وقد روي بان  
 ذلك امر متوهم مع انه ان ينابر عليه لا يدعي ويظهر في التوفيق بان معنى قولهم هو للوضوء  
 عندنا بان ما تحصل له في القضية الواردة في رواية احمد من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة  
 يسوال افضل من سبعين صلاة بغير سوالك اي انه ما تحصل بالاتباع به عند الوضوء وعند  
 الشافعي لا تحصل الا بالاتباع به عند الصلاة فعندنا كل صلاة لا تلاها بذلك الوضوء اه اهذه  
 الفضة بلة خلافا له ولا يلزم من هذا انني استحباه عندنا لكل صلاة ايضا حتى يحصل التناهي  
 وكيف لا يستحب للصلاة التي هي مناجاة الرب تعالى مع انه يستحب للاجتماع بالناس قال في  
 امداد الفتاح وايمر السوال من خصائص الوضوء فانه يستحب في حالات منها تنبيه القوم  
 والقيام من النوم والى الصلاة ودخول البيت والاجتماع بالناس وقراءة القرآن لقول أبي  
 حنيفة ان السوال من سقى الدين فتدري فيه الاحوال كلها اه وفي القصة تنافي ولا يختص  
 بالوضوء كما قيل بل سنة على حدة على ما في ظاهر الرواية وفي حاشية الهداية انه مستحب  
 في جميع الاوقات ويؤكدها استحبابه عندنا عند التوضؤ فيسب من اويستحب عند كل صلاة اه  
 وعن صرح باستحبابه عند الصلاة ايضا لما في شرح المنية الصغرى وفي مدينة ابن العماد  
 ايضا وفي التاتر خاتمة عن التبعة ويستحب السوال عند فاعند كل صلاة وضوء وكل ما يغير  
 القوم وعند البيهقي اه فاغنى هذا التحرير القريد (قوله واقله الخ) اقول قال في المعراج  
 ولا تغدير فيه بل يستحب الى ان يطعم قلبه بزوال النكمة واصفر الراسن والمستحب فيه  
 ثلاث ثلاث مياه اه والظاهر ان المراد لا تغدير فيه من حيث تحصل بل السنة وانما تحصل  
 باطمان القلب فلو حصل باقل من ثلاث فالمستحب اكلها كما قالوا في الاستحباب بطور (قوله  
 في الاعلى) ويبعد من الجانب الايمن ثم اليسر وفي الاسفل كذلك بصر (قوله بياض لانه)  
 بان يله في كل مرة (قوله ونسب ما كجناه) كذا في البحر والنهر قال في الدرر لانه المذكور  
 المتوارث اه وظاهره انه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن قال بحشيه العلامة  
 نوح انندي اقول دعوى النقل يحتاج الى نقل ولم يوجد ما يقال ان السوال ان كان  
 من باب التطهير استحب باليمن كالمضمضة وان من باب ازالة الاذى في اليسرى والظاهر الثاني  
 كما روي عن مالك والشافعي للاول بما ورد في بعض طرق حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم  
 كان يجبه التيامن في ترجله وتنعله ويطهروا كورديان المراد البدء بالجانب الايمن  
 من القم اه مختصا وفي البحر والنهر والسنة في كيفية اخذه ان يجعل الخنصر اسفله  
 والابهام اسفله واسموا باقى الاصابع فوقه كما رواه ابن مسعود (قوله وكونه ليئا) كذا  
 في الفتح وفي السراج يستحب ان يكون السوال لا رطبا بل توى لانه لا يزيل القلم وهو رطب  
 لانه لا يابس يخرج اللثة وهي منبت الاسنان اه فالمراد ان رأسه الذي هو محل  
 استعماله يكون ليئا اي لا في غاية الخشونة ولا غاية النعومة متأمل (قوله بلا عقد) في شرح  
 دور البصار قبل العقد (قوله في غاظ الخنصر) كذا في المعراج وفي الفتح الاصبع (قوله

واقله ثلاث في الاعلى  
 وثلاث في الاسفل (بياه)  
 ثلاثة (و) نسب ما ك  
 (بجناه) وكونه ليئا متويا  
 بلا عقد في غاظ الخنصر

وطول

وطول شبر) الظاهر انه في ابتداء استعماله فلا يضره نقصه بعد ذلك بالقطع منه اتو به  
 تأمل وهل المراد شبر المستعمل او المعتاد الظاهر الثاني لانه محل الاطلاق غالبا (قوله ويستاك  
 عرضا لا طولا) اي لانه يخرج لحم الاسنان وقال الغزنوي طولا وعرضا والاكثر على الاول  
 بغير لكن وفق في الحاشية بأنه يستاك مرضا في الاسنان وطولا في اللسان جمابين الاحاديث  
 ثم نقل عن الغزنوي أنه يستاك بالمدار خارج الاسنان وداخلها أعلاها وأسفلها ورؤس  
 الاضراس وبين كل سنين (قوله ولا يقبضه) اي يده على خلاف الهيئة المشهورة (قوله ولا  
 يمسسه) يضم اليه كخنصر وأما باع الريق بلا من في الحلية قال الحكيم الترمذي وابلع ريقك  
 اقول ما تنسك فانه يفتح الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا يباع بعده شيئا فانه يورث  
 الوسوسة يرويه في ابن ملاقه اه (قوله ولا يقبضه الخ) اي لا يقبضه عرضا بل ينصبه طولا  
 قال القصة تنافي وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم لم من اذنه موضع القلم من اذن الكتاب  
 وأوهكه أصحابه خاف آذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يقبضه في طي عمامته اه  
 (قوله والافطر الجنون) فانه يروى عن سعيد بن جبيرة قال من وضع سواكه بالارض فجن  
 من ذلك فلا يلومن الانفسه حاشية عن الحكيم الترمذي (قوله ويكره يؤذ) قال في الحلية يؤذ  
 غير واحد من العلماء كراهته بقضبان الرمان والريحان اه وفي شرح الهداية العيني روى  
 الخبر في مسنده عن ضمير بن حبيب قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السوال يعود  
 الريحان وقال انه يحرك عرق الجذام وفي النهر ويستاك بكل عود الالوان والصب وفضل  
 الاراك ثم الزيتون روى الطبراني ثم السوال الزيتون من شجرة مباركة وهو سواكي  
 وسوال الانبياء من قبلي (قوله ومن منافع الخ) في الشربة لاية عن حاشية صحيح البخاري  
 للفاوضي ان من اناله يطي بالشيب ويحذف البصر واحسن منه شفا للمادون الموت وانه يسرع  
 في الماشي على الصراط اه ومنه ما في شرح المنية وغيره انه مطهرة للقم ومرضاة الرب ومفرجة  
 للام لا ذكة ومجلا للبرص ويذهب الجوز والحفرة ويبيض الاسنان ويشد اللثة ويضم الطعام  
 ويقطع الباقم ويضعف الله لالة ويظهر طريق القرآن ويزيد في الصلوة ويوقى المعدة  
 ويضط الشيطان ويزيد في الحسنات ويقطع المرة ويسكن عروق الرأس ووجع الاسنان  
 ويطيب النكمة ويسهل خروج الروح قال في النهر ومنافعه وصات الى نصف وثلاثين منفعة  
 أدناها اماطة الاذى وأعلىها نذ كبر الشهادة عند الموت ورقة الله ذلك بمذركمه (قوله  
 عنده) اي عند الموت (قوله او الاصبغ) قال في الحلية ثم ياي اصبع استاك لاياس به والافضل  
 ان يستاك بالسبابة يمين بيد بالسبابة اليسرى ثم باليمنى وان شاء استاك باليمنى والسبابة  
 اليمنى يد بالابهام من الجانب الايمن فوق وتحت ثم بالسبابة من اليسر كذلك (قوله كما يقوم  
 العلم مقامه) اي في الثواب اذا وجدت الشبهة وذلك ان المواظبة عليه تضعف اسقاما  
 فيستحب اه اهله بجز وظاهره انه لا يتقيد بحال المضمضة ط (قوله ولذا عبر بالغسل) افا ان  
 الاستيعاب يغتفر بالغسل دون المضمضة والاشتمال وفيه نظر فانها كذلك فالمضمضة  
 الخطا لا استيعاب المصاحبة مع القم وفي اللغة التحريك والاشتمال اصطلاحا لا يصلح الماء  
 الى الماشن ولغة من الشق وهو جذب الماء نحو برقع الانف الى داخله بجز وأجيب بان

وطول شبر ويستاك  
 عرضا لا طولا ولا يمسسه  
 فانه يورث كبر الطحال ولا  
 يقبضه فانه يورث الباصور  
 ولا يمسسه فانه يورث الحمى  
 ثم يغسله والافضل  
 الشيطان به ولا يزداد على  
 الشرب والافضل طاهر يركب  
 عليه ولا يقبضه بل ينصبه  
 والافضل الجوز فهو شاف  
 ويكره يؤذ ويكره يدي  
 سم ومن منافعه انه شفاء  
 للمادون الموت ومذكور  
 للشهادة عند وعنده فقه  
 أو قد استانه تقوم الحرقه  
 الخشنة أو الاصبغ مقامه  
 كما يقوم العلم مقامه للمرأة  
 مع القدرة عليه (وغسل  
 القم) اي استيعابه ولذا  
 عبر بالغسل

في منافع السوال



الاراد ما قاله الزيلعي وهو ان الـ... في المبالغة والغسل ادل على ذلك وأورد ان المبالغة  
 المذكورة ليست نفس الاستيعاب على أن المبالغة سنة أخرى فالتعبير عنها وعن أصلها بعبارة  
 واحدة يوهم أنهم ماسة واحدة وليس كذلك ثم وأيضا لا يناسب ذلك من صرح بسنية المبالغة  
 كما صنف ذات فالاحسن أن يقال ان التعبير بغسل القدم والانتفاد على الاستيعاب من  
 المفضضة والاسـ... تشاق بالنظر الى المعنى اللغوي تامل (قوله اول اختصار) أورد عليه ان  
 الاختصار مطلوب ما لم يفوت فائدة مهمة فان المفضضة ادارة الماء في القدم ثم يغسل لا يدل  
 على ذلك وأجاب في التمرين ان كون المجرى طائفا بها هو رتبة من الثاني والاصح ان ليس بشرط  
 لما في الفتح لو شرب الماء بجزء من المفضضة وقبل لاومص لا يجوز به هذا وأبدي العيني  
 وجهان انه هو التبيين على حددهما (قوله عيا) اغا قال عيا ولم يقل لا فالبدل على أن المسنون  
 التثنية عيا جديدة فاده في المنحط (قوله المارن) هو ما لان من الانتفاد فاموس (قوله  
 وهما متان مؤ كدنان) فلور كهما ثم على الصحيح مراح قال في الحلية اعله محمول على ما اذا  
 جعل التمرن عادة من غير ذكر كما قالوا امثلة في ترك التثنية كما يأتي (قوله مشققتان) بل مشق  
 كل منهما على سن خمس وباعتبارهما تكون الـ... اثني عشرة فافهم نعم قد يقال الترتيب  
 سنة واحدة فيهما تامل (قوله والتثنية) في البحر عن المعراج أن ترك التكرار مع الامكان  
 لا يكره وأيده في الحلية بأنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه غضم واستشق مرة كما أخرجه  
 أبو داود ثم قال ويغني تقييده بما اذا لم يجعل التمرن عادة (قوله وتجديد الماء) أي أخذه ما  
 جدي في كل مرة فيهما (قوله وفعله ما بالحق) أي ويختص به يستمر باليسرى كما في المنية  
 والمعراج (قوله والمبالغة فيهما) هي السنة الخامسة وفي شرح الشيخ امهمل عن شرح المنية  
 والظاهر أن امهملية (قوله بالفرغرة) أي في المفضضة ومجاورة المارن في الاستنشاق وقيل  
 المبالغة في المفضضة تكثير الماء حتى يلا القدم قال في شرح المنية والاول أشهر (قوله وسر  
 تقديمهما) أي حكمته تقديمهما على فرائض الوضوء (قوله اعتبارا ووصاف الماء) على حذف  
 مضاف أي الوقوف على تمام أوصاف الماء فان أوصافه اللون والطعم والريح فاللون يرى  
 بالابصر وجهه يحصل تمام الأوصاف التي قد تعرض له فافهم (قوله ولو عند ماء الخ) في شرح  
 زاهد عن الشافعي المفضضة والاسـ... تشاق سنتان مؤ كدنان من تركه ما يات في الزاهد  
 ويم ذائبين أن من عنده ماء للوضوء مرة معهما ولا يندون ما فانه يتوضأ مرة معهما ما  
 كذا في الحلية أي لانـ... ما آكد من التثنية بدليل الاثم بتركه ما يمكن قد مناحل الاثم على  
 اعتبار التمرن بلاهـ... ذكر على أن التثنية كذلك كما يأتي والاحسن قول ح لان النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم يرد عنه ترك التثنية حيث غسل مرة واحدة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به  
 ولم يرد عنه ترك المفضضة والاستنشاق (قوله أجزاء) أي عن اصل المفضضة والاستنشاق وفاته  
 سنية التجديد (قوله وعكـ...) أي بان قدم الاستنشاق لا يجوز به اصيرورة الماسة مع ملا بصير  
 أي لان ما في الانتفاد لا يمكن اما كـ... لاف ما في القدم والمراد لا يجوز به عن المفضضة  
 والا فلا استنشاق مع وان فاته الترتيب تامل (قوله الاولى ثم) ظاهره ولو تـ... ولو  
 لاحتمال أن يتصل من أجزاء السؤال الثاني أو يبقى أثر طعام لا يجز به السؤال وليرد ط

اول اختصار (عيا) ثلاثة  
 (والانتفاد) - بلوغ الماء  
 المارن (عيا) وهما متان  
 مؤ كدنان مشققتان على  
 سن خمس الترتيب والتثنية  
 وقيل بد الماء وهما  
 بالحق (والمبالغة فيهما)  
 بالفرغرة ومجاورة المارن  
 (له) - المارن (لاحتمال  
 الفاد ومرة معهما  
 اعتبارا ووصاف الماء لان  
 لونه يدرى بالابصر وطعمه  
 بالشم وريحته بالانف ولو  
 قد معهما يكفي للقل مرة  
 معهما ولا يندون ما  
 غسل مرة ولو أخذ ما  
 لغضم بعضه واستشق  
 ياتيه أجزاء وعكـ... لا و  
 يدخل اصبعه في فمها وتنفه  
 الاولى ثم فاستثنى

(قوله وتخليل الحية) هو تبريق شعرها من أسفل الى فوق بجر وهو سنة عند أبي يوسف  
 وأبو حنيفة وعمر بن عبد الله بن مسعود ورجح في المبسوط قول أبي يوسف كافي البرهان شربة لالة  
 وفي شرح المنية والادلة ثم هو هو الصحيح اه قال في الحلية والظاهر أن هذا كالماء في الحكة  
 اما المفضضة فيجب اتصال الماء الى ما تحتها اه وجزم به الشربة لالة في منته (قوله لغضم  
 المحرم) اما المحرم فمكروه غير (قوله بعد التثنية) أي تثنية غسل الوجه امداد (قوله  
 ويجعل ظهر كفه الى عنقه) نقله العلامة نوح اندلسي عن بعض الفضلاء لا ينفذ ويغني أن  
 يجعل الخ وكتب في الهامش انه الفاضل البرجندى وقال في المنح وكيفية على وجه السنة  
 أن يدخل أصابع اليدين في روجه التي بين شعراتها من أسفل الى فوق بحيث يكون كف اليد  
 خارج وظهورها الى المتوضئ اه أقول لكن روى أبو داود عن أنس كان صلى الله عليه وسلم  
 اذا توضأ أخذ كفاه من ما تحت حنكته فقال به لحيتته وقال به ذا امر في ربي ذكره في البحر  
 وغيره والمتبادر منه ادخال اليد من أسفل بحيث يكون كف اليد داخل من جهة العنق  
 وظهورها الى خارج يمكن ادخال الماء المأخوذ في خلال الشعر ولا يمكن ذلك على الكيفية  
 المارة فلا يبقى لاخذ فائدة فليتأمل وما في المنح عزاء الى الكفاية والذي يأتيه في الكفاية  
 هكذا وكيفية أن يتخلل بعد التثنية من حيث الأسفل الى فوق اه ثم اعلم أن هذا التخليل  
 باليد اليمنى كما صرح به في الحلية وهو ظاهر وقال في الدرر انه يدخل أصابع يديه في خلال حنكته  
 وهو خلاف ما مر فتدبر (قوله وتخليل الاصابع) هو سنة مؤكدة اتفاقا مراح  
 وما في الشربة لالة من ذكر الخلاف انما ذكره في تخليل الحية كما قدمناه فافهم قال في البحر  
 وقده في المراح أي التخليل بان يكون بماسة طارفي تخليل الاصابع ولم يبق به في تخليل  
 الحية اه أقول قد علمت من الحديث البار التقييد في تخليل الحية بأخذ كف من ماء وفي  
 البصر ويقوم مقامه أي تخليل الاصابع الادخال في الماء ولو لم يكن جاريا فبـ... من الظهيرة  
 أن التخليل انما يكون بعد التثنية لانه سنة التثنية اه قاتلكن ذكر في الحلية عند  
 ذكره استيعاب الأعضاء بالغسل في كل مرة انه يؤخذ منه احتنان تثليثه ثم روى عن الدارقطني  
 والبيهقي باسناد صحيح جيد عن عثمان رضى الله عنه انه توضأ فخلل بين أصابع قدميه ثلاثا  
 وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (قوله البدين) أي أصابع البدين  
 ط (قوله بالتشبيك) نقله في البحر بـ... فافهم وكيفية كما قاله الرحي أن يجعل ظهر البطين  
 التلا يكون أشبه بالاعب (قوله والرجلين الخ) ذكر هذه الكيفية في المعراج وغيره وقال  
 بذلك ورد الخبر وكذا ذكرها القردوري مروية مع تقييد التخليل بكونه من أسفل ونقيب  
 في الفتح وروى هذه الكيفية بقوله والله أعلم به ومنه في ما يظهر امراته في السنة مع مودة  
 قال تليد ابن امير حاج الطائي في الحلية شرح المنية لكن الذي في سنن ابن ماجه عن المستورد  
 ابن شداد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل أصابع رجليه بخصره وأما كونه  
 بخصره يده اليسرى كونه من أسفل فافهم أعلم به وبث كل كونه بخصره اليسرى انه من  
 الطهارة والمصحب في فعلها العين ولعل الحكمة في كونه بالخصر كونه أدق الاصابع فهي  
 بالتخليل أنسب وفي كونه من أسفل انه أبلغ في اتصال الماء اه ثم نقل ندب هذه الكيفية

(وتخليل الحية) لغضم  
 المحرم بعد التثنية  
 ويجعل ظهر كفه الى عنقه  
 (و) تخليل (الاصابع)  
 اليدين بالتشبيك والرجلين  
 بخصره يده اليسرى



عن الشافعية قلت ويجاب عن قوله ويشكل الخ بان الرجلين محل الوضوء والقدر الذي يحد  
 الشارح ان من الادب غلبها باليسار (قوله بادنا) أي وضعا بغير وضوء ولا يصح  
 لان من الرجل الحق هي أي أعضائه أو أجزائه التي هي كذا في أي والقيام من سنة  
 أو من غير أفعاله في الحلية قال في البحر وقوله من أسفل إلى فوق بحقه شينين أن من  
 أسفل إلى فوق أي من ظهر القدم أو من باطنه كما جزم به في السراج والاول أقرب اه أي  
 فدخل خنصره من جهة ظهر القدم فيخل من أسفل صاعد إلى فوق لامن جهة باطنه (قوله  
 وهذا) أي كون التخليل سنة (قوله فرض) أي التخليل لانه حديث لا يمكن اتصال الماء الابه  
 فافهم (قوله وتثلاث الفل) أي جعله ثلاثا مجموع الثانية والثالثة سنة واحدة قال في  
 الفتح وهو الحق لكن صح في السراج انه - استثنان - وكذا قال في البحر وهو المناسب  
 لا بد لاهم على السنة بانه عليه الصلاة والسلام لما أن وضأ مرتين قال هذا وضوء  
 من بضاعة البحر مرتين ولما أن وضأ ثلاثا قال - هذا وضوء - لانيما من قبل فن  
 زاد على هذا أونة من فقدته في وضوء ثلاثا لانه لا يؤذن باستقلالها الا انما  
 جزم سنة حتى لا يثاب عليها وحدها اه وقيل بالفل اذ لا يطلب تثليث المصح كما في (قوله  
 المستوعب) فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المرة الثانية أصاب الماء به فغسله ثم  
 في الثالثة أصاب الجميع لا يكون غسلا للاثلاث غسلة عن فتاوى الحجة (قوله ولا عبرة  
 للفرقات) أي الغير المستوعبة قال في البحر والسنة تكرار القبلة المستوعبات لا للفرقات  
 اه بقى اذ المستوعب الا في الثالثة كما قلنا هل يحجب الكل غسلة واحدة فيعيد غسل مرتين  
 أو يبدل غسل مائة مرة به الماء فقط والمبادر من عبارة البحر الاول واليصر (قوله ان اعتاده  
 أن) قال في البحر ولو اقتصر على الاولى في الغسل قولان قبل يترك السنة المبنية مرة وقيل  
 لانه قد دأب بما أمر به كذا في السراج واختار في الغسل لانه ان اعتاده ثم والا لا بد في  
 ان يكون هذا القول محل القوابن اه أقول لكن في الخلاصة لم يصحح بالانم وانما قال ان  
 اعتاده كره وهكذا نقله في البحر ثم هو موافق لما قد مر من شرح الضرر من محل اليوم  
 والتخليل لترك السنة المؤكدة على الترتيب مع الاصرار بالاعتذار وقد مرنا ايضا ان صاحب  
 البحر بان الظاهر من كلام اهل المذهب ان الاتم مشروط بترك الواجب والسنة المؤكدة على  
 الصحيح ولا يخفى أن التثليث حيث كان سنة مؤكدة وأصر على تركه بانه وان كان يعتد به سنة  
 وأما حملهم الوعيد في الحديث على عدم رؤية الثلاث سنة كما في فذلك في الترتيب ولو مرة بتخليل  
 ما قلنا وبه اندفع ما في البحر من ترجيح القول بعدم الاتم لواقتران على مرة بانه لو انتم نفس الترتيب  
 لما احتج الى هذا الحمل اه واقرب في البحر وغيره وذلك لانه مع عدم الاصرار محتاج اليه  
 فتدبر (قوله والا) أي وان لم يعتد به بان فعله شيئا ما وقع له لغز الماء او لغيره والاحتجاج  
 لا بكونه خلاصة (قوله ولو زاد الخ) أشار الى ان الزيادة تمثل نقصان في المتع عنها بالاعتذار  
 (قوله لطماتينة القلب) لانه أمر بترك ما يربيه الى ما لا يربيه وينبغي ان يبعد هذا بغير  
 الموموس اما هو فيلزمه قطع مادة الوسواس عنه وعدم التفاته الى التشكيك لانه فعل  
 الشيطان وقد أمر بما عدا ما هو في الغفران حتى ويؤيده ما سنده كره قيل فروض الفل

بادنا بغير وضوء وجعل العيق  
 وهذا بعد دخول الماء  
 ثلاثا فلا منقصة فرض  
 (وتثليث الفل) المستوعب  
 ولا عبرة للفرقات ولو اتقى  
 جرة ان اعتاده ثم والا لا  
 ولو زاد اطماتينة القلب

عن التاترخانية انه لو شئت في بعض وضوئه أعاده الا اذا كان بعد الفراغ منه أو كان الثلث عادة  
 فانه لا يصح ولو قبل الفراغ قطع الوضوء سنة عنه اه (قوله أو اقصد الوضوء على الوضوء)  
 أي بعد الفراغ من الاول بحر وفي التاترخانية عن الناطق لوزاد على الثلاث فهو بدعة وهذا  
 اذ لم يفرغ من الوضوء اما اذا فرغ ثم استأنف الوضوء فلا يكره بالاتفاق اه ومثل في الخلاصة  
 وعارض في البحر وهو الاتفاق في السراج من انه مكروه في مجاس واحد واجاب في البحر  
 بان ما مر فيما اذا أعاده مرة واحدة وما في السراج فيما اذا كرره مرارا واقفه في السراج لو  
 تكرر الوضوء في مجاس واحد مرارا لم يكره ما فيه من الاسراف فتدبر اه قلت  
 لكن يرد ما في شرح المنيعة الكبير حيث قال وفيه اشكال لا يطابقهم على ان الوضوء عبادة غير  
 مقصودة لذاتها فاذا لم يؤدبه على ما هو المقصود من شرعيته كالمصلاة وسجدة التلاوة ومن  
 المصنف ينبغي ان لا يشرع تكراره بقرينة كونه غير مقصود لذاته فيكون امره اقامتها وقد  
 قالوا في العبادة لم يسم تسمى مقصودة لم يشرع التقرب بهم امره متعة وكانت مكروهة وهذا  
 أولى اه أقول يؤيده ما قاله ابن العماد في حديثه قال في شرح المصابيح وانما يستحب الوضوء  
 اذا صلى بالوضوء الاول صلاة كذا في الشريعة والقنية اه وكذا ما قاله المناوي في شرح  
 الجامع انه غير السبب في حديث من وضأ على ظهر كعبه عشر حركات من ان المراد  
 بالظهر والوضوء الذي صلى به فرضا او نفلا كما بينه في روى انه - وهو ابن عوف - لم يصل به شيئا  
 لا يسن له يجديده اه ومقتضى هذا كراهته وان قبل المجلس ما لم يؤدبه صلاة أو نحوها  
 لكن ذكره - يدى عبد الفتي النابلسي ان المفهوم من إطلاق الحديث مشروعيته  
 ولو بلا فصل الصلاة أو المجلس آخر ولا اسراف فيما هو مشروع اما لو كرره ثالثة او رابعة فمقتضى  
 لم يشروعيته الفصل عما ذكره والا كان اسرافا محضا اه فتأمل (قوله لا يابس به) لانه نور على  
 نور وقد أمر بترك ما يربيه الى ما لا يربيه به سراج وفي هذا التعليل ان في نشر مشوش وفيه إشارة  
 الى ان ذلك مندوب فحكمه لا يابس وان كان الغالب اسما له ما في سائر كذا في لكان قد تسعمل  
 في المندوب كما صرح به في البحر من الجنائز والجهاد فافهم (قوله وحديث فقهه في الخ)  
 جواب عما يرد على قوله لا يابس به وقد تقدم الحديث في عبارة البحر قال في البحر واختصاف  
 في معنى قوله عليه الصلاة والسلام من زاد على هذا على احوال فقبل على الحد المحدود وهو  
 مردود بقوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم ان يبطل فريضة فليفعل والحد يثبت في  
 المصايح واما حالة الفريضة تكون بالزيادة على الحد المحدود وقيل على اعضاء الوضوء وقيل الزيادة  
 على الحد والنقص عنه والصحيح انه محمول على الاعتقاد دون نفس الفعل حتى لو زاد أو نقص  
 واعتد بأن الثلاث سنة لا يلحقه الوعيد كذا في البدائع واقتصر عليه في الهداية وفي الحديث  
 ان وفشر لان التعدي يرجع الى الزيادة والظلم الى نقصان اه أقول وصريح ما في البدائع  
 انه لا كراهة في الزيادة والنقصان مع اعتقاد سنة الثلاث ولذا ذكر في البدائع ايضا ان ترك  
 الاسراف والمقتضى مندوب ووافقه ما في التاترخانية لا يكره الا ان يرى السنة في الزيادة وهو  
 مخالف لما مر من انه لو اكنى جرة واعتاده ثم ولما - ياتي بعد ورقه من ان الاسراف مكروه  
 يخرجه مما منه الزيادة في الثلاث ولهذا فرغ في الفتح بغيره على القول بمحل الوعيد على

مطلب  
 في الوضوء على الوضوء

أو اقصد الوضوء على الوضوء  
 لا يابس به وحديث فقهه  
 تعدي محمول على الاعتقاد

مطلب  
 كلمة لا يابس قد تسعمل  
 في المندوب



اعتقاد نسبة الزيادة أو النقص بقوله فلوزاد نقصه والوضو على الوضوء أو الوضوء على الوضوء  
 عند ذلك أو نقص الحاجة لا بأس به فان مقادير هذا التقريع انه لو زاد أو نقص بلا غرض صحيح  
 بكمه وان اعتقد نسبة الثلاث وبه صرح في الحلية فقال وهو لوزاده في الثلاث من غير قصد  
 لما ذكر بكمه الظاهر ثم انه اسراف اه لكن لو كان قصده بالزيادة الوضوء على الوضوء انما  
 تقتضي الكراهة اذا كان بعد الفراغ من الاول وصلى به أو تبدل المجلس على ماسر والافلا  
 وعلى كل وجه يحتاج الى التوفيق بين ما في البدائع وغيره ويمكن التوفيق بما قدمناه من انه اذا  
 فعل ذلك مرة لا يكره ما لم يزد سنة وان اعتاده وأصر عليه يكره وان اعتقد نسبة الثلاث  
 الا اذا كان لغرض صحيح هذا ما ظهر من قوله في القاموس قد بزه (قوله وله الخ) جواب عما  
 أورده في البحر من أن قوله لم يلوئى الوضوء على الوضوء لا بأس به بخلاف ما في السراج من أن  
 تكرار في مجلس مكره وحله على اختلاف المجلس بعد وحاصل الجواب حل الكراهة على  
 التفرقة فلا تنافي ولهم لا بأس به لان غالب استعماله في ما ذكره ادى الى أقول وفي هذا الجواب  
 طرأ ما قدمناه من تعليلهم بأنه نور على نور في سنة له في المذهب لا فيه تركه ادى الى الحسن  
 الجواب بما قدمناه عن النهر من أن المكره تكراره في مجلس مرارا (قوله بل في القهستاني  
 الخ) ترقى في الجواب وهو مخالف لما ساقى من أن الاسراف مكره ولو لم يمتد النهر ولا قال تأمل  
 وباني تمام الكلام عليه وقد يقال أطلق الجواز اذ به ما يوم المكره في الحلية من أصول  
 ابن الحاجب أنه قد يطلق ويراد به ما لا يمنع شرعا وهو يشمل المباح والمكره والمندوب  
 والواجب اه لكن الظاهر أن المراد المكره تنزيها لان المكره في غير ما يمنع شرعا منه  
 لازما (قوله ميزا) يقال تزونه وعزيتة لغة اذ انبته مصاح نه راسمه مذكور من الباقي  
 اللام أصله زوى فقلت الواو يا ثم ادغمت ويجوز أخذه من الواو أيضا فان القياس فيه  
 معزوم مثل فزول كنهه قلب الواو وان فيه يابن وهو فصيح كانص عليه التقاضي في شرح  
 التصريف (قوله مرة) لو قال بده بما واحد كاني الحلية السكك أولى لما في الفتح روى الحسن  
 عن أبي حنيفة في الجرد اذا مسح ثلاثا بما واحد كان مستوفيا اه وعليه حل في الهداية وغيرها  
 ما استدله الثاني من رواية التثنية جهابيين الاحاديث ولا يقال ان الماء يصير مستوعلا  
 للمرة الاولى فكيف يصير التكرار لما في شرح المنية من انه سمى اتفاقا على أن الماء حادام  
 في الوضوء لا يكون مستوعلا (قوله مستوعبة) هذا سنة أيضا كما جزم به في الفتح ثم نقل عن  
 القنية انه اذا دام على ترك الاستيعاب بلا هذر يأنم قال وكامه لظهور رغبته عن السنة قال  
 الزبلي وتكلموا في كسبة المسح والظاهر ان يضع كفيه وأصابه على مقدم رأسه ويدهما  
 الى اقصاهما على وجهه بتدوير جميع الرأس ثم مسح أذنيه بأصبعيه اه وما قيل من انه يجافي  
 المسحيتين واليمين ليمسح بهما الاذنين والكفين ليمسح بهما جانبي الرأس خشية الاستعمال  
 فقال في الفتح لأصل له في السنة ان الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال والاذنان من الرأس  
 (تنبيه) لو مسح ثلاثا بما قبل يكره وقيل انه بدعه وقيل لا بأس به وفي الثانية لا يكره ولا يكون  
 سنة لا اذا قال في البحر وهو الاولى ان الدليل على الكراهة اه قلت لكن استوجه في شرح  
 المسبة القول بالكراهة وذكر ما يؤيده فيما علمته على البحر وراجع (٣) وساقى في المتن منه

ولعل كراهة تكراره  
 في مجلس تفرقة بل في  
 القهستاني من زيا الجواهر  
 الاسراف في الماء الجارى  
 جائز لانه غير مضيع فتأمل  
 (ومسح كل مرة مرة)  
 مستوعبة فلوزاد وادوم  
 عليه ام

مطلب  
 قد يطلق الجواز على ما لا يمنع  
 شرعا فيحمل المكره

مطلب  
 في لصر يف قولهم معزيا

(٣) الاول حاصل ما ذكره  
 هناك أن اعتنا بتبعه  
 أن السنة المسح مرتين  
 فعله عليه الصلاة والسلام  
 قال ثبت زائد وقد قال  
 عليه الصلاة والسلام فن  
 زاد على هذا ونقص فقد  
 تعدى وظلم والاشارة ترجع  
 الى ما ثبت من فعله صلى الله  
 عليه وسلم اه منه

من المنهيات (قوله وأذنيه) أى باطنه أى باطن السبطين وظاهرهما باطن اليمين واليسار  
 (قوله معا) أى فلا تنافي بينهما كما سيذكره (قوله ولو بعائنه) قال في الخلاصة لو أخذ  
 للاذنين ماء جديدا فهو حسن وذكره من لا بأس به في رواية عن أبي حنيفة قال في البحر فاستفيد  
 منه أن الخلاف بيننا وبين الشافعي في انه اذا لم يأخذ ماء جديدا مسح يديه بالماء الباقية هل يكون  
 مقبولا لسنة فقدمنا من وعنده لا مالوا أخذ ماء جديدا مع بقائه البلية فانه يكون مقبولا لسنة  
 اتفاقا اه وأقره في النهر أقول مقتضاها ان مسح الاذنين بماء جديدا أولى مراعاة لخلافه ليكون  
 آتيا بالسنة انما ظاهروا هو دقة تعبير الشارح بالوضوءية تبعه الشافعي لا وصاحب البرهان  
 وهذا مبني على تلك الرواية لكن تقييد سائر المتون بقوله بماء جديدا أولى مراعاة لخلاف ذلك وكذا  
 تقرير شراح الهداية وغيره اولا استدلالهم بفعله عليه الصلاة والسلام انه أخذ غرة فمسح بها  
 رأسه وأذنيه بقوله الاذنان من الرأس وكذا أجوابهم عما روى أنه صلى الله عليه وسلم أخذ  
 لأذنيه ماء جديدا به يجب حله على انه لقضاء البلية قبل الاستيعاب جهابيين الاحاديث ولو كان  
 أخذ الماء الجديدا قبيحا لسنة لما احتج الى ذلك وفي المعارج عن الخبرانية ولا ينسج تجديد الماء  
 في كل بعض من أبعاض الرأس فلا ينسج في الاذنين بل أولى لانه تابع اه وفي الحلية السنة  
 عندنا وعند أحدان يكون بماء الرأس خلافا لما لاك والشافعي واحد في رواية اه وفي  
 التاتر خاتمة ومن السنة مسح بماء الرأس ولا يأخذ ذاهما ماء جديدا اه وفي الهداية  
 والبدائع وهو سنة بماء الرأس قال في العناية اى لا بما جديدا ومثله في شرح المجموع وفي شرح  
 الهداية لا يعنى استيعاب الرأس بالمسح بماء واحد سنة ولا يتم بدونه ما يجب جهابيين  
 الرأس اى كافي الحديث الماروف في شرح الدرر للشيخ السمعيل ولو افرد بالمسح بماء جديدا كما قال  
 الشافعي لصار أمرا لا يجوز اه فقد ظهر لك ان ما مشى عليه الشارح مخالفا لرواية  
 المشهورة التي مشى عليها أصحاب المتون والشروح الموضوعات نقل المذهب هذا ما ظهر لي ولم  
 أر من تبعه على ذلك قد بزه ثم بعد مدة رأيت المصنف تبعه عليه في شرحه على زاد القير حيث  
 قال به وذكره عبارة الخلاصة السابقة ما نصه قلت قوله ولو فعل الحسن مشكل لانه يكون  
 خلاف السنة وخلاف السنة كيف يكون حسنا واه أعلم اه (قوله لكن الخ) ذكره في  
 شرح المنية واهل محمول على ما اذا انقضت البلية بمسح العمامة قال في الفتح واذا انقضت  
 البلية لم يمكن بدمن الاخذ اه وقد يقال لا بد من الاخذ مطلقا لانه بمسح العمامة يحصل  
 الانقضاض فيحكم على البلية بالاستيعان وعلى هذا ينبغي أن يقال لو مسح رأسه يديه ثم ردهما  
 قبل مسح الاذنين فلا بد من أخذهما جديدا ولو كانت البلية باقية تأمل (قوله المذ كور في النص)  
 اى الترتيب المذ كور في آية الوضوء وفيه إشارة الى انه ليس المراد في قول المذ كور غيره  
 والترتيب المنصوص النص الاصولي بل المراد به المذ كور اذ ليس في الآية ما يفيد الترتيب  
 فلم يكن منه وصاعدا فيها (قوله وهو مطالب بالدليل) اى انه لا حاجة لنا الى الدليل على عدم  
 الافتراض لانه الاصل ومذمومة مطالب به ولم يوجد وقد علم الترتيب من فعله عليه الصلاة  
 والسلام فقلنا بسنننا أفاده في البحر (قوله والاولاه) اى به مصدر (٣) والمصدر المار الا قال  
 المحوى لا تصحق المواصلة الابهة دفعل الوجه اه وفيه تأمل اذ ما ذكره انما يتبعه أن لو كانت

(وأذنيه) معا ولو (بعائنه)  
 لكن لو مسح عمامته فلا بد  
 من ماء جديدا (والترتيب)  
 المذ كور في النص وعنده  
 الشافعي رضى الله عنه  
 فرض وهو مطالب بالدليل  
 (والاولاه) بكسر الواو

(٣) قوله والاولاهم مصدر  
 الخ فيه تظن بل الظاهر أنه  
 مصدر ولو ان كانوا لا تقول  
 الخلاصة  
 لقائل القه والافاء  
 تأمل اه معصية



المواالات منبهة في جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف الظاهر ط عن أبي السعد (قوله  
 بكسر الواو) اي مع المندوب ووافقة التتابع قال ط وأما بقصدها فهو وصفه فوجب ان قامت به  
 التعميم لمن أعنته مثلا (قوله غسل المتأخر الخ) عرقه الزيلعي بفضل العضو الثاني قبل  
 جفاف الاول زاد الحدادى مع اعتدال الهواء والبدن وعدم المذروعه الاكمل في  
 التفرير بالتتابع في الافعال من غير ان يفتلها بجفاف عضو مع اعتدال الهواء وظاهره انه  
 لو جف العضو الاول به غسل الثاني لم يكن ولا على الاول يكون ولا قال في البحر وهو  
 الاولى وفي النهر الطاهر لا يكون ولا لما في المراج من الخلو ان نجف الاضواء قبل غسل  
 المتقدم فيه ترك الولاء فيصلى الثاني في كلام الزيلعي على ما به الاول اه اي في ابدان الناس  
 جميع ما به الاول لا ما يليه فقط ولا يفتل به من الماء الى المراج حده ان لا يجف الماء عن  
 العضو قبل ان يغسل ما به في شرح المنية هو ان يغسل كل عضو على اثر الغسل قبله ولا  
 يغسل بينهما بحيث يفتل السابق ولا يفتل ايضا ان مامر عن الخلو ان صادق على التعريفين  
 وان حل التعريف الثاني على الاول اقرب من عكسه بان يراد من قوله من غير ان يفتلها  
 بجفاف عضو اي من غير ان يجف عضو قبل غسل ما به وكذا قال في غرر الافكار هو غسل  
 عضو قبل جفاف منقده اه وعليه يعمل كلام الشارح بدليل قوله في ما لا ين كمال أو مسحه  
 فانه كما يشمل مسح الخلف يشمل مسح الرأس فلا يمكن حل المتأخر في كلامه على جميع ما به  
 الاول حقيقة فانهم نعم مامش عليه في النهر هو المتبادر من تعريف الدرر وهذا قد عرفت في  
 البدائع بان لا يشترط قبل بين افعال الوضوء بما ليس منه ولا يفتل ان هذا أهم من التعريفين  
 السابقين من وجه ثم قال وقيل هو ان لا يفتل في أثنا مدة ما يجف فيه العضو أقول يمكن  
 جعل هذا توضيحا لما مر بان يقال المترادف الجفاف حقيقة أو مقداره وحينئذ فيجبه ذكر  
 المسح فلو مكنت بين مسح الجبهة أو الرأس وبين ما به مدة مقدار ما يجف فيه عضو فمسل كان  
 تارك للولاء ويؤيده اعتبارهم الولاء في التيمم أيضا كما في قرى مع انه لا غسل فيه فاعتم  
 هذا التعريف (قوله حتى لو في ماؤه الخ) بيان لا عذر (قوله لا بأس به) اي على الصحيح مراج  
 (قوله ومثله الغسل والتيمم) اي اذا فرق بين افعالها ما عذر لا بأس به كما في المراج ومفاده  
 اعتبار سنية المواالات فيهما (قوله ومن السنن) أي عن الاشارة الى انه بقى غير ما في الفتح ومن  
 السنن الترتيب بين المضمضة والاستنشاق واليد من مقدم الرأس ومن رؤس الاصابع في  
 اليدين والرجلين اه وذكروا في المواهب بدل الاول التيامن ومسح الرقبة ثم قال وقيل  
 الاربعه منجبة (قوله الثلاث) اي باسرار اليد ونحوها على الاعضاء المفصلة واحدة وعدة في  
 الفتح من المندوبات ولم يتابعه عليه في البحر والنهر نعم تابعه المصنف فيما ساقى (قوله وترك  
 الاسراف) عده في الفتح من المندوبات ايضا ولم يتابع ايضا بل صرح في النهر بضعفه وقال انه  
 سنة مؤكدة لا تطلق التيمم عن الاسراف اه وبأن تمامه (قوله وترك لطم الوجه بالماء)  
 جعله في الفتح ايضا من المندوبات ويصرح المصنف كذا يلحى بكراهته قال في البحر فيكون  
 تركه سنة لا ادب بالكن قال في النهر انه مكروه تنزيها (قوله وغسل فرجه الخارج) أقول في  
 تقييده بالمراة نظر فقد عده في المنية الاحتجام من سنن الوضوء وفي النهاية انه من سنن الوضوء

غسل المتأخر أو مسحه قبل  
 جفاف الاول بلا عذر حتى  
 لو في ماؤه فغسل لطالبه  
 لا بأس به ومثله الغسل  
 والتيمم وعند مالك فرض  
 ومن السنن ذلك وترك  
 الاسراف وترك لطم الوجه  
 بالماء وغسل فرجه الخارج

بل أقواها لانه مشروع لازالة النجاسة الحقيقية وسائر السنن لازالة النجاسة وجعل في  
 البدائع سنن الوضوء على انواع نوع يكون قبله ونوع في ابتداء نوع في انثائه وعدم  
 الاول الاستنجاء بالجر ومن الثاني الاستنجاء بالماء (قوله ويسعى مندوبا وادبا) فاد غيره وثقلا  
 ونطقا وقد جرى على ما عليه الاصحابيون وهو المختار من عدم الفرق بين المستحب والمندوب  
 والادب كما في حاشية نوح انفذى على الدرر فيسمى مستحبان حيث ان الشارع يحبه ويؤثره  
 ومندوبان حيث انه يتركه ونفضيته من نوب الميت وهو قديم محاسبه ونفلا من حيث  
 انه زاد على القرض والواجب ويزيده الثواب وتطوعان حيث ان فاعله يفتله تبرعاً من  
 غير ان يؤمر به حقا اه من شرح الشيخ اسمعيل عن البرجندى وقد يطلق عليه اسم السنة  
 وصرح الفقه الثاني بانه دون سنن الزوائد قال في الامداد وحكمه الثواب على الفعل وعدم  
 القوم على الترك اه وهل يكره تركه تنزيها في البحر ولا نازعه في النهر بما في الفتح من الجناز  
 والشهادات ان مرجع كراهة التنزيه خلاف الاولى قال ولا شك ان ترك المندوب خلاف  
 الاولى اه أقول لكن أشار في التحرير الى انه قد يفرق بينهما بان خلاف الاولى ما ليس فيه  
 صيغة تنهى كترك صلاة الغصبي بخلاف المكروه تنزيها اتم قال في الحلية ان هذا أمر يرجع  
 الى الاصطلاح والقرامه غير لازم والظاهر تساويهما كما أشار اليه الامامى اه لكن قال  
 الزيلعي في الاكل يوم الاضحية قبل الصلاة المختار انه ليس بمكروه ولكن يستحب أن لا ياكل  
 وقال في البحر هناك ولا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه  
 أقول وهذا هو الظاهر اذ لا شبهة أن التوافل من الطاعات كالملاوة والصوم ونحوها فاعلمها  
 أولى من تركها بالاعراض ولا يقال ان تركها مكروه تنزيها ما سوى ما في غاية ان شاء الله تعالى في  
 مكروهات الصلاة (قوله ونفضية) اي لان فعله بفضل تركه فهو عصى فاضل اولانه يصير فاعله  
 ذافضيه بالثواب ط (قوله وهو الخ) بردها به ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعله فالاولى ما في  
 التحرير ان ما واطب عليه مع ترك ما بلا عذر سنة وطم واطب عليه مندوب ومستحب وان لم  
 يفعله به ما رغب فيه اه بحر (قوله التيامن) اي البدانة باليمين لما في الكتب الستة كان  
 عليه الصلاة والسلام يمين التيامن في كل شئ حتى في طهوره وتنعله وترجله وشانه ككلمة  
 الطهور رهنابضم الطاء والترجل مشط الشعر درمفتي وحقق في الفتح انه سنة لثبوت المواظبة  
 قال في النهر لكن قد مناهم انفسه السنة اذا كانت على وجه العبادة لا على العادة لانهما  
 هنا كانت على وجه العبادة لكن عدم الاختصاص يشافها كما قاله بعض المتأخرين اه اي  
 عدم اختصاصه بالوضوء المستفاد من قوله وشانه كما يشافى كونه سنة ولو كانت على وجه  
 العبادة فيكون مندوبا فيه كما في التتمل والترجل فانت بردها عليه المواظبة على التيمم والسؤال  
 بلا اختصاص بالوضوء مع انه مان من سنة تامل (قوله ولو لمصها) اي كما في التيمم والجبهة وأما  
 الخلف فلم أر من ذكر التيامن فيه وانما قالوا في كفيته ان يضع أصابع يده اليمنى على مقدم  
 خفه الايمن وأصابع اليسرى على مقدم خفه الايسر وعده ما الى الساق وظاهره عدم  
 التيامن تامل (قوله لا الاذنين) اي فيه صفة ما معا ان أمكنه حتى اذا لم يكن له الايدى واحدة  
 أو باحدى يديه علة ولا يمكنه صفة ما معا بالاذن اليمنى ثم اليسرى ط عن الهندية (قوله

مطلب  
 لافرق بين المندوب  
 والمستحب والنفل  
 والتطوع

مطلب  
 ترك المندوب هل يكره  
 تنزيها وهل يفرق بين التنزيه  
 وخلاف الاولى

(ومستحبه) ويسمى مندوبا  
 وأدبا وفضلة وهو ما فعله  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 مرة وتركه أخرى وما أحبه  
 السلف (التيامن) في  
 الدين والرجلين ولو مسحها  
 لا الاذنين واليدين فيلغز  
 اي عضوين لا بأس بـ  
 التيامن فيهما (ومسح  
 الرقبة) يظهر يديه (لا الحلقوم)



ومسح الرقبة هو الصحيح وقبل انه سنة كافي البر وغيره (قوله بظهر ربه) اي اقدم استعمال  
 بظهره فقول النبي بما جدد لا حاجة اليه كافي شرهما الكبير وعبر في المنية بظهر الاصابع  
 وله المراد هنا (قوله لانه بدعة) اذ لم يرد في السنة (قوله الى سيف وسيفين) عبارة في العذر المنتقى  
 الى سيف وسيفين والذيق بشديد الباء وقد تحققت ما زاد على العقد الى ان يبلغ العقد الثاني  
 قاموس واعلم ان المذكور منها ما استأثر به شرايف وعشرون ولذا كرر ما بقى منها من الفتح  
 والخزانة فتمها كما في الفتح ترك الاسراف والتفكير وترك التمسك بخير ما وضع  
 الاستقصاء واستقواء الملة في نفسه والمبادرة الى ستر العورة بعد الاستقصاء وزرع خاتم عليه اسمه  
 ونعم الى او اسم نبيه حال الاستقباح وكون آيته من خرف وان يغسل عروته الا يريق ثلاثا  
 ووضع على بشاره وان كان انا يتعرف منه فعن يمينه ووضع يده حالة الغسل على عروته لا راءه  
 وذكر الشهادتين عند كل عضو واستصحاب المنية في جميع أفعاله وان لا يلطم وجهه بالماء  
 وملء آيته استعداد او الامتناع بالشمري والثاني واهم الرأى على الأعضاء المفصلة  
 وذلك انه امكن قد متنا ان الاول والاخير سنة وله المراد بما قبله امر او ما عليه صلاوة قبل  
 الغسل كامل زاد في البر وغيره ما تحت الحجاب والشارب والتوضؤ في مكان طاهر لان الماء  
 الوضوء مرة والبدن باعلى الوجه وأطراف الاصابع ومقدم الرأس لكن قد متنا ان الاخيرين  
 سنة وزاد في الامداد ودخوله ان خلا مستور الرأس وعدم التوضؤ بما شمس وان لا يستخلص  
 انما طهارة وترك النظرة لعمود والقاء البصاق والخاط في الماء وان لا ينقعه عن مدوغه  
 القدم والانتباه باليقين وزاد في المنية الوضوء على الوضوء وعدم نقعه في الماء حال غسل الوجه  
 والتمسك عند غسل كل عضو وزاد في الخزانة وترك التكلم حال الاستقباح وترك استقبال  
 القبلة واستدبارها في انطلاء واستقبال بين الشمس والقمر واستدبارها وترك مس فرجه  
 بعد فراغه والاستقباح باليد او رومها بهدوء على نحو حائط وغسلها بهدوء ذلك ورش الماء على  
 الفرج وعلى السرة والبدن الوضوء والتوضؤ من متوضعا العامة وافرغ الماء بيمينه فقد بلغت  
 نية او سبعين كما قد متنا عن الدر المنثور وقد متنا ان ترك المندوب مكرره وتزجج ما قبله اذ ترك  
 ما يكره فله ولا يفتي ان ما مر منه ما هو من آداب الوضوء وعنه ما هو من آداب معة ما هو  
 وبهذا تر يد على ما ذكر بكثير فانه يفي للاستقباح آداب كثيرة ستاتي (قوله وذلك أعضائه) علمت  
 ما فيه وقوله في المرة الاولى عزاء في التمر الى المنية اسكنه لم يذكره في المنية هنا وانما ذكره في  
 الغسل وعلمه في الشرح بقوله ليم الماء البهت في المرتين الاخيرتين اه لكن قال في الحلية  
 انما هو انه قيد انقاضي (قوله وتقدمه الخ) لان فيه انتظارا الى صلاة وانتظار الصلاة كن هو فيها  
 بالحدث الصحيح وقطع طمع الشيطان عن تنبيطه عنها شرح المنية الكبير وفي الحلية وعندي  
 انه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود لفعل الصلاة اه (قوله وهذه) اي سنة تقدمه  
 على الوقت (قوله المستثناء من قاعدة القرض افضل من النفل) هذا الاصل لا يميل الى نقضه  
 بشئ من الصور لا اذا حكمنا على ما هي بانها خير من ما هي أخرى كالرجل خير من المرأة لم  
 يمكن أن نقضها الاخرى بشئ من تلك الحليقة فان الرجل اذا فضل المرأة من حيث انه رجل لم  
 يمكن أن نقضه المرأة من حيث انها غير الرجل والاتسكان بالقضية ان وهما ذالعين في ثم قد

مطلب  
 في تيم مندوبان الوضوء

لانه بدعة (ومن ادب) مع  
 من لان له آدابا أخر أو صلاها  
 في الفتح الى سيف وسيفين  
 وأوصاه في الخزانة الى  
 سيف وسيفين (استقبال  
 القبلة وذلك أعضائه) في المرة  
 الاولى (وادخال خصره)  
 المبالغة (صباح اذنيه)  
 عند مسهما (وتقدمه  
 على الوقت لغیر المندوب)  
 وهذه احدى المسائل  
 الثلاث المستثناء من قاعدة  
 القرض افضل من النفل

مطلب  
 القرض افضل من النفل  
 الا في مسائل

تفضل المرأة رجلا من جهة غير الذكورة والاوثنة اه حوى أقول فعلى هذا الاستثناء  
 حقيقة لاختلاف جهة الافضية بيان ذلك ان الوضوء قبل الصلاة قبل الوقت باوى الواقع بعده  
 من حيث امتثال الامر وسقوط الواجب به وانما الاول فضيلة التقديم وكذا انظار المعسر  
 واجب دفعا لاداء المطالبة وفي ابرائه ذلك مع زيادة اسقاط الدين عنه بالكلية فلا يرا زيادة  
 فضيلة الاسقاط وكذلك فشاء السلام سنة لاظهار التواضع بين المدين والمدين وفي رده ذلك أيضا لكن  
 وجب الرد لما يلزم على تركه من العداوة والتباغض فافشأه أفضل من حيث ابتداء المفتى  
 لم يظهر المودة فيه فضيلة التقدم في المسائل الثلاث انما فضل النفل على القرض لان جهة  
 القرضية بل من جهة أخرى كمسوم المسافر في رمضان فانه أشق من صوم المقيم فهو أفضل  
 مع أنه سنة وكالتبكير الى صلاة الجمعة فانه أفضل من الذهاب بعد النداء مع أنه سنة والثاني  
 فرض وكن اضطر الى شربة ماء أو كل لقمة فدفعته أكثر مما اضطر اليه فدفع ما اضطر  
 اليه واجب والزائد نفل فوابه أكثر من حيث ان نقعه أكثر وان كان دفع قدر الضرورة أفضل  
 من حيث امتثال الامر وكذا من وجب عليه درهم فدفع درهمين أو وجبت عليه اضية  
 فضلت بشاين وعلى هذا تقدير ادعى المسائل الثلاث من كل ما هو نفل اشتمل على الواجب  
 وزاد لكن تعميته نفلان من حيث تلك الزيادة ما من حيث ما اشتمل عليه من الواجب فهو  
 واجب وفوابه أكثر من حيث تلك الزيادة فلا تخزم حينئذ القاء سنة لما خوذت مما صح عنه  
 صلى الله عليه وسلم كافي صحيح البخاري حكاية عن ابيه تعالى وما يقرب الى عبد بن أبي  
 الى عما افترض عليه وما ورد في صحيح ابن خزيمة أن الواجب يفضل المندوب به من درجة  
 وان استشكله في شرح التصريح فاعلم ثم ذلك فانه من قبض الفتح العليم ثم رأيت بعض  
 المحققين من الشافعية يفتي على ما قلته رقة الحد (قوله لان الوضوء الخ) ومثله التيمم لغير راجح  
 الماء كما سيأتي في محله عن الرأى (قوله أفضل من رده) وقيل أجزأ الرد أكثر لانه فرض حوى  
 عن كراهية العلاني (قوله ولو) الواو زائدة أو عاطفة على محذوف تقديره حتى ان جاء به  
 والاول أولى ط (قوله عنه) متعلق باكثر والضمير للقرض أو متعلق بجهاد الضمير لا تطوع  
 ط (قوله باكثر) جزم بالكسرة لاجل الروى (قوله وابتداء) ألف ابتداء من المصراع الاول  
 وهمزة المنونة من المصراع الثاني (قوله ابرا) بالقصر للضرورة (قوله ومثله القرض) اي في  
 الغسل والافلام دخل هنا لانه ما يعلق في الاذن قاموس (قوله وأما استعانة عليه السلام  
 الخ) كذا في البرازية ومفاده ان الاستعانة مكرهة حتى احتج الى هذا الجواب وظاهر ما في  
 شرح المنية أنه لا كراهة أصلا اذا كانت بطيب قلوب ومحبة من المعين من غير تكليف من  
 المتوضئ وعليه شئ في هدية ابن العماد لكن ذكر في الحلية احاديث كثيرة من الصحابين  
 وغيرهما في التصريح بعبء الماء عليه بطلبه وبدونه ثم قال وقد فعل صلى الله عليه وسلم في  
 مثل هذا المحمول على الجواز الذي لا يجامعه الكراهة لان الجزم بعدم ارتكابه المكروه من  
 غير معارض واقع في حقه نعم قد يكون الفعل منه يا بالجواز لكن بعد قيام الدليل المقتضى  
 للمكرهه فاذا لم يقم لم يصح أن يقال بالكراهة ثم يعطى ما ورد من الفعل بانه بيان الجواز ولم  
 يوجد دليل معتبر يقيد الكراهة هنا وانما ورد في حديث ضعيف ان عمر رضي الله عنه قال

لان الوضوء قبل الوقت  
 مندوب وبعده فرض  
 الثانية ابرا المعسر  
 مندوب افضل من انظاره  
 الواجب الثالثة الابتداء  
 بالسلام سنة افضل من رده  
 وهو فرض ونظمه من قال  
 القرض افضل من تطوع عابد  
 حتى ولو قد جاسمها أكثر  
 الا لا تطهر قبل وقت رابتدا  
 بالسلام كذا ابرا معسر  
 (وتحريك غائبة الواسع)  
 ومثله القرض وكذا الضيق  
 ان علم وصول الماء والافرض  
 (وعدم الاستعانة بغيره)  
 الا لا يذر وأما استعانة  
 عليه الصلاة والسلام  
 بالغير فله عظيم الجواز  
 (و) عدم التكلم بكلام  
 الناس (الحاجة تقوية  
 مطلب  
 في مباحث الاستعانة في  
 الوضوء ما تقدم



ان لا أحب ان يفتق على وضوءه او يرد انه صلى الله عليه وسلم كان لا يكل طهوره الى  
 احد وهو ضعيف ايضا ولو ثبت لا يقوى على معارضة الاحاديث المارة مع احتمال ان المراد  
 انه هو الذي يباشر غسل أعضائه ومعهها بغيره لان الظاهر انه من السمت الموكدة فيكره  
 الشخص ان يفعل له ذلك غيره بلا عذر واصل ذلك هو المراد من قول الاختيار بكره ان يستعين  
 في وضوئه بغيره الا عند الضرورة ليكون أعظم لتوابعه وأخص لعبادته اهـ خلاصة حاصله ان  
 الاستعانة في الوضوء ان كانت بسبب الماء أو استنائه أو احضاره فلا كراهة في أصله ولو بطلبه  
 وان كانت بالنقل والمسح فتكره بلا عذر ولا قال في التاترخانية ومن الآداب ان يقوم بأمر  
 الوضوء بنفسه ولو استعان بغيره جاز بعد ان لا يكون الغسل غيره بل يغسل بنفسه (قوله  
 تحرق الخ) لو وقع الخلاف في نجاسته ولأنه مستعذر ولذا كرهه غيره والنجس به على القول  
 الصحيح بطهارته (قوله أمهل) أي اعلم لانه قد يكون مستعذرا ولا يكتفى ط (قوله هذه) أي  
 الطريقة التي مشى عليها المصنف حيث جعل التلطف بالنية مذموم بالاسنة ولا مكروها (قوله  
 والقيمة كما مر) أي من الصيغة الواردة وهي بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وزاد  
 في النية التشهد هنا أيضا تبعه العبيط وشرح الجامع لقاضيخان قال في الحلية وعن البراهين  
 عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يقول حين يتو صابسم الله ثم يقول بكل  
 عضو أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يقول حين  
 يفرغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الا فتحت له ثمانية أبواب الجنة  
 يدخل من أيها شاء فان قام من وقته ذلك فصل في ركعتين يقرأ فيهما ما يريد لم يبق قول انقل من  
 صـ لانه كيوم ولدته أمه ثم يقال له استأنف العمل برواه الحافظ المستغفرى وقال حديث  
 حسن اهـ (قوله والدعاء بالوارد) فيقول بعد التسمية عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة  
 القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستئناف اللهم أرني راحة الجنة ولا  
 ترحق رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم ضر وجهي يوم تبيض وجوه وتود وجوه  
 وعند غسل يديه اللهم أعطني كفاي يميني وشأني يسارتي وأبوابها يرا وعند غسل اليسرى  
 اللهم لا تعطيني كفاي شمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم اظني تحت عرشك يوم  
 لا ظل الا ظلك عرشك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون  
 أحسنه وعند مسح عنقه اللهم أعتق رقبتى من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي  
 على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي  
 مشكورا ويخبرني ان تبور كافي الامداد والدرر وغيرهما من روايات أخر ذكرها في الحلية  
 وغيرها وسأقضي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو فاصبر مجموع ما يذكر  
 عند كل عضو التسمية والشهادة والدعاء والامانة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال  
 صاحب الهداية في غمات النوازل ويسعى عند غسل كل عضو يدعو بالدعاء المأثور فيه  
 أو يذكر كلمة الشهادة أو يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لم يفتى في الجسيع بأول كنه رأيت  
 في الحلية عن المختارات ويدعو بالواو وباو في البواق فليراجع (قوله من طرق) أي يقوى  
 بعضها بعضها فارتقى الى مرتبة الحسن ط أقول لكن هذا اذا كان ضعفه لسوء حفظ الراوى

(والجلوس في مكان مرتفع)  
 فخر زامن الماء المستعمل  
 وعبارة الكمال وحفظ ثيابه  
 من التقاطره هي أمهل  
 (والجمع بين نية القلب وفعل  
 القسان) هذه مرتبة وسطى  
 بين من من التلطف بالنية  
 ومن كرهه لعدم نقله عن  
 السلف (والسمية) كما مر  
 (عند غسل كل عضو) وكذا  
 المصوح (والدعاء بالوارد  
 عنه) أي عند كل عضو  
 وقد رواه ابن حبان وغيره  
 عنه عليه الصلاة والسلام  
 من طرق

مطلب  
 في بيان ارتقاء الحديث  
 الضعيف الى مرتبة الحسن

الصدق الأمين أو لا رسال أو تدانيس أو وجهه حال أمالو كان انه في الراوى أو كذبه فلا يجوز  
 فيه موافقة مثله ولا يرتقى بذلك الى الحسن كما صرح به في التقريب وشرحه في غنيته يحتاج  
 الى الكشف عن حال الراوى من هذا الحديث لكن ظاهر علمهم به انه ليس من القسم الأخير كما  
 يتضح (قوله فيه حمل به) أي به هذا الحديث بعبارة الرضى كافي الشريعة لالاية للعمل بالحديث  
 الضعيف الخ (قوله في فضائل الاعمال) أي لاجل تحصيل الفضيلة المترتبة على الاعمال قال  
 ابن جرير في شرح الاربعين لانه ان كان صحيحا في نفس الامر فقد أعلى حقه من العمل والالم  
 يرتب على العمل به مفسدة تحليل ولا يصرح ولا ضياع حق لغيره وفي حديث ضعيف من بلغه  
 عن نواب عمل فعمله حمل له أجره وان لم أكرهه أو كما قال اهـ ط قال السيوطى ويقع عليه  
 أيضا في الاحكام اذا كان فيه احتياط (قوله وان أكرهه الراوى) حمل الرضى كافي  
 الشريعة لالاية انكاره من جهة الصفة قال أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فله  
 لم يثبت عنده ذلك أولم يستحضره حينئذ (قوله فائدة) الى قوله وأما الموضوع من كلام الرضى  
 (قوله عدم شدة ضعفه) شديد الضعف هو الذي لا يتخلو طريق من طريقه عن كذاب أو مدغم  
 بالكذب قاله ابن جرير ط قلت مقتضى علمهم بهذا الحديث انه ليس شديد الضعف فطرقه ترتبه الى  
 الحسن (قوله وأن لا يعتد بنية ذلك الحديث) أي نية العمل به وعبارة السيوطى في شرح  
 التقريب الثالث أن لا يعتد بنية العمل به ثبوته بل يعتد بالاحتياط وقيل لا يجوز العمل به  
 مطلقا وقيل يجوز مطلقا اهـ (قوله وأما الموضوع) أي المكذوب على رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهو محرم اجماعا بل قال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة والسلام من قال على عالم  
 أقل فليتبوأ مقعده من النار ط (قوله بحال) أي ولو في فضائل الاعمال قال ط أي حيث  
 كان مخالفا لقواعد الشرع ومخالفا كان داخل في أصل عام فلا مانع منه لاجله حديثا بل  
 لدخوله تحت الأصل العام اهـ نامل (قوله الا اذا قرن) أي ذلك الحديث المروى ببيانه أي  
 بيان وضعه أما الضعيف فتجوز روايته بلا بيان ضعفه لكن اذا أردت روايته بغيره ناد  
 فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وما أشبهه من مبيغ الجزم بل قل روى  
 كذا وبلغنا كذا أو ورد أو جاء أو نقل عنه وما أشبهه من ضيغ التريض وكذا ما ذكر في  
 صحته وضعفه كافي التقريب (قوله أي بعد الوضوء) فسر الضعيف بذلك مع تبادر ما في الزباني  
 لان المصنف في شرحه فسره بذلك وهو أدرى بمراده (قوله وأن يقول بعده) زاد في النية  
 وغيرها أو في خلاصه ككن قال في الحلية ان الواو الدالة بعبارة مقدم من ذكر  
 الشهادتين كما هو في رواية الترمذى اهـ وزاد في النية أيضا وأن يقول بعده فراغه بصانك  
 اللهم وبمحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفر لك وأتوب اليك وأشهد أن محمدا عبدك ورسولك  
 ناظرا الى السمعاء (قوله التوابين) هم الذين كلما ذنبوا تابوا والمتطهرون الذين لا ذنب لهم  
 زاد في النية واجعلني من عبادك الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون  
 (قوله وأن يشرب بعده من فضل وضوئه) يفتح الواو ما يتوضأ به في روى الراوى شرب كله أو  
 بعضه كافي شرح النية وشرح الشريعة ويقول عقبه في النية اللهم اشقني بشفتائك  
 ودانني بدوائك واعصمني من الوهن والامراض والافواج قال في الحلية والوهل هنا

قال محقق الشافعية الرضى  
 فيعمل به في فضائل الاعمال  
 وان أنكره الذوى  
 (فائدة) شرط العمل  
 بالحديث الضعيف عدم  
 شدة ضعفه وأن يدخل  
 تحت أصل عام وأن لا  
 يعتد بنية ذلك الحديث  
 وأما الموضوع فلا يجوز  
 العمل به بحال ولا روايته  
 الا اذا قرن ببيانه (والصلاة  
 والسلام على النبي بعده)  
 أي بعد الوضوء لكن في  
 الزباني أي بعد كل عضو  
 (وأن يقول بعده) أي  
 الوضوء (اللهم اجعلني من  
 التوابين واجعلني من  
 المتطهرين وأن يشرب  
 بعده من فضل وضوئه)



بالصبر والضعف والفسخ ولم أقف على هذا الدعاء فورا وهو حسن اه بن عيسى وهو ان  
 الشرب بمن فضل الوضوء ظاهر في التوضا من انا كبريق من لا التوضا من نحو وض  
 قبل يسمى ما فيه فضل الوضوء فيشرب منه أولا فيصبر رها في الذخيرة عن فتاوى أبي  
 القاسم الملة الموضوع للشرب لا يتوضا به ما لم يكن كثيرا والموضوع للوضوء يجوز الشرب  
 منه ثم نقل عن ابن الفضل أنه كان يقول بالمكن في هذا هل الشرب بمن فضل الوضوء لانه  
 من تواتره أم لا والظاهر الاول تأمل (قوله كما في مرض) التشبيه في الشرب به - متقبلا قائما  
 لافي كونه به - هذا الوضوء فلذا قال ط الاولى تأخير عن قوله قائما (قوله أو قاعدا) أقاد أنه  
 يخبر في هذين الموضوعين وأنه لا كراهة فيهما في الشرب قائما بخلاف غيره ما وأن المندوب  
 هذا هو الشرب بمن فضل الوضوء لا يقيده كونه قائما بخلاف ما اقتضاه كلام المصنف لكان قال  
 في المعراج قائما وخبره الحلواني بين القيام والقعود وفي الفتح قبل وان شاء قاعدا أو آخره في  
 البحر واقتصر على ما ذكر المصنف في المواهب والدرر والمنية والنور وغيره ما وفي السراج ولا  
 يستحب الشرب قائما الا في هذين الموضوعين فاستفاد من مامشي عليه الشارح كانه  
 عليه ح وغيره (قوله وفيما عداها ما يكره الخ) أقاد أن المقصود من قوله قائما عدم الكراهة  
 لادخله تحت المنصب ولذا زاد قوله أو قاعدا واعلم أنه ورد في الصحيحين أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال لا يشرب من أحد منكم قائما فنسي فليست في موضع ما فيه شرب بمن فحرم قائما  
 وروى البخاري عن عتي رضي الله عنه أنه به - هذا موضوعا فم شرب بمن فضله وضوئه وهو قائم ثم  
 قال ان فاسا بكرة هو الشرب قائما وان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت وأخرج  
 ابن ماجه والترمذي عن كبشة الانصارية رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل  
 عليها وعندها قربة ماء فاشرب منها وهو قائم فقطعت قم القربة فبقيت بركة موضع في رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حسن صحيح غريب فلذا اختلف العلماء في الجمع فقبل  
 ان النبي تأخر لافه وقيل بالعكس وقيل ان النبي لا تتزبه والقول ليه ان الجواز وقال النووي  
 انه الصواب واعترضه في الحلية به حديث علي المارحيث أنكره على القاتلين بالكراهة وبما  
 أخرجه الترمذي وغيره وحسنه عن ابن عمر كانا كل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن  
 نغني ونشرب ونحن قيام قال وجع الطحاوي الى أنه لا بأس به وأن النبي تخوف الضرر  
 لا غير كما روى عن الشعبي قال انما كره الشرب قائما لانه يؤذي قال في الحلية قال كراهة على  
 ما صوبه النووي شرعية يتأب على تركها وعلى هذا ارشادية لا يتأب على تركها ثم استشكل  
 ما مر من استثناء الموضوعين (اي الشرب بمن ما فحرم ومن فضل الوضوء كراهة ماء عداها ما  
 بانه لا يمتنع على قول من هذه الاقوال نعم على ما جع اليه الطحاوي في فتاواه الجواز ما طافا ان  
 أمن الضرر أما التدب فلا الآن بقا يقيده التدب في فضل الوضوء ما أخرجه الترمذي في  
 حديث علي وهو أنه قام به دعا غسل قدميه فاخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم ثم قال  
 أحسب أن أرى بكم كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه حديث ان فيه شفا من  
 سبعين داء أدناها البهر لكن قال الحافظ انه واه اه مخلصا والبهر بالضم فسر في الخلاصة  
 بتتابع التمس وفي القاموس انه انقطاع النفس من الاعياء والحاصل ان انتفاء الكراهة

كأنه من (متقبل القبله)  
 قائما أو قاعدا وفيما  
 عداها ما يكره قائما تنزيها

مطلب  
 في مباحث الشرب قائما

في الشرب قائما في هذين الموضوعين محل كلام فلا عن - أصحاب القدام في ما ولعل الاوجه  
 عدم الكراهة ان لم نقل بالاستصحاب لان ما فحرم شفا وكذا فضل الوضوء وفي شرح هدية  
 ابن العماد لبيدي - بدأ غنى النابلسي ومما جربته أني اذا أصابني مرض أو قد لا تشفا  
 بشرب فضل الوضوء فيحصل في الشفا وهذا في اعتقاده على قول الصادق صلى الله عليه  
 وسلم في هذا الطب النبوي الصحيح (قوله وعن ابن عمر الخ) أخرجه الطحاوي وأحمد وابن  
 ماجه والترمذي وصححه حلية وقصده كره بيان حكم الاكل لكان أخرجه أحمد ومسلم  
 والترمذي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي أن يشرب الرجل قائما قال قتادة  
 قلت لأنس قال لا كل فقال ذلك أنكر وأخبرت في الجامع الصغير لا يوطى نهي عن الشرب قائما  
 والاكل قائما ما فعل النبي لا مرطبي أيضا كما مر في الشرب وفي الفصل الحادي والثلاثين من  
 فصول العلماي وكره الاكل والشرب في الطريق والاكل قائما وما شيا ولا بأس بالشرب قائما  
 ولا يشرب ما شيا وروى عن ذلك للمسافر اه (قوله وروى الخ) ليس من تمة الحديث (قوله  
 تعاد موقبه) تنبيه موق وهو آخر العين من جهة الانف اي لا تتأهل وجوده من وقفا  
 أنه يجب غسل ما تحتها ان بقى خارجا في بعض العين والافلا (قوله وكهيه الخ) هما المظان  
 الثالثان في الرجل والعروقوب المصعب الفاظ الذي فوق العقب والاحص من باطن  
 القدم ما لم يصب الارض قاموس (قوله واط غرته وتجيده) لما في الصحيحين عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان أمي يدعون يوم القيامة غرا  
 محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل وفي رواية في - استطاع  
 منكم فليطيل غرته وتجيده حلية وبه علم أن قول الشارح وتجيده بالجر عطف على غرته  
 وفي البحر واطلة الغرة تكون بالزيادة على الحد المحدود وفي الحاشية والتجديد يكون في  
 اليدين والرجلين وهل له حد لم أقف فيه على نفي لاصحابنا ونقل النووي اختلاف الشافعية  
 فيه على ثلاثة أقوال الاول أنه يستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين بلا توقيت الثاني  
 الى نصف العضد والاق الثالث الى المنيكب والركبتين قال والاحاديث تقتضي ذلك كله  
 اه ونقل ط الثاني عن شرح الشريعة مقتضاها (قوله وغسل رجليه - اه) اهل  
 المراهبة فلكهما باليسار ما فحرمناه أنه يندب انراغ الماء بينه ثم رأيت في شرح الشيخ اسمعيل  
 قال يفرغ الماء بينه على رجليه وبفساه ما يساره اه وأخرج السبكي في الجامع  
 الصغير عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه إذا توضأ أحدكم فلا يغسل أسفله رجليه يدها في  
 (قوله وباهما الخ) اي الرجلين لكان في البحر عند الكلام على غسل الوجه عن خلف بن  
 أبوب أنه قال ينبغي للمتوضي في الشتاء أن يغسل أعضاءه بالماء شربة الدهن ثم يغسل الماء  
 عني لان الماء يتصاق بالاعضاء في الشتاء اه (قوله والتمسح عند غسل كرهه صاحب المنية  
 في الغسل وقال في الحلية ولم أر من ذكره غيره وانما وقع الخلاف في الكراهة في الخائفة ولا  
 بأس به للمتوضي والمقتدر روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يغسل وجهه ومن كره  
 ذلك ومنهم من كرهه للمتوضي دون الغسل والصحيح ما قلنا الا أنه ينبغي أن لا يبالغ ولا  
 يستغنى غيب أثر الوضوء على أعضائه اه وسكتا وقع لافط لا بأس في خراطة الاكل  
 وغيره ما عزاه في الخلاصة الى الاصل اه ما في الحلية ثم ذكر أدلة الاقوال الثلاثة والقائمان

مطلب  
 في الغرة والعجبل  
 وعن ابن عمر كانا كل على  
 عهد النبي صلى الله عليه  
 وسلم ونحن نغني ونشرب  
 ونحن قاعدا أو قاعدا  
 شرب ما شيا ومن الآداب  
 تعاد موقبه وكهيه  
 وعروقوبه وأخصيه واطلة  
 غرته وتجيده وغسل رجليه  
 يدها وباهما عند ابتداء  
 الوضوء في الشتاء والتمسح  
 عند غسل

مطلب  
 في التمسح عند غسل



بما من الالف واطال واطاب كما هو دأبه وجه الله تعالى وقد منعنا عن الفتح أن من المذنبات  
 ترك التمسح بخرقه يمسح باموضع الاستنجاء أي التي يمسح بها الماء الاستنجاء لا يستنجأ بها  
 وليس فيه ما يضيء ترك التمسح بخرقه فانهم (قوله وعدم نفوذ يده) حديث لا تفتضوا  
 أي يكم في الوضوء فانهم أرواح الشيطان ذكره في الماء راجح لكنه حديث ضعيف كما  
 ذكره المذاوي بل قد ثبت في الصحيحين عن عروة بن رضى الله عنه أنها اجابته بخرقه بعد الغسل  
 فردها وجعل ينفض الماء به تامل (قوله وثراوة - ورة القدر) لاحاديث وردت فيها  
 ذكرها الله فيه أبو اللث في مقدمته يمكن قال في الحلية - مثل عن الحافظ ابن حجر  
 المذنب في فاجاب بأنه لم يثبت من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلمس يده ولا من فعله  
 والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الأعمال اه (قوله  
 وملاكة ركعتين) لما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما ما من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي  
 ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليه الأوجبت له الجنة حلية (قوله في غير وقت كراهة)  
 هي كالأوقات الخمسة الطلوع وما قبله والاموا غروب وما قبله بدلالة العسر وذلك  
 لأن ترك المكروه أولى من فعل المندوب كافي شرح النية طه (تمة) ه ينفى أن يراد في  
 المندوبات أن لا يتطهر من ماء أو تراب من أرض مفضوب عليها كالأرغود فقه - ونص  
 الشافعية على كراهة التطهير من قبل نص الحلية على المنع منه وظاهره أنه لا يصح عندهم  
 ومراعاة الخلاف عنه فلهذا ما طوعه وكذا يقال في التطهير بنقل ماء المرأة كإباني قريباتي  
 المنهيات والله أعلم (قوله ومكر وهه) هو ضد المحبوب قد يطلق على الحرام كقول القدرى  
 في مختصره ومن صلى الظهور في منزلة يوم الجمعة قبل صلاة الامم ولا عذر له كرهه ذلك وعلى  
 المكر وهه تحريم ما هو ما كان إلى الحرام أقرب ويسمى محذوراً ما ظنه أو على المكروه تنزيها  
 وهو ما كان تركه أولى من فعله ويرادف خلاف الأولى كما قدمناه وفي البحر من مكروهات  
 الصلاة المكروه في هذا الباب نوعان أحدهما ما كره تحريمها وهو المحمل عند الإطلاق  
 الكراهة كافي في كراهة قد يروى كراهة في رتبة الواجب لا يثبت الإجماع في الواجب يعني  
 بالظن الثبوت فانها المكروه تنزيها أو حرجه إلى ما تركه أولى وكثير ما يطلقونه كافي شرح  
 المشية حينئذ إذا ذكروا مكروها فلا بد من النظر في دليله فان كان بما يظن بكم بكم كراهة  
 التحريم لا صار في النهي عن التحريم إلى الذنب فان لم يكن الدليل نهياً بل كان مفيداً للترك  
 الفير الجازم هي تنزيهية اه (قوله أو غيره) أي غير الوجه من الأعضاء كافي الخار  
 ولعل المصنف أقصر على الوجه لما لا من مزيد الشرف (قوله تنزيها) لما قدمنا عن  
 الفتح من أن تركه أدب قال في الحلية لأنه يوجب انتضاح الماء المستعمل على ثيابه وتركه  
 أولى وأبضا وخلاف التؤدة والوفاء بالنهي عنه هي أدب اه (قوله والتنقيص) أي بان  
 يقرب إلى حد الدهن ويكون التقاطع غير ظاهر بل ينبغي أن يكون ظاهر الكون غسلاً  
 ييقن في كل مرة من الثلاث شرح المشية (قوله والامراف) أي بان يستعمل منه فوق  
 الحاجة الشرعية لما أخرج ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لم يمسح به وهو يتوضأ فقال ماء - ذا السرف فقال في الوضوء - امراف فقال  
 نعم وان كنت على نهر جار حلية (قوله ومنه) أي من الاسراف الزيادة على الثلاث أي في

وعدم نفوذ يده وقراءة  
 سورة الفاتحة وصلاة ركعتين  
 في عبود كراهة (ومكر وهه  
 اطم الوجه) أو غيره (الماء)  
 تنقيح أو التقيح (والامراف)  
 ومنه الزيادة على الثلاث

مطلب  
 في تعريف المكروه وأنه قد  
 يطلق على الحرام والمكروه  
 تحريمها وتنزيها

المفصلات مع اعتقاد ذلك هو السنة لما قدمنا من أن الصحيح أن النهي محمول على ذلك  
 فاذا لم يعتد بذلك وقصد الطمأنينة عند ذلك أو قصد الوضوء على الوضوء به الفراغ منه  
 فلا كراهة كما ستره (قوله فيه) أي في الماء (قوله تحريم الخ) نقل ذلك في الحلية عن  
 بعض المتأخرين من الشافعية وتبعه عليه في البحر وغيره وهو مخالف لما قدمنا عن الفتح  
 من عدم ترك التقيح والاسراف من المندوبات ومعه في البدائع وغيره ما يمكن قال في الحلية  
 ذكر الحلال في أنه سنة وعليه منى فاضل خان وهو وجه اه - وأه - توجه في البحر أيضاً  
 وكذا في النهر قال والمراد بالسنة المؤكدة لا إطلاق النهي عن الاسراف وجعل في المتن  
 الاسراف من المنهيات فتكون تحريمية لأن إطلاق الكراهة مبروف إلى التحريم وبه  
 يثبت جملته مندوباً أقول قد تقدم أن النهي عنه في حديث فن زاد على هذا أو نقص فقد  
 قد أدى وظلم محمول على الاعتقاد عندنا كما صرح به في الهداية وغيره وقال في البدائع أنه  
 الصحيح حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة لا يلحقه الوعيد وقد مناه صريح في  
 عدم كراهة ذلك يعني كراهة تحريم فلا ينافي الكراهة التنزيهية فيامتنى عليه هنا في الفتح  
 والبدائع وغيرهما من جعل تركه مندوباً في ذلك التصحيح فيكره تنزيهاً ولا ينافيه عدمه من  
 المنهيات كما قدمنا الطم الوجه بالماء فان المكروه تنزيهاً منى عنه حقيقة اصطلاحاً لا حرجاً لانه  
 كافي التحريم وايضا فقد عدم في الحزاة السمرقندية من المنهيات لكن قد بعدم اعتقاد تمام  
 السنة بالثلاث كما نقله الشيخ المصلي وعليه يحمل قول من جعل تركه سنة وإيست الكراهة  
 مصروفة إلى التحريم - طلقا كما ذكرناه آنفاً على أن الصارف للنهي عن التحريم ظاهر  
 فان من أسرف في الوضوء بماء النهر ومثلاً مع عدم اعتقاد سنة ذلك نظير من دلا أناه من النهر  
 ثم أفرغ فيه وليس في ذلك محذور - وي أنه عيب لا فائدة فيه وهو في الوضوء زاد على الأمور  
 به قلنا سمى في الحديث اسرافاً قال في القاموس الاسراف التبذير أو ما أتفق في غير طاعة ولا  
 يلزم من كونه زائداً على المأمورة وبغير طاعة أن يكون حراماً ثم إذا اعتقد سنة يكون قد  
 تعدى وظلم لا اعتقاده ما ليس بقرينة فلا جدل علمه والله على ذلك حفيظ فيكون منه ما عنه  
 ويكون تركه سنة مؤكدة ويؤيده ما قدمه المشرح عن الجواهر من أن الاسراف في الماء  
 الجاري جائز لانه غير مضيع وقد من أن الجائز - يوافق على ما لا يمنع شرعاً فيسهل المكروه  
 تنزيهاً وبه - هذا التقرير يتوافق عباراتهم - وأما ما ذكره المشرح هنا فقد علمت أنه ليس من  
 كلام مشايخ المذهب فلا يعارض ما صرحوا به وصحوه هذا ما ظهر في هذا المقام والسلام  
 (قوله حرام) لأن الزيادة غير ما ذنبها لانه انما يوجب ويؤلف أن يتوضأ الوضوء الشرعي ولم  
 يفسد ما احتجنا به من ذلك حلية وينبغي تقييده بما ليس بجار كالأذى في صريح أو حوض أو نحو  
 امر يقى أما الجارى كما - دارس دمشق وجوامعها فهو من المباح كما أفاده الرحق  
 (قوله ومن منهياته) يشمل المكروه تنزيهاً فانه منى عنه اصطلاحاً حقيقة كما قدمناه عن  
 التحريم آنفاً فانهم (قوله التوضؤ الخ) قال في السراج ولا يجوز لرجل أن يتوضأ بوضوءه - ل  
 يفضل المرأة اه ومفاده أنه يكره تحريمها وعند الامام أحمد إذا اختل امرأ تمكففة بماء  
 قبل كسلوة نكاح وتهاوت به في خلوتها طهارة كاملة عن حدث لا يصح لرجل أو خنثى

مطلب  
 في الاسراف في الوضوء

(فيه) قصر على الماء النهر والماء  
 له أما الموقوف على من يطهر  
 به ومنه ماء ادراس فخام  
 (وتنقيح المسح على جريد)  
 أما جريد واحد فقد وبأه  
 مسنون ومن منهياه التوضؤ  
 بفضل ماء المرأة أو في موضع  
 نجس لأن الماء الوضوء حرمه  
 أو في المصعد الأذى أو في  
 موضع أعدائه والقاء  
 القمامة



ان يرفع به حذنه كما هو مسطور في متون مذهبه وهو امر تعبدى لما رواه الخليفة انه صلى الله عليه وسلم لم يأت في تزويج الرجل بغير طهر والمرأة طالق في غير الاكثار شرح ديد البصار في فقه المياح بعد ما ذكر المسئلة وانما روى مسلم ان ميمونة قالت اعتسلت من بقة فقلت فم انضله فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فغسل فقلت اني قد اعتسلت منه فقال المياح عليه جنابة وما روى أحسن من خروج - هذا أقول مقتضى النسخ انه لا يكره قصر جماعة دنابل ولا تنزيها وهو مخالف لما مر عن السراج وفيه ان دعوى النسخ تنوقف على العلم بتأخر النسخ وانما هو من قول ميمونة الى قد اعتسلت فانه يشعر بها بالنهاية قبله فيكون النسخ متأخرا والله أعلم وقد مر شرح الشافعية بالكرامة فينبغي كراهته وان قلنا بالنسخ مراعاة الخلاف فقد مر جوابه يطلب مراعاة الخلاف وقد علم انه لا يجوز التطهير به عند أحده (تبيينه) فينبغي كراهة التطهير أيضا أخذنا ما ذكرنا وان لم أره لاحد من أئمتنا بما أوثر ابن من كل أرض غضب عليه الا بغير النافذة بأرض غودقة - صرح الشافعية بكراهته ولا يباح عند أحد قال في شرح المنتهى الحنبلي الحديث ابن عمر ان الناس نزولوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجحر أرض غودقة فاستقروا من آبارها وبعثوا به الجحيم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهرقوا ما استقروا من آبارها وبعثوا بالابل الجحيم وأمرهم أن يترقبوا من البئر التي كانت تردها النافذة حديث متفق عليه قال وظاهره منع الطهارة به وبئر النافذة هي البئر الكبيرة التي يرد بها الخراج في هذه الأزمنة اه (قوله والاعتباط) معطوف على القاء وقوله في الماء متعلق بإحدهما على التنازع (قوله وينقضه الخ) النقص في الجسم فكأن ينفه وفي غير ما راجعه عن افادة المقصود منه كاستباحة الماء في الوضوء بغيره وأقاده بقوله خروج نجس أن الناقض بوجه لا يجنبه بشرط الخروج واستظهر في الفتح الثاني بما حاصله أن الطهارة ترتفع بفسادها وهي النجاسة القائمة بالظهور لان الضمير المؤثر في رفع ضده هو وجه في شرح المنية الكبير فراجع (قوله كل خارج) لعل فائدة التعميم من أول الامر لثلاثتهم اختصاص النجس بالمعتاد أو الكبير تأمل (قوله بالفتح وبكسر) أشار الى أن الفتح أولى لقول صدق الشريعة والرواية النجس بفتح الجيم وهو من النجاسة وأما بكسر كسر هاء فلا يكون طاهرا هذا في اصطلاح الفقهاء وأما في اللغة فيقال نجس الشيء نجس فهو نجس ونجس له فهو - ما لغة ما لا يكون طاهرا أي - والله كان نجس العين أو عارض النجاسة كالحصاة الظاهرة من الحجر والناقض في الحقيقة النجاسة المارضة لها فكان الفتح أولى من هذه الجهة أيضا وان قال في الجرح بالضم كسر أعظم تأمل ثم على النسخ يكون بدلا من قوله ناسخ لاصفة لانه اسم جامد بخلاف المكسر ورفاهة بمعنى نجس تأمل (قوله أي من المتوضي) تفسيرا للضمير أخذا من المقام والمتوضي من تصف بالوضوء واحترق بالحي عن الميتة لغير جنت منه نجاسة لم يعد وضوءه بل يغسل موضعها فقط اذ لو كان الخروج حذرا لكان الموت كذلك اذ هو فوقه وقامه في النهر (قوله معتادا) كالبول والاقاط أولا كالدودة والحصى وهذا نص في لقوله نجس بضمه على خلاف الامام مالك حيث قبله المعتاد كانه نجس بضمه على خلاف

والا متقاط في الماء  
(وينقضه خروج) كل  
تخرج (نجس) بالفتح وبكسر  
(ضمة) أي من المتوضي  
الحق معتادا أولا -  
البيان أولا (أي ما يهوى)  
بالنقل من قول

مطلب  
فواتض الوضوء

الامام الشافعي حيث قبله بالخارج من البيلين (قوله أي بطه حكم التطهير) فائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل العين وباطن الجرح اذ حقيقة التطهير فيه ما ذكره وانما الساقط حكمه فهو سراج ويظهر منه أن الكلام في جرح بضره الغسل في الماء فلو لم يضره تنقض ما سأل فيه لان حكم التطهير وهو وجوب غسله غير ساقط والمراد بالتطهير ما يعامل الغسل والمصح في الغسل أو في الوضوء كما ذكره ابن الكمال ايشال ما لو سأل الى محل يمكن مسحه دون غسله لا يضره كاشار اليه في الحلية أيضا وزاد في شرح المنية الكبير بعد قوله في الغسل أو في الوضوء قوله أو في إزالة النجاسة الحقيقية اثناليرد ما لو اقتصد وخرج منه دم كثير ولم يتلخس رأس الجرح فانه ناقض مع انه لم يسل الى ما بطه حكم التطهير لانه سأل الى المكان دون البدن وبزيادة ذلك لا يرد لان المكان يجب تطهيره في الجملة لا في الأجزاء عليه وهذا اعم في البصر ما بطه حكم التطهير بقوله من بدن ونوب ومكان أقول يرد عليه ما لو سأل الى نهر وشقوه مما لا يصل عليه وما لم يصل الطن أو القرد الكبير وامتناع ما فانه ناقض كما - ما في متافلا حين ما في النهر عن بعض المتأخرين من أن المراد السيلان ولو بالقوة أي فان دم النفس وشقوه سائل الى ما بطه حكم التطهير حكما كامل ثم اعلم أن المراد بالحكم الوجوب كما صرح به غير واحد زاد في الفتح أو لنسب وأيده في الحلية وتبعه في البحر بقوله اذ انزل الدم الى قسبة الانف تنقض ويتيسر ذلك الا لا يكون المبالغة في الاستنساخ غير الصائم مسنونة وحدها أن يصل الماء الى ما استند من الانف ورده في النهر بان المراد بالقصبة ما لان من الانف ولذا عبر به الزبلي كالهدياية ومعها لم أن ما لان يجب تطهيره لا يندب فلا حاجة الى زيادة الذب أقول صرح في غاية البيان بان الرواية مسطورة في كتب أصحابنا بانه اذا وصل الى قسبة الانف ينقض وان لم يصل الى ما لان - خلافا لغيره وأن قول الهدياية ينقض اذا وصل الى ما لان - ان لا يتاق أصحابنا بانه أي لا يكون الماء على قول زفر أيضا قال لان عند مد لا ينقض ما يصل الى ما لان لادم الطهور قبله فهذا صريح في أن المراد بالقسبة ما استند فاختتم هذا الصريح المقرر للمخلص مما لفتناه على البصرون ورسالتنا للمسلمة انما بالقوائد القصصه باحكام كالحصة (قوله بغير الطهور) من اضافة الصفة الى الموصوف أي الطهور والجرح من السيلان فلنزل البول الى قسبة الذ لا ينقض لادم الطهور بخلاف القلفة فانه ينزله اليها ينقض الوضوء وعدم وجوب غسله الجرح لانها في - حكم الباطن كما قاله الكمال ط (قوله غير السيلان) اختلف في تسميته في المحيط عن أبي يوسف أن به لو يندب روعن محمد اذ انتسخ على رأس الجرح وصار أكثر من رأسه تنقض والصحيح لا ينقض اه قال في الفتح بعد قوله ذلك وفي الدراية جعل قول محمد أصح ومختار السرخسي الاول وهو أولى اه أقول وكذا محمد - فاضح خان وغيره وفي البحر يخرج بضمه عليه ط فاجنبه (قوله ما قالوا) اه لا بما لغة ط (قوله لومص الدم كما يخرج الخ) وكذا اذا وضع عليه قطنة أو شيا آخر حتى ينشف ثم وضعه ثانيا وثالثا فانه يجمع جميع ما نشف فان كان بحيث لو تركه سأل تنقض وانما يعرف هذا بالاجتهاد وغالب الظن وكذا الوأني عليه وماد أو ترابا ثم ظهر ثانيا فتربه ثم فانه يجمع قالوا وانما يجمع اذا كان في جرح واحد مرة بعد أخرى فلو في جرحين فلا تارة ثانية ومثله في البحر أقول وعليه فما يخرج من الجرح الذي يندب انما لو ليس فيه قوة السيلان ولكنه اذا نزل ينقض

أي بطه حكم التطهير  
ثم المراد بالظهور من  
السيلان بغير الطهور وفي  
غيرهما عين السيلان ولو  
بالقوة لما قالوا الوضوء  
الدم كما يخرج ولو تركه  
سأل تنقض والا



اجتماعه وبطل عن محله فاذا انتفى أو رطبه بخمرة وصار كالمخرج منه في تشر به الخمرة  
 فخران كان ما تشر به الخمرة في ذلك الجالس شافته. أجمعت لوترك واجتمع لاسال بنفسه  
 نقض والا لا لا يجتمع ما في الجالس الى ما في الجالس آخر وفي ذلك تسمية عظيمة لاصحاب القروح  
 واصحاب كى الحصة فاعلم هذه الفائدة وكافهم قاهها على التي ولم يكن هنا اختلاف  
 بين قمين اعتبار الجالس قنبه (قوله كالوسال) تشبيه في عدم النقض لانه في هذه المواضع  
 بالغة حكم التطهير كما في مناه (قوله أوجرح) بضم الجيم فاموس أما بالفتح فهو المصدر  
 (قوله ولم يخرج) اي لم يزل أقول وفي السراج عن البناء مع الدم السائل على الجراحة اذا  
 لم يتجر وز قال بعضهم هو طاهر حتى لو سلى رجل بجنبه وأصابه منه أكثر من قدر الدرهم جازت  
 صلته وبهذا أخذ السرخي وهو الاظهر وقال بعضهم نجس وهو قول محمد اه ومقتضاه انه غير  
 ناقض لانه بقي طاهرا بعد الاصابة وان لم يتجر خروجه الى محله بلغة حكم التطهير من بدن  
 صاحبه فليتامل (قوله وكدمع) اي بلا علة كما في ما نقل شئ آخر الكتاب (قوله ولنا فيه كلام) نقله ح وحاصله  
 على ما سيذكره المصنف (اي في مسائل شئ آخر الكتاب) (قوله ولنا فيه كلام) نقله ح وحاصله  
 انه قول ضعيف وتخريج غريب فلا يؤول عليه ط (قوله وخروج الخ) عطف على قوله  
 خروج كل خارج (قوله شريح) فانه انقض لا منبذعة عن محل النجاسة لان عينا  
 نجسة لان الصحيح ان عينا طاهرة حتى لو لبس من اوبل مبتلة أو ابتل من التيمية الموضع  
 الذي غربه الریح فخرج الریح لا يتنجس وهو قول العامة وماتقل عن الحنفية من انه كان  
 لا يمسح على يسراويله فور عمنه بحر (قوله من دبر) وكذا من ذكر أو قروح في الدودة والحصاة  
 بالاجماع كما سيذكره الشارح لما عايناه من النجاسة كما اختاره الزيلعي أو تولد الدودة من  
 النجاسة كما في البدائع وعلى الثاني فعطف أودودة من عطف الخاس على العام لدخوله تحت  
 قوله خروج نجس الى ما يظهر وكذا عطفها وعطف الحصة على التاميل الاول لانه في خروج  
 الخارج نجس وهو ما عليه ما وعلى كل فوله أودودة معطوف بالنظر الى كلام الشارح على  
 قوله وخروج غير نجس لا على ریح فتدبر (قوله لا خروج ذلك) اي المذكور من الثلاثة قال  
 ح وهو يقتضي ان الریح يخرج من الجرح وهو كذلك كما في الفقه الثاني وحكم الدودة مكرر  
 مع قول المصنف به دودة من جرح ط (قوله أما في الخ) اي المفضضة وهي التي اختلطت ببلالها  
 اي صلت البول والغائط فيندب لها الوضوء من الریح وعن محمد يجب احتياطاً به أخذ  
 أبو حفص ورجحه في الفتح بان الغالب في الریح كونها من الدبر ومن أحكامها انه لا يحملها  
 الزوج الثاني فلا قول ما لم يحمل لاحتمال الوط في الدبر وانه لا يحمل وطؤها الا ان أمكن الاتيان  
 في القبل بلانعدوا ما الى احتياط مسلك بولها ووطئها فينبغي أن لا تكون كذلك لان الصحيح  
 عدم النقض بالريح الخارجة من الفرج ولانه لا يمكن الوط في مسلك البول أفاده في البحر  
 (قوله وقيل لومنتنة) اي لان تنهاد ابل انما من الدبر وعبارة الشيخ اجماع وقيل ان كان  
 سموعا وظهرت منه فهو حدث والا فلا (قوله وذکر) لاحاجة الى ذكره مع قول القبل اياه  
 كما يشهد له استعمالهم اه ح (قوله لانه اختلاف) اي ليس بریح حقيقة ولو كان ريحا  
 فليست بمنبذة عن محل النجاسة لانه منبذ كما قدمناه (قوله وهو يزل) اي بظن لان الظن كاف  
 في هذا الباب ح اي الظن الغالب وقال الرشي شرط العلم بعدم كونه من الاعلى فاذا

كالوسال في البطن عين أوجرح  
 أو ذكر ولم يخرج وكدمع  
 وريق الاورق من الدبر  
 فناقض على ما سيذكره  
 المصنف ولنا فيه كلام  
 (د) خروج غير نجس مثل امسح  
 أودودة أو حصاة من دبر  
 لا خروج ذلك من جرح  
 ولا خروج (مصحح من قبل)  
 غير مفضضة أما في يندب  
 لها الوضوء وقيل يجب  
 وقيل لومنتنة (ودكر) لانه  
 اختلاف حتى لو خرج ریح  
 من الدبر وهو لم يكن  
 من الاعلى فهو اختلاف  
 فلا ينقض وانما قيد بالريح  
 لان خروج الدودة والحصاة  
 قوله ودودة كذا بالاصل  
 اقبل على خط المؤلف  
 والذي في المتن لا دودة اه  
 .....

النقض عند الاشتباه قبله الجاني في مخرج النجاسة وفي المنع من الخلاصة منسائط النقض العلم  
 بكونه من الاعلى بالنقض مع الاشتباه وهو موافق للفقه والحديث الصحيح حتى يسمع صوتا  
 أو يشم ريحا وبطل أنه من الاعلى (قوله منهما) اي من القبل والذكر (قوله اطهارتهما)  
 اي الدودة والحم وطهارة للحم بالنسبة اليه فقد قالوا ما بين من الحي كنيته الا في حق نفسه  
 حتى لا تنقض صلته اذا حمله ط وفي بعض النسخ بغير المقدرة (قوله وهو) اي السبلان من  
 غير السبلان منسائط النقض أي علمه ط (قوله والخروج بمصر) اي ما أخرج من القرحه  
 بمصر ما كان لو لم تعصر لا يخرج شئ مما والخارج بنفسه خلافا لصاحب الهداية وبه  
 شراحها وغيرهم كما صاحب الدرر والمثني (قوله بيان) تنبيه على وجه الاستيفاء عن تنبيه  
 سواه كما في الغني (قوله في حكم النقض) الاضافة للبيان ط (قوله قال) اي صاحب البرازية  
 ط (قوله لان في الاخراج خروجاً) جواب عما وجسه به القول بعدم النقض بالخروج من أن  
 الناقض خروج النجس وهذا الخارج والجواب أن الاخراج منسائط للخروج فتدبر ولكن  
 قال في الهداية ان الاخراج ليس بمقصود عليه وان كان يستلزمه فكان ثبوته غير مفيد  
 ولا معتبر به اه وفيه انه لا تأثير بظهور الاخراج وعدمه بل لا يكونه خارجاً وذلك يقتضي  
 مع الاخراج كما يقتضي مع عدمه فصار كالفصد كيف وجب جميع الادلة الواردة من السنة  
 والقياس فتدبر تعاقب النقض بالخارج النجس وهو ثابت في الخارج اه فتح وانوجهه فليدبر  
 ابن أمير حاج في الحاشية وكذا اشار في الفقه والمقدسي ورضي في البحر ما في الهداية حيث ضعف  
 به ما في فتح ولك أن تجعل ما في الفتح مضمونه كما قررناه بناء على أن الناقض الخارج نجس  
 لا الخروج وفي حاشية لري لا يذهب ذلك أن تضعيف العبارة لا يصح قول شمس اللغة وهو  
 الاصح (قوله واعقد الفقه) حاشية حيث جعل القول بعدم النقض فاسداً لانه يلزم منه انه لو  
 أخرج لريح أو اغاط أو غيرهما من السبلان لمكان غير ناقض اه (قوله ومعناه الخ) نقله  
 في الاشباه عن البرازية وقد مناه في رسم المثنى (قوله بالنصوص رواية) اي بالذي نص عليه  
 من جهة لرواية الادلة الواردة من السنة أو بالفروع لمروية عن المتقدم (قوله والريح رواية)  
 بالرفع عطف على الاشبه اي الراعي من جهة الدراية اي ادراك العقل بالقياس على غيره كمثل  
 النصوص العائدة فانما لا خلاف فيه وكان خارج الریح ونحوه وهذا التقرير بمعنى  
 ما قدمناه آنفاً من الفتح فالمراد بالرواية النصوص من السنة أو من المتقدم وبالدراية القياس  
 فانهم (قوله فيكون) تدبر على قوله ومعناه الخ انه من عبارة البرازية فانهم (قوله  
 وينقضه في) أورد به كدمع دخوله في خروج نجس فحاشية في حد الخروج وأما السبلان  
 في غير السبلان فتدبر من انطوى في (قوله بان يضبط) اي يثبت بكاف وهو ما شئ  
 عليه في الهداية والاختيار والكافي والخلاصة ومعه غير الاسلام وقاضي خان وقيل ما لا  
 يقتدر على ما ذكره في البدائع وعليه اعتد الشيخ أبو منصور وهو الصحيح وفي الحاشية الاول  
 الاشبه (قوله بالكسر) اي مع تشديد الراء المهملة وهي أحد الاخلاط الاربعة الدم والمرة  
 السوداء والمرة الصفراء والباقي اه غاية البيان (قوله أو علق الخ) العلق اخذ دم منه قد كما  
 هو أحد معانيه لكن المراد به هنا سوداوية فتدبر كما في الهداية وليس دم حقيقة كما في الكافي  
 وهذا اعتبر فيه مل القوم والافسوخ الدم ناقض لا تنقضه بل بين قتله وكثيره على المختار اه

منها ناقض اجما كما في  
 الجوهرية (ولا) خروج  
 (دودة من جرح أو ذن أو  
 أنف) أو دم (وكذا لحم سقط  
 منه) اطهارتهما ما وعلم  
 السبلان فيما عدا ما وعلم  
 منسائط النقض (والخروج)  
 بمصر والخارج بنفسه  
 (سبلان) في حكم النقض  
 على المختار كما في البرازية  
 قال لان في الاخراج خروجاً  
 ما ركا عدمه وفي الفتح  
 عن الكافي انه لا يصح واعتد به  
 الفقه حاشية وفي اشبه  
 وجامع الفتاوى انه الاشبه  
 ومعناه انه الاشبه  
 بالنصوص رواية والريح  
 دراية فيكون العتوى عليه  
 (د) ينقضه (في ملأه)  
 بان يضبط بكاف (من  
 مرة) بالكسر اي صفراء  
 (أو علق) اي سوداوما  
 العلق التاميل من الرأس







لا ينتقض الوضوء وان امتلأت قبحا ودما لم يسئل من أطرافها أو حمل فيوجد في أمانه  
 قوة السيلان لولا الربط فينتقض حين الحمل لا قبله لما رقت موضع الجراحة فقد أوضعا ما فيه  
 في رواتنا القواعد الخمسة بأحكام في الحصة (قوله ويجمع متفرقا إلى الخ) أي لو قام  
 متفرقا بحيث لو جمع صار ملأ ثم فأبو يوسف يفتي بارتداد المجلس فان حصل ملأ القسم  
 في مجلس واحد انتقض عنده وان تعدد الغشيان وعده بغير اتحاد السبب وهو الغشيان اه  
 وتفسير اتحاده أن يبقى ثانيا قبل سكون النفس من الغشيان فان بعدهم كونها كان مختلفا  
 بحر والمصلحة رباعية لانه اما أن يفتي بغير اتفاق أو يفتي بغير اتفاق أو يفتي بغير اتفاق  
 فقط أو المجلس فقط وفيها الخلاف (قوله وهو الغشيان) أي من لاقاه قد يكون بخوضه  
 وتكديس بعد امتلاء المعدة اه ينبغي وضبطه الجوى بفتح الغين المجهمة والناء المثلثة والباء  
 المثناة التثنية وبضم الفين وسكون الناء من غنت نفسه حاجت واضطر بصرح به في الصحاح  
 والمراد هنا أمر حدث في مزاج الانسان منشوة من طبعه من احساس النثر المسكروه اه ط  
 عن أبي السموود (قوله إضافة الأحكام) كالتنقض ووجوب سجود التلاوة ط (قوله إلى  
 أسبابها) كالتنقض والتلاوة ط أي لا إلى مكانه الا في حكم الشرط والحكم لا يضاف إلى  
 الشرط (قوله الامتناع) أي الا اذا عذرت اضافته إلى الأسباب فتضاف إلى الحال كما في حصة  
 التلاوة اذا تكررت في مجلس واحد اذ لو اعتبر السبب واتى التداخل لان كل تلاوة سبب  
 وغناه في الجروها كلام نفيس يطلب من شرح الشيخ اه ميل على الدور (قوله أصلا) أي في  
 كل وقت فلا يرد الخارج من الحدث ومن أصحاب الاعتذار لان اتفاق التنقض يقتضيه وقت  
 خاص فاستثنى أي في هذا ليس يحدث مع انه نجس فلذا أخرجه بقوله أصلا المستفاد من زيادة  
 الباء التي هي لتأكيد في التفسير وقوله يقال المراد ما يخرج من بدن التطهر وهو المتبادر وأما  
 ما يخرج من بدن المذوف فهو حدث لكن لا يظهر أثره الا بخروج الوقت كما صرحوا به (قوله  
 ليس بنجس) أي لا يبرئ من نجاسة بسبب خروجه بخلاف القليل من في عين النحر  
 أو البول فانه وإن لم يكن حدثا فله نجاسة بخس بالاصالة لا بالخروج هذا ما ظهر في تأمل (قوله  
 وهو الصحيح) كذا في الهداية والكافي وفي شرح الوقاية انه ظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة  
 اه اسمعيل (قوله ما هنا) أي كالماء ونحوه أما في الثياب والابدان فيفتي بقول أبي يوسف  
 (قوله) ما ذكره المصنف قضية سائلة كلية لا ملامة لان ما لا ملامة وكل ما دل عليه فهو مورد  
 السكينة كافي المطول وغيره فتعكس بعكس النفس إلى وقتها كل نجس حدث لانه جعل  
 نقض الثاني أو لا نقض الأول ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بجماله وما في الدراية من أنها  
 لا تعكس فلا يقال ما لا يكون نجسا لا يكون حدثا لان النوم والجنون والاعمال وغيرها حدث  
 وأبقت بفساد اه يريد به العكس المستوي لانه جعل الجزء الاول ثانيا والثاني أولا مع بقاء  
 الصدق والكيف بجماله ما والسالبة الكلية تنعكس فيه سالبة كلية أيضا وتماه في شرح  
 الشيخ اسمعيل (قوله وينقضه) كما نبه على أن هذا شروع في الناقض الحكمي بعد الحقيقة في  
 تيمناه على أن يبينه غير ناقض بل لا يخلو عنه النائم وقيل ناقض ورجع الاول في السراج وبه  
 جزم الزبلي بل حكى في التوسيع الاتفاق عليه وأقول ينبغي أن يكون عينه ناقضا اتفاقا بين

قوله واتى التداخل  
 هكذا في نسخة المراف  
 وفي بعض النسخ لا تاتي  
 الخ وله الاظهر اه  
 مصححه

(ويجمع متفرقا إلى الخ)  
 ويجعل كفي واحد لا اتحاد  
 السبب وهو الغشيان عند  
 محمد وهو الاصح لان الأصل  
 إضافة الأحكام إلى أسبابها  
 الامتناع كإسقاط الكافي  
 (و) كل (ما ليس بحدث)  
 أصلا بخبرية زيادة الباء  
 بفتح قليل ودم لوترك  
 لم يقل (ليس بنجس) عند  
 الثاني وهو الصحيح وفقا  
 لأصحاب القروح خلافا  
 لمحمد وفي الجوهرة يفتي  
 بقول محمد لو المصاب قاعا  
 (و) ينتقضه حكما

فيه انفلات ربح انما لا يخلو عنه التمسك لوضعه وجوده لم ينتقض فالتوهم أولى ثم قلت فيه  
 نظر والاحسن ما في فتاوى ابن الشامي حيث قال سئل عن شخص به انفلات ربح هل ينتقض  
 وضوءه بالنوم فاجبت بغيره ثم انتقض ثانيا على ما هو الصحيح من أن النوم نفسه ليس بناقض  
 وانما الناقض ما يخرج ومن ذهب إلى أن النوم نفسه ناقض لزمه النقض (قوله نوم) هو فترة  
 طيبة تحدث للانسان بلا اختيار منه تمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع لامتيا  
 واستعمال العقل مع قيامه فيجهز العبد عن أداء الحقوق بغير (قوله بحيث) حيثية تقيده أي  
 كالتنم من هذه الجهة وبهذا الاعتبار وفي النسخ لفظ حيث موضوع للمكان اه تعتبر الجهة  
 الشيء واعتباره يبالى الوجود من حيث انه موجود أي من هذه الجهة ربح هذا الاعتبار اه  
 فالمراد زال القوة المسكنة من هذه الجهة التي ذكرها به وفسر ما قوله وهو النوم الخ فلا  
 يراد أنه قد تزول المقعدة ولا يحصل النقض كالنوم في السجود (قوله وهو) أي ما تزول به المسكة  
 المذكورة (قوله أو وركيه) الورك بالفتح والكسر وككفت ما فوق المقعدة وثمة جمعه  
 أوراك قاموس ويلزم من المبالغة على أحد الوركين واه اعتد على المرفق أو لا يزال مقعده  
 عن الارض وهو المراد بقول المصنف ومنه حيث عده ناقضا كافي الجبر اه ح أقول  
 وهو غير المنورك الا في قريبا (قوله على المختار) نص عليه في الفتح وهو في قوله  
 في الصلاة قال في شرح الوهبانية ظاهر الرواية أن النوم في الصلاة قائما أو قاعا أو ساجدا  
 لا يبيح كون حدثا سواء غلبه النوم أو تعده وفي جوامع الفتاوى في الركوع والسجود  
 لا ينتقض ولو تعده وليس كذلك لانه اه (قوله كالنوم) مثال للنوم الذي لا يزال المسكة ط  
 (قوله لو أزيل لسقط) أي لو أزيل ذلك الشيء لسقط النائم فبالجهة الشرطية صفة الشيء (قوله  
 على المذهب) أي على ظاهر المذهب عن أبي حنيفة ربه أخذ عامة المشايخ وهو الاصح كافي  
 البدائع واختار الطحاوي والقنوري وصاحب الهداية النقض ومشى عليه بعض أصحاب  
 المتن وهذا إذا لم يكن مقعده فانه من الارض والانتقض اتفاقا كافي البحر وغيره (قوله  
 وساجدا) وكذا قائما أو ساجدا لا في الهيئة المسنونة بان يكون رافعا بطنه عن نفسه  
 محافيا عن جنيبه كافي البحر قال ط وظاهره أن المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل  
 لا المرأة (قوله ولو في غير الصلاة) مبالغة على قوله على الهيئة المسنونة لانه في قوله وساجدا  
 يعني أن كونه على الهيئة المسنونة قيد في عدم النقض ولو في الصلاة وبهذا التقدير يوافق  
 كلامه ما عراه إلى الحلبي في شرح المشية كما يظهر (قوله على المختار) اعلم أنه اختلف في النوم  
 ساجدا فقبل لا يكون حدثا في الصلاة وغيرها وصح في الحقيقة ذكر في الخلاصة أنه ظاهر  
 المذهب وقيل يكون حدثا وذكر في الثانية أنه ظاهر الرواية لكن في الأخيرة أن الاول هو  
 المشهور وقيل ان سجد على غير الهيئة المسنونة كان حدثا لا انفلا قال في البدائع وهو  
 أقرب إلى الصواب الأما تركه هذا القياس في حالة الصلاة فنص كذا في الحلية المصنوعة  
 وصح الزبلي ما في البدائع فقال ان كان في الصلاة لا ينتقض وضوءه لقوله عليه السلام  
 لا وضوء على من نام قائما أو ساجدا وان كان خائفا كذلك في الصحيح ان كان  
 على هيئة السجود والانتقض اه وبه جزم في البحر وكذلك العلامة الحلبي

مطلب  
 نوم من الانفلات ربح فيه  
 ناقض  
 مطلب  
 لفظ حيث موضوع للمكان  
 ويستعار لجهة الشيء

(نوم يزيل مسكته) أي  
 قوته المسكنة بحيث تزول  
 مقعده من الارض وهو  
 النوم على أحد جنبيه  
 أو وركيه أو قاعا أو وجهه  
 (والا) يزيل مسكته  
 (لا) ينتقض وان تعده  
 في الصلاة وغيره على  
 المختار كالنوم قائما  
 ولو سجد على المذهب وساجدا  
 سقط على الهيئة المسنونة ولو  
 في غير الصلاة على المختار  
 ذكره الحلبي



في شرح المنية الكبير ونقل فيه عن الخلاصة أيضا أن مصود السم والسموات وكذا  
 الشكر عندهما كصود الصلاة قال لا تطلق لفظ ساجد في الحديث فتترك به القياس  
 فيهما وجود شرعا ويبقى ما عدا على القياس فينبغي أن لا يكون على وجه السنة اه  
 لكن اعتد في شرحه الله غير ما عزا إليه الشارح من اشتراط الهيئة السنوية في وجود  
 الصلاة وغيرها واذ كفي شرح الوهبانية أنه قيد في المحيط وقال وهو الصحيح ومنى عليه في  
 نور الايضاح وأما قوله في النهر أنه لم يوجد في المحيط الرضوى ففيه أن محيط رضى الدين ثلاث  
 نسخ كبير ومغير وأوسط على أنه قد يكون المراد محيط السرخسي والله اعلم (قوله) لو نام  
 المريض وهو في مضطج ما قيل لا تنقض طهارته كالنوم في السجود والصحيح النقض كما في  
 الفتح وغيره زاد في السراج وبه نأخذ (قوله أو متوركا) بأن يسط قدميه من جانب ويأصق  
 ألبته بالأرض فتح (قوله أو محتيا) بأن جلس على البتية ونصب ركبته وشدا ساقيه إلى نفسه  
 يديه أو بنى محيط من ظهره على ما شرح المنية (قوله ورأسه على ركبته) غير قيد وإنما  
 زاده للرد على الاتفاق في غاية البيان حيث فسر الاتكاء النافض للوضوء بهذه الهيئة قال في  
 شرح المنية هذه الهيئة لا تعرف في اللغة تركها قطعاً وإنما تسمى احتيا أو غاها الاتفاق  
 بذلك وتبينه في من لا خيرة ولا فقه عنده اه (قوله أو شبه المنكب) أي على وجهه وهو كما  
 في شروح الهداية أن نام واضعاً ألبته على عقيقه ويطنه على فخذه ونقل عدم النقض به في  
 الفتح عن الذخيرة أيضا ثم نقل عن غير هؤلاء نام مقراً ورأسه على فخذه نقض قال وهذا يخالف  
 ما في الذخيرة واختار في شرح المنية النقض في مسئلة الذخيرة لارتفاع المقعدة وزوال التمكن  
 وإذا نقض في التبع مع أنه أشد تمكناً لوجه الصحيح النقض هنا ثم أيد بما في الكفاية عن  
 الميسوطين من أنه لو نام قاعدا ووضع ألبته على عقيقه وصارته به المنكب على وجهه قال  
 أبو يوسف عليه الوضوء (قوله أو في عمل) أي إذا اضطجع فيه حلية (قوله أو كاف) بدون  
 يابردة الحار وهو ككتاب وغراب والمصدر لا يكافط عن القاموس وأفاد الشارح أن  
 النوم في سرج أو كاف لا ينقض حال المعود وغيره وبه صرح في المنية (قوله عريانا) قال في  
 المغرب فرس عري لا سرج عليه ولا بد وجهه أعراه ولا يقال فرس عريان اه قلت لكن في  
 القاموس فرس عري بالضم لا سرج وأعروري فرس ركبته عريانا (قوله نقض) انضاف  
 المقعدة عن ظهر الدابة حلية (قوله والا) بأن كان حال المعود أو الاستواء منية (قوله حين  
 سقط) أي عند إصابة الأرض بلا فصل شرح منية وكذا قيل السقوط أو في حال السقوط  
 أمالوا استقر ثم اتبته نقض لأنه وجد النوم مضطجاً حلية (قوله به يقضى) كذا في الخلاصة  
 وقيل إن أرونة منتهى قبل انتباهه نقض وإن لم يسقط وفي الثانية عن شمس الأغة الحلواني  
 أنه ظاهر المذهب وليس منى في نور الايضاح قال في شرح المنية والاول أولى لأنه لا يتم  
 إلا ترخا بعد من أيلة المقعدة حيث انقبه فوراً (قوله كاعس) أي إذا كان غير ممكن وقوله  
 يذهب عبره في البحر معزياً إلى شروح الهداية وعبر في السراج والزباني والتأخرانية يسمع  
 وفي الثانية التعاس لا ينقض الوضوء وهو قيل نوم لا يشبه عليه أكثر ما يقال عنده قال  
 الرحق ولا ينبغي أن يغفل الإنسان بنفسه لأنه ربما يسترقة النوم ويظن خلافه (قوله)

أو متوركا أو محتيا ورأسه  
 على ركبته أو شبه المنكب  
 أو في عمل أو سرج أو كاف  
 ولو الدابة عرياً فان حال  
 الهبوط نقض والاول لو نام  
 قاعداً أو متوركا أو محتيا  
 أو شبه المنكب فلا ينقض  
 به بقى كاعس يذهب أكثر  
 ما قيل عنده

والعنه) هو آفة توجب الاحتلال بالعقل بحيث يصير غلط الكلام فاسد القدير إلا أنه  
 لا يضرب ولا يشتم بحر (قوله لا ينقض) قال في البحر به من قوله أقوال الأصوليين في حكم العنه  
 وظاهر كلام الكل الاتفاق على صحة أدائه العبادات أمام من جعله مكلفاً به انظر وكذا من  
 جعله كالمصلي العاقل وقد صرحوا بصحة عبادات المصلي فيفهم منه أن العنه لا ينقض الوضوء  
 (قوله كنوم الانبياء) قال في البحر صرح في القضية بأنه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ولذا  
 ورد في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى تنفخ ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد  
 في حديث آخر أن عيسى بن مريم نام في بيتهم ولا يشتم كل عليه ما ورد في الصحيح من أنه صلى الله  
 عليه وسلم نام ليلة التوريس حتى طلعت الشمس لأن القلب يقظان يحس بالحدث وغيره مما  
 يتعاق بالبدن ويشعر به القلب وليس طالع القبر والشمس من ذلك ولا هو مما يدرك بالقلب  
 وأما يدرك بالعين وهي نائمة وهذا هو المشهور في كتب الهدى والفقهاء كذا في شرح  
 التهذيب اه وأجاب القاضي عما مضى في الشفاء بأجوبة أخر منها أن ذلك اخبار من اغلب  
 أحواله أو أنه لا يتم نوماً متفرقاً ناقضاً للوضوء (قوله ظاهر كلام المدب وطهم) كذا في شرح  
 الشيخ اسمعيل من شرح السكت لابن السبكي قال به من الفضلاء فيه أن عدم النقض  
 بنومهم هي حقا فلو بهم منه وهذه العلة موجودة حال اغماهم قال في المواهب اللدنية به  
 السبكي على أن اغماهم يحالف اغماهم فيهم وانما هو عن غلبة الاوجاع للعواس الظاهرة  
 دون القلب وقد وردت نام أعينهم لا فلو بهم فاذ حافظت فلو بهم من النوم الذي هو أخف من  
 الاغما فنه بالاولى اه ابن عبد الرزاق وفي القوم تالي لا نقض من الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام ومقتضاه التعميم في كل النواقض لكن نقل ط عن شرح الشفاء للملا على القارى  
 الاجماع على أنه صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالأصالة لا ما صح من استثناء النوم اه  
 (قوله وينقضه اغماهم) هو كما في التصريح بأن في القلب أو الدماغ تعطل القوى المدركة والحركة  
 عن أفعالها مع بقاء العقل مغلولاً بانهم (قوله ومنه الغنى) بالضم والسكون تعطل القوى  
 المدركة والحاسة تضعف القلب من الجوع أو غيرة أو غشاوة زاد في شرح الوهبانية بفتح  
 فكون وبكسرتين مع تشديد الياء كونه نوعاً من الاغما موافق لما في القاموس وحدود  
 المتكلمين قال في النهر إلا أن الغشاوة يتركون بينهما كالطباء اه أي بأنه ان كان ذلك تعطل  
 تضعف القلب واجتماع الروح اليه بسبب بخلته في داخله فلا يجرد منه فافهم والغنى وان  
 لا متلا بطون الدماغ من بانهم فهو الاغما ثم لما كان سلب الاختيار في الاغما أشد من النوم  
 كان ناقضاً على أي هيئة كان بخلاف النوم اسمعيل (قوله والجنون) صاحبه مسلوب العقل  
 بخلاف الاغما فإنه مغلوب والاطلاق دال على أن القليل من كل منهما ناقض لأنه فوق النوم  
 مضطجاً أو غشاوة (قوله وسكر) هو حالة تعرض للانسان من استسلامه دماغه من البخر  
 المتصاعدة من الخمر وشبهه فيتعطل معه العقل المميز بين الأمور الحسية والقيمية اسمعيل  
 عن البرجندي (قوله يدخل) أي به قال في النهر واختلاف في هذه هنا وفي الإيمان والحدود  
 فقال الامام أنه ضروري بل العقل فلا يعرف به السماس من الأرض ولا الطول من العرض  
 وخطوط جبر الله والبال بل يغلب عليه في أكثر كلامه ولا شك أنه اذا وصل إلى هذه

مطلب  
 نوم الانبياء غير ناقض  
 والعنه لا ينقض كنوم  
 الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام وهل ينقض  
 اغماهم وغشيم ظاهر  
 كلام المدب وطهم (و) ينقضه  
 (اغماهم) ومنه الغنى  
 (وجنون وسكر) بان يدخل  
 في منبه غمايل

قوله والجنون هكذا يخطئه  
 والذي في السراج وجنون  
 بالنسيك اه معجبه



الحالة فقد دخل في مشيئة اختلال والتقييد بالاثر بقيد ان النصف من كلامه لو استقام  
لا يكون سكران وقد رجحوا قوله في الابواب الثلاثة قال في حدود الفتح واكثر المشايخ  
على قولهما واختاروه للفتوى وفي نواقض المجتبى الصحيح قولهما اه اي فلا يشترط في حله  
ان يصل الى ان لا يعرف الارض من السماء (قوله ولو باكل المشيئة) ذكره في النهر بجنا  
واسد دل بهما في شرح الوجاهية من انهم حكموا بوقوع طلاقه اذا سكر من زجره قال  
الشيخ اسمعيل ولا يخفى ان قول البرجندى من الخمر ونحوه شامل لاذن اهل العقل وقول  
البحر مباشرة بعض الاسباب اه (فرع) المصروع اذا افاق عليه الوضوء فانه ركنه  
(قوله رقة همة) قبل ان ينام من الاحداث وقيل لا وانما وجب الوضوء مع عتبه وزجر او فائدة  
المخلاف في مس المصنف يجوز على الثاني لا الاول كما في المعراج قال في النهر وينبغي ان يظهر  
ايضا في كتابه القرآن واما محل الطواف بهذا الوضوء فانه يتردد والحق الطواف بالصلاة يؤذن  
بانه لا يجوز فندبره ورجح في البحر القول الثاني بموافقة لقياس لان اليد خارجة عن الجوارح  
هي صوت كالكلام واليكاه وبموافقة للاحاديث المروية فيها اذ ليس فيها الا امر باعادة  
الوضوء والملازمة لا يلزم منه كونها حدثا اه وايدى في النهر بقول المصنف وغيره بالغ ولو  
كانت حدثا فلا يخفى فيها بالبالغ وغيره وترجيحهم عدم النقض بقوله همة التام اه عدم  
الجنابة منه كما هي اقول ثم لا يخفى ان معنى القول الثاني بطلاق الوضوء بالقهقهة في حق  
الصلاة زجرا كبطلان الارث باقتل وان لم يطل في حق غيره لعدم الحدث وليس معناه ان  
الوضوء لم يطل وانما امر باعادة زجرا حتى يرد انه يلزمه انه لو صلى به صحت الصلاة مع الحرمة  
وجوب الاعادة فيكون مخالفا لاصل المذهب فافهم (قوله هي ما يسمع جيرانه) قال في البحر  
هي في اللغة مرفوعة وهي ان يقول قهقهة واصطلاحا ما يكون مسموعا وله جيرانه بدت استانه  
اولا اه وفي النية وحدها القهقهة قال بعضهم ما يظهر القاف والهاء ويكون مسموعا له  
وجيرانه وقال بعضهم اذا بدت نواحدة وممنعه من القراءة اه لكن قال في الحلية لم اقف على  
التصريح بان تراط اظهار القاف والهاء لا حد بل الذي توارده عليه كثير من المشايخ كصاحب  
المحيط والهداية والكافي وغيرهم ما يكون مسموعا وله جيرانه وظاهره التوسع في اطلاق  
القهقهة على ما له صوت وان هوى عن ظهور القاف والهاء أو أحدهما اه واسترزه عن  
الضحك وهو لغة اعم من القهقهة واصطلاحا كان مسموعا له فقط فلا ينقض الوضوء بل  
يبطل الصلاة عن التيسر وهو لا صوت فيه أصلا بل تبدوا ثمة فقط فلا يبطها وعلمه  
في البحر ولم أومن قد راى جواز بشئ ومقتضى تعريف الضحك بما كان مسموعا فقط ان  
القهقهة ما يسمعه غيره من أهل مجامعهم جيرانه لا خصوص من عن يمينه أو عن يساره لان  
كل ما كان مسموعا يسمعه من عن يمينه أو يساره تامل (قوله ولو امرأة) لان النساء شقائق  
الرجال في التكليف ط ولا يرد ان قوله بالغ مسموعا له لانه يقال جارية بالغ كافي القاموس  
(قوله سوا) أي ولو سمعوا منه ومن مدخول المبالغة وكذا النسب ان ذكر في المعراج فيما  
روايت زورج في البحر رواية النقض وبما جزم الزيلعي في النسيان ولم يذكر السهو فافهم  
(قوله به يفتي) لما قدمنا من أن النقض لا يزجر والعقوبة والمضي والناسم ليسا من أهلها

قوله وقول البحر مباشرة  
بعض الاسباب اي كذا  
بني أنه شامل له كقول  
البرجندى في كلامه حذف  
تامل اه

ولو باكل المشيئة  
(قوله همة) هي ما يسمع  
جيرانه (بالغ) ولو امرأة  
سوا (يفظان) فلا يطل  
وضوءه وانما بل صلاتهم  
به يفتي (يلى) ولو سكر

ومرجوا

وصرحوا بان القهقهة كلام فقهه صلاتهم ما وثم اقول انهم صرح بعضهم ببسوطه في البحر  
(قوله كالبيان) اي من سبقه الحدث في الصلاة فاراد ان يفتي على صلاته فقهه في الطريق بعد  
الوضوء ينتقض وضوءه وهو احدى روايتين وبه جزم الزيلعي قال في البحر قبل وهو الاحوط  
ولا نزاع في بطلان صلاته اه (قوله مستقلة) نصريح بفهم قوله مسغري فانه يفهم انه  
لو كان يصلي بطهارة كبرى وهي الغسل لا ينتقض الوضوء الذي في ضمنها فكان الاخصر  
حذفه الا ان يقال احقر بصفه مسغري عن نفس طهارة الغسل فلا يلزمه اعادته وبمسئلة عن  
المسغري التي في نفسه فتأمل (قوله رافة والنهر) لانه ذكر في الفتح عن المحيط انه الصحيح  
وعبر عن مقابله بقيل وفي النهر ذكر انه الذي رجحه المتأخرون وحيث لم يفتي به مع اقتضائه  
عليه وجزمه به اقتضى ترجيحه له ولذا لم يترجحه الى البحر لكونه ذكر القواين حيث  
قال في قول عامة المشايخ لا تنتقض وصح المتأخرون كقاضيان النقض مع اتفاقهم على  
بطلان صلاته اه (قوله عقوبة) لاسانته في حال مناجاته له تعالى (قوله وعليه الجهور)  
اي من المتأخرين كما عات (قوله كاملة) اي ذات ركوع وصعود أو ما يقوم مقامه مامن  
الايماء لعدرا أو را بكايومي بالنقل أو بالقرض حيث يجوز فلا تنتقض في صلاة جنازة وصعدة  
تلاوة اي خارج الصلاة لكن يطلان ولا لو كان را بكايومي بانطوع في المصير أو القرية  
لعدم جواز الصلاة عنده خلافا للثاني بحر (قوله ولو عند السلام) اي قبله وبعد القسم دور  
وكذا الوقي بوجود السهم ويجز عن المحيط (قوله عدا) اي ولو كانت القهقهة عمدا وفيه رد على  
صاحب الدرر حيث قال الا ان يتعمد وسبب اتي في باب الحدث في الصلاة التصريح بفساد  
الوضوء بالقهقهة عمدا بعد القعود قدر التعمد لوجودها في حرمة الصلاة (قوله لا الصلاة)  
لانه لم يبق من فرائضها شئ وترك السلام لا يضر في العمدة امداد (قوله خلافا لفر) حيث قال  
لا يطل الوضوء كالمصلاة لثبوتها في حرمة الصلاة (قوله ولو قهقهة امامه الخ) اي بعد القعود قدر التعمد  
(قوله ثم قهقهة المؤتم) أما لو قهقهة قبل امامه أو معه بطل وضوءه دون صلاته لوجودها في حرمة  
الصلاة مبراج (قوله ولو لم يسمعوا) رد على الدرر (قوله فلا تنقض) اي لو وضوء المؤتم لان قهقهته  
وقعت بعد بطلان صلاته بقهقهة امامه خلافا له في المذهب بوق حيث قال لا تنتقض صلاته  
و يقوم الى قضاء ما فات وفي فساد الصلاة الا حرق روايتان عن أبي حنيفة سراج (قوله  
بمخلافها) اي بخلاف قهقهة المأموم بعد كلام الامام عدا وكذا بعد سلامه عدا لانها  
قاطعة للصلاة لا مفسدة ان اذ لم يفتي قهقهة طهارة وضوءه فقهه المأموم بعد ان يخرج من الصلاة  
فيمنته وضوءه بقهقهة امامه عدا وكذا قهقهة عدا فقهه طهارة وضوءه فقهه المأموم بعد ان يخرج من الصلاة  
بلاقيانه فيمنته من صلاة المأموم كذلك فقهه المأموم بعد ان يخرج من الصلاة  
فلا تنتقض وعلمه في حاشية نوح افندي (قوله في الاصح) مقابله ما في الخلاصة حيث  
صح عدم فساد الطهارة بقهقهة المأموم بعد كلام الامام أو سلامه عدا قال في الفتح  
ولو قهقهة به بعد كلام الامام عدا فسدت سلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة اه  
اقول وما في الفتح صحة في الحاشية أيضا (قوله الامتحان) اي اختبار ذهن الطالب  
(قوله المسح) اي مسح الخف أو الرأس أو الجبهة قال ط وكذا الوضوء غسل بعض أعضائه

كالبيان (بطهارة مسغري)  
ولو تيمما (مستقلة) فلا  
يبطل وضوءه في ضمن الغسل  
لكن رجح في الحاشية  
والفتح والنهر النقض  
عقوبة وعليه الجهور  
كافي الذخائر الاثرية  
(صلاة كاملة) ولو عند  
السلام عدا فانما يطل  
الوضوء لا الصلاة خلافا  
لغيره كحرر في الشرع بلالية  
ولو قهقهة امامه أو أحدث  
عدا ثم قهقهة المؤتم ولو  
مسموعا فلا تنقض بخلافها  
بعد كلامه عدا في الاصح  
ومن مسائل الامتحان  
ولو نسي الباني المسح فقهه



اذا لم يحل له ان يقبل على ما يظهر (قوله قبل قيامه للصلاة) اي قبل شروعه فيها كأن قهقهة  
 حال رجوعه (قوله انتقض) لانه في الصلاة حكام ولا داعي لما يحرمه الزايل من إحدى  
 الروايتين من انتفاض طهارة الباني لوقته في الطريق كما قدمناه (قوله لا بعده) أي لا ينتقض  
 لوقته بعد قيامه لها أي شروعه فيها لانه لما شرع فيها وهو ذا كراهته لم يحل له ان يقبل للصلاة  
 فتكون قهقهته به - منه خارج الصلاة فلا تنتقض ووجه الانتفاء فيها انه يقال أي قهقهة -  
 تنتقض الوضوء قبل الشروع في الصلاة حقيقة لا بعده (قوله ومباشرة) مأخوذة من البشارة  
 وهي ظاهر الجدل (قوله فاحشة) المراد بالقبح الظاهر والذلي الذي نهى عنه الشارع اذ قد  
 تكون بين الرجل وامرأته أو المني فاحشة أن لو كانت مع الابنية أو باعتبار أغاب صورها  
 لانها تكون بين المراتين والرجلين والرجل والرجل والرجل والرجل (قوله  
 يقاس الفرجين) أي من غير حائل من جهة القبلة أو الدبر شرح المنية ثم المنقول أن ظاهر  
 الرواية عدم اشتراطه في البياض روى الحسن بن الحسن بن أحمد وهو ظاهر وصحة  
 الالباق في الزايل انه الظاهر أي من جهة الدابة لا الرواية أفاده في البصر ويشترط أن  
 يكون تمام الفرجين من خصيص من يبين بدليل ما سيذكره الشارح في الغسل انه لا يجب  
 الغسل بوطء غير غير - ثم انما لا ينتقض الوضوء الخ تامل (قوله مع الانتشار) هذا في حق نقض  
 وضوءه لا وضوءها فانه لا يشترط في نقض انتشار آلة الرجل قنية وفي الشرع لا لية زاد الكمال  
 في نفسه ما المانة وتبعه صاحب البرهان فقال وهو أن يتجردا معانته من مقاسي  
 الفرجين (قوله للجانين) فينتقض وضوء المرأة وما في الحلية - حيث قال ان لم أفق عليه  
 الا في المنية وفيه تامل رده في البحر والنهر (قوله على المعقد) وهو قوله ما لانم الا فتخلو عن  
 خروج مذي غالبا وهو كالتحقق في مقام وجوب الا - ما طاقامة للباب الظاهر مقام الامر  
 الباطن وقال - لا تنتقض ما لم يظهر شيء منه في الحقائق ورده في البحر والنهر بما تامل  
 في الحلية عن التهمة من أن الصحيح قواها ما هو المذكور في المتن قلت لكن في الحلية قال  
 بعد ما نقل الصحيح قواها ولما قلنا أن يقول الا يظهر وجهه فمذوقه وجهه ما لم يثبت دليل -  
 يفيد ما قلناه اه وفي شرح الشيخ - ل عن شرح البرجسدي واكثر الكتب متظافرة  
 على أن الصحيح المقتضى بقوله محمد وعدهم ذكر صاحب الهداية انه في النواقض بشره باختياره  
 اه تامل (قوله لكن يغسل يده نديا) حديث من مس ذكره فليغتسل بأي يغسل يده جعلاينه  
 وبين قوله صلى الله عليه وسلم - غسل هو الا بوضوء من حين - مثل عن الرجل يغسل يده بعد  
 ما يتوضأ ويرى رايه في الصلاة أخرجه الطحاوي وأصحاب السنن الا ابن ماجه وصححه ابن حبان  
 وقال الترمذي انه أحسن - من ثبوته في هذا الباب وأصح ويشهد له ما أخرجه الطحاوي عن  
 - صاحب بن - قال كنت اخذت على أبي المصنف فاحته كذبت فاصبت فرجتي فقال أصبت  
 فرجتي فقلت نعم فقال قم فاغسل يدك وقد وردت في الوضوء - في الوضوء مما مسته النار  
 وتعمامه في الحلية والبرق أقول رمقاده استجاب غسل اليدين مطلقا كما هو مفاد إطلاق  
 الميسر خلافا لما استفاده في البحر من عبارة البسطة مع من تقيده بها اذا كان مستنجبا  
 بالبرق كما أوضحه في النهر (قوله لكن يندب الخ) قال في النهر الآن مراتب التندب تختلف

قبل قيامه للصلاة  
 انتقض لا بعده لانها  
 ناقصة اليها (ومباشرة  
 فاحشة) يقاس الفرجين  
 ولو بين المراتين والرجلين  
 مع الانتشار (بجانبين)  
 المباشرة والمباشرة ولو بالليل  
 على المعقد (لا) ينتقضه  
 (من ذكر) لكن يغسل  
 يده نديا (وامرأة) وأمره  
 لكن يندب للخروج من  
 الخلاف لا سيما للامام

بحسب قوا دليل الخالف وضعه (قوله لكن بشرط) استدل على ما فهم من الكلام  
 من أن الامام يراعي مذهب من يقتدي به سواء كان في هذه المسئلة وفي غيرها والا فالمرعاة  
 في المذكور هنا ليس فيما ارتكبه مكره مذهب - اه ح بقى المراد بالمرعاة هنا ما يميز  
 التزمية توقف فيه ط والظاهر انهم كالتغاضي في صلاة الفجر فانه السنة عند الشافعي مع  
 أن الافضل - عندنا الا لا يفار فلا يندب من اعاد الخلف فيه وكسوم يوم الشك فانه الافضل  
 عندنا وعند الشافعي حرام ولم أر من قال يندب عدم صومه من اعاد الخلف وكالا عند  
 وجاسة الاستعانة السنة عندنا تركه - ما ولو فعله الا بالاس كسابي في محله فبكره فعما هما  
 تنزيها مع آثم - ما عتقان عند الشافعي (قوله وصديق) في المغرب صديق الجرح مأثو الرفيق  
 الخياط بالدم (قوله وعين) أي وما عين وهو الدمع وقت الرمد وفي بعض النسخ وغيره يدل  
 وعين أي غير ما السرة كما نقطة وجرح (قوله لا بوجع) تقيده بعدم النقص بخروج ذلك  
 وعدم النقص هو ما شى عليه في الدرر والجواهر والزياي معز بالله لو اني قال في البحر وفيه  
 انظر بل الظاهر اذا كان الخارج قهرا أو صديقا انتقض - ما كان مع وجع أو بدنه لانه - ما  
 لا يخرج ان الاعن له انهم - هذا التفصيل - حسن فيما اذا كان الخارج ما ليس غير اه وقره  
 في الشرع لا لية وأيده به باردة الفخ الجرح والقطعة وما الذي والسرة والاذن اذا كان له  
 سواء على الاصح اه فالصحيح ان كان له ما فقط فهو - ويدل كلام البحر وفيه إشارة الى أن  
 الوجع غير قيد بل وجوده كاف وما يصح في البحر ما أخذ من الحلية واعترضه في النهر بقوله  
 لم لا يجوز أن يكون القبح الخارج من الاذن عن جرح برأ أو علامته - عدم التام فالحصن عاروع  
 اه أي الحصر بقوله لا يخرج ان الاعن له وانك خير بان الخروج دليل العلة ولو بلا ألم وانما  
 الا لم بشرط الحما فقط فانه لا يدل كون الماء الخارج من الاذن أو العين أو نحوه - ما دام متغيرا  
 الا بالعله والالم دليله بخلاف نحو الدم والقبح ولذا أطلقوا في الخارج من غير البيليين كالم  
 والقبح والصديق انه ينتقض الوضوء ولم يشرط واسوى التجاوز الى موضع بلحقه حكم التطهير  
 ولم يقد في المتن ولا في التبرج بالالم ولا بالعله فالنقيض بذلك في الخارج من الاذن - كل  
 الخلق لا طلاقهم (قوله وعش) هو وصف الرطوبة مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات دور  
 وقاموس (قوله فافض الخ) قال في المنية وعن محمد اذا كان في عينه رمد وثقل الدموع منها  
 أمره بالوضوء لوقت كل صلاة لاني أخاف أن يكون ما يبيل من ماصد يد افيكون صاحب العذر  
 اه قال في القبح وهذا التعليق يقتضي أنه أمر استحباب فان الشك والاحتمال لا يوجب  
 الحكم بالنقض اذ لية بين لا يزول بالشك ثم اذا علم باخبار الاطباء أو به الامات تغلب على  
 المبتلى يجب اه قال في الحلية ويشهد له قول الرازي عقب هذه المسئلة وعن هشام في جامعه  
 ان كان قيصا فكلما استفاضه والاذن كما يصح اه ثم قال في الحلية وعلى - هذا ينبغي أن يعمل  
 على ما اذا كان الخارج من العين متغيرا اه أقول الظاهر أن ما استشهد به رواية أخرى لا يمكن  
 حل ما مر عليه دليل قول - دلاني أخاف أن يكون صديقا لانه اذا كان متغيرا يكون صديقا  
 أرقيصا فلا يناسبه التعليق بالخوف وقد استدل في البحر على ما في القبح بقوله لكن مرجح  
 في السراج بانه صاحب عذرة كان الامر لا يوجب اه ويشهد له قول المجتبى ينتقض وضوءه

مطاب  
 في نذير مراعاة الخلاف  
 اذ لم يرتكب مكره  
 مذهبه

قوله وصديقا كذا بخطه  
 والذي في نسخ الشارح  
 كصديق بكاف التشبيه  
 اه مصنفه

لكن بشرط عدم لزوم  
 ارتكاب مكره مذهب -  
 (قوله لا ينتقض) (لخروج من  
 أدنه) وضوءه كصديقه  
 قبح) ونحوه كصديق  
 مرهوعين (لا بوجع وان)  
 خرج (به) أي بوجع (نقص)  
 لانه دليل الجرح قد مع من  
 بعينه رمد أو عش ناقض  
 فان استمر صاذا عذر

قوله قوله وعش كذا بالاصل  
 المقابل على خط المؤلف  
 والذي في نسخ الشرح  
 أو عش وكذا قوله بعينه  
 بالتحفة مع ارجاع فقبح  
 منها اليه بالافراد اه مصنفه



(قوله مجتبي) عبارة الدم والقيح والصد يد وما الجرح والنقطة وما البثرة والندى والعين والاذن له له سواء على الاصح وقواهم والعين والاذن له له دليل على أن من رمدت عينه فقال  
 منها ما يجب الرمد بنية نقض وضوءه وهذا من الناس من اغفل عن ظاهره أن المدار  
 على الخروج له وان لم يكن مع وجع تامل وفي الثانية الغريب في العين بنية الجرح فيما  
 يسيل منه فهو نجس قال في المغرب والغريب عوذ في مجرى الدمع بسقي فلا ينقطع مثل البثور  
 وعن الاصح بعينه غيب إذا كانت تسيل ولا تنقطع دموعها والغريب بالحق برك ودم في المآقي  
 وعلى ذلك صح التصريح والتكثير في الغريب اه أقول وقد ثبت عن رمد وسال دموعه ثم استقر  
 سائله دزوال الرمد وصار يخرج بالوجع فاجبت بالنقض أخذنا مما مر لان عروضة مع  
 الرمد دليل على أنه له وان كان الآن بالرمد ولا وجع فلا فظاهر كلام الشارح فقدر  
 (قوله احليل) بكسر الهمزة مجرى البول من الذكر بجر (قوله هذا) أي النقض بما ذكر  
 ومراده بيان المراد من الطرف الظاهر بأنه ما كان عالياً عن رأس الاحليل أو مساوياً له أي  
 ما كان خارجاً عن رأسه فإدعاءه أو محاذياً له أنه متحقق بخروج النجس بآلة لا يختلف ما إذا  
 ابتل الطرف وكان متصلاً عن رأس الاحليل أي غائباً عنه لم يحدوه ولم يعمل فوقه فان ابتلاه  
 غير نافض اذ لم يوجد من خروج فهو كابتلال الطرف الآخر الذي في داخل القصبية (قوله  
 والفروج الداخل) أما لو احتشيت في الفروج الخارج فابتل داخل الحشوات نقض سواء  
 نفذ البال إلى خارج الحشوة أو لا فثبت بالخروج من الفروج الداخل وهو المعترف في الانقضاض  
 لان الفروج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينقض بما يخرج من قصبية الذكر اليها وان لم يخرج  
 منها كذلك بما يخرج من الفروج الداخل إلى الفروج الخارج وان لم يخرج من الخارج اه  
 شرح المية (قوله لا ينقض) لعدم الخروج (قوله ولو سقطت الخ) أي لو خرجت القطن من  
 الاحليل رطبة انقضت خروج النجاسة وان كانت وان لم تكن رطبة أي ليس بمأثر النجاسة  
 أصلاً فلا ينقض كالأظفار الدهن في احليله فادخلف ما يغيب في الدبر فان خرج وجهه ينقض  
 وان لم يكن عليه رطوبة لانه الحق بما في الامعاء وهي محل الفذر بخلاف قصبية الذكر وكذا  
 لو خرج الدهن من الدبر بعد ما احتقن به ينقض بخلاف كأي من الصوم كما في شرح المية  
 فثبت لكن فساد الصوم بالاحتقان بالدهن لا بخروجه كما لا يخفى وان أودع كلامه خلافه (قوله  
 ولم يغيبها) لكن الصحيح انه تعتبر البلة أو الرائحة ذكره في المتنق لانه ليس بدخول من كل وجه  
 ولهذا لا يفيد رصومه فلا ينقض وضوءه اه حلية عن شارح الجامع لقاضيان فاذا وجدت  
 البلة أو الرائحة ينقض وفي المية وان أدخل الحقنة ثم أخرجه وان لم يكن عليه بلة لم ينقض  
 والاحوط أن يتوضأ اه وفي شرحها وكذا كل شيء يدخله وطرفه خارج غير الذكر (قوله فان  
 غيبها) قال في شرح المية وكل شيء غيبه ثم خرج ينقض وان لم يكن عليه بلة لانه الحق بها  
 في البطن ولذا يفيد الصوم بخلاف ما إذا كان طرفه خارجاً اه وفي شرح الشيخ اعلم عن  
 التماسيح وكل شيء غيبه في دبره ثم أخرجه أو خرج بنفسه ينقض وضوءه والصوم وكل شيء  
 أدخل بعضه وطرفه خارج لا ينقضهما نعم أي أقول على هذا ينبغي أن تكون الاصابع  
 كالحقنة فيجب فيها البلة لان طرفها يبقى خارجاً لا الهال باليد الا أن يقال لما كانت عضواً

مجتبي والناس عنه غافلون  
 (كأن ينقض) لو شاح احليله  
 بقطنه وابتل الطرف  
 الظاهر) هذا هو القطن  
 عالبة او محاذية لرأس  
 الاحليل وان متصلة عنه  
 لا ينقض وكذا الحكم في  
 الدبر والفروج الداخل  
 (وان ابتل) الطرف  
 (الداخل لا) ينيق ض  
 ولو سقطت فان رطبة  
 انقضت والا لا وكذا لو أدخل  
 اصبعه في دبره ولم يغيبها  
 فان غيبها أو أدخلها عند  
 الاستنجا

مستقلاً فاذا غابت اعتبرت كالتفصيل لكن ما ساقى في الصوم مطلق فانه ساقى أنه لو أدخل  
 عوداً في قعدته وغاب رصومه والا فلا وان أدخل اصبعه فاختار ان لم يصبه فسد والا  
 فلا تامل ولذا قال في البدائع هذا يدل على ان استقراره داخل في الجوف شرط فساد الصوم  
 (قوله بطل وضوءه وصومه) أي في المستثنين لكن بطلان الصوم في الاولى خلاف المختار  
 الا ان يفرق بين مجرد ادخال الاصبع وتثبيتها ويحتاج الى نقل صريح فان ما ذكره في الصوم  
 مطلق كما علمت ولهذا قال ط ان في كلامه افادته شراراً فبطلان وضوءه يرجع الى قوله  
 ولو غيبها وقوله وصومه يرجع الى قوله أو أدخلها عند الاستنجا فثبت لكن لو أدخلها عند  
 الاستنجا ينقض وضوءه أيضاً لان المختار لو من البلة اذا خرجت كما في شرح الشيخ اعلم  
 عن الوقفات وكذا في التارخانية لكن نقل فيها أيضاً عن الأخيرة عدم النقض والذي يظهر  
 هو النقض لخروج البلة منها والخاص ان الصوم يبطل بالدخول والوضوء بالخروج فاذا  
 أدخل عوداً جافاً لم يغيبه لا يفيد الصوم لانه ليس بدخول من كل وجه ومثله الاصبع وان  
 غيب العود فسد لتحق الدخول وكذا لو كان هو أو الاصبع مبتلاً لاستقرار البلة في الجوف  
 وإذا أخرج العود بعد ما غاب فسد وضوءه مطلقاً وان لم يغيب فان غيبه بلة أو فيه رائحة فسد  
 الوضوء والا فلا (قوله يديه) أو بخرقة بخر (قوله انقض) لانه ياترقي يديه من النجاسة بخر  
 أي فيتحقق خروجها (قوله لا) أي لا ينقض لعدم تحقق الخروج لكن ذكر بعده في البصر عن  
 الحلو اني أنه ان تيقن خروج الدبر تنقض طهارة بخر وج النجاسة من الباطن الى الظاهر اه  
 وبه جزم في الامداد (قوله وكذا) أي في عدم النقض وهذا ذكره في البصر عن التوشيح بخروجها  
 على منسلة اليامودي (قوله فدخلت) الاولى حذفه ليكون التشبيه في طرق الادخال  
 والدخول ط (قوله من ذكره الخ) فيه ايجاز وأصل العبارة كما في الثانية لو كان يد كرجل  
 بخر له رأسان أحدهما يخرج منه الذي يسيل في مجرى البول والثاني ما لا يسيل فيه فالاول  
 بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينقض وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل (قوله  
 فرجه الآخر) أي المذكوم بزيادته على أصل خلقته (قوله كالجرح) أي لا ينقض الوضوء  
 ما يخرج منه ما لم يسيل خاتية وبه جزم في الفقه وغيره لكن قال الزبائي واكثرهم على ايجاب  
 الوضوء عليه قال في النهر الان الذي ينبغي اتعويل عليه هو الاول (قوله بكل) أي بالخارج  
 من كل بخر الظاهر وعلا بالاحوط كما في التوضيح ط (قوله منكر الوضوء) أي وجوبه (قوله نعم)  
 لانكاره النص القطعي وهو آية اذ فتم والاجماع (قوله ولغيرها لا) ظاهره ولو لمس المصنف  
 لوقوع الخلاف في تيمم رايته كما مر ط (قوله شك في بعض وضوئه) أي شك في تركه عضوه  
 أعضائه (قوله والا لا) أي وان لم يكن في خلافه بل كان بعد الفراغ منه وان كان أول ما عرض له  
 الشك أو كان الشك عادة وان كان في خلافه فلا يبعد شأقطه الصوم وسنة عنه كما في التارخانية  
 وغيرها (قوله غسل وجهه اليسرى) قال في الفقه ولا يخفى أن المراد اذا كان الشك بعد الفراغ  
 وقياسه أنه لو كان في أثناء الوضوء يغسل الاخير كما اذا لم يغسل رجليه معناه ولم يترك  
 فرضاً عليه ما شك في أنه ما هو يسر رأسه والفرق بين هذه والمسئلة التي قبلها أنه لا يقن  
 بترك شيء هناك أصلاً اه (قوله ولو أبقن بالطهارة الخ) حاصله أنه اذا علم سبق الطهارة وشك

بطل وضوءه وصومه  
 (فروج) يذهب للرجل  
 أن يجتنب أن يراه الشيطان  
 ويجب أن كان لا ينقطع  
 الابه قد ما يعل به يورى  
 خرج دبره ان أدخل يديه  
 انقض وضوءه وان دخل  
 بنفسه لا وكذا لو خرج  
 بعض الدودة قد دخلت  
 من ذكره ان فأنى  
 لا يخرج منه البول المعتاد  
 بمنزلة الجرح الخائفي غير  
 المشكل فرجه الآخر  
 كالجرح والمشكل ينقض  
 وضوءه بكل منكر  
 الوضوء هل يكفر ان انكر  
 الوضوء للصلاة ثم ولغيرها  
 لا شك في بعض وضوئه  
 أعاد ما شك فيه لو في خلافه  
 ولم يكن الشك عادة والا لا  
 ولو علم أنه لم يغسل رجليه  
 وشك في تيمم غسل رجليه  
 اليسرى لانه آخر العمل  
 ولو أبقن بالطهارة



في عروص الحديث بعدها أو باله كسر أخذ باليقين وهو السابق قال في الفتح الان تأيد الا لاحق  
 فمن علم المتوضي دخول الخلافة لجهة وشك في قضائه قبل خروجه عليه الوضوء أو علم  
 جلوه الوضوء بالامور شك في اقامته قبل قيامه لا وضوءه (قوله وشك بالحديث) أي الحقيقي  
 أو الحكمي يشك في ما لو شك هل نام وهل نام ثم شك أو لا أو زالت إحدى اليقين وشك هل كان ذلك  
 قبل اليقظة أو بعدها (قوله فهو متطهر) لان الغالب أن الطهارة بعد الحدث ط  
 لكن في حاشية الجوى عن فتح المذهب لامة محمد السديد يسي من يقين بالطهارة والحديث  
 وشك في السابق يؤمر بالتذكير فيما قبله ما كان محدثا فهو لا يثبت الطهارة  
 بعد ذلك الحدث وشك في اتقائه لانه لا يدري هل الحدث الثاني قبله أو بعدها وان كان  
 متطهرا فان كان بعد التذكير فهو لا يثبت الطهارة لان مقتضى حديثه في الطهارة وشك  
 في زواله لانه لا يدري هل الطهارة الثانية متأخرة عنه أم لا بان يكون والى بين الطهارة بين  
 قال الجوى ومنه يعلم ما في كلام المصنف يعني صاحب الشبان من القصور (قوله ولو شك  
 الخ) في التاخر خاتمة من شك في اقامته أو نوبه أو بدنه أصابته نجاسة أو لا فهو طاهر ما لم يثبت  
 وكذا الا تبار والحياض والحياب الموضوع في الطرقات ويستفي من المصنف والبخار  
 والمساون والكفار وكذا ما يفتي هذه اهل الشرك أو الجاهل من المسلمين كالهن والخبز  
 والاطعمة والشباب (قوله) (فرع) لو شك في السائل من ذكره أم أمه أو بول ان قرب  
 عهد به الماء أو تكرر مضى والا عاده بخصلاف ما لو غلب على ظنه أنه أحدهما ففتح (قوله  
 وفرض الغسل) الاول لا يستأنف أو لا يطف على قوله أو كان الوضوء والفرض يعني المفروض  
 والغسل بالضم اسم من الاعتسال وهو غمام غسل الجسد واسم ما يفتي به أيضا ومنه في  
 حديث ميمونة فوضعت له غلاما قرب لكن قال الذوى انه بالفتح أفصح وأشهر وأغنى والضم  
 هو الذي تسمعه الفقهاء بجر (قوله ما يعم العمل) أي يشمل المضمضة والاستنشاق فانه ما  
 لا يقطع بين قول الشافعي بغيره ما (قوله كما) أي في الوضوء وقد مناهنا كونه  
 (قوله وبالفعل المفروض) أي غسل الجنابة والحيض والنفاص مراج قال العهد (قوله  
 يعني الخ) ما خوذ من المنع قال ط والمراد بعدم الفرضية أن صحة الغسل الممنون لا يتوقف  
 عليه ما وأنه لا يجرم عليه تركه ما وظاهر كلامه أنه اذا تركه كالايكون آتيا بالغسل الممنون  
 وفيه نظر لانه من الجائز أن يقال انه في سنة وترك سنة كما اذا تضرع وترك الاستنشاق  
 اه أقول فيه أن الغسل في الاصطلاح غسل البدن واسم البدن يقع على الظاهر والباطن  
 الا ما يتعدا إلى الماء اليه أو يتعدى كافي الجرح ما ركل من المضمضة والاستنشاق جزأ من  
 مضمضة فلا توجد حقيقة الغسل الشرعية بدون ما يدل عليه أنه في البدن انما ذكره كمن  
 الغسل وهو اصاله الماء على جميع ما يمكن اصاله عليه من البدن من غير جرح ثم قسم مضمضة  
 الغسل إلى فرض وسنة ومستحب فلو كانت حقيقة غسل الفرض تختلف غير لما يصح تقسيم  
 الغسل الذي ركنه ما ذكر إلى الاقسام الثلاثة فيستعين كون المراد بعدم الفرضية هنا عدم  
 الاتم كما هو المتبادر من تفسير الشارح لعدم توقف الصحة على ما يمكن في تعبيره بالشرطية  
 نظر لما علمت من ركنيته ما قد بر (قوله غسل كل فقه الخ) عبر عن المضمضة والاستنشاق

وشك بالحديث أو بالعكس  
 أخذ باليقين ولو ثبت ما  
 وشك في السابق فهو متطهر  
 ومنه المتيقن ولو شك في  
 نجاسة ماء أو نوب أو طلاق  
 أو حتى لم يعتبر ونجاسة في  
 الانشاء (وهو فرض الغسل)  
 اراد به ما يعم العمل كما  
 وبالفعل المفروض كما  
 في الجوهرة وظاهره عدم  
 شرطية غسل فقه وأنفه في  
 المسنون كذا في البحر  
 يعني عدم فرضيته ما فيه  
 والافهام طان في تحصيل  
 السنة (غسل) كل فقه

اجبات الغسل

بالغسل لا فائدة الاستيعاب أو الاختصاص كما قدم في الوضوء من الكلام عليه ولكن على  
 الاول لاحاجة الى زيادة كل (قوله ويكفي الشرب عبا) أي لا مضاف وهو بالعين الموهلة  
 والمراد به هذا الشرب بجميع القوم وهذا هو المراد بما في الخ لامة ان شرب على غير وجه  
 السنة يخرج عن الجنابة والا فلا وما قبل ان كان جاهلا لاجاز وان كان عالما فلا أي لان  
 الجاهل يذهب والعالم يشرب مما كان هو السنة (قوله لان المجر) أي طرح الماء من القوم ليس  
 بشرط للمضمضة خلافا لما ذكره في الخلاصة نعم هو الا حوط من حيث ان خروج عن الخلاف  
 وبلغه اياه مكروه كما في الحاشية (قوله حتى ماتحت الدرن) قال في الفتح والدرن اليابس في الانف  
 كالنظير المضموغ والخبز يمنع اه وهذا غير الدرن الا في متناويفه يد باليابس ما في شرح  
 الشيخ اممير ان في الرطب اختلاف المشايخ كما في القنية عن المصنف (قوله لكن) استدراك  
 على ظاهر المتن حيث أطلق البدن على الجسد لان المراد ما يعم الاطراف والذي في القاموس  
 البدن محرك من الجسد ما سوى الرأس ط (قوله في المغرب) يعم مضمضة وغسلين معهما سادة  
 اسم كتاب في اللغة للامام المطرزي تليد الامام الزنجيري ذكر فيه الاشارة الغوية الواقعة في  
 كتب فقهاءنا وله كتاب كبير منه سماه المغرب بالعين المهملة (قوله خلافا لما لاك) وهو رواية  
 عن أبي يوسف أيضا كما في الفتح (قوله أي يفرض) أي ليس المراد بالواجب المصطلح عليه (قوله  
 وشارب وحاجب) أي بضرورة وشرا وان كثر بالا جاع كما في المنيية (قوله لما في فاطمه وامن  
 المبالغة) على قوله ويجب وكان الاولى تأخير عن قوله وفرج خارج الخ أي لانها صيغة مبالغة  
 تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجه كالاشياء المذكورة دوريان  
 ذلك أنه أمر من باب التعميل مصدره طهر بكسر الهمزة وفتح الطاء وضرم الهاء المشددة  
 أصله طهر وقلت التاء ثم ادغمت ثم جى بهمزة الوصل ومجرده طهر بالتخفيف وزيادة البناء  
 تدل على زيادة المعنى واصحاب البحر هنا كلام خارج عن الاستظام أو ضمناه فيما علقناه عليه  
 (قوله لا داخل) أي لا يجب غسل فرج داخل (قوله ولا تدخل أصبهما) أي لا يجب ذلك كما في  
 الشرع بلابية ح أقول وهو ما خوذ من قول الفتح ولا يجب ادخالها الاصبغ في قبله ما به ينفي  
 اه فافهم وفي التاخر خاتمة ولا تدخل المرأة أصبهما في فرجها عند العسل وعن محمد أنه ان لم  
 تدخل الاصبغ فليس بتطهير واختاره الاول اه فقول الشرع بلابية تبعا للفتح لا يجب  
 ادخالها رده هذه الرواية وظاهره أن المراد به الوجوب وهو بعد تامل (قوله كمين) لان في  
 غسلها من المخرج ما لا يخفى لانها تنضم لا تقبل الماء وقد كف بصر من تكلفه من العصابة  
 كابين حروا بن عباس بجر ومفاده عدم وجوب غسلها على الاعى خلافا لما اتفق حيث بناء  
 على أن العسل أنه يورث العصى ولهذا نقل أبو الهود عن الامة مسرى الدين أن الله له  
 العصى كونه بضر وان لم يورث العصى في قط من عن الاعى اه (قوله وان اكل الخ) الخ  
 الظاهر أن شرطية وجوبه المحذوف قد بره لا يجب غسلها فهو استئناف لبيان من تله  
 أخرى لان الغسل المذكور قبل غسل نجاسة حكمية وهذا غسل نجاسة حقيقة لا يصح  
 جعل ان وصليته تامل (قوله وثقب انضم) قال في شرح المنيية وان انضم الثقب بعد نزاع  
 القروط وصار يقال ان أمر عليه الماء بغيره وان غفل لا فلا بد من امراره ولا يشكك فيه

ويكفي الشرب عبالان الج  
 ليس بشرط في الاصح  
 (وأنفه) حتى ماتحت الدرن  
 (و) باقي (بده) لكن في  
 المغرب وغيره البدن من  
 المكب الى الالية وحبيشة  
 فالرأس والعنق وأبند  
 والرجل خارجة لغة داخل  
 تبعاشرا (لادلكه) لانه  
 متم فيكون مستصلا انطرطا  
 خلافا لما لاك (ويجب) أي  
 يفرض (غسل) كل ما يمكن  
 من البدن بالاجزاء مرة  
 كاذن و (مرة) وشائب  
 وحاجب (اشياء) طيبة  
 وشعر رأس ولو تلبس بها  
 في فاطمه وامن المبالغة  
 (وفرغ خارج) لانه كالفم  
 لا داخل لانه باطن ولا  
 تدخل أصبهما في قبله ايه  
 يقى (لا) يجب (عسل)  
 ما فيه مخرج كمين وان  
 ا كصل يكسل ضمن  
 (وثقب انضم)



الامر من ادخال عود ونحوه فان المخرج مدفوع له (قوله ودخل قافه) القافه والقافه  
 بالقاف وبالقافين الجائده التي يقطعها الختان يجوز فتح القاف وضهرها وزاد الاصمعي فتح القاف  
 واللام حلية (قوله فسط الاشكال) اي اشكال الزباني حيث قال لا يجب لانه خلفه كقصبة  
 لذكر وهذا مشكل لانه اذا وصل البول الى القلفة ينتفض الوضوء لظهوره كالمخرج في هذا  
 الحكم وفي حق انفس كاداخل اه ووجه السقوط ان عدم وجوب غسلها المخرج أي  
 ان الاصل وجوب الغسل الى الاذن فقط للمخرج وانما يرد الاشكال على التعديل بكونه خلفه  
 وهذا قال في الفتح والاصح الاول أي كون عدم الوجوب للمخرج لانه يكون خلفه وقال قبله في  
 نواقض الوضوء به مذ كره الاشكال لكن في الظاهرية انما علمه بالمخرج لا بالخلفه وهو المعقد  
 فلا يرد الاشكال اه (قوله وفي المودى الخ) مشى عليه في الامداد وبه يحصل التوفيق  
 بين القولين لانه اذا أمكن فجزءها أي بان أمكن قلبها وظهور الخلفه منها فلا يخرج في غسلها  
 فيجب والابان لم يكن فيها ويثقب بخرج منه البول ولا يجب للمخرج لكن أورد في الحلية  
 أن هذا المخرج يمكنه ان يتبع بالخلفه ثم قال اللهم اذا كان لا يطبقه بان أم لم وهو شيخ ضعيف  
 (قوله ضيفتم) المراد الجنس الصادق بجميع انضغاط (قوله للمخرج) والاصل فيه ماره  
 مـ لم وغيره عن أم حلت قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأغسله فغسل  
 الجنابة فقال لا تخافيك بك أن تفتي على رأسك ثلاث غسيلات ثم تفيض عليك الماء فتطهرين  
 ومقتضى هذا الحديث عدم وجوب الاصل الى الاصول ففتح لكن في البدن وط وانما شرط  
 قبله الماء أصول الثمر الحديت حديثه فانه كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت  
 فيقول يا هذه ابغني الماء أصول شمرك وشؤون رأسي وهي تجمع عظام الرأس ذكره القاضي  
 عياض بمر واستفيد من الاطلاق أنه لا يجب غسل ظاهر الماء ثم غسل اذا بلغ الماء أصول الثمر  
 وبه صرح في المنية وعزاه في الحلية الى الجامع الحادي والخلاصة ثم قال وعن نص أبيه على  
 أن غسل ظاهر الماء ثم غسل من ذوائبها موضوع عنها البردوى والصدر الشامي وعبر عنه بالصحيح  
 في المحيط البرهاني ومضى عليه في الكافي والخيرية اه (قوله اتفاقا) كذا في شرح المنية  
 وفيه نظرون في المـ ثلاثة أقوال كافي البصر والحلية الاول الاصل كفتا بالوصول الى  
 الاصول ولوم نقوضا وظاهر الخيرية أنه ظاهر المذهب ويدل عليه ظاهر الاحاديث الواردة في  
 هذا الباب الثاني التمسك بل المذكور ومضى عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبدائع  
 والكافي الثالث وجوب بل الذوائب مع العصر وصح وعام فحق هذه الاقوال في الحلية  
 ومال فيها آخر الى ترجيح القول الثاني وهو ظاهر المتن (قوله ولولم يتل أصلها) بأن كان  
 متلبدا أو غزيرا الممداد أو مضفورا ضفرا شديدا لا يتدفق فيه الماء ط (قوله مطافا) قال ح لم  
 يظهر لي وجه الاطلاق اه وقال ط أي سواء كان فيه مخرج أم لا وقوله هو الصحيح مقابله أنه  
 لا بد من عصر الثمر لا ما بعد غسله من قوضا أو مدها اه أقول كان ينبغي للشارح أن يقول  
 يجب غسلها بدل قوله يجب نقضها فقوله مطلقا مدها سواء كان مضفورا أو لا وقوله هو الصحيح  
 احتراز عن القول الاول والثالث من الاقوال الثلاثة قد برهنته (تبيينه) يؤخذ من مثله  
 الضميمة انه لا يجب غسل هذا الثمر المتعدي بنفسه لان الاحتمال من غير يمكن ولومن شعر

ولا (داخل قلفة) بل  
 يجب هو الاصح قاله الركن  
 وعلمه بالمخرج فسط  
 الاشكال وفي المودى  
 ان أمكن فتح القلفة بلا  
 مشقة يجب والا لا وكفى  
 بل اصل ضيفتم أي  
 شعر المرأة المضفور خارج  
 أما المنقوض فيفرض  
 غسل كله اتفاقا ولولم يتل  
 أصلها يجب نقضها مطلقا  
 هو الصحيح ولو ضربها غسل  
 رأسها تركه وقبل تعديه

الرجل ولم أر من تبعه عليه من علمائنا تأمل واذا انت شمرته لم تغسل فاذا ظهر وجوب غسلها  
 لا تغسل الحكيم اليه تأمل (قوله ولا تغتسل نفسها) أي خوفا من وجوب الغسل على غيرها اذا وطئها  
 لانه حقه واهامة مدونة عن غسل رأسها (قوله ويحيى في التيمم) أي في آخره (قوله ولوعلويا  
 أوتركا) هو الصحيح لعدم الضرورة والاحتياط وفي رواية لا يجب نظرا الى العادة كافي  
 شرح المنية (قوله لا مكان حلقه) أي خلاف المرأة فانه منية عنه بالحديث فلا يمكن ان يصرحا  
 فانهم (قوله ونيم الخ) ظاهر الصحاح والقاموس أن الويم مختص بالذياب نوح افندي وهذا  
 بالنظر الى اللغة والا فالمراد هنا ما يشبه البرغوث لانه أولى بالحكم (قوله لم يصل المـ فمـ) لان  
 الاحتراز عنه غير ممكن حلية (قوله به يفتي) صرح به في المنية عن الخيرية في مسئلة الجنابة  
 والطين والدرن مـ لا بالضرورة قال في شرحه اولان الماء ينفذ الخلفه وعدم لزومته وحلته  
 والمعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن اه لكن يرد عليه أن الواجب الغسل  
 وهو اسالة الماء مع التقاط ركاس في أركان الوضوء والظاهر أن هذه الاشياء تمنع الاسالة  
 فالظاهر التمسك بالضرورة ولكن قد يقال أيضا ان الضرورة في دون الاتف أشد منها في  
 الجنابة والطين لندورهما بالنسبة اليه مع أنه تقدم أنه يجب غسل ما تحته فيمنع عدم الوجوب  
 فيه أيضا تأمل (قوله عطف فـ) أقول القاموس والدرن الوسخ وأشار بهذا الى أن المراد  
 بالدرن هنا المتولد من الجسد وهو ما يذهب بالذات في الحمام بفضـ لا في الدرن الذي يكون من غطاء  
 الاتف فانه لو يابس لا يجب اتصال الماء الى ما تحته كما مر (قوله وكذا دهن) أي زيت وشيرج  
 بخلاف نحوهم ومن جامد (قوله ودسومة) هي أثر الدهن قال في الشرع ليلية قال المـ في  
 وفي الفتاوى دهن رجله ثم توضأ وأمر الماء على رجله ولم يقبل الماء لدسومة جاز لوجود  
 غسل الرجلين اه (قوله في الاصح) مقابلة قول بعضهم يجوز للثوري لان درنه من التراب  
 والطين فينفذ الماء لالامدني لانه من الودك شرح المنية (قوله بخلاف فهو صحيح) أي كذا  
 وضعه وقتنـ مـ وخبر مضوغ متلبد جوده لكن في التمر ولوفى أظفار طين أو جبين فالفتوى  
 على أنه معتبر قرويا كان أو دنيا اه فمذ كذا الخلاف في شرح المنية في الجبين واستظهر المنع  
 لان فيه لزومته ولا بد من نفوذ الماء (قوله به يفتي) صرح به في الخلاصة وقال لان الماء نقي  
 لطيف يصل تحته غالبا اه ويرد عليه ما قدمناه آنفا ومفاده عدم الجواز اذا لم أنه لم يصل  
 الماء تحته قال في الحلية وهو أثبت (قوله ان صابا) بضم الصاد المهملة وسكون اللام وهو  
 الشد يد حلية أي ان كان عضو غامضا غامضا كذا بحيث تدخلت أجزاؤه وصار له لزوجة  
 وعلا كـ كالجبين شرح المنية (قوله وهو الاصح) صرح به في شرح المنية وقال لا تمنع نفوذ  
 الماء مع عدم الضرورة والمخرج اه ولا ينبغي أن هذا التصحيح لا ينافي مقابله فانهم (قوله  
 كقروط) بالضم ما بهما في نعمة الاذن (قوله ولا يتكاف) أي بهما الامر ان كانا قدماه عن  
 شرح المنية (قوله لادم صفة شروعه) أي والنفل انما تلزم اعادته بعد صفة الشروع فيه قصدا  
 وسكت عن الفرض اظهروا أنه يلزمه الاتيان به مطلقا (قوله لا يدعه وان راوه) عزاه في القنية  
 الى الوبري قال في شرح المنية وهو غير مسلم لان ترك التيمم مقدم على فعل المأمور والغسل  
 خاف وهو التيمم فلا يجوز كشف العورة لاجل هذه من لا يجوز نظره اليها بخلاف الختان

ولا تمنع نفسها عن زوجها  
 وسعي في التيمم (لا) يكن  
 بل (ضخمته) فبينة ضحا  
 وجوبا (ولوعلويا أوتركا)  
 لا مكان حلقه (ولا تمنع)  
 الطهارة (ونيم) أي غيره  
 ذياب وبرغوث لم يصل الماء  
 تحته (وحناء) ولو جرمه به  
 يفتي (ودرن ووسخ) عطفاً  
 نفسه وكذا دهن ودسومة  
 (تراب) وطين ولو (في)  
 ظفر مطافا) أي قرويا  
 أو دنيا في الاصح بخلاف  
 نحو جبين (و) لا تمنع (مـ) على  
 ظفر صباغ (لا) طمام بين  
 أسنانه) أو في سنه المخرق  
 به يفتي وقبل ان صلبا منع  
 وهو الاصح (ولو) كان  
 (حافه صبار نه أو حركه)  
 وجوبا (كقروط ولوعلويا)  
 يفتي أنه قروط ودسول  
 المـ أي الثقب (عند)  
 مروره) على أذنه (أجزاء  
 كسرة) وأذن دخلها الماء  
 (ولا) يدخل (أدخه) ولو  
 بصبغه ولا يتكاف بضم  
 ونحوه والمعتبر غلبة ظنه  
 بالوصول (فروع) هـ نسي  
 المنقضة أو جزأ من يده  
 فصل في ثم تذ كر فلو نفل لم  
 بعد اعدام صفة شروعه عليه  
 غسل وغسلة رجال لا يدعه  
 وان راوه والمرأتين رجال  
 أو رجال ونساء أو غيره  
 لا بين أسنانه فقط



ونعاه فيه وكذا استشكل في الحلية بما في النهاية عن الجامع الصغير للامام القمي عن  
 اذمام الية الى لو كان عليه نجاسة لا يمكن غسلها الا باطوار موروثة يسلي معها لان اظهارها  
 منهي عنه والله - سل ما موربه واذا اجتمع ما كان النهي أولى اه وأطال في ذلك فراجع  
 (قوله واختلف الخ) ظاهره يقتضي أن المسئلة نصت في المذهب وندوة مع فيها خلاف  
 وليس كذلك كما سئل عليه ط (قوله كما بسطه ابن الشهنة) اي في شرح الوهبانية  
 حيث نقل عن شرحها الناطقة أنها لم يفت في ما على نقل وأن القياس أن يؤخر الرجل  
 بين النساء أو بين رجال والنساء وأيده ابن الشهنة بما في المبسوط من أن نظر الجنس الى  
 الجنس مباح في الضرورة لافي حالة الاختيار وأنه أخف من نظر الجنس الى خلاف الجنس  
 اه - هذا وقال ح وأعلم أنه ينبغي أن لا تكتف الختفي للاختصاص لا لافل عند أحد أصلا  
 لأنها ان كتبت عند رجل أحفل أنها أنى وان عند أنى أحفل أنها إذ كرهت الرجل - سل أن  
 يريد الاعتدال اما ذكر أو أنى أو ختفي وعلى كل فاما يبرز رجال أو نساء أو ختاني أو رجال  
 ونساء أو رجال وختاني أو نساء وختاني أو رجال ونساء وختاني فهو واحد وعشرون يغتسل  
 في صورتين من أو هو - ما وجعل يبرز رجال وامرأة بين نساء ويؤخر في تسع عشرة صورة اه  
 (قوله وينبغي لها) أي للمرأة أن يغتسل في ما يظن الرجل حيث قلنا أنه يؤخر أيضا ولا ينبغي أن  
 تأخير الغسل لا يقتضي عدم التيمم فان الميج له وهو الميجز عن الماء قد وجد فافهم بقى هنا  
 لم يذ كره وهو أنه هل يجب إعادة تلك الصلاة في هذه المسئلة وفي مسئلة النهاية السابقة قال في  
 الحلية فيه تأمل والاشبه الاعادة تفر يعا على ظاهر المذهب في الممنوع من إزالة الحدث بضع  
 العباد اذا تيمم وصلى اه - وسيد كر الشارح في التيمم أن الميجوس ذ صلي بالتيمم ان في المصير  
 أعادوا الا فلا واسستظهر الحق عدم الاعادة قال لان العذر لم يأت من قبل الخلق فان المانع  
 له المانع والحياء هو - ما من الله تعالى كما قالوا الويم يخلو في العذر فان توءد على الوضوء  
 أو الغسل بعد لان العذر في من غير صاحب الحق ولو خاف بدون توءد من العذر فلا لان  
 الخوف أو قسه الله تعالى في قلبه قد دجا العذر من قبل صاحب الحق فلا تلزمه الاعادة اه  
 (قوله مطلقا) اي سواء كان يبرز رجال أو نساء أو بينهما ط (قوله والفرق لا ينبغي) الفرق صحة  
 الصلاة مع الحقيقة فيما اذا لم تكن أكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها مع الحكمة رأاه ح  
 زاد في شرح الوهبانية أن الغسل فرض فلا يترك لكشف العورة بخلاف الاستبراء فانه سنة  
 وتركها أولى من الكشف الحرام واعترض الحوى الفرق الاول بان الحكمة مبدية فديهي عن  
 قلياها أيضا فان الجبرية يجوز ترك المسح عليها وان لم يضر المسح عند الامام مع أن صحتها حدنا  
 اه وفيه نظر لان رفع الحدث لا يجوز فيكون غسل باقي الجسد رافعا لجميع الحدث وصار كأنه  
 غسل ما صحت أحكام الفرق الثاني غير مؤثر لما علمت من أنه لا يجوز كشف العورة الغسل  
 النجاسة مع أنه فرض ومن تقديم النهي على الامر اذا اجتمع ما فظاهر أن ما في الفتية ضعيف  
 والله أعلم (قوله وسنته) أفاد أنه لا واجب له ط وأما المضمضة والاستنشاق فهما معنى القرض  
 لانه يفوت الجواز يفوته انما اراد بالواجب أدنى نوعيه كما قدمناه في الوضوء (قوله كنه  
 الوضوء) اي من البداءة بالنية والتسمية والسؤال والتفصيل والذل والولاء الخ وأخذ ذلك

واختلف في الرجل بين  
 رجال ونساء أو نساء فقط  
 كما بسطه ابن الشهنة  
 وينبغي لها أن تيمم وتغسل  
 لغيرها شرعا من الماء أو ما  
 الاستبراء فيترك مطلقا  
 والفرق لا ينبغي (وسنته)  
 كنه الوضوء

مطلب  
 من الغسل

في البحر من قوله ثم يتوضأ (قوله سوى الترتيب) اي المهور في الوضوء والا فانه - سل له  
 ترتيب آخر منه المصنف بقوله بادئا الخ ط عن أبي السعود أقول وب- تنفى الدعاء أيضا فانه  
 كبروه كافي نور الايضاح (قوله وآدابه كآدابه) نص عليه في البدائع قال الشرنبلالي  
 ويستحب أن لا يتكلم بكلام مطلقا أما كلام الناس فأكراهته حال الكشف وأما الدعاء  
 دلالة في مصيب المستعمل ومحل الاقذار والاحوال اه أقول قد عد التسمية من سنن الغسل  
 فيشكل على ما ذكره تأمل وامتشكل في الحلية عموم ذلك بما في صحيح - لم عن عائشة رضي  
 الله عنها قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناءين بينهما واحد  
 فيبادرنى حتى أقول دع لي دع لي وفي رواية النسائي يادرنى وأبادونه حتى يقول دع لي وأقول  
 أنا دع لي ثم أجاب بجملة على بيان الجواز وأن المستنون تركه مالا له صلته فيه ظاهرة اه أقول  
 والمراد الكراهة حال الكشف فقط كما أفاده التعليل السابق والظاهر من حاله عليه  
 السلام أن الغسل لا يغتسل بالاساتر (قوله مع كشف عورة) فلو كان متزرا فلا بأس به كافي  
 شرح النية والامداد (قوله أو حوض كبير أو مطر) هذا ذكره في البحر بمقتضى ما على الماء  
 الجاري وهو ما أخذ من الحلية لكن في شرح هدية ابن العماد - يدى - يدى الفقى النابسى  
 ما يخالف ذلك حيث قال ان ظاهر التقييد بالجاري أن الراكد ولو كثر ليس كذلك باعتباره  
 أن جريان الماء على جبهته قائم مقام التثليث في السب ولا كذلك الراكد وروى ما قال ان انقل  
 فيه من موضع الى آخره مدار الوضوء والغسل فقد اكمل السنة اه وهو كلام وجيه  
 والظاهر أن الانتقال غير قبيح بل التعرّك كاف ولا يقال ان الحوض الكبير في حكم الجاري  
 فلا فرق لانا قول هو مثله في عدم قبوله النجاسة لامطلقا (قوله قدر الوضوء والغسل) انظر  
 هل المراد قدر من الماء كان يصب الماء عليه بنقسه أو مدهار ما يمتحن فيه جريان الماء على  
 الاعضاء بلطفات يسهرة فيحقق فيها غسل أعضاء الوضوء مرتبة ثلاثا مع - سل باقي الجسد  
 كذلك لم أره لأغنا وذ كرا الشافية الموجبون ترتيب غسل الاعضاء في الوضوء أن المتوضئ  
 لو غطس في ماء ومكث قدر الترتيب مع والا فلا وصح النووي العصة بالامكث لان الترتيب  
 يحصل في لطائف لطيفة وقال العلامة ابن حجر في التلخيص بعد ذكره من الغسل ويكتفي في  
 را كد تعرّك جميع البدن ثلاثا وان لم يترك قدمه الى محل آخر على الاوجه لان كل حركة  
 توجب غسل ما عليه غير الماء الذي قبلها اه ملخصا والذي يظهر لي أنه لو كان في ما جاز  
 يحصل سنة التثليث والترتيب والوضوء بالامكث ولا تعرّك ولو في ما را كد فلا بد من التعرّك  
 او الانتقال اقامتهم مقام السب فيحصل به ما ذكرنا وقد صرح في الدرر بأنه لو لم يصب لم يكن  
 الغسل مستونا اه (قوله البداءة بغسل يديه) ظاهر كلام المصنف كآدابه وغيره ان هذا  
 الغسل غير الغسل الذي في الوضوء (قوله وفرجه) اي ثم فرجه بان يفيض الماء يديه اليمنى  
 عليه فيغسله باليدى ثم يفيضه والفرج قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على الذكر أيضا كما قال  
 المطرزي اه - ستانى اي في غسل القبل والذكر وهو المراد هنا (قوله وان لم يكن به خبث) رد  
 على الزيلعي وابن الكمال (قوله انبا عالدريت) وهو ما روى الجماعة عن يونس رضي الله  
 عنها قالت وضعت يميني على اقه عليه وسلم ما يغتسل به فأخرج على يديه فغسل ما مررتين

- سوى الترتيب وآدابه  
 كآدابه سوى استقبال  
 القبلة لانه يكون غالباً مع  
 كشف عورة وقالوا لو مكث  
 في ماء جار أو حوض كبير  
 أو مطر قدر الوضوء والغسل  
 فقد اكمل السنة (البداءة  
 بغسل يديه وفرجه) وان لم  
 يكن به خبث انبا عالدريت







الوضوء يستكهضوا حدافه - قال ط وقدم الشارح أنه يجوز مسح الرأس يطل باق بعد غسل لا مسح وهو ليس بنقل (قوله وفرض الغسل) الظاهر أنه أراد بالفرس ما يم المولى والعمل لانه عند رؤية مستقيظ باللائس مما ثبت بدله لاشبهه فيه كانه عليه في الحلية ولا خلاف فيه أبو يوسف كما ياتي (قوله عند خروج) لم يقل بخروج لان السبب هو ما لا يحمل مع الجنابة كما اختاره في الفتح وسيد كره الشارح في قوله وعند ذلك انقطاع حبس ونفاس ولو قال وبعد دخوله المكان اظهر لانه لا يجب قبل السبب (قوله متى) اي متى الخارج منه بخلاف ما لو خرج من الرأفة في الرجل كما ياتي وشمل ما يكون به بلوغ المراهق على ما عيذ كره المصنف (قوله من العضو) هو ذكر الرجل وفروج المرأة الداخل احترازا عن خروج وجه من مقوره ولم يخرج من العضو بان بقي في نصبة الذكر أو الفرج الداخل اما لو خرج من جرح في الحمية بعد انفصاله عن مقوره بشهوة فالظاهر افتراض الغسل ولو اجمع (قوله وتراتب المرأة) اي عظام صدرها كما في الكشف (قوله ومنه ايض الخ) وايضا منه خاترو منيها رقيق (قوله ان منها) اي يقينا فلا شك في ثبوتها فلا تعبد الغسل اتفاقا فلا حتم والاولى لاعادة على قولهما احتياطاً نوح اقتدى (قوله لا الصلاة) كما ان الرجل لا يعيد ما صلى اذا خرج منه بقبلة التي بعد الغسل اتفاقا كما في الفتح لكن قال في المبتغي بخلاف المرأة يعني انها تعيد ثلاث الصلاة وفيه نظر ظاهر والذي يظهر انها كالرجل في حكمها في الحلية وتبعمه في البحر وأجاب المقدسي بحمل قوله بخلاف المرأة على انها لا تعبد أم لا اي لا الغسل ولا الصلاة لان ما يخرج منها يحتمل انه ماء الرجل اه أقول اي اذ لم تعلم انه ماء وما (قوله والا لا) اي وان لم يكن منها بل من الرجل لا تعبد شيئا وعليها الوضوء في عن التأتريخية (قوله بشهوة) متعلق بقوله منفصل - تزوجه عما لو انفصل بضرب أو حمل تقبل على ظهوره فلا غسل عندنا خلافا لما في كافي الدرر (قوله كتحتمل) فانه لا لذه بقية التقدير اذ كما ط قتل وقال الرحق اي اذ رأى الليل ولم يدرك الالذ لانه يمكن انه أدركها ثم ذهل عنها الجمات الالذ حاصلة - كما (قوله ولم يذكر الدفق) إشارة الى الاعتراض على الكثر حيث ذكره فانه في الجزيف كلامه وجهه متناقضا وقد اجبتنا عنه فيما علقناه على البحر ولا يخفى أن المتبادر من الدفق هو سرعة السب من رأس الذكر لا من مقوره وأما ما أجاب به في التمر من الكثر من انه يصح كونه دافعا من مقوره بناء على قول ابن عطية ان الماء يكون دافعا اي حقيقة لا مجازا لان بعضه يدفق بعضا فقد قال صاحب التمر نفسه ان لم أر من عرج عليه فافهم (قوله غير ظاهر) اي لاتساع محله (قوله وأما استفادة الخ) اي استفادة الدفق الى من المرأة ايضا كما استفادة الى من الرجل (قوله فيحتمل التقلب) اي تقلب ماء الرجل لا فضليته على ماء المرأة (قوله فاستدل بها) اي بالآية على ان في منيها دافعا ايضا (قوله نامل) اهله يشير الى امكان الجواب لان كون الدفق منها غير ظاهر شعر بان فيه دقا وان لم يكن كالرجل أفاده ابن عبد الرزاق (قوله ولانه) معطوف على قوله ليسل والغير لدفق بالمعنى الذي ذكرناه فافهم (قوله ولذا طال الخ) اي ليكون الدفق ليس بشرط قال المصنف وان لم يخرج بها اي بشهوة فان عدم اشتراط الخروج بها مستلزم لعدم اشتراط الدفق اذ لا يوجد الدفق بدونها (قوله وشروطه أبو يوسف) اي شرط الدفق وأثر

(وفرض الغسل عند) خروج (منه) من العضو والافلا يفرض اتفاقا لانه في حكم الباطن (منه) من مقوره) هو صلب الرجل وتراتب المرأة وهنئيه ايض ومنع الأصغر ولو اعتقدت فخرج منها متى ان منها أفاضت الغسل لا الصلاة والا (بشهوة) اي لذة ولو حكا كحتم ولم يذكر الدفق ليشمل من المرأة لان الدفق فيه غير ظاهر وأما استفادته ايضا في قوله تعالى خالق من ماء دافق الآية فيجتمل التقلب فالمستدل به كالفهستاني تبع لا يخفى على غير مصيب تامل ولانه ليس بشرط عندنا خلافا للثاني ولذا قال (وان لم يخرج) من رأس الذكر (بها) بشرطه أبو يوسف

الخلاص يظهر فيما لو احتمل أو نظر بشهوة فامسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم ارسله فانزل وجب عند هذا لا عند وكذا لو خرج منه بقبلة التي بعد الغسل قبل النوم أو البول أو المشي الكثير ثم ارى لا بعده لان النوم والبول والمشي يقطع مادة الزائل عن مكانه بشهوة فيكون الشاق زائلا عن مكانه بلا شهوة ولا يجب الغسل اتفاقا فافهم (قوله متى) اي متى في الجنبي بالكثرة وهو أو وجهه لان الخطوة والخطوتين لا يكون منهما اذ ذلك عليه وبحر قال المقدسي وفي خاطري أنه عين له أو بعون خطوة فليظن اه (قوله خاف ريبة) اي شهوة (قوله وبقول أبي يوسف ناخذ) اي في الغيب وغيره وفي الذخيرة أن الفقيه أبا الليث وخالف أبو يوسف أخذ بقول أبي يوسف وفي جامع الفتاوى أن الفتوى على قوله اسمعيل (قوله قلت الخ) ظاهره الميل الى اختيار ما في النوازل ولكن أكثر الكتب على خلافه حتى البحر والنور ولا سيما قد ذكر وأن قوله قياس وقوله ما اتفقنا وانه الاحوط فينبغي الاتفاق بقوله في موضع الضرورة فقط نامل وفي شرح الشيخ اسمعيل عن النصوذية قال الامام قاضي خان يؤخذ بقول أبي يوسف في صلوات ماضية فلا تعاد وفي مستقلة لا يصلي ما لم يغسل اه (قبيه) اذ لم يتداول من ذكره حتى نزل التي صار جنبا بالاتفاق فاذا خشى الزينة يتستر بياهم انه يصلي بغير قراة وضوء وشعيرة فيرفع يديه ويقوم ويركع شبه المصل امداد (قوله ومعه) اي ما في الخاتبة قال في البحر ويدل عليه تعليفه في التخييس بان في حالة الانتشار وجب الخروج والانفصال جميعا على وجه الدفق والشهوة اه وعبارة المحيط كما في الحلية من رجل بالخرج من ذكره متى ان كان منتشر افعليه الغسل لان ذلك لا يخرج وجهه عن شهوة (قوله وهو) اي ما في الخاتبة (قوله تقييده ولهم) اي فيقال ان عدم وجوب الغسل بخروجه بعد البول اتفاقا اذ لم يكن ذكره منتشر افعليه انتشارا وجب لانه انزال جديد وجدهم - الدفق والشهوة أقول وكذا بقية عدم وجوبه بعد النوم والمشي الكثير (قوله وعند ايلاج) اي ادخال وهذا أهم من التعبير بالنقاء الختانين لشموله الذكر ايضا (قوله في مافوق الختان) كذا في القاموس زاد الزياتي من رأس الذكرو في حاشية نوح اقتدى هي رأس الذكرو الى الختان وهو الى الختان موضع قطع جلد الخاتمة اه فوضع القطع غير داخل في الحشفة كما في شرح الشيخ اسمعيل ومثله في الفهستاني وفي شرح المنية الحشفة الكمرة أقول هذا هو المراد بمافوق الختان وأما كون المراد به من رأس الذكرو الى الختان فالظاهر انه لا يقول به أحد لان ذلك هو نصف الذكرو فليزمن عليه أن لا يجب الغسل حتى يقب نصف الذكر (قوله استرا من الجنبي) في المحيط لو قالت متى جنى ياتين مرارا وأجاب - دما أجا معني زوجي لا غسل على الانه دام سببه وهو الايلاج أو الاحتلام دورو وقع في البحر والفتح وغيره ما ياتي في النوم مرارا وظاهره انه وضوء المتام لكن ضبطه الشيخ اسمعيل بالياء المتناة الخصية لا بالنون أقول يدل عليه قوله في الحلية هذا اذا كان واقعا في الرقة فلو في المنام فلا شك ان لمن التفتيل مالا احتلام (قوله يعني اذالم تنزل) قيده في الفتح حيث قال ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم تر المله فان رآته صريحا وجب كانه احتلام اه قال في البحر وقدية قال ينبغي وجوب الغسل من غير انزال لوجود الايلاج لانما يعرف انه يجامعها كما لا يخفى اه أقول ان كان هذا معناه فهو غير صحيح والا فان ظهر لها

وبقوله بقي في شهوة خاف ريبة أو استحي كافي المستحي وفي الفهستاني والتأخر خاتبة معز بالنوازل وبقول أبي يوسف ناخذ لانه أيسر على المسكين فالت ولا سيما في الشتاء والشمس وفي الخاتبة خروج من بعد البول وذكره مستقتر لزمه الغسل قال في البحر ومعه ان وجد الشهوة وهو تقييد قوله بم بعد الغسل بخروجه بعد البول (و) عند (ايلاج حشمة) هي مافوق الختان (أدعى) احترازا عن الجنى يعني اذالم تنزل



بصورة ادى فهو البحث الا في والافهواصل المسئلة والمنقول فيها عدم الوجوب لعدم  
 سببه كما علمت والبحث في المنقول غير مقبول (قوله واذا لم ينظر رها الخ) هو بحث صاحب  
 البحر وسبقه اليه صاحب الحلية لكنه ترد فيه فقال اما اذا ظهر في صورة ادى وكذا اذا  
 ظهر ولا رجل جنية في صورة ادمية فوطئها وجب الفسل لوجود الجانحة الصورة المقيدة  
 اكمل السببية اللهم الان قال هذا انما يمتثل لولم يرد جديتم - ما باينة منقوبة في الحقيقة ومن  
 ثم علم به بعضهم حرمة لتناكح فيهما فبني ان لا يجب الفسل الا بالانزال كافي القيمة والمينة  
 ثم لولم يعلم ما في نفس الامر الا بعد الوطئ وجب الفسل فيما يظهر لا تنفعا بما يفيد قصور السببية  
 (قوله من مقطوعها) اي من ذكره مطوع المشقة اي لو كان مطوع البعض منها هل يطاق  
 الحكم بالباقي منها أم يقدر من الذكركه وما ذهب منها كما يقدر منه لو كان الذاهب كاهل ما رآه  
 فتأمل (قوله قال في الاشياء الخ) جواب لو وجبانه في أحكام غيبوبة المشقة من الفن الثاني  
 وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل اكونها كلية ولم أره الا ان  
 ونقل طعن المقدسي انه يفهم من التقيد بدقة - درها انه لا يتعلق بذلك حكمه ويقتضيه عند  
 السؤال اه اي لان مفاهيم الكتب معتبرة كالتقدم (قوله ادى) احتراز عن الجمعية كما ياتي  
 وعن الجنسية كما مر (قوله سببي محترزه) اي محترضا ما ذكر من الفود الثلاثة (قوله مكافين)  
 اي عاكفين باقين (قوله ولو احدثها الخ) لكن لو كانت هي المكافئة فلا بد ان يكون الصبي عن  
 يشعري والا فلا يجب عليها ايضا كما ياتي في الشرح (قوله تاديبا) في الخاتمة وغيرها يؤمر به  
 اعتيادا وتخلقا كما يؤمر بالصلاة والظهار في القنية قال محمد وطى صبية يجامع مثلهما  
 يستحب لهما ان تقتسل كانه لم يبرجها وتاديبا على ذلك وقال ابو ع - في الرازي تضرب على  
 الاغتسال وبه نقول وكذا الغلام المراهق يضرب على الصلاة والظهار اه (قوله بالاجماع)  
 لافي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم اذا جلس بين  
 شعبا الاربع ثم جهدها فوجب الفسل انزل اول ينزل وما قوله عليه الصلاة والسلام  
 اغتسلوا من الماء فتسوخ بالاجماع وجوبه على المفعول به في الذكر بالقياس احتياطيا  
 وغما في شرح النية (قوله يفي الخ) تقييد لقوله في احدى سبيل ادى فانه شامل للبرءة نفس  
 الموجب (قوله فخرج في النهرا الخ) هو احدى قولين - كما هو في القنية وغيرها قال في النهرو الذي  
 يذفي ان به قول عليه عدم الوجوب الا بالانزال اذ هو اولى من الصغرة والمينة في قصور الداعي  
 وعرف به عدم الوجوب بابلح الاصبع (قوله ولا يرد) اي على اطلاق المصنف الحنفية  
 وأحد السبيلين (قوله فانه لا غسل عليه الخ) اي لجواز كونه اصرأ وهذا ذكره فائد  
 فيكون كالا صبع وان يكون رجلا فتفرجه كالرجح فلا يجب بالابلح فيه الفسل بمجرد  
 قاضيه بشكل عليه معاملة الخنثى بالانثى في أحواله وعالجه يأنزه الفسل فليتام اه امداد  
 أقول سبب كذا الشرح هذا الاشكال آخر الكتاب في كتاب الخنثى ١ ومشوخص الجواب هناك  
 ان شاء الله تعالى وذكرناه هنا فيما علقناه على البحر (قوله ولا على من جاءه من اى في قبله فلو  
 جاءه من رجل في دبره وجب الفسل عليه ما كما أفاده طي لاهم الاشكال في القبر وكذا الاشكال  
 في الجوامع وجمع مع تحقق جنابته باحد النملين (قوله لان الكلام) اه لقوله ولا يرد (قوله

قد رها قال في الاشياء لم  
 لم يتعلق به حكم ولم أره (ق  
 أحد سبيل ادى) س  
 (يجمع منه) سببي محترز  
 (عليه) اي الماعل  
 والمنقول (لو) كما (مكافين)  
 ولو احدثها مكافئا فعليه  
 فقط دون المراهق لكن  
 يمنع من الصلاة حتى يقتل  
 ويؤمر به ابن عمر تاديبا  
 (وان) وصليته (لم ينزل)  
 من بالاجماع يعني لو في دبر  
 غيره اما في دبر نفسه فخرج  
 في النهر عدم الوجوب  
 الا بالانزال ولا يرد الخنثى  
 المشكل فانه لا غسل عليه  
 بابلحه في قبل أو دبر ولا  
 على من جاءه الا بالانزال  
 لان الكلام في مشقة

١ قوله وسنوضح الجواب  
 حمله أن معاملة بالاضر  
 والاحوط ايمر دائما بل  
 قد يكون مستحيلا واضع  
 منها هذه ووجهه ان  
 اشكاله اوردت نية وهي  
 لا ترفع الثابت يبين  
 كالظهار هنا بخلافه  
 فدرينه لان شرط الارث  
 تحقق فيه فيعامل فيه  
 بالاضر لعدم تحقق ما يثبت  
 في الامة بدل عليه ما غاية  
 البيان اذا وقف في صف  
 انه احب الي ان يبعد

الصلاة كذا قال محمد في الاصل لا بد من طهر وهو المعلوم والمسلم وهو لها اذ قد روي  
 وانما في وقت الرجال بعد من من يمينه ويساره وخلفه احتجابا بالنورم المأذاة اه منه

وسبيلين

١٥١ (سبيلين) اي واحد وسبيلين فهو على تقدير مضاف دل عليه كلا المتن - سبيلين  
 محققين اي المشقة واجدال - سبيلين فافهم والاحسن ابدال السبيلين بالان في البحر لان  
 السبيل يشعري الدبر وهو من الخنثى محقق (قوله وعند رؤية سبيلين في صورة ادى) سبيلين  
 والمراد بالرؤية العلم لا يشعري الاعى والمرأة كالرجل - كما في القنية (قوله خرج رؤية  
 السكران والخنثى عليه المذني) اي بعد افاقتهم بالبحر والقرآن النوم مظنة الاحتلام فيقال  
 عليه ثم يقول انه من ريق بالهواء اوله هذا فاعتبرناه من احتياط ولا كذلك السكران والمغص  
 عليه لانه لم يظهر فيه ما هذا السبب بخبر وقوله المذني مفعول رؤية وهو ما وجد ان في بعض  
 التسخ ولا يدين - لان رؤية الخنثى يجب الفسل كما صرح به في النية وغيره ما قال ط وأشار به  
 ي بالتقييد بالمذني الى ان في مفهوم المستيقظ نفسه لا روبا احسن ما صنع ولا تكاف فيه اه  
 فافهم (قوله منيا او مذنيا) اعلم ان هذه المسئلة على أربعة عشر وجها لانه ما ن يعلم انه من  
 أومذني أو ودي أو - في الاولين أو في الطرفين أو في الاخيرين أو في الثلاثة وعلى كل اما ان  
 يند كراحتلا ما أو فيجب الفسل اتفاقا في سبع صور منها وهي ما اذا علم انه مذني أو - في  
 الاولين أو في الطرفين أو في الاخيرين أو في الثلاثة مع تذكر الاحتلام فيها أو علم انه مني مطلقا  
 ولا يجب اتفاقا فيما اذا علم انه ودي مطلقا او فيما اذا علم انه مذني أو - في الاخيرين مع عدم  
 تذكر الاحتلام ويجب عندهم افيما اذا شك في الاولين أو في الطرفين أو في الثلاثة احتياطيا  
 ولا يجب عند أبي يوسف - في الثالث في وجود الموجب واعلم ان صاحب البحر ذكر اثني عشر صورة  
 وزدت الشك في الثلاثة تذكر اول أخذ من عبارته اه ح أقول اذا عرفت هذا فاعلم ان  
 المصنف اقتصر على بعض الصور ولا يلزم ان يكون ما سكنت عنه مخالفا في الحكم لما ذكره  
 كالا يحن في فافهم ثم قوله أومذنيا يفتني اه اذا علم انه مذني ولم يند كراحتلا لا يجب الفسل  
 وقد علمت خلافا مع عبارة النقاية كعبارة المصنف وأشار الله - تعالى الى الجواب حيث فسر  
 قوله أومذنيا بقوله أي شيأشك فيه انه مني أومذني لانا لا نوجب الفسل بالمذني أصلا بل بالني  
 الا انه قد يرق باطلا الزمان فالمراد ما صورته صورة مذني لاحتماله في الخلاصة اه فافهم  
 فيه مخالفة لما تقدم فافهم (قوله وان لم يند كراحتلام) من الخلل بالضم واليكون اسم لما  
 يراه الشاتم ثم غلب على ما يراه من الجماع ثم راعى انه اختلاف في الواو في نظير هذا التركيب فقبل  
 ام بالذال اي والحال انه ان لم يند كراحتلام يجب الفسل ويضاهى وجوبه اذا نذ كراحتلام  
 وقبل للعطف على مقدراى ان نذ كراحتلام يند كراحتلام (قوله الا اذا علم الخ) احتشانا من قوله أومذنيا  
 مع تقييده بعدم تذكر الاحتلام لانه هو المنطوق سواء جاءت الواو بالحال أو بالعطف لكن على  
 جعله الحال أظهر اذ ليس في الكلام شيء مقدروا لو جعلت للعطف بما يتوهم ان الاستثناء  
 مفروض مع عدم التذكر المنطوق ومع التذكر المقدور لا يصح قوله الا في اتفاقا فافهم اه لم ان  
 الشارح قد أصلح عبارة المصنف فان قوله أومذنيا يحتمل ان يكون المراد به انه رأى مذنيا حقيقة  
 بان علم انه مذني أو انه رأى مذنيا صورة بار رأى باللاوشك في انه مذني أو ودي أو - ان انه مذني  
 أو مني فافتنى ما عدا الاخير وما روقوله أومذنيا من وضاهى ما اذا شك انه مذني أو مني فقط كما  
 قدمناه فهذه الصورة يجب فيها الفسل وان لم يند كراحتلام لكن بقيت هذه صالحة بما اذا

وسبيلين محققين (و) عند  
 (رؤية - سبيلين) خرج رؤية  
 السكران والمغص عليه  
 المذني (منيا او مذنيا وان لم  
 يند كراحتلام) الا اذا علم



كان ذكره منتشرا قبل النوم أو لامع انه اذا كان منتشرا لا يجب الغسل فانه ثناء ايضا صار  
 به المستثنى من الثلاث صور لا يجب فيها الغسل اتفاقا مع عدم تذكر الاستلام كقولنا وبهذا  
 الغسل الذي هو من قبض الفتاح المسمى ظهر ان هذه المقاطعات مرتبطة ببعضها وان  
 الاستثناء فيها كاهام متصل وقد ورد هذا الشارح الفاضل في كثير مما تحققت اشاراته على المقترضين  
 وان كانوا من الماهر من فاتهم (قوله كالودي) فانه لا غسل فيه اتفاقا وان تذكر كالمكر (قوله  
 لكن في الجواهر الخ) استدراك على المسئلة الثالثة وحاصله انه اطاق عدم الغسل في بعض احوالها  
 لكن هو مقيد بثلاثة قيود ان يكون نومه قاطنا او قاعدا وان لا يتيقن انه منى وان لا يتذكر  
 حلافا فاذا فقد واحد من اياتها لم يفتقر الى الغسل وقد ذكر المسئلة في  
 منية المصلي فقال وان استيقظ في حله بلا ولم يتذكر حلالا ان كان ذكره منتشرا قبل  
 النوم فلا غسل عليه وان كان ساكنا فعليه الغسل هذا اذا نام قاطنا وقاعدا اما اذا نام مضطجعا  
 او تيقن انه منى فعليه الغسل وهذا مذكور في المحيط والذخيرة وقال شمس الائمة الحلواني  
 هذه المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون اه والحاصل ان الانتشار قبل النوم سبب لخروج  
 المذي فبايراجع عليه ما لم يتذكر حلالا يعلم انه منى او يمكن نام مضطجعا لانه سبب للانتشار  
 والاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام لكن ذكر في الحلية انه راجع الذخيرة  
 والمحيط البرهاني فلم يرتقيدهم الغسل بما اذا نام قاطنا او قاعدا ثم بحث وقال ان الفرق بينه  
 وبين النوم مضطجعا غير ظاهر (قوله او تيقن) عبرة بعبارة منية ولو عبر بانه لم يكن اولى لان  
 المراد قلبه الظن والعلم بطاق طبعه او عبارة الخافية في هذه المسئلة الا ان يكون اكبر رايه انه منى  
 فيلزمه الغسل اه (قوله ولو مع الالة والازل) اي مع تذكره ما لو ليس المراد انه انزل لان  
 الموضوع انه لم يرب بلاط (قوله وكذا المرأة الخ) في البصر عن المراجع لاحتجاب المرأة ولم يخرج  
 الماء الى ظاهر فرجها عن محجب وفي ظاهر الرواية لا يجب لان خروج منها الى فرجها الخارج  
 شرط لوجوب الغسل عليه وعليه الفتوى (قوله ولو وجد الخ) حاصله انه لو وجد الزوجان في  
 فراشه معا لم يتذكر الاحتلام فيلزم ان كان ايض غليظا في الرجل وان كان أصغر رقيقة  
 في المرأة وقال في الظهير بعد حكايته لهذا القول والاصح انه يجب عليه ما احتياطا وعزا  
 هذا الثاني في الحلية الى ابن الفضل وقال ومضى عليه في المحيط والخلاصة واستظهر في الفتح  
 الجمع بين القولين فقيدهم لوجوب عليهم ما بعد التذكر وعدم المميز من غلط ورقة او بياض  
 وصفرة ثم قال فلا خلاف اذا استحسنه في الحلية وأقر في البصر لكن في شرح منية ان المميز  
 يختلف باختلاف المزاج والاعذية فلا عبرة به الاحتياط هو الاول (قوله ولا نام قبلهما غيرهما)  
 ذكره في الحلية بهذا وتبعه في البصر قال فلو كان قد نام عليه غيرهما وكان المني المرقى يابسا  
 فالتطهراته لا يجب الغسل على واحد منهما (تنبيه) التقييد بالزوجين صريح في ان غيرهما  
 لا يجب عليه رمي على البصر أقول الظاهر انه اتفاق جري على الغالب ولذا قال ط الاجنبى  
 والاجنبية كذلك وكذا لو كانا رجلين أو امرأتين فالظاهر انهما إذا لم يمسسا (قوله ان وجد لذة  
 الجماع) اي بان كانت اللذة حقيقة بحيث يجر حرارة الفرج واللذة به (قوله والا لا) اي عالم  
 ينزل (قوله على الاصح) وقال بعضهم يجب لانه يسمى وطئا وقال بعضهم لا يجب بهر وظاهر

انه منى او نكاحه منى او  
 ودي او كان ذكره منتشرا  
 قبل النوم فلا غسل عليه  
 اتفاقا كالودي لكن في  
 الجواهر الا اذا نام مضطجعا  
 او تيقن انه منى او تذكر  
 حلافا فعليه الغسل والناس  
 عنه غافلون (لا) بفتراض  
 (ان تذكر ولو مع الالة)  
 والازل (ولم يرب) على راس  
 الذكر (بلا) اجماعا (وكذا  
 المرأة) مثل الرجل على  
 الفهب ولو وجد بين  
 الزوجين ماء ولا يجوز ولا  
 تذكر ولا نام قبلهما غيرهما  
 احتلا (او لحن حفته)  
 او قدها (لطفة جفرفة)  
 ان وجد لذة الجماع  
 (وجب) الغسل (والالا)  
 على الاصح

القولين الاطلاق (قوله والا حوط الوجوب) اي وجوب الغسل في الوجهين بصر وسراج  
 أقول والظاهر انه اختيار للقول الاول من القولين وبه قاتت الائمة الثلاثة كما في شرح  
 الشيخ اعميل عن عيون المذهب وهو ظاهر حديث اذا التقي الخنثان ونجاست الحثفة  
 وجب الغسل (قوله هـ ذ الخ) الاشارة الى انه ماد فرضية الغسل الى الانقطاع لان المعنى  
 وفرض عند انقطاع حوض ونفاس وأراد بما قبله اسناد الفرضية الى خروج المني والابلاج  
 وروية المستبقة وأراد بالاضافة الاسناد والتعليق اي اسناد فرضية الغسل الى هذه الاشياء  
 وتعليقها على اجماع اسناد الحكم وهو هذا الفرضية الى الشرط وهو هنا هذه المذ كورأت  
 وليس من اسناد الحكم الى سببه كما هو الاصل (قوله اي يجب عنده) اي عند تحقق الانقطاع  
 وشعره والمراد به (قوله بل بوجوب الصلاة) اي عند ضيق الوقت وقوله او ارادة ما لا يحل  
 اي عند عدم ضيق الوقت قال في الشرع بلاية واختلاف في سبب وجوب الغسل وعند عامة  
 المشايخ ارادة فعل ما لا يحل فعله مع الخباية وقيل بوجوب ما لا يحل فعله والذي يظهر انه ارادة  
 فعل ما لا يحل الا به عند عدم ضيق الوقت او عند وجوب ما لا يصح فعله او ذلك عند ضيق الوقت  
 لما قال في الكافي ان سبب وجوب الغسل الصلاة او ارادة ما لا يحل فعله مع الخباية والازل  
 والائتفاء بشرط اه (قوله كما مر) اي في الوضوء وقد صنفنا الكلام عليه هناك (قوله لا عند  
 مذي) اي لا يشرع الغسل عند خروج مذي كطبي بهيمة ساكنة وبياض مخففة على الافصح وفيه  
 الكسر مع الثقيف والتشديد وقيل هما لحن ماعرف في ايض يخرج عند الشهوة لا بهما وهو  
 في النساء اغلب قيل هو من منى يسمى الفذي بفتنة وحينئذ (قوله او ودي) بجملة ما كثر وبياه  
 مخففة عند الجهور وروى في الجوهرى كمر الدال مع تشديد الباء قال ابن مكي ليس بصواب  
 وقال أبو عبيد رانه العواب واجام الدال شاذما فحينئذ ايض كمر يخرج غيب البول ثم  
 (قوله بل الوضوء منه الخ) اي بل يجب الوضوء منه اي من الودي ومن البول جميعا وهذا  
 جواب عما يقال ان الوجوب بالبول السابق على الودي فكيف يجب به وبين الجواب ان  
 وجوبه بالبول لا ينافي الوجوب بالودي بعده في لوائح لا يتوضأ من رعا فرفع ثم بال  
 او بامس فتوضأ للوضوء منه ما يغتسل وكذا الوضوء لا تنقسل من جنابة بل وضوء  
 وحاض فاعتسلت فهو منه ما وهذا ظاهر الرواية بمجوز ذكر اربعة اجوبة ثم منها ان الودي  
 ما يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد البول وهو منى لزج كذا فسره في الخزانة والتميزين  
 فالاشكال انما يرد على من اقتصر في تنبيهه على ما يخرج بعد البول (قوله على الظاهر) اي  
 ان قلنا ان وجوب الوضوء منه ومن البول بناء على ظاهر الرواية من مستأق الامين السابقين  
 وذكر الحق في الفتح ان الوضوء من الحدث السابق وان السبب الثاني لم يوجب شيئا لا تحالة  
 تحصيل الحاصل الا اذا وقع معا كان رعا وبالمعنى كما قرره الا مدي قال وهو موقوف على  
 قبوله وهو قول الجرجاني من شايخنا والحق ان لا تاتي بين كون الحدث بالاول فقط وبين  
 الحدث لانه لا يلزم بناؤه على تعدد الحدث بل على العرف والعرف ان يقال ان توضأه ببول  
 ورعا فوضأ منهما (قوله غير آدى) كخى وقد وجد حمار (قوله خنى) اي مشكل (قوله وما  
 يصنع) اي على صورة الذكر (قوله في الدبر) متعلق بادخال (قوله على المختار) قال في التمهيس

والاحوط الوجوب (و) عند  
 (انقطاع حوض ونفاس)  
 هذا وما قبله من اضافة  
 الحكم الى الشرط اي يجب  
 عنده لا به بل بوجوب  
 الصلاة او ارادة ما لا يحل  
 كما مر (لا) عند (مذي او  
 ودي) بل الوضوء منه ومن  
 البول جميعا على الظاهر  
 (و) لا عند (ادخال صبيح  
 وقدره) كذا غير آدى  
 رذ كرخنى وميت وصبي  
 لا يشترى وما يمس من  
 نحو خشب (في الدبر او  
 القبل) على المختار



رجل ادخل اصبعه في دبره وهو صائم مختلف في وجوب الغسل والقضاء والختار انه لا يجب  
 الغسل ولا القضاء لان الاصبع ليس آلة الجماع فصار بمنزلة الخشبة ذكره في الصوم وقد  
 بالدبر لان الختار وجوب الغسل في القبل اذ قدمت الاقنعة لان الشهوة في غلبة قيام  
 السبب مقام السبب دون الدبر لعدمها نوح افندي اقول آخر عبارة التبيين عند قوله بمنزلة  
 الخشبة وقد راجعتم منه فرائها كذلك فتدبره وقد الخ من كلام نوح افندي وقوله لان  
 الختار وجوب الغسل الخ بحث منه سببه اليه شارح المنيه حيث قال والاولى ان يجب في  
 القبل الخ وتدبره في الامداد ايضا على انه بحث من شرح المنيه فافهم (قوله ولا غسل دوط  
 بجمعة الخ) بجمعة الخ قوله في احد سبيلي آدي حى يجمع مع مثله وفي القنية بر من اجناس  
 الخاطي فوج البهية ككفي الا غل فيه بغير انزال ويد زرو تدبج البهية وتخرق على وجه  
 الاستصحاب ولا يحرم كل لهابه اه وسبيل في الحدود (قوله بار تميزه فافهم) اي مختصة  
 السبيلين وفي المسئلة خلاف فقيل يجب الغسل مطلقا وقبل لا مطلقا والصحيح انه اذا لم  
 الايلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يقضم انهى عن تجماع فيجب الغسل - ل - سراج اقول  
 لا يفتي ان الوجوب مشروط بما اذا زالت البكارة لانه مشروط في الكبيرة كما ياتي في بيانها  
 بالاولى فتدبره في البكر فبقية ل ان بقا البكارة دليل على عدم الايلاج فلا يجب الغسل - ل - كما  
 اختاره في النهاية فيه نظر فتدبر (قوله فاستاني) اقول عبارة دوط البهية والمنيه غير ناقض  
 للوضوء بل انزال فلا يلزم الا غل الذي ذكره كالصوم النظم اه وكان الشارح قاس الصغيرة  
 عليه ما تامل ويؤخذ من هذا ان المبصرة الفاحشة الفاحشة للوضوء لا بد ان تكون ببر  
 مشتملين كما قدمناه (قوله وسبجي) اي في باب الانجاس (قوله الفرج) اي الداخل اما  
 الخارج فرطوبته طاهرة باتفاق دليل جهاهم غسلة سنة في الوضوء ولو كانت شعبة عندهما  
 لغرض غسلة اه ح اقول قد يقال ان الاجابة مادامت في محله الا عبرة اه ولذا كان الاستبراء  
 سنة للرجال والتداعي في غير الغسل مع ان الخارج نجس باتفاق فلا تدل سنة الغسل على  
 الطهارة فتدبره ثم يدل على الاتفاق كونه حكم خارج البدن فرطوبته كطوبه الفم  
 والانتف والعرق الخارج من البدن (قوله فتنبه) اشار به الى ان ما في النظم مبني على قواه ما  
 فلا تغفل وتنظ من جزمه به انه متفق عليه (قوله لقصور الشهوة) اي التي اقيمت مقام الانزال  
 في وجوب الغسل عند الايلاج لكن يرد عليه لوجاهة يجوز اشواها لان شتمى أصلا ويظهر في  
 الجواب بانهم اقد ثبت لها وصف الاشتماء فيما مضى فيبقى حكمه الا زمانا مت حية كما ذكره  
 في مسئلة الهذاة في الصلاة بخلاف البهية والمنيه والصغيرة تامل وهذا لعدم وجوب  
 الغسل فيما تقدم (قوله أمية) اي احاطت هذه الاشياء المصاحب لانزال في حال وجوب  
 الغسل على الانزال ط (قوله تمنع التقاء الختانين) اي ختان لرجل وهو موضع القطع وختان  
 المرأة وهو موضع قطع جلدتها كعرف الديك فوق الفرج فاذا غابت الحشفة في الفرج  
 فقد حاذى ختانه ختانه وتعام بيانه في البصر (قوله الا اذا حبلت) فيكون دليل انزالها  
 فيلزمها الغسل قال ابو السعود وكذا يلزمه لانه دليل انزاله ايضا وان خفي عليه (قوله قبل  
 الغسل) اي لو لم تكن اغتسلت لانه ظهر انما حصلت بلا طهارة (قوله فاه الحلبى) اي في شرحه

(و) لا عند دوط بجمعة او  
 صينة او صغيرة غير مشتملة  
 فان تصبر فضاة بالوط وان  
 غابت الحشفة ولا ينتقض  
 الوضوء فلا يلزم الا غسل  
 الذي ذكره سنان عن النظم  
 وسبجي ان رطوبة الفرج  
 طاهرة عنده فتنبه (بلا  
 انزال) لقصور الشهوة اما  
 به في حال عليه (كما لا غل  
 لواني مذراة ولا يزل عدتها  
 بضم فسكون البكارة فانما  
 تمنع التقاء الختانين الا اذا  
 حبلت لانزالها وتعددها  
 ما صلت قبل الغسل كذا  
 قالوا وفيه نظر لان خروج  
 من من فرجها الى داخل  
 شرط لوجوب الغسل على  
 المنيه ولم يوجد فاه الحلبى  
 في رطوبة الفرج

اه غير قال في الكبير ولا شئت انه مبني على وجوب الغسل عليه اعمرد انفصال منها الى رجاها  
 وهو خلاف الاصح لذي هو ظاهر الرواية (قوله اي يفرض) اشار به الى انه ليس المراد  
 بالوجوب هنا المصطلح عليه عندنا فكان الاولى فيه وفيما به هذه التعبير يفرض اه ح ومن  
 صرح بالفرضية هنا صاحب الوافي والسرور حى وابن الهمام مع نقله الاجماع عليه لكن عال  
 في البحر بان هذا الذي هو وجوبه واجبا يفتى الجواز بقوته قال الشارح في الخزانة قلت هذا  
 التمهيد لا يفيده فرض على الاعتقادى وهو كذلك لانه ليس ثابتا بدليل قطعي ولا منه فاعلمه  
 فاعلمهم عبرة بالواجب لانهم اذا انحطاط رتبة هذا عن ذلك فتأمل اه قلت لكن هذا ظاهر  
 فيما عدا غسل الميت فتأمل (قوله كفاية) اي بحيث لو قام به بهضمه فقط عن باقيهم والا  
 انما كاهم ان علوا به وعليت شرط لستوطه عن المكلفين النية استظهر في جنازة الفخيم  
 ونقل في البحر عن الخاتبة وغيره خلافه (قوله اجاعا) قيد اقوله يفرض قال في البحر وما  
 نقله من من قوله وقيل غسل الميت سنة مؤكدة ففيه نظر بعد نقل الاجماع (قوله  
 بالتحفيف) اي بتحفيف السنين وهو من الغسل بالفخ قال في السراج يقال غسل الجمعة وغسل  
 الجمعة بضم الفين وغسل الميت وغسل الثوب بضمها وضابطه انك اذا أضفت الى الغسل  
 فتحت واذا أضفت الى غير الغسل وولضمت اه (قوله الميت) بالتحفيف وبالتشديد ضد الحي  
 او التحفف الذي مات والمشهد الذي لم يمت هذا فافهم في القاموس (قوله المسلم) اما الكافر اذا  
 لم يوجد له الاولية المسلم فيسبيل عليه الماء كالمركبة النية من غير ملاحظة السنة ط (قوله  
 فيميم) وقيل يغسل بقبابه والاول اولى بصرونه (قوله كما يجب) اي يدرى من بحر (قوله ولو بعد  
 الانقطاع) اي انقطاع الحيض والنفاس كمن في دخول ذلك في كلام المصنف نظولان  
 الحائض من انصفت بالحيض وبهذا انقطاعه لانه منى حائضا ولما قال في الترمذي ليلية ان قيمه  
 اشارة الى انه لو انقطع - بضم اتم - لم يغسل عليها (قوله على الاصح) مقابلة ما قبل انه  
 لو لم يمت به - د - الانقطاع لا غسل عليه بخلاف الحيض والنفاس ان منة الحائض باقية بعد  
 الاسلام فكانه اجنب بعده والانقطاع في الحيض هو السبب ولم يتحقق به فلهذا لو لم يمت قبل  
 الانقطاع لزمها (قوله وعلاء) اي على الاصح (قوله يقاء الحدث الحكمي) حمله منع اخفر  
 بين الحيض والحائض لان التمهيد ان الانقطاع شرط لوجوب الغسل لاسبب ومبني الفرق  
 على انه لا يفتى بها بالحيض والنفاس حدث حكمي بضم خ ل الحائض وهو منوع بدليل ان  
 المسافرة لو تيممت به - د - الانقطاع خرجت من الحيض فاذا وجدت الماء وجب عليه الغسل  
 فصارت بمنزلة الجنب فقد ثبت انها حدث حكمي بعد الانقطاع هذا خلاصة ما حققه ابن الكمال  
 وقد سبق في الحلية هذا المقام بما لا مزيد عليه (قوله بل بانزال) عام في الغلام والحائض  
 والحيض قاصر عليها كالأولاد ط وقيل لو باغ بالانزال لا يجب عليه بخلاف ما لو بلغت بالحيض  
 كما في البحر (قوله ادولدت ولم تردما) هذا قول الامام وبه اخذا كثر المشايخ وعند أبي يوسف  
 وهو رواية من محمد لا غسل عليها لعدم الدم ومبني في التبيين والبرهان ككفاية في  
 الترمذي ليلية ومبني عليه في نور الايضاح لكن في السراج ان الختار الوجوب احتياط وهو  
 الاصح انتهى (قوله وأصاب الخ) كذا عده بعضهم هنا من الافتاء المفضلة قال في

(و) يجب اي يفرض (على  
 الاحياء) المسكين (كفاية)  
 اجاعا (ان يغسلوا)  
 بالتحفيف (الميت)  
 المسلم (الا ان يفتى في كل  
 فيميم) كما يجب على من اسلم  
 جنبه او حائضه او غسلا  
 ولو بعد الانقطاع على  
 الاصح كما في الترمذي ليلية  
 من البرهان وعلاء ابن  
 الجكمي (قوله الحدث الحكمي)  
 بل بانزال او حيض او ولدت  
 ولم تردما وأصاب كل بدنه  
 لمباينة او مضى وخفي  
 مكانه (في الاصح)



الحلية ولا ينبغي أن لا يفسد من ذلك وهو ٥ أي لان الكلام في الصلاة  
الحكمية لا الحقيقة في قوله راجع للجميع) فيه نظر فقد ذكر العلامة نوح افندي الاتفاق  
على وجوب الغسل على من أتى حائض قبل الانقطاع وعلى من بلغت بالحض وسيد كر  
الشارح في باب الانحسار أن المختار أنه لو خفي محل الصلاة يكتفى غسل طرف الثوب أو البدن  
هذا وفي بعض النسخ هنا ما نصه وفي التارخية مع زيادة الآية والخيار وجوبه على المجنون  
أفاق قات وهو يخالف ما يأتي من أن لا يحمل أدنى من أحوال السكران والمغمى عليه  
كذلك يراجع اه قبل وهذا ثابت في نسخة الشارح الأصلية ساكنة من النسخة المحمّدية أقول  
ويؤيد هذا الحل ما في التارخية أيضا عن السراجية المجنون إذا جنب ثم أفاق لا غسل عليه  
اه وكأنه مبني على القول بعدم الغسل على من أسلم لم يجنب الغسل التكليف وقت الجنابة لكن  
الأصح خلافه كما في ذلك كالمجنون كذلك وقوله وهل السكران والمغمى عليه كذلك أي  
في بيان الخلاف فيه والوراء ما في عدم التكليف وقال يراجع لعدم رؤيته ذلك وفي  
التارخية أغشى عليه فاعاق ووجد مذابا أو من أفاق لا غسل عليه اه ومقتضا جريان الخلاف  
أيضا إلا أن يقال المراد أنه رأى بلا شك أنه مغمى أو مذكي وقدم الشارح عند قوله رؤيته  
مستيقظ أنه خرج رؤيته السكران والمغمى عليه المذكي وقد مر ما هناك عن الحلية وغيره أن  
رؤيته المغمى يجب الغسل (قوله بان أسلم ظاهرا) أي من الجنابة والحض والنفاس أي بان كان  
اغسل أو لم يغسل تأمل (قوله أو بالغ بالن) أي بالرؤية في سن البلوغ على المنقبة  
خمس عشرة سنة في الجارية والعلام كما سيأتي في محل (قوله وسن الخ) هو من سن لزاد فلا  
عنا بتركه كما في القهستاني وذهب بعض مشايخنا إلى أن هذه الأغتالات الأربعة مستحبة  
أخذنا من قول محمد في الأصل أن غسل الجمعة حسن وذكر في شرح المفية أنه الأصح وقوامه في  
الفتح لكن لا يظهر قبل هذه ابن أمير حاج في الحلية استثنائه للجمعة عن نقل المواظبة عليه وبسط  
ذلك مع بيان دلائل عدم الوجوب والجواب عما يجادل فيه في البحر وغيره (قوله هو الصحيح) أي  
كونه للصلاة هو الصحيح وهو ظاهر الرواية ابن كمال وهو قول أبي يوسف وقال الحسن بن زياد  
أنه لليوم ونسب إلى محمد والخلاف المذكور جاز في غسل العيد أيضا كما في القهستاني عن  
الثقة وأثر الخلاف فيمن لا جمعة عليه لو اغتسل رقيقين أحدث بعد الغسل وصلى بالوضوء نال  
الفضل عند الحسن لأنه الثاني قال في الكافي وكذا فيمن اغتسل قبل الفجر وصلى به نال  
عند الثاني لا عند الحسن لأنه اشترط إيقاعه فيه أظهار الشرفه ومنزلة اختصاصه عن غيره كما  
في النمر قبل رقيقين اغتسل قبل الغروب واستظهر في البحر ما ذكره الشارح عن الثانية من أنه  
لا يثبت راجعا لآلان بسبب شروعيته دفع حصول الأذى من الراحة عند الاجتماع والحسن  
وان قال هو لليوم يمكن بشرط تقدمه على الصلاة ولا يضر تحلل الحدث فيه وبين الغسل  
عنده وعند أبي يوسف يضر اه وأبيد عبد الغني الثالبسي هنا بحث نفيس ذكره في شرح  
هدية ابن العماد حاشيته أنهم صرحوا بأن هذه الأغتالات الأربعة للظن بالاطهارة مع أنه  
لو حصل الحدث ترددت النظافة بالوضوء ثانيا ولأن كانت لاطهارة أيضا فهي حاصلة بالوضوء ثانيا  
مع بقا النظافة فالأولى عندى الاجراء وان تحلل الحدث لأن مقتضى الأحاديث الواردة في

راجع الجميع وفي التارخية  
مع زيادة الآية والخيار  
وجوبه على المجنون أفاق  
قلت وهو يخالف ما يأتي  
متنا إلا أن يحمل أنه رأى  
منيا وهل السكران  
والغنى عليه كذلك يراجع  
(والأبان) لم يظاهر أو بالغ  
بالن (فـ) وجوب وسن  
الصلاة جمعة (و) الصلاة  
(عيد) هو الصحيح

قوله وبين الغسل  
كذلك بطله وله صلوات  
وبين الصلاة كما هو في نسخة  
أخرى اه

ذلك طلب حصول النظافة فقط اه أقول ويؤيد طلب التكبيرة للصلاة وهو في السنة الأولى  
أفضل وهي إلى طلوع الشمس فرمى به من ذلك بقية الوضوء إلى وقت الصلاة ولا يما في  
أطول الأيام وإعادة الغسل بعد ما جعل عليكم في الدين من حرج وربما دأب ذلك إلى أن  
يصلى حائضا وهو حرام ويؤيد أيضا في المراجع لو اغتسل يوم الخميس أو ليلة الجمعة استغنى  
بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الراحة اه (قوله كافي غرر الأذى) هو شرح درر البحار  
المؤلف في مذاهب الأئمة الأربعة الكبار ومذهب الصحابين على طريقة مجمع البحرين  
مع غاية الإيجاز الاختصار للامعة القنوي الحنفى وقد ذكر في آخره أنه ألفه في نحو شهر  
ونصف سنة ٧٤٦ وعندي شرح عليه له لامة محمد الشيرازي بالشيخ البزازي سماه غرر  
الافكار وعليه شرح العلامة قاسم قطوبغا بالشيخ ابن الهمام وأعله الذي نقل عنه الشارح  
(قوله وغيره) كاهداية وصدره في روضة الدرر وشرح الجمع والزياي (قوله اجتمع مع  
جنابة) أقول وكذا لو كان معهما كسوف واستسقاء وهذا كله إذا نوى ذلك يحصل له قواب  
الكل تأمل (قوله ولاجل احرام) أي بجم أو عرفة أو يوم ما مداد ولا نطق أحد أقال أنه لليوم  
فقط نمر (قوله ولاجل عرفة الخ) أراد بالجل ما يشل السهل من كل ما يصح الوقوف فيه  
وأغما تخم لنظ جنبل إشارة إلى أن الغسل للوقوف نفسه لا لدخول عرفات ولا ليوم وما في  
البدائع من أنه يجوز أن يكون على الاختلاف أيضا أي أن يكون للوقوف أو ليوم كافي  
الجمعة وده في الحلية بان أظهار أنه للوقوف قال وما نطق أن أحد ذهب إلى استثنائه ليوم  
عرفة بلا ضرر عرفات اه وأقره في البحر والنهر لكن قال المقدسي في شرحه على نظم الكبر  
أقول لا يستبعد أن يقول أحد بسنيته لليوم لفضيلته ٢ حق لو حاف بطلاق أمر أنه في فضل  
أيام العام تطلق يوم عرفته كرم ابن مقل في شرح المشارق وقد وقع السؤال عن ذلك في هذه  
الأيام ودأب بين الأقوام وكتب بعضهم بإفضالية يوم الجمعة والنقل بخلافه اه (قوله وهل  
السكران كذلك) الظاهر أن وما قدمه الشارح على ما في بعض النسخ فيما إذا رأى منيا ما  
هنا فالمراد إذا لم يمتسبا كافي المجنون والمغمى عليه فلا تكرار فافهم (قوله وعند جماعة) أي  
عند الفراع من الممداد شبهة الخلاف بجم (قوله وفي ليلة براءة) هي ليلة النصف من شعبان  
(قوله وعرفة) أي في ليلة التارخية ونه ستاني وظاهر الإطلاق أنه للجمعة وللجمعة (قوله إذا  
رأها) أي يقينا أو عملا بما تباع ما ورد في وقتها لاحتياها الممداد (قوله غداة يوم الضر) أي  
صبيحتها (قوله لرى الجرة) مقادها أنه لا يسن لنفس دخول مني فلو أخر الرى إلى اليوم الثاني  
لم يندب لاجل الدخول وهو خلاف المتبادر من المتن ويخالف ما في شرح الغزونية حيث  
جعل غسل الرى في يوم الضر غير غسل دخول مني يوم الضر (قوله وعند دخول مكة)  
استظهر في الحلية منتهى نقل المواظبة (قوله لطواف الزيارة) لم يبق بذلك في الفتح  
والبحر بل جعل في شرح درر البصار كلا من دخول مكة والطواف قسما بارأيه ونصه  
وحب الاستسقاء والكسوف ودخول مكة والوقوف بمزدلفة ورى الجمار والطواف  
(تنبيه) ظهر مما ذكرنا أن الاغتسال يوم الضر خمسة وهي الوقوف بمزدلفة ودخول

كافي غرر الأذى كارد غيره وفي  
الحلية لو اغتسل بعد  
صلاة الجمعة لا يعتبر اجابا  
ويكتفى غسل واحد بعد  
وجوه واجبة مع جنابة  
كما في رضى جنابة وحض  
(و) لاجل (احرام) في  
جبل (عره) بعد لزوال  
(و) بجم (ون افق) وكذا  
المغمى عليه كذا في غرر  
الأذى كارد هل السكران  
كذلك لم أره (وعند جمعة  
وفي ليلة براءة) وعرفة  
(وقدر) إذا رأها (وعند  
الوقوف بمزدلفة غداة يوم  
الضر) للوقوف (وعند  
دخول مني يوم الضر) لرى  
الجرة (و) كذا لبقية  
الرى (و) عند دخول مكة  
لطواف الزيارة والصلاة  
(كسوف) وخسوف  
(واستسقاء) ومنع

مطل  
يوم عرفة أفضل من يوم  
الجمعة



في دورى الجرة ودخول مكة والطواف ويظهر لي أنه يتوب عنه اغسل واحد بدخيله لها  
 كما يتوب عن الجمعة والمعدة مدادها لا يقتضى عدم ذلك تأمل (قوله وخطة) أى ثم اراد المداد  
 (قوله ولحضور مجمع الناس) عزاه في البصر الى النوى وقال لم أجده لا تمتنا أقول وفي معراج  
 الدراية قيل يغيب الاغتسال لالة الكسوف وفي الاغتسال وفي كل ما كان في معنى ذلك  
 كما في مجمع الناس (قوله ولن يسر قويا جديدا) عزاه في النظر من الى التفت (قوله أو غل مبتا)  
 لخروج من الخلاف كما في الفتح (قوله أو يراد قوله الخ) عزاه هذه المذ كوراة في الخزان الى  
 الطائي عن خزانة الاكل (قوله ولا تقامه انقطع دمها) وكذا هذا لم أراده ماودة على  
 ما سياتي وقد كان ما غل من أو لم طاهر كما مر في تفت نية أو لاثنين قال في الامداد  
 ويندب غل جميع بدنه أو فوه اذا أصابته نجاسة وحق مكانها اه وفيه ما مر مع مخالفته  
 لما تقدمه الشارح نية البحر وغيره لكن قد مرنا أن الشارح - يذكري الانحياز أن تختار  
 أنه يكنى غل - بل طرف الذوب في الامداد معنى ما به قد مر (قوله عن ماء غسائه) أى  
 من جنابة أو حيز انقطع أشرة أو اقل وفيه - بل في السراج بين انقطاع الخيض لشره  
 ما به لا احتياجا الى الصلاة ولا في فله لا احتياجا الى الوطء قال في البحر وقدي قال ان  
 ما احتاج اليه عملا لا يراه من واجب عليه - وان كان هو محتملا اليه أولا فلا وجه لاطلاق  
 اه (قوله ولو غتبه) وبه ظهر ضعف ما في الخلاصة من أن غل ماء الوضوء عليه الوغية  
 والا فاما أن ينقل اليها أو يدعها تنقله بقسمها بجر من باب الحقيقة (قوله فاجرة الحمام عليه)  
 ذكر في تفتة البحر جرحا قال لان غل ماء الاغتسال لا يكره له منها من الحمام حيث لم يكر  
 تفت اه اه وما جرحه - نقله الرمي عن جامع الفوائد ولينفذ اجزاه الشارح فافهم - (قوله  
 التفت والتفت) محركا والاول انتشارا ثم واغ - جرحه انه التفت والتفت - في  
 لوضع والدون - ويظهر في الشاموس واعترضه الشافعي في مختصره (قوله قال شجرا)  
 أى اعلامته - بل ليس الرمي في حاشيته على المنع (قوله الظاهر لا يلزمه) لانه لا يكون  
 كما اشرب - في يكون له حكم اغتسال بل لا يزوج يكون كاطيب وجنى والظاهر  
 انه لو أمره بازالته لا يلزمها الا اذا وقع لها من ماله تأمل (قوله لا مصلح على عيبه وجازة)  
 فليس اهما حكم المصروف في ذلك وان كان لهما حكمه في صحة الاقتداء وان لم تتصل المصروف  
 ومثلهما انما المصروف في البحر (قوله وابطا) هو خاتمة المصروف وهو متعبد به  
 وفي كلام ابن وفاء انه من الله ما يقيد انما بالاقاف فانه قال الخلق في اللغة انضيق والظائق  
 الظائق الضيق ومنه سميت الزاوية التي يسكنها صوفية الروم الخائفة انضيقهم على أنفسهم  
 باشرط التي باتت ومنه في - لازمه - يقولون فيها أيضا من غاب عن الحضور غاب نصيبه  
 الا أهل الظوائق وهي ضائق اه ط ووجه فسميت ارباطا انهم من الربط أى الملازمة على  
 الامر ومنه معنى المفاد في تفرع ارباطا ومنه قوله - في رصاير وارباطا ومنه انما انما  
 اه لا يبعد الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام - والام فذلكم الرباط أفاده في القاموس (قوله لكن  
 الخ) في هذا الاستدلال نظر لان كلام القنية في مسجد المدرسة لا في المدرسة نفسها لانه قال

وظلمة ودرج شديد  
 وكذا لدخول المدينة  
 ولحضور مجمع الناس وان  
 ليس فوجا جديدا أو غل  
 مبتا أو يراد قوله ولتأب  
 من ذنب وان آدم من سفر  
 ولتخاضة انقطع دمها  
 (عن ماء اغتسالها ووضوئها  
 عليه) أى الزوج ولو غتبه  
 كما في التفت لانه لا بداهة  
 فصار كاشرب نأجرة الماء  
 عليه ولو كان الاغتسال  
 لامن جنابة وجب غسل  
 لازالة الشفت والتفت قال  
 شجرا الظاهر لا يلزمه  
 (و جرحه) بالحدث اه  
 دخول مسجد لا مصلح  
 به وجازة وارباطا ومنه  
 ذكره المصنف وغيره في  
 الحديث وقيل الوتر لكن  
 في وقت القنية للمدرسة اذا  
 لم ينعج أهلها الناس من  
 الصلاة فيها انتهى مسجد

المسجد التي في المدارس مساجد لانهم لا ينعون الناس من الصلاة فيها وان اغتسل يكون  
 فيه اجساعة من أهلها اه وفي الثانية دار فيها مساجد لا ينعون الناس من الصلاة فيها ان كانت  
 الدار لو اغتسل كان له اجساعة من فيها فهو مسجد اجساعة ثبت له أحكام ما به - من حرمة  
 البيع والدخول والافلاوان كالأئمة من الناس من الصلاة فيه (قوله ولولعبور) أى  
 المرور ولما أخرجه أبو داود وغيره عن عائشة قالت جازر - ول الله صلى الله عليه وسلم ويوت  
 أهله شريعة في المسجد فقل وجهوا هذه البيوت فاني لأحل المسجد للمساكين ولا يجب  
 والمراد بما يرى - يدل في الآية - المافرون كما هو منقول عن أهل النفس - بمقامه انهم - تفتي من  
 لهم من الصلاة بالاغتسال - ل غريب في الآية - أن حكمه التيم وتقام الأدلة من السنة وغيرها  
 - بسوط في البحر وفيه وقد علم أن دخوله صلى الله عليه وسلم لمسجد بجنازة ومعه فيه من  
 خواصه وكذا هو من خواص على رضى الله عنه كما ردد من طرق ثقات تدل على أن اخذت  
 صحيح كاذ كره الحافظ ابن حجر وأما القول بجواز لاهل البيت وكليس المراد به - فهو  
 اختلاف من الشيعة (قوله الاضرونة) تيمده في الدور وكذا في عبود المذاهب للكاكي  
 شارح اله - دابة وكذا في شرح درر البحار (قوله - حيث لا يكره غيره) كان يكون باب بيته  
 الى المسجد دور أى ولاية كونه فحوله ولا يقد على السكنى في غيره يجوز فالتبدل عليه  
 الحديث الماروم من صورته ما في العناية عن الموطأ - ما مر به في غير ما هو وجب  
 ولا يجزئ - به فانه يقيم لدخول ما به عندنا اه (قوله تيم نذا الخ) أفاد ذلك في التمرين فافهم  
 بين اطلاق ما به يد لو - وب ما به يد الذنب أقول و الظاهر أن هذا في الخروج أى الى الدخول  
 فيجب كما يفيد ما نقلناه آنفا عن العناية ويحمل عليه أيضا ما في درر البحار من قوله ولا يخرج  
 العبور في المسجد لا يقيم ثم رأيت في الحديث عن المحيط ما يؤيد به حيث قال ولو أصابته جنابة في  
 المسجد قبل لا يباح له الخروج من غير تيم اعتبارا بالدخول وقيل يباح اه لجملة الخلاف في  
 الخروج دون الدخول والوجه فيه ظاهر لا يخفى على الماهر وعليه فافهم وجوبه على من  
 كان بابا الى المسجد وأراد المرور فيه تأمل (قوله ولا يمس ولا يركب) لانه لم يشوبه عيبا - فقصودة  
 وهذا دفع لافول بان لا يمس ولا يركب في الحلية (تفت) هذا كذا في الدرر عن الشافعية انه  
 يكره دخول الحدث مسجدا من المساجد وطوافه بالحكمة اه وفي التفتة شافعي ولا يدخله من  
 عن بدنه نجاسة ثم قال وفي الخزانة واذا فاسا في المسجد لم يبر بعضه به باسا وقال به بعضه اذا  
 احتاج اليه يخرج منه وهو الامح اه (قوله لا لارة فرائ) أى ولو بعد المضمضة كما يأتي  
 وفي حكمه من سوغ التلاوة على ما سلكه (قوله ولودون آية) أى من المركبات لا الموقوفات  
 لان جوازها من العلماء تعلية كلمة بكلمة يعقوب باشا (قوله على الختان) أى من قواين  
 معينين فافهم ما انه لا يجرم مادون آية ووجه ابن الهمام بانه لا يبعد فرائد دون آية في  
 حق جواز الصلاة فكذا هنا واعترضه في البحر تبعيا للعلية بان الاحاديث لم تفصل بين القابل  
 والكثير والتعليل في مقابلة النص مردود اه والاول قول الكرخي والثاني قول  
 الطحاوي أقول وعلم ما اذا لم تكن طويلا فلا كانت طويلا كان بهضمها كآية لانها تدل

(ولو لعبور) - لا فلا  
 (او لاضرونة) - لا فلا  
 حيث لا يكره غيره ولو احتلم  
 فيه ان خرج مسجدا تيم نذا  
 وان مكث لحول فهو جوازا  
 ولا يمس ولا يركب (د) - محرم  
 به (تيم نذا) - ولو دون  
 آية على الختان (بعضه)



ثلاث آيات ذكره في الحلية عن شرح الجامع اقتصر الاسلام (قوله فلو قصد الدعاء) قال في  
 العميون لا يثبت قرأ الفاتحة على وجه الدعاء أو شيئا من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد  
 القصة لا بأس به وفي النهاية انه المختار واختاره الخواص لكن قال الهندواني لا أتق به  
 وان روى عن الامام واستظهره في البصر تبعه الجليل في نحو الفاتحة لانه لم يزل قرأ فاتحة  
 ومعنى مجزأ مقتضى به بخلاف نحو الحمد لله ونازعه في النهر بان كونه قرأ نافي الاصل لا يمنع  
 من اخراجه عن القرآنية بالقصد نعم ظاهر التقييد بالآيات التي فيها معنى الدعاء يفهم أن  
 ما ليس كذلك كسورة أبي لهب لا يؤثر فيها قصد غير القرآنية لكن لم أر النص صريح في  
 كلامهم اه أقول وقد صرحوا بان مفاهيم الكتب بحجة والظاهر أن المراد بالعام ما يشمل  
 الشئ لان الفاتحة نصفها ثناء ونصفها الآخر دعاء فنقول الشارح أو الثناء من عطف الخاص  
 على العام (قوله أو افتتاح أمر) كقوله بسم الله لافتتاح العمل بعبارة كدائع (قوله أو التعميم)  
 فرق بعضهم بين الخاص والجنب بان الخاص مضارع لان لا تقدر على رفع حدثه بخلاف  
 الجنب والمختار أنه لا فرق نوح (قوله ولقن كلمة كلمة) هو المراد بقول النبي صفا حقا كما فسره  
 به في شرحها والمراد مع القطع بين كل كلمتين وهذا على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي تعلم  
 نصف آية ثم آية وغيرها ونظر فيه في البصر بان الكرخي قائل بأنه سواء الالية وما دونها في المنع  
 وأجاب في النهر بان مراده بما دونها ما يسمى قارئ أو بالتعليم كلمة كلمة لا بعد قارئها ويؤيده ما  
 قدمناه من البقرة بية بقي ما لو كانت الكلمة آية كمن وقى نقل نوح أفندي عن بعضهم  
 انه بقي الجواز أقول ويثبت عدمه في مداهمان تأمل (قوله حتى لو قصد الخ) تفريع على  
 مضمون ما قبله من أن القرآن يخرج عن القرآنية بقصد غيره (قوله الا اذا قصد الخ) استثناء  
 من المضمون المذكور أيضا والمراد بالمصلي الصلاة الكاملة ذات الركوع والجمود  
 (قوله فانما تجزيه) الضمائر ترجع الى القرائن المملوكة من المقام أو الى الفاتحة ط  
 (قوله فلا يتغير حكمها) وهو سقوط واجب القراءة بها (قوله بقصد) اي الثناء  
 (قوله ومعه) اي من القرآن وكذا سائر الكتب السماوية قال الشيخ السبكي وفي  
 المتن لا يجوز من التوراة والانجيل والزبور وكتب التفسير اه وبه علم أنه لا يجوز  
 من القرآن المذكور لا لانه لم يسم قرأ فانه تعبد بآية لا لونه خلافا لما يحتمل الرمي فان  
 التوراة ونحوها مما نسخ تلاوته وكلمة معافاتهم (قوله تدرك) اي تدرك بالاعراض  
 والمعنى أنه معترض بما بعده من قول المصنف وبه وبالا صغر من مصنف فانه يفتي عنه  
 وفيه أنه لا يعترض بما أخر على المتقدم لوقوعه في مركزه ط اي بل بالعكس (قوله سائط)  
 لم يبق قط فيما رأينا من نسخ الترح الا قوله ومعه ح (قوله لوجوب الطهارة فيه)  
 حتى لو لم يكن تعبد لا يحل فعله بدونها وتمامه في البصر قال الرضوي وكان المناسب أن  
 يذكره أي الطواف مع ما بعده لانه كما تجب الطهارة فيه من الحدث الا كبر يجب من  
 الا غير كاسياقي وصرح به ابن أمير حاج في عدة الواجبات قال والطهارة فيه من الحدث  
 الا كبر والا صغرا اه (قوله من مصنف) المصنف بتثنية الميم والضم فيه أشهر

مطلب  
 يطلق الدعاء على ما يشهد  
 الثناء  
 فلو قصد الدعاء أو الثناء  
 أو افتتاح أمر أو التعليم واقف  
 كلمة كلمة في الاصح حتى  
 لو قصد بالفاتحة الثناء في  
 الجنائز لم يكره الا اذا قرأ  
 المصلي قاصدا للثناء فانما  
 تجزيه لان في معناه افلا  
 يتغير حكمها بقصد (ومعه)  
 مستدرك بما بعده وهو  
 وما قبله سائط من نسخ  
 الترح وكان له ذكره في  
 الجنب (و) يحرم به  
 (ما واف) لوجوب الطهارة  
 فيه (و) يحرم به (اي  
 بالا كبر وبالا صغر من  
 مصنف)

قوله الا اذا قصد الخ هكذا  
 بخطه والفتي في نسخ  
 الشارح الا اذا قرأ المصلي  
 قاصدا الخ وهو كذلك في  
 نسخة أخرى اه معجبه

معنى به لانه أحصى أي جمع فيه الصفات حلية (قوله أي ما فيه آية الخ) أي المراد مطابق  
 ما كتب فيه قرآن مجازا من أطلاق اسم الكل على الجزء أو من باب الاطلاق والتقييد  
 قال ح لكن لا يحرم في غير المصنف الا المكتوب أي موضع الكتابة كذا في باب الجنب من  
 البصر وقيل بالآية لانه لو كتب ما دونها لا يكرهه كافي بعض القهستاني ويقتضي أن  
 يجري هنا ما جرى في قرائن ما دون آية من الخلاف والتفصيل المار به هناك بالآية لان  
 المس يحرم بالحدث ولو أصغر بخلاف القرائن فكانت دونه تأمل (قوله ظاهر كلامهم لا)  
 قال في النهر وظاهر استدلالهم بقوله تعالى لا يسمعه الا المظهرين بناء على أن الجملة صفة للقرآن  
 يقتضي اختصاص المنع به اه فكن قدمننا آتينا من المتن أنه لا يجوز وكذا نقله ح عن  
 القهستاني عن الذخيرة ثم قال وائس بعد النقل الرجوع اليه واستدلالهم بالآية لا يقيم  
 بل ربما لحق سائر الكتب السماوية بالقرآن دلالة لا لشتر الخ الجيع في وجوب التعظيم كما  
 لا يقتضي نعم ينبغي أن يخص بما لم يبدل كما سياتي نظيره اه (قوله غير مشرر) اي غير مختلط به وهو  
 تفسير للمجتبى قال في المغرب مصنف مشرر آخر اه مشرر ودبهضها الى بعض من الشبهة  
 وأبست بعريه اه فالمراد بالخلاف ما كان منقضا لا كالخريطة وهي الكيس ونحوها لان  
 المتصل بالمصنف منه حتى يدخل في يده بلاذ كرو قبل المراد به الجمل المشرر ومعه في المحيط  
 والكافي وجمع الاول في الهداية وكثير من الكتب وزاد في السراج أن عليه الفتوى وفي  
 الجواهر أقرب الى التعظيم قال والخلاف فيه جاري في الكم أيضا في المحيط لا يكره عند الجمهور  
 واختاره في الكافي معلا بان المس اسم للمباعدة باليد لا حائل وفي الهداية أنه يكره هو الصحيح  
 لانه تابع له وعزاه في الخلاصة الى عامة المشايخ فهو معارض لما في المحيط فكان هو أولى اه  
 أقول بل هو ظاهر الرواية كافي الخاتمة والتفصيل بالكم اتفاق فانه لا يجوز منه بعض ثياب  
 البدن غير الكم كافي الفتح عن الفتاوى وفيه قال في بعض الاخوان لا يجوز بالنديل الموضوع  
 على العنق قلت لا اه لم فيه منقلا والذي يظهر أنه ان تحرك طرفه يجر كنهه لا يجوز والاجاز  
 لا اعتبارهم اياه تبعه كنهه في الاول دون الثاني فيما لو صلى وعليه عصابة بطرفها الملقى  
 نجاسة مانعة وأقره في النهر والبصر (قوله أو بصرة) راجع لادهم والمراد بالصرة ما كانت من  
 غير ثيابه التابعة له (قوله وحل قلبه بهود) اي ثقل به أو راق المصنف بعدد ونحو ما عدم صدق  
 المس عليه (قوله بغير أعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الاصغر وأما في الاكبر فالأعضاء  
 كلها أعضاء طهارة ط اي فالتخلاف انما هو في الحدث لا في الجنب لان الحدث لا يحل جميع  
 أعضائه (قوله وبما غسل منها) اي من الأعضاء التي هي على الاختلاف في تجزى الطهارة وعدمه  
 في حق غير الصلاة (قوله والمنع أصح) كذا في شرح الزاهد في وظاهره أن المقابل صحيح يجوز  
 الاقنانه ط لكن في السراج والصحيح أنه لا يجوز لان ذلك لا يرتفع جانيبه ومثله في البصر  
 فليس أفضل التفصيل على يابه (قوله لان الجنابة لا تغسل العين) تقدم ما يفيد أن الجنابة تغسلها  
 وسقط غسلها للخرج ط والاولى أن يغسل بعد عدم المس كما قال ح لانه لم يوجد في النظر  
 الا الحاذية (قوله والا) اي ان لم يكن المبدأ بالكرهية المنفية كراهية التحريم لا مطلق الكراهية  
 (قوله من مصنف) فقد نص في أذان الهداية على استحباب الوضوء كراهية الى (قوله)

أي ما فيه آية كدرهم  
 وجدار وهل من نحو  
 التوراة كذلك ظاهر كلامهم  
 لا (الاختلاف منجاف)  
 غير مشرر أو بصرة يفتي  
 وحل قلبه بهود واختاروا  
 في صفة بغير أعضاء الطهارة  
 وبما غسل منها وفي القراءة  
 بعد المضمضة والمنع أصح  
 (ولا يكره النظر اليه)  
 اي القرآن (الجنب وحائض)  
 وثقله لان الجنابة لا تغسل  
 العين (ك) ما لا يكره  
 ادعيه اي تحريمها والا  
 فالوضوء لاطلاق الذكر  
 مندوب وتركه خلاف  
 الاول



وهو مرجع كراهة التنزيه

(ولا يكره) (مس صبي)

المصنف ولوح) ولا بأس بدفعه

اليه وطلبه منه للضرورة

إذا حفظ في الصغر كأنه

في الحجر (و لا يكره) كآية

قرآن والصحيحة أو اللوح

على الأرض عند الثاني

خلاف الحمد وينبغي أن يقال

أن وضع على الصحيفة

ما يحول بينها وبين يده

بوجهه بقول الثاني والا

فبقول الثالث قاله الحلبي

(و يكره له قراءة تورا

وإنجيل وزبور) لأن الكل

كلام الله وما بذله من غير

معين وجزم العيني في شرح

المجمع بالحكمة وخصافي

النهر عالم يبدل (لا قراءة

قوت) ولا كاه وشربه

٣ (قوله لا أي الخ) أقول

وفي صلاة الفتيحة وي أن

أي بن كعب كتب في

مصحفه مائة وست عشرة

سورة فزاد فيه سورتين

دعا الوتر لأنه مع النبي

صلى الله عليه وسلم يقرؤهما

في دعا الوتر فظن أنهما من

القرآن ثم رجع إلى الإمام

المجمع عليه لعله أن ذلك

كان وهما منه والقرآن

فاتفقنا الإمام وهو مصنف

عثمان بن عفان رضي الله

عنه بإجماع الصحابة إمامه

أي فلا أقيد بقوله أي قهر بما وقصد لهذا الرد على قول الجوزي ترك  
المصنف لا يوجب الكراهة وقد مضى الكلام على ذلك في مندوبات الوضوء (قوله ولا يكره مس  
صبي الخ) فيه أن الصبي غير مكاف والظاهر أن المراد لا يكره لو أنه أن يتركه بمس بخلاف ما لو رآه  
يشرب خمرًا فلا فائده لا يحل له تركه (قوله ولا بأس بدفعه إليه) أي لا بأس بأن يدفع البالغ  
المتطهر المصحف إلى الصبي ولا يتوهم جوازهم مع وجود حدث البالغ ح (قوله للضرورة) لأن  
في تكليف الصبيان وأمرهم بالوضوء وجابهم وفي تأخيرهم إلى البلوغ تقابل حفظ القرآن  
دور قال ط وكلامهم يقتضي منع الدفع والطلب من الصبي إذا لم يكن معهما (قوله إذا حفظ  
الخ) تنوير على دعوى الضرورة المبيحة لتجيب الدفع قبل الكبر وقوله كالتنقش في الحجر أي  
من حيث الثبات والبقاء قال الشارح في الخزانة وهو ما حديث أخرجه البيهقي في المدخل  
ليكن بافظ العلم في المخر كالتنقش في الحجر وما أنشد قنطويه لنفسه

أراني أنسى ما فعلت في الكبر • واستيناس ما فعلت في الصغر  
وما أعلم إلا بالعلم في الصبا • وما أعلم إلا بالتعلم في الكبر  
وما أعلم بعد الشيب إلا تعسف • إذا كل قلب المرء والسمع والبصر  
ولو فاق القاب المعلم في الصبا • لا يصرفه العلم كالتنقش في الحجر

أه فقال (قوله خلاف الحمد) حيث قال أحب إلى أن لا يكتب لأنه في حكم الماس للقرآن  
حلية عن المحيط قال في الفتح والاول أنفس لأنه في هذه الحالة ماس بالقلم وهو وارطة منه فله  
في مكان كنوب منفصل الآن عنه يده (قوله وينبغي الخ) يؤخذ هذا مما ذكرناه عن الفتح  
ووفق ط بين القولين بما يرفع الخلاف من أنه لا يحل قول الثاني على الكراهة الشرعية  
وقول الثالث على التنزيهية بدليل قوله أحب إلى الخ (قوله على الصحيفة) قيد بما لا نفي  
اللوح لا يعطى حكم الصحيفة لأنه لا يحرم الامس المكتوب منه ط (قوله قاله الحلبي) هو  
الشيخ ابراهيم الحلبي صاحب متن الماتني وشارح المنية (قوله ويكره الخ) الاولى له-م أي  
للجنب والخاص والنفاس وهذا صحيح في الخلاصة عدم الكراهة قال في شرح المنية لكن  
الصحيح الكراهة لأن ما بدله منه بعض غير معين وما لم يبدل غالب وهو واجب التعظيم  
والصون وإذا اجتمع الحرم والمبغ غلب الحرم وقال عليه الصلاة والسلام ما يزيدك إلى  
ملا يزيدك وجهه إذا ظهر فساد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في أيديهم من التوراة والإنجيل  
من الشافعية فإنه مجازفة عظيمة لأن الله تعالى كالات المنسوخة من القرآن اه واختار -م يدي عبد  
لا يخرج عنه كونه كلام الله تعالى كالات المنسوخة من القرآن اه واختار -م يدي عبد  
الغنى مافي الخلاصة وأطال في تقريره ثم قال وقد تم بيان النظر في مافي منها سواء نقلها اليها  
الكفار أو من أسلم منهم (قوله بما لم يبدل) أما ما لم يبدل لو كتب وحده يجوز منه كزعمهم  
أن من التوراة فلهذا من يرمي بمادة السموات والأرض قال في شرح التحرير روى  
ذكر غير واحد أنه قبل أول من اختلقه لقي ودابن الراوندي له عارض به دعوى نية محمد صلى  
الله عليه وسلم (قوله لا قراءة قوت) هذا ظاهر المذهب وعن محمد أنه يكره احتياطًا لأن شبهة  
القرآن لا خلاف الصحابة لأن آيا ٢ -م سورة تين من القرآن من أوله إلى اللهم يا ذا الجلال

سورة ومن هنا إلى آخره أخرى لكن الفتوى على ظاهر الرواية لأنه ليس بقرآن قطعا ويقبنا  
بالاجماع فلا شبهة في وجب الاحتياط المذكور ثم يستحب الوضوء لذكر الله تعالى وتعالى في  
الحلية (قوله يغسل يديه) أما قبله فلا ينبغي لأنه قصير شار بالماء المستعمل وهو مكروه  
تزيهها ويده لا تخلو عن التماسه فيبقى غلبها ثم يأكل بدائع وفي الخزانة وإن ترك لا يضره  
وفي الخاتمة لا بأس به وفيه اختلاف في الحائض قبل كالجنب وقبل لا يستحب لها إلا الغسل  
لا يزال نجاسة الحيض عن الفم واليد وتغسل في الحلية (قوله لم يأت أهله) أي ما لم يغسل لثلاثا  
بشاركه الشيطان كما أفاده ركن الإسلام وفي البستان قال ابن المنيع باق الولد مجنونًا وبخيلًا  
استعمل (قوله قال الحلبي الخ) هو العلامة محمد بن أبي حجاج الحلبي شارح المنية والتحرير  
الاصولي (قوله ظاهر الأحاديث الخ) يشهر بأنه وردت في الاحتمال أحاديث والحال أنام  
نقص فيه على حديث واحد والذي ورد أنه صلى الله عليه وسلم لم يدر على نسائه في غسل واحد  
وورد أنه طاف على نسائه وغتسل عندهن وعندهن فلهذا قلنا باستحبابه وأما الاحتلام فلم يرد  
فيه شيء من القول والفعل على أنه من جهة الفعل محال لأن الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه  
معه ومن عنه غاية ما يقال أنه لما دل الدليل على استحباب الغسل لمن أراد المعادة وعلم  
استحبابه للجنب إذا أراد ذلك سواء كانت الجنبية من الجماع أو الاحتلام اه نوح أفندي وهو  
كلام من الأن عباد الحلبي ليس فيه الاستدلال بالأحاديث على التذنب وانما في الدليل على  
الوجوب والشارح تابع صاحب البحر في عزوه هذه العبارة إليه ونص عبارة الحلبي في الحلية  
بعد ذلك جملته أحاديث فيستفاد من هذه الأحاديث أن المعادة من غير وضوء لا غسل بين  
الجماعين أمر جائز وأن الأفضل أن يغتسل الغسل أو الوضوء ثم قال بعد نقله الفرع المذكور  
عن المبتني بالغين المجهمة وهو قوله لا إذا استلم يات أهله هذا لم يصح على التذنب غريب ثم  
لادليل فيما يظهر يدل على الحرمة اه (قوله من كلامه) أي كلام المبتني وليس في عبارة  
الشارح ما يرجع إليه هذا الضمير (قوله والتفسير كالمصنف) ظاهره حرمة الممر كما هو مقتضى  
التشبيه وفيه نظر إذا لم يصر فيه بخلاف المصنف فالمناسب التفسير بالكراهة كما هو غير (قوله  
لا يكتب الشرعية) قال في الخلاصة ويكره من الحديث المصنف كما يكره للجنب وكذا  
كتب الأحاديث وافقه عنددهم والاصح أنه لا يكره عنده اه قال في شرح المنية وجه قوله  
أنه لا يسمى ماسا للقرآن لأن ما فيها منه بمنزلة التابع اه ومن في الفتح على الكراهة فقال  
قالوا يكره من كتب التفسير والفقه والمنطق لأنهم لا يتخللون آيات القرآن وهذا التعليل يمنع  
من شروح المصنف اه (قوله لكن في الاشياء الخ) استدراك على قوله والتفسير كالمصنف فان  
ما في الاشياء صريح في جواز من التفسير فهو كالمصنف والكتب الشرعية بمنزلة ظاهره أنه قول  
أصحابنا بجملة ما قد صرح بجوازه أجماعا في شرح درر البحار وفي السراج عن الإيضاح أن كتب  
التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها وله أن يمس غيره وكذا كتب الفقه إذا كان فيها شيء  
من القرآن بخلاف المصنف فان الكل فيه تبعية للقرآن اه والحاصل أنه لا فرق بين التفسير  
وغيره من الكتب الشرعية على القول بالكراهة وعدمه ولهذا قال في النهر ولا يخفى أن  
مقتضى مافي الخلاصة عدم الكراهة مطافا لأن من أتبع الحق في التفسير نظر إلى ما فيها من

بغسل يديه ولا  
معاودة أهله قبل اغتساله  
الا إذا احتلم لم يأت أهله  
قال الحلبي ظاهر الأحاديث  
اعيا يقيه الذنب لأن في  
الجواز المقاد من كلامه

والتفسير كالمصنف لا يكتب  
الشرعية) فانه رخص  
معه ما لا يلا التفسير كافي  
الدرر عن مجمع الفتاوى  
وفي السراج المستحب أن  
لا يأخذ الكتب الشرعية  
بأنكم أيضا تعظم الكنى في  
الاشياء من قاعدة إذا  
اجتمع الحلال والحرام وج  
الحرام وفه يجوز أهما  
من كتب التفسير للمحدث  
ولم يفسر لو اثنى كونه الأكثر  
تفسير أو قرأنا

٣ قوله من شروح البحر  
هكذا بالاصل المقابل على  
نسخة المؤلف والله من  
شروح البحر أو على حذف  
مضاف اه معناه



الآيات ومن نفاها نظر الى أن الاكثر ليس كذلك وهذا من التفسير أيضا لأن يقال ان القرآن فيه أكثر من غيره اه اي فكره من غيره من الكتب الشرعية كما جرى عليه المصنف تبعا للدور ومضى عليه في الحواشي القدسي وكذا في المعراج والحقبة فتخلص في المسئلة ثلاثة أقوال قال ط وما في السراج أوفق بالواقعة اه أقول الاظهر والاحوط القول الثالث اي كراهته في التفسير بدون غيره لظهور الفرق فان القرآن في التفسير أكثر منه في غيره وذكره فيه مقصودا استقلاله لا تبعية فيه بالمصنف أقرب من شبهه بيقية الكتب والظاهر أن الخلاف في التفسير الذي كتب فيه القرآن بخلاف غيره كعنه نسخ الكشاف تامل (قوله ولو قيل به) اي بهذا التفسير بل بان يقال ان كان التفسير أكثر لا يكره وان كان القرآن أكثر يكره والاولى الحاق المساواة بالثاني وهذا التفسير بل ربما يشير اليه ما ذكرناه من النهرو به يحصل التوفيق بين القولين (قوله قلت لكنه الخ) استدراك على قوله ولو قيل به الخ وحاصله أن ما مر في المتن مطلق فتعديده الكراهة بما إذا كان القرآن أكثر مخالفا له ولا يخفى أن هذا الاستدراك غير الاول لأن الاول كان على كراهة من التفسير وهو هذا على تقييد الكراهة فافهم (قوله فتدبر) اه لا يشير به الى أنه يمكن ادعاء تقييد إطلاق المتن بما إذا لم يكن التفسير أكثر فلا ينافي دعوى التفسير (قوله يدفن) اي يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في محل غير محتمل لا يوطأ وفي الذخيرة ينبغي أن يلحقه ولا يشق له لانه يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع من عدمه الا اذا جعل فوقه مقابحيث لا يصل التراب اليه فهو حسن ايضا اه وأما غيره من الكتب فسياتي في الحظر والاباحة أنه يعنى عنها اسم الله تعالى ولا يكتفى ورسله ويحرق الباقي ولا بأس بان تلقى في ما عار كما هي أو تدفن وهو أحسن اه (قوله كالمسلم) فانه مكرم واذا مات وعدم دفنه يدفن وكذلك المصنف فليس في دفنه اهانة له بل ذلك اكرام خوفا من الامتنان (قوله ويجمع النصري) في بعض النسخ الكافرو في الخانية الحربي أو الذي (قوله من مـ) اي المصنف بلا قيده السابق (قوله وجوز محمد اذا اغتسل) جزم به في الخانية بلا كتابة خلاف قال في البحر وعندهما ما يمنع مطلقا (قوله ويكره وضع المصنف الخ) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يحرر ط أقول الظاهر نعم كما يفيد المسئلة التالية ثم رأيت في كراهية العلوي (قوله اللفظ) اي حفظه من سارق ونحوه (تنبيه) مثل بعض الشافعية عن اضطراب الى ما كوله ولا يتوصل اليه الا بوضع المصنف تحت رجليه فاجاب الظاهر الجواز لأن حفظ الروح مقدم ولومن غير الاذى ولذا لو اشرفت سفينة على الفرق واحتجج الى الاقاة الى المصنف حفظ الروح والضرر وفتح كونه امتنا كما لو اضطراب الى السجود لصم حفظ الروح (قوله والمقالة) اي الدواة (قوله الا لكتابة) الظاهر أن ذلك عند الحاجة الى الوضع (قوله ويوضع الخ) اي على سبيل الاولوية رعاية للتعظيم (قوله النصو) اي كتبه واللغة مثله كافي البحر (قوله ثم التعبير) اي تعبير الرؤيا كابن سيرين وابن شاهين لافضلته لكونه تفسير المأثور جرح من ستة وأربعين جرحا من النبوة وهو الرؤيا ط (قوله ثم الفقه) اه وجهه ان معظم أدلته من الكتاب والسنة فيكثر فيه كرايات والاحاديث بخلاف علم الكلام فان ذلك خاص بالسمعيات منه فقط تامل (قوله ثم الاخبار والمواظظ) عبارة البحر

ولو قيل به اعتبار الغالب  
لكان حاشا أن لا يكتفه  
بضاف ما من قد يدبر  
(فروع) المصنف اذا  
صار يحال لا يقر فيه يدفن  
كالمـ لم يجمع النصري من  
مـ وجوز محمد اذا اغتسل  
ولا بأس بتعليقه القرآن  
والفقه على جهتي  
ويكره وضع المصنف تحت  
رأسه الا لفظ والمقالة على  
الكتاب الا لكتابة ويوضع  
النصون التفسير في الكلام  
ثم التفسير في الاخبار والمواظظ

عن القنية الاخبار والمواظظ والدعوات المروية اه والظاهر أن المروية صفة للكل اي المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثم التفسير) قال في البحر والتفسير فوق ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءات والرمي عن الحواشي والمصنف فوق الجميع (قوله الا اذا كسره) غيظا لا يكره كالا يكره من التفرق الحروف أولان الباقي دون آية (قوله رقية الخ) الظاهر أن المراد به ما يسمونه الا بالهيكل والحاشي المشتمل على الآيات القرآنية فاذا كان غلافه منفصلا عنه كالشعر ونحوه جاز دخول الحلاه به ومـ وجهه للجنب وبسته فادمنه أن ما كتب من الآيات بنية الدعاء والثناء لا يخرج عن كونه قرآنا بخلاف قراءته بمـ هذه النية فالنية تعمل في تعبير المنطوق لا المكتوب اه من شرح سيدي عبد الغني (قوله لاحترامه) أي بسبب ما كتب به من أسماء الله تعالى ونحوها على أن الحروف في ذاتها لها احترام (قوله لا ياتي) أي ما ذكر من الحشيش والكتابة (قوله في كاغد) هو القراطيس معربا قاموس وهو يفتح الغين المجهة كما نقل عن المصباح (قوله فيجوز محو) المحو اذ هاب الاثر كما في القاموس قال ط وهل اذا طمس الحروف بنحو محو بعد محو المحو (قوله ومحو بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقيد ببعض لاخراج اسم الله تعالى ط (قوله وقد ورد النهي الخ) فهو مكروه تحريرا أو ما له من شأنه وابتلاءه فالظاهر جواز ط (قوله ومن فحين) ظاهره يم النبي صلى الله عليه وسلم والمسئلة ذات خلاف والاحوط الوقف وغير بين الموضوعات لا ما قل لان نصيره تسع له ولعل ذكر هذه الحديث للاشارة الى أن القرآن يلحق باسم الله تعالى في النهي عن محو ما يقرأ فيخص قوله ومحو بعض الكتابة الخ بغير القرآن أيضا فليتأمل ط (قوله مسطور) ظاهره عدم جوازه اذا لم يمس ط أقول وعبرة الخاتمة ولا بأس بالخلافة والجماعة في بيت فيه مصنف لان يوت المسكين لا يخلو من ذلك (قوله مطلقا) أي سواء استعمل أو علق (قوله وتسامه في البحر) حيث قال وقيل يكره حتى الحروف المفردة ورأى بعض الأئمة شبهة بان يرمون الى هدف كتب فيه أو بوجه لعمه الله فنهاهم عنه ثم مرجعهم وقد قطعوا الحروف فنهاهم أيضا وقال انما نية حكم في الابتداء لا جمل الحروف فاذا يكره محو الحروف لكن الاول أحسن وأوسع اه قال سيدي عبد الغني ولعل وجهه ذلك أن حروف الهجاء قرآن أنزات على هو وعليه السلام كما صرح بذلك الامام القسطلاني في كتابه الاشارات في علم القراءات اه (قوله قلت وظاهره الخ) كذا أبو جعفر في بعض النسخ اي ظاهر قوله لا تعلية لازمة (قوله يحرر) أقول في فتح القدير وتكره كتابة القرآن وأسماء الله تعالى على الدراهم والمخاريب والجدران وما يقرش اه والله تعالى أعلم

باب المياه

شرع في بيان ما يحصل به الطهارة السابق بيانها الباب لقصة ما يتوصل منه الى غيره واصطلاحا سالم بله مختصة من العلم مشقة على فصول ومماثل غالبا (قوله جمع ماء) هو جمع كثرة ويجمع جمع قلة على أمواه بحر (قوله ويقتصر) أشار بتغيير التعبير الى قلته ولذا قال في النهر وعن بعضهم قصره ط (قوله والماء همزة) وقد سبق على حاله افيقال ماء بالهاء كما في القاموس (قوله به حياة كل نام) أي زائد من حيوان أو نبات ولا يرد أن الماء الملح ليس فيه

لم يكره دخول الحلاه به  
والاحترار أفضل يجوز  
وحى برأية القلم الجليد ولا  
تري برأية القلم المستعمل  
لاحترامه كحشيش المصنف  
وكأنه لا ياتي في موضع  
يجل بالتعظيم ولا يجوز  
ان ياتي في كاغذ فيه نقوش  
كتب الطب يجوز ولو فيه  
اسم الله أو الرسول فيجوز  
محوله لاني فيه شيء وعجو  
بعض الكتابة بالريق يجوز  
وقد ورد النهي في محو اسم  
الله بالبراق وعنه عليه  
الصلاة والسلام القرآن  
أحب الى الله تعالى من  
السموات والارض ومن  
حين يجوز قرآن المرأة  
في بيت فيه مصنف مسطور  
بساط أو غيره كتب عليه  
الله تعالى بـ كره بـ طه  
واستعماله لا تعاقبه للزينة  
وفيـ في أن لا يكره كلام  
الناس مطلقا وقيل يكره  
محو الحروف والاول  
أوسع وتسامه في البحر  
وكراهية القنية قلت وظاهره  
اتقاه الكراهة بجود  
تعظيمه وحفظه علق  
أولاً زين به أولاهـ ل  
ما يكتب على المرواح  
وجدد الجوامع كذا يحرر  
باب المياه  
جمع ماء بالمد وبقصر أصله

مورد قيت الخ أو الماء والماء همزة وهو جمع لطيف سيال به حياة كل نام (يرفع الحدث)



حياته لان ذلك عارض والاصل فيه العذوبة كما في حاشية أبي السهم هو دأى لان أصله من ماء  
 السماء كما يأتي (قوله مطلقا) أي سواء كان كبيرا أو صغيرا (قوله هو ما ينادر عند الاطلاق)  
 أي ما سبق الى الفهم مطلقا قولنا ماء ولم يسم به غيبث ولا معنى يمنع جواز الماء لانه يخرج الماء  
 المتبدل والماء المتنجس والماء المستعمل بحروظا هو أن المتنجس والمستعمل غير مقيده مع أنه  
 منه ليكن عند العالم بالنجاسة والاستعمال ولذا قيل بعض العلماء التبادر بقوله بالفساد  
 للعالم بهالة واعلم أن الماء المطلق أخص من مطلق ما لا خد لا اطلاق فيه قيدا ولذا صرح  
 انراج المقيده وأما مطلق ما فمقتضى أي ماء كان فيدخل فيه المقيده المذكور ولا يصح ارادته  
 هنا (قوله كما سماه) الاضافة للتبريد بخلاف الماء المقيده فان المقيده لازم له لا يطلق الماء  
 عليه بدون كماله للورد بصر (قوله وأودية) جمع واد (قوله وآبار) عذاهم من وقوع المياه بعد ما  
 ألقوا بقصر الهمة واسكان الباهية من عذاهم من عذوبة الماء بجمع بترشح المنية (قوله بحيث  
 يتقاطر) وعن الثاني الجواز مطلقا والاصح قواه مانهر (قوله وبرد وجود) أي مذابين أيضا  
 (قوله وتدا) بالفتح والقصر قال في الامداد والطل وهو ماء على الصحيح وقيل نفس دابة اه  
 أقول وكذا الزلال قال ابن حجر وهو ما يخرج من جوف صخرة توجد في صخور النج كالخيوان  
 وليست بهيوان فان تحقق كان نجسا لانه في اه ثم لا يكون نجسا عندنا ما لم يعلم كونه حيوانا  
 وهو ما أرفع الحديث به فلا يصح وان كان غير مروي (قوله فالحل) أي كل الماء المذكور  
 بالنظر الى ما في نفس الامر (قوله والنكرة) جواب عما يقال ان ماء في الآية نكرة في سابق  
 الايات فلا نكروية في الجواب ان النكرة في الايات قد تم اقريئة لفظية كما اذا وصفت  
 بصفة عامة مثل لعن من خسر أو غير لفظية مثل عات نفس ومثل غرة خمر من جرادة وهذا  
 كذلك فان السابق للاعتناء وهو تعداد النعم من المذموم في نفسه شأن المراد أنزل من السماء  
 كل ماء فليس كما يتوهم لا بعض الماء حتى يفسد أن بعض ما في الارض ليس من السماء  
 لان كمال الامتنان في العموم ويستدل بالآية أيضا على طهارته اذ لا منية بالنجس (قوله  
 بلا كراهة) أشار بذلك الى فائدة القصر بجمع به مع دخوله في قوله وآبار وسيدكر الشارح في آخر  
 كتاب الحج انه يكره الاستجماء بما زعم لا الاغتسال اه فانه يفتيد منه أن نفي الكراهة  
 خاص في رفع الحدث بخلاف الخبث (قوله قصد تشبيهه) قد اتفقا في ان المصريح به في كتب  
 الشافعية أنه لو شمس يفسد كذلك (قوله وكراهته الخ) أقول المصريح به في شرح ابن حجر  
 والروى على المنهج ام اشعرية تنزيهية لا طيبة ثم قال ابن حجر واستدل به اليحشي منه البرص  
 كما صرح عن عمر رضي الله عنه واهل بيته بعض محقق الاطباء القبح زهونه على مسام البدن  
 فتجسس الدم وذ كثر شروط كراهته عندهم وهي أن يكون بقطر حار وقت الحر في اناء من طيب  
 غير نقد وأن يستعمل وهو حار أقول وقد مضى في مذوبات الوضوء عن الامداد أن من أن  
 لا يكون بما شمس وبه صرح في الخلية مستدل لا بما صرح عن عمر من النسي عنه ولذا صرح  
 في الفتح بكرهه ومثله في البصر وقال في معراج الدراية وفي القنية وتكره الطهارة بالشمس  
 أقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين مضت الماء بالشمس لا تفعل يا حبيبة فإنه  
 يورث البرص وعن عمر مثله وفي رواية لا يكره وبه قال مالك وأحمد وعند الشافعي يكره

مطلقا (بماء مطلق) هو  
 ما ينادر عند الاطلاق  
 (كالماء وأودية وعيون  
 وآبار وبحار ونجس مذاب)  
 بحيث يتقاطر ويرد وجده  
 وهذا إذا تشبهت بماء  
 ما يشاهد والافاكل من  
 السماء لقوله تعالى ألم تر أن  
 الله أنزل من السماء ماء  
 الآية والنكرة ولو مثبتة  
 في مقام الامتنان ثم (وما  
 زعم) بلا كراهة ومن  
 أحاديثه (وبما قصد  
 تشبيهه بلا كراهة)  
 وكراهته عند الشافعي  
 طيبة وكراهة أحمد المصن  
 بالخاصة (و) يرفع (بماء)  
 ينفقه به ملح لا يعلو حاصل  
 بذوبان (ملح)

ان قصد تشبيهه وفي الغاية وكره بالشمس في قطر حار في أو ان منطبعة واعتبارا قصد ضعف  
 وعنده غير مؤثر اه ما في المعراج فقد علمت أن الحق في الكراهة عندنا الصحة الاثر وأن  
 عدمه راية والظاهر أن انترجيمه عندنا أيضا دليل على عدمه في المندوبات فلا فرق بين  
 مذهبه ومذهب الشافعي فاعتقم هذا التحرير (قوله لبقاء الاول الخ) هذا الفرق أيضا  
 صاحب الدرر بعد ما نقل الاول عن عيون المذهب والثانية عن الخلاصة واعتزله بحسبه  
 العلامة نوح أفندي بان عبارة الخلاصة ولو توضحا بماء الملح لا يجوز قال في البرازية لانه على  
 خلاف طبع الماء لانه يجمد مضافا بذوب شفا وقال الزبلي ولا يجوز بماء الملح وهو ما يجهد  
 في الصنف ويزوب في الشفا معكس الماء وأقره صاحب البحر والعلامة المقدسي ومقتضاه  
 انه لا يجوز بماء الملح مطلقا أي سواء انقذ مطا ثم ذاب أولا وهو الصواب عندنا اه ملخصا  
 (قوله أي معتصر) إشارة الى أن عصير امه مفعول (قوله من نجر) يعني أن يعم بماء ساق  
 أو لا يشعل الرباس وأوراق الهندباء وغير ذلك كما في البرجندى اسم عمل (قوله أو غير) بمثابة  
 نجر كالغضب (قوله من الكرم) انرج السيوطي ٣ لانه هو الغضب الكرم زاد في رواية الكرم  
 قاب المؤمن وذلك لان هذه اللفظة تدل على كثرة النجس والمنافع في المسمى به وقاب المؤمن  
 هو المسمى بذلك وهل المراد المسمى من تخصيص نجر الغضب به هذا اللفظ وأن قاب المؤمن  
 أولى به منه فلا يمنع من تسميته بالكرم أو المراد أن تسميته به مع امتناع النجس المسمى منه وصف  
 بالكرم والخير لاصل هذا الشراب الخبيث المحرم وذلك ذريعة الى مدح المحرم وتبريح  
 النفوس اليه محقق اه من اوى ويجزم في القاموس بالاحتمال الاول وفي شرح الشريعة بالنسبة  
 (قوله وهو الاظهر) وهو المصريح به في كثير من الكتب واقتصر عليه في الخالية والمحيط  
 وصدر به في الكافي وذكر الجواز بقيل وفي الخالية انه الوجه الكمال الامتزاج بحروجر وقال  
 الرمي في سائمة الملح ومن راجع كتب المذهب وجدوا كثرة ما على عدم الجواز فيكون المعقول  
 عليه في ما في هذا المتن مرجوح بالنسبة اليه اه (قوله والاعتصار الخ) فالمراد به الخروج  
 ط (قوله وكذا ماء الدابة الخ) أي كماء الكرم في الخلاف وفي أن الاظهر عدم جواز رفع  
 الحدث به ولم أجده في ما عندي من كتب اللغة لفظ الدابة في الجمع ونقل به من  
 المحشين عن كتب الطب أن البطيخ الأخضر يقال له الحبيب والدابة والدابة قال وعلى  
 هذا يتعين حل البطيخ في كلام الشارح على الاصغر المسمى بالخربز (قوله وكذا انبيذ التمر) أي  
 في ان الاظهر فيه عدم الجواز أيضا وفصله عما قبله لانه ليس منه بل من قسم الغلوب الذي  
 زال اسمه كأيذ كره قريبا (قوله ولا بما مغلوب) التقييد بالغلوب يشاء على الغالب والافتقار  
 يمنع التساوي في بعض الصور كما يأتي (قوله الغلبة الخ) اعلم أن العلماء اتفقوا على جواز رفع  
 الحدث بالماء المطلق وعلى عدمه بالماء المقيده ثم الماء اذا اختلط به طاهر لا يخرج عن صفته  
 الاطلاق ما لم يذاب عليه ويبان الغلبة اختلقت فيه عبارات نقها تناوفا وداقهم الامام غير  
 الدين الزبلي التوفيق بينهما أيضا بط مفيد أقره عليه من بعده من الحقين كابن الهمام وابن  
 أمير حاج وصاحب الدرر والبحر والنهر والمصنف والشارح وغيرهم وهو ما ذكره الشارح  
 بأوجز عبارة والطف إشارة (قوله بتشرب نبات الخ) بدل من قوله بكال الامتزاج أو متعلق

لبقاء الاول على طيبته  
 الاصطية واقلاب الثاني  
 الى طيبته المحمية (و) لا  
 (بعض نبات) أي معتصر  
 من نجر أو غير لانه معتبر  
 بخلاف ما يطر من الكرم  
 او افواكه (بفسه) فانه  
 يرفع الحدث وقيل لا وهو  
 الاظهر كما في الشربة لالبية  
 عن السجدهان واعتقده  
 القهستاني فقال والاعتناء  
 بعم الحقيقة والحكمى كماء  
 الكرم وكذا ماء الدابة  
 والبطيخ بلا امتزاج وكذا  
 نبيذ التمر (و) لا يعلو  
 (مغلوب به) شئ (طاهر)  
 الغلبة اما بكال الامتزاج  
 بتشرب نبات أو بطيخ

مطلب  
 في حديث لا تشربوا الغلب  
 الكرم



بمذوق حالته وهذا يعمل ما خرج به علاج أولا كما مر (قوله عماليتيه - فيه التنظيف)  
 كالقوى وماه الباقية لا أي القول فانه يصير مقيما صوابا تغير شي من أوصافه أولا وسواء بقيت فيه  
 رقة الماء أولا في المختار كافي البصر واحترضا اذا طبع فيه ما يقصد به الماء الغلة في النظافة  
 كالاشنان ونحوه فانه لا يضر ما لم يغلب عليه فيه - كما هو - وبقي الخلو لزال اسم الماء عنه  
 كافي الهداية (قوله وما يغلب الخ) مقابل قوله ما يكال الامتزاج (قوله فبخانة) أي  
 فالغلبة بخانة الماء أي بانه غلبته وبجوانه على الاضغاريبي وأخاف في الفخ أن المناسب  
 أن لا يذ - وهذا القسم لأن الكلام في الماء وهذا قد زال عنه اسم الماء كما أشار إليه كلام  
 الهداية السابق (قوله ما يزل الاسم) أي فاذا زال الاسم لا يضر في منع التطهر به الخانة  
 بل يضر وإن بقي على رقة وسبب لانه وهذا زاد في البصر على ما ذكره الزبلي أقول لكن يرد  
 عليه ما قدمناه عن الفخ تامل (قوله كنيذ غمر) ومنه الإعران اذا خالط الماء وصار بحيث  
 يصبح به فليس عام مطاق من غير نظر الى الخانة وكذا اذا طرح فيه زجاج أو عصا وصار  
 ينش به لزال اسم الماء عنه فانه في البصر وسببه عليه الشارح (قوله ولو ما ناعا) عطف على  
 قوله فلو جامد انما المانع امام ما بين الجميع الاوصاف أعني الطم واللون والريح كالخل أو موافق  
 في بعض مبادئ في بعض أو مماثل في الجميع وذ كر تفصيله وأحكامه (قوله فيتغير احكامها)  
 أي فالغلبة بتغير أكثرها وهو وصفان فلا يضر ظهور وصف واحد في الماء من أوصاف  
 الخل مثلا (قوله كبن) فانه موافق لما في عدم الرائحة مبادئ في الطم واللون وكما البطح  
 أي بعض أنواعه فانه موافق في عدم اللون والرائحة مبادئ في الطم - هذا وفي حاشية الرمي  
 على البصر أن الشاهد في البين مخالفة للماء في الرائحة (قوله فبا حدها) أي فغلبته بتغير أحد  
 الاوصاف المذكورة كالطم أو اللون في البين وكالطم فقط في البطح فافهم (قوله كستعمل)  
 أي على القول بطهارة وكالماء الذي يؤخذ بانه طاهر من ان الثور ووطه الورد المنقطع الرائحة  
 بجو (قوله والالا) أي وإن لم يكن المطاق أكثر بان كان أقل أو مساويا لا يجوز (قوله وهذا)  
 أي ماد كرم اعتبار الاجزاء في المستعمل مع الملق بالبناء لانه قول أي ما كان مستعملا  
 من خارج ثم أخذوا في الماء المطاق وخالط به والملاقي أي والذي لاقي العضو من الماء  
 المطلق القليل بل بان الخمس فيه محدث أو أدخل به فيه (قوله في التناقى) أي الحياض  
 الصفار ويجوز التوضي معها مع عدم جريانها وهو تربع على ما ذكره من التعميم ومن جملة  
 التناقى مغطس الحمام وبرك المساجد ونحوها مما لم يكن جاريا ولم يبلغ عشر في عشرة - على  
 هذا القول يجوز فيه الاغتسال والوضوء ما لم يعلم أن الماء الذي لاقي أعضاء المتطهرين مساوي  
 المطلق أو غلب عليه (قوله على ما حققه في البصر الخ) حيث استدلل على ذلك باطلا فافهم المقيد  
 للمعوم كما مر وبقول البدائع الماء القليل انما يخرج عن كونه مطهرا باختلاط غير المطهر به  
 اذا كان غير المطهر غالبا كما في الورد والبن لا مقلوبا وهذا الماء المستعمل ما يلاقي البدن  
 ولا شك أنه أقل من غير الماء - فعمل فكيف يخرج به من أن يكون مطهرا له ونحوه في الحاشية  
 لابن أمير حاج وفي فتاوى الشيخ شراح الدين قارئ الهنداية التي وجهها إليه المحقق ابن  
 الهمام مثل من قد سبقه بغيره يتوضا فيها الناس وينزل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم ينزل

بما لا يقصد به التنظيف  
 وما يغلبه الخاطا فلو  
 جامدا فبخانة ما لم يزل  
 الاسم كنيذ غمر ولو  
 ما ناعا فلو ما لا يوصافه  
 فيغير أكثرها أو موافقا  
 كبن فبا حدها أو مماثلا  
 كستعمل فبالاجزاء فان  
 المطلق أكثر من النصف  
 جازا تطهير بالكل والالا  
 وهذا مع الملق والملاقي في  
 التناقى يجوز التوضي ما لم  
 يعلم تساوي المستعمل على  
 ما حققه في البصر والنهر  
 المتخلف لكن الشرب لا يلاقي  
 في شربه للوهبانية

مطلب  
 في مسألة الوضوء من  
 التناقى

في الماء بديده - بل يجوز الوضوء فيه أجايب اذا لم يقع فيه غير الماء المذكور لا يضر أه - في  
 وأما اذا وقعت في الخباسة فبست ما غيرها وقد استدلل في البصر بهارات أخر لا تدل له كما يظهر  
 لا تامل لانما في الملق والتزاج في الملقى كما أوضهنا فيما علقناه عليه فانه لا يقتصر ناعا  
 ما ذكرنا (قوله ففرق بينهما) أي بين الملق والملقى حيث قال وما ذكر من أن الاستعمال بالجزء  
 الذي يلاقي - منه دون باقي الماء فيه - يرد ذلك الجزم - ثم لكافي كسيرة فهو مردود لانه يان  
 الاستعمال في الجميع - كما دأب كافي بسبب القليل من الماء فيه أه - وحاصله لرد على  
 ما مر عن البدائع بالحدوث اذا الخمس أو أدخل فيه في الماء صار مستعملا للجميع الماء  
 - كما وان كان المستعمل - حقيقة هو الملقى لا هو فقط بخلاف ما لو ألقى فيه المستعمل القليل  
 فانه لا يضر - كما على الجميع بالاستعمال لان الحدث لم يستعمل شيئا منه حتى يدعى ذلك وانما  
 المستعمل - حقيقة - كما هو ذلك الملقى فقط ومنه - أن الملقى لا يصير به الماء - مستعملا  
 الا بالغلبة بخلاف الملقى فان الماء يصير مستعملا كما يجرد منه فانه العضو له رد ذلك في البصر  
 انه لا معنى للفرق المذكور لان التبع - يوع والاختلاط في الصورتين - وإلّا يقال أن يقول  
 القاء الفسالة من خارج أقوى تأثير من غيرهما من المستعمل فيه أه - ولذلك أمر الشارح  
 بالتأمل واعلم أن هذه المسئلة مما تحيرت فيها أفهام أهل العلم والعلام ووقع في أيديهم التراجع وشاع  
 وذاع وأنف في العلامة فقام رسالة سماها رفع الاشتباه عن مسألة المياه حتى فيها عدم الفرق  
 بين الملقى والملقى أي لا يصير الماء مستعملا لا يجرد الملقى بل تعتبر الغلبة في الملقى كما نعتير  
 في الملقى وواقعه بعض أهل عصره - رده عليه - غيرهم منهم تليذه العلامة عبد البر بن الشحنة فرد  
 عليه رسالة سماها زهر الرض في مسألة الخوض وقال لا تغتر بما ذكره شيخنا العلامة فقام  
 رد عليه أيضا في شروحه على الوهبانية واستدل على الخاتمة وغيره الوادخل يده أو رجله  
 في الماء لا يجرد به الماء - مستعملا لانعدام الضرورة - وعلى الا - مرار لا امام ابن زيد الدبوسي  
 حيث ذكر ما مر عن البدائع ثم قال اذا كان محمدا يقول لما اغتسل في الماء القليل صار الكل  
 مستعملا - كما أه - ومن هنا نشأ الفرق السابق وبه أتى العلامة ابن الشامي واتصرت في البصر  
 للعلامة فقام والفرقة - سماها تلخيص الباقي في الوضوء من التناقى وأجاب عما استدلل به  
 ابن الشحنة بانه مبني على القول الضعيف بخصوص الماء المستعمل ومعلوم أن الخباسة ولو فادله  
 في الماء القليل وأقره العلامة الباباوار والشيخ احمد بن باباوسي ووجهه سيدي عبد الغني  
 وكذا في النهر والمخ وعلت أيضا ما وافقه له المحقق ابن أمير حاج وقارئ الهنداية وانه يعمل  
 كلام العلامة توح افندي ثم رأيت الشارح في الخزانة مال لي ترجمته وقال انه الذي حرره  
 صاحب البصر بعد اطلاعه على كتب المذهب ونقوله عباراته المضطربة ظاهرا وعلى ما أف  
 في هذا الخصوص من الرسائل وأقام على هذه الدعوى الصادقة البينة العادلة وقد سدرت  
 في ذلك رسالة حافلة كافلة بذلك متضمنة لتفصيل ما هالك وباقى أن شيخنا الشيخ توفيق الدين  
 الغزي يحكي الاشياء مال الذن كذلك أه - منصفاته وفي ذلك قوة عظيمة ولا سيما في  
 زمن انقطاع المياه عن حياض المساجد وغيرها في بلادنا ولكن الاحتياط لا ينبغي فينبغي لمن  
 ابتلى بذلك أن لا يغفل أعضاءه في ذلك الخوض الضعيف بل يغترف منه ويغسل خارجا وان

فرق بينهما ما فرجه مستملا



وقعت الف الفية ليكون من الملقح لامن الملقح الذي فيه التزاع فان هذا المقام فيه الملقح  
 بحال واقعة الى اعم لم يمتد الى الحال (قوله ويجوز) اي يصح وان لم يمتد الى الحال  
 وهو اولي من ارادة الحل وان كان الغالب ارادة الاول في العقود والثاني في الاعمال فانهم  
 (قوله بجاء كز) اي من اقسام الماء المطلق (قوله فيردوه) المراد ما لا دم سائل الملقح  
 القهه ستان ان الملقح من الدم البلان لا دم اصله حتى لو وجد حيوانا لدم جامدا لا ينسب اليه  
 اقول وكذا دم القهه والبرغوث فانه غير سائل ويخرج الدموي وانه كان دمه من  
 نفسه او مكتوبا بالدم كالماء فانه يفسد الماء كباقي ما اراد الدموي غير الملقح بليل ذكره  
 الملقح بعده (قوله كزنيور) يضم الزاي وهو انواع منها التل غير (قوله اي يفسد) في البحر  
 وغيره انه يكثر البحر من لكون في الدموس البقية العوضه ودوية مفرطة اي عريضة جمره  
 منتنة واظهار ان الثاني هو المراد بقوله وقيل بقى الخشب بزيادة عبارة الخلية وقد يسمى به  
 القفس في بعض الجهات وهو حيوان كالقرد شديد الفم وعبرة السراج وقيل الكتان  
 وفي القاموس الكتان دويبة جمره اءه والظاهر انه النفس (قوله ومنه يعلم الخ)  
 اصل عبارة الجحش ومنه يعلم حكم القرد والحلم اه اي يعلم ان الاصم انه مفسد وقال في النهر  
 وانما جرح في الماء فزجج في البق اذ الدم فيه ماء ماء اي مكتوب خارج السراج البق  
 في عبارة الجحش اي مع انه يمتد احب النهر وفيه نظرا لفرق الظاهر بين البق والماء لان دم  
 الملقح وان كان مستعدا الكثرة سائل ولذا ينقض الوضوء بخلاف دم البق فانه لا ينقض كالذي  
 ادم الدم الملقح فوح كما في محله وقد علم ان الدموي المفسد ما لدم سائل وعلى هذا في  
 تنبيه الملقح والقرد ههنا بالكمية الصغرى لا ينقض الوضوء كما في تنبيه ان لا يفسد الماء  
 ايضا ادم البلان (قوله وعلق) كذا في اكثر النسخ وفي بعضها وحلم وهي الصواب الموافقة  
 لعبارة الجحش اي وهو جمع حلة بالقرين وفي النهر من الحيطة الحلة ثلاثة انواع قراد وحنانة  
 وحلم فالقراد اصفرها والحنانة اوسطها والحلة اكبرها واهدم سائل اه وذكر في القاموس  
 ام اطلاق على الصغرى وعلى العكس من الاضداد وعلى دودة تنفع في جلد الشاة فاذا دبغ  
 وهي موضعهما (قوله ودوداقر) اي الذي يتولد منه الحمر (قوله وماؤه) يحتمل ان يكون  
 المراد به ما يوجد في مياه لا منه قبل ادراكه وهو شبهه باللقح الذي يفسد فيه عند حله حورا  
 وعندي ان المراد الاول الملقح الميرقية لوطي ودوداقر فاصاب فيه اكثر من قدر الدرهم  
 يجوز من لانه مع له من شرح ابن لحنانة (قوله وبزره) اي يفسد الذي فيه الدود (قوله  
 ونحوه) لم يجز من بانه انه في لوبانية بل قال في نردود الفزخلف ومثله في شرحها (قوله  
 كدودة الخ) فانها طاهرة ولو خرجت من البرورة انقضت نعمها والماء عليها لانها طاهرة وقد علمنا  
 قولنا بغيرها وعلى الاول فاذا وقعت في الماء لا ينسب اليه لكونه دغها كما في دغها في البرازية  
 فاقى القنية من انه ينسب محمول على ما قبل الفصل (قوله وما في مولد) عطف على قوله غير  
 دموي اي ما يكون والده ومنه في الماء مواء كانت له نفس حائلة اول في ظاهر الرواية بغير  
 عن السراج اي لان ذلك ليس بدم حقيقة وعرف في الخلاصة الملقح بما لو اخرج من الماء  
 يموت من ماء نفسه وان كان به ميت فهو ماق وبري فجعل بين الملقح والبري قسما آخر وهو

(ويجوز) في دم الملقح  
 ذكره وان مات فيه اي  
 الماء ولو قتل بالبري  
 كزنيور) وهو قريب من اي  
 بعوض وقيل بقى الخشب  
 وفي الجحش الاصم في ماق  
 من الدم انه يفسد دونه  
 ولم يمتد في نردود وفاق  
 وفي الوهابية دود القز  
 وماؤه وبزره ونحوه طاهر  
 كدودة تنول من نجاسة  
 (وما في مولد)

قوله وحنانة الخ هكذا  
 بالاصل وحانية الطمطاري  
 وليس له وجود في القاموس  
 ولا في الصحاح ولا في  
 المسباح ولا في حياة  
 الحيوان ولا في معرفة  
 الحنانة بزيادة مسميه

ولو كلب الماء ونحوه (كسك وسرطان) وضع في الماء سائل وهو لا يفسد في ١٧١ بين اصابعه فيفسد في الاصم كنية

عابرون ماتيا وبرايا سكن لم يذ كره كما على حدة والصحيح انه ملحق بالماء ادم  
 الدموي شرح القنية اقول والمراد من هذا القسم الاخر ما يكون والده في الماء ولا يموت من  
 ساعته لو اخرج منه كالسرطان والفساد مع جفاف ما يتولد في البري في الماء كالسحابة  
 والاوز كباقي (قوله ولو كلب الماء ونحوه) اي بالاجماع خلاصة وصحة انه لم يمتد في القول  
 الضعيف المحكي في المهرج افاده في البحر (قوله كره) اي سائر انواعه ولو طاف في الماء  
 لا طماوي كافي النهر (قوله وسرطان) بالتحريز ومثاله كثيرة في القاموس (قوله  
 وعنده) كزبرج وجهه فوجذب ودمه وهذا اقل او مردود قاموس (قوله يفسد  
 في الاصم) وعلية فاجوز في الهداية من عدم الافساد بالفساد في البحر في السراج  
 محمول على ما لا دم سائل كافي البحر والنهر عن الخلية (قوله كنية برة) اعلم ان الملقح فلا يفسد  
 طافا كما علم محاسن وكلمة البرية الوزغ لو كثر في الماء سائل منه (قوله والا لا) اي وان لم  
 يكن للفساد في البرية والخلية البرية دم سائل لا يفسد (قوله ذكر) ادم من ماق ولو لم يفسد  
 الدموي ط (قوله طرفة) لانه قد صارت اجزا في الماء فيكونه التبريد فمما كافي البحر  
 (قوله الفليل) اما الكنية فياني حكمه به (قوله في الاصم) اي من الروايتين لانه نفسا  
 سائلة وانفتحت الروايات على الافساد في غير الماء كذا في شرح الجامع لقاضيان في الجحش  
 من تصحيح عدم فساد به غير ظاهر نهر (قوله كطواون) فسر في القاموس كلاهما الاخر  
 فهو ماء قردان والاوز يكثر في قرق وزاي مشددة وقد غلبت الهمزة (قوله وحكم سائر  
 الماشيات الخ) فكل ما لا يفسد الماء لا يفسد غير الماء وهو الاصم محيط وخشنة والاشبه بافقه  
 بدائع البحر وفيه من موضع آخر وسائر الماشيات كالساق في الفلح والكثرة في كل مقدار  
 لو كان ماء تنسب فاذا كان غير ينسب اه ومثله في الفتح (قوله في عدم) اي في موضع فيه  
 عصب ط (قوله لم يفسد) اي ما لم يظهر اثر النجاسة (قوله مع العصب) اي والعصب يسيل ولم  
 يظهر فيه اثر لدم كافي النجاسة عن المحيط (قوله لا ينسب) اي ويجعل شربه لانه جعل في حكم  
 الماء ففسد فيه النجاسة بخلاف مثله المفسد في المقدمة فامل (قوله خلافا لمحمد) امدان  
 هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وبه صرح في النجاسة (قوله وبغيره) عطف على قوله يموت ماق  
 الملقح بقوله بغيره وينسب وقوله ينسب جار مجرور منه معلق بقوله تنجس وقوله الكثير فاعل ينسب  
 الذي تعلق به قوله بغيره وقيد بالاصحاح عبارة المتن لان الكلام في القابل ولا يصح  
 ارادته فاعلم ان وجود في بعض النسخ ينسب الكثير بصيغة المضارع وهو مفعول به وكان المقتضى  
 لم تقع لهم ففقه مصححة فاعترضوا على ما رواه افاقهم (قوله خلافا لسان) فان ما هو قائل عندنا  
 لا ينسب عندنا ما لم يفسد والقابل عنده ما تنفس والكثير بغيره لافه وعند الشافعي الكثير ما لم يفسد  
 القاتل والقابل مادونه واما عندنا فليس ياتي الفرق بين ما والا لانه يفسد في البحر (قوله  
 لا لتغير الخ) اي لا ينسب لو تغير فهو عطف على قوله وينسب لانه في قوله يموت فامل (قوله  
 (قوله فاعلم الخ) صرح به لزيادة التوضيح والافه وداخل تحت قول المصنف وبغيره احد  
 اوصافه ينسب (قوله ولو في الخ) اي ولا يلزم السؤال بغير وفيه عن المبتغي بالبين وبرؤية  
 آثارا قد ادم الوضوء عند الماء القليل لا يتوضأ به ولو لم يفسد بالركبة وغلب على ظنه شربه منها  
 فوصل اليه الفعل بواسطة الباء لجعل قوله لو تغير معمو لا ينسب الملقح كوزن عطفه على معموده وهو يموت بالبري  
 يسلط الياء عليه ولا تدخل الياء على غير الامعاء الا ان تدعى عطفه على الباء بغيرها اه منه

برية ان اها دم والا لا (وكذا)  
 الحكم لومات) ما ذكر خارج  
 وافي ديمه في الاصم لو  
 تنفت فيه فموضوعة جاز  
 الوضوء به لا شربه لموضع  
 (وينسب) الماء القليل  
 يوجب ماق ماس ري (وهو)  
 في الاصم (كط وور)  
 وحكم سائر الماشيات كالسحابة  
 في الاصم حتى لو وقع بولي  
 عصب عشرين في شربه يفسد  
 ولو مال دم وجهه مع العصب  
 لا ينسب خلافا لمحمد ذكره  
 الشافعي وغيره (وبغيره)  
 (وساؤه) من لون او طعم  
 اودع (ينسب) الكثير  
 ولو جارا اجاعا اما القابل  
 فينسب وان لم يتغير خلافا  
 لما لك (لا لو تغيره) طول  
 (مكت) فاعلم تنفعه بجماعة  
 لم يفسد ولو شرب فلا يصل  
 الطهارة

٢ مطلب  
 حكم سائر الماشيات كلاله  
 في الاصم  
 ٣ قوله فهو عطف على قوله  
 وينسب لا الى الخ وجهه  
 ان قوله بطول مكث متعلق  
 بقوله تغير وتنفس فاعلم  
 ويموت الباقية من عطفه  
 بقوله ينسب فمفعول ينسب  
 في الحقيقة فهو يموت بالبري



تفسير والا فلا اه و ينبغي حل الاول على ما اذعن على طهه على ان الوضوء شرط منه  
 يدل الفرع الثاني والا فبرهانه لا يمنع ما في الاصل انه يتوضا من الخوض الذي يتوضا  
 قدرا ولا يتوضا به و ينبغي حل الثاني المذكور وعلى غايه الظن والخوف على التثنية والوهم  
 كالا يتي (قوله والتوضي من الخوض افضل الخ) اي لان المعتزلة لا يجوزونه من الخوض  
 فترغمهم بوضوئهم اقال في الفقه وهذا انما يقيد الاصلية لهذا العارض في مكان لا يتحقق  
 يكون التبراهن افضل اه بقي الكلام في وجه منع المعتزلة ذلك في المراح قبل مسئلة الخوض  
 بناء على الجزاء الذي لا يتجزأ طهه اهل السنة موجود في الخارج فتتصل اجزاء النجاسة  
 الى جزء لا يمكن تجزئته بكون باقي الخوض طاهرا وعند المعتزلة والفلافة هو معدوم فيكون  
 كل الماء نجسا والنجاسة فيكون الخوض نجسا عندهم في هذا القول ير نظر اه اقول  
 وتوضح ذلك ان الجزء الذي لا يتجزأ عبارة عن الجوهر الفردي الذي لا يقبل الانقسام اصلا  
 وهو متماثل الاجسام من افرادها بصفة عام بعضها الى بعض وهو ثابت عند اهل السنة فكل  
 جسم تنافي بالانقسام اليه فاذا وقعت في الخوض السكب نجاسة وفرضه انقسامها الى  
 اجزاء لا يتجزأ او قابلية من الماء الطاهر ثلثاها يبقى الثلث طاهرا فلا يلزمكم في الماء كله  
 بالنجاسة وعند الفلافة هو معدوم يعني ان كل جسم قابل لانقسامات غير متناهية فكل جزء  
 من النجاسة قابل للقسمة وكذا الماء الطاهر فلا يلزم من نجاسته من الطاهر الا بقابله جزء من  
 النجاسة لانه تمامي القسمة فتتصل اجزاء النجاسة بجميع اجزاء الماء الطاهر فيصير عليه كله  
 بانه نجس واهل وجهه الظاهر في هذا انهم يرون لو كانت المسئلة صينية على ذلك لزم ان لا يحكم  
 بنجاسة مادون عشر في عشر ايضا الا اذا غلبت النجاسة عليه او سائرته بقائه الزائد على الطهارة  
 فم يحكم على الكل بالنجاسة وايضا فان تعبير بالنجاسة مبني على خلاف المعتزلة من طهارة الماء  
 المستعمل على ان اشهور ان الخلاف في مسئلة الجزء الذي لا يتجزأ بين المسابرة وحكام  
 الفلافة ففقهاء الفلافة وبنوا ليه قدم العالم وعدم حشر الاجساد وغير ذلك من انواع  
 الاتحاد واثبت المسالون ذلك لان مادة العالم ذاتها بالانقسام اليه يكون ذلك الجزء مادنا  
 محتاجا الى وجوده والله تعالى كافي بذلك في محله واما المعتزلة فلم يخالفوا اهل السنة في شيء من  
 ذلك والاكفر واقطع مع انهم من اهل قبله او مقادروا في الفروع المذهبنا فالاولى ما قبل من  
 بنا المسئلة على ان الماء نجس عندهم بجماد وروعة عندنا لا بل بالمريان وذلك يعلم بظهور اثره  
 فيه فالحال بظهور لا يحكم بالنجاسة بناء على ان المستعمل نجس هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المثل  
 فغفقه فانك لا تكاد تجد موضعا كذلك في غير هذا الكتاب والله اعلم بالصواب (قوله بما)  
 بالمد والتبوين (قوله طاهرا جامدا) اي بدون طبع كالمرويات (قوله مطلقا) اي سواء كان  
 مختلط من جنس الارض كاتراب او يقصد بمخلطه التنظيف كالاشار والصابون او يكون  
 شبا آخر كالأفران عند الامام من (قوله كاشنان) بالضم وكسر فاموس (قوله لم يجز)  
 لان اسم الماء زال عنه نظير لبيد فاقصداه (قوله وار غير كل اوصافه) لان المنقول عن  
 الاساندة انهم كانوا يتوضون من الخوض التي تقع فيها الاوراق مع تفرير كل الاوصاف من  
 غير تكبير نهر عن الهابة (قوله في الاصح) مقابل ما قيل انه اظهر لون الاوراق في الكف

والتوضي من الخوض  
 افضل من التبراهن والامثلة  
 (ولد يجوز به طهه)  
 طهه رجاء (مطلقا كاشان)  
 (ورمى) (الكن في البحر)  
 من الفقيه ان اهل السنة  
 لم يجز كسب غير روافد  
 (ورمى) (ان غير كل  
 اوصافه) (في الاصح ن  
 يثبت رفته) اي واصله

لا طهه  
 في ارا توضي من الخوض  
 افضل من الامثلة وتبين  
 الجزء الذي لا يتجزأ  
 الجزء الذي لا يتجزأ هو  
 ذو وضع لا يقبل الانقسام  
 أصلا لا بسبب الخارج  
 ولا بسبب الوهم او الفرض  
 المعقلى ثالث الاجسام  
 من فرائد انضمام بعضها  
 الى بعض اه تعريفات  
 السيد ائمه

لا يتوضا به لكن يشرب وان شرب الماء الكف اشارة الى كثرة التغير لان الماء قد يرى في محله صغيرا  
 لونه اسكن لورفع منه شخص في كفه لا يراه متغيرا نامل (قوله لمامر) اي في قوله فلو جازمدا  
 فيضائة مالم يزل الاسم (قوله وقت فيه نجاسة) يشمل المرتبة كالنجاسة وياتي قريب اعلمه  
 (قوله عرما) تجزأ ووضو بيزع الخافض اي بعد من جهة العرف أو في العرف نامل (قوله)  
 والاول اظهر) اي واصح كافي البحر والتهر لانه يدل على العرف وجزائه على قاعدة الامام من  
 انظر الى المتباين طهه اسكن استشكل بانه لا يتبع من اصله لانه مدد واختلافه بتمدد العادين  
 واختلافهم (قوله والثاني أشهر) لوفوعه في كثير من الكتب حتى المتون وقال مدد والشرعية  
 وتبعه ابن السكالك انه الحد الذي يمر في ذلك مرجح لكن قد علمت ان الاول اصح والعرف الا ان  
 اه متى كان الماء داخل الامن جانب وخارجا من جانب آخر يسمى جاريا وان قل لدخل و به  
 يظهر الحكم في برك المساجد ومغسل الحمام مع انه لا يذهب ببقية دأغه اعم (قوله في الاصح)  
 قل تصحبه في البحر عن السراج الوهاج وعن شرح الهداية للسراج الهندى وفوق به مد  
 ما نقل عن الفقه اختياره اقول ويزيد قوة ايضا ما مر من انه لو سال دم رجلا مع الدمير  
 لا ينحس خلافا لمدد وفي الخزانة فان ماء ادهم طاهرا والاخر نجس فصبان من مكان عال  
 فاختلفا في الهواء ثم تلا طهر كله ولو أجرى ماء الاثمين في الارض صار بمنزلة ما جارا ونحوه  
 في الخلاصة ونظم المسئلة المصنف في منظومته مخفة الاقران وفي الذخير لو اصاب الارض  
 نجاسة فصب عليها الماء يغري قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء الجاري ولو  
 اصابها المطر وجري عليه طهرت ولو كان قليلا لم يجز فلا (قوله فلو دخل الخ) تفريع على الاصح  
 وتأييده واعلم ان هذه المسائل معينة على القول بنجاسة الماء المستعمل وكذلك انظر  
 كما صرح به في الفقه والبحر والجلية وغرها فان تفريع صحيح لانه حينئذ من جنس ونوع  
 النجاسة في الماء الجاري فانهم (قوله وكذا لو حفر نهر الخ) اي وجرى الماء في ذلك النهر  
 وتوضا به حال جريه فاجتمع الماء في مكان فحفر وجعل آخر نهر امر ذات المكان وجرى الماء  
 فيه وتوضا به حال جريه فاجتمع في مكان آخر فعمل ثالث كذلك في روضه لكل اذا كان بين  
 المكانين مسافة وان قلت ذكره في المحيط وغيره وهذا ان لا يفسد الماء المستعمل  
 الا في موضع جريان الماء فيكون تابعه الجاري خارجا من حكم الاستعمال وتعامه في نهر  
 لينة (قوله ونم) الواو داخل على محذوف معطوف عليه بنم فلم يدخل حرف العطف على مثل  
 أي وجاز توضيه ثالثا ثم رابعا وخامسا ثم سادسا القصد الى كثير ط (قوله أي يمل) فيه مره  
 ائمه ليعمل الطعم واللون ايضا اه ح (قوله آخره) الاولى اثرها في النجاسة لكنه ذكر ضمها  
 لتأوها بالواقع وفي شرح هدية ابن العماد لسيدى عبد الغنى الظاهر ان المراد بهذه الاوصاف  
 اوصاف النجاسة لا اثني المنحس كما لو ردوا الخلل مثلا لوجب في ماء جار يتغير اثر النجاسة  
 التي فيه لا اثره نفسه طهارة الماء تبع بالتمسك الى ان قال ولم ارم من جهة عليه وهو مهم فافطه  
 (قوله فلو فيه نجاسة الخ) اشار الى ما قلناه من قول النجاسة المرتبة وغيره في غير ظهور  
 الاثر في كل منهما (قوله من اسفله) أي أسفل المكان الذي وقعت فيه النجاسة أو بالبول ط  
 (قوله في الجارية) بالفخ اسم للمرء من الجارية أي الدفعة الواحدة وأما بالمرء فذكر

للمامر (و) يجوز (بجبار)  
 وقت فيه نجاسة (و) الجارى  
 (هو مدد جريا) عرفا  
 وقيل ما يذهب ببقية الاول  
 اظهر والثاني أشهر (وان)  
 وصلى (لم يكن جريانه مدد)  
 في الاصح المود النهر من  
 فوق فتوضا به بل بما يجرى  
 بلامد جاز لانه جار وكذا  
 لو حفر نهر من حوض  
 صغير رصب ريقه الى  
 طرف ميزب ووضا به  
 وعنده طهره الاخر ماه  
 يجتمع به الماء جزو توضيه  
 به ثانيا ووم وغما في  
 البحر (م) (م) اي به لم  
 (أثره) وهو فيه بجهة ارباب  
 فيه رجس وصا اخر من  
 أسفل جازم لم يرف الجارية  
 أثره (وهو) اما (طم)  
 أولوا و (يح)

لا يصح انه لا يشترط في الجريان  
 المدد



في القاموس انما هو صفة وهو غير تام بـ هـ لان الاثر يظهر في العين لا في الحدث فانهم (قوله)  
 ظاهر بهم الجيفة وغـ هـ اي ظاهر اطلاق المصنف انجاسة كـ هـ من المتون وهذا  
 يفتى منه ما قبله فالاولى حذفه والاقتصار على ما بعده (قوله وهو عارجه الكمال الخ) وايضا  
 تلخيص العلامة ابن امير حاج في الحلية وكذا ايده سيدي عبد الفتاح بما في عدة ما سبق من ان  
 الماء الجارى يظهر بعضه بعضا ويغشى الغرق وغيره من ان الماء النجس اذا دخل على ماء  
 الحوض الكبير لا ينجسه ولو كان غاليا على ماء الحوض قاله الجارى بالاولى وقيل في شـ هـ  
 (قوله وقيل الخ) الاول قول أبي بوشامة وهذا قولهما كافى السراج ومضى عليه في المنية  
 وقوله شارحه الحلبي وأجاب عن ما في الفتوح وفي البصائر الاوجه وهو المذهب المذكور في اكثر  
 الكتب وصححه صاحب الهداية في التبيين لتيقن بوجود انجاسة فيه بخلاف غير المذنب  
 لانه اذا لم يظهر اثره لم يأن الماء ذهب به من اويده الله لامة فوح النذرى وادخل على ما في  
 التمر وأطال الكلام وأوضح المرام والحاصل ان ما قبله من ان الماء حار حار طاهر  
 الشارح قال في المنية وعلى هذا ما اظهره المطر اذا جرى في الميزاب وعلى السطح عند ذرات الماء  
 طاهر وان كانت العذرة عند الميزاب أو كان الماء كـ هـ أو نفضة أو كثر يلاق العذرة فهو نجس  
 والافطار اهـ وعلى ما رجحه الكمال قال في الحلية ينبغي أن لا ينجس بـ هـ في سـ هـ السطح سوى  
 تغيره في الاوصاف اهـ أقول وعلى هذا الخلاف ما في ديوانه من انما المساقط التي تجري  
 بانجاسات وترب فيها الكفا في التمر يظهر فيها اثر الانجاسة وتغير ولا كلام في نجاستها بل في  
 وأما البـ هـ فانه يزول تغيره فيجري في السطح المذموم كور الجريان المضاف فيها فوق  
 النجاسة قال في خزائن التنوير ولو كان جرح بطن الممر نجسا فان كان الماء كـ هـ لم يدرى  
 ما نجسه فهو طاهر والافسلا وفي الملتقط قال بعض المتأخرين المضاف المضاف وان قيل اذا كان  
 جاريا اهـ (تبيينه مهم) قد اعتيد في بلادنا القاء زبل الدواب في مجارى الماء الى البيوت  
 استدخال تلك المجارى المسماة بالقنطرة فيسبب فيها الزبل ويجرى الماء فوقه فهو  
 مثل سـ هـ الجيفة وفي ذلك عرج عظيم لا يقلل بانجاسة والخرج مدفوع بالنقص وقد  
 تعرض اهـ المسئلة العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى مفتي دمشق في كتابه هدية  
 ابن العماد واستأنس اهـ من فروع وبالقاعدة المذكورة من أن المنية نجس بالزبد  
 وبما عروا عليها كاذ كره في الانسباء وقد أطال الكلام سيدي عبد الفتاح النابلسي  
 في شرحه على هذه المسئلة بما تضمنته انه اذا ركب الزبل في القنطرة ولم يظهر أثره فالماء  
 طاهر واذا وصل الى الحياض في البيوت متغيرا ونزل في حوض من غير أن يمسك به فهو نجس  
 وان زال تغيره بـ هـ لان الماء النجس لا يظهر بتغيره بـ هـ الا اذا جرى به ذلك بماء  
 صاف فانه حينئذ يظهر فاذا انقطع الجريان بعد ذلك فان كان الحوض من حديد او زبل  
 راسب في أسفل نجس ما لم يصر الزبل حاد وهو العين الاسود فانه اذا جرى به ذلك بماء  
 صاف ثم انقطع لا ينجس وهذا كله بناء على نجاسة الزبل عند دناؤه عن زفرون ما يؤكل لحمه  
 طاهر وفي المتن بالنسبة الى الروايات كلها نجاسة الرواية عن محمد انها طاهرة للبلوى  
 وفي هذه الرواية توسعة لادباب الدواب فتقبل يسلون عن التلطح بالارواح والاشياء

ظاهر بهم الجيفة وغيرها  
 وهو عارجه الكمال وقال  
 تأييده قاسم ابن القتيار  
 وقوله في الزهر وأثره المصنف  
 وفي التمهيد من المفهرات  
 عن التمهيد وعليه  
 الفتوى وقيل ان جرى  
 عليها نصفه فانه لم ينجس  
 وهو أحوط  
 تنبيه مهم في طرح الزبل في  
 القنطرة

فتمت هذه الرواية اهـ كلام المبتنى واذا قلنا بذلك هنا لا يبعد لان الضرورة داعية الى ذلك  
 كما اقتوا به قول محمد بظاهر الماء المستعمل للضرورة ونحو ذلك وفي شرح العباب لابن حجر شا  
 على قول الامام الشافعي اذا ضاق الامر اتسع انه لا يضر تغيره انما يمانعها من الزبل ولو  
 قلنا لانه لا يمكن جريه المضطر اليه الناس الا به اهـ وظاهره ان المنية قد عطفه على الزبل  
 لا عينه اهـ ما في شرح الهدية ملخصا أقول ولا ينبغي أن الضرورة داعية الى دفعه عن  
 العين ايضا فان كثيرا من الحالات البعيدة عن الماء في بلادنا يكون ماؤها قليلا وفي أغلب  
 الاوقات يستحب الماء بين الزبل ويرسب في أسفل الحياض وكثيرا ما ينقص الحوض  
 بالاستعمال منه أو ينقطع الماء عنه فلا يبقى جاريا ولا سيما عند كرى الانهر وانقطاع الماء  
 بالكلية أيا ما فادامة من الاتساع بثلث الحياض ما يقع من الزبل يلزمهم المخرج الشديد  
 كما هو مشاهد فاحتاجهم الى التوسعة أشد من احتياج أبواب الدواب وقد قال في شرح  
 المنية المعلوم من قواعد انقضاء التسهيل في مواضع الضرورة والبلوى العامة كافي مسئلة  
 آثار الفلوات وغيرها اهـ أى كالفقوع من نجاسة الماء ذور عن طين الشارع القالب عليه  
 النجاسة وغير ذلك ثم في بعض الاوقات يزداد التغيير فينزل الماء الى الحوض أخضر وفيه عين  
 الزبل فينجس الحوض لو تغير وان كان جاريا لان جريانه بماء نجس ولا ضرورة الى الاستعمال  
 منه في تلك الحالة فينتظر مدة أو ثم يغير على القنطرة وما في أسفل الحوض لما علمت من  
 الضرورة ومن أن المشقة قلب التغير ومن أنه اذا ضاق الامر اتسع والله تعالى أعلم (قوله)  
 وأما الجارى حوض الحمام) أى في أنه لا ينجس الا بظهور أثر النجاسة أقول وكذا حوض  
 غير الحمام لانه في الظاهر به ذكره هذا الحكم في حوض أقل من عنق من عنق ثم قال وكذلك  
 حوض الحمام اهـ فليحفظ (قوله والفرف متدارك) بـ هـ حاله أى متتابع وتغيره كافي  
 البحر وغيره أن لا يسكن وجه الماء فيما بين الفرقين (قوله ويخرج من آخر) أى يتغير أو  
 بغيره ما في النسخة لو كان يندخل الماء ولا يخرج منه لكن يسهل انسان بـ هـ ل ويخرج الماء  
 بـ هـ من الجانب الآخر متدارك لا ينجس اهـ ثم ان كلامهم ظاهره أن الخروج من أعلاه  
 فهو كان يخرج من ثقب في أسفل الحوض لا يندخل بالان العبارة لوجه الماء بدل اعتبارهم  
 في الحوض الطول والعرض لا العمق واعتبارهم الكثرة والقلّة في أعلاه فقط كما سيذكره  
 الشارح وفي المنية اذا كان الماء يجري فيه فبني أن يتوضأ على الوضوء حتى يمر عنه الماء  
 المستعمل ولم أر له من جهة صريح رأي في شرح سيدي عبد الفتاح في مسألة خزانة الحمام  
 التي أخبر أبو يوسف برؤية فارة فيها قال فيه إشارة الى أن ماء الخزانة اذا كان يدخل من أعلاه  
 ويخرج من أيوب في أسفلها فينجس بجاراه وفي شرح المنية يظهر الحوض بمجرد ما يدخل  
 الماء من الأيوب وينقص من الحوض هو المختار ادم يفتى بقا النجاسة فيه رحيم وانه جاريا  
 اهـ وظاهره التحليل الا كفا بالخروج من الأسفل لكنه خلاف قوله ويقتضى فتاوى راجع  
 (قوله مطلقا) أى سواء كان أربع أو ربع أو كثر وقيل لو كثر ينجس لان الماء المستعمل  
 يستقر فيه الا أن يتوضأ في موضع الدخول أو الخروج كافي المنية وظاهر الاطلاق أيضا انه  
 اذا علم عدم خروج الماء المستعمل لضعف الجرى لا يضر روايت كذا في ما في المنية عن الخليفة

والحق والجارى حوض  
 الحمام لو انما نزل الفرف  
 متدارك كحوض صغير  
 يندخله الماء من جانب  
 ويخرج من آخر يجوز  
 التوضي من كل الجوانب  
 مطلقا به  
 مطلب  
 لو دخل الماء من أعلى  
 الحوض وخرج من أسفله  
 فليس بجار



والادع ان هذا انما يراد به ان يخرج الماء المستعمل من ساعته كثره الماء وقوته يجوز  
 ولا فلا اه واقره شارحان وزاد في طية قوله ولا شك انه حسن لكن في التاخرية  
 به ما هو وكي عن الطوائف اذ قال ان كان تصور الماء من جريانه يجوز اجاب ركن الاسلام  
 لا يفتى بالموافاة لانه ما جازوا الجارى يجوز ان يوضى به وعليه الفتوى اه ثم هذا  
 كافي الطائفة مبنى على نجاسة الماء المستعمل وأما على الاصح المختار فيجوز الوضوء بالماء يغاب  
 على طئه ان ما به ترفع أو تصفه فصاعدا ما مستعمل اه أقول لكن اذا وقع فيه نجاسة  
 حقيقية كان التفرع على حاله (قوله وكذا الخ) يفى عنه الاطلاق السابق كما أفاده ح  
 (قوله بنسب المصنف) اى من العيزوز كذا الضمير باعتبار المكان (قوله مع زيادة النجاسة) فيه ان  
 عبارة القهستاني كافي الزايد وغيره (قوله وكذا يجوز) اى رجع الحديث (قوله براكد)  
 لركود السكون والثبات فافهم (قوله اى وقع فيه نجس الخ) شغل ما لو كان النجس غائبا  
 ولذا قال في الخلاصة الماء النجس اذا دخل الحوض الكبير لا ينجس الحوض وان كان الماء  
 النجس غائبا على ما هو الحوض لانه كلما اتصل الماء بالحوض صار ماء الحوض غائبا عليه اه  
 (قوله لم ير اثره) اى من طم أو لور أو ريج وهذا المقتضى لا بد منه وان لم يذكر في كثير من المنازل  
 الا تيمنا فلا تفتى به عنه وقدما ان الراد من الاثر اثر النجاسة نفسها دون ما انحطها كحل  
 ونحوه (قوله به يفتى) اى بعدم الفرق بين المرتبة وغيرها وعزا في البحر الى شرح النية عن  
 النصاب وأراد بشرح النية الحلية لان ما لم يمسح واج وقد ذكر عبارة النصاب في مسألة الماء  
 الجارى لا تغا على انه يشكل عليه ما في شرح النية للعالمى عن الخلاصة انه في المرتبة نجس  
 موضع الوقوع بالاجماع وأما في غيرها فقبل كذا وقيل لا اه ومثل في الحلية ومثله في  
 البدائع لكن عبر بظاهر الرواية بدل الاجماع فالوجه ان يترك من موضع النجاسة قدر  
 الحوض الصغير ثم يتوضأ اه وقدر في الكفاية باربعة أذرع في مثله وقيل يتصرف في موضع  
 بحرية ان النجاسة لم تخلص الى هذا الموضع توضحه قال في الحلية قلت وهو الاصح اه وكذا  
 جزم في الخلاصة بنجس موضع المرتبة بلا نقل خلاف ثم نقل القولين في غير المرتبة وصح في  
 ما يوطأ اه وهو اصح في البدائع وغيره فانما نعم قال في الخ من رافقوى على عدم  
 النجس مطلقا الا بالغير بالفرق بين المرتبة وغيرها موم بالوى حتى قالوا يجوز الوضوء من  
 موضع الاستنجاء قبل التحرك كما في المرواج عن المجتبى اه وقال في الفتح وعن أبي يوسف انه  
 كالجارى لا ينجس الا بالغير وهو الذى يفتى فيه في عدم الفرق بين المرتبة وغيرها لان  
 دليل انما يتوضى عند الكثرة عدم النجس الا بالغير من غير فصل اه فقد ظهر ان ما ذكره  
 الشارح مبنى على ظاهر هذه الرواية عن أبي يوسف ثبت به كالجارى وقد منع عنه انه اعتبر  
 في الجارى ظهور الاثر مطلقا وأنه ظاهر المتن ومثله في الكثرة وهو كالجارى  
 ومثله في المتن وظاهره اختيار هذه الرواية فذا اختارها في الفتح وانتهى الى الحلية  
 لو افتهى المصنف في الجارى قال وبه في ما في متن ابن ماجه عن جابر رضى الله عنه  
 قال انتهيت الى غير فاذافيه جاريت ففكته ففاته حتى اتته الى ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال ان الماء لا ينجس شي فاستقينا وارويانا وحلنا اه وهذا وارد على نقل

وكيف هي خمس في خمس  
 ينسب الماء منه به يفتى  
 فاستأنف منه زيادة النجاسة  
 (وكذا) يجوز (براكد)  
 كثير (كذلك) اى وقع فيه  
 نجس لم ير اثره ولو في موضع  
 وقوع المرتبة به يفتى بحر  
 (والمتعب)

الاجماع السابق واقه أعلم (قوله في مقدار الراكد) يفى عنه قول المصنف فيه المتعلق  
 بالمقتضى فالاولى ذكره بعد تفسير المراجع الضمير (قوله اكبر رأى المبتلى به) اى غلبة طئه  
 لانما في حكم اليقين والاولى حذف اكبر ليعلم ان التفصيل بعده (قوله والا لا) صادق على  
 اذا غاب على طئه الخلوص أو اشتبه عليه الامر ان لكن الثاني غير مراد لما في التاخرية  
 واذا اشتبه الخلوص فهو كما اذا لم يخلص اه فانهم (قوله واليه رجع محمد) اى بعد ما قال  
 بتقديره به بشرى عشر ثم قال لا وقت شيئا كانه لا ائمة الثقات عنه بحر (قوله وهو الاصح)  
 زاد في الفتح وهو الاصح باصل اى حذيفة اعى عدم التحكم بتقديره فيما لم يرد فيه بتقديره  
 والفتوى يرضى فيه الى رأى المبتلى بناء على عدم صحة ثبوت تقديره بشرى اه وأما تقديره بالثلاثين  
 كما قاله الشافعى فحذيفة غير ثابت كما قاله ابن المدينى وضعه الحافظ ابن عبد البر وغيره وأطال  
 الكلام عليه في الفتح والبحر وغيرهما من المطولات (قوله وحقق في البحر انه المذهب) اى  
 المروى عن أئمتنا الثلاثة وأكثر من القول المبرمج في ذلك اى في أن ظاهر الرواية عن أئمتنا  
 الثلاثة تفويض الخلوص الى رأى المبتلى به بلا تقييد بشرى ثم قال وعلى تقدير عدم رجوع  
 محمد عن تقديره به بشرى في عشر لا يستلزم تقديره الا في نظره وهو لا يلزم غيره لانه لما وجب كونه  
 ما استكثره المبتلى فاستكثر واحد لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل واحد  
 هذان الصور التي يجب فيها على العالمى تقييد الحكم بذكر الكمال اه أقول لكن ذكر في  
 الهداية وغيره ان الفدير العظيم ما لا يتحرك أحد طرفيه بتصرف الطرف الاخر وفى المراج  
 انه ظاهر المذهب وفى الزبلى قيل به بتصرفه بالتحرريك وقيل بالمساحة وظاهر المذهب الاول وهو  
 قول المتقدمين حتى قال فى البدائع والهيطة اتفقت الرواية عن أصحاب المتقدمين انه يفتى به  
 بالتحرريك وهو ان يرتفع ويقتض من ساعته لا بد من المكت ولابد من أصل الحركة وفى  
 التاخرية انه المروى عن أئمتنا الثلاثة فى الكتب المشهورة اه وهل المعتبر حركة الفصل أو  
 الوضوء أو اليد روايات ثمانية اصح لانه الوضوء كافي المحيط والحاوى القدرى وعماه فى الحلية  
 وغيره ولا يفتى عليك أن اعتبار الخلوص بقلبة الظن بلا تقييد بشرى يخالف فى الظاهر  
 لا اعتباره بالتحرريك لان غلبة الظن أمر باطنى يختلف باختلاف الظانين وتحرك الطرف  
 الاخر أمر حسى مشاهد لا يختلف مع أن كلامهم متفق على أن أئمتنا الثلاثة فى ظاهر الرواية  
 ولم أر من تكلم على ذلك ويظهر من التوفيق بان المراد غلبة الظن بانه لو حرك لوصل الى الجانب  
 الاخر اذ لم يوجد التحريك بالفعل فليتأمل (قوله ورد الخ) حاصله ان صدر الشريعة بنى  
 تقديره بالعشر على أصل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حفر بئر فله حوله أو بهون ذراعا  
 فيكون له من كل جانب عشرة فمتنع غيره من حفر بئر فريها ثم لا ينجس الماء اليها  
 وينتص ما الاول ويمنع ايضا من حفر بالوعة فيه ثلاثين النجاسة الى البئر ولا يمنع فيما  
 وراء الحرم وهو عشر فى عشر قال فعلم أن الشرع اعتبره العشر فى العشر فى عدم مراعاة  
 النجاسة ورده فى البحر بان الصحيح فى الحرم انه أربعون من كل جانب وبان قوام الارض  
 أضعاف قوام الماء فقياسه عليها فى عدم السراية غير مستقيم وبان المختار المذهب فى البعد بين  
 البئر والوعة نفوذ النجاسة وهو يختلف بصلابة الارض ورخاوتها (قوله لكن فى النهر)

فى مقدار الراكد (اكبر)  
 رأى المبتلى به فيه فان غلب  
 على طئه عدم الخلوص اى  
 وصول (النجاسة) الى  
 الجانب الاخر جازوا الا لا  
 هذا ظاهر الرواية عن  
 الامام واليه رجع محمد  
 وهو الاصح كما فى الآية  
 وغيره وحقق فى البحر انه  
 المذهب وبه يفتى وان  
 التقدير به بشرى  
 لا يرجع الى أصل به قد  
 عليه ودعا الجواب به صدر  
 الشرع بعبارة لكن فى النهر  
 وانت خبير بان اعتبار  
 العشر أضبط ولا يفتى  
 حتى لا رأى له من العوام  
 فاستأنف فى التاخرى  
 الاعلام



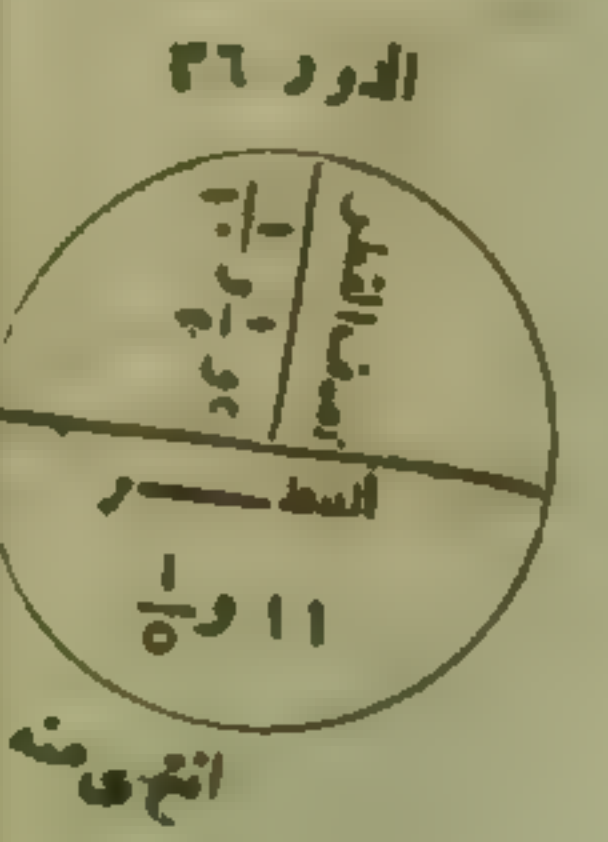
الخ قد تعرض له في البحر ايضا ثم رد به انه اعلم من المذهب لا يقتوي المشايخ  
والوجه مع صاحب البحر وذا الطلعت على كلامه ما جرت بذلك افاده ط أقول وهو الذي  
خط عليه كلام الحق ابن الهمام وتلك العلامة ابن امير حاج الكندي كره بعض المحققين عن  
شيخ الاسلام العلامة سعد الدين الديري في رسالته القول الرافى في حكم ما انفاسى انه  
حق فيها ما اختاره أصحاب المتون من اعتبار اشر ورفيع اعلى من قال بجواز بلافة رد ايضا  
وأورد نحو مائة نقل ناطقة بالصواب الى ان قال شعر

واذا كنت في المداويل غرا • ثم أبصرت حاذقا لا غاري  
واذا لم تر الهلال فسلم • لاناس رآه بالابصار اه

ولا يخفى أن المتأخرين الذين أقروا بان اشر كصاحب الهداية وفاضيلان وغيرهم من أهل  
الترجيح هم أعلم بالمذهب منافق لدينا اتباعهم ويؤيد ما قدمه الشارح في رسم المقي وأما نحن  
فعلينا اتباع ما رجحه وما جوه كالأقنوناى حياتهم (قوله اى في المربع الخ) أشار الى  
أن المراد من اعتبار اشر في العشر ما يكون وجهه مائة ذراع سواء كان مريعا وهو ما يكون  
كل جانب من جوانبه عشر ذراع من المداويل ويكون وجهه مائة أو كان مدورا أو مثلنا فان كلا  
من المدور والمثلث اذا كان على الوصف الذي ذكره الشارح يكون وجهه مائة واذا ربع  
يكون عشر في عشر فافهم (قوله وفي المدور ستة وثلاثين) اى بان يكون دور ستة وثلاثين  
ذراعا وقطره احد عشر ذراعا وخمس ذراع ومساحته أر تسع مائة وأربعة وأربعون  
ونصف ونصف وفي نصف الدور وهو غايبة عشر يكون مائة ذراع وأربعة وأربعون ذراع اه  
سراج ومذكره هو أحد أقوال خمسة وفي الدور عن الظهير بة هو الصحيح وهو مبرهن عليه عند  
الحساب والعلامة اشر لا يلاى رسالته ما لزمه التفسير على الخوض المستدير أوضح فيها  
ابرهان المذكرة ومع ردقية الاقوال ونخلص ذلك حاشيته على الدور (قوله ووجهه مائة) اه  
في بعض النسخ أو حجابا بالو او وحي الصواب بناء على الاختلاف في التعبير فان بعضهم  
كنوح افندي عبر بالربيع وبهم كالأشر لا يلاى في رسالته غير بانفس وهو الذي ينبغي عليه  
في السراج حيث قال فان كان مثلا فانه بمنزلة أن يكون كل جانب منه خمسة عشر ذراعا  
وخمس ذراع حتى تبلغ مساحته مائة ذراع بان تضرب أر تسع مائة وأربعة وأربعون  
نفسه وعشره وهو مساحته يانه أر تسع مائة وخمس مائة ويكون مائة وخمسة  
وثلاثين وجوا من خمسة وعشرين وجوا من ذراع فذلك على التقدير بسبعة وسبعون ذراعا  
وعشر على التقدير بسبعة وثلاثين ذراعا فذلك مائة ذراع ونحو قليل لا يبلغ عشر ذراع اه أقول  
وعلى التعبير بالربيع يبلغ ذلك النسي القليل غفور ربع ذراع فالتعبير بانفس أولى كما لا يخفى  
فكان ينبغي للشارح الاقتصار عليه فافهم (قوله بذراع السكران) بالسكران اى باب القطن  
ويانى قداره • (تنبيه) اه لم يذكر مقدار العمق اشارة الى انه لا تعدد فيه في ظاهر الرواية وهو  
المصحيح بدائع وصح في الهداية أن يكون بمقدار لا يتغير بالاعتراف اى لا يتكثف وعليه  
الفتوى معراج وفي البحر الاول اوجه لما عرف من أصل اى شقيقة اه وقيل أربع أصابع  
مفتوحة وقيل ما يبلغ الكعب وقيل نحو وقيل ذراع وقيل ذراعان • (قوله لانه يبلغ)

اى في المربع باربعين وفي  
الدور ستة وثلاثين وفي  
المثلث من كل جانب خمسة  
عشر ووجهه مائة ذراع  
السكران ولو لم يول  
لا عرض لكان يبلغ عشر  
في عشر

(قوله وقطره الخ) القطر هو  
الخط المار على المركز حتى  
ينتهي الى جاني المحيط  
ونصفه هو هذا القطر  
لنصفه بالمساواة في هذه  
المورد



انتهى منه

الخ) كان يكون طول خمسة وعشر ذراعا من متلافاته لوربع صاع من اى عشر (قوله جاز  
تعبيرا) اى جاز الوضوء منه بناء على نجاسة الماء المستعمل او المراد جاز وان وقعت فيه نجاسة  
وهذا لا • (قوله ولين وهو المختار) كالى الدر عن عبون المذهب والظاهر بقوله في المحيط  
والاختيار وغيره ما اختار في الفتح القول لا تخروجه • (قوله الشيخ فافهم لان مدار الكثرة  
على عدم الخوص النجاسة الى الجانب الآخر ولا شك في غلبة الخلو من جهة العرض ومنه  
لو كان لا معنى بلاصة اى بالعرض ولا طول لان الاستعمال من اسطح لامن العمق واجب  
في البحر بان هذا ان كان الاوجه الا أنهم ومنه الامر على الناس وقالوا بالضم كاشرا اليه في  
التجسس بقوله تبسيرا على المسائل اه وعلمه بعضهم بان اعتبار الطول لا ينجسه واعتبار  
العرض ينجسه فيبقى طاهرا على أصله للشك في نجسه ونجاسته في حاشية نوح افندي وبه فارق  
ماله عن بلاصة (قوله حتى يبلغ الاقل) اى واذا بلغ الاقل وقعت فيه نجاسة تجسس كفى  
المنية رتبة العمل النجاسة المستعمل على القول بنجاسته ولذا قال في البحر وان نقص  
حتى صار اقل من عشرة في عشرة لا ينجس فيه ويمكن يفترق منه ويتوضا اه أما على القول  
بطهارته فهو مستله التوضى من النسي وفيها الكلام المار فافهم ثم لو امتلا بعد وقوع  
نجاسة نقي نجسا وقيل لامية ووجه الثاني غير ظاهر حاشية قال في نرح المنية فالجواب أن  
الماء اذا نجس حال قلته لا يعود طاهرا بالكملة وان كان كثيرا قبل اتصاله بالنجاسة لا ينجس  
بما ولو نقص بعد سقوط طاهرا فيه حتى صار قليلا فافهم فقلته وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء  
وردت عليه أو ورد عليها هذا هو المختار اه وقوله او ورد عليها يشير الى ما اشارت اليه الخلاصة  
والخاتمة من أن الماء ان دخر من مكان نجس او اتصل بالنجاسة تنجس اقلها ونجس وان دخل  
من مكان طاهر واجتمع حتى صار عشر في عشر ثم اتصل بالنجاسة لا ينجس (قوله ولو لم يكن  
بان كان أعلاه لا يبلغ عشر اى عشر أو أقل يبلغها) (قوله حتى يبلغ العشر) فاذا بلغها جاز وان  
كان ما في أعلاه أكثر مما في أسفله اى مقدار المساحة وفي البحر عن السراج الهوى انه  
الاشبه اه أقول وكان لم يمتدح وحالة الوقوع هنا لان ما في الأسفل في حكم حوض آخر  
بسبب كثرته مساحة وأنه لو وقعت فيه النجاسة ابتداء لم تضر بخلاف المسئلة الأولى تدبر  
وهذه يافز فيها فيقال ماء كثير وقت فيه نجاسة تنجس ثم اذا قل طهر حتى مالو وقعت فيه  
النجاسة ثم نقص في المسئلة الأولى أو امتلا في الثانية قال • لم أجدهم كماه وأقول هذا عجيب  
فانه حيث • كما بنا بطهارته ولم تعرض له ما ينجسه هل يتوهم نجاسته نعم لو كانت النجاسة حرة  
وكانت باقية فيه أو امتلا قبل جفاف أعلى الخوض تنجس اما اذا كانت غير حرة أو حرة  
وأخرجت منه أو امتلا بعدما • كما بطهارته وجواب أعلاه بالحقاق فلا اذ لا مقتضى النجاسة  
هذا ما ظهر لي (قوله ولو وجد ماوى) اى ماء الخوض الكبير اى وجه المسامنة (قوله فاقب)  
اى ولم تبلغ • مساحته الثقب عشر اى عشر (قوله منه صلا عن الجهد) اى منسلا عنه غير متصل  
به بحيث لو تحرك تحرك (قوله وان امتلا لا) اى لا يجوز الوضوء منه وهو قول نصير والاسكاف  
وقال ابن المبارك وأبو جهمس الكبير لا بأس به وهذا أوسع والأول أحوط وقالوا اذا حرك  
موضع الثقب تحرك يكال بنجاسته لم يمتدح أن ما كان را كذا ذهب وهذا ما يجدد به وبالاختلاف

جاز تبسيرا ولو أعلاه عشر  
أو أنه أقل جاز حتى يبلغ  
الأقل ولو لم يكن • فوقع  
فيه نجس لم ينجس حتى يبلغ  
العشر ولو وجد منه ثقب  
ان المسامنة صلا عن الجهد  
جاز لانه كما • ففوان  
منسلا



اه بد نفع وفي الثانية ان حرك الماء عند ادخال كل عضو مرة بجازاه والظاهر ان القول الاول هو الاصح كما مر عن المصنف الهندي ثم رأيت في النسخة صرح بان الفتوى عليه وفي الحلية ان هذا ينبغي على نجاسة الماء المستعمل (قوله نجس) اي موضع الثقب دون الماء قبل ان يوضع في موضع آخر واخذ الماء منه وتوضا بجازا في التارة الثانية (قوله لا يورق فيه الخ) اي لا ينجر موضع الثقب لان الموت يحصل غالباً بعد التسفل ولا مانع من كونه في صورة المستعمل يورق في الكاب نظر لتنجس الثقب بلا فائدة الماء القوي وانه ولذا صورته في النسخة بوقوع الشاة وفي ثمرها اذا لم يكن الموت قبل التسفل منه او كان الحيوان الواقع متنجساً يتنجس ما في الثقب (قوله بمجرد جريانه) اي بان يدخل من جانب ويخرج من آخر حال دخوله وان قل الخارج بغيره قال ابن النخعي لانه صار جارياً حقيقة ويخرج بعضه وقع التسفل في بقا النجاسة فلا ينبغي مع التثنية ان لا يورق لا يورق حتى يخرج قدر ما فيه وقيل ثلاثة أمثاله بغير فلو خرج بلا دخول كان ثقب من ثقب فليس يجاز ولا يلزم ان يكون الحوض ممتلئاً في أول وقت الدخول لانه اذا كان ناقصاً دخل الماء حتى امتلأ وخرج بعضه طهر أيضاً كالماء كان ابتداءً ممتلئاً ما نجس كما حقه في الحلية وذكر في ان الخارج من الحوض نجس قبل الحكم عليه بالطهارة اه أقول هو ظاهر على القوانين الاخيرين لانه قبل خروج المتسل او ثلاثة الامثال لم يحكم بطهارة الحوض فيظهر كون الخارج نجساً وأما على القول المخالف فقد حكم بالطهارة بمجرد الخروج فيكون الخارج طاهراً تامل ثم رأيت في الظهيرية ونصه واهمجه انه يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه وان رفع انسان من ذلك الماء الذي خرج وتوضا به جاز اه فله الحد بل في الظهيرية أيضاً حوض نجس لا ماء وقار ماؤه على جوانبه وجف جوانبه لا يطهر وقيل يطهر اه وفيه اولاً لا تثبت في الماء في جوانبه لا يطهر ما لم يخرج الماء من جانب آخر اه وفي الخلاصة المختار انه يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه فلو استل الحوض وخرج من جانب التسط على وجه الجريان حتى يبلغ المشيرة يطهر أما ذراع او ذراعين فلا اه فليتأمل (قوله وكذا البروج حوض الحمام) اي يطهران من النجاسة بمجرد الجريان وكذا ما في حكمه من الغرف المتدارك كما مر (تنبيه) هل يطق نحو القصة بالحوض فاذا كان فيه ماء نجس ثم دخل فيها ماء جار حتى طهر من جوانبها هل يطهر هي والماء الذي فيها كالحوض أم لا اه دم الضرورة في غلبة الوقت في مدة ثم رأيت في نثرانة الفتاوى اذا فسد ماء الحوض فاختلته بالقصة وأمكنه تحت الأنبوب فدخل الماء وسال ماء القصة فتوضا به لا يجوز اه وفي الظهيرية في مسألة الحوض لو خرج من جانب آخر لا يطهر ما لم يخرج مثل ما فيه ثلاث مرات كالمسحة عند بعضهم والصحيح انه يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه اه فالظاهر ان ما في الخزانة ممتلئ على خلاف الصحيح يؤيده ما في البدائع به حكايته الا قول الثلاثة في جريان الحوض حيث قال ما نصه وعلى هذا حوض الحمام او الاواني اذا نجس اه ومقتضاه انه على القول الصحيح تطهر الاواني أيضاً بمجرد الجريان وقد علق في البدائع هذا القول بانه صار ماء جارياً ولم يستيقظ في النجاسة فأنقض الحكم وقه الحد وبقى شيء آخر (٣) سنت عنه وهو ان دلو انجس فافترغ فيه رجل ماء حتى امتلأ

لانه كالقصة حتى لو وقع فيه كلب نجس لا يورق فيه ثمة تسفل في القطار طهارة النجس بمجرد جريانه وكذا البروج حوض الحمام

مطلب يطهر الحوض بمجرد الجريان

مطلب في الحاق نحو القصة بالحوض (٣) قوله وبقى شيء آخر (٣) رأيت به دكا في هذا المثل في حاشية الاشياء والنظائر في آخر الفن الاول له لامة الكهري التي تلها عن شيخ الشيخ امجد الحاذق مفتي دمشق ما نصه مسألة اذا كان في الكوز ما يتنجس نصب عليه ماء طاهر حتى جرى الماء من الأنبوب بحيث يعدر باناء لم يتغير الماء فانه يحكم بطهارته اه منه

وسال من جوانبه هل يطهر بمجرد ذلك أم لا والذي يظهر في الطهارة اخذ ما ذكرناه هنا وما مر من انه لا يشترط ان يكون الجريان بعدد وما يقال انه لا بد في الطرف جارياً بمجرع الماء من انه لو مال دم رجله مع العصا لا ينجر وكذا ما ذكره الشارح به - ومن انه لو فتر من حوض صغير أو صب الماء في طرف المزبأ الخ وكذا ما ذكرناه هناك عن الخزانة والذخيرة من المسائل فكل هذا ما عجزوه جارياً كذا هذا وأخبرني شيخنا حقه الله تعالى ان بعض أهل عصره في حاشية أفني بذلك حتى في المسائعات وأنهم أنكروا عليه ذلك وأقول مسألة العصاة - وهذا ما أفني به وقد مر أن حكم ماثر المسائعات كالماء في الأصح فالجواب أن ذلك له شواهد كثيرة فمن أنكره وادعى خلافه يحتاج الى اثبات مدعىه فيلزم صريح لا يبرر أنه لو كان كذلك لذكره في نظرية المسائعات كالزيت ونحوه على أن رأيت به - وذلك في القصة - اني أول فصل في النجاسات ما يدل عليه حيث ذكر ان المسائعات كالماء والديس وغيرهما طهارته اما بجريانه مع جنبه تحت طاهيه كما روي عن محمد بن كافي التمرثاني واما بالخلط مع الماء كما اذا جعل الدهن في الخاية ثم صب فيه ما من مثله وحرك ثم ترك حتى يذهب الوان ثقب أسنانه حتى يخرج الماء هكذا بقه - هل ثلاثاً فانه يطهر كافي الزاهد الخ فهذه ما صرح به بانه يطهر بالاجراء نظير ما قدمناه عن الخزانة وغيرهما من أنه لو جرى ماء اناء من أحد ههنا نجس في الأرض أو صب ما من علو فاختلط طهر بمجرد ما جاز انهم على ما قدمناه عن الخلاصة من تخصيص الجريان بان يكون أكثر من ذراع أو ذراعين بقية بذلك هنا لكنه يخالف لاطلاقه - من طهارة الحوض بمجرد الجريان هذا ما ظهر في الفكر السليم وفوق كل ذي علم عليم (قوله والمختار ذراع الكرواس) وفي الهداية أن عليه الفتوى واختاره في الدرر والظهيرية والخلاصة والخزانة قال في البصروي الخالية وغيره ذراع الماشية وهو سبع قبضات فوق ككل قبضة أصبع فأما وفي المحيط والمكان في أنه يمتد في كل زمان ومكان ذراعهم قال في النهر وهو الانصب قلت لكن رده في شرح النسخة بان المقصود من هذا التقدير غلبة الظن به - دم خلوص النجاسة وذلك لا يختلف باختلاف الأزمنة والامكنة (قوله وهو سبع قبضات فقط) اي بلا اصبع فأما في الولوجية وفي البحر أن في كثير من الكتب أنه سبع قبضات ليس فوق كل قبضة أصبع فأما فهو أربع وعشرون أصبعاً به بدر وفي لا اله الا الله محمد رسول الله والمراد بالاصبع القامة ارتفاع الايام كافي غاية البيان اه والمراد بالقبضة أربع أصابع مضومة نوح أقول وهو قريب من ذراع اليد لانه سبع قبضات وثني وذلك شبران (قوله فيكون غماناً في غمان) كانه نقل ذلك عن القصة - اني ولم يتجسس وصوابه فيكون عشر في غمان - ان ذلك أن القبضة أربع أصابع واذا كان ذراع زمانهم ثمان قبضات وثلاث أصابع يكون ثمان أو ثلاثين أصبعاً واذا ضربت العشر في ثمان بذلك الذراع تبلغ ثمانين فاضرب في خمس وثلاثين تبلغ ألفين وثمانمائة اصبع وهي مقدار عشر في عشر بذراع الكرواس المقدور سبع قبضات لان الذراع حينئذ ثمانية وعشرون اصبعاً والعشر في عشر بمائة فاذا ضربت ثمانية وعشرين في مائة تبلغ ذلك المقدار وأما على ما قاله الشارح فلا تبلغ ذلك لان اذا ضربت ثمان في ثمان تبلغ أربعاً وستين فاذا ضربت في خمس وثلاثين تبلغ لفيروما ثمانين وأربعين أصبعاً وذلك غمان وذراعاً

هذا في القصة والفتاوى ذراع الكرواس وهو سبع قبضات فقط فيكون غماناً في غمان بذراع زمانهم ثمان قبضات وثلاث أصابع على القول المعنى بالعشر

مطلب في مقدار الذراع وتعيينه



بذراع الكبريت والمطهر مائة قال صواب ما قلناه فانهم (قوله ولو كان الخ) نكروا مع قوله  
 ولوله ما دل على ان الخ ط (قوله عفاها) بالفتح والضم وبضمين قمر البئر ونحوها قاموس  
 (قوله في الاصح) ذكره في المجتبى واخر تاني والابضاح المجتبى وعزاه الى القنينة في شرح  
 صدر القضاة وجميع التفاريق وهو متوغل في الاغراب بخلاف ما اطلقه جهور الاصحاب كما  
 في شرح الوحيانية (قوله وجبت) اي اذا اعتبر العمق بلاسعة (قوله بقدر العشر) اي بقدر  
 لمربع الذي هو عشر في عشر (قوله وجبت) الاولى حذفه لانها مائة له عنه (قوله فهو الخ)  
 حاصلا انه اذا كان ثدي عشر في عشر عمقه خمس اصابع تقريبا كان ماؤه ثلاثة آلاف الخ  
 وقد هنا الاقوال في مقدار العمق واسب في اقول بقدره بخمس اصابع (قوله وثلاثان) في  
 عرض النسخ وثمانمائة والموانق لما في القوس تاني الاول (قوله هنا) قال في القاموس المكي  
 او مبران او رطلان كلفا بجمعه اثمان وجمع المائات والرطل بالفتح ويكسر اثنا عشرة  
 اوقية والاولوية اربعون درهما (قوله فعمق خمس اصابع الخ) الاولى عجايبه بالاربعة لانه  
 المنقول كما قدمناه عن الله تاني ولانه اسهل وعليه في الخ المربع ما طوله وعرضه وعمقه  
 ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث اصبع وفي الثالث ما طوله وعرضه ثلاث ذراع وخمسة  
 اذاس ذراع وعمقه ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث اصبع وفي الدور ما طوله وعمقه  
 ذراعان واحد ودي وعشر ون اصبعا وخمسة اذاس اصبع ووزن ذلك المائات اقل بجمعة  
 عشرة قلة وثلاث خمس قلة واقله مائتان وخمسون رطلان اعرف في كل رطل مائة وثمانية  
 وعشرون درهما واكر بجمعة اصباع درهم وجملة ذلك بالرطل الشامي في زماننا بجمعة رطل  
 واحد وثمانون رطلا وعشر اواق واحد وخمسون درهما او ثلاثة اصباع درهم كل رطل  
 بجمعة مائة درهم وعشرون درهما (قوله رطل طبعه) اي وصفه الذي خافه الله تعالى عليه ط  
 (قوله والابيات) اقتصر الوافي عليه لاستلزامه الارواء دون لعكس فان الانسبة تروى  
 ولا تنبت والماء الملح طبعه الابيات لانه عدمه اعراضا كالماء الحار ط (قوله بسبب طبعه)  
 اي بغيره فيجوز ان يطين المائاتون خلط لا يسمى طبعنا ط عن أبي السعد هو داي لان الطبخ هو  
 الانضاج استواء قاموس (قوله وما ياقلاه) اي قول وهو مختلف مع المدونة وبتدو مختلف  
 مع القصر كما في القاموس ورسم الاول بالالف والثاني بالياء (قوله ان في رفته) اما لوصار  
 كالمويق المخلوط فلا زال اسم الماء عنه كما قدمناه من الهداية (قوله اربعا) استعمل  
 الخ اعلم ان الكلام في الماء المستعمل يقع في اربعة مواضع الاول في بيه وقد اشار اليه  
 بقوله لقربة او رفع حدث الثاني في وقت نبوته وقد اشار اليه بقوله ذا استقر في مكان الثالث  
 في مفعله وقد بينا بطلان ظاهر الرابع في حكمه وقد بينا بطلان ظاهره بجمعة (قوله اي  
 ثواب قد منافي سنن لوضوه ان القربة فعل ما يشاء عليه بعد معرفة من يتقرب اليه وان لم  
 يتوقف على نية كالوقوف والعنق وفي البحر عن شرح النهاية انها مائة مائة مائة مائة وهو  
 متحقق الثواب اه وفي شرح الانبياء لا يبرى قال غلاما وثواب العمل في الاخرى عبارة عما  
 اوجبه الله تعالى لغيره من العمل فتنسب الشارح القربة بيا ثواب من تنسب الشئ بحكمه وهو  
 شائع في كلامهم كالمرو وهو التبادر من تعبير المصنف بلام العمل اي لاجل نيل قربة ثم لو

اي ولو كان ليعمل ما طوله  
 بلا عرض في الاصح وكذا  
 بترعة هاشم في الاصح  
 وحسنه في ماؤها بقدر  
 العشر لم يفسد كافي للنية  
 وحسنه ففسد خمس  
 اصابع تقريبا ثلاثة آلاف  
 وثمانمائة وثمانين منامن  
 الماء الصافي وبه غدير  
 كل ضام منه طول وعرضا  
 وعرضا ذراعان وثلاثة  
 ارباع ذراع ونصف اصبع  
 تقريبا كل ذراع اربع  
 وعشرون اصبعاه قلت  
 وفيه كلام اذا المقدم  
 اعتبار العمق وحده فتعبر  
 (ولا يجوز به) بالمد (وال  
 طبعه) وهو المائات  
 والارواء والابيات (ب) بسبب  
 (طبخ كرف) وما ياقلاه الاما  
 قصد به التلطف كالثبات  
 وما يوزن في رفته  
 (او) عمله استعماله لاجل  
 (قربة) اي ثواب

ممنه الماء المستعمل

مطلوب في تفسير القربة والثواب

قال المصنف في قربة اتين تفسيرها بالافعال فانهم (قوله ولو مع رفع حدث) يشبهه بقوله  
 الا في ولو مع قربة الى ان اوى قوله او رفع حدث مائة المائات لانه الجمع لان القربة  
 ورفع الحدث قد يجتمعان وقد ينفرد كل منهما عن الآخر كما يظهر فيتم ما عوم وخصوس  
 وهي (قوله اومن عيز) اي اذا وضأ يديه التطهير كافي الثانية وهو مع لوم من سياق  
 الكلام وظاهره انه لو لم يرد به ذلك لم يصير مستعملا تال (قوله او حاض الخ) قال في التبر  
 قالوا بوضو الحاضر يصير مستعملا لانه يستحب اهما الوضوء كل فرغية وان تجلس في  
 مصلاه قدرها كي لا تنسى عادن او مفضي كلامهم اختصا من ذات القربة بوضو ويذكر في انها  
 لو وضأت احدى ارجلي او صلاة وضو وجبت في مصلاة ان يصير مستعملا لاول ارجله اه  
 واقرب الرمي وغيره وجهه ظاهر فاذا اجزى به الشارح فاطلاق العبادة تيمنا مع الفتاوى  
 فانه قال يستحب لها ان تتوضأ في وقت الصلاة وتجلس في مصلاتها تسبج وتم ال مقدار اداها  
 ثلاثا ولو عادة العبادة (قوله او غسل ميت) معطوف على رفع حدث ويحكي عن غسالته  
 مستعملة هو الاصح وانما اطلق محمد بن الحسن لانها لا تخلو من النجاسة غلب البحر اقول قد يقال  
 انه مبني على ما هو قول العامة وانه في البدائع من ان نجاسة الميت نجاسة خبيثة لانه  
 حيوان دمي لا نجاسة حدث وعليه فلا حاجة الى تاويل كلام محمد بن وضو في اول فصل  
 البئر بجوفه طافه على غير اى ولو لم اجل غسل ميت لانه يذهب الوضوء من غسل الميت كما  
 مر (قوله نية السنة) قيد به في البحر اخذ من قول المحيط لانه اقام به قربة لانه سنة اه قال  
 في البحر وعليه في نية اشترطه في كل سنة كغسل القم والائف ونحوهما وفي ذلك تردد اه  
 قال الرمي ولا تردد فيه حتى لو لم يكن جبا و قد يغسل القم والائف ونحوهما في البحر  
 التلطف لا اقامة القربة لا يصير مستعملا (قوله اولا جرف رفع حدث) معاذ اللام انه  
 فرفع الحدث فيكون قربة ايضا مع ال اراد ما هو ام كفاه الشارح بقوله ولو مع قربة  
 فكان اوى ان يقول اوى رفع حدث تامل (قوله كوضو محمد) فانه ان كان منو يا اجمع  
 فيه الامران والا كلاهما لا يرد فرق الحدث فقط (قوله ولو لا نجد) قيل فيه خلاف محمد  
 يشاء على انه لا يستعمل عنده الا باقامة القربة اخذ من قوله في الوضوء في البئر طيب  
 اللؤلؤان الماء طهر وقال الميرحبي والصحيح عنده استعماله لانه الحديث لا يضر ورو  
 كسنة البئر وقامه في البحر (قوله ولو وضأ وضو الخ) بخلاف قول المصنف لاجل قربة  
 او رفع حدث لكن اورد ان اعلم الوضوء قربة في نية ان يصير الماء مستعملا واجاب في البحر  
 وتبعه في التبر وغيره بان الوضوء نفسه ليس قربة بل النية هي التي تجعله مستعملا واجاب في البحر  
 يا قول (قوله او طين) اي ونحوه كوضو محمد انما هو الحديث واقامة القربة وكذا لو وضأ في  
 آدمي يدق بتم انفسه لم يصير مستعملا لانه لم يبق له حكم البدن بخلاف ما لو غسل رأسه فقول  
 قد بان منه وعظامه في البحر (قوله) قال سمي عود الفقى الظاهر ان الحديث تكويه غلظ  
 واحدة عن الطبري وقصوه وعن الحديث بخلاف الجماعة كما قدمناه (قوله بلانية قربة) بان  
 اراد الزيادة على الوضوء الاول وفيه اختلاف المشايخ اما لو اراد به التمسك بالوضوء  
 مستعملا ليدانع اي اذا كان بعد التبر من الوضوء الاول والا كان بدعة كما مر في محله فلا يصير

ولو مع رفع حدث اومن  
 عيز وحاض اعادة عبادة  
 او غسل ميت او بدلا على  
 اوضه بقية السنة (او)  
 لاجل (رفع حدث) ولو مع  
 قربة كوضو محمد ولو  
 للتبر ولو وضأ وضو  
 او زهلم او طين بوضو  
 بضره مستعملا او غافا  
 كناية على الثلاث بلانية  
 قربة



الماء منه لا وهذا أيضا إذا خذنا المجلس والافلا لانه مكروه بغير لكن قد متنا أن المكروه  
 نكرهه في مجلس مرارا (قوله نحو نكح) أي عا ليس من أعضاء الوضوء وهو محدث لا جنب  
 وقبل به بغير منعه لا يشاء على القول بجواز الحدث الأصغر بكل البدن وعلى الأعضاء واقع  
 عن الكل تحقيقا والرابع خلافه أفاده في النهي وأفاد سيدي عبد الله تعالى أن الظاهر أن المراد  
 بأعضاء الوضوء ما يشمل المنة معنية فعل السنة تأمل (قوله أو قوب طاهر) أي ونحوه  
 من الحمامات كالثور والقراع والتملقه ستاني (قوله أو دابة تؤكل) كذا في البصر عن  
 الميتني قال سيدي عبد الله تعالى وتقييد بالما كونه فيه نظرا لان غيرها كذا لا تنجس الماء  
 ولا تلج طهور به كالحمار والغارة وسباع البهائم التي لم يصل الماء إلى فيها اه وذكر الرحي  
 نحوه (قوله أو لاجل اسقاط فرض) فيه ما في قوله أو لاجل رفع حدث وهذا بسبب ثالث  
 للاستعمال زاده في الفتح أخذ من مثله الحب المذكورة ومن تعليلها المنقول عن الامام  
 بسقوط الفرض لانه ليس بقربة لعدم النية ولا رفع حدث لعدم تجزئه كباقي (قوله هو  
 الاصل في الاستعمال) أي هو الاصل الذي يفي عليه الحكم بتدنس الماء قال في الفتح لان  
 المعلوم من جهة الشارع ان الالة التي تسقط الفرض وتقام به القربة تتدنس كمال الزكاة  
 تتدنس باسقاط الفرض حتى جعل من الاوساخ ثم قال بعده والذي نفى عنه أن كلام من الترتيب  
 والاسقاط مؤثر في التغيير ألا ترى انه انفراد وصف التقرب في صدقة التطوع وأثر التغيير  
 حتى حرم على النبي صلى الله عليه وسلم فخره أن كذا أثر تغييرا شرعا اه أقول ومقتضاه أن  
 القربة أصل أيضا بخلاف رفع الحدث لانه لا يتحقق الا في ضمن القربة أو اسقاط الفرض  
 أو في ضمنه ما فكان فرعاً من هذا ظاهر أنه يستفي به ما عنه فيكون المؤثر في الاستعمال  
 الاصلان فقط فيقال هو ما استعمل في قربة سواء كان معناه رفع حدث أو اسقاط فرض أو لا  
 أو في اسقاط فرض سواء كان معناه قربة أو رفع حدث أو لا ولا هذا ما ظهر لي من فيض  
 الفتح العليم فاعتنمه (قوله بان يغسل) أي الحدث أو الجنب بعض أعضائه أي التي يجب  
 غسلها احترازاً عن غسل الحدث وهو الفخذ كما مر ثم اظهر أنه أراد الغسل بنية رفع الحدث  
 ليغير قوله أو يدخل يده الخ قال في البرازية وان ادخل الكف للغسل فسد تأمل ثم في الخلاصة  
 وغيره ان كان أصابعاً أو كثر دون الكف لا يضر قال في الفتح ولا يخلو من حاجته الى تأمل  
 وجهه (قوله في حب) بالهمله الجرة أو الضمة منها قاموس (قوله اعتراف) بل لا يجر  
 أو غسل يده من طين أو عجين فلو قصدا الاعتراف ونحوه كاستخراج كوز لم يصير مستعملاً  
 للضرورة (قوله فانه يصير مستعملاً) المراد أن ما اتصل بالعضو انفصل عنه مستعمل على  
 ما مر وبأن (قوله لسقوط الفرض) أي فلا يلزمه إعادة غسل ذلك العضو عند غسل بقية  
 الأعضاء وهذا التعليق منقول عن الامام كما مر فلا يقال ان العلة زوال الحدث زوال الموقوفا  
 كذا في البحر على أن الاصل التعليق على الأصل وقد علمت أن زوال الحدث فرع (قوله  
 وان لم يزل الخ) كان الاولى اسقاط ان وزيادة أنه لم يوجب دنية القربة كإفعل في البحر لكون  
 بياناً لوجه زيادة هذا السبب الثالث وأنه لا يفتي عنه ما قبله من السببين كما قد مر وما في النهي  
 من أنه اعتنم زيادة بتقدير أن اسقاط الفرض لا يوجب فيه والا كان قربة باعتراضه طابان

وكيف هو نكح أو قوب  
 طاهر أو دابة تؤكل (أو)  
 لا لجل (اسقاط فرض)  
 هو الاصل في الاستعمال  
 كانه عليه الكمال بان  
 يغسل بعض أعضائه أو  
 يدخل يده أو رجله في حب  
 لغير اعتراف ونحوه فانه  
 يصير مستعملاً لسقوط  
 الفرض اتفاقاً وان لم يزل  
 حدث عنه

اسقاط الفرض لا يتوقف على النية ولا ثوب بدونه فكيف يمكن أن يكون قربة (قوله  
 جنباً به) أي جنباً بالعضو المفسد في صورة الحدث الا كبر (قوله ما لم يتم) أي ما لم يغسل  
 بقية الأعضاء (قوله على المحدث) قال الشيخ قائم في حواشي الجمع الحدث يقال بعينين  
 بمعنى المانعة الشرعية عملاً لا يحل بدون الطهارة وهذا لا يتجزأ بخلاف عند أبي حنيفة  
 وصاحبه وبمعنى النجاسة الحكيمة وهذا يتجزأ ثبوتاً وارتفاعاً بخلاف أيضاً وصورة  
 الماء مستعملاً بالزالة الثانية اه أقول والظاهر انه أراد بجزئي الثاني ثبوتاً كما في الحدث  
 الأصغر بالنسبة فلا كبر فانه يحل بعض أعضاء البدن وفي عدم تجزئ الاول بخلاف نظراً  
 قدمه الشارح من الخلاف في جواز القراءة ومس المصحف بعد غسل القدم واليد تأمل (قوله  
 وينبغي ان يراد أوسنة) فيه أن السنة لا تقام الا بنية في قوله لا لجل قربة وان قصد  
 بغسل نحو القدم والانف مجرد التنظيف لم يصير مستعملاً كما مر عن الرمي فلم يوجب السنة ثم  
 رأيت في حاشية ح ثم قال وكأنه الى هذا أشار بقوله فتأمل (قوله وقيل اذا استقر) أي بشرط  
 أن يستقر في مكان من أرض أو كف أو قوب وبسكن عن التمرنك وحذفه لانه أراد  
 بالاستقرار اتمام منه وهذا قول طائفة من مشايخ بلخ واختاره غير الاسلام وغيره وفي  
 الخلاصة وغيره انه المختار الآن العامة على الاول وهو الأصح وأثر الخلاف يظهر فيما لو  
 انفصل فسقط على انسان فاجراء عليه صح على الثاني لا الاول ثم رقات وقد مر أن أعضاء  
 الفسل كعضو واحد فلو انفصل منه فسقط على عضو آخر من أعضاء المقتل فاجراء عليه صح  
 على القولين (قوله ورجل العرج) لانه لو قبل باستعماله بالانفصال فقط لتنجس ثوب المتوضي  
 على القول بنجاسة الماء المستعمل وفيه مرجع عظيم كافي غاية البيان (قوله عقوباتها) أي  
 لما واخذت فيه حتى عند القائل بالنجاسة للضرورة كافي البدائع وغيرها (قوله وهو طاهر  
 الخ) رواه محمد بن الامام وهذا الرواية هي المشهورة عنه واختارها المحققون قالوا عليها  
 القتيوي لا فرق في ذلك بين الجنب والمحدث واستثنى الجنب في التجنيس الا أن الاطلاق أولى  
 وعنه التحقيق والتفريط ومشايخ العراق نقوا الخلاف وقالوا انه طاهر عند الكل وقد قال  
 في المجتبى صحت الرواية عن الكل أنه طاهر غير طهور فلا شغل بالوجه التفريط والخصيف  
 مما لا جدوى له ثم وقد أطلت في البحر في توجيه هذه الروايات ورجح القول بالنجاسة من جهة  
 الدليل لونه (قوله وهو الطاهر) كذا في الذخيرة أي طاهر الرواية وعن صرح بان رواية  
 الطهارة طاهر الرواية وعليه القتيوي في الكافي والمسنن كافي شرح الشيخ سمعيل (قوله  
 لكن الخ) دفع لما قد يتوهم من عدم كراهة شربه على رواية الطهارة ومثل الشرب المتوضو  
 في المصيدي غير ما أعله في البحر عن الخليفة لوقضا في انافي المسجد جازعدهم (قوله وعلى)  
 متعلق بذكره مخدوم طوف على يكره المذكور (قوله فرياً) قال في البحر ولا يخفى أن  
 الكراهة على رواية الطهارة اعلى رواية النجاسة فخرام لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث  
 والنجس منها اه وأجاب الشارح بجهل النهر وأقره الرمي بحمل الكراهة على التبرئة لان  
 المطلق منها يصرّف اليها قلت ويؤيد أن نجاسة المستعمل على القول بغير قطعية ولذا  
 عبروا بالكراهة في لحم الحمار ونحوه (فرع) الماء اذا وقعت فيه نجاسة فان تغير وصفه لم

أو جنباً به عالم بغيره  
 تجزئ ما زاد والاول ثبوتاً الى  
 المحدث قلت وينبغي ان يراد  
 أوسنة أي المفضضة  
 والاستشاق فتأمل (إذا)  
 انفصل عن عضوان لم  
 يستقر في شيء على المذهب  
 وقيل اذا استقر ورج  
 للعرج ووديان ما بسبب  
 من دليل المتوضي وثبائه  
 عقوباتها وان كثر (وهو  
 طاهر) ولو من جنب وهو  
 الطاهر ولكن يكره شربه  
 والجهن به تنزيه الاستعداد  
 وعلى رواية نجاسته  
 تحريراً

قوله في الكافي الخ هكذا  
 بخطه وأهل الاول يقول  
 صاحب الكافي الخ ونحو  
 ذلك تأمل اه



يجز الانتفاع به حال الاجاز كبل الطيز وسقى الدواب بصر عن الخلاصة (قوله ليس بطهور)  
 اي ليس بطاهر (قوله على الرابع) مرتبط بقوله بل ثبت اي نجاسة حقيقة فانه يجوز ان الماء  
 بغير الماء المطلق من المائات خلافا لحمد (قوله فرع الخ) هذا ما عرّف عنه في المكتز وغيره  
 بقوله... انه البئر يحيط فاشار بالجميع الى ما قال الامام ان الرجل والماء نجس وان وبالجملة الى  
 ما قال الثاني انه ما بها الهماو ما طاه الى ما قال الثالث من طهارته ما تم اختلاف التعصيم في  
 نجاسة الرجل على الاول فقبل للنجاسة فلا يقرأ القرآن وقبل لنجاسة الماء المستعمل فيقرا اذا  
 غسل قام واسد نظيره في النجاسة قلت ومضى الاول على نجس الماء لسقوط فرض الفصل عن  
 بعض الاعضاء بول الملقاة قبل تمام الانقاس والثاني على انه بعد الخروج من النجاسة كما  
 بقيه ما في البصر عن النجاسة وشروح الهداية وينبغي على الاول ان تكون النجاسة نجاسة  
 الماء ايضا لاختلافه فقط تأمل ومضى قول الثاني على اشتراط انصب في خروج من الجارية  
 في غير الماء الجاري وما في حكمه ومضى قول الثالث على عدم اشتراطه ولا يصح استعماله  
 للضرورة كذا قرر في البحر وغيره (قوله في محدث) اي حدثا أصغرا أو كبريا  
 او حيا او متفاسدا... انقطاعها ما قبل الانقطاع وليس على اعضائها نجاسة فوهما  
 كاطاهر اذا انقاس للتباعد عن وجهه من الحيض فلا يصح استعماله بغيره  
 النجاسة والنجاسة وقامه في ح (قوله في ثمر) اي دون عشرين في شرح اي وليت جاريه  
 (قوله لدلو) اي لا سقراجه وقيد به لانه لو كان لا اعتدال صار مستعملا انتفاقا قال في النهر  
 اي بين الامام والثالث ما من من اشتراط انصب على قول الثاني اه وذكري في البحر بمنا أقول  
 والظاهر ان اشتراط انصب على قول الثاني عند عدم النية اقيامه مقامها كايديل عليه ما يأتي  
 من تصريحه بقيام التذلل مقامه فندبر (قوله أو تبعد) تبعد في ذكره صاحب البحر وانهر  
 بناء على ما قيل انه عند عدم لا يصح استعماله... لا الاغنية القرية وقد معنا ذلك خلاف  
 الصحيح عنده وان عدم الاستعمال في... البئر عنده هي الضرورة والضرورة في التبريد  
 فلذا اقتصر في الهداية على قوله لطلب الدلو (قوله... تصيبا بالماء) قيد به لانه لو كان بالاجار  
 تنجس كل الماء اتفاقا كما في البرزخية نهر قلت وفي دعوى الاتفاق نظره قد نقل في الترخاينة  
 اختلاف الصحيح في التجسس وعدمه اي بناء على ان الحجر مخفف أو مطهر ورجح في الفتح  
 الثاني نعم الذي في أكثر الكتب ترجيح الاول كما أفاده في تنوير البصائر وتمام الكلام عليه  
 سيأتي في فصل الاستنجاء ان شاء الله تعالى (قوله ولا نجس عليه) عطف عام على خاص فلو كان  
 على بدنه أو فوقه نجاسة تنجس الماء اتفاقا (قوله ولم ينو) اي لا اعتدال فلو نواه صار مستعملا  
 بالاتفاق الا في قول زفر راج وهذا مذهبنا فندبر من انه عند الثاني مستعمل أيضا والمراد  
 انه لم ينو به... انقاسه في الماء فلا ياتي قوله لو أفاده ط (قوله ولم يتدلك) كذا في الهدية  
 والخلاصة وظاهره انه لو نزل لدلو وتذلل في الماء صار مستعملا اتفاقا لان التذلل عمل منه  
 قائم مقام التبريد كما لو نزل للاغتسال بالبحر ونهر فتنبه وقيد في شرح النية الصغرى بما اذا  
 لم يكن كذلك لازمة الوسخ (قوله والاصح الخ) هذا القول غير الاقوال الثلاثة المارة للمرموز  
 اليها بحسب ذكر في الهداية رواية عن الامام قال في البحر وعن أبي حنيفة ان الرجل يطهر

مطلب  
مسألة البئر يحيط  
(و) حكمه انه ليس  
بطهور (حدث بيل  
ثبت على الرابع المحدث  
(فرع) اختلاف في  
حدث انفس في بئر لدلو  
تبريد تصيبا بالماء ولا نجس  
عليه ولم ينو ولم يتدلك  
والاصح انه طاهر والماء  
مستعمل لا لانتراط الاتصال  
للاستعمال

لان المسألة لا يهتدى له حكم الاستعمال فيقبل الاتصاف من انفسه قال الزيلعي والهندى  
 وغيرهما بما تبعه صاحب الهداية وهذه الرواية أو فوق الروايات اي لا قباص وفي فتح القدير  
 وشرح الجمع انه الرواية المعصية ثم قال في البحر فاعلم ان المذهب المختار في هذه المسألة ان  
 الرجل طاهر والماء طاهر غير مطهور اما كون الرجل طاهرا فقد علمت تصحبه واما كون  
 الماء مستعمل كذلك على الصحيح فقد علمت ايضا مما تقدمناه اه ومثله في الخلية وبه علم ان  
 هذا ايمن قول محمد لان عندنا لا يبر الماء مستعمل للضرورة كما هو وأما الامام فلم يبر  
 الضرورة هنا بل حكم باستعماله لسقوط الفرض كما تقدم تقريره ولو اعتبر الضرورة لم يصح  
 الخلاف المرموز له ثم ذكر في البحر عن الجرجاني انه انكر الخلاف اذا نص فيه وانه لا يصح  
 مستعملا كالأغتراف الماء بكفه للضرورة وبلا خلاف أقول وهو خلاف المشهور في كتب  
 المذهب من اثبات الخلاف ومن أن الذي اعتبر الضرورة هو مجرد فقط وكان غيره لم يثبت بهما  
 القدرة الاحتياج الى الانقاس بخلاف الاحتياج الى الاعتراف باليد فانهم (قوله والمراد  
 الخ) صرح به في الخلية والبحر والنهر ورد العلامة المتقدم في شرح نظم المكتز بأنه ناو يل  
 بعد وجد أو قوله على ما مر أي من انه لا فرق بين المائي والملاقي وهذه مسألة الفاسقي وقد علمت  
 ما فيها من العقول العظيمة بين العلماء المتأخرين (قوله وكل اهاب الخ) الاهاب بالمكسر مرام  
 للجلد قبل أن يدبغ من ما كول أو غير جمعه اهاب بضمين ككتاب وكتب فاذا دبغ مسمى اديما  
 وصبر ما وجرا با كما في التمهيد وانما ذكر المصنف الدباغة في بحث المياه وان كان المناسب ذكرها  
 في تعامير النجاسات... تطراد الماء لوج اهاب به... ديبغة ان يكون وعاء للمياه كما في النهر  
 وغيره واليه اشار الشارح بقوله ويتوضأ منه ما دلان الدبغ مطهر في الجملة كما في الله تعالى  
 أولاته في قوة توانا يجوز الوضوء بها وقع فيه ما هار دبغ كما نقل عن حواشي عصام (قوله  
 ومثله المائنة والكروش) المائنة موضع البول والكروش بالكسر وكذا في لكل بجمعة بوزن  
 المائدة ثلاثان قاموس ومثله الاماء وفي البحر عن التجنيس أصلها معاشاة مينة فملى وهي  
 معاشاة جازلة تصفتم الاوتار وهو كالدياغ وكذلك لو دبغ المائنة فجعل في اللبن جازو وكذلك  
 الكروش ان كان قد دبر على اصلاحه وقال أبو يوسف في الاخلاء انه لا يطهر لانه كاللحم اه (قوله  
 فالاول وما دبغ) اي حيث كان الحنك غير فاصره على الاهاب فالاولى الاتيان بما الله تعالى  
 الموم ط (قوله دبغ) الدباغ ما يجمع الثمن والفساد والذي يمنع على نوعين حقيق كالقرظ  
 والشب والعفص وشحوه وكفى كالتبريد والتشخيص والاقا في الریح ولو جف ولم يتحلل  
 لم يطهر زيلعي والقرظ بالظاهر المبيحة لا ياتى دورق بغير الماء لم يتخمين والشب بالباء الموحدة  
 وقيل بالناء المائنة ذكر الازهرى انه تصعيف وهو بيت طيب الرائحة صر الطم يدبغ به أفاده  
 في البحر (قوله ولو بنمس) اي وشحوه من الدباغ الحنكى وأشار به الى خلاف الامام  
 الشافعي والى انه لا فرق بين نوعي الدباغة في سائر الاحكام قال البحر الا في حكم واحد وهو انه  
 لو أصابه الماء به... الدباغ الحقيق لا يبعد نجاسة ايات في الروايات وبعد الحنكى فيه روايتان  
 اه والاصح عدم العود... الى عن المضمرات وقد اختلف في مختارات النوازل بما اذا  
 دبغ بالحنكى قبل الفصل بالماء قال فلو بدله لانه نجاسته اتفاقا (قوله وهو بمقتضاها) أي

والمراد أن ما اتصل  
بأعضائه وانفصل عنها  
مستعمل لا كل الماء  
على ما صرح (وكل اهاب)  
ومثله المائنة والكروش  
قال الله تعالى فالاولى  
وما (دبغ) ولو بنمس  
(وهو بمقتضاها)

مطلب  
في احكام الدباغة



الدباغة المأخوذة من ديبغ وأقاد في البصرة لا حاجة الى هذا القيد لان قوله وكل اهاب  
لا يتناول ما لا يحتمل الدباغة كما صرح به في الفتح (قوله طهر) يضم الهاء والفتح أفصح سوى  
(قوله فيملى به الخ) أفاد طهارة ظاهره وباطنه لا إطلاق الاحاديث الصحيحة خلافا لما لا  
لكن اذا كان جلد حيوان ميت ما كول اللحم لا يجوز أكله وهو الصحيح لقوله تعالى حرمت  
عليكم الميتة وهذا جزئ منها وقال عليه الصلاة والسلام لا تم في شاة ميتة ونرضى الله عنها انما يحرم  
من الميتة أكلها مع أمره لهم بالدباغ والاتقاع أما اذا كان جلد ما لا يؤكل فإنه لا يجوز أكله  
اجتماعا لان الدباغ فيه ما ليس بأقوى من الذي كان قد كان لا يبيح فكذا دباغه يجوز عن السراج  
(قوله وعليه) أي وينبغي على ما ذكر من أن ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر (قوله جلد حية صغيرة)  
أي لو ادم أمما لادم ما انتهى طهارة لما تقدم أنه لو وقعت في الماء لا تنفسه أفاده ح (قوله)  
أما فيه) أي الحية كافي البصر عن السراج وظاهره ولو كبرت قال الرشي لأنه لا تحل الحياة  
فهو كاشعروا العظيم (قوله وفارة) بالهمز وتبدل ألفا (قوله يذ كانه) بالذال المجهمة أي ذبح  
(قوله لتقيدهما) أي الذكاة والدباغ عابثة له أي يحتمل الدباغ وكان الأولى افراد الضمير  
أي مود على الذكاة فقط لان تقيد الدباغ بذلك مفرح به قبله وعجالة الجرح عن التجنيس لان  
الذكاة انما تقام مقام الدباغ فيما يحتمل وفي أبي السعد عن خط الشربلالي الذي يظهر في  
الفرق بين الذكاة والدباغة نرويج الدم المسفوح بالذكاة وان كان الجلد لا يحتمل الدباغة اه  
قلت لكن أكثر الكتب على عدم الفرق كياقي (قوله جلد خنزير الخ) فيمن ان جلد  
الآدمي بجلد الخنزير في عدم الطهارة بالدباغ لعدم قابلية لان له ما لو ادم مترادفة بعضها  
فوق بعض فالاستئناس منقطع وقيل ان جلد الآدمي اذا دبغ طهر لكن لا يجوز الاتقاع به  
كأثر اجزائه كائن عليه في القاية وحينئذ فلا يصح الاستئناس وأجيب بان معنى طهر جاز  
استعماله والعلاقة السببية والمسببية لا لزوم كافي لاذ لا يلزم من الطهارة جواز الاتقاع  
كما علمته لكن علمه عدم الاتقاع بهما مختلف في الخنزير لعدم الطهارة وفي الآدمي  
الكرامة كما أشار اليه الشارح قال في النهر وهذا مع ما فيه من العدول عن المعنى الحقيقي  
أولى اه أي موافقة المنقول في المذهب والى اختياره أشار الشارح بقوله ولودبغ طهر قاله  
واعا قدر جلد لان الكلام فيه لافي كل المساهية (قوله فلا يطهر) أي لانه نجس العين بمعنى  
أن ذاته بجميع اجزائه نجسة حيا وميتا فليست نجاسة ما فيه من الدم كنجاسة غيره من  
الحيوانات فلذا لم يقبل التطهير في ظاهر الرواية عن أصحابنا الا في رواية عن أبي يوسف  
ذكرها في المنتبه (قوله وقدم الخ) لما كانت البداهة بالشيء وتقدمه على غيره تفيد الاحكام  
بشأنه وشرفه على ما بهد بين أن ذلك في غير مقام الاهانة اما فيه فالانتراف يفر كقوله تعالى  
لهدمت صوامع الآتية لان الهدم اهانة فقد هدمت صوامع الصابئة أو الرهبان ويبيع  
النصارى رسولان اليهود أي كانوا منهم وأخرت مساجد المسلمين لشرفها وهذا الحكم بعدم  
الطهارة اهانة كذا قيل أقول وانما يظهر هذه النكتة على أن الاستئناس من الطهارة لا من  
جواز الاستعمال الثابت له تنتفي منه فان عدمه الثابت له تنتفي ليس باهانة (قوله وان  
حرم استعماله) أي استعمال جلد أو استعمال الآدمي بمعنى اجزائه وبه يظهر التقرير

طهر) فيملى به ويتوضا  
منه (وما لا) يحتملها (بالا)  
وعليه (فلا يطهر) جلد  
حية) غير ذكوة الزبلي  
أما فيه (فطاهر) (وفارة)  
كما انه لا يطهر يذكاة  
لتقيدهما بما يحتمل (خلا)  
جلد (خنزير) فلا يطهر  
وقدم لان المقام للاهانة  
(وآدمي) فلا يدبغ لكرامته  
ولو دبغ طهر وان حرم  
استعماله حتى لو طعن  
عظمه في دقيق لم يؤكل في  
الاصح

بعده (قوله احتراماً) أي لا نجاسة (قوله وأفاد كلامه) حيث لم يستثن من مطلق الاهاب سوى  
الخنزير والآدمي (قوله وهو المقتد) أما في الكلب فينبغي على أنه ليس بنجس العين وهو  
أصح التعيين كياقي وأما في القمل فكذلك كما هو قوله ما هو الاصح خلافاً لما قد  
روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم لم كان يقشط بمشط من عاج وفسره الجوهري وغيره بعظم  
القمل قال في الحاشية وخطى الخطابي في تفسيره بالذبل اه والذبل بالذال المجهمة جلد السحرة  
البحرية أو البرية أو عظم ظهر دابة بحرية قاتوس وفي الفتح هذا الحديث يطل قول محمد  
بنجاسة عين القمل (قوله بدباغ) بدل من الضمير المجرور بإعادة الجواز فلا يطهر يذكاة ما لا يطهر  
الدباغ مما لا يحتمل كما هو فلو صلى ومعه جلد حية مذبوحة أكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلاته  
كافي المحيط والخاتمة والولو الجلية وما في الخلاصة من أن الحية والفارة وكل ما لا يكون سوره  
نجس الوصل بلحمة مذبوحة لا يجوز شكل كافي الفتح وتعامه في الحلية قات وعليه فلو صلى ومعه  
ترياق فيه لم حية مذبوحة لا يجوز صلاته لو أكثر من درهم وصرح في الوجاهة بأنه لا يؤكل كل  
وهو ظاهر فتنبه وخارج الخنزير فإنه لا يطهر بالدباغ كما هو لا يطهر بالذكاة كما في المنتبه  
والظاهر أن الآدمي كذلك وان قلنا بطهارة جلد الدباغ المذبح ولم تنبئ له الشبهة ثم وقع  
في ما قبل قبل نفسه فافسده ولم أر من صرح به ثم رأيت في صيد غرر الافكار أن الذكاة  
لا تعمل في الخنزير والآدمي كما لا تعمل الدباغة في جلد ما تأمل (قوله على المذهب) أي ظاهر  
المذهب كافي البدائع بحر الحديث لا تنفذ عوامن الميتة باهابر واه أصحاب السبق والاهاب ما  
يدبغ فيدل على توقف الاتقاع قبل الدبغ على عدم كون الميتة أي والذكاة ليست امائة أفاده  
في شرح المنتبه وقيل انما يطهر جلد به بالذكاة اذ لم يكن سوره نجسا (قوله لا يطهر لحمه) أي لحم  
الحيوان ذى الاهاب فالضمة عائد الى ما على تقدير مضاف أو بدونها والاضافة لادنى مناسبة  
تأمل (قوله ما يصح ما يقبى به) أفاد أن مقابله مصحح أيضا فقد صحه في الهداية والصفحة  
والبدائع ومضى عليه المصنف في الذبايح كالمذكور الدرر والاول مختار شرع الهداية وغيرهم  
وفي المعراج أنه قول المحققين وما ذكره الشارح عبارة واهب الرحمن وقال في شرحه المسمى  
بالمرهان بهد كلامه جاز أن تعتبر الذكاة مطهرة بجلده للاحتياج اليه صلاحه عليه ولدفع  
الحرو البرد ومقر العورة بابسه دون لحمه اهدم حل أكله المقصود من طهارته وتعامه في حاشية  
نوح والحاصل أن ذكاة الحيوان مطهرة بجلده ولحمه ان كان الحيوان ما كولا والا فان كان  
نجس العين فلا تطهر شيئا منه والا فان كان جلد لا يحتمل الدباغة فكذلك لان جلد حية يذ  
يكون بمنزلة اللحم والافيطهر بجلده فقط والآدمي كالخنزير فيما ذكر تعظيما (قوله من الاهل)  
هو أن يكون الذبايح مسالما لا خارج الحرم أو كيا (قوله في المحل) أي فيما بين اللبة  
والعينين وهذه الذكاة الاختيارية والظاهر أن مثلها الضرورية في أي وضع اتفق عليه  
واليه يشير كلام القنية ههنا (قوله بالتسمية) أي حقيقة أو حكما بتر كما ماسيا (قوله)  
والاول اظهر) وهو المذکور في كثير من الكتب بحر (قوله لان ذبح الجوهري) أي ومن في  
معناه من لم يكن أهلا كالوثني والمرند والمهرم (قوله كذا ذبح) لحكم الشرع بأنه ميتة فيها  
يؤكل (قوله وان صحح الثاني) يوهن أن الاول لم يصح مع أنه في القنية نقل تصحيح القولين

احتراما وأفاد كلامه  
طهارة جلد كلب وفيمن  
وهو المقتد (وما) أي اهاب  
(طهر به) بدباغ (طهر  
به كانه) على المذهب (لا)  
يطهر (لحمه) أي قول  
(الا نحران) كان (ع-ج)  
ما كول) هذا أصح ما ينبغي  
به وان قال في الغرض  
الفتوى على طهارته (وهل  
يستترط) طهارة جلد به  
(كون ذكاة شرعية) بان  
تكون من الاهل في المحل  
بالتسمية (قبل ثم وقبل لا  
والاول اظهر) لان ذبح  
الجوهري وفارق التسمية  
عدها كذا ذبح (وان صحح  
الثاني) صححه لانه في  
القنية والنجسي



فكان الاولى ان يزيد ايضا (قوله واقره في البحر) حيث ذكرته في المراج قبل من المجتبى  
والفتية نصيح اشافي ثم قال وصاحب الفتية هو صاحب المجتبى وهو الامام الزاهد  
المتبرع له وقله وقتهم وبديل على ان هذا هو الامام صاحب التمايز كرم هذا التبرط اي كون  
لذا كاشرة بصفة قبل معزيا الى الخالية اه (قوله كسحاب) بالكسر اي جاده (قوله  
فنجس) اي فلا يجوز الصلاة فيه ما لم يغسل منية (قوله فافضل) لان الاختيار هو  
الوثيقة في موضع الشك افضل اذ لم يزد الى المخرج ومن هنا قالوا لا بأس بلبس ثياب أهل  
الذمة والصلاة فيها الا ازار والسراويل فانه تكلموا بالصلاة فيها القربا من موضع الحدث  
وجوز لان الأصل الطهارة والتواتر بين المسكين في الصلاة بقياس الغنائم قبل الغسل وتعامه  
في الحلية ونقل في الفتية ان الجلود التي تدبغ في بلدنا ولاية لم يذهبها ولا تنوي الغاسات في  
دبغها وبقوتها على الأرض نجسة ولا يغسل لونها بغير غسل الماء الذي في طاهرة يجوز اقتناذ  
الخفاف والمكعب وغيره لاف الكذب والاشتغال والقراب واللامرطبا ويايها اه أقول ولا  
يحتج أن هذا عند الشك وعدم العلم بنجاستها (قوله وشعر الميتة الخ) مع ما عطف عليه خبره  
قوله الا تقي طاهر ما من حديث الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام في شاة ميتة انما  
حرم أكلها في رواية لها فضل على أكل ما عدا اللحم لا يحرم فدخلت الاجزاء المذكورة وفيها  
أحاديث أخر صريحة في البحر وغيره ولان الماء هو دفع ما قبل الموت الطهارة فكذلك ما بعده لانه  
لا ينجسها وما قوله تعالى من يحيي العظام الا بغيره مع تعريف الموت بأنه وجودى أو عدى  
أما قوله صاحب البحر فراجعه وذكر ذلك في بحث المياه لافادته اذ اوقع في الاية بها وفي  
الفتية ما في الميتة ما زالت روحه بلا تذكية (قوله على المذهب) اي على قول أبي يوسف الذي  
هو ظاهر الرواية أن شعره نجس ومعه في البدائع ورجحه في الاختيار فلا يصح ومنه أكثر  
من قدر الدرهم لا يجوز ولو وقع في ما قبل الذبح وعنده لا ينجسه أفاده في البحر وذكر في  
الدوران أنه عند محمد طاهر ضرورة استعماله أي للخرازين قال العلامة المقدسي وفي زماننا  
استغنوا عنه أي لا يجوز استعماله لزال الضرورة الباهظة للحكم بالطهارة فوج افتدى  
(قوله على المشهور) أي من طهارة العصب كالجزم به في الوفاة والدرر وغيره ما بل ذكر في  
البدائع وتبعه في الفقه انه لا خلاف فيه لكن نه فيه في البحر بأنه في غاية البيان ذكر فيه  
روايتين أحدهما أنه طاهر لانه عظم والاخرى أنه نجس لان فيه حياة والحس يقع به وصرح في  
السراج الثانية (قوله الخالية عن الدسومة) قيد للجمع كافي الفقه تعالى فخرج الشعر  
لأنه ميت وما بعده اذا كان فيه دسومة (قوله وكذا كل ما لا تحل الحياة) وهو ما لا ية الم الحيوان  
بمنطقه كالريش والمنقار والظلف (قوله حتى الاثنية) بكسر الهمزة وقد تشددت في ما عداها وقد  
تكسر الفاء والمنقبة والنبهة شي واحد يستخرج من بطن الجدى الراضع أصفر فيصير  
في صوفة فيلظ به الجن فاذا أكل الجدى فهو كرش وتفسير الجوهري الاثنية بالكسر وهو  
قاروس بالحرف فافهم (قوله على الرابع) أي الذي هو قول الامام ولم أر من صرح بتبرججه  
واعلم أنه أخذ من تقديم صاحب الملتقى وتأخير قوله بما كان عاده في ما يبرحه وعبر عنه مع  
الشرح والفتية ولو مائة ولينها طاهر كالمذلة خلافا له ما تنجسها بنجاسة أهل قلنا

قوله يجوز اقتناذ الخ لعله  
مقط من قله صلة اقتناذ  
وهو لغة منها اه معصية

واقره في البحر (فرع)  
ما يصرح من دار الحرب  
كسحاب ان علم ديبقه  
بطاهر طاهر أو نجس  
فجس وان شئت فقله  
افضل (وشعر الميتة) غير  
المتبرع على المذهب  
(وعظمه) او عظمها على  
المشهور (وحافرها وقرنها)  
الخالية عن الدسومة  
وكذا كل ما لا تحل الحياة  
حتى الاثنية والنبهة على  
الرابع

نجاسته لا تؤثر في حال الحياة اذا لبس الخارج من بين فرت ودم طاهر فكذلك الموت اه ثم اعلم  
ان الضمير في قول الملتقى وابنه عائد على الميتة والمراد به اللبن الذي في ضرعها او ايس عائد على  
الانقعة فافهم الملتقى حيث فسرها بالخلة وعزى الى الملتقى طهارتها لان قول الشارح ولو  
مانعة صريح بان المراد بالانقعة اللبن الذي في الخلة وهو الموافق لما صرح من اقامه وس وقوله  
لتنجسه الخ صريح في أن جلدته نجس وبه صرح في الخلية حيث قال بعد التعديل المار وقد  
عرف من اه اذ ان نفس الوعاء نجس بالاتفاق اه ولدفع هذا الوهم غير المبالغة في مواهب  
الرحن فقال وكذا اللبن الميتة فوافقه ما ونجسها وهو الاظهر الا أن تكون جامدة فتطهر  
بالغسل اه واقدر جرح قولهما وانه لا خلاف في اللبن على خلاف ما في الملتقى والشرح فافهم  
(قوله وشعر الانسان) المراد به ما بين منه حيا والافطهارة ما على الانسان مستغنية عن  
ايران طهارة الميت مدرجة في بيان الميتة كذا نقل عن حواشي عمام والاولى اسقاط حيا  
وعن محمد في نجاسة شعر الادي وظفره وعظمه روايتان وانصح الطهارة (مراج) (قوله غير  
المتبرع) اما المتبرع فنجس بجر والمراد به الذي فيها الدسومة أقول وعليه فاي بين  
اسنان لاشت بنجس الماء القليل اذا بل فيه وقت التسريح الكبر يؤخذ من السئلة الاثنية  
كما قال ط أن ما خرج من الجلد مع الشعر ان لم ينجس قد دار الظفر لا يغسل ما دام قامل (قوله  
مطلقا) اي سواء كان سنة او من غيره من حي ارميت قدر الدرهم أو أكثر معه أو اثنته  
مكانه كجابه لم من الحلية والبحر (قوله على المذهب) قال في البحر المصريح به في البدائع  
والكافي وغيره ما أن حسن الا ترى طاهرة على ظاهر المذهب وهو الصحيح لانه لا دم فيها  
وبالنجس هو الدم بدائع وما في الذخيرة وغيرها من أنها نجسة ضيف اه (قوله في البدائع  
نجسة) فانه قال ما بين من الحي ان كان جوار فيه دم كاليد والاذن والاذن ونحوها فنجس  
بالاجاع والا كاشعره والظفر طاهر عندنا اه ملخصا (قوله وفي الخالية لا) حيث قال صلى  
وأنه في كنه أو أعادها الى مكانه يجوز من لانه في ظاهر الرواية اه ملخصا وعلمه في التعيين  
بان ما ليس يلحم لا يحل الموت فلا ينجس بالموت اي والقطع في حكم الموت واستشكك في البحر  
بما صرح عن البدائع وقال في الخالية لا شك ان ما عداها الحياة ولا تهرى عن اللحم فاذا أخذ  
الفقيه أبو القيس بالنجاسة واقره جماعة من المتأخرين اه وفي شرح المقدسي قلت والجواب  
عن الاشكال أن إعادة الاذن وثباته انما يكون غالباً بعد ود الحياة اليها فلا يصح انما انما بين  
من الحي لانها بعد الحياة انما صارت كأنها لم تكن ولو فرض ما نخصصات ثم أعيدت حياته  
مجهزة او كرامة لم اظها اه أقول ان عادت الحياة اليها فهو مسلم لكن يبقى الاشكال لو  
صلى وهي في كنه مثلاً والا حسن ما أشار اليه الشارح من الجواب بقوله وفي الاشياء الخ بوجه  
صرح في السراج فاني الخالية من جوارحه لانه ولو اذن في كنه طهارتها في حقه لان ما أدنه  
فلا ينافي ما في البدائع بعد تقييده بالاشياء (قوله المفضل من الحي) اي ما لا تحل الحياة  
كأمر والمراد الحي حقيقة وشكاً استرازا عن الحي بعد الذبح كما ينافي بيانه آخر كتاب الذبائح  
ان شاء الله تعالى وفي الخلية عن سق أبي داود والترمذي وابن ماجه وغيرهما وسنة الترمذي  
ما قطع من البهية وهي حية فهو ميت اه (قوله وية) (قوله اي القليل) (قوله من جلده)

(وشعر الانسان) فغير  
المتبرع (وعظمه) وسنه  
مطلقا على المذهب  
واختلف في اذنه فني  
البهية ان نجسة وفي الخالية  
لا وفي الاشياء المفضلة من  
الحي كيتسه الا في حق  
صاحبه فطاهر وان كثر  
ويقتل المباح بوقوع قلد  
الظفر من جلده

قوله وبه صرح في السراج  
اي حيث قال والاذن  
المقطوعة والسن المقطوعة  
طاهران في حق صاحبهما  
وان كانتا كثر من قبل  
المرء الخ لانه



اي اوله مختارات النوازل زادت في البحر عن الخلاصة وغيرها وقشره وان كان قليلا مثل ما يتناثر من شقوق الرجل ونحوه لا يفسد الماء (قوله لا بالنظر) اي لانه عصب البحر وظاهره انه لو كان فيه دسومة فحكهها كالجلد والحم تامل (قوله ودمه من طاهر) اولى من قول الكثر انه معفو عنه لانه ليس بدم حقيقة بل لانه يبيض في الشمس والدم يسود ويتركب (قوله ليس الكلب نجس العين) بل نجاسته نجاسة لونه ودمه ولا يظهر حكمه او هو حي مادامت في معنيتها كنجاسة باطن المصلي فهو كغيره من الحيوانات (قوله وعليه الفتوى) وهو الصحيح والا قرب الى الصواب بدائع وهو ظاهر المتون بحر ومقتضى عموم الادة فغ (قوله في باع الخ) هذه القروع بعضها ذكرت احكامها في الكتب هكذا وبعضها بالعكس والنوفيق بالخرج على القوانين كباب طه في البحر وما في الثانية من تقييد البيع بالمعلم فالظاهر انه على القول الثاني دليل انه ذكر انه يجوز بيع السمور وبيع الوحش والطير معا كان اولاه تامل (قوله ويؤجر) الظاهر تقييده بالمعلم ولو طرأ له وقوع الاجارة على المنافع ولذا عقبه في عدة المقتضى بقوله والسمور ولا يجوز لانه لا يعلم (قوله ويضمن) اي لو اتلفه انسان ضمن قيمته لصاحبه (قوله ولا التوب بائنه) وما في الولو الجنية وغيرها اذا خرج الكلب من الماء وانقض فاصاب ثوب انسان ففسده لا لو اصابه ماء المطر لان المبتل في الاول جلدوه وهو نجس وفي الثاني شعره وهو طاهر اه فهو على القول بنجاسة عينه كافي بالبرهان في تمامه قريبا (قوله ولا بهضه) اي عض الكلب الثوب (قوله ما لم ير ريقه) فالهتير رؤية البله وهو المختار نهر عن الصيرفية وعلامتها ابتلال يده باخذه وقيل لو عض في الرضا شجسه لانه ياخذ بهتفه الرطبة لافي الغضب لاخذ بائنه (قوله ولا صلاة حمله الخ) قال في البدائع قاله شايخنا من صلي وفي كعبه وحبور من لانه وقيد الفقهاء ابو جعفر الهندواني بكونه مشدودا القم اه وفي المحيط صلي ودمه بحر وكتاب او ما لا يجوز الوضوء بسؤره قبل لم يجز والاصح انه ان كان فيه منقذ وحالم يجوز لان له عليه يسيل في كعبه فينجس لو اكثر من قدور درهم ولو مشدودا بحيث لا يصل له اياه الى ثوبه جاز لان ظاهر كل حيوان طاهر ولا يتنجس الا بالموت ونجاسة باطنه في معذنه فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلي اه والاشبهه اطلاق الجواز عند من سيلان القدر المانع قبل الفراغ من الصلاة كما هو ظاهر ما في البدائع حلية وأشار الشارح بقوله ولو كبير الى ان التقييد بالجهر واحدة التصوير بكونه في فقه كافي النهر وشرح المقدسي لما ظنه في البحر من ان الكبير ماواه النجاسات فلا تصح صلاة حمله فانه يرد عليه كما قال المقدسي ان الصغير كذلك ثم الظاهر ان التقييد بالحمل في الحكم من الاخراج ما لو جالس الكلب على المصلي فانه لا يقيده بطلان ما صرح به في الظهيرية من انه لو جالس على حجره صبي ثوبه نجس وهو يستل بيقينه او وقف على رأسه حمام نجس جازت صلاته اه تامل (قوله وشروط الخواني) صوابه الهندواني كما هو الموجود في البحر والنهر وغيرها (قوله ولا خلاف في نجاسة لحمه) ولذا اتفقوا على نجاسة سؤره المتولد من لحمه فقه في القول بطهارة عينه طهارة ذاته مادام حيا وطهارة جلده بالذباغ والذكاة وطهارة ما لا تحمله الحيوان من اجزائه كغيره من السباع (قوله وطهارة شعره) اخذ في البحر من المسئلة المارة اتفاقا عن الولو الجنية فانما مبنية

لا بالنظر (ودم من طاهر) واعلم انه ليس الكلب نجس العين عند الامام وعليه الفتوى وان رج بعضهم النجاسة كباب طه ابن النعمان في باع ويؤجر ويضمن ويقتض جلدوه مصل ودلوا ولو اخرج صبا ولم يصب فسه الماء لا يفسد ماء البئر ولا الثوب بائنه ولا يفسد ما لم ير ريقه ولا صلاة حمله ولو كبيرا وشروط الخواني شد فقه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره

على القول بنجاسة عينه وقد صرح في ابوابه اربعة عشره ومما في السراج ان جلد الكلب نجس وشعره طاهر هو المختار اه لان نجاسة جلده مبنية على نجاسة عينه فقه اتفاق القول بنجاسة عينه والقول بعدمها على طهارة شعره وبفهم من عبارة السراج ان القائمين بنجاسة عينه اختلفوا في طهارة شعره والمختار الطهارة وعليه يتفق ذكر الاتفاق لكن هذا مشكل لان نجاسة عينه تقتضي نجاسة جميع اجزائه وله مل ما في السراج محمول على ما اذا كان ميتا لكن يتا فيه ما مر عن الولو الجنية نعم قال في المنع وفي ظاهر الرواية اطلاق ولم يفصل اي انه لو انتقض من الماء فاصاب ثوب انسان ففسده سواء كان البال وصل الى جلده او لا وهذا يقتضي نجاسة شعره فتامل (قوله طاهر حلال) لانه وان كان دما فقد تغير فصير طاهرا كرماد العذرة خاتية والمراد بالتغير الاستحالة الى الطيبة وهي من الماهرات عندنا وزاد قوله حلال لانه لا يلزم من الطهارة الحل كافي القربا منخ اي فان القربا طاهر ولا يحل اكله قال في الجلية وقد صرح من النبي صلى الله عليه وسلم ان المسك اطيب الطيب كما رواه مسلم وحكي النووي اجماع المسلمين على طهارته وجواز بيعه (قوله في كل بكل حال) اي في الاطعمة والادوية ضرورة اولاد في القاموس انه مقول لقلب متنجس للسودا في نافع للنفقان والرياح الغليظة في الامعاء والسموم والصدى (قوله وكذا انما نجته) بكسر الفاء وفتح الجيم وهي جادة يجمع مع المسك من ناته اه شيخنا عبيد الله عن بعض الثمرواح لكن قال في المنع فاؤها مفتوحة في اكثر كتب اللغة (قوله مطلقا) اي من غير فرق بين رطبها ورياحها وبين ما انفصل من المذبوحة وغيرها ما بين كونها بحال لو اصابها الماء ففسدت او لا اه اه مصل عن مفتاح السعادة وبه ظهر ان ما في الدرر من انها لو كانت رطبة من غير المذبوحة فبست بطاهرة على خلاف الاصح (قوله فغ) وكذا في الزيلعي وصدور النريفة والبحر (قوله وكذا الزباد اشباه) اي في قاعدة المشقة تجلب التيسير وكذا العنبر كافي الدرر التي وذ كرفي الفتح والحلية طهارة الزباد مجتاهد وليجده اقية نقلا لكان في شرح الاشياء لامة البصري قال في خزائن الروايات ناقة لاجن جواهر الفتاوى الزباد طاهر ولا يقال انه حرق الهرة وانه مكروه لانه وان كان عرقا الا انه تغير وصار طاهرا بلا كراهة وفي شرح المواهب هفت جماعة من الثقات من أهل الخبرة به ذاقوه ولون انه عرق نورفعلي هذا يكون طاهرا وفي المنهاجية من مختصر المسائل المسك طاهر لانه وان كان دما لكانت تغير وكذا الزباد طاهر وكذا العنبر وفي اننا من الشهنة قبل ان المسك والعنبر اياها طاهرين لان المسك من دابة حية والعنبر من دابة في البحر وهذا القول لا يرد عليه ولا يلتفت اليه كما صرح به قاضي خان واما العنبر فالصحيح انه عيب في البحر بمنزلة القير وكلاهما طاهر من اطييب الطيب اه ملخصا وفي تحفة ابن حجر وليس العنبر وذاخه لا فاما لمن زعمه بل هو ثبات في البحر اه وللاعلامه البصري رسالة سماها السؤل والمراد في جواز استعمال المسك والعنبر والزباد (قوله وطهره محمد) اي لحديث المرتين الذين رخصاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينسروا من اوبال الابل لقم اصحابهم وعليه فلا يفسد الماء ما لم يغاب عليه فيخرج عنه عن الطهورة والمتون على قوله ما ولذا قال في الامداد والفتاوى على قولهما (قوله لا لادوى ولا غيره) بيان لاتعميم في قوله أصلا (قوله عند أبي حنيفة)

مطلبه في المسك والزباد والعنبر

طاهر حلال) فوكل بكل حال (وكذا انما نجته) طاهرة (مطلقا على الاصح) فغ وكذا الزباد اشباه لاستحالة الى الطيبة (وبول ما كول) العنبر نجس (نجاسة مخففة) وطهره محمد (ولا يشرب) بوله (أصلا) لا لادوى ولا غيره عند أبي حنيفة



وأما عند أبي يوسف فإنه وإن وافقه على أنه نجس لحديث استنزهوا من البول إلا أنه أجاز شربه  
 للتداوى لحديث العريين وعند محمد يجوز مطلقا وأجاب الإمام عن حديث العريين بأنه  
 عليه الصلاة والسلام عرف شفاهم به وحيا ولم يتيقن شفاهم به فمهم لأن المراجع فيه الأطباء  
 وقوله ليس بحجة حتى لو تعين الحرام مدفعه لاله لا يحل كالميتة والخمر عند الضرورة وعلمه  
 في البصر (قوله اختلاف في التداوى بالمحرم) نفي التمايز عن الذخيرة يجوز أن عرفه لم فيه شفاء  
 ولم يرد له دواء آخر في الخائبة في معنى قوله عليه الصلاة والسلام إن الله لم يجعل شفاءكم فيما  
 حرم عليكم كإرواء البخرى أن ما فيه شفاء لا بأس به كالحل للطرحة طشان في الضرورة وكذا  
 اختياره صاحب الهداية في التنجيس فقال لو عرفه كتب الفاتحة بالدم على جبهته وأفقه  
 جاز للاستشفاء بالبول أيضا إن لم فيه شفاء لا بأس به لكن لم يشترط وهذا لأن الحرمة ساقطة  
 عند الاستشفاء بكل الخمر والميتة لاطشاش والنجاسة من البخر وأما حديثي عبد الله في  
 أنه لا يظهر الاختلاف في كلامهم لاتفاهم على الجواز للضرورة واشترط صاحب النهاية العلم  
 لا ينافيه اشتراط من بعده الشفاء ولذا قال والذي في شرح الدرر أن قوله لا للتداوى محمول على  
 المظنون والجواز باليقين اتفاقا كما مرح به في المصنف اه أقول وهو ظاهر موافق لما مر  
 في الاستدلال أقول الإمام لكن قد علمت أن قول الأطباء لا يحسن به العلم والظاهر أن  
 الخبرية يحصل بها غلبة الظن دون اليقين إلا أن يريدوا بالعلم غلبة الظن وهو شائع في كلامهم  
 تأمل (قوله وظاهر المذهب المنع) محمول على المظنون كما علمته (قوله لكن نقل المصنف الخ)  
 منه قول نقل قوله وقيل يرخص الخ والاسم تدراك على إطلاق المنع وإذا قيل بما المظنون فلا  
 استدراك وانص ما في الحاوي القديسي إذا مال الدم من انف إنسان ولا يقطع حتى يجف  
 عليه الموت وقد علم أنه لو كتب فاتحة الكتاب أو الأخر لا يصح بذلك الدم على جبهته يقطع فلا  
 يرخص له فيه وقيل يرخص كما رخص في شرب الخمر لاطشاش وأكل الميتة في الخمسة وهو  
 الفتوى اه (قوله ولوله لم دواء آخر) هذا المصريح به في عبارة التمايز كما مر وليس في عبارة  
 الحاوي إلا أنه يقاد من قوله كما رخص الخ لأن محل الخمر والميتة حيث لم يوجد ما يوق مقامهما  
 أفاده ط قال ونقل الحاوي أن لحم الخنزير لا يجوز التداوى به وإن تعين والله تعالى أعلم

• (فصل في البئر) •

الماء كرتنجس الماء القليل بوقوع نجس فيه - في راق كاله أردفه ببيان مسائل الأبارار  
 منها ما يخالف ذلك لا يقتضيه على متابعة الآثار دون القياس قال في الفتح فإن القياس أما أن  
 لا يظهر أصلا كما قال بشر كعدم الامكان لاختلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء ينبع  
 شيئا شيا وأما أن لا تنجس - حيث تعذر الاجترار أو الظاهر كما نقل عن محمد - أنه قال اجتمع  
 رأيي ورأي أبي يوسف أن ماء البئر - كماء الجارى لأنه ينبع من أسفل ويؤخذ من أعلاه  
 فلا نجس كخوض الحمام قلنا وماء ليس أن تنزع منها دلاء أخذ بالآثار ومن الطريق أن يكون  
 الإنسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم كالأعشى في يد القائد اه  
 ذكر به - دلاء آثار الوارثة بأسانيد هافر اجتمع وفي البحر عن النووي البئر وثمة مهمة  
 ويجوز تنقيتها من بارت أي حفرت رب معافي الفلاة أبو زروا بربهم مرة بعد البائس ما ومن

مطلب  
 في التداوى بالمحرم  
 • (فروع) •  
 اختلاف في التداوى بالمحرم  
 وظاهر المذهب المنع كافي  
 رضاع البئر لكن نقل  
 المصنف عنه وهناك  
 الحاوي وقيل يرخص إذا  
 لم فيه الشفاء ولم يرد له دواء  
 آخر لكن ما رخص الخمر  
 للطرحة طشان وعلمه الفتوى  
 • (فصل في البئر) •  
 (إذا وقعت نجاسة)

العرب من يقاب الحمزة في أبا تروى نقلا من قول آبار وجهها في الكثرة بربهم مرة  
 (قوله ليست بصيوان) قيد بذلك لأن المصنف بين أحكام الحيوان نجس ومعه وفصلها (قوله  
 ولو حقة) لأن أثر التنجيس وهو المفعول من الربع لا يظهر في الماء وأما ما أتت لأصاب  
 هذا الماء فبما أنظر أنه قد تغير هذه النجاسة بالحققة (قوله أو قطر بول) أي ولو بول ما كحل  
 اللحم كما مر وسبق استقنا ما لا يمكن الاستغناء عنه كبول الذئدة (قوله لم يفتح) أي لم يجهل  
 في محل القطع منه الذي لا يتفك عن بلة نجاسة ما يمنع إصابة الماء كنسج ونحوه (قوله فتيه  
 ما في القارة) - أنه في البحر عن الصراج أي فالواجب فيه نزع عشر من دلو ما لم ينفخ  
 أو يفتح (قوله على ما مر) أي من أن المعتبر فيه كبر رأي المبطل به أو ما كان عشر في عشر  
 (قوله على المعتبر) مقابلة ما مر من أنه لو كان عشرة عشرة في عشرة فهو في حكم الكثرة وقد مرنا  
 أن تصح - هذا القول غريب يخالف لما أطلقه الجمهور ولذا قال في البحر لا يجزئ أن هذا  
 التصحيح لو ثبت لخدمت مسائل أصحابنا المذكورة في كتبهم اه وما قرأه به المقدمي رده نوح  
 أفندي (قوله ولو فارق يابسة) على المعتبر وما في خزانة الفتاوى من أنه لا تنجس البئر لأن  
 البئر دباغة ضعيف كافي في البحر وأما في الحلية (قوله التنظيف) أي من نجاسة قديم  
 سائل كافي الحلية وسبق في النجاسات أنه يعني عن دم الشهيد ما دام عليه ومفاده أنه لو كان  
 عليه دم لا ينجس الماء لذا قال في الخائبة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده إلا إذا سال  
 منه الدم اه لكن الظاهر أن معناه أنه لو خرج منه دم سائل نجس الماء احتراز عما إذا كان  
 ما خرج منه ليس فيه قوة السيلان وليس معناه أنه سال منه الدم في الماء تأمل ثم ينبغي تقييد  
 التنجيس بما عليه مما فيه قوة السيلان بما إذا احتل في الماء أو لم يمتص من غده فلا ينجس تأمل  
 (قوله والمسلم المقتول) أما قبل غده فتصو على أنه يفسد الماء القليل ولا تصح صلاته حمله  
 وبذلك استدلل في المحيط على أن نجاسة الميت نجاسة خبيث لأنه حيوان مصوي فينجس بالموت  
 كغيره من الحيوانات لانتجاسة - حدث ومعه في السكالي ونسب به في البدائع إلى عامة المشايخ  
 كافي جنازة البحر أقول وهذا يؤيد ما حملناه عليه كلام محمد في الأصل من أن غسل الميت نجسه  
 ويضاهي ما مر من تصحيح أنما عمله قافهم (قوله مطلقا) أي غسل أولاه في جنازة البحر  
 واتفقوا على أن الكافر لا يطهر بالغسل وأنه لا تصح صلاته به اه أقول وهو - دماء مؤيد  
 أيضا لا قول بأن نجاسة الميت للنجس لا الحدث ومؤيد ما قلناه آنفا قافهم (قوله - كقط)  
 أطلقه تبع البحر والقهاء - ما في وقيد في الخائبة بما إذا لم يمتص - قال فانه يفسد الماء القليل  
 وإن غسل أما إذا استعمل في حكمه حكم الكبير ونوع به ما غسل لا يفسد اه وعلى هذا حكم  
 صلاته حمله كافي الخائبة أيضا وفيها أيضا البيضة الرطبة أو السضة - إذا وقعت من الدجاجة  
 أو الشاة في الماء لا يفسده اه قافهم (قوله ما مر) أي في باب المياه من أن غير المصوي  
 كزئير وعقرب لا يفسد الماء كذا ما في المولد لهك وسرطان فهو لتعليل لا قيد من قافهم  
 (قوله وانتفخ) أي تورم وتغير من صفة الحيوان فاستثنى وقوله أو قطه أي - قط شعره  
 وقوله أو تفسخ أي تفرقت أعضاؤه من أعضوا ولا فرق بين الصغير والكبير كالفار  
 والادى والقيل لأنه تنفصل ببلته وهي نجاسة مائعة نصارت كقطرة خمر ولا هذا لورقة ذنب فار

ليست بصيوان ولو حقة  
 أو قطر بول أو دم أو ذنب  
 فارة لم يفتح فلو نجس نفسه  
 ما في القارة (في بريدون  
 القدر الكثير) على ما مر  
 ولا عبرة لاحق على المعتبر  
 (أومات فيها) أو خارجها  
 والتي في أول فارق يابسة على  
 المعتبر إلا الشهيد التنظيف  
 والمسلم المقتول أما الكافر  
 فينجسها مطلقا كسقط  
 (حيوان مصوي) غير ما في  
 لما مر (وانتفخ) أو قطه  
 (أو تفسخ) ولو تفسخه  
 خارجها ثم وقع فيها ذكره  
 الوالي

أقول وجه مسئلة السقط  
 أنه إذا لم يستعمل لا يعطى  
 حكم الادى من كل وجه  
 ولا الاصيل عليه ولو كان  
 يطهر بالغسل لصلى عليه  
 فهو في حكم الحيضة من  
 سائر الحيوانات بخلاف ما  
 إذا استعمل أي علمت منه  
 علامة الحيضة بعد الولادة  
 فانه كالكبير كذا ذكره  
 ظهور في



ينزح الماء كله بغير وجه ظهوره وأنه لو جرح الحيوان بلا تفسخ ونحوه ينزح الجميع كما في الفتح وأن  
 قطعة منه كنفسيه وهذه أقوال في الخاتمة قطعة من لحم الميتة تفسده (قوله ينزح كل ما من)  
 أي دون الطين لو روي الأثر ينزح الماء لكن لا يطبق المسجد بطينها احتياطاً بغير (قوله  
 الذي كان في وقت الوقوع) فلوراديه قبل النزح لا يجب نزح الزائد وهو أحد القولين  
 وما ياتي اعتبار وقت النزح وعليه فيجب نزح الزائد ويأتي غايته في قولهم في القدر  
 الواجب وقت الوقوع ثم زادوا بغيره هل يفتى بغيره وقت الوقوع أيضاً ظاهر كلامه نعم وقد ذكر  
 في البحر أنه لو بلغه بعد النزح لا ينزح منه شيء (قوله بعد إخراج) إذا النزح قبله لا يفيد لأن  
 الواقع سبب للنجاسة ومع بقائه لا يمكن الحكم بالطهارة بغير (قوله إلا إذا نه) مذكراً  
 في السراج واعترضه في البحر بأن هذا الغايه تقيم فيها إذا كانت البئر معينة لا تنزح وأخرج  
 منها المقدار المعروف أما إذا كانت غير معينة فإنه لا بد من إخراجها ولو جوب نزح جميع الماء  
 اه أقول قديماً مذكراً إخراج وان كان الواجب نزح الجميع لأن الواجب الإخراج قبل النزح  
 لا بعده كما عتبه (قوله متجسدة) نعم لكل من الخشبة والخرقه وانما أفردوا للعطف بالواو التي  
 هي لاحدا شيئين وأشار به قوله متجسدة إلى أنه لا بد من إخراج عين النجاسة كلهم ميتة  
 وخنزير اه ح قلت فلو نه مذكراً أيضاً في التمهيد الثاني عن الجواهر ولو وقع عصافه فيها فجزوا  
 عن إخراجها فإدام فيها اقبحه فترك مدة يعلم أنه استحال وصار جازوا قبل مدة ستة أشهر  
 اه (قوله ينزح) بالباء الموحدة متعلق بظهر بعده (قوله يطهر الكل) أي من الدلو  
 والرشا والبكرة ويد الماء متى نجا الان نجاسة هذه الأشياء بنجاسة البئر فتطهر بطهارتها  
 للخرج كدس النهر بطهرتها إذا صار خلا وكيد المستنقح تطهر بطهارة الحمل وكعروة الأبريق  
 إذا كان في يد المستنقح نجاسة رطبة فجعل يده عليها كغاصب على اليد فإذا غسل اليد لا تأثر  
 طهرت العروة بطهارة اليد بغير (قوله خلاصة) ومثله في الخاتمة وهو مبني على أنه لا يشترط  
 التوالي وهو المختار كما في البحر والفقهاء الثاني (قوله وائس بنجس العين الخ) أي بخلاف الخنزير  
 وكذا الكلب على القول الآخر فإنه بنجس البئر طلاقاً وبخلاف الحديث فإنه يندب فيه  
 نزح أربعين كما ذكره وبخلاف ما إذا كان على الحيوان خبث أي نجاسة وعلم بها فإنه بنجس  
 مطاقاً قال في البحر وفيه ما لا يعلم لأنهم قالوا في البقرة وضوء بغير حيا لا يجب نزح شيء وان  
 كان الظاهر احتمال بولها على أن هذا الكلب يمتلئ طهارتها بان سقطت عقب دخولها أما  
 كثير ما أن الأصل الطهارة اه ومثله في الفتح (قوله لم ينزح شيء) أي وجوب الماء في الخاتمة  
 لو وقعت الشاة وخرجت حية ينزح عنده ولو انفسكت القلب لا تطهر حتى لو لم ينزح وتوضأ  
 جزوكذا الحمار والبغل لو خرج حيا ولم يصب فيه الماء وكذا ما يؤكل لحمه من الأبل والبقر  
 والغنم والطيور والدجاجة المحبوسة اه ومثله في مختارات النوازل (قوله كذا في الخاتمة)  
 أقول لم أره في الخاتمة وانما الذي فيها أنه ينزح في البغل والنجاو جميع الماء إذا أصاب فيه  
 الماء وكذا في البحر مع ما لا يوافق فيه من الدرر وعزاه شارحها إلى الميتة في وكذا  
 في البسائط والفقهاء الثاني والامداد والحاشي القديسي ومختارات النوازل والبرازية  
 وغيرها وقال في الميتة كذا روي عن أبي يوسف وقال شارحها الحلبي ولم يرو عن غيره

(ينزح كل ما من) الذي  
 كان فيها وقت الوقوع  
 ذكره ابن السكال (بغيره)  
 إخراجها (إلا إذا نه) مذكراً  
 خشبة أو خرقه متجسدة  
 فينزح الماء إلى حد لا يلا  
 وصف الدلو يطهر الكل  
 تبعاً ولو نزح بغيره ثم زاد  
 في القدر نزح قدر الباقي في  
 الصحيح خلاصة قيد بالموت  
 لأنه لو أخرج حياً وائس  
 بنجس العين ولا بد حدث  
 أو خبث لم ينزح شيء إلا أن  
 يدخل فيه الماء فيعتبر ببقائه  
 فان نجح نزح الكل والا  
 لا هو الصحيح نعم يندب  
 عنده في المشكوك لأجل  
 الطهور به كذا في الخاتمة  
 زائد في الخاتمة وعشرين  
 في القارة وأربعين في جنوب  
 ودجاجة مختارة

خلافه اه وفي الفتح وان أدخل فيه الماء نزح الكل في البصر وكذا انظار كلامهم في المشكوك  
 اه وفي الجوهرة وكذا كل ما سوره نجس أو مشكوك فيجب نزح الكل وفي السراج وسور  
 البغل والحمار ينزح كل الماء لأنه لم يبق طهوراً وكذا في الخاتمة بقوله لا بد من نزح الماء  
 مشكوكاً وهو غير محكوم بظهوره يته على ما هو الأصح بخلاف المكره فإنه غير مسلوب  
 الطهورة ومثله في الفتح لكن في البحر عن المحيط لو وقع سور الحمار في الماء يجوز التوضؤ به  
 ما لم يغاب عليه لأنه ظاهر غير طهور كالماء المستعمل عند محمد اه قلت لكنه خلاف ما نظاfer  
 عليه كلامهم كما عت وان شئ غايه الشارح فيماسباق في الاسانوس فبغيره عليه والحاصل  
 أنه إذا أصاب فم الحمار الماء صار مشكوكاً فيه ينزح الكل كالذي سوره نجس قال في شرح الميتة  
 لا شراً كما حافي عدم الطهور به وان افتراه من حيث الطهارة فإذا لم ينزح رجماً يظهر به أحد  
 والصلاة وحده غير مجزئة فينزح كله اه قال في الخاتمة وهذا بخلاف ما إذا لم يصب فيه الماء  
 فان الصحيح أنه لا يصير الماء مشكوكاً فيه كما في الخاتمة وانما ينزح منه عشرة دلو كالشاة  
 كما في الخاتمة اه أقول وبه يظهر أن قول النهر لكن في الخاتمة الصحيح أنه في البغل والحمار  
 لا يصير مشكوكاً فلا يجب نزح شيء ثم يندب نزح عشرة وقيل نزح عشرين مشكوكاً فيه حالة  
 وصوله في الماء بحالة عدم الوصول وقبده الشارح فتنبه ثم رأيت شيخنا شيخنا الرحيم في نه على  
 ذلك كما ذكرته (قوله كذا في حديث) أي أنه ينزح فيه أربعون كما عزم في المناظر الخاتمة إلى  
 فتاوى اللجنة ثم عزوا إلى القياسية أنه ينزح فيه الجميع وفي شرح الوجائية والتحقق النزح  
 للجميع عند الامام والثاني على القول بنجاسة الماء المستعمل وقيل أربعون عنده ومذهب  
 محمد أنه يساويه الطهورة وهو الصحيح عند الشيخين فينزح منه عشرين أيضاً بغيره ورواه  
 فيه والمراد بالحدث ما يشعل الخبث واستشكل في البدائع نزح العشرين بأن الماء المستعمل  
 طاهرة لا يضر ما يغاب على المطلق كسائر المائعات ثم قال ويحقق أن يقال طهارته غير  
 مقطوع به بخلاف في اختلاف سائر المائعات فينزح أدنى ما ورد به الشرع وذلك عشرين  
 احتياطاً اه قلت وهذه المائعات تؤيد القول بعدم الفرق بين المائي والملاقي في الماء المستعمل  
 وأن المستعمل ملاقي الأعضاء فقط ولا يشترط بيع في جميع ماء البئر والواجب نزح الجميع لأنه  
 إذا وجب نزحه في المشكوك في طهوريته ففي الماء المستعمل الحق عدم طهوريته بالأولى  
 وتؤيد ما قاله صاحب البحر من أن الفرق التي استدل بها القائلون باستعمال كل الماء  
 مبنية على رواية بنجاسة الماء المستعمل والله أعلم (قوله) نقل في الذخيرة عن كتاب الصلاة  
 الحسن أن الكافر إذا وقع في البئر وهو حي نزح الماء في البئر ما أتبع أنه رواية عن الامام لأنه  
 لا يخلو من نجاسة حقيقة أو حكمية حتى لو اعتدل فوقه فيمن آمن ساعته لا ينزح منها شيء أقول  
 وأهل نزحها الاحتياط تأمل (قوله لأن في بولها اشكاً) وقدم أنهم لم يعتبروا احتمال النجاسة  
 في الشاة ونحوها ثم هذا الجواب بناء على القول بأن بول الهررة والفارة بنجس البئر وفيه كلام  
 يأتي (قوله وان تعذر) كذا عبر في الهداية وغيره وقال في شرح الميتة أي بحيث لا يمكن  
 الإخراج عظيم اه فالمراد به التمسك به في الدرر (قوله لكونه معيناً) القياس معيناً  
 لأن البئر مؤنة مع ما لا أنهم ذكروها حلاً على اللفظ ولأن فعلها بمعنى مفعول يستوي فيه

كما أدى محدث ثم هذا ان  
 لم تكن القارة هاربة من  
 هرولا الهربا ربا من كلب  
 ولا الشاة من سبع فان  
 كان نزح كله مطلقاً كما في  
 الجوهرة لكن في النهر من  
 البئر القوي على خلافه  
 لان في بولها اشكاً (واب  
 تعذر) نزح كله الكونما  
 معيناً (في بقدر ما فتح)



المدة كروا مؤنت او على تقدير ذات معين وهو الماء يجري على وجه الارض اه حلية وليس  
 المراد ان اجارية لما ياتي بل كما قال في البحر انهم كل من تزوجوا من ماء من ماء او أكثر  
 (قوله وقت ابتداء النزع قاله الحاي) أي في شرح المنية من ماء الى الكافي وقيل وقت وقوع  
 النجاسة وهو ما قدمه الشارح عن ابن الكمال وعليه جرى ابن الكمال هنا أيضا ومنه في الامداد  
 ويشير اليه قول الهداية بنزع مقدار ما كان فيها وفي التارخانية عن الهبط لوزاد قبل النزع  
 فقبل بنزع مقدار ما كان فيها وقت الوقوع وقيل وقت النزع قال في الخاتمة وغرة ذلك فيما  
 اذا نزع البهمن ثم وجد في الغدأ كثر تركه فقبل بنزع الكل وقيل مقدار ما بقي عند الترك  
 هو الصحيح قال في شرح المنية هذه الغرة بناء على اعتبار وقت النزع لا وقت الوقوع فعلم ان  
 الصحيح ما في الكافي اه أقول فيه بحث بل الغرة على القولين لان المراد أن الغرة الخلاف  
 في الظاهر ان ما في الخاتمة تصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع لان حاصل الخلاف انه هل يجب  
 نزع الزائد على ما كان وقت الوقوع أولا فاقابل بان الاعتبار وقت النزع أراد أنه يجب نزع  
 ما زاد سواء كانت الزيادة قبل ابتداء النزع أو قبل انتهائه فنبه في الخاتمة على صورة الزيادة  
 قبل انتهاء النزع لخفاها وصرح بان الصحيح نزع مقدار ما بقي وقت الترك أي فلا يجب نزع  
 الزائد فهذا التصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع وأنه لا يجب نزع ما زاد بعده فعلم أنه الصحيح  
 لخلاف ما في الكافي هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله بقول رجلين الخ) فان قالوا ان ما فيها ألف دلو  
 مثلا نزع كذا في شرح المنية (قوله به يفتي) وهو الأصح كافي ودور وهو الصحيح وعليه  
 الفتوى ابن كمال وهو المختار معراج وهو الاشبه بالفتوة هدية أي الاشبه بالمعنى المستنبط من  
 الكتاب والسنة لان الاختلاف في القول الغير فيما لم يشتر من الشرع فنبه في قوله تعالى قالوا  
 أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون كافي جواز الصبي والشهادة عذابة (قوله وقيل الخ) جزم به في  
 الكنز والمقتى وهو مروي عن محمد وعليه الفتوى خلاصة وتارة خاتمة عن النصاب وهو  
 المختار معراج عن العناية وجهه في العناية رواية عن الامام وهو المختار والايسر كافي  
 الاختيار وأفاد في النهر ان المائتين واجبتان والمائة الثالثة مندوبة فقد اختلف التصحيح  
 والفتوى وضعف هذا القول في الخاتمة وتبعه في البحر بأنه اذا كان الحكم الشرعي نزع  
 الجميع فالاعتصام على عدد مخصوص يتوقف على دليل معي يفيد ما ين ذلك بل المأثور عن  
 ابن عباس وابن الزبير خلافه حين أفتى بنزع الماء كله حين ملئت زنجي في برزخ من وأسند  
 ذلك الا ترمع دفع ما أورد عليهم امسوط في البحر وغيره قال في النهر وكان المشايخ انما اختلفوا  
 ما عن محمد لانضباطه كالعشر تيسيرا كما مر اه قلت لكن مر وبأن أن مسائل الآبار مبنية  
 على اتباع الآثار على أنهم قالوا ان محمد أفتى بما شاهد في آبار بني داذ فانهما كثيرة الماء وكذا  
 ما روى عن الامام من نزع مائة في مثل آبار الكوفة اقله ما فيها فيرجع الى القول الاول لانه  
 تقدير من له بصيرة وخبرة بالماء في تلك النواحي لالكون ذلك لازما في آبار كل جهة واقه أعلم  
 (قوله وذلك) أي ما في التناحوط للتزوج عن الخلاف ولو اوافقه لا شمار (قوله طهرت)  
 أي اذا لم يظهر أثر النجاسة (قوله كما مر) أي في قوله ويجوز ٣ بجوار وقت فيه نجاسة (قوله  
 وهي) أي بعد اسطر (قوله فان أخرج الحيوان) أي الميت (قوله كادي) أي مما عاده

وقت ابتداء النزع قاله  
 الحاي (بوزد ذلك بقول  
 رجلين عبد الله ما  
 بصارة بالماء) به يفتي وقيل  
 يفتي بمائتين الى النجاسة  
 وهذا أيسر وذلك أحوط  
 (فان أخرج الحيوان غير  
 منقطع ولا منقطع) ولا  
 مقط (فان) كان  
 (كادي)

قوله قوله طهرت وكذا  
 قوله كما مر وقوله ويحيى  
 ثلاثه الا وجوده افيما  
 يدي من نسخ الشارح  
 فليجروا به

في الجنة كاشافوا السكب كافي البحر (قوله وكذا سقط الخ) أفاد أن ما ذكره واقعه من حادثة  
 لا فرق بين كبريه وصغيره لكن قال الشيخ اسمعيل وأما ولد الشاة اذا كان صغيرا  
 فكما - نور كان شربه بعبارةهم كافي البحر مندي اه وكذا قال ولده سيدي عبد الغني الظاهر  
 أن الا دى اذا خرج من أمه صغيرا أو كان سقطا فهو كالسنة نور لان العبرة بالمقدار في الجنة  
 لا في الاسم اه قلت لكن قد مضى عن الشاة أن السقط ان استعمل لحكمه كالسنة  
 وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان لم يفسد ثم لم يغسل وتقدم أيضا أن ذنب القارة  
 لو وقع ففيمه ما في القارة ثم رأيت في القوس - ثاني قال فلو وقع فيه اسقط ينزع كل الماء وعن أبي  
 حنيفة أن الجسد كاشافا وعنه أنه والسقطه كالدجاجة كافي الزاهد دى اه فعلم أن في  
 الجسد رواتين والظاهر أن مثله السقطه وهي ولد الشاة والحق السقط بالأكبر يؤيد  
 الاولى منهما وتقييد الشارح الاو زبالا كبرير تبع للخلاصة وقال فيه أما الصغيرة فكانت حياطة  
 يؤيد الثانية وفي السراج أن الاوزة عند الامام كاشافا في رواية وكاشافا في أخرى اه أقول  
 وهذا المقام يحتاج الى تحرير وتبرقاء - لم أن المسطور كاذ كذا فانه نزع السكب في الا دى  
 والاربعة في الدجاجة والاشهرين في القارة فلذا كانت المراتب ثلاثة كما سنذكره من هذا  
 أو رد في المستصفي ان مسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار والنص ورد في القارة  
 والدجاجة والا دى فكيف يقاس ما عدلها بها ثم أجاب بأنه بعد ما استجركم هذا الاصل  
 صار كالذي ثبت على وفق القياس في حق التفريق عليه واعتبره في البحر بأنه ظاهر في أن  
 فيه التزاي مدخ - لا وليس كذلك وقال فالاولى أن يقال انه الحاق بطريق الدلالة لا بالقياس  
 كما اختاره في المعراج اه اذا علمت ذلك فظهر لك أن ما ورد بالنص من انه - لانه المذكور لم  
 يفرق بين صغيره وكبيره في ظاهر الرواية وقوف مع النص وله - الم يختلف في السقط بخلاف  
 ما لحق بذلك كاشافا والاوزة فانه قد يقال ان صغيره ككبيره أيضا تبعاً له طحي به رقة قد قال  
 بافرق اعتبار البهنة فلذا وقع فيه الاختلاف هذا ما ظهر لي من فيض الفتح العليم فاعتني به  
 (قوله كما مر) أي بان يقال المشركون لا وجوب والزائد للندب (تنبيه) ظاهر اقتضاه المصنف  
 عن ما ذكره يفيد أن المراتب ثلاث لانها الواردة في النص كما قدمنا وروى الحسن عن الامام  
 أن في القوارا الكبير والقارة الصغيرة عشر دلاء وان في الحياطة ثلاثين بخلاف الهرة فالمراتب  
 خمس لكن الذي في المتن هو الاول وهو ظاهر الرواية كافي البحر والقوس - ثاني (قوله وهذا)  
 أي نزع الاربعين أو العشرين لتطهير البئر (قوله بخلاف فهو صهر مخرج وجب الخ)  
 الصهر مخرج الحوض الكبير يجمع مع فيه الماء قاموس والحب أي بضم الحاء المهملة الخاتمة  
 الكبيرة صحاح وأراد بذلك الرد على من أفتى بنزع عشرين في قارة وقعت في صهر مخرج كانه  
 في النهر عن بعض أهل عصره - كما بما اقتضاه اطلاقهم من عدم الفرق بين المعبر وغيره  
 ورد في النهر تبعه البحر بما في البدائع والكافي وغيرهما من أن القارة لو وقعت في الحب مخرج  
 الماء كله قال ووجهه أن الاكتفاء بنزع البعض في الآبار على خلاف القياس بالآبار لا يلحق  
 بها غير هاتم قال وهذا الرد انما يثبت بناء على أن الصهر مخرج ليس من معنى البئر في أي  
 فاذا ادعى دخوله في معنى البئر لا يكون مخالفا لآثاره ويؤيده ما قدمناه من أن البئر شققة

وكذا سقط ونحوه  
 وجسد واو ز كبرير  
 (نزع كله وان) كان  
 (كبرير) وهو نزع  
 أربعة من الدلاء وجوبا  
 الى ستة دلاء (وان) كان  
 (كبرير) وفارة  
 (فمنهرون) الى ثلاثين  
 كما مر وهو ذابيم المصنف  
 وغيره بخلاف فهو صهر مخرج  
 وجب حيث







يحكم على انساب با نجاسة منه الى وقت غايه المتيقن - قوله قبل وجود القارة وانه  
 اقتصر على وقت وجودها مع انه لا يتبعه على قول الامام لان يوجب مع الفصل الاعادة  
 ولا على قوله - ما لانم الا يوجب قبل النوب - لا ا - واقره في البحر والنهر وغيره  
 واقول وبالله تعالى التوفيق ما قاله الزياي يخالف لاطلاق النوب فاطبة قائم - حكمه  
 بالنجاسة ولم يفسد لولا ان الرضوخ والنوب وفي الهداية ويختصم القدر في اعادة الصلاة يوم  
 وايضا اذا كانوا وضوا ثم اغتسلوا كل في ما صاب ماؤها ا - وفي شرح الجماع - غير  
 اقامة بخان ان كانت منتفخة اعادة الصلاة ايام ولها اليها ما صاب النوب منه في الثلاثة  
 ايام - دون من منه لم يزل في خبره - ومنها في النية وشربها ثم رأت بعض عشي صدر  
 الشريعة فقل ما قلناه وقال انه المذكور في اعلام المتعبرات والمتمم وهو في الرواية عن ابو  
 حنيفة ا - فقد ظهر ان الصواب عدم الاقتصاء على الخلل وبه يزول الاشكال ثم اشار في  
 الدرر الى ما قاله الزياي ملقوس قول الامام وقوله - ما حجت قال بعدة - له كلام الزياي  
 يزيد - قال في مرجع الدرية ان الصباغي كان يتقوى من ان ينسج في اية - هذا التقصير - بل قال في  
 البحر كالصباغي يفتي قول ابي حنيفة ما في الصلوة بقوله ما في سواء كذا في مرجع  
 الدرية ا - واقول لا يخفى ان مقتضى ما في الصباغي ان يجب اعادة الصلاة ولا يجب  
 غسل الثياب وهذا كس ما قاله الزياي قايما في التأييد ثم يظهر هذا التأييد على ما قاله بعضهم  
 ان صرف الاستنفاذ في غير الزياي زائد اقول وكذا وجدته ساقطا في نسخة قديمة مصححة  
 وكذا وجدته في نسخة مضمرة باعلية - وقد ظهر بما قررناه ان ما ذكره الشارح من  
 التمسك - بل تابع فيه الزياي وهو مخالف لما في عامة الفتاوى من الاشكال  
 فلا بد من عليه وان اقره في البحر والمخ واليه يرجع ما به في فتح القدير فاعتنم هذا التحرير  
 الذي هو من مع العلم الكبير (قوله - هذا الوظهر الخ) الاشارة في عبارة الجوهرية الى عبارة  
 القدر في التي قدمناها ثم ان ما ذكره في الجوهرية - من انه في نسخة موفوق الدين ثم قل والمخ في  
 ان المصاحف - كوكا في طهارة نجاسة - فان كانوا محدثين - قبل ليرسل - منهم - كما  
 فيه وان كانوا محدثين - لا تطلعت - لا تهم - كما في نجاسته لان اليقين لا يرتفع  
 بانك ا - اقول - هذا بخلاف لاطلاق عبارات المتعبرات من لزوم اعادة الصلاة  
 وغسل كل في ما صاب ماؤها في تلك المدة فان يشمل الاعادة عن حدث وغيرة - والف - ز  
 النوب او بدن من حدث او نجاسة او ترب او غيره - وايضا في نسخة - قوله - الجحيم - فانه يلزم  
 عاب ان يكون طاهرا - لا لا يكونه - كان طاهرا فلا تزول طهارة نجاسته - كوكا في  
 مع انه مخالف لما صرحوا به في عامة كتب المذهب وايضا في - درجوا قول الامام بحكمه  
 بالنجاسة من يوم او ثلاثة ايام بانه الاحتياط في امر العبادة ولا يخفى ان هذا التمسك - بل خلاف  
 الاحتياط فكان العمل على ما في كتب المذهب اولى (قوله - استسنا) الاستسنا - كما قال  
 الكرخي قطع المسئلة من نظائر المناهضات واذي وذلك الاقوى هو دليل يقابل القياس الجلي  
 الذي سبق اليه اقام المجتهدين نصا كان او اجماعا او قياسا خفيا وغمضا في فتاوى الهلامنة  
 قاسم (قوله - وقال الخ) قوله - ما هو القياس الجلي - وبيان وجه كل في المطولات (قوله - فلا

وهذا الوظهر عن حدث  
 او غسل عن خبث والالم  
 به - لزم في اجماع الجوهرية  
 (ومرئاة ايام) المسالها  
 (ن) انتفخ او فصح  
 استسنا وقال من وقت  
 العلم فلا

مطلب  
 هم في تعريف الانحسان

بزمهم) اي اصحاب البئر في من اعادة الصلاة او غسل ما صاب ماؤها كما صرح به الزياي  
 وصاحب البحر والفيض وشارح النية - فقول الدرر - بل ما صاب ماؤها قال في  
 الشريعة لامية اهل الصواب خلافه (قوله - في) اي قبل العلم بالنجاسة (قوله - قبل ويه يفتي  
 فانه صاحب الجوهرية وقال الهلامنة قاسم في صحيح القدر في فتاوى العتباتي قوله - ما  
 هو المختار قلت لم يوافق على ذلك - فذا اعتقد قول الامام البرهان والفتي والموصلي ومصدر  
 الشريعة - ورجع اليه في جميع المسئلة - فصار في الب - دافع بان قراه ما في مباحث وقوله  
 استسنا وهو الاحوط في العبادات ا - (قوله - اعادة من آخر استلام الخ) انه وشرب مرتب  
 وفي بعض النسخ من آخر نوم وهو المراد بالاحتلام لان النوم فيه كانه في البحر (قوله  
 در عاف) هذا ظاهر اذا وقع له عاف ولم يبدوا - حكم ما اذا لم يقع له ولاجل هذا اوقفه - في امار  
 روى ابن رستم ان الام لا يذهب عنه لان دم غيرة قد يصب فيه فانه لا يصاب لم تنف - دم زمان  
 وجوده بخلاف المني فان من غيرة لا يصب فيه فانه لا يصاب لانه من غيرة من وقت  
 وجوده - يبرح وجهه - في لو كان النوب مما يذهب عنه - هو - غيرة - توي فيه - حكم المني والدم  
 واختار في المحيط ما رواه ابن رستم ذكره في البحر وقوله فانه ظاهر ان الاصابة الخ لا يظهر في  
 الجفاف وفي السراج لو وجد في نوبه نجاسة مغلظة أكثر من قدر الدرهم ولم يزل بالاصابة لم  
 بعد شيئا بالاجماع وهو الاصح ا - قلت وهذا يشمل الدم في مقتضى ان الاصح عدم الاعادة مطلقا  
 تامل (قوله - لو منتفخة او ناشئة الخ) ذكره في البحر في شافعي قال بعد قولهم في ثلاثة ايام وينبغي على  
 قياس ما سبق تقييده بكونها منتفخة او ناشئة وان لم يكن اعادة ما ربل - له - (قوله في قول  
 دارة في الاصح) ويبدى في الانحسان ان عليه الفتوى وان خرافة الاية - دما لم يظهر اثره وان  
 بول الس - نور عقوف في غيرة ا - اني الما وعليه الفتوى ا - اقول وفي الخاتمة - ان بول الهرة  
 والقارة وغيرها ما نجس في أظهر الروايات - دما الما والنوب ا - واهلهم رجحوا القول  
 بالهرة والضرورة (قوله - بخره) بالفتح والضم كما في المغرب (قوله - حمام ودهن) اي ونحوهما  
 مما يركل له من الطيور وسوى الدجاج والاوز (قوله في الاصح) راجع الى قوله وكذا اسباع  
 طير اي على كل - من الطيور - دما ماحم - في ا - ب - وط - وجمع فاضحان في جابه -  
 النجاسة بخره (قوله - انه ذرصوره) اي البئر منه أي عن ظهره المذكور ومفاد لتطهيره - انه  
 نجس معذوقه للضرورة وفيه اختلاف المشايخ لكن الذي اختاره في الهداية وكذا - ب - من  
 الكتب انه ليس بنجس عند الاجماع - على على اقتناء الحمامات في المسجد الحرام من غير  
 تكبير مع العلم بما يكون منها كما في البحر قال ولم يذكره - هذا الخلاف فانه نعم اتفاقهم على  
 - قسط - حكم النجاسة ا - فانه يمكن ان تظهر في التملق وكذا اذا رماه في المسافة - دما فانه  
 لا ضرر في ذلك - كونه بخره - وما في النهر من أنما يمكن ان تظهر فيه بالوجوب - دما على نوب  
 وعنده ما هو حاله - لا يجوز الصلوة لانه في الغرض لا تنال الضرورة ويجوز على الطهارة ا -  
 قال ط فيه نظرا من مقتضاه عدم جواز ان يظهر به ذما الما حيث وجد غيره (قوله - ولا يثبت طاهر  
 بول الخ) تب - في صاحب الدرر وشارف الفيض الى ضعفه وذكر القوس في الانحسان ا -  
 ان وقع في الما نجسة في الاصح وكذا ذكره الخ - اي عن الكفاية مغللا بان طهارة الما - كذا

بزمهم في قوله قبل وبه  
 يفتي (فروع) وحدث في نوبه  
 منيا و يول او دما اعادة من  
 آخر احتلام و بول و عاف  
 ولو وجد في جنبه فانه نجسة  
 فان لا يثقب فيها اعادة من  
 وضع القطن والاقط - لاق  
 ايام لو منتفخة او ناشئة  
 والا في يوم وليلة (ولا زح)  
 في بول قار في الاصح فوض  
 ولا (بخره حمام ودهن) فوض  
 وكذا اسباع طير في الاصح  
 انه ذرصوره ا - (د)  
 لا (بخره بول)



وبأنه لا يخرج في الماء أي بخلاف البدن والنوب وبه جزم الشارح في الانجاس أيضا فلهذا لم أن  
 كلام المصنف صفي على القول الضعيف كآية عليه الصلاة والسلام نوح افندي (قوله كروا) **اب**  
 ومثل الرؤس الجهة الأخرى ط وسأني أشجع الكلام على هذه المسئلة في باب الانجاس  
 (قوله وغبار نجس) بالاضافة وعددها وفي الجيم المتع والمكسر ط (قوله ويعرف ابل وغنم)  
 أي لا تزج بها وهذا استصان قال في الفيض فلا نجس الا اذا كان كثيرا واه كان رطبا  
 أو يابس صحيحا أو منكسرا ولا فرق بين أن يكون للبر خارج كالمذن أولا كالمذلولات هو الصحيح  
 اه وفي الترخية ولم يذكر في الأصل روث الحمار والخنثى واختلافه فيه فقيس نجس  
 ولو قليلا أو يابس أو قبل لو يابس أولا كثرهم على انه لو فيه ضرورة وبلوى لا نجس والنجس  
 اه (فائدة) قال نوح افندي الروث لاف من روث البغل والحمار والخنثى بكسر ف يكون للبقر  
 والبقيل والبهير للابل والغنم والخمر والطيور والنجس كالب والعدرة للانسان (قوله في محاب)  
 بكسر الميم ما يحلب فيه قاموس (قوله وقت الحلب) فلو وقعت في غير زمان الحلب فهو  
 كوقوعها في سائر الاواني فتنجس في الاصح لان الضرورة انما هي زمان الحلب لان من عادتها  
 ان تبرد ذلك الوقت والا فترأى منه عسيرا ولا كذلك غيره اه شارح منية (قوله قبل تفتت  
 وتآون) قال في العناية بها للغة فلو تفتت أو أخذ اللبن لونه نجس اه فقال (قوله والتعير  
 بالبعيرين) أي في ملاقاة البئر والماء كما افاده في الشر بلاية عن الفيض (قوله اتفاقي) اعلم  
 أن بعضهم فهم من تقييد محمد في الجاهع الصغير بالبعيرة أو بالبعيرتين انه استرا عن الثلاث بناء  
 على أن منهوم العدد في الرواية معتبر قال في البصر وهذا الفهم انما يتم لو اقتصر محمد على ذلك  
 مع انه قال لا يفسد ما لم يكن كثيرا فاحشا والثلاث ليس بكثير فاحش كذا نقل عبارة الجامع  
 في المحيط وغيره اه فاشار الشارح الى أن قول المصنف ويعرف ابل وغنم المراد منه القليل  
 لا حصة من الثنتين وحمل قوله وقيل الخ على بيان حد القليل والكثير ليقيد أن ذلك ليس قول  
 آخر كما قد يتوهم وانما عبر عنه المصنف بقوله وقيل ابل وقيل ابل وقيل ابل في هذه فان فيه أفعالا  
 صحح منها قولان أحدهما هذا الثاني أن ما لا يتولد من بعيرة فهو كثير صححه في النهاية وعزاه  
 الى المبسوط فافهم قوله ذكره في الفيض لم يصرح في الفيض بهذه العبارة وانما يفهم من  
 قوله الا اذا كان كثيرا كما قدمناه (قوله وعليه الاعتقاد) صححه في البدائع والكافي وكثير من  
 الكتب يعرف في الفيض وبه يفتي (قوله لا يقدر الخ) أي ان عادة الامام رحمه الله تعالى أن  
 ما كان محتاجا الى تقدير بعدد أو مقدار مخصوص ولم يرد فيه نص لا يقدره بالرأى وانما يفهم  
 الى رأى المبني فلذا كان هذا القول أرجح (قوله البعد الخ) اخذ في مقدار البعد المانع  
 من وصول نجاسة البالوعة الى البئر في رواية نسخة أخرى وفي رواية نسخة وقال الخواص  
 المعتبر الطم أو اللون أو الريح فان لم يمتدحها جازوا لا ولو كان عشرة أذرع وفي الخلاصة والختانية  
 والتعويل عليه وصححه في المحيط بحمر والخاصة انه يختلف بحسب رخاوة الارض وصلابته  
 ومن قدره اعتبر حال أرضه (قوله ويعتبر بؤر جثث) ما فرغ من انفساد الماء ودمه باعتبار  
 ونوع نفس الحيوانات فيه ذكرها باعتبار ما يتولد منها أو البؤر بالضم مهموز العين بقية الماء  
 التي يبقيا الشارب في الانا وفي الخوض ثم استعمل بقية الطعام وغيره والجمع الاسار والقمل

مطلب  
 في الفرق بين الروث والخنثى  
 والبهير والخنثى والنجس  
 والعدرة

كروا (ابن غبار نجس)  
 لانه وعنه (ويعرف ابل  
 وغنم) يعني (لوقوعها  
 في محاب) وقت الحلب  
 (فرمينا) فورا قبل تفتت  
 وتآون والتعير بالبعيرتين  
 اتفاقا لان ما فوق ذلك  
 كذا لا يذكره في الفيض  
 وغيره ولذا قال (قيل القليل  
 المعقود عليه ما يفسد من الماء)  
 والكثير به كونه وعليه  
 الاعتقاد) كافي الهداية  
 وغيره لان ابا حنيفة  
 لا يقدره بالرأى (فرغ)  
 البعد بين البئر والبالوعة  
 بقدر ما لا يظهر للنجس أثر  
 (ويعتبر بؤر جثث)

مطلب  
 في البؤر

اسم فاعل من أسارى أي

لاختلاطه بلعابه (فصور  
 أدى مطافا) ولو جذا  
 أو كافرا أو امرأته يكره  
 سورته لرجل كعكسه  
 للاستلذا واستعمال ريق  
 القيور وهو لا يجوز مجتبي  
 (وما كول لحم) ومنه  
 القوس في الاصح ومنه  
 ما لادم (طاهر الفم) قيد  
 للكل (طاهر) طهر وبلا  
 كراهة (و) - (و) خنزير  
 وكلب وسباع عام) ومنه  
 الهرة البرية (وشارب خمر

٣ قوله لا يلزم الخ لان  
 الكلب مطلوب على  
 الأدنى وهو معمول  
 للمضاف أعني سور ونجس  
 معطوف على طاهر وهو  
 معمول للمبتدأ أعني سور  
 فكان فيه العطف على  
 معمولين وهما الأدنى  
 وطاهر اما ملين وهما المضاف  
 والمبتدأ وهذا اذا كان  
 المضاف عادلا في المضاف  
 اليه أما اذا كان العامل هو  
 الاضافة فلا اشكال أنه من  
 باب العطف على معمولي  
 عاملين مختلفين اه بحر  
 وأشار بقوله فلا اشكال  
 الى أن في التور السابق  
 اشكالاً لا مبن على تنزيل  
 اختلاف العمل منزلة  
 اختلاف العامل لان

اسم فاعل من أسارى أي  
 البؤر يمتدح لحم مسير فان كان لحم مسير طاهر فصوره طاهر ونجس فنجس أو مكره  
 فمكره أو مشكوكا فمشكوكا ابن ملك (قوله اسم فاعل من اسار) أي مسير اسم فاعل فيما  
 ماخوذ من مصدر اسار أو اسار كنع واسم فاعلهما المعاصر أو كسار والقاسم جاز كما في  
 القاموس (قوله لا اختلاطه بلعابه) على ليعقب أي ولعابه متولد من لحمه فاعتبر به طهارة  
 ونجاسة وكراهة وشكاً مخ اه ط (قوله ولو جذا الخ) بيان للاطلاق فان قيل فبني أن يتنجس  
 سورته على القول بنجاسة المستعمل لقوط الفرض بهذا الشرب على الراجح فلما استعمل  
 هو المشروب لا ما بقي ولو سلم فلا يستعمل للخرج كادخال البس في الجيب للكرز وقامه في البحر  
 (قوله أو كافرا) لانه عليه الصلاة والسلام أنزل بعض المشركين في المسجد على ما في الصحيحين  
 فالمراد بقوله تعالى انما المشركون نجس النجاسة في اعتقادهم بحر ولا يشك نزج البس به  
 لو أخرج حيا لان ذلك لما عليه في الغالب من الجبلة الحقيقية أو الحكمية كما قدمناه (قوله  
 أو امرأة) أي ولو كانت امرأة ماروى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت  
 اشرب وأنا حائض فأنادى النبي صلى الله عليه وسلم فبضع فاه على موضع في بحر (قوله ثم يكره  
 سورته الخ) أي في الشرب لافي الطهارة بحر قال الرملي ويجب تقييده بغير الزوجة وامه ارم  
 اه وأورد بعضهم م على قول البحر لافي الطهارة ما صرح في الوضوء من أنه يكره التوضي بفضل  
 ماء المرأة والمراد به السور أقول المراد به الماء الذي توضع فيه في خلوتها كما وضعت في بحر  
 تدبر (قوله للاستلذا) قال شيخنا أبو بستانه كراهة الخلاق الامرداد او جذا الخلق  
 رأسه من لاذة ما يزد على ما لو كان ما تحيا اه فكراهة التكييس ونحوه لرجلين واليدين من  
 الامر في الحمام بالاولى ط (قوله واستعمال ريق القيور) اعترضه أبو السعود بأنه يشمل سور  
 الرجل للرجل والمرأة للمرأة فالظاهر لاقتصاره على التعليل الاول كما فعل في التهر اه أي لانه  
 صلى الله عليه وسلم كان يشرب ويعطى الايمان عن يمينه ويقول الايمن فالايمن ثم عطف الماع  
 بالاجنبية وفيه نظر أيضا والذي يظهر أن المسئلة الاستلذا فقط وفيه من منتهى ما يجب  
 لاستلذا فلا كراهة ولا سيما اذا كان بعائه (قوله مجتبي) أي قبيل كآب الوسايا وكان المناسب  
 كره قبل التعليل لاني لم أره في المجتبى (قوله وما كول لحم) أي سوى الجلالة منه فانه مكره  
 كما ياتي (قوله ومنه القوس في الاصح) وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قوله ما ذكرناه له  
 عنه لانه تراحمه لانه لجهاد لا نجاسة فلا يؤثر في كراهة سورته بحر والقوس اسم جنس  
 كالحمار فيم الذكر والانثى ط (قوله ومنه ما لادم) أي سائل سوا كان يعيش في الماء أو في  
 غيره ط من البحر (قوله قيد لكل) أي لا أدى وما كول اللحم ما لادم ط (قوله طاهر)  
 أي في ذاته طهورا أي طاهر لغيره من الاحداث والاختبات ط (قوله وور خنزير) قدرا فظ  
 سور إشارة الى أن لفظ خنزير بحر وبضاض حذف وأبقى عمله وهو قليل والاولى رفعه اقباه  
 مقام المضاف قال الزيلعي ولا يجوز عطسه على البحر ورقبه لانه يلزم منه عطف على  
 معمولي عاملين مختلفين كما أوضحه في البحر (قوله وسباع عام) هي ما كان يصطاد بانه  
 كالاسد والذئب والفهد والقمر والغاب والقبيل والضبوع وأشباه ذلك من اراج (قوله

العامل وهو سور واحد في الحقيقة لكن عمله في المضاف اليه في الخبر مختلف فكان منه عام لان



ورويها (قوله لا ينجس ولا يد أن يكون المراد إذا لم يكن في برائته أثر النجس من طهر أو ربح  
 حلية (قوله لا ينجس ولا يد أن يكون المراد إذا لم يكن في برائته أثر النجس من طهر أو ربح  
 ولو كان شر به الماء به زمان طويل وفي أن نجس التاخر خالية عن الطهور وقيل إذا كان الأنا  
 ملوا نجس الماء والأنا لا فائده والأفلا أي لانه إذا لم يكن ملوا يكون الماء وأردا على  
 الشارب فإذا ابتلعه يكون كالباري (قوله فورا كل فارة) فان مكثت ساعة ولم يستفها  
 في كرهه نية ولا نجس عندهما وقال محمد بن نجس لان النجاسة لا تزول عنه إلا بالماء وبذني  
 أن لا نجس على قوله إذا غابت غيبه يجوز من ماء كثر حلية (قوله غلط) وفي  
 رواية عن الثماني أن - ورط لا يؤكل كبول ما يؤكل والذي يظهر ترجيح الأول بمر (قوله  
 بخلة) بقية ليد اللام أي مرسلة فحاط النجاسات ويصل منقارها إلى ما تحت قدمها أما التي  
 نجس في بيت وتلفه فذكره سورها لان لا تجوز عذرات غير ما حتى يجوز في عذرات  
 نفسها لا يجوز بل لا حظ الحب بينه فتلقطه كحاسة في الفخ وعلم في البحر (قوله وابل  
 وبقر جلالة) أي تاكل النجاسة إذا جهل حالها فان علم حالها طهارة ونجاسة فزورها -  
 ه مقدمي أقول الظاهر أنه أراد بالجلالة غير التي اتفق لها من أكل النجاسة إذ لو اتفق فالظاهر  
 الكراهة لانه لا ينجس بل لانهم صرحوا بأن النجاسة في الأضحية قال في شرح  
 الذهبية وفي المتن الجلالة المذكورة التي إذا قربت وجبت من أكل النجاسة فذكر كل  
 ولا ينجس لبنها ولا ينجس لحمها ويكرهه هاهنا وفي تلك حالها وذكر الباقي أن عرقها نجس  
 ه وصرح المصنف في الحظر والاباحة أنه يكره لحم الأنان والجلالة قال الشارح هناك  
 ونجس الجلالة حتى يذهب تنجسها وقد ير بثلاثة أيام لدجاجة وأربعة لثاة وعشرة لأبل  
 وبقر على الظاهر ولو أكلت نجاسة وغبرها بحيث لم يتنجس لحمها حلت ه وبه علم أن الجلالة  
 التي يكره - فدها هي التي لا تاكل إلا النجاسة حتى آتت لحمها لانه لا ينجس لحمها كونه لذا قال  
 في الجوهرة فان كانت نجاسة أو كثر لحمها علف الدواب لا يكره سورها ه قلت بقي شيء وهو  
 أن الغالب أن الأبل نجسة كافتم وجرتم الحية كسرقينها كناية في مقتضاه أن يكون سورها  
 مكرها وان لم تكن جلالة ولم أر من تعرض له وانما المفهوم من إطلاقهم عدم الكراهة  
 فلا تامل (قوله لم يعلم ربح طهارة منقارها) لما روي الحسن عن أبي حنيفة أن كان هذا الطير  
 لا يتناول الميتة مثل البازي الأهلي ونحوه لا يكره لوضوح ما يكره في الذي يتناول الميتة  
 وروي عن أبي يوسف أيضا - له حلية (قوله وسواكن يوت) أي عماله دم - مثل كالفارة  
 والحية والوزغة بخلاف ما لا دم له كالخنفس - الصرصور والعقرب فانه لا يكره كما مر وعلمه  
 في الامداد (قوله طاهر للضرورة) - بيان ذلك أن القاس في الهرة نجاسة سورها لانه مختلط  
 بلعابها المتولد من لحمها نجس لكن سقط حكم النجاسة اتفاقا فانه الطواف المنصوصة  
 بقوله صلى الله عليه وسلم انما الميت نجسة انما من الطوافين عليكم والطوافات أخرجه  
 أصحاب السنن الأربعة وغيرهم وقال الترمذي حسن صحيح يعني انما تدخل المضائق ولازمه  
 شدة الحظاظة بحيث يتعدى من الأواني منها وفي معناها ما كن البيوت اله - المذكورة

فوريه (قوله لا ينجس ولا يد أن يكون المراد إذا لم يكن في برائته أثر النجس من طهر أو ربح  
 ولو كان شر به الماء به زمان طويل وفي أن نجس التاخر خالية عن الطهور وقيل إذا كان الأنا  
 ملوا نجس الماء والأنا لا فائده والأفلا أي لانه إذا لم يكن ملوا يكون الماء وأردا على  
 الشارب فإذا ابتلعه يكون كالباري (قوله فورا كل فارة) فان مكثت ساعة ولم يستفها  
 في كرهه نية ولا نجس عندهما وقال محمد بن نجس لان النجاسة لا تزول عنه إلا بالماء وبذني  
 أن لا نجس على قوله إذا غابت غيبه يجوز من ماء كثر حلية (قوله غلط) وفي  
 رواية عن الثماني أن - ورط لا يؤكل كبول ما يؤكل والذي يظهر ترجيح الأول بمر (قوله  
 بخلة) بقية ليد اللام أي مرسلة فحاط النجاسات ويصل منقارها إلى ما تحت قدمها أما التي  
 نجس في بيت وتلفه فذكره سورها لان لا تجوز عذرات غير ما حتى يجوز في عذرات  
 نفسها لا يجوز بل لا حظ الحب بينه فتلقطه كحاسة في الفخ وعلم في البحر (قوله وابل  
 وبقر جلالة) أي تاكل النجاسة إذا جهل حالها فان علم حالها طهارة ونجاسة فزورها -  
 ه مقدمي أقول الظاهر أنه أراد بالجلالة غير التي اتفق لها من أكل النجاسة إذ لو اتفق فالظاهر  
 الكراهة لانه لا ينجس بل لانهم صرحوا بأن النجاسة في الأضحية قال في شرح  
 الذهبية وفي المتن الجلالة المذكورة التي إذا قربت وجبت من أكل النجاسة فذكر كل  
 ولا ينجس لبنها ولا ينجس لحمها ويكرهه هاهنا وفي تلك حالها وذكر الباقي أن عرقها نجس  
 ه وصرح المصنف في الحظر والاباحة أنه يكره لحم الأنان والجلالة قال الشارح هناك  
 ونجس الجلالة حتى يذهب تنجسها وقد ير بثلاثة أيام لدجاجة وأربعة لثاة وعشرة لأبل  
 وبقر على الظاهر ولو أكلت نجاسة وغبرها بحيث لم يتنجس لحمها حلت ه وبه علم أن الجلالة  
 التي يكره - فدها هي التي لا تاكل إلا النجاسة حتى آتت لحمها لانه لا ينجس لحمها كونه لذا قال  
 في الجوهرة فان كانت نجاسة أو كثر لحمها علف الدواب لا يكره سورها ه قلت بقي شيء وهو  
 أن الغالب أن الأبل نجسة كافتم وجرتم الحية كسرقينها كناية في مقتضاه أن يكون سورها  
 مكرها وان لم تكن جلالة ولم أر من تعرض له وانما المفهوم من إطلاقهم عدم الكراهة  
 فلا تامل (قوله لم يعلم ربح طهارة منقارها) لما روي الحسن عن أبي حنيفة أن كان هذا الطير  
 لا يتناول الميتة مثل البازي الأهلي ونحوه لا يكره لوضوح ما يكره في الذي يتناول الميتة  
 وروي عن أبي يوسف أيضا - له حلية (قوله وسواكن يوت) أي عماله دم - مثل كالفارة  
 والحية والوزغة بخلاف ما لا دم له كالخنفس - الصرصور والعقرب فانه لا يكره كما مر وعلمه  
 في الامداد (قوله طاهر للضرورة) - بيان ذلك أن القاس في الهرة نجاسة سورها لانه مختلط  
 بلعابها المتولد من لحمها نجس لكن سقط حكم النجاسة اتفاقا فانه الطواف المنصوصة  
 بقوله صلى الله عليه وسلم انما الميت نجسة انما من الطوافين عليكم والطوافات أخرجه  
 أصحاب السنن الأربعة وغيرهم وقال الترمذي حسن صحيح يعني انما تدخل المضائق ولازمه  
 شدة الحظاظة بحيث يتعدى من الأواني منها وفي معناها ما كن البيوت اله - المذكورة

نقط حكم النجاسة للضرورة وبقيت الكراهة - دم فحاط النجاسة وأما الخلافة فاهم  
 طاهرة - ورها كذلك لكن لما كانت تاكل اله - ذرة كره - ورها ولا يحكم بنجاسته لانه - في  
 لوعات النجاسة في فها نجس - لوعات الطهارة انتفت الكراهة وأما سباع الط - يرفا قياس  
 لبحاسة - ورها ك - سباع اسمهم بجامع حرمه لها والاحتمال طهارة لانهم انشرب بمذقة ورها  
 وهو عظم طاهر بخلاف سباع اسمهم لانهم انشرب بالاسم المبتذل بلعابهم النجس لكن لما  
 كانت تاكل الميتة غالبا ثبتت الخلافة فذكره سورها حتى لو علم طهارة منقارها انتفت الكراهة  
 هكذا اقرروا به علم أن طهارة السور في بعض هذه المذ كورات ليست للضرورة بل على الأصل  
 فتنبه (قوله مكرهه) بلواز كونها أكلت نجاسة قبي - ل شر به أو أفاد في الفخ لانه لو استعمل  
 طهارة فاهرات الكراهة حيث قال ويحمل اصغاره على الله عليه وسلم - لانا لا الهة في  
 زوال ذلك انهم بان كانت في مرأى منه في زمان يمكن فيه - فدها فاهرات الكراهة  
 محمد فيمكن بمشاهدة شر به من ماء كثر أو مشاهدة قدومه هاهنا عن غيبه يجوز ههنا ذلك فيعارض  
 هذا التجوز بنحوين كاهما نجسا فيل شر به افي - قط فتبقى الطهارة دين كراهة لان الكراهة  
 ما جاءت الامن ذلك التجوز وقد سقط وعلى هذا لا يفتي إطلاق كراهة أكل فضلهما والصلاة  
 إذا حلت عضو قبل غلبه كما أطاقتهم الشمس الاثمة وغيره بل يقيد بوثبات التوهم أما لو كان  
 زوالا عما فلا فلا ه وأمر في الجوهرة ح المفسر وهو - لاف ما قدمناه من الميتة تامل  
 (قوله تنزيها) قديمه ان لا يتوهم التحريم قال في البحر واعلم أن المكرهه - أطلق في كلامهم  
 فامر دمنه التحريم الآن ينص على كراهة التنزيه فقد قال المصنف في النصي افظ الكراهة  
 عند الإطلاق يراد به التحريم قال أبو يوس - فقلت لا ي - حنيفة إذا قلت في شيء كرهه فإرايك  
 فيه قال التحريم ه (قوله في الاصح) الخلاف انما هو في سور الهرة قال في البحر وأما سور  
 الدجاجة والخلافة لم أر من ذكر خلافا في المراد من الكراهة بل ظاهر كلامهم أنها كراهة تنزيه  
 لا خلاف لان الاقتصار على النجاسة وكذا في سباع الطير وسواكن البيوت ه (قوله كاه -  
 انقير) أي أكل - ورها أي موضع فها رما - قط منه من النجس ونحوه من الجملات لانه لا يخلو  
 من أديم أو ليس المراد أكل ما بقي أي عماله بطهارة له نجس - لاف المانع كما وضحه في الحلية  
 وأفاد الشارح كراهته لانه لا ينجس - وهذا عند توهم نجاسته فها كما قدمناه من الفخ فريسا  
 (فرع) تكرر الصلاة مع حمل ما سور مكرهه كالهرة ه بحر عن النوشيج قلت وينبغي تقيده  
 بالتوهم أيضا كما علمه مما مر وبناهم كراهة الصلاة بشوب أصابه اله - سور المكرهه كما ذكره  
 في الحلية ه (نكتة) قبل ست ثورت النسيان سور الفارة وانقاء القملة وهي حية والبول  
 في الماء الرا كدوق طعم الفطار ومضغ العلق وأكل التفاح ومنهم من ذكره - دينا لكن قال  
 أبو الفرج بن الجوزي انه حديث موضوع بحر وحلية وإطلاق التفاح هنا موافق لما في كتب  
 الطب من أنه كاه مورث النسيان وذكر بعضهم الحديث مقيده التفاح بالهضم (تمه) زاد  
 بعضهم ما يورث النسيان أسبابا منها العصيان واله - يوم والاحزان - يب الدنيا وكثرة  
 الاشتغال بها أو أكل الكزبرة الرطبة والظفر في المس - لوب والحلم في نفرة القفا والاسم الملم  
 والخبز الحامى والاكل من القدر وكثرة المزج والضمك بين المقابر والوضوء في محل الاستنجاء

(مكرهه) تنزيه إلى الاصح  
 ان وجد غيرة لا لم يكره  
 اصلا كما كراهة في (و)  
 سور (حرام)

مطاب  
 الكراهة حيث أطلقت  
 فالمراد منها التحريم

مطاب  
 ست ثورت النسيان



وقوله السر او بل او العمامة ونظر الجنب الى السماء وكس البيت بالخرق ومسح وجهه  
 او يديه بذيبة ونفض الثوب في المسجد ودخوله باليسرى وخروجه بيمينه في والاعب بالذاكر  
 او الذكرك - في ينزل والنظر اليه والبول في الطريق او تحت شجرة عمرة او في الماء الراكد  
 او في الرماد والنظر الى الفرج او في مرآة الطمام والامشاط بالمشط المسكور وغير ذلك  
 وليدعي عبد الغني في رسالة (قوله اهل) اما الوحشي فما كولد فلاشك في صورته ولا كراهة  
 (قوله في الاصح) قاله فاضيلان ومقابلة القول بخصاسته لانه يخص فيه بسم البول قال  
 في البدائع وهو غير سديد لانه امر موهوم لا يغلب وجوده فلا يؤثر في ازالة الثابت بجم (قوله  
 امة حارة) قال في القاموس الحارة بالهاء الاتان قافهم وهذا القيد صرح به غير واحد منهم  
 الصروجي في شرح الهداية قال اذا نزا الحمار على الرملة أي القرص لا يكره لم البول المتولد  
 بينهم ما فعل هذا لا يصير صورته مشكوكا فيه اه والمراد لا يكره له عند هذه الحقايق بالقرص  
 وعنده بكرة كالقرص الا ان صورته لا يكون مشكوكا في اتفاقا كما هو الصحيح في صور القرص  
 وكذا البول الذي امة بقرية يحل له انما قال لا يكون صورته مشكوكا لکن شافى هذا قول  
 صاحب الهداية والبول من نسل الحمار يكون بمنزلة فانه يفيد اعتبار الاب الا ان الاصل  
 في الحيوان ان الحمار بالام كما صرحوا به في غير موضع شرح التبيين ونحوه في النهر قال في  
 الحلبة قلت ويمكن ان يقال ما في الهداية مخرج على مذهب الامام خاصة فيما اذا كان ابوه  
 حمارا واه فرسانا فليجانب التحريم على الاباحة احتياطاً (قوله طاهر) الاولى قول ابن  
 مفلح عن الغاية فطهور لان الولد يتبع مع الام اه (قوله ولا عبرة بغلبة الشبهة) رد على ما قاله  
 مسكين من ان التسمية للام بحمارها اما اذا لم يغلب شبهه بالاب (قوله لتصریحهم الخ) صرح في  
 الهداية وغيره في الاخصية بجواز الاخصية به حيث قال والمولود بين الاهل والوحشي يتبع  
 الام لانها الاصل في التسمية حتى ان نزا الذئب على الشاة يضحى بالولدها تامل (قوله اعتبارا  
 للام) لانها الاصل في الولد لانها منه او حيوان معتقود ولا يتصل من الاب الامام ههنا  
 واهذا يتبعها في الرق والحرية وانما اضيف الا تدعى الى ابيه تشر يقاله وصيانة عن الضياع  
 والا فالاصل اضافته الى الام كما في البدائع (قوله عن الاشياء) صوابه عن الفوائد الناجية  
 ط وكذا نقله في الاشياء منها في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام (قوله عدم الحل) اي عدم  
 حل كل ذئب ولد له شاة (قوله قال شيخنا) يريد الرمي عند الاطلاق ط (قوله انه غريب)  
 اي مخالفة المتصور في كلامهم من اطلاق أن العبرة للام وقد ذكر القولين المصنف في منظومته  
 تحفة الاقران في الاخصية فقال

نتيجة الاهل والوحشي • تلحق بالام على المرضى  
 ومنسبة نتيجة الحرم • مسح المباح يا أخى قاهل  
 هذا هو المشهور بين العامة • والمظفر في هذا كونه قاهلا

(قوله مشكوك في طهوريته) هذا هو الاصح وهو قول الجمهور ثم قيل سيبه معارض  
 الاخبار في حله وقيل اختلاف الصحابة في صورته والاصح ما قاله شيخ الاسلام ان الحمار  
 أشبه الهرة لوجوده في الدور والافنية لكن الضرورة فيه دون الضرورة فيما ذكرناه

مضائق

اهل ولود كرا في الاصح  
 (و بفعل) امة حارة قاله  
 فرسا او بقرة طاهر كولد  
 من حمار وحشي وبقرة  
 ولا عبرة بغلبة الشبهة  
 لتصریحهم بجهل كل ذئب  
 ولد له شاة اعتبارا للام  
 وجواز الاكل يستلزم  
 طهارة الدور كما لا يخفى  
 وما نقله المصنف عن الاشياء  
 من تصحيح عدم الحل قال  
 شيخنا انه غريب (مشكوك  
 في طهوريته)

مضائق البيت فاشبه الكلب والسباع فلما ثبتت الضرورة من وجهه دون وجهه واستوى  
 ما وجب الطهارة والنجاسة تساقط المتعارض فصار الى الاصل وهو ناشيا ان الطهارة في  
 الماء والنجاسة في اللعاب وليس أحدهما بأولى من الآخر في الامر مثلكا لحيات من وجه  
 طاهر من آخر ونجاسة في البصر لا يقال كاب الصيد والحراسة كذلك لانه معارض بالنسب كما  
 أفاده في السعدية (قوله لافي طهارته) اي ولا فيهما جميعا كما قيل ايضا هذا مع اتفاقهم انه  
 على ظاهر الرواية لا يخص الثوب والماء ولا يرفع الحدث فلهذا قال في كشف  
 الاسرار ان الاختلاف اقل لان من قال الشك في طهوريته فقط او ادان الطاهر لا يتخصص  
 به ووجب الجمع بينهما وبين التراب لانه ليس في طهارته شك أصلا لان الشك في طهوريته  
 انما ناشا من الشك في طهارته اه بقرات ويؤيده ما صرح عن شيخ الاسلام فانه صرح في أن  
 الشك في الطهارة (قوله اعتبر بالاجزاء) أي كالماء المستعمل عند محمد فيجوز لوضوء بالماء  
 ما لم يغلب عليه عيبه ويحيط وكان الوجه أن يقول ما لم يساوه ماءا في فمثلة انشاق بجوده اذا  
 وفي السراج بعد نقله عن الوجه واعتراض المصنف في عليه حيث قال وهذا به دلالة اذا جوز  
 الوضوء بالماء الذي يختلط بالثوب ما اذا كان أكثر كان أيضا يجوز الوضوء بالثوب لانه أكثر من  
 اللعاب اه أقول ويؤيده ما قد مناه عن الفتح من أنه طاهر كلامهم على أنه ينزح منه جميع  
 ماء البئر وقدمنا النقل فيه وأن اعتباره بالاجزاء بخلاف ذلك قد صرحوا بان العمل بما  
 عليه الاكثر به يظهر أن ما مناه غيره معتبر قدبر (قوله قولان) قد علمت أن الشك في الطهارة  
 ناشي عن الشك في الطهارة والنسب اشبات يمين لا يرتفع الا بطهارة يمين فافهم وتامل (قوله  
 في صلاة واحدة الخ) أي في أن الشرط أن لا تخلوا الصلاة الواحدة عنهم ما وان لم يوجدا جميع بينهما  
 في صلاة واحدة حتى لو تضايف وصلى ثم أحدث وتيمم وصلى تلك الصلاة جاز وهو الصحيح لان  
 الطهارة ادهما لا يجمعون فان كان التيمم واجت صلاة التيمم أو التيمم فبالعكس ثم رقت  
 قيل يلزم من هذا اداه الصلاة بالطهارة في إحدى المراتب وهو من لازم الكثرة فينبغي وجوب  
 الجمع بينهما في أداء واحدة قلنا كل منهما طاهر من وجهه دون وجهه فلا يكون الاداء بالطهارة  
 من كل وجه فلا يلزم الكثرة كالوصلي حتى بعد دغوا الحماة لا يجوز صلاة ولا يكره  
 للاختلاف بخلاف ما لو صلى بعد البول بجم من المراح والظاهر أن الاولى الجمع بينهما في  
 اداه واحدة لا تباعد عن هذه التسمية ثم رأيت في النثر بلاية نقل عن شيخه الشمس المحي به  
 لوصلي بالوضوء ثم بالتيمم فان لم يحدث بينهما مرة فعله في الاولى دون الثانية وان أحدث  
 مرة فجمع ما وجهه ظاهر فتدبر به ظهر أن قول النثر في ما صرح ثم أحدث غير قديم فافهم منه  
 أنه لو لم يحدث يصح بالاولى لان الصلاة الثانية تكون بالطهارة في التيمم عن الفتح واختلاف في  
 التيمم بـ وراح الحمار والاحرام أن ينوي اه اي الاحرام القول بوجوب افتد قد مناه في بحث  
 التيمم عن البحر عن شرح الجمع والتأني به في الكفاية أنه اشترط فيه وفي يمين التيمم (قوله  
 ان قد مناه مطلقا) اما اذا وجد تيمم المصير اليه ولو وجد ما تضايف بالثوب وتيمم لا يصلي ما لم  
 يتوضأ به ولو لم يتوضأ به حتى فقد ومعه السور أعاد التيمم لا الوضوء بالثوب تارة ثانية (قوله في  
 الاصح) والافضل تقديم الوضوء رعاية لقوله زفر يلزمه امداد (قوله ثم اراقه) اما لو اراقه

لا في طهارته حتى لو وقع  
 في ماء قليل اعتبر بالاجزاء  
 وهل يطهر النجس قولان  
 (فيه توضايف) أو بقية  
 (ويتم) أي يجمع بينهما  
 احتياطاً في صلاة واحدة  
 لا في حالة واحدة (ان فقد  
 ما) مطلقا (وصحفة) بـ  
 أهم ما شاء في الاصح ولو تيمم  
 وصلى ثم اراقه لم يضر إعادة  
 التيمم والصلاة



اولا حتى صار ماء طاهرا لا يلزمه بل عن نصيب بن يحيى ان من لم يجد الا سورا الحار جهر بقره ثم  
 يتيم قال المصنف وهو قول جيد جرح عن جامع الجيوب (قوله لاحتمال طهوريته) اي  
 تضمن الصلاة البطالة فتعاد في الزمان في سوره حار وهو في الصلاة لا تارة ثم ترضا  
 به واعادها لاحتمال البطالة اه (قوله وبقدم التيم على نبيذ القمر) اعلم انه روى في النبيذ  
 عن الامام ثلاث روايات الاولى وهي قوله الاول انه يتوضا به ويستحب ان يضيف اليه التيم  
 الثانية الجمع بينهما كسوره الحار وبه قال محمد ورجحه في غاية البيان والثالثة التيم فقط وهي  
 قوله الاخير وقد رجع اليه وبه قال ابو يوسف والائمة الثلاثة واختاره الطحاوي وهو  
 المذهب الصحيح المختار المعتمد عندنا جرح اذا علمت ذلك فاعلم ان ظاهر كلام المصنف مبني على  
 الرواية الثانية وبه تظهر مناسبة ذكره في بحث السور امكن بنا فيه قوله على المذهب فيتميم  
 محل قوله وبقدم الخ على التقدم في الرتبة لاني الزمان اي ان التيم رتبة التقدم على الوضوء  
 بالنبيذ فلا يقتصر على الوضوء ولا يجمع بينهما مع بين التيم قال في التهور ومحل الخلاف ما اذا  
 اتى في الماء قنبر حتى صار ماء لوارق فاعلم ان لا يكره ان لم يحل فلا خلاف في جواز  
 الوضوء به او اكره فلا خلاف في عدم الجواز او طبع ذلك في الصحيح كافي الميسر ورجح  
 غيره الجواز لان الاول اولى باوفاقه لما مر من الضابط اي المذكور في المياه (قوله لان  
 الجهم داخل) على لكونه ماذ كره المذهب المتقي به دون غيره فانهم (قوله وحكم عرق  
 كسور) اي العرق من كل حيوان حكمه كسوره لتولد كل منهما من اللحم كذا قالوا ولا يخفى  
 ان التولد هو الماء اب اي لا السور امكن اطاق عليه للمعاد ورتبه (قوله فعرق الحار الخ) اقرده  
 بالتصميم عليه لان بعضهم كصاحب المنيعة استقامه فقال الا ان عرق الحار طاهر عند ابي  
 حنيفة في الروايات المشهورة كما ذكره القاسمي ودورى وقال شمس الائمة الحلواني نجس الا انه  
 جعل عفوا في اخواب والبدن للضرورة قال في شرح المنيعة وهذا الاستثناء انما يصح على القول  
 بان الشك في الطهارة اذا قيل ان سوره الحار مشكوك في طهارته ونجاسته وعرق كل شئ  
 كسوره صح ان يقال الا ان عرق الحار طاهر اي من غير شك لانه صلى الله عليه وسلم لم يركب الحار  
 معرو ويا في سوره الحار وانما يقال انه يعرق ولم يرو انه عليه الصلاة والسلام غسل بدنه او ثوبه  
 منه اه ومعرو ويا حال من القاعل ولو كان من المفعول اقبل معرو ويا كذا في المغرب قلت  
 وليس المعنى انه عليه السلام لم يركب وهو عريان كما يروى كلام التهور وغيره اذ لا يخفى بعده بل  
 المراد انه لم يركب حال كونه معرو ويا الحار هو اسم فاعل من اعرو ويا المتهدي مذهب موه  
 لاه به يقال اعرو ويا القوس ركب عر يا فتية (قوله صار ماء طاهرا) يعني صار الماء طاهرا  
 اي في الطهارة فيجمع بينه وبين التيم كافي لانه وبجوز نم به من ذلك الماء كافي السراج  
 (قوله وفي المحيط الخ) هذا ما اخذ من التهور تاني ونصه وفي الزبدة ان عرق الجلالة كالحار  
 والبغل وغيرهما نجس وفي قاضيان ان حره ما طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الحلواني  
 نجس لكنه عفو في البدن والوثوب وعن ابي حنيفة ان عرق الحار نجاسة غليظة وعنه انه  
 خفيفة اه كلام القاسمي تاني وحاصله انه ذكر في عرق الحار والبغل ثلاث روايات عن  
 الامام كاصرح به في شرح المنيعة انه طاهر وهو ما قال قاضيان انه طاهر الرواية وهو الرواية

لا خصال طهوريته  
 (وبقدم التيم على نبيذ  
 القمر على المذهب) المصح  
 المتقي به لان الجهم اذا  
 رجع عن قول لا يجوز  
 الاخذ به (و) حكم (عرق  
 كسور) فعرق الحار اذا وقع  
 في الماء صار مشكلا على  
 المذهب كافي المستصفي وفي  
 المحيط عرق الجلالة عفو في  
 الثوب والبدن وفي الخاتمة  
 انه طاهر على الظاهر

المشهوره كما قدمناه من المنيعة ونجس مفاظ ونجس مخفف وكلام الحلواني محتمل للاخيرين  
 الا انه اسقط حكم التجانس في البدن والثوب وقد صناع المنيعة تلبية بالضرورة اي ضرورة  
 وكوبه اذا علمت ذلك فاعلم ان كلامه في عرق الحار والبغل لاني الجلالة وان ضم عرقه ما  
 في عبارة القاسمي تاني عن قاضيان ضمير منق راجع الى البغل والحار والظاهر ان نسخة  
 القاسمي تاني التي وقعت للشارح بضمير المفعول لا المنق فارجع الضمير الى الجلالة وليس كذلك وقد  
 راجعت عبارة قاضيان فرائهم بضمير التثنية اعلم الى ما ذكره قبله من البغل والحار ولم ارفها  
 ذكر الجلالة اصلا وكذا ما نقله في المحيط عن الحلواني ان في الجلالة بل في البغل والحار بل في  
 ما قدمناه من المنيعة من عبارة الحلواني وهو المتعين في عبارة القاسمي تاني بعد ضمير التثنية  
 وقد ذكرنا احكام الجلالة عند قوله وابل وبقر جلالة ونقلنا التصريح عن البقرة الى بان عرقها  
 نجس وبه صرح الشارح في مسائل شق آخر الكتاب وهو محمول على التثنية لانه كما قدمنا  
 فاعلم هذا التصريح الذي هو من منع العالمين الخبير الحمد لله على نعمائه وتواتر آلائه

(باب التيم)

(قوله ثلثه) اي جملته فالتلويح والاعمال اي ذكره بعد ما اقتضاهما الكتاب العزيز  
 اعني قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاتوا بها وثلاثه فيها وايضا هو خلاف  
 عنهم ما اختلف بتبع الاصل (قوله وهو الخ) دليله قوله صلى الله عليه وسلم اعطيت خمس  
 يهطون احد من الانبياء قبل نصرت بالرعب ميرتهم وجعلت في الارض وفي رواية ولا تق  
 بعد او طهورا قايما رجل من امتي ادركته الصلاة فاصل واحلت في الغنائم ولم يحل لاد  
 قبل واعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة ورواه  
 الشيطان وغيرهما بل قال السيوطي انه متواتر فلذا قال الشارح بلا ريب وفيه رخص الى  
 ما في اختصاص هذه الامة بالوضوء كما قدمنا في محله (قوله هو لغة القصد) اي مطلق القصد  
 ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخليليت بخلاف الخ فانه القصد الى معظم كافي الجرح (قوله وشرعا  
 الخ) قال في الجرح واصطلاحا على ما في شروح الهداية القصد الى الصعيد الطاهر للتطهير  
 وعلى ما في البسائر وغيره استعمال الصعيد في عضو من مخصوصين على قصد التطهير بشرائط  
 مخصوصة وريف الاول بان القصد شرط لاركن والثاني بانه لا يشترط استعمال جرح من  
 الارض حتى يجوز بالجرح الاملس فالحق انه اسم لجميع الوجوه واليدين عن الصعيد الطاهر  
 والقصد شرط لانه النية اه وهذا ما حققه في الفتح (قوله شرط القصد الخ) بالنسبة للصعيد  
 وفيه تورك على المصنف لان تركه يقتضي ان حقيقة القصد فيه على انه شرط وكذا  
 الصعيد وكونه مطهرا كما افاده ح فانهم (قوله خرج الخ) ولا يلزم طاهر كما مر عن  
 شروح الهداية لان هذه الارض طاهرة غير مطهرة (قوله واستعماله الخ) هذا هو التعريف  
 الثاني الذي قدمناه عن البدائع واراد بالصفة المخصوصة ما ساقى او ما مر من كونه  
 في عضو من مخصوصين بشرائط مخصوصة وقوله لاجل اقامة القرينة هو معنى ما مر عن  
 البدائع من قوله على قصد الظاهر وقول الشارح حقيقة او كمال الخ جواب عن الاراد  
 المار على هذا التعريف اذ لا يخفى ان الظاهر الاملس جرح من الارض المستعمل في العضوين

(باب التيم)  
 ثلثه تاليا باب كتاب وهو  
 من خصائص هذه الامة  
 بلا ريب (و) افة  
 القصد وشرعا (قصد صعيد)  
 شرط القصد لانه النية  
 (مطهر) خرج الارض  
 المتقية اذا جفت فانها  
 كالماء المستعمل (واستعماله)  
 حقيقة او كمال ليم التيم  
 بالجرح الاملس



للتعاهد ليس المراد بالاسم استعماله في ذكره من اجل جملته آلة للتطهير وعليه فهو استعمال  
 حقيقة وهو ظاهر كلام التهر بالا حجة الى قوله او كما كان فاده ط وبما قررناه ظهر ان  
 المصنف ذكر التعريفين المتقولين عن المشايخ والظاهر انه قصد دمجها معا فقرر بها واحد اذا  
 لا بد في الافاظ الاصطلاحية المقولة عن الاقوية ان يكون جديف المعنى اللغوي غالباً ويكون  
 المعنى الاصطلاحى اخص من اللغوي ولذا عرف المشايخ لمج بأنه قصد خاص بزيادة اوصاف  
 مخصوصة وما مر من الارادة على ذلك بان المقصد شرط يظهر ان لا يغيره وادلان الشرط هو  
 قصد عبادة مقصودة الى آخر ما ياتي لا قصد نفس الصعيد على أن المعاني الشرعية لا توجد  
 بدون شروطها فمن صلي بلا طهارة من الاطام توجد من صلاته شرعا فلا بد من ذكر الشرط حتى  
 يتحقق المعنى الشرعى فلذا قالوا بانه انط مخصوصة كما مر ولما كان الاستعمال وهو المصحح  
 المخصوص لوجه واليدين من تمام الحقيقة الشرعية في ذكره مع القصد بتجويد التعريف  
 فاعتنى بهذا التحرير المتيقن (قوله بصفة مخصوصة) وهي ما في البدائع عن أبي يوسف قال  
 سألت أبا حنيفة عن التيمم فقال التيمم ضربتان ضربته لوجه وضربته باليدين الى المرفقين  
 فقلت كيف هو فضر ب يديه على الصعيد فاقبل به ما وادبر ثم نفض يديه ثم مسح بهما وجهه ثم  
 أعاد كففيه على الصعيد ثانياً فاقبل به ما وادبر ثم نفض يديه ثم مسح بهما وجهه وباطنهما  
 الى المرفقين ثم قال في البدائع وقال بعض مشايخنا ينبغي أن يمسح ياطن أربع أصابع يده  
 اليسرى ظاهر يده اليمنى من راس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بكف يده اليسرى دون الاصابع  
 باطن يده اليمنى من المرفق الى الرسغ ثم يمسح ياطن يده اليسرى على ظاهر يده اليمنى ثم  
 يفعل باليد اليسرى كذلك وهذا الأقرب الى الاحتياط لما فيه من الاحتراز عن استعمال  
 التراب المستعمل بالقدر الممكن اه ملخصاً ومثله في الغيبة عن النصفة والمهبط وزاد  
 الفقهاء (قوله وهو الاصح الاحوط) هذا ما ذهب اليه السيد أبو نجاش وعلمه الخواص وفي  
 الاصاب وهو ما استحسنوه وتأخذوه وهو الاحوط وقبله ايه ابركن والبس ذهب الاسيحي  
 وفاضل خان واليه مال في البحر والبرازية والامداد وقال في الفتح انه الذي يقتضيه النظر  
 لان المأمور به في الآية المسح انيس غير ويجوز قوله صلى الله عليه وسلم لم التيمم ضربتان اما  
 على ارادة الضربة أعم من كونه على الارض أو على العضو مسحا وأنه خرج مخرج  
 الغالب اه وأقره في الحلية ووجهه في شرح الوهبانية وقال الله -الامة ابن الكمال والمراد  
 بان كفاية الضربة بغير لانه لا بد منها كيف وقد ذكر في كتاب الصلاة لو كنس داراً أو هدم  
 حائطاً أو كال منطة فاصاب وجهه وذراعيه غبار لم يجزه ذلك عن التيمم حتى يمسح يده عليه اه  
 أى أو بصر لوجهه ويديه بتيته كما يأتى عن الخلاصة وقال في التهر المراد بالضرب أو ما يقوم  
 مقامه وعليه منى الشارح فيما يأتى وتماهرة الخلاف كما في البحر فيما للوضرب يديه فقبل  
 أن يمسح أحد طرفيها إذا نوى به الضرب فيما إذا ألقى الرمي الغبار على وجهه ويديه  
 مسح بنية التيمم أجزاء على الثاني دون الاول (قوله لاجل إقامة القرينة) أى لاجل عبادة  
 مقصودة لا تعبد بدون الطهارة كما يأتى بيانه (قوله فانه لا يصلي به) لان التعليم يحصل بالقول  
 لا يتوقف على الطهارة (قوله والاستيعاب) الذي يظهر ان الركن هو المسح لانه حقيقة

(بصفة مخصوصة) هذا  
 يقيد أن الضربتين ركن  
 وهو الاصح الاحوط  
 (ل) أجل (إقامة القرينة)  
 خرج التيمم للتعاسيم فانه  
 لا يصلي به وركنه شيان  
 الضربتين والاستيعاب

التيمم كما مر والاستيعاب شرط لانه مكمل له والشارح عكس ذلك ثم دأبت التصريح في  
 كلامهم بما ذكرته (قوله بشرطه ستة) بل تسعة كما سيأتي (قوله ثلاث أصابع فكثر) هو  
 معنى قوله في البحر باليد أو بأكثرها ولو مسح بأصبعين لا يجوز ولو كرر حتى استوعب بضللاف  
 مسح الرأس فانه اذا مسحها مرة أو بأصبع واحد يمسح بها يديه يمسح بهما يد لكل -ق صار قد ربح  
 الرأس مسح اه امداد و بقررات لكن في القارة خاتمة ولو غفل بالتراب بنية التيمم فاصاب  
 التراب وجهه ويديه اجزأه لان المقصود قد حصل اه نعم ان اشترط أن أكثر الاصابع محل  
 حيث مسح يديه نأمل (قوله والصعيد) كونه شرطاً لا ياتي في عدم تحقق الحقيقة الشرعية  
 بدونه كما لم يحقرناه سابقاً فانهم (قوله وقعد الماء) أى ولو كان يشغل نحو الرض فافهم  
 (قوله وستة غمانية) بل ثلاثة عشر كما -نذكره (قوله الضرب ياطن كففيه) أقول ذكرى  
 الذخيرة انه أشار بمجى ذلك ولم يصرح به ثم قال في الذخيرة بهد أسطر والاصح انه يضرب  
 يباطنهما وظاهرهما معا على الارض وهذا يصير رواية أخرى غير ما أشار اليه محمد اه وقد  
 اقتصر في الحلية على نقل عبارة الذخيرة الاولى واقتصر الشئ على نقل الثانية فظن في البحر  
 الخالف في النقل عن الذخيرة وكأنه لم يرجع للذخيرة وبه يعلم أن الواو في قوله وظاهرهما  
 على حقيقة تهما لاجل في أو خلافاً لما فهمه في البحر وادله في التهر ان الجواز حاصل بل بانهما كان  
 ثم الضرب بالباطن ستة اه فان صرح في الذخيرة كون الضرب بكل من الظاهر والباطن  
 هو السنة في الاصح وقد ظهر أن ما ذكره الشارح تبعاً للنهر -لاف الاصح فتدبر  
 (قوله واقباله -ما وادبارهما) أى بهد وضعهما على التراب ثم وكذا يقال في التفرج  
 ط (قوله ونفضهما) أى مرة وروى مرتين وانيس باختلاف في المعنى لان المقصود تفتت  
 التراب ان حصل بمرقة فيها والافترق بين بدائع ولذا قال في الهداية وينفضهما بغير  
 ما يتقار التراب كى لا يصير مثله اه بجر قال الرمي فعلى هذا اذا لم يحصل بمرتين ينفض  
 ثلاثاً وهذا اه ويظهر من هذا انه حيث لا تراب أصلاً لا ينال النفض نأمل (قوله  
 وتفرج أصابعه) فعليه سنية التفرج يجب بدخول الغبار أثناء أصابعه فيدانه لو ضرب  
 على حجر ليس لا يفرج الآن يقال الله -له تراعى في الجنس اه ح (قوله وتسعيه)  
 الظاهر أنها على صبغة ما ذكر في الوضوء والطف بالواو لا يفيده ترتيباً فلا يرد ان التسعيه  
 تكون عند الضرب ط (قوله وترتيب) أى كما ذكر في القرآن ط (قوله ودواءه) بكسر  
 الواو أى مسح المتأخر عقب المتقد -دم بحيث لو كان الاس -تعمال بالماء لا يجب المتقدم ط  
 (قوله وزاد ابن وهبان الخ) فبسه أن اشترط التيمم بنية التيمم لا تعبد من كافر إلا أن  
 يقال صرح به وان استلزمه التيمم للتوضيح اه ح وقد أصح ابن وهبان كون المسح  
 بثلاثة أصابع وعدا سنة أيضاً حيث قال

وعذر لشرط ضربتين ونية • والالام والمسح الصعيد المظهر

وكأنه أراد بالشرط ما لا بد منه -ق معنى الضربتين شرطاً والافهمار كن (قوله فزاد) هذا  
 يقتضى انه زاد على الستة المتقدمة الاسلام فصارت المجموع -سبعة مع انه ترك في البيت من  
 الستة كونه بثلاثة أصابع فكثر وزاد الضرب والتيمم أى الاستيعاب فصارت ثمانية

وهو شرطه ستة التيمم والمصحح  
 وكونه ثلاث أصابع فكثر  
 والصعيد كونه مطهراً  
 ونقد الماء وستة غمانية  
 الضرب يباطن كففيه  
 واقباله -ما وادبارهما  
 ونفضهما وتفرج أصابعه  
 وتسعيه وترتيب ودواءه  
 وزاد ابن وهبان في الشروط  
 الاسلام فزادته وضمت  
 سنته الغمانية في بيت آخر



وأطلق الشرط على الأخيرين بناء على ما قلناه آنفا فافهم (قوله وغير شرط بيته الاول) بينه  
هو ما قلناه ولا يخفى أن التغيير وقع في الشارين (قوله والاسلام) ينقل حركة الهمزة الى  
اللام لا وزن (قوله عذر) باسقاط التنوين للضرورة (قوله هي) بانسباغ حركة الميم (قوله  
وبطن) اي اضرب بياطن الكفين على الارض وقد علت ماء والاصح (قوله) زاد في نور  
الابضاح في الشرط شرطين آخرين الاول انقطاع ما يتاخر من جيب أو ناقص أو حدث  
والثاني زوال ما يمنع المسح على البشرة كشمع ونهم لكن يفهم من الثاني الاستيعاب كما  
لا يخفى وزاد في المنية طاب الماء اذا غلب على ظنه أن هناك ماء وسيد كره المصنف بقوله  
ويطلب غلوة ان ظن فربه وزاد سدي عبد الغني في السن ثلاثة الاولى التيامن كافي جامع  
الفتاوى والنجاشي الثانية خصوص الضرب على المجدد لوافقه الحديث قال في الخاتمة  
ذكر في الاصل ان يضع يديه على المجدد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصبي وهذا  
اولي لدخول التراب في ثمانية الاصابع اه الثالثة أن يكون المسح باليكيفية المخصوصة التي  
قدمناها عن البراءة وفي الفقيه ريجال لم يمتد وأصابه ويحرك الخاتم والقرط كالوضوء  
والفصل اه قلت لكن في الخاتمة أر جليل الاصابع لا بد منه ايتم الامتصاص وقال في  
البحر وكذا نزاع الخاتم أو تحريكه اه ففي تحصيل المعية من السن فصلا الزيد أربعة  
ويراد خمسة وهي كون الضرب بظاهر الكفين أيضا كما كنت تصحبه ولم أر من ذكر السواك  
في السن مع أنهم ذكره في الوضوء والفصل في فقه في ذكره تامل فالخاص ل أن ركن التيمم  
شيان الضرب أو ما يقوم مقامه ومسح العضوين بشرطه تسعة وهي المسحة التي في بيت  
الشارح وكون المسح باكثر اليد وزوال ما يتاخر وطاب الماء لو ظن فربه وسنة ثلاثة عشر  
الثمانية التي نظمها والخاتمة التي ذكرناها آنفا وقد نظمت جميع ذلك نقلت

ومسح وضرب ركنه المذموم (قوله) وقصد واسلام صبيده مظهر  
وتطالبا ما ظن تيمم مظهره باكثر كف فقد هاهنا لم يذكر  
وسن خصوص الضرب بغير تيامن (قوله) وكيفية المسح التي فيه تؤثر  
وسم ورتب والبطن وظهرك (قوله) وخلل وفرج فيه أقبل وتدير

(قوله من عجز) العجز على نوعين عجز من حيث الصورة والمعنى وعجز من حيث المعنى فقط  
فأشار الى الاول بقوله لبعده والى الثاني بقوله أو لم يرض أفاده في البحر وفيه عن الهبط  
المسافر يطا جاريته وان علم أنه لا يجد الماء لان التراب شرع طهور واحال عدم الماء ولا ذكره  
الجنابة حال وجوده فكذلك حاله عدمه اه (قوله مبتدأ) المبتدأ المظن فقط لما كان  
المسح والموصول كاشي الواحد تسع في اطلاق المبتدأ عليها (قوله المطلق) فيه يديه  
لان غير كاهدم (قوله الكافي اطهرته) اي من الخبث والحدث الاصغر أو الاكبر ولو وجد  
ما يكفي لازالة الحدث أو غسل الجنابة المانعة غسلها وتيمم عند عامة العلماء وان عكس  
وصلى في البحر اجزاء أو أماناتية ولو تيمم أو لائم غسلها بعيد التيمم لانه تيمم وهو قادر على  
الوضوء محيط ونظريته في البحر بما سنده كره مع جوابه وفي القهستاني اذا كان للجنب ماء  
يكفي لبعض أعضائه أو للوضوء تيمم ولم يجب عليه صرفه اليه الا اذا تيمم الجنابة ثم أحدث فانه

وغير شرط بيته الاول  
نقلت  
والاسلام شرط عذر ضرب  
ونية  
ومسح ووضوء مظهر  
وسنة هي ويطن وفرج  
وتدبر ورتب والاقبل وتدير  
(من عجز) مبتدأ خبر تيمم  
(من اسلمه مال الماء)  
المطلق الكافي لطهرته

يجب عليه الوضوء لانه قدر على ماء كاف ولا يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن الجنابة الى  
أن يجد ماء كافيا لغيره كذا في شرح الطحاوي وغيره اه (قوله اسلاة) متعلق بقوله  
اطهرته أو باستعمال واحد من الماء ورد السلام وضوءه مما ياتي فانه لا يشترط له  
البحر (قوله تيمم الى خلف) كاصوات الخمس فان خافه فاضاؤه وكالجمعة فان خافه فظهر  
واستقر به عملا لا يثبت الى خلف كصلاة الجنائز والعيد والكسوف والسنة لروى  
فلا يشترط لها الهجر كما ياتي (قوله لبعده) الضمير يرجع الى من ط وقيد بالبدل لانه عند  
عدمه لا يقيم وان خاف خروج الوقت في صلاة لها خاف خلافا لفرس يد كذا الشارح أن  
الاحوط أن يقيم ويصلي ثم يعود وينتزع على هذا الاختلاف ما لو اذم جمع على لم لا يمكن  
الاستقامتها الا بالثوابية أو كذا نوعا من ليس معهم الاوب يتفاوتونه وعلم أن الذوب لا تصل  
اليه الا بعد الوقت فانه لا يقيم ولا يصلي عاريا بل يصبر عندنا وكذا الواجبة وانى مكانه ضيق ليس  
فيه الاموضع يسع أن يصلي قائما فقط به ويروي في قائما بعد الوقت كذا جزم عن القيام  
والوضوء في الوقت ويغيب على ظنه الفدية بهدوء كذا من معه فوب نجس وما يلزم غسل  
الثوب وان خرج الوقت بغيره هذه عن التوشيح (قوله ولو قهرا) لان الشرط هو المدم فائتم  
تحقق جزاء التيمم نص عليه في الاسرار بحر (قوله مبالا) هو الخمار في المقدار ههنا وهو اقرب  
الاقوال بدائع والمفصلة برغبة الظن في تقديره امداد وغيره والميل في كلام العرب منتمى مد  
البصر وقيل للاعلام المبنية في طريق مكة أميال لانها ثبت كذلك كافي الصالح والمغرب  
والمراد هنا ثلث الفرس والفرسخ ربع البريد (قوله أربعة آلاف ذراع) كذا في الزباني  
والنهر والجوهره وقال في الحلية انه المشهور وكافله غير واحد منهم المروجى في غايته اه وفي  
شرح المعنى ومكين والبحر من البناء اه أربعة آلاف خطوة قال الرمي والاول هو  
المعول عليه وما في الشرح بلالية من التوفيق بينهم ما بان براد بالذراع ما فيه اصبح قائمه عند  
كل قبضة فيبلغ ذراعا ونصف ذراع العامة اه فيه نظرا في بطون الذراع بما ذكره الشارح  
(قوله وهو) اي الذراع بعد حروف لاله الا الله المرسومة (قوله ظهر لبطن) اي يلمص  
ظهر كل شعيرة لبطن الاخرى وفي بعض النسخ ظهر بالانصب على الخال موافقا لما في كثير من  
الكتب اي ماصقا (قوله يشند) اي يربط في ذاته وقوله أو يمتد اي يطول زمنه وكذا لو كان  
صحيحا خاف حدوث مرض كافي القهستاني وهو معلوم من قول المصنف أو برد (قوله بغلبة  
ظن) اي عن أماره أو تخير به شرح المنية (قوله أو قول حاذق مسلم) اي اخبار طيب حاذق  
مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدالة شرط شرح المنية (قوله ولو يترك) متعلق ببيت عند  
اه ح ولا مانع من تعلقه بهتدأ أيضا لان التعرُّك يكون سببا في الالة داد أيضا وفي  
البحر ولا فرق عندنا بين أن يشند بالتعرك كالبطون أو بالاستعمال كالجسدي (قوله أولم  
يجد) اي او كان لا يخاف الا عند ادول الاستعداد اه لا بد من نفسه ولم يجد من يوضئه  
(قوله كافي البحر) حاصل ما فيه انه ان وجد خافا الى من تلزمه طاهره كعبده وولده وأبيه  
لا يقيم اتفاقا وان وجد غيره عن لو استعان به اعانه ولو وجده فظاهر المذهب أنه لا يقيم  
أيضا بلا خلاف وقيل على قول الامام يقيم وعلى قواها لا كالمخلاف في مريض لا بد على

الضلالة تيمم الى خلف  
(لبعده) ولو قهرا في المص  
(مبالا) أربعة آلاف ذراع  
وهو أربع وعشرون  
اصبعا وهي ست شعيرات  
ظهر لبطن وهي ست شعيرات  
بقل (أو لوص) يشند أو  
يمتد بغلبة ظن أو قول  
حاذق مسلم ولو يترك  
أولم يجد من يوضئه فان  
وجد ولو باجر مثل وله ذلك  
لا يقيم في ظاهر المذهب كما  
في البحر

وفي ذلك يقول بعضهم قبل  
انه ابن الحبيب  
ان البرد من الفرس أربع  
واقترخ ثلاث أميال ضموا  
والميل ألف اي من الباطات  
قل  
والباع أربع أذرع تستمع  
ثم الذراع من الاصابع أربع  
من بعد هذا العشرون ثم  
الاصبع  
ست شعيرات تظهر شعيرة  
منها الى بطن لاخرى ووضع  
ثم التيمم ست شعيرات نقل  
من شعر بقل ليس فيها دفع  
اه منه



الاستقبال أو الوصول من الفرائض الخمس ووجه من وجهه أو بوجهه لأن عنده لا يعتبر  
 المكلف قادر بقدره الغير والفرق على ظاهر المذهب أن المريض يخاف عليه زيادة الوجع  
 في دمايه وتحوله لافى الوضوء اه أقول حاصل الفرق أن زيادة المرض حاصلة بالاول لا بالثاني  
 لأن فرض المسئلة أنه لا يضاف الاستعداد ولا الامتداد فلم يكن عاجزاً حقيقة فيلزمه الاستعانة  
 على وضوئه ولا يجوز له التيمم بخلاف الاول لأنه عاجز حقيقة فلا يلزمه الاستعانة وفيه نظر  
 فانه في الثاني وإن لم يخف الزيادة لكنه لا يقدر بنفسه فهو عاجز حقيقة أيضاً وليس المييج للتيمم  
 هو خصوص زيادة المرض تأمل وفي البحر وظاهر ما في التبيين أنه لو لم يمتنع به أجبر  
 لا يتيمم قل الأجر أو أكثر في المييج خلافه والظاهر عدم الجواز لو قلنا اه والمراد بالقابل  
 أجرة المثل كما هي في التمر والحلقة وبه جزم الشارح (قوله وفيه) أي البحر حيث قال لما  
 كان على السيد تعاقد العبد في مرضه كان على عبده أن يتعاهده في مرضه ولو وجب له  
 لم يكن عليه أن يتعاهده في مرضه فإما يمتنع بالصلاة لا يجب عليه ذلك إذا مرض فلا يمتنع  
 قادر بقدره اه لكن قد عرفت أن ظاهر المذهب أنه لا يجوز له التيمم إن كان لو استعان بالزوجة  
 قمينه وإن لم يكن ذلك واجباً عليه (قوله توفى) بالتأه القولية في قوله وفي آخره مهزة قبلها  
 يا مدودة مصدر وذا بان تشديد مثل فرح تفرحاً (قوله يجب) أي يجب عليه أن يوفى بما له  
 وكذا اه كـ وهو ظاهر (قوله يجب) لأن الجانب أو يرضه) قيد الجانب لأن الحدث لا يجوز له  
 التيمم لعدم في الصحيح خلافه بعض المشايخ كافي الثانية والخلاصة وغيره ما في المحقق  
 أنه بالإجماع على الأصح قال في الفتح وكأنه اه عدم صحة ذلك في الوضوء عادة اه واستشكاه  
 الرمي بما هو في الفتح وغيره في مسألة المسح على الخف من أنه لو خاف سقوط رجليه من  
 البرد بعد مضى مده يجوز له التيمم قال ولا يمتنع هذا التيمم لحدث خوفه على عضوه فيتحب  
 ما في الأمر من اختيار قول بعض المشايخ أقول المختار في مسألة المسح على الخف هو المسح لا التيمم  
 كما سيأتي في محله إن شاء الله تعالى ثم مفاد التعليق به عدم صحة الضرر في الوضوء عادة أنه  
 لو تحقق جائزه أيضاً اتفاقاً ولذا منى عليه في الامداد لأن المخرج مدفوع بانص وهو  
 ظاهر إطلاق المتن (قوله ولو في المص) أي خلافاً لهما (قوله ولا ما يمتنع) أي من  
 نوب بلبسه أو مكان ياربه قال في البحر فصار الأصل أنه متى قدر على الغسل بوجه من  
 الوجوه لا يباح له التيمم إجماعاً (قوله وما قيل الخ) أي قال بعضهم إن الخلاف مبني على أن  
 أجز الحام في زمان الامام كان يؤخذ قبل الدخول أحاط زمانه ما فانه يؤخذ به اه فاذا عجز  
 عن الأبر قد دخل ثم تعطل بالمرض وقعد بالأعطاء (قوله فما ياذن به الشرع) فإن الحامى لو علم  
 حاله لا يرضى بدخوله فقيمه تقرير وهو غير جائز قال في البحر تيمم بالصلية ومن ادعى إباحته فضلاً  
 عن تعينه فعليه البيان (قوله ثم الخ) عزاء في البحر إلى الحلية وأقره (قوله على نفسه) متعلق  
 بخوف ط (قوله ولو من فاسق) بأن كان عند الماء وخاف المراقعة على نفسه بهجر والامرء  
 في حكمها كما ديمخى (قوله أو جبري غريم) بأن كان صاحب الدين عند الماء وخاف المديون  
 المفلس من الحبس بغير مهوره أنه لو لم يكن ميسراً لا يجوز له ظالم بالطل (قوله أو ماله)  
 عطف على نفسه ح ولم أر من قدر المال بمقدار وسند كرم التارخانية ما يفيد تقديره

وقوله لا يجب على أحد  
 الزوجين توفى صاحبه  
 وتعهده وفيه ما يجب  
 (أو برد) ثم لا الجانب أو  
 يرضه ولو في المص إذا لم  
 يمكن له أجرة حرام ولا  
 ما يفتنه وما قيل أنه في زمانه  
 يتصل بالمدفوع الم ياذن به  
 الشرع ثم إن كان له مال  
 فأنب يلزمه التمر انبينة  
 والالا (أو خوف عذر)  
 كونه أو ناز على نفسه ولو  
 من فاسق أو جبري غريم  
 أو ماله

بدرهم كما يجوز له قطع الصلاة (قوله ولو أمانة) عدا الأمانة ماله باعتبار وضع اليد عليه ط  
 (قوله ثم إن نشأ الخوف الخ) اعلم أن المانع من الوضوء إن كان من قبل العباد كما سيره  
 الكفار من الوضوء ومحبوس في السجن ومن قبل له أن توضع فتاة بجارته التيمم وفيه  
 الصلاة إذا زال المانع كذا في الدرر والوقاية أي وأما إذا كان من قبل الله تعالى كالمرض فلا  
 يعيد ووقع في الخلاصة وغيره ما سيره العبد من الوضوء والصلاة يتيمم ويصل بالأيمان ثم  
 يعيد فقيده بالأيمان لأنه منعه من الصلاة أيضاً لم يمنع من الوضوء فقط صلى ركوع وصعود كما  
 هو ظاهر الدرر فأدب نوح أفندي ثم اعلم أنه اختلاف في الخوف من العذر هل هو من الله تعالى  
 فلا إعادة أو من العبد فيجب ذهب في المراج إلى الاول وفي النهاية إلى الثاني ووقع في البحر  
 يجعل الثاني على ما إذا حصل من العبد نشأ منه الخوف في مكان من قبل العباد وحل  
 الاول على ما إذا لم يحصل ذلك أصلاً بل حصل خوف منه في مكان من قبل الله تعالى فيجوز عنه  
 مبانة السبب وإن كان الكل منه تعالى خلافاً وإرادة قال ثم رأيت في الحلبة صرح بما فهمته  
 وأقره في التمر وغيره وهذا ما أشار إليه الشارح رحمه الله وقد علم الشارح في الفصل أن المراد بين  
 رجال تقيم وقد عرفت أن الرجل كذلك وإن الظاهر أنه لا إعادة عليه ولا علم بالمانع شرعي  
 وهو كشف العورة عنده من لا يحل له رؤيته والمانع منه الحياء وخوف الله تعالى وهو من الله  
 تعالى لا من قبل العباد (فرع) في البحر عن المييج بالغبين المييج لا يجب له الماء إلا في  
 نصف ميل لا بعد في التيمم وإن لم يأن ذلك المستأجر تيمم وأعاد ولو صلى صلاة أخرى وهو يذكر  
 هذه نفسه (قوله أو عايش) معطوف على ما ذكرناه لأنه مشغول بمباحته والمشغول بالمباحة  
 كالمعذور (قوله ولو أمانة) قيد في البحر والنهر بكلب المشايخ والصحة ومفاده أنه لو لم  
 يكن كذلك لا يمتنع هذا الحكم والظاهر أن كلب الحراسة للمزلة مثله اه (قوله أو رفيق  
 القافل) سواء كان رفقة الخاطلة أو آخر من أهل القافلة يجر وعطش أبة وفيه كعاش  
 دابة نوح (قوله حالاً أو ما لا) ظرف لعطش أوله ورفيق على التنازع كما قال ح أي الرفيق  
 في الحال أو من سيحدث له قال سيدي عبد الغني فمن عنده ماء كثير في طريق الحاج أو غيره وفي  
 الركب من يحتاج إليه من القفر يجوز له التيمم بل رجاءه قال إذا تحقق احتياجهم يجب بذله  
 إليهم لا حياء بهم (قوله وكذا المييج) فلو احتاج إليه لا تخاذ المرفة لا يتيمم لأن حاجة الطبخ  
 دون حاجة العطش بحر (قوله أو أمانة) أي أكثر من قدر الدرهم كما قد عناه وفي الفحص  
 لومعه ما يغسل به من الخباسة لا يلزمه اه قلت وينبغي تقييده بما إذا لم تبلغ أقل من قدر الدرهم  
 فإذا كان في طرفي نوبه نجاسة وكان إذا غسل أحد الطرفين بقي ما في الطرف الآخر أقل من  
 قدر الدرهم يلزمه فافهم (قوله كما يجب) أي في النواقض (قوله بعدم الاماء) متعلق بتعذر  
 ط (قوله المضطر أخذه) أي إذا امتنع صاحب المأمن دفعه وهو غير محتاج إليه للعطش  
 وهناك مضطر إليه للعطش كانه أخذه منه قهره أنه أن يقاتله سراجاً قائم وينبغي تقييده بما  
 إذا امتنع من دفعه بجائناً أو بالقتل والمضطر عنه وسبب في فضل الشرب أن له أن يقاتله  
 باللاح قال الشارح هناك تعال المخ والزيلي هذا في غير المهرز بالاول والافاقلة بغير سلاح  
 إذا كان فيه فضل عن حاجته للمكة بالاحراز فافهم المضطر الطعام وقيل في البحر وهو الاول  
 أن يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب موصية فكان كالتعزير كما في الكافي اه (قوله فان قتل)

ولو أمانة ثم إن نشأ الخوف  
 بسبب وعذر أعاد الصلاة  
 والالائه مهابى (أو  
 عطش) ولو لكله أو رفيق  
 القافلة حالاً أو ما لا وكذا  
 للبحرين أو أمانة نجس كما  
 سيجي وقيد ابن الكل  
 عطش دوابه بغيره وحفظ  
 الفـالة بعدم الاناء وفي  
 السراج المضطر أخذه قهراً  
 وقتاله فان قتل رب المأمن



بالبناء للمسهول (قوله فهدر) أي لا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة سراج وينبغي أن يضمن  
 المضطر قيمة الماء شربا لامية (قوله بقود) أي بقصاص ان كان القتل عدا كان قتله بمقدد  
 (قوله أودية) أي ان كان شبه عدا أو خطأ أو جرى مجرى الخطأ والدية على المسألة وعلى  
 القاتل الكفارة أفاده في البصر ط قال في السراج وان كان صاحب الماء محتاجا للماء لمطش  
 فهو أولى به من غيره فان احتاج اليه الاجنبي لا وضو لم يلزمه بذله ولا يجوز للاجنبي أخذه منه  
 قهرا (قوله طاهرة) اما النجاسة فكالماء (قوله ولو شاشا) أي ونحوه مما يمسح به كالأدوية  
 واستخراج المسامية قبل الاوغصه (قوله وان نقص الى قوله تيمم) نقله في التوشيح عن كتب  
 الشافعية ثم قال وهذا كله موافق لقواعدنا وأقره في البصر وكذا أقره في الترمذ وغيره وهو  
 ظاهر ولكن رأيت في التاترخانية ما يخالفه حيث قال قال القاضي الامام نظر الذين ان  
 نقصت قيمة المذبل قدر درهم تيمم عليه ان يركله ولو أقل فلا كالوراء المسمى من يسرق  
 ماله فان كان قدر درهم يقطع الصلاة والا فلا كذا هنا اه وأنت خير بان ما ذكره الشافعية  
 أقرب الى القواعد لانه لو وجد الماء يباع يلزمه شراؤه بغير المثل ولو كانت قيمته أكثر من درهم  
 ولكن الرجوع الى المذبل في المذهب به دال الظاهر به أولى ولعل وجه الفرق أن الشرع ان  
 كثر غنمه لا يسمي اتلا فالانه مبادلة بعوض بخلاف اتلاف المذبل ونحوه بالادلاء أو بالشق  
 فانه اتلاف بلا عوض وهو من شراؤه اذا جاز قطع الصلاة بعد الشروع فيها لاجل درهم  
 علم أن الدرهم قدر معتبره لا يجوز اتلافه فيما له عنه من دونه لانه عادم للماء شربا فليتيمم  
 واذا جاز له التيمم فيما اذا كان نقصان القيمة أكثر من قيمة الماء وجعل عادما للماء مراعاة لحقه  
 يجعل عادما للماء هنا أيضا مراعاة لحقه وحق الشرع في الامتناع عن الاتلاف المنتهى عنه  
 هذا ما ظهر افعه السقيم والله اعلم (قوله أو شق) أي اذا كان لا يصل الى الماء بدونه (قوله  
 قدر قيمة الماء) أي وآلة الاستعانة كما ذكره في البصر في صورة الشق والظاهر أن صورة الادلاء  
 كذلك تأمل (قوله باجر) أي أجزأ المثل فيلزمه ولم يميز التيمم والاجاز بلا إعادة بصر عن  
 التوشيح (قوله كلها) أي كل واحد منها (قوله حتى لو تيمم الخ) أشار بالتقريع المذكور الى ان  
 كل عذر منها انما يسمى عذرا مادام موجودا ولو زال بطل حكمه وان وجد به عذر آخر  
 لمسا إلى انه ينتقض زوال ما أباحه فافهم (قوله ثم مرض الخ) صادق بثلاث صور ان يكون  
 وجد الماء قبل المرض أو بعده أو بقي عادما ولا شبهة انه في الاولى يبطل التيمم واما الثالثة  
 فالظاهر انه لا يبطل لعدم زوال ما أباحه ولان اختلاف السبب لا يظهر الا اذا زال الاول  
 والظاهر ان المراد الثانية فقط فاذا تيمم افقد الماء ثم مرض ثم وجد الماء بعده لا يصح لي بالتيمم  
 السابق لانه كان لفقد الماء الا ان هو واجده فبطل تيممه لزوال ما أباحه وان كان له ميع آخر  
 في الحال ونظيره ما ذكره في البصر في التواضع بقوله فاذا تيمم للمرض أو للبرد مع وجود الماء ثم  
 فقد الماء ثم زال المرض أو البرد ينتقض لقدرته على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجودا  
 اه ومثله في الترمذ أقول لكن يشك عليه ما في البدائع لو مرض التيمم على ما لا يستطیع النزول  
 اليه نظوف عذرا وسبغ لا ينتقض تيممه كذا ذكره محمد بن مقاتل الرازي وقال هذا قياس  
 قول أصحابنا لانه غير واجد له اعمى فكان ملحقا بعدم اه ومثله في المنتبة اذا لاحت ان

فهدر وان المضطر ضمن  
 بقود أودية (أو عدم آلة)  
 طاهرة يستخرج من الماء  
 ولو شاشا وان نقص بالادلاء  
 أو شقفه نصفين قدر قيمة  
 الماء كالوحد من ينزل اليه  
 باجر (تيمم) اهذه الاعذار  
 كلها حتى لو تيمم لعدم الماء  
 ثم مرض من ضايع التيمم  
 لم يسل بطلان التيمم

خوف العدو سبب آخر غير الذي أباح له التيمم أولا فان الظاهر في فرض المسئلة انه تيمم أولا  
 افقد الماء اللهم الا ان يجاب بان السبب الاول هنا باقي وفيه بحث فليتأمل (قوله لان  
 اختلاف اسباب الرخصة الخ) الرخصة هنا التيمم وأجابه ما تقدم من الاعذار المذكورة  
 ومنهقق هذه القاعدة في باب الادلاء (قوله جامع الفصولين) هو كتاب معتبر لابن قاضي  
 حمادة جمع فيه بين فصول العمادى وفصول الاستروتنى وقد ذكر هذه المسئلة في الفصل  
 الرابع والثلاثين في احكام المرضى (قوله مستوعبا) أي يتيمم بجميع مستوعبا انه وصفه لمصدر  
 محذوف وهو أولى من جعله حالا فيقيد انه وكن وعلى الحماية يصير بشرط خارجا عن المسامية  
 لان الاحوال شروط على ما عرف أفاده في البصر (قوله حتى لو ترك شعرة) قال في الفتح يجمع  
 من وجهه ظاهر البصرة والشعر على الصحيح اه وكذا العذر والشا من غايلون مجتبي وما  
 تحت الحاجبين فوق العينين محيط كذا في البصر (قوله أو وتره مخره) هي التي بين المخرين  
 ابن كمال السك في القاموس الوتره محركة حرف المخر والوتره حجاب ما بين المخرين (قوله  
 ويديه) عطف بالواو دون ثم إشارة الى ان الترتيب فيه ليس بشرط كاعله بصر والحكم في اليد  
 الزائدة كالوضوء ط (قوله فينزغ الخاتم الخ) قال في الخاتمة ولولم يصرك الخاتم ان كان ضيقا  
 وكذا المرأة السوار لم يميز اه ومثله في الوالوجية ووجهه ان التحريك مسع لما تحته اذا شرط  
 المسح لا وصول التراب فانهم امكن التقييد بالضيق يفهم انه لو كان واسعا لا يلزم تحريكه  
 والظاهر انه يقال فيه ما سئذ كره في التفاضيل (قوله به يفتي) أي يلزم الاستيعاب كما في شرح  
 الوقاية وهو الصحيح خاتمة وغيره وهو ظاهر الرواية زياي ومقابله ما روى ان الاكثر كالسك  
 (قوله فيمسحه) أي المرفق المفهوم من المرفقين ط (قوله الاقطع) أي من المرفق ان بقي ثقب  
 منه ولو داس العضد لان المرفق مجموع رأسي العظمين رضى فلو كان القطع فوق المرفقين  
 لا يجب اتناقاط (قوله بضر بين) متعلق بتيمم او بمستوعبا أفاده في الترمذ وانما أثر عبارة  
 الضرب على عبارة الوضع لكونه ساما فورة والافهى اية تضر به لازب فان محمد اقدته في  
 بعض روايات الاصول على ان الوضع كاف والمراد بيان كفاية الضر بين لانه لا بد في التيمم  
 من ما بين كمال وقد من تمام عبارته ونبه على ان فائدة العدد انه لا يحتاج الى ضربة ثالثة كما ياتي  
 (قوله ولو من غيره) فلو امر غي به بان ييمه جاز بشرط ان ينوى الا ضربا قال ط وظاهره انه  
 يكفي من الغي بضر بيان وهو خلاف ما ياتي عن القهستاني (قوله أو ما يقوم مقامهما) أي  
 خلافا لابي نجاش وقدمنا الكلام عليه مع غرة الخلاف (قوله لما في الخلاصة) عبارتها كما في  
 البصر ولو أدخل رأسه في موضع الغبار بنية التيمم يجوز ولو ان دم الحائط وظهور الغبار فرك  
 رأسه ونوى التيمم جاز والشرط وجود الفعل منه اه أي الشرط في هذه الصورة وجود  
 الفعل منه وهو المسح أو التحريك وقد وجد في دليل على ان الضرب غير لازم كما مر وفعل  
 غيره بامره قائم مقام فعله فهو منه في المعنى فافهم (قوله طهرت اعدتها) اعلم انه قال في  
 الظهيرية وكما يجوز التيمم للجنب الصلاة الجنابة والعيد فكذلك يجوز لاجتناب اذا طهرت من  
 الحيض اذا كان أيام حبسها عشر او ان كان أقل فلا اه وقال في البصر والذي يظهر ان هذا  
 التفصيل غير صحيح دليل ما اتفقوا عليه من انه اذا انقطع لاقل من عشرة قيمت لعدم الماء

قوله وفيه بحث وجهه انه  
 اذا تيمم أولا بعدد عن الماء  
 فهو فاقد حقيقة وخوف  
 العدو فقد معنى فالحق  
 قد زال وأعقبه المعنوي  
 فلا فرق بين وبين المرض  
 اذا وجد به هذا فقد  
 الحقيق اه منه

لان اختلاف اسباب  
 الرخصة يمنع الاحتساب  
 بالرخصة الاولى وتيمم  
 الاولى كان لم تكن جامع  
 الفصولين فليحفظ (مستوعبا  
 وجهه) حتى لو ترك شعرة  
 أو وتره مخره لم يميز  
 (ويديه) فينزغ الخاتم  
 والوار أو يحرك به يفتي  
 (مع مرتقبه) فيمسحه  
 الاقطع (بضر بين) ولو  
 من غيره أو ما يقوم مقامهما  
 لما في الخلاصة وغيره لو  
 حرك رأسه أو أدخله في  
 موضع الغبار بنية التيمم  
 جاز والشرط وجود الفعل  
 منه (ولو جنبه أو حائضا)  
 طهرت اعدتها (أو نفساء)



وصلت جازلا زوج وطوها الخ وأجاب في التمر بعمل مافي الظهيرة على ما اذا انقطع لاقول من  
 عادت الماء أي في الحوض من أنه سبب لا يحل قربانها وان اغتسلت فضلا عن التيمم اه أقول  
 لا يخفى أن قول الظهيرة إذا كان أيام حبيضا عشا ظاهري أن ذلك عادت ما هذا الحل بعد  
 ثم ظهر لي توفيق الله تعالى أن كلام الظهيرة به صحيح لا إشكال فيه وبيان ذلك أن التيمم ينفذ  
 فوات صلاة الجنائز أو العبد يصح مع وجود الماء لانه فوات لا إلى خلف كما يأتي وهذا في الحدث  
 ظاهر وكذا في الجناب وأما الحائض فإذا طهرت أقام العشرة فقه خرجت من الحيض ولم يبق  
 معها سوى الجنابة فهي كالجنب وأما إذا انقطع دمها دون العشرة فلا يخرج من الحيض مالم  
 يحكم عليها بأكام الطهارة بان تصير الصلاة دينيا في ذمتها أو تغتسل أو تقيم بشرطه كما سيأتي  
 في بابيه وقولهم أو تقيم بشرطه أرادوا به التيمم الكامل المبيح لصلاة الفرائض وهو ما يكون  
 عند المجز عن استعمال الماء وأما التيمم لصلاة جنازة أو عبدا خفيف فواتها فغير كامل لانه  
 يكون مع حضور الماء وهذا لا يصح صلاة الفرض به ولا صلاة جنازة - ضرت بعده فعلا بذلك  
 أن التيمم فوات لم يخرج من الحيض لأن ذلك التيمم غير كامل ولا يصح ذلك التيمم لقيام المتأني  
 بعده وهو الحيض وعدم وجود بشرطه وهو فقد الماء ثم لو تمت ذلك مع فقد الماء - حكم عليها  
 بالطهارة وجازت صلاتها به من الفرائض وغيرها لانه تيمم كامل ومراد الظهيرة به التيمم  
 الناقص وهو ما يكون مع وجود الماء فالتقصير الذي ذكره في الحائض صحيح لا غير عليه  
 وكأنه في البصر ظن أن مراده التيمم الكامل وليس كذلك كما لا يخفى في الكلام في عبارة  
 الشارح فقوله طهرت لمعاداتها في غير محل لان قول المصنف ولو جنباً أو حائضاً فروض في  
 التيمم الكامل الذي يكون عند فقد الماء والحائض يصح تيممها عند فقد الماء إذا طهرت لقام  
 العشرة أو لدونها ويجب عليه أن تغتسل أو تقيم عند فقد الماء سواء انقطع أقسام عادت أو  
 لدون عادت كما سيأتي في بابيه ويأتي فيه أنه إذا انقطع أقسام العادة يصل لزوجها قربانها كما  
 لو انقطع أقسام العشرة وان لدون عادت لا يحل له قربانها فالتقييد بالعادة في كلام الشارح  
 انما يفيد بالنظر إلى القربان فقط فكان الواجب اسقاطه لاجل أمه أنه لو كان لدون العادة  
 لا يصح تيممها مع أنه يجب عليه إذا فقدت الماء وجوب الصلاة عليها كإكثارات والذي أوقعه  
 عبارة التمر الحينية على ما فهمه صاحب التمر من كلام الظهيرة فافهم (قوله عظم) متعلق  
 بتيمم ويجوز أن يتعلق بسنن وجوبه الهيب - صفة اضربتين فهو متعلق بمحذوف أي  
 مائتين عظمين ظهر من قلت والآخر أولى لئلا يلزم تعلق حرفي بر - معنى واحد متعلق واحد لا  
 أن يجعل الباء في بضر بين التمدية وفي عظمه للابسة أو بالعكس تأمل وتعبير عظمه أولى  
 من تعبيرهم بطاهر لخراج الأرض المتخصة إذا جفت كإفادته الشارح وأما إذا تيمم جماعة  
 من محل واحد فيجوز كما سيأتي في الفروع لانه لم يصح منه إلا التيمم انما يتأدى بما الترق  
 إليه لا بما فضل - ل كالملة الفاضل في الاناء بعد وضوء الاول وإذا كان على حجر أو على غير ذلك  
 بالاولى تيمم (قوله من جنس الأرض) الفارق بين جنس الأرض وغيره أن كل ما يحترق بالنار  
 فيصير ماداً كالشجر والحشيش أو ينطبع ويلين كالحديد والصخر والذهب والزجاج  
 وهو ما فليس من جنس الأرض ابن كمال عن الخفة (قوله تقع) يقع فكون كمال تعالى

بطل - هو من جنس الأرض  
 وان لم يكن عليه تقع أي  
 غير ما فليس من جنس الأرض

فائز به نقلاً (قوله لم يمتح الخ) أي بل يخال من غ - بضر به وليس المراد أنه لا يخال أصله لان  
 الاستيعاب من تمام الحقيقة قال الزيلعي ويجب تحذيل الأصابع ان لم يدخل بين أصابعه وفي  
 الهندية والصحيح أنه لا يمتح الكف وضربها بكفي أفاده ط أقول والظاهر ان ما تحت الخطام  
 الواسع ان أصابعه الضاب لا يلزم قصره بالضرورة والالزم كالتحذيل المذكور (قوله وعن محمد بن يحيى  
 النعمان) لان عنده لا يجوز التيمم بالأصابع لم يدخل بين الأصابع لانه ما على قوله (قوله  
 وهو) أي الغير (قوله يضرب ثلاثاً) أي لكل واحد من الأعضاء ضرباً وهذا نقله القهستاني  
 عن النعمان وهو كالمعروف وبما في الكتب المتقدمة الاطلاق وهو المرافق للحدث  
 الشريف التيمم ضربتان الآن يكون المراد إذا مسح يدي المريض بكلماته في غيبته في  
 أنه يحتاج إلى ضرب به نالفة يسحب يديه الأخرى (قوله وبه مطلقاً) أي ويقيم بالنقع مطلقاً  
 خلافاً لابي يوسف فعنده لا يقيم به الا عند العجز بحر ولا يجوز عنده الا التراب والرمل في غيرهما  
 في الحامى القدسي من أنه هو المختار غريب يخالف ما اعتقده أصحاب المتون من (قوله فلا  
 يجوز بلوا الخ) تقرع على قوله من جنس الأرض (قوله اتولده من حيوان البحر) قال  
 الشيخ داود الطيب في تذكرة أنه أص - له ود يخرج في يدان فاحتافه لمطر حتى اذا سقط فيه  
 انطبق وغاص حتى يبلغ آخره (قوله ولا يجران الخ) كذا قاله في الفتح وجرم في البحر والنهر  
 بأنه - وروان الصواب الجواز به كما في عامة الكتب وقال المصنف في منعه أقول الظاهر أنه  
 ليس به مولد لانه انما منع جواز التيمم به لما قام عنده من أنه يتعقد من الماء كاللؤلؤ فان كان  
 الأمر كذلك فلا خلاف في منع الجواز والاقوال بالجواز إنما قال به لما قام عنده من أنه من جهة  
 أجزاء الأرض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز والذي دل عليه كلام أهل الخبرة بالجواهر  
 أن له شبيهين شبيه بالنبات وشبيه بالمعادن وبه أقنع ابن الجوزي فقال انه متوسط بين عالمي  
 النبات والمعادن في شبيهه بالمعادن يتغيره ويشبهه النبات بكونه أنهاراً نابضة في قعر البحار ذات  
 عروق وأغصان خضراء مشبهة فائقة اه أقول وحاصله الميل إلى ما قاله في الفتح لعدم تحقق  
 كونه من أجزاء الأرض وماله محسوسه الرمي إلى ما في عامة الكتب من الجواز وكان وجهه  
 أن كونه أنهاراً في قعر البحر لا ينافي كونه من أجزاء الأرض لان الانهار التي لا يجوز التيمم  
 عليها هي التي ترمي بالانوار وهذا حجر كما في الانهار يخرج في البحر على صورة الانهار فلهذا  
 جرموا في عامة الكتب بالجواز في تيمم المصير اليه وأما ما في الفتح فينبغي حله على معنى آخر  
 وهو ما قاله في القاموس من أن المرجان - فواللؤلؤ ثم رأيت منقولاً عن العلامة المقدسي  
 فقال مراده من غار اللؤلؤ كما فسره في الآية في سورة الرحمن وهو غ - ير ما أرادوه في عامة  
 الكتب اه وبه ظهر أن قول الشارح - به للنبات الخ في غير محله بل العلة على ما حرره  
 تولد من حيوان البحر وأما ما يخرج في قعر البحر فيجوز وان أشبهه النبات فاعتمد هذا التصريح  
 (قوله ولا ينطبع) هو ما قطع ويلين كاللحم من (قوله وزجاج) أي التخذ من الرمل وغيره  
 بحر (قوله ومتمدد) أي ما يحترق بالنار فيصير ماداً بحر (قوله الارماد الخ) كالحصن وكلس  
 (قوله كحجر) تنظير لا غشيل (قوله أو مفسول) مبالغة في عدم اشتراط التراب (قوله غير  
 مدهونة) أو مدهونة بصمغ هو من جنس الأرض كما به - فاد من البحر كالمدهونة بالظفر

قوله وهو ليست هذه  
 هي الحل في نسخ الشارح  
 القهستاني فليجزم به

لم يمتح إلى ضرب به نالفة  
 لا خال وعن محمد بن يحيى  
 النعمان لم يمتح غيره يضرب  
 ولا نال وجهه والعين والتيسر  
 قه - ناني (وبه مطلقاً) بحر  
 عن التراب أو لانه تراب  
 رقيق (قلا يجوز) أو لؤلؤ  
 م - هو قاتوله من حيوان  
 البحر ولا يجران أشبهه  
 للنبات بكونه أنهاراً نابضة  
 في قعر البحر على ما حره  
 المصنف ولا (ينطبع)  
 كدهنة وزجاج (ومتمدد)  
 بالاجتراف الارماد الخ  
 فيجوز كحجر - مذكور أو  
 مفسول وحاطه - بن أو  
 مجسم وأوان من طين غير  
 مدهونة وطين



والغلبة ط (قوله غير مغلوب بما) أما إذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به بجزء بل يتوضأ به حيث كان رقبته قاسية لا يجري على العضو رملي وسيدكر أن الماء لا يغلب (قوله لكن لا ينبغي الخ) هذا ما حرره الرمي ومما صاحب التيمم من عبادة الوالدية خلافا لما فهمه من أن في البصر من عدم الجواز قبل خوف خروج الوقت وظاهره أنه أراد به عدم العصة وحاصل ما في الوالدية أنه إذا لم يجد إلا الطين المالح فوبه منه فاذا جف تيمم به وإن ذهب الوقت قبل أن يجف لا يتيمم به عند أبي يوسف لأن عند أبي جعفر لا يتيمم بالتراب أو الرمل وعند أبي حنيفة أن خاف ذهاب الوقت تيمم به لأن التيمم بالطين عند جواز الأطلاق لا يتطرح بوجهه فيصير مثله اه وبه يظهر معنى ما ذكره الشارح (قوله ومما عان) جمع معدن كجلبس منبت الجواهر من ذهب وفضة قاموس (قوله في محالها) أي مادامت في الأرض لم يصنع منها شيء وبعد السبيل لا يجوز رملي (قوله فيجوز الخ) أي إذا كانت الغلبة للتراب كافي الحلية عن المحيط وأصل من أطلق يناه على أنه مادامت في محالها تكون مغلوبة بالتراب بخلاف ما إذا أخذت للسبيل لأن العادة إخراج التراب من سافاتهم وأفاد أن ذات المعدن لا يجوز التيمم به قال في البصر لأنه ليس بقبح للماء وحده حتى يقوم مقامه ولا للتراب كذلك وإنما هو من كسب من العناصر الأربع فليس له اختصاص بشيء منها حتى يقوم مقامه (قوله وقيد الاستيعاب الخ) كذا في التمر وظاهره أن الظاهر يرجع إلى التيمم بالمعادن لكن إذا كانت مغلوبة بالتراب لا يحتاج إلى هذا القيد وعبارة الاستيعاب كافي البصر ولو أن الخطة أو الشيء الذي لا يجوز عليه التيمم إذا كان عليه التراب يضرب يده عليه وتيمم به نظر أن كان يستبين أثره بده عليه جازوا الأطلاق (قوله وكذا الخ) قال في البصر بعد عبارة الاستيعاب التي ذكرناها وجه ذاهل حكم التيمم على جوخة أو بساط عليه غبار فالظاهر عدم الجواز قلته وجود هذا الشرط في بقع الجوخة فليست به اه وقال محتمل به الرمي بل الظاهر التفصيل أن استبان أثره جاز والأطلاق لوجود الشرط خصوصاً في ثياب ذوي الأشغال اه وهو حسن فلذا جزم به الشارح وفي التاترخانية وصورة التيمم بالقبارة أن يضرب يده فوقها أو نحوه من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع الغبار على يديه تيمم اه يفتض فوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم اه قات وقيد بالاعيان الطاهرة لما في التاترخانية أيضا إذا تيمم بغبار الثوب الجبس لا يجوز إلا إذا وقع الغبار به من خارج الثوب (قوله ولو لم يركب) هذا التيمم يظهر إذا كان يمكن سبكه ما يترابها الغالب عليه ما والظاهر أنه غير ممكن ولذا قال الرمي كما قدمناه أنه بعد السبيل لا يجوز التيمم وفي البصر عن المحيط ولو تيمم بالذهب والفضة أن كان مسبوا كالأجوز وإن لم يكن مسبوا كان مختلطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز اه ثم إذا كان مسبوا يركب وكان عليه ما يغار يجوز التيمم بالغبار الذي عليه ما كافي الظاهر به أي أن كان يظهر أثره بده عليه كما مر ولكن لا ينظر فيه إلى الغلبة فكان عليه أن يقول لو غر مسبو كين ليوافق كلامهم (قوله وأرض محترقة) أي أحترق ما عاين من النبات واختلط الرماد بترابهم الخيشنة بغير الغالب أما إذا أحرقت ترابهم من غير مختلط له حتى صارت سودا جاز لأن المتغير لون التراب لا ذاته ط (قوله فلو الغلبة الخ) بيان لقوله والحكم للغالب (قوله ومنه) أي من قوله والألفان نقي

غير مغلوب بما لكن لا ينبغي التيمم به قبل خوف قوت وقت التلا بغيره مثله بلا ضرورة (ومعاند) في محالها فيجوز لغيره عليها وقيد الاستيعاب بان يستبين أثر التراب بده عليه وان لم يستبين لم يجز وكذا كل ما لا يجوز التيمم عليه كخطة وجوخة فليست به (والحكم للغالب لو اختلط تراب بغيره) كذهب وفضة ولو مسبو كين وأرض محترقة فلو الغلبة للتراب جاز والا لا خاتبة ومنه علم حكم التماسي

الغلبة صادق بما إذا كان التراب مغلوباً ومساوياً فافهم (قوله وجاز قبل الوقت) أقول بل هو مندوب كما هو صريح عبارة البصر وقيل من صرح به رملي (قوله وجاز بغيره) أي بغير الفرض (قوله لأنه بدل الخ) أي هو عندنا بدل مطلق عند عدم الماء ويرتفع به الحدث إلى وقت وجود الماء وليس يبدل ضروري مبيح مع قيام الحدث حقيقة كما قال الشافعي فلا يجوز قبل الوقت ولا يصلي به أكثر من فرض عندنا لكن اختلاف عندنا في وجه البدلية فقال ابن الأثيرين أي الماء والتراب وقال محمد بن القاسم أي التيمم والوضوء يتفرع عليه جواز اقتداء المتوضي بالتيمم فاجازاه ومنعه وسيدكر أنه في باب الإمامة أن شاء الله تعالى ونعاه في البصر (قوله وجاز لخوف فوت صلاة جنازة) أي ولو كان الماء قريباً لم أعلم أنه اختلاف فيمن له حق التقدم فيما فرى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز للولي لأنه ينتظر ولو لم يولد له حق العودة وصحة في الهداية والخاتمة وكافي النسخ وفي ظاهر الرواية يجوز للولي أيضاً لأن الانتظار فيه مكره وصححه ثمس الأئمة المولوي أي سواء انتظره أو لا قال في البرهان أن رواية الحسن هنا حسن لأن مجرد الكراهة لا يقتضي الإجماع مقتضى الجواز التيمم لأنها ليست أقوى من فوات الجمعة والوقتية مع عدم جوازها وما وتبعه شيخنا المحدث في شرح نظم الكتل لابن القصي اه ملخصاً من حاشية نوح أفندي (قوله أي كل تكبيراتها) فان كان يركب جواي يدرك البعض لا يتيمم لأنه يمكنه أداء الباقي وحده بغير عن البدائع والقنية (قوله أو حائضاً) وكذا النفساء إذا انقطع دمها على العادة ط أقول لا بد في الحائض من انقطاع دمها لا أكثر الحيض والأقان اتمام العادة فلا بد أن تصير الصلاة ديناً في ذمتها أو تفقسهل أو يكون تيممها كاملاً بان يكون عند نقد الماء أما التيمم بخوف فوت الجنازة أو العبد فقير كامل وقد ناقش في اتمام تحقيق المسئلة فافهم (قوله به بقى) أي في هذا التفصيل كافي المضمرات وعند محمد يبدل على كل حال قهراً في (قوله أو زوال الشمس) هذا إذا كان اماماً أو مأموماً واعلم أنه سيأتي أن صلاة العبد تؤخر العذر في القدر الثاني وفي الأضحية الثالث فإذا اجتمع الناس في اليوم الأول قبل الزوال والإمام بغير وضوء وكان بحيث لو توضأ زالت الشمس فهل يكون ذلك عذراً أو يؤخر ولا يتيمم ام يتيمم ولا يؤخر لكن قول الشارح لأن المناط خوف الفوت لا إلى بدل يقتضي التأخير فليراجع اه ح أقول سيصرح الشارح هناك بأن إقضاء اليوم الثاني ولو جعلوا هاهنا كالوقنية التي يضافها القضاء بل صرحوا بمخالفتها ما رينا من نفوت بزوال الشمس فيه لم منه أنه لا تؤخر لما ذكره هذا ما ظهر لي فتأمل وانظر ما علقناه على البصر (٣) (قوله ولو كان في يده) كذا في التمر وفيه إشارة إلى أن قوله بناءً مفقود مطلق ويحتمل جعله حالاً أي ولو كان تيممه في حال كونه بانياً ويجوز كونه مفقوداً لاجله كما تقتضيه عبارة الدرر لكنه مبني على ما رتضاه الحق الرضي من أنه لا يلزم فيه أن يكون مفقوداً قليلاً (قوله بعد شروعه متوضئاً الخ) في المسئلة تفصيل مبسوط في البصر وحاصله ما ذكره القهستاني بقوله أن سبق الحدث في المصلي قبل الصلاة فإن رجا أدراك شيء من بعده الوضوء لا يتيمم وإن شرع فإن خاف زوال الشمس تيمم بالإجماع والا فإن وجادوا كلاً لا يتيمم والأقان شرع به تيمم إجماعاً وإن شرع بالوضوء فكذلك عند خلافا له ما اه وهو محمول على ما إذا خاف خروج الوقت إذا ذهب يتوضأ أو الألف من الوضوء لا من

(وجاز قبل الوقت ولا كثر من فرض و) جاز (لغيره) كالتفيل لأنه بدل مطلق عندنا لا ضروري (و) جاز (لخوف فوت صلاة جنازة) أي كل تكبيراتها ولو جنباً أو حائضاً ولو جسي بآخرى إن أمكنه التوضي بغيره سحاً زاله كمنه أعاد التيمم والا لا به بقى (أو) فوت (عبد) بقواغ امام أو زوال الشمس (ولو) كان في يده (بنا) بعد شروعه متوضئاً وسبق حدثه (بلا فرق بين كونه اماماً أو لا)

(٣) قوله وانظر ما علقناه على البصر الذي علقناه عليه هو أنه قد يقال إنه لما كانت تصلح بجميع حائل فلو أنكرت إهداء العذر عما يؤدي إلى فوتها بالكلية بخلاف ما إذا أخرت له ذرقة أو عدم نبوت رؤية الهلال إلا بعد الزوال فإن كل الناس يستندون أصلاً في اليوم الثاني وعدم نصريهم بان ذلك من الاعتذار التي تؤخر لاجلها دليل على أنه ليس منها كامل اه



القوان لانه يمكنه كمال صلاته بعد سلام امامه فامل وقد اقتصر وفي تصويره منتهى البناء على  
صلاة العيد وذكري الامداد انه ليس للاخترا من الجنازة لان العلة فيه ما واحدة (قوله في  
الاصح) يرجع الى قوله بعد شروعه منوضا الى قوله بالفرق ومقابل الاصح في الاول قوله ما  
ومقابل في الثاني ما روى الحسن عن الامام أن الامام لا يتيمم ط (قوله لان المناط) اي الذي  
تعلق به الحكم المذكور وهو التيمم لخوف فوت الصلاة بلا بعد عن الماء (قوله بخلافه لكونه  
الخ) تفريع على التعليل ومراعاة ما يعم الخوف ط وهذا الى قوله وحدها ذكر العلامة  
ابن امير حاج الحلبي في الحلية بخلافه في البحر والتميز (قوله وسنن رواتب) كالسنن التي بعد  
الظاهر والمغرب والعشاء والجمعة اذا اخرها بحيث لو قضاها وقتها فله التيمم قال ط والظاهر  
أن المحتجب كذلك لا يفوته بقوت وقته كما اذا ضاق وقت الضحى عنه وعن الوضوء فليتيمم ط  
(قوله خاف فوتها وحدها) اي يتيمم على قياس قواها ما امكن على قياس قول محمد فلا يلزم اذا  
فاته لا شغاله بالقرينة مع الجماعة يقتضي ابعاده ارتفاع الشمس عنده وعندهما لا يضيء الا  
بحر ومورد فوتها وحدها ولو عدده شخص بالماء أو امر غيره بنزعها من يده وعلم انه لو انتظره  
لا يدرك سوى الفرض يتيمم للسنة ثم يتوضأ للفرض ويصلي قبل الطلوع وصورة شاذة بما اذا  
قانت مع الفرض وأراد قضاءهما ولم يبق الى زوال الشمس مقدار الوضوء وصلاة ركعتين  
فيتيمم ويصليهما قبل الزوال لان الاتفاقية بعده ثم يتوضأ ويصلي الفرض بعده وذكروا ط  
سورتين أخريتين ٢ (قوله ولتوم الخ) اي عند وجود الماء لان الكلام فيه وما قرره في  
البحر من أن التيمم عند وجود الماء يجوز لكل عبادة تحل بدون الطهارة ولكل عبادة تفوت  
لا الى خلف وبين القاعدة تين عوم وجهي يجهتان في رد السلام مثلا فانه يحل بدون طهارة  
ويفوت لا الى خلف وتنفرد الاولى في مثل دخول المسجد للمحدث فانه يحل بدون الطهارة  
من المحدث الاضمر ولا يصدق عليه أنه يفوت لا الى خلف وتنفرد الثانية في مثل صلاة  
الجنازة فانها تفوت لا الى خلف ولا تفصل بدون طهارة ح لكانت القاعدة الاولى محل بحث  
كما تطلع عليه (قوله وان لم تجز الصلاة) اي فيقع طهارة لما نواه فقط كما في الحلية  
لان التيمم له جهتان جهة صحته في ذاته وجهة صحة الصلاة فالثانية متوقفة على الجزع  
الماء وعلى نية عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة كما ساقى بيانه وأما الاولى فتصل بنية  
أي عبادة كانت سواء كانت مقصودة لا تصح الا بالطهارة كالصلاة والقراءة للجنب أو غير  
مقصودة كذلك كدخول المسجد للجنب أو غسل بدونها كدخوله للميمنة أو مقصود وغسل  
بدون طهارة كالقراءة للمحدث فالتيمم في كل هذه الصور صحيح في ذاته كما أوضحه ح  
(قوله وكذا الكل ما لا يشترطه الطهارة) اي يجوز له التيمم مع وجود الماء وهذه إحدى  
القاعدتين السابقتين وفيها نظريته (قوله لكن في التمر الخ) استدراك على استدلال  
البحر بعبارة المبتنى على إحدى القاعدتين المذكورتين وهي جواز التيمم عند وجود الماء

في الاصح لان المناط خوف  
الفوت لا الى بدل الجواز  
لكون وقت وسنن رواتب  
ولو سنة بخلاف فوتها  
وسد ها ولتوم وسلام ورده  
وان لم تجز الصلاة قال في  
البحر وكذا الكل ما لا يشترط  
له الطهارة لما في المبتنى  
وجاز دخوله مسجد مع  
وجود الماء ولتوم فيه  
وأقره المصنف لكان في  
التمر الظاهر أن مراد  
المبتنى للجنب فقط الدليل  
في قوله آخر تين هكذا يحفظه  
وصوابه آخر تين اه

لكل عبادة تحل بدون الطهارة وان الاستدراك أن الدليل انما يتم بشيء على ارادة الدخول  
للمحدث ليكون عمالاته شرط له الطهارة واذا كان مراده الجنب سقط الدليل لانه لا يحل له  
الدخول بدونها لكن كون المراد الجنب نظرية في العلامة ح بأنه لا يحلوا ما أن يكون الماء  
الموجود خارج المسجد وهو باطل أي اعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجاً وما أن  
يكون الماء داخله وهو صحيح وان كانه يعدم من عبارته بدليل قوله ولتوم فيه اه وعليه  
فالظاهر أن مراد المبتنى دخول المحدث في الدليل لكن لقائل أن يقول ان مراد المبتنى أن  
الجنب اذا وجد ماء في المسجد وأراد دخوله لا اعتدال التيمم ويدخل ولو كان فاعاقبه فاحتل  
والماء خارجاً وخشى من الخروج يتيمم ويشام فيه الى أن يمكنه الخروج قال في المنية  
وان احتل في المسجد يتيمم للخروج اذا لم يخف وان خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي ولا يقرأ اه  
ويؤيد ما قلناه ان نفس التيمم في المسجد ليس عبادة حتى يتيمم له وانما هو واجب لكانه في  
المسجد أو لاجل منية فيه للخروج (قوله فالتيمم الخ) اعترض على البحر أيضاً لان عبارة  
المنية شاملة لدخول المسجد للمحدث وهو عمالاته شرط له الطهارة فيما في مافي البحر ولكن  
أجاب ح بخصيص الدخول بالجنب فلا تنافي أقول ولا يخفى أنه خلاف المتبادر ولذا علم في  
شرح المنية بما ذكره الشارح وعلمه أيضاً بقوله لان التيمم انما يجوز ويعتبر في الشرع عند  
عدم الماء حقيقة أو حكماً ولم يوجد واحد منهما فلا يجوز اه فيفيد أن التيمم لما لا يشترط له  
الطهارة غير معتبر أصلاً مع وجود الماء الا اذا كان مما يخاف فوته لا الى بدل فلو تيمم المحدث للتوم  
أو لدخول المسجد مع قدرته على الماء فهو واخو بخلاف تيممه لرد السلام مثلاً لانه يخاف فوته  
لانه على الفور ولذا فله صلى الله عليه وسلم لم وهذا الذي ينبغي التعويل عليه (قوله لكن في  
القهستان الخ) استدراك على ما يفهم من كلام البحر من أن ما يشترط له الطهارة لا يتيمم له مع  
وجود الماء وعلى ما يفهم من كلام المنية من أن كل عبادة لا يخاف فوتها لا يتيمم لها ط قال ح  
وهو نقل ضعيف مصادم للقاعدة لان عبادة التسلاوة لا تحل الا بالطهارة وتنفرد الى خلاف اه  
أقول بل لا تفوت لان الوقت لها الا اذا كانت في الصلاة وهذا نقل القهستاني أيضاً عن  
القدوري في شرحه أنها لا يتيمم لها وعلمه في الخلاصة بما قلنا (قوله لكن سيحى) أي في  
الفرع وهذا استدراك على الاستدراك وهذا التقييد مذكور في القهستاني أيضاً عند  
ورقته نقله عن شرح الاصح مع الاستدراك بالضرورة في الحضرة أي لوجود الماء فيه بخلاف  
السفر فأذا كان جواره عند فقد الماء فبني ما نقله عن المختار من جواره مع وجود الماء كما  
لا يخفى فانهم (قوله في الشريعة) أي شريعة الاسلام لعلامة أبي بكر البخاري ط (قوله  
وشروحهما) رأيت ذلك منقولاً في شرح الفاضل على زاده ط (قوله قال) أي في الشريعة  
وشروحهما (قوله فظاهر البرازية الخ) هذا غير ظاهر لان عبارة البرازية رلو تيمم عند عدم الماء  
لقراءة قرآن عن ظهر قلب أو من المصنف أو لمسه أو لدخول المسجد أو غيره به أوله من أو  
زيارة قبر أو الاذان أو الإقامة لا يجوز أن يصلي به عند العامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في  
عدم الجواز اه فان قوله لا خلاف في عدم الجواز أي عدم جواز الصلاة ظاهري عدم صحته  
في نفسه عند وجود الماء في هذه المواضع لان من جعلها التيمم اس المصنف ولا شبهة في أنه عند

قلت وفي المنية وشروحهما  
تيمم لدخول مسجد ومن  
مصحف مع وجود الماء  
ليس شيء بل هو عدم لانه  
ليس لعبادة يخاف فوتها  
لكن في القهستاني عن  
المختار المختار جواره مع  
الماء الصلاة التسلاوة لكن  
سيحى في غير ذلك بالضرورة  
الحضرة رأيت في الشريعة  
وشروحهما ما يؤيد كلام  
البحر قال فظاهر البرازية  
جواره لتصح مع وجود  
الماء



وجود الماء لا يصح أصلاً ولا من غير النية وشروطها من أنه مع وجود الماء ليس بشئ بل هو  
 عدم والحاصل أن ما يحتمل في البصر من صحة التيمم بهذه الأشياء مع وجود الماء لا يدل على دليل  
 وليس في نفي عما ذكره الشارح ما يدل على ما قبل فيه بل يدل على خلافها كما عرفت وأما عبارة المفتي  
 فقد علمت ما فيه فافظاهر عدم الصحة إلا في خلافه فوته كما عرفت فانه قبل فتدبر (قوله وان لم يجز  
 الصلاة) لان جوازها به يشترط له فقد الماء أو خوف القوت لا إلى بدل بعد أن يكون المنوي  
 عبادة موقوفة لا تصح بدون طهارة ولم يوجد ذلك في شئ مما ذكر (قوله قلت بل لعشر الخ) من  
 هنا إلى قوله قلت وظاهره ما سبق في بعض النسخ وذكر ابن عبد الرزاق أنه من ملحقات الشارح  
 على نسخة الثانية (قوله انه يجوز) يدل من ما أو من الضابط (قوله ولو مع وجود الماء) فيصير  
 كاعتات (قوله فلا يجوز) أي التيمم ليس مذهب سواء كان عن حدث أو عن جنابة (قوله  
 في كالاول) أي كالذي لا يشترط له الطهارة فيتميمه مع وجود الماء ط (قوله في كالثاني) وهو  
 ما ثبت شرط له الطهارة ط (قوله لم تجز الصلاة) أي لفقد الشرط وهو أمران كون المنوي  
 عبادة موقوفة وكونها لا تجز إلا بالطهارة أما في دخول المسجد ففي الحديث فقد الأمران وفي  
 الجنب فقد الأول وأما في القراءة للحدث فافقه الثاني ولا بد الجنب من المائة قدم قرأ من  
 قوله أو جنة بانه كالشأن أي فيجوز الصلاة وأما المسئلة فافقه الأول والثاني كالمسئلة  
 إذا كتب والصحة على الأرض على ما مر فادعهم ذلك كانت الصلاة فقد الأمرين والتعليل ان  
 كان من حدث فافقه الثاني وان كان من جنس وكان كلمة فافقه الثاني أيضاً وعارض  
 التعليل لا يخرج من كونه قرأ ولا بد الجنب هذا إذا لم يستثن التعليم كلمة كالمسئلة وأما  
 زيارة القبور وعبادة المربوض ودفن الميت والسلام ورده فافقه الثاني وأما إذا كان بانه  
 إلى الجنب فافقه الأول وللمحدث فافقه الأمرين وأما الإقامة فافقه الأول وأما  
 الإسلام فافقه في نفسه على مذهب أبي يوسف القائل بصحته في ذاته أح أقول لا يصح عدم  
 الإسلام هنا لانه يومهم صحة تيممه لها كمن لا تجوز الصلاة به وليس ذلك إلا لعدم علمنا  
 الثلاثة لانه عند أبي يوسف يصح في ذاته وتجوز الصلاة به عنده كما صرح به في الجمر وأما عند  
 لا يصح أصلاً وهو الأصح كافي الامداد وغيره فانهم (قوله بخلاف صلاة جنازة) أي فان تيممها  
 تجوز به إثر الصلوات لكن عند فقد الماء أو ما عده وجوده إذا خاف فوتها فافقه تجوز به  
 الصلاة على جنازة أخرى إذا لم يكن بينهما ما حصل كما مر ولا يجوز به غيرها من الصلوات أغاده  
 ح (قوله أو سجدة تلاوة) فتصح الصلاة بالتيمم لها عند عدم الماء عند وجوده فلا يصح التيمم  
 لها المساعات من أحوال القوت إلى بدل ط (قوله وظاهره الخ) أي ظاهراً قوله لم تجز الصلاة لانه أن  
 التيمم له هذه المذكورات الثلاث عشرة التي لا تشترط لها الطهارة صحيح في نفسه يجوز فله  
 وجوبه ظاهر ذلك أنه لو لم يكن صحيحاً في نفسه لكان المناسبات أن يقال لم يصح التيمم لها  
 أولم يجز لانه أم وأقول ان كان مراده الجواز عند فقد الماء فهو مسلم والأفلا والظاهر أن  
 مراده الثاني موافقاً لما قدمه عن الجمر وقوله وظاهره المراد به جواز التيمم مع وجود الماء  
 الخ وذاً معناه أنه غير ظاهر وأنه لا بد من ثقل يدل عليه ولم يوجد أن استدلال البصر على المفتي  
 لا يصح نعم ما يخالف فوته لا يدل من هذه المذكورات يجوز دفع وجود الماء نظير الجنازة لانه

وان لم تجز الصلاة قلت  
 بل لعشر بل أكثر لما  
 من الضابط أنه يجوز لكل  
 ما لا يشترط الطهارة ولو  
 مع وجود الماء وأما ما  
 تشترط له فيشرط فقد الماء  
 كتميم ليس مذهب فلا يجوز  
 لو وجد الماء أو ما للقرآن  
 فان وجد الماء الأول أو جنباً  
 في كالشأن وقالوا الوتيمم  
 لا دخول مسجد أو قراءة ولو  
 من مذهب أو مذهب أو مكانه  
 أو عليه أو لزيرة قبور  
 أو عبادة مريض أو دفن  
 ميت أو أذان أو إقامة أو  
 اسلام أو سلام أو رده لم  
 تجز الصلاة عند الحاجة  
 بخلاف صلاة جنازة أو  
 سجدة تلاوة فتأري شيخنا  
 خير الدين الرمي قلت  
 وظاهره أنه يجوز فصل  
 ذلك فتأمل (لا) يتيمم  
 (لقوت جعة وقت) ولو  
 وزا

قاعدة لما ذكره في هذه النسخ في لا في ما لا يخاف فوته ثم أفلا يجوز تأجيله لأن النص ورد  
 عشر وعشرين عند فقد الماء فلا يشترط عند وجوده حقيقة وحكماء له لهذا الأمر بالتأمل  
 فانهم (قوله أقواتهم) أي هذه المذكورات إلى بدل قبل الإتيان والوتر القضاء وبهذا الجملة  
 الظاهر فهو بدلها ضرورة عند القوت وان كان في ظاهر المذهب هو الأصل والجملة خلافه  
 خلافاً لفرق كافي البصر (قوله وقبل يتيمم الخ) هو قول زفر وفي القنية أنه رواية عن مشايخنا  
 وقد مناهة الخلاف (قوله قال الحلبي) أي البرهان إبراهيم الحلبي في شرحه على النية وذكر  
 مثله العلامة ابن أمير حاج الحلبي في طلبة شرح النية حيث ذكر فروعاً عن المشايخ ثم قال  
 ما حاصله ولعل هذا من هؤلاء المشايخ اختياراً قول زفر لقوله له وهو أن التيمم إنما يشرع  
 للحاجة إلى أداء الصلاة في الوقت فيقيم عند خوف فوته قال شيخنا ابن الهمام ولم يتجه إليه  
 سوى أن التيمم جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو أنما يتيمم إذا أخر لا العذر أو أقول  
 إذا أخر لا العذر فهو عاص والمذهب عندنا أنه كالمطابق في الرخص نعم تأخير إلى هذا الحد  
 غير جازم من قبل غير صاحب الحق فينبغي أن يقال يتيمم ويصل ثم يعيد بالوضوء كمن يجزى من  
 قبل العبادة وقد نقل الزاهد في شرحه هذا الحكم عن الميث بن سعد وقد ذكر ابن خلكان أنه  
 كان حثي المذهب وكذا ذكره في الجواهر المصنفة في طبعات النية اه ما في الحلبة قلت وهذا  
 قول متوسط بين القولين وفيه الظهور من الهدية في غير هذا أفرد الشارح ثم رأيت منقولاً  
 في التارخية عن أبي نصر بن سلام وهو من كبار الأئمة الحنفية قطعاً فينبغي العمل به احتياطاً  
 ولا سيما وكلام ابن الهمام يعيد إلى ترجيح قول زفر كما علمت بل قد علمت من كلام القنية أنه رواية  
 عن مشايخنا الثلاثة ونظير هذا ما نقله الشيخ الذي خاف به فقامم قالوا يصلي ثم يعيد واه  
 نعم إلى أعلم (قوله ويجب) أي على المسافر لأن طلب الماء في الأمران أو في قرىها واجب  
 مطاقاً بجر (قوله طاب) أي الماء (قوله ولو برسوله) وكذا لو أخبره من غير أن يبره له بجر عن  
 النية (قوله ثلثة ذراع) أي إلى أربع مائة دور وكافي ومراج ونبغي (قوله ذكر الحلبي)  
 أي البرهان إبراهيم وعبدان في شرحه على النية الكبير والمصنف غير فطلب يمتنا وبإقرار قدر  
 غلوة من كل جانب وهي ثلثة مائة خطوة إلى أربعة مائة قبل قدر رمية منهم اه وفيه مخالفة  
 لما عراه إليه الشارح من وجهين الأول تقسيم الغلوة بالخط إلى الأذرع والثاني الاكتفاء  
 بالطاب يمتنا وبإقراره موافق القول الخافية يفرض الطاب يمتنا وبإقراره غلوة وظاهره  
 كافي الشيخ اسمعيل عن البرجندى أنه لا يجب في جانب الخلف والقدم نعم في الحقائق ينظر  
 عينه وشماله وأمامه وواحد غلوة قال في البصر وظاهره أنه لا يلزمه المشي بل يكفي في النظر  
 هذه الجهات وهو في مكانه إذا كان حواله لا يستتر عنه وقال في النهر بل معناه أنه يقدم الغلوة  
 على هذه الجهات فيشئ من كل جانب مائة ذراع إذا طلب لا يتم مجرد النظر اه وفي الشرع لالية  
 عن البرهان أن قدر الطاب بغلوة من جانب ظنه اه قلت لكن هذا ظاهره ان ظنه في جانب  
 خاص أما لو ظن أن هناك ما دون ميل ولم يتبع عنده أحد الجوانب بطابيه فيما كاه حتى جهة  
 خلفه الا إذا علم أنه لا ماء فيه من رده عليه ولكن هل يقدم الغلوة على الجهات أو لكل  
 جهة غلوة محل تردد والأقرب الأول كما مر عن النهر وصريح ما مر عن شرح النية خلافه ولكن

أقواتهم إلى بدل وقيل  
 يتيمم أقوات الوقت قال  
 الحلبي فلا حوط أن يتيمم  
 ويصل ثم يعيد (ويجب)  
 أي يستترض (طاب) ولو  
 برسوله (قدرة غلوة) ثلثة مائة  
 ذراع من كل جانب ذكره  
 الحلبي

قوله ولم يتجه لهم عليه الخ  
 أي أن الفقهاء ردوا على  
 زفر ولم يتوجه لهم في الرد  
 عليه سوى أنهم قالوا ان  
 من أخر الصلاة إلى آخر  
 الوقت كان مقصراً  
 وتقصيره جازم من قبله فلا  
 يفتن الترخيص له فيجوز  
 التيمم ولكن هذا الرد على  
 زفر إنما يتم لو أخر لا العذر  
 فلهزمهم أن يخلصوا له  
 التيمم لو أخر لا العذر على أنه  
 لو أخر لا العذر لا يتجه أيضاً  
 لان غايته أنه عاص بالتأخير  
 والعاصي عندنا كالمطيع  
 في ثبوت الرخص له اه

٣ مطلب  
 في تقدير الغلوة



الظاهر انه لا يلزمه المتي الا اذا لم يمكنه كشف الحال بمجرد النظر فتدبر (قوله وفي البدائع الخ) اعقده في البحر (قوله ورفقته) الاولى او رفقته لان ضررهما كاف كما هو غير خاف ح (قوله ظنا قويا) أي غالبا قال في البحر عن أصول الامتنى ان أحد الطرفين اذا قوى وترجع على الاخر ولم يأخذ هذا القلب ما ترجع به ولم يطرح الاخر فهو الظن واذا عقد القلب على أحدهما وترك الاخر فهو أكبر الظن وغالب الرأي اه (قوله دون ميل) ظرف اقوله قربه وقيد به لان الميل وما فوقه بعيد لا يوجب الطاب (قوله بامارة) أي علامة كروية خضرة أو طير (قوله أو اخبار عدل) قال في شرح المنية ويشترط في الخبر أن يكون مكافأ عدلا والا فلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من البيانات (قوله والابواب على ظنه) بان شك أو ظن ظنا غير قوي غور (قوله والا) أي ان لم يرجح الماء لطلبه لعدم الفائدة بغير عن المبسوط (قوله أعادوا الا) أي وان لم يخبره بعد ما أنه لا يعيد الصلاة زيادى وبدائع لكن في البحر عن السراج ولو تيمم من غير طاب وكان الطاب واجبا وصلى ثم طلبه فلم يجد وجبت عليه الاعادة عنه دهما خلافا لابي يوسف اه ومقاده انه يجب الاعادة هنا وان لم يخبره (قوله في حق جواز الصلاة) اما في حق صحته في نفسه فيمكن فيه نية ما قصده لاجل من أي عبادة كانت عند فقد الماء وعند وجوده يصح له عبادة تفوت لا الى خلاف كما قدمناه (قوله نية عبادة) قدمنا في الوضوء ثم عرف النية وشروطها في البحر وشروطها أن ينوي عبادة مقصودة الخ أو الطهارة أو اعقابه الصلاة أو رفع الحدث أو الجنابة فلا تنكفي نية التيمم على المذهب ولا تشترط نية التميز بين الحدث والجنابة خلافا للبحر اص اه ويبقى تمام الكلام عليه قريبا قلت وندم في الوضوء أنه تنكفي نية الوضوء في الفرق بينه وبين نية التيمم تأمل ولعل وجه الفرق انه لما كان بدلا عن الوضوء أو عن آتية على ما مر من الخلاف ولم يكن مطهرا في نفسه الا بطريق البدلية لم يصح أن يجعل مقصودا بخلاف الوضوء فانه طهارة أصلية والا قرب أن يقال ان كل وضوء تنبأ به الصلاة بخلاف التيمم فان منه ما لا تنبأ به فلا يمكن للصلاة التيمم المطلق ويكفي الوضوء المطلق هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله ولو صلاة جنازة) قال في البحر لا يضي أن قوله لم يجوز الصلاة بالتيمم الصلاة الجنازة محمول على ما اذا لم يكن واجدا للماء كما قد عرفت في الخلاصة بالماء افر اما اذا تيممها مع وجوده لخوف الفوت فان تيممه يبطل بفرغها منها اه لكن في اطلاق بطلانه نظر بدليل أنه لو حضره جنازة أخرى قبل امكان اعادة التيمم له أن يصلى عليها به فالاولى أن يقول فان تيممه لم يصح الا ما هو وهو صلاة الجنازة فقط بدليل أنه لا يجوز له أن يصلى به ولا أن يمس المصحف ولا يقرأ القرآن لوجوبه كذا قرره شيخنا حفظه الله اه الى (قوله في الاصح) هذا اجتاع على قول الامام انه مكر وهه اما على قولهما المقتضى به انه مستحب فينبغي صحته وصحة الصلاة اخذه ح (قوله مقصودة) المراد بها ما لا يجب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية ولا ينافي هذا ما في كتب الاصول من أن عبادة التلاوة غير مقصودة لان المراد هنا انها شرعت ابتداء تقربا الى الله تعالى لانيه الغيرها بخلاف دخول المصعد ومن المصنف والمراد بها في الاصول أن هيئة السجود ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل لانتقالها على التواضع وتعامه في البحر (قوله نرج دخول مسجد الخ) أي ولو لجنب بان كان الماء في المسجد وتيمم

مطلب  
في الفرق بين الظن وغالب  
الظن  
وفي البدائع الاصح طلبه  
قد رعا لا يضر بنفسه  
ورفقته بالانتظار ان  
ظن ظنا قويا (قوله قربه) دون  
ميل بامارة أو اخبار عدل  
(والا) يباب على ظنه قربه  
(لا) يجب بل يندب ان رجاء  
والالا ولو صلى تيمم وقعة  
من ياله ثم أخبره بالماء  
أعادوا الا (وشروطه) أي  
لتيمم في حق جواز الصلاة به  
(نية عبادة) ولو صلاة جنازة  
أو عبادة تلاوة لا شك في  
الاصح (مقصودة) خرج  
دخول مسجد ومس  
مصحف (لا تنع) أي  
لا تنص

لدخوله الفل فلا يصلي به كما مر وخرج أيضا الاذان والاقامة ولا يقال دخول الماء بعد عبادة  
لا اعتكاف لان العبادة هي الاعتكاف والدخول تبع له فكان عبادة غير مقصودة كما في البحر  
(قوله ليم قراءة القرآن الجنب) قيد بالجنب لان قراءة المحدث تحصل بدون الطهارة فلا يجوز  
أن يصلي بذلك التيمم بخلاف الجنب وهذا التفصيل جهل في البحر هو الحق خلافا لما أطلق  
الجواز وان أطلق المنع وأشار السراج الى أن القراءة عبادة مقصودة وجعلها في البحر جزء  
العبادة فزاد في الضابط بعد قوله مقصودة أو برئها لدخاله أو اعتكافه في المرباط لا حاجة  
اليه لان وقوع القراءة جزء عبادة من وجه لا ينافي وقوعها عبادة مقصودة من وجه آخر  
الآثرى أنهم أدخلوا وجود التلاوة في المقصودة مع أنه جزء من العبادة التي هي الصلاة اه  
(قوله خرج السلام ورقه) أي فلا يصلي بالتيمم له ما ولو عند فقد الماء وكذا قراءة المحدث  
وزيارة القبور وأما الاسلام فلا يصح ذكره هنا لانه عند أبي يوسف يصلي به وعندهما لا يصح  
أصلا كما نهي عليه سابقا من عدمه هنا لم يصح (قوله فاق الخ) تفريق على اشتراط النية أي  
لما شرطنا هاهنا فيمن شرطه ان يصلي بغيره الكافر سواء نوى عبادة مقصودة لا تنصح الا  
بالطهارة أو لا وضوء لعدم اشتراط النية فيه والمالم بشرطه افر سوى تيمم ما مر (قوله  
بنية الوضوء) يريد به طهارة الوضوء لما علت من اشتراط نية التطهير بغيره وأشار الى أنه لا يشترط  
نية التمييز بين الحدثين خلافا للبحر اص كما مر فيصح التيمم عن الجنابة بنية رفع الحدث الا مفر  
كافي العكس تأمل لكن رأيت في شرح المصنف على زاد الفقير ما نصه وقال في الوقاية اذا كان  
به حدثان كالجنابة وحدث يوجب الوضوء ينبغى أن ينوي عنه حاقان نوى عن أحدهما لا يقع  
عن الآخر لكن يمكن تيمم واحد منهما اه فقوله لكن يمكن يعني لو تيمم الجنب عن الوضوء  
كنى وجازت صلته ولا يحتاج أن يتيمم للجنابة وكذا عكسه لكن لا يقع تيممه للوضوء عن الجنابة  
ولهذا طال الرازي وان وجد ماء يمكن أفضل أعضائه مرة بطل في المختار لان تيممه الوضوء وقع  
له لا للجنابة وان كنى عنه ما قائل اه ما في شرح الزاد (قوله به يقى) كذا في الحلبة عن النصاب  
(قوله رجاء قويا) المراد به غلبة الظن ومثله التيقن كافي الخلاصة والافلا يؤخر لان فائدة  
الانتظار اداء الصلاة بأكمل الطهارة بغير (قوله آخر الوقت) برقع آخر على أنه نائب فاعل  
ندب وأصله النصب على الظرفية ولا يصح نصبه على أن يكون في ندب ضمير يعود على الصلاة هو  
نائب الفاعل لانه كان يجب نائب الضمير هو جاز في الشرافهم ولا على أن ضمير عائده على  
التيمم لان آخر الوقت محل الوضوء لا التيمم لانه فرض المسئلة (قوله المستحب) هذا هو الاصح  
وقبل وقت الجواز وقبل ان كان على ثقة من المصالحى آخر وقت الجواز وان على طمع فالى  
آخر وقت الاستصحاب سراج وفي البدائع يؤخر الى مقدار ما لو لم يجد الماء لا يمكنه أن يتيمم ويصلى  
في الوقت وفي التاخر خاتمة عن الهيظ ولا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكرره  
واختلاف في تأخير المغرب فصيل لا يؤخر ولا يسجل يؤخر اه والحاصل أنه اذا رجأ الماء يؤخر الى  
آخر الوقت المستحب بحيث لا يقع في كراهة وان كان لا يرجو الماء يصلى في الوقت المستحب  
كوقت الامتار في الغير والابراد في ظهر الصيف وضوء ذلك على ما بين في محله لكن ذكر سراج  
الهداية وبعض سراج الملبوط انه ان كان لا يرجو الماء يصلى في أول الوقت لان اداء الصلاة

ليتم قراءة القرآن الجنب  
(بدون طهارة) خرج  
السلام ورد (قوله تيمم  
كافر ولا وضوء) لانه ليس  
بأهل للنية فليقتصر اليها  
لا يصح منه وضوء تيمم جنب  
بنية الوضوء به يفسق  
(وندى راجيه) رجاء قويا  
(آخر الوقت) المستحب  
ولم يؤخر وتيمم وصلى  
جاز ان كان بينه وبين الماء  
ميل والا



فيه أفضل الا اذا تضمن التأخير فضيلة لا تعمل بدونه كمن كثر الجعة ولا يتأخر في هذا حتى من  
 في المفاضة فكان التجهيل أولى كما في حق الله لا يمتنع لايصال الجماعة وانهم في غاية  
 البيان بانهم منهم انهم يحجبون انما بانها تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة واجاب  
 في السراج بان نصيرهم محمول على ما اذا تضمن التأخير فضيلة والام يمكن فائدة فلا يكون  
 مستحباً وانما في البحر لا تقا في بيانها نظر كما اوضحناه فيما علقناه عليه والذي يؤيد كلام  
 الشراح ان ما ذكره ائمتنا من استحباب الاستمرار بالعبادة والتواكل وتأخير العشاء انما فيه من قطع السهر  
 كثير الجماعة وتأخير العصر لا في حق المسافر لانه في الغالب يصلي في وقت واحد ولا يتنقل بعد  
 المنحى عنه وكل هذه الحال مفقودة في حق المسافر لانه في الغالب يصلي في وقت واحد ولا يتنقل بعد  
 العصر ويباح له السهر بعد العشاء كما ساق في مكان التجهيل في حقه أفضل وقوله سم كذا كثير  
 الجماعة مثال للفضيلة لا يحصر فيها (تنبيه) في المخرج من الجمعي يتخرج في قاي فيما اذا كان  
 يعلم انه ان آخر الصلاة الى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة أقل من ميل لكن لا يمكن من  
 الصلاة بالوضوء في الوقت الاول ان يصلي في أول الوقت مراراً حتى الوقت وتجنباً عن الخلاف  
 اهـ وانما تضمنه في الحلية (قوله من ليس في العمران) أي سواء كان مسافراً أو مقيماً في فوج  
 اشدى عن شرح الجامع اقتصر الاسلام امامان في العمران فحبب عليه الاعادة لان الله -مران  
 يغاب فيه وجود الماء فكان عليه طابعه فيه وكذا فيما يقرب منه كانه من الماء الظاهر ان الاخيرة  
 بمنزلة العمران لان اقامة الاعراب في الماء في وقت واحد فوجوده غالب في الماء وعليه  
 في كل قوله سم سواء كان مسافراً أو مقيماً في الماء (قوله ونسب الماء) أو شئ كما في السراج  
 نهر أقول هو سبق قلم لان عبارة السراج هكذا في الماء بان احترازاً عما اذا شئ أو ظن أن ماء  
 قد في فصولي ثم وجدته فانه بعد اجماعاً (قوله في الماء) الرجل للبعير كالمسرح للادابة ويقال  
 لفرل الانسان وما واهر من الماء أيضاً ومنه نسب الماء في رحله مغرب لكن قوله سم لو كان الماء  
 في مؤخرة الرسل يفيد ان المراد بالرجل الاول بحر وأقول الظاهر ان المراد به ما يوضع فيه  
 الماء عادة لانه مفرد مضاف في كل رحل سواء كان منزلاً أو رحل بعير وتخصه به ما به ما  
 على الاربعان عليه نهر (قوله وهو عيسى عادة) الجملة سالبة ومختصة قوله كالونسيه في عنقه  
 الخ (قوله لا اعادة عليه) أي اذا ذكره بعد ما نرى من حاله فلو تركه فربما قطع ويبعد اجماعاً  
 سراج وأما في فصل مالوك في الوقت أو بعده كمال الهداية وغيره ما خلا ما توجه في  
 المنية وما لو كان الواضع للماء في الرحل هو أو غيره بعلمه بامر أو بغيره أمره خالفاً لابي  
 يوسف أما لو كان غيره بلا علمه فلا اعادة اتفاقاً خلية (قوله اعاد اتفاقاً) لانه كان عالمنا به  
 وظهور خطأ الظن سالبة وكذا لو شئ كما قدمناه عن السراج وهو مذهبهم بالاولى (قوله في  
 عنقه) أي عنقه نفسه (قوله أو في مقدمه الخ) أي مقدم رحله وانما تركه كالونسيه في مؤخره  
 را كما قدمناه سابقاً فانه على الاختلاف وكذا اذا كان قائداً مطلقاً بحر (قوله أو مع  
 نجس) بفتح الجيم أي بان كان حاملاً في بدنه وكان أكثر من درهم وهو معطوف على قوله  
 أو نسي وانظر من عاقب يمسح محذوفاً من المقام ولا يصح عطفه على عرياً باليتعلق بمسح  
 الذكور والمقيد بقوله نسي توبه لان نسيان التوب هنا لا دخل له (قوله ثم ذكر) أي بعد ما فعل

(على من ليس في العمران)  
 بالهيم (وأي الماء في رحله)  
 وهو عيسى عادة (لا اعادة)  
 عليه) ولو ظن قناه الماء  
 أعاد اتفاقاً كالونسيه في  
 عنقه أو ظهره أو في مقدمه  
 را كما ذكره مؤخره سابقاً أو  
 نسي توبه وصلى عرياً  
 أو في توب نجس أو مع نجس  
 ومعه ما يزيله أو توضأ به  
 نجس صلى محمد بنهم ذكر

جميع ما ذكرنا سابقاً (قوله اعاد اجماعاً) راجع الى الكل لكن في الزيلعي أن مسألة الصلاة في  
 توب نجس أو عرياً على الاختلاف وهو الأصح اهـ (قوله وبطابعه وجوباً على الظاهر) أي  
 ظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة كماله كرم مع تعديله وكونه ظاهر الرواية عنهم -م أخذه في  
 البحر من قول المصنوع عليه أن الله الأعلى قول الحسن بن زياد ان في -واله مذلة وردية  
 ما في الهداية وغيره ما من أنه يلزمه عندهم الاعتدال وفق في شرح الحلية الكبير بان الحسن  
 رواد عن أبي حنيفة في غير ظاهر الرواية وأخذوه به فاعتقد في المبسوط ظاهر الرواية واعتقد  
 في الهداية رواية الحسن لكونها أنسب بذهب أبي حنيفة من عدم اعتبار القدر بالغير أقول  
 ويقول الامام جزم في الجمع والمقتضى والوقاية وابن الكمال أيضاً وقال هذا على وفق ما في  
 الهداية والايضاح والتقرير وغيره في التبريد كرم مع أبي حنيفة وفي الأخير عن  
 الجصاص انه لا خلاف فان قوله فيما اذا غلب على ظنه منه اياه وقوله -ماعنه غلبة الظن  
 بعدم المنع اهـ أقول وقد مضى على هذا التفصيل في الزيادات والسكاكي وهو قريب من قول  
 اصفاق انه يجب في موضع لا يميز فيه الماء الا باليحيى انه حقيقته لا يلب على الظن المنع وقال في  
 شرح الحلية انه المختار وفي الحلية انه الاوجه لان الماء غير مبذول غالباً في السفر فخصه وما في  
 موضع مزنه فالبحر متحقق ما لم يظن الدفع اهـ وحيث نص الامام الجصاص على التوفيق عما  
 ذكر ارتفع الخلاف ولا يبعد حمل ما في المبسوط عليه كما تشير اليه والله الموفق (قوله من  
 رفيقه) الاولى حذفه وابقا المتن على عمومته ولذا قال فوح اخذ في غيره ذكر الرفيق جرى  
 مجرى العادة ولا يفتل من حضر وقت الصلاة فحكمه كذلك رفيقاً كان أو غيره اهـ وقد يقال  
 اراد بالرفيق من معه من أهل القافلة وهو مفرد مضاف فيم ثم خصه بقوله من هو معه  
 والظاهر أنه لو كانت القافلة كبيرة يكتفي به الذاهب منها الذي يهرس الطاب من كل فرد وطاب رسوله  
 كطابعه نظير ما مر (قوله من هو) أي الماء السكاكي للتطهير (قوله من مثله) أي في ذلك  
 الموضع بدائع وفي الحلية في أقرب المواضع من الموضع الذي يعرف به الماء قال في الحلية  
 والظاهر الاول الآن لا يكون له في ذلك الموضع قيمة لكونه كالخال في توفيم الصيد (قوله  
 وفي ذلك) أي في ذلك المكان وقد من أن له مال غائب وأما الشرائع فيمنه واجب  
 بخلاف ما لو وجد من يقرضه لا الاجل لازم ولا طالبة قبل حلوله بخلاف الفرض بحر  
 (قوله فاضلا عن حاجته) أي من زاء ونحوه من الحوائج اللازمة للحلية قلت ومنها قضاء دينه  
 تأمل (قوله لا يتيم) لان القدرة على البذل مدبرة على الماء بحر (قوله وهو مضاف فيمنه) هذا  
 ما في النوادر وعليه اقتصر في البدائع والنهاية فكان هو الاول بحر لكنه خاص به هذا الباب  
 لما في في شرائع الوصي أنه القين الفاضل ما لا يدخل تحت تقويم القومين اهـ ح أقول هو قول  
 هنا أيضاً في شرح الحلية انه الاوفق (قوله في ذلك المكان) صبي على ما نقلناه عن البدائع  
 (تنبيه) هو لو ملك للعاري عن التوب قبل لا يجب شراؤه وقبل يجب كالماء سراج وجزم بالثاني  
 في المواهب (قوله عن ذلك) الاولى حذف عن لان اسم الاشارة راجع اليه لا الى الماء ط (قوله  
 وأما لاطش) أي هذا الحكم في الشراء للوضوء وأما الخ (قوله مذ كورة في الاشياء) أي في  
 أواخرها وليست محلياً فيه فلا يلزم ما ذكرناه هنا (قوله وقبل طلبه الخ) مفهوم قوله وبطلبه

اعاد اجماعاً (وبطلبه)  
 وجوباً على الظاهر من  
 رفيقه (من هو معه) فان  
 منعه) ولولا لانه استهلكه  
 (تيم) انفق بحره (وان لم  
 يوطئه الايمن مثله) أو يغبين  
 به (وله ذلك) باضلاع  
 حاجته (لا يتيم ولو أعطاه  
 بأكثر) يعني يغبين فاحسن  
 وهو ضعف قيمته في ذلك  
 المكان (اوليس له) فمن  
 (ذلك تيم) وأما لاطش  
 فيجب على القادر شراؤه  
 باضلاع قيمته احياء لنفسه  
 وانما يفتقر المثل في نفسه  
 عشر موضعاً مذ كورة  
 في الاشياء (وقبل طلبه  
 الماء لا يتيم على الظاهر)  
 أي ظاهر الرواية عن  
 أصحابنا



وجوب الخ ح وفي التهر اعلم ان الرائي لا يسمع رفقته اما ان يكون في الصلاة او خارجها وفي كل  
اما ان يغلب على ظنه الاعطاء او عدمه او شك وفي كل اما ان يسأله او لا وفي كل اما ان يعطيه  
اولا فهي أربعة وعشرون فان في الصلاة وغلب على ظنه الاعطاء قطع وطلب فان لم يقطع  
بقي تيممه فلو أعطاها ثم سال فان اعطاء استأنف والاعتك كالواضع اعطاء بعد الاياه وان غلب على ظنه  
عدمه أو شك لا يقطع فلو اعطاء بعد ما أعطاها بطلت والا لو ان خارجها فان صلى بالتيمم بلا سؤال  
فعلى ما سبق فلو سال بعدها وأعطاه أعاد والا سوا ظن الاعطاء او المنع أو شك وان منعه ثم  
أعطاه لا يبطل تيممه ولا يتأق في هذا القسم ظن ولا شك اه (قوله لانه مبذول عادة) اي غالباً  
وفيه إشارة الى أنه لو كان في موضع يعز فيه ويغاب على الظن منعه وعدمه يذله أنه يجوز التيمم  
لتحقق الجهر كما قدمناه فلا يتأق ما قدمناه من التوفيق ولذا قال في المجتبى الغالب عدم الضنة  
بالمسحوق لو كان في موضع يجري عليه الضنة لا يجب الطاب منه (قوله وعليه) اي بناء على  
ظاهر الرواية فيجب الخ وقد نقل الوجوب في التهر عن المعراج ثم قال لكان لا يجب كما في الفتح  
وغيره وفي المعراج قبل يجب الطاب اجماعاً وقبل لا يجب اه وينبغي أن يكون الاول بناء  
على الظاهر والثاني على ما في الهداية اه اي من اختيار رواية الحسن كما قدمناه قلت وهو  
توفيق حسن فلذا اشار اليه الشارح حيث جعل الوجوب مبنياً على الظاهر لكان يحاكمه  
ما في المعراج فانه قال ولو لم يكن مع رفقته ولو يجب أن يسأله بخلاف الماء اه ومثله في  
التأخر خاتمة فليتام ثم الاظهر وجوب الطاب كالماء كما في المواهب واقتصر عليه في الفيض  
الموضوع لنقل الرابع المعتمد كما قال في خطبته وينبغي تقييده بما اذا غاب على ظنه الاعطاء  
كالماء الا أن يفرق بانه ليس مما تشبه به النفوس في السفر بخلاف الماء تأمل (قوله وكذا  
الانتظار) اي يجب انتظاره للدلالة على الخ لكن هذا قولهما وعندنا لا يجب بل يستحب أن  
ينتظر الى آخر الوقت فان خاف فوفى الوقت تيمم وصلى وعلى اه وذلك لو كان مع رفقته فوجب وهو  
عربان فقال انتظر حتى أصلي وأدفعه اليك وأجبهوا أنه اذا قال أجهت لك مالي تصح به أنه  
لا يجب عليه الحج وأجبهوا أنه في الماء ينتظر وان خرج الوقت ومنشأ الخلاف أن القدرة على  
ماسوى الماء هل تثبت بالاباحة فمنه لا وعندنا ما تم كذا في الفيض والفتح والتأخر خاتمة  
وغيرها وجرم في المنية بقول الامام وظاهر كلامهم ثم ترجمه في الخلية والفرق للامام أن  
الاصول في الماء الاباحة والظرف فيه عارض فيتمتع بالوجوب بالقدرة الثابتة بالاباحة  
ولا كذلك ما رواه فلا يثبت الا بالمال كما في الحج اه فتنبه (قوله ان ظن الاعطاء قطع) اي ان  
غلب على ظنه قال في التهر فلا تبطل بل يقطعها فان لم يقطع فان اعطاء بعد الفراغ أعاد والا  
كما جزمه الزبلي وغيره فاجزم به في الفتح من أن تبطل ففيه نظر ثم ذكر في الخاتمة عن محمد  
أنه بطل بمجرد الظن فعليه أولى وهما يحمل ما في الفتح اه (قوله لكان في الله تعالى)  
استدرك على الحق كما هو سياق القهستاني فكان الواجب تقديمه ثم الجواب عن المحيط أنه  
غير ظاهر الرواية ح قلت وقد عانت التوفيق بما قدمناه عن الجصاص من أنه لا خلاف في  
الحقيقة قول المصنف وبطله الخ اي ان ظن الاعطاء بان كان في موضع لا يرفقه فيه الماء  
وقد منعه من شروخ المنية أنه المختار وأنه الوجه فتنبه (قوله فاذا) بالرفع صفة المحصور

لانه مبذول عادة كافي الجهر  
من المبذول وعليه الفتوى  
فيجب طلب الدلو والرشاء  
وكذا الانتظار لو قاله  
حق استحق وان خرج  
الوقت ولو كان في الصلاة  
ان ظن الاعطاء قطع والا  
لكن في القهستاني عن  
المحيط ان ظن اعطاء الماء  
اولاً لا وجب الطلب  
والالا (والمحصور فاذا)  
الماء والترايب (الطهورين)  
بان جيب في مكان نجس

مطلب  
فاذا الطهورين

واللام فيه لانه هذا الذي فيكون في حكم الذبابة وبالنسب على الحال كذا رأيت بخط الشارح  
(قوله ولا يمكنه اخراج تراب مطهر) أما لو أمكنه بنقر الأرض أو الحائط بشئ فانه يذ - - - - -  
ويصلي بالاجماع يحجر عن الخلاصة قال طوفيه انه يلزم التصرف في مال الغير بلا اذنه (قوله  
بأنه ما عنده) لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بطه ورساج (قوله وقال لا يشبهه  
بالمصلي) اي احترام الوقت قال طولا يقرأ كما في أبي السوء وسواء كان مدته أصغر أو أكبر  
اه قلت وظاهره أنه لا يتوى أيضاً لانه تشبهه لا صلاة حقيقة تأمل (قوله ان وجد مكاناً يابساً)  
اي لا منه من التلوث لكن في الخلية المصحح على هذا القول أنه يومئ كيفية ما كان لانه لو وجد  
صاره مستعملاً للنجاسة (قوله كالصوم) اي في مثل الحائض اذا طهرت في رمضان فأنتم انك  
تشبهها بالصائم لحرمه الشهر ثم تفتي وكذا المسافر اذا أفطر فاقام (قوله مطوع البدين  
الخ) اي من فوق المرفقين والكهين والاصبح محل القطع كما تقدم لكن سياتي في آخر صلاة  
المريض بعد حكاية المصنف ما ذكره هنا وقيل لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع  
(قوله اذا كان بوجهه براحه) والاصح على التراب ان لم يمكنه غسله (قوله ولا يبعد على  
الاصح) لينظر الفرق بينه وبين فاذا طهره من مرض فانه يؤخر أو يتشبهه على الخلاف  
المذكور آنفاً كما علمت مع اشتراكهما في امكان القضاء بعد العيرة وكون عذرهما مناصاً بما تأمل  
(قوله وبهذا ظهر الخ) ردنا في الخلاصة وغيره ما عن أي على السخدي من أنه لو صلى في الثوب  
النجس أو الى غير القبلة لا يكفر لانما جائز حالة العذر أما الصلاة بلا وضوء فلا يوقى به الجحيم  
فيكفر حال الصدور اللهم يدوبه نأخذ اه ووجه الرد أنهما جائز في مسئلة المأطوع المذكورة  
فثبت كانت علة عدم الا كفارة الجواز حالة الله فذكر في القول به في الصلاة بلا وضوء فافهم  
(قوله وقدم) اي في أول كتاب الطهارة وقد علمنا ذلك عن الخلية البحث في هذه المسئلة وأن  
عله الا كفارة انما هي الاضافة (قوله اعاد) لانه مانع من قبل العباد (قوله والا) علوه  
بان الغالب في السعة عدم الماء قال في الخلية وهذا يشير الى أنه لو كان بحضوره أو بقربه منعه  
ما يجب الاعادة لبعض كون المنع من العبد (قوله ان في السفر ثم) لماعات (قوله والا)  
اعدم الضرورة فتنبه ستاتي عن شرح الاصل ولعل وجهه أنه اذا فقد الماء وقت التلاوة يجزئ  
بعده لان الحضر مظنة الماء فلا ضرورة بخلاف السفر فان الغالب فيه فقد الماء وتأخيرها  
الى وجوده عرضة نسيانها تأمل (قوله المسبل) اي الموضوع في الحياض لشيء السبل (قوله  
لا يمنع التيمم) لانه لم يوضع للوضوء بل للشرب فلا يجوز للوضوء وان صح (قوله ما لم يكن  
كثيراً) قال في شرح المنية الاولى الاعتبار بالعرف لا بالكثرة الا اذا اشتبهه (قوله أيضاً) اي  
كالشرب (قوله ويشرب ما للوضوء) مقابل المسئلة الاولى لانه يفهم منها أن المسبل للشرب  
لا يتوضأ به فقد سكر أن ما سبل للوضوء يجوز الشرب منه وكأن الفرق أن الشرب أهم لانه  
لاحياء النفوس بخلاف الوضوء لان له بدلاً فماذا من صاحبه بالشرب منه عادة لانه أنفع هذا وقد  
صرح في الخيرة بالمستقلين كما هنا ثم قال وقال ابن الفضل بالعكس فيما قال في شرح المنية  
والاول أصح (قوله الجنب أولى بمباح الخ) هذا بالاجماع تأخر خاتمة اي ويجم الميت ليصلي عليه  
وكذا المرأة والحدث ويقعدان به لان الجنابة أغلظ من الحدث والمرأة لا تصلح اماماً لكن في

ولا يمكنه اخراج تراب  
مطهر وكذا العاجز عنها  
لمرض (بأنه ما عنده)  
وقال لا يشبهه بالمصلي  
وجوبه بغير ركع ويسجدان  
وجد مكاناً يابساً والايومئ  
فأقامت بعد كالصوم (به)  
يفتي واليه صرح رجوعه)  
اي الامام كافي القبيض  
وفيه أيضاً (مقطوع)  
البدين والرجلين اذا كان  
بوجهه براحه يصلي بغير  
طهارة ولا يقيم ولا يبعد  
(على الاصح) وبهذا ظهر  
أن عدم الصلاة بلا طهر  
غير مكفر فاحفظ وقد مر  
وسيجي في صلاة المريض  
ه (فروع) صلى الجنبوس  
بالتيمم ان في المصراعاد  
والالا هل يقيم لصبغة  
التلاوة ان في السفر ثم  
والالا الماء المسبل في  
الفلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن  
كثيراً فيعلم أنه للوضوء أيضاً  
ويشرب ما للوضوء الجنب  
أولى بمباح من حائض  
او محدث وميت ولا يحددهم



السراج أن الميت أولى لان غم له راد لا تنظف وهو لا يحصل بالتراب اه تأمل ثم رأيت بخط  
 الشارح عن الظاهر يريه أن الاول أصح وانه جزم به صاحب الخلاصة وغيره اه وفي السراج  
 أيضا لو كان يكفي الميت حدث فقط كان أولى به لانه يرفع حدثه (قوله فهو أولى) لانه أحق بالكلية  
 سراج (قوله يفتي بصره للميت) أي يفتي بكل منهم أن يصرف نصيبه للميت حيث كان  
 كل واحد لا يكتفي به نصيبه ولا يمكن الجنب ولا غيره أن يستعمل بالكل لانه مشغول بحصة الميت  
 وكون الجنابة أغاظ لا يبيع استعمال حصة الميت فلم يكن الجنب أولى بخلاف ما لو كان الماء  
 مباحا فانه حيث أمكن به رفع الجنابة كان أولى فانهم (تمة) قال في المعراج والاب أولى من  
 ابته لجوازهما كما مال ابنه اه (قوله جاز) لانه لم يصرف استعماله لغير الميت ما ينقص عن  
 العضو بعد المصحح قياسا على الماشترح المنية ونحوه ما قد مر من التمر وهو المذكور في الحلية  
 فانهم (قوله ولا يضاف العطش) اذ لو خافه لا يحتاج الى حيلة لاشتهاءه الحاجة الأصلية  
 والظاهر أن عطش غيره من أهل القافلة كعطشه وان كان لا يقيم منه اذ لو اضطرأ - دهم  
 اليه وجب دفعه له فيم يظهور ولا جارية قتاله كما مر (قوله بما يقبله) أي بشئ يخبر به عن كونه  
 ما مطلقا كما ورد أو كرم لا (قوله أو يهيم) أي عن يثيق بانه يرقه عليه بعد ذلك فانهم (قوله  
 على وجه يمنع الرجوع) كذا ذكره في شرح المنية نقول فاضحان أن قولهم الحيلة له أن يهيم  
 من غيره ويطلبه ليس بصحيح عندى لانه اذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم قال  
 في شرح المنية وهو الفقه بعينه والحيلة الصحيحة أن يخطئه الخ فالتكليف بدفع هذا قوله على  
 وجه يمنع الرجوع أي بان تكون الهبة بشرط العوض وأيضا قد أجاب في الفتح بان الرجوع  
 في الهبة مكروه وهو مطلوب المدمر عا فيجوز أن يهيم بالماء مدمر ما في حقه لئلا يراى قدر  
 عليه قال في الحلية وهو حسن أقول على أن الرجوع في الهبة يتوقف على الرضا والاقضاء  
 لكن قد يقال انه ما ربه الا يسترد والموهوب منه لا ينعى اذا طلبه الواهب وذلك يمنع التيمم  
 والجواب أنه يسترد به أو بشرط الرجوع فلا يلزم المكره والموهوب منه اذا علم بالحيلة  
 يمنع من دفعه للوضوء تأمل (قوله وناقضه ناقض الأصل الخ) أي ما جعل التيمم بدلا عنه من  
 وضوء أو غسل واعلم أن كل مانع من الغسل مثل المني نقض الوضوء ويزيد الوضوء بانه ينقض  
 بمثل البول فالتيمم بناقض الوضوء كافي للمكتر يشهد ناقض الغسل فيسوى التعبير بناقض  
 الأصل كافي الجبر واعتراضه المانع في نفسه بما حصل أنه وان نقض تيمم الوضوء كل مانع من  
 الغسل لكن لا ينقض تيمم الغسل كل مانع من الوضوء لانه اذا تيمم عن جنابة ثم بالمثل فانه  
 ناقض للوضوء لا ينقض به تيمم الغسل بل تنقض طهارة الوضوء التي في ضمنه فنقضت له أحكام  
 الحدث لا أحكام الجنابة فعد وجب دنا نقض الوضوء ولم ينقض تيمم الجنابة فظهر أن التعبير  
 بناقض الأصل أولى من ناقض الوضوء لشعور التيمم عن الحدثين فأين المساواة اه لكن  
 في عبارة المصنف في الخ - حذف المضاف من بعض المواضع فذكرناه ليزول الاشتباه فانهم  
 (قوله ولو تيمم الخ) تفريع صحيح دل عليه كلام المتن لان منطوق عبارة المتن انه لو تيمم عن  
 حدث انتقض بناقض أصله وهو الوضوء وذلك كل مانع من الوضوء والغسل كما مر ولو تيمم عن  
 جنابة انتقض بناقض أصله وهو الغسل ومفهومه أنه لا ينقض بغير ناقض أصله فخرج على

فهو أولى ولو لم يتركه يفتي  
 صرفه للميت • جازيم  
 جماعة من محل واحد  
 • حيلة جواز تيمم من معه ماء  
 زجرهم ولا يضاف العطش  
 أن يخطئه بما يقبله أو يهيم  
 على وجه يمنع الرجوع  
 (وناقضه ناقض الأصل)  
 ولو غلب لافلوتيمم للجنابة ثم  
 أحدث صار محذورا لا جنبا

هذا المذهب كما هو عادته في مواضع لا تحصى أنه اذا تيمم الجنب ثم أحدث لا ينقض تيممه  
 عن الجنابة لان الحدث لا ينقض أصله وهو الغسل فلا يصير جنبا وانما يصير حدثا ثم هذا الحدث  
 العارض فانهم (قوله في توضأ الخ) تفريع على التفريع أي واذا صار محدثا فبأنه وضأ حيث  
 وجد ما يكتفيه للوضوء فقط ولو مرة مرة ولو كان ليس الخلف بعد ذلك التيمم وقيل الحدث  
 ينزعه ويغسل لان طهارته بالتيمم ناقصة عنه في ولا يصح الا اذا غسله على طهارة تامة وهي  
 طهارة الوضوء لا طهارة التيمم على ما يأتى ثم بعد ما توضأ وغسل رجليه مسح لانه ليس على  
 وضوء كامل والمصحح للحدث للجنابة الا اذا مر بالماء الكافي للغسل فحينئذ لا يصح بل يبطل  
 تيممه من أصله ويوجب جنبا على حاله الاول فلو جاوز الماء ولم يغسل يتييم للجنابة ثم اذا حدث  
 ووجد ما يكتفيه للوضوء فقط توضأ ونزع الخلف وغسل لان الجنابة لا ينعى عنها الخلف كما يأتى  
 ثم بعد ما مسح بالماء وهكذا (قوله مع الخ) تفريع على قوله في توضأ حيث أفاد انه اذا  
 وجد ما يكتفيه للوضوء فقط انما يتوضأ به اذا حدث بعد تيممه عن الجنابة أما لو وجد حدثا وقت  
 التيمم قبل الحدث لا يلزمه عندنا الوضوء من الحدث الذي مع الجنابة لانه ثبت اذ لا بد له من  
 التيمم وعلى هذا نقول صدور الشريعة اذا كان للجنب ما يكتفي للوضوء لا الغسل يجب عليه  
 التيمم لا الوضوء خلافا لما في أما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء  
 فالتيمم للجنابة بالاتفاق اه مشكل لان الجنابة لا تنفك عن حدث يوجب الوضوء وقد قال  
 أو لا يجب عليه التيمم لا الوضوء فقوله ثانيا يجب عليه الوضوء ناقض وجوابه كما قال  
 القهستاني أن مع في قوله مع الجنابة يعني بعد ولما كان في هذا التفريع والجواب دقة وخفاء  
 ودفع لاعتراضات المحشين على صدور الشريعة أمر بالتفريعهم وقدر هذا الشارح على هذه  
 الرموز التي هي مناتيح الكنوز (قوله ولو اباحه) مفعول مطلق أي ولو اباحه ما لم يكن له اباحه  
 كان قادرا أو غير أو حال أي ولو وجدت القدرة من جهة الاباحه أو في حال الاباحه وأطاعه  
 فشهد ما لو كانوا جماعة والماء المباح يكفي أحدهم فقط فينقض تيمم الكل لصدق الاباحه  
 في حق كل منهم بخلاف ما لو وهبهم فقبضوه لانه لا يصيب كل منهم ما يكتفيه وغمامه في الفتح  
 (قوله في صلاة) من مدخول المبالغة أي ولو كانت القدرة أو الاباحه في صلاة ينقض التيمم  
 ويبطل الصلاة التي هو فيها الا اذا كان الماء مذكورا فانه يفتي فيها ثم بعد ما ذهبنا  
 لما مر انه لا يلزم الجميع يهيم ما في فعل واحد في المنية من أنما تفيد غير صحيح كما ذكره  
 الشارحان ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يبعد منه أي الا اذا كان العذر والمبج من  
 قبل العبادة فيمدد ولو بعد الوقت كما مر فتنبيه حلية (قوله كاف طهارة) أي للوضوء ولو حدثنا  
 ولا غتة الوجبنا واحترز به عما اذا كان يكتفي لبعض أعضائه أو يكتفي للوضوء وهو جنب  
 فلا يلزمه استعماله عندنا ابتداء كما مر فلا ينقض كافي الحلية (قوله ولو مرة مرة) فلو غسل به  
 كل عضو مرتين أو ثلاثا فنقض عن أحدهم رجاءه انقض تيممه هو المختار لانه لو اقتصر على  
 المرة كفاه يجر عن الخلاصة (قوله وغسل نجس مانع) فلو لم يكتفه يلزمه أيضا تقليل النجاسة  
 كما يهيم من تهليلهم في كثير من الشروح لكن في الخلاصة انه لا يلزمه بجر أي الا اذا أمكن  
 أن يبقى أقل من قدر الدرهم كما جئنا به في ما مر فيلزمه ولا ينقض تيممه (قوله واما جنابة) أي

فيوضا وينزع خفيه ثم  
 بعده يصح عليه ما لم يمر  
 بالماء فمع في عبارة صدر  
 الشريعة يعني بعد كافي ان  
 مع العسر يسرا فانهم  
 (وقدره ماء) ولو اباحه في  
 صلاة (كاف طهارة) ولو مرة  
 مرة (فضل عن حاجته)  
 كعطش وجن وغسل نجس  
 مانع ولغة جنابة



لو اغتسل لوجب عليه على بدنه لم يصب بها الماء فتم اهما ثم حدث قبحه ثم وجد الماء بكنهه ما فقط  
 فانه ينفذ لها به ولا يبطل تيممه للحدث ثم اعلم ان هذه المسئلة على خمسة اوجه الاول ان يكفيم ما  
 معافضها ويتوضا ويبطل تيممه اهما الثاني ان لا يكتفى واحد منهما فافيق تيممه اهما  
 وبطل به بعض الامعة انقليل الجنابة الثالث ان يكتفى بالامعة فقط وقد علمنا الرابع عكسه  
 فيتوضا به ويبقى تيممه لها على حاله الخامس ان يكتفى احدى الامعة بغيره فينبغي بطل به  
 الامعة ولا ينفذ تيمم الحدث عند ابي يوسف وعند محمد بن قيس ويظهر ان الاول اوجه وهذا  
 اذا وجد الماء بعد ما تيمم للحدث فلو قبله في خمسة اوجه ايضا في الوجه الاول يغسلها  
 ويتوضا للحدث وفي الثاني يقيم للحدث ويبطل به بعض الامعة ان شاء وفي الثالث يغسلها  
 ويقيم للحدث وفي الرابع يتوضا ويبقى تيممه اهما وفي الخامس كالثالث لان الجنابة اغلظ  
 لكن في رواية يلزمه غسلها قبل التيمم للحدث ليس بغير عاد ما للماء وفي رواية يخبر اهل الخصام من  
 الحلبة وعلى رواية الاولى اقتصر في المنية (قوله لان المشغول الخ) ارتكب في التعديل النثر  
 المشوش ط (قوله كالماء دوم) ولذا اجاز له التيمم ابتداء وقد اعترض به ذاني البصر تبعه العلمية  
 على قولهم لو كان بنوبه نجاسة فقيم اولاً ثم غسها بغيره التيمم اجماعا لانه تيمم وهو قادر على  
 الوضوء فقال فيه انظر بل الظاهر جواز التيمم مطلقا لان المصنف الصنف الى جهة ممدوم  
 كما كـ مثله الامعة اي على رواية التفسير قلت لكن فرق في السراج بين ما بانه هنا قادر على  
 ما لو توضا به باربعة الافـ مثله الامعة لانه عادي بنجاسة في الماء اه وهو فرق حسن دقيق  
 فتدبره (قوله لا تنقضه مرة) اي فيصلي به اذا لم لان الحاصل بالتيمم صفة الطهارة والمكفر  
 لا ينافيها كالوضوء والردة تبطل نواب العمل لازوال الحدث شرح النقاية (قوله بطل بيمته  
 الخ) اي لا قدرته على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجودا بجرح وكذا لو تيمم ادم الماء  
 ثم مرض كما قدمه من جامع الفصولين وقد علمنا الكلام عليه مع ما في المقام من الاشكال  
 (قوله والحاصل) اراد به التيمم على ان ذلك فاعـ منه كلية تنفي عن ذكره في الماء الكافي  
 فانهم (قوله وما لا يمنع الخ) وذلك كوجود الماء عند المريض العاجز عن استعماله (قوله  
 في الابتداء) متعلق بوجوده او بالتيمم (قوله بعد ذلك) متعلق بوجوده وادام الاشارة عائد  
 على التيمم والتيمم بالنصب مفعول يتنقض وعبارة الشارح في الخزانة فلا يتنقض وجوده بعده  
 ذلك التيمم وهي اظهر (قوله ولو قال) يعني بقوله ونافذه ناقض الاصل (قوله فلو تيمم  
 الخ) ذكره القهستاني بجنابة قوله ينبغي ان ينفذ تيممه لانه قدر على المسح كما يؤيده  
 ما قاله لزا هدى ان عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء اه وظهوره جزم به الشارح  
 (قوله فانقص) اي البعد عن ميل بسبب السيرة وهو بالصاد المهملة وقوله انتقص اي التيمم  
 وهو بالضاد المعجمة ففهمه جناس (قوله ومرورنا على الخ) مبتدأ خبره قوله كسقيظ منع  
 والناس هو الذي يبي كقرمائية الـ عنده ولم تزل فتونه المسألة ط واعلم ان مرورنا على الناس  
 على الماء ينقض تيممه سواء كان عن حدث او عن جنابة مع كذا ولا يمرورنا في النائم منـ له لكن  
 لو كان غير متمكن مقعدا لمكان تيممه عن حدث يكون الناقض النوم لا المروءة كـ ادم  
 من الجرح وبه يعلم ما في كلام الشارح فكان الصواب ان يقول ومرورنا على مطلقا او نائم

لان المشغول بالحاجة وغيره  
 الكاف كالماء دوم (لا) تنقضه  
 (ردة وكذا) ينقضه (كل  
 ما يمنع وجود التيمم اذا  
 وجد بعده) لان ما جاز بعده  
 يبطل بزواله فلو تيمم لم يضر  
 بطل بيمته ولو لم يبطل بزواله  
 والحاصل ان كل ما يمنع  
 وجود التيمم ينقض  
 وجوده التيمم (ومالا) يمنع  
 وجود التيمم في الابتداء  
 (ولا) ينقض وجوده بعد  
 ذلك التيمم ولو قال وكذا  
 زوال ما يابـ اي التيمم  
 لكان اظهر واخصر وعليه  
 فلو تيمم لم يضر بطل عليه  
 فانقص انتقض فلا ينفذ  
 (ومرورنا على) متمكن من  
 حدث او نائم غير متمكن من تيممه  
 عن جنابة (على ماء) كاف  
 (كسقيظ)

متيمم عن جنابة او عن حدث وكان متمسكا فافهم (قوله فينتقض) نتيجة التشبيه بالماء فينقض  
 (قوله وابقا تيممه) اي ابقى الصاحبان تيممه الجزم عن استعمال الماء (قوله وهو) اي قول  
 الصاحبين الرواية المخصصة عنه اي عن الامام وهو متعلق بالرواية ورأيت بخط الشارح  
 في هامش الخزانة انه صححها في التخصيص وشرح المنية ونسكت العلامة فافهم تيممها لا يحل  
 واختارها في البرهان والجرح والنثر وغيرهما اه وجزم بها في المنية وقال في الحلبة كذا في غير  
 كتاب من الكتب المذهبية المتبعة وهو المنية قال شيخنا ابن الهمام واذا كان ابو حنيفة  
 يقول في المنيقة حقة على شاطئ نهر لا به لم يجز تيممه فكيف يقول في النائم حقة  
 بانتفاض تيممه اه ونقل في النثر تبلاية عن البرهان موافقة ابن الهمام ثم اجاب عنه فراجعها  
 ومضى في الهداية وغيره اعل ما في المتن (قوله المختارة الفتوى) عبارة البصري في الفتاوى (قوله  
 اي اكثر اعضاء الوضوء الخ) الاولى ان يقول اي اكثر اعضاءه في الوضوء الخ لان الصبر  
 في اكثر اعضاءه على الرجل التيمم مع تيمم يضاف وهو الاعضاء الصادقة على اعضاء الوضوء  
 وغيرها نامل هذا وقد اختلفوا في حد الكثرة ففهم من اعتبرها في نفس الموضوع الخ لان الصبر  
 كل عضو من الاعضاء الواجب غسلها جرحا تيمم وان كان محصيا بـ ل وقيل في عدد الاعضاء  
 حتى لو كان رأسه ووجهه ويده مجزوعة دون رجليه مثـ لا تيمم وفي العكس لا اه درر البحار  
 قال في الجرح وفي الحقائق المختارة الثاني ولا ينبغي ان الخلاف في الوضوء اما في الغسل قال الظاهر  
 اعتبارا كثر البـ من مساحة اه وما استظهره اقره عليه أخوه في النثر ونقله نوح افندي  
 عن العلامة فافهم فاذا جزم به الشارح (قوله بدرى) بضم الجيم وقصها مع فتح الدال شرح  
 المنية (قوله اعتبارا لا كثر) اه لقوله تيمم ط (قوله وبه عكسه) وهو ما لو كان اكثر الاعضاء  
 محصيا بـ ل الخ لكن اذا كان بـ ل الصبر بدون اصابة الجرح والانيم عليه  
 فلو كانت الجراحة بظهوره مثلا واذا صب الماء سال عليها يكون ما فوقها في حكمها فبضم اليها  
 كـ ما به من الشرب لاني في الامداد وقال لم اراه وما ذكرناه صريح فيه (قوله ويصح  
 الجرح) اي ان لم يضره والاعصم الجرحه وصح فوقها خاتمة وغيره او مفاده كما قال ط انه  
 يلزمه شد الخرقه ان لم تكن موضوعة (قوله وكذا الخ) فـ له بكذا الاشارة الى انه هو  
 الذي فيه الاختلاف الا في (قوله ولا رواية في الغسل) اي لا رواية في صورة المساواة  
 من اعمتنا الثلاثة وانما فيه الاختلاف المشايخ فقبل يقيم كالماء كان الاكثر جرحا لان  
 غسل البعض طهارة ناقصة والتيمم طهارة كاملة وقبل يغسل الصبر ويصح الجرح كعكس  
 الاولى لان الغسل طهارة حقيقة بخلاف التيمم واختلاف التبرجج والتصح كافي الحلبة ورجح  
 في الجرح تصحيح الثاني بانه احوط وتبعه في المتن ثم اعلم اني لم ارم من خص في الرواية في صورة  
 المساواة بالغسل كما فعل الشارح ثم رأيت في السراج ما نصه وفي العميون عن محمد اذا كان  
 على اليدين قروح لا يـ دره على غسها وبوجهه مثـ ل ذلك تيمم وان كان في يديه خاتمة غسل  
 ولا يقيم وهذا يدل على انه يقيم مع جراحة النصف انتهى كلام السراج فقد وجدت الرواية  
 عن محمد في الوضوء فقولهم لا رواية اي في الغسل كما قال الشارح لكن يرد على الشارح انه  
 جعل حكم المساواة في الوضوء الغسل والمسح والذي في العميون التيمم فتدبر (قوله منها) اي

فمنه في وضوءه وابقا تيممه وهو  
 الرواية المخصصة عنه المختارة  
 للفتوى كالتيمم وبقره  
 ما لا يلهيه كافي الجرح وغيره  
 وأقره المصنف (تيمم لو)  
 كان (اكثرا) اي أكثر  
 أعضاء الوضوء عددا وفي  
 الغسل مساحة (مجزوعا)  
 أو به جسدري اعتبارا  
 لا كثر (وبه عكسه يغسل)  
 الصبر ويصح الجرح  
 (و) كذا (لن استوي يغسل  
 الصبر) من أعضاء  
 الوضوء ولا رواية في الغسل  
 (ومسح الباقي) منها



من أعضاء الوضوء بناء على ما قاله وعلمت ما فيه (قوله وهو الأصح) صحه في الخافية والمحيط  
 بحر (قوله وغيره) كأنه لاصلة والفتح والزبلي والاختيار والمواهب (قوله لو أخرج يديه) أي  
 ولا يمكنه ادخال وجهه ورجليه في الماء لو أمكنه فعل بل لا يتم كالا يفتي فلا يفتي ما قدمناه  
 عن العميون (قوله وان وجد من يوضيه) أي بناء على ما مر من أنه لا بد من قدر غير  
 عند الامام لكن عبر عن هذا في القضية والمبتنى بقيل جازما بالنفس بل وهو الموافق لما مر  
 في المريض العاجز من أنه لو وجد من يوضيه لا يتم في ظاهر الرواية فتنبه لذلك (قوله) لو باكثر  
 أعضاء الوضوء جرح واحدة بضرها الماء وباكثر مواضع التيمم جرح واحدة بضرها التيمم لا يصلي وقال  
 أبو يونس - فبطل ما قدر عليه ويقع على وجهه (قوله ولا يجمع بينهما) لما فيه من الجمع  
 بين البدل والمبدل بخلاف الجمع بين التيمم وسور الحمار لان الفرض يتأذى باحدهما لا بهما  
 فجاءت بينهما التثنية بحر (قوله وغسل) بفتح الغين ليم الطهارتين ح (قوله كالا يجمع) عدم  
 الجمع في جميع ما يأتي به في المعاقبة من الطرفين أي كلما وجد واحد امتنع وجود الآخر وليس  
 المراد عدم الجمع ولومن أحد الطرفين لان ذلك لا يخص في عدد كالحيض مع الصلاة أو الصوم  
 أو الحج وكذا العبادات بأسرها مع الكفر ونحو ذلك (قوله بين حيض وحبل أو استحاضة  
 أو نفاس) أي لا يجمع بين الحيض وبين واحد من الثلاثة الماء طوات عليه بل كلما وجد  
 الحيض لا يوجد واحد منهما وكلما وجد واحد منهما لا يوجد الحيض وكذا يقال فيما بعده وقوله  
 ولا بين نفاس واستحاضة أو حيض قيل كذا في أصل نسخة الشارح وفي بعض النسخ أو حبل  
 بدل قوله أو حيض وعليه فلا تكرار لكن فيه كما قال ط أن النفاس قد يجمع مع الحيض  
 في التوأم الثاني لما ذكره من أن النفاس من الأول والحاصل أن الاحتمالات ستة ثلاثة فيها  
 الحيض مع غيره واثنان نفاس مع غيره والسادس حبل مع استحاضة قال ح وتركه الشارح  
 لان الجمع فيه صحيح (قوله ولا زكاة وعشر أو خراج) لان كل ما كان الواجب فيه الزكاة لا يجب  
 فيه عشر ولا خراج وهو ظاهر وكذا عكسه كالأدى عشر الخارج من الأرض العنبرية  
 أو أدى خراج الأرض الخراجية من الخارج منها ونوى فيما بقي التجارة وحال عليه الحول  
 فلا زكاة فيه وكذا الوشري أرضا خراجية أو عشرية ناويا التجارة بها وحال الحول الماس - يذكره  
 الشارح في كتاب الزكاة من أنه لا تصح نية التجارة فيما خرج من أرضه العشرية أو الخراجية  
 انه لا يجمع مع الحقة وكذا الوشري أرضا خراجية ناويا التجارة أو عشرية وزرعها لا تكون  
 للتجارة لقيام المانع اه (قوله أو فطرة) فعبيد الخدمة فيها الفطرة ولا زكاة وعبيد التجارة  
 اذا حال عليها الحول فيها الزكاة ولا فطرة ح (قوله ولا عشر مع خراج) أي ان كانت الأرض  
 عشرية ففيها عشر الخارج وان خراجية فالخارج واعلم ان الاحتمالات في هذه الاربعة ستة  
 أيضا ثلاثة في اجتماع الزكاة مع غيرها وواحد في العشر مع الخراج واثنان في الفطرة مع العشر  
 أو مع الخراج تركهما لعدم تصورهما أفاده ح (قوله ولا فدية وصوم) فن واجب عليه الصوم  
 لا تلزمه فدية ومن وجبت عليه الفدية لا يجب عليه الصوم مادام عاجزا أما اذا قدر فانه يصوم  
 لكن لا يفي ما أداه فدية لان شرطها الهجز الدائم فلا يجمع أفاده ط (قوله أو قصاص) أي ولا بين  
 فدية أي كفارة وقصاص فأراد بالفدية ما يشبه الكفارة والاولى التعبير بها كافي البحر

(وهو) الأصح لأنه (أحوط)  
 فكان أولى وصح في  
 الحيض وغيره التيمم كما  
 يتم لو أخرج يديه وان  
 وجد من يوضيه - لا فاقا  
 لهما (ولا يجمع بينهما)  
 أي تيمم وغسل كالا يجمع  
 بين حيض وحبل أو استحاضة  
 أو نفاس ولا بين نفاس  
 واستحاضة أو حيض ولا زكاة  
 وعشر أو خراج أو فطرة  
 ولا عشر مع خراج ولا فدية  
 وصوم أو قصاص

فانهم - وذلك لان القصاص في العمود والكفارة في غيره فقي وجب أحدهما لم يجب الآخر  
 (قوله ولا ضمان وقطع) فان السارق اذا قطع أو لا يضمن العين الهالكه أو الممسوحة  
 واذا ضمن القيمة أو لا يقطع بعد ملكه - تندد الى وقت الاخت - ثم يجمع مع القطع ضمان  
 النقصان فيما اذا شق الثوب قبل ان يراجه - كنه ضمان انلاف لضمان مسروق فلم يجب  
 الضمان بما وجب به القطع فانه - (قوله أو أجر) أي ولا ضمان وأجر كالواحدة تأجر دابة  
 امر كفاه فعل وجب الاجر ولا ضمان وان عطيت ولو أركبها غيرة فوطيت فتمت أو لا أجر عليه  
 وأما اذا استأجره الحمل مقدرا فحمل أكثر منه ولا تطبق ذلك فعطيت فعليه الاجر لا جمل الحمل  
 والضمان لا جمل الزيادة فلم يجب الضمان بما وجب به الاجر بل بغيره (قوله ولا جلد مع  
 رجم) لان الجلد للبكر والرجم للعاصي (قوله أو نفي) المراد به نفي عام كأنه الشافعي  
 وأما اذا كان يعمى في الحبس فيجمع مع الجلد أفاده ح والمراد أن البكر اذا جلد لا ينفى في ما لم يره  
 الامام فله فعله - سياسة وليس المراد أنه اذا نفي لا يجلد في عدمه فانظر تأمل (قوله ولا مهر  
 ومثله) فان المطابقة قبيل الدخول ان هي اها مهر فله انفسه والا فماتة - حيث نفي وهذا في  
 المنة الواجبة أما المنعوبة فتجتمع مع المهر (قوله وحده) أي ولا مهر وحده بل ان كان  
 الوط من نفاطه ولا مهر والا فله مهر ولا حد ح (قوله أو ضمان افضائها) أي ولا مهر وضمان  
 افضائها فاما اذا وطى زوجته فافضاها لا يجب ضمان الا فضاها عند أي حنيفة وعنده ومثله  
 المهر مع الموت من الوط ح وهذا وبالغة مختارة مطبقة لوطئه والارزومة ديتها كماله كما حره  
 الشريفي لاني في شرح الوهبانية ثم - هذا ايضا في ذكره هنا فطراذ ليس المراد أنه اذا الزمه  
 الضمان في الزوجة لا يلزمه مهرها لعدم الاجتماع من أحد الطرفين فقط وسأني ان شاء الله  
 تعالى في الجنائيات فيبيل باب الشهادة في القتل ما لو كان ذلك بأجنبية وأنه باضائها أمكرهه يلزمه  
 الحد وأرش الا فضاها هو ثلث الدية ان كانت نسمة - كذا لو اها والافكل الدية فانهم (قوله من  
 جماعة) أي جماعة الزوج اها (قوله ولا مهر مثل ونسمة) لانه اذا هي الجائز من المهر وجب  
 وان لم يتم أحد الأرمي ما لا يجوز كتنزيرو وغيره وجب مهر المثل ط (قوله ولا وصية ميراث)  
 فن يستحق الوصية لا يستحق الميراث وكذا باالفكس أي فيما اذا كان عن يرد عليه أما اذا  
 أوصى أحد الزوجين للآخر ولا وارث غيره اجتمع حيث نفي وكذا يجمع مع ان اذا جاز بقية  
 الورثة (قوله وغيره مما يجي) ذكر الخوي في شرحه على الكنز جله منها القصاص مع  
 الدية وأجر القسمة مع نصيبه فن يستحق الاجرة على قسمة الدار المشتركة لا يجوز أن يكون له  
 نصيب منها وبالعكس والظاهر مع الجماعة فن كان الواجب عليه الظهور كالمأفر لا يجب عليه  
 الجماعة وكذا بالعكس والشهادة مع الميراث في لزم أحد الخصمين البينة لا يلزم الآخر الميراث  
 وبالعكس فامل وأما من أحد الطرفين فيتم تصويره فيما اذا ادعى وأقام البينة فلا يحلف المدهي  
 عليه وكذا لا يحلف الشهود على المعتمد وفيما اذا أقام شاهد واحد وحلف فلا يقبل شاهد  
 وعين عندنا ومنها النكاح مع ملك الامين فن كان يطالب بالنكاح لا يمكن أن يكون مال كالرقبة  
 وبالعكس الا أن يرد على امته للاحتياط والاجر مع الشركة في حبل المت - ترك نظير أجرة  
 القسمة والحل - مع قسمة أمة مملوكة زلجها فقتلها على قول أبي يوسف وأما عندهما فيجب

ولا ضمان وقطع أو أجر  
 ولا جلد مع رجم أو نفي  
 ولا مهر ومثله وحده  
 أو ضمان افضائها أو ميراثها  
 من جماعة ولا مهر مثل  
 ونسمة ولا وصية وميراث  
 وغيرها مما يجي في محله  
 ان شاء الله تعالى (من به)  
 وجمع رأس لا يستطوع  
 معصية



الحديث الزنا والقيمة بالقتل وهو ما شئ عليه المصنف في الحدود ودوا الحد مع قيمة افشاء امة معلومة  
 زنى بها فافشاءها في بعض الصور على ما سياتي تفصيله في الحدود وان شاء الله تعالى والظاهر  
 ان هذا اذا لم يكن الوطء بشبهة فلو كان بشبهة لاحد بل يجب اذنية في صورتين ومنها  
 النجاسة مع الفتن فان البيع لو صحها وجب الفتن ولو فاسد اوله فزوده على البائع وجبت  
 قيمته والحد مع اللعان واجر نظر الناظر اذا عمل مع العمل في الدار الموقوفة فانه اجر العمل  
 لا النظارة اذ ح موضحا هذه احدى عشرة موضعا والذي في الشرح ثلاثة لانه وعشرون  
 فالجموع اربعة وثلاثون (اقول) وزدت الرحمن مع الابارة فيما اذا رهن شيئا ثم اجره ما وبالعكس  
 ارمع الاعارة كذلك والمساواة مع الشركة والفصل مع المسح على الخلف في احدى الرجاءين  
 والمسح مع العمرة للمكي والنكاح مع اجرة الرضاع ثم رأيت الشرح في الايراد  
 القتل مع الوصية ارمع الميراث وتخرق خف مع آخر التبع في المصير (قوله محمدنا)  
 حال من فاعل يستطيع (قوله واقفي قارئ الهداية الخ) هو العلامة سراج الدين شيخ الحق  
 ابن الهمام وما أتيت به نقله في البحر عن الجلابي ونظامه العلامة ابن الشخصية في شرحه على  
 الوهبانية وقال انه اهممة نظمته الغرابية وعدم وجودها في غالب الكتب (قوله ولان)  
 ذكر في التمر عن البدائع ما يفيد ترجيح الوجوب وقال وهو الذي ينبغي التوصل عليه اذ  
 بل قال في البحر والصواب الوجوب ويأتي مقامه في آخر الباب الا في (قوله وكذا يقطع  
 غله) أي غسل الرأس من الجنابة (قوله ولو على جبهة) ويجب شهادتها ان لم تكن مشدودة  
 ط أي ان أمكنه (قوله والا) أي بان ضره المسح عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

باب المسح على الخفين

ترجم به مع انه زاد عليه المسح على الجبيرة ولا عيب فيه بل المعيب لو ترجم لشيئ وتقص  
 عنه وثق الخلف لانه لا يجوز المسح على خف واحد بلا ذكر كماله ياتي وفي البحر وغيره انما هي  
 خفة الخلفة الحكم به من الفصل الى المسح اقول فيه انه موضوع لقوى قبل ورود الشرع  
 وقد نقل الرمي ان المسح عليه من خصائص هذه الامة فكيف يعمل به للوضع السابق  
 عليه الا ان يحجب بان الواضح هو الله تعالى كما هو قول الاشعري وهو تعالى عالم بما  
 بشره على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم نامل (قوله آخره) أي عن التيمم ثبوتها بالسنة  
 فقط على الصحيح كما سيأتي والتيمم ثابت بالكتاب كما مر بالسنة أيضا فكان أولى بالتقدم  
 وان اذتر كافي التخصيص ما وأيضاً التيمم يدل على الكل وهذا عن البعض ثم ان ابداء  
 الشارح نكتة التأخير للتذكير والافتي كفى ما مر لانه قد بين وجه تأخير التيمم عما قبل ويعلم  
 منه وجه تأخير المسح عنه فتدبر فمحتاج الى ابداء وجه ذكره عقبه بالافاضل وهو ان  
 كلامه مشرع رخصة وموقفاً منها وبدا (قوله وهو لغة) الضمير راجع الى المسح  
 فقط وباعتبار ذلك على قوله وشرعاً راجع الى المسح المقيد بالجار على طريقة شبيهة  
 الاستخدام فان المسح من حيث هو غير من حيث القيد فافاده (قوله احصاها بالبله)  
 بكسر الهمزة اي التدوير فليس هو على ما لو كانت يبدأ وغيرها كطريق في الخفة عن المحيط  
 لو فرضا وصحيلة بقيت على كفيه بعد الفصل يجوز ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه يسأله

محمدنا ولا غسله جنباً في  
 القميص عن غريب الرواية  
 يتيم واقفي قارئ الهداية  
 انه يقطع عنه فرض  
 مسحه ولو على جبهة في  
 مسحه اقلان وكذا يقطع  
 غسله في مسحه ولو على جبهة  
 ان لم يضره والاسقط أصلاً  
 وجعل عادماً لتلك العضو  
 حكماً كافي المردوم مقبلة

باب المسح على الخفين

آخره ثبوتها بالسنة وهو  
 لغة امرار اليد على النقي  
 وشرعاً احصاها بالبله

بقيت بعد المسح لا يجوز اذ أي لان المستعمل في الاولى مسائل على العضو وانفصل وفي  
 الثانية ما أصاب الممسوح وهو باق في الكف (قوله تلف مخصوص) الا لام زائدة لتقوية  
 العامل اضعفه بكونه فرعاً عن الفعل في العمل والخلف مخصوص ما فيه الشروط الاتية  
 (قوله في زمن مخصوص) وهو يوم وايه للمقيم ثلاثة ايام بلباها للمسافر ويوجد في بعض  
 النسخ زيادة في محل مخصوص والمراد به أن يكون على ظاهرهما ط (قوله فاكتر) أي عا  
 فوقهما من السابق ولا حاجة اليه لانه خارج عن معنى الخلف الشرعي نامل (قوله ونحوه) أي  
 مما اجتمع فيه الشروط الاتية ط (قوله بشرط مسحه) أي مسح الخلف المفهوم من الخفين  
 وأل فيه للجنس الصادق بالواحد والاثنين ولم يقل مسحه لانه قد يكون واحداً الذي رجل  
 واحدة (قوله ثلاثة أمور الخ) زاد الشرح في لبسهما على طهارة وخاتو كل منهما عن الخرق  
 المانع واسقما كهما على الرجاءين من غير شدة ومعهما وصول الماء الى الرجل وأن يبين من  
 القدم قدر ثلاث أصابع اه قلت ويزاد كون الطهارة المذكرة غير التيمم وكون المانع  
 غير جنب وسياق بيان جميع ذلك في طهاله (قوله القدم) بدل من محل ح (قوله أو يكون)  
 منسوب بان مقدرة والمناصب على كونه مطوف على كون الاول ط فهو نظير قوله تعالى أو يرسل  
 رسولا (قوله نقصانه) أي نقصان الخلف الواحد لو كان واحداً أو كل واحد من الاثنين قال ط  
 فلا يمتنع اجتماعهما (قوله الخرق) بالضم الموضع المقطوع وبالفتح المصدر ح والظاهر  
 ارادة الاول ط (قوله فيجوز على الزبول) بفتح الزاي وسكون الراء هو في عرف أهل الشام  
 ما يسمى مركوباً في عرف أهل مصر اه ح وهذا اقرب مع على ما فهم مما قبله من أن النقصان  
 عن القدر المانع لا يضر ط (قوله لو مشدودا) لان شدة بمنزلة الخبطة وهو مستعمل بنفسه  
 بعد الشدة كالتلف الخيط بعضه بعض فافهم وفي البحر عن المعراج ويجوز على الجاروق  
 المشقوق على ظهر القدم وله أزرار يشدها عليه تده لانه كف يرا المشقوق وان ظهر من ظهر  
 القدم نقي فهو كخرق الخلف اه قلت والظاهر انه الخلف الذي يليه الاثر في زمانه (قوله  
 وجوز الخ) في البحر عن الخلاصة المسح على الجاروق ان كان بستر القدم ولا يرى منه ولا من  
 الكعب الا قدروا صبيح أو أصابعه فيجوز والا يكن كذلك ويمكن ستر القدم بجوارح كان الجاروق  
 متصلاً بالجاروق بالخارجاً أيضاً وان شد بشئ فلا ولو ستر القدم باللفة يجوز مشايخ معرقند  
 ولم يجوز مشايخ بخاري اه قال ح والحق ما عابيه مشايخ بخاري لان المذهب انه لا يجوز  
 المسح على الخلف الذي لا يستر الكعبين الا اذا خيط به تخفين بخوخ كما ذكره في الامداد فما  
 ذكره الشارح ضعيف اه اقول أي لان المتبادر من اللقافة انه ما يلف على الرجل فغير  
 مخروخ بالخلف فيكون ككعبه احكم الرجل بخلاف ما اذا كانت متصلة بالخلف فيكون بهالة  
 كبطائمه وانما حل كلام السمرقنديين على ما اذا كانت متصلة فلا بد ان يلف على الرجل فغير  
 والزملي وغيره ما لو انكشف الطهارة في داخلها باطانة من جلد أو خرقه مخروزة بالخلف  
 لا يمنع اه وهذا اذا بلغ قدر ثلاث أصابع وكأني لم يقيد به لانه كذا في الحلبة وفي المجتبى  
 اذا بلغ قدر ثلاث أصابع من بطانة الخلف دون الرجل قال الفقيه أبو جعفر الاصح انه يجوز  
 المسح عند الكل لانه كالجوارب المتعل اه وفي شرح المشية الكبير بعد كلام طويل قال علم

الخلف مخصوص في زمن  
 مخصوص والخلف شرعاً  
 السائر لا الكعبين فاكتر  
 من جلد ونحوه (شرط  
 مسحه) ثلاثة أمور الاول  
 (كونه ساتراً) محل فرض  
 القبول (القدم مع  
 الكعب) أو يكون نقصانه  
 أقل من الخرق المانع  
 فيجوز على الزبول لو  
 شدودا الا ان يظهر قدر  
 ثلاثة أصابع ويجوز مشايخ  
 معرقند ستر الكعبين  
 باللقافة



من هذا أن ما يعمل من الجوع يجوز المسح عليه لو كان نجسا بحيث يمكن أن يثبى معه فمضا  
 من غير تجديد ولا تنجيس وان كان رقيقا فافق التجديد أو التنجيس ولو كان كاي زعم بعض الناس  
 انه لا يجوز المسح عليه ما لم يستوعب الجلد جميع ما يمسح به القدم الى الساق لما كان بينهما وبين  
 الكعبين فرق وأطال في تحقيق ذلك فراجع (تنبيه) يؤخذ من هذا أن من انفق عنه الخلف  
 من بطائفة من لا يثبت تمطيقه أن تكون نجسا فيجب عليه أن يمسح به ولو كان رقيقا فافق ما لا يكون غالبا  
 الا رقيقة ويؤخذ من هذا أيضا انه يجوز المسح على السعى في زمنا بالثلاثين اذا خيط فوق  
 جورب رقيق ساتر وان لم يكن جلد القليل من واحد الى الكعبين كما هو صريح ما نقلناه عن  
 شرح المانية ويذكر أيضا ما نقلناه جواز المسح على الخلف الخفي اذا خيط بهما الكعبين  
 كالسر والاسمى بالضمير كما قاله سيدي عبد الغنى وفيه رسالة تروايت رسالة للشارح  
 رحمه الله تعالى رد فيها على من قال بالجواز مستند في ذلك الى أنهم لم يذكروا جواز المسح على  
 الجواربين اذا كانا رقيقين من غير أن يمسحوا بالقدمين كما هو ظاهر في الرقيق والظاهر أنه  
 أراد الرد على سيدي عبد الغنى فإنه عاصره فإنه ولد قبل وفاة الشارح بثمانية وثلاثين سنة  
 وأنت خبير بالرق الواضع بين الجوارب لرقيق المنعل أسفله بالجلد وبين الخلف القصير عن  
 الكعبين المستورين بما اتصل به من الجوارب الرقيق لأنه يمكن فيه السعور وان كان قصيرا بخلاف  
 الجوارب المذكورة على أن قول شرح المانية وان كان رقيقا فافق التجديد أو التنجيس الخ صريح  
 في الجواز على الرقيق المنعل أو الجلد اذا كان المنعل أو الجلد قد يمسح به في السفر به ويعلم منه  
 الجواز في مسألة الخلف الخفي المذكورة بالاول وقد علمت أن مذهب السمرقنديين انما يسلم  
 ضمه لو كانت الاضافة غير محروزة ولا لايجوز مل كلام السمرقنديين عليه ويكون حينئذ في  
 المسألة قولان ولم نر من مشايخ المذهب ترجيح أحدهما على الآخر بل وجدنا نورا وتزيد قول  
 السمرقنديين كما علمت وسند كرام يؤيده أيضا تروايت رسالة أخرى لسيدي عبد الغنى رد فيها  
 على رسالة الشارح ومما اورد الرد الوفي على جواب المسكن في مسألة الخلف الخفي وحقق فيها  
 ما قاله في رسالته الاولى بالسماعية المكنى في جواز المسح على الخلف الخفي وبين فيها أن  
 ما استدلل به الشارح في رسالته لا يدل له لان التخصيص على الشيء لا يثنى ما عداه الى غير ذلك  
 مما ينبغي مراجعته ولكن لا يخفى أن الورع في الاحتياط وانما الكلام في أصل الجواز  
 وعدمه والله تعالى أعلم (قوله والثاني كونه) أي كون الخلف والمراد محل المسح منه كما يفهم منه  
 التفريق الاتي (قوله ولم يقدم قدمه اليه لم يجز) لانه لما مسح على الموضع الخالي من  
 القدم لم يقع المسح في عمله وهو ظاهر القدم كما ياتي في منع سريه المحدث الى القدم فلو قدم قدمه  
 اليه ومسح جاز كما في الخلاصة وفيه أيضا ولو أزال رجله من ذلك الموضع أعاد المسح ونقله في  
 التجنيس عن أبي علي الدقاق ثم قال وفيه نظر ولم يذكر وجهه قال ح وقد ذكر شيخنا السيد  
 رحمه الله تعالى وجهه بقوله وجهه النظر أنهم اعتبروا خروج أكثر القدم من موضع يمكن  
 المسح عليه وهو ما وان خرجت من موضع مسح عليه لم يخرج من موضع يمكن المسح عليه  
 اه (قوله ولا يضرب الخ) الاولى ذكره عند الكلام على الشرط الاول كما أنه في الدرر ونور  
 الايضاح ليكون اشارة الى أن المراد من كعبين من الجوارب لامن الاعلى ونسبه على ذلك

نظارة  
 في المسح على الخلف الخفي  
 القصر عن الكعبين اذا  
 خيط بالضمير

(د) الثاني (كونه مشغولا  
 بالرجل) اجتمع مراراة المحدث  
 فلو اوسع مسح على الزائد  
 ولم يقدم قدمه اليه لم يجز  
 ولا يضرب رجليه من  
 أهله

قوله شيخنا السيد هو  
 العلامة الحق السيد  
 علي الضير السبكي  
 اه منه

لخلاف الامام أحمد فيه قال في درر البحار وعند أحد اركان الخلف واسما بحيث يرى  
 الركب لا يجوز المسح (قوله المشي المعتاد) بأن لا يكون في غاية السرعة ولا في غاية البطء بل  
 يكون وسطا ونظيره ما قاله في السير المعتاد في مدة السفر اقصر الصلاة (قوله فرضا) كثر  
 تقدم أن الفرق بين الثلاثة أميال اشاعته ألف خطوة وعبر في السراج معزى الى الايضاح بمسافة  
 المسح وبه جزم في النفاية وقال القهستاني أي الشري كما هو المتبادر وبذل علمه كلام المحيط  
 ويخالفه كلام حاشية الهداية حيث قال ما يمكن المشي فيه فرضا كراه أقول ويمكن  
 أن يكون محل القولين على اختلاف الحالين ففي حالة الإقامة يعتبر الفرق لان المقام لا يزيد  
 مثله عادة في يوم وبالله على هذا المقدار أي المشي لأجل الحوائج التي تلزم لأغلب الناس وفي  
 حالة السفر بركة جرمته ويقرب منه ما اعتبره الشافعية من التقدير بمسافة المشي للمقيم  
 يوما وليلة ولله سائر ثلاثة أيام ولما يليها اعتبارا بعد المسح لكن قد يقال لما ثبت أن هذا الخلف  
 صالح للمسح عليه للمقيم قطع النظر عن حالة السفر لان المسافر في الغالب يكون راكبا ولا يزيد  
 مثله غالبيا مقدارا فرسخ فلا يظهر اعتبار الفرق في حقهما ومحل قول من قال بمسافة  
 السفر على السفر المأفوق دون الشري كما يشير اليه كلام القهستاني السابق فأمل (تنبيه) هـ  
 المتبادر من كلامهم أن المراد من مسافة قطع المسافة أن يصلح لذلك بنفسه من غير أن  
 المداس فوقه فإنه قد يرق أسفله ويمشي به فوق المداس أياما وهو بحيث لو مشى به وحده  
 فرسخا تخرق قدر المانع فعلى الشخص أن يتقدمه ويعمل به بغاية ظنه وقد وقع اضطراب  
 بين بعض المصنفين في هذه المسألة والظاهر ما قدمته وهو الاحوط أيضا وقد تأيد ذلك  
 عندي بروايات فيها النبي صلى الله عليه وسلم لم يعد في هذا المثل أيام فأنته عن ذلك  
 فأجابني صلى الله عليه وسلم بأنه ذاق الخلف قدر ثلاث أصابع منع المسح وكان ذلك في ذي  
 القعدة سنة ١٢٣٤ وقه المحدث رأيت التمهيد بذلك في كتب الشافعية (قوله فلم يجز الخ)  
 وكذا المؤلف على رجله خرقة ضيقة فلم يجز المسح لانه لا تفرق به بمسافة السفر اه مراجع عن  
 الايضاح (قوله فالغسل أفضل) وجهه التفريق انه لو كان المسح أفضل لكان المناسب أن  
 يقول وهو مستحب فعدوله الى قوله وهو جائز يفيد أن الغسل أفضل منه لانه أشق على البدن  
 (قوله الاثم) أي انقياء عنه لان الروافض والخوارج لا يرونه واعتبارون المسح على  
 الرجل فاذا مسح الخلف انتفت التهمة بخلاف ما اذا غسل فان الروافض قد يفسلون تقية  
 ويجهلون الغسل فاعاد مقام المسح فيستحبه الخالف في الغسل فيتهم أخاه ح ثم ان ما ذكره  
 الشارح نقله القهستاني عن الكرماني ثم قال لكن في المضمرات وفيه أن الغسل أفضل  
 وهو الصحيح كما في الزاهدي اه وفي البحر عن التوشيح وهذا مذهبنا وبه قال الشافعي ومالك  
 وقال لرستغني من أصحابنا المسح أفضل وهو أصح الروايتين عن أحمد اما في التهمة أو للعمل  
 بشراة الجروعة فيه (قوله بل ينبغي الخ) أصل البحث صاحب البصر فإنه نقل ذلك عن  
 كتب الشافعية ثم قال وقواعدنا لا تأباه (قوله الا ما يقبضه) أي يكتفي المسح فقط بان كان  
 لو غسل به رجله لا يكتفي بوضوءه ولو وضاه ومسح كفاه (قوله أو شاف) عطف على صله من  
 (قوله أو وقوف) أي انه اذا غسل رجله يدرك الصلاة لكن يحذف وقوف الوقوف بعرفة وإذا

(د) الثالث (كونه مما  
 يمكن متابعة المشي)  
 المعتاد (فيه) فرضا  
 فاكثر لم يجز على مقتضى  
 زجاج أو خشب أو حديد  
 (وهو جائز) فالغسل  
 أفضل الا اثمته فهو أفضل  
 بل ينبغي وجوبه على من  
 ليس معه الا ما يقبضه  
 أو خاف فوت وقت أو وفوت  
 عرفة جهر في القهستاني اه



مصحح يدركه ما يجب المصحح بل لو كان بحيث لو مصلح فانه الوقوف قدم الوقوف للمثقة  
 كما في التمر لكانه أحد قولين حكاهما العماد في مناسكه (قوله رخصة) هي ما يفي على أقدار  
 العباد ويقابلها العزيمة وهي ما كان أصلا غير مبيح على أعذار العباد وهو الأصح في  
 تعريفهما ما يجر (قوله مسقطا للعزيمة) أي مسقطا لمشروعيتها فلا تبقى العزيمة مشروعة  
 فإذا أرا تحصيل العزيمة مع بقا سبب الرخصة بان لم يكن قد لا يتأخر في تحصيلها كما إذا نوى  
 الظهور أربعا في الـ فانه لا يتأخر في الـ الأربعة فربما يلزم الفرض الأوليان إذا تعدد القعدة  
 الأولى وانما حيث قد لا يتأخر في الـ على الفرض وقد يتأخر في الـ كـ في الرجلين مادام  
 متحققا فأفاده ح عن شيخه السيد ثم قال واستمر بقوله مسقطا عن رخصة الترفية فان  
 العزيمة تبقى في مشروعة مع بقا سبب الرخصة كالصوم في السفر (قوله ينبغي أن يصح  
 آغا) أي لما علمت من أن العزيمة لم تبقى مشروعة مادام متحققا بخلاف ما إذا نزع وغسل  
 لزال سبب الرخصة هذا وقد بحث العلامة الزياطي في جواهرهم المصحح رخصة إسقاط بان  
 المنصوص عليه في عامة الكتب انه لو ناسخ ما يمتنع فأنفسه لـ كـ قد مضى بطل المصحح وكذا  
 لو تكلف غـ لهما من غير نزع أجزاء عن الفسلـ حتى لا يبطل بعض المدة قال فـ أن العزيمة  
 مشروعة مع الخلف اهـ ودفعه في الفتح بجمع صحة هذا الفرع لاتفاقهم على أن الخلف اعتبر  
 ثم عايناهم ما رايه الحدث إلى القدم فتبقى القدم على طهارتها ويحل الحدث بالخلف فيزال  
 بالمصحح فيكون غسل الرجل في الخلف وعدمه موافق أنه لم يزل به الحدث لانه في غير محل  
 واعتراض أيضا في الدرر على الزياطي مع تسليم صحة الفرع المذكور عما أشار إليه الشارح  
 من أن المشروعية في قواهم ان المصحح رخصة مسقطا لمشروعية العزيمة ليس المراد بها العزيمة  
 كإفهامه الزياطي فاعتراضهم بالفرع المذكور وانما المراد به الجواز المترتب عليه الثواب  
 فيكتفوا مادام متحققا لا يجوز له الفسلـ حتى إذا تكلف وغسل بالانزع أو لم وان أجزاء عن  
 الغسل وإذا نزع وزال الترخص صار الغسل مشروعا يثاب عليه وقد اتصم البرهان الخالي  
 في شرحه على المنية للإمام الزياطي وأجاب عما في الفتح والدرر وبيناه في كلامه من النظر  
 فيما اقتضاه على الجبر والحاصل أن ما ذكره الزياطي من الفرع المذكور يتبع العامة الكتب  
 مسلم بل صحة غير واحد كما سيذكره الشارح في التواضع وما ذكر في الفتح من منع صحته  
 موافق لما نقله الزاهد وغيره واستظهر في السراج ومضى عليه المصنف في ما سياتي ويأتي  
 الكلام عليه فافهم (قوله بسنة) متعلق بقوله جازي هو لغة الطريقة والأداة واصطلاحا في  
 العبادات النافلة وفي الأدلة وهو المراد هنا ما روي عنه صلى الله عليه وسلم في قول أو فعلا  
 أو تقريرا مرعاينه والمصحح روي قول أو فعلا (قوله مشهورة) المشهورة في أصول الحديث  
 ما رويها أكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل إلى حد التواتر وفي أصول  
 الفقه ما يكون من الاتحاد في العصر الأول أي عصر الصحابة ثم ينقل في العصر الثاني وما بعده  
 قوم لا يتروهم تراجمهم على الكذب فان كان كذلك في العصر الأول أيضا فهو للتواتر وان لم  
 يكن كذلك في العصر الثاني أيضا فهو للاتحاد وبهـ لم أن المنهور عند الأصوليين قديم  
 للاتحاد والتواتر أما عند الحديثيين فهو قسم من الاتحاد وهو ما لم يبلغ رتبة التواتر والذي

رخصة مسقطا للعزيمة  
 ولهذا لو صب الماء في  
 خفه فبغية الفسل ينبغي  
 أن يصح آغا (بسنة)  
 مشهورة في ذكره مبتدع

مطلب  
 تعريف الحديث المشهور

وقع الخلاف في تبديع منكروه أو تكفيره هو المشهور والمصطلح عند الامويين لا عند الحديثيين  
 فافهم (قوله وعلى رأي الثاني كافر) أي بناء على جعله المشهور وقدمه من المتواتر امكن قال  
 في التحرير والحق الاتفاق على عدم الا كفارا بانه كافر المشهور ولا تحادية أصلا فلم يكن  
 تكذيبا له عليه الصلاة والسلام بل ضلالة لخطئة المجتهدين (قوله وفي القضية) أي للإمام  
 محمد بن قنديل التي شرحتها في هذه الكاشاني بشرح عظيم سماه البدائع (قوله بالاجماع)  
 ولا عبرة بخلاف الرافضة وأما من لم يره كابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم فقد صح  
 رجوعه ح (قوله بل بالتواتر الخ) ليس هذا من عبارة الثقة بل عزاء الفهستائي إلى ابن  
 حجر ثم الظاهر ان هذا بناء على أن ذلك المحدث يقدر اليقين والعلم الضروري ويرفع أهمية  
 الكذب بالكلية وكان الامام توقف في إفادته ذلك أو لم يثبت عنده هذا المحدث ولذا قال  
 أخاف الكفر على من لم يصرح على الخلفين لأن الآثار التي جاءت فيه في جواهر التواتر (قوله  
 رواه) أي من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (قوله وقبل بالكتاب) أي بقراءة الجهر في  
 وأرجلهم بناء على إرادة المصحح العطفا على المسحوح جماعة بينا وبين قراءة النص المراء  
 بها الغسل اعطفا على الغسل (قوله فالجهر بالجواز) أي كما في قوله تعالى عذاب يوم محبط  
 وحور العين المعطوف على ولدان محذون لا على كواب إذا لا يطوف عليهم الولدان بالجور  
 ونظيره في القرآن والشعر كثيرة وفي المعنى معطوف على المنسوب وانما يدل عن النسب  
 للتنبيه على أنه ينبغي أن يقتصر في صب الماء عليهم ما وبغضلافه لا خفيا فاشبه بالمصحح كما في  
 الدرر وغيره (قوله لحدث) متعلق بقوله جائز وشمل المرأة كما يصرح به قال في غرر الأذكار  
 والحدث حقيقة عرفية فيمن أصابه حدث وجب الوضوء (قوله ظاهره الخ) البحث والجواب  
 للهـ الثاني وأقول قد يقال ان جواز جدد الوضوء به بالاولي لأن ما رفع الحدث الخلفي  
 يحصل به تحجيد الطهارة بالاولي على أن قوله لا يجنب يدل بالمقابلة على أن الحدث احتراز  
 عن الجنب فقط تأمل (قوله الآن يقال) استغناء مفرغ من أعم الظروف لأن المصادر  
 قد تقع نازلا وفلشوا تلك طالع الفجر أي وقت طلوعه والمصدر انفسك هنا من هذا القبيل  
 فاله في ظاهره ما ذكر في جميع الاوقات الاوقات فلو لم يصح الخ كذا أفاده المحقق مـ در  
 الشريعة في أوائل التوضيح (قوله والمنفي لا يلزم تصويره) أي لا يلزم أن يجعل له صورة يمكن  
 حصورها في الذهن (قوله وفيه الخ) البحث للهـ الثاني بيانه أن المنفي الشرعي أي الذي  
 استبعد من الشرع يتوقف على امكان تصور ما نفي به عقلا والالم يكن من استبعاد من الشرع  
 بل من العقل كقولنا لا يجتمع مع السكر وضوء وضوء صورته الوضوءات الوضوءات لا يجنب ثم ليس  
 الخلف ثم احدث وجد ما يكتفي للوضوء فقط لا يصح لأن الجنبية تنسب إلى القدمين واليمين  
 ليس طهارة كاملة ومثله الخائض إذا انقطع دمها واعترضه في الجنبية بان ما ذكره غير صحيح  
 لأن الجنبية لا تعود على الأصح اهـ أقول أي لا تعود إلى أعضاء الوضوء ولا غيرها لانه لم يقدر  
 على الماء الكافي والجنبية لا تنقض فهو محدث حقيقة لا جنب وليس الكلام فيه فاعتراض  
 البصر على الجنبية بانه عادي جبار بوجه الماء غير وارد كما لا يخفى فالصحيح في تصويره ما في الجنبية  
 فيما إذا وضوا وليس ثم اجنب ليس له أن يثبت دخفه فوق الكعبين ثم يغتسل ويصح اهـ

وعلى رأي الثاني كافر وفي  
 القضية ثبوتها بالاجماع بل  
 بالتواتر رواه أكثر من  
 عشرين منهم العشرة  
 قهـ الثاني وقيل بالكتاب  
 وردياته غير مقبالة كعشرين  
 اجماعا فالجهر بالجواز  
 (لحدث) ظاهره عدم  
 جواز جدد الوضوء الآن  
 يقال لما حصل له القرية  
 بذلك صار كانه حدث  
 (لجنب) وحائض والمنفي  
 لا يلزم تصويره وفيه أن  
 المنفي الشرعي يقتضي قرأ  
 اثبات عقل

مطلب  
 اعراب قولهم الآن يقال



أو يقتل قاعدا واضعاً رجايمه على شئ مرتفع ثم يمسح ومنه الخاضع ولكن لا يتأق  
 الأعلى قول أبي يوسف من أن أقل الخبض عند يومان وأكثر الثالث فإذا كانت المرأة  
 مسافرة وتوضأت أبتدأ مدة الفرو وليست الخبض ثم خاضت هـ هذا المقدار قد بقي من المدة  
 فهو خمس ساعات فلا يجوز لها أن تغتسل فيها أو أماعلى قواها ما فلا يتصور ولأن أقل مدة الخبض  
 ثلاثة أيام فتقتضي فيها مدة المسح كما أوضحه في البحر ولم يذكر النفساء وصورتهما كما في البحر  
 أنما أبت على طهارة ثم نفتت وانقطع قبل ثلاثة مسافرة أو قبل يوم وليلة معينة (قوله  
 ثم طهره) أي ظاهره قوله لا يجنب ثم هـ هذا الكلام الخ لافه تنافي (قوله وليس كذلك الخ)  
 عبارة الفقه تنافي وينبغي أن لا يجوز على ما في الموطأ هـ ومفاده أنه في الموطأ ذكره  
 بإفظ ينبغي لأعلى دليل الجزم فإذا فوات بقوله ولا يبعد واللام يجمع إلى ذلك (قوله ولا يبعد الخ)  
 أي لا يبعد أن يجعل غسل الجمعة في حكم غسل الجنابة يعني أن كلام الموطأ غير بعيد  
 هـ ح ووجهه أن ما هيبة الغسل المسنون هي ما هيبة غسل الجنابة وهي غسل جميع ما يمكن  
 غسله من البدن فقول لا يجنب في المسح في الغسل سواء كان عن جنابة أو غيرها  
 كأن أبت مسرعة وعينته لأحدث هو أبتات لمسرحيته في الوضوء رواه كان عن حدث  
 أو غيره لأن ما هيبة الوضوء في حقهما واحدة كما فواتنا كما قلنا في الغسل (قوله فالأحسن الخ)  
 أي الأحسن تفسير المصنف بذلك ليشمل المتوضي بجميع حدود الوضوء والغسل يقتل الجمعة  
 والعبد بلا تأويل في العبارة (قوله والسنة الخ) أفاد أن ظاهره أن الموطأ ليس بشرط وهو  
 ظاهر الرواية بل هو شرط السنة في المسح وكيفيته كما ذكره فاضحان في شرح الجامع الصغير  
 أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه الأيسر  
 من قبل الأصابع فإذا تمكنت الأصابع على ما حق فتمت إلى أصل الساق فوق الكعبين لأن  
 الكعبين يطبقهما فرض الغسل ويطبقهما سنة المسح وإن وضع الكعبين مع الأصابع كان  
 أحسن من كذا روى عن محمد بن جرير أقول وظاهره أن التيامن فيه غير مستنون كما في مسح  
 الأذنين وفي الحلية والمسح أن يمسح ياطن اليد لا بظاهرها (قوله قليلا) ذكره في البحر من  
 الخلاصة (قوله ومحمدا) زاده على المتن ليعلم أن ذلك شرط (قوله على ظاهر خفيه) قيد به  
 إذ لا يجوز المسح على الباطن والعقب والساق (قوله من رؤس أصابعه) ظاهره أن  
 الأصابع لها دخل في محمل المسح حتى لو مسح عليها صح أن أصل قدر الفرض وذكر في البحر  
 أنه مفاد ما في الكفر وغيره من التلون والشروع وعلى ما في أكثر الفتاوى لا يجوز لأنهم قالوا  
 وقفه يمسح أن يمسح على ظاهر قدميه ما بين أطراف الأصابع إلى الساق فهو ذا بقية أن  
 الأصابع غير داخل في الحلية وبه صرح في الخاتمة فليتبين لذلك أنه ملخصا واعترضه في التمر  
 بأن ما في الفتاوى يفيد دخولها لأن أطرافها أو آخرها أي رؤسها وافقه قول المبتدئ ظهر  
 القدم من رؤس الأصابع إلى مفصل الشراك أقول وما في التمر هو ما فهمه في الحلية من  
 عبارة الفتاوى فقال إن رؤس الأصابع وما بين أطراف الأصابع واحد لأن أطرافها  
 هي رؤسها ثم قال نعم في الذخيرة وقفه يمسح على الخفين أن يمسح على ظهر قدميه ما بين  
 الأصابع إلى الساق وعن الحسن عن أبي حنيفة المسح على ظهر قدميه من أطراف الأصابع

ثم ظاهره جواز مسح مفضل  
 جهة وضوءه وليس كذلك  
 على ما في الموطأ ولا يبعد  
 أن يجعل في حكمه  
 فالأحسن توضيحا لا يقتل  
 والسنة أن يخطه (خطوطا)  
 بأصابع (يد) مفرجة (فأبلا)  
 (يداً من) قبل (أصابع)  
 رجلاه متوجهة (إلى)  
 أصل (الساق) ومحمداً على  
 ظاهر خفيه من رؤس  
 أصابعه

إلى الساق هـ فالأصابع على ما ذكره في الذخيرة أو لا غير داخل في الحلية وعليه ما في شرح  
 الطحاوي لو مسح موضع الأصابع لا يجوز وبه صرح في الخاتمة وعلى رواية الحسن داخله  
 ويظهر أن الأول ويشهد له حديث جابر المروي في الأوسط لا طهر إلى من أنه صلى الله عليه  
 وسلم مسح من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه فلذا مشى عليه أصحاب  
 الفتاوى هـ أقول والخامس أن في المسألة اختلاف الرواية وحيث كانت رواية الدخول  
 هي المقاد من عبارات المتون والشروح وكذا من أكثر الفتاوى كما علمت كان الاعتماد على ما  
 أولى فلذا اختارها الشارح تبعاً للنهر والحلية فافهم (قوله إلى مفصل الشراك) أي المحمل  
 الذي يقع عليه شرالك القدم بالكسر أي سيره فالمراد به المفصل الذي في وسط القدم ويسمى  
 كعباً ومنه قوله في الإحرام يقطع الخفين أسفل من الكعبين ثم إن قوله من رؤس  
 أصابعه إلى مفصل الشراك هو عبارة المبتدئ كما قدمناه والمراد به أن محمل الفرض اللازم  
 والأفضل السنة أن يمسح إلى أصل الساق كما قدمناه عن شرح الجامع فلا مخالفة بينهما كما  
 لا يخفى فافهم (قوله ويستحب الجمع الخ) المراد بالباطن أسفله مما يلي الأرض لا ما يلي البشرة  
 كما حققه في شرح المنية خلافاً لما في الفتح وهذا ما ذكره الشارح تبسيع فيه صاحب التمر حيث  
 قال لكن يستحب عندنا الجمع بين الظاهر والباطن في المسح إذا كان على باطنه من نجاسة  
 كذا في البدائع هـ وأقول الذي رأيته في نسختي البدائع أنه من الشافعي فإنه قال وعن  
 الشافعي أنه لو اقتصر على الباطن لا يجوز والمستحب عنده الجمع الخ فظهر الغيبة راجع إلى  
 الشافعي وهكذا رأيته في التارخاتية وقال في الحلية المذهب عند أصحابنا أن ما سوى ظهر  
 القدم من الخف ليس بمحل للمسح لا فرضاً ولا سنة وبه قال أحمد وقال الشافعي يمسح مسهما  
 وقال في البحر وفي المحيط ولا يسن مسح باطن الخف مع ظاهره خلافاً للشافعي لأن السنة  
 شرعت مكملة للقرائن والأكمال أغما يتحقق في محمل الفرض لا في غيره هـ وفي غيره نفي  
 الاستصحاب وهو المراد هـ كلام البحر أي وفي غير المحيط قال لا يستحب وهو المراد من قول  
 المحيط لا يسن وفي معراج الدراية السنة عند الشافعي ومالك مسح أعلى الخف وأسفله لما  
 روى أنه صلى الله عليه وسلم لم مسح أعلى الخف وأسفله وعندنا وأحمد دخل لأسفله في المسح  
 حديث على رضي الله عنه لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح عليه  
 من ظاهره وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمسح على الخفين على ظاهرهما رواه  
 أبو داود وأحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح وما رواه الشافعي شاذ لا يعارض هذا  
 مع أنه ضعفه أهل الحديث ولهذا قيل أنه يحمل على الاستصحاب أن ثبت وعن بعض مشايخنا  
 يستحب الجمع هـ فقد ظهر أن استحباب الجمع قول لبعض مشايخنا لا كإثباته في التمر من  
 أنه المذهب فتنبه لذلك ولله الحمد (قوله أو جرموقيه) بضم الجيم جرموقيه فوق الخف  
 لحفظه من الطين وغيره على المشهور هـ تنافي وبقي له الموق وليس غيره كما أفاده في البحر  
 (قوله ولو فوق خف) أفاد جواز المسح عليه مما تنفرد به أيضاً وهذا لو كان من جلد فلزم  
 كبريائ لا يجوز ولو فوق الخف الآن يصل بلل المسح إلى الخف ثم الشرط أن يكونا بحيث  
 لو انزردا يمسح مسجوما حتى لو كان جرم مخرق مانع لا يجوز المسح عليه ما سراج وأن يلبسهما

إلى مفصل الشراك  
 ويستحب الجمع بين الظاهر  
 والباطن ظاهر (أو جرموقيه)  
 ولو فوق خف



قبل أن يسمع على الخفين وقبل أن يحدث فلو كان مسح على الخفين أو أحدث بعد ابسهما ثم  
 ليس الجرموقين لا يجوز المسح عليهما اتفاقا لانهما حائضتان لا يكونان ثيابا الخلف صرح به  
 الشرط في السراج وشروح الجمع ومنه المصل وغيرهما ومقتضاه أنه لو توضأ ثم لبس الخلف ثم  
 جدد الوضوء قبل الحدث ومسح على الخلف ثم لبس الجرموق لا يجوز له المسح لانتفاء الوضوء والحكم  
 على الخلف فلا يصير الجرموق ثوبا وعبارة السراج في الخرائق وهذا اذا كانا صليحين للمسح  
 او رقيقين يتقذ الى الخلف قدر الفرض ولم يكن أحدث ولا مسح على خفيه قبل ما أحدث  
 ذكره ابن الكمال وابن مفلح اهـ هذا وفي الجرموق الخلف على الخلف كالجرموق عندنا في سائر  
 أسكناه خلاصة (قوله أو واقفة) أي سواء كانت ملفوفة على الرجل تحت الخلف أو كانت  
 مخططة ملبوسة تحته كما أفاده في شرح المنية (قوله ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذلي) بالذال  
 المحجمة على ما رأيت في النسخ لكن الذي رأيت به بخط الشارح في خرائق الاسرار بالذال  
 المهملة ثم الذي في هذه الفتاوى هو ما نقله عنه في شرح الجمع من التفسير وهو أن  
 ما لبس من الكرياس الجرد تحت الخلف ينعى المسح على الخلف لكونه قاصدا لقطع كرياس  
 تلاف على الرجل لا تمنع لانه غير مقصود باللبس وقد أطال في رده في شرح المنية والدرر والبحر  
 لانه جماعة من فقهاء الروم قال ح وقد اختلفت به قلوب باشا بصفه في هذه المسئلة في  
 كرامة صبينا الجواز لما قاله السلطان سليم خان (قوله أو جوريه) الجورب واقفة الرجل  
 قاموس وكونه تقير باعتبار اللغة لكن العرف خص واقفة بما ليس بمخيط والجورب  
 بالمخيط ونحوه الذي يلبس كالبس الخلف شرح المنية (قوله ولو من غزل أو شعر) دخل فيه  
 الجوخ كاحقه في شرح المنية وقال وخرج عنه ما كان من كرياس بالكسر وهو الثوب  
 من القطن الأبيض ويطلق بالكرياس كل ما كان من نوع الخبط كالكتان والابر بسم  
 ونحوه ما ارتوق ح في وجهه عدم جواز المسح عليه اذا وجد فيه الشروط الاربعة  
 التي ذكرها الشارح وأقول الظاهر أنه اذا وجدت فيه الشروط يجوز وأنهم أخرجوه  
 لعدم تاق الشروط فيه غالبا يدل عليه ما في كافي الفتي حيث قال عدم جواز المسح على  
 الجورب من كرياس بانه لا يمكن تتابع المشي عليه فانه يفيد أنه لو أمكن جاز ويدل  
 عليه أيضا ما في ط عن الخاتمة أن كل ما كان في معنى الخلف في ادمان المشي عليه وقطع القرية  
 ولو من لبد وى يجوز المسح عليه اهـ (قوله الخفين) أي الذين لبس المجادين ولا منغلين نهر  
 وهذا التقييد مستفاد من عطف ما بعده عليه وبه يعلم أنه نهى الجوربين فقط كما هو صريح  
 عبارة الكنز وأما شروط الخلف فقد ذكرها أول الباب ومثله الجرموق ولكونه من الجلود غالبا  
 لم يفيد به بالفتاوى المفسرة بما ذكره الشارح لان الجلود الملبوس لا يكون الا كذلك عادة (قوله  
 بحيث يمتد في رجليه) أي كما ذكره في رجليه يمتد في رجليه وهو على الجورب والاسناد اليه مجازي  
 أو على اللبس له والعائد محذوف أي به (قوله بنفسه) أي من غير شط (قوله ولا يشف)  
 يشف القام من شق الثوب ورق حتى رأيت ما رواه من باب ضرب مغرب وفي بعض الكتب  
 يشف بالنون قبل السين من شق الثوب المرق كسمع ونصرته به قاموس والثاني أولى  
 هناك لانه لا يشف كرهه قوله تبة التي يلى ولا يرى ما تحتها لكن في الخاتمة الاول بان

أو واقفة ولا اعتبار بما في  
 فتاوى الشاذلي لانه رجل  
 مجهول لا يقدر فيما خالف  
 القول (أو جوريه) ولو  
 من غزل أو شعر (الخفين)  
 بحيث يمتد في رجليه ويثبت  
 على الساق تبة ولا يرى  
 ما تحتها ولا يشف

لا يشف الجورب الماء الى نفسه كالاديم والصرم وفسر الثاني بان لا يصح الماء الى القدم  
 وكان تفسيره الاول مأخوذا من قولهم اشتقت ما في الاناء من بهاء كافي القاموس وعليه فلا  
 تكرار فافهم (قوله الآن يتقذ) أي من الجبال وهـ هذا راجع الى الجرموق لا الجورب لان  
 العادة في الجورب أن يلبس وحده أو تحت الخلف لا فوقه (قوله مسح الخلف والموق الباقي)  
 أي مسح الخلف البادى ويعيد المسح على الموق الباقي لا لتعاض وظنه ما كثر عن أحد الخفين  
 لان انتقاض المسح لا ينجز أبهر وهـ هذا ظاهر الرواية وروى الحسن أنه يمسح على الخلف  
 البادى لا غير وعن أبي يوسف ينزع الموق الباقي وي مسح الخفين خاتمة (قوله لم يجز) هذا اذا لم  
 يكن في الموقين خرق مانع فلو كان قال في المبتنى له المسح على الخلف أو على الجرموق لان ما  
 كنف واحد لكن يمتد في الخلية وتبعه في الجرموق ينبغي أن لا يجوز زالا على الخلف لما علم أن  
 المخرق خر قاما معا وجود كعدمه فكانت الوظيفة للثوب فلا يجوز زع عليه وبه صرح في  
 السراج كما قدمناه (قوله بسكون النون) أي من باب الافعال من أنزل لكن صرح في  
 القاموس بجريته من باب التفعيل فيقول المصاح قال أنزلت حتى ودائق ولا تنزل نقات أي  
 بالتخفيف بل يقال بانتهـ ليدفع يكون من باب التفعيل على ونق ما في القاموس وحينئذ فلا  
 منافاة وقول المغرب أنزل الخلف ونهله أي بانتهـ ليدفع لا منافاة أيضا خلافا لما في الترمذ فافهم  
 (قوله ما جعل على أسفله جادة) أي كأنه لاقدم وهـ هذا ظاهر الرواية وفي رواية الحسن  
 ما يكون الى السكب ابن كمال (قوله والمجلدين) الجلود ما جعل الجلود على أعلاه وأسفله ابن  
 كمال (تنبيه) ما ذكره المصنف من جوارزه على الجلود والمنزل متفق عليه عندنا وأما الخن  
 فهو قوله ما وعنه أنه رجع اليه وعليه الفتوى كذا في الهداية وأكثر الكتب بصر هذا وفي  
 حاشية أخي جابي على صدر الشريعة أن التقييد بالخن مخرج غير الخن ولو جلد أولي تعرض  
 له أحد فقال والذي يخص عندي أنه لا يجوز المسح عليه اذا جلد أسفله فقط او مع مواضع  
 الاصابع بحيث يكون محل الفرض الذي هو ظهر القدم خاليا عن الجلد بالكتابة لان منتهى  
 الاختلاف بين الامام وصاحبيه اختلفوا فيما يجرد الخاتمة وعدم كنهائه بها بل لا بد عنده  
 مع الخاتمة من النعل او الجلد اهـ وقد أطال في ذلك أقول بل هو مأخوذا من كلام المصنف  
 وكذا من قول الكنز وغيره وعلى الجورب الجلود والمنزل والخن فان مفاده أن الجلد لا يتقيد  
 بالخاتمة وقد منع عن شرح المنية انه لا يشترط اسباب الجلد جميع ما به تقدم على خلاف  
 ما يرويه بعض الناس وقال في شرح المنية أيضا صرح في الخلاصة بجواز المسح على الجلد من  
 الكرياس اهـ ويؤخذ من هذا وهـ قبله أنه لو كان محل المسح وهو ظهر القدم مجلدا مع  
 أسفله أنه يجوز المسح عليه كما قدمناه عن سيدي عبد الفتى في الخلف الخنفي الخيط بالثقب  
 ولا يعكر عليه اشتراطهم أن يشف على الساق بنفسه لان ذلك في الجورب الخنفي غير الجلود  
 والمنزل كافي الترمذ وغيره (قوله مرة) قيد للمسح المفهوم فلا يسن تكراره كسح رأس بصر  
 (قوله ولو امرأة) نعم أقوله لحدث اولها هل يبدأ (قوله ملبوسين) حال من قوله خفيه  
 وما عطف عليه ط (قوله لا يمسح عليه) لانه لم يلبس على طهارة عليه أن يمسح على الخلف  
 لاستقرار حكم المسح عليه كما قدمناه (قوله خرج الناقص) أقول وخرج أيضا ما لو توضأ

الآن يتقذ الى الخلف قدر  
 الفرض وينزع موقيه  
 أحدهما مسح الخلف  
 والموق الباقي ولو أدخل يده  
 فحتم ما مسح خفيه لم يجز  
 (والمغسلين) بسكون  
 النون ما جعل على أسفله  
 جادة (والمجلدين مرة ولو  
 امرأة) أو خنفي ملبوسين  
 على طهر) فلو أحدث  
 ومسح بخفيه أو لم يمسح  
 فلبس موقه لا يمسح عليه  
 (نام) خرج الناقص



الجنب ثم تخفف ثم أجلس ثم غسل باقي يده ليمسح أما على الصحيح من عدم تجزئ الحدث  
 ثبوته واولا نظاهر وأما على مقابلة فلهذا المانع ولم أر من تعرض له هذه المسئلة من أئمتنا  
 تأمل وتعلم بالاولى من قوله كلمة (قوله كلمة) يعني كطهر بقت فيه امة من الاعضاء لم يمسحها  
 الماء قبل ايس الخف (قوله كنتم) أي ان اللبس لو كان بعد التيمم فوجد بعد الماء لا يجوز  
 المسح على الخف بل يجب الغسل (قوله ومذور) أي وطهره مذور وهو على تقدير مضاف  
 (قوله فانه الخ) الضمير له مذور وهذا بيان لوجه كون طهره ناقصا ثم انه لا يجوز احوال أن يكون  
 العذر منقطعاً وقت الوضوء واللبس معاً أو موجوداً فيهما أو منقطعاً وقت الوضوء موجوداً  
 وقت اللبس أو بالعكس فهي رابعة في الاول ~~كلمة~~ كالمسح باللبس على طهارة  
 كاملة فخرج سرية الحدث لا القدمين وفي الثلاثة الباقية يمسح في الوقت فقط فاذا خرج نزاع  
 وغسل كافي الجرح لكن ماذا كره من نقصان طهارة التيمم والمذور تيمم فيه الزاوي قال في  
 التمر وعورض بأنه لا نقص فيه مما ياتي بشرطهما وانما يمسح التيمم به بدو في الماء والمذور  
 بعد الوقت لظهور الحدث السابق حيث ذكره في القدم والمسح انما يزيل ما حصل بالمسح  
 لا بالقدم ولذا يجوز ان لا يمسح في الوقت كالمسح في الحدث غير الذي ابتلي به اذا كان  
 الملبس مقلداً للوضوء واللبس (قوله عند الحدث) متعلق بقوله تام فيتم كون الطهر تاماً  
 وقت نزول الحدث لان الخف يمسح سرية الحدث الى القدم فيتم تمام الطهر وقت المنع  
 لا وقت اللبس خلافاً لما في (قوله جاز أن يمسح) لوجود الشرط وهو كونه مالم يوسين على  
 طهر تام وقت الحدث ومنه ما لو غسل رجله ثم تخفف ثم تم الوضوء أو غسل رجله في وقتها ثم  
 الاخرى كذلك كافي الجرح بخلاف ما لو توضع ثم حدث قبل وصول الرجل الى قدم الخف فانه  
 لا يمسح كذا كره الشافعية وهو ظاهر (قوله بما وليه) العامل فيه ما الضمير في قوله وهو  
 جازاً هو ذمه على المسح أو الممسح في قوله شرط مسحه فأفاده ط (قوله وابتداء المدة) قدره اي فيه  
 أن من في كلام المصنف ابتداءً وأن الجار والجرور خبر ابتداء محذوف هو ذلك المقدرة ط  
 (قوله من وقت الحدث) أي لامن وقت المسح الاول كما هو رواية عن أحمد ولا من وقت اللبس  
 كما حكى عن الحسن البصري وقامه في البصرو ذ كر الرمي أن صريح كلام الجرح أن المدة  
 تعتبر من أول وقت الحدث لامن آخره كما هو عند الشافعية وما قلنا أولى لانه وقت عمل الخف  
 ولم أر من ذكر فيه خلافاً عندنا اهـ وعليه فلو كان حده ثم بالنوم فابتداء المدة من أول ما نام لامن  
 حين الاستيقاظ حتى لو نام أو جن أو غشي عليه ومثله بطل مسحه (قوله سنا) صورته ليس  
 الخف على طهارة ثم أحدث وقت الاستحاضة ثم وضأ ومسح وصلى قبل الشمس ثم صلى الصبح  
 في اليوم الثاني عقب الفجر وقد صلى مسجداً على الاختلاف بجزر أي الاختلاف بين الامام  
 وصاحبه بأن أحدث فيما بين المثلين ثم صلى الظهر في اليوم الاول على قول الامام بعد  
 المثل والعصر أيضاً بعد المثلين وفي اليوم الثاني صلى الظهر قبل المثل (قوله فلما سئل  
 أحدث) فانه لا يمكنه صلاة الصبح في اليوم الثاني ابطالاً بما تفضلته مدة المسح في القعدة كما  
 سيأتي في الاثنى عشرية (قوله لا على عمامة الخ) العمامة معروفة وتسمى الشامي في زماننا  
 والقلنسوة بفتح القاف واللام والواو وسكون النون وضم السين في آخرها هي النانيت

سابقة كلمة أو مع في تيمم  
 ومذوره فانه يمسح في الوقت  
 فقط الا اذا توضع اولى على  
 الانقطاع فكما الصحيح (عند  
 الحدث) فلو تخفف الحدث  
 ثم خاض الماء فابتل قدماه  
 ثم تم وضوءه ثم أحدث جاز  
 أن يمسح (بما وليه) لا يمسح  
 وثلاثة أيام واما المسافر  
 رابطة المدة (من وقت  
 الحدث) فلهذا يمسح التيمم  
 سنا وقد لا يمكن الا من  
 أربع كن توضع وتخفف  
 قبل الغبر فلما طلع صلى  
 فالتشهد أحدث (لا) يجوز  
 على عمامة

ما يلبس على الرأس ويقوم فوقه واليد بضم الياء الموحدة وسكون الراء وضم القاف وفتحها  
 آخرها عين موحدة ما يلبس على الوجه فيه خرقان العينين والقفاز بضم القاف وتشديد القاف  
 بالف ثم ذابى نى يلبس على اليدين يحشى بقطن ويرز على الساعدين اهـ ح (قوله له عدم  
 الحرج) كلمة لقوله لا يجوز وأيضاً ما ورد في ذلك من الاثر زيادة على الكتاب العزيز الا امر  
 بالغسل ومسح الرأس بخلاف ما ورد في الخف وقال الامام محمد في موطئه باغتناء أن المسح على  
 العمامة كان ثم ترك كافي الحلية (قوله عملاً) أي فرضه من جهة العمل لا الاعتقاد وهو على  
 قسمي الواجب كما قدمنا تقريره في الوضوء وسبب (قوله قدر ثلاث أصابع) أشار الى أن  
 الاصابع غير شرط وانما الشرط قدرها ثم لا ياسة فلو أصاب موضع المسح ما ارمط قدر  
 ثلاث أصابع جاز وكذا الوضوء في حشيش مبتل بالمطر وكذا ما اطل في الاصح وقيل لا يجوز  
 لانه نفس دابة في البحر يمسح به الهواء بجزر (قوله أصغرها) بدل من الاصابع ط اوتعت  
 وأفرد لان الغالب في فعل النقصه بل المضاف الى معرفة عدم المطابقة فانه م (قوله طولا  
 وعرضا) كذا في شرح المنية أي فرضه قدر طول الثلاث أصابع وعرضها قال في البحر عن  
 البدائع ولو مسح بثلاث أصابع منصوبة غير موضوعة ولا مدودة لا يجوز بل لا خلاف بين  
 اصحابنا (قوله من كل رجل) أي فرضه هذا القدر كاتفاق من كل رجل على حدة قال في الدرر  
 حتى لو مسح على إحدى رجليه مقدار أصبعين وعلى الأخرى مقدار خمس أصابع لم يجز (قوله  
 لامن الخف) لما قدمه أنه لو واسعا لمسح على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم يجز ولما ياتي من قوله  
 ولو قطع قدمه الخ (قوله فنعوا الخ) شروع في التفريق على ما قبله من القيود (قوله عدم  
 الاصبع) أي جرحاً على الخف حتى يبلغ مقدار ثلاث أصابع وظاهره ولو لم يمسح به الماء لانه  
 تصير مسحة تامل وفي الحلية ~~كذا~~ كذا الاصابع ان بخلاف ما لو مسح بالايهام والسبابة  
 فتتوحدتين مع ما بين مامن الخف أو مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات في ثلاثة مواضع  
 وأخذ لكل مرة ماء فيجوز لانه بمنزلة ثلاث أصابع وكذا الوضوء يجوز انما الاربع في الصحيح  
 والظاهر تقييد بوقوعه في أربعة مواضع اهـ (قوله لم يجز الا أن يتل الخ) كذا في المنية قال  
 الزاهد ي قلت أو كانت تتل البلة اليه عند المداها وهو مظاهر المراد بكونه متقاطراً حلية  
 فاذا دان الشرط اما لا يتل المذموم واو التقاطر قال في شرح المنية لان البلة تصير  
 مسحة واحدة أو لا بمجرد الاصابع فتصير مسحة واحدة ثانياً في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطراً لان  
 التي مسح بها ثانياً غير الاولى وبخلاف إقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم مسحها ولم يكن  
 متقاطراً لان النقل بغيره مالا يفتقر في الفرض وهو تابع لغيره في بطلته تبعاً ضرورة  
 عدم تسمية التكرار وتماه فيه (قوله ثم قال الخ) قد عات أن الشرط أحد الامرين فلا  
 منافاة بين النقلين لان المدا على عدم المسح يلة مسحة (قوله والا لا) صح في التالامة  
 الجواز مطاقاً والتفصيل أولى كافي الحلية والبحر (قوله من ظهره) أي القدم وقدمه لانه  
 محل المسح فلا اعتبار بما ياتي من العقب ط (قوله والغسل) أي غسل المقطوعة والعصية  
 أيضاً التالامة الجمع بين الغسل والمسح (قوله من كعبه) أي من المفصل لوجوب غسله كافي  
 المنية في غسل الرجل الاخرى ولا يمسح (قوله رجل واحدة) بان كانت الاخرى مقطوعة من

وله وهو برفع وقفازين  
 لعدم الحرج (فرضه)  
 عملاً (فد ثلاث أصابع  
 اليد) أصغرها طولا  
 وعرضا من كل رجل لامن  
 الخف قدمه وافيه مسحة  
 الاصبع فلو مسح برؤس  
 أصابعه وبقي أصوله لم  
 يجز الا ان يبتل من الخف  
 عند الوضع قدر الفرض  
 فانه المصنف ثم قال في  
 الذخيرة ان الماء متقاطراً  
 جاز والا لا ولو قطع قدمه  
 ان بقي من ظهره قدمه  
 الفرض مسح والغسل  
 حتى قطع من كعبه ولوله  
 رجل واحدة



فوق الكعب (قوله معها) لعدم الجمع (قوله خف فصبوب) المراد به المستعمل على وجه  
 محرم سواء كان غصبا أو مرققا أو اختلاسا ط (قوله رجل مقصوبة) اطلاق الغصب على ذلك  
 مساهلة وموردته استحقاق قطع رجله لمرقة أو فم أص فم يرب و صار يتوضعا عليها ط (قوله  
 وانحرق) يضم الظاهر الموضع ولا يصح هذا الفتح لانه مصدر ولا يلائم الوصف بالكبير ثم رأيت  
 ط فيه على ذلك أيضا فافهم ثم المراد به ما كان تحت الكعب فانحرق فوقه لا يمنع لان الزائد على  
 الكعب لا عبرة به زياي (قوله بموجدة أو مثله) أي يجوز قراءة الكبير بالباء الموحدة أي  
 القاهانة ط واحدة ويجوز أن يقرأ الكثر بالنون المثلثة التي لها ثلاث نقط وهذا بالنظر إلى  
 أصل الرواية والسماع والافالم رسوم في المتن الأول وفي النهر وغيره عن شيخ الاسلام خواجه  
 زاده انه الاصح لان الكم المنفصل تستعمل فيه الكثرة والقله وفي المنفصل الكبير والصغير  
 ولا شك أن الخف كم متصل وفي المغرب الكثرة خلاف القلة وجعل عبارة عن السعة ومنه  
 قولهم انحرق الكثر ومفاده استعمال الكثرة في المتصل وكان الكثر الشائع هو الاول  
 (قوله وهو ط ثلاث أصابع) يعني طولا وعرضا بأن سقطت جلدة ط قد دار طول ثلاث  
 أصابع وعرضا كما في حاشية يعقوب باشا على صدر الشريعة فليحفظ (قوله أصابع القدم  
 الاصغر) معناه في الهداية وغيرها واعتبر الاصغر للاحتياط وروى عن الامام اعتبار  
 أصابع اليد بغير وأطلق الاصابع لان في اعتبارها مضومة أو مفترجة اختلافا فافهم  
 (قوله بكالها) هو الصحيح خلافا لما رجحه السرخسي من المنع بظهور الانامل وحدها  
 شرح المنية والانامل رؤس الاصابع وهو صادق بما اذا كانت الاصابع تخرج منه بقامها  
 لكن لا يبلغ هو قدرها طولا وعرضا (قوله بأصابع مماثلة) أي بأصابع شخص غير مماثلة  
 في القدم صغرا وكبرا والتميز بالمماثلة أفاده في النهر ورد على البحر واختياره القول باعتبار  
 أصابع نفسه لو فاقته على القول باعتبار أصابع غيره لفتاوى السرخسي والكبير بان تقديم  
 الزيلعي الاول يفيد أن عليه القول وبانه بعد اعتبار المماثلة لا تفاوت وبان الاعتبار  
 بالموجود أولى وأفادح أن ما في النهر يرجع بعد التأمل إلى ما في البحر (قوله فيمسح عليه) أي  
 على الخف الاخر أو الجرموق لان المبردة لا على حيث لم تنزع الوظيفة على الاستفاد (قوله  
 وهذا) أي التقدير بالثلاث الاصغر (قوله ولو عليها الخ) تفريع على القبول لانه على  
 ميل الشر المرتب (قوله اعتبر الثلاث) أي التي وقعت في مقابلة الخرف لان كل اصبع أصل  
 في موضعه فلا تعتبر به ما حقه لو انكشف الإبهام مع جارتها او ما قدر ثلاث أصابع من  
 أصغرها يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز زاده زياي ودرر وغيرهما وصحبه في الثقة  
 كما في البحر (قوله ولو عليه) أي العقب اعتبر بدوى ظهورا كثره كذا ذكره قاضيان وغيره  
 وكذا لو كان انحرق تحت القدم اعتبر كثره كما في الاختيار ونقله الزيلعي عن الغاية بافظ  
 قبل قال في البحر وظاهر الفتح اختيار اعتبار ثلاث أصابع مطلقا وهو ظاهر المتون كما  
 لا يخفى حتى في العقب وهو اختيار السرخسي والقدم من الرجل ما يطأ عليه الانسان  
 من الرسخ إلى مادون ذلك وهي مؤنثة والعقب بكسر القاف مؤخر القدم اهـ (قوله عند  
 المشي) أي عند رفع القدم فكما في شرح المنية المغير سواء كان لا يرى عند الوضع على  
 الارض أيضا ويرى عند الوضع فقط وأما بالعكس فيجوز ما فيمنع أفاده ح وانما اعتبار بحال

معها وارجاز مسح خف  
 منصوب خلافا لبيان  
 كما جاز رجل مقصوبة  
 اجماعا (واحد الكبير)  
 بموجدة أو مثله (وهو)  
 قدر ثلاث أصابع القدم  
 الاصغر) بكما لها  
 ومدة طوعها يعتبر بأصابع  
 مماثلة (بمعناه) الان  
 يكون فوقه خف آخر  
 أو جرموق فيمسح عليه  
 وهذا لو انحرق على غير  
 أصابعه وعقبه ويرى  
 مائنه فلو عليها اعتبر  
 الثلاث ولو كبارا ولو عليه  
 اعتبر بدوى كثره ولو لم ير  
 القدر المانع عند المشي  
 ليجازيه لم يمنع وان كثر

المشي لاحتال الوضع لان الخف للمشي يلبس درر (قوله كالأنتفتك الظاهرة الخ) بان كان  
 في داخلها بطانة من جلد أو خرقة مخروقة بخلف فانه لا يمنع زياي وقدمناه (قوله وتجمع  
 الخروق الخ) اختار في الفتح جتماع الجمع وقواه فلهذا في الحلية موافقته لما روى عن أبي  
 يوسف من عدم الجمع مطلقا واستظهره في البحر راكن ذ كقوله أن الجمع هو المشهور وفي  
 المذهب وقال في النهر اطلاق عامة المتون والشروح عليه مؤذن بتوجيه (قوله لافيهما)  
 أي لو كان في كل واحد من الخفين خرقة غير مائة لكان إذا جمعتا تكون مثل القدر  
 المانع لا تمنع ويصح المسح اهـ ح (قوله بشرط الخ) متعلق بجمعة المسح التي تضمنها قوله  
 لافيهما كما قررناه أفاده ح وهذا الشرط استظهره من صاحب الحلية ونقل عبارته في البحر  
 وأقره عليه واطهر وجهه جزم به الشارح (قوله فرضه) أي فرض المسح وهو قدر ثلاثة  
 أصابع (قوله على الخف نفسه) لان المسح انما يجب عليه لا على الرجل ولا ينافيه ما قدمه من  
 قوله من كل رجل لامن الخف لانه معناه أنه لا بد أن يقع المسح بالثلاث على المحل الشاغل للرجل  
 من الخف لا على المحل الخالي عن الرجل الزائد عما (قوله المسح الخالي) أي الذي يراد وقوعه  
 حالا والاستقبال أي الذي يراد ايقاعه فيما بعد الزمن الحاضر ط (قوله كما ينقض الماضي)  
 بان عرض بعد المسح (قوله ومصر) أي في التيمم في قوله كل مانع منعه وجود التيمم بنقض وجوده  
 التيمم (قوله أن ناقض التيمم) أي ما يبطله (قوله يمنع ويرفع) أي يمنع وقوعه في الحال أو  
 الاستقبال ويرفع الواقع قبله فالرفع يقتضي الوجود بخلاف المنع وحاصل المعنى أن يبطل  
 التيمم مثل انحرق الميطل للمسح في أنه يمنع ابتداء ويرفعه انتهاء (قوله كنجاسة) تنظير  
 لاغتيل ح والمعنى أن النجاسة المانعة تمنع الصلاة ابتداء وترفعها عروضا ومما لا انكشاف  
 ط (قوله حتى انعقادها) أي الصلاة وهو منصوب لكونه معطوفاً حتى على المفعول به المقدر  
 في الكلام تقديره كنجاسة وانكشاف فانهم ما يمتنعان الصلاة ويرفعانها حتى انعقادها والمراد  
 بانعقادها التيمم وأما ما في البحر من أنه شرط ويبقى على شرطية ما عدم اشتراط الشروط  
 اهـ لكن الصحيح اشتراط الشروط لها لا لكونها كابل لشدة اتمها بالاركان كما سبق  
 ح وانما أطلق الانعقاد الذي هو صفة الشرع على التيمم لانه شرط فيه أفاده ط (قوله  
 كما سبق) أي في باب شروط الصلاة من أنه بشرط لا يصح ما يشترط للصلاة ط (قوله المسألة)  
 بكسر الميم الابعة العظيمة صاحب (قوله الحاشية) أي مادون المسألة بوضع الخرز التي هي  
 مفقودة اتفاقا ط (قوله متفرقة) أي في خف أو نوب أو بدن أو مكان أو في الجموع ح (قوله  
 وانكشاف عورة) فانه إذا تعدد في موضع منها فان بلغ ربع أدناها منع كما سبق أفاده ح  
 (قوله وطيب محرم) فانه يجمع في أكثر من عضو بالاجزاء حتى يبلغ مضا كما سبق ح (قوله  
 وأعلام نوب) أي إذا كان في عرض النوب أعلام من غير تجمع فإذا زادت على أربع أصابع  
 فحرم لكن سيذكر الشارح في فصل اللبس من كتاب الحظر والاباحة أن ظاهر المذهب عدم جمع  
 المتفرق فذكر أعلام النوب هنا مبني على خلاف ظاهر المذهب (قوله فانما) أي هذه الاربعة  
 تجمع مطلقا أي سواء كان التفرق في موضع واحد أو في مواضع ح وذلك لوجود القدر  
 المانع وأما انحرق في الخف فانما يمنع لامتناع قطع المانعة معه وهذا المعنى مفقود فيما إذا لم

كألو انتفتك الظاهرة دون  
 البطانة (وتجمع الخروق  
 في خف) واحد (لا يجمعها)  
 بشرط أن يقع فرضه على  
 الخف نفسه لا على ما ظهر  
 من خرقة يسه (وأقل خرقة  
 يجمع ليعني) المسح الخالي  
 والاستقبال كما ينقض  
 الماضي فهو ساقى قلت  
 ومرا أن ناقض التيمم يمنع  
 ويرفع كنجاسة وانكشاف  
 حتى انعقادها كما سبق  
 فليحفظ (مائدة من فيه  
 المسألة لا مادونه) الحاشية  
 له بوضع الخرز (بجواب  
 نجاسة) متفرقة  
 (وانكشاف) عورة وطيب  
 محرم (وأعلام نوب من  
 حريم) فانما يجمع مطلقا



يكن في كل خف مقدار ثلاث أصابع كما أشار إليه في الهداية (قوله واختلاف الخ) فقيل فجمع  
 في أذنين حتى تبلغ أكثر أذن واحدة فيمنع وقيل لا يجمع إلا في أذن واحدة كافي الخ (قوله  
 وينبغي الخ) قال في المنع (قوله ونزع خف) أراد به ما يشمل الاتزاع وانما نقض لسراية الحدث  
 إلى التقدم عند زوال المانع (قوله ولو واحد) لأن الانتقاض لا يجوز أو لا يلزم الجمع بين الفصل  
 والمسخ وأشار إلى أن المراد بانقراض الخس الصادق بالواحد والاثنتين (قوله ومضى المدة)  
 للاحاديث الدالة على التوقيت ثم إن النفاذ في هذا والذي قبله حقيقة هو الحدث السابق  
 لكن انقضاء مدة المدة ما أضيف النقص إليها بخلاف (قوله وان لم يمسح) أي إذا لم يمسح الخف  
 ثم أحدث بعده ثم مضت المدة بعد الحدث ولم يمسح فيها ليس له المسح (قوله ان لم يمسح الخ) يعني  
 إذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجله من البرد لنزع خفيه جاز المسح كذا  
 في الكافي وعيون المذهب اهـ ودر قال ح ومعه وهو أنه ان خشي لا ينقض بالمضي بل ان  
 أحدث بعده ذلك فهو ضايعه بالمسح كالجيرة وعدم الانتقاض بالمضي مع الخوف في هـ ذه  
 نظير عدم بطلان الصلاة الذي هو الأصح في مسألة مضي المدة في الصلاة مع عدم الماء اهـ أقول  
 وظاهره أنه إذا مضت المدة ولم يحدث يبقى حكمه السابق فلا يلزم تجديد المسح ويؤيده  
 مسألة الصلاة الآتية حيث مضى فيها وكذا في السراج عن الوجيز إذا انقضت المدة وهو  
 يخاف الضرر من البرد إذا نزعها جاز له أن يمسح بها فان ظاهرها أنه يصح بلا مسح جديد لكن في  
 المراج لو مضت وهو يخاف البرد على رجله يستوعبه بالمسح كالجبار ويصلي وعليه تقدم  
 الانتقاض المقهور من المقتضاه عدم لزوم الغسل وجواز المسح بعد ذلك فلا ينافي بطلان  
 حكم المسح السابق وهذا هو المقهور من عبارة الدر والمبارة فالصالح أن المسألة متصورة فيها  
 إذا مضت مدة المسح وهو متوضي وخاف أن نزع الخف يغسل رجله من البرد أو الأشكل  
 تسویر المسألة لأنه إذا خاف على رجله يلزم منه الخوف على بقية الأعضاء فإما أن الخوف من  
 الرجلين وإذا خاف ذلك يكون عاجزا عن استعمال الماء فيلزمه العذر إلى التيمم بدلا من  
 الوضوء بتمامه ولا يحتاج إلى مسح الخف أصلا مع التيمم حيث تقتضي الضرورة المبيحة له  
 إلا أن يجاب عن الأشكال بأنهم بنوا ذلك على ما قالوه من أنه لا يصح التيمم لأجل الوضوء وقد منا  
 حافيه في باب فراجعه هـ هذا وقال ح أيضا والذي ينبغي أن يفق به في هذه المسألة انتقاض  
 المسح بالمضي واستئناف مسح آخر يمسح الخف كالجبار وهو الذي هو مقتضى فتح القدر اهـ  
 أقول الذي سبقه في الفتح يجوز لزوم التيمم دون المسح فإنه بعد ما نقل عن جوامع الفقه والمحققين  
 أنه ان خاف البرد فلا يمسح مطلقا أي بلا توقيت قال ما نصه في نظره فان خوف البرد لا أثر له  
 في منع السراية كما أن عدم الماء لا يمنعها فإبقاء الأمر أنه لا ينزع لكن لا يصح بل يتيمم بخوف البرد  
 اهـ وأقره في شرح المنية وأظن في حينه وهو صريح في انتقاض المسح لسراية الحدث فلا  
 يصح له إلا بعد التيمم لا المسح ولكن المنقول هو المسح لا التيمم كما مر عن الكافي وعيون  
 المذهب والجوامع والمحققين وبه صرح الزيلعي وقاضيان والقهاء تاني عن الخلاصة وكذا  
 في التاتر ثانية والولولة الجية والسراج عن المشكل وكذا في مختارات النوازل صاحب الهداية  
 وبه صرح أيضا في المراج والحاوي القاسمي بزيادة جعله كالجيرة وعليه مضي في الامداد وقد

مطلب  
 نواقض المسح للضرورة

(واختلاف في) جمع (خروج)  
 اذني (أضحية) وينبغي  
 ترجيح الجمع احتياطاً  
 (ونافضه ما في الوضوء)  
 لأنه بعضه (ونزع خف)  
 ولو واحد (ومضى المدة)  
 وان لم يمسح (ان لم يمسح)  
 بغلبة الظن (ذهاب رجله  
 من برد)

قال العلامة فاهم لا عبرة بأبحاث شيخنا في ابن المصمأ إذا خالفت المنقول فافهم (قوله  
 للضرورة) اهـ عدم النقص المفهوم من قوله ان لم يمسح (قوله فاستوعبه) أي على ما هو  
 الأولى أو أكثر وهذا اغماض إذا كان مسمى الجيرة بصدق عليه اهـ فتح وأجاب في البصر  
 بأن مقتضى المراج الاستيعاب وأنه ملحق بالجبار لا جيرة حقيقة اهـ أي فالمراد بفتح  
 بالجيرة في الاستيعاب منع كونه مسح خف لأنه جيرة حقيقة لا يجوز مسح أكثر (قوله مضى  
 في الأصح) كذا في الخاتمة مـ هـ لا بد منه لا فائدة في النزاع لأنه لا غسل اهـ وعلى هذا فالمستثنى من  
 النقص بعض المدة مستثنان وهما إذا خاف البرد أو كان في الصلاة ولما كان في المراج (قوله  
 وهو الاستحباب) اهـ قال الزيلعي واستظهره في الفتح بأن عدم الماء لا يصلح مانعاً لسراية الحدث بعد  
 تمام المدة فيتميمه للرجلين بل لكل لأن الحدث لا يجزأ لكن غسل استعداء الأعضاء الأربع عليه  
 وفي المسألة فيتميم للحدث القائم به فإنه على حاله ما لم يتم الكل وغمامه فيه وهو تحقيق من فرع  
 عليه في الفتح ما قاله في المسألة الأولى لكن عات الفرق بينهما وهو أنه يلزم عليه صحة التيمم  
 في الوضوء بخلاف البرد ما هنا فإنه لا يفقد الماء وهو جازر بخلافه هناك (قوله غسل المتوضي  
 رجله لا غير) ينبغي أن يستحب غسل الباقي أيضاً إعادة لولا الماء تحب وخروجاً من خلاف  
 مالك كما قاله سيدي عبد الغني ومعه إلى هذا في الحقوية ثم رأيت في الدر المنقي عن الخلاصة  
 مصرحاً بأن الأولى أعادته (قوله لحلول الحدث السابق) أو رد أنه لا حدث موجود حتى يسرى  
 لأن الحدث السابق حل بالخف وبالمسح قد زار فلا يعود الاحتياج لغسل وغسله واجب بجواز  
 أن يعتبر الشارع ارتفاعه بمسح الخف مفيداً بحدته من غير (قوله يتيمم) مبيح على ما قدمناه  
 عن الفتح وعات ما فيه على أن الشارع شى أو لا على خلافه حيث لحقه بالجيرة (قوله من  
 الخف الشرعي) أي الذي اعتبره الشارع لازماً بحيث لا يجوز للمسح على انقضائه وهو الساتر  
 للكيممين فقط قال ابن الكمال فالساق خارج عن حد الخف المتعبر في هذا الباب لخروج القدم  
 إليه خروج من الخف (قوله وكذا أخرجه) تصرح بما فيه من الخروج بالأولى لأن في  
 الأخرج خروجاً جامعاً لزيادة وهي القصد (قوله في الأصح) مـ هـ في الهداية وغیرها وبه جزم في  
 الكتوز الماتق وعن محمد بن أبي أفل من قد عمل الفرض نقض والا لا عليه أكثر المشايخ كافي  
 ومراج ومعه في النصاب بجر (قوله اعتبار الألا أكثر) أي تنزلاً لاهل المسألة الكل (قوله وما  
 روى) أي عن أبي حنيفة (قوله بزوال عقبه) أي خروجه من الخف إلى الساق والمراد أكثر  
 العقب كما صرح به في المنية والبحر وغيرهما وعليه أنه حينئذ لا يمكن معه متابعة المني  
 المعتاد واختاره في البـ ذائع والفتح والحلية والبحر ومضى عليه في الوقاية والنفابة (قوله  
 فقيده الخ) أي فلا ينافي قوله ولا عبرة بخروج عقبه لأن المراد خروجه بنفسه بلا قصد  
 والمراد من المروي الأخرج (قوله أو غيرها) اهـ المراد به ما إذا كان غير واسع لكن أخرجه  
 غيره وهو في نومه (قوله فلا ينقض بالاجاع) والواقع الناس في المخرج البين ثمانية (قوله  
 وكذا القهستاني) أي وكذا يعلم من القهستاني من الثمانية أيضاً (قوله لكن باختصار)  
 نص عبارته هذا كما إذا بدله أن ينزع الخف فيجرب ثمانية وما إذا زال لسهة أو غيرها فلا  
 ينقض بالاجاع كافي الثمانية (قوله انه) أي القهستاني خرق الاجماع أي بسبب اختصاره ما

للضرورة فيتميمه كالجيرة  
 فاستوعبه بالمسح ولا يتوقف  
 ولذا قالوا الوقت المدة وهو  
 في صلاته ولما مضى في  
 الأصح وقيل قد يجمع  
 وهو الاستحباب (وبعد هذا)  
 أي النزاع والمضي (غسل  
 المتوضي رجله لا غير)  
 لحلول الحدث السابق  
 قدمه الا مانع كبر فيتميم  
 حينئذ (وخروج أكثر  
 قدمه) من الخف الشرعي  
 وكذا أخرجه (نزع) في  
 الأصح اعتباراً لا أكثر ولا  
 عبرة بخروج عقبه  
 ودخوله وما روى من  
 النقص بزوال عقبه  
 فقيده إذا كان بنية نزع  
 الخف أما إذا لم يكن أي  
 زوال عقبه فبسته بل لسهة  
 أو غيرهما فلا ينقض  
 بالاجاع كما يعلم من  
 البحر جدي من زيادة الثمانية  
 وكذا القهستاني لكن  
 باختصار حتى زعم بعضهم  
 أنه خرق الاجماع فتنبسه  
 (وينقض) أيضاً (بغسل  
 أكثر الرجل فيه)



أى لانه يوم النقص بمرد الضر يك بنيت مع أنه لا نقض ما لم يخرج العقب أو أكثره إلى المساق  
 بنيت وأما راجع الضمير في أنه إلى القول بالنقض بخروج العقب من غيرية فلا يناسبه التعبير  
 بالزعم لانه موافق لقول المشرح فلا ينقض بالإجماع ويلزم منه التمسك بأمر ظاهر كلام  
 المشرح في شرحه على المتن أن الضمير راجع إلى ما ذكره وعليه فقوله حتى زعم بعضهم غاية  
 لقوله فتميد وعبارته في شرح المتن هكذا حتى زعم بعضهم أنه خرق الإجماع وليس كذلك بل  
 هو من الحسن والاختياط يمكن أن يخصه أن خروج أكثره من ناقض كإخراجه وإخراج  
 أكثره من ناقض لا يخرج منه فهو على القول به ناقض آخر فتدبر اهـ أى لان القول بالنقض  
 بأكثر العقب يلزم منه القول بالنقض بأكثره (قوله لو دخل الماء خفه) في بعض النسخ  
 أدخل ولا فرق بينهما ما في الحكم كما أفاده ح وقد مناه (قوله وهو غير واحد) كصاحب  
 الذخيرة والمظهرية وقد منع عن الزيلعي أنه المنصوص عليه في عامة الكتب وعليه منى في  
 نور الإيضاح وشرح المنية (قوله وهو الاظهر) ضيف تبع فيه الجوز وقد مناه أول الباب  
 ح ونص في الشرح لامية أيضا على ضمه وما قيل من أنه مختار أصحاب المتن لأنهم لم يذكروه  
 في النواقض فيه نظر لان المتن لا يذكرونها الأصل المذهب وهذه المسئلة من تخريجات  
 المشايخ واحتمال كونها من اختلاف الرواية لا يكفي في جعلها من مسائل المتن نعم اختار  
 في الفتح هذا القول لما ذكره المشرح من التعليل وتبعه فليذه ابن أمير حاج في الحلية وقواه  
 بأنه نظير ما لو أدخل يده تحت الجرموقين ومسح على الخفين فإنه لا يجوز وقوع المسح في غير  
 محل الحدث (قوله فيهما ما نأبى) تقرير على القول الثاني ويان لعمرة الخلاف وقد  
 عانت اختيار صاحب الفتح لهذا القول لكن وافق القول الاول بعدم لزوم الفصل ثانية وخالفه  
 في الحلية لانه عند انقضاء المدة أو التزعم به عمل الحدث السابق عمله فيحتاج إلى من يلان  
 الفصل السابق لا يعمل في حدث طارئ بعده وأجيب بأن الفصل السابق وجد بعده حدث  
 حقيقة لكنه أعماله يعمل للمانع وهو الخلف فاذا زال المانع ظهر عمله الآن تأمل (تنبيه)  
 تظهر التمرة أيضا في أنه إذا تزامن غسل رجله إلى الكعبين داخل الخفين ولم ينزعهما بحسب  
 له مدة المسح من أول حدث بعده هذا الموضوع على القول الاول وأما على الثاني فتجب له من  
 أول حدث بعد الموضوع الاول (قوله كما مر) أى ان هذا الفصل حيث لم يقع معتبرا كان لغوا  
 بمنزلة عدم فصار نظيره ما تقدم من أنه إذا لم يغسل ونزع أو مضت المدة غسل رجله لا غير وأن  
 المراد به ما نأبى من كلامه سابقا حيث قال في الخرق كما ينقض الماضي وقال في المذوقه الخرق الخ  
 قد علم ذلك من كلامه سابقا حيث قال في الخرق كما ينقض الماضي وقال في المذوقه الخرق الخ  
 في الوقت فقط لكن ذلك استطراد فلذا أعاد ذكره ما في محلها التمسك بهيل ضبط النواقض  
 وأنتم بالفتنة فافهم نعم أورد سيدى عبد الغنى أن خروج الوقت للمذوقه ناقض لوضوئه كله  
 لا حصه فقط فهو داخل في ناقض الموضوع قد مناه أن مسئلة المذوقه رباعية فلا تغفل (تمت)  
 في التارخانية عن الأما في قمين أحدث وعلى بعض أعضاء وضوئه جبار فتوضا وصحها ثم  
 تخفف ثم برى لزمه غسل قدميه ولو لم يحدث به ليس الخلف حتى برى وأنى الجبار وغسل  
 موضعهما ثم أحدث فانه يتوضا ويصح على الخفين اهـ أى لانه في الاولى ظهر حكم الحدث

لو دخل الماء خفه وهو  
 غير واحد (وقيل لا)  
 ينقض وان بلغ الماء  
 الركبة (وهو الاظهر) كافي  
 الصريح عن السراج لان  
 استتار القدم بالخلف يمنع  
 سريته الحدث إلى الرجل  
 فلا يقع هذا غلا معتبرا  
 فلا يلزم بطلان المسح  
 به في غسله ما نأبى به  
 المدة أو التزعم كما مر  
 من نواقض الخرق  
 وخروج الوقت للمذوقه

السابق فلم يكن لابس الخلف على طهارة بخلاف الثانية وينبغي عدم ضمان النواقض فتصير  
 سبعة (قوله مسح مقيم) قيد به لالاختراز عما إذا سافر المقيم قبل المسح فانه ما يوم بالاولى  
 بل للتنبيه على خلاف الشافعي (قوله بعد حدثه) بخلاف ما لو مسح التيمم بعد الوضوء فانه  
 لا خلاف فيه (قوله فافر) بأن جاز العمران مر بدله من وقته منة تيمم فراجع  
 (قوله فلو بعده) أى عدم التمام نزع ونوضا أن كان محدثا والاغسل رجلاه فقط ط (قوله  
 مسح ثلاثا) أى تم مدة السفر لان الحكم الموقت يعتبر فيه آخر الوقت ملحق وشرحه (قوله  
 قرحة) بمعنى الجراحة قال في القاموس وقد يراد به ما يخرج في البدن من ينور وفي القاف  
 الضم والفتح نمر (قوله وموضع) بالجرح عطفنا على قرحة ط (قوله كعصابة جراحة) العصابة  
 بالكسر ما يصب به وكانه من القرحة بالماء في الثاني أو أراد بخرقة ما يوضع عليها كالتزفة  
 فلا تكرار أفاده ط (قوله ولو برأسه) خصه بالذكور لما في المتن أنه لا يجب للمسح لانه بدل عن  
 الغسل ولا بدله اهـ والصواب خلافه لان المسح على الرأس أصل يتقنه لا بدله غير أنه ان بقي  
 من الرأس ما يجوز المسح عليه عليه مسح عليه والافه إلى العصابة كافي البدائع أفاده في البحر أقول  
 قوله والصواب خلافه يقيد أن كالم المبتقى خطأ أى يتأهل على ما فهمه من مع في البداية وهو  
 بعيد والظاهر أن معنى قول المبتقى لانه بدل الخ أن المسح على الجبهة بدل عن الغسل وإذا  
 وجب مسح الجبهة مرة على الرأس الذي وظيفته المسح لزم أن يكون المسح على الجبهة مرة بدل عن  
 المسح لاعتزال الغسل والمسح لا بدله فالمناسب حينئذ قول النهر أن ما في البدن ما يقع به تزيح  
 الوجوب وهو الذي ينبغي التمسك به عليه اهـ أى يتأهل على منع قوله المسح بدل عن الغسل وقد  
 أوضع منع البداية في البحر فراجع (قوله فيكون فرضا) أى حيث لم يضره كما سيأتي (قوله  
 يعني عليه) دفع ما يقتضيه ظاهر التشبيه لان الغسل فرض قطعي والفرض العمل ما يفوت  
 الجواز بفوته كسحر ربع الرأس وهو أقوى نوعي الواجب فهو فرض من جهة العمل ويلزم  
 على تركه ما يلزم على ترك الفرض من الفساد لا من جهة العلم والاعتقاد فلا يكفر بجهده كما  
 يكفر بجهده الفرض القطعي بخلاف النوع الآخر من الواجب كقراءة الفاتحة فإنه لا يلزم  
 من تركه الفساد ولا من جهوده الا كفار (قوله لغيره بظني) وهو ما رواه ابن ماجه عن علي  
 رضى الله عنه قال انكسرت إحدى زندي فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرني أن  
 امسح على الجبان وهو ضعيف ويطهروا به طهروا ويكفي ما صح عن ابن عمر رضى الله عنهما  
 انه مسح على العصابة فانه كالمرفوع لان الابدال لا تنصب بالرى بحر (قوله واليه رجع الامام  
 الخ) اعلم أن صاحب الجمع ذكر في شرحه أنه مسح عنده واجب عندهما وقبل واجب  
 عنده فرض عندهما وقيل الوجوب متفق عليه وهذا أصح وعليه الفتوى اهـ وفي المحيط  
 ولا يجوز تركه ولا الصلاة بدونه عندهما والعصم أنه عنده واجب لان فرضه قبحه الصلاة بدونه  
 وكذا صح في التجريد والقبالة والتجديد وغيرها ولا ينبغي أن يصرح بذلك انه فرض أى على  
 عندهما واجب عنده فقد اتفق الامام وصاحبه على الوجوب بمعنى عدم جواز الترك لكن  
 عندهما يفوت الجواز بفوته فلا تصح الصلاة بدونه أيضا وعندهما يتم تركه فقط مع جهة الصلاة  
 بدونه وجوب أعادتها فهو أراد الوجوب الأدنى وهو ما أراد الوجوب الأعلى وبدل عليه

(مسح مقيم) بعد حدثه  
 (فسافر قبل تمام يوم  
 وأبى) ولو بعده نزع  
 (مسح ثلاثا) ولو نزع  
 (بعدم مقيم) مقيم نزع  
 (والأغسل) لان صار مقيما  
 (وذكر مسح جبهة) هي  
 (عبدان يجبرها الكسر  
 (وخرقة قرحة) وموضع  
 (فصل) وكى (وتحذركم)  
 (كعصابة جراحة) ولو برأسه  
 (كفصل المسح) فيكون  
 فرضا به في عليها اثبوت  
 بظني وهذا قولهما واليه  
 رجع الامام خلاصة وعليه  
 الفتوى شرح مجمع

٣ مطلب  
 الفرق بين الفرض العمل  
 والقطعي والواجب



ما في الخلاصة ان ابا حنيفة يرجع الى قوله ما بهدم جوار الترك فقيده بدم جوار الترك لانه  
 لم يرجع الى قوله ما بهدم صفة الصلاة بتركه ايضا فلا ينافي ما مر من تصحيح انه واجب عنده  
 لا فرض وعليه فقوله في شرح الجمع وقيل الوجوب متفق عليه معناه عدم جوار الترك  
 رجوع الاطام عن الاستصحاب اليه فليس المراد به الاتفاق على الوجوب به في واحد هذا  
 ما ظهر في ثمرات نوح افندي نقله عن العلامة قاسم في حواشيه على شرح الجمع بقوله معنى  
 الوجوب مختلف فعنده يصح الوضوء بدونه وعند غيره ما هو فرض على يقوت الجواز بقوته  
 اه وفيه الجدل فاعلم هذا التحريم القوي قد خفي على السامع والمصنف في المنع وصاحب البحر  
 والنهر وغيرهم فاقم هذا وقد رجح في الفتح قول الامام بانه غايه ما يفيد الوارد في المسح عليه ا  
 فعدم الفساده بتركه لعدم الاصول اه لكن قال تاليفه العلامة قاسم في حواشيه ان قوله  
 افعل بالاصول وقوله ما احوط وقال في المبين الفتوى على قوله ما اه (قوله وقد من الخ)  
 جواب عما في المحيط وغيره من تصحيح انه واجب عنده لا فرض حتى يجوز المصلا لا بدونه اي  
 ان هذا التصحيح لا يعارض لفظ الفتوى لانه اقوى وهذا مبني على ما فهمت به الفقيه من انقضاء  
 معنى الوجوب في عبارة شرح الجمع وان المراد به الفرض العملي عند الكل وقد علمت خلافه  
 وانه لا يعارض ببر كلامهم (قوله ثم انه) اي مسح الجبهة وثم التماس في الذكر (قوله ذكرتها)  
 افادتها اكثر وهو كذلك (قوله فلا يتوقت) اي بوقت معين والافه ووقت بالبر بحر (قوله  
 حتى يؤم الاصحاء) لانه ليس بذي عذر ولم يظهر لي وجه هذا التفسير مع هنا ثم رأيت في خرائق  
 الامر اذ ذكر التفرع بعد قوله الا في المسح خفيها بل خفيه بقوله لان طهارة كاملة حتى  
 يؤم الاصحاء اه وهو ظاهر لان عدم الجمع بين مسح الجبهة ومسح الخف مبني على ان مسحها  
 كاف لكان ذكره (قوله ولو بدله الخ) هذان الوجهان زادهما الشارح على الثلاثة عشر  
 المذكورة في المتن (قوله لم يجب) وعن الثاني انه يجب المسح على العصابة الباقية ثم (قوله  
 لا مسح خفيها الخ) اي لا يجمع مسح جبهة رجل مع مسح خفي الاخرى المصيبة لان مسح  
 الجبهة حيث كان كافلا يزيله الجمع بين الغسل والمسح بل لا بد من تحريف الجريحة ايضا  
 ليه مسح على الخطين لكان لولم بقدر على مسح الجبهة له المسح على خفي المصيبة صرح به  
 في التاتر خاتمة اي لانه كذا ذهب احدى الرجلين (قوله بلا وضوء وغسل) بضم الغين بقرينة  
 الوضوء وهذا الثالث ولا يكرر مع قوله الا في الحديث والجنب الخ لان هذا فيهما اذا  
 شذها على الحدث او الجنابة وذلك فيما اذا حدث او اجنب به شذها فاداه (قوله ويترك  
 المسح كالغسل) اي يترك المسح على الجبهة كما يترك الغسل لما تقدم وهذا هو الرابع ح (قوله  
 ان ضم) المراد بالضم والمعتبر لا مطلق لان العمل لا يتناول عن أدنى ضرر وذلك لا يبيح الترك ط عن  
 شرح الجمع (قوله والا لا يترك) اي على الصحيح المفق به كما مر (قوله وهو الخ) هذا الخامس  
 (قوله عن مسح نحر الموضع) اي عن غسله وغاير ذلك لان الممسح به يزيل ما يزيل عن  
 الغسل ح (قوله ولو لم يمسح) نص عليه في شرح الجامع لقاضيان واقتصر عليه في الفتح  
 وقدم بالقدر عليه وفي السراج انه لا يجب والظاهر الاول بحر (قوله نحو مفتد الخ) قال  
 في البحر ولا فرق بين الجراحة وغيرها كالذي والكسر لان الضرورة تشمل الكل (قوله على

وقد منا ان لفظ الفتوى  
 آ كوفي التصحيح من الختام  
 والاصح والمصحح ثم انه  
 يخالف مسح الخف من  
 وجوه ذكرتها ثلاثة عشر  
 فقال (فلا يتوقت) لانه  
 كافل حتى يؤم الاصحاء  
 ولو بدله باخرى أو دخلت  
 عليه لم يجب إعادة المسح بل  
 يتدب (ويجوز) مسح  
 جبهة رجل (مع) اي مع  
 غسل الاخرى لا مسح خفيه  
 بل خفيه (ويجوز) اي  
 يصح مسحها (ولو شئت  
 بلا وضوء) وغسل دفعا  
 للرجح (ويترك) المسح  
 كافل (ان ضم والا لا)  
 يترك (وهو) اي مسحها  
 (مشرط بالمعز عن مسح)  
 نفس (الموضع فان قدر  
 عليه فلا مسح) عليها  
 والحاصل لزوم غسل الخف  
 ولو لم يمسح فان ضم  
 فان ضم مسحها فان ضم  
 سقط أصلا (ويصح) فهو  
 (مفتد ورجح على

كل عصابة) اي على كل فرد من أفرادها سواء كانت عصابة تحتها جراحة وهي بقدرها أو زائدة  
 عليها كعصابة المفتة - دأول يمكن تحتها جراحة أصلا بل كسر أو كى وهذا في قول الكثر  
 كان تحتها جراحة أو لا يمكن اذا كانت زائدة على قدر الجراحة فان ضربه الحبل والغسل مسح  
 الكل تبعها والافلا بل يغسل ما حول الجراحة ويصيح عليها لا على الخرقه مالم يضره مسحها  
 فيمسح على الخرقه التي على او يغسل حوالها وما تحت الخرقه الزائدة لان الثابت بالضرورة  
 بتقدير بقدرها كما أوضحه في البحر عن المحيط والفتح ويحتمل أن يكون مراد المصنف أن  
 المسح يجب على كل العصابة ولا يكتفى على أكثرها لكن ينافيه أنه يصح بانه لا يشترط  
 الاستيعاب في الاصح فيتناقض كلامه وانه كان الاولى - بنه - ذكر تعريف العصابة لان الغالب  
 في كل عصابة عدم القرينة انما اذا دخلت على منكر افادت استغراق الافراد اذا دخلت على  
 معرف افادت استغراق الاجزاء ولذا يقال كل رمان ما كول ولا يقال كل الرمان ما كول لان  
 قشره لا يؤكل ومن غير الغالب مع القرينة كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر كل الطعام  
 كان حلا وحديث كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوه والمعلون على عهده - له فافهم (قوله مع  
 فرجتها في الاصح) اي الموضع الذي لم يستره العصابة بين العصابة فلا يجب غسله خلافا لما  
 في الخلاصة بل يكفي مسحها كما صح في الذخيرة وغرها اذ لو غسل رجليها قبل مسح العصابة  
 وتنقذ البلية الى موضع الجرح وهذا من الحسن يمكن خبر (قوله ان ضم الماء) اي الغسل  
 به أو المسح على المحل ط (قوله أو حلها) اي ولو كان بعد البرهان التصديق بالحمل بحيث يمسح  
 نزعها ط لكن حينة في مسح على الملتصق وبغسل ما قدر على غسله من اجواب كما مر  
 المسئلة رباعية كما اشار اليه في الخرائق لانه ان ضربه الحبل يمسح سواء ضربه أيضا المسح على  
 ما تحتها او لا وان لم يضره الحبل فاما ان لا يضره المسح أيضا فيحمله ويغسل مالا يضره ويصيح  
 ما يضره واما ان يضره المسح فيحمله ويغسل كذلك ثم يصح الجرح على العصابة اذا ثبت  
 بالضرورة بتقدير بقدرها اه (قوله ومنه) اي من الضرر ط (قوله ولا يجزئ بربطها) ذكر  
 ذلك في الفتح ولم يذكره في الخاتمة قال الشيخ امير المؤمنين الذي يظهر أن ما في الخاتمة مبني على قول  
 الامام ان وسع الغير لا يرد عليه او ما في الفتح هو قوله اه (قوله فغسل عليه دواء) اي كذلك  
 أو مرهم أو جادة مارة بحر (قوله أجرى الماء عليه) لم يشترطه في الاصل من غير ذكر خلاف  
 وشرطه الحلواني وعزاه في المنع الى عامة الكتب المتقدمة (قوله والامسحه) هل يكتفى بمسح  
 ا كثره لكونه كالجبيرة أم لا بد من الاستيعاب فاجمع اه ح (قوله والمسح يبطها الخ) هذا  
 هو الوجه السادس لان سقوط الخف يبطل المسح بلا شرط ح (قوله سقوطها) اي الجبيرة  
 أو الخرقه وكذا سقوط الدواخرات وعزاه لخير في هامش الخرائق الى التاتر خاتمة وصرح  
 الشريعة في مسحه بمرح به الشارح هذا أيضا (قوله من بر) بالفتح عند أهل الطراز والضم عند  
 غيرهم اي بسبب مسحه العضو فاستأنى فمن بمعنى الباء مثل وما ينطق من الهوى أو به في  
 الامم مثل وما نحن بتارك آل لهنا عن قولك أو بمعنى بعد مثل عما قيل ليصن فادمن (قوله  
 والا لا) اي بان سقط لاعتبر بر وهذا أقصر من مفهوم كلام المصنف وهو الوجه السابع (قوله  
 استأنفها) اي الصلاة اي بعد غسل الموضع لانه ظهر - حكم الحدث السابق على شروع

مطلب  
 في افظ كل اذا دخلت على  
 منكر أو معرف

كل عصابة مع فرجتها في  
 الاصح (ان ضم) الماء  
 (أو حلها) ومنه أن لا يمكنه  
 و بطها بنفسه ولا يجزئ من  
 يربطها (ان كسر ظفرك فجعل  
 عليه دواء أو وضه) على  
 شقوق رجله أجرى الماء  
 عليه (ان قدر والامسحه  
 والترك (و) المسح) يبطها  
 سقوطها عن بره) والا لا  
 (فان سقطت) في الصلاة  
 استأنفها



فصار كأنه نزع من غير غسل ذلك الموضع وهذا إذا سقطت عن برقبيل القعدة وقد رآه هذا  
 بل عن غير مضمون في صلته أو به. والقعدة هي إحدى المسائل الاثني عشرية الثانية كما  
 في البصر (قوله وكذا الحكم) أي من التفصيل بين السقوط عن برقبيل (قوله أو برأ  
 وضعها ولم تسقط) هو الفاضل بخلاف الخلف فإن العبرة فيه بالنزع بالقعدة (قوله فان ضربه)  
 أي إذا تم المشددة لم يوجبها ويحرم بجره (فرع) في جامع الجوامع رجل به ومدة داواه  
 وأمر أن لا يغسل فيه وكما يجبره شرعاً (قوله والحدث والجنب الخ) هو التاسع (قوله علمها)  
 أي الجبيرة وعلى نوايهما كقراءة القرحة وموضع القعدة والكي ط (قوله في الأصح) قيد  
 لعدم اشتراط الاستيماء بالكرار أي بخلاف الخلف فإنه لا يشترط فيه ذلك بالاتفاق وهذا  
 العاشر والحادي عشر وأفاد الرحق أن قوله وتكرر من قبيل علة اشتراطها ما بارداه أي  
 ولا يسن تكرار لأن مقابل الأصح أنه يسن تكرار المسح لأنه بدل عن الغسل والغسل يسن  
 تكراره فكذلك بدل في المنع ويسن التتابع عند البعض إذا لم تكن على الرأس أو هذا  
 بخلاف مسح الخلف فلا يسن تكراره إجماعاً (قوله فيمكن مسحاً كثيراً) لما كان في  
 الاستيماء صافياً مسح النصف وما دونه مع أنه لا يمكن بين طيه الكفاية وهذا بخلاف مسح  
 الخلف فهو الوجه الثاني عشر (قوله وكذا لا يشترط فيه ثانية) هو الثالث عشر وأعلم أن الشارح  
 زاد على هذه الثلاثة عشر وجهاً وجهين كان قد مناه وزاد في البصر ستة إذا سقطت عن بر لا يجب  
 الاغسل موضعها إذا كان على وضوء بخلاف الخلف فإنه يجب غسل الرجلين وإذا مسحها ثم  
 شمسها على أخرى جاز المسح على الفوقاني بخلاف الخلف إذا مسح عليه لا يجوز المسح على  
 الفوقاني وإذا دخل الماء تحتها لا يبطل المسح وإذا كان الباقي من العضو الممسوح أقل من  
 ثلاث أصابع كالمباينة أو جاز المسح عليه بخلاف الخلف الخامس أن مسح الجبيرة ليس  
 ثابتاً بالكتاب اتفاقاً السادس أنه يجوز تركه في رواية بخلاف الخلف وزاد في الترويض وهو  
 أنه ليس خلفاً عن غسل ما تحتها ولا بدلًا بخلاف الخلف فإنه خلف وأبدل ما لا يجوز عند القدرة  
 على الأصل كالتيمم والخلف ما يجوز قال ح وزدت وجهاً وهو أن مسح الجبيرة يجوز ولو كانت  
 على غير الرجلين بخلاف الخلف اه وزاد الرحق أربعة أخرى أنه يمسح على الجرح وغيره  
 والخلف تحتها بالقدم وأن المسح على خرق الخلف ولو مسح غير الأيمن والمسح على طرفي القرحة  
 بين طرفي المذيل يجوزي وأن غسل المسح من الخلف مكان معين وهو صدر القدم بخلاف الجبيرة  
 وأن المضموض في مسح الخلف قد يدر ثلاث أصابع لا أكثر ولا يجزئ أقل قاله موع سبعاً  
 وعشرون وجهاً وزدت عشرة أخرى وهي أن الجبيرة على الرجل لا يشترط فيها المكان متتابعة  
 المشق عليها ولا تخافتها ولا كونها مجامد قولاً لا يسن مسحها إلا غسلها بالماء ولا مسحها  
 بنقها ولا يبطلها خرق كبير ولا مسح ما تحتها أفضل من المسح وإذا سقطت عن بر موشاف  
 أن غسل رجله أن تسقط من البرديتيم بخلاف الخلف والعاشر إذا غمسها في الماء يريد به المسح  
 عليه الميجز وأفسد الماء بخلاف الخلف ومسح الرأس فلا بد وجوز عند الثاني أن لا يمسح  
 كافي المنظومة وشرعها الحقائق والفرق الثاني أن المسح ينادى بالبله فلا يصح المسح عملاً  
 وجوز المسح أم مسح الجبيرة فكذا غسل ما تحتها والله أعلم

وكذا الحكم (لو) سقط  
 الدوا (برأ) موضعهما ولم  
 تسقط (يجتنب) ويقتني  
 تقييده بما إذا لم يضر إذا لم  
 فان ضربه فلا يجر (والرجل  
 والمرأ والحدث والجنب  
 في المسح علمها وعلى نوايهما  
 مواه) اتفاقاً (ولا يشترط)  
 في مسحها (استيماء)  
 وتكرار في الأصح فيمكن  
 مسحاً كثيراً) مرة به يقتني  
 (وكذا لا يشترط) فيها (نية)  
 اتفاقاً بخلاف الخلف في قول  
 وما في نسخ التكرار جمع عنه  
 المصنف في شرحه

قوله لا يجب الاغسل  
 موضعهما قد مناه لو كانت  
 في أعضاء الوضوء وشدها  
 وهو محدث ثم نواها ومسحها  
 ثم لمس الخلف ثم برأ منه  
 غسل قد منه فتنبه اه منه

(باب الحيض)

اعلم أن باب الحيض من غوامض الأبواب وهو من المصغرة وتنفار به أو هذا اعتنى به المحققون  
 وأفرده محمد في كتابه مستقل ومعرفة مسائله من أعظم المسائل التي ينبغي أن يعلمها لا سيما  
 من الأحكام كالطهارة والملاحة والقراءة والصوم والاعتكاف والحج والبلوغ والوطء  
 والطلاق والمدة والاستبراء وغير ذلك وكان من أعظم الواجبات لأن عظم منزلة العلم بالشرع  
 بحسب منزلة ضرر الجهل به وضرر الجهل به مسائل الحيض أشد من ضرر الجهل به غيره فيجب  
 الاعتناء بمعرفة ما وان كان الكلام فيها طويلاً إلا أن المصنف لم يتشوق إلى ذلك ولا التفات  
 إلى كراهة أهل الباطل لتمام الكلام فيه في عشرة مواضع في نفسه بمرافعة وشرعاً وسببه ودرجته  
 وشرطه وقد روي أنه وأمره ووقت نبوته والأحكام المتعلقة به بصر (قوله عنونه) أي  
 جعل لحيض عنواناً على ما يذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يقبها ما ط  
 (قوله لا يثمنه) أي كثرة وقوعه بالنسبة إلى أخويه (قوله وأصله) أي ولو كان له أصل في هذا  
 الباب في بيان الأحكام والأصل يطاق على الكثير الغالب (قوله والا) أي وإن لم يثمنه لانه  
 عنونه وحده لما ذكر لكان المناسب ذكر غيره أيضاً فان الله ما المصنف عن هذا ثلاثة (قوله  
 والافاضة ٣) أي وإن لم يكن واحد منهم فهو واستحاضة وخص ما عداها بالاستحاضة  
 للرد على من سعى ما تراه الصغيرة دم فإدلا استحاضة (قوله هو لغة السيلان) يقال حاض  
 الوادي إذا زال الرومي حياضاً سيلاناً في أوقاته (قوله بانه من الأحداث) أي أن سمع  
 الحدث الكائن من الدم كالجفابة اسم للحدث الخاص بالأمه الخاص بصر (قوله مانعة  
 شرعية) أي صفة شرعية مانعة عما تشترطه الطهارة كالصلاة والصوم والحج وعن الصوم  
 ودخول المسجد والأقربان بسبب الدم المذكور (قوله وعلى القول الخ) ظاهر المتن  
 اختياره قيل ولا يغزله هذا الاختلاف (قوله دم) غسل الدم الحقيقي والحكمي بصر أي  
 كظاهر الفصال بين الدين لا يرد أنه يلزم عليه أن لا يسمي المرأة حائضاً في غير وقت دور الدم  
 فافهم (قوله خرج الاستحاضة) أي بناء على أن المراد بالرحم وعاء الولد لا القرح خلافاً لما في  
 البصر وخرج دم الرعاف والجراحات وما يخرج من دبرها وان نبت اسم القرح بها عنم واعتقدوا أنها  
 منه وما يخرج من رحم غير آدمية كالارنب والضبغ والخفاش قالوا لا يجب مسح غيرها  
 من الحيوانات ثم روي أن الأولى للمصنف أن يقول رحم امرأة كافي الكثرة لاخراج الأخيرة  
 (قوله ومنه) أي من الاستحاضة وذكر الضمير نظراً لكونها ما ط (قوله صغيرة) هي كباقي  
 من لم يبلغ تسع سنين على المعتمد (قوله وآية) أي ما في كتاب الله من شأنه (قوله ومشكل)  
 أي شق مشكل قال في الظهيرية ما منه الخلف في المشكل إذا خرج منه المني والدم فافهم  
 لا في دون الدم وكأنه لأن المني لا يشبهه بغيره بخلاف الحيض فيشبهه بالاستحاضة اه ح  
 وهل اعتبار في زوال الأشكال أو في لزوم الغسل منه فقط لأنه لا يشترط فيه ذكر والاثني  
 فلا يدل على المذكور فليراجع وعلى الثاني فوجه تسمية الشارح هذا الدم استحاضة ظاهر  
 بخلافه على الأول فتأمل (قوله ابتداء الله لحوائج الخ) أي وفي في بنائها اليوم انبأه

(باب الحيض)  
 عنونه بكثرة وأصله  
 والأفهي ثلاثة حيض  
 ونفاس واستحاضة (هو)  
 لغة السيلان وشرعاً على  
 القول بانه من الأحداث  
 مانعة شرعية بسبب الدم  
 المذكور وعلى القول بانه  
 من الانجاس (دم من رحم)  
 خرج الاستحاضة ومنه  
 ما تراه صغيرة وآية ومشكل  
 (الولادة) خرج النفاس  
 وسببه ابتداء ابتداء الله  
 لحوائج الشجرة  
 قوله والافاضة هكذا  
 بخطه والذي في نسخ  
 الشارح التي يدي والأفهي  
 ثلاثة حيض ونفاس  
 واستحاضة الخ وأبصر اه  
 مصنفه



وما قيل انه اول ما ارسل الخبيض على بني اسرائيل ففقد رده البخاري بقوله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم كبر وهو ما رواه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخبيض هذا نبي كنيه الله على بنات آدم قال النووي اي انه عام في جميع بنات آدم (قوله وركنه بروز الدم من الرحم) اي ظهوره منه الى خارج الفرج الداخل فلونزل الى الفرج الداخل فليس يبيض في ظاهره الا رواية به يقتضي قوله في وعن محمد بن الاحساس به وغيره فيما لو نضات وضعت الكرم ثم احسبت بنزول الدم اليه قبل الغروب ثم رفته بعده تنقضي الصوم عنده خلافا لما فيه في اذا لم يحاذر الفرج الداخل فان حاذته البلة من الكرم ف كان حياضا ونفاسا اتفقوا وكذا الحديث بالبول اه بصر (قوله نصاب الطهر) اي خمسة عشر يوما فافهم (قوله ولو لم يكن) كما اذا كانت بين الحيضتين مشغولة بدم الاستحاضة فانها طاهرة حكاه (قوله وعدم نقصه) اي الدم عن اقله وهو ثلاثة ايام كما يأتي (قوله بالبروز) اي بوجود الركن على ما بينا (قوله فيه) اي في البروز ترك الصلاة وتثبت بقية الاحكام ولو لم يكن هذا مادام مستمر المائتين من انه لو انقطع لدون اقله تنقضا ونصلي الخ (قوله ولو مبتدأة) اي التي لم يسبق لها حيض في ن بلوغها او اقله في المختارة ومع عليه الفتوى اي فانها تركت الصلاة والصوم عند كثر ما يخرج بخاري وعن أبي حنيفة لا تترك حتى يسفر ثلاثة ايام بصر (قوله لان الاصل الصحة) اي صحة الجسم والمرض المقتضي للاستحاضة عارض وهذا قيل اقله فبقية من ترك الصلاة الخ ط (قوله اقله) اي مدة اقله أو اقل مدته على طريق الاستخدام فهو ستاتي اي حيث يرجع الصغير الى الحيض بمعنى المدة ط أو اقل الحيض وقوله ثلاثة بالرفع على الوجهين الاولين وبالانصب على الظرفية على الثالث فافهم (قوله فالأضافة الخ) اي أن اضافة الاليالي الى هذه الايام الثلاثة ابيان أن المراد مجرد كونها تسلا لا كونها الاليالي تلك الايام فلورأته في أول النهار في كل يوم باليلة المستقبلة ولذا صرح الشارح بلفظ الثلاث فالتقريب عليه ظاهر فافهم (قوله بالساعات) وهي اثنتان وسبعون ساعة والقلة كناية هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى المعتدلة أيضا واحترز به عن الساعات الاخرية ومعناها الزمان القابل وعن الساعات الزمانية وتسمى الموجهة وهي التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي هو من طلوع الشمس الى غروبها والليل الذي هو من غروب الشمس الى طلوعها فتارة تساوي القليلة كاليل يوي الحمل والميزان وتارة تزيد عليها كافي أيام البروج الشمالية واليالي البروج الجنوبية وتارة تنقص عنها كافي ليالي البروج الشمالية وأيام البروج الجنوبية ثم اعلم أنه لا يشترط استمرار الدم فيها بحيث لا ينقطع ساعة لان ذلك لا يكون الا نادرا بل انقطاعه ساعة أو ساعتين فصاعدا غير مبطل كذا في المستصفي بصر اي لان العبرة بالاول وآخره كما سيأتي (قوله كذا رواه الدارقطني وغيره) الاشارة الى تقدير الاقل والا كثره ودرى ذلك عن مستحسن الصابة بطرق متعددة فيقال برتفع بها الضعف الى الحسن كجاء ط ذلك المكمل والعين في شرح الهداية ونقصه في البحر (قوله والنقص الخ) اي ولو لم يبر قال الله ستاتي فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع

وركنه بروز الدم من الرحم  
ونشره تقدم نصاب الطهر  
ولو لم يكن وعدم نقصه عن  
اقله وأوانه بعد القسح  
ووقت ثبوته بالبروز فيه تترك  
الصلاة ولو مبتدأة في الاصح  
لان الاصل الصحة والحيض  
دم صحة تنقضي (أقله ثلاثة  
أيام بلياليها) الثلاث فالأضافة  
ليان العدد المقدر  
بالساعات القليلة  
للاختصاص فلا يلزم  
كونها الاليالي تلك الايام وكذا  
قوله (وأكثره عشرة) بغير  
ليل كذا رواه الدارقطني  
وغيره (والنقص) عن اقله

حين طامع ربه كان استحضارة الى أن يطامع نفسه فيثبذ بكون حياضا والمعتادة بضمه مثلا اذا رأت الدم حين طامع نفسه وانقطع في الحادي عشر حين طامع ثلثاءه فالزائد على الخلة استحضارة لانه زاد على العشرة بقدر الـسـس اي سدس القرص (قوله والزائد على أكثره) اي في حق المبتدأة أما المعتادة فما زاد على عاداتها وبجاوز العشرة في الحيض والاربعين في النفاس يكون استحضارة كما أشار اليه بقوله أو على العادة الخ أما اذا لم يتجاوز الا كثره فمافيه انتقال للمعتادة فيكون حياضا ونفاسا وحق (قوله وابية) هذا اذا لم يكن دمها خالصا على ما سيأتي (قوله ولو لم يكن خروج أكثر الولد) حق العبارة أن يقال ولو بعد خروج أقل الولد (قوله استحضارة) خبر قوله والنقص وما عطف عليه (قوله بين الحيضتين الخ) اي الفاصل بين ذلك ولم يذكر أقل الطهر الفاصل بين النفاسين وذلك نصف حول كما سيأتي (قوله أو النفاس والحيض) هذا اذا لم يكن في مدة النفاس لان الطهر فيها لا يفصل عنه الا ما هو اقل أو كثر فلا يكون الدم الثاني حياضا كما سيذكره (قوله وان استغرق العمر) صادق بثلاث صور الاولى أن تباع بالسن وتبقى بلامد طول عمرها فتصوم وتصل ويأتيها زوجها وغير ذلك أبدأ وتنفق عـدمـها بالاشهر الثانية أن ترى الدم عند البلوغ أو بعد اقل من ثلاثة أيام ثم يسقط انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة أن ترى ما يصلح حيضا ثم يسقط انقطاعه وحكمها كالاولى الا ان المقتضي لها عدة الا بالحيض ان طرأ الحيض عليها قبل سن الياس وان لم يطرأ قبل الاشهر من ابنة دامن الياس كما في العدة اه ح (قوله فيصد) الفاء فيصير أي اذا علمت أن الطهر لاحد لا كثره الا في زمن استمرار الدم فيجد الخ ثم اعلم أن تقييده بالعدة خاصة بالهيرة وتقييده بالشهرين خاص بها وبالمعتادة في بعض صورها كما يظهر قريبا (قوله به ينفق) مقابلة أقوال في النهاية عن المصنف مبتدأة رأت عشرة دما وسنة طهر انما استقر بها لدم قال ابو عصبه حياضا وطهرها طارت حتى ان عدهم انقضى اذا طافت بثلاث سنين وثلاثين يوما وقال الامام الميـداني بـعدة عشرة شهور الا ثلاث ساعات لجواني وقوع الطلاق في حالة الحيض فتحتاج لذلك لأنه أطهار كل طهر ستة اشهر الساعة وكل حيضة عشرة أيام وقيل طهرها أربعة اشهر الساعة والحاكم الشهيد وقدره بشهرين والفتوى عليه لأنه أسيراه قلت وفي العناية ان قول الميـداني عايه الا كثره في التاخر خاتمة هو المختار ثم لا يخفى أن هذا الخلاف انما هو في المعتادة لا ما طاقا بل في صورة ما اذا كان طهرها ستة اشهر فاكثروا في المبتدأة التي استقر بها لدم واحتج الى نصب عاده اها فانه لا خلاف فيها كما يأتي خلافا لما يقيد كلام الشارح (قوله وعم كلامه المبتدأة الخ) قال العلامة البركوي في رسالته الموافقة في الحيض المبتدأة من كانت في أول حيض أو نفاس والمعتادة من سبق منها دم وطهر هي صان أو أحدهما والمضلة وتسمى المضلة والمتهميرة من نسبت عاداتها ثم قال في الفصل الرابع في الاستقرار اذا وقع في المبتدأة الخبيضها من أول الاستقرار عشرة وطهرها عشر ثم ذلك دأبها ونفاسها أربعون ثم عشرون طهرها اذا لا يتوالى نفاس وحيض ثم عشرة حياضا ثم ذلك دأبها وان وقع في المعتادة طهرها وحيضها طاعتات في جميع الاحكام ان كان طهرها اقل من ستة اشهر

(والزائد) على أكثره أو أكثر  
النفاس أو على العادة  
وبجاوز أكثرهما (ومأثرا)  
صغيرة دون تسع على المعتادة  
وأبيرة على ظاهر المذهب  
(حامل) ولو لم يكن خروج  
أكثر الولد (استحضارة وأقل  
الطهر) بين الحيضتين  
أو النفاس والحيض (خبرة  
عشر يوما) وله الهام اجاعا  
(ولا حلا كثره) وان  
استغرق العمر (الاخذ)  
الاحتياج الى (نصب)  
عاده لها اذا استقر بها  
(الدم) فيصد لاجل العدة  
بشهرين به ينفق وعم كلامه  
المبتدأة والمعتادة ومن  
نسبت عاداتها وتسمى الهيرة  
والمضلة واخلاها

مبني  
في مسائل المتغيرة



والا فتردى الى ستة اشهر الاساعة وحيضها بحالها وان رأت مبتدأة دما وطهرها صحح بين  
ثم اسقر الدم تكون معتادة وعلمت حكمها مثاله مراقة رأت خمسة دما واربعين طهر ان  
اسقر الدم خمسة من اول الاسقر ارجح لانه في ولاصوم ولا نوطا وكذلك ان اسقر احكام  
الحيض ثم الادبوعون طهرها فانه من هذه الثلاثة وغیرها من احكام الطهارات ثم قال  
في فصل الصغيرة ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق فيقدر حيضها بعشرة  
وطهرها بستة اشهر الاساعة فتنتفي في عدها بقية عشرة شهر او عشرة ايام غير أربع ساعات  
اه والحاصل ان المبتدأة اذا استقر دمها لحيضها في كل شهر عشرة وطهرها عشرون كما في  
عامة الكتب بل نقل فوح ان في الاتفاق عليه خلاف لما في الامداد من ان طهرها خمسة  
عشر والاعتادة ترد الى عدها في الطهر ما لم يكن ستة اشهر فان ترد الى ستة اشهر غير ساءة  
كالمغيرة في حق العدة فقط وهذا على قول المبدئي الذي عليه الاكثر كما قدمناه وأما على  
قول الحاكم الشافعي فقد رد الى شهرين كما ذكره الشارح وظهر ان التقدير بالشهرين او بالستة  
اشهر الاساعة خاص بالصغيرة والمعتادة التي طهرها ستة اشهر اما المبتدأة والاعتادة التي  
طهرها دون ذلك فليس كذلك وان تقدر الطهر في الصغيرة لاجل العدة فقط وأما غير  
فلم يقدر طهرها بكونه للعدة بل المصريح به في المعتادة ان طهرها عام في جميع الاحكام كما مر  
وهذا خلاف ما يفيد كلام الشارح فانهم (تتمة) لم ار ما لو رأت الصغيرة في العدد والمكان  
أقل الطهر ثم استقر به الدم والظاهر ان حكمها في الاستقار حكم المبتدأة (قوله امامه دد)  
اي عدد ايامها في الحيض مع علمها ان حكمها من الشهر انما في اوله وآخره منسلا قال  
في التاترخانية وان علمت ان طهرها في آخر الشهر ولم تدرك عددا ايامها وتوضأت لوقت كل صلاة  
الى العشر من لانه تنقضي الطهر فيها ثم في سبعة بعد ما تتوضأ كذلك لا تنك في الحيض  
والطهر وتترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة لتتقن بالحيض فيها ثم تنقسل في آخر الشهر  
لها بالخروج من الحيض فيه وان علمت ان طهرها في آخر الشهر ولم تدركه كانت  
ايامها تدع الصلاة ثلاثة بعد العشر من ثم تنقسل في آخر الشهر او في رسالة  
البر كوي فانهم (قوله او يمكن) اي عات عدد ايام حيضها ونبت مكانها على التعيين  
والاصل انما اذا وضأت ايامها في سبعة منها او أكثر فلا يتقن في يوم منها بحض بحد لا في  
ما اذا وضأت في أقل من الضعف من الاضأت ثلاثة في خمسة تنقضي بالحيض في الثالث  
فانه اول الحيض او آخره فنفق ان علمت ان ايامها ثلاثة فاضمتها في العشرة الاخيرة من  
الشهر ولا تدري في اي موضع من العشرة ولا رأيها في ذلك تنصلي ثلاثة ايام من اول  
العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة للتردد بين الطهر والحيض ثم تنصلي به الى آخر الشهر  
بالق لوقت كل صلاة للتردد بين الطهر والخروج من الحيض وان اربعة في عشرة تنصلي اربعة  
من اول العشرة بالوضوء ثم بالاعتدال الى آخر العشرة ما قلنا وقس عليه خمسة وان ستة  
في عشرة تنقضي بالحيض في الخامس والسادس فتترك في الصلاة وتنصلي في الاربعة التي  
قبلها بالوضوء وفي التي بعدها بالغتسل وان سبعة في عشرة تنقضي بالحيض في اربعة بعد  
الثلاثة الاول وان غلبت فيها تنقضي في ستة بعد الاولين وان تسعة تنقضي في ثمانية بعد

امامه دد او يمكن

الاول فتترك الصلاة في المتيقن وتصل بالوضوء فيما قبله بالغسل فيما بعده ما قلنا بر كوي  
وتاترخانية (قوله اربع) اي العدد والمكان بان لم تعلم عددا ايامها ولا مكانها من الشهر  
وحكمها ما ذكره بعده (قوله وحاصل الخ) اي حاصل حكم المظلة بانواعها فقد صرح  
البر كوي بانه حكم الاضلال العام (قوله انما تصري) اي ان وقع تحريم على طهر تعطى حكم  
الطهارات وان كان على حيض تعطى حكمه اه ح اي لان غلبة الظن من الادلة الشرعية  
درر (قوله ومق ترددت) اي ان لم يغلب ظننا على شيء فاعلم الاخذ بالاحوط في الاحكام  
بر كوي (قوله بين حيض الخ) اي لم يتبرج عندها انما امتلأ بالحيض او انما دخل فيه او انما  
طاهرة بل ناسوت الثلاثة في ظننا والظاهر ان قوله ودخول فيه لا فائدة فيه وقد لم يذكرك في  
البصر (قوله تتوضأ لكل صلاة) لان الماسح على اية طاهرة وانما احاطت بقدر ما تنقضي في فعل  
الملاوتر كها في الحل والحرمه والباب باب العبادة فيحاط فيها وتصل لانها ان صلتها وابست  
عليها يكون خير من ان تنكسها وهي عليها تاترخانية ثم ان عبارة البصر والتاترخانية والبر كوي  
تتوضأ لوقت كل صلاة فتنبه (قوله وان يتم) اي بين الحيض والطهر كما في البصر وقوله  
والدخول فيه اي في الطهر وعبر في البصر بالخروج عن الحيض وهو بعينه ومثال هذه القاعدة  
والتي قبلها امرأته ان كل حيضها في كل شهر مرة وانقطاعها في النصف الاخير ولائذ كغير  
ذلك فانما في النصف الاول تتردد بين الحيض والطهر وفي الثاني بينهما والدخول في الطهر  
واما اذا لم تذ كر شيئا من هذه في مرددة في كل زمان بين الطهر والحيض حكمها حكم التردد  
بينهما والدخول في الطهر (قوله تغتسل لكل صلاة) لجواز انه وقت الخروج من الحيض  
والدخول في الطهر كما في البصر قال في التاترخانية وعن الفقيه اي سهل انما اذا اغتسلت في  
وقت صلاة وصلت ثم اغتسلت في وقت اخرى اعادت الاولى في قبل الوقتية وهكذا تصنع في  
وقت كل صلاة احتياطا اه لاحتمال حيضها في وقت الاولى وطهرها قبل خروجه فيلزمها  
القضاء احتياطا واختاره البر كوي (تنبيه) تعبير الشارح بقوله لكل صلاة موافق لما في البحر  
والفتح وعبر البر كوي في رسالته بقوله لوقت كل صلاة وقال في حواشيه عليه اه اذا استحسن  
والقياس ان تغتسل في كل ساعة لانه ما من ساعة الا ويحتمل انه وقت خروجها من الحيض  
وقال السرخسي في الهيوط والنسفي الصحيح انها تغتسل لكل صلاة وفيما قاله خرج بين مع  
ان الاحتمال باقي بما قاله لجواز الانقطاع في أثناء الصلاة او بعد الغسل قبل الشروع فيها  
فاخترنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه برهان الدين في الهيوط وتدارك ذلك الاحتمال  
باختيار قول أبي سهل انها تغتسل في كل صلاة في وقت اخرى قبل الوقتية فتتقن بالطهارة في  
احدها والوقت في طهر اه أقول وهو تحقيق بالقول حقيق (قوله وتترك غير مؤكدة  
الخ) متعلق بقوله وان يتم الخ كره ح وط أقول وهو تحصيل بالاحتياط اذا فرغ  
بظهر ويحتاج الى نقل فلياجمع وانما لا تتكسب من المؤكدة ومثاله الواجب بالاولى لكونها  
شرعت بغير نقصان يمكن في الفرائض فيكون حكمها حكم الفرائض ثم اعلم انما تنصلي في كل  
ركعة الفاتحة وسورة قصيرة وتقرأ في الاخر بين من الفرض الفاتحة في الصحيح وتقرأ الفاتحة  
وسائر الدعوات بر كوي وغيرها (قوله ومجدد او جاعا) اي تنكسها بان لا تدخل المسجد اى

او يتم ما كتب في ط في البصر  
والحاوي وحاصله انها  
تصري ومق ترددت بين  
حيض ودخول فيه وطهر  
تتوضأ لكل صلاة وان  
ينتهي والدخول فيه  
تغتسل لكل صلاة وتترك  
غير مؤكدة ومثاله  
وجاعا وتصوم رمضان



الاطواف كما يعلم مما به ولا يمكن زوجه من جاعه او كذا لا تحس المصنف ولا نوم وما وما  
وان سمعت جعدة فوجدت لالهال قطت لانها الوطاهرة مع اذها والام نازمه وان آخرتها  
اعادتها بعد عشرة ايام للتيقن بالاداء في الطهر في احدى المرتين وان كانت عليمه - لانه فاقامة  
تضمنها فاعلمها اعادتها بعد عشرة ايام قبل ان تز يد على خمسة عشر والا حقل عود حياها  
تاريخه وبر كوفي وبهر (قوله ثم تقضي عشرين يوما) أي لاحتمال أن الحيض عشرة ايام في  
رمضان وعشره ايام في العشرين التي قضتها ح (قوله ان علمت بدايته ليلا) لانه ان بدا الاخير  
ليلا وبين اليا اثنين عشرة فلم يفسد من صومها سوى عشرة ايام في رمضان وعشرة في القضاء ح  
(قوله والا) أي وان علمت بدايته ثم اراد ذلك لانه ان بدا ثم اراختم ثم اراخدي عشر الاول فيفسد  
أحد عشر يوما من صومها في رمضان ومثله في القضاء ح ومثله ما اذا لم تعلم شيئا كافي الخزانة  
ثم اعلم ان هـ - اذا علمت ان الحيض في كل شهر مرة والا فان لم تعلم ان ابتداءه حيضا بالليل أو  
باليوم اوعلمت انه بالنهار وكان رمضان كاملا قضت اثنين وثلاثين ٣ ان قضت موصولا بمرضان  
أي في ثاني شوال وان فسد ولا فقهانية وثلاثين وان كان رمضان ناقضا قضت في الوصل اثنين  
وثلاثين وفي الفصل سبعة وثلاثين وان علمت ان ابتداءه بالليل والشهر كامل قضت في الوصل  
والفصل خمسة وعشرين وان كان ناقضا في الوصل عشرين وفي الفصل أربعة وعشرين وعظام  
المسائل في البركوبة وتوجيهها في شرحها عليها وكذا في البحر يمكن فيه تحريف رسة قط فليقتبه  
له (قوله ولصدر) بالتحريف هو طواف الوداع وهو واجب على غير المكي وسكت عن طواف  
التبعية لانه سنة متفرقة (قوله ولا تعيده) لانها ان كانت طاهرة فسد فقط والا فلا يجب على  
الحائض بجر (قوله وتعد الطلاق) وقيل لا يقدركم طهرها ولا تقضي عدتها أبدا (قوله على  
المفتي به) أي على القول السابق المفتي به من أنه يقدركم طهرها للعدة بشهرين فتقضي بسبعة  
أشهر لا - تبايها الى ثلاثة أطهار بسنة أشهر وثلاث حيضات بشهر وكتب الشارح في هامش  
الخزانة ما نصه وعليه قوله الفتوى كذا في النهاية والعناية والكناية وفتح القدير واختاره في  
البحر وجزم به في النهر اه لكن في السراج عن الصيرفي انما تقضي عدتها بسبعة أشهر وعشرة  
أيام الاساعة لانه وعيا يكون طهرها في أول الحيض فلا يحتمل تلك الحيضة فتحتاج الى ثلاثة  
أطهار وهي ستة أشهر وعشرة ايام الاساعة وهي الساعة التي مضت من الحيض الذي وقع  
فيه الطلاق (قوله ككدره وتريه) اعلم ان ألوان الدماء ستة هذان والسواد والحرة والصفرة  
والخضرة ثم الكدرة ما هو كاللحم الكدر والتريه نوع من الكدرة على لون التراب بقشديد  
الباه وتختفي فيها بغير حمرة نسبة الى التراب بمعنى التراب والصفرة كصفرة القز والتين أو السن  
على الاختلاف ثم المنسب حالة الرؤية لحالة التفسير كالأول رأيت ايضا فاصدر باليس أو رأيت  
حرة أو صفرة فأيض باليس وأنكر أبو يوسف الكدرة في أول الحيض دون آخره ومنهم  
من أنكر الخضرة والصحيح أنها حيض من ذوات الاقرا دون الآيسة وبعضهم قال فيما  
عدا السواد والحرة لو وجد منه يجوز على الكرسف فهو حيض ان كانت مدة وضعه قريبة  
والا فلا وفي المراج عن غير الائمة لو اتفق مفت بشي من هذه الاقوال في مواضع الضرورة طلبا  
لتيسير كان حسنا اه وخصه بالضرورة لان هذه الالوان كلها حيض في أيامها في حوطا ما لك

ثم تقضي عشرين يوما ان  
علمت بدايته ليلا والا  
فأثنين وعشرين وتطوف  
لكن ثم تعيده بعد عشرة  
واصدروا تعيده وتعد  
الطلاق بسبعة أشهر على  
المفتي به (ومأراه) من لون  
ككدره وتريه

٣ قوله قضت اثنين وثلاثين  
الخ أي لجواز حيضها في  
أولها واقية - - - - -  
عشر وفي آخره فتق - - -  
خمس يوم العيد سادس  
حيضا فلا تصومه ثم  
لا يجوز له سبعة بعد ثم  
يجزى أربعة عشر ثم  
يجزى في يومين والجملة  
اثنتان وثلاثون وأما لو  
فصلت فلا يجوز صومها  
في أحد عشر من رمضان  
ثم يجزى في أربعة عشر  
ثم لا يجزى في أحد عشر  
ثم يجزى في يومين والجملة  
ثمانية وثلاثون وعلى هذا  
الفرج اه منه

مطلب  
لو اتفق مفت بشي من هذه  
الاقوال في مواضع  
الضرورة طلب التيسير  
كان حسنا

كان النساء يبعثن الى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض لتتظا اليه  
فتقول لا تفعل حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض اه والدرجة يضم الدال  
وتفتح الجيم خرقه ونحوه اندخالها المرأة في فرجها لتعرف ازال الدم أم لا والقصة بفتح القاف  
وتشد يد الصاد المهمة الجصة والمعنى أن تخرج الدرجة كأنها قصة لا يحاطها صفرة ولا قريية  
وهو مجاز عن الانقطاع وفي شرح الوفاية وضع الكرسف مستحب للبكر في الحيض وللنبيب في كل  
حال وموضع موضع البكارة ويكره في الفرج الداخل اه وفي غيره انه سنة للنبيب في الحيض  
مستحب في الطهر ولو صلته بغيره جاز اه مخلصا من البحر وغيره والكرسف يضم الكاف  
والسين المهمة ينتهوا واساكة القطن وفي اصطلاح الفقهاء ما يوضع على فم الفرج (قوله في  
مدنه) احتراز عما تراء الصغيرة وكذا الآية في كل ما تراء مطلقا أو سوى الدم الخالص على  
ما يباقي (قوله المعتادة) احتراز عما زاد على العادة وجازا عشرة فانه ليس بحيض (قوله ولو  
المرفق طهر الخ) مرادهم بالطهر هنا النقاء بالمدى عدم الدم ثم اعلم أن الطهر المختل بين الدمين  
اذا كان خمسة عشر يوما فكثر يكون فاصلا بين الدمين في الحيض اتفاقا فابغ من كل من  
الدمين أصابا جعل حيضا وأنه اذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يكون فاصلا وان كان أكثر من  
الدمين اتفاقا واختلافوا فيما بين ذلك على ستة أقوال كلها رويت عن الامام أشهر ثلاثة  
الاول قول أبي يوسف ان الطهر المختل بين الدمين لا يفصل بل يكون كالدم المتوالي بشرط  
احاطة الدم لطرفي الطهر المختل فيجوز بداية الحيض بالطهر وخفه به أيضا فلورات مبدأة  
يومادما وأربعة عشر طهرا او يومادما عشرة الاولى حيض ولورات المعتادة قبل عادت ايوما  
دما وعشرة طهرا او يومادما عشرة التي لم ترفها الدم حيض ان كانت عادت ايوما والاربت الى أيام  
عادت ايوما الثانية ان الشرط احاطة الدم لطرفي مدة الحيض فلا يجوز بداية الحيض بالطهر ولا  
خفه به فلورات مبدأة يومادما وعناية طهرا او يومادما عشرة حيض ولورات معتادة قبل  
عادت ايوما وما ونة طهرا او يومادما لا يكون شي منه حيضا وكذا النفاس على هذا الاعتبار  
هـ الثالثة قول محمدان الشرط أن يكون الطهر مثل الدمين أو أقل في مدة الحيض فلو كان  
أكثر فصل لكن ينظر ان كان في كل من الجانبين ما يمكن أن يجعل حيضا سابقا بحيض ولو  
في أحدهما فهو الحيض والا - آخر استخاضة والا فالكل استخاضة ولا يجوز بداية الحيض بالطهر  
ولا خفه به فلورات مبدأة يومادما ويومين طهرا او يومادما لا أربعة حيض لان الطهر المختل  
دون ثلاث وهو لا يفصل اتفاقا كما مر ولورات يومادما وثلاثة طهرا او يومين دما فاسته حيض  
للاستواء ولورات ثلاثة دما وخسة طهرا او يومادما ثلاثة حيض اقلية الطهر فصار فاصلا  
والمتقدم أمكن به حيضا هذا خلاصة ما في شرح الهداية وغيره ما قد جمع قول محمد في  
المبسوط والمهبط وعليه الفتوى وفي الهداية الاختلاف بقول أبي يوسف أيسر اه وكثير من  
المتأخرين اتقوا به لانه أسهل على المفتي والمفتي صراح وهو الأول في فتح وهو قول أبي حنيفة  
الاخر نهاية وأما الرواية الثانية ففي البحر قد اختارها أصحاب المتون لكن لم تصح في الشروح  
هـ (قوله) الطهر المختل بين الاربعين في النفاس لا يفصل عند أبي حنيفة سواء كان خمسة عشر  
أو أقل أو أكثر ويجعل احاطة الدمين بطرفيه كالدم المتوالي وعليه الفتوى وعند هـ - - -

(في مدنه) المعتادة - - -  
حيض خالص - - -  
شي يشبه الحيض الا - - -  
(ولو) لمرفق طهر المختل - - -  
بين الدمين



عشر ثل فلوات بعد الولادة يومادما وغاية وثلاثين طهرا ويومادما فعنده الاربعون نفاس وعندهما الدم الاول ولورات من باغت بالحبل بعد الولادة خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا ثم خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا ثم اقر الدم فعنده نفاس خمسة وعشرون وعندهما نفاسا خمسة الاولى وحيضها خمسة الثانية وغمامة في التارخانية (قوله فيها) أي في مدة الحيض (قوله حيض) خبر المبتدأ وهو قوله وماتراه (قوله وعليه المتون) أي على أن الشرط في جعل الطهر المختل بين الدمين حيا كونه الدمين المختلين به في مدة الحيض لا في مدة الطهر (قوله فليحفظ) أشار إلى أن اختيار أصحاب المتون ترجيح أقول لكنه تصحيح الترمذي وهو مخرج العلامة فاهم بان التصحيح المخرج مقدم على الاتزامي (قوله ثم ذكر أحكامه) أي بعضها والآخر فقد أوصاها في الجرح إلى اثنين وعشرين منها أنه يمنع صحة الطهارة إلا التي بقصد التظيف كالغسل المحج ولا يحرمها لقولهم يستحب لها أن تنوضا لوقت كل صلاة وتقف على مصلاها تسج وتمال وتكبر بقدر أدائها كالتنزي عادت في رواية يكتب لها ثواب أحسن صلاة كانت تصلي وإن منع الاعتكاف ويمنع صومها بقدره إذا طهر عليه ويمنع وجوب طواف المصدرو يحرم الطلاق ويبلغ به الميعة ويتعلق به انقضاء العدة والآن يستبرأ ويوجب الفل بشرط الانقطاع ولا يقطع التتابع في صوم كفارة القتل والافطر بخلاف كفارة اليمين ونحوها وكل أحكامه تتعلق بالنفاس الا خمسة أو سبعة على ما ياتي (قوله يمنع) أي الحيض وكذا النفاس خزان (قوله صلاة) أي يمنع صومها ويحرمها وهل يمنع وجوب العدم فائدة وهي الاداء أو القضاء لا ونسبة للعرج خلاف وعامتهم على الاول وبسببنا الكلام على ذلك فيما علقناه على البصر (قوله مطلقا) أي كالأول بهما لان منع الشيء يمنع لابعاضه نهر (قوله ولو بعد تسكر) أي أو ثلاثة فيمنع صومها ويحرمها بجر (قوله وصوما) أي يحرمها ويمنع صومها لا وجوبه فإذاته فيمنع (قوله وجماعا) أي يحرمها وكذا ما في حكمه كما ياتي (قوله وتفرضه) أي الصوم على التراخي في الأصح خزان وعزاه في هامشها إلى ملامسكين وغيره (قوله للعرج) أنه لقوله دون أي لان في قضاء الصلاة حرجا بتكررها في كل يوم وتكرار الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فإنه يجب في السنة شهرا واحدا وعليه أنه قد اجماع الحديث عائشة في الكتب الستة وغمامة في البصر وفيه وهل يكرهها قضاء الصلاة أم أرها صريحا وينبغي أن يكون خلاف الأولى قال في التمهيد ويل عليه قواهم لو غسل رأسه بدل المسح كرهه أه تامل وهل يكره لها التشبه بالصوم أم لا مال بعض الحقين إلى الاول لان الصوم لها حرام فالتشبه به منه واعترض بأنه يستحب لها الوضوء والذهود في الصلاة وهو تشبهه بالصلاة أه تامل (قوله ولو نهرت تطوعا فيها) أي في الصلاة والصوم اما الفرض في الصوم تفرضه دون الصلاة وان مضى من الوقت ما يمكنه أدائها فيه لان العبرة عندنا بالآخر الوقت كما في المنع (قوله غاضت) أي في انائها ما (قوله قضت ما) لازمه ما بالشروع (قوله خلافا لما زعمه صدر الترمذي) أي من أنه يجب قضاء نقل الصلاة لنقل الصوم ط (قوله بجر) ذكره في البصر قيل قول المتون الطهر المختل بين الدمين في المدة حيض ونفاس ونقل التسوية بينهما ما عن القمق والنهاية والاصح ما في قال فتبين ان ما في شرح الوفاية من الفرق بينهما غير صحيح أه (قوله

(فيما حيض) لان العبرة بالاول وآخره وعليه المتون فليحفظ ثم ذكر أحكامه بقوله (يمنع صلاة) مطلقا ولو بعد تسكر (وصوما) وجماعا (وتفرضه) لازما (دوم) المخرج ولو نهرت تطوعا فيها غاضت قضت خلافا لما زعمه صدر الترمذي - بجر وفي الحيض لو نأت طاهرة ونأت حائضا فحكم ببعضهما فاهم

وبه حكمه) أي عكس التصور المذكور بان نأت حائضا وفامت طاهرة أي وضعت الكربة ونأت طاهرا أصبحت رأت عليه الطهر لا عكس الحكم لانه يبينه بقوله مذامت أي حكم بحيضها من حين نأت فافهم (قوله احتياطا) أي في الصور وتبين فتقتضي العشاء في حال لم تكن صائما كما في البصر حتى لو نأت قبل انقضاء الوقت ثم انتهت بعد خروجه حائضا يجب عليها قضاء تلك الصلاة لانا جملنا طاهرة في آخر الوقت حيث لم تحكم بحيضها الا به - دخروجه ولو نأت حائضا وانتهت طاهرة بعد الوقت يجب عليها قضاء تلك الصلاة التي نأت عنها لانا جملنا طاهرة من حين نأت وحيث حكمنا بطهارتها في آخر الوقت وجب القضاء ولان الدم حادث والاصل فيه أن يضاف إلى أقرب أوقانه فيجعل حائضا مذامت والانقطاع عدم وهو الاصل فلا يحكم بحيضه الا في الابدال ولم يرد في نواتها طاهرة مذامت فقط فظهر أن الاحتياط في الوجهين لافي العكس فقط وحتى فافهم - نعم في قول الشارح وبه حكمه مذامت ايها والمراد أنه يحكم بانها كانت حائضا حين نومها وطهرت قبل خروج الوقت ولو قال حكم بها طاهرة مذامت وكذا في عكسه لكان أوضح (قوله ويمنع - ل) قد رافضة حل عتافيا بعده لان ما قبله المنع فيه من الحل والعصاة فإذا أطلق المنع فيه (قوله دخول مسجد) أي ولو مسجد مدونة أو دار لا يمنع أهلها من الناس من الصلاة فيه وكان لو أغلظا يكون له جاهة منه - والافلا تثبت له أحكام المسجد كما قد مناه في بحث الفل عن الخانية والقنية وخرج مصلى العبد والجنائز وان كان له - أحكام المسجد في صحة الاقتداء مع عدم اتصال الصفوف وأفاد منع الدخول ولولاهم ورد في الفصل تقييده بعدم الضرورة بان كان ياب إلى المسجد ولا يمكنه دخوله ولا السكنى في غيره وذكرنا هناك أن الظاهر حينئذ أنه يجب التيمم للمورد أخذ احتياطي العناية عن المبسوط - مسافر مريض - صديقه - عين ماله وجنب ولا يجب - دغيره فانه يتم لدخول المسجد عندنا أه وكذا لو مكث في المسجد خوفا من الخروج بخلاف ما لو احتمل فيه - وأه كنهه الخروج مسرعا فانه ينجب له التيمم لظهور الفرق بين الدخول والخروج (قوله وحل الطواف) لان الطهارة واجبة فيكرهه ما وان صح كما في البصر وغيره (قوله ولو بعد دخوله المسجد) أي ولو عرض الحيض بعد دخوله المسجد فمحل ذلك أنه لا يملكه دخول المسجد ط حتى لو لم يكن في المسجد لا يجل نهر (قوله وقر بان ما تحت ازار) من إضافة المصدر إلى مفعوله والتقدير ويمنع الحيض قر بان زوجها ما تحت ازارها كما في البصر (قوله يعني ما بين - سرور كبة) فيصير الاستئذان بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها ولو بلا حائل وكذا ما بينهما بمحائل بغير الوط - ولو تلطخ دما ولا يكره طبعها ولا استعمل ما من - من عجين أو ماء أو نحوهما الا اذا وضأت بقصد القرية كما هو المنصب فانه يصير - عملها في الولو الجنية ولا ينبغي أن يعزل عن فرائضها لان ذلك يشبه فعل اليهود بصر وفي السراج يكره أن يعزاه في موضع لا يحل الطهارة هذا واعلم أن المخرج به عندنا في كتاب الخطر والاباحة أن الركبة من العورة ومقتضاء كما أفاده الرحي حرمه الاستئذان بالركبة لاستدلالهم هنا بقوله عليه الصلاة والسلام مادون الأزار ومحل العورة التي يدخل فيها الركبة تامل (قوله مطلقا) أي بشهوة أولا (قوله وهل يصل النظر) أي بشهوة وهذا كالأستئذان من هجوم - حل ما عدا القريان وأصل التردد

وبه حكمه - مذامت احتياطا (و) يمنع - حل (دخول مسجد) (و) حل (الطواف) ولو بعد دخولها المسجد ونهر وعها فيه (و) قر بان ما تحت ازار يعني ما بين سرور ركبة ولو بلا شهوة وحل ما عداه مطلقا وهل يصل النظر

قوله الا اذا وضأت الخ أي لقصد القرية المستحب من الخلو من استدراة فرض الصلاة الخ خزان وقسمناه قبل شهر ورقة ٥١ منه



اصحاب البصر حيث ذكر ان بعضهم غير بالاستمتاع فيشمل النظر وبعضهم بالباشرة فلا يشمله  
ومال الى الثاني ومال اخوه في النهر الى الاول واتصر العلامة ح الاول واقول فيه نظر فان  
من غير بالباشرة اي التقاء البصرة ساكت عن النظر ومن غير بالاستمتاع مانع للنظر فيؤخذ  
به اتقدمه على المفهوم على انه نقل في الحقائق باب الاستمتاع عن النعمة والخاتمة يجنب  
الرجل من الخائض ما تحت الازار منه والامام وقال محمد يجنب شارب الدم في الجماع فقط  
ثم اختلفوا في نفسه يروى قول الامام قبل لا يباح الاستمتاع من النظر وهو يحدون السر الى  
الركبة ويباح ما وراءه وقبل يباح مع الازار اه ولا يخفى ان الاول صريح في عدم حمل  
النظر الى ما تحت الازار والثاني قريب منه وليس بعد النقل الى الرجوع اليه فافهم (قوله)  
ومباشرته اه) سبب تردده في المباشرة تردد البصر في حيث قال ولم اراهم كما مباشرته اه  
ولقاتل ان ينفه بانه لما حرم تمكينه من استمتاعه بها حرم فعله بالاولى ولقاتل ان يجوز  
بان سرته عليه الكون وانما هو موقوف في حقه فحل لها الاستمتاع به ولان غاية ما  
لذكره انه استمتاع بكفها وهو جاز في طهر اه واستظهر في النهر الثاني لكونه في ما اذا كانت  
مباشرة اه بما يبرز سرته وركبته كما اذا وضعت يدها على فرجها كما انتضاء كلام البصر لا اذا  
كانت بما بين سرتها وركبتها كما اذا وضعت فرجها على يدها هذا كثر في حق كلام البصر  
لا اعتراض عليه فافهم وهو تحقيق وجبه لانه يجوز له ان يمس بجبه يده حتى يذره جميع  
بذنها الا ما تحت الازار فكذا هي لها ان تأس بجميع بذنها الا ما تحت الازار جميع يده حتى يذره  
والاولى كان اسم الذكر مسرا لما حرم عليه ان يكتنه من اسمه يذره كما ساعد ما تحت الازار من اذا  
حرم عليه مباشرة ما تحت الازار حرم عليه ان يكتنه من اسمها فافهم ان مباشرته اه بما تحت الازار  
بالاولى (قوله وقراءة قرآن) اي ولودون آية من المراكبات المفردات لانه يجوز الخائض المعلقة  
تعميه كلمة كلمة كما قدمنا من القرآن التوراة والانجيل والزبور كما قدمه المصنف (قوله)  
يقصده) فلو قرأت القابضة على وجه الدعاء أو شيئا من الآيات التي فيها في الدعاء ولم ترد  
القرآن لا بأس به كما قدمناه عن العمود لاني القيت وان مفهومه ان ما ليس فيه من الدعاء  
كورد آية ليل لا يؤثر فيه فغير القرآنية (قوله ومسه) اي القرآن ولو في لوح او درهم  
او حائط لكن لا يمنع الامن من المكتوب بخلاف المصنف فلا يجوز من الجلود ووضع البياض  
منه وقال بعضهم يجوز وهو هذا أقرب الى القياس والمنع أقرب الى التعظيم كما في البصر اي  
والصحيح المنع كانه ذكره ومثل القرآن اثر الكتب السماوية كما قدمناه عن القه - ثاني  
وغير موقوف التفسير والكتب الشرعية بخلاف من (قوله الا بغلافه الانفصال) اي كالجراب  
والخريطة دون الانفصال كالخارج المشرى وهو الصحيح وعليه الفتوى لان الجلد تبع له سراج  
وقد من ان الخريطة الكيس اقول ومثله اسند في الربعة وهل مناهما كرمي المصنف اذا  
سمر به راجع (قوله وكذا يمنع حله) تبع فيه صاحب البصر حيث ذكره عند تعداد احكام  
الحيض وفيه انه ان اراد به حله استقلالاً اغنى عنه ذكر المس أو تبعاً فلا يمنع منه في الحياة  
عن المحيط لو كان المصنف في صندوق فلا بأس بالجنب ان يحمله وفيها قالوا لا بأس بان يحمله  
خرج فيه مصنف وقال به تقدم يكرهه وقال آخر يكرهه أشد فقام الابل التي على المصنف قال

ومباشرته اه فيه تردد  
(وقراءة قرآن) بقصده  
(ومسه) ولو لم يكتبها  
بالقار - منه في الاصح (الا  
بغلافه) الانفصال كما في  
(وكذا) يمنع حله) كلوح  
ورق

المحرم وبني والكنه به وهو كما قال اه اقول وقد يقال يمكن تصوير الجمل بدون من وتبعية  
كحمله من يوطأ بخصيط مثلاً لكن الظاهر جوازها فامل (قوله فيسه آية) فبذلك لا يفتى لانه لو كتب  
مادون الآية لم يكرهه كافي القهستاني ح (قوله ولا بأس) يشير الى أن وضوء الجنب لهذه  
الاشياء مستحب كوضوء المحدث وقد تقدم ح أي لان ما لا بأس فيه يستحب خلافه لانه  
استثنى من ذلك ط الاكل والشرب بعد المضمضة والغسل بدليل قول الشارح وأما قوله ما يكره  
(قوله بقراءة آية الخ) فامل دعاء القنوت وهو ظاهر المذهب كما قدمناه (قوله فيكره الجنب)  
لانه يصير شار بالعمامة المستعمل أي وهو مكره تنزيهاً ويده لا تخلو من نجاسة فينقى غسلها  
ثم يأكل كل بدائع وظاهر التاميل أن استحباب المضمضة لاجل الشرب وغسل اليد لاجل الاكل  
فلا يكره الشرب بالغسل بدول الاكل بالمضمضة وعليه في كلام المتأخرين وشيئ من  
الكن قال في الخلاصة اذا اراد الجنب أن يأكل فامسح يده باليمين واليسار ويضمهما  
اه تأمل ود كفي الحلية عن أبي داود وغيره أنه عليه الصلاة والسلام اذا اراد أن يأكل وهو  
جنب غسل كفيه وفي رواية - لم يتوضأ وضوءه للصلاة (قوله لا حائض) في الخاتمة قبل ان يمسها  
كالجنب وقبل لا يستحب لان الغسل لا يزيل نجاسة الحيض عن القم واليد بخلاف الخاتمة اه  
اقول ينبغي أن يستحب لها غسل اليد لاجل الاكل بخلاف لانه يستحب لها طهر وهي أولى ولذا قال  
في الخلاصة اذا ارادت أن تأكل فغسل يديها وفي المضمضة خلاف (قوله ما لم تطأ به يدها)  
أي لا يكرهها مودة عدم خطاها التمسك في الغسل وهذا انما يكون بعد الطهارة من الحيض  
(قوله الكراهة) أي التبرعية ط (قوله وهو أحوط) وقد مناعن الخاتمة أنه ظاهر الرواية  
وعزاه في الخلاصة الى عامة المشايخ قال في البصر فكان أولى وقد مناعن القم أن التقييد  
بالكم اتفاقاً فانه لا يجوز منه بغير الكم أيضاً من بعض ثياب البدن (قوله اذا انقطع حيضها  
لا كثره) مثله النفاس وحل الوطء بعد الاكتر ليس بموقوف على انقطاع الدم صرح به في العناية  
والتمسية وغيرهما وانما ذكره ليبي عليه ما بعده قال ط ويؤخذ منه جواز الوطء حال نزول  
دم الاستحاضة اه وقد مناعن البصر أنه يجوز الاستمتاع بما بين السررة والركبة بمقابل بغير  
الوطء ولو طأ طح دما اه وهذا في الخائض فيدل على جواز وطء المستحاضة وان طأ طح دما  
وسمى ما يبرز يده فافهم (قوله وجوبا) منصوب بعامل محذوف أي بغسل يجب وجوبا  
ومثله قوله بل ندبا (قوله بل ندبا) لان قراءة حتى يطهرن بالتشديد تقتضي حرمة الوطء الى غاية  
الاعتدال فحتماً ما على ما اذا كان أيامها أقل من عشرة دفعا للامراض بين القراءتين فظاهره  
يؤثر شبهة فلهذا لا يستحب فوح عن الكافي (قوله لدون أقله) أي أقل الحيض وهو ثلاثة  
أيام (قوله في آخر الوقت) أي وجوبا بركوي والمراد آخر الوقت المستحب بدون المكره كما  
هو ظاهر في كلام الدررود والشرعية قال ط وأما الشارح حكم الجماع ويظهر عدم  
حله بدليل - منه الانقطاع على الأقل وهو دون العادة قلت قد يفرق بين تحقق الحيض  
وعدمه وانظر ما ذكره في قوله والنفاس لأم التوأمين (قوله وان لا أقله) اللام بمعنى بعد ط  
(قوله لم يمسح) أي الوطء وان اعتدلت لان العود في العادة غالب بغير (قوله وتغتسل وتصلي)  
أي في آخر الوقت المستحب وتأخذ به الاسم واجب هنا في صورة الانقطاع اقام العادة فانه

فيه آية (ولا بأس) لا بأس  
وجنب (بقراءة آية الخ)  
ومسها وحملها ود كراهة  
تعالى وتسلح) وزيارة  
قبور ودخول مسجد لي محمد  
(واحد كل وشرب بعد  
مضمضة وغسل يده) وأما  
قوله ما يكره الجنب  
لا حائض ما لم تطأ به يدها  
ذكره الحلي (ولا يكره)  
فمعه (مس قرآن بكم)  
عند الجهر بغيره ووصح  
في الهداية الكراهة وهو  
أحوط (ويجوز وطؤها  
اذا انقطع حيضها) (قوله)  
بلا غسل وجوبا بل ندبا  
(وان) انقطع لدون أقله  
توضأ وتصل في آخر  
الوقت وان (لا أقله) فان  
لدون طأتم الجمل وتغتسل  
وتصل وتصل



مستحب كافي النهاية والفتح وغيرهما (قوله احتياطاً) على ثلاثة أفعال الثلاثة (قوله وان لم يأتها) وكذا لو كانت مبتدأ دور (قوله حل في الحال) لأنه لا اغتسال عليها لعدم الخطأ فان أحلت بعد الانقطاع لا تغبر الأحكام ونظامه في البحر (قوله حتى تغتسل) قد علمت أنه يستحب إتمامها أخيراً إلى آخر الوقت المستحب دون المكروه قال في البسيط نص عليه محمد في الأصل قال إذا انقطع في وقت المشاة تؤخر إلى وقت يمكنها أن تغتسل فيه وتصل قبل اتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكروه بحر (قوله بشرطه) هو فقه الماء والصلاة به على الصحيح كما علم من النهر وغيره وبه ما ظهر أن المراد التيمم الكامل المباح للصلاة مع الصلاة به أيضاً وأصل وجه شرطه الصلاة به هو أن من شرط التيمم عدم الحيض فإذا أصابت به وحكم الشرع بصحة صلاتها يكون حكماً بصحة تيممها أو بانها تخرج به من الحيض كما يحكم بحر وجهها من الحيض وبما فيها بمنزلة الجنابة فيما إذا انقطع أتمام العشرة أو صارت الصلاة في ذمها لحكم الشرع عليها بحكم من أحكام الطهارات وأما إذا يحل لزوجه أن يقر بها أو أن لم تغتسل كما يأتي تقريره وقد ظهر بما قررناه صحة ما ذكره في الظاهر من أنه يجوز للمرأة أن تيمم الصلاة الجنابة والعبد إذا طهرت من الحيض إذا كان أيام حيضها عشرة أو كان أقل فلا إله فشرط بلوغ تيممها الصلاة الجنابة أو العبد انقطاع الحيض أتمام العشرة لأن المراد بهذا التيمم هو التيمم الناقص الذي يكون عند وجود المانطوف فوات صلاة تفوت لا إلى بدل وإنما كان ناقصاً لأنه لا يصلح به الإقرض بل يطل بعد الإقراض من تلك الصلاة حتى لو حضرت جنازة أخرى لا يصح الصلاة عليه أبداً التيمم على ما مر تقريره في محله وإذا كان هذا التيمم ناقصاً فلا تخرج به المانض من الحيض لماعلمت من اعتبار التيمم بشرطه مع الصلاة معه وأما إذا انقطع حيضها لتمام العشرة فيجوز تيممها الصلاة الجنابة والعبد لانها خرجت من الحيض بالانقطاع المذكور فلو انقطع لأقل من العشرة لا يجوز زواجها أن تيمم للجنازة والعبد مع وجود الماء ولا تصح الصلاة به لأنه ناقص لا تخرج به من الحيض ومن شرط صحة التيمم عدم المنافي والحيض مناف أصحهما أما إذا انقطع أتمام العشرة فقد خرجت من الحيض وصارت كالجنب فيصح تيممها المذكور كما يصح من الجنب فكلام الظاهرية صحيح لا غبار عليه كما أوضحناه هنا في باب التيمم يمكن ينبغي تقييد قوله والأفلا بما إذا انقطع لدون العشرة ولم تنصر الصلاة في ذمها إذ لو انقطع لدون العشرة ولتمام عاداتها ومضى على ما وقت صلاة خرجت من الحيض وجاز لزوجه أن يقر بانها ينبغي صحة تيممها للجنازة تأمل (قوله يسع الغسل) أي مع مدماته كالاستقاء وخلع الثوب والتمسك من الأيمن وفي شرح البرزوي ولم يذكر وأن المراد به الغسل المستنون أو الغرض والظاهر الغرض لأنه ثبت به رجحان جانب الطهارة اهـ كذا في شرح التحرير لابن أمير حاج (قوله والتحرية) وهي أنه عند أي حصة واقعة كبر عند أي يوسف والفتوى على الأول كافي المصنفات قهستاني (قوله به من آخر وقت الصلاة الخ) اعلم أنه إذا انقطع دم المانض لأقل من عشرة وكان أتمام عاداتها فانه لا يحل وطؤها إلا بعد الاغتسال أو التيمم بشرطه كما مر لانها صارت طاهرة حقيقة أو بعد أن تنصير الصلاة في ذمها وذلك بان ينقطع ويغسل عليها أدنى وقت صلاة من آخره وهو وقت ما يسع الغسل

احتياطاً وان لم يأتها فان كانت مبتدأ دور (قوله حل في الحال) والا (لا) يحل (حتى) تغتسل أو تيمم بشرطه (أو يغسل عليها من يسع الغسل) وليس التيمم (والتحرية) يعني من آخر وقت الصلاة لتيممها وجوبها في ذمها حتى لو طهرت في وقت العبد لا بد أن يغسل وقت الطهر كافي السراج

واللبس والتحرية سواء كان الانقطاع قبل الوقت أو في أوله أو قبيل آخره هذا القدر فإذا انقطع قبل الظهر مثلاً وفي أول وقته لا يحل وطؤها حتى يدخل وقت العصر لانها المانض عليها من آخر الوقت ذلك القدر صارت الصلاة في ذمها لان المانض في الوجوب آخر الوقت وإذا صارت الصلاة في ذمها صارت طاهرة كالأتم الاتجب في الذمة إلا بعد الحكم عليها بالطهارة وكذا لو انقطع في آخره وكان بين الانقطاع وبين وقت العصر ذلك القدر فله وطؤها بعد دخول وقت العصر لما قلنا أما إذا كان بينهما ما دون ذلك فلا يحل إلا بعد الغروب أصريورة صلاة العصر في ذمها دون صلاة الظهر لانها لم تدر من وقت ما يمكنها الشرع فيه فإذا علمت ذلك ظهر لك أن عبارة المصنف مؤمنة وليست على إطلاقها لانها لو فهم أنه يحصل بعض ذلك القدر سواء كان في وقت صلاة أو في وقت مهمل وهو ما بعد الطلوع إلى الزوال وسواء كان في أول الوقت أو في آخره مع أنه لا عبرة بالوقت المهمل ولا لأول وقت الصلاة كما صرح به ابن الكمال ودل عليه التعليق بوجوبه أيضاً في ذمها فانما الاتجب كذلك لا يخرج وقتها خلافاً لما غلط فيه بعضهم كناية عليه في الفتح والبحر فإذا قال الشارح يعني من آخر وقت الصلاة لا استراحتهم ما وافق العناية التي يوفق في موضع الخلاف ما ذكرنا من الإيهام ولو عبر المصنف كما عبر البرزوي بقوة أو نصير صلاة في ذمها المكان أخضر وأظهره ولكنه قصد التنبيه على ما به نصير الصلاة في ذمها وهو مضي هذا الزمان من آخر الوقت ثم هذا كله إذا لم يتم أكثر المدة قبل الغسل كافي البرزوي فلو تم لها عشرة أيام قبل خروج الوقت والغسل لا يحتاج إلى مضي هذا الزمن (تنبيه) انما حل وطؤها بعد الحكم على ما بالطهارة بصير صلاة الصلاة في ذمها لانها صارت كالجنب وخرجت من الحيض كما وبه يعلم أنه لا يجوز زواجها إقراة القرآن كما نقله ط عن البرزوي بخلاف ما إذا اغتسلت وحيث صارت كالجنب فينبغي أن يجوز زواجها التيمم الصلاة جنازة أو عبيد خافت فواتها كما يجوز ذلك للجنب كما قررناه آنفاً (قوله الأصح لا) أي فلو انقطع قبل الصبح في رمضان بقدر ما يسع الغسل فقط لزومها صوم ذلك اليوم ولا يلزمها قضاء العشاء ما لم تدر قدر تحرية الصلاة أيضاً وهذا ما صححه في المجتبى ونقل به عنه في البحر عن التوشيح والسراج أنه لا يجوز صوم ذلك اليوم إذا لم يبق من الوقت قدر الاغتسال والتحرية لأنه لا يحكم بطهارتها إلا به وهذا وإن بقي قدره لا يجوز زواجها لان العشاء صارت في ذمها وانما من حكم الطهارات فيحكم بطهارتها بضرورة اهـ ونحوه في الزياي وقال في البحر وهذا هو الحق فيما يظهر اهـ قال في النهر وفيه نظر ولم يبين وجهه أقول ولعله أن الصوم يمكن انشاؤه في المنار فلا يتوقف وجوبه على إدراكها أكثر مما يزيد على قدر الغسل بخلاف الصلاة لكن فيه أنه لو أجراها الصوم بمجرد ادراك قدر الغسل لزم أن يحكم بطهارتها من الحيض لان الصوم لا يجوز من المانض ولزم أن يحل وطؤها لو كان مسافراً في رمضان مع أنه خلاف ما أطلقه قواعده من أنه لا يحل ما لم يحجب الصلاة في ذمها ولا تجب إلا بدراك الغسل والتحرية فالذي يظهر ما قال في البحر أنه الحق ثم لا ينبغي أن لبس الثياب من قبل التحرية إذا تجب الصلاة في ذمها كما مر لكن هذا على القول باسقاط التحرية لا على ما صححه الشارح تبعاً للمجتبى فانهم (قوله وهي) أي التحرية أي ذمها من الطهر أي من زمنه (قوله مطافاً) أي سواء كان الانقطاع لاكثر الحيض أو لدون ذلك ح (قوله وكذا الغسل) أي الغسل مثل التحرية في أنه من الطهر

وهل تغتسل في التحرية في الصوم الأصح لا وهي من الطهر مطلقاً وكذا الغسل لولا كثرة والأفن الحيض



لو انقطع لا كثره ولو لا قلة فلا بل هو من الحيض لكن هذا في حق القربان وانقطاع الرجعة وجواز التزوج بانحراف في حق جميع الاحكام الا ترى انه اذا ظهرت عقب غيبوبة الشفق ثم اعتسأت عند انقضاء الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشفق فهو طهر تام وان لم يتم خمسة عشر من وقت الاعتسالات لم يخرج عن الحيض اي لو انقطع دمها تمام العشرة حل (زوجها قبل الغسل لان زمن الغسل حينئذ من الطهر فصاروا طاهرين في الطهر وكذا تنقطع الرجعة بمجرد طهرها بتمام العشرة في الحيضة الثالثة لو كانت مطلقا فلا رجعة بها ويجوز لها التزوج بانحراف بانابت من الاول بانقضائه العدة وما لو كان الانقطاع لدون العشرة والتمام عادت فلا تنبت هذه الاحكام ما لم تنقض لان زمن الغسل حينئذ من الحيض فلو طهرت زوجها قبل الغسل كان وطئا في زمن الحيض وكذا لا تنقض عتدها ما لم تغتسل وأما في حق بقية الاحكام فلا ينقض الغسل في مثل الصلاة والصوم يجب عليها وان لم تغتسل لكن بشرط ادراك زمن الحيض (قوله فتقضى الخ) اي اذا علمت ان زمن الحيض من الطهر مطلقا وان زمن الغسل من الحيض في الانقطاع لا قلة فتقضى الصلاة ان بقي قدر الغسل والعشرة فلا يكفي ادراك قدر الغسل فقط بل لا بد من ادراك قدر العشرة ايضا اي واپس الثياب كما مر (قوله ولو العشرة الخ) اي ولو انقطع لعشرة فتقضى الصلاة ان بقي قدر العشرة فقط والحاصل ان زمن الغسل من الحيض لو انقطع لا قلة لانها طهرت بعد الغسل فاذا أدركت من آخر الوقت قدر ما يسع الغسل فقط لم يجب عليها قضاء تلك الصلاة لانها لم تخرج من الحيض في الوقت بخلاف ما اذا كان يسع العشرة ايضا لان العشرة من الطهر فيجب القضاء وأما اذا انقطع لا كثره فانه يخرج من الحيض بمجرد ذلك فيكون زمن الغسل من الطهر والازم ان تزيد مدة الحيض على العشرة فاذا أدركت من آخر الوقت قدر العشرة وجب القضاء وان لم تمكن من الغسل لانها أدركت بعد الخروج من الحيض جزءا من الوقت وانما حل الوطء في الانقطاع لا كثره مطلقا توقفه على الخروج من الحيض وقدره بخلاف وجوب الصلاة لتوقفه على ادراك العشرة (قوله ووطؤها) اي الحائض قال في الشربة لا لية ولم أر حكم وطء النفس من حيث التكفير أما الحرمة فصرح بها اه واعترضه الشارح في هامش الخرافات بقوله وأقول قد قدم قبل ذلك أن النفس كالحائض في الاحكام وقال في الجوهر والسراج الوهاج والاضياء المعنوي وغيرها وحكم النفس حكم الحيض في كل شئ الا فيما استثنى وهذا صريح في افادة هذا الحكم لهذه المسئلة لانها ايتت عما استثنى كالايجتناف على المتباعد فتقضى اه أقول والمستغنيات سبع ستاتي (قوله كما يجوز به غير واحد) اي جماعة ذواتهم منهم صاحب الميسر والاختيار والفتح كافي الجرح (قوله وكذا مستحل وطء الدبر) اي دبر الحليلة أما دبر الغلام فالظاهر عدم جريان الخلاف في التكفير وان كان التعليل الآتي يظهر فيه ط اي قوله لانه حرام لغيره أقول وسأاتي في كتاب الاكرام ان الواطئة أشد حرمة من الزنا لانها لم تنج بطريق ما ولكون قبحها عقليا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح اه (قوله خلاصة) اي ذكر في الجرح عن الخلاصة مستله وطء الدبر (قوله فاعله بغيره التوفيق ٣) اي جعل القول بكفره على احتلال الواطئة بغيره المذكورين والقول به عليه عليهم (قوله لانه حرام لغيره) اي حرمة له لغيره بل الامر راجع الى شئ خارج عنه وهو الايداء قال في الجرح عن الخلاصة من اعتد الطهر حلالا

فتقضى ان بقي بعد الغسل والتجديرة ولو العشرة فقدر العشرة فقط ان لا تزيد أيامه على عشرة فاجتنب (و) وطؤها (بكفر مستله) كما جزم به غير واحد وكذا يستحل وطء الدبر عند الجهور مجنبي (وقيل لا) بكفر في المسثلين وهو الصحيح خلاصة (وعليه المأول) لانه حرام لغيره ولما يجزى في المرتد انه لا يبقى بتكفير مسلم كان في كفره خلاف ولورواية ضعيفة

٣ قوله فاعله بغيره التوفيق هكذا يخطه ولا وجود لذلك في نسخ الشارح التي يندى فليجرو

ثم هو كبيرة لو عاد واختارها بالحرمة لاجلها لا ومكرها أو ناسيا فانزله النوبة ٢٧٥ ويندب نصفه بدنيا أو نصفه

أو على القلب بكفر اذا كان حراما لعينه وثبتت حرمة بدليل قطعي أما اذا كان حراما لغيره بدليل قطعي أو حراما لعينه باخبار أو لا حاد لا بكفر اذا اعتقده حلالا اه ومثله في شرح العقائد النسبية (قوله ثم هو) أي وطء الحائض (قوله لاجلها الخ) هو على سبيل ألف والنشر المشقوش والظاهر أن الجهل انما ينفي كونه كبيرة لأصل الحرمة اذ لا عذر بالجهل بالاحكام في دار الاسلام أفاده ط (قوله ويندب الخ) لما رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي عن ابن عباس مرفوعا في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال يتصدق بدنيا أو نصف دينار ثم قيل ان كان الوطء في أول الحيض فبدنيا أو آخره فبنصفه وقيل بدنيا ولو الدم أسود ونصفه لو أصفر قال في الجرح ويدل له ما رواه أبو داود والحاكم وصححه اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دما حرا فليتصدق بدنيا أو ان كان أصفر فليتصدق بدنيا أو نصف دينار اه (قوله قال في الضياء الخ) أي الضياء المعنوي شرح مقدمة الفزوني وأصل البحث للحدادي في السراج ويؤيد ظاهر الاحاديث وظاهرها أيضا انه لا فرق بين كونه حراما لغيره أو لاه (تمة) تنبت الحرمة باخبارها وان كذبها فخرج ويركوي وحرفي الجرح ان هذا اذا كانت عفيفة أو غلب على الظن صدقها أو لو فاسدة ولم يغلب صدقها بان كانت في غير أو ان حبيضا لا يقبل قولها اتفاقا (قوله وقتا كاملا) ظرف لقوله دائم والاولى عدم ذكر هذا القيد أي قيد الدوام لانه في حكمه في الدوام وعدمه ط (قوله لا يمنع صوما الخ) أي ولا قراءة رمة من مصحف ودخول مسجد وكذا لا يمنع عن الطواف اذا أمنت من اللوث فهو متاف عن التزانية ط (قوله وجماعا) ظاهره جواز في حال سيلانه وان لزمن منه تلويث وكذا هو ظاهر غيره من المتون والشروح وكذا اقوالهم بجواز مباشرة الحائض فوق الازار وان لم يلمس منه الملمس بالدم وقامه في ط وأما ما في شرح المنية في الانحسار من أن التلويث بالنجاسة مكره فالظاهر جرحه على ما اذا كان بلا عذر الوطء عذر الا ترى انه يجعل على القول بان رطوبة الفرج نجاسة مع أن فيه تناوتا بالنجاسة فتقضي الحل بوقت عدم السبلان يحتاج الى نقل صريح ولم يوجد بل قد مناعن شروح الهداية المتصريح بان حل الوطء بعد أكثر الحيض غير متوقف على الانقطاع فافهم ٩ (تفسيه) أفق بعض الشافعية بحرمة جماع من تحبس ذكره قبل غلبه الا اذا كان به سلس فيحل كوطء المستحاضة مع الجريان ويظهر أنه عندنا كذلك لما فيه من التوضيح بالنجاسة بلا ضرورة لا مكان غلبه بخلاف وطء المستحاضة ووطء السلس تأمل وبقي ما لو كان مستحاضا بغير الماء في فتاوى ابن حجر أن الصواب التمسك به وهو أنه ان كان له دم الماء جازله الوطء للعاجلة والا فلا قال وروى أحمد بن حنبل في مسنده عن رجل قال يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء يجامع أهله قال نعم اه ملخصا (قوله الحديث توفى) فانه ثبت به حكم الصلاة عبارة وحكم الصوم والجماع دلالة اه مع وجود ر ٣ وابدال الدلالة بالاشارة لايجزى ما فيه على من له معرفة بالاصول فانه م ثم الحديث مذ كور في الهداية وظاهر القبح انه لم يجز به هذا اللفظ وذكر عن سنن ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي حبيش اجتنب الصلاة أيام حيضك ثم اعتلى وتوضي لكل صلاة وان قطر الدم على الحصى ثم تكلم على سنده ثم قال وهو في الجرح بدون وان قطر الدم على الحصى (قوله والنقاس) بالكسر فاموس (قوله

ومصرفه كز كاهل على المرأة تصدق قال في الضياء الظاهر لا (ودم استحاضة) حكمه (مرفوع دائم) وقتا كاملا (لا يمنع صوما وصلاة) ولونفلا (وجماعا) الحديث توفى وصلى وان قطر الدم على الحصى (والنقاس) لغة ولادة المرأة وشعرها (دم)

٣ قوله وابدال الدلالة الخ تفرع من الجرح حيث قال وعلى الصوم والجماع بالاشارة وفيه ان الاستدلال بالاشارة النص كما تقر في الاصول هو العمل بما ثبت بنظمه اه لانه غير مقصود ولا سبق له النص كافي قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية سبق لاثبات النفقة وفي ذكر المولود له اشارة الى أن النسب لا يباوأما الثابت بدلالة النص فما ثبت به في النص لغة كالتفسي عن التافيف يوقف به على حرمة الضرب بدون الاجتهاد لانه أولى وهكذا هنا فانه سبق لبيان صحة الصلاة مع هذا العذر مع انه اشترط لها الطهارة فيوقف بذلك على حكم الصوم والجماع بالاولى لعدم اشتراط الطهارة من الحديث لهما اه منه



فلو لم تره) أي بان خرج الولد جافا بلا دم (قوله المعقد) وعليه فيهم في الدم فيقال دم حقيقة  
(عقبه) أو أكثره ولو  
منقطعاً عن عضو أو أكلة  
فتتوضأ إن قدرت أو تيمم  
وتوضأ بصلاة ولا تؤخر  
فما عذر المصحح القادر  
وحكمه كالحيض في كل شيء  
الافى سبعة ذكركم في  
الخبرين وشري الملقى  
منه انه (لا بد لافله) الا  
إذا احتج اليه لعدة كقوله  
إذا ولدت فانت طالق فقالت  
مضت عدي فقدره الامام  
بخمسة وعشرين مع ثلاث  
حيض والثاني بأحد عشر  
والثالث بساعة (أو أكثره  
أربعون يوماً)

٣ قوله الافى سبعة أقول  
نظم السبعة ابن عبد الرزاق  
في شرحه فقال  
حكم النفاس حكم حيض  
قررنا  
في كل شيء غير سبع تذكر  
لا ينقض اعتداده ما به ولا  
يلوغها أيضاً بعين  
والفصل بين سنة التطيق  
والسبعة قالوا ليس  
فيه بظهر  
وليس في أفله حدوى  
أكثره قل أربعون حرروا  
وليس ذاباطع تنابها  
في الصوم في كفارة تعتبر  
وهكذا استبرأها ليس له  
تعلق به إذا مشهر

(قوله كذا رواه الترمذى وغيره) أي بالمعنى قال في الفتح روى أبو داود والترمذى وغيره ما  
عن أم سلمة قالت كانت النفس تنفد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً وأننى  
البحارى على هذا الحديث وقال النووى حديث حسن وصححه الحاكم وروى المدارق طي  
وابن ماجه عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم وقت للنفسه أربعين يوماً الآن ترى الطهر قبل ذلك  
وروى هذا من عدة طرق لم تخل عن الطعن لكنه يرتفع بكثرتها الى الحسن اه ملخصاً (قوله)  
ولان أكثره الخ) يعنى بالاجماع كافى البحر حتى ان من جعل أكثر الحيض خمسة عشر يجعل أكثر  
النفاس ستين ح (قوله لومبتدأة) يعنى انما يعتبر الزائد على الاكثر استحضاضة في حق المبتدأة  
التي لم تثبت لها عادة اما المعتادة فتقدر لعادتها أي ويكون ما زاد على العادة استحضاضة لا ما زاد  
على الاكثر فقط (قوله فتداهادتها) أطلقه فنشمل ما إذا كان ختم عادت بالدم أو بالطهر وهذا  
عند أبي يوسف وعند محمدان ختم بالدم فكذلك وان بالطهر فلا ويؤاخذ ما ذكر في الاصل اذا كان  
عادت في النفاس ثلاثين يوماً فانتقطع دمها على رأس عشر من يوم ما وطهرت عشرة أيام غام  
عادت ففصلت وصامت ثم عاودها الدم فاستقر بها حتى جاوز الأربعين ذكر أنها استحضاضة فيها  
زاد على الثلاثين ولا يميز بها صومها في العشرة التي صامت فيها لزمها القضاء أما على مذهب محمد  
فنفاسها عشر وثلاثون فلا تنقض ما صامت بعدها بحر عن البدائع (قوله وكذا الحيض) يعنى ان  
زاد على عشرة في المبتدأة فالزائد استحضاضة وتزداد المعتادة لعادتها ط (قوله فان انقطع على  
أكثرهما) أكثره قوله الزائد ط (قوله أو قبله) أي قبل الاكثر زاد على العادة قال في البحر  
وتقديره يكونه زاد على الاكثر لانه لو زاد على العادة ولم يزد على الاكثر فالكل حيض اتفاقاً بشرط أن  
يكون بعده طهر صحيح (قوله ان ولية طهر تام) قال في البحر وانما قيدناه لانها لو كانت عادت  
خمس أيام مثلاً من أول كل شهر فزادت ستة أيام فان السادس حيض أيضاً فان طهرت بعد ذلك  
اربعة عشر يوماً ثم رأت الدم فانه تزداد الى عادت او هي خمسة واليوم السادس استحضاضة فنقض  
ما تركت فيه من الصلاة كذا في السراج اه قال ح وصورته في النفاس كانت عادت في كل  
نفاس ثلاثين ثم رأت مرة احدى وثلاثين ثم طهرت اربعة عشر ثم رأت الحيض فانه تزداد الى  
عادت او هي الثلاثون ويحسب اليوم الزائد من الخمسة عشر التي هي طهر (قوله وهي تثبت  
وتنقل بكرة) أشاد الى أن ما رآه ثانياً بعد الطهر النام بصير عادت لها او هو ذامثال الاتقال بكرة  
ومثال النبوت مبتدأة رأت دما وطهرت اربعين ثم استقر بها الدم فعادت بها في الدم والطهر  
مارأت فتداهاليم الكنى قد مناعن البر كوى تقيده بما إذا كان طهرها أقل من ستة أشهر والا  
فتداهالى ستة أشهر الاساعة وحديثها بحاله (قوله به يفتى) هذا قول أبي يوسف خلافاً لما  
الاخلاف في العادة الاصلية وهي أن ترى دم من متقين وطهر من متقين على الولاء أو أكثر  
لا الجمالية بان ترى أطهاراً مختلفة ودماء كذلك فانها تنقض برؤية الخفاف اتفاقاً فانهم وتمام  
بيان ذلك في الفتح وغيره وقد نبه البر كوى في هامش رسالته على أن بحث اتفاق العادة من أهم  
مباحث الحيض لكنه وقع وصعوبة فهمه وتفسير ابرائه وذكر في الرسالة أن الاصل فيه  
أن المخالفة للعادة ان كانت في النفاس فان جاوز الدم الاربعين فالعادة باقية ترد اليها والباقي  
استحضاضة وان لم يجاوز اتقلت العادة الى ما رآه والكل نفاس وان كانت في الحيض فان جاوز

كذا رواه الترمذى وغيره  
ولان أكثره أربعة أمثال  
أكثر الحيض (والزائد)  
على أكثره (استحضاضة) لو  
مبتدأة أما المعتادة فتقدر  
لعادتها وكذا الحيض فان  
انقطع على أكثره حاد أو  
قبيله فالكل نفاس وكذا  
حيض ان ولية طهر تام  
والا فمادت بها وهي تثبت  
وتنقل بكرة به يفتى



وعلمه فيها لقائه على الملقى (والنفاس لام توأمين من الاول) هما ولدان بينهما مائة وثمانون سنة وحول وكذا الثلاثة ولوين  
الاول والثالث أكثر منه في الاصح (و) انقضاء العدة من الاحير وفاها (لعملة بالقرع) وسط) مائة السنين أي مسقوط  
(ظهر بعض حلقه كيد او رجل) ٢٧٨ أو أصبح أو ظفر أو شعر ولا يستين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما (ولد) حكما

(قصر) المرأة (به نفسا)

العشرة فان لم يقع في زمان العادة نصاب التقات زمانا والعددة بالعدة بجر من أول ما رأيت وان  
وقع فالواقع في زمانها فقط حبض والباقي استحاضة فان كان الواقع مساويا لعدتها عددا  
فالعادة باقية والا تقات العادة عددا الى ما رأتها فافصا وان لم يجاوز العشرة فالكل حبض  
فان لم يمت أو يمار الثاني عادة والافاء بالعدة ثم ذكر ذلك أمثلة أو وضعها المقام فراجع الى مجموع  
شرحنا عليه (قوله وعلمه الخ) ذكر فيه ما قدمناه آتافا عن السراج فالصحيح راجع الى مجموع  
ما ذكره لاني مائة الا تقات فقط ان لم يذكر فيه أو يزيد عليها فانهم (تمة) اختلوا في المعتادة  
هل تنزل الصلاة والصوم بمجرد رؤيته الزيادة على العادة قبل الاحتمال الزيادة على العشرة  
وقيل نعم استحب بالاصل وصحبه في النهاية والفتح وغيرهما وكذا الحكم في النفاس واختلوا  
في المبسطة أيضا والصحيح انه انترك بمجرد رؤيته الدم كافي الزبلي والاحتياط أن لا ياتيها  
زوجها حتى يتيقن حالها نوح افندي (قوله والنفاس لام توأمين) بفتح التاء وسكون الواو  
وفتح الهمزة تنبيه توأمين اسم ولد اذا كان معه آخر في بطن واحدة ستاني (قوله من الاول)  
والمرنى عقيب الثاني ان كان في الاربعين في نفاس الاول والاستحاضة ٣ وقيل اذا كان بينهما  
أربعون يجب عليه انفاس من الثاني والصحيح هو الاول نهاية بمجرد ما ذكره المصنف قوله  
وعند محمد وزفر النفاس من الثاني والاول استحاضة وغرة الخلاف في النهر (قوله وفاقا) أشار  
الى أن في المسئلة الاولى خلافا كما ذكرنا (قوله لعملة بالقرع) أي لعملة انقضاء العدة بقرع  
الرحم وهو لا يفرغ الا بمرور كل مائة ط (قوله مائة السنين) أي يجوز فيه تحريكها  
بالمركان الثلاث قال القهستاني والكسرا كثر (قوله أي مسقوط) الذي في البحر التعيير  
بالساقط وهو الحق لفظا ومعنى أما لفظا فلان سقط لازم لا يبق منه اسم المفعول وأما معنى  
فلان المقصود سقوط الولد وساقط بنفسه أو سقطه غيره (قوله ولا يستين خلقه الخ)  
قال في البحر المراد تنقيح الروح والافاء بالعدة ظهور خلقه قبلها ما ذكر  
ممنوع وقد وجهه في البدائع وغيرها بان يكون أربعين يوما منطقة وأربعين  
مضغة وعبارته في عدة انقضاء فالواضح لها أن تعالج في استئصال الدم مادام الحمل مضغة أو  
علاقة لم يخلق له عضو وقدر وانقضاء مدة مائة وعشرين يوما وانما أيامها ذلك لانه ليس بأدنى  
ما كذا في النهر أقول لكن يتكفل على ذلك قول البحر ان المشاهدة ظهور خلقه قبل هذه المدة  
وهو موافق لما في بعض روايات الصحيح اذا مر بالمنطقة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله اليها  
ملاكها فصورها وخلقها معها وبصرها وجعلها أيضا وهو موافق لما ذكره الاطباء فقد ذكر  
الشيخ داود في تذكرة أنه يتحول عظاما مخططة في اثنين وثلاثين يوما الى خمسين ثم يجتذب

٣٠ روى أن أبا يوسف قال  
للإمام أويت لو كان بين  
الولدين أربعون يوما قال  
هذا لا يكون قال فان كان  
قال لا نفاس له من الثاني  
وان دغم أنف أبي يوسف  
ولكنه انفسل وقت أن  
تضع الولد الثاني وتصلي  
وهو الصحيح كافي الضياء  
وغيره ٨١ من هامش  
المزائن بخطه ٨١ منه

٤٤٠ الشيخ داود  
الانفاكي في التذكرة في  
بحث الحمل أن أطوار  
الحمل سبعة الاول المماه  
الى أسبوع ثم ينأف بعده  
الغشاء الخارج وبلقته  
داخله يتحول الى النطفة  
وهو الطور الثاني وترسم  
فيه الامتدادات الى ستة  
عشر يوما فيكون علاقة  
حمرها وهو الثالث ثم  
مضغة وهو الرابع ويرسم  
في وسطها شكل القلب ثم  
الدماغ في رأس سبعة  
وعشرين يوما ثم يتحول  
عظاما مخططة مفعلة في

اثنين وثلاثين يوما وهي أقل مدة يتخلق فيها الذكور الى خمسين يوما لا أقل ولا أكثر وهو الطور الخامس ثم يجتذب الغذاء  
الغذاء ويكتسب اللحم الى خمس وسبعين يوما وهو الطور السادس ثم يتحول خلقا آخر مغاير لما سبق وتغلب تجاوبه بالقرينة  
وتظهر فيه الغذائية بل النامية الطبيعية وهنا يكون كانبسات الى نحو المائة ثم يكون كالحيوان النائم الى عشرين بعدها  
فتنفتح فيه الروح الحقيقية فالرؤية ذرية دفع الخلاف بين الفلاسفة حيث حكموا بتنفتح الروح في رأس سبعين وبين ما ذكره الشارع  
صلى الله عليه وسلم فان الاول الروح الطبيعية فهي حامله لنبات والثاني الروح التي تستعملها الانسانية ٨١ ملخصا ٨١ منه

الغذاء ويكتسب اللحم الى خمس وسبعين ثم يظهر فيه الغذائية والنامية ويكون كانبسات الى  
نحو المائة ثم يكون كالحيوان النائم الى عشرين بعدها تنفتح فيه الروح الحقيقية الانسانية  
٨١ ملخصا ثم نقل بعضهم انه اتفق العلماء على أن تنفتح الروح لا يكون الا بعد أربعة أشهر أي  
عقبها كما صرح به جماعة وعن ابن عباس انه بعد أربعة أشهر وعشرين أيام وبه أخذ أحمد ولا  
يشاق ذلك ظهور الخلق قبل ذلك لان تنفتح الروح غيا يكون بعد الخلق وعلم الكلام في ذلك  
مبسوط في شرح الحديث الرابع من الاربعين النور وبقرابحه (قوله والامة أم ولد) أي  
ان ادعاء المولى قهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ويحدث به في الحقيقة) أي يقع المعاق من  
الطلاق والعقاق وغيرهما بالادعاء بان قال ان ولدت فانت طالق أو مرة قهستاني (قوله فليس  
بشيء) قال الرمي في حاشية المنع بعد كلام وحاصله انه ان لم يظهر من خلقه شيء فلا حكم له من  
هذه الاحكام واذا ظهر ولم يتم فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يسمى ويحصل له هذه الاحكام واذا تم  
ولم يتم أو استهل وقبل أن يخرج أكثره مات فظاهر الرابة لا يغسل ولا يسمى والاختار  
خلافه كافي الهداية ولا خلاف في عدم الصلاة عليه وعدم ارضه وبقي في خرفة ويدفن وفاقا  
واذا خرج كله أو أكثره حيوات مات فلا خلاف في غسله والصلاة عليه وتسميته ويرث ويرث  
الى غير ذلك من الاحكام المتعلقة بالآدمي الحلي الكامل ٨١ قلت لكن قوله والاختار خلافه انما  
هو فحين لم يتم خلقه أما من تم فلا خلاف في أنه يغسل كما ساقى تحريره في الجنائز ان شاء الله تعالى  
(قوله والمرنى) أي الدم المرقى مع السقط الذي لم يظهر من خلقه شيء (قوله وتقدمه) أي وجد  
قبله بعد حبضها السابق ليصير فاصلا بين الحيضتين وزاد في النهاية قيدا آخر وهو أن يوافق  
تمام عادت أو اقله معنى على أن العادة لا تنتقل بمرور المدة بخلافه تمام (قوله والاستحاضة)  
أي ان لم يدم ثلاثا وتقدمه طهر تام أو دام ثلاثا ولم يتقدمه طهر تام أو لم يدم ثلاثا ولا تقدمه  
طهر تام (قوله ولولم يدر حاله الخ) أي لا يدرى أمستين هو ام لابان أسقطت في المخرج واستمر  
بها الدم فاذا كان من ملاحية عشرة وطهرها عشرة من ونفاسها أربعين فان أسقطت من أول  
أيام حبضها انترك الصلاة عشرة يمين لانها اما حائض أو نقية ثم تغسل وتصلي عشرين بالشك  
لاستحتمال كونها نقية أو طاهرة ثم تغسل الصلاة عشرة يمين لانها اما نقية أو حائض ثم تغسل  
وتصلي عشرين يمين لا يستقام الا بعشرين ثم بعد ذلك دائم احبضها عشرة وطهرها عشرة وان  
أسقطت بعد أيام حبضها فانها تصلى من ذلك الوقت قدر عادت في الطهر بالشك ثم تغسل قدر  
عادت في الحيض يمين وحاصل هذا كله أنه لا حكم للشك ويجب الاحتياط ٨١ من البحر وغيره  
وعلم تفاريع المسئلة في التاريخانية وفيه في الفقه على أن في كثير من نسخ الخلاصة غلط في  
التصوير من النسخ (قوله ولا عدد أيام حملها) هذا رده في النهر بقوله وكان ينبغي أن يقال ولم  
تدلم عدد أيام حملها بانقطاع الحيض عنها أما لو لم تره مائة وعشرين يوما ثم أسقطته في المخرج كان  
مستبين الخلق ٨١ (قوله ندع الصلاة أيام حبضها يمين) أي في الايام التي لا تيقن فيها بالطهر  
فيستعمل ما يستعمل المرقى فيم أنه حبض أو نفاس كالعشرة الاولى من الاربعين والعشرة الاخيرة  
وما تيقن انه حبض فقط وقوله ثم تغسل الخ أي في الايام التي تردد فيها بين النفاس والطهر  
أو تيقن فيها بالطهر فقط فقه دره هذا الشارح فقد أدى به مع ما قدمناه عن البحر وغيره مع  
زيادة ما في النهر وأن صلاتهم صلاة العذرة وباب جزع عابرة فانهم (قوله ولا يحذر لباس عدة) هذا

مطلب  
في أحوال السقط وأحكامه

والامة أم ولد وبجنت به  
في تعلقه (وتنقض به  
العدة) فان لم يظهر له شيء  
فليس بشيء والمرنى حبض  
ان دام ثلاثا وتقدمه طهر  
تام والاستحاضة ولولم يدر  
حاله ولا عدد أيام حملها  
ودام الدم تدع الصلاة أيام  
حبضها يمين ثم تغسل  
ثم تصلى كما تدر ولا يحذر  
لباس عدة

مطلب  
في أحكام الانيسة



رواية عن أبي حنيفة كافي عدة الفتح عن المحيط ح ثم ان الاياس مأخوذ من الياس وهو  
 القنوط ضد الرجا قال المطرزي أصله اناس على وزن افعال من أياسه اذا جعله ياتسامة قطع  
 الرجا فكان الشرح جعلها منة طعة الرجا عن رؤية الدم حدثت الهمة التي هي عين الكلمة  
 تنقيتها اه نوح (قوله مثلها) قال في الفتح في باب الهمزة يمكن أن يكون المراد الماء في  
 تركيب البدن واليمن والهزال اه ويقال لا بد أن يعتبر مع ذلك جنس المأذ كره بعد في  
 الفتح عن محمد انه قد روي في الروميات بخمس وخسين وفي غيرهن بستين وربعاً يعتبر القطر أيضاً  
 في البحر روي (قوله فاذا بلغته) قال لم تبلغه وانما قطع دمها انما هي بالحيض لان الطهر لا حد  
 لا كثره روي وعليه فالمرضع التي لا ترى الدم في مدة ارضاعها لا تنقض عدتها الا بالحيض كما  
 سبق في التصریح به في باب العدة وقال في السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة اذا لم تر  
 حيضاً فعدت عدة حتى رأت صفرة في أيام الحيض قال هو حيض تنقض به العدة اه (قوله  
 وانقطع دمها) أمالو بلفظه والدم ياتيها فلنستبأ بآيسة ومعناه اذا رأت الدم على العادة لانه  
 حينئذ ظاهر في أنه ذلك المعتاد وعود العادة يبطل الاياس ثم فسر بعضهم هذا بان تراه سائلا  
 كثيرا احترازاً عما اذا رأت به يسيرة ونحوه وقيل هو بان يكون أحمر أو أسود فلو أصفر  
 أو أخضر أو ترابية لا يكون حيضاً ومن لم يتصرف فيه فقال اذا رأت على العادة الجارية  
 وهو يفيد أنه اذا كانت عادت قبل الاياس أصفر فرأته كذلك أو علقا فترأته كذلك كان حيضاً  
 اه فتح من العدة والذي يظهر هو الثاني روي (قوله حكم بياها) فائدة هذا الحكم الاعتداد  
 بالانهر اذا لم ترفي أشأما دماط (قوله روي) اي المصنف في باب العدة قال في البحر وهو قول  
 مشايخ بخاري وخوارزمي ح ويخط السراج في هامش الخرائن قال فاضحجان وغيره وعليه  
 الفتوى وفي نكت العلامة قاسم عن المفيد أنه المختار ومثله في الفيز وغيره اه (قوله اي  
 المدة المذكورة) وهي الحسن أو النجاسة والخسوف ط (قوله فليس بحيض) ولا يبطل به  
 الاعتداد بالانهر ط (قوله دما خالصا) أي كالا سود والاحمر القاني در قال الرحي وتقدم عن  
 الفتح أنه لو لم يكن خالصا وكانت عادت قبل الاياس يكون حيضاً (قوله حتى يبطل)  
 تفريع على الاستثناء (قوله لكن قبل تمامها) اي تمام العدة بالانهر لا بعد أي بعد تمام  
 الاعتداد ط (قوله وسنحقة في العدة) عبارة هناك آيسة اعتدت بالانهر ثم عاد دمها على  
 جاري العادة أو حبلت من نوح آخر بطلت عدتها وقصدت كاحها واستأنفت بالحيض لان  
 شرط الخلفية تحقق الاياس عن الاصل وذلك بالهجر الى الموت وهو ظاهر الرواية كافي الغاية  
 واختاره في الهداية فتبين المصير اليه قاله في البحر به حكاية عدة أقوال معصية وأقره  
 المصنف لكن اختار اليه نسي ما اختاره الشهيد ثم ان رأته قبل تمام الانهر استأنفت  
 لا بعد ما قلت وهو ما اختاره صدر الشريعة ومن لا يخبره ولا ياتاني وأقره المصنف  
 في باب الحيض وعليه فالنكاح جائز وتعد في المصنف بالحيض كما صححه في الخلاصة  
 وغيرها وفي الجوهره والمجتبي أنه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري  
 وهذا الصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي النهر أنه أعدل الروايات اه ح (قوله ومما  
 عذر) خبر مقدم وقوله من به سلس بول مبتدأ مؤخر لانه معرفة والاول نكرة فانهم

بل هو أن تبلغ من السن  
 مالا يحض مثلها فيه  
 فاذا بلغت وانقطع دمها  
 حكم بياها (فأرأته بعد  
 الانقطاع حيض) فيبطل  
 الاعتداد بالانهر وتفسد  
 الانكحة (وقيل يحد  
 بمائة سنة وعليه المأول)  
 والفتوى في زماننا مجتبي  
 وغيره (تتبع) وحده في  
 العدة بخمس وخسين قال  
 في الضياء وعليه الاعتداد  
 (وما رأته بعدها) أي المدة  
 المذكورة (فليس بحيض  
 في ظاهر المذهب) الا اذا  
 كان دما خالصا يحض حتى  
 يبطل به الاعتداد بالانهر  
 لكن قبل تمامها لا بعده  
 حتى لا تفسد الانكحة وهو  
 المختار للفتوى جوهره  
 وغيره وسنحقة في العدة  
 (ومما عذر من به سلس  
 بول)

مطلب  
 في أحكام المذنب

قال في النهر قبل السلس بفتح اللام نفس الخارج وبكسر هاء من به هذا المرض (قوله  
 لا يمكنه احساكه) اما اذا أمكنه خرج عن كونه صاحب عذر كما ياتي ط (قوله  
 او انقطع بطن) أي جريان ما فيه من الغائط (قوله او انفلت ريج) هو من لا يملك جمع  
 مقعده لاسترخاءه فيها نهر (قوله او بهينه رمد) اي ويسيل منه الدم ولم يقيد بذلك لانه الغالب  
 (قوله او عرش) ضعف الرؤية مع سيلان الدم في أكثر الاوقات ح عن القاموس (قوله  
 او غيب) قال المطرزي هو عرق في مجرى الدم يسقي فلا ينقطع مثل الباسور وعن الاصمعي  
 بهينه غيب اذا كانت تسيل ولا تنقطع دعوها والغيب بالتحريك ورم في الماتى اه  
 فافهم (قوله وكذا كل ما يخرج بوجع الخ) ظاهره بيم الانف اذا زكم ط لكن صرحوا بان  
 ما هم النائم طاهر ولو متنا فنامل وعبارة شرح المتبى كل ما يخرج بهلة فالوجع غير قيد كما  
 وفي المجتبى الدم والقبح والصد يدوما الجرح والنفطة وما البثرة والندى والعين والاذن اه  
 سواء على الاصح اه وقدمنا في فوائض الوضوء عن البحر وغيره ان النقييد بالهلة ظاهر فيما  
 اذا كان الخارج من هذه المواضع ما فقط بخلاف ما اذا كان فيها أو لم يدا وقد مرنا هناك  
 أيضا بقية المباحث المتعلقة بالدمع فراجعها (قوله مفروضة) احقر زبه عن الوقت الماهل  
 كما بين الطلوع والزوال فانه وقت للصلاة غير مفروضة وهي العبد والاضى كما يشير اليه  
 فلواستوعبه لا يصير مذكورا وكذا الواستوعبه الانقطاع لا يكون برأفاده الرحي (قوله  
 ولو حكا) اي ولو كان الاستيعاب كحكا بان انقطع الدم في زمن يسير لا يمكنه فيه الوضوء  
 والصلاة فلا يشترط الاستيعاب الحقيقي في حق الابتداء كما حقه في الفتح والدرر لا قالنا  
 فهمه الزبلى كجاء ط في البحر قال الرحي ثم هل يشترط أن لا يكمل سنما أو الاقتصار على  
 فرضه ابراج اه اقول الظاهر الثاني تأمل (قوله في حق الابتداء) اي في حق ثبوته ابتداء  
 (قوله في جز من الوقت) اي من كل وقت به ذلك الاستيعاب امداد (قوله ولو مرة) اي  
 له لم يبقاؤه امداد (قوله وفي حق الزوال) اي زوال العذر وخروج صاحبه عن كونه  
 معذورا (قوله تمام الوقت حقيقة) اي بان لا يوجد العذر في جز منه أصلا فيقطع العذر من  
 أول الانقطاع حتى لو انقطع في أثناء الوضوء أو الصلاة ودام الانقطاع الى آخر الوقت الثاني  
 يعيد ولو عرض بعد دخول وقت فرض انتظار الى آخره فان لم ينقطع بوضا وبلى ثم ان انقطع  
 في أثناء الوقت الثاني بعد تلك الصلاة وان استوعب الوقت الثاني لا يعيد لثبوت العذر  
 حينئذ من وقت العروض اه بر كوبة ونحوه في الزبلى والظاهر به وذلك في البحر عن  
 السراج انه لو انقطع بعد الفراغ من الصلاة أو بعد القعود عن الصلاة لا يعيد له والاعذر  
 بعد الفراغ كما تبين اذا رأى المصنف الفراغ من الصلاة (قوله وحكمه) اي العذر وأصاحبه  
 (قوله الوضوء) اي مع القدرة عليه والا فالتيم (قوله لا غسل نوبه) اي ان لم يبق كافي  
 متنا (قوله ونحوه) كالبدن والمكان ط (قوله اللام لا وقت) اي فانه في وقت كل صلاة بقرينة  
 قوله بعده فاذا خرج الوقت بطل فلا يجب لكل صلاة خلافا لثاني أخذ من حديث وضئ  
 لكل صلاة قال في الامداد وفي شرح مختصر الطحاوي روى أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن  
 أبيه عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال افاطمة بنت أبي حبيش وضئ

لا يمكنه احساكه (أو انقطع بطن)  
 بطن أو انفلت ريج أو  
 استعاضة) أو بهينه رمد أو  
 عرش أو غيب وكذا كل ما يخرج  
 بوجع ولو من أذن وندى  
 ومرة (ان استوعب عذره  
 تمام وقت الصلاة مفروضة)  
 بان لا يجد في جميع وقتها  
 زمنا بوضا وبلى فيه  
 خاليا عن الحدث (ولو حكا)  
 لان الانقطاع لا يبر لمحق  
 بالعدم (وهذا بشرط) العذر  
 (في حق الابتداء وفي حق  
 البقاء كفي وجوده في جز  
 من الوقت) ولو مرة (وفي  
 حق الزوال) بشرط  
 (استيعاب الانقطاع) تمام  
 الوقت (حقيقة) لانه  
 الانقطاع الكامل (وحكمه  
 الوضوء) لا غسل نوبه ونحوه  
 (لكل مرض) اللام لا وقت  
 كافي لولك الشمس







يقطع ببلانه أو كان يمكنه ربطه بما بينه وبين السيلان والنش كخروج الماء إذا كان لا يقطع  
 في الوقت برفعها ولا يمكنه الربط المذكور فهو معذور وقد منافية الكلام في نواقض الوضوء  
 (قوله بخلاف الخائض) لأن الشارع اعتد بدم الحيض كالنارح حيث جعلها حائضاً وكان  
 القياس خلافه لأنه دماء دم الحيض - ساء - حلية - وهذا إذا منعه بعد نزوله إلى القروح  
 الخارج كما أفاده البر كوي لما مر أنه لا يثبت الحيض إلا بالبروز لا بالاحتباس به - خلافاً لما  
 فلو - است - به فوض - من الكرم - في القروح الداخلة ومنه - من الخروج فهي طاهرة  
 كالوجس المتى في القصة (قوله لأن مع - ما - في -) أي بخلاف المقتدى فإن معه انفلات  
 الرجح وهو حدث فقط وظاهر التعامل جواز عكس - هذه الصورة به صرح الشارح في باب  
 الامامة - صرح في التمرين أنه لا يوجب دم الجوارح بان مجرد اختلاف العذر مانع أقول  
 وبواقفه ما صرح به في السراج والتبيين والفتح وغيرهما من أن اقتداء المذخور بالماء - مذور صحيح  
 إن اتحد - ذره أو وضه في شرح التبيين فراجعه وسبب في غامه في محله إن شاء الله تعالى  
 وهو سبحانه وتعالى أعلم

(باب الانحسار)

أي باب بيان أحكامه وأحكامه ومخالفاتها وقدم الحكمية لأنها أقوى لكون قليتها  
 يمنع جواز الصلاة اتفاقاً فالأصل - قط وجوب إزالة ما به - مذور عن النهاية أقول فيه أن  
 الحكمية لا تنجز إلى الأصح فن بقيت عليه ملعة فهو محدث فلا توصف بالقله وقد تيسر ط  
 به - ذكر كما أول الطهارة فمن قطعت يده ورجله - لا - وجوه جراحه فإنه يصل إلى بوضوء  
 ولا يتم ولا إعادة عليه (قوله بفتحين) كذا في العناية ثم قال وهو كل مستقذر وهو في الأصل  
 مصدر ثم استعمل اسم - لكن الصحيح ما قاله تاج الشريعة أنه جمع نجس بكسر الجيم لثاني  
 الباب النجس ضد الطاهر والنجاسة ضد الطهارة وقد نجس نجس كجمع يجمع وكرم بكرم  
 وإذا قلنا رجل نجس بكسر الجيم ثبت وجهه وبفتحه لم تثبت ولم يجمع ونقول رجل ورجلان  
 ورجال وأمرأة ونساء نجس - وعامه في شرح الهداية لا يوجب وحده أن الانحسار ليس  
 به المضموح الجيم بل المكسور - (قوله بم الحقيق والحكمي) والخبر يفتي بعض الأول والمحدث  
 الثاني بغيره قال المصنف بفتح خبت بدل قوله رفع نجاسة حقيقة كان - صرح - (قوله  
 يجوز الخ) عبر بالجوارح لأنه أطلق في قوله عن محله ولم يقيد بدن المصل وقوبه ومكانه كقيد  
 في الهداية - برب الوجوب ولأن المقصود كما قال ابن السكال بيان جواز الطهارة بما ذكره  
 من الماء وكل مانع الخ لا يان وجوبه بحالة الصلاة فإنه من مسائل باب شروط الصلاة - على  
 أن الوجوب كما قال في الفتح مقيد - بالمكان وبما ذكره في كتاب ما هو - - - - - - - - - - - - - - - -  
 إزالتها لا يباين عورته للناس يصلح معها لان كشف العورة أشد فلو أبداها فلا زلة فتق اذ  
 من ابتلى بين محظورين عليه أن يرتكب أحدهما - وقدم الشارح في الفصل من الجنابة  
 أنه لا بد منه وإن رآه الناس وقد مناه فيه - من البصير هناك (قوله ولو أظفأها كولا) أي  
 كفه وأدهان وهذا حيث يمكن لقوله آخر الباب حنطة طيبت في خمر لا تطهر أبداً (قوله  
 أولا) كالأنجس طرف من قوبه ونسبه في غسل طرفه منه ولو بلا غير كما سبقت من مانع ما بين من

بخلاف الخائض ولا يصلح  
 من به انفلات رجح خلاف  
 من به سلس بول لأن معه  
 - - - - -

(باب الانحسار)  
 جمع نجس بفتح ن وهو لغة  
 بم الحقيق والحكمي وعرفا  
 يقتصر بالاول (يجوز رفع  
 نجاسة حقيقة عن محلها)  
 ولو أظفأها كولا علم محلها  
 أولا

الكلام (قوله بما) يستثنى منه الماء المشكوك على أحد القولين كما مر في الاما  
 (قوله به يتي) أي خلافاً لحمد لأنه لا يجب إزالة النجاسة الحقيقية إلا بالماء المطلق بجر  
 لكن فيه أنهم ذكروا أن الطهارة بانقلاب العين قول محمد نامل (قوله وبكل مانع) أي سائل  
 يخرج الماء كالتنجيد قبل ذوبه أفاده ط - (تنبيه) - صرح في الحلية في بحث الاستنجاء بأنه  
 تذكره إزالة النجاسة بالماء المذكور ما فيه من إضاعة المال عند عدم الضرورة (قوله  
 طاهر) فبول ملوئ كل لا يطهر غسل النجاسة اتفاقاً بل ولا يزال - حكم الغليظة في المختار فلو  
 غسل به الدم بقيت نجاسة الدم لأنه ما زاد إذا التوب به الاثر ولو - ما - دم أي نجاسة دم  
 ينجس وعلى الضعيف لا وكذا الحكم في الماء الممتلئ على القول بنجاسته وغامه في التمر  
 (قوله قانع) أي من بل (قوله به صرح بالعصر) تفسيرا لقاع لا قيد آخر - ح (قوله فتطهر  
 أصبح الخ) عبارة البصر وعلى هذا فرفعوا طهارة التدي إذا غامه عليه الولد ثم رضه - حتى زال أثر  
 التي - وكذا إذا لمس أصبعه من نجاسة حتى ذهب الأثر أو شرب خمر ثم تردد ريقه في فيه مرارا  
 طهر - حتى لو - على قول محمد لا - وقدمنا في الاما - عن الحلية أنه لا بد أن يبول  
 أثر الخمر عن الريق في كل مرة وفي الفتح صرح بارتفاع ثم قاصد باب ثياب الاما إن كان مل - الفم  
 نجس فإذا زاد على قدر الدرهم منع ردوى الحسن عن الاما أنه لا يمنع ما لم يقش لأنه لم يغير  
 من كل وجه وهو الصحيح وقد مناهما يقتضى طهارته (قوله من بل) لم يقل مطهر لمسات من  
 أن بول الماء كبول لا يطهر اتفاقاً وانما الخلاف في إزالة النجاسة الكائنة (قوله بخلاف المختار)  
 وعلى ضعفه فالمراد باللبان ما لا دسومة فيه بجر (قوله ويظهر خف ونحوه) - اقتران عن الثوب  
 واللبان فلا يطهران بالذلك إلى المني وعامه في البحر واطلاقه فتدل ما إذا أصاب النجس  
 موضع الوطء وما فوقه وهو الصحيح كافي حاشية الجوى (قوله كغسل) ومثله القروا - ح  
 عن القه - متاني والجوى أي من غير جانب الشعر وقيد المني في التمر بغير الرقيق ولم أره غير  
 وأما قول البصر فبده أبو يوسف بغير الرقيق فالمراد به النجس ذو الجرم ومثله في المعراج بالخمر  
 والبول فالغسل بغيره في عبارة البحر للنجس لا للنعلى (قوله بذي جرم) أي وإن كان رطبا على قول  
 الثاني وعليه الحكم المشايخ وهو الأصح المختار وعليه الفتوى العموم المبسوط ولا خلاف  
 حديث أبي داود إذا جاء أحدكم المسجد فليستظر فان رأى في نعله أذى أو قدزراقه - - -  
 وليصل فيهما كافي البصر وغيره (قوله هو كل ما يرى بعد الخفاف) أي على ظاهر الخلف كالمذرة  
 والهم وما لا يرى بعد الخفاف فليس بذي جرم بجر ويأتي - - - - - (قوله ولو من غيرها) أي  
 ولو كان بطون المرق من غير النجاسة (قوله كخمر وبول الخ) أي بأن ينزل الخلف بغيره فشي به  
 على رجل أو مادفاستجسد - - - - - حتى تنثر طهر وهو الصحيح بجر من الزبلى  
 أقول ومفاده أن الخمر والبول ليس بذي جرم مع أنه قد يرى أثره بعد الخفاف فالمراد بذي الجرم  
 ما تكون ذاته متناهية نجس البصر وبغيره ملا تكون كذلك كما سبقت ذكره مع ما فيه من البحث  
 عند قوله وكذا يطهر رجل نجاسة مرقية (قوله بذلك) أي بأن يمسح على الأرض - - - - -  
 ومثل ذلك الخلف والخلف على مافي الجسام المغير وفي المغرب الخلف باليد والعود  
 (قوله يزول أثرها) أي المان يشق ذواله نهر (قوله ولا يجر لها) أي وإن كانت النجاسة

(بما ولوه - - - - -)  
 يتي (وبكل مانع  
 طاهر قانع) لانجاسة به صرح  
 بالعصر (كغسل وما ورد) حتى  
 الريق فتطهر أصبح وتدى  
 تجس بطس ثلاثا بخلاف  
 نحوين) كزيت لأنه غير  
 قانع وما قبل ان لا يبول  
 ما يزل من زيل خلاف  
 المختار (ويظهر خف ونحوه)  
 كغسل (نجس بذي جرم)  
 هو كل ما يرى بعد الخفاف  
 ولو من غيرها كخمر وبول  
 أصابه تراب به يتي (بذلك)  
 يزول به أثرها (ولا) جرم  
 لها قبول  
 قوله وليصل فيهما هكذا  
 بخطه وأعله في أي النعل  
 والبصر فقط الحديث فامل  
 - - - - -



المفهومة من المقام لا يجرم لها (قوله فيفسل) أي الخلف قال في الذخيرة والاختار أن يفسل  
 ثلاث مرات ويترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وتذهب الندوة ولا يشترط اليأس (قوله  
 صقيل) اختزبه عن نحو الحديد إذا كان عليه صدأ أو صدأ وشا وبقوله لا مسامحة عن الثوب  
 الصقيل فإن له مسامحة عن الجرح (قوله وآية مدهوة) أي كالأية الصينية الحلية (قوله  
 أو خراطمي) بفتح الخاء المعجمة والراء المشددة بها ألف وكسر الطاء المهملة آخرها  
 مشددة نسبة إلى الخراط وهو خشب يضرمه الخراط فيصير صقلا كالمرآة ح (قوله يمسح)  
 متعاقب يظهر وانما كنى بالمسح لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتناولون  
 الكفار بـ يوفهم ثم يمسحونها ويصلون معها ولا تداخل له التجاسة وما على ظاهره يزول  
 بالمسح بـ يجر (قوله مطلقا) أي سواء أصابه نجس لم يجرم أو لا يطيبا كان أو يابس على المختار لاقتوى  
 ثم يلاية عن البرهان قال في الحلية والذي يظهر أنه الويايـة ذات جرم يظهر بالخط والمسح  
 بما فيه بل يظهر من خرقه أو غـ يرها حتى يذهب أثرها مع عينها ولو يابـة ليست بذات جرم  
 كالبول والخمر فالمسح عـاذ كثره لا غـ ير ولو رطبـة ذات جرم أو لا في المسح بـ يجرقة مبهلة أو لا  
 (تبيينه) بقي مما يظهر بالمسح موضع الجامة في الظهورية إذا مسحها بثلاث خرق رطبان  
 تطاف أجزأه من الغسل وأقره في القح وقاس عليه ما حول محل الفصد إذا تلمخ ويخاف من  
 الـالة السريان إلى الثقب قال في البحر وهو يفتضح بـ يمسحـة مثله المهاجم عما إذا خاف من  
 الـالة ضررا والمذوق مطلق اه أقول وقد نقل في القنية عن نجم اللغة الاكتفاء في المسح  
 مرة واحدة إذا زال به الدم لكن في الخاتمة لومسح موضع الجامة بثلاث خرق مبلولة بـ يجر  
 ان كان الماء مائة طائرا اه والظاهر أن هذا مبني على قول أبي يوسف في المسئلة بلزوم الغسل  
 كإزالة عنه في الحلية عن المحيط يدل عليه ما في الخاتمة قبل هذه المسئلة عن أبي جعفر على بدنه  
 نجاسة فـصـها بـ يجرقة مبلولة ثلاثا يظهر لو الماء متقاطر على بدنه اه فإنه مع التقاطر يكون  
 غـ لا لامسها لما في الولوالجية أصابه نجاسة قبل يده ثلاثا ومـصـها ان كانت اليد من يده  
 متقاطرة جازلانه يكون غـ لا والأقلا (قوله بخلاف نحو بساط) أي وحده ونوب وبدن  
 مما ليس أرضا ولا متصلا به اتصال قرار (قوله يمسحها) لما في من أي داود باب طهور الأرض  
 إذا ليست وما في نسخة عن ابن عمر قال كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه  
 ولم أكن شابا عزبا وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا من  
 ذلك اه ولو أريد تطهيرها عـاجـ لا يصب عليها الماء ثلاث مرات ويخفف في كل مرة بـ يجرقة  
 طاهرة وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة شرح المنية وفتح وهل الماء  
 في الصورة الثانية نجس أم طاهر يفهم من قول البحر صب عليها الماء كـ يمسحها ثم تركها حتى  
 نشفت طهرت أنه نجس لأنه علق طهارتها بنشائها أي يمسحها وبه صرح في التتارخانية  
 عن الطلحة حيث قال وينتجس الموضع الذي أثقل الماء اليه وفي البدائع ما يدل عليه والظاهر  
 أن هذا حيث لم يصر الماء جارا عرفا أو مالم يجرى به فـصـه من محلها ولم يظهر فيه أثرها  
 فينبغي أن يكون طاهر الان الجاري لا ينجس وان لم يكن له مقدار لم يظهر فيه الاثر يدل عليه  
 ما في الذخيرة وعن الحسن بن أبي مطيع إذا صب عليها الماء الجاري قدر ذراع طهرت الأرض

قوله فان له مسامحة هكذا  
 بقطره ولعل صوابه مسام  
 بحدف الالف لكونه على  
 صيغة منتهى الجموع كما  
 لا يفتنى اه معجمه

(فيفسل و) يطهر (صقيل)  
 لا مسامحة (كمرآة) رطاف  
 وعظمه وزجاج وآنية  
 مدهوة أو خراطمي وصفائح  
 فضة غير منقوشة بمسح  
 يزول به أثرها مطلقا به  
 يفتنى (و) يطهر (أرض)  
 بخلاف نحو بساط (ييسها)

والماء طاهر بـ نـزلة الماء الجاري وفي المتن أصابع المطر غالبا وجرى عليهم أفلاك مطهرا  
 ولو قيل لا يجر عليهم لم يظهر فيه غسل قد صبه وخففه برديه إذا كان المطر ذليلا ومشي عليهم  
 فهذا نص في المقصود والله الحمد وسند ذكر آخر الفصل تمام ذلك (قوله أي جفافها) المراد به  
 ذهاب الندوة وفسر الشارح به لأنه المشروط دون اليأس كادلت عليه عبارات الفقهاء  
 فهو الثاني وصرح به ابن الكمال عن الذخيرة (قوله ولو ربح) أشار إلى أن تقييد الهداية  
 وغيره بالشمس اتفاق فإنه لا فرق بين الجفاف بالشمس أو النار أو لريح كافي القح وغيره  
 (قوله كلون و ربح) أدخلت الكاف الطم وبه صرح في البحر والذخيرة وغيرهما (قوله وله  
 الطهورية) لأن المصنف علم قبل التخص طاهرا وطهرا وبالنجس عـ لم زوال الوصفين ثم  
 ثبت بالجفاف ثم عـا حـدهما أعنى التطهر فيبقى الآخر على ماء لم من زواله وإذا لم يكن  
 طهرا لا يقيم به اه فتح (قوله من روي) أما لومسح موضع غير مثبت فيها ينزل ويجوز فلا بد من  
 الغسل لأن الطهارة بالجفاف أعنا وردت في الأرض ومثل هذا لا يسمى أرضا عرفا ولا لا يدخل  
 في بيع الأرض كما عدم أنه الهب على جهة القرار فلا يطبق به ما شرح المنية زائد في الحلية  
 وإذا قلع المقروش بعد ذلك هل يمسح فيه رويان قلت والاشبه عدم العود اه وفي البحر  
 عن الخلاصة أنه المختار (قوله بالخاء) أي المعجمة المضمومة والصاد المهملة مشددة (قوله  
 نجيرة سطح) من الجرح بالقح وهو المنع وفـصـه في الدرر تيمم المصدر الشريعة بالسقعة التي تكون  
 على السطح أي لانه امتنع من النظر إلى من هو خافها وفـصـه في المغرب والصباح بالبيت من  
 القصب (قوله وكلا) بوزن جـل قال في المغرب هو اسم لما رعاة الدواب رطبا كان أو يابسا  
 (قوله وكذا الخ) ومثله الحما إذا كان متداخلا في الأرض كافي المنية وفي التتارخانية أما إذا  
 كان على وجه الأرض لا يظهر اه والظاهر أن القرب لا يفتى بذلك والالزم تقييد الأرض التي  
 يظهر باليأس عـالاتراب عليها نامل (قوله لا جراحا خاتما الخ) في الخاتمة مـصـه الجراح إذا  
 أصابته النجاسة ان كان جرحا يشرب النجاسة كجرح الرمي يكون يمسح طهارة وان كان  
 لا يشرب لا يطهر إلا بالغسل اه ومثله في البحر ويبحث فيه في شرح المنية فقال هذا يشاء على  
 أن النص الوارد في الأرض مـقول المـنى لان الأرض تجذب النجاسة والهـا بـ يمسحها فـصـه  
 عليه ما يوجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب ولكن يلزم منه أن يطهر اللبن والآخر  
 بالجفاف وذهب الأثر وان كان مـصـه لـاعن الأرض لوجود القرب والاجتذاب اه وعن  
 هذا مـظـهـر في الحلية محل ما في الخاتمة على الجرح المقروش درن الموضوع وهذا هو المتبادر  
 من عبارة الشرب لـالـاية لكن يرد عليه أنه لا يظهر فرق بينه وبين الخشن وغيره فالاولى حله  
 على المقتضى كما هو المذهب المتبادر من عبارة الخاتمة والبحر ويجاب عما يفتى في شرح المنية  
 بأن اللبن والآخر قد خربا بالطبخ والمضغ عن ما يمسحها الأصلية بخلاف الجرح فإنه على أصل  
 خاتمة فاشبه الأرض بأصله وأشبهه غيرهما بانفصالهما فقلنا إذا كان خشنا فهو في حكم  
 الأرض لانه يشرب النجاسة وان كان أمس فهو في حكم غيره لانه لا يشرب النجاسة واه  
 أعلم (قوله بقرنك) هو الحلق باليد حتى يفتت بـ يجر (قوله ولا يضر بقائه أثره) أي كبقائه بعد  
 الغسل بـ يجر (قوله ان طهر رأس حشفة) قبل هو مـصـه أيضا بما إذا لم يمسح به مـصـه مـصـه

أي جفافها ولو ربح  
 (وذهب أثرها) كلون  
 و ربح (أ) أجل  
 (مسألة) عليهم (لا تيمم)  
 بها لان المشروط لها  
 الطهارة وله الطهورية  
 (و) حكم (آخر) ونحوه  
 كلين (مقروش وخص)  
 بالهاء فتجربة سطح (ونحوه)  
 وكلا فائين في أرض كذلك  
 أي كارض فيطهر به جفاف  
 وكذا كل ما كان ثابتا فيها  
 لا تحركه حكمه بالانصاف بها  
 فالتفصيل بـ يمسح لا غير  
 إلا جرحا خشنا كرحى  
 في كارض (و يطهره مني)  
 أي محله (بابس بقرنك)  
 ولا يضر بقائه أثره (ان  
 طهر رأس حشفة)



فلا يظهر الا بالافعل وعن هذا قال شمس الافقه الخلاق في مسئلة التي مشككة لان كل غل يفتى  
 ثم في الا ان يقال انه مغلوب بالمقي من تلك فيه فيجعل تبعا له وهذا ظاهر فانه اذا كان كل  
 غل كذلك وقد ظهره النسخ بالفرك باسبيلهم انه اعتبره في كمال الضرورة بخلاف ما اذا  
 بال فلم يفتى بالماء حتى امكن ادم المقي اه فتح وعافى البصر من ان يظهر المتون الاطلاق فان  
 الذي لم يفتى عنه الا لكونه في كمال الضرورة فكذا البول رده في التبر بان الاصل ان  
 لا يجعل الخس تبعا لغيره الا بدليل وقد قام في الذي دون البول اه قال الشيخ اعمه بل وهو  
 وجهه كما لا يخفى اه وقال العلامة نوح والحق ان الذي انما في عنه لضرورة لا للاستحالة  
 ثم اطال في رد ما في حاشية انجي باني من ان الاطلاق بهال المسلم ان لا يكتفى بالفرك في المني ابدا  
 لان القبول المعبرة فيه عما يستعمل رعايته اعادته فراجعهم (قوله كان كان مستحييا بماه) اي  
 بعد البول واحترز عن الاستحباب بطريقه لانه مقلل للتجاسة لا قاطع لها كما مر في مسئلة البئر قال  
 في شرح المنية ولو بال ولم يستفج بالماء قبل لا يظهر المني الخارج بعده بالفرك فانه ابو ابي  
 الحافظ وهكذا روى الحسن عن اصحابنا وقبل ان لم يتنثر البول على رأس الذكر ولم يجاوز  
 الثقب يظهر به وكذا ان انتشر ولكن خرج المني دفقة لانه لم يوجد مخرج رده على البول الخارج  
 ولا اثر له ورواه عليه في الداخل لعدم الحكم بجاسته اه وحاصله كما قال نوح افندي اما ان  
 يتنثر كل من البول والمني اولاد او البول فقط او المني فقط في الاول لا يظهر بالفرك وفي  
 الثلاثة الاخيرة يظهر (قوله انما تبعا بالخس) فدية قال بنام على القول المار آتفا انه اذا خرج  
 المني ولم يتنثر على رأس الذكر لا تلوث فيه اقادة ط (قوله برطوبة الفرج) اي الداخل بدليل  
 قوله اولج واما رطوبة الفرج الخارج فظاهر آتفا اها ح وفي منهاج الامام النووي  
 رطوبة الفرج ايت بنجاسة في الاصح قال ابن حجر في شرحه وهي ماء ابيض متروك بين المني  
 والعرق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه ظاهر  
 فطما ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعا ككل خارج من الباطن كالماء الخارج مع  
 الولد وقبله اه ومنذ كرى آخر باب الاستنجاء ان رطوبة الولد طاهرة وكذا السحرة والبيضة  
 (قوله اعمده) اي عند الامام وظاهر كلامه في آخر الفصل الاتي انه المقتد (قوله اولاد  
 رأسها طاهرا) او مائة الخاق يجوز الجمع فيه صدق ما اذا كان يابس او رأسه غير طاهر او رطبا  
 ورأسها طاهر اولم يكن يابس اولاد رأسها طاهرا وفي بعض النسخ بالواو بدل او وهو مسموع من  
 التاسع اه ح أقول لاسم بل غاية ما يلزمه انه انصرف مع بعض الصور وهو صورة الجمع دون  
 صورتي الانفراد فانهم (قوله ولودما عبيطا) بالعين المهملة اي طريا مغرب وقاموس اي  
 ولو كانت النجاسة دما عبيطا فانم الاطهر الا بالافعل على المشهور انه صريحهم بان طهارة  
 الثوب بالفرك انما هو في المني لاق غيرة بغير فائق المجتبي لو أصاب الثوب دم عبيط فيبس  
 غنمه طاهر كالمني فشاذا نمر وكذا ما في القه سنان على النوازل ان الثوب بطهر عن العذرة  
 الغليظة بالفرك قياسا على المني اه نعم لو خرج المني دما عبيطا فالظاهر طهارته بالفرك (قوله  
 بالافرق) اي في فركه يابس او غلة طريا (قوله ومنه) اي المرأة كما صرح في الحاشية وهو ظاهر  
 الرواية عندنا كما في مختارات النوازل وجوز في السراج وغيره بخلافه ووجهه في الحاشية بما

كان من كان مستحييا بماه وفي  
 المجتبى اولج فتخرج فانزل لم  
 يظهر الا بفسله لتاخره  
 بالجنس اتوى اي برطوبة  
 الفرج فيكون مفرغا على  
 قوله ما بنجاسة اما عنده  
 فهي طاهرة كسائر  
 رطوبات البدن جوهرية  
 (والا) يكن يابسا اولاد  
 ورأسها طاهرا (فيغسل)  
 كسائر النجاسات ولودما  
 عبيطا على المشهور (بلا  
 فرق بين منه) ولود رقيقا  
 لم يرض به (ومنه) ولا بين  
 في آدي وغيره

حاصله ان كلامهم متظافر على ان الاكتفاء بالفرك في المني استقصاء بالاثرة على خلاف القياس  
 فلا يلحق به الا ما في معناه من كل وجه والنصر ورد في من الرجل ومن المرأة ليس مثله لرقته  
 وغلظ من الرجل والفرك انما يؤثر زوال المتروك أو تقليله وذلك فيما لجرم والرقيق المانع  
 لا يحصل من فركه هذا الغرض فيدخل في المرأة اذا كان غليظا ويخرج من الرجل اذا  
 كان رقيقا العارض اه أقول وقد يؤيد ما صرح به في الحاشية بما صرح به عائشة رضي الله عنها  
 كنت أحك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصل ولا يخافه أنه كان من جماع  
 لان الانبياء لا تصلم فيلزم اختلاط مني المرأة به فيدل على طهارة مني بالفرك بالان لا بالاحاق  
 فتدبر (قوله كما يجنبه الباطاني) اه في شرحه على النجاسة واما في شرحه على الملتق فلم أجده  
 فيه وسبقه الى ذلك القه سنان فيقال والماني شامل لكل حيوان فينبغي ان يظهر به اه اي  
 بالفرك وفي حاشية أبي السعود لا فرق بين مني الآدمي وغيره كما في الفقيض والقه سنان ايضا  
 خلافا لما نقله الجوى عن السهرقندي من تقييده مني الآدمي اه أقول المتقول في البصر  
 والناظر خاتمة ان مني كل حيوان نجس واما عدم الفرق في التطهير فمحتاج الى نقل وما مر عن  
 السهرقندي من وجبه ولذا قال ح ان الرخصة وردت في مني الآدمي على خلاف القياس فلا يقياس  
 عليه غيره فان أطلق دلالة يحتاج الى بيان ان مني غير الآدمي خصوصا في الخنزير والكلب  
 والقطر الداخل في عموم كلامه في مني مني الآدمي ودونه شرط القناد اه ورأيت في بعض  
 الهوامش عن شرح النجاسة لبرجندي أنه قال قد ذكرنا ان الحكمة في تطهير الثوب من المني  
 بالفرك عموم البولي وعدم تدخله الثوب في النظر الى الاول لا يكون حكم غيره من سائر  
 الحيوانات كذلك اه (تنبيه) بنجاسة المني عندنا مغلظة سراج والعلاقة والمضغة نجسان  
 كالمني في اية وزيلهم وكذا الولد اذا لم يستعمل المني في الحاشية لونه قط في الماء افسده وان غسل وكذا  
 لوجه المني لا تصح صلاته بجمعه واما ما نقله في البحر بعد ذلك عن الفتح من ان العلاقة اذا صارت  
 مضغة تطهر فتشكل الا ان يجب بجمعه على ما اذا انفقت فيه الروح واستقرت الحياة الى الولادة  
 تأمل (قوله بغير مانع) أي كالدلائل في الخف والجداف في الارض واللباغية الحكمة في الجلد  
 وغوران الماء في البئر والمسح في الصقيل قال في البحر بعد ذلك عن الفتح من ان العلاقة اذا صارت  
 التمسح والاختيار قد اختلف في كل مسئلة منها كما ترى فالاولى اعتبار الطهارة في الكل  
 كما فيقده أصحاب المتون حيث صرحوا بالطهارة في كل واختاره في الفتح ولا يرد المستحب  
 بالحجر اذا دخل الماء فانه نجسه لان غير المانع لم يمتص طهر في البدن الا في المني اه أي قال حجر  
 لا يظهر محل الاستنجاء من البدن وانما هو مقل فلذا نجس الماء بنجاسة لاف الدلائل ونحوه فانه  
 مطهر ومقتضاه ان الخف لو وقع في ماء قليل لا ينجسه ثم رأيت في التجنيس فان ولو اتى تراب  
 هذه الارض بعد ما جف في الماء هل نجس هو على هاتين الروايتين اه أي فعلى رواية الطهارة  
 لا ينجس وقد مرنا ان الآخرة اذا نجست نجفت ثم قلنا فالتحريم عدم العود (قوله وقد أنعمت  
 في الخزان الخ) ونصها ذكرنا ان التطهير يكون بغسل وجري الماء على نحو بساط  
 ودخوله من جانب وخروجه من آخر بحيث يهتد به جاريا وغسل طرف ثوب نسي محل نجاسته  
 ومسح صقيل ومسح اطع وموضع نجاسة وفصد ثلاث خرق وجفاف أرض ودلائل خف وفرك

كما يجنبه الباطاني (ولا بين  
 ثوب) ولوجدها أو مبطنا  
 في الاصح (وبدون على  
 الظاهر) من المذهب ثم  
 هل يعود نجاسه بعد فركه  
 المقتد لا وكذا كل ما حكم  
 بطهارته بغير مانع وقد  
 انتهت في الخزان المطهرات  
 الى نيف وثلاثين



في واستجابا بنحو جرح وفتحت ملح وخشبة ودة وقور نحو من جامه بان لا يستوى من ساعته  
 وكذا ودبغ ونار وندف تطن نجس أقل وقسمه منلى وغسل ويبيع ودية وأكل بعضه  
 وانقلاب عين وقابها بجهل أعلى الأرض أسفل ونزح بئر وغورانها وغوران قدر الواجب  
 ويريانم او تخال خور وكذا تخليه اعند ما غلى اللحم عند الثاني ونضج بول صغير عند الثاني  
 فهذه نيف وثلاثون وفي بعضها ما سمعته اه ووجه الماحمة ما وضعه في النهر من أنه لا ينبغي  
 عند التهور ان السمن الجاهل لم يتنجس كله بل ما أتى منه فقط ولا قاب الأرض لبقاء النجاسة  
 في الأسفل وكذا القسمة والأربعة بعد ما وادعها لا يجوز الانتفاع لوقوع الشك في بقا النجاسة  
 في الموضع وكذا الندف ومن عدمه شرط كون النجس مقدارا لا يذهب بالندف والا فلا  
 يظهر كافي البرازية اه أقول ومثل التهور النجس هل أن في كثير من هذه المسائل قد اخل  
 ولا ينبغي ذكر نضج بول الصبي الصغير بالماء لانه ليس مذهبه اهذا وقد زاد بعضهم نضج لروح  
 بنائه على ما تقدمناه أنقاع الفتح وزاد بعضهم القوية كالسكين اذا موه أن سقى بها نجس عوة  
 بما طاهر ثلاثا فيطهر وكذا الحس البودونحوها (قوله وغيرت نظم ابن وهبان) حيث قال  
 في فصل المعايير مغلزا

وأخرون الفرق والندف والجفاف • فوالنكت قاب العين والغسل يطهر  
 ولا دبغ تخليل ذكاة تخليل • ولا المسح والسنزح الدخول التفور  
 وزاد شاربهاية فقال

وأكل وقسم غسل بعض غسل وخل • وندف وغلى يبيع بعض تفور  
 اه وأراد بقوله وآخر الحفرى مائى آخر من المطهرات غير هذه المذكورة (قوله وقاب  
 العين) كأنه لا يظفر بها كما ساقى متنا (قوله الحفر) أى قاب الأرض بجهل الأعلى  
 أسفل (قوله وتخليل) أى تخليل الخمر بالقاء مئى فيها وهو كالتخليل بغيرها وهو ما اخلان في  
 انقلاب العين كما بعلم من البحر قال في الفتح ولو صب ماء في خمر أو بالعكس ثم صار خلاطه في  
 المصير بجهل خلاف ما لو وقعت فيها فأورثه ثم أخرجهت به ما تخللت في الصحيح لانما تجتبت به  
 التخليل بخلاف ما لو أخرجهت قبل اه وكذا لو وقعت في العصبير أو وقع فيه كلب ثم تخمر ثم  
 تخلل لا يطهر هو المختار بغير عن الخلاصة وفي الخمانية خمر صب في قدر الطمام ثم صب فيه  
 الخل وصار حامضا بحيث لا يمكن أكله لخواصته وخواصته موضوعة الخل لا بأس بأكله وعلى  
 هذا كل ما صب فيه الخل وصار حامضا وكذا لو وقعت فارة في خمر واستخرجت قبل التصفى ثم  
 صارت خلاطه لم يخل والخل النجس اذا صب في خمر صار لا يكون نجسا لان النجس لم  
 يتغير واذ أتى في الخمر وغلف أو بصل ثم صار الخلاطه في الصحيح أنه طاهر اه وساقى مئى من ذلك  
 في اقرواع آخر الفصل الآتى (قوله ذكاة) أى ذبح حيوان فانه يطهر بالمدح وكذا اللحم  
 ولو من غير ما كول على أحد التعيين كما مر في محله (قوله والدخول) أى دخول الماء الطاهر  
 في الخوض الصغير النجس مع خروجه من جانب آخر وان قل في العصبير كما مر (قوله التفور)  
 أى غوران ماء البئر قدر ما يجب نزحه منها مطهرا كما نزع كانه دم (قوله تصرفه في البعض)  
 أى من نحو حنطة تنجس بعضها والتصرف بيم الأكل والبيع والهبة والصدقة افاده ح

قوله ليهض تنازع فيه كل  
 من غسل ويبيع ودية  
 وأكل منه

وغيرت نظم ابن وهبان  
 فقلت  
 وغسل ومسح والجفاف  
 مطهر  
 ونكت وقاب العين والحفر  
 يدكر  
 ودبغ وتخليل ذكاة تخليل  
 وفرل وذل والدخول  
 التفور  
 تصرف في البعض ندف  
 ونزحها

قوله التفور بالعين المجهمة  
 بمعنى غوران البئر وقول  
 شارح الوهبانية الآتى  
 تفور هو بالقاب بمعنى  
 تفور السمن الجاهل اه  
 منه

قوله ونخله أى هبته من  
 نخل النوى وهبه اه منه

وهذه المسئلة متنا وبقيت بقيت التصرف بان يكون بمقدار ما تنجس منها أو أكثر  
 لا أقل كما يفيد ما قدمناه في الندف عن النهر (قوله ونزحها) أى نزح البئر (قوله ونار) كما  
 لو أحرق موضع الدم من رأس الشاة بغيره نظائر تاتى قريبا ولا تطن ان كل ما دخلته النار  
 يطهر كما ياتى عن بعض الناس انه يؤم ذلك بل المراد أن ما استحال به النجاسة بالنار أو زال  
 أثرها بيطهر ولذا قد ذكرك في المنية بقوله في مواضع (قوله وغلى) أى بالنار كغلى الدهن  
 أو اللحم لا على ما ساقى بانه (قوله غسل بعض) أى بعض نحو قوب تنجس مئى منه كما ساقى  
 الكلام عليه (قوله تفور) أى تفور بنحو من جامد من جوانب النجاسة فهو من استعمال  
 مصدر اللزوم في المتعدى كالتطهارة بمعنى التطهير كما أفاده الخوى وخروج بالجمام الممانع وهو  
 ما ينضم بعضه إلى بعض فانه يتنجس كما لم يمتزج القدر الكثير على ما مر اه فتح أى بان كان  
 عشر فى عشر وساقى كيفية تطهيره اذا تنجس (قوله ويطهر زيت الخ) قد ذكر هذه المسئلة  
 قاسم فى فتاواه وكذا ما ساقى متنا ونزح حامن مسائل التطهير بانقلاب العين وذكري الأدلة  
 على ذلك بما لا مزيد عليه وحقق ودقق كما هو دأبه رحمه الله تعالى فلم اجمع ثم هذه المسئلة  
 فرعوها على قول محمد بالطهارة بانقلاب العين الذى عليه الفتوى واختاره أكثر المشايخ  
 خلافا لابي يوسف كافي شرح المنية والفتح وغيرهما وعبارة المجتبى غسل الدهن النجس في  
 صابون بقى بطهارة لانه تغير والتغير يطهر عند محمد ويقتى به لابلوى اه وظاهره أن دهن  
 لمية كذلك لتغيره بالنجس دون المتنجس الا أن يقال هو خاص بالنجس لان العادة في  
 الصابون وضع الزيت دون بقية الأدهان تأمل ثم رأيت في شرح المنية ما يؤيد الاول حيث  
 قال وعليه يشترع ما لو وقع انسان أو كلب في قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهر التبدل  
 الحقيقة اه ثم اعلم أن الله عند محمد دعى التغير وانقلاب الحقيقة وأنه يقتى به لابلوى كما  
 علم مما مر ومقتضاه عدم اختصاص ذلك الحكم بالصابون فيدخل فيه كل ما كان فيه تغير  
 وانقلاب حقيقة وكان فيه بلوى عامة فيقال كذلك في الدبس المطبوخ اذا كان زبيبه  
 متنجسا ولا سيما ان القار يدخله فيبول ويغير فيه وقد بحث كذلك بعض شيوخ  
 مشايخنا فقال وعلى هذا اذا تنجس السمسم ثم صار طينة يطهره خصوصاً وقد عمت به البلوى  
 وقاسه على ما اذا وقع عصفور في بئر حتى صار طينة لا يلزم اخرجه لاستحالة قتال امكن قد يقال  
 ان الدبس ليس فيه انقلاب حقيقة لانه عصبير جديا الطبخ وكذا السمسم اذا دوس واختلط  
 دهنه باجراته فنتية تغيره وصف فقط كالبزج صابونا وبر صابونا وطحين صابونا بخلاف  
 نحو خمر صابونا ووقع في طينة فصار طينا وكذا دردى خمر صابونا وطحا وعذرة صارت  
 رمادا أو حاة فان ذلك كله انقلاب حقيقة الى حقيقة أخرى لا مجرد انقلاب وصف كما  
 ساقى والله اعلم (قوله رش بماء نجس) أى أو بال فيه مئى أو مسح بضرقة مئى نجسة حلية  
 (قوله لا بأس بالنجس فيه) أى بعد ذهاب البلة النجسة بالانذار والنجس كافي الخمانية (قوله ذكره  
 الحلي) والله بقوله لاشدلال النجاسة بالانذار والنجس كافي الخمانية (قوله ذكره  
 لانه لانه كان ميبيا للجهول لكنه قصد التثنية على أن ذلك مروي لأعض قياس فقط  
 قال في شرح المنية واما أن القليل من واجعا اذا استجابا بطهر كاف بالاجماع وهو لا يستعمل

ونار وغلى غسل بعض تفور  
 (و) يطهر (قوب) تنجس  
 (يجهله صابونا) به يقتى  
 لابلوى كنز رش بماء  
 نجس لا بأس بالنجس فيه  
 (كطين نجس بجل منه  
 كوز بهدجه على النار)  
 يطهر وان لم يظهر فيه أثر  
 النجس بعد الطبخ ذكره  
 الحلي (وعنى) الشارع  
 (عن قدورهم)



النجاسة والتقدير بالدرهم مروى عن عمرو بن دينار وهو مما لا يعرف بالرأى فيحصل  
 على السماع اه وفي الحلية التقدير بالدرهم وقع على سبيل الكفاية عن موضع خروج الحدث  
 من الدبر كما أفاده ابراهيم الخفي بقوله انهم استكروه اذ كرا المقاعد في سجالاتهم فكانوا عذبه  
 بالدرهم ويهضمه ما ذكره المشايخ عن عمر انه مثل عن القائل من النجاسة في الثوب فقال  
 اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة قالوا وظفريه كان قريبا من كفنا (قوله وان كره  
 تحريرا) أشار الى أن العفو عنه بالنسبة الى صحة الصلاة فلا ينافي الاسم كما استنبطه في  
 الصوم من عبارة السراج ونحوه في شرح النية فانه ذكر ما ذكره الشارح من التخصيص  
 وقد نقله ايضا في الحلية عن البيهقي لانه قال به - وهو الاقرب أن غسل الدرهم ومادونه  
 مستحب مع العلم به والقدرة على غسله فتركه - ثم ذكر خلاف الاول في الدرهم غسلا كره  
 مما دونه فتركه - ثم ذكر اه - كما ياب - فتقدم من غير ما كذب من مشايير كتب المذهب في  
 المحيط بذكره أن يسهل في ومعه قدر درهم أو دونه من النجاسة عالما به لاختلاف الناس فيه  
 فإذ في مختارات النوازل قادر على إزالة ما وحديث نهاده الصلاة من قدر الدرهم من الدم  
 لم يثبت ولو ثبت حمل على استحباب الاعادة توقيفا بينه وبين ما دل عليه الاجماع على سقوط  
 غسل المخرج به - والاسجما من سقوط قدر الدرهم من النجاسة مطلقا اه - فلهذا أقول  
 ويؤيده قوله في الفتح والصلوات لا يكرهه مع ما لا يمنع حتى قيل لو لم يقبل النجاسة عليه في  
 الصلاة يرضى ما لم ينجف فوث الوقت أو الجماعة اه - ومنه في النهاية والمحيط كما في البحر  
 فقد سوى بين الدرهم ومادونه في الكراهة ورفض الصلاة ومعلوم أن مادونه لا يكره  
 تحريرا إذا قائل به فالتوبة في أصل الكراهة التزجية وان تفاوتت فيه - ما - ويؤيده  
 تعاليل المحيط لا كراهة باختلاف الناس فيه إذ لا يستلزم التصريح وفي المتن ما نصه  
 قالوا جبهة إذا كانت النجاسة أكثر من قدر الدرهم والنسالة إذا كانت معة دار الدرهم  
 ومادونه وما في الخلاصة من قوله وقدر الدرهم لا يمنع ويكون - سينادون قل فالأفضل  
 أن يغسلها ولا يكون مسيئا اه لا يدل على كراهة التصريح في الدرهم أقول الأصوليين أن  
 الامة دون الكراهة نعم يدل على تأكد انتماءه على مادونه فيوافق ما مر عن الحلية  
 ولا يخالف ما في الفتح كما لا يخفى ويؤيده إطلاق أصحاب المتون قواهم وعنى قدر الدرهم  
 فانه شامل لعدم الاثم فتقدم - هذه النقول على ما مر عن البيهقي والله تعالى أعلم - (قوله  
 والعبرة لوقت الصلاة) أي لو أصاب ثوبه من نجس أقل من قدر الدرهم ثم انبسط وقت  
 الصلاة فزاد على الدرهم قبل ينجس به أخذ الاكثر من كافي البحر عن السراج وفي المنية  
 وبه يؤخذ وقال شارحها وتحقيقه أن المعتبر في المقدار من النجاسة الرقيقة أي من جوهر  
 النجاسة بل جوهر المتنجس عكس الكيفية فليست اه وقيل لا يمنع اعتبار الوقت الاصابة  
 قال القه - ثاني وهو المختار وبه يفتي وظاهر الفتح اختياره أيضا وفي الحلية وهو الأشبه  
 عندى واليه مال سيدي عبد الغني وقال فلو كانت ازيد من الدرهم - وقت الاصابة ثم  
 جفت خفت فصارت أقل منعت هذا وفي البحر وغيره ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر  
 لو الثوب واحد بخلاف ما إذا كان ذا طاقين كدرهم متنجس الوجهين اه وما في الثانية من

قوله قالوا الخ يقربه ما قالوا  
 في علم الثوب انه يجزى اذا  
 كان عرض أربع أصابع  
 فقبل المراد من أصابع  
 السلف كما صرح به رضى  
 الله عنه فانهم قد رتبوا

وان كره تحريرا فيجب  
 غسله ومادونه تنجس فيستن  
 وفوقه مبطل فيعرض  
 والعبارة لوقت الصلاة  
 لا الاصابة على الاكثر

أن الصحيح عدم المنع في الدرهم لانه واحد وفي الخلاصة انه المختار قال في الحلية الحق أن الذي  
 يظهر خلافه لان نفس ما في أحد الوجهين لا ينفذ الى الآخر فلم تكن النجاسة متحدة بل  
 متعددة وهو المنطوق اه - (تنبيه) قال في الفتح وغيره ثم انما يمتنع المنع مضافا الى المصلى فلو  
 جلس الصبي أو الحمام المتنجس في حجره جازت الصلاة للصبي مستحبة كونه لانه هو الحامل لهما  
 بخلاف غير المستحسن كالرضيع الصغير حيث يصير مضافا اليه ويثبت فيه في الحلية بانه لا أثر  
 فيما يظهر للافتقار لان المصلى في المعنى حامل للنجاسة ومن ادعاء فعليه البيان أقول وهو  
 قوي لكن المنقول خلافه وروى باسناد حسن عن أنس رضي الله تعالى عنه قال رأيت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي والحسن على ظهره فاذا سجد سجد وصلى ولا يخفى ان الصغير لا يحمل عن  
 النجاسة عادة فهو مؤيد لما منقول (قوله وهو منقول) هذا هو الصحيح وقيل يعتبر في كل زمان  
 درهمه بحر وأفاد أن الدرهم هنا غيره في باب الزكاة فانه هناك ما كان كل عشرة مئة وزن سبعة  
 مثاقيل (قوله في نجس كفيف) لما اختلفت نفسه - محمد الدرهم فتارة فسر به عرض الكف  
 وتارة بالمئة قال اختلف المشايخ فيه ووفق الهذلي فيمنع ما عايناه كره المصنف واختاره كثير  
 منهم وصححه الزيلعي والزهدي وأقره في الفتح لان أعمال الرواية إذا أمكن أولى وقامه في  
 البحر والحلية ومعه قضاة أن قدر الدرهم من الكيفية لو كان منبسطا في الثوب أكثر من  
 عرض الكف لا يمنع كما ذكره سيدي عبد الغني (قوله ليجرم) نفسه بالكيفية وعدمه في  
 الهداية الدم وعنده قاضيان مما ليس ليجرم ووفق في الحلية بجعل الاول على ما إذا كان  
 غليظا والثاني على ما إذا كان رقيقا قال وينبغي أن يكون المني كذلك اه فالمراد بذي الجرم  
 ما تشاهد بالبرص ذاته لا أثره كما مر ويأتي (قوله وهو داخل مفاصل أصابع اليد) قال  
 ملا مسكين وطريق معرفته أن تعرف الماء باليد ثم تبسط فخايق من الماء فهو معة - دار الكف  
 (قوله من مغالطة) متعلق بقوله عني ط أو بمعدوف صفة لكيفية رقيق أي كائنين من نجاسة  
 مغالطة وقال في الدرر من متعلق بقدر الدرهم ثم اعلم أن المغالط من النجاسة عند الامام ما ورد فيه  
 نص لم يعارض بنص آخر فان عورض بنص آخر فنفذ قبول ما يؤكل له - فان - حديث  
 استنزهوا البول يدل على نجاسته وحديث العرين يدل على طهارته وعندهما ما اختلف  
 الاثمة في نجاسته فهو مخفف فالروث مغالط عنه لانه عليه الصلاة والسلام ساء ركع ولم  
 يعارضه نص آخر وعنده ما مخفف لقول مالك بظاهره له - موم البسوى وقام تحقيقه في  
 المطولات (قوله كعدرة) تمثيل للمغالطة (قوله وكذا الخ) يرده عليه الرجح فانه ظاهر على  
 الصحيح وقد يقال ان الكلام في الكيف والريق والريح ليس منها فلهذا لم يقل ما في كل  
 ما واقع على النجس لان المراد بيان التغلظ (تنبيه) - صحيح بهض أئمة الشافعية طهارة بوله  
 صلى الله عليه وسلم لم يوسا فضلائه وبه قال أبو حنيفة كانه - له في المواهب اللدنية عن شرح  
 البخاري للهيقي وصرح به البيهقي في شرح الاشباه وقال الحافظ ابن حجر تظاهرت الأدلة على  
 ذلك وعد الأئمة ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ونقل بعضهم عن شرح المشكاة للاعلى  
 القاري انه قال اختاره كثير من أصحابنا وأطال في تحقيقه في شرحه على التمهيل في باب ما جاء  
 في طهارته عليه الصلاة والسلام (قوله مغالط) لاحاجة اليه مع قوله كذا ط (قوله لم يتم)

(وهو منقول) عشرون  
 فيراط (ي) نجس كفيف  
 ليجرم (و) عرض معة  
 الكف وهو داخل  
 مفاصل أصابع اليد (ي)  
 رقيق من مغالطة كعدرة  
 آدمى وكذا كل ما خرج  
 منه موحا الوضوء أو غسل  
 مغالط (وبول غير ما كول  
 ولو من صغير بطم)

قوله استنزهوا البول هكذا  
 بخطه والمهروف في  
 الحديث استنزهوا من  
 البول ويجرد اه صحيحه

مطلب  
 في طهارة بوله صلى الله  
 عليه وسلم



بفتح الياء اي لم ياكل ولا يذبح من غله واكتفى الامام الشافعي بالتضح في بول الصبي ط والجواب  
 عما استدله في المطولات (قوله الاول الخفافيش) بوزن رمان وهو الوطواط معني به لصغر  
 عينه وضعف بصره قاموس وفي البستان وغيره بول الخفافيش وغر وها البس بنحس انه مذر  
 صيانة النوب والاواني عن الانه اتبول من الهوا وهي فارة طيارة فلهذا اتبول اه ومقتضاه  
 أن سقوط النجاسة للضرورة وهو متجه على القول بأنه لا يؤكل كاعزاه في الذخيرة الى بعض  
 الموضح من الابان له نابا ومشي عليه في الخسائية لكن نظرفيه في غابة اليمان بان ذا الثياب انما  
 ينهي عنه اذا كان يصطاد بانه اي وهه بذابيس كذلك وفي المتي قيل يؤكل وقيل لا ونقل  
 العبادي من الشافعية عن محمد أنه حلال وعليه فلا اشكال في طهارة بوله وخره وعمامه في  
 الحلية أقول وعليه يتفق قول الشارح فطاهر والا كان الاول أن يقول فلهذا عنه فانهم  
 (قوله وكذا بول الفارة الخ) اعلم انه ذكر في الحلية أن بول الهرة والفارة وخرها نجس في  
 أطهر لروايات ينفرد بها المال والنوب ولو طعن بهر الفارة مع الحنطة ولم يظهر أثره في عنه  
 للضرورة وفي الخلاصة اذا باتت الهرة في الاناء وعلى النوب نجس وكذا بول الفارة وقال  
 المنقب أبو جعفر بن نجس الانادون النوب اه قال في الفتح وهو حسن اعاده ضمير الاواني  
 وبول الفارة في رواية لا بأس به والمشايخ على أنه نجس لحقة الضرورة بخلاف خرثها فان فيه  
 سرور في الحنطة اه والحاصل أن ظاهر الرواية نجاسة البكل لكن الضرورة محقة في بول  
 الهرة في غير المسامات كالثياب وكذا في خره الفارة في نحو الحنطة دون الثياب والمسامات وأما  
 بول الفارة فالضرورة فيه غير محقة الا على تلك الرواية المارة التي ذكر الشارح أن عليها  
 الفتوى لكن عبارة انما تخافيه بول الفارة وخرها نجس وقيل بولها معة وعنه وعليه  
 الفتوى وفي الحلية الصحيح أنه نجس اه وافظ الفتوى وان كان آكد من لفظ الصحيح الآن  
 القول الثاني ما لا يدبكونه ظاهر الرواية فانهم امكن تقدم في فصل البثران الاصح انه لا نجسه  
 وقد قيل ان الضرورة في البثر محقة بخلاف الاواني لان المحرم كما مر قد مر (قوله الدم  
 شهيد) ي ولوم فموا كما قضاء كلامه وكلام البصر (قوله مادام عليه) فلو جله المصلي جازت  
 صلاته الا اذا صابه منه لانه زال عن المكان الذي حكم بطهارته سوى ونحوه في الحلية (قوله  
 وما في في لحم الخ) يؤهم أن هذه الدماء طاهرة ولو كانت مفعوعة وليس عزاد فهي خارجة بقيد  
 المسقوح كما هو صريح كلام البحر وأما دم ح وفي البرازية وكذا الدم الباقي في عروق الذكاة  
 بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد الثوب اذا خشي ولا يفسد القدر للضرورة أو لارتفاعه  
 كان يرى في برمة عائشة رضي الله عنها صفة دم العنق والدم الخارج من الكبدة لوم غير  
 فنجس وان منه فطاهر وكذا الدم الخارج من اللحم المهزول عند القطع ان منه فطاهر والاهلا  
 وكذا دم مغلي اللحم ودم القلب قال القاضي الكبد والطحال طاهران قبل الفصل حتى لو طلى  
 به وجه الخف وصلى به جازاه (قوله وما لم يسل) اي من بدن الانسان بجزء لكن في حوائض  
 الحيوان أن اتقيدها بالانسان اتفاق لان الظاهر أن غيره كذلك (قوله ودم سمك) لانه ليس بدم  
 حقيقة لانه اذا لم يبيض والدم يسود وشمل السمك الكبير اذا سال منه حتى في ظاهر الرواية  
 بحر (قوله وقل وبرغوث وبق) اي وان كثر بحر ومنبه وفيه قعر بعض معان بعض النافعية

محدث  
 في بول الفارة وبه هو بول  
 الهرة  
 الاول الخفافيش وخرها فطاهر  
 وكذا بول الفارة انه مذر  
 اخصر عنه وعليه الفتوى  
 كما في ان تخافيه وتجي  
 آخر الكتاب أن خرها  
 لا يفسد ما لم يظهر أثره في  
 الاشياء بول السمور في غير  
 أواني الماء عنده وعليه  
 الفتوى (ودم) مسقوح  
 من ماثر الحيوانات الا دم  
 شهيد مادام عليه وما في في  
 لحم مهزول وعروق وكبد  
 وطحال وقلب وما لم يسل  
 ودم سمك وقل وبرغوث  
 وبق زادي السراج وكان  
 وهي كما في القاموس

انه لا يذبح عن الكثرة منه وشمل ما كان في البطن والنوب لعدم اصابتها أولا اه حلية وعليه  
 فلو قتل القمل في ثوبه يعني عنه وعمامه في الحلية ولو اقام في زيت ونحوه لا نجسه ما مر في  
 كتاب الطهارة من أن موت ما لا نفس له سائلة في الاناء لا نجسه وفي الحلية البرغوث بالضم  
 والفتح قمل (قوله كرمات) هو الثمر المعروف (قوله دويبة) بضم ففتح فسكون للمياه  
 المنشاء حمرة شديدة للباة الموحدة ثم غير دابة (قوله لساعة) اي شديدة السمع وهو العصف وعمامه  
 في ح (قوله وخر) هذا ما في عامة المتون وفي القه متاني عن فتاوى الديناري قال الامام  
 خواهر زاده انه يمنع الصلاة وان قلت بخلاف سائر النجاسات اه (قوله وفي باقي الاثربة)  
 اي المكرة ولو نبيذ اعل في قول محمد المقتضى به ط (قوله وفي النهر الاوسط) واستدل بما في المنية  
 صلي وفي ثوبه دون الكثر القاحش من السكر أو المنصف تجزيه في الاصح قال ح وهو نص  
 في التخصيف فكان هو الحق لان فيه الرجوع الى الفرع المنصوص في المذهب وأما ترجيح  
 صاحب البحر فبحث منه اه قلت لكن في القه متاني وأما روى النهر من الاثربة الحرمه  
 فغليظة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قواها اه فافاد أن التخصيف مبني على قوله ما اي  
 اثبتت اختلاف الأئمة فان السكرو المنصف وهو الباذق قال بجاهه الامام الاوزاعي  
 ويظهر لي التوفيق بين الروايات الثلاث بان رواية التخصيف على قول الامام ورواية التخصيف  
 على قواها ما ورواية الطهارة خاصة بالاثربة بالباحة وينبغي ترجيح التخليط في الجميع يدل  
 عليه ما في غرر الافكار من كتاب الاثربة حيث قال وهذه الاثربة عند محمد وموافقه كثر  
 بالاتفاق في الاحكام وبه ذاب في زماننا اه فتقوله بالاتفاق في الاحكام يقتضي أنها  
 مغلفة قد مر (قوله لا يذوق) بالذال المهملة أو بالزاي ح عن القاموس (قوله كبط اهلي) اما  
 ان كان يطير ولا يبيض بين الناس فكالحمامة بصر عن البرازية وجهه كالحمامة موافق لرواية  
 السكر خي كياي (قوله ودجاج) بفتح الدال يقع على الذكور والانثى حلية (قوله فان ما كولا)  
 كهمام وعصفور (قوله فطاهر) وقيل معقوعه لو قذلا لعموم الجوى والاول أشبه وهو ظاهر  
 البدائع والخاتمة حلية (قوله والاغتف) أي ولا يكن ما كولا كالمقرو والبارز والحدأة  
 فهو نجس مختلف عنه دمه غاط عندهما وهذه رواية الهندواني وروى السكر خي أنه طاهر  
 عندهما غاط عند محمد وعمامه في البحر وباني (قوله وروث وخنثي) قد مر في فصل البثران  
 الروث للفرس والبغل والحمار والخنثي بكسر فـ كوز للبقرة والغنم والبقر للابل والخنثي  
 والخمر للطيور والنجول كالب والعدرة لانسان (قوله أفادجه ما نجاسة خروكل حيوان) أراد  
 بالنجاسة المغلفة لان الكلام فيها ولا نصراف الاطلاق اليها كياياني وقوله وقال لا نجاسة وأراد  
 بالحيوان ماله روث أو خنى أي واه كان ما كولا كالفرس والبقر أو كالحمار والخنثي  
 الا دمي وسباع البهائم متفق على تغليظه كما في الفتح والبحر وغيرهما فانهم (قوله وفي  
 الشر بلالية الخ) عزاء فيها الى مواهب الرحمن لكن في النكت للعلامة قاسم أن قول الامام  
 بالتخليط رجحه في المتوسط وغيره اه ولذا جرى عليه أصحاب المتون (قوله وطهرهما محمد  
 آخر) اي في آخر أمره بين دخل الى الرى مع الخليفة وراى بلوى الناس من امته لا الطرق  
 والخانات بها وقاس المشايخ على قوله هذا طين بخاري فتح (قوله وبه قال مالك) فيه أنه يقول

كرمان دويبة حمراء  
 لاجعة فالمتفق الاثربة  
 (وخر) وفي باقي الاثربة  
 روايات التخليط والتخصيف  
 والطهارة ورجح في البحر  
 الاول وفي النهر الاوسط  
 (وخر) كل طير لا يذوق في  
 الهوا كبط اهلي و (دجاج)  
 اما ما يذوق فيه فان ما كولا  
 فطاهر والاغتف (درون)  
 وخنثي) أفادجه ما نجاسة  
 خروكل حيوان غير الطيور  
 وقال لا نجاسة وفي الشر بلالية  
 قوله ما الطهر وطهرهما  
 محمد آخر للجوى وبه قال  
 مالك (ولو صابه من)  
 نجاسة (عائطة و) نجاسة  
 (حققة جعلت الخفيفة  
 تبعاً للتخليط) احتياطاً



ما كل شيء فيه ورجعه طاهر فقط فلا يقول بطهارة روث الحمارط (قوله كافي الظهيرية)  
 ونصها على ما في الجبر وان أصابه بول الشاة وبول الأدمى يجعل الخفيفة تبعاً للغليظة  
 اه وظاهره ولو الخفيفة أكثر من الغليظة كما قاله ط قلت لكن في القه... تأتي تجمع النجاسة  
 المتفرقة تجعل الخفيفة غليظة اذا كانت نصفاً أو أقل من الغليظة كافي المنية اه ونحوه  
 ما في القضية نصف النجاسة الخفيفة ونصف الغليظة يجمعان اه ويمكن أن يقال معنى الاول  
 انه اذا اختلطت الخفيفة بالغليظة جعلت تبه الغليظة فاذا زادت على الدرهم منعت الصلاة  
 كالأختلاطت الغليظة بغير طاهر ومعنى الثاني انه اذا كان كل منهما في موضع ولم يبلغ كل منهما  
 بأفراجه المقدور المانع فخرج الغليظة لو كانت أكثر أو مائة الخفيفة فاذا زاد مجموعهما على  
 الدرهم منع ولو كانت الخفيفة أكثر ترحت فاذا بلغ مجموعهما ربع الثوب منع والحاصل انه  
 ان اختلط اخرج الغليظة مطلقاً والا فان تساوى أو زادت الغليظة فكذلك والآن ترجع  
 الخفيفة فاعلم هذا التحرير (قوله ثم في أطلقوا النجاسة الخ) أي كاط لا تقام النجاسة  
 في الأسائر النجاسة وفي جلد الحية وان كانت مذبوحة لان جلد الحية لا يحتمل الدباغة اه بجر  
 (قوله فظاهر الغليظة) هو صاحب الجبر حيث قال وظاهره انهم امة غليظة وانهم المراد عند  
 إطلاقهم (قوله دون) بالربع نائب فاعل عن (قوله وثوب) أي ونحوه كالخف فانه يعتبر فيه  
 ربع والربع والمراد ربع مادون الكعبين لا ما فوقه الا انه زائد على الخف اه ثانية (قوله ولو  
 كبير الخ) اعلم انهم اختلفوا في كيفية اعتبار الربع على ثلاثة أقوال فقبيل ربع طرف  
 أصابعه النجاسة كالذيل والكعب والآخر يصح ان كان المصاب ثوباً وربع العضو المصاب كاليد  
 والرجل ان كان يداناً صححه في النجاسة والمحيط والمجتي والسراج وفي الحقائق وعليه الفتوى  
 وقيل ربع جميع الثوب والبدن وصححه في المبسوط وهو ما ذكره الشارح وقيل ربع أدنى  
 ثوب يتجوز فيه الصلاة كالترقان لا قطع وهـ ذاهب ما روي فيه اه اسكنه فاصبر على الثوب  
 فقد اختلف التصحيح كما ترى لكن ترجع الاول بان الفتوى عليه ووفق في الفتوح بين الأخيرين  
 بان المراد اعتبار ربع الثوب الذي هو عليه سواء كان ساتراً لجميع البدن أو أدنى ما يتجوز فيه  
 الصلاة اه وهو من جداول نقل القول الاول أصلاً بجر (قوله ورجعه في الثوب) أي بانه  
 ظاهر كلام الكثر بتصح المبسوط لو بان المانع هو الكثرة الفاحش ولا شك ان ربع المصاب  
 ليس كثيراً فضلاً عن أن يكون فاحشاً اه أقول تصحيح المبسوط معارض بتصحيح غيره والمراد  
 بالكثرة الفاحش ما كثر بالنسبة إلى المصاب فربع الثوب كثر بالنسبة إلى الثوب وربع الذيل  
 أو الكعب مثلاً كثر بالنسبة إلى الذيل أو الكعب وكذا ربع أدنى ثوب يتجوز فيه الصلاة كثر  
 بالنسبة إليه كما صرح بذلك في الفتوح (قوله وان قال الخ) فيه نظر لان لفظ الفتوى أكد من  
 لفظ الاصح ونحوه منع ومفاده ترجع القول بربع المصاب وهو فادما من الجبر اه  
 اعترضه الخبير الرمي بان هذا القول يؤدي إلى التمسك بدلالة الخفيفة فانه قد لا يبلغ ربع  
 المصاب الدرهم فيلزم به ما نفي الخفيفة مع أنه معقود عنه في الملاحظة اذ لو كان المصاب الاغلة  
 من البدن يلزم القول بمنع ربعها على القول بمنع ربع المصاب اه وفيه نظر لان مقتضى قواهم  
 كاليد والرجل اعتبار كل من اليد والرجل بتمامه عضواً واحداً فلا يلزم ما قاله تأمل

كافي الظهيرية ثم متى  
 أطلقوا النجاسة فظاهره  
 التقليل (وعلى دون ربع)  
 يجمع بين (ثوب) ولو كبيراً  
 هو المختار وذكره الحلبي  
 ورجعه في الثوب على التقدير  
 بربع المصاب كيدوكم وان  
 قال في الحقائق وعليه  
 الفتوى (من) نجاسة  
 (مخفة كبول ما كول)

قوله والآخر يضرب هو بكسر  
 الدال المهملة وسكون  
 الخاء المهملة وبالصاد  
 المهملة قيل معرب وقيل  
 عربي وهو عند العرب  
 البنية والدرهم  
 والآخر مصنفه والجمع  
 دخارص كافي المصباح اه  
 من شرح الشيخ اسمعيل  
 اه منه

(قوله ومنه القرس) أي من الماء كول وانما عليه اللايتوهم أنه داخل في غير الماء كول  
 عند الامام فيكون مغلاً لان الامام انما كره له تنزيهاً أو تحريماً على اختلاف التصحيح  
 لانه آلة الجهاد لا لان له نجس بل لئلا يسهل أن يورث طاهراته كافي الجبر (قوله وطهره محمد)  
 الضهير ببول الماء كول الشامل للقرس ح (قوله وصح) صحه في المبسوط وغيره وهو رواية  
 الكرخي كما مر وروى الهندي وروى النجاسة وصححه الزياي وغيره قال في الجبر والاولى  
 اعتقاده لما وافقه المتون ولما قال في الحديث انه أوجه (قوله ثم الخفيفة انما تطهر في غير الماء)  
 اقتصر في الكافي على ظهوره في الثياب قال في الجبر والبدن كالثياب فاذا اجم الشارح يمكن  
 اظاهر من كلام الكافي الاحتراز عن المانعات لا عن خصوص الماء والحاصل أن المانع متى  
 أصابه نجاسة خفيفة أو غليظة وان قلت نجس ولا يعتبر فيه ربع ولا درهم ثم تظهر الخفة  
 فيما اذا أصاب هذا المانع ثوباً أو بدنانية متبر فيه الربع كما أفاده الرخوي واستثنى ح خرطيه  
 لا يؤكل بالنسبة إلى البئر فانه لا نجس به الا عند موصونه كانه في البئر (قوله وعني دم  
 سم) صرح بالفعل إشارة إلى أن قول المصنف ودم سم الخ منه طرف على قوله دون ربع ثوب  
 (قوله والمذهب طهارتها) انما قال ذلك لان المتن يقتضي نجاستها بناء على ما روي عن أبي  
 يوسف من نجاسة دم السمك الكبير نجاسة غليظة وسور الجوار والبقل نجاسة خفيفة كما ذكره  
 في هامش الخزانة والمذهب أن دم السمك طاهر لانه دم صورة لا حقيقة - وأن - ورواه في طاهر  
 قطعاً والشك في طهوريته فيكون ما طاهره (قوله ببول انتضخ) أي ترشش وشمل بوله  
 وبول غيره بجر وكما بول الدم على ثوب القصاب حليصة عن الحارثي القديسي وظاهر التقييد  
 بالقصاب أي اللجام أنه لا يعني عنه في ثوب غير القصاب لان آلة الضرورة ولا ضرورة لغيره  
 وتأمله مع قول الجبر المار وشمل بوله وبول غيره (قوله كرس ابر) بكسر الهمزة جمع ابرة  
 احتراز عن المسألة كافي شرح النية والفتح (قوله وكذا جانب الآخر) أي الاقلا لا يجمع  
 الهندواني حيث منع بالجانب الآخر وغيره من المشايخ قالوا لا يجمع الجانبين واختاره في  
 الكافي حليصة فروس الأبرغتميل للتقابل كافي القه... تأتي عن الطائفة انك فينبه أيضاً عن  
 الكرماني أن هذا ما لم ير على الثوب والاوجب غسله اذا صار بالجمع أكثر من قدر الدرهم اه  
 وكذا نفيه عليه في شرح المقبة فقال والتقييد بعدم ادراك الطرف ذكره المعلى في نوادره عن  
 أبي يوسف واذا صرح بعض الأئمة بتقييد لم ير عن غيره منهم نصريح بخلافه يجب أن يقتصر  
 على ما هو موضع موضع احتياط ولا يخرج في الضرر عن مثله بخلاف ما لا يرى كافي أثر رجل  
 الدباب فان في الضرر زعنة جازاً طاهره اه أقول الذي يظهر لي أن هذا التقييد موافق لقول  
 الهندواني وقد علمت تصحيح غيره من المشايخ بخلافه لان مقدار الجانب الآخر من الأبرة  
 يدركه الطرف ثم رأيت في الحديث ذكر أن ما في غاية البيان من أن التقييد برؤس الأبر احتراز  
 عن رؤس المسال هو جماع الهندواني أشبه وأعله المراد بما في نوادره اه وهذا عين  
 ما فهمته وقلة الحد والحاصل أن في المسألة قولين مبينين على الاختلاف في المراد من قول محمد  
 كرس الأبر - أحدهما أنه قيد احترازه عن رأسه من الجانب الآخر وعن رؤس المسال  
 ويؤيده رواية المعلى عن أبي يوسف من التقييد بما لا يدركه الطرف ثانياً - ماله غير قيد وانما

ومنه القرس وطهره محمد  
 (خرطيه) من السباع أو  
 غيرها (غير ما كول) وقيل  
 طاهره وصح ثم الخفة انما تطهر  
 في غير الماء فظاهره  
 (دم) سم - ولعاب بقل  
 وجماد والمذهب طهارتها  
 (وبول انتضخ كرس ابر)  
 وكذا جانب الآخر وان  
 كثر بأصابع الماء للضرورة  
 لكن لو وقع في ماء قليل

مطلب  
 اذا صرح بعض الأئمة  
 بتقييد لم يصح غيره به  
 بخلافه وجب اتباعه



هو قليل للقليل ل فيه في عده سواء كان مقدار رأسها من جانب النور أو من جانب النقب  
ومثلها ما كان كراس المسألة وقد علمت أنه في الحكا في اختار القول الثاني ولكن ظاهر المتن  
والشروح اختيار الأول لأن العلة الضرورية قياسا على ما عتبه به العلوي على أرجل الذباب  
فانه يقع على النجاسة ثم يقع على الثياب قال في النهاية ولا بد من طاع الاحتراز عنه ولا بد من  
لاحد استعداد ثوب لدخول الخلاه وروى أن محمد بن عيسى بن زهير العابد بن تكاف ليدت الخلاه  
فوبان ثم تركه وقال لم يتكاف لهذا من هو خير في معنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم والخلافة  
رضي الله عنه - م اه وقد يقال ان قول المتن كروا البراءة مع لبارة مع دلالات الاحتراز عن  
الجانب الآخر ولا يجب له الاحتراز الا الهذواني وخالفه غيره من المشايخ من الذين يدفع الحرج  
ولاشك في وجود الحرج في ذلك فلذا اختاره في الحكا في اتباعا لما عليه أكثر المشايخ وقال في  
مقنن مواهب الرحمن وعنى عن رشاش بول كروا البراءة وقبل بمعنى أي أبو يوسف ان روى  
أثره فاذا قبل ضعف اعتبار ما يدركه الطرف وهو رواية المصنف السابقة وقد ظهر عما قرره  
أن الخلاف فيما يرى أثره وهو ما يدركه الطرف وأن الاربع العفو عنه وعدم اعتباره  
كما ينبغي عليه الشارح وظاهر أن المراد به ما كان مثل رأس البراءة من الجانب الآخر لا أكبر  
من ذلك وظاهر أيضا ان ما لا يدركه الطرف ما كان مثل رأس البراءة من الجانب الآخر لا يدركه  
الطرف المعتدل ما لم يقرب اليه جدا أي مع مغايرة لون الرشاش للون الثوب والافتقار ليرى  
أصلا وينبغي أنه لو شك أنه يدركه بالطرف أم لا أنه يعني عده اتفاقا لان الأصل ماهارة الثوب  
وشك فيما ينبغي هذا ما ظهر في هذا الحل والله أعلم (قوله نجسه في الأصح) قال في الحلية  
ثم لو وقع هذا الثوب المتسخ عليه البول مثل رأس البراءة في الماء القليل هل ينجس في  
الخلاصة عن أبي جعفر اقل أن يقول ينجس ولما قل أن يقول لا ينجس وهذا فرع من مثله  
الاستحباب يعني يستحب تغيير الماء ثم ابتل ذلك الموضع ثم أصاب من ذلك ثوبه أو بدنه فالتحذر  
أنه ينجس ان كان أكثر من قدر الدرهم اه ثم ذكر في الحلية عن الكفاية ما يفيد أن  
الكلام فيما يرى أثره ثم قال وهو المتكبر اه ويدل عليه ما قدمناه من اختيار أكثر  
المتابع عدم اعتبار رأس البراءة من الجانبين خلافا للهذواني وقول الخلاصة المار المختار أنه  
ينجس ان كان أكثر من قدر الدرهم غير ظاهر لان الماء ينجسه ما قل وكثر فاذا لم ينجس باقل من  
الدرهم لا ينجس بالاكثر منه ثم علم أن وقوع الرشاش في الماء ابتداء من وقوع هذا الثوب  
فيه كافي للسراج وغيره هذا في القه - تاني عن القم تاني ان استبان أثره على الثوب بان  
تدرك العين أو على الماء بان يفرج أو يقول فلا عبرة به وعن الشيخ أنه معتبر اه وظاهره  
أن المعتمد عدم اعتبار ما ظهر أثره في الثوب والماء وفي ذلك تأييد لما قدمناه فافهم (قوله  
جوهرية) ومثله في القه - تاني وقد قدمناه عن القم أيضا خلافا لما في عليه المصنف بما  
للدور في فصل البتر فافهم ثم يؤيد معانقه القه - تاني آتيا عن القم تاني والله أعلم (قوله  
لواصل وانبط) أي ما يصب الثوب مثل رأس البراءة كما هو عبارة القنية ونفاها في البحر  
فافهم (قوله ينبغي أن يكون كالدهن الخ) أي فيكون مانعا للصلاة ووجه الحاقه بالدهن أن  
كلامه ما كان ولا غير مانع ثم منع به زيادته على الدرهم لكن قد يفرق بينهما بان البول الذي

نجسه في الأصح لان طهارة  
الماء كالجوهرة وفي  
القنية لو أنه لم وانبط  
وزاد على قدر الدرهم ينبغي  
أن يكون كالدهن النجس  
إذا انبط

كروا البراءة كالدهر للضرورة ولم يفتقر رافقه قدر الدرهم بدليل ما في البحر أنه موقوف عنه  
للضرورة وان امتنع الاثوب اه ومع لم أن ما عدا الثوب يزبد على الدرهم وكذا قول  
الشارح وان أكثر بأصابة الماء فانه لا يفرق بين أكثره بالماء وبين اتصال بعضه ببعض  
ونظيره ما ليس فيه قوة السيلان من الخارج من الجسد فانه لا يقطر الا اعتبارا وان كروا  
الاثوب وقد صرح في الحلية بعين ما قلناه قال ما ليس بكثير من النجاسة منه ما هو مذهب  
الاعتبار فلا يجمع بحال وعليه ما في الحاوي القدسي أن ما أصاب من رش البول مثل رؤس  
الابر وشحوه الدم على ثوب القصاب وما لا ينقض الموضوع من به الجرح أو التي معفو عنه وان  
كثروا ما في الحلية من أنه لو أصاب موضع ذلك الرش ما فانه لا ينجسه اه ثم لو كان الرش على يدرك  
بالطرف بان كان أكبر من رؤس البراءة من الجانب الآخر عني ما مر فانه يجمع وينع وان كان  
في مواضع متفرقة كما علم عائد مناه عن القه - تاني عن القم تاني وفي القه - تاني أيضا لو  
أصاب قدر ما يرى من النجاسة أو بأصابة عامة وفيه ما وروى بل - تلا مع الصلابة إذا كان بحيث  
إذا جمع صار أكثر من قدر الدرهم اه لكن كلام القنية مصرح في أن الذي يجمع وينع  
ما كان مثل رؤس البراءة كما قدمناه في عده ما عتبه من أن ما كان كذلك فهو مذهب الاعتبار  
ولا ينجمه هذا التاويل فافهم واغتم هذا التصريح (قوله وطین شارع) مبتدأ خبره قوله عن  
والشارع الطريق ط وفي القميص طين الشوارع عفو وان ملا الثوب للضرورة ولو لم يخطأ  
بالعذر ان وقبور الصلابة اه وقد مناهنا اه ذاقا منه المشايخ على قولهم رد آخر  
بطهارة الروث والحق ومقتضاه أنه طاهر لكن لم يقبله الا حاكم الخوافي كافي الخلاصة قال في  
الحلية أي لا يقبل كونه طاهرا وهو متجه بل الاشبه المنع بالقدر القاض منه اللين ابتلى به  
بحيث يجي ما يذهب في أيام الاحوال في بلادنا الشامية لعدم اتفكاك طرقاتها من النجاسة  
غالباً مع عدم الاحتراز بخلاف من لا يجرى الأمر في هذه الحالة فلا يعني في حقه حتى ان هذا  
لا يصح في ثوب ذلك اه أقول والعفو موقوف بما اذا لم يظهر فيه أثر النجاسة كما قلنا في القم  
عن القنيس وقال القه - تاني انه الصحيح لكن حكى في القنية قولين وارضاهاما حكى عن أبي  
نصر الدبوسي أنه طاهر الا اذا رأى عين النجاسة وقال وهو صحيح من حيث الرواية وقريب  
من حيث المنصوص ثم نقل عن غيره فقال ان غلبت النجاسة لم يجز وان غلب الطين فطاهر  
ثم قال رانه حسن عند المصنف دون المماند اه والقول الثاني مبني على القول بانه اذا اختلط  
ما وقراب وأحد ما ينجس فاعبرة للغالب وفيه أقوال ستأتي في القروع والخاص ل أن الذي  
ينبغي أنه حيث كان العفو للضرورة وعدم إمكان الاحتراز ان يقال بالعفو وان غلبت  
النجاسة ما لم ير عينه أو أصابه بلا قصد وكان عن يذهب ويجبي من الاضطرورة وقد حكى في  
القنية أيضا قولين فمالوا بابتداء قدماء عارض في الاسواق الغالبة النجاسة ثم نقل أنه لو أصاب  
نوب طين السوق أو السكنة ثم وقع الثوب في الماء تنجس (قوله وبخار نجس) في القم صحت  
لرجح بالعذر ان وأصاب الثوب ان وجبت رائحته تنجس لكن نقل في الحلية أن الصحيح  
أنه لا ينجس وما يذهب الثوب من بخارات النجاسة قبل نجسه وقيل لا وهو الصحيح وفي الحلية

مطلب  
في القم عن طين الشارع  
وطین شارع وبخار نجس



استنقى بالماء ونحوه من غير ان يغيب عنده عامة المشايخ وهو الاصح وكذا اذا كان سراويله  
 مبتلا وفي الثانية ماء الطابق نجس قياسا لا استصحابا وصورته اذا احرقت العذوة في بيت  
 فاصاب ماء الطابق فوب انسان لا يقبده استصحابا فاما يظهر أثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل  
 اذا كان حارا وعلى كونه طابقا او كان فيه كوز معلى فيه ماء فترسخ وكذا الحمام لو فيه نجاسات  
 فعرق حيطانها وكرواتها وقفاطها قال في الحلية والظاهر العمل بالاستحسان ولذا اقتصر عليه  
 في الخلاصة والطابق الغطاء العظيم من الزجاج او الالين اه وقال في شرح المنية والظاهر  
 ان وجه الاستحسان فيه الضرورة لئلا يضره وعليه فلو استقطرت النجاسة فاستنقى النجاسة  
 لا تنفاه الضرورة فبقى القياس بلا معارض وبه يذهب لم ان ما يذهب من قطر من دردى الخمر وهو  
 المسمى بالعرق في ولاية الروم نجس حرام كسائر اصناف الخمر اه اقول واما النوشادر  
 المستصحب من دخان النجاسة فهو طاهر كايه لم يحاصر وأوضعه سيدي عبد الغنى في رسالة  
 سماها التحاف من يادر الى حكم النوشادر (قوله وغبار مرقين) بكسر السين أي زبل ويقال  
 سرجين كما في القاموس قال في القنية والجمالية لغير النجس اذا وقع في الماء انما له برة  
 لا قرب اه وقطعه المصنف في ارجوزته وعلمه في شرحها بالضرورة (قوله ومحل كلاب) في  
 المنية مسمى كلب على الطين فوضع رجل قدمه على ذلك الطين نجس وكذا اذا مشى على نيل  
 رطب ولو جامدا فلا اه قال في شرحها وهذا كما بناء على أن الكلب نجس العين وقد تقدم  
 ان الاصح خلافه ذكره ابن الهمام اه ومثله في الحلية (قوله وانتضاح غلة الخ) ذكر  
 المسئلة في شرح المنية الصغير عن الثانية وقد رأيت في الثانية ذكرها في بحث الماء المستعمل  
 لكن غلة النجاسة كغلة الحدث بناء على القول بنجاسة الماء المستعمل ويدل لها  
 ما قدمناه عن القهستاني عن الترمذي وفي الفتح وما تروى عن القاسم من غلة الميت مما  
 لا يمكنه الامتناع عنه مادام في علاجه لا يقبضه عموم البلوى بخلاف الغلات الثلاث اذا  
 استنفذت في موضع فاصابت شيئا نجسه اه اي بناء على ما عليه العامة من أن نجاسة الميت  
 نجاسة ميت لا حدث كما هو ظاهر في اول فصل البئر واخر في الثلاث عن الغلة في المرة الرابعة  
 فانما طاهرة (قوله وماه) بفتح الدال قوله نجس بالكسر ونجس الاول بالفتح قال القهستاني  
 ويجوز فيه الكسر (قوله اي جرى) فسر الورود به ليتأتى له التفصيل والخلاف الاذان  
 ذكرهما والا فالورود اعم لانه يشمل ما اذا جرى عليه او على أرض أو سطح وما اذا صب  
 فوقها في آنية بدون جريان وايضا فان الجريان يبلغ من الصب المذكور فصرح به مع علم  
 حكم الصب منه بالاولى دفعا لتوهم عدم ارادته فافهم ثم كان الاولى ابقاء المتن على ظاهره  
 لانه اشارة الى خلاف الشافعي حيث حكم بطهارة الوارد دون المورد وايضا فان الجاري  
 فيه تفصيل وهو انه اذا جرى على نجاسة فاذهم او امتلأ بها ولم يظهر أثره فيه فانه لا نجس  
 كما قدمناه في طهارة الارض المتنجسة وتقدم ما يدل عليه في باب المياه عند هذا الكلام على  
 تعريف الماء الجاري وتقدم هناك ان الجاري لا نجس ما لم يظهر فيه أثر النجاسة وأنه يسمى

مطلب  
 العرق الذي يستطير من  
 دردى الخمر نجس حرام  
 بخلاف النوشادر

وغبار مرقين ومحل كلاب  
 وانتضاح غلة لا تطهر  
 مواضع نظرها في الاما عفو  
 (وماء) بالماء (ورد) اي  
 جرى (على نجس نجس)  
 اذا ورد كله أو كثر ولو  
 أقله لا

جاري وان لم يكن له مدد وأنه لو صب ماء في ميزاب قد وضاه حال جريانه لا نجس على رواية نجاسة  
 المستعمل وأنه لو سال دم رجله مع العصب لا نجس خلافا لحدود مناعن الخزانة والخلاصة  
 انما آن ماء أحدهما طاهر والاخر نجس فصبا من مكان عال فاخذ طافي الهواء ثم نزل طاهر كله  
 ولو أجرى ماء الاثني في الارض صار بمنزلة ما جاز اه وقال في الضياء من فصل الاستنجاء ذكر  
 في الوقعات الحسنة لو أخذ الاثني فصب الماء على يده للاستنجاء فوصات قطرة بول الى الماء  
 النازل قبل أن يصل الى يده قال بعض المشايخ لا نجس لانه جاري فلا يتأثر بذلك قال حسام الدين  
 هذا القول ليس بشي والالزم أن تكون غلة الاستنجاء غير نجسة قال في المضمرات وفيه نظر  
 والفرق أن الماء على كف المستنقى ليس بجاري وان سلم فأنثر النجاسة يظهر فيه والجاري اذا  
 ظهر فيه أثر النجاسة صار نجسا والماء النازل من الاناء قبل وصوله الى الكف جاري ولا يظهر فيه  
 أثر القطرة فالتباس أن لا يصير نجسا وما قاله حسام الدين احتياط اه ويؤيد عدم النجس  
 ما ذكرناه من الفروع واثقه اه ولم وهذا بخلاف مسئلة البقية فان الماء الجاري عليه المذهب  
 بالنجاسة ولم يستمسكها بل هي باقية في محلها او عينها قائمة على أن فيها اختلافًا ولهذا استدرك  
 الشارح بقوله ولكن قد مضى أن العبرة بالآثار فاعلمت من غير هذه المسئلة فانك لا تجده في غير هذا  
 الكتاب والحديث المالك الوهاب (قوله بكيفية في شرح الخ) أي فانما اذا ورد عليها كل الماء  
 أو أكثره فهو نجس ولو أقله فطاهر (قوله لكن قد مضى الخ) أي في بحث المياه وقد مضى الكلام  
 في ذلك متوفى قد ذكره بالمرجمة (قوله أي اذا وردت النجاسة) سواء كانت مجردة أو موصوبة  
 بنوب ح (قوله على الماء) أي القليل (قوله اجماعا) أي مناه من الشافعي بخلاف المسئلة  
 الاولى كما يظهر قريبا (قوله لكن الخ) استدرك على قوله نجس فانه يقتضي نجس الماء  
 بمجرد وضع النوب مثله كايه نجس بمجرد وقوع العذرة منسلا فاحترز بالمتنجس عن عين  
 النجاسة كالعذرة أو غلة ح (قوله مالم يفصل) أي الماء أو الشئ المتنجس قال في البحر اعلم  
 أن القياس يقتضي نجس الماء بأقل الاثني بالنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان النوب  
 في اجانة أو ورد الماء عليه أو بالعكس عندنا فهو طاهر في الحل نجس اذا انفصل سواء تغير  
 أو لا وهذا في الماهين اتفاقا أما الثالث فهو نجس عنده لان طهارته في الحل ضرورة ظاهرية وقد  
 زالت طاهر عندهما اذا انفصل والاولى في غسل النوب نجس وضعه في الاجانة من غير ماء  
 ثم صب الماء عليه لا وضع الماء ولا خروجه من خلاف الامام الشافعي فانه يقول بنجاسة الماء  
 اه ولا فرق على المعقدين النوب المتنجس والعضو اه ط (قوله قد مضى) بفتح القاف والذال  
 المجعومة والمراد به العذرة والروث كما هو في المنية (قوله والا) أي وان لا نقل انه لا يكون نجسا  
 وظاهره أن العلة الضرورية وصريح الدور وغيرهما أن العلة هي انقلاب العين كما يأتي لكن  
 قد مضى عن التبعي أن العلة هذه وأن الفتوى على هذا القول للبلوى فافهم ان عموم البلوى علة  
 اعتبار القول بالطهارة العلة بانقلاب العين قدبر (قوله كان حارا أو خنزيرا) أعاد أن الحار  
 مثال لا يفسد احتمازي وأشار باطلاقة الى أنه لا يلزم وقوعه وهو حي فانه لو وقع في المعطلة بعد  
 موته هو كذلك كما في شرح المنية (قوله حارة) بفتح الحاء الموهلة وكون الميم وفتح الهمزة  
 وجه التائيد قال في القاموس الطين الاسود المتقح ح (قوله لانقلاب العين) علة لكل

بكيفية في نهر أو نجاسة على  
 سطح لكن قد مضى أن العبرة  
 بالآثر (كعبه) أي اذا  
 وردت النجاسة على الماء  
 نجس الماء اجماعا لكن  
 لا يحكم بنجاسته اذا لاقى  
 المتنجس مالم يفصل فيحفظ  
 (لا) يكون نجسا (رماد قد)  
 والالزم بنجاسة الخبز في سائر  
 الامصار (و) لا (ملح) كان  
 حارا أو خنزيرا ولا قد  
 وقع في يترنصار حارة لانقلاب  
 العين به يقتضي (وغسل طرف  
 نوب) أو بدن (اصابت  
 نجاسة محلا منه







وأجيب بأنه قد أشار إلى اشتراط المظهر بقوله يظهر ففهم منه أنه لا بد من مظهر كذا في الجوهرية  
 وفيه نظر (قوله كاون وريح) الكاف استعارة لانه المراد بالانحراف هو ما ذكره فقط كما فسره به  
 في البحر والفتح وغيرهما وأما العلم فلا بد من زواله لان بقاءه يدل على بقاء العين كما نقل عن  
 العرب - دى واقتصر القهستاني على نفسه - في الانحراف بالريح فقط وظاهره أنه يعني عن الراحة  
 بعد زوال العين وان لم يشق زواله أو في البصر أنه ظاهره ما في غاية البيان أقول وهو صريح ما نقله  
 فوح أقن دى عن المحيط حيث قال لو غسل الثوب عن الخمر ثلاثا وراحت بها باقية طهر وقيل  
 لا ما لم تزل الرائحة (قوله لازم) أي ثابت وهو ثابت لا أثر (قوله حار) بالحساء الملهمة أي مسخن  
 (قوله وضوء) أي كثر وضوءاثنان (قوله بل يطهر الخ) اضرب استعالي ط (قوله بخص) بخص  
 بكسر الباء أي متخص اذ لو كان بين النجاسة كالماء وجب زوال عينه وطهره وريحته ولا يضر  
 بقاء لونه كما هو ظاهر من مثله الميتة أفاده ح (قوله والاولى غسلة الخ) اعلم أنه ذكر في الميتة  
 أنه لو أدخل يده في الدهن النجس أو اختصبت المرأة بالحناء النجس أو صبغ الثوب بالصبغ  
 النجس ثم غسل كل ثلاثا طهر ثم ذكر عن المحيط أنه يطهر ان غسل الثوب حتى يصفر الماء  
 ويذهب - بل أبيض اه وفي الثانية اذا وقعت النجاسة في صبغ فانه يصبغ به الثوب ثم يغسل  
 ثلاثا يطهر كالمرة اذا اختصبت بجماء نجس اه وذ كر مثله الحناء في موضع آخر مطابقة  
 أيضا قال وينبغي أن لا يطهر مادام يخرج الماء أو يلبس الحناء فله لم أن اشتراط صفو الماء  
 اما قول ثان كذا يشر به كلام المحدث أو هو تقييد لا لا لاق القول الاول ويان له كذا يشر به  
 قول الثانية وينبغي وعلى كل فكلام المحيط والثانية يشر باختيار ذلك الشرط ولذا اقتصر  
 على ذكره في الفتح هذا وقد ذكر في الفتح كلاما مناسبه اليه صاحب الحلية  
 وهو أن مثله الاختصاص أو الصبغ بالحناء أو الصبغ النجس ونحوه في اليد في الدهن النجس  
 مبنية في الاصل على أحد قواين اما على أن الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاءه واما على ما روي  
 عن أبي يوسف من أن الدهن يطهر بالغسل ثلاثا بان يجعل في اناء فيصب عليه الماء ثم يرفع  
 ويراق الماء وهكذا ثلاث مرات فانه يطهر وعليه الفتوى خلافا لما ذكره في شرح الميتة فن  
 بقى ذلك على الاول اشترط في هذه المسئلة صفو الماء ليكون اللون الباقي أثر اشق زواله في معنى  
 عنه وان كان ربا تفيض على ثوب آخر أو ظهر في الماء عند غسله في وقت آخر والقول  
 باشتراط غسله ثلاثا بعد صفو الماء ضعيف ومن بقى على الثاني اكتفى بالغسل ثلاثا لان الحناء  
 والصبغ والدهن المتنجسات تصير طاهرة بالغسل ثلاثا لا يشترط بعد ذلك خروج الماء صافيا  
 اه وقد أطال في الحلية في تحقيق ذلك كما هو دأبه ثم رجع إلى البناء على الاول وقال انه الاشبه  
 فليكن التعويل عليه في الفتوى اه ولا يخفى أنه تزعج لما في المحيط والثانية والفتح فكان  
 على الشارح الجزم به اذ لم يرد من رجع - لانه فانه - ثم قال - دى عبد الفتى وهذا بخلاف  
 المصوغ بالدم كالشباب الجر التي تجلب في زمان من ديار بكر فلا تطهر أبدا ما لم يخرج الماء  
 صافيا ويغنى عن اللون ومن هذا القبيل المصوغ بالدودة فانه ميتة نجسة في الدم النجس  
 ما لم تكن من دود يتروك في الميتة تكون طاهرة لكن - بها باطل - ولا يضر من غفلها ولا يمان  
 عنها بالقبض لان الميتة ليست بحال اه ملخص أقول الذي يظهر أن هذه الدودة ان كانت غير

مطلوب  
 في حكم المصبغ والاختصاص  
 فالمصبغ أو الحناء النجسين  
 وفي حكم الوشم

كلون وريح (لازم) فلا  
 يكلف في ازالته الى ماء حار  
 أو ما يور ونحوه بل يطهر  
 بالماء صبغ أو خضب بخص  
 بثلاثة ثلاثا والاولى غسلة  
 الى أن يصبغ بالماء

مائة المولد وكان له ادم - مثل فهي نجسة والانتظار فلا يحكم بنجاسته قبل العلم بحقيقة ما  
 وأما حكم - بها فانه ينجى جوارزه كما جازوا بيع السرقة لا انتفاع به وكذا بيع دود القز وبضه لانه  
 مال يرض به وهو المقتى به وكذا بيع النحل والعاق مع نصر يحكم بانه لا يجوز بيع الهوام وهذه  
 الدودة عند اهل زماننا من أعز الاموال وانقسموا الضمة بين الأكثرين دود القز وقد سمعت ان  
 الدودة نوعان نوع منها حيوان فيحق بالنخل او بالخمر ونوع منها ياتي في الاجود في المصبغ الاول  
 والله اعلم (تنبيه مهم) - يستفاد مما مر حكم الوشم في شحور اليد وهو انه كالاختصاص او المصبغ  
 بالمتنجس لانه اذا غرزت اليد او الشفة مثلا بآبرة ثم شحى محلها بكحل او غيره لم يضر بخص  
 السكل بالدم فاذا جدد الدم والتام الجرح بقى محله اخضر فاذا غس - ل طهر لانه أثر يشق زواله  
 لانه لا يزول الا بسلخ الجلد او جرحه فاذا كان لا يكف بازالة الاثر الذي يزول به حار أو صابون  
 فعدم التكليف هنا أولى وقد صرح به في القنية فقال ولو اتخذه في يده وشح لا يلزمه السليخ اه  
 لكن في الخيرة لو أعاد - منه ثانيا وبنت وقوى فان امكن قلبه بلا ضرر فله - والا فلا وتخص  
 به ولا يؤم - دامن الناس اه أي بناء على نجاسة السن وهو خلاف ظاهر المذهب قال  
 العلامة اميرى ومنه يعلم حكم الوشمة ولا ريب في عدم جواز كونه اماما بجميع النجاسة ثم نقل  
 عن شرح المشارق لاهلالة الاكل انه قيل يصير ذلك الموضع نجسا فان لم يكن ازالته الا بالجرح  
 فان خيف منه الهلاك او فوات عضو لم تجب والاوجب وبناؤه - يانم والرجل والمرأة فيه  
 سواء اه أقول وعليه لو أصاب ما قبله أو ما بعده نجس - ما كان تغييره الاكل بقيل بقيد عدم  
 اعتقاده وهو مذهب الشافعية فالظاهر أنه نقلة عنهم والفرق بين الوشمة وبين السن على القول  
 بنجاسته ظاهر فان السن عين النجاسة والوشمة أثر فان ادعى أن بقاء اللون دليل على بقاء  
 العين ودبان المصبغ والاختصاص كذلك فيلزم عدم طهارته وان فرق بان الوشمة - امتزجت  
 بالدم والتامت - به بخلاف المصبغ نقول ان ما تدخل في الدم لا يؤمر بغسله كالموتشرب  
 النجاسة في يده مثلا وما على سطح الجلد مثل الحناء والصبغ وقد صرحوا بانه لو كحل بكحل -  
 نجس لا يجب غسله ولما جرح صلى الله عليه وسلم في احد - دجأت فاطمة رضي الله عنها فاحرق  
 - صير او كدت به حتى التصق بالجرح فاصف ذلك الدم وفي مقصدات الصلاة من خزانة الفتاوى  
 كسر عظمه فوصل بعظم الكعب ولا يزع الا بضرر جازت الصلاة ثم قال لو في يده تصاور يوم  
 الناس لا تذكر امامته اه وفي الفتاوى الخيرية بمن كتاب الصلاة مثل في رجل - ل على يده وشم  
 هل تصح - لانه وامامته - مأم لا اجاب نعم تصح صلاته وامامته بلا شبهة والله اعلم اه (قوله  
 الادهن وذلك ميتة) الاولى ان يقول الاول ذلك دهن ميتة لان الودك الدم كافي القاموس  
 (قوله - في لا يدبغ به جلد) أي لا يحل ذلك وان كان لو ديبغ ثم غسل طهر قال في القنية  
 السكينة المدبوغ بعد الخنزير اذا غس - ل يطهر ولا يضر بقاء الاثر وفي الخلاصة واذا دبغ  
 الجلد بالدهن النجس يغسل بالماء ويطهر والقشر بعقو اه (قوله بل يستنج به الخ) ظاهر  
 ما - ياتي في باب البيع الفاسد انه لا يحل الانتفاع به أصلا وانما هذا في الدهن المتنجس فقط  
 يؤيده ما في صحيح البخاري عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يقول وهو  
 بمكة ان الله حرم - مع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فويل يا رسول الله أرايت تصوم الميتة

مطلوب  
 في حكم الوشم  
 ولا يضر أثر دهن الادهن  
 وذلك ميتة لانه عين النجاسة  
 حتى لا يدبغ به جلد بل  
 يستنج به في غير مسجد (و)  
 يطهر محل (غيرها) أي غير  
 مرتبة (بغلبة ظن غاسل)  
 لونه مكافا



فانه يطل به المصن ويدهن بها المودو يستصحب الناس قال لاهو حرام الحديث (قوله  
والاغتسل) اي وان لم يكن الغسل مكافا لما كان صغيرا او مجنونا لم يمتنع من الاستعمل  
لأنه هو المحتاج اليه زياي (قوله طهارة) بالنصب مفعول ظن (قوله بلا عدد به يفتي)  
كذا في المنية وظاهره انه لو غلب على ظنه زوالها مرة اجزا وبه صرح الامام الكرخي في  
مختصره واختاره الامام السيدي وفي غاية البيان ان التقدير بالثلاث ظاهر الرواية  
وفي السراج اعتبار غلبة الظن بخلاف العراقيين والتقدير بالثلاث مختار البخاريين والظاهر  
الاول ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا فالثاني اه بحر قال في التمهيد وهو قوته في حسن  
اه وعليه يرى صاحب المختار انه اعتبر غلبة الظن الا في الموسوس وهو ما مضى عليه المصنف  
واقتضيه في الحلية وقال وقدم في الجم الغفيرة عليه في الاستحباب اقول وهذا مبني على تحقق  
الخلاص وهو ان القول بغلبة الظن غير القول بالثلاث قال في الحلية وهو الحق واستشهد  
به كلام الحماوي القسدي والهيوط اقول وهو خلاف ما في الكافي عما يقتضي انهم اقول  
واحد وعليه مشي في شرح المنية فقال فلم يهـ ذان المذهب اعتبار غلبة الظن وانما مـ مرة  
بالثلاث لخصوا ما في الغالب وقطعوا الموسوسة وانه من اقامة السبب الطاهر مقام السبب  
الذي في الاطلاع على حقيقة مسر كالمـ مرقم مقام المشقة اه وهو مقتضى كلام الهـ مـ مـ  
وغيره واقتصر عليه في الامداد وهو ظاهر المتن حيث صرحوا بالثلاث والله اعلم (قوله  
لوسوس) قدره اختيار المصنف عليه في السراج وغيره بناء على تحقق الخلاف والافكلام  
المصنف تبعا للدرر كعبارة الكافي والهداية وغيره اظاهروا في خلافه والموسوس به كسر  
الواو لانه مـ قد عاين في ضميره ولا يقال بالفتح وان كان موسوس له او اليه اي يلقى اليه الوسوسة  
وهي حديث النفس كما في المغرب (قوله ثلاثا) قيد للـ ل والعصر معا على سبيل التنازع  
اول العصر فقط وبفهم منه تثليث الغسل فانه اذا عصر مرة بحيث لا يبقى التقاطر لاي عصر  
مرة اخرى الا بعد ان يغسل اه نوح ثم استراط العصر ثلاثا وظاهر الرواية عن اصحابنا  
وعن محمد في غير رواية الاصول يكتفي به في المرة الاخيرة وعن أبي يوسف انه ليس بشرط شرح  
المنية (قوله اوسبعا) ذكره في المتن والاختيار وهذا على جهة التدبير وجا من خلاف  
الامام احمد رحمه الله تعالى ويندب ان تكون اجدا من تراب خروج من خلافه وخلاف  
الشافعي ايضا والنجاسة كلبية (قوله فيما يصير) اي تقييد الطهارة بالعصر انما هو فيها  
ينعصر ويأتي محتمل زمنا (قوله بحيث لا يقطر) تصويرا لمبالغة في العصر ط وظاهر  
الحديث ان المبالغة فيه بشرط في جميع المرات وجملة ما في الدرر شرط للمرة الثالثة فقط  
وكذا في الايضاح لابن الكمال ومدر الشريعة وكافي النسفي وزاد في الحلية الى تناوي  
أبي الليث وغيرهما ثم قال وينبغي اشتمالها في كل مرة كما هو ظاهر الخاتمة حيث قال غـ ل  
الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته أكثر من ذلك ولم يبالغ فيه مـ مـ مـ مـ مـ لا يجوز اه  
نأمل (قوله طهر بالنسبة اليه) لان كل أحد مكاف بقدرة وسعه ولا يكاف ان يطالب من  
هو أقوى ابعصر قوته شرح المنية قال في البحر خصوصا على قول أبي حنيفة ان قدرة الغير  
غير معتبرة وعليه الفتوى (قوله الاظهر نعم لا ضرورة) كذا في التمهيد عن السراج اي ان لا يلزم

والاغتسل (طهارة)  
مما هو بلا عدد به يفتي  
(وقدر) ثلاثا وسوس  
(بغسل وعصر ثلاثة)  
أوسبعا (فيما يصير)  
مما لا يجزئ لا يقطر ولو  
كان لو عصره غيره طهر  
بأنه نسبة اليه دون ذلك  
الغير ولو لم يبالغ لفته هل  
يطهر الاظهر نعم لا ضرورة  
(و) قلند

اصاعة المال قال في البحر ان اختار في الخاتمة عدم الطهارة اه قلت وبه جزم في الدرر  
وعليه فاطاهر انه يعطى حكم ما لا يصح من تثليث الجفاف (قوله بتثليث جفاف) اي  
جفاف كل غسلة من الغسلات الثلاث وهذا بشرط في غير البدن ونحوه اما فيه فمقوم مقامه  
توالي الغسل ثلاثا قال في الحلية والظاهر ان كلاما من التوالى والجفاف ليس بشرط فيه  
وقد صرح به في النوازل وفي الاخيرة ما وافقه اه واقره في البحر وفي الخاتمة اذا جرى ماء  
الاستحباب فقت الجفاف ولم يدخل فيه لا بأس به ويظهر الخلف تبعا كما قلنا في عروة الا برقي اذا  
أخذها يد نجسة وغسل يده ثلاثا طهر العروة تبعا لليد (قوله اي انقطاع تقاطر) زاد  
الفتاوى وذهب التدقيق في التاتر خاتمة حد التحقير أن يصير بحال لا يتقبل منه اليد  
ولا يشترط صيرورته يابا جدا اه ثم هل يلزم ذهاب أثر شق زواله ذكره في الحلية ان هذا ما  
في المنية عن الهيوط نعم بخلاف الثوب وقال والتفرقة بينهما ما لا تدري عن شق اه واقره  
في البحر والنوادر لكن في شرح المنية تعقب ما في الهيوط ثم قال فالجواب ان زوال اثره بشرط في  
كل موضع مالم يشق كفيما كان التطهير وبأي شيء كان فيحفظ ذلك اه ونحوه في حاشية الوافي  
على الدرر (قوله اي غير منعصر) اي بان تعصره كالخزف أو تعصر كالبساط أفاده في  
شرح المنية (قوله عما يشرب النجاسة الخ) حاصله كافي البدائع أن المتنجس اما أن لا يشرب  
فيه اجزاء النجاسة أصلا كالأواني المتصدئة من الطير والنحاس والخزف العتيق أو يشرب  
فيه قليلا كالبدن والخف والنعل أو يشرب كثيرا في الأول طهارته بزوال عين النجاسة  
المرئية أو بالعد على ما مر وفي الثاني كذلك لان الماء يخرج ذلك القلب فيحكم بطهارته  
وأما الثالث فان كان مما يمكن عصره كالتياب فطهارته بالغسل والعصر الى زوال المرئية  
وفي غيرهما بتثليثهما وان كان مما لا يمكن عصره كالخزف العتيق من البردي ونحوه ان علم أنه  
لم يشرب فيه بل أصاب ظاهره بطهر بازالة الماء من أو بالغسل ثلاثا بلا عصر وان علم أنه  
كان خزفا لم يدبوا الجاد المدبوغ بدهن نجس والخنطة المنتفضة بالنجس فعد محسوبا لا يطهر  
أبد او عند أي يوسف يقع في الماء ثلاثا ويجفف كل مرة والاول أنيس والثاني أوسع  
اه وبه يقتضي درر قال في الفتح وينبغي تقييد الخزف العتيق بما اذا نجس رطبا والافه  
كالجديد لانه يشاهد اجتهاده اه وقالوا في البساط النجس اذا جمد في ثوبه لم يله طهر قال  
في البحر والتقييد باللبس لانه لا قطع الموسوسة والا فالذكر كور في الهيوط انه اذا جرى عليه الماء  
الى أن يتوهم زوالها طهر لان اجزاء الماء بمرور مقام العصر اه ولم يقيده باللبس اه ومثله  
في الدرر المتفق عن الشافعي وابن الكمال ولوموه الحد يد بالماء النجس بمجره بالظاهر ثلاثا طهر  
خلاف المحمـ مـ مـ لا يطهر أبدا وهذا في الحل في الصلاة ما لو غسل ثلاثا ثم طبع به فهو بطيخ  
أو وقع في ماء قليل لا نجسه فالغسل يطهر ظاهره اجماعا وقامه في شرح المنية (قوله  
والاغتسلها) المناسب فبفسـ لها الان الكلام في غير المرتبة اي ما لا يشرب النجاسة مـ مـ  
لا يشرب بطهر بالغسل ثلاثا ولو بدفـ مـ بلا تجفيف كالخزف والابواب المستعملين كالحص  
وكالسيوف والمرآة ومثله ما يشرب فيه من قليل كالبدن والنعل كما قدمنا آنفا (قوله وهذا كله)  
اي الغسل والعصر ثلاثا فيما يصير وعصر وتثليث الجفاف في غيره ط (قوله في اجابة) بالكسر

(بتثليث جفاف) اي انقطاع  
تقاطر (في غيره) اي غير  
منعصر عما يشرب النجاسة  
والاغتسلها كالحص وهذا  
كله اذا غسل في اجابة



والشديد انما يغسل فيه الثياب والجمع اجابين مصباح اي ان هذا المذكي كورناهما واذا  
 غسل ثلاثا في اجانة واحدة او في ثلاث اجانات قال في الامداد والمياه المذكية ثلاثة متفاوتة  
 في النجاسة فالاولى يطهر ما أصابته بالغسل ثلاثا والثانية بقتلين والثالثة بواحدة وكذا  
 الاواني الثلاثة التي غسل فيها واحدة بعد واحدة وقبل يطهر الاواني الثلاث بمجرى الاراقة  
 والثاني بواحدة والاول بقتلين اه بقول غسل في اجانة واحدة قال في القليض تغسل  
 الاجانة بعد الثلاث مرة اه وشمل كلامه ما لو غسل العضو في الاجانة فانه يطهر عندهما  
 وقال ابو يوسف لا يطهر ما لم يصب عليه الماء وعلى هذا الخلاف لو أدخله في خباب الماء  
 ولو في خواني غسل يخرج من النجاسة طاهر اعني حنيفة خلافهما لا اشتراط محمد  
 في غسل النجاسة الماء واشترط ابو يوسف الغسل بدائع (قوله اما لو غسل الخ) نقل هذه  
 الجملة في البصر عن السراج وتابعه من بعده حتى الشربة الى وقد صرح في شرح التنية عند  
 قوله روى عن أبي يوسف ان الجنب اذا تزرق في الحمام وصب الماء على جسده ثم على الارز  
 يحكم بطهارة الارز وان لم يصبر وفي المتن في شرط العصر على قول أبي يوسف بمكانه  
 تقدم ان هذا ظاهر الرواية على قول الكل ولو غمس الثوب في نهر جار صرة وعصره يطهر  
 وهذا قول أبي يوسف في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية انه يغسل  
 ثلاثا ويصبر في كل مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية انه يغسلها اي النجاسة الغير المرتبة  
 ثلاثا ويصبر في المرة الثالثة وقد تقدم انه غير رواية الاصول وقال في الفتح لا يفتي ان  
 المروي عن أبي يوسف في الارز اضرورة العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الروايات الظاهرة  
 فيه اه اقول لكن قد علمت ان المعنى في تطهير النجاسة المرتبة زوال عينها ولو يغسل  
 واحدة ولو في اجانة كما مر فلا يشترط فيها تيمم غسل ولا عصر وان المعنى غلبة الظن في  
 تطهير غير المرتبة بالاعداد على المقتضى به أو مع شرط التيمم على ما مر ولا شك ان الغسل  
 بالماء الجاري وما في حكمه من الغدير أو الصب الكثر الذي يذهب بالنجاسة أصلا  
 ويختلف عنه من اراد بالجرىات أقوى من الغسل في الاجانة التي على خلاف القياس لان  
 النجاسة فيها اتلاقي الماء وتسرى معه في جميع اجزاء الثوب فيبطل كل البعد التسوية بين ما  
 في اشتراط التيمم وليس اشتراطه حكما بعدا حتى يلزم وان لم يبعثه قتل معناه ولهذا قال  
 الامام الحلواني على قياس قول أبي يوسف في ازار الحمام انه لو كانت النجاسة دما أو بولا  
 وصب عليه الماء كفاه وقول الفتح ان ذلك لضرورة من العورة كما مر رده في البصر عما في  
 السراج وأقره في النهروغ غيره (قوله في غدير) اي ماء كثير له حكم الجاري (قوله أو صب  
 عليه ماء كثير) اي بحيث يخرج الماء ويختلف عنه ثلاثا لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر  
 هو الصبيح سراج (قوله بالشرط عصر) اي فيما يصبر وقوله وتجفيف اي في غير هذا  
 ان للاطلاق (قوله هو المختار) عبارة السراج وأما حكم الغدير فان غمس الثوب فيه  
 ثلاثا وقلنا بقول البلخيين وهو المختار فقد روى عن أبي حنيفة الكوفي انه يطهر وان لم  
 يصبر وقبل بشرط العصر كل مرة وقبل مرة واحدة اه وحاصله اشتراط الغسل  
 في الغدير ثلاثا عندهم مع اختلافهم في العصر فتنبه (قوله ويظهرين وغسل

أما لو غسل في غدير أو صب عليه ماء كثيرا أو جرى عليه الماء طهر مطلقا بالشرط عصر وتجفيف وتكرار غمس هو المختار ويظهر ان يغسل ودبس ودهن يغلي ثلاثا

(الخ)

(الخ) قال في الدرر ولو نجس العسل فطهره ان يصب فيه ماء بقدرة يغلي حتى يهدى الى  
 مكانه والدهن يصب عليه الماء فيغلي فيعزل الدهن الماء فيرفع بشئ هكذا ثلاث مرات اه  
 وهذا عند أبي يوسف خلاف الفقيه وهو أوسع وعليه الفتوى كما في شرح الشيخ اسمعيل عن  
 جامع الفتاوى وقال في الفتاوى السريعة يظهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التيمم وهو  
 مبني على أن غلبة الظن مجزئة عن التيمم وفيه اختلاف تصحيح ثم قال ان لفظة يغلي ذكرت  
 في بعض الكتب والظاهر ان من زيادة النافع فانما يترجم بشرط تطهير الدهن الغليان مع  
 كثرة النقل في المسئلة والتابع لهما الا ان يراد به التكرار مجازا فقهه صرح في مجمع الرواية  
 وشرح القدرى انه يصب عليه مثله ما يوجع فتلأم اه أو يحلل على ما اذا جدد الدهن  
 به بدت فيه ثم رأيت الشارح صرح بذلك في الخواص فقال والدهن السائل بلقي فيه الماء  
 والحامد يغلي به حتى يهدى الى الخ ثم اشتراط كون الماء مثل العسل أو الدهن موافق لما في شرح  
 المجمع عن الكافي ولم يذكر في الفتح والبحر وذكر القهستاني عن بعض المفتين الاكتفاء في  
 العسل والدبس بالنجس قال لان في بعض الروايات قد مر ان الماء قلت يحفل أن قد مر ان بعض  
 عن قدره بالضمير فيوافق ما ذكرناه عن شرح المجمع وبه يسقط ما نقله عن بعض المفتين وهذا  
 وفي القنية عن ركن الاثمة الصباغى أنه يرب تطهير العسل بذلك فوجده مرارا وذكر في  
 الخلاصة انه لو ماتت الفارعة في دن النشاء يطهر بالغسل ان تناسى أمره والا فلا (قوله ولم يطبخ  
 الخ) في الظهيرة ولو صببت الخمر في قدر فيها لحم ان كان قبل الغليان يطهر بالغم بالغسل ثلاثا  
 وان بعده فلا وقيل يغلي ثلاثا كل مرة بما طهر ويصبر في كل مرة وتجفيفه بالتبريد اه بصر  
 قلت لكن ياتي ببيان المقتضى به الاول وفي الثانية اذا صب الطباخ في القدر كان الخمر غرا  
 غطا قال الكل نجس لا يطهر ايد او ماروى عن أبي يوسف انه يغلي ثلاثا لا يؤخذ به وكذا الحنيفة  
 اذا طبخت في الخمر لا تطهر ايد او عذى اذا صب فيه الخمر وترك حتى صار الكل خلا لا بأس به  
 اه غامشى عليه الشارح هذا ضعيف (قوله وكذا اذا جاجة الخ) قال في الفتح انها لا تطهر ايدا  
 لكن على قول أبي يوسف تطهر والعلة واقعة لم تشر بها النجاسة بواسطة الغليان وعليه  
 اشهر ان اللحم السميط بمصر نجس لكن العلة المذكرة لا تثبت ما لم يكت اللحم بعد الغليان  
 زمانا يقع في مثله الشرب والدخول في باطن اللحم وكل منه اغبر متحقق في السميط حيث  
 لا يصل الى حد الغليان ولا يترك فيه الا مقدار ما تصل الحرارة الى ظاهر الجلد لتصل الى  
 الصوف بل لو ترك يمنع انقلاع الشعر فالاولى في السميط ان يطهر بالغسل ثلاثا فانهم  
 لا يصرون فيه عن النجس وقد قال شرف الاثمة في ذاتي الدجاجة والكروش والسميط اه  
 وأقره في البحر (قوله وفي التجنيس) هو اسم كتاب صاحب الهداية قال فيه ان هذا الكتاب  
 ايمان ما استنبطه المتأخرون ولم ينص عليه المتقدمون وعبارته هنا ولو طبخت الحنطة في الخمر  
 قال أبو يوسف يطبخ ثلاثا بالماء وتجفف في كل مرة وكذلك اللحم وقال أبو حنيفة اذا طبخت  
 في الخمر لا تطهر ايدا وبه يفتى اه اي الا اذا جعلها في خمر كانت له بعضهم عن مختصر المحيط  
 وقد مرناه عن الثانية فانهم (قوله ولو انتفعت من بول الخ) ان كان هذا قول أبي يوسف فظاهر  
 وان كان قول الامام فقهه يفرق بينه وبين طيبه بالخمر بزيادة الشرب بالطبخ ثم لا يمكن هنا

طلب في تطهير الدهن والعسل ولم يطبخ بضمير يغلي وتبريد ثلاثا وكذا اذا جاجة الحنطة حالة غلي الماء للتفت قبل شدةها ففتح وفي التجنيس حنطة طبخت في خمر لا تطهر ايداه يفتى ولو انتفعت من بول نعت



وجفت ثلاثا ولو لم يكن خبر بضمه صب فيه خل حتى يذهب أثره فبطور (فصل الاستنجاء) إزالة نجس عن سبيل فلا ينس من ريج وحصة ونوم وفصد (وهو سنة) ٣١٠ مؤكدة مطلقا وما قبل من اقتراضه نحو حبض ومجاوزه مخرج فتساع

تظهر ما يجب عليها في الخل لان البول لا يتقلب خلاصه لاف الخمر (قوله وجفت) ظاهره ان المراد النجاسة الى ان يزول الاتساخ في كل مرة (قوله فبطور) لانقلاب ما فيه من اجزاء الخمر خلا والله اعلم

(فصل الاستنجاء)

بإضافة فصل الى الاستنجاء وهو خبر لم يدركه حذف وانما ذكره في الاستنجاء مع أنه من سنن الوضوء كما قدمناه لانه إزالة نجاسة عينية كما في البحر (قوله إزالة نجس الخ) عرفه في المغرب بانه مسح موضع الخمر وهو ما يخرج من البطن أو غيبه وأورد عليه في البحر أنه يشمل الاستنجاء من الحصة مع أنه لا يثبت كما صرح به في السراج فلذا عدل عنه الشارح وإضافته لا ينهل ما لو اصاب الخمر نجاسة أجنبية أكثر من الدرهم مع أنه يطهر بطهر كما مضى عليه الشارح فيما يأتي ويجزئ به في الامداد وياقي تمام الكلام عليه (قوله فلا ينس من ريج) لان عينه طاهرة وانما نقضت لانه عنها عن موضع النجاسة اه ح ولان بخروج الريج لا يكون على السبيل نبي فلا ينس منه بل هو بدعة كما في المجتبى بحر (قوله وحصة) لانه ان لم يكن عليها بل أو كان لم يتأثر منه الدبر فهي خارجة بقوله عن سبيل وان تأثر منها فالاستنجاء حينئذ للنجاسة لا للهارة اه ح (قوله ونوم) لانه ليس بنجس ايضا اه ح (قوله وفصد) اي الدم الذي على موضع الفصد لانه وان كان نجسا بالكمه ليس على السبيل ايزال عنه اه ح (قوله وهو سنة مؤكدة) صرح به في البحر عن النهاية ثم عزاه ايضا الى الاصل وعلمه في الكافي ووافقه عليه صلى الله عليه وسلم ولم ينفه في الحلية الا حديث الدالة على المواظبة وما ينصرفها عن الوجوب فراجعوه وعليه فيكم تركه كما في الفقه مستدركا على ما في الخلاصة من نفي الكراهة ونحوه في الحلية (٢) وأوضح المقام الشيخ انه يبي في شرحه على الدرر فراجعوه ثم رأيت في البدائع صرح بالكراهة (قوله مطلقا) سواء كان الخارج معتادا أم لا رطباً أم لا طويلاً أو كان بالماء أو بالخر وسواء كان من محسوس أو حسي أو نقى أو غير ذلك على ما ذكره هنا (قوله وما قبل الخ) دفع لما يخالف الاطلاق المذكور والقائل بذلك صاحب السراج والاختيار ونحوه في الفقه والحاشي القدسي والزيلى وغيرهم وأقرهم في الحلية واعترضهم في البحر بأنه تسامح لانه من باب إزالة الخمر وان لم يكن على الخمر شيء وان كان فهو من باب إزالة النجاسة الحقيقية اه أقول لا شك أن غسل ما على الخمر في الجنابة يسمى إزالة نجس عن سبيل نقد صدق عليه تعريف الاستنجاء وان كان فرضاً أو ما اذا تجاوزت النجاسة مخرجها فان كان المراد به غسل الخمر أو زاد على الدرهم فكونه تسامحا طاهرا لانه لا يصح مدق عليه التعريف المذكور وان كان المراد غسل ما على الخمر عند التجاوز فبناء على قول محمد لا أتى فلا تسامح يدل عليه ما في الاختيار من أن الاستنجاء على خمسة أوجه اثنان واجبان أحدهما غسل نجاسة الخمر في الفصد من الجنابة والحبض والنفس كي لا تشبع في بدنه والثاني اذا تجاوزت مخرجها يجب غسله غسل الوضوء وهو الاحوط لانه يزيد على قدر الدرهم

(٢) قوله وأوضح المقام الشيخ اسمعيل أقول عبارة الشيخ اسمعيل هكذا قبل وكان ينبغي أن يذكر تركه كسائر السنن المؤكدة غير أنها أي الكراهة سقطت بقوله عليه الصلاة والسلام من استنجز فليوتر فني فعمل الحسن ومن لا فلا يخرج منه ولا يجوز أن يكون قوله ومن لا فلا يخرج متصلا بالابتداء دون الاستنجاء أي من لم يوتر فلا يخرج ومواظبة النبي صلى الله عليه وسلم لم تقتض كراهة الترك فلا يترك به هذا الدليل المحتمل ولو سلم أنه متصل بالاستنجاء اراى من ترك الاستنجاء فلا يخرج عليه فني المخرج عن تاركه والسنة هو الاستنجاء بالماء وبالاجار لا بالاجار خاصة على ان نفي المخرج لا يوجب نفي الكراهة والالزام أن لا يكون مؤثرا الهرة مكرها لان سقوط نجاسة مؤثرها ليس الا لدفع المخرج فلو كان في الكراهة مخرج ايضا سقطت الكراهة كما سقطت النجاسة الآن يقال

وله ومن لا فلا يخرج تنصب من نفي المخرج والمنصوص ينصرف الى الكامل ولا يكمل الا بالتمام وعندهما الكراهة بخلاف الهرة فان اتفاه المخرج في الميسر منه ومن فلا ينصرف الى الكامل كذا في شرح الهدى اه منه

وعنده ما يجب اذا تجاوزت قدر الدرهم لان ما على الخمر سقط اعتباره والمعتبر ما واه والثالث سنة وهو اذا لم تجاوز النجاسة مخرجها والرابع مستحب وهو ما اذا بال ولم يتغوط فيه غسل قبله والخامس بدعة وهو الاستنجاء من الريج اه (قوله وأركانه) قال المصنف في شرحه ولم أسبق الى بيانها فقامت اه وفيه تسامح لانه هذه الاربعة شروط لا وجود في الخارج لا اركان لما في الحلية ركن الشئ جانبه الاقوى وفي الاصطلاح ماهية الشئ أو جزء منها يتوقف تقويمها عليه فالشرط والركن متباينان لاعتبار انظر وجع من ماهية المشروط في ماهية الشرط وكون الركن نفس الشئ أو جزءه الداخل فيه اه قال ح وحقيقة الاستنجاء الذي هو إزالة نجس عن سبيل لا يتقوم ولا يواحد من هذه الاربعة فان قلت قد ذكر النجس في التمر وفيه من اجزاء النجاسة قلت اجزاء التمر يف الازالة واضافته الى النجس لان نفس النجس كما صرحوا به في قوله هم المعنى عدم البصر فان اجزاء التمر يف عدمه واضافته الى البصر لان نفس البصر ومنه ليقال في قوله عن سبيل فان جاز التمر يف الازالة المتعاقبة بالسبيل لا السبيل والالزام أن تكون الذات اجزاء من المعنى والالزام أن يقال اركان التيميم متمم ومتمم به الخ وكذا في الوضوء وغيره اه (قوله ونجس خارج الخ) أي ولو غير معتاد كدم او قرح خرج من أحد السبيلين فبطهر بالجاردة على الصحيح في يابى وقيل لا يطهر الا بالماء وبه جزم في السراج خبر (قوله وكذا الوضوء من خارج) أي فبطهر بالجاردة وقيل الصحيح أنه لا يطهر الا بالماء لزيابى قال في البحر وقد نقلوا هذا التصحيح هنا بصيغة التقرير بض فان ظاهر خلافه اه قال نوح افندي ريوهم أنهم نقلوه في جميع الكتب بامع أن شارح الجمع والزيادة نقلناه عن القنية بدونها اه أقول يؤيده أن الاكتفاء بالجاردة وارد على خلاف القياس للضرورة والضرورة فيها يكثر لا فيما يذكر هذه الصورة ثم رأيت ما بحثته في الحلية حيث نقل ما في القنية ثم قال وهو حسن لان ما ورد على خلاف القياس يقتصر فيه على الوارد اه لكن ذكر المصنف في شرحه زاد القية أن ما نقله الزبلى وغيره عن القنية غير موجود في ما وانه ذكر في الفتاوى الكبرى ومختارات النوازل أن الاصح طهارته بالمسح وبه أخذ الفقيه أبو الليث اه (قوله وان قام) أي المستنجى من موضعه فانه يطهر بالجاردة ايضا قال في السراج قيل انما يجزئ الجار اذا كان الغائط رطبا لم يجف ولم يقم من موضعه اما اذا قام من موضعه أو جف الغائط فلا يجزئ الا بالماء لانه بقاءه قبل أن يستنجى بالجاردة يزول الغائط عن موضعه وهو يتجاوز مخرجه ويجف فانه لا يزيله الجار فوجب المساء فيه اه أقول والتحقيق أنه ان تجاوزت من موضعه باقيا ما أكثر من الدرهم أو جف بحيث لا يزيله الجار فلا بد من المساء اذا أراد إزالة (قوله على المعقد) كانه أخذ من جرمه في البحر وتعبير السراج عن مقابلة بقيل (قوله عما هو عين طاهرة الخ) قال في البدائع السنة هو الاستنجاء بالاشياء الطاهرة من الاجساد والامداد والتراب والخرق البوالى اه (قوله لا قيمة لها) يستغنى عنه الماء كافي حاشية ابى السعود (قوله كندر) بالبحر بل قطع الطين اليابس فاموس ومنه الجدار الجدار وغيره كالوقف ونحوه كما في شرح النقاية لا قارى لكن ذكر في البحر هنا جواز الجدار مطلقا ونحوه في باب ما يجوز من الاجارة أن لا يستاجر الاستنجاء بالباطل ولو ادرسه بلة اه قال شيخنا وتزول الخافعة بمحمل الاول

(وأركانه) اربعة نجس (مستحب) نبي (مستحب) به كما هو مر (و) نجس (خارج) من أحد السبيلين وكذا الوضوء من خارج وان قام من موضعه على المعقد (ومخرج) دبر اوقبل (بضم حمر) عما هو عين طاهرة فاعلة لازمة لها كندر



على ما اذا لم يكن متأجراً أو بالسهود (قوله منق) بتشديد القاف مع فتح النون أو تخفيفها مع كونه من التقية أو الاتقاء أي منقظ غير الافكار قال في المراج ولم يرد به حقيقة الاتقاء بل تقليل النجاسة اهـ ولذا يتنجس الماء القليل اذا دخله المستحب ولذا قل منه بجواز اعتبار الشرع طهارته بالمسح كالنعل وقد مناح كناية الرواية بين في نحو المني اذا فرك ثم اصابه الماء وان الخنازير دم عود نجس وقياسه أن يجزى بالاضاهنا وأن لا يتنجس الماء على المراج واجمع المتأخر ون على أنه لا يتنجس بالعرف حتى لو سال منه وأصاب الثوب أو البعدن أكثر من قدر الدرهم لا يمنع ويدل على اعتبار الشرع طهارته بالجرح ما رواه الدارقطني رحمه الله أنه صلى الله عليه وسلم لم يمسح بي يده حتى أن يستحب برون أو عظم وقال أنه لا يطهر ان اهـ ملخصاً من الفتح وتبعه في الجرح قال في النهر وهـ هذا هو المناسب للمني السكب وفي القهستاني وهو الأصح ونقل في التاتارخانية اختلاف التصحيح لكن قد مناه قبل بحث الدباغة أن المنه وروى الكتب تصحيح النجاسة والله تعالى اعلم (قوله لانه المقصود) أي لان الاتقاء هو المقصود من الاستنجاء كما في الهداية وغيرها (قوله ولا يتنجس الخ) أي بناء على ما ذكر من أن المقصود هو الاتقاء فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم قليل كفيته في المقعدة في الصنف للرجل اديار الجرح الاول والثالث واقيال الثاني وفي الشبهة بالهكس وهكذا في المرأة في الزمانين كما في المحيط وله كفيته أخرى في النظم والظهيرية وغيرهما وفي الذكرك أن يأخذ بشماله ويمره على حجر أو جدار أو مدرجاً في الزاوية اهـ فهنا في واختار ما ذكره الشارح في المجتبى والفتح والبحر وقال في الخلية أنه الأوجه وقال في شرح المنية ولم أر شيئاً يخالف حتى القليل للمرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالأجار اهـ قلت بل صرح في الغزوية بأنهم اتفقوا على كفاية الرجل الا في الاستبراء فانهم الاستبراء عليهم بل كافرغت من البول والغائط تصبر ساعة طيبة ثم تمسح قبلها ودرها بالأجار ثم تستحب بالماء اهـ (قوله بل مستحب) أشار إلى أن المراد في السنة المؤكدة لاصولها ما ورد من الأمر بالاستنجاء بثلاثة اجزاء ولم نقل ان الأمر بالوجوب كما قال الامام الشافعي لان قوله عليه الصلاة والسلام لا من استجمر قلبه وترقى فعمل لحسن ومن لا فلا حرج دليل على عدم الوجوب فعمل الأمر على الاستنجاء بوفرة أو تمام الكلام في الخلية ونشرح الهداية للدين (قوله والغسل بالماء) أي المطاوع وان مع عندنا في مناه من كل مانع طاهر من بل فانه يكره ما فيه من اضاعة المال بلا ضرورة كما في الخلية (قوله الى أن يقع الخ) هذا هو الصحيح وقبل يشترط السب ثلاثاً وقيل سبعة وعشراً وقيل في الاستليل ثلاثاً وفي المقعدة خمسة خلاصة (قوله فيقدر بثلاث) وقيل بسبع للحدوث الوارد في ولوغ الكلب معراج عن المذهب (قوله كما مر) أي في تطهير النجاسة الغير المرتبة قال في المراج لان البول غير مرقى والغائط وان كان مرقياً فالاستنجاء لا يراه فكان بمنزلة اهـ (قوله عند أحد) أي من يحرم عليه جماعه ولو آمنه الجوسية أو التي زوجها الغير افاده ح (قوله امامه) أي مع الكشف المذكور أو مع الاحد (قوله فيتركه) أي الاستنجاء بالماء وان تجاوزت المخرج وزادت على قدر الدرهم ولم يجد سائر أولئك فبصرهم عنه بعد طلبه منهم في تنديقه لها بخروجهم وبصل وهل عليه الاعادة الاشبه نعم كما اذا منع عن الاعتسال بصنع عبد فقيم وصلى كما مر

مطلب  
اذا دخل المستحب في ماء  
قليل

(منق) لانه المقصود فيضار  
الاباح والاسلم عن التلوث  
ولا يتنجس باقبال وادبار  
شتموصفاً (وايس العدد)  
ثلاثاً (يسنون فيه) بل  
مستحب (والفعل) بالماء  
الى ان يقع في قلبه انه طاهر  
ما لم يكن موصوفاً فيقدر  
بثلاث كما مر (بهـ) أي  
الجرح (بلا كشف عورة)  
عند احد امامه فيتركه

افاده في الخلية وذ كونا خلافة في بحث الفصل فراجع (قوله كما مر) أي قبل من الفصل حيث قال وأما الاستنجاء فيه تركه مطلقاً اهـ أي سواء كان ذكراً أو أنثى أو ختن بين رجال أو نساء أو ختناً أو رجال ونساء أو رجال وخنثى أو نساء وخنثى فلهي إحدى وعشرون صورة اهـ ح (قوله ولو كشف الخ) أي للاستنجاء بالماء قال نوح افندي لان كشف العورة حرام ومركب الحرام فاستحب سواها تجاوزه النجس المخرج أولاً وسواء كان المجاوز أكثر من الدرهم أو أقل ومن فهم غير هذا فقد سهوا في شرح المنية عن الجزاية أن النبي راجع على الأمر (قوله لا لو كشف الخ) أما التقطوط فظاهر لانه أمر طبيعي ضروري لا انفكاك عنه وأما الاعتسال فقد ذكره قبل من الفصل وبيناهناك ان العورة إحدى وعشرون لا يتنجس بل فيع الا في صورتين وهما رجل بين رجل وامرأة بين نساء فيجب غسل كلاً منهما على ما فقط اهـ ح أي لان نظر الجنس الى الجنس أخف وقد نقل في البحر لزوم الاعتسال في صورتين المذكورتين عن شرح النجاسة وقد مناهناك نقلاً عن القنية وأن شارح المنية قال انه غير مسلم لان ترك المنية مقدم على فعل الماء وروى للفصل خلاف وهو التيم وقد مر غامه فراجع (قوله سنة مطلقاً) أي في زمانات و زمان العصابة لقوله تعالى فيه رجال يحجون أن ينظروا والله يحب المطهرين قبل المسازات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أهل قباء ان الله أنفي عليكم فإذا انصنعون عند الغائط قالوا اتبع الغائط الا حار ثم تتبع الاجار الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل ذلك في زماناتهم كانوا يعمرون اهـ امدادهم اعلم أن الجمع بين الماء والجرح أفضل ويليه في الفضل الاقتصاد على الماء ويليه الاقتصاد على الجرح ويحصل السنة بالكل وان تفاوت الفضل كما افاده في الامداد وغيره (قوله ويجب اي يفرض غسله) أعاد التيمر على الغسل دون الاستنجاء لان غسله ماء عذراً المخرج لا يسمى استنجاء وفسر الوجوب بذلك لان المراد بالماء اذا تجاوز ما على نفس المخرج وما حوله من ما بعده واقوله في المجتبى لا يجب الغسل بالماء الا اذا تجاوز ما على نفس المخرج وما حوله من موضع الشرج وكان المجاوز أكثر من قدر الدرهم اهـ ولذا قيل في الشارح النجس بقوله مانع والشرج بالشين المعجمة والجمع مجمع حلقه الدبر الذي ينطبق كافي الصباح (قوله ان جاوز المخرج) يشمل الاحليل في التاتارخانية واذا اصاب طرف الاحليل من البول أكثر من الدرهم يجب غسله وهو الصحيح ولو مسح بالماء فيل يميزه قياساً على المقعدة وقيل لا وهو الصحيح اهـ أنول والظاهر انه لو اصاب قلقة الاقاف القدر المانع لحكمه كذلك (قفيه) مقتضى اقتضاهم على المخرج أي وما حوله من موضع الشرج كان مناهاً آنفاً عن المجتبى انه يجب غسل المجاوز ثلاثاً وان لم يجاوز الغائط الصفة وهي ما يضمن من الايمن عند القيام والبول الحشفة خلافاً للشافعية حيث اکتفوا بالجرحان لم يجاوز ذلك (قوله ويعتبر الخ) أي خلافاً للحدود والحاصل أن ما جاوز المخرج ان زاد على الدرهم في نفسه يفرض غسله آنفاً وان زاد بضم ما على المخرج اليه لا يفرض عنده ما بناء على أن ما على المخرج في حكم الباطن عنده ما فيه فقط اعتباراً مطلقاً حتى لا يضمن الى ما على يمينه من النجس وعند محمد يفرض غسله بناء على أن ما على المخرج في حكم الظاهر عنده فلا يضمن فقط اعتباراً ويضمن لان الفتوة عنه

كما مر ولو كشف له صار  
فاسد الا لو كشف لاغتسال  
أو فوط كالجثة ابن الشحنة  
(سنة) مطلقاً به في المراج  
(ويجب) أي يفرض غسله  
(ان جاوز المخرج نجس)  
مانع ويعتبر القدر المانع



لا يستلزم كونه في حكم الباطن بدليل وجوب غسله في الجنابة والحيض وفيما لو أصابه نجس من غيره على الصحيح اه نوح عن البرهان والصحيح قولهما ما قام به قلت وعليه الكثر والمصنف واستوجبه في الحلية قول محمد وأيده بكلام الفخ حيث بحث في دليله ما أوردته في قوله في مقدمته قال أصحابنا من استجبر بالاحتجار وأصابته نجاسة يسيرة لم يجز صلاته لأنه إذا جمع زاد على الدرهم اه وقد منعنا عن الاختيار أنه لا حوط وعليه قالوا يجب ليس غسيل المتجاوز بهينه ولا الجبيع بل المتجاوز أو ما على المخرج كما حرمه في الحلية أي لأنه لو ترك أحداهما وهو درهم أو أقل كان عقوا ثم قال إن قواه لم يوجب غسلا قدر الدرهم لقربه من القرض وهو الزائد على قدر الدرهم الظاهر أنه من تصرفات بعض المشايخ وأنه غير ما نورد عن أصحاب المذهب لأن الحكم الشرعي لا يثبت بمجرد الرأي اه وقد منعنا عنه في الانجاس نحو ذلك (قوله أصالة) متعلق بالمنازع (قوله ولهذا الخ) استدلال على سوط اعتبار ما على المخرج وفيه أن ترك غسل ما على المخرج انما لا يكره بعد الاستجماء كما عرفت لا مطلقا فالدليل أخص من المادى وعامة في الحلية (قوله وكرهنا الخ) كذا استظهره في البحر للثبوت الوارد في ذلك أي فيما ذكره في الكثرة بقوله لا يكره وروى وطعام وعيم بن أقول أما العظم والروث فالتنهي ورد فيه ما صرح به في صحيح مسلم الماء الجن الزائد قال الحكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما كان لحما وكل بهرة علف لدوابكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستنجوا به ما فاتكم ما طعام ما شربة لكم وعلى في الهداية للروث بالنجاسة واليه بشيرة قوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر انهم اركس لكن الظاهر أن هذا لا يقيده التحريم ومنه أنه يقال في الاستنجاء بجحر استنجى به الآن يكون فيه تنهي أيضا قال في الحلية وإذا ثبت التنهي في مطعوم الجن وعاف دوابهم فمن في مطعوم الأنس وعلق دوابهم بالاولى وأما المبيد فهو في الصحيحين أيضا إذا بال أحدكم فلا يأخذ من كرهه بيته ولا يستنجى به منه وأما الأجر والخرف فعمله في البحر بأنه يضر المقة فان تيقن الضر فظاهره والا فالظاهر عدم الكراهة التحريمية وقد قال في الحلية لم أقف على نص يفيد التنهي عن الاستجماء ما وأما الشيء المحترم فثبت في الصحيحين من الشيء عن إضاعة المال وإما حق الغير ولو جدد ما وجد أو ملك أدى فإلما فيه من التعمدي المحرم وأما القم فعمله في البحر بأنه يضر المقة كالأجاج والخرف وقيمة ما علمته ثم في الحلية روى أبو داود عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم ما قال قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه أمك أن يستنجوا به عظم أو روث أو حمة فان الله سبحانه وتعالى جعل لنا فيه أرزقا قال فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال أبو عبيد والجم الغم اه (تنبيه) استفيد من حديث مسلم السابق أنه لو كان عظم ميتة لا يكره الاستجماء به تامل (قوله يابس) قيده لأنه لما كان لا يتصل منه شيء مع الاستجماء به لأنه يجفف ما على البدن من النجاسة الرطبة بحر أي بخلاف الرطب فإنه لا يجفف فلا يصح به أصلا (قوله استنجى به) بالبناء للمجهول (قوله لا يجرف آخر) أي لم تنصبه النجاسة (قوله وأجر) بالماء الطوب المشوي (قوله وخرف) بفتح الخاء المعجمة والزاي بعدها فاف في القاموس وما يعمل من طين يشوي بالدار حتى يكون نثارا حلية وفيه في الامداد بصفار الحما والظاهر أنه أراد الخذف بالذال المعجمة

اصالة (فيما وراه وضع الاستجماء) لان ماء على المخرج ساكنة شرعا وان كثر ولهذا لا تنكره الصلاة معه (وكره) تحريما (بعظم وطعام وروث) يابس كعدرة يابسة وجحر استنجى به لا يجرف آخر (وأجر وخرف وزجاج

الساحنة لانه كما في القاموس الرمي بجملة أو نواة أو نحوه ما بالساكنين فيكون أطلق المصنف على اسم المفعول تامل (قوله ونهى محترم) أي ما له احترام واعتبار شرعا فدخل فيه كل من يقوم الا الماء كما قدمناه والظاهر أنه يصدق بما سواي فإلما الكراهة اتلافه كما مر ويدخل فيه بحر الأذى ولو كافر أو ميتا ولو لا يجوز كسر عظمه وصريح بعض الشافعية بأن من المحترم بحر ميتا متصل به ولو فارة بخلاف المتفصل عن حيوان غير آدمي اه وينبغي أن يدخل فيه كراهة ميتة ودولذات في محل عمتن ودخل أيضا ما مر من كراهة ماء أول فصل المياه ويدخل أيضا الورق قال في السراج قيل لانه ورق الكتابة وقيل ورق الشجر وأيم ما كان فانه مكروه اه وأقره في البحر وغيره وانظر ما أعله في ورق الشجر ولعلها كونه علقا للدواب أو نعومتها فيكون ما ذكرنا غير منبذ وكذا ورق الكتابة أصالة وتقومه وله احترام أيضا لكونه آلة الكتابة العظمى ولذا علة في التاترخانية بأن تعظيمه من أدب الدين وفي كتب الشافعية لا يجوز بما كتب عليه شيء من العلم المحترم كالحديث والفقهاء وما كان آلة لذلك أماعبر المحترم كقصة ونوراة والمجمل علم تداهما وخرهما عن اسم معظم فيجوز الاستجماء به اه ونقل القهستاني الجواز بكتب الحكميات من الاسنوي من الشافعية وأقره قلت لكن نقلوا عنه دنان للعروف سومة ولوم قطعة وذ كره بعض القراء أن سروف الهاء قرآن أنزلت على هو عليه السلام ومقادير الحرة بالماء كسوط مطلقا وإذا كانت العلة في الايض كونه آلة للكتابة كذا كراهة بركه فتمنع عدم الكراهة فيما لا يصلح لها إذا كان فالله بالنجاسة غير منقوض كما قدمناه من جواز بطرق البوالى وهل إذا كان متقوما ثم قطع منه قطعة لا قيمة لها بعد القطع يكره الاستجماء به أم لا الظاهر الثاني لانه لم يستخرج من قطعته ذلك الظاهر كراهته لولا ما ذكرنا من وجده في نفس القطع اتلاف والله تعالى أعلم (تنبيه) ينبغي تقييد الكراهة فيما له قيمة بما إذا أدى الى اتلافه أما لو استنجى به من بول أو دم في مثلا وكان يقبل به بعد فلا كراهة الا إذا كان شيئا غنيا تفتقر قيمته بغسله كما فعل في زماتنا بخرقة المني ليله العرس تامل (قوله ولا صابا) أما لو وجد صابا كغادم وزوجة لا يتركه كافي الامداد وقيمة دم في القيم الكلام على القادر بقدرة الغير فراجع (قوله سقط أصلا) أي بالماء والجر (قوله كبريخ الخ) في التاترخانية الرجل المريض الذي لم يكن له امرأة ولا أمه وله ابن أو أخ وهو لا يقدر على الوضوء قال يوضئه آيته أو أخوه غير الاستجماء فإنه لا يمس فرجه وبه قطعناه والمرأة المريضة إذا لم يكن لها زوج وهي لا تقدر على الوضوء أو ابنت أو أخت فوضئوا به قطعناه بالاستجماء اه ولا يخفى أن هذا التفصيل يجري فيمن شئت به لانه في حكم المريض (قوله وحق غير) أي كبره وماتته المهرز لولا أنه ومنه المسبل للشرب فقط وجدار ولولمسجد أو دار وقف لم يعلل منافعه كما مر (قوله وكل ما ينتفع به) أي لانسى أو جنى أو دواب وما ظاهره ولولا ما لا يناف بان كان يمكن غسله (قوله مع الكراهة) أي التحريمية في المنهي عنه والتفريعية في غيره كما علم مما مرنا أولا وما ذكره الزاهد من أن النظم من أنه يستنجى بثلاثة أمداد ارقان لم يجز فيها لاجار فان لم يجد فيه ثلاثة أ كف من تراب لا يمسواها من الخرقه والقطن ونحوهما لانه روى في الحديث انه يورث الفقراء قال في الحلية انه غير ظاهر الوجه مع مخالفته لعامة الكتب وكذا قوله

قوله متصل به هكذا ينظره ولعل الأصوب منه صلا بالنصب صفة جزء الواقع أنهم ان اللهم الا أن يجعل اسمها ضمير الشأن أو أنه رسم على اقترانه تامل اه معناه

(و) نهي محترم (كثرة دياج وعين) ولا عذر بيسر اه فلو مشاولة ولم يجد ماء جاريا ولا ما ترك الماء ولو شلتا سقط أصلا كبريخ ومريضه لم يجد من محل جماعة (ونظم وعاف حيوان) وحق غير وكل ما ينتفع به (فلو لم يجد جزء) مع الكراهة لحصول الانتفاء



وفيها نظر لما مر أنه سنة  
لا غير فينبغي أن لا يكون  
مقبولاً لها بالنهي عنه ( كما  
كره ) فخرهما ( استقبال  
قبلة واستدبارها ) أجل  
( بول أو غائط ) فلو لا الاستدبار  
لم يكره ( ولو في جنبان )  
لاطلاق النهي ( فان جلس  
مستقبلاً لها ) غافلاً ( ثم  
ذكره المصنف ) في الحديث  
الطبري من جلس ببول  
قبالة القبلة فقد كرها  
فانصرف عنها اجبالا لها  
لم يبق من مجلسه حتى يغفره  
( ان أمكنه والا فلا ) بأس  
( وكذا يكره ) هذه ثم  
التعريضة والتزجيمية  
( للمواصلة ) صغير بول  
أو غائط فهو القبلة ( وكذا

مطلب  
القول مرجع على النعل

قوله كمال النهاية عبارة  
النهاية ولو غسل عن ذلك  
وجلس يقضى حاجته  
ثم وجد نفسه كذلك فلا  
باس لكن ان أمكنه  
الانصراف يغفر فانه عد  
ذلك من موجبات الرحمة  
فان لم يفعل لم يكن به بأس  
إله منه

لا بأسواها الخ فان المكروه المقوم لا مطلقاً وما ذكره من الحديث انه عليه السلام ( قوله  
وفيها نظر الخ ) كذا في البحر وأجاب في التمر بان المسنون انما هو الازالة ونحو الخيط لم يقصد  
بذاته بل لانه من بل غاية الامر ان الازالة هي هذا الخاص منى وهذا لا يتنى كونه من بل وتطهيره  
لوصلي السنة في أرض موصوبة كان آتياً بها مع ارتكاب النهي عنه اه قلت وأصل الجواب  
مصرح به في كافي النسفي حيث قال لان النهي في غيره لا يتنى مشروعيته كالأول وضاع  
مغصوب أو استجبي بمغصوب قلت والظاهر أنه أراد بالنسب ومعية العصة لكن يقال  
عليه ان المقصود من السنة الثواب وهو منافق للنهي بخلاف القرض فانه مع النهي يحصل به  
سقوط المطالبة كمن وضاع مغصوب فانه يقطع به القرض وان اتم بخلاف ما اذا جدد به  
الوضوء فالظاهر انه وان مع لم يكن له ثواب ( قوله استقبال قبلة ) اي جهتها كافي الصلاة فيما  
يظهر ونص الشافعية على انه لو استقبله بصدرة وحول ذكره عنها وبال لم يكره بخلاف  
عكسه اه اي فالمعتبر الاستقبال بالفرج وهو ظاهر قول محمد في الجامع الصغير بكرهه ان  
يستقبل القبلة بالفرج في الخللا وهل يلزمه التعري لو استقبلت عليه كافي الصلاة الظاهر ثم  
ولو ثبت رجع عن عين القبلة ويسارها وغاب على ظنه عود النجاسة عليه فالظاهر أنه يتعين  
عليه استدبار القبلة حيث أمكن لان الاستقبال بالخش والله أعلم ( قوله واستدبارها ) هو  
الصحيح وروى عن أبي حنيفة أنه يحصل الاستدبار ( قوله لم يكره ) اي تعريها لما في المنية  
ان تركه أدب ولما في الفصل أن من آذاه أن لا يستقبل القبلة لانه يكون غالباً مع كشف  
العورة حتى لو كانت مستورة لا بأس به واقلهم يكرهه من الرجال الى القبلة في النجوم وغيره  
عدوا كذا في حال موافقة أهله ( قوله لا طلاق للنهي ) وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا أتيتهم  
الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا رواه السنة وفيه رد لرواية  
حل الاستدبار والقول الشافعي بعدم الكراهة في البنيان أخذ من قول ابن عمر رضي الله  
نعماني عنهما رقت يوماً على بيت حفصة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته  
مستقبلاً الشام مستدبراً الكعبة رواه الشيخان ورجح الاول بانه قول وهذا فعل والقول اولي  
لان الفعل يحصل الخصوصية والعذر وغير ذلك وبانه محرم وهذا صحيح والمهرم مقدم وعلمه  
في شرح المنية ( قوله قبالة ) بضم القاف بمعنى تجاه فأموس اه ط ( قوله فانصرف عنها ) اي  
يجعلته أو قبله حتى يخرج عن جهتها والكلام مع الامكان فليس في الحديث دلالة على أن  
النهي استقبال العين كالا يتنى فانهم ( قوله حتى يغفره ) اي تصغيره في عدم تنبته حتى غفل  
واستقبلها أو المراد غفران ما شاء الله تعالى من ذنوبه الصغائر ان الحجة ان يذهب السيات  
( قوله والا فلا بأس ) اي وان لم يمكنه فلا بأس والمراد في الكراهة أصلاً ويحصل أن المعنى  
وان لم يصرف مع الامكان فلا بأس كافي النهاية وحديثه ظاهراً به خلاف الاول كما هو الشائع  
في استعماله والى ذلك أشار الشارح أولاً بقوله ذبا ( قوله هذه الخ ) الاشارة الى الكراهة  
المذكورة في الاشياء الآتية اي بخلاف كراهة الاستقبال والاستدبار فانه تعريعية كما نص  
عليه أولاً وأراد دفع ما قد يتوهم أن كل هذه الاشياء الآتية مثلها بمقتضى ظاهر التشبيه  
( قوله امسالك صغير ) هذه الكراهة تعريعية لانه قد وجد الفعل من المراتب ( قوله وكذا

مدرجاً هي كراهة تعريعية ط لكن قال الرافعي في كتاب الشهادات انه بعد الرجل  
الى اثره هادته وهذا يقتضي التعري فليصرز اه ( قوله واستقبال الشمس وقمر ) لانهم ممن  
آيات الله الباهرة وقيل لاجل الملازمة الذين معهم ما سراج ونقل سيدي عبد الفتاح عن المفتاح  
ولا يكره استقبال الشمس والقمر ولا استدبارهما للتعظيم اه أقول والظاهر ان الكراهة  
هنا آتية بجهة ما لم يردني وهل الكراهة هنا في الصلوات والبنان كافي القبلة أم في الصلوات  
فقط وهل استقبال القمر ثم رآه كذلك لم أره والذي يظهر أن المراد استقبال عينهما مطلقاً  
لا جهة مطلقاً ولا وضوءاً ما وانه لو كان سائر يمنع عن العين ولو صلياً فلا كراهة وأن الكراهة  
اذ لم يكونا في كبد السامع والا فلا استقبال للعين ولم أره أيضاً فليصرز اه لا ثم رأيت في نور  
الايضاح قال واستقبال عين الشمس والقمر ( قوله في ماء ولو جاري الخ ) لما روى جابر  
ابن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى أن يسال في الماء الا كد رواه مسلم والشافعي  
وابن ماجه وعنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسال في الماء الجاري رواه  
الطبراني في الاوسط بسند جيد والمعنى فيه انه يتقذر وربما أدى الى تقيسه وأما الراكد القليل  
فيحرم البول فيه لانه نجسه ويقتل ما لم يتغير غير ما يستعمله والنقطة في الماء أفتح من  
البول وكذا اذا سال في ناه ثم صبه في الماء أو بال بقرب النهر يجري اليه فكله مذموم فيجوز  
منه منى عنه قال النووي في شرح مسلم وأما انقاس المستنجي بغير ماء قليل فهو حرام  
انقياس الماء وتطهيره بالنجاسة وان كان جاري فلا بأس به وان كان راكداً فلا تظهر كراهته لانه  
ليس في ماء البول ولا يقاربه لكن اجتنابه أحسن اه كذا في الضياء المعنوي شرح مقدمة  
الغزواني ( قوله وفي البصر الخ ) ذكره في بحث المياه توفيقاً بصيغة ينبغي ( تنبيه ) ينبغي ان  
يستثنى من ذلك ما اذا كان في صقينة في البحر فلا يكره البول والتغوط فيه للضرورة ومثله  
بيوت الخللا في دمشق ونحوها فان ماها يجري دائماً ولم يلقنا من أحد من السلف منهم قضاء  
الحاجة فيها ولم يسل وجهها أن الماء الجاري به اهدى نزوله من الجرن الى الاسفل لم يبق له حرمة  
الماء الجاري اقرب اتصاله بالنجاسة فلا تظهر فيه العلة المادية للكراهة لانه لم يبق معناه  
للانتفاع به ثم ذكر سيدي عبد الفتاح في شرح الطريقة المحمدية أنه يظهر المنع من اختلاط  
بيوت الله لا فوق الاناء الطاهرة وكذا اجراء مياه الكنف اليها بخلاف اجرائها الى النهر  
الذي هو مجمع المياه النجسة وهو المسمى بالمخ والله تعالى أعلم ( قوله وعلى طرف نهر الخ )  
أي وان لم تصل النجاسة الى الماء اهدى وممن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البراز في الموارد وما  
فيه من ايذاء المارين بالماء وخوف وصولها اليه كذا في الضياء المعنوي ( قوله أو تحت  
شجرة صغيرة ) اي لا تلاف القبر وتقيسه امداداً والمتبادر أن المراد وقت التمرؤ بلحق به ما قبله  
بحيث لا يابن زوال النجاسة بطراً أو غيرة بخفاف أرض من بول ويدخل فيه القرم الماكول  
وغيره ولو مشوا لا حترام الكل والانتفاع به ولذا قال في الغزونية ولا على خضرة ينتفع  
الناس بها ( قوله أو في ظل ) لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد  
وطاعة الطريق والظل وراه أبو داود وابن ماجه ( قوله ينتفع بالجلوس فيه ) ينبغي تقيده  
بما اذا لم يكن محلاً لاجتماع على محرم أو مكروه والا فلهذا يقال يطلب ذلك لدفعهم عنه ويلحق

مدرجاً اليها ( واستقبال  
شمس وقمرها ) اي لاجل  
بول أو غائط ( وبول وغائط  
في ماء ولو جاري ) في الأصح  
وفي البحر أنها في الزاكد  
تعريعية وفي الجاري تعريعية  
( وعلى طرف نهر أو بحر  
أو حوض أو عين أو تحت  
شجرة صغيرة أو في زرع أو في  
ظل ) ينتفع بالجلوس فيه  
( ويجنب مسجده ومصلى  
عبد



بالفعل في الصنف محل الاجتماع في التمس في الشاء (قوله وفي مقابر) لان الميت يتأذى بما يتأذى به الحي والظاهر أنهم اقصر عية لانهم لم يروا في سكة سادنة فيها حرام فهذا أول ط (قوله وبين دواب) ثلثية حصول أذية منها ولو بتجسس بنحو مشيها (قوله وفي هب ربح) ان لا يرجع الرشاش عليه (قوله وبجر) بتقديم الجيم على المهملة هو ما يحتمل في الهوام والسباع لانفسها قاموس لقول قتادة رضي الله عنه من سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في البحر قالوا الفتادة ما يكره من البول في البحر قال قال انه ما كان الجن رواء أحد وأبوداودوا اني وقد يخرج عليه من البحر ما يسهل أو يرد عليه بوله ونقل أن سجد بن عبادة انزرجي رضي الله عنه قتله الجن لانه بال في حجر بارض حوران وعلمه في الضياء (قوله وثقب) انخرق النافذ قاموس وهو بالفتح واحد الثقب وبالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف ا ه مختار ثم هذا يعني عنه ما قبله وهذا في غير المعد لذلك كالألوة فيما يظهر (قوله زاد المعنى الخ) أقول ينبغي أن يزاد أيضا البول على ما منع من الاستنجاء به لاحترامه كالعظم ونحوه كما صرح به الشافعية (قوله ويعبر عليه أحد) هذا أعم من طريق الناس (قوله ويجنب طريق أو قافله) في ذلك في الغزوية بقوله والواهوا بهب من صوبه اليها قال في الضياء اى الى الطريق أو القافله والواو لهال ا ه (قوله وفي أسفل الأرض الخ) اى بان يده في أسفلها ويبول الى أعلاها فيعود الرشاش عليه (قوله والتكلم عليهم ا) اى على البول والغائط قال صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان بضر بان الغائط كاشفين عن عورتهم ما بقصدان فان الله تعالى عفت على ذلك رواء أبوداود والحاكم ومعه ويضربان الغائط اى بآبائانه والمقت وهو البخض وان كان على الجموع اى مجموع ككشف العورة والحدث فبعض موجبات الحقت مكروه امداد (تنبيه) عبارة الغزوية ولا يتكلم فيه اى في الخلاء وفي الضياء عن بستان اى الميت بكرة الكلام في الخلاء وظاهره أنه لا يمتنع بحال قضاء الحاجة وذكر بعض الشافعية أنه المنة عندهم وزاد في الامداد ولا يتنضح اى الابدن كما اذا خاف دخول أحد عليه ا ه ومثله بالاولى ما لو خشى وقوعه محذور بغيره ولو توشأ في الخلاء لم يضره بل باليسعة ونحوها من أدعيته مراعاة السنة الوضوء أو يتكلمها مراعاة للمعل والذي يظهر الثاني لتصريحهم بتقديم النهي على الامر تأمل (قوله وأن يبول قائما) لما ورد من النهي عنه واقول عائشة رضي الله عنها من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائما فلا تصدقوه ما كان يبول الا قاعدارواه أحد والترمذي والنسائي واسناده جيد قال النووي في شرحه لم يرد في النهي أحاديث لا تثبت وليكن حديث عائشة ثابت فانما قال العلماء يكره الامدز وهي كرامة تنزيه لا تحريم وأما بوله صلى الله عليه وسلم في السبابة التي يقرب المدورة مذكر عياض انه له طالع عليه بحاس حتى حفزه البول فلم يمكنه التبع ا ه أولا روى أنه صلى الله عليه وسلم بال قائما لم يخرج بأبضه بمزة ساكنة به دالميم وباضو حدة وهو باطن الركة أولو جمع كان بصلبه والعرب كانت تستن في به أو يكونه لم يجد مكانا للعدو أو فقهه بيان الجواز وعلمه في الضياء (قوله أو مضطجعا أو مجردا) لانهم ما من عمل اليهود والنصارى غزوية (قوله بلا عذر) يرجع الى جميع ما قبله (قوله ويتوضاوه) قدره وليوافق الحديث

وفي مقابر وبين دواب  
وفي طريق الناس (و) في  
(مهر ربح وبهر فارز)  
أوجبة أوغلة وثقب  
زاد المعنى وفي موضع يعبر  
عليه أحد أو يقعد عليه  
ويجنب طريق أو قافله  
أو خيمة وفي أسفل الأرض  
الى أهلاها والتكلم عليهم ا  
(وان يبول قائما أو مضطجعا  
أو مجردا من ثوبه بلا عذر  
أو يبول في موضع ويتوضاوه  
هو (أو يقتل فيه)

قوله وأما بوله الخ هو ما رواه  
الشيخان عن حذيفة رضي  
الله عنه انه صلى الله عليه  
وسلم اني سبابة قوم فبال  
قائما والسبابة هي التي  
التراب والقمامة تكون  
ببناء الدور واضافها الى  
القوم انيت باضافته ملك  
بل كانت مواتا مباحة في  
مجانهم ضياء ا ه منه

ويثبت حكم غيره بطريق الدلالة أفاده (قوله طه ديت الخ) لفظه كما في البرهان عن أبي داود لا يبول أحدكم في مستحمه ثم يغتسل أو يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه والمعنى موضعه الذي يغتسل فيه بالماء وهو في الأصل الماء الطاهر ثم قبل الاغتسال يابى مكان استحمام وانما يحى عن ذلك اذا لم يكن له مسلك يذهب فيه البول أو كان المكان صلبا فيه وهم الغدس لانه أصابه منه نهي فيحصل به الوسواس كما في نهاية ابن الاثير ا ه مدنى (قوله يجب الاستبراء الخ) هو طاب البراءة من الخارج بشئ مما ذكره الشارح حتى يستيقن بزوال الاثر وأما الاستنقاء فهو طاب النقاوة وهو أن يذلل المقعدة بالأبصار أو بالأصابع حالة الاستنجاء بالماء وأما الاستنجاء فهو استعمال الأصابع أو الماء هذا هو الأصح في تنقية هذه الثلاثة كما في الغزوية وفيه أن المرأة كل رجل الا في الاستبراء فانه لا استبراء عليها بل كافرغت تيسر ساعة لطيفة ثم تستنحي ومنه في الامداد وعبر بالوجوب تبع للدور وغيره ا ه وبه فهم غير انه فرض وبه فهم بلنظ ينبغي وعليه فهو مندوب كما صرح به بعض الشافعية ومثله اذا أمن خروج نبي بعده فيذهب ذلك مبالغة في الاستبراء أو المراد الاستبراء بخصوص هذه الاشياء من نحو المشي والتنضح أما نفس الاستبراء حتى يطعن قلبه بزوال الرشح فهو فرض وهو المراد بالوجوب ولذا قال الترمذي لا يلزم الرجل الاستبراء حتى يزول اثر البول ويطمئن قلبه وقال عبرت بالزوم اكونه أقوى من الواجب لان هذا يفتوت الجواز بقوته فلا يصح له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزوال الرشح ا ه (قوله أو تنضح) لان العروق عمدة من الحلق الى الذكر وبالتنضح تنحرف وتنفذ ما في مجرى البول ا ه ضياء (قوله ويختلف الخ) هذا هو الصحيح فن وقع في قلبه انه صار طاهر اجازله أن يستنحي لان كل أحد أعلم بحاله ضياء قلت ومن كان بطيء الاستبراء فليقتل نحو ورقة مثل الشجرة ويحتشى به في الاحليل فانها تقترب ما بقي من أثر الرطوبة التي يخاف خروجها وينبغي أن يغيبها في الحبل لتلاذذها الرطوبة الى طرفها الخارج وللخروج من خلاف الشافعي وقد جرب ذلك فوجدت أنفع من ربط الحبل امكن الربط أولى اذا كان صاعا ا ه لا يفسد دمومه على قول الامام الشافعي (قوله ومع طهارة المقبول تطهر اليد) هذا مختار الفقهاء اى به مقر وقيل يجب غسلها لانهم اتفقوا بالاستنجاء وقيل بسنن وهذا هو الصحيح كما مر في سنن الوضوء ونوح ونقل في القضية انه لو استنحي بالماء ويده خيط من سدود لا يظهر بطهارة اليد ما لم يربط بالخط اى اربطها (قوله ويستعطر الخ) قال في السيراج وهل يث-عطر فيه ذهاب الرائحة قال بعضهم نعم فعلى هذا لا يقدر بالمرات بل يستعمل الماء حتى تذهب العين والرائحة قال بعضهم لا يستعطر بل يستعمل حتى يغلب على ظنه انه قد طهر وقدره بالثلاث ا ه والظاهر ان الفرق بين القولين انه على الاول يلزمه شتم يده حتى يعلم زوال الرائحة وعلى الثاني لا يلزمه بل يكفي غلبة الظن تأمل (قوله بان ارضي الخ) اهل وجهه انه يخرج بآرائه نفسه الشرج الداخل وهو لا يجلاء عن رطوبة الحاجة ثم رأيت منقولا عن خط البرزاقى في هامش نصي البرازية مع التصريح بان المراد بوجهه السنة ما ذكره الشارح من الارحام به اندفع ما فهمه في الحليسة من ثناء القول بالنقض على ان المراد بوجهه السنة هو ادخال الاصبع في الدبر فرد ذلك بانه قد نص غير واحد من اعيان المشايخ

مطلب  
في الفرق بين الاستبراء  
والاستنقاء والاستنجاء  
لحديث لا يبول أحدكم  
في مستحمه فان عامة  
الوسواس منه (فروع)  
يجب الاستبراء حتى او تنضح  
او نوم على شقه الا يستر  
ويختلف بطباع الناس  
ومع طهارة المقبول تطهر  
اليدين بشرط إزالة الرائحة  
عنها وعن الخرج الا اذا  
هجز والناس منه غافلون  
استنحي المتوضي ان على  
وجهه السنة بان ارضي  
استنقض والا لا



السكر على انه لا يدخل الاصبع في الاستنجاء (قوله) اذا اراد ان يدخل الخلاء ينبغي ان يقوم  
 قبل ان يغسله الخارج ولا يصحبه في عليه اسم معظم ولا حاسر الراس ولا مع القفص ولا يلقى  
 عليها فاذا وصل الى الباب بيد بالتسبيح قبل الدخول هو الصحيح فيقول بسم الله اللهم اني اعوذ بك  
 من الخبث والنجاسة ثم يدخل اليسرى ولا يكشف قبل ان يدنو الى اقعد ثم يوسع بين رجليه  
 ويميل على رجله اليسرى ولا يكسر في امر الاخرة كافتقار العلم فقد قيل انه يمنع منه من اعظم  
 منه ولا يرد سلا ما ولا يجيب مؤذنا فان عظم الله تعالى به ولا ينظر الى عورته ولا الى  
 ما يخرج منه ولا يفرق في البول ولا يطيل القعود فانه يولد الباسور ولا يعضط ولا يتفخخ ولا يكسر  
 الالتفات ولا يعيت يده ولا يرفع بصره الى السماء وينكسر رأسه حياء عما يتلى به ويدفن  
 الخارج ويحتمل في الاستفراغ منه فاذا فرغ بعصره كره من أسفله الى الخشفة ثم يحسم بثلاثة  
 اجبار ثم يستعورته قبل ان يستوي قائما ثم يخرج برجله اليمنى ويدخل غفرانك الحمد لله الذي  
 اذهب عن ما يؤذني وامنك على ما ينفسي ثم يستوي قائما ثم يخرج برجله اليسرى ويدخل غفرانك الحمد لله الذي  
 لا استنجاء بالماء وضعا آخر ويبدأ بفعل يديه ثلاثا ويقول قبل كشف العورة بسم الله العظيم  
 وبحمده والحمد لله على دين الاسلام اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الذين  
 لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ثم يفيض الماء باليمن على فرجه ويغسل الاثافي يغسل فرجه  
 باليسرى ويبدأ بالقبول ثم يفرغ من رجليه ثلثا ويدلك كل مرة ويبالغ فيه ما لم يكن صاعقا  
 فينشف بخرقة قبل ان يجتمع كى لا يصل الماء الى جوفه فينطفئ ثم يدلك يديه على حائط او ارض  
 طاهرة ثم يغسلها ثلاثا ثم يقوم وينشف فرجه بخرقة نظيفة فان لم تكن معه مسح يده مرارا  
 حتى لا تبقى الا باليسرى ويلبس سراويله ويرش فيه الماء ويحشو بقطنة ان كان يريسه  
 الشيطان ويقول الحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نورا واثارا واداء لا اله الا الله والى  
 جنات النعيم اللهم من فرجى واهرقني وعص ذنوبي اه مخلصا من الغزوة والضياع  
 (قوله نام) اي فخر وقوله اومشي اي وقدمه مبتلة (قوله على نجاسة) اي يابس لمافي متن  
 الملقى لو وضع ثوبا رطبا على ما طين بطين نجس جاف لا نجس قال الشارح لان الجفاف ينجس  
 رطوبة الثوب من غير عكس بخلاف ما اذا كان الطين رطبا اه (قوله ان ظهر عينا) المراد  
 بالعين ما يشعل الاثر لانه دليل على وجودها ولو عبره كافي فورا لا يباح اسكان اولي (قوله نجس)  
 اي فيعتبر فيه القدر المانع كما مر في محله (قوله ولو وقعت) اي النجاسة في خرواى ما جاريان  
 بال فيه حار فاصاب الرشاش ثوب انسان اعتبر الاثر بخلاف ما اذا بال في ما رواه كد فانه اذا  
 اصابه من الرشاش كثر من الدرهم منع كافي الثانية لكن ذكر فيها انه لو اقيت عذرة  
 في الماء فاصابه منه اعتبر الاثر فاطلق ولم يفصل بين الجارى وغيره واهل اطلاقه محمول على  
 ما ذكره من التفصيل ويؤيده انه المنبأ من كلام صاحب الهداية في مختارات النوازل  
 اللهم الا ان يفرق بين البول والمذرة فانه اذا اصاب البول الماء الراكد يترجع الظن بان الرشاش  
 من البول اعد منه الماء بخلاف ما اذا كان جارا فان كلاهما اعد منه الاخر فيجتمعا انه  
 من الماء فلا اعتبار الاثر واما في المذرة فالرشاش المتطاير اعد منه الماء قطعاً سواء كان  
 راكدا او جاريا ولكن محتمل ان يكون من الماء الذي اصاب المذرة او من غيره نظاير بقوة

نام اومشي على نجاسة ان  
 ظهر عينا نجس والا لا  
 ولو وقعت في ثوب فاصاب ثوبه  
 ان طهر اثره نجس والا لا  
 قوله في مختارات النوازل  
 القول ومن عبارة مختارات  
 النوازل هكذا الجار اذا بال  
 في الماء الجارى فاصاب  
 رشاشه الثوب لا يغسله  
 ما لم يتبين انه بول وكذا لورى  
 نجاسة في الماء فانتفع منه  
 فاصاب الثوب وان كان  
 الما راكدا يغسله اه منه

وقتها فيعتبر فيه الاثر لان الاصل الطهارة هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم هذا وقد ذكر في المنية  
 وغيره عن ابن الفضل التحجيس في الجارى وغيره وان اختار ابي الليث عدمه قال في شرح  
 المنية اى في الجارى وغيره وهو الاصح لان اليقين لا يزول بالشك ولان الغالب ان الرشاش  
 المتصاعد اعد منه من اجزاء الماء لامن اجزاء الاثني السادس فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه  
 اه فتأمل فان يكون ذلك هو الغالب محتمل نظر بقى نقي وهو انه هل المراد بالراكد القليل  
 او الكثير لم أر صريحا وقال ح الظاهر الاول والا لما كان معنى التفصيل قاضيا ونهيم  
 من تفصيل شرح المنية للاصح ان الماء القليل لا يتنجس في آن وقوع النجاسة حتى لو اخذ ماء  
 من الجانب الاخر عقب الوقوع بلا فاصل يكون طاهرا لانهم لم يحكموا بغير ان النجاسة  
 الى الرشاش لعدم زمان تسرى فيه مع قربه من النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل اطرف  
 وقوع النجاسة في آن الوقوع اولى تأمل نظرا اه قلت وعلى ما ذكرناه من الفرق يظهر  
 التفصيل الثانية معنى فلا يدل على أن المراد بالراكد القليل فتأمل (قوله ان طاهر الخ) اعلم  
 أنه اذا انف طاهر جاف في نجس مبتل واكتسب الطاهر منه اختلف فيه المشايخ فقل يتنجس  
 الطاهر واختار الحلواني انه لا يتنجس ان كان الطاهر بحيث لا يسهل منسبه حتى ولا يتقاطر  
 لو عصر وهو الاصح كافي الخلاصة وغيرها وهو المذكور في عامة كتب المذهب متونا وشروحا  
 وقفاوى في بعضها بالاذكر خلاف وفي بعضها بالانظ الاصح وقيل في شرح المنية بما اذا كان  
 النجس مبتلا بالماء لا بخو البول وبما اذا لم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة وقيل في الفتح  
 ايضا بما اذا لم ينبع من الطاهر نقي منه عصره ليكون ما اكتسبه بمجرد ندوة لانه قد يحصل بلى  
 الثوب وعصره ينبع رؤس صفاريس لها قوة السيلان ثم ترجع اذا غسل الثوب ويعد  
 في مثله الحكم بالطهارة مع وجود الخاط حقيقة فان في البرهان بعد ندوة ما في الفتح ولا يفتى  
 منه أنه لا يتبين بانه مجرد ندوة الا اذا كان النجس الرطب هو الذي لا يسهل طاهر بعصره اذ يمكن  
 ان يصيب الثوب الجاف قدر كثير من النجاسة ولا ينبع منه نقي بعصره كما هو شاهد عند  
 البداية بغسله فيعين أن يفتى بخلاف ما صححه الحلواني اه وأقره الشرنبلالي ووجهه ظاهر  
 والحاصل أنه على ما صححه الحلواني العبرة بالطاهر المكتسب ان كان بحيث لو انه صغر قطر  
 نجس والا لا سواء كان النجس المبتل بقطر بالعصر أولا وعلى ما في البرهان العبرة بالنجس  
 المبتل ان كان بحيث لو عصر قطر نجس الطاهر سواء كان الطاهر بهذه الحالة أولا وان كان  
 بحيث لم يقطر لم يتنجس الطاهر وهذا هو المفهوم من كلام الزيلعي في مسائل شتى آخر الكتاب  
 مع أن المتبادر من عبارة المصنف هناك كالكثرة وغيره - لانه بل كلام الخلاصة والخلاصة  
 والبرازية وغيره ما صرح بخلافه وسيأتي تمام الكلام هناك ان شاء الله تعالى (قوله ان بحيث  
 لو عصر الخ) المتبادر منه عود الضمائر الثلاث الى الطاهر فوافق ما صححه الحلواني ويحتمل  
 عود الضمير في عصر وقطر الى النجس والضمير في نجس الى الطاهر فيوافق ما في البرهان  
 والتميز بالاية والزيلعي فافهم (قوله ولو انف الخ) محتمل قوله مبتل بما وهذا ما أخذ من  
 شرح المنية وقال لان الندوة حقيقة بين النجاسة وان لم يقطر بالعصر أقول أنت خير بان  
 الماء الجوارى للنجاسة حكمه حكمها من اقلها نظاير او تخفيف فلا يظهر الفرق بين المبتل ببول

ان طاهر في نجس مبتل بما  
 ان بحيث لو عصر قطر نجس  
 والا لا ولو انف في مبتل  
 بخو بول ان طاهر ندوة  
 أو أثره نجس والا لا  
 فأنه رجعت في خبر فربيت  
 فتأمل

قوله وهذا هو المفهوم الخ  
 وذلك حيث علم لعدم  
 النجس بقوله لانه اذا لم  
 يتقاطر منه بالعصر لا  
 يتفصل منه نقي وانما يبتل  
 ما يجاوره بالندوة وبذلك  
 لا يتنجس به اه فان الضمائر  
 البارزة كلها عائدة على  
 النجس فيفهم منه أنه المعتبر  
 في التقاطع وعدمه دون  
 الطاهر اه منه



أوباء أصابه بول نامل (قوله أن متفحصة نجس) لأنه يتصل منها أجزاء بسبب الاتساع  
وانقلاب النجاسة لا لا يوجب اتساع الأجزاء النجسة طاهرة اه ح قال في الخاتمة وكذا  
الكباب إذا وقع في عصير ثم نجس ثم غسل لا يحل أكله لأن أكل الكلب قاطم فيه وأنه لا يصير  
نالا (قوله والا لا) أي لا يتنجس الخلل لعدم بقائه في هذا القليل والذرة وإن كانت نجسة قبل  
الخلل مثل النجاسة كمن النجس لا يؤثر في مثله فإذا أقيمت ثم غسل النجس طاهر بانقلاب العين  
بجفاف ما إذا وقعت في بئر فأنها نجسة لا لا قاطم الماء الطاهر فتؤثر فيه ويجب الفرج وإن لم  
تتسخ ولا يرد ما إذا تسخت في النجس لماءات من أن ذلك الأثر بعد هذا القليل لا يوجب نجاسة  
فيؤثر في طهارة الخلل فانهم (قوله وقع خرفي خـ) وجهه كافي الخاتمة أنه في المكور ما  
زالت الرائحة عرف النجس وعرف أنه صار خلا وأما في القطرة فانها لا رائحة لها فلا يعرف  
النجس ويحتمل أنه باقية في الخلل فلا يحكم بحكمه قال القاضي الامام يحكم بظنه أن كان غالب  
ظنه أنه صار نجس لا طاهر والا فلا اه (قوله فارتجبه) صورته لا جرة من بئر ثم ملا  
قمة من تلك الجرة ثم وجدت في القمة قارة وفي نهاية الحديث القمة قامة ما بسخن فيه الماء من  
نجاس وغيره ويكون ضيق الرأس اه (قوله يحمل على القمة) هذا من باب الحوادث  
تضاف إلى أقرب الأوقات اه ح وفي الفتح أخذ من حب ثم من حب آخر ما وجعل في اناء ثم  
وجد في الاناء قارة فان غاب ساعة فالنجاسة لازمة والافان تحرى ووقع تحريمه على أحد الطرفين  
عمل به وإن لم يقع على شيء فلا بد الأخير وهذا إذا كانا لواحد فلو لاثنين كل منهما يقول ما كانت  
في حب فكلهما طاهر (قوله فان خرج منها الدهن) أي من جوفها أو الراد عما لا في جدارها  
(قوله فقر به ٣) أي هي النجاسة وكذا بقدره فبما بعده (قوله والا) أي وإن لم يخرج منها الدهن  
فإن بقي ما علم بالنجس الجسد بفتح الجيم والميم أي جامد فهو واجب غسله لأن الغسل إذا  
أصابته الشمس ثلاث أجزائه وقطعت بعضا منه لم ينجس بغيره فانه يقطع بعضه  
عن بعض بحرارة الشمس أفاده ح بقى ما إذا لم يظهر الخلل بذلك وينبغي أن يغسل فيه كما  
قدمناه آتاهن الفتح (قوله يحمل بغير الحرمة الخ) أي إذا أخبره عدل بان هذا اللحم ذبيحة  
محموس أو ميتة وعدل آخر أنه ذبيحة لم لا يحل لأنه لما تهاثر النجس بان بقي على الحرمة الأصلية  
لا يحل الأكل كالأكل ولو أخبر عن ما تهاثر بقي على الطهارة الأصلية اه امداد وظاهره أنه  
بعد التهاثر في صورتين لا يعتبر التحرى وسنذكر ما يخالفه في الحظر والاباحة قبل فصل اللبس  
عن شراح الهداية وغيرهم فراجع هناك (قوله أكلها طاهر) كالأكل لا يوجب طهارة مع  
نوبين نجسين وكذا بالاكس بالاولى (قوله لا أكلها) مثله التداوى فانه لا يصير فيه أيضا  
كذلك بذكره الشارح في الحظر والاباحة وذكره هناك أن اختلاط الذبيحة الذكية والميتة  
حكمه الاواني ثم الفرق بين الثياب والاواني كافي الامداد أن الثوب لا يخلط في سائر  
العدو نجس لاف الماء في الوضوء والغسل فانه يخالطه التيمم وأما في حق الشرب فيتحرى  
مطلقا لأنه لا يخالطه وهذا حال الضرورة شرب ثم اعلم أن ما ذكره الشارح هنا في سائر  
الثياب والاواني موافق لما في نوو الابضاح ومواهب الرحمن ويخالطه ما في الذخيرة وغيرهما  
حاصله أنه ان غلب الطاهر في الاواني والثياب أو الذبايح تحرى في سائر الاختيار والاضطرار

٣ ان متفحصة نجس والا لا  
وقع خرفي خـ ان قطر لم  
يجل الابد ساعة وان كوزا  
تخل في الخلل ان لم يظهر أثر  
قارة وجدت في قمة ولم  
يدور هل ماتت فيها أو في جرة  
أو في بئر يحمل على القمة قامة  
من ثلاث قرب من من  
وعمل ودين أخذ من كل  
حصة وخلط فوجد فيه  
قارة فضعها في الشمس فان  
خرج منها الدهن فمن  
والافان بقى بحال الجسد  
فأهل أو متلفا فالجسد  
يعمل بغير الحرمة في  
الذبيحة وبغير الحل في ماء  
وطعام يتحرى في ثياب  
أكلها طاهر روي أن  
أكلها طاهر لا أكلها بل  
يحكم بالأغلب الاضرورة  
شرب

قوله فقر به هكذا يخطئه  
ولما انفسته والافتح  
الشارح التي يدعى فمن  
الخ واجبر اه معصمه

اعتبار الغالب والاعتبار الاختيار لا يصح في الكل وفي الاضطرار يتحرى في الكل الا في  
الاواني غير الوضوء والغسل وسائر سائر في الحظر والاباحة ان شاء الله تعالى وهذا بخلاف  
ما إذا طاق من نساؤه امرأة أو أعتق من امائه امرأة فانه لا يجوز له أن يصير لوطه ولا يبيع  
وان كانت الغلبة للعلل ونسائه في الولو الجلية وغيرها من كتاب التحرى فراجعهم (قوله يحرم  
كل لحم أثنين) عزاء في التاترخانية الى مشكل الا تمار للطحاوي قال ح أي لانه بضرب لانه  
نجس وأما نحو اللين المتفق فلا يضرب كره الشرب لاني في شرح كراهية الوهابية اه قلت  
ونقل في التاترخانية عن صلاة الجلاي انه اذا اشتد تغيره نجس ثم غسل التوفيق يحمل الاول  
على ما إذا لم يشبهه ومثله في القصة ليكن في المحوى عن النهاية أن الاستحالة الى فساد لا توجب  
النجاسة لا محالة اه وفي التاترخانية دود طم وقع في مرقاة لا نجس ولا تؤكل المرقاة ان تفسخ  
الدود فيها اه أي لانه ميتة وان كان طاهرا قلت وبه يعلم حكم الدود في الفواكه والخضار (قوله  
شعر الخ) في التاترخانية اذا وجد الشعر في بئر الابل والغنم يغسل ويصفى ثلاثا يؤكل وفي  
أشياء البقر لا يؤكل قال في الفتح لانه لا يصلح لايه فيه ثم غسل في التاترخانية عن الكهري أن  
الصحيح التمسك بالافتقار وعدمه وبسبب توريه فيه البئر والخبي اه أي ان تفسخ لا يؤكل  
فيه ما والا كل فيه ما وجدت نجوه في شرح المنية وعما ذكرنا علم أن قوله صلب مرفوع صفة  
ثانية لا يعرفهم (قوله مرارة كل حيوان كبوله) أي فان كان بوله نجسا فمظا أو نجس فافهم  
كذلك خلافا وفاقا ومن فروعه ما ذكرنا لو أدخل في أصبعه مرارة ما كول اللحم بكره عنده  
لانه يبيع التداوى يؤله لا عند أبي يوسف لانه يبيعه وفي الذخيرة والخاتمة أن الفقيه أبا الليث  
أخذ بالثاني للبحاجة وفي الخ لا صلة عليه الفتوى قات وقيل قول محمد لا بكره مطلقا طهارة  
بوله عنده اه حاية (قوله ويجزئ كزبله) أي كمرقته وهي بكم الجسيم وقد تفتح ما يجزئ  
أي يخرج به البهيم من جوفه الى نفسه فيما كاله ثانيا كافي المغرب والقاموس وعلمه في التنبس  
بانه واراء جوفه الأثرى الى ما يوارى جوف الانسان بان كان ما ثم قام فحكمه حكم بوله اه  
وهو يقتضى انه كذلك وان فاهن ساعته ليكن قال بعده في العبي ارتفع ثم قام فاصاب ثياب  
الام ان زاد على الدرهم منع وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يمنع ما لم يفسد لانه لم يفسد من  
كل وجه فكان نجاسة من دون نجاسة البول لانهم متغير من كل وجه وهو الصحيح اه كذا  
في فتح القدير وظاهره الميل الى اعطاء الجرة حكم هذا الا في أخذ من التعليل (قوله حكم العصير  
حكم الماء) أي في انه تزال به النجاسة الحقيقية وانه اذا كان عشر في عشر لا ينجس بوقوع  
النجاسة فيه كافي الماء اه ح وفي أنه لو عصر العنب وهو يسيل فادى رجله ولم يظهر أثر  
الدم لا نجس عند أبي حنيفة وأبي يوسف كافي المنية عن المحيط (قوله رطوبة الفرج  
طاهرة) ولذا نقل في التاترخانية أن رطوبة الولد عند الولادة طاهرة وكذا أسهل اذا خرجت  
من أمها وكذا البيضاء فلا ينجس بها الثوب ولا الماء اذا وقعت فيه ليكن بكمه التوضي  
به للاختلاف وكذا الانفة هو المختار وعند من انتجس وهو الاحتياط اه قلت وهذا  
إذا لم يكن مع دم ولم يخالط رطوبة الفرج مذى أو منى من الرجل أو المرأة (قوله العبرة  
طاهر الخ) هذا ما عليه الاكثر فتح وهو قول محمد والفتوى عليه بزازية وقيل العبرة الماء ان

يحرم كل لحم أثنين لا ينجس  
من وابن شـ غير في بئر  
أوروث صلب يؤكل بعد  
غسله وفي خبي لا مرارة كل  
حيوان كبوله ويجزئ كزبله  
حكم العصير حكم الماء  
رطوبة الفرج طاهرة  
خلافا لهما العبرة لا طاهر  
من تراب أو ماء اختلط به  
يقى



كان نجسًا فالتفتين نجس والافعاها وقيل العبرة للتراب وقيل للثياب وقيل أيم - ما كان  
 نجسًا فالطين نجس واختاره أبو الليث وصححه في الخاتمة وغیرها وقواه في شرح المنية وحكم  
 به - ادب في الاقوال فامل وصححه في الخطب أيضا وله بان النجاسة لا تزول عن أحد - ما  
 بالاختلاط نجس لاف السرقين اذا جعل في الطين للطينين لا ينجس لان فيه ضرورة الى اقاط  
 نجاسته لانه لا يتم ما الابه حابة (قوله مشى في حمام وضوءه) أي كالومشى على ألواح مشرعة  
 بهد مشى من رجله قدر لا يحكم نجاسة رجله ما لم يعلم أنه وضع رجله على موضعه للضرورة  
 فتح وقبه عن التنجيس مشى في طين أو أصابه ولم يغسله وصلى تجزیه ما لم يكن فيه أثر النجاسة  
 لانه المانع الآن محتاط أما في الماضي فلا يجب (قوله لانه يصير الماء كذا) أي لانه  
 بأخذه من الانبوبة يمنع نزوله الى الخوض فيصير كذا وربما كان على يده نجاسة أو على يد  
 غيره فادخلها في الخوض في هذه الحالة فيتنجس فينبغي اذا اراد الاخذ أن ياخذ من الخوض لان  
 الماء اذا كان نازلا والغرف متدرك فهو في حكم الجاري (قوله التبرك الى الحمام) أي الدخول  
 اليه اول الغداة بالضرورة (قوله لان فيه اظهار مقلوب الكتابة) أراد به التبرك أي الجماع  
 ولم يقل مقلوب المكن مع أنه قلب حقيق لزيادة التبرك عن التبرك بحبه لانه مما يطالب  
 كتمانها ولذا كان من أمته السر كافي القاموس وعبرة القبيض اذ فيه ابداء ما يجب اخفاؤه  
 والظاهر أنه يجب بالحلم ولذا قال العلامة الرمي وأما ما نسي عنه صلى الله عليه وسلم فهو  
 السباع أي على وزن كآب وهو المفاخرة بالجماع وافشاء الرجل ما يجري بينه وبين زوجته  
 فذلك ليس من هذا القبيل بل انتهى يقتضي التحريم (قوله ثياب القسقة الخ) قال  
 في القمق وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب القسقة لانهم لا يتقون الخمر وقال المصنف  
 بمعنى صاحب الهداية الأصح انه لا يكره لانه لم يكره من ثياب أهل الذمة الا السراويل مع  
 استحلالهم الخمر فهذا أولى (قوله يلعبون فيه البول) ان كان كذلك لاشان انه نجس  
 تاريخية (قوله ان غلب على ظنه) عبارة الثانية ان كان في قلبه (قوله فالامر بالمعروف  
 على هذا) كذا في الخاتمة وفي فصول العلای وان علم أنه لا يتعظ ولا ينجز بالقول ولا بالفعل  
 ولو بأعلام سلطان أو زوج أو والد له قدرة على المنع لا يلزمه ولا يانم بتركه لكن الامر والنهي  
 أفضل وان غلب على ظنه أنه يضربه أو يقتله لانه يكون شهيدا قال تعالى أقم الصلاة وأمر  
 بالمعروف ونه عن المنكر واصبر على ما أصابك أي من ذلك أو هو ان اذا أمرت ان ذلك من  
 من عزم الامور أي من حق الامور ويقال من واجب الامور (قوله لما ورد  
 الخ ٣) أي في قوله صلى الله عليه وسلم اتفوا البول فانه أول ما يحاسب به العبد في القبر رواه  
 الطبراني باب - نادى حسن وفي قوله صلى الله عليه وسلم أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من  
 عمله - لانه قال العراقي في شرح الترمذي ولا يارضه حديث المصنف ان أول ما يقضى  
 بين الناس يوم القيامة في الدماء لاول على حق الله تعالى على العبد والثاني على حقوق  
 الادميين في حياتهم فان قيل أيم ما يقدم فالجواب أن هذا امر توقيني وظواهر الاحاديث  
 دالة على أن الذي يقع أولا المحاسبة على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد كذا في شرح  
 العلقي على الجماع الصغير ولا يخفى ما في ذكر الشارح لهذه الجمل قبل كتاب الصلاة

مشى في حمام وضوءه لا ينجس  
 ما لم يعلم أنه غلب على ظنه  
 لا ينبغي أخذ الماء من  
 الانبوبة لانه يصير الماء  
 راكدا التبرك الى الحمام  
 ليس من الرواة لان فيه  
 اظهار مقلوب الكتابة  
 ثياب القسقة وأهل الذمة  
 طاهرة ديباج أهل فارس  
 نجس يلعبون فيه البول  
 لبريقه رأى في قوب غيره  
 نجسا ما ان غاب على  
 ظنه أنه لو أخبره ازاله واجب  
 والا فالامر بالمعروف على  
 هذا حمل السجادة في زمات  
 أول احتياط المار رد أول  
 ما يثبت عنه في القبر الطهارة  
 وفي الموقف الصلاة

١٠ مطلب  
 في الامر بالمعروف

١١ مطلب  
 في أول ما يحاسب به العبد

من رعاية التناسب وحسن الختام

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
 (كتاب الصلاة)

(قوله شروع الخ) بيان لوجه تأخيرها عن الطهارة وتقدم في الطهارة وجه تقديمها على غيرها  
 (قوله ولم تخل عنها شربة مرسل) أي عن أصل الصلاة قبل الصبح صلاة آدم والظهر لداود  
 والعصر اسمان والمغرب اسم عيوب والعشاء اسم علم العلم واللام وجه في هذه الامة وقيل  
 غير ذلك (قوله بواسطة الكعبة ٤) أي بواسطة استقبالها وانظر لما اذا خصص هذا الشرط  
 مع انه لم يصر قرية الا بالجماع سائر شرايطها وقد يقال المراد ان اصابته قرية بواسطة  
 تعظيم الكعبة فانه سبحانه أمرها بتعظيمها وتعظيمها وفي ذلك تعظيم له سبحانه بواسطة تعظيمها  
 أفاده شيخنا حفظه الله تعالى (قوله دون الايمان) لانه قرية بلا واسطة (قوله لانه بل من  
 فروع) أي باعتبار الفاعل وأما بالنظر في حكمها وهو الافتراض فهي منه لانه من متعاقب  
 التصديق بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار الشارح الى خلاف من يقول ان  
 الاعمال من الايمان كالجاري وغيره (قوله وهي لغة الدعاء) أي حقيقة هذا ذلك وهو ما عليه  
 الجمهور وجوز به الجمهور وغيره لانه الشائع في كلامهم قبل ورود الشرع بالاركان المخصوصة  
 وقيل انها حقيقة في تحرك الصلواتين بالسكون العظمى من الفاتحان في أعلى القندين الاذان  
 عليهم الايمان مجازا فوي في الاركان المخصوصة لان المصلي يحركهما في ركوعه وسجوده  
 استمارة قصر بحقيقة في المرتبة الثانية في الدعاء تشييم اللاداعي في تحشده بالركوع والساجدة  
 وتسميه في النهر (قوله فتكلم الخ) اختلاف الصوابيون في الافاظ الدالة على معان شرعية  
 كالصلاة والصوم أي منقولة عن معانيها اللغوية الى حقائق شرعية أي بان لم يبق المعنى  
 الاصل مريبا أم مغيرة أي بان يبق ويتراد عليه قبود شرعية قبل بالاول واستظهر في الغاية  
 معلا بانم انوجد دون الدعاء في الامي وقيل بالثاني وانه انما يزيد على الدعاء باقي الاركان  
 المخصوصة وأطاق الجزم على الكل كافي النهر (قوله وهو الظاهر) الضمير لثقل المفهوم من  
 نقلت وقوله لوجودها على الظهور (قوله في الخبر بان الدعاء ليس من حقيقة شرايع عاى  
 بناء على انه خلاف القراءة قال في النهر وهو ممنوع قلت فيه نظر لان الذي من حقيقة ما قرأه  
 آية وان لم تكن دعاء تامل (قوله هي) أي الصلاة الكمال وهي الخمس المكتوبة (قوله على كل  
 مكاف) أي بعينه ولذا هي فرض عين بخلاف فرض الكفاية فانه يجب على جملة المكافين  
 كفاية بمعنى انه لو قام به بعضهم كفى عن الباقيين والاغوا كلهم ثم المكاف هو المثل البالغ  
 العاقل ولو أنشأ أو عبدا (قوله بالاجماع) أي وبالكتاب والسنة (قوله فرضت في الاسراء الخ)  
 نقله أيضا الشيخ اسمعيل في الاحكام شرح درر الحكم ثم قال وحاصل ما ذكره الشيخ محمد  
 البكري رحمه الله تعالى بانه كان في الروضة الزهراء انهم اختلفوا في اي سنة كان الامر بعباد  
 اتفقهم على انه كان بعد البعثة فجزم جمع بانه كان قبل الهجرة بسنة ونقل ابن حزم الاجماع  
 عليه وقيل بخمس سنين ثم اختلفوا في أي الشهر كان جزم ابن الاثير والنووي في فتاويه  
 بانه كان في ربيع الاول قال النووي ايلة سبع وعشرين وقيل في ربيع الاخر وقيل في رجب

(كتاب الصلاة)  
 شروع في المقصود بعد  
 بيان الوسيلة ولم تخل عنها  
 شربة مرسل ولما صارت  
 قرية بواسطة الكعبة  
 كانت دون الايمان لانه  
 بل من فروع وهي لغة  
 الدعاء فتكلم شرا على  
 الافعال المعلومة وهو  
 الظاهر ولوجودها بدين  
 الدعاء في الامي والاخرى  
 هي فرض عين على كل  
 مكاف بالاجماع فرضت  
 في الاسراء ايلة السبت سابع  
 عشر رمضان قبل الهجرة  
 بستة ونصف وكانت قبله  
 صلاتين قبل طلوع الشمس  
 وقيل غروبها في

٤ قوله بواسطة الكعبة  
 يعني أن العبد أمر بالتوجه  
 بحجته الى الكعبة أعينه



ويؤتم به التووي في الرضة تبعه للرافعي وقيل في شوال وجرم المافظ عـ هذا النقي القدسي في  
سيرته بأنه ليلة السابع والعشرين من رجب وعليه عمل أهل الامصار اهـ (قوله وان وجب  
الحج) هذا ما بالغت على مفهوم قوله كل مكاف كأنه قال ولا يفتقرض على غير المكاف وان وجب  
أي على الولي ضرب ابن عشر وذلك لاختلاف بين ما هو عليه من الالفة لا لافتراضها أفاده ح وظاهر  
الحديث أن الأمر لا ينسب مع واجب كاضرب والظاهر أيضا أن الوجوب بالمعنى المصطلح عليه  
لا يفتقر للافتراض لأن الحديث ظني فافهم (قوله بيد) أي ولا يجاوز الثلاث وكذلك الأمر  
ليس له أن يجاوزها قال عليه الصلاة والسلام لا بد من العلم بالمال أن تضرب فوق الثلاث  
فانك اذا ضربت فوق الثلاث اقتص الله منك اهـ اهـ عـ عن أسكاف الصغار للاستبراش  
وظاهره أنه لا يضرب بالعصا في غير الصلاة أيضا (قوله لا بخشبة) أي عصا ممتدة حتى قوله بيد  
أن يراد بالخشبة ما هو الاعم منها ومن السوط أفاده ط (قوله الحديث الحج) استدل على  
الضرب المطاق وأما كونه لا بخشبة فلا أن الضرب بها ورد في جنابة المكاف اهـ ح وقام  
الحديث وفرقوا بينهم في المضاجع رواه أبو داود والترمذي ولفظه علوا المصلي الصلاة ابن  
سبع واضربوه عليها ابن عشر وقال حسن صحيح وهو ابن خزيمة والحاكم والبيهقي اهـ  
اهـ عـ عـ والظاهر أن الوجوب بعد استكمال السبع والعشرين بان يكون في أول الثامنة  
والحادية عشر كما قالوا في مدة الحضنة (قوله قلت الحج) مراده من هذين النكاحين بيان أن المصلي  
يفتقر أن يؤمر بحج السبع المأمورات وينفي عن جميع المنهيات اهـ ح أقول وقد صرح في  
أسكاف الصغار بأنه يؤمر بالفصل اذا جامع وباعادة ما صلاه بلا وضوء لا لو أفاد الصوم لمشقته  
عليه (قوله حجة) بالتحقيق قال في المغرب المساجن الذي لا يبالي ما صنع وما قبل له ومصدره  
الجنون والحجامة اسم منه والفعل من باب طلب اهـ (قوله أي تكاسلا) تفسير مراد اهـ ح  
(قوله الحق الحق الحق) لا يقال ان حقه تعالى مبني على المسامحة لأنه لا تسمع في شيء من أركان  
الاسلام اهـ اهـ عـ عـ (قوله وقيل يضرب) قاله الامام الهروي ح عن المنع وظاهر الحلية  
أنه المذهب فانه قال وقال أصحابنا في جماعة منهم الزهري لا يقتل بل يهذو ٣ ويحبس حتى يموت  
أو يتوب (قوله وعند الشافعي يقتل) وكذا عند مالك وأحمد وفي رواية عن أحمد وهي المختارة  
عند جمهور أصحابه أنه يقتل كقراو بـ ط ذلك في الحلية (قوله ويحكم بالاسلام فاعلمها الحج) يعني  
أن الكافر اذا صلى بجماعة يحكم بالاسلام عندنا خلافا للشافعي لأن مخصوصة بهذه الأمة  
بخلاف الصلاة منفردة للوجود هـ في سائر الامم قال عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتنا  
واستقبل قبلتنا فهو منا قالوا المراد صلاتنا بجماعة على الهيئة المخصوصة اهـ ح وروى  
طرف من حديث طويل أخرجه البخاري وغيره الا انه قال فهو المسلم اهـ عـ عـ (قوله بشروط  
أربعة) قيد الامام الطرسوسي في انفع الوسائل كون الصلاة في مسجد وعليه فالشروط خمسة  
الكن قال في شرح درر البحار في مسجد أو غيره (قوله في الوقت) لأن الصلاة للمؤمنين الكاملة  
وظاهره أنه لو أدرك منها ركعة لا يكفي لعدم كونها في الوقت وان كانت أدافه في غير كاملة  
فليس المراد من قوله في الوقت الاداء بل الاخص منه فافهم (قوله مؤثما) تقييد بقوله مع  
جماعة احتراز عما لو كان اما قال ط لان الاتهام يدل على اتباع عييل المؤمنين بخلاف

(وان وجب ضرب ابن عشر  
عليه لا بخشبة) حديث  
مراد أولادكم بالصلاة وهم  
أبناءكم سبع واضربوهم  
عليهم أوهم أتياه عنبر قلت  
والصوم كالمسألة على  
الصحيح كما في صوم الله تعالى  
معزيا للزاهدي وفيه نظر  
الاختيار وأنه يؤمر بالصوم  
والصلاة وينهى عن ضرب  
الغير لئلا يفتنهم ويقتل  
الشرك (ويكفر بجاهلها)  
انبؤتهم بل ليل قطعي  
(ونار كها عدا حجة) أي  
تكلم لا فاسق (يجب حق  
يصل) لأنه يجب على الحق العبد  
الحق الحق الحق وقيل  
يضرب حتى يسل منه الدم  
وعند الشافعي يقتل الصلاة  
واحدة صدا وقيل كفرا  
(ويحكم بالاسلام فاعلمها)  
بشروط أربعة أن يصل في  
الوقت (مع جماعة) مؤثما  
قوله بل يهذو كذا بخطه  
بالذال المجهدة وصوابه  
يهذو بالزاي من التعزير  
وهو التأديب دون الحد  
كأن الصباح اهـ معصية

مالو كان اما ما فانه يحتمل نية الانفراد فلا جمعة اهـ أقول الاحتمال المذكور موجود في  
المؤتم أيضا فالأولى أن يقال الامام متبوع في اتباعه والمؤتم تابع لامه اهـ اهـ عـ عـ اهـ عـ  
وما يقيد به الشارح اخذ من النظم الا في تبعه الجمع مع ودرر البحار وصرح بغيره ومعه في  
عقد الأمر فقال صلى اما لا يحكم بالاسلام نكح الشيخ اسمعيل (قوله مؤثما) فلو صلى خاف  
امام وكبر ثم أفسد لم يكن اسلاما شرح الوهبانية عن المنتقى (قوله وكذا الوأذن في الوقت)  
ما ذكره الله الصلاة أراد تيمم الافعال التي يصير بها الكافر مسلما فذكر أن منه الاذان في  
الوقت لانه من خصائص ديننا وشهادتنا وهذا في المنع تبعه البحر بكون الاذان في  
المسجد فليس الحكم عليه بالاسلام لاتباعه بالشهادتين في ضمن الاذان ان يكون من الاسلام  
بالقول لانه لا فرق بين أن يكون في الوقت أو خارجا عنه بل هو من الاسلام بالفعل ولذا  
صرح ابن الشحنة بأنه يحكم بالاسلام بالاذن في الوقت وان كان عيبا ويخصص رسالة تبيينا  
صلى الله عليه وسلم الى العرب لان ما يصير به الكافر مسلما فسمان قول وفعل فاقول مثل  
كلتي الشهادتين فصل فيه أغنية الكونه محل اشتباها واحتمال بين العيسوي وغيره فقالوا لا بد  
مع الشهادتين في العيسوي من أن يتبرأ من دينه لانه بعد قد انه صلى الله عليه وسلم رسول الله  
الى العرب فيصير مل أنه أراد ذلك بخلاف غيره فلا يحتاج الى التبري وأما الفعل فكلامهم يدل  
على أنه لا فرق فيه بين العيسوي وغيره كما حققه الامام الطرسوسي أيضا خلافا لما فهمه ابن  
وهبان ثم قال ابن الشحنة أيضا وأما الاذان خارج الوقت فلا يكون اسلاما من العيسوي لانه  
يكون من الاقوال فلا بد فيه حينئذ من التبري من دينه اهـ قات وكذا لا يكون اسلاما من  
غير العيسوي أيضا لما نقله قبله عن الغاية وغيره من أن الكافر لو أذن في غير الوقت لا يصير به  
مسلم لانه يكون مسلم من زمانه فحصل من هذا أن الاذان في الوقت من الاسلام بان فعل فلا فرق  
فيه بين كافر وكافر والاذن خارجا من الاسلام بالقول لكنه لما احتل الاستمرار لم يصير به  
الكافر مسلما مع أنه لو كان عيسويا يزيد أنه قد بشرطه وهو التبري فافهم وانتم هذا التصريح  
بقي هل يشترط في الاذان في الوقت المداومة أم يكفي مرة باق الكلام فيسه (قوله أو وجد  
للتلاوة) أي عند سماع آية جديدة بزاوية أي لان من خصائصنا فانه سبحانه وتعالى أخبر عن  
الكفار بأنهم اذا قرئ عليهم القرآن لا يسمعون (قوله أوز كى الساعة) قيد الطرسوسي في  
نظم القوائد كذا الابل واعترضه ابن وهبان بأنه لا خصوصية لذلك وأنه قال في الخاتمة وان  
سام الكافر أوج أو أدى الزكاة لا يحكم بالاسلام في ظاهر الرواية اهـ وأقره ابن الشحنة  
وصاحب التمر فلم أن ما ذكره الشارح خلاف ظاهر الرواية أيضا (قوله لا لوصلي الحج) محترز  
القيود السابقة في الصلاة على طريق اللغو والنشر المرتب (قوله أو منفردا) لانه لا يختص  
بشرعنا ابن الشحنة عن المنتقى وفي الذخيرة أن هذا قول أبي حنيفة ومن مشايخنا من نفي  
الاختلاف بحمل قوله على ما اذا صلى وحده بلا اذان ولا إقامة فلا يحكم بالاسلام اتفاقا ولو حمل  
قوله على ما اذا صلى وحده وأقيم به فيحكم بالاسلام اتفاقا لانه مختص بشريعتنا اهـ قلت  
لكن في هذا التوفيق نظر لما نقله ابن الشحنة عن صاحب السكاف من أنه لا بد من وجود  
العبادة على أكمل الوجوه لينظر الاختصاص بهذه الشريعة اهـ ومعهم يوم أن الانفراد

مطلب  
فيما يصير الكافر به  
من الافعال  
معه وكذا الوأذن في الوقت  
أو وجد كى الساعة  
الساعة صار مسلما لا لوصلي  
في غير الوقت أو منفردا



نقصان (قوله أو أماناً) تقدمنا وجهه (قوله أو فعل بنية العبادات) قال في البصر باب التيميم  
 الأصل أن الكافر متى فعل عبادة فإن كانت موجودة في سائر الأديان لا يكون به مسلماً  
 كالملة من قرد أو الصوم والحج الذي ليس بكامل والصدقة ومتى فعل ما اختص بشركه فلا  
 من الوسائل كالتيميم فكذلك وإن من المقاصد أو من الشعائر كالملة بجماعة والحج الكامل  
 والأذان في المسجد وقراءة القرآن يكون به مسلماً إليه أشار في المحيط وغيره أه أقول ذكر في  
 الثانية أنه بالحج لا يحكم بالإسلام في ظاهر الرواية كما مر ثم ذكر أنه روي أنه إن حج على الوجه  
 الذي يفعله المسلمون يكون مسلماً وإن لم يشهد المناسك أو شهد المناسك ولم يلب لم يكن  
 مسلماً أه فدل أن هذه الرواية غير ظاهر الرواية وأشار في الوهبانية إلى ضعفها وإليه يشير  
 إطلاق النظم إلا أني وكأن وجهه أن الحج موجود في غير من يعتنق أن الجاهلية كانوا  
 يحجون لكن قديراً أن الحج على هذه الكيفية الخاصة لم يوجد في غير من يعتنق أنصاره مثل  
 الصلاة إذا وجدت فيها الشروط الأربعة السابقة لأن من خواص من يعتنق على وجه الكمال  
 فكذلك الحج الكامل والأفعال المخصوصة من حوا الظاهر أنه لا تنافي بين ظاهر الرواية وبين الرواية  
 الثانية إذا جعلت الثانية مفسرة لبيان المراد من ظاهر الرواية وهو الحج الغير الكامل فمأمل  
 وفي فتاوى الشيخ فاسم عن خلاصة النوازل لا يثبت قال وكذا لو رأى المسلم القرآن أو يقرؤه  
 لم يكن بذلك مسلماً أه قلت وهذا أظهر مما ذكره في البصر لما قالوا لا يمنع الكافر من قتل القرآن  
 أنه يهدي فافهم (قوله ونظمها صاحب النهر الخ) أي قبل باب قضاء الفوات (قوله صلى  
 بأفتدا) أي بجماعة معتقدا (قوله أو أذن أيضاً) بأسقاط حمزة أيضاً للضرورة ح ثم إن الذي  
 رأيت في النهر غير هذا البيت ونصه

أو بالأذان معناه أي أو قد يصح عنده مع ما في

ومعنى أي الثاني ورد عن الله تعالى وهذا البيت أحسن ما فيه من اشتراط كون الأذان في  
 الوقت لأن ضميره عليه عائد على الوقت المذكور في البيت الأول ومن أن المراد بصود التلاوة ومن  
 إسقاطها مسألة الزكاة من أنما خالف ظاهر الرواية وأن صاحب النهر اعترض على  
 الطرسوسي في ذكرها وقال لم أرها غير بل المذكور في الثانية أنه لا يحكم بالإسلام بالزكاة في  
 ظاهر الرواية (قوله معاناً) المراد به أن يسمعه من نصح شهادته عليه بالإسلام لأن يؤذن على  
 صومعة أو سطح يصعده من كثير ولذا لو كان في السور صرح كافٍ سير البرازية حيث قال وإن  
 شهدوا على الذي أنه كان يؤذن ويقم كان مسلماً وأما في السور أو الحضر وإن قالوا أنه مناه  
 يؤذن في المسجد فلا حتى يقولوا هو مؤذن لأنه يكون ذلك عادة فيكون مسلماً أه وعزاه في  
 شرح الوهبانية إلى محمد ثم ظاهر هذا أنه لا بد أن يكون عادة له لكن قال في أذان البصر  
 ينبغي أن يكون ذلك في العيسوية أما غيرهم فينبغي أن يكون مسلماً بنفس الأذان أه قلت  
 لكن قد علمت أن الإسلام بالأفعال لا فرق فيه بين كافر وكافر خلافاً لما فهمه ابن وهبان فاما أن  
 يجعل ذلك تقييداً لكون الأذان في الوقت إلا ما أو يكون ذلك رواية محمد فقط تأمل وراجع  
 (قوله كان يجب) بسكون الدال للضرورة أو لأصل بنية الوقوف وأن من صدق به أي  
 كسجوده والمراد بصود التلاوة ح (قوله تركي) تكمله لا وزن وهو حال من ضمير سجد

أو أماناً أو أفسدها أو فعل  
 بنية العبادات لأنها  
 لا تقتصر بشريعتنا  
 ونظمها صاحب النهر فقال  
 وكافر في الوقت صلى بأفتدا  
 منه أصلاً لا مفسداً  
 أو أذن أيضاً معناها أو تركي  
 سواها كأن يجدي تركي

أي كسجوده للتلاوة سال كونه منتهراً عن أركان الكفر ح (قوله مسلم) خبر كافر ح  
 وزيد بن الغافقوع المجند ذكره موصوفة بقوله أردهم العموم لأن المراد أي كافر كان  
 عيماً وبأوغره كما قد مضى في غيره وهذا من المواضع التي يجوز فيها زيادة إلقاء في الخبر كقولك  
 رجل يأتني فله درهم فافهم (قوله منفردي) بالسكون على لغة ريمية ح وقد كتبت عن بنية  
 محقرات قيود الصلاة (قوله والزكاة) أي زكاة غير مال وأتم وعلى انشاد البيت الثاني على  
 الوجه الذي نقلناه عن النهر فالمراد بالزكاة جميع أنواعها كما هو مقتضى إطلاق الثانية عن  
 ظاهر الرواية (قوله الحج) بالنصب معول مقدم لقوله فردو تقدم بيانه (قوله بنية محضه)  
 أي بخلاف الزكاة فانه مالم يمتنع بخلاف الحج فانه مركب من مال ينفق من العمل بالبدن  
 وانفاق المال (قوله فلا نيابة فيها أصلاً) لأن المقصود من العبادة البدنية اتعاب البدن وقهر  
 النفس الامارة بالسوء ولا يحصل بفعل النائب بخلاف المالية فتجوز فيها النيابة مطلقاً أي  
 حالة الاختيار والاضطرار لحصول المقصود من اغتسال الفقير ونفق المسكين المال بفعل النائب  
 وبخلاف المركبة فتجوز فيها النيابة حالة العجز نظراً إلى معنى المشقة بنية قياس المال لحالة  
 الاختيار ونظراً إلى اتعاب البدن كما قررناه في باب الحج عن الغير (قوله أي لا بالنفس الخ) بيان  
 أنه ميم الثاني المتقدم من قوله أصلاً (قوله في الحج) متعلق بقوله صحت وكذا قوله في الصوم  
 (قوله بالقدية) متعلق بالضمير المستقر في صحت رجوعه إلى النيابة التي هي مصدر أي كما صحت  
 النيابة بالقدية ويدل عليه متعلق قوله بالنفس بقوله نيابة المذهب كور في المتن وأعلم أن صحة  
 القدية في الصوم لا تنافي مشروطة باستمراره من الموت فلو قدر أنه قضى كما سيأتي في كتاب  
 الصوم أه ح (قوله لأنها) أي القدية وقوله ولم يوجد أي أذن الشرع بالقدية في الصلاة ح  
 وهذا ما عايناه من جريان النيابة في الصلاة بالمال وفيه إشارة إلى الفرق بين الصلاة والصوم  
 فإن كلامنا مع عبادة بنية محضه وقد صحت النيابة في الصوم بالقدية للشيخ الثاني دون الصلاة  
 ووجه الفرق أن القدية في الصوم إنما أتت بها على خلاف القياس اتساعاً للنص ولذا ما عايناه  
 الأصوابون فذاهم على غير ما عايناه من المعقول قضاء الشيء عنه ولم يثبت في الصلاة عدم  
 النص فإن قلت قد أوجبتم القدية في الصلاة عند الإيماء من العاجز عنها فقد أجريتم  
 فيها النيابة بالمال مع عدم النص ولا يمكن أن يكون ذلك بالقياس على الصوم لأن ما خالف  
 القياس فعليه غيره لا يقاس فثبت ثبوت القدية في الصوم بمقتضى أن يكون معلاً بالهجر  
 وأن لا يكون فباعتبار تعدله به يصح قياس الصلاة عليه لوجود العلة فيه مما وباعتبار عدمه  
 لا يصح قياسه على المال في العلة قلنا بوجوب القدية في الصلاة احتياطاً لأننا لم نجز ذلك بكون  
 منة ما حية أئمة فاقول بالوجوب أحوط ولذا قال محمد بن قيس إن شاء الله تعالى ولو كان  
 بطريق القياس لماعة بما مشيئة في سائر الأحكام النابتة بالقياس أه هذا خلاصة  
 ما أوضحنه في حواشينا على شرح المنار والشارح (قوله سيم ترا في النهم الخ) في معنى أن  
 سبب الصلاة الحقيقية هو ترادف النهم على العبد لأن شكر النهم واجب شرعاً وقلاً ولما كانت  
 النهم واقعة في الوقت جعل الوقت سبباً يجعل الله تعالى وخطابه حيث جعل سبباً للوجوب  
 كقوله تعالى أقم الصلاة لذلول الشمس فكان الوقت هو السبب المتأخر وعام تحقيق هذه

قوله والزكاة هكذا في خطه  
 والذي في نسخ الشارح  
 ولا الزكاة أه معصية  
 فسلم لا بالصلاة منقود  
 ولا الزكاة والصيام الحج زد  
 (وهي عبادة بنية محضه)  
 فلا نيابة فيها أصلاً أي  
 لا بالنفس كما صحت في الحج  
 ولا بالمال كما صحت في الصوم  
 بالنفس لئلا يفتي لأنهم إنما  
 تجوز بآذن الشرع ولم يوجد  
 (سبباً) ترادف النهم ثم  
 الخطأ بتم الوقت



المسئلة في المطولات اصولية (قوله أي الجزء الاول الخ) اذ لو كان السبب هو الكل لم تقدم المسبب على السبب أو وجوب الاداء بعد دوقته فتمت من البعض ولا يجوز أن يكون ذلك البعض أول الوقت عينه لا لزوم عدم الوجوب على من صار أهلا لصلاة في آخر الوقت بقدر ما يسهلها ولا آخر الوقت عينه لانه يلزم أن لا يصح الاداء في أوله لا متناع التقدم على السبب فتعين كونه الجزء الذي يتصل به الاداء ويأيه الشروع لان الأصل في السبب هو الاتصال بالسبب كما في شرح المناو لابن نجيم (قوله والاغتياص به) ما هنا عامة شاملة للجزء الاخير فقوله بعد ذلك والاغتياص به الاخير تكرار وكذا قوله سيم اجزأ اول اتصال به الاداء والاخير أن يقول سيم اجزأ اتصال به الاداء من الوقت والاجتماع اه ح وسبقه اليه ابن نجيم في شرح المنار (قوله هو الجزء الاخير) وهو ما يمكن فيه من عقد الصلوة فقط عندنا وعند زفر ما يمكن من الاداء فيه وأجروا أن خيارنا الأخير إلى أن لا يصح الاجتماع في الصلاة حتى لو أخر عنه بان اه ابن نجيم (قوله ولو ناقصا) أي اذا اتصل الاداء بالآخر الوقت كان هو السبب ولو كان ناقصا كوقت اصفرار الشمس فيصح اداء العصر فيه لانه ما اتصل الاداء فيه صار هو السبب وهو ما موردا انه فيه فيكون أدائه كما وجب بخلاف عصر أمه كما يأتي (قوله حتى يجب) بالرفع لانه تقرير على قوله فالسبب هو الجزء الاخير (قوله أفاقا) أي في آخر الوقت ولو بقدر ما يصح الصلوة عند غروب الشمس الاثنا الثلاثة خلافا لفر كافي شرح التحرير لابن أمير حاج أي فيجب عليه ما انقضاء احتياجه ما إلى الوضوء لان الجنون أو الالغاء ينقضه وليس في الوقت ما يصح به ولم منه أنه لو أفاقا في الوقت ما يصح أكثر من الصلوة فيجب عليه ما صلاته بالاولى وأنه لو لم يبق منه ما يصح الصلوة لم يجب عليه ما صلا لانه كما مر في الحديث اذا انقطع للعشرة قال ح وهذا اذا زاد الجنون والالغاء على خمس صلوات والواجب عليه ما صلا ذلك الوقت ولو لم يبق منه ما يصح الصلوة بل وما قبله من الصلوات أيضا كما يأتي (قوله طهرتا) أي ولو كان الباقي من الوقت مقدار ما يصح الصلوة اذا كان الانقطاع على العشرة أو الأربعين فان كان أقل والباقي قدر الغسل مع مقدمته كالاستقاء وخلع الثوب والتيمم عن الاعين والصلوة فعمله ما انقضاء والا فلا اه شرح التحرير (قوله وصي بالغ) أي وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يصح الصلوة أو أكثر كما يفهم من كلامهم في المناقض التي طهرت على العشرة ح (قوله ومردأ لم) أي اذا كان بين اسلامه وآخر الوقت ما يصح الصلوة كما في المناقض المذكورة وحكم المكارن الاصل -كم المرتد واغتياصه بالذكرا يصح قوله وان صليما أول الوقت وصورتهم في المرتد أن يكون مسلما أول الوقت فيصلي الفرض ثم يرتد ثم يمسلم في آخر الوقت ح (قوله وان صليما في أول الوقت) يعني ان صلاته في أوله لا تنقطع عنه ما اطاب والحالة هذه أما في الصبي فليكون من انقضاء أو ما في المرتد فليطهها بالارتداد ح وفي الصرعن خلاصة غلام صلي العشاء ثم احتلم ولم يتبته حتى طلع الفجر عليه إعادة العشاء هو المختار وان انتبه قبله عليه قضاء العشاء اجامع وهي واقعة محتملة ما بالاحتية فاجابه بما قلنا اه (قوله وبعد خروجه) أي خروج الوقت بالصلوة (قوله لينت السبب الواجب الخ) لانه لو لم يضاف إلى جلة الوقت وقتنا يتعين الجزء الاخير لا يبيح لزوم ثبوت الواجب بدونه النقص في بعض

أي الجزء الاول منه  
ان اتصال به الاداء والاغتياص  
أي جز من الوقت يتصل  
به الاداء والاغتياص  
الاداء بجزءه (ف) السبب  
هو الجزء الاخير ولو ناقصا  
حتى يجب على مجنون  
ومغف عليه أفاقا وناقص  
ونقصه طهرتا وصي بالغ  
ومردأ لم وان صليما في أول  
الوقت (وبعد خروجه  
يضاف) السبب (الذي  
جلته) لينت الواجب بصفة  
الكمال

الصورة كما في وقت العصر (قوله وانه الاصل) الواو للعدل وهو موزع ان مذكورة ح والضمير يرجع إلى ثبوت الواجب بصفة الكمال المترتب على كون السبب هو جلة الوقت ط (قوله حتى يلزمهم) أي المجنون ومن ذكر بعدهم وكذا غيرهم عن خرج عليه الوقت ولم يصل فيه (قوله هو الصحيح) مقابلة ما قيل ان المجنون وشحوه لو أفاق أو طهر أو أسلم في ناقص كان ذلك الوقت الناقص هو السبب في حقهم لانه مذكورة إضافة السبب إلى جلة الوقت لانه لم أهله لهم للوجوب فيجب ح اجزأه فيجوز له -م القضاء في ناقص آخر لانه كذلك وجب والصحيح انه لا يجوز لانه لانقصان في الوقت نفسه وانما هو في الاداء فيه ما فيه من انقضاء بعدد الشمس كما حققه في التحرير وسبق في عامه (قوله لانه لا خلاف في طرفيه) أي الطرفين الاتيين قال في الحلية نعم في كون العبد ياول طلوعه أو استطارته أو انقضاءه اختلاف المشايخ كما في شرح الزايد عن المحيط وفي خزانة الفتاوى عن شرح السرخسي على السكاكي وذكره فيها أن الاول أحوط والثاني أوسع اه قال في البحر والظاهر ادخله في تعريفه -م الفجر الصادق به كما يأتي ورده في النور بان الظاهر الاول ما في حديث جبريل الذي هو أصل الباب ثم صلي في الفجر يعني في اليوم الاول حين يرق وحرم الطعام على الصائم و يرق في برغ وهو أول طلوعه اه ومنه في الشرع بلاية وزاد ولا ينافيه التعريف لان من شأنه الانتشار فلا يتوقف على انتشاره بان يكون بعد مضى جانب منه بدليل لفظ الحديث قال ح وأظن أن الاستطارة والانتشار بمعنى واحد كما يفهمه كلام الشارح الاتي فهو ما قولان لانه اه وبما تقرر -م أن المراد أنه لا خلاف في أوله وهو أصل طلوع الفجر الثاني وانما الخلاف في المراتب من الطلوع وأصاع عدم الخلاف في آخره فلما صرح به الطحاوي وابن المذخر من أن عليه اتفاق المسلمين قال في الحلية فلا يلتفت إلى ما عن الاصطفا من الشافعية من انه اذا أسفر الفجر يخرج الوقت ونصير الصلاة بعده إلى الطلوع قضاء اه وبه يدفع قول القهستاني ان في الخلاف في الطرفين من عدم التتابع (قوله وأول من صلاة آدم) أي حين أهبط من الجنة وجن عليه الليل ولم يكن رأه قبل خفاف فاما انشق الفجر صلي ركعتين شكر الله تعالى فلذا قدمه في الذكرا عناية (قوله وأول الخمس وجوبا) قال الرحبي الظاهر أن أولها وجوبا والعشاء لان الوجوب بالآخر الوقت والاسراء كان لا (قوله لانه أولها طهروا) أي أول الخمس يشاء على أن امامة جبريل انما كانت في الظاهر صحيحة الاسراء وأن امامة -ه في الصحيح كانت في غير صليها والمسلمة فيها روايتان أشهرهما البداية بالظهور كافي أبي السعود (قوله ولا يخفى الخ) جواب سؤال حاصله أن الصحيح اذا كان أول الخمس وجوبا فكيف تركه النبي صلي الله عليه وسلم صحيحة الاسراء مع وجوبه عليه ليل لا سيما الجواب أنه وان كان واجبا لا يجب الاداء قبل العلم بالكيفية لان الخطاب بالجهل قبل البيان يفيد الإتيان بما عدا الحقيقة في الحال وانما يجب العمل به بعد البيان كما ذكره الاصوليون فلا يلزم من الوجوب وجوب الاداء وظاهره يجب الصوم على المعذور بالوجوب أداء أو ما الجواب بأنه صلي الله عليه وسلم لم كان نائما ولا وجوب على النائم في النهار أنه مردود للاجتماع على أن المعذور يتوهم ويخوفه يلزمه القضاء اه (فرع) لا يجب انتفاء النائم في أول الوقت ويجب اذا ضاق الوقت نقله البيهقي في شرح الاشباه عن البدائع

وانه الاصل حتى يلزمهم  
القضاء في كامل هو الصحيح  
(وقت صلاة الفجر) قدمه  
لانه لا خلاف في طرفيه وأول  
من صلاة آدم وأول الخمس  
وجوبا وقدم محمد الظاهر  
لانه أولها طهروا وبينا  
ولا يخفى في توقف وجوب  
الاداء على العلم بالكيفية  
فلذا لم يقض نبينا صلي الله  
عليه وسلم الفجر صحيحة ليل  
الاسراء ثم هل كان قبل  
البيعة



من كتب الاصول وقال ولم يرد في كتب النزوع فاغتنمه اه قلت امكن فيه نظر  
 لنصر يحتمل بانه لا يجب الاداء على النائم اتفاقا فكيف يجب عليه الانتباه وروى مسلم  
 في قصة النعري عن ابي قتادة انه سمى الله عليه وسلم قال ليس في النوم تقربا الى الله تعالى  
 ان تؤخره الا حتى يدخل وقت الاخرى وأصل الفسخة التقيية بدل الانتباه وسند ذكر  
 في الايمان انه لو حلف انه ما أخره لانه من وقت ما وقع فضاها قبل لا يحث واستظهره  
 الباقى ان كان في البرازية الصبح انه ان كان نام قبل دخول الوقت وانقبه بعده لا يحث  
 وان كان نام بعد دخوله حث اه فلهذا يقتضى انه يتوهم قبل الوقت لا يكون مؤخر او عايه  
 فلا ياتى واذ الم ياتى لا يجب انتباهه اذ لو وجب لكان مؤخر الها واما بخلاف ما اذا نام بعد  
 دخول الوقت ويمكن حمل ما في البيهقي عليه (قوله متعبدا) بكسر الباء في القاموس  
 تعبدت لك اه وظاهر قوله في شرح التحرير أى مكافاة بالفتح امكن الاظهر الاول لانه  
 بالفتح يقتضى الامر والكلام فيما قبل البعثة نامل (قوله المختار عند غالا) نسبة في التقرير  
 الاكلى الى محبة في أصحها قال لانه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة  
 لم يكن من أمة نبي قط الخ وعزاه في النهر أيضا الى الجهود واختار المحقق ابن الهمام في  
 التحرير انه كان متعبدا بما ثبت انه شرع به في لاهي الخصوص وليس هو من قومهم وقدمنا  
 غايته في أوائل كتاب الطهارة (قوله وصح تعبد في حراء) بكسر الحاء المهملة وتحقيف  
 الراء بصرف وعن من الصبر وكفى فيه الفتح والقصر وكذلك حكم قبا ونظمه بعضهم  
 بقوله

حراء قبا ذكر وأنهم ماعا • ومدأ وأقصر وأصرق وأمنع الصرقا  
 وهو جبل فيه وبين مكة ثلاثة أميال قال في المواهب اللدنية وروى ابن ابي عمير وغيره انه عليه  
 السلام كان يخرج الى حراء في كل عام نهر ايتناك فيه قال وعندي أن هذا التعبد يشقيل  
 على أنواع من الانزال عن الناس والانتفاع الى الله والافكار وعن بعضهم كانت عبادته  
 عليه السلام في حراء التفكير اه مخلصا (قوله من أول طلوع الخ) زادنا أول اختيار المائل  
 عليه السلام حيث كان قد مناه (قوله وهو البياض الخ) طهيت مسلم والقوم واللفظ له  
 لا يمنعكم من محوكم أذان بال لا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل فاعلم الفجر  
 الصادق وهو الفجر المستطيل في الأفق أى الذي يتشرفوه في أطراف السماء لا الكاذب  
 وهو المستطيل الذي يبدو وطويلا في السماء كذب السرحان أى الذئب ثم يعقبه ظلمة (قائدة)  
 ذكر العلامة المرحوم الشيخ خليل في الكمل في حاشيته على رسالة الاسطرلاب لشيخ مشايخنا  
 العلامة المحقق على أفندي الداغستاني ان التفاوت بين الفجرين وكذا بين الشفقين الاحمر  
 والابيض انما هو بثلاث درجات اه (قوله الى قبيل) كذا أقمه في النهر والظاهر انه مبني  
 على دخول الغاية لكن التحقيق عدمه لكونه غايته قد كاسبق فلا حاجة الى ذلك اه لم يعمل  
 (قوله بالضم) أى وبالذكاء في القاموس ح (قوله من زواله) الاولى من زوالها ط (قوله عن  
 كبد السماء) أى وطلوعها ب ما يظهر لنا ط (قوله الى بلوغ الظل مثليه) هذا ظاهر الرواية  
 عن الامام نابة وهو الصحيح دافع ومبطل وينابيع وهو المختار وغاية واختاره الامام المحمدي

طلبه  
 في تعبد عليه السلام  
 قبل البعثة

متعبدا بشرع أحد المختار  
 عندنا لا بل كان يعمل بما  
 ظهر له من الكشف الصادق  
 من شريعة ابراهيم وغيره  
 وصح تعبد في حراء بجر  
 (من) اول (طلوع الفجر  
 الثاني) وهو البياض  
 المنتشر المستطيل المستطيل  
 (الى) قبيل (طلوع ذكاه)  
 بالضم في منصرف انهم  
 الشمس (ووقت الظهور من  
 زواله) أى مبين ذلك من  
 كبد السماء (الى بلوغ الظل  
 مثليه)

قوله كاسبق أى في الوضوء  
 في قوله تعالى الى المرافق  
 اه منه

وعول عليه السلام في وصدر النهر بقية تعصم قائم واختاره أصحاب المتون وارتضاه  
 الشارحون نقول الطحاوي وبقوله ما نأخذ فلا يدل على أنه المذهب وما في الفيض من انه يفتي  
 بقوله حلف العصر والعشاء مسلم في العشاء فقط على ما فيه وغايته في البحر (قوله وعنه)  
 أى عن الامام ح وفي رواية عنه أيضا انه بالمثل يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر  
 الا بالمثلين ذكرها الزيلعي وغيره وعلمنا ان المثل والمثلين وقت مهمل (قوله مثله) منصوب  
 يلوغ المقدور والتقدير وعن الامام الى بلوغ الظل مثله ح (قوله وهو ناص في الباب) فيه ان  
 الادلة تكافأت ولم يظهر ضعف دليل الامام بل أدلته قوية أيضا كما يعلم من مراجعة  
 الطولات وشرح المنيمة وقد قال في البحر لا يدل عن قول الامام الى قوله ما اقول أحدهما  
 الاضمر وزمن ضعف دليل أو تعامى بضم لانه كالزراعة وان مرح المشايخ بان الفتوى على  
 قواها ما كانها (قوله وعنه) عمل الناس اليوم أى في كثير من البلاد والاحسن ما في السراج  
 عن شيخ الاسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهر الى المثل وأن لا يصل العصر حتى يبلغ  
 المثلين لا يكون مؤدبا للمثليين في وقتهم ابا الاجماع وانظر هل اذ الزم من تأخير العصر الى  
 المثلين فوث الجماعة يكون الاولى التأخير أم لا والظاهر الاول بل يلزم من اعتقاد رجحان قول  
 الامام نامل ثم رأيت في آخر شرح المنيمة نقلا عن بعض المتأخرين انه لو كان امام محلته يصلي  
 العشاء قبل غيب الشفق الايض فالأفضل أن يصليها بعد غيب البياض (قوله سوى في)  
 بوزن نقي وهو الظل بعد الزوال يسمى به لانه فاهى اى يرجع من جهة المغرب الى المشرق وما قبل  
 الزوال انما يسمى ظلا وقد يسمى به ما بعده أيضا ولا يسمى ما قبل الزوال فبأصله سراج ونهر  
 (قوله يكون للاشياء قبيل الزوال) أشار الى أن إضافة النى الى الزوال لادنى ملازمة لمصولة  
 عند الزوال فلا تعد إضافة اليه تسمية محاذ رأى خلافنا لشرح الجمع من انها تسامح وتبعه  
 في النهر لان التسامح كما قال بعض المحققين استعمال اللفظ في غير ما وضع له لا علاقة  
 وهذه الإضافة مجاز في الالفاظ نادلان النى انما هي حقيقة للاشياء كانت اخص ونحوه  
 لا لزوال قلت لكن يرد أن الظل لا يسمى فيما لا بعد الزوال كما عرفت وبه أعترض الزيلعي على  
 التعبد ببقى الزوال أى فهو مجاز أقوى عن الظل واستداده الى الزوال مجاز أقوى على كجاءت  
 لا لغوى أيضا ولا تسمع لانه ليس فيه استعمال كلمة في غير ما وضعت له والظاهر انه مراد  
 القه بمانى حيث جعل في الكلام مجازين فافهم (قوله ويختلف باختلاف الزمان والمكان)  
 أى طول وقصر او انما اطلال الكتابة كما أوضحه ح (قوله ولولم يجزى ما يفرز) أشار الى انه ان  
 وجد حدث به يفرزها في الارض قبل الزوال وينتظر الظل مادام متراجعا الى الخشبة فاذا  
 أخذ في الزيادة حفظ الظل الذي قبلها فهو ظل الزوال ح وعن محمد بن قيس من تعبد قبل الغلبة  
 فسادت الشمس على حاجبه الايسر فاشتم لم تزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت  
 وعزافى المفتاح الى الابيض فاذلانه ايسر مما سبق عن المبوط من غرر الخشبة اسمعيل  
 (قوله اعلم بقاءه) أى بان يفهمه فلا يارضى من متوهم طاهر عن رأيه خاله فاعلمه  
 من قبل الشمس أو ظله ويحفظ ظل الزوال كما مر ثم يفتي في آخر الوقت ويأمر من يعلم له على  
 شتمى ظله علامة فاذا بلغ الظل طول القامة مرتين أو مرة سوى ظل الزوال فقد خرج وقت

وعنه مثله وهو قواها ما  
 وزفر والاعنة الثلاثة قال  
 الامام الطحاوي وبه نأخذ  
 وفي غرر الاذكار وهو  
 المأخوذه وفي البرهان وهو  
 الاظهر لبيان جبريل وهو  
 نص في الباب وفي الفيض  
 وعليه عمل الناس اليوم  
 وبه يفتي (سوى في) يكون  
 للاشياء قبيل (الزوال)  
 ويختلف باختلاف الزمان  
 والمكان ولولم يجزى ما يفرز  
 اعتبر بقاءه وهي تمة أقدام  
 ونصف بقاءه



الظهر ودخل وقت العصر وان لم يعلم علامة بـ كـ يل بدله ساعة أقدام ونصف بقية وقيل  
 سبعة (قوله من طرف ايهامه) حال من قوله بقية أشارة الى الجمع بين القولين لانه قيل  
 ان قامة كل انسان ستة أقدام ونصف بقية وقال الطحاوي وعامة المشايخ سبعة أقدام  
 قال الزاهدى ويمكن الجمع بينهما بان يعتبر سبعة أقدام من طرف سمت الساق وستة ونصف  
 من طرف الابهام واليه أشار بقية الى احاطة أقول بيانه اذا وقف الواقف على رجله اليسرى  
 ثم نقل اليمنى ووضع عقبه عند طرف ايهام اليسرى ثم نقل اليسرى كذلك وهكذا  
 مرات فان بدأ بالاعتبار من طرف سمت الساق يهـ من طرف عقب اليسرى التي كان واقفا  
 على أولها كان سبعة أقدام وان بدأ بالاعتبار من طرف ايهامها كان ستة أقدام ونصف قدم  
 ووجه ذلك ان المطلوب أخذ طول ارتفاع القامة ومبدأ ارتفاعها من جهة الوجه عند  
 نصف القدم ومن جهة القفا عند طرف العقب فنلاحظ الاول اعتبر نصف القدم التي كان  
 واقفا عليها وقد راق القامة بستة أقدام ونصف ومن لاحظ الثاني اعتبر نصف القدم المذكورة  
 بقامه او قد رتب سبعة وعلى كل فالمراد واحد وهذا الذي قررناه هو الموافق لما رأيت في بعض  
 كتب الميقات وحاصله ان حسب كل القدم التي كان واقفا عليها كان سبعة أقدام وان حسب  
 نصفها كان ستة أقدام ونصف فافهم (قوله منه) أى من بلوغ الظل منليه على رواية المتق  
 (قوله الظاهر نعم) بحسب صاحب التبرجيت قال ذكر الشافعية أن الوقت يعود لانه عليه  
 الصلاة والسلام نام في حجر على رضى الله عنه حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكره  
 أنه فاته العصر فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسولاتك فأرددها عليه فردت حتى  
 صلى العصر وكان ذلك بحسب الحديث صححه الطحاوي وعياض وآخرجه جماعة منهم  
 الطبراني بسند حسن وأخطأ من جعله موضوعا كائن الجوزى وقواعدا لا تاتاه ا هـ قال  
 ح كائنه نظير الميت اذا أحياء الله تعالى فانه ياخذ ما بقى من ماله في أيدي ورثته فيه طي له  
 حكم الأحياء وانظر هل هذا شامل لطلوع الشمس من مغربها الذي هو من العلامات الكبرى  
 للساعة ا هـ قال ط والظاهر أنه لا يطى هذا الحكم لانه انما ثبت اذا أعيدت في آن  
 غروبها كما هو واقعة الحديث أما طلوعها من مغربها فهو بهد مضى الليل بقامه ا هـ قلت  
 على أن الشيخ اعلميل رد ما يجزمه في الترتيب الشافعية بان صلاة العصر بغيوبة الشفق  
 نصير قضاء ورجوعها لا يعيدها اذا ما في الحديث خصوصية له لى كما يهبط به قوله عليه السلام  
 انه كان في طاعتك وطاعة رسولاتك ا هـ قلت ويلزم على الاول بطلان صوم من أفطرت لى ردها  
 وبطلان صلاته المغرب لو سئاعا ودال الوقت بهودها لا كل والله تعالى أعلم (قوله وهى الوسطى  
 على المذهب) أى المنقول عن أغنى الثلاثة وقال الترمذى وغيره انه قول أكثر العلماء من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وصحبت وسطى لانهم اثنان من صلاة الليل  
 وصلاة تين من صلاة النهار وقام الا استدلال على هذا القول من الأحاديث الصحيحة مبسوط  
 في أول الحلية قال ح وهذا قول من ثلاثة وعشرين قولاً مذكورة في الوهبانية وشرحها  
 (قوله واليه رجع الامام) أى الى قوله ما الذى هو رواية عنه أيضا وصرح في الجمع بان  
 عليها الفتوى ورده الحق في الفتح بأنه لا يساعده رواية ولا رواية الخ وقال تليذه العلامة

من طرف ايهامه (ووقت  
 العصر منه الى قبيل  
 (المغرب) فلو غربت ثم  
 عادت هل يعود الوقت  
 الظاهر نعم وهى الوسطى  
 على المذهب (ووقت  
 المغرب منه الى غروب  
 الشفق وهو الحرة) عندهما  
 وبه قالت الثلاثة واليه  
 رجع الامام كفى بمرح  
 الجمع وغيره فان كان هو  
 المذهب

مطلب  
 لوردت الشمس بعد غروبها

مطلب  
 في الصلاة الوسطى

فامم في تصحيح القيد ورى ان رجوعه لم يثبت لما قبله الكافة من لدن الأئمة الثلاثة الى  
 اليوم من حكاية القوانين ودعوى عمل عامة الصحابة بخلافه خلاف المنقول قال في الاختيار  
 الشفق البياض وهو مذهب الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة رضى الله عنهم قلت ورواه  
 عبد الرزاق عن أبي هريرة وعن عمر بن عبد العزيز بن زهير والبيهقي الشفق الاحمر الا عن ابن عمر  
 وعامة فيه واذا عارضت الاخبار والا تارة لا يخرج وقت المغرب بالثبات كفى الهداية  
 وغيرها قال العلامة فامم ثبت أن قول الامام هو الاصح ومنه على ما في الصبر وميله  
 بما قدمناه عنه من أنه لا يدل على قول الامام الا ضرورة من ضعف دليل أو تعاميل بخلافه  
 كالمرارة ~~كان~~ كنهامل الناس اليوم في عامة البـ الادعى قوله ما وقد دأبه في الترتيبها  
 للنقابة والوقاية والدرر والاصلاح ودور البحار والامداد والمواهب وشرحه البرهان وغيرهم  
 مصرحين بان عليه الفتوى وفي السراج قوله ما أوسع وقوله أوط والله أعلم (تنبيه) هـ  
 قد تناقروا أن التفاوت بين الشفقين ثلاث درجات كما بين الفجر بل يحفظ (قوله منه) أى  
 من غروب الشفق على الظلال فيه بحر (قوله ولا يمكن الخ) جواب عن سؤال مقدرة تقديره  
 لم لا يجوز تقديره بعد دخول وقته أجاب بأنه لا يجوز للتقريب لانه يكون الوقت لم يدخل وهذا  
 على قوله وعلى قوله ما لانه تبع للمشاء وأثر الخلاف يظهر فيما لو قدم الوتر عليهم اناسيا أو تذكر  
 أنه صلاها فقط على غير وضوء لا يعيده عنده وعندهم ايدهم ولم يتعرض للمسقط الثالث  
 وهو كون الفوائت متفافية اجمع رضى (قوله لوجوب الترتيب) أى لزومه فانه فرض على  
 ط (قوله لانهم افرضان عند الامام) ~~كان~~ كان العشاء قطعى والوتر على وهذا ما قبل للمحكمين  
 المذكورين في المتن الاول كون ما بين غيوبة الشفق والفجر وقتا له ا هـ اما الثاني لو صلاها  
 قبلها فاننا ساقط الترتيب وان عاد فافه وباطل موقف على ما ساقط في قضاء  
 الفوائت ح (قوله كبقاها) بضم الباء الموحدة فيكون اللام والالف بين الغين المجهمة  
 والراء لكن ضبطه في القاموس بالألف وقال والمائة تقول بلغا وهى مدينة المتعاقبة  
 ضاربة في الشمال شديدة البعد ا هـ (قوله فان فيها بطلع الفجر قبل غروب الشفق) مقتضاه  
 انه قد صدقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل قد صدقت الفجر أيضا لان ابتداء وقت  
 الصبح طلوع الفجر وطلوع الفجر بسـ تدعى سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق أفاده ح  
 أقول الخلاف المنقول بين مشايخ المذهب انما هو في وجوب العشاء والوتر فقط ولم يترأى  
 منهم تعرض لقضاء الفجر في هذه الصورة وانما الواقع في كلامهم نسبة بطلان الفجر عندهم  
 امم للبياض المنتشر في الافق موافقا للحديث الصحيح كما امر بالتقصيد بسبق ظلام  
 على أن لا نسلم عدم الظلام هنا رأيت ط ذكرهوه (قوله في أربعين سنة الششاء) صوابه  
 في أربعين سنة الصيف كفى الباقى وعبارة البحر وغيره في أقصر له بالى السنة وعامة في ح  
 وقرن النهر في أقصر أيام السنة بسبق قلم وهو الذى أوقع الشارح (قوله فية دراهـ ما)  
 هذا موجود في نسخ المتن المجردة فقط من المنع ولم أرى من سبقه اليه سوى صاحب الفيض  
 حيث قال ولو كانوا في بلاد يطامع فيها الفجر قبل غيوبة الشفق لا يجب عليهم صلاة العشاء  
 لعدم السبب وقيل يجب رتبة در الوقت ا هـ بنى الكلام في هـ في التقدير والذى يظهر من

(و) وقت (العشاء والوتر  
 منه الى الصبح) لكن (لا)  
 يصح أن (يقدم عليها  
 الوتر) الاناسيا (لوجوب  
 الترتيب) لانهم افرضان  
 عند الامام (وفاة وقتها)  
 كبقاها فان فيها بطلع الفجر  
 قبل غروب الشفق في  
 اربعين سنة الششاء (مكنا  
 به ما فيه دراهـ ما)

مطلب  
 في فاقد وقت العشاء كاهل  
 بلغا



عبارة القيص أن المراد أنه يجب قضاء العشاء بان يقدر أن الوقت أعني في سبب الوجوب قد وجد كما يقدر وجوده في أيام الدجال على ما يأتي لأنه لا يجب بدون السبب فيكون قوله وبقي قدر الوقت جواباً عن قوله في الأول لعدم السبب وحاشا له أن لا يرد لم لزوم وجود السبب حقيقة بل يكفي تقديره كافي أيام الدجال ويحتمل أن المراد بالتقدير المذکور وهو ما قاله الشافعية من أنه يكون وقت العشاء في حقهم بقدر ما يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد إليهم والمعنى الأول أظهر كما يظهرون ذلك من كلام الفخ الخ في حيث الحق هذه المسألة في أيام الدجال ولأن هذه المسألة تتفاوت فيها الاختلاف بين ثلاثة من مشايخنا وهم الباقي والخلواني والبرهان الكبير فاتفق الباقي بعدم الوجوب وكان الخلواني يفتي بوجوب القضاء ثم وافق الباقي لما أرسل إليه الخلواني من يسأله عن أسقطه من الخمس أي كضر فاجاب السائل بقوله من قطع يد أو رجلاه كم فرض وضوئه فقال له ثلاث اقوات المحل قال فكذلك الصلاة فبلغ الخلواني ذلك فاستغنى عنه ورجع إلى قول الباقي بعدم الوجوب وأما البرهان الكبير فقال بالوجوب لكن قال في الظهيرية وغيرها لا ينوي القضاء في الصحيح أفقد وقت الاداء واعترضه الزبلي بأن الوجوب بدون السبب لا يبعد قل وبأنه إذا لم ينو القضاء يكون أداء ضروره وهو أي الاداء فرض الوقت ولم يقل به أحد إذا لم ينو وقت العشاء بعد طلوع الفجر إجماعاً وأيضاً فإن من جهة بلادهم ما يطاع فيها الفجر كما غربت الشمس كما في الزبلي وغيره فلم يرد وقت قبل الفجر يمكن فيه الاداء إذا علمت ذلك ظهر لك أن من قال بالوجوب يقول به على سبيل القضاء لا الاداء ولو كان الاعتبار بأقرب البلاد إليهم لزم أن يكون الوقت الذي اعتبرناه لهم وقتاً للعشاء حقيقة بحيث تكون العشاء فيه أداء مع أن القائلين عندنا بالوجوب صرحوا بانهم أقضوا بوقت الاداء أيضاً لو فرض أن لغيرهم يطاع بقدر ما يغيب الشفق في أقرب البلاد إليهم لزم التحادوق في العشاء والصحيح في حقهم أو أن الصحيح لا يدخل بطلوع الفجران فلما أن الوقت للعشاء فقط ولزم أن تكون العشاء من أدية لا يدخل وقتها إلا بعد طلوع الفجر وقد يؤدي أيضاً إلى أن الصحيح انما يدخل وقتها بعد طلوع شمسهم وكل ذلك لا يبعد قل فتعين ما قلنا في معنى التقدير ما لم يوجد نقل صريح بخلافه وأما مذهب الشافعية فلا يقضي على مذهبينا ثم رأيت في الحلية ذكر ما ذكره الشافعية ثم اعترضه بأن ظاهر حديث الدجال يفيد التقدير في خصوص ذلك البلد لأن الوقت يختلف باختلاف كثير من الاقطار وهذا يؤيد ما قلنا والله مدافعهم (قوله ولا ينوي القضاء الخ) قد علمت ما أورده الزبلي عليه من أنه يلزم من عدم نية القضاء أن يكون أداء ضروره الخ فينتعين أن يحسم كل كلام البرهان الكبير على وجوب القضاء كما كان يقول به الخلواني وقد يقال لا مانع من كونها لأداء لا قضاء كما سمى بعضهم ما وقع بعضها في الوقت أداء وقضاء لكن المنقول عن المحيط وغيره أن الصلاة الواقعة بعضها في الوقت وبعضها خارجة يسمى ما وقع منها في الوقت أداء وما وقع خارجة يسمى قضاء اعتباراً بالكل برز زمانه فانهم (قوله فزعم المصنف الخ) أي حيث جزم به وعبر عن مقابله بقيل ولذا ذهب في الامداد إلى الوهم (قوله وأوردنا المقال) أي كل من التمرين إلى والبرهان الخالي لكن التمرين لا يفي لنقل كلام البرهان الخالي برهانه فلذا

ولا ينوي القضاء له فقد  
وقت الاداء به أفق البرهان  
الكبير واختاره السكّال  
وتبعه ابن النبطية في الغاية  
فهو صرحه فرغم المذهب  
انه المذهب (وقيل لا)  
يكتف بهما لعدم ما به  
يجزم في الكثر والهدو والحق  
وبه أفق البقاي ووافقه  
الحلاف والمغنياني ورجحه  
النزيلاني والحاجي وأوسعها  
المقال

نسب اليه الابعاع (قوله ومنعما مذ كره الكمال) أما الذي ذكره الكمال فهو قوله ومن لا يوجد  
عندهم وقت العشاء أتقى البقال بهدم الوجوب عليهم لعدم السبب كما يقطع غل المدين من  
الوضوء من مقطوعه ما من المرفقين ولا يرتاب متاعل في ثبوت الفرق بين عدم عمل الفرض  
وبين عدم سببه الجلي الذي جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الامر وجواز  
تعدد المرفقات للشئ فانه الوقت اتقاء المعرف واتقاء الدليل على الشئ لا يستلزم اتقاءه  
بل هو دليل آخر وقد وجد وهو ما تواتر عليه أخبار الامر من فرض الله تعالى الصلوات  
خمساً بعد ما أمر أولاً بجمعين ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاملاً لاهل الاتفاق لا تفصيل بين  
قطر وقطر وما روى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قلنا ما بينته في الارض قال أربعون يوماً  
يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كسنة وسائر أيامه كأيامكم قلنا يا رسول الله بذلك اليوم الذي  
كسنة أتكفينا فيه صلاة يوم قال لا قدر بواله رواه مسلم فقد أوجب أكثر من ثمانية عشر  
قبل صيرورة الظل مثلاً أو مثلي ونسب عليه فانه قد نأى الواجب في نفس الامر خمس على  
العصوم غير أن توقيتها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يثبت بعدهما لوجوب ركعاً قال  
صلى الله عليه وسلم صلوات كتمين الله على العباد اه وأما الذي ذكره البرهان الحلبي في  
شرح المنية فهو قوله والجاب أن يقال كما استقر الامر على أن الصلوات خمس فكذلك استقر  
الامر على أن الوجوب أربعاً وأما شروطها لا يوجد بدونها وقولك شرعاً عاملاً الخ إن أردت أن عام  
على كل من وجد في حقه شروط الوجوب وأسبابه ثمانية ولا يفتدك لعدم بعض ذلك في حق من  
ذكره وإن أردت أنه عام لكل فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الأيام مطبقاً فهو ظاهر  
الابطال لأن الخاضع لو أظهر بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليه في ذلك اليوم إلا  
أربع صلوات وبعد خروج وقت الظهر لم يجب عليه في ذلك اليوم إلا ثلاث صلوات وهكذا  
ولم يفل أحد أنه إذا ظهرت في بعض اليوم أو في أكثره من الواجب عليه اتمام صلوات اليوم  
والليلة لأجل أن الصلوات فرضت خمساً على كل مكلف فان كانت الوجوب في حقه انقضى  
شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا لك كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء انقضى شرطه  
وسببه وهو الوقت وأظهر من ذلك الكافر إذا أسلم بعد فوات وقت أو أكثر من اليوم مع أن  
عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف اليه لتقصيره بخلاف هؤلاء لم يقل أحد يجب عليه  
تمام صلوات ذلك اليوم لافتراض الصلوات خمساً على كل مكلف في كل يوم وإليه والقياس على  
ما في حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ونحن لم نأفهاه وفيها  
لا يكون على خلاف القياس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الشيخ أكمل الدين  
في شرح المشارق عن القاضي عياض أنه قال هذا حكم محض بذلك الزمان شرعه لنا  
صاحب الشرع ولو كانا فيه لاجتهادنا لكأن الصلاة فيه عند الاوقات المعروفة واكتفينا  
بالصلوات الخمس اه ونحن سلم القياس فلا بد من المساواة ولا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد  
زمان يقدّر للعشاء فيه وقت خاص والمقادير الحديثة أنه يقدّر لكل صلاة وقت خاص بها  
ليس هو وقت الصلاة أخرى بل لا يدخل وقت ما بعده أقل مضى وقتها المقتدرها وإذا مضى  
صارت قضاء كما في سائر الأيام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً أو مثلي وغروب الشمس

وَمِنْهَا مَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ

قُوْلُهُ وَجَوَّازٌ بِالْجُرْعَةِ عَطْفًا  
عَلَى ثَبُوتِ الْحُجْرِ وَرَوَيْتِي  
وَقَوْلُهُ وَاتَّفَعْتُ لَهُ الدَّلِيلَ  
مِنْ بَدْءِ وَقَوْلُهُ عَلَى الشَّيْءِ  
مَعْنَاهُ عَلَى الدَّلِيلِ وَقَوْلُهُ  
لَا يَنْبَغِي تَلَزُّمُ خُجْرٍ الْمُبْتَدَأِ  
وَالضَّمُّ عِلْمُ التَّخْفِيفِ عَائِدٌ  
عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ اِنْتِزَاعُ مَنْعُولٍ  
يَسْتَلْزِمُ وَضْعِيَّةَ الْمَنْصُوبِ  
عَائِدٌ عَلَى الشَّيْءِ وَقَوْلُهُ  
لِجَوَّازٍ عَلَيْهِ اَقْوَلُهُ لَا يَسْتَلْزِمُ  
وَقَوْلُهُ وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى قَوْلِهِ  
دَلِيلٌ آخَرُ وَقَوْلُهُ وَمَا رَوَيْتِي  
مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ  
مَا تَوَاطَا اَتَانِ وَقَوْلُهُ وَكَذَا اَخَالَ  
صَلَى اَللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْطُوفٌ  
عَلَيْهِ اَيْضًا اَللّٰهُ عَلَيْهِ  
(٢) قَوْلُهُ وَضْعِيَّةَ الْمَنْصُوبِ  
هَكَذَا يَخْتَلِفُ وَصَوَابُهُ  
وَضْعِيَّةَ الْحُجْرِ وَرَوَيْتِي كَمَا لَا يَخْتَلِفُ







اهـ لكن في الفقه - فان في الاصح الاول ح (قوله مطافا) أي ولو في غير مزدلفة لبقاء حاله على  
 السعة وهو في الظلام اتم (قوله وتأخير ظهر الصيف) - يعني كراهته بطريقه الخريف وسنذكر  
 ما يخالفه (قوله بحيث يمشي في الظل) عبارة الجهر والنهر وغيرهما وحده أن يصلي قبل المثل  
 وهي أولى ما ان مثل حيطان مصر يحسد الظل فيها - سويما لموها ح وقد يقال ان اعتبار  
 المشي في الظل - بان لا يول ذلك الوقت المذهب وما في الجهر وغيره - بان منتهاه وفي ط عن الجوى  
 عن الخزانة الوقت المكر وفي الظاهر أن يدخل في حد الاختلاف واذا أخر حتى صار ظل كل  
 شيء مثله فقد دخل في حد الاختلاف (قوله أي بلا اشتراط الخ) تفسير للاطلاق وعبارة ابن  
 مالك في شرح الجمع أي سواء كان يصلي الظهر وحده أو بجماعة اهـ أي لرواية البخاري كان  
 صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلوة وإذا اشتد الحر أبرد بالصلوة والمراد الظهر وقوله  
 صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر من فيح جهنم فإذا اشتد قاربوا بالصلوة متفق عليه وليس فيه  
 تفصيل وتعامه في الزمان بل في غيره (قوله وما في الجوهر مرة وغيره) كما سراج حيث قال فيه او انما  
 يستحب الايراد بثلاثة شرائط أن يصلي بجماعة في مسجد جماعة وأن يكون في البلاد الحارة  
 وأن يكون في شدة الحر وقال الشافعي ان يصلي في بيته قدومه ما وان في المسجد بجماعة أخرها اهـ  
 (قوله منظور فيه) تبع في النظر فيه صاحب البحر اعمد اعلى الاطلاق وأورد المحشي  
 عليه ما لو كان في موضع تقام الجماعة فيه في أول الوقت فقط فانه لو قلنا يستحب التأخير يلزم  
 ترك الجماعة التي يعاقب على تركها على المشهور لا جمل المذهب والقواعد تأباه ويدل له  
 كراهتهم تأخير العشاء لما زاد على النصف وعلاوة بقيل الجماعة في مستعملنا ينبغي أن  
 يكون التأخير سراجا حيث تحقق فوت الجماعة اهـ ونقول بعضهم مثله عن شرح نظم الكنز  
 لا يخرج موصى الطرالمص وقال على أنه صرح صاحب البحر في ما تقدم أنه لو شرع في الصلاة  
 مع جماعة قد دخلهم وخشي فوت الجماعة يقضي على مسألته اهـ أي مع أن الزمان - سنونة  
 أو واجبة ولم تقل الجماعة لاجها أقول قد يجاب بان قول البحر لا فرق بين أن يصلي بجماعة  
 أو لا معناه أنه يستحب له التأخير سواء أراد أن يصلي بجماعة أو منفردا بان كان لا يتيسر له  
 الجماعة وليس فيه ما يقتضي أنه يؤخر وان لم يفرق فوت الجماعة كما لا يخفى فالتنظير في كلام  
 الجوهر والسراج في محله لان ما ذكره من الشروط الثلاثة هي مذهب الشافعية صرحوا بها  
 في كتبهم نعم ذكر سراج الهداية وغيرهم في باب التيمم أن أداء الصلاة في أول الوقت أفضل  
 الا اذا تضمن التأخير فضيلة لا تفصل بدونه كتنكير الجماعة ولهذا كان أولى للنساء أن يصلي  
 في أول الوقت لانهن لا يخرجن الى الجماعة كذا في مبسوطي خمس الاثنية وغيره الا سلام اهـ  
 والمبادر منه انه اذا لم يقصد الصلاة بالجماعة لا يستحب له التأخير هذا اذا ليس فيه فضيلة يمكن  
 اعتراضهم هناك صاحب غاية البيان بان أتمت ما صرحوا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا  
 اشتراط جماعة وأن ما ذكره في التيمم مفهوم والصريح مقدم عليه وقد مضى الكلام عليه  
 ثم فرجعه (قوله أصلا) أي من جهة أصل وقت الجواز وما وقع في آخر من الخلاف (قوله  
 واستحب بان الزمانين) أي الشتاء والصيف ح لكن يجوز في الاشياء من فن الاحكام أنه لا يسن  
 اهما الا براد وفي جامع الفتاوى لقوى الهداية قبل انه مشروع لانها تؤدى في وقت الظهور

مطلقا في غير الفجر الأفضل  
 اهـ الظاهر فراغ الجماعة  
 (وتأخير ظهر الصيف)  
 بحيث يمشي في الظل  
 (مطافا) كذا في الجمع  
 وغيره أي بلا اشتراط شدة  
 حر وسراة بل وقت الجماعة  
 وما في الجوهر مرة وغيره من  
 اشتراط ذلك منظوره فيه  
 (وجمع كظهور أصلا  
 واستحب بان الزمانين

وتقوم مقامه وقال الجمهور ليس بشروع لانها تقام بجمع عظيم فتأخيرها منقض الى  
 المخرج ولا كذلك الظاهر وموافقة الخلف لاصح من كل وجه ليس بشرط اهـ (قوله لانها  
 خاتمة) علمت جوابه على أن القول الثاني وهو المشهور أن فرضه - قبل آكد من الظاهر  
 (قوله توسعة للوافل) أي لكراهتهم بعد صلاة العصر وقال الامام الطحاوي بعد ذلك  
 ما روى في التأخير والتجمل لم ينجح في هذه الاثارة صحت الا ما يدل على تأخير العصر ولم  
 ينجح ما يدل منها على التجمل الا ما عارضه غيره فاستحبنا التأخير ولو خالفنا النظر اسكان التجمل  
 الا - لو ان كان أفضل ولكن اتباع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما تواترت به  
 الاخبار أولى وقد روى عن أصحابه ما يدل عليه ثم ساق ذلك وتعامه في الحلية (قوله في الاصح)  
 صفة في الهداية وغيرها وفي الظاهر بانه ان أمكنه اطالة النظر فقد تغيرت وعليه الفتوى وفي  
 التصاب وغيره وبه فآخذ وهو قول أغنى الثلاثة ومشايخنا وغيرهم كذا في الفتاوى الصوفية  
 وفيها وينبغي أن لا يؤخر تأخير الا يمكن المسبوق قضاء ما فاته اهـ وقيل هذا التغيير أن يفي  
 للغروب أقل من ربع وقيل أن يتغير السماع على الحيطان كما في الجوهر مرة ابن عبد الرزاق (قوله  
 وتأخير عشاء) أطافه وظاهر ما في الهداية التقييد بعدم فوت الجماعة ويؤخذ من كلام  
 المصنف في مسألة يوم الغيم ثم بلاية (قوله الى ثلث الليل) كذا في الكنز والختار والخلاصة  
 وغيرها وعبارة القدوري الى ما قبل ثلث الليل وهو ما رواه ثمان كافي الثمري بلاية عن البرهان  
 فلا حاجة الى التوفيق بما في البحر ولا بما في الدرر (قوله قيده في الخاتمة الخ) وفي الهداية  
 وقبل في الصيف يجعل كي لا تنقل الجماعة (قوله كره) أي تحريما كما ياتي تقييده في المتن أو  
 تنزيها وهو الاظهر كما ذكره عن الحلية (قوله لتقليل الجماعة) يقيدان المصلي في بيته يؤخرها  
 لعدم الجماعة في حقه تامل رمي أي لو أخرها لا يكره (قوله أما اليه فباح) أي أما تأخيرها الى  
 النصف فباح اما عرض دليل القدر وهو قطع السمر المنهي ودليل الكراهة وهو تقابل  
 الجماعة فثبتت الاباحة كما أفاده في الهداية وغيرها قلت يمكن نقل في الحلية عن خزانة الاكمل  
 استحباب التأخير الى النصف وقال انه الاوجه دليلا للاحاديث الصحيحة وساقها وقال اختاره  
 أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم كما ذكره انعمي اهـ  
 (تقييده) - أثرنا الى أن هذه استحباب التأخير في العشاء هي قطع السمر المنهي عنه وهو  
 الكلام بعد ما قال في البرهان ويكره النوم قبلها والحديث بعدها انتهى النبي صلى الله عليه  
 وسلم عنهما الحديث في خبر لقوله صلى الله عليه وسلم لا امر بعد الصلاة يعني العشاء الأخيرة  
 الا احذر جابن مصلي أو ما روى في رواية أو عرس اهـ وقال الطحاوي انما كره النوم قبلها  
 بان خشي عليه فوت وقتها أو فوت الجماعة فيها وأما من وكل نفسه الى من يوقظه فباح له النوم  
 اهـ وقال الزياطي وانما كره الحديث بعدها لانه ربما يؤدى الى الغفلة والى تفويت الصبح  
 أو قيام الليل لمن له عادة به واذا كان الحاجة مهمة فلا بأس وكذا قراءة القرآن والذكر وحكايات  
 الصالحين والفقه والحديث مع الضيف اهـ والمحقق فيه أن يكون اختتام العجبة بالعبادة  
 كما جعل ابتداءها به المعنى ما بين ما من الزلات ولهذا كره الكلام قبل صلاة الفجر وتعامه في  
 الامداد ويؤخذ من كلام الزياطي انه لو كان الحاجة لا يكره وان خشي فوت الصبح لانه ليس

لانها خاتمة (و) تأخير  
 (عصر) صيغة او شاة توسعة  
 للتوافل (مالم يتغير كذا)  
 بان لا تحذر العيين في ساق  
 الاصح (و) تأخير (عشاء)  
 الى ثلث الليل (قوله في  
 الخاتمة وغيره بالاشارة  
 الصيف فينبذ انما  
 فان أخرها الى ما زاد على  
 النصف كره لتقابل  
 الجماعة أما اليه فباح



في النوم تفرط وانما التفرط على من أخرج الصلاة عن وقتها كافي حديث مسلم نعم لو غلب  
 على ظنه تفويت الصبح لا يحل لانه يكون تفرطاً تاماً (قوله وأخر العصر) معطوف على  
 فعل الشرط والمراد بالصبر اذ كان تغيره بالماضي السابق (قوله فيه) أي في العصر بمعنى صلته  
 (قوله لا يكره) لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة معذور بفعل مضارع  
 (قوله الى اشتباك النجوم) هو الاصح وفي رواية لا يكره ما لم يغب الشفق بحرأى الشفق الاحمر  
 لانه وقت مختلف فيه فيقع في الشك وفي الحلية بعد كلام والظاهر ان السنة فعل المغرب فوراً  
 وبعده مباح الى اشتباك النجوم فيكره بلا عذر اذ أي يكره تحريماً والظاهر انه أراد  
 بالمباح ما لا يمنع فلا ينافي كراهة التفرط وبإني غاصه قريباً (قوله ان كثرتم) قال في الحلية  
 واشتبا كما أن يظهر صغرها وكبارها حتى لا يفتني منها حتى فهو عبارة عن كثرتها وانضمام  
 بعضها الى بعض اهـ (قوله كره) يرجع الى السابق الثلاثة قبله ط (قوله أي التاخير لا يفعل)  
 فيه كلام باقي (قوله تحريماً) كذا في البحر عن القضية لكن في الحلية ان كلام الطحاوي يشير  
 الى أن الكراهة في تاخير العشاء تنزيهية وهو الاظهر اهـ (قوله الا بعد ذلك) ظاهره وجوه  
 الى الثلاثة أيضاً لكن ذكر في الامداد في تاخير العصر الى الاصل فقرار عن المراج أنه لا يباح  
 التاخير لمرض وسفر اهـ ومثله في الحلية واقصر في الامداد وغيره على ذكر الاستئذان في  
 المغرب وعبارة الامن عذر كسفر ومرض وحضور طائفة أو غيم اهـ قلت وينبغي عدم  
 الكراهة في تاخير العشاء لمن هو في ركب الحاج ثم ان الله ما فرأى ما يفيض تاخير المغرب للجمع  
 بين ما بين العشاء فعلاً كما في الحلية وغيره اي بالصلوة في آخر وقت العشاء في أول وقتها وهو  
 محل ما لا يري من جهة من الله عليه وسلم بينهم ما فرأى كما سيأتي (قوله وكونه على كل) أي  
 الكراهة الصلاة مع حضور طعام قبل اليه نفسه ولحديث اذا قمت الصلاة وضعت العشاء  
 فأبدوا بالعشاء واه الشيخان (قوله وتاخير الوتر الخ) أي يكره تاخيرها قبل صلاة الله عليه  
 وسلم من خاف أن لا يوتر من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل  
 فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل رواه لم والترمذي وغيرهما وغاصه في الحلية  
 وفي الصحيحين اجعلوا آخر صلاتكم وتراً والامر للندب بدليل ما قبله بحر (قوله فان فاق الخ)  
 أي اذا أوتر قبل النوم ثم استيقظ صلى ما كتب له ولا كراهة فيه بل هو مندوب ولا بعد الوتر  
 لكن فانه الأفضل المضاد بحديث الصحيحين امداد ولا يقال ان من لم يفتق بالانتباه فالتجمل في  
 حقه أفضل كما في الخاتمة فاذا انتبه بعد ما جعل يقبل ولا تفوته الافاضة لانا نقول المراد  
 بالافاضة في الحديث السابق هي المترتبة على ختم الصلاة بالوتر وقد فأت والحق صلاه هي  
 أفضلية التجمل عند خوف الفوات على التاخير فافهم وقامل (قوله يلحق به الربيع الخ) قاله  
 في البحر يجئنا وقال لم أره ونقصه في الامداد بما في مجمع الروايات من انه كذلك في الربيع  
 والخريف يعمل بها اذا زالت الشمس فبحث البحر مخالف للمعقول (قوله يوم غيم) أي لا يوضع  
 العصر في التغير وتقبل الجماعة في العشاء على احتمال المطر والطين وروى الحسن عن أبي  
 حنيفة أنه يشدب التاخير في كل الاوقات واختاره الاتقاني وفي شرح المجمع ودرر البحار  
 والضياء أنه لا يحوط لجواز الاداء بعد الوقت لا قبله أي وفي تجمله احتمال وقوعه قبله وقد

(و) آخر (العصر الى  
 اصفر اذ كان) فلو شرع  
 فيه قبل التغير فله اليه  
 لا يكره (و) آخر (المغرب  
 الى اشتباك النجوم) أي  
 كثرتم (كره) أي التاخير  
 لا يفعل لانه مأمور به  
 (بحرياً) الا بعد ذلك  
 وكونه على كل (و) تاخير  
 (الوتر الى آخر الليل لو اتق  
 بالانتباه) والافضل النوم  
 فان أفاق وصلى فوافل  
 والحال أنه صلى الوتر اول  
 الليل فانه الافضل (والمستحب  
 تجمل ظهر شتاء) يلحق به  
 الربيع وبالصيف والظريف  
 (و) تجمل (عصر وعشاء  
 يوم غيم) تجمل (مغرب  
 قوله فان فاق الخ) هكذا  
 بخطه والذي في نسخ  
 الشارح أفاق بالهـ مزة  
 وهو الصواب الموافق لما  
 في المصباح والقاموس  
 اهـ مصححه

يجاب بان المراد بالتجمل تاخيرها ما قبل العلم بدخول الوقت ولهذا قال في الحلية المستحب  
 تفديها ما يوم غيم على وقته المستحب يوم غيم تأمل (قوله مطلقاً) أي شتاء وصيفاً وليس  
 المراد من الاطلاق يوم غيم أم لا وان أوهمه بعبارة لانه غير المنصوص عليه ط (قوله يكره  
 تنزيهاً) أفاد ان المراد بالتجمل أن لا يفصل بين الاذان والاقامة بغير جلسة أو سكونة على  
 الخلاف وأن ما في القضية من استثناء التاخير القليل محمول على مادون الر كعتين وأن الزائد  
 على القليل الى اشتباك النجوم مكره تنزيهاً وما بعد تحريمه الا بذكر كراهي قال في شرح المنية  
 والذي اقتضته الاخبار كراهة التاخير الى ظهور النجوم وما قبله مكره تنزيهاً وهو على الاباحة  
 وان كان المستحب التجمل اهـ ونحوه ما قدمناه عن الحلية وما في النهر من أن ما في الحلية  
 مبني على خلاف الاصح أي المذكور في المتن بقوله يكره تاخير المغرب في رواية وفي أخرى  
 لا مال يغب الشفق والاصح الاول الا عذر اهـ فيه نظر لار الظاهر أن المراد بالاصح التاخير  
 الى ظهور النجوم أو الى غيوبة الشفق فلا ينافي أنه الى ما قبل ذلك مكره تنزيهاً للترك المستحب  
 وهو التجمل تأمل (قوله وتاخير غيرهما فيه) أي في يوم غيم بغير الفجر كما في الايام ويؤخر  
 الظهور والمغرب بحيث يتقن وقوعه ما بعد الوقت قبل مجي الوقت المذكور كما في الامداد قال  
 في النهر رأ الفجر فلا يكثر الجماعة وأما غيره فلهذا فانه الوقوع قبل الوقت (قوله هذا) أي  
 ما ذكر من التجمل في يوم غيم والتاخير فيه (قوله وبطل رعاية أوقاتها) أي بهـ لم يظهر  
 الشمس أو انوقت بالاعاءات الفلكية ونحو ذلك ط (قوله فيراعى الحكم الاول) أي  
 المتقدم وهو تاخير العصر مطلقاً والعشاء الى ثلث الليل وتجمل طهر الشتاء الخ قال أبو  
 السهرورده هذا البحث للعيني وأقره صاحب الهرط (تنبيه) يشترط اجماع الصلاة دخول  
 الوقت واعتماد دخوله كما في نور الابصار وغيره فلو شئت في دخول وقت العبادة فاق بها فبان  
 أنه فعلاً في الوقت لم يجزه كما في ادشيه في بحث انه ويكفي في ذلك اذان الواحد ولو عدلا  
 والآخرى وبقي على غالب ط ما صرح به أئمة من أنه يقبل قول العدل في الاثبات كالاخبار  
 بجهة القبلة والطهارة والتجاسة والحل والحرم حتى لو أخبره ثقة ولو عيّد أو أمة أو محدداً  
 في قذف بخجاسة الماء أو حل الطعام وسرقة قبل ولو فاسدة أو مستوراً يحكم رأيه في صدقه أو  
 كذبه ويعمل به لان غالب الرأي بمنزلة اليقين بخلاف خبر الذي حيث لا يقبل اهـ ومثله الصبي  
 والمعتوم العاقلان في الاصح ولا يخفى أن الاخبار عن دخول الوقت من العبادات فيصير في نفسه  
 هذا التصديق والله تعالى أعلم ثم رأيت في كتاب القول ان من معين الحكم ما منه المؤذن يكفي  
 اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغاً عاقلان عالماً بالاقاات وما ذكرنا ويعتمد على قوله اهـ وفي  
 صيام الله تعالى وأما لا تغار فلا يجوز بقول واحد بل بالمتفق وظاهر الجواب أنه لا بأس به  
 اذا كان عدلاً صدقه الخ (قوله وحكم الاذان كالمصلاة الخ) لانه سنة لها مقابلة بها (قوله وكره  
 الخ) أو رد أن بعض الصلوات لا تنعقد في هذه الاوقات فلا يناسبه التعبير بالكراهة وأجاب  
 عنه في شرح المنية تبعاً للفتح يجوز ما بين حيث قال استعمل الكراهة هنا بالمعنى اللغوي فيشمل  
 عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب المسمى أو هو بالمعنى العرفي والمراد كراهة التحريم الماعرف  
 من أن النهي الظني المشبوه غير المصروف عن مقتضاه فيبطل كراهة التحريم وان كان ظاهري

مطلقاً) وتاخير غيرهما قد  
 ركنين يكره تنزيهاً  
 (وتاخير غيرهما فيه) هذا  
 في ديار يكثر شتاؤها ويقبل  
 رعاية أوقاتها أما في ديارنا  
 فيراعى الحكم الاول  
 وحكم الاذان كالمصلاة  
 تجمل لا وتاخير (وكره)  
 تحريم على كل ما لا يجوز  
 مكره (مصلحة)

مطلب  
 يشترط العلم بدخول الوقت



النسب فالتحرير وهو في مقابلة الفرض في رتبة الواجب والمنزلة  
 في رتبة التدوير والنسب الوارد هنا من الاول فكان الثابت به كراهة التحريم وهي ان كانت  
 انقضاء في الوقت منعت الصلوة فبما سببه كمال والأفادت الصلوة مع الاساءة اه وقد أشار  
 الشارح الى الجوابين مقدما الثاني منه على الاول (قوله مطلقا) فسر بما بعده (قوله أو على  
 جنازة) اي اذا حضرت في ذلك الوقت وكذا قوله وصحبة تلاوة اي اذا تليت فيه والافلا  
 كراهة كما يذهب كراهة الشارح (قوله وصحبة تلاوة) منصوب عطفا على الجار والمجرور الذي  
 هو خبر كان المقدرة ح والاحسن رتبة عطفا على صلاة نائب فاعل كرهه ليكون مقابلا للصلاة  
 لان صلاة التلاوة ليست صلاة حقيقة فافهم (قوله وهو) - في لومها الى صلاة الصبح أو في  
 قضاء فاقته بعد العصر فطلعت الشمس أو اجرت عقب السلام سقط عنه وجود المسحولانه  
 لجبر القصاص المتمكن في الصلاة فجرى مجرى القضاء وقد وجب كاملا فلا يتأدى في ناقص  
 حلية (قوله لا لشكر قنية) هذا مذكور في غير محله والمناسب ذكره عقب قوله الاتي وصحبة  
 تلاوة لان عبارة القنية يكره ان يصح ذكرها بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه التمسك ولا  
 يكره في غيره اه وفي النهار ان يصح ذكرها بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه التمسك ولا  
 وجبت كاملة وهذه لم يجب اه فحصل من كلام النهر مع كلام القنية انما يصح مع الكراهة اي  
 لان في حكم النافلة ثم قال في النهار عن المراجع وأما ما فعل عقب الصلاة من السجدة فمكره  
 اجماعا لان العوام يعتقدون انها واجبة او سنة اه أي وكل جائز أدى الى اعتقاد ذلك كره  
 (قوله مع شروق) ومادامت العين لا تخار فيها فهي في حكم الشروق كما تقدم في الغروب انه  
 الاصح كافي الجرح قول يفتي في صحيح ما نقله عن الامام محمد من انه ما لم ترتفع  
 الشمس قد روي في حكم الطلوع لان أصحاب المتون مشوا عليه في صلاة العبد حيث  
 بملوا أول وقتها من الارتفاع ولذا جزم به هنا في الفيض ونور الابيضاح (قوله فلا يعتدون من  
 قضاها) أفاد ان المستفي المنع لا الحكم بعدم الصلوة عند فاقلا لا استقامة منقطع والضعف للصلاة  
 والمردبها صلاة الصبح (قوله عند البعض) أي بعض المحدثين كالامام الشافعي هنا (قوله كافي  
 القنية وغيرها) وعزاه صاحب المصنف الى الامام محمد بن عبد الله بن عيسى عن شيخه الامام المحجوب والي  
 شمس الأئمة الخواري وهما في القنية الى الخواري والنسب في فسقط ما قبل ان صاحب القنية  
 بناء على مذهب المعتزلة من أن العاقل له الخيار من كل مذهب ما يراه والاصح عندنا أن الحق  
 واحد وان تتبع الرخص فسق اه (قوله واستواء) التعبير به أولى من التعبير بوقت الزوال  
 لان وقت الزوال لا يكره فيه الصلاة اجماعا بغير عن الحلية اي لانه يدخل به وقت الظهر كما  
 وفي شرح النقاية للبرجندي قد وقع في عبارات الفقهاء أن الوقت المكره هو عند انقضاء  
 النهار الى أن تزول الشمس ولا يجزئ أن تزول الشمس انما هو عقب انقضاء النهار بلا فصل  
 وفي هذا القدر من الزمان لا يمكن أداء صلاة فيه فلهذا المراد أنه لا تجوز الصلاة بحيث يقع جو  
 منها في هذا الزمان أو المراد بالنهار هو النهار الشرعي وهو من أول طلوع الصبح الى غروب  
 الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل الزوال بزمن يعتد به اه اسمعيل بن نوح وحوى  
 وفي لقنية واختلف في وقت الكراهة عند الزوال فقيس من نصف النهار الى الزوال لرؤية

مطلقا ولو قضاء واجبة  
 أو صلاة أو على جنازة  
 وصحبة تلاوة وهو  
 لا لشكر قنية مع شروق  
 الا العوام فلا يعتدون من  
 قضاها لانهم يفتنون  
 والاداء الجائز عند البعض  
 أولى من التمسك كافي القنية  
 وغيرها واستواء

أي بعد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس قال  
 ركن الدين المصنف وما أحسن هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه نهى اه وعزا  
 في القصة الى القول بأن المراد انقضاء النهار المعروف الى أئمة ما وراء النهر وبأن المراد انقضاء  
 النهار الشرعي وهو الضحوة الكبرى الى الزوال الى أئمة خوارزم (قوله اليوم الجمعة) لما  
 رواه الشافعي في مسنده نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس اليوم الجمعة قال  
 الحافظ ابن حجر في اسناده انقطاع وذكر اليه في لشواهد ضعيفة اذا كانت قوى اه (قوله  
 المصنف المعتمد) اعترض بأن المتون والشروح على خلافه (قوله ونقل الحلبي) أي صاحب  
 الحلبة العلامة للحق ابن أمير حاج عن الحاوي اي الحاوي القصة ذكر رأيه فيه امكن شرح  
 الهداية انقضاء القول الامام وأجابوا عن الحديث المذكور باحاديث النهى عن الصلاة  
 وقت الامامة وانما هي محرومة وأجاب في الفتح بحمل المطلق على المقيد وظهوره ترجيح قول أبي  
 يوسف ووافقه في الحلبة كافي الجرح امكن لم يرد عليه في شرح المنية والامداد على أن هذا  
 ليس من المواضع التي يحتمل فيها المطلق على المقيد كما يعلم من كتب الأصول وأيضا فان حديث  
 النهى صحيح رواه لم وغيره فيقدم بصلته وانفاق الأئمة على العمل به وكونه خاطرا ولذا منع  
 علماء نافع سنة الوضوء وتسمية المسجدين ركعتي الطواف ونحو ذلك فان الحاضر مقدم على  
 المبعوث (تنبيه) علم مما قرناه المنع عندنا وان لم أره مما ذكره الشافعية من إباحة الصلاة في  
 الاوقات المذكورة في حرم مكة استدل بالاحاديث الصحيح يابى عبيد مناف لا تعزوا أحدا  
 طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار فهو مقيد بزمانها وأوقات الكراهة لما  
 علمه من منع علمائنا عن ركعتي الطواف فيها وان يجوز وانفس الطواف فيها اخلافا لما لا  
 كما صرح به في شرحه الباب وافته لم نر رأيت المصلحة عندنا قال في الضياء مانعه وقد قال  
 أصحابنا ان الصلاة في هذه الاوقات ممنوعة منها بركة وغيرها اه ورأيت في البدائع ايضا  
 مانعه وما ورد من النهى الابكة شاذ لا يقبل في معارضة المشهور وكذا رواية استثنائه يوم  
 الجمعة غريب لا يجوز تخيير المشهور به اه وفي الحد (قوله وغروب) أراد به التقدير كما  
 صرح به في النقاية حيث قال وعند احرار الشمس الى أن تغيب بجزء من (قوله العصر  
 يومه) قيد به لان عصر أمه لا يجوز وقت التقدير بثبوت في الذمة كاملا لا استنادا الى سببية فيه  
 الى جميع الوقت كما صرح (قوله فلا يكره فعله) لانه لا يثبت انبئات الكراهة ناشئة مع الأمر به  
 وقبل الاداء أيضا مكره اه كافي الثاني والحاصل أنهم اختلفوا في أن الكراهة في التأخير  
 فقط دون الاداء وفيه اه قبل بالاقول ونسب به في المحيط والابيضاح الى ما يحتمل وقبل بالثاني  
 وعابه مشى في شرح الطحاوي واختصه بالبدائع والحواشي وغيره على أنه المذهب بلا حكاية  
 خلاف وهو الاوجه حديث مسلم وغيره عن أنس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول تلاوة صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان  
 قام ينقر أربعين لا يذكر الله فيها الا قليلا اه حاشية متبوعه في البحر ولا يجزئ أن كلام الشارح  
 ما شاع على الاول لا الثاني فافهم قال في القنية وفي سنة القرائة لان الكراهة في التأخير  
 لاني الوقت اه (قوله لادائه كواجب) لان السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء وهو هنا

اليوم الجمعة على قول  
 الثاني المصنف المعتمد كذا في  
 الاشياء ونقل الحلبي من  
 الحاوي أن عابه الفتوى  
 (وغروب العصر يومه)  
 فلا يكره فعله لادائه كما  
 وجب  
 قوله ما ذكره الخ في حد  
 بخطه واصل صوابه في  
 ذكره الخ فليتأمل اه



فانقص فقد وجب فاقصا فيؤدى كذلك وأما عصر أمه فقد وجب كالمالان السبب فيه جميع الوقت حيث لم يحصل الاداء في جزمه لكن الصحيح الذي عليه المحققون أنه لا نقصان في ذلك الجزئية بل في الاداء فيه ما فيه من التشبه بعدة الشمس ولما كان الاداء واجبا فيه جعل ذلك النقصان أما إذا لم يؤد فيه والحال أنه لا نقص في الوقت أصلا وجب الكامل وهذا كان الصحيح وجوب القضاء في كامل على من بلغ أو لم في ناقص ولم يصل فيه كما تقدم والحاصل كافي الفتح أن معنى نقصان الوقت نقصان ما أتت به من فعل الأركان المستلزم للتشبه به بالاكفار الوقت لا نقص فيه بل هو كغيره من الاوقات أعما النقص في الأركان فلا يتأدى بها ما وجب كامل لاوهذا أيضا مؤيد لا قول بان الكراهة في التأخير والاداء خلاف ما مشى عليه السارح وما ذكره في النهار بمقتضى بعض الطلبة من كونه مع جوابه في شرح المنية وغيره وأوضحناه فيما علقناه على البحر (قوله بخلاف الفجر الخ) أي فانه لا يؤدى بغير يومه وقت الطلوع لان وقت الفجر كله كامل فوجب كماله فبطل بطور الطلوع الذي هو وقت ادخال في البحر فان قيل روى الجماعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح أجيب بان التعارض لما وقع بينه وبين النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة ترجعنا الى القياس كما هو حكم التعارض فربحنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الفجر كذا في شرح النقاية اه على أن الامام الطحاوى قال ان الحديث منسوخ بالنصوص الناهية وادعى أن العصر يبطل أيضا كالفجر والازم العمل ببعض الحديث وترك بعضه بمجرد قوائمه انقص على كامل في الفجر بخلاف عصر يومه مع أن النقص قارن العصر ابتداء الفجر بقائه يبطل فيه ما وأجاب في البرهان بان هذا الوقت سبب لوجوب العصر حتى يجب على من أسلم أو بلغ فيه ويصحب ان يكون سببا للوجوب ولا يصح الاداء فيه ونعاه في حاشية نوح (قوله وينقصه نقل الخ) لما كان قوله ذكره شاملا لمكروه حقيقة والمنوع أي في هذه الجملة بيان ما لا يجزى ط واعلم أن ما يسمى صلاة ولو توفى ما فرض أو واجب أو نفل والاول على وقطعي فالعملى الوتر والقطعي كفاية وعين الكفاية صلاة الجنائز والامين المكتوبات الخمس والجمعة والسجدة الصليبية والواجب اما عينه وهو ما لا يتوقف وجوبه على فعل العبد أو غيره وهو ما يتوقف عليه فالاول الوتر فانه يسمى واجبا كما يسمى فرضا عمليا وصلاة العيدين وسجدة التلاوة والثاني سجدة التلاوة وركعتا الطواف وقضاء نفل أفسده والمنذور والنفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم أن الاوقات المكروهة نوعان الاول المنع والاسستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة العصر الى الاصفر اذ انوع الاول لا ينقصه شيء من اللوات التي ذكرناها اذا شرع بها فيه وتبطل ان طرأ عليها الصلاة الجنائز حضرت فيها وسجدة تليق آيتها في عصر يومه والنفل والنذور المقيد بوقتها ما شرع بها فيها ثم أفسده فنقصه هذه السجدة لا كراهة أصلا في الاولى منها ومع الكراهة التزجية في الثانية والثالثة والتزجية في الثالثة وكذا في البواقي لكن مع وجوب القطع والقضاء في وقت غير مكروه والنوع الثاني

بخلاف الفجر والاحاديث  
تعارضت فنقاط كما  
يسطر صدر الشريعة  
(وينقصه نقل بشرع  
فيها) بكراهة التزجية

ينقصه جميع اللوات التي ذكرناها من غير كراهة الا النفل والواجب لغيره فانه ينقص مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في وقت غير مكروه اه ح مع بعض تفصيل (قوله لا ينقصه الفرض) أشار الى ما في الخاتمة من نواقض الوضوء حيث قال لو شرع في فريضة عند الطلوع أو الغروب سوى عصر يومه لم يكن دخلا في الصلاة الثلاثة فنقص طهارته بالقهقهة بخلاف ما لو شرع في التطوع اه (قوله كواجب) عبارة القهقهة تاني كالفرائض والواجبات القائمة بقيمها القائمة احتراز عما وجب فيها كالتلاوة والجنائز بقى لو شرع في صلاة العيدين يكون دخلا في الصلاة فلا لم لا تنقص أصلا الظاهر الاول وسيمر ح به في بابها لان وقتها من ارتفاع الشمس قدر ربح فقبل وقتها لم يجب فتكون فلا تأمل (قوله عينه) هذا التقيد غير صحيح فانه يقتضي أن الواجب فيه ينقص في هذه الاوقات وليس كذلك كما صرح به في البحر والقهقهة تاني والنهر خ لا لما في نور الابضاح أفاده ح (قوله وسجدة التلاوة الخ) معطوف على وتر في عبارة السارح وأصله الرفع في عبارة المتن عطفا على الفرض قال السارح في الخواص وسجود السهو كالتلاوة فيركل ودخل وقت الكراهة اه وقد نناه (قوله وسجدة الجنائز) فيه انما يصح مع الكراهة كافي البحر عن الاسيحي وأقره في النهار اه ح قات يمكن ما مشى عليه المصنف هو الموافق لما قدمناه من ح في الضابط ولما لم يسل الا في وهو ظاهر الكثر والماثل والى بلعي وبه صرح في الوافي وشرح الجمع والنقاية وغيرها (قوله فلو وجبت فيها) أي بان تليت الآية في تلك الاوقات أو حضرت فيها الجنائز (قوله أي تحريما) أفاد ثبوت الكراهة التزجية (قوله وفي الصفة الخ) هو كالاتي ذكرنا على مفهوم قوله أي تحريمها فانه اذا كان الافضل عدم التأخير في الجنائز فلا كراهة أصلا وما في الصفة أقره في البحر والنهر والفتح والمراجحة حديث ثلاث لا يوترن منها الجنائز اذا حضرت وقال في شرح المنية والفرق بينهما وبين سجدة التلاوة ظاهر لان التحجيل فيها مطلوب مطلقا الامتناع وحضورها في وقت مباح مانع من الصلاة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في وقت مكروه وبخلاف سجدة التلاوة لان التحجيل لا يستحب فيها مطلقا اه أي بل يستحب في وقت مباح فقط فتثبت كراهة التزجية في سجدة التلاوة دون صلاة الجنائز (قوله وصح تطوع بداهة فيها) نكرار محض مع قوله وينقصه نقل بشرع فيها اه ح وقد يجب بان المراد أنه يصح أدائه فيها ويخرج به عن العهدة مع الكراهة وما صرح به لان لاصل الانعقاد وصحة الشرع فيه بحيث لو قهقهة انتقص وضوءه بخلاف الفرض كما قدمناه عن الخاتمة فامل (قوله وقد نذره فيها) أي والحال انه قد نذرا بقاءه فيها أي في هذه الاوقات الثلاثة أي في أحدها ما لو نذره مطلقا فلا يصح أدائه فيها (قوله لوجوبه) أي ما ذكر من المسائل الثلاثة (قوله كافي البحر) وقال أيضا وقول الزبلي والافضل أن يصل في غيره ضعيف (قوله عن البغية) يضم اليه الموحدة وكسرهما الشيء المبني أي المطلوب وهو ما علم كتاب هو مختصر القنينة ذكره في البحر في باب شروط الصلاة ح (قوله الصلاة فيها) أي في الاوقات الثلاثة وكالمسألة الدعاء والتسبيح كما هو في البحر عن البغية (قوله وكأنه الخ) من كلام البحر (قوله فالاولى) أي فالافضل ليوافق كلام البغية فان مفادها لا كراهة أصلا لان ترك الافضل لا كراهة فيه (قوله وكمره نقل الخ)

(لا ينقصه الفرض) وما  
هو ملحق به كواجب عينه  
كوتر (وسجدة التلاوة  
وسجدة الجنائز تليق  
الآية في كامل وحضرت  
الجنائز) قبل لوجوبه  
كالملا فلا يتأدى ناقصا  
فلا وجبت فيها لم يكروه  
فلهما أي تحريما وفي  
الصفة الافضل أن  
لا توتر الجنائز (وصح)  
مع الكراهة (تطوع بها  
به فيها ونذرا داه فيها) وقد  
نذره فيها (وقضاء تطوع  
بداهة فيها فاسده لوجوبه  
ناقصا) ثم ظاهر الرواية  
وجوب القطع والقضاء في  
كامل كافي البحر وفيه من  
البغية الصلاة فيها على  
الذي صلى الله عليه وسلم  
افضل من قراءة القرآن  
وكانه لانها من أركان  
الصلاة فالاولى ترك ما كان  
ركالها (وكرهه نقل)



شروع في النوع الثاني من فروع الاوقات المذكورة وفيما يكره فيها والكراهة هنا تحريمية  
 أيضا كما صرح به في الحاشية ولذا عرفت في الحاشية والاطلاق بعدم الجواز والمراد عدم الحمل  
 لعدم العصة كما لا يخفى (قوله تصدأ) احتراز به عما لو صلى تطوعا في آخر الليل فقام على ركعة  
 طالع الفجر فان الأفضل ان ينامه الان وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا ينوبان عن  
 سنة الفجر على الاصح (قوله ولو صلى بعد) أشار به الى انه لا فرق بين ما له سبب أو لا كما في  
 الجهر لافا لثانيه فيما له سبب كالرؤيا وبغيره المصعد ط (قوله وكل ما كان واجبا الخ)  
 أي ما كان ملحقا بالائتمال بان ثبت وجوبه بما رخص بعدما كان نذرا (قوله على فعله) أي فعل  
 العبد والاولى اظهاره ثلاثا في ذور يتوقف على النذر وركعتا الطواف على الطواف  
 وصعدنا السم على ترك الواجب الذي هو من جهته اه ط ويرد عليه سبب التلاوة فانه  
 يتوقف وجوبه على التلاوة واجاب في الفتح بأن وجوبه في التحقيق متعلق بالسماح  
 لا بالامتناع ولا بالانكسار وذلك ليس فعلا من المكاف بل وصف خافي فيه بخلاف النذر  
 والطواف والشروع فانما فاعله ولو لا ان كانت الصلاة نذرا اه قال في شرح المنية لكن  
 المصير أن سبب الوجوب في حق التلاوة لا بد من السماع والالزام عدم الوجوب على  
 الاصح بتلاوته اه ونحوه في الجهر وقد يجب بانه وان كان بغيره له لكنه ليس أصلا نقلا لان  
 التلاوة بالهجرة غير مشروع فكانت واجبة بإيجاب الله تعالى لا بالزام العبد وعظمته في  
 شرح المنية (قوله وركعتي طواف) ظاهره ولو كان الطواف في ذلك الوقت المكروه ولم أره  
 صريحا يدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح الآثار عن معاذ بن عمرو انه طاف بعد  
 العصر أو بعد صلاة الصبح ولم يصل فمثل عن ذلك فقال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وعن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ثم رأيت  
 مصححا به في الحاشية وشرح اللبيب (قوله وسجد في هـ) أقول تبع فيه صاحب المجتبى ولم  
 يظهر في معناه هل هو على الطائفة أو مقيد ببعض الصلوات فانه لا وجه لكراهة سجود السهو  
 فيما لو صلى الفجر أو العصر وسجد في هـ ما ذكره الوضحي بعد ما فاتته وسما فيها فانه اذا حل له  
 أدائها الصلاة كيف لا يحل له سجود السهو والواجب فيها واحد له اشتبه النوع الثاني من  
 الاوقات بالنوع الاول فان ذكر سجود السهو في النوع الاول صحيح وقد مر بخلاف ذكره  
 هنا الان يقال انه مبدية من الصلوات وهي التي تذكر في هذا النوع كالنفل والواجب  
 الغير فكما يكره فعلها يكره سجود السهو فيها ثم رأيت الرضا جزم بان ذلك سهو فتأمل وراجع  
 (قوله ولو سنة الفجر) أي ولو كان الذي شرع فيه ثم أفسد سنة الفجر فانه لا يجوز على الاصح  
 ومقابل من الجبل مردود كما سبق (قوله بعد صلاة الفجر وعصر) متعلق بقوله وكره أي وكره  
 نفل بعد صلاة الفجر وعصر أي الى ما قبل الطلوع والتغير بغير سنة قوله السابق لا ينفك  
 الفرض الخ ولذا قال الزبلي هنا المراد بعبادة العصر قبل تغير الشمس وأما بعد فلا يجوز  
 فيه الفضا أيضا وان كان قبل أن يصلي العصر اه (قوله ولو الجماعة بعرفة) مراد في  
 المراج الى المجتبى وفي القنية الى مجمل الأئمة التي جاني وظاهرها الدين المرغبات في ذكره في  
 الحلية جهنا وقال لم أره صريحا وتبعه في الجهر (قوله ولو ترا) لانه على قوله واجب بقوت

قصد اوله في سجدة ركعتي  
 ما كان واجبا لا عينه بل  
 (قوله) وهو ما يتوقف  
 وجوبه على فعله (كأنه نذر  
 وركعتي طواف) وسجد في  
 هـ (والذي شرع فيه)  
 في وقت من صلبا ومكروه  
 (ثم أفدوه) ولو سنة الفجر  
 (بعد صلاة الفجر) صلاة  
 (عصر) ولو الجموع موصلة  
 بعرفة (لا يكره) قضاء  
 فائتة ولو ترا

الجواز بقوته وهو في الفرض العملي وعلى قواه ماسة مخالفة لغيرها من السنن ولذا قال  
 لا تصح من قعود وعن هذا قال في القنية الترتيبية في هذا الفجر بالاجماع بخلاف اثر السنن  
 (قوله أو سجدة تلاوة) لوجوبها بإيجابه تعالى لا بفعل العبد كما علمت فلم تكن في معنى النفل  
 (قوله اشغل الوقت به) أي بالفجر أي بضلته في العبادة استخدام ط أي لان المراد بالفجر الزمان  
 لا الصلاة ثم هـ ذاع له أقوله وكره وفيه جواب عما أورد من أن قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة  
 بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس دواء الشيطان يوم النفل  
 وغيره وجوابه ان النهي هنا لانه صان في الوقت بل يصير الوقت كالمشغول بالفرض فلم يجز  
 النفل ولا ما لحق به مما ثبت وجوبه بعارض به لما كان نذرا لا دون الفرائض وما في معناه  
 بخلاف النهي عن الاوقات الثلاثة فانه له في الوقت وهو كونه مندر بالاشيطان  
 فيؤثر في الفرائض والنوافل ونظامه في شروح الهداية (قوله في لوني الخ) تفريع على  
 ما ذكره من التعليل أي واذا كان المقصود كون الوقت مشغولا بالفرض تقديره أو سنته تابعة  
 له فاذا تنازع انصرف فتأوه الى سنته الثلاثا يكون أنيا بالمانع عنه فتأمل (قوله بالاعتصمين)  
 لان الصحيح المقتضى عدم اشتراطه في السنن الرواتب وأن تصح بنية النفل ويطلق النية فلا  
 يهدر كعتين بطن بقائه الليل فتبين أن ما بعد الفجر كالتنازع السنة على الصحيح فلا يلزم إجماعه  
 لكراهة اشياء (قوله وقبل صلاة المغرب) عليه كراهة العلم منهم أصحابنا ومالك وأحمد  
 الوجهين عن الشافعي لما ثبت في الصحيحين وغيره ما يحكيه أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يواظب على صلاة المغرب بأصابعه عقب الغروب وأقول ابن عمر رضي الله عنهما ما رأيت أحدا  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما رواه أبو داود وسكت عنه والمذري في مختصره  
 واسناده حسن وروى محمد بن أبي حنيفة عن حماد بن أسال إبراهيم القاضي عن الصلاة قبل  
 المغرب قال فنهى عنها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها  
 وقال القاضي أبو بكر بن العربي اختلاف الصحابة في ذلك ولم يفسد أحد منهم فهداه مرض  
 ما روى من فعل الصحابة ومن أمره صلى الله عليه وسلم لم يسلطهم حاله ذاتفاق الناس على ترك  
 العمل بالحديث المرفوع لا يجوز العمل به لانه دليل ضعيف على ما عرفت في موضعه ولو كان ذلك  
 مشهورا بين الصحابة لما خفي على ابن عمر أو يجهل ذلك على أنه كان قبل الأمر بتجديد المغرب  
 وتعامه في شرح المنية وغيرهما (قوله لكراهة تأخيرها) الاولى تأخيرها أي الصلاة وقوله  
 الايسر أفاد أنه ما دون صلاة ركعتين بدرجة واحدة وقد مر أن الزائد عليه مكروه تنزيها مالم  
 تشتبك النجوم وأفاد في الفتح وأقره في الحلية والبحر أن صلاة ركعتين اذا تجاوز فيها الترتيب على  
 اليسير فيباح فعلها ما وقد أطال في تحفة في ذلك في باب الوتر والنوافل (قوله تنبيه) يجوز  
 قضاء الفائتة وصلاة الجنازة وصلاة التلاوة في هـ ذا الوقت بلا كراهة ويبدأ صلاة المغرب  
 ثم بالجنازة ثم بالسنة وله لبيان الافضل وفي الحاشية انتهى على تأخير صلاة الجنازة عن  
 سنة الجمعة فعلى هذا توخ عن سنة المغرب لانها آكد اه صرح في الحاوي القدسي  
 بكراهة المندورة وقضاها ما أفسد دوا فائتة الغير صاحب ترتيب وهو تقييد حسن وبقي  
 ركعتا الطواف فتكره أيضا كما صرح به في الحلية ويظهر من كلام المصنف أيضا فان قوله

أو (سجدة تلاوة وصلاة  
 جنازة وكذا) الحكم من  
 كراهة نفل وواجب لغيره  
 لا فرض وواجب لعينه  
 (به) طالع فجر مروي  
 سنته (كأنه نذر  
 في لوني تطوعا كان  
 سنة الفجر بالاعتصمين  
 (وقبل) صلاة (مغرب)  
 لكراهة تأخيرها الا بغيرها



وقبل صلاة المغرب معطوف على قوله به - مدطوع فجر فيكره في الثاني جميع ما يكره في الاول ثم  
 صرح في شرح الباب انه لو طاف به - مد صلاة العصر يصلي ركعتيه قبل سنة المغرب كالخاتمة  
 (قوله وعند خروج امام) الحديث الصحيحين وغيرهما اذا قلت اصاحبك انصت والامام  
 بخطب فقد داغوت فاذا نسي عن الاحرام بالمعروف وهو فرض غاظك بالنفس - ل وهذا قول  
 الجمهور ومن اهل العلم كما قاله ابن بطال منهم اصحابنا ومالك وذكروه ابن ابي شيبة عن عمر  
 وعثمان وعلي وابن عباس وغيرهم من التابعين فياروي ما يدل على الجواز كان قبل التصرع  
 فلا يضر اذلة المنع وتعمام الادلة في نسي المنية وغيره ما من هذا معطوف على ما قبله فيكره  
 فيه ما يكره فيه كما ينال (قوله خطبة ما) اني بحالة مهم الخطبة وتعمل ما اذا كان ذلك قبلها  
 وبهذا سواء - ان الخطيب عن الم لا يجر (قوله وسجي انما عشر) أي في باب العيدين  
 وهي خطبة الجمعة وقطر وأضفى وثلاث خطب الحج وختم وكساح واستسقاء وكسوف  
 والمراد به - مد الخطب المشروعة في الج - له والخطبة الكسوف مذهب الشافعي والظاهر  
 عدم كراهة التنقل فيها عند الامام لعدم مشروعية ما عنده وبه صرح في الحلية وكذا الخطبة  
 الاسنة فامذهب صاحبين فيقال فيها كذلك وقد يجاب عما في الفقه - اني حيث نقل رواية  
 عن الامام عشر وعية خطبة الكسوف وله - ل من ذكرها كالحائفة وغيره اجتمع الى هذه  
 الرواية فصح كونها عشر اعندنا ولا يخفى أن قوله خروج امام من الحجرة وقيامه للصلاة قيد  
 فيما يناسبه منها وهو ما عدا خطبة الكساح وخطبة ختم القرآن فافهم وعلة الكراهة في الجميع  
 تقويت الاستماع الواجب فيها كما صرح به في المجتبى (قوله وفيه - دها) أي قيد الفاتنة التي  
 لا تتركها حال الخطبة ط (قوله بين كلامي النهاية والصدر) فان صدر الشرع يقول تتركها  
 الفاتنة وصاحب النهاية يقول لا تتركها كما في شرح المصنف ح (قوله عند إقامة صلاة  
 مكتوبة) أطلقها مع أنه قيدها في الحائفة والخلاصة وأقره في الفتح وغيره من الشراح يوم  
 الجمعة وتجمعهم في شرح المنية وقال وأما في غير الجمعة فلا يكره بمجرد الاخذ بالاقامة ما لم يشرع  
 الامام في الصلاة ويعلم أنه يدرك في الركعة الاولى وكان غير محاط للمصنف بالاحاطة والفرق أنه  
 في الجمعة - مرة الاجتماع لا يمكن غالباً بالاطاعة للمصنف اه - مخصصاوسيا في باب ادراك  
 الفريضة (قوله أي إقامة امام مذهبه) قال الشارح في هامش الخزانة نص على هذا ما لو انا  
 صلا على شيخ القراء بالمسجد الحرام في شرعه على اباب المناك اه وهو مبن على أنه لا يكره  
 تكرار الجماعة في مسجد واحد - دوسيد كرفي الاذان وكذا في باب الامامة ما يحال - ه وقد ألف  
 جماعة من العلماء رسائل في كراهة ما يفعله في الحرمين الشرعيين وغيرهما من تهداد الاغة  
 والجماعات وصرحوا بان الصلاة مع اول امام أفضل ومنهم صاحب المنك المشهور  
 العلامة الشيخ رحمه الله السندى تليد الحق ابن الهمام فقد نقل عنه العلامة الخليل الرمي  
 في باب الامامة أن بعض مشايخنا سنة احدى وخمسين وخمسمائة أن - ك ذلك منهم  
 انشرب الغزنوي وأن بعض المالكية في سنة خمسين وخمسمائة أفق يمنع ذلك على المذهب  
 الاربعي ونقل عن جماعة من علماء المذهب انكار ذلك أيضا اه لكن ألف العلامة الشيخ  
 ابراهيم البيري شارح الاشياء رسالة سماها لافوال المرضية أنبت فيها الجواز وكراهة الاقتداء

(وعند خروج امام) من  
 الحجرة أو قيامه للصلاة  
 لم يكن لا حجرة (خطبة) ما  
 وسجي انما عشر (الى  
 تمام صلاة بخلاف فاتنة)  
 فانما لا تتركه وفيه - دها  
 المصنف في الجمعة الواجبة  
 الترتيب والاف يكره وبه  
 يحصل التوفيق بين كلامي  
 النهاية والصدر (وكذا  
 يكره نطق عند إقامة  
 صلاة مكتوبة) أي إقامة  
 امام مذهبه

مطلب  
 في تكرار الجماعة والاقتداء  
 بالخالف

بالخالف لانه وان راى مواضع الخلاف لا يترك ما يلزم من تركه مكره ومذهبه كالجهر بالبصلة  
 والتأمين ورفع اليدين وحلقة الاستراحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة  
 الاولى ورؤية السلام الثاني سنة وغير ذلك مما يجب فيه الاعادة عندنا أو استحباب وكذا  
 ألف العلامة الشيخ على القاري رسالة سماها الاخذ في الاقتداء أنبت فيها الجواز لكن  
 في فيها كراهة الاقتداء بالخالف اذ راى في الشروط والاركان فقط وسياق غامض ان شاء الله  
 تعالى في باب الامامة (قوله حديث الخ) رواه مسلم وغيره قال ط - د - يثني من عموم الفاتنة  
 واجبة الترتيب فانما تصلي مع الاقامة (قوله الاسنة فجر) لما روى الطحاوي وغيره عن ابن  
 مسعود انه دخل المسجد وأقيمت الصلاة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك  
 بعد حذبة وأبي موسى ومثله عن عمرو وأبي الدرداء وابن عباس وابن عمر كالمسند له الحافظ  
 الطحاوي في شرح الا - تار ومثله عن الحسن ومسروق والشعبي شرح المنية (قوله ولو يادراك  
 تشهدا) مشى في هذا على ما عدا المصنف والشرع لا يبيح الجهر بالصلاة في النهر  
 واختار ظاهر المذهب من أنه لا يصح في السنة الا اذا علم انه يدرك ركعة وسياق في باب ا - رالك  
 الفريضة ح فأت وسند كرهناك تقوية ما عدا المصنف عن ابن الهمام وغيره (قوله  
 تركها أصلا) أي لا يقضيها قبل الطلوع ولا بعده لان الاقضية الامع الفرض اذا فات وقضى  
 قبل زوال يومها ح (قوله وماذا كرم من الحيل) وهي أن يشرع فيها فية قطعها قبل الطلوع  
 أو يشرع فيها ثم يشرع في الفرض من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع ورده من وجهين الاول  
 أن الاحرام بالشروع لقطع جميع شرع عار في كل منه - ما قطع والثاني أن فيه فعل الواجب فيه  
 في وقت الفجر وانه مكره كانه - دم ح (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) أل فيه للعهد أي  
 المكتوبة الوقتية فشملت الكراهة النفل والواجب والفاتنة ولو كان بينها وبين الوقتية  
 ترتيب وكذلك أل في الوقت للعهد أي الوقت المعهود الكمال وهو المستحب المس - ي في باب  
 قضاء القوائت من أن الترتيب ب - قط بضييق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره غير  
 الوقتية عند - د بضييق الوقت المستحب كان أولى أفاده ح (تنبيه) رأيت بخط الشارح في  
 هامش الخزانة ولولا تنقل طائفة الناس في الوقت ثم ظهر أنه انتم - شع فاعين وقت الفريضة لا قطع كالأ  
 تنقل ثم خرج الخطيب كذا في آخر شرح المنية اه فتأمل (قوله مطلقا) أي سواء كان  
 في المسجد أو في البيت بقراءة التمسك - ل في مقابلة ح (قوله في الأصح) رد على من يقول  
 لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قبله أو بعده أو على من يقول لا يكره به - دها مطلقا  
 سواء كان في المسجد أو في البيت ح (قوله وبين - د في الجمع) أي جمع العصر مع الظهر  
 تقديما في عرفة وجمع المغرب مع العشاء تأخيرا في مزدلفة (قوله وكذا بعدهما) ضمير  
 التثنية راجع الى - د في الجمع السكائر بعرفة فقط لا بمزدلفة أيضا وان أوهمه كلامه ادم  
 كراهة التنقل بعد صلاة في الجمع بمزدلفة ويدل على أن هذا امر ادم قوله كما مر أي قر - ي في  
 قوله ولو لم يجز - د بعرفة فلو قدم قوله وكذا بعدهما كما مر على قوله ومزدلفة - ل من الابهام  
 ولو أسقطه أصلا لم من التكرار ح وذكرا الحق ما يفيد ثبوت الخلاف عندنا في كراهة  
 التنقل بعد صلاة في المغرب والعشاء في المزدلفة - ل - ك الذي يرميه في شرح الباب أنه يصلي  
 سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما وقال كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاني في منسكه تأمل

حديث اذا أقيمت الصلاة  
 فلا صلاة الا المكتوبة  
 (الاسنة فجر ان لم يحفظ  
 فوتر جماعة) ولو يادراك  
 تشهدا فان خاف تركها  
 أصلا وماذا كرم من الحيل  
 مردود وكذا يكره غير  
 المكتوبة عند ضيق الوقت  
 (وقبل صلاة العيدين  
 مطلقا وبعدها ب - د  
 لا يبيت في الأصح) وبين  
 - د في الجمع بعرفة  
 ومزدلفة) وكذا بعدهما  
 كما مر (وعند إقامة  
 الاخيرين) او أحدهما  
 او الراجح (وقت حضور  
 طه ام



(قوله نأف نفسه اليه) أي اشتاق ح من القاموس وأنهم أنه اذا لم تشتق اليه لا كراهة وهو ظاهر ط (قوله وما يشغل باله) بفتح الفين المجهمة والبال القلب وهو ذا من عطف العام على الخاص لهوله المدافعة وحضور الطعام وانما نص عليه الوقوع التنبه على ما به وهو وصفي في الاحاديث أفاده في الحلية فانهم (قوله ويجعل يحشوها) عطف لازم على ملزوم فانهم قال ط ويجعل الخشوع القلب وهو فرض عند أهل الله تعالى وورد في الحديث ان الانسان ليس له من صلاته الا بقدر ما استحضر فيها فتارة يكون له عشرها أو أقل أو أكثر (قوله كائنا ما كان) في هذا التركيب أعارب بذكرهم في رسالتهم المصنوعة بانقوائها الهيبة في اعراب الحكامات الغربية اظهرها أن كائنا ما صدر الناقصة حال وفيه غير يعود على الشاغل هو اسمها وما خبرها وهي تكره موصوفة بكان التامة أي حال كون الشاغل شيئا متصفا بصفة الوجود والمفعول في تعليق الكراهة على أي شاغل وجد لا بقيد في قيد الوجود (قوله فلهذا نيف وثلاثون رقعا) النيف بفتح النون وكسر التحتية مشددة وقد خفف وفي آخره فاما ما زاد على العدة إلى أن يبلغ العدة الثاني كما في القاموس والمراد هنا ثلاثة وثلاثون على ما يظهر وهي اشروق الانتواء الغروب بعد صلاة فجر أو عصر قبل صلاة فجر أو مغرب عند الخطب العشر عند اقامتها مكتوبة وضيق وقتها قبل صلاة عيد فطر وبعد ما في مسجد وقبل صلاة عيد أضحى وبعد ما في مسجد بين صلاتي جمع عرفة وبعد ما بين جمع مزدلفة عند مدافعة بول أو غائط أو كل منهما أو ربح عند طعام يتوقه عند كل ما يشغل البال وما به مد نصف الليل لاداء العشاء لا غير عند اشتغال النجوم لاداء المغرب نقطة واعلم اننا قد علمنا أن النوى في الثلاثة الاول لمعنى في الوقت ولهذا أثر في الفرض والنفل وفي البواقي أي في غير ولهذا أثر في التوافل دون الفرائض وما في معناها وبه صرح في العاية وغيره بالمكن كون النوى في البواقي مؤثرا في النوافل انما يظهر اذا لم يتعاقب بخصوص صلاة الوقت كما في الاخيرين فان المكره فيه الصلاة الوقتية فقط دون غيرها فان في تأخير العشاء إلى ما بعد النصف تقبيل الجماعة وفي تأخير المغرب إلى الاشتغال تشبه باليهود كما صرحوا به وذلك خاص به ما وقد منان الصبح انه لا كراهة في الوقت نفسه وان الوجه كما حقه في البحر تبع العاية كون الكراهة في كل من التأخير والاداء في التأخير نقطة فانهم (قوله وكذا تكراه الخ) لما ذكر الكراهة في الزمان استطرذا كراهة في المكان والافعل ذلك مكرهات الصلاة (قوله كسوق كعبة الخ ٣) أي لما فيه من ترك تعظيمها المأمور به وقوله في طريق لان فيه منع الناس من المرور وشغله بما ليس له لانها حق العامة للمعروف ولما رواه ابن ماجه والترمذي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى في سبعة مواطن في المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارة الطريق وفي الحمام ومعاطن الابل وفوق ظهر بيت الله اه ومعاطن الابل مباركها جمع معطن اسم مكان والمزبلة بفتح الميم مع فتح الباء روضه ما في الزبل والمجزرة بفتح الميم مع فتح الزاي وضهها أيضا موضع الجزارة أي نعل الجزر رأى القصاب اعداد (قوله ومقبرة) ثلاث الباء ح واختار في علمه تقبيل لان فيه اعظام الموتى ومديدهم وهو نجس وفيه نظرو ٢ قبل لان أصل عبادة الاصنام لقتاد قبور الصالحين مساجد وقيل لانه تشبه باليهود وعليه مشى في الخاتمية

مطلب  
في اعراب كائنا ما كان

قوله ان كائنا ما صدر  
الناقصة الخ هكذا بخطه  
ولا يفتي في هذه العبارة  
من التفسير قد بره

نأف نفسه اليه و كذا  
كل ما يشغل باله عن أفعاله  
ويجعل يحشوها كائنا  
ما كان فلهذا نيف وثلاثون  
وقتا وكذا تكراه في اما كن  
كفوق كعبه وفي طريق  
ومزبلة ومجزرة ومقبرة

٣ اقول قد عده الحديث  
الاعلام ففهم الدين الطرسوي  
في منظومته الفوائد فقال  
نهى الرسول احمد خير البشر  
عن الصلاة في سباع ثمن  
معاطن الجاهل ثم مقبرة  
مربلة طريق ثم مجزرة  
وفوق بيت الله والحمام  
وللمدقة على التمام  
له منه

قوله وفيه نظر اهل  
وجهه ان الاستحالة عندنا  
مطهرة اه منه

ولا يابس بالصلاة فيها اذا كان فيها موضع أحد الصلاة وليس فيه قبر ولا نجاسة كما في الخاتمية ولا قبلته الى قبر - لية (قوله ومقتل) أي موضع الاعتسال في بيته تأمل (قوله وسام) لعنيين أحدهما أنه مصب الغسالات والثاني أنه بيت الشياطين فعلى الاول اذا غسل منه موضع عالاته ذكره على الثاني ذكره وهو الاول لا طلاق الحديث حديث الانطوف فوت الوقت ونحوه اعداد السكن في النيف أن المقتضى بعدم الكراهة وأما الصلاة الخارجة أي في موضع الجلوس الخاضع في الخاتمية لا يابس بها في الخاتمية انه يتفرع على المعنى الثاني في الكراهة خارجة أيضا وفيه أيضا الوهيير الحمام قيل يحفل بقائه الكراهة استصحابا لما كان ويحفل زوالها لان الشيطان كان باقيا لما فيه من كشف العورات ونحو ذلك والاول أشبه ولولم يسبق اليه الماء ولم يستعمل فالاشبه عدمه لانه مشتق من الحميم وهو الماء الحار ولم يوجد فيه وعليه لو اتخذ دار للسكن كهيئة الحمام لم تكراه الصلاة أيضا اه (تنبيه) يؤخذ من التعميل بانه محل الشياطين كراهة الصلاة في معابد الكفار لا ماموى الشياطين كما صرح به الشافعية ويؤخذ من كراهة كراهة عند تاني البصر من كتاب الدعوى عند قول الكثر ولا يحلفون في بيت عباداتهم في التمار خاتمية بكره لا مالم الدخول في البيعة واليكيفية وانما يكبره من حيث انه يجمع الشياطين لامن حيث انه ليس له حق الدخول اه قال في البحر والظاهر أنه انحرى عنه لان المرادة عند اطلاقهم وقد أفتيت بنهزيرم - لم لازم الكيفية مع اليهود اه فاذا حرم الدخول فالصلاة أولى وبه ظهر جهل من يدعوا لاجل الصلاة فيها (قوله وبطن واد) أي ما لا تخفى من الارض فان الغالب استواءه على نجاسة يحمله اليه السيل أو تلى فيه ط (قوله ومعاطن ابل وغنم) كذا في الاحكام للشيخ اسمعيل عن الخزائنة السمرقندية ثم نقل عن الملقط أنه لا تكراه في مراض الغنم اذا كان بعيدا من النجاسة وفي الخاتمية قال صلى الله عليه وسلم صلوا في مراض الغنم ولا صلوا في أعطان الابل رواه الترمذي وقال حسن صحيح وأخرج أبو داود وسهل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا صلوا في مبارك الابل فانها من اشياطين وسئل عن الصلاة في مراض الغنم فقال صلوا فيها فانها خلقت من ركة وأخرجهم - لم يختصرا ومعاطن الابل وطنهم غلب على مكرها حول الماء والاولى الاطلاق كما هو ظاهر الحديث ومراض الغنم موضع صبيتها اه والظاهر أن معنى كون الابل من الشياطين انه خلقت على صفة تشبههم من التنوير والزيادة فلا يأم من الصلاة من أن تنفرو وتقطع عليه صلته كما قاله بعض الشافعية أي فيبقى بالمشقة ولا خصوص حال وجوده به فاذا فارت الغنم ويظهر من التعميل أنه لا كراهة في معاطن الابل الطاهرة حال غيبتها (تنبيه) استشكل بعضهم التعميل بانهم اخافت من الشياطين بما ثبت أن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يصلى النافلة على بغيره وافرقت بعضهم بين الواحد وكونه مجمعة بما طبع عليه من الآثار الماضية الى تشويش القلب بخلاف الصلاة على الموكوب منها اه شبرا قاضي على شرح المنهاج للرملي (قوله وبقر) لم أر من ذكره عند تانيه ذكره بعض الشافعية أن نحو البقرة كاهن وخالفه بعضهم (قوله ومرابط دواب الخ) ذكره هذه السبعة في الحواشي القديمة (قوله واصطبل) موضع الخيل وعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام ط (قوله

مطلب  
تكره الصلاة في الكنييسة  
ومقتل وسام وبطن  
وادومعاطن ابل وغنم وبقر  
زاد في السكافي ومرابط دواب  
واصطبل



وطاحون) لعل وجهه شغل المبال بصوتهم تامل (قوله وسطوحها) بحقل عود انصهر على الاربع المذكورة اوعلى الكنف وحده وانته باعتباره البقرة المدة لقضاء الحاجة وامل وجهه ان السطوح حكم ما تحتها من بعض الجهات كسطوح المسجد (قوله وسيل واد) يغنى عنه قوله ويطن وادلان الميل يكون في بطن الوادي غالباً (قوله وارض مقصوبة اولغير) لاحاجة الى قوله اولغير اذا الغصب بـ نلزمه اللهم الا ان يراد الصلاة بغير الاذن وان كان غير غاصب افاده ابو السعد وعبارة الحارثي القدسي والارض المقصوبة فان اضطر بين ارض مسلم وكافر يصلى في ارض المسلم اذ لم تكن من روعة فلو من روعة اولكافر يصلى في الطريق اه اى لان له في الطريق مما كافي مختارات النوازل وفيه اتكره في ارض الغير لو من روعة او مكروية الا اذا كانت بينهما صدقة اى رأى صاحبها لا يكرهه فلا بأس اه (تأنيه) نقل سيدي عبد الغنى عن الاحكام لوالده الشيخ ابي عبد الله ان النزول في ارض الغير ان كان لها حائط او حائل يمنع منه والافلا والمعتبر فيه العرف اه قال يعنى عرف الناس بالرضا وعدمه فلا يجوز الدخول في ايام الربيع الى بيتين الوادي بدمشق في الاذان اعمامها فما يفعله العامة من هدم الجدران وخرق السياج فهو امر منكرو حرام ثم قال وفي شرح المنية للحاجي بن محمد دا في ارض غصب لا بأس بالصلاة فيه وفي الواقعات بن محمد دا على سور المدينة لا ينبغي ان يصلى فيه لانه حق العامة فلم يخصه تعالى كما بقى في ارض مقصوبة اه ثم قال ومدرسة السليمانية في دمشق مبنية في ارض المرجسة التي وقفها السلطان نور الدين الشهيد على ابناء السيل بشهادة عامة اهل دمشق والوقف ثبت بالنهضة فتلك المدرسة خولفت في بنائها بشرط وانف ارض الذي هو كمن الشارع فالصلاة فيها مكروهة تحريماً في قول رغبة مكية في قول آخر كما نقله في جامع التتواوى وكذا ما رواه ماخوذ من غير معلوك ومن هذا القبيل هجرة اليانين في الجامع الاموى ولا حول ولا قوة الا بالله اه (قوله بالاستعرة لما راى) اى ما ترويه المارة عن المصلى وسبأ في الكلام على ان شاء الله تعالى في باب ما يفعله الصلاة وما يكره ح (قوله ويكره النوم الخ) قد مر ان الكلام عليه (قوله الى ارتفاعها) اى قدر ربح او ربحين (قوله وما رواه) اى من الاحاديث الدالة على التأخير كحديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا جهل السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما واما ما رواه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اعاد الصلاة كان في غزوة تبوك اذا ارسل قبل زيف الشمس أخر الظهر الى العصر فبصلح ما جئوا اذا ارسل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر ثم ساروا كان اذا ارسل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلح مع العشاء واذا ارسل بعد المغرب جهل العشاء فبصلح مع المغرب (قوله محمول الخ) اى ما رواه ما يدل على التأخير محمول على الجمع فعلاً لا وقتاً اى فعل الاولى في آخر وقتها او الثانية في أول وقتها وجمعا يصحح الراوى بخروج وقت الاولى على التجوز كقوله تعالى فاذا باقن اجهلن اى قاربن بلوغ الاجل اوعلى أنه ظن ذلك ويدل على هذا التأويل ما مر عن ابن عمر أنه نزل في آخر الشفق فبصلح المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى النجوم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان

مطلب  
في الصلاة في الارض المقصوبة ودخول البياتين وبناه المسجد في ارض الغصب  
وطاحون وسطحها وسيل واد وارض مقصوبة اولغير لو من روعة او مكروية وصحرا بلا ستر لما رو بكره النوم قبل العشاء والكلام المباح بعدها وبعد طلوع الفجر الى ادائه ثم لا بأس بجمعه لحاجته وقبل بكره الى طلوع ذكاه وقبل الى ارتفاعه افيض (ولا جمع بين فرضين في وقت واحد) ستر ومطر خلافاً لما فى وما رواه محمول على الجمع فعلاً لا وقتاً

اذا جهل به السير صنع هكذا وفي رواية ثم انظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تسريط انما التسريط في اليقظة بان تؤخر الصلاة الى وقت الاخرى رواه مسلم وهذا ظاهر وهو في السفر وروى مسلم أيضاً عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر الا يخرج أمته وفي رواية ولا سفر والشافعي لا يرى الجمع بلا عذر كما كان جوابه عن هذا الحديث فهو جوابنا وأما حديث أبي الطيف ل الدال على التقديم فقال الترمذي فيه انه غريب وقال الحاكيم انه موضوع وقال أبو داود ليس في تقديم الوقت حديث فائمه وقد انكرت عائشة على من يقول بالجمع في وقت واحد وفي الصحيحين عن ابن مسعود والذى لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم صلاة قط الا لوقت الاصلين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمعة ويكنى في ذلك النصوص الواردة بتعبين الاوقات من الآيات والاختيار وتعام ذلك في الطولات كالزياح وشرح المنية وقال سلطان المارفين سيدي محيي الدين نفع الله به والذي اذهب اليه أنه لا يجوز الجمع في غير عرفة ومن دافعه لان اوقات الصلاة قد ثبتت بلا خلاف ولا يجوز اخراج صلاة عن وقتها الا ينص غير محتمل اذ لا ينبغي أن يخرج عن أمر ثابت بامر محتمل هذا لا يبول به من شمر رائحة العلم وكل حديث ورد في ذلك فحتمل أنه يتكلم فيه مع احتمال انه صحيح لكنه ليس بنص اه كذا نقله عنه سيدي عبد الوهاب الشعراني في كتابه الكبير بيت الاجر في بيان علوم الشيخ الاكبر (قوله فان جمع الخ) تفصيل لما أجله ولا بقوله ولا جمع الصادق بالناس اذا والحكمة فقطط (قوله الاطاح) امتناعاً من قوله ولا جمع ط (قوله بعرفة) بشرط الاحرام والاساطان اوثاقه والجماعة في الصلاة لا يشترط كل ذلك في جمع المزدانة ط قلت الاحرام على أحد القولين فيه (قوله عند الضرورة) ظاهره انه عند عدمه لا يجوز وهو أحد قولين والمختار جوازهم مطلقاً ولو بعد الوقوع كما قدمناه في الخطبة ط وأيضاً عند الضرورة لا حاجة الى التعليل كما قال بعضهم من عند المصطفى الماضيات المسافر اذا خاف للصوص أو قطع الطريق ولا ينتظر الرفقة جزاءه فخير الصلاة لانه به يذروا لوصليهم هذا العذر بالايما وهو يسير جاز اه يمكن الظاهر انه أراد بالضرورة ما فيه نوع مشقة تامل (قوله لكن بشرط الخ) فقد بشرط الشافعي بجمع التقديم ثلاثة شروط ط تقديم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بجماعة فاصلاً عرفاً ولم يشترط في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج الاولى ثم وبشرط أيضاً ان يقرأ الفاتحة في الصلاة ولولا مقتداً بأن يعيد الوضوء من من فرجه أو اجنبية وغير ذلك من الشروط والاركان المتعاقبة بذلك الفعل والله تعالى أعلم

باب الاذان

لما كان الوقت مبيناً كما مر قد مره ذكر الاذان به لانه اعلام بدخوله (قوله هو لغة الاعلام) قال في القاموس أذنه الامر وبه اعلامه وأذن تأذينا أ كثر الاعلام اه فالاذان اسم مصدر لان الماضي هنا أذن المضاعف ومصدره التاذين ح (قوله وشراً اعلام مخصوص) (قوله يذول الوقت)

قوله بجمع اسم المزدانة اه  
(فان جمع فسد لوهدم) القرض على وقته (وحرر لوعدس) اى أخره عنه (وان صح) بطريق القضاء (الاطاح بعرفة ومن دافعه) كما يجي ولا بأس بالتعليق عند الضرورة لكن بشرط ان يلتزم بجمع ما يوجب ذلك الامام لما قدمناه ان الحكم الملقى باطل بالاجماع (باب الاذان) (هو) لغة الاعلام وشراً (اعلام مخصوص) لم يقل يذول الوقت



أي إمام بالصلاة قال في الضرر ويطلق على الألفاظ المخصوصة اه أي التي يحل بها  
 الإعلام من إطلاق اسم المسبب على السبب اسمعيل وانما لم يذكره بالألفاظ المخصوصة  
 لان المراد الاذان للصلاة ولوعرف بها المدخل الاذان للمولود ونحوه على ما يأتي (قوله اسم  
 الفاتحة الخ) أي ليم الاذان اذان الفاتحة والاذان بين يدي الخطيب ولهم أيضا الاذان  
 في آخر ظهر الصبي أفاده ح أي لان الله لم يلقه فيها سابق عليه واقائل أن يقول  
 لو صرح كغيره بالوقت لم يرد ما ذكره لان الأصل في مشروعية الاذان الاعلام بدخول  
 الوقت كما يعلم مما يأتي فيكون التعريف بناء على ما هو الأصل فيه والالزام أنه لو اذن لنفسه  
 أو بين جماعة مخصوصين أرادوا الصلاة عما يدخل الوقت لا يسمى اذنا فانه عديم الاعلام  
 أصلا مع أنه مشروع فتدبر (قوله على وجه مخصوص) أي من التوسل والاستدارة  
 والاتفات وعدم الترجيع والتمن ونحو ذلك من أحكام الصلاة (قوله بالفاظ  
 كذلك) أشار إلى أنه لا يصح بالفارسية وان لم أنه اذان وهو الاظهر والأصح كما في السراج  
 (قوله اذان جبريل الخ) في حاشية الشرح ما سي على شرح المنهاج للرمل عن شرح البشاري  
 لابن حجر أنه وردت أحاديث تدل على أن الاذان شرع بكة قبل الهجرة من المطب براهي انه  
 لما أنشئ بالذي صلى الله عليه وسلم أوحى الله اليه الاذان فنزل به فعلمه بالاولاد اذ طسفي  
 في اذ فرد من حديث أنس أن جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت  
 الصلاة ولابزار وغيره من حديث علي قال لما أراد الله أن يبعث رسوله الاذان أنا جبريل  
 بدابة يقال له ابراهيم فركبها فقال الله أكبر الله أكبر وفي آخره ثم أخذ الملك يده فقام  
 أهل السماء والحق أنه لا يصح شيء من هذه الاحاديث اه وذكري في فتح القدير حديث البرار  
 ثم قال وهو غريب ومعارض للجماع الصحيح أن يده الاذان كان بالمدينة على ما في مسلم كان  
 المليون حين قدموا المدينة فيجوزون الصلاة وليس ينادي لها أحد فتم كلاموا  
 في ذلك فقال بعضهم تسب راية الحديث (قوله ثم روى عبد الله بن زيد الخ) ذكر القصة  
 بقامها ح عن السراج ووافها في الفتح بإسناده وفي هذه القصة أن عمر رضي الله عنه  
 رأى تلك الليلة مثل ما رأى عبد الله بن زيد وادعى شكل اثباته بالروايات روى غير الانبياء لا ينفي  
 عليه أحدكم ثم هي واجب باحتمال مقارنة الوحي لذلك قال في حاشية المنهاج عن الحفاظ  
 ابن حجر ويؤيده ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل ان عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر  
 النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فإراعه الاذان بلال فقال له النبي صلى  
 الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي ثم قال وعلى ذلك حديث أن جبريل حين أراد  
 أن يعلم الاذان أنا بالبراق الخ فيمكن ان يعلمه ليأتي به في ذلك الموطن ولا يلزم مشروعية  
 لاهل الارض اه وأجاب بانظر أنه من خصوصيات تلك الصلاة وهو قرين من الاول  
 (قوله وسببه بقاء) تميز بحول عن المضاف اليه أي سبب بقاءه واستقراره ط أي الذي يتجدد  
 طلب الاذان عند تجدد (قوله للرجال) أما النساء فيمكنهم الاذان وكذا الإقامة لما  
 روى عن أنس وابن عمر من كراهتهما لان سبب حالهن على الصلاة ورفع صوتهن حرام  
 امداد ثم الظاهر أنه بسن النبي إذا أراد الصلاة كما ينس للبالغ وان كان في كراهة اذانه لغيره

ليم الفاتحة وبين يدي  
 الخطيب (على وجه  
 مخصوص بالفاظ كذلك)  
 أي مخصوصة (سببه ابتداء  
 اذان جبريل) ليلة الاسراء  
 وإقامته حين إقامته عليه  
 الصلاة والسلام ثم روى  
 عبد الله بن زيد اذان الملك  
 النازل من السماء في  
 السنة الاولى من الهجرة  
 وهل هو جبريل قبل وقبل  
 (و) سببه (بقائه دخول  
 الوقت وهو سنة للرجال

كلام كما سيأتي فافهم (قوله في مكان عال) في التقنية ويسن الاذان في موضع عال والإقامة على  
 الارض وفي اذان المغرب اختلاف المشايخ والظاهر أنه بسن المكان العالي في المغرب أيضا  
 كما سيأتي وفي السراج وينبغي للمؤذن أن يؤذن في موضع يكون أسمع للبيان ويرفع صوته  
 ولا يجهد نفسه لانه يتضرر اه بصر قلت والظاهر أن هذا في مؤذن الخي أم من اذن لنفسه  
 أو لجماعة حاضرين فالظاهر أنه لا يسن له المكان العالي اهدم الحاجة تامل (قوله هي  
 كالواجب) بل أطلق بعضهم اسم الواجب عليه لقول محمد بن لؤلؤ جعق أهل بلدة على تركه فأنتم  
 عليه ولو تركوا واحد من رجبته وعامة المشايخ على الاول والقتال عليه لما أنه من اعلام  
 الدين وفي تركه استخفاف ظاهر به قال في المعراج وغيره والقولان متقاربان لان المؤذن كد في  
 حكم الواجب في حقوق الاثم بالترك يعني وان كان مقولا بالتشكيك ثم واستدل في الفتح على  
 الوجوب بان عدم التردد مرة دليل الوجوب قال ولا يظهر كونه على الكفاية والالم يأتي أهل  
 بالدية والاجتماع على تركه اذا قام به غيرهم أي من أهل البلدة أخرى واستظهر في البحر كونه  
 سنة على الكفاية بالنسبة الى كل أهل بلدة يعني انه اذا فعل في بلدة سقطت القابلة عن أهلها  
 قال ولو لم يكن على الكفاية نيم هذا المعنى لكان سنة في حق كل أحد وليس كذلك اذان الخي  
 يكفيها كما سيأتي اه قال في الزهور لم أر حكم البلدة الواحدة اذا اتت أطرافها كصر  
 والظاهر ان أهل كل محلة يسمعون الاذان ولو من محلة أخرى يسقط عنهم لان لم يسمعوا اه  
 (قوله للفرائض الخمس الخ) دخلت الجمعة بصر وشمل حالة السفر والحضر والافتراء والجماعة  
 قال في مواهب الرحمن ونور الايضاح ولو من فرد الداء أو قضاء سفر أو حضرا اه لكن  
 لا يكره تركه صل في يمينه في المصر لا اذان الخي يكفيها كما سيأتي وفي الامداد أنه يأتي به ندبا  
 وسبب في تمامه فافهم ويستثنى ظهر يوم الجمعة في المصر اه وذور وما يقضى من القوائت في  
 مسجد كما سيذكره (قوله ولو قضاء) قال في الدرر لانه وقت القضاء وان فات وقت الاداء قوله  
 صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها أي وقت قضاها اه وهذا اذا لم يقضها  
 في المسجد على ما سيأتي (قوله لانه الخ) تعليل لشمول القضاء ويظهر منه أن المراد من وقتها  
 وقت فعلها وبه صرح القصة تاني لكن في التاخر خاتمة ينبغي أن يؤذن في أول الوقت ويقوم في  
 وسطه حتى يفرغ التوضي من وضوئه والمصلي من صلاته والمعتصر من قضا حاجته اه  
 والظاهر أنه اذا دل الوقت المستحب لما يأتي قريبا (قوله حتى يبرديه) بالبناء للجهول وانما  
 منه قوله الممار في الاوقات وحكم الاذان كالمصلاة فيجوز تأخيرها قال نوح افندي وفي المجتبى  
 عن الجرد قال ابو حنيفة يؤذن للغير بعد طلوعه وفي الظاهر في الشفاء حين تزول الشمس وفي  
 الصبي يبرد وفي العصر يؤخر ما لم يخف تغير الشمس وفي العشاء يؤخر قبل الا به ذهاب  
 البياض اه قال القصة تاني بعده واصل المراد بيان الاستحباب والافوت الجواز جميع  
 الوقت اه وحاصله أنه لا يلزم الموا لا بين الاذان والصلاة بل هي الافضل فلما اذن اوله وصلى  
 آخره أي بالسنة تامل (قوله لا يسن غيرها) أي من الصلوات والافوت للمولود وفي حاشية  
 البحر للشيخ الرمل رأيت في كتب الشافعية أنه قد يسن الاذان لغير الصلاة كما في اذن المولود  
 والمهموم والمبرور وع والفضة بان ومن ساء خلقه من انسان أو جمجمة وعند من دهم الجفن

في مكان عال (مؤكدة)  
 هي كالواجب في حقوق  
 الاثم (للفرائض) الخمس  
 (في وقتها ولو قضاء) لانه سنة  
 للصلاة حتى يبرديه لا الوقت  
 (لا) يسن (اغيرها)

٣ مطلق  
 في المواضع التي يتدبرها  
 الاذان في غير الصلاة  
 ولهم بعضهم  
 سن الاذان لست قد نظمتهم  
 في نظم شـ عرفان يحفظهم  
 انفعها  
 فرض الصلاة وفي اذن  
 الصبي وفي  
 وقت الحريق وللرب  
 الذي وقعا  
 خائف المسافر والغيلان  
 ان ظهرت  
 فاحفظ السنة من الدين  
 قد شرعا  
 قلت ويزاد اربعة نظمتها  
 بقولي  
 ويزيد اربعة ذوم او غنبي  
 مسافر ضل في قفر ومن صرعا



وعند الطريق قيل وعند انزال الميت القبر قياسا على اول خروجه لادنيا لكن رده ابن حجر في شرح العباب وعند نقول الغيلان اي عند غروب الجفن غير صحيح فيه اقول ولا بد فيه عندنا ام اي لان ما صح فيه الطيب بلامه ارض فهو مذهب لمجتهد وان لم يصح عليه لما قدمناه في الخطبة عن الحافظ ابن عبد البر والعارف الشهير في كل من الاثنية الاربعية انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي على انه في فضائل الاعمال يجوز العمل بالحديث الضعيف كما مر اول كتاب الطهارة هذا واذاد ابن حجر في التحفة الاذان والاقامة خلف المسافر قال المذنب اقول وزاد في شرعة الاسلام بان ضل الطريق في ارض فقرأ أي خالصة من الناس وقال المنلا على في شرح المشكاة قالوا ليس للمهوم ان يامر غيره ان يؤذن في اذنه فانه يزيل الهم كذا عن علي رضي الله عنه ونقل الاحاديث الواردة في ذلك فراجع اه (قوله كبر) اي ووتر وحنانزة وكسوف واستغفار وتر اوج وسننر واتب لانم اتباع للقرآن والوتر وان كان واجبا عند المذنب لكنه يؤدى في وقت العشاء فاكتفى باذنه لا يكون الاذان اه - ما على الصحيح كما ذكره الزيلعي اه بصرف فافهم اسكن في التعديل قصور ولاقتضائه نسبة الاذان لما ليس فيه الاقراءض كما هو ونحوه فالمناسب التعديل بعدم ورود في السنة تامل (قوله وقع بهضه) وكذا كاه بالاولى ولولم يذكر البهض انهم خروجه فقصه كره التعميم لا التخصيص (قوله كالاقامة) اي في اثنائها عاد ذارقه قبل الوقت اما بعد فلا تعاد ما لم يطل الفصل او يوجد قاطع كالكل على ما سيذكر في افروع (قوله خلافا لثاني) هذا راجع الى الاذان فقط فان ابا يوسف يجوز الاذان قبل الغيب بعد نصف الليل ح (قوله وعن الثاني ثنتين) اي روى عن ابي يوسف انه يكبر في ابتدائه تكبيرتين كبقية كل صلاة فيكون الاذان عنده ثلاث عشرة كلمة وهي رواية عن محمد والحنن فهو ثاني عن الزاهدي ونقل عن مالك ايضا (قوله وبفتح راء كبر الى قوله ولا ترجيع) نقل انه ملحق بخط الشارح على هامش نسخة الاولى وفي مجموعة الحفيد الهروي مانحة فائدة في روضة العلماء قال ابن الانباري عوام الناس يضعون الراقي ا كبر وكان المبردي يقول الاذان مع موقوف في مقام طبعه والاصل في اكبر تكبير الراي خواتم حركة الف اسم الله الى الراي كما في الم الله وفي المفتح حركة الراي فحة وان وصل غاية الوقف ثم قيل هي حركة الساكنين ولم يذكر حفظ التفسير انه وقيل نقلت حركة اله حزة وكل هذا خروج عن الظاهر والصواب ان حركة الراضة اعراب وليس احمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنقل حركتها وبالجملة الفرق بين الاذان وبين الم الله ظاهر فانه ليس لالم الله حركة اعراب أصلا وقد كانت لكلمات الاذان اعرابا الا انه سمعت موقوفة اه وفي الامداد ويجزم الراي بكنه في التكبير قال الزيلعي يعني على الوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الاقامة ينوي الوقف اه اي للمدرو وروى ذلك عن القاضي موقوفا عليه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم اه قلت والحاصل ان التكبير الثانية في الاذان ساكنة الراي للوقف حقيقة ورفعه اخطا واما التكبير الاولى من كل تكبيرتين منه وجميع تكبيرات الاقامة فقيل بحركة الراي بالفتحة على نية الوقف وقيل بالضمه اعرابا وقيل ساكنة بالحرارة على ما هو ظاهر كلام الامداد والزيلعي والبدائع وجماعة من الشافعية والذي يظهر اعرابا لما

كعبه (بمعاد اذان وقع) بعضه (قبلة) كالاقامة خلافا لثاني في القبر (بترجيح تكبير في ابتدائه) وعن الثاني ثنتين وبفتح راء اكبر العوام يضعون روضه لكن في الطلعة معنى قوله عليه السلام الاذان جزم اي مقطوع المد فلا تقول الله اكبر لانه استفهام وان لم يكن شري او مقطوع حركة الاخر للوقف فلا يفت بالرفع لانه ملحق اقوى فتاوى الصيرفية من الباب السادس والثلاثين

مطلب في الكلام على حديث الاذان جزم

ذكره الشارح عن الطلعة واما دمناه واما في الاحاديث المشتهرة للبراحي انه سئل السيوطي عن هذا الحديث فقال هو غير ثابت كما قال الحافظ ابن حجر وانما هو من قول ابراهيم النخعي ومعناه كما قال جماعة منهم الراقي وابن الاثير انه لا بد واغرب الحب الطبري فقال معناه لا بد ولا يعرب آخره وهذا الثاني مردود بوجه احدها مخالفة لثاني الراوي عن النخعي والرجوع الى نفسه اري كانه روي في الاصول ثانيا مخالفة لما فسره به اهل الحديث والفتحة ثالثها اطلاق الجزم على حذف الحركة الاعرابية ولم يكن معهودا في المصدر الاول وانما هو اصطلاح حادث فلا يصح الحمل عليه اه وعلم الكلام عليه هناك فراجع على ان الجزم في الاصطلاح الحادث عند النحويين حذف حركة الاعراب للجازم فقط لا لمطابقا رأيت السيد عبد القوي رسالة في هذه المسئلة هاهنا يدعي من اخبر بفتح راء الله اكبر اكثر في المل وقاصلا ان السنة ان يسكن الراي من الله اكبر الاول او يصح ابا الله اكبر الثانية فان سكنها كفي وان وصاها نوى السكون فحرك الراي بالفتحة فان ضمه خالف السنة لان طالب الوقف على اكبر الاول صيربه كاسا كس أصله فحرك بالفتح (قوله ولا ترجيع) الترجيع ان يخفض صوته بالثمة اذ تين ثم يرجع في نهجه به - ما لا اتفاق لرويات على ان لا يلام يكن يرجع وما قيل انه يرجع ليصح ولانه ليس في اذان الملك النازل بجميع طرقه واما في داود عن ابن عمر قال انما كان اذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة الحديث ورواه ابن خزيمة وابن حبان قال ابن الجوزي واسناده صحيح وما روى من الترجيع في اذان أي محذورة يعارضه ما رواه الطبراني عنه انه قال أتى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم الاذان حرقا فقرأ الله اكبر الله اكبر الخ ولم يذ كر ترجيعا وبقي ما قد رجعنا بلامه عارض وعلمه في الفتح وغيره (قوله فانه مكروه ملحق) ومثله في الفتحة ثاني خلافا لثاني البصر من ان ظاهرا كلامهم انه بياح لاسنة ولا مكروه قال في النهر ويظهر انه خلاف الاولى واما الترجيع يعني التثني فلا يحل فيه اه وحينئذ فالكرهية المذكورة تنزيهية (قوله اي تثنى) لا يجوز ان يكون مبنيا على الفتح لان ما بعد اى التثنية عطف بيان وعطف البيان لا يجوز بناؤه على الفتح تركيبا مع اسم لا بل يجوز وفيه الرفع اتباعا لمحل لامع اسمها والتثني اتباعا لمحل اسمها لكن يمنع هنا من التثني مانع وهو عدم رجه بالالف فتعين الرفع مع ما فيه من اثبات الياء الذي هو مرجوح فان المنقوص المجرى من ال يترجع حذف يائه في الرسم كالوقف اذا كان مرفوعا ويجز وراوى المولى بياح كس اه قلت ويمنع ايضا من ثباته على الفتح وجود التمام وهو اى وقد علوا امتناع الفتح في عطف التثني في نحو لا رجس ل وامرأة بوجود القائل وهو الواو فافهم (قوله بغير كلماته) أي بزيادة حركة أو حرف أو مد أو غير ما في الاوائل والاخره - ثاني (قوله ولا تغيب حسن) أي والتثني بلا تغيب حسن فان تغيب الصوت مطلوب ولا تلازم بينهما بجر وفتح (قوله وقيل) أي قال الحلواني لا بأس بادخال المد في الحية لثنتين لانهم اغفروا كروية بلامه لا بأس بدلى ان الاولى عدمه (قوله ويترى) أي تمهل (قوله بسكنة) أي تسع الاجابة مدنى عن منلا على القارى وهذه السكتة بعد كل تكبيرتين لا بينهما كما افاده في الامداد اخذ من الحديث وبصرح في التاتر خاتمة (قوله وتندب احادته) أي لوترك

(ولا ترجيع) فانه مكروه ملحق (ولا لحن فيه) اي تثنى بغير كلماته فانه لا يحل فيه ولا وسماه كالتثني بالقرآن ولا تغيب حسن وقيل لا بأس به في الحية لثنتين (ويترى فيه) بسكنة بين كل كلمة بين ويكره تركه وتندب احادته



التمس (قوله) يلتفت أي يحول وجهه لوجهه لا لوجهه ثم (قوله) وكذا فيها  
 مطافاً أي في الإقامة سواء كان المحل منه أو لا (قوله) ثلاثاً (تدبر) تعليل لقوله فقط أي  
 انتبه عن القول بالاتفاق خلفاً للابن تدبر المؤذن أو المقيم القبلة ح (قوله) الصلاة وفلاح  
 الفلاح تدبر مرتبة يعني يلتفت فيه ما عينا بالصلاة وبسائر الفلاح وهو الأصح كما في التفسير  
 عن المنسوبة وهو الصحيح كما في البحر والتبيين وقال مشايخ مروعية ويسمى في كل كذا في  
 التفسير ح قال في الفتح والثاني أوجه ورد لزمي بأنه خلاف الصحيح المنقول عن السلف  
 (قوله) ولو وحده الخ) أشار به إلى رد قول الحلواني أنه لا يلتفت لعدم الحاجة إليه ح وفي البحر  
 عن السراج أنه من سنن الأذان فلا يخل المنفرد بنف من هنا حتى قالوا في الذي يؤذن للمولود  
 ينبغي أن يقول (قوله) مطافاً) لأنه منفرد وغيره والمولود وغيره ط (قوله) ويستدير في المنارة  
 يعني أن لم يتم الإعلام بتحويل وجهه مع ثبات قدميه ولم تكن في ركنه صلى الله عليه وسلم  
 مثنية بجزء قلت وفي شرح الشيخ أبيه من الواصل للسير على أن أول من رقى منارة مصر  
 للأذان ثم حبل بن عاصم المرادي وفي نسخة المنارة للأذان بأمر معاوية ولم تكن قبل ذلك  
 وقال ابن سعد بالسنة إلى أم زيد بن ثابت كان يني أطول بيت حول المسجد فكان يبلل يؤذن  
 فوقه من أول ما أذن أن أن في رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد فكان يؤذن به على  
 ظهر المسجد وقد رفعه حتى فوق ظهره (قوله) ويخرج رأسه منها) أي من كونه المنيق آتياً  
 بالصلاة ثم يذهب ويخرج رأسه من الكوة اليسرى آتياً بالفلاح دور وغيره وهذا إذا كانت  
 بكوات أمانات الروم ونحوها فالحجاب كالكوة السجدة (قوله) بعد فلاح الخ) فيه رد على  
 من يقول أن عمله بعد الأذان بقائه وهو اختيار الفضلي بجزء عن المستفي (قوله) الصلاة خير  
 من النوم) إنما كان النوم مشاركا للصلاة في أصل الخير لأنه قد يكون عبادة كما إذا كان  
 وسيلة إلى تحصيل طاعة أو ترك معصية أو لأن النوم راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة  
 فتكون أفضل بجزء (قوله) لأنه وقت نوم) أي يخص بزيادة العلم دون العشاء فان النوم قبلها  
 مكر وه نادى ط (قوله) ويجعل أصبعه الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم ليلال رضى الله عنه  
 اجعل أصبعك في أذنيك فإنه أرفع أصواتك وان جعل يديه على أذنيه لحسن لأن أبا محمد مذكورة  
 رضى الله عنه ضم أصابعه الأربعة ووضعها على أذنيه وكذا إحدى يديه على ما روى عن الإمام  
 أمدادوه ستافى عن الصفة (قوله) فاذنه الخ) تفرع على قوله نديا قال في البحر والامر أي في  
 الحدب المذكور للذهب بقرينة التعليل فلذلك لم يفعل كان حسنة فان قيل ترك السنة كيف  
 يكون حسنة قلنا إن الأذان حسنة أحسن فاذن تركه في الأذان حسنة كذا في الكافي اه فافهم  
 (قوله) فيعاصر) فيعبد الله لا يرد عليه أن ترك الإقامة يكرهه لأنه مفرد دون الأذان وأن المراد  
 تقيم ولا تؤذن وأن الأذان آكد في السنة منها كما يأتي وأراد بما مر أحكام الأذان العشرة  
 المذكورة في المتن وهي أنه سنة لا فرائض وأنه يمدادان قدم على الوقت وأنه يبدأ بأربع تكبيرات  
 وعدم الترجيع وعدم اللحن والتمس والاتفات والاستدارة وزيادة الصلاة خير من النوم في  
 أذان الفجر وجهل أصبعه في أذنيه ثم استثنى من العشرة ثلاثة أحكام لا تكون في الإقامة  
 فأبدل التمس بالمدرو والصلاة خير من النوم بقامت الصلاة وذكر أنه لا يضع أصبعه في أذنيه

٣ مطالب  
 في أول من رقى المنارة للأذان  
 (ويستدير في المنارة)  
 ومطافاً وقبل أن المحل  
 منه (عينا وبسائر)  
 الثلاث تدبر القبلة (بصلاة  
 وفلاح) ولو وحده أو مولود  
 لأنه سنة الأذان مطافاً  
 (ويستدير في المنارة)  
 لومعة ويخرج رأسه  
 منها (ويقول) نديا (بعد  
 فلاح أذان الفجر الصلاة  
 خير من النوم مرتين لأنه  
 وقت نوم (ويجعل) نديا  
 (أصبعه في) صماخ  
 (أذنيه) فاذنه بدونه حسن  
 وبه أحسن (والإقامة  
 كالأذان) فيعاصر

في بيت الأحكام الجملة مشتركة ويرد عليه الاستدارة في المنارة قائماً لا تكون في المنارة فكان  
 عليه أن يتدبر من ذلك اه ح والماصل أن الإقامة بخلاف الأذان في أربعة عشر رخصاً والله أيضاً  
 في مواضع ستافى مفرقة (قوله) لكن هي أفضل منه) نقله في البحر عن الخلاصة بلا ذكر خلاف  
 وذكري الفتح أيضاً أنه صرح بظاهر الدين في الحواشي نقلاً عن المسند وطائفة آكد من الأذان أو  
 لأنه يسهل في مواضع دون الإقامة كما في حق المسافر وما بعد أولى الفرائض وثانية الصلاة  
 بعرفة وقوله وكذا الإقامة على في الفتح بقوله لما خطبته صلى الله عليه وسلم عليه وكذا الخطباء  
 الراشدون وقول عمر لولا الخلفي لاذت لا يستلزم تفضيله عليه بل مراده لاذت مع الإقامة  
 لا مع تركه فافهم أن الأفضل كون الإمام هو المؤذن وهذه مذهبية وأما كان أبو حنيفة اه  
 أقول وهو أحد قواين معصين عند الشافعية والثاني أن الأذان أفضل وبقي قول يساوياً  
 وقد حكى الثلاثة في السراج ثم إن ما استدل به على أفضلية الإقامة على الأذان يدل على  
 أفضلية الأذان أيضاً على الإقامة لأن السنة أن يقيم المؤذن فافهم (تنبيه) مقتضى أفضلية الإقامة  
 على الأذان كونها واجبة عند من يقول بوجوبه ولم أذكر من صرح به إلا أن يقال إن القول  
 بوجوبه لما أنه من الشرائع بخلافه على أن السنة قد تفضل الواجب كما مر أول كتاب الطهارة  
 فتأمل ثم رأيت صاحب البدائع قد عذر من واجبات الصلاة الأذان والإقامة (قوله) المقيم) أي  
 الذي يقيم الصلاة (قوله) لم يدها في الأصح) بخلاف ما لو صدر في الأذان حيث تنبذ أعادته كما  
 مر لأن تكرار الأذان مشروع أي كما في يوم الجمعة بخلاف الإقامة وعليه في الخامسة من أنه  
 بعد الإقامة مبيح على خلاف الأصح وعلمه في التمر (قوله) مرتين) راجع إلى قد قامت وإلى  
 الفلاح ط (قوله) وعند الثلاثة هي فرائي) أي الإقامة والارتي ذكره عند قوله وهي كالأذان ح  
 ودليل الأئمة الثلاثة ما رواه البخاري أمر بلال أن يشفع إذا كان يؤتى الإقامة وهو محمول عندنا  
 على إيتار صوتهما بأن يجدهما في أذنيه وبين النصوص الغير لهمة وقوله قال الطحاوي  
 فواترت الأذان عن بلال أنه كان يفتي الإقامة متى مات وعلمه في البحر وغيره (قوله) غير  
 الراكب) عبارة الامداد الآن يكون ركاباً كما سافر الضرورة السير لأن بلال أذن وهو راكب  
 ثم نزل وأقام على الأرض ويكره الأذان ركاباً كما في المصنف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا بأس  
 به كما في البدائع اه (قوله) بهما) أي بالأذان والإقامة لكن مع الاتفات بالصلاة وفلاح كما مر  
 (قوله) تنزيهاً) لقول المحيط الحسن أن يستقبل بجزء (قوله) أعاد ما قدم فقط) كما لو قدم  
 التلاح على الصلاة بعده فقط أي ولا يستأنف الأذان من أوله (قوله) ولورد سلام) أو تسميت  
 عاظم أو نحوه مما لا في نفسه ولا بعد الفراغ على الصحيح سراج وغيره قال في التمر ومنه التخص  
 الاتخير صوته (قوله) استأنفه) إذا كان الكلام يبرأ خاتمة (قوله) وينوب) التثويب  
 الممود إلى الإعلام به مدالاً من دور وقيد بتثويب المؤذن لما في القضية عن المنطق لا يفتي  
 لا بد أن يقول إن فوقه في العلم والحامان وقت الصلاة سوى المؤذن لأنه استأنف اتصال نفسه اه  
 بمرقات وهذا يخص بالتثويب للامير ونحوه على قول أبي يوسف فافهم (قوله) بين الأذان  
 والإقامة) فسر في رواية الحسن بأن يركب بعد الأذان قدر عشر من آية ثم ينوب ثم يركب كذا  
 ثم يقيم بجزء (قوله) في الكل) أي كل الصلوات لظهور التوافق في الأمور الدينية قال في الغاية

(لكن) هي أي الإقامة  
 وكذا الإقامة (أفضل منه)  
 فتح (ولا يصح) المقيم  
 (أصعب في أذنيه) لا  
 أخفض (ويجوز) بجزء  
 الدال أي بجزء في فلاح  
 ترسل لم يدها في الأصح  
 (ويزيد قد قامت الصلاة  
 بعد فلاحها مرتين) وعند  
 الثلاثة هي فرائي  
 (ويستقبل) غير الركاب  
 (القبلة بهما) ويكره تركه  
 تنزيهاً ولو قدم في ما سواها  
 أعاد ما قدم فقط (ولا يتكلم  
 فيها) أصلاً ولو رد سلام  
 فان تكلم استأنفه  
 (وينوب) بين الأذان  
 والإقامة في الكل



أحدث المتأخرون التثويب بين الاذان والاقامة على حسب ما عارفوه في جميع الصلوات  
 سوى المغرب مع ابقاء الاول يعني الاصل وهو تثويب القير وما رآه المسنون حذافه وعند الله  
 حسن **١١** (قوله للكل) أي كل أحد وخمسة أبو يوسف بن يشتغل بمصالح العامة كالقاضي  
 والمفتي والمدرس واختاره قاضيان وغيره من (قوله بما عارفوه) كتخص أو قامت قامت  
 أو الصلاة الصلاة ولو أخذوا إعلاما مخالفا لذلك جاز من المجتبى (قوله ويجلس بينهما) لو قدمه  
 على التثويب لكان أولى لا يوجب أن الجلوس بعده من (قوله الا في المغرب) قال في الدرر هذا  
 استثناء من بنوب ويجلس لان التثويب لا اعلام الجماعة وهم في المغرب حاضر وناقض الوقت  
**١٢** واعترضه في التمر بأنه مناف لاقول الكل في الكل قال الشيخ انه مغل وبليس كذلك لما مر من  
 العلية من استثناء المغرب في التثويب وبه جزم في غير الاذان كروا التمايم والبرجندى وابن ملك  
 وغيرها **١٣** قالت فديقه في الدرر معنى على رواية الحسين من أنه يمكث قدر عشر من آية ثم  
 يشوب بكافه مناه أو لو توب في المغرب بلا فاصل فالظاهر انه لا مانع منه وعليه يعمل ما في التمر  
 فتدبر (قوله فيسكت قائما) هذا عنده وعند ما يفصل بجماعة بكاسة الخطيب والخلاف في  
 الافضلية للجلوس لا يكره عنده ويستحب التحول للاقامة الى غير موضع الاذان وهو متفق  
 عليه وعامة في البحر (قوله سنة ٧٨١) كذا في التمر عن حسن المحاضرة للسيوطي ثم نقل عن  
 القول البديع للسخاوي انه في سنة ٧٩١ وأن ابتداءه كان في أيام السلطان الناصر صلاح  
 الدين بامر (قوله ثم فيها مرتين) أي في المغرب كما صرح به في الخواص لكن لم ينقل في التمر ولم  
 أره في غيره وكان ذلك كان موجودا في زمن الشارح أو المراد به ما فعل عقب أذان المغرب ثم  
 بعده بين العشاءين ليلة الجمعة والاشين وهو المسمى في دمشق بذكر كذا في التمر عن القول البديع  
 الظهور يوم الجمعة ولم أره من ذكره أيضا (قوله وهو بدعة حسنة) قال في التمر عن القول البديع  
 والصواب من الاقوال انه بدعة حسنة وحكي بعض المالكية الخلاف أيضا في تسبيح المؤذنين  
 في الثالث الاخير من الليل وأن بعضهم منع من ذلك وفيه نظر **١٤** ملخصا (فائدة أخرى) ذكر  
 السيوطي ان أول من أحدث أذان اثنين معا بنو أمية **١٥** قال الرملي في حاشية البحر ولم  
 أنصا صريح في جماعة الاذان المسمى في ديارنا باذان الجوق هل هو بدعة حسنة أو سيئة وذكره  
 الشافعية بين يدي الخطيب واختلفوا في استحبابه وكرهه وأما الاذان الاول فقد صرح في  
 النهاية بأنه المتوارث حيث قال في شرح قوله وإذا أذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع  
 ذكر المؤذنين بلفظ الجمع اخر اجمال الكلام مخرج العبادة فان المتوارث فيه اجتماعهم اتبلغ  
 أصواتهم الى أطراف المصر الجماع **١٦** ففيه دليل على أنه غير مكروه لان المتوارث لا يكون  
 مكروها وكذلك نقول في الاذان بين يدي الخطيب فيكون بدعة حسنة إذا مرآه المؤمنون حسنا  
 فهو حسن **١٧** ملخصا أقول وقد ذكر سيدي عبد القى المسئلة كذلك أخذ من كلام النهاية  
 المذكور ثم قال ولا خصوصية للجمعة إذا فروض الجمعة فتحتاج للاعلام (قوله لوجماعة الخ)  
 أي في غير المسجد بقرينة ما ذكره من أنه لا يؤذن فيه لفاتمة ثم هذا فيدق قوله رافعا صوته  
 وقد ذكر في البحر جملنا وقال ولم أره في كلام أئمتنا واستدل برفع المنفرد في العصر بهديث  
 الصحيح إذا كنت في غمك أو بادية فاذا كنت في الصلاة فرفع صوتك بالتدافع لاسمع مدى صوت

للكل بما عارفوه (ويجلس  
 بينهما) بقدر ما يضر  
 المأذنون من أوقات  
 الذنب (الاف في المغرب)  
 فيسكت قائما قدر ثلاث  
 آيات قصار ويكره الوصل  
 اجامه (فائدة) هـ التلميم  
 بعد الاذان حدث في ربيع  
 الآخر سنة ١٠٠٠ بمكة  
 واحد وثمانين في عشاء  
 ليلة الاثنين ثم يوم الجمعة ثم  
 بعد عشر من حدث في  
 الكل الا المغرب ثم فيها  
 مرتين وهو بدعة حسنة  
 (و) يسن أن يؤذن ويقيم  
 لفاتمة رافعا صوته ولو  
 بجماعة أو صرا لا يبيته  
 منفردا

مطل  
 في أذان الجوق

المؤذن انس ولاجن ولا مدر الا شهد يوم القيامة **١٨** وأقره في التمر أقول بضاعة ما في التمر تاني  
 من أنه يجب يعق يلزم الجهر بالاذن لعلام الناس فلما أذن لانه خاف لانه الاصل في الشرع  
 كما في كشف المنار **١٩** على أن غايتها تدل به بقدر رفع الصوت للمنفرد في بيته أيضا التكرار  
 التمر ويوم القيامة الآن يقال المراد بالمبالغة في رفع الصوت والمؤذن في بيته يرفع دون ذلك  
 فوق ما يسمع نفسه وعلمه يعمل ما في التمر تاني فليتمامل (قوله لافاسدة) أي إذا أعيدت في  
 الوقت والا كانت فائتة وفي المجتبى قوم ذكر ورافد صلاة صلوات في المسجد في الوقت فصولها  
 بجماعة فيه ولا يبعدون الاذان والاقامة وان فصولها بعد الوقت فصولها في غير ذلك المسجد  
 باذان واقامة **٢٠** لكن سياتي أن الاقامة تعاد لو طال الفصل (قوله فيه) أي في الاذان (قوله  
 لوف في مجلس) أما لوف في مجلس فان صلى في مجلس أكثر من واحدة كذلك والاذن وأقامهما  
 (قوله وفعله أولى) لانه اختلقت الروايات في قضائه صلى الله عليه وسلم لم يافه يوم الخندق في  
 بهضم انه أمر بالاذان وأقام للكل وفي بهضم أنه اقتصر على الاقامة فيما بعد الاذان فلا أخذ  
 بالزيادة أولى فهو ما في باب العبادات وقامه في الامداد (قوله ويقيم للكل) أي لا يجزى في  
 الاقامة للباقي بل يكره تركها كما في نور الايضاح (تمة) يأتي في صلاة في الجمع بهرفة باذان واحد  
 واقامة اثنين وعزدة باذان واقامة واختار الطحاوي انه كعرفة ورجمه ابن الهمام كما سياتي في  
 باب ان شاء الله وبقي لوجع بين فائتة ومؤذنه أراه ويظهره أنه يأتي باذانين واقامة اثنين والفرق  
 بينه وبين الجمع عزدة لا يجزى (قوله ولا يسن ذلك) أي الاذان والاقامة وأفراد الضمير على  
 تأويل المذكور وأراد بنى السنية الكراهة في المواضع الثلاثة المذكورة كما يعلم من  
 الامداد (قوله ولو جماعة) أخذ من قول الفتح لان عائشة أمتهن بغير أذان ولا اقامة حين كانت  
 جماعة من مشروعة وهذا يقتضي أن المنفردة أيضا كذلك لان تركه مما كان هو السنة حال  
 شرعية الجماعة كان حال الانفراد أولى **٢١** قالت وهو ظاهر ما في السراج أيضا وكان الاولى  
 لشارح أن يقول ولو منفردة لان جماعة من الآن غير مشروعة فتفتن (قوله بجماعة صبيان  
 وعبيد) لانهم غير مشروعة فلا يشترط فيها كذا كبير التشرية عقبها بصر عن الزبلي (قوله في  
 مصر) مثل المنذور وغيره زبلي وفي القرى لا يكره بكل حال ظهيرة أي لا قبل أداء الجمعة في  
 غيرها ولا بعده لقوله وقيل بعد أداء الجمعة لا يكره في مصر (قوله لان فيه تشويشا الخ) انما  
 يظهر أن لو كان الاذان للجماعة أما إذا كان منفردا يؤذن بقدر ما يسمع نفسه فلا ط وفي  
 الامداد انه إذا كان التقويت لاهرام فالاذان في المسجد لا يكره لان اقامته على الله صلى الله  
 عليه وسلم ليلة التعرير **٢٢** لكن ليلة التعرير كانت في العصر الا في المسجد (قوله لان  
 التأخير معصية) انما يظهر أيضا في الجماعة لا المنفرد ط أي لان المنفرد يخاف في أذانه كما  
 قدمناه عن التمر تاني على انه إذا كان التقويت لاهرام لا يكره ذلك للجماعة أيضا لان هذا  
 التأخير غير معصية هذا يظهر من التعليل أن المصير وقضاؤه مع الاطلاع عليه ولو في غير  
 المسجد كما أقامه في المنع في باب قضاء القوائت (قوله بلا كراهة) أي تعزيمة لان التزمية  
 ثابتة لما في البحر عن الخلاصة أن غيرهم أولى منهم **٢٣** ح أقول وقد من أول كتاب الطهارة  
 الكلام في أن خلاف الاولى مكروه أو لا فراجع (قوله صبر مراهق) المراد به العاقل وان لم

(وكذا) بستان (لاولى  
 القوائت) لا اذنا - سنة  
 (ويجوز به للباقي) لوف  
 مجلس وفعله أولى وبقي  
 للكل (ولا يسن) ذلك (فما  
 نصحه الله اداءه وقضاؤه)  
 ولو جماعة بجماعة صبيان  
 وعبيد ولا يسن أيضا  
 لظهور يوم الجمعة في  
 مصر (ولا يجماعه من  
 القوائت في مسجد) لان  
 فيه تشويشا وتقليطا  
 (ويكره قضاؤه فيه) لان  
 التأخير معصية فلا يظهرها  
 بزاوية (ويجوز) بلا كراهة  
 (أذان صبي مراهق)



وعبد ولا يحمل الاذان  
 كما يخاص (وأعمى وولد  
 زناو اعراي) وانما يفتق  
 ثواب المؤذن اذا كان  
 عالما بالسنة والافات  
 ولو غير محاسب بجر (ويكره  
 اذان جنب وامامته واقامة  
 محدث لا اذانه) على المذهب  
 (و) اذان (امرأة) وخمسة  
 (وفاسق) ولو عالما لكنه  
 اولى بامامة واذان من جاهل  
 تق (وسكران) ولو عيبا  
 كونه وصي لا يعقل  
 (وقاعد الا اذا اذن لنفسه)  
 وراكب الماسافر

مطابق  
 في المؤذن اذا كان غير  
 محاسب في اذانه

يراهن كما هو ظاهر البصر وغيره وقيل يكره لكنه خلاف ظاهر الرواية كافي الامداد وغيره وعلى  
 هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان بصر (قوله وعبد وأعمى الخ) انما لم يكره اذانهم لان قواهم  
 مقبول في الامور الدينية فيكون ملزما فيحصل به الاعلام بخلاف الفاسق اه زباني قلت يرد  
 عليه الصبي فان قوله غير مقبول في الامور الدينية في الاصح كما قد علم قبل الباب ومقتضاه ان  
 لا يحصل به الاعلام كالفاسق تأمل ويأتي تمام الكلام في ذلك (قوله ولا يحمل الاذان) ذكره في  
 البحر بمقتضى ان لا ينبغي ان اذن العبد ان اذن لنفسه لا يحتاج الى اذن سيده وان اراد ان يكون  
 مؤذنا للجماعة لم يجز الا باذن سيده لان فيه اضرارا بخدمته لانه يحتاج الى مراعاة الاوقات ولم  
 اوفى كلامهم اه (قوله كآجير خاص) هو بحث صاحب النهر حيث قال وينبغي ان يكون  
 الاجير الخاص كذلك لا يحمل اذانه الا باذن سيده تأجر اه قلت بل صرحوا بأنه ليس له ان يؤدي  
 النوافل اتفاقا واختلافا في السن كما سئل في الاجارات ان شاء الله تعالى وهذا مؤيد لبحث  
 البحر ايضا فان العبد ملوك المنافع والرقبة ايضا بخلاف الاجير (قوله وأعمى) لا يرد عليه اذان  
 ابن أم مكتوم الاعمى فانه كان مع من يحفظ عليه اوقات الصلاة ومضى كان ذلك يكون تأذينه  
 وتأذين البصير سواء ذكره شيخ الاسلام هراج وهذا بناء على ثبوت الكراهة فيه وقد مر الكلام  
 فيه والافلاورود (قوله عالما بالسنة والافات) أي سنة الاذان وافات الطلوبة على ما مر  
 بأنه (قوله ولو غير محاسب) رد على ما في الفتح حيث قال لو لم يكن عالما باوقات الصلاة لم يستحق  
 ثواب المؤذن كافي الثانية في أخذ الاجرة اولى ورده في النهر تبعا للبحر بان في اذان الجاهل  
 جهالة موقوفة في الفرق بخلاف غير المحاسب على ان عدم حل أخذ الاجرة على الاذان والامامة  
 رأى المتقدمين والمتأخرون يجوزون ذلك على ما ساق في الاجارات اه أقول لا يلزم من حل  
 الاجرة المعال بالضرورة حصول الثواب ولا سيما اذا كان لولا الاجرة لا يؤذن فانه يكون عمله  
 للدين وهو يباله لانه لم يحاسب عمله لوجه الله تعالى فهو كمن اجروا قيس واذا كان الجاهل المحاسب  
 لا ينال ذلك الاجر نهذا بالاولى كيف وقد ورد في عدة احاديث التقييد بالمحاسب منها ما رواه  
 الطبراني في الكبير كافي الفتح ثلاثة على كتمان المالك يوم القيامة لا يجرؤ عليهم الفرع الا كبر ولا  
 يفزعون حين يترفع الناس رجل علم القرآن فنام به بطاب وجهه الله وماعنده ورجل ينادي في  
 كل يوم وليلة خمس صلوات بطاب وجهه الله وماعنده وعملوا لوجهه رفق الدنيا عن طاعة ربه فم قد  
 يقال ان كان قصده وجهه الله تعالى امكنه جراحته للاوقات والانشغال به يقل اكتسابه عما  
 يكفيه لنفسه وعياله فيأخذ الاجرة لثلايته لا اكتساب من اقامته هذه الوظيفة الشريفة  
 ولولا ذلك لم يأخذ أجر انه الثواب المذكور بل يكون جمع بين عبادتين وهما الاذان والسي  
 على العيال وانما الاعمال النيات (قوله ويكره اذان جنب) لانه يصير دعاء عيال الى ما لا يجب اليه  
 واقامته اولى بالكرهية وصرح في الثانية بأنه يجب الطهارة فيه عن أغلظ الخدثين وظاهره ان  
 الكراهة تنجزية بجر (قوله على المذهب) واجمع اقواله واقامة محدث لا اذانه وأما الجنب  
 فيكره من رواية واحدة كافي البحر ح (قوله بامامة واذان) الاول منصوح عليه والثاني  
 الحقه به في النهر بمقتضى (قوله من جاهل تق) أي حيث لم يوجد عالم تق (قوله ولو عيبا) كثر به الخمر  
 لا ساعة لقمة وأشار الى أنه لا يلزم من السكر الفسق فلا تكرار (قوله كونه) ومثله الجنون

ح (قوله ويهد اذان جنب الخ) زاد القهستاني والفاجر والراكب والقاعد والماسن والمخرف  
 عن القلب له وعال الوجوب في الكل بأنه غير معتد به والندب بأنه معتد به الا أنه ناقص قال وهو  
 الاصح كافي القرائن (قوله لماسر) أي من قوله اشروعية تكراره (قوله اوت مؤذن) لم يقل  
 ومقيم لان المؤذن هو المقيم شرعا كما يأتي فافهم (قوله وغث ربه) بضم الغين وسكون الشين  
 المجهولتين تعطل القوى المحركة والحاسة اضعف القلب من الجوع وغيره كما قد علمناه في الوضوء  
 عن القهستاني ح (قوله وحصره) مصدر من باب فرح الخ في المنطق ح عن القاموس  
 (قوله ولا ماقتن) الواو والعال ح (قوله وذهابه للوضوء) لكن الاولى ان يغمسه ما تم يتوضا لان  
 ابتداءه مع الحدث جاز فالباء أولى بدائع (قوله خلاصة) ونحوه في الثانية قال في الفتح فان  
 حمل الوجوب على ظاهره احتج الى الفرق بين نفس الاذان فانه سنة وبين استقباله بعد  
 الشروع فيه وقد يقال فيه اذا شرع فيه ثم قطع تسادرا الى ظن السامع ان قطعته للخطا  
 فينتظرون الاذان الحق وقد تقوت بذلك الصلاة الا ان هذا يقتضي وجوب الاعادة فحين مر أنه  
 يهد اذانهم الا الجنب أي عدم الاعتماد على قواهم ولو قال قائل فيهم ان علم الناس حالهم  
 وجبت والاستحباب ايقع فعل الاذان معه بمرأه على وجه السنة لم يعد وعكسه في السنة  
 لانه كونه في الخلاصة اه أقول يظهر لي أن المراد بالوجوب الازم في تحصيل سنة الاذان وأن  
 المراد أنه اذا عرض للمؤذن ما يمنعه عن الاتمام وأراد آخر أن يؤذن يلزمه استقبال الاذان من  
 أوله ان اراد اقامته سنة الاذان فلو جى على ما مضى من اذان الاول لم يصح فلذا قال في الثانية  
 لو عجز عن الاتمام استقبل غيره اه أي لا يكون آتيا به من الاذان (قوله وجزم المصنف الخ)  
 أي حيث قال في ما مر قيدنا بالماهر اذ ان اذان الصبي الذي لا يعقل غير صحيح كالجنون والمعتوه  
 ه فافهم وهذا ذكره في البحر بمقتضى جزمه عند المصنف فجزم به وبوجه ما في شرح المنية من أنه  
 يجب اعادة اذان السكران والجنون والصبي غير العاقل اهدم حصول المقصود لعدم الاعتماد  
 على قواهم اه (قوله قلت وكافرو فاسق) ذكر الفاسق هنا غير مناسب لان صاحب البحر جعل  
 العقل والاسلام شرط صحة والمعدة والذكورة والطهارة شرط كمال وقال فاذا كان الفاسق والمرأة  
 والجنب صحيح ثم قال وينبغي أن لا يصح اذان الفاسق بالنسبة الى قبول خبره والاعتماد عليه أي  
 لانه لا يقبل قوله في الامور الدينية فلم يوجد الاعلام كما ذكره الزبلي وحاصله أنه يصح اذان  
 الفاسق وان لم يحصل به الاعلام أي الاعتماد على قبول قوله في دخول الوقت بخلاف الكافر  
 وغير العاقل فلا يصح أصلا فتسوية الشارح بين الكافر والفاسق غير مناسبة ثم علم انه ذكره في  
 الحاوي القدسي من سنن المؤذن كونه رجلا عاقلا صالحا عالما بالسنة والافات مواظبا عليه  
 محتسبا بآفة منطهر امه متقبلا وذكركم في الامداد ومقتضاه ان العقل غير شرط لصحة  
 الاذان فيصح اذان غير العاقل كالجنون والمعتوه والسكران كما يصح اذان الفاسق والمرأة  
 والجنب ويدل عليه ما في البدائع من أنه يكره اذان الجنون والسكران وان الاحب اعادته في  
 ظاهر الرواية وأنه يكره اذان المرأة والصبي العاقل ويجزى حتى لا يعاد حصول المقصود وهو  
 الاعلام ويرى عن الامام أنه تسحب اعادة اذان المرأة اه وعلى هذه الرواية مشى الزبلي  
 وذكركم في البدائع أيضا ان اذان الصبي الذي لا يعقل لا يجزى ويهد لان ما يصدره من عقل

(وبعد اذان جنب) ندبا  
 وقيل وجوبا (لا اقامته)  
 اشروعية تكراره في الجمعة  
 دون تكرارها (وكذا)  
 يهد اذان امرأته ورجلها  
 ومعتوه وسكران وصبي  
 لا يعقل (لا اقامته لماسر)  
 ويجب استقبالها ما لموت  
 مؤذن وغث ربه ونحوه  
 وحصره ولا ماقتن وذهابه  
 للوضوء لسبق حدث  
 خلاصة لكن مبر في السراج  
 يقتدب وجرم المصنف  
 بعدم صحة اذان الجنون  
 ومعتوه وصبي لا يعقل  
 قلت وكافرو فاسق لعدم  
 قبول قوله في البيانات (وكره  
 تركها) بها



لا يستدبه كصوت الطيور اه خصلت المناقاة بين ما جزم به المصنف تبعه البصر وكذا ما قدمناه  
 من شرح المنيعة من عدم صحة اذان غير العاقل كالجنون والمعتوه والسكران وبين ما في الحماوى  
 والبدائع من صحة اذان الكل سوى صبي لا يعقل والذي يظهر لي في التوفيق هو ان المقصود  
 الاصلى من الاذان في الشروع الاعلام بدخول اوقات الصلاة ثم صار من شعار الاسلام في كل  
 بلدة أو ناحية من البلاد الواسعة على ما عرف من حيث الاعلام بدخول الوقت وقبول قوله لا بد  
 من الاسلام والعقل والبلوغ والعادلة وقد مناقب هذا الباب عن معين الحكم ما نصه المؤذن  
 يكفى اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغاعلا عالما بالالوانات مسلمات كراوية على قوله اه  
 والظاهر ان قوله ذ كر اذ كان قد قبل قبول المرأة غنية ثديقال اذا انصف المؤذن من هذه الصفات  
 يصح اذانه والا فلا يصح من حيث الاعتقاد عليه في دخول الوقت وقد مننا أيضا قبل هذا الباب  
 أنه في الفاسق والمعتوه يصحكم رأيه في صدقه وكذبه ويعمل به بخلاف الكافر والصبي والمعتوه  
 فانه لا يقبل أصلا وأما من حيث إقامة الشعار النافية فلا تنع عن أهل البلدة فيصح اذان الكل  
 سوى الصبي الذي لا يعقل لأن من معناه لا يعلم انه مؤذن بل يظنه يلعب بخلاف الصبي العاقل  
 لانه قريب من الرجال ولذا عبر عنه التارخ بالمرأى وكذا المرأة فان بعض الرجال قد يشبه صوته  
 صوت المرأى والمرأة فاذا اذن المرأى أو المرأة سمع به معتبه وكذا الجنون أو المعتوه  
 أو السكران فانه رجل من الرجال فاذا اذن على السكينة المشروعة قامت به الشهيرة لانه اذا  
 سمعه غير العالم بحاله بعد موثنا وكذا الكافر فباعتبار هذه الحقيقة صارت الشروط المذكورة  
 كلها شروطا كمال لان المؤذن الكامل هو الذى تمام بأذانه الشهيرة فيحصل به الاعلام فيعاد اذان  
 الكل ندب على الاصح كما قدمناه عن القهستاني ثم الظاهر ان الاعادة انما هي في المؤذن الراتب  
 أما لو حضر جماعة عالون بدخول الوقت وأذن لهم فاسق أو صبي يعقل لا يكره ولا يعاد أصلا  
 لحصول المقصود تأمل (تنبيه) يؤخذ مما قدمناه من انه لا يحصل الاعلام من غير العدل ولا يقبل  
 قوله انه لا يجوز الاعتقاد على المبالغ الفاسق خلف الامام كتابه عليه بعض الشافعية فتنبه لهذه  
 الدقيقة والله أعلم (قوله مسافر) أى سفر الغويا أو شرعا كما في أبي السعود ط (قوله ولو  
 منفردا) لانه ان اذن وأقام صلى خلقه من جنود الله ما لا يرى طرفاه رواد عبد الرزاق وبه  
 ونحوه عرف أن المقصود من الاذان لم يقصر في الاعلام بل كل منه ومن الاعلان بهذا الذكر  
 نشر الذكرا لله ودينه في أرضه ونذ كبر العباد من الجن والانس الذين لا يرى بعضهم في  
 القلوب فتح وفي تعبير الشارح بالمنفرد إشارة الى انه لا يعطى له حكم الامام من كل وجه ولذا  
 قال في الآثار خاتمة عن الفتاوى العتائسية ولو اذن وأقام في الصحراء هو منفرد بحكمه حكم  
 المنفرد في انه يجمع بين التسميع والتعميد وكذا في الجهر والخفاة اه (قوله لا تركه) الظاهر  
 ان المراد في الكراهة الموجبة للاسامة والافتقار صرح في الكثرة بذلك بنديبه للمسافر  
 والمصلى في بيته في المصر قال في البحر لا يكون الاداء على هيئة الجماعة اه ولما علمت من انه ليس  
 المقصود منه الاعلام فقط (قوله حضور الرفقة) أى ان كان ثم جماعة والا فلا مراً ظهر (قوله  
 ولو بجماعة) وعن أبي حنيفة لو اكتفى بأذان الناس أجزأهم وقد أساءوا ففرق بين الواحد  
 والجماعة في هذه الرواية بحر (قوله في بيته) أى في بيته عز بالبلد من الدار والكرم وغيرهما

(المسافر) ولو منفردا  
 (وكذا تركها) لا تركه  
 لحضور الرفقة بخلاف  
 مصلى ولو بجماعة في بيته  
 يصح

قوله ستاى وفي التفار يق وان كان في كرم أو ضيعة يكتب في اذان القرية أو البلدة ان كان قريبا  
 والا فلا وحده القرب ان يبلغ الاذان اليه منها اه لمجمل والظاهر انه لا يشترط سماعه بالفعل  
 تأمل (قوله اه مسجد) أى فيه اذان واقامة والا فحكمه كالسافر صدر الشريعة (قوله اذ  
 اذان الحى بكفيه) لان اذان الله واقامتها كاذانه واقامته لان المؤذن نائب أهل المصر كلهم  
 كما يشيرون اليه ابن مسعود حين صلى بعلمته والاسود بغير اذان ولا اقامة حيث قال اذان الحى  
 بكفيه ناو عن رواد سبط ابن الجوزى فتح أى فيكون قد صلى بها كما بخلاف المسافر فانه صلى  
 بدونه ما حقيقة وكما لان المكان الذى هو فيه لم يؤذن فيه أصلا لانه الصلاة كفى وظاهره انه  
 يكفيه اذان الحى واقامته وان كانت الصلاة في آخر الوقت تأمل وقد علمت قصر صريح الكثرة بنديبه  
 للمسافر وللمصلى في بيته في المصر فالقصد من كفاية اذان الحى في الكراهة المؤتممة قال في  
 البحر ومفهومة انه لو لم يؤذنوا في الحى يكره تركه الله صلى في بيته وبه صرح في الجنبى وانه  
 لو اذن بعض المسافر بن سقط عن الباقيين كما لا يخفى (قوله وتكرار الجماعة) لمسافر عبد الرحمن  
 ابن أبي بكر عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته ليصلح بين الانصار فوجع وقد  
 صلى في المسجد بجماعة فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزل بعض أهله فجمع أهله فصرى  
 بهم جماعة ولو لم يكره تكرار الجماعة في المسجد صلى فيه وروى عن أنس ان أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كانوا اذا قامتم في الجماعة في المسجد صلى فيه وروى عن أنس ان أصحاب رسول الله  
 يؤدى الى تقليل الجماعة لان الناس اذا علموا انهم قوتهم الجماعة يتجهلون فتكثر والناخروا  
 اه بدائع وحديثه في دخول جماعة المسجد بعد ما صلى أهله فيه فانهم يصلون وحدها وهو ظاهر  
 الرواية ظهيرة وفي آخر شرح المنيعة وعن أبي حنيفة لو كانت الجماعة أكثر من ثلاثة يكره  
 التكرار والا فلا وعن أبي يوسف اذا لم تكن على الهيئة الاولى لا تكره والالتكرار وهو الصحيح  
 وبالعادل على المحراب تحت سقف الهيئة كذا في البرازية اه وفي الآثار خاتمة عن الولوالجية وبه  
 ناخذ وسياق في باب الامامة ان شاء الله تعالى اه هذه المسئلة زيادة كلام (قوله الا في مسجد على  
 طريق) هو ما ليس له امام ومؤذن راتب فلا يكره التكرار فيه باذان واقامة بل هو الافضل خاتمة  
 (قوله فلا بأس بذلك) الاولى حذفه لما علمت انه الافضل فانهم (قوله جوهره) لم أره فيها وانما  
 ذكره في السراج (قوله مطلقا) أى لحقه وحشة أولا (قوله كره ان لحقه وحشة) أى بان لم  
 يرض به وهذا اختيار خواهر فاده وحشى عليه في الدرر والخاتمة لكن في الخلاصة ان لم يرض  
 به يكره وجواب الرواية انه لا بأس به مطلقا اه قلت وبه صرح الامام الطحاوى في مجمع الآثار  
 من زيالى اثنتا الثلاثة وقال في البحر ويدل عليه اطلاق قول الجميع ولا يكرهها من غيرهما في  
 شرحه لابن مالك من أنه لو حضر ولم يرض يكره اتفاقا فيه نظر اه وكذا يدل عليه اطلاق  
 السكاكي مع فلا بان كل واحد ذكر لا بأس بان يأتى بكل واحد رجل آخر ولكن الافضل ان يكون  
 المؤذن هو المقيم اه أى حديث من اذن فهو يقيم ويقام في حاشية توضح (قوله كره الخ)  
 ذكره في روضة المطبى واختلافه عند اتسامها أى عند قامت الصلاة فتقبلتها ما شيا وقبل  
 في مكانه اماما كان المؤذن او غيره وهو الاصح كمال البدائع وقصر في السراج الخلاف على ما اذا  
 كان اماما فلو غيره يتها في موضع البداهة بخلاف نهر (قوله وقال الخ لوالى نديبا الخ) أى قال

مطلبه  
 في كراهة تكرار الجماعة  
 في المسجد

أو قرينة لها مسجد فلا يكره  
 تركها اذ اذن الحى  
 بكفيه (أو) مصلى (في)  
 مسجد بدو صلاة جماعة  
 فيه بل يكره فعلها  
 وتكرار الجماعة الا في  
 مسجد على طريق فلا بأس  
 بذلك جوهره (انما غير من  
 اذن بكفيه) أى المؤذن  
 (لا يكره مطلقا) وان  
 بحضور كره ان لحقه وحشة  
 كما كره مشيبه في مقامه  
 (ويجيب) وجوبا وقال  
 الخ لوالى نديبا والواجب  
 الاجابة بالعدم



الحلواني ان الاجابة بالاسان مندوبة والواجبة هي الاجابة بالقدم قال في التمر وقوله بوجود  
 الاجابة بالقدم مشكل لانه يلزم عليه وجوب الاداء في اول الوقت وفي المجد اذا لم يجر الاجابة  
 المذهب دون الصلاة وما في شهادت الختوم مع الاذان وانتظر الاقامة في بيته لا تقبل شهادته  
 يخرج على قوله كما لا يخفى وقد استدل شيخنا الاخير من هذا قوله جوابا ما أقول وبالله التوفيق  
 ما قاله الامام الحلواني مبق على ما كان في زمن السلف من صلاة الجماعة مرة واحدة وعدم  
 تكرارها كما هو في زمانه صلى الله عليه وسلم وزمن الخلفاء بعده وقد علمت أن تكرارها مكرره في  
 ظاهر الرواية الا في رواية عن الامام ورواية عن أبي يوسف كما قد علمت من رواية أبي اسحاق في الرابع  
 عند أهل المذهب وجوب الجماعة وأنه يأنتم بتقويتها اتفاقا ولا ينفذ يجب السعي بالقدم لا لاجل  
 الاداء في اول الوقت أو في المجد بل لاجل اقامة الجماعة والالزام فوتر الصلاة أو تكرارها في  
 مسجدان وجد جماعة أخرى وكل منهما مكرره فاذ قال بوجود الاجابة بالقدم لا يقال يمكنه أن  
 يجمع باهل في بيته فلا يلزم شي من المذهورين لاننا نقول ان مذهب الامام الحلواني انه يكره  
 لا يقال ثواب الجماعة وأنه يكون بدعة ومكررها بلا عذر نعم قد علمت أن الصحيح انه لا يكره تكرار  
 الجماعة اذا لم تكن على الهيئة الاولى وسواء في الامة أن الاصح انه لو جمع اهل لا يكره ويثاب  
 فضله الجماعة لكن بجماعة المسجد افضل فاقسم هذا التحرير الفر يدواني في مكرهه من زيد  
 (قوله من مع الاذان) يفهم منه انه لو لم يسمع اصم أو أبعده انه لا يجب وهو ظاهر الحديث  
 الا في اذا سمع الاذان حيث علق على السماع وقد صرح بعض الشافعية بأنه الظاهر وبأنه  
 يجب في جميعه اذا لم يسمع الا بعضه (قوله ولو جنبيا) لان اجابة المؤذن ليست باذان يجرى عن  
 الخلاصة (قوله لا حائضا ونفساء) لانهم ليسوا من اهل الاجابة بالقدم فكذلك بالقول امداد أي  
 بخلاف الجنب فانه مخاطب بالصلاة ولان مدته أخف من الحيض والنفساء لا مكان ازالته  
 سريعا (قوله وسامع خطبة) أي خطبة كانت وهذا ما بهدده مطوف على قوله حائضا (قول  
 وفي صلاة جنازة) سقط من بعض النسخ اذ لم يصح صلاة موافقة لما في البحر من جهة في وجوبه  
 الامداد وصلاة ولو جنبيا (قوله وسامع خطبة) أي يت الخطبة (قوله وتعليم علم) أي شرعي فيما  
 يظهر ولذا عبر في الجوهرة بقراءة الفقه (قوله بخلاف قرآن) لانه لا يفوت جوهرة ولعله لان  
 تكرار القراءة انما هو للاجرا لا يفوت بالاجابة بخلاف التعليل في هذا الوجه بقرائنها وتعلمها  
 لا يقطع سائحا في تنبيهه هل يجب بعد الفراغ من هذه المذكورات أم لا ينبغي انه ان لم يطل  
 القول فتم وان طال فلا أخذ بما ياتي لكن صرح في الفرض بأنه لو سلم على المؤذن أو المصل أو  
 القارئ أو الخطيب فمن أبي حنيفة لا يلزمه الرد بعد الفراغ بل يرد في نفسه وعن محمد يرد بعد  
 وعن أبي يوسف لا يرد مطلقا هو الصحيح وأجمعوا أن المقطوع لا يلزمه مطلقا (قوله تأمل  
 كقائمه) أي مثلها في القول لاني الصفة من رفع صوت ونحوه (قوله ان مع المنون منه)  
 الظاهر أن المراد ما كان مستونا بجمعه من إتيان الجنب لانه بعضه لو كان بعض كلماته غير  
 عربيا أو لم يقرأ بالاجب عليه الاجابة في الباقي لانه يستند ليس اذا ناسونا كالمو كان كله كذا  
 أو كان قبل الوقت أو من جنب أو امرأة ويحتمل أن المراد ما كان مستونا من أفراد كلمات  
 فيجب المنون من ادون غيره وهو بعيد تأمل لانه يستلزم استماعه والاصح انه ليس به وقد ذكر

قوله أيضا الاخير المراد بشيخه  
 اخوه الشيخ زين بن نجيب  
 صاحب البحر اه منه  
 (من مع الاذان) ولو جنبيا  
 لا حائضا ونفساء وسامع  
 خطبة وفي صلاة جنازة  
 وجماع وسامع خطبة  
 وتعليم علم وتعلمه بخلاف قرار  
 (بان يقول) بلسانه (كالتة  
 ان مع المنون منه وهو  
 ما كان عربيا لالحق فيسه

في البحر أنهم صرحوا بأنه لا يصلح سماع المؤذن اذا لم يقرأ وقدمنا أنه لا يصح بالقدم وسببه  
 وان علم أنه اذان في الاصح ان هل يجب اذان غير الصلاة كالاذان للمولود لم أره لا نمتنا  
 والظاهر نعم ولذا يثبت في حبه عليه كما هو ظاهر الحديث الا ان يقال ان ال فيه للعهد  
 وهو لا يجب الترجيع اذا سمع من شافعي يشاء على اعتقاده انه سنة محمدا ليرد كثر قد بعض  
 الشافعية فمن مع الاقامة من حتى يفتيها واستوجه بعضهم ان لا يجب في الزيادة كالوزاد  
 في الاذان تكبير الكبر قياسه على الزيادة فيه نظر لانه لا قائل بها بخلاف ما نحن فيه فانه محتمل  
 فيه تأمل (قوله ولو تكرار) أي بأن اذن واحد بعد واحد أو مألوههم في أن واحد من  
 جهات فسياتي (قوله أجاب الاول) سواء كان مؤذن مسجدا أو غيره بهر من الفتح  
 بهذا ويقيد ما في البحر أيضا عن التفرقة اذا كان في المسجد أكثر من مؤذن اذ نوا  
 واحد ابعده واحد فالمرمة للاول اه لكنه يحتمل أن يكون مبنيا على أن الاجابة بالقدم أو  
 على أن تكرارها في مسجد واحد يوجب أن يكون الثاني غير مستنون بخلاف ما اذا كان من  
 محلات مختلفة تأمل ويظهر في اجابة الكل بالقول لعدم السبب وهو السماع كما اعتده  
 بعض الشافعية (قوله فيصو قول) أي يقول لاجل ولا قوة الا بالله وذا في عدة المتفق  
 ماشاء الله كان وخير بينه ما في الكافي وفيه في الحديث بأن ياتي بالموقلة مكان الصلاة  
 وبالمشيئة مكان الفلاح اه بل واختار الاول نوح افندي ثم ان الايمان بالموقلة وان  
 خالف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا لمن لم يبق قول لكنه ورد في حديث مفسر لذلك رواه  
 لم واختار في الفتح الجمع بينهما ما علم بالاحاديث قال فانه ورد في بعض اصريها اذا قال  
 على الصلاة قال في على الصلاة الخ وقولهم انه يشبه الاسم عز الائم اذا مانع من اعتباره  
 بحجابه ادعاء نفسه مخاطبا لها وقد رأينا من مشايخ السلف من كان يجمع بينهما ما فيه  
 نفسه ثم يترجم من الحول والقوة ليهمل بالحد يثيق وقد أطال في ذلك وأقر في البحر والنهر  
 وغيرهما قلت وهو مذهب ساطان العارفين سيدي محي الدين نص عليه في الفتوحات  
 المكية (قوله في قول صدقت وبررت) بكسر الراء الاولى وحكى فتحها أي صبرت ذاب رأى  
 خير كثير قيل بقوله المناسبة ولو رددت خبر فيه ورد بأنه غير معروف وأجيب بان من حفظ  
 حجة على من لم يحفظ ونقل الشيخ ابي حنيفة عن شرح الطحاوي زيادة بالمحق نطق (قوله  
 برازية) كذا نقله في النهر ولم أره في سائر النسخة اخرى ثم رأيت فيها اسم وهو يعني  
 فالانضال أن ينفذ الاجابة ليكون في مكان واحد اه (قوله ولم يذكر الخ) هو صاحب  
 النهر قلت ويحتمل أن يراد بالقيام الاجابة بالقدم وقد أخرج السيوطي عن أبي انه يسمي  
 الحلية بسند فيه مقال اذا سمع النداء تقوموا قائمهمزة من الله قال شارحه المناوي  
 أي اسمعوا الى الصلاة والمراد بالنداء الاقامة والعززة بالفتح الامر (قوله لم أره الخ) البحث  
 صاحب البحر وصرح به ابن حجر في شرح المنهاج حيث قال فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان  
 ثم أجاب قبل فاصل طويل كفي في أصل سنة الاجابة كما هو ظاهر اه واستعيد من هذا  
 أن الجنب لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه قال في الفتح وفي حديث هرون  
 أبي امامة التميمي عن علي ذلك اه قلت وظاهره انه لا تنكفي المقارنة لان الجواب يعقب الكلام

ولو تكرار اجاب الاول (الا  
 في الحديثين) فيصو قول (وفي  
 الصلاة خير من النوم)  
 فيقول صدقت وبررت  
 ويندب القيام عند سماع  
 الاذان برازية ولم يذكر هل  
 يسبق الى فراغه أو يجلس  
 ولو لم يجبه حتى فرغ لم أره



يخالف متابعة المقتدى للإمام (قوله ويده والحق) أي بعد أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لما رواه لم وغيره إذا جمع المؤذن فقروا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر أم سألوا الوسيطة فانهم امنوا في الجنة لا تنبغي إلا لعبده من عباده الله وأرجوا أن يكون آناهون سأل الله في الوسيطة حات الشفاعة وروى البخاري وغيره من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيطة والقبض له وابنه فقام محمود الذي وعدته حات له شفاعة يوم القيامة وزاد البيهقي في آخره انك لا تختلف الميعاد ونعمه في الامداد والفتح قال ابن حجر في شرح المنهاج وزيادة الدرجة الرفيعة وختمه بياض رحمة الرحمن لا أصل لها (تمة) يستحب أن يقال عند سماع الاولى من التسمية صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله وهذا الثانية من اقرب عيني بياض رسول الله ثم يقول اللهم من عني بالسمع والبصر ويضع ظفري الايمان علي العيين فانه عليه السلام يكون قائدا له الى الجنة كذا في كتز العباد اه قه ساني ونحوه في الفتاوى الصوفية وفي كتاب الفردوس من قبل ظفري ايماميه عند سماع التسمية أن محمد رسول الله في الاذان انما قلده ومدخله في صفوف الجنة وقامه في حوائج الجبر للرمي من المقاصد الحسنة للسخاوي وذكر ذلك الجراحى وأطال ثم قال ولم يصح في المرفوع من كل هذا في وقتل بعضهم أن الله ساني كتب على هامش نسخة ان هذا مختص بالاذان وأما في الإقامة فلم يوجب بعد الاستقضاء التمام والتتابع (قوله ولو كان في المسجد الخ) هو ما قبل قوله بان يقول كقائمه ط (قوله أجاب بالثاني اليه) أي ثلاث نفوثة الجماعة فيأثم كافر وناء أنفا فانهم (قوله وهذا) راجع الى قوله ولو كان في المسجد الخ ح (قوله المطلوبه) أي طاب ايحياى كآدمه (قوله لا بأسه) أي لان الاجابة مندوبة على هذا القول كما ص (قوله في قطع قراءة القرآن) انما ظاهر أن المراد المارة للاجابة وهو عدم القعود لاجل القراءة لال العهد بالسمي الواجب والا فلا مانع من القراءة ماشيا بالأن يرا دية قطعها بالاجابة باللسان أيضا لكن لا بأس به التفرع ولا قوله ولو يجهلا سماعات من أن الخلو في قائل بتدبير باللسان فانهم (قوله ويحب) أي بالقدم (قوله لو أذان مسجد كياقي) أي عن التارخانية وهذا ساقط من بعض النسخ (قوله ولو يجهلا) أي لا يجب قطعها بالسمي الذي ذكرناه آنفا فلا ينافي ما قدمه من أن اجابة اللسان مندوبة عند الخلو فانهم (قوله وهذا) منقطع على قول الخلو في تكرار بعض مع قوله وعليه في قطع الخ ط (قوله والظاهر وجوبها باللسان الخ) كذا قاله في فتح القدير مع لا يأنه لم تظهر قرينة تصرف الامر عن الوجوب ونافعه في تبرج المنية بما في آخر الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام ثم صلوا على فان من صلى على الخ لان من لم يسمع الغيبيات في الثواب يستعمل في المستحب غالبا اه أقول فيه نظر لان ما ذكر انما هو للصلاة وسؤال الوسيطة لا للاجابة المندوبة وجوبها والقرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم كما تقر في الاصول ثم أخرج الامام أبو جعفر الطحاوي في كتابه شرح الآثار بسنده الى عبد الله رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره سمع مناديا وهو يقول الله أكبر فقال صلى الله عليه وسلم على الفطرة فقال أشهد أن لا إله الا الله فقال

و ينفى في تداركه ان قصر الفصل ويدعو عند فراغه بالوسيلة رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولو كان في المسجد من غيره ليس عليه الاجابة ولو كان خارجا عنه أجاب بالثاني اليه) بالقدم ولو أجاب باللسان لانه لا يكون محجبا وهذا (يشاء على ان الاجابة المطلوبة بقدمه لا بأسه) كما هو قول الخلو في عليه (في قطع قراءة القرآن لو كان يقرأ بمنزلة ويحب) لو أذان مسجد كياقي ولو يجهلا لانه أجاب بالضمور وهذا متفرع على قول الخلو في واما عند نافية قطع ويحب لسانه مطلقا والظاهر وجوبها باللسان لظاهر الامر في حديث اذا سمعتم المؤذن فتقولوا مثل ما يقول كما بسط في البصر وأقره المنصف

صلى الله عليه وسلم خرج من النار فابتدأناه فاذا صاحب ماشية أدركته الصلاة فتأدى بم أقال أوجه فقره فذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غير ما قال المؤدى فدل ان الامر بالاستصحاب والندب كما صرح به بالدعاء في أدبار الصلوات ونحوه اه فلهذا قرينة صارفة للامر عن الوجوب وبه تأيد ما صرح به جماعة من أصحابنا من عدم وجوب الاجابة باللسان وانما استحبته وهذا ظاهر في ترجيح قول الخلو في وعليه مشق في الخاتمة والقبض وبذل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعت النداء فاجب دأى الله وفي رواية فاجب وعلمك السكينة ويكنى في ترجمه الادلة على وجوب الجماعة فانك هات أن قول الخلو في مبنى على أن الاجابة اقصد الجماعة والذي ينبغي قصر يره في هذا الحل أن الاجابة باللسان مستحبة وأن الاجابة بالقدم واجبة ان لم من تركها نفويت الجماعة والابان أمكنه اقامتها بجماعة ثانية في المسجد أو في بيته لا يجب بل تستحب مراعاة الاول الوقت والجماعة السكونية في المسجد بلا تكرار هذا ما ظهر في (قوله بانه) متعلق بقوله ولو قال وفرع عليه في النهر بانه على الاول الخ لكان أولى ط أقول نعم قواه في النهر بما أورده على قول الخلو في من الاشكال بلزوم الاداء في أول الوقت وفي المسجد وقد عات اندفاعه (قوله على الاول) أي القول بوجوب الاجابة باللسان (قوله لا يرد السلام) لم أره في النهر وانما رأيته في البحر وقال في المعراج وفي النسخة وفيه في السماع أن لا يشكك ولا يشغل بشق في حالة الاذان والاقامة ولا يرد السلام أيضا لان الكل يحل بالنظم اه أقول يظهر من هذا أن قوله لا يرد السلام ليس للوجوب وأنه يفرع على القوانين والالزام وجوب ذلك في الإقامة مع أن أصل اجابة الإقامة مستحبة كما يأتي في فصله من وجوب ما ذكره في الانه لا في الاجابة فانه يمكن أن يجيب ثم يرد السلام أو يسلم مثلا عند سكت المؤذن لكنه لا ينبغي لانه يحل بالنظم لان الشروع اجابة لاحشوفها واه انما يجب رد السلام وان قلنا انه لا ينافي الاجابة أو قلنا به عدم وجوب لان السلام عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام على القارئ والمؤذن فلهذا لم يجب رده كما قدمناه (قوله قال) أي في النهر (قوله انما يجب أذان مسجد) أي بالقدم وهو متفرع على قول الخلو في كما أشار اليه الشارح سابقا بقوله كياقي ط (قوله قال اجابة أذان مسجد بالثقل) قال في الفتح وهذا ليس مما ضمن فيه اذمة صدور السائل أي مؤذن يجيب باللسان استحيانا أو وجوبا والذي ينبغي في اجابة الاول سواء كان مؤذن مسجد أو غيره فان سمعهم مع ما أجاب معتبرا كون اجابته لمؤذن مسجد ولو لم يره بذلك جاز وانما فيه مخالفة الاولى اه ملخصا أقول والظاهر أن عدول الامام ظهير الدين الى ما قال من باب أسلوب الحكيم مبيلا منه الى مذهب الخلو في ثم رأيت الرحنى أجاب بذلك (قوله اجاعا) قيد قوله ندبا أي ان الفسادين باجابتهم الجوعا على الندب ولم يقل أحدهم من بل للوجوب كما قيل في الاذان فلا ينافي قوله وقيل لا فافهم (قوله ويقول الخ) أي كما رواه أبو داود ويزيد مادامت السموات والارض وجعلني من الخلق أهاما (قوله وبه جزم الشافعي) حيث قال ومن مع الإقامة لا يجب ولا بأس أن يشغل بالدعاء اه ويمكن حله على نفي الوجوب بدليل قول الخلو في الصلاة ليس عليه جواب الإقامة أو المراد اذا سمع قد قامت الصلاة لا يجب بالظن اه أفاده الشيخ اسمعيل (قوله وفيه في الخ) البحث صاحب النهر

وقواه في النهر ناقلا عن المحيط وغيره بانه على الاول لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ بل يقطعها ويحب ولا يشغل بغير الاجابة قال وينبغي أن لا يجيب باللسان اتفاقا في الاذان بين يدي الخطيب وأن يجيب بقدمه اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة لوجوب السعي بالنهر وفي التارخانية انما يجب اذان مسجد وسئل ظهير الدين عن سمعه في أن من جهات ماذا يجب عليه قال اجابة اذان مسجد بالفعول (ويجب الإقامة) ندبا اجاعا (كالاذان) ويقول عند قد قامت الصلاة قامها الله وادامها (وقيل لا) يجيبها وبه جزم الشافعي (فروع) صلى السنة بعد الإقامة أو حضر الامام بعدها لا يبعد هارازية وينبغي ان طال الفصل أو وجد ما بعد فاطما كما كل أن تعاد • دخل المسجد



أقول قال في آخر شرح المنية أقام المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر يصلح ما ولا تصاد  
 الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذ لم يقطعها قاطع من كلام كثير أو عمل كثير عايق قطع  
 المجلس في سجدة التلاوة اه (قوله قد) ويكرهه الانتظار قاطعاً ولكن بعد ثم يقوم اذا بلغ  
 المؤذن جى على الفلاح انتهى هندية عن المصنفات (قوله في مسجدين) لانه اذا صلى في المسجد  
 الاول ~~يكون متنفذاً بالاذان في المسجد الثاني والتنفذ بالاذان غير مشروع~~ ولان الاذان  
 لا مكتوبة وهو في المسجد الثاني يصل التلاوة فلا ينبغي أن يدعو الناس الى المكتوبة وهو  
 لا يصاحبه في اه بدائع (قوله مطلقاً) أي عدلاً وأولاً وفي الاشياء ولد البالي وعشرينه أولى من  
 غيرهم اه ويحيى في الوقف أن القوم اذا مبنوا وذنوا واماماً وكان أصله من نصبه الباني  
 فهو أولى وذكره في الفتح عن النوازل وأقره اه مدني (قوله الاقفـل الخ) أي اقول عمر  
 رضي الله عنه لولا الخلفي لاذت أي مع الامامة كما قد مناه وفي السراج ان ابا حنيفة كان  
 يباشر الاذان والاقامة بنفسه (قوله وقد عتقناه في الخزان) حيث قال بعد ما هنا هذا  
 وفي شرح البخاري لابن حجر ٣ وما يكثر السؤال عنه هل يباشر النبي صلى الله عليه وسلم الاذان  
 بنفسه وقد أخرج الترمذي انه عليه السلام أذن في قعر رسول باصمائه وجرم به النووي وقواه  
 وان كان وجد في مسجد أحد من هـ هذا الوجه قاصر بلا فاذن فـ لم ان في رواية الترمذي  
 اختصاراً وان معنى قوله أذن أمر بلالا كما يقال أعطى الخليفة العالم الفلاني كذا وانما يباشر  
 العطاء غيره اه

والمؤذن يقيم بعد الى قيام  
 الامام في صلاة رئيس  
 المسجدة لا يقتظر ما لم يكن  
 شريفاً والوقت متسع  
 ويكره له أن يؤذن في مسجدين  
 • ولاية الاذان والاقامة  
 لباني المسجد مطلقاً وكذا  
 الامامة لو عدلاً • الأفضل  
 كون الامام هو المؤذن وفي  
 الضياء انه عليه السلام  
 أذن في غير نفسه وأقام  
 وصلى الظهر وقد عتقناه  
 في الخزان

(باب شروط الصلاة)

هي ثلاثة أنواع • شرط  
 انعقاد كنية وشريعة  
 ووقت وخطبة • وشريط  
 دوام كطهارة وسرعة  
 واستقبال قبله • وشريط  
 بقاء فلا يشترط فيه تقدم  
 ولا مقارنة بابتداء الصلاة

٣ مطلب  
 هل يباشر النبي صلى الله عليه وسلم  
 الاذان بنفسه

• (باب شروط الصلاة) •

أي شروط جوازها وصحتها لا شروط الوجوب كالتكليف والقدرة والوقت ولا شرط الوجود  
 كالقدرة المقارنة للفعل والمراد أيضاً الشروط الشرعية لا العقلية كالحياة والعلم ولا العقلية  
 كدخول الدار المعاقبة الاطلاق (قوله هي ثلاثة أنواع الخ) كذا قرر في السراج ويبان ذلك  
 أن شرط الانعقاد ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة متقدماً على أو مقارناً لها سواء استقر الى  
 آخرها أم لا فالوقت والخطبة متقدمان على النية والشرعية مقارنان لها وأما شرط الدوام  
 فهو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة مستمر الى آخرها وأما شرط البقاء فقد فسره في السراج  
 بما يشترط وجوده حاله البقاء ولا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة اه أي فقد يوجد فيه التقدم  
 والمقارنة وقد لا يوجد ولا ينبغي أن هذه الاقسام متداخلة وبينها عموم وخصوص مطلق فيجتمع  
 في الطهارة والقدرة والاستقبال فانه من حيث اشتراط وجودها في ابتداء الصلاة شرط انعقاد  
 ومن حيث اشتراط دوامها أيضاً شرط دوام ومن حيث اشتراط وجودها في حالة البقاء شرط بقاء  
 وفيجتمع أيضاً في الوقت بالنسبة الى صلاة الصبح والجمعة والعيد فانه يشترط في ابتداءها  
 وانتهائها وحالة البقاء حتى لو خرج قبل غامها بطلت وينتقد شرط الانعقاد عن شرط الدوام  
 وعن شرط البقاء في الوقت بالنسبة الى بقية الصلوات فانه شرط انعقاد فقط اذ لا يشترط دوامه  
 ولا وجوده حاله البقاء وينتقد شرط البقاء في القراءة فانه يحد في أثناءها ويستمري الى انتهائها  
 ومثلها رعاية الترتيب في فعل غير مكرر كالقراءة الأخيرة حتى لو تذكر سجدة صليبية أو تلاوة

فاني بعد القعدة لزمه اعادتها (قوله فانه ركن في نفسه الخ) كذا في القهستاني واعترض بان  
 الركن ما كان داخل الماهية والشروط ما كان خارجاً عنها وبينهما تناف ولا وجه تخصيص كونه  
 شرطاً في غيره بسبب وجوده في كل الاركان تقديره لان كل ركن كذلك فمقتضى الركن الى  
 أصلي وزائد وهو ما قد يثبت بلا ضرورة ومثاله بالقرائة قائم انقطع عن المقتضى فسميت ركناً  
 في حاله وزائد في حالة أخرى لان الصلاة ماهية اعتبارية فيصور أن يثبتها الشارع تارة باركان  
 وأخرى باقل منها (قوله لوجوده) أي القراءة وذكر باعتبارها الشرط وهو علة لكونه شرطاً  
 ط (قوله لم يجز استتلاف الأي) أي ولو في التشمع لعدم وجود الشرط فيه ولا يقال انه  
 مفعول في المأموم لانه موجود كما لان قراءة الامام لقراءة ط (قوله ثم الشرط الخ) أي  
 بالسكون وجهه شروط وأما ما يقع بجمعه أشرط ومنه فـ فـ دجاً أن شرطها وقد فسر الاول  
 في القساموس بالزام الشيء والتزامه في البيع وشروطه والثاني بالعلامة ومقتضاه أن الاول  
 لا يفسر لغة بالعلامة وهو ظاهر الصحاح أيضاً والمنقول في كتب الفقه عن اللغة خلافه  
 وأهل الفقهاء وقفوا على تفسيره بذلك وبعضهم عبر بالشروط واعترض بأنه جمع شرطية  
 وهي مشقوقة الاذن ٣ ووقع في التمهيد ما هو فاجته (قوله ولا يدخل فيه) اعلم أن المتعاق  
 بالشيء اما أن يكون داخل في ماهيته فيسمى ركناً كالركوع في الصلاة أو خارجاً عنه فاما أن  
 يؤثر فيه كعدة السكاح للعل فيسمى علة أو لا يؤثر فاما أن يكون موصلاً اليه في الجملة  
 كالوقت فيسمى سبباً ولا يوصل اليه فاما أن يتوقف الشيء عليه كالوضوء للصلاة فيسمى  
 شرطاً أو لا يتوقف كالاذان فيسمى علامة كإبطه البرجندى فكان عليه أن يزيد ولا يؤثر  
 فيه ولا يوصل اليه في الجملة اسمعيل (قوله هي ستة) ذكر القهستاني انها أكثر من عشرة فان  
 منها القراءة على ماصر وتقدمها على الركوع والركوع على السجود وصرعاً مقام الامام  
 والمقتضى وعدم تذكر القائفة لذي ترتيب وعدم محاذاة امرأته اه قلت وكذا منها الوقت  
 كما مر قال في الامداد وقد ترك ذكره في عدة من المعتمدين كالأقروري والختاروا والهادية والكنز  
 مع ذكرهم له أول كتاب الصلاة وكان ينبغي اهم ذكره هنا ليتبين المتعلم على انه من الشروط كما في  
 مقدمة أبي الليث ومنه المصلي وكذا يشترط اعتقاد دخوله فلو شك لم يصح صلاته وان ظهر أنه  
 قد دخل اه (قوله لدخول الاطراف الخ) علة التفسير البدن بالبدن قد فسره من ادلان البدن  
 اهم لما سوى الرأس والاطراف كاليد والرجلين (قوله لانه أغلظ) لانه ليس له قليل يعني  
 عنه بخلاف الخيط قال ط وانما صرف الماء الكافي لاحدهما للخيط لاجل تفصيل الطهارتين  
 المائية في الخيط والتراية في الحدث (قوله كذلك) أي بنوعيه وهو ما لا يغسله والخيط في  
 ح (قوله ونوبه) أراد ما لا يلبس البدن فدخل القدم والقدم والنعل ط عن الجوى  
 (قوله وكذا ما) أي شيء متصل به يتحرك بهركته كمد يده على عتقه وفي الاثر الجباسة  
 مانعة ان يتحرك موضع الجباسة بهركت الصلاة منع الا لا بخلاف ما لم يتصل كسباط طرفه نجس  
 وموضع الوقوف والجمعة طاهرة فلا يمنع مطلقاً فاده ح عن الترتيلي (قوله كسبي) أي  
 وكشف وظل وخيعة نجسة تصيب رأسه اذا وقف (قوله ان لم يستسـن) الاول حذف ان  
 وجوابها لانه غشيل للمعمول فحق التعبير أن يقول كسبي عليه نجس لا يستسـن (قوله

وهو القراءة فانه ركن في  
 نفسه شرط في غيره لوجوده  
 في كل الاركان تقديره وان  
 لم يجز استتلاف الأي ثم  
 الشرط لغة العلامة اللازمة  
 وشرعاً ما يتوقف عليه  
 الشيء ولا يدخل فيه (هي)  
 ستة (طهارة بدنه) أي  
 جسده لدخول الاطراف  
 في الجسد دون البدن  
 فليحفظ (من حدث)  
 بنوعيه وقدمه لانه أغلظ  
 (وحيث) مانع كذلك (ونوبه)  
 وكذا ما يتحرك بهركته أو  
 بعد سبب لاله كسبي عليه  
 نجس ان لم يستسـن كسبيته

٣ قوله ووقع في التمهيد أي  
 حيث قال الشروط جمع  
 شرط بمر كسبي العلامة  
 لغة اه منه



والالا) أي وان كان يسقط نفسه لا يمنع لان محل التجاسة حيث ذنوبه لا إلى المصلي  
 (قوله بكنب) تنظير لا تغيب أي فان الجنبية أيضا تنسب إلى المحمول لا إلى المصلي ولو كان تنظيرا  
 لازم اشتراط أن يكون الجنب مسكنا في نفسه بان لا يكون زمانا من الامع أنه غير نجس حقيقة ولو  
 محل المصلي جنب لا يمنع صلاته مطلقا لان نجاسته حكمية فانهم (قوله وكلب ان شذفه) لو قال  
 وكلب ان لم يسلم منه ما يمنع الصلاة لكان أولى لانه لو علم عدم السيلان أو سال منه دون القدر  
 المانع لا يطل الصلاة وان لم يشذفه أفاده ح وقد صرحوا بخبره فيل فمسل البصر عن الحلية ويؤيده  
 ما في البصر عن الظاهرية لوجوبه على المصلي صبي نوبه نجس وهو يسقط نفسه أو حمام نجس  
 جازت صلاته لان الذي على المصلي مسقط للنجس فلم يصير المصلي حاملا للنجاسة اه أقول  
 والظاهر أن من شذفه الكلب مبنية على أربع التعديلات من أنه ليس بنجس العين بل هو ظاهر  
 الظاهر كغيره من الحيوانات سوى الخنزير فلا ينجس الا بالموت ونجاسة باطنه في مدهم سافلا  
 يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلي كالوصلي حاملا لنيضة مذكورة صرح بها ٣ دما جاز لانه في مدهم  
 والنقي مادام في مدهم لا يعطى له حكم التجاسة بخلاف مالو محل فادوية مضمومة فيم يبول فلا  
 يجوز صلاته لانه في غير مدهم كافي البصر عن المحيط (قوله في الاصح) ردل ية قول يمنع الصلاة  
 مطلقا كافي البصر وكأنه مبني على نجاسة عينه اه ح (قوله ومكانه) فلا تمنع التجاسة في طرف  
 البساط ولو صغير في الاصح ولو كان رقيقا فوب طه على موضع نجس ان صلح سائر العورة تجوز  
 الصلاة كافي البصر عن الخلاصة وفي القنية لو صلى على رجاج نصف ما تحتها فالواجب ما يجوز اه  
 وأما الوصل على لبنة أو آجرة أو خشبة غليظة أو قوب محيط مضرب أو غير مضرب فسيأتي  
 الكلام عليه في باب مفيدات الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله أي موضع قدميه) هذا اتفاق  
 الروايات بصرف أفاده لو كانت تقع ثيابه على أرض نجسة عند السجود لا يضر (قوله ان رفع  
 الاخرى) أي التي تقع بالتجاسة مانعة (قوله اتفاقا في الاصح) وفي رواية عن الامام لا يشترط  
 طهارة موضع السجود اه ح أي بناء على رواية جواز الاقتصاص على الاتف في السجود فلا  
 يشترط طهارة موضع الاتف لانه أقل من الدرهم كافي مخرج المنية لكن لو سجد على نجس  
 فعند هاتفت الصلاة وعند أي يوصف تفسد السجدة فاذا أعادها على طاهر صحت عنده  
 لا عند همار الاول ظاهر الرواية كافي الحلية (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كافي البصر  
 لكن قال في منية المصلي قال في العيون هذه رواية شاذة اه وفي الجبر واختار أبو الليث أن  
 صلاته تفسد وصحيف العيون اه وفي التمر وهو المناسب لاطلاق عامة المتون وأيد بكلام  
 الثانية قلت وصحيف في مقارن المواهب ونور الايضاح والمنية وغيره فكان عليه القول وقال في  
 شرح المنية وهو الصحيح لان اتصال العضو بالتجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو ليس  
 بفرض (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ما تحتها لانه موضع يديه بل لانه موضع  
 السجود ط أي فاذا سجد على كفه وقضته نجاسة (قوله كجاسي) أي في سفل الصلاة ح (قوله  
 من الثاني) زيادة توضيح قال في التمر ولم يذكر في الكثرة لان طهارة الثوب والمكان من حدث  
 لا يخطر ببال ولا القدم قوله من حدث وخبت اذ لو أخره لا يقتضي أن يكون قسدا في الشكل اه  
 (قوله لان ما ألزم) أي أشد ملازمة للمصلي من الثوب لانه يمكن أن يصلي بدون (قوله والرابع ستر

منع والا لا بكنب وكلب  
 ان شذفه في الاصح  
 (ومكانه) أي موضع قدميه  
 أو ادها ان رفع  
 الاخرى ووضع سجوده  
 اتفاقا في الاصح لا موضع  
 يديه وركبتيه على الظاهر  
 الا اذا سجد على كفه كما  
 سجي (من الثاني) أي  
 انجبت لقوله تعالى وثيابك  
 فطهر فبدنه ومكانه أولى  
 لانهم ما ألزم (و) الرابع  
 ستر

قوله مجملها المبح بالضم وبالهاء  
 الموهمة خاصة كل شيء  
 وصورة البيض كاللثة أو ما  
 في البيض كله اه قاموس  
 اه منه

قوله مضمومة هكذا بخطه  
 فالضاد المجهمة وصوابه  
 فالضاد المهملة أي مسدودة  
 فالضاد بالفتح كالباء في  
 من القاموس اه معصية

عورته) أي ولو لم يصل إليه ككسوب حرير وان أمم بلا عذر كما صلا في الأرض المغسوبة  
 وسيد كشر وطاسترو السائر (قوله ووجوبه عام) أي في الصلاة وخارجها (قوله ولو في الخلوة)  
 أي اذا كان خارج الصلاة يجب السترة بحضرة الناس اجتماعا وفي الخلوة على الصحيح وأما الوصل  
 في الخلوة عريا ولو في بيت مظلم وله ثوب طاهر لا يجوز اجتماعا كافي البصر ثم ان الظاهر أن المراد بها  
 يجب ستره في الخلوة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة فقط حتى ان المرأة لا يجب عليها ستر  
 ما عدا ذلك وان كان عورة يدل عليه ما في باب الكراهية من القنية حيث قال وفي غريب  
 الرواية يرخس للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها فلو لبس خمار رقيق يصف ما تحتها  
 عند سترها اه لكن هذا ظاهر فيما يصل نظره للمعاصم أما غيره كيطم أو ظهرها هل يجب ستره  
 في الخلوة محل نظره وظاهر الاطلاق ثم فتأمل (قوله على الصحيح) لانه تعالى وان كان يرى المستور  
 كما يرى المكشوف لانه يرى المكشوف تار كاللادب والمستور متاديا وهذا الادب واجب  
 مراعاته عند القدرة عليه اه ذوا ما ذكره الزايجي من أن عامتهم لم يشترطوا الستر عن نفسه  
 فذل في الصلاة كما يأتي بيانه عند ذكر المصنف في بابها فيه تصحيح خلاف ما هنا فانهم (قوله الا  
 اغرض صحيح) كنفوط واستتجاء وسكني في القنية أو في غير هذه الاقتصا لانه قد ردا منها انه  
 يكره ومنها انه يدور ان شاء الله ومنه الا باس به ومنه ما يجوز في المدة اليسيرة ومنه ما يجوز في بيت  
 الحمام الصغير (قوله وله لبس ثوب نجس الخ) نقله في البصر عن المبسوط ثم ذكر أنه في البنية  
 تطهير القنية ذكره خلافا قال ط ولم يصرح بحكم ثوبه بالتجاسة والظاهر انه مكره  
 لانه اشتغال بالية واذ كان مفسدا للثوب حرم وما في ح لا يقول عليه اه وقد مر في  
 الاستتباء كراهته بخرقة متقومة بالثوب أولى فتلويثه بالاجاسة أشد في الاولوية (قوله  
 لا رجل) استمر من المرأة الامامة والحيرة وعن الصبي كما سيأتي (قوله ما تحت سترته) هو ما تحت  
 الخط الذي يرب بالسرة ويدور على محيط بدنه بحيث يكون بعده من موقعه في جميع جوانبه على  
 السواء كذا في البرجندى اه اه سهل فالسرة ليست من العورة درر (قوله الى ما تحت  
 ركبته) زاد ما لما قيل ان تحت من الظروف التي لا تنصرف سوى فالركبة من العورة لرواية  
 الدارقطني ما تحت السرة الى الركبة من العورة لكنه محفل والاحتياط في دخول الركبة  
 والحديث على رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة وتعامه في  
 شرح المنية (قوله وشرط أحد الخ) هو شرط عنده في صلاة الفرض لرواية الصحيحين لا يصل  
 الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء وعندنا من المشككين مستحب (قوله ولو خشي  
 قال في التمر الخ) المشكل الرقيق كالامة والحرة (قوله أو مكاتبه) ومنها المتسعة  
 التي اعتق بعضها عند الامام ح (قوله مع ظهورها وبطنها) البطن ما لان من المقدم والظاهر  
 ما يقابل من المؤخر كذا في التمر الخ وقال الرحق الظاهر ما قابل البطن من تحت الصدر الى السرة  
 جوهرية أي فاحاذى الصدر ليس من الظهر الذي هو عورة اه ومقتضى هذا أن الصدر وما يقابل  
 من الخلف ليس من العورة وان الذي أيضا عورة وسبب في الخطر والاباحة انه يجوز أن  
 ينظر من أمة غيره ما ينظر من محرمة ولا تبيح أنه يجوز النظر الى صدر محرمة وتبيح ان لا يكون

مطلب  
 في ستر العورة

عورته) ووجوبه عام ولو  
 في الخلوة على الصحيح الا  
 اغرض صحيح وله لبس ثوب  
 نجس في غير صلاة (وهي  
 لا رجل ما تحت سترته الى  
 ما تحت ركبته) وشرط أحد  
 ستر أحد من كسبه أيضا  
 ومن ما لا هي القبل والظهر  
 فقط (وما هو عورة منه  
 عورة من الامه) ولو خشي  
 أو مدبرة أو مكاتبه أو أم  
 ولد (مع ظهورها وبطنها)



عورة من اول من الامه ومقتضى ذلك انه لا يكون عورة في الصلاة ايضا لكن في التاخر خاتمة  
 لو صلت الامه ورأسها مكشوفة جازت بالاتفاق ولو صلت وصدرها وذيها مكشوف لا يجوز  
 عندنا كثر ما جئنا اه وقد يقال ان صدر الامه عورة في الصلاة لا خارجها لكنه يخالف  
 لما ذكر في عامة الكتب من الاتصاف على ذكر البطن والظهر وقد مر تفسيرهما ولا يخفى ان  
 الصدر غيرهما فينبغي ان يكون المحذور ان ليس بعورة مطلقا (قوله وما جئنا بها) يجوز في المتن  
 في قوله الشارح بان حالها ما هو على انه مبتدأ وحينئذ فهو محذوف لامتنى كما في بعض النسخ  
 والافعال الشارح وما جئنا بها اه ح (قوله فتبع اه) قال في القنية الجنب تتبع البطن  
 ثم مر وقال الوجه ان ما يلي البطن يتبع له وما يلي الظهر يتبع له اه وقصد الشارح اصلاح  
 عبارة المتن فان ظاهرها يشترط بان الجنب عضو مستقل مع انه يتبع لغيره ونظيره عورة ذكرا  
 باق لكن ذكر في القنية ايضا قبل ما مر لورثته يدين اللشروع في الصلاة فانكشف من كنهها  
 ربع بطنها او جنبها لا يصح شرعها اه ومقتضاه ان الجنب عضو مستقل فهو قول آخر الا ان  
 تكون اوجبه في الواو تامل (قوله كما قدرت) أي نوراقبل اذ امكن بعمل قليل وقيد بالقوة اذ  
 لو هزئت من السهل لم يطل صلاحه كما في البحر (قوله والا) بان سترت بعمل كثير او بهدركن لا تصح  
 صلاتها بحر (قوله على المذهب) رد على الزياحي فيه الظاهر به حيث قيد القصد اذ امكن  
 بعد العلم بالعتق فان كثر من فروع المذهب من نظائره هذه المسئلة تدل على عدم اشتراط العلم  
 كالمطهر في البحر (قوله بنبأ الخ) أصل البحث صاحب البحر وأقره عليه أخوه صاحب النور  
 (قوله كما جرد في الطلاق الدوري) وهو ان يقول لامرأته ان طلاقك فانت طالق قبله ثلاثا  
 فاذا تجزى عليه اطلاقا فاقه دو جد الشرط فيقع الثلاث قبله ووقعه اقبلة يقتضي عدم وقوعه  
 فاقول بوقوعه باطل فاذا القينا القلبية صار كانه قال ان طلاقك فانت طالق ثلاثا فاذا طلق  
 وقع عليه واحدة بقبضه وثلاث من الثلاث بتعاقبه ح (قوله حتى شرعها) بالرفع عطفا على  
 ج جمع ح (قوله النازل) أي من الرأس بان جاوز الاذن وقيد به اذ لا خلاف فيما يلي الرأس  
 (قوله في الاصح) محسوس في الهداية والهيبة والكافي وغيرهما وصح في الخاتمة خلافا مع تصحيحه  
 حرمة النظر اليه وهو رواية المتيقن واختاره الصدر والشهد والاول اصح وأحوط كما في الهداية  
 من شرح الجمل مع لغير الاسلام وعليه الفتوى كما في المعراج (قوله فظهر الكف عورة) قال في  
 معراج الدراية مانعه اعترض بان استثناء الكف لا يدل على أن ظهور الكف عورة لان الكف  
 افة يتناول الظاهر والباطن ولهذا يقال فظهر الكف واجب بان الكف عورة فاقوا استعمالا  
 لا يتناول ظهره اه فظهر ان التفرع مبيح على الاستعمال العرفي لا اللفظي فافهم (قوله على  
 المذهب) أي ظاهر الرواية وفي محتقات قاضيان وغيرهما انه ليس بعورة وأيده في شرح المنية  
 بثلاثة أوجه وقال فكذا هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية وكذا أيد في الهداية وقال متي  
 عليه في الهيبة وشرح الجامع افاضيلان اه واعتمدته الشريعة في الامداد (قوله على المذهب)  
 أي من أقوال ثلاثة معجزة ثانیة عورة مطلقا ثالثها عورة خارج الصلاة لا فيها أقول  
 ولم يتعرض لظاهر القدم وفي القهــ متا من الخلاصة اختلاف الروايات في بطن القدم  
 اه وظاهره انه لا خلاف في ظاهره ثم رأيت في مقدمة الحق ابن الهمام المسماة بزيادة

(و) اما جنبها فتبع لها  
 ولو اغمضها لمصلحة ان استترت  
 كما قدرت صحت والا لاعت  
 بعقده أولا على المذهب  
 قال ان صليت صلاة صحيحة  
 فانت حرمة قباه انصت بلا  
 قناع ينجي في الغاء القلبية  
 ووقع العتق كما جرد في  
 الطلاق الدوري (ولاحظة)  
 ولو خفي (جمع بدنها)  
 حتى شرعها النازل في الاصح  
 (خلا الوجه والكفين)  
 فظهر الكف عورة على  
 المذهب (واقدمين) على  
 المحذور

قوله واهذا يقال ظهر  
 الكف أي بالإضافة إلى  
 الكف وجعل بعضهم  
 الاضافة دالة على انه  
 ليس من الكف اذ لو كان  
 من الكف لزم اضافة  
 الجزء الى كاه وفيه نظر لانه  
 يقال رأس زيد ويزيد  
 اه منه

الفقيه قال بعد تصحيح أن انكشف ربيع القدم مانع ولو انكشف ظهر قدمها لم تنقض وعزاه  
 المصنف التمر الثاني في شرحها المسمى اعانة الحقير الى الخلاصة ثم نقل عن الخلاصة عن المحيط  
 ان في باطن القدم روايتين وان الاصح انه عورة ثم قال أقول فاستفد من كلام الخلاصة ان  
 الخلاف انما هو في باطن القدم وأما ظاهره فليس بعورة بخلاف وهذا جزم المصنف بعدم  
 الفساد بانكشفه لكن في كلام العلامة قاسم اشارة الى أن الخلاف ثابت فيه ايضا فانه قال  
 بعد نقله ان الاصح ان انكشف ربيع القدم يمنع الصلاة قال لان ظهر القدم محل الزينة  
 المنهي عن ابدائها قال تعالى ولا يضر بن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن اه كلام المصنف  
 (قوله وصوتها) معطوف على المستثنى يعني انه ليس بعورة ح (قوله على الرابع) عبارة  
 البحر عن الحديث انه الاشبه وفي النهر وهو الذي ينبغي اعتقاده ومقابلته ما في النوازل نفحة  
 المرأة عورة وتعلم القرآن من المرأة أحب قال عليه الصلاة والسلام التسبيح للرجال  
 والتصديق للرجال فلا يحسن ان يسمعها الرجل اه وفي الكافي ولا تلاقي جهر الان صوتها  
 عورة ومضى عليه في المحيط في باب الاذان بحر قال في الفتح وعلى هذا الوكيل اذ اجهرت بالقراءة  
 في الصلاة فسدت كان متعبها واهذا معناه عليه الصلاة والسلام من التسبيح بالصوت لاعلام  
 الامام بسبوه الى التصديق اه وأقره البرهان الحلبي في شرح المنية الكبير وكذا في الامداد  
 ثم نقل عن خط العلامة المسمى ذكر الامام ابو العباس القرطبي في كتابه في السماع ولا يظن  
 من لا فطنة عنده ان اذا قلنا صوت المرأة عورة انما يريد بذلك كلامها لا ذلك ليس بصحيح  
 فانما يجزى الكلام مع النساء الا جانب ومحاورتهن عند الحاجة الى ذلك ولا يجزى ان رفع  
 أصواتهن ولا عطيطها ولا تليهن او عطيطها لما في ذلك من استقالة لرجال اليهن ونحو ذلك  
 الشهوات منهم ومن هذا الميزان تؤذن المرأة اه قالت ويثري الى هذا التعبير النوازل  
 بالنفقة (قوله وذراعها) معطوف على المستثنى ح (قوله على المرجوح) قال في المعراج  
 عن الميسوط وفي الذراع رواية ان الاصح انه عورة اه قال في البحر وصح بعضهم انه عورة  
 في الصلاة لا خارجها والمذهب ما في المتن لانه ظاهر الرواية (قوله ونزع المرأة الخ) أي تنهي  
 عنه وان لم يكن عورة (قوله بل خلوف الفم) أي القصور بها فاموس أو الشهوة والمعنى  
 تمنع من الكشف خلوف أن يرى الرجال وجوها فاقع الفم لانه مع الكشف قد يقع النظر  
 اليها بشهوة (قوله كسه) أي كما يمنع الرجل من مس وجهها وكفه وان أمن الشهوة الخ قال  
 الشارح في الخطر والاباحة وهذا في الشابة أما المهور التي لا تشتهى فلا بأس بها فاحتما ومس  
 يدها ان أمن اه ثم كان المناسب في التعبير ذكر مسه المس بهد مسه النظر بان يقول ولا  
 يجوز النظر اليه بشهوة كسه وان أمن الشهوة الخ لان كلام النظر والمس مما يمنع الرجل  
 عنه والكلام فيما تمنع هي عنه (قوله لانه أغاظ) أي من النظر وهو علة تمنع المس عند أمن  
 الشهوة أي بخلاف النظر فانه عند الأمن لا يمنع ط (قوله ثبت به) أي بالاس المقارن للشهوة  
 بخلاف النظر فغير الفرج الداخل فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقا (قوله ولا يجوز  
 النظر اليه بشهوة) أي الا الحاجة كقاض أو شاهد يحكم أو يشهد عليه الا تحصي الشهادة  
 وكما طيب يريد تكاسها في نظر ولو عن شهوة بنية البينة لا قضاء الشهوة وكذا امره بشرائطه

وصوتها على الرابع  
 وذراعها على المرجوح  
 (ونزع) المرأة الشابة  
 (من كشف الوجه بين  
 رجال) لانه عورة بل  
 (خلوف الفم) كسه وان  
 أمن الشهوة لانه أغاظ  
 ولذا ثبت به حرمة المصاهرة  
 كما يأتي في الخطر (ولا يجوز  
 النظر اليه بشهوة)



مدواهم الى موضع المرض بقدر الضرورة كما سيأتي في الحظر والقيود بالشهوة فيجب جوازه  
 بدونهما لكن سبأ في الحظر تقيده بالضرورة وظاهره **السكر** راحة بلا حاجة داعية قال في  
 الترخاوية وفي شرح السكر في النظر الى وجهه الاجنبية الحرة ليس بحرام ولا مكروه بغير  
 حاجة اه (قوله بشهوة) لم يرتفع سببها هذا والمذكور في المصاهرة انه فيمن ينتشر بالانتشار  
 أو يذاته ان كان موجودا في المرأة والفتى يميل القلب والذي تفيد به عبارة مسكين في الحظر  
 انه يميل القلب مطاقا واهل الانسب هنا اه ط قلت يؤيد ما في القول المعتبر في بيان النظر  
 السيد عبد الغني بيان الشهوة التي هي مناط الحرمة أن يصحرك قلب الانسان ويميل بطبعه  
 الى اللذة وبعثت انتشرت آتته ان كثر ذلك الميلان وعدم الشهوة ان لا يصحرك قلبه الى شيء من  
 ذلك بمنزلة من نظر الى شيء الصبيح الوجه وابقت الحشمة اه وسبأ في تمام الكلام على ذلك في  
 كتاب الحظر والاباحة (قوله كوجه أمره) هو الشاب الذي طر شارب ولم تنبت لحية -  
 قاموس قال في الملقط الفلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا حكمه حكم الرجال وان  
 كان صبيحا حكمه حكم النساء وهو عورة من فرقة الى قدمه قال السيد الامام أبو القاسم يعني  
 لا يحل النظر اليه عن شهوة أو ما انطوى والنظر اليه لا عن شهوة لا بأس به واه - هذا لم يؤمر  
 بالنقاب اه أقول وهذا شامل لمن نبت عذاره بل بعض الفسقة يفضل على الأمر دخالي العذار  
 والظاهر أن طرور الشارب وبلوغه مبلغ الرجال غير قبل هو بيان لغايته وان ابتداءه من  
 حين بلوغه منها تشبه النساء أو لو كان صغيرا لا تشبهت فيه للرجال والمراد من كونه صبيحا ان  
 يكون جيبا لا بحسب طبع الظاهر ولو كان أمورا لان الحسن يختلف باختلاف الطباع  
 رقة فتأمن تشبه وجه المرأة بوجه الأمران حرمة النظر اليه بشهوة أعظم انما لان خشية  
 الفتنة به أعظم من اولانه لا يحل بحال بخلاف المرأة كما قالوا في الزنا والواطئة ولذا بالغ الحنف  
 في التنفير منهم وسوءهم الاتان لاسعة قذارهم نمر عاقل بعضهم قال ابن القطان اجعلوا على  
 انه يحرم النظر الى غير الملتصق بقصد التاذي بالنظر وتقع البصر عساهنه وأجبروا على جوازه  
 بغير قصد اللذة والناظر مع ذلك آمن الفتنة (قوله فانه يحرم الخ) أي بالافاء لانه دليل على المتق  
 لانه اذا حرم مع الشك في وجوده ففي وجوده باقاهل أولى ح (قوله كما اعتد الكمال) أي  
 بناء على ما يظهر من عبارته المنقولة عقب هذا بقوله قال الخ وكان المناسب أن يقول حيث قال  
 (قوله لا عورة للصغير جدا) وكذا الصغيرة كما في السراج فيباح النظر والمس كما في المعراج  
 قال ح وفسره شيخنا بابن أربع فسادونها ولم أدرك ان عزاه اه أقول قد يؤخذ مما في جناز  
 الشر بلاية ونصه واذا لم يبالغ الصغير والصغيرة حد الشهوة بغيره لهما الرجال والنساء وقدره  
 في الأصل بان يكون قبل ان يتكلم اه (قوله ثم فاعظ) قيل المراد أنه يعتبر الدبر وما حوله من  
 الايتين والقبل وما حوله يعني انه يعتبر في عورته ما غاظ من الكبير ويحتمل انه ما قبل ذلك من  
 الخفف فانظر اليه ما عند عدم الاشتباه أخف اليه من النظر بهد واجبر ط (قوله ثم  
 كباغ) أي عورته تكون بعد العشرة كهورة الباقين وفي النظر كان ينبغي اعتبار السبع  
 لأمرها بالصلاة اذا بلغ هذا السن اه ط أقول سبأ في الحظر ان الامة اذا بلغت حد  
 الشهوة لا تعرض على البيع في ازارها - ديد - تما بين السرة والركبة لان ظهورها وبطنها

مطلب  
 في النظر الى وجه الامر  
 كوجه أمره فانه يحرم  
 النظر الى وجهها ووجهه  
 الأمر اذا اشك في الشهوة  
 أما بدونه فباح ولو جلا  
 كما اعتد الكمال قال في  
 النظر منوط بعدم خشية  
 الشهوة مع عدم العورة  
 وفي السراج لا عورة  
 للصغير جدا ثم مادام لم  
 يشته فقبل ودبر ثم نفلط  
 الى عشرتين ثم كباغ وفي  
 الاشياء يدخل على النساء

عورة اه فقد أعطوها حكم البالغ من حين بلوغ حد الشهوة واختلافوا في تقدير حد  
 الشهوة فقبل سبع وقبل تسع وسبأ في باب الامامة تصح عدم اعتباره بالسن بل الاعتبار  
 تصلح للجماع بان تكون ببله ضخمة وهذا هو المناسب باعتباره هنا قد بر (قوله الى خمسة  
 عشر) صوابه خمس عشرة لان المعدود مؤنث مذكور اه ح ولا ينبغي ان الغاية غير داخله  
 والافه وبالغ بالسن فلا يحل له النظر والدخول لانه مكلف كالو بلغ بالاحتمال ولو قبل ذلك  
 (قوله) سبأ في الحظر ان الذميمة كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المرأة وان  
 كل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده كشعر عاتقه وشعر راسه وعظم ذراع  
 حرمته وساقها وركبته وطرف رجليها ودون يديها وان النظر الى ملاءه الاجنبية بشم ونحوه حرام  
 وسبأ في تمام الفتاوى المتعاقبة بذلك هناك (قوله ويمنع الخ) هذا تفصيل ما أجله بقوله وسر  
 عورته ح (قوله حتى انفقادها) منهوب عطف على محذوف أي ويمنع محبة الله - لا حتى  
 انفقادها والحاصل أنه يمنع الصلاة في الابتداء من رزقه في البقاء ح (قوله قد راد اركن)  
 أي بسنته منية قال شارحها وذلك قدر ثلاث تسبيحات اه وكأنه قيد بذلك - لا لاركن على  
 القصر منه لا احتياط والا فالقعود الاخير والقيام المشتغل على القراءة المستوفى أنكر من ذلك  
 ثم ما ذكره الشارح قول أبي يوسف واعتبر محمد أداه الركن حقيقة والاول المختار للاحتياط كما  
 في شرح المنية واحترز عما اذا انكشف ربيع عضو أقل من قدر أداه ركن فلا يفسد اتفاقا  
 لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كالا انكشف القليل في الزمن الكثير وعفا  
 اذا أدى مع الانكشاف ركعا فانه فاقه اتفاقا قال ح واعلم ان هذا التفصيل في الانكشاف  
 الحادث في أثناء الصلاة أما المقارن لابتدائها فانه يمنع انفقادها مطلقا اتفاقا به - ان يكون  
 المكشوف ربيع العضو وكلام الشارح يؤهم ان قوله قدر أداه ركن قيد في منع الانفقاد أيضا  
 اه (قوله بلاصنعه) فلو به فسدت في الحال عندهم فنية قال ح أي وان كان أقل من أداه  
 ركن اه وفي الخاتبة اذا طرح المقتدي في الرجة أمام الامام أو في صف النساء أو مكان نجس  
 أو حولوه عن القبلة أو طرحو ازاره أو سقط عنه ثوبه أو انكشف عورته ففما اذا نعتد  
 ذلك فسدت صلاته وان قل والافان أدى ركعا فكذلك والافان مكث بعد ذلك فسدت في قواهم  
 والافني ظاهرا رواية عن محمد تفسد اه لكن في الخاتبة أيضا ما يدل على عدم اشتراط قوله  
 بلاصنع فانه قال لو تقول الى مكان نجس ان لم يمكث على النجاسة قدر أداه ركن جازت صلاته  
 والافلا وكذا في منية المصل قال وكذا ان رفع نعليه وعلمه ما قدر مانع ان أدى معهما ركعا  
 فسدت وكذا في ذلك في الخلية عن الذخيرة والبدائع وغيره ما تم قال والاشبهه الفساد مع  
 التعمد الاحتاجة كرفع نعليه وظوف الضياع ما لم يؤدركا كافي الخلاصة وتعمد ففما ملة على  
 البحر (قوله على المعتقد) رد على الكرخی حيث قال المانع في الغليظة ما زاد على الدرهم قياسا  
 على النجاسة المغلظة كذا في البحر ح (قوله والغليظة الخ) لا يظهر فرق بينهما وبين الخفيفة  
 الا من حيث ان حرمة النظر اليه أشد وفي الظاهر به حكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ  
 فالورأى غير مكشوف الركبة يشكر عليه برفق ولا يذره ان الخ في الفخذ ينعف ولا يضربه ان  
 بلج وفي السواة يؤنبه على ذلك ان الخ اه قال في البحر وهو يفيد - ان السجل مسلم التعمير

الى خمسة عشر سنة - ح  
 (ويمنع) - حتى انفقادها  
 (كشعر ربيع عضو) قدر  
 أداه ركن بلاصنعه (من)  
 عورة (غليظة او خفيفة)  
 على المعتقد (والغليظة قبل  
 ودبر وما حولها والخفيفة



بالضرب فانه لم يقيد بالقاضي (قوله ما عدا ذلك) افرادهم لاشارة وانهم دالوا بالشار اليه  
 يتاويل المذکور (قوله) «أعضاء عورة الرجل غمانية الاول المذكور وماحوله الثاني  
 الاثنيان وماحولهما الثالث الدبر وماحوله الرابع والخامس الاثنيان السادس والسابع  
 الفخذان مع الركبتين الثامن ما بين السرة الى العانة مع ما يحاذي ذلك من الجنبين والظهر  
 والبطن» وفي الامة غمانية أيضا الفخذان مع الركبتين والاثنيان والقبيل مع ماحوله والدبر  
 كذلك والبطن والظهر مع ما يليه من الجنبين وفي الحرة هذه الغمانية ويزاد فيها ستة عشر  
 المساقان مع الكعبين والاثنيان المكسران والاذنان والعقدان مع المرفقين والذراعان  
 مع الرغفين والصدور والرأس والشعر والعنق وظهور الكعبين وينبغي أن يراعى أيضا  
 المكنتان ولا يجعلان مع الظهر عضو واحد بل ليل انهم جعلوا ظهور الامة عورة دون كتفها  
 وكذلك بطن القدمين عورة في رواية أي وهي الاصح كما قدمناه عن اعانة الفقير لانه نصف فتم  
 غمانية وعشرين كذا حره ح قلت وقد مناعنا عن الترخاينة ان صدر الامة وثديي عورة  
 وقد مناعنا أيضا عن القنينة ان جنبها عورة مستقلة على أحد قواين وعليه فتراد الامة خمسة على  
 الغمانية المسارة فتصير أعضاءها ثلاثة عشر والله تعالى أعلم (قوله بالاجزاء) المراد به المكسور  
 المصطلح عليه في الحساب وهي النصف والربع والثالث الخ مناه انكشف عن نخذه من موضع  
 وعن ذلك الفخذ من موضع آخر يجمع الثمن الى الثمن بابا فيكون ربعه اربعين ولو انكشف  
 عن من موضع من نخذه ونصف عن ذلك الفخذ من موضع آخر لا ينعج ح (قوله والا  
 فيما قدر) أي المساحة فان بلغ المجموع بالمساحة ربع أدناها أي أدنى الأعضاء المنكشف  
 بعضهم اكملوا انكشف نصف عن الفخذ ونصف عن الأذن من المرافقة فان مجموعهم بالمساحة أكثر  
 من ربع الأذن التي هي أدنى العضوين المنكشفين وهذا التفصيل ذكره ابن مالك في شرح الجمع  
 موافقا لما في الزيادة وقوله في البحر انه تفصيل لادليل عليه ممنوع كما حقه في النهر ح قلت  
 وعلى هذا التفصيل أعني اعتبار ربع أدنى الأعضاء المنكشفة لاربع مجموعها منى في القنينة  
 والحامية وشرح الوهبانية والامداد وشرح زاد الفقير لانه نصف خلافا للزبلي وان تبهره في  
 الفتح والبحر فدر وقد أوضحنا ذلك فيما علقناه على البحر (قوله عن غيره) أي عن رؤية غيره  
 من الجوانب لامن الأسفل وقوله ولو كأي ولو كانت الرؤية حكمية كأي المكان المظلم أو  
 المكان الخالي فان العورة فيها مرتبة ككافة شترط سترها فيه ولا يصح كون الماء في ولو كان  
 الشتر ككأنه يصير المعنى يشترط ستر العورة ولو كان ذلك الشتر المشروط حكما وإذا ستر العورة  
 في الظلمة بنوب كان ذلك ستر حقيقة وحكما لا في حكم الشرع فقط فانهم (قوله به يفتي) لانه  
 روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا تنقض صلاته كافي المنية وغيره (قوله فلوراها من  
 زيقه) أي ولو ككأن كان بحيث لو نظر رآها كافي البحر وزيق القميص بالكسر ما أحاط  
 بالعتق منه فاموص (قوله وان كره) لقوله في السراج فعليه أن يزول لما روى عن سالم بن  
 الاكوع قال قلت يا رسول الله أصلي في قميص واحد فقال زده عليك ولو بشوكه بجر ومقاده  
 الوجوب المستلزم تركه لا كراهة ولا ينافي ما مر من نصها على انها لا تنقض فمكان هذا هو  
 المختار كافي شرح المنية وغنامه فيما علقناه على البحر (قوله لا يصف ما تحته) بان لا يرى منه

ما عدا ذلك من الرجل  
 والمرأة وتجب مع الاجزاء  
 لوني عضو واحد والا  
 فبالقدر فان باع ربع  
 أدناها كاذن منع (والشرط  
 سترها عن غيره ولو ككأن  
 ككأن ظلم لا) سترها  
 (عن نفسه) به يفتي فلو  
 رآها من زيقه لم تنقض  
 وان كره (وعادم ستر)  
 لا يصف ما تحته

لون البشرة احمر اذا عن الرقيق ونحو الزجاج (قوله ولا يضر اتصافه) أي بالالفة مثلا وقوله  
 وتشككه من عطف المسبب على السبب وعبارة شرح المنية أمالو كان غلظا لا يرى منه لون  
 البشرة الا انه التصق بالعضو وتشكل بشككه فصارت شكل العضو من ثيابا فينبغي أن لا يمنع جواز  
 الصلاة لحصول الستر اه قال ط وانظر هل يحرم النظر الى ذلك التشكل مطلقا أو حيث  
 وجدت الشهوة اه قلت فتكلم على ذلك في كتاب الحظر والذي يظهر من كلامهم هم هذا وهو  
 الاول (قوله ولو حبرا) فمهم الساتر قال في الامداد لان فرض الستر أقوى من منع ايسر  
 الحرير في هذه الحالة (قوله أو ماء كدرا) أي بحيث لا ترى منه العورة (قوله ان وجد غيره) قيد  
 في عدم اجزاء الستر بالصافي ومفهوما انه ان لم يجد غيره وجب الستر به وكأنه لان فيه تفتيل  
 الانكشاف اه ح قلت ومفهوما أيضا كما اقتضاه سياق الكلام في عدم الساتر أنه لا يجوز  
 في الماء الكدر اذا وجد ساترا مع ان كلام السراج والبحر يفيد الجواز مطلقا ثم رأيت  
 صاحب النور صرح بذلك حيث قال ان الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بان له قوبا اذا العدم له  
 يستوى في حقه الصافي وغيره اه لكن قوله يستوى فيه الصافي وغيره فيه نظر لانه اذا جاز  
 الستر بالماء الكدر مع القدرة على ساتر غيره صار ساترا حقيقة فيتمتع عند المجز عن ساتر غيره  
 لان الماء الصافي غير ساتر والابراز عند عدم المجز هذا ذكر في البحر أنه لا يصح تصوير الصلاة  
 في الماء الا في صلاة الجنائز وعلا في التهرباته اذا كان له قوب وصل في الماء الكدر لا يجوز له  
 الايمان لفرض أي قدرته على ان يصل في خارج الماء بالثوب بر كوع وجودا لكن قال الشيخ  
 اسمعيل ولى في الكلامين نظرا لما كان تصوير ركوعه وسجوده في الماء الكدر بحيث لا يظهر  
 من بدنه شيء اذا سجد منافذة بل ما ينفذ الغطاس في استخراج الغريق ابلغ من ذلك اه أقول  
 ان فرض امكان ذلك فقد يقال لا يفي ذلك ساتر الا انه حين سجوده وارتفاع الماء فوقه لا يصح  
 مسنورا ويصير كالمصلي عريا فانفتحت خيمة مستورة الجوانب كلها أو في مكان مظلم أو كالدخول  
 في كبس مثلا وصل في فيه فان الظاهر أنه لا تصح صلاته بخلاف ما لو أخرج رأسه من الكبس  
 وصل لانه يصير مسنورا كالوقوف في الماء الكدر ورأسه خارج وصل على الجنائز ثم رأيت في  
 الحاوي الزاهدي من كتاب الكراهية والاستحسان مانعه والمرضى اذا لم يخرج رأسه من  
 اللعاف لا يجوز صلاته لانه كاهاري اه أي اذا وصل تحت اللعاف وهو مكشوف العورة  
 بالاعمال لا تصح لانه غير مسنور العورة وهذا يؤيد ما بحثناه في مسئلة الكبس والله الحمد  
 والحاصل أن الشترط هو ستر عورة المصلي لاستتدات المصلي فن اختفى في ظلمة أو خيمة  
 وهو عريان فذاته مستورة وعورته مكشوفة وذلك لا يسمى ساترا ومنه لو غطس في ماء كدر  
 فنام (قوله وهل تكفيه الظلمة الخ) لا يظهر لهذا الكلام مرة لانه حيث فقد الساتر وصل  
 كيف كان أي في ظلمة أو في ضوءه لعل مراده ما ذكره في البحر وعبارته والافضل ان يصل قاعدا  
 بيتا أو صحرا في ليل أو نهار قال ومن المشايخ من خصه بالتمارا ما بالليل فيصلي قاعدا لان ظلمة  
 الليل تستر عورته وروايته لا عبرة بهم او يد بالفرق بين حالة الاختيار والاضطرار اه ط (قوله  
 في جمع الانهر) هو شرح الملتقى لشخص زاده ح (قوله كافي الصلاة) كذا قاله في منية المصلي

ولا يضر اتصافه وتشككه  
 ولو حبرا أو طينيا يفي الى  
 تمام صلاته أو ماء كدرا لا  
 صافيا ان وجد غيره وهل  
 تكفيه الظلمة في جمع الانهر  
 بحثنا نعم في الاضطراب  
 لا الاختيار (بصل قاعدا)  
 كافي الصلاة



قال في البصر فعمله يختلف في الرجل والمرأة فهو يفتش وهي تنورك (قوله وقيل ما درج عليه) أي ويضع يديه على عورته الغليظة والاولى الاولى لانها اكثر ستره مع ما في هذا من مد الرجلين الى القبلة بغير وحيلة لكن في شرح النية الكبير ان الثاني اول لزيادة الستر فيه وهو المذكور في شروح الهداية وغيرها اه قلته هو الصواب لان من جعل مقعدته على رجله كافي تشم - الصلاة تظهر عورته الغليظة حالة الائمة للركوع والصجود اكثر عن جعل مقعدته على الارض كما هو محسوس مشاهد ولو جلس متر بها يظهر منه القبل فلذا اغتفر وادبر رجله نحو القبلة فلا جرم انه مشى عليه شراح الهداية وغيرهم كصاحب الذخيرة والسراج والدرر واليدين ونور الايضاح والاختلاف في الاولوية كما لا يخفى ونسبه عليه في النهر (قوله وقامعاً بآيائه) كذا في القه - تناف عن الزاهد في قوله في البحر عن ملتقى البصائر وقال وظاهر الهداية انه لا يجوز نهد كرهه - نحو ورقة بخارج ما في الهداية والبحث اخذ من الحلبة فراجع - وقال في البصر ايضا وينبغي ان يكون هذا دون الرابع في الفضل أي دون القيام ركوع وسجود للاختلاف في صفة وان كان ستر العورة في الرابع أكثر اه قلت فكان الاولى للشراح تاخير عن الرابع ليكون الذي في الاربعة على وفق الترتيب في الفضلية (قوله لان السراج الخ) أي لانه فرض في الصلاة وخارجها والاركان فرائض الصلاة لا غير وقد أتى بيدها وانما جاز القيام لانه وان ترك فرض السجدة فقد كمل الاركان الثلاثة بدائع وأراد بالاركان الثلاثة القيام والركوع والصجود وظاهره انه لا يجوز الائمة فاقما لان فيه ترك فرض السجدة ببلات كميل للثلاثة ومن هنا شاتر جمع صاحب البصر والحلية لظاهر ما مر عن الهداية (قوله ولو أبيع له ثوب الخ) في النازخاتية ولو كان بحضرته من له ثوب يساهل فان لم يعطه صلى عريانا ولو وجد في خلال صلاته ثوبا استقبل اه وظاهر لزوم السجدة ان كان ينبغي تقييده بما اذا غلب على ظنه عدم المنع كافي التيمم (قوله هو الاظهر) كذا في شرح المقبية الصغير وقد مرنا في التيمم عن القه وغيره انه لو وعد بثلث ثوب يستحب له التاخير ما لم يحضف قوت الوقت عند مواعده ما يجب وان خاف فوته كالموعد بالماء فانه ينتظر اتفاقا وقد مرنا ان ظاهر كلامهم ترجيح قول الامام وبه جزم في النية وتقدم ايضا انه يندب لراعي الماء ان يؤخر الى آخر الوقت المستحب (قوله كراعي ماء) أي كمن رجا حصول الماء فانه يندب له ان يؤخر الى آخر الوقت المستحب كما مر في التيمم وهذا انتظير لا قياس حتى يرد أن الظاهر قياس مسئلة الثوب على الماء الموعود فيجب الانتظار وان فات الوقت فافهم - (قوله وثوب ومكان) فانه اذا جاز وجود الثوب يؤخر ما لم يحضف قوت الوقت كظاهرة المكان فنية أي كذا اذا كان محبوسا في مكان محبس ويرجو رجاءه بالخروج منه فانه يؤخر ما لم يحضف القوت والظاهر ان هذا التاخير مستحب أيضا كظواهر المسألة (قوله ينبغي ذلك) أي قياسا على الماء والبحث لغيره وتبعه في النهر وقال وليذكره وأقول قد مرنا المسئلة منقولة عن السراج وان فيها قولين وفي تيمم مواجب الرحمن ويجب ان يشتري الماء والثوب بمثل الثمن ان فضل عن نفقته لزيادة غير فاحش وقه الحمد (قوله ليس بأصل الخ) أي ليس بأصل النجاسة وانما المراد ما نجاسته

وقيل ما درج عليه (ومعها)  
بركوع وسجود وهو  
أفضل من صلاته) فاعدا  
يركع ويسجد (فأما)  
بأجله أو (بركوع وسجود)  
لان السجدة أهم من أداء  
الاركان (ولو أبيع له ثوب)  
ولو باعارة (ثبت قدرته)  
هو الأصح ولو وعد به ينتظر  
ما لم يحضف قوت الوقت هو  
الاظهر وكراعي ما هو ثوب  
وطهارة مكان وهل يلزمه  
الشراء بمنزلة - له ينبغي  
ذلك (ولو وجد ما) أي سائرا  
(كأنه نجس) ليس بأصل  
بكله ميتة لم يدفع

قوله ومكان هكذا ضبطه  
والذي في نسخ الشراح  
وطهارة مكان وهو أظهر  
بأصل اه معقده

عارضه كالبول والدم كافي النهر لكن في كون جلد الميتة نجس الاصل نظر لان نجاسته عارضة بالموت تامل (قوله فانه لا يستر به فيها) لان نجاسته أغلظ لعدم زوالها بالماء بصر (قوله بل خارجها) ظاهره وجوب السجدة حيث لم يجد غيره وقد مر أول الباب أن له ليس ثوب نجس في غير صلاة (قوله ندب صلاة فيه) أي بالقيام والركوع والصجود ح (قوله وجاز الائمة كما مر) أي عاريا بان فعل احده في الصور الاربع السابقة ولو قال وجاز ان يستره كالمراحم كان أولى ط أي لان بعض تلك الصور لا يستر فيها (قوله واستحبته في الامرار) لكن نازعه في الفتح (قوله اذا رجع كالكل) أي يقوم مقامه في مواضع كافي حاق المحرم بربع رأسه وكافي كشف العورة (قوله وهذا اذا لم يجد الخ) فان وجد في الصورتين وجب استتمه كافي البصر (قوله فيصنع من ليس أقل فويه نجاسة) تبع فيه صاحب النهر وليس على اطلاقه لما في الحلبة ان كانت النجاسة في كل منهما أغلظ فقلوا ان لم تبلغ في كل منهما الركوع تغير والمستحب الصلاة في أقلهما النجاسة وان بلغت الركوع في أحدهما فقط فعين الآخر وان زاد عليه في كل منهما ما ولم تبلغ الثلاثة أربعين فغيره وان بلغته في أحدهما واستوعبت الاخرتين ماربعة طاهر وان كانت النجاسة خفيفة لم أده ومقتضى الضريح على ما مر أن يتغير ما لم تزد في أحدهما على ثلاثة أرباعه أو تسع وعشرين ما لم تزد في أحدهما طاهر اه وذكر نحوه ح عن الهندية والزبلي والطلاصة (قوله يلبس) أي يفعل احدهما غير عين لا فعلهما معا (قوله فان تساوى أي من حيث المنع من الصلاة بالمرجع معتبر وان لم يستوفى في قد والنجاسة وقوله أو اختلافا أي بان كان ما في أحدهما مانعا دون ما في الآخر أو كان ما في كل منهما مانعا لكن وجد في أحدهما ما يرجع بقيه مقام الكل كطهارة الركوع أو نجاسته وبهذا التقرير ينطبق الضابط على ما ذكرناه من الفروع فاذا كانت النجاسة في كل منهما ما أكثر من قدر الدرهم لكن لم تبلغ الركوع يتغير وان كانت في أحدهما أكثر من الاخر أو في المنع بالمرجع بخلاف ما اذا بلغت ربع أحدهما التراجع باتمامه الركوع مقام الكل وتقرير الباقي ظاهر مما قلنا فافهم (قوله اختار الاخت) نظيره يرجح لو وجد سائل بوجهه والافاقه صلى فاعدا ومعه الان ترك السجود أحسن من الصلاة مع الحدث لجواز تركه اختيارا في التنفل على الهداية زبلي (قوله لانه لما سقط الخ) الاولى التعليل بقوله عليه الصلاة والسلام لا تصلح حائض بغير قناع لان تعليله بهم ان كل ما سقط ستره بذور الرق كالكثفين والساقين يسقط بالصبول ليس كذلك أفاده ح تامل وفي أحكام الصغار للاسترواق وجواز صلاة الصغرة بغير قناع استقصان لانه لا خطاب مع الصبا والاحسن أن تصلح بقناع لانها تؤمر بالصلاة للتعقود وتؤمر على وجه يجوز أدائها بعد البلوغ ثم قال المراجعة اذا وصلت بغير قناع لا تؤمر بالاعادة استقصاها وان مات بغير وضوء أو لم يصب أو لم يأت بنية تعبد في كل موضع تعبد بالبالغة الصلاة فهي تعبد على سبيل الاعتماد اه (قوله لا يجب) لان ما دون الركوع لا يعطى له حكم الكل والستر أفضل تقلد الانكشاف زبلي ومثله في الحلبة من المحيط والخلاصة والكافي (قوله زاد الحلبي) أي في شرعه الصغير ح (قوله مطلقا) أي سواء كان بستر الركوع أو الأقل ط (قوله فتأمل) أشار الى انه كان الجواب بعمل الكلام الكمال على غير رأسه لانه أخف بدليل صحة صلاة

(فانه لا يستر به فيها) اتفاقا  
بل خارجها ذكره الواني  
(أو أقل من ربعه طاهر)  
ندب صلاة فيه (وإن جاز)  
الائمة كما مر وحتم محمدا  
ليس به واستحبته في  
الامرار وبه قالت الثلاثة  
(ولو) كان (ربعه طاهرا)  
صلى فيه حقا) اذ الأربع  
كالكل وهذا اذا لم يجد  
ما يزيل به النجاسة أو  
يقطعها فبغيره ليس أقل  
فويه نجاسة والضابط أن  
من ابتلى يلبس فان  
تساوى واخبر وان اختلفا  
اختار الاخت (ولو)  
وجدت) الحرة البالغة  
(سائر اربعة) بغيره مع ربع  
رأسه ما يجب - (نهما) ولو  
تركت - ستر رأسه اعادت  
بخلاف المراجعة لانه لما  
سقط بذور الرق فيه ستر  
الصبا أولى (ولو) كان بستر  
(أقل من ربع الرأس لا)  
يجب بل يندب لكن قوله  
(ولو وجد) المكلف  
(ما يستر به بعض العورة)  
وجب استتمه (ذكره  
الكال زاد الحلبي) وان قل  
بقتضى وجوبه مطلقا  
تأمل



المراعاة مع كشف الرأس دون غيره أفاده ح أقول والاحسن الجواب يجعل ال في العود  
 على جنس الأفراد لجنس الاجزاء أي اذا وجد ما يستمر به من أفراد العورة بان كان يستمر  
 أصغرها كالقبيل أو الدبر دون أكبرها وجب استتمه بالبدائل قوله بعده وبسـ ترا قبل والدبر  
 الخ وقوله في المعراج ولو وجد ما يستمر به بعض العورة ستر القبيل والدبر بالاتفاق اه وهو  
 معنى ما في البحر عن المبتنى ان كان عنده قطعة يستمر بها أصغر العورات فسدت والا فلا اه  
 وحديثه فلا منافاة بين كلامهم اذ ليس فيه على هذا الحل ما يقتضي وجوب ستر ما دون ربيع  
 عضون العورة حـ في يخالف ما قدمناه عن الزبلي والمحيط والخلاصة والكافي من أن ما  
 دون الربع لا يغطي له حكم السكك وأما قول الحلبي وان قل فصناج القبيل والافلا يعارض  
 كلام أغمة المذهب اللهم الا أن يراد ما يستمر عضوا كاملا كالدبر مثلا والافلو وجبت المرأة ما  
 يستمر ما بين السرة والركبة وعندها خرقه قدر الظفر مثلا بعد كل البعد الزامها بالستر بها  
 هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم (قوله وقيل القبيل) لانه يستقبل به القبلة ولانه لا يستمر  
 بغيره والدبر يستمر بالابيتين بحر عن السراج (قوله والتعليل) اي للقول الاول بانه أغش  
 الخ وهو مراد صاحب النهر بقوله والتعليل الثاني لان ما ذكره الشارح اولاد كره في النهر  
 ثانيا فانهم (قوله بالابية) عبارة النهر فاعدا بالابية (قوله تعين ستر القبيل) لعدم العلة وهي  
 زيادة الغش في الركوع والسجود أقول وهذا انما يظهر لو قدمنا ما لو قدمنا ما ارجله  
 اي القبلة أو قدمنا كالمتمم كما مشى عليه فيما مر به من ستر الدبر لانه يمكنه جعل المذكر  
 والخصيتين تحت الفضلين وأما الدبر فانه يكشف حالة الابية فيتمتع به من ستره تامل (قوله ثم  
 نخذه) بالنصب عطف على قول المتن القبيل والدبر وعبارة شرح المنية وبقدم في السراج  
 أغلظ كالمؤتمن ثم الفضل ثم الركبة وفي المرأة بعد الفضل البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي  
 على السواء اه وأفاده قوله كالمؤتمن ان ستر نحو الابية والعانة مثله ما في عدمه على  
 الفضل فانهم (قوله أو بقلها) كذا في شرح المنية والظاهر تقييده بما يقلها عن الدرهم أو  
 عن ربع النوب والافلو كانت أكثر من الدرهم ودون الربع واذا قلها اتبني أكثر من الدرهم  
 لا يجب التقليل لما مر عن الحلبي وغيره ان له قوله فان لم تبلغ نجاسة كل ربيع بخير فتدبر  
 (قوله لبعده مـ لا) صرح به في السراج وأشار به الى أن عدم الوجود يكون حقيقة  
 وحكما (قوله أو له طش) أي خوفه حالا أو مالا على نفسه أو على من تلزمه موته فانه  
 لا يلزمه إزالة تلك النجاسة شرح المنية ومثله خوف العدو وعدم وجود غنمه ونحو ذلك  
 كافي الاحكام عن البرجندى (قوله مـ لا مـ أو عاريا) أي ان كان الطاهر أقل من  
 ربع النوب والافلو كانت أكثر من الدرهم ودون الربع واذا قلها اتبني أكثر من الدرهم  
 وان بقي الوقت فهو سنانى (قوله وينبني) البعث صاحب الحلبة وقال واهلهم لم  
 يذكروها هنالاه لم يبعثوا في التيمم وتبعه في البحر وغيره فانهم (قوله عن مزيل) أي  
 للنجاسة في مـ ثلثنا وقوله وعن ستر أي للعورة في المسئلة التي قبلها (قوله كما مر)  
 اي تطهير ما مر في باب التيمم مما ذكره من التفصيل في عدم القدرة على المسافة فـ  
 (قوله ثم هذا للمسافر) الاولى أن يقول وقيدنا بالمسافر وكأنه يشير به هذا الى

(ويستقبل القبيل والدبر)  
 أولا فان وجد ما يستمر  
 أحدهما) قيل (بستر الدبر)  
 لانه أغش في الركوع  
 والسجود وقيل القبيل  
 كما هو في البحر لا ترجح  
 وفي النهر الظاهر ان  
 التلافي في الاولوية  
 والتعليل بقيد أنه لو صلى  
 بالابية تعين ستر القبيل ثم  
 نخذه ثم بطن المرأة وظهورها  
 ثم الركبة ثم الباقي على  
 السواء (واذا لم يجد)  
 المكلف المسافر (ما يزال  
 به نجاسته) أو بقلها بعده  
 مـ لا أو له طش (مـ لا  
 معها) أو عاريا (ولا إعادة  
 عليه) وينبغي لزومها  
 لو اجتز عن مزيل وعن  
 ستر بقول العباد كما مر  
 في التيمم ثم هذا للمسافر

ما في شرح المنية من أن التيمم باليسار باعبار الغالب اذا لفرق بينه وبين غيره (قوله لان  
 للمقيم الخ) اسم أن ضمير الشأن محذوف وللمقيم يتعلق يشترط والجملة خبر أن وضعية يملكه  
 للستر وعبارة القهستاني هكذا والتيمم باليسار لان للمقيم اشتراط طهارة ما يستمر العورة  
 وان لم يملكه كافي النظم وغيره اه ح قلت فاسقط الشارح لفظ طهارة وحاصل المعنى انه  
 لا تصح صلاة المقيم بستر نجس وان لم يملك الطاهر بناء على أن المقيم لا يفتق بجزمه عن الماء  
 أو غيره من المائعات الزيلة لان المصير ونحوه مظنة وجود ذلك ولا يجوز له التيمم في المصير  
 لكن هذا قولهم ما هو المتيقن به قوله حيث تحقق الهجر كما مر ومقتضاه أن يكون هنا كذلك فانهم  
 (قوله بالاجماع) أي لا بقوله تعالى وما أمروا الا بعبادة الله مخلصين له الدين فان المراد بالعبادة  
 هنا التوحيد ولا بعبادة غيره الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات لان المراد نواهيها ولا تعرض  
 فيه للصلاة وتعامه في ح (قوله وهي الارادة) النية لغة العزم والعزم هو الارادة الجازمة  
 القاطنة والارادة صفة توجب تخصيص من المفعول بوقت وحال دون غيره ما أي ترجع أـ  
 المستويين وتخصيصه بوقت وحال أي كيفية وحالة مخصوصة وبعدم أن النية ليست مطلق  
 الارادة بل هي الارادة الجازمة (قوله المرجحة) نعمت للارادة قصدية تفسيرها ح (قوله  
 أي ارادة الصلاة الخ) لما عرف مطلق النية بين المعنى المراد به الذي هو من شروط الصلاة  
 والا فالنية مـ بخاصة بالصلاة قال ط والمراد بقوله على الخلوص الاخلاص لله تعالى على  
 معنى انه لا يشرك معه مـ غيره في العبادة اه أقول هذا هو فهم انما الاتصاف مع الرياء مع أن  
 الاخلاص شرط للثواب لا لصحة كما سألني في القروع انه لو قيل لشخص صل الظهر والندبار  
 فـ لي بهذه النية ينبغي أن يجزيه وأنه لا رياء في القرائن في حق سـ قوط الواجب فهو هذا  
 يقتضي صحة الشرع مع عدم الاخلاص فليتأمل ثم رأيت المحوى في حواشي الاشياء  
 اعترضه بقوله فيه ان هذا الغياب يستقيم في عبادة بترتب عليها قواب لا المنيان المقرب عليها  
 عقاب اه (قوله لا مطلق العلم الخ) أي ليست النية مطلق العلم بل بالنوى أي سواء كان مع  
 قصد واردة جازمة أو لاوه مـ اذ رد على ما عن محمد بن سنان من انه اذا علم عند الشرع أي صلاة  
 بـ لي فهو هذا القدرة وكذا في الصوم كما أرفعه في الدرر قال في الاحكام لكن في المفتاح  
 وشرح ابن مالك ان من ادلك القائل أن من قصد الصلاة علم انه اظهر أو عصر أو نفل أو قضاء  
 يكون ذلك نية فلا يحتاج الى نية أخرى للتعين اذا وصلها بالضرورة وفيما أورد لم يوجد قدس  
 الى الكفر وهذا القائل لم يدع أن مطلق العلم بشي يكون نية فلا يرد عليه الاعتراض اه قلت  
 وحاصله أن النية التي هي الارادة الجازمة لما كانت لا تحقق الا بصور المراد وعلمه وكان ذلك  
 شرط لصحة ما شرعوا ولازمها لغة اقتصر عليه (قوله والمعتبر منع اعمل القاب) أي أن الشرط  
 الذي تحقق به النية وباعتبار ما شرع العلم بالشئ بداهة الثاني ذلك العلم عن الارادة الجازمة  
 لا مطلق العلم ولا بمجرد القول بالان والحاصل أن معنى النية المعتبر في الشرع هو العلم  
 المذكور وهذا معنى ما نقل عن ابن سنانة كالمقدم وأما قولهم لا يصح تفسير النية بالعلم فالمراد به  
 مطلق العلم الخالي عن قصد بقربة الاعتراض المار فانهم لكن في جملة العلم من أعمال  
 القلب مـ لانه لان العلم من الكيفيات النفسانية كما حقق في موضعه (قوله ان خالف القلب)

بجدة  
 النية  
 لان للمقيم بشرط طهارة  
 السائر وان لم يملكه فهو سنانى  
 (و) الخلاء من (النية)  
 بالاجماع (وهي الارادة)  
 المرجحة لاحد المتساويين  
 أي ارادة الصلاة لله تعالى  
 على الخلوص (لا) مطلق  
 (العلم) في الاصح الا ترى  
 أن من علم الكفر لا يكفر  
 ولو نواه يكفر (والمعتبر منع اعمل  
 القاب الا لازم للارادة)  
 فلا عبرة لذلك بالان ان  
 خالف القلب لانه كالم لا نية  
 الا اذا هجر عن احضاره  
 اهموم اصابعه



فلو قصد الظهور وفاقا بالعصر وهو البراءة كافي الزاوية فاستأنى (قوله فيكفيه الانسان)  
 أي بدلا من النية واعتزله في الحلية بأنه يلزم عليه نصب الابدال بالرأى لانه اذا سقط الشرط  
 للجزء قد سقط الى بدل كافي التيمم أو لا بدل كستر العوزة وقد سقط الشرط كافي العجز  
 عن الطهورين فثبتت أحدهما في الاحتمالات لانه من دليل وأين هو هنا فلا يجوز اه  
 موهما وأقره في البحر ويؤيده ما سببه في الفصل الثاني من أن العجز عن النطق لا يلزمه  
 ضربك لسانك للتكبير أو القراءة في الصحيح لانه لا يلزم غيره الابدال اه  
 وأجاب المحوى بأنه صار أصلا لا بدلا وأقول نصب الأصل أبلغ من البدل فلا يجوز بالرأى  
 بالاولى ولا يبعد القول بسقوط الاداء عن وصول الى هذه الحالة فان من لا يمكنه معرفة أى  
 صلاة يصلي بمنزلة الجنون وميز كالمصنف في باب صلاة المريض أنه لو اشتبه على المريض أعداد  
 الركعات أو السجدة انعماس بطه لا يلزمه الاداء (قوله أن يعلم عند الارادة الخ) قال الزياهي  
 وأدناه أن يصير بحيث لو سئل عما يمكنه أن يصير من غير فكر اه واعتزله في البحر بان هذا  
 قول ابن سبويه ومقتضاه لزوم الاستحضار في أثناء الصلاة وعند الشروع والمذهب جوازها  
 بنية مقدمة بشرط المتقدم وان لم يقدّر على الجواب بلا تفكير اه أقول أنت خير مما  
 قدمناه بان قول ابن سبويه لزوم الاستحضار عند الشروع وليس في كلام الزياهي اشتراط ذلك  
 بل هو بيان لادنى العلم المعترف في النية اللازم لها سواء تقدمت أو تأخرت الشروع ولقد فقه  
 التوهم قال الشارح عند الادارة أى النية ثم رأيت طنبه على ذلك (قوله وتكون بافظ  
 الماضي) مثل نويت صلاة كذا (قوله لانه) أى الماضي (قوله في الانشآت) كالمعقود  
 والفسوخ ط (قوله ونصح بالحال) أى المضارع المنوي به الحال مثل أصلى صلاة كذا  
 (قوله وقيل سنة) عزاء في الصفة والاختيار الى محدود مصرح في البدائع بأنه لم يذكره محمدي  
 الصلاة بل في الحج فلو الصلاة على الحج واعتزله في الحلية بما ذكره جماعة من مشايخنا  
 من أن الحج لما كان مما يعتد به في العوارض والموانع ويحصل بأفعال شاقة استحب فيه  
 طلب التيسير والتسهيل ولم يشترع مثله في الصلاة لان وقتها يبرأه فها صرح في نفي قياس  
 الصلاة على الحج اه وأقره في البحر وغيره (قوله بمعنى الخ) أشار به للاعتراض على المصنف  
 بأن معنى القوانين واحد هي مستحبا باعتبار أنه أحبه عاينا أو فاسدة باعتبار أنه طريقة  
 حسنة لهم لا طريقة للنبي صلى الله عليه وسلم كما حرمه في البحر (قوله اذ لم ينقل الخ) في الفتح  
 عن بعض الحفاظ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول  
 عند الاقتتاح أصلى كذا أو لا من أحد من الصحابة والتابعين زاد في الحلية ولا عن الأئمة الاربع  
 بل المنقول أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة تكبّر (قوله بل قبل بدعة) نقل في الفتح  
 وقال في الحلية ولعل الاشبه أنه بدعة حسنة عند جمع العزيمة لان الانسان قد يفتاب عليه  
 تفرق خاطره وقد استفاض ظهوره والى به في كثير من الاعصار في عامة الامصار فلا جرم أنه  
 ذهب في المذهب والهداية والكافي الى انه ان فعله ليجمع عزيمته قلبه فحينئذ فاقبل انه  
 يكره اه (قوله وفي المحيط بقول الخ) هذا مقابل قوله ويكون بافظ الماضي الخ وأشار  
 بقوله كما ينبغي في الحج أى من انه يقول فيه اللهم اني اريد الحج فيسره الى وتقبله من الى ان

فيكفيه الانسان مجتبي (وهو)  
 أى عمل القاب (ان يعلم)  
 عند الارادة (بداهة) بلا  
 تأمل (أى صلاة يصلى)  
 فلو لم يعلم الابتاه لم يجوز  
 (والناظر) عند الارادة  
 (بم استحب) هو المختار  
 وتكون بافظ الماضي ولو  
 فارسا لانه الاغلب في  
 الانشآت ونصح بالحال  
 قهستاني (وقيل سنة)  
 يعني احبه السلف أو منه  
 لما ذكرنا اذ لم ينقل عن المصطفى  
 ولا الصحابة ولا التابعين بل  
 قبل بدعة وفي المحيط يقول  
 اللهم اني اريد أن أصلى صلاة  
 كذا فيسره الى وتقبلها  
 مني وسجدي في الحج (وجاز)  
 تقديمها على التكبير

ذلك مقبوس عليه وفيه معات وقال في الحلية ولو سلم أن ذلك يشهد بمقامه في الصلاة فاعلمنا  
 يفيد كونها بهذا اللفظ لا بصورتها أو أقوى كما عليه عامة المتألفين بها ما بين عامي وغيره اه  
 وحاصله أنه خلاف المستفيض فلا يقبل (قوله ولو قبل الوقت) ذكر في الحلية عن ابن هبيرة  
 أنه قال أبو حنيفة واحد يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت وقبل التكبير ما لم  
 يقطعهما به اه ثم قال ولم أقف على التصريح بأشترط الوقت وهو انصح مشكل فان  
 المذهب أن النية بشرط لا يشترط مقارنتها فلا يضرب احكامها قبل الوقت واستصحابها الى وقت  
 الشروع بعد دخوله كغيرها من الشروط اه وتبعه في البحر والنهر أقول ان كان المراد  
 باستصحابها عدم عزو بها عن قلبه الى وقت الشروع كما اقتضاه قوله واستصحابها الى وقت  
 الشروع ففقهه أن هذه مقارنته والكلام في النية المقدمة بلا اشتراط استصحابها الى وقت  
 الشروع كما اقتضاه ما نقله الشارح عن البدائع وهذه لا تصح اذا عزبت عنه قبل الوقت لان  
 النية وان لم تشترط مقارنتها للشروع بشرط عدم المناسباتها ولا يخفى أن عدم دخول الوقت  
 منافي لنية فرض الوقت لانه لا يفرض قبل دخول وقتها فينأمل (قوله جاز) وأما اشتراطهم  
 عدم الفاصل بين النية والتكبير فالمراد به ما كان من أعمال الدنيا كافي المتأخرات وفي البحر  
 المراد به الفاصل الاجنبي وهو ما لا يليق بالصلاة كالاكل والشرب والكلام لان هذه الاعمال  
 تبطل الصلاة فتبطل النية وأما المناسبات والوضوء فليس باجنبي الا ترى أن من أحدث في صلته  
 له أن يفعل ذلك ولا يمنع من البناء اه (قوله ومقتضى) أى مقتضى البدائع جواز تقديم  
 نية الاقتداء على الوقت كنية الصلاة والمراد بتقديمها على شروع الامام وبأن قيام الكلام  
 على ذلك ثم ان هذا المفاد ذكره في النهر مجعنا وقال ولم أرفقه غير معات أى لم يرفقه نقلا من غير  
 غير ما يفيد كلام البدائع (قوله بينهما) أى بين النية والتكبير (قوله وهو كل ما يمنع البناء)  
 أى يمنع الذي سبقه الحدث من البناء على ما صلي احترازاً عن المناسبات والوضوء لكن في هذه  
 الكلية نظر لان القراءة تمنع البناء ايضا والظاهر أن اللفظ يصل بين النية والتكبير فالاولى  
 ذكر منع البناء على سبيل الاحتياط كما نقلناه عن البحر اتفاقا (قوله وشترط الشافعي فرائضها)  
 أى جها مع التكبير وبه قال الطحاوي ومحمد بن سلة وفي نرح المدة الكيدانية لله لامة  
 القهستاني يجب حضور القلب عند التسمية فلا يشغل قلبه بشيء من غير مستقلة مثلا في أثناء  
 الاركان من نصب الاعادة وقال البقال لم يفتقر أجره الا اذا قصر وقيل يلزم في كل ركع  
 ولا يؤخذ بالسهم ولانه معفو عنه لكنه لم يفتقر فوايا كافي النية ولم يعتبر بقول من قال لا قيمة  
 له لانه من لم يكن قلبه مع ما عليه كافي الماتقط والحزانة والسراجية وغيرها واعلم أن حضور  
 القلب فراغه عن غير ما هو ملازم له وهو هنا العلم بالعلم محل بالفعل والقول الصادرين عن  
 المعنى وهو غير التفهم فان العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ اه (قوله ولا عبرة بنية  
 متأخرة) لان الجزء الثاني من النية لا يقع عبادة فلا ينبغي الباقي عليه وفي الصوم يجوز  
 للضرورة ينسى حتى لو نوى عند قوله الله قبل اكبر لا يجوز لان الشروع يصح بقوله الله فكانه  
 نوى به التكبير حلية عن البدائع (قوله الى الركوع) فيه أن الكوخى لم ينص على الركوع  
 ولا غيره وانما اختلغا في التخرج على قوله في انه ينسحب الى الشاء أو الركوع أو الزرع منه

ولو قبل الوقت وفي البدائع  
 خرج من منزله يريد  
 الجماعة فلما انتهى الى  
 الامام كبر ولم يفتحه النية  
 جاز ومقتضى جواز تقديم  
 الاقتداء أيضا فاحفظ  
 (ما لم يوجد بينهما) خاطرها  
 من عمل غير لائق بالصلاة  
 وهو كل ما يمنع البناء وشترط  
 الشافعي فرائضها  
 عند ذلك ولا عبرة بنية  
 متأخرة عنها على المذهب  
 وجوزوه الكوخى الى  
 الركوع

طلب  
 في حضور القاب والخشوع  
 قوله عند ذلك عتب اه منه



أولاً وقد أفاده ح (قوله وكفى الخ) أي بان يقصد الصلاة بلا قيد نقل أو سنة أو عدد (قوله لنقل) هذا بالاتفاق (قوله وسنة) ولو سنة فجر حق لوتجبر كنعين ثم تبين ان بعد الفجر ما يتبع من السنة وكذا الوصل إلى أربعة أو وقت الأخر بان بعد الفجر وبه يقف خلاصة وكذا الأربع المذكورة بها آخر ظهر أدركته عند الشك في صحة الجمعة فإذا تبين صحتها ولا يظهر عليه نابت عن سنة الجمعة على قول الجمهور ولأنه يلغو الوصف ويبقى الأصل وبه تنادي السنة كما مبسطة في الفتح وأقره في البحر والنهر وهو ما يختلف ما لو قام في الظهر للجمعة فضم سادسة لا تنوي بان عن سنة الظهر اهدم كون الشروع مقصودا (قوله على المعقد) أي من نواحي مصعبين وانما اعتد به هذا ما في البحر من انه ظاهر الرواية وجهه في المحيط قول عامة المشايخ ووجهه في الفتح ونسبه إلى الحقين (قوله أو تعين الخ) لان السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلل بخصوص فاذا وقعها المصلي فيه فقد فعل الفعل المسمى سنة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ينوي السنة بل الصلاة لله تعالى وغام فحققة في الفتح (قوله والتعيين) أي بالنسبة إلى أحوط أي لا خلاف التصحيح بحر (قوله ولا بد من التعيين الخ) فلا فائته عصر فمضى إلى أربع ركعات عم عليه وهو يرى أن عابسه الظهور لم يجز كالصلاة انقضاء مما عابسه وقد جهله ولذا قال أبو حنيفة فيمن فاتته صلاة واشتبهت عليه انه صلى الخمس ليقين اه فتح أي لانه لا يمكنه تعيين هذه الثلاثة الا بذلك وفي الاشياء ولا يسقط التعيين بضيق الوقت لانه لو نزع فيه مئة لا يصح وان كان حراما اه (قوله عند النية) أي سواء نية قدمت على الشروع أو فارتبه فلا ينوي فرضا معيناً ونزع فيه ثم نسي فظنه نية أو فاقته على ظنه فهو على ما نوى كافي البحر (قوله فالوجه في الفرضية) أي فرضية الخمس الا أنه كما يصليها في مواقيتها لم يجز وعليه قضاءها لانه لم ينو الفرض او اذا صلى مع الامام ونوى صلاة الامام بحر عن الظهيرية (قوله ولو علم الخ) أي علم فرضية الخمس لكنه لا يجز الفرض من السنة والواجب (قوله جز) أي صح فله (قوله وكذا لو أم غيرة الخ) يعني أن من لا يجز الفرض من غيره اذا نوى الفرض في الكل جاز كونه اما ما يضاف فيصح الاقتداء به لكن في صلاة لا سنة قبلها أي في صلاة لم يزل قبلها مثلها في عدد الركعات لانه لو صلى قبلها مثلها سقط عنه الفرض وصار ما به سنة بخلافه لا يصح اقتداءه المفترض به (قوله الفرض) متعلق بالتعيين قال في الاشياء ولم أر حكماً بينه الفرض الذي في فرض العين وفرض الكفاية في فرض الكفاية وأما المعادة لترك واجب ولا شك أن اجابة لا فرض فعليه ينوي كونها جارية وأما في القول بان الفرض لا يسقط الا بها فلا خفاء في اشتراط نية الفرضية اه ونقل البيهقي عن الامام السرخسي أن الأصح القول الثاني (قوله انه ظهر) بفتح الهمزة مفعول التعيين أو على حذف الجار أي بأنه (قوله قرنه باليوم أو الوقت أو لا) أي لم يقرنه بشئ منهما وتعلل بالاقا في هذه الثلاثة ما اذا كان ذلك في الوقت أو خارجه مع علمه بخروجه أو مع الجهل قاله تامل تسع من ضرب ثلاثة في ثلاثة أما ان قرنه باليوم بان نوى ظهر اليوم فيصير في الصور الثلاث كما سيذكره الشارح وأما ان قرنه بالوقت بان نوى ظهر الوقت فان كان في الوقت مع قول واحد وان كان خارجه مع العلم بخروجه فيصير أيضاً ما فهمه الشربلالي من عبارة الدرر في حاشيته عليه لان وقت العصر

قوله أو تعين اهكذا بضمه والذي في نسخ الشارح اذ تعينها وهو الصواب تامل اه

(وكفى مطلق نية الصلاة) وان لم يقل له (لنفسه سنة) واتسبه (وترادى) على المعقد اذ تعينها بوقوعها وقت الشروع والتعيين أحوط (ولا بد من التعيين عند النية) فالوجه في الفرضية لم يجز ولو علم ولم يجز الفرض من غيره ان نوى الفرض في الكل جاز قبلها (لنفسه) أنه ظهر أو عصر فمضى باليوم أو الوقت أولا

ليس له ظهر فبإدبه الظهور الذي يقضي في هذا الوقت وان كان خارجه مع الجهل فلا يصح كافي الفتح والحاشية والطلاقة وغيرها وبه جزم المصنف والشارح فيما سياتي وهو الذي فهمه في النهر من عبارة الزبلي خلافا لما فهمه منافي البحر وهو ما اقتضاه اطلاق الشارح هنا من أنه يصح ونفسه في النية عن المحيط انه المختار لكن رده في شرح النية بل قال في الحاشية انه غلط والصواب ما في المشاهير من انه لا يصح وأما اذا لم يقرنه بشئ بان نوى الظهور وأطلق فان كان في الوقت ففيه قولان معهما ان قبل لا يصح قبول الوقت ظهر يوم آخر وقبل لا يصح له من الوقت له ومشى عليه في الفتح والمراجع والاشياء واستظهره في العناية ثم قال وأقول الشرط المتقدم وهو ان يعلم بقلبه أي صلاة أو غيره مما هذه المقالات وغيرها فان العمدية عليه لم يحصل التمييز به وهو المقصود اه وان كان خارجه مع الجهل بخروجه في النهر ان ظاهر ما في الظهيرية انه يجوز على الاربع وان كان مع العلم به فيصح ح اه لا يصح وخالفه ط فالت وهو الاظهر لما مر عن العناية وأما اذا نوى فرض اليوم أو فرض الوقت فليس بآتي بانه اتبع فافهم (قوله هو الأصح) قبله قوله أولاً أي اذا نوى الظهور ولم يقرنه باليوم أو الوقت وكان في الوقت فالاصح الصحة كافي الظهيرية وكذا في الفتح وغيره كما قدمناه وهو رد على ما في الخلاصة من أنه لا يصح كما نقل في البحر والنهر لاهي ما في الظهيرية فافهم (قوله لكنه يعين الخ) أي يعين الصلاة ويومها الاشياء وهذا عند وجود المزاحم أما عند عدمه فلا كمالو كان في ذمته ظهر واحد فالت فانه يكفيه أن ينوي ما في ذمته من الظهر الفرائض وان لم يعلم أنه من أي يوم حاشية فافهم (قوله على المعقد) مقابله ما في المحيط من أنه اذا سقط الترتيب بكثرة الفرائض تكفيه نية الظهر لا غير اه أي لا يلزم تعيين اليوم قياساً على الصوم (قوله والاسهل الخ) أي فيما اذا وجد المزاحم كظهر يومين من يومين بهل فافهم ما (قوله لا يشترط ذلك) أي نية أول ظهر أو آخره بل تكفيه نية الظهر لا غير كما مر عن المحيط (قوله وسيجي) أي ما سمعنا الله تعالى في آخر الكتاب في مسائل شتى متناهية المتقن الكثرة ونقل الشارح هناك عن الاشياء انه مشكل ويخالف لما ذكره أصحابنا كقاضيان وغيره والاصح الاشتراط فالت وكذا سمعنا في متن المتقن هناك فقد اختلف التصحيح والاشتراط أحوط وبه جزم في الفتح هنا (قوله واجب) بالجر عطفاً على قوله الفرض وقد عد منه في البحر قضاء ما أفاده من النفل والعيبين وركعتي الطواف وزاد في الدرر الجنازة لكن في الاشياء والخطبة لا يشترط اهائية الفرضية وان شرطنا لها النية لانه لا يفتقر إلى ما ينبغي أن تكون صلاة الجنازة كذلك لانها لا تكون الا فرضاً كما صرحوا به ولذا لا تعداداً فلا اه ويؤيده نصهم على انه ينوي فيها الصلاة لله تعالى والدعاء للميت ولم يذكره واثبتين الفرضية (قوله انه وتر) اشار إلى انه لا ينوي فيه أنه واجب للاختلاف فيه زبلي أي لا يلزمه تعيين الوجوب واديس المراد منه من أن ينوي وجوبه لانه ان كان حنفياً ينبغي ان ينويه ليطابق اعتقاده وان كان غيره لا يضره ذلك ذكره في البحر في باب الوتر ثم اعلم أن ما في شرح العيني من قوله وأما الوتر فالاصح أنه يكفيه مطلق النية مشكل لان ظاهره أنه يكفيه نية مطلق الصلاة كالنفل الا أن يجعل على ما ذكرناه عن الزبلي من اطلاق نية الوتر ولذا قال بكفيه مطلق النية ولم يقل مطلق نية الصلاة وبين ما فرغ

قوله المشاهير هكذا في الفضة المجموع منها والذي بخطه كذا أخرى عم سواد المصنفات حروفها فانطمت اه

هو الاصح (ولو) الفرض (قضاء) لكنه يعين ظهر يوم كذا على المعقد والاسهل نية أول ظهر عليه أو آخر ظهر وفي القهستاني عن النية لا يشترط ذلك في الاصح وسيجي آخر الكتاب (واجب) انه وتر



دقيق فقهية اشارت شافية الى ما قلنا قد بر (قوله أو نذر) هو قد يكون مفجراً أو معاقاً على نحو  
 شفا من رضى أو قدوم غائب فالظاهر أنه لا بد من تعيينه بذلك لاختلاف اسبابه واختلاف  
 انواع ما علق عليه بدليل عدم الاكتفاء في الفرض بدون تخصيصه بنحو الظاهر فأفاده ح قلت  
 هذا الظاهر عند وجود المزاحم كالأول كان عامية نذر مفجراً ومعاقاً أو نذران علقا على امرين  
 والأفلا كما قدمناه آنفاً من الحلية في قضاء الفاتحة فانهم (قوله أو وجود تلاوة) الا اذا تلاها  
 في الصلاة وجدها فوراً ولا يجب تعيين السجدة الثلاثية بل في كل ركعة التلاوة كما سبقت في  
 بابها ان شاء الله تعالى (قوله وكذا شكركم بخلاف هو) الذي رأيت في التمهيد ما ذكره  
 الشارح ولعل الوجه ما هنا بالنسبة الى مجرود الشكر فقط لان السجود قد يكون اسبب  
 كاللادة والشكر قد يكون بدونه كما في هذه العوامم الصلاة وهو مكروه كائن عليه  
 الزا هدى فلما وجد المزاحم لا بد من التعيين لبيان السبب والا كان مكروها اتفاقاً ويتنى  
 على ذلك ما لو نام في ذلك السجود أو تيمم لاجل ذلك كان سجوداً مشروعا تنتقض طهارته وتصح  
 الصلاة بذلك التيمم والأفلا كما ذكر في غرة الاختلاف بين الامام وصاحبه في مشروعيه  
 سجدة الشكر وعدمه اظهر أنه لا بد من تعيين اليقين في المشروع عن غيره لا يقال ان النفل  
 لا يشترط فيه التعيين كما مر وسجدة الشكر على القول بغير وعينه انشأ فلا يشترط تعيينها  
 ايضا لاننا نقول هذا خارج عن هذا الحكم بدليل أن الصلاة عبادة في ذاتها ولا تنقضي عنها  
 المشروعية الا بسبب عارض بخلاف السجود خارج الصلاة فانه ليس بعبادة في نفسه بل  
 بعارض شكر أو تلاوة من لا فطاني الصلاة ينصرف الى النفل المشروع فلذلك لم يشترط  
 تعيينه بخلاف مطلق السجود فانه ينصرف الى غير المشروع لانه لم يشترع بالاسباب فلا بد من  
 تعيين ذلك السبب ليكون مشروعا ولو لم يكن من غير من المزاحم في المشروعية من تلاوة  
 ومموفاتهم هذا ما ظهر والله في القاصر وأما سجود السجود فافاد ح أنه لما كان جابر القصر  
 واجب في الصلاة كان بدله ولا يشترط فيه أبعاض الصلاة فكذلك بدله اه شهدايت في الاشياء  
 قال ولا تصح صلاة مظلة الا بنية ثم قال وسجود التلاوة كالملاوة وكذا سجدة الشكر وسجود  
 السهو اه واهل هذا هو الاظهر (تمة) لم يذكر سجدة الصلاة وحكمها أخيراً بنية اذا  
 فصل بينهما وبين محلها بركة فلا يقال كافي الفتاوى الهندية فتأمل (قوله فلا يضر الخطأ في  
 عددها) الظاهر أن الخطأ غير قبيح وفي الاشياء الخطأ فيما لا يشترط فيه التعيين لا يضر كتعيين  
 مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات ومنه اذا عين الاداء فبان أن الوقت قد خرج لو القضاء  
 فبان أنه باق اه ونقل في جامع الفتاوى من الخاتمة أن الأفضل أن ينوي أعداد الركعات  
 ثم قال وقبل بذكره التلخيص بالعدول عنه لاجل الحاجة اليه اه ولا يخفى القول الثاني من تأمل  
 (قوله وينوي المقتدى) أما الامام فلا يحتاج الى نية الامامة كما سبقت في (قوله لم يقل  
 أيضا) أي كما قال في الشك والالتباس وغيرهما (قوله صح في الأصح) كذا نقله الزبلي  
 وغيره قلت لكن ذكر المسئلة الأولى في الخاتمة وقال لا يجوز لان الاقتداء بالامام  
 كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال بعضهم يجوز اه قال في شرح المنية  
 فظهر أن الجواز قول البعض وعدمه هو المختار أقول يؤيده قول المتون ينوي المتابعة

أوندا وجود تلاوة وكذا  
 شكر بخلاف هو (دون)  
 تعيين (عدد ركعاته)  
 لم يوافقنا فلا يضر  
 الخطأ في عددها (وينوي  
 المقتدى المتابعة) لم يقل  
 أيضا لانه لو نوى الاقتداء  
 بالامام او الشروع في صلاة  
 الامام ولم يعين الصلاة صح  
 في الأصح

أيضا وكذا قول الله هداية ينوي الصلاة ومتابعة الامام ومنه في الجمع مع وكثير  
 من الكتب بل قال في المنيع انه بالإجماع وأما المسئلة الثانية فلا خلاف ما في المتون لان فيها  
 التعيين مع المتابعة وهذا حال في المتابعة لانه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كأنه  
 نوى فرض الامام مقتديا به اه فتدبر ومقتضاه أنه صح نوره وصار مقتديا وان لم يصح  
 بنية الاقتداء اه يمكن في الفتح ان نوى الشروع في صلاة الامام قال ظهير الدين ينبغي أن  
 يزيد على هذا واقتديت به (قوله وان لم يعلم بها) أي بصلاة الامام (قوله تعالى الصلاة الامام)  
 الأولى تبعا للامام كما عبر الزبلي (قوله اهدم نية الاقتداء) على أنه قوله بخلاف الخ ما في ادول  
 فلانه انما عين الصلاة فقط ولا يلزم منه نية الاقتداء وأما الثاني فلان لا يتصور قد يكون  
 لا اقتداء وقد يكون بحكم المادة فلا يصح مقتديا بالثلاث في البداءة وقيل اذا انظر ثم كبر  
 صح واستحسنه في شرح المنية اقيامه مقام النية قلت لا يخفى أن الكلام عند عدم خطوط  
 الاقتداء في قلبه وقصد له ولا كانت النية موجودة حقيقة (قوله الا في جمعة) استثنى من  
 المتن أي فيكفيه التعيين عن نية الاقتداء أو من قوله بخلاف ما لو نوى صلاة الامام (قوله  
 وجنازة وعبد) نقلها في الاسكاف عن عدة المفق (قوله لا ختمها) أي الثلاثة المذكورة  
 الجماعة فتكون نية مقتضاه نية الاقتداء قال في الاسكاف لكن في صلاة الجنازة بحث  
 الآن يقال لما كانت لا تكرر وكذا الحق للولي في الامامة لم تكن الامم الامام اه فعلى هذا  
 قد بدلت بغير الولي فلو أنهم من لا ولاية لهم ضمير الولي لا بد له مع التعيين من نية الاقتداء بذلك  
 الامام والا كان شارعا في صلاة نفسه لانه لا إعادة له لو منفردا فلا اختصاص في نفسه (قوله  
 ولو نوى فرض الوقت الخ) اعلم انه يتألف هنا مع مسائل أيضا كما ذكرناه سابقا لانه اما أن يقرن  
 الفرض بالوقت أو باليوم أو يطابق وفي كل ما أن يكون في الوقت أو خارج مع العلم بخروجه  
 أو مع عدمه فان قرنه باليوم بالوقت فرض اليوم لا يصح باقسامه الثلاث لان فرض اليوم  
 متشروع ومثله ما لو أطلق وان قرنه بالوقت فان في الوقت جاز وهو ما ذكره المصنف وان خارجا  
 مع العلم بخروجه فقال ح لا يجوز قلت وهو المتبادر من قول الاشياء عن النية لو نوى فرض  
 الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه جاز اه كنهه خلاف ما يفهم من  
 قول الزبلي الا في وهو لا يعارضه فليتأمل وان كان مع عدم العلم بخروجه لا يجوز أقول الزبلي  
 يكفيه ان ينوي ظهر الوقت من الا أو فرض الوقت والوقت باق لوجود التعيين ولو كان الوقت  
 قد خرج وهو لا يعلم لا يجوز لان فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر اه وفي التاخر خاتمة  
 وان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم ففرض فرض الوقت لا يجوز وهو الصحيح لكن يخالفه  
 قول الاشياء بما مر آنفاً وان شك في خروجه جاز وقد يجاب بأنه مبني على خلاف الصحيح وأما  
 الجواب بالتحفة بين المسائل وعدم العلم ففهمه نظر لان من لم يعلم خروج وقت الظهر مثلا ونوى  
 فرض الوقت يكتفون مراد وقت الظهر لانه بطل بقاءه ومع هذا قلنا الصحيح انه لا يجوز  
 فن شك في بقاءه وخروجه يكون أولى به عدم الجواز فانهم (قوله لا يبدل) أي لان فرض  
 الوقت عندنا الظاهر لا الجماعة ولكن قد أمر بالجمعة لا صلاة الظهر ولا الوصل الظهر قيل أن  
 نفوت الجماعة صحت عندنا بخلاف الزنود الثلاثة وان حرم الاقتداء بها شرحت المنية لكن

وان لم يعلم بها الجنازة نفسه  
 تبعا للصلاة الامام بخلاف  
 ما لو نوى صلاة الامام وان  
 انظر تركه في الأصح  
 لعدم نية الاقتداء الا في  
 جمعة وجنازة وعبد على  
 المختار لا اختصاصها بالجمعة  
 (ولو نوى فرض الوقت)  
 مع بقائه (جاز الا في  
 الجمعة) لانها بديل (الآن  
 يكون عنده)

قوله عن النية هو شرح  
 الهداية للشيخ الاسلام  
 المصنف رحمه الله اه منه



يبقى في الجمعة اعتقاد أن أصل لا يدل وهو ضعيف كما هو موضح هناك ان شاء الله تعالى  
 (قوله في اعتقاده) نفسه بقوله عنده وهو على حذف أي ط (قوله ولو في الجمعة) كذا  
 في الشريعة لا يمانية ولم يظهر في وجهه اه ح أقول لعل المراد انه لو نوى المذمور ظهر الوقت يوم  
 الجمعة جاز أي بالفرق بين أن يكون اعتقاده أنه فرض الوقت أو لا فظهر فائدة ذكره هنا وأما  
 الظهر في صلاة الجمعة فلا يصح كافي الاكمام عن النافع وفيه عن فيض الفقار شرح المختار لو  
 نوى ظهر الوقت في غير الجمعة أن في الوقت جاز على الصحيح فقوله في غير الجمعة احتراز عن الجمعة  
 (قوله وهو لا يعلمه) أي لا يعلم خروجه ومفعوله أنه لو علمه يصح كما قد سئل عن الشريعة لا يمانية  
 (قوله لا يصح في الاصح) بل قدمنا من الحلية انه هو الصواب خلافا لما فهمه في البحر وان وجهه  
 الحق (قوله ومثله فرض الوقت) أي مثل ظهر الوقت في انه بعد خروج الوقت وهو لا يعلمه  
 لا يصح في الاصح كما قد سئل عن النافع والزيادة في خلاف ما في الاصح فانه خلاف  
 الاصح كما علمت فافهم (قوله لجواز مطلقا) أي وان كان الوقت قد خرج لانه نوى ما عليه وهو  
 مختص بان يشك في خروج الوقت اه زبلي أي بخلاف ظهر الوقت لان الظاهر لا يخرج عن  
 كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه اهصة تسجية ظهر  
 اليوم لا ظهر الوقت لان الوقت ليس له اذا اللام للعهدة لا للجنس فلا يضاف اليه اه شرح المنية  
 (قوله لصحة القضاء بنية الاداء الخ) هذا التعليل انما يظهر اذا نوى الاداء أما اذا تجردت  
 بنية فلا اه ط والمناسب ما في الاشياء من الفتح لنوى الاداء على ظن بقاء الوقت فتبين خروجه  
 أجزأه وكذا عكسه ثم مثل له ناقلا عن كشف الامرار بقوله كنية من نوى أداء ظهر اليوم بعد  
 خروج الوقت على ظن أن الوقت باق وكنية الاسير الذي اشتبه عليه رمضان فتبين خروجه  
 وصاحبه بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن أن  
 الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى  
 والصحة فيه باعتبار أنه أنى باصل النية ولكن أخطأ في الظن وأخطأ في مثله مفعوله اه  
 أقول ومعنى كونه أنى باصل النية انه قد عين في قلبه ظهر اليوم الذي يريد صلاته فلا يضر  
 وصفه له بكونه أداء أو قضاء بخلاف ما اذا نوى صلاة الظهر قضاء وهو في وقت الظهور ولم يتو  
 صلاة اه هذا اليوم لا يصح عن الوقفية لانه بنية القضاء صرفة عن هذا اليوم ولم توجد بنية  
 الوقفية حتى ينفو وصفه بالقضاء فلم يوجد التمييز وكذا النوايا أداء وكانت عليه ظهر فائتة  
 لا يصح عنها وان كان قد صلى الوقفية لما قلنا وجه هذا الظاهر الجواب عن مسئلة ذكرها بعض  
 الشافعية وهي لو مضى عليه سنوات وهو يصلي الظهر قبل وقتها فهل عليه قضاء ظهر واحدة  
 أو الكل فاجاب بعضهم م بالاول بناء على أنه لا يشترط نية القضاء فتكون صلاة كل يوم قضاء لما  
 قبله وخالفه غيره ووفق بعض المحققين منهم بأنه ان نوى كل يوم صلاة ظهر مفرضة عليه فلا  
 تقيد بدالتي ظن دخول وقتها الا أن تعين ما قاله الاول وان نواه عن التي ظن دخول وقتها  
 الآن وعبر عنه بالاداء أو لاتعين الثاني لصرفه لها عن الفائتة بقصد الوقفية اه ولا يخفى أن  
 هذا التقصيل موافق اقوالهم مذهبنا أما الاول فلما قد سئل عن الزبلي فيمن نوى ظهر اليوم  
 بعد خروجه من أنه يصح لانه نوى ما عليه ولم يوجد المزا - م هنا حتى يلزمه تعين يوم الفائتة

في اعتقاده (انما فرض الوقت) كما هو رأي البعض فتصح (ولو نوى ظهر الوقت) فالجمع بينهما أي الوقت (جاز) ولو في الجمعة (ولو مع عدمه) بان كان قد خرج (وهو لا يعلمه لا يصح في الاصح) ومثله فرض الوقت فالاولى بنية ظهر اليوم لجواز مطلقا لصحة القضاء بنية الاداء كما عكسه هو المختار

مطلب يصح القضاء بنية الاداء وعكسه

مطلب مضى عليه سنوات وهو يصلي الظهر قبل وقتها

في كونه بنية ما في ذمته كما مر عن الحلية وأما الثاني فلما قررناه آنفا ثم رأيت التصريح بذلك  
 عند نفي الصوم وهو ما لو صام الاسير بالتحري سمين ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر  
 رمضان فتقبل يجوز صومه في كل سنة عما قبلها وقبل لا قال في البحر وصح في المحيط أنه ان  
 نوى صوم رمضان م - م يصوز عن القضاء وان نوى عن السنة الثانية مفسرا فلا اه قال في  
 البدائع ومثله لا يوجد من اقتدى بالامام على ظن أنه زيد فاذا هو وعمر وصح ولو اقتدى  
 بزيد فاذا هو وعمر ولم يصح لانه في الاول اقتدى بالامام الا انه أخطأ في ظنه فلا يقدح وفي الثاني  
 اقتدى بزيد فاذا لم يكن زيدا تبين انه لم يقتد باحد فكذا هنا اذا نوى صوم كل سنة عن الواجب  
 عليه تعلقت بنية الواجب بما عليه لا بالاولى والثانية الا أنه ظن أنه الثانية فخطأ في ظنه فيقع  
 عن الواجب عليه لا عما ظن انتهى وحاصله أنه اذا نوى الصوم الواجب عليه لا بقيد كونه عن  
 سنة مخصوصة صح عن السنة الماضية وان كان بظن أنه لما بعد ما فاتهم هذا التحري (قوله  
 ومصلى الجنائز) ثم روع في بيان التعيين في صلاة الجنائز ط (قوله بنوى الصلاة لله الخ) كذا  
 في المنية قال في الحلية وفي المحيط الرضوي والتحفة والبدائع ينبغي أن ينوى صلاة الجمعة  
 وصلاة العيدين وصلاة الجنائز وصلاة الترتلان التعيين يحصل به هذا اه وأما ما ذكره المصنف  
 فليس بضرورية لازمة ويمكن أن يكون إشارة الى أنه لا ينوى الدعاء للميت فقط نظر الى أنه  
 لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد اه أقول وهو هذا أظهر مما في جامع الفتاوى من  
 أنه لا بد مما ذكره المصنف وأنه لو كان الميت ذكر أو أنثى يقول نويت أن أصلي الصلاة على الميت الذي  
 وال - ج والصيغة ومن لم يعرف أنه ذكر أو أنثى يقول نويت أن أصلي الصلاة على الميت الذي  
 يصلي عليه اه الامام اه فليتأمل ويأتي قرينة ما يؤيد الاول اه اذا ذكر ح بحيث أنه لا بد من  
 تعيين الميت وهو الميت أو لا كثر فان أراد الصلاة على جنازة تزنها ما أو على احدهما  
 فلا بد من تعيينها ويؤيده ما يذكروه الشارح من الاشياء (قوله لانه الواجب عليه) كذا قاله  
 الزبلي وتبعه في البحر والمهرود وجهه ما ذهب اليه الحق ابن الهمام حيث قال المفهوم من  
 كلامه - م أن أركانها الدعاء والقيام والتسليم برأواهم ان حقيقة الدعاء هي الدعاء وهو المقصود  
 منها اه وفي التنف هي في قول أبي حنيفة واصحابه دعاء على الحقيقة وليست به صلاة لانه  
 لا قراءة فيه ولا ركوع ولا سجود اه فثبت كان حقيقة الدعاء كان وجوبه باعتبار الدعاء  
 فيها وان قلنا انه ليس بركن فيها على ما اختاره في البحر وغيره كما - م يأتي في الجنائز وحينئذ  
 فالضمة في قوله لانه الواجب بدعاء الدعاء على القول بالركنية نظائر وانما يخص من  
 بين سائر أركانها لانه المقصود منها وأما على القول بالركنية فلان المراد بالدعاء ماهية الصلاة  
 لا نفس الدعاء الموجود فيها لما علمت من أن حقيقة الدعاء لان المصلي شافع للميت فهو داع  
 له بنفس هذه الصلاة وان لم يتلفظ بالدعاء فكانه قبل لان الصلاة هي الواجبة عليه هكذا ينبغي  
 - م هذا الحل فافهم (قوله فيقول الخ) بيان للنية الكاملة اه ح قلت وفي جنازة الفتاوى  
 الهندية عن المعمرات أن الامام والقوم ينوون ويقولون نويت أداء هذه القرينة عبادة لله  
 تعالى متوجها الى الكعبة مقتديا بالامام ولو تفكر الامام بالقلب انه يؤدي صلاة الجنائز  
 يصح ولو قال المقتدى اقتديت بالامام يجوز اه وبه ظهر أن الصيغة التي ذكرها المصنف غير

(وم - م - م) الجنائز بنوى الصلاة لله تعالى (و) بنوى أيضا (الدعاء للميت) لانه الواجب عليه فيقول أمي لله داعيا للميت (وان اشتبه عليه الميت) ذكر أم أنثى (يقول نويت أصلي مع الامام على من يصلي عليه) الامام وأما في الاشياء بحيث أنه لو نوى الميت الذي كثر فإن أنه انشئ أو عكسه



لازمة في يتم ابل يكني مجرد نيته في قلبه اذ اداء صلاة الجنازة كما قدمناه عن الحاشية وأنه لا يلزمه  
تعيين الميت أنه ذكر أو أنثى خلافا لما مر عن جامع الفتاوى (قوله لم يجز) لان الميت كالامام  
فانطوائ في تعيينه كالخطاط في تعيين الامام اه ح أي لانه ما عين لازم ما عينه وان كان أصل  
التعيين غير لازم على ما عرفت في آفاق في الجهر ولو نوى الصلاة عليه بطنه فلانا فاذا  
هو غير بصح ولو نوى الصلاة على فلان فاذا هو غير لا يصح ولو على هذا الميت الذي هو فلان فاذا  
هو غير جاز لانه عرفه بالاشارة فقلت التسمية اه وعليه فينبغي تقييد عدم الجواز في مثلنا  
عما اذا لم بشر اليه تامل (قوله وانه لا يضر الخ) أي اذا عين عددهم لا يضره التعيين المذكور  
في حالة من الاحوال ووافق ما عين أو خالفه الا اذا كانوا أكثر من اثنين وهذا من صحيح  
هذا التركيب لاني فيه سوى التغيير في وجوه الحسان فافهم (قوله الا اذا بان الخ) هذا  
ظاهر اذا كان اماما فلو مقتديا وقال أم لي على ما صلى عليه الامام وهم عشرة فظهر أنهم أكثر  
لا يضر وينبغي أن يقيدهم عدم الاجماع اذا قال أي الامام أصلي على العشرة الموتى مثلا اذا  
قال أصلي على هؤلاء العشرة فبان أنهم أكثر فلا كلام في الجواز لوجود الاشارة اه يبري  
(قوله اعدم نية الزائد) لا يقال مقتضاه أن تعص الصلاة على القدر الذي عينه عدد الاثنا عشر  
لما كان كل يوصف بكونه زائدا على الم عين بطات ط (قوله والامام ينوي صلاته فقط الخ) لانه  
مقتضى في حق نفسه يصر أي فيشترط في صحة ما يشترط في حق المنفرد من نية صلاته على الوجه  
الماز بالانفي زائد بخلاف المقتضى فامة فلو دفع ما قد يتوهم من انه كافقدي بشرط لنية  
الامامة كما يشترط لانه مقتضى نية الاقتداء لا اشتراكه ما في الصلاة الواحدة والفرق أن المقتضى  
يلزمه الفساد من جهة امامه فلا بد من التزامه كما يشترط لادامام نية امامة النساء لذل كما ياتي  
والحاصل ما قاله في الاشياء من أنه لا يصح الاقتداء بالنية وتصح الامامة بدون نية اخلافا  
لذكر حتى وأبي حفص الكبير اه لكن يستثنى من كانت امامته بطريق الاختلاف فانه لا يصح  
امامه ما لم ينو الامامة بالاتفاق كما نص عليه في المعراج في باب الاختلاف وسياق هناك (قوله  
بل لنيل الثواب) معطوف على قوله لصحة الاقتداء أي بل يشترط نية امامة المقتدي لنيل الامام  
ثواب الجماعة وقوله عند اقتداء أحدهم متعلق بنبته التي هي نائب فاعل يشترط المقتدر به  
بل وقوله لا قبل معطوف عليه أي لا يشترط لنيل الثواب نية الامامة قبل الاقتداء بل يحصل  
بالنية عنده أو قبله فقول لا قبله نفي لاشتراط نيل الثواب بوجود النية قبله لاني للجواز ولا ينبغي  
أن نفي الاشتراط لا ياتي الجواز فانهم (قوله لو أم رجلا) قيد اقوله ولا يشترط الخ (قوله فلا  
يجتنب الخ) تفرع على قوله ولا يشترط قال في الجهر لان شرط الخشوع أن يقصد الامامة ولم يوجد  
ما لم ينوها اه لكن قال في الاشياء ولو حلف أن لا يؤم أحدا فاقدي به انسان صح الاقتداء  
وعل يجتنب قال في الخاتمة يجتنب قضاء الاداء اذا انهم قبل الشروع فلا يجتنب قضاءه وكذا  
لو أم الناس هذا الخالف في صلاة الجمعة صححت قضاء ولا يجتنب أصلا اذا أمهم في صلاة  
الجنائز وصلاة الزلازل ولو حلف أن لا يؤم فلا نا قام الناس فلو بان لا يؤم وبوم غيره فاقده  
به فلا نحت وان لم يعلم به اه أي لانه اذا كان اماما غيره كان اماما له أيضا الا ان نوى أن  
يؤم الرجال دون النساء فلا يجزئ من حكمه في التنفيع وجهه حقه قضاء في الصورة الاولى اه

لم يجوز وانه لا يضر تعدي بين  
عدد الموفى الا اذا بان أنهم  
أمكنوا عدم نية الرائد  
(والامام ينوي مدخله  
فقط) و(لا) يشترط صحة  
الاقترانانية (امامة  
المقتدى) بل لنيل الثواب  
منه اذ قد ادأ أحدهما لآخره  
كما جئته في الاثني عشر (لوام  
رجالاً) فلا يجنب في لا يؤم  
أحدًا ما لم يتو الامامة  
(وان أمنا فان اقتدت به)  
المرأ: محاذية لرجل

مأذونه فلو لمقتديا الخ أي لو كان  
الذي عين وأخطأ في التعمين  
هو المقتدي دون الامام  
لمحكمه ماذا كرفاعراض  
بعض الحسين بان نيته تابعة  
لنبيه امامه وقد عين امامه  
ال عشرة فصلافة غير صحيحة  
لعدم صحة صلاة امامه كما  
هو ظاهر ناشئ من عدم  
التأمل اهـ

الإمامة أصبح بدون نية كما قدمناه ولذا صححت منه الجماعة مع أن شرطها الجماعة لكن لما كان  
 لا يلزمه الخلف بدون التزامه لم يبحث ديانة الابنية الإمامة كما ظهر في فتاوى (قوله في غير  
 صلاة جنازة) أما في غيرها لا يشترط نية إمامتها إجماعاً كما يذكره (قوله أصح صلاتها) لأن  
 بالمقام أصح اقتدائها (قوله من نية إمامتها) أي وقت الزمير ولا بعده كما سيذكره في باب  
 الإمامة ويشترط حضورها عند النية في رواية وفي أخرى لا واشتراطها في البحر (قوله لا  
 يلزم الخ) حاصله أنه لو صح اقتداؤها بالنية لزم عليه إفساد صلاته إذا خذته بدون التزامه وذلك  
 لا يجوز والتزامه إمامها هو بنسبة إمامتها (قوله بالحدادة) أي علة وجود شرائطها الاتية  
 في باب الإمامة (قوله بخنازة) فإنه لا يشترط أصح اقتداء المرأة نية إمامتها إجماعاً لأن  
 الحداد فيها لا يقتضيها (قوله على الأصح) حكوا مقابله عن الجمهور (قوله وعابه) أي على  
 القول بأنه لا يشترط أصح اقتدائها نية إمامتها ليصح اقتداؤها لكن إن لم تنقدّم به ولم يتخذ  
 أحد من إمام أو مأموم نية اقتداؤها ونعت صلاتها والأي وان تقدمت وحازت أحد الأتيق  
 اقتداؤها ولا يتم صلاتها كما في الحلية فليس ذلك شرطاً في الجماعة والعيب لا يفسد فافهم (قوله  
 مطافاً) أي للقريب المشاهد وغيره لأن أصابة الجهة تحصل بالنية العين وهي شرط فلا يشترط  
 لها النية كما في شرائط (قوله على الرابع) مقابله ما قيل إن القرض أصابة العين للقريب  
 والمبعد ولا يمكن ذلك للمبعد الأمن حيث النية فائتة ل ذلك إليها (قوله لم يجز) لأن المراد  
 بالكتابة العرصة لا البناء والمحراب علامة عليها والمقام هو الحجر الذي كان يقوم عليه الخليل  
 عليه الصلاة والسلام عند بناء البيت (قوله مفرع على المرجوح) كذا في البحر عن الحلية وهو  
 ظاهر لأن من اشترط نية الكتابة لا يجوز الصلاة بدونها فإذا نوى غيرها لا يجوز الصلاة عنده  
 بالأولى وقد عرفت أن الكتابة اسم للعرصة فإذا نوى البناء أو المحراب أو المقام نية نوى غير  
 الكتابة أما على القول الرابع من أنه لا يشترط نية البناء بل بضره نية غيرها بعد وجود الاستقبال  
 الذي هو الشرط لكن اعترضه الشيخ اسمعيل بأنه غير مسلم لما في البدائع من أن الأفضل أن  
 لا ينوي الكتابة لاحتمال أن لا يتحاذى هذه الجهة الكتابة فلا يجوز صلاته اه فان مقهوره  
 أنه إذا استقبل غير مأنوى لا تجوز صلاته لكن لا يفتني أنه ليس فيه دلالة على أنه إذا نوى البناء  
 ونحوه لا تجوز صلاته بل يدل على أن الأفضل عدم ذلك كما ذكره الشارح تبعاً للبحر والحلية صحيح  
 فافهم ثم ذكر في شرح المنية أن نية القبلة وإن لم تشترط لكن عدم نية الأعراس عنها اشترط  
 اه وعابه فهو مفرع على الرابع (قوله صح) لأنه نوى الاقتداء بالإمام الموجود فلا يضره نية  
 بخلاف اسم قال في الحلية لأن العبرة بالمأنوى لا بالمبارى اه وبظهر منه أن مثله ما لو اعتداه  
 زيد لأنه جازم بالاقتداء بهذا الإمام فافهم (قوله إلا إذا عيّن به) أي لم ينو الاقتداء بالإمام  
 الموجود وإنما نوى الاقتداء بمن يدسوا تلفظ باسمه أو لما في المنية إلا إذا قال اقتديت بزيد  
 أو نوى الاقتداء بمن يدهاه فاذا ظهر أنه غير ولا يصح الاقتداء إلا بالعبر بالمأنوى حلية أي وهو  
 قد نوى الاقتداء بغير هذا الإمام الحاضر (قوله إلا إذا عرفه) استثنى من عدم أصح التقي  
 نعمتها إلا اعتداه الأول (قوله كالتقائم في المحراب) أي نوى الاقتداء بالإمام القائم في المحراب  
 الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز شبهه لأن الـ يشير إلى الموجود في الخارج أو الذهن وعلى كل

في غير صلاة جنازة فلا بد  
 لصحة صلاتها (من نية  
 امامتها) لا يلزم القصد  
 بالزيادة بل التزام (وان لم  
 تفقد محاذية الخلف فيه)  
 فقول يشترط وقيل لا يجزأ  
 اجماعا وكيفية وعيد على  
 الاصح خلاصة واشبه  
 وعليه ان لم تقا اذا حدثت  
 صلاتها والا (ونية  
 استقبال القبلة ليست  
 بشرط مطلقا) على الرابع  
 فاقيل لو نوى تجاه القبلة  
 والمقام او نحوها لم يجز  
 لم يجز مشرع على المروجح  
 (كتبه تبيين الامام في صحة  
 الاقتداء) فانما اليك  
 بشرط ان لا تنه بظنه زيدا  
 اذا هو يكره الا اذا عجز  
 عنه فبان غير الا ذاع ربه  
 فكان كالقائم في الحراب



مطلب

إذا اجتمعت الإشارة والتسمية

٣ قوله انتهى عام عبارة الهداية بقوله والإشارة تعرف الذات الاتري ان من اشترى فصاعلي انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينفد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت اجر فاذا هو اخضر ينفد العقد لاختلاف الجنس اه منه

او إشارة كهذا الامام الذي هو زيد اذا اشار بصفة مختصة كهذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح وبعبارة يصح لان الشاب يدعي شيخا له وفي المتن نوى ان لا يصلي الا خلف من هو على مذهبه فاذا هو غيره لم يصح (قاعدة) لما كان الاعتبار للتسمية عندنا لم يختص ثواب الصلاة في مسجده عليه الصلاة والسلام بما كان في زمنه فليحفظ (و) السادس

مطلب

ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ حكمه

قوله ومعلوم الخ بعضهم في ذلك

تحقيق هذا المسجد زاده عمر وبعده عثمان حيثما اقيم وبه الوليد ثم الهدي

ودام هكذا الى ذال العباد

فقد نوى الاقتداء بالامام الموجود فلفت التسمية (قوله أو إشارة) أي باسمه الموضوع لها حقيقة وانما جازلانه عرفه بالاذن فلفت التسمية كما في الثانية وغيرها (قوله الا اذا اشار الخ) استثناء من قوله أو إشارة (قوله فلا يصح) أو رده عليه أن في هذه الصورة ٢ اجتمعت الإشارة مع التسمية فكان ينبغي أن تلفظ التسمية كما لفت في هذا الامام الذي هو زيد وفي هذا الشيخ والجواب أن إلغاء التسمية ليس مطلقا قال في الهداية من باب المهر الاصل أن المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعاقب المسمى بالشار اليه لان المسمى موجود في المشار اذا توافر الوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعاقب بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس يتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من حيث ان تعرف المسماة والإشارة تعرف الذات اه قال شارحون هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر العقود اه اذا عرفت ذلك فاعلم أن زيدا وعمر اختلفا من حيث الذات وان اختلفا من حيث الاوصاف والمنخفضات لان الموطوء اليه في العلم هو الذات في قوله هذا الامام الذي هو زيد فظهر ان المشار اليه عمرو ويكون قد اختلف المسمى والمشار اليه فلفت التسمية وبقيت الإشارة معتبرة لكونه من جنس واحد فصح الاقتداء واحا الشيخ والشاب فهم من الاوصاف الموطوء فيها الصفات دون الذات ومعلوم ان صفة الشيخوخة تباين صفة الشباب فكانا جنسين فاذا قال هذا الشاب فظهر انه شيخ لا يصح الاقتداء لانه وصفه بصفة خاصة لا يوصف به من باغ من الشيخوخة فقد خالفت الإشارة التسمية مع اختلاف الجنس فلفت الإشارة واعتبرت التسمية بالشاب فيكون قد اقتدى بغير موجود كن اقتدى بزید فبان غيره وأما اذا قال هذا الشيخ فظهر انه شاب فانه يصح لان الشيخ صفة مشتركة في الاستعمال بين الكبير في السن والكبير في القدر كالعالم وبالنظر الى المعنى الثاني يصح أن يسمى الشاب شيخا فقد اجتمعت الصفات في المشار اليه لعدم تخالفهما فلم باغ أحدهما فيصح الاقتداء وتظهر لو قال هذه الكعبة طابق أو هذا الحمار طابق المراد به في حق العبد كما صرحوا به مع أن المشار اليه وهو المرأة والعبد من غير جنس المسمى وهو الكعبة والحمار لكن لما كان في مقام التسمي يطلق الكب والمار على الانسان مجازا لم يحصل اختلاف الجنس فلم تلغ الإشارة هذا ما ظهر لقوم السقيم من فيض القناع العليم (قوله وفي المتن الخ) وجهه أنه لما نوى الاقتداء بامام مذهبه فاذا هو غيره فقد نوى الاقتداء به بدون كإقدا منه من المثبة فيما اذا نوى الاقتداء بزید فاذا هو غيره (قوله قاعدة لما كان الخ) استنبط هذه القاعدة من مسئلة الاقتداء شيخ الاسلام العمري في شرح البخاري كما في أحكام الإشارة من الاشياء وأصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح صلاة في مسجد ذي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ومعلوم أنه قد زيد في المسجد النبوي فقد زاد فيه عمر ثم عثمان ثم الوليد ثم المهدي والإشارة به الى المسجد المضاف المنسوب اليه صلى الله عليه وسلم ولا شك أن جميع المسجد الموجود الان يسمى مسجده صلى الله عليه وسلم فقد اتفقت الإشارة والتسمية على شيء واحد فلم تلغ التسمية فتحصل المضافة المذكورة في الحديث فيما زيد فيه وخصها بالامام النووي بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم عمل بالإشارة وأما حديث لوم مسجد ذي هذا الى منعه كان مسجد ذي فقد اشتد ضعف طريقه

فلا

فلا يعمل به في فضائل الاعمال كما ذكره البخاري في المقاصد الحسنة وكان وجهه أنه جعل الإشارة تلتصق بصفة الوجودية يومئذ لم تدخل فيها الزيادة ولا بد في دخولها من دليل قلت ويؤيده ما سيأتي في الايمان من باب الامين بالدخول عن البعد اذ لو قال لا أدخل ل هذا المسجد فزيد فيه حصة فدخله المبحث ما لم يقل مسجد بني فلان فيبحث وكذا الدار لانه عقد عيونه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة وقد يجاب بان ما نحن فيه من قبيل الثاني ويؤيده أن في بعض طرق الحديث بدون اسم الإشارة وعلى ذكرها فهي لا تخص بصفة بل لدفع أن يتوهم دخول غير المسجد المدني من بقية المساجد التي تنسب اليه صلى الله عليه وسلم التي ذكرها أصحاب السير والله تعالى أعلم (قوله واستقبال القبلة ٢) أي الكعبة المنرفة وليس منها الجرب بالكسر والاشذ وان لان ثبوتهم ما من الظن وهو لا يكتفي به في القبلة احتياطوا وان صح الطواف فيه مع الحرمة كما سيأتي ان شاء الله تعالى في الحج (قوله كما جاز) أي كاستقبال عاجز عن المرض أو خوف عدو أو اشتباه بجهة قدرته أو تحريمه قبله حكاه (قوله واشترط حصوله لا تصحيه ٣) أشار الى أن السنين والتأني فيه ليست للطلب لان الشرط هو المقابلة لا طليم الا اذا توقف حصولها عليه كما في الحلية (قوله وهو شرط زائد) أي ليس مقصودا لان المسجود له هو الله تعالى أو المراد أنه قد يستلزم بالضرورة كما في الصلاة على الدابة خارج المصير وتظهر ما صرح في تفسير الركن الزائد كافتراءه فكان المناسب للشارح أن يقول قد يستلزم بالاجزاء بدل قوله يستلزم للجزء والافضل الشرط كذلك (قوله لا يتلوه) أي شمله الله تعالى لاختيار المكافين لان فطرة المكاف المعتق استهالة الجهة عليه تعالى فتعفى عدم التوجه في الصلاة الى جهة مخصوصة فاصحهم على خلاف ما قد تضمنه فطرتهم اختاروا اهم هل يطيعون أولا كما في البحر ح قات وهذا كما ينبغي ان الله تعالى الملائكة بالصود لا آدم حيث جعله قبله لسجودهم (قوله حتى لو وجد الخ) تفريع على كون الاستقبال شرطا زائدا يعني لما كان المسجود له هو الله تعالى والتوجه الى الكعبة ما ورأه كانه قد كان سجود النفس الكعبة كفراخ (قوله فلهي) أي فالشرط له أي لصلاته وكذا قوله وافييه أو الالام فيع ما جنى على أي فالواجب عليه (قوله لثبوت قبائما) أي قبله المدينة المنورة المقهومة من قوله وكذا المدني وأورد أنه لا يلزم من ثبوتها بالوحي أن تكون على من الكعبة لاحتمال كونها على الجهة (قوله بيم المعين وغيره) أي المبكى المشاهدة للكعبة والذي بينه وبينها سائل يكاد و نحو ذلك شرط أصابة العين بحيث لو رفع الحائل وقع استقباله على عين الكعبة (قوله وأقره المسنف) أي في المتن لكن قال في شرحه على زاد الفقيه راط لاق المتون والشروح والفتاوى يدل على أن المذهب الرابع عدم الفرق بين ما اذا كان بينهم ما سائل أولا وفي الفتح وعندى في جواز التحري مع امكان صعوده اشكال لان المصير الى الدليل الظني وترك القاطع مع امكانه لا يجوز وقد قال في الهداية والاستنباط في التحري فاذا امتنع المصير الى ظني لا مكان ظني أقوى منه فكيف يتكلم اليقين مع الظن اه (قوله بان يبق الخ) في كلامه ايجاز لا يفهم منه المراد فاعلم أولا أن السطح في اصطلاح علماء الهندسة ما له طول وعرض لا عمق والزوايا القائمة هي إحدى الزوايا بين المقتاوي بين الحادتين عن جنبي خط مستقيم قام

٢ مجت

في استقبال القبلة

٣ قوله لا تصحيه اهلها انصحه

والا فالذي في نسخ الشارح

التي يدي لاطلبه والمآل

واحد اه

(استقبال القبلة) حقيقة

او حكما كما جاز والشرط

حصوله لاطلبه وهو شرط

زائد لا يتلوه لاطلبه

حتى لو وجد الكعبة نفسها

كفر (فلهي) وكذا المدني

لثبوت قبائما بالوحي (اصابة

عينها) بيم المعين وغيره

لكن في البحر انه ضميم

والاصح ان من بينه وبينها

حائل كالغائب وأقره المسنف

قائلا والمراد بقولي فلهي

مكي يعاين الكعبة (واغيره)

أي غير معانيها (اصابة

جه ٤٦) بان يبقى شيء من

سطح الوجه مسامتا للكعبة

اولها وانما بان يفرض من

تلقاه وجهه مستقبلا

حققة في بعض البلاد خط

على زاوية قائمة الى الافق

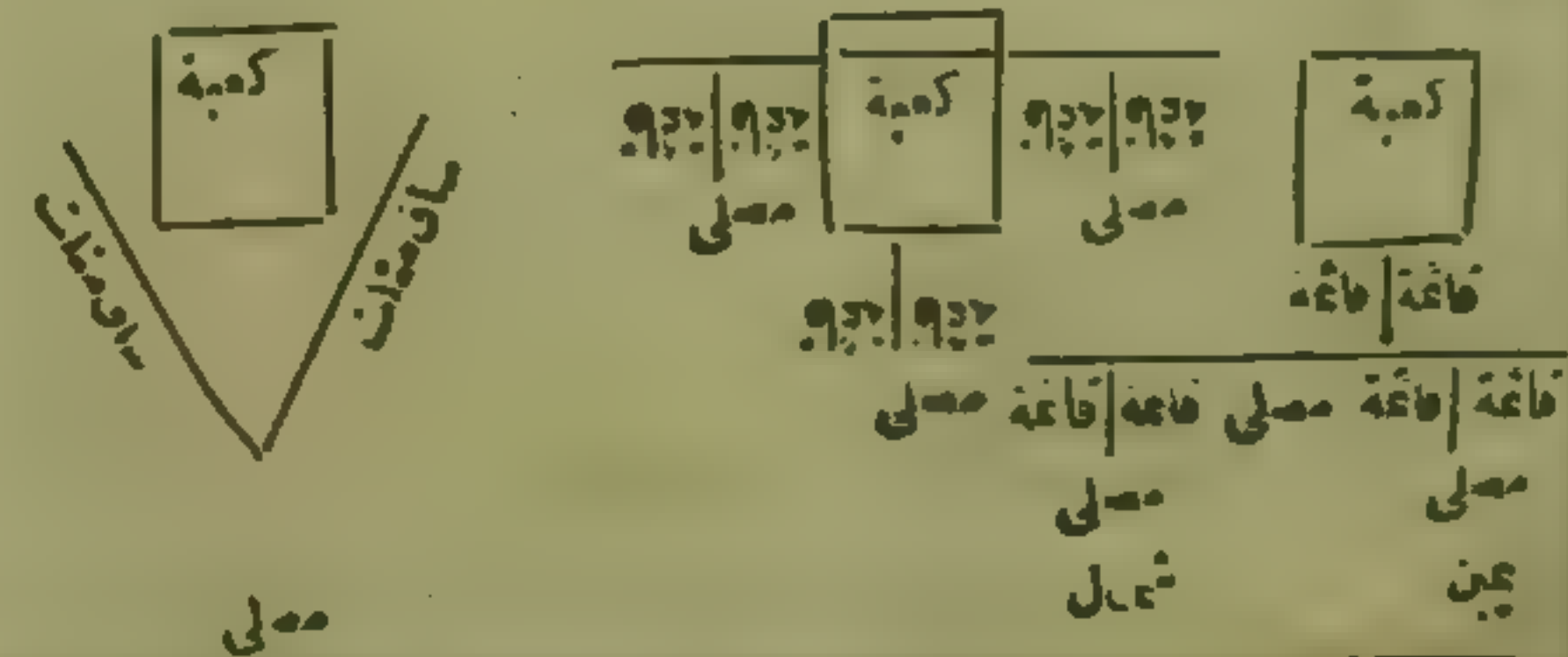
ما راعى الكعبة وخط آخر

يقطعه على زاويتين

قائمتين يمنة ويسرة



على خط مستقيم هكذا قاعة | قاعة وكلناهما قاعتان ويسمى الخط القائم على الآخر عودا  
 فان لم تتساويا فكانت أصغر من القاعة تسمى زاوية حادة وما كانت أكبر تسمى منفرجة هكذا  
 حادة / منفرجة ثم اعلم انه ذكر في المعراج من شيخه أن جهة الكعبة هي الجانب  
 الذي اذا توجه اليه الانسان يكون مسامتا للكعبة أو هو اثم الحقيقة أو تفرق بين معنى التحقيق  
 انه لو فرض خط من ثلاثة ارجه على زاوية قائمة الى الاخرى يكون مارا على الكعبة  
 أو هو اثم او معنى التقريب أن يكون منفرجا عنها أو عن هو اثم اياها لا تزول به المقابلة بالكعبة  
 بان يبقى من سطح الوجه مسامتا لها أو هو اثم اياها أن المقابلة في مسافة قريبة تزول بالآلة  
 قليل من اليمين أو الشمال مناسب لها وفي البعيدة لا تزول الا بالآلة كذا من مناسب لها فانه لو  
 قابل انسان آخر في مسافة ذراع مثلا تزول تلك المقابلة بالآلة كذا من مناسب لها فانه لو  
 بقدر ميل أو فرسخ لا تزول الا بمائة ذراع أو نحوها والمساوية دلت مكنة عن ديارنا به دما فوطا  
 تصفق المقابلة اليها في مواضع كثيرة في مسافة بعيدة ولو فرضنا خطا من تلقا وجهه مستقبل  
 الكعبة على التحقيق في هذه البلاد ثم فرضنا خطا آخر يقطعه على زاويتين قائمة بين من جانب  
 بين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالاتقال الى اليمين والشمال على ذلك الخط  
 بفراخ كثيرة فلذا وضع العلماء القبلة في بلاد قريبة على سمت واحد اه ونقده في الفتح والبحر  
 وغيرهما وشروح المنية وغيرها وذكروا ابن الهمام في زاد القدير وعبارة الدرر هكذا وجهها  
 أن يصل الخط الخارج من جيب المصلى الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل  
 قاعتان أو نقول هو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يانقيان في الدماغ فيخرج جان الى اليمين  
 كساقى مثلث كذا قال النخري القفازا في شرح الكشاف فيعلم منه أنه لو انخرق عن العين  
 انخرقا لا تزول منه المقابلة بالكعبة جازو يؤيده ما قال في الظهيرية اذا تيامن أو تيامر تجوز  
 لان وجه الانسان مقوس لان عند التيامن أو التيامر يكون أحد جوانبه الى القبلة اه  
 كلام الدرر وقوله في الدرر على استقامة متعلق بقوله يصل لانه لو وصل اليه وهو عالم فحصل  
 قاعتان بل تكون احدهما حادة والاخرى منفرجة كما بينا ثم ان الطريقة التي في المعراج  
 هي الطريقة الاولى التي في الدرر الا أنه في المعراج جعل الخط الثاني مارا على المصلى على  
 ما هو المنبأ من عبارته وفي الدرر جعله مارا على الكعبة وتصوير الكيفيات الثلاث على  
 الترتيب هكذا



(قوله)

(قوله من) فيه أن عبارة المخ هي حاصل ما قدمناه عن المعراج وليس فيها قوله مارا على الكعبة  
 بل هو المذهب كور في صورة الدرر ويمكن أن يراد أنه مارا على أطول الارض فيكون هو الخط  
 الخارج من جيب المصلى والخط الآخر الذي يقطعه هو المار عرضا على المصلى أو على الكعبة  
 فيه دق بما صورناه أو لا وثانيا ثم ان اقتصاره على بعض عبارة المخ أدى الى قصر بيان على  
 المسامطة حقيقة أو هي استقبال العين دون المسامطة تقدير أو هي استقبال الجهة مع ان المقصود  
 الثمانية فكان عليه أن يحذف قوله من تلقا وجهه مستقبلا حقيقة في بعض البلاد (قوله قلت  
 الخ) قد علمت أنه لو فرض شخص مستقبلا من بلداهين الكعبة حقيقة بان يفرض الخط  
 الخارج من جيبه واقفا على عين الكعبة فهذا مسامتا لها حقيقة ولو أنه انتقل الى جهة  
 يمينه أو شماله بفراخ كثيرة وفرضنا خطا مارا على الكعبة من المشرق الى المغرب وكان الخط  
 الخارج من جيب المصلى يصل على استقامة الى هذا الخط المار على الكعبة فانه لم يزل الانتقال  
 لا تزول المقابلة بالكعبة لان وجه الانسان مقوس فلهذا ذكر عينا أو يسارا عن عين الكعبة  
 يبقى من جوانب وجهه مقابلا لها ولا شك أن هذا عند زيادة البعد أمامه القرب فلا  
 يعتبر كما في قول الشارح هـ ذمام في التيامن والتيامر أي ان ما ذكره من قوله بان يبقى من  
 من سطح الوجه الخ مع فرض الخط على الوجه الذي قررناه هو المراد بما في الدرر عن الظهيرية  
 من التيامن والتيامر أي ليس المراد منه أن يجعل الكعبة عن يمينه أو يساره اذ لا شك حينئذ  
 في خروجه عن الجهة بالكعبة بل المقصود مما قدمناه عن المعراج والدرر من التقييد بحصول  
 زاويتين قائمتين عند انتقال المستقبل الى الكعبة عينا أو يسارا أنه لا يصح لو كانت احدهما  
 حادة والاخرى منفرجة بهذه الصورة

والحاصل أن المراد بالتيامن والتيامر الانتقال عن عين الكعبة الى  
 جهة اليمين أو اليسار لا الانحراف كمن وقع في كلامهم ما يدل على أن الانحراف لا يضر  
 في القهـ الثاني ولا بأس بالانحراف انخرقا لا تزول به المقابلة بالكعبة بان يبقى من سطح  
 الوجه مسامتا للكعبة اه وقال في شرح زاد القدير وفي بعض الكتب المعقدة في استقبال  
 القبلة الى الجهة أقاريل كثيرة وأقربهم الى الصواب قولان الاول أن ينظر في مغرب الصيف  
 في أطول أيامه ومغرب الشتاء في أقصر أيامه فليدع الثلثين في الجانب اليمين والثلث في  
 اليسار والقبلة عند ذلك ولولم يفعل هكذا وصل في ما بين المغرب بين مجوز واذا وقع خارجا منها  
 لا يجوز بالاتفاق اه لمخاض وفي منية المصلى عن أمالي القفاواى هـ القبلة في بلادنا يعني  
 مصر فند ما بين المغرب بين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان صلى الى جهة خرجت من المغرب  
 فسدت صلاته اه وساقى في المتن في مقدسات الصلاة انهم اتفقدوا وهو بل صدره عن القبلة  
 بغير عذر فلهذا أن الانحراف التيامر لا يضر وهو الذي يبقى معه الوجه أو من جوانبه مسامتا  
 لعين الكعبة أو هو اثم بان يخرج الخط من الوجه أو من بعض جوانبه ويعبر على الكعبة  
 أو هو اثم مسامتا ولا يلزم أن يكون الخط الخارج على استقامة خارجا من جهة المصلى بل  
 منها أو من جوانبها كجاء عليه قول الدرر من جيب المصلى فان الجيبين طرف الجهة وهما

من قلت فهو ذمام في التيامن  
 والتيامر في عبارة الدرر



جيبان وعلى ما قررناه بحمل ما في الفخ واصر عن الفتاوى من أن الاشراف المفسدان  
 يجاوز المشارق الى المغرب اهـ فهذا غاية ما ظهر في هذا المل والله تعالى اعلم (قوله قنبر)  
 أشار الى دقة لفظه الذي قررناه والى عدم الاستحجال بالاعتراض ومع هذا انبجوه الى عدم  
 الفهم فانهم (قوله محارب العصاة والتابعين) فلا يجوز التصريح بها بل عابنا  
 اتباعهم خالية ولا يعقد على قول القائل في العالم البصر الثقة ان فيه انحرافا خلافا للشافعية  
 في جميع ذلك كما بسطه في الفتاوى انه يريد ما يالك أن تنظر الى ما يقال ان قوله أموى دمشق  
 وأكرم مساجدها المنية على سمت قبلة فيه ما بهض انحراف وان أصح فيه انه قبلة جامع  
 الخنازير الذي في سطح الجبل اذ لا شك أن قبلة الاموى من حين فتح العصاة ومن صلى منهم اليها  
 وكذا من بعدهم أعلم وأدرك وأدرك من فلكي لاندري هل أصاب أم أخطأ بل ذلك يرجع خطأ  
 وكل خير في اتباع من سلف (قوله كالفط) هو أقوى الادلة وهو محم في نبات انش  
 الصغرى بين الفرقين والحمدى اذا جعله الواقف خاف ان يلقى كان مستقبلا القبلة ان  
 كان بناحية الكوفة وبغداد وهمدان ويجهله من يصير على عاتقه الايسر ومن بالعرفاق على  
 كنفه الايمن ومن باليمن قبالة عمادى جانيه الايسر ومن بالشام ورام بصير قال ابن حجر وقيل  
 يخبر بدمشق وما قاربها الى الشرق قليلا اهـ وذكر الشرح لاقية له علاجات أخر غابها  
 مبنية على سمت بلادهم منها ما قدمناه عن شرح زاد القدير والمنية فأنه علامة القبلة معروفة  
 وما كان على سمتها في حاشية القتال قال البرجسدى ولا يخفى أن القبلة تختلف باختلاف  
 البقاع وما ذكره يصح بالنسبة الى بقعة معينة وأمر القبلة انما يتحقق بقواعد الهندسة  
 والحداب بان يعرف بعدد كنه عن خط الاستواء وعن طرف المغرب ثم بعد البلد المقروض  
 كذلك ثم يقاس بذلك القواعد ليتحقق سمت القبلة اهـ لكن قال القهـ ستالي ومنهم من بناء  
 على بعض العلوم الحكيمة الآن العلامة البخارى قال في الكشف ان أصحابنا لم يعتبروه اهـ  
 وأفاد في النهر أن دلائل النجوم معتبرة عند قوم وعند آخرين ليست بمعتبرة قال وعليه اطلاق  
 عامة المتن اهـ أقول لم أر في المتن ما يدل على عدم اعتبارها وانما لم مانه تدى به على القبلة  
 من النجوم وقال تعالى والنجوم اسم تدويره على أن محارب الدنيا كلها نصبت بالتحرى حتى  
 متى كان في البحر ولا يخفى أن أقوى الادلة النجوم والظاهر أن الخلاف في عدم اعتبارها انما  
 هو عند وجود المحارب القديمة اذ لا يجوز التحرى معها كما قدمناه انما لا يلزم تحطئة الساف  
 الصالح وجهاهـ ير المسلمين بخلاف ما اذا كان في المفازة فينبغي وجوب اعتبار النجوم ونحوها  
 في المفازة وتصريح علماءنا وغيرهم بكونها علامة معتبرة فينبغي الاعتماد في أوقات الصلاة  
 وفي القبلة على ما ذكره العلماء الثقات في كتب المواقيت وعلى ما روى عنه أهلها من الأئمة  
 كالربيع والاصطراب فانهم ان لم تفقد اليقين فيبذل غلبة الظن للعالم بها وغلبة الظن كافية  
 في ذلك ولا يرد على ذلك ما صرح به علماءنا من عدم الاعتماد على قول أهل النجوم في دخول  
 رمضان لأن ذلك مبني على أن وجوب الصوم معلق برؤية الهلال لم يدب صوموا لرؤيته  
 وتوليد الهلال ليس مبنيا على الرؤية بل على قواعده فلكية وهي وان كانت صحيحة في نفسها  
 لكن اذا كانت ولادته في ليلة كذا فقه يدري في الهلال وقد لا يرى والشارع على الوجوب

قنبر وتعرف بالديبل  
 وهو في القري والامصار  
 محارب العصاة والتابعين  
 وفي المفاوز والبحار النجوم  
 كالفط

على الرؤية لا على الولادة هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله والاغن الاهل) أى وان لم يكن غنة  
 محارب قديمة قبال من يعلم بالقبلة عن قبل شهادته من أهل ذلك المكان من يكون  
 محضرته بان يكون بحيث لو صاح به مع ما غلبه العالم به افلا فائدة في سؤاله وأما غير موقوف  
 الشهادة كالكافر والفاسق والصبي فلهذا الاعتداد باخباره فيما هو من أمور البيانات مالم  
 يغاب على الظن صدقه كما في القهستانى ويقبل فيها قول الواحد العدل كما في النهاية وأما اذا  
 لم يكن من أهل ذلك المكان فلا نه يخبر عن اجتماع فلا يترك اجتماعه باجتهاد غيره وأما اذا لم يكن  
 محضرته من أهل المسجد أحد فانه يصري ولا يجب عليه قوع الابواب كما سياتى وظاهر التقييد  
 بالاهل أن وجوب السؤال خاص بالحضر فلو في مفازة لا يجب وفي البدائع ما يخالفه حيث قال  
 فان كان عاجزا بالاشهاد وهو أن يكون في المفازة في ليلة مظلمة ولا علم له بالامارات الدالة على  
 القبلة فان كان محضرته من بسالة علم الا يجوز له أن يصري بل يجب أن يسأل لما قلنا أى من أن  
 السؤال أقوى من التصريح اهـ بشرط في الذخيرة كون الخبر في المفازة عالما حيث نقل من  
 الفقيه أبى بكر أنه سئل عن في المفازة فاجبه برجلان أن القبلة في جانب ووقع تحريه الى  
 جانب آخر فقال ان كان في رأيه انه ما بهما ان ذلك ياخذ بقوله الامامة والا فلا اهـ وبشرط  
 في الخاتمة والتجسس كونهم من أهل ذلك الموضع حيث قال فان لم يكونا من أهل ذلك الموضع  
 وهما ما افترقا مثله لا يلتفت الى قولهما لانهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهادهما باجتهاد  
 غيره اهـ والظاهر أن المراد من اشتراط كونهم من أهل ذلك الموضع كونهم معا عاين بالقبلة  
 لأن الكلام في المفازة ولا أهل لها الآن يراد كونهم من أهل الاخبية فهما من أهل والاهل له  
 علم أكثر من غيره فلا يثنى ما صرح عن الذخيرة حتى لو كانا من أهل ولا علم لهما لا يلتفت الى  
 قولهما ما لم يظن انهما هو العلم فقد يكونان مسافرين مثله ولكن لهما معرفة بالقبلة في ذلك  
 المكان بكثرة التكرار أو بطريق آخر من طرق العلم عما يوق على تحرى التحرى ثم اعلم أن  
 ما قلناه آنفا من البدائع من قوله في ليلة مظلمة الخ بقية حتى أن الاستدلال بالنجوم في المفازة  
 مقدم على السؤال المقدم على التحرى فصار الحاصل أن الاستدلال على القبلة في الحضر انما  
 يكون بالمحارب القديمة فان لم توجد فبالسؤال من أهل ذلك المكان وفي المفازة بالنجوم فان لم  
 يمكن لوجود غيم أو عدم معرفتهم فبالسؤال من العالم بها فان لم يكن فيصري وكذا يصري  
 لو انه علم اقل يخبره حتى لو أخبره بعد ما صلى لا يعيد كما في المنية وفيه الولي الله ويحصر ان أصاب  
 جازوا والا وكذا الا على اهـ ومما سئل القصر ستالي ورجح في البحر ما في الظهيرة من أنه  
 لو صلى في المفازة بالتحرى والسماء مهيبة لكنه لا يعرف النجوم فتبين أنه أخطأ لا يجوز لانه  
 لا عدل في الجهل بالادلة الظاهرة كالشمس والقمر وغيرهما أما دقائق علم الهيئة وصور  
 النجوم الثوابت فهو معدود في الجهل بها اهـ (قوله والمعتبر في القبلة الخ) أى ان الذي يجب  
 استقباله أو استقباله جهته هو العرصة وهي لغة كل بقعة بين الدور وامة لا بناء فيها كما في  
 الصحاح وغيره والمراد بها هنا تلك البقعة المشرفة (قوله لا البناء) أى ليس المراد بالقبلة  
 الكعبة التي هي البناء المرتفع على الارض ولذا لو نقل البناء الى موضع آخر وصلى اليه لم يجز بل  
 يجب الصلاة الى أرضها كما في الفتاوى الصوفية عن الجامع الصغير وفي البصر عن عدة الفتاوى

والاغن الاهل العالم  
 بجماعين لو صاح به مع  
 (والاعتبر) في القبلة  
 (العرصة لا البناء)



التي رقت عن مكانها إلى يارأ أصحاب الكرامة في تلك الحالة جازت الصلاة إلى أرضها  
 ١٥ وفي الجنب وقد رفع البناء في عهد ابن الزبير على قواعد النبل وفي عهد الخلفاء  
 على الحالة الأولى والناس يقولون ١٥ فقال وما ذكره في البصرة في التارخانية عن الفتاوى  
 العناية قال الخبير الرمي وهذا صريح في كرامات الأولياء فيرد به على من نسب إمامنا إلى  
 القول بعدمها وسياق تمام الكلام على ذلك في باب ثبوت النسب (قوله فهي من الأرض  
 السابعة إلى الأرض) صرح بذلك في الفتاوى المصنوعة بالعبية ثم قال فلو سلم في الجبال  
 العالية والأتار العميقة السافلة جاز كما جاز على مطهرها وفي جوفها قال فلو كان المعتبر البناء  
 لا المروعة لم يجر ذلك فالتفريع صحيح فافهم (قوله عند الامام) لان القادر بقدره الغير عاجز  
 عنده لان العبد يكاف بقدرته فله لا بقدرته غيره خلافا لما قيل من عندهما التوجه ان وجد  
 موجه او بقوله عاجز في المنية والمخ والدرر والقبح بلا كناية خلاف وهذا بخلاف ما لو عجز  
 عن الموضوع ووجد من موضعه حيث يلزمه ولا يجوز له التيمم اتفاقا في ظاهر المذهب وقيل على  
 الخلاف أيضا وقد علمنا الفرق في باب التيمم فراجعهم واذا كان له مال ووجد أجيرا بأجرة مثله هل  
 يلزمه أن يبني تاجره عندهما كما قالوا في التيمم أم لا لم أر من ذكره وينبغي الأزوم ثم رأيت في  
 شرح الشيخ السمعاني عن الرخصة لكن بتقييد كون الأجرة دون نصف درهم فلو طاب نصف  
 درهم أو أكثر لا يلزمه والظاهر أن المراد به أجر المنزل كما فسروا بذلك في التيمم كما قدمناه هناك  
 (قوله أو خوف مال) أي خوف ذهابه بسرقه أو غيرهما ان استقبل وسواء كان المال ملكا له  
 أو أمانة فليلا أو كثيرا ط ولم يعمد إلى أحد فليراجعهم - يأتي في مفردات الصلاة انه يجوز  
 قطع الصلاة اضياع ما قيمته درهم له أو غيره (قوله وكذا كل من سقط عنه الأركان) أي تكون  
 قبلته جهة قدرته أيضا قال في البحر وبشأن أي العذر ما اذا كان على لوح في السقينة يضاف  
 الفرق اذا انحرف اليها وما اذا كان في طين وردغة لا يبعد على الأرض مكانا يابسا أو كانت الدابة  
 جوحا لنزل لا يمكنه الركوب إلا بعين أو كان شجرا كبيرا لا يمكنه أن يركب إلا بعين ولا يجوز  
 فكما تجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت فرضا وتسقط عنه الأركان كذلك يسقط عنه التوجه  
 إلى القبلة اذا لم يمكنه ولا إعادة عليه اذا قدره في شترط في جميع ذلك عدم إمكان الاستقبال  
 ويشترط في الصلاة على الدابة أيضا انها ان قدر والابان خاف الضرر مكان تذهب الشافعية  
 وينقطع فلا يلزمه ايافها ولا استقبال القبلة كما في الخلاصة وأوضحه في شرح المنية الكبير  
 والحلية وفي الحلية مسألة الصلاة على الدابة لطين بما اذا عجز عن النزول فان قدر نزل  
 وصلى واقفا بالايما زاد الزيلعي وان قدر على القعود دون الجود أو أقامه أو أنه لو كانت  
 الأرض ندية مبتلة بحيث لا يقب وجهه في الطين صلى على الأرض وسجد وسياق تمام  
 الكلام على الصلاة على الدابة في باب الوتر والنوافل ان شاء الله تعالى (قوله ولو مضطجعا الخ)  
 تعمم القدرة أي يتوجه العاجز إلى أي جهة قدره ولو كان مضطجعا قال الزيلعي ويستوى فيه  
 أي في العجز الخوف من عدو أو جمع أو من حتى اذا خاف أن يراه ان توجه إلى القبلة جاز له أن  
 يتوجه إلى أي جهة قدره ولو خاف أن يراه العدو ان مضطجعا بالايما وكذا الهارب  
 من العدو كما يصلى على دابته ١٥ (قوله ولم يبعد) لان هذه الأعذار مما يوجب حتى الخوف

مطلب  
 كرامات الأولياء ثابتة  
 فهي من الأرض السابعة  
 إلى الأرض (وقبله العاجز  
 عنها) أرض وان وجد  
 موجهها عند الامام أو  
 خوف مال وكذا كل من  
 سقط عنه الأركان (جهة  
 قدرته) ولو مضطجعا بالايما  
 لخوف رزية عدو ولم يرد  
 لان الطاعة بحسب  
 الطاعة (ويجوز)

من عدولان الخوف ليحصل بعبادة أو بخلاف المقيد اذا صلى قاعدا فانه بعدد عددهما  
 لا عند أبي يوسف كما في شرح المنية ومحقق ذلك في التيمم فينبغي أن يبعد - وهذا أيضا اذا لفرق  
 بين - لانه قاعدة أو إلى غير القبلة لان القيد عذر ومن جهة العبد لانه بعبادة الخوف تأمل  
 (قوله هو) أي الصخرى المفهوم من قوله (قوله بما صرح) متعلق بعرفة والذي مر هو الاستدلال  
 بالتحارب والتجور والسؤال من العالم بما اذا كان لا يتصرى مع القدرة على - هذه حتى  
 لو كان يحضره من يسأله فتجوز ولم يسأله ان أصاب القبلة جاز لحصول المنسود والافلا لان  
 قبلة الصخرى مبنية على مجرد شهادة القاب من غير أمانة وأهل البلد لهم علم بجهة القبلة المبنية  
 على الامارات الدالة عليهم من التجور وغيرها فكان فوق الشايت بالصخرى وكذا اذا وجد  
 الحاربي المنصوبة في البادية أو كان في المسافة والسماء مضمية وله عذر بالاستدلال بالتجور  
 لا يجوز له الصخرى لان ذلك فوقه وغمامه في الحامية وغيرها واستفاد مما ذكر أنه بعد العجز عن  
 الادلة المسطرة عليه أن يتجوز ولا يقدّم له لان التيمم لا يقدّم له - اذا لم يقع قصره على شيء  
 فهل له ان يقدّم له (قوله فان ظهر خطوه) أي بعد ما صلى (قوله لم يمس) وهو كون الطاعة  
 بحسب الطاعة (قوله وان علمه) أي بخطه فافهم (قوله أو تقول رأيه) أي بان غاب على ظنه  
 أن الصواب في جهة أخرى فلا بد أن يكون اجتمعه الثاني رجع اذا اذعن - كذا  
 المسأوى فيما يظهر ترجيح الاول بالعمل عليه تأمل (قوله استدروا بني) أي على ما يق من  
 صلاته لما روى ان أهل قباء كانوا توجهون إلى بيت المقدس في صلاة القبر فخيروا بين  
 القبلة فاستدروا إلى القبلة وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم لم على ذلك واما اذا تحول رأيه  
 فلان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما مضى شرح المنية وينبغي لزوم الاستدانة  
 على الفور حتى لو مكث قدر ركن فسدت (قوله ولو بكه) بان كان محبوسا ولم يكن يحضره من  
 يسأله صلى الصخرى ثم تبين أنه أخطأ بجر وهذا هو الوجه وعليه اقتصروا في الثانية حلية (قوله  
 ولا يلزمه قرع أبواب) في الخلاصة اذا لم يكن في المسجد قوم والمسجد في مصر في ليلة مظلمة قال  
 الامام الترمذي في فتاواه جاز ١٥ وفي الكا واليسقصر جهم من منازلهم - قال ابن الهمام  
 والوجه انه اذا علم ان المسجد قوما من أهل مدين غيروا من يسأله صلى الصخرى لان الصخرى معالج بالعجز عن تعرف  
 القبلة بغيره ١٥ ولا منافاة بين هذا وبين ما صرح من الخلاصة والكافي لان المراد اذا لم يكونوا  
 داخل المنازل ولم يلزم المخرج من طلمح من نصف الظلم والمطر ونحوه شرح المنية (قوله ومن  
 جدران) لان الحائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز المخرج من غيره وعسى أن يكون ثم هامة  
 مؤذنة لجار له الصخرى بجور عن الثانية وهذا اغلاص في بعض المساجد فاما في الاكثر فيمكن  
 تمييز الجدران من غير في الظلمة بلا يذاع فلا يجوز الصخرى استعمل عن المفتاح (قوله ولو أعمى الخ)  
 قال في شرح المنية ولو صلى على الاعشى ركعة في غير القبلة لجاز رجل فواء إلى القبلة واقتدى به  
 ان وجد لا على وقت الشروع من يسأله فلم يسأله لم تجز - لانهم ما والاجازت صلاة الاعشى  
 دون المقتدى لان عنده ان امامه بان صلاته على الفاسد وهو ركعة الاولى ١٥ ومثله في  
 الفيسر والسراج ومنابذ ان الاعشى لا يلزمه اساس المخراب اذا لم يجد من يسأله وأنه لو ترك

مطلب  
 مسائل الصخرى في القبلة  
 قوله أي على ما يق هكذا  
 بخطه وأصل صوابه أي  
 على ما مضى تأمل ١٥  
 هو بدل الجهد والتأمل  
 المقصود عاجز عن معرفة  
 القبلة (بما صرح) فان ظهر  
 خطوه لم يمس (بما صرح) وان  
 علم به في صلاة أو تحول  
 رأيه (ولو في سجود وهو  
 استدروا بني) حتى لو  
 صلى كل ركعة بجهة جنة  
 ولو بمكة أو مسجد مظلم ولا  
 يلزمه قرع أبواب ومن  
 جدران ولو أعمى فسواء  
 رجل يقى ولم يقند الرجل



السؤال مع امكانه واصاب القبلة جازت صلاته والا فلا كما قد مناه عن المنية (قوله ولا يصح  
 تحول) أي الى القبلة مع علم مقتدي بحالته الاولى وعبارته في الخزانة كمن تحرى فخطأ ثم  
 علم فحول لم يقتد به من علم بحاله اه اي اعلم بان الامام كان على الخطأ في اول الصلاة يصح  
 ومفاده أنه لو تحول بالتحري أيضا الى جهة ظن القبلة جاز لا تحري الاقتداء به ان تحرى مثله  
 والافهى المسئلة الا نية تامل (قوله يصح) متعلق بانيتم وقوله بالتحريم متعلق بمحذوف حال  
 من فاعل انتم (قوله لم يجز) اي اقتداؤه ان ظهر أن الامام بخطئ لان الصلاة عند الاشتباه  
 من غير تحري غاصحوز عند ظهور الاصابة كما مر ويأتي وأما الصلاة الامام فهي صحيحة تحريه  
 وان أصاب الامام جازت صلاته ما كافي شرح المنية (قوله استدار المسبوق الخ) لانه مفرد  
 فيما يقضي به بخلاف اللاحق لانه مقتد فيما يقضي به والمقتدي اذا ظهر له وهو وراه الامام أن  
 القبلة غير الجهة التي يصلي اليها الامام لا يمكنه اصلاح صلاته لانه ان استدار خالف امامه  
 في الجهة قصد او هو مقصد والا كان مقصدا لانه الى ما هو غير القبلة عنده وهو مقصد أيضا  
 فكذلك اللاحق شرح المنية بقى ما اذا كان لاحقا ومسبوقا وحكمه أنه ان قضى ما لحق به  
 أولا ثم ما سبق به فان تحول رايه في قضاء ما لحق به استأنف وان تحول في قضاء ما سبق به استدار  
 وأما ان قضى ما سبق به أولا ثم ما لحق به فان تحول رايه فيما لحق به استأنف وان تحول فيما سبق  
 به فان استقر على رايه الى شروعه فيما لحق به استأنف وهذا كله ظاهر وأما ان لم يستقر الى  
 شروعه فيما لحق به بان تحول رايه قبل قضاء ما لحق به الى جهة امامه ففيه تردد والظاهر أنه  
 يستدير تامل ح وأقره ط والرحق (قوله ومن لم يقع تحريه الخ) في البصر والحلية وغيرهما  
 من فتاوى العتبات تحرى لم يقع تحريه على شيء قبل يؤخر وقيل يصلي الى أربع جهات وقيل  
 يحريه اه ورجح في زاد الفقير الاول حيث جزم به وغيره عن الأخيرين بقيل واختار في شرح  
 المنية الوسط وقال انه الاحوط ونقل ح عن الهندية عن المضمرات أنه الا صوب فلهذا  
 اختاره الشارح وظاهر كلام القهستاني ترجيح الأخير وهو الذي يظهر لي فانه قال لو تحرى  
 ولم يتيقن بشيء نصلي الى أي جهة شاء كانت جائز ولو أخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحريه على شيء  
 أخر الصلاة وقيل يصلي الى الجهات الأربع كافي الظهيرية اه ومفاده أن معنى التحريم أنه  
 يصلي مرة واحدة الى أي جهة أراد من الجهات الأربع وبه صرح الشافعية والحنابلة وأما  
 ما في شرح المنية الكبير من تفسيره بقوله وقيل يحريه ان شاء آخر وان شاء صلى الصلاة أربع  
 مرات الى أربع جهات فانظروا أنه من هذه لان عبارة فتاوى العتبات السابقة ليس فيها  
 هذه الزيادة ويرد عليه أنه اذا صلى الى الجهات الأربع يلزم عليه الصلاة ثلاث مرات الى غير  
 القبلة يتيقن وهو منتهى عنه وترك المنية مقدم على فعل المأمور ولذا نصلي بالصلاة اذ لم  
 من غلطها كشف العورة عند الاجاب على أن المأمور به هنا ساقط لان التوجه الى القبلة  
 انما يؤمر به عند القدرة عليه وقبل التحري هي جهة تحريه ولما لم يقع تحريه على شيء استوت  
 في حق الجهات الأربع فيختار واحدة منها ويصلي اليها وتصح صلاته وان ظهر خطؤه فيها لانه  
 أتى بما في وسعه وهذا الوجه يقوى القول الأخير وهو التحريم على المعنى الذي ذكرناه عن  
 القهستاني ويضف ما اختاره الشارح وادعى أنه الاحتياط فقد دبر ذلك بانصاف والاقول

ولا يصح تحول ولو اتبعتم  
 يصح بلا تحري لم يجز ان  
 أخطأ الامام ولو لم تحول  
 رأى مسبوق ولاحق  
 استدار المسبوق واستأنف  
 اللاحق ومن لم يقع تحريه  
 على شيء يصلي لكل جهة  
 مرة احتياطاً ومن تحول  
 رايه بجهته الاولى

الاول الذي اختاره السالك في زاد الفقير وجه ظاهر ايضاً وهو انه لما كانت القبلة عند عدم  
 الدليل عليها هي جهة التحري ولم يقع تحريه على شيء صار فاقدا لشرط صحة الصلاة فيؤخرها  
 كفاقد الطهورين لكن القول الأخير وهو وجوب الصلاة في الوقت مع التحريم الى أي جهة  
 شاء أحوط كالوجود بقا أقل من ربه طاهر ولامحوم قوله تعالى فاني سألوا فتم وجه الله فانه قبل  
 نزل في مسئلة اشتباه القبلة وظاهر ما قد مناه عن القهستاني اختياره وبه يشعر كلام البصر وهو  
 مذهب الشافعية والحنابلة كما مر وقد مناه اول الكتاب عن المستصفي أنه اذا ذكر في مسئلة ثلاثة  
 أقوال فالارجح الاول أو الثالث لا الوسط واقه اعلم (قوله استدار) قال في شرح المنية واختلاف  
 المتأخرين فيما اذا تحول رايه في الثالثة أو الرابعة الى الجهة الاولى قبل يتم الصلاة وقيل  
 يستقبل كذا في الصلاة الاولى وجه اه ولذا قدم في الثانية لانه يقدم الأشهر وجزم به  
 القهستاني وتبعه الشارح (قوله استأنف) لانه ان صعد الى الجهة الثانية فقد صعد الى  
 غير قبله لانما جزم من الركعة الاولى والجهة الثانية ليست قبله للركعة الاولى بجميع أجزائها  
 وان صعد الى الجهة الاولى فقد انحرف عما هو قبله الآن اه ح (قوله وان شرع)  
 الضمير راجع الى العايز أي اذا اشتبهت عليه القبلة ويجز عن معرفتها بالدلالة المارة فقامت به  
 جهة تحريه فلو شرع بالتحري لم يجز صلاته ما لم يتيقن بعد فترغه أنه أصاب القبلة لان الأصل  
 عدم الاستقبال استصحابا للعلل فاذا ثبت يقيناً أنه أصاب ثبت الجواز من الابتداء وبطل  
 الاستصحاب حتى لو كان كبير رايه أنه أصاب فالصحيح أنه لا يجوز كافي الحليسة عن الخليفة  
 ولوتيقن في أثناء صلاته لا يجوز خلافه لا يوجب لان حاله بعد العلم أقوى وبناء القوي على  
 الضعيف لا يجوز (قوله بخلاف الخ) أي لو وقع تحريه على جهة وصلى الى غيرها فانه يستأنف  
 مطلقاً أي سواء علم أنه أصاب أو أخطأ في الصلاة أو بعد ما أول يظهر شيء وعن أبي حنيفة أنه  
 يخفى عليه الكفر وعن الثاني يجوز به ان أصاب وبالأول يبقى فيض والفرق لهما أن ما فرض  
 لغيره يشترط حصوله لا يحصل له لكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه ومخالفة جهة  
 تحريه اقتضت اعتقاد فساد الصلاة لانه فصار كالوصلي وعنده أنه محدث أو أن توبه نجس أو أن  
 الوقت لم يدخل فبان بخلاف ذلك لا يجوز به في ذلك كله لان عنده أن ما قبله غير جائز بخلاف  
 صورة عدم التحري فانه لم يعتد الفساد بل هو شك فيسه وفي عدمه فاذا ظهرت اصابته بعد  
 القيام زال احد الاحتمالين وتقرر الآخر بالازم بناء القوي على الضعيف بخلاف ما اذا علم  
 الاصابة قبل القيام كافي شرح المنية (قوله أو توبه) بالنسب عطف على اسم أن ومثله الوقت  
 ح (قوله فلو لم تشبه الخ) ذكره هنا استطراداً وكان ينبغي ذكره عند قول المصنف وان شرع  
 بالتحري لانه مقرر وص فيما اذا اشتبهت عليه القبلة كما قد مناه فيكون قوله فلو لم تشبهه بياناً  
 لمفهومه ثم ان مسائل التحري تنقسم باعتبار اقسام العقول الى عشرين قسماً لانه اما ان  
 لا يشك ولا يتحري أو يشك ولا يتحري أو يشك ولا يتحري أو يشك ولا يتحري أو يشك ولا يتحري  
 أن يظهر صوابه أو يخطئ في الصلاة أو يخطئ في الصلاة أو يخطئ في الصلاة أو يخطئ في الصلاة  
 مطلقاً أو صوابه قبل الفراغ قبل هو كذلك لانه قوي حاله والاصح لا ولو بعد ما أول يظهر أو كان  
 كبير رايه الاصابة فكذلك لا تفسد وحكم الثاني الصفة في الوجوه كلها وحكم الثالث الفساد

مطلب  
 اذا ذكر في مسئلة ثلاثة  
 أقوال فالارجح الاول  
 أو الثالث لا الوسط

استدار ومن ثم ذكر ترك  
 صعد من الاولى استأنف  
 (وان شرع بالتحري لم يجز  
 وان أصاب) لانه فرض  
 التحري الا اذا علم اصابته  
 بعد فراغه فلا يعيد انقافاً  
 بخلاف مخالف جهة  
 تحريه فانه يستأنف مطلقاً  
 كمال على انه محدث أو  
 توبه نجس أو الوقت لم  
 يدخل فبان بخلافه لم يجز  
 (صلى جماعة عند اشتباه  
 القبلة) فلو لم تشبهه ان  
 أصاب جاز (بالتحري)



في الوجوه كلها اولوا كبره انه أصاب على الاصح الا اذا علم يقينا بالاصابة بعد الفراغ والرابع  
لا وجوده خارجا كذا في التهر وقد ذكر المصنف الثاني بقوله ويصير عاجز والثالث بقوله وان  
شرع بالاعتقاد كذا في الشارح الاول بقوله فلو لم تشقه الخ لكن كان عليه ان يقول ان ظهر  
خطوه فسدت والا فلا وقد حذف الرابع لعدم وجوده هذا هو الصواب في تقرير هذا المجل  
فافهم (قوله مع امام) اما لو صلوا منفردين صحت صلاة الكل ولا ياتي فيه التفصيل (قوله فمن  
تيقن منهم) التيقن غير يقيد بل غلبة الظن كافية بديل عليه ما في الفيض حيث قال وان صلوا  
بجماعة تجزئهم الصلاة من تقدم على امامه او علم بخالفه امامه في صلته وكذا لو كان عنده  
انه تقدم على الامام او صلى الى جانب آخر غير ماصلي اليه امامه اه (قوله حالة الاداء) ظرف  
اقوله تيقن بخالفه امامه في الجهة مع قطع النظر عن قوله أو وقت دمه عليه لانه اذا تقدم على  
امامه لم يجز سوا علم بذلك حالة الاداء او بعده بخلاف مخالفة امامه في الجهة فانه لا يضر الا  
اذا علم بها حالة الاداء كما دللت عليه عبارة الفيض التي ذكرناها آنفا ومثاها قوله في الماتن  
جازت صلاة من لم يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه اه وفي متن الفرع ان لم يعلم  
مخالفة امامه ولم يتقدمه جاز والا فلا (قوله لا اعتقاده الخ) نشر مرتب ح (قوله كالولم يتبين  
الامام الخ) تبين في ذلك التهر من المراجع ونص عبارة المراجع وقال بعض اصحابه اي الشافعي  
عليهم الاعادة لان فعل الامام في اعتقاده من مترددين الخطا والصواب ولولم يتبين الامام بان  
راى رجلين يصلان فنوى الاقتداء باحد لا يعينه لا يجوز فكذا اذا لم يتبين فعل الامام اه  
وبه يظهر ان المناسب حذف هذه المسئلة بالكلية اذا لم يدخل اه هنا الاعلى قول بعض  
الشافعية القائلين بانه لا تصح صلاة من جهل حال امامه قبا على ما لو جهل عينه فافهم (قوله  
فروع) كان المناسب ذكر هذه الفروع عند الكلام على النية قبل استقبال القبلة كما فعل  
في المنزلة (قوله النية عند طائفة مطاوعة) اي في كل العبادة التي باتفاق الاصحاب لا ركن وانما  
وقع الاختلاف بينهم في تكبيرة الاحرام والمقدمة ان شرط كالنية فوق بل بركن تكبيرة الاحرام  
قال مطاوعة لا يدخل صلاة الجنائز بخلاف تكبيرة الاحرام فانها ركن فيها اتفاقا كما سيأتي في  
بابه ح واستثنى في الاشياء من العبادات الايمان والتلاوة والاذكار والاذان فانها لا تحتاج  
الى نية كما في شرح البصائر لا يفي وكل ما لا يكون للعبادة لا يحتاج الى النية كما في شرح ابن  
وهبان قال وكذا النية لا يحتاج الى نية اه ويستثنى ايضا ما كان شرط للعبادة الا التيمم  
والاستقبال القبلة على قول الكرخي المستقر نية والمقدم خلافه وكذا ما كان بجر عبادة  
كسج الخف والرأس وغير ذلك (قوله فلو علم بطلان) اي فلو كان هو اي المنوي المدلول عليه  
بالنية مما يتعلق بالاقرار كقوله أنت طالق وأنت حران شاء الله بطل لان الطلاق والحرية  
لا يتعلق بالنية بل بالقول حتى لو نوى طلاقها أو عتقه لا يصح بدون لفظ قال ح فان قلت وفروع  
الطلاق متعلق باللفظ أنت طالق ولا عبرة بالنية لانه صريح قلت هذا لم في القضاء واماني  
النية هي معتبرة حتى اذا نوى به الطلاق من وثاق لا يقع ديانة اه أقول وكذا صرح بذلك  
في البحر والاشياء عليه فالفرق بين الصريح والكناية ان الاول لا يحتاج الى النية في القضاء  
فقط ويحتاج الى ديانة والثاني يحتاج اليها في كل ما لكن احتياجا الاول الى النية ديانة معناه

مع امام (وتبين أنهم صلوا  
الى جهات مخالفة فمن  
تيقن منهم) مخالفة امامه  
في الجهة) أو تقدم عليه  
(حالة الاداء) أما بعده  
فلا يضر (لم تجز صلواته)  
لاعتقاده خطا امامه  
ولتركه فرض المقادير (ومن  
لم يعلم ذلك حاله صحته)  
كالولم يتبين الامام بان راى  
رجلين يصلان فاتم بواحد  
لا يعينه (فروع) النية  
عندنا شرط مطلقا ولو  
عقما جسيمة فلو علم بطلان  
باقوال كلف لاق وعناقي  
بطل  
فروع في النية

ان لا ينوي به غيره معناه العرفي فلو نوى الطلاق من الوثاق اي القيد لا يقع اصرفه اللفظ عن  
معناه اما اذا قصد التلاط بآت طائفي مخاطبة زوجه ولم يقصد به الطلاق ولا غيره فالظاهر  
الوقوف قضاء ديانة (قوله والا لا) اي والا يكن المنوي مما يتعلق بالاقرار كالصوم  
لا يطل بالمشقة لانه يتعاقب مجرد النية القلبية بدون قول فلو نوى الصوم وقال ان شاء الله  
لا يبطل قال في الاشياء ولو عاقها اي نية الصوم بالمشقة صحت لانها لا تبطل الاقوال والنية  
ليست منها اه (قوله الا الى قول محمد في الجملة) فعنده لا يدرك الجملة الا بالادراك كجملة  
مع الامام فلا اقتدى به ما رفع الامام رأسه من ركوع الثانية ينوي جمعة ويظهر اعمده  
فقد نوى الجملة ولم يؤدها وادى الظهر ولم يؤد وهو مذهب الشافعي وهذا في جملة ما سأل  
صح اقصد او بالامام ولو في مجرد الصوم وعلى القول بغيره فيها ونقص الحوى المصير بمسائل  
ينوي فيها خلاف ما يؤدى منها ما لو طاف بنية التطوع في أيام الفجر ونوع عن الفرض وطالو  
صام يوم السبت تطوعا فظهر انه من رمضان كان فيه ومالوتهم بدر كنهين فظهر ان الفجر طالع  
ينويان عن نية الفجر ومالوتهم عن كفارة طهارا وان طارفة سد على العتق يضي في صوم  
النية ل ومالوتهم صوم يوم بعينه فصامه بنية النقل يقع عن النية ذكر كافي جامع الترمذي اه  
أقول قد يجب بان المراد النية التي هي شرط الصفة فاعني ليس انما ينزله ان ينوي خلاف  
ما يؤدى الا في مثله على أن كثر هذه المسائل ليس فيها مخالفة بين المنوي والمؤدى الا ان  
حيث الصفة بخلاف الجملة فان مخالفة للظاهر ذاتا وصفة فتدبر (قوله المعقودان العبادة الخ)  
مقابل ما في الاشياء جاء عن المجتبى من انه لا بد من نية العبادة في كل ركن فافهم واحد قد بذلت  
الافعال عما هي فعل واحد كالصوم فانه لا خلاف في الاكتفاء بالنية في اوله ويرد عليه الحج  
فانه ذو افعال منها اطواف الاقضية لا بد فيه من أصل نية الطواف وان لم يهتبه عن الفرض  
حتى لو طاف نية الا في أيامه وقع منه والجواب ان الطواف عبادة مستقلة في ذاته كما هو ركن  
للحج فباعتبار ركنيته في درج في نية الحج فلا يشترط نية فيه وباعتبار ادائه مستقلة لا يشترط فيه  
أصل نية الطواف حتى لو طاف دار بأوطا بالقرى لا يصح بخلاف الوقوف معرفة فانه ليس  
بعبادة الا في ضمن الحج فيدخل في نية وعلى هذا الرمي والحق والحق وايضا فان  
طواف الاقضية يقع به الاتصال بالحق حتى انه يحل له سري النية وبذلك يخرج من  
الحج من وجه دون وجه فاعتبر فيه الشبهان (قوله اعتبر السابق) لعل وجهه ان الصلاة  
عبادة واحدة غير متجزئة فالنظر فيها الى ابتداء ثم اذا شرع فيها اخالصا ثم عرض عليه الرياء  
فهو باقية لله تعالى على التماس والالزم أن يكون بعضهم هو بعضهم الفهم مع أنهم اواحدة  
ثم لو حسن بعضهم اربابا فالتصديق وصف زائد لا ينافيه ويؤخذ مما ذكرنا انه لو اختلفوا  
مراتبهم اخلص اعتبر السابق وهذا بخلاف ما لو كان عبادة يمكن تجزئتها كقراءة  
واعتكاف فان الجزء الذي دخله الرياء حكمه والخاص حكمه (قوله والرياء انه  
الخ) اي الرياء المسمى بالمعبط لثواب عن أصل العبادة أو لتضعيفه والافعال بين  
لاجل الناس رياء أيضا بدليل انه لا يثاب عليه وانما يثاب على أصل العبادة وسبب اتي في فعل

والالا ليس انما ينوي  
خلاف ما يؤدى الاعلى  
قول محمد في الجملة وهو  
ضعيف المعقودان العبادة  
ذات الاندال تنصب نيتها  
على كلها اقتضخ خالصا  
خالطه الرياء اعتبر السابق  
والرياء انه لو خلا عن الناس  
لا يصل فلو لم يهتبه  
ووحده لا فله ثواب أصل  
الصلاة



إذا أراد الشروع في الصلاة أنه لو أطال الركوع لادرك الخلق قال أبو حنيفة أخاف عليه أمر أعظم به في الشرك الخفي وهو الرياء كما سألني تحقيقه (قوله ولا يترك الخ) أي لو أراد أن يصلي أو يقرأ أخاف أن يدخل عليه الرياء فلا ينبغي أن يترك لأنه أمر موهوم أشبهه عن الولو الجلية وقد سئل العارف الحق شهاب الدين بن السهروردي عما نصه يأسه في أن ترك العمل أدخلت إلى البطالة وإن علمت داخل في الحب فاجب ما أولى في كتب جوابه عمل واستغفر الله من الحب اه فقال (قوله لا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب) أي أن الرياء لا يطل الفرض وإن كان الاختصاص من جهة الفرائض قال في مختارات النوازل وإذا أصلي رياء وسعة تجوز صلاته في الحكم لوجود شرائطه وأركانه ولكن لا يستحق الثواب والذي في الذميرة خلافه قال الفقيه أبو الليث في النوازل قال بعض مشايخنا الرياء لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم أن الرياء لا يفوت أصل الثواب وأما ما يفوت تضاعف الثواب اه يعبر على الاشياء وسبأ في تمام الكلام على هذه المسئلة في كتاب الخطر والاباحة (قوله قيل لشخص الخ) قال في الاشياء وهذه المسئلة ليست منصوعة في مذهبننا وصرح به النووي وقواعد لا تباها أما الاجراء فإنه لا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدينارة لأنه استخبار على واجب ولا يستحق به الاجرة كالأب إذا استأجر ابنه لخدمة لا يستحق عليه الاجرة لأن خدمته واجبة عليه اه ح (قوله الصلاة لا رضاء الموهوم لا تفيد الخ) لم يتعرض ليكون ذلك جازاً وظاهر مختارات النوازل أن ذلك لا يجوز حيث قال ينبغي أن لا يفعله ذلك ولعل ذلك من إلقاء البطالين اه وفي الولو الجلية إذا صلى لوجه الله تعالى فإن كان له خصم لم يجز بينه وبينه عفو وأخذ من حسنة ودفع اليه في الآخرة نوى أو لم ينو وإن لم يكن له خصم أو كان وجري بينهما عفو ولم يدفع اليه من حسنة شيء نوى أو لم ينو اه يعبر على هذا فأما الصلاة المذكورة أن ينوي الصلاة لله تعالى لاجل أن يرضى عنه اختصاصه وعدم جوازها لكونه بدعة بخلاف الصلاة لصحة المجدد أو نحوها من المنسوبات وأما لو صلى لله تعالى وذهب ثوابه للصوم فإنه يصح لأن العادل له أن يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كما سيأتي في باب الحج عن الغير إن شاء الله تعالى (قوله جاء) أي في بعض الكتب أشباهه عن البرازية وله من المراد به الكتب السماوية أو يكون ذلك حديثاً نقله العلماء في كتبهم والداق بفتح النون وكسر هاء دس الدرهم وهو قيراطان والقيراط خمس شهورات ويجمع على دوايق ودوايق كذا في الأخرى حوى (قوله ثواب سبعة مائة صلاة بالجماعة) أي من الفرائض لأن الجماعة هي التي في الواجب عن القسري سبعة مائة صلاة مقبولة ولم يقيد بالجماعة قال شارح المواهب ما حاصله هذا لا ينافي أن الله تعالى يرفع عن العالم وبدنه الجنة برحمته ط ملسا (قوله ولا تقع نفلا) أي غير نائب في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعها قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد صلاة العشاء على المعتد ط (قوله فلا مكتوبة) أي لوقوعها الفرضية ما ينال كونه صلاة حقيقة والجنائز كفاية وليست بالصلاة مطابقة (قوله ولو مكتوبتين) أي أحدهما وقتية والآخر لم يدخل وقتها كالتراويح في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره كذا في شرح المنية وشرح الاشياء للبيروني وبذل عليه قوله لا في ولوفاتنة

ولا يترك خوف دخول الرياء لأنه أمر موهوم لا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب قيل لشخص صلى الظهر ولأن ديناره صلى به هذه النية ينبغي أن يجزئه ولا يستحق الدينار الصلاة لا رضاء الموهوم لا تفيد بل يصلي لله فان لم يرفع خصمه أخذ من حسنة جاء أنه يؤخذ له انق ثواب سبعة مائة صلاة بالجماعة ولو أدرك القوم في الصلاة ولم يدركوا فرض أم تراويح يتوى الفرض فان هم فيه مع والاتق نفلا ولو نوى فرضين كالمكتوبة وجنائة فلم مكتوبة ولو مكتوبتين

وقتية الخ (قوله فلا وقتية) علل له في المحيط بأن الوقتية واجبة للعالم وغيره إلا اه وهو يقيد أنه ليس بصاحب ترتيب والافاقاةة أولى كالأبني بجر أقول هذه الافادة غامضة لو أريد بالمكتوبتين ما يشعل الوقتية مع الفاتنة وليس كذلك بل المراد بهما الوقتية مع التي لم يدخل وقتها كما علمت (قوله ولوفاتنتين فلا دوى) وكذا الوقتية كالتظهر والعصر في معرفة كالجبهة البعيرى وقال ح لان العصر وإن صحت في وقت الظهر في ذلك اليوم إلا أن الظهر واجبة التقديم عليه للترتيب فسكنا بمنزلة فائتين لم يسهل الترتيب بينهما كما هو ظاهر (قوله لو من أهل الترتيب الخ) تبسغ فيه البحر أخذ من تعديل المحيط للمثلة بأن الثانية لا تجوز إلا بعد قضاء الأولى قال في البحر وهو غامض فيما إذا كان الترتيب بينهما ما هو واجب اه أقول ما ذكره في البحر ما هو من الحلية لكنه في الحلية قال بعدد بني مالوم يكن الترتيب بينهما واجبا ويمكن أيضا أن يقال إنه المأدوى لأن الثانية دعيها أولى اه وجرم بذلك الحلبي في شرحه الصغرى حيث قال فلا دوى منهما الترتيب بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب اه فافهم (قوله فلا فائتين لوفاتنتين) متسما) وأما إذا خاف ذهاب وقت الحاضرة فإنه يجزئه عنها حتى يكون عليه قضاء الفاتنة كما في الاجناس يعبرى هذا وقال ح بعد قوله لوفاتنتين متسما أي وكان بينهما ترتيب إذ لو كان متسما ولم يكن بينهما ما ترتيب اغتنيته كما صرح به في البحر اه وأقول لم يصرح بذلك في البحر في هذه المسئلة نعم صرح به في شرح المنية بخلافه في الحلية خلافاً فافهم ثم اعلم أن ما ذكره الشارح من قوله فلا فائتين الخ عزاه في الفتح إلى المنتقى ومثله في السراج وعزاه في البحر إلى المنية وذكره أنه لا يصير شارعا في واحدة منهما ثم قال وأما في الظهيرة أن فيهما روايتين اه أقول وكذا ذكر أولاف في الخلاصة عن الجامع الكبير أنه لا يصير شارعا في واحدة منهما ما ثم قال وفي المنتقى يصير شارعا في الأولى اه فتكون رواية وقال الامام القارسي في شرحه على تطبيق الجامع الكبير للخلطى حيث قال في شرح قوله فافهم الفرضين معا لا غنى الصلاة الحاقا للدفع بالرفع في التناهي متفعل في غيرهما الخ أي نية الفرضين معا ان كانت في الصلاة كانت لغوا عندنا وهو رواية الحسن عن الامام وصورته لو كبر ينوي ظهر أو عصر اعلمه من يوم أو يومين عالميا أو لها ما ولا يصير شارعا في واحدة منهما ما للتناهي بدليل أنه لو طرأ أحدهما على الآخر رفته وأبطله أصلا حتى لو شرع في الظهر ينوي عصر اعلمه بطات الظهر وصرح بمروجه في العصر فإذا كان لكل منهما ما قوة رفع الأخرى بعد ثبوتها يكون لها قوة دفعها عن المحل قبل استقرارها بالاولى لان الدفع أمهل من الرفع وهذا على أصل محمد وكذا على أصل أبي يوسف لان الترتيب جميع عندهما بالحاجة إلى التعمين وأما بالقوة قد استوفى في الأمرين ثم أطلق الفرضين يتناول ما يجب بإيجاب الله تعالى كالمكتوبة أو بإيجاب العبد كالمندوب أو أداه وقضاء وما ألحق به كقضاء النفل سواء كانا من جنس واحد كالظهرين والجنائزتين والمندوبتين أو من جنسين كالظهر مع العصر أو مع المندوب مع الجنائز وقيل إن فافهم الفرضين في الصلاة متفعل عندهما ما خلافاً لحمد وان كانت نية الفرضين في غير الصلاة كالزكاة والصوم والحج والكفارة كانت معتبرة ويكون متفلا لاني كفارتين من جنس واحد فيكون مقترضا اه ملخصا وتمامه في معالقنا على البحر فافهم أن رواية الجامع الكبير مخالفة

فلا وقتية ولوفاتنتين فلا دوى لو من أهل الترتيب والافاقاةة فليحفظ ولوفاتنتين وقتية فلا فائتين لوفاتنتين متسما ولو فرضا ونفلا



رواية المتفق فلا يصح مشارعا في الصلاة أصلا إذا جمع في النية بين فرضين **كل منهما** قضاء أو أحدهما أو لا أو لا قضاء أو لم يدخل وقته أو جنازة أو مندور أو غير ذلك من الواجبات وقيل يصير متفلا في تعبير القوة على رواية الجامع الأبي إذا جمع بين فرضين ونطوق فانه يكون متفرضا عندهما لقوله وقال محمدان كانت في الصلاة تلوفا فلا يصح مشارعا فيها وان كانت في صوم أو زكاة أو حج نذر مع تطوع **يكون** متفلا بخلاف جهة الاسلام والتطوع فانه مفترض اتفاقا كما أوضحه القاري في شرحه والله أعلم **(قوله في الفرض)** أي في الصلاة لا في الصوم كما علمه أيضا **(قوله ولو نالين)** قد نطق النافذ على ما يشمل السنة وهو الماردها **(قوله فنعلم ما)** ذكره في الاشياء ثم قال ولم أر حكم ما إذا نوى سنتين كما إذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفة إذا وافقه فان **سنة** التحية إنما كانت ضمن السنة لمصلحة المقصود اه أي فكذا الصوم عن اليومين وأيده العلامة البيري بأنه يجوز به الصوم في الواجبين ففي غيرهما أولى لما في خزنة الأكر لو قال قل على أن أحرم رجب ثم صام عن كفارة ظهر شهرين متتابعين أحدهما رجب أجرا بغير خلاف ما لو كان أحدهما رمضان ولو نذر صوم جميع عمره ثم وجب صوم شهرين عن ظهار أو وجب صوم شهر بعينه ثم قضى فيه صوم رمضان جاز من غير أن يلحقه شيء اه لكن ليس في **هـ** إذا جمع بين نيتين بل هو نية واحدة أجرات عن صومين ولم يذكر الشارح هذه المسئلة لان كلامه في الصلاة ولا تنافي فيما يمكن تصويره فيما لو نوى سنة العشاء والتسبيح على ما رجحه ابن الهمام من أن التهود في حق مناسلة لا مستحب **(قوله فنافذ)** لان الصلاة مطلقة وتلك دعاء **(قوله ولا تبطل بنية القطع)** وكذا في الصلاة لا يقال في غيرها ط **(قوله ما لم يكبر بنية مغيرة)** بان يكبر نوايا النقل بعد شروع الفرض وعكسه أو أضافته بعد الوقفية وعكسه أو أضافته بعد الانفراد وعكسه وأما إذا كبر بنية موافقة كأن نوى الظهور بعد ركعة الظهر من غير تلفظ بالنية فان النية الأولى لا تبطل ويصح إتمامه ولو بقي على الثانية فعدت الصلاة ط **(قوله الصوم)** ونحوه الاعتكاف ولكن الأولى عدم الاشتغال بغير ما هو فيه ط والله أعلم

باب صفة الصلاة

**(قوله شروع في الشروط)** **هـ** إذا يفيدان المراد بالصفة الأوصاف النفسية للصلاة وهي الأجزاء العقلية التي هي أجزاء الهوية من القيام والركوع والسجود لان ذلك هو المشروط وسبب أن الأولى خلافه ط **(قوله هي لغة مصدر)** يقال وصف الشيء وصفا وصفة نعتة والصفة كالعلم والسواد قاموس وفي تعريفات السيد الوصف عبارة عما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروفه ويدل على الذات بصيغته كما عرفناه بجهوه حروفه يدل على معنى مقصود وهو الجرة فالوصف والصفة مصدران كالوعاء والعداة والمتكلمون فترقا بغير ما قالوا الوصف يقوم بالوصف والصفة تقوم بالوصف اه لكن كلام القاموس يدل على إطلاق الصفة على ما قام بالوصف أيضا فالصفة تكون مصدرا واسما للوصف مصدر فقط قال في الفتح والبحر ولا يكره أنه قد يطلق الوصف ويراد بالصفة وجه لا يلزم الاتحاد لغة إذا شك في أن الوصف مصدر اه وظاهره أن الوصف قد يستعمل

فلا فرض ولو نالين كسنة  
بحر ونجبة مسجد فنعلم ما  
ولو نالين وجنازة فنافذ  
ولا تبطل بنية القطع ما لم  
يكبر بنية مغيرة ولو نوى  
في صلاة الصوم صح  
باب صفة الصلاة  
شروع في الشروط بعد  
بيان الشرط هي لغة مصدر

أما معنى الصفة مجازا لا لغة فلا يلزم اتحادهما خلافا لما قيل انهما في اللغة بمعنى واحد **(قوله وعرفا كيفية الخ)** مبني على عرف المتكلمين والافتقادات أن الصفة تكون في اللغة مصدرا واسما وهذا تعريف لصفة أجزاء الصلاة خاصة لا إطلاق الصفة قال ح فيكون على حذف مضاف تقديره صفة أجزاء الصلاة فبعض الأجزاء صفة ما فرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالشتمد وبعضها السنية كالتنماد وبعضها النسيب كتنزهه إلى موضع سجوده في القيام وإنما قد رعا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الأجزاء لا صفة نفس الصلاة اه وهذا أولى عما في الفتح من أن المراد بالصفة هنا الأوصاف النفسية لها وهي الأجزاء العقلية التي هي أجزاء الهوية الخارجية من القيام الجزئي والركوع والسجود كذا في النهر قال ط ووجه الأولوية انه لا يشمل الواجبات والسنة والمندوبات اه وفيه نظرفان الواجبات وغيرها مما يطلب من المصلي فله أجزاء الصلاة إذا لم ير المراد بالجزاء ما يتوقف عليه صحتها أو لعل وجه الأولوية أن الصفة ما قام بالموصوف والجزاء هي التي قامت بتمام صفة الفرضية والوجوب ونحوه ما فليت هي الصفة بل الموصوف وقد يجب ان المراد أن **هـ** هذه الأجزاء هي أوصاف المصلي وتنسب إلى الصلاة لا تكون بأجزاء الهوية الخارجية التي صارت بها الصلاة في الخارج هي هي وعليه فلا إضافة في صفة الصلاة بيانية أو المراد بالصفة الجزئية مجازا القيام بالكل ويدل عليه قوله في الكفاية والمراجع ان الإضافة فيه من إضافة الجزئية إلى الكل لان كل صفة مما يلي جزء الصلاة الخ فهذا ما يؤيد ما قاله في الفتح ويدل عليه أيضا أن المراد من **هـ** هذا الباب بيان هذه الأجزاء المتنوعة التي فرض وواجب وسنة لا بيان نفس الفرضية والوجوب والسنية التي هي صفات **هـ** هذه الأجزاء إذ بيانها في كتب الأصول لا الفروع تامل **(قوله من فرائضها)** جمع فريضة أهم من الركن الداخل الماشية والشرط الخارج عنهم فيصدق على التصرية والقعدة الأخيرة والخروج بسنة على ما سبقت في وكثيرا ما يطلقون الفرض على ما يقابل الركن كالصرية والقعدة وقد سبقت في أوائل كتاب الطهارة من شرح النية أنه قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط كترتيب القيام والركوع والسجود والقعدة وأشار من التبعية إلى ان لها فرائض آخر كما سبقت في قول الشارح وبق من الفروض الخ أفاده ح **(قوله التي لا تصح بدونها)** صفة كائنة إذ لا نفي من الفروض ما تصح الصلاة بدونه بلا عذر **(قوله التصرية)** المراد بها جلة ذكرها مثل الله أكبر كما سبقت في بيان شروطها العشر من نظاما والتصريم جعل الشيء محرما معيتيم التصريمها الأشياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات والتأنيها للمبالغة هـ سبقت في وهو الظاهر برجندى وقيل لا وحده وقيل لا نقل من الوصفية إلى الامة **(قوله فاعلم)** هو أحد شروطها العشر من الأتية وسيد كره المصنف في الفصل الآتي **(قوله وهي شرط)** وإنما لم يذكرها مع الشروط المبالغة بالجملة الباب للدار أفاده في السراج **(قوله في غير جنازة)** ما فيها فهي ركن اتفاقا كبقية تكبيراتها كما سبقت في باب ح **(قوله على القادر)** متعلق بشرط لتضمنه معنى الفرض أي وهي شرط مفترض عليه ح اما الآية والأخرى لو افترضها بالنية جاز لانها ما أتت بانصي ما في وجهها بحر عن المحيط وسبقت في تمام الكلام على ذلك في الفصل الآتي **(قوله به ينفق)** الضمير راجع إلى الحكم عليها بالشرعية

وهي كيفية مشقة على  
فرض وواجب وسنة  
ومندوب (من فرائضها) التي  
لا تصح بدونها (التصرية)  
فأما (وهي شرط) في غير  
جنازة على القادر به ينفق  
مطلب  
قد يطلق الفرض على  
ما يقابل الركن وعلى ما ليس  
بركن ولا شرط



وهو مضمون النسبة الإيقاعية في قوله وهي شرط (قوله فيجوز بناء النفل على النفل) تفريع  
 على كون التصرية شرطا لكن كونها شرطاً يقتضي صحة بناء أي صلاة على صحة أي صلاة  
 كما يجوز بناء أي صلاة على طهارة أي صلاة وكذا بقية الشروط لكن من عناية الفرض على  
 غيره لا لأن التصرية ركن بل لأن المطلوب في الفرض تعيينه وتعيينه عن غيره باخص او صافه  
 وجميع افعاله وان يكون عبادة على حدة ولو بني على غيره لمكان مع ذلك الغير عبادة واحدة  
 كما في بناء النفل على النفل قال في البصر فانه يكون صلاة واحدة بل ان العود لا يفترض الا في  
 آخرها على الصحيح وقوله -م ان كل ركعتين من النفل صلاة لا يعارضه لانه في أحكام دون أخرى  
 اه ح (قوله وعلى الفرض) لان الفرض أقوى في تتبع النفل اضعفه ط (قوله وان كره)  
 يعني أنه مع صحته مكروه لان فيه تأخير السلام وعدم كون النفل بتصرية مبدئية اه ح وهذا في  
 العمدة اذ لو سلمها بعد عدة الفرض فزاد خمسة بضم سادسة بلا كراهة (قوله على الظاهر)  
 أي ظاهر المذهب خلافاً لصدور السلام حيث قال بالجواز فيهما كما في البصر لكن ذكر في النهاية  
 بعد عز وجل واذ في بناء الفرض على مثله الى صدر الاسلام ان بناء الفرض على النفل لم يحد فيه  
 رواية ثم قال ولكن يجب ان لا يجوز حتى على قول صدر الاسلام لانه جواز بناء المثل فلا يجوز  
 بناء الاقوى على الأدنى ولان الثاني يستتبع منه أنه أو دونه لا ما هو أقوى الى آخر ما طال به  
 وتبعه في المراج والعناية وبهذا يظهر عدم صحة قول النهر ولا خلاف في جواز بناء النفل على  
 النفل والفرض عليه فتنبه (قوله ولا اتصالها الخ) على مقدمة على العلول وهو قوله زوي  
 لها الشروط وهذا حاصل عبارة البرهان الاتية وهو جواب عن سؤال مقدم وهو ان اذا  
 كانت شرطاً فلم يروى لها الشروط والشروط تراعى للاركان والجواب انما رويت الشروط  
 لها من الطهارة والا -تقبل ونحوه -مالا لذكرها كالأصل بل لان اتصالها بالقيام الذي هو  
 ركن الصلاة (قوله وقد منه الزبلي) أي منع ما ذكر من قوله روي لها الشروط حيث قال  
 في الرد على الشافعي القائل بركنية التصرية وقوله يشترط لها ما يشترط للصلاة ممنوع فانه  
 لو أحرمت حامل نجاسة فالقائه عند فراغه منها أو مكشوف العورة فستره عند فراغه من  
 التكبير يعمل به -ير أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال مثلاً ثم ظهر عند فراغه منها أو منصرفاً  
 من القبلة فاستقبلها عند الفراغ منها جاز وان سلم فاعلم يشترط ما يتصل به من الاداء لان  
 التصرية من الصلاة اه (قوله ثم رجع اليه) أي الى القول بوجوب إعادة الشروط لها بقوله ولئن  
 سلم الخ فانه وان كان على سبيل التسفل مع الخدم لكن قوله فاعلم يشترط ما يتصل به من الاداء  
 الخ صريح في لزوم إعادة الشروط وقتها لا لها بل لان اتصالها بالقيام الذي هو ركن اتفاقاً ونظراً  
 ذلك قولنا لان سلم أن الحركة تجتمع مع السكون ولئن سلم يلزم اجتماع الضدين فلو كان ذلك لم  
 كلام فرضي قصد به ما بعده تعلم أن الزبلي أراد بهذا الكلام لزوم إعادة الشروط وقت  
 التصرية لان اتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وعليه فلا أحرمت حامل نجاسة فالقائه عند  
 فراغه من التصرية لا تصح صلته لاتصاله بالنجاسة فيجوز من القيام وكذا بقية المسائل المارة  
 في عبارة الزبلي ولولم يكن من ادعاء ذلك لم يصح تفريعه على فرض التسليم المذكور فثبت أن  
 ما منه أو لا يرجع اليه ثابتاً باقاهم (قوله نعم) نصديق لما فعله الزبلي من تقديم المنع على التسليم

فيجوز بناء النفل على النفل  
 وعلى الفرض وان كره  
 لا فرض على فرض أو نفل  
 على الظاهر ولا اتصالها  
 بالاركان روي لها الشروط  
 وقد منه الزبلي ثم رجع  
 اليه بقوله ولئن سلم نعم

جريا على قواعد علماء المأظرة وقوله في التلويح الخ ثابتاً به وقصد بذلك الرد على من قدم التسليم  
 على المنع عكس ما فعله الزبلي كما به -لم من كلام البصر فراجعهم (قوله لكن نقول الخ)  
 استدراك على المنع وثابتاً به -لم من كلام البصر فراجعهم (قوله لكن نقول الخ)  
 تقوية للاستدراك لان قول البرهان وانما اشترط لها الخ صريح في مراعاة الشروط لها وان لم  
 تكن ركناً لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وقال الشارح في خرائق الاسرار ظاهر كلام  
 الهداية والكافي وشروح الجمع وغيرهما صريح في اشتراط وجود شروط الصلاة حين التصرية  
 لا لكونها ركناً بل لاتصالها بالاركان وقد منع الزبلي الاشتراط أولاً الخ وحاصل كلام الشارح  
 اختياره مراعاة الشروط وقت التصرية وان لم تكن ركناً لقوله -م في الجواب عن استدلال  
 الشافعي على ركنتها بجراعاة الشروط اما ان هذه الشروط لم تراعى لاجلها بل لما اتصل بها من  
 القيام فان ظاهره أنهم سألوا الزوم المراعاة وقتها لكن منعوا أن تكون المراعاة لاجلها وعلمه  
 فلا يصح الشرع في الصلاة لو شرع بالتصرية حامل نجاسة فالقائه قبل الفراغ منها وكذا في  
 بقية الفروع والمادة وأقول -هذا خلاف ما دل عليه كلام الشارح -ين من تصريرهم بصحة  
 الشرع في هذه الفروع -حق ان العلامة السكاكي صرح في مراح الدراية بان غرة الخلاف  
 بيننا وبين الشافعي في التصرية تظهر في جواز بناء النفل على الفرض ونظراً أيضاً فيما اذا  
 كبر وفي يده نجاسة فالقائه عند فراغه منها الى آخر الفروع المارة وقال في آخرها لا تنفسد  
 صلاته عندنا ونحوه في السراج لكنه جعل الخلاف بين الامامين ومحمد وداود وابنه عن محمد  
 فان المشهور أن القائل بركنية التصرية هو الشافعي وبعض اصحابنا وعبارة فتح القدير هكذا  
 قوله ومراعاة شرائط الخ يتبع من منع قوله يشترط لها ما يشترط لان سلم انه يشترط لها بل هو  
 لما يتصل بها من الاركان لانفسها -ها ولذا قلنا لو فخرم حامل نجاسة أو مكشوف العورة أو قبل  
 ظهور الزوال أو غير ذلك فالقائه واستتره يعمل بسير وظهور الزوال واستقبل مع آخر جزم من  
 التصرية جاز وذ كر في السكاكي أنهم اعتمد بعض اصحابنا ركن اه وهو ظاهر كلام الطحاوي فيجب  
 على قول هؤلاء أن لا تصح هذه الفروع اه كلام الفتح فانظر كيف فهم أن مراد صاحب  
 الهداية تسليم صحة هذه الفروع وان لا يشترط وجود شروط الصلاة وقت التصرية وأن عدم  
 صحتها انما هو على القول بركنتها ونحن لا نقول به -هذا خلاف ما فهمه الشارح من كلام  
 الهداية والكافي وغيرهما كما قدمناه عن الخرائق وكذا كلام البصر والنهر صريح في صحة هذه  
 الفروع فثبت كان هذا هو المنقول فليس لنا من عدول وحسنه في قولهم في الجواب ان  
 مراعاة الشروط ليست لها بل لما اتصل بها من القيام ان شروط الصلاة من الطهارة وغيرها  
 لا تجب للتصرية أصلاً وانما تجب للقيام المتصل بها أي المتصل بالآخر عند ادائها التلويح  
 لا للقيام المتصل بل بابتدائها الى انتهائها حتى يلزم مراعاة الشروط لها في ضمن القيام المذكور  
 كما فهمه الشارح من قول البرهان وانما اشترط لها فان قوله لها يفيد ما ذكره الشارح لكنه  
 غير مراد بليل صحة الفروع المذكورة عندنا أو يقال معناه أن الشروط التي يراد بها المصلي  
 وقت التصرية ليست لها بل لما اتصل بها من الاركان وحاصله انه لما كان الغالب من حال المصلي  
 مراعاة الشروط وقتها صار من شأن التوهم أن ذلك لا يصح فثبتوا أولاً أن ذلك لا قيام المتصل بها

في التلويح تقديم المنع على  
 التسليم أولى لكن نقول  
 الاحتياط خلافاً وعبارة  
 البرهان وانما اشترط لها  
 ما اشترط للصلاة لا باعتبار  
 ركنتها بل باعتبار اتصالها  
 بالقيام الذي هو ركنها



ثم حققوا ذلك بان ذكروا ما ورد في خبرهم انهم اقاموا الصلاة بالشروط وعبادة الله تعالى  
 ومراعاة شرائط لمساكنة بل من القيام قال في الكفاية والدليل ان من وقع في الجهر ولم  
 يصل الماء الى اعضاء وضوءه فكبر ونفس في الماء ورفع يديه الى السماء حتى يوصلها وان كان  
 حال التكبير غير متوضي اذ هذا ايضا صحيح في أن الشروط انما تجب مراعاتها مع الفراغ  
 منها عند أول جزء من القيام المتصل بالآخر التبرية فالشرط ان يفي بوقتها لا ان يتعاليه  
 ويمكن حل كلام الزبلي المار على هذا ايضا بان يجعل قوله لمساكنة متعلقا بقوله يستمر صلة  
 له لا أنه حتى يكون المعنى يستمر في التبرية لاجل ما بينه من الخ وحينئذ يتوافق كلامهم  
 ويتضح مرادهم هذا ما ظهر في تحقيق هذا المقام والسلام (قوله ومنها القيام) يشمل  
 التام منه وهو الاتصاف مع الاعمال وغير التام وهو الاتصاف بالقلب بحيث لا تنال يدا  
 ركبته وقوله بحيث الخ صادق بالصورتين افاده ط ويكره القيام على أحد القدمين في الصلاة  
 بلا عذر وينبغي ان يكون بينهما مائة درار أربع اصابع البعدانه اقرب الى الخشوع هكذا روى  
 عن أبي نصر الدبوسي انه كان يعله كذا في التكبير وما روى عنهم أنهم أوصوا السكاب بالكعب  
 أريد به الجماعة أي قام كل واحد بجانب الآخر كذا في فتاوى سمرة قد ولوا قام على أصابع رجليه  
 أو عقبه بلا عذر يجوز وقبل لا يحكي القولين في الفقيه ونعمه في شرح الشيخ السمعاني (قوله  
 بقدر القراءة فيه) ذكر في الشرح لابي جعفر في عزاء في الخزانة الى الخاوي وحديثه فهو  
 قدر آية فرض وبقدر الفاتحة وسورة واجب وبطوال المفصل وأوسطه وقصاره في محالها  
 مسنون والزيادة على ذلك في نحو سجدة مندوب لكن في آخر القرن الثالث من الاشياء قال  
 أصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو أطال الركوع والسجدة وقع فرضا اه  
 ومقتضاه أنه لو أطال القيام وقع فرضا أيضا فينا في هذا التقدير وتجب بان هذا قبل ايقاعه  
 أما بعده فالكل فرض كما أن القراءة قبل ايقاعها نوهت الى فرض وواجب وسنة وبه يكون  
 الكل فرضا وتظهر غرضه ذلك في الثواب والعقاب فاذا قرأ أكثر من آية بناب ثواب الفرض  
 واذا ترك القراءة لا يعاقب على ترك الزائدة على الآية هذا ما ظهر في فتاواه (قوله فركع) أي  
 وقرأ في هو به قدر الفرض أو كان آخره أو مقننا بآخر القراءة (قوله الى أن يبلغ الركوع)  
 أي يبلغ أقل الركوع بحيث تنال يدا ركبته وعبارة في الخزانة عن الفقيه الى أن يصير  
 أقرب الى الركوع (قوله كذا) أطلقه فشمع الذا المطلق وهو الذي لم يبين فيه القيام  
 ولا القعود وهذا أحد قولين والثاني الضيق وأبدل الذا في الخزانة بالواجب ويدخل فيه  
 قضاء ما أفاده من التوافل فهل يفرض فيه القيام لوجوبه أم لا لما قاله بانه توقف فيه  
 ط والرجح (قوله وسنة فجر في الاصح) أماع في القول بوجوبه فظاهر وأما على القول بسنيتها  
 فمراعاة القول بالوجوب ونقل في مرافق الفلاح أن الاصح جوازها من قعود ط أقول لكن في  
 الحلية عند الكلام على صلاة التراويح لو صلى التراويح فاعدا بلا عذر قبل لا يجوز قياسا على  
 سنة الفجر فان كلامهم سنة مؤكدة وسنة الفجر لا يجوز قعودا من غير عذر بإجماعهم كما هو  
 رواية الحسن عن أبي خنيفة كما مرح به في الخلاصة فكذا التراويح وقيل يجوز والقاس على  
 سنة الفجر غير تام فان التراويح دونها في النكدة لا يجوز التسوية بينهما في ذلك قال قاضيان

يجب  
القيام

(ومنها القيام) بحيث  
لو لم يديه لا ينال ركبته  
ومعه وضوءه وواجبه ومسنونه  
ومنه وبه بقدر القراءة فيه  
فلكبر فاعلم فركع ولم يقف  
صحيح لان ما أتى به من القيام  
الى أن يبلغ الركوع يكفيه  
قنية (في فرض) ومعه وبه  
كثيرة سنة فجر في الاصح

وهو

وهو الصحيح اه (قوله لقادر عليه) فلو عجز عنه حقيقة وهو ظاهر أو حكا كالمحصل له  
 الم شديد أو خاف زيادة المرض وكما سأل الا تبيته في قوله وقد يصحم القعود الخ فانه يسهل  
 وقد يسهل مع القدرة عليه فيما لو عجز عن السجود كما اقتصر عليه الشارح تبعها الجهر ويزاد  
 منه آية أخرى وهي الملافة في السفينة الجارية فانه يصلي فيها قاعدا مع القدرة على القيام  
 عند الامام (قوله فلو قدر عليه) أي على القيام وحده أو مع الركوع كافي المنية (قوله نذب  
 ايماؤه قاعدا) أي اقرب به من السجود وجاز ايماؤه قاعدا كافي الجهر وأوجب الثاني زفر والائنة  
 الثلاث لان القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولان ان القيام وسيله الى السجود للضرورة  
 والسجود أصل لانه شرع عبادة بلا قيام كسجدة التلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده حتى  
 لو سجد لغير الله تعالى يكفر بخلاف القيام واذا عجز عن الاصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع  
 الصلاة والسعي مع الجمعة وما أورده ابن الهمام أجاب عنه في شرح المنية ثم قال ولو قيل ان  
 الايماء أفضل للفرج من الخلف لكان موجه اوله لكن لم أر من ذكره (قوله وكذا) أي يندب  
 ايماؤه قاعدا مع جواز ايمائه قائما عجزه عن السجود حكا لانه لو سجد لزم قوت الطهارة بلا  
 خلاف ولو أوما كان الايماء خافا عن السجود (قوله وقد يصحم القعود الخ) أي يلزمه الايماء  
 قاعدا الخافيه عن القيام الذي عجز عنه حكا ان لو قام لزم قوت الطهارة أو السجود أو القراءة  
 أو الصوم بخلاف حتى لو لم يقدر على الايماء قاعدا كالمو كان يحال لو صلى قاعدا بسبيل بوله  
 أو جرحه ولو صلى مستلقيا لا يسبيل منه شيء فانه يصلي قائما بركوع وسجود كمانص عليه  
 في المنية قال شارحها لان الصلاة بالامانة لا تجوز بلا عذر كاصلاة مع الحدث فيترج ما يه  
 الاتيان بالاركان وعن محمد انه يصلي مضطجعا ولا إعادة في شيء مما عدا ما (قوله  
 أو يساس) من باب تعيب ط (قوله أملا) أملا وقد روي بعض القراءة اذا قام فانه يلزمه أن  
 يقرأ أملا قدرته والباقي قاعدا شرح المنية (قوله الخروج للجماعة) أي في المسجد وهو  
 محمول على ما ذلتم تيسر له الجماعة في بيته أفاده أبو السعد ط (قوله به يفتي) وجهه أن  
 القيام فرض بخلاف الجماعة وبه قال مالك والشافعي خلافا لاجل حديثه على أن الجماعة فرض  
 عنده وقيل يصلي مع الامام قاعدا عندئذ لا يجرى ذلك ذكره في المحيط وصححه الزاهد  
 شرح المنية ونم قول ثالث مشي عليه في المنية وهو أنه يشرع مع الامام قائما بقدره فاذا  
 جاوزت الركوع يقوم ويركع أي ان قدر وما مضى عليه الشارح تبعها للضرورة  
 في الخلاصة أصح ربه يفتي قال في الحلية وأعله أشبهه لان القيام فرض ولا يجوز ترك الجماعة  
 التي هي سنة بل يهده هذا عذرا في تركها اه وتبعه في الجهر (قوله ومنها القراءة) أي قراءة  
 آية من القرآن وهي فرض على جميع ركعات النفل والوتر وفي ركعتين من الفرض كما  
 سبب في متنا في باب الوتر والتوافل وأما تعيب القراءة في الاولين من الفرض فهو واجب  
 وقبل سنة لا فرض كما صدقه في الواجبات وأما قراءة الفاتحة والسورة أو ثلاث آيات  
 فهي واجبة أيضا كما سبب في (فرض) فندت فرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي  
 كالواختلاف مبين فابركعتين وأشار به أنه لم يقرأ في الاولين كما سبب في باب الاختلاف  
 (قوله كما سبب) أي في الفصل الثاني في جمع بيان حكم القراءة بغير العربية أو بالشواذ وبالترجمة

يجب  
القراءة

(لقادر عليه) وعلى  
السجود فلو قدر عليه دون  
السجود نذب ايماؤه قاعدا  
وكذا من يسبيل جرحه  
لو سجد وقد يصحم القعود  
كن يسبيل جرحه اذا قام  
أو يسبيل بوله أو يجرى  
ربيع عودنه أو يضره عن  
القراءة أملا أو من صوم  
رمضان ولو أضره عن  
القيام الخروج للجماعة صلى  
في بيته قاعدا به يفتي خلافا  
للأشياء (ومنها القراءة)  
لقادر عليه كما سبب وهي  
ركن زائد عند الأكثر



والانجيل (قوله اسقوطه بالاعتداء بالخلف) في هذا التعليل اشارة الى ما ذكره في البحر  
من أن الركن الزائد هو ما يقطع في بعض الصور من غير تحقق ضرورة والركن الاصل ما لا يقطع  
الاخر وروى او روى على وجهه الركن زائد ان الركن ما كان داخل الماهية فكيف يوصف  
بالزيادة واجب بان ركن من حيث قيام ذلك الشيء في حاله واتفاقه بانه زائد من حيث  
قيامه بدونه في حالة اخرى فالصلاة ماهية اعتبارية فيصور أن يعتبرها الشارع تارة باركان  
وأخرى بأقل منها أو روى على نفسه الركن الزائد بما هو أنه يلزم عليه تسمية غسل الرجل  
ركنًا زائدًا في الوضوء واجب بان الزائد ما اذا سقط لا يضافه بدل والمسح بدل الف - ل ومثله بقية  
اركان الصلاة فانما سقط الى الخاف فليست بزائد بخلاف القراءة وأورد أن قراءة الامام  
خلف عن قراءة المقتدى لقوله صلى الله عليه وسلم لم يكن له امام فقرأه الامام له قراءة وأجاب  
ح بان المراد بالخلف خاف ياتي به من فاته الاصل وههنا ليس كذلك اه وهو أحسن علق  
ط من أنه ليس المراد في الحديث الخلفية بل المراد أن الشارع منعه عن القراءة وكفى  
بقراءة الامام عنه اه قال في الترمذي وأما أن يقول لانما سقط القراءة بالضرورة يلزم  
كونه زائدًا اذا سقطها ضرورة الاعتداء ومن هنا ذهب ابن ملك أنه يمكن أصلي اه  
أقول وأما أن يقول لانما سقطها ضرورة الاعتداء ضرورة الجهر المخرج اترك اداء الركن  
والمقتدى قادر على القراءة غير أنه ممنوع عنها بشرع لا يمنع لا يسمى عجزا الا بتأويل وقد خالف  
ابن ملك الجهم الغفير في ذلك كما قاله في البحر فلا تعتبر مخالفتهم والله تعالى أعلم (قوله بحيث  
لومديته الخ) كذا في السراج وفي شرح المنية هو طائفة الرأس أي خنثيه لا يمكن مع  
انحناء الظهر لانه هو المذهب من موضوع الفقه فيصديق عليه قوله تعالى اركعوا أو اما  
كاه فبما انحنا الصلب حتى يستوي الرأس بالحجز وهو حد الامتداد فيه اه لكن ضعفه  
في شرح المختار حيث قال الركوع يتحقق بما يطاق عليه الاسم لانه عبارة عن الانحناء  
وتيسل ان كان الى حال القيام اقرب لا يجوز وان كان الى حال الركوع اقرب جاز اه  
ونما في الامداد وما اختاره في شرح المختار هو الموافق لما تروى علماء زنا في كتب الاصول وفي  
شرح الشيخ امعيل عن المحيط وان طائفة رأسه في الركوع قليلا ولم يعتدل فظاهر الجواب  
عن أبي حنيفة انه يجوز روى الحسن انه ان كان الى الركوع اقرب يجوز وان كان الى القيام  
اقرب لا يجوز اه وفي حاشية القتال عن البرجندي ولو كان يصلي قاعدا ينبغي أن يحاذي جهته  
قدام ركبته ليصل الى الركوع اه قلت ولعله محمول على تمام الركوع والافتقادات - صوله  
بأصل طائفة الرأس أي مع انحناء الظهر تأمل (قوله ومنها السجود) هو لغة الخضوع قاموس  
وفسر في المغرب بوضع الجبهة في الارض وفي البحر - حقيقة السجود وضع بعض الوجه على  
الارض مما لا يضره في نفسه قد دخل الانف وخارج الخدود والفن وأما اذا رفع قدميه في السجود  
فانه مع رفع القدمين بالتلاعب أشبه منه بالتعظيم والابلال اه ونما في علقته عليه  
(قوله بجهته) أي حيث لا عذر بها وأما جواز الاقتصار على الانف فشرطه العذر على الرابع  
كما سيأتي قال ح ثم ان اقتصر على الجبهة فوضع جزمها وان قل فرض ووضع اكثرها واجب  
(قوله وقدميه) يجب اسقاطه لان وضع اصبع واحدة منه ما يكفي كذا كره بعد ح واقاد انه

مبحث  
ركن الاصل والركن الزائد

اسقوطه بالاعتداء بالخلف  
(ومنها الركوع) بحيث  
لومديته قال ركبته (ومنها  
السجود) بجهته وقدميه  
ووضع اصبع واحدة منها  
شرط

مبحث  
الركوع والسجود

لوم يضع شيئا من القدمين لم يصح السجود وهو مقتضى ما قدمناه آنفا من البحر وقسمه خلاف  
سند كره في الفصل الثاني (قوله وتكراره تعبد) أي تكرار السجود أمر تعبدى  
أي لم يبقه قبل معناه على قول أكثر المشايخ حقيقة ما لا بد له من وقوعه لئلا يترفع بالشيطان حيث  
لم يسجد مرة فحينئذ يسجد مرتين ونما في البحر (قائده) - مثل المصنف في آخر فتاواه  
المقر تسمية هل التعبدى أفضل أو معقول المعنى أجاب لم أفهمه له الما تسمى قوله - م  
في الاصول الاصل في النصوص التعليل فانه يشير الى أفضلية المعقول ووقفت على ذلك  
في فتاوى ابن حجر قال قضية كلام ابن عبد السلام أن التعبدى أفضل لانه بمنزلة الانقياد  
بخلاف ما ظهر من عاتقه فانما لا يسهل قديقه له لتصل فائدته وخالفه الباقي في فقال لا شك أن  
معقول المعنى من حيث الجملة أفضل لان أكثر الشريعة كذلك وبالنظر للبرقيات قد يكون  
التعبدى أفضل كالوضوء وغسل الجنب فان الوضوء أفضل وقد يكون المعقول أفضل  
كالطواف والرى فان الطواف أفضل اه وفي الحاشية عند الكلام على فرائض الوضوء  
وقد اختلف العلماء في أن الامور التعبدية هل شرعت لحكمة عند الله تعالى وخفيت علينا أولا  
والا كثرون على الاول وهو الوجه لدلالة استعارة عادة الله تعالى على كونه سبحانه جال بالا مبالغ  
دار ثالفة ما قد علمت ان ظهرت حكمته لنا قلنا انه معقول والقلنا انه تعبدى والله سبحانه  
العليم الحكيم (قوله ثابت بالسنة) أي وبالاجماع جهر وهذا لان الامر بالسجود  
في الآية لا يدل على تكراره (قوله ومنها القعود الاخير) غير بالاخير دون الثاني يشمل  
ثلاثة القبر وقسم المسافر لانها الأخيرة وليست ثابتة كذا في الدراية والمراد وصفه بانه واقع  
آخر الصلاة والا فالأخير يقتضى - بق غير وعليه لوقال آخر عبد الملك فهو حر فلك عبد  
لم يفتق فليعامل اعداد (قوله والذي يظهر الخ) اختلف في القعدة الأخيرة قال بعضهم  
هي ركن أصلي وفي كشف البرزوى انها واجبة لا فرض لكن الواجب هنا في قوة الفرض  
في العمل كالوتر وفي التنزيل انه فرض وابت بركن أصلي بل هي شرط للتعليل وجزم بانها  
فرض في الفقه والقيمين وفي الدنيا يسع أنه الصحيح وأشار الى القرشية الامام الهوبى في  
مناسك الجامع الصغرى ولذلك من - ملف لا يصلى بحيث يرفع من السجود دون توقف على  
القعدة فهي فرض لاركن اذا الركن هو الداخل في الماهية وماهية الصلاة تتم بدون القعدة  
ثم قال فعلم أنه انما شرعت لاجل الاستقامة والقراءة أدنى حال من الركن لان الركن يتكرر  
فعدم التكرار دليل على عدم الكيفية والفقه فيه أن الصلاة أفعال موضوعة للتعظيم  
وأصل التعظيم بالقيام ويزداد بالركوع ويقناهى بالسجود فكانت القعدة مرادة للخروج  
من الصلاة فكانت اغبرها الا انها لم تكن من الركن ونما في شرح الدرر للشيخ امعيل  
قال في البحر ولم أر من تعرض لقعدة الا في أي في أنها ركن أو لا وبين في الامداد الثمرة  
بانه لو أتى بالقعدة تأمنا اعتبر على القول بشرطية الاركنية وعزا الى التحقيق والاصح - عدم  
اعتبارها كما في شرح المنية قلت وهذا يؤيد القول بانها ركن فانه لا شرط خلافها ما شى  
عليه الشارح تبعاً للثمة (قوله لانه شرع للخروج) فيه ان مانع افديه قد يكون ركنًا  
كالقيام فانه شرع وسيله للركوع والسجود - في لو عجز عن اي من قاعدته ان قدر على اقيام

مطلب  
هل الامر التعبدى  
أفضل أو المعقول المعنى

مبحث  
القعود الاخير

وتكراره تعبد ثابت بالسنة  
كرهه در الركعات (ومنها  
القعود الاخير) والذي  
يظهر أنه شرط لانه شرع  
للتخرج كالضرورة للشرع  
ومع في البدائع أنه ركن  
زائد



قوله لم يثبت من خلاف الخ) فيه ان القراءه ذكره زائد مع انه لو حلف لا يصح على ركنه  
 بالقرآن لا يثبت فلا دلالة في ذلك على ان القراءه ركن فانه يدل على انها شرط فالمسأله  
 للشارح ان يعكس بان يذكره اذ لا دلالة للشرطية وبذلك ما قبله هذا دليل لا لركنية تامل (قوله  
 لا يثبت من كره) الظاهر ان المراد من كره فرضيته لانه قيل بوجوده في القراءه الثاني واما  
 من كره اصل مشروعيته فينبغي ان يكفر ان يكون بالاجماع بل مع لزوم من الدين بالضرورة  
 افاده ج ويؤيده ما قالوا في السنن الرواتب من لم يرها حقا كفر (قوله قد رآه في قراءة  
 القشمد) أي أدنى زمن يقرأ فيه بان يكون قد رآه مع ما يكتفي من الحافظ به مع تصحيح  
 الالفاظ وليس المراد ان في نفسه أدنى وأعلى ط (قوله الى عبده ورسوله) أشار به الى  
 ان المراد به القشمد الواجب بتمامه قال في شرح المنية والمراد من التثنية التحسينات الى  
 عبده ورسوله هو الصحيح لا ما زعم البعض انه لفظ الشهادة فينقطع اه (قوله وعبده  
 فاصل) عطف تفصيلي على ما قبله (قوله وانه بالخروج بصحة الخ) أي يمنع المصلي أي  
 فعله الاختيارى بأي وجهه كان من قول أو فعل ينافي الصلاة بتمامها كما في الجهر  
 وذلك بان يبنى على صلته صلاة طهرضا أو نقلا أو غير ذلك فقهية أو يحدث عدل أو يتكلم  
 أو يذهب أو يسلم تاريخية ومنه ما لحاظه امره لان المصادفة فاعلة فكان الفعل  
 موجودا من الركن بصحة كوجوده من المرأة وان لم يكن للرجل فيه اختيار وتعامه في  
 النهاية واحتمل بصره عما لو كان معاولا كان بصحة الحديث (قوله كفعله المنافي لها)  
 الاولى التعبير بالباء بدل الكاف ليعبر عن تسمية القوله بصحة الخ لا ان يقال أراد بالخروج  
 بصحة الخروج بلفظ السلام حلالا لما طاق على السكال لانه الواجب وبقوله كفعله الخ  
 ما عداه ويدل عليه قوله وان كرهه بتمامه لا يكره الا بتمامه السلام فانهم واحتمل المنافي  
 عن نحو قراوة تسبيح (قوله بتمامها) أي بعد تكميله الاخير فقد رتب التسبيح فيه لان اتيانه  
 بالنافي قبله يبطلها اتفاقا ح (قوله والصحيح الخ) اعلم ان كون الخروج بصحة فرضا غير  
 منصوص عن الامام وانما استنبطه البردعي من المسائل الاثني عشرية الاثنية قبله باب  
 مفاد الصلاة فان الامام لما قال في البطلان مع ان ركن الصلاة تمت ولم يبق الا الخروج  
 دل على انه فرض وصاحبه لما قال في البطلان مع ان ركن الصلاة تمت ولم يبق الا الخروج  
 الكرخي بانه لا خلاف بينهم في انه ليس بفرض وان هذا الاستنباط غلط من البردعي لانه  
 لو كان فرضا كازمه لا ختم بمأخوذة وهو السلام وانما حكم الامام بالبطلان في الاثني  
 عشر بغيره في آخر وهو ان العوارض فيها غير القرض فاستوى في حديثه والاول الصلاة  
 وآخرها فان رؤيتها المتعمد بعد القعدة الماء غير القرض لانه كان فرضه التيمم في فرضه الى  
 الوضوء وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير والحديث العم والقهة  
 ونحوه ما يبطله لا مغير وتعامه في ح هذا وقد اتصرت العلامة الشرنبلالي للبردعي في رسالته  
 المسائل البهية الزكية عن الاثني عشرية بانه قد مضى على افتراض الخروج بصحة صاحب  
 الهداية وتعمد الشرح وعامة المشايخ وكذا المحققين والامام الثاني في الوافي والكافي  
 والكنز وشروحه وامام أهل السنة الشيخ أبو منصور والماتريدي (قوله وعليه) أي الى الصحيح

بجته  
 الخروج بصحة  
 لم يثبت من خلاف لا يصح  
 بالرفع من السجود وفي  
 السراجية لا يكفر من كره  
 (قد رآه في قراءة القشمد)  
 الى عبده ورسوله بلا شرط  
 موالاته وعدم فاصل لما في  
 الوالدية صلى اربعها  
 وجلس خلفه فظن انها لا  
 فقام ثم ذكره فجلس ثم تكلم  
 فان كلاً الجلسين قدر التثنية  
 صحت والا لا (ومنها)  
 الخروج بصحة كفعله  
 المنافي لها به بتمامها وان  
 كرهه بغيرها والصحيح انه  
 ليس بفرض اتفاقا قاله  
 الزيلعي وغيره وأقره المصنف  
 وفي المجتبى وعليه المحققون  
 وبنى من القروض

الذي هو قول الكرخي المقابل لقول البردعي وفائدة ان لا خلاف بين ما قلناه في ما اذا سبقه  
 حدث بعد فعله قدر التشهد اذ لم يتوضأ وبين ما يخرج به بطلان على تخريج البردعي  
 وصحت على تخريج الكرخي ط (قوله في المأخوذة) فستره ط بان يقرأ السجدة الثانية  
 عن الاولى بان يرفع ولو قلنا لا أو يكون الى الله ود اقرب قولان معصان ونقل الشرع الى  
 أصحبه الثاني وفرضه ح بان المراد بالتميز في مآقرض عليه من الصلوات مما لم يفرض عليه  
 حتى لو لم يعلم فرضية الخمس الا الله كان يصح ما في وقت الإيجاز ولو لم يعلم ان البعض فرض  
 والبعض سنة ونوى الفرض في الكل أو لم يعلم ونوى صلاة الامام عند اقتدائه في الفرض  
 جاز ولو علم الفرض دون ما فيه من فرائض وسنن جازت صلته أيضا كذا في الجهر فليس  
 المراد المأخوذة من اجراء كل صلاة أي بان يعلم ان القراءه فيها فرض وأن التسبيح سنة  
 وهكذا سلافا لما يوجهه ما في متن نور الابيضاح وان كان في شرحه من غيره بما يرفع الالهام  
 أقول كان ينبغي للشارح عدم ذكر ذلك كافه في الخرائن لانه على التسبيح الاول يكون  
 يعني افتراض السجدة الثانية لان الاتصاف بدون رفع وقدم ذكر السجود وعلى التفسير  
 الثاني يرجع الى اشتراط التعيين في النية وقد صرح به في بحث النية (قوله وترتيب القيام  
 على الركوع الخ) أي تسمية عليه حتى لو ركع ثم قام لم يعتبر ذلك بالركوع فان ركع ثانيا  
 صحت صلته لوجود الترتيب المفروض ولزومه سجود السهو لتقدمه الركوع المفروض  
 وكذا تقدم الركوع على السجود حتى لو سجد ثم ركع فإن سجده ثانيا صحت لما قلناه وقوله  
 والقعود الاخير الخ أي بقدر فرض ايقاعه به بدجبع الاركان حتى لو نذر كبريه سجدة  
 صلبيه سجدها أو أعاد القعود وسجد للسهو ولو ركعوا قضاءه مع جابه من السجود أو قياما  
 أو قراة صلى ركعة كما حرره في الجهر وكان الاولى أن يقول وترتيب القعود الخ كانه ل  
 في الخرائن اي لم أنه فرض آخر ولان الترتيب فيه يعني التأخير عن ركع ما قبله ولم يذكر تقدم  
 القراة على الركوع لانه سجد كره في الواجبات وسجد في هناك تمام الكلام على ذلك كله  
 (قوله وتمام الصلاة والانتقال الخ) قال في الفتح وقد عد من الفرائض اتمامها  
 والانتقال من ركن الى ركن قبل لان النص الموجب للصلاة يوجب ذلك اذ لا وجود للصلاة  
 بدون اتمامها وذلك يستدعي الامر به اه والظاهر ان المراد بالتمام عدم القطع وبالانتقال  
 المسد كوالانتقال عن الركن الثاني بركن به به اذ لا يتحقق ما به به الا بذلك واما  
 الانتقال من ركن الى آخر بلا فاصل بينه فما هو واجب حتى لو ركع ثم ركع يجب عليه سجود  
 السهو ولانه ينتقل من الفرض وهو الركوع الى السجود بل أدخل بينه ما اجنبيا وهو  
 الركوع الثاني كافي شرح المنية وينبغي ابدال الركن بالفرض كما عبر في المنية ليشمل  
 الانتقال من السجود الى القعدة قتيلا على ما استظهره من أنه بشرط لا دكن زائد لكن  
 قد منازع جميع خلافه فانهم ثم ان عدم الاتمام والانتقال الماذ كورين من القروض يعني  
 عنه ما ذكره المصنف من القروض (قوله ومتابعة الصلاة في القروض) أي بان ياتي بها  
 بعده أو بعده حتى لو ركع اتمامه ورفع ثم ركع هو بعده مع خلاف ما لو ركع قبل اتمامه  
 ورفع ثم ركع اتمامه ولم يركع ثانيا مع اتمامه أو بعده بطلت صلته فالمراد بالمتابعة عدم المسابقة

تم في القروض وترتيب  
 القيام على الركوع  
 والركوع على السجود  
 والاه والآخر على ما قبله  
 وتمام الصلاة والانتقال من  
 ركن الى آخر ومتابعته  
 لا ما فيه من القروض



ثم متابعتها لمامه في مشاركتها في الفرائض مع لاقبله ولا بعده واجبة كما سيذكره  
 في الفصول الآتية عند قوله واعلم ان مما ينبغي على لزوم المتابعة الخ واحد ثم بالقرائن من  
 الواجبات والسنة فان المتابعة فيها ليست بفرض فلا تفسد الصلاة بتركها (قوله وصحة  
 صلاة امامه في رأيه) لان العبرة (راي المأموم صحة فسادا على المعتمد فلو اتى بشافعي  
 من ذكره أو امرأته صحت لا يخرج منه دم ط وسباني في باب الوتر (قوله وعدم  
 تقدمه عليه) أي بالعقب فيصدق على الوضوء أو ناخر عنه والافدت (قوله وعدم مخالفته  
 في الجهة) على تقدير مضاف أي عدم مخالفة امامه في الجهة حالة التحري والشرط عدم  
 العلم في وقت الاقتداء حتى لو لم يعلم الا بعد تمام الصلاة صحت كما مر في محله وقد تابعت الصلاة التحري  
 لانه يجوز مخالفته بجهة امامه قد ساد في داخل الصلاة أو خارجها كالحلق أو حولها  
 قال الرضوي وأطلق اعتقادا على طائفة من وياقي كما هو عادتهم في الاملاق اعتقادا على التقيد  
 في محله قال في الجرد قد ساد ان لا يدعى علمهم الا من فاجهم عليه بالركب ولا يعلم انه  
 لا يحصل الا بكثرة المراجعة وتتبع عباراتهم والاخذ عن الاشباح اه فافهم (قوله  
 بشرطهما) اما الاول فهو ان يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة وأما الثاني فهو ان  
 تكون المصاداة في صلاة مطابقة مشتركة قصيرة وأدام ونوى الامام امامتها على ما سباني ح  
 والشرط وان وقع في كلامه مفردا الا انه مضاف فيم أبو السعود (قوله وتعديل الاركان) سباني  
 تفسيره عند ذكره في واجبات الصلاة (قوله وبسطة طنائ في الخسرات) حيث قال به بد قوله  
 وهو المختار قلت اه كنهه غريب لم أر من عرج عليه والذي رجحه الجرم الوجوب وحمل  
 في الفتح وتبعه في البحر قول الثاني على الفرض العملي فيرفع الخلاف قلت أي يرتفع وقد  
 صرح في السهو بقساد الصلاة بتركه عند خلافها فانتبه اه وهو ما أخذ من النهر أقول  
 والذي دعاه صاحب البحر الى هذا الحل هو التمسك من اشكال قوي وهو ان أبو يوسف أثبت  
 الفرضية بصحة المسمى صلته وهو خبر آحاد والذليل القطعي أمر بطلاق الركوع والسجود  
 فيلزم الزيادة على النص الخاص بغير الواحد وأبو يوسف لا يقول به واذا حل قوله بفرضية  
 تعديل الاركان على الفرض العملي الذي هو أعلى قسمي الواجب اندفع الاشكال  
 وارتفع الخلاف ويرد عليه ما علمه ويبيانه ان الفرض العملي هو الذي يقوت الجواز  
 بقوة كتقدير مسح الرأس بالرأس فيلزم فساد الصلاة بترك التعديل المذكور عند أبي يوسف  
 وهو لا يقولان به فان الخلاف باقي ويلزم الزيادة على النص أيضا لان مقتضى النص الاكتفاء  
 بمسمى ركوع وسجود فالاشكال باقي أيضا لكن أجاب بعض المحققين عن الاشكال بجواب  
 حسن ذكره فيما علمته على البحر وهو ان المراد بالركوع والسجود في الآية عنددهما  
 معناهما اللغوي وهو معلوم لا يحتاج الى البيان فلو قلنا ساد الفرض التعديلي لزم الزيادة  
 على النص بغير الواحد وعند أبي يوسف معناه ما شرعي وهو غير معلوم فيحتاج  
 الى البيان وقد صرح في العناية بان الجمل من الكتاب اذ الحقه اليه ان بالظن في كان الحكم  
 بعد مضافا الى الكتاب لا الى البيان في الصحيح ولذا قلنا بفرضية القدمة الاخيرة المبينة

مطلب  
 قد ساد بطلاق العبارات  
 ان لا يدعى علمهم الا من  
 فاجهم عليه

ومصلحة صلاة امامه في رأيه  
 وعدم تقدمه عليه وعدم  
 مخالفته في الجهة وعدم  
 تذكرة فائته وعدم مصاداة  
 امرأة بشرطها وتعديل  
 الاركان عند الثاني والافقة  
 الثلاثة قال العيني وهو  
 المختار وأقره المصنف  
 وبسطة طنائ في الخسرات  
 (وشرط في أدائها)

مطلب  
 بجمل الكتاب اذا بين بالظن  
 فالحكم بعده مضاف الى  
 الكتاب

بغير الواحد ولم نقل بفرضية الفاتحة بغير الواحد أيضا لان قوله تعالى فاقروا ما تيسر من  
 لا يجمل اه مختصا بالخاص ان الركوع والسجود خاصان عندهما بجلان عنده وبهذا  
 يدفع الاشكال من أصله لكن يبقى الخلاف على حاله والله أعلم (قوله أي هذه الفرائض)  
 أي المذكورة في المتن لان الضمير في كلام المصنف راجع اليها ويشمل القدمة الاخيرة على  
 القول بركبتها كما قدمناه من غير الخلاف (قوله قلت وبه) أي وبذلك هذا الفرض وهو  
 الاختيار الا في المتن وكان عليه ان يذكر هذا قبيل قوله واه واجبات فيسلم من عود  
 الضمير على المتأخر الموجب كأكلة التركيب ح (قوله ثمة واوعشرين) النصف باتشديد  
 كمين ويخفف ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأراد هنا احد وعشرين ثمانية  
 تقدمت في المتن وهذا تاسعها واثني عشر في الشرح بوجه ترتيب الفهود فرضا مستقلا كما  
 قدمناه فانهم (قوله في شرحه لاهبانية) وكذا في رسالته المسماة در الكنوز فانه ذكر في  
 هذا النظم وزاد عليه نظم الواجبات والسنة والمنذوبات وما قبل آخر وشرح الجميع (قوله  
 لثلاثة عشر بن شرطها) بعضها فيما يتعلق بانظها وباقيها شروط للصلاة اشترطتها على  
 ما اختاره الشارح لانها الهياكل اركان وقد مرنا الكلام عليه (قوله ولغيرها) أي غير التسمية  
 وهو الصلاة والكل في الحقيقة شروط لصحة الصلاة الا ان هذه الثلاثة غير لامدخل فيها  
 للتسمية فلذا فصلها عما قبلها (قوله شروط) مبتدأ وسوغ الابتداء به وصفه بقوله (التصريح)  
 وبقوله (حظيت) بالبناء للجهول وتاء الخطاب أو التكميل أي اعطيت حظوة بالضم أو  
 الكسرة أي مكانة أو حظا (بجميعها مذهب) منقاة مصححة منصوب على الحال من الهمزة (حسنا)  
 بفتح أوله مدودا فصر لاضر ورة حال أيضا أو مرفوع على الوصف فيه أيضا أو بالضم والقصر  
 منصوب على التمييز (مدى الدهر) ظرف لقوله (تترى) من باب منع أي تنسلا لا ونضى  
 (دخول) خبر المبتدأ (لوقت) أي وقت المكتوبة ان كانت التسمية لها (واحدة قاد دخوله)  
 أو ما يقوم مقام الاعتقاد من غلبة الظن فلو شرعنا كافي لا تجز به وان تبين دخوله (وسر)  
 امورة (وطهر) من حدث ونجاسة مانعة في بدن ونوب ومكان وكذا ثبت شرط اعتقاد ذلك فلو  
 صلى على انه حدث أو ان ثوبه متلصص فبان خلافه لم يجز كما مر عند قوله وان شرع بلاشع  
 الخ قال ح وينبغي أن يكون السترك ذلك (والقيام) لفاد في غير نفل وفي سنة فجر (المحرو)  
 بأن لا تقال يد امر كتيه كما مر فلو أدرك الامام راكعا فكبره فخطب لم يصح تسميته (ونية اتباع  
 الامام) أنت خبر بان هذا شرط لصحة الاقتداء لا لصحة التسمية لانه ادالم خواتم المتابعة صح  
 شروع منه مفردا لكنه اذا ترك القراءة أصلا لا تبطل صلته نعم يشترط لصحة التسمية نية مطاق  
 الصلاة ولم يذكره فكان ينبغي أن يقول ونية أصل الصلاة الا أن يقال اتباع بالرفع بإسقاط  
 العاطف فيكون بياننا لانه يشترط ان يكون بصره بامامه لا سابقا عليه (ونطقه)  
 اعترض بان النطق بركن التسمية فكيف يكون شرطا وأجيب بان المراد نطقه على وجه  
 خاص وهو أن يسمع من نفسه أو من غيره أو أجزاها على قلبه لا بتجزيه وكذا جميع أقوال  
 الصلاة من ثناء وتوذي وبسطة وقراءة وتبجيل وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكعتاق  
 وطلاق وعين كإفاده الناظم ط (ونهين فرض) أي انه ظهر أو عصر مثلا (أو وجوب)

أي هذه الفرائض قلت  
 وبه بلغت ثمة واوعشرين  
 وقد نظم التسمية لاني في  
 شرحه لاهبانية للتجربة  
 عشر بن شرطها ولغيرها  
 ثلاثة عشر فقال  
 شروط التحريم حظيت بجمعها  
 مذهبية حسنة مدى الدهر تترى  
 دخول لوقت واعتقاد دخوله  
 وسقوط طهر والقيام المحرو  
 ونية اتباع الامام ونطقه  
 وتعيين فرض أو وجوب  
 فيذكر

بجمله  
 شروط التسمية

قوله حظيت بالبناء للجهول  
 الخ مضافة انه متعده وهو  
 مخالف لما في المصباح  
 والقيام ونص الاول  
 حظي عند الناس بحظي  
 من باب تعب حظوة وان  
 عدت حظوة بضم الحاء  
 وكسرها اذا حووه  
 ونفعوا منزلته فهو حظي  
 على فعل الخ وفي الثاني  
 وحظي كل واحد من  
 الزوجين عند صاحبه  
 كرضي واحتظي الخ  
 فالجواب اه



كفى الطواف والعمدين والوتر والمنذور وضاة نفل أفده واحترزه عن النفل فانه  
 يصح طاق النية حتى التواضع على المعة كجهر في بيت النية (في مذكر) اي ينطق وأعلامه  
 لا يخلو به قوله (بجمله مذكر) كانه أكبر فلا يصح شواو عابا نه في ظاهر الرواية على ما ساق  
 في أول الفصل الآتي (خاص من مراده) اي غير مستوجب بها حجة فلا يصح بنية شواو نحو  
 اللهم اغفر لي بخلاف اللهم فقط فانه يصح في الأصح كما أنه كاسياني (وبسطة) بالجر عطفا على  
 مراده اي وخالف عن بسطة فلا يصح الافتتاح بها في الصحيح كلفه الناظم عن العناية وكذا  
 بتعدو حوقلة كاسياني (عربا) نعت بجله اي بجهلها عويية (ان هو بسطة) على الجمله  
 العربية فلا يصح شروعه بغيرها الا اذا جهر فيصيح بالقارسية كالقراءة لكن ميباني أنه يصح  
 الشروع بغير العربية وان قدر عليها اتفاقا بخلاف القراءة وأن هذا مما اشتهر على كثيرين  
 حتى الشريلا في كل كتبه (وعنى تركها) عطفا على قوله من مراده وكذا الجوريات بمن  
 الآتية (أولها جلالة) قال الناظم المراد بالهاوي اللان في باله الذي في اللام الثانية  
 من الجلالة فاذا حذف الحالف أو الذاج أو الما كبر للسلالة أو حذف الهام من الجلالة اختلفت  
 في انقاذ عينه وحل ذبيحته وصحة تحريمه فلا يترك احتياطا (وعنى مدهم ذات) اي همزة الله  
 وهمزة كبر اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد لانه يصح استعمالها ما لو فده كذا فلا يكون ذكرا  
 فلا يصح الشروع به وتبطل الصلاة لو حصل في أثناء ثم في تكبيرات الاستقالات (وبابا كبر)  
 اي وخاص من مديا كبر لانه يكون جمع كبر وهو الطويل فيخرج عن معنى التكبير أو هو  
 اسم لبعض أولئك طان فتثبت الشر كلفه عدم التحريم فانه الناظم (وعنى فاضل) بين النية  
 والتحريم (فعل كلام) بدلان من فاضل على حذف العاطف من الثاني (مباين) نعت لفاضل  
 فاذا نوى ثم عبت بلبا به أو بدنه كثيرا أو كل ما بين اسنانه وهو قدر الحضة أو تناول من خارج  
 ولو قبله لا أو شرب أو تكلم وان لم يفهم أو تنسخ بلا عذر ثم كبر وقد غابت النية عن قلبه لم يصح  
 شروعه واحتراز عن غير المباين كاللغو أو مشي الخاطيء بعد النية كما مر في محله (وعنى  
 سبق تكبير) على النية خلافا للكرخي كجهر أو سبق الما في الامام به فلو فرغ منه قبل  
 فراغ امام لم يصح شروعه والاول أولى لما مر في توجيهه قوة اتباع الامام (ومثلا يفسد)  
 بفتح أوله وهو ضم ثالثه مبنيا لافعل يعنى أنت تعذر اذا رأيت معنى بهيد الماخذ من اللفظ فانك  
 من خيار الناس وغير الناس من بعد وفاراد القاس العذر من الماطع على نظمه ط اي لان  
 سبق النظم يلحق الى التعبير بهيد المعنى (فدونك) اي تذ (هذي) الما كروان (مستقبيا  
 أقبله) الا عذرا أو لتنفلا ركب خارج مصر (اعلالت تحظى بالقبول وتكسر) بالبناء لافاضل  
 أو المعقول (بجملته العشرة) بل بزيادة غيرها) كنية مطلق الصلاة وتعميد المقروض كما مر  
 واعتقاد طهارته من حدث أو خبث (وناظمه ابرجوا الجواد) بجراد كنية الجود (فبغيره)  
 اي فهو يفسد راجيه (وألفته امن بعد ذلك) الما كور من البيان (اغيرها) اي غير الضرورية  
 وهو الصلاة (ثلاثة عشر) باسكان الشين لغة في قصها بالتشوين للضرورة ط (للمباين)  
 متعلق بقوله (تظهر) وهي (قيامك) عند عدم هذر (في المقروض) اي في الصلاة المقروضة  
 وكذا ما لحق بها من الواجب سنة الفير وذكر التغير باعتبار كون الصلاة فعلا (مقدرا وآية)

جميعه نذر كخالص من مراده  
 وبسطة عربا ان هو يتعد  
 ومن تركها أو لها جلالة  
 ومن مدهم ذات وبابا كبر  
 ومن فاضل فعل كلام مباين  
 ومن سبق تكبير ومثلا يفسد  
 فدونك هذي مستقبيا قبله  
 اعلالت تحظى بالقبول وتكسر  
 بفتح الما العشرة ون بل زيد  
 فغيرها  
 وناظمه ابرجوا الجواد فبغيره  
 وأزكى صلاة مع الامام لاصطناعي  
 ذخيرة خلق الله للدين نصير  
 والمقتمان من بعد ذلك اغيرها  
 ثلاثة عشر للمصلين تظهر  
 قيامك في المقروض مقدرا لآية  
 أقوله وضمن ثالثه كذا بالاضاح  
 المقابل على خط الوقت  
 والذي في الصباح انه من  
 باب خبره ويقتضيه صريح  
 الناموسه اه معصية

على قول الامام المعة ط (وتقرر أي تنسب منه) اي من المقروض اي ركعانه (تخصير)  
 اي تخصير في ايقاع القراءة في اي ركعة تنسب منه والمقام ابيان القرائن فلا يرد أن تعيين القراءة  
 في الاوليين واجب (وفي ركعات النفل والوتر فرضها) اي فرض القراءة كائن في جميع ركعات  
 النفل لان كل ركعة من صلاة على حدة والوتر لانه شابه السن من حيث انه لا يؤذن له ولا  
 يقام واعلم أن حكم المنذور حكم النفل حتى لو قدر أربع ركعات بتسليم واحدة لازمه القراءة  
 في أربعها لانه نفل في نفسه ووجوبه عارض ح (ومن كان مؤثما من تلك) القراءة التي قلنا  
 انهم افترض (يحظر) اي يمنع فتذكره نحو عا لان قراءة الامام له قراءة فاقراءة افترض على غيره  
 المؤتم هذا في موقع الاستئذان مما قبله (وشروط سجود) مبتدأ ومضاف اليه (فاقرار) خبر  
 بزيادة المقام (بجبهة) اي يفترض أن يسجد على ما يجده بحجته بحيث ان الساجد لو بالغ لا يتسفل  
 رأسه أبان عما كان عليه حال الوضع فلا يصح على نحو الارز والذرة الآن يكتفون في نحو  
 جواتق ولا على نحو القطن والثلج والفرش الا ان وجد بهم الارض بكبسه (وقرب فهو دحد  
 فصل بحرر) يعني الحد الفاصل بين السجدين أن يكون الى القربة أقرب وهو الرابع من  
 التسلافة عنده وهذا البيت ماقط من بعض النسخ وذكره الناظم في درالكثور مؤخر اعر  
 الذي بعده وهو الانسب (وبعد قيام قال كوع فسجدة) اي يفترض بعد القيام الركوع  
 وكذا السجود وكذا الترتيب المقاديا بعدية وبالقائ اي يفترض ترتيب القيام على الركوع  
 والركوع على السجود كما مر (وثانية) مبتدأ (قد صرح) بجمله معترضة (عنها) متعلق بقوله  
 (تؤخر) والجمله خبر المبتدأ وفي السجدة الثانية يصح أن تؤخر عن السجدة الاولى الى آخر  
 الصلاة لان مراعاة الترتيب بينهما واجبة كما سيباني والوضع في افادة هذا المعنى أن يقال  
 وثانية قد صرح فيها الآخر وحاصل كلامه أن مراعاة الترتيب بين المتكررين في كل الصلاة فرض  
 كالقيام والركوع والسجود بخلاف المتكررين في كل ركعة كالسجدين (على ظهر) متعلق  
 بقوله فسجدة كذا قاله الناظم والاولى تعاقبه بقوله الاتي الجواز (كتب) اي كتب نفسه  
 (أو على فضل نوبه) أو على كور عمامته (اذا ظهر الارض) التي تحت الكف أو فاضل الثوب  
 (الجواز مقدر) لكن يكره ان كان بلا عذر كما ساق وحاصل البيت أن الفرض الثامن طهارة  
 موضع السجود ولو كان على شيء متصل بالمصلى ككتفه ونوبه لانه باتصاله لا يهدأ لآيته وبين  
 النجاسة (سجودك) مبتدأ (في) اي على مكان (عال) اي مرتفع عن حد الجواز المقدر بفساد  
 ذراع الذي لا يفتقر بالضرورة السجود على أرفع منه (فظهر) الاولى الايمان بالواو  
 وتكون بمعنى أو أي وسجودك على ظهر مصل صلاتك (مشارك) لان السجدة (اللام) هي  
 في أي بشرط أن يكون ساجدا مثل ذلك لكن سجوده على الارض (عنداز حارك) متعلق بقوله  
 سجودك أو بقوله (يفقر) والجمله خبر المبتدأ وحاصل البيت بيان الفرض التاسع وهو أن  
 لا يكون سجود على مرتفع عن نصف ذراع الاضرورة رجحة (أداؤك) مبتدأ وخبره  
 محذوف دل عليه خبر المبتدأ الاتي (أفعال الصلاة) اي أركانها (ببساطة) وسباني الكلام  
 عليه قريبا (وعزيمه فرض) مبتدأ أي تعزيمه الخمس المفروضة عن غيرها وقد قدم بيانها وكان  
 ينبغي ذكر شرط التحريم (عائيك) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو بقوله (مقرر) وهو

وتقرر أي تنسب منه تخصير  
 وفي ركعات النفل والوتر  
 فرضها  
 ومن كان مؤثما من تلك  
 يحظر  
 وشروط سجود فاقراءة  
 وقرب فهو دحد فصل بحرر  
 وبعد قيام قال كوع فسجدة  
 وثانية قد صرح عنها مؤخر  
 على ظهر كتب أو على فضل نوبه  
 اذا ظهر الارض الجواز مقدر  
 سجودك في حال فظهر مشارك  
 السجدة عند اذ حارك بقية  
 ادأوك أفعال الصلاة ببساطة  
 وتعزيمه فرضه على مقرر



الخبر (ويجتمه أفعال الصلاة تعود) فاعل يجتمه (وفي صنعه) في معنى الباء وهو متعلق بالخروج وكذا قوله (عنها) أي عن الصلاة (الخروج) مبتدأ خبره قوله (محرور) قال الناظم والخروج يصنع المصلي فرض عند الإمام الأعظم وهو المحرور عند المحققين من أغنتنا وقد بسطنا الكلام عليه في رسالة سمعتم المسائل البهية الزكية على الاثنى عشرية اه وتقدم بعض الكلام على ذلك والله الموفق (قوله الاختيار) بالرفع على أنه نائب فاعل بشرط السابق في كلام المصنف (قوله أي الاستيقاظ) تفهيم باللام لأنه يلزم من الاستيقاظ الاختيار ح وانما نسير به ليشير إلى أن ما بعده لمع الغفلة والسهو لا ينافي الاختيار فكذا قال أما لو ركع الخ رجعي (قوله ذاهلا كل الذهول) بأن كان قلبه مشغولا بشئ فإنه لا شك أنه أتى بالركوع والسجود باختياره وليكن مخالفا لعماد ونظيره الماشي فان رجله وكثيرا من أعضائه يتحرك بعينه المختارة ولا شهرة بذلك قال ح والظاهر أن الناس كالأهل فليراجع (قوله أو تعد الأخير) صفة مفعول مطلق محذوف أي أو تعد القعود الأخير ح (قوله بل بعد) وهل يصح ذلك لم ولن الأخير الركن الظاهر ثم فراجع رجعي (قوله على الأصح) أماني القراءة فهو ما اختاره من غير الأعلام وصاحب الهداية وغيرهما ونص في المحيط المبني على أنه الأصح لأن الاختيار بشرط أداء العبادة ولم يوجد حالة النوم وقال النقيب أبو القاسم في معجمه لان العمل التام كالتيقظ في حق الصلاة والقراءة ركن زائد يقطع في بعض الأحوال بخلاف أن يعد في حالة النوم واستوجبه في الفتح وأجاب عن تعليل القول الأول بقوله والاختيار المنعوط قد وجد في ابتداء الصلاة وهو كاف الأبري أنه لو ركع وجد ذاهلا عن فعله كل الذهول أنه يجزيه اه قال في شرح المنية والجواب أغنتنا كون الاختيار في الآية داه كافيا ولأنه لم أن الذاهل غير مختار اه على أنه يلزم من الاكتفاء بالاختيار في الآية داه أنه لو ركع وجد حالة النوم يجزيه وقد قال في المبني ركع وهو نائم لا يجوز اجتماع صريح كلام ابن أمير حاج في الحلبة ترجيح كلام النقيب للجواب الذي ذكره شيخه في الفتح حتى رده ما في المبني ثم قال وقد عرف من هذا أيضا بواز القيام في حالة النوم أيضا وإن نص بعضهم على عدم جوازه اه وتبعه في البحر لكن قد علمت ما في كلام الفتح بما نقلناه عن شرح المنية فالأولى اتباع المنقول والله أعلم وأما في القعدة فقد ذكر في الحلبة عن التحقيق للشيخ عبد العزيز البخاري أنه لا نص فيه عن محمد وأنه قيل إنه يفتي بوجوبه ل لا يرجع في الحلبة الأولى لأنه على ما قدمه من جواب شيخه وقال أنه اقتصر عليه في جامع الفتاوى اه واقتصر على الثاني في المنية وقال شارحه الشيخ إبراهيم أنه الأصح وفي المخ أنه المشهور بوجوبه بزم الشرب لا في نظمه المسار وفي نور الإيضاح (قوله تعد) أي الصلاة (قوله صدوره) أي ما أتى به (قوله فلو أتى) أي في حالة النوم (قوله ولو ركع الخ) تفريع على مفهوم قوله فان أتى بها نائما لا يفتديه فإنه يقيد أنه لو نائم بعد ركع أو بعد اعتدبه (قوله لمصول الرفع والوضع) كذا في الحلبة والبحر عن المحيط والظاهر ذكر الاختصاص بالرفع وقال ط هذاته على اشتراط الرفع في الركوع أما على القول بأنه سنة أو واجب فلا يظهر (قوله ولها واجبات) قدمنا في أوائل كتاب الطهارة الفرق بين القرض والواجب وتقسيم الواجب إلى قسمين أحدهما وهو

ويجتمه أفعال الصلاة تعود وفي صنعه من الخروج (الاختيار) أي الاستيقاظ أما لو ركع أو بعد ذاهلا كل الذهول اجزاء (فان افهم) أو باحد هاتين قام أو فرأ أو ركع أو بعد أو تعد الأخير (فانما لا يفتد) بما أتى (به) بل يعمده ولو القراءة أو القعدة على الأصح وإن لم يعمده تفهيم صدوره لأن اختياره فكان وجوده كعدمه والناس عنه غافلون فلو أتى التام بركعة فامة تفهيم صدوره لأنه زاد ركة وهي لا تقبل الرقص ولو ركع أو بعد فقام فيه اجزاء لمصول الرفع (منه) والوضع بالاختيار (ولها واجبات)

مطلب واجبات الصلاة

أعلاه ما يسمى فرضا عابدا وهو ما يفوت الجوانب بكونه كالوتر والآخر ما يفوت بكونه وهو المراد هنا وسكمه استحقاق العقاب بتركه وعدم كفا رجا حده والنواب بقوله وحكمه في الصلاة ما ذكره الشارح والواجب قد يطلق على القرض القطعي كصوم رمضان واجب (قوله لا تفقد بتركها) أشار به إلى الرد على القه تاني حيث قال تفهيم ولا تبطل اه قال المحوى في شرح الكنز والفرق بينهما أن الناس إذا ما فات عنه وصف مرغوب وباطل ما فات عنه شرط أو ركن وقد يطلق الناس بمعنى الباطل مجازا اه ووجه الرذان أغنتنا لم يفرقوا في العبادات بينهما وانما فروقها في المعاملات ح (قوله وتعد وجوبا) أي بترك هذه الواجبات أو واحد منهما ما في لزاي والدرو والنجني من أنه لو ترك الفاتحة يؤمر بالاعادة لا لو ترك الصورة رده في البحر بأن الفاتحة وإن كانت آكد في الوجوب للاختلاف في تركها دون الصور ولكن وجوب الاعادة حكم ترك الواجب مطلقا لا الواجب المؤكدة وانما انظره سر الأكدية في الإنعقاد لا به مقول بالتشكيك اه قلت ويغني تقييد وجوب الاعادة بما إذا لم يكن الترك له ذكرا لا مسمى أو من أسلم في آخر الوقت فسلم في قبل أن يعلم النافعة فلا تلزمه الاعادة تأمل (قوله ان لم يسجد) أي للسهو وهذا قيد لقوله والسهو وإذا لا يصح في الممد قبل الاثني أربعة لو ترك القعدة الأولى عدا أو ترك في بعض الأفعال فتفكر هذا حتى شغل ذلك عن ركن أو أخر احدى سجدة في الركة الأولى إلى آخر الصلاة عدا أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولم في القعدة الأولى عدا وزاد بعضهم خامسا وهو لو ترك الفاتحة عدا في سجدة في ذلك كله ويسمى سجدة مذرولة تسمى الشارح ذلك المسماة أي تفهيمه في باب سجود السهو وروى العلامة فاهم أيضا بالانعقاد له أصلا في الرواية ولا وجهها في الدراية وهل تجب الاعادة بترك سجود السهو لعدم كونه من أوطأت الشمس في السجود أم أنه فليراجع والذي يظهر الوجوب كما هو مقتضى إطلاق الشارح لأن النقصان لم ينجبه بجواب وان لم يأن بتركه فليتأمل (قوله يكون فاسقا) أقول صرح العلامة ابن نجيم في رسالته الموافقة في بيان المعاصي بأن كل مكروه يحرر عما من العفا تر وصرح أيضا بأن شرط الواسقاط هو العفا بغير الادمان عليها ولم يشترطوه في فعل ما يجلي بالمرؤاة وإن كان ممباجا وقال أيضا إنهم ألقوا بها بالكل فوق الشبح مع أنه صفة تفتي في اشتراط الأصرار عليه قال وجوابه أن المسقط لها به بناء على أن كل ذنب يسقطها ولو صغيرة بلا ضمان كما أفاده في المحيط البحاني وأيسر بعمدة اه وبه يظهر أن كلام الشارح هنا مبني على خلاف المعتقد (قوله وكذا كل صلاة الخ) الظاهر أنه يشمل نحو مدافعة الأخشين مما لم يوجب سجودا أصلا وإن النقص إذا دخل في صلاة الإمام ولم يجبر وجبت الاعادة على المقتضى أيضا وأنه يستغنى منه الجمعة والعيد إذا أدبت مع كراهة التحريم إذا أعادها الإمام والقوم جميعا فليراجع ح أقول وقد ذكر في الامم دجنان كون الاعادة بترك الواجب واجبة لا يمنع أن تكون الاعادة مندوبة بترك سنة اه ونحوه في القه تاني بل قال في فتح القدير والحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم تجب الاعادة أو تنزيه فتجب اه بقي هنا في وهو أن صلاة الجمعة واجبة على الجميع في المذهب أو سنة مؤكدة في حكم الواجب كما في البحر وصرحوا بقوله في تركها أو تركه وأنه يأن

لا تفقد بتركها أو تركها وجوبا في العمد والسهو ان لم يسجد وان لم يعمدها يكون فاسقا أو كذا كل صلاة أدبت مع كراهة التحريم تجب اعادتها

مطلب المكروه تحريم من العفا تر ولا تسقط به الصلاة إلا بالادمان

مطلب كل صلاة أدبت مع كراهة التحريم تجب اعادتها



ومعنى هذا أنه لو صلى منفرداً يوم عبادته بالجماعة وهو مخالف لما صرحوا به في باب ادراك  
 الفريضة من أنه لو صلى ثلاث ركعات من الظهر ثم أقيمت الجماعة يتم ويقضى منطوقه فإنه  
 كالصحيح في أنه ليس له إعادة الظهر بالجماعة مع أن صلاته منفردة مكرهة بخبر عما أقر به  
 من التحريم في مخالف تلك القاعدة الآن يدعى بخصه. ثم أبان مرادهم بالواجب والسنة التي  
 تعد بتركها ما كان من ماهية الصلاة وأجزائها فلا يشعل الجماعة لأنه ما وصفها خارج عن  
 ماهيتها أو يدعى بقيدها ولو لم يتم ويقضى منطوقها إذا كانت صلاته منفردة لم يذكر عدم  
 وجود الجماعة عندهم وهذه فلا تكون صلاته منفردة مكرهة والأقرب الأول ولذا لم يذكر  
 الجماعة من جملة واجبات الصلاة لأنه واجب مستقل بنفسه خارج عن ماهية الصلاة  
 ويؤيده أيضاً أنهم قالوا يجب الترتيب في سور القرآن ولو قرأ منكوساً لم يكن لا يلزمه وجود  
 السور لأن ذلك من واجبات القراءة لا من واجبات الصلاة كما ذكره في البحر في باب السور  
 لكن قولهم كل صلاة أدت مع كراهة التحريم بشمل ترك الواجب وغيره ويؤيده ما صرحوا  
 به من وجوب إعادة الصلاة في نوب فيه صورة بمنزلة من يصلي وهو حامل الصنم (تنبيه) قيد  
 في البحر في باب قضاء لفوات وجوب إعادة في أداء الصلاة مع كراهة التحريم بما قبل  
 خروج الوقت أمارة منه فتجب وسبب ما في الكلام فيه هناك أن شاء الله تعالى مع بيان  
 الاختلاف في وجوب إعادة وعدمه وترجع القول بالوجوب في الوقت بعده (قول) واختار  
 أنه أي الفقه الثاني جازيلاً لا بد من تركه الجبر بحدود السور وبالاول يخرج عن العهدة وإن  
 كان على وجه الكراهة على الأصح كما في شرح الأكل على أصول البرزوي ومقاله ما نقلوه  
 عن أبي اليسر من أن الفرض هو الثاني واختار ابن الهمام الأول قال لأن الفرض لا يتكرر  
 وجهه الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول إذ هو لازم ترك الركن لا الواجب إلا أن يقال  
 المراد أن ذلك امتحان من الله تعالى إذ يتحسب الإكمال وإن أخر عن الفرض لم يضره  
 أنه سيوقعه أي يعني أن القول بكون الفرض هو الثاني يلزم عليه تكرار الفرض لأن كون  
 الفرض هو الثاني دون الأول يلزم منه عدم سقوطه بالاول وأما ذلك لأن عدم سقوطه  
 بالاول إنما يكون بترك فرض لا بترك واجب وحيث استكمل الأول فرائضه لا شك في كونه  
 مجزئاً في الحكم وسقوط الفرض به وإن كان ناقصاً بترك الواجب فإذا كان الثاني فرضاً يلزم  
 منه تكرار الفرض الآن يقال الخ فافهم (قوله على ما ذكره) والافهم أكثر من ذلك بكثير  
 كما يأتي بيانه (قوله قراءة فاتحة الكتاب) هذا إذا لم يخف فوت الوقت والاحتمال في بآية  
 واحدة في جميع الصلوات وخمس البرزوي القبر به كما في القنية اسمعيل (قوله بترك أكثرها)  
 يفيد أن الواجب الأكثر ولا يهرى عن تأمل بحر وفي القهقري انتهى إتمامه واجبة عنده  
 وأما عندهما أكثرها ولذا لا يجب السهم وبه سياتي الباقي كما في الزاهد في كلام الشارح جاز  
 على قولهما ط (قوله وهو أولى) أنه لا موانع المقيده بالوجوب ط (قوله وعليه) أي  
 ويشاء على ما في المجتبى فكل آية واجبة وفيه نظر لأن الظاهر أن ما في المجتبى مبني على قول  
 الامام بأنما يقرأها واجبة وذكر الآية غنية لا تنفيها إذ بترك شيء منها آية أو أقل ولو حرفاً  
 لا يكون آية بأكملها الذي هو الواجب كما أن الواجب ضم ثلاث آيات فلا قرأ دونها كان ناركاً

والفتاوى أنه جازي لا بد  
 لان الفرض لا يتكرر  
 (وهي) على ما ذكره أربعة  
 عشر (قراءة فاتحة الكتاب)  
 في صلب السور بترك  
 أكثرها إذا قلها الكثر في  
 المجتبى بترك آية منها  
 وهو أولى قلت وعليه فكل  
 آية واجبة

لواجب أفاده الركني (قوله ككل تكبيرة عبد) وهي ست تكبيرات كما سيأتي في محله ح (قوله  
 وتعديل ركن) عطف على تكبيرة أي وككل تعديل ركن ومنه تعديل الفريضة وتعديل  
 الجماعة على ما يأتي قريباً ح (قوله وأما كل الخ) بالرفع عطف على كل الأول أو بالجر عطف على  
 كل الثاني والمراد أن من الواجبات اثنيان كل فرض أو واجب في محله وترك تكبير كل منهما  
 وأفاده المراد بقوله كما يأتي أي في آخر الواجبات (قوله وترك تكبير كل) هكذا في بعض  
 النسخ وعاء المراد منه هو الذي في عامة النسخ وترك كل باسقاط تكبير وتوجيه بان يجعل  
 قوله ككل تكبيرة تنظير الآية في قوله يسجد بترك آية والمعنى كما يسجد بترك كل تكبيرة عبد  
 بفرد أو ترك كل تعديل ركن بفرد أو ترك اثنيان كل من التكبيرات أو التعديلات بجملة  
 وكذا بترك كل هذه المذكورة بجملة ولا يخفى ما فيه (قوله تعدل ثلاثاً) أي مثل ثم نظر الخ  
 وهي ثلاثون حرفاً لو قرأ آية طويلة قدر ثلاثين حرفاً يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات لكن سياتي  
 في فصل بيمينه الامام أن فرض القراءة آية وإن الآية عرفت فافهم من القرآن مقترحة أقامها  
 ستة أحرف ولو تعدلها كاملاً بل إذا كانت كلمة فالأصح عدم الحصة أو مقتضاه أنه لو قرأ آية  
 طويلة قدر ثمانية عشر حرفاً يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات وقد يقال إن المشروع ثلاث آيات  
 متوالية على النظم القرآني مثل ثم نظر الخ ولا يوجد ثلاث متوالية أقصر من الواجب أمارة  
 أو ما يدها من غيرها لا ما يعدل ثلاثة أمثال أقصر آية وجدت في القرآن ولذا قال تعدل ثلاثاً  
 قصاراً ولم يعدل تعدل ثلاثة أمثال أقصر آية على أن في بعض العبارات تعدل أقصر سورة  
 فليتمامل وسنذكر في فصل الجهر زيادة في هذا البحث (قوله ذكره الحلبي) أي في شرحه  
 الكبير على المنية وعبارته وإن قرأ ثلاث آيات قصاراً أو كانت الآية أو الأيتان تعدل  
 ثلاث آيات قصاراً خرج عن جملة الكراهة المذكورة يعني كراهة التحريم قال الشارح في  
 شرحه على المتن ولم أره مقيد وهو مهم فيه يسر عظيم لدفع كراهة التحريم أو قلت قد صرح  
 به في الدرر أيضاً حيث قال وثلاث آيات قصار تقوم مقام السورة وكذا الآية الطويلة أو  
 ومنه في البعض وغيره وفي التاترخانية لو قرأ آية طويلة كآية الكرسي أو المسدات البعض  
 في ركعة والبعض في ركعة اختاروا فيه على قول أبي حنيفة قيل لا يجوز لأنه ما قرأ آية تامة في  
 كل ركعة وعامة هم على أنه يجوز لأن بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصار أو يعدلها فلا  
 تكون قراءته أقل من ثلاث آيات أو هذا أيضاً قد أن بعض الآية كآية في أنه إذا بلغ قدر  
 ثلاث آيات قصار يكفي (قوله في الأولين) تنازع فيه قراءة وضم في قول المصنف قراءة فاتحة  
 الكتاب وضم سورة لأن الواجب في الأولين كل منهما فافهم (قوله وهل يكره) أي ضم السورة  
 (قوله المختار لا) أي لا يكره فخر بما بل تنزيهه لأنه خلاف السنة قال في المنية وشرحه فان ضم  
 السورة إلى الفاتحة ساء بما يجب عليه من تعدل السور وفي قول أبي يوسف لتأخير كوع عن محله  
 وفي أظهر الروايات لا يجب لأن القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والاقصار على الفاتحة  
 مسنون لا واجب أو وفي البحر عن غير الامام أن السورة مشروعة في الأخيرين تفلاً وفي  
 الأخيرة أنه المختار وفي المحيط وهو الأصح أو والظاهر أن المراد بقوله تفلاً الجواز والمشروعية  
 بمعنى عدم الحرمة فلا ينافي كونه خلاف الأولى كما أفاده في الحلية (قوله لأن كل شفع منه صلاة)

ككل تكبيرة عبد وتعديل  
 ركن واثنيان كل وترك  
 تكبير كل كما يأتي فافهم  
 (رضم) أقصر (سورة)  
 كالسورة أو ما مقام مقامها  
 وهو ثلاث آيات فافهم  
 ثم نظر ثم عاين وبسر ثم  
 ادبر واستكمل وكذا لو  
 كانت الآية أو الأيتان  
 تعدل ثلاثاً قصاراً ذكره  
 الحلبي (في الأولين من  
 الفرض) وهل يكره في  
 الأخيرين المختار لا (و) في  
 (جميع) ركعات (الفضل)  
 لأن كل شفع منه صلاة  
 (و) كل (الوتر)

مطلب  
 كل شفع من التفل صلاة



كانه والله لم افسكه من الخروج على رأس الركعتين فاذا قام الى شفع آخر كان بانها صلاة  
 على تحريم الصلاة ومن ثمة صرحوا بأنه لو فوي اربعا لا يجب عليه به بصر عثماسوى الركعتين في  
 المشهور عن أصحابنا وان القيام الى الثالثة بمنزلة تحريمية مبتدئة حتى ان فساد الشفع الثاني  
 لا يوجب فساد الشفع الاول وقالوا يستحب الاستفتاح في الثالثة والتعود وعلمه في الحلية  
 وسببنا ايضا في باب الوتر والنوافل قال ح ولا ينافيه عدم افتراض الفعدة الاولى فيه الذي  
 هو الصحيح لان لكل صلاة واحدة بالنسبة الى الفعدة كما في البصر عند قول الكثر فرضها  
 التحريمية (قوله احتياطاً) اي لما ظهرت آثار السنة فيه من أنه لا يؤذن له ولا يقام اعطيه  
 حكم السنة في حق اقرائة احتياطاً ح (قوله وتعيين القراءة في الاولين) لا يكرر هذا مع  
 قوله قبله في الاولين لان المراد هنا القراءة ولو آية فتعين بين القراءة المطلقة وما واجب وضيم  
 السورة مع الفاتحة واجب آخر ط (قوله من الفرض) اي الرباعي والثلاثي وكذا في جميع  
 الفرض الثاني كالفجر والجمعة ومدة صورة الفرض (قوله على المذهب) اعلم ان في محل القراءة  
 المفروضة في الفرض الثلاثة اقوال الاول ان محلها الركعتان الاوليان عينا وصحبه في البدائع  
 الثاني ان محلها ركعتان منها غير عين أي فيكون تعيينها في الاولين واجباً وهو المشهور في  
 المذهب الثالث ان تعيينها فيه أفضل وعليه مشي في غاية البيان وهو ضعيف والقولان  
 الاولان انفساً على أنه لو قرأ في الآخر بين فط بصر ويلزمه سجود السهو ولو ساهيا لكن سببه  
 على الاول تغيير الفرض عن محله وتكون قراءته قضاء عن قراءة في الاولين وسببه على الثاني  
 ترك الواجب وتكون قراءته في الآخر بين أداء كذا في نوافل البحر وفيه من سجود السهو  
 واختلاف في قراءته في الآخر بين هل هي قضاء أو أداء كذا في القدر ويرى انه اذا ان الفرض  
 القراءة في ركعتين غير عين وقال غيره انه قضاء في الآخر بين استدلالاً بعدم صحة اقتداء المسافر  
 بالقيم بعد خروج الوقت وان لم يكن قرأ الامام في الشفع الاول ولو كانت في الآخر بين اذا جاز  
 لانه يكون اقتداء المأموم بالقارئ في حق القراءة فلم يجز عزمه ان قضاء وان الآخر بين  
 خلا عن القراءة ووجوب القراءة على مسجود ادرك امامه في الآخر بين ولم يكن قسراً في  
 الاولين كذا في البدائع ح أقول لي ههنا اشكال وهو انه لا خلاف عندنا في فرضية القراءة في  
 الصلاة وانما الكلام في تعيين محلها وحاصل الاقوال الثلاثة ان تعيينها في الاولين فرض  
 أو واجب أو سنة وقد علمت تصحيح القول الاول وحيدة فلا يخفى لو امان برادانه فرض قطعي  
 أو فرض عيني وهو ما يفتون الجواز بقوته وعلى كل يلزم من عدم القراءة في الاولين  
 فساد الصلاة كالأثر الكوع عن السجود ولا قائل بذلك عندنا فتعين المذهب الى القول  
 بالوجوب الذي عليه المتن والذي يظهر لي أن في المسئلة قولين فقط وأن القول الاول والثاني  
 واحد فقواهم محلها الركعتان الاوليان عينا معناه ان التعيين فيهما واجب وهو المراد  
 بالقول الثاني فيكون تأخير القراءة الى الآخر بين قضاء مثل تأخير السجدة من الركعة الاولى  
 الى آخر الصلاة ويقابل ذلك القول بان تعيين الاولين افضل وعليه فاقراءة في الآخر بين  
 اداء القضاء وهما القولان اللذان ذكرهما صاحب البحر في سجود السهو عن البدائع  
 ويدل لذلك صاحب المنيعة ذكر من واجبه الصلاة تعيين القراءة في الاولين فقال في

احتياطاً (وتعيين القراءة  
 في الاولين) من الفرض  
 على المذهب (وتمهيد)

الحلية وهذا عند القائلين بان محلها الركعتان الاوليان عينا وقد عرفت انه الصحيح وعليه مشي  
 في الخلاصة والسكافي وأما عند القائلين بان محلها ركعتان منها غير عيناً فما ظهر قولهم  
 ان القراءة في الاولين أفضل أنه ليس بواجب بل الظاهر أنه سنة وغيره خاف أن غيرة الخلاف  
 تظهر في وجوب سجود السهو اذا تركها في الاولين أو في احدها ما سهو التأخير الواجب  
 وهو ان محله على السنة لا يجب اه ملخصاً وهو صريح في أن الاقوال اللذان لا ثلاثة وفي  
 أن المراد بالقول بان محل القراءة الاوليان عينا هو الوجوب لا الافتراض وظاهره من ذلك أن  
 صاحب البحر لم يصب في بيان الاقوال ولا في التقريب عليها كما لم يصب من نقل عبارته على غير  
 وجهه ولو بما قرأناه ارتفع الاشكال وانضح الحال والحاصل أنه قيل ان محل القراءة ركعتان  
 من الفرض غير عين وكوتم في الاولين أفضل وقيل ان محلها الاوليان منه عينا فيجب كونها  
 فيه ما هو المشهور في المذهب الذي عليه المتن وهو الصحيح وعلمت تأييده بما صرح في عبارة  
 البحر عن البدائع من مسئلة المسافر والمسجود وقال القهستاني انه الصحيح من مذهب  
 أصحابنا فلا جرم قال الشارح على المذهب فافهم الحلية على التوفيق والهداية الى اقوم  
 طريق (قوله على كل السورة) حتى قالوا لو قرأ من السورة ساهياً ثم تذكر الفاتحة  
 ثم السورة ويلزمه سجود السهو بصر وهل المراد بالحرف حقيقة أو الكلمة تراجع ثم رأيت  
 في وهو البحر قال بعدما مروقه في فتح القدير بان يكون مقعداً ما ينادى به ركن اه أي  
 لان الظاهر أن العلة هي تأخير الابتداء بالفاتحة والتأخير اليه وهو ما دون ركن معفو عنه  
 تأمل ثم رأيت صاحب الحلية أي ما بحثه شيخه في الفتح من القيد المذكور بما ذكره من  
 لزومه على التمسك في الفعدة الاولى الموجبة للسهو بسبب تأخير القيام عن محله وأن غير  
 واحد من المشايخ قد ردوا هذا ما ركن (قوله وكذا ترك تكريرها الخ) فلو قرأها في ركعة  
 من الاولين مرتين وجب سجود السهو وتأخير الواجب وهو الصلاة كما في الفخيرية وغيرها  
 وكذا لو قرأ أكثرها ثم أعادها كما في الظهيرية أو ما لو قرأها قبل الصلاة مرة وبمدها مرة فلا  
 يجب سجود السهو في الثانية واختاره في المحيط والظهيرية والخلاصة وصحبه الزاهد الذي اعدم  
 لزوم التأخير لان الركوع ليس واجباً باثر السورة فانه لو جمع بين سور بعد الفاتحة لا يجب  
 عليه شيء كذا في البحر هنا وفي سجود السهو قال في شرح المنية وفيه بالاوليين لان الانقصار  
 على مرة في الآخر بين ليس بواجب ح لا يلزمه سجود السهو بتكرار الفاتحة فيه ما هو الاول  
 نعمه لا يكره ما لم يؤد الى التطويل على الجماعة أو طالة الركعة على ما قبلها اه  
 (قوله بين القراءة والركوع) يعني في الفرض الغير الثاني ومعنى كونه واجباً أنه لو ركع  
 قبل القراءة صرح ركوع هذه الركعة لانه لا يشترط في الركوع ان يكون مترتباً على قراءة في كل  
 ركعة بخلاف الترتيب بين الركوع والسجود مثلاً فانه فرض حتى لو سجد قبل الركوع لم  
 يصح سجود هذه الركعة لان أصل السجود يشترط ترتبه على الركوع في كل ركعة كترتيب  
 الركوع على القيام كذلك لان القراءة لم تفرض في جميع ركعات الفرض بل ركعتين منه بلا  
 تعيين أما القيام والركوع والسجود فانه مأمورة في كل ركعة نعم القراءة فرض ومحلها  
 القيام من حيث هو فاذا ضاق وقتها بان لم يقرأ في الاولين صار الترتيب بينهما بين الركوع

على كل (السورة) وكذا  
 ترك تكريرها قبل سورة  
 الاولين (ودعاية الترتيب)  
 بين القراءة والركوع  
 وفيما يتكرر



فرضه لم يمكن تداركه ولكن فرضية هذا الترتيب عارضة بسبب التأخير فلا يلزم نظروا  
 اليه واقترعوا على أن الترتيب بينهما واجب لان اية اعادة القراءة في الاولين واجب هذا توضيح  
 لما حقه في الدور والحاصل أن الترتيب المذكور واجب في الركعة بين الاولين وغيره فيما  
 لو اخرج القراءة الى الآخر بين ركعتين في كل من الاولين بلا قراءة أو لا أمالو في الاولين صار  
 الترتيب فرضا حتى لو تكررت مرة كما انها دورا أو اهلزم اعادة الركوع لان السورة انقضت  
 بما قبلها وصارت القراءة كلها فرضا فيلزم تأخير الركوع عنها ويظهر من هذا أن هذا  
 الترتيب واجب قبل وجود القراءة فرض بعد هذا نظيره قراءة السورة فانها قبل قراءتها هي  
 واجبا وبعد قراءتها هي فرضا وحيدة فيكون الاصل في هذا الترتيب الوجوب وفرضيته عارضة  
 كغيرها فيما لو اخرج القراءة الى الآخر بين ركعتين قد يقال ان هذا الترتيب يغني عنه وجوب  
 تعيين القراءة في الاولين الا أن يقال لما كان هذا التعيين لا يحصل الا بهذا الترتيب جعله  
 واجبا آخر قد بر (قوله أما فيما لا يتكرر) أي في كل الصلاة أو في كل ركعة ففرض وذلك  
 كترتيب القيام والركوع والسجود والاقعود الاخير كما علمه آقا ومرا أيضا عند قوله وبقى  
 من القروض وينها هناك ولا يرد على إطلاقه أن القراءة مما لا يتكرر في كل ركعة مع أن  
 ترتيبها على الركوع غير فرض لان مراده بما لا يتكرر ما عداها بقية تسمى بجمعه فيلزم وجوب  
 ترتيبها فلا منافاة في كلامه فانهم قالوا في الركعة التي في من باب وجود السجود وأنه  
 يجب بأشياء منها أنه لا يركن بان ركعتين قبل أن يقرأ أو يسجد قبل أن يركع لان اعادة الترتيب  
 واجبة عندنا فلا قالوا فاذ ترك الترتيب فقد ترك الواجب اه ووقع نظيره في الذخيرة  
 مع أنه في الكافي ذكره أن ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود فرض لان  
 الصلاة لا توجب ذلك اه قلت أجاب في البحر بان قوله من هنا ان الترتيب شرط معناه ان  
 الركن الذي قدمه يلغوه بلزمه اعادة من تباحق اذا سجد قبل الركوع لا بعد ذلك في السجود  
 بالاجماع كما صرح به في النهاية فيشترط اعادة وقولهم في وجود السجود وان الترتيب واجب معناه  
 أن الصلاة بعد اعادة ما قدمه لا تنفذ بترك الترتيب صورة الحاصل بزيادة ما قدمه والحاصل  
 ان افتراض الترتيب بمعنى افتراض اعادة ما قدمه ووجوبه بمعنى اجباب عدم الزيادة لان زيادة  
 ما دون ركعة لا تنفذ الصلاة فكان واجبا لا فرضا بخلاف الاول وقد خفي هذا على من  
 الشريعة حتى ظن ان الترتيب واجب مطلقا الا في تكبيرة الافتتاح والقعدة الاخيرة وهو  
 يجب لمسلمت من كلام النهاية (قوله كالسجدة) الكافي استقاة اذ لم يتكرر في الركعة  
 سواها ومثله الكافي في قوله كعدد ح والمراد بها السجدة الثانية من كل ركعة فان ترتيب بينهما  
 وبين ما بعدها واجب قال في شرح المنية حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تذكرها فيما بعدها من  
 قيام أو ركوع أو سجود فانه يقتضي اولية ما فعله قبل قضاها عما هو به - ذكره من قيام  
 أو ركوع أو سجود بل يلزمه وجود السجدة فقط لكن اختار في لزوم قضاها ما ذكره  
 فقضاها فيه كالونذ كروها كع أو ساجدا أنه ليس يجب في الركعة التي قبلها فانه يسجد بها وهل  
 يعيد الركوع أو السجود المتذكر فيه في الله دابة لأنه لا يجب اعادة بل ينسحب مع فلا بان  
 الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال وفي النهاية أنه بعد هذا الا فسدت صلاته مع فلا

اما فيما لا يتكرر ففرض  
 كما صرح في كل ركعة كالسجدة

بانه ارتفع بالعود الى ما قبله من الاركان لانه قبل الرفع منه يقبل الركن بخلاف ما لو تذكر  
 السجدة بعد ما رفع من الركوع لانه بعد ما تم بالرفع لا يقبل الركن اه ومنه في الفتح قال  
 في البحر فلو ان الاختلاف في الاعادة ليس بناء على اشتراط الترتيب وعدمه بل على أن الركن  
 المنذ كرفته هل يرتفع بالعود الى ما قبله من الاركان أولا اه تأمل والمعتد ما في الهداية فقد  
 جزم به في المسألة كزوغه في آخر باب الاختلاف وصرح في البحر بضعف ما في الثانية وهذا  
 والتقيد بما ترتب بينهما وبين ما بعدها للاعتناء بما قبلها من ركعتين فان الترتيب بين الركوع  
 والسجود من ركعة واحدة شرط كما مر وتبين عليه في الفتح (قوله أو في كل الصلاة كعدد ركعاتها)  
 أي أن الترتيب بين الركعات واجب قال الزيلعي فان ما يقتضيه بعد فراغ الامام أول صلاته  
 عند ناولو كان الترتيب فرضا لكان آخر اه ورد في البحر بانه لا يصح أن يدخل تحت الترتيب  
 الواجب اذ لا شيء على المسبوق ولا تقص في صلاته أصلا فلذا اقتصر في الكافي على المتكرر  
 في كل ركعة اه وكأنه فهم أن مراد الزيلعي أن الترتيب المذكور واجب على المسبوق وليس  
 كذلك بل مراده انه واجب على غيره بدليل مس - مثله المسبوق ويبان ذلك أنه لو اقتضى في ثالثة  
 الرابعة مثلا لا يجوز له أن يصلي أول صلاة امامه الذي فاتته ولو فعل فسدت صلاته لا تقراؤه  
 في موضع الاقتداء بل يجب عليه متابعتها فيما أدرك ثم اذا لم يقضى ما فاتته وهو أول صلاته  
 الامن حيث القعدة فقد وجب على المسبوق عكس الترتيب ولو كان الترتيب فرضا لكان  
 ما يقتضيه آخر صلاته حقيقة من كل وجه فلا يقرأ السورة ولا يجهر والدليل على ما قلنا من أن  
 مراد الزيلعي وجوب الترتيب على غير المسبوق ما في الفتح حيث قال أو في كل الصلاة كالركعات  
 الاضرورة للاعتناء حيث يسهل به الترتيب فان المسبوق يصلي آخر الركعات قبل أولها  
 اه فن ظن أن كلام الفتح مخالف لكلام الزيلعي ففهم أنهم كلام الفتح أظهر في المراد فانه هم  
 فان قلت وجوب الشيء انما يصح اذا أمكن ضده وعدم الترتيب بين الركعات غير ممكن فان  
 المصلي كل ركعة أتى بها أو لا فهي الاولى وثانية فهي الثانية وهكذا قلت يمكن ذلك لانه من  
 الامور الاعتبارية التي تبقى علم الحكم شرعية اذا وجدته ما يثبتها فاذ صلي من  
 الفرض الرباعي ركعتين وقصد أن يجعلهما الاخيرتين فهو لغوا اذا خفي قصده بان ترك  
 فيها القراءة وقرأ فيما بعده ما خلفه فيبقى عليه أحكام شرعية وهي وجوب الاعادة والاثم  
 لوجود ما يقتضي تلك الاحكام ولهذا اعتبر الشارع صلاة المسبوق غير مرتبة من حيث  
 الاقوال فوجب عليه عكس الترتيب مع أن كل ركعة أتى بها أو لا فهي الاولى صورة استكنا  
 في الحكم ليست كذلك فكما أوجب الشارع عليه عكس الترتيب بان يفعله بان يفعل ما ينبغي  
 على ذلك من قراءة وجهه كذلك أمر غيره بالترتيب بان يفعله ما يقتضيه بان يقرأ  
 أولا ويجهر أو يسر واذا خالف يكون قد عكس الترتيب حكموا له - هذا - به المصنف كالمتكرر  
 وغيره بقوله ورعاية الترتيب أي ملاحظة - باعتبار الاتيان بما يجب أولا في الاول أو آخر  
 في الآخر والحاصل أن المصلي امامه قد رد اماما أو اماما فلا يزال يظهر فيه ما علة الترتيب  
 بما ذكرنا ولو سلمنا عدم ظهور الفرق في المأموم فانه امامه ذلك أو مس - بوق  
 فقط او لاحق فقط او مركب على ما سيأتي بيانه في محله اما المذكور فهو قطع امامه حكمه

قوله تأمل وجه التأمل ان  
 كلام الهداية صريح في ان  
 الاعادة مبنية على ان الترتيب  
 ليس بفرض وقد يجب بان  
 الاختلاف من الطرفين  
 ليس مبنيا على ما ذكره لان  
 الاختلاف من طرف الهداية  
 مبني على ان الترتيب ليس  
 بركن والاختلاف من طرف  
 الثانية ليس مبنيا على انه  
 ركن بل على الارتهاض  
 اه منه  
 أو في كل الصلاة كعدد  
 ركعاتها



حكمه واما المسبوق فقد علمت ان الالزام عليه عكس الترتيب واما اللاحق فالواجب عليه الترتيب عكس المسبوق وعند زفر الترتيب فرض عليه فاذا ادرك بعض صلاة الامام فنام فعليه ان يصلي او لا مانع فيه بالقرعة ثم يتابع الامام فلو تابعه ولا ثم صلى ما قام فيه بعد سلام الامام جازع عندنا وان لم يتركه الواجب وعند زفر لا يصح صلته قال في السراج عن الفتاوى المسبوق اذا بدأ بقضاء ما قامه فانه نفسه صلته وهو الاصح واللاحق اذا تابع الامام قبل قضاء ما قامه لا تفقد خلافا لفر ١٥ واما المركب كالواقعة في ثمانية الفجر فنام الى ان سلم الامام فهذا الاحق ومنه بوق ولم يصل شيئا فيصلي او لا الركعة التي نام فيها بالقرعة ثم التي سبق بها بقراءة وان عكس صح وان لم يتركه الترتيب الواجب فيجب عليه اعادة الصلاة سواء كان عامدا لاداء مع كراهة التحريم او سهيا لعدم امكن الجهر بسجود السهو لان ختم صلته وقع بما لحق فيه واللاحق ممنوع عن سجود السهو لانه خالف الامام حكما فثبت به هذا ان اللاحق بنوعه قد اوجبوا عليه الترتيب كالزمو المسبوق به كونه وليس ذلك الا من حيث الاعتبار والحكم لا من حيث الصورة فانهم (قوله حتى لو نسي الخ) فترجع على قوله كالحجدة (قوله من الاولى) ليس بقيد وخصم البعدا من الاخر (قوله قبل الكلام) المراد قبل اتيانه بنفسه ط (قوله لكنه يشهد) أي يقرأ التشهد الى بعد ورسوله فقط وبقية الصلوات والدعوات في تشهد السهو وعلى الاصح ط (قوله ثم يشهد) أي وجوبا وسكت عن القعدة لان التشهد يستلزمه لانه لا يوجد الا فيها تامل (قوله لانه يبطل الخ) أي لان التشهد يفي مع القعدة بقراءة قوله اما السهوية فترفع التشهد لا القعدة ح أما بطلان القعدة بالعود الى الصلوية أي السجدة التي هي من صلب الصلاة أي جزم منها فلا يشترط الترتيب بين القعدة وما قبلها لانها لا تكون أخيرة الا بانتهاء سائر الاركان وأما بطلانها بالعود الى التلاوة فقال ط لان التلاوة لما وقعت في الصلاة أعطيت حكم الصلوية بغير خلاف ما اذا تركها الصلوة والرحماني لانها تابعة للقراءة التي هي ركن فاشتدت حكم القراءة فلزم تأخير القعدة عنها (قوله اما السهوية) أي السجدة السهوية والمراد الجنس لانها واجب بذاته ط (قوله فترفع التشهد) أي تبطل لانه واجب مثلها يجب اعادةه وانما لا ترفع القعدة لان ركن فهي اقوى منها (قوله بمجرد رفعها) أي من السهوية بلا قعود ولا تشهد لم تفد صلته لان القعدة الركن لم ترتفع فلا تنفذ لانه يترك التشهد الواجب (قوله بخلاف ذلك السجدة) أي الصلوية والتلاوة فانه لو لم يجر درفعه منها تفد صلته لرفعها القعدة (تنبيه) قد يشار الى المنفى باسم الاشارة الموضوع للمفرد كما هنا ومثله قوله تعالى عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر وقول الشاعر

حق لو نسي سجدة من الاولى  
فما اولو بعد السلام  
قبل الكلام لكنه يشهد  
ثم يجيد السهو ثم يشهد  
لانه يبطل بالعود الى  
الصلوية والتلاوة اما  
السهوية فترفع التشهد  
لا القعدة حتى لو لم يجرد  
رفعها منها لم تفد بخلاف  
ذلك السجدة (وتعديل  
الاركان) أي تنبيه  
الجواز قدره في سجدة في  
الركوع والوجود وكذا  
في الرفع منها

مطلبه  
قد يشار الى المنفى باسم  
الاشارة الموضوع للمفرد

ان للغير وللشركاء • وكلا ذلك وجه وقبل

فانهم (قوله وتعديل الاركان) هو سنة عندهما في تخريج الجرجاني وفي تخريج الكرخي واجب حتى يجب سجدة السهو بتركه كذا في الهداية وجرم الثاني في الكرخي والوقاية والالتق وهو مقتضى الادلة كما يأتي قال في البحر وجه ما يصف قول الجرجاني (قوله وكذا في الرفع منها) أي يجب التعديل ايضا في القعدة من الركوع والجلوس بين السجدة وبين ركعتي الصلاة وجوب

نفس القعدة والجلوس ايضا لانه يلزم من وجوب التعديل فيها وجوبه ما (قوله على ما اختاره الكمال) قال في البحر ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعه أي في الركوع والسجود وفي القعدة والجلوس وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدة وبين السجدة على ذلك كما ولا امر في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه اذا ركع فاضيق من لزوم سجود السهو ترك الرفع من الركوع اهيا وكذا في المحيط فيكون حكم الجلوس بين السجدة وبين السجدة لان الكلام فيها واحد والقول بوجوب الكل هو مختار الحق ابن الهمام وتأيد ابن أمير حاج حتى قال انه الواجب واقعه الموفق للصواب اه وقال في شرح المنية ولا ينبغي ان يعدل عن الدراية أي الدليل اذا وافقت اراية على ما تقدم من فتاوى قاضيان ومثله ما ذكر في القضية من قوله وقد شد القاضي الصدوق في نسخة في تعديل الاركان جميعها تشديدا بليغا فقال وا كمال كل ركن واجب عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف والشافعي فريضة فيكث في الركوع والسجود وفي القعدة بين ما حتى يطمئن كل عضو منه هذا هو الواجب عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها أو شربا ما هيلا يلزمه السهو ولو عدل بركعة أو شربا كراهة ويلزمه أن يعدل الصلاة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه من طاف بجنبات لم يزل في إعادة والمعتبر هو الاول كذا اه والحاصل أن الاصح رواية ودراية وجوب تعديل الاركان وأما القعدة والجلوس وتعديلهما فلم يشهور في المذهب السنية وروى وجوبهما وهو الموافق للدلالة وعليه الكمال ومن بعده من المتأخرين وقد علمت قول تأييده انه الصواب وقال أبو يوسف بضرورة الكل واختاره في الجمع والعين ورواه الطحاوي عن أغننا الثلاثة وقال في القيص انه الاحوط اه وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وقام سلامة البركلي ومالك ما عدا تعديل الصلاة أوضح المسئلة فيها غاية الايضاح وبسط فيه الأدلة الوجوب وذكر ما يترتب على ترك ذلك من الاثبات وأوصلها الى ثلاثين آفة ومن المذكورات الحاصل في صلاة يوم وليلة وأصلها الى أكثر من ثمانمائة وخمسين مكرها ينبغي مراجعتها ومطاعتها (قوله لكن المشهور الخ) استند الى على قوله وكذا في الرفع منها ما حمله أن وجوب تعديل الركوع والسجود ظاهر موافق للقاعدة المشهورة لان التعديل مكمل له ما ما وجوب تعديل القعدة والجلوس فغير ظاهر لان القعدة والجلوس اذا كانتا واجبتين على ما اختاره الكمال يلزم أن يكون التعديل فيهما سنة لان مكمل الواجب يكون سنة فهذه القاعدة لا توافق مختار الكمال لانه الوجوب في الكل ولا ما رواه الطحاوي عنه - م لانه الفرض في الكل ولا ما هو المشهور عن أبي حنيفة ومحمد لانه اما السنية في الكل على تخريج الجرجاني أو الوجوب في تعديل الاركان والسنية في الباقي على تخريج الكرخي لانه فصل كما في شرح المنية وغيره بين الطمأنينة في الركوع والسجود وبين القعدة والجلوس بان الاولى مكسلة للركن المقصود ولذا انه وهو الركوع والسجود والاخيرتين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال ٣ فكانا متينين اظهرا للتفاوت بين المكملين اه فافهم وأجاب ح بأنه لا يمتنع مخالفة القاعدة حيث اقتضاهما الدليل أقول على أن ما ذكره الخارج من القاعدة مأخوذ من الدرر واعترضه في لزومه بأنه ليس له وجه صحة قال ولعل منشاء ما في الخلاصة من أن الواجب كمال الفرائض والسنن كمال

مطلبه  
لا ينبغي أن يعدل من الدراية  
اذا وافقتها رواية

قوله الدراية المراد بالدراية  
بالدال المهملة في أولها  
العلم بالحاصل من أحد  
النصوص الشرعية  
الصحيحة اه منه

على ما اختاره الكمال لكن  
المشهور أن مكمل الفرض  
واجب ومكمل الواجب  
سنة

٣ قوله وهو الانتقال الى  
الانتقال من ركن الى ركن  
الذي مر منه في الفرائض  
وهو ركن مقصود لغيره  
لان اقتراض الانتقال  
من الركوع مثلا لاجل  
الاطمئنان بالسجود اذ لو  
دام را كما لم يفتق - ق  
السجود كما قد مضاه في  
وهو دون الفرض المقصود  
لذاته فيكون مكمله سنة  
ومكمل الاول واجبا  
اظهار التفاوت بينهما  
اه منه



لواجبات والآداب كمال لا ينال ولا يذهب عليك أنه ليس معناه ذلك فليتدبر اه أي لان  
 معناه أن الواجب شرع لا كمال الفرائض الخ لأن كل ما يكمل الفرض يكون واجبا وهكذا  
 (قوله وعند الثاني الأربعة فرض) أي على يفتي الجواز بفتوته كما قدمنا بيانه في آخر بحث  
 الفرائض (قوله ولو في نفل) لانه وان كان كل شفع منه صلاة على حدة حتى انقضت القراءة في  
 جميعه لكن القعدة انما فرضت للزوج من الصلاة فاذا قام الى الثالثة تبين أن ما قبله لم يكن  
 أو ان الزوج من الصلاة لم ينقض القعدة فربطه وعساه في ح عن وتر الجهر (قوله في الأصح)  
 خلافا لمحمد في افتراضه قعدة كل شفع نفل وللطحاوي والكشي في قوله ما انما في غير النفل سنة  
 لكن في النفل قال في البدائع وأكثروا بخلافه يطلقون عليه اسم السنة اما لان وجوبه عرف  
 به الأولان أو كدة في معنى الواجب وهذا يقتضي رفع الخلاف (قوله وكذا ترك الزيادة فيه  
 على التشهد) ضمير فيه لا يصح ارجاءه للتشهد بخلافه وان كان ترك الزيادة فيه أي في  
 أثناء كتابته واجبا أيضا كترك الزيادة عليه أي بعد تمامه كما يأتي فيتمين ما قاله ح من اوجاهه  
 للقعود الأول أي في الفرض والسنة أو كدة لانما في النفل مطلوبة وأقل الزيادة للزوجة  
 للواجب مقدر الله لم يل على محذوف على المذهب كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله وأراد  
 بالاول غير الأخير) أي على ما إذا صلي ألف ركعة من النفل بقية لمية واحدة فان ما عدا القعود  
 الأخير واجب ومعه فرضية كل قعود آخر في أي صلاة كانت وفيه تنقض منه القعود الذي  
 بعده وجود السهو وفاته واجب لا فرض ما سيأتي من أنه يرفع التشهد لالة عده ومعه لم أن  
 التمس في كذا القعدة فهي واجبة ح (قوله وقد يجاب بأنه عارض) أي بسبب الخلاف  
 فان المبادر يفترض قعوده على رأس الركعتين لانه آخر صلاته والمقيم بالاستخلاف قام مقامه  
 فنقض عليه هذه القعدة كالأقعدة الثانية قبل ويجاب به أيضا عن المسبوق كالأقعدة  
 بالامام في ثانية المغرب فان القعود الثاني معاذا الأخير فرض عليه بمقتضاة الامام وحاصله أن  
 قعود الامام الأخير يفترض على المسبوق بمقتضاة الامام فهو عارض بالاعتداء وأقول هذا  
 بخلاف في الجهر والنهر من قعوده ما أراد بالاول ما ليس بآخر اذا مسبوق بثلاث في الرابعة  
 بعد ثلاث فبات الواجب منها ما عدا الأخيرة اه وبدل عليه ما سيأتي في الامامة من أن  
 المسبوق لو قام قبل السلام قبل قعود الامام قد راق التشهد فان قرأ في قيامه قد راق مجوز به الصلاة  
 بعد فراغ الامام من التشهد جازت صلاته والا فلا وسيأتي تمام بيانه فلو كان القعود فرضا عليه  
 لما صح هذا التفصيل ولبطات صلاته مطلقا فانهم (قوله والتشهدان) أي تشهد القعدة الاولى  
 وتشهد الأخيرة والتشهد المروي عن ابن مسعود لا يجب بل هو أفضل من المروي عن ابن عباس  
 وغيره خلافا لما جعته في الجهر كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله بترك بعضه ككلمة) قال في الجهر  
 من باب وجود السهو وفاته يجب وجود السهو وتركه ولو قبله في ظاهر الرواية لانه ذكر واحد  
 منظوم بترك بعضه كترك كلمة اه (قوله وكذا في كل قعدة) أشار به الى التورك على التثني  
 تعبيره بالتثنية اذ لو أفرد لكان اسم جنس شاملا لكل تشهد كما أشار اليه في الجرح (قوله في  
 الأصح) مقابله ما قبل انه فيما عدا الأخيرة سنة (قوله في تشهدي المغرب) أي اقتضى به في  
 التشهد الاول من تشهدي المغرب فيكون قد أدرك في التشهدين وقوله وعليه أي على الامام

وعند الثاني الأربعة  
 فرض (والقعود الاول)  
 ولو في نفل في الأصح وكذا  
 ترك الزيادة فيه على التشهد  
 وأراد بالاول غير الأخير  
 لكن برده عليه لواتفاق  
 مسافر سبقه الحدث مقبلا  
 فان القعود الاول فرض  
 عليه وقد يجاب بأنه عارض  
 (والتشهدان) ويسجد  
 السهو بترك بعضه ككلمة  
 وكذا في كل قعدة في الأصح  
 اذ قد ينكر عشر اكن  
 أدرك الامام في تشهدي  
 المغرب وعليه سنة وسجد  
 معه وتشهد ثم ترك  
 سجود تلاوة فسجد معه  
 وتشهد ثم سجدا للسهو  
 وتشهد معه ثم قضى  
 الركعتين بتشهدين

سجد السهو أي المأموم معه أي مع الامام لوجوب التابعة عليه وتشهد أي المأموم مع الامام  
 لان سجود السهو يرفع التشهد ثم يركع كراي الامام سجود تلاوة فسجد أي المأموم مع الامام  
 لان سجود التلاوة يرفع القعدة ثم سجدا أي المأموم مع الامام لان سجود السهو لا يرفع التشهد  
 الا اذا وقع خاتما لافعال الصلاة وتشهد أي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد  
 ثم قضى أي المأموم الركعتين بتشهدين لما قدمنا من أن المسبوق بقضى آخر صلاته من  
 حيث الافعال فن هذه الحنية ماصلا مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد  
 ثانية صلاته فيقعد ثم يركع وقعدة اه ح (قوله ووقع له) أي له مأموم كذلك أي مثل  
 ما وقع للامام بان سها قيا به فسيجد وتشهد ثم يركع سجود تلاوة فسجد وتشهد ثم  
 سجدا للسهو وتشهد لما ذكرنا ح (قوله ومثل التلاوة يرفع كراي الصلوة) أي في ابطال القعدة  
 قبلها واعادة سجود السهو ط (قوله لهما) أي للامام والمأموم (قوله زيد أربع) وذلك بان  
 تذ كراي الامام الصلوة بعد القعدة الطامة فسجد المأموم معه وتشهد لا ارتفاع القعدة  
 ثم سجده للسهو وتشهد لما قدمنا ووقع مثل ذلك للمأموم فتصير أربع عشرة قعدة لكن  
 هذا انما يكون اذا تراخى تذ كراي الصلوة عن التلاوة كما هو المقروض أو بالعكس بان  
 تراخى تذ كراي التلاوة عن الصلوة وأما اذا تذ كرايها معا فاما أن يتذ كراي قبل القعدة الأخيرة  
 أو بعدها قبل تشهد سجود السهو أو بعدها فان تذ كرايها قبل القعدة الأخيرة فليس هناك  
 الا ثلاث قعدات وان تذ كرايها بعدها قبل تشهد سجود السهو فاربعة وان بعد ذلك  
 ومثله في المأموم فتكون عشرة ثم اعلم أنه اذا تذ كرايها مع ما يجب الترتيب بينهما ما كان  
 التلاوة من ركعة والصلوة من تلك الركعة أو مع ما يجب تقديم التلاوة وان كانت من  
 ركعة قبلها قدم الصلوة كما في الجهر من باب سجود السهو ح (قوله لهما) أي من أنه يسجد  
 للسهو بعد التلاوة ح (قوله تعدد التلاوة والصلوة) يعني مرتين فقط المرة المتقدمة وهذه  
 ح (قوله زيدت أيضا) صورته تذ كراي القعدة السابعة صلوة أخرى فسجدوا وتشهد ثم  
 قبل أن يسجد للسهو تذ كراي أخرى أيضا فسجدوا وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد فهذه  
 ثلاث ومثله المأموم فهذه ست وأما اذا لم يتذ كراي التلاوة الا به تشهد سجود السهو فانها  
 تصير في صور اه ح أقول والذي في غالب النسخ زيد ستون وصورته أن يتذ كراي  
 القعدة السابعة صلوتين أخريين على التعاقب ويسجد به كل منهما فهذه أربع ثم يتذ كراي  
 بقية آيات السجدة واحدة بعد واحدة هي ثلاث عشرة آية ويسجد به كل منها فهذه ست  
 وعشرون فالجموع ثلاثون واذا وقع مثله للمأموم تصير ستين ثم اذا ضم اليها الأربع عشرة  
 التي قدمها التارح والاربعة الاثنية في قوله عقبيه ولو فرضنا تبلغ غايته وسبعين وهي المشار  
 اليها في قوله الاثني في غايته وسبعين كما مر فالصواب ما في غالب النسخ (قوله ولو فرضنا ادراكه  
 الخ) صورته أدرك الامام وهو في السجدة الاولى من الركعة الثانية وقعد من غير سجود معه  
 ح (قوله فتقضى القواعد أنه يقضي ما) مراده بالقواعد الواحدة بناء على أن الالحقة  
 تبطل الجمعية وتلك القواعد هي أن من فاتته شي من المسبوق لا يقعد واعتدائه كالأحق  
 وهذا في حكمه ح أقول عموم هذه القاعدة على هذا الوجه لم أر من ذكره ثم وجوب

ووقع له كذلك قلت ومثل  
 التلاوة تذ كراي الصلوة  
 فلو فرضنا تذ كرايها أيضا  
 اه ما زيد أربع آخرها  
 ولو فرضنا تعدد التلاوة  
 والصلوة لهما أيضا زيد  
 ست أيضا ولو فرضنا ادراكه  
 للامام ساجدا ولم يسجد  
 معه فتقضى القواعد أنه  
 يقضي ما



فهل هاتين السجدة مع الامام مسلم لوجوب المتابعة وان لم يتبعه من الركعة التي يقضيها  
 وأما لزوم قضائهما فان أراد به أنه ياتي به ما في الركعة التي يقضيها لم يأتها وأما ان أراد أنه  
 ياتي به ما زاد على الركعة المذكورة كما هو المتبادر من كلامه فيحتاج الى نقل والمنقول  
 وجوب المتابعة وأنه يقضي ركعة تامة فقط قال في البحر ربيع باب قضاء الفواتي وصرح في  
 الذخيرة بان المتابعة فيها واجبة ومقتضاها أنه لو تركها لا تفسد صلاته وقد توفينا في ذلك مدة  
 حتى رأيت في الصنيس وعبارته رجل انتهى الى الامام وقد نهى عن سجدة فذكر ونوى الاقتداء  
 به ومكث قائما حتى قام الامام ولم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة فاستأمر غلام  
 قام وقضى ما سبق به يجوز له صلاة الا أنه يصل تلك الركعة الفائتة بسجدة تباهيها بعد فراغ الامام  
 وان كانت المتابعة حين يشرع واجبة في تلك السجدة انتهى اهـ كلام البحر فقط مـ صرحوا  
 بوجوب المتابعة ولم يذكروا أنه يصلي ركعة تامة ويسجد بدفع ثلاث سجرات أو أربع قضاء  
 عما يتابع فيه على أن الواجب هو المتابعة وهي لا يمكن قضاؤها بعد فواتها لان السجود لم يجب  
 عليه لذاته لانه غير محسوب من صلاته وانما يجب عليه كالتلخيص امامه نعم صرحوا بوجوب  
 سجدة في السجدة الواقة على امام عليه وهو قبل أن يسجد ولم يتابع امامه فيه فانه ياتي  
 بالسجدة تبين بعد فراغه استخفافا لان في تحريمه نقض انما لا يصير الا بسجدة تبين وبقي نقصان  
 لانعدام الجار كذا قالوا وهذه العلة لا توجد هنا لان نقصان في تحريمه هذا لان النقصان جاء  
 هناك من قبل امامه هذا ما ظهر لي فافهم (قوله في زاد أربع آخر) وهذا أيضا مقرر ومن فيما  
 اذا ذكر احداهما بعد تشهد السجود فبعد ما تشهد ثم سجدة للسجود تشهد ثم ذكر الاخرى  
 فبعد ما تشهد ثم سجدة للسجود تشهد ثم سجدة وأما اذا ذكر سجدة واحدة فالتفصيل المتقدم في  
 التلاوية والصلية في مجموع القعدات على ما ذكره أربع وعشرين وعلى ما ذكرناه  
 من الثمان في تعدد التلاوية والصلية ستا وعشرين ح أقول هذا على نسخة زيدت أما  
 على نسخة زيدت ستون فهي ثمانية وسبعون كما قررناه على وفق كلامه الا في لكن قد علمت  
 أن زيادة الأربع الأخيرة غير مسلمة لعدم وجوب قضاء السجدة تبين ما لم يوجد نقل صريح فالباقى  
 أربع وسبعون نعم على ما قررناه ح من الثمان في تعدد التلاوية والصلية بزيادة سجدة تبين على  
 ما ذكره الشارح فيكون الحاصل ستا وسبعين (قوله واقظ السلام) فيه إشارة الى أن لفظا  
 آخر لا يقوم مقامه ولو كان معناه حيث كان قادر اعلمه بخلاف التشهد في الصلاة حيث  
 لا يختص بلفظ العربي بل يجوز بأي لسان كان مع قدومه على العربي ولهذا لم يقل ولفظ التشهد  
 وقال ولفظ السلام لكن هذه الإشارة يحتاجها مخرج المنقول فانه سيأتي أن الزباني نقل  
 الاجماع أن السلام لا يختص بلفظ العربي كذا في بعض نسخ البحر (قوله على الاصح)  
 وقبل سنة فتح (قوله دون عليكم) فليس بواجب عندنا (قوله فلو اتى به الى قوله ذكره  
 الرملى الشافعي) وجد في بعض النسخ وليس في نسخة الشارح التي رجع اليها فقال  
 (قوله وتنقض قدوة بالاول) اي بالسلام الاول قال في التجنيس الامام اذا فرغ من  
 صلاته فلما قال السلام بما رجع واقتدى به قبل أن يقول عليكم لا يصح دخلا في صلاته  
 لان هذا السلام ألا ترى أنه لو أراد أن يسلم على أحد في صلاته ساهيا فقال السلام ثم سلم

في زاد أربع آخر قد برولم  
 أو من قبله على ذلك والله  
 اعلم (واقظ السلام) صديق  
 قالوا واجب على الاصح  
 برهان دون عليكم  
 وتنقض قدوة بالاول قبل  
 عليكم على المشهور عندنا  
 وعلمه الشافعية

قوله أو أربع هكذا يحفظه  
 ولعل الاصول أو أربع  
 تأمل اه معصه

قوله فعل التفصيل المتقدم  
 اي بين ان يتذكر كرها  
 قبل القعدة الأخيرة أو  
 بعد ما قبل تشهد سجود  
 السجود بلفظ اه منه

نسكت تفصيلاته اه وحتى (قوله خلافا للتكملة) أي اشرح التكملة حيث صح أن  
 التصريح بما تنقطع بالسلام الثاني كما وجد قبله في بعض النسخ (قوله وقراءة فنوت الوتر) الخ  
 فقط قراءة إشارة الى أن المراد بالقنوت الدعاء لا طول القيام كما قيل وسأهنا في التجنيس وسيجي  
 في محل ابن عبد الرزاق ثم وجوب القنوت مبني على قول الامام وأما من جهة ما في نسخة فالخلاف  
 فيه كالخلاف في الوتر كما سيأتي في باب (قوله وهو مطلق الدعاء) أي القنوت الواجب يحصل  
 بأي دعاء كان قال في النهروان ما خصوص اللهم اننا نعتيك سنة فقط حتى لو أتى بغيره جازا جاعا  
 (قوله وكذا تكبير فنوته) أي الوتر قال في البحر في باب سجود السجود وعما الخ بقية أي بالقنوت  
 تكبيره وجزم الزبلي بوجوب السجود بقر كود كفي الظهيرية أنه لو تركه لا روية فيه وقيل  
 يجب السجود واعتبار التكبيرات العبد وقيل لا اه وينبغي ترجيح عدم الوجوب لانه الأصل  
 ولا دليل عليه بخلاف تكبيرات العبد اه (قوله وتكبيره ركوع الثالثة يلى) كذا عزا  
 الى الزبلي في النهروان تبعه الشارح قال السيد أبو السعود في حواشي مسكن في باب سجود  
 السجود قال شيخنا هذا هو لعدم وجوده في الزباني لافي الصلاة ولا في السهو وله سبق نظره  
 الى ما ذكره الزبلي بقوله ولو ترك التكبير التي بعد القراءة قبل القنوت سجدة للسجود فتوهم  
 أن هذه تكبيرة الثالثة من الوتر وليس كذلك وانما هي تكبيرة القنوت اه وكذا انه الرحمن  
 على أنه لم يجده فيه (قوله وتكبيرات العبد) هي ست تكبيرات في كل ركعة ثلاثة (قوله  
 وكذا أحدها) أعاد أن كل تكبيرة واجب مستقل ط (قوله كلفظ التكبير في افتتاحه) أي  
 افتتاح العبد دون بقية الصلوات كما في المستنق في نور الابصار (قوله لكن الاشبه وجوبه)  
 أي وجوب لفظ التكبير في كل صلاة حتى يكره بحر عيال شروع بغيره اه كذا في شرحه  
 على الملتقى (قوله والجهر للامام) الامم هي على مثل وان أسأتم فلها واحترز به عن المنزلة  
 فانه يخبر بين الجهر والاسرار وقوله والاسرار لكل أي الامام والمنفرد وقوله فيما يجهر ويسر  
 انه وانه مريض أن الجهر يجب على الامام فيما يجهر وفيه وهو صلاة الصبح والايان من المغرب  
 والعشاء وصلاة العبد من الجمعة والقراويح والوتر في رمضان والاسرار يجب على الامام  
 والمنفرد فيما يسر وفيه وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخرى من العشاء  
 وصلاة الكسوف والاستسقاء كما في البحر لكن وجوب الاسرار على الامام بالاتفاق وأما على  
 المنفرد فقال في الجوهرة الاصح وذكري الفصل الا في انه الظاهر من المذهب وفيه كلام يستعرفه  
 هناك (قوله فلو أتم القراءة) في بعض النسخ فلو أتم القراءة وهذا مثال لتأخير الفرض وهو  
 الركوع هنا عن محل (قوله أو تذكر السورة الخ) مثال لتأخير الواجب وهو السورة عن محل  
 الفصل بين الفاتحة والسورة باجتناب وهو الركوع المرفوض لوقوعه في أثناء القراءة لانه لما قرأ  
 السورة التحقت بالفرض وبعدم وجود القراءة فيصير الترتيب بينهما وبين الركوع فرضا بخلافه  
 قبل وجودها فانه يكون واجبا كما قدمنا تحقيقه في بحث القيام وسيأتي في زيادة تحقيق آخر  
 في فصل القراءة والفرق بين القراءتين القنوت حيث لا يعود له وقيل بدت ذكر السورة لانه  
 لو قرأها ثم عاد فقرأ سورة أخرى لا يفتض ركوعه كافي وهو الخلية عن الزاهد وغيره (قوله  
 أعاد الركوع) مختص بالمسئلة الثانية وقوله وسجد له هو راجع له ثلثين وفي التركيب سرانه

خلافا للتكملة (و) قراءة  
 فنوت الوتر (وهو مطلق  
 الدعاء وكذا تكبير فنوته  
 وتكبيره ركوع الثالثة  
 زبلي (وتكبيرات العبد)  
 وكذا أحدها وتكبير  
 ركوع ركعته الثانية  
 كلفظ التكبير في افتتاحه  
 لكن الاشبه وجوبه في كل  
 صلاة يجهر في افتتاحه (والجهر)  
 للامام (والاسرار) لكل  
 (فيما يجهر) فيه (ويسر)  
 وبقي من الواجبات اثبات  
 كل واجب أو فرض في محل  
 فلو أتم القراءة فكذلك  
 هو ان ركع أو تذكر السورة  
 راعيا فضاء فاعاد  
 الركوع وسجد للسجود



ولو قال هذه ما قلنا وأعاد الركوع بعد ذلك هو لم من هذا (قوله وترك تكرير ركوع الخ) بالرفع عطف على انباء لان في زيادة ركوع أو سجود فغير ان الشروع لان الواجب في كل ركعة ركوع واحد وسجدة واحدة فاذا زاد على ذلك فقد ترك الواجب ويلزم منه ترك واجب آخر وهو ما مر أعني انباء الفرض في محله لان تكرير الركوع فيه تأخير السجود عن محله وثبت السجود فيه تأخير القيام أو القعدة وكذا القعدة في آخر الركعة الاولى والثالثة فيجب تركها ويلزم من فعلها أيضا تأخير القيام الى الثانية أو الرابعة عن محله وهذا اذا كانت القعدة طويلا أما الجاسة الخفيفة التي استعملها الشافعي فتركها غير واجب عندنا بل هو الافضل كما ياتي به كذا كل زيادة بين فرضين يكون في ترك واجب بسبب تلك الزيادة ويلزم منه ترك واجب آخر وهو تأخير الفرض الثاني عن محله والحاصل ان ترك هذه المذكورات في كلام الشارح واجب بغيره وهو انباء كل واجب أو فرض في محله الذي ذكره أولا فان ذلك الواجب لا يتحقق الا بترك هذه المذكورات فكان تركها واجبا لغيره لانه يلزم من الاختلال بهذا الواجب الاختلال بذلك الواجب فهو نظير عدمهم من الفرائض الاتقال من ركن الى ركن فان فرض لغيره كما قد مضى بانه فلا تكرار في كلامه فافهم (قوله وكل زيادة الخ) يجز كل عطف على تكرير من عطف العام على الخاص ويدخل في الزيادة السجود حق لو شك في تركه بعد الركوع وهو كما مر وقوله بين الفرضين غير قد تدخل الزيادة بين فرض وواجب كالزيادة بين التشهد الاول والقيام الى الركعة الثالثة كما مر والظاهر ان منه قراءة التشهد بعد السجدة الثانية بل تأخير من حق لو رفع من السجدة وقعدا كما يلزمه السهو ومنه يعلم ما قبله كتبر من الناس حين يعد المبلغ تكبير القعدة فلا يشعرون بقراءة التشهد الا بهدوء كونه فليست به قال ط استفيد منه انه لو اطل قيام الركوع أو الرفع بين السجدين اكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساهبا يلزمه سجود السهو فليست به له اه ولم يعمد الى أحد من ذكره ابن عبد الرزاق في شرحه على هذا الشرح فقال كاطالة الوقوف بعد الرفع من الركوع اه ولم يعمد ايضا ولم أر ذلك افعيها ويحتاج الى نقل صريح ثم رأيت في سجود السهو من الحديث عن الذخيرة والثقة نقل عن فریب الرواية انه ذكر البطي في نوادره عن أبي حنيفة من شك في صلاته فاطال تفكره في قيامه أو ركوعه أو قعوده أو سجوده لا يسهو عليه وان في الجوه بين السجدين فعليه السهو لان له ان يطيل اللبس في جميع ما وصفتنا الا فيما بين السجدين وفي القعود في وسط الصلاة اه وقوله لا سهو عليه مخالف للمشهور في كتب المذهب ولكن هذه رواية غريبة نادرة فليست بأمثلة ورأيت في البحر في باب الوتر عند قول الكثر ويتبع المؤتم فان الوتر لا تفجر أن طول القيام في الرفع من الركوع ليس بشروع (قوله وانصات المقتدى) فلو قرأ خلف امامه ركعتين بما ولا تسجد في الاصح كما ياتي في باب الامامة ولا يلزمه سجود سهو لو قرأ هو والا نه لا سهو على المقتدى وهو يلزم الامامة لا العاقبة بزمح وتبعه ط بوجوبه وانظر ما قد مضى أول الواجبات (قوله ومتابعة الامام) قال في شرح المنية لا خلاف في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية اذ هي موضوع الافتداء واختلف في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة فلهذا لا يتابع فيها بل يتعمق وينت وفيما عدا القراءة من الاذكار يتابعه

وترك تكرير ركوع وتخليل سجود وترك قعود قبل ثانية أو رابعة وكل زيادة تفصل بين الفرضين وانصات المقتدى ومتابعة الامام

مطلب هو في تحقيق متابعة الامام

والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب لا ينبغي ان يفوته بل ياتي به ثم يتابع كالوقوف الامام قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلمة وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعها تفوته بالكلمة فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان به ما أولى من ترك أحد هب ما بالكلمة بخلاف ما اذا عارضها سنة كالورفع الامام قبل تسبيح المقتدى فلا تأخرا لا يصح انه يتابعه لان ترك السنة أولى من تأخير الواجب اه مخلصا من ذكر ما حصل له أنه يجب متابعته للامام في الواجبات فلا وكذا تركه كان لزم من فعله مخالفة الامام في الفعل كترك القنوت أو تكبيرات العبد أو القعدة الاولى أو سجود السهو أو التلاوة فتركه المؤتم أيضا وان لم يسهو له أن يتابعه في السجدة والمنسوخ وما لا تعاق له بالصلاة فلا يتابعه لو زاد سجدة أو زاد على أقوال العبادات التكبيرات العبدية أو على أربع في تكبير الجنازة وقام الى الخامسة ساهبا وأنه لا يجب المتابعة في السن فاعلا وكذا ترك كافلا يتابعه في ترك رفع اليدين في الصلوة والتكبير الركوع والسجود والتسبيح فيهما والتسبيح وكذا لا يتابعه في ترك الواجب القولي الذي لا يلزم من فعله مخالفة في واجب فعلي كالتسبيح واللام وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبيرات العبدية ان يلزم من فعلها مخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام اه فعلم من هذا ان المتابعة ليست فرضا بل تكون واجبة في الفرائض والواجبات الفعلية وتكون سنة في السن وكذا في غيرها عند معارضة سنة وتكون خلاف الاولى اذا عارضها واجب آخر أو كانت في ترك لا يلزم من فعله مخالفة للامام في واجب فعلي كرفع اليدين في الصلوة ونظائر ذلك يكون غير جائز اذا كانت في فعل بدعة أو منسوخ أو مالا تعاق له بالصلاة أو في ترك ما يلزم من فعله مخالفة للامام في واجب فعلي وبشكل على هذا ما في شرح القهستاني على المقدمة السككية من قوله ان المتابعة فرض كافي السككي وغيره وانما شرط في الافعال دون الاذكار كافي المنية اه وكذا ما في الفتح والبحر وغيرهما من باب سجود السهو ومن أن المؤتم لو قام ساهبا في القعدة الاولى يعود ويقرأ بعد الان القعود فرض عليه بحكم المتابعة حتى قال في البحر ظاهره انه لو لم يعد تبطل صلاته ترك الفرض وقال في التمهيد والغنى ينبغي أن يقال اه واجبة في الواجب فرض في الفرض اه أقول الذي يظهر أنهم لم يردوا بالافرض الواجب وكور المتابعة فرضا في الفرض لا يصح على ط الا لما صرحوا به من أن المسبوق لو قام قبل قعود امامه قد رآه في آخر الصلاة أنه صلاته ان قرأ ما تجوز به الصلاة بعد قعود الامام قد رآه في التشهد والامام مع انه لم يتابع في القعدة الاخيرة فلو كانت المتابعة فرضا في الفرض لمطابقا لمطابق صلاته طاقا ثم تكون المتابعة فرضا في ان ياتي بالفرض مع امامه أو بعده كالوركع امامه فركع معه مقارنا أو معا لبا وشاركه فيه أو بعد ما رفع منه فلو لم يركع أصلا أو ركع ورفع قبل ان يركع امامه ولم يركع معه أو بعده بطأت صلاته والحاصل ان المتابعة في ذاتها ثلاثة أنواع مقارنة لفضل الامام مثل أن يقارن احرامه لاحرام امامه وركوعه لركوعه وسلامه لسلامه ويدخل فيها لو ركع قبل امامه ودام حتى أدركه امامه فيه ومعاقبة لا بداهة فعل امامه مع المشاركة في باقيه وتراخي عنه فطاق المتابعة الشامل اه هذه الأنواع الثلاثة يكون فرضا في الفرض وواجبا في الواجب وسنة



في السنة عند عدم المعارض أو عدم لزوم المخالفة كما قدمناه ولا يشك كل مستهل المسبوق  
 المذكورة لأن القعدة وإن كانت فرضا لكانت ياتي بها في آخر الصلاة التي يقضيها بعد سلام امامه  
 فقد وجدت المتابعة المتراخية فلذا جعلت الصلاة والمتابعة المقيدة بعدم التأخير والتراخي  
 الشاملة للمقارنة والمعاينة لا تكون فرضا بل تكون واجبة في الواجب وسنة في السنة عند  
 عدم المعارض وعدم لزوم المخالفة أيضا والمتابعة المقارنة بلا تعقيب ولا تراخي سنة عند  
 لا عند هذا وهذا معنى ما في المقدمة الكبدانية حيث ذكرنا المتابعة من واجبات الصلاة ثم ذكرنا  
 في المتن ومراعاة المتابعة المقارنة كما ذكره القوس الثاني في شرحها اذا علمت ذلك ظهر لك أن من  
 قال ان المتابعة فرض أو شرط كما في الكافي وغيره أراد به مطابقة ما في المتن الذي ذكرناه ومن قال انها  
 واجبة كما في شرح المنية وغيره أراد به المقيدة بعدم التأخير ومن قال انها سنة أراد به المقارنة  
 الحديثة على توقيفه وأسأله هداية طريقه (قوله يعني في المجتهد فيه) المراد بالمجتهد فيه ما كان  
 مبنيا على دليل معتبر شرعا بحيث يوجب غلبة بديهته بخلاف غيره حتى لو كان مما يدخل تحت  
 الحكم ويحكم به حاكم يراه نفذ حكمه وادفع حكمه الى حاكم آخر لا يراه وجب عليه امضاؤه  
 بخلاف ما اذا كان قول المخالف الكتاب ككل مقول التسمية هذا أو السنة المشهورة  
 كالاكتفاء بشاهد معين ونحو ذلك مما سيبيح في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى فانه  
 لا يسمى بجمع مدافيه حتى اذا دفع حكمه الى من لا يراه ينفذه ولا يعرضه وأقارن وجوب  
 المتابعة في المتن عليه بالاولى وعدم جوازها فيما كان بدعة أو لا تعلق لها بالصلاة كما  
 لو زاد جعدة أو قام الى الخامة سبعة احميا كما مر عن شرح المنية ومثال ما يجب فيه المتابعة مما  
 يسوغ فيه الاجتهاد ما ذكره القوس الثاني في شرح الكبدانية عن الجلال في قوله  
 تكبيرات العبد ويجوز في السجود قبل السلام والقنوت بعد الركوع في الوتر اهـ  
 والمراد بتكبيرات العبد ما زاد على الثلاث في كل ركعة مما لم يخرج عن أقوال العصاية  
 كالواقعة في بين يدي يمين يراها من خلفه كشافه ومنزل لما لا يسوغ الاجتهاد فيه في شرح  
 الكبدانية عن الجلال في أيضا بقوله كالقنوت في القبر والتكبيرات الخمس في الجنائز  
 ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبيرات الجنائز قال فالمتابعة فيما غير جائز اهـ  
 لكن رفع اليدين في تكبيرات الجنائز قال به كثير من علمائنا كآفة بلح فكونه مما لا يسوغ  
 الاجتهاد فيه محال نظر ولهذا قال الخطيب الراسي في حاشية البحر في باب الجنائز انه  
 يستفاد من هذا أي مما قاله آفة بلح أن الاولى متابعة الحق للشافعي بالرفع اذا اقتدى به  
 ولم أره اهـ أي فان اختلفت آفة بلح على انه مجتهد فيه فتأمل وقال الاولى ولم  
 يقل يجب لان المتابعة انما تجب في الواجب أو الفرض وهذا الرفع غير واجب عند  
 الشافعي (قوله لافي المقطوع بنسخه) كالأو كبر في الجنائز فما كان الاثار اختلفت  
 في فعله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع وأما من ذلك الا أن آخر  
 فعله كان أربعة فما كان ناسا لما قبله كما في الامداد (قوله كقنوت البحر) فانه امامه مقطوع  
 بنسخه على تقدير أنه كان سنة أو بعدد سنينته على تقدير أنه كان دعاء على قوم شهره كما في  
 الفتح من النوافل فهو مثال للمقطوع بنسخه أو بعدد سنينته على سبيل البديل ح

يعني في المجتهد فيه لافي  
 المقطوع بنسخه أو بعدد  
 سنينته كقنوت البحر

مطلب  
 المراد بالمجتهد فيه

(قوله وانما نفقسه) أي الصلاة بخلافه في القروض المراد بالمخالفة هنا عدم المتابعة أصلا  
 بأنواعها الثلاثة المارة والقضائي الحقيقة انما هو بترك الفرض لا بترك المتابعة لكان  
 أسد اليه لانه يلزم من تركه ترك الفرض لانه لا فساد بترك الواجب أو السنة (قوله في  
 الخزائن) ونفسه وجوب المتابعة انفس على اطلاقه بل هي تارة فرض وتارة يجب وتارة  
 لا يجب ففي وتر الفتح انما تجب المتابعة في الفصل المجتهد فيه لافي المقطوع بنسخه أو بعدد  
 كونه سنة من الاصل كقنوت العجرو وفي العناية انما يقيد في المشروع دون غيره وفي  
 البحر المخالفة فيما هو من الاركان أو الشرائط مفسدة لافي غيرها اهـ (قوله فالتفات  
 اصولها الخ) تنزيه على ما زاد من الواجبات على ما في المتن وذلك أن في الفاتحة ست آيات  
 وقد عدها في المتن واجبا واحدا وكذا تكبيرات العبد ست وعدها واحدا في زياد عليه عشرة  
 وتعديل الاركان عدها واحدا وهو واجب في ركوع والسجود والرفع من كل منهما ما في زياد  
 ثلاثة فهي ثلاثة عشر والرابع عشر ترك تكبير الفاتحة قبل سورة الاولين والخامس  
 عشر والسادس عشر رعاية الترتيب بين القراءة والركوع وفيما تكررت في كل الصلاة  
 والسابع عشر ترك الزيادة على التشهد الثامن عشر والثامن عشر تكبير القنوت  
 والتكبير في ركوعه والعشرون والحادي والعشرون تكبير ركوع ثمانية العبد وانظر  
 التكبير في الافتتاح ثم ذكر سبعة تحت قوله ويق من الواجبات الخ فهذه ثمانية وعشرون  
 كلها صريحة في كلامه زيادة على ما في المتن من الاربع عشرة فتبلغ اثنين وأربعين واجبا  
 بدون ضرب وبسط فلذا سماها اصولا (قوله وبالبسط) أكثر من مائة ألف أقول أكتفها  
 صور عقلية لا خارجية كما تعرفه (قوله اذا عدها) المراد به التشهد وهو واحد من جهة  
 النوع أي انه واحد من نوع الواجبات النصف وأربعين والانه في الحقيقة مائة مدلان هذا  
 الواحد وهو المضروب فيه وهو ثمانية وسبعون شهدا (قوله من ضرب خمسة) أي خمس  
 واجبات هي قعدة المقرب الاولى مع تشهدا وترك نقص من كلماته وترك زيادة فيه أي في  
 أثناء كلماته لانه ذكر منظوم لا يجوز أن يزد فيه أحجب عنه وترك زيادة عليه أي بعدد عامه  
 وهذا لا يكون واجبا لافي القعدة الاولى من غير النوافل (قوله في ثمانية وسبعين) متعلق  
 بضرب وقوله كما مر أي في كلامه حيث ذكر أن التشهد قد يتكرر عشرًا ثم زاد أربعين اثنين  
 ثم أربعين فبلغت ثمانية وسبعين شهدا كما أوضحناه في ما مر واذا ضربت في الخمسة الواجبات  
 التي ذكرها هنا بلغت ثمانية وتسعين ويبين ذلك أن التشهد في نفسه واجب ويجب له  
 القعدة وان يترك نقصا منه وزيادة فيه أو عليه فهذا خمس واجبات تجب في كل صورة من  
 الصور الثمانية والسبعين المسارة فتبلغ ما ذكرنا من الواجب ما يشمل الفرض لان هذه الصور  
 ليست كل قعدة اتم واجبة بل الواجب منها ما كان قعدة أولى أو بعدد جرد وهو ما ما كان  
 قعدة أخيرة أو بعدد جعدة صافية أو تلاوية قائم بالفرض والقرض قد يطلق عليه لفظ الواجب  
 فهذا واجب واحد من نوع الواجبات النصف وأربعين المارة وهو التشهد استلزم ثمانية  
 وتسعين واجبا فيصالح انما هذه الواجبات تشتمل على أكثر من مائة جعدة ما بين سهوية  
 وصلية وتلاوية كل جعدة منها يجب فيها ثلاث واجبات الطهانية ووضعية اليدين ووضع

وانما نفقسه في  
 القروض كما بسطناه في  
 الخزائن قلت فبما في  
 اصولها ثمانية وأربعين  
 وبالبسط أكثر من مائة  
 ألف اذا عدها بنحو ٣٩٠  
 من ضرب خمسة قعدة  
 المقرب بشهدا وترك نقص  
 منه أو زيادة فيه أو عامية  
 ٧٨ كما مر والتابع في  
 الحصر فتبصر في الغزاي  
 واجب بسبب ٣٩٠ واجبا



الركبتين على ما اختاره الكمال ورجحه في البحر وغيره واذا ضربت ثلاثه في مائة تباع ثلثمائة  
وكذا يجب بين كل جدي في سهو الرفع والطه ائمة فيه فتباع أكثر من ثلثمائة واذا ضرب ذلك الى  
ما هو تباع أكثر من سبعمائة واذا ضرب بمافي بقية النيف وأربعين المارة تباع أكثر من  
ثمانمائة وعشرين ألفا وسبعمائة وكل واحد منهما يلزم تركه جدي في سهو وثلاثة مائة  
وكل جدي يجب فيه الطه ائمة والرفع بينهما والطه ائمة فيه واثنته مائة ويجب فيه ترك  
نقص منه وزيادة فيه أما الزيادة عليه فتجوز هذه عشر واجبات فاذا ضرب بمافي ثمانية  
وعشرين ألفا وسبعمائة بلغت مائتي ألف وسبعمائة وعشرين ألفا واذا نظرت الى أن متابعه  
المقتدى لامامه واجبة في الفرائض النيف وعشرين في الواجبات النيف وأربعين وجبة  
ذلك نيف وستون فاذا ضرب بمافيها مائة بلغت أكثر من سبعة عشر ألف ألف ومائتي ألف ألف  
وعشرين ألفا وبقي واجبات أخر لم يذكرها كالصعود على الأنف وعدم القراءة في الركوع  
وعدم القيام قبل التشهد أو قبل السلام وغير ذلك مما تباع جاته بالضرب عددا كبيرا  
أكثرها صورة غريبة كما يظهر ذلك من أراد ضياع وقته ولولا ضرورة بيان كلام الشارح  
لكان الاعراض عن ذلك أولى (قوله وسنمها) تقدم الكلام في الموضوع على السنة وتعمير فيها  
وتقسيمها الى سنة هدى وسنة زواجر والفرق بين الثانية وبين المسحوب والمنسحب ومافي  
ذلك من الامثلة وغير ذلك فراجع (قوله لا يوجب فسادا ولا سهوا) اي بخلاف ترك الفرض  
فانه يوجب الفساد وترك الواجب فانه يوجب مجرود السهو (قوله لو عامدا غير مستحب)  
فلو عامدا فلا ساءة أيضا بل تعدب إعادة الصلاة كما قدمناه في أول بحث الواجبات ولو  
مستحبا كقرائنا في التمر عن البرازي فلولم ير السنة حقا كقرائنا لاستخفاف اه ووجهه أن  
السنة أحد الاحكام الشرعية المتفق على مشروعيتها عند علماء الدين فاذا أنكر ذلك ولم يرها  
شيئا ثابتا ومعتبرا في الدين يكون قد استخف بها وانتهى انما وذلك كفر تامل (قوله وقالوا الخ)  
نص على ذلك في التحقيق وفي التقرير الاكلى من كتب الاسول لكن صرح بنعيم في شرح  
المنار بان الاساءة الخش من الكراهة وهو المناسب هذا القول التحرير وناكرها يستوجب  
اساءة اي التضييل واللوم وفي التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وقد يوفق بان  
مرادهم بالكراهة التحريمية والمراد في شرح المنار التنزيهية فهي دون المكروه تحريما  
وفوق المكروه تنزيها ويدل على ذلك ما في التمر عن الكشف الكبير معزيا الى أصول أبي  
اليسر حكم السنة أن يندب الى تحصيلها او بيلام على تركها مع طوق اتم ذمير اه وعن هذا  
قال في البحر ان الظاهر من كلامهم أن الانتم منوط بترك الواجب أو السنة المؤكدة فتصريحهم  
بانهم من ترك سنن الصلوات الخسر على الصحيح وتصريحهم بانهم من ترك الجماعة مع انها سنة على  
الصحيح ولا شك أن الانتم بعضه أشد من بعض فالانتم اتارك السنة المؤكدة أخف منه لتارك  
الواجب اه مخلصا وظاهرا حصول الانتم بالترك مرة وبما قلناه في شرح التحرير أن المراد بالترك  
بلاعذر على سبيل الاصراء وكذا ما ياتي في بيان الخلاصة وكذا ما في سنن الموضوع من أنه  
لوا كني بالغسل مرة ان اعتاده انهم والا لا وكذا ما في شرح الكيدانية عن الكشف وقال  
يجدي المصيرين على ترك السنة بالقتال وأبو يوسف بالتأديب اه فبين حمل الترك فيهما

(و-فتمها) ترك السنة  
لا يوجب فسادا ولا سهوا  
بل اساءة لو عامدا غير  
مستحب وقالوا الاساءة  
ادون من الكراهة ثم هي

مطلب  
سن الصلاة

مطلب  
في قواهم الاساءة دون  
الكراهة

عن البحر على الترك على سبيل الاصراء وتوقيف ما بين كلامهم (قوله على ما ذكره) والافهم أكثر  
كما سياتي وقد قدمنا الشر ببال في مقدمته نور الايضاح احدي وخسين (قوله ثلاثة  
وعشرون) أنت لفظ العدم حذف المذودح (قوله التحريمية) اي قبلها وقبل معها كما  
سبذ كره الشارح في الفصل الاثني (قوله في الخلاصة الخ) حتى في الخلاصة أو لا خلافا قيل بانهم  
وقيل لانهم قالوا واختار ان اعتاده انهم لان كان أحيانا اه وجزم به في الفيض وكذا في المنية  
قال شارحها بانهم لا نفس الترك بل لانه استخفاف وعدم مبالاة بسنة وأظبط عليه انهم صلي  
الله عليه وسلم لم مدة عمره وهذا مظهر في جميع السنن المؤكدة اه والتعامل المذكور ما خوذ  
من القبح ورد في البحر بقوله بعد ما قدمناه عنه فالحاصل أن القائل بالانتم في ترك الرفع بناء على  
أنه من سنن الهدى فهو سنة مؤكدة والقائل بعدمه بناء على أنه من سنن الزواجر غير مؤكدة  
المستحب الخ قلت لكن كونه سنة مؤكدة لا يستلزم الانتم بتركه مرة واحدة بلا عذر فبين  
تقييد الترك بالاعتقاد والاصراء وتوقيف ما بين كلامهم كما قدمناه فان الظاهر أن الحاصل على  
الاصراء على الترك هو الاستخفاف بمعنى التهاون وعدم المبالاة لا معنى للاستهانة والاحتقار  
والا كان كفر كما مر خلافا لما فهمه في التمر فتدبر (قوله أي تركها بجاهلها) قال في الحليلة  
ظن بعضهم أنه أراد بالشارح تفرج الاصابع وهو غلط بل أراد به النشر عن الطي يعني  
يرفعهما منصوبتين لا مضبوطتين حتى تكون الاصابع مع الكف مستقبلة للقبلة ثم لا يخفى  
أنه لا توقف السنة على ضم الاصابع أو لا بل لو كانت منشورة غير متفرجة كل التفرج ولا  
مضرومة كل الضم ثم رفعهما كذلك مستقبلا لهما القبلة فتدبر في السنة اه (قوله وان  
لا يطأ طي راسه) اي لا يخفضه والمسئلة في البحر عن المبسوط (قوله بقدر حاجته للاعلام الخ)  
وان زاد كره ط قلت هذا اذا لم يقبض كما سياتي يانه ان شاء الله تعالى في آخر باب الامامة  
عند قوله وقائم بقاعد وأشارية قوله والانتقال الى أن المراد بالترك الكبير هنا ما يشتمل على  
الاجرام وغيره به صرح في الضياع ثم اعلم ان الامام اذا كبر للانتقال فلا بد له من صلاة من  
قصده بالترك الكبير الاجرام والافلام صلاة اذا قصد الاعلام فقط فان جمع بين الامرين بان قصد  
الاجرام والاعلان للاعلام فذلك هو المطلوب منه شرعا وكذلك المباح اذا قصد التبليغ فقط  
خالفه عن قصد الاجرام فلا صلاة ولا ان يصل في تبليغه في هذه الحالة لانه اقتدى عن لم يدخل في  
الصلاة فان قصد تركه كبيره الاجرام مع التبليغ له صاين فذلك هو المقصود منه شرعا كذا في  
فتاوى الشيخ محمد بن محمد الفري الملقب بشيخ الشيوخ ووجهه أن تركه لا افتتاح شرط أو  
ركن فلا بد في صحة هاهنا من قصد الاجرام اي الدخول في الصلاة وأما التسميع من الامام  
والنهي جدي من المباح وتكبيرات الانتفاة لانهم اذا قصدوا كبر الاعلام فقط فلا فساد  
للسنة كذا في القول بالتبليغ في حكم التبليغ للشيخ أحمد الجوى وأقره السيد محمد أبو  
السعود في حوائج مسكين والفرق أن قصد الاعلام غير مقصد كالموسج له لم غيره انه في الصلاة  
ولما كان المطلوب هو التكبير على قصد الذكر والاعلام فاذا انحصر قصد الاعلام فكانت  
لم يتركه وعدم الذكر في غير التحريمية غير مقصد وقد أشبهنا الكلام على هذه المسئلة في رسالتنا  
المسماة تنبيه ذوي الافهام على حكم التبليغ خلف الامام هذا وسياتي في أول الفصل انه لو

على ما ذكره ثلاثة وعشرون  
(رفع اليدين للتحريمية) في  
الخلاصة ان اعتاد تركه انهم  
(ونشر الاصابع) اي تركها  
بجاهلها (وان لا يطأ طي  
رأسه عند التكبير) فانه  
بدعة (وجهه رالامام  
بالتكبير) بقدر حاجته  
للاعلام بالدخول والانتقال  
وكذا بالتسميع والسلام  
وأما المؤمن والمنفرد فيسمع  
نفسه (والشأن والقعود

مطلب  
في التبليغ خلف الامام

قوله الفري أقول انهم  
هذا صاحب المتن فانه محمد  
ابن عبد الله الفري القوتاني  
اه منه



نوى بتكبيره الاحرام تكبيرة الر كوع لغت نيته وصح شروعه لان المحل له ومقتضاه انه لو نوى  
 به الاعمال صح ايضا على ان الصحيح ان شرط لاركن والشرط يلزم حصوله لا يصح له ان  
 يما في جوابه ثم هذا كله اذا قصد الاعمال بتكبيره اما اذا قصد بها النية وقصد  
 بالجهري الاعمال بان كان لولا الاعمال لم يجهر وانما ياتي به اولو لم يجهر فهو المطلوب كما مر  
 والزيادة على قدر الحاجة كما هو مكره والامام يكره المبالغ وفي حاشية أبي السعود واعلم ان  
 التبليغ عند عدم الحاجة اليه بان بلغهم صوت الامام مكره وفي السيرة الحلبية اتفق الاغمة  
 الاربع على ان التبليغ حينئذ بدعة منكورة اي مكرهه واما عند الاحتياج اليه فتجب  
 وما نقل عن الطحاوي اذا بلغ القوم صوت الامام فبلغ المؤذن فسدت صلاته لعدم الاحتياج  
 اليه فلا وجه له اذا غابته انه رفع صوته بما هو ذكر بصيغته وقال المحوي وأظن ان هذا النقل  
 مكذوب على الطحاوي فانه مخالف للقواعد اه (قوله والتسمية) وقيل انها واجبة وسباني  
 تمام الكلام عليه وعلى بقية السنن المذكورة في الفصل الا في (قوله والتأمين) اي عقب  
 قراءة الفاتحة قال في المنية واذا قال الامام ولا الضالين قال آمين اه ولا يخفى ان هذا هو  
 المفهوم لكل احد لما قيل لو ترك الفاتحة وقرأ التحور بالانواخذة لا يهمل بين التعوذ  
 والتسمية والتأمين اه فقه نظر بالنسبة الى توقيفه في التأمين فان الوارد في التأمين عقب  
 القراءة خاص بقراءة الفاتحة واما التعوذ والتسمية فغير خاصين به او الظاهر انه ياتي به ما  
 تأمل (قوله وكون من مر) جعل من مر اخبر الكون المحذوف ليفيد ان الامر اياه سنة اخرى  
 فعل في هذه التسمية الاتيان به المتصل ولو مع الجهر بها ط عن أبي السعود (قوله وكونه الخ) قدر  
 الكون ما ذكرنا قبله (قوله للرجال) ساق في الفصل بيان محترزه وكيفيته (قوله ونحو  
 الخ) بيان الحكمة عدم الارسال (قوله وكذا الرفع منه) أشار الى ان الرفع مرفوع بالعطف  
 على تكبير قال في البحر ولا يجوز جرحه لانه لا يكبر فيه وانما ياتي بالتسبيح اه امكن - منذ كرفي  
 الفصل الا في القول بانه سنة فيه ايضا الحديث انه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل رفع  
 وخفض وعلى نادر بل الحديث بان المراد بالتكبير ذكر فيه تعظيم بقوله مثله هذا فيجوز الجرائل  
 يقول المصنف ذكر التسبيح في السنن امكن بقوته ذكر نفس الرفع فالتأويل في عبارة  
 الكثر اظهر كما اوضحناه في حواشينا على البحر وهذا وقت عدم ان يختار الكمال وغيره رواية  
 وجوب الرفع من الر كوع والسجود والطه ائنة فيه ما وانه موافق للدلالة وان كان المشهور  
 في المذهب رواية التسمية (قوله والتسبيح فيه) الاولى ذكره بعد قوله وتكبير الر كوع كما لا يخفى  
 ونظيره ما ياتي في السجود (قوله ثلاثا) فلو تركه وانفسه كره تنزيها كما سباني (قوله  
 والصاق كعبيه) اي حيث لا يحد (قوله للرجل) اي سنة للرجل فقط وهذا قد لا يحد  
 والتفريق لان المرأة تضع يديها على ركبتيها وضعا لا يفرج أصابعها كما في المعراج فافهم  
 وسباني في الفصل انما يخالف الرجل في خمسة وعشرين (قوله وكذا نفس الرفع منه) زاد  
 لفظة نفس اثلاثا فهو هم أنه على تقدير مضاف أي تكبير الرفع فينكر مع قوله وكذا التكبير  
 أولا لاشارة الى أن أصل الرفع سنة كما في الزباني حتى انه لو سجد على شيء ثم نزع من تحت جبهته  
 وسجد ثانيا على الارض جاز وان لم يرفع لكنه خلاف ما صحه في الهداية بقوله والاصح أنه

والتسمية والتأمين  
 وكون من مر او وضع يديه  
 على يساره) وكونه تحت  
 السرة) للرجال لقول علي  
 رضي الله عنه من السنة  
 وضعهما تحت السرة  
 ونحو اجتماع الدم في  
 رؤس الاصابع) وتكبير  
 الر كوع) كذا (الرفع منه)  
 بحيث يستوي قائما  
 (والتسبيح فيه ثلاثا)  
 والصاق كعبيه (واخذ  
 ركبتيه يديه) في الر كوع  
 (وتفريق أصابعه) للرجل  
 ولا يتدب التفريق الا هنا  
 ولا الضم الا في السجود  
 (وتكبير السجود وكذا)  
 نفس (الرفع منه) بحيث  
 يستوي جالسا (و) كذا  
 تكبيره والتسبيح فيه ثلاثا

اذا كان الى السجود أقرب لا يجوز زلانه بعد ساجدا واذا كان الى الجلوس أقرب جاز لانه بعد  
 جالسا اه واذا كان الرفع المذكور فرضا فالمستون منه أن يكون بحيث يستوي جالسا  
 فلذا قيده الشارح بذلك امكنه يتكرر مع قوله الا في الجلوس فلا صوب اسقاط قوله بحيث  
 يستوي جالسا او يكون مراد المصنف بالرفع أصله بدون استواء يجرى على القول بسنن  
 وبالجلوس الا تسمية الاستواء فلا تكرار وقد مر تصحيح وجوبه وسباني تمام الكلام عليه في  
 الفصل الا في (قوله ووضع يديه وركبتيه) هو ما صرح به كثير من المشايخ واختار الفقيه  
 أبو الليث الاقراض ومشي عليه الشربلاني والفتوى على عدمه كما في التبيين والجلوس  
 واختار في الفتح الوجوب لانه مقتضى الحديث مع المواظبة قال في البحر وهو ان شاء الله  
 تعالى أعدل الاقوال موافقة للاصول اه وقال في الحلية وهو حسن ما من على القواعد  
 المذهبية ثم ذكر ما يؤيده (قوله فلا يلزم) لان وضعه ليس بفرض فاذا وضعه على نجس  
 كان كعدم الوضع أصلا فلا يضر وهذا هو المشهور لكن قد منافي بشروط الصلاة عن المنية  
 ان عدم اشتراط طهارة مكانه ما رواه شاذة وان الصحيح أنه تقبلا الصلاة كما في الواجب  
 ونور الايضاح والمنية وفي البحر وهو المناسب لاطلاق عامة المتن وأيده بكلام الخاتبة وفي  
 شرح المنية وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة نجاستها وان كان وضع ذلك العضو ليس  
 بفرد اه (قوله الا اذا سجد على كفه) اي على ما هو متصل به ككفه وفاضل نوبه لا لا اشتراط  
 طهارة ما تحت الكف أو الثوب بل لا اشتراط طهارة محل السجود وما اتصل به لا يصلح فاصلا  
 فمكانه متصل على النجاسة (قوله ٣ واقترش رجله اليسرى) اي مع نصب اليمنى سواء كان في  
 القعدة الاولى أو الاخرى لانه عليه الصلاة والسلام فعله كذلك وما ورد من تورك عليه الصلاة  
 والسلام محمول على حال كبره وضعفه وكذا يقرش بين السجدين كما في فتاوى الشيخ قائم  
 أبو السعود ومثله في شرح الشيخ امجد عن البرجندى (قوله في تشهد الرجل) اي هو سنة  
 فيه بخلاف المرأة فانها تنورك كما سباني (قوله ووضع يديه فيها) اي في الجلوس (قوله فافهم)  
 لعله يشير به الى أنه يؤخذ من كلامهم ايضا ان هذه الجلوس مثل جلوسه انشهد ولو كان فيها  
 مخالفة اهل البيت وذلك كما بينوا ان الجلوس الاخير يتخالف الاولى في التورك فلما أطاعوها علم  
 أنها مناهوا وهذا قال القهستاني هنا ويجلس أي الجلوس المعهود (قوله وتسبوه) اي تسبجه  
 قوم من الاعيان منهم الطحاوي وأبو بكر الرازي وابن المنذر والخطابي والبغوي وابن جرير  
 الطبري امكن نقل عن بعض الصحابة والتابعين ما يوافق الشافعي يجر (قوله والدعاء الخ) اي  
 قبل السلام وسباني في آخر الفصل الا في الكلام عليه وعلى ما يفعله بعد السلام من قراءة  
 وتسبيح وغيرهما (قوله غيره) اي لم يؤتم ومنفردا امكن سباني أن المعتقد أن المنفرد يجب مع بين  
 التسبيح والتعديد وكذا الامام عندهما وهو رواية عن الامام جزم بها الشربلاني في مقدمته  
 (قوله ونحو ويل الوجه عنة ويسرة للسلام) ويسن البداهة باليمين ونية الامام الرجل والحفظة  
 وصالحى الجن الى آخر ما سباني في الفصل وخفض الثانية عن الاولى ومقارنته لسلام الامام  
 وانتظار المسبوق لسلام الامام كذا في نور الايضاح وقد مناه أنه أوصل السنن الى احدى

ووضع يديه وركبتيه) في  
 السجود فلا يلزم طهارة  
 مكانه ما عندنا مجمع الا اذا  
 سجد على كفه كما مر  
 (واقترش رجله اليسرى)  
 في تشهد الرجل (والجلوس)  
 بين السجدين ووضع يديه  
 فيها على فخذه كالتسليم  
 للتوارث وهذا ما أغفله  
 أهل المتن والشروح كما  
 في امداد الفتاح للشربلاني  
 قلت وباني معز بالامنية  
 فافهم (والصلاة على النجي)  
 في القعدة الاخيرة وفرض  
 الشافعي قول اللهم صل  
 على محمد ونسبه الى الشذوذ  
 ومخالفة الاجماع (والدعاء)  
 بما يصح من سؤاله من  
 العباد وبقي بقية تكبيرات  
 الاثنا عشر حتى تكبيرة  
 القنوت على قول والتسبيح  
 للامام والتسبيح مبداه  
 ونحو ويل الوجه عنة ويسرة  
 للسلام  
 ٣ قوله واقترش هكذا بخطه  
 والذي في نسخ الشارح  
 واقترش بصيغة المذكر  
 وهو الانسب بسابقه  
 ولاحقه اه معصيه



آداب الصلاة

(واما آداب تركه)  
لا يوجب السجدة ولا تسليما  
بترك سنة الزوائد لكن  
فيه له أفضل (نظره الى  
موضع وجود حال قيامه  
والى ظهره رقبته حال  
ركوعه والى اوتيه انفه  
حال سجوده والى جبهه حال  
قعوده والى منكبيه ليعين  
والايسر عند التسليم  
الاولى والثانية) تحصيل  
الخشوع (واما آدابه  
عند التثاوب) ولو باخذ  
شفتيه بسننه (فان لم يقدر  
غطاءه) ظهر يده اليسرى  
وقبل باليمنى لو قاما والا  
فيسراهما مجتبي (أو كنه) لان  
التغطية بلا ضرورة  
مكرهه (واخراج كفيه  
من كفيه

قوله الضلع الخنب هكذا  
بخطه والى رأيه في عدة  
نسخ من قاموس الضلع  
الخط لم يجز وراه مصححه

فائدة  
لرفع التثاوب بحركة

دخول من كان عند بعض ما في الضياء من المنصبات (قوله ولها آداب) جمع أدب وهو في  
الصلوة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كالزيادة على  
الثلاث في تسبيحات الركوع والسجود كذا في غاية البيان والعناية وغيرهما وعزته في أول  
الحلية بتعاريف متعددة وقال والظاهر من آدابه للندوب (قوله تركه) أي ترك الأدب  
الذي تضمنه لفظ جمعه (قوله تركه سنة الزوائد) هي السنن الغير المؤكدة كسيرة عليه  
السلام والصلوة في أماسه وقيامه وقعوده وتركه وتنهله ويقابلها من الهدى التي هي من  
أعمال الدين كالإذان والجماعة ويقابل النوعين النقل ومنه المنسوب والمحب والأدب  
وقد مناصف في ذلك في سنن الوضوء (قوله والى أوتيه أنفه) أي طرفه فاموس (قوله والى جبهه)  
بكره الحيا والجيم والراء الملهمة ما بين يديك من فوك قاموس وقال أيضا الجرم مثله المنع  
ومن الإنسان والمناسب هنا الأول لأنه فسر الحزن عبادون الأبط إلى الكشح أو الصذر  
والعضدان وفسر الكشح بما بين الخاصرة إلى الضلع الخنب ٣ واستظهر في العزيمة ضبطه  
بضم ففتح فزاي مبهمة جمع حمزة وهي عقد الأزار ولا يخفى بعده (قوله تحصيل الخشوع) علم  
الجموع لان المقصود الخشوع وترك التكليف فاذا تركه صاوناظر إلى هذه المواضع قصد  
أولا وفي ذلك حفظ له عن النظر إلى ما يشغله وفي إطلاقه قول المشاهد لا كعبه لانه لا يامن  
ما يليه وإذا كان في الظلام أو كان بصيرا يحافظ على عظمة الله تعالى لان المدار عليه وأغنامه  
في الامداد وإذا كان المقصود الخشوع فاذا كان في هذه المواضع ما ينافيه يعدل إلى ما يحصل  
فيه (تأنيده) المنقول في ظاهر الرواية أن يكون منتهى بصيرة في صلواته إلى محل سجوده كما في  
المضمرات وعليه اختصر في الكثر وغيره وهذا التفسير يمتثل من تصرفات المشايخ كالمطهر  
والكرخي وغيرهما كما يعلم من المطولات (قوله وامساك كفه عند التثاوب) بالهمز وأما الواو  
فغلط كما في المغرب وغيره وسيأتي في باب ما يفعله الصلوة أو يكبره أنه يكبر ولو خارجها لانه من  
الشیطان والانبيا يحفظون منه (قوله ولو باخذ شفتيه بسننه) في بعض النسخ شفتيه بصيغة  
المررد هي أحسن لان التثاوب دفع التثاوب هو أخذ الشفة السفلى وحدها ثم رأيت التقييد  
بها في الضياء (قوله بظهر يده اليسرى) كذا في الضياء المأثور ومنه في الحلية في باب السنن  
والشارح عزنا المسئلة إلى المجتبي مع ان المنقول في البحر والنهر والمخ عن المجتبي أنه يغطي فاه  
بيمينه وقبل بيمينه في القيام وفي غيره يساره ١١ وهكذا في تريح الشيخ اسمعيل وعبارة  
الشارح في الخزان أي بظهر يده اليمنى الخ فالمناسب ابدال اليسرى باليمين (قوله وقبل الخ)  
كانه لان التغطية ينبغي أن تكون باليسرى كالاحتفاظ فاذا كان قاعدا يسلم ذلك عليه ولم  
يلزم منه حركة البدن بخلاف ما إذا كان قائما فانه يلزم من التغطية باليسرى حركة اليمين أيضا  
لان احتياجه ١٢ ح (قوله لان التغطية الخ) علمه كونه لا يغطي يده أو كفه الا عند عدم إمكان  
كظم فيه ولذا قال في الخلاصة أما إذا أمكنه باخذ شفتيه بسننه فلم يفعل وغطي فاه يده أو فوه  
بكره كذا روى عن أبي حنيفة ١٣ (فائدة) ١٤ وأيت في شرح تحفة المولك المسمى بمسألة  
الصعلوك ما نصه قال الزاهد الطريقتي في دفع التثاوب أن يحضر به أن الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام ما ثابوا قط قال الله تعالى ويرى جبرئيل مرارا فوجدناه كذا ١٥ قلت وقد جربته

أيضا

أيضا فوجدناه كذلك (قوله عند التكبير) أي تكبير الاحرام (قوله ودفع السعال  
عالم استطاع) فيه أنه لا يتناول ما أن يكون المراد السعال المضر اليه فلا يمكن دفعه أو غيره  
فدفعه واجب لانه مقدور وقد يقال المراد به ما تدعو اليه الطبيعة مما يظن إمكان دفعه فهذا  
يستحب أن يدفعه ما أمكن إلى أن يخرج منه بلا صفة أو يدفع عنه فليتنامل ثم رأيت في الحلية  
أجاب بحمله على غير المضر اليه إذا كان عذريته في الجلة ولا سيما إذا كان ذا حروف لما  
فيه من الخروج عن الخلاف ١٦ والمراد بالندوب تحصيل الصوت وأعلام أنه في الصلاة فسيأتي  
في مقدمات الصلاة أن التخصيص لأجل ذلك لا يفيد في الصحيح وعلى هذا فالمراد بالصلوة  
التخصيص تأمل (قوله من قبل حتى على الفلاح) كذا في السكز ونور الإيضاح والاصلاح  
والظاهر به والبدائع وغيرهما والذي في الدرر من تأويل حاشية الحلية الأولى يعني حين يقال  
حي على الصلاة ١٧ وعزاه الشيخ اسمعيل في شرحه إلى عيون المذهب والقبض والوقاية  
والتقاية والحواوي والخيار ١٨ قلت واعتقد في متن الملتقى وحكي الأولى بقوله لكن نقل  
ابن الكمال تصحيح الأول ونص عبارته قال في الذخيرة يقوم الامام والقوم إذا قال المؤذن حي  
على الفلاح عند علمائنا الثلاثة وقال الحسن بن زياد وزفر إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة  
قاموا إلى الصف وإذا قال مرة ثانية كبروا والصحيح قول علمائنا الثلاثة ١٩ (قوله خلافا  
لغير الخ) هذا النقل غير صحيح وغير موافق لعبارة ابن كمال التي ذكرناها وقد راجعت الذخيرة  
فأريته حكي الخلاف كما نقله ابن كمال عنهم أنه في البدائع وغيره (قوله والا الخ) أي وإن لم  
يكن الامام بقرب المحراب بان كان في موضع آخر من المسجد أو خارجا منه ودخل من خلف ح  
(قوله في مسجد) الأولى تعريفه باللام (قوله فلا يقفوا) الانسب فلا يقفون بآيات النون  
على أن لاناية لاناية (قوله وان خارجا) محقر قوله في مسجد (قوله بصر) لم أره فيه بل في  
في النهر (قوله وشروع الامام) وهذا القوم لان الأفضل عند أبي حنيفة مقارنتهم له كما  
سيأتي (قوله لا بأس به اجماعا) أي لان الخلاف في الافضية فنحن اليأس أي الشدة ثابت في  
كلا القولين وإن كان الفعل أولى في أحدهما (قوله وهو) أي الأخير المفهوم من قوله آخر  
(قوله انه الاصح) لان فيه محافظة على فضيلة متابعة المؤذن وإعاقلة على الشروع مع الامام  
(قوله فرع الخ) تقدم بيانه في بحث النية وكذا في هذا الباب عند قوله وبقي من القروض  
الخ (قوله فنية) يعني ذكره الامام الزاهد في فنية الفتاوى ونقل ط عبارته فافهم  
والله تعالى أعلم

فصل

أي في بيان تأليف الصلاة إلى انتهاء على الوجه المتوارث من غير تعرض غالب الوصف أفعالها  
بقرينة أو غير العلم به عامر (قوله لو قادرا) سيأتي محقره في قوله ويلزم العاخر الخ (قوله  
لا افتتاح) فلو قصد الاعلام فقط لم يصح شارعا كما قدمناه ويأتي غمامه (قوله أي قال وجوب الله  
أكبر) قال في الحلية عند قول المنية ولا دخول في الصلاة لا بتكبير الافتتاح وهي قوله الله أكبر  
أو الله أكبر أو الله الكبير أو الله كبير الخ وعن مالك الأول لانه المتوارث وأجيب بأنه يفيد  
النية أو الوجوب ونحن نقول به فان الاصح أنه يكبر الافتتاح بغير الله أكبر عند أبي حنيفة

عند التكبير) للرجل  
الاضرورة كبر (ودفع  
السعال ما استطاع) لانه  
بلاعه مضر مقدور فيجتنبه  
(والقيام) لالامام ومؤتم  
(حين قيل حي على الفلاح)  
خلافا لغيره عند عند  
على الصلاة ابن كمال (ان  
كان الامام بقرب المحراب  
والا يقوم كل صف ينتهي  
اليه الامام على الاظهر)  
وان دخل من قدام قاموا  
حين يقع بصرهم عليه الا  
إذا أقام الامام بنفسه في  
مسجد فلا يقفوا حتى يتم  
أقامته ظهيرة وان خارجا  
قام كل صف ينتهي اليه  
بصر (وشروع الامام) في  
الصلاة (مذ قبل قد قامت  
الصلاة) ولو أخر حتى أقامها  
لا بأس به اجماعا وهو قول  
الثاني والثلاثة وهو اعدل  
المذهب كما في شرح الجمع  
لمصنفه وفي القهستاني معزيا  
للخلاصة انه الاصح (فرع)  
لأنه لم يعمل ما في الصلاة من  
فرائض وسنن اجزاء فنية

فصل  
(واذا أراد الشروع في  
الصلاة كبر) لو قادرا  
(لا افتتاح) أي قال وجوبا  
الله أكبر



كافي الصفة والذخيرة والتمانية وغيرها ونما في الحلية وعليه فلو افتتح بأحد الاقفاص الاخيرة  
لا يحصل الواجب فانهم (قوله ولا يصير شارعا بالمبتدأ) لان الشرط الاتيان بجملة تامة كما مر  
في النظم ولا ينبغي أن الاتيان بالواو احسن من الفاء التقريرية لان ما قبله بيان للواجب  
وهذا بيان للشرط فلا يصح التقرير مع فاتهم (قوله هو المختار) وهو قول محمد بن طاهر الرواية  
عن أبي حنيفة وكذا قول أبي يوسف لما سئل عن اختصاص الصلوة بالاقفاص الخمسة  
ح (قوله فلو قال الخ) بيان لقوله الخلاف وتقرر به على المختار (قوله قبله) اي قبل فراغه ح  
(قوله فانما) اي حقيقة وهو الانحصار أو حكاية هو الانحصار القليل بان لا يتناول يداه ركبتيه  
ح (قوله في الاصح) اي بناء على ظاهر الرواية وأفاد أنه كما لا يصح اقتداؤه لا يصير شارعا في  
صلوة نفسه أيضا وهو الاصح كما في التمر عن السراج (قوله قبل الامام) اي قبل شروعه  
(قوله ولو ذكر الاسم) مكرر بما قبله فان المراد بالصلاة الظاهر ومع ذلك هو ضعيف موقوف على  
غير ظاهر الرواية أفاده ح (قوله انما بدأ أحداهم من غير قصد الخ) اعلم أن المذاهب كان في  
الله فاما في أوله أو وسطه أو آخره فان كان في أوله لم يصير به شارعا وأفسد الصلاة ولو في أثناءها  
ولا يكفران كان جاهلا لانه جازم والا كفارا لان في مصفون الجملة وان كان في وسطه فان بالغ  
حتى حدثت الف تامة بين الامام والهاء كره قبل والمختار أن لا يتعدى وليس به يدوان كان في  
آخره فهو خطأ ولا يفسد أيضا وقيل ان عدم الف ادعية الصلوة الشروع به ما وان كان المذني  
أ كبر فان في أوله فهو خطأ مفسد وان تعدد قيل بكفر للشك وقيل لا ولا ينبغي أن يختلف في  
انه لا يصح الشروع به وان في وسطه أفسد ولا يصح الشروع به وقال المسند الشهد يصح  
وينبغي تقييده بما اذا لم يفسد به الخاتمة كناية عليه محمد بن مقاتل وفي المبتني لا يفسد لانه  
اشباع وهو لغة قوم وقيل يفسد لان اكثار اسم ولدا يفسد اه فان ثبت أنه لغة فالوجه  
الصحة وان في آخره فقد قيل بفسد الصلاة وقيل ان لا يصح الشروع به أيضا كذا في الحلية  
لخصا وتمام أبحاث هذه المسئلة في البصر والنهر عن مد قوله وكبر بلا مدور كع أقول وينبغي  
الفساد بعد الهاء لانه يصير جمع لاه كما صرح به بعض المشافعية تامل (قوله ونعمه) اي نعمه  
مد الله من لفظ الجلالة أو أكبر كقول كونه استقامية مقتضى ان لا يثبت عنده كبرياء الله  
تعالى وعظمته كذا في الكفاية والاحسن قول المنصوص خيف عليه الكفران كان فاصدا  
على أن الاكمل اعترضهم في العناية بانه يجوز ان تكون للتعريف فلا كفر ولا فساد لكن  
يجاب بان قصد التعريف لا يدفع الفساد لما في شرح المنية من ان الانسان لا يصلح ان يقر نفسه  
وان قر غيره لزم الفساد لانه خطاب اه وعلى هذا ينبغي أن يقال ان تعدد المذاهب لا يكفر الا اذا  
قصد به الشك لا تنقضاء احتمال التعريف وأما الفساد وعدم صحة الشروع فمناهات وان لم يتم  
المذاهب والشك لانه تلفظ بمقتضى الكفر فصار خطا شرعا وهذا حال في الحلية ان مناط الفساد ذكر  
الصورة الاستهامة فلا يشترق الحال بين كونه عالما بمناهها ولا بدليل الفساد بكلام النائم  
(قوله وكذا الباء في الاصح) صحبه في شرح المنية (قوله فانما) اي في الفرض مع القدرة على  
القيام ح (قوله ان الى القيام أقرب) بان لا يتناول يداه ركبتيه كما مر وفي شرح الشيخ اصيل  
عن الجملة اذا كبر في التطوع حالة الركوع لافتحاح لا يجوز وان كان التطوع يجوز قاعدا

ولا يصير شارعا بالمبتدأ فقط  
كأنه ولا يكبر فقط ط هو  
المختار فلو قال الله مع الامام  
وأ كبر قبله أو أدرك الامام  
را كذا فقال الله فانما  
وأ كبر را كمال يصح في  
الاصح كما لو فرغ من الله  
قبل الامام ولو ذكر الامام  
بلاصة فصح عند الامام  
خلافا لمحمد (بالحدف) اذ  
مد أحداهم من غير قصد  
وتعدده كفر وكذا  
الباقى الاصح ويشترط  
كونه (فانما) فلو وجد  
الامام را كذا فكبر مضميا  
ان الى القيام أقرب صح

اه قلت والفرق بينهما وبين مالو كبر في التطوع قاعدا أن القعود الجائز خلف عن القيام من كل  
وجه أما الركوع فله حكم القيام من وجه دون وجه ولذا لو قرأ فيه لم يجز تامل (قوله ولغت  
نية تكبيرة الركوع) اي لو نوى بهذه التكبيرة تكبيرة الركوع ولم ينو تكبيرة الافتتاح لغت  
نيته وانصرف الى تكبيرة الافتتاح لانه لما قصد بها ذلك لم يصح دون نية خارج عن  
الصلاة وكانت الصلوة هي المفروضة عليه لم يكونا شرطا انصرفت الى الفرض لان الحمل له  
وهو أقوى من النقل كما لو نوى بقرأة الفاتحة الذي كروا الفناء وكما لو طاف بالركن جنوبا والصدور  
طاهرا انصرف الثاني الى الركن بخلاف ما اذا قصد بالتكبيرة الاعمال فمط فانه لا يكون  
قاصدا لذلك فصار كلاما ما اجنبيا عن الصلاة فلا يصح شروعه كما مر (قوله والاجاز) اي بان  
كان أكبر رايه أنه مع الامام أربعة أركان لم يكن له رأى أصلا والواجب في الثالثة حمل أمره على  
الصواب وليكن الاحوط كما في شرح المنية أن يكبر ثانيا بالقطع المشكك بالدين ووقع في الفتح  
هنا من وثبه عليه في النهر (قوله ولو أراد الخ) ذكر المسئلة الاولى في آغاز الاسماء والثانية  
ذكرها المصنف متنا في الذبائح (قوله لم يصير شارعا) لان التعجب والاجابة اجنبيان عن  
الصلاة منسندان اه اني في شرح الشيخ اصيل في مسندات الصلاة لوقال اللهم صل على محمد  
أو الله أكبر وأراد به الجواب نفسه صلواته بالاجماع ولو أجاب المؤذن نفسه أيضا وان أذن في  
صلواته نفسه اذا أراد الاذان اه (قوله ويجزى الراي الخ) ٣ اي يكتم ما قال في الحلية ثم اعلم أن  
المسنون حذف التكبير سواء كان للافتتاح أو في أثناء الصلاة فالواحد حديث ابراهيم النخعي  
موقوف على ما به ومرفوعا الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم قال في الكافي والمراد  
الامام عن اشباع الحركات والتعريف في الاضراب عن الله من المفرط والمال القاض ثم  
الهاتر نفع بلا خلاف وأما الراي في المضمرات عن المحيط ان شاء الله رفع أو بالجملة وفي المبتني  
الاصول فيه الجزم لقوله صلى الله عليه وسلم التكبير جزم والتعجب جزم اه (قوله ومرفى  
الاذان) وقد مناهى بقية الكلام عليه هناك فراجعهم (قوله وانما يصير شارعا بالنية عند التكبير)  
كذا في البصر عن جج الزياتي والمراد بالتكبير مطاق الذكر والمفنى أن النية لما كانت شرطا  
لصحة الصلاة وكانت الصلوة شرطا أيضا على الصحيح وكانت النية سابقة على الصلوة مدمامة  
الى وجودها حقيقة أو حكما ان عزيت عن قلبه ولم يوجد بعدها فاصل اجنبى ربما توهم أن  
الشروع يكون بها وحدها فبين أن الشروع انما يكون به عند وجود الصلوة (قوله بل  
بهما) اي أنه لما لم ينقل النية يكون الشروع به اوجدها بل توقف على الصلوة صار الشروع  
بهما لا بأحدهما كما أن المحرم بالحج اذا نوى الحج لا يصير شارعا به ما لم يلب فلو نوى ولم يلب أو ابى  
ولم ينو لم يصير شارعا فانهم (قوله لم يضر الواجب) وهو التعريف باللفظ التكبير والقراءة (قوله  
لمكن ينبغي الخ) بيانه أن النية اذا كانت مكنى عن الصلوة افتضى ذلك قيام النية مقام  
الصلوة واذا قامت مقامها لزم مراعاة شروط الصلوة في النية في شرط النية حينئذ القيام  
وعدم تقديمها اقيامها مقام الصلوة لذل انهم الان غير العاجز عن النطق لو نوى الصلاة قاعدا  
ثم قام وأحرم صح وكذا لو قدم النية كما قالوا لو نطق في نية قاصدا الصلاة مع الجماعة ثم خرج  
ولم يحضره النية فوق الدخول مع الامام صحت ما لم يوجب فاصلا اجنبى من كلام وفرد

في حديث الاذان جزم

ولغت نية تكبيرة الركوع  
(فروع) كبر غير عالم  
بتكبير ما منه ان أكبر رايه  
انه كبر قبله لم يجز والاجاز  
محيط ولو أراد به التكبير التعجب  
أو متابعة المؤذن لم يصح  
شارعا ويجزى الراي قوله  
صلى الله عليه وسلم الاذان  
جزم والاقامة جزم  
والتكبير جزم ومرفى  
الاذان (و) انما يصير شارعا  
بالنية عند التكبير لانه  
وحده ولا يلهى واحدها بل  
بهما (ولا يلزم العاجز عن  
النطق) كآخرس وأى  
(تحرير لسانه) وكذا في  
حق القسرة هو الصحيح  
لأنه الواجب فلا يلزم  
غيره الا بدليل فكفى النية  
لكن ينبغي أن يشترط فيها  
القيام وعدم تقديمها  
اقيامها مقام الصلوة ولم أره



ويغفر ذلك المشي - هذا تقرير كلامه وهو متابع في هذا البحث صاحب النور وقد أقره  
 المحشون ولا يخفى ما فيه فان النية شرط مستقل والشرط آخر كبقية الشرط وإذا سقط  
 شرط المذكور كتنفي عكسها من الشرط لا يلزم أن يكون قد أتى بشرط آخر مقامه - لأن  
 الشرط لا تنصب بالرأى ولذا قال تبعه الغير فلا يلزم غيره إلا بدليل وذلك كما إذا عجز عن القيام  
 أو عن استعمال الماء أقبح القعود والتراب مقامهما لا بدليل بخلاف الجوز عن غير العورة فانه  
 لا دليل على إقامة نية مقامه فقط بالكفاية واكتفى عكسها وإذا كان قصر يكالسان غير  
 قائم مقام النطق لعدم الدليل فكيف مقام النية مقامه بلا دليل مع أن القصر يكالسان غير  
 النطق من النية (قوله ثم في الاشياء) أقول عبارة الاشياء على ما رأيت في عدة نسخ ومما خرج  
 أي عن القاعدة الاخرى يلزمه قصر يكالسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على القول به  
 وأما بقراءة فلا على المختار اه وفي بعض النسخ على المقتضى به بدل قوله على القول به والاولى  
 أحسن لموافقته لما ذكره صاحب الاشياء في جزمه عند قوله فرضها الصريحة حيث نقل  
 نصه - عدم الوجوب في الصريحة وجزمه في المحيط ولكن يحتاج الى الفرق بين الصريحة  
 والتلبية فانه نص على أنه شرط في التلبية وقال في المحيط يستحب كافي الصلاة كذا في  
 شرح تباب المقامات ثم قال قلت في تنفي أن لا يلزمه في الحج بالاولى لان القراءة فرض قطعي  
 والتلبية أمر طئي (قوله قبل التكبير وقبله) الاول نسبه في الجمع الى أبي حنيفة وعبد  
 وفي غاية البيان الى عامة علماءنا في المحيط ووط الى أكثر مشايخنا وصحة في الهداية والثاني  
 اختاره في الظاهرية والخلاصة والخفة والبدائع والمحيط بان يبدأ بالرفع عند بدائه التكبير  
 ويختم به عند دخوله وعزاه الباقي الى اصحابنا بجملة اوردجه في الخلاصة وقوله ثالث وهو أنه  
 بعد التكبير والكل مردى عنه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية اولى بكافي الصلوات والنور ولذا  
 اعتداه الشارح فافهم (قوله هو المراد بالزيادة) اي الواقعة في كتب ظاهر الرواية وبعض  
 روايات الاحاديث كآب طهي الخلاصة ووفق بينهما وبين روايات الرفع الى المتكبرين بأن الثاني  
 اذا كانت اليدان في الثياب ليرد كما قاله الطحاوي أحسن من بعض الروايات وتبعه صاحب  
 الهداية وغيره واعتداهم ابراهيم التوفيق بأنه عند محاذاة المدين للمتكبرين من الرسخ تحصل  
 المحاذاة لا لاذن بالاجامير وهو صريح رواية أبي داود وقال في الخلاصة وهو قول الشافعي ومشي  
 عليه النووي وقال في شرحه - لم انه المنه وورن مذهب الجاهل (قوله وقيل - قبل الخ)  
 ذكره في النية وشرها (قوله انما) اي الامه هنا في الرفع وهذا حكم في القنية بقيل  
 فالعقد ما في الصريحة اللجامة (قوله وفي غيره) كالركوع والسجود والقعود (قوله وقيل  
 كالرجل) روى الحسن بن أبي حنيفة أنه أي المرة ترفع يديه احذوا ذنبا كالرجل لان كفيها  
 ليستا بوجه حلية أو ما في المتن صحه في الهداية وقال وعلى هذا تكبير القنوت والهداية  
 والحنافة (قوله أيضا الخ) أي كما صرح به بالتكبير السابق صح أيضا بالتبجيل ونحوه ولكن  
 مع كراهة الصريح لان الشروع بالتكبير واجب وقدمنا أن الواجب لفظ الله أكبر من  
 بين الفاظ التكبير لا نية وقال في المختار انما وهل يكره الشروع بغير الله أكبر معصيان  
 والراجح أنه مكره مخبر بما وأن وجوبه عام لا خاص بالهداية كما حرره في الصلوات للمواظبة التي لم

ثم في الاشياء في قاعدة التتابع  
 تابع فالمتى يلزم وفي  
 تكبيرة وتلبية لا قراءة  
 (ورفع يديه) قبل التكبير  
 وقبل معه (مسا باجماعه  
 نهى عن أدنيه) هو المراد  
 بالزيادة لانها لا تتبع  
 الا بذلك ويستعمل بكيفية  
 القبل وقيل خديه (والمرأة)  
 ولوامة كافي الجوز يمكن في  
 النور عن السراج انما افنا  
 كالرجل وفي غيره كالخوة  
 (ترفع) بحيث يكون رؤوس  
 اصابعها (احذوا ذنبا)  
 وقيل كالرجل (وصح  
 شروعه) أيضا مع كراهة  
 الصريح (تسبيل وتبديل)  
 وتحميد

تفتن بقرئ اه (قوله وسائر كلام العظيم) كالله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر أو لاله  
 الا الله أو تبارك الله لان التكبير الوارد في الأدلة معشور وبك فكبر معناه العظم وبك ولا اجمال  
 فيه وعامة في شرح النية (قوله الخاصة) أي عن شائبة الدعاء وحاجة نفسه كإسباني (قوله  
 له تعالى) متعلق بالتعظيم لا بالخاصة والنافع قوله ولو مشتر كذا والاولى حذفه بالكفاية تأمل  
 (قوله في الاصح) خلافا لما في الذخيرة والخاتمة من تخصيصه بالخاص والخاص مقيده بما اذا  
 لم يقرنه بما يزيل الاشتراك أما اذا قرنه به كالزجيم بعباده صح اتفاقا كما اذا قرنه بما يفسد  
 الصلاة لا يصح اتفاقا كالعالم بالموجود والمعلوم أو باحوال الخلق كافي الحلية وأشار إليه في  
 البرازية فأداه في الصبر والنهر (قوله وخصه الثاني) فلا يصح الشروع عنده الا بهذه الفاظ  
 المشتقة من التكبير والصحيح قولها كما في النهر والحلية عن القصة والزيادة (قوله واليكبار)  
 أي بضم الكاف وفي التكبير كافي القاموس والظاهر أنه يجوز ذلك كغيره عند أبي يوسف كما جاز  
 في الاكبر والتكبير لم يجمع (قوله وخصه البردي الخ) ضعيف والبردي بالادل المهمة على  
 الاكثر أحمد بن الحسين وفارس اسم قلعة نسب اليها قوم والزيادة الغنم - وهي أشرف اللغات  
 وأشهرها بعد العربية وأقرب اليها أبو السعود ط (قوله بمجديت) متعلق بمزيم (قوله  
 والندرية الدرية) قال في المغرب النارية الدرية الفصيحة ثبتت الى ديروها الباب بالفارسية  
 اه وهو يفتح الدال المهمة والراء الساكنة واذا نسبت الى ثنائي وضعه ان كان ثانيا حرقا  
 صيحيا جزئيه الضعيف وعدمه فتقول في مكي وكبي بالتحقيق أو التشديد وان كان حرف  
 اير لم تضعفه كما أوصفه الاشعري في شرح الافيه فافهم فالظاهر أن ضبط القه - تنالي الدرية  
 بالتحديد غير لازم وأما ح عن ابن كمال أن الفارسية خمس لغات فلهو ليه كان يتكلم بها للولك  
 في مجالسهم ودرية يتكلم بها من يباب الملأ وفارسية يتكلم بها من الواحدة ومن كان مناسبا لهم  
 وخوردسية وهي لغة خورستان يتكلم بها الملوك والاشرف في الخلاصة وموضع الاستفراغ  
 وعند التعري للبحام وسريانية منسوبة الى سوريا وهو العراق اه (قوله وشرط مجزؤه) اي  
 عن التكبير بالعربية والعقد قوله ط بل سباني ما يقيده الاتفاق على أن الجوز غير شرط على ما  
 فيه (قوله وجميع أذكار الصلاة) في التمارخانية عن المحيط وعلى هذا الخلاف لو سجع بالفارسية  
 في الصلاة أو دعا أو أتى على الله تعالى أو تعوذ أو هلل أو شهد أو صلى على النبي صلى الله عليه  
 وسلم بالفارسية في الصلاة أي يصح عنده - لكن سباني كراهة الدعاء بالانجليزية (قوله وأما  
 ما ذكره الخ) أي عما هو خارج عن أذكار الصلاة وجواب عما قوله الا في جازا جاعا (قوله  
 أو آمن) بعد الحمد من الاعيان كافي الصريح وقوله أو سلم أي سلم على غيره وفي بعض النسخ  
 سلم من الاسلام وعليه يكون أمن بالتشديد من التامين والنسخة الاولى اولى لان المواظبة  
 لما رأيت به بخط الشارح في المختار ولان التامين من أذكار الصلاة الا أن يكون من أمان  
 الكفار فانه سباني في كتاب الجهاد متنا انه يصح بأي لغة كان (قوله ولم أر الخ) لا يظهر فرق  
 بينهما وبين رد السلام ح (قوله قبل القراءة بالجز) أشار الى أن قوله عاجز أحال من فاعل قرا  
 فقط دون ما قبله (قوله وعابه الفتوى) وفي الهداية وشرح الجمع مع نفسه وعليه الاعتقاد  
 (قوله وجعل) بالرفع مبتدأ خبره قوله لاسلف له فيه الخ (قوله كاقراءة) أي في اشتراط الجز

(وسائر كلام العظيم)  
 الخاصة له تعالى ولو مشتركة  
 كرحيم وكريم في الاصح  
 وخصه الثاني بكبر وكبير  
 منه أو معرفا زادا في  
 الخلاصة واليكبار مخففا  
 ومثلا (ك) ص (لوتترع  
 بغيره) أي اسان كان  
 وخصه البردي بالفارسية  
 أن يتم بحديث اسان اهل  
 الجنة العربية والفارسية  
 الدرية بتشديد الراء - تنافي  
 وشرط مجزؤه وعلى هذا  
 الخلاف الخطيئة وجميع  
 أذكار الصلاة وأما ما ذكره  
 بقوله (أو آمن أو سلم  
 ادعى عند دمج) أو شهد  
 عند سلكهم أو ورد - لا ما  
 ولم أر لونه عاط - (أو قرأ  
 بها عاجزا) جازا جاعا  
 قبل القراءة بالجز لان الاصح  
 رجوعه الى قوله ما عليه  
 القنوت فأت وجهه العيني  
 الشروع كالقراءة

مطلب  
 الفارسية خمس لغات



لاسلطه فيه ولاسلطه بقره بل به - له في الشارحانية كالتلمية يجوز انفاقا فظاهره كالتن زجوعهما اليه لاهو اليهما  
فاحفظه فقد اشتهر على كثير من القاصرين حتى الشربة لاني في كل كتبه فتنبيهه (لا) يصح (ان أدن بها على  
الاصح) وان علم انه اذا ذكره ٤٥٢ الحدادى واعتبر الزايلى التعارف (فروع) قرأ بالفارسية

أو التوراة أو الإنجيل  
قصة تفسد وان ذكر الـ

٣ قوله (وأن الامام الخ)  
قال الفتح في حاشيته ورأيت  
يخط الشارح على هامش  
نسخة العيني في هذا المجل  
اعلم أيها الواقف على هذا  
الكلام أن رجوع الامام  
اغنايت في القراءة بالفارسية  
فقط ولم يثبت رجوعه في  
تسكية الافتتاح بل هي  
كغيرها من أذكار الصلاة  
على الخلاف كما مره تراج  
المجمع وكتب الاصول  
وعامة يكتب المعبرة وصرح  
هذا المتن يعني التسكية  
كعادة المتن فلا يعلل  
من العيني وان تبعه  
الشربة لاني في عامة كتبه  
فتنبيه محرره علاء الدين عني  
بمنه اه منه

فيه أيضا وفي أن الامام رجوع بذلك الى قوله ما (٣) لان الهجزة عنددهما شرط في جميع  
اذكار الصلاة كما مر (قوله لاسلافه فيه) اي لم يقل به أحد قبله وانما المنقول انه رجوع الى  
قوله ما في اشتراط القراءة بالفارسية الا عند الهجزة وامامه في الشروع فاما ذكره في عامة  
الكتب كناية للخلاف فيها لاذكر رجوع أصلا وعبارة المتن كالتنزيه وغيره كالصريح في ذلك  
حيث اعتبر الهجزة في القراءة فقط (قوله ولاسلطه بقره) اي ليس له دليل يقوى مدعاه  
لان الامام رجوع الى قوله ما في اشتراط القراءة بالعربية لان المأمور به قراءة القرآن وهو اسم  
للمنزل باللفظ العربي المنظوم وهذا النظم الخاص المكتوب في المصاحف المنقول بيننا فلا  
متواتر ولا يعمى انما يسمى قرآنا مجازا ولذا يصح في اسم القرآن عنه فاقوة دليل قوله ما  
رجوع اليه أما الشروع بالفارسية فالدليل فيه للامام أقوى وهو كون المطلب في الشروع  
الذكر والتميز وذلك حاصل بأي لفظ كان وأي لسان كان نعم لفظ الله أكبر واجب للمواظبة  
عليه لا فرض (قوله بل جعله في التارخانية كالتلمية) نص عبارته وفي شرح الطحاوي ولو  
كبر بالفارسية أو سمى بالفارسية عند الذبح أو لم يقرأ بالفارسية أو لم يقرأ بالفارسية أو لم يقرأ  
كان يحسن العربية أو لا يجاز بالاتفاق اه (قوله كالتن) حيث لم يقيدهم الشروع بالهجر كما قيد  
به القراءة (قوله رجوعه الى قوله) اي انه ما رجعه الى قوله بصفة الشروع بالفارسية بلا  
هجر كما رجوع هو الى قوله ما بعد الصلوة في القراءة فقط لاني الشروع أيضا كما هو منه العيني  
ليكن كونه ما رجعه الى قوله في الشروع لم يفته له أحد وانما المنقول كناية للخلاف كما قدمناه  
وأما ما في التارخانية فغير صريح في تسكية الشروع بل هو محقق لتسكية التثنية أو الذبح  
بل هذا أولى لانه قرنه مع اذكار الخاروجة عن الصلاة وأما عبارة المتن فهي مبنيّة على قول  
الامام فاطم - ل أن ما أورده على العيني في دعوى رجوعه الى قوله ما بدعواه في دعواه  
رجوعه الى قوله (قوله حتى الشربة لاني) اي اشتهر عليه ذلك أيضا في ابتدائية والخبر  
مخدوف لا عاطفة لاننا لم نعهد من هذا الشارح الفاضل قلة الادب مع العلماء حتى يجعل  
الشربة لاني من القاصرين واعلم أن الشارح نفسه خفي عليه ذلك فتبع العيني في شرحه  
على المتن وفي التفسير بل خفي أيضا على البرهان الطبراني في متنه مواهب الرحمن  
حيث قال والاصح رجوعه اليه ما في عدم جواز الشروع والقراءة بالفارسية لغير العاجز عن  
العربية (قوله واعتبر الزايلى التعارف) وبه جزم في الهداية وأقره الشراح وفي الكفاية عن  
المبسوط روى الحسن عن أبي حنيفة انه لو أذن بالفارسية سمع الناس يعلمون انه اذا نجا والـ  
لم يجز لان المقصود هو الاعلام لم يحصل (قوله قرأ بالفارسية) اي مع القدرة على العربية  
(قوله أو التوراة الخ) بالنصب عطف على مفعول قرأ الله - مخدوف وهو القرآن ح (قوله ان  
قصة الخ) اختاره هذا التفسير في الفتح توفيقا بين القولين وهو ما عاقله في الهداية من أنه  
لا خلاف في عدم الفساد اذا قرأه بالعربية ما يجوز به الصلاة وما قاله النجم النسي

وقاضيان

وقاضيان من أنهما قد صدقتهما فقال في الفتح والوجه اذا كان المقر ومن مكان القصص  
والامر والتمس أن قد صدقتهما قرأته لانه قد صدقتهما بكلام غير قرآن بخلاف ما اذا كان  
ذكر أو تنزيه فانها تفسد اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اه وتبعه  
في البصير وقوامي النهر فلما جزم به الشارح (قوله وألحق به في البحر الشاذ) اي جعله على هذا  
التفصيل توفيقا بين القولين بالفارسية والقول بعدمه (قوله لكن في التراج) حيث قال عندي  
بينهم ما فرق وذلك أن الفارسي ليس قرأنا أصلا لانصرافه في عرف الشرع الى العربي فاذا قرأ  
قصة صادقة بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرآن الآن في قرآنيته شكافا لا تفسد به ولو  
قصة وسكوا الاتفاق فيه على عدمه فالوجه ما في المحيط من تأويله قول شمس الاغة بالفارسية  
عما اذا اقتصر عليه اه اي فيكون الفساد كما القراءات المتواترة للقراءة بالشاذ ليكن برد  
عليه أن القرآن هو ما لا شك فيه وأن الصلاة يمنع فيها من غير القراءة والذ كرها وما كان  
قصة ولم تثبت قرآنيته لم يكن قرآنا ولا ذ كرافة فسد بخلاف ما اذا كان ذ كرافة وان لم تثبت  
قرآنيته لم يكن كلاما لكونه ذ كرا لكان ان اقتصر عليه تفسد وان قرأه من المتواتر ما يجوز  
به الصلاة فلا فساد ما وافق به في البحر ويتعين حل كلام المحيط عليه فتأمل وفي منظومة ابن  
وهبان

وان قرأ المكتوب في الصف الأولى • اذا كان كالنسخ ليس بغير  
والصف الأولى جمع صحيفة المراد من التوراة والإنجيل والزبور وعظام الكلام في شروح  
الوهبانية • (قصة) القرآن الذي تجوز به الصلاة بالاتفاق هو المضبوط في المصاحف الاغة  
التي بعث الله بها رضى الله عنه الى الامصار وهو الذي أجمع عليه الاغة العشرة وهذا هو  
المتواتر جله وتفسد بالافساق السبعة الى العشرة غير شاذ وانما الشاذ ما وراء العشرة وهو  
الصحيح وعظام حقيقة في ذلك في فتاوى العلامة قاسم (قوله كالتن) قال في الوهبانية  
وليس التنجيز في الصلاة بفسد • ولا يجزى عن واجب الذكرا ذكرا  
والسئلة في القنية قال الشربة لاني في شرحه ما صورتم انخص قال في صلته س ب ح ا  
ن ا ل ل ه بالتجزي أو قال ا ع و ذ ب ا ل ل م ن ا ل س ي  
ط ا ن لا تفسد لكن في البرازية خلافة حيث قال تفسد بتجزيه قد قرأه لانه من كلام  
الناس اه وهذا ذكره البرازي في كتاب الطلاق قال ابن الشهنة ووجهه ظاهر لكنه  
ذكر في كتاب الصلاة فهو ما في القنية اه ونص في الامداد في باب عبود التسلاوة عن  
التجزي والتسانية أنه لا يجب به السجود ولا يجزى عن القراءة في الصلاة لانه لم يقرأ القرآن  
ولا يفسد لانه الحروف التي في القرآن اه وظاهر الرسم المذ كور أن المراد قراءة مسجيات  
الحروف لا أمساها مثل سين ياء جاء ألف نون وهل حكمها كذلك لم أره (قوله وتجوز  
الخ) في الفتح عن السكا في ان اعتماد القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب مصنفان يمنع وان  
فعل في آية أو آيتين لان كذب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز اه (قوله ويكره الخ)  
مخالف لما قلناه عن الفتح أن السكا رأيت يخط الشارح في هامش الخراسان عن حنظلة التجزي  
ويكره كذب التفسير بالفارسية في المصنف كما يعتاده البعض ورخص فيه الهندواني والظاهر

مطلب  
في حكم القراءة بالشاذ

والحق في البحر الشاذ لكن  
في التمرز الاوجه انه  
لا يفسد ولا يجزى كالتنجيز  
وتجوز كتابة آية أو آيتين  
بالفارسية لا أكثر ويكره  
كذب تفسيره ففسده بها

مطلب  
في بيان المتواتر والشاذ

مطلب  
في حكم القراءة بالفارسية  
أو التوراة أو الإنجيل



أن الفارسية غير قديمة (قوله مشوب) أي مخلوط (قوله وسعة) علة في الذخيرة بأن البسملة  
 لا تترك فكأنه قال بورك لي في هذا الأمر وظاهر كلام الزبلي ترجيح في الحلية أنه الأشبه  
 ونقل في النهر تصحيحه عن السراج وقفاوى المرغيناني ونقل في البصر عن المجتبى والمجتبى الجواز  
 ووجهه بأنهم إذا كانا خاصين بليل جوارها على الذخيرة المشروط فيها الذي ذكرنا خلاصه اهـ وجزم  
 به في المنظومة الوهبانية وعزاه إلى الامام ونقله في شرحها عن الامام الخليلي وظهير الدين  
 المرغيناني والقاضي عبيد الله بن مبارك وشهاب الامام وسجل الاول قول صاحبين توفيقا بين  
 الروايات فانهم (قوله وحولة) أي لا ثم ادعاه في المدة في فكأنه قال اللهم حواري عن معصيتك  
 وقوف على طاعتك لا لا حول ولا قوة الا بالله (قوله اودكرها) أي ذكر اللهم اغفر لي (قوله  
 في الاصح) كذا في المدة عن المحيط والذخيرة وغيرهما خلافا لما صحه في الجوهرية وهذا بناء  
 على مذهب سيديهم من أن أصله بالله فخذت يا دعوس عنها الميم وعند الكوفيين أصله يا الله  
 أمنا بخير فخذت الجلة الا الميم فيكون دعاء لا بناء وردة وله تعالى اللهم ان كان هذا هو الحق  
 الآية ونعمه في ح (قوله كيا الله) فان به يصح الشروع اتفاقا خزان (قوله أخذت اسفها)  
 أي مفساها او هو بضم فسكون أو بفتحين كما في القاموس (قوله بخنصره واهم امه) أي يصاق  
 الخنصر والاهم على الرسخ ويسط الاصابع الثلاث كما في شرح المذبة ونحوه في البحر والنهر  
 والمعرراج والكفاية والفتح والسراج وغيرهما قال في البديع وبحث في ايمامه وخنصره  
 وخنصره ويضع الوسطى والمصيبة على معصيته وتبته في الحلية ومثله في شرح الشيخ احمد بن  
 عن المجتبى (قوله هو المختار) كذا في الفتح والتبيين وهذا استحسنه كثير من المشايخ ليكون  
 جامعاً بين الاخذ والوضع المروي بين في الاحاديث وعلا بالذهب احتياطاً كما في المجتبى وغيره  
 قال سيدي عبد الغني في شرح هدية ابن العماد وفي هذا نظر الان القائل بالوضع يريد وضع  
 الجميع والقائل بالاختيار يريد اخذ الجميع فأخذ البعض ووضع البعض ايسر أخذوا لا وضعها  
 بل المختار عندي واحد منهم جامعاً وافقاً لسنة اهـ قلت وهذا البحث منقول في المعراج بعد  
 نزهة مامر عن المجتبى والمبسوط والظاهرية وقيل هذا خارج عن المذاهب والاحاديث فلا  
 يكون العمل به احتياطاً اهـ ثم رایت الشرح في ذكر في الامداد هذا الاعتراض ثم قال  
 قلت في هذا ينبغي أن يفعل بصفة أحد الحديثين في وقت وبصفة الآخر في غيره ليكون  
 جامعاً بين المروي بين حقيقة اهـ أقول يرد عليه أنه في كل وقت عمل باحدهما يكون تاركاً  
 فيه العمل بالآخر والوارد في الاحاديث ذكر في بعضها الوضع وفي بعضها الاختصاص  
 الكيفية والذي استحسنه المشايخ فيه العمل بما جعلا لاشأن أن في الاختصاص زيادة  
 والقاعدة الأصولية أنه متى أمكن الجمع بين المتعارضين ظاهر الابدال عن أحدهما فاقبل  
 (قوله الكف على الكف) عزاء في هاتين الخزانين إلى الغزوية (قوله فكت تديها) كذا في  
 بعض نسخ المنية وفي بعضها على تديها قال في الحلية وكان الاول أن يقول على صدرها كما قاله  
 الجهم الفقير لا على تديها وان كان الوضع على الصدر قد يستلزم ذلك بأن يقع بعض ساعد كل يد  
 على الثدي لكن هذا ليس هو المقصود بالافادة (قوله كما فرغ) هذه كاف المبادرة تتصل بما نحو  
 سلم كما تدخل نفلها في معنى اللبيب (قوله بلا ارسال) هو ظاهر الرواية وروى عن محمد في النوادر

(ولو شرع) مشوب بجماعته  
 كقوله وسعة وحولة  
 والاهم اغفر لي اودكرها  
 عند الامام لا يخرج بخلاف  
 اللهم فقط فانه يجوز  
 فيهما في الاصح كما لله  
 (ووضع) الرجل ايضاً على  
 يساره فكت منه أخذها  
 وسفها بضم ص واهم امه  
 هو المختار ونضع المارة  
 والخشي الكف على الكف  
 فكت تديها (كما فرغ من  
 التكبير) بلا ارسال في  
 الاصح (وهو سنة قيام)

أنه يرسلها حالة الشفاء فإذا فرغ منه يضع يده على أن الوضع سنة القيام الذي له قرار في ظاهر  
 المذهب وسنة القراءة عند محمد حلية (قوله في جمع الاثر) ومثله في شرح النفاية لا على  
 القاري كما نقله في حاشية المدة في باب الوتر والنوازل (قوله ماهو الاثم) أي من القيام الحقيق  
 والحكمي فان القعود في النافلة وفي القربة وسما الحق به العذر كقيام ط والظاهر ان  
 الاضطجاع كذلك لانه خاف عن القيام رحي (قوله له قرار الخ) اعلم انه جعل في البرائع  
 الاصل على قواه ما أنه سنة قيام فيه ذكره سنون واليه ذهب الخليلي والمرحبي وغيرهما  
 وفي الهمدانية أنه الصحيح ومثني عليه في الجمع وغيره وقد جمع في البحر بين الاصحاب في علمها  
 أصلاً واحداً وتبعه تأييد المصنف مع أن صاحب الحلية نقل عن شيخ الاسلام أنه ذكر في  
 موضع انه على قواه ما يرسل في قومة الركون وفي موضع آخر انه يضع ثم ووفق بان منشأ ذلك  
 اختلاف الاصحاب لأن في هذه القومة ذكره سنون وهو التسميع أو التمجيد كما مضى عليه  
 في الملتقط اهـ فهذا كما ترى يقتضي تباينهما ويؤيده كلام السراج الاتي كما سنذكره  
 واهـ هذا أيضاً لما قال في الهداية ويرسل في القومة اعترضه في الفتح بأنه انما ينبغي اذا قيل بان  
 التمجيد والتسميع ليس سنة فيما بل في الانتقال اليه السكينة خلاف ظاهر انصوص الخاتم قد  
 من الامم يكن الذكر بالطويل وبه يدفع الاعتراض عن الهداية لكن اذا كان الذكر  
 طويلاً يلزم منه كون القيام له قرار فيرجع الى ما قاله في البحر فانه تأمل (قوله فيه ذكره سنون)  
 أي مشروع فرضاً كما رأوا واجباً أو سنة اجماعاً عن البرجندى (قوله اهدم القزار) ايسر على  
 اطلاقه اقوالهم ان مصلى النافلة ولو سنة يسر له ان يأتي بعد التمجيد بالادعية الواردة فيقول  
 السعوات والارض الخ اللهم اغفر لي وارحمني بين السجدة بين ثم رومة متضاه أنه بعد تديده في  
 النافلة ولم أر من صرح به تأمل لكانه مقتضى اطلاق الاصحاب المارين ومقتضاه أنه بعد تديده أيضاً  
 في صلاة التسابيح ثم رايته ذكره ط والرحمن والسامع في جمعا (قوله مالم يطل القيام فيضع)  
 أي فان أطال أكثر القوم فانه يضع وهذا مبني على أن الاصل أنه سنة قيام له قرار لا على أنه سنة  
 قيام فيه ذكره سنون وهذا أيضاً يدل على انه ما أصلاً لا أصل واحد كما ذكرنا (قوله سبحانه)  
 اللهم) شرح الفاظه في البحر والامداد وغيرهما (قوله تارك الخ) هو ظاهر الرواية بدائع لانه  
 لم ينقل في المشايخ كافي فالاولى تركه في كل صلاة بموافقة على المروي بالزيادة وان كان ثناء على  
 الله تعالى بحمد وحليته وفيه إشارة الى أن قوله في الهداية لا يأتي به في القرائن لانه هو موله  
 لكن قال صاحب الهداية في كتابه مختارات النوازل وقوله وجل ثناؤك لم ينقل في القرائن  
 في المشايخ مروي في فيه فهو في صلاة السجدة اهـ (قوله الا في الجفارة) ذكره في شرح المنية  
 الصغير ولم يزد الى أحد ولم أره لغيره سوى ما قدمناه عن الهداية ومختارات النوازل (قوله  
 مقتضراً) اسم فاعل حال من فاعل قرأ أو اسم مفعول حال من مفعوله وهو سبحانه الخ ح  
 (قوله الا في النافلة) لم يمل ما ورد في الاخبار علمانية قرؤه في الجماع واختيار المتأخرين أنه  
 يقوله قبل الافتتاح معراج وفي المنية وعندهم ايقوله قبل الافتتاح يعني قبل النية ولا يقوله  
 بعد النية بالاجماع اهـ لكن في الحلية الحق أن قرأه قبل النية أو بعدها قبل التكبير

ظاهره أن القاعدة لا تضع ولم  
 أره ثم رأيت في مجمع الانوار  
 المراد من القيام ماهو الاثم  
 لان القاعدة يفعل كذلك  
 (له قرار فيه ذكره سنون  
 فيضع حالة الشفاء  
 القنون وتكبيرات الجفارة  
 لا يسر في قيام بين ركوع  
 وسجود) اهدم القزار  
 (و) لا بين (تليجرات العبد)  
 اهدم الذكر مالم يطل القيام  
 فيضع سراجية (وقرأ)  
 كما كبر (سبحانك اللهم)  
 تاركاً وجل ثناؤك الا في  
 الجفارة (مقتضراً عليه)  
 فلا يفسد وجهه  
 الا في النافلة ولا يفسد بقوله







وغير الامور اوسطها كذا في شرح عمدة المصلي اه ما في شرح الغزوية ووقع في النهر هذا  
خطا وخلل في النقل ايضا من شرح الغزوية فاجتنبه فانهم (قوله ولا تكرر اتفاقا) واه هذا  
صرح في الذخيرة والجنبي بانه ان معنى بين الذخيرة والسورة المقررة سر او جهر كان حسنا عند  
ابي حنيفة ووجه الحق في ابن الهمام ونايذ المداي ش به الاختلاف في كون آية من كل  
سورة بجز (قوله وما يصحبه الزاهد من وجوبها) يعني في اول القاطعة وقد صححه الزياحي  
ايضا في جود السور ونقل في الكفاية عبارة الزاهد من وجوبها في اول القاطعة وقد صححه الزياحي  
الاحوط لان الاحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه السلام على ما وجب له في  
الوجاهية قول الاكثر من ابي يونس على قول الحلواني ان اكثر المشايخ على انهم من القاطعة فاذا  
كانت منهم المحب مثلها لم يكن لم يثبت لم كونه قول الاكثر (قوله ضعفه في البحر) حيث قال في  
جود السور ان هذا كله مخالف لظاهر المذهب المذكور في المتن والشرح والقناوي من  
انهم سنة لا واجب فلا يجب بتركها شي قال في النهر والحق انهم ما قولان مرجحان الا ان المتون  
على الاول اه اقول اي ان الاول مرجح من حيث الرواية والثاني من حيث الدراية والله  
اهل (قوله وهي آية) اي خلافا لقول مالك وبعض اصحابنا انهم ابيت من القرآن أصلا قال  
القاضي في جوابي وجماع في حواني الكشاف والتلويح انهم ابيت من القرآن في المشهور  
من مذهب ابي حنيفة اه اي بل هو قول ضعيف عندنا (قوله أنزلت للفصل) وقد كرت في اول  
القاطعة للتعبد (قوله فاني اقل بعض آية) وأولها انه من سليمان رآها وتوتى مسابن  
وهو تفرج على قوله أنزلت للفصل (قوله وايست من القاطعة) قال في الترمذي رد لقول  
الحلواني اكثر المشايخ على انهم من القاطعة ومن ثم قبل وجوبها وجهه في الذخيرة رواية  
الثاني عن الامام وبه أخذوه واهوط اه وما نقله عن الحلواني ذكره القاضي في عن المحيط  
والذخيرة والخلاصة وغيرها (قوله ولا من كل سورة) اي خلافا لقول الشافعي ان آية من كل  
سورة ما عدا ابراهيم (قوله في الاصح) قد اقبلت من القاطعة وكان ينبغي ذكره عقبه  
ليكون اشارة الى قول الحلواني المنع عدم لاني قول الشافعي اذ لم يجز عادتكم - م يذ كر التخصيص  
لا اشارة الى مذهب الغير بل الى المرجوح في المذهب ولم أر لأحد من مشايخنا القول بانها  
آية من كل سورة وانما عزمنا في البحر وغيره الى الشافعي فقط فانهم (قوله قصرم على الجنب) اي  
وما في معناه كالمقصر والنافع وهذا الوجه في قصد التلاوة (قوله احتياط) على ما نقله في ذلك  
ان مذهب الجمهور انهم من القرآن اتوا ترها في مثلها وخالف في ذلك مالك فذكر الاحتياط  
حرمها على الجنب نظر الى مذهب الجمهور وعدم جواز الاقتصار عليهم الى الصلاة نظر الى  
شبهة الخلاف لان فرض القراءة ثابت يقين فلا يقطع بما فيه شبهة (قوله ولم يذكر جاحدها  
الخ) جواب عما قيل من الاشكال في التسمية انهم ان كانت متواترة لزم تكثير منكرها والا  
فليست قرآنا والجواب كافي التحريم ان القطعي انما يكفر منكره اذ لم يثبت فيه شبهة قوية  
كانكار ركن رهناء وجهدت وذلك لان من أنكرها كمال ادعى عدم تواتر كونها قرآنا في  
الارائل وان كان فيها شهرة استغناء الاقتراح بما في الشرع والمثبت يقول اجماعهم على  
كاتبهم امرهم بغير يد المصاحف بوجوب كونها قرآنا والاستغناء لا يسوغ الاجماع لصحة

خطأ  
قراءة البسملة بين القاطعة  
والسورة حسن  
ولا تكرر ما فيها وما صححه  
الزاهد من وجوبها  
ضعفه في البحر (وهي آية)  
واحدة (من القرآن) كاه  
(أنزلت للفصل بين السور)  
قال في الفل بعض آية اجاعا  
(وايست من القاطعة ولا  
من كل سورة) في الاصح  
فصرم على الجنب (ولم تجز  
الملازمة) احتياطاً ولم  
يكفر بجاهدها (شبهة)  
اختلاف مالك (فيها) كما  
معنى (قرأ المولى لواماها أو  
منقرد القاطعة

في الاستعانة واللاحق انهم من القرآن اتوا ترها في المصنف وهو دليل كونها قرآنا ولا نسلم  
توقف ثبوت القرآنية على تواتر الاخبار بكونها قرآنا بل الشرط فيما هو قرآن تواتره في محله  
فقط وان لم يتواتر كونه في مجمل من القرآن اه وقوله ولا نسلم الخ رد لما تضمنه كلام المنكر من  
ان تواترها في مجملها لا يستلزم كونها قرآنا بل لا بد من تواتر الاخبار بقرآنيته والحاصل ان  
تواترها في مجملها أثبت أصل قرآنيته وأما كونها قرآنا متواترا فهو متوقف على تواتر الاخبار به  
ولذلك لم يكفر منكرها بخلاف غيرها التواتر الاخبار بقرآنيته ووقع في البحر هنا اضطراب  
وخلل بينه فيما علقته عليه وجماع رعا به لم أنه كان على الشارح ان يبي القن على حاله وبسقط  
قوله اختلاف مالك ليكون جوابا عن انكار مالك ايضا قرآنيته لان الشبهة لم تلبت بانكاره  
بل هي ثابتة قبله من جهة أخرى فذكر (قوله وقرأ بهما وجوبا) الوجوب يرجع الى القراءة  
والبعدية وأشار الى أنه يلزم بقرآنها الاعادة لوعامدا كالفاتحة خلافا لما في التبيين والدرلان  
القاطعة وان كانت كذلك لاختلاف في ركنية الا أنه يظهر في الاثم لافي وجوب الاعادة كما  
قد مضى أول بحث الواجبات (قوله سورة) أشار الى أن الفضل قراءة سورة واحدة في جامع  
الفتاوى روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لأحب أن يقرأ سورتين بعد القاطعة في جامع  
المكتوبات ولو فعل لا يكره وفي النوافل لا بأس به (قوله الاباء المنون) وهو القراءة من طوال  
الفصل في الفجر والظهر وأوسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ط (قوله وأمن) هو  
سنة للبدن التي المتفق عليه كما في شرح المنية وغيره وانفقوا على أنه ليس من القرآن كما في  
البحر (قوله بهد) هي أشهرها وأقصاها وقصر وهي مشهورة ومعناه استجب ط (قوله  
وامالة) اي في المدامه م تائم في القصر ح وحقيقة الامالة أن يقضى بالقصة فهو المكسر  
فتميل الالف ان كان بعدها الف فهو الياء المشددة (قوله ولا تكرر) أشار به الى أن الكلام  
في نفي القصد ادلا في تحصيل السنة فان السنة لا تحصل الا بالثلاثة الاول كما افاده ط (قوله يدمع  
تشديد أو حذف ياء) اي حالة كون المدامه صاحبها لا يحل من مائة فقيه هو رتان الاولى  
المدامه التشديد بلا حذف فلا يشهد على المقق به عندنا لانه في احكامها الواحد الذي ولانه  
وجود في القرآن ولان له وجهها كما قال الحلواني ان معناه مدعولة فاصدين اجابة لان معنى  
أمين فاصدين وانكر جماعة من مشايخنا كونها الفة وحكم بفساد الصلاة بجز والصورة  
الثانية المدامه حذف الياء لا تشديد لوجوده في قوله تعالى وبلغ آمن كما في الامداد قافي  
كلامه منع الجمع فقط لانه لو أتى بالمدامه بين التشديد والحذف فقد كان عليه بقاءه ولو  
كانت لمنع الخطأ أو بضابان أتى بالمدامه بين التشديد والحذف لزم التكرار لانه اللغة القصص  
المتقدمة فانهم (قوله بل بقصر مع أحدهما) اي مع التشديد بلا حذف الياء وهو أمين لعدم  
وجوده في القرآن أو مع حذف الياء لا تشديد وهو آمن وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان  
أمن ح اي ولذلك لم يذكروا في البحر والتمه هذا وذكروا في الحلية الاولى ضحية فقال  
وقصرها وتشديد الميم ككاهم به منهم عن ابن الانباري واستضعفت ويظهر أن الاشبهة قد ادا  
الصلاة بها اه (قوله أو بدمعها) اي مع التشديد وحذف الياء وهو آمن فانه مفسد لعدم  
وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية أو بوجه خمسة صحيحة وثلاثة مفسدة وبقي ناسخ

(و قرأ بهما وجوبا  
سورة أو ثلاث آيات) ولو  
كانت الآية أو الآيتين  
تعدل ثلاث آيات قصارا  
انفت كراهة التصريح  
ذكره الحلبي ولا تنافي  
التزجيمية الا بالسنون  
(وأمن) بمد وقصر وامالة  
ولا تشديد مع تشديد أو  
حذف ياء بل بقصر مع  
أحدهما أو بدمعها وهذا  
جماع ردت بغيره



وهو آمن بالقصر مع التشديد والحذف وهو قد اهدم وجوده في القرآن ولو قال الشارح  
 بعد أو قصر مع الاستوفى ح قات وقد ذكر هذا التاسع مع الثامن في البصر وقال ولا  
 يبعد حذف الـ (قوله الامام) أشار بالاول الى خلاف ما كان في خصوص المؤتم  
 بالأمين دون الامام وهو رواية الحسن عن الامام والثاني الى خلاف الشافعي أنه يأتي بها كل  
 من - ما جهر او قوله كما موم وممن قد حمل اتفاق فلذا أتى بالكاف (قوله ولو في السرية) أي  
 لا خلاف الا في الحديث الاتي وهو - هذا راجع الى المأموم وكان ينبغي ذكره عقبه وقبل  
 لا يؤمن المأموم في السرية ولو سمع الامام لان ذلك الجهر لا - برة به (قوله ولو من مثله) أي من  
 مقتضى مثله بان كان مثله قريبا من الامام يسمع قراءته فامن فسمع ذلك انما يصدق تأمين مثله  
 القريب من الامام فيؤمن لان الخطا - لم يأت من الامام (قوله في نحو جعة وعيد) أشار  
 بنحو الى أن التقييد بالجعة والعيد كما وقع في الجوهر غير قيد كما يحتمل في الشرع بل لا يبعد قوله  
 ينبغي أن لا يخصص بمماثل الحكم في الجماعة الكثيرة كذلك (قوله وأما حديث الخ) هو ما رواه  
 الشيخان إذا آمن الامام فامنوا فاقامه من وافق تأمينه تأمين الملائكة فغفر له ما تقدم من ذنبه  
 وهو مفيد تأمينه - ما لكن في حق الامام بالاشارة لان النص لم يبق له وفي حق المأموم بالعبارة  
 لانه سبق لاجل يجر ثم مراد الشارح الجواب عن قول الشافعي ان الحديث دليل على جهر  
 الامام بالأمين لانه عاق تأمينه بتأمينه والجواب أن موضع التامين معلوم فاذا سمع لفظه  
 ولا الضامين كفي لان الشارع طالب من الامام التامين بهذه فصار من التعليق - الموم الوجود  
 وغام الادلة في المطولات وبظهر من - هذا أن من كان بعد ادعاء الامام لا يسمع قراءته أصلا  
 لا يؤمن كما في البصر اهدم - معامه موضع التامين اللهم إلا أن يسمع من مثله كما في السرية  
 (قوله فقولوا آمين) تمام الحديث فان الملائكة تقول آمين فن وافق تأمينه تأمين الملائكة  
 غفر له ما تقدم من ذنبه رواه عبد الرزاق والشافعي وابن حبان حلية وفي شرح - لم لا تروى  
 الصحيح الصواب أن المراد الموافقة للملائكة في وقت التامين وقبل في الصفة والخشوع  
 والاخلاص ثم قبل - هم الحفظ وقيل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر  
 فوافق قوله قول أهل السماء (قوله مع الاخطاط) أفاد أن السنة كون ابتداء التكبير عند  
 الآخر ورواياته عند استواء الظهر وقيل انه يكبر قاعا والاول هو الصحيح كما في المظهرات  
 وتمامه في القه - تاني (قوله ولا يكبر الخ) مثاله أن يقول وأما يومه فربك فحدث الله أكبر  
 بكبر الشاء المذمومة لالتقاء الساكنين ح وفي القه - تاني وفي قوله ثم يكبر دلالة على أنه لا يبعد  
 التكبير بالقرآن وهذا رخصة والافضل الوصل وفي شرح المنية - وعن أبي يوسف أنه قال ربما  
 وصات وربما تركت اه وذكر في التاتر خاتمة تفصيل الاحسن وهو انه اذا كان آخر السورة ثناء  
 مثل وكبره تكبيرا فالوصل اولى والا فاقول اولى مثل ان شئت انك هو الا بقرينة وفي فصل  
 ثم يكبر للركوع (قوله لا بأس به عند البعض) أشار به الى أن هذا القول - لاف المعقد  
 المشار اليه بقوله أو لا ثم كما فرغ يكبر مع الاخطاط فانه ظاهر في أنه يتم القراءة جميعها وبعد  
 الفراغ منها يخط للركوع مكبرا والاول أصح كما في المنية فيكون الشارح قد نسبته على  
 القولين وأن الاول هو المعقد - والثاني ضعيف باوجز عبارة والطف اشارة فليس في كلامه

(الامام) مراد كمال موم  
 ومنه (ولو في السرية) اذا  
 جهر به ولو من مثله في نحو  
 جعة وعيد وأما حديث اذا  
 آمن الامام فامنوا فمن  
 التعلق به الموم الوجود  
 فلا يتوقف على - معامه  
 منه بل يحصل مقام الضامحة  
 بدليل اذا قال الامام ولا  
 الضامين فقولوا آمين (ثم)  
 كما فرغ (كبر) مع الاخطاط  
 (لر كوع) ولا يكبر وصل  
 القراءات بتكبيره ولو بقي  
 حرف أو كلمة فاقفه حال  
 الاخمته لا بأس به عند  
 البعض من نسبة المصلى  
 (و يضع يديه) معقداهما  
 (على ركبتيه ويضم رجليه)  
 أصابعه) للتمكين

اهمال كما لا يخفى على ذوي الكمال فافهم (قوله) وبين أن يلصق كعبيه) قال السيد ابو  
 السعود وكذا في السجود أيضا - يقي في السن أيضا اه والقي - يقي هو قوله واصاق  
 كعبيه في السجود سنة در اه ولا يخفى أن هذا سبق فنظر فان شارحنا لم يذكر ذلك لافي الدر  
 المختار ولاني الدر المختار ولم أره غيره أيضا فافهم نعم ربما يفتهم ذلك من أنه اذا كان السنة في  
 الركوع المصلي الكعبين ولم يذكره في ركوعه فافهم ما بعده فالاصل بقاؤه ملتصقا في حالة السجود  
 أيضا تأمل هذا وكان ينبغي أن يذكره لفظ يسن عند قوله ويضع يديه اي لم أن الوضع والاعتقاد  
 والتقرير مع والاصاق والنصب والبسط والتسوية كلها - تاني كافي القه - تاني قال وينبغي  
 أن يراد مجافاة عضديه مستقبلا أصابعه فانهم مائة كافي الزاهد اه قال في المعراج وفي  
 الجنب هذا كما في حق الرجل اما المرأة فتقص في الركوع يسيرا ولا تفرج ولكن تضم وتضع  
 يديها على ركبتيها وتضع ركبتيها ولا تجافي عضديه لان ذلك أسهل لها وفي شرح الوجيز  
 الخفي كالمراة اه (قوله وينصب ساقيه) جعلها مشبه القوس كما يفعله كثير من العوام  
 مكروه بصر (قوله وأقله ثلاثا) أي أقله يكون ثلاثا وأقله تسبيحه ثلاثا وهذا أولى من جعل ثلاثا  
 خبرا عن أقله بنزع الخافض أي في ثلاث لان نزع الخافض معاني ومع هذا فهو بعد جدا  
 فافهم ويحتمل أن يكون أقله خبر المبتدأ محذوف والواو للربط والتقدير ويسبح فيه ثلاثا وهو  
 أقله أي والحال أن الثلاث أنه وسوغ مجيئ الحال من التكرار - تقيدها على ما فيها وهذا  
 الوجه أفاده شيخنا حفظه الله تعالى (قوله - كره تنزيها) أي بناء على أن الأمر بالتسبيح  
 للاعتساب بمرور في المعراج وقال أبو مطيع البطني تليذ أي حنيفة ان الثلاث فرض وعند  
 أحمد يجب مرة كتسبيح السجود والتكبيرات والتسبيح والدعاء بين السجدين فلو ترك عددا  
 بطلت ولو سهوا لوفى القه - تاني وقبل يجب اه وهذا قول ثالث عندنا وذكر في الحاشية أن  
 الأعرابي والمواظبة عليه متظان فان على الوجوب فينبغي لزوم سجود السهو أو الاعادة لوتر كه  
 - اهيا أو عاده أو واقفه على هذا البحث العلامة ابراهيم الخليلي في شرح المنية أيضا وأجاب في  
 البصر بانه عليه الصلاة والسلام لم يذكره للأعرابي حين علمه فهذا صارف للأمر عن الوجوب  
 لكن استعسر في شرح المنية وروى هذا فاجاب عنه بقوله وافتاى أن يقول انما يلزم ذلك أن لو  
 لم يكن في الصلاة واجب خارج عما علمه الأعرابي وليس كذلك بل تعيين القاضية وضمة السورة  
 أو ثلاث آيات ليس مما علمه للأعرابي بل ثبت بدليل آخر فلم لا يكون هذا كذلك اه والحاصل  
 ان في تثليث التسبيح في الركوع والسجود ثلاثة أقوال عندنا أرجحها من حيث الدليل  
 الوجوب فنحن نرجح على القواعد المذهبية فينبغي اعتقاده كما اعتقد ابن الهمام ومن تبعه رواية  
 وجوب القومة والحلقة والطماقينة فيها كما مر وأما من حيث الرواية فالأرجح السنية  
 لانها المصرح بها في مشاهير الكتب وصريحها بانه يكبره أن ينقص عن الثلاث وأن الزيادة  
 - ضربة بعد أن يحتمل على وتر خمس أو سبع أو تسع ما لم يكن اماما فلا يطول وقدمنا في سنن  
 الصلاة عن أصول أبي اليسر أن حكم السنة أن يذهب الى تحصيلها ويلازم على تركها  
 مع حصول أثر يسير وهذا يقيد أن كراهة تركها فوق التنزيه ونعت المكروه تنزيها وجب هذا

وبين أن يلصق كعبيه  
 وينصب ساقيه (ويبسط  
 ظهره) ويؤتي ظهره بيمينه  
 (غير رافع ولا منكس رأسه  
 ويسبح فيه) وأقله ثلاثا  
 فلو تركه أو نقصه كره  
 تنزيها



يضعف قول البصران الكراهة هنا للتزوية لانه مستحب وان تبعه الشارح وغيره فتدبر  
 (تأنيبه) هـ الـ سنة في تسبيح الركوع سبحان رب العظيم الا ان كان لا يحسن الظاهر فيبدله  
 الكريم التلاويح على لسانه المزيم فتفسد به الصلاة كذا في شرح درو البصار فليحفظ فان  
 العامة عنه غافلون حيث يأتون بدل الطاميزي مفتحة (قوله) وكراهة التمرع بما في البدائع  
 والخيرة عن أبي يوسف قال سالت أبا حنيفة وابن أبي ليلى عن ذلك فكراهاه وقال أبو حنيفة  
 أخشى عليه أمر أعظم ما يعني الشرع وروى هشام عن محمد أنه كره ذلك أيضا وكذا روى عن  
 مالك والشافعي في الجديد ونوهم بعضهم من كلام الامام أنه يصير مشركا فافق بإباحة دمه وليس  
 كذا في وانما أراد الشرع في العمل لان أول الركوع كان لله تعالى وآخره للباني ولا يكره لانه  
 ما أراد التذلل والعبادة وتعامه في الملبسة والبصر (قوله) طالة الركوع أو قرأه وكذا  
 المحدثون لا يخبرون قبل السلام وكذا في المراج أن فيه خلافا وأشار الى أن الكلام في المصل فلو  
 انتظر قبل الصلاة في اذان البرازية لوانتظر الإقامة ليدرك الناس الجماعة فيحرفوا لو احدى  
 بعد الاجتماع لا اذا كان داعرا مشريرا (قوله) اي ان عرفه عزاه في شرح المنية الى  
 أكثر العلماء اي لان انتظاره حينئذ يكون التردد اليه لا للتقرب والاعانة على الخير (قوله) والا  
 فلا بأس اي وان لم يعرفه فلا بأس به لانه اعانة على الطاعة يمكن بطول مدة ارمالائه على  
 القوم بان يزيد في تحية أو تسبيحة على المعتاد وافظة لا بأس بتفدي الغالب أن تركه أفضل  
 وينبغي أن يكون هنا كذلك فان فعل العبادة لا يضر فيه شبهة عدم اخلاصه لله تعالى لاشك  
 ان تركه أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام دع ما يربك الى ما لا يربك ولا تله وان كان اعانة على  
 ادراك الركعة ففيه اعانة على ترك التكامل وترك المبادرة والتهيؤ للصلاة قبل حضور وقتها  
 فالاولى تركه شرع النية (قوله) ولو أراد التقرب الى الله تعالى اي خاصة من غير ان يتخالف قلبه  
 في سوى التقرب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة فيكون حينئذ هو الأفضل لكنه في غاية  
 الندرة ويمكن أن يراد بالتقرب الاعانة على ادراك الركعة لمناقبه من اعانة عباد الله على  
 طاعته فيكون الأفضل لتركه لمناقبه من النية التي ذكرناها شرح النية ملخصا أقول قصد  
 الاعانة على ادراك الركعة مطلوب فقد شرعت طالة الركعة الاولى في الفجر اتفاقا وكذا في  
 غيره على خلاف اعانة للناس على ادراكها لانه وقت قوم وغفلة كما فهم العصابة ذلك من  
 فعله عليه الصلاة والسلام وفي النية ويكره الامام أن يجعلهم عن اكمال السنة ونقل في الحلية  
 عن عبد الله بن المبارك واصحق وابراهيم والنوري أنه يستحب للامام أن يسبح خمس تسبيحات  
 يدرك من خلفه الثلاث اهـ في هذا اذا قصد اعانة الخائف فهو أفضل بعد أن لا يضطر بياله  
 التردد اليه ولا الحياض منه وفحوه وهذا نقل في المراج عن الجامع الا صغر أنه ما جاور قوله  
 تعالى وقعا ونوا على البر والتقوى وفي اذان المنار خاتمة قال وفي المنتقى ان تأخير المؤذن  
 ونطويل القراءة لادراك بعض الناس حرام وهذا حال لاهل الدنيا تطو ولا تأخير اي شق  
 على الناس فالخالف أن التأخير القليل لاعانة أهل الخير غير مكروه اهـ قال طويظهور أن  
 من التقرب طالة الامام الركوع لادراك مكبر لورفع الامام رأسه قبل ادراكه فيظن أنه ادرك  
 الركعة كما يقع الكثير من العوام فيعلم مع الامام بناء على ظنه ولا يتمكن الامام من أمره

مطلب  
 في طالة الركوع للبراء  
 وكراهة تمرع بما طالة الركوع  
 أو قرأه لادراك الجاني اي  
 ان عرفه ولا فلا بأس به ولو  
 أراد التقرب الى الله تعالى  
 لم يكره اتفاقا لكانه نادرا  
 ونسعى في رايه فينبغي  
 التحرز عنها

بالاعادة أو الاقسام (قوله) واعلم الخ قد متنا في بحث الواجبات الكلام على المتابعة بما لا يزيد  
 عليه وحدة قنا هناك ان المتابعة بمعنى عدم التأخير واجبة في الفرائض والواجبات وسنة  
 في السنن فالتقييد بالاركان هنا فيه نظر على ان الرفع من الركوع أو السجود واجب أو سنة  
 وأيضا فان المتابعة لم تعرض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه مبيها على اهل كان ينبغي بناء  
 قوله وجب متابعتها على قوله ويسج فيه ثلاثا فانه سنة على المعتد المشهور في المذهب لا فرض  
 ولا واجب كما مر فلا يترك المتابعة الواجبة لاجلها تأمل (قوله) وجب متابعتها اي في الاصح  
 من الروايتين كما في البصر (قوله) وكذا عكسه وهو ان يرفع المأموم رأسه من الركوع أو  
 السجود قبل أن يتم الامام التسبيحات ح (قوله) فيه عود اي المقتضى لوجوب متابعتها  
 لا مامه في اكمال الركوع وكراهة مسابقتها له لولم يرد ذلك كراهة التصريم (قوله) ولا يصير  
 ذلك ركوعين لان عوده تميم للركوع الاول لا ركوع مستقل ح (قوله) فانه لا يتابعه الخ اي  
 ولو خاف ان يفوته الركعة الثالثة مع الامام كما صرح به في الظهيرية وشمل باطلاقة ما لو اقتدى  
 به في اثناء التشهد الاول أو الاخير فحين قد قام امامه وسلم وصلة قضاء أنه يتم التشهد ثم يقوم  
 ولم ادره صرحا ثم رأيت في الخيرة تأقلا عن أبي الليث المختار عندى أنه يتم التشهد وان لم يفعل  
 اجزاء اهـ وقلة الحد (قوله) لوجوبه اي لوجوب التشهد كما في الثانية وغيرها وصلة قضاء سقوط  
 وجوب المتابعة كما سنده كره والام لا ينتج المطلوب فافهم (قوله) ولو لم يتم جاز اي صح مع  
 كراهة التصريم كما افاده ح ونازع ط والرحق وهو مفاد ما في شرح المنية حيث قال  
 والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب  
 لا ينبغي أن يشونه بل ياتي به ثم يتابعه لان الايمان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها  
 والمتابعة مع قطعة وقته بالكلية فكان تأخير أحد الواجبين مع الايمان به مما أولى من ترك  
 أحدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة أولى من تأخير الواجب اهـ  
 أقول ظاهره ان اتمام التشهد أولى لا واجب لكن اختلف ان يقول ان المتابعة الواجبة هنا  
 معناها عدم التأخير فيلزم من اتمام التشهد تركها بالكلية فينبغي التعليل بان المتابعة  
 المذكورة انما يجب اذا لم يعارضها واجب كما أن رد السلام واجب ويسقط اذا عارضه  
 وجوب استماع الخطبة وقضى هذا أنه يجب اتمام التشهد ما يمكن فديهي عكس التعليل  
 فيقال اتمام التشهد واجب اذا لم يعارضه وجوب المتابعة ثم قواهم لا يتابعه به يدل على بقاء  
 وجوب الاتمام وسقوط المتابعة لتا كما مشرع فيه على ما يرض به بعد ذلك كما قدمناه عن  
 الظهيرية وحينئذ نقولهم لم ولولم يتم جاز هذا صح مع الكراهة التصريمية ويدل عليه أيضا  
 تعليلهم بوجوب التشهد اذا لو كانت المتابعة واجبة أيضا لم يفتخ التعليل كما قدمناه فتدبر  
 (قوله) في أدعية التشهد يتم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صرح في شرح المنية  
 (قوله) مسما اي قائلا مع الله ان حده وأقاربه لا يكره حالة الرفع خلافا لما في المحيط من أنه  
 سنة وان ادعى انطواى نواز العمل به لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأبأ بركوعه  
 وهذا ما يحرره رضى الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع فقد أجاب في المراج  
 بان المراد بالتكبير الذي كره الذي فيه تعظيم لله تعالى جساين الروايات والآثار والاختيار اهـ

(و) اعلم أنه مما ينبغي على  
 لزوم المتابعة في الاركان  
 انه لو رفع الامام رأسه  
 من الركوع أو السجود  
 قبل ان يتم المأموم  
 التسبيحات الثلاث  
 (وجوب متابعتها) وكذا  
 عكسه فيعود ولا يصير ذلك  
 ركوعين بخلاف سلامه  
 أو قيامه الثانية (قبل اقسام  
 المؤتم التشهد) فانه لا يتابعه  
 بل يتبعه لوجوبه ولولم يتم  
 جاز ولو لم يؤتم في أدعية  
 التتم متابعتها لان السنة  
 والناس عنه غافلون (ثم  
 يرفع رأسه من ركوعه  
 مسما) في الولوجية



(قوله لو ابدل النون لاما) بان قال مل حده تفسد ذلك في منية المصلي في بحث زلة القاري  
يرجى ان لا تفسد ذلك قال الحلبي في شرحها اقرب الخرج والظاهر ان حكمه حكم الانثى اه  
واسمعه منه صاحب القنية بل قال في الحلبة وقد ذكر الجلواني ان من الصحابة من روى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وهي افة بعض العرب ثم نقل عن الحدادي اختلاف المشايخ في  
الفساد بابدال النون لاما في انه ميت وفي دينكم وفي النفوس (قوله قولان) فمن قال ان الهاء  
في حده لا يكتف بوقف بالجزم او انها كتابة اي ضمير بقواها بالانحراف والاشباع وفي الفتاوى  
الصوفية المسحوب الثاني اه خزانة وذ كر الشارح في مختصر الفتاوى الصوفية ان ظاهر  
الضمير الضمير ثم قال وهي اسم لا ضمير فلا تكن بحال وهذا الوجه ابلغ لان الاظهار في انما  
الله تعالى انهم من الاضمار كذا في تفسير البسي زان في الهيطة ولان ضميرك الهاء انقل واشق  
وأفضل العبادة اشدها اه ملخصا والحاصل ان القواعد تقتضي اسكانها اذا كانت لا يكت  
وان كانت ضمير فلا تحرك الا في الدرج فيجوز ان يكون مراد القائل بضمير يكتفي في الوقف  
الروم المتشهور عند القراء اذا ثبت ان هومن اسمائه تعالى كذا كره به بعض الصوفية لا يصح  
اسكان الهاء بحال بل لا بد من ضمير او اشباعها بالتظهر الواو الساكنة واسمى عبد الغني رسالة  
حق في اسم الله السادة الصوفية في ان هو علم بالغلبة في اصطلاحهم عليه تعالى وانه اسم  
ظاهر لا ضمير ونقله عن جماعة منهم المصام في حاشية البيضاوي والقاضي في شرح الدلائل  
والامام الغزالي والعارف الحلبي وغيرهم لكن كونه المراد هنا خلاف الظاهر ولهذا قال في  
المعراج عن القرائد الحية دية الهاء في حده لا يكت والاسم تراحة لالا كتابة كذا نقل عن  
الثقات وفي المتن في انهم لا كتابة وقال في التاتر خاتبة وفي الانثى الهاء لا يكت والاسم تراحة  
وفي الحلبة انه بقواها بالجزم ولا يبين الحركة ولا يقول هو اه (قوله وقالوا بضم التميمي) هو  
رواية عن الامام ايضا واليه مال النضالي والطحاوي وجماعة من المتأخرين من معراج عن  
الظاهرية واختاره في الحاوي القدسي ومثى عليه في نور الابيضاح لكن المتون على قول  
الامام (قوله ثم حذف الله) اي مع اثبات الواو في رابعة وهي حذفه او الاربعة في  
الافضلية على هذا الترتيب كما افاده بالمعنى (قوله على المعتمد) اي من اقوال الثلاثة  
محصلة قال في الخزانة وهو الاصح كما في الهداية والجمع والمتقى وجميع في المبسوط انه  
كما وثق وجميع في المعراج معز بالشيخ الاسلام انه كالامام قال الباقاني والمعتمد الاول اه  
(قوله يجمع) بتشديد الميم كما في يجمع اي لكونه مامن التسمية والتحميد قال ط ولا ينعين  
التشديد في الثاني بخلاف الاول اذ لو خفف لا فادخل في المراد (قوله مستويا) هو لانا كيد فان  
مطلق القيام انما يكون باستواء الشقين وانما كذا فلهذا لا اكثر من عنه فليس يستدرك  
كما ظن فهمنا في اول التاميس والمراد منه التعديل كما افاده في العناية (قوله لما مر من انه  
سنة) اي على قوله ما او واجب اي على ما اختاره السكاك زان في هذه او فرض اي على ما قاله  
ابو يوسف ونقله الطحاوي عن الثلاثة ط (قوله ثم يكبر) اي في التمسك بالاطمئنان فانه سنة  
او واجب على ما اختاره السكاك (قوله مع الخرو) بان يكون ابتداء التكبير عند ابتداء

لو ابدل النون لاما تفسد  
وهل يكتف بجزم او تحريك  
قولان (ويكتفي به الامام)  
وقالوا بضم التميمي سرا  
(و) يكتفي (بالضم) بيد  
المؤتم (و) وافضل الله لهم ربنا  
ولان الحد ثم حذف الواو  
ثم حذف الله ثم فقط  
(ويجمع بينهما لو خففوا)  
على الله فيسبح رافعا  
ويجده مستويا (ويقوم  
مستويا) لما مر من انه  
سنة او واجب او فرض  
(ثم يكبر) مع الخرو  
(ويجهد)

الخرو ورواها عند انتم انه شرح المنية وبخر للسجود قائما مستويا بالاضحية الثلاثين يركوعا  
آخر يدل عليه ما في التاتر خاتبة لو صلى فلما تكلم ثم كراهة ترك ركوعا فان كان صلى صلاة العلماء  
الاتقياء اعاد وان صلى صلاة العوام فلا لان العالم التي يخط للسجود قائما مستويا بالاضحية  
يخط منضيا وذلك ركوع لان قليل الاضحية وبمن الر كوع اه تأمل (قوله واضعها  
ركبته ثم يديه) قدمنا الخلاف في سنة او فرض او واجب وان الاخير اعدل الاقوال وهو  
اشتياؤ السكاك ويضع اليقين منهم ما اولاهم اليسرى كما في الفقه تاتي لكن في الخزانة  
واضعها ركبته ثم يديه الا ان يسهر عليه لاجل خوف او غيره فيبدأ باليد اليمنى ويقدم اليق اه  
ومثله في البدائع والتاتر خاتبة والمعراج والبحر وغيرهما ومقتضاه ان تقديم اليق انما هو عند  
المسند الذي الى وضع اليد اولاه لانه لا يمان في وضع الركبتين وهو الذي يظهر لاهم  
ذلك (قوله مقدما انهم) اي على جهة هو قوله لما مر اي اقرب من الارض وما ذكره ما خوذ  
من البحر لكن في البدائع ومنها اي من السن ان يضع يديه ثم انهم وقال بعضهم انهم ثم  
يجهته اه ومثله في التاتر خاتبة والمعراج عن شرح الطحاوي ومقتضاه اعطاه قدم  
الجهة وان العكس قول البعض تأمل (قوله بين كفيه) اي بحيث يكون ايم امامه هذا اذ  
كما في الفقه تاتي وعند الشافعي يضع يديه حذو منكبيه والاول في صحيحه والشافعي في صحيح  
البخاري واختار الحق ابن الهمام سنة كل منهما بناء على انه عليه الصلاة والسلام فعل  
كلا احبانا قال الا ان الاول افضل لان فيه زيادة الجاهة المستوتة اه واقره شرح المنية  
والشرنبلالي (قوله اعتبار الاخر) كذا ياولها فكيف يجعل رأسه بين يديه عند الصلوة  
فكذلك عند السجود سراج عن المبسوط وباقي الركعات ملقطة باولاها التي فيها الصلوة  
(قوله ضامما اصابع يديه) اي ملصقا جنبات بعض ايض قوس تاتي وغيره ولا يشد بضم  
الاه لا ولا التفريق الا في الركوع كما في الزيلعي وغيره (قوله اتوجه للقبلة) فانه لو فرضها  
يبقى الايهام والخصم غير متوجهين وهذا التعليل عزاه في هامش الخزانة الى الشافعي وغيره  
قال وعلمه في البحر بان في السجود تنزل الرحمة وبالصبر يبال أكثر (قوله وفيه عكس ثم وضه)  
اي يرفع في النوض من السجدة وجهه اولاه ثم يديه ثم ركبته وهل يرفع الانف قبل الجهة  
اي على القول بانه يضعه قبلها قال في الحلبة لم أقف على صريح فيه (قوله اي على ما صلب  
منه) واما ما لان منه فلا يجوز الاقتصار عليه بما جاءهم به (قوله حدها طول الخ) الصدغ  
بضم الصاد ما بين العين والاذن والقيف بالكسر العظم فوق الدماغ فاموس وهذا الحد  
عزاه في هامش الخزانة الى شرح المنية عن التميمي ثم قال وقيل هي ما كتفه الجيذان  
وقيل هي ما فوق الجاهبين الى تخاصص الشعر وهذا أوضح والمعنى واحد اه (قوله ووضع  
أكثرها واجب الخ) اختلاف هل القرض وضع أكثر الجهة أم بعضها وان قل قولان ارجحهما  
الثاني ثم وضع أكثر الجهة واجبة للمواظبة كما حرره في البحر وفي المعراج وضع جميع  
أطراف الجهة ايس بشرط اجماعا فاذا اقتصر على بعض الجهة جاز وان قل كذا ذكره  
ابو جعفر خزانة (قوله كبعضها وان قل) لما كان وضع مادون الاكثر متفقاً على فرضه  
جعل مشبه به وحاصله ان صاحب هذا القيل الحق الاكثر مادونه في الفرضية (قوله كما

واضعها ركبته  
اقرب مامن الارض  
يديه (الاعذر) ثم وجهه  
مقدما انهم لما مر بين  
كفيه اعتبار الاخر  
الركعة باواضها اصابع  
يديه لتوجهه للقبلة (ويجوز  
ثم وضه وسجد بانه) اي  
على ما صلب منه (وجهه)  
حدها طول الخ الصدغ  
الى الصدغ وعرضه من  
اسفل الجاهبين الى القيف  
وضعه أكثرها واجب  
وقيل فرض كبعضها وان  
قل (وكره اقتصاره) في  
السجود (على احدهما)  
ومنها الا كذا فاه بالانف بلا  
عذر واليه صرح رجوه  
وعليه الفتوى كما



حرونا في شرح الملتقى) حيث قال واليه مرجع الامام كافي الشريعة عن البرهان  
وعليه الفتوى **هـ** كما في الجمع ونحوه والوقاية ونحوها والموهبة وصدر الشريعة  
والعون والبحر والنهر وغيرها **اه** وذكر العلامة قائم في تصحيحه ان قواها ما رواه  
عنه وان علم الفتوى **هـ** هذا وقد استشهد كاهن الحق في القبح بان القول بعدم جواز الاقتصار  
على الالف يلزم منه الزيادة على الكتاب بخبر الواحد في حديث امرت ان اجعل على سبعة  
اعظم وقال الحق ان مقتضاه مقتضى المواظبة الوجوب فلوحل قوله على كراهة التصريم  
وقواها **هـ** على وجوب الجمع لا يرفع الخلاف وأقره في شرح المنية وكذا في البحر وزاد ان  
الدليل يقتضي وجوب السجود على الالف أيضا كما هو ظاهر الكثرة والمصنف فان الكراهة  
عند الاطلاق للتصريح وبه صرح في المفيد والمزيد في البدائع والهيبة والاختيار من عدم  
كراهة ترك السجود على الالف ضعيف **اه** وهذا الذي حط عليه كلام صاحب الحلية فقال  
به ما أطال في الاستدلال فلا شبه وجوب وضعهما معا كراهة ترك وضع كل تحريرا واذا  
كان الدليل ناهضا فلا باس بالقول به **اه** والله سبحانه أعلم (قوله وفيه الخ) اي في شرح  
الملتقى وكذا قال في الهداية واما وضع القدمين فقد ذكر القدروري انه فرض في السجود **اه**  
فاذا هددو رقع اصابع رجله لا يجوز كذا ذكره الكرخي والخصاص ولو وضع احدهما  
جاز قال قاضيان ويكرهون ذكر الامام القرائني ان المدين والقدمين سواء في عدم القرضية  
وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وكذا في النهاية والعناية قال في المجتبى قلت  
ظاهر ما في مختصر الكرخي والهيبة والقدروري انه اذا وقع احدهما دون الاخرى لا يجوز  
وقد رايت في بعض النسخ فيه روايتان **اه** ومشي على رواية الجواز برفع احدهما في  
الفيض والخلاصة وغيرهما فصار في المسئلة ثلاث روايات الاولى فرضية وضعهما الثانية  
فرضية احدهما الثالثة عدم القرضية وظاهره انه سئل قال في البحر وذهب شيخ الاسلام  
الى ان وضعهما سنة فتكون الكراهة تنزيهية **اه** وقد اختار في العناية **هـ** هذه الرواية  
لثلاثة وقال انه الحق وأقره في الدرر ووجهه ان السجود لا يتوقف تحققه على وضع القدمين  
فيكون افتراض وضعهما ما زائدة على الكتاب بخبر الواحد لكن رده في شرح المنية وقال ان  
قوله هو الحق بعيد عن الحق وبضده أحق اذ لا رواية تساعده والدرية تنفيه لان ما لا يتوصل  
الى الفرض الا به فهو فرض وحيث تضافرت الروايات عن ائمة تنبأ بان وضع اليدين والركبتين  
سنة ولم ترد رواية بان فرض تعيين وضع القدمين واحدهما للقرضية ضرورة التوصل الى  
وضع الجبهة وهذا لو لم ترد به عنهم رواية كيف والروايات فيه متوافرة **اه** ويؤيده ما في  
شرح الجمع لمصنفه حيث استدل على أن وضع اليدين والركبتين سنة بان ماهية السجدة  
حاصلة بوضع الوجه والقدمين على الارض الخ وكذا ما في الكفاية عن الرازي من ان ظاهر  
الرواية ما ذكر في مختصر الكرخي به جزم في السراج فقال لورثه ما في حال سجوده لا يجزيه  
ولو رفع احدهما جاز وقال في الفيض وبه يفتي هذا وقال في الحلية والوجه **هـ** على منوال  
ما سبق هو الوجوب السابق من الحديث **اه** اي على منوال ما حققه شيخه من الاستدلال  
على وجوب وضع اليدين والركبتين وتقدم انه يعدل الاقوال فيكدها هنا فيكون وضع

حرونا في شرح الملتقى  
وفيه يفترض وضع اصابع  
القدم

القدمين كذلك واختاره أيضا في البحر والشرعية لامية قلت ويمكن حل كل من الروايتين  
السابقة عليه بحمل ما ذكره الكرخي وغيره من عدم الجواز برفعه على عدم الحل لعدم  
العصاة وكذا في القرائني وشرح الاسلام فرضية وضعهما لا ينافي الوجوب وتصريح  
القدروري بالفرضية يمكن تأويله فان الفرض قد يطلق على الواجب تأمل وما مر عن شرح  
المنية للبحث فيه بحال لان وضع الجبهة لا يتوقف تحققه على وضع القدمين بل توقفه على  
الركبتين واليدين أيضا فلو ادعى فرضية وضع القدمين دون غيرهما ترجيح بالاصح والروايات  
المتظافرة انما هي في عدم الجواز كما يظهرون كلامهم **هـ** لافي القرضية وعدم الجواز  
صادق بالوجوب كما ذكرنا ولم ينقل التعبير بالفرضية الا عن القدروري واهذا والله أعلم  
قال في البحر وذكر كراهة الدورى ان وضعهما ما فرض وهو ضعيف **اه** والحاصل ان  
المشهور في كتب المذهب اعتماد القرضية والارجح من حيث الدليل والقواعد عدم  
القرضية ولذا قال في العناية والدرواه الحق ثم اوجبه حل عدم القرضية على الوجوب  
والله أعلم (قوله ولو واحدة) صرح به في الفيض (قوله نحو القبة) قال في البرزخية والمراد  
بوضع القدم هنا وضع الاصابع او جزم من القدم وان وضع اصبع واحدة أو ظهر القدم  
بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صحيح والا **اه** قال في شرح المنية **هـ** قد قلنا ذلك  
وفهم منه ان المراد بوضع الاصابع توجيهها نحو القبة لانه يكون الاعتماد على الواحدة او وضع  
ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له فان اكثر الناس عنه غافلون **اه** أقول  
وفيها نظر فقد قال في الفيض ولو وضع ظهر القدم دون الاصابع بان كان المكان ضيقا أو  
وضع احدهما مادون الاخرى اضيقه جاز كالمقام على قدم واحد وان لم يكن المكان ضيقا  
يكره **اه** فهذا صريح في اعتبار وضع ظاهر القدم وانما الكلام في الكراهة بلا عذر  
ليكن رأيت في الخلاصة ان وضع احدهما بان الشرطية بدل أو العاطفة **اه** ليكن هذا ليس  
صريحاً في اشتراط توجيه الاصابع بل المصريح به ان توجيهها نحو القبة سنة يكره تركها كما  
في البرجندى والقائمة في وسأني تمامه عند تعرض المصنف لقرينها (قوله تنزيها) لما كان  
في المائنة فانه جعل الكراهة في الاقتصار على احدهما وفي السجود على الكور واحدة  
وهي في الاولى تحريرية وفي الثانية تنزيهية اشار الى توضيحه وقد افاده في البحر ط (قوله بكور)  
البايعني على كافي أبي السعود وهو يفتح الكاف كافي القاموس والذي في الشرح لم يمسح  
على المواهب عن عصام انه بالضم وبالفتح ساذ وهو دور العمامة ط (قوله بشرط كونه) اي  
كون الكور الذي جدد عليه على الجبهة لا فوقها ولما كان الكور مفردا مضافا فمربعا  
يتوهم انه اذا كانت العمامة ذات كوار كور منها على الجبهة وكور منها أرفع منه على الرأس  
وهكذا انه يصح السجود على اي كور منها انبه على دفعه بقوله بشرط الخ وهذا معنى قوله في  
الشرعية لامية اي دور من أدوارها تنزل على جهته لاجلها كما يفعله بعض من لا علم عنده **اه**  
فقوله لاجلها معناه ما قلناه وادس معناه انه اذا كان على الجبهة أكثر من كور واحد لا يصح  
السجود عليه حتى يفترض عليه ان الله وجد ان الجهم لا يتقيد بكور واحد فان هذا المعنى  
لا يتوهمه أحد ويدل على أن مراد الشرعية لامية ما قلناه آخر عبارته حيث قال وقد نهينا

ولو واحدة نحو القبة  
والاصابع والناس عنه  
فان يكون (هـ) يكره تنزيها  
(بكور عمامة) الا انه قد  
(وان صح) عندنا بشرط  
كونه على جهته كاه أو  
بعضها



بما ذكرنا تنبيهنا حسننا وهو ان صحة السجود على الكور اذا كان على الجهة او بعضها اما اذا كان على الراس فقط ويصدق عليه ولم تصب جهة الارض على القول بتعيينها ولا انفسه على مقابلة لا تصح اه فافهم (قوله كما) اي في قوله وقيل فرض كبعضها وان قل (قوله اي ولم تصب) الاول حذف الواو لانه بيان لقوله مقصرا ط (قوله على القول به) اي يجوز ان لا تصح على الانف (قوله على محله) اي على السجود الذي هو الوجهية والانف (قوله وبشرط) معطوف على قول المصنف بشرط (قوله وان يصح السجود على الارض) تفهيمه ان الساجد لو بالغ لا يتعدى رأسه ابلغ من ذلك فصيح على طهنة وحصر وحظنة وشعر وسرير وجهه ان كانت على الارض لا على ظهر حيوان كسائط مشدود بين اثنين ولا على ارضا وذرة الا في جوارق او نلج ان لم يلبس به وكان يغيب فيه وجهه ولا يصح سجده او شيش الان وجده من هتاهل الجواز على الطراحة القطن فان وجده الجلم جاز والافلاجير (قوله والناس عنه عافلون) اي عن اشتراط وجود الجلم في السجود على نحو الكور والطراحة كما يغفلون عن اشتراط السجود على الجهة في كور رامة (قوله صح) اي لان اعتبار الكم بعلاله صلى يتقضى عدم اعتباره حائلا فيصير كأنه يجب بالاحاطة ولا يجوز من المصنف بكمه كالايجوز بكفه (قوله المبسوط عليه) ذلك الاشارة الى الكم او فاضل الثوب (قوله والا) اي وان لم يكن طاهرا فلا يصح في الاصح وان كان في الموضع في صح الجواز فانه ليس بشئ فتح (قوله فيصح اتفاقا) اي ان أعاد سجوده على طاهر صح اتفاقا ولم أدفع له هذه المسئلة بخصوصها وانما رأيت في السراج ما يدل عليها حيث قال ان كانت النجاسة في موضع سجوده فعن أبي حنيفة رواية ان احدهما ان ملأه لا يجوز لان السجود ركن كالقيام وبه قال أبو يوسف ومحمد وروى عن وضع الجهة عندهم فرض والجهة أكثر من قدر الدرهم فاذا استعمله في الصلاة لم تجز وان أعاد تلك السجدة على موضع طاهر جاز عند أصحابنا الثلاثة وعند زفر لا يجوز الا بالاسئلة تنافي الرواية الثانية عن أبي حنيفة أن صلته جائزة لان الواجب عنده في السجود ان يسجد على طرف انتم وذلك أقل من قدر الدرهم اه ففهم وان أعاد الخ يدل على ما ذكره الشارح بالاول لان هذا في السجود على النجس بالاحاطة لكن في النجاسة وشرحها ما يتخالفه فانه قال ولو سجد على شئ نجس نفسه صلته سواء أعاد سجوده على طاهر أو لا عند ما قال أبو يوسف ان أعاده على طاهر لا تقصد وهذا على أنه بالسجود على النجس تقصد السجدة لا الصلاة عنده وعندهما تقصد الصلاة فساد جزمها كونها لا تجزى اه ملخصا وفي امداد الفتاح لا يصح لو أعاده على طاهر في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف الجواز اه والخلاف على هذا الوجه هو المذكور في الجمع والمنظومة والكافي والدرر والمواهب وغيرها وكذا في بحث النسي من كتب الاصول كالنار والحرير واصل غير الاسلام وأما على الوجه الذي ذكره في السراج فمعه عزم في شرح التحرير الى شرح القدوري على مختصر الكرخي وعزمه في الحلية الى الزاهد والخطب عن النوادر معللا بان الوضع ليس باستعمال النجاسة حقيقة

كأمر (اما اذا كان) الكور  
(على رأسه فقط) وجب  
عليه مقصرا (اي ولم تصب  
الارض جهة) ولا انفسه  
على القول به (لا) يصح  
لعدم السجود على محله  
وبشرط طهارة المكان  
وان يصح سجده الارض  
والناس عنه عافلون (ولو  
سجد على كفه أو فاضل ثوبه  
صح) (المكان) المبسوط  
عليه ذلك (طاهرا) والا لا  
تألم بعد سجوده على طاهر  
فيصح اتفاقا

فاضطت دقجته عن الجلم فلم يفسد لكنه لم يقع معتد به اه لكن يكفي كون ما في السراج رواية النوادر وما في عامة الكتب هو ظاهر الرواية كما مر عن الامداد وبه صرح في الحلية والبدائع ويؤيده ما صرحوا به بالانقل خلاف من اشتراط طهارة الثوب والبدن والمكان فلو وقف ابتداء على مكان نجس لا تنقض صلته وفي الخطاية اذا وقف المصلي على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه اداء أدنى ركن جازت صلته والا فلا اه وهذا كله اذا كان السجود أو القيام على النجاسة بالاحاطة منة فصل وقد علمت مما تقدم من الفتح عدم اعتبارهم الحائل المتصل حائلا تتبعيته للمصلي ولذا الوفاق على النجاسة وهو لا يسقط صلته وكذلك السجود ولو اعتبر حائلا اعتبرت بهجته بدون أعادتها على طاهر فلم أن ما ذكره الشارح مبني على ما في السراج وقد علمت أنه خلاف ما في عامة كتب المذهب وخلاف ظاهر الرواية والله أعلم (قوله وكذا حكم كل متصل) اي يصح السجود عليه بشرط طهارة ما تحته (قوله ولو بعضه الخ) كذا أطلقت العصبة في كثير من الكتب وزاد في القنية أنه يكره أي ما فيه من مخالفة المأثور وقال في الفتح ينبغي ترجيح القياس على الكف والفتوح في شرح المنية وما في القنية هو الوسط أي وخير الامور أو ما لها (قوله ونفذ) لانه لو يذره أي بركة كافي المنية لكن قال في الحلية والذي ينبغي أنه انما يجوز بالذرة الشرعية الجوز للايمان به باعتباره في نفسه من الايمان به كما قلنا في الموضع الى وجهه شيئا يسجد عليه ونقص رأسه ومن المعلوم أن الزحام ليس به ذر مجوز للايمان بالسجود اه قلت الظاهر أنه مجوز له فان ما يأتي من تجويزه على ظهره من ملأه لا يفسد تأمل والظاهر أن هذه المسئلة مخرصة على تقدير الامكان والافال سجود على الفخذ غير ممكن عادة (قوله لا ركبته) أي بغيره أو بدونه لكن بكفيه الايمان لو بغيره يذره (قوله انما كفتها) اي فيصح بغيره وانما خلاف مبني على أن الشرط في السجود وضع أكثر الجهة أو بعضها وان قل ومعهم ان الركب لا تستوعب أكثر الجهة وقد علمت أن الاصح هو الثاني فلذا صح الحاي الجواز (قوله وكرهه بسط ذلك) اي ما ذكر من الحائل المتصل به اما المنفصل فلا يكره كما يأتي (قوله لانه ترفع) اي تكبر فيكره ترفع عما ان قصد ذلك (قوله والا يكره ترفعها) اي وان لم يكن قصد بذلك ترفعها وكان ينبغي التصریح فيما قبله بقصد الترفع حتى يظهر المقابلة ثم مراد الشارح به سدا وما بعده التوفيق بين عباراتهم في بعضها يكره وفي بعضها لا بأس به وفي بعضها لا يكره فأشار الى حمل كل منها على حالة كما وفق به في البصيرة العلمية (قوله كره) اي لانه دليل قصد الترفع بخلافه عن العمامة فانه لا يمانع المال (قوله وصح الحلي الخ) حيث قال وأما على الخسرة ونحوها فالاصح عدم الكراهة في الحديث الصحيح انه عليه الصلاة والسلام كان يميل له الخسرة فيسجد عليها وهي حرة من الخسرة ويحكى عن الامام أنه سجد في المسجد الحرام على الخسرة فقام رجل فقال له الامام من أين أنت فقال من خوارزم فقال الامام جاء التكبير من ورائي أي تعلمون منكم تعلموناهم صلوا على البوارى في بلادكم قال نعم فقال فجوز الصلاة على الخسرة ولا تجوزها على الخسرة والحاصل أنه لا صكر كراهة في السجود على شئ مما فرض على الارض مما لا يضر بركته المصلي بالاجماع الخ اه ولكن الانفصل

وكذا حكم كل متصل ولو  
بعضه كركفه في الاصح  
ونفذ لانه لا يكره  
لكن صح الحلي انما  
كفتها (وكرهه) بسط ذلك  
(ان لم يكن غصه تراب او  
حصاة) أو روبرد لانه  
ترفع (والا) يكره ترفعها فاذا  
لم يرفع أذى (لا) بأس به  
فيكره تنزيه او ان خافه كان  
مباحا وفي الزبلي ان ترفع  
تراب عن وجهه كره  
وعن عماته لا وصح الحاي  
عدم كراهة بسط الخسرة  
ولو بسط القبا جعل كفه  
نحت قدميه وسجد على ذيله



لانه اقرب للتواضع (وان  
 بعد الزحام على ظهره)  
 هو قبيح استرازي لم اره  
 (مصل صلته) التي هو فيها  
 (جاز) للضرورة (وان لم  
 يصلها) بل صلى غيرهما ولم  
 يقل أصلا أو كان فرجة  
 (لا) يصح وشروط في الكفاية  
 كون ركني الساجد على  
 الارض وشروط في الجنب  
 سجود السجود عليه على  
 الارض فالشروط خمسة  
 لكن نقل القهستاني الجواز  
 ولو ان في على ظهر الثالث  
 وعلى ظهر غير المصل بل على  
 ظهر كل ما كثر بل على غير  
 الظهر كالفخذين لانه ذر  
 (ولو كان موضع سجوده  
 ارفع من موضع القدمين  
 بمقدار يمتد من مضمومتين  
 جاز) سجوده (وان أكثر  
 لا) الا لضرورة كما مر والمراد  
 لبننة بخاري وهي ربيع  
 ذراع عرض ستة أصابع  
 فعدا ارتفاعها نصف  
 ذراع ثلثا عشرة أصبعا  
 ذكره الحلبي (ويظهر  
 عضده) في غير رجة (ويباع  
 بطنه عن غديه) ليظهر كل  
 عضو بنفسه بخلاف  
 الصفوف فان المصنوع  
 اتحادهم حتى كأنهم جسد  
 واحد (ويستقبل بأطراف  
 أصابع رجليه القبلة

عندنا السجود على الارض أو على ما تنبيهه كافي نور الايضاح ومنه المصل (قوله لانه اقرب  
 للتواضع) أي اقرب به من الارض وعال في البرازية أيضا بان الذيل في مساقط الزيل وطهارة  
 موضع القدمين في القيام شرط وفاو موضع السجدة يختلف لان اتان بالانف وهو أقل من  
 الدرهم اه (قوله لم اره) أصل التوقف للشرع لا في هذا بناء على القول الشرطي أن يكون  
 السجود على ظهره مصل صلته وهو الذي مشى عليه في المثل كالمواظبة والمثل والكمال وابن  
 الكمال والخللاصة والوافعات وغيرها ولا يخفى أن مفاهيم الكتب معتبرة وأما ما سألني عن  
 القهستاني من عدم اشتراط الظهر وعدم اشتراط المشاركة في الصلاة فهو قول آخر يخالف لما  
 في عامة الكتب على أنه ليس في القهستاني عدم اشتراط الظهر فانهم (قوله) وشروط في الجنب  
 الخ) عبر عنه في المعراج بقيل (قوله لكان الخ) استدراك على الجنب وعجالة القهستاني هذا  
 اذا كان ركبته على الارض والا فلا يجوز به وقيل لا يجوز به وان كان سجود الثاني على ظهر  
 الثالث كافي جهة الكفاية وفي الكلام اشارة الى أن المسحوب الأخير الى أن يزول الزحام  
 كافي الحلابي والى أنه لا يجوز غير الظهر لكن في الزايد يجوز على الفخذين والركبتين بغير  
 على الخنار وعلى اليدين والسكينة مطاوعة الى أنه لا يجوز على ظهر غير المصل كما قال الحسن  
 السكوني الأصل أنه يجوز كافي الهيوط في نيم الزايد يجوز على ظهر كل ما كثر (قوله  
 وعلى غير ظهر المصل) أي بان سجود على القية أو على عقب رجليه لكن ليس هذا موجودا في  
 عبارة القهستاني كما علقه (قوله بل على غير الظهر كالفخذين) أي نخذي نفسه كما مر (قوله ولو  
 كان الخ) المسئلة مذ كونه في عامة المنداولات كافي القهستاني والحلية ومزاها في المعراج  
 الى بسوط شيخ الاسلام وكان ينبغي له منصف تقديمها على المسئلة التي قبلها لان تلك مستثناة  
 من هذه كما أشار اليه الشارح (قوله منصوبتين) أي موضوعة اجدها فوق الاخرى  
 (قوله جاز سجوده) الظاهر أنه مع الكراهة لخالقه لما قرر من فعله صلى الله عليه وسلم  
 (قوله كما مر) أي في السجود على الظهر فانه ارفع من نصف ذراع ح (قوله عرض  
 ستة أصابع) أي مقدار عرض ستة أصابع مضموم بعضها الى بعض لا بطولها (قوله  
 ثلثا عشرة أصبعا) بدل من نصف ذراع ح فالمراد بالذراع ذراع الكسرياس وهو ذراع  
 اليد شبران تقريبا كما قررناه في بحث المياه (قوله ذكره الحلبي) أي ذكره في نصف  
 الذراع بذلك وقد توقف في الحلية في مقداره وفي وجه التعديده فقال الله أعلم بذلك (قوله في  
 غير رجة) به لانه قد اظهره الضدين فقط تبعا للمعنى قال في البصر أخذ من الحلية وهذا  
 أولى مما في الهداية والكافي والى ما سألني من أنه اذا كان في الصف لا يجافي بطنه عن غديه لان  
 الايذاء لا يحصل من مجرد الهماء اذا وانما يحصل من اظهار العضدين اه (قوله ويكره ان لم  
 يفعه ذلك) كذا في التبيين صاحب الهداية وقال الرمي في حاشية البصر ظاهره أنه سنة  
 ربه صرح في زاد القير اه قلت ونقل الشيخ اسمعيل التصريح بأنه سنة عن البرجندي  
 والحاوي ومثله في الضياء المعنوي والقهستاني عن الحلابي وقال في الحلية ومن سبق السجود  
 أن يوجه أصابعه نحو القبلة لما في صحيح البخاري ومن أبي داود عن أبي جهميد رضي الله عنه في  
 صفة سجود الرسول صلى الله عليه وسلم فاذا سجد وضع يديه غير مفرقة ولا قابضهما

ويكره ان لا يفعل ذلك كما يكره لو وضع قدما ويرفع أخرى بلا عذر (ويصح فيه ثلاثا) واستقبل

واستقبل بأطراف أصابع رجليه الى القبلة اه وقد سألنا في وضع القدم ثلاث روايات  
 الفرضية والوجوب والسنية وأن المراد بوضع القدم وضع أصابعها ولو واحدة وأن المشهور  
 في كتب المذهب الرواية الاولى وان ابن امير حاج ربح في الحلية الثانية وصرح هناك بان توجيه  
 الاصابع نحو القبلة سنة ثبت ما قدمناه من أن الخلاف السابق في أصل الوضع لافي التوجيه  
 وأن التوجيه سنة عقدنا قول واحد اخلافا لما مشى عليه الشارح تبعا لشرح المنية ويؤيد  
 ما قلناه أن الحق ابن الهمام قال في زاد القير ومنه أي من سنن الصلاة توجيه أصابع رجليه  
 الى القبلة ووضع الركبتين واختلاف في القدمين اه فهذه اصرح فيما قلناه حيث جزم بأن  
 توجيه الاصابع سنة وذكر الخلاف في أصل وضع القدمين أي هل هو سنة أو فرض أو واجب  
 فاعتنم هذا التحري فاني لم أر من تبعه عليه والحمد لله رب العالمين (تنبيه) تقدم في الركوع أنه  
 يسن المصافح السكينة وليذكر كروا ذلك في السجود وقد سألنا أنه رعايتهم منه أن السجود كذلك  
 اذ لم يذكر كروا تفرج وجهه ما بعد الركوع فلا يصل بقاؤه هذا كذلك تام (قوله كما مر) أي نظير  
 ما مر في تسبيح الركوع من أن أقله ثلاث وأنه لو تركه أو نقصه كره تنزيها وقد سألنا الخلاف في  
 ذلك (قوله فلا تبدي عضديهما) كتب في هامش الخزانة أن هذا رد على الحلبي حيث جعل الثاني  
 تفسير الانخفاض مع أن الأصل في العطف المغايرة تنبيه اه (قوله وحررنا في الخزانة الخ)  
 وذلك حيث قال تنبيه ذكر الزايد أي انه الخائف الرجل في عشرة وقد زدت أكثر من ضعفها  
 ترفع يديهما حذاء منكبهما ولا تقرب من يديهما من كيم او تضع الكف على الكف تحت يديهما  
 وتضع في الركوع قليلا ولا تفرج فيه أصابعها بل تضعها وتضع يديهما على ركبتيهما ولا  
 تحني ركبتيهما وتنضم في ركوعها وسجودها وتقرش ذراعيها وتورك في التشهد وتضع فيه  
 يديهما تباع رؤس أصابعها ركبتيهما وتنضم فيه أصابعها واذا نام اثني في صلاتها تصفق ولا تسبح  
 ولا تؤم الرجل وتكره جماعة من ويقف الامام وسطه ويكره حضورها الجماعة وتؤخر مع  
 الرجال ولا جهة عليهم لكن تنه قد علموا ولا تكبير تشريق ولا يستحب أن تسفر بالفجر  
 ولا تجهر في الجهرية بل لوقيل بالقصد بجهرها لا يمكن بناء على أن صوتها ووفرة وأفاد الحدادي  
 أن الامانة كالمرأة الا في الرفع عند الاحرام فانها كالرجل اه أقول وقوله ولا تحني ركبتيهما  
 صوابه وتحني بدون لا كما قدمناه من المعراج عند قول الشارح في الركوع ويسن أن يلمص  
 كعبيه وقوله تباع رؤس أصابعها ركبتيهما مبنية على القول بان الرجل يضع يديه في التشهد على  
 ركبتيه والصحيح أنهم ماسوا كما سئل كره وقوله لكن تنه قد علموا صوابه لكن تصح منها الا عبرة  
 بالناس والصحيحان في جماعة الجماعة والشرط فيهم ثلاثة رجال وقد سألنا أيضا عن المعراج عن  
 شرح الوجيز أن الخنثى كالمرأة وحاصل ما ذكره أن الخنثاة في ست وعشرين وذكر في البصر  
 أنه لا تنصب أصابع القدمين كما ذكره في الجنب ثم هذا كله فيما يرجع الى الصلاة والا فالمراد  
 تخالف الرجل في مسائل كثيرة هذا كونه في أحكام الاشياء فراجعها (قوله مع الكراهة)  
 أي أشد الكراهة كافي شرح المنية (قوله بل لو سجد الخ) المناسب هنا التفرقة لان هذا مفرع  
 على القول بان الرفع سنة وان كانت السجدة الثانية فرضا ليقعها به ونه في هذه الصورة وكذا  
 ينفرع على القول بالوجوب الذي رجحه في الفقه والحلية بخلاف القول بالفرضية التي

كما مر (والمراة تنخفض) فلا  
 تبدي عضديهما (وتلصق  
 بطنها بخصبها) لانه استمر  
 وحررنا في الخزانة أنها  
 تخالف الرجل في خمسة  
 وعشرين (ثم يرفع رأسه  
 مكبرا ويكني نفسه) مع  
 الكراهة (أدنى ما يطلق  
 عليه اسم الرفع) كما مر في  
 الهيوط اتعاق الركبتين  
 بالادنى كما اراد كان بل  
 لو سجد على لوح فترفع فوجد  
 بالرفع أصلا مع



عنه في الهداية فافهم (قوله صح والالا) والله في الهداية بان ما قرب من الشئ يعطى حكمه  
 (قوله ورجمه في التمر الخ) قال في الخرائن وفي التمر نبالة عن البرهان انه الاصح عن الامام  
 وفي التمر انه الذي ينفى التحويل عليه وعليه اقتصر الباقي اه (قوله تم بالرفع عند محمد)  
 وعند أبي يوسف بالوضع وغرة الخلاف فيما لو أحدث وهو ساجد فذهب وتوضأ بعيد السجدة  
 عند محمد لا عند أبي يوسف وفيما اذا لم يقع على الرابعة وأحدث في السجدة الاولى من الخامسة  
 توضأ وقعه عند محمد وبطلت عند أبي يوسف ح أقول وانظر قول أبي يوسف المذكور  
 مع قوله بفرضية الله عدة بين السجدين والطمانينة فيها فانه يستلزم فرضية الرفع فتأمل  
 ثم ظهر أن الرفع المذكور فرض مستقل عنه لا يتم للسجدة كذا أفاده شيخنا حفظه الله  
 تعالى (قوله كالتلاوية) حتى لو تكلم فيها أو أحدث فعليه أعادتها بن مالك عن الظانبة  
 (قوله معامتنا) أي بقدر تسمية كافى من الضرر والسراج وهل هذا بيان لا كثره أولا فله  
 الظاهر الاول بدليل قول المصنف وإيسر يتم ما ذكر من وقوعه في الواجبات عن طاعة  
 لو أطال هذه الجلسة أو قومة الركوع أكثر من تسمية بقدر تسمية ساجدا يلزمه مجود  
 السهو اه وقد مناه فيه تأمل (قوله لما صر) أي من أنه سنة أو واجب أو فرض ح  
 (قوله وليس يتم ما ذكر من) قال أبو يوسف سألت الامام أبا عبد الله الرضا ج إذا رفع  
 رأسه من الركوع والسجود اللهم اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد وسكت واقد أحسن في  
 الجواب اذ لم ينه عن الاستغفار ثم روي غيره أقول بل فيه إشارة الى أنه غير مكروه اذ لو كان  
 مكروها لكان منتهى عن التمسك في الركوع والسجود وعدم كونه مذكورا لا ينافي  
 الجواز كالتسمية بين الفاتحة والسورة بل ينبغي أن يندب الدعاء بالفاتحة بين السجدين خروجا  
 من خلاف الامام أحمد لا بطلان الصلاة بتركه عامدا ولم أر من صرح بذلك عندنا لكن صرحوا  
 باستحباب مراعاة الخلاف والله أعلم (قوله وما ورد الخ) فنال في الركوع والسجود  
 ما في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك  
 أسأت شئ لانه صلى الله عليه وسلم يصرى وعظمى وعصى واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك  
 آمنت ولك أسأت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن  
 الخالقين والوارد في الرفع من الركوع انه كان يذم لاجتماع الارض ومل عما شئت  
 من شئ بعد أهل التناء والجمادى حق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى  
 لما منعت ولا يتقضى ذا الجسد منك الجسد رواه لم وأبو داود وغيره ح وأبو بين السجدين  
 اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني رواه أبو داود وغيره ح وأبو بين السجدين  
 الخا كم كذا في الخلية (قوله يحمل على النقل) أي تم جدا وغيره خرائن وكتب في هامشه  
 فيه رد على الزبلي حيث خصه بالسجدة اه ثم الجمل المذکور صرح به المشايخ  
 في الوارد في الركوع والسجود وصرح به في الخلية في الوارد في القومية والجلسة  
 وقال على انه ان ثبت في المستكرية فليكن في حالة الانفساد أو الجماعة والمأمومون  
 محصورون لا ينفقون بذلك كائن عليه الشافعية ولا في التمام وان لم يصرح به  
 مشايخنا فان القواعد الشرعية لا تنبؤ عنه كيف والصلاة والتسبيح والتكبير

ومع في الهداية انه ان كان  
 الى القعود أقرب صح والالا  
 ورجحه في التمر والنبالة  
 ثم السجدة السابعة تتم  
 بالرفع عند محمد وعليه  
 الفتوى كالتلاوية اتفاقا  
 جمع (ويجاس بين السجدين  
 مطمئنا) لما صرح ويضع يديه  
 على فخذه كالشاهد منية  
 المصلى (وليس يتم ما ذكر  
 مسنون وكذا) ليس (بعد  
 رفعه من الركوع) دعاء  
 وكذا الايات في ركوعه ومجوده  
 بغير التبع (على المذهب)  
 وما ورد يحمل على النقل  
 (ويكبر ويسجد) ثانية  
 (مطمئنا ويكبر للتموض)  
 على صدوقه عليه

والاستراحة كما ثبت في السنة اه (قوله بلا اعتداد الخ) أي على الأرض قال في الكفاية أشار به  
 الى خلاف الشافعي في موضعين أحدهما أي قد يديه على ركبتيه عندنا وعندنا على الأرض  
 والثاني الجلسة الخفيفة قال شمس الأئمة الخوافي الخلاف في الأفضل حتى لو فعل كما هو مذهبه  
 لا بأس به عند الشافعي ولو فعل كما هو مذهبه لا بأس به عندنا كذا في المحيط اه قال في الخلية  
 والاثنية أنه سنة أو مستحب عند عدم المذوق فيكره له تنزيه من إيسر به عذر اه وتبعه في  
 الجهر واليه يشير قولهم لا بأس فانه يغاب فيما ذكره أولى أقول ولا ينافي هذا ما قدمه الشارح  
 في الواجبات حيث ذكر من تركه وقيل ثمانية ورابعة لان ذلك محمول على القعود الطويل  
 ولذا قيدت الجلسة هنا بخفيفة تأمل (قوله فيما صر) أي من الأركان والواجبات والسنة يجوز  
 (قوله ولا يسر نحو كذا) في يديه لتلايد الرفع في الدعاء والاستسقاء لما سمي ما في أنه مستحب  
 (قوله الا في سبع) أشار الى أنه لا يرفع عند تكبيرات الاثنية خلافا للشافعي وأحمد فيكره  
 عندنا ولا يفسد الصلاة الا في رواية مكحول عن الامام وقد أوضح هذه المسئلة في الفتح وشرح  
 النية (قوله يتأعلى أن الصفا والمروة واحد الخ) ذ كذا في توفية فاير كلام المصنف والنظم  
 الا في حيث عدها غمانية وبين ما ورد في الحديث من عدها سنة بان الوارد نظره في الى  
 السعي المتضمن للصفا والمروة فمذافيه واحد والمصنف والنظم نظر الى أنهم ما اثنان فصارت  
 غمانية والوارد هو قوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح  
 وتكبيرة القنوت وتكبيرات العبدين وذ كذا في الأربع في الطلج كذا في الهداية والأربع عند  
 استلام الحجر وعند الصفا والمروة وعند الموقفة بين وعند الحجرين الاولى والوسطى كذا في  
 الكفاية قال في فتح القدير الحديث غريب بذي الالفاظ وقد روى الطبراني عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم لم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن حين يفتتح الصلاة  
 حين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت حين يقوم على الصفا حين يقوم على المروة  
 حين يقف مع الناس عشية عرفة ويوم مع والمقامين حين يرى الحجر اه ولا يخفى عليك  
 أن تفسر ما ورد في الهداية هو الموافق لكلام الشارح بخلاف ما في الفتح اذ ليس فيه عده  
 صفا والمروة واحدا بل إيسر فيه ذكر القنوت والهداية فافهم (قوله وخمس الطلج ٣) أي بناء  
 على عد المصنف والنظم أمنا على ما في الحديث المذكور في الهداية فهي أربع فافهم (قوله  
 وبالنظم) أي من بحر الكامل وذ كرت فيه على ترتيب حروف فقه من صحيح وابنه منهم  
 ارفع يديك لدى التكبير مفتحا ه وقائدا به العبدان قد وصفا  
 وفي الوقوف بين ثم الحجرين معا ه وفي استلام كذا في مروة وصفا  
 (قوله كالقراءة) الاولى اسقاطه لان من جعله الثلاثة ففيه تشبيه الشئ به تأمل (قوله  
 الاولى والوسطى) أما الأخيرة فلا يدعى بها لان الدعاء به كل ربي بعد ربي ولذا لا يدعى في  
 ربي يوم النحر (قوله نحو الحجر) راجع للاستلام وقوله والكعبة راجع الى ربي وفي رواية يرفع  
 يديه في الرمي نحو السماء (قوله كاللحاة) أي كما يرفعها الطائر الدعاء في أتر الامكنة والازمنة  
 على طبق ما وردت به السنة ومنه الرفع في الاستسقاء فانه مستحب كما يجوز به في القنية خرائن  
 (قوله في يديه هذا صرحه) كذا روى عن ابن عباس من فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 الشارح وخمس في الطلج الصلاة من قلها فلف في اه معصية

كالاوى (فيما صر) غير أنه  
 لا ياتي بذلك ولا يذمها  
 اذ لم يشرع الامرة (ولا  
 يسر) نحو كذا (رفع يديه  
 الا في سبع) سبع مواطن كما ورد  
 يتأعلى أن الصفا والمروة  
 واحد نظر الى ثلثة في  
 الصلاة (تكبيرة الافتتاح  
 وقنوت وعبدو) خمسة في  
 الطلج (استلام) الحجر  
 (والصفا والمروة وعرفات  
 والحجرات) ويجمعها على  
 هذا الترتيب بالنظر فقه  
 صريح وبالنظم لابن لقصيح  
 فتح قنوت عيده استلم الصفا  
 مع مروة عرفات الحجرات  
 (والرفع بعد هذا اذ يديه)  
 كالقراءة في الثلاثة الاولى  
 و (أما في الاستلام) والرى  
 (عن الحجرين) الاولى  
 والوسطى فانه (يرفع هذا  
 منكبته ويجعل باطنه ما  
 نحو) الحجر (الكعبة و)  
 أما (عند الصفا والمروة  
 وعرفات) في (يرفعه) ما  
 كاللحاة (والرفع فيه وفي  
 الاستسقاء مستحب) فيسقط  
 يديه (هذا صرحه) نحو  
 (الاستسقاء)  
 ٣ قوله وخمس الطلج هكذا  
 بختامه والذي في نسخ  
 الشارح وخمس في الطلج الصلاة من قلها فلف في اه معصية



لانهم اقبلوا الدعاء ويكون بينهم فريضة والاشارة بمسبحة اعدت كبريتيكني والمسح بعده على وجهه سنة في الاصح شرب تلاتة وفي وتر  
البصر الدعاء اربعة دعاء رغبة يفعل كما هو ودعا رغبة يجعل كفيه لوجهه كالمسبحة من الشئ ودعا تضرع بعدد الخضر والبصر  
ويحلق ويشير بمسبحة ودعا الخفة ٤٧٤ مائة في نفسه (وبعد فراغه من صلاته في الركعة الثانية بفترش) الرجل

قيمة عن تفسير السمان ولا ينافيه ما في المستخلص للإمام أبي القاسم السمرقندي أن من آداب  
الدعاء أن يدعو مستقبلا ويرفع يديه بحيث يرى باض ابطيه لا مكان حله على حالة المبالغة  
واللهد وزيادة الاقسام كافي الاستغناء لعود النفع الى العامة وهذا على ما عداها ولذا قال  
في حديث الصديقين كان لا يرفع يديه في شئ من دعائه الا في الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى  
باطض ابطيه أي لا يرفع كل الرفع كذا في شرح المنية ومثله في شرح الشريعة (قوله لانما اقبله  
الدعاء) أي كاقبله لانه لا يلائمهم أن المدعو جل وعلا في جهة الملو ط (قوله ويكون  
بينهم ما فرجة) أي وان كانت قيمة (قوله الدعاء اربعة الخ) هذا مروى عن محمد بن الحنفية كما  
عزاه اليه في البحر عن النهاية وكذا في شرح المنية عن الموط (قوله دعاء رغبة) نحو طاب  
الجنة قيمة عمل كما مر أي ببسط يديه نحو السماء ح (قوله ودعا رغبة) نحو طاب الجنان من  
النار ح (قوله يجعل كفيه لوجهه) الذي في البحر يجعل لظهره كفيه لوجهه ومثله في شرح  
المنية في كلمة تظهر سقطت من قلم الشارح وهذا معنى ما ذكره الشافعية من أنه يسكن اكل  
داع رفع يديه للسماء ان دعا بتسليم شئ وظاهره ان دعاء رغبة (قوله ودعا تضرع) أي  
اظهار الخضوع والذل لله تعالى من غير طلب جنة ولا خوف من نار نحو الهي أنا عبدك البائس  
القيم المسكين الخفير ح (قوله ويحلق) أي يحلق الابهام والوسطى (قوله مائة في نفسه)  
قال في شرح المنية يعني ليس فيه رفع لان في الرفع اعلانا (قوله بين ألبتية) الاظهر تحت ألبتية  
(قوله في المنصوبة) أي الاصابع السكائنة في الرجل المنصوبة قال في السراج يعني رجله البقي  
لان ما أمكنه أن يوجهه الى القبلة فهو أولى اه وصرح بان المراد اليقني في الاقتراح والخلاصة  
والخزانة تقول في الدرر وجلبه بالقيمة فيه اشكال لان توجيه اصابع اليسرى المقتضية نحو  
القبلة تكلف زائد كما في شرح الشيخ ابي عبد الله السكوني نقل القهستاني مثل ما في الدرر عن الكافي  
والصفة ثم قال في وجهه رجله اليسرى الى اليقني واصابعها نحو القبلة بقدر الاستطاعة اه  
تأمل (قوله هو السنة) فلترتب أو تترك خالف السنة ط (قوله في الفرض والنقل) هو  
المعقد وقيل في النقل بقدر كيف شاء كما رخص (قوله ولا يأخذ الركبة) أي كما يأخذها في  
الركوع لان الاصابع تصير موجهة الى الارض خلافا للطحاوي والذي للافضلية لانه لا يحوار  
كما أفاده في البحر (قوله متوركة) بان يخرج رجله اليسرى من الجاناب الايمن ولا يجلس  
عليها بل على الارض (قوله ووجهه نحو الامام) وكذا نقله عن أبي يوسف في الامالي كما  
بقي فهو منقول عن أغنى الثلاثة (قوله بل في وقت درر البحار وشرحه الخ) اضرب انتقالي  
لان في هذا النقل التضرع بوجهه الشارح هو المقتضى به لكن الصواب اسقاط قوله  
بسط اصابعه كاهل فانه يخالف لما رأيت في درر البحار وشرحه ونص عبارة درر البحار  
ولا تعد ثلاثة وخمسة ولا تشير والفتوى خلافا وعبارة شرحه غير الافكار ولا تعد يا نبيه

(رجله اليسرى) فيجعلها بين  
اليمنى (ويجس عليها)  
ويستريح رجله اليمنى ويوجه  
اصابعه في المنصوبة (نحو  
القبلة) هو السنة في  
الفرض والنقل (ويضع  
يده على فخذه البقي ويسمى  
على اليسرى ويحيط  
اصابعه) مفرجة قليلا  
(جاء لا أطرافها عند  
ركبتيه) ولا يأخذ الركبة  
هو الاصح انتوجه للقبلة  
(ولا يشير به) بيباته عند  
الشهادة وعليه الفتوى  
كافي للوالدية والتبصير  
وعدة لف في وعامة  
الفتاوى لكن المعقد  
ما صرحه الشراح ولا سيما  
المتأخرون كالكمال والطلحي  
والهينسي والباقي وشيخ  
الامام الجدي وغيرهم أنه  
يشير لقوله عليه الصلاة  
والسلام ووجهه نحو  
والامام بل في وقت درر  
البحار وشرحه غير  
الاذكار التي به عندنا أنه  
يشير بباطن اصابعه كاهل اوف  
التي تبتلية عن البرهان  
الصحيح أنه يشير  
قوله متوركة هكذا بخطه

ولا وجود ذلك فيما يدي من نسخ الشارح في البحر اه مصححه  
قوله ولا تعد مزارع مجزوم بالانهاية وقوله ولا تشير مضارع مرفوع ولا نافية أشار بالاول الى خلاف الامام أحمد والثاني الى  
خلاف الشافعي كما هو اصطلاح مؤلف هذا الكتاب من الاشارة الى الاختلافات بصيغ الكلام على طريقة صاحب الجمع اه منه

ثلاثة وخمسة كما عدها احمد ووافقا للشافعي في احاد اقواله ونحن لا نشير عند التمسك بالسبابة  
من اليمنى بل ببسط الاصابع والفتوى أي المقتضى به عندنا خلافاً لأي خلاف في عدم الاشارة وهو  
الاشارة على كيفية عقد ثلاثة وخمسة كما قال به الشافعي وأحد وفي المحيط أنه مائة في نفسه اه عند  
النبي ويضعها عند الاثبات وهو قول أبي حنيفة ومحمد وكثير به الاشارة والاختلاف في العمل به  
أولى اه فهو مرفوع في أن المقتضى به هو الاشارة بالمسبحة مع عقد الاصابع على المسبحة  
المذكورة لا مع بسطها فانه لا اشارة مع البسط عندنا ولذا قال في منية المصلي في خان اشار وقد  
المنصر والبصر ويحلق الوسطى بالابهام ويقيم السبابة وقال في شرحها المصنف وهو لا يشير  
عند الشهادة عند نافية اختلاف صحيح في الخلاصة والبرازية أنه لا يشير ويصح في شرح الهداية  
أنه يشير وكذا في الملتقط وغيره وصفت ما أن يحلق من يده اليمنى عند الشهادة بالابهام والوسطى  
ويقبض المنصر والمنصر ويشير بالمسبحة أو يده عند ثلاثة وخمسة بان يقبض الوسطى  
والمنصر والمنصر ويضع رأس ابهامه على حرف مفصل الوسطى الأوسط ويرفع الاصابع  
عند النبي ويضعها عند الاثبات اه وقال في الشرح الكبير قبض الاصابع عند الاشارة  
هو المروي عن محمد في كيفية الاشارة وكذا عن أبي يوسف في الامالي وهذا فرع صحيح الاشارة  
وعن كثير من المشايخ لا يشير أصداً وهو خلاف الدراية والرواية فمن محمد أن ما ذكره في  
كيفية الاشارة قول أبي حنيفة اه ومثله في فتح القدير وفي القهستاني وعن أصحابنا جميعاً  
أنه سنة فيحلق ابهام اليمنى ووسطها ما صار رأسها برأسه ويشير بالسبابة اه فهذه النقول  
كلها صريحة بان الاشارة المسنونة انما هي على كيفية خاصة وهي العقد أو التحليق وأما  
رواية ببسط الاصابع فليس فيها الاشارة أصداً لاولها هذا قال في الفتح وشرح المنية وهذا أي ما ذكر  
من الكيفية فرع صحيح الاشارة أي مفرع على صحيح رواية الاشارة فليس اما قول بالاشارة  
بدون تحليق ولها ما فسرت الاشارة بهذه الكيفية في عامة الكتب كالبدائع والنهاية ومعرّاج  
الدراية والخير والظاهرية وفق القدير وشرح المنية والقهستاني والجلية والنهر وشرح  
الماتني لاهنسي معزى الى شرح النقاية وشرح درر البحار وغيرها كما ذكرت عباراتهم في  
رسالة عميتار رفع القرد في عقد الاصابع عند التشهد وحررت فيما ليس لنا سوى قولين  
الاول وهو المشهور في المذهب ببسط الاصابع بدون اشارة الثاني ببسط الاصابع الى حين  
الشهادة فانه قد عدها ويرفع السبابة عند النبي ويضعها عند الاثبات وهذا ما عده  
المتأخرون لزبونه عن النبي صلى الله عليه وسلم بالاحاديث الصحيحة وأصحها نقله عن أغنى  
الثلاثة ولذا قال في الفتح ان الاول خلاف الدراية والرواية وأما ما عده عامة الناس في زماننا  
مع الاشارة من البسط بدون عقد فلم أر أحداً قال به سوى الشارح تبعاً للشر بتلاتي عن البرهان  
للامام ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف من أهل القرن العاشر وإذا عارض كلامه  
كلام جهول الشارحين من المتقدمين والمتأخرين من ذكر القولين فقط فالجواب على ما عليه  
جهول العلماء لاجل جهول العوام فاخرج نفسك من ظلمة التقليد وحيرة الاوهام واستضي  
بصباح الحق في هذا المقام فانه من مخ المالك الملام (قوله بمسبحة وحدها) فيكره أن  
يشير بالمسبحة في كافي الفتح وغيره (قوله وبقولنا الخ) هذا الاختلاف انما يصح لو كان القائل  
بالعقد فالتأني لا يشير به جنة وهو خلاف الواقع كما هو مرفوع في قوله يده عند الاشارة

مطلب  
مهم في عقد الاصابع عند  
الشهادة  
عنه وحدها برئها  
عند النبي ويضعها عند  
الاثبات واحقرز بالمصباح  
عما قبل لا يشير لانه خلاف  
الدراية والرواية ويقولنا  
بالمسبحة عما قبل به قد عده  
الاشارة اه وفي القهستاني عن  
الصفة الاصح أن لا يشير



والذي يحسد من كلام البرهان قول مطلق من القواين وهو الاشارة مع بسط الاصابع بدون  
 عقد وقد علمت أنه خلاف المذهب في كتب المذهب وأن ما نقله الشارح عن درر البحار ومشرحه  
 خلاف الواقع وله قول غير يربط من قوله فتبينه في البرهان ومشي عليه الناس في عامة  
 الجبلان وأما المذهب والنقل في كتب المذهب فهو ما عساه والله تعالى أعلم (قوله وفي  
 المحيط سنة) يمكن التوفيق بانماذ من وكدة ط (قوله كما يجنبه في البحر) حيث قال ثم وقع  
 بعض الشارحين أنه قال والاشد بفتح دال من مود أولى فيه يد أن الخلاف في الأولوية  
 والظاهر خلافه لأنهم جعلوا التمسك واجباً ويعني في شمس دال من مود فـ كان واجباً  
 وله هذا قال في السراج ويكره أن يزيد في التمسك وهو حرفاً أو يندى بحرف قبل حرف قال  
 أبو حنيفة ولو نقص من تشمدهم زاد فيه كان مكروهاً لأن أذكار الصلاة محصورة فلا يزداد  
 عليها أه والكراهة عند الإطلاق للتحريم (قوله وجزم الخ) وكذا جزم به في النهر والمذهب  
 الرومي في حوائج البحر حيث قال أقول الظاهر أن الخلاف في الأولوية ومعنى قوله م  
 التمسك واجب أي التمسك المأثور على الخلاف لا واجباً بعبئته وتواعداً تقتضيه ثم رأت  
 في النهر قرينة مما نقله وعابه فالكراهة السابقة تنزيهية أه أقول وبؤيده ما في الحلية  
 حيث ذكر ألقاظ التمسك المروية عن ابن مسعود ثم قال واعلم أن التمسك هذا من مجموع هذه  
 الكلمات المذكورة وكذا ما ورد من نظائرها معي به لاشتماله على التمسك هاتين الخ (قوله  
 لا الاخبار عن ذلك) أي لا يقصد الاخبار والحكاية عما وقع في المعراج منه صلى الله عليه وسلم  
 ومن ربه سبحانه ومن الملائكة عليهم السلام وتعالى بان القصة مع شرح ألقاظ التمسك في  
 الامداد فرأجه (قوله للعاشرين) أي من الامام والمأموم والملائكة قاله النووي  
 واستحسنه السروجي ثم (قوله لا حكاية لآلام الله تعالى) الصواب لا حكاية لآلام رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ط (قوله يقول فيه أنه رسول الله) نقل ذلك الرافعي من الشافعية  
 ورده الحافظ ابن حجر في تحريم أحاديثه بآله لا أصل لذلك بل ألقاظ التمسك متواترة عنه صلى  
 الله عليه وسلم أنه قال يقول أشهد أن محمداً رسول الله وعبدته ورسوله أه ط عن الزرقاني  
 قال في التمسك نعم ان أراد تشهد الاذان صح لانه صلى الله عليه وسلم أذن مرة في سفر فقال ذلك  
 أه قلت وكذلك في البخاري من حديث سامة بن الاكوع رضي الله عنه قال خفت أن زاد  
 القوم الحديث وفيه فقال صلى الله عليه وسلم لم أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أني رسول الله  
 وهذا كان خارجاً أصلاً قاله المظهرت المهجزة على يديه من البركة في الزاد (قوله ولا يزيد في  
 الفرض) أي وما لحق به كالوتر والسنن الرواتب وان نظر صاحب الصريح أو ينظر حكام  
 المذكور وقضاء النقل الذي أفاده وانظر ألقاظه من حاكم النقل لان الوجوب فيه معارض ط  
 (قوله اجماعاً) وهو قول أصحابنا ومالك وأحمد وعنه الشافعي على الصحيح أنهم متبعة فيها  
 بجمعه هو رماز وأحمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 في وسط الصلاة ثم مضى حين فرغ من تشمدهم قال الطحاوي من زاد على هذا فقد خالف الاجماع  
 بحر وعليه فراد الشارح ان ما ذهب اليه الشافعي مخالف للاجماع فافهم (قوله فقط)  
 وقيل لا يجب ما لم يـ لوعلى آل محمد كره القائلين الامام وقيل ما لم يؤخره أراد  
 ركن وقيل يجب ولو زاد حرفاً أو زاد الكل في البحر وذكر أن ما ذكره المصنف هنا

وفي المحيط سنة (ويقرأ  
 تشمدهم بن مسعود) وجواباً  
 كما يجنبه في البحر لكن كلام  
 غيره يفيد به وجزم شيخ  
 الاسلام الجديان الخلاف  
 في الافاضة ونحوه في مجمع  
 الانور (ويقصد بالفاظ  
 التمسك) ما فيها من اداة  
 على وجه (الانتباه) كأنه  
 يعني الله تعالى وبسمل على  
 نبيه وعلى نفسه وأوليائه  
 (لا الاخبار) عن ذلك  
 ذكره في الجنب وظاهره  
 أن ضمير علينا للعاشرين  
 لا حكاية لآلام الله تعالى وكان  
 عليه الصلاة والسلام  
 يقول فيه أنه رسول الله  
 (ولا يزيد) في الفروض (على  
 التمسك في القعدة الاولى)  
 اجماعاً (فان زاد عامداً كره)  
 فتجب الاعادة (أو ساهياً  
 وجب عليه سجود الله  
 اذا قال اللهم صل على محمد)  
 فقط

هو المختار كما في الخلاصة واختاره في الخاتمة اه وصرح لزباني في السهوه وبأنه الاصح  
 وكلام الحلبي في شرح المغية الكبير يقتضي ترجيحاً أيضاً يمكن ذكره في شرحه الصغير  
 أن ما ذكره القاضي الامام هو الذي عليه الاكثر وهو الاصح قال الشيخ الرملي فـ باختلاف  
 التصحيح كما ترى وينبغي ترجيح ما ذكره القاضي الامام اه تأمل ثم هذا كله على قول أبي حنيفة  
 والافني المتأخر خاتمة عن الطحاوي أنه على قوله ما لا يجب السهو ما لم يباغ الى قوله جـ جـ  
 (قوله على المذهب المتيقن به) لم أر من صرح به في هذا الا لفظ سوى المصنف والشارح وانما الذي رأيته  
 ما علمته آنفاً (قوله بل لا يخبر القيام) فيجب عليه السهو ولو سكنت كما في شرح المغية (قوله  
 سكنت اتفاقاً) لان الزيادة على التمسك في القعود الاول غير مشروعة كما مر فلا ياتي بشئ من  
 الصلوات والدعاء وان لم يلزم تأخير القيام عن محله اذ القعود واجب عليه متابعة لامامه (قوله  
 فيقول) أي يتهمل وهذا ما صرح به في الخاتمة وشرح المغية في بحث المسـ بوق من باب السهو  
 وبقي الاقوال مصحح أيضاً قال في البحر وينبغي الاتفاق على الخاتمة كما لا يخفى ولعل وجهه  
 كما في النهر أنه يقتضي آخره لانه في حق التمسك ياتي فيه بالصلاة والدعاء وهذا ليس آخره قال  
 ج وهذا في قعدة الامام الاخيرة كما هو صريح قوله ليعرف عنده سلام امامه وأما فيما قبلها  
 من القعدات فحكمه بالسكوت كما لا يخفى اه ومثله في الحلية (قوله وقيل بكرر لك الشهادتين)  
 كذا في شرح المغية والذي في البحر والحلية والذخيرة يكرر التمسك تأمل (قوله واكتفى  
 المفترض) قيد به لانه في النقل والواجب تجب القائحة والسورة أو نحوها (قوله على الظاهر)  
 أي ظاهر الرواية وفيه كلام يأتي قريباً (قوله ولو زاد لا بأس) أي لو ضم له سورة لا بأس به لان  
 القراءة في الاخر بين مشروعة من غير تقدير والاقتصار على القائحة من دون لا واجب فكان  
 الضم خلاف الاول وذلك لا ينافي المنع وعيبه والاباحة من عدم الان في الفعل والترك  
 قد مناه في أوائل بحث الواجبات وبه اندفع ما أورد في النهر من أن على البحر من دعوى الممافاة  
 (قوله وصح العيني وجوبها) هذا ما قبل ظاهر الرواية وهو رواية الحسن عن الامام وصحها  
 ابن الهمام أيضاً من حيث الدليل ومشي عليه في المغية فوجب سجود السهو بترك قرائتها  
 ساهياً ولا سيما بتركها عند السكوت الاصح عدم تعارض الاخبار كما في الجنب واعده في الحلية  
 (قوله وسكوت قدرها) أي قدر ثلاث تسبيحات (قوله وفي النهاية قدر تسبيحة) قال شيخنا  
 وهو الباقي بالاصول حلية أي لان ركعتين القيام يحصل بها لما مر أن الركعة تتعلق بالادنى  
 (قوله فلا يكون سجوداً بالسكوت على المذهب الخ) اعلم أنهم اتفقوا في ظاهر الرواية على أن  
 قراءة القائحة أفضل وعلى أنه لو اقتصر على التسبيح لا يكون سجوداً وأما لو سكنت فصرح في المحيط  
 بالاسامة وقال لان القراءة تفج ما شرعت على سبيل الذكر والثناء وهذا تعينت القائحة للقراءة  
 لان كل واحد كروئنا وان سكنت عدا أسامة التمسك ولو ساهياً لسهو عليه وصرح غيره بالتخيير  
 بين الثلاثة في ظاهر الرواية وعدم الاسامة بالسكوت قال في البـ دافع والصحيح جواب ظاهر  
 الرواية لما روي عن علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما كانا يقولان المصلي بالخيار  
 في الاخر بين ان شاء قرا وان شاء سكنت وان شاء سجد وهذا باب لا يدركه بالقياس فالمراد  
 عنهما كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وفي الخاتمة وعابه الاعتقاد في الذخيرة

(على المذهب) المقتضى به  
 لا خصوص الصلاة بل  
 تأخير القيام ولو فرغ المؤمن  
 قبل امامه سكنت اتفاقاً  
 وأما المسـ بوق فيقول  
 ليعرف عنده سلام امامه  
 وقيل يتم وقيل بكرر لك  
 الشهادة (واكتفى)  
 المفترض (فيما بعد)  
 الاوامين بالقائحة) فانها  
 سنة على الظاهر ولو زاد  
 لا بأس به (وهو مخير بين  
 قراءة القائحة وصح  
 العيني وجوبها) (ونسج  
 ثلاثاً) وسكوت قدرها  
 النهاية قدر تسبيحة فلا  
 يكون سجوداً بالسكوت  
 (على المذهب) الثبوت  
 القبيح عن علي وابن  
 مسعود



هو الصحيح من الرواية ورجح ذلك في الحلية بما لا مزيد عليه فلو جمع اليه والمصالح أن عند صاحب المحيط بكرة السكوت ترك سنة القراءة فاقراءة عنده سنة لكن لما شرعت على وجه الذي كرسات السنة بالتسبيح فيجزيهم ما هو ما شئ عليه المصنف فاقراءة أفضل بالنظر إلى التسبيح وسنة بالنظر إلى السكوت في لو جمع ترك الأفضل ولو سكت أساء ترك السنة وما يقوم مقامها أو ما عند غيره صاحب المحيط فلا يكره السكوت لثبوت التخيير بين الثلاثة فصارت القراءة أفضل بالنظر إلى التسبيح وإلى السكوت فقد اتفق الكل على أفضلية القراءة وانما اختلفوا في سنة بانها على كراهة السكوت وعدمها وقد علمت أن الصحيح المعتقد التخيير بين الثلاثة وبه تعلم ما في عبارة الشارح حيث قال أولان الفاتحة سنة على الظاهر فإنه مبني على ما في المحيط ثم مشى على خلافه حيث اعتقد التخيير بين الثلاثة فزاد على المصنف السكوت وقال أنه لا يكون مسببا فاعتنم هذا التعبير الفريد وما نقلته عن البدائع والذخيرة والخاتمة رأيت فيه ما في غير ما ذكرنا من صحتها فاعلمته على البحر فلا تردد على ما نقل عنها بخلاف ذلك فافهم ثم اعلم أن اتفاقهم على أفضلية الفاتحة لا ينافي التخيير إذ لا مانع من التخيير بين الفضل والأفضل كالمطلق مع التخيير (تنبيه) ظاهر كلام المتون وغيرها أن الفاتحة مقرؤة على وجه القرآن وفي الله - تأتي قال علماءنا ثم اتفقت أبنية النناء لا القراءة اه ونقل في المجتبى عن خمس الأئمة أنه الصحيح لكن في النهاية قال وعن أبي يوسف يسجد ولا تسكت وإذا قرأ الفاتحة فعلى وجه النثناء لا القراءة وبه أخذ بعض المتأخرين اه وفي الحلية لكن قد علمنا أن الصواب أن الفاتحة لا تخرج عن القرآنية بالنسبة (قوله وهو الصارف الخ) حاصله أن حديث الصحيحين عن أبي قتادة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب بفيد المواظبة على ذلك وهي بلا ترك دليل الوجوب والجواب أن التخيير المروي صارفها عن الوجوب لأن حكم المرفوع كما قدمناه وبمذايرد على العيني وابن القيم (قوله الافتراض) انما خصه بالذكر للاشارة إلى نفي القول بالتورك كما هو مذهب الشافعي والافاضة حكم القعود لا تختص بذلك كما مر فانهم (قوله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في شرح المنية والختار في صفتها ما في الكفاية والفتية والمجتبى قال مثل محمد عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك جيد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك جيد مجيد وهي الموافقة لما في الصحيحين وغيرهما (قوله وصح زيادة في العالمين) أي مرة واحدة بعد قوله كما باركت الخ وأما بعد قوله كما صليت فلم تنبت قال في الحلية وفي انصاح ابن هبيرة حكاية الصلاة المذكورة عن محمد بن زيادة في العالمين بعد قوله كما باركت وهو في رواية مالك ومسلم وإبي داود وغيرهم وفي نسخة من الانصاح زيادة في العالمين بعد كما صليت أيضا وهي مذكورة في بعض أحاديث هذا الباب لكن لا يحضر في الآن من رواها من الصحابة ولا من خرجها من الحفاظ ولا ثبوتها في نفس الامر اه وأشار الشارح إلى هذا حيث عبر بالزيادة لاثبات تكرار فانهم (قوله وتكرار انك جيد مجيد) استدراك على ما نقله الزيلعي وغيره عن محمد في كيفية

وهو الصارف للمواظبة  
عن الوجوب (ويقال في  
الفتاوى والتأني) الافتراض  
(كلاول وشهد) أيضا  
(وصلى على النبي صلى الله  
عليه وسلم) وصح زيادة في  
العالمين وتكرار انك  
جيد مجيد

الصلاة المذكورة من الافتصار على التمجيد مرة في آخرها فقط مع أنه في الذخيرة نقاه عن محمد مكررة وقد علم انهم في الصحيحين كذلك (قوله وعدم كراهة الترحم) عطف على فاعل صحيح ومفاده أنه لم يصح نداء بعد عدم ثبوته في صلاة القنود ولذا قال في شرح المنية والاتباع بما في الأحاديث الصحيحة أولى وقال في القريض والاولى ترك الاحتياط وفي شرح المنهاج الرمي قال النووي في الاذكار زيادة وارحم محمد وآل محمد كما رحمت على إبراهيم بدعة واعترض بورودها في عدة أحاديث صحيح الحماكم بعضهم أو ترجم على محمد ورده بعض محققين اه ل الحديث بان ما وقع له كما وهم وبأنه وإن كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها أو يؤيده قول أبي زرعة وهو من أئمة الثم أن ساق تلك الأحاديث وبين ضعفها واهل المصنف أرجح لضعف الأحاديث في ذلك أي لشدة ضعفها أو بما تقرره - لم أن سبب الانكار كون الدعاء بالرحمة لم يثبت هناك من طريق معتد به والباب باب التسامح لا ما قاله ابن عبد البر وغيره من أنه لا يدعى له صلى الله عليه وسلم بلاد الرحمة فان أراد الثاني امتناع ذلك مطلقا فالأحاديث الصحيحة صريحة في رده فقد صح في سائر روايات الشهد السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته وصح أنه صلى الله عليه وسلم لم أقم من قال ارحمني وارحم محمد وأول من شكر عليه سوى قوله ولا ترجم معناه - ما دونه وأما لا يمنع طائفة كالمصلاة والوسيلة والمقام المحمود لما فيه من عود الفائدة له صلى الله عليه وسلم بزيادة ترقبه التي لانهاية لها والادعي بزيادة ثوابه على ذلك اه والحاصل أن الترحم بعد الشهد لم يثبت وإن كان قد ثبت في غيره فكان جائزا في نفسه (قوله ولو ابتداء) أي من غير تنبيهه الصلاة أو سلام وذكر في البحر والحلية أن المكرامة في الابتداء امتنع عليه أو تعقبه في التهربان عبارة الزيلعي في آخر الكتاب فتقتضي أن الخلاف في الكل فإنه قال اختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحم محمد وأهل بيته بعضهم لا يجوز لأنه ليس فيه ما يدل على التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لأنه عليه الصلاة والسلام كان من أشوق العباد إلى مزيد رحمة الله تعالى واختاره السرخسي لو روده في الأثر ولا عتب على من أتبع وقال أبو جعفر وأنا أقول وارحم محمد والتواتر في بلاد المسلمين واستدل بعضهم على ذلك بتفسيرهم الصلاة بالرحمة واللفظان إذا متوايان في الدلالة صح قيام أحدهما مقام الآخر ولذا أقر عليه الصلاة والسلام الأعرابي على قوله اللهم ارحمني ومحمدا اه فانهم (قوله ذكره الرمي الشافعي) أي في شرحه - على منهاج النووي ونصه والأفضل الاتيان بالفظ الصلاة كما قاله ابن ظهيرة وصرح به جمع وبه أفق الشارح لان فيه الاتيان بما أمرنا به وزيادة الاخبار بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وإن تردد في أفضليته إلا - منى وأما حديث لا يدوني في الصلاة فباطل لأصله كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسي انما مبط - له غلط اه واعترض بان هذا مخالف لما ذهبنا لما مر من قول الامام من أنه لو زاد في التمجيد أو نقص فيه كان مكروها قلت فيه نظر فار الصلاة فائدة على التمجيد لا يثبت منه نعم ينبغي على هذا عدم ذكره في وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وأنه يأتي بها مع إبراهيم عليه السلام (قوله أيضا) أي مع كونه كذبا (قوله والصواب بالواو) لانه وارى العبر من سادسود قال الشاعر  
ومسود في عامر عن ورائه • أي الله ان الله يأمرك بالاب

وهو عدم كراهة الترحم ولو  
ابتداء وندب السيادة لان  
زيادة الاخبار بالواقع عين  
سلوك الادب فهو أفضل من  
ترك ذكره الرمي الشافعي  
وغيره وما نقل لانه - وولي  
في الصلاة فكذب وقولهم  
لا يدوني باليا لحن أيضا  
والصواب بالواو  
مطلب  
في جواز الترحم على النبي  
ابتداء



(قوله وخص ابراهيم الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص التشبيه بابراهيم دون غيره من  
 الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام فاجاب بثلاثة اجوبة الاول انه سلم علينا بال  
 التعرّاج حيث قال ابلغ امتك من السلام والثاني انه سمانا الماير كما اخبر عنه تعالى بقوله  
 هو ماكم الماير من قبل اي بقوله ربنا واجهنا ماير لنا ومن ذرينا امة مسلمة لان  
 والعرب من ذرية وقدرية ابيه عليه السلام فلهذا ماظهره في حجاز اذ على هذين  
 القهين منه والثالث ان المطلوب صلاة بقوله تعالى فيم ابيننا صلى الله عليه وسلم خديلا  
 كما اتخذ ابراهيم عليه السلام خديلا لا وقد احبب الله تعالى دعاء عباده فاختار الله تعالى  
 خديلا ايضا في حديث الصحيحين واكن صاحبكم خديلا الرحمن واجيب باجوبة اخر منها  
 ان ذلك لا يوتنه والتشبيه في الفضائل بالاتباع غوب فيه ولرؤفة شانه في الرسل وكونه افضل  
 بقية الانبياء على الراجح ولو اختلفنا الياء في معام الملة المشار اليه بقوله تعالى ايةكم ابراهيم  
 ولما ذكره الجليل المشار اليه بقوله تعالى واجهنا ماير لنا من ذرينا امة مسلمة في الاخيرين وللاصر  
 بالافتداه في قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا (قوله وعلى الاخير الخ) اي الوجه  
 الثالث وهذا ايضا جواب عن السؤال المشهور الذي يورده العلماء قديما وحديثا وهو ان  
 القاعدة ان التشبيه في الغالب يكون اعلى من المشبه في وجه التشبيه مع ان القدر الماحول  
 من الصلاة والبركة انبينا صلى الله عليه وسلم ولا اعلى من الماحول لابراهيم عليه السلام  
 وآله يدلان على رواية النسائي من صلى على واحدته صلى الله عليه عشر صلوات وحط عنه عشر  
 سيئات ورفعت له عشر درجات ولم يرد في حق ابراهيم او غيره مثل ذلك والجواب ان المراد صلاة  
 خاصة يكون فيها انبينا صلى الله عليه وسلم خديلا كما اتخذ ابراهيم خديلا والتشبيه راجع اقوالنا  
 وعلى آل محمد وان هذا من غير الغالب فان التشبيه قد يكون - او بالمشبه به او ادنى منه  
 لكنه يكون اوضح اكونه - بامامه اول كونه مشهورا في وجه التشبيه فالاول فهو مثل  
 نوره كشكاة واين يقع نور المشكاة من نوره تعالى والثاني كما عرفت ان تعظيم ابراهيم وآله الصلاة  
 عليهم واضح بين اهل المال خف - من التشبيه لذلك ويؤيده خبرهم - هذا الطاب بقوله في العالمين  
 ونعامه في الجنة واجيب باجوبة اخرى من احسن ان التشبيه في اصل الصلاة لا في القدر  
 كما في قوله تعالى انا وحيينا اليك كما اوحينا الى نوح وكتب عليكم الصيام كما كتب على الذين  
 من قبلكم واحسن كما احسن الله اليك وفائدة التشبيه تاكيد الطاب اي كما صليت على ابراهيم  
 فصل على محمد الذي هو افضل منه وقيل الكاف لانهما (قوله عملا) مفعول لاجله لا تعبير اي  
 قلنا بترسيم الاجل العمل بالامر القاهي الثبوت والدلالة فهي فرض علماء - لا لعملا فقط  
 كالوتر واما ما قاله ابن جرير الطبري من ان الامر للاستحباب وادعى الفاضل عياض الاجماع  
 عليه فهو خلاف الاجماع كما ذكره القاهي في شرح دلائل الخيرات (قوله ثاني البصرة) وقيل  
 ليلة الاسراء (قوله مرة واحدة اتفاقا) والخلاف فيما اذا انما هو في الوجوب كما ياتي افاده  
 ح (قوله نلو باخ في صلته الخ) اي بلغ بالسن والابطال على ان عبارة التمره كذا الوصل في  
 اول بلوغه صلاة اجزائه الصلاة في شهادته عن الفرض ووقعت فرضا ولم ارض به على هذا  
 وقد مر نظيره في الابتداء بفضل النبيين اه اي حيث ينوب القبل المستنون عن غسل الجنابة

مطلب  
 في الكلام على التشبيه  
 في كماليت على ابراهيم

وخص ابراهيم - سلامه  
 علينا اولاهم ما لنا لما بين  
 اولان الماير صلاة بقضه  
 به الخديلا وعلى الاخير  
 قال تشبيه ظاهر او راجع  
 لآل محمد او المشبه به قد  
 يكون ادنى مثل نوره  
 كشكاة (وهي فرض) عملا  
 بالامر في شأن ثاني الهجرة  
 (مرة واحدة) اتفاقا في  
 العمر نلو باخ في صلته  
 ثابت عن الفرض ثم رجعا  
 وفي الجنبي

أو الوضوء أقول ورأيت النصريح بذلك في المتبع نرح الجمع مع حيث قال وقال أصحابنا  
 هي فرض العمر ما في الصلاة أو في خارجها اه ومنه في شرح درر البحار والخبر قال ح  
 بق ما ذاصل في القصة لا روى أو في أثناء افعال الصلاة ولم يصل في القصة فاذي يظهر انه  
 يكون مؤديا لفرض وان اتم كالمصلاة في الارض المفصولة اه لكن ذكره الرحن عن  
 العلامة النصوري ان المكلف لا يخرج عن الفرض الا يشبه فلا بد ان يصل بنية أدائه اعنه  
 لان امر بوضوء كما قالوا من شروط النية في الفرض تعيين النية حتى لو صلى ركعتين بعد الفجر  
 لا يسقط به الفرض ما لم ينو اه أقول وفيه نظر لما علمت أن فرض العمر اى يفترض فعلها  
 في العمر مرة واحدة كحجة الاسلام وما كان كذلك فالشرط القصد الى فعله فيصح وان لم ينو الفرضية  
 لتعيينه بنية كالحج الفرض يصح وان لم يصح من الفرضية وقد صرحوا أيضا بان الاسلام  
 يصح بالنية اي لانه فرضه العمر فاقياس على صلاة النحر قياسا مع الفارق فتدبر (قوله  
 لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يصل على نفسه) لانه غير مراد بكتاب صلوا ولا داخل  
 تحت قوله يرد كما هو المتبادر من تركيب صلوا عليه وقال في التمر لا يجب عليه شيئا على ان ياتيها  
 الذين آمنوا الا يتناول الرسول صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ياتيها الناس باعبادي كما عرف في  
 الاصول اه والحكمة فيه والله تعالى اعلم انما دعاه وكل شخص يحول على الدعاء لله -  
 وطاب انظير لها فلم يكن فيه كرامة ولا يجب من خطاب التكليف لا يكون الا فيصافيه كرامة  
 وشقة على النفس ومما فرقة اطبعها المتحقق بالابتداء كما قرر في الاصول واما قوله تعالى  
 ادعوني استجب لكم ونحوه فليس المراد به الايجاب ولذا ورد في الحديث القدسي من شغل  
 ذكرى عن مسئلتى اعطيتني فوق ما اعطى السائلين ح ملخصا (قوله في وجوبه ٣١) اي وجوب  
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يلد كرامة السلام لان المراد بقوله تعالى وسواى افضائه كما في  
 التماية من مبطوط شيخ الاسلام فالحمد بالسلام الانقياد وعزاه الله تعالى الى لا كثيرين  
 (قوله والذاكر) اي ذا كرامته الشريفة صلى الله عليه وسلم بقدر الاقضية من الصلاة عليه كما  
 صرح به في شرح الجمع وفيه كلام سباني (قوله عند الطحاوى) قيد به لان المختار في المذهب  
 الاستحباب وتبع الطحاوى جماعة من الحنفية والظاهر وجماعة من الشافعية وحكى عن  
 اللخمي من المالكية وابن بطينة من الحنابلة وقال ابن العربي من المالكية انه الاحوط كذا  
 في شرح القاهي على الدلائل ويأتى انه المعقد (قوله تكراره أى الوجوب) فبذلك القرمان  
 في شرح مقدمة أبي الليث وجوب التكرار عند الطحاوى بكونه على سبيل الكفاية لا التمامين  
 وقال فاذا صلى عليه بعضهم يقطع عن الباقي لمعول المقود وهو تعظيمه واطاها وشرفه  
 عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم اه ونعامه في ح (قوله في الاصح) صه زاهد في الجنبي  
 لكن صح في الكافي وجوب الصلاة مرة في كل مجلس كسجود التلاوة حيث قال في باب  
 التلاوة وهو كجمع اسمه عليه الصلاة والسلام مرارا لم تلتزمه الصلاة الامرة في الاصح لان  
 تكرار اسمه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ منه التي به اقوام التمر بنية فلو وجبت الصلاة بكل مرة  
 لافضى الى الطرح غير انه يندب تكرار الصلاة بخلاف اليهود والنصارى كالمصلاة وقيل  
 يجب التثنية في كل مرة الى الثلاث اه وحاصله ان الوجوب يتداخل في المجلس فيمكن في مرة

مطلب  
 لا يجب عليه ان يصل على  
 نفسه صلى الله عليه وسلم  
 لا يجب على النبي صلى الله  
 عليه وسلم ان يصل على  
 نفسه (واختلاف) الطحاوى  
 والكرخي (في وجوبها)  
 على السامع والذاكر (كلا)  
 ذكر صلى الله عليه وسلم  
 (والفتاوى) عند الطحاوى  
 (تكراره) أى الوجوب  
 (كلام ذكر) ولو اتحد المجلس  
 في الاصح

مطلب  
 في وجوب الصلاة عليه كذا  
 ذكر عليه الصلاة والسلام



للرجح كافي السجود الا انه يشد تكرار الصلاة في المجلس الواحد بخلاف السجود وما ذكره  
 في الكافي نقله صاحب المجموع في شرحه عن شرح غفر الاسلام على الجامع الكبير جازما به  
 لكن بدون لفظ التصحيح وانت خبير بان تصحيح الزاهد في لا يعارض تصحيح النبي صاحب  
 الكافي على ان الزاهد في خالف نفسه حيث قال في كراهية القنينة وفيه لبيك في المجلس مرة  
 كمجودة التلاوة وبه يفتي اه وورد الشارح في الخزانة ان الذي يظهر ان ما في الكافي مبنى  
 على قول الكرخي اه وهذا غير ظاهر لانا يلزم منه ان يكون الكرخي قائل بوجوب التكرار  
 كلما ذكر في المجلس المتدفع مرة واحدة وانه لا يفي بالخلاف بينه وبين الطحاوي  
 الا فيما اذا اتحد المجلس والمنقول خلافه وورد ابن ملك في شرح المجموع ان التدافع لا يوجد  
 في حق الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حقه اه وقد يمنع بان الوجوب حق الله  
 تعالى لان المصلي يتولى امتثال الامر على ان المختار عند جماعة منهم ابو العباس المبرد وابو  
 بكر بن العربي ان نفع الصلاة غير عائد له صلى الله عليه وسلم بل للمصلي فقط وكذا قال السنوسي  
 في شرح وسطاه ان المقصود بها التقرب الى الله تعالى لا كمال الادعية التي يقع فيها انفع  
 المدة اه وذهب القنيري والقرطبي الى ان النفع له ما وعلى كل من القولين فهي عبادة  
 يتقرب بها الى الله تعالى والعبادة لا تكون حق عبدا ولو لم يكن انما حق عبدا فيسقط الوجوب  
 للرجح كما مر لان المخرج اذ بالانصر ولا يخرج في ابقاء التكرار وقد جزم به هذا القول ايضا  
 الحق ابن الهمام في زاد الفقيه فقال مقتضى الدليل اذ تراها في الامور مرة واحدة كمالا  
 ذكره الا ان قصد المجلس فيستحب التكرار بالتكرار فلهذا انفق الاقوال واختلفت  
 اه فقد اضعف لك ان المختار ما في الكافي وسعت قول القنينة ان يفتي بغير بيان الفتوى  
 اكد الفاظ التصحيح (فرع) - السلام يجزى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هدية عن  
 الغرائب (قوله لان الامراخ) مرتبط بقوله والمختار تكراره الخ وهو جواب عن سؤال  
 تقريره ان قوله تعالى صلوا عليه امر والاصل ان الامر عندنا لا يقتضي التكرار ولا يحمته  
 والجواب ان التكرار لم يجب بالآية والا كان فرضا وخالف الاصل المذكور وانما وجب  
 باحاديت الوعيد لا بآية الدالة على بنية الذكر لا لوجوب التكرار بنية تكرار بنية  
 (قوله لانها حق عبدا) قلت انما ما فيه (قوله كالتسبيح) ظاهره انه يقتضي كالصلاة  
 وسرور فلا وقد صنع الكافي انه كالصلاة فيجب في المجلس مرة واحدة الى ثلاث ومثله في الفتح  
 والبحر في شرح تلخيص الجامع الاصح انه ان زاد على الثلاث لا يشترطه وانما يجب التسبيح  
 اذا حمد الماطس وسما في تمام الكلام عليه في باب الخطر والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله  
 بخلاف ذكره تعالى) اي فانه لا يقتضي اذا فات لانه حق الرب تعالى كما يفهم من دليل الشارح  
 في مقابله وفيه انه لا يلزم من كونه حقه تعالى انه لا يقتضي بدليل المروم ونحوه ح قال الزاهد  
 وفي الظن اذ التكرار اسم الله تعالى في مجلس واحد وفي مجلسين يجب لكل مجلس ثناء على  
 حدة ولو تركه لا يبق ديناه عليه وكذا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن لو تركه اتى  
 ديناه عليه لانه لا يخلو من تحمد نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يكون وقت للثناء كقضاء  
 الفاحشة في الاخر بين بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه شرح المنيمة وحامله

مطلب  
 هل نفع الصلاة عائد له صلى  
 الله عليه وسلم على

لان الامر يقتضي  
 التكرار بل لا يقتضي  
 وجوبها بسبب تكرار  
 وهو الذي يستكره  
 بتكراره وتكرارها  
 فتقتضي لانها حق عبدا  
 كالتسبيح لا في ذكره  
 تعالى (والذهب استصحابه  
 اي التكرار)

انه لما كان ثناء الله تعالى واجب لكل وقت لا يمكن ان يقع ما يفعله ثانيا فضاء عازلة اولان  
 الشيء في محله لا يمكن ان يضاعف عليه واه ترضه في البحر بان جميع الاوقات وان كان وقتنا  
 للاداء يمكن ان يسقط ما بالبالا اه لانه رخص له في التكرار اه اي واذ لم يكن مطالبا بالاداء يجزى  
 ما ياتي به قضاء لاجل تفرغ ذمته ~~لكن~~ قد يقال اذا كان التكرار رخصة يكون عليه عزية  
 واذا اتى بالمعزية يكون آتيا بالواجب عليه ويكون أداء لانه الواجب عليه كالمسافر  
 يرخص له الاطعام فاذا اصام يكون آتيا بالعزيمة وان لم ينو الفرض ومثله قراءة الفاتحة في  
 الاخر بين من الفرض الرباعي يرخص له في تركه او اذا قرأها لا تنفع قضاءه في الاولين  
 (قوله وعابه الفتوى) عزاه في التمر لبالية الى شرح المجموع وفي الخزانة ورجحه السرخسي  
 بانه المختار لا فتوى وجعه لانه ابن الساعاتي قول عامة العلماء اه (قوله والمختار من المذهب قول  
 الطحاوي) قال في الخزانة ورجحه في التبعة وغيره اه وفي الطحاوي قول الاكثر في شرح  
 المنيمة انه الاصح المختار وقال العيني في شرح المجموع وهو مذهبي وقال الباقراني وهو المذهب  
 المذهب ورجحه في البحر الخ (قوله ورجحه في البحر) اي تبه ابن امير حاج عن التبعة والمخطوط  
 الرضوي ح (قوله كرهه واهما وشقاه) اخرج كثير من سند رجاله ثقات ومن ثم قال الحاكم في  
 المستدرک صحيح الاسناد عن كعب بن بكرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم احضر والمذهب فخرنا فلما ارتقى درجة قال آمين ثم ارتقى لثانية وقال آمين ثم ارتقى لثالثة  
 وقال آمين فلما نزل فلما يارسل الله قد سمعنا منك شيئا ما كان معه فقال ان جبريل عرض  
 علي فقال بعد من أدرك رمضان فلم يغفره فقلت آمين فلما رقيت أي بكسر القاف الثانية قال  
 بعد من ذكرت عنده فلم يغفره فقلت آمين فلما رقيت الثالثة قال بعد من أدرك أبويه  
 الكبير عنده فلم يغفره فقلت آمين وفي رواية فلم يغفره فقلت آمين فقلت آمين فقلت آمين فقلت آمين  
 الخا كم رغم انهم رجلي وفي أخرى سمعنا من حسن شق عبد ذكرت عنده فلم يغفره فقلت آمين  
 الدر المنصور لابن حجر (قوله وبخل وجفاء) اي في قوله عليه الصلاة والسلام البخل من ذكرت  
 عنده فلم يغفره في رواه الترمذي وقال حسن صحيح شرح المنيمة وقوله عليه الصلاة والسلام  
 من الجفاء ان اذ كر عند الرجل فلا يصلي على رءاه السوطي في الجامع الصغير (قوله وحراما  
 الخ) الظاهر ان المراد به كراهة التعظيم التي كراهية الفتاوى الهندية اذ ادفع التاجر الثوب  
 فبج الله تعالى او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يريده اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك  
 مكروه وكذا الحارس لانه ياخذ لذلك ثمنه وكذا الفقهاء اذا حال ذلك عند دفع ثوبه على قصد  
 تروجه وتخصيته بانه وعن هذا يمنع اذا قدم واحد من العظماء الى مجلس دسج او صلى على  
 النبي صلى الله عليه وسلم اعلاما به ودومه حتى يفرج له الناس او يقوموا له يانم اه (قوله  
 وسنة في الصلاة) اي في تعودا خيرة طائفا وكذا في تعود اول في الثواب غير لرواتب تأمل وفي  
 صلاة الجنائزة (قوله ومصلحة في كل اوقات الامكان) اي حيث لا مانع ونص العلماء على  
 استحبابها في مواضع يوم الجمعة وليلتها وزيديوم السبت والاحد والخميس لما ورد في كل من  
 اثلاثه وعند الصباح والمساء وعند دخول المسجد والخروج منه وعند زيارة قبره الشريف  
 صلى الله عليه وسلم وعند الصفا والمروة وفي خطبة الجمعة وغيره وعقب اجابة المؤذن وعند

وعليه الفتوى والمذهب  
 من المذهب قول الطحاوي  
 كذا ذكره الباقراني تبهاما  
 حصصه الحادي وغيره ورجحه  
 في البحر باحدث الوعيد  
 كرهه واهما وشقاه وبخل  
 وجفاء ثم قال قد يكون  
 فرضا في العمر وواجبا  
 كلما ذكر على الصحيح وحراما  
 عند دفع التاجر ثوبه  
 ونحوه وسنة في الصلاة  
 ومصلحة في كل اوقات  
 الامكان

مطلب  
 نص العلماء على استحباب  
 الصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم في مواضع



الاقامة وأول الدعاء وأوسطه وآخره وعقب دعاء القنوت وعند الفرائض من التلبية وعند  
 الابتساع والافتراق وعند الوضوء وعند طهارة الأذن وعند نسيان الشيء وعند الوضوء ونشر  
 المعلوم وعند قراءة الحديث ابتداء أو انتهاء وعند كتابة السؤال والفتيا ولكل مصنف ودارس  
 ومدرس وخطيب وخطيب ومفتوح ومنزج وفي الرسائل وبين يدي سائر الأمور المهمة  
 وعند ذكر أو صياح الله صلى الله عليه وسلم أو كتابته عند من لا يقول بوجوبها ككذافي  
 شرح القاموس على دلائل الخبرات مطبوعا وغايتها منصوص عليه في كتابنا (قوله ومكرهه في  
 صلاة غير تشهد الأخير) أي وغير قنوت وتر فأنهم مشروعة في آخره كما في البحر فالأولى استثناءه  
 أيضا وكذا في غير صلاة الجنائز فتن فيها (تنبيه) تكملة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم  
 وسلم في سبعة مواضع البساج وحاجة الإنسان وشهرة المبيع والمثمة والتعجب والذبح  
 والعطاس على خلاف في الثلاثة الأخيرة شرح الدلائل ونص على الثلاثة عندنا في الشريعة  
 فقال ولا يذكر عند العطاس ولا عند ذبح الغنمية ولا عند التعجب (قوله فكذا استثنى في النهر  
 الخ) أقول يستثنى أيضا ما لو ذكره أو صاعده في القراءة أو وقت الخطبة لوجوب الانصات  
 والاعتقاد فيه ما وفي كراهية الفتاوى الهندية ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ  
 لا يجب أن يصلي وإن فعل ذلك بعد فراقه من القرآن فهو حسن كذا في الينابيع ولو قرأ  
 القرآن قرأ على اسم نبي فقرأ القرآن على نبيه ونظمه أفضل من الصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم في ذلك الوقت فإن فرغ ففعل فهو أفضل والأفلاحي عليه كذا في المختار (قوله  
 ما في تشهد أول) أي في غير النوافل فإنه وإن ذكر فيه اسمه صلى الله عليه وسلم فالصلاة فيه  
 تكملة بغير ما اضلاع الوجوب (قوله لا يتسلسل) على لائني أي لأن الصلاة عليه لا تخلو  
 من ذكره فلو قلنا بوجوب التسلسل بعد صلاة أخرى وهو لم يرو فيه مرج وأما الصلاة الأولى فهي  
 ما ذكره في قوله وهذا الاستثنى أي وليكرهه ما في تشهد غير الأخير استثنى الخ وبه علم أن قوله  
 وضمن بالجر عطفا على نشهد مع قطع النظر عن عطية بدليل الله الثانية فأنم الثاني فقط  
 والالفاظ والتسلسل بالعطف على العطية الأولى وبدليل أن الله لا الأولى لا تصلح للحكم  
 الثاني (قوله بل خصه في درر البحار الخ) أي خص قول الطحاوي بالوجوب بما عدا الذي ذكر  
 دفعه لما أورده بعضهم على الطحاوي من استلزام التسلسل لأن الصلاة عليه لا تخلو عن  
 ذكره وحاصل الجواب تخصيص الوجوب على السامع فقط لأن أحاديث الوعيد المارة تفيد  
 ذلك فإن لفظ الجليل من ذكرت عنده لا يشمل الذي ذكر لأن من الموصولة بمعنى الشخص الذي  
 وقع الذكر في حضرته فيستدعي أن يكون الذي ذكره غيره والاقبل من ذكرني وأجاب حبان  
 الذي ذكر داخل بدلالة المداوة وقد يدفع بان المقصود من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تعظيمه  
 والذكر لا يذ كر إلا في مقام التعظيم فلا تلزم الصلاة بل تلزم الجمع التام بالتعظيم من  
 كل وجه تامل يمكن (قوله لا يتسلسل) كذا في أول ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم  
 وبه صرح في غرر الاختلاف شرح درر البحار فهو قول آخر مخالف لما مشى عليه الشارح أولا  
 من الوجوب على الذي ذكره السامع وبه صرح ابن الساعاتي في شرحه على جمعه ولما مشى  
 عليه ابن حبان في شرح الجمع وتبعه المصنف في شرحه على زاد الفقيه من تخصيصه الوجوب

مطلب  
 في المواضع التي ذكره فيها  
 الصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم

ومكرهه في صلاة غير  
 تشهد الأخير فلذا استثنى في  
 النهر من قول الطحاوي  
 بما في تشهد أول وضمن صلاة  
 عليه ثلاثا يتسلسل بل خصه  
 في درر البحار بغير الذي ذكر  
 حديث من ذكرت عنده  
 فليحفظ

على الذي كره بالذا كرا بتداعي في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ويظهر لي أن هذا  
 أقرب ولا حاجة في دفع التسلسل إلى تعميم الذي كرهه هذا كاله مبق على تكرار الوجوب في  
 المجلس الواحد وقد منائر جميع الداخل والاكتفاء بمرة واحدة فإيراد التسلسل من أمه  
 مدفوع (قوله وإفراج الأعضاء) قال في الهندية رفع الصوت عند صياح القرآن والوعظ مكره  
 وما يفعله الذين يدعون الوجد والمهبة لأصل له ويمنع الصوفية من رفع الصوت ويخزيق الثياب  
 كذا في السراجية (قوله وحرر أنما قد ترد) أي لا تقبل والقبول ترتب الغرض المطلوب  
 من الشيء على الشيء أكثر من الثواب على الطاعة ولا يلزم من استيفاء الطاعة شرطها وأركانها  
 القبول كما صرح به في الولوالجية قال لأن القبول له شرط صعب قال الله تعالى إنما يقبل الله  
 من المتقين أي فيتموقف على صدق العزيمة وبعد ذلك ينزل المولى تعالى بالثواب على من  
 يشاء بعض فضله لا بإيجاب عليه تعالى لأن العبد إنما يعمل لله والله غني عن العالمين ثم  
 حيث وعد سبحانه وتعالى بالثواب على الطاعة وهو المأمور حق التوكيد ثمتنا كما بعض فضله  
 تعالى لا بد من وجوده لوعده الصادق قال تعالى أني لأضيق عمل عامل منكم وعلى هذا فعدم  
 القبول لبعض الأعمال إنما هو لعدم استيفائها بشرط القبول كعدم الخشوع في نحو الصلاة  
 أو عدم حفظ الجوارح في الصوم أو عدم طيب المسال في الزكوة والحج أو عدم الاخلاص مطلقا  
 وهو ذلك من العوارض وعلى هذا فافهم أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قد ترد لعدم  
 إثابة العبد عليها لعارض كاستعمالها على محرم كالحرام أو لاتباعها من قلب غافل أو لرباها وسوءة  
 كما أن كلمة التوحيد التي هي أفضل منها الواقية بها انفاقا أو ربا لا تقبل وأما إذا خلت من هذه  
 العوارض ونحوها فالظاهر القبول حقا المجاز لا وعد الصادق كغيره من الطاعات وكل ذلك  
 بفضل الله تعالى لكن وقع في كلام كثير من ما يقتضي القبول مطاقتي شرح الجمع لمصنفه  
 أن تقديم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على الدعاء أقرب إلى الإجابة لما بهما هما من الدعاء  
 فإن الكريم لا يستجيب بعض الدعاء ويرد بعضه (قوله وفيه في شرحه لابن مالك وغيره) وقال  
 القاموس في شرح الدلائل قال الشيخ أبو اسحق الشاطبي في شرح الإقنية الصلاة على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بحجابه على القطع فإذا اقترن به السؤال شقت بفضل الله تعالى فيه فقبل  
 وهذا ما في مذكور من بعض السلف الصالح واستشكل كلامه هذا الشيخ السقوسي  
 وغيره ولم يجدوا مستندا أو قالوا وان لم يكن له قطع فلا مبرية في غلبة الظن وقوة الرجاء (قوله  
 وذكر في الفصل الأول من دلائل الخبرات قال أبو سليمان الداراني من أراد أن يسأل الله  
 حاجته فليكثر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل الله حاجته واجتم بالصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم فإن الله يقبل الصلاتين وهو كرم من أن يدع ما بينهما (قوله  
 القاموس في شرحه ومن غمام كلام أبي سليمان عنه) وبعضهم وكل الأعمال فيها المقبول والمردود  
 إلا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فأنما مقبولة غير مردودة وروى الباجي عن ابن عباس  
 إذا دعوت الله عز وجل فاجعل في دعائك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإن الصلاة  
 عليه مقبولة والله سبحانه كرم من أن يقبل بعضها ويرد بعضها ثم ذكر نحوه عن الشيخ أبي طالب  
 المكي وجهه السلام القراني وقال العراقي لم أجده مرفوعا وإنما هو موقوف على أبي الدرداء

مطلب  
 في أن الصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم هل ترد  
 أم لا

وافراج الأعضاء برفع  
 الصوت جهل وانما هي دعاء  
 له والدعاء يكون بين الجهر  
 والخفية كذا اعتد الباجي  
 في كثر العباد وحرر أنما قد  
 ترد كلمة التوحيد مع  
 أنها أعظم منها وأفضل  
 لحديث الأصماني وغيره  
 عن أنس قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من صلى  
 على مرة واحدة وثبتت  
 منه بحسب الله عنه ذنوب  
 ثمانين سنة

قوله فليكثر بالصلاة قال  
 القاموس الباء زائدة في المفعول  
 لا توكيد ويحتمل أن تكون  
 متعلقة بمحذوف أي فليكثر  
 بالصلوة أو يكون  
 فليكثر متعلقا بفليج  
 ونحو ذلك (قوله



ومن أراد الزيادة على ذلك فليرجع الى شرح الدلائل والذي يظهر من ذلك أن المراد بقبولها  
قطعا أنهم لا ترد أصلا مع أن كلمة الشهادة قد ترد فلذا استكاه السنوسي وغيره والذي ينبغي حل  
كلام الساف عليه أنه لما كانت الصلاة دعاء والدعاء منه المقبول ومنه المردود وأن الله تعالى قد  
يجيب السائل بغير مادعاء وقد يصحبه بغيره مقتضى حكمته خرجت الصلاة من عموم الدعاء لأن  
الله تعالى قال إن الله وملائكته يصلون على النبي بالفاظ المضارع المقيد بالاستقرار التجددي  
مع الافتتاح بالجملة الاحتمالية المقيدة بالتوكيد وابتداء ما بان لزياة التوكيد وهذا دليل  
على أنه سبحانه لا يراد بالصلوة على رسوله صلى الله عليه وسلم ثم امتن سبحانه على عباده المؤمنين  
حيث أمرهم بالصلاة أيضا ليحصل لهم بذلك زيادة فضل ونسرف والا فأنبي صلى الله عليه وسلم  
مستثنى بصلواته سبحانه وتعالى عليه فيكون دعاء المؤمن بطاب الصلاة من ربه تعالى مقبولا  
قطعا أي بحسب الأخبار سبحانه وتعالى بأنه صلى الله عليه وسلم بخصه بخصه آلاف أثر أنواع الدعاء وغيره من  
العبادات وأيسر في هذا ما يقتضي أن المؤمن يشاء عليه أو لا يشاء بل معناه أن هذا الطلب  
والدعاء مقبول في غير مردود أو ما انتوَاب فهو مشروط بعدم العوارض كما قدمناه فلم أنه  
لا اشكال في كلام الساف وأن له سند اقويا وهو أخباره تعالى الذي لا ريب فيه فاعتنم هذا  
انصرير العظيم الذي هو من قبض الفتاح العظيم ثم رأيت الرحي ذكركم قوله (قوله نقيد  
المأمول) أي قيد الثواب الذي يؤمله العبد ويرجووه وهو هنا محو الذنوب بالمقبول أي المتوقف  
على صدق العزيمة وعدم الموانع وقد عات أن هذا لا ينافي كون هذا الدعاء مجابا قطعا (قوله  
وسم بغيرها) أقول نقله في النور عن الامام القرافي المسالكى معناه يشتمله على ما ينافي التعظيم  
ثم رأيت العلامة الاقاني المسالكى نقل في شرحه الكبير على منظومته المسماة جوهر  
التوحيد كلام القرافي وقيد الاجمعية بالجمهورية المندلول أخذ من تعمله بجواز اشتغالها على  
ما ينافي جلال الربوبية ثم قال واحد ثم زنا بذلك ما اذا علم مدلوله ان يجوز استعماله مطابقة  
الصلاة وغيره لأن الله تعالى قال وعلم آدم الاسماء كلها وما أرسلنا من رسول الا بالبيان قومه  
اه لكن المنقول عندنا الكراهية فقد قال في غرر الافكار شرح دروالبصار في هذا المثل  
وكره الدعاء بالجمعية لان عزمي عن رطانة الاعاجم اه والرطانة كافي القاموس الكلام  
بالاجمعية ورأيت في الولوالجية في بحث التكبير بالفارسية ان التكبير عبادة لله تعالى واقع  
تعالى لا يجب غير العربية وهذا كان الدعاء بالعربية اقرب الى الاحاطة فلا يقع غيرهما من  
الاسم في الرضا والمحبة لها موقع كلام العرب اه وظاهر التعميل أن الدعاء بغير  
العربية خلاف الاولى وأن الكراهية فيه تنزيهية هذا وقد تقدم أول الفصل أن الامام يرجع  
الى قولهم بعدم جواز الصلاة بالقرابة الفارسية الاعتدال المجز عن العربية وأما صفة  
الشروع بالفارسية وكذا جميع أذكار الصلاة فهي على الخلاف فعمدة تصحح الانتماء مطا  
خلافا لها كما حققه الشارح هناك والظاهر أن الصفة عند لا تنفي الكراهية وقد  
صرحوا في الشروع وأما صفة أذكار الصلاة فلم أر من صرح فيها بالكراهية سوى مائة دم  
ولا يهـ لأن يكون الدعاء بالفارسية مكرها فصح في الصلاة لا تنزيهها خارجا فلهنا مل  
وليراجع (قوله لنفسه وأيوبه واسمائه المؤمنين) استتر به عما إذا كانوا كافرا فانه لا يجوز

فقيد المأول بالقبول  
(ودعا) بالهربية وحرم بغيرها  
نهر نفسه وأبويه واستأذنه  
المؤمنين

مطالب  
في الدعاء بغير العربية

[illegible]

مطابق  
فی الدعاء الحرم

ويعجزهم - قال العافية ملى  
الدهر أو خسر الدارين ورفع  
شمرهما أو ألمت تصيلات  
العادية كنزول المائدة قبل  
والشرعية والحق حرمته  
الدعاء بالمفسدة - مرة للكفار  
لاكل المؤمنين كل ذنوبهم



الدعاء بالمغفرة للكافر ~~كفر~~ طلبه تكذيب الله تعالى فيما أخبر به وان الدعاء لجميع  
المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم حرام لان فيه تكذيبا للاحاديث الصحيحة المصروفة بان لا بد من  
تغذيب طائفة من المؤمنين بالنار بذنوبهم وخروجهم منها بشيء فاعا أو بغيرها وليس بكفر  
للا فرق بين تكذيب خبر الاحاد والقطعي ووافقه على الاول صاحب الحلية المحقق ابن أبي عمير حاج  
وخاتمه في الثاني وحقق ذلك بأنه مبنى على مسألة شهيرة وهي انه هل يجوز الخلف في الوعيد  
فظاهر ما في المواقف والمقاصد ان الاشاعة فائولون يجوز ان لا يلهى منه نصا بل جودا وكرما  
وصرح النعماني وغيره بان الحقين على عدم جواز مخرج التمسك بانه الصحيح لا نهاته  
عليه تعالى اقوله وقد قدمت اليكم بالوعيد بدل القول لدى وقوله تعالى ولن يخلف الله  
وعده أي وعيده وانما يدرج به العباد خاصة فهذا الدعاء يجوز على الاول والثاني والاشبه ترجيح  
جواز الخلف في الوعيد في حق المأين خاصة دون الكفرة وقوفه بين الامة المائتين المتقدمة  
وادلة المثبتين التي من انهم اقوله تعالى ان الله لا يغير ان يشاء لشيء وبغيره مادون ذلك رقبه  
عن ابراهيم بن اغترى ولو الذي للمؤمنين يوم يقوم الحساب وأمر به نبينا صلى الله عليه وسلم  
بقوله تعالى واستغفروا لتوبكم وللمؤمنين والمؤمنات وفعله عليه السلام الا ان كان في صحيح ابن  
سنان انه صلى الله عليه وسلم لم قال اللهم اغفر اماما اغفر اماما تشبه ماتت من ذنوبها وما فرما امرت وما  
أعلنت ثم قال ان الدعاء لا يفي في كل صلاة وحاصل هذا القول جواز التخصيص ما دل عليه  
اللفظ بوضعه الاقوى من العموم في نصوص الوعيد ولا ينافي النصوص الصحيحة المصروفة  
بان من المؤمنين من يدخل النار ويماق فيها على ذنوبه لان الفرض جواز مغفرة جميع  
الذنوب لجميع المؤمنين لا يلزم بوقوعها للجميع وجواز الدعاء بمب في على جواز وقوعها  
لا على الجزم بوقوعها هذا خلاصة ما طال به في الحلية وحاصله ان ما دل من النصوص على  
عدم جواز خلف الوعيد مخصوص بغير المؤمنين أطلق في المؤمنين فهو جائز عقلا يجوز الدعاء  
بشمول المغفرة لهم وان كان غير واقع للنصوص الصحيحة المصروفة بانه لا بد من تغذيب طائفة  
منهم وجواز الدعاء يتق على الجواز عقلا لكن يرد عليه ان ما ثبت بالنصوص الصريحة  
لا يجوز زعمه شرعا وقد نقل الاقاني عن الابي والنووي انه قاده الاجماع على انه لا بد من نفوذ  
الوعيد في طائفة من العصاة واذا كان كذلك يكون الدعاء به مثل قائلنا اللهم لا توجب علينا  
الصوم والصلاة ويضايك من جواز الدعاء بالمغفرة فانه من مات كافرا أيضا الا ان يقال انما جاز  
الدعاء بما مؤمنين بذلك اظهار الفرق الشفقة على اخوانه بخلاف الكافرين وبخلاف لا توجب  
عليها الصوم اقبح الدعاء لا عدا الله تعالى ووجهه صلى الله عليه وسلم واظهار التضجر من  
الطاعة فيكون عاصيا بذلك لا كافرا على ما اختاره في البحر وقال انه الحق وتبعه الشارح لكنه  
مبنى على جواز العفو عن الشر كعقلا وعليه يبنى القول بجواز الخلف في الوعيد وقد علمت  
ان الصحيح خلافه فالدعاء بكفر اهدم جوازه عقلا ولا شرعا ولتكذيبه النصوص القطعية  
بخلاف الدعاء للمؤمنين كما علمت فالحق ما في الحلية على الوجه الذي نقلناه عنها لا على ما نقله ح  
فانهم (قوله ودعاء الادعية المذكورة في القرآن والسنة) عدل عن قول الكفر بما يشبه القرآن  
لان القرآن مجز لا يشبه شي وأجاب في البحر بانه أطلق المشابهة لادانته نفس الدعاء لا قرأه

مطلب  
في خلف الوعيد وحكم  
الدعاء بالمغفرة للكافر  
وبجميع المؤمنين  
(بالادعية المذكورة في  
القرآن والسنة لا بما يشبهه  
كلام الناس) اضطرب  
فيه كلامهم ولا سيما  
المصنف والمفسر كما قاله  
الحلي ان ما هو في القرآن  
او في الحديث

القرآن ٨١ ومفاده انه لا ينوي القسرة وفي المعراج أول الباب وتكرر قراءة القرآن في  
الركوع والسجود والتمسك به باجماع الامة الاربعة لقوله عليه السلام لا تنسوا ان  
أقرأ القرآن را كما أو سجد أو وامسك ٨٢ تأمل هذا وقد ذكر في الامداد في بحث السنن  
جمله من الادعية المأثورة كقوله صرحت بها عن ذكرها هنا (تمة) ينبغي ان يدعى في  
صلاته بدعاء محفوظ وأما في غير ما ينبغي ان يدعى بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لان حفظه  
يذهب بركة القلب هندية عن المحيط واستظهره حفظه عن ظهر قلبه (قوله لا يفسد) أي  
مطلقا وانما لطلبه من العباد كذا روى أولا كارتق من بقاها وقتا ثم اوفوها ردها  
وبصاها وفيه رد على الفضل في اختياره الفاسد بما ليس في القرآن مطلقا وعلى ما في الخلاصة  
من تقييده عدم الفاسد بالتحصيل من العباد بما اذا كان مأثورا وهو مبني على قول الفضل قال  
في النهر والمذهب الاطلاق (قوله ان استعمال طلبه من الخلق) كما غفر اعمى أو امره ولا يفسد  
وان لم يكن في القرآن خلافا للفضلي (قوله ولا يفسد) مثل اللهم ارزقني بقلا وقشاشا وعدسا  
وبسلا وأرزقني فلانة (قوله والاتم به) أي مع كراهية الحرجم ط (قوله عالم ينشكر  
مجددة) أي صليبة تنفذ الصلاة لوجود القاطع المانع من عبادتها وهو الدعاء المذكور  
بخلاف التلاوة والسجدة لانه لا تنوقف صحة الصلاة على مجودها انتم الصلاة وان لم  
يسجدوا لانهم ما واجبتان والصليبة ركن بل لو سجدهما فهو وافولانه بعد قطع الصلاة كالأول  
سلم وهوذا كراهية تلاوة أو سجدتين في صلاة نظر وجهه ثم بعد تمام الاركال وأما قولهم  
ان التلاوة كاصليبة في أن ترفع القعدة والتشهد فذلك فيما اذا قاما ما قبل خروجه من  
الصلاة بسلام أو كلام بخلاف ما نحن فيه فذكر التلاوة في هذا الخطأ مبرح كناية عليه الحق  
فانهم (قوله فلا تنفذ) داخل في تفرع على المنار السابق (قوله مطاوعة) أي سواء كان في القرآن  
كأغفر لي أولا كما غفر اعمى أو امره لان الله مرة يستعمل طلبه من العباد ومن يغفر الذنوب  
الا لله وما في الظاهر به من الفساد به اتفاقا موزول باتفاق من اختاره قول النفس في أو منوع  
بدليل ما في المجتبى وفي اقر باق وأعمى اختلاف المشايخ ونعامة في البحر والنهر (قوله وكذا  
الرزق) أي لا يفسد اذا قيد بما يستعمل من العباد كارتق في الحج أو روي لا يفسد خلاف فلانة  
وجعل هذا التفسير في الخلاصة هو الأصح وفي النهر وهذا التفسير يبنى اعتمادا ٨٣ قالت  
وكذا الواطافه لانه في القرآن وارزقنا وأنت خير الرازقين وجعل في الهداية ارزقني مفهوما  
لقوام رزق الامير الجند قال في الفتح ورجع عدم الفساد لان الرازق في الحقيقة هو الله تعالى  
ونسبته الى الامير مجاز قال في شرح المشية لان الرزق عند أهل السنة ما يكون غذاء للحيوان  
وليس في وسع المخلوق الا ببال سببه كالمال ولذا لو قيد به فقال ارزقني مالانا فسد بخلاف  
وعليه فأكرم في أو انهم على ينبغي أن يفسد اذا قيل أكرم فلان فلانا وانهم عليه الا انه في المحيط  
ذكر عن الاصل انه لا يفسد لان معناه في القرآن اذا ما ابتلاه فأكرمه ونعمه وكذا لو قال امددني  
بمال لا يفسد وأما قوله أصح أمرى فبالنظر الى اطلاق الامر يستعمل طلبه من العباد ٨٤  
ملخصا (تنبه) في البحر من فتاوى الحجة لو قال اللهم امن الظالمين لا يقطع صلاته ولو قال  
اللهم امن فلانا في ظالمه بقطع الصلاة ٨٥ أي لا دعاء مجرم وان استعمال من العباد فساد

لا يفسد وبالمس في  
أحد ما ان استعمال طلبه  
من الخلق لا يفسد والا  
يفسد لو قبل قدر التمسك  
والاتم به عالم ينشكر  
مجددة فلا تنفذ  
المفسر مطلقا ولو اعمى  
أو امره وكذا الرزق عالم  
يقبضه بمال ونحوه  
لا تنفذ ما في العباد مجزأ  
(ثم يسلم من عيبه وبساره)

قوله اذا ما ابتلاه فأكرمه  
الحج هكذا بخطه والتلاوة  
اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه  
ونعمه ٨٥



كلاماً ولأنه غير متعبد بدليل فلهذا لم يثبت له في التمسك والناس أجمعين وأما اللعنة على  
 الظالمين فهي في القرآن فافهم (قوله حق يرى بياض ختمه) أي حق يراه من يصلي خلفه أفاده  
 ح وفي البدائع حسن أن يبالغ في نحو بل الوجه في التمسكين وبـ لم عن يمينه حق يرى بياض  
 ختمه الأيمن وعن يساره حق يرى بياض ختمه الأيسر (قوله ولو عكس) بأن لم عن يساره  
 أو لا عمداً أو ناسياً بياض (قوله فقط) أي فلا يبعد التسليم عن يساره (قوله مالم يبدد القبله)  
 أي أو يتسكك بغير (قوله في الأصح) مقابله ما في البحر من أنه يأتي به مالم يخرج من المسجد أي  
 وإن استند بر القبلة وعدل عنه الشارح لما في القضية من أن الصحيح الأول ويجب الشارح  
 بالأصح بدل الصحيح والخطب فيه سهل (قوله وقد مر) أي الواجبات حيث قال وتنتهي  
 قدوة بالأول قبل عليكم على المنهج عندنا خلافاً لتسككته أي فلا يصح الاقتداء به بعدها  
 لأن ضابط الحكم الصلاة وهذا في غير السجدة أي أما هو إذا صعد بهد السلام يعود إلى حرمة ط  
 (قوله منق) أي أنه إن لم يتكرر فإنه يطلق على هذا كثيراً ومنه قوله تعالى فأنكحوا  
 ما طاب لكم من النساء من قبل أو يراد التكرار باعتبار تعدد الصلوات ثم لذي شرع فيه ما منق  
 مع الموالاة السلام والعبود ط وأما القيام والركوع فإنه وإن تكرر في الصلاة إلا أنه مع  
 الفصل وليس بمراد هنا (قوله وتنتهي الركعة بضمة) حق لو سلم إلى الفرض فقام قبل  
 القعود الأخير يبطل فرضه إذا قيد الركعة بضمة (قوله إن تم) أي المؤتم لان متابعتها  
 الإمام في السلام وإن كانت واجبة فليست بأولى من إتمام الواجب الذي هو فيه ح وهل  
 إتمام التمسك واجب أو أولى قد مر هذا الكلام فيه فيما مر عند قول المنف ولورفع الإمام رأسه  
 قبل أن يتم المأموم التبعات (قوله ولا يخرج المؤتم) أي عن حرمة الصلاة فعليه أن يسلم  
 حتى لو وقفه قبله انتقض وضوءه وهذا عندنا خلافاً لمحمد (قوله بخوسلام الإمام الخ) أي  
 عما هو مقرر لها لا مفسد فإنه لو سلم بعد القعدة أو تكلم انتهت صلاته ولم تنته بخلاف القهقهة  
 أو الحدث العمد لا تنقض حرمة الصلاة لأنه مفسد للجزء الملاقي من صلاة الإمام فيقف  
 مقابله من صلاة المؤتم لكنه إن كان مدر كانه حصل المفسد بعد تمام الأركان فلا يضره  
 كالأمام بخلاف الألاحق أو المسبوق (قوله عدا) أمالو كان بلا منعه أنه إن بقي في وضو  
 ثم لم يتبعه المؤتم (قوله فلا يسلم) أي الإمام أو المؤتم به لخروجه منها اتفاقاً حتى لو وقفه  
 المؤتم لا تنتقض طهارته (قوله ولو أغم الخ) أي لو أتم المؤتم التمسك بياض أسرع فيه وفرغ منه  
 قبل إتمام إمامه فاقبى بياضه من الصلاة كسلام أو كلام أو قيام جاز أي صحت صلاته  
 لمصلحة بعد تمام الأركان لأن الإمام وإن لم يكن أتم التمسك ولكنه قد قدوره لأن المقروض  
 من القعدة قد رآه مع ما يكون من قراءة التمسك وقد حصل وأما ذكره للمؤتم ذلك أنه متتابعة  
 الإمام بلا عذر فلو به كثرة حدث أو خروج وقت جبهة أو مرور ما بين يديه فلا كراهة كما  
 سيأتي قبيل باب الاختلاف (قوله ولو عرض منافع) أي بغير منعه كالماتل الأثني عشرية  
 والأيار قهقهة أو أحدث عدا فلا تنقض صلاة الإمام أيضاً كما مر (قوله تنقض صلاة الإمام فقط)  
 أي لا صلاة المأموم لأنه لما تسكك خرج عن صلاة الإمام قبل عرض المنافي لها (قوله مع  
 الإمام) متعلق بالعرضة فإن المراءى بها المصداق لا يجرى مع الإمام وأما جعل الضرعية

حق يرى بياض ختمه ولو  
 عكس لم عن يمينه فقط ولو  
 نفاها وجهه سلم عن يساره  
 أخرى ولو نسي التي أراقى  
 به مالم يبدد القبلة في  
 الأصح وتنتهي الضرعية  
 بقراءة واحدة بدهان  
 وقد مر في التاتر خاتمة  
 ما شرع في الصلاة منق  
 فلو واحد حكم المنق فيحصل  
 التصليل بسلام واحد كما  
 يحصل بالمتن وتنتهي  
 الركعة بضمة واحدة كما  
 تنقض بضمة اثنين (مع  
 الإمام) إن أتم التمسك  
 كما مر ولا يخرج المؤتم نحو  
 سلام الإمام بل بقهقهته  
 وحديثه عند الانتفاة جرمته  
 فلا يسلم ولو أغم قبل إمامه  
 فتسكك جاز وكره فلو عرض  
 منافع تنقض صلاة الإمام  
 فقط (كانت رخصة) مع  
 الإمام

مشبه بهم إلا أن المعية فيها رواية واحدة عن الإمام بخلاف السلام فإن فيه رواية عنهما  
 المعية ح (قوله وقالوا لا فضل فيهما بعده) أفاد أن خلاف الصاحبين في الأفضلية وهو الصحيح  
 ثم وقيل في الجواز حتى لا يصح التشروع بالمقارنة في إحدى الروايتين عن أبي يوسف ويكون  
 مع ما عند محمد كما في البدائع وفي القهقهة تالم وقال الصرخي إن قوله أدق وأجود وقوله ما  
 أرفق وأحوط وفي عون المروزي المختار لا تنوي في صحة التشروع قوله وفي الأفضلية قوله ما  
 اه وفي التاتر خاتمة عن المتن في المقارنة على قوله كقراءة حاققة الخاتم والاصبع والبهديبة على  
 قوله ما أن يوم من المقتدى همزة الله برأيا كبر وتظهر فائدة الخلاف في وقت ادراك فضيلة  
 تكبيرة الافتتاح فتمده بالمقارنة وعنده ما إذا كبر في وقت التماس وقيل بالتشروع قبل قراءة  
 ثلاث آيات لو كان المقتدى حاضر أو قبل سبع لو غاب أو قبل بادر الكركمة الأولى وهذا أوسع  
 وهو الصحيح اه وقيل بادر الكركمة وهو المختار خلاصة واقتصر على ذكر التحريم  
 والسلام فافاد أن المقارنة في الأفعال أفضل بالإجماع وقيل على الخلاف كما في الحلية وغيرها  
 عن الحقائق (قوله هو السنة) قال في البحر وهو على وجه الأكمل أن يقول السلام عليكم  
 ورحمة الله مرتين فإن قال السلام عليكم أو السلام أو سلام عليكم أو عليكم السلام أجراً  
 وكان نارا للسنة وصرح في السراج بكرامة الأخير اه قلت نصير بحد لا ينافي كراهة  
 غيره أيضاً ما خاف السنة (قوله وإنه) معطوف على قوله بكرامة لا تنصير بحد لا ينافي كراهة  
 أيضاً (قوله هنا) أي في سلام التحلل بخلاف الذي في التمسك كما ياتي (قوله و رده الحايي) يعني  
 الحق ابن أمير حاج حيث قال في الحلية شرح المنية بعدة نقله قول النووي أنه ببيعة ولم يصح  
 فيها حديث بل صح في تركها غير ما حديث ما نصه أنه يمكنه منع في هذا فأنما اجابت في من أي  
 داود من حديث وائل بن حجر بإسناد صحيح وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود  
 ثم قال اللهم الآن يجاب بشذوذها وإن صح خروجها كما مشى عليه النووي في الإذكار وفيه  
 تأمل اه (قوله وفي الحايي أنه حسن) أي الحايي القدسي وعبارته وزاد به ضم و بركانه  
 وهو حسن اه وقال أيضاً في محل آخر روى وبركانه (قوله أخفض من الأول) أفاد أنه  
 يخفض صوته بالأول أيضاً أي من الزائد على قدر الحاجة في الاعتلاء فهو خفض نسبي والا  
 فهو في الحقيقة جهر فالمراد أنه يجهر به ما إلا أنه يجهر بالثاني دون الأول وقيل أنه يخفض  
 الثاني أي لا يجهر به أصلاً والأصح الأول لحاجة المقتدى إلى سماع الثاني أيضاً لأنه لا يعلم أنه  
 بعد الأول يأتي به أو يسجد قبله لسموه وحصل له أفاده في شرح المنية وفي البدائع ومنه أي السنين  
 أن يجهر بالتسليم لو أمالاً لأنه للخروج عن الصلاة لا بد من الإعلام اه فانهم (قوله وينوي  
 الخ) أي أيكون مقبلاً للسنة فينوي ذلك كسائر السنن ولذا ذكر شيخ الإسلام أنه إذا سلم على  
 أحد خارج الصلاة ينوي السنة وبه اندفع ما لو رده صدر الإسلام من أنه لا حاجة للإمام إلى  
 النية لأنه يجهر وبشبه الهم فهو فوق النية اه بغير مناصوبه الدفع أنه لا يلزم من الإشارة  
 إليهم بالخطاب حصول النية بقائمة القرية فلا بد منها أقول وإيضاً فإن التحلل من الصلاة لما  
 وجب بالسلام كان المقصود الأصلي منه التحلل لا خطاب المصلين فمالم يكن الخطاب مقصوداً  
 أصلاً لزم النية لقائمة السنة الزائدة على التحلل الواجب إذ لو لاها بقي السلام مجرد التحلل

مطلب  
 في وقت ادراك فضيلة  
 الافتتاح  
 وقالوا لا فضل فيهما بعده  
 (فان لا السلام عليكم  
 ورحمة الله) هو السنة  
 وصرح الحدادي بكرامة  
 عليكم السلام (و) أنه  
 (لا يقول) هنا (وبركانه)  
 وجعله النووي بدعة  
 و رده الحايي وفي الحايي  
 أنه حسن (وسن جعل  
 الثاني أخفض من الأول)  
 خصه في المنية بالإمام  
 وأقره المنصف (وينوي)  
 الإمام بخطابه



دون النية فتدبر (قوله السلام) مفعول ينوي وهو اسم مصدر بمعنى التماس (قوله عن  
 معه في صلاته) هذا قول الجمهور وقيل من معه في المسجد وقيل انه يتم كلام الشاهد حلية  
 (قوله أو نساء) صرح به محمد في الأصل وما في كذا من الكتب من انه لا ينويهن في زمانا  
 يبقى على عدم حضورهن الجماعة فلا مخالفة بين مالار المدار على الحضور وعدمه حتى  
 لو حضر خذاني أو صبيان فوهم أيضا حلية ويجوز ان في التمر أنه لا ينوي النساء وان حضر  
 الكراهة حضورهن (قوله فيم الخ) ولذا ورد ان قال العبد السلام علينا وعلى عباد الله  
 الصالحين أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض (قوله والحلقة) بالجر عطافا على من  
 ولم يقبل الكتابة ليشمل من يحفظ أعمال المكاف وهم الكرام الكاتبون ومن يحفظه من  
 الجن وهم المعبودات ويشمل كل مصل فان الميز لا كتابة كما أفاده في الحلية والبحر وفيه كلام  
 يأتي على أن الكلام هنا في الامام ولا يكون صبيبا (قوله فيهما) أي في الأيمز والبسار (قوله  
 بلانية عدد) أي للاختلاف فيه فقبل مع كل مؤمن اثنتان وقيل أربعة وقيل خمسة وقيل  
 عشرة وقيل مائة وستون وقيل غير ذلك وتعامه في شروح المنيمة (قوله كالإيمان بالانبياء) لان  
 عددهم ليس معلوم قطعا فينفي أن يقال آمنت بجميع الانبياء وأهم آدم وآخرهم محمد عليه  
 وعليهم الصلاة والسلام. مراجع (١) فلا يجب اعتداد أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا وأن  
 الرسل منهم ثمانية وثلاثة وعشرون لانه خبر أحد (قوله وقدم القوم) أي المله برعهم عن  
 بدليل عطف الحلقة عليهم والعطف للمغايرة وعبر بالقوم يخرج الجن فانهم ليسوا أفضل من  
 الملك وأشار بذلك الى ما قاله نفي الاسلام من أن للبدانة اثر في الاحكام ولذا قال أصحابنا في  
 الوصايا بالك وافل انه يبيد بأبوابه الميت (قوله من اتقى الشرك فقط) الاولى أن يقطع فقط  
 فقط فبغير المله من اتقى الشرك سواء اتقى المعاصي أيضا ولا ح (قوله كافي البحر عن  
 الروضة) أي روضة العلماء للزندوستي حيث قال (٢) أجبت الامة على أن الانبياء أفضل  
 الخليفة وأن يبين عليه الصلاة والسلام أفضلهم وأن أفضل الخلق بعد الانبياء الملائكة  
 الاربعة وسجد له العرش والروحانيون ورضوان ومالك وأن العصابة والتابعين والشهداء  
 والصالحين أفضل من سائر الملائكة واختلفوا به وذلك فقال الامام سائر الناس من المسلمين  
 أفضل من سائر الملائكة وقال سائر الملائكة أفضل اه ملخصا وحاصلا له أنه قسم البشر الى  
 ثلاثة أقسام خواص كالانبياء وأوساط كالصالحين من العصابة وغيرهم وعوام ككافي الناس  
 وقسم الملائكة الى قسمين خواص كالملائكة المذكورين وغيرهم وكافي الملائكة وجهل  
 خواص البشر أفضل من الملائكة خاصهم وعوامهم وبعدهم في الفضل خواص الملائكة كنههم  
 أفضل من باقي البشر أوساطهم وعوامهم وبعدهم أوساط البشر فهم أفضل من عوام خواص  
 الملائكة وكذلك عوام البشر عند الامام كأوساطهم فالفضل في عنده خواص البشر ثم  
 خواص الملائكة ثم باقي البشر وبعدهم خواص البشر ثم خواص الملائكة ثم باقي البشر ثم باقي  
 الملك (قوله قلت الخ) حاصله أن الله تعالى جعل كلام البشر والملائكة قسمين خواص  
 وأوساطا وجعل خواص البشر أفضل من خواص الملائكة وأوساط البشر أفضل من أوساط  
 الملائكة في كلامه فنفرد مرتب وسكت عن عوام البشر لاختلاف السابق وبه يظهر أن هذا

مطلب  
 (١) في عدد الانبياء والرسل  
 عليهم الصلاة والسلام

مطلب  
 (٢) في تفضيل البشر على  
 الملائكة

(١) السلام على من في عينه  
 وبارك (عن معه في  
 صلته ولوجنا أو نساء أما  
 سلام التشهد فيم اهدم  
 الخطاب (والحقيقة هي ما)  
 بلانية عدد كالإيمان  
 بالانبياء وقدم القوم لان  
 اختار أن خواص بني آدم  
 وهم الانبياء أفضل من كل  
 الملائكة وعوام بني آدم  
 وهم الانبياء أفضل من  
 عوام الملائكة والمراد  
 بالانقياس من اتقى الشرك  
 فقط كالصفة كافي البحر  
 من الروضة وأقره المصنف  
 قلت وفي مجمع الانهر تبعا  
 للفتاوى خواص البشر  
 وأوساطه أفضل من  
 خواص الملائكة  
 وأوساطه عند أكثر المشايخ

غير مخالف لما مر عن الروضة ثم قوله عند أكثر المشايخ مخالف لما في الروضة من دعوى  
 الاتفاذ وما هنا أولى إذا لم يثبت خلافه وهي ظنية أيضا كما نص عليه في شرح التفسيرية بل  
 قال في شرح المنيمة وقد روي التوقف في هذه المسئلة أي من تفضيل البشر على الملك عن  
 جماعة منهم أبو حنيفة لعدم القاطع وتفاوت علم ما لم يحصل لنا الجزم به لعله إلى ما أسلم والله أعلم  
 اه (قوله وهل تنفي الحلقة قولان) فقبل ثم الحديث الصحيحين بتعاقبوت فيكم ملائكة  
 بالليل وملائكة بالليل ويحيون في صلاة العج وصلاة العصر فيصعد الذين بانوا فيكم  
 فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي فية ولون أيتانهم وهم يصلون وتركائهم وهم يصلون  
 فنقل عياض وغيره عن الجمهور أنهم الحلقة أي الكرام الكاتبون واحد تظهر القرطبي أنهم  
 غيرهم وقبل لا يغير ما دام حيا حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله  
 تبارك وتعالى وكل بعبد المؤمن ما كان يكتبان ع. له فاذا مات قال لا ريتا قد مات فلان فاذن  
 لنا فمعه إلى السماء فيقول الله عز وجل سماني بملائي من ملائكتي يسبحوني فية ولان فتقيم  
 في الأرض فيقول الله تعالى أرضي ع. لواء من خاق يسبحوني فية ولان فإين تكون فية قول الله  
 تعالى قوما على قبر ع. يدى كبراني وهلالاني واذا كزاني واكتما ذلك العبدى الى يوم القيامة  
 وتعامه في الحلية (قوله ويفارقه كاتب السينات عند جاع وخلا) تبع في ذلك صاحب البحر  
 والمصرح به في شرح الجوهر الكبري للاقا أن الفارق في هذه الحلية الملكان وزاد أنهم ما  
 يكتبان ما حصل منه بعد فراقه بعلامه يجعلها الله تعالى اهما ولكنه لم يستند في ذلك الى دليل  
 وذكر في الحلية أن الجزم به يحتاج الى ثبوت مهي يفيد وأما ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه  
 انه كان اذا أراد الدخول في الخلاء يسبأ رداءه ويقول أيم الملكان الحافظان على أجاسا  
 ههنا فاف عاهدت الله تعالى أن لا أتكم في الخلافة كشيئا لحافظ أنه ضعيف اه ح ملخصا  
 (قوله وصلاة) يعني أن كاتب السينات يفارق الإنسان في صلته لانه ليس له ما يكتبه ذكره  
 القرطبي ورده في الحلية كما نقله ح (قوله والفتنار الخ) مقابله ما ياتي عن حاشية الاشياء وكذا  
 ما في التمر من أن القلم اللسان والمداد الريق (قوله استأثر) أي اختص (قوله ثم الخ) لا يحسن  
 الاستدراك به بعد تصريحه باختيار الاول تأمل (قوله تكتب في رق) قال في الحلية ثم قبل  
 ان الذي يكتب فيه الحلقة دووين من رق كاهو المراد من قوله تعالى وكاتب مطور في رق  
 منشور في أحد الأقوال لكن المأثور عن علي رضي الله عنه ان الله ملائكة ينزلون بشي يكتبون  
 فيه أعمال بني آدم فلم يبين ذلك والله سبحانه أعلم اه (قوله بلا حرف كنبوتهم في العقل)  
 يؤيده ما قاله الفزاري في المصنف كتوب في الروح المحفوظ أيضا انه ليس سر وفا وانما هو ثبوت  
 الله لومات فيه كنبوتهم في العقل قال في الحلية لكن صرف اللفظ عن ظاهره يحتاج الى وجود  
 صارف مع كثرة ما في الكتاب والسنة مما يؤيد الظاهر كقوله تعالى انا كنا ننفخ ما كنتم  
 نعملون ورسلا اليهم يكتبون وكذا ما ثبت في الاسرار من معامه عليه الصلاة والسلام  
 صريف الاقلام أي تصويرها ليحصل على ظاهره لكان كيفية ذلك وصورته وجنسه مما لا يعلمه  
 الا الله تعالى أو من أطلعه على شيء من ذلك اه ملخصا وتعامه في ح (قوله وهو أحد ما قيل الخ)  
 راجع الى قوله تكتب في رق فقط كما أفاده ح فراجع وتأمل (قوله وصح النبى ابورى) نقله

مطلب  
 هل تنفي الحلقة

مطلب  
 هل يفارقه الملكان

وهل تنفي الحلقة قولان  
 ويفارقه كاتب السينات  
 عند جاع وخلا  
 والفتنار كيفية الكتابة  
 والمكتوب فيه مما استأثر  
 الله به لانه في حاشية الاشياء  
 تكتب في رق بلا حرف  
 كنبوتهم في العقل وهو  
 أحد ما قيل في قوله تعالى  
 والطور وكاتب مطور  
 في رق منشور وصح  
 النبى ابورى في تفهيمه  
 انه ما يكتبان كل شيء



في الحلية عن الحسن ومجاهد والفضال وغيرهم وذ كره له عن الاختيار أن محمد بن داود عن  
 هشام عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال الملائكة لا تكذب إلا ما فيه أجر أو ضرر (قوله حق  
 أي فيه) هو الصوت الصادر عن طبيعة النفس في مرضه بعينه أو بغيره أو لتأنيده على ما فرط  
 في جانب الله تعالى وأشار به هذه الغاية إلى أنه ما يكذبان جميع الضروريات أيضا كانت نفس  
 وحركة النفس وسائر الحروف والأعضاء فأفاده ح عن القائل (قوله يكذب المباح كاتب  
 السينات) تفسير لما أجمل في العبارة السابقة حيث نسب فيها كتابة كل شيء إليهم ما فاشارهنا إلى  
 تفصيله ويانه لأن المكتوب ثلاثة أقسام ما فيه أجر وما فيه ضرر وما لا ولا فافيه أجر لكاتب  
 الحسنات والباقي لكاتب السيئات (قوله ويعني يوم القيامة) وقيل في آخر النهار وقيل يوم  
 الخميس وهو ما تورد عن ابن عباس والكاتب وذ كره في الحلية عن الاختيار أن أكثرين على  
 الأول وعن بعض المفسرين أنه الصحيح عند المحققين فلذا مشى عليه الشارح (قوله الأصح أن  
 الكافر أيضا تكذب أعماله الخ) أي السيئة إذ لا حسنة له وهو مكاف بمقوق العباد والعقوبات  
 انما طابوا بالعبادات اذا ما اعتقادوه والمعد عند فافيه ما قبل على ترك الامر من وعامه في ح  
 ونقل عن القائل أن أعمال الكافر التي يظن هو أنها حسنة لا تكذب الا اذا سلم فيكتب له  
 ثواب ما عمل في الكفر من الحسنات اه وفي حقه أن مذهبنا خلافه فليراجع (قوله وفي  
 البرهان الخ) الحديث يتعاقبون المتقدم والمراد بهم الحفظة الذين هم المعقبات لا الحفظة الذين  
 هم الكتبة لما قدمناه ح (قوله وأن ابليس مع ابن آدم بالنهار) أي مع جميعهم الامن حفظة  
 الله تعالى منه واقدره على ذلك كما قدر ملك الموت على نظير ذلك والظاهر أن هذا ضمير القرين  
 الا في لانه لا يفارق الا أدى فافهم (قوله روى بفتح الميم) يعني آمن القرين فصار لا يامر  
 الا بغيره كقرين الملك وهذا ظاهر الحديث (قوله وضوها) فيكون فعلا مضارعا مفيد السلامة  
 من القرين الكافر على طريق الامر بالجددي ح وصحح بعضهم هذه الرواية ورجحها  
 وفي رواية فاستدل بكافي الشفاء (قوله ويريد الموت الخ) أي يريد على ما تقدم من نية القوم  
 والحفظة نية امامه (قوله ان كان الامام فيها) أي في التسليمه الاولى أي في جهتها (قوله والا  
 صادق بالخ اذا وليت مرادة لكرها بعد ح (قوله اذ لا كنية معه) أفاد أن المراد بالحفظة  
 حفظة ذاته من الاسماء لا حفظة الاعمال وهو اقوال كاحمل لكن الصحيح أن حسنات الصبي  
 له ولو لديه ثواب التعليم ولذا ذكر القائل أنه تكذب حسناته فقتضاه ان له كاتب حسنات  
 (قوله وامرئ) قد تقدم الكلام عليه في خطبة الكتاب (قوله هذا) أي ما ذكر من النية  
 وفي الحلية عن صدر الاسلام هذا في تركه جميع الناس لانه قلبا بنوي أحدهم ما قال في غاية  
 البيان وهذا حق لان النية في السلام صارت كالشريعة المنسوخة وهذا الوسائط ألوف ألوف  
 من الناس أي في نوبت بسلام لا يكاد يجيب أحدهم عافيه طائل الا لفقهها وفيهم نظر  
 اه (قوله لا بقدر اللهم الخ) لما رواه لم والتمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقعد الا بعد ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام  
 تباركتك يا ذا الجلال والإكرام وأما ما ورد من الأحاديث في الاذكار عقب الصلاة فلا دلالة  
 فيه على الاتيان به قبل السنة بل يحمل على الاتيان به بعده لان السنة من لواحق الفريضة

وتابعها

وتابعها ومكملاتهم فلم تكن اجنبية عنهم الخباية هل بعدها بطاق عليه أنه عقب الفريضة  
 وقول عائشة بقدر لا يقعد أنه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد بقدر ما يشاء وهو من  
 القول تقريرا فلا ينافي ما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في كل صلاة  
 مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما  
 أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجلال والإكرام منك الجحد وعامه في شرح المنية وكذا في الفتح  
 من باب الوتر والنوافل (قوله واختاره الكمال) فيه أن الذي اختاره الكمال هو الاول وهو قول  
 الباقي ورد ما في شرح الشهيد من أن القيام إلى السنة منه لا ينافي فرضه من سنون ثم قال  
 وعندى أن قول الخلو في لباس لا ينافي القوام لان المشهور في هذه العبارة كون خلافه  
 أولى فكان معناه أن الاولى أن لا يقرا قبل السنة ولو فعل لابس فأفاده عدم سقوط السنة  
 بذلك حتى اذا صلى بعد الاوراد تقع سنة لا على وجه السنة ولذا قالوا لو تكلم به في الفرض  
 لانسقط لكن فواهم الأقل فلا أقل من كون قراءة الاوراد لا تسقطها اه وتبعه على ذلك  
 تلميذه في الحلية وقال فحمل الكراهة في قول الباقي على التنزيهية له عدم دليل التصريحية  
 حتى لو صلاها بعد الاوراد تقع سنة مؤداة لكن لا في وقتها المسنون ثم قال وأفاد شيخنا أن  
 الكلام فيما اذا صلى السنة في محل الفرض لا تنافي كلة المشايخ على أن الأفضل في السن حتى  
 سنة المغرب المنزل أي فلا يكره الفصل بمسافة الطريق (قوله قال الحلبي الخ) هو عين ما قاله  
 الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة ح (قوله ارتفع الخلاف) لانه اذا كانت الزيادة  
 مكروهة تنجزها كانت خلاف الاولى الذي هو معنى لابس (قوله وفي حقه الخ) توفيق آخر  
 بين القولين المذكورين وذلك بان المراد في قول الحلواني لابس بالفصل بالاوراد أي القليلة التي  
 بمقدار ما لا يلهيهم أنت الامم الخ لمعات من أنه ليس المراد خصوص ذلك بل هو أو ما خاربه في  
 المقدار بالزيادة كثيرة فتأمل وعليه فالكرهية على الزيادة تنزيهية لمعات من عدم دليل  
 التصريحية فافهم وسأني في باب الوتر والنوافل ما لو تكلم بين السنة والفرض أو كل أو شرب  
 وأنه لا يسن عندنا الفصل بين سنة الفجر وفرضه بالصيغة التي يفعله الشافعية (قوله  
 والمعوذات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان ح (قوله ثلاثا وثلاثين) تنازع فيه  
 كل من الافعال الثلاثة قبل (تنبيه) لو زاد على العمد قبل يكره لانه سوء أدب وأيدباه  
 كذا وان زيد على قانونه أو مفتاح زيد على أسنانه وقيل لا بل يحصل له الثواب بخصوص مع  
 الزيادة بل قيل لا يحل اعتداده بالكرهية لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها والوجه  
 ان زاد الخوشك عذرا وانعبد فلا لا قدره على الشارع وهو ممنوع اه ملخصا من تحفة ابن  
 حجر (قوله يكره للامام التنفل في مكانه) بل يحصل شيئا كجائني عن المنية وكذا يكره مكانه  
 فاعدا في مكانه من تقبل القبلة في صلاة لا تطوع بعدها كما في شرح المنية عن الخلاصة  
 والكرهية تنزيهية كدات عليه عبارة الخاتمة (قوله لا للمؤتم) ومنه انه لا يكره في المنية  
 وشرحها أما المقتضى والمنفرد فافهم ان ابنا أو فاما إلى التطوع في مكانه الذي صلا فيه  
 المكتوبة جازوا الا حسن أن يتطوع في مكان آخر اه (قوله وقيل يستحب كسر الصفوف)  
 ليزول الاشتباه عن الداخل المعين لكل في الصلاة البعيد عن الامام وذ كره في البدائع

واختاره الكمال قال الحلبي  
 ان أريد بالكرهية التنزيهية  
 ارتفع الخلاف قلت وفي  
 حقه على القليلة  
 ويستحب أن يستغفر ثلاثا  
 ويقرأ آية الكرسي  
 والمعوذات ويصلي ويحمد  
 ويكبر ثلاثا وثلاثين ويحمد  
 تمام المائة ويدعو ويستم  
 بسم الله ربك وفي الجوهرة  
 ويكره للامام التنفل في  
 مكانه لا للمؤتم وقيل  
 يستحب كسر الصفوف  
 وفي الخاتمة يستحب للامام  
 التحول بين القبلة يعني  
 يسار المصلي

تتبعه قلت وفي تنبيه  
 الدماطي يكذب المباح  
 كاتب السينات ويعني يوم  
 القيامة وفي تنبيه  
 الكاذب وفي المعروف  
 بالآخرين الأصح ان  
 الكافر ايضا تكذب أعماله  
 الا ان كاتب الميم كالتأني  
 على كاتيب الدمار وفي  
 البرهان ان لا تكذب الليل  
 في ملائكة النهار وان  
 ابليس مع ابن آدم بالنهار  
 وولده بالليل وفي صحيح  
 مسلم ما منكم من احد  
 الا قد وكل الله به قريشه  
 من الجن وقريشه من  
 الملائكة قالوا وياك  
 يا رسول الله قال وياي  
 ولكن الله اعاني عليه  
 فاهم روى بفتح الميم وضعها  
 (وزيد) المؤتم (السلام)  
 على امامه في التسليمه  
 الاولى ان كان الامام فيها  
 والاني الثانية ونوافلها  
 لو محاديا بنوي المنفرد  
 الحفظة فقط لم يقبل  
 الركبة ليم المميز اذ  
 لا كنية معه وامرئ لقد  
 صار هذا كالشريعة  
 المنسوخة لا يكاد ينوي  
 احدها الا لفقهها وفيهم  
 نظر ويكره تأخير السنة  
 الا بقدر اللهم أنت السلام  
 الخ قال الحلواني لابس  
 بالفصل بالاوراد



والذخيرة عن محمد بن عيسى في الحديث على أنه السنة كما في الحديث وهذا معنى قوله في النية والاحسن  
 أن يتمازعا في مكان آخر قال في الحديث وأحسن من ذلك كما أن يتطوع في منزله أن لم يتصرف ما نعا  
 (قوله التفضل أو ورد) أقول عبارة في الخزانة قلت يحتمل أنه لأجل التفضل أو الورد اه فدل  
 على أن ذلك ليس من كلام الخاتمة والذي رأيت في الخاتمة صريح في أنه لا تنقل (قوله وخبره  
 الخ) الخبر المنسوب للإمام لكن الخبر الذي في النية هو أنه ان كان في صلاة لا تطوع بهذا  
 فان شاء انصرف عن عيته أو يساره أو ذهب إلى حوائجه أو استقبل الناس بوجهه وان  
 كان بعد هذا تطوع وقام يصلي به يده أو يتأخر أو ينصرف عينا أو يمشي أو يذهب إلى بيته  
 فيطوع ثمة اه وهذا الخبر لا يخالف ما مر عن الخاتمة لأنه لا يبين الجواز وذلك لبيان  
 الأفضل ولذا علم في الخاتمة وغيره بان للين فضلاء على اليسار لكن هذا لا يخص عين القبلة  
 بل يقال مثلا في عين المصلي بل في شرح النية أن انصرفه عن عيته أولى وأيده به حديث في صحيح  
 مسلم وصحيح في البدائع التروية يتم ما قال لان المقصود من الانصراف وهو زوال الاشتباه  
 أي اشتباه أنه في الصلاة يحصل بكل منهما وقد منعنا عن الخلية أن الاحسن من ذلك كما تطوعه  
 في منزله لما في سنن أبي داود باب ما يصح من صلاة المرأة في بيته أفضل من صلاته في مسجد  
 الا المكتوبة قلت والالتراويج كما يأتي في باب الوتر والنوافل مع زيادات أخرى ثم اذا شاء  
 الذهاب انصرف من جهة عيته أو يساره فقد دمج الامر ان عيته صلى الله عليه وسلم لم عليه  
 العمل عند أهل العلم كما قاله الترمذي وذكرنا في نوادي أنه عندنا من أهل البيت في الحاجة وعدمها  
 فالعين أفضل اه موم الاحاديث المصرفة فضلاء على العين في باب المسكيات ونحوها كما في الخلية  
 (قوله ولودون عشرة) أي ان الاستقبال مطاق لا تفصل فيه بين عدد ودع مدح على ما ذكره في  
 الخلاصة وغيره ولا يلتفت إلى ما ذكره بعض شراح المقدم من أن الجماعة ان كانوا عشرة  
 يلتفت إليهم اجمع حرمتهم على حرمه القبلة والافلا ترجح حرمه القبلة على الجماعة فان هذا  
 الذي ذكره لأصله في الفقه وهو رجل مجهول لا تشبهه ألقاظه ألقاظ أهل الفقه فضلاء عن ان  
 يقاد فيمالي له أصل والذي رواه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل حرمه المسلم  
 الواحد أرجح من حرمه القبلة غير ان الواحد لا يكون خلف الإمام حتى يلتفت اليه بل هو  
 عن عيته فلو كانا اثنين كما خلفه فليلتفت اليه ما لا إطلاق المذكور اه ونازعه في الامداد  
 بأنه ذكر ذلك في مجمع الروايات شرح آقودري عن حاشية البدرية عن أبي حنيفة فليتامل  
 (قوله ولو بعد اعلی المذهب) صريحه في الذخيرة أنه اذا من اطلاق محمد في الأصل قوله  
 اذا لم يكن بعد اعلی رجل يصلي ثم قال في الذخيرة وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه  
 مقابل وجهه الإمام في صلاة قيسه بكمه وان كان بينهم ما موقوف واستظهر ابن أمير حاج في  
 الخلية خلاف هذا فقال الذي يظهر أنه اذا كان بين الإمام والمصلي بعدائه رجل جالس  
 ظهره إلى المصلي لا يكره للإمام استقبال القوم لانه اذا كان متروكاً للمصلي لا يكره المروءة  
 فكذا هنا وقد صرحوا بأنه لو صلى إلى وجهه انسان وبينهما طائفت ظهره إلى وجه المصلي لم يكره  
 ولعل محمد لم يقيد بذلك لعله اه ملخصاً فافهم واقعته تعالى أعلم

(فصل في القراءة)

لتنقل أو ورد وخبره في النية  
 بين نحو بل عينا ونحو لا  
 وأما ما وخلافه أو ذهب إلى بيته  
 واستقباله الناس بوجهه  
 ولودون عشرة ما لم يكن  
 بعدائه مصل ولو بعد اعلی  
 المذهب  
 (فصل)

لما مر من بيان صفة الصلاة وكيفيتها وما فيها من واجباتها ما يستلزمه من أحكام القراءة في  
 فصل على حد دلالة أحكامه فقلت به بدون سائر الأركان (قوله ويجوز الإمام وجوبا) أي  
 جهر أو اجبا على أنه مصدر بمعنى اسم الفاعل وقوله بحسب الجماعة صفة ثانية للجهر ولا يخفى  
 أنه لا يلزم من انصاف الجهر بين الذين الوصفين أن يتصرف كونه بحسب الجماعة بالوجوب أيضا انهم  
 لو جعل حالهم ضمير وجوبا المؤقول باسم الفاعل يلزم ذلك ولاداعي إلى حمل الكلام على ما يفسد  
 المعنى مع تبادر غيره فافهم (قوله فان زاد عليه أساء) وفي الزاهد أي عن أبي جعفر لو زاد على  
 الحاجة فهو أفضل الا اذا أجهل نفسه أو آذى غيره فهو متأنى (قوله أعادها جهرًا) لان الجهر فيها  
 بقى صار واجبا بالافتداء والجمع بين الجهر والخافتة في ركعة واحدة شنيع مجرورة فاده أنه لو اتم  
 بعد قراءة بعض السورة أنه بعد الفاتحة والسورة فليأرجع ح (قوله لكن الخ) استند إلى  
 قوله ولو اتمه وهذا قول آخر وقد حكى أقوالين القهستاني حيث دل ان الامام لو خاف بيده  
 الفاتحة أو كلها أو المنة فمقتضى رجل أعادها جهرًا كما في الخلاصة وقيل لم يعد وجهر فيها  
 بقى من بعض الفاتحة أو السورة كلها أو بعضها كما في النية اه وعز في القية القول الثاني  
 إلى القاضي عبد الجبار وفتاوى السفيدي وأهل وجهه أن فيه التحرف عن تكرار الفاتحة في  
 ركعة وتأخير الواجب عن محله وهو واجب له جود السهو في مكان مكروه وهو أهل من لزوم  
 الجمع بين الجهر والاسرار في ركعة على أن كون ذلك الجمع شنيعا غير مطلق بل ما ذكره في آخر شرح  
 النية أن الامام لو لم يخاف بالفاتحة في الجهرية ثم نذر كبريها بالسورة ولا يبدل ولو خاف بأنها  
 أو أكثرتها جهرًا ولا يبدل في القهستاني ولا خلاف أنه اذا جهر بها أكثر الفاتحة نية بالخاتمة  
 كما في الزاهد اه أي في الصلاة السرية وكون القول الاول نقله في الخلاصة عن الأصل كما في  
 الجهر والأصل من كتب ظاهر الرواية لا يلزم منه كون الثاني لم يذكر في كتاب آخر من كتب ظاهر  
 الرواية فدعوى أنه ضعيف رواية ودراية غير مساندة فافهم (قوله ارصد الامامة الخ) عزاه  
 في القية إلى فتاوى الكرماني ووجهه أن الامام مفرد في حق نفسه ولذا لا يثبت في اليوم  
 أحد ما لم ينو الامامة ولا يحصل ثواب الجماعة لابانيته ولا تفقد الصلاة بعد اذارة الماراة الابانية  
 كما مر في بحث النية وسيد ذكر في باب الوتر عند ذكر كراهة الجماعة في التطوع على سبيل التداعي  
 أنه لا كراهة على الإمام لو لم ينو الامامة فاذا كان كذلك فكيف تلزمه أحكام الامامة بدون  
 التزام فافهم (قوله وأدب المشايخ) بفتح الهمزة الأولى وكسر الثانية قهستاني والعشائر  
 المغرب والعتمة (قوله أي في رمضان فقط) ما خوذ من المنع في المنع حيث قال وقيل لنا الوتر  
 بكونه بعد التراويح لانه انما يجهر في الوتر اذا كان في رمضان لاني غيره كما أفاده ابن نجيم في جهره  
 وهو وارد على إطلاقه لاني الجهر في الوتر اذا كان اماما اه فدل كلامه على أن مراده في مثله  
 بقوله بعد اعلی كونه في رمضان كما هو المستون أعم من أن يكون بعد التراويح أو لا وبه قطع ما ياتي  
 عن مجمع الانوار لكن يرد عليه أنه يقتضي أنه لو صلى الوتر جماعة في غير رمضان أنه لا يجهر به وان لم  
 يكن على سبيل التداعي ويحتاج إلى نقل صريح وإطلاق الزباني بخلافه وكذا ما ياتي من أن  
 المتنقل بالليل لو أم جهر افتام (قوله قلت الخ) علمت أنه غير وارد (قوله نعم في القهستاني) فيه  
 ان القهستاني صرح به بتمسح خلافه (قوله ويستر في غيرها) وهو الثالث من المغرب

(ويجوز الإمام) وجوبا  
 بحسب الجماعة فان زاد  
 عليه أساء ولو اتم به بعد  
 الفاتحة أو بعضها جهرًا  
 أعادها جهرًا لكن في  
 آخر شرح النية اتم به بعد  
 الفاتحة يجهر بالسورة ان  
 قصد الامامة والافلا يلزمه  
 الجهر (في الفجر وأولي  
 العشائر) أداء وقضاء  
 وجهه وعبد بن تراويح  
 وتر بدعاه أي في رمضان  
 فقط للتوارث قلت في  
 تقييده بعد هذا نظر الجهر  
 فيه وان لم يسل التراويح  
 على الصحيح كما في مجمع الانوار  
 نعم في القهستاني تبعها  
 للقاعدة لا سم وبالفاتحة  
 في غير القرائن كعب ودور  
 نعم الجهر أفضل (ويستر في  
 غيرها) وكان عليه الصلاة  
 والسلام يجهر في الكل ثم



والاخر بان من العشاء وكذا جبر ركعات الظهر والعصر وان كان يعرفه خ لا فاما لك كافي  
 الهداية (قوله وهو افضل) ليكون الاداء على هيئة الجماعة وهذا كان ادائه باذان واقامة  
 افضل وروى في الخبر ان من صلى على هيئة الجماعة صلات به لانه صوف من الملائكة منح  
 (قوله على المذهب) كذا في البحر راد على ما في العنابة من ان ظاهر الرواية انه خير اقول ما في  
 العنابة صرح به ايضا في النهاية والكفاية والمعراج ونقل في التتارخانية عن الحطائنة لاسم  
 عليه اذ اجهر فيما يخافت لانه لم يترك واجبا وعلا في الهداية في باب سجود السهو بان الجهر  
 والخافت من خصائص الجماعة وقال الشراح انه جواب ظاهر الرواية وأما جواب رواية  
 النوادر فانه يلزمه السهو وفي الذخيرة اذ اجهر فيما يخافت عليه السهو وفي ظاهر الرواية لاسهو  
 عليه نعم صح في الدرر والفتح واليبين وجوب الخافتة ومضى عليه في شرح المنية والبحر  
 والنهر والمخ وقال في الفتح حيث كانت الخافتة واجبة على المنفردة فيجب ان يجزئها السجود  
 اه فتأمل (قوله فلو لم) أي فلو صلى المنفرد بالليل اماما جهر ومقتضاه ان الوتر في غير رمضان  
 كذلك لان كلامه مانع كرهه فيه الجماعة على سبيل التمسك وبه لا واذ وجب الجهر في النفل  
 يجب في الوتر كما أفهمته عبارة الزبلي أفاده الرحي (قوله ويخافت المنفرد الخ) أما الامام فقد  
 مر أنه يجزئها اذا وقضاه (قوله في وقت الخافتة) فبذلك لا في وقت الجهر خير كما لا يخفى  
 ح (قوله بعد طلوع الشمس) لان ما قبلها وقت جهر فيخبر فيه يمكن في بعض نسخ الهداية بعد  
 طلوع الغبر (قوله كافي الهداية) قال فيها لان الجهر مختص امام الجماعة حتما وبالوقت في حق  
 المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد أحدهما (قوله لكن تعقبه غير واحد) قال في الخواص هذا  
 ما صححه في الهداية ولم يوافق عليه بل تعقبه في الغاية وانظر فيه في الفتح وبحث فيه في النهاية  
 وحرر خبره وأنه ليس بصحيح رواية ولا رواية وقد اختار شمس الأئمة ونظر الاسلام والامام  
 القزويني وجماعة من المتأخرين ان القضاء كالاداء قال قاضي خن هو الصحيح وفي الذخيرة  
 والكافي والنهر هو الاصح وفي الشريعة لا يثبت انه الذي ينبغي ان يقول عليه وذ كوجهه اه  
 واجيب عن استدلال الهداية بمنع الجهر بل وان يكون الجهر لغيره بسبب آخر وهو موافقة  
 الاداء اه (قوله كن سبق بركعة من الجمعة الخ) أي انه اذا قام لركعة من الجمعة لم يتركها  
 يجزئها لو وافق القضاء الاداء مع أنه قضاه في وقت الخافتة فله لم أن الجهر لم يختص به  
 بالجماعة أو بالوقت بل بسبب آخر خلافا لما قاله في الهداية فله هذه المسئلة دليل لما رجحه الجماعة  
 وبهذا التقرير يظهر وجه اقتضاه على الجمعة وان كان الحكم كذلك لوسبق بركعة من العشاء  
 ونحوه لان المقصود اثبات الجهر في القضاء في وقت الخافتة لا طائفا فانهم (قوله وأدى الجهر  
 اسماع غير الخ) اعلم ان اسم اختاره في سجود القراءة على ثلاثة أقوال فشرط الهندواني  
 والفضل في وجودها خروج صوت يصل الى أذنه وبه قال الشافعي بشرط ان يسمع ويرى وأما  
 خروج الصوت من الفم وان لم يصل الى أذنه لكن بشرط كونه مسموعا في الجملة حتى لو أدى  
 أحدهما خا الى فيه يسمع ولم يشترط الكرخي وأبو بكر البطي السماع والكتبة اياه صحيح  
 الحروف واختار شيخ الاسلام وقاضيخان وصاحب المحيط والخوانساري قول الهندواني كذا في  
 معراج الدراية ونقل في المجتبى عن الهندواني أنه لا يجزئ به ما لم يسمع اذناه ومن يقر به وهذا

ترك في الظهر والعصر لرفع  
 أدى الكفار كافي (كثرتفل  
 بالانهار) فانه قصر (ويجيز  
 المنفرد في الجهر) وهو  
 افضل ويكتفي بادائه (ان  
 أدى) وفي السرية يخافت  
 حقا على المذهب (كثرتفل  
 بالليل) منفردا فلو لم يجز  
 ان يجزئ المنفرد للعرض  
 زبلي (ويخافت) المنفرد  
 (حقا) أي وجوبا (ان  
 قضى) الجهرية في وقت  
 الخافتة كان صلى العشاء  
 بعد طلوع الشمس كذا  
 ذكره المصنف بعد  
 الواجبات قلت وهكذا ذكره  
 ابن المالك في شرح المنار من  
 بحث القضاء (على الاصح)  
 كافي الهداية لكن تعقبه  
 غير واحد ورجحوا تخييره  
 كن سبق بركعة من الجمعة  
 فقام بقضائها بخير (و) أدنى  
 (الجهر اسماع غيره) أدنى  
 (الخافتة اسماع نفسه)  
 ومن يقر به فلو سمع رجل أو  
 رجلان فليس يجزئهما الجهر  
 أن يسمع الكل خلاصة

مطلب  
 في الكلام على الجهر والخافتة

لا يخالف ما صرح عنه الهندواني لان ما كان مسموعا به يكون مسموعا لمن في قعر به كافي الخلية  
 والبحر ثم انه اختار في الفتح ان قول الهندواني وبشره مخدع ان بناء على ان الظاهر سماعه بعد  
 وجود الصوت اذ لم يكن مانع وكفى الجهرية اللعابة أنه خلاف الظاهر بل الاقوال ثلاثة  
 وأيد العلامة خير الدين الرمي في فتاواه كلام الفتح عا لا يبريد عليه فارجع اليه وكر أن كلامه  
 قول الهندواني والكرخي معصيان وأن ما قاله الهندواني أصح وأرجح لاعقدا أكثر علما  
 عليه اه وبما قررناه ظهر لك أن ما ذكره في تعريف الجهر والخافتة ومثله في سمع المنية  
 وغيره مبني على قول الهندواني لان أدنى الحد الذي توجد فيه القراءة عند خروج صوت يصل  
 الى أذنه أي ولو حكما كالمالك كان ذلك مانع من سمع أوجابية أصوات أو نحو ذلك وهذا في قوله  
 أدنى الخافتة اسماع نفسه وقوله ومن يقر به نصريح باللام عادة كما مر وفي القهستاني وغيره أو  
 من يقر به بل هو أوضح ويتفق على ذلك أن أدنى الجهر اسماع غيره أي عن لم يكن يقر به بقرينة  
 المقابلة ولذا قال في الخلاصة والخاتمة عن الجامع الصغير ان الامام اذا قرأ في صلاة الخافتة  
 بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون جهر او الجهر أن يسمع الكل اه أي كل الصف الاول  
 لا كل المصليين بدليل ما في القهستاني عن المسعودية ان جهر الامام اسماع الصف الاول اه  
 وبه علم أنه لا اشكال في كلام الخلاصة وأنه لا ينافي كلام الهندواني بل هو مفرع عليه بدليل أنه  
 في المعراج نقله عن الفضلي وقد علمت أن الفضلي قائل بقول الهندواني فقد ظهر به هذا ان أدنى  
 الخافتة اسماع نفسه أو من يقر به من رجل أو رجلين مثلا وأعلاما مجردا تصح الحروف كما هو  
 مذهب الكرخي ولا تعقبه هنا في الاصح وأدنى الجهر اسماع غيره عن ايس يقر به كاهل الصف  
 الاول وأعلامه لاحد له فافهم واغتم تحرير هذا المقام فقد اضطرر فيه كثير من الافهام (قوله  
 ويجزئ ذلك المذكور) يعني كون أدنى ما يتحقق به الكلام اسماع نفسه أو من يقر به (قوله  
 لم يصح في الاصح) أي الذي هو قول الهندواني وأما على قول الكرخي فيصح وان لم يسمع نفسه  
 لا كقائه بتصحيح الحروف كما مر (قوله وقيل الخ) قال في الذخيرة معزيا الى القاضي علاء الدين  
 في شرح مختاراته الاصح عندي أن في بعض التصرفات يكتفي بسماعه وفي بعض يشترط سماع  
 غيره مثلا في البيع لو أدى المشتري سماعه الى فم البائع وسمع يكتفي ولو سمع البائع نفسه ولم  
 يسمعه المشتري لا يكتفي وفيما اذا حلف لا يكاف فلا نفاذ اذ من بعيد بحيث لا يسمع لا يثبت في  
 عينه نص عليه في كتاب الايمان لان شرط الخفت وجود الكلام معه ولم يوجد اه قال في النهر  
 اقول ينبغي أن يكون الحكم كذلك في كل ما يوقف سماعه على القبول ولو غيره بادل كانه كالح  
 اه ولم يهول الشارح على هذا القول فغيره عنه بقيل تعال الفتح حيث قال قيل الصحيح في البيع  
 الخ وكذا عبر عنه في المكافي اشارة الى ضعفه كافي الشريعة لا يثبت لكن الاول ارتضا في الخلية  
 والبحر وهو أوجه بدليل المسئلة المنصوصة في كتاب الايمان لان الكلام من الحكم وهو الجرح  
 سمى به لانه يؤثر في نفس السامع فتكليمه فلا يبالا يحصل الا بسماعه وكذا اشتراط سماع الشهود  
 كلام العاقدين في النكاح وسماع التلاوة في وجوب السجدة على السامع ونحو ذلك مما اشترط  
 فيه سماع الغير تأمل (قوله مثلا) فافهم ما لو تركه في ركعة واحدة وهل يأتي بها في الثالثة أو  
 الرابعة يجزئ روايم غير العشاء كما مر فانه لو تركه في إحدى أو ليلها يأتيها في الثالثة ولو فيها

(ويجزي ذلك) المذكور  
 (في) ما يوافق ينطق  
 كسوية على ذبضة ووجوب  
 سجدة لا وروايات وطلاق  
 واستقنا (وغيره) فلو طلق  
 أو استثنى ولم يسمع نفسه لم  
 يصح في الاصح وقيل في نحو  
 البيع بشرط سماع المشتري  
 (ولو ترك سورة أولي  
 العشاء) مثلا



معها في الثالثة بقائمة وسورة وفاتت الاخرى ويسجد لله ولو شاءوا ولم يبايعوا السرية  
 فانه ياتي بها في الاخر يبر أيضا أفاده ط وانما خص المصنف العشاء بكثرة كان قوله به في  
 الاخر بين الاشارة عن غيره فلما اشار الشارح الى التعميم فافهم (قوله ولو عدا) هذا ظاهر  
 الطلاق المتون وبه صرح في التمر ولم يمهز الى أحد وكذا في هذه من الاطلاق والافصاح  
 الفتاوى والشروح ينتهي أن وضع المسئلة في التبيين تأمل أفاده الخبير الرمي (قوله وجوبا  
 وقيل ندبا) أشار الى أن الاصح الوجوب وذلك لان محمد أن اراد به في الجامع الصغير حيث عبر  
 بقوله قرأها باللفظ الثابت وهو آكد من الامر في الوجوب وصرح في الاصل بالاستحباب قال في  
 غاية البيان والاصح ما في الجامع الصغير لان آخر التبيين ورد في النسخ بان ما في الاصل أصح  
 فيجب التحويل عليه في الرواية كون الاخبار كدرو في البحر بانه في اخبار الشارح لا في غيره  
 فكان المذهب الاستحباب قال في التمر ولا يخفى أن أمر المجتهد بدناشي عن أمر الشارع فكذا  
 اخباره نعم قال في الحواشي السعدية انما يكون دليلا اذا كان مستعملا في الامر الايجابي وهو  
 ممنوع وأقول لم لا يجوز أن يكون المراد الاستحباب وتكون الترتيب عليه ما في الاصل كما يريد  
 بما مر من قوله انترض رجل اليسرى ووضع يديه على فخديه وأما ذلك اه والحاصل أن  
 اختيار صاحب الفتح والبحر والنهر المذهب لانا صريح كلام محمد (قوله مع القائمة) أشار به الى  
 شيئين الاول أنه يقدم القائمة لان مع تدخل على المنبوع وهو أحد القولين وينبغي ترجحه  
 والثاني أن القائمة واجبة أيضا في قولنا أيضا وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل  
 فيما أفاده في البحر والنهر (قوله لان الجمع الخ) أشار به الى أن قول المصنف بجهار ارجع الى  
 القائمة والسورة ما وجهه له الزباني ظاهر الرواية وصحة في الهداية لما ذكره الشارح وصح  
 التمر تاني أنه يجزى بالسورة فقط وجهه له شيخ الاسلام الظاهر من الجواب ونظر الاسلام الصواب  
 ولا يلزم الجمع الشنيع لان السورة تلتحق بموضعها تارة بغيرها فانه ان الجمع بين الظاهر  
 والخاتمة في ركعة كبره انما اذا كانت القراءة في محاهات غير متعقبة بما قبلها ويرد عليه ما  
 قدمنا من الفروع أول الفصل فتأمل (قوله ولو تذاكرها) أي السورة (قوله قرأها) أي بعد  
 عوده الى القيام (قوله وأعاد الر كوع) لان ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا في فرض  
 الر كوع ويلزمه اعادته لان التقريب بين القراءة والر كوع فرض كما مر بانه في الواجبات حتى لو لم  
 يدهه تفصيلاته بل لو قام لاجل القراءة ثم بدله فسد ولم يفرأ ولم يدهه الر كوع قيل تنسده وقيل  
 لا والفرق بين القراءة وبين القنوت حيث لا يعود لاجل السورة ولو تذاكرها ركوعه ولو عاد لا يرفع  
 هو ما ذكرنا من أن القراءة تقع فرضا ما القنوت اذا أعيد ويقع واجبا ويبان ذلك أن القراءة  
 وان انقضت الى فرض وواجب وسنة الا أنه مهم ما أطال يقع فرضا وكذا اذا أطال الر كوع  
 والسهو على ما هو قول لا كثر والاصح لان قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن لوجوب أسد الامرين  
 الآية فانها فوجها طاعة الصديق ما تيسر على كل فرض فها قرأ يكون الفرض ومعنى الاقام  
 المذكورة أن جعل الفرض مقدارا كذا واجب وهو له دون ذلك مكرره وجعله فوق ذلك الى  
 حد كذا سنة لأنه يقع أول آية يقرأها فرضا وما به الى حد كذا واجبا وما به ذلك الى حد  
 كذا سنة لاننا انما اعتبرنا الواجب ما به الالة الاولى منضما اليه انقلب الفرض واجبا وان

ولو عدا (قرأها وجوبا)  
 وقيل ندبا (مع القائمة جهرا  
 في الاخر بين) لان الجمع بين  
 جهرا وخاتمة في ركعة  
 شنيع ولو تذاكرها في ركوعه  
 قرأها وأعاد الر كوع (ولو  
 ترك القائمة) في الاولين  
 (لا) يقف على الاخر بين

مطلب  
 تحقيق مهم فيما لو تذاكر في  
 ركوعه أنه لم يقرأه اذ تقع  
 القراءة فرضا وفي معنى كون  
 القراءة فرضا واجبا وسنة

وان اعتبرناه مفردا كان الواجب به من القائمة وقالوا القائمة واجب وكذا الكلام فيما به  
 لواجب الى حد السنة فتأمل كذا في شرح المنية من باب سجود السهو ونحوه في الفتح وهو  
 تحقيق دقيق فاعتقه قوله لا لزوم تكرارها أي وهو غير مشروع وهذا الوجه أمر به بالسورة  
 لا تكون فضاء كما في النهاية لانها في محاهات الكس كذب على ما في النهاية شيخ الاسلام المتفق على  
 السورة قلت لا يخفى أن قراءة القائمة في الشفع الثاني ليست واجبة بل ذات على وجه الدعاء في  
 ظاهر الرواية وان كانت واجبة على رواية الحسن بن زياد في هذا اذا قرأ القائمة مرة لم ينعين  
 انصرافه الى تلك الركعة وانت خبير بان ما يظهر الرواية أي الذي هو عدم إعادة القائمة في  
 السنة فتأمل على رواية الحسن بن زياد أي بخلاف السورة فان الشفع ليس بعمل لاداء  
 السورة بخلاف أن يكون محلا لتضاوة مع في شرح الشيخ اسمعيل (قوله ولو تذاكرها) أي  
 القائمة (قوله قبل الر كوع) الظاهر أنه ليس بقيد حتى لو تذاكرها في الر كوع فكذلك لانه  
 قدم أنه لو تذاكر السورة في الر كوع أعادها وأعاد الر كوع فاقائمة أولى لانها كدر حتى (قوله  
 وأعاد السورة) لانها شرعت تابعة لقائمة حتى (قوله على المذهب) أي الذي هو ظاهر  
 الرواية عن الامام وفي رواية عنه ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يثبت به قصد خطاب أحد وجزم  
 القدروري بانه الصحيح من مذهب الامام ووجهه الزباني بانه أقرب الى القواعد الشرعية لان  
 المطابق يصرف الى الادنى وفي البحر فيه نظر بل يصرف الى الكامل فالت وهو مدفوع بان  
 برامة لذمة تتوقف على الكامل والالزام فرضية الطمانينة في الر كوع والسجود فان في  
 شرح المنية وعلى هذه الرواية لا يترى عنده مخور ثم نظر أي لانه يشبه قصد الخطاب والاختيار  
 تأمل وفي رواية ثالثة عنه وهي قوله ما تيسر من القرآن آيات قصار وآية طويلة (قوله وعرفا طائفة من  
 القرآن مترجمة الخ) أي اعتبرها ما بدأ ومقطع وهذا التعريف تفصيل في الحقيقة عن حاشية  
 المكتف لعل الامام الذين هم المولى ونقل في انه عن شرح الشاطبية للبيهقي ما يرجع اليه وهو أنها  
 قرآن مركب من جمل ولو تذاكرها في ركعة أو مقطع من درج في سورة (قوله ولو تذاكرها الخ) أشار  
 الى الرد على البحر حيث اعترض التعريف المذكور بأن لم يلد آية ولا يجوز الا بسم الله الصلاة  
 وهي خمسة أحرف ووجه الرد أن لم يلد أصلا لم يولد فهو سنة تقديره يمكن لذى رأيت في الحقيقة  
 والبحر عن الحواشي المذكورة أنها خمسة أحرف صورة فالرد في غير محله نعم في التمر قيل ان الآية  
 هي وما به ما ومن ثم قيل ان الاشارة لاس أدب وقيل خمس فيجوز أن يكون ما في الحواشي يثبت  
 على الاول (قوله الا اذا كانت كلمة) سنة ما من اثنين لانه في معنى نص الصلاة بآية (قوله فانه مع  
 عدم الصحة) كذا في المنية وهو شامل لمثل مداهمة ثمان ومثل ص وفون يمكن ذكر في الحقيقة  
 والبحر أن الذي مشى عليه السجدي في الجامع الصغير وشرح الطحاوي وصاحب البه دافع  
 الجواز في مداهمة ثمان عنده من غير تكاية خلاف (قوله الا اذا حكم حاكم) صورته على نحو  
 عبده بصلاته صلاة صحيحة فسد في مداهمة ثمان غير مكررة أو مكررة فقرأها الى حاكم يرى صحة  
 الصلاة بدلت فتنقض به فكون فضاء بصحة الصلاة فانه متناقض مع اننا قلنا حكم الحاكم في  
 المجتهد فيه برفع الخلاف أعاده ح (قوله لانه يزيد على ثلاث آيات) تعليل للمذهبين لان نصف  
 الآية الطويلة اذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قواه ما على قول أبي حنيفة

لا لزوم تكرارها ولو تذاكرها  
 قبل الر كوع قرأها  
 وأعاد السورة (وفرض  
 القراءة آية على المذهب)  
 هي لغة العلامة وعرفا  
 طائفة من القرآن مترجمة  
 أقوله سنة أحرف ولو  
 تقدير الكلام بالاداء كانت  
 كلمة فالاصح عدم الصحة  
 وان كررها صارا لا اذا  
 حكم حاكم فيجوز ذكره  
 القه تاني ولو قرأ آية  
 طويلة في الركعتين  
 فالاصح الصحة انما قاله  
 يزيد على ثلاث آيات قصار



المكتفي بالآية ولحق قال في الجرح وعلم من تعليلهم أن كون المقر وفي كل ركعة النصف ليس بشرط بل أن يكون اليه من يبلغ ما بعده قراءة فارتفع ما أقول وينبغي أن يكون الاكتفاء بمادون الآية مذكراً على الرواية الثانية عن الإمام لأن الرواية الأولى التي تقدمت لم يظهر الرواية لا بد من آية تامة تأمل (تنبيه) لم أر من قدر أدنى ما يكفي بحمد قدر من الآية الطويلة وظاهر كلام الجرح كغيره أنه موكل بالعرف لا إلى عدد حروف أقصر آية وعلى هذا لو أراد قرأته ثلاث آيات التي هي واجبة عند الإمام لا بد أن يقرأ من الآية الطويلة مقدار ثلاثة أمثال ما يسمى بقراءة فارتفع ما ولذا افترضوا المدة بالآية الكريمة وآية المداينة وفي التتارخانية والمعراج وغيرهما لوقرأ آية طويلاً كآية الكريمة أو المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلّفوا فيه على قول أبي حنيفة قيل لا يجوز لأنه ما قرأ آية تامة في كل ركعة وعامتهم على أنه يجوز لأن بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصار أو بعضها فلا تكون قراءته أقل من ثلاث آيات اهـ لكن التعديل الأخير بما يفيد اعتبار العدد في الكلمات أو الحروف وبقية قوله لم يقرأ آية تعدل أقصر سورة جاز في بعض العبارات تعدل ثلاثاً قصاراً أي كقوله تعالى ثم انظر ثم عسى ويسر ثم أدبر واستكبر وقد رها من حيث الكلمات عنده ومن حيث الحروف ثلاثون فلو قرأ الله لا اله الا هو إلى القيوم لكانت سورة واحدة ولو لم يقرأ سورة هذه الآيات الثلاث فهي ما قلناه لو اقتصر على هذا المقدار في كل ركعة كفي عن الواجب ولم أر من تعرض لشيء من ذلك فليتأمل (قوله وحفظها) أي الآية فرض عين أي فرض ثابت على كل واحد من المكلفين بعينه كما أشار إليه في شرح التحرير حيث فرق بينه وبين فرض الكفاية بأن الثاني متحقق بمصوده من غير نظر بالذات إلى فاعله بخلاف الأول فإنه منظور بالذات إلى فاعله حيث قصد حصوله من عين متخوفة كالقروض على النبي صلى الله عليه وسلم لم دون أمته أو من كل عين عين أي واحد واحد من المكلفين اهـ والظاهر أن الإضافة فيه ما من إضافة الاسم إلى صفته كتعبيد الجامع وحجة الحق أي فرض متعين أي ثابت على كل مكلف بعينه وفرض الكفاية معناه فرض ذو كفاية أي يكفي بحصوله من أي فاعل كان تأمل (قوله وحفظ جميع القرآن الخ) أقول لا مانع من أن يقال جميع القرآن من حيث هو يسمى فرض كفاية وإن كان بعضه فرض عين وبعضه واجباً كما أن حفظ الفاتحة يسمى واجباً وإن كانت الآية منها فرضاً أي يقطع به الفرض فافهم (قوله وسنة عين) أي بسن لكل واحد من المكلفين بعينه وفيه إشارة إلى أن السنة قد تكون سنة عين وسنة كفاية ومثاله ما قالوا في صلاة التراويح أنهم سنة عين وصلاتهم أجمعاء في كل محلة سنة كفاية (قوله وتعلم الفقه أفضل من ما) أي من حفظ باقي القرآن بعد قيام البعض به ومن انتقل ومراعاة بالفقه ما زاد على ما يحتاج إليه في دينه والا فهو فرض عين (قوله وسورة) أي أقصر سورة أو ما يقوم مقامها من ثلاث آيات قصار (قوله ويكره الخ) أي تحريراً كما أنه يكره نقص شيء من السنة تنجز كما في شرح المنقح ط (قوله أي حالة قرار أو قرار) أي حالة أمانة أو محلة وعبر عن المحلة بالقرار بالفاء لانها في السفر تكون غالباً من الخوف كما في شرح الشيخ الجليل (قوله كذا أطلق الخ) فيه أن عبارة الجامع لم يصح فيها بقوله مطلقاً وانما ذكر في السفر غير مقيد بدينهم من الإطلاق كما في عبارات المتون والام

قوله الجاهلي (وحفظها فرض عين) متعين على كل مكلف (وحفظها جميع

القرآن فرض كفاية) وسنة عين أفضل من التثقل وتعلم الفقه أفضل منه ما (وحفظها جميع

الكتاب وسورة واجب على كل مسلم) ويكره نقص شيء من الواجب (ويسن في السفر مطلقاً) أي حالة قرار أو قرار كذا أطلق

محنة في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية

مطلب السنة تكون سنة عين وسنة كفاية

يتأت ادعاء قبيدها بما بقي من التفصيل وانما اصرح المصنف بالاطلاق اختيار المارجه شيخه صاحب البحر (قوله ويرجحه في البحر الخ) اعلم أنه ذكر في الهداية أن المأفوق بقراءة الكتاب وأي سورة شاء ثم قال وهذا إذا كان على محله من السير فإن كان في أمانة وقراراً يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وانشقت لانه يمكنه مراعاة السجدة مع التخفيف وروى في البحر بأنه لا أصل له يعتد به في الرواية والدراية أما الأول فلان إطلاق المتنون تبعاً للجامع الصغير بم حالة الامن أيضاً أما الثاني فلانه إذا كان على أمن صار كالمقيم فينبغي أن يراعى السنة والسفر وان كان مؤثراً في التخفيف لكن التحديد بقراءة البروج لا بد له من دليل ولم ينقل اهـ وهو ملخص من الحاشية وأجاب في التمهيد ما حصله أن السنة لا تقيم في قراءة الفجر أن تكون من طوال المفصل وأن لا ينقص مقدار الآيات المقررة من حيث العدد عن أربعين آية في الركعتين بل تكون من أربعين إلى مائة كما سيأتي مع ما لنا فيه من البحث والمساخر إذا كان في أمانة وقرار وان كان مثل المقيم لكن لا يقرأ في التخفيف عنه مطلقاً ولا يجوز له القطر وان كان في أمانة فتناسب أن يقرأ نحو سورة البروج والانشقاق مما هو من طوال المفصل وان لم يبلغ المقدر من الخاص وهذا مع قول الهداية لا مكان مراعاة السنة مع التخفيف أي التخفيف بعدم اعتبار العدد الخاص بعد حصول سنة القراءة من طوال المفصل فليس مراده التحديد بعدد آيات السورتين بل كونه من طوال المنفصل أي وسنة القراءة في الفجر من طوال المفصل مسألة لا تحتاج إلى دليل ثم ان ما في الهداية قد أقره عليه شرحها والراجح وغيره وذلك دليل على تقييد إطلاق ما في المتن والجامع اهـ أقول هذا ما ينبغي إذا كان قول الله هداية يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وانشقت معناه أنه يقرأ في الركعتين واحدة منهما لا كلاماً ما والام يحصل تخفيف من حيث العدد لان الشقاق خمس وعشرون آية والبروج اثنا عشر وعشرون ويؤيد ذلك قول التتمة بقراءة سورة البروج أو مثله فإنه ظاهر في أن المراد قراءة سورة البروج في الركعتين لكن في كون سورة البروج من طوال المفصل كلام يستعرفه فلهذا حمل التخفيف في شرح التتمة على جهل الاوسط في الحضر طويلاً في السفر ومثله قول صاحب الجمع في شرحه فيقرأ بأواسط المفصل رعاية للسنة مع التخفيف وعليه شيء في الشرح بالإلمة لكن هذا الحمل لا يناسب ما في الهداية لان الانشقاق من طوال المفصل وقديماً قال ان التخفيف من جهة الاكتفاء بسورة واحدة من المفصل في الركعتين كما اقتضاه ظاهر كلام المشيئة المذكور لان السنة في الحضر في كل ركعة سورة تامة كما يأتي تأمل (قوله وجوباً) أشار به إلى دفع ما أورده في التمهيد بأنه لو قال بعد الفاتحة أي سورة شاءه كان أولى ثلاثاً بهم أن قراءة الفاتحة سنة فصريح بقوله وجوباً بالدفع التوهم المذكور لان المعنى أن سنة القراءة في السفر أي سورة شاءه فهو موجه إلى الفاتحة الواجبة فالقصد بيان التخيير في السورة بعد الفاتحة والاوراد أن السورة واجبة أيضاً (قوله وفي الضرورة قدر الحال) أي سواء كان في الحضر أو السفر وإطلاقه يشهد الفاتحة وغيرها لكن في الكافي فإن كان في السفر في حالة الضرورة بأن كان على محله من السير أو خافاً من عدو أو أوصى بقراءة الفاتحة وأي سورة شاء في الحضر في حالة الضرورة بأن خاف فوت الوقت يقرأ ما لا يؤخره الوقت اهـ واقائل أن يقول لا يختص التخفيف بالضرورة بالسورة فقط بل كذلك

في الجامع الصغير ويرجحه في البحر ورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل ورد في التمهيد ورأى ما في الهداية هو المحذور (الفاتحة) وجوباً (وأى سورة شاء) وفي الضرورة بقدر الحال (و) يسن (في الحضر)



الفاتحة كما اذا اشتد خوفه من عدم فقر آية من لا يكون... كذا في الشرح بلاية أقول  
 وقول الكافي بقدر ما لا يقوته الوقت يشعل الفاتحة أنه أن يقرأ في كل ركعة بآية أن خاف فوت  
 الوقت بالزيادة وهل هو في كل صلاة أو خاص بالفجر فيه خلاف - كما في الفقيه وقال في آخر شرح  
 لمعية وقيل يراعى سنة القراءة في غير الفجر وأن خرج الوقت والأظهر أن يراعى قدر الواجب في  
 غير حالان الإخلال به مقداره عند بعض الأئمة بخلاف خروج الوقت اه أي فانه في غير الفجر  
 غير مقداره اتفاقاً ذكر أن له الاقتصار على الفاتحة ونسبته واحدة وترك التمام والتعود في سنة  
 الفجر أو الظاهر لو خاف فوت الجماعة لأنه اذا جاز ترك السنة لادرى الجماعة فترك السنة أولى  
 اه (قوله ذكره الحلي) ونقله الزاهد في الفقيه عن الجردية وله قال أبو حنيفة والذي يصلي  
 وحده بمنزلة الإمام في جميع ما وصفنا من القراءة سوى الظهر قال الزاهد - وهذا نص على أن  
 القراءة الممنونة - توتر فيها الإمام والمنفرد والماس عنه غافلون (قوله طوال الفصل)  
 بكسر الطاء جمع طويل ككبريم وكرام واقصر عليه في الصحاح وأما باضم فالرجل الطويل  
 كما صرح به ابن مالك في مثله والمفصل بفتح الصاد الموحدة هو السبع السبع من القرآن  
 يعني به أكثره منه بالسهلة أو أقله المنسوخ عنه وهذا يسمى بالحكم أيضاً واختلاف في أوله  
 قال في البحر والذي عليه أصحنا أنه من الجبرات اه قال الرمي ونظم ابن أبي شربة في الأقوال  
 فيه بقوله

مفصل قرآن باوله أي • خلاف فصافات وقاف وسبح  
 وجانية ثلاث وصف قناها • وفتح ضعي جبراتهم اذا المصحح

وزاد البيهقي في الاقتان قواين فأوصلها إلى اثني عشر في الرجل والرجل والرجل (قوله إلى آخر  
 البروج) عزاه في الخواص إلى شرح الكثرة للشيخ بأكبر وقال بعده وفي النهر لا ينجح دخول الغاية  
 في المفاهاة اه فالبروج من الطوال وهو مفاد عبارة الهداية المذمومة أن قال لكن مفاد  
 ما نقلناه به مدحاً عن شرح المنية وشرح الجمع أنهم من الاوساط ونقله في التمهيد لا يسمونه عن  
 الكافي بل نقل الفقه - ساقى عن الكافي خروج الغاية الأولى والثانية وعليه فصورته لم يكن من  
 القصار وتوقف في ذلك كله صاحب الحلية وقال العبارة لا تقبل - بذلك بل يحتاج إلى ثبت في ذلك  
 من خارج والله أعلم أي لأن الغاية تحتل الدخول والخروج فانهم (قوله في الفجر والظهر)  
 قال في النهر هذا بخلاف لما في منية المصلي من أن الظاهر كالصلاة يمكن الاقتصار على ما عليه  
 المصنف اه (قول وباقية) أي باقي الفصل (قوله أي في كل ركعة سورة عماد) أي من  
 الطوال والوساط والقصار ومقتضاه أنه لا ينظر إلى مقدار من حيث عدد الآيات مع  
 أنه ذكر في النهر أن القراءة من الفصل سنة والمقدار المعين سنة أخرى ثم قال وفي الجامع الصغير  
 يقرأ في الفجر في الركعتين سورة الفاتحة وقدر أربعين أو خمسين واقصر في الأصل على الأربعين  
 وفي الجردية ما بين السبعين إلى المائة والكل ثابت من فقه عليه الصلاة والسلام ويقرأ في العصر  
 والعشاء خمسة عشر في الركعتين في ظاهر الرواية كذا في شرح الجامع لقاضيان وجرميه في  
 التلاوة وفي المحيط وغيره يقرأ عشرين وفي المغرب خمس آيات في كل ركعة اه أقول كون  
 المقر ومن - ورا الفصل على الوجه الذي ذكره المصنف هو المذكور في المتن كالقادر والكنز

لإمام ومنه قد ذكره الحلي  
 والناس عنه - غافلون  
 (طوال المفصل) - من  
 الجبرات إلى آخر البروج  
 (في الفجر والظهر) منها  
 إلى آخر لم يكن (أوساطه  
 في العصر والعشاء) باقية  
 (قصاره في المغرب) أي في  
 كل ركعة سورة عماد كذا ذكره  
 الحلي

والجمع والوقاية والوقاية وغيره ما وحصر المقر به - مدعى ما ذكره في النهر والبحر مما علمته  
 بخلاف لما في المتن من بعض الوجوه كآية عليه في الحلية فانه لو قرأ في الفجر أو الظهر  
 سورتين من طوال الفصل تزيد ان على مائة آية كالرجل والواقعة أو قرأ في العصر أو العشاء  
 سورتين من أوساط الفصل تزيد ان على عشرين أو ثلاثين آية كالعشاء والقبر يكون ذلك  
 موافقاً للسنة على ما في المتن لا على الرواية الثانية ولا تحصل الموافقة بين الروايتين الا اذا  
 كانت السورتان موافقة للمقدار المذكور ويلزم على ما صرح في النهر من أن المقدار المعين سنة  
 أخرى أو تكون قراءة السورتين الزائدة على ذلك المقدار خارجة عن السنة الا أن يقتصر  
 من كل سورة منها على ذلك المقدار مع أنهم صرحوا بأن الأفضل في كل ركعة الفاتحة وسورة  
 تامة فالذي ينبغي المصير إليه أنه ما رواه إمامان من أئمة الفتن اختار أصحاب المتن أحدهما وبوأيده  
 أنه في متن المتن ذكر أولاً أن السنة في الفجر حصر الأربعين آية أو ستون ثم قال واختاروا  
 طوال الفصل - في ما في الظاهر الخ فذكر أن الثاني استحسن فيه - ترجيح على الرواية الأولى لأنه  
 بالاثرا الوارد عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن يقرأ في الفجر والظهر  
 بطول الفصل وفي العصر والعشاء بأوساط الفصل وفي المغرب بقصار الفصل قال في الكافي  
 وهو كالروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن المقادير لا تعرف إلا بما عاها اه (قوله واختار  
 في البدائع عدم التقدير الخ) وعمل الناس اليوم على ما اختاره في البدائع رمي والظاهر أن  
 المار عدم التقدير بقدر ما يمكن لكل أحد وفي كل وقت كما يفيد مقام العبارة بل نارة يقتصر  
 على أدنى ما ورد كقصر سورة من طوال الفصل في الفجر أو أقصر سورة من قصاره عند ضيق  
 وقت أو نحوه من الاعتذار لأنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الفجر بالمعزوتين لما سمع بكاء صبي  
 خشية أن يشق على أمه ومارة يقرأ أكثر ما ورد إذا لم يل القوم فليس المراد القاء الوارد ولو بلا  
 عذر ولذا قال في البحر عن البدائع والجله - له فيه أنه ينبغي للإمام أن يقرأ مرة قد رماحت على  
 القوم ولا ينقل عليهم بعد أن يكون على التمام وهذا كذا في الخلاصة اه (قوله والإمام)  
 أي من حيث - من صوته وقصه (قوله وفي الحجة) اسم كتاب من كتب الفتاوى (قوله بين  
 بين) أي بأن تكون بين الترتيل والامراع (قوله لا يلا) له وجه التقييد به أن عامة المتسجدين  
 كثرة القراءة في تمجدهم فلمهم الامراع ليحصلوا وردهم من القراءة أمل (قوله كما يفهم)  
 أي بعد أن يقرأ ما قال به القراء المحرم لترك الترتيل المأمور به شرعاً ط (قوله ويجوز  
 بالروايات السبع) بل يجوز بالعشر أيضاً كما نص عليه أهل الأصول ط (قوله بأخرية)  
 أي بالروايات الأخيرة والامالات لأن بعض السلفاء يقولون لا يعلمون فيقعون في الام  
 والشقاء ولا ينبغي للأئمة أن يحملوا المأمور على ما فيه نقصان دينهم ولا يقرأ عندهم مثل قراءة  
 أبي جعفر وابن عامر وعلى بن حمزة والكافي - في صيانة دينهم فلمعالم - يفتنون أو يفتنون  
 وأن كان كل القراءات والروايات صحيحة فصححة ومشايخنا اختاروا قراءة أي عدد وحقق  
 عن عاصم اه من التنازلية عن فتاوى الحجة (قوله وطال الخ) أي يطيلها الإمام وهي  
 - منونة إجماعاً على أدراك الركعة الأولى لأن وقت الفجر وقت نوم وغفلة وقد علم من  
 التقييد بالإمام ومن التمهيد أن المنفرد به - وي بين الركعتين في الجميع اتفاقاً شرح المنية

واختار في الب - دائع عدم  
 التقدير وأنه يختلف بالوقت  
 والقوم والإمام وفي الحجة  
 يقرأ في القرض بالترسل  
 حرفاً حرفاً وفي التنازيع  
 بين بين وفي الغفل لا يلا أن  
 يسرع بعد أن يقرأ كما يفهم  
 ويجوز بالروايات السبع  
 لكن الأولى أن لا يقرأ  
 بالقرينة عند المأمور صيانة  
 لدينهم (وطال أولى الفجر

قوله وعلى بن حمزة  
 والكافي كذا بالأصل  
 المقابل على خط المؤلف  
 ومقتضاه أن الكافي غير  
 على بن حمزة مع أنه هو كما  
 يفهم من ابن خلكان فلهل  
 الواو زائدة فلا يرجع اه  
 رحمه



أقول وبما مر من أن الاطالة المذكورة سنة اجماعا ومنه في التنازخانية علم أن ما في شرح الملتقى للمتنبي من انه واجب اجماعا غير أب أو سبق قلم قال تايده الباقاني في شرح الملتقى لم أجده في الكتب المشهورة في المذهب (قوله بقدر الثالث) بأن تكون زيادة ما في الاولى على ما في الثانية بقدر ثلث مجموع ما في الركعتين كافي الكافي حيث قال الثلثان في الاولى والثلث في الثانية ومثله في الطلبة والبحر والدرر (قوله وقيل النصف) كذا في الحلية معزيا الى المحبوبي وحكاية في البحر عن النصف لاصلة لكن عبارة النصف لا تنفيده لان عبارتها هكذا وحده الاطالة في الفجر أن يقرأ في الركعة الثانية من عشر بن الى ثلاثين وفي الاولى من ثلاثين الى ستين اه وأرجع المتن في القول بالنصف الى القول الاول لان المراد نصف المقروء في الاولى وهو ثلث المجموع فلا وجه لعدم مقابلة واطال في ذلك فراجع اه لكن قد يقال ان مراد الخلاصة التخيير بين جعل الزيادة بقدر نصف ما في الاولى أو نصف ما في الثانية فانه اذا قرأ في الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرة بن فالزيادة بقدر نصف ما في الثانية ولو قرأ في الاولى ستين وفي الثانية ثلاثين فالزيادة بقدر نصف ما في الاولى وبهذا يفسر القول الاول فتأمل (قوله ندبا) راجع للقولين يعني أن هذا التقدير في كل بيان للاولى فان لم يراعها فهو خلاف الاولى وهو معنى قوله لا بأس به ح (قوله فلو غش) بأن قرأ في الاولى بأربعين وفي الثانية بثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثر كذا في الذخيرة وغيرها (قوله فقط) لما احتج أن يكون الفجر مجرد مثال لا للتعقيب بأدفعه بقوله كذا في النهر (قوله حتى التراويح) عزاه في الخزانة الى الخاتمة وظاهره هذا أن الجمعة والعديد على الخلاف كافي جامع المحبوبي لكن في نظم الزند وقسنى الاتفاق على نسوية القراءتين وما وأيده في الحلية بالاحاديث الواردة المقتضية لعدم اطالة الاولى على الثانية فيها (قوله قيل وعليه الفتوى) فانه في معراج الدراية ومثله في المجتبى وفي التنازخانية عن الجمة وهو المأخوذ للفتوى وفي النصف لاصلة انه أحب وجنح اليه في فتح القدير ما رواه البخاري من أنه عليه الصلاة والسلام كان يطول في الركعة الاولى أي من الظهر ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ونارعه في شرح المنية بانه محمول على الاطالة من حيث التنازل والتميز ووردت ثلاث آيات ضرورة التوفيق بينه وبين ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري حيث قال غزرتا فيهما في الظهر في كل ركعة قدر ثلاثين آية فانه أفاد النسوية بين الركعتين اه وقال في الحلية بعد أن حقق دليلا ما فظهر على هذا أن قواله ما أحب لاقوله وأن الاولى كون الفتوى على قوله ما لا قوله وأخره في البحر والشمس بلالية واعده قواله ما في الكثرة والملتقى والمختار والهداية فلذا اعتداه المصنف أيضا (قوله ان تقارب الخ) ذكر هذا في الكافي في المسئلة التي قبل هذه واعتبره في شرح المنية في هذه المسئلة أيضا كباقي في عبارته والحاصل أن سنة اطالة الاولى على الثانية وكرهية العكس انما تعبر من حيث عدد الآيات ان تقاربت الآيات طولا وقصره فان تفاوتت تعبر من حيث الكلمات فاذا قرأ في الاولى من الفجر عشر بن آية طوله وفي الثانية عشرة بن آية نصية تبلغ كلماتها قدر نصف كلمات الاولى فقد حصل السنة ولو عكس يكره وانما ذكر الحروف للإشارة الى أن المعنى بمقابلة كل كلمة مثلها في عدة الحروف فاعتبر عدد الحروف

على ثانيها) بقدر الثالث وقيل النصف بداية لغش لا بأس به (فقط) وقال محمد أولى الكل حتى التراويح قبل وعليه الفتوى (واطالة الثانية على الاولى بكره) تنزيها (اجماعا ان ثلاث آيات) ان تقاربت طولا وقصرا والاعتبار الحروف والكلمات

قوله أردفه بقوله أي فقط ولعلها سقطت من قوله ولراجع اه مصححه

قوله لم نزلنا بالجاء المهملة ثم الزاي ثم الراء الساكنة من الحزور وهو الظن والقامين اه منه

لا الكلمات فلو اقتصر الشارح على الحروف أو عطفها على الكلمات كما فعل في الكافي لكان أولى (قولا واعتبر الحامي غش الطول الخ) كالمؤخر في الاولى والعصر وفي الثانية الهمة فمرض في القضية أولا أنه لا يكره ثم مرنا ناسا أنه يكره وقال لان الاولى ثلاث آيات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة وأما ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الاولى من الجمعة بسج اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية فزاد على الاولى بسج لكن السبع في السور الطوال يسير دون القصار لان الست هنا ضعف الاصل والسبع غش أقل من نصفه اه أي أن الست الزائدة في الهمة ضعف سورة العصر بخلاف السبع الزائدة في الغاشية فانها أقل من نصف سورة الاعلى فكانت بسيرة قال الحامي في شرح المنية وعلم من كلام القضية أن ثلاث آيات انما تكرر في السور القصار لظهور الطول فيها بذلك ظهورا ينأ وهو حسن الا أنه ربما يتوهم منه أنه متى كانت الزيادة بمقادير النصف لا تكرر وبأس كذلك بل الذي ينبغي أن الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهورا تاما تكرر والا فلا لزوم المخرج في الضرر عن القضية ولورود مثل هذا في الحديث ولا تغفل عما تقدم من أن التقدير بالآيات انما يتبع من عند تقاربها واما عند تفاوتها فالاعتبار بالتقدير بالكلمات او الحروف والا فإلّا ثم شرح عثمان آيات ولم يكتف عن آيات ولا شئ لما انه لو قرأ الاولى في الاولى والثانية في الثانية انه يكره لما قلنا من ظهور الزيادة والطول وان لم يكن من حيث الاتي لكن من حيث الكلام والحروف وقس على هذا اه كلام شرح المنية للحامي والذي تحصل من مجموع كلامه وكلام القضية أن اطلاق كراهية اطالة الثانية بثلاث آيات مقيد بالسور القصيرة المتقاربة الآيات لظهور الاطالة حينئذ في السور الطويلة أو القصيرة المتفاوتة فلا يعتبر العدد فيها بل يعتبر ظهور الاطالة من حيث الكلمات وان اختلفت آيات السورتين عددا هذا ما فهمته والله تعالى أعلم (قوله واستثنى في البحر ما وردت به السنة) أي كراهية عليه الصلاة والسلام في الجمعة والعديد في الاولى بالا على وفي الثانية بالغاشية فانه ثبت في الصحيحين مع أن الاولى تسع عشرة آية والثانية تسعة وعشرون وعلى ما مر عن شرح المنية لاجابة الى الاستثناء لان هاتين السورتين طويلتان ولا تفاوت ظاهر بينهما من حيث الكلمات والحروف بل هما متقاربتان (قوله مطلقا) أي وردت به السنة أولا بقريته ما قبله ولان عبارة البحر كذا وقد يفرض لانه يسوي في الستين والنوافل بين ركعاتهما في القراءة الا فيما وردت به السنة أو الاثر كذا في منية المصلي وصرح في المحيط بكرهه تطويل ركعة من التطوع ونقص أخرى وأطلق في جامع المحبوبي عدم كراهية اطالة الاولى على الثانية في الستين والنوافل لان أمرها سهل واختاره أبو اليسر ومشي عليه في خزائن الفتاوى فكان انما ظهر عدم الكراهية اه نقول البحر وأطلق في جامع المحبوبي الخ واستظهره له قرينة واضحة على أنه أراد خلاف ما في المنية من التقييد بما وردت به السنة نعم كلامه في اطالة الاولى على الثانية فقط دون العكس فكان على الشارح ذكر ذلك عند قوله وتطال اولي الفجر قال في شرح المنية والاصح كراهية اطالة الثانية على الاولى في النصف بل أيضا الحاقه بالفرض فيما لم يرد به تخصيص من التوسعة بجوازها فاعدا

واعتبر الحامي غش الطول لاعداد الآيات واستثنى في البحر ما وردت به السنة واستظهر في النقل عدم الكراهية مطلقا (وان باقلا لا) يكره لانه عليه الصلاة والسلام



بلاذرو ونحوه واما اطالة الثالثة على الثانية والاولى فلا ذكره لما انه شفع آخر اه (قوله)  
 صلى بالعمودتين يعني في صلاة الفجر والصورة الثانية اطول من الاولى باقية روي الاخرين  
 هذا التفاوت حرج وهو مدفوع بغيره فاجب على زيادة مادون الثلاث آيات أو نقصانه كالمدة فلا  
 يكره ح عن الحلية (قوله على طريق الفرضية) أي بحيث لا تصح الصلاة بدونه كما يقول  
 الشافعي في النافحة (قوله ويكره التعيين الخ) هذه المسئلة مفرقة على ما قبله الان الشارع  
 اذا لم يعين عليه شيئا لم يكره ان يعين وعمله في الهداية بقوله لما فيه من هجر الباقي  
 وايضا التفضل (قوله بل يندب قرائتهما أحيانا) قال في جامع الفتاوى وهذا اذا صلى الوتر  
 بجماعة وان صلى وحده بقرآن كيف يشاء اه وفي فتح القدير لان مقتضى الدليل عدم  
 المداومة لا المداومة على الله دم كافي - هذه حنفية العصر فيجب أن يقرأ ذلك أحيانا تبركا  
 بالمأثور فان لزوم الايام يفتي بالترك أحيانا ولا خلاف في السنة ان يقرأ في ركعتي الفجر بالكافرون  
 والاخلاص وظاهره في المداومة الواظبة اذا لا يمام المذكور مستحب بالنسبة الى المصلي نفسه  
 اه ومقتضاه اختصار الكراهة بالامام وفارعه في الجبر بان هذا مبني على ان الله  
 ايمام التفضل والتعيين اما على ما عمل به المشايخ من هجر الباقي فحالا فرقي في كراهة المداومة  
 بين المذموم والامام والسنة والنقض فذكره المداومة مطلقا لما صرح به في غاية البيان من  
 كراهة المواظبة على قراءة الثلاث في الوتر اعم من كونه في رمضان اماما او لا اه  
 واجاب في التهربانه قد عالج به المشايخ والظاهر انه ما له واحدة لا علقان فيجب ما في الفتح  
 انقل على انه في غاية البيان لم يصرح بالتميم المذكور وايضا فان ايمام هجر الباقي يزول  
 بقراءة في صلاة اخرى وايضا ذكر في وتر الجبر عن النهاية لا ينبغي ان يقرأ سورة مكية على  
 الدوام لا يظن به من الناس انه واجب اه فهذا يؤيد ما في الفتح ايضا هذا وقيل في الطحاوي  
 والاسيما في الكراهة بما اذا رأى ذلك حقا لا يجوز غيره اما لو قرأه لا يسير عليه او تبركا  
 بقراءة عليه الصلاة والسلام فلا كراهة لكن بشرط ان يقرأه أحيانا لا لا يظن الجاهل  
 ان غير هذا لا يجوز واعتزله في الفتح بانه لا يضر بقرئته لان في الكلام في المداومة اه واقول حاصل  
 من كلام هذين الشيخين بيان وجه الكراهة في المداومة وهو انه رأى ذلك حقا يكره  
 من حيث تغيير المأثور والابكر من حيث ايمام الجاهل وبه - هذا الحمل يتأيد ايضا بكلام  
 الفتح السابق ويندفع اعتراضه الاصح فتدبر (قوله ولا الفاضلة) بالنسبة مطوف على  
 محذوف تقديره لا غير الفاضلة ولا الفاضلة وقوله في السرية يعلم منه اني القراءة في الجهرية  
 بالاولى والمراد التعريض بخلاف الامام الثاني وبردمان بحدود (قوله انه اذا) اي بين  
 أئمة الثلاثة (قوله وما نسب لحدود) أي من استحباب قراءة النافحة في السرية احتياطا  
 (قوله كتابه السكال) حاصله ان محمدا اثار في كتابه الا انه لا يرى القراءة خاف  
 الامام في شيء من الصلاة يجوز فيه أو يسر ودعوى الاحتياط ممنوعة بل الاحتياط ترك  
 القراءة لانه العمل بانوى الدلائل وقد روي الفاضل بالقرآن عن عدته من العصابة فاقوا اه المذموم  
 (قوله انه انما) هذا مقابل الاصح (قوله وهو) أي الفساد المأثور من تعدد (قوله صروي  
 عن عدته من العصابة) قال في الخزانة وفي السكالي ومنع المؤتم من القراءة مأثور عن غنائين

صلى بالعمودتين (ولا ينعين  
 شيء من القرآن الصلاة على  
 طريق الفرضية) بل تعين  
 الفاضلة على وجه الوجوب  
 (ويكره التعيين) كالسجدة  
 وهل أتى لفجر كل جمعة بل  
 يندب قرائتهما أحيانا  
 (والمؤتم لا يقرأ مطلقا ولا  
 الفاضلة في السرية انما افا  
 وما نسب لحدود في كفا  
 بطله السكالي) فان قرأه  
 فمحرما) وتصح في الاصح  
 وفي رد المحتار عن موط  
 خواهر زاده انها تعدد  
 ويكون فاسقا وهو مروي  
 عن عدته من العصابة فالمنع  
 أحوط (بل يستحب) اذا  
 جهز

نقرا من كبار العصابة منهم المرتضى والعبادلة وقد دون أهل الحديث أسامهم (قوله ويصت  
 اذا أمر) وكذا اذا جهر بالاولى قال في البحر وحاصل الآية أن المطلوب من الأمر الاستماع  
 والسكرت فيه - حل بكل منهم - او الاول يخص الجهرية والثاني لا فيجوز على اطلاقه فيجب  
 السكوت عند القراءة مطلقا اه (قوله آية ترغيب) أي في نوايه تعالى أو ترهيب أي تخويف  
 من عقابه تعالى فلا بد من الاول ولا يستعمل من الثاني قال في الفتح لان الله تعالى وعده بالرحمة  
 اذا استمع وعده بحتم واجابة دعائه المتشاغل عنه غير مجزوم به (قوله وما ورد) أي عن حذيفة  
 رضي الله عنه أنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة الى أن قال وما مر بآية  
 رحمة الا وقف عندها فقال ولا بآية عذاب الا وقف عندها وتنهى عن الخروج او دوتما في  
 الحلية (قوله حل على النقل منقردا) افاد ان كلام الامام والمقتدى في الفرض أو النقل  
 سواء قال في الحلية اما الامام في الفرائض فلما ذكرنا من أنه صلى الله عليه وسلم لم يفته فيها  
 وكذا الأئمة من بعده الى يومنا هذا فكان من المحدثات ولانه ثقيل على القوم فيذكره وما في  
 التطوع فان كان في التراويح فكذلك وان كان في غيره من نوافل الليل التي اقتضى به فيها  
 واحدا أو اثنا فلا يمتدح ترجيح الترك على الفعل لما روينا أي من حديث حذيفة السابق اللهم  
 الا اذا كان في ذلك ثقيل على المقتدى وفيه تأمل وأما المأموم فلان وظيفة الاستماع  
 والانصات فلا بد - تغل بمصلحة لكن قد يقال انما يتم ذلك في المقتدى في الفرائض والتراويح  
 أما المقتدى في النافلة المذكورة اذا كان امامه يفته فلا بد من الاخلال بما ذكره فيحصل على  
 ما عدا هذه الحالة اه (قوله كما مر) أي نظير ما مر في فصل ترتيب أفعال الصلاة من حمل  
 ما ورد من الأدعية في الركوع والرفع منه وفي السجدة والجلوس بين - ما على المنفل وأما  
 مسئلتنا هذه فلم نعرفها فيهم (قوله فلا ياتي بما يفوت الاستماع الخ) سياتي في باب الجمعة أن كل  
 ما حرم في الصلاة حرم في الخطبة فيحرم كل شرب وكلام ولو تيسرا أو ردا - سلام أو أمرا  
 بعرف الامن الخطيب لان الامر بالمعروف منها بالافرق بين قرئ وبعبدي في الاصح ولا يرد  
 تحذير من خيفه لانه لا يجب طق أدى وهو محتاج اليه والانصات طقة تعالى ومبناه على  
 المسامحة والاصح أنه لا بأس بان يسير برأسه أو يده عند رؤية من ذكره وكذا يجب الاستماع  
 لساير الخطب كخطبة تكاح وختم رجب على المحدث اه (قوله ويصت بالسانه) عطف تفسير  
 اقوله بنفسه وهو هذا مروي عن أبي يوسف وفي جمعة الفتح انه الصواب (قوله في انقراض  
 الانصات) عبر بالانقراض تبعا لله دابة وعبر في التهرب بالوجوب قال ط وهو الاول لان تركه  
 مكره مقرر بما (قوله يجب الاستماع للقراءة مطلقا) أي في الصلاة وخارجها لان الآية وان  
 كانت واردة في الصلاة على ما مر فالعبارة موهوم اللفظ لان خصوص السبب ثم هذا حيث لا يذر  
 ولذا قال في القنية صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل به يذرون في ترك الاستماع ان  
 انقصوا العمل قبل القراءة والافلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن وفي الفتح عن  
 الخلاصة رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن فلا يكتفه - استماع القرآن فالانتم على  
 القارئ وعلى - هذا الوقوف على السطح والناس ينام بانهم اه اي لانه يكون سببا لاعتراضهم عن  
 اسقاعه اولانه يؤذيهم بايقاظهم تامل وفي شرح المنية والاصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية

(ويصت) اذا امر اقول  
 الجهرية رضى الله عنه  
 كانوا خاف الامام فنزل  
 واذا قرئ القرآن فاستمعوا  
 له وانصتوا (وان) وصلية  
 (قرا) الامام آية ترغيب  
 أو ترهيب) وكذا الامام  
 لا يستعمل بنفسه القرآن  
 وما ورد حمل على النقل  
 منقردا كما مر (كذا  
 الخطبة) فلا ياتي بما يفوت  
 الاستماع ولو كتابة أو رد  
 سلام (وان صلى الخطيب  
 على النبي صلى الله عليه  
 وسلم الا اذا قرأ آية صلوا  
 عليه فيصلى المستمع - مرا)  
 بنفسه ويصت بالسانه فلا  
 بأس من صلوا وانصتوا  
 (والعبدي) عن الخطيب  
 (والقريب - بيان) في  
 انقراض الانصات  
 (فروع) يجب الاستماع  
 للقراءة مطلقا لان العبارة  
 لعموم اللفظ  
 (فروع) في القراءة خارج  
 الصلاة  
 مطاب  
 الاستماع للقرآن فرض  
 كفاية



لانه لا قامة حقه بان يكون ما في الآية غير ضابط وذلك يصح بانصاف البعض كالي  
 رد الامم حين كان رعاية حق المسلم كفي فيه البعض عن الكل الا انه يجب على القارئ  
 احترامه بان لا يقرأ في الاسواق ومواضع الاشتغال فاذا قرأ فيها كان هو المضيع لمحرمة  
 فيكون الاثم عليه دون اهل الاشغال فلهذا المرجع وقام في ط ونقل الجوى عن اسناده  
 فاضي القضاة يحيى الشمرير بمخافة روى زاده ان له رسالة حقق فيها ان اسماع القرآن فرض عين  
 (قوله لا بأس أن يقرأ سورة الخ) أفاد أنه يكره تنزيها وعلية به يحمل جزم القنية بالكرامة  
 ويحمل فله عليه الصلاة والسلام لذلك على ان الجواز هذا اذ لم يضطر فان اضطر بان يقرأ في  
 الاولى قل أعوذ برب الناس أعادها في الثانية ان لم يخش فخر لان التكرار أهون من القراءة  
 منكوسا برتبة أو ما لو ختم القرآن في ركعة فبأى قرأها من البقرة (قوله وان يقرأ في  
 الاولى من محل الخ) قال في التمرين ينبغي أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورتين  
 فانه مكروه عند الاكثر اه سكن في شرح المنية من الثانية الصحيح أنه لا يكره وينبغي أن  
 يراد بالكرامة القنية الشرعية لا باني كلام الاكثر ولا قول الشارح لا بأس تأمل ويؤيده  
 قول شرح المنية عقب ما هو وكذا لو قرأ في الاولى من وسط سورة أو من سورة أوها ثم قرأ في  
 الثانية من وسط سورة أخرى أو من أولها أو سورة قصيرة الاصح أنه لا يكره لكن الاولى أن  
 لا يفعل من غير ضرورة اه (قوله ولو من سورة الخ) واصل بما قبله اي لو قرأ من محلين بان  
 انتقل من آية الى أخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيات فان كان كذلك الاولى أن  
 لا يفعل بلا ضرورة لانه لو هم الاعراض والترجيح بلا مرجع شرح المنية وانما فرض المسئلة  
 في الركعتين لانه لو انتقل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة  
 فان سها ثم نذر به وودى اعاد الترتيب الايات شرح المنية (قوله ويكره الفصل بسورة  
 قصيرة) أما بسورة طوبى بحيث يلزم منه اطالة الركعة الثانية اطالة كنية فلا يكره شرح  
 المنية كما اذا كانت سورتان قصيرتان وهذا هو الركعتين أما في ركعة فذكره الجمع بين سورتين  
 بينهما سور أو سورة فتفتح في التثنية اذ اجمع بين سورتين في ركعة رأيت في موضع أنه لا بأس  
 به وذكروا في الام لا ينبغي له أن يفعل على ما هو ظاهر الرواية اه وفي شرح المنية الاولى أن  
 لا يفعل في الفرض ولو فعل لا يكره الا أن يترك بينهما سورة أو أكثر (قوله وان يقرأ منكوسا)  
 بان يقرأ في الثانية سورة أعلى مما قرأ في الاولى لان ترتيب السور في القراءة من واجبات  
 التلاوة وانما يجوز لا سيما في ضرورة التعليم ط (قوله الا اذا ختم الخ) قال في شرح  
 المنية وفي الوالدية من يختم القرآن في الصلاة اذا فرغ من العودتين في الركعة الاولى يركع ثم  
 يقرأ في الثانية بالفاتحة ونحو من سورة البقرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس حال  
 المرتحل اي الخاتم المفتخ اه (قوله وفي الثانية) في بعض النسخ ويد في الثانية والمعنى علمها  
 (قوله ألم تراوتبت) اي تكس أو فصل بسورة قصيرة ط (قوله ثم نذر كريمة) أفاد أن التمسك  
 أو الفصل بالقصيرة انما يكره اذا كان عن قصيدة فلو لم وافلا كما في شرح المنية واذا انتفت  
 الكرامة فاعراضه عن التي شرع فتح لا ينبغي وفي الخلاصة افتتح سورة وقصيدة سورة أخرى  
 فلما قرأ آية أو آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويستمع التي ارادها يكره اه وفي لفتح ولو كان

لا بأس ان يقرأ سورة  
 ويبدأ في الثانية وان  
 يقرأ في الاولى من محل وفي  
 الثانية من آخر ولو من  
 سورة ان كان بينهما آيات  
 فان كثر ويكره الفصل  
 بسورة قصيرة وان يقرأ  
 منكوسا الا اذا ختم فقرأ  
 من البقرة وفي القنية قرأ  
 في الاولى الكافرون وفي  
 الثانية ألم تراوتبت ثم ذكر  
 بينهم وقيل بطم ويبدأ

اي المقرة وحرفا وا-دا (قوله ولا يكره في النفل شيء من ذلك) عزاه في الفتح الى الخلاصة  
 ثم قال وعندى في هذه الكلمة نظرفانه صلى الله عليه وسلم نهي بالافضل الله عنه عن الاتقال  
 من سورة الى سورة وقال له اذا ابتدأت سورة فاقمها على نحو واحد من نعمه ينتقل من سورة  
 الى سورة في التهجيد اه واءترض ح ايضا بانهم انصوابان القراءة على القريب من  
 واجبات القراءة فلو عكسه خارج الصلاة يكره فكيف لا يكره في النفل تأمل واجاب ط بان  
 النفل لا تساع باية نزلت كل ركعة منه فله الامم متقلا فيكون كالمقرأة انسان سورة ثم سكت ثم  
 قرأ ما فوقها فلا ركعة فيه (قوله وثلاث) كذا في بعض النسخ على أنه مبتدأ بتقدير مضاف  
 وما بعده خبر اي وقراءة ثلاث آيات الخ وفي بعضها او بثلاث بزيادة الياء قال ح اي والصلاة  
 بثلاث آيات الخ (قوله افضل الخ) اعلم لان القصد والاحكام في ذلك القدر لا بالآية  
 والافضل ترجع الى كثرة الثواب ط (قوله وفي سورة) خبر مقدم وقوله العبرة للاكثر  
 مبتدأ مؤخر اي الاكثر آيات كما في شرح المنية عن الثانية (قوله وبسطناه في الخزانة)  
 اي بسط ما ذكر من هذه الفروع مع زيادة عليهم اذ كرنا ما في انهاء الكلام وقام مسائل  
 أحكام القراءة في الصلاة وخارجها بسوط في شرح المنية وبعضها في فتح القدير والله  
 تعالى أعلم

(باب الامامة)

هي مصدرة قولك فلان أم الناس صار لهم اماما يبعونه في الصلاة فقط أو فيها وفي أو امره  
 ونواهيهم والاول ذو الامامة الصغرى والثاني ذو الامامة الكبرى والباب ههنا مصدرة للاولى  
 ولما كانت الثانية من المباحث الفقهية حقيقة لان القيام بها من فروض الكفاية وكانت  
 الاولى تابعة لها ومبنية عليها تعرض اشئ من مباحثها هنا بسطت في علم الكلام وان لم  
 يمكن منه بل من مسماته اظهر واعتقادات فاسدة فيها من أهل البدع كالطعن في الخلفاء  
 الراشدين ونحو ذلك (قوله فالكبرى استحقاق تصريف عام على الانام) اي على الخلق وهو  
 متعلق بتصريف لا باستحقاق لان المستحق عليهم طاعة الامام لا تصريفه ولا بهام اذ المتعارف  
 أن يقال عام بكذا الاعلية وعرفه في المقاصد بآثارها في الدين والدنيا خلافة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لتخرج النبوة لكن النبوة في الحقيقة غير داخله لان ابعثة بشعر كما  
 يعلم من تعريف النبي واستحقاق النبي التصريف العام امامة مترتبة على النبوة فهي داخله  
 في التعريف دون ما ترتبت عليه أعني النبوة وخارج بقية الامم موم من قبل القضاء والامارة  
 ولما كانت الرئاسة عند التحقيق ليست الاستحقاق التصريف اذ هو في نصيب أهل الحسل  
 والعقد لا امام ليس الاثبات ههنا الاستحقاق عبر بالاستحقاق كذا افاده العلامة الكمال  
 ابن أبي شيريف في شرحه على كتاب المسيرة لشيخه الحق الكمال بن الهمام (قوله ونسب به)  
 اي الامام المنهوم من المقام (قوله اهم الواجبات) اي من اهمها التوقف كثير من الواجبات  
 الشرعية عليه ولذا افاض في العقائد النسبية والمسلمون لا بد لهم من امامية يوم يتنفيذ احكامهم  
 واقامة حدودهم وسد نفورهم وتجهيز جيوشهم واخذم بدقاتهم وقهر المتغلبة والمتلصصة

ولا يكره في النفل شيء من  
 ذلك وثلاث تبلغ قدر  
 اقصر سورة افضل من آية  
 طوبى وفي سورة وبعض  
 سورة العبرة للاكثر  
 وبسطناه في الخزانة  
 (باب الامامة)  
 هي صغرى وكبرى فالكبرى  
 استحقاق تصريف عام على  
 الانام وحقيقة في علم  
 الكلام ونسب به اهم  
 الواجبات



وقطاع الطريق واقامة الجمع والاعياد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج  
 المصاهرة والصلح فانه لا يملك الاولياد لهم وقسمه اثنتان اه (قوله فلذا قدموه الخ) فانه  
 صلى الله عليه وسلم لم توفي يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء اوله الاربعاء او يوم الاربعاء ح  
 عن المواهب وهذه السنة باقية الى الآن لم يدفن خائفة حتى بولي غيره ط (قوله ويشترط  
 كونه سالما الخ) اي لان الكافر لا يلي على المسلم ولان العبد لا ولاية له على نفسه فكيف  
 تكون له الولاية على غيره والولاية المتدنية فرع لولاية القائمة ومنه الصبي والمجنون ولان  
 النفس امرن بالقرار في البيوت فكان مبنى حاله على السمع واليه اشار النبي صلى الله عليه  
 وسلم حيث قال كيف يفلح قوم تولى عليهم امرأة وقوله قادر اي على تنفيذ الاحكام وانصاف  
 المظلوم من الظالم وسد الشقوق وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجر العساكر وقوله  
 قرشيا لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الاغمة من قرش وقد مات الانصار بالخلافة قرشي بهذا  
 الحديث وبه يطل قول الضراري بان الامامة تصلح في غير قرش والكعبة ان القرشي اولى  
 بها اه الكل من ح عن شرح عمدة النبي (قوله لا هاتهما الخ) اي لا يشترط كونه هاتهما  
 اي من اولاد هاتهما بن عبد مناف كما قال الشيعية نقلا لامة اي بكر وعمر وعثمان رضي الله  
 تعالى عنهم ولا يلزم اي من اولاد علي بن ابي طالب كما قال به بعض الشيعة نقلا لامة بنى  
 العباس ولا معصوما كما قال الامام عليه السلام والائمة عشرية اي الامامة كذا في شرح  
 المقاصد وكان الاولى ان يكره لا يظهر ان كل واحد من هذه الثلاثة قول على حدة فان  
 عبارته توهم انها قول واحد ح (قوله ويكره نقلا لامة الخ) اشار الى انه لا يشترط عدالته  
 وعده في المسيرة من الشروط وعبر عنها تبعا للاسلام انما بالورع وزاد في الشروط العلم  
 والكفاية قال والظاهر انهم الى الكفاية اعم من الشجاعة فتعظم كونه ذار اي رتجاعة كي  
 لا يجين عن الاقتصار واقامة الحدود ودور الحرب لواجبة ونحوها بالجيوش وهذا الشرط  
 يعني الشجاعة مما شرطه الجمهور ثم قال وزاد كفاية الاجتهاد في الأصول والفروع وقيل  
 لا يشترط ولا الشجاعة اندوة اجفاج هذه الامور في واحد ويمكن تشويش مقتضيات  
 الشجاعة والحيكم الى غيره او بالاقتناء للعلماء وعند الحنفية ليست العدالة شرط لامة  
 فيصح نقلا لامة في الامامة مع الكراهة واذا قلنا عدلان لم يجر وفق لا ينعزل ولكن يفتق  
 العزل ان لم يستلزم فتنة ويجب ان يدعى له ولا يجب الخروج عليه كذا عن ابي حنيفة وكلمهم  
 قاطبة في توجيهه هو ان اصحابه لو اختلف بعضهم في امية وقبلوا الولاية عنهم وفي هذا نظر  
 اذ لا يفتق ان اولئك كانوا ملوكا قاطبة او المنعاب تصح منه هذه الامور للضرورة وليس من  
 شرط صحة الصلاة خلف امام عدلته وصار الحال عند التغايب كما لم يوجد او وجد ولم يقدر على  
 توليته لقلية الجورة اه كلام المارة لامة في ابن الهمام (قوله ويمنع من ان يبالق لوطرا  
 عليه والمراد انه يفتق العزل كما عات آتقا ولا يقل منه زل (قوله وتصح سلطة متغلب) اي  
 من تولي بالقهر والغلبة بلا مبايعة اهل الحل والعقد وان استوفى الشروط المارة واذا كان  
 الاصل فيه ان تكون بالتقليد قال في المارة ويثبت فقد الامامة اما باختلاف الخليفة اياه  
 كما فعل ابو بكر رضي الله تعالى عنه واما ببيعة جماعة من العلماء او جماعة من اهل الرأي

مطلب  
 شروط الامامة الكبرى  
 فاذا قدموه على دفن  
 صاحب المهجرات ويشترط  
 كونه سالما حرا ذكرا  
 عاقلا بالغيا قادرا قرشيا  
 لا هاتهما علويا معصوما  
 ويكره نقلا لامة الفاسق  
 ويمنع من الافة متغلب  
 ان يدعى له بالصلاح وتصح  
 سلطة متغلب

والقديري وهذا الاشهرى بكى الواحد من العلماء المشهورين من اولى الراى بشرط كونه  
 يشهد به ودفع الانكاران وقع بشرط المعتزلة خسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة  
 دون عدد مخصوص اه (قوله للضرورة) هي دفع الفتنة واقوله صلى الله عليه وسلم امموا  
 واطيعوا ولوا امر عابكم بعد حبسني اجمع ح (قوله وكذا صبي) اي تصح سلطنته  
 للضرورة لكن في الظاهر لاحقية في قال في الاشياء وتصح سلطنته ظاهرا قال في البرازية  
 مات السلطان وانتقلت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي ان تنقوض امور التقليد على  
 والريعية قد هذا الى نفسه تبعا لابن السلطان انصرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي  
 الحقيقة هو الوالى اقدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة بمن لا ولاية له اه اي لان هذا الوالى  
 لو لم يكن هو السلطان في الحقيقة لم يصح اذنه بالقضاء والجمعة فليكن ينبغي ان يقال انه سلطان  
 الى غاية وهي بلوغ الابن ائلا يحتاج الى عزله عند توليه ابن السلطان اذ يبلغ تامل (قوله ان  
 يفوض) بالبناء للمجهول والفاعل هم اهل الحل والعقد على ما صرح به لامة لا العبي لمسلمت  
 من انه لا ولاية له ومن يفوض معنى باقى فعلى بهى والافه ويعدى بالى (قوله في الرسم)  
 اي في الظاهر والصورة (قوله كما في الاشياء) اي في احكام العبيان وعملت عبارته (قوله وفيها)  
 اي في الاشياء عن البرازية ايضا وذلك بعد ما صرح بضرورة فافهم وذ كر الجوى  
 ان تجديد تقليده به بلوغه لا يكون الا اذا عزل ذلك الوالى نفسه لان السلطان لا ينعزل  
 الا بعزل نفسه وهذا غير واقع اه قلت قد يقال ان سلطنة ذلك الوالى ليست مطابقة بل هي  
 مقيدة بعدة صغرا بن السلطان فاذا بلغ انتهت سلطنة ذلك الوالى كما قلناه آنفا (قوله ربط الخ)  
 هكذا نقلا لامة صاحب النهر عن اخيه صاحب البحر ولا يظهر الاثر في الافة لامة وذلك لان  
 الامامة معصومة لا ينفك للمجهول لان الامام هو المتبع ويدل على ذلك تعريف ابن عرفة لها  
 بانها اتباع الامام في جرم من صلاته اي ان يتبع بفتح الموحدة وأما الربط المذكور ان كان  
 مصدر ربط المبنى لامة معلوم فهو صفة المؤتم فيكون بمعنى الاتهام اي الاقتداء وان كان  
 مصدر ربط المبنى للمجهول فهو صفة صلالة المؤتم لانها هي المربوطة وعلى كل حال لا يلزم تعريضا  
 للامامة بل لاقتداء اه ط عن ح وأقول بل للربط معنى ثالث هو المراد به يشترط  
 الايراد وهو ان يراد به المعنى الحاصل بالاصد وهو الارتباط وبان ذلك ان الامام لا يصير  
 اما الا اذا ربط المقتضى صلاته بصلاته فانفس هذا الارتباط هو حقيقة الامامة وهو غاية  
 الاقتداء الذي هو الربط بمعنى الفاعل لانه اذا ربط صلاته بصلاته امامه حصل له صفة الاقتداء  
 والاتهام وحصل لامة صفة الامامة التي هي الارتباط وهذا ما ظهر زلفه من القاصر والله  
 تعالى اعلم (قوله بشروط عشرة) هذه الشروط في الحقيقة شروط الاقتداء واما بشرط  
 الامامة فقد عدها في فورا لايضاح على حدة فقال وشروط الامامة للرجال الاصحاء ستة اشياء  
 الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة من الاعذار كالرعاف والفاقة  
 والتممة والتفخ وقد بشرط كطهارة وسجدة اه احبتر بالرجال الاصحاء من النساء  
 الاصحاء فلا يشترط في ايامهن الذكورة وعن الصبيان فلا يشترط في ايامهم البلوغ وعن  
 غير الاصحاء فلا يشترط في ايامهم العفة لكن يشترط ان يكون حال الامام اقوى من

قوله يشهد اي حضوره  
 منه  
 للضرورة وكذا صبي  
 وينبغي ان يفوض امور  
 التقليد على وال تابع له  
 والسلطان في الرسم هو الولد  
 وفي الحقيقة هو الوالى  
 له عدم صحة اذنه بقضاء  
 وجعة كما في الاشياء عن  
 البرازية وفيه ما يوجب  
 السلطان او الوالى يحتاج  
 الى تقليد جديد والصغرى  
 ربط صلالة المؤتم بالامام  
 بشروط عشرة



حال المؤمن أو ما يح أقول قد علمت مما قد علمناه أن الإمامة غاية الاقـداء فـالم يصح  
الاقـداء لم تثبت الامامة فتكون الشروط العشرة التي ذكرها الشارح شروطا للامامة  
ايضا من حيث توقف الامامة عليها كما أن السنة المذكورة تصلي شروطا للاقـداء ايضا  
اذ لا يصح الاقـداء بدونها فالسنة مشركاه شروط لكل من الامامة والاقـداء لكن  
لما كانت العشرة قاعـة بالمقتدى والسنة قاعـة بالامام حسن جعل العشرة شروطا للاقـداء  
والسنة شروطا للامامة فانهم واغنى تحرير هذا المقام وقد نظمت هذه الشروط على هذا  
الوجه فقلت

بشرط اقتداء عشرة قد اقامتها • بشرط كونه قادرا على اجتهاد  
 باخر مؤتم وعلم اتفق من • بانتم مع كون المكانين واحدا  
 وكون امام ليس دون تبيينه • بشرط واران ونية الاقتداء  
 مشاركة في كل ركن وعاءه • بهال امام حل أم سار بعدا  
 وأن لا تخافه التي معه اقتدت • وصحة ما صلى الامام من ابتداء  
 كذا الاتحاد الفرض هذا قامها • وستشروط للامامة في المبدأ  
 بلوغ واسلام وعقل ذكورة • فمراة محجزة فقدم ذكره بهذا

(قوله نية المؤمن) أي الاقتداء بالامام أو الاقتداء به في الصلاة أو الشروع فيها والدخول فيها بخلاف نية صلاة الامام بشرط النية أن تكون مقارئة للتصوية أو مقدمة عليها بشرط أن لا يفصل بينهما وبين التصوية فاصل اجنبي كناية عن عدم في النية ح (قوله واحدا مكانهما) فلو اتفق على دابة واحدة صح للاتحاد كإلى الامم دود وسباني وأما إذا كان بينهما حائط فسيأتي أن المذهب لا اعتبار بالاشتباه للاتحاد المكان فيخرج بقوله وعلمه بآية الأئمة وسباني فحققت هذه المسئلة بالامر بدين عليه (قوله وصلاتهم) أي واتحادهم ما قال في البصر والاتحاد ان يمكنه الدخول في الصلاة بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى اه فدخل اقتداء المتنقل بالمقتضى لان من لا فرض عليه لو نوى صلاة الامام المقتضى صحت نفلا ولان النقل مطلق والفرض مقيّد والمطلق جزء المقيّد فلا يغيره كإلى شرح النية وعبر في نور الابصار بقوله وان لا يكون مصليا فرضا غير فرضه اه وهو أولى من عبارة الشارح فافهم (قوله وصحة صلاة امامه) فلو تيقن فسادها فقام من الامام أو نفسه انا لمضى مدة المصح أو لوجود الحديث او غير ذلك لم تصح صلاة المقتدى لعدم صحة البناء وكذا لو كانت صحيحة في زعم الامام فاسدة في زعم المقتدى لبنائه على الفساد في زعمه فلا يصح وفيه خلاف ومصح كل أمالو فسد في زعم الامام وهو لا يعلم به وعلمه المقتدى صحت في قول الاكثر وهو الاصح لان المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه رحنى (قوله وعدم محاذاة امرأة) أي بشرطها الاتية (قوله وعدم تقدمه عليه بهتبه) فلو ساواها جاز وان تقدمت أصابع المقتدى ليكبره قدمه على قدم الامام ما لم يتقدم أكثر القدم كإساق وفي إماماد

نية المؤمن الاقصد او واحد  
مكانه او صلته او صفة  
صلاته امامه وعدم محاذاة  
اصنافه وعدم تقلده عليه  
دفعه

الفتاح وقد قدم الامام بعده عن عقب المتقدم بشرط لصحة اقتدائه حتى لو كان عقب  
المقدم غير مقدم على عقب الامام لكن قدمه أطول فتكون أصابعه قدام أصابع امامه  
تجوز كالمقدم على أطول من امامه فيجب امامه اه وقوله حتى الخ يشتمل المساواة  
فافظ التقدم الواقع في المتن غير مقصود وحتى (قوله وعلمه بانتقاله) أي بسمع أو رؤية  
للامام أو بعض المتقدمين وحتى وان لم يصح ذلك المكان ط (قوله وبجمله الخ) أي علمه بحال  
امامه من إقامة أو سقوط قبل الفراغ أو بعده وهذا فيه الوصول إلى الرابعة ركعتين في مصر أو قرية  
فلو خرجها الاقتداء لان الظاهر انه مسافر فلا يحتمل على السهو وكذا لو أتم مطلقا وسأني  
تمامه ان شاء الله تعالى في صلاة المسافرين (قوله ومشاركته في الاركان) أي في أصل فعلها  
أعم من أن ياتي بها معه أو بعده لا قبله الا اذا أدركه امامه فيمساها فالاول ظاهر والثاني كالمؤرخ  
امامه وهو رفع ثم ركع هوفيهج والثالث عكسه فلا يصح الا اذا ركع وبقى ركعا حتى أدركه  
امامه فيصح لوجود المتابعة التي هي حقيقة الاقتداء وقد حقت الكلام على المتابعة في  
أواخر واجبات الصلاة فراجع (قوله وكونه مثله أو دونه فيها) أي في الاركان مثال الاول  
اقتداء الراكع والساجد بمثله والموسى به ما بعثه ومثال الثاني اقتداء الموسى بالراكع والساجد  
واحتريه عن كونه أقوى حالامنه فيها كاقتهاء الراكع والساجد بالموسى به ما ح (قوله  
وفي الشرائط) عطف على فيها أي وكون المؤتم من مثل الامام أو دونه في الشرائط مثال الاول  
اقتداءه بجمع الشرائط بعثه والموسى بعثه ومثال الثاني اقتداء العاري بالمكتسى واحتريه  
به عن كونه أقوى حالامنه فيها كاقتهاء المكتسى بالعاري ح أقول وفي القضية عن تأسيس  
التظرو وينبغي أن يجوز اقتداء الحرة بالامة الحاضرة الرأس اه أي لانه غير مؤتم وفي حق الامة  
فهو كمرأس الرجل نامل (قوله كاسط في البحر) المراد به ما ذكره من الشروط العشرة لكن  
هذا ليس موجودا في أصل نسخ البحر وانما يوجد به امش بعض نسخه معزيا الى خط مؤلفه  
(قوله قبل وثبوت الخ) وقيل له معناه اخضع وامع الخاضعين كافي البيضاوي ح (قوله  
نظام اللفة) بضم الالف بضم السين باللقاء في أوقات الصلوات بين الجيران بجم والالفة بضم  
الهمزة اسم الاتفاق ح عن القاموس (قوله هي أي أفضل من الاذان) أي على المعتمد  
وقيل بالعكس وقيل بالمساواة (قوله خلافا لما في) قدسنا في الاذان من مذهبه قولين  
معنيين الاول كقولنا والثاني عكسه (قوله وقول عمر الخ) أي لادلاله فيه على افضلية الاذان  
لان مراده بالجمع بينهما ما يمكن اشتغال الخليفة بامور العامة يمنعه عن مراقبة الاوقات فلذا  
اقتصر على الامامة (قوله وقال بعضهم الخ) ذكره الفخر الرازي في تفسير سورة المؤمنين قال  
في البحر وقد كنت أختار هاهنا هذا المعنى بعينه قبل الاطلاع على هذا النقل والله الموفق اه  
قلت ومقاده أنه الأفضل من الاقتداء (قوله قال الزاهد الخ) وتوفيق بين القول بالسنية  
والقول بالجواب الاتي ويبان أن المراد به ما واحد أخذ من استدلاهم بالاخبار الواردة  
بالوعيد الشديد بترك الجماعة وفي النهر عن المفيد الجماعة واجبة وسنة لوجوبها بالسنة اه  
وهذا الجوابهم عن رواية سفيان الثوري بان وجوب اثبت بالسنة قال في النهر الا أن هذا يقتضي  
الاتفاق على أن تركها امر بلاء مذكور بوجوب اقتباعه أنه قول العراقيين والخراسانيين على

وعليه بآية الانه وجها من  
 اقامة وصفه ومشاركته  
 في الاركان وكونه مثله او  
 دونه فيها وفي الشرائط كما  
 بسط في البحر قبل وثبوتها  
 بآركه وامع الرا كعين ومن  
 حكمها نظام الالفه وتعلم  
الجاهل من العالم (هي)  
 افضل من الاذان) عندنا  
 خلافا لما شافى قاله العيني  
 وقول عمر لولا الخ لافه  
 لاذنت اى مع الامامة اذ  
 الجمع افضل وقال بعضهم  
 اخاف ان تركت الفاتحة  
 ان يعاتبى الشافى او  
 قرئ ايعاتبى ابو حنيفة  
 فاخترت الامامة (والجماعة  
 سنة مؤ كدة للرجال) قال  
 الزاهدى ارادوا بالتاكيد  
 الوجوب الا في جمعة وعيد



انه يتم اذا اعتاد الترك كما في القنينة اه وقال في شرح النية والاحكام تدل على الوجوب من ان تاركها بالاعتداء يغزر وترد شهادته بانتم الجيران بالسكوت عنه وقد يوفق بان ذلك مقيد بالداومة على الترك كما هو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا يشهدون الصلاة وفي الحديث الا تتركوا في يومهم كما به عليه ظاهر اسناد المضارع نحو يتوفلان يا كلون البرأى ملتهم قالوا يجب الحضور احيانا والسنة المؤكدة التي تقرب منه المواظبة اه ويرد عليه ما مر عن النهر الا ان يجب بان قول العراقيين بانهم يتركه من غير نية على القول بانهم افترض من صد بعض مشايخنا كما قبله الزبلي وغيره او على القول بانهم افترض كفاية كما قبله في القنينة عن الطحاوي والكرخي وجماعة فاذا تركه الكل مرة بالاعتداء او افتاتل (قوله بشرط) بناء على القول بوجوب العبد اعم على القول بسنية انفس الجماعة فيها كما في الحلية والبحر ثم قال في البحر ولا يفتي أن الجماعة شرط الصحة على كل من القولين اه أي بشرط الصحة وقوعها واجبة أو سنة فانهم (قوله سنة كفاية) أي على كل أهل محل في مخالفة نية المصلي من حيث التراويح من أن أقامته بالجماعة سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك أهل محل كلهم الجماعة فقد تركوا السنة وأساو في ذلك وان تخلف من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة اه (قوله على قول) وغير مستحبة على قول آخر بل يصليها وحده في بيته وهذا قولان معصيان ومباين في قبيل ادراك القرينة ترجيح الثاني بانه المذهب (قوله وفي وتر غيره الخ) كراهة الجماعة فيه هو المشهور وذكره القسودوري في مختصره موزكر في غيره عدم الكراهة ووفق في الحلية بحمل الاول على المواظبة والثاني على الفعل احيانا وسابق تمامه ان شاء الله تعالى (قوله على سبيل التداعي) بان يقتدى أربعة فأكبر واحد (قوله وسحقه) أي قبيل ادراك القرينة ه (تمة) قال في الحلية وأما الجماعة في صلاة الخسوف فظاهر كلام الجهم الغفير من أهل المذهب كراهتها وفي شرح الزايدى وقيل جائز عندنا لكتنا البت سنة اه (قوله ويكره) أي يخرج عن القول الكافي لا يجوز والجمع لا يباح وشرح الجامع الصغير انه بدعة كافي رسالة السندی (قوله باذان واقامة الخ) عبارة في الخرائق اجمع مما هنا ونصه يكره تكرار الجماعة في مسجد محله باذان واقامة الا اذا صلى بمسجده أولا غير أهله او أهله لكن بمخافة الاذان ولو كرر راحله بدونهما او كان مسجد طريقا جازا جاعا كما في مسجد دليس له امام ولا مؤذن وبصل الناس فيه فوجافوا فان الافضل ان يصلى كل فريق باذان واقامة على حدة كما في امالي طحطايان اه ونحوه في الدرر والميراد مسجد المحلة له امام وجماعة معلومون كما في الدرر وغيره اطل في المنيع والتقييد بالمسجد المختص بالمحلة استرا من الشارع وبالاذان الثاني استرا من اعماد صلى في مسجد المحلة جماعة بغير اذان حيث يباح اجماعا اه ثم قال في الاستدلال على الامام الثاني الثاني الكراهة مانعة ولنا انه عليه الصلاة والسلام كان يخرج يصلح بين قوم فعماد الى المسجد وقد صلى أهل المسجد فخرج الى منزله بطمعه اه وصلى ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولان في الاطلاق هكذا تقابل الجماعة معنى فانهم لا يجتمعون اذا علموا انهم لا تقومهم واما مسجد الشارع فالتناس فيه سواء الاختصاص له بغير دون فزوق اه ومثله في البدائع وغيرها مقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في

فشرط وفي التراويح سنة كفاية وفي وتر رمضان مستحبة على قول وفي وتر غيره ونظير على سبيل التداعي مكرهة وسحقه وبكره تكرار الجماعة باذان واقامة في مسجد محله لا في مسجد طريق او مسجد الامام ولا مؤذن

مطلب في تكرار الجماعة في المسجد

مسجد المحلة ولو بدون اذان ويؤيده ما في الظهيرية لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه اهله يصلون وحده انا وهو ظاهر الرواية اه وهذا يخالف كتابه الاجماع المارقة عن هذا ذكر العلامة الشيخ حجة الله السندی في المذهب في ابن الهمام في رسالته أن ما يفعله أهل الحرم من الصلاة بأغمة متعددة وجماعات متتابعة مكره اتفاقا ونقل من بعض مشايخنا انكاره صرح بمحاسبين حضر الموضع سنة ٥٥١ منهم الشريف الغزنوي وذكر أنه أفتى بعض المالكية بعدم جواز ذلك على مذهب العلامة الاربعية ونقل انكار ذلك أيضا عن جماعة من المنتهية والشافعية والمالكية حضر الموضع سنة ٥٥١ اه وأقره الزبلي في حاشية البحر لمن يشك عليه أن نحو المسجد المبكى أو المذني ليس له جماعة معلومون فلا يصح في عليه أنه مسجد محله بل هو مسجد شارع وقد مر أنه لا كراهة في تكرار الجماعة فيه اجماعا فلينال هذا وقد منافي بالاذان عن آخر شرح النية عن أبي يوسف أنه اذا لم تكن الجماعة على الهيئة الاولى لا تكرر ولا تكرر وهو الصحيح وبالمدول عن المهراب تتخلف الهيئة كذا في البرزخية انتهى وفي التناثر خاتمة عن الولوالجية وبه نأخذ (قوله وأقلها اثنان) حديث اثنان فما فوقهما جماعة أخرجه السيوطي في الجامع الصغير وروى عنه قال في البحر لانهم اخذوا من الاجماع وهو ما أقل ما يتحقق به وهذا في غير جمعة اه أي فان أقلها فيها ثلاثة صلحون للامامة سوى الامام ومثلهما العبد لقوا هم يتسرت لها ما يشترط للجمعة صحة وأداهوى الخطبة فانهم (قوله ولو عجزا) أي ولو كان الواحد المقتدى صياحهم اقل في السراج لو حلف لا يصلى جماعة وأهصيا بقتل حدث اه ولا عبرة بغير العاقل بحرق قال طويو فخذ منه أنه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المتخلف بالمقتضى لان العصى منتقل ولم أر حكم اقتداء المتخلف بعينه هل يزيد ثوابه على المنفرد فليقرر اه فالتظاهر ان لم يكن على سبيل التداعي حديث العيصين عن أنس رضي الله عنه ان حدثه مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاطعام صنعة فاكل منه ثم قال قوموا لا يصلى بكم فمقت الى حدير لنا قد اسود من طول طلبت من فضته بما فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفت أنا واليتيم ورايه والجهوز من ورائه افضل يثار كعتين ثم انصرف فلم يكن الا قداء افضل لما أمرهم به تأمل (قوله في مسجد أو غيره) قال في القنينة واختلاف العلماء في أقامته في البيت والاصح أنها كاقامته في المسجد الا في الافضلية اه (قوله وتصح امامة الجني) لانه مكاف بخلاف امامة الكافر فانه متفعل وامامة جبريل بل بخصوص التعليم مع احوال الاحياء من النبي صلى الله عليه وسلم ط (قوله أشباه) عبارتها في بحث احكام الجبان ومنها انه قد اجماع بالجن ذكره الاسيوطي عن صاحب آكام المربان من أصحابنا سنة لا بحديث أحمد عن ابن مسعود في قصة الجن وفيه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم به صلى الله عليه وسلم في أدركه فخصان منهم فقال يا رسول الله انما شجب أن تؤمناني صلاتنا قال فمعه ما خلفه ثم صلى بنا ثم انصرف ونظير ذلك ما ذكره السبكي أن الجماعة تحصل بالاثنية وفزع على ذلك لو صلى في فضاء باذان واقامة مفتردا ثم حلف أنه صلى بالجماعة لم يحنث ومنها صحة الصلاة خلف الجني ذكره في آكام المربان اه أقول ومثله عن السبكي ما خوذ من حديث ان المسافر اذا اذن وأقام صلى خلفه من جنود الله

(وأقلها اثنان) واحد مع الامام ولو عجزا أو ملكا أو جنيا في مسجد أو غيره وتصح امامة الجني أشباه (وقيل واجبة وعليه العامة) أي عامة مشايخنا وبه جزم في القنينة وغيرها ٣ قوله لا يثبت هكذا بالقنينة المقابلة على خط المؤلف والذي في القسطاني على البخاري في باب الصلاة على الحصير ليس بضم الام وكسر الباء الموحدة أي استعمل وليس كل شيء بحسبه اه وكذا هو بالسبكي في الترمذي وأبي داود اه



مالا يرى طرفا من رءوس الرزاق ومقتضاه وجوب الجهر عليه. لكن قد دنا في باب الاذان  
 التصريح عن التاخر خاتمة بان حكمه حكم المنفرد في الجهر والخاتمة وبه يعلم انه يحنث  
 بجهره انه صلى بالجماعة عندنا ولا سيما والايام مبنية على العرف عندنا وهو منفرد عرفا  
 وشرا والالاخ. هذا حكم الامام على انه صلى في الغيب. بل السابق انه لا يلزمه الجهر الا اذا نوى  
 الامامة وكذا امر في شروط الصلاة انه لا يحنث في لا يوم احدا عالم بصلوات الامامة وليس في الحديث  
 التصريح بالاقتداء به وان كان المراد ذلك فاعلم انه مقتضى الجماعة باقتداء الملائكة والجن انما  
 يستلزم احكامها اذا كانت على صورة ظاهرة. وهذا لوجامع ج. في امره ووجدت  
 لذة لا يلزمها الاغتسال كالماء في الخاتمة الا اذا انزلت كالماء في الفتح او جازها على صورة آدى كالماء في الخاتمة  
 وكذا يقال في امامة الجبني والله اعلم (قوله قال في البصر الخ) وقال في النهر هو آء. دل  
 الاقوال واقواها ولذا قال في الاجناس لا تقبل شهادته اذا تركها استخفافا وبجانه آء. هو  
 او بناو. بل ككون الامام من آء. الالهوا. ولا يراعى مذهب المقتضى فتقبل آء. ط  
 (قوله غرته الخ) هذا على تحقيق الخلاف آء. على ما مر عن الزاهدي فلا خلاف (قوله  
 بتركها امره) أي بلا عذر وهذا عند العراقيين وعندنا انما يثبت بان اعناده كافي  
 الفنية وقدم (قوله البالفين) قيد به لان الرجل قد يراد به مطلق الذكر بالغا أو غيره كافي  
 قوله نعمالي وان كانوا اخوة رجلا وكافي. ديت الحقوا الفرائض باهلها فبأبقت فلاولى  
 رجل. لذكر ولد ابيد بكرا لرفع أن يراد به البالغ آء. على ما كان في الجاهلية من عدم تور بينهم  
 الامن استعدا لمرب دون الصغار فانهم (قوله الاسرار) فلا تجب على القن وسبأني  
 في الجمعة لو أذن له مولاه وجبت وقيل بخبر وجهه في البصر آء. قلت وينبغي جريان الخلاف  
 هذا ايضا نامل (قوله من غير حرج) قبله كونه سنة مؤكدة أو واجبة فبالحرج يرتفع  
 الانم ويرخص في تركها ولكنه بقونه الافضل بدليل أنه عليه الصلاة والسلام قال لابن أم  
 مكتوم الاعى لما استأذنه في الصلاة في بيته ما أجده لك رخصة قال في الفتح أى تحصل لك فضيلة  
 الجماعة من غير ضررها الا لايجاب على الاعى لانه عليه الصلاة والسلام رخص لعثمان  
 ابن مائل في تركها آء. لكن في نور الابضاح واذا انقطع عن الجماعة آء. من آء. ذارها  
 وكانت نيته حضورها لولا الالذ بحصول له نواجا آء. والظاهر أن المراد به الالذ بالمناجع  
 كالمرض والضيقة والفالج بخلاف نحو المطر والطين والبرد والاعى نامل (قوله ولو فاتته  
 ندب طلبها) فلا يجب عليه الطاب في المساجد بلا خلاف بين أصحابنا بل ان آء. مسجد  
 الجماعة آخر فسن وان صلى في مسجد به منفردا حسن وذكر الق. دورى بجمع ياء. له  
 ويهلى بهم به. في وينال ثواب الجماعة كذا في الفتح واهقرض الشر بلالى بان هذا نال وجوب  
 الجماعة وأجاب ح بان لوجوب عند عدم الحرج وفي تنبيهه الى الاما كن القاصية حرج  
 لا يحنث مع ما في مجاوزة مسجد. من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد  
 الا في المسجد آء. وفيه أن ظاهرا طلاقة التسب ولوالى مكان قريب وقوله مع ما في مجاوزة  
 الخ قد يقال محله فيما اذا كان في جماعة لا ترى أن مسجد. دالى اذ لم تقم فيه الجماعة وتقام  
 في غيره لا يرتاب آء. ان مسجد الجماعة افضل على أنهم اخذوا في الافضل هل جماعة مسجد

قال في الجهر وهو الرابع  
 عند أهل المذهب (فتن  
 أو تجب) غرته تظهر في الانم  
 بتركها امره (على الرجال  
 العقل الباقين الاسرار  
 القادرين على الصلاة  
 بالجماعة من غير حرج)  
 ولو فاتته ندب طلبها في  
 مسجد آخر الا المصعد  
 الحرام

جمعه أو جماعة المسجد الجامع كافي الجهر طقت لكن في الخاتمة وان لم يكن مسجد منزلة  
 مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلى وان كان واحدا لان المسجد منزلة قضاء. يؤدى  
 حقه مؤذن مسجد. لا يحنث بمسجد آء. قالوا هو يؤذن ويقيم ويصلى وحده وذلك أحب  
 من أن يصلى في مسجد آخر آء. ثم ذكر ما مر عن الفتح واصل ما مر فيما اذا صلى فيه الناس  
 فيخير بخلاف ما اذا لم يصل فيه آء. دلان الحق نعم عليه وعلى كل فتقول ط. قد يقال الخ غير  
 . لم والله أعلم (قوله ونحوه) قال في الفتية الا المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه  
 وسلم وعزاه في آخر شرح المنية الى مختصر الصريح قال وينبغي أن يستثنى المسجد الاقصى  
 أيضا لان في المسجد الحرام جماعة ألف وفي مسجد عليه الصلاة والسلام الام بالحق وفي المسجد  
 الاقصى خمسة مائة آء. وينبغي استثناء مسجد طلى على ما قلناه آء. (قوله ومعه مؤذن من)  
 قال في المقرب المقعد الذي لا جواز له من دأى جده كان الداء آء. وعنده الاطباء  
 هو الزمن وبعضهم فرق وقال المقعد المتشيخ الاعضاء والزمن الذي طال مرضه وقال في فصل  
 الزاى الزمن الذي طال مرضه زمانا وقيم الزمن عن أبي حنيفة المقعد والاعى والمقطوع  
 اليدين أو احداهما او المفلوج والاعرج الذي لا يستطيع المشى والاشبل آء. (قوله  
 ومفلوج) هو من به قايح وهو استرخا لا. دشق الانسان لانه باب خلط بلغى تنس منه  
 . الك الروح قاموس (قوله وان وجد فائدا) وكذا الزمن لو كان غيبا لمركب وخادم  
 فلا تجب عليه ما عند من خلافه. محالية عن المحيط وذكر في الفتح أن الظاهر أنه اتفاق  
 والخلاف في الجمعة لاني الجماعة آء. لكن المسطور في الكتب المشهورة خلافه عليه  
 (قوله ولا على من حال بينه وبينها مطروطين) أشار بالحيلة الى أن المراد المطر الكسير  
 كافي به في صلاة الجمعة وكذا الطين وفي الحلية وعن أبي يوسف سألت أبا حنيفة عن  
 الجماعة في طين وردغة فقال لا أحب تركها وقال محمد في الموطأ الحديث رخصة به. في قوله  
 صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحا والنعال هنا الاراضى الصلب وفي  
 شرح الزاهدي عن شرح التمر تاني واختلاف في كون الاطراف والثلج والوحال والبرد  
 الشديد عذرا وعن أبي حنيفة ان اشبه الناذى به ذكر قال الحسن اخذت هذه الرواية ان  
 الجمعة والجماعة في ذلك سواء ليس على ما ظنه البعض أن ذلك عذرا في الجماعة لانه سنة  
 لاني الجمعة لانهم آمن آء. كذا الفرائض آء. وفي شرح الشيخ اسمعيل عن ابن الملقن الشافعي  
 والمشهد وان النعال جمع نعل وهو ما غلط من الارض في صلالة وانما يحمله بالذكر لان أدنى  
 بال. ديم بخلاف الرخوة فانها تنشف الماء وقيل النعال الاحذية (قوله وبرد شديد) لم  
 يذكر الحر الشديد أيضا ولم أر من ذكره من علمائنا واصل وجهه أن الحر الشديد اذا  
 يحصل غالباً في صلاة الظهر وقد كفيته مؤنثه بسنية ابراهيم قد يقال لو ترك الامام هذه السنة  
 وصلى في أول الوقت كان الحر الشديد عذرا نامل (قوله وظلة كذلك) أي شديد وانما ظاهر  
 أنه لا يكلف الى ايقاد فهو راج وان أمكنه ذلك وان المراد بشدة الظلة كونه لا يصير طر به  
 الى المسجد فيكون كالاعى (قوله وريح) أي شديد أيضا فيا يظهر نامل وانما كان عذرا  
 ايلا فقط اعظم مشقته فيه دون النحر (قوله وخوف على ماله) أي من امر ونحوه اذا لم يمكنه

ونحوه (فلا تجب على  
 مريض ومعه مؤذن من  
 ومقطوع يد ورجل من  
 خلاف) أو رجل فقط ذكره  
 الحدادى (ومفلوج وشيخ  
 كبير عاجز وأعمى) وان  
 وجد فائدا (ولا على من  
 حال بينه وبينها مطروطين  
 وبرد شديد وظلة كذلك)  
 ورجل لا لانهم اراؤ خوف  
 على ماله



غلق الدكان أو البيت من لا ومنه خوفه على نفسه طعام في قدر أو خبز في تنور كامل وانظر هل  
 التقيد به لا للاحتراق عن مال غيره والظاهر عدمه لأن قطع الصلاة ولا سيما ان كان امانة  
 عنده كوديمة أو عارية أو رهن مما يجب عليه حفظه كامل (قوله أو من غريم) أي إذا كان  
 مضمرا ليس عنده ما يوفي غريمه والا كان ظلما (قوله أو ظالم) يعاقبه على نفسه أو ماله (قوله  
 الاخيبين) وكذا الربح (قوله وإرادة سفر) أي واقعت الصلاة ويحتمل أن تكونه العاقلة  
 بصروا أما السفر فليس بهند كافي القنية (قوله وقيامه بربض) أي يحصل له بغيره  
 المشقة والوحشة كذا في الامداد (قوله تنوذه نفسه) أي اشتاقه وتنزعه اليه مصباح سواه  
 كان حشا أو غيره لشدة الحاجة اليه امداد ومثله التراب وقرب حضوره كحضوره فيما يظهر لوجود  
 الله وبه صرح الشافعية (قوله وكذا اشتغاله بالغة الخ) عبارة نور الايضاح وتكرار فقه  
 بجماعة نفونه ولم أر هذا القيد لغيره ورضي في القنية لهم الآية فيمن لا يحضرها لا يستغفر  
 أو فاته في تكرير الفقه لا يهذر ولا تقبل شهادة ثم رخصه فانما انه يهذر بخلاف تكرار اللغة  
 ثم وفق بينهما بحمل الاول على الواجب على الترتيل والثاني على غيره وهذا ما مشى عليه  
 الشارح في قوله أي الا الخ (قوله فلا يهذر ويهزر) الاول بالذال والثاني بالزاي (قوله يعني  
 بوجهه عن الخ) صرح بذلك في البحر من البرازية قال الرحي قالوا هذا ما به لم يكتمل لان  
 الظاهر صيادون لا خذ المال متى وقع في شركهم لا يؤخذ منهم ويرى ما به يدون للانسان ذنبا  
 لم يفتهل فوصل الى ماله اه (قمة) مجموع الاعذار التي صرت متناوذة رعا عثرون وقد  
 نظمها بقولي

اعذار ترك جماعة عثرون قد • أودعنا في عقة منظم كالدر  
 مرض واقعد عي وزمانه • مطر وطين ثم برد قد أضمر  
 قطع رجل مع يد أودونها • فلي وهز الشيخ قد دلل سفر  
 خوف على مال كذا من ظالم • أودائن ونهى أكل قد حذر  
 والربح لا يظلمه قريض ذي • ألم مدافعة لبول أو قدز  
 ثم اشتغال لابتغى الفقه في • بعض من الاوقات عذر معتبر

(قوله أو عدم مراعاة) أي مذهب المقتدى فيما يجب بطلان الصلاة على ما ياتي بيانه  
 (قوله تقديم) أي على من حضر معه (قوله بل نصبا) أي الامام الراتب (قوله باحكام  
 الصلاة فقط) أي وان كان غيره تبصر في بقية العلوم وهو أولى من المتبصر كذا في زاد الفقيه من  
 شرح الاوشاد (قوله بشرط اجتنابه الخ) كذا في الدراية عن الجعفي وعبارة الكافي وغيره  
 الا لم يباله أولى الا أن يعان عليه في دينه لان الكافي لا يرغبون في الاقتداء به (قوله قدر  
 فرض) أخذه تبعه البحر من قول الكافي قد وما تجوز به الصلاة بناء على أن تجوز معه في نص  
 لا بمعنى فصل (قوله وقيل واجب) ذكره في البحر حيثما يمكن أخذ من كلام الكافي لان  
 الجواز بطريقه في الحل بل قال الشيخ اسمعيل ينبغي حل الجواز المذكور على ما يمشى عليه عدم  
 الكراهة وحيثما لا يرجع الى القول الثالث (قوله وقيل سنة) قاله الزيلعي وهو ظاهر  
 المبسوط كافي النهر ومشى عليه في القح قال ط وهو الاظهر لان هذا التقديم على سبيل الاولوية

أون غريم أو ظالم أو مدافعة  
 احد الاخيبين وإرادة سفر  
 وقيامه بربض وحضور  
 طاعة تنوذه نفسه ذكره  
 الحداد وكذا اشتغاله  
 بالغة لا بغيره كذا جزم به  
 الباباني بجعل نفسه أي الا  
 اذا واطب تكلم لا فلا يهذر  
 و يهزولوا بخذ المال يعني  
 بوجهه عنه مدة ولا تقبل  
 شهادته الا بتأويل بدعة  
 الامام أو عدم مراعاته  
 (والا حقا بالامامة) تقديم  
 بل نصبا بمجموع الانهر (الاعلم  
 باحكام الصلاة) فقط صحة  
 وفسادا بشرط اجتنابه  
 لقوا وحش الظاهرة وحفظه  
 قد فرض وقيل واجب  
 وقيل سنة

فلا نسب له مراعاة السنة (قوله ثم الاحسن تلاوة وتجويدا) أفاد بذلك أن معنى قولهم أقرأ  
 أي أجود لا أكثرهم حفظا وان جعل في البحر متبادرا ومعنى الحسن في التلاوة أن يكون  
 عالما بكيفية الحروف والوقف وما يات بها (قوله أي الا كثرة التلاوات) أي  
 التسمية ما شقبه حله وحرمته ويلزم من الورع التقوى بالعكس والزهدي ترك الشيء من الحلال  
 خوف الوقوع في الشبهة فهو أخص من الورع وليس في السنة ذكر الورع بل الهجرة  
 عن الوطن فلما نسخت أريد به هجرة المعاصي بلورع فلا يجب هجرة الاعلى من أسلم في دار  
 الحرب كافي المراجع ط (قوله أي الا قدم اسلاما) استنبطه صاحب البحر وتبعه في انهم من  
 تميل الى البدائع بان من امتدعوه في الاسلام كان أكثر طاعة أقول بل الظاهر أن المراد بالاسم  
 الا كبرهنا كما وفي بعض روايات الحديث فأكبرهم سنوهو والمتهوم من أكثر الكتب فيكون  
 الكلام في المسلم الاصل أي ثم أخرج الجماعة الا يضاري فاقدهم اسم الاما وعابه فيكون ذلك  
 سببا آخر للترجيح فمن عرض اسلامه فقدم شاب نشأ في الاسلام على شيخ أسلم أمالوكا ما لم يكن  
 من الاصل أو الامام ما يقدم الا كبرهنا ما في الزيلعي من أن الا كبرهنا يكون أشنع قلبا  
 عادة وأعظم حرمة ورغبة الناس في الاقتداء به أكثر فيكون في قلة دعيه تكثير الجماعة اه  
 هذا وما مشى عليه المصنف من تقديم الاورع على الاسن هو المذكور في المتن وكثير من  
 الكتب وعكس في المحيط (قوله عن الزاد) أي زاد الفقيه لابن الهمام (قوله بالضم) أي  
 ضم الحاء ما به فقهه والمراد بما به (قوله أكثرهم هجدا) نفسه هو بالمعزوم فانه يلزم من  
 كثرة التهجيد حسن الوجه حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالهار وان كان ضمه هذا  
 عند الحديث قال في البدائع لا حاجة الى هذا التكاف بل يبقى على ظاهره لان صياحة الوجه  
 سبب لكثرة الجماعة كافي البحر (قوله زاد في الزاد الخ) أقول ليس فيه زيادة ونص عبارة  
 الزاد بعد انطلق كذا فان تداووا فاصبحهم وجهه ما روي في الكافي عن علي بالليل فان  
 تداووا فافترقهم نسب الخ (قوله أي أسمهم وجهها) عبارة عن اشتائه في وجهه من يلقاه  
 وابتسامه له وهذا غير الحسن الذي هو تناسب الاعضاء أفاده ح (قوله ثم أكثرهم حسبا)  
 الظاهر أن الحسب بالباء الموحدة لا بالنون وهو الذي كتب عليه ابن جبر الرزاق في شرحه  
 قال في البحر وقد قدم في القح الحسب على صيانة الوجه اه وفي القاموس الحسب طاعة الله  
 من مفاخر آتائك أو المال أو الدين أو الكرم أو الشرف في القح الخ (قوله ثم الاحسن  
 زوجة) لانه غالب يكون أحب لها وأغفام عدم تعلقه بغيرها وهذا اعلم لم يبين الا صاحب  
 أو الارحام أو الجيران اذ ليس المراد أريد كركل منهم أو صاف زوجته حتى يعلم من هو احسن  
 زوجة (قوله ثم الاكثر مالا) اذ بكثرة مع ما تقدم من الاوصاف يحصل له القناعة والعفة  
 فيغيب الناس فيه أكثر (قوله ثم الاكبر رأسا الخ) لانه يدل على كبرهنا قل يعني مع مقابلة  
 الاعضاء والافلوغش الرأس كبرهنا والاعضاء صفرا كان دلالة على اختلال تركيب من اجبه  
 المستلزم لعدم اعتدال عقله اه ح وفي حاشية أبي السه و قد نقل عن بعضهم في هذا المقام  
 ما لا يليق أن يذكروا فضلا عن أن يكتب اه وكأنه يشير الى ما قبل ان المراد بالعضو المذكور  
 (قوله ثم المقيم على المسافر) وقبل ما سواه بحر وظاهره ولو كان الجماعة مسافرين فليست له

(ثم الاحسن تلاوة)  
 وتجويدا (للقراءة ثم  
 الاورع) أي الا كثرة التلاوة  
 لشبهات والتقوى اتقاه  
 الحرمان (ثم الاسن) أي  
 الا قدم اسلاما فقدم شاب  
 على شيخ أسلم وقالوا يقدم  
 الاقدم ورعا في النهر عن  
 الزاد وعليه يقاس سائر  
 الحاصل فيقال يقدم أقدمهم  
 علما وقوه وحسنه نقلا  
 يحتاج للاقرة (ثم الاسن  
 -) بالضم الفقه بالاسن  
 (ثم الاسن وجهها) أي  
 أكثرهم تميزا زاد في الزاد  
 ثم أصحهم -م أي أسمهم  
 وجهها أكثرهم حسبا (ثم  
 الانهر فحسبا) زاد في  
 البرهان ثم الاحسن صوتا  
 وفي الاشياء قبيل عن المثل  
 ثم الاحسن زوجة ثم الاكثر  
 مالا ثم الاكثر جاها (ثم  
 الانظف نوبا) ثم الاكبر  
 رأسا والاصغر عضوا ثم  
 المقيم على المسافر ثم المحرر  
 الاصل على العقب



وإذا دام الوقت باقيا والأفلا يصح اقتداء المسافر بالتيمم في الرابعة كما يأتي (قوله ثم التيمم  
عن حدث على التيمم عن جنابة) كذا أجاب به الحلواني في التمهيد بوجوبه في القبض وجامع  
الفتاوى كذا في الأحكام للشيخ المعجل ومثله في التارخانية واهل وجهه أن الحدث أخف  
من الجنابة لكن في منية المفتي التيمم عن الجنابة أولى بالامامة من التيمم عن حدث ونقله في  
التمهيد ما يقتصر عليه واهل وجهه أن طهارته أقوى لأنها بمنزلة الغسل لا يبطئها الحدث  
(قوله ومنه) أي من الوجع (قوله والافتاء) الأولى الاستفتاء (قوله والدعوى) أي بين  
يدى القاضى (قوله أقرع بينهم) أي إذا تنازعوا أو الظاهر أن هذا على سبيل الأولوية (قوله  
كفى الحرقى والفرقى) التشبيه في أن الترتيب إذا لم يمسلم كان كالعبادة في القرعة أيضا فانما  
لا تناق في الحرقى والفرقى ح (قوله معلوم) أي وظيفة من جهة الواقف أو من الطلبة أفاده  
ح (قوله جاز أن يقدم من شاء) لأنه أن لا يقرعهم أصلح (قوله وأول من رنه ابن كثير)  
قال السهوي في جوهر العقدين روى أن أنصاريا جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله  
وجاء رجل من ثقيف فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يا أخا ثقيف ان أنصاري قد سبقك  
بالمسئلة فاجلس فيما بدأ به حاجة أنصاري قبيل حاجتك اه ففعل منه أنه سنة النبي صلى  
الله عليه وسلم لم وابن كثير تابع في ذلك وأنه لا فرق بين من له معلوم وغيره نعم يمكن الفرق بين ذي  
المعلوم وغيره فيما إذا حضر أم لا حتى أي في قرع لوله معلوم والقديم من شاء تأمل (قوله  
اعتبرا كثرهم) لا يظهر هذا إلا في النصيب والأفكل يصلى خائف من يخافه ط لكن فيه تكرار  
الجماعة وقد مر ما قبله (قوله أساؤا بالانتم) قال في التارخانية ولو أن رجلين في الفقه  
والصلاح سواء إلا أن أحدهما أقرأ فقدم القوم الآخر فقد أساؤا وتروكو السنة ولكن  
لا يأنون لأنهم قدموا جلاصا لحا وكذا الحكم في الامارة والحكومة اما الخلافه وهي الامامة  
الكبرى فلا يجوز أن يتركوا الأفضل وعليه إجماع الامامة اه فافهم (قوله مطلقا) أي وان  
كان غيرهم من الحاضرين من هو أعلم وأقرأ منه وفي التارخانية جماعة أخيه في دار يريد أن  
يتقدم أحدهم ينبغي أن يتقدم المالك فان قدم واحدا منهم لعلمه وكبره فهو أفضل وإذا تقدم  
أحدهم جاز لأن الظاهر أن المالك يذن أخيه إكراما اه (قوله وصرح الحدادى الخ)  
أفاد أن هذا غير خاص بالسلطان العام والولاية ولا بالقاضى الخاص والولاية بالأحكام الشرعية  
بل مثله ما الوالى وان الامام الراتب كصاحب البيت في ذلك قال في الامداد واما إذا اجتمعوا  
فالسultan مقدم ثم الأمير ثم القاضى ثم صاحب المنزل ولومسناجر او كذا يقدم القاضى على  
امام المصعد (قوله والمستعير والمستأجر حق) لان الاعارة تملك المنافع والمعي وان كان له ان  
يرجع بخلاف المؤجر لكنه عالم يرجع بيقى المستعير الحق والكلام في ذلك لأنه اذا رجع لم يبق  
العارية ونزعت المسئلة عن موضوعها فافهم (قوله الماصر) أي من قوله لعموم ولا يتما  
ولكنه غير مناسب لان المراد به هو الولاية هوها للناس وهذا ليس كذلك فكان عليه  
أن يقول لان الولاية أهم ما في هذه الحالة دون المالك ح (قوله حديث الخ) هكذا روى في الترمذى  
بالعنى وعزاه إلى الحلبي صاحب الحلية مع أنه في الحلية ذكره مطو لا ونقله في البصرى عنها (قوله  
والكرامة عليهم) يرمز في الحلية بان الكرامة الأولى تحريرية للعبودية وترد في هذه (قوله

لا قبل الله صلاة من تقدم في ما هو له كارهون (وان هو احن لا) والكرامة عليهم ويكره

ويكره تنزيه الخ) اقوله في الاصل امامة غيرهم احب الى بحر عن الجنبي والمعراج ثم قال فيكره  
اهم التقدم ويكره الاقتداء بهم تنزيه فان امكن الصلاة خاف غيرهم فهو افضل والا فلا اقتداء  
اولى من الانفراد (قوله ولومسناجر) يلزمه استعمال اللفظ في حقيقة تنزيهه ويجاز فان المعتق عبد  
باعتبار ما كان الله به الان يكون من قبيل عموم الجاهل بان يراد بالعبودية من انصف بالرق وقتا  
ما سواه كان في الحال او فيما مضى ح (قوله وله) أي اهل سبب كراهة المعتق ما قدمناه  
الخ فان تقديم الحر الاصل من مذوب اليه وتركه مذكوره تنزيهه اقل من ان قال اذا الكرامة الخ وفي نسخة  
واحدة اي والله في كراهة امامة المعتق ان الحر الاصل الى اولى بالامامة منه لأنه نشأ في الرق  
مستغلا بخدمة المولى لم يتفرغ لله لم يرحى (قوله واعرابى) نسبة الى الاعراب لا واحد  
له من لفظه واهل وجهه العرب كفى الصالح لكن في الرضى الظاهر أنه جمع قه ستانى وهو من  
يكن البادية عربيا او مجتمعا بحر وخصه في المصباح باهل البدو من العرب (قوله ومثله الخ)  
مبني على ان الاعراب لا يشغل الاجمى والا فالتناسب ومنه والعلة في الكل غلبة الجهل (قوله  
وقائق) من الفسق وهو الخروج عن الاستقامة واهل المراد به من يرتكب الكبائر كشارب  
الخمر والزنى واكل الربوا ونحو ذلك كذا في البرجندى المعجل وفي المعراج قال اصحابنا  
لا ينبغي ان يقتدى بالفاسق الا في الجملة لأنه في غير هذا ما ما غيره اه قال في الفتح وعلمه  
فيكره في الجملة اذا تعددت اقامته في المصر على قول محمد بن الفقيه به لأنه بسبيل الى القول  
(قوله ونحوه الاعشى) هو سبب البصر لا لونه اراقاموس وهذا ذكره في الترمذى اخذ من  
تعديل الاعشى بأنه لا يتوقى العبادة (قوله اي غير الفاسق) تبع في ذلك صاحب البصريح  
قال فيه كراهة امامة الاعشى في المحيط وغيره بان لا يكون افضل القوم فان كان افضلهم فهو  
اولى اه ثم ذكر انه ينبغي جريان هذا القيد في العبد والاعرابى وولد الزنا فادفعه في الترمذى في  
الهداية عال لا كراهة بغلبة الجهل فيهم وبان في تقديمهم تنفير الجماعة ومقتضى الثانية  
ثبوت الكرامة مع انتفاء الجهل لكن ورد في الاعشى نص خاص هو استثناءه صلى الله عليه  
وسلم لابن ام مكتوم وعنه ابن على المدينة وكافا عيين لأنه لم يبق من الرجال من هو اصالح منهم  
وهذا هو المناسب لا لاطلاقهم واقصا رهم على استثناء الاعشى اه وحاصله ان قوله الا  
ان يكون اهل القوم خاص بالاعشى اما غيره فلا تنفى الكرامة بله لكن ما يجنبه في البصر صرح  
به في الاختيار حيث قال ولومسناجر اه امت اي علم الكرامة بان كان الاعرابى افضل من الحضري  
والعبد من الحر وولد الزنا من ولد الرشد والاعشى من البصير فالجواب بانه لا يرد  
في شرح الملتقى للمعنى ونزوح دور البصار واهل وجهه ان تنفير الجماعة بتقديمه يزول اذا كان  
افضل من غيره بل التنفير يكون في تقديم غيره واما الفاسق فقد علوا كراهة تقديمه بانه لا يتم  
لا مردية وبان في تقديمه للامامة تعظيمه وقد وجب عليهم اهاتته شرعا ولا يخفى انه اذا كان اعلم  
من غيره لا تزل والله فانه لا يؤمن ان يصلى بهم بغير طهارته فهو كالمبتدع تذكره امامته بكل حال  
لي مشى في شرح المنية على ان كراهة تقديمه كراهة قصرهم لما ذكرنا قال ولذا لم تجز الصلاة  
خافه اصلا عند مالك ورواية عن احمد فاذا حاول الشارح في عبارة المصنف وحمل الاستثناء على  
غير الفاسق والله اعلم (قوله اي صاحب بدعة) أي محرمة والا فقد تكون واجبة كنصب

(ويكره تنزيه) (امامة عبد)  
ولومسناجر قه ستانى عن  
الخلاصة واهل البادية  
من تقدم الحر الاصل الى  
الكرامة تنزيهية فتنبه  
(واعرابى) ومثله تركان  
واكراد وعامى (وقائق)  
واعشى ونحوه الاعشى ثم  
(الا ان يكون) اي غير  
الفاسق (اعلم القوم) فهو  
اولى (ومسند) اي صاحب  
بدعة

مطلب  
البدعة خمسة اقسام



الادلة لاد على اهل الفرق الضالة تعلم الصواب منهم لا الكتاب والسنة ومن دونه كاحداث نحو  
 رباط ومدرسة وكل احسان لم يكن في الصدور الا قول ومكرهه كزخرفة المساجد ومباحة  
 كالتوسع بالذباكل والشارب والنياب كافي شرح الجامع الصغير لماوى عن تمذيب  
 الذوى ومنه له في الطريقة المحمدية للبركلى (قوله وهو اعتقاد الخ) عزاه هذا التعريف  
 في هامش الخزان الى الحافظ ابن حجر في شرح النسخة ولا يخفى ان الاعتقاد يشهد لما كان  
 معه عمل اولافان من تدوين بعمل لابد ان يعتقده كسب الشبهة على الرجلين وانكارهم المسح  
 على الخلفين ونحو ذلك وجبته فذبحواوى تعريف الشئ في بابها ما أحدث على خلاف  
 الحق المتأني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم أو عمل أو حال يتوعد شبهة واستحسان  
 وجهه ديناً قوياً وصراطاً مستقيماً اه فافهم (قوله لا يمانعة) أم لو كان معاند الادلة  
 القطعية التي لا شبهة له في الأصل كانكاراً لمجرد أو حدوث العالم ونحو ذلك فهو كافرة قطعاً  
 (قوله بل بنوع شبهة) أى وان كانت فاسدة كقول منكر الرؤية بأنه تعالى لا يرى بل لاله  
 وعظمته (قوله وكل من كان من قبلتنا لا يكفر بها) أى بالبدعة المذكورة المبينة على  
 شبهة اذ لا خلاف في كفر المخالف في ضروريات الاسلام من حدوث العالم وحشر الاجساد  
 ونفى العلم بالجزئيات وان كان من اهل القبلة المواقف طول عمره على الطاعات كما في شرح  
 التحرير (قوله حق الخوارج) أرادهم من خرج عن معتقده اهل الحق لا خصوص الفرقه  
 الذين خرجوا على الامام على رضى الله تعالى عنه وهو ككفره فيحمل المعقولة والشبهة  
 وغيرهم (قوله وبسبب الرسول) هكذا في غالب النسخ ورأيت في ذلك في الخزانة بخط الشارح  
 وفيه أن سبب الرسول صلى الله عليه وسلم كافرة قطعاً فاصواب وسبب أصحاب الرسول  
 وقبدهم المحدثي بغير الشيخين لما ساق في باب المرتد أن سلبه ما أو أحدهما كافراً أقول ما ساق في  
 محمول على سبب ما بلا شبهة لما صرح به في شرح النسخة من أن سبب ما أو منكر خلافه اذا  
 بناء على شبهة لا يكفرون وان كان قوله كفر في حد ذاته لانهم ينكرون بهجة الاجماع باتهامهم  
 العصاة فكانت شبهة في الجلة وان كانت باطله بخلاف من ادعى ان عليه الله وان جبر بل غلط  
 لانه ليس عن شبهة واستقراغ وصح في الاجتهاد بل محض هوى وعلمه فيه فراجعه وقد  
 أوضحت هذا المقام في كتاب تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الانام أو أحد أصحاب  
 الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله لكونه عن نادر الخ) على قوله لا يكفر بها  
 قال المحقق ابن الهمام في آخر التحرير وجه المبتدع كالمعتزلة ما في ثبوت الصفات فائدة  
 وعذاب القبر والشفاعه وخروج مرة كتب الكبيرة والرؤية لا يصلح عند الوضوح الادلة  
 من الكتاب والسنة الصحيحة لكن لا يكفر اذ عسكه بالقرآن والحديث أو الله قبل ولا نفي  
 عن تكفير اهل القبلة والاجماع على قبول شهادتهم ولا شهادة الكافر على مسلم وعده في  
 الخطاية ليس ككفرهم أى بل لتدينهم شهادة الزور ان كان على رأيهم أو حلف أنه محق  
 وأورد أن اتباعا المعصية كفر وأجيب اذا كان عن مكابرة وعدهم دليل بخلاف ما عن  
 دليل شرعي والمبتدع مخفى في عسكه لا مكابرة والله أعلم بسرايرة عده اه (قوله ومنهم من  
 كفرهم) أى مناهة مشر اهل السنة والجماعة من كفر الخوارج أى أصحاب البدع أو المراد

وهي اعتقاد خلاف  
 المعروف عن الرسول  
 لا بمانعة بل بنوع شبهة وكل  
 من كان من قبلتنا  
 (لا يكفر بها) حتى الخوارج  
 الذين يسمون دماءنا  
 وأموالنا وسبب الرسول  
 ويتكفرون صفاته تعالى  
 وجواز رؤيته لكونه عن  
 نادر وشبهة بدليل قبول  
 شهادتهم الا الخطاية  
 ومنهم من كفرهم (وان)  
 انكر بعض ما علم من الدين  
 ضرورية (كفر بها)

مناهة مشر الحنفية وأفاد أن المعتد عندنا خلافه وقد نقل في البحر عن الخلاصة فروعاً نقل  
 عن كفو بعضهم ثم قال والحاصل أن المذهب عدم تكفيراً أحد من المخالفين فيه ليس من  
 الأصول المعلومة من الدين ضرورة الخ فافهم (قوله كقولهم جسم كالأجسام) وكذا لو لم يقل  
 كالأجسام وأما لو قال لا كالأجسام فلا يكفر لانه ليس فيه الاطلاق لفظ الجسم الموهوم  
 للنقص فرفعه بقوله لا كالأجسام فلم يبق الا مجرد الاطلاق وذلك معصية وعامة في البحر  
 (قوله وانكاره معصية الصديق) لما فيه من تكذيب قوله تعالى اذ يقول لصاحبه ح وفي  
 الفتح عن الخلاصة وان أنكر خلافة الصديق أو عمره فهو كافر اه وأما المراد انكار  
 اعتقادهم ما لا خلافه فهو مخالف لاجماع العصاة لانكار وجوده هاله ما يجوز وبقي  
 نقيضه انكاره بانكار الخلافة بما اذا لم يكن عن شبهة كما مر عن شرح المنية بخلاف انكار  
 معصية الصديق تأمل (قوله اصلاً) تأكيد وليس المراد به في حالة كذا ولا في حالة كذا اذ ليس  
 هنا احوال ح (قوله وولد الزنا) اذ ليس له أب يرثه ويؤديه ويعلمه فيغلب عليه الجهول  
 بحر أو لغة الثام عنه (قوله هـ) أى ما ذكر من كراهة امامة المذكورين (قوله ان  
 وجد غيرهم) أى من هو أحق بالامامة منهم (قوله بجزئنا) قد علم انه موافق للمعقول  
 عن الاختيار وغيره (قوله فالفضل للجماعة) أفاد أن الصلاة خلفه هـ أولى من الانفراد  
 لكن لا ينال كما ينال خلف نبي ورع لم يدب من صلى خلف عالم نقي فكأنما صلى خلف  
 نبي قال في الحلية ولم يجبه المخرجون ثم أخرج الحاشية كم في مـ تدركه مرفوعاً ان سر كم ان  
 يقبل الله صلاتكم فليؤمكم خيركم فانهم وقد كم فيما بينكم وم بينكم اه (قوله وكذا  
 تكلمه خلف امرئ) الظاهر أنه اتفق بهية أيضاً والظاهر أيضاً كما قال الرضا ح أن المراد به  
 الصبيح الوجه لانه محل الفتنة وهل يقال هنا أيضاً اذا كان أعلم القوم بفتنة الكراهة فان  
 كانت عليه الكراهة خشية الشهوة وهو الاظهر فلا وان كانت غلبة الجهول أو فتنة الناس من  
 الامانة خلفه فتم قتال والظاهر أن هذا العذر الصبيح المشتمى كالامرء تأمل هـ وفي  
 حاشية المذني عن الفتاوى العنيفة سئل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدى  
 عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوز حد الانبيات ولم يثبت عذره فهل يخرج  
 بذلك عن حد الامردية وخصه وصافى ثبت له شهرة في ذننه تؤذن بأنه ليس من مستند يرى  
 المسمى فهل حكمه في الامامة كالأجانب أم لا أجاب سئل العلامة الشيخ أحمد بن  
 يونس المعروف بابن الشاشي من متأخري علماء الحنفية عن مثل هذه المسئلة فاجاب بالجواز  
 من غير كراهة وناهيك به في دوق والله أعلم وكذلك سئل عنها المقتضى هـ نتائج الدين القاضى  
 فاجاب كذلك اه (قوله وفيه) هو الذى لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع أو العقل  
 كما يذكروه في الخبر ط (قوله ومفلوج وأبرص شاع برصه) وكذلك أخرج يقوم ببعض  
 قدمه فالاعتدال بغيره أولى فآثر خائفة وكذا أجابهم بجزئى وبجواب وحاق ومن له يد واحدة  
 فتاوى الصوفية عن الصفه والظاهر أن هذه الفتنة ولذا قيل لا يبرص بالشبوع ليعكون  
 ظاهراً واهدم امكان كمال الطهارة أيضاً في المفلوج والقاطع والمجرب والكرامة صلالة  
 الحاقن أى يبول ونحوه (قوله وشارب الخمر الى قوله ومنه منع) تكرار مع قول المتن فافهم

كقوله ان الله تعالى جسم  
 كالأجسام وانكاره معصية  
 الصديق (ولا يصح الاعتقاد  
 به اصلاً) فاحفظ (وولد  
 الزنا) هذا ان وجد غيرهم  
 والادراك اشارة بجزئنا  
 وفي التمر عن المحيط صلى  
 خلف فاسق أو معتدع نال  
 فضل الجماعة وكذا انكره  
 خلف امرئ وفيه ومفلوج  
 وأبرص شاع برصه وشارب  
 الخمر وآكل الربا وغمام  
 ومرا ومنه منع

مطلب  
 في امامة الاصل



ح والتمام من ينقل الكلام بين الناس على جهة الاسناد وهي من الجائر ويحرم على  
 الاذن ان قبولها والمرافق من يقصد ان يراه الناس وان تكلف تحسين الطاعات اولاً والمتصنع  
 من يتكلف تصديقه وانما يخص بما قبله ط (قوله ومن أم باجرة) بان استوجب له صلى اماماً  
 سنة أو شهر أبكدا وليس منه ما نثره الواقف عليه فانه صدقة وموثة روحى أى يشبه  
 الصدقة ويشبه الاجرة كما يأتى ان شاء الله تعالى في الوقف على أن المقتضى به مذهب المتأخرين  
 من جواز الاستنجار عما نعلم القرآن والامامة والاذان للضرورة بخلاف الاستنجار على  
 التلاوة المجردة وبقيصة الطاعات بالضرورة اليه فانه لا يجوز ما لا كما تحققه في كتاب  
 الاجارة ان شاء الله تعالى فافهم (قوله لكن في وتر البصر الخ) هذا هو المذهب لان الحقين  
 جئوا اليه وقواعد المذهب واحدة عليه وقال كثير من المشايخ ان كان عاده مراعاة  
 مواضع الخلاف جازوا الافلاذ كره السندى المتقدم ذكره قلت وهذا بناء على أن العبارة  
 لرأى المقتضى وهو الاصح وقيل لرأى الامام وعليه جماعة قال في النهاية وهو أنيس وعليه  
 فيصح الاقتداء وان كان لا يحتاط كما يأتى في الوتر (قوله ان تيقن المراعاة لم يكره الخ) أى  
 المراعاة في الفرائض من شروط وركان في تلك الصلاة وان لم يرع في الواجبات والسنة كما هو  
 ظاهر سياتى كلام البحر وظاهر كلام شرح المنية أيضاً حيث قال وأما الاقتداء بالخالف  
 في الفروع كالتأني فيجوز ما لم يلم منه ما يفسد الصلاة على اعتقاد المقتضى عليه الاجماع  
 انما اختلف في الكراهة اه فقهياً بالمدون وغيره كما ترى وفي رسالة الائمة في الاقتداء  
 للتلاوة على القارى ذهب عامة مشايخنا الى الجواز اذا كان يحتاط في موضع الخلاف والافلا  
 والمعتنى انه يجوز في المراعى بلا كراهة وفي غيره معها ثم المواضع المهمة للمراعاة أن يتوضأ  
 من القصد والنجاسة والاقى والرعاف ونحو ذلك لا في ما هو سنة عنده مكره عندنا كرفع  
 اليدين في الاتقالات وجهر البسملة واخفائهم اه فها هو المشاه لا يمكن فيه الخروج عن هذه  
 الخلاف فكاهم يتبع مذهب ولا يمنع شربه اه وفي حاشية الاشياء الخ غير الرملى الذي يعيل  
 اليه خاطرى القول بعدم الكراهة اذا لم يتحقق منه فقد اه وبجئت الحقنى انه ان علم انه  
 راعى في الفروض والواجبات والسنة فلا كراهة وان علم تركها في الثلاثة لم يصح وان لم يدرك  
 شيئاً كره لان بهض ما يجب تركه عندنا بسن فعله عندنا ظاهر انه يفعل وان علم تركها  
 في الاخير ينقض فقط ينبغي أن يكره لانه اذا كره عندنا احتمال ترك الواجب فعندنا تحققة بالاولى  
 وان علم تركها في الثالث فقط ينبغي أن يقتضى به لان الجماعة واجبة فتقدم على ترك كراهة  
 التنزيه اه وسبقه الى نحو ذلك العلامة البيرى في رسالته - حتى ادعى أن الانفراد أفضل  
 من الاقتداء به قال ان لا يرب أنه يأتى في صلاته بما يجب الاعادة عندنا أو تسحب لكن رد  
 عليه ذلك غير في رسالة أيضاً وقد اجمعنا ما يؤيد الرد ثم نقل الشيخ غير الدين عن الرملى  
 الشافعى أنه منى على كراهة الاقتداء بالخالف حيث أمكنه غيره ومع ذلك هي أفضل من  
 الانفراد ويحصل له فضل الجماعة وبه أفق الرملى الكبير واعقده السبكي والاسنوى  
 وغيرهم ما قال الشيخ غير الدين والخاصل أن عندهم في ذلك اختلاف وكل ما كان اهمه في  
 الاقتداء بناصحة وفساد أو فضيلة كان لئامه عليه لم يسم وقد سمعت ما علقه لرملى وافق به

مطلب  
 في الاقتداء بشافعى ونحوه  
 هل يكره أم لا  
 ومن أم باجرة قهـ ثان  
 زاد ابن ملك وخالف كشافى  
 امكن في وتر البحر ان تيقن  
 المراعاة لم يكره او عدمها  
 لم يصح وان ترك كره

والفقير أقول مثل قوله فيما يتعلق باقتداء الحنفى بالشافعى والفقير المنصف يعلم ذلك شعور  
 وانار على فقه الحنفى لا صراجهما اتفاق العالمين  
 اه ملخصاً أى لا جدال بعد باتفاق عالمى المذهبين وهم ارملى الحنفية يعنى به نفسه ورملى  
 الشافعية رجحه ما الله تعالى تحصل أن الاقتداء بالخالف المرامى في الفرائض أفضل من  
 الانفراد اذا لم يجد غيره والاقتداء بما موافق أفضل من بقى ما اذا تعددت الجماعات في المسجد  
 وسبقت جماعة الشافعية مع حضوره نقل ط من رسالة ابن نجيم أن الأفضل الاقتداء بالشافعى  
 بل يكره التأخير لان تكرار الجماعة في مسجد واحد مكره عندنا على المعقد الا اذا كانت  
 الجماعة الاولى غير أهل ذلك المسجد أو أدبت الجماعة على وجه مكره ولانه لا يخلو الحنفى  
 حالة الصلاة الشافعى اما ان يشترط بالزواتب ينتظر الحنفى وذلك منى عنه لقوله صلى الله  
 عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة واما ان يجلس وهو مكره أيضاً اعراضه  
 عن الجماعة من غير كراهة في جماعتهم على المختار اه ونحوه في حاشية المدنى عن الشيخ والده  
 الشيخ محمد اكرم وخاتمة الحقين السيد محمد أمين مير بادشاه والشيخ احمد عيل الشروانى فانهم سم  
 رجحوا أن الصلاة مع أول جماعة أفضل قال وقال الشيخ عبد الله العفيف في فتاواه العفوية  
 عن الشيخ عبد الرحمن المرشدى وقد كان شيخنا شيخ الاسلام مفتى بلد الله الحرام الشيخ  
 على بن جابر بن ظهير الحنفى لا يزال يصلى مع الشافعية عند تقدم جماعتهم وكنت أقعدى به  
 في الاقتداء بهم اه وخالفهم العلامة الشيخ ابراهيم البيرى بناء على كراهة الاقتداء بهم لعدم  
 مراعاتهم في الواجبات والسنة وان الانفراد أفضل لو لم يدرك امام مذهبهم وخالفهم أيضاً  
 العلامة الشيخ رحمة الله السندى تأييداً من الهام فقال الاحتياط في عدم الاقتداء به ولو  
 مراعى او كذا العلامة الملا على القارى فقال بعد ما قدمنا عنه من عدم كراهة الاقتداء بهم  
 ولو كان لكل مذهب امام كافى زماناً فالأفضل الاقتداء بما موافق سواء تقدم أو تأخر على  
 ما استحسنه عامة المسلمين وعمل به جمهور المؤمنين من أهل الحرمين والقدس ومصر والشام  
 ولا عبرة بمن شذ عنهم اه والذي يعيل اليه القاب عدم كراهة الاقتداء بالخالف طالما يمكن غير  
 مراعى في الفرائض لان كثير من الصحابة والتابعين كانوا أتباع محمد بن وهم يصلون خلف  
 امام واحد مع تباین مذاهبهم وأنه لو انتظر امام مذهبهم بعد اذن الصنف لم يكن امراضاً  
 عن الجماعة لانه لم يأت به يد جماعة أكل من هذه الجماعة وأما كراهة تعدد الجماعة في مسجد  
 واحد فقد ذكرنا الكلام عليها أول الباب والله أعلم بالصواب (قوله تحريماً) أخذه في البحر  
 من الامر بالتحقيق في الحديث لا حتى قال وهو لا وجوب الاصناف ولا دخول الضرر على  
 الغير اه وجزم به في النهر (قوله زائداً على قدر السنة) عزاه في البحر الى المراج  
 والمضمرات قال وذ كره في الفتح جعلاً لا كما يتوهمه بعض الأئمة فيقرأ يسيراً في الغير كغيرها اه  
 (قوله لا إطلاق الامر بالتحقيق) وهو ما في العيصين اذا صلى إلى - دكم الناس فليخفف فان  
 نعم الضعيف والشيخ والكبير واذا صلى لنفسه فليطوّل ما شاء وقد تبع السارح في ذلك  
 صاحب البحر واعتز به الشيخ احمى بان تعليل الامر بما ذكر يفيد عدم الكراهة اذا رضى  
 القوم أى اذا كانوا معصومين ويمكن حمل كلام البحر على غير المعصومين تأمل (قوله)

مطلب  
 اذا صلى الشافعى قبل  
 الحنفى هل الأفضل الصلاة  
 مع الشافعى أم لا  
 (و) يكره تحريماً (تطويل  
 الصلاة) على القوم زائداً  
 على قدر السنة في قراءة  
 وأذكار رضى القوم أولاً  
 لا إطلاق الامر بالتحقيق  
 نهر



وفي الشريعة لآلية الخ) مقابل أقوله زائد على قدر السنة وحاصله أنه يقرأ بقدر حال التورم مطلقا  
 أي ولو دون النذر المستنون وفيه نظر أما أول قلانه غنائف للمنفعة قول عن السراج والمخبرات  
 كما هو وأما ثانيا فلأن قدر المسنون لا يزيد على صلاة واحدة فهم لانه كان يقرأ على الله عليه  
 وسلم مع علمه بأنه قد أدى به الضعيف والشيخ ولا يتركه الا وقت الضرورة وأما ثالثا فلأن قراءة  
 معاذ لما سلكه قومه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال أنتان أنت يا معاذ انما كانت زائدة  
 على القدر المستنون قال السكاك في الفتح وقد بحثنا أن التطويل هو لزيادة على القراءة المستنونة  
 فانه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ عنه وقراءته هي المستنونة فلا بد من كون ما نرى عنه غير ما كان  
 دأبه الا ضرورة وقراءة معاذ لما قال له صلى الله عليه وسلم ما قال كانت بالبقرة على ما قدم  
 أن معاذ افتتح بالبقرة فاحرف رجل فسلم ثم لم يزل يقرأ حتى انصرف وقوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا أعت بالناس فاقرا بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى واقرا باسم ربك والميل اذا  
 يفتي لانها كانت العشاء وان قوم معاذ كان العذر متعذرا فيهم لا كل منهم فاصرفهم بذلك  
 لذلك كما ذكر أنه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بالعشاء في الغيرة فاما فرغ قالوا له أوجرت قال سمعت  
 بكاء صبي فحسبت أن يفتي أمه اه مخصصة يظهر من كلامه أنه لا ينقص عن المستنون  
 الا ضرورة كقراءة العشاء في الغيرة بكاء الصبي ويظهر من حديث معاذ أنه لا ينقص عن المستنون  
 لصعف الجماعة لانه لم يميز له دون المستنون في صلاة العشاء بل نهى عن الزيادة عليه مع فسخ  
 اعد في قومه فبالسنة ظهر الشريعة لآلية الخ) الحديث رجل عليه كلام السكاك غير ظاهر ثم ذكر  
 في البحر في باب التروا نوافل عند الكلام على التراخي مع زيادة الى اجتهدي أن الحسن روى  
 عن الامام أنه اذا قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يبق اه لعله  
 لا ينافي ما قلناه أحسن بقراءة اقدر الواجب ولم يبق أي لم يسئل الى كراهة شديدة فامل  
 (قوله ويكرهه غيره) صرح به في الفتح والبحر (قوله ولو في التراخي) أفاد أن الكراهة  
 في كل ما شرع فيه جماعة لرجال فرضا أو نفلا (قوله لان المشرع مكررة الخ) قال في الفتح  
 واعلم أن جماعة ممن لا يكره في صلاة الجنازة لانه لا يفرضة وتركه الله دم مكرره فدار لا يبر  
 فعل المكرره لعل في الفرض أو تركه الفرض تركه فوجب الارل بخلاف جماعة ممن في غيرها  
 ولو صلح فرادى فقد تسبق احداهن فتكون صلاة الباقيات نفلا والتفصيل فيهم امكروه فيكون  
 فراغ ثلاث موجبا لاد الفرضية صلاة الباقيات كتحديد الخامسة بالصلاة ان ترك القعدة  
 الأخيرة اه ومثل في البحر وغيره ومما زاد أن جماعة ممن في صلاة الجنازة واجبة حيث لم يكن  
 غير من وله وجهه الا - تراخي عن فساد فرضية صلاة الباقيات اذا سبقت احداهن وفيه  
 أن الرجال لو صلوا منفردين لم يقرأ في مثل ذلك لانه واجب عليهم وجوب جماعةهم فيجمع أن المصريح به  
 أن الجماعة في غير واجبة فامل (قوله لا تعاد) لان الواجب عدت لو نعت نظاما مكررها (قوله  
 صلاتها) فبذلك لان الرجال لم تنه صلاتهم ح (قوله الا اذا استخفها) استخفنا من قوله لا تعاد  
 وهذا ليس خاصا بالجنازة بل غير ما قلناه (قوله فتعقد صلاة السكاك) أما الرجال  
 والامام فلعدم صفة اقتداء لرجال بالمرأة وأما النساء والمقدمة فلانهم دخلن في تحريمه كالأه  
 فاذا انتقلن الى تحريمه فاقصه لم يجر كما نحن انتقلن من فرض الى فرض آخر كما في البحر وظاهر

وفي الشريعة لآلية ظاهر  
 حديث معاذ أنه لا يزيد  
 على صلاة واحدة فهم مطلقا  
 ولذا قال السكاك الا ضرور  
 وصح انه عليه الصلاة  
 والسلام لا يقرأ بالعشاء  
 في الغيرة حين يكرهه بكاء صبي  
 (و) يكرهه غيره (جماعة  
 النصارى) ولو في التراخي  
 (في غير صلاة جنازة) لاسما  
 لم يشرع مكرره فلو ان اردن  
 تدومين بقراغ احداهن  
 ولو امت في سائر الجالات  
 لسقوط الفرض بصلاتها  
 الا اذا انتقلها الامام  
 وخلفه رجال ونساء فتعقد  
 صلاة السكاك

التعليل يقتضي الفساد ولو كننا خاصا فأفاده أبو السعود والظاهر التعليل بان الامام  
 يصير مقتدا بالخليفة فتعقد صلاة من خلفه بل باستخلافه من لا يصلح للامامة فتعقد صلاته  
 فكذلك من خلفه رضى (قوله تقف الامام) بالمشقة القوية لان قاعه الامام وهو مقام وثقت  
 حقيقى اه وقال من لا على القاري يجوز التذكير لانه مصدر يعنى المقبول أي المقتضى به  
 اه وفي النهر هو من يؤتم به ذكر كان أو أنى وفي بعض النسخ الامامة وترك الهاء هو  
 الصواب لانه اسم لا وصف اه (قوله وسطهن) في المغرب الوسط بالتصريك اسم عين ما بين  
 طرفي الشئ كركز الدائرة وبالسكون اسم ميم - م لداخل الدائرة مشلا ولذا كان ظرفا لاول  
 يجعل مبتدأ وفاعلا ومفعولا به الخ وفي ضياء العلوم الوسط بالسكون ظرف مكان وبالفتح  
 اسم تقول وسط رأسه دهن بالسكون وفتح الطاء فلهذا ظرف واذا فقت السنين رفعت الطاء  
 وقالت وسط رأسه دهن فهذا اسم اه قلت وعليه فيجوز هذا الفتح والسكون لان المداوغة في  
 في نصف الصف صمد في انما في الوسط بالسكون وانما عين الوسط بالتصريك ويكون نصيبه في  
 الاول على الظرفية وفي الثاني على الحالبية لانه في متوسطة فافهم (قوله فلو تقدمت أمت)  
 أفاد أن وقوفها وسطهن واجب كما صرح به في الفتح وأن الصلاة صحيحة وانما اذا توسطت  
 لا تزول الكراهة وانما اردوا الى التوسط لانه أفل كراهية من التقدم كما في السراج بصر  
 (قوله فيتمتعهم) انزلوا على وسطهن فسدت صلاته بعدا من له على تقدير كونه ح أي  
 ونفس صلاتهم أيضا (قوله فيتمتعهم الخ) أشار به الى أن التشبيه بين المرأة والنساء ليس  
 من كل وجه بل في الانفراد بقيام الامام في الوسط والافاعرة بصلواتهم فعودا وهو أفضل  
 والنساء فاعرات كما في البحر (قوله ولو عوز الابل) بيان للاطلاق أي شابة أو عجوزا ثم ارا اولا  
 (قوله على المذهب المأثري) أي مذهب المتأخرين قال في البحر وقد يقال هذه الفتوى التي  
 اعتمدها المتأخرون بخلافه مذهب الامام وصاحبه فانهم نقلوا أن الشابة تمنع مطلقا اتفاقا  
 وأما العجوز فها حضور الجماعة عند الامام الا في الظاهر والعصر والجمعة أي وعندهم مطلقا  
 فالافتاء يمنع المجامع في الكل بخلاف الكل فالاعتماد على مذهب الامام اه قال في النهر وفيه  
 نظر بل هو مأخوذ من قول الامام وذلك انه اعلم انه اقام الحامل وهو فرط الشهوة بناء على  
 أن الفسقة لا يتشرون في المغرب لانهم بالطعام مشغولون وفي الغيرة والعشاء فائون فاذا  
 فرض انتشارهم في هذه الاوقات اغلبة فسقهم كما في زماننا بل تحريمها كان المنع فيها  
 أظهر من الظاهر اه قلت ولا يخفى ما فيه من التورية الطيبة وقال الشيخ انه جعل وهو كلام  
 حسن الى الغاية (قوله واستفتى السكاك الخ) أي مما أفتى به المتأخرون لانه دم العلم السابقة  
 قبيح الحكم فيه على قول الامام فافهم (قوله ليس معهم رجل غيره) ظاهره أن الخلوة  
 بالاجنبية لا تقتضي وجود امرأة اجنبية اخرى وتقتضي وجود رجل آخر فامل (قوله كاخته)  
 من كلام الشارح كما رأيت في عدة نسخ وكذا بخطه في النوازل حيث كتبه بالاسود وأفاد أن  
 المراد بالحر ما كان من الرحم ما قالوا من كراهة الخلوة بالاخت رضاوا والصورة الشابة تأمل  
 (قوله أو زوجته أو أمته) بالرفع عطفا على رجل أو محرم لا بالجر عطفا على أخته لما علمت  
 انه ليس من المتن وحيث فلا حاجة الى دعوى تغليب المحرم فافهم (قوله في المسجد) لانه دم

(قال فعلمت تقف الامام  
 وسطهن) فلو تقدمت أمت  
 الا انما شئ فيتمتعهم  
 (كالمراة) فيتمتعهم  
 امههم ويكرهه جماعةهم  
 فخر بما فتح (ويكرهه حضور  
 الجماعة) ولو لمعه وعبد  
 ووعظ (مطلقا) ولو يجوز  
 ليلا (على المذهب) المأثري  
 به افساد الزمان واستفتى  
 السكاك بجملة الهبات المقتضية  
 (كأن يكرهه امامة الرجل  
 له في بيت ايس معهم  
 رجل غيره وهو محرم منه)  
 كاخته (أو زوجته أو أمته  
 اما اذا كان معهم واحد  
 من ذكر أو أمه في المسجد  
 لا) يكرهه محرم (ويقتف  
 الواحد) ولو وصيا



تحتل الملوحة فيه ولذا لو اجتمع من وجته فيه لا يرد عليه (قوله اما الواحدة فتناخر) فلو كان معه رجل ايضا يقيم عن عينه والمرأة خلفه او لورجلان يقيمه ما خلفه والمرأة خلفه ما جرت وتناخر الواحدة معه اذا اقتدت برجل لا يصر أمثلهما ط عن ابي جندى (قوله على المذهب) خلافا لما من محمد من انه يجعل أصابعه عند عقب الامام وهو يصره الامام بذلك اي بالوقوف عن عينه ولو بعد الشروع أشار اليه بيده بحديث ابن عباس انه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن عينه سراج (قوله بل بالقدم) فلو خاذل بالقدم ووقع سجوده مع ما عليه لكون المقتدى أطول من امامه لا يضر ومعه في المذاقة بالقدم المذاقة بعقبه فلا يضره قدم أصابع المقتدى على الامام حيث خاذل بالقدم مالم يفحش التفاوت بين القدمين حتى لو فحش بحيث تقدم أكثر قدم المقتدى على أعظم قدمه لا يضر كما أشار اليه بقوله مالم ينفذم الخ قال في الجبر وأشار المصنف الى أن العبرة بما هو لا قدم لا لرأس فلو كان الامام أقصر من المقتدى يقع رأس المقتدى قدام الامام يجوز بعد ان يكون محاذيا بقدمه أو متاخرا قليلا وكذا في محاذاة المرأة كما سيأتي وان تفاوتت الاقدام صغرا وكبرا فالعبرة بالساق والكعب والأصبع مالم ينفذم أكثر قدم المقتدى لا تنفذ مصلاته كما في الجنبى انتهى فإذ كره الشارح ليس مخالفا لما تقدم كانوا هم رضى فانهم وفي القهـ تنال هذا في غير الموى والعبرة في الموى للرأس حتى لو كان رأسه خلف امامه ورجلاه قدام رجليه صح وعلى العكس لا يصح كما في الزاهد وغيره انتهى أقول وينبغي أن لا يكون قوله رأسه خلف امامه قيد ابل كذلك اذا ساواه على قياس مائة قدم وينبغي أيضا أن يكون هذا في الموى المقتدى بصح أو مجموع مثله وكان كل منهما قاعدا أو متتابعين أو رجلاه الى القبلة أو ماله على جنبه فيستمرط كون المؤتم مضطجعا خاف ظهرا امامه ولا يبره لرأس أصلا (تنبيه) أفتراد القدم في كلام الشارح كغيره بقيد أن المذاقة تعتبر بواحدة ولم أره صريحا والظاهر أنه لو كان معتد على قدم واحدة فالعبرة لها ولو على القدمين فان كانت أحدهما محاذية والآخرى متاخرة فلا كلام في الصحة وان كانت الاخرى متقدمة فهل يصح نظرا للمحاذية أو لا نظرا للمقدمة محمل نظر والظاهر الثاني ترجيح المحاذية على المبعج كما لو اذنه ماله لو كانت إحدى قوائم الصيغ في الجمل والآخرى في الحرم وقد رأيت فيه في كتب الشافعية اختلاف ترجيح (فرع) قال في منية المقتدى اقتدى على سطح وقام بحدو رأس الامام ذكر الخلو اني انه لا يجوز والسر حتى يجوز (قوله كره اتفاقا) الظاهر أن الكراهة تنزيهية لعلها في الهداية وغيرها مخالفة السنة ولقوله في الكافي جاز وأساءه وكذا نقله الزبلي عن محمد بن الحسن في بحث سنن الصلاة اختلاف عباراتهم في أن الاسماء دون الكراهة أو أغش منها أو فقهائنا بانها دون كراهة التصريح وأغش من كراهة التنزيه فراجع (قوله والزائدة خلفه) عدل تبعه الاوقاية عن قول الكثر والاثنا عشر خلفه لانه غير خاص بالاثني بل المراد ما زاد على الواحد اثنان فأكثرهم بهم حكم الاكثر بالاولى وفي القهـ تنال وكيفية أن يقف أحدهما بجذبه والاخر بيمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقف عن يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث وهكذا اه وفيه إشارة الى أن الزائد لو جاء بعد الشروع يقوم خلف الامام ويتناخر

اما الواحدة فتناخر  
(محاذيا) اي مساويا (ايمن  
امامه) على المذهب ولا  
عبرة بالرأس بل بالقدم فلو  
صغرا فلا يصح مالم يتقدم  
أكثر قدم المؤتم لا تنفذ  
(فلو وقف عن يساره كره)  
اتفاقا (وكذا) بكره (خلفه  
على الأصح) لخالفه السنة  
(والزائد) يقف (خلفه)  
فلو توطن اثنين

مطلب  
هل الاسماء دون الكراهة  
أو أغش منها

المقتدى الاول وباقي عامه قريبا (قوله كره تنزيها) وفي رواية لا يكره والاولى أصح كما في الامداد (قوله وتناخر عيالوا كثر) أفتراد أن تقدم الامام امام الصف واجب كما أفاده في الهداية والفتح (قوله كره اجاعا) اي لاهو وتم وايس على الامام منها شي وبخاص من الكراهة بالتهمة يرى الى خلاف ان لم يكن المحل ضيقا على الظاهر وانظره ذامع قواهم لو كان مع الامام واحدا على الدكان والباقي دونه لا يكره وقد تكرر المخالفة بان تكون الثانية موضوعا لها اذا كان المؤتم خلفه ط أقول لم أر التصريح بالواحد وانما صرحوا بكراهة اقتداء الامام على الدكان ولو كان معه بعض القوم لا يكره فيه كن التوقيع بجعل البعض على جماعة من القوم فلا ينافي ما هنا وأيضا قد صرحوا بكراهة قيام الواحد وحده وان لم يجد فرجة تامل (تنبيه) اذا اقتدى بامام فجاء آخر يتقدم الامام موضع سجوده كذا في مختارات النوازل وفي القهـ تنال عن الجلابي أن المقتدى يتأخر عن اليمين الى الخاف اذا جاء آخر اه وفي الفتح ولو اقتدى واحد بالآخر فجاء ثالث يجذب المقتدى بعد الثالثة كبر ولو جذب قبل الثالثة كبر لا يضره وقيل يتقدم الامام اه ومقتضاه أن الثالث يقتدى متأخرا ومقتضى القول بتقدم الامام انه يقوم بجنب المقتدى الاول والذي يظهر أنه ينبغي للمقتدى المتأخر اذا جاء ثالث فان تأخر والاحذية الثالث ان لم يفحش افساد صلاته فان اقتدى عن يسار الامام يشير اليهما بالتأخر وهو أولى من تقدمه لانه متبوع ولان الاصطفاف خلف الامام من فعل المقتدين لا الامام فالاولى ثباته في مكانه وتأخر المقتدى ويؤيده ما في الفتح عن صحيح مسلم قال جابر سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فقام يصلي فحلفت حتى قتلت عن يساره فاخذ بيدي فادارني عن يمينه فجاء ابن مسرور حتى قام عن يساره فاخذ بيده جميعا فدفعا حتى أقامنا خلفه اه وهذا كله عند الامكان والا فحين الممكن والظاهر أيضا أن هذا اذا لم يكن في القعدة الاخيرة والاقتدى الثالث عن يسار الامام ولا تقدم ولا تأخر (قوله الخلل) هو انقراج ما بين الشئتين قاموس وهو على وزن جبل ط (قوله ويقف وسطا) قال في المعراج وفي مقسوط بكر السنة أن يقوم في المحراب ليقتدى بالظرفان ولو قام في أحدهما جاني الصف بكره ولو كان المسجد الصغرى بجنب الشئتين واعتلا المسجد يقوم الامام في جانب الخائط يستوي القوم من جانبيه والاصح ما روى عن أبي حنيفة انه قال أكره أن يقوم بين السار يمين أو في زاوية أو في ناحية المسجد والى سارية لانه خلاف عمل الامة قال عليه الصلاة والسلام توسطوا الامام وسدوا الخلل ومضى استوى جاتاه يقوم عن يمين الامام ان أمكنه وان وجد في الصف فرجة سدها والا انتظر حتى يجي آخر فية فان خلفه وان لم يجي حتى ركع الامام بعتار علم الناس بهذه المسئلة فيجذب ويقفان خلفه ولو لم يجد عالما يقف خلف الصف بهذا الامام للضرورة ولو وقف منفردا بغير عذر تصح صلاته عندنا خلافا لاجد اه (تنبيه) يفهم من قوله والى سارية كراهة قيام الامام في غير المحراب ويؤيده قوله قبل السنة أن يقوم في المحراب وكذا قوله في موضع آخر السنة أن يقوم الامام از اوسط الصف لا ترى أن المحراب ما نصبت الاوسط المساجد وهي قد عينت لمقام الامام اه والظاهر أن هذا في الامام الراتب لجماعة كثيرة لا يلزم عدم قيامه في الوسط فلو لم يلزم ذلك لا يكره تامل (فرع) ذكر في البدائع في بحث الصلاة في الكعبة أن الأفضل للامام

كره تنزيه او تنجس زجعالوا  
أكثر ولو قام واحد بجنب  
الامام وخلفه صف كره  
اجاعا (ويصف) اي  
يصفهم الامام بان يصرهم  
بذلك قال الشافعي وينبغي  
أن يصرهم بان يترصوا  
ويسدوا الخلل ويسدوا  
مناكبهم ويقف وسطا

مطلب  
في كراهة قيام الامام في  
غير المحراب



أن يقف في مقام إبراهيم (قوله وخير صفوف الرجال أولها) لأنه روي في الخبر أن الله تعالى إذا أنزل الرحمة على الجماعة ينزلها أولاً على الإمام ثم تنحدر عنه إلى من بعده في الصف الأول ثم إلى اليمين ثم إلى الميسر ثم إلى الصف الثاني وتعامه في البحر (تنبيه) قال في المعراج الأنفل أن يقف في الصف الأخير إذا خاف إذا أحس حاله عليه الصلاة والسلام من ترك الصف الأول مخالفة أن يؤدي مسلماً أضعف له أجر الصف الأول وبه أخذ أبو حنيفة ومحمد وفي كراهة ترك الصف الأول مع إمكانه خلافه أي لو تركه مع عدم خوف الإيذاء وهذا الوجه قبل الشروع فلو شرعوا في الصف الأول فوجدوا صفين من الصف الأول فدخل رجل أكبر منه سناً أو أهلاً علماً ينبغي أن يتأخر ويقدمه تعظيماً له اهـ فهذا وجه جواز الإتيان بالقرب بلا كراهة خلافه لا في الشافعية وقال في الأشباه لم أره لأصحابنا ونقل العلامة البيري فروعاته على عدم الكراهة ويدل عليه قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وما في صريح مسلم من أنه عليه الصلاة والسلام أتى بشرب فبشر به عنه وعن يمينه أصفر القوم وهو ابن عباس وعن يساره أشياخ فقال عليه الصلاة والسلام لا أفلام أتأذن لي في أن أعطي هؤلاء فقال الفلام لا والله فأعطاه الفلام إذا لم يرب أن مقتضى طلب الأذن مشروعية ذلك بلا كراهة وإن جاز أن يكون غيره أفضل اهـ أقول وينبغي تقييد المسئلة بما إذا عارض تلك القرينة ما هو أفضل منها كاحترام أهل العلم والأشياخ كما أفاده القوم السابق والحديث فانهم أي الذين على أنه أفضل من القيام في الصف الأول ومن أعطاه الأمان له الحق وهو من على اليمين فيكون الإتيان بالقرب منة انتقالاً من قرينة إلى ما هو أفضل منها وهو الاحترام الذي كونه مالوا أثر على مكانته في الصف مثلاً من أيسر كذلك يكون أعرض عن القرينة بلا داع وهو خلاف المطلوب شرعاً وينبغي أن يعمل عليه ما في النهر من قوله واعلم أن الشافعية ذكروا أن الإتيان بالقرب مكروه كالأول كان في الصف الأول فلما أقيمت آثر به وقوا عدلاً لا تأباه اهـ (تنبيه آخر) قال في البحر في آخر باب الجمعة تكلموا في الصف الأول قبل هو خلاف الإمام في المقصورة وقيل ما يلي المقصورة وبه أخذ الفقهاء أبو الليث لأنه يمنع العامة عن الدخول في المقصورة فلا تتوصل العامة إلى النيل فضيلة الصف الأول اهـ أقول والظاهر أن المقصورة في زمانهم لم يكن ليقت في داخل المسجد القبلي من المسجد كان يصلي فيها الأمراء الجمعة ويمنعون الناس من دخولها خوفاً من العدو فعلى هذا الاختلاف في الصف الأول هل هو ما يلي الإمام من داخلها أم ما يلي المقصورة من خارجها فخذ الفقهاء بالتأني توصية على العامة كي لا تنفوسهم الفضيلة ويعلم منه بالأولى أن مثل مقصورة دمشق التي هي في وسط المسجد خارج الدخول القبلي يكون الصف الأول فيها ما يلي الإمام في داخلها وما اتصل به من طرفيها خارجاً عن من أول الجدران إلى آخره فلا ينقطع الصف بيننا كما لا ينقطع بالانحياز الذي هو داخلها فيعياضها وصرح به الشافعية وعليه فلو وقف في الصف الثاني داخلها قبل استكمال الصف الأول من خارجها يكون مكروهاً ويؤخذ من تعريف الصف الأول بما هو خلاف الإمام أي لا خلاف مقتد آخران من قام في الصف الثاني بجذابه المنيب يكون من الصف الأول لأنه أيسر خلف مقتد آخر والله

وخير صفوف الرجال أولها

مطلبه في جواز الإتيان بالقرب

مطلبه في الكلام على الصف الأول

تعالى

تعالى أعلم (قوله في غير جنازة) أما فيها فآخرها أظهر الله وأوضح لأنهم شفعا فهو وأخرى بقول شفاعتهم ولأن المطلوب فيها تعدد الصفوف فلا يفضل الأول امتنعوا عن التأخر عند قائم رضى (قوله ثم وثم) أي ثم الصف الثاني أفضل من الثالث وفي الجنازة ما يلي الأخير أفضل مما تقدمه رضى (قوله كره) لأن فيه ترك كمال الصفوف والظاهر أنه لو صلى فيه المبلغ في مثل يوم الجمعة لأجل أن يصل صوته إلى أطراف المسجد لا يكره (قوله كراهية في صف الخ) هل الكراهية فيه تنزيهية أو تحريمية ويرشد إلى الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعته قطعه الله ط بقى ما إذا رأى القرينة بعد ما أحرم هل يثنى عليها أم لا وهو يحاظر ظاهر الإطلاق ثم ويقدم مسئلة من جاذب غير من الصف كما قدمناه فانه ينبغي له أن يجيبه بالمتن الكراهية عن الجاذب فشيء في الكراهية من نفسه أولى فتأمل ثم رأيت في مقتدات الصلاة من الحامية عن الأخيرة أن كان في الصف الثاني فرأى فرجة في الأول فثنى عليها لم تقتصد صلته لأنه ما ورى بأمره عليه الصلاة والسلام تراصوا في الصفوف ولو كان في الصف الثالث تفسد اهـ أي لأنه عمل كثير وظاهر التعليق بالأمر أنه يطلب منه المثنى إلى تأمل (فاذنة) قال في الأشباه إذا أدرك الإمام ركعاً فشرعه لتحصيل الركعة في الصف الأخير أفضل من وصل الصف اهـ أم لا لم يدرك الصف الأخير فلا يقف وحده بل يثنى عليه إن كان فيه فرجة وإن فاتته الركعة كما في آخر شرح المنية مع الإتيان ترك المكره وأولى من إدراك الفضيلة تأمل ويشهد له أن أبا بكر رضي الله عنه ركع دون الصف ثم دب إليه فقال صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصاً ولا تعد (قوله وهذا الفعل موقوف الخ) هذا مذهب الشافعية لأن شرط فضيلة الجماعة عندهم أن تؤدي بلا كراهة وهذا يناهز التضييق وبذلك مقتضى الكراهية أو الحرمة كالأصل في أرض موصوبة ترجى ونحوه في ط (قوله لتقصيرهم) يفتيد أن الكلام فيما إذا شرعوا في القنية قام في آخر صف ويضمه وبين الصفوف مواضع خالية فلا دخل أن يمر بين يديه يصل الصفوف لأنه أسقط حرمة نفسه فلا يأن المار بين يديه دل عليه ما في الفردوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنظر إلى فرجة في صف فليستد هاينة نفسه فان لم يفعل فمراراً فليخط على رقبته فانه لا حرمة له أي فليخط المار على رقبته من لم يسد القرينة اهـ (قوله أليسكم مناكب في الصلاة) المعنى إذا وضع من يرد الدخول في الصف يده على منكب المصل لأن له ط عن المناوى (قوله كما بسط في البحر) أي نقلا عن فتح القدير حيث قال و بظن أن قصه له ريباً بسبب أن يصرك لأجله بل ذالم اعانة على إدراك الفضيلة وإقامة أسد القربات المأمور بها في الصف والأحاديث في هذا شهيرة كثيرة اهـ (قوله لكن نقل المصنف وغيره الخ) استدرك على ما استنبطه في البحر والفتح من الحديث بأنه مخالف للمنقول في المسئلة وعبارة المصنف في الخ لا أن ذكر لوجده آخر فتأخر الأصح لا تفسد صلته وفي القنية قبل المصل منقرد تقدم تقدم بامر أو دخل رجل فرجة الصف فتقدم المصل حتى وسع المكان عليه فسد صلته وينبغي أن يمسك ساعة ثم يتقدم برأى نفسه وعلمه في شرح القدوري بأنه امتثال أمر الله تعالى أقول ما تقدم من تصحيح صلاة من تأخر ريباً فيعيد تصحيح عدم الفساد في مسئلة القنية لأنه مع تأخره بسبب ذنبه لا تفسد صلته ولم يفصل بين كون

في غير جنازة ثم وثم ولو صلى على ردف المسجد وان وجد في صفه مكاناً كره كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهية أيضاً صرح الشافعية قال السيوطي في بسط الذك في إتمام الصف وهذا العمل مفوت أفضلية الجماعة الذي هو التضييق للأصل بركة الجماعة فتضييقه غير بركة أو بركتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص اهـ ولو وجد فرجة في الأول لا الثاني له خرق الثاني لتقصيرهم وفي الحديث من سدر فرجة غفر له وصح خياركم اليكهم مناكب في الصلاة وبهذا به لم جهل من يستحسن عند دخول داخل بجنبه في الصف و بظن أنه ريباً كما بسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيره ما يخالفه ثم نقل تصحيح عدم الفساد في مسئلة من جاذب من الصف متأخر



ذلك بامر أم لا الان يحمل على ما اذا تأخر لا بامر فمكون مسئلة أخرى فتأمل اه كلام  
المصنف وحاصله انه لا فرق بين المصنفين الا ان يدي على الاولى على ما اذا تأخر بغير ذلك  
بدون امر والثانية على ما اذا أصبح له بامر ففتنة في الثانية لانه امتثل امر الخلق وهو فعل  
مناف للصلاة بخلاف الاولى (قوله فهل ثم فرق) قد علمت من كلام المصنف انه لو تأخر بدون  
امر فيه ما لا فرق بينهما او يكون التصحيح وارد فيهما وان تأخر بالامر في احدهما فانه  
فرق وهو واجبه امر الخلق فيكون موضوع المسئلة مختلفا هذا وقد ذكر الشرح في  
شرح الوهابية ما مر عن القنية ونحو القيد دورى ثم رده بان امثلة انما هو لا امر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلا يضر اه لكن لا يخفى انه تبقى المخالفة بين الفرعين ظاهرة وكان  
الشارح لم يجزم بمعية الفرق الذي ابداه المصنف فلذا قال فيجوز وجزم في مكرهات  
الصلاة وفي مفسدات ايمان في القنية تبعا لشرح المذنب وقال ط لوقيل بالتمصيل بين كونه  
امتثل امر الشارع فلا يفسد وبين كونه امتثل امر الداخل من اعانة لظلمة من غير نظر لامر  
الشارع فتفسد لكان حسنا (قوله ظاهره بيم العبيد) اشار به الى ان البلوغ مقدم على  
الحرية لقوله صلى الله عليه وسلم لم يلبث في منكم اولوا الاحلام والنهي أي الباقون خلافا لما نقله  
ابن امير حاج حيث قدم العبدان الاحرار على العبيد البالغين اه ح عن البصر نعم يقدم  
البائع الحر على البالغ العبد والحر على العبيد والحررة البالغة على الامة البالغة  
والصبيّة الحرّة على الصبيّة الامة بجم (قوله فلو واحد دخل الصف) ذكره في البحر بمشأ  
قال وكذا لو كان المقتدى رجلا وصييا يصقه ما خلفه حديث أنس فصفت أنا والقيم وراه  
والجوز من ورائنا وهذا بخلاف المرأة الواحدة قائم اتناخر مطلقا كالمدة مدات للديت  
المذكور (قوله اثم عشر) لان المقتدى اذى كراواتي أو خنقي وعلى كل فاما بالغ أولا  
وعلى كل فاما سرا أولا اه ح فيقدم الاحرار البالغون ثم صبيانهم ثم العبيد البالغون ثم  
صبيانهم ثم الاحرار الخلفاء الكبار ثم صغارهم ثم الارقاء الخلفاء الكبار ثم صغارهم ثم الحرار  
الكبار ثم صغارهم ثم الامة الكبار ثم صغارهم كافي الحاشية (قوله لكن لا يلزم الخ) جواب  
عمارة لقائه عن الجلية من جعل الخلفاء اربعة صفوف لان المراد بيان الصفوف الممكنة على  
الترتيب المذكور في المتن وان لم يجمع كلها في الامداد من أنه لا تصح محاذاة الخلفاء في  
ولا تأخر عنه لاحتمال ائمة المدة قدم واحد المتخاضين ثم قال فيشترط أن تكون الخلفاء صفوا  
واحدا بين كل اثنين درجة أو حائل يمنع المحاذاة وهو ذا علم من الله بالتمييز اه فلذا ذكره  
الشارح جواب لا اعتراض فانهم وقد ظهر أن الصفوف العشرة مائة لكن ذكر ح انه  
يبقى اشتراط الكيفية في افساد صلاة من حاذته اخرأة والخلفاء كالأمة كافي الامداد والتقدم  
في حكم المحاذاة بل هو من افرادها كافي البحر فينفذ فلا يشترط جعل الخلفاء صفوا واحدا  
الا اذا كانوا اثنين فيجعلهم صفوا واحدا الاحرار والعبيد سواء بشرط القرعة أو الحائل أما  
الصبيان منهم فيجعل أحرارهم صفوا آخر ثم أرفأهم صفوا ثالثا ثم جبال البرية لانه افساد  
بمحاذاة بعضهم لبعض أو بالتقدم بخلاف البالغين منهم وعليه فتكون الصفوف احدى عشر  
هذا حاصل ما ذكره المحقق فافهم أقول وقد صرح في القنية بان اقتداء الخلفاء في

قوله ثم فرق فيجوز (الرجال)  
ظاهره بيم العبيد (ثم)  
الصبيان) ظاهره تعددهم  
فلو واحد دخل الصف (ثم)  
الخلفاء ثم الامة) قالوا  
الصفوف الممكنة اثناعشر  
لكن لا يلزم صحة كلها  
لعمالة الخلفاء بالاضر  
(واذا حاذته) ولو بهضو  
واحد

روايتان

روايتان وأن رواية الجواز استحسن لاقياس اه ويلزم من رواية الجواز انه لا تقصد  
صلاته بما اذا نهى له ولا بتقدمه عليه بالغا أو غيره وعلى هذا فلا حاجة الى ما مر عن الامداد نعم  
جزم الشارح فيعاسيا في تعالي الجوز رواية عدم الجواز فتأمل (قوله وخصه الزباني الخ)  
حيث قال المصنف في المحاذاة السابق والكعب في الاصح وبعضهم اعتبر القدم اه فعلى قول  
البعض لو تأخرت عن الرجل يعض القدم تفسد وان كان ساقها أو كعبها ما تأخر عن ساقه  
وكعبه وعلى الاصح لا تفسد وان كان يعض قدمها بمحاذية يابعض قدمه بان كان أصابع قدمها  
عند كعبه مثلا تأمل هذا ومقتضى قوله وخصه الزباني أن قوله ولو بهضو واحد خارج عما  
ذكره الزباني فيكون قولنا ثالثا في المسئلة كما نهى في البحر وظاهر كلام الزباني أنه ليس في  
المسئلة قول ثالث والا لذكره بل المراد بالعضوض من المرأة قدمها ومن الرجل لى أى عضو كان على  
ما صرح به في النهاية ونصه شريطة المحاذاة مطاقتا تناول كل الاعضاء أو بعضها فانه ذكر  
في الخلاصة محالا على فوائد القاضي أي على النسب رحمه الله تعالى المحاذاة أن يحاذي عضو  
منها عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل يعض قدمها ان كان يعض اذى  
الرجل شيئا من قدمه صلاته وانما عين هذه الصورة لتكون قدم المرأة محاذية للرجل لان المراد  
بقوله أن يحاذي عضو من قدم المرأة لا غير فان محاذاة غير قدمها شيء من الرجل لا يجب  
فساد صلاته نص على هذا في فتاوى الامام قاضي خان في أوامط فصل من يعض الاقدام به ومن  
لا يعض وقال المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قدمها بمحاذاة قدم الزوج لا يجوز  
صلاته ما بالجماعة وان كان قدمها خلف قدم الزوج الا انما طويلا تقع رأس المرأة في  
الصندوق بل رأس الزوج جائز صلاته لان العبرة بالتقدم لا ترى أن يصيد الحرم اذا كان  
رجلاه خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل أخذه وان كان على العكس لا يحل ان يمس كلام النهاية  
ونقله في السراج وأثره وفي القهستان المحاذاة أن تساوى قدم المرأة شيئا من أعضاء الرجل  
فالتقدم ما خوذ في مفهومه على ما نقل من المطرزي في رواية غير قدمها بالعضوض غير مبداه اه  
فقد ثبت بما ذكرناه وجود المحاذاة بالتقدم في مسئلة الظلة المذكورة خلافا لما زعمه في البحر  
وأنه لا فرق بين التعبير بالعضوض وبالقدم خلافا لما زعمه في البحر أيضا وأنه لو اقتدت به متأخرة  
عنه بقدمها صحت صلاته ما وان لم منه محاذاة بعض أعضائها تقدمه أو غيره في جالته كوع  
أو السجود لان المانع ليس محاذاة أى عضو من الاى عضو منه ولا محاذاة قدمه لى أى عضو منها  
بل المانع محاذاة قدمها فقط لى أى عضو منه (تنبيه) اعترض في البصر في المحاذاة بما  
ذكره الزباني بأنه فاصلا لانه لا يشمل التقدم وقد صرح بان المرأة الواحدة فتفسد صلاة ثلاثة  
اذا وقعت في الصف من من يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها فتفسد الصحيح للمحاذاة ما في  
الجبى المحاذاة المقسدة أن تقوم بجنب الرجل من غير حائل أو قدمه اه واجاب في النهر  
بان المرأة انما تفسد صلاة من خلفها اذا كان يحاذيها كما قدمه الزباني وذكره في السراج  
أيضا وصرح به الحاكيم الشيباني كافي اه وباني غمامه قريبا (قوله امرأه) مفهومه  
أن محاذاة الخلفاء المشكلى لا تفسد به صرح في التتارخانية (قوله ولوامة) ومنها الخلفاء كما  
قد مر عن الامداد ح ولا وجه للمبالغة بالامة ولعلمها ولوامة بها الضمير ط وعبارته في

وخصه الزباني بالساق  
والكعب (امرأه) ولوامة  
(مشتقة) حالا



انخرقوا ولو محرمه او زوجه وخروج به الامر د ا (قوله كنت تسع مطلقا) يفسر لاحقه  
 قال في البحر واختلفوا في حد المشقة وخرج الزايح وغيره انه لا اعتبار بالسن من السبع  
 على ما قيل او التسع وانما المعتبر ان تصلح للجماع بان تكون عبله خضمة والعبلة المرأة النائمة  
 الخلق ا هـ فكل الام الشارح غير معقد لانه قد يوجب حد وهو ما في هذا الزمان بنت تسع لا تطبق  
 الوطط (قوله او فرجة تسع رجلا) معطوف على حائل لكنه منون لوصفه بالجملة ا هـ ح  
 وفي معراج الدراية لو كان بينهما فرجة تسع الرجل او اسطوانة قبل لا تنفذ وكذا اذا قامت  
 امامه وبينهما هذه الفرجة ا هـ واستشكل في البحر بما تقدم على نقله من أصحابنا من أن المرأة  
 تسع صلاة رجلين من جانبيه او احد عن يمينه او احد عن يساره او كذا المرأتان والثلاث  
 وكذا تسع صلاة من خلفه او اربعة تسع من خلفه صلاة رجل ولو كانتا اثنتين فصلاة  
 رجلين ولو ثلاثا فصلاة ثلاثة ثلاثة الى آخر الصفوف ولو كن صفافين الرجال والامام لا يصح  
 اقتداء الرجل قال ووجه اشكاله ان الرجل الذي هو خلفه او الصف الذي هو خلفه من بينه  
 وبينهما فرجة قد رقام الرجل وقد جعلوا الفرجة كالحائل فيمن عن جانبيه او خلفه اذ من أن  
 يحتمل على ما اذا كان خلفه من غير فرجة محاذيا لها بحيث لا يكون بينه وبينها فرجة تمام رجل  
 ولهذا قال في السراج ولو قامت وسط الصف تسع صلاة واحد عن يمينه او واحد عن يساره  
 وواحد خلفها جميعا ثم ادون الباقيين قد شرط أن يكون من خلفها محاذيا لها للاحتراز عن  
 وجود الفرجة وكذا صرح به الزيلعي والحاكم الشافعي ا هـ فلو كانتا فرجة من غير ان  
 وآفاد في التمر أيضا أن اشتراط المحاذاة لا يفسد ايسر خاصة بقاء المرأة الواحدة بل الصف من  
 النساء كذلك اي غيب لم يحاذ من صفوف الرجال فلا فساد والحاصل أن المراد من افساد صلاة  
 من خلفها أن يكون محاذيا لها من خلفه ا هـ بان يكون من صفها ا هـ غير محض صرف عن ائمة او  
 بصره قدر مقام الرجل لا مطلق كونه خلفه او مراد البحر من تعيين الحيل على المحاذاة ما ذكرنا  
 وائس مراده بالمحاذ انما فهمه المحشي من قيام الرجل خلفها بان يكون وجهه الى ظهرها قريباً  
 منها بحيث لا يكون بينه وبينها قدر مقام الرجل لان مرادهم انها تسع صلاة رجل من الصف  
 الذي خلفها ولا بد من وجود فرجة بين الصفين أكثر من قدر مقام الرجل وهذا منشأ  
 الاشكال وقد استشهد صاحب البحر على جوايه بعبارة السراج وغيرهما بما فيه التصريح  
 بالصفوف فسلم ان مراده اشتراط محاذاتهم المن خلفها في الصف المتأخر فيتم بين جواهرها على ما  
 ذكرناه والالزم أن لا يفسد الصف سوى صلاة صف واحد من الرجال ولا الثلاث سوى صلاة  
 ثلاثة رجال من الصف الذي خلفه من طودون باقي الصفوف قائمهم (قوله في صلاة وان لم  
 تعد) أشار الى تعميم الصلاة بما ذكره القهستاني بقوله فرصة أو نافله واجبة أو سنة أي تطوع  
 أو فريضة في حق الامام تطوع في المتقدمين قال وفيه إشارة الى أن محاذاة الجنوة لا تنفذ لان  
 صلاحها ليست بصلاة في الحقيقة (قوله على الصحيح) متعلق بمحذوف تقديره فسدت صلاحها  
 ا هـ ح وهذا بناء على قواها انه لا يبطل أصل الصلاة بطلان وصفها فاذا لم تصح صلاحها ظهر

كنت تسع مطلقا وتبان  
 وسبع لوضمة او ماضيا  
 كجوز (ولا حائل بينهما)  
 اقله قدر ذراع في غاظ  
 اصبع او فرجة تسع رجلا  
 (في صلاة) وان لم تعد  
 كذمتا ظهر راجع الى عصر على  
 الصبح سراج فانه يصح نقلا  
 على المذهب بحر

صحت فلا فقه في متحدة من حيث اصل الصلاة وان زاد عليها الامام بوصف القرصية فقوله  
 وان لم تعد يعني صورة باعتبار رتبة اعمالي قول محمد بن يطل الاصل بطلان الوصف فلا  
 تعد صلاة من حاذية لانه ليست بصلية وقد جعله في البحر خلاف المذهب وسبب ان الكلام  
 فيه واما ما في المنع من قوله انه مفرغ على بقاء أصل الصلاة عند فساد الاقدار فكله سبق فلم  
 لان الاقتداء صحيح وانما فسدت نيتها القرصية وبقي اقتداره في أصل صلاة الامام وهو  
 النفل وان زاد عليها الامام بوصف القرصية كما قلنا فاداه الرضى (قوله وسبب) أي في قوله  
 واذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه (قوله مطاوعة) وهي ماعه - مناجاة الرب  
 سبحانه وتعالى وهي ذات الركون والسجود أو الاعاء للعدو بحر (قوله خرج الجنابة) وكذا  
 سجدة التلاوة كما في شرح المنية وغيره وينبغي اخرجها بقوله في صلاة وينبغي الحاق سجدة  
 الشكر بها وكذا سجود السهو لعدم تحقق المحاذاة فيه بالقدم والساق حالة القيام تأمل (قوله  
 فحاذية الخ) الاولى ذكره بعد قوله بحر كما جعل في شرح المنية لان الاحتراز عن هذه  
 الصورة ببقاء الاشتراك بالضرورة كما سنذكره لا يطل في الاشتراك والا فالاشتراك في اتحاد  
 الصلاة لا موجود فيها (قوله ايسر في صلاتها) بان صليها من ردين أو موقفاً ا هـ هـ ما باعالم  
 لم يقدح في الاخر شرح المنية (قوله مكروهة) الظاهر انهم انهم بجملة لانهم اخطئة الشهوة  
 والكراهة على الطارئ ط قلت وفي معراج الدراية وذ كر شيخ الاسلام مكان الكراهة  
 الاسماء والكراهة الخش ا هـ (قوله فريضة) الاشتراك في الفريضة أن تبقى صلاتها على  
 صلاة من حاذية أو على صلاة امام من حاذية بحر وعاء محترزة بما ذكرناه انما (قوله وان  
 سبقت ببعضها) أي الصلاة فلا يشترط أن تدرج أول الصلاة في الصحيح بل بوسعة هابر كفة أو  
 ركعتين لحاذية فيما ذكره تسع عليه بحر وسواء كبرت قبل المحاذي او بعده أو بعده ح  
 (قوله وأداء) بان يكون أحدهما اماماً لا آخر أو يكون لهما امام فيما يؤديانه حقيقة  
 كالمذكور أو حكماً كاللاحق ح والاولى أن يقول وتاديه التلاوة ومقابلته لاقضاء مع انما  
 تسعد في كل صلاة نهر وأورد صدوا الشريعة هنا شيتين أحدهما ان ذكر الاداء يعني عن  
 الشريعة اذ لا توجد الشريعة في الاداء بدون الشريعة في الثانية - ما أن الشريعة في الشريعة  
 غير شرط فان الامام اذا استخاف رجلاً فاقتدت المرأة بالخليفة وحاذت رجلاً لا من اقتدى  
 بالامام الاول فسدت صلاة الرجل مع انه لا شريك بينهما في الشريعة وأجاب في التمر عن الاول  
 بانهم ذكروا الشريعة في الشريعة لان الشريعة في الاداء تتوقف على افعالها بين التخصيص على  
 الشيء وبين كونه لازماً للشيء وأجاب عنه أيضا في شرح المنية بانه احتراز عما لا يقتدى كل منهما  
 بالامام غير الذي اقتدى به الاخر في صلاة واحدة لان ما اشتركا كاداء لانه صدق عليه ما أن لهما  
 اماماً فيما يؤديانه لانه لم يشتركا كالتصريح ا هـ أقول وفيه نظر لان المراد أن يكون لهما امام  
 واحد تأمل وأجيب عن الثاني بان الشريعة ثابتة بين الامام والمأموم تقدير اية على ان فريضة  
 الخليفة مبنية على شريعة الامام الاول فحصل المشاركة بينهما - ما تحريم (قوله كلاً من) أي  
 أحدهما امرأته لحاذية في حال الاداء فسدت صلاته ولو بد فرغ الامام لا شتر كما هو في  
 الصلاة ا هـ حكماً (قوله بخلاف المسبوقين) محترزة قوله وأداء فانما هو وان اشتركا كالتصريح لم

وسبب (مطابقة) خرج  
 الجنابة (مسترك) فحاذية  
 المسألة لصل ايسر في  
 صلاتها ٣ مكروهة لا مفسدة  
 فتح (فريضة) وان سبقت  
 ببعضها (وأداء) ولو حكماً  
 كلاً من بعد فرغ الامام  
 بخلاف المسبوقين  
 قوله مكروهة لا مفسدة كذا  
 بالاصل وفي بعض النسخ  
 مكروهة لا مفسدة والاولى  
 زيادة التاء ا هـ



يشتر كالأداء لان المسبوق منفرد فيما يقضى الا في مثل هذه من كاسباقي ومثله لو  
 كان أحدهما مسبوقا والاخر لاحقا كما أفهم ح وأما لو كانا مسبوقين لاحقين فقال في  
 الفتح فيه تفصيل فانه ما لو اقتديا في الثالثة فاحدنا فافترضا ثم حاذته في القضاء ان كان  
 في الاولى او الثانية وهي الثالثة والرابعة للامام ففعلوا لوجود الشبهة فيهما لانهم ما  
 لاحقان وان حاذته في الثالثة والرابعة فلا بد لهما لانهم ما مسبوقان وهذا بناء على ان الاحق  
 المسبوق يقضى وجوبا أولا ملحق به ثم ما مسبوق به وباعتباره ففسد وان صح عكسه عندنا  
 خلافا لغيره اه قال في التمهيد وينبغي انه ان نوى قضاء ما سبق به أولا ان يعكس حكم المسئلة  
 اه (قوله والمحاذاة في الطريق) معطوف على المسبوقين أي لا تفعل أيضا اذا حاذته في الطريق  
 للطهارة فيما اذا سبقتهم الحدث في الاصح لانهم ما غير مشغولين بالقضاء بل بالصلاح الصلاة  
 لا بحقيقة ثم وان كانا في حرمتهما اذ حقيقتا قيام وقراءة الخ وليس شيء من ذلك ثابتا فلم توجد  
 الشبهة اذ ادعاهما في الفتح (قوله كافي جوف الكعبة) فيسببه اذ لا يمكن المحاذاة مع  
 اختلاف الجهة في خارجها فافهم (قوله وايلا مظلة) بان صليبا بالتحري كل منتهى الى جهة  
 (قوله فسدت صلاته) جواب قوله واذا حاذته أي فسدت صلاته دون ان لم يكن اماما ثم  
 فلو كان اماما فسدت صلاته الجميع الا اذا أشار اليه بالتأخير كما يأتي قال في البحر وأشار بقوله  
 فسدت صلاته الى انما لو اقتدت به مقارنة لتكبيره محاذية له وقد نوى امامته لم تنعقد تحريمه  
 وهو الصحيح كافي الخاتمة لان المقصد من الصلاة اذا قارن الشروع منع من الانعقاد (قوله لو  
 مكافا) لان فساد صلاة الرجل لكونه هو المخاطب بتأخيرها فاذا لم يؤخرها فقد ترك فرض  
 المقام قال في الفتح وفيه أي في هذا التعميل إشارة الى اشتراط العقل والبلوغ فان الخطاب  
 انما يتعلق بأفعال المكافين كذا في بعض شروح الجامع فلا تنفس صلاة الصبي بالمحاذاة على  
 هذا اه (قوله ان نوى امامتها) قال في البحر هذا القيد مستغنى عنه بذكر الاشتراط السابق  
 وأقول غير خاف أنه لا يفهم منه اشتراط النية وانما قلزمه بعد العلم بذلك ثم (قوله لا بعده)  
 ظاهره ان صلاتها مع المحاذي صحيحة في هذه الصورة لانه يقتضي في البقاء ما لا يقتضي في الابتداء  
 ط أقول وفي القنية تراعى الى شرف الاغمة ونية الامام امامة النساء في وقت الشروع  
 لا بعده اه وظاهره ان ذلك بشرط في صحة اقتدائهن فلو نوى امامة المرأة بعده شروعه لم يصح  
 اقتداؤها فلا تنفس صلاة من حاذته تامل (قوله على الظاهر) هو استظهار من صاحب  
 البحر بعد كتابته روايته في المسئلة ويؤيده ان الفارسي في شرحه على نظير من صاحب  
 الاشتراط بقيل (قوله علمت نيتي) فلا تنفس المستعانة ولا غير المعينة لعدم صحة اقتدائهم ما  
 (قوله فسدت صلاتها) ظاهره انما لا تنفسا في الفرض ولا في نفل أيضا وحكي في القنية  
 في الثاني روايته أي بناء على ما سبقي من أنه اذا فسد الاقتداء لم يصح شروعه في صلاة نفسه  
 أم لا وسبقي الكلام عليه (تنبيه) ظاهره اطلاقه أنه لا تصح صلاتهم بالانابة الا امام امامتها  
 في الجمعة والعيدين أيضا فالنية بشرط فيهما أيضا قال في التمهيد قال كثير الان لا أكثر على  
 عدمه فيهما وهو الاصح كافي الخلاصة وجعل الزبلي الأكثر على الاشتراط وأجمعوا على  
 عدمه في الجنائز اه وظاهره عود الضمير في صلاتهم على المرأة المحاذية أي لا امام أولئك فدانها

والمحاذاة في الطريق  
 (واقعت الجهة) فلو  
 اختلفت كافي جوف  
 الكعبة وليست مظلة فلا  
 فساد (فسدت صلاته) لو  
 مكافا والا (ان نوى)  
 الامام وقت شروعه لا  
 بعده (امامتها) وان لم  
 تكن حاضرة على الظاهر  
 ولو نوى امرأة معينة أو  
 النساء الا هذه علمت نيتي  
 (والا) بنوها (فسدت  
 صلاتها)

لو اقتدت غير محاذية لاحد صح اقتداؤها وان لم ينوها الا اذا نوى امامة النساء كافي القهستاني  
 وحينئذ فلا يشترط صحة اقتداه المرأة لاني الامام امامتها الا اذا كانت محاذية والا فلا يشترط  
 وقدم المصنف في بحث النية أن فيه اختلافًا وقد مرهناك عن الحلبة انه يشترط أن لا تنفس  
 بعد وضو أي احدا من امام او مأموم فان تقدمت وحاذت لا يبقى اقتداؤها ولا تنفس صلاتها  
 اه وذكري في التمهيد هنا أن هذا قول أبي حنيفة الاول وظاهره أن قوله الاخير اشتراط النية  
 مطابقة للعمل على المتأخر كالصحيح وهذا أطلق في متن المختار قوله ولا تدخل المرأة في صلاة  
 الرجال الا ان ينوي الامام ومثله في متن الجمع (قوله كالواشار اليه بالتأخير الخ) قال في الفتح  
 وفي الذخيرة والمحيط اذا حاذته بعد ما شرع ونوى امامته فلا يمكنه التأخير بالتقدم خطوة أو  
 خطوتين لا كراهة في ذلك فتأخيرها بالاشارة وما أشبه ذلك فاذا فعل فقد أخر في زمنها المتأخر  
 فان لم يفعل فقد تركت حينئذ فرض المقام ففسد صلاته ادونه اه واستفاد من قوله بعد  
 ما شرع انما لو حضرت قبل شروعه ونوى امامته المحاذيا لها وقد أشار اليه بالتأخير نفسه  
 صلاته فلا إشارة بالتأخير انما تنفع اذا حضرت بعد الشروع نأوا امامته اقال ط والظاهر ان  
 الامام ليس بقيد اه أي فلو حاذت المقتدى بعد الشروع وأشار اليه بالتأخير ولم تتأخر فسدت  
 صلاته ادونه وينبغي أن يكون هذا في الشروط بان يقال ولم يشر اليه بالتأخير اذا حضرت بعد  
 شروعه وينبغي أن يكون هذا في المرأة البالغة أما غير هاتين مكافئة بفرضية المقام تامل (قوله  
 وشروطا) (كونها عاقلة) مستغنى عنه بقوله في صلاة لان الجنونة لا تنفس صلاتها ثم  
 وقد مرهنا عن القهستاني (قوله وكونه ماني مكان واحد) حتى لو كان أحدهما على د كان علو  
 فامة والاخر على الارض لا تنفس صلاته ثم ح المنية وهذا وان كان معلوما من المحاذاة الا ان  
 المشايخ ذكروه ايضا احا نهر عن المعراج (قوله في ركن كامل) أي في أدائه ركن بالفعل عند  
 محمد وعند أبي يوسف مقدار الركن والذي في الخاتمة المحاذاة مقسمة فقات أو كثر قال في  
 البحر وظاهر اطلاق المصنف اختياره (قوله فالشروط عشرة) بل أكثر بزيادة ما قدمه من  
 كون الذي حاذته مكافا وبزيادة ما قدمه من عدم الاشارة اليه بالتأخير اذا حضرت بعد  
 شروعه (قوله الصبي المشتمى) انما قيد بذلك لانه محل الخلاف والاخير لا يفسد بالاتفاق  
 (قوله غير معلول بالشهوة) أي ليست له الشهوة والشهوة ولذا أفسدنا بالجهور والشهوة  
 وبالهرم كانه وبنته وأما عدم الفساد فيمن لم تبلغ حد الشهوة كبت سبع فلقه ورواه عن  
 درجة النساء فكان الامر بتأخيرهن غير شامل لظاهره اهذا ما ظهر لي فتامله (قوله ولا يصح  
 اقتداه الخ) المراد بالمرأة الانثى الشامل للبالغة وغيرها كما ان المراد بالانثى ما يشمله ما أيضا  
 وأما الرجل فان أراد به البالغ اقتضى في نفسه صفة اقتداه الصبي بالمرأة والخنثى وان أريد به  
 الذكرا فادعم صفة اقتداه الصبي بالصبى وكلاهما ما غير واقع فالصواب في العبارة أن يقال  
 ولا يصح اقتداه ذكرا بنثى وخنثى ولا رجل بصبي ح عن شيخه السيد علي البصير أقول  
 والحاصل ان كلا من الامام والمقتدى اما ذكر أو أنثى وخنثى وكل منها امام بالغ أو غيره فالذكر  
 البالغ تصح امامته لكل ولا يصح اقتداه بالانثى والآن بالبالغة تصح امامتها الا انى مطالعا  
 فقط مع الكراهة ويصح اقتداه بالرجل وبنهاه او بالخنثى البالغ ويكره لاحقا لآؤنته

كالواشار اليه بالتأخير فلم  
 تتأخر تركه افرض المقام  
 فتح بشرطوا كونهم عاقلة  
 وكونهم ماني مكان واحد  
 في ركن كامل فالشروط  
 عشرة (ومحاذاة الاصل  
 الصبي المشتمى) لا يفسدها  
 على المذهب تضعف لما  
 في جامع المحبوبي ودرر  
 البهار من الفساد لانه في  
 المرأة غير معلول بالشهوة  
 بل بقوله فرض المقام كما  
 حققه ابن الهمام (ولا  
 يصح اقتداه رجل بامرأة)  
 وخنثى (وصبي صليفا)



والخفي المبالغ تصح امامته لا تقي مطلقا فقط لالرجل ولا مثله لاحقال انوثته وذكورة  
 المقتدى ويصح اقتداءه بالرجل لا بعنقه ولا باقى مطلقا لاحقال ذكوره وامام غير البالغ فان  
 كان ذكرا تصح امامته مثله من ذكروا نثى ونثى ويصح اقتداءه بالذكرا مطلقا وان كان  
 انثى تصح امامته المثلها فقط اما المصبي فمتمل ويصح اقتداءه بالكل وان كان خنثى تصح  
 امامته لا تقي مثله لا بالغة ولا لغيره مطلقا ويصح اقتداءه بالذكرا مطلقا فقط هذا  
 ما ظهر من اخذ من القواعد (قوله ولو في جنازة) بيان لا لطلاق الراجع الى الاقتداء بالمصبي  
 قال الاستروشى المصبي اذا أم في صلاة الجنازة ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لانهم من فروض  
 الكفاية وهو ليس من اهل أداء الفرض ولكن يشك في ذلك برد السلام اذا سلم على قوم فرد مصبي  
 جواب السلام اه اقول مقتضى تعليله أنه لا يسقط الوجوب عن البالغين بصلاته على  
 الجنازة وحده فضلا عن كونه اماما وقد ذكر في شرح الضرر أنه لم يقف على هذا في كتب  
 المذهب وانما ظاهر اصول المذهب عدم السقوط اه اى اقولهم ان المصبي ليس من اهل  
 الوجوب اقول ويشك على ذلك ما مر من مسئلة السلام وتصريحهم بجواز اذان المصبي  
 المراهق بالا كراهية مع انه قيل بان الاذان واجب والمشهور انه سنة مؤكدة قريبة من  
 الواجب في طوق الاثم وتصريحهم بأنه لو خطب مصبي لم يشرع يوم الجمعة وصلى بالناس بالغ  
 جازو تصريحهم بأنه فعل ذبيحة اذا كان يعقل الذبح والتسمية أى يعلم انهم امرؤ بهم او كذا ما  
 صرح به الاستروشى من ان المصبي اذا غل الميت جاز اه أى يسقطه الوجوب فسقوط  
 الوجوب بصلاته على الميت أولى لان ادعاءه هو أقرب للاجابة من المكافين ولعل معنى قولهم  
 انه ليس من اهل الوجوب أنه غير مكلف به ولا ينافى ذلك وقوعه واجبا وسقوط الوجوب عن  
 المكافين بقوله يؤيد ذلك ما صرح به في الفقه من باب المرتد من انهم انفقوا على ان المصبي لو  
 أقر بالشهادتين يقع فرضا ولا يلزمه تجديد اقرار آخر به بل بالوغ - قى على قول من ينق  
 وجوب الايمان على المصبي فصار كالسافر لا يجب الجمعة عليه ولو صلاها سقط فرضه اه ولا  
 يقال ان ذلك في الاسلام لانه لا يتنقل به فلا يقع الافتراض الا نقول المراد اثبات انه من اهل  
 اداء الفرض وقد ثبت بذلك فيقال مثله في صلاة الجنازة لانه لا يتنقل بها اقضوا الا كتمان باذانه  
 وخطبته ونسبته وورده السلام دليل على الاكتفاء بصلاته على الجنازة ثم ينكح ما لو صلى في  
 الوقت ثم بلغ فيه فانه بعد ذلك وقوع الاولى فلا وجوب عليه لان المعتبر آخر الوقت وهو  
 فيه بالغ لزمه اعادة الوجوب عليه والوقت الذي صلى فيه ليس سببا للوجوب  
 فمكانه صلى قبل سبب الوجوب في حقه فلم يكن جعلها فرضا اما صلاة الجنازة فان سببها  
 حضورها وهو موجود قبل بلوغه فامكن وقوعها فرضا منه قائل وهذا كله فيما لا يشترط فيه  
 البلوغ فلا يرد انه لو حج يلزمه الحج ثانيا بعد البلوغ لان حجة الاسلام من شرطها البلوغ والحرية  
 بخلاف الحج النفل ومن هذا يظهر انه لا تصح امامته في الجنازة ايضا وان قلنا بصحة صلاته  
 وسقوط الواجب به من المكافين لان الامامة للبالغين من شرطها البلوغ هذا ما ظهر من  
 في تقرير هذا الحل فاعلمه فانك لا تظفر به في غير هذا الكتاب والحدود المأثورة (قوله  
 ونقل على الاصح) قال في الهداية وفي التراجم والسفن المطلقة جوزه مشايخنا بل ولم يجهزوه

مطلب  
 الواجب كفاية هل يسقط  
 بفعل المصبي وحده  
 ولو في جنازة ونقل على الاصح

مشايخنا ومنهم من - سقى الخلاف في النفل المطابق بين أبي يوسف ومحمد والخيار أنه لا يجوز في  
 الصلوات كلها اه والمراد بالسنن المطابقة للسنن الرواتب والعيد في إحدى الروايتين وكذا  
 الوتر والكسوف والاستسقاء عندهما فتح (قوله بمنزلة مطبق) بكسر الباء والنون  
 مجازية لان المطابق هو الجوزون لا المنزلة فهو كقولك ضرب مؤلف فان المؤلف هو الضارب  
 لا الضرب وانما يصح الاقتداء به لانه لا صلاة له لعدم تحقق التيمم ولم يمهله الطهارة (قوله في  
 غير حالة افاقته) وما في حالة الافاقه فيصيح كافي البصر من المصلحة وظاهره انه لا يصح مالم  
 يتحقق افاقته قبل الصلاة حتى لو علم منه جنون واقفا ولم يعلم حاله وقت الصلاة لا يصح وينبغي  
 أنه لو علمت افاقته بعد جنونه أن يصح ولا عبرة باحقال عود الجنون استصحابا للاصل وهو  
 العصة لان الجنون مرض عارض (قوله أو معتوه) هو الناقص العقل وقيل المدعوش من  
 غير جنون كذا في المغرب وقد جبه له في حكم المصبي (قوله ومعتور بعنقه الخ) اى ان المعتد  
 به ذرهما ما وان اختلف لم يجز كافي الزباني والفقه وغيرهما وفي السراج ما نصه يصل من به  
 سلس البول خلف من له وأما اذا صلى خلف من به السلس وانفلت رجع لا يجوز لان الامام  
 صاحب عذرين والمؤتم صاحب عذر واحد اه ومثله في الجوهر وظاهر التعليق المذكور  
 ان المراد من اتحاد العذر اتحاد الاثر لا اتحاد العين والالكان يكفيه في التقبيل أن يقول وأما  
 اذا صلى خلف من به انفلت رجع وان كان عليه أن يقول في التقبيل أن يقول وأما  
 قال في الجوهر وظاهره أن سلس البول والجرح من قبيل المحدث وكذا سلس البول واسطة طلاق  
 البطن اه أى لاتحادهما في الاثر من حيث ان كلامهما محدث وبخاصة وان كان السلس ليس  
 عين الجرح لكن اعترض في التردد لانه يقتضى جواز اقتداء من سلس بذي انفلت وليس  
 بالواقع لاختلاف عذرهما اه وهو موقوف على ان المراد بالاتحاد اتحاد العين وهو ظاهر ما في  
 شرح المنية الكبير وكذا صرح في الحلبة بأنه لا يصح اقتداء من سلس بذي جرح لا يقرأ او  
 بالعكس وقال كذا هو المذهب فانه يجوز اقتداء معتور بعنقه اذا اعتد عذرهما لان اختلاف  
 اه وبه علم ان الاحسن ما في التمر وأنه كان ينبغي للشارح متابعتهم على عادته وان ما قاله هنا تابع  
 فيه صاحب الجوهر وكذا ما مضى عليه في التمر حيث قال اقتداء المعتور بعنقه صحيح ان المعتد  
 عذرهما كذا سلس بعنقه او بذي جرح او انطلق لان اختلاف كذا انفلت بذي سلس  
 لان مع الامام حديثا وبخاصة اه فانه خلاف المذهب كما حلت (قوله وما في المجتبى) مبتدأ خبره  
 قوله الا تقي اى لاحقال الحيض اى ما في المجتبى مفسر بكذا (قوله الاقتداء بالخالف) كذا  
 في بعض النسخ وسقط من بعض النسخ اقفلة الاقتداء (قوله اى لاحقال الحيض) اى  
 واحقال ذكورة المقتدية وانوثة الامام ثم ان هذا في الصلوة ظاهر وقد صرح به في الفتنة  
 بقوله ومن يجوز اقتداء الصلوة بالصلاة فقد غلط غلطا فاحشا لاحقال اقتدائها بالحيض  
 اه وما في المستحاضة فشكل لان المستحاضة حقة لا تحتمل أن تكون حائضا كن تجاوز  
 دمها على عشرة في الحيض أو أربعين في النفاس الا ان يراد به المبتدأ قبل تمام ثلاثة أيام  
 قائمات الصلاة فيجوز رؤيتها الدم فان تم ثلاثا لم يثبت في وقت الثلاث يحتمل حالها  
 الحيض والاستحاضة وكذا المعتادة اذا تجاوزت الدم على عادتها فانه يحتمل أن يسقط لعشرة

(وكذا لا يصح الاقتداء  
 بمنزلة مطبق أو معتوه في  
 غير حالة افاقته وسكران)  
 أو معتوه ذكره الحاشي (ولا  
 طاهر معتور) هذا ان  
 قارن الوضوء الحدث أو  
 طرأ عليه بعده (وصح لو  
 نوضا على الانقطاع وصلى  
 كذلك) كقوله أو معتوه  
 من خروج الدم وكقوله  
 امرأة بعنقه أو مصبي بعنقه  
 ومعتور بعنقه وذو عذرين  
 بذي عذر لا يمكنه كذا  
 انفلت رجع بذي سلس  
 لان مع الامام حديثا  
 وبخاصة وما في المجتبى  
 الاقتداء بما مثل صحيح الا  
 ثلاثة الخ في المشكل  
 والصلوة والمستحاضة اى  
 لاحقال الحيض  
 قوله بالخالف كذا يحتمل  
 والذي في نسخ الشارح  
 بالمحائل وهو الظاهر  
 فتأمل اه



فتكون حائضا ولا كفرة فتكون مستحاضة فلا يجوز زائلها الاقتداء به او قال الرحق الذي رأته  
 في الجنب واقتراف المسحاضة بالمسحاضة يجوز والاضالة بالاضالة لا يجوز كالخفي المشكل  
 بالشكل اهـ وهذه الاشكال في اوله نسخة صاحب البحر معرفة وتبعه عايم انامل اهـ  
 اكن الذي في الله... تاني موافق لما عناهذا وقد ذكر في القنية روايتين في الخفي المشكل  
 (قوله فلو اتقني) اي الاحتمال ح (قوله بغير حائظ لها) مثل من يحفظها او كثر من الكن  
 بل من قد علمه في الحائظ الا في عندنا من لا يحسن القراءة المفروضة وعند الشافعي من  
 لا يحسن القنينة (قوله ولا في باخرس) اما اقتداء باخرس او في باخرس ط عن  
 ابي السعد (قوله فصح عكسه) تفريع على التعليل لان قدرة الامي على التصريح دليل على  
 انه أقوى حالا من الاخرس فصح اقتداء الاخرس به دون عكسه ومفهومة انه اذا لم يقدر صح  
 اقتداء كل من ابالا اخر نامل (قوله اتفاقا) بخلاف الامي اذا لم يوافقا فان صلاة الكل  
 فائدة عند الامام لان الامي يمكن أن يجعل صلاته بقراءة اذا اقتدى بقارئ لان قراءة الامام له  
 قراءة وان كانت طهارة الامام وسنة طهارة الامام ومكافاة بقراءة بغير (قوله وكذا  
 ذو جرح مثله ويصح) تبع في هذا الله بصر صاحب البحر والاول مثله وصحها فان التفتد  
 وكذا الوام ذو جرح مثله وصحها وام يتعدى بنفسه ح (قوله بما جرحه) اي عن يومئ  
 بهما قائما او قاعدا بخلاف مالوا مكانه قاعدا فيصح كاسه باقي قال ط والعبادة للجزع  
 السجود حتى لو جرحه وقدر على الركوع أو ما (قوله وبفرض آخر) سواء انما  
 الفرضان اما الوصفة كصلى ظهر رأسه صلى ظهر اليوم بخلاف ما اذا فاتهم صلاة واحدة  
 من يوم واحد فانه يجوز وكذا الوصل ركعتين من العصر فغرت الشمس فاقتدى به آخر في  
 الاخر بين لان الصلاة واحدة وان كان هذا قضاء لامة فتدعى جوهره (قوله لان اتحاد  
 الصلاتين الخ) قدمنا اول الباب مع في اتحادهما (قوله وصح ان معاذ الخ) اي صح عندنا  
 وترج وهو جواب عما استدل به الشافعي على جواز الفرض بالنقل وهو ما في الصحيحين ان  
 معاذ كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء الاخرة ثم رجع الى قومه فيصلي بهم  
 تلك الصلاة والجواب ان معاذ لما شكاه قومه قال له صلى الله عليه وسلم يا معاذ لا تكن فنانا اما  
 ان تصلي معي واما ان تخفف على قومك رواه احمد قال الحافظ ابن تيمية فيه دلالة على منع  
 اقتداء المقترض بالمتنفل لانه يدل على انه متى صلى معه امتنعت امامته وبالإجماع لا تمنع  
 امامته بصلاة المتنفل معه تعلم ان الذي كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم لم تنقل اهـ وقال  
 الامام القرطبي في الماهم الحديث يدل على ان صلاة معاذ مع النبي صلى الله عليه وسلم كانت  
 نافذة وكانت صلاته بقومه هي الفريضة وعشاء في حاشية توح افندي وفتح القدير (قوله  
 ولا تاذر بمنقل) لان النذر واجب فيلزم بناء القوي على الضعيف ح (قوله لان كلا الخ)  
 عله لاخير بين فان المنذور فرض او واجب ورجح الشربلاي الاول فافهم (قوله الا اذا نذر  
 أحدهما الخ) بان قال به نذر صاحبه نذرت تلك المنذورة التي نذرها فلان شرح النية (قوله  
 للاختصاص) لانه المنذور منذورة صاحبه فكانت مناداة لصلاة بعينه بخلاف ما اذا نذر كل من  
 صلاة لان ما وجبه كل منهما نذر غير ما وجبه الاخر وليس منذور أحدهما أقوى من الاخر

فلو اتقني صح (و) لا حائظ  
 آية من القرآن بغير حائظ  
 اهـ وهو الامي ولا في  
 باخرس اقتداء الامي على  
 الاخر بغيره فصح عكسه (و) لا  
 (مستور عورة بغيره) نالو  
 أم العاري عريان ولا يسير  
 فصلاة الامام ومماثلة جازة  
 اتفاقا وكذا ذو جرح مثله  
 وبصح (و) لا فاجر على  
 ركوع وسجود بغيره  
 منهم ما لينة القوي على  
 الضعيف (و) لا مفترض  
 بغيره ومنه من فرضا  
 آخر لان اتحاد الصلاتين  
 شرط عندنا وصح ان معاذ  
 كان يصلي مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم ثم تلاوا بقومه  
 فرضا (و) لا تاذر بمنقل  
 ولا يفترض ولا ينادر  
 لان كلا منهما مكتمل فرض  
 فرضا آخر الا اذا نذر  
 أحدهما عين منذور  
 الاخر للاختصاص (و) لا  
 (ناذر بغيره الف)

(قوله لان المنذورة أقوى) أي من الخلو فاعلم انما لا يتخرج بالخلاف عن كونها نافذة الا ترى  
 انه باق على التخيير ان شاء الله تعالى وبر في عينه وان شئت تركوك فلهذا جازا اقتداء الخالف بالخالف  
 وبالمقتضى لوما وقع في المنع بها ليجر من ان الوجوب فيه اعارض غير صحيح ولذا اضرب عنه  
 الشارح رضى اقول يؤيد هذا ما صرحوا به في كتاب الايمان من ان الخلو عليه ان كان فرضا  
 وجب البر أو مصيبة وجب الخلف أو غير غير ترجع الخلف وان تساير ترجع البر نامل (قوله  
 فصح عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز ط (قوله وبخالف) عطف على النادر  
 الذي تضمنه قوله عكسه والافتداف فصح اقتداء الخالف بنادر بخالف ح وصورة الخالف بها كما  
 في الخلاصة أن يقول والله لا صلي ركعتين بغيره وانما صح اقتداء الخالف بالخالف لانه من انما  
 لا يتخرج بالخالف عن كونها نافذة فكان اقتداء المتنفل بغيره وعمله في شرح النية بقوله لان  
 الواجب هو البر فبقيت الصلاتان تنقل في نفسه ما اه نامل (قوله وبمنقل) عطف على قوله  
 بخالف أي صح اقتداء الخالف بالمتنفل لان الخلو عليه انقل ح وقوله في البحر وقد يقال انما  
 واجبة التحقيق البر فينبغي أن لا يجوز خلاف المتنفل اه علمت جوابه (قوله ومصلحا) تنبيه  
 مصل وهو مبتدأ خبره قوله كاذرين يعني فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر لاختلاف السبب  
 فان طواف أحدهما غير طواف الآخر كما في البحر ح وما في الخاتمة من انه يصح بمنزلة اقتداء  
 المتطوع بالمتطوع الظاهر انه مبني على القول بسنية ركعتي الطواف ويؤيده ما بحثناه في  
 البحر بقوله وينبغي أن يصح الاقتداء على القول بسنية ما (قوله لصح الاقتداء) اي للاختصاص  
 فكان كذا رأيه عدهما عين منذورة الاخر ح (قوله لان أفسداهما مفردين) لاختلاف  
 السبب كذا نذر ين (قوله والفرق لا ينبغي) هو ان الامام مفرد في حق نفسه ولا يصير اماما الا  
 باقتداء غيره به فيقيام مفردين واما المقتدى فلا تصح صلاته الابنية الاقتداء والاقتداء لا يصح  
 لمن نوى بنا صلاته على غيره (قوله بغيره) وكذا الحق بسبق وعكسه ح (قوله الاقتداء  
 في موضع الانفراد) هذا يجري في اقتداء المسبوق بسبق أو لاحق وقوله كعكسه يعني  
 الانفراد في موضع الاقتداء يجري في اقتداء اللاحق باللاحق أو مسبق باللاحق فان الملاحق اذا قصد  
 الاقتداء بغير امامه فكانه انفرادا ولا من امامه ثم اقتدى فصح انه انفراد في موضع الاقتداء ح  
 (قوله ولا مسافر بغير الخ) أي ولا يصح اقتداء مسافر بغيره الخ ويان ذلك أن صلاة المسافر  
 قابلة للاقسام مادام الوقت اقبابا ينوي الإقامة أو بان يقتدى بغيره فيصير تبعه الامامه وينم  
 ابقاء السبب وهو الوقت أما اذا خرج الوقت ففقدت قررت في ذمته ركعتين فلا يمكن اغنامها  
 بإقامة أو غيرها حتى انه يرضى في بانه ركعتين فاذا اقتدى به الوقت بغيره أحرم بعد الوقت  
 أو فيه لا يصح لما قلنا وما ياتي بخلاف ما اذا اقتدى به في الوقت فانه يتم لما قلنا (قوله فيما يغير  
 بالسفر) احتراز عن الغير والغرب فانه يصح في الوقت وبه عدهما عدمه بغيره (قوله فخرج  
 معطوف على قوله أو فيه لان أو العاطفة قائمة مقام العامل وهو أحرم وقوله فاقتدى  
 معطوف على أحرم (قوله بل ان أحرم) أي المسافر المقتدى بالماقيم وبعبر بأحرم بدل اقتدى  
 ايضاه على ان مجرد ادراك الضرعية في الوقت كاف في صحة الاقتداء ولزم الاغنام فافهم (قوله  
 فيكون) تفريع على عدم التغير ح (قوله باقتدائه) الباء التمهيد (قوله في شفع اول اوتان)

لان المنذورة أقوى فصح  
 عكسه وبخالف وبمنقل  
 ومساير كعتي طواف  
 كاذرين ولو اشتركا في نافذة  
 فافسداها صح الاقتداء  
 لان أفسداهما مفردين  
 ولو صلا الظهور ونوى كل  
 امامة الاخر صح لان  
 نوبيا الاقتداء والفرق  
 لا ينبغي (و) لا (لاحق و) لا  
 (مسبوق بغيره) لما تقرر  
 أن الاقتداء في موضع  
 الانفراد مفرد كعكسه  
 (و) لا (مسافر بغيره)  
 الوقت فيما يغير بالسفر  
 كاتظهر سواء أحرم المقيم  
 بعد الوقت أو فيه فخرج  
 فاقتدى المسافر (بل) ان  
 أحرم (في الوقت) فخرج  
 صح (واتم) تبعه الامامه أما  
 بعد الوقت فلا يغير فرضه  
 فيكون اقتداء بمنقل في  
 حق قعدة أو فرائض باقتدائه  
 في شفع اول اوتان



نشر مرة بآى انه اذا اقتدى بالمقيم في الشفع الاول يكون اقتداءه مفترض بمقتضى في حق القعدة الاولى قائم افرض على المسافر لانها آخر صلاته نقل في حق المقيم لانها الاولى في حقها وأطلقوا النقل هنا على ما ليس يفرض وهو الواجب لان النقل الزيادة والواجب زائد على الفرض واذا اقتدى به في الشفع الثاني يكون اقتداءه مفترض بمقتضى نقل أيضا في حق القراءة لانها فرض بالنسبة الى صلاة المسافر نقل للمقيم - وقرأ المقيم في الاوليين وهو ظاهر وفي الاخرين فقط لان محلها الاوليان فتلتحق بهما اقتداء الاخرين عنهما حكم ولا يرد اقتداء المتنقل بالمقتضى لما في التمايز من انها أخذت حكم الفرض تبعاً لصلاة الامام ولذا لو افسدها بعد الاقتداء بقضيتها أربعاء (تنبيه) يؤخذ من هذا انه لو اقتدى بمقيمون بمسافر وأتم بهم بلائية إقامة وتابعوه فسدت صلاتهم لكونه منته لافي الاخر بينه وبينه على ذلك العلامة الشريفة في رسالته في المسائل الاثني عشرية وذكر انها وقعت له ولم يرها في كتاب فوات وقد نفاه الرمي في باب المسافر عن الظاهر يتوسد ذكرها هناك أيضا (قوله ولا نازل براكب الخ) وكذا عكسه والعلة في هذه المسائل اختلاف المكان والمصاحف لو كان معه على دابة واحدة لا تصاحبه كافي الامداد وأيضا في اقتداء النازل بالراكب مانع آخر وهو كونه اقتداء من يركع ويسجد به يومى به ما الا اذا كان النازل موميا أيضا ثم ان هذا دليل على أن اختلاف المكان مانع من الاقتداء وان لم يكن فيه ما يشبه حال الامام لان الاشتباه انما يعتبر في الدائل لافي اختلاف المكان كما سيأتي تحقيقه بعون الله تعالى فافهم (قوله ولا غير الاثنى عشر) هو بالثناء المثلثة بعد الامام من الاثنى عشر بالضرر يك قال في المغرب هو الذي يتحول اسنانه من السجدة الى النائم وقيل من الراى الى الغيب أو الامام أو الياء زائد في القاموس أو من حرف الى حرف (قوله على الاصح) أى خلافا لما في الخلاصة عن الفضلى من انها جائزة لان ما يقوله صارافه له ومثله في التاتر خاتمة وفي الظاهر به وامامة الاثنى عشر تجوز وقيل لا ونحوه في الخاتمة عن الفضلى وظاهره اعمادهم العصة وكذا اعتداهما صاحب الحلية قال لما أطلقه غير واحد من المشايخ من أنه ينبغي له أن لا يؤم غيره ولما في خزانة الاكل وتكره امامة الفقهاء اهـ ولكن الاحوط عدم العصة كما شئ عليه المصنف ونظمه في منظومته من حقة الاقران وأفتى به الخبير الرمي وقال في فتاواه الراجح المقتضى به عدم صحة امامة الاثنى عشر عن ليس به اثنية وأجاب عنه بآيات منها قوله

امامة الاثنى عشر للمفابر • تجوز عند البعض من أكابر  
وقد أباه أكثر اصحاب • لما عـيره من الصواب

وقال أيضا

امامة الاثنى عشر للصحيح • فامدنى الراجح الصحيح  
(قوله دائما) أى في آفاه الليل واطراف النهار فامدنى في الصحيح والمعلم ولم يقدّر عليه فسلانه جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة كافي المحيط وغيره قال في الذخيرة وانتهى مشكل عندى لان ما كان خلقه فالصبر لا يقدّر على تغييره اهـ وعامة في شرح المنية (قوله حتما) أى بذل احتماء فهو مفروض عليه ط (قوله فلا يؤم الامثلة) يحتمل أن يراد المثلثة في مطلق الاثنى عشر فيصير اقتداء

(و) لا نازل براكب ولا  
راكب براكب دابة اخرى  
فلهذا هو صحيح (و) لا غير  
الاثنى عشر (اي بالاثني عشر على  
الاصح) كما في البحر عن  
الجبتي وسر الحاي وابن  
الشمس انه بعد بدل جهده  
دائما - فما كالاى فلا يؤم  
الامثلة ولا تصح صلته

مطلب  
في الاثنى عشر

من يدل الراى الموهلة غيبا مجمعة عن يدلها لا ما وأن يراد مثلية في خصوص الاثنى عشر فلا يقتضى من يدلها غيبا الا عن يدلها غيبا وهذا هو الظاهر كاختلاف المذاهب ليراجع ح (قوله اذا أمكنه الاقتداء من يحسنه) أى يحسن ما يثنى هو به أو يحسن القرآن وهذا مبنى على أن الامى اذا أمكنه الاقتداء يلزمه وفيه كلام مستوفى وعلى ما اذا ترك جهده لمساءات من أنه مادام في الصحيح ولم يقدّر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة ولا بد أيضا من تقييده بما اذا لم يقدّر على قراءة الفرض عمالا لثنى فيه فان قدر عليه وقرأه لا يلزمه الاقتداء ولا بدل الجهد كما لا يخفى (قوله أو ترك جهده) أى وصلى غير مؤتم ولم يقدّر على قراءة المفروض عمالا لثنى فيه أمالوا اقتدى أو قرأ ما لا لثنى فيه قائم انصح وان ترك جهده (قوله أو وجب قدر الفرض الخ) أى وصلى غير مؤتم ولم يقرأه والاصح وفي الاول الجلية ان كان يمكنه أن يقضى من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف بقصد الاقامة الكتاب فانه لا يدع قراءتها في الصلاة اهـ (قوله وكذا من لا يدرك على التلخيص بغير من الحروف) عطنه على ما قبله لا بناء على أن للثنى خاص بالسبب والراى كما يعلم مما مر عن المغرب وذلك كالحرمين والشيعة والرجيم والاميين وايضا لا بدوايانك نستبين السر ان أنامت فكل ذلك حكمه ما مر من بدل الجهد دائما والافلا نصح الصلاة (قوة) مسئلة الخبير الرمي عا اذا كانت اللثمة فيه مرة فاجاب بانه لم يرها الاثنية وصرح بها الشافعية بانه لو كانت يسيرة بان يأتى بالحرف غير صاف لم تؤثر قال وقواعدنا لا تأباه اهـ وعنده أفتى تليد الشارح المرحوم الشيخ اعميل الحقائق مفق دمشق الشام (قوله بأى وجه كان) أى سواء كان اقتداء أهلية الامام للامامة كالمرأة والصبي أو اقتد شرط فيه بالنسبة الى المقتدى كانه ذور والمارى أو اقتدركن فيه كذلك كالمرءى والامى أو لا اختلاف الصلاتين كالمقتدى بالمقتضى ونحو ذلك من المسائل المارة (قوله في صلاة نفسه) أى فى صلاة مقتضى به ساقى حق نفسه غير تابع فيها للامام لا فرضا ونفلا كما يدل عليه تفصيل الزيلعي كما افاده ح وكذا يدل عليه تعليل الشارح وحكاية القول بانقلاب انفلا (قوله وهو غير صلاة الانفراد) لان لها أحكاما غير أحكام التي قصدتها وحاصلها أنه اذا لم يصح شروعه فيما نوى لا يصح في غيره (قوله وادعى في البحر أنه المذهب) أى ما صححه في المحيط ومنه على المصنف في منته (قوله يمكن كلام الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة وفي كل موضع لا يصح الاقتداء به بصير شارعا في صلاة نفسه عند عدمه لا وعدهما بصير شارعا اهـ (قوله قلت وقد ادعى) أى صاحب البحر فيما رأى في مسئلة المداة عند قول المقتضى في صلاة رة قوله بعد تصحيح السراج بخلافه أى خلاف ما ادعى في البحر انه المذهب والاولى حذف الباء أو ابد الهاء باللام التقوية لانه مفعول تصحيح وقوله انه المذهب مفعول ادعى والحاصل أن صاحب البحر نقل فيما مر عن السراج أنه لو اقتدست به المرأة في الطهر وهو يصلى العصر وحاذة بطات صلته على الصحيح وقال لان اقتداءها وان لم يصح فرضا يصح نقلا على المذهب فكان بناء النقل على الفرض اهـ وهو صريح في انه اذا قصد الاقتداء بالفرض لم يفسد الشروع بل بقي الاقتداء بالنقل والالم تفسد صلته بمحاذاتها وتصرح به بان هذا هو المذهب مناقض لما ادعى من ان المذهب ما في المحيط من عدم صحة الشروع (قوله وحينئذ فالاشبه الخ) أى حين اذا اختلف كلام البحر في نقل ما هو المذهب

اذا أمكنه الاقتداء من يحسنه أو ترك جهده أو  
وجد قدر الفرض الا لثنى  
فيه هذا هو الصحيح المختار  
في حكم الاثنى عشر وكذا من  
لا يقدّر على التلخيص بغير  
من الحروف أو لا يقدّر على  
اخراج الفاء الا بتكرار  
(و) اعلم انه (اذ قصد  
الاقتداء) بأى وجه كان  
(لا يصح شروعه في صلاة  
نفسه) لانه قصد المشاركة  
وهي غير صلاة الانفراد  
(على) الصحيح محيط وادعى  
في البحر أنه (المذهب)  
قال المصنف لكن كلام  
الخلاصة يقتضيان هذا  
قول محمد خاصة قلت  
وقد ادعى فيما مر به  
تصحيح السراج بخلافه أن  
المذهب انه لا يجزئ الا  
فما مل وجبته فلا يشبه  
ما في الزيلعي أنه متى فسد  
اقتد شرط كظاهر عند ذور  
لم تقصد أصلا وان  
لاختلاف الصلاتين  
تتعد نفلا في موضعين  
وغرته الانتقاض بالتحقق

(و يجمع من الاقتداء)

مطلب  
اذا كانت اللثمة يسيرة



ولا يعكس احوال احدها انقلب فالاشبه بالقواعد ما في الزايات مما يناسب كلامهم ما يحصل به التوفيق بينهم ما يحصل ما يصح في المحيط من عدم صحة الشروع أصله الا على ما اذا كان فساد الاقتداء لا يقتضي شرط أي أو نحوه مما يلزم به فساد الصلاة المقتضى وبجمل ما يصح في السراج من صحة الاقتداء بالنقل وفساد الوصف أعني الفرضية فقط على ما اذا كان لاختلاف الصلاتين فلو قلنا في صلاته هذه لا ينتقض وضوءه في الوجه الاول وبنية من في الثاني ثم اعلم ان ما ادعى الشارح أنه الاشبه بقدره في البحر حيث قال ويرد هذا التفصيل ما ذكره الحاشية في كافيته من أن المرأة اذا فوت العصر خلفت على الظهر لم تجز صلاتها ولم تقف على الامام صلاته اه فهو صريح في عدم صحة شروعهما لاختلاف الصلاتين وقال أي الحاشية في موضع آخر رجل قارئ دخل في صلاة أي تطوعا أو في صلاة امرأة أو جنب أو على غير وضوء ثم أتته فليس عليه قضاء ولا نه لا يدخل في صلاة تامة اه فلم يرد أن المذهب يصح المحيط من عدم صحة الشروع لان الكافي جمع كلام محمد في كتابه التي هي ظاهر الرواية اه كلام البصر أقول نعم ظاهر الفرع الاول مؤيد لما في المحيط ومخالف لما في السراج وأما الفرع الثاني فالابن الا مرفقه بالعمد لان قوله ثم أتته صريح في صحة الشروع وقوله لا يدخل في صلاة تامة مؤيد لذلك لانه بقيد دخوله في صلاة ناقصة في نفل غير مضعون ولذا قال ليس عليه قضاء ولا هو في هذا الفرع ورد على ما فصله الزايات لان النساء في صلاة شرط مع أنه صريح في شرطه كما علمت ثم رأيت الرحيق ذكره وما ذكره والله الحمد والحاصل أن في المسئلة روايتين احدهما صحة الشروع في صلاة نفسه وعليه ما في السراج والفرع الثاني من فرعي الكافي والثانية عدم الصحة أصلا وعليه ما في المحيط والفرع الاول هو الصحيح كافي القهستاني عن المضمرات وذكر في النهر أن ما في السراج جزم به غير واحد (قوله صف من النساء) المراد به ما زاد على ثلاث نسوة فانه يمنع اقتداء جميع من خلفه والافقية تفصيل بدليل ما قدمنا حاصله من البحر وهو ما تفقوا على نقله عن أصحابنا من أن المرأة الواحدة تفسد صلاة رجلين من جانبيه او رجل خلفها واثنين من خلفها او اثنين من جانبيه ما والا ثلاث صلاتين من جانبيه من خلفها وصالاة ثلاثة ثلاث من خلفها الى آخر الصفوف ولو كان صف من النساء بين الرجال والامام لا يصح اقتداء الرجال بالامام ويجعل حائلا (قوله بلا حائل) قيد لا يمنع وقوله أو ارتفعاهن بالجرع طاف على حائل وعبارته مفتاح السعادة في النبايع ولو كان صف الرجال على الحائط وصف النساء أمامهن أو كان صف النساء على الحائط وصف الرجال خلفهن ان كان الحائط مقدرا فامة الرجل جازت صلاتهم وان كان أقل فلا وان كان صف تام من النساء واما بين الصفين حائل فتفسد صلاة من خلفهن ولو شر بين صفين ولو كان بينهما وبين الرجال فاصل لا تفسد صلاتهم وذلك الحائل مقداره مؤخر الرجل أو مقداره خشبة منصوبة أو حائط قدر ذراع اه وحاصله انه اذا كان صف النساء أمام صف الرجال يمنع الا اذا كان أحد الصفين على حائط مرتفع قدر فامة أو كان بينهما حائل مقداره مؤخر رجل البعير أو خشبة منصوبة أو حائط قدر ذراع وعدها مخافة لما في الخبايا والبحر وغيرهما وهو قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد وبهم ذائبهم من قدامهم نساء أجرائهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان بخلاف ما اذا كان قدامهم نساء فانما فاسدة لانه يخلل بينهم وبين

مطلب الكافي للماكم جمع كلام محمد في كتابه التي هي ظاهر الرواية صف من النساء بلا حائل قدر ذراع أو ارتفعاهن قدر فامة الرجل مفتاح السعادة

الامام صف من النساء وهو مانع من الاقتداء اه وفي الولو الجية قوم صلوا على ظهر ظلة المسجد وتحتهم قدامهم نساء لا يجزئهم صلاتهم لانه يقال صف من النساء منع اقتداءهم وكذا الطريق اه فهذا باطلا لا يصح صريح بان الارتضاع غير معتبر في صف النساء وفي المعراج عن المسوط فان كان صف تام من النساء ووراءهن صفوف الرجال فسدت تلك الصفوف كلها استحضانا والقياس أن لا تفسد الصلاة صف واحد وانما كان استحسن الحديث عمره فوعا وموقوفاه عليه من كان بينهما وبين الامام نمر أو طريق أو صف من النساء فلا صلاة اه فهذا صريح في أن الحائل غير معتبر في صف النساء والاقتداء صلاته الاول من الرجال فقط لكونه صار حائلا بين من خلفه وبين صف النساء كما هو القياس فظهر أن ما ذكره الشارح من اعتبار الحائل أو الارتضاع انما هو فساد الصف التام من النساء كالأحاد والاثنتين أما الصف فهو خارج عن القياس اتباعا لا اثر هذا ما ظهر من تدبر والله أعلم (قوله أو طريق) أي فانما أبو السعود عن شيخه ط قلت ويفهم ذلك من التعبير عنه في عدة كتب بالطريق العام وفي التتارخانية الطريق في مسجد لرباط وان كان لا يمنع لانه ليس بطريق عام (قوله تجرى فيه بجملة) أي غروبه عبر في بعض النسخ والجملة بقتضين وفي الدرر هو الذي تجرى فيه الجملة والوقوف اه وهو جمع وقر بالاقاف قال في المغرب وأكثرا ما له في حل البغل أو الحمار كالوسق في حل البعير (قوله) أو نهر تجرى فيه السفن) أي يمكن ذلك ومثله يقال في قوله تعرفه بجملة ط وأما البركة أو الحوض فان كان بحال لوقت الصلاة في جانب تجلس الجانب الآخر لا يمنع والامنع كذا ذكره الصفار اه معيل عن المحيط وحاصله أن الحوض الكبير الذي كور في كتاب الطهارة يمنع أي ما لم تتصل الصفوف حوله كما يافى (قوله ولو زورقا) بتقديم الزايات السفينة الصغيرة كافي القاموس وفي المائتة اذا كان كاضيق الطريق يمنع وان بحيث لا يكون طريق منه لا يمنع سواء كان فيه ماء أو لا وقال أبو يوسف النهر الذي يمشى في بطنه بجل وفيه ماء يمنع وان كان يابس واتصلت به الصفوف جاز اه اه معيل (قوله ولو في المسجد) صرح به في الدرر والخبايا وغيرهما (قوله أو خلاه) بالمد المكان الذي لا ينفق به قاموس (قوله أو في مسجد كبير جدا الخ) قال في الامداد والفاصل في مصلي العبد لا يمنع وان كثروا خفاف في المقتضا صلاة الجنازة وفي النوازل بجملة كالمسجد والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل الا في الجامع القديم بخوارزم كان ربه كان على أربعة آلاف اسطوانة وجامع القدس الشريف أعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والحضرة والبيضاء كذا في البرازية اه ومثله في شرح المنية وأما قوله في الدرر لا يمنع من الاقتداء الفضاء الواسع في المسجد وقيل يمنع اه فانه وان افاد أن المعتد عدم المنع لكنه محمول على غير المسجد الكبير جدا كجامع خوارزم والقدس بدليل ما ذكرناه وكون الرابح عدم المنع مطاقا يتوقف على نقل صريح فافهم (تقنة) في القهستاني البيت كالعصر اه والاصح انه كالمسجد ولهذا يجوز الاقتداء فيه بالاتصال الصفوف كافي المنية اه ولم يذكركم الدرر فراجع لكن ظاهر التقييد بالعصر والمسجد الكبير جدا أن الدار كاييت تأمل ثم رأيت في حاشية المذني عن جواهر الفتاوى أن قاضيان سئل عن ذلك فقالا اخفا فوافيه فقه دره بعضهم بستين ذراعا وبعضهم قال ان كانت أربعين ذراعا فهي كبيرة والافقية هذا هو المختار اه

أو (طريق تجرى فيه بجملة) أو نهر تجرى فيه السفن أو زورقا ولو في المسجد (أو خلاه) أي فضاء (في العصر) أو في مسجد كبير جدا كالمسجد القديم



وحاصله أن المدار الكبيرة كالصغرى والصغيرة كالمسجد وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعاً وذ كر في البصر عن المجتبى أن فناء المسجد حكم المسجد ثم قال وبه علم أن الاقتداء من صحن الخاتمة السيفية بالامام في المحراب صحيح وان لم تنصل الصفوف لان الصحن فناء المسجد وكذا اقتداء من بالمدى الاولى السيفية صحيح لان ابوابها في فناء المسجد الخ وبقي غامضاً عبارة وفي الخزانة فناء المسجد هو ما اتصل به وليس بينه وبينه طريق اه قلت يظهر من هذا أن مدرسة الكلاسة والسكالية من فناء المسجد الاموى في دمشق لان بابها في حائطه وكذا المشاهد الثلاثة التي فيه بالاولى وكذا اساحة باب البريد والحواليات التي فيها (قوله يسع صفين) نعمت اقوله خلاءه والقييد بالصفين صرح به في الخلاصة والفيض والمجتبى وفي الواقيات الحسائية وخزانة الفتاوى وبه يقى اسمعيل فاني الدرر من تقييده الخلاء بما يمكن الاصطفاق فيه غير المقتضى به تأمل (قوله الا اذا انصت الصفوف) الا - متقناً عائد الى الطريق والنهر دون الخلاء لان الصفوف اذا انصت في العصر لم يوجد - الخلاء - كامل وكذا الواسط فواعلى طول الطريق صم اذ لم يكن بين الامام والقوم مقدار ما عرفه المجلة وكذا بين كل صف وصف كما في الخاتمة وغيرها (فرع) لو أم في العصر او خلفه صفوف فكبر الصف الثالث قبل الاول يجوز قيمة من باب مسائل متفرقة (قوله مطلقاً) أى ولو كان هناك طريق أو نحو (قوله - - - - -) قام في الطريق ثلاثة) وصورة اتصال الصفوف في النهر أن يقفوا على - - - - - فوقه أو على صف من مربعة فيه - - - - - اقول وهذا في حق من لم يكن محاذياً للبحر - - - - - كان محاذياً له ولم يكن بينه وبين الصف الآخر فضاء كبير يصح الاقتداء ثم ظاهر إطلاقهم أنه اذا كان على النهر - - - - - من اتصال الصفوف ولو كان النهر في المسجد كما في جامع دنة الذي في دمشق (قوله) وكذا الثمان عند الثاني) والاصح قولهما كما في السراج - - - - - الاثنان كالجمل عند الثاني في الجمعة وفي المحاذاة حتى لو كن اثنين فسدان صلاة اثنين خافهما الى آخر الصفوف قال في المنظومة النسبية في مقالات أبي يوسف

واثنان في الجمعة جمع وكذا - - - - - من الطريق ومحاذاة الناسا (تمة) صلواتي العصر وفي وسط الصفوف فرجة لم يقم فيها أحد مقدار حوض كبير عشرين في عشرين كانت الصفوف متصلة - - - - - الى حوالى القوسية تجوز صلاة من كان وراءها أما لو كانت مقدار حوض صغير لا تمنع صحة الاقتداء كذا في الفيض ومثله في التارخانية (قوله بسماع) أى من الامام أو المدبر تارخانية (قوله أورؤية) يقبى أن تكون الرؤية كالسماع لا فرق في ما بين أن يرى اتصالات الامام أو أحد المقتدين ح (قوله في الاصح) بناء على ان الاعتبار الاشتباه وعدمه كما أتى لا يمكن الوصول الى الامام وعدمه (قوله ولم يختلف المكان) أى مكان المقتدى والامام وحاصله أنه اشترط عدم الاشتباه وعدم اختلاف المكان ومفهومه أنه لو وجد كل من الاشتباه والاختلاف أو أحدهما فقط منع الاقتداء لكن المنع باختلاف المكان فقط فيه كلام ياتى (قوله كعبه وبيت) فان المسجد مكان واحد ولو لم يتغير فيه الفصل بالخلاء الا اذا كان المسجد كبيراً جداً وكذا البيت حكمه حكم المسجد في ذلك لا حكم العصر كما قدمناه عن القهستاني وفي التارخانية عن المحيط ذكر السراجين اذا لم يكن

(يسع صفين) فما تكم الا اذا انصت الصفوف فيصير مطلقاً كان قام في الطريق ثلاثة وكذا اثنان عند الثاني لا واحد اتفاقاً لانه لا راحة صلاته صار وجوده كعدمه في حق من خلفه (والخاتمة لا يجمع) الاقتداء (ان لم يتغير حال امامه) بسماع أو رؤية ولو من باب مشاهد يمنع الوصول في الاصح (ولم يختلف المكان) حقيقة كعبه وبيت في الاصح قنينة ولا حكمة

على الحائط العريض باب ولا ثقب في رواية يمنع لاشتباه حال الامام وفي رواية لا يمنع وعليه عمل الناس بحكمة فان الامام يقف في مقام ابراهيم وبعض الناس وراء الكعبة من الجانب الآخر وبينهم وبين الامام الكعبة ولم يمنعهم أحد من ذلك اه وبهذا يعلم أن المنبر اذا كان مسدوداً لا يمنع اقتداء من يصلى بجنبه عند عدم الاشتباه خلافاً لما أفق بالمنع وأمر بفتح باب فيه من علماء الروم (قوله عند اتصال الصفوف) أى في الطريق أو على جسر النهر فانه مع وجود النهر أو الطريق يختلف المكان وعند اتصال الصفوف يصير المكان واحداً حكماً فلا يمنع كما هو وكأنه أراد بالخاتمة في كلام المصنف ما يشعل الحائط وغيره كالطريق والنهر اذ لو اراد به الحائط فقط لم يناسب ذكر هذا الكلام هنا تأمل (قوله دور) عبارة الخاتمة الخاتمة بينهم ما لو بحيث يشبه به حال الامام يمنع والا فلا الا أن يختلف المكان قال قاضيان اذا قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولا يشبه به حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتدائه وان كان لا يشبه به حال الامام لان بين المسجد وبين سطح داره كثير الفضل فصار المكان مختلفاً أما في البيت مع المسجد لم يغلغل الا الحائط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشتبه عليه حال الامام اه اقول حاصل كلام الدرر أن اختلاف المكان مانع مطلقاً وأما اذا اتفقت حاله حصل اشتباه منع والا فلا وما نقله عن قاضيان صريح في ذلك (قوله لكن تعقبه في الشر بتلاية الخ) حيث ذكر أن مانعاً عن الخاتمة من أنه لو قام على سطح داره المنصلة بالمسجد لا يصح الخ خلاف الصحيح لما في الظهيرة من أن الصحيح أنه يصح وما في البرهان من أنه لو كان بينهما حائط كبير لا يمكن الوصول منه الى الامام ولكن لا يشبه حاله عليه - - - - - أو رؤية لا تشاف لانه لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني اه وحاصل كلام الشر بتلاية أن المعتبر الاشتباه وعدمه فقط دون اختلاف المكان فان حصل الاشتباه منع سواء اتفقت المكان أو لا والا فلا واعتز به العلامة نوح افندي بان المنع ومن مذهب النعمان أن الاقتداء لا يجوز عند اختلاف المكان والمكان في مسئلة الظهيرة بخلاف كما صرح به قاضيان فالصحيح أنه لا يصح اه اقول ويؤيده أن الشر بتلاية نفسه - - - - - صرح في الامداد بأنه لا يصح اقتداء لراجل بل راكب وعكسه ولا راكب بل راكب لاختلفا المكان الا اذا كان راكباً دابة امامه وكذا ما ذكره من أن من سبقه الحدث فاستخف غيره ثم توضأ يلزمه العودة الى مكانه ايمت مع خاتمة - - - - - ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء ائلا يختلف المكان وأما ما صحه في الظهيرة في - - - - - المسطح فظاهر أنه بناء على ما اذا كان السطح متصل بالمسجد فحينئذ يصح الاقتداء ويكون ما في الخاتمة مبني على عدم الاتصال المذكور بدليل أنه في الخاتمة على المنع بكثرة الفضل واختلاف المكان أى سيكون من الدار فاصلاً بين السطح والمسجد فيفيد أنه لو اختلفت الامام اقتداءه ويؤيده ما في البدائع حيث قال لو كان على سطح بجنب المسجد متصل به ليس بينهما طريق فاقضى به صح اقتدائه عندنا لانه اذا كان متصلاً به صار بهما سطح المسجد ومسطح المسجد حكم المسجد فهو كاتقائه في جوف المسجد اذا كان لا يشبه عليه حال الامام اه فانت ترى كيف عال الصحة بالاتصال كاعلى في الخاتمة

عند اتصال الصفوف ولو اقتدى من سطح داره المنصلة بالمسجد لم يجوز لاختلاف المكان دور ويجوز وغيره - - - - - ما واقره المصنف - - - - - تعقبه في الشر بتلاية ونقل عن البرهان وغيره



اعده ما به دمه وقد جزم صاحب الهداية في مختارات التوازل بان العبارة لا اشتباه ثم قال بعده  
وان قام على سطح داره واقفدي بالامام ان لم يكن بينهما حائل ولا شارب يصح اه فيتمتع حل  
ما في الظهيرية على ما اذا لم يكن حائل كما قلنا فيصح لا اتحاد المكان وأما ما نقله الشريفي عن  
البرهان فليس فيه تصحيح الاقتداء مع اختلاف المكان لانه بخلل الحائط لا يختلف المكان  
كما قدمناه عن قاضيان وفي التارة خاتمة وان صلى على سطح بيته المتصل بالمسجد ذكره  
الائمة الخواص انه يجوز لانه اذا كان متصلا بالمسجد لا يكون أشد حالاً من منزل بينهما وبين  
المسجد حائط ولو صلى رجل في مثل هذا المنزل وهو يسمع التكبير من الامام او المكبر يجوز  
فكذلك القيام على السطح اه فقد تقرر بما تقرر ان اختلاف المكان مانع من صحة الاقتداء  
ولو بلا اشتباه وانه عند الاشتباه لا يصح الاقتداء وان اتحد المكان ثم رأيت الرحمة في قول  
كذلك فاعلم ذلك (قوله ان الصحيح اعتبار الاشتباه فقط) أي ولا عبارة باختلاف المكان بناء  
على ما فهمه الشريفي لاني وليس ذلك مجرد ما علمت من أن اختلاف المكان مانع وانما المراد  
التوفيق بين رواية الحسن عن الامام ان الحائط يمنع الاقتداء ورواية الاصل انه لا يمنع فقبل  
انه كان الوصول منه وعدمه واختار شمس الائمة اعتبار الاشتباه وعدمه وهذا هو الذي  
اختاره جماعة من المتأخرين وقدمناه أيضاً مختارات التوازل والبدائع قال في الخاتمة  
لان الاقتداء متباعدة ومع اشتباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح هذا الاختيار ما روينا ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يصلي في حجرة عائشة والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم أنهم  
ما كانوا متبعين من الوصول اليه في الحجرة اه (قوله ومفتاح السعادة) في بعض النسخ  
زيادة وجمع الفتاوى والنصاب والخاتمة (قوله رخص اقتداء متوضي بتميم) أي عندهما بناء  
على أن الخليفة عندهما بين الاثنين وهما الماء والتراب والطهارتان سواء قال محمد لا يصح  
في غير صلاة الجنائز بناء على أن الخليفة عنده بين الطهارتين فيلزم بناء القوي على الضعيف  
ونعامة في الاصول بجم (قوله لا امامه) أي مع المقتدي أمالو كان معه ما فلا يصح الاقتداء  
وهذا القديم يبنى على فرع اذا ر أي المتوضي المقتدي بتميم ما في الصلاة ليراه الامام فسدت  
صلاته لا اعتقاده فساد صلاة امامه لوجود الماء وعند زولا تصدق في حل الفساد على ما اذا  
ظن علم امامه لان اعتقاده فساد صلاة امامه بذلك كذا في الفخر وأقره في الخاتمة والبرهان ونازع  
في النهرونية الشيخ اسمعيل بن الزبلي على البطلان بان امامه قادر على الماء بخباره اه  
أي فكان اعتقاده فساد صلاة امامه صلياً على القدرة المذكرة وبنيت كما قال في الخاتمة بتميم  
المستلزم بما اذا كان تيممه اذ قد الماء أمالو كان لجزءه عن استعانة الارض ونحوه يصح الاقتداء  
مطلقاً لان وجود الماء حينئذ لا يطل تيممه (تنبيه) ذكر في النهرونية المحيط أن المراد  
بالفساد هنا فساد الوصف حتى لو قلته المقتدي انقض وضوءه عندهما خلافاً لمحمد قال  
و يبنى على ما اختاره الزبلي أن يطل الاصل أيضاً اذا فسد لفة بشرط وهو الطهارة اه  
وتقدم الكلام على ذلك (قوله ولو مع متوضي بـ ورجار) أي ولو كان التيمم جامعاً بين  
التيمم والوضوء وورم شكوك فيه ولا وجه للمبالغة هنا ومفهومه أنه لو أداها بالوضوء  
أولاً لم يصح الاقتداء به في أداها ثانياً بالتيمم وحده لعدم تحقق أداء القرص به أفاده ط

ان الصحيح اعتبار الاشتباه فقط قلت وفي الاشتباه وزواجر الجواهر ومفتاح السعادة انه الاصح واليه من الزاد انه اختيار جماعة من المتأخرين رخص اقتداء متوضي لا منه (بتميم) ولو مع متوضي بـ ورجار مجتبي (وغافل بـ ص)

(قوله ولو على جبهة) الاولى قوله في الخزانة على خلف أو جبهة اذ لا وجه للمبالغة هنا أيضاً  
لان المسح على الجبهة أولى بالحوال لانه كالفـ لسانته على أنه استبعد في النهرونية ما صح  
له بطلان وهو ما لا أولى أي فيدخل دلالة لا منطوقاً نامل (قوله وقائم بقاعد) أي قائم را كع  
ساجد أو موم وهذا عندهم اختلافهم دو قيد القاعدة بكونه يركع ويسجد لانه لو كان مومياً  
لم يجوز اتقاها والخلاف أيضاً في سائر النفل أما فيـ فهو في اتقاها ولو في التراويح في الاصح  
كما في الجهر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم لم الخ) الكلام على ذلك مبسوط في الفتح وحاشية  
نوح وغيرهما والغرض لانه رقة الاحكام (قوله اذ الصباح ملحق بالكلام) قال في الفتح  
بـ سـ وسـ أي أنه اذا ارتفع بكونه ماضية بالغة تنفس لانه تعرض لظهورها ولو صرح بها  
فقال وامضيتها فسد فهو بمنزلة وهناك لم يرد ان قصده اعجاب الناس به ولو قال اعجبوا من  
حسن صوتي ويحسروا فيـ فسد ودصول الحروف لازم من التلحين اه ملخصاً وأقره  
في النهرونية منه في الخاتمة فقال وقد أجابني ما أوضع وأفاد اه ولم أرم من تعقبه سوى  
السيد أحمد الجوى في رسالته القول بالبلغ في حكم التبليغ بأنه صرح في السراج بان  
الامام اذا جهر فوق الحاجة فقد أساء اه والاساءة دون الكراهة ولا توجب الافـ اد  
وقياسه على البكاء غير ظاهر لان هذا ذكر بصيغته فلا يتغير بعزيمته والفساد للصلاة المانوط  
لاخرجة القالب على أن القياس بعد الاربعاء ما فاقه منقطع فليس لاحد بعد هذا أن يقيس مسئلة  
على مسئلة كذا كره ابن نجيم في رسالته اه أقول فيه انظر لان السكالك لم يجعل الفساد  
مبنياً على مجرد الرفع في رد عليه ما في السراج بل بناء على زيادة الرفع الملحق بالصباح حيث  
قال فانهم يتأخرون في الصباح زيادة على حاجة الـ بلاغ ولاشـ فقال بصريرات النغم اظهرا  
للصناعة النغمية لا إقامة للعبادة والصباح ملحق بالكلام وقوله وقياسه الخ كلام سابق لان  
ما ذكره قول أبي يوسف حيث بنى عليه عدم الفساد فيما لو فتح المصلي على غير امامه أو أجاب  
المؤذن أو أخبر بما يسهه فقال الحمد لله أو بما يحبس فـ قال سبحانه الله على قصـ د الجواب  
ونحو ذلك مما ساء في فسادات الصلاة والمذهب القـ اد في الكل وهو قوله ما لا له تعليم  
وتـ لم في الاولى وفيما فيـ دـ أخرج الكلام بخروج الجواب وهو بحقه فان مناط كونه من  
كلام الناس عندهما كونه لفظاً أي به معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لافادة  
ذلك وكونه لم يتغير بعزيمته ممنوع ألا ترى أن الخشب اذا قرأ على قصـ د الزمان جاز وقد أوردوا  
على أصل أبي يوسف المذكور أشياء كما لو قال يا يحيى خذ الكتاب لمن اسمع يحيى وغير ذلك مما  
سيأتي في محله وحيث كان مناط الفساد عندهما كون اللفظ أفـ د به معنى ليس من أعمال  
الصلاة كان ذلك قاعدة كلية يندرج تحتها أفراد جزئية منها مستلزمة هذه اذا لاشك أنه اذا  
لم يقصد الذكر بل بالغ في الصباح لـ بل بصرير النغم والاعجاب بذلك يكون قد أفاد به معنى  
ليس من أعمال الصلاة ولا يـ ون ذلك من القياس بل هو نصريح بما تضمنه كلام المجتهد  
أودل عليه دلالة المساواة فالق ما قاله المحقق ابن الهمام من تابعه من الاعلام كابـ طـ ط  
ذلك قد عرفت في رسالة تبيينه ذوى الافهام على حكم التبليغ خالف الامام فانهم وقد صـ ا  
مسائل متعلقة بالتبليغ أيضاً في أول بحث من الصلاة فراجعها (قوله وقائم بقاعد) القائم

ولو على جبهة (وقائم بقاعد) يركع ويسجد لانه صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته قاعد او هم قيام أو يركع يلفهم تكبيره وبه علم جوازي رفع المؤذنين اصواتهم في جمعة وغيره ايجز اصل الرفع اما ما تعارفوه في زماننا فلا يبعد انه مفسد اذا الصباح ملحق بالكلام فتح (وقائم باحدب) وان بلغ حذبه الركوع مطاب في رفع المبلغ صوته زيادة على الحاجة مطاب القياس بعد عصر الاربعاء منقطع فليس لاحد ان يقيس



هنا أيضا صادق بالرا كع الساجد وبالروي ح وفيه عن القاموس والحدب خروج الظهور  
 ودخول الصدر والبطن من باب فرح **ح** (قوله على المعتمد) هو قوله ما ربه اخذنا من العلماء  
 خلافا لمحمد وصح في الظهور بقوله ولا يخفى ضعفه فانه ليس أدنى حال من القاء ودوامه  
 في البحر (قوله وغيره أولى) مبتدأ وخبر أي غير الاعرج كافي البحر وغيره خاف أن هذا الحكم  
 لا يخص الاعرج بل غير كل من المنعم والقاعد والاحدب كذلك **ح** (قوله وموم بمثله) - واه  
 كان الامام يوي قاعا أو قاعا البحر (قوله الآن يوي الخ) فانه لا يجوز أن يقال الماموم بحر  
 (قوله ومنقول بغيره) لا يقال النفل بغير القرض لان النفل مطلق والقرض مقيد  
 والمطلق بغيره المقيد فلا يغيره شرح المنية والقراءة في الاخرين وان كانت فرضا في النفل  
 ونفلا في القرض الآن صلته بالاعتقاد أخذت **ح** كم القرض تبعه الصلاة الامام ولذا  
 لو افترق هاهنا الاعتقاد بغيره أربعا كما قدمناه عن النهاية (تنبيه) قال القهستاني وفي قوله  
 ومنقول بغيره إشارة الى أنه لا تكبر جماعة النفل اذا أدى الامام القرض والمقتدى النفل  
 وانما المكروه ما إذا أدى الكل نفلا **ح** قلت ويدل له ما مر في حديث معاذ (قوله في غير  
 التراويح) أحاط به فلا يصح الاعتقاد بما يفترض على التراويح بل يصح على أنه انفل مطلق  
**ح** (قوله في الصحيح خاتمة) أقول ذلك في الثانية في باب صلاة التراويح فقال ان نوى  
 التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جاز وان نوى الصلاة أو صلاة التطوع اختلف  
 المشايخ فيه كاختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز ادائها في ذلك وقال بعضهم  
 لا يجوز وهو الصحيح لانها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بان  
 ينوي السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كافي المكتوبة فعلى هذا اذا صلى التراويح  
 مقتديا بمن يصلي المكتوبة أو بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يجوز  
**ح** ومثله في الخلاصة والظهير به واستشكل في البحر قوله مقتديا بمن يصلي المكتوبة بانه بناء  
 الضعيف على النوى أي ومقتضاء الجواز وأجاب في الشريعة لا يسهل بان ذلك ليس في عبارة  
 الخاتمة قلت وكأنه ليس في نفسه لاسقاط المكاتب والافتقار إليه فيما أوجب ايضا بان المراد  
 من نفي الجواز نفي الكمال أقول ولا يخفى بعده بل الجواب انه في الصحيح عدم الجواز على القول  
 باشتراطية التعيين في السنن الرواتب والتراويح كما هو صريح قوله فعلى هذا الخ ولا يخفى  
 ان الامام حيث كان مقترضا أو مستقلا فلا آخر لم توجد منه نسبة التراويح فلا تادي بينه  
 وان عين المقتدى كما صرح به العلامة قاسم في فتاواه وعلى هذا باقي سنن الرواتب لا يصح  
 الاعتقاد بما يفترض أو بمنقل نفلا آخر فالظاهر ان تخصيص التراويح بالركن في غير محلها وانما  
 خصها في الخاتمة لكون الباب معقودا لها تأمل ثم اعلم ان ما ذكره المصنف هنا مخاف  
 لما قدمه في شروط الصلاة بقوله وكفى مطلقا الصلاة لنفل وسنة وتراويح وذكر الشارح  
 هنا أنه المعتمد ونقلنا هنا عن الجرائد ظاهر الرواية وقول عامة المشايخ وصحة في الهداية  
 وغيرها ورجحه في الفتح وفيه الى المحققين قلت فعلى هذا يصح الاعتقاد في التراويح  
 وغيرها بمن فرض وغيره ومنها ما أثار السنن الرواتب كما في عباد الخاتمة تأمل (قوله  
 وسكانه لانها سنة الخ) تابع في ذلك المصنف في منعه وتقدم هذا التعليق في كلام الخاتمة

على المعتمد وكذا باخرج  
 وغيره أولى (وموم بمثله)  
 الا ان يوي الامام مضطجما  
 والموم قاعا أو قاعا البحر  
 المختار (ومنقول بغيره)  
 في غير التراويح في الصحيح  
 خاتمة وكأنه لان سنة على  
 هيئة مخصوصة فيراعى  
 وضعها الخاص للخروج  
 عن العهدة (فروع)  
 صح اقتداء بمنقل بمنقل  
 ومن يرى الوجز واجبا

على أنه لا اشتراط نية التعيين في التراويح وغيرها من السنن ومفهوم كلامه أنه أراد بجراعاة  
 الصفة تعيين القول بان ينوي السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم فافهم (قوله بمن يراه  
 سنة) أي بشرط أن يصلي به بسلام واحد لان الصحيح اعتبار رأى المقتدى وعلى مقابله يصح  
 مطلقا وبقي قول ثالث وهو انه لا يصح مطلقا وعامة في **ح** (قوله وهو مقيم) لانه لو كان  
 مسافرا لا يصح اعتدائه به - دخروا الوقت بغيره في الرابعة وقوله بعد الغروب ظرف لاقتدى  
 وقوله بمن متعلق بالمقتدى وقوله أجزم قبله أي قبل الغروب مقيما كان أو مسافرا **ح**  
 وتظهيره - هذا من مقتضى في الظاهر معتقدا قول صاحبين عن يمينه - مقتدا قول الامام ولا  
 يضر الخالف بالاداء والغضاء **ط** (قوله للاختلاف) أي اتحاد - الا الامام مع صلاة المقتدى  
 في الصور الثلاث أما في الاولى فظاهر وأما في الثانية فلان ما أتى به كل واحد منهم ما هو الوتر  
 في نفس الامر واعتقادا أحدهما سنة والآخر وجوبه أمر عارض لا يوجب اختلاف  
 الصلاةين وأما الثالثة فلان كلاهما معصية يوم واحد منهم صلاة الامام أدام حيث أحرم قبل  
 الغروب وصلاة المقتدى قضاء حيث أحرم به - وهذا القدر من الاختلاف لا يمنع الاعتقاد  
 ألا ترى أنه يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس **ح** (قوله واذا ظهر حدث امامه) أي بشهادة  
 الشهود انه أحدث وصلى قبل أن يتوضأ أو بأخباره عن نفسه وكان عدلا والادب كافي النهر  
 من المراج (قوله وكذا كل مفسر في رأى مقتد) أشار الى أن الحدث ليس بقيد فلو قال  
 المصنف كافي النهر ولو ظهر أن امامه ما يمنع صحة الصلاة كان أولى ليشمل ما لو أخل بشرط  
 أو ركن والى أن العبرة برأى المقتدى حتى لو علم من امامه ما ينعقد أنه مانع والامام خلافه  
 أعاد وفي عكسه لا اذا كان الامام لا يعلم ذلك ولو اقتدى بأخر فاذا قطرة دم وكل منهما يرفع منها  
 من صاحبه أعاد المقتدى أفاد - لانه على كل حال كافي النهر عن البرازية (قوله بطلت)  
 أي تبين أن المنة قد ان كان الحدث سابقا على تكبيرة الامام أو مقارنا لتكبيرة المقتدى أو  
 سابقة عليه بانه - تكبيرة الامام وأما اذا كان متأخرا عنه - تكبيرة المقتدى فانما انقضت الصلاة  
 بتبطل عند وجود الحدث **ح** (قوله فيلزم اعادة الترابيع) المراد بالاعادة الاتيان بالقرض بقرينة  
 قوله بطلت لا المصطلح عليه وهو الاتيان بمثل المؤدى لخلل غير الفساد (قوله لتضمنها) أي  
 تضمن صلاة الامام والاولى التضرع به وأشار به الى حديث الامام ضامن ذلك المراد به  
 الكفالة بل تضمنت معنى أن صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى ولذا اشترط عدم مغايرته ما  
 فإذا صحت صلاة الامام صحت صلاة المقتدى الامتناع آخر وإذا قدمت صلاة المقتدى على صلاة  
 المقتدى لانه في نفسه ما في ضمه (قوله وهو محدث الخ) أي في اعتقاده أما لو كان  
 حدثه ونحوه على اعتقاد المقتدين لا يلزمه الاخبار نعم في التمارخانية عن الحجية ينبغي للامام  
 أن يحترز عن ملامسة النساء ومراضع الاختلاف ما استطاع **ح** (قوله أو فاقد شرط)  
 عطف عام على خاص قال في الامداد وقيد بظاهره والبطلان بقوات شرط أو ركن إشارة الى  
 أنه لو طرأ المفسد لا بعد المقتدى صلته كالأمر بالامام أو سعى الى الجمعة بعد ما صلى الظهر  
 بجماعة وسعى هو دونهم فسدت صلته فقط كافي العناية وكذا الوعد الى صوم التلاوة به -  
 ما تفرقا كما سذك **ح** قلت ومثله ما سذك في المسائل الاثني عشرية لو سلم القوم

عن برامة سنة ومن اقتدى  
 في العصر وهو مقيم به -  
 الغروب عن أحرم قبله للاختلاف  
 (واذا ظهر حدث امامه)  
 وكذا كل مفسر في رأى  
 مقتد (بطلت فيلزم اعادة)  
 لتضمنها صلاة أو تم صحة  
 وفساد (كأن يلزم الامام  
 اخبار القوم اذا هم وهو  
 محدث أو جنب) أو فاقد  
 شرط أو ركن

مطلب  
 الواضع التي تفسر صلاة  
 الامام دون المؤتم



قبل الامام بهداه فقد انشدهم عرض له واحد منها فانما تبطل صلاته وحده وكذا اذا  
 بعده هو لغيره ولم يصبه القوم ثم عرض لذلك كما في البحر فهداه بجملة مسائله فهداه  
 صلاة الامام مع صحة صلاة المؤتم ولا تنقض القاعدة السابقة بذلك لان هذا الفساد طارئ  
 على صلاة الامام بعد فراغ امامة فلا امام ولا مؤتم في الحقيقة والله اعلم (قوله وهل عليه م  
 اعادتها الخ) اي لو ظهر بطلانها باخباره وهذا متصل بقول المصنف قبلزم اعادتها (قوله وقيل  
 لانفسه) اي وخبر الناس غير مقبول في الديانات وهو محمول على ما اذا كان عامدا كما يشير  
 اليه قوله باعتقافه وقوله في النهر عن البرازية وان احق انه قال ذلك تورعا عادوا (قوله  
 لان الصلاة دليل الاسلام) اي دليل على انه كان مسلما وان كذب بقوله انه صلى بهم وهو  
 كافر وكان ذلك الكلام منه ردة فيجبر على الاسلام ولا ينافي ذلك ما مر اول كتاب الصلاة  
 من انه لا يحكم بالاسلام بالصلاة الا اذا صلاها في وقت معتد بما يخلاف ما اذا صلاها اماما  
 او منفردا لان ذلك في الكافر الاصل في المعلوم كفره وما هنا ليس كذلك فان من جهل حاله  
 تشبهه بالاسلام اذا استقبل قباطنا كما في الحديث بل يجرد القائل السلام كما في الآية ولذا قال  
 لان الصلاة دليل الاسلام ولم يقل لانه صار بهما - اما فافهم (قوله بالقدر المكن) متعلق  
 باخباره وقوله على الاصح متعلق يلزم (قوله لومعينين) اي مة - لومين وقال ح وان تعين  
 بعضهم لزمه اخباره (قوله والا) اي وان لم يكونوا معينين كاهم او بعضهم لا يلزمه (قوله  
 وصح في جمع الفتاوى) وكذا صححه زاهد في القنية والحاوي وقال واليه اشار ابو يوسف  
 (قوله مطلقا) اي - واه كان الفساد مخافة فيه او متوقفا عليه كما في القنية والحاوي فافهم  
 (قوله لكونه عن خطامعة وعنده) اي لانه لم يتعمد ذلك فصلا غير صحيحة ويلزمه فعلها  
 ثانيا لانه بالمفسد - واما ما لا تتم فانه وان لم تصح ايدينا لكان لا يلزمه - م اعادتها لعدم علمهم ولا  
 يلزمه اخبارهم لعدم تعمد فافهم (قوله لكن الشروح الخ) اي كالمراج فانه شرح الهداية  
 ونقله في البحر ايضا عن الجعفي شرح القدوري للزاهد في تأمل (قوله تنص الصلاة الكل) اي  
 عنده وعندهما صلاة القارئ فقط لانه نارك فرض القراءة مع القدرة وله ان الاميين ايضا  
 تركاهم مع القدرة عليهم اذا كانوا فارين على تقديم القارئ حيث حصل الاتفاق في الصلاة  
 ورغبة في الجماعة شرح المنية واشارة بقوله تنص الى ما قيل ان القارئ صح شروعه في صلاة  
 الامام واذا اجابوا وان القراءة تنص - وصح في الذخيرة عدمه فلا تنقض طهارته بالقراءة  
 وغامه في الزيلعي والبحر (قوله على المذهب) وجهه ان الفرائض لا يختلف فيها الحال بين  
 العلم والجهل بجهل واذ لم يشترط العلم فالنية اولى زياي (قوله في الاخرين) اي سواء قرأ  
 في الاولين او في احدهما ولا ولا في الاولى خلاف ذكره ورواية عن أبي يوسف والاخيرتان  
 اتفاقا كما لا يخالفه في الاولين ذكره ح في الباب الاخر (قوله نظروا وجهه) وهو  
 الاختلاف وهو الصحيح وقيل تنص - له عنده وهي من الاثني عشرية خ عن النهاية (قوله  
 ولو تفديرا) اي ولا تفديري حتى لا يندم الاهلية فقد استخلف من لا يصلح للامامة  
 فقد صلاتهم اما صلاة الامام فلا يعمل كثير وصلاة القوم مبنية على الجهر (قوله وصحت  
 الخ) محترز قوله واذا اقتدى الخ واحترز بالصحيح عن قول أبي حازم لا يجوز صلاة الاي قبا

وهل عليهم اعادتها ان عدلا  
 نعم والاندب وقيل لا فقه  
 باعتقافه ولو زعم انه كافر لم  
 يقبل منه لان الصلاة دليل  
 الاسلام واجبر عليه (ياقادر  
 الممكن) بلسانه او (كتاب  
 اورسول على الاصح) لو  
 معينين والا يلزمه بجز  
 من المراج وصح في جمع  
 الفتاوى - مدمه مطلقا  
 لكونه عن خطامعة وعنده  
 لكن الشروح مرتبة على  
 الفتاوى (واذا اقتدى أي  
 وقارئ بأي) تنص صلاة  
 الكل للقدرة على القراءة  
 بالافتداء بالقارئ - واه علم  
 به اولواؤه اول على المذهب  
 (او اختلف الامام امياني  
 الاخرين) ولولي الشهد  
 اما بهداه فتصح نظروا وجه  
 يصنع (تنص صلاتهم) لان  
 كل ركعة صلاة فلا تخلو عن  
 القراءة ولو تفديرا (وصحت  
 لوصلي كل من الاي والقارئ  
 وحده) في الصحيح (بجلاف  
 حضور الاي بهداه افتتاح  
 القارئ اذا لم يقف به وصلي  
 منفردا

على المسئلة الاولى اقدرته على القراءة بالافتداء بالقارئ وصح في الهداية الاول وقال لانه  
 لم يظهر منه ما رغبة في الجماعة اه وحاصله انه انما تعتبر قدرته على القراءة بالافتداء حيث  
 ظهرت منه ما رغبة في الجماعة كما اشار اليه في الكفاية وظاهره انه لا بد من الرغبة من كل  
 منهم ما حتى لو حصلت من احدهما لا تنكفي وبه اندفع ما في ح من ان ما ذكره عن الهداية  
 يقتضي انه لو اقتدى أي بهداه وصلي قارئ وحده لا تصح صلاة الاميين لظهور رغبة - ما  
 في الجماعة اه ويدفعه ايضا ما في الفتح عن الكافي اذا كان يجوارره قارئ ليس عليه طلبه  
 واقتضاه لانه لا ولاية له عليه لا يلزمه وانما تثبت القدرة اذا صادفه حاضر امطاوعا اه وفي  
 شرح المنية عن الهبط اذا كان القارئ على باب المسجد او بجوار المسجد والاي في المسجد  
 يصلي وحده جازت بالاختلاف وكذا اذا كان القارئ في صلاة غير صلاة الاي جازت ولا ينتظر  
 فراغ القارئ بالاتفاق اما لو كان كل منهم ما في ناحية من المسجد وصلاهما متوافقة فذكر  
 القاضي ابو حازم انه لا يجوز وفي رواية يجوز لانه لم يظهر من القارئ رغبة في أداء الصلاة  
 بالجماعة اه فاذا رغب الاي في الجماعة دون القارئ لا يلزمه طلبه فيصلي وحده او يقتدى  
 بأي آخر واغلب لانه لا بد من رغبة القارئ ايضا على هذه الرواية الثانية وهي التي مر تصحيحها  
 عن الهداية فافهم واعلم ان ما صححه الشارح هنا مخالف لما مر له في الاثني عشر من انه متى أمكنه  
 الاقتداء لزمه قتال (قوله فانه تنص في الاصح الماصر) اي من قوله لا القدرة على القراءة  
 بالافتداء بالقارئ وتصح هذه المسئلة ذكره في النهاية وهو مخالف لما قبله الذي صححه في  
 الهداية فان ما قبله شامل لما اذا شرع عامدا او افتتح الاي ولا ثم القارئ او بالعكس ووفق في الفتح  
 بحمل ما في الهداية على الصورة الاولى والثانية من هذه الثلاث وفيه نظر فان تعليل الهداية  
 بعدم ظهور الرغبة في الجماعة يشهد بصورة العكس ايضا فيخالف ما في النهاية المجبي على  
 اعتبار القدرة على القراءة بالافتداء وان لم تظهر منه ما رغبة في الجماعة ويظهر ان هذا  
 سبق على قول القاضي أبي حازم وذكر العلامة توح افندي بعد كلام أقول الذي تحصل لنا  
 من هذا كله ان بعض العلماء ذهبوا الى أن الموجب انفسا صلاة الاي ترك القراءة مع القدرة  
 عليه بهداه ظهور الرغبة في الجماعة واليه جرح صاحب الهداية ومن هذا حظوه وان بعضهم  
 ذهبوا الى أن الموجب انفسا ادها ترك القراءة مع القدرة عليه بالافتداء بالقارئ سواء ظهرت  
 الرغبة في صلاة الجماعة أو لا واليه مال صاحب النهاية ومن تخالفوه والتحقيق الاول الذي في  
 الهداية والاه - ذا الخط كلام أكثر العلماء عليه ثم ايدى بما مر في صدر الكتاب عن شرح المنية  
 من أن الاخذ بالصحيح أول من الاصح لان مقابل الاول فاسد - دوه قابل الثاني صحيح فغافل  
 الاصح موافق قابل الصحيح دون العكس والاخذ بما اتفقا على أنه صحيح أولى (تنص) تقدم  
 أنه لا يصح اقتداء أي باخرس لانه لا يملك على التعريرة ويصح عكسه - فالاخرس او حالا  
 من الاي يخبر في الاحكام المذكورة (فروع) مثل العلامة فاسم في فتاواه عن رجل أخرس  
 أدرك بعض صلاة الامام وفاته البعض فأجاب بان - لانه فاسد عند الامام جائزة عند أبي  
 يوسف وقول الامام هو الصحيح اه ثم رأيت المسئلة في الذخيرة وفرضه في الاي (قوله  
 واعلم أن المدرك الخ) حاصله ان مقتضى أربعة أقسام مدرك ولا حق فقط ومسبق فقط

فانما تنص في الاصح الماصر  
 (و) اعلم ان المدركين  
 صلاهما كاملة مع الامام

مطلب  
 الاخذ بالصحيح أولى من  
 الاصح

مطلب  
 في أحكام المسبوق والمدرك  
 واللاحق



واللاحق مسبوق فالمدرك لا يكون لاحقا ولا مسبوقا وهذا بناء على تعريف المدرك تبعاً للبحر  
والدرر بن صلاحها كماله مع الامام اي أدرك جميع ركعاتها معه سواء أدرك معه الصلوة  
أو أدرك في جزء من ركوع الركعة الاولى الى أن تقدمه القعدة الاخيرة سواء سلم معه أو قبله  
وأما على ما في التمهيد من تعريف المدرك بن أدرك أول صلاة الامام فإنه قد يكون لاحقا وعليه  
فيقال المقتدى امامه أدرك أو مسبوق وكل منهما اما لاحقا أو لا واعلم أن التفرقة بين المدرك  
واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يصدف كل منهما على الآخر (قوله من فاتته الركعات  
الخ) المراد بانها وان لم يصل جميع صلواته مع الامام بان لم يصل معها شيئا منها أو وصل بعضها  
فدخل فيه المقيم المقتدى بما فرغته لم يقم شيء من صلاة الامام بعد اقتدائه به ولكنه صلى  
معه بعض صلاة نفسه فيكون لاحقا في باقيها هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله بعد اقتدائه) متعلق  
بقوله فاتته ثم ان كان اقتدائه في أول الصلاة فقد يقوته كاهان تأم عقب اقتدائه الى  
آخرها وقد يقوته بعضها وان كان اقتدائه في الركعة الثانية مثلا فانه بعضه او يكون  
لاحقا مسبوقا والاول لاحق فقط نعم على تعريف التمهيد المار يكون مدركا لاحقا فانهم (قوله  
بعضه) متعلق بفاتته أيضا (قوله روضة) بان روضة الناس في الجمعة مثلا لم يقدر على أداء  
الركعة الاولى مع الامام وقد رعى الباقي فيصير لها ثم يتابعه (قوله وسبق حدث) اي أوتم  
وكذا الامام اذا أدى المتخلف بعضها حال الذهاب الى الوضوء ط (قوله وصلاته خوف)  
اي في الطائفة الاولى وأما الثانية فمقبوكة اه ح (قوله ومقيم الخ) اي فهو لاحق بالنظر  
للاخيرتين وقد يكون مسبوقا أيضا كما اذا فاتته أول صلاة امامه المسافر ط (قوله فانه  
يقضي ركعة) لان الركوع والسجود قبل الامام لغرفة فينتقل ما في الركعة الثانية الى الاولى  
وما في الثالثة الى الثانية وما في الرابعة الى الثالثة فيبقى عليه ركعة هو لاحق في هذا وقد  
ذكر في الثانية وغيرها المسئلة على خمسة أوجه ٣ الاول أن ركع ويسجد قبل الامام وهو  
ما ذكرنا الثاني أن يأتي بمابدعه وهو ظاهر الثالث أن ركع معه ويسجد قبله فانه يقضي  
ركعتين لانه يلحق بسجدته في الثانية بركوعه في الاولى لانه كان معه سجدا وركوعا في  
الثانية لوقوعه عقب ركوعه الاول بالسجود بقي عليه ركعة ثم ركوعه في الثالثة مع الامام  
معتبر بلحق به سجوده في الرابعة امامه فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضيها ركعتين لان  
سجوده في الاولى لغرفة فينتقل سجود الثانية الى الاولى وتبقى الثانية بلا سجود فيبطل لانها  
بقيت قياما وركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة معه وسجد قبله فلما سجودها فاذ انقل  
الرابعة كذلك انتقل سجودها الى الثالثة وبطلت الرابعة فقد صلى ركعتين ويقضي ركعتين  
بلا قراءة الرابع أن ركع قبله ويسجد معه فانه يقضي أربع ركعات بلا قراءة لان السجود مع  
الامام اذا لم يتقدمه ركوع معه غير معتبر الخامس أن يأتي بمابدعه ويلزمه الامام فيكون هو  
جائزا لكنه يكره اه مطلقا أقول وانما ينقل في الوجه الثالث سجود الركعة الثالثة الى  
الثانية بل بطلت لانها لم يبق فيها سوى قيام وركوع حصل قبل تمام الركعة الاولى فلذا  
بطلت ولم تكمل بسجود الثالثة كما يؤخذ من فرع في التثنية من الطائفة لور كع مع الامام

واللاحق من فاتته) الركعات  
(كاهان أو بعضها) لكن (بعد)  
اقتدائه) بعد ركعة روضة  
وسبق حدث وصلاته خوف  
ومقيم التمهيد - افر وكذا بلا  
عذر بان - بن امامه في ركوع  
وسجود فانه يقضي ركعة  
٣ قوله الاول ان ركع ويسجد  
قبل الامام لا يقال ان ذلك  
مفسد لانه لان المسبوق  
اذا اقتدر ركعة من امامه  
فقدت صلته لانا نقول  
الركوع والسجود ليسا  
ركعة تامة لان من أركان  
الركعة القيام أيضا وقد  
يتابع امامه فيه وانما خلفه  
في مجرد الركوع والسجود  
اه منه

مطلب  
فما لو أتى بالركوع أو السجود  
أو جمع مع الامام أو قبله أو  
بعده

ولم يقدر على السجود سبق قام الامام فصلى معه الثانية وسجد فيها اربعاً فانه يكون سجودتان  
منهن للاولى وسجد الركعة الثانية لان القيام والركوع الثاني لا يحسبان من الصلاة لانها  
حصلت قبل تمام الركعة الاولى (قوله وحكمه) اي الاحق (قوله عكس المسبوق) اي في  
القروء الاربعه المذكورة فانه اذا قضى ما فاتته بقرا أو يسجد لا يسجد اذ اسأها فيه ويتغير فرضه  
لو كان مسافرا ونوى الاقامة ويتابع امامه قبل قضاء ما فاتته فانه - ويخالف الاحق في صور  
آخر مذكورة في التمهيد وقال في البدائع ولو فرض الاحق وقد فرغ امامه ولم يقم في الثانية  
لاية - مدفعها موافقة للامام فيها هو أعلى من القعدة وهو القيام لانه خلقه تقديرا (قوله ثم  
يتابع) عطف على يبدأ (قوله ان أمكنه ادراكه) قيد لقوله ويبدأ ثم يتابع وقوله والاتباع  
الخ تصرح بعفوه هذا الشرط وليس يصح والصواب ابدال قوله ان أمكنه ادراكه بقوله  
ان أدركه مع اسقاط شرطه وحق التعبير ان يقول ويبدأ بقضاء ما فاتته بلا قراءة عكس  
المسبوق ثم يتابع امامه ان أدركه ثم ما سبق به الخ في شرح المنية وحكمه انه يقضي ما فاتته  
أو لا ثم يتابع الامام ان لم يكن قد فرغ اه وفي التنف اذا تواضع رجوع يبدأ بما سبقه الامام به  
ثم ان أدرك الامام في شيء من الصلاة يصلي معه اه وفي البحر وحكمه انه يبدأ بقضاء ما فاتته  
بالحذر ثم يتابع الامام ان لم يفرغ وهذا واجب لشرط حتى لو عكس يصح فلو نام في الثالثة  
واستيقظ في الرابعة فانه يأتي بالثالثة بلا قراءة فاذا فرغ منها صلى مع الامام الرابعة وان فرغ  
منها الامام صلاها وحده بلا قراءة أيضا فلو تابع الامام ثم قضى الثالثة بعد سلام الامام مع  
وأتم اه ومثله في النذر بلالية وشرح المتنق للباطني وهذا المل على أقل التنبه عليه  
جميع محشى هذا الكتاب والحمد لله عليهم الصواب (قوله ثم ما سبق به بها الخ) اي ثم صلى  
اللاحق ما سبق به بقراءة ان كان مسبوقا أيضا بان اقتدى في أثناء صلاة الامام ثم نام مثلا  
وهذا بيان للقس الرابع وهو المسبوق الاحق وحكمه انه يصلي اذا استيقظ مثلاً لانا نام  
فيه ثم يتابع الامام فيما أدرك ثم يقضي ما فاتته اه يانه كما في شرح المنية وشرح الجمع انه  
لو سبق بركعة من ذوات الأربع ونام في ركعتين يصلي أولامانام فيه ثم ما أدركه مع الامام ثم  
ما سبق به فيصلي ركعة مما نام فيه مع الامام ويقدم متابعه لانه الثانية امامه ثم يصلي الاخرى  
ممانام فيه ويقدم لانها ثابته ثم يصلي التي اتبعتها وبقية متابعه لانه الرابعة لانها اربعة وكل ذلك  
بغير قراءة لانه مقتد ثم يصلي الركعة التي سبق بها بقراءة الفاتحة وسورة والاصل أن الاحق  
يصلي على ترتيب صلاة الامام والمسبوق يقضي ما سبق به بعد فراغ الامام اه (قوله ولو عكس  
أي بان يتسدى بمانام فيه ثم ما سبق ثم بما أدرك أو يتسدى بما سبق ثم بما أدرك ثم بمانام  
أو يتسدى بما سبق ثم بمانام ثم بما أدرك كما في شرح الجمع ٣ قلت وفي صورتان من صور  
العكس أيضا ان يتسدى بما أدرك ثم بمانام ثم ما سبق أو يتسدى بما أدرك ثم ما سبق ثم بمانام  
(قوله صح وأن) اي خلافه لانه قد لا يصح وعندها يصح لان الترتيب بين الركعات ليس  
بفرض لانه اقل مكر وفي جميع الصلاة وانما هو واجب (قوله والمسبوق من سبقه الامام بها)  
اي بكل الركعات بان اقتدى به بعد ركوع الاخيرة وقوله أو يصح اي بعض الركعات (قوله  
حتى يلقى الخ) تفريع على قوله منفرد فيما يقضيه بعد فراغ امامه فيأتي بالثالثة والتعود لانه

وحكمه كونه فلا يأتي  
بقراءة ولا هو ولا يتغير  
فرضه بنية اقامة ويبدأ بقضاء  
ما فاتته عكس المسبوق ثم  
يتابع امامه ان أمكنه  
ادراكه والاتباع ثم صلى  
مانام فيه بلا قراءة ثم ما سبق  
بهم ان كان مسبوقا أيضا  
ولو عكس صح وأنما يتسدى  
الترتيب (والمسبوق من  
سبقه الامام من اولى بعضها  
وهو صفة - رد) حتى يلقى  
ويتعود ويقرأ وان فرغ مع  
الامام لم يدم الاعتداد بها  
لكرامته امتناع السعادة  
(فيما يقضيه)

٣ قوله لان الثانية امامه اي  
بالنظر الى الركعة الاولى  
التي صلاها الامام قبل  
اقتدائه هذا الاحق به فلذا  
يقدم على رأيها كما فعل  
امامه اه منه

٣ قوله قلت وفي الخ حاشه  
أن نحو راعكس خمسة  
فصار جهل الصور الممكنة  
ستة هذه الصورة  
نام أدرك سبق

ن	د	س
ن	س	د
د	ن	س
د	س	ن
س	ن	د
ن	د	س

اه منه



للقراءة ويقرأ لأنه يقضي أول صلاته في حق القراءة كما يأتي في حق لزوم القراءة فسدت ومن  
 أحكامه أيضا ما مر من أنه لو حاذته بموعدة معه في قضاء ما سبقه لا تقضى له صلاة وأنه يتغير  
 فرضه بنية الإقامة ولو لم يزمه السجود إذا سمع في صلاة ما سبقه كما يأتي وغير ذلك مما يأتي متناوئنا  
 وقد أوضح أحكامه في الجهر في الباب الآتي (قوله أي بعدة) أي بعدة لا مائة (الخ) متعلق بقوله  
 يقضيه أي أن محل قضائه ما سبق به أو ما هو بعده متابع له لا مائة فيما أدركه عكس الآخر كما  
 مر لكن هنا لو عكس بأن قضى ما سبق به ثم تابع إمامه ففيه قولان أحدهما أن واستظهر في الجهر  
 ونبيه الشارح القول بالفصل إذا قال لموافقته القاعدة أي قواهم الاتفراد في موضع الاقتداء  
 مفيد كحكمه لكن في حاشيته لا غير الرمي عن البرازية أن الأول أي عدم الاقتداء أقوى  
 لسقوط الترتيب وفي شرح الشيخ إجماع على أن جامع الفتاوى يجوز عند المتأخر بزوجه عليه  
 الفتوى اه وبه جزم في القبض (قوله ويقضي أول صلاته في حق قراءة الخ) هذا قول محمد  
 في مبسوط البرهان وعليه اقتصر في الخلاصة وشرح الطحاوي والاسيوطي والفتح والدرر  
 والجهر وغيرهم وذكر الخلاف كذلك في السراج لكن في صلاة الجلاهي أن هذا قولهم ما وقع  
 في شرح الشيخ إجماع وفي القبض عن المتن في لو أدركه في ركعة الرباعي يقضي ركعتين  
 بفاتحة وسورة ثم يتشهد ثم يأتي بالفاتحة بفاتحة خاصة عند أي حنية وفاتحة ركعة بفاتحة وسورة  
 وتشهد ثم ركعتين أو لاها بفاتحة وسورة وثانيتين ما يفاتحة خاصة اه وظاهر كلامهم اعتقاد  
 قول محمد (قوله وتشهد ثم يأتي) قال في شرح المنية ولو لم يقضه جاز استصحابا لا قايما ولو لم يزمه  
 سجود السهم ولو كان الركعة الأولى من وجهه اه (قوله الآتي أربع) استقنا من قوله وهو  
 مفرد فيما يقضيه (قوله لا يجوز الاقتداء به) وكذا لا يجوز اقتداءه بغيره كما في الفتح وغيره  
 ولا حاجة إلى زيادته لأن المنفرد كذلك (قوله وان صح اختلافه الخ) أي إذا سبق إمامه  
 حدث فاستخلفه يصح ذكر هذه المسئلة في الدرر وروايتها في الجهر بأن الكلام في المسبوق  
 حالة القضاء ولا يصح روايتها بخلافه فيما أو أجب عنه في التمر بما أشار إليه الشارح بقوله في حد  
 ذاته الخ يعني أن الضمير في قوله وان صح اختلافه عائد إلى المسبوقين حيث هو لا بقيد كونه  
 في حالة القضاء الذي الكلام فيه لأنه في حالة القضاء لا يمكن اختلافه (قوله فلا استثناء أصلا  
 الخ) يعني أن ما في الأشباه من أن قواهم لا يجوز الاقتداء بهم بالمسبوق يستثنى منه أنه يصح  
 اختلافه ليس في محله لأن صحة اختلافه إنما هي قبل سلام إمامه وعدم صحة الاقتداء به بعده  
 فلا استثناء والعجب من صاحب الجرح حيث اعترض على الدرر بما مر وقد جزم به في الأشباه  
 (قوله نعم لو نسي الخ) حاصله أنه لو اقتدى اثنين مع إمام قد صلى بعض صلاته فلما قام إلى  
 القضاء نسي أحدهما عدد ما سبق به ففقد الصلاة فلا لا آخر بلا اقتداء به صح كما في المتابعة  
 ووفق ابن النخعي بحمل الثاني على الاقتداء أو بكونه قولاً إذا لا يعمل به فافهم (قوله إجماعا)  
 أي مع أن المنفرد لا يأتي بها عند أي حنية رجا الله تعالى ح (قوله بخلاف المنفرد) فإنه  
 لا يصير متأنفا لأن الثانية عن الأولى من كل وجه أما ما سبق فيكون قد انتقل عن صلاة  
 هو مفرد فيها من وجه إلى صلاة هو مفرد فيها من كل وجه فقاربت الأولى (قوله ولو قبل

أي بعد متابعته لا مائة  
 فلو قبلها فلا يظهر الفساد  
 ويقضي أول صلاته في حق  
 قراءة آخرها في حق تشهد  
 فذكر ركعة من غير جهر  
 يأتي بركعتين بقا حصة  
 وسورة تشهد بينهما وبرابعة  
 الرباعي بقا حصة فقط ولا  
 يقدر قبلها (الآتي أربع)  
 فكيف قد أحدها لا يجوز  
 الاقتداء به) وان صح  
 اختلافه في حد ذاته لاحالة  
 القضاء فلا استثناء أصلا كما  
 زعم في الأشباه نعم لو نسي  
 أحد المسبوقين ففقد  
 ملاحظا لا آخر بلا اقتداء  
 صح (و) ثانيها (يأتي  
 يتكبريات التشريق إجماعا  
 و) ثالثها (لو كبر ينوي  
 استئناف صلاته وقطعها  
 به - يرمي - ثانيا وقاطعا)  
 للأولى بخلاف المنفرد كما  
 سجي (و) رابعها (لو قام  
 إلى قضاء ما سبق به وعلى  
 الإمام سجدة تامة ولو قبل

اقتدائه) متعلق بسمو أي ولو كان سهوا مائة حصل قبل اقتدائه به لأن السهم وأورث  
 نقصا في سجدة الإمام وهو قد سبق بغيره عليه فدخل النقصان في صلاته أيضا ولو لم يجد  
 معه يجب عليه السجود في آخر صلاته كما يأتي لأن ذلك النقصان لا يرفع منه سواء (قوله فعليه  
 أن يعود) أي ما لم يقيد الركنة بسجدة كما يأتي وإذا عاد إلى المتابعة ارتفع ما فعله من قيام  
 وقراءة وكوع لوقوعه قبل ميورته من فردا حتى لو بقي عليه من غير إعادة فسدت صلاته كما في  
 شرح المنية (قوله وينبغي أن يصبر الخ) أي لا يقوم بعد التسليم أو التسليمين بل ينتظر  
 فراغ الإمام بعدهما كما في القبض والفتح والجهر قال الزندوب في النظم يكث حتى يقوم  
 الإمام إلى تطوعه أو يستند إلى الحراب أن كان لا تطوع بعدها اه قال في الحلية وليس  
 هذا يلزم بل المقصود ما يفهم ألاسه وعلى الإمام أو يوجد له ما يقطع حزمة الصلاة اه  
 وقيد في الفتح بخلافه إذا اقتدى بمن يرى سجود السهم وبعد السلام أما إذا اقتدى بمن يراه  
 قبله فلا واعتز به في الجهر بأن الخلاف بين الأئمة إنما هو في الأولوية في الاختيار الإمام  
 الشافعي أن يسجد بعد السلام على الجاهل إذا أطاعوا استنظاره اه وفيه بعد فان الظاهر  
 من إمامته المستحب في مذهبه (قوله أن قبل قعود الإمام الخ) قيد بقعود الإمام لأنه لو رفع رأسه  
 من السجدة قبل إمامه وقعد قدر التشهد وقام قبل أن يقعد إمامه قدر التشهد لم يعتبر قعوده  
 حتى لو كان مدركا وسلم في هذه الصورة لم يصح صلاته ثم المراد بقدر التشهد قدر قرأته إلى عبده  
 ورسوله بالبرع ما يكون لا قرأته بالفضل كما مر في فرائض الصلاة (قوله لا) أي لا يعتد بها إذا  
 قبل قعود إمامه من قيام وقراءة وانما يعتد بها إذا بعده قال في الفتح ولو قام قبله أي قبل قدر  
 التشهد قال في التوازل أن قرأ بعد فراغ الإمام من التشهد ما تجوز به الصلاة جازوا فلا هذا  
 في المسبوق بركعة أو ركعتين فان كان بثلاث فان وجد منه قيام بعد التشهد الإمام جازوا لم  
 يقرأ لأنه سبقه في الباقيتين والقراءة فرض في ركعتين اه وعلمه في السهم والمنية وشرهما  
 ومبني هذا على أنه لا يعتد بقيامه قبل فراغ إمامه نكاته لم يقم بعده يعتبر قائما فان وجد منه  
 حينئذ القراءة والقيام جازوا فلا كما في الرمي (قوله وكذا تجزى ما) أي قيامه بعد قعود إمامه  
 قدر التشهد ولو جوب متابعته في السلام (قوله كنوف حدث) أي خوف سبق الحدث (قوله  
 وخروج) عطف على حدث (قوله وجعة وعبد ووجه ذور) معطوفات على جرح (قوله وقام)  
 عطف على حدث وكذا مرود ح (قوله فان فرغ الخ) أي إذا قام بعد قعود إمامه قدر التشهد  
 فقضى ما سبق به وفرغ قبل سلام إمامه ثم تابعه في السلام قبل نفسه وقيل لا وعليه الفتوى  
 لأنه وان كان اقتداءه بعد المقارنة مفسدا لكن هذا مذهب بعد الفراغ فهو كمنعه الحدث في  
 هذه الحالة فتح وجروم قضى التعديل أن المتابعة إنما كانت في السلام فقط كما هو ظاهر كلام  
 الشارح أيضا لو قصد متابعته في القعدة والتشهد فسدت صلاته لأنه يكون اقتداء قبل الفراغ (قوله  
 ولو لم يعد) مقابل قوله فعليه أن يعود (قوله قيد بالسهم) أي في قوله وعلى الإمام سجدة تامة  
 (قوله فرضت المتابعة) لأن المتابعة في الفرض فرض أماني الصلابة فظاهر وأما في التلاوية  
 فلا ترفع القعدة والقعدة فرض فالتابعة فيها فرض اه ح والحاصل أنه إذا لم يقعد ما قام  
 إليه بسجدة لم يصح مفردا ويرتفع فلزم يتابع إمامه فسدت صلاته وقد أطلق الفاضل هنا في

اقتدائه (فعليه أن يعود)  
 وينبغي أن يصبر حتى يفهم أنه  
 لا يتم على الإمام ولو قام قبل  
 السلام هل يعتد بإدائه ان  
 قبل قعود الإمام قدر  
 التشهد - لا وان بعده نعم  
 وكذا تجزى ما لا يذرك خوف  
 حدث وخروج وقت الجهر  
 وجعة وعبد ووجه ذور وغام  
 مذهب صحيح ومرور ما بين  
 يديه فان فرغ قبل سلام  
 إمامه ثم تابعه فيه صح  
 (ولو لم يعد كان عليه أن  
 يسجد) للسهم (في آخر  
 صلاته) استئنافا  
 بالسهم لان الإمام لو نذر  
 سجدة صلابة أو تلاوية  
 فرضت المتابعة



الفتح وغيره لكن فصل في الذخيرة في ذكر التلاوة بيانه ان لم يتابع الامام فحيا ينظر ان وجد منه قيام وقراءة بعد فراغ الامام من القعدة الثانية مقدار ما يجوز به الصلاة جازت صلاته والا فلا لان يعود امامه الى التلاوة ان رفعت القعدة فصار كأنه قام الى قضاء ما سبق به قبل فراغ الامام من التشهد اهـ ولم يذكر مثل ذلك في الصلوة لانها لو كن فعدم المتابعة فيه افسد مطلقا بخلاف التلاوة لانها واجبة تأمل (قوله وهذا كانه) أي عود المسبوق ومتابعته لا امامه في السجدة والصلوة والتلاوة ح (قوله مطلقا) أي تابع اول ما يتابع لانه انقروا عليه ركن السجدة والقعدة وهو عاجز عن متابعته بعد اكمال الركعة فخرج (قوله ان تابع) أي في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرفض ح (قوله والا) أي وان لم يتابع فيه الا فسد أما في السجدة فلا نعم واجبة ولا ترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو واجب ايضا وترك المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد وأما في التلاوة فلا نعم واجبة ورفعها القعدة كان بعد استكمال انقراء المسبوق فلا يلزمه اهـ ح أي لا يلزمه حكم الامام في رفع القعدة كما لو ارتد امامه بعد انقائه أو راح الى الجمعة بعد ما صلى بهم الظهر بجماعة ارتفع في حقه لاختفهم وغناه في الفتح ومهم البدائع (قوله ولو لم يهاجبا) قيد به لانه لو سلم مع الامام على ظن أن عليه السلام معه فهو وسلام عذرة قد كفى البصر عن الظهيرة (قوله لزمه السهو) لانه منقرد في هذه الحالة ح (قوله والا) أي وان لم معه أو قبله لا يلزمه لانه مقتد في هاتين الحالتين ح وفي شرح المنية عن المحيط ان سلم في الاولى مقارنا لامة فلا مهم وعليه لانه مقتد به بهـ بهـ يلزم لانه منقرد اهـ ثم قال فعلى هذا ايراد بالجمعة حقيقة وهو قادر الوضوح اهـ قلت يشترط ان الغالب لزوم السجود لان الاغلب عدم المعية وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس فانتبه له (قوله ان بعد القعود) أي يعود الامام القعدة الأخيرة (قوله تفرد) أي صلاة المسبوق لانه اقتداء في موضع الانفراد ولان اقتداء المسبوق بغيره مقدر كما مر (قوله والا) أي وان لم يقعد وتابعه المسبوق لا تفرد صلاته لان مقام اليه الامام على شرف الرفض ولعدم غيام الصلاة فان قعدا بسجدة اختلفت صلاته فلا فان ضم اليها السادسة ينبغي للمسبوق أن يتابعه ثم يقضي ما سبق به وتكون نافذة كالامام ولا قضاء عليه لو أفرد لانه لم يشرع فيه قصد ارجح (قوله فالاشبه الفساد) وفي التمييز وقيل لا تفرد به بفتى وفي البحر عن الظهيرة قال الفقيه أبو الليث في زمامة الانفس لان الجهل في القرائن غالب اهـ والله أعلم

(باب الاختلاف)

مناسبة للإمامة ظاهرة ولذا ترجم به عادلا عما في الهداية وغيرها من الترجمة بباب الحديث في الصلاة لانما ترجمه بالسبب لا بالحكم والاول أولى لانه ترجمه بالحكم ولما كان الاختلاف مشروطا بكون الحديث غير مانع للبناذ كرا الشارح شروط البناء لانه في الحقيقة بناء من الخليفة على ما حصل الامام (قوله كون الحديث مساويا) هو مالا اختيارا لا بد فيه ولا في سببه كما يأتي في الشرح فخرج بالاول ما لو أحدث عدا وبالثاني ما لو كان بسبب نصبة أو عضة أو قوط حجر من رجل منى على نحو سطح قافهم (قوله من بدنه) استرازا عما اذا أصابه من خارج لجماعة مانعة وفيه اطلاق الحديث على اليأس وهو ناسخ على أن الجماعة المانعة من غير سبق حدث

وهذا كانه قبل تقييد مقام اليه بسجدة أو ما بعده فتفرد في صلوة مطلقا وكذا في التلاوة وهو ان تابع والا لا ولو لم يهاجبا ان بعد امامه لزمه السهو والا لا ولو قام امامه جماعة فتابعه ان بعد انقائه وتفسد والا لا حتى يتجدد الخامسة بسجدة ولو ظن الامام السهو وقعد به فتابعه فبان أن لا سهو فالاشبه الفساد لاقتدائه في موضع الانفراد (باب الاختلاف) اعلم أن الجواز الابدائي ثلاثة عشر شرطاً كون الحدث مساوياً بمر بدنه

تمتع البناء سواء كانت من بدنه أو من خارج كافي الجبر وايضا الجماعة غير داخل لان الكلام في الحدث وقد يقال احقره عن الجنون فانه حدث من غير البدن اذا كان من الجن لامن مرض والا كان من البدن كالاغما تأمل (قوله غير موجب لنفسه) خرج ما اذا أنزل بتفكير ونحوه (قوله ولا نادر وجود) خرج نحو القعدة والاعما (قوله ولم يؤذركامع حدث) خرج ما اذا سبقه الحدث ساجدا فرفع رأسه فامسك الاداء أو قرأ اذا هب (قوله أو منى) خرج ما اذا قرأ آيها (قوله ولم يفعل منافيا) خرج ما اذا حدث عدا بعد السماوى (قوله أو فعله لانه منه بدنه) خرج ما لو تجاوز ما غير يترأى أبعد منه بما كثر من قدر صفة بلا عذر (قوله ولم يترأخ) أما لو تراخى قدر اداء ركن بعد ركعة أو نزول دم فانه يبنى وكذا لو كان حدثه بالنوم فبكت زمانا ثم انقضى لان فسادها بالملك لوجود اداء غير منها مع الحدث والذات حال نومه غير مؤذنه انما خرج المنية (قوله كفى مدة مسهه) وكروية المقيم ما خرج وقت المسحاة بغيره (قوله ولم يتذكر فائتة الخ) أما لو تذكرها فلا يصح بناؤه مقابل قد قد لانه ان قضاها عقب التذكر كما هو المشروع فسدت الوقفة وان أخرها حتى خرج وقت السادسة لم يبق صاحب ترتيب دفع البناء فافهم (قوله ولم يتم المؤتم في غير مكانه) المؤتم يشعل الامام الذى سبقه الحدث واستخاف فانه مؤتم بخلافه فاذا اتوا ضا وكان امامه لم يفرغ من صلاته فله ان يعود ويتم صلاته خاف امامه ان كان بينهم ما يمنع الاقتداء حتى لو أتم في مكانه فسدت وأما المقتدر فيخبر بين العود وعدمه (قوله غير صالح لها) كسبي وامرأة أو أى فاذا استخاف أحدهم فسدت صلاته وصلاة القوم لانه عمل كسبي ليس من أعمال الصلاة وسبق في تمام الكلام على هذه الشروط كلها (قوله سبق الامام حدث) أي حقيقة أما لو ظن سبق الحدث ثم ظهر عدمه فبسيما في أنه تفرد صلاته وان لم يخرج من المسجد اذا استخلف لانه عمل كثير (قوله لا اختيار للعبد فيه الخ) صفة كاشفة لقوله مساوى ح أقول والظاهر من كلامهم أن الماراد بالبعد عندهما اما يشعل المصلى وغيره وعند أبي يوسف الماراد به المصلى في حاشية نوح عن المحيط لو أصاب المصلى حدث بغير فعله بان أصابه بدقة أى من طين فصبته لا يبنى عندهما ويبقى عند أبي يوسف لانه لا يمنع له فيه فصار كالمساوى وله ما أنه حدث حصل بمنع العباد ولا تغلب وجوده فلا يلحق بالمساوى ولو وقع عليه مدر من سطح أو كان يصلى تحت شجرة فتوقع عليه الكهقري أو السفرجل فتصبه أو أصابه شوك المسجد فادما قبل يبنى لانه حصل له لا يمنع العباد وقيل على هذا الخلاف لان السقوط بسبب الوضع والابتات وقال في الظهيرة ولو سقط من السطح مدر فخرج رأسه ان كان يمر ومارا استقبل الصلاة خلافا لأبي يوسف وان كان لا يمر ومارا قبل يبنى بالاخلاف وقيل على الاختلاف وهو الصحيح اهـ قال الخبير الرملى بعد كلام الظهيرة أقول - لم يه أن الصحيح عدم البناء مطلقا ويقاس عليه وقوع السفرجل فان كان بهزافه على الخلاف والافتقار يبنى بالاخلاف والصحيح أنه على الخلاف اهـ (قوله كسفرجله الخ) تمثيل للمتنى وهو مانع به اختيارا لا بد منه فقد نقل في البحر الاختلاف في وقوع سفرجله أو طوبى من سطح ثم نقل تصحيح عدم البناء اذا سبقه الحدث من عطاسه أو تفضعه ونقل الرملى عن شرح المنية أن الاظهر عدم البناء في التحضير دون العطاس وما في الشرح لالاية وتبعه

غيره موجب لنفسه ولا نادر وجود ولم يؤذركامع حدث أو منى ولم يفعل منافيا أو فعله منه بتولم يترأخ بلا عذر ركز حقه ولم يظهر حدثه السابق كفى مدة مسهه ولم يتذكر فائتة وهو ذو ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه ولم يستخاف الامام غير صالح لها (سبق الامام حدث) مساوى لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كسفرجله من بصره وكسفرجله من نحو عطاس على الصحيح



المتن من أنه في البحر صحيح البناء فيم باليس بالواقع فانه (قوله غير مانع للبناء) فثبت لمحدث  
 وخرج به ما اذا كان الحدث مائة للبناء كان الحدث واحدا من اعداد الاشياء الثلاثة عشر  
 وهو ما اشار اليه بقوله كما قدمناه (قوله لياق باللام) قال ابن الكمال صرح بذلك في  
 الهداية وهذا صريح في أنه لا خلاف للامامين هنا اذ لا خلاف لهم في وجوب التسليم اه  
 وأراد به الرد على صدر الشريعة ومن لا خسر وجهه فلا بد أنه لم يتم صلاته لان الخروج يصنع  
 فرض عنده ولم يوجد وعندهما فت أي فلا يستخاف ورد في اليقوتية أيضا بان هذا قول  
 بعض المشايخ وفي كلام صاحب الهداية إشارة الى أن المختار قول الكرخي وهو أن الخرج  
 يصنع ليس بفرض اتفاقا (قوله استخاف) أشار الى أن الاستخاف حق الامام حتى لو استخاف  
 القوم فالتخليفة خالصة من اقتدى بخليفته فسدت صلاته ولو قدم الخليفة غيره ان قبل أن  
 يقوم مقام الاول وهو أي الاول في المسجد جاز وان قدم القوم واحدا أو تقدم بنفسه اعدم  
 استخلاف الامام جاز ان قام مقام الاول قبل أن يخرج من المسجد ولو خرج منه فسدت صلاة  
 الكل دون الامام كذا في الثانية ولو تقدم رجلان فالاسبق أولى ولو قدمهما القوم فالعبرة  
 بالاكثروا استويا فسدت صلاتهم وتام في النهر (قوله أي جاز له ذلك) حتى لو كان الماء في  
 المسجد فانه يتوضأ ويبنى ولا حاجة الى الاستخلاف كما ذكره الزياطي وان لم يكن في المسجد  
 فالأفضل الاستخلاف كما في المستصفي وظاهر المتن أن الاستخلاف أفضل في حق الكل فإني  
 شرح الجمع لابن الملك من أنه يجب على الامام الاستخلاف صيانة لصلاته لانه القوم فيه نظر بغير  
 وقد يجاب عنه بما في النهر من أنه ينبغي وجوبه عند ضيق الوقت (قوله ولو في جنازة) هو الأصح  
 نهر عن السراج (قوله بإشارة) متعلق بقوله استخاف قال في الفتح والسنة أن بقوله محدوب  
 الظهر أخذ بانتمه بوجههم أنه عرف (قوله ولو لم يسبق) أشار الى أن استخلاف المدرك أولى كما  
 يأتي مع بيان ما في المسبوق (قوله وبشراخ) هذا اذا لم يعلم الخليفة أما اذا علم فلا حاجة  
 الى ذلك بغير (قوله السجود) أي ترك سجودك كما ما بعده من المعطوفات ح (قوله ما لم يقدم  
 الخ) تخصيص لما في المتن كالهدياية وحاصله أن هذه الصفوف ان ذهب عنه أو بسرة أو خلفا  
 وأما ان ذهب أما ما خلفه السجدة أو موضع السجود ان لم تكن له سجرة قال في الفتح انه لا وجه  
 وفي البدائع انه الصحيح قال في البحر في الهداية من أن الامام اذا لم يكن بين يديه سجرة فالمعتبر  
 مشيه مقدار الصفوف خلفه ضعيف اه لكن قال الخليلي الرمي ان أغلب الكتب على  
 اعتماد ما في الهداية فكيف يكون ضعيفا (قوله كالمفرد) فان المعتبر فيه موضع سجوده من  
 الجوانب الأربع الا اذا منى امامه وبين يديه سجرة فعطى لها احوالكم المسجد بغير عن  
 البدائع (قوله وما لم يخرج من المسجد) فاذا خرج بطأت الصلاة لم يصح الاستخلاف ولو  
 كانت الصفوف متصلة وهو في أثناء ثم الان المذاط الخروج وهذا عند ما وجد سجود يصح  
 الاستخلاف من خارج به صرح الكمال وغيره وفي الخلاصة جعل الهيئة قولها او عدمها  
 قول محمد كذا في الشريعة ليلية ح والمراد بطلان الصلاة لانه لا خلاف في وجوب التسليم دون الامام  
 في الأصح كما في البحر وغيره لانه صار في حكم المفرد (تنبيه) في القضية عن شرح بكر وغيره  
 المساجد المقام كسجد المنصورة وسجدة المقدس حكمها حكم الصحراء اه (قوله

(غير مانع للبناء) كما  
 قدمناه (ولو بعد التمام)  
 لياق باللام (استخاف)  
 أي جاز له ذلك ولو في جنازة  
 بإشارة أو بوجهه راب ولو  
 لم يسبق وبشراخ يصح إبقائه  
 ركعة وباصبعين لركعتين  
 ويضع يده على ركبته وترك  
 ركوع وعلى جبهته السجود  
 وعلى قدميه السجدة أو  
 واسائه السجود في الأرة أو  
 صدقه وهو (ما لم يجاوز  
 الصفوف ولو في الصحراء)  
 ما لم يتقدم خلفه السجدة أو  
 موضع السجود على العقد  
 كالمفرد (وما لم يخرج من  
 المسجد) أو الجبابة

أو الجبابة) هي المصلى العام في الصحراء مغرب (قوله أو الدار) كذا أطلقه في الزياطي  
 والبحر والظاهر أن المراد منها المصغرة لما قدمناه في موافق الاقتداء أن المصغرة كالصعيد  
 والكبيرة كالصحراء وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعا كامل (قوله لو كان يصلي  
 فيه) أي في أحد المذكورات ح (قوله ما لم يجاوز هذا الحد) أي الصحراء أو المسجد ونحوه  
 أي فاذا تجاوز خرج الامام عن الامامة والا فلا قال ابن الملك حتى لو اقتدى به انسان مادام  
 في المسجد أو في الصفوف قبل الوضوء جاز اه (قوله ولم يتقدم أحد ولو بنفسه) أشار الى أنه  
 يصير خليفة اذا قدمه الامام أو أحد القوم أو تقدم بنفسه كما قدمناه عن النهر (قوله مقامه)  
 معمول له حذف أي قائما مقامه لا قوله بقاء قدم اذ لا يقال تقدمت مقام زيد ولا تعدت بحاجس  
 عروا اعدم اتحاد مادتهما هذا وقيد بقاء مقامه لانه لا يصير خليفة قبل ذلك لكن هذا اذا لم  
 ينو الخليفة الامامة من ساعته لما في الثانية وغيرها امام أحدث تقدم رجلا من آخر الصفوف  
 ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما فسد صلاته من كان متقدما  
 عليه فقط وان نوى ان يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل أن يصل الخليفة الى  
 مكانه فسدت صلاتهم كلها ومكان الامام عن امام وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل  
 الخليفة الى المحراب قبل أن يخرج الامام من المسجد واذا نوى الخليفة الامامة من ساعته  
 وخرج الامام من المسجد قبل ان يصل الخليفة الى المحراب لم تفسد صلاتهم لانه ما خلا المسجد  
 عن الامام اه (قوله فابا الامامة) قيد به لما في الرواية اتفقت الروايات على أن الخليفة  
 لا يكون اماما ما لم ينو الامامة ومقتضاه أنه لا يكفي قيامه مقام الاول بدون النية (قوله وان لم  
 يجاوز الخ) أي يجاوز الحد المذكور وهذا ما بالغه على مفهوم قوله ولم يتقدم أحد الخ يعني أنه  
 على امامته ما لم يتقدم أحد الى مقامه ناويا الامامة فاذا تقدم فقد خرج الاول عن الامامة  
 وصار مقتديا به وان لم يجاوز الحد المذكور (قوله حتى لو نذر كراخ) تفريع على المفهوم  
 المذكور وهو أنه اذا تقدم أحد الى مقامه فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا بالخليفة  
 سواء تجاوز المسجد ونحوه أو لا وقوله لانه صار مقتديا به لقوله لم تفسد صلاة القوم أي لانه  
 خرج عن كونه اماما لهم وان لم يخرج من المسجد ونحوه فلا يضرهم كلامه أو حديثه اله مد  
 ونحوه واسئت كل ذلك في البحر على كذا وان أنه اذا استخاف لا يخرج الامام عن الامامة  
 بمجرد هذا الوقت حتى يدعى به انسان من ساعته قبل الوضوء فانه صحيح على الصحيح كما في المحط  
 ولهذا قال في الظهيرية والثانية ان الامام لو توضأ في المسجد وخليفته قائم في المحراب ولم يود  
 ركعاته يتأخر الخليفة ويتقدم الامام ولو خرج الامام الاول من المسجد وتوضأ ثم رجع الى  
 المسجد وخليفته لم يرد ركعاه فالامام هو الثاني اه ووفق في النهر يعمل ما ذكره على ما اذا لم  
 يتم الخليفة مقام الاول ناويا الامامة وما هنا على ما اذا قام مقامه ونوى الامامة اه قلت لكنه  
 يخالفه ما في الظهيرية والثانية وقد يجاب بأنه لا يخرج عن الامامة وهو في المسجد ما لم يتم  
 الثاني مقامه فان قام مقامه ناويا لاصار اماما لكنه ما لم يود ركعته كذا امامته من كل وجه  
 حتى اذا توضأ الاول قبل خروجه من المسجد تنقل الامامة اليه له دم تا كذا امامة الخليفة  
 بخلاف ما اذا فعل مناهيا أو أدى الثاني ركعا فان الامامة تثبت لثاني قطع بالانتقال

أو الدار (لو كان يصلي فيه) لانه  
 على امامته ما لم يجاوز هذا الحد  
 ولم يتقدم أحد ولو بنفسه  
 مقامه ناويا الامامة وان لم  
 يجاوز حتى لو نذر كراخ  
 أو تكلم بنفسه صلاة القوم  
 لانه صار مقتديا ولو كان  
 الماء في المسجد







فلو منه) اي من سبق حدثه فقط بنى أمالو كان منه ومن خارج فلا يبقى بحر (قوله اذا لم يضطر  
 له الخ) قال في الخاتمة قال الامام أبو علي النعماني ان لم يجد من ذلك ثم تلاه صلاة والابان  
 تمكن من الاستنجاء وغسل الجبابة تحت القميص فسدت وكذا المرأة ان تكشف عورتها  
 وأعضاءها في الوضوء اذا لم يجد من ذلك وقال بعضهم اذا كشف عورتها في الوضوء لا يبقى  
 وكذا المرأة والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمراة منصوص عليه مع أنها تكشف عورتها  
 في الوضوء وظاهره انه قال نوح افندي وصحح الزبلي الثاني والاعتماد على تصحيح قاضي خان  
 أولى وله هذا اختاره المصنف يعني صاحب الدرر اه لكن في الفتح عن الزبلي أن الفساد  
 مطلقا ظاهر المذهب (قوله لاداء وكذا) هذا يقتضي أن الحدث سميقة في حالة القيام لان القراءة  
 لا تكون ركنا في غيره ثم رأيت في المعراج عن المجتبى أحدث في قيامه فسبح ذاهبا أو جاتيا لم  
 تنفس ولو قرأ فسدت ولو أحدث في ركوعه أو سجوده لا تنفس بالقراءة اه ورأيت مثله في كافي  
 النعماني فليحفظ (قوله مع حدث اومني) نشر مرتب ح (قوله في الاصح) متعلق بقوله قرأ  
 وبقوله بخلاف تسبيح ومقابله كافي الزبلي أنه لو قرأ ذاهبا تنفس أو جاتيا لا يقبل لا بالأكس وقيل  
 لو أحدث راكعا ورفع رأسه فالتسبيح مع انه لم يركع لا يبقى اه يعني وان أراد به هذا الرفع  
 الانصراف لا الاداء والافسدت وان لم يسبح كما يعلم مما سيأتي (قوله أو طلب الماء بالاشارة)  
 كذا في متن الدرر ومثله في الخاتمة والسراج واستشهد بكلام الشريفة لابي عبد الله في المسألة بالاشارة  
 وبمسألة ما اذا طلب من المصلي شي فاشار بيده أو رأسه بنعم أو بلا لا تنفس ويان ابن أمير حاج  
 ذكر في الحاشية أن القول بالفساد في رد المصلي إلى السلام يذهب إليه من أهل المذهب  
 نقله بل المنقول عنهم عنده وقال في الجرائد الحق وانما ذكره بعض المشايخ استنباطا كما سيأتي  
 بيانه في الباب الآتي قال النعماني لا ينبغي أن يكون عدم الفساد بطلب الماء بالاشارة  
 كعدم السلام وغيره وأجاب الرضوي بان طلب الماء بالاشارة وقبوله منه يصح بجميع ذلك  
 خلا كثيرا لانه عقديته واجازة وهو مناف للصلاة كائنا ما كان الماء طاهرا أو نجسا هذا كعدم السلام  
 بالاشارة قلن تدبر (قوله بالمعاطاة) فيه بظهور الفساد بالاجاب والقبول دور (قوله للمعاطاة)  
 على المصليين قال في الشريعة لاية وهذا يعني على أحد تفصيلي العمل الكثير اه وهو مالو  
 وآه رامن بعيد لا يشك انه ليس في الصلاة (قوله أو انسيان) هو وما بعده عطف على المستثنى  
 وهو قدر اه ح قال في شرح المنية ولو وجد في الخوض موضع الاوضى فجاوزه الى موضع آخر  
 ان احدث ركعتي مكان الاول بنى والا فلا ولو قصد الخوض وفي منزلة ماء أقرب منه ان كان البعد قد  
 صغين لا تنفس وان أكثر فسدت والله كان عادته التوضي من الخوض ونسي الماء الذي في يده  
 وذهب الى الخوض بنى ولو كان الماء بعيدا وبقر به بترك البئر لان الترحيل يمنع البناء على المختار  
 وقيل لا يمنع ان عدم غيره (قوله على المختار) اي وان لم يكن عنده ماء غيره كما عرفت فافهم (قوله  
 الاعذر) وكذا لو تفكر فيمن يقدمه للصلاة اذا لم ينو بقيامه خال تفكره الاداء كافي التمارخانية  
 (قوله نوضا) اي ان وجب دما والالتيم كما يعلم من قواهم في التيمم أو عبيد ولو بناه على قات بل  
 صرح به في البدائع هنا وقال لان ابتداء الصلاة بالتيمم جائز فالبقاء أولى فان تيمم ثم وجد الماء

فلو منه فقط بنى (أو كشف  
 عورتها في الاستنجاء)  
 أو المرأة ذراعها للوضوء  
 (إذا لم يضطر له) ولو اضطر  
 لم تنفس (أو قرأ في حالة  
 الذهاب أو الرجوع) لاداءه  
 ركعا مع حدث أو منى  
 بخلاف تسبيح في الاصح  
 (أو طلب الماء بالاشارة أو  
 شرا به بالمعاطاة) للمعاطاة أو  
 جاز زحاه الى آخر الاقدار  
 صغين أولسيان أو زحاه  
 أو كونه بئر لان الاستقاء  
 يمنع البناء على المختار (أو  
 مكث قدر اداء ركن) وان  
 لم ينو الاداء (بعد سبق الحدث)  
 الا بعد ركعتي ورفاع  
 (وإذا سافح البناء نوضا)  
 قورا

فان وجده بعد ما عاد الى مقامه استقبل وان قبله في الطريق فالقياس كذلك وفي الاستصحابان  
 يتوضا ويبقى اه (قوله قورا) اي بلا مكث قدر اداء ركن بلا عذر كما علم عاقبه (قوله بكل  
 سنة) اي من سنن الوضوء لان ذلك من باب اكالة فكان من توافقه فيحصل كما يتصل بالاصل  
 بدائع فلو غسل اربعة الا يبنى تمارخانية (قوله بلا كراهة) لكن تقدم أن الاستئناف أفضل  
 (قوله كنفرد) أفاد ان الكلام الاول في الامام ومال المقنن في ذكره بعد (قوله وهذا كله)  
 اي تغيير الامام بين العود الى مكانه وعدمه (قوله والاعاد الى مكانه) اي الذي كان فيه أو قريبا  
 منه ما يصح فيه الاقتداء لانه بالاستخلاف خرج من الامامة وصار مقتديا بالطلبة كما صرح (قوله  
 لو بينهم ما يمنع الاقتداء) لان شرط الاقتداء اتحاد البقعة بدائع (قوله كنفرد) اي اصاله  
 (قوله ان تيمم عملا فياها) اي ياتي الصلاة كالفقهة فلو تيمم بها جاز بعد ما جاز له قدر الشاهد  
 فصلانه نامة وان بطل وضوءه لوجوده في أثناء الصلاة دون وضوء القوم لم يوجبه منهم منها يحدث  
 امامهم وعامة في البحر وسياقي (قوله ولو بعد سبق حدثه) نص عليه الزبلي ولم يمتثل فيه خلافا  
 فقيه رد لما في الحاشية من أن تبطل عنه اتمام الخروج بصلته لانهما وجه الرد كافي  
 البحر انه اذا أتى بخلاف بعد سبق الحدث فقد خرج منها بصلته (قوله عت) اي صحت اذا لا شك  
 أنها ناقصة لترك الواجب ط (قوله نعم تعاد) اي وجوب ط (قوله ولو وجد المني) اي  
 سوى الحدث السجود المتقدم لانه وان كان منافيا قياسا لكان الشرع اعتبره غير مناف أفاده  
 ح (قوله بلا صفة) مقابل قوله ان تيمم الخ (قوله ولو بعد بطلت) اي بعد القعود قدر  
 التشهد وتعل مالو سلم الامام وعليه سم وفرض واحد مما يجزى فان جهد بطلت والا فلا ولو  
 سلم القوم قبل الامام بعد ما قدر التشهد ثم عرض له واحد منهم ابطلت صلاته دون القوم  
 وكذا اذا سجد هو ليس هو بوجه القوم ثم عرض له بجزء (قوله في المسائل الاثني عشرية)  
 اشهرت هذه النسبة وهي خطأ عند أهل العربية لان العدد المركب العلي انما ينسب الى  
 صدره فتقول في خمسة عشر عالما رجل أو غيره خشي وغيره العلي لا ينسب اليه بحر ونهر (قوله  
 عنده) اي عند أي حنيفة ووجه بطلان اعنده على ما خرج البعد عن أن الخروج من الصلاة  
 يصنع المصلي فرض عنده لانه لا يمكن اداء فرض آخر الا بالخروج من الاولى وما لا يتوصل الى  
 الفرض الا به يكون فرضا وقال الكرخي هذا غلط لان الخروج قد يكون بحسبة كالحدث  
 العمد ولو كان فرضا لا يختص بما هو قربة وهو السلام فلا خلاف بينهم في أن الخروج بصلته  
 ليس فرضا وانما قال الامام بالطلان في هذه المسائل لمعنى آخر وهو أن العوارض الاتية  
 مقيرة للفرض كقربة التيمم ما فانه كان فرضه التيمم فتغير الى الوضوء وكذا بقية المسائل  
 بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير والحدث العمد والفقهة ونحوهما مبطلة لا مغيرة وأيد في  
 البحر بما في المجتبى بأن عليه الحقيقة من أصحابنا وانه محجة فتمس الاثمة لكن قد مر في  
 فرائض الصلاة عن المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية للعلامة الشريفة في تأييد كلام  
 البردعي بأنه قد مشى على اقتراض الخروج بصلته صاحب الهداية وتبعه الشراح وعامة

بكل سنة (وبقى على ما مضى)  
 بلا كراهة (وبتم صلاة في)  
 وهو أولى تنبيه لاله في  
 (أو يرد الى مكانه) ليتم  
 مكانه (كنفرد) فانه غير  
 وهذا كله (ان فرغ خاتمة  
 والاعاد الى مكانه) حتمالو  
 بينهم ما يمنع الاقتداء  
 (كالمقنن اذا سبقه الحدث)  
 (واعلم انه) ان تيمم عملا  
 فياها بعد ما جاز قدر  
 التشهد ولو بعد سبق  
 حدثه (عت) اتمام فرائضها  
 ثم زاد ترك واجب السلام  
 (ولو) وجب له المنافي (بلا  
 صفة) قبل القعود بطلت  
 انما قالو (بعد بطلت) في  
 المسائل الاثني عشرية  
 لو عنده وظالما صحت

المسائل الاثني عشرية



المشايخ واكثر المفسرين والامام القس في الواقف والكافي والكنز وشروحه وصاحب الجمع وامام  
 اهل السنة الشيخ ابو منصور المازندراني (قوله ورجمه السكال الخ) اقول ان السكال لم يرج  
 قوله صريحاً وانما بحث في توجيه كلام الامام على ما قاله كل من البردعي والكركشي كما  
 اوضحته فيما علقته على البحر (قوله وفي الترتيب لادبته والظاهر قوله الخ) اقول عز ذلك  
 الترتيب لاني في رسالتي الى البرهان ثم ردته لانه لا وجه لظهوره فضلاً عن كونه اظهر لانه  
 استدلل على ذلك بما ليس فيه دلالة عليه ثم قال الترتيب لاني بعدما طال في رده ومن المقرر طالب  
 الاحتياط في صحة العبادة لبرأئمة المكاتب اوليس الاحتياط الا بقول الامام الاعظم انما  
 تبطل اهل قات وعليه المنون (قوله لكان اولي) لان كلامه يوهم ان قوله ولو بلاص منه بعده  
 بطات مفروض في غير المسائل الاثني عشرية مع انه مخصوص بها وبما لم يوجب من المزيادات  
 الا ثبوتها وغيرها (قوله وامامه) (قوله الخ) جواب عما اوردته الزبلي على الكثر من ان التقيد  
 بالتميم غير مفيد لان المخوضي خاف التيميم لو رأى الماء في صلواته بطات ايضا لانه قادر  
 على الماء بخبره وصلاته امام تامة لعدم قدرته فلو قال والمقتدي به لعمه واجاب في البحر بان  
 المقتدي لم تبطل صلواته أصلاً بل وصفه وورده في النهر بان المصنف استعمل البطلان بالمعنى  
 الاعم وهو اعدام الفرض في الأصل اولاً ثم قال فالاولى ما قاله العيني ان مسألة المقتدي  
 بتميم ليس فيها اختلاف زفر والخلاف في هذه المسائل مفروض بين الامام وصاحبيه اه  
 فقول الشارح وتقلب فلا ناظر بل جواب البحر أيضاً وقد علمت مانته افاده ح (قوله ففيها  
 خلاف زفر) اي حيث قال بعدم الفساد كما قدمناه في الباب السابق (قوله كما مر في باب) وصر  
 ايضاً انه اذا لم يجد ما يغسل الرجلين بعد تمام مدة المسح وهو في الصلاة فالاشبه الفساد لمرأية  
 الحدث الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السراية ثم تيمم هو يصلي قاله الزبلي وفيه في فتح  
 القدير وشرح المنية وقدمنا ايضاً هناك فيما اذا خاف تلف رجله من البرد بطلان المسح  
 السابق ولو لم استثناف مسح آخر يم الخف كالجيرة فكان المناسب عدم التيميم بشئ من  
 القيد من (قوله بلاص) بان سمع سورة الاخلاص منه بل من قارئ حفظها بمجرد السماع  
 واحترز به الوضوء بانه اعم من القارئ لانه يكون كثيراً به يخرج من الصلاة بصدقه  
 فلا ينافي الخلاف (قوله ولو كان الاي الخ) اشار الى أن المراد بالاي اعم من أن يكون اماماً أو  
 مفرداً أو مقتدياً بياي أو قارئ (قوله على ما عليه الاكثر) لان الصلاة بالقراءة حقيقة فوق  
 الصلاة بالقراءة كما لا يمكنه البناء بغيره وقد يمنع بانها من المقتدي القارئ ليست الاحكام  
 (قوله قال الفقيه الخ) هو الامام ابو الليث وصرح بمشمل ما هنا في خزائن السروج وفي  
 الجوهر لا تبطل اجزاء من وجوبه في الوضوء كالجيرة اسمعيل قال في البحر وجهه ان قراءة  
 الامام قراءة ففقدت كمال اول الصلاة وآخرها وبناء السكال على السكال جائز اه (قوله  
 تصح به الصلاة) بان يكون طاهراً أو نجساً وعند ما يظهر به أو ليس عند الا أن ربه  
 طاهر نهر فلو كان الطاهر اقل أو كان كاهنجسا لا تبطل لان المأمورية السكال طاهر فكان  
 وجوده كعدمه ولو قال يجب بدل تصح لكان أولى لان عبارة فتشمل ما لو كان كاهنجسا

ورجمه السكال وفي الترتيب لادبته  
 والظاهر قوله ما بالصفة  
 في الاثني عشرية وهي ما ذكره  
 بقوله (كأنه يطل) لو فرغ  
 بالقاء كافي الدرر لكان أولى  
 (بقدره ان تيمم على الماء)  
 وامامه مثله رؤية التوضي  
 الموتر بتميم الماء ففيها  
 خلاف زفر نقط وتقلب  
 (قوله لا) وفي مدة مسحه  
 ان وجهه (قوله) ولم يخف تلف  
 وجهه من برد الا في بعض  
 (على الاصح) كما مر في باب  
 (وهو لم يأت) اي نذكره  
 أو حفظه بلاص (قوله) ولو كان  
 الاي (قوله) ما يقرأه على  
 ما عليه الاكثر (قوله) لكن في  
 الظهيرة صح المصنف قال  
 الفقيه وبه أخذ (قوله) وجود  
 العاري (قوله) تصح به  
 الصلاة ومنه لو صلى بغيره  
 فوجد ما يزيلها

اذ الصلاة تصح فيه مع أنه لو صلى عارياً لا تبطل لانما لا يجب فيه بل هو غير أبو السدود ط  
 (قوله أو اعتقت الامة) في حاشية المدني قال شيخه المرحوم السيد محمد أمين ميرغني في حاشيته  
 على الزبلي اقول ذكر كثير من الشراح هذه المسألة ملحقة بالامان الاثني عشرية وفيه نظر  
 فان فرض الاسترخاء لزمها مدة متصرا من وقت عتقها لا مستنداً فيكون عدم الترتيب طاماً  
 والقاطع في اوانه منه وفي غير اوانه مبطل وهما في اوانه لانه بعد تمام الاركان فصحت صلواتها  
 وان لم تستمر من ساعتها بخلاف العاري اذا وجد فوبالان فرض الترتيب قبل الشروع فكان  
 وجود الترتيب في هذه الحالة مغير المسألة فكان مبطل لا وقد ذكر الزبلي في باب شروط الصلاة  
 خلاف ما هنا حيث قال ولو اعتقت الامة في صلواتها أو بعدها حدث فيها قبل أن تتوضأ  
 أو بعدة تقفتم بعمل رفيع من ساعتها وقت على صلواتها وان ادركها بعد العلم بالعق بطلت  
 صلواتها والقياس أن تبطل في الوجه الاول ايضاً كالعريان اذا وجد فوبالان في صلواته وجه  
 الاستحسان أن فرض الصلاة ترتبها في الصلاة وقد أتت به والعريان لزمه قبل الشروع فيها  
 فيستقبل كالتيمم اذا وجد فيها امامته في فم من كلامه مصنف لانه لو اعتقت بعد التيمم  
 ولم تستمر اه اقول وقد يجب بان الأصل في هذه المسألة أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد في  
 أثناءها يفسد الصلاة على نفسه وهذا اذا وجد بعد التيمم بلاص منه وهذا المعنى موجود في  
 مسألة ما هنا لا يقال ان ترك التقنع في الحال فسد الصلاة بصدقه لاننا نقول الفساد مستند  
 الى سببه الاول وهو لزوم الترتيب كما في نزاع الخف به حل بغير قائه بصدقه المصلي مع أنهم  
 لم يمتدحوا بل اعتبروا السبب السابق وهو لزوم التيمم بالحدث السابق وهذا ما ظهر في فتاواه  
 (قوله خذ به الواحد) قال في المنع هو أولى مما وقع في الكثر بانظروا المنع لان الحكم كذلك  
 في الواحد لما تقرر من أن نزاع الخف ناقض (قوله بعمل يسير) بان كان راءه لا يحتاج فيه  
 الى المبالغة بالترجيح بحر (قوله تتم اتفاقاً) لانه خروج بصدقه (قوله وقدرة موم على الاركان)  
 لان آخر صلواته أقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف بحر (قوله ونذكر فائده الخ) اي تذكر  
 المصلي فائده لمية ان كان منفرداً أو اماماً أو على امامه ان كان مقتدياً وقوله وهو اي من عليه  
 القائمة مطلقاً وفي السراج ثم هذه الصلاة لا تبطل قطعاً عند اي حنيقة بل تبقى موقوفة ان  
 صلى بعدها خمس صلوات وهو يذكر القائمة فتقلب جائز اه قال في البحر فذكر المصنف  
 اه في سلك البطلان اعقاد على ما ذكره في باب القوائت (قوله وقد قدم القارئ أمياً) اي  
 فيما اذا كان القارئ اماماً فسبقه الحدث (قوله مطلقاً) اي سواء كان بعد القعدة قدر التيمم  
 أو قبله بقرينة القول الاخر وفيه ان استغفره قبل التيمم فسد اتفاقاً سواء كان في  
 الركعتين الاوليين أو في الاخرى بين ولم يقرأ في الاوليين أو واحداً منهما وكذا لو قرأ في كل منهما  
 خلافاً لفرق رواية عن ابي يوسف كما مر قبل هذا الباب وليس هذا مما نحن فيه لان الخلاف  
 في الاثني عشرية منصوب بين ابي حنيفة وصاحبيه وذلك فيما بعد التيمم فقط فالصواب  
 حذف الاطلاق وأن يقول وقيل لا فساداً بالاجماع اه افاده ح (قوله وهو الاصح) قال في  
 التمر واختاره أبو جعفر وغيره الا سلام وصح في الكافي وغيره وقال في الفقه وهو المختار (قوله  
 لانه عمل كثير) اي ولا ضرورة اليه هذا لعدم الاحتياج الى امام لا يصلح نهر (قوله من الثلاثة)

أو اعتقت الامة ولم تقنع  
 فوراً (وزرع المسح خفه)  
 الواحد (بعمل يسير) فلو  
 بكنهه يتم اتفاقاً (وقدره)  
 موم على الاركان وقد ذكر  
 فائده لمية أو على امامه  
 وهو صاحب ترتيب  
 والوقت موم (وقدره)  
 القارئ أمياً مطلقاً وقيل  
 لا فساداً لو كان استغفره  
 (بعد التيمم) بالاجماع وهو  
 الاصح كالي السكالي لانه  
 عمل كثير (وطولع الشمس  
 في العجر) ورواه في العهد  
 ودخل وقت من الثلاثة  
 على مصلى القضاء



وهي الطلوع والاستواء والغروب (قوله بان بقى الخ) اشارة الى دفع ما ورد في الكافي من  
 أنه لو شرع قبل بلوغ الظل مثله ثم بالغ بعد الفقه ولم تبطل اتفاقا ما عنده فانه لم يدخل وقت  
 العصر وأما عندهم ان عدم قواهم بالفساد في جميع هذه المسائل فاجاب بتصوير المسئلة بما  
 ذكره ليحقق الخلاف (قوله بان لم يعد الخ) اشارة الى أن الامر موقوف فاذا انقطع بعد  
 الفقه ودوام وقتا كاملا بعد الوقت الذي صلى فيه بظاهر أنه انقطاع هو بره فيظهر الفساد  
 عند اي حنيقة فيه ضيق او لا بعد الانقطاع لا يدل عليه لانه لو عاد في الوقت الثاني فهي صحيحة  
 بغير (قوله وكذا خروج وقته) لان المعقد أن طهارة لمعذور تبطل بخروج الوقت (قوله  
 العشرين) لانه زاد على الاثني عشر غائبة ما اتى وهي وجود ما يزيل به نجاسة الثوب وتنعيم  
 الامة وتذكروا فائتة على امامه وزوال الشمس في العيد ودخول وقت من الاوقات الثلاثة  
 في القضاء والثامنة خروج وقت المعذور وقد حارل في الجهر فارجع الاولى والثانية الى مسئلة  
 العاوي ومما اتى دخول الاوقات المذكورة الى مسئلة الطلوع والاعية الى ظهور الحديث  
 السابق في مسئلة مضي مدة المسح وبقى مسئلة تذكروا فائتة على امامه وأرجعه الى المحنى الى  
 تذكروا فائتة عليه ومما اتى زوال الشمس في العيد وأرجعه الى مسئلة الطلوع ولا يخفى ما في  
 ذلك من التكلف على أن الفساد في الاولى والثانية لوجود الماء وزوال الرق لوجود الثوب  
 فانه كان موجودا قبل ولولم اعتبار التداخل بمثل ما ذكرنا من لانه مسئلة دخول وقت  
 العصر مع مسئلة طلوع الشمس فان احدهما انقضى عن الاخرى وأن يقتصر على احدي  
 المسائل الثلاث وهي قسرة المتيمع على الماء مضي مدة المسح ونزع الخلف فان في كل منهما ظاهر  
 الحدث السابق بل يمكن التداخل في غيره ايضا كما يظهر بالتأمل فلم يتم لم يمتد واذل فاذ  
 زاد الزاوي بعض المسائل على ما ذكرنا وتبين في الفقه والدرر والشيخ شهابان في شرح  
 الجمع وكذا صرح في الذخيرة كما ذكره الشريف في رسالته وفادع عليه نحو من مائة مسئلة  
 لوجود الجامع بينهما وبين ما ذكره وجود الاصل الذي يفتى عليه البطلان في الاثني عشرية  
 وهو أن كل ما يفيد الصلاة اذا وجد في اثباتها يصنع المصلي يفيد بها ايضا اذا وجد بعد  
 الجلوس الاخير بلا صفة عند الامام لا عندهم فافهم (قوله اذا بطلت) المراد بالبطلان كما مر  
 ما يشمل بطلان الاصل والوصف أو الوصف فقط (قوله فيما اذا تذكروا فائتة) اي عليه أو على  
 امامه وقد علمت أن الامر موقوف في تذكروا فائتة ولا تنقلب فلا لئال ح (قوله زاد في  
 الحاوي الخ) اي الحاوي القدسي قبيل باب صلاة المسافر أقول ويشكل عليه ما ذكره أصحاب  
 المتن وغيرهم في باب صلاة المريض من أنه لو صلى بعض صلاته بآية ثم قدر على الركوع  
 والسجود بغيره تأت الصلاة وذكرنا ان ذلك باتفاق أغنيانا الثلاثة خلافا لغيره وأن هذا  
 الخلاف مبني على الخلاف في جواز اقتداء الراعي الساجد بالمؤي فعندنا لا يجوز الاقتداء  
 فكذا البناء هنا وعند غيره يجوز ولا يخفى أن لزوم الاستئناف يقتضي فساد الصلاة من أصلها  
 الأب يقال يستأنف لو كانت الصلاة فرضا بمعنى أنه يلزمه إعادة الفرض لكن إطلاقهم لزوم  
 الاستئناف بشمل الفرض والنفل ويدل عليه قيام الخلاف على الخلاف في جواز الاقتداء  
 بالمؤي فانه لا يصح في الفرض ولا في النفل فليتأمل (قوله ويزاد) اي على ما ينقلب فلا ولا يصح

قوله غائبة مسائل كذا  
 بالامسائل المقابل على خط  
 المؤلف والواجب صناعة  
 فان اوعى الى اه مضممة  
 (ودخول وقت العصر)  
 بان بقى في فقهه الى ان صار  
 الظل مثليه (في الجمعة)  
 بخلاف الظهور قائم الا بطل  
 (وزوال عدد المعذور) بان  
 لم يعد في الوقت الثاني  
 وكذا خروج وقته (وسقوط  
 جميعه عن بره) اعلم انه  
 (لانتفاء الصلاة في هذه  
 الواضع) العشرين (في ثلاث  
 اذا بطلت الا في ثلاث  
 فيما اذا تذكروا فائتة  
 أو طلعت الشمس أو خرج  
 وقت الظهور في الجمعة) كما  
 في الجوهر زاد في الحاوي  
 والمؤي اذا قدر على  
 الاركان ويزاد مسئلة  
 المؤتم بيمين كما قدمنا

والظاهر ان زوالها في العيد ودخول الاوقات المذكورة في القضاء كذلك ولم أره (ولو تخلف الامام مسجودا) اولا حقا  
 أو معيار هو ما في (صح) والمدرك اولى ولو جهل الكمية فقد في كل ركعة ٥٧١ احتياطاً ولو لم يسجد فركعتين

المراد أنهم من المسائل المختلف فيها اي حنيقة وصاحبه كما قدمناه ح أقول حيث كان  
 مراد الشارح ذلك كان عليه أن يتم ذكر المسائل التي تنقلب فيها الصلاة فلا فائتة منها كافي  
 الحاوي ترك القعدة الأخيرة وركوع المسبوق ومجرده اذا أدرك الامام في الصلاة الثانية  
 قبل متابعتها فيها (قوله والظاهر الخ) ما استظهره مظاهر لان الاوقات المذكورة لا تنافي اتفاقا  
 النفل ابتداء فكيك بالبقاء أفاده ح وط (قوله وهو ما في) اي الامام وهو هذا قوله  
 ومقياً (قوله صح) اي لوجود المشاركة في التهرئة بغير (قوله والمدرك اولى) لانه أدر  
 على اتمام ص لانه بغير وفيه اشارة الى أن الاولى للامام أن لا يستخلف غيره مدرك ولذا لا الغير  
 أن لا يقبل (قوله ولو جهل الكمية الخ) فيه اجمال ويؤيد كافي التهرئة ان علم كية صلاة الامام  
 وكانوا كاهم كذلك اي مسبوقين ابتداء من حيث انتهى اليه الامام والا ثم ركعة وقعد ثم  
 قام وأتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصبرون الى فرغته فيجلون ما عليهم وحدانا ويعد  
 هذا الخليفة على كل ركعة احتياطاً وقيد في الظاهر بما اذا سبق الامام الحدث وهو قائم  
 قال في البحر ولم يبينوا ما اذا سبقه وهو قاعد ولم يعلم الخليفة كية ص لانه ويخفى على قياس  
 ما قالوه أن يصلي الخليفة ركعتين وحده وهم جلوس فاذا فرغ قاموا وصلى كل اربعا وحده  
 والخليفة ما بقي ولا يستغلون بالقضاء قبل فراغه واء لم أن الا حنيقة يشيرون اليهم أن لا يتابعوه  
 حتى يفرغ مما فانه لان الواجب عليه أن يبدأ بما فانه ولا يتم يتابعونه فيلم بهم فلو ترك الواجب  
 قدم غيره لا لم وأما المقيم فيقدم بعد الركعتين مسافراً لم بهم ثم يقضي المقيمون ركعتين  
 مفردين بلا قراءة حتى لو اقتدوا به بعد قيامه بطلت (قوله احتياطاً) اي الاحتمال في كل  
 ركعة انها آخر صلاة الامام ح (قوله فرضاً القعدتين) لان القعدة الاولى فرض على امامه  
 وهو قائم مقامه والثانية فرض عليه (قوله فرضاً القعدة في الاربع) لانه لما قرأ في الركعتين  
 آية عن الامام التحقت بالاولى برغبات الاخرى بان عن القراءة فصار كأن الخليفة لم يقرأ في  
 الاخرى فيلزمه القراءة فيما سبق به ايضا كما هو حكم المسبوق من أنه مفرد فيما يقضي به  
 وفيما يقرأ اي يصل تقضى عليه القراءة في اربع ركعات الفرض (قوله قدم مدركالام)  
 اي ليس له بالقوم وفيه ايماء الى أنه لا يقضي ما فانه ولا فلو فعل في فساد الصلاة اختلافاً صحيح  
 وقدم الشارح في الباب السابق أن لا يظهر الفساد (قوله ثم لو ان الخ) اي بعد ما أتم صلاة  
 الامام مسجوداً أو لا (قوله اتمام اركانها) اي اركان صلاة المدر كبر ولا يضرها المنافي  
 بخلاف ذلك المسبوق لانه في عليه ما سبق به فوقع المنافي في خلال ص لانه (قوله في الاصح)  
 راجع الى قوله ان لم يفرغ قال في الهداية والامام الاول ان كان فرغ لا تفسد ص لانه وان لم  
 يفرغ تفسد وهو الاصح اه واحتمل بالاصح عن رواية أبي حنيفة أن صلاة تامة ايضا لانه  
 مدرك اول الصلاة وكان هذه الرواية غلط من الكتاب لانه فصل في المسئلة ثم قال فيها انها  
 تامة وظاهر التفصيل المخافة معراج (قوله امامي) اي قبيل الاثني عشرية ح قال الزاوي  
 لانه لما استخلفه صار مقتدياً به فتفسد ص لانه بفساد صلاة امامه ولهذا الوصل ما بقي من ص لانه

فرضنا القعدتين ولو اثار  
 له انه لم يقرأ في الاوليين  
 فرضت القراءة في الاربع  
 (فلو أتم) المسبوق (صلاة  
 الامام) قدم مدركالام  
 (ثم) لو (أي بما يشافها)  
 كضمت (تفسد ص لانه  
 دون القوم المدركين)  
 اتمام اركانها (وكذا تفسد  
 صلاة من حاله حاله) لا منافي  
 في خلاها (وذا) تفسد  
 (صلاة الامام) الاول  
 (الحدث ان لم يفرغ فان  
 فرغ) بان توخا ولم يفته  
 ثقي (لا) تفسد في الاصح  
 لما مر أنه كونه (وقد تفسد  
 صلاة مسبوق)  
 قوله فيصل جلون ما عليهم  
 وحدانا اي لان من الجائز  
 أن الذي بقى على الامام آخر  
 الركعات فحين صلى الخليفة  
 قلان الركعة غت صلاة  
 الامام فلو اقتدوا به فيما  
 يقضي هو كان اقتدوا  
 مسبوق فيما يقضي فتفسد  
 صلاتهم وانما قال يصبرون  
 الى فراغه أي ولا يستغلون  
 بالقضاء قبل فراغه لجواز  
 أن يكون بعض ما يقضي  
 هذا الخليفة مما بقي على  
 الامام الاول فيكون

القوم قد انفردوا قبل فراغ امامهم من جميع اركان ففقد صلاتهم أفاده في البحر عن الظهيرية اه منه  
 ٣ لغير أي يصل تقضى عليه القراءة في اربع ركعات الفرض



هذا الامام (بقره امامه  
 وحده المسمى) أي بهد  
 (تعوده قدر التشهد) الا  
 اذا قيل ركعتي بسجدة  
 لنا كذا انفراد (ولو تكلم)  
 امامه (أو خرج من  
 مسجد لا) فقد اتفقا  
 لانهم ما يمان لامفدان  
 ولما يلزم المدرسين السلام  
 ويقومون في القهقهة بلا  
 سلام (بخلاف المدرس)  
 فانه كالامام اتفقا (ولو  
 لا حقا في فادس دته  
 نصيها) صح في السراج  
 الفساد وفي الظهيرية  
 عدمه وظاهر البحر والنهر  
 تأييد الاول (ولو أحدث  
 الامام) لا خصوصية في  
 هذا المقام (وركوعه أو  
 سجوده) توضحا وبني  
 وإعادة (في البناء على سبيل  
 الفرض) (مالم يرفع رأسه)  
 منها (مريد الاداء) اما اذا  
 رفع رأسه (مريد اياه اداء  
 ركن فلا) يبقى بل نفسه  
 ولولم يرد الاداء فروايتان  
 كافي الكافي وفي الجنب  
 وبتأخر محدود ولا يرفع  
 مستويا

٣ لـ  
 أي مصل لا يلام عليه

في منزلة قبل فراغ هذا المستخفاف تفصيلاته لان انفراد قبل فراغ الامام لا يجوز اه  
 وقد صنف الم الكلام على ذلك عند قوله وان لم يجاوز (قوله عند الامام) وعند هذا لا يفسد  
 قياسا على الكلام والخروج من المسجد ولا في حصة الفرق بين المنى والمفسد كما في (قوله  
 أي بهد) بيان للمراد والا فليذكر وان في تانيه في بعدوا لظهور جملته على تقدير مضاف أي  
 في آخر عوده (قوله الا اذا قيل الخ) بان قام قبل سلام امامه وأني بركعة والظاهر أن هـ اذا جاز  
 أيضا في المسئلة التي قبله في مبدية قوله وكذا في صلاة من حاله كماله (قوله لانهم ما يمان الخ)  
 أي عتمة ان الصلاة كافي القح وفي العناية المنى ما اعتبره الشرع وانما التصريح عند فراغ الصلاة  
 السلام والخروج بعمل المصلى اه وأما القهقهة والمحدث العهد فانهم ما يمان  
 لتقويتهم شرط الصلاة وهو الطهارة فيقصد ان الجزء الذي يلاقيه من صلاة الامام فيفسد  
 مثله من صلاة المقتدي المـ بون وقد بقي عليه فروض فلا يمكنه بناؤه على الفساد بخلاف  
 الامام والمدرس (قوله ولذا الخ) أي يكون الكلام والخروج من المسجد من بين لامفسدين  
 يجب على المقتدين المـ ركن السلام بخلاف مالم لو قهقهة امامهم او أحدث عدا فانهم يقومون  
 بلا سلام لانهم ما يمان ٣ وفيها يافترأى مصل لسلام عليه وفي البحر لو قهقهة القوم بعد الامام  
 فعليه الوضوء ونظم ظهر وجههم منها بسجدة بخلاف قهقهة ثم هـ سلامه لانهم لا يخرجون منها  
 بسلامه فبطلت طهارتهم وان قهقهة هو امعا والقوم ثم الامام فعليه الوضوء فالخاص أن  
 القوم يخرجون من الصلاة بسجدة الامام عدا اتفقا قوله ذالـ بـ ارون ولا يخرجون منها  
 بسلامه خـ لا فالحمد وأما بكلامه فمن أي حصة روايتان في رواية كـ سلام فيسلمون  
 وتنتقض طهارتهم بالقهقهة وفي رواية كالحديث العمد فلا سلام ولا تنقض بها كذا في المحيط  
 اه وقد منافي فواض الموضوع عن الفتح أنه لو قهقهة بهـ بكلام الامام عـ فادس دته طهارته  
 كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة وصححه في الخاتمة أيضا ومشي عليه الشارح  
 هناك (قوله بخلاف المدرس) مرتبط بقوله وتفسد صلاة من سجد بقهقهة امامه وحديثه  
 العمد (قوله وفي الظهيرية عدمه) قال لان النائم كانه خلف الامام والامام قد غفلت صلاته  
 في كذا صلاة النائم قد يراها قال في البحر وفيه نظر لان الامام لم يبق عليه شيء بخلاف الاخر  
 (قوله تأييد الاول) أقول يؤيده ايضا ما جزم به المصنف قبل هـ من فساد صلاة الامام المحدث  
 ان لم يفرغ وصححه الشارح تبعاً لله دابة كما مرو ولا يخفى أنه لا حاشية رأيته في النهر كرفوض ذلك  
 (قوله لا خصوصية) أي الامام بل المقتدي والمفرد حكمهما كذلك فلو عبر بالمصلي كافي النهر  
 والعين وممكن ان كان اولى (قوله على سبيل الفرض) لان اتمام الركن بالانتقال عند سجود مع  
 الحديث لا يتحقق وعند أبي يوسف وان تم قبل الانتقال لكن الجملية والقومة فرض عذر  
 فلا يتحقق بغير طهارة الا بد من الاعادة على المذهبين في قولهم يفسد صلاته هـ من الزبلي  
 (قوله مالم يرفع الخ) مرتبط بقوله بنى وهو صادق بثلاث صور بان يرفع رأسه أصلاً بل مشي  
 محدود بأورفع مريد الانصراف أو لم يرد شيئاً من هذه الصور يبقى ولا يفسد كما يؤخذ  
 ياف (قوله ولولم يرد الاداء) أي برفعه رأسه أو مكبر الان عبارة الكافي هكذا ولو سبقه  
 الحديث في الركوع فرفع رأسه فالتامع انه ان حدثت ولو رفع رأسه من السجود وقال

الله أكبر مريد اياه اداء ركن فسدت وان لم يرد به الاداء ففسد روايتان عن أبي حنيفة اه وفي  
 شرح المنية ولو أحدث حدث را كما افرغ مـ لا يفي لان الرفع محتاج اليه لا انصراف مجرد  
 لا يمنع فلما اقترن به التسميع ظهر قصد الاداء وعن أبي يوسف لو أحدث في سجوده فرفع مكبراً  
 فأوليا التمام أو لم ينوشه فسدت لان قوى الانصراف اه وحاصله أنه برفع رأسه مـ  
 أو مكبراً تفسد على رواية أبي يوسف سواء أراد به الاداء أو لا الا ان قوى الانصراف لان  
 التسميع أو التكبير الذي هو أمانة قصد الاداء لا يعارض صريح قصد الانصراف وأن مجرد  
 الرفع بلا تسميع أو تكبير ولا نية أداء غير مفسدة دلالة محتاج اليه (قوله فتفسد) أي ان قصد  
 الاداء أو رفع مكبر أو الخالف ما نقلناه تأمل والظاهر تقييده ايضاً اذا رفع مستويًا فيل  
 أن ينصرف عن القبلة (قوله ولولم يرد الخ) قيد بالركوع أو السجود لانه لو تذكراً السجدة في  
 القعدة الأخيرة ففسدها أعاد القعدة ثم لانها مشرعت الاخانة لأفعال الصلاة واحترز  
 بالسجدة عملاً ولو تذكراً الركوع أنه لم يقرأ السورة فاداءه أعاد لان الترتيب فيه فرض بحر  
 (قوله فالحط من ركوعه) هـ اذا انما يصح على قول محمد وأما على قول أبي يوسف فانه يبيد  
 الركوع على سبيل الافتراض لما ان القوة فرض عنده ح (قوله أو رفع من سجوده) قيد  
 بالرفع لان الصحيح أن السجود لا يتم الا بالرفع حتى يصل الى قرب الجلووس ركني فافهم (قوله  
 فسجدها) أقاد أن سجودها عقب التذكير واجب لما في البحر عن الفتح أن يقضى السجدة  
 المتروكة عقب التذكير أن يؤخرها الى آخر الصلاة فيقضيه اهناك اه (قوله لا عوطه) أي  
 سقوط وجوب الاعادة المبق على وجوب الترتيب فان الترتيب فيما شرع مكرراً من افعال  
 الصلاة واجب بان يتركه كعدمه أو يسقط بالنسيان وينبغي به سجود السهو (قوله ولو أخرها)  
 هو قهقهة وقوله عقب التذكير كافي النهر ح (قوله فضاها فقط) يعني من غير إعادة ركوع  
 ولا سجود لا افتراضاً ولا وجوباً ولا نقابل ان سجدها في أثناء القعدة الأخيرة أو بعدها أعادها  
 افتراضاً لا قدماء ح وعليه سجود السهو والترك الترتيب فيما شرع مكرراً ط (قوله كما مر)  
 أي قبيل قوله واستأنفناه أفضل (قوله تعين المأموم للامامة) حتى لو أفسد صلاته لم يفسد  
 صلاته هذا الثاني ولو أفسدها الثاني تفسد صلاته الاول انحول الامامة اليه فان جازات  
 واقتهدي بهذا الثاني ثم أحدث الثاني صار الثالث اماماً لنفسه فان أحدث الثالث قبل  
 رجوعه ما أورد رجوع احدهما فسدت صلاة الاوّل لانهم صاروا مقتديين به فاذا خرج  
 امامه ما من المسجد تحقق تباين المكان فيفسد الا فتداه القوت شرطه وهو افتقاد البتة  
 ولورجع احدهما فدخل المسجد ثم خرج الثالث جازت صلاتهم لان الرجوع صار اماماً لهم  
 انهم لو رجعا فان قدم أحدهما الاخر قبل خروج الثالث من المسجد صار هو الامام  
 والافسدت صلاتهما لان أحدهما لم يصبر اماماً لمعارض بلامر ح في الثالث اماماً فاذا  
 خرج فأت شرط الاقتداء وهو اتحاد البتة ففسدت صلاتهما ما دافع (قوله بلانية) متعلق  
 بقوله تعين (قوله على الاصح) وقيل تفسد صلاة الامام فقط وقيل صلاتهما ح (قوله لبقاء  
 الامام اماماً الخ) قال في الذخير لان تعين الواحد للامامة انما كان الحاجة الى اصلاح الصلاة  
 وفيه هـ اماماً هـ افسادها في المقتدي لا امامه في المسجد ففسدت صلاته (قوله

فتفسد (ولو تذكراً) المصل  
 (في ركوعه أو سجوده) أنه  
 ترك (سجدة) صليبة أو  
 تلاوية فالحط من ركوعه  
 بالرفع أو رفع من سجوده  
 (فسجدها) عقب التذكير  
 (اعادها) أي الركوع  
 والسجود (نسياناً) سقطه  
 بالنسيان سجود السهو ولو  
 أخرها لا حرم صلاته فضاها  
 فقط (ولو لم يحدث) فقط  
 (فحدث الامام) أي  
 وخرج من المسجد والانوار  
 على امامته كما مر (تعيين  
 المأموم للامامة لو صلح اه)  
 أي لامامة الامام (بلانية)  
 لعدم المزاحم (والا) يصلح  
 كهي (ففسدت صلاة  
 المقتدي) اتفقا (دون  
 الامام على الاصح) لبقاء  
 الامام اماماً والمؤتم بال  
 امام (هذا ادالم بضافه



فان استخلفه اي قبل افعول قدر التثنية والاك ان كان خارجا بضمه ط (قوله الماسر) هو قوله  
لبقا الامام الخ ح (قوله الماسر) اي عند قوله او مكث قدرا دمر كن به يسبق الحدث من قوله  
الامام ذكره ورعاف ح

(باب مائة - د الصلاة وما يكره فيها)

الف ادوالبط لان في العبادات - وان كان المراد به - ما خرج العبادات من كونها عبادات بسبب  
فوات بعض القرائن وعبر واعيان وقت الوصف مع بقائه القرائن من الشروط والاركان  
بالكرامة بخلاف المعاملات على ما عرف في الاصول شرح المنيمة (قوله عقب العارض الخ)  
اي ان المفاسدات عوارض على العبد لكن منها اضطراري كسبق الحدث المذكور في الباب  
السابق ومنها اختياري كالتكلم ونحوه مما ياتي هنا فلذا عقب اكددهما بالآخر ولم يبين وجه  
تقديم الاول على الثاني وبينه في النهر بان الاضطرار اعرق في العارضية اي انه الاصل في  
العرض افاده ح (قوله بدها التكلم) اي بدها الصلاة ومنها ما هو واجب وهو التسلاوة  
والشكر على القول به ط عن الحوى (قوله هو النطق بغير فم الخ) اي ادنى ما يقع اسم الكلام  
عليه المركب من حرفين كافي القه - تنافي عن الجلابي وقال في الجبر وفي المحبط والنسخ المسعوع  
المجبي مق - د عند هذا خلافا لابي يوسف له ما ان الكلام اسم لحروف مظلومة مسعوعة من  
مخرج الكلام لان الالف هم ذابقع وادنى ما يقع به انتظام الحروف حرفان انتهى وينبغي ان  
يقال ان ادناه حرفان او حرف مفهم كح امر او كذا ق فان فاد الصلاة بدها ظاهر اه اقول  
وقد يقال ان نحو ع وق امرام انتظم من حروف تقدير غير انما حذف لاسباب مناعية  
فهو داخل في تعريف الكلام المذكور بل هو كلام نحوي ولعل الشارح جزم به لذلك ولم يبينه  
على انه بحث صاحب الجبرفة تدبر وقد ظهر من هذا ان الحرف الواحد - د المعمل لا يسمي كلاما  
فلا يدخل في قول الهندية والز ياتي ان الكلام مق - د لا يلا كان او كذا - د كما لا يخفى فافهم  
(قوله ولو استعطف كبا الخ) اي بما ليس له حروف مهيأة كما صرح به في الفتاوى الهندية  
وبشر اليه قبله ليل الشارح بقوله لانه صوت لا هجاء اه ح امكن في الجوهرية ان الكلام  
المق - د ما يعرف في متفاهم الناس وواحد صلات به حروف ام لا حتى لو قال ما يساق به الجمار  
فسدت اه وذ كر الز ياتي فيه خلافا حيث قال عند قول الكثر والتفخض بلا عذر ولو تفخض  
في الصلاة فان كان - د هو عاتبطل والافلا والمسعوع ماله حروف مهيأة عند - د بعضهم يخواف  
وتف غير المسعوع بخلافه واليه مال الحلواني وبعضهم لا يشترط لتفخض المسعوع ان يكون له  
حروف مهيأة اليه ذهب خواهر زاده وعلى هذا اذا نظرت في الوجود او غيره ودعا بهما هو مسعوع  
اه لكن ماسر من تعريف الكلام عند - د هما يتوعد ان المسعوع ماله حروف مهيأة به جزم  
في البدائع والفيض وشرح المنيمة والخلاصة ثم استشكل الشرح لابي عدم الفساد بما يساق  
به الجمار بانه يصدق عليه تعريف العمل الكثير الا آتي (قوله عند مسعوع الخ) بق - د ان  
ينهم ما عرفا بعد القعود مع انهم ماسيان ايضا في انه لا يفي - د ان الصلاة ولو اسقط قوله - د يان  
فيكون عند مسعوع بلا من التكلم اسلم من هذا ح (قوله او ناسيا) اي بان فده كلام الناس

فان استخلفه فصل الصلاة الامام  
والمتخلف (كلمة - د ما  
(باطلة) اتفاقا (ولو لم  
رجل (رجلا فاد - د ما  
ونرجاس المصعد تحت  
صلاة الامام وبقي على صلاته  
وفدت صلاة المقتدى)  
الماسر (أخذه ورعاف يكت  
الى انقطاعه ثم يتوضا  
ويشفي) الماسر  
(باب مائة - د الصلاة وما  
يكره فيها)  
عقب العارض الاضطراري  
بالاختياري (بدها - د ما  
التكلم) هو النطق بغير فم  
او حرف مفهم كح وق  
أمر او لو استعطف كبا أو  
هزة أو ساق جمار لا تفسد  
لانه صوت لا هجاء (عده  
ومسعود قبل قعوده قدر  
التشديد يان) وسواء كان  
ناسيا

قوله او ناسيا كذا بضمه  
والاولى حذف او كما هو في  
الشارح اه معجمه

فانما انه في الصلاة واختلاف في الفرق بين السهو والنسيان في شرح التحرير لابن امير حاج  
ذهب القهقهة والاصحابون واهل اللغة الى عدم الفرق وفرق الحكماء بان السهو زوال  
الصورة عن الذاكرة مع بقاء في الحافظة والنسيان زوالها عن الذاكرة مع بقاء في الحافظة  
سبب جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا او ما لم  
يكن فالنسيان انصر منه مطلقا اه (قوله او ناسيا) هذه احدي المسائل التي جدها الواقع الماسر  
في حكم اليقظان وهي خمس وعشرون ذكرها الشارح في شرحه على المتن فط - د ما (قوله  
او ناسيا) بان لم يعلم ان التكلم مق - د ح (قوله او ناسيا) بان اراد قراءة او ذكر الجهرى على  
لسانه كلام الناس ح وياتي بانه في مثله زلة القارئ (قوله او ناسيا) اي بان اكرهه احد  
عليه ولم يقل او مضطرا كما لو غلبه سهو او عطاس او جشاع لانه غير فسادة هذا الاحتراز عنه  
قال في البحر ودخل في التكلم المذكور قراءة التوراة والانجيل والزبور فانه يفسد كافي المجتبى  
وقال في الاصل لم يجره وعن الثاني ان شبه التسبيح جاز اه قال في النهر واقول يجب حمل ما في  
المجتبى على المبدل منها ان لم يكن ذكر او تنزيها وقد سبق ان غير المبدل يحرم على الجنب قراءته  
اه (قوله هو المختار) راجع الى التعميم المذكور لانه لا يان نسبة الى جميع افراد بل الى  
قوله او ناسيا فان فيه خلافا عندنا قال في النهر وبالفساد به قال كثير من المشايخ وهو المختار  
خلافا لما اختاره نفع الاسلام اه وأما بقية المسائل فلم أر من ذكر فيها خلافا عندنا بل فيها  
خلاف غيرنا (قوله رافع عن أمي الخطا) قال في الفتح ولم يوجد به - د اللفظ في شيء من كتب  
الحديث بل الموجود في ا - د الله وضع عن أمي الخطا والنسيان وما استكرهه راعليه ورواه ابن  
ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطه - د ما ح (قوله على رفع الاثم) وهو الحكم  
الاخرى في لا يراد الدينوى وهو الفساد لا يلزم مق - د جميع مقتضى ح عن البحر (قوله  
وحديث ذى اليمين) اسمه الطرباق وكان في يديه او احداهما طول وانظرة اقصر الصلاة  
ام نسيته قال لم انس ولم تفسر قال بل نسيته بار - د ول الله فاقبل على القوم فقال ام - د ق  
ذو اليمين فاموا اي نعم زبلي ط (قوله منسوخ بحديث مسلم الخ) هو ما أخرجه مسلم من  
حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بينا انا على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس  
رجل من القوم فقلت له يرحمك الله فرماني القوم يا سارهم فقلت وانك انا ماذا انكم  
تنظرون الى - د لو اضر بون بايدهم هم على انقاذهم فلما رأيتهم يصعدون سكنت فلما صلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم دعاني فبأى هو وامي ما رأيت معاملة ولا - د احسن تعاملا  
منه فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني ثم قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام  
الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن كذا في الفتح وشرح المنيمة ومنع الفسخ بان  
حديث ذى اليمين رواه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام واجيب بجواز ان يرويه عن غيره ولم  
يكن حاضرا او ناسيا في الزباني قال في البحر وهو غير صحيح لما في صحيح مسلم عنه بينا انا على مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة وهو صريح في حضوره ولم ارعه جواشا فبها اه  
اقول اظن ان صاحب البحر اشتبه عليه - د حديث ذى اليمين بحديث معاوية بن الحكم الذي  
نقلناه عن صحيح مسلم فليراجع (قوله ساهيا) يعني عنه قوله على ظن اكلها (قوله او على ظن)

مطلب  
في الفرق بين السهو  
والنسيان  
او ناسيا او ناسيا  
او ناسيا او ناسيا  
رفع عن أمي الخطا  
على رفع الاثم وحديث  
ذى اليمين منسوخ  
بحديث مسلم ان صلاتنا  
هذه لا يصلح فيها شيء من  
كلام الناس (الا سلام  
ساهيا) للتصديق أي  
(للخروج من الصلاة قبل  
اقامها على ظن اكلها)  
فلا يفسد (بخلاف السلام  
على انسان) للتصديق أو على  
ظن







بأنه بالسلام على المشركين بالخطبة أو الصلاة أو قراءة القرآن أو هذا كونه العلم أو الأذان أو الإقامة وأنه لا يجب الرد في الأولين لأنه يبطل الصلاة والخطبة كالصلاة ويردون في الباقي لا يمكن الجمع بين فضائلي الرد وما هم فيه من غير أن يؤدي إلى قطع شيء يجب إعادته قال ح ويعلم من التعديل الحكم في بقية المسائل المذكورة في النظم اه قلت لكن في البصر عن الزبلي ما يحاط به فانه قال يذكره السلام على المسلم والقارئ والجالس لقضاء أو البحث في الفقه أو التخلي ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لأنه في غير محله اه ومفاده أن كل محل لا يشرع فيه السلام لا يجب رده وفي شرح النعمة صرح الفقهاء بعدم وجوب الرد في بعض المواضع القاضية إذا سلم عليه المصالح والاستاذ الفقيه إذا سلم عليه تلميذه أو غيره أو أن المدرس وسلام السائل والمستمع بقراءة القرآن والدعاء حال شغلهم والجالسين في المسجدة بجمع أو قراءة أو ذكر حال التذكير اه وفي البرازية لا يجب الرد على الإمام والمؤذن والخطيب عند الثاني وهو الصحيح اه وينبغي وجوب الرد على القاضي لأن كراهة السلام عليه للزجر فلا تنافي الوجوب عليه تأمل هذا وقد نظم الجلال الأيوبي المواضع التي لا يجب فيها رد السلام وقد نقلها عنه الشارح في هامش الخزانة نقال

رد السلام واجب الاعلى • من في الصلاة أو بأى كل دخلا أو شرب أو قراءة أو أدعية • أو ذكر أو في خطبة أو تلبية أو في قضاء حاجة الإنسان • أو في إقامة أو الأذان أو سلم الطفل أو السكران • أو شابة يخشى بها افتتان أو فاسق أو ناعس أو نائم • أو حالة الجماع أو فحاشم أو كان في الحمام أو يجنونا • فواحد من بعدها عشر ونا

(قوله يجزم الميم) كانه لغا فاقته لسنة فعل هذا الرفع الميم بالانوين ولا تدرى كيف كان يجزم الميم لمخالفة السنة أيضا اه ح قلت وقد سمع من العرب سلام عليكم بالانوين وخرجت في معنى اللبيب على حذف ال أو تقدير مضاف أى سلام الله لكن قال في الظهيرية وتلفظ السلام السلام عليكم أو سلام عليكم بالانوين وبدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاما اه وذكري التواريخ عن بعض أصحاب أبي يوسف أن سلام الله عليكم دعا لا تحية وسنة اه وفيه أبحاث السلام في كتاب الخطر والاباحة (قوله والتفخيم) هو أن يقول أح يا فتى والضم بصر (قوله بصرين) يعلم حكم الزائد عليه ما بانولى يمكن يومهم أن لا يندلوا به فدر بفسد ويضافه ظاهرا ما في النهاية عن المحيط من أنه لم يكن مدفوعا إليه بل لإصلاح الخلق ليتمكن من القراءة أن تظهر له حروف نحو قوله أح ح وتكاف لذلك كالفقهية اه حيل الزاهد بقول يقطع الصلاة عندهما لأنهم حروف مبهمة اه أى والصحيح خلافه كما يأتي (قوله بان شأن طبعه) أى بان كان مدفوعا إليه (قوله على الصحيح) لأنه بفعلة لإصلاح القراءة فيكون من القراءة معنى كالمشي للبناء فانه وإن لم يكن من الصلاة لكنه لا صلاح القراءة فيكون شرح النية عن الكفاية لكنه لا يشمل ما لو كان لا سلام أنه في الصلاة أو لم يندى الله الى المواب والقياس القاد في الكل الا في المدفوع اليه كما هو قول أبي حنيفة وعده لانه كلام

مطلب  
المواضع التي لا يجب فيها رد السلام

يجوز الميم (والتفخيم)  
بصرفين (بلا عذر) أما به  
بان شأن طبعه (أو)  
بلا غرض (صحيح) فـ لا  
أهـ من صوته أو بغيره  
أما به أو لا سلام أنه في  
الصلاة فلا فـ ادعى  
الصحيح

والكلام قد عد على كل حال كما مر وكانهم عدوا بذلك عن القياس وهو عدم الفساده إذا كان لغرض صحيح لوجود نص وله ما في الحلية عن سنان ابن ماجه عن علي رضي الله عنه قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار فكانت إذا أتيت به وهو يصلي تخضع لي وفي رواية صحيح وسامها ما في الحلية على اختلاف الحالات والله تعالى اعلم (قوله والله تعالى بما يشبه كلامنا) هو ما ليس في القرآن ولا في السنة ولا يستعمل عليه من العبادة فان ورد فيها أو استعمال عليه لم يفسد كافي البحر عن التخصيص وتقدم الكلام عليه في سنن الصلاة تراجمه (قوله خلافا للشافعي) أشار إلى أن فائدة ذكر الدعاء المذكور مع أنه داخل في الكلام هي التنبية على ما فيه من الخلاف (قوله والتأويل الخ) قال في شرح النية بان قال أنه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وضم الهمزة واسكنا الواو أو قال آه بعد الهمزة اه وذكري الحلية فيه ثلاث عشرة رقعة ساقة في البحر (قوله والتأويل الخ) قال في الحلية اف اسم فعل لا تفجر وفيه أغات انتهت إلى أربعة من منها ضم الهمزة مع تشديد الفاء مخففة ومثـ مددة منقوطة وغيره منقوطة وقد أتى صدر أبي رايه الدعاء بـ في آخره وفيه تأنيص بـ فعل واجب الاضمار وقد ترددت في تأنيص على الاتباع له ومنه قول القائل

أفأوتى قاتل من مسودته • ان غبت عنه سبعة زلات  
ان ماتت الريح هكذا وكذا • ماتت مع الريح أيفامات

وظاهره أن تفليس من أسماء التأنيص تأمل (قوله والبعك) بالقصر خروج الدمع وبالماء صوت ممة كافي الصحاح قوله بصوت لانه يمد على الأول وللتوضيح على الثاني اسمعيل (قوله يحصل له حروف) كذا في الفتح والنهاية والسراج قال في المهر ما خرج الدمع بلا صوت أو صوت لا حروف ممة غير ممة (قوله الالمريض الخ) قال في المراج ثم ان كان الانين من وجع مما يمكن الامتناع عنه فمن أبي يوسف يقطع الصلاة وان كان مما لا يمكن لا يقطع وعن محمد بن كان المريض خفيفا يقطع والأفـ لانه لا يمكنه الوقود الا بالانين كذا ذكره الهيموي اه (قوله وان حصل حروف) أي لهذه المذكورات كلها كافي المعراج لكن ينبغي تقييده بما إذا لم يتكاثف اخراج حروف زائدة على ما تقتضيه طبيعة العاطس ونحوه كالقول في تزيده هاهنا مكررا والله اعلم منه بالحدوث تأمل وأفاد أنه لو لم يحصل له حروف لا تفسد مطلقا كما لو حصل وظاهر منه صوت من نفس يخرج من الأنف بالحروف (قوله لانه كرجنة أو نار) لان الانين ونحوه إذا كان بذكره ما صار كانه كاللهم الى أسماء الجنة وأعوذ بك من النار ولو صرح به لا تفسد لانه وان كان من وجع أو مصيبة صار كانه يقول أنا مصاب فمزوني ولو صرح به تفسد كذا في الكافي دور (قوله أو أرى) هي انظة فارسية بمعنى أني كما صرح به في الفتاوى الهندية وهو بفتح الهمزة مدودة وكسر الراء يكون الباء ح (قوله لانه على المشوع) أفاد أنه لو كان اسماء إذا جسد النعمة يكون مفسدا ط (قوله وتشبهت) بالسبح والشبه المجعومة والثاني أفصح درر (قوله غيره) تبصير في صاحب النهر والاصوب اسقاطه لان تشبهت ممد مضاف لمفعوله والفاعل محذوف وهو المصلح والمكن زاده لمقابله بقوله ولو العاطس لنفسه وتاريله أن قوله لا يفسد بدل من عاطس لان الاضافة فيه على معنى اللام أي

(والله تعالى بما يشبه كلامنا)  
خلافا للشافعي (والانين)  
همزة وله آه بالقصر  
(والنار) هو قوله أو بالماء  
(والتأويل) أي أو تف  
(والبعك بصوت) يحصل به  
حروف (لوجع أو مصيبة)  
قيل للار بهمة الالمريض  
لا يملك نفسه عن أنين وناره  
لانه حينئذ كعاطس وسعال  
وجش أو تشاوب وان حصل  
حروف للضرور (لانه كرجنة أو نار)  
فلا أجهته  
قراءة الإمام بـ بل يبي  
ويقول لي أو نيم أو أرى  
لا تفسد مراجعة لانه  
على المشوع (و) يفسدها  
(تشبهت عاطس) له



تسميته اعطس فصار المعنى تسميت المصلي لغيره فافهم (قوله بريحك الله) قبله لان السامع  
 لو قال الحمد لله فان عنى الجواب اختلغ المشايخ أو انه لم يفسد أو لم يردوا احد منهم لا تفسد  
 انما قاتلهم وصح في شرح المنية عدم الفاسد مطلقا لانه لم يفسد جوا بالاف الجواب  
 المار بها اي بالحمد لله لا تفسد (قوله ولو من اعطس انفسه لا) اي لو قال لنفسه بريحك الله  
 بانفسه لا تفسد لانه لم يكن خطا بانفسه لم يفسد من كلام الناس كما اذا قال بريحك الله بغير  
 (قوله وبه كسبه التامين الخ) صورته مافي الظاهر بريحك الله بصلوات فطس احدهما فقال  
 رجل خارج الصلاة بريحك الله فقال لاجمعا آمين تفسد صلاة اعطس دون الاخر لانه لم يدع له  
 اى لم يجبه ويشكل عليه مافي الذخيرة اذا أمن المصلي لعدم رجل ليس في الصلاة تفسد  
 صلواته اى وهو يفسد صلاة المؤمن الذي ليس بعاطس وامن يفسد كالا يفتي بغيره واجاب  
 في التمر باننا لانسلم ان الثاني تامين لدعاءه لا نقطاعه بالاول والى هذا يشير التعليل اى وحاصله  
 انه لما كان الدعاء لعاطس فحين تامينه جوا بالادعى فلم يكن تامين المصلي الاخر جوا  
 بخلاف ما اذا كان المؤمن واحدا فانه يامين تامينه جوا كما في مسئلة الذخيرة واجاب العلامة  
 المقدسي بجهل مافي الذخيرة على ما اذا دعاه ليكون جوا بالادعى فلما ظهر كونه جوا  
 فلا تفسد اى لكن يتاخر ما يذكره الشارح لودعاء احدا عليه فقال اى المصلي آمين تفسد  
 وكذا مافي البحر عن المنيخى لوجع المصلي من مصبل آخر ولا الضالين فقال آمين لا تفسد وقيل  
 تفسد وعليه المتأخرون اى فهذا يؤيد ما اجاب به في التمر لان المؤمن واحد فتعين تامينه  
 جوا بان لم يكن الدعاء فاذ لم يعرج الشارح على مافي البحر فافهم (قوله وجواب خبره) **س**  
 السوء بضم السين صفة خبر وهو من ساء بسوء وانقص من والاسم تراجع قول الله وانا اليه  
 راجعون ثم الفساد بذلك قوله ما خلا فلا يفسد كما جزمه في الهداية والكافي لان الاصل  
 عنده ان ما كان شاة أو قرأنا لا يتغير بالنية وعندهما يتغير كافي التامة وقيل ايه بالاتفاق ونسبه  
 في غاية البيان الى عامة المشايخ وفي الثانية انه الظاهر لم يكن ذكر في البحر انه لو افسد بغيره  
 بسوء فقال الحمد لله فهو على خلاف ثم قال ولعل الفرق على قوله ان الاسراع لا يظهر المصيبة  
 وما نعت الصلاة لاجله والتعميد لا يظهر الشكر والصلاة نعت لاجله اى قلت وهو ما خوذ  
 من المحلية وفيه نظر اذ لو صح هذا الفرق على قول أبي يوسف لانتقض الاصل المذكور فالاولى  
 مافي الهداية وغيرهما ان الفرع الاول على الخلاف أيضا ولذا مشى عليه في شرح المنية  
 الكبيرة فليتأمل (قوله على المذهب) رد على مافي الظهيرية من تصحيح عدم الفساد فانه  
 تصحيح بخلاف المتن وهو رد على مافي المجتبى من انه لا فساد بشئ من الاذكار التي يفسد بها  
 الجواب في قول أبي حنيفة وصاحبيه فانه مخالف للمتون والشروح والفتاوى كذا في  
 الخلاصة والبرهانهم (قوله لانه الخ) بيان لوجه الفاسد اذ عندهم ما فان المناسك كونه انظرا  
 افسد به عنى ليس من اعمال الصلاة لانه لا يكون وضع لافا لذلك فتح (قوله كل ما قصد به  
 الجواب) اى عندهما لا يفسد بمرورة النية كلام الناس بالقصد كشروج القراءة بقصد الخطاب  
 والجواب بما ليس بقائمة فداثما كذا في غرر الافكار ومثله في الدرر حيث قال قد  
 بالفساد ونحوه لان الجواب بما ليس بقائمة فداثما اى قلت والمراد بما ليس بقائمة

(بريحك الله ولو من اعطس  
 انفسه لا) وبه كسبه  
 التامين بعد التسميت  
 (وجواب خبره) سو  
 (بالا) تراجع على المذهب  
 لانه بقصد الجواب صار  
 ككلام الناس (وكذا)  
 يفسدها كل ما قصد به  
 الجواب كان قبل امع  
 الله فقال لا اله الا الله  
 أو ما لك فقال التحليل  
 والبالغ والجبر أو من أين  
 جنت فقال وبه مائة  
 وقصر مشيد

ما كان من غير القرآن أما ما كان منه اذا قصد به الجواب فانه على الخلاف أيضا وان لم يكن  
 ثناء كقوله التحليل والبالغ والجبر يبدل ما قد مناه عن التامة من أن الاصل عند أبي يوسف  
 أن ما كان ثناء أو قرأنا لا يتغير بالنية وعندهما يتغير فلو قيل ما مالك فقال الابل والبقرة  
 والعجور فلا تفسد انما قال لانه ليس قرأنا ولا ثناء اما لو اجاب عن خبره بسانه فافهم او يجب  
 بالتبني أو التعليل لا تفسد عنده لانه ثناء وان لم يكن قرأنا ولا ثناء بقصد الجواب عما لو صح  
 ان استاذنه في الدخول على قصدا لانه في الصلاة كما ياتي أو سجد انفسه امامه فانه وان لم  
 يتغير بالنية عندهما الا انه خارج عن القياس بالحديث الصحيح اذا بات أحدكم نائبة وهو في  
 الصلاة فليسج قال في البحر ومما خلق الجواب في المجتبى لوسج أو هل يريد جرا عن فعل  
 أو امر ايه فسد تفسد عندهما اى قلت والظاهر انه لو لم يسجد وان جهر بالقراءة لا تفسد  
 لانه فاصلة القراءة وانما قصد الزجر أو الامر بغير دفع الصوت نامل (قوله أو الخطاب الخ)  
 هذا مفسد بدالاتفاق وهو عما وردت في الأصل أي يوسف فانه قرآن لم يوضع خطابا بل  
 خاطبه المصلي وقد أخرجه بقصد الخطاب عن كونه قرأنا وجهله من كلام الناس (قوله كقوله  
 ان اسمه يحيى أو موسى) يغني عنه قول المصنف بخطاب لمن اسمه ذلك والظاهر انه انفسد  
 وان لم يكن الخطاب مسمى بهذا الاسم اذا قصد خطابه ط (قوله أول باب الخ) لعل وجه  
 جعله من الخطاب مع أنه ليس فيه أدلة ولا خطاب انه في معنى قوله ادخل (قوله تفسد  
 ان قصد جوابه) ذكر في البحر انه لو قال مثل ما قال المؤذن ان أراد جوابه تفسد وكذا لو لم يكن  
 له نية لار الظاهر انه أراد به الاجابة وكذلك اذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فمضى عليه  
 فهذا اجابة اى ويشكل على هذا كله ما مر من التفصيل فيمن جمع العاطس فقال الحمد لله  
 نامل واستفيد انه لو لم يقصد الجواب بل قصد الثناء والتعظيم لا تفسد لان نفس تعظيم الله تعالى  
 والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم لا ينافي الصلاة كافي شرح المنية (قوله وقيل لا) جزم به  
 في البحر والظاهر انه مبنى على ما اذا لم يقصد الجواب والا أشكل عليه ما مر نامل (قوله فبطل  
 يشكل عليه مافي البحر لودعته عقب أو أصابه وجع فقال بسم الله قبل تفسد لانه كالانين  
 وقيل لانه ليس من كلام الناس وفي النصاب وعليه الفتوى وجزم به في الظاهر يذو كذا الوفا  
 يارب كافي الذخيرة اى (قوله فقال آمين) فداثما الكلام فيه قريبا (قوله ولا يفسد  
 الشكل) أي الا اذا قصد الخطاب كما مر (قوله حتى لو امتثل الخ) هذا امتثال بالنسبة لوجه  
 ما لو امتثل بالقول وهو مافي البحر عن الغيبة مسجد كبير يجهر المؤذن فيه بالتكبيرات فدخل  
 فيه رجل أمر المؤذن أن يجهر بالتكبير ورسم الامام للمجال جهر المؤذن ان قصد جوابه  
 فسد صلواته (قوله أو دخل فرجة الخ) المقتضية عدم الفساد ط (قوله ومصر) أي في  
 باب الامامة عند قوله وبصف الرجال وقد مناه عن الشرب لانه عدم الفساد وتقدم مقام الكلام  
 عليه هناك (قوله وباقى) أي في هذا الباب عند قول المصنف ورد السلام بيده (قوله  
 وقصه على غير امامه) لانه تعلم وتعليم من غير حاجة بجر وهو شامل لفتح المقتضى على منله  
 وعلى المنفرد وعلى غير المصلي وعلى امام آخر وفتح الامام والمنفرد على أي شخص كان ان اراد به  
 التعليم لا التلاوة ومن (قوله وكذا الاخذ) أي أخذ المصلي غير الامام بفتح من فتح عليه مفسد

(أو الخطاب كقوله ان  
 اسمه يحيى أو موسى) (يا يحيى  
 خذ الكتاب بقوة) أو وما  
 تلك بيمنك يا موسى (خطابا  
 لمن اسمه ذلك) أول باب  
 ومن دخله كان آمنا  
 (فروع) سمع اسم الله  
 تعالى فقال جلد جلد  
 أو النبي صلى الله عليه وسلم  
 فمضى عليه أو قراءة الامام  
 فقال صدق الله ورويه  
 تفسد ان قصد جوابه ولو  
 سمع ذكر الشيطان فانه  
 تفسد وقيل لا ولو حوّل  
 لدفع الوسوسة ان لا مورد  
 الدنيا تفسد لا لا مورد الاخرة  
 ولو سقط شئ من السطح  
 فبطل أو دعا لاحد أو عليه  
 فقال آمين تفسد ولا يفسد  
 الشكل عند الثاني والصحيح  
 فوله ما لا يفسد المتكلم  
 حتى لو امتثل أمر غيره  
 فقبل له تقدم فقدم أو دخل  
 فرجة الصف أحد فوسعه  
 فسد بل يكت ساعة ثم  
 يتقدم برأيه فهو ماني مهزيا  
 للزاهدى ومرويات فنية  
 وقيد بقصد الجواب لانه  
 لو لم يرد جوابه بطل أو اد  
 اعلامه بانه في الصلاة  
 لا تفسد اتفاقا بين ملان  
 وماتى (وقصه على غير  
 امامه) الا اذا اراد التلاوة  
 وكذا الاخذ



ايضا كافي الجوع عن الخلاصة او اخذ الامام بفخ من ليس في صلته كافيته عن القنية (قوله  
 الا اذا نذر الخ) قال في القنية اخرج على الامام ففتح عليه من ليس في صلته وتذكر فان اشد  
 في التلاوة قبل تمام الفتح لم يفسد ولا يفسد لان تذكره يضاف الى الفتح اهـ بقر قال في الحلية  
 وفيه نظرا لانه ان حصل التذكري الفتح لم يكن التذكري فاشع عن الفتح ولا وجه لفساد الصلاة  
 بتأخير شروعه في القراءة عن تمام الفتح وان حصل التذكري بعد الفتح قبل اتمامه فالظاهر ان  
 التذكري كفاي عنه ووجبت اضافة التذكري اليه فتد بلا توقف للشروع في القراءة على اتمامه  
 اهـ مطاوعا والذى ينبغي ان يقال ان حصل التذكري سبب الفتح فتد مطاوعا اي سواء  
 شرع في التلاوة قبل تمام الفتح او بعده لوجود التعلل وان حصل تذكره من نفسه لا سبب الفتح  
 لا يفسد مطاوعا وكون الظاهر انه حصل بالفتح لا يؤثر به تحققه انه من نفسه لان ذلك من امور  
 الديانة لا القضاء حتى يبي على الظاهر الا ترى انه لو فتح على غير امامه فاصدا لقراءة التعلل  
 لا يفسد مدع ان ظاهر حال التعلل وكذا لو قال من قال ما قال المؤذن ولم يبقه مدع الاجابة قلنا بل  
 (قوله مطاوعا) فسر بما بعده (قوله بكل حال) اي واقرأ الامام قدر ما تجوز به الصلاة  
 ام لا انتقل الى آية اخرى ام لا تذكر الفتح ام لا هو الاصح غير (قوله الا اذا نذر الخ) في  
 الجوع عن القنية ولو سلمه المؤتم من ليس في الصلاة ففتح به على امامه يجب ان تبطل صلاة الكل  
 لان التذكري من خارج اهـ واقره في النور ووجهه ان المؤتم اساتين من خارج بطلت صلته  
 فاذا فتح على امامه واخذ منه بطالت صلته لكن قال ح وهذا يقتضي انه لو سلمه من حصل  
 ولو غير صلته ففتح به لا يبطل وهو باطل كما لا يخفى الا ان يرد بقوله من غير صلته اي صلته اهـ  
 (قوله وينوي الفتح لا القراءة) هو الصحيح لان قراءة المقتدى مني عنها والنزح على امامه غير  
 مني عنه بقره (تتمه) بقره ان يفتح من راعته كما يكره للامام ان يلجئه اليه بل ينتقل الى  
 آية اخرى لا يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة الى ورة اخرى او يركع اذا قرأ قدر افترض  
 كما جزمه لزماي وغيره وفي رواية قدر المذهب كاربج الكمال بانه الظاهر من الدليل واقره  
 في الجوع والنور ونازع في شرح القنية ورجح قدر الواجب اشد ما كده (قوله او آرى) كلمة  
 فارسية كافي شرح القنية وهي بعد الهزة وكسر الراء في نعم كانتهم (قوله لانه من كلامه)  
 بدليل لاعتباد (قوله لانه قرآن) هذا ظاهر في نعم وكذا في آرى على رواية ان القرآن اسم  
 لآية في اعمالي رواية انه اسم للنظم والمعنى فلا (تفسيره) وقع في الفاظ الاشياء اي حصل قال نعم  
 ولم يفسد صلته قبل من اعلمه في كلامه اهـ قال في الخزانة وفيه اشتباه اي اشتبه عليه الحكم  
 ان لم يكن سبق قلم (قوله مطاوعا) اي سواء كان كثيرا او قليلا لا عامدا او ناسيا ولا قال ولو سلمه  
 ناسيا او نسيه ما وقع في فيه قطرة مطر فابتلعها كافي الجوع (قوله الحصة) بكم من الماء وتشديد  
 الميم مكسورة ومفتوحة ح (قوله فانه الباقي) اي في شرح المتيقن ونسبه وقال الباقي  
 الصحيح ان كل ما يفسد به الصوم ففساد الصلاة اهـ وعليه مشي لزيلي تبعا للخلاصة  
 والبدائع قال في النور وجعل في الثانية هذا قول البعض وقال بعضهم ما ومن مله اقام  
 لا يفسد وتفرق بين الصلاة والصوم وما في الزايم اولى (قوله اما المضعف) اي ان كثر  
 وتقدر به الثلاث المتواليات كافي غيره كذا في شرح لمعية وفي الجوع عن الحيط وغيره ولو وضع

الا اذا نذر كقتلا قبل تمام  
 الفتح بخلاف قصده على  
 امامه فانه لا يفسد (مطاعا)  
 لفتح وآخذ بكل حال الا اذا  
 سلمه المؤتم من غيره حصل  
 بفتح بفساد صلاة الكل  
 وينوي الفتح لا القراءة (ولو  
 جرى على لانه نعم) او آرى  
 (ان كان به نادى كلامه  
 بفساد) لانه من كلامه  
 (ولا لا) لانه قرآن (واكاه  
 ونزح مطاوعا) ولو سلمه  
 ناسيا (لا اذا كان بين  
 استانهما كول) ون  
 الحصة كافي الصوم هو  
 الصحيح فانه الباقي  
 راجع اليه اما المضعف فتد

العلات كثر افسدت وكذا لو كان في فيه اهل الجوع فلا كفاي فان دخل في حلقه مهاتني يسير من  
 غير ان يلو كهل لا يفسد وان تفرقت فسدت اهـ (قوله ككر الخ) أفاد ان المضعف اما المضعف  
 المضعف او وصول عين المأكل الى الجوف بخلاف الطم قال في الجوع عن الخلاصة ولو اكل  
 شيئا من الخلاوة وابتلع عينه فدخل في الصلاة فوجد حلاوتها في فيه وابتلعها لانه صلته  
 ولو ادخل الحلية او السكر في فيه ولم يصفه لكن بصل والحلاوة تصل الى جوفه فتفسد صلته  
 اهـ (قوله وفيه هذا انتقاله الخ) اي بان ينوي بقلبه مع التكبير الانتقال المذكور قال  
 في النور بان حصل ركعة من الظهور فلا ثم افتتح العصر او النطق بتمكيبه فان كان صاحب  
 ترتيب كان شارعا في التناول عذره ما خلا فاحمد اولم يكن بان سقط الضيق او لا يكثر صح  
 ثم وعه في العصر لانه قوي فحصل ما ليس بحاصل بل يخرج عن الاول فاحمد الطر وجع عن الاول  
 صحة الشروع في الثاني لو من وجه فلهذا لو كان منفردا فكيف ينوي الاقدا او حكمه او امامة  
 النساء فسد الاول وكان شارعا في الثاني وكذا لو نوى فسد الاول واجبه او شرع في جنازة لمجيء  
 باخرى فكيف ينويها او الثانية يصير مستأنفا على الثانية كذا في فتح القدير اهـ (قوله  
 أو عكسه) بالنصب عطف على منفردا ح (قوله بخلاف نية الظهور الخ) اي يني مع التكبير  
 كما سرقا في الجوع ينوي ركعة من الظهور فكيف ينوي الانتقال للظهور بهيتم لا يفسد  
 ما دام ويحتسب بثلث الركعة حق لوصلي ثلاث ركعات بعد ما ولم يقع في آخرها حتى صل رابعة  
 فسدت الصلاة ولغت النية الثانية (قوله مطاوعا) اي سواء انتقل الى المغيرة والمحدث لان  
 انتقاله بالنية كلامه منسدا لصلته الاولى فصع الشروع الثاني قوله اي ما فيه قرآن عذره  
 ايشعل الخراب فانه اذا قرأ ما فيه فسدت في الصحيح بقره (قوله مطاوعا) اي قليلا او كثيرا  
 اسما او منفردا ام لا يبيحه القراءة لانه اول (قوله لانه تعلم) ذكره والاي حنية في  
 افساد وجوب احدهم ان حصل المصحف والنظر فيه وتقلب الاوراق عمل كذا في الثاني انه  
 ناقص من المصحف فصار كما اذا نذر من غير وعه على الثاني لا فرق بين الموضوع والمحمول عذره  
 وحلى الاول بفتح فان وصح الثاني في الكتاب تبعا للصحيح المرحسى وعاد لولم يكن فاعدا على  
 الترامة لامن المصحف فسد في الاقراة ذكر الفضل في التميز وصح في الظهور بقره عذره  
 والظاهر انه مفرع على الوجه الاول الضعيف بقره (قوله الا اذا كان الخ) لان هذه القراءة  
 مضافة الى حفظه لا الى نطقه من المصحف ومجرد النظر بالاجل غير مفسد له وهو وجهي الفساد  
 وهذا القصة من اطلاق المصحف وهو قول الرازي وتبعه المرحسى وابوصير المصحف ووجزم  
 به في الفتح والنهاية واليمين قال في الجوع وهو وجهه كالا في اهـ فلذا جزم به الشارح (قوله  
 وقيل الخ) تقييد آخر لاطلاق المصحف وعادة الحلي في شرح المنية ولم يفرق في الكتاب بين  
 القليل والكثير وقيل لا يفسد ما لم يقرأ قدر الفاضلة وقيل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر لانه مقدار  
 ما تجوز به الصلاة عنده (قوله وهو امامها) اي وجززه الصاحبان بالكرامة (قوله لان  
 التشبه بهم لا يكره في كل شيء) فانما اكل وشرب كما يفعلهون بقره عن شرح الجامع الصغير  
 اقل ضيخان ويؤيد ما في الذخيرة وقيل كتاب القرى قال هشام وايت على اي يوصف فنعين  
 محذوفين مما يفسد فقات ترى به هذا الخ يد يد اقل لافان سنيان وفور بن يزيد كذا فلان لان

كسرك في فيه بفتح ذوبه  
 (و) بفسادها (انتقاله من  
 صلاة الى مغايرتها) ولون  
 وجه حتى لو كان منفردا  
 فكيف ينوي الاقدا  
 أو عكسه صار مستأنفا  
 بخلاف نية الظهور بعد  
 ركعة الظهور الا اذا نذر  
 بالنية فيه بقره  
 مطاوعا (وقرأته من  
 مصحف) اي ما فيه قرآن  
 (مطاعا) لانه تعلم الا اذا كان  
 حافظا لما قرأه وقرا بالاجل  
 وقيل لا يفسد الابنية  
 واستظهره الحلي وجوز  
 الثاني بذكر افسادها  
 لانتبه باهل الكتاب اي  
 ان قصده فان التشبه بهم  
 لا يكره في كل شيء بل في  
 المذموم وفيما يفسد  
 به اقله به كافي الجوع  
 (و) بفسادها (كل عمل كذا)

مطلبه  
 في التشبه باهل الكتاب



فيه تشبها بالربان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعلين التي لها شعرون وانما من  
 اباس الرهبان فقد أشار الى أن صورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد لا يضر فان الارض  
 مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بدماء النورع اه وفيه إشارة أيضا الى أن المراد بالتشبه  
 أصل الفعل أي صورة المشابهة بالصدق (قوله ليس من أعمالها) احتراز عما لو زاد ركوعا  
 أو سجودا متلافا على كثير غير مفسد لكونه منها غير أنه يرض لأن هذا يدل مادون الركعة  
 ط قلت والظاهر الاستغناء عن هذا القيد على ذكره العمل الكثير بما ذكره المفسر في تأمل  
 (قوله ولا صلاحها) خرج به الوضوء والمشي اسبق الحدث فانها لا يفسد بها ط قات  
 وينبغي أن يزداد ولا فعل اه احتراز عن قتل الحية أو العقرب بعمل كثير على أحد القولين  
 كما يأتي الآن يقال انه لا صلاحها لان تركه قد يؤدي الى افادها تأمل (قوله وفيه أقوال خمسة  
 أصحها ما لا يشك الخ) صحة في البدائع وتابعة الزياهي والولولجي وفي المحيط أنه الاحسن  
 وقال الصدر انه يدان الصواب وفي الخاتمة والاختصار العامة وقال في المحيط  
 وغيره واه النجاشي عن أصحابنا حلية القول الثاني أن ما يعمل عادة بالدين كثير وان عمل  
 بواحدة كالتعميم وشهد السر او بل وما عمل بواحدة قليل وان عمل به ما كحل السر او بل وليس  
 المقنونة ونزوعها الا اذا تكررت ثلاثا متوالية وضمة في البصر بانه فاسد عن افادة ما لا يعمل  
 باليد كالضغ والتقبيل الثالث الحركات الثلاث المتوالية كثير والافعال الرابع ما يكون  
 مقصودا بالافعال بان يشرده مجلسا على حدة قال في التتارخانية وهذا القائل يستدل  
 بأمر أم صاف فلهما فوجها أو قبلها بشهوة أو من صبي نديم أو خرج اللين تفهدهم لانهم  
 انما من التقوى يرض الى رأى المصلى فان استكثره فكثير والافعال قال الله تعالى وهو  
 شامل للسك وأقرب الى قول أبي حنيفة فانه لم يرد في مثله بل يفرض الى رأى المبني اه قال  
 في شرح المنية ولكنه غير مضبوط وتوفيق مثله الى رأى العوام عمالا ينبغي وأكثر الفروع  
 أو جميعها مفرع على الأولين والظاهر أن ثانيه ليس خارجا عن الأول لأن ما يقام بالدين  
 عادة يغلب ظن الناظر أنه ليس في الصلاة وكذا قول من اعتبر الزكوة رادلا لثامنية فانه  
 يغلب الظن بذلك فلذا اختار جهو والمشايع اه (قوله ما لا يشك الخ) أي عمل لا يشك أي  
 بل يظن ظنا غالبا شرح المنية وما به في عمل والضعيف في بيده عائد اليه والناظر فاعل يشك  
 والمراد به من ليس له علم بشرع المصلي بالصلاة كما في الحلية والبصر وفي قول الشارح من بعيد  
 تبع للبدائع والنهر إشارة اليه لان الفرق لا ينبغي عليه الحال عادة فافهم (قوله وان شك)  
 أي اشتبه عليه وتردد (قوله لكنه يشك بمثله المس والتقبيل) أي مالوم المصلحة بشهوة  
 أو قبلها بدونه فان صلاته اتفدت ولم يوجد منها فعل كما ياتي في الفروع مع جوابه وأصل  
 الاستشكال لصاحب الحلية وتبعه في البصر فليس المراد صلاة التقبل والماس فانه لا ينبغي  
 فادها على أحد من الناس فافهم (قوله فلا تفسد الخ) تفريع على أصح الأقوال خلافا  
 لما روى مكحول عن أبي حنيفة أنه لو رفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه تفهدهم لان المقصد  
 غماؤه والمعمل الكثير وهو ما يظن أن فاعله ليس في الصلاة وهذا الرفع ليس كذلك كذا في  
 الكافي نعم بكرة لانه فعل زائد ليس من تحت الصلاة شرح المنية وتسميتها تكبيرات الزوائد

ليس من أعمالها ولا  
 لا صلاحها وفيه أقوال  
 خمسة أصحها ما لا يشك  
 ببيده (الناظر) من بعيد  
 (أي فاعله) أنه ليس فيها  
 وان شك أنه في أم لا فاعل  
 لكنه يشك بمثله المس  
 والتقبيل فاعل (قوله)  
 تفهدهم ببيده في تكبيرات  
 الزوائد على المذهب وما  
 روى من الفساد فناد

خلاف المصطلح لانها في الاصطلاح تكبيرات العبدین (قوله وفيه) صحتها وجوده على نجس  
 أي بدون حائل أصلا ولو وجد على كفه أو كفه فسد السجود لا الصلاة حتى لو أعاده على طاهر جاز  
 كما قدمه الشارح في فصل اذا أراد الشروع لكن قد صنفنا ذلك أن الحائل المتصل لا يفسد  
 حائل لا تبعينه للمصلي والالزم أن لا يصح السجود معه ولو على طاهر ولزم صحة الصلاة مع القيام  
 على نجاسة تحت خفة وتقدم تمام الكلام هناك فراجع (قوله في الأصح) وهو ظاهر الرواية  
 كافي الحلية والبدائع والامداد وقال أبو يوسف ان أعاده على طاهر لا تفسد وهذا بناء على أنه  
 بالسجود على النجس تفسد الصلاة لا الصلاة عنده وعند مائة تفسد الصلاة فسادا جريئا  
 وكونه لا ينبغي كما في شرح المنية وذكر في السراج رواية ثانية وهي أنه لو أعاده على طاهر  
 جاز عند أصحابنا الثلاثة خلافا لغيرهم في فصل الشروع أن هذه رواية النوادر وأن  
 عامة كتب الفروع والاصول على الرواية الأولى (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية  
 من أن وضع اليد بين يدي الركبة في السجود غير شرط فترك وضعهما أصلا غير مفسد فكذا  
 وضعهما على نجاسة لا يمكن قدمنا في أول باب شروط الصلاة تصحيح الفساد عن عدة كتب  
 وفي النهر انه المناسب لا طلاق عامة المتون وعلة في شرح المنية بان اتصال العضو بالنجاسة  
 بغيره جازم وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض وبهذا علم أن ما مشى عليه هنا تبعيا لما للدر  
 ضعيف كآية عليه فوحي افندي (قوله عند الثاني) أي أبي يوسف وقيل ان أبا حنيفة مع  
 محمد حلية (قوله في الكل) أي كل المسائل المذكورة من المكشوف وما به وقد ذكرنا في شرح  
 المنية في أواخر الكلام على الشرط الثالث بما اذا كان بغيره صفة قال أما اذا حصل شيء من ذلك  
 بصدقه فان الصلاة تفسد في الحال عندهم كما في القضية اه ومشي عليه الشارح في باب  
 شروط الصلاة وفي الخاتمة وغيرهما يدل على عدمه قال في الحلية والاشبه الأول وتقدم هناك  
 تمام الكلام على ذلك فراجع (قوله وصلاته على مصل مضرب) أي مخطئ وانما تفهدهم  
 اذا كان النجس المانع في موضع قيامه أو جبهته أو في موضع يديه أو ركبتيه على ما مر ثم هذا قول  
 أبي يوسف وعن محمد يجوز ووفق بعض المشايخ يحمل الأول على كون الثوب مضربا  
 والثاني على كونه مخطئا فقط وهو ما كان جوابه مخطئة دون وسطه لانه كثرة بين أسفلهما  
 نجس وأعلاهما طاهر فلا خلاف حينئذ وحده في الجمع ومنهم من حقق الاختلاف فقال  
 عند محمد يجوز كفة ما كان وعند أبي يوسف لا يجوز وفي التعنيس الأصح أن المضرب على  
 الخلاف ومفهومه أن الأصح في غير المضرب الجواز اتفاقا وهذا قول ثالث وفي البدائع  
 بعد حكايته القول الثاني وعلى هذا الوصل على حجر الرمي أو باب أو بساط غليظ أو مكعب  
 أعلاه طاهر وباطنه نجس عند أبي يوسف لا يجوز نظر الى اتحاد المحل فالتوى طاهره وباطنه  
 كالثوب المصقب وعند محمد يجوز لانه مصل في موضع طاهر كثوب طاهر تحت ثوب نجس  
 بخلاف الثوب المصقب لان الظاهر نفاذ الرطوبة الى الوجه الآخر اه وظاهره ترجيح قول  
 محمد وهو الاشبه ويرجع في الخاتمة في مسألة الثوب قول أبي يوسف بانه أقرب الى الاحتياط  
 وغماؤه في الحلية وذكر في المنية ونحوها اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة أو الأجرة ومصل  
 على ظاهرها جاز وكذا الثالث بانه ان كانت غليظة بحيث يمكن أن تنشر نصفين فيما بين الوجه

(و) يفسدها وجوده على  
 نجس وان أعاده على  
 طاهر في الأصح لا يفسد  
 ببيده وركبتيه على الظاهر  
 (و) يفسدها (أذا ركن)  
 حقيقة اتفاقا (أو عكسه)  
 منه بنية وهو قدر ثلاث  
 تصحيحات (مع كشف عونه  
 أو نجاسة) مانعة أو وقوع  
 لزجة في صف نساء أو أمام  
 امام (عند الثاني) وهو  
 الختار في الكل لانه أحوط  
 قاله الحلبي (ومصلاته على  
 مصل مضرب نجس البطانة)  
 بخلاف غير مضرب







والاستلزام كره في انفسه لانه لو كانت المرافقة بالانجيلية لها نوبتها فقد وصلت  
وان لم ينزل من وكذا الوقيله بالشيء أو بغير شهوة أو بسبب لانه في معنى الجماع أما لو قبلت  
المرأة المصل ولم يشتمها لم تنفس صلاته (قوله والفرق الخ) قد خفي وجه الفرق على  
الحقق ابن الهمام وكذا على صاحب الطلبة والبحر وقال في شرح المنية وأشار في الخلاصة الى  
الفرق بان تقبله في معنى الجماع يعني أن الزوج هو الفاعل للجماع فانيانه بدواعيه في معناه  
ولو جامعها ولو بين الفذين تنفس صلاته فكذا اذا قبلها مطلقا لانه من دواعيه وكذا  
لو سمع اشتهاء بخلاف المرافقة فانها ليست فاعلة للجماع فلا يكون اتیان دواعيه منها في معناه  
مالم يشتم الزوج وفي الخلاصة لو نظر الى فرج المطلقة رجعا بشهوة يصير مباحا ولا تنفس  
صلاته في رواية هو المختار وهذا يثبت كل على الفرق المذكور لانه أنى بقاءه من دواعي الجماع  
ولذا صار مباحا الآن يقال فساد الصلاة يتبع بالاداعي التي هي فعل غير النظر والفكر وأما  
النظر والفكر فلا يفسد ان على ما صرح به ائمه من اختلاف فعل سائر الجوارح اه  
هذا وذكر في البحر عن شرح الزايد انه لو قبل المصلحة لانتفست صلاته او مثله في الجواهر فوقع عليه  
الفرق (قوله ذكره الطائي) عبارة مع من المنية ولو ضرب انسانا يد واحدة من غير آلة أو  
ضربه بسوط ونحوه تنفس صلاته كذا في المحيط وغيره لانه مخصوصة أو ناذيب أو ملاعبته هو  
عمل كثير على التفسير الاول الذي عليه الجمهور اه ثم قال مع المتق في محل آخر ولو أخذ المصل بحجر  
فرمى به طائر أو نحوه تنفس صلاته لانه عمل كثير ولو كان معه حجر فرمى به الطائر أو نحوه  
لانتفست صلاته لانه عمل قليل ولكن قد أساءوا اشتغاله بغير الصلاة ولو رمى بالحجر الذي معه انسانا  
ينبغي أن تنفس صلاته على ما اذا ضربه بسوط أو يده لما فيه من الخصامة على ما صرح اه قلت  
لكن في التتارخانية عن المحيط ان هذا التفصيل خلاف ما في الاصل فان محمد اذ كره في الاصل  
أن صلاته تامة ولم يفصل بين ما اذا كان الطائر في يده أو أخذ من الارض اه وفي الخلية ان  
ظاهر الظانبة يفيد ترجمه فانه ذكر الاطلاق ثم حكى التفصيل بقليل (قوله بقي من  
المفسدات الخ) قلت بقي منها أيضا محاذاة المرأة بشرطها واستحضارها من لا يصلح للأمامة  
وخروجه من المسجد بالاستخلاف ووقوفه بعد سبق الحدث قدر ركن وادائه ركعة حدث  
أو مشى وانما المقصد المسمى بوقف بالحدث صلاته في غير محل الاقتران وكل ذلك تقدم قبل هذا  
الباب وكذا تقدم من ذلك تذكره في ترتيب وجود الثاني بلاصة منه قبل القعدة انما قال  
وبعد ما على قول الامام في الاثني عشرية لكن بعض هذه في وصف الفرضية لا أصل  
الصلاة كالوقفة الخامسة بسجدة قبل القعدة الأخيرة (قوله ارتداد بقلبه) بان نوى الكفر  
ولو بعد من أو اعتقه ما يكون كفرا ط (قوله وموت) أقول تظهر غمرة في الامام لو مات  
بعد القعدة الأخيرة بطلت صلاة المتقدمين به فيلزمهم استنفاؤها وبطلان الصلاة بالموت بعد  
القعدة فذكر كره الشرب لاني من جملة المسائل التي نادى بها على الاثني عشرية ولا تظهر الغمرة في  
وجوب الكفارة فيما لو كان أوصى بكفارة صلاته لان المنة بمر آخر الوقت وهو لم يكن في آخر  
الوقت من أهل الاداء لا يجب عليه قال في الخاتمة سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر  
وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يجمع فيه بعض الصلاة الا ترى أنه لو مات أو أغنى عليه انما

والفرق ان في تقبله في  
الجماع معه حجر فرمى به  
طائر لم تنفس صلاته  
تنفس كضرب ولو من لانه  
مخاصة أو ناذيب أو ملاعبة  
وهو عمل كثير ذكره الحلبي  
بقي من المفسدات ارتداد  
بقلبه وموت

طويلا أو جن جنونا مطبقا أو ضاقت المرافقة آخر الوقت بسقط كل الصلاة فاذا سافر  
بسقط بعض الصلاة اه فافهم (قوله وجنون وانما) فاذا أفاق في الوقت وجب ادائها  
وبعد يجب القضاء ما لم يزد الجنون والانحياز الى يوم وليلة كما يأتي في آخر صلاة المربص  
(قوله وكل موجب لوضوء) تبسح فيه صاحب النهر وفيه أنه قد يكون غير مفسد كما سبق  
بالحدث كما مر فالاولى قول البحر وكل حدث ط (قوله وترك ركن بلا قضاء) كالترك  
سجدة من ركعة وسلم قبل الاتيان بها واطلاق القضاء على ذلك مجاز (قوله بلا عذر) أحابه  
كعدم وجود سائر أوطاهر للنجاسة وعدم قدرة على استقباله فلا فساد ط (قوله وسابقة  
المؤتم الخ) داخل تحت قوله وترك ركن وانما ذكر لانه أنى بالركن صورة ولكنه لم يفته به  
لاجل السابقة فافهم (قوله كأن ركع الخ) هنا خمس صور وهي ما ركع وسجد قبله في كل  
الركعات فيلزمه قضاء ركعة بلا قراة ولو ركع معه وسجد قبله لزمه ركعتان ولو ركع قبله وسجد  
معه بقية أربعا بلا قراة ولو ركع وسجد بعده مع وكذا الوقيله وأدركه الامام في السجدة  
بكرهه ويأتي في الامداد وقد مناه في أو آخر باب الامامة (قوله وسلم مع الامام) فيسببه لانه  
قبل السلام ونحوه من كل ما ينافي الصلاة لا يظهر الفساد لعدم تحقق الترك فافهم (قوله بعد  
تأكد انقراة) وذلك بان قام الى قضاء ما قام به بسلام الامام أو قبله بعد فوده قدر القسم  
وقدر ركعتيه بسجدة فاذا ذكر الامام سجودا وسجدة فسدت صلاته (قوله تعجب من سابقه)  
فالزم يتابعه جازت صلاته لان ترك المتابعة في السجود الواجب لا يفسد سجدة السجود بعده  
القراة من قضائه (قوله وعدم اعادته الجلوس) يرجع الى ترك الركن وعدم اعادته ركن أداء  
ناظر جمع الى ترك الشرط وهو الاختيار ط (قوله وقهقهة امام المسبوق) أي اذا نهقه  
الامام بعد تعوده قدر القسم تحت صلاته وصلاة المدرك خلفه وفسدت صلاة المسبوق خلفه  
لوقوع المفسد قبل تمام أركانه الا اذا قام قبل سلام امامه وقدر ركعة بسجدة تاكد انقراة  
كما مر في الباب السابق (قوله في التكبير) أي تكبير الاقتران لا تكبير الاحرام فلا يصح  
الشروع به والفساد يترتب على صحة الشروع فافهم (قوله كما مر) أي في باب صفة الصلاة  
ح (قوله بالاحسان) أي بالنعمات وحاصلها كافي الفتح اشباع الحركات لمراعاة النغم (قوله  
ان غير المعنى) كالوقر الجهد قرب العامين وأشبع الحركات ح أي بواو بعد الدال وبياء  
بعد اللام والهاو بألف بعد الراء ومنه قول المبلغ رابنا لك الحمد يا الله بعد الراء لان  
الراب هو زوج الام كافي الصالح والقاموس وابن الزوجة يسمى ربيسا (قوله والا لا الخ)  
أي وان لم يغير المعنى فلا فساد الا في حرف مدولين ان شئت فقل يفسد وان لم يغير المعنى وحروف  
المدولين هي حروف العلة الثلاثة الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة وقبلها حركة  
تجانسها فلا يفسد اسماء هي حروف علة وابن لامي (قوة) فهم محاذرة أن القراءة بالاحسان  
اذ لم تغير الكلمة من وضعها ولم يحصل لها تطويل الحروف حتى لا يفسد الحرفين بل  
يجرد تحسين الصوت وتزيين القراءة لا يفسد بل يذهب عن صفات الصلاة وخارجها كذا في  
التتارخانية (قوله وسنارة القارئ) قال في شرح المنية اعلم أن هذا الفصل من المهمات  
وهو مبني على قواعد فاشتهت عن الاختلاف لا كما يتوهم أنه ليس له قاعدة يبنى عليها بل اذا علمت

وجنون وانما وكل موجب  
لوضوء أو غسل وترك ركن  
بلا قضاء ونسب بلا عذر  
وسابقة المؤتم بركن لم  
يشاركه فيه امامه كأن ركع  
ورفع رأسه قبل امامه ولم  
يهدمه او بعده وسلم مع  
الامام ومناجاة المسبوق  
امامه في سجود السجود بعد  
تأكد انقراة ما قبله تعجب  
من سابقه وعدم اعادته  
الجلوس الاخير بعد أداء  
سجدة صليبة أو تلاوية  
تذكر ما بعد الجلوس وعدم  
اعادته ركن أداء فافهم  
وقهقهة امام المسبوق بعد  
الجلوس الاخير ومنها مد  
الهمز في التكبير كما مر  
ومنها القراة بالاحسان ان  
غير المعنى والا لا في حرف  
مدولين اذا فحش والا لا  
بزازية ومنه إزالة القارئ

مطلب  
مسائل في القارئ



تلك القواعد على كل فرع أنه على أي قاعدة هو مبني ويخرج وأمكن تخرج ما لم يذكره قول  
 أن الخطأ ما في الأعراب أي الحركات والسكون ويدخل فيه تخفيف المشدد وقصر المدود  
 وعكسها أو في الحروف بوضع حرف مكان آخر أو زيادته أو نقصه أو تغييره أو في  
 الكلمات أو في الجمل كذلك أو في الوقف ومقابله والقاعدة عند المتقدمين أن ما غير المعنى  
 تغييرا يكون اعتقاده كغيره في جميع ذلك سواء كان في القرآن أو لا إلا ما كان من تبديل  
 الجمل مقصودا لا بوقف تام وإن لم يكن التغيير كذلك فإن لم يكن مثله في القرآن والمعنى بعد التغيير  
 تغييرا فاشياء لا بد أيضا كهذا الغير مكانه هذا الغراب وكذا إذا لم يكن مثله في القرآن  
 ولا معنى له كالسرائل باللام مكان السرائر وإن كان مثله في القرآن والمعنى بعد ذلك لم يكن متغيرا  
 فاشياء لا بد أيضا عند أي حذيفة ومحمد وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تقصد المدحوم  
 البلوى وهو قول أبي يوسف وإن لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يغير به المعنى في نحو قوله  
 مكان قوامين فالخلاف على العكس فإما في عدم الفساد عند عدم تغيير المعنى كغيره أو وجود  
 المنزل في القرآن عنده والموافقة في المعنى عنده فافهم هذه قواعد اللفظ المتضمنين وأما  
 المتأخرون كابن مقاتل وابن سلام وابن جرير الزاهد وأبي بكر البجلي والمحدثون وابن الفضل  
 والحلواني فاتفقوا على أن الخطأ في الأعراب لا يفسد مدحا ولو اعتقده كغيره إلا أن أكثر الناس  
 لا يميزون بين وجوه الأعراب قال فاضل بن عثمان ومقالة المتأخرون أو وسع ومقالة المتقدمين  
 أحوط وإن كان الخطأ لا يبدل حرف بحرف فإن أمكن الفصل بينهما بلا كافة كالصامع الطاهر  
 بأن قرأ الخطأ مكان مكانه لم يفسد فافهم على أنه مفسد وإن لم يكن إلا في بعضه كظاه مع الضاد  
 والصاد مع السين فافهم على عدم الفساد المدحوم البلوى وبعضهم يعتبر بغير الفصل بين  
 الحرفين وعدمه وبعضهم قرب التخرج وعدمه وإن كان الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك  
 فالأولى الأخذ فيه بقول المتقدمين لا تضبط قواعدهم وكون قولهم أحوط وأكثر الفروع  
 المذكورة في القواعد منزلة عليه اه ونحوه في الفتح وسبب أبي تمامه (قوله فلو في أعراب)  
 ككسر قواما مكان فاعه وفتح باءه مكان ضمه ومثال ما يغير أفعاله بحشي الله من عباده  
 العلماء بعضهم ما لا يلائم ففتح همزة العلماء وهو مفسد عند المتقدمين واختلف المتأخرون  
 فذهب ابن مقاتل ومن معه إلى أنه لا يفسد الأول أحوط وهذا أوسع كذا في زيادة الفقه لابن  
 الهمام وكذا في بعض آدم ربه بنصب الأول ورفع الثاني يفسد عند العامة وكذا في ما ظهر  
 المنذر بن بكسر الدال وإيانا نعب بكسر الكاف والمصور بفتح الواو إلا أن نصب الراء أو وقف  
 على أو في التوازل لا يفسد في الكل وبه يقتضي بزار وخلاصة (قوله أو تخفيف مشدد) قال  
 في البزازية أن لم يغير المعنى نحو قولوا فتنبلا لا يفسد وإن غيّر نحو ررب الناس وظلنا على علم  
 الغمام إن أنقش لا عارة بالسوء اختلفوا وإمامة على أنه يفسد اه وفي الفتح عامة المشايخ  
 على أن ترك المد والتشديد كالخطأ في الأعراب فلذا قال كثير بالفساد في تخفيف ررب العالمين  
 وبالك تبدالان يا محضفا النعم والاصح لا يفسد وهو وافق قلبية في أيا المشددة وعلى قول  
 المتأخرين لا يحتاج إلى هذا وإن شاء على هذا أفسد وهو مفسد كبر على ما تقدم اه (قوله  
 وعكسه) قال في شرح المنية وحكم تشديد التخفيف حكم عكسه في الخلاف والتفصيل فلو قرأ

قوله كذلك أي بوضع كلمة  
 أو بـ... مكان أخرى  
 أو زيادتها أو نقصها أو تغييرها  
 أو تأخيرها اه منه

فلو في أعراب أو تخفيف  
 مشدد وعكسه

قوله إلا إذا نصب الراء  
 أي لأنه يفسد مفعولا به  
 فبارئ وإذا وقف على الراء  
 يكون محذورا فلم يصدق  
 المفسد اه منه

أفهمنا بالقصة شديد أو أهـ لنا الصراط باظهرا لادم لا تفسد اه أقول ويجزم في البزازية  
 بالقصة إذا شدد أولئك هم المادون (قوله أو بزيادة حرف) قال في البزازية ولو زاد حرفا  
 لا يغير المعنى لا تفسد عند جماهير النحويين وإن كان كالفوق أو انتهى عن المنكر بزيادة الياء  
 ويذهب مدوده يدخا لهم ناروا وان غير أفسد مثل وزايب مكان زرايب مفعولة ومثاني مكان  
 مثاني وكذا القرآن الحكيم وانك ابن المرسلين بزيادة الواو تفسد اه أي لأنه جعل جواب  
 القسم فسمعا كما في النهاية لكن في المنية وينبغي أن لا تفسد قال في شرحه لأنه ليس بتغيير  
 فاحش ولا يخرج عن كونه من القرآن ويصح جعله قسما والجواب محذوف كافي والمزاعات  
 غرق الخ فان جوابه محذوف اه أقول والظاهر أن مثل زرايب ومثاني يفسد عند  
 المتأخرين أيضا لم يذكر وافيهم خلافا (قوله أو بوضع حرف بكلمة الخ) قال في البزازية  
 اصحح أنه لا يفسد اه وفي المنية لا يفسد على قول العامة وعلى قول لبعض يفسد وبعضهم  
 فلو كان أن لم أن القرآن كيف هو إلا أنه جرى على أنه لا تفسد وإن اعتقد أن القرآن  
 كذلك تفسد قال في شرحها والظاهر أن هذا الاختلاف إنما هو عند النحويين على أيا ونحوها  
 والأفلاحي في إصاقل أن يتوهم فيه الفساد اه (تنبيه) وأما قطع بعض الكلمة عن بعض  
 فافهم الحلواني بأنه مفسد وعامة قائلوا لا يفسد المدحوم البلوى في انقطاع النفس والنفساء  
 وعلى هذا الوجه لا يفسد ما ينبغي أن يفسد وبعضهم قالوا إن كان ذكر الكلمة كاه مفسدا فذكر  
 بعضها كذلك والأفلاحي قال فاضل بن عثمان وهو اصح والأولى الأخذ به في عدمه بقول العامة  
 في الضرورة وعامة في شرح المنية (قوله أو بوقف وإبتداء) قال في البزازية الإبتداء إن كان  
 لا يغير المعنى تغييرا فاشياء لا يفسد ونحوه لو وقف على الشرط قبل الجزاء والإبتداء بالجزاء وكذا  
 بين المفعول والموصوف وان غير المعنى نحو ثم د الله أنه لا اله ثم ابتداء بالاهول لا يفسد عند عامة  
 المشايخ لأن العوام لا يميزون ولو وقف على وفات العبد ثم ابتداء بعباده لا يفسد بل بالإجماع  
 اه وفي شرح المنية والاصح عدم الفساد في ذلك كله (قوله وان غير المعنى به يقتضي بزازية)  
 ظاهره أنه ذكر ذلك في البزازية في جميع ما مر وليس كذلك وانما ذكره في الخطأ في الأعراب  
 وقد ذكرنا لك عبارة البزازية في جميع ما مر فافهم (قوله الانشد يدرب الخ) عزاه في النهاية  
 إلى أبي علي النسي ثم قال وعامة المشايخ على أن ترك التشديد والمد كالخطأ في الأعراب لا يفسد  
 في قول المتأخرين وفي البزازية ولو ترك التشديد في أياك أو رب العالمين المختار أنه لا يفسد على  
 قول العامة في جميع المواضع اه وقد مرنا عن الفتح أنه الأصح فافهم على ما في الشارح  
 ضعيف على أنه لا وجه لذلك كرهه مشبه على عدم الفساد فيما يغير المعنى إذا فرق تأمل (قوله  
 ولو زاد كلمة) اعلم أن الكلمة الزائدة إما أن تكون في القرآن أو لا وعلى كل أمان تغيير أو لا فإن  
 غير أفسد بطلانها وعمل صالحا وكثرة لهم أجروهم ونحوها ما غردهم شيئا وهم وعيهاهم  
 وإن لم يفسد غير فان كان في القرآن فهو وبالوالدين أحسانا وبر المؤمنين فافهم في قولهم والاضوفا كهذه  
 ونحوه وتفتح ورمات وكشمال الشارح لا تفسد عند أي يوسف تفسد دلالة ليست في  
 القرآن كذا في الفتح وغيره (قوله أو نقص كلمة) كذا في بعض النسخ ولم يزل في الشارح قال  
 في شرح المنية وإن ترك كلمة من آية فان لم يغير المعنى مثل وجر أسيمة مثلها بترك سبعة الآية

أو بزيادة حرف فافهم  
 الصراط الذين أو بوضع  
 حرف بكلمة نحو أيا كنعبد  
 أو بوقف وإبتداء لم يفسد  
 وان غير المعنى به يقتضي بزازية  
 الانشد يدرب العالمين  
 وأياك نعبد فغير كذا تفسد  
 ولو زاد كلمة أو نقص كلمة



لا تفتدوان غير متشبه فيهم يؤمنون بترك لا فانه يفتد عند العامة وقيل لا ولا الصحيح الاول  
 (قوله او نقص حرفا) اعلم ان الحرف اما ان يكون من اصول الكلمة او لا وعلى كل اما ان يغير  
 المعنى او لا فان غير نحو خلقنا بلالنا او جعلنا بلاليم فتد عند ابي حنيفة ومحمد ونحو ما خلق  
 لا ذكر والاقى يذف الواو قبل ما خلق فتد قالوا وعلى قول ابي يوسف لا تفتد لان المقروء  
 موجود في القرآن خلية وان لم يغير كالحذف على وجه الترخيم بشرطه الجارية في العربية  
 نحو يا مال في يا مال لا يفتد اجاعا ومثله حذف الباء من تعالى في تعالى جدد بنا لا تفتد  
 اتفاقا كما في شرح المنية ومثله في التارخانية بدون حكاية الاتفاق (قوله او قدمه) قال في  
 الفتح فان غير نحو قوسرة في قوسرة فتد والا فلا عند محمد فلا يفتد يوسف اه ومثاله  
 انقربت بدل انقربت (قوله او بدله بآخر) هذا اما ان يكون مجزا كالانقربت وقد مناحكمه  
 في باب الامامة واما ان يكون خطا وحيفا فتد في المفسر المعنى فان كان مثله في القرآن نحو ان  
 المسلمون لا يفتدوا الا نحو قيسامين بالوسط وكما قال الشارح لا تفتد عند حماد وفتد عند ابي  
 يوسف وان غير فتد مثله عند حماد وعند ابي يوسف ان لم يكن مثله في القرآن فلو قرأ صاحب  
 المفسر بالشين المجمة فتد اتفاقا وعلمه في الفتح (قوله ضوم من غم الخ) ان وشر مرتب  
 (قوله الاما يشق الخ) قال في الحاشية والملاصة الاصل فيما اذا ذكر حرفا مكان حرف وغير  
 المعنى ان امكن الفصل بينهما ما يلامشقة فتد والامكن الابدشقة كالتامع الضاد المجهتين  
 والصاد مع السين المهملة بين والطامع التامع قالوا كثرهم لا تفتد اه وفي خزانة الاكمل  
 قال القاضي ابو عامر ان تفتد ذلك تفتد وان جرى على اسانه ولا يعرف التفتد لا تفتد  
 وهو مختار حلية وفي البرازية وهو اعدل الاقارب وهو المختار اه وفي التناويفية عن  
 الطحاوي حكى عن الصادق انه كان يقول الخطا اذا دخل في الحروف لا يفتد لان فيه بلوى عامة  
 الناس لانهم لا يفتدون الحروف الابدشقة اه وفيها اذا لم يكن بين الطرفين افتداد اخرج  
 ولا قر به الا ان فيه بلوى العامة كالزال مكان الصاد والزاي المحض مكان الذال والظا  
 مكان الضاد لا تفتد عند بعض الشايخ اه قلت فينبغي على هذا عدم الفساد في ابدال  
 الشاين او القاف همزة كما هو افة عوام زمانا فانهم لا يفتدون بين ما ويصعب عليهم جدا  
 كالأزال مع الزاي ولا سيما على قول القاضي ابي عامر وقول الصادق اه هذا كله قول المتأخرين  
 وقد علمت انه اوسع وان قول المتقدمين احوط قال في شرح المنية وهو الذي صحه الحقون  
 وفرعوا عليه فاجعل عاقتار والاحتياط اولى سيما في امر الصلاة التي هي اول ما يجب صاحب  
 المبدع لها (قوله وكذا الوحد) ركعة الخ قال في الظهيرية وان كرر الكلمة ان لم يتغير بها  
 المعنى لا تفتد وان تغير نحو رب العالمين ومثل ذلك يوم الدين قال به ضم لا تفتد  
 والصحيح ان تفتد وهذا فصل يجب ان يفتد فيه لان فيه دقة وانما تقع التفرقة في هذا  
 بحرفة المضاف والمضاف اليه اه قلت ظاهره ان التفتد موقوف على معرفة ذلك فلو كان  
 لا يعرفه او لم يقصد معنى الاضافة وانما سبق اسانه الى ذلك او قد يفتد تكرير الكلمة  
 لتصح بخارج سرورها يفتد عدم الفساد وكذا لو لم يقصد شيئا لانه يحتمل الاضافة ويحتمل  
 التاكيد وهو في احتمال الاضافة يحتمل اضافة الاول الى محذوف دل عليه ما بعد كاهو

مطلب  
 اذا قرأ نعال جسد بدون  
 ان لا تفتد

او نقص حرفا او قدمه  
 او بدله بآخر نحو من غم  
 اذا انعم واستعد تعالى  
 جدد بنا انقربت بدل  
 انقربت اياك بدل اواب  
 لم تفتد ما لم يتغير المعنى الا  
 ما يشق تحييزه كاضاد  
 والظا فاعلمهم لم يفتد ما  
 وكذا لو كرر كلمة وصح  
 السابق الفساد ان غير  
 المعنى نحو رب رب العالمين  
 للاضافة

مقروء في قواهم يازيد في اليه لالت وعند الاحتمال يفتد الفساد ادم تيقن الخطا ثم لو قصد  
 اضافة كل الى ما يبدله فلا شك في الفساد بل يكثر هذا ما ظهر في فتايله (قوله كالويلد الخ) هذا  
 على أربعة اوجه لان السكامة التي اقي بها اما ان تفتد المعنى او لا وعلى كل فاما ان تفتد  
 في القرآن او لا فان غير تفتد لكن اتفاقا في نحو وفاتمة الله على الواحد من وعلى الصحيح  
 في مثال الشارح لوجوده في القرآن وقصد الفساد في الفتح وغيره بما اذا لم يقف وقتا تاما  
 احوال ووقف ثم قال في جنات فلا تفتد وانما لم تفتد لان اتفاقا في نحو الرحمن الكريم  
 وخلافا لما في في نحو ان المتغير في بساين على ما صرح من هذا النوع تغيير القسب نحو مريم  
 اية غيلان فتد اتفاقا وكذا عيسى ابن لقمان لان تفتد كغيره لا فموسى ابن لقمان  
 كما في الفتح والله تعالى اعلم (قوله ولو مستههما) اشار به الى ان ما قيل انه لو مستههما فتد  
 عند محمد قال في البحر والصحيح عدمه اتفاقا لعدم العمل منه وشبهة الاختلاف قالوا يفتد  
 للقيمه ان لا يضر جرمه عليه بين يديه في الصلاة لانه ربما يقع بصره على ما فيه فيفهمه فيدخل  
 فيه شبهة الاختلاف اه أي لو تفتد لانه محل الاختلاف (قوله وان كره) أي لا اشتغاله بما  
 ليس من أعمال الصلاة وأما لو وقع عليه نظر بلا قصد وفهمه فلا يكره ط (قوله بوضع  
 سجوده) أي من موضع قدمه الى موضع سجوده كما في الدرر وهذا مع القيود التي به اتفاقا  
 هو لا ثم والافاق ادمتف مطاقا (قوله في الاصح) هو ما اختاره نفس الأئمة وقاضيان  
 وصاحب الهداية واستحسنه في الهيوط ومعه الزاي ومثاله ما صححه القرآن في وصاحب  
 البدائع واختاره لغير الاسلام ورجه في النهاية والفتح أنه قد مر ما يقع بصره على المار لو لم ي  
 بخشوع أي راميا بصره الى موضع سجوده وأرجع في النهاية الاول الى الثاني بحمل موضع  
 السجود على القريب منه وخالفه في البحر وصح الاول وكتب فيما علقه عليه عن القيس  
 ما يدل على ما في النهاية فراجع (قوله الى حائط القبلة) أي من موضع قدمه الى الحائط  
 ان لم يكن له ستره فلو كانت لا يضر المرور ورأى ما على ما ياتي بيانه (قوله في بيت) ظاهره  
 ولو كبير اوفى القهستاني وينبغي ان يدخل فيه أي في حكم المسجد الصغير والدار والبيت (قول  
 وصاحب صغير) هو اقل من سببين ذراعا وقيل من أربعة بين وهو المختار كما اشار اليه في الجواهر  
 قهستاني (قوله فانه كبقعة واحدة) أي من حيث انه لم يجعل الفاصل فيه بقدر صفتين مانعا  
 من الاقتداء بغيره بلاله منزلة مكان واحد بخلاف المسجد الكبير فانه جعل فيه مانعا كذا  
 هذا بحمل جميع ما بين يدي المصلي الى حائط القبلة مكانا واحدا بخلاف المسجد الكبير  
 والصبر اعفانه لوجوه كذا لزم الخرج على المسارفة فتد على موضع السجود وهذا ما ظهر في  
 في تقرير هذا المثل (قوله ولو امرأة أو كلبا) بيان للاطلاق واشار به الى الرد على الظاهرية  
 بقواهم بفتح الصلاة مرور المرأة والكلب والمار وعلى أحد في الكلب الاود والى أر  
 ماروي في ذلك منسوخ كما حقه في الحلية (قوله أو مرور الخ) مرفوع بالعطف على مرور  
 ما رأى لا يفتد اه أيضا مرور ذلك وان اتم المار فله بشرط الخ فبذلك لا تفتد ثم قال  
 القهستاني والذكران الموضع المرتفع كالسطح والسرير وهو بالضم والتشديد في الاصل فارمو  
 مهرب كما في الصحاح أو مربي من دكت المتاع اذا تفتد بعضه فوق بعض كما في القاموس

كالويلد كلمة بكامة وغير  
 المعنى نحو ان القهاراني  
 جنات وغمامه في المطولات  
 (ولا يفتد) هذا نظره الى  
 مكتوب وهو (ولو  
 مستههما وان كره) (ومرور  
 ماري الصبر اه) (وفي  
 كبر بوضع سجوده) في  
 الاصح (أو) مروره ايبين  
 يديه الى حائط القبلة (في)  
 بيت (أو) صغيف فانه  
 كبقعة واحدة (مطلعا)  
 ولو امرأة أو كلبا (أو)  
 مروره (أقل من) المكان  
 امام المعنى لو كان يصلي  
 على اي المكان (بشرط  
 بحذابة

قوله عن القيس عبارة  
 القيس والصحيح مقدار  
 منتهى بصره وهو موضع  
 سجوده وقال ابو نصر مقدار  
 ما بين الصف الاول وبين  
 مقام الامام وهذا عين  
 الاول ولكن بعبارة اخرى  
 وفيما قرأنا على شيخنا مناج  
 الأئمة ان يمر بحيث يقع  
 بصره وهو يصلي صلاة  
 الخاشعين وهذه العبارة  
 اوضح اه حاشي القيس  
 اصحاب الهداية فانظر  
 كيف جعل الكل قولا  
 واحدا وانما الاختلاف  
 في العبارة لاني المعنى فهذا  
 دليل واضح على ما قاله الحق  
 الشيخ اكل الدين في العبارة  
 اه منه







بان لا قله اط والظاهر ان المراد به ذراع اليد كما صرح به الشافعية وهو شبران (قوله و غاظ اصبع) كذا في الهداية لكن جعل في البدائع بيان الغاظة ولا ضعية او أنه لا اعتبار بالعرض وظاهره انه المذهب بصر ويؤيده ما رواه الحاشا كم وقال على شرط مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال يجوز من السنة قدر مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة ومؤخرة بضم الميم وهمز سا كنة وكسر الخ المأخوذة العود الذي في آخر رجل البعير كافي الحليسة (قوله بقره) متعلق بقوله بغرز او يحدوف صفة سنة او حال منها (قوله دون ثلاثة اذرع) الاولى ان يبدل دون بقدرها في البحر عن الحليسة السنة ان لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة اذرع ط بقي هل هذا شرط التحصيل سنة الصلاة الى السنة حتى لو زاد على ثلاثة اذرع تكون سنة الى غير سنة ام هو سنة مستقلة لم اره (قوله والاين افضل) صرح به الزبلي (قوله ولا يكتفى بالوضع) اي وضع السنة على الارض اذ لم يمكن غرزها وهذا ما اختاره في الهداية ونسبه في غاية البيان الى ابي حنيفة وعندهم جماعة منهم فاضحان مع الاشارة لا يفيد المقصود بصر (قوله ولا الخط) اي الخط في الارض اذ لم يجد ما يفيد سنة وهذا على احدي الروايتين انه ليس بسنة ومضى عليه كثير من المشايخ واختاره في الهداية لانه لا يحصل به المقصود اذ لا يظهر من بعيد (قوله وقبل يكتفى) اي كل من الوضع والخط اي يحصل به السنة فيسن الوضع كانه له الدورى عن ابي يوسف ثم قيل يضعه طولا ولا عرضا ليكون على مثال الغرز وبس الخط كما هو الرواية الثانية عن محمد بن طه بن ابي داود فان لم يكن معه معصافا فخط خطا وهو ضعيف لكنه يجوز العمل به في الفضائل ولذا قال ابن الهمام والسنة اولى بالتابع مع انه يظهر في الجملة اذ المقصود جمع الخطا بربط الخيال به كي لا يتشتر كذا في البحر وشرح المنية قال في الحليسة وقد يمارض تضعيفه بتعريض احد وابن حبان وغيرهما (قوله فيخط طولا الخ) قال في شرح المنية وقال ابو داود قالوا الخط باطول وقالوا بالعرض مثل الهلال اه وذلك كالتوروى ن الاول المختار ليس به شبه ظل السنة بصر (تنبيه) لم يذكر واما اذا لم يكن معه سنة معه فوب او كآب مثلا هل يكتفى وضعه بين يديه والظاهر نعم كما يؤخذ من تعليل ابن الهمام لما راى نفاو كذا الوسيط فوبه وصلى عليه ثم المفهوم من كلامهم انه عند امكان الغرز لا يكتفى الوضع وعند امكان الوضع لا يكتفى الخط (قوله ويدفعه) اي اذا امر بين يديه ولم تكن له سنة او كانت ومضى عنه ويتها كافي الحليسة والبحر ومفاده ان المار وان لم تكن سنة كما قدمناه وفي التتارخانية واذا دفعه رجل آخر لا بأس به سواء كان في الصلاة او لا (قوله فلو ضربه الخ) اي اذ لم يمكن دفعه الا بذلك لان الشافعية صرحوا بانهم يلزم الدافع تحرى الاسهل كافي دفع المائل (قوله خلافا لما الخ) اي ان المفهوم من كتبنا ذهبنا ان ما يقوله الشافعي خلاف قولنا فاتهم صرحوا في كتبنا بانهم رخصة والعزيمة عدم التعرض له بحيث كان رخصة في عدم بوصف السلامة افاده الحق بل قولهم ولا يزداد على الاشارة صريح في ان الرخصة هي الاشارة وان المقابلة غير ما ذون بها الصلاة اما الامر به في حديث فليقاتله فانه شيطان فهو منسوخ لما في الزبلي عن السيرحسي ان الامر به المحمول على الابتداء حين كان العمل في الصلاة مباحا اه فاذا كانت المقابلة غير ما ذون بها عندنا كان قتله جناية يلزمه موجبها من دية او قود فاتهم

(و غاظ اصبع) لتيسر  
للناظر (بقوله) دون ثلاثة  
اذرع (على) حذاء  
(احد صاحب) لا يكتفى  
بكتفى الوضع ولا الخط وقبل  
بكتفى فيخط طولا وقبل  
كالمراب (ويدفعه) هو  
رخصة فترك افضل بدائع  
قال الباقي فلو ضربه فقات  
لا تضى عليه عند الشافعي  
يرضى الله عنه خلافا لما على  
بابه من كتبنا

(قوله او جهر بقراءة) خصه في البحر بحثا بالصلاة الجهرية وبما يجهر فيه منها وعليه فالمراد بزيادة رفع الصوت عن اصل جهره والظاهر من قول السري لان هذا الجهر ما ذون فيه فلا يكره على أن الجهر اليسير عفو والمكروه قدر ما يتجاوز به الصلاة في الاصح كافي سمو البحر فاذا جهر في السرية بكلمة او كلمتين حصل المقصود ولم يلزم المحذور فتدبر (قوله او اشارة) اي باليد أو الرأس أو العين بصر (قوله ولا يزداد عليها) اي على الاشارة بما ذكر فلا يدرا باخذ الثوب ولا بالضرب الوجه مع كافي القهستاني عن القرائن ويؤخذ منه فساد الصلاة لو بعمل كثير بخلاف قتل الحية على أحد القواين فيه كباقي (قوله لاجما) اي لا يجمع بين التسميع والاشارة لان باحدهما كفاية فيكره كافي الهداية جازما به خلافا لما في الشريعة لاجما ٢ فانه يقر يف لما في الهداية كما افاده الشارح في هامش الخرائن (قوله لا يطن على بطن) اي بل يظهر أصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى كافي البحر وغيره عن غاية البيان لكن لم يظهر وجهه اذ يطن اليمنى على ظهر اليسرى أقل عملا فكان هذا محل الشارح على تغيير العبارة والتنصيص على محل الكراهة وهو الضرب يطن على بطن وحق (قوله لكل) اي لاهلقتين به كلهم وعليه فلو امر حار في قبله الصف في المسجد الصغير لم يكره اذا كان لا امام سنة وظاهر التعميم قول المسبوق وبه صرح القهستاني وظاهره الا كنفائهم ولو بعد فراغ امامه والا فافادته وقد يقال فادته التنبيه على أنه كالدرك لا يطالب منه نسب سنة قبل الدخول في الصلاة وان كان يلزم أن يصير مفردا بلا سنة بعد الامام امامه لان العبر توقيت الشروع وهو وقته كان مستقرا بوقت امامه نامل (قوله ولو عدم المرور الخ) اي لو صلى في مكان لا يعرفه احد ولم يواجه الطريق لا يكره تركه لان اقتضاها للعياب عن المار قال في البحر عن الحليسة ويظهر أن الاولى اقتضاها في هذا الحال وان لم يكره الترك لمقصود آخر وهو كف بصره عما وراءه او جمع خاطره بربط الخيال اه وقد دوا بقوله ولم يواجه الطريق لان الصلاة في نفس الطريق اي طريق العامة مكروهة بسنة وبدون اه لانه اعدل للمرور فيه فلا يجوز شغله بما ليس له حق الشغل كافي المحيط وظاهره أن الكراهة للتعريض وعامة في البحر (قوله هذه هم التنزيهية الخ) قال في البحر والمكروه في هذا الباب فوجان أحدهما ما يكره بصره ما هو المحمل عند اطلاقه سم كافي زكاة الفقه وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت الا بما يثبت به الواجب يعني بالنهي الظني الثبوت أو الدلالة فان الواجب يثبت بالامر الظني الثبوت أو الدلالة نائمه ما المكروه تنزيهية او صرح به الى ما تركه وكثيرا ما يطبقونه كما ذكره في الحليسة فحينئذ اذا ذكروا مكروها فلا بد من التفرق في دليله فان كان نهيًا ظنيًا يحكم بكرهاته التعريم الا صارف فانهم عن التعريم الى التعذيب وان لم يكن الدليل نهيًا بل كان مفيدًا للترك الفهم الجازم فهي تنزيهية اه قلت ويعرف ايضا بالدليل نهي خاص بان تضمن ترك واجب أو ترك سنة فالاول مكروه بخبر عما والثاني تنزيهية واما ممكن تفاوت التنزيهية في الشدة والقرب من التعريمية بحسب ما كذا السنة فان مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواجب والقرب فكذا الضدادها كما افاده في شرح المنية وسياق في آخر المكروهات تمام ذلك (قوله والافتنزيهية) راجع الى قوله فان نهيًا اي وان لم يكن نهيًا بل كان مفيدًا للترك الفهم

(بتسميع) أو جهر بقراءة  
(أو اشارة) ولا يزداد عليها  
عند نائه - الى (لا جما)  
قائه يكره والمراد تصديق  
لا يطن على بطن ولو صفق  
أو صحت لم تفسد وقد تركا  
السنة تدارخانية (وقفت  
سنة الامام) لكل (ولو  
عدم المرور والطريق جار  
تر كها) وفعلها أولى  
(وكره) هذه هم التنزيهية  
التي صرح بها خلاف  
الاولى فالقارئ الدليل  
فان نهيًا ظني الثبوت ولا  
صارف فتعريمية والا  
فتنزيهية (مدل)

٢ قوله خلافا لما في  
الشريعة لاجما قال وقال  
في الهداية قبل يكره  
فتوهم أن عبارة الهداية  
فمسل بالباء المفتحة تحت  
وايس كذلك بل هي بالباء  
الموحدة متصل بما قبله  
وهذا القطع او يدرا بالاشارة  
او بدفع بالتسميع لما روينا  
من قبل ويكره الجمع  
بينهما لان باحدهما كفاية  
اه كذا يخط الشارح في  
هامش الخرائن اه منه

مطلب  
مكروهات الصلاة

مطلب

في الكراهية التعريمية  
والتنزيهية



الجازم والى قوله ولا صارف اى وان كان نم ياوسكن وجدا الصارف له عن التحريم نهى فيهما  
 تنزيهية كاعلمته من عبارة البحر فافهم (قوله تحريم بالتمنى) الاولى تأخيره عن المضاف اليه  
 ط (قوله اى ارساله بلايس معتاد) قال في شرح المنية السدل هو الادس من غيرة يراى  
 ضرورة ان ارسال ذيل القمص ونحوه لا يسمى سدا لا ودخل في قوله ونحوه عذبة العامة  
 وقال في البحر وفسره المكرخى بان يجعل ثوبه على رأسه أو على كتفيه ويرسل اطرافه من جانبه  
 اذا لم يكن عليه سراويل اه فكراهته لاحتمال كشف العورة وان كان مع السراويل  
 فكراهته للفتنة به بادل الكتاب فهو مكر ومطاعة او صواب كان للخباء لا أو غيره اه ثم قال في  
 البحر وظاهر كلامه - م يقتضى انه لا فرق بين ان يكون الثوب محفوظا من الوقوع ولا فقه -  
 ه ذاك كره في الطبيب ان الذى يجعل على الرأس وقد صرح به في شرح الوقاية اه اى اذا لم  
 يدره على عنقه والا فلا سدل (قوله وكذا القباء لكم الى وراه) اى كالأقية الرومية التى تجعل  
 لا كماها خررق عند اهل العفة اذا اخرج المصلى يده من الخرق وأرسل اليكم الى وراه اه  
 فانه يكره أيضا سدل السدل عليه لانه اذا كان من غير ايس لان ايس الكم يكون بادخال اليد  
 فيه رفعه في شرح المنية (قوله كش) هو نسي بعناد وضعه على الكتفين كما في البحر وذلك نحو  
 الشال (قوله فلو من أحدهم الم يكره) يخالف لما في البحر حيث ذكر في الشدة انه اذا أرسل طرفا  
 منه على صدره وطرفا على ظهره يكره (قوله وخارج صلاة في الاصح) اى اذا لم يكن للتكبير  
 فالاصح انه لا يكره قال في التمر اى تحريم ما والا فتقتضى ما مر انه يكره تنزيها اه وما مر قوله  
 لانه صبيح اهل الكتاب قال الشيخ انه قيل وفيه بحث لان الظاهر من كلامهم ان تخصيص  
 اهل الكتاب بقوله معتبر فيه كونه في الصلاة فلا يظهور التشبه وكراهته خارجا اه (قوله  
 وفي الخلاصة) استدرك على قوله وكذا القباء الخ ح لكان قال في شرح المنية وفي الخلاصة  
 المصلى اذا كان لا بأسا شقة أو فرجى ولم يدخل يديه تحت اذنه المتأخرون في الكراهة والمفتاوانه  
 لا يكره ولم يوافق على ذلك أحد سوى البرازي والصحيح الذى عليه قاضيان والجه وراه  
 لا يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كفيه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال للثوب بدون ان يلبسه اه  
 قال في الخزانة بذكر أبو جعفر انه لو أدخل يديه في كفيه ولم يلبس ثوبا أو لم يزرز رداءه فهو  
 مسمى لانه يشبه السدل اه فالتكثير في الحديث في كونه في الصلاة فظهر ظاهره بان يكون تحت قميص  
 أو نحوه مما يستر البدن بل اختلف في كراهة سد وسطه اذا كان عليه قميص ونحوه ففى الفتاوى  
 انه يكره لانه صبيح اهل الكتاب وفي الخلاصة لا يكره اه وجزم في نور الايضاح بعدم  
 الكراهة (قوله والاحوط الثاني) لم يظهر وجهه بل فيه كف الثوب وشغل المدين عن السنة  
 تأمل رضى رذا قال في البحر ولا يقتضى ما فيه اه بل الاحوط ليه ما مر عن الجمهور من ان  
 عدم ادخال يديه فيه مكره (قوله اى رفعه) اى سواء كان من بين يديه أو من خلفه عند  
 الانحطاط للعبادة بحر وحرر النية الرضى ما فيه بان الكراهة فيه تحريمية (قوله ولو اتراى)  
 وقيل لا بأس به وانه عن التراب بحر عن المجتبى (قوله كشمركم أو ذيل) اى كالأول دخل في الصلاة  
 وهو مشركه أو ذيله وأشار بذلك الى ان الكراهة لا تقتصر بالكف وهو في الصلاة كما افاء  
 في شرح المنية لكان قال في القضية واختلف فيمن صلى وقد شمر كعبه لم يعمل كان يعمله قبل

تحريم بالتمنى (توبة) اى  
 ارساله بلايس معتاد وكذا  
 القباء لكم الى وراه كره  
 الحلي كش ومندبل يرسله  
 من كتفيه فلو من أحدهما  
 لم يكره كالألة عند خارج  
 صلاة في الاصح وفي الخلاصة  
 اذا لم يدخل يديه في كم  
 القميص لم يكره لانه لا يكره  
 وهل يرسل اليكم أو يمسك  
 خلاف والاحوط الثاني  
 فتداني (و) كره (كفه) اى  
 رفعه ولو اتراى كشمركم  
 أو ذيل

الصلاة أو هيئته ذلك اه ومثله ما لو شعر للوضوء ثم جهل لادراك الركعة مع الامام واذا دخل  
 في الصلاة كذلك وظلنا بالكراهة فهل الافضل ان يركع في ركعة فليعمل قليل أو تركه المأر  
 والظاهر الاول بزيادة قوله الا فى ولو سقطت فله سوتة فاعادتها افضل لئلا يتركها  
 الكراهة في الخلاصة والمنية بان يكون رافعا يديه الى المرفقين وظاهره انه لا يكره الى  
 ما دونهما اقل في البحر والظاهر الاطلاق صدق كف الثوب على الكل اه ونحوه في الحلية  
 وكذا قال في شرح المنية الكبير ان التقييد بالمرفقين اتفاقا قال وهذا الوجه ما خارج الصلاة  
 ثم شرع فيها كذلك ما لو شعر وهو في ركعة لانه عمل كثير (قوله وعينه) هو فعل اغرض غير  
 صحيح قال في النهاية رحا له ان كل عمل هو مقيد للمصلى فلا بأس به أصله ما روى أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم عرق في الصلاة لانه فسدت العرق عن جبينه اى مضمعه لانه كان يؤذيه فكان مقيدا وفى  
 زمن الصيف كان اذا قام من السجود نفخ ثوبه بعينه أو يسره لانه كان مقيدا كى لا تبقى صورة  
 فاما ما ليس بعينه فهو واجب اه وقوله كى لا تبقى صورة يعنى كناية صورة الآية كما في  
 الحواشي السمدية فليس نفخه للتراب فلا يرد ما في البحر عن الحلية من انه اذا كان يكره رفع  
 الثوب كى لا يتقرب لا يكون نفخه من التراب علامة مقيدا (قوله للتمنى) وهو ما أخرج القضاة  
 عنه صلى الله عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا العبث في الصلاة والرفث في الصيام والضحك في  
 المقابر وهى كراهة تحريم كافي البحر (قوله الحاجة) كذا بدنه انى كاه واضر وسدت عرق  
 بوله وبث غل قلبه وهذا لا بدون عمل كنهير قال في القفيض الحك يد واحدة في ركن ثلاث  
 مرات يفسد الصلاة ان رفع يده في كل مرة اه وفي الجوهر من الفتاوى اختلافوا في الحن  
 هل الذهاب والرجوع مرة أو الذهاب مرة والرجوع أخرى (قوله ولا بأس به خارج الصلاة)  
 وأما ما في اله دابة من انه حرام فقال السردى فيه نظر لان العبث خارجا بثوبه أو بدنه  
 خلاف الاول ولا يحرم والحديث قيد بكونه في الصلاة اه بحر (قوله ومسلاته في ثياب بذلة)  
 بكمس الباه الموحدة وسكون الال المجدمة الخدمة والابتذال وعند المهنة عليه باعطف  
 تنبيه يروى بفتح الميم وكسر هاء مع سكون الهاء وأذكر الامام على الكسر حلية قال في البحر  
 وفسر حال شرح الوقاية بما يلبسه في بيته ولا يذهب به الى الاكابر والظاهر ان الكراهة  
 تنزيهية اه (قوله لم ينعهم من القراءة) قال في الحلية الاول ان يقول بحيث ينعهم من سنة  
 لقراءته كما ذكر في الخلاصة حتى لو كان لا يحل لهم الا يكره كافي البدائع ثم قول قاضيان ولا بأس  
 ان يصلى وفيه دراهم أو دنائير لا تنعهم عن القراءة بئس الى ان الكراهة تنزيهية اه (قوله  
 فلو منعهم) بان سكنت أو تلفظ بالفاظ لا تكون قرآنا شرح المنية (قوله لا تكامل) اى لا جل  
 التكامل بان استقل آية آية ولم يرها أمرا مهمانى الصلاة فتر كمال الذات وهذا معنى قولهم  
 تها نيا الصلاة وليس معنا الاستعفاف بها والاحتفاء لانه كثر شرح المنية قال في الحلية  
 واصل الكمال ترك العمل به لانه ارادة فلو اعدم القدرة فهو الجز (قوله ولا بأس به للثقال)  
 قال في شرح المنية فيه إشارة الى أن الاول لا يفسد له وان يذال ويشتت بقلبه فامام  
 أفعال القاب اه وتعبه في الامداد بما في التفتيس من انه يستحب له ثلاث لان معنى الصلاة  
 على الخشوع اه فالتواضع في أن الخشوع من أهال القلب كالخوف أو من أفعال

(وعينه به) اى يتوبه  
 (ويجبه) للتمنى الحاجة  
 ولا بأس به خارج الصلاة  
 (ومسلاته في ثياب بذلة)  
 بكمس اى ينعهم (ومنه)  
 اى خدمة ان ينعهم أو لا  
 لا (واخذ درهم) رضى  
 فيه لم ينعهم من القراءة (فلا  
 منه تنفسه) (ومسلاته  
 حاسرا) اى كاشفا (رأسه  
 للثقال) (ولا بأس به  
 للثقال) وأما الصلاة بها  
 فكثير

مطلب في الخشوع



الجوارح كالسكون أو مجموعها قال في الحلية والاشبه الاول وقد سمي اجماع العارفين عليه  
وان من لوازمه ظهور الدل وغض الطرف وخفض الصوت وسكون الاطراف وحسن الخلق  
يعد القول بحدس كشفه اذا كان ناشئا عن تحقيق الخشوع بالقلب ونص في الفتاوى العتبية  
على أنه لو فعله لم يذرك ولا يكره والا فقيه التفصيل المذكور في المتن وهو حسن ومن بعض المشايخ  
أنه لاجل الحرارة والتخفيف مكره فلم يجعل الحرارة عذرا وليس عليه اه ملخصا (قوله)  
(قوله ولو سقطت قلنتونه الخ) هي ما يلبس في الرأس كافي شرح المنية واقط فلتونه ساقط  
من بعض الفسخ والمسلط ذكره في شرح المنية فيما يشهد الصلاة عن النية وفي الدرر  
التاريخية والظاهر أن فضيلة عبادتها حيث لم يقدّر كراهة التذلل على مامر (قوله وصلاة)  
مع مدافعة الاشبين الخ) أي البول والغائط قال في الخرائن سواء كان بعد شروعه أو قبله فان  
شغل قطعه ان لم ينفذ فوات الوقت وان أتتها ان لم يداود لا يجزئ لاحد يوم من باله  
واليوم الآخر ان يصلي وهو حائض حتى يتقشف أي مدافع البول ومثله الحائض اي مدافع  
الغائط والحائض أي مدافعها وقيل مدافع الریح اه وما ذكره من الاثم صرح به في شرح  
المنية وقال لادائها مع الكراهة التحريمية بقى ما ذكره في فوات الجماعة ولا يجزئ جماعة غيرها  
فهل يقطعها كما يقطعها اذا رأى على نوبه نجاسة قدر الدرهم يغسلها أولا كما اذا كانت النجاسة  
أقل من الدرهم والصواب الاول لان ترك سنة الجماعة أولى من الاتيان بالكراهة كإقطع لغسل  
قدر الدرهم فانه واجب فله أولى من فعل السنة بخلاف غسل ماله فانه مستحب فلا  
يترك السنة المؤكدة لاجله كذا حقه في شرح المنية (تنبيه) ذكر في الحلية جهتان خوف  
فوات الجماعة لخوف فوات الوقت في المكتوبة وذكر أن الكراهة جارية في سائر الملوات  
ولو تطوعا (قوله وعقد شعره الخ) أي ضميره وقوله والمراد به أن يجعله على هامته ويثبته  
بصمغ أو ان يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعله النساء في بعض الاوقات أو يجمع الشعر كله من  
قبل الفقاو يثبته بخيط أو خرقه كي لا يسبب الارض اذا سجد وجب ذلك مكره لما روى  
الطبراني أنه عليه الصلاة والسلام نهي أن يصلي الرجل ورأسه موقوف وأخرج السنن عنه  
صلى الله عليه وسلم أمرت أن أجد على سبعة أعضاء وان لا أكف شعرا ولا فواشيرح المنية  
ونقل في الحلية عن النووي أنها كراهة تنزيه ثم قال والاشبه به ما يلق الا حديث انها التحريم  
الان ثبت على التنزيه اجماع فبينه القول به (قوله أما فيما فسدت) لانه عمل كثير بالاجماع  
شرح المنية (قوله للنهي) هو ما أخرجه عنه الرزاق عن أبي ذر رضى الله عنه سألت النبي  
صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألت عن مسح الحصى فقال واحدة اودع وروى السنة  
عن معقيب أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تمسح الحصى وأنت تصلي فان كنت ولا بد فاعلا  
فواحدة شرح المنية (قوله الاستسجود التام الخ) بان كان لا يمكنه تمكين جبهته على وجه  
السنة الا بذلل وقيل بالتام لانه لو كان لا يمكنه وضع القدر الواجب من الجبهة الا به فحين ولو  
أكثر من مرة (قوله وتركها أولى) لانه اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة راجحا  
على فعل البدعة مع أنه كان يمكنه التوبة قبل الشروع في الصلاة بجر (قوله وفرقة)  
الاصابع) هو خبزها أو مدها حتى تصوت ونشيد ككها هو أن يدخل اصابع إحدى يديه

ولو سقطت قلنتونه فاعادتها  
أفضل الا اذا احتاجت  
لنكوير أو عمل كنيز  
(وصلاة مع مدافعة  
الاشبين) أو أحدهما  
(أو الریح) للنهي (وعقد  
شعره) للنهي عن كنه ولو  
بجمعه أو ادخال اطرافه  
في أصوله قبل الصلاة أما  
فيما فسدت (وقلب الحصى)  
لأنه (الاستسجود)  
التام فيه خص (مرة)  
وتركها أولى (وفرقة)  
الاصابع) وتشبيكها ولو  
منتظر الصلاة أو ماشيا  
اليها

مطلب  
اذا تردد الحكم بين سنة  
وبدعة كان ترك السنة  
أولى

بين أصابع الأخرى بجر (قوله للنهي) هو ما رواه ابن ماجه من فوعا لا ترفع أصابعك وأنت  
تصلي وروى في المجتبى حديثا أنه نهي أن يشرق الرجل أصابعه وهو جالس في المسجد ينتظر  
الصلاة وفي رواية وهو يمشي اليها وروى أحمد وأبو داود وغيرهما من فوعا اذا نوا أحدكم  
فاحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين يديه فانه في صلاة ونقل في المعراج  
الاجماع على كراهة الفرقة والتشبيك في الصلاة وينبغي أن تكون تعريضة للنهي المذكور  
حذية وجر (قوله ولا يكره خارجها الحاجة) المراد بخارجها ما ليس من ثوبها لان السبي  
اليها والجلوس في المسجد لاجلها في حكمها كما مر حديث الصديقين لا يزال أحدكم في صلاة  
مادامت الصلاة تحبسه وأراد بالحاجة شعور اراحة الاصابع فلا بد من حاجة بل على سبيل العبث  
كره تنزيها والكره في الفرقة خارجها منصوص عليها وأما التشبيك فقال في الحلية لم أف  
أشأ يخافه على شيء والظاهر انه لو لم يربط بل افرض صحيح ولو لاراحة الاصابع لا يكره  
قد صرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد به بعضه بعضا وشبك  
أصابعه فانه لا فائدة في تشبيك المعنى وهو التماسد والتناصر بهذه الصورة الحسية (قوله والتقصير  
الخ) لما في الصبيح وفيه يرمي ما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القصير في الصلاة وفي  
رواية عن الاختصار وفي أخرى عن أبي بصير عن الرجل يخلص رأسه ويؤبى بلات أشهرها ما ذكره  
الشارح وغمامه في شرح المنية والبحر قال في البحر والذي يظهر أن الكراهة تعريضة في  
الصلاة للنهي المذكور اه ولان فيه ترك سنة الوضع كافي الهداية لكن العلة الثانية  
لا تقتضي كراهة التحريم ثم تقتضي كراهة وضع اليد على عضو آخر غير الخافضة (قوله  
لأنه) هو ما رواه الترمذي ومعه من أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأتك والاتفات في  
الصلاة فان الاتفات في الصلاة هلكت فان كان لا بد في التطوع لافي الفريضة وروى  
البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال هو اختلاس بختمه الشيطان من صلاة العبد وقبده  
في الغيبة ان يكون اغير عذر وينبغي أن تكون تعريضة كما هو ظاهر الاحاديث بجر (قوله  
ويصير بكره تنزيها) أي من غير تحوّل الوجه أصلا وفي الزاوي وشرح الملتقى للباقي انه  
مباح لانه صلى الله عليه وسلم لم كان يلاحظ أصحابه في صلاته يوق عينيه اه ولا ينافي ما قلنا  
بجمعه على عدم الحاجة أو اذ بالباح ما ليس يحفظ وشرا بخلاف الاول غير محظور تامل  
(قوله وبصدره قد) أي اذا كان يغير عذر كما سيأتي في مقدمات الصلاة (قوله وقيل الخ)  
فانه في الخلاصة أيضا والاشبه ما في عامة الكتب من أنه مكره لا مفسد وقيل عدم الفساد  
في المنية والذخيرة بما اذا استقبل من ساعته قال في البحر وكأنه جمع بين ما في الفتاوى وما في  
عامة الكتب يحمل الاول على ما اذا لم يستقبل من ساعته والثاني على ما اذا استقبل من ساعته  
وكانه ناظر الى أن الاول عمل كنيز والثاني قليل وهو بعيد فان الاستدامة على هذا القليل  
لا يجعله كثيرا وانما كثيرا فهو يحوّل صدره اه أقول بظهوره أنه اذا أطال التقائه بجمعه وجهه  
بمنه أو بصره وراى من بعيد لا يشك أنه ليس في الصلاة تامل (قوله واقعا الخ) قال في النهر  
أنه صلى الله عليه وسلم لم عن اقعاء الكتاب وفسره الطحاوي بان يقصد على ألبته ويحب  
لخذه ويضم ركبته الى صدره واضع يديه على الارض والكرخي بان ينصب قدسه ويقصد

لأنه لا يكره خارجها  
الحاجة (والقصير) وضع  
اليه على الخافضة للنهي  
(وبكره خارجها) تنزيها  
(والاتفات بوجهه) كراه  
(أو بوضعه) للنهي ويصير  
بكره تنزيها أو بصدده  
تقد كاه (وقيل) قاله  
فاضضان (نفسه بوجهه)  
والعقد لا واقعاؤه  
كالكتاب للنهي



على عقبه ويضع يديه على الارض والاصح الذي عليه العامة هو الاول اى كون هذا هو  
 المراد بالحدس لا ان ما قاله الكرخي غير مكرره كذا في الفتح قال في البحر ينبغي ان تكون  
 الكراهة تحريمية على الاول تنزيهية على الثاني واقول انما كانت تنزيهية على الثاني بناء  
 على ان هذا الفعل ليس باثم او انما الكراهة ترك الجلوس المستنونة كما علم به في البدائع  
 ولو فسر الاثام بقول الكرخي نعم كست الاحكام اه كلام النهر والخاص ان الاثام  
 مكرره لشيئين انتهى عنه ولان فيه ترك الجلوس المستنونة فان فسر بما قاله الطحاوي وهو  
 الاصح كالمكرهات فمما لا يوجد النهي عنه بخصوصه وكان باعنى الذى قاله الكرخي  
 مكرره وانما ترك الجلوس المستنونة لا تحريم بالعدم النهي عنه بخصوصه وان فسر بما  
 قاله الكرخي انعكس الحكم المذكور قلت وفي المغرب بعد ما فسر بما امر عن الطحاوي قال  
 وتفسير الفقهاء ان يضع اليديه على عقبه بين السجدين وهو عقب الشيطان اه وعزاء  
 في البدائع الى الكرخي وقال وهو عقب الشيطان الذى نهى عنه في الحديث اه اى فيها  
 أخرجه لم ينعى عاتية انه كان نهى عن عقب الشيطان وان يفترض الرجل ذراعيه اقتراس  
 السبع وفي رواية عن عقبه الشيطان يضم فسكون وهو مكرره ايضا كما في الحلية وغيرها  
 وقال العلامة قاسم في فتاواه واما نصب القدمين والجلوس على العقبة مكرره في جميع  
 الجلسات بلا خلاف نعرفه الاما ذكره النووي عن الشافعي في قوله انه يستحب بين  
 السجدين (قوله واقتراش الرجل ذراعيه الخ) اى بسطه كما في حالة السجود وقيل بالرجل  
 اتباعا للحديث المار آنفا ولان المرأة تفترض قال في البحر قيل وانما نهى عن ذلك لان اصفه  
 السكبان والنهواون بجهالة مع ما فيه من التشبيه بالسباع والمكلاط والظاهر انه التحريمية  
 للنهي المذكور من غير صارف اه (قوله وصلاة الى وجه انسان) فني صحيح البخاري  
 وكره عثمان رضى الله تعالى عنه ان يستقبل الرجل وهو يصلي وحكاه القاضي عياض من  
 عامة العلماء وعامة في الحلية وقال في شرح المنية وهو محمل ما رواه البرز عن علي ان النبي  
 عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصلي الى رجل فامره ان يعيد الصلاة ويكون الامر بالاعادة  
 لازالة الكراهة لانه الحكم في كل صلاة اديت مع الكراهة وليس للساد اه والظاهر انها  
 كراهة تحريم لما ذكره في الحلية عن أبي يوسف قال ان كان جاهلا علمه وان كان عالما  
 أدبته اه ولانه يشبه عبادة الصورة (قوله ككراهة استقباله الضعيف للمصلي وهو من  
 اضافة المصدر الى مفعوله ط (قوله ولو بعدد ولا حائل) قال في شرح المنية ولو كان بينهما  
 ثالث ظهره الى وجه المصلي لا يكره لاتساقب الكراهة وهو التشبيه بعبادة الصورة اه  
 وظاهره عدم الكراهة ولو كانت تقع المواجهة في حالة القيام كما في النهر والحلية واستظهره  
 في الحلية بان القاعد يكون ستره للمصلي بحيث لا يكره المروور راءه فكذا انها يكون جائزا  
 قلت لكر في النسخة نقل قول محمد في الاصل وان شاء الامام استقبل الناس بوجهه اذا لم  
 يكن يجذاته رجل يصلي ثم قال ولم يفصل اى محمد بين ما اذا كان المصلي في الصف الاول او  
 الاخير وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره  
 ولو لم يكن ماصروف اه ثم رأيت الظاهر الرمي اجاب بما لا يدفع الايراد والظاهر ان ما امر عن

(واقتراش الرجل  
 ذراعيه) (لأنه يوصله  
 الى وجه انسان) ككراهة  
 استقباله فالاستقبال لو من  
 المصلي فالكراهة عليه  
 والا فليست المستقبل ولو  
 بعدد اولاه حائل (ورد  
 السلام يديه) أو برأسه

شرح المنية بقى على خلاف ظاهر الرواية فتمامل (قوله كما امر) اى في مفسدات الصلاة  
 وقدمنا ان الكراهة فيه تنزيهية (قوله واجابته برأسه) قال في الامداد وبه ورد الاثر عن  
 عائشة رضى الله عنها وكذا في تكليم الرجل المصلي قال تعالى فتادته الملائكة وهو قائم يصلي  
 في الخراب وهل يجيب السلام بعد السلام من الصلاة كراطلاطى والطحاوي ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم رد على ابن مسعود بعد فراغه من الصلاة كذا في مجمع الروايات اه (قوله  
 امالوا قبل الخ) هو ما وعد به فيما تقدم قبيل قوله وقصه على امامه وقدمنا هناك ضمه عن  
 الشربة لاية ح (قوله خلافا لما امر عن البصر) اى في باب الامامة وقدمنا الكلام عليه هناك  
 فراجع (قوله ترك الجلوس المستنونة) علة لكونه مكرره وانما ترك الجلوس فيه نهى خاص  
 لكونه مكررا بغير عذر (قوله بغير عذر) اما به فلا لان الواجب ترك مع العذر فالسنة الاولى  
 وعليه يعمل ما في صحيح ابن حبان من صلته عليه الصلاة والسلام متربعا او تعالما للجواز بغير  
 (قوله لانه عليه الصلاة والسلام الخ) نقله في شرح المنية عن ابن الهمام وفي البحر من صاحب  
 الكنز وغيره وروى على ما قبل في وجه الكراهة انه فعل الجبارة نعم في شرح المنية ان الجلوس  
 على الركبتين الاولى لانه اقرب الى التواضع تأمل (قوله والتناوب) في المصباح التناوب بالماء  
 وبالأواغى وفي مختار الصحاح تناوب بالماء ولا تقل تناوبت وهو كما في الحلية والبحر التنفس  
 الذى يتنفس منه الفم لا دفع البخارات المتخلفة في عضلات الفم وهو يشتمل على صلاة المعدة  
 ونقل البدن اه قلت واهذا السبب كان من الشيطان كما في حديث الصبيح انه صلى الله  
 عليه وسلم قال التناوب من الشيطان فاذا تناوب أحدكم فليكظم ما استطاع وفي رواية لم  
 يلمس يده على فيه فان الشيطان يدخله والحق باليد الحكم وهذا اذا لم يمكنه كظمه اى رده  
 وحسبه فقد صرح في الخلاصة بانه ان أمكنه عند التناوب ان يأخذ شفته بسننه فلم يفعل  
 وغطى فاه يده أو بثوبه يكره كذا روى عن أبي حنيفة قال في البحر ووجهه ان يغطي الفم  
 منهى عنها كجرا واه أبو داود وغيره وانما يجب للضرورة ولا ضرورة اذا أمكنه الدفع ثم في  
 الجنبى يغطي فاه بيمنه وقيل بيمنه في القيام وفي غيره يساره اه قلت ووجه القيل اظهر  
 لانه دفع الشيطان كما مر فهو كالألة الخبيث وهي باليسار اولى لكن في حالة القيام لما كان  
 يلزم من دفعه باليسار كثرة العمل بتحريك اليدين كانت اليمنى اولى وقدمنا في آداب الصلاة  
 عن الضياء انه يظهر اليسرى وفي الحلية عن بعضهم انه يخبر يمينه ما وانه ان سدد اليمنى بخبر فيه  
 بظاهاها أو بياطنها وان باليسرى فيظاهاها اه ولم أر من تعرض للكراهة هنا هل هي  
 تحريمية أو تنزيهية الا أنه تقدم في آداب الصلاة انه يندب كظم فمه عند التناوب وحينئذ فنقل  
 الكظم مندوب واما التناوب نفسه فان نشأ من طبيعته بلا صفة فلا بأس وان تعمد به ينبغي  
 ان يكره مضمرا لانه عبث وقد مر ان العبث مكرره مضمرا في الصلاة وتنزيها خارجا (قوله  
 ولو خارجا) اى لا طلاق الحديث المار ونقيده في بعض الروايات بالصلاة لكون الكراهة  
 فيها أشد لانتان في بينهما تأمل (قوله والانبيا محفوظون منه) قدمنا في آداب الصلاة ان اخطار  
 ذلك بباله مجرب في دفع التناوب (قوله لانه) اى في حديث اذا قام أحدكم في الصلاة فلا

كما امره (فرع) لا بأس  
 بتكليم المصلي واجابته برأسه  
 كما لو طاب منه شئ أو رأى  
 درهما وقيل لا يجيد فأمره  
 بتم أولا أو قيل كم صليتم  
 فأشار بيده أنهم صلو  
 ركعتين أمالوا قبل له تقدم  
 فتقدم أو دخل أحد  
 الصف فوسع له فوافقت  
 ذكره الحاشي وغيره خلافا  
 لما مر عن البحر (و) كره  
 (المنبرج) تنزيه السرك  
 الجلوس المستنونة (بغير  
 عذر) ولا يكره خارجا لانه  
 عليه الصلاة والسلام كان  
 جل جالسه مع أصحابه  
 التربع وكذا امر رضى الله  
 تعالى عنه (والتناوب)  
 ولو خارجا ذكره مسكين  
 لانه من الشيطان والانبيا  
 محفوظون منه (وتنقبض  
 يديه) للهوى  
 قوله وحينئذ فنقل الكظم  
 مندوب هكذا بخطه وفيه  
 نظر لا ينبغي اه مضمرا



بعض عينه وراه ابن عدي الا ان في نسخة من ضعف وعلى في البدائع بان السنة ان يرى  
 ببصره الى موضع سجوده وفي التمهيد تركها ثم الظاهر ان الكراهة تنزيهية كذا في الخلية  
 والبصر وكأنه لان على التمهيد ما صرح من البدائع وهي الصارف له عن التحريم (قوله الا لاجل  
 المشروع) بان خاف فوت المشروع بسبب رؤية ما فيه رفق الحاشية فلا يكره بل قال بعض  
 العلماء انه الاول وايسر بعيد حلية وبصر (قوله لان العبرة بالقدم) وهذا تشتت طهارة  
 مكانه رواية واحدة بخلاف مكان السجود اذ فيه روايةان وكذا لو حلف لا يدخل داره لان  
 يحث بوضع القدمين وان كان باقي بدنه خارجا والى ما اذا كان رجلا في الحرم ورأسه  
 خارجا فهو صيد الحرم ففيه الجزاء بصر (قوله مطلقا) راجع الى قوله وقيل في الامام في المحراب  
 وفسر الاطلاق بما عدهم وكذا سواء كان المحراب من المسجد كما هو العادة المسقرة أولا كما في  
 البصر (قوله ان على التشبيه الخ) قيد الكراهة وحاصله انه صرح بحذف في الجامع الصغير  
 بالكراهة ولم يفسر بل فاختار التشبيه في سببها قيل كونه يصير عمدا فانهم في المكان لان  
 المحراب في معنى بيت آخر وذلك منسب اهل الكتاب واقتصر عليه في الهداية واختاره الامام  
 المرحوم وقال انه الوجه وقيل اشتباه حاله على من في عينه وقيل سارده في الاول بكره مطلقا  
 وعلى الثاني لا يكره عند عدم الاشتباه وايد الثاني في الفتح بان امتياز الامام في المكان مطلوب  
 وتقدمه واجب وغايته اتفاق المسلمين في ذلك وارتضاء في الطائفة وايد له لكن نازعه في البصر  
 بان مقتضى ظاهر الرواية الكراهة مطلقا وان امتياز الامام المطلوب حاصل بتقدمه بلا  
 وقوف في مكان آخر ولهذا قال في اللؤلؤ الحلية وغيرها اذ لم ينضج المسجد من خاف الامام لا ينبغي  
 له ذلك لانه ثبت به تباين المكانين انتهى يعني حقيقة اختلاف المكان تمنع الجواز فشيبة  
 الاختلاف توجب الكراهة والمحراب وان كان من المسجد فصورته وهيئة اقتضت شيبة  
 الاختلاف اه ملخصا قلت أي لان المحراب انما يفي علامة محل قيام الامام ليكون قيامه  
 وسط الصف كما هو السنة لانه يقوم في داخله فهو وان كان من بقاع المسجد لكن أشبه مكانا  
 آخر فاوثر الكراهة ولا ينبغي حسن هذا الكلام فانهم ليسوا بتقديم ان التشبيه انما يكره في  
 المذموم وفيما قصد به التشبيه لاطلاقا وعلل هذا من المذموم نامل هذا وفي حاشية البصر للمولى  
 الذي يظهر من كلامهم انما كراهة تنزيهية نامل اه (تنبيه) في معراج الدراية من باب الامامة  
 الاصح ما روي عن أبي حنيفة انه قال اكره للامام ان يقوم بين السارين او زاوية او ناحية  
 المسجد او الى سارية لانه بخلاف عمل الامة اه وفيه أيضا السنة ان يقوم الامام ازاوسط  
 الصف ألا ترى ان المحراب ما نصب الاوسط المواجه له وهي قد عرفت لمقام الامام اه وفي  
 التنزيلية ويكره ان يقوم في غير المحراب الاضرورة اه ومقتضاه ان الامام لو ترك المحراب  
 وقام في غيره يكره ولو كان قيامه وسط الصف لانه خلاف عمل الامة وهو ظاهر في الامام الراتب  
 دون غيره والمفرد فاعتنم هذه الفائدة فانه وقع السؤال عما لم يوجد نص فيها (قوله لا تهمي) وهو  
 ما أخرجه الحاكم انه صلى الله عليه وسلم نهى أن يقوم الامام فوق ويقيم الناس خلفه وعلوه بانه  
 تشبه باهل الكتاب فانهم يتخذون لامامهم مكانا بصر وهذا التعليل يقتضي انما تنزيهية  
 والحديث يقتضي انما تحريمية الا ان يوجد صارف نامل رمي قلت لعل الصارف تعليل انتهى

الا لاجل المشروع (وقيل في)  
 الامام في المحراب لا سجوده  
 فيه (وقيل ما خارجا لان  
 العبرة بالقدم (مطلقا) وان  
 لم يشتم على حال الامام ان حال  
 بال تشبه وان بال اشتباه ولا  
 اشتباه فلا اشتباه في نفي  
 الكراهة (وانفراد  
 الامام على المكان) انتهى

بما ذكرنا من (قوله وقيل الخ) وهو ظاهر الرواية كما في البدائع قال في البصر والحاصل ان التصحيح  
 قد اختلف والاولى العمل بظاهر الرواية واطلاق الحديث اه وكذا رجع في الحلية (قوله في  
 الاصح) وهو ظاهر الرواية لانه وان لم يكن فيه تشبيه باهل الكتاب لكن فيه اذرا بالامام  
 حيث ارتفع كل الجماعة فوقه فاعاد في شرح التبيين وكان الشارح اخذ التصحيح تبعاً للذموم  
 قول البدائع جواب ظاهر الرواية اقرب الى الصواب ومقابله قول الطحاوي بعدم الكراهة  
 لعدم التشبه ومشى عليه في الحاشية قائلا وعليه عامة المشايخ قال ط ولعل الكراهة تنزيهية  
 لان النبي ورد في الاول فقط (قوله وهذا كله) اي الكراهة في المسائل الثلاث لا تجايزهم  
 من ظاهر كلام المصنف من ان قوله عند عدم العذر قيد لقوله وكرهه فقط فانهم (قوله  
 بالجمعة وعيد) مثال للعذر وهو على تقدير مضاف اي كراهة جمعة وعيد (قوله فلو قاموا الخ)  
 تفرع على عدم الكراهة عند العذر في جمعة وعيد قال في المعراج وذ كر شيخ الاسلام انما  
 يكره هذا اذا لم يكن من عذر اما اذا كان فلا يكره كما في الجمعة اذا كان القوم على الرف وبعضهم  
 على الارض اضيق المكان وحكي الطحاوي عن ابي الليث لا يكره قيام الامام في الطابق عند  
 الضروقة بان ضاق المسجد على القوم اه وبه علم ان قوله والامام على الارض اي ومعه بعض  
 القوم (قوله كالوكان الخ) محتمزة قوله وانفراد الامام على المكان قال في البصر قيد بالانفراد  
 لانه لو كان بعض القوم مع الامام قيل يكره والاصح لا يوجب جرت العادة في جوامع المسلمين  
 اغلب الاما صار كذلك في المحيط اه وظاهره انه لا يكره ولو بلا عذر والا كان داخل فيما قبله  
 نامل (قوله ومن العذر الخ) أي في الانفراد في مكان مرتفع وهذا حكم في البصر تبعاً  
 للبيعة مذمومة الشافعي وأنه قيل انه رواية عن أبي حنيفة قلت لكن في المعراج مانعه  
 وبقولنا قال الشافعي رحمه الله تعالى الا اذا اراد الامام تعليم القوم أفعال الصلاة أو اراد  
 المأموم تبليغ القوم فحينئذ لا يكره عندنا اه وبه علم انه كما يكره انفراد الامام في مكان  
 عال بلا عذر يكره انفراد المأموم وان وجدت طائفة مع الامام فانهم (قوله وقد مرنا الخ)  
 أي في باب الامامة عند قوله ويصف الرجال حيث قال ولو صلى على رفوف المسجد ان وجد  
 في صفه مكانا كرهه كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة اه ولعله يشترط ان لا يكون  
 لولا العذر المذكور كان انفراد المأموم مكرها (قوله لكن قالوا الخ) القائل صاحب  
 القنية فانه عز الى بعض الكتب في جماعة ولم يجز في الصف فرجة قيل يقوم وحده  
 ويعذر وقيل يجذب واحد من الصف الى نفسه فيقف بجانبه والاصح ما روي هشام عن  
 محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاجذب اليه رجلا لا يدخل في الصف ثم قال  
 في القنية والقيام وحده أولى في فماتس الغلبة الجهل على العوام فاذا جرد نفسه وصلاته اه  
 قال في الخزانة قلت ويغني التفريض الى رأى المبطل فان رأى من لا يتأذى لدين أو صداقة  
 زاحجه او عالما بدينه والا تفرد اه قلت وهو توفيق حسن اختاره ابن وهبان في شرح  
 منظومته (قوله فلذا قال الخ) اي فلم يذكر الجذب الماص (قوله وليس فوب فيه تماثيل)  
 عدل عن قول غيره تصاوير لما في المغرب الصورة عام في ذي الروح وغيره والقتال خاص

وقد رال ارتفاع ينداع ولا  
 بأس بما دونه وقيل ما يقع  
 به الامتياز وهو الوجه  
 ذكره الكمال وغيره (وكره  
 عكسه) في الاصح وهذا كله  
 (عند عدم العذر) كجمعة  
 وعيد فلو قاموا على الرفوف  
 والامام على الارض اوفى  
 المحراب لضيق المكان لم  
 يكره كالمكان معه بعض  
 القوم في الاصح وبه جرت  
 العادة في جوامع المسلمين  
 ومن العذر ارادة التعليم  
 او التبليغ كما سطر في البصر  
 وقد مرنا كراهة القيام في  
 صف خلف صف فيه فرجة  
 للنهي وكذا القيام منفردا  
 وان لم يجز فرجة بل يجذب  
 احدا من الصف ذكره ابن  
 الكمال لكن قالوا في زحمتا  
 تركه اولى فلذا قال في البصر  
 يكره وحده الا اذا لم يجز  
 فرجة (وليس فوب فيه  
 تماثيل) ذي روح وان  
 يكون







فيما بل فيها تعظيم وما كان فيه تعظيم وتشبه فهو أشد كراهة ولهذا تفاوتت رتبتهما كما مر وغير  
 جبريل عليه السلام معلول بالتعظيم بدليل الحديث الآخر غيره فعدم دخول الملائكة انما  
 هو حيث كانت الصورة معظمة وتعليل كراهة الصلاة بالتعظيم أولى من التعليل بعدم الدخول  
 لان التعظيم قد يكون عارضا لان الصورة اذا كانت على بساط مفروش تكون مهانة لا تمنع  
 من الدخول ومع هذا الوصل على ذلك البساط وسجد عليه تكبره لان ذلك تعظيم لها  
 والظاهر ان الملائكة لا تمنع من الدخول بذلك القمل العارض وأما ما في القبح عن شرح كتاب  
 من أنما لو كانت خلفه أو تحت رجله لا تكبره الصلاة ولكن كراهة جعل الصورة  
 في البيت الحديث فظاهر الامتناع من الدخول ولو لمهانة وكراهة جعلها في بساط مفروش  
 وهو خلاف الحديث الخصص كما مر (قوله في امتناع ملائكة الرحمة) قيدهم اذ الحفظنة  
 لا يفارقون الانسان الا عند الجماع والخلاء كذا في شرح البخاري وينبغي أن يراد بالحفظنة  
 ما هو أعم من الكرام الكاتبين والذين يحفظونه من الجن غير وانظر ما قدمناه قبل فصل  
 القراءة (قوله فتفاء عياض) أي وقال ان الاحاديث مخصصة بحرم وهو ظاهر كلام علمائنا  
 فان ظاهره أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكبره أبداً وقد صرح في القبح وغيره بان الصورة  
 المصغرة لا تكبره في البيت قال ونقل أنه كان على خاتم أبي هريرة ذبايتان اه ولو كانت تمنع  
 دخول الملائكة كراهة أبداً وفي البيت لا يكون شر البقاع وكذا المهانة كما مر وهو صريح  
 قوله في الحديث المارار اقطعهما وسائدا واجعلها بساطا وأما ما مر عن شرح كتاب فق دعاء  
 ما فيه (تنبيه) هذا كله في اقتناء الصورة واحاطة الصورة فهو غير جائز مطلقا لانه  
 مضاهة خلق الله تعالى كما مر (خاتمة) قال في الزجر جوز في الخلاصة لمن رأى صورة في بيت  
 غيره ان يزيلها او يغشى ان يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا جرم لان عمله مفسدة كذا  
 عن محمد ولو عدم بينا فيه تصاوير ضمن قيمته خاليعتها اه وسياق في باب منقرعات البيوع متنا  
 وشر حمانه (اشترى ثوبا او فرسا من خرف لاجل استغناس الصبي لا يصح) ولا قيمة له (فلا  
 يصح منصفه وقيل بخلافه) يصح ويضمن قنينة وفي آخر حظر الجنبي عن أبي يوسف يجوز بيع  
 الامية وأن يلعب بها الصبيان اه (قوله وكراهة تنزيها) كذا عزاه في البحر الى الحلية لابن امير حاج  
 ثم قال لكن ظاهر قول الثمالة لا يباح انما تخو جمة واجاب في التمهيد بان المكروه تنزيها غير مباح  
 أي غير مستوى الطرفين واعترضه الرمي بان الثالب اطلاقهم غير المباح على الحرم او المكروه  
 تخريما وان كان يطلق على ما ذكر قلت ويؤيده قول الدررلاني عنه اه كن قال محشبه  
 نوح افسدى لم اجد النهي عنه صرح بما في عندي من الكتب اه ولذا اقتصر غيره على  
 التعليل بأنه ليس من افعال الصلاة ولو كان فيه منهي خاص لذكره ثم ذكر في الحلية فيما رواه  
 الاصمعياني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عدي بن عدي في المكتوبة ورخص  
 في السجدة أي المناقلة اه كن قال في الحلية ان ثبت هذا اخرج القول بعدم الكراهة  
 في المناقلة والارجح القول بعدمها مطلقا مراد بها التنزيه اه وحيث لا نهي ثابت  
 يعمين تأويل ما في الثمالة في النهي ولذا مشى عليه الشارح فتدبر (قوله باليد) أي بأصابعه  
 او بسجدة يسكنها كافي البحر (قوله ولو نفلا) بيان للاطلاق وهو ذبايتا فاق أحباينا

في امتناع ملائكة الرحمة  
 بما على التقديرين فتفاء  
 عياض واثبتته النووي  
 (و) كراهة تنزيها عدا لا ي  
 والسور والتسبيح باليد في  
 الصلاة مطلقا ولو نفلا  
 اما خارجها

في ظاهر الرواية وعن صاحبين في غير ظاهر الرواية عنه أنه لا بأس به وقيل الخلاف في  
 الفرائض ولا كراهة في التوافل اتقا وقيل في التوافل ولا خلاف في الكراهة في  
 الفرائض ثم (قوله فلا يكبره) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وكراهة بعضهم ثم روي للدول  
 ما أخرجه الترمذي وحسن النووي اسناده عن قيس بن عمار قال قال لرسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عليكن بالتسبيح والتكبير واعقدن بالانامل فان من مسولات مسقطات ولا تقفان  
 فتبين الرحمة وقسامه في الحلية (قوله كراهة الخ) أي في الصلاة وهذا محتمل قوله باليد قال في  
 البحر اما الغمز برؤوس الاصابع أو الحفظ بالقلب فهو غير مكروه اتقا فالعد باللسان مفسد  
 اتقا اه وما قيل من أنه يكبره بالقلب لا خلا له بالخشوع ففيه نظر ظاهر كافي الحلية (قوله  
 لا بأس بالتخاذ المسجدة) يكسر الميم آله التسبيح والذي في البحر والحلية والخراشي بدون ميم قال  
 في المصباح السجدة خزرات منظومة وهو يقتضي كونها عريضة وقال الزهري كلمة مولدة  
 وجهها مثل غرفة وغرف اه والمشهور شرعا إطلاق السجدة بالضم على النافلة قال في  
 المغرب لا بد من دليل الجواز ما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم  
 وقال صحيح الاسناد عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
 امرأة بين يديها نوى أو حسان ساجد به فقال أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو أفضل فقال  
 سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الارض وسبحان الله عدد ما بين  
 ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والحمد لله مثل ذلك والله أكبر مثل ذلك والله لا الله مثل ذلك  
 ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك فلم ينهها عن ذلك وانما أرشدنا الى ما هو أيسر وأفضل ولو  
 كان مكروها لم ينهها عن ذلك ولا تزيد السجدة على مضمون هذا الحديث الا بضم النوى في خيط  
 ومثل ذلك لا يظهرون تأييده في المنع فلا جرم أن نقل اتقاها والعمل بها عن جماعة من الصوفية  
 الاخبار وغيرهم اللهم الا اذا اترتب عليه رياء وسعة فلا كلام له فيه وهذا الحديث أيضا يشهد  
 لافضلته اه هذا الذي ذكره المخصوص على ذكر مجرد عن هذه السجدة ولو تكررت يسيرا كذا في  
 الحلية والبحر (قوله لا يكبره قتل حية أو عقرب) خبر الشيخين اقلوا الاسودين في الصلاة  
 الحية والعقرب ثم روي ما قبل القسمة والعقرب فسياتي (قوله ان خاف الاذى) أي بان مرت  
 بين يديه وخاف الاذى والافاء كبر من اية وفي البحر عن الحلية ويستحب قتل العقرب بالنعل  
 اليسرى ان أمكن الحديث أي داود كذلك ويقاس عليه الحية (قوله اذا امر للاباحة) جواب  
 عما قال لم يكن قتله اه امتحبا للامر بالقتل ط (قوله فالاولى الخ) أي حيث كان الامر  
 بالقتل لمنفعة فافيا يفتى منه الاذى الا في تركه وهو قتل الحية البيضاء التي غشى  
 مستوية لانها اجان لقوله عليه الصلاة والسلام الام اقلوا الطغيبين والابتغوا ياكم والحية  
 البيضاء فان من الجن كافي الحية وقال الطحاوي لا بأس بقتل الحية لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم عهد مع الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته فاذا دخلوا فقتلوا العهد فلا ذمة لهم والاولى  
 هو الاعتذار والاعتذار فيقتل ارجح باذن الله فان أبي قتله اه يعني الانذار في غير الصلاة بحر  
 قال في الحلية ووافي الطحاوي غير واحد آخرهم شيخنا يعني ابن الهمام فقال والحق أن الجمل  
 ثابت الا أن الاولى الاصالة عما فيه علامة الجن لا لحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم

قوله عن يسيرة بضم الياء  
 المنة الصنية وفتح السين  
 حلية اه منه

مطلبه  
 الكلام على اتخاذ السجدة

فلا يكبره كراهة بقاءه أو  
 بغيره انما له وعليه يحمل  
 ما جاء من صلاة التسبيح  
 (فخرج) لا بأس بالتخاذ  
 المسجدة لغير رياء كما بط في  
 البحر (لا يكبره) قتل حية  
 أو عقرب (ان خاف الاذى  
 اذا الامر للاباحة) لانه منفعة  
 اذا فالاولى ترك الحية  
 البيضاء لطفه وف الاذى  
 (مطلقا) ولو بهل كثير



اه والطهيرات بضم الطاء الموحدة واسكان القاء الخطان الاسودان على ظهر الحية والابرة  
 الاثني قبل هو جنس كانه مقطوع الذنب وقبل صنف اذرق مقطوع الذنب اذا نظرت اليه  
 الحامل اقلت اه (قوله على الاظهر) كذا قاله الامام السرخسي وقال لانه عمل رخص فيه  
 لاهم صلى فهو كالمشي بعد الحدث بحر (قوله لكن صحيح الحلبي القصاد) حيث قال تبعه الابن  
 الامام فالحق فيما يظهر هو الفساد والامر بالقتل لا يستلزم صحة الصلاة مع وجوده كافي صلاة  
 الخوف بل الامر في مثله لا يباحة بما شرته وان كان مقسدا للصلاة اه ونقل كلام ابن الهمام  
 في الحلية والبحر والنهر وافرعه عليه وقالوا ان ما ذكره السرخسي رده في النهاية بانه مخالف  
 لما عليه عامة رواة نهر وروح الجامع الصغير وبسوط شيخ الاسلام من ان الكثرة لا يباح اه  
 (قوله الى ظهر قاعدة الخ) قيد بالظاهر احتراز عن الوجه فانه انكره اليه كما مر وفي قوله يحدث  
 اعياء الى انه لا كراهة لولم يحدث بالاولى ولذا زاد الشارح ولو وفي شرح النهاية افادته اني قول  
 من قال بالكراهة بحضرة المحدثين وكذا بحضرة النائمين وما روى عنه عليه الصلاة والسلام  
 لانه لو اخاف نائم ولا يحدث فضعف وصح عن عائشة رضي الله عنها ان كانت كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يصلي من صلاة الليل كما هو او انه عترة بينه وبين القبلة فاذا اراد ان يوتر ايقظ  
 فوترت روياه في الصحيحين وهو يقتضي انما كانت قائمة وماني من عند الزرار ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال نعمت ان اوصلي الى النيام والمحدثين فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات  
 يخاف منها التخليط او الشغل وفي النائمين اذا خاف ظهور رثي بضعه اه (قوله مطاوعا)  
 اي معافا وغير معاف وأشار به الى ان قول الكثر وغيره معاف غير قيد وفي شرح المنية وجه  
 عدم الكراهة ان كراهة استقبال بعض الاشياء باعتبار التشبه بعبادها والمصنف والسيف  
 لم يعبدهم احد واستقبال اهل الكتاب للمصنف لاقرامة منه لاله بادة وعند اي حقيقة يكره  
 استقباله لاقرامة ولذا قيد بكونه معافا وكون السيف آلة الحرب مناسب لحال الابهة الى الله  
 تعالى لان حال المحاربة مع النفس والشيطان وعن هذا معنى الحراب اه (قوله اوشع)  
 بفتح الميم على الاوجه والسكون ضعيف مع انه المستعمل قاله ابن قتيبة وعدم الكراهة هو  
 المختار كما في غاية البيان وينبغي الاتفاق عليه فيما لو كان على جانبه كما هو المعتاد في ليالي رمضان  
 بحر اى في حق الاحكام اما المقابل اها من القوم فتطهرك الكراهة على مقابل المختار رمي (قوله  
 لان الجحوش الخ) اه لثلاثة قبل ط (قوله قتيبة) ذكر ذلك في القتيبة في كتاب الكراهية ونصه  
 الصحيح انه لا يكره ان يصلي وبين يديه شمع او سراج لانه لم يعبدهما احد والجحوش يعبدون  
 الجمر لا النار الموقدة حتى قيل لا يكره الى النار الموقدة اه وظاهره ان المراد بالموقدة التي لها  
 اهب لكن قال في العناية ان به ضمه قال تكره الى شمع او سراج كالوكان بين يديه كآون فيه  
 جبر او نار موقدة اه وظاهره ان الكراهة في الموقدة متفق عليها كما في الجمر تأمل (قوله لما مر)  
 اه لانه عدم الكراهة وهو كونه مائة خ (قوله يكره اسمع لاهم) انه عليه الصلاة  
 والسلام عنه اوهى ان ياخذ بنوبه فيضله به جسده كله من راسه الى قدمه ولا يرفع جانبها يخرج  
 يده منه مهي به لاهم منقذ يخرج منه يده كالخضرة الصماء وقيل ان يشغل بنوب واحد لا يفسد  
 عليه ازاره وهو اشغال اليد وزيادته في ظاهر التعديل بالتمهي ان الكراهة تحريرية كما مر في

على الاظهر ان يكون صحيح  
 الحلبي القصاد (و) لا يكره  
 (صلاة في ظهر قاعدة) او  
 قائم ولو (يحدث) الا اذا  
 خيف الغاط بجدته (و) لا  
 الى (مصحف اوسيف  
 مطاوعا او شمع او سراج)  
 او نار موقدة لان الجحوش انما  
 تعب الجمر لا النار الموقدة  
 قتيبة (او على بساط فيه  
 تماثيل ان لم يجعل عليها)  
 لما مره (فروع) يكره  
 اشغال اليد

نظائره (قوله والاعتبار) انتهى الذي صلى الله عليه وسلم وهو شد الرأس أو تكبير عمامته  
 على رأسه وترك وسطه مستويا وقيل أن ينقلب بعمامة فيغطي أنفه اما الحر أو لا برد أو  
 للتكبير امداد وكرهته تحريرية أيضا لما مر (قوله والتأني) وهو تغطية الأنف والقدم في الصلاة  
 لانه يشبه به فعل الجحوش حال عبادتهم النيران زيادتي ونقل ط من أبي السعود أن المحرر عينة  
 (قوله والتضم) هو اخراج النخامة بالنفس الشديد في عذرو حكمه كالتخفيف في نفسه كافي  
 شرح المنية اى فان كان بلا عذرو خرج به حرفان أو أكثر فسد وفي بعض النسخ والتضم والمراد  
 به لبس النخامة في الصلاة به مل قليل (قوله وكل عمل قليل الخ) تقدم الفرق بينه وبين التكبير  
 (قوله كثر من اقله الخ) قال في النهر ويكره قتل القمل عند الامام وقال محمد اقل أحب  
 الى وى ذلك فعل لا بأس به واعل الامام انما اختار الدفن لما فيه من التزهد عن اصابة الدم يد  
 القاتل أو فوبه وان كان معفو عنه اه اذا تعرضت القملة ونحوها بالاذى والا كره الاخذ  
 فخلا عن غيره وهذا كله خارج المسجد اما فيه فلا بأس بالقتل بشرط تعرضه بالاذى ولا  
 يطرده في المسجد بطريق الدفن أو غيره الا اذا غلب على ظنه أنه يظفر به اية الفراغ من  
 الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ما سبق من الامام أنه يدفعها في الصلاة اى في غير المسجد  
 وبين ما روى عنه أنه لو دفن في المسجد اياه اه وفي الامداد عن الشيخ طوطي عن  
 ابن العماد طرح القمل في المسجد ان كان ميتا حرم لاجاسته وان كان حيا ففي كتب المالكية  
 كذلك لان فيه تعديا له بالجوع بخلاف البرغوث لانه يأكل التراب وعلى هذا يحرم طرح  
 القمل حيا في غير المسجد أيضا اه قال في الامداد والمصرح به في كتبنا أنه لا يجوز القاء قشر  
 القملة في المسجد اه قلت الظاهر ان القملة تقذر المسجد والافا مصرح به عندنا ان مالنا نفس  
 له سائله اذا مات في الماء لا ينصبه (قوله وترك كل سنة ومصتب) السنة في بيان سنة هدى  
 وهى المؤكدة وسنة فرائد والمستحب غيره وهو المندوب أو ما اقتسمان وقد يطلق عليه سنة  
 وقدمنا تحقيق ذلك كله في سنن الوضوء قال في البحر عند قوله وعلى بساط فيه نصا ويرى الحاصل  
 أن السنة ان كانت مؤكدة قوية لا يبعد كون تركها مكروها فخر بما وان كانت غير مؤكدة  
 فتركها مكروه تنزيها أو ما المستحب أو المندوب فينبغي أن لا يكره تركه أصلا لقوله لم يصب  
 يوم الاضحي أن لا يلبس كل أو لا الامن أضحيته ولو كل من غيرهم لم يكره فلم يلزم من ترك المستحب  
 قبح الكراهة الا أنه يشك كل عليه قواهم المكروه تنزيها مرسى به الى خلاف الاولى ولا شك  
 أن ترك المستحب خلاف الاولى اه أقول ان يكره في البحر في صلاة العيد عند منة اه  
 الاكل بانه لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه وأشار الى  
 ذلك في التحرير الاصولي بان خلاف الاولى ما ليس فيه صيغة تنهى كترك صلاة الغصبي بخلاف  
 المكروه تنزيها اه والظاهر أن خلاف الاولى أهم فكل مكروه تنزيها بخلاف الاولى ولا  
 عكس لان خلاف الاولى قد لا يكون مكروها حيث لا دليل خاص كترك صلاة الغصبي وبه  
 يظهر أن كون ترك المستحب راجعا الى خلاف الاولى لا يلزم منه أن يكون مكروها الا ينهى  
 خاص لان الكراهة حكم شرعى فلا بد له من دليل والله تعالى أعلم (قوله وحمل الطفل) اى الغير  
 حابة (قوله وما ورد الخ) جواب سؤال هو أنه كيف يكره مكروها وقد ورد في الصحيحين

والاعتبار والتضم  
 وكل عمل قليل بلا عذر  
 كثر من اقله قبل الاذى  
 وترك كل سنة ومصتب  
 وحمل الطفل وما ورد نسخ  
 بحدوث ان في الصلاة لشغل  
 مطلب  
 في بيان السنة والمستحب  
 والمندوب والمكروه  
 وخلاف الاولى



وغيرهما من أبي قحادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب  
بنت النبي صلى الله عليه وسلم فإذا وجدوها وإذا قام حالها وقد أحبب عنه بأجوبة منها  
ما ذكره الشارح أنه من ذلك ما ذكره من الحديث وهو مردود بان حديث أن في الصلاة لشغلا  
كان قبل الهجرة وقصة أمامة بعدها ومنها ما في البدائع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكرهه ذلك  
لأنه كان محتاجا إليه أمد من يحفظها أو للنشر ببع بالقول أن هذا غير مدعوم مثله أيضا في زماننا  
لا يكره لو أحسن ما فعله عند الحاجة أما بدونه فمكروه اه وقد أطال الحق ابن أبي عمير حاج  
في الحلية في هذا المثل ثم قال أن كونه لا يشر ببع بالفعل هو الصواب الذي لا يعقل عنه كذا كره  
النووي فإنه ذكره منهم أنه بالفعل أقوى من القول فلهذا لم يلبس الجواز وأن الآدي  
ظاهر وما في جوفه من النجاسة معفو عنه لكونه في معدنه وأن ثياب الأطفال وأجسادهم  
طاهرة حتى تحقق نجاستهم وإن الأفعال إذا لم تكن متواليات لا تبطل الصلاة فضلا عن الفعل  
القليل إلى غير ذلك وتعامه فيه (قصة) في من المكروهات أشبه ما أخذ كره في النية ونور  
الابيضاح وغيرهما منها الصلاة بحضرة ما يشغل البال ويحطل بالمشروع كزينة ولهو واهب  
ولذلك كرهت بحضرة طعام قبل اليه نفسه وسياق في كتاب الحج قبيل باب القرآن يكره للمصلي  
جعل نحو ذلك خافه لشغل قلبه ومنها ما في الخزانة نفطية الانف والقم والهرولة الصلاة  
والانكسار على حائط أو عصا في القرض بلا عذر ولا في النفل على الأصح ورفع يديه عند الركوع  
والرفع منه وماروي من الفساد إذا واثم القراءات كما هو القراءات في غير حالة القيام ورفع  
الرأس ووضعه قبل الامام والصلاة في مظان النجاسة كقبعة وجام لا إذا غسل موضعا منه ولا  
غزال أو صلى في موضع زرع الثياب أو كان في المقبرة موضع أحد الصلاة ولا في النجاسة فلا  
باس كافي النجاسة اه وتقدم تمام هذا في بحث الاوقات المكروهة وفي القهقهة التي لا تكرر  
الصلاة في جهة قبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه كافي  
جنازة المصبرات اه (قوله ويباح قطعها) أي ولو كانت فرضا كافي الامداد (قوله انصو  
قتل حية) أي بان يقتلها بهل كثير يشاء على ما مر من تصحيح الفساد به (قوله ونقدابة) أي  
هر بها وكذا انطوف ذئب على غنم نور الابيضاح (قوله وفور قدر) الظاهر أنه مقيد بما بعده من  
فوات ما قيمته درهم سواء كان ما في قدره أو غيره رخصي (قوله وضياع ما قيمته درهم) قال في  
جمع الروايات أن مادونه حقيق فلا يقطع الصلاة لاجله لكن ذكر في المحيط في الكفاية أن  
الحبس بالذات يجوز فقطع الصلاة أولى وهذا في حال الغياب ما لا يقطع ولا يصح جوازه  
فيم ما اه وتعامه في الامداد الذي مشى عليه في الفتح التقييد بالدرهم (قوله ويستحب  
الدافعة الاخمين) كذا في مواهب الرحمن ونور الابيضاح لكنه مخالف لما قدمناه عن الخزانة  
وشرح النية من أنه ان كان ذلك يشغل أي يشغل قلبه عن الصلاة وخشوعها فأنها باطل لا إذا  
مع الكراهة التعريمية ومقتضى هذا أن القطع واجب لاستحباب وبدل عليه الحديث المار  
لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حاق حتى يقطع فليتأمل ثم رأيت الشربلالي  
على ما ذكره لم يشغل لكن الظاهر أن ذلك لا يكون موقفا لقطع فليتأمل ثم رأيت الشربلالي  
بعد ما صرح بنسب القطع كما هنا طال وقضية الحديث نوجبه (قوله والخروج من الخلاف)

ويباح قطعها النفل وقتل حية  
ونقدابة وفور قدر وضياع  
ما قيمته درهم له أو لغيره  
ويستحب الدافعة الاخمين  
والخروج من الخلاف

مبارته في الخزانة ولا زالة نجاسة غير ما نعمة لاستحباب الخروج من الخلاف وما هنا أعم لشعوره  
لنحو ما إذا مسه أذى أجنبي (قوله ان لم يصف الخ) راجع لقوله وللخروج وأما قطعها  
الدافعة الاخمين فقد قدمنا عن شرح النية أن الصواب أنه يقطعها وان فاته الجماعة كما يقطعها  
الغسل قدر الدرهم (قوله ويستحب) الظاهر منه الافتراض ط (قوله لا غائبة لهو) سواء  
استغاث بالصلى أو لم يهين أحدا في استغاثته إذا قدر على ذلك ومثله خوف تزدى أعم في بئر  
مثلا إذا غاب على ظنه سقوطه امداد (قوله لا لانداء أحد أبويه الخ) المراد بهما الاصول وان  
علوا وظاهره سبحانه أنه نفي لجواز وبه صرح في الامداد بقوله أي لا يجوز قطعها بانداء أحد أبويه من  
غير استغاثته وطاب أعانه لان قطعها لا يجوز الا اضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وان  
كان في نافله ان علم أحد أبويه أنه في الصلاة وناداه لابس أن لا يجيبه وان لم يهين به  
(قوله الا في النفل) أي فيجب به وجوب وان لم يستغث لانه لم يهين به على تركه الاجابة  
وقال صلى الله عليه وسلم ما من ماء من ماء لو كان فقيم الاجاب أمه وهذا ان لم يهين به صلى الله عليه وسلم فان علم  
لا يجب الاجابة لكن الأولى كما يستفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فان علم تفصيل حكمكم المستغنى  
ط وقد يقال ان لا بأس من هذه الدفع ما يتوهم أن عليه بأس في عدم الاجابة وكونه عقوقا فلا يفيد  
أن الاجابة أولى وسياق غماه في باب ادراك الفريضة (قوله ويكره الخ) لما فرغ من بيان  
الكراهة في الصلاة شرع في بيان ما يخرجها عما هو من نواهيها بمر (قوله تحريما) لما أخرجه  
الستة عنه صلى الله عليه وسلم إذا أتيتهم الفاطم فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولا تكن  
شركة أو غزبوا ولهذا كان الأصح من الروايتين كراهة الاستدبار كالأستقبال بمر (قوله  
استقبال القبلة بالفرج) بمر قبل الرجل والمرأة والظاهر أن المراد بالقبلة وجهها كافي الصلاة  
وهو ظاهر الحديث المار وأن التقييد بالفرج بغيره لما صرح به الشافعية أنه لو استقبلها  
ببصره وحول ذكره عنهم لم يكره بخلاف عكسه كما قدمناه في باب الاستنجاء وقوله دم هناك أن  
المكروه الاستقبال أو الاستدبار لاجل بول أو غائط فلو لا استنجاء لم يكره أي قصر عما في النهاية  
ولو غفل عن ذلك وجلس يقضي حاجته ثم وجد نفسه كذلك فلا بأس لكن ان أمكنه الانحراف  
يفضل فانه عد ذلك من موجبات الرحمة فان لم يفعل فلا بأس اه وكأنه سقط الوجوب عند  
الامكان استقوطه ابتداء بالنسيان وثلاثية التاوت وتقدم هناك أيضا كراهة الاستقبال  
الشفس والقسم رأي لانهم مامن الآيات الباهرة ولما معهما مامن الملائكة كافي السراج  
وقدمنا أن الظاهر أن الكراهة فيه تنزيهية مالم يردن شي خاص وأن المراد بالاستقبال عينهما  
لاجهتهما ولا وضوئهما وتقدم تمام ذلك كله هناك فراجع (قوله كما كره ابائ الخ) الظاهر منه  
التحريم ط (قوله امساك صبي ليبول نحوها) أي جهتها لانه يحرم على البالغ أن يفعل  
بالصغير ما يحرم على الصغير فلهذا باغ ولذا يحرم على أبيه أن يلبسه حريرا أو حليا لو كان  
ذكر أو يصبغ به خرا أو نحو ذلك (قوله مدرج له) أو رجل واحدة ومثل البالغ الصبي في الحكم  
الذكور ط (قوله أي عدا) أي من غير عذر أو ما بالعدو أو السهو فلا ط (قوله لانه اساءة أدب)  
أفاد أن الكراهة تنزيهية ط لكن قد مناهن الرخص في باب الاستنجاء أنه سياتي أنه بعد

ان لم يصف وقت أو  
جماعة ويجب لا غائبة لهو  
وغريق وحريق لانداء  
أحد أبويه بلا استغاثته  
الافى النفل فان علم أنه صلى  
لا بأس أن لا يجيبه وان لم يعلم  
أجابه (ويكره) تحريما  
(استدبال القبلة بالفرج)  
ولو (في الخلاه) بالقبلة  
التفوط (وكره الاستدبارها)  
في الأصح (كما كره) لبائغ  
(امساك صبي) ليبول  
(نحوها) كما كره (مد)  
وجلبه في نوم أو غيره اليها  
أي عدا لانه اساءة أدب  
قاله منسلا كما كره (أوال  
مصحف أو نفي من الكتب  
الشريعة



الرجل اليه اتردش هادته قال وهـ ذابته تنفي التحريم فايهر (قوله الا ان يكون) ماذ كرم  
المصنف والكتب اما القبوله فهي الى عنان السماء (قوله مرتفع) ظاهره ولو كان الارتفاع قليلا  
طقلت اي بما تنفي به المحاذاة عرفا ويختلف ذلك في القرب والبعد فانه في البعد لا تنفي بالارتفاع  
القابل والظاهر انه مع البعد الكثير لا كراهة مطلقا تامل (قوله غلق باب المسجد) الاصح  
اغلاقه في القاموس غلق الباب بغلقه لغة ردية في اخلاقه اه قال في البحر وانما كره لانه  
يشبه المنع من الصلاة قال تعالى ومن اعظم عن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومن هنا  
يعد لم يجهل بعض مدرسي زمانهم من يدرس في مسجد يقرر في تدرسه وتعامه فيه  
(قوله الانحرف على متاعه) هذا أولى من التقييد بزمان لان المدارع على خوف الضرر فان ثبت  
في زمانه في جميع الاوقات ثبت كذلك الا في اوقات الصلاة ولا في بعض اوقات كذا في  
الفتح وفي العناية والتدبير في الغلق لاهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعه لخدمته وما  
بغيره امر القاضى يكون متوليا انتهى بحرفهم (قوله الوط فوقه) اي الجاع خزائن اما  
الوط فوقه بالقدم فغير مكره الا في الكعبة اغير عذر اولهم بكرة الصلاة ففرغوا ثم رأيت  
القهر الثاني نقل عن المقيد كراهة الصعود على سطح المسجد اه ويلزمه كراهة الصلاة  
ايضا فوقه فليتأمل (قوله لانه مسجد) اه كراهة ماذ كرهه قال الزيلعي وله هذا يصح  
اقتداء من على سطح المسجد عن فيه اذ المية تقدم على الامام ولا يبطل الاكتاف بالصعود اليه ولا  
يحل للجنب والحائض والنفساء الوقوف عليه ولو حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها  
يحنث اه (قوله الى عنان السماء) بفتح العين وكذا الى تحت الثرى كافي البصري عن  
الاسيحياتي بنى لوجهل الواقع فحتمه ميتا للذلة لوجهل كافي مسجد عهده الشعم في دمشق  
لم اره من يمانهم سباني متفاني كالب الوقف انه لو جعل تحتها من ردا بالاصلي جاز تامل (قوله  
واختار طريقا) في التعمير بالاختار اذ اعلم الى انه لا يفتى بغيره او مرتين ولذا عير في القنية  
بالاعتقاد ثم روي القنية دخل المسجد فلما توسطه ندم قبل يخرج من باب غير الذي قصد وقيل  
يصلى ثم يخرج في الخروج وقيل ان كان محذرا يخرج من حيث دخل اعدا لما جئ اه (قوله  
بغير عذر) فلو بعد رجاء وصل كل يوم تحية المسجد مرة يخرج عن الخلاصة اي اذا تكرر  
دخوله تكنيه التحية مرة (قوله بغير عذر) يخرج عنه بنية الاكتاف وان لم يمكث ط عن  
الشرب بل الى (قوله وادخل نجاسة فيه) عبارة الاشياء وادخل نجاسة فيه يخاف منها التلويث اه  
ومقاده الجواز لو جازفة لكن في الفتاوى الهندية لا يدخل المسجد من على بدنه نجاسة (قوله وعليه  
فلا يجوز الخ) زادناظ عليه اشارة الى ان ماذ كرمه من قوله فلا يجوز زائس يصح به في كتب  
الفتاوى من وانما بناء العلامة قاسم على ما صرحوا به من عدم جواز ادخال النجاسة الى المسجد  
وجعله مقيد القواهم ان الله من النجس يجوز الاستباح به كما افاده في البحر (قوله ولا تطيبه  
بنجس) في الفتاوى الهندية بكرة ان يطيب المسجد ببطين قبل بقاء نجس بخلاف السرقين  
اذا جعل فيه الطين لان في ذلك ضرورة وهو تحصيل غرض لا يحصل الا به كذا في السراجية اه  
(قوله والقصد) ذكره في الاشياء بخلافه قال واما القصد فيه في انافه اره وينبغي ان لا فرق  
اه اي لا فرق بينه وبين البول وكذا لا يخرج فيه الرجح من الدبر كافي الاشياء واختلاف فيه

مطلب  
في أحكام المسجد

الا ان يكون على موضع  
مرتفع عن المحاذاة (فلا  
يكراهه قاله الكحل (و) كما  
كره (غلق باب المسجد) الا  
تلويث على متاعه به يفتي  
(و) كرهه تحريما (الوط  
قوة والبول والنقطة)  
لانه مسجد الى عنان السماء  
(واختار طريقا بغير عذر)  
ومر ح في القنية بفسقه  
باعتقاده (وادخل نجاسة  
فيه) وعليه (فلا يجوز  
الاستباح به من نجس  
فيه) ولا تطيبه بنجس (ولا  
البول) والقصد (فيه ولو  
في انافه)

السلف فقبل لباس وقيل يخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح جوي عن شرح الجامع الصغير  
للتحرث (قوله ويحرم الخ) لما أخرجه المنذرى من فروع جنيبوا مساجدكم صبيانكم  
وبجائفة لكم ويحكم وشراءكم ورفع أصواتكم وسلب وفكم واقامة حدودكم وجروها في  
الجمع واجعه الواعلى ابواب المطاهر بجر والمطاهر جمع مطهرة بكسر الميم والضم لغة وهو كل  
اناء يتطهر به كافي المساجد واج والمراد بالطهارة كراهة التحريم الظنية الدليل وأما قوله تعالى ان  
طاهر رايقي للطائفين الآية فيجتمه ل الطهارة من أعمال أهل الشرك تامل وعليه فقوله والا  
فيكره اي تقيها تامل (قوله وصلاته فيها) اي في الزمان والخلف الطاهر من أفضل مخالفة للهود  
تاريخانية وفي الحديث صلواتي نعالكم ولا تشبهوا باليه وذروا الطبراني كافي الجامع الصغير  
رامز الصحة واخذ منه جمع من الحنابلة انه سنة ولو كان يمشي بها في الشوارع لان النبي صلى الله  
عليه وسلم وصحبه كانوا يمشون بها في طرق المدينة ثم يصلون بها اوقات لكن اذا خشى تلويث فرش  
المسجد لم يمش بها وان كانت طاهرة واما المسجد النبوي فقد كان مقروشا بالصلوة في زمنه  
صلى الله عليه وسلم بخلافه في زمانه اوله ذلك محل ما في عدة الفتاوى من أن دخول المسجد متنعلا  
من سوء الادب تامل (قوله لا يكره ماذ كر) اي من الوط والبول والنقطة ثم (قوله فوق  
يت الخ) اي فوق مسجد البيت اي موضع أعد الله من والنوافل بان يتخذ محراب وينظف  
ويطيب كما أمر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسجد لم كافي السكركاني وغيره فهـ الثاني  
فهو كالأول على سطح بيت فيه مصحف وذلك لا يكره كافي جامع البرهاني معراج (قوله به يفتي  
ثم اية) عبارة التمامية والختار لا تنوي أنه مسجد في حق جواز الاقتداء به الخ لكن قال في البحر  
ظاهره أنه يجوز الوط والبول والفضلي فيه ولا يفتي ما فيه فان الباني لم يهـ بذلك فينبغي أن  
لا يجوز وان حكمه نابكونه غير من مسجد وانما انظر فائدة في حق بقية الاحكام وحل دخوله  
للجنب والحائض اه ومقابل هذا المختار ما صححه في المحيط في مصلى الجنائز انه ليس له حكم  
المسجد أصلا وما صححه تاج الشريعة أن مصلى العبد له حكم المساجد وتعامه في الشرب بل اية  
(قوله كفناه مسجد) هو المكان المتصل به ليس يده وينه طريقتي فهو كالمقتض لاصلا الجنائز  
أو عدي فبما ذكر من جواز الاقتداء وحل دخوله للجنب ونحوه كافي آخر شرح القنية (قوله  
ورباط) هو ما يبنى لسكنى فقراء الصوفية ويسمى الخانقاه والتسمية رحي (قوله ومدرسة)  
ما يبنى لسكنى طلبة العلم ويجعل اها مدرسا ومكان للدرس لكن اذا كان فيها مسجد فحكمه  
كغيره من المساجد في وقف القنية المساجد التي في المدارس مساجد لانهم لا ينعون الناس  
من الصلاة فيها واذا غلقت يكون فيها اجاعة من أهلها اه وفي الخاتمة دار فيها مسجد لا ينعون  
الناس من الصلاة فيها ان كانت الدار لو غلقت كان له جماعة عن فيها فهو مسجد جماعة ثبت  
له أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والافلا وان كانوا لا ينعون الناس من الصلاة  
فيه اه (قوله ومساجد حياض) مسجد الحوض مصطبة يجعلون فيها الحوض حتى اذا  
نوا أحد من الحوض صلى فيها اه ح (قوله وأسواق) اي غير نافذة يجعلون مصطبة للصلاة  
فيها ح وذلك كاتى تجعل في خان التجار (قوله لأسواق) اي فأنه ليست كالمذ كورات قال

ويحرم ادخال صبيان  
ومجانين حيث غاب قنيتهم  
والأفكره وينبغي لدخوله  
قما هذله ونحوه وصلاته  
فيه اه أفضل (لا) يكره  
ما ذكر (فوق بيت) جهل  
(فيه مسجد) بل ولا لانه  
ليس مسجد شرعا (و) اما  
(المقتض لاصلا الجنائز او  
عبد) فهو (مسجد في حق  
جواز الاقتداء) وان انفصل  
المصروف رفقا بالناس  
(لا في حق غيره) به يفتي  
ثم اية (خ) حل دخوله للجنب  
وحائض (كفناه مسجد  
ورباط ومدرسة ومساجد  
حياض وأسواق لأسواق)



في أوخر شرح الفرية والمساجد التي على قواعد الطرق ليس لها جماعة رابطة في حكم المسجد  
لكن لا يفتكف فيها اه (قوله ولا لباس الخ) في هذا التعبير كما قال شمس الامة اشارة الى أنه  
لا يجوز وكيفية أن يجوز أسابرس اه قال في النهاية لان افظ لا لباس دليل على أن المستحب  
غيره لان لباس الشدة اه ولهذا قال في حظر الهندية عن المضمرات والصرف الى الفقراء  
أنزل وعليه الفتوى اه وقيل يكره لقوله صلى الله عليه وسلم ان من أشراط الساعة أن تزين  
المساجد الحديث وقيل يستحب ما فيه من تعظيم المسجد (قوله لانه يلهي المصلي) اي فيخل  
بجذوعه من النظر الى موضع سجوده ونحوه وقد صرح في البه دائع في مستحبات الصلاة أنه  
ينبغي التشوع فيها ويكون منتهى بصره الى موضع سجوده الخ وكذا صرح في الاشباه ان  
التشوع في الصلاة مستحب والظاهر من هذا أن الكراهة هنا تنزيهية فافهم (قوله ويكره  
التمكف الخ) تخصيص لما في المتن من نفي لباس النقش ولهذا قال في الفتح وعندنا لا لباس به  
ومحل الكراهة التكمف بدقائق النقوش ونحوه خصوصاً في المحراب اه فافهم (قوله ونحوها)  
كاخشاب غنية ويأض نحو اسيد داج اه ط (قوله وظاهر الخ) اي ظاهر التعليل بانه  
يألهي وكذا اخرج السقف والمؤخران سببه عدم الاهمية فيه أن المكروه جدار القبلة  
يغتم لان علم الالهة لا يخص الامام بل بقية الأمة اهل الصف الاول كذلك ولهذا قال في الفتاوى  
الهندية وكره بعض مشايخنا النقش على المحراب وحائط القبلة لانه يشغل قلب المصلي اه  
ومثله يقال في حائط المئذنة أو المبصرة لانه يلهي القريب منه (قوله لو عاله الحلال) قال تاج  
الشرية اه أمالوا اتفاق في ذلك حالاً خبيثاً أو مالا يسيء الخبيث والطيب فيكره لان الله تعالى  
لا يقبل الا الطيب فيكره تلو يثيته بما لا يقبل اه ثم نبلاية (قوله الا اذا خيف الخ)  
اي بان اجتمعت عنده أموال المسجد وهو متيقن عن العمارة والايضهها كما في القهستان  
عن النهاية (قوله وعامه في البحر) حيث قال وقيدوا بالمسجد اذ نقش غير موجب للضمان  
الا اذا كان معد للاستغلال تزيد الاجرة فلا لباس به وأرادوا من المسجد دخله فيه فيدان  
تزيين خارجة مكروه وأما من حال الوقف فلا شك أنه لا يجوز للمولى فعله مطلقاً لعدم الفائدة  
فيه خصوصاً اذا قصد به حرمان أرباب الوظائف كما شاهدناه في زماننا (قوله أفضل المساجد مكة)  
اي مسجد مكة وكذا ما بعد الى قوله الاقدم ح وفي تسهيل المقاصد لانه لا يحد من العماد  
ان أفضل مساجد الارض الكعبة لانه أول بيت وضع للناس ثم المسجد المحيط به لانه أقدم  
مسجد مكة ثم مسجد المدينة لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة  
فيما سواه الا المسجد الحرام حوى لمخاوفي البيرو واختلاف في المراد من المسجد الحرام الذي  
فيه المضاغة المذكورة تقبل بقاع الحرم وقيل الكعبة وما في الحرم من البيت وقيل الكعبة  
وما حولها من المسجد وجرميه النوى وقال الله الظاهر وقال الشيخ ولي الدين العراقي ولا  
يختص التضعيف بالمسجد الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بل يشمل جميع ما زيد فيه  
بل المشهور عندنا أنه بم جميع مكة بل جميع حرمة الذي يحرم مسجده كما عرفت

مطلبه  
كلمة لا بأس داء - ل على أن  
المصنوع غيره لان الياص  
الشدة

(ولباس بنقشه خلاصه مرابه)  
فانه يكره لانه باهى المصلى  
ويكره التكايف بدقائق  
النقوش ونحوها خـ وما  
في جدار القبلة قاله الحلي  
وفي - نظر المحقق وقيل يكره  
في المحراب دون السقف  
والمرحومين وظاهره أن  
المرايا بالمحراب جدار القبلة  
فالحفظ (بمحض وما ذهب)  
لو (بالله) الحلال (لأمن  
حال الوقت) فانه حرام  
(وضمن متواليه لو فعل)  
النفس أو البياض الا اذا  
خفي طمع الظلمة فلا لباس  
به كافي والا اذا كان لاحكام  
البناء أو الواقف فعل مثله  
لقولهم انه يعمر الوقت كما  
كان وقامه في البحر (فروع)  
أفضل المساجد مكة  
ثم المدينة

مطلب  
فی افضل المساجد

النورى انتهى ما أقاده شيخنا محمد بن ظهيرة القرنى الحنفى المكي اه ملخصاه (تأنيده) هذه المضاعفة خاصة بالقول صلى الله عليه وسلم صلاة أحدكم في بيته أفضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكنوبة والواقع التعارض بينه وبين الحديث الاول كذا احكام ابن رشد المالكي في القواعد عن أبي حنيفة كافي الحاشية عن غاية السروجى وعامه فيها (قوله ثم القدس) لانه أحد المساجد الثلاثة التى لا تشدأر حال الا اليها والمنصوص على المضاعفة فيها (قوله ثم قبا) بالقصر والمدة منصرف وغير منصرف والقاف مضمومة ط لانه المسجد الذى أسس على التقوى من أول يوم (قوله ثم الاقدم ثم الاعظم) كذا فى الحاشية عن الاجناس والذى فى البحر بعد القدس ثم الجوامع ثم مساجد الحال ثم مساجد الشوارع لانها أخف رتبة لانه لا يعتكف فيها اذا لم يكن اه امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت لانه لا يجوز الاعتكاف فيها الا لانساه اه وفى الفقه ستمائة مساجد الشوارع هى التى بنيت فى الصحارى عباليس لها مؤذن وامام راتبان كفى الجلابى اه والحاصل أن بعد القدس الجوامع أى المساجد الكبيرة الجامعة للجماعة الكثيرة لكن الاقدم منها أفضل كمسجد قبا ثم الاعظم أى الا كثر جماعة فالاعظم ثم الاقرب فالاقرب وفى آخر شرح النية بعد قوله ما مر عن الاجناس ثم الاقدم أفضل لاسبقه حكما الا اذا كان الحادث أقرب الى بيته فانه أفضل حينئذ لاسبقه حقيقة وحكما كذا فى الوقعات وقد كرى الخاتمة ومغنية المفق وغيرهما أن الاقدم أفضل فان استويا فى القدم فالاقرب ولو استويا فيهما رقوم أحدهما أكثر فأن كان فقها يقتدى به يذهب للاقل جماعة تكثيرها اليه بسببه والاختيار والافضل اختيار الذى امامه أفقه وأصلح ومسجد حبه وان قل جمعه أفضل من الجامع وان كثر جمعه اه ملخصا وحاصله أن فى تقدم الاقدم على الاقرب خلافا لىكن عبارة الخاتمة هكذا واذا كان فى منزله مسجدان يذهب الى ما كان أقدم الخ وظاهره أن هذا التفضل فى مسجد الحى تامل (قوله أفضل اتفاقا) أى من الاقدم وما بعده لاسرازه فضيلتى الصلاة والسمع ط (قوله ومسجد حبه أفضل من الجامع) أى الذى جماعته أكثر من مسجد الحى وهذا أحد قواين حكمهما فى القيمة والنساق العكس وما هنا جزم به فى شرح النية كما مر وكذا فى المصنف والخاتمة بل فى الخاتمة لولم يكن لمسجد منزله مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويسبى ولو كان وحده لان له حقا عليه فيؤذنه (قوله والصحيح الخ) قدمنا الكلام منوفى على هذه المسئلة فى شروط الصلاة قبيل بحث المسئلة فراجعهم (قوله وقيل ان بخطى) هو الذى اقتصر عليه الشارح فى الخطر حيث قال فزع يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يقض وقاب الناس فى المختار لان عليه انصدق بخاتمة فى الصلاة فده الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهمرا كعون ط (قوله وانشاد ضالة) هى الشئ الضائع وانشادها لوال عنها وفى الحديث اذا رأيت من ينشد ضالة فى المسجد فذوقوا لاردها الله عليه (قوله أو شعر الخ) قال فى الضياء المعنوى العشرون أى من آفات الله ان الشعر سئل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح ومعناه أن الشعر كائن من شعره من يذم حين يذم ولا باس باستماع نشيد الاعراب وهو انشاد الشعر من غير لحن ويصرم هجوم لم ولو بما فيه قال صلى الله عليه وسلم لأن يتأتى جوف أحدكم قيصا خوله من أن يتأتى شعره فما كان منه فى الوعظ

ثم القدس ثم قبائمه الاقدم  
ثم الاعظم ثم الاقرب  
وهو جد اساتذته لدوره أو  
لسماع الاخبار افضل  
انما طار مسجده افضل  
من الجامع والصحيح ان  
ما لحق به صلوات الله عليه لم يحرق  
به في القضيته فتم تحرق  
الاول اولى به ومات في  
سنة ذراع ذ كرملا على  
في شرح باب الماسك  
ويحرم فيه السؤال ويكره  
الاعطاء ما اوقبل ان  
تخافوا وانما اذا التفتوا  
الاما فيه ذكر

مطلب  
فی انشاء الشعر







بحث مخالف للقول مع ما فيه من شدة الجرح ط (قوله) وتخصيص مكان لنفسه (لانه يحل بالمشروع كذا في القنية اي لانه اذا اعتاده ثم صلى في غيره بقي بالمشروع ولا بالاول بخلاف ما اذا لم يأت مكانا معينا (قوله) وليس له الخ) قال في القنية له في المسجد موضع من بين ما يطلب عليه وقد شغل غيره قال الاوراعي له ان يزجعه وليس له ذلك عندنا اه اي لان المسجد ليس ملكا لاحد بصر عن النهاية قلت وينبغي تقييده بما اذا لم يقم عنه على نية العود بالامهلة كالمقام للوضوء مثلا ولا سيما اذا وضع فيه نية التحقق سبق يده فامل وفي شرح السير الكبير للسرخسي وكذا كل ما يكون المساوون فيه سواء كالنزول في الرباطات والجلوس في المساجد للصلاة والنزول في اوعراف الحج حتى لو ضرب فسطاطه في مكان كان ينزل فيه غيره فهو أحق وليس للاخر ان يحوله فان أخذ موضعافوق ما يحتاجه فله غير أخذ الزائده فلو طلب ذلك منه رجلا ان فاراد اعطاء احد همدان الاخر له ذلك ولو نزل فيه احد همدان فاراد الذي أخذ اولاهو غنى عنه ان ينزل فيه آخر فلا لانه اعترض على يده يد أخرى محقة لاحتمال حاجتها الا اذا قال انما كنت أخذته لهذا الاخر باسمه لا لنفسه فاذا حلف على ذلك له ارجاعه لانه تبين أن يده فيه كانت بد امره وحاجة الاخر تمنع غيره من اثبات البد عليه اه لمصلحة افعال الخير الرمي ومثل المسجد مقام المساوون التي يتخذها المحترقون من سبق لها فهو الاحق بها وليس لتخذهما ان يزجعه اه اذ لاحق له فيها مادام فيها فاذا قام عنها استوى هو وغیره في مذهب الشافعية بخلافه كما هو عليه في كتبهم اه والمراد من التي لا تضر العامة والازعاج القاعد في اصطلاحنا (قوله) واذا ضاق الخ) اقول وكذا اذا لم يضق لكن في قعوده قطع للصف (قوله) بل ولا هل المحلة الخ) قال في القنية وكذا اهل المحلة ان ينعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه اذا ضاق بهم المسجد اه (قوله) وله من نصب متول اي ولو بلا نصب فاعين كما قدمناه عن العناية (قوله) لا لدرس اورد كره) لانه ما بين ذلك وان جاز فيه كذا في القنية (قوله) فاستماع العظة اولى الظاهر ان هذا خاص بن لا قدر له على فهم الآيات القرآنية والتدبر في معانيها الشرعية والاعتناء بما عظمها الحكمة اذ لا شأن أن من له قدرة على ذلك يكون استماعه اولى بل اوجب بخلاف الجاهل فانه يفهم من الماهل والواعظ ما لا يفهمه من القاري فكان ذلك أنفع له (قوله) ولا ينبغي الكتابة على جدرانها (قوله) اي خوفا من أن تسقط وتوطأ بصر عن النهاية (قوله) خفاش) كرمات الوطواط قاموس (قوله) لتفتحه) جواب سؤال حاصله انه صلى الله عليه وسلم قال أقرأوا الطير على مكانكم افازالة العش مخالفة للامر فأجاب بأنه للتنقية وهي مطلوبة فالحديث مخصوص بغير المساجد ط

• (باب الوتر والنوافل) •

الوتر بفتح الواو وكسر هاء الضم والفتح والنوافل جمع نافلة والنفل في اللغة الزيادة في الشريعة زيادة عبادة شرعت لئلا يخلط (قوله) كل سنة نافلة) قدما قبل هذا الباب في آخر المكرهات تقسيم السنة الى مؤكدة وغير مؤكدة بذلك أيضا في متن الوضوء والكل يسمى نافلة لانه زيادة على الفرض لا بد له ومراعاة الاعتذار من تركه النصريح بالسنن في الترجمة مع أن الباب معقود لبيانها أيضا (قوله) ولا عكس) اي لغويا لان الفقهية معزلة عن النظر الى القواعد

مطلب  
فمن سبق يده الى صباح

وتخصيص مكان لنفسه  
وايس له ازعاج غيره منه ولو  
مدرس او اذا ضاق للمصل  
ازعاج القاعد ولو شغلا  
بقراءة او درس بل ولا هل  
المحلة تمنع من ليس منهم من  
الصلاة فيه وله من نصب  
متول وجه المسجد  
واحد او عكسه الصلاة  
لا لدرس اورد كره في المسجد  
عظة وقرآن فاستماع العظة  
أولى ولا ينبغي الكتابة على  
جدرانها ولا بأس برمي عش  
خفاش وسام تنقيه  
• (باب الوتر والنوافل) •  
كل سنة نافلة ولا عكس

القواعد المنطقية فالمراد وائس كل نافلة سنة فان كل صلاة لم تطالب بعينها نافلة وائس سنة بخلاف ما طلبت بعينها كصلاة الليل والنهي مثلا فافهم (قوله) هو فرض ع-لا اي يفترض عليه اي انه لا يعمل معاملة الفرائض في العمل فيما يتم بتركه يفوت الجواز بفوته ويجب ترتيبه وقضاؤه ونحو ذلك فقوله علافة يزعمون عن الفاعل واعلم أن الفرض نوعان فرض علافة وفرض علافة فالاول كالصلوات الخمس فانما يفرض من جهة العمل لا بصل تركه او يفوت الجواز بفوته بمعنى أنه لو ترك واحدة منها لا يصح فعل ما بعده اقبل قضاء المتركة وفرض من جهة العمل والاعتقاد في أنه يفترض عليه اعتقادها حتى يكفر بانكارها والثاني كالوتر فانه فرض علافة وليس يفرض على أي لا يفرض اعتقاده حتى انه لا يكفر منه بتركه اظنية دالية وشبهة الاختلاف فيه ولذا يسمى واجبا وائس منه مع ربيع الرأس فان الدليل القطعي أفاد أصل المسح وأما كونه قدر الربع فانه ظني ايكفه قام عند الجمهور ما رجع دليلا الظني حتى صار قريبا من القطعي فسماه فرضا اي عمليا اي انه يلزم عمله حتى لو تركه ومع شعرة من الصلاة يفوت الجواز به وليس فرضا عمليا حتى لو أنكره لا يكفر بخلاف ما لو أنكر أصل المسح وبه علم أن الواجب نوعان أيضا لانه كما ينطبق على هذا الفرض الغير القطعي يطابق على ما هو دونه في العمل وفوق السنة وهو ما لا يفوت الجواز بفوته كقراءة الفاتحة وقنوت الوتر وتكبيرات العبدتين وأكثر الواجبات من كل ما يجبر بسجود المسحوق وقد ينطبق الواجب أيضا على الفرض القطعي كما قدمناه عن التلويح في بحث فرائض الوضوء فراجع به (قوله) وواجب اعتقادا) اي يجب اعتقاده وظاهر كلامهم انه يجب اعتقاد وجوبه اذ لو لم يجب عليه اعتقاد وجوبه لما يمكن ايجاب فعله لانه لا يجب فعل ما لا يعتقده وواجبا ولذا أشكل قولهم ما بسنة وهو وجوب قضائه كما يأتي ويدل عليه أيضا قول الاصوليين في الواجب ان حكمه الزوم علافة على اليقين فقواهم على اليقين بقدر أن حكمه الزوم علافة على الظن فيلزمه أن يعمل بظنية أي أنه واجب والاتفاقواهم على اليقين وحينئذ فيشكل قول الزيلعي ان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الظن الا أن يجاب بأن المراد ليس بفرض حتى لو لم يعتقد وجوبه لا يكفر لان الوجوب يطابق بمعنى الفرض أيضا كما مر فليتامل (قوله) سنة نبونا) أي نبوته علم من جهة السنة لا القرآن وهي قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني قاله الثار واما أبو داود والحاكم وصححه وقرئه صلى الله عليه وسلم أوتر واقبل أن تصحوا رواه مسلم والامر للوجوب وتعامه في شرح المنية (قوله) بين الروايات) أي الثلاث المروية عن أبي حنيفة فانه روى عنه أنه فرض وأنه واجب وأنه سنة والتوفيق أولى من التفريق فراجع الكل الى الوجوب الذي مشى عليه في الكنز وغيره قال في البصر وهو آخر أقوال الامام وهو الصحيح محبط والاصح خاتمة وهو الظاهر من مذهبه بسوط اه ثم قال وأما عدهما فسنة علافة واعتقادا ودليلا كما تقدمت السنن المؤقتة (قوله) وعليه الخ) أي على ما ذكر من التوفيق فانه لو جعلت رواية الفرض على ظاهرها لزم كفرها بحدود ولو كانت رواية الواجب على ظاهرها وهو كون المراد بالواجب ما يتبادر منه وهو ما لا يفوت الجواز بفوته ولا يعمل معاملة الفرض لزم أن لا يفرضه بغيره بتركه ولا عكسه ولو جعلت

مطلب  
في الفرض العلى والعمل  
والواجب

(هو فرض علا و واجب  
اعتقادا وسنة نبونا) ثم هذا  
وفقا وبين الروايات وعليه



رواية السنة على ظاهرها الزم أن لا يقضى وأن يصح فاعداورا بكاف في تفرع المصنف  
 ونشر مرتب فافهم (قوله فلا يكفر جاحده) أي جاحدا أصل الوتر اتفاقا لان عدم الكفار  
 لازم السنة والوجوب كما صرح به في فتح القدير ح قلت وأما إبطاله مع وسوخ الأدب  
 كأن يكون له سنة دليل أو نوع تأويل فلا ينافيه ما يأتي من أنه لو ترك السن فان رآها حقا لم  
 والا كفر لانهم علاوة بأنه تركها - خفافا كما عزا في البحر الى التجميع والنوازل والمحيط وقوله  
 في شرح المنية ولا يكفر جاحده إلا ان استخف ولم يره حقا على المصنف الذي صرف السن اه  
 وأراد بما صرحه وأن يقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا لأفعله ثم اعلم أنه قال في الاشياء  
 وبه ككفر بانه كاد أصل الوتر والاضحية اه ومنه في القضية ومفهومه أن الماراد هنا مجرد  
 وجوبه وريو يذلل الزايل بعبوته بغير الواحد فان ثابت بغير الواحد وجوبه لا أصل  
 مشروعيته بل هي ثابتة باجماع الأمة ومعلومه من الدين ضرورة وقد صرح بعض المحققين  
 من الشافعية بأن من أنكر مشروعية السن الرتبة أو صلاة العيدين يكفر لانهم لم يعلّموا من  
 الدين بالضرورة وسبق في سنة الفجر أنه بحث في الكفر على منكرها ذات ولعل المراد الانكار  
 بنوع تأويل والا فلا خلاف في مشروعيته اوقه - صرح في الضرر في باب الاجماع بان منكر  
 حكم الاجماع القطعي يكفر عند الحنفية وطائفة وقالت طائفة لا وصرح أيضا بان ما كان  
 من ضروريات الدين وهو ما يعرف بالخواص والعوام انه من الدين ~~كوجوب~~ اعتبار  
 التوحيد والرسالة والصلوات الخمس وأخواتها يكفر منكرهم ومالاد لا كفساد الحج بالوط قبل  
 لوقوف واعطاء السمس الجدة ونحوه أي على ما يعرف كونه من الدين الا لخواص ولا شبهة  
 أن ما نحن فيه من مشروعية الوتر ونحوه يعلم بالخواص والعوام أنهم من الدين بالضرورة  
 فينبغي الجزم بشكرك منكرها ما لم يكن عن تأويل بخلاف تركها فانه ان كان عن استخفاف  
 كما صرح بكفره والابان يكون كمالا أو فقا بلا استخفاف فلا هذا ما ظهر في والله أعلم (قوله مفسد  
 له) أي للفجور والفجر غير قيد بل هو مثال (قوله ككفره) وهو ترك الفرض فيه ح (قوله  
 بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت وعدم صيرورته استاوا ما عدم التمسك فلا يصح هنا لان فرض  
 السنة فيما اذا تركه في الفجر أو تركه في الفجر فيه رخص فافهم (قوله خلافا لها) فلا يصح  
 بالفساد لانه سنة عندهما ط (قوله ولكنه يقضى) لا وجه للاستدراك على قول الامام  
 وانما أتى به نظر الى قوله اتفاقا به - د كايته الخلاف فيما قبله أي أنه يقضى وجوب اتفاقا  
 أما عنده فظاهر وأما عندهما وهو ظاهر الرواية عنهم فلو علم عليه الصلاة والسلام من نام عن  
 وتر أو نسيه فليس له اذ تركه كافي البحر عن المحيط واستشكاه في الفتح والنهر بان وجوب  
 القضاء فخرج وجوب الاداء واجب في البحر عما ذكر عن المحيط قلت ولا يخفى ما فيه فان دلالة  
 الحديث على وجوب القضاء بما يؤول الى الاشكال الآن يجاب بانهم لما ثبت عندهم ادليل  
 السنة قالوا به ولما ثبت دليل القضاء قالوا به أيضا اتيا بالانص وان خالف القياس (قوله ولا يصح  
 الخ) لان الواجبات لا تصح على الراحلة بلا عذر عندها وان كان سنة لكن صح عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أنه كان يتنفل على راحلته من غير عذر في الليل وإذا بلغ الوتر نزل فيوتر على  
 الارض بجر عن المحيط والقعود كالركوع (قوله اتفاقا) راجع للمسائل الثلاثة ح وانما

مطلبه  
 في منكر الوتر والسنة أو  
 الاجماع  
 (فلا يكفر) يضم فكون أي  
 لا ينسب الى المصنف  
 (جاحده وتذكره في الفجر  
 مفسد ككفره) بشرطه  
 خلافا لها (و) ككفره (يقضى)  
 ولا يصح فاعداورا كما  
 اتفاقا (وهو خلاف ركعات  
 بتسمية)

الخلاف في خمس في تركه في الفرض وعكسه وفي قضائه بعد طلوع الفجر وصلاة العصر  
 واعادته به - اذ العشاء من شأنه أي فانه على القول بسنة - لا يلزم فساد الفرض ولا فساد  
 بالتذكرة ولا يقضى في الوقتين المذكورين ويعدا لونه فسادا له - اذ هو (قوله كالغروب)  
 أفاد به أن التعدد الاول فيه واجبة وأنه لا يصلح فيه على النبي صلى الله عليه وسلم ط (قوله  
 حق لونسى) تفرع على قوله كالغروب ولو كان كانه قبل اعادة قبل أن يقعد مقام اليه بالسجود  
 لان كل ركعتين من النفل صلاة على حدة ط (قوله لا يعود) أي اذا استتم قائما لا شتماله  
 بفرض القيام (قوله كما يجي) أي في باب سجود السهو ولكنه رجع هناك عدم الفساد ونقل  
 عن البحر أنه الحق (قوله ولكنه) استدراك على ما يذهبون من قوله كالغروب من أنه لا يقرأ  
 السورة في ثالثته (قوله احتياطا) أي لان الواجب تردد بين السنة والفرض في النظر الى  
 الاول فيجب القرع في جميعه وبالنظر الى الثاني لا يجب احتياطا شرح المنية (قوله والسنة  
 السور الثلاث) أي الاعلى والكافرون والاخلاص لكن في النهاية أن التعيين على الدوام  
 يقضى الى اعتقاد بعض الناس أنه واجب وهو لا يجوز فلو قرأ بما ورد به الا تأمرا حيا بالبال  
 مروا طية يكون حاشا بجره هل ذلك في حق الامام فقط واذا رأى ذلك حقا لا يجوز غيره قد منا  
 الكلام فيه في باب الامامة (قوله وزيادة المعوذتين الخ) أي في الثالثة بعد سورة الاخلاص  
 قال في البحر عن الخلعة وما وقع في السن وغيره من زيادة المعوذتين انكرها الامام أحمد وابن  
 معين ولم يفتقرها كثر أهل العلم كذا كره الترمذي اه (قوله ويكبر) أي وجوبه وفيه قولان كما  
 صرح في الواجبات وقد بيناه ذلك عن البحر انه ينبغي ترجيح عدمه (قوله رافعا يديه) أي سنة الى  
 حذاه اذ فيه تكبير الاحرام وهذا كافي الامداد عن جمع الروايات لوفى الوقت أما في القضاء  
 عند الناس فلا يرفع حتى لا يطاع أحد على رفعه - اه (قوله كما صرح) أي في فصل اذا أورد  
 الشروع في الصلاة عند قوله ولا يسن رفع اليدين الا في سبع (قوله ثم يعمد) أي يضع يديه على  
 يساره كافي حالة القراءة ح (قوله وقيل كالداعي) أي عن أي يوصف أنه يرفعهما الى صدره  
 و بطونهم الى السجاء - امدادوا الظاهر أنه يقيهما كذلك الى غمام الدعاء على - اه الرواية  
 تامل (قوله وقت فيه) أي في الوتر أو الضحى الى ما قبل الركوع واختلاف المشايخ في حقيقة  
 القنوت الذي هو واجب عنده فقل في المجتبى أنه طول القيام دون الدعاء وفي الفتاوى  
 الصغرى العكس وينبغي تعميمه بغيره قال في المغرب وهو المشهور وقوله - م دعاء القنوت  
 اضافة بيان اه ومثله في الامداد من القنوت واجب عنده سنة عندهما كخلاف في الوتر كما  
 في البحر والبدائع يمكن ظاهرا في غير الافكار عدم الخلاف في وجوبه عندنا فانه قال  
 القنوت عندنا واجب وعند مالائمه مستحب وعند الشافعي من الابعاض وعند أحمد سنة تامل  
 (قوله ويسن الدعاء المشهود) قد مر في بحث الواجبات النصريح بذلك عن النهر وذكري  
 البحر عن الذكر حتى أن القنوت ليس فيه دعاء مؤقت لانه روى عن الصحابة أدعية مختلفة  
 ولان المؤقت من الدعاء يذهب بركة القاب وذكري الاستحبابي أنه ظاهر الرواية وقال بعضهم - م  
 المراد ليس فيه دعاء مؤقت ماسوى اللهم انا نستعينك وقال بعضهم الا فضل التوقيت ورجحه

كالغروب حق لونسى القعود  
 لا يعود ولو عاد ينبغي الفساد  
 كما يجي (و) ككفره (يقضى)  
 كل ركعة منه فافهم الكتاب  
 وسورة احتياطا والسنة  
 السور الثلاث وزيادة المعوذتين  
 لم يفتقرها الجمهور (ويكبر  
 قبل ركوع ثالثته رافعا  
 يديه) كما صرح به قد وقيل  
 كالداعي (وقت فيه) ويسن  
 الدعاء المشهود ويوصل على  
 يفتي



في شرح المنية تبرك بالماثور اه والظاهر ان القول الثاني والثالث متصدا وحاصلا ما تقيده  
 ظاهر الرواية بغير الماثور كما يفيد قول الزبلي وقال في الهبط والخيرة يعني من غير قوله اللهم  
 اناستعينك الخ واللهم اهدنا الخ اه فلفظ يعني بيان اراد محمد في ظاهر الرواية فلا يكون هذا  
 القول خارجا عنها ولذا قال في شرح المنية والصحيح ان عدم التوقيت فيما عدا الماثور لان  
 الصحابة اتفقوا عليه ولانه ربما يجري على اللسان ما يشبه كلام الناس اذ لم يوقت ثم ذكر  
 اختلاف الاقوال الواردة في اللهم اناستعينك الخ ثم ذكر ان الاولى ان يضم اليه اللهم اهدني  
 الخ وان ما عدا هذين فلا توقيت فيه ومنه ما عن ابن عمر انه كان يقول بعد ذلك الحمد  
 بالكفار ملحق اللهم اغفر لاهل المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألف بين قلوبهم وأصلح  
 ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة الكتاب الذين يكذبون رسلك  
 ويقاتلون اولياءك اللهم خالف بين قلوبهم وزلزل اقدامهم وانزل عليهم بأسك الذي لا يرد عن  
 القوم الجرمين ومنه ما أخرجه الادوية وحسنه الترمذي انه عليه الصلاة والسلام كان يقول  
 في آخر قوله اللهم اهدني الخ اعوذ بربك من ضحكك وبغضائك من عقوبتك واعوذ بك منك  
 لا اوصي ثناء عليك انت كما ائنت على نفسك وغير ذلك من الادعية التي لا تشبه كلام الناس  
 ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآخرة وقال ابو الليث يقول اللهم  
 اغفر لي يكرر هذا ثلاثا وقيل يقول يارب ثلاثا ذكر في الذخيرة اه أقول هذا يفيد ان ما في  
 البحر من قوله ذكر الكبري ان مقصد دار القيام في القنوت مقصد سورة اذا السماء انشقت  
 وكذا ذكر في الاصل اه بيان للانفصال وهو مبني على القول بان القنوت الواجب هو طول  
 اقيام الدعاء تامل هذا وذكر في الحلية ان ما مر من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر  
 وقوله اللهم اهدني الخ اعوذ بربك من ضحكك الخ جاء في بعض روايات الناسي انه كان يقول اذا  
 فرغ من صلاته وتبوأ مضجعه (قوله وصح الجهد) قال في الحلية والجهد ان عذابك الجهد ثابت  
 في رواية الطحاوي وفي البحر انه ثابت في مراسيل أبي داود وبه اندفع قول الشافعي في شرح  
 النفاية انه لا يقول (قوله وملحق به في لاحق) مبتدأ وخبر وهو يكسر الحاء هذا هو المشهور  
 ونص غير واحد على انه الاصح ويقال بفقهه اذ كرم ابن قتيبة وغيره ونص الجوهرى على انه  
 صواب كذا في الحلية قلت بل في القاموس الفتح احسن أو الصواب تامل (قوله به في لاحق)  
 أي انه من الحق المزيده في حق الجهد وفي التمرين لا يسهل ان المطرزي صح ان المراد ملحق  
 القاموس بالفتح فاروا الاول أولى احسن ازا عن الافتقار وعلمه فيها قلت ولعل ما صححه  
 المطرزي وهو صاحب المغرب تليد هذا المختصر وشيخ صاحب القنية بناء على مذهبه الفاسد  
 مذهب الاعتزال من ان عصاة المؤمنين مخلدون في النار كالكفار (قوله كانه لانه كلمة  
 هههه) كذا في البحر لكان فيه انه ورد في صفة البراقلة بنماذج مذهب ما اى يستعين على  
 السبوط (قوله على الاصح) كذا في الهبط وفي الهداية انه المختار ومقابل ما في الذخيرة  
 واستحسنوا الجهر في بلاد الجهم لا امام ليعلموا فصل بعضهم بين ان يعلم القوم فالفضل لا امام

وصح الجهد بالكسر يعني  
 الحق وملحق به في لاحق  
 ولكنه بدل ههههه في لاحق  
 نسرع فان قرأ بآل ههههه  
 فسدت ثانية كانه لانه كلمة  
 ههههه (مخافة على الاصح  
 مطلقا)

الاخفاء والاقبال جهر اه قلت هذا التقصير بل لا يخرج عما قبله وفي المنية من اخذوا الجهر  
 اختاروه دون جهر القراءة (قوله ولولا انما) قال في المزايا انما كان أو مؤثرا أو منفردا أو  
 أو ضاه في رمضان أو غيره (قوله حديث الخ) أفاد ان المخافة ليست واجبة ط (قوله في  
 غيره أولى) وجه الاولوية ان النية متحدة في الفرض والمنقل بخلاف الوتر فهي فيه مختلفة ط  
 أي لان امامه ينوي به سنة (قوله ان لم يتحقق الخ) فلوراء احتجهم ثم غاب فالاصح انه يصح  
 الاقتداء به لانه يجوز ان يتوضأ احتياطاً وحسن الظن به أولى بحر عن الزاهد (قوله  
 كما بسطه في البحر) حيث ذكر ان الحاصل انه ان علم الاحتياط منه في مذهبه فلا كراهة في  
 الاقتداء به وان علم عدمه فلا صحة وان لم يعلم شيئا كره ثم قال وظاهر الهداية ان الاعتبار  
 لا اعتقاد المقتدى ولا اعتبار الاعتقاد الامام حتى لو اقتدى بشافعي رأته امرأة ولم يتوضأ  
 فلا كراهة على الجواز وهو الاصح كما في الفتح وغيره وقال الهندواني وجعاعة لا يجوزون به في  
 النهاية بانه أقيس لان الامام ليس بمسئل في زعمه وهو الاصل فلا يصح الاقتداء به ورد بان  
 المعتبر في حق المقتدى رأى نفسه لا غيره وأنه ينبغي حمل حال الامام على التقابل لذلك لا تزم  
 الحرمة بصلاته بلا طهارة في زعمه ان قصد ذلك اه قال في التمرين وعلى قول الهندواني يصح  
 الاقتداء وان لم يهبط اه وظاهر الجواز وان ترك بعض الشروط عندنا لكان ذكر العلامة  
 نوح افندي أن اعتبار رأى المقتدى في الجواز وعدمه متفق عليه وانما الخلاف المار في  
 اعتبار رأى الامام ايضا فالحنفي اذا رأى في قوب امام شافعي منيا لا يجوز اقتداؤه اتفاقا  
 وان رأى نجاسة قليلة جاز عند الجمهور ولا عند البعض لانهم امانعة على رأى الامام والمعتب  
 رأيهما اه وفيه نظر يظهر قريبا هذا وقد بسطنا بقرينة أبحاث الاقتداء بالخالف في باب  
 الامامة (قوله بشافعي مثلا) دخل فيه من يعتد بقول الصحابين وكذا كل من يقول بسنن  
 (قوله على الاصح فيما) أي في جواز اصل الاقتداء فيه بشافعي وفي اشتراط عدم فصله خلافا  
 لما في الارشاد من أنه لا يجوز أصلا باجتماع اصحابنا لانه اقتداء المفترض بالمتنقل وخلافا لما  
 قاله الرازي من أنه يصح وان فصله ويصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بسلامه عنده وهو  
 مجمع عليه كمالو اقتدى بامام قد عرف قلت ومعنى كونه لم يخرج بسلامه ان سلامه لم يقصد وتره  
 لان ما بعده يحسب من الوتر فيكأنه لم يخرج منه وهذا بناء على قول الهندواني بقية قوله كما  
 لو اقتدى الخ ومقتضاه ان المعتبر رأى الامام فقط وهذا يخالف ما قدمناه آتاهن نوح افندي  
 (قوله للاصحاب الخ) على الصحة الاقتداء ورد على ما مر عن الارشاد بانه لا يوجب القنوت من  
 ابن الفضل انه يصح الاقتداء لان كلاً يحتاج الى نية الوتر فاهدر اختلاف الاعتقاد في صفة  
 الصلاة واعتبر مجرد اتحاد النية اه واستنتج كل في الفتح بانه اقتداء المفترض بالمتنقل وان لم  
 يخطر ب خاطر من عدم النية صفة النية أو غير هابل مجرد الوتر كما هو ظاهر اطلاق التجنيس انقرر  
 النقل في اعتقاده ورد في البحر بما صرح به في التجنيس ايضا من ان الامام ان نوى الوتر  
 وهو يراد به جاز الاقتداء بكن على الظاهر خلف من يرى ان الـ ككوع سنة وان نواه بنية  
 التطوع لا يصح الاقتداء لانه يصير اقتداء المفترض بالمتنقل اه ولم يذكر الشارح تعليل  
 اشتراط عدم الفصل بسلام كفاية ما أشار اليه قبله من أن الاصح اعتبار اعتقاد المقتدى

مطلب  
 الاقتداء بشافعي  
 ولولا ما لم يثبت خبر  
 الدعاء الخفي (وصح الاقتداء  
 فيه) في غيره أولى ان لم  
 يتحقق منه ما يقصد هاهنا  
 اعتقاده في الاصح كما  
 بسطه في البحر (بشافعي)  
 مثلا (لم يفصله بسلام)  
 لان فصله (على الاصح)  
 فيه ما لا اتحاد وان اختلف  
 الاعتقاد



والسلام قاطع في اعتقاده فيه فسادا قد اذعن وان صرح شرعه معه اذ لا مانع منه في الابتداء كما  
 افاده ح (قوله ولذا ينوي) أي لاجل الاختلاف المفهوم من قوله وان اختلاف الاعتقاد  
 ط (قوله لا الوتر الواجب) الذي ينبغي أن يفهم من قواهم انه لا ينوي أنه واجب أنه لا يلزمه  
 تعيين الوجوب لانه من ذلك لانه ان كان سنة فبأنه ينوي به ليطابق اعتقاده وان كان  
 غير فلا تضره تلك السنة بجز (قوله للاختلاف) أي في الوجوب والسنة وهو له للعبد  
 فقط وله الوتر قدمها بقوله ولذا ولو حذف هذا ما ضاع فهمه من التكافؤ (قوله وباقى المأموم  
 الخ) هـ هـ من المسائل الخصال التي يفتي بها الفقهاء في دعائها ان فعلها الامام وما مشى عليه  
 المصنف تبعه الكثر وهو المختار كما في البحر من الهيوط وعبارة الهيوط كما في الحلية قال أبو يوسف  
 يسن أن يقرأ المقتدى أيضا وهو المختار لانه دعاء كسائر الادعية وقال محمد لا يقرأ بل يؤمن  
 لانه شبهة القرآن احتياطا اه وهو صريح في أنه سنة للمقتدى لا واجب الا أن يكون مبنيا  
 على ما صرح عن البحر من أن القنوت سنة عندهما (قوله ولو يشافى الخ) أي ويقتل بدعاء  
 الامة سنة لادعاء الهداية الذي يدعوه امامه لان المتابعة في مطلق القنوت لافي خصوص  
 الدعاء كما حرره الشيخ أبو الهود عن الشيخ عبد الحى وان توقف فيه في الشرع لبلالية (قوله لانه  
 مجمد فيه) قدمنا في هذا عند قوله في آخر واجبات الصلاة ومتابعة الامام يعني في الجملة وفيه  
 لافي المقطوع بنفسه أو بعدم سنينه كقنوت فجر اه وقد مرنا هذا من أمثلة المجمد فيه  
 وهذا هو قبل السلام وما زاد على الثلاث في تكبيرات العبد وقنوت الوتر بعد الركوع  
 والظاهر أن المارد من وجوب المتابعة في قنوت الوتر بعد الركوع المتابعة في القيام فيه لافي  
 الدعاء ان قلنا انه سنة للمقتدى لا واجب (قوله لانه منسوخ) نصارك لوكبر خافي الجنازة  
 حيث لا يتابعه في الخاتمة بجز (قوله بل يقتل) وقيل يقتل وقيل يطيل الركوع وقيل  
 يسهل الى ان يدرك فيه شرب لبلالية (قوله منسوخ) لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر  
 مسنون وهذا الذي ليس بمسنون عندنا (تفصيله) قال في الهداية ذات المسئلة على جواز  
 الاقتداء بالشافعية وان علم المقتدى منه ما يزعم به فسادا لانه كالقصد وغيره لا يجوز به انتهي  
 ووجه دلالة انه لو لم يصح الاقتداء لم يصح اختلاف علمائنا في أنه يسكت أو يتابعه بجز (قوله  
 اقوات محله) لانه لم يشرع الا في محض القيام فلا يتعدى الى ما هو قيام من وجه دون وجه وهو  
 الركوع وأما تكبيرة العبد فانه اذا تكبّر فانه باقى في نفسه لانه لم يقتصر بمحض القيام لان  
 تكبيرة الركوع يوقف بها في حال الاخطا وهي محسوبة من تكبيرات العبد باجتماع الاعمال  
 فاذا جاز واحد منها في غير محض القيام من غير عذر جاز أداء الباقي مع قيام العبد بالاولى  
 بجز أقول وهو ما أخذ من الحلية وأصله في البدائع لكن ما ذكره من انه ياتي بتكبيرات  
 العبد في الركوع وان صرح به في البدائع والذخيرة وغيره ما يخالف لما صرح به صاحب  
 البدائع نفسه في فصل العبد من ان الامام لو تكبّر في الركوع الركعة الاولى لم يكبر فانه  
 يعود ويكبر وينتقض ركوعه ولا يصح القراءة بخلاف المقتدى لو أدرك الامام في الركوع  
 وخاف فوت الركعة فانه يركع ويكبر فيه والفرق أن محل التكبيرات في الاصل القيام المحض  
 والمكن ألقنا الركوع بالقيام في حق المقتدى اضرر وجوب المتابعة اه فانظر الى ما بين

(و) لذا ينوي الوتر لا الوتر  
 الواجب كما في العبد  
 للاختلاف (و) ياتي  
 المأموم بقنوت الوتر ولو  
 يشافى يقتل بعد الركوع  
 لانه مجمد فيه (لا القبر)  
 لانه منسوخ (بل يقتل  
 ما كافي الاظهر) صرنا  
 يديه (ولو لم يسه) أي  
 القنوت (ثم تكبره)  
 الركوع لا يقتل فيه  
 لقوات محله

الكلامين من التدافع وعلى ما ذكره في البدائع ثانيا مشي في شرح المنية ثم فرق بين التكبير  
 حيث يرفع الركوع لاجله وبين القنوت يكون تكبير العبد بمجموع عليه دون القنوت وأقول  
 قد صرح في الحلية من باب صلاة العبد بان ما في البدائع ثانيا رواية التواتر وان ظاهر  
 الرواية انه لا يكبر ويصلي في صلاته وصرح بذلك في البحر أيضا فانما هو عليه فلا اشكال أصلا اذ  
 لا فرق بينه وبين القنوت فافهم والله أعلم (قوله ولا يعود الى القيام) ان قلت هو وان لم يقتل  
 فقد حصل القيام برفع رأسه من الركوع قلنا هذه قومة لا قيام فيكون عدم العود الى القيام  
 كناية عن عدم القنوت بعد الركوع لان القيام لازم والقنوت لازم فاطلاق الملام لم يقتل  
 منه الى الملام ح (قوله لان فيه رفض النقص للواجب) يعني وهو مبطل للصلاة على قول  
 وموجب للاسائة على قول آخر والحق الثاني كما ياتي في باب وجود السهو ح (قوله امسكون  
 ركوعه به) قد قرأه تامة أي فلم ينتقض ركوعه بخلاف ما لو ذكر القنوت أو السورة حيث  
 يعود وينتقض ركوعه لان به ووده صارت قراءة الكل فرضا والتقريب بين القنوت والركوع  
 فرض فارتفع ركوعه فلم يركع بطلت ولو ركع وأدركه رجل في الركوع الثاني كان مدركا  
 لتلك الركعة بجز ملخصا أي لان الركوع الثاني هو المعتمد لا يرتفع الاول بالعود الى  
 القراءة بخلاف العود الى القنوت حتى لو عاد وقت ثم ركع فاقضى به رجل لم يدرك الركعة لان  
 هذا الركوع لغو ومات له ح عن البحر وتبعه ط فيه اختصار محل فافهم وقد مرنا في فصل  
 القراءة بيان كون القراءة تقع فرضا بالعود فراجع هـ (فرع) ترك السورة دون الفاتحة  
 وقت ثم تكبّر كركع يعود ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع معراج وخاتمة وغيره ما  
 (قوله لزوانه عن محله) تعليل لاسفاهم قبله من السور الاربع وهي ما لو قنت في الركوع أو بعد  
 الرفع منه وأعاد الركوع أولا وما اذا لم يقتل أصلا كما حققه ح (قوله قطعه وتابعه) لان  
 المراد بالقنوت هذا الدعاء الصادق على القليل والذخيرة وما أتى به منه كاف في سقوط الواجب  
 وتكميله مندوب والمتابعة واجبة فتترك المندوب لا واجب رخص (قوله ولو لم يقرأ الخ) أي  
 لو ركع الامام ولم يقرأ المقتدى شيئا من القنوت ان خاف فوت الركوع يركع ولا يقتل ثم  
 يركع خاتمة وغيره ما هو المراد ما يسمى قنوتا أو خصوص الدعاء المشهور والظاهر الاول  
 (قوله بخلاف التمسك) أي فان الامام لو لم أقم للقنوت قبل اتمام المؤتم التمسك فانه لا يتابعه  
 بل يتم لوجوبه كما قدمه في فصل الشروع في الصلاة (قوله لان مخالفة الخ) هذا التعليل  
 عليل لاقتضائه فرضية المتابعة المذمومة وقد مرنا في شرح المنية أن متابعة الامام في  
 القرائن والواجبات من غير تأخير واجبة ما لم يمرضها واجب فلا يفوت به بل ياتي به ثم يتابعه  
 بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة أولى من تأخير الواجب وهذا موافق لما قدمناه  
 آنفا وجه تفرقه بين القنوت والتمسك هو ان قراءة المقتدى القنوت سنة كما قدمنا  
 التصريح به عن الهيوط والمتابعة في الركوع واجبة فاذا خاف فوتها يترك السنة للواجب  
 وأما التمسك فانه واجب لان بعض التمسك ليس بشتم وفيه وان قامت المتابعة في القيام  
 أو السلام لانه عارضها واجب تأكيدا لتباسبه قبلها فلا يفوت لاجلها وان كانت واجبة وقد  
 صرح في الظاهر ببيان المقتدى يتم التمسك اذا قام الامام الى الثالثة وان خاف أن تفوته

(ولا يعود الى القيام) في  
 الاصح لان فيه رفض  
 القنوت لا واجب (فان عاد  
 اليه وقت ولم يعد الركوع  
 لم نفسه صلاته) ليكون  
 ركوعه به قد قرأه تامة  
 (و) بعد السهو) قنت أولا  
 لزوانه عن محله (ركع  
 الامام قبل فراغ المقتدى)  
 من القنوت قطعه و (تابعه)  
 ولو لم يقرأه شيئا تركه ان  
 خاف فوت الركوع معه  
 بخلاف التمسك لان  
 مخالفة فيما هو من الاركان  
 أو الشرائط منه فلا في  
 غيرها دبر (قنت في أولى



معهم واذا قلنا ان قراءة القنوت للمقتدى واجبة فان كان قرأه منه حصل المقصود به لان  
 بعض القنوت قنوت والا فليتا كد وترجع المتابعة في الركوع للاختلاف في ان المقتدى هل  
 يقرأ القنوت أم يسكت فافهم (قوله في ثابته أو ثالثه) وكذا لو شك أنه في الأولى أو الثانية أو  
 الثالثة بجر (قوله كره مع القعود) أي فيقفت ويعد في الركعة التي حصل فيها الشك  
 لاحتمال أن تكون الثالثة ثم يفعل كذلك في التي بعدها لاحتمال أن تكون هي الثالثة وتلك كانت ثانية  
 (قوله في الأصح) وقيل لا يقف في الكل لان القنوت في الركعة الأولى والثانية بدعة ووجه  
 الأول ان القنوت واجب وما تردد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً بجر عن المحيط  
 (قوله ورجح الحلبي تكراره ما) حيث قال الان هذا الفرق غير مفيد اذ لا عبرة بالظن الذي  
 ظهر خطوه واذا كان الشك بعد الاحتمال أن الواجب لم يقع في موضعه فكيف لا يبعد  
 السأهي بعد ما يتيقن ذلك وقد صرح في الخلاصة عن المصدر الشهيدان السأهي يقف ثانياً  
 فان كان ما مر رواية فهي غير موافقة للدراية اهـ قلت وكذا ربه في الحلبي والبحر بنحو ما  
 مر (قوله في ثابته مع امامه فقط) لانه آخر صلااته وما يقف به أولها احكاماً في حق القراء وما  
 أشبهها وهو القنوت واذا وقع قنوته في موضعه يمين لا يكره لان تكراره غير مشروع شرح  
 المنية (قوله ولا يقف فيه) أي غير الوتر وهذا اني اقول الشافعي رحمه الله انه يقف للغير  
 (قوله الانزلة) قال في الصحاح النازلة الشديدة من شدائد الدهر ولا شك أن الطاعون من  
 أشد النوازل أشباه (قوله في ثابته الامام في الجهرية) يوافق ما في البحر والشرع بلالية عن  
 شرح النفاية عن الغاية وان نزل بالمسلمين نازلة فقفت الامام في صلاة الجهر وهو قول النووي  
 وأحمد اهـ وكذا ما في شرح الشيخ اسمعيل عن البناء اذا وقعت نازلة فقفت الامام في الصلاة  
 الجهرية لكن في الاشياء عن الغاية فقفت في صلاة الفجر ويؤيده ما في شرح المنية حيث قال  
 بعد كلام فتكون شرعيته أي شرعية القنوت في النوازل مستمرة وهو محل قنوت من قنوت من  
 العصابة بعد وفاته عليه الصلاة والسلام وهو مذهبنا وعليه الجهور قال الحافظ أبو جعفر  
 الطحاوي انما لا يقف عندنا في صلاة الفجر من غير بلية فان وقعت فتحة أو بلية فلا بأس به فعلى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما القنوت في الصلوات كلها الا نوازل فلم يقل به الا الشافعي  
 وكانهم لم يروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قنن في الظهر والعشاء كما في مسلم وأنه قنن  
 في المغرب أيضاً كما في البخاري على النسخ لعدم ورود الموطأ والكرار الوارد في الفجر  
 عنه عليه الصلاة والسلام له وهو جرح في أن قنوت النازلة عندنا مختص بصلاة الفجر  
 دون غيرها من الصلوات الجهرية أو البصرية ومما قد انقله قولهم بان القنوت في الفجر منسوخ  
 معناه نسخ عموم الحكم لانسخ أصله كآتيه عليه فوج أفندي وظاهر تقييدهم بالامام أنه لا  
 يقف المقتدى وهل المقتدى مثله أم لا وهل القنوت هنا قبل الركوع أم بعده أم لا والذي  
 يظهر لي أن المقتدى يتابع امامه الا اذا جهر فيؤمن وأنه يقف بعد الركوع لا قبله بليل ان  
 ما استدل به الشافعي على قنوت الفجر وفيه التصريح بالقنوت بعد الركوع اهـ علماً أننا على  
 القنوت للنازلة ثم رأيت الشريفة في صافي الفلاح صرح بأنه بعد ما استظهر الحوى أنه  
 قبله والظاهر ما قلناه والله أعلم (قوله وقيل في الكل) قد علمت أن هذا لم يقل به الا الشافعي

الوتر أو ثابته وهو الم يقف  
 في ثالثه أو ثالثه أنه في  
 ثابته أو ثالثه كره مع  
 القعود في الأصح والفرق  
 أن السأهي قنن على أنه  
 موضع القنوت فلا يتكرر  
 بخلاف الثالث ورجح الحلبي  
 تكراره له ما أو ما لم يوقف  
 فيقف مع امامه فقط  
 ويصير مدر كابد الركوع  
 الثالث (ولا يقف فيه)  
 الانزلة فيقفت الامام في  
 الجهرية وقيل في الكل

مطلب  
 في القنوت للنازلة

وعزاه في البحر الى جهور أهل الحديث فكان ينبغي عزوه اليهم ثم لا يوجبهم أنه قول في المذهب  
 (قوله خمس يتبع فيها الامام) أي يفعلها المؤتمن فعلها الامام والا فلا ح قال في شرح  
 المنية والاصل في هذا النوع وجوب متابعة الامام في الواجبات نهلاً وكذا ان كان كانت  
 فعالية أو وقائية يلزم من فعلها مخالفة في القعدة اهـ (قوله قنوت) بخالفه ما في الفتح  
 والظاهر يبره والفيض ونور الايضاح من أنه لو ترك الامام القنوت ياتي به المؤتمن ان أمكنه  
 مشاورة الامام في الركوع والاتباع وقد أعاد في الفتح ذكر هذا الفرع قبيل قضاء الفوائت  
 ثم أعقبه بما ذكره الشارح من انه يزالي نظم الزندويقي والذي يظهر التفصيل لان فيه  
 احراز القصد يمين تامل (قوله وقعود أول) الظاهر انه ينتظر امامه الى أن يصير الى القيام  
 أقرب لاحتمال عوده قبله ثم يتابعه لان الامام اذا عاد حيث تقدمت صلاته على أحد القولين  
 وبأنه على القول الآخر وليس للمقتدى أن يعده ثم يتابعه لانه يكون فاعلاً لما يحرم على الامام  
 فعله ومخالفة في عمل فعلي بخلاف ما اذا قام الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد فانه يتبعه ثم  
 يتابعه لان في اتبعه متابعة لامامه فيما فعله الامام فافهم (قوله وتكبير عيد) أي اذا لم يأت به  
 الامام في القيام أو في الركوع لا ياتي به المؤتمن فافهم وبحث في شرح المنية أنه ينبغي أن ياتي به  
 المؤتمن في الركوع لانه مشروع فيه ولانه لا يكون مخالفاً لامامه في واجب فعلي ثم أجاب بأنه  
 انما يبرع في الركوع للمسبوق فتصلي المتابعة الامام فيما أتى به أما ما في حقه فتصلي خلفه  
 قال وهذا في تكبيرات الركعة الثانية وأما تكبيرات الأولى ففي الاتيان بها ترك الاستماع  
 والانصات (قوله وأربع لا يتبع) أي اذا قام الامام لا يتبعه فيها القوم والاصل في هذا  
 النوع انه ليس له أن يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا يتعلق به بالصلاة شرح المنية (قوله  
 زيادة تكبير عيد) أي اذا زاد على أقوال العصابة في تكبيرات العيد وكان المقتدى يتبع  
 التكبير منه بخلاف ما اذا كان يسلمه من المؤذن لاحتمال أن الغلط منه شرح المنية (قوله  
 أو جنازة) أي بان زاد على أربع تكبيرات (قوله وركن) كزيادة سجدة ثالثة (قوله وقيام  
 نظامية) داخل تحت قوله وركن تامل قال في شرح المنية ثم في القيام الى الخاتمة ان كان قد  
 على الرابعة ينتظره المقتدى فاعدا فان لم من غير إعادة التشهد سلم المقتدى معه وان قيد  
 الخاتمة بسجدة سلم المقتدى وحده وان كان لم يقعد على الرابعة فان عاد تابعه المقتدى وان  
 قيد الخاتمة فسدت صلاتهم جميعاً ولا يتفع المقتدى تشهده وسلامه وحده اهـ (قوله  
 وغمانية تفعل مطلقاً) أي فعلها الامام أولاً والاصل في هذا النوع عدم وجوب المتابعة في  
 السنين فعلافة كذا ذكره الواجب القول الذي لا يلزم من فعله مخالفة في واجب فعلي  
 كالتشهد وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبيرات العيدين اذ يلزم من فعلها مخالفة  
 في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام شرح المنية (قوله الرفع) أي دفع اليدين للتصريح  
 (قوله والثناء) أي فيأتي به مادام الامام في الفاتحة وان كان في السورة كذا عند أبي يوسف  
 خلافاً لعمدة وقد عرف أنه اذا أدركه في جهر القراءة لا يفتي كذا في الفتح أي بخلاف حالة السر كما  
 مشى عليه المصنف في فصل الشروع في الصلاة وقد علمنا ذلك نصيبه وأن عليه الفتوى فافهم  
 (قوله وتكبير انتقال) أي الى ركوع أو سجود ورفع منه (قوله وتسبح) أي اذا تركه

هـ فائده خمس يتبع  
 فيها الامام قنوت وقعود  
 أول وتكبير عيد وسجدة  
 تلاوة وسهو وأربعة  
 لا يتبع فيها زيادة تكبير  
 عيد أو جنازة وركن وقيام  
 نظامية وغمانية تفعل  
 مطلقاً الرفع التصريح  
 والثناء وتكبير انتقال  
 وتسبح



الامام لا يترك المؤتم الصلوة (قوله وتسمع) أي في الركوع والسهو فبأنه المؤتم مادام  
 الامام فيه ما (قوله وتسمع) أي إذا قام الامام ولم يقرأ التشم - يدبر رؤيته المؤتم أما لو ترك الامام  
 القعدة الاولى فانه يتابعه كما هو (قوله وسلام) أي إذا تكلم الامام أو خرج من المسجد - سلم  
 المؤتم أما إذا حدث عدا أو فقهه فان المؤتم لا يسلم افساد الجزء الاخير من صلاته - ما  
 (قوله ومن مؤكدا) أي استئنا مؤكدا يعني أنه طلب طلبا مؤكدا في زيادة على بقية النوافل  
 ولهذا كانت السنة المؤكدة قرينة من الواجب في حقوق الامم كأي البصر ويستوجب ناركها  
 التضليل والالوم كأي التضرير أي على سبيل الاصرار بالاعذار كأي شره وقد مضى بقية الكلام  
 على ذلك في - من الوضوء (قوله بتسليمه) لما عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم يصلي قبل الظهر أربعين ركعة وبعد الظهر ثنتين وبعد العشاء ركعتين وقيل  
 الفجر ركعتين رواه مسلم وأبو داود وابن حنبل وعن أبي أيوب كان يصلي النبي صلى الله عليه  
 وسلم بعد الزوال أربع ركعات فقامت هذه الصلاة التي تدارم على اقلها هذه ساعة تفتح  
 أبواب السموات فيها عمل صالح فقلت أي كلهن قراءة قال نعم فقلت بتسليمه  
 واحدة أم بتسليمين فقال بتسليمه واحدة رواه الطحاوي وأبو داود والترمذي وابن ماجه من  
 غير فصل بين الجمعة والظهر فيكون سنة كل واحدة منهما أربعين ركعة وروى ابن ماجه باسناده عن  
 ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربع ركعات - في شيء منهن وعن أبي  
 هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم صلياً بعد الجمعة فليصل أربعين ركعة - لم  
 زباني زاد في الامداد وقوله صلى الله عليه وسلم إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعين ركعة فان جهل بك  
 شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت رواه الجماعة الا البخاري (قوله لم تنب عن  
 السنة) ظاهره أن سنة الجمعة كذلك ينبغي تعبيره بعدم العذر الحديث المذكور آنفاً كذا  
 يحتمل في الشرع بلاية وسند كرم ما يؤيده بعد نحو وركعتين (قوله ولذا) أي لعدم الاعتماد  
 بتسليمين لما يكون بتسليمه (قوله لو نذرها) أي الاربع لا بقية كونها سنة وعبرة بالدرر وهذا  
 لو نذر أن يصلي أربعين ركعة فصل أربعين ركعة بتسليمين لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا في  
 الكافي اهـ وأما في الشارح قوله بتسليمه إشارة الى أنه غير عديد كما يظهر مما يأتي عند قول  
 المصنف وقضى ركعتين لو نوى أربعين الخ (قوله لغير النقصان) أي يقوم في الآخرة مقام ما تركه  
 منها العذر كمن سبى عليه يحمل الخبر الصحيح ان فريضة الصلاة وإن كان غير مائة ما اذ لم تتم  
 تكمل بالتطوع وأوله المبيح بان المكمل بالتطوع هو ما نقص من تمام المطلب لو به فيها أي  
 فلا يقوم مقام الفريضة الحديث الصحيح صلاة لم يتهازل بها عليه من - حتى تتم جعل التقيم  
 من السجدة أي النافلة لفريضة صليت ناقصة للمفروضة من أصلها وظاهر كلام الفزاري  
 الاحتساب مطلقا وجرى عليه ابن العربي وغيره حديث أحد الظاهر في ذلك اهـ من تحفة  
 ابن حجر مخلصا وذكروا في الضياء من السراج وسيد كرفي الباب الا في أنها في حقه صلى الله  
 عليه وسلم زيادة درجات (قوله لقطع طمع الشيطان) بان يقول انه لا يترك ما ليس بفرض  
 فكيف يترك ما هو فرض ط (قوله ويستحب أربع قبل العصر) لم يجعل للعصر سنة راتبة  
 لانه لم يذكر في حديث عائشة المار به في الامداد وخبر محمد بن الحسن والقاسم

مطلب  
 في السن والنوافل  
 وتسمع وتسمع وسلام  
 وتكبير تسمع بقى (وسن)  
 مؤكدا (أربع قبل الظهر  
 و) أربع قبل (الجمعة  
 و) أربع (بعدها بتسليمه)  
 فلو بتسليمين لم تنب عن  
 السنة ولذا الوضوء لا يخرج  
 عنه بتسليمين ويعكسه  
 يخرج (وركتان قبل  
 الصبح وبعد الظهر والمغرب  
 والعشاء) تسمع البعدية  
 لغير النقصان والقبليبة  
 لقطع طمع الشيطان  
 (ويستحب أربع قبل  
 العصر وقبل العشاء  
 وبعدها بتسليمه)

المصلي بين أن يصلي أربعين ركعة قبل العصر لاختلاف الآثار (قوله وان شاء  
 ركعتين) كذا عبر في منية المصلي وفي الامداد عن الاختيار يستحب أن يصلي قبل  
 العشاء أربعين ركعة قبل ركعتين وبعد العشاء أربعين ركعة - بين اهـ والظاهر أن الركعتين  
 المذكورتين غير المؤكدة (قوله حرمة الله على النار) فلا يدخلها أصلا وذو به تمكينا  
 عنه وتبعاته يرضى الله تعالى عنه - مع ما فيه او يحفل ان عدم دخوله بسبب توقيفه لما  
 لا يترك عليه عقاب - او هو بشارته بأنه يحسنه بالسنة فليدخل النار (قوله  
 من الاوابين) جمع أواب أي رجاع الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله بتسليمه)  
 أو ثنتين أو ثلاث - جزم بالاول في الدرر والثاني في الف - زونة والثالث في التبيين كما  
 في الامداد - لكن الذي في الفزاري مذهب في التبيين وكذا في شرح درر البحار وأما  
 الخبر الرمي في وجهه ذلك انه لما زادت عن الاربع وكان جمعها بتسليمه واحدة خلاف  
 الافضل لما تقر بأن الافضل - رباع عند أبي حنيفة ولو سلم على رأس الاربع لزم أن يسلم في  
 الشفع الثالث على رأس الركعتين فيكون فيه مخالفة من هذه الحنفية فكان  
 المستحب فيه ثلاث تسليمات ليكون على نسق واحد قال هذا ما ظهر لي ولم أراه في غيره (قوله  
 والاول أدوم وأشق) ما فيه من زيادة حبس النفس بالبقاء على ضرورة واحدة وعطف أشق  
 عطف لازم على ملزوم وفي كلامه إشارة الى اختيار الاول وقد عانت ما فيه (قوله وهل تحسب  
 المؤكدة) أي في الاربع بعد الظهر وبعد العشاء والسنة بعد المغرب بجر (قوله اختار  
 الكمال) ثم ذكر الكمال في فتح القدير أنه وقع اختلاف بين أهل عصره في ان الاربع المستحبة  
 هل هي أربع مستقلة غير ركعتي الراتبة أو أربع معهما وعلى الثاني هل تؤدى معهما بتسليمه  
 واحدة أولا فقال جماعة لا واختاره وانه إذا صلى أربعين ركعة أو تسليمة أو تسليمة وقع عن السنة  
 والمندوب وحقق ذلك بما لا من يدعيه وأقره في شرح المنية والبصر والنهر (قوله وحرر باجاة  
 ركعتين الخ) فانه ذكر أنه ذهب طائفة الى ندب فعلهما وانه أنكره كثير من السلف وأصحابنا  
 ومالك - استدلل لذلك بما حقه أن يكتب بسواد الاحاديق ثم قال والثابت بعد هذا هو نفي  
 لندوبية أمانت بول الكراهة فلا الا ان يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد  
 قدمنا عن الفتية استثناء القليل والركعتان لا يزد على القليل اذا تجاوزت فيه ما اهـ وقد مرنا  
 في مواقيت الصلاة بعض الكلام على ذلك (قوله آ كذا سنة الفجر) ما في الصحيحين عن  
 عائشة رضي الله عنهم لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد اهتماما على  
 ركعتي الفجر وفي - لم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها في أي داود لا تدعو ركعتي الفجر ولو  
 طردتكم الخيل بجر (قوله في الاصح) استعمله في الفتح فقال ثم اختلف في الافضل بعد  
 ركعتي الفجر قال الحلواني ركعة المغرب فانه صلى الله عليه وسلم لم يدهم مائة راولا حضرا ثم  
 التي بعد الظهر لان سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لان ما قبل هي لفصل بين الاذان  
 والاقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقيل التي  
 بعد العشاء وقبل الظهر وبعدها بعد المغرب كاهما أو قبل التي قبل الظهر كاهما  
 الحسن وقد أحسن لان نقل المواظبة الصريحة عليها أقوى من نقل مواظبته صلى الله عليه

وان شاء ركعتين وكذا بعد  
 الظهر لحديث الترمذي  
 من حافظ على أربع قبل  
 الظهر وأربع بعد العشاء  
 حرمة الله على النار (وست  
 بعد المغرب) يكتب من  
 الاوابين (بتسليمه) أو ثنتين  
 أو ثلاث والاول أدوم  
 وأشق وهل تحسب المؤكدة  
 من المستحب ويؤدى  
 الكل بتسليمه واحدة  
 اختار الكمال ثم وحرر  
 اباحة ركعتين خفيفتين  
 قبل المغرب وأقره في البصر  
 والمصنف (و) السنين  
 (آ كذا سنة الفجر)  
 اتفاقا ثم الاربع قبل  
 الظهر في الاصح



والم على غيرهما من غير **ك** في القبر اه **(قوله حديث الخ)** قال في البحر وهكذا في  
 العناية والنهاية لان فيهما عيدا مبرورا قال عليه الصلاة والسلام من ترك اربعين سنة من الطهارة  
 تنزه شافق اه قال ط ولعله لا يتغير عن الترك او شفاعة الخاصة بزيادة الدرجات واما  
 الشفاعة العظمى فعمامة لجميع المخلوقات **(قوله وقيل بوجوبها)** وهو ظاهر النهاية وغيرها  
 خرائق قلت واليه يميل كلام البحر حيث قال وقد ذكرنا ما يدل على وجوبها ثم ساق المسائل  
 التي فرعها المصنف ووفق بينهما وبين ما في اكثر الكتب من انهما سنة مؤكدة بان المؤكدة بمعنى  
 الواجب واجاب عما يخالفه **ك** في انهما سنة فاعلمنا عليه ما فيه **(قوله اتفاقا)** اما على القول  
 بالوجوب فظاهر واما على القول بالسنة فمراعاة للقول بالوجوب ولا كديتها ط وهذا وقد  
 ذكر في البحر الاتفاق عن الخلاصة واقرا له لكن نازع فيه في الامداد جازما بان الجواز على  
 القول بالسنة وان عدمه انما هو على القول بالوجوب واستند في ذلك الى ما في الزيلعي والبرهان  
 من التصريح بينهما من ذلك على الخلاف ثم قال ولا يخفى ما في حكاية الاجماع على عدم الجواز  
 وليس الاجماع الاعلى تاكدها اه لكن يخالفه ما ذكره قريبا عن الثانية من الفرق بينهما  
 وبين التراويح في انهما سنة فاعلمنا انهما سنة مؤكدة بخلاف ناهل **(قوله على الاصح)** عزاء  
 المصنف في المنع الى باب التراويح من الثانية اقول والذي في الثانية هذا لوصل التراويح  
 فاعدا قبل لا يجوز بلا عذر لما روى الحسن عن ابي حنيفة لوصل سنة القبر فاعدا بلا عذر  
 لا يجوز فكذا التراويح لان كلامهم سنة مؤكدة وقيل يجوز وهو الصحيح والفرق ان سنة  
 القبر سنة مؤكدة بخلاف التراويح ودونها في التا كذا لا يجوز والتسوية بينهما اه فانت  
 ترى انه انما صح جواز التراويح فاعدا لعدم جواز القبر ثم مقتضى كلامه تسليم عدم  
 الجواز في سنة القبر فاعدا **(قوله انه تركها الخ)** الظاهر ان معناه انه يتركها وقت اشتغالها  
 بالافتاء لاجل حاجة الناس الى مجمع عليه وينبغي انه يسلم اذا فرغ في الوقت وظاهر المتفرقة  
 بين سنة القبر وغيرها انه ليس له ترك صلاة الجماعة لانها من الشرائع وهي آكد من سنة القبر  
 ولذا يتركها لو خاف فوت الجماعة وافاد ط انه ينبغي ان يكون القاضي وطالب العلم كذلك  
 لاسيما المدرس اقول في المدرس نظرا بخلاف الطالب اذا خاف فوت الدرس او بعضه تأمل  
**(قوله ويجزى الكفر على منكرها)** أي منكر مشروعيها ان كان انكاره لكسبة او  
 ناول دليل والافين في الجزم بكفره لانكاره مجعلا عليه اه لو ما من الدين بالضرورة  
 كما قدمناه اول الباب **(قوله وتنقض)** أي الى قبل الزوال وقوله تنقضه قوله  
 تنقض وفانت لا تنقض الامم حيث فانت وقمنا اما اذا فانت وحدها فلا تنقض ولا  
 تنقض قبل الطلوع ولا بعد الزوال ولو تبعنا على الصحيح افاده ح وسنبينه عليه المصنف  
 في الباب الآتي **(قوله فجنس)** فيه أنه في الجنس صح في المسئلة الاولى الاجزاء  
 معللات السنة تطوع فتتأدى بنية التطوع وصح في الثانية عدمه معللات السنة  
 ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو اظن به كانت بغيره مبتدأة ثم  
 عكس صاحب الخلاصة فصح عدم الاجزاء في الاولى والاجزاء في الثانية ولا يخفى  
 ما فيه فانه اذا اجزأت الثانية يلزم اجزاء الاولى بالاولى ولذا قال في التمر وتر جميع

قوله حديث من تركها لم تنله  
 شفاعتي ثم الكل سواء  
 (وقيل بوجوبها فلا يجوز  
 صلاحها فاعدا) ولا رايكا  
 اتفاقا بلا عذر على الاصح  
 ولا يجوز تركها عالم صار  
 مرجعا في الفتاوى بخلاف  
 باقي السنين) وله تركها  
 لحاجة الناس الى فتواه  
 (ويجزي الكفر على  
 منكرها ونقض) اذا  
 فانت معه بخلاف الباقي  
 (ولوصل ركعتين تطوعا  
 مع ظن ان القبر لم يطعم  
 فاذا هو طالع) أو صلي  
 اربعه فوقه ركعتان بعد  
 طلوعه (لا تجزيه عن  
 ركعتيه على الاصح)  
 تجزى لان السنة ما واظب  
 عليه الرسول بغيره  
 مبتدأة (وتذكر الزيادة  
 على اربع في قبل التراويح)

الجنيس في المسئلة اوجه **(قوله وعلى ثمان)** كيمان عدد وليس بنسب اولى الاصل  
 منه وب الى ثمان لانه الجز الفتي صير السبعة ثمانية فهو غايبا ثم تكبروا او اهل الامم بغيرون  
 في النصب وحده فوامن احدى ياهى النصب وعوضوا منها الالف كانه لو في المنسوب الى  
 العين فثبت باؤه عند الاضافة كما ثبت ياه القاضى فقول غايبا في سورة رغباني مائة وثم ط مع  
 التنوين عند الرفع او الجرو ثبت عند النصب قاموس **(قوله لانه لم يرد)** أي لم يرد عنه صلى  
 الله عليه وسلم انه زاد على ذلك والاصل فيه التوقيف كما في فتح القدير أي غايبا بوقف على دليل  
 المشروعية لا يجعل فله بل **ك** ره أي اتفاقا كما في منية المصلي أي من أغنى الثلاثة ثم وقع  
 الاختلاف بين المشايخ المتأخرين في الزيادة على الثمانية لابل فقال بعضهم لا يكره واليه ذهب  
 شمس الأئمة السرخسي وصححه في الخلاصة وصح في البدائع الكراهة قال ولله عامة  
 المشايخ وعامة في الحلية والبحر **(قوله والافضل فيهما)** أي في صلاة الليل والنهار الرابع  
 وعبارة الكثر رابع بدور آل وهو الاظهر لانه غير منصرف للوصفية والعدل عن اربع اربع  
 أي ركعات رابع أي كل اربع بسلامة **(قوله قبل وبه يفتي)** عزاء في المراج الى العيون قال  
 في التمر ورد الشيخ فاهم بما تبدل به المشايخ للامام من حديث الصحابين عن عائشة رضي  
 الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة  
 يصلي اربعه الا ان آل عن حسن وطول ثم اربعة الا ان آل عن حسن وطول ثم يصلي  
 ثلثا فو كانت التراويح تتميز بصفة فاهم حديث صلاة الليل منى منى بمقتضى ان يركب شفع لا  
 رترو ترجعت الاربع بزيادة منه لانه انما اكثر شفع على النفس وقد قال صلى الله عليه وسلم  
 انما اجرك على قدر نصيبك اه بزيادة وغمام الكلام على ذلك في شرح النية وغيره **(قوله ولا  
 يصلي الخ)** اقول قال في البحر في باب صلاة الصلاة ان ما ذكره لم فيما قبل الظاهر لما صرحوا به  
 من انه لا تبطل شفعة الشيع بالانقال الى الشفع الثاني منها ولو افسدها قضى اربعه والاربع  
 قبل الجمعة بمنزلة اربعه بعد الجمعة فغيره لم فانها كغيرها من السنن فانهم لم يثبتوا لها  
 تلك الاحكام المذكورة اه وفيه في الحلية وهذا مؤيد لما بينه الشرح لاني من جوازها بسلامة  
 لعذر **(قوله ولو نذر)** نص عليه في القضية ووجهه انه نقل عرض عليه الاقتراض أو الوجوب  
 افاده ط **(قوله لان كل شفع صلاة)** قدمنا بان ذلك في اول بحث الواجبات والمراد من  
 بهض الاوجه كما ياتي قريبا **(قوله وقيل لا الخ)** قال في البحر ولا يخفى ما فيه والظاهر الاول  
 زاد في المنع ومن ثم وثنا عليه وحكيه ما في القضية قبله (تنبيه) يبقى في المسئلة قول ثالث  
 جزم به في منية المصلي في باب صلاة الصلاة حيث قال اما اذا كانت سنة أو نافلة يتدلى كما ابتدأ  
 في الركعة الاولى يعني بان الثانية والتامة وان كل شفع صلاة على حدة اه لكن قال شارحها  
 الاصح انه لا يصلي ولا يستفتح في سنة الظهور والجمعة وكون كل شفع صلاة على حدة ليس مبررا  
 في كل الاحكام ولذا لو ترك القعدة الاولى لا تنقض دخلا فاهم ولو وجد الدموع على رأس شفع  
 لا يفي عليه شفع آخر الا يبطل السجود بوقوعه في وسط الصلاة فنقد صرحوا به بوقوع الكل  
 صلاة واحدة حيث حكموا بوقوع السجود وسطا فيقال هنا أيضا لا يصلي ولا يستفتح ولا يتعد  
 لوقوعه في وسط الصلاة لان الاصل كون الكل صلاة واحدة لا اتصال واتحاد الصلوة ومثله

مطلب  
 في لفظه ثمان

وعلى ثمان لابل بسلامة  
 لانه لم يرد (والافضل فيهما  
 الرابع بسلامة) وقالا  
 في الليل المثني افضل قبل  
 وبه يفتي (ولا يصلي على  
 الذي صلى الله عليه وسلم  
 في القعدة الاولى في الاربع  
 قبل الظهور والجمعة وبه  
 ولو صلى ناسيا فله السهو  
 وقيل لا يفتي (ولا يستفتح  
 اذا قام الى الثالثة منها)  
 لانها اذا كدها اُسبغت  
 الفريضة (وفي الجواز  
 مردوات الاربع يصلي)  
 على النبي صلى الله عليه  
 وسلم (وباستفتح) ويتعد  
 ولو نذر لان كل شفع صلاة  
 (وقيل لا ياتي في الكل  
 وصححه في القضية) واكثره  
 الركوع والسجود احب  
 من طول القيام) كافي  
 الجنبي

مطلب  
 فلو لم كل شفع من الفضل  
 صلاة ليس مبررا



الاستفتاح ونحوه ليست حروية عن المتقدمين وانما هي اختيار بعض المتأخرين ثم اعتبروا  
 كون كل شفع صلاة على حدة في حق القراءة احتياطاً وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل  
 القيام اليه التردد بين اللزوم وعدمه فلا يلزم بالشك ولذا يقطع على رأس الشفع اذا اقيمت  
 الصلاة او خرج الخطيب وكذا في بطلان الشفعة وخيار الخيرة بالشروع في الشفع الاخر  
 لان كلا من الشفعة والخطيب من دين الثبوت وهو لا يثبت بالشك وكذا في عدم مريان  
 الفساد من شفع الى شفع اذا لم يحكم بالفساد مع الشك اهـ لمصلحة كنه قوله وكذا في بطلان  
 الشفعة وخيار الخطيب غير صحيح لما علمت مما تقدمناه آتاه عن البصر والحاجة من انهم لا يطلعون  
 بالانتقال الى الشفع الثاني وقد صرح نفسه بذلك في موافقة الصلاة ومات أيضاً ان ذلك  
 انما ذكره في سنة الظهور ولم يثبتوه لادبوع التي بعد الجملة (قوله ورجعه في البحر) حيث  
 يجوز به عارض الالة كحديث... لم عليك بكثرة السجود وحديث اقرب ما يكون العبد من  
 ربه وهو واحد وحديث... أيضاً افضل الصلاة طول القنوت أي طول القيام كما هو رواية  
 أحمد وأبي داود ثم قال والذي ظهر للعبد الضعيف ان كثرة الركوع والسجود افضل لان القيام  
 انما شرع... له العاقل ما لا يقطع عن عجزه... ما لا تكون الوسيلة افضل من المقصود  
 ولأنه وان لم يثبت فيه كثرة القراءة كما ذكرنا في اختلاف في أصل ركعتيهما وأجمعوا على ركعة  
 الركوع والسجود وأصل ما اختلفوا في القيام عن القراءة فيما به... ركعتي الفرض اهـ لمصلحة  
 (قوله من ثلاثة أوجه) الاول ان القيام وان كان وسيله... الا ان افضلية طوله لكثرة القراءة  
 فيه وهي وان بلغت كل القرآن تقع فرضا بخلاف التسيحات الثاني ان كون القراءة ركعتين  
 عملاً أثره في الفضيلة الثالث ان موضوع المسئلة... انقل وفيه يجب القراءة في كاه اهـ  
 لمصلحة قلت وأما عارض الادلة فيجاب عنه بان المراد بالسجود الصلاة وأقر دلائل أيضاً على  
 افضلية طول القيام أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم للبدل الا قليلاً وكان لا يزيد على إحدى  
 عشرة ركعة كما مر في... حديث عائشة (قوله ونقل عن المراجع الخ) اعترض على البصر أيضاً  
 حيث قال اختلف النقل عن محمد في هذه المسئلة فنقل الطحاوي عنه في شرح الآثار ان طول  
 القيام أحب ونقل في المجتبى عنه العكس ونقل عن أبي يوسف أنه قال... فقال اذا كان له ردد  
 من الليل بقراءة القرآن فالأفضل ان يكثّر عدد الركعات والافطوال القيام افضل لان  
 القيام في الاول لا يختار وبضم اليه زيادة الركوع والسجود اهـ ووجه الاعتراض ان  
 مقتضى كلامه انه لا قول في هذه المسئلة لأمام المذهب بل القولان في الحمد اقول ويظهر لي  
 ان رواية أبي يوسف محل هذا من القولين تامل (قوله وصححه في البدائع) وعارنه قال أصحابنا  
 طول القيام افضل... وقال الشافعي كثرة الصلاة افضل... والعصم قولنا ثم قال وروى عن أبي  
 يوسف ان قال الى آخر ما مر وظاهر كلامه ان هذا قول ائمتنا الثلاثة حيث لم يتعرض للاختلاف  
 الشافعي ويؤيده ما مر عن الطحاوي (قوله قلت الخ) تأييد لما في المراجع وأمر بالتجبه  
 اشارة الى اعلى المصنف من الاعتراض حيث تابع شيخه صاحب البصر ودل على انه المتون  
 التي هو قول الامام المصنف بل هو قول الكل كما مر ولا اقل الخ... في اقول كيف يختلف  
 الجهازة تب الشيعي ويجهل مقتضى المتن موضوعه لنقل المذهب اهـ والحاصل ان المذهب

ورجعه في البحر المكن نظر  
 فيه في النهر من ثلاثة أوجه  
 ونقل عن المراجع ان هذا  
 قول محمد وان ذهب  
 الامام افضلية القيام  
 وصححه في البدائع قلت  
 وهكذا رأيت بنسختي المجتبى  
 معز بالحمد فقط فكتبه

المعتمد ان طول القيام أحب ومعهما كافي شرح المصنف انه اذا اراد شغل حصة معينة من الزمان  
 بمسألة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه... صلاة ركعتين مثلاً في ثلاث  
 الحصة افضل من صلاة أربع فيها ركعة كذا القياس (قوله وهل الخ) البحث لصاحب النهر والذي  
 ظهر ان كثرة ركوعه وسجوده افضل لان افضلية القيام انما كانت باعتبار القراءة ولا قراءة  
 اهـ ح عن بعض الهوامش وخالفه الرضا حتى بان الاخرى قارىء كما وله ثواب القارىء  
 كما هو الحكم فحين قد عبادته وبهز عنها مع ان الطريقة ان العلة اذا وجدت في بعض الصور  
 تمارد في باقيها تامل (قوله ويسن تحية) كتب الشارح في هامش الخزانة ان... اذا روى على  
 صاحب الخلاصة حيث ذكر انهم استحبوا (قوله رب المسجد) فأدانه على حذف مضاف  
 لان المقصود منها التقرب الى الله تعالى لا الى المسجد لان الانسان اذا دخل بيت المال  
 بجي المال لا يتيه به بحر عن الحلية ثم قال وقد سكت الاجماع على... غير ان أصحابنا  
 يكرهونها في الارقات المكروهة... تدينها لعموم الحائض على عوم المبيع اهـ (قوله وهي  
 ركعتان) في القصة تاني وركتان أو أربع وهي افضل لصحة المسجد الا اذا دخل فيه بعد  
 القبر أو العصر فانه يسجد ويصل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه حينئذ يؤدي حق  
 المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأمور به حينئذ كما في القرآن في اهـ (قوله وأداه  
 الفرض أو غيره الخ) قال في النهر وينوب عنها كل صلاة صلاها عند الدخول فرضاً كانت  
 أو سنة وفي البناءة مع ما الى مختصر المحيط أن دخوله بنية الفرض أو الاقادة ينوب عنها  
 وانما يؤمر بها اذا دخل غير الصلاة اهـ كلام النهر والحاصل أن المطلوب من داخل المسجد  
 أن يصلي فيه اي... يكون ذلك تحية لربه تعالى وظاهر أن دخوله بنية صلاة الفرض لأمام  
 أو منفرد أو بنية الاقادة ينوب عنها الفرض على عقب دخوله والالزم فعلها به... وهو  
 خلاف الاول كما ياتي فلا كان دخوله بنية الفرض مثلاً لكن به... بد زمان يؤمر به قبل جلوسه  
 كما لو كان دخوله غير صلاة كدرس أو ذكر... قررناه علم أن ما نقله في النهر عن البناءة لا يضاف  
 ما قبله عليه أنه غير عن الصلاة بنية بناءه على ما هو الغالب من أن من دخل لاجل الصلاة يصلي  
 وليس معناه أن النية المذكورة تكفي عن التحية وان لم يصل كما هو مظهر العبارة كما أفاده  
 ح والله أعلم (قوله ينوب عنها بالانية) قال في الحلية لو اشغل داخل المسجد بالفريضة غير  
 ناول التحية قامت تلك الفريضة مقام تحية المسجد لمصلحة المسجد كافي البدائع وغيره فلو  
 نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في المحيط وغيره أنه يصح عندهما وعند محمد لا يكون دخوله  
 في الصلاة قائم قالو النوى الدخول في الظهور والتطوع يجوز عن الفرض عند أبي يوسف  
 ورواه المصنف... من أبي حنيفة وعند محمد لا يكون دخوله لان الفرض مع النفل في الصلاة  
 جازان مختلفان لا رجحان لاحدهما على الآخر في الصلوة حتى نواها ما عارضت النية بان  
 تلفظت ولا يبي يوسف أن الفرض أقوى فتندفع نية الادنى كن نوى جهة الاسلام والتطوع اهـ  
 لمصلحة ما مر في البحر اقول الذي يظهر لي أن هذا الخلاف لا يجري في مسئلتنا لان الفريضة  
 اذا قامت مقام التحية وحصل المقصود بها لم يتبق التحية مطلوبة لان المقصود من تعظيم المسجد  
 بأى صلاة كانت ولا يؤمر بنية مستقلة الا اذا دخل غير الصلاة كما مر وجبنا ذلك اذا جامع

مطلبه  
 في تحية المسجد  
 وهل طول القيام الاخرى  
 افضل كالقارىء أم لا (ويش)  
 تحية) رب (المسجد وهي  
 ركعتان وأداه الفرض)  
 أو غيره وكذا دخوله بنية  
 فرض أو اقادة (ينوب  
 عنها) بالانية



الفريضة يكون قد نوى ما تضمنته الفريضة وسقط به اقل يمكن نوايا اجزا آخر على قول عمر  
 بخلاف ما اذا نوى فرض الظهر وسقط منه فلا فليتا مل بل اقل ان يقول ان الاولى ان ينويها  
 بذلك الفرض يحصل له نوايا أي ينوي باقاع ذلك الفرض في المسجد تحية الله تعالى وتكبير  
 بيته لان سقوطها به وعدم طابعها الا بسلامة الطواف بالقبلة لا بد من نوايا من  
 الشافعية كتب عند قول المتماح وقصص بل بفرض أو نفل آخر مانعه وان لم ينو ما معه لانه لم  
 يتم كسرمة المسجد المقصودة أي بسقط طابعها بذلك أما حذول نوايا فالوجه توقفه على النية  
 لحديث انما الاعمال بالنيات وزعم أن الشارع أقام فعل غير ما قام فعله فيحصل أي الثواب  
 وان لم ينو به وان قيل ان كلام المذموم يتنصيه ولو نوى عدمه لم يحصل شيء من ذلك اتفاقا  
 كما هو ظاهر أخذنا مما يحسنه بعضهم في سنة الطواف وانما حضرت نية ظهر وسنة مثلا لانها  
 مقصودة لذاتها بخلاف التحية اه وقوله وانما حضرت الخ هو عين ما بحثناه أولا أيضا والله الحمد  
 فان ما قاله لا يخالف قواعده مذهبنا (قوله وتكفيه لكل يوم مرة) أي اذا تكرر دخوله  
 له مذكرونا طارئة لانه أنه مخير بين أن يؤدى في أول المرات أو آخرها ط (قوله ولا تسقط  
 بالجلوس عندنا) فانهم قالوا في الحاشية كم اذا دخل المسجد لحكم ان شاء صلى التحية عند دخوله  
 أو عند خروجه لحصول المقصود كما في الغاية وأما حديث العيصين اذا دخل أحدكم المسجد  
 فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فهو بيان للأولى حديث ابن حبان في صحيحه بأبوابه ان للمسجد  
 تحية وان تحيته ركعتان فقام فاركعهما او قام في الحلية (قوله وفي الضميمة الخ) عبارته  
 وقال بعضهم من دخل المسجد ولم يتمكن من تحية المسجد اما حدث أولئك أو نحوهم يستحب  
 له أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر قاله أبو طالب المكي في قوت القلوب  
 اه وقد مننا نحوه عن القهستاني (خاتمة) يستحب من المساجد المسجد الحرام بالنسبة  
 الى أول دخول الاتفاقي الحرم فان تحيته الطواف وفيه تأمل كذا في الحلية واهل وجه  
 التأمل اطلاق المسجد في الحديث الماروف في النهروان فواف على أن الامام لو كان يصلي المكتوبة  
 أو أخذ المؤذن في الإقامة أنه يتركها وأنه يقدم الطواف عليها بخلاف السلام على النبي صلى  
 الله عليه وسلم اه قلت لكن في ابواب المناسك وشرحه ان لا على القاري ولا يستعمل تحية  
 المسجد لان تحية المسجد الشريف هي الطواف ان اراده بخلاف من لم يرد أو اراد أن يجلس  
 حتى يصلي ركعتين تحية المسجد الا أن يكون الوقت مكرها اه وظاهره أنه لا يصلي مرية  
 الطواف للتحية أصلا لا قبل ولا بعده واهل وجهه اندراجها في ركعتيه (قوله ولو تكلم الخ)  
 وكذا الوصل بل بقراءة الاوراد لان السنة الفصل بقدر اللهم أقت السلام الخ حتى لو زاد وقع  
 سنة لا في محلها المسنون كما مر قبله فصل الجهر بالقراءة (قوله وقيل تسقط) أي نية بها  
 لو قبلية ولو كانت بعدية فالظاهر أنها تكون نطوعا وأنه لا يؤمر به على هذا القول تأمل (قوله  
 وفي الخلاصة الخ) الظاهر أنه استدراك على ما صححه في المتن به القنية لان جزم الخلاصة  
 بقوله أعادها فيبدأ تسقط بقية قوله بعد لا تبطل أي لا تبطل كونها سنة فانه يفيد أن  
 الاعادة لبطالان كونها سنة واللام تصح المقابلة تأمل (قوله ولو لم يجز طاعة الخ) أعاد أن  
 العمل المتساقي انما ينافي نوايا أو بسقطها لو كان بلا عذر أو ما لو حضر الطاعة وخاف ذهاب

وتكفيه لكل يوم مرة  
 ولا تسقط بالجلوس عندنا  
 بغير قنات وفي الضميمة عن  
 القوت من لم يتمكن منها  
 لحديث أو غيره بقوله نذبا  
 كلمات التسيب الأربع  
 أربعا (ولو تكلم بين السنة  
 والفرض لا يسهطها وان كان  
 ينقص نوايا) وقيل تسقط  
 (وكذا كل عمل ينال التحية  
 على الاصح) قنية وفي  
 الخلاصة لو اشتغل ببيع  
 أو شراء أو أكل أعادها  
 وبليقة أو نية لا تبطل  
 ولو لم يجز طاعة ان خاف ذهاب  
 حلاوته أو بعضهم تناوله  
 ثم سق الا اذا خاف فوت  
 الوقت

قوله الاتفاقي هكذا يخطه  
 وفيه أنه نسبة الى جمع أفق  
 ومنه في المصباح ونص  
 على أنه انما ينسب الى  
 المقر فيقن أفق فيضتين  
 ويضتين اه صححه

لذنه لو اشتغل بالسنة البعدية فانه يتناولها ثم يصليها لان ذلك عذر في ترك الجماعة في ناسخ  
 السنة أولى الا اذا خاف فوتها بخرج الوقت فانه يصليها ثم ياكل هذا ما ظهر لي (قوله ولو أخرها  
 الخ) أي بلا عذر بقرينة ما قبله (قوله وقيل تكون) سكي القولين في القنية ولم يعب عن هذا  
 الثاني بقيل بل أخره ولا يلزم من ذلك تضعيفه ويظهر لي أنه الاصح وأن القول الاول مبني على  
 القول بانما تسقط بالعمل المتساقي وهو ما حكاه الشارح بقيل الا أن يدعى تخصيص الخلاف  
 السابق بالسنة القبلية وهذا بالبعدية لكن بيده أنه اذا كان الاصح في القبلية انما الانسقط  
 مع امكان تداركها بان تعاد مشاركة لفرض تكون البعدية كذلك بالاولى لعدم امكان  
 التدارك فليتا مل (قوله وقيل لا) يؤيده ما في الجرح عن الخلاصة السنة في ركعتي الفجر قراءة  
 السكافرون والاختلاس والاثبات به أول الوقت وفي بيته والانه في باب المسجد الخ وقال في  
 شرح المشية وهو الذي تدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا سكبت المؤذن من صلاة الفجر وبزله الفجر قام فركع ركعتين تحية مقبلة ثم اضطجع على  
 شقه الايمن حتى ياتي المؤذن للإقامة فيخرج متفقا عليه اه وعامة فيه (تنبيه) صرح  
 الشافعية بسنة الفصل بين سنة الفجر وفرضه به هذه الضبعة أخذنا من هذا الحديث ونحوه  
 وظاهر كلامنا أن سنة الفجر لا يتركها بل يركعها بل رأيت في موطا الامام محمد رحمه الله ما منه  
 أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر ثم اضطجع فقال  
 ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته فقال ابن عمر وأي فصل أفضل من السلام  
 قال محمد وبقول ابن عمر ناخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اه وقال شارحه المحقق  
 من لا على القاري وذلك لان السلام انما ورد للفصل وهو لكونه واجبا أفضل من سائر ما يخرج  
 من الصلاة من الفعل والكلام وهذا لا ينافي ما سبق من أنه عليه الصلاة والسلام كان  
 يضطجع في آخر النهج نارة أخرى بعد ركعتي الفجر في بيته للاستراحة اه ثم قال وقال ابن  
 حجر المكي في شرح الشمايل روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى ركعتي الفجر  
 اضطجع على شقه الايمن فتنه هذه الضبعة بين سنة الفجر وفرضه لانه لا امره صلى الله  
 عليه وسلم كمارواه أبو داود وغيره بسند لا بأس به خلافا لما زاع وهو صريح في نديم المن  
 بالمسجد وغيره خلافا لما رواه ابن عمر انه ابدعه وقول الغني انما الضبعة  
 الشيطان وانكار ابن ماجة هو ظاهره ولانه لم يبلغهم ذلك وقد أقرنا ابن حزم في قوله بوجوبها  
 وانما شرط الصلاة الصبح اه ولا يخفى بعد عدم البلوغ الى هؤلاء الاكابر الذين بلغوا المبلغ  
 الاعلى لاسيما ابن ماجة الملازم لصلى الله عليه وسلم حضره أو سافر أو ابن عمر المتخصص عن  
 أحواله صلى الله عليه وسلم في كمال التجمع والاتباع فالصواب حمل انكارهم على العلة السابقة  
 من الفصل أو على فعله في المسجد بين أهل الفضل وليس أمره صلى الله عليه وسلم على تقدير  
 صحته صريح ولا تلويح على فعله بالمسجد اذا الحديث كما رواه أبو داود والترمذي وابن حبان  
 عن أبي هريرة اذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على جنبه الايمن فاطلاق محمول على  
 المقيد على أنه لو كان هذا في المسجد شأنه في زمانه صلى الله عليه وسلم لما كان يخفى على هؤلاء  
 الاكابر الاعيان اه وأرادوا بقيد ما مر من قوله بعد ركعتي الفجر في بيته وحاصله أن اضطجعه

ولو أخرها لا آخر الوقت  
 لا تكون سنة وقيل تكون  
 (فروع) الاسفار  
 بسنة الفجر أفضل وقيل  
 لا بعد السجدة وأنى بالمندور  
 مبحث  
 مهم في الكلام على الضبعة  
 بعد سنن الفجر



عليه الصلاة والسلام انما كان في بيته للائحة فخره وان مع حديث الامير  
 الدال على ان ذلك لا يشرع بحمل على طاب ذلك في البيت فقط توفيقا بين الادلة والله تعالى  
 اعلم (قوله فهو السنة) لان النذر لا يجر بها من كونها سنة كالوشرع فيها ثم قطعها ثم اداها  
 كانت سنة وزادت وصف الوجوب بالقطع ثم عن عقد الفرائد (قوله اراد النوافل الخ) في  
 القضية اداء النفل بعد النذر افضل من اداها بدون النذر اه قال في البحر وبشكل عليه  
 ما رواه مسلم في صحيحه من النبي عن النذر وهو مرجح اقول من قال لا يشرعها لم يكن بعضهم  
 حمل النبي على النذر المعاني على شرط لانه يجره من شرط كالموضع للعبادة فلم يكن مخصصا  
 ووجه من قال بشرعها وان كانت تدبر واجبة بالشرع ان النذر وع في النذر يكون راجيا  
 فيحصل له ثواب الواجب به بخلاف النذر ولا حسن عند العبد الضعيف ان لا يشرعها خروجا  
 عن هذه التمهيدية بين اه اقول لفظ حديث النبي كما رواه البخاري ايضا في صحيحه عن ابن  
 عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر وقال انه لا ير شيئا وانما يجره من النذر  
 والمتبادر منه ارادة النذر المعاني كان شفي الله مريضه فله على كذا وجبه النبي انه لم يخص  
 من شائبة العوض حيث جعل القرية في مقابلته الشاه ولم يشرع نفسه به بدون المعاني عليه  
 مع ما فيه من اتمام اعتقاد التامير للنذر في حصول الشاه فاذ قال في الحديث انه لا ير شيئا  
 الخ فان هذا الكلام قد وقع موقع التعادل للنهي بخلاف النذر المنجز فانه تبرع بمحض بالقرية لله  
 فعاد الزام للنفس بما عاها لا تفعله بدون فيكون قرية وللدليل على ان هذا النذر قرية  
 عندنا ما صرح به في فتح القدير في كتاب الحج لو اردت عقيب نذر الاكف كاف ثم اسلم لم يلزمه  
 موجب النذر لان نفس النذر بالقرية قرية فيبطل بالردة كسائر القرب اه والمراد به النذر  
 المنجز لما قلنا على ان بعض شراح البخاري حمل النبي في الحديث على من يعتد ان النذر  
 مؤثر في تحصيل بل غرضه المعاني عليه والظاهر انه اهم لقوله وانما يجره من النذر  
 اعلم (تنبيه) قيد بالنوافل فاذ ان الفضل في السنن عدم نذرهما وامل وجهه ان السنن  
 هي ما كان يفعله صلى الله عليه وسلم قبل الفرائض او بعدها والمطلوب منا اتباعه صلى الله  
 عليه وسلم على الوجه الذي كان يفعله عليه ولم يقل انه كان يشرعها ولذا قيل بانها لا تكون  
 هي السنة فالفضل عدم نذرهما والله اعلم (قوله والا كسر) اي بان استخف في قوله هي فعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولم وانما لا افعله لشرع المنية وغيره وهذا في الترك واما الانكار فقدمنا  
 الكلام عليه اول الباب (قوله والافضل في النفل الخ) شمل ما بعد الفريضة وما قبلها بالحديث  
 الصحيحين عليكم بالصلاة في يومكم فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة واخرج ابوداود  
 صلاة المرء في بيته افضل من صلاة في مسجد هذا الا المكتوبة ونعماء في شرح المنية وحيث  
 كان هذا افضل ليراهي ما لم يلزم منه خوف شغل عن الوضوء لبيته او كان في بيته ما يشغل به  
 و يقل خشوعه فيصالحا حينئذ في المسجد لان اعتبار الخشوع ارجح (قوله غير التراخي)  
 اي لانها تمام بالجماعة ومحلها المسجد واستثنى في شرح المنية ايضا في المسجد وهو ظاهر  
 اقول ويستثنى ايضا ركعتا الاحرام والطواف فان الاولى تصلي في مسجد عند المقاتل ان كان  
 كافيا الباب والثانية عند المأام وكذا ركعتا القدوم من السفر بخلاف انشائه فانه تصلي

مطلب  
 في الكلام على حديث  
 النبي عن النذر  
 فهو السنة وقبل لا اراد  
 النوافل يشرعها ثم يسلها  
 وقبل لا ترك السنن  
 راجحا فانهم والا كسر  
 هو الافضل في النفل غير  
 التراخي المنزل الاندوف  
 شغل عن تراخي انضائية  
 ما كان استخف واحدا

(١) قوله وكذا صلاة الكسوف لانها تصلي بجماعة ويحدثها في هذه المواقف لكن بغير خطة مانعة وكذا سنة الجمعة القبلية  
 لان الافضل في الجمعة التكبير قبل الوقت فيلزم وقوع سنن في المسجد فصارت جملة ٦٣٩ المستلزمات تسعة ولم ار

في البيت كما ياتي وكذا نفل الجمعة وكذا ما يخاف فوتها بالآخر (١) وكذا صلاة الكسوف  
 لانها تصلي بجماعة (قوله وتنبذ ركعتان (٢) بعد الوضوء) حديث مسلم من احاديث وضو  
 فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليه الا وجبت له الخشية خراش ومثل  
 الوضوء الغسل كما نقله ط عن الشريفي لا يقرأ فيها الا بركعتين والاحرام كافي الضياء  
 وانظر هل تنوب عنها صلاة غيرهما كالجمعة ام لا ثم رأيت في شرح ابواب المأام ان صلاة  
 ركعتي الاحرام سنة مستقلة كصلاة استقارة وغيرها لا تنوب الفريضة منها بخلاف تحية  
 المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لها صلاة على سنة كما حققه في الحجة اه (قوله وتنبذ (٢)  
 اربع الخ) تنبيه هو الرابع كما يجرى به في الغزوية والحماوى والشرعة والتبيين وغيرها  
 وقيل لا تنحب ما في صحيح البخاري من انكار ابن عمر اه اه حمل وبسط الدلالة على  
 استحبابها في شرح المنية وبقرأ فيها وروي الضحى كافي الشريعة أي سورة الشعش وسورة  
 والضحى وظاهره الاقتصار عليها ولو صلاها أكثر من ركعتين (قوله من بعد الطلوع) عبارة  
 شرح المنية من ارتفاع الشمس (قوله ووقت الخنار) أي الذي يختار ويرجع لهما وهذا  
 عزاء في شرح المنية الى الحماوى وقال الحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال صلاة الاوابين خير ترمض الفصل رواه مسلم ولم ترمض بفتح التاء والميم أي تبرك من شدة  
 الحر في اخذها اه (قوله وفي المنية اقلها ركعتان) نقل الشيخ اسمعيل مثله عن الغزوية  
 والحماوى والشرعة والسمرة فدية وما ذكره المصنف مشى عليه في التبيين والفتح والدرر  
 ودليل الاول انه صلى الله عليه وسلم أوصى اهل بيته بركعتين كافي صحيح البخاري ودليل الثاني  
 انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى اربعين اربعا ويريد ما شاء الله رواه مسلم وغيره والنووين  
 ما اشار اليه بعض المحققين ان الركعتين اقل المراتب والاربع أدنى الكمال (قوله وأكثرها  
 اثنا عشر) لما رواه الترمذي والنسائي بسند فيه ضعف انه صلى الله عليه وسلم قال من صلى  
 الضحى ثلثي عشرة ركعة بنى الله له قصر من ذهب في الجنة وقد تقرر ان الحديث الضعيف  
 يجوز العمل به في الفضائل شرح المنية وقيل أكثرها ثمانية وعزاء في الحلية الى الامام احمد  
 وعزاه بعض الشافعية الى الاكثرين (قوله كافي الذخائر الانشروية) اسم كتاب لابن الشحنة  
 مؤلف في الاقوال الفقهية (قوله اثبوت الخ) جواب عما اورده كيف يكون أوسطها افضل  
 مع ان الاكثر مشغل على الاوسط وزيادة وفيه زيادة مشقة (قوله كما قاله ابن حجر الخ) حيث  
 قال ولا يمتدح الفرق بين الفضل والاكثر الا فيمن صلى الاثني عشر بتسليم واحدة فانما اتبع  
 نظاما ما عند من يقول ان أكثر سنة الضحى ثمان ركعات فاما اذا فصلها فانه يكون صلى  
 الضحى وما زاد على الثمان يكون له تلا مطلقا فتكون صلاة اثني عشر في حقه أفضل من ثمان  
 لكونه أقي بالفضل وزاد اه اقول وحاصله ان من قال بان أكثرها ثمان ركعات اقدم  
 ثبوت الزيادة عندنا ولو صلاها اثني عشر بتسليم لم تقع عن سنة الضحى لانيته خلاف الشرع  
 فالأفضل عنده صلاة ثمان ركعات وأما على قول من يقول أكثرها اثنا عشر ركعة لجواز

من تعرض بجمعتها هكذا  
 من علماتها وقد نظمها  
 بقولي  
 فوافنا في البيت فاقت على التي  
 نقوم لها في مسجد غير تسعة  
 صلاة تراويح كسوف تحية  
 وسنة احرام طواف بكعبة  
 ونفل اعتكاف اوقدوم  
 ما قر  
 وخائف فوت سنة الجمعة  
 بقول الفقيه محمد علاه  
 الذين عاهدوا ابن المؤاف  
 هكذا وجدت هذه السقطة  
 في المبيعة فينبغي الحاقها  
 هنا اه

(٢) مطلب  
 سنة الوضوء  
 (٣) مطلب  
 سنة الضحى

(وتنبذ ركعتان بعد  
 الوضوء) يعني قبل الحفاف  
 كافي الشريفة لا يمتدح  
 المواهب (و) تنبذ (اربع  
 فصاعدا في الضحى) على  
 الصحيح من بعد الطلوع الى  
 الزوال ووقت الخنار بعد  
 ربع الثمان وفي المنية اقلها  
 ركعتان وأكثرها اثنا عشر  
 وسطح ثمان وهو افضلها  
 ثوب الام واحد اما لو فصل

كافي الذخائر شريعة الثبوت به وقوله عليه السلام واما أكثرها فبقوله فقط وهذا الوصل الى  
 فيكل ما زاد افضل كما قاله ابن حجر في شرح البخاري ومن المديونيات







الملقى بالقنية أي ليله بعد الفطر وليله بعد الاضحى (قوله والنصف) أي واحياء ليلة  
 النصف من شعبان (قوله والاول) أي وليالي العشر الاول الخ وقد بسط الشرح في الاول  
 في الامداد ما جاء في فضل هذه الليالي كلها فراجعها (قوله ويكون بكل عبادة نعم الليل  
 أو أكثره) نقل عن بعض المتقدمين قبل هو الامام أبو جعفر محمد بن علي أنه فسر ذلك في فضل  
 الليل وقال من أحيا نصف الليل فقد أحيا الليل وذكر في الحلية أن الظاهر من الطلاق  
 الأحاديث الاستيعاب لكن في صحيح مسلم عن عائشة قالت ما أعلم على الله عليه وسلم قام  
 ليلة حتى الصباح فيخرج أراد أن لا يتركها والنصف لكن الأكثر قرب إلى الحقيقة ما لم يثبت  
 ما يقتضي تقديم النصف اه وفي الامداد ويحصل القيام بالصلاة لفلافرادى من غير عدد  
 مخصوص وبقرائة القرآن والأحاديث وسماها وبالتسبيح والثناء والصلاة والسلام على  
 النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل لذلك في معظم الليل وقبل ساعة منه وعن ابن عباس رضي  
 الله عنهما ما يصلاة المشاجعة والعزم على صلاة الصبح جماعة كما قالوه في احياء ليلتي العبد  
 وفي صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف  
 الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله اه (تمة) أشارة قوله فرادى إلى ما ذكر  
 به في مثنى من قوله ويذكره الاجتماع على احياء ليلة من هذه الليالي في المساجد وقامه  
 في شرحه وصرح بكرة صلاة ذلك في الحاوي القدسي وقال وماروى من الصلوات في هذه الاوقات  
 يصلى فرادى غير التراويح قال في البحر ومن هنا يعلم كراهة الاجتماع على صلاة الرغائب التي  
 تفعل في رجب في أول جمعة منه وأنما يبدع وما يحتمل أهل الروم من نذر ما تخرج عن النفل  
 والكراهة فيبطل اه قلت وصرح بذلك في البرازية كما سيذكره الشارح آخر الباب وقد بسط  
 الكلام على ما اشار اليه من صرح بان ما روى في باب موضوع وبسط الكلام فيه ما خصوصاً في  
 الحلية ولعله لامة فور الدين المقدسي في انصاف حسن مما روى عن الرغائب عن صلاة الرغائب  
 أحاط فيه بغالب كلام المتقدمين والمتأخرين من علماء المذاهب الاربعة (قوله ومنها ركعتا  
 الاستخارة) عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الاستخارة  
 في الامور كلها كما يعلم السورة من القرآن يقول اذ هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير  
 الفريضة ثم ليقل اللهم اني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم  
 فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي  
 في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه  
 وان كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله  
 فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضى به قال ويسمى حاجته واد الجماعة  
 الامم المأشراح النية (تيم) معنى فاقدره اقضه لي وحيثه وهو بكسر الدال وبضمها وقوله أو قال  
 عاجل أمري شك من الراوى قالوا وينبغي أن يجمع بينهما فيقول وعاقبة أمري وعاجله وآجله  
 وقوله ويسمى حاجته قال ط أي يدل قوله هذا الامر اه قلت أو يقول بعده وهو كذا وكذا  
 وقالوا الاستخارة في الخج وهو محتمل على تعيين الوقت وفي الحلية ويستحب افتتاح هذا الدعاء  
 وختمه بالحمد لله والصلاة في الاذ كما أنه يقرأ في الركعة الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص

والنصف من شعبان  
 والعشر الاخير من رمضان  
 والاول من ذي الحجة  
 ويكون بكل عبادة نعم  
 الليل او اكثره ومنها ركعتا  
 الاستخارة

مطلب  
 في صلاة الرغائب  
 مطلب  
 في ركعتي الاستخارة

اه وعن بعض السلف انه يذبح في الاولى وربك يحلق ما يشاء ويختار الى قوله يعلمون وفي  
 الثانية وما كان مؤمن ولا مؤمنة الا يتوب ويتوب ان يكرهها سبها لما روى ابن السني بأئس  
 اذا هممت بامر فاستخبر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي سبق الى قلبك فان الخير فيه  
 ولو نهذت عليه الصلاة استخار بالدعاء اه ملخصا وفي شرح الشريعة المسموع من المشايخ  
 انه ينبغي أن ينأى على طهارة مستقبل القبلة بعد قراءة الدعاء المذكور فان رأى في منامه  
 بياضا أو خضرة فذلك الامر خير وان رأى فيه سوادا أو حمرة فهو شر ينبغي ان يجنبه اه (قوله  
 وأربع صلاة التسبيح الخ) يقعها في كل وقت لا كراهة فيه أو في كل يوم اولى له مرة والا ففى  
 كل اسبوع او جمعة او شهر او عام وحدثها حسن لا كراهة طرفة وروى من زعم وضعه وفيها  
 ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسبح بعظيم فضلها ويتركها الامم اوت بالدين  
 والطمع في تدبيران في تغيير النظم الصلاة انما تأتي على ضعف حديثها فاذا ارتقى الى درجة  
 الحسن ائتموا وان كان فيها ذلك وهي اربع تسبيحة او تسبيحتين يقول فيها ثمانية مرة سبحان الله  
 والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وفي رواية زيادة ولا حول ولا قوة الا بالله يقول ذلك في كل ركعة  
 خمسة وتسعين مرة فيعدها الثمان عشرة عشر ثم بعد القراءة وفي ركوعه والرفع منه وكل من  
 السجدة وفي الجلوس يثني ما عشرين اربع تسبيح الركوع والسجود وهذه كيفية  
 هي التي رواها الترمذي في جامعته عن عبد الله بن المبارك احدا اصحاب أبي حنيفة الذي  
 شاركه في العلم والزهد والورع وعليها يقتصر في القنية وقال انها المختار من الروايتين  
 والرواية الثانية أن يقتصر في القيام على خمسة عشر مرة بعد القراءة والعشرة الباقية ياتي  
 بها بعد الرفع من السجدة الثانية راقصا عن عليا في الحاوي القدسي والحلية والبحر وحدثها  
 أشهر لكن قال في شرح المنية ان المصنف الذي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرها في مختصر  
 البحر وهي الموافقة لما ذهب اليه عدم الاحتياج فيها الى جلوسه الاستراحة اذ هي مكرورة  
 عندنا اه قلت ولعله اختاره في القنية لهذا لكان ثبت حديثها بنيتها وان  
 كان في ذلك فالدلي ينبغي فعل هذه مرة وهذه مرة (تمة) قيل لابن عباس هل تعلم هذه  
 الصلاة سورة قال التكاثر والعصر والكافرون والاخلاص وقال بعضهم الافضل نحو  
 الحديد والحشر والصف والفتح والمناسبات في الاسم وفي رواية عن ابن المبارك يبتدأ بتسبيح  
 الركوع والسجود ثم بالتسبيحات المتقدمة وقال المعلى يصليها قبل الظهر هندية عن المصنفات  
 وقيل لابن المبارك لو سها فوجد هل يسبح عشر اشر قال لا نعم هي ثمانية تسبيحة قال المنلا  
 على في شرح المشكاة فهو مه أنه ان هاتوة من عدد من محل معين ياتي به في محل آخر تسكع له  
 للعدد المطلوب اه قلت واستتبعه أنه ليس له الرجوع الى المحل الذي سها فيه وهو ظاهر  
 وينبغي كما قال بعض الشافعية أن ياتي بما ترك فيما يراه ان كان غير قصد في تسبيح الاعتدال  
 ياتي به في السجود أو ما تسبيح الركوع فياتي به في السجود أيضا في الاعتدال لانه قصير فركات  
 وكذا تسبيح السجدة الاولى ياتي به في الثانية لافي الجملة لان طوله يلهي به من مشروعه عندنا  
 على فاحرق الواجبات وفي القنية لا بعد التسبيحات بالاصابع ان قدر أن يحفظ بالقلب  
 والا يغمر الاصابع ورأيت للامة ابن طولون الدمشقي الخنفي رسالة سماها الترشيع في

مطلب  
 في صلاة التسبيح  
 واربع صلاة التسبيح  
 بثلاثمائة تسبيحة وفضلها  
 عظيم



صلاة التراويح بخطه أسد فمع ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنه يقال فيها بعد  
 التهنيد قبل السلام اللهم اني أسألك توفيق اهل الهدى وأهل اهل اليقين ومناصحة  
 أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطالب أهل الرغبة وتهدد أهل الورع  
 وعرفان أهل العلم حتى أخافك اللهم اني أسألك مخافة فتجزي عن معاصيك حتى أعمل  
 بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى أناصحك بالتوبة خوفا منك وحتى أخلص لك النصيحة  
 بحالك وحتى أتوكل عليك في الآخرة حسن ظن بك سبحانه خالق النور اه (قوله واربع  
 صلاة الحاجة الخ) قال الشيخ امير المؤمنين المندوبات صلاة الحاجة ذكرها في التنجيس  
 والمقط وخزانة الفتاوى وكثير من الفتاوى والحاوي وشرح المنية أما في الحاوي فذكر  
 أنها ثمانية عشر ركعة بين كيفية إجرائها كالم وأما في التنجيس وغيره فذكر أنها أربع  
 ركعات بعد العشاء وان في الحديث المرفوع يقرأ في الأولى الفاتحة مرة وآية الكرسي  
 ثلاثا وفي كل من الثلاثة الباقية يقرأ الفاتحة والأخلاق والمعوذتين مرة مرة كن له مثلهن  
 من آية الفدر قال مشايخنا صلوات الله عليهم في صلاة ركعتين حوائجنا مذكور في الملقط  
 والتنجيس وكثير من الفتاوى وكذا في خزانة الفتاوى وأما في شرح المنية فذكر أنها ركعتان  
 والأحاديث فيها مذكور في الترغيب والترهيب كما في البحر وأخرج الترمذي عن عبد الله  
 ابن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتين لله إلى الله حاجة أو إلى أحد  
 من بني آدم فليتوضأ واجتمع من الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم يثني على الله تعالى وليصل على  
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقرأ لا إله الا الله العظيم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم  
 الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة  
 من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها  
 يا ارحم الراحمين اه اقول وقد عرفت في آخر الحلية فصل صلاة الحاجة وذكر  
 ما فيها من الكيفيات والروايات والادعية واطال واطاب كما هو عادته رحمه الله تعالى  
 فليراجع من اراده (خاتمة) ينبغي للمساافر ان يصلي ركعتين في كل منزل قبل ان يقعد كما  
 كان يفعل صلى الله عليه وسلم نص عليه الامام السرخسي في شرح السير الكبير وذكر  
 ايضا انه اذا ابتلى المسافر بالقتل يستحب ان يصلي ركعتين يستغفر الله تعالى بعده ما لم يكن  
 اخر حله الصلاة الا لا يستغفر وذكر الشيخ اسمعيل عن شرح الشريعة من المندوبات  
 صلاة التوبة وصلاة الوالدین وصلاة ركعتين عند نزول الغيث وركعتين في السفر لدفع  
 النفاق والصلاة حين يدخل بيته ويخرج توقيا عن فتنة المدخل والمخرج والله اعلم  
 (قوله هـ) اي فرض من جهة العمل لا الاعتقاد ايضا فلا يكره جاهدتها لوقوع  
 الخلاف فيها فعند داود بكر الاصم وسفيان بن عيينة وغيرهما سنة وعند الحسن البصري  
 وزفر والمغيرة من المالكية فرض في ركعة وفي رواية عن مالك فرض في ثلاث وعند الشافعي  
 وأحمد والعصبي من مذهب مالك فرض في الأربع وتعمامه في الحلية (قوله مطلانا) اي في  
 الأوليين أو الآخرين أو واحدة واحدة ط قلت وقد فرض القراءة في جميع ركعات

مطابق  
في صلاة الحاجة  
واربع صلاة الحاجة وقبل  
ركعتان وفي الحاشي انما  
اثناعشر بلام واحد  
وببـ طناء في المزاين  
(وتعرض القراءة) خلا  
(في ركعة في الفرض)  
مطلقا اما تعين الاولين

افترض الرباعي كما مر في باب الاستخلاف فيم لو استخاف - - - - - وجوابه كعتين وأشار له انه لم يقرأ في الاوليين (قوله على المشهور) رد لما قيل انه الى الاوليين فرض وما قيل انه افيهم ما افضل امكن قدمنا في واجبات الصلاة انه لا قال بالضرورة في الاوليين وانما ذلك فهمه صاحب البحر من بعض العبارات وقد منتهى حقيقته هناك فافهم (قوله للمنفرد) اي ولو سكا كالامام لانفراد برأيه وكونه غير تابع غيره منفرج المقتضى فلا تفرض عليه - - - - - القراءة في النفل ولو كان مقتضيا بفرض كما بينا في باب الامامة (قوله لكنه الخ) اي هذا التعديل للزوم القراءة في كل النفل فاصر لابعم الرباعية المؤكدة لما قدمه المصنف من انه لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى منها ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة ولو كان كل شفع منها - - - - - الاصل واستفتح وهذا الاعتراض له صاحب البحر وقد يجاب عنه بما أشار اليه الشارح هناك من قوله لانها انما كدها اشبهت القرية يعني ان القياس فيها كذلك لكن لما اشبهت القرية روعي فيها الجانيان فواجبوا القراءة في كل ركعاتهم والعود الى القعدة اذا نذر ركعاتهم - - - - - دعاء القيام قبل السجود وقضاء ركعتين فقط لو افسدهما على ما هو ظاهر الرواية كما ياتي نظرا للاصل ومنعوا من الصلاة والاستفتاح نظر التشبه كما فعلوا في الوتر على ان كون النفل كل شفع منه صلاة ليس على اطلاق بل من بعض الوجوه كما مر - - - - - انه والزم ان لا يصح رباعية بترك القعدة الاولى منها مع ان الاستحسان انها تصح اعتبارها بالافرض خلافا لما ذهبوا اليه لو قطعوا بترك ركعات أو عنان - - - - - القعدة واحدة فلا يصح انه لا يجوز زكافي الخلاصة - - - - - لانه ليس في القرائن يست يجوز ادائها بقعدة في عود الامر فيه الى القياس كما في البدائع وسواء في فيه فصيح خلافا ايضا (قوله ولزم نفل الخ) اي لزم المضي فيه - - - - - حتى اذا افسده لزم قضاؤه أي قضاء ركعتين وان نوى أكثر على ما ياتي ثم هذا غير خاص بالصلاة وان كان المقام اما قال في شرح المنية اعلم ان الشروع في نفل العبادة التي تلزم بالنذر ويتوقف ابتداءها على ما بعده في الصحة بسبب وجوب اتمامه وقضائه ان فسد عندنا وعند مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالحنبلين البصري ومكحول والعمري وغيرهم منفرج الوضوء ومجدة الا لاوة وعبادة المربض وسفر الغزو ونحوها مما لا يجب بالنذر لكونه غير مقصود لذاته وخرج ما لا يتوقف ابتداءه على ما بعده في الصحة بنحو الصدقة والقراءة وكذا الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلاة والصوم والحج والعمرة والطواف والاعتكاف على قوله - - - - - ما اه - - - - - (تنبيه) ظاهر كلامهم انه يلزم القضاء بمجرد الشروع الصحيح وان افسده للمال وفي المراجع عن الصغرى لو افسد الصوم النفل في الحال لا يلزمه القضاء اما لو اختار المضي ثم افسده عليه القضاء فالتزم وهذا في الصلاة ولو نذر في النفل ثم حاضرت وجب القضاء اه - - - - - ومثله في شرح الشيخ - - - - - له السيد أبو السعود على النفل المظنون وكلام الله - - - - - تاتي بدله عليه وكذا كلام المنع كيان (قوله او بقيام الثالثة) اي وقد أدى الشفع الاول صحيحا فاذا افسد - - - - - الثاني لزمه قضاؤه فقط ولا يسرى الى الاول لان كل شفع صلاة على حدة بحر (قوله ثم روعا صحيحا) احقره به عن اقتدائه متفلا بقضائه أي أو امرأة كيان وقوله قصد الاحقر به عما لوطن أن عليه فرضا ثم نذر خلافه كيان (قوله الا اذا نزع الخ) اي فلا يلزمه قضاء ما قطعه ووجهه كما في البدائع انه ما التزم

واجب على المشهور (وكل  
النقل) لا ينفرد لان كل  
شئ من صلاة السكنة لا ييم  
لرباعية المفردة تامل  
(وكل) (الوتر) احتياطاً  
ولزم من كل شرع فيه  
بتكبير الاحرام او بقيام  
لثلاثة شرعاً (قصد)  
الاذا شرع متفلاً خاف  
منه فرض ثم طعه واقبى







لان الشفع الاول قد تم بالقعدة والثاني لم يشرع فيه - فينتد وقد ذكره المصنف بعد بقوله ولا  
 قضاء لو قد قدر التشهد ثم نقص (قوله او الثاني) اي وكذا يقضى ركعتين لو اتم الشفع الاول  
 بقعدة ثم شرع في الثاني فنقصه في خلاله قبل القعدة فيقضى الثاني فقط لقام الاول - لكن  
 ينبغي وجوب اعادة الاول لترك واجب السلام مع عدم اختياره بسجود سهو كما هو المحكم في  
 كل صلاة اذيت مع ترك واجب ولا يخالف ذلك كلامهم - هنا لان كلامهم في لزوم القضاء  
 وعدمه بناء على الفساد وعدمه والاعادة هي فعل ما أدى صحيحا مع الكراهة مرة ثانية بلا  
 كراهة (قوله اي وتشهد بالاول) قيد بقوله او الثاني ح والمراد بالتشهد القعود قدر التشهد  
 سواء قرأ التشهد او لا فهو من اطلاق الحال على المحل (قوله والا) اي وان لم ينشأ الشفع  
 الاول ونقصه في خلال الشفع الثاني بقصد الكل لان الشفع الاول انما يكون صلاة ان  
 وجدت القعدة الاولى اما اذا لم توجد فالاربعة صلاة واحدة بحجوز كراهة الشارح بقوله او ترك  
 قعود اول ح (قوله والا اصل ان كل شفع صلاة) اي فلا يلزمه بقصر ركعة النفل ا كثر من ركعتين  
 وان نوى اكثر من واحد وهو ظاهر الرواية عن اصحابنا بحجوز (قوله الا بعارض اقتداء) اي اقتداء  
 المتطوع بمن تلزمه الاربع كالواقدي على الظهور ثم قطعها فانه يقضى اربعها سواء اقتدى به  
 في الواو في القعدة الاخيرة لانه التزم صلاة الامام وهي اربع بحجوز ونهر عن البدائع (قوله او  
 نذر) اي لو نذر صلاة ونوى اربع بعارضه بلا خلاف كما قدمناه عن الجوز وعلمه في النهاية عن  
 المبسوط بانه نوى ما يحمله فافظه لتناول اسم الصلاة للركعتين والاربعة فكانه قال الله على ان  
 اصلي اربع ركعات اه وقد مر تبيل قوله وركعتان قبل الصبح انه لو نذر اربع بعبادة سليمة فلاها  
 بقصا يجتمع لا يخرج عن النذر بخلاف عكسه ومقادير هذا النذر الاربع يكفي في لزومه وان لم  
 يقيدها بتسليمة فلا يخرج عن هذه النذر بصلاتها بتسليمين (قوله او ترك قعود اول)  
 لان كون كل شفع صلاة على حدة يقضى اقتراض القعدة عقيبها فيسقط بتركها كما هو  
 قول محمد وهو القياس لكن عندهما لما قام الى الثالثة قبل القعدة فقد جعل الكل صلاة  
 واحدة شبيهة بالفرض وصارت القعدة الاخيرة هي الفرض وهو الاستحسان وعليه فلو  
 تطوع بثلاث بقعدة واحدة كان ينبغي الجواز اعتبارا بصلاة المغرب لكن الاصح عدمه  
 لانه قد قدمنا انصلت به القعدة وهو الركعة الاخيرة لان التنفل بالركعة الواحدة غير  
 مشروع فيه - لما قبلها ولو تطوع بست ركعات بقعدة واحدة فيل يجوز والاصح لا فان  
 الاستحسان جواز الاربع بقعدة اعتبارا بالفرض وليس في الفرض ست ركعات فتؤدي  
 بقعدة فيعود الامر الى اصل القياس كما في البدائع (تنبيه) ينبغي ان يستغنى ايضا عن  
 الاصل المذكور كونه كذا في اختيار الجلي وغيره (قوله كما يقضى ركعتين الخ)  
 شروع في مسائل فساد النفل الرباعي بترك القراءة بعد ذكر كراهة بغيره وهي المسائل  
 المماثلة بالثمانية وبالسنة عشرة في الاصل في ان صحة شروع في الشفع الاول بالتصريح  
 وفي الثاني بالقيام اليه مع بقاء التصريح والتجربة لاتبقي عندنا حنفية مع ترك القراءة في  
 ركعة في الشفع الاول فلا يصح شروع في الشفع الثاني حتى لا يلزمه قضاء ما فساد به  
 يقضى الاول فقط افساد ادائه بترك القراءة بخلاف ترك في ركعة فانه يفسد الاداء دون

او الثاني اي وتشهد بالاول  
 والا يفسد الكل انما اذا  
 والاصل ان كل شفع صلاة  
 الا بعارض اقتداء او نذر  
 او ترك قعود اول (كما)  
 يقضى ركعتين (لو ترك)  
 القراءة

مسائل الستة عشرية

التصريح حتى وجب قضاء الشفع الاول كالترك في الركعتين وصح شروع في الثاني وعند محمد  
 وزفر الترك في ركعة من الشفع منسد للتصريح والاداء كالترك في ركعتين فلا يصح شروع في  
 الثاني فلا يلزمه قضاءه بافساده بل قضاء الاول فقط وعند أبي يوسف الترك في ركعة او ركعتين  
 يفسد الاداء فقط والتصريح باقية فيصح شروع في الثاني مطلقا والحاصل ان التصريح  
 لا يفسد عند أبي يوسف بترك القراءة مطلقا ونقصه عند محمد وزفر بتركها مطلقا وعند الامام  
 نقصه بتركها أصلا أي في الركعتين لاني ركعة ويجمع الاقوال قول الامام التستبي  
 تصريحه بالنفل لاتبقي اذا تركت - فيها القراءة أصلا عندنا نعمان  
 والترك في ركعة قد عده زفر - كالترك أصلا وأيضا في شعبة  
 وقال يعقوب تبي كيفما تركت - فيها القراءة فاحفظه باتقان  
 (قوله في شفعيه) فيعقب الشفع الاول عندهم بالطلان التصريح وعدم صحة شروع  
 في الثاني ويقضى اربعها عند أبي يوسف ابقاءه عندهم وفساد الاداء في الشفعين بترك القراءة  
 (قوله في الاول فقط) أي فيقضى ركعتين اجماعا عندهم ما فسد اذا التصريح وعدم صحة  
 شروع في الثاني وانما عند أبي يوسف فانه وان صح شروع فيه فانه لم يفسد لوجود القراءة  
 فيه فيعقب الاول فقط (قوله او الثاني) أي فيعقبه فقط اجماعا لصحة الاول وصحة شروع  
 في الثاني وفساد ادائه بترك القراءة فيه (قوله او احدي ركعتي الثاني) أي فيعقبه فقط  
 اجماعا أيضا لما قلنا ونحوه صورتان لان الواحدة اما اولي الثاني أو ثانيته (قوله او احدي  
 ركعتي الاول) فيه صورتان أيضا أي فيلزمه قضاءه فقط اجماعا أيضا لفساده بترك القراءة  
 في ركعة منه وفساد التصريح وعدم صحة شروع في الثاني عندهم بطلانهم مع صحة اداء  
 الثاني عندهما (قوله او الاول واحد الثاني) تحتها صورتان أيضا أي لو ترك القراءة  
 في الشفع الاول وفي ركعة من الثاني أي أولاه أو ثانيته يقضى الشفع الاول عند الامام ومحمد  
 افساد التصريح وعدم صحة شروع في الثاني وعند أبي يوسف يقضى اربعها لصحة شروع  
 في الثاني وفساد الاداء فيه بترك القراءة (قوله لا غير) يحتمل انه قيد بقوله واحد الثاني  
 ويحتمل كونه قيد لهذا الصور أي يقضى ركعتين في هذه الصور المذكرة لاني غيرها  
 مما سألني ويحتمل كونه قيد للركعتين أي يقضى ركعتين لا غير في جميع ماسر (قوله لان الاول  
 الخ) تعليل للزوم قضاء ركعتين لا غير على قول الامام في جميع هذه الصور بالاشارة الى أصله  
 فيها وهو انه اذا بطل الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلا لا يصح بناء الشفع الثاني عليه افساد  
 التصريح ومنه ومعه انه لم يطل الاول يصح بناء الثاني عليه ومعه لم أن ترك القراءة في ركعة  
 أو في ركعتين يفسد صحة شروع منسد للاداء وموجب القضاء فأفاد بمطوق التعليل  
 المذکور وجهه قضاء ركعتين لا غير في قول المصنف لو ترك القراءة في شفعيه وقوله أو تركها  
 في الاول وقوله او الاول واحد الثاني لانه في هذا الصور كلها قد افسد الشفع الاول بترك  
 القراءة فيه أصلا فيبطل التصريح ولم يصح بناء الشفع الثاني عليه وجبت له قضاءه لم يلزمه  
 قضاءه بل يلزمه قضاء الاول لا غير وأفاد بمطوق التعليل المذکور وجهه قضاء ركعتين لا غير  
 في باقي الصور وهي قول المصنف أو الثاني أو احدي الثاني أو احدي الاول فانه في هذه الصور

في شفعيه أو تركها  
 في الاول فقط (او الثاني  
 أو احدي ركعتي الثاني)  
 أو احدي ركعتي الاول  
 أو الاول واحد الثاني  
 لا غير لان الاول لما بطل  
 لم يصح بناء الثاني عليه







(قوله لانه شرع مطلقا الخ) أي لان من ظن ان عليه فرضا شرع فيه لا سقط ما في فتمته  
 لالزام نفسه بمصلاة أخرى فاذا انقلبت صلاة فلا يتبدل كالأداء كانت صلاة لم يلتزمها فلا  
 يلزمه قضاءها لو أفسدها (قوله أو صلى أربعة) أي وفيه في الكل ح (قوله أنا أكثر) هذا اختلاف  
 الأصح كما قدمناه من البدائع والخلاصة وفي التتارخانية لو صلى التطوع ثلاثا ولم يقم على  
 الركعتين فالأصح أنه يفسد ولو سنا أو غابا بقعدة واحدة واختلافه وإفيه والأصح أنه يفسد  
 استصحابا وقامسا اه لكن مع هو في التوازيح أنه لو صلى ثلاثا كلها بقعدة واحدة وتسليمة  
 انهم يجزئ عن ركعتين فقد اختلف الصحيح (قوله استصحابا) والقياس فساد الشفع الأول  
 كما هو قول محمد بن عيسى على أن كل شفع صلاة تكون القعدة فيه فرضا (قوله فمبني واجبة الخ)  
 أي كافي نظيره من الفرض الرباعي فان القعدة الأولى فيه واجبة لا يطل بتركها أو الفريضة  
 التي يطل بتركها انما هي الأخيرة (قوله وفي التشرع) في بعض النسخ التشرع بتقديم الرأى  
 على الشين وفي بعضهم التوشيع بالواو بدل الراء وهو المشهور اسم كتاب شرح الهداية  
 للسراج الهندي (قوله مع خلافا للمد) لانه يقول بفساد الشفع بترك القعدة كما هو القياس  
 وقد مر لكن قوله مع مبني على أن ما زاد على الأربع كالاربعة في جريان الاستحسان فيه وهو  
 قول لبعض المشايخ وقد علمت اختلاف الصحيح فيه (قوله ويسجد بالسجود) سواء ترك القعدة  
 عمدا أو سهوا ثم في العمدي يجرى سجود عذر ح عن النهر وسبأني أن المعتمد عدم السجود  
 في العمد ط (قوله ولا يثنى ولا يهود) لانهم لا يذكرون الا في ابتداء الصلاة والشفع لا يكون  
 صلاة على حدة الا اذا تعدد الاقل فلما لم يقم بجعل الكل صلاة واحدة ح (قوله ويتنفل الخ)  
 أي في غير سنة الفجر في الأصح كما قدمناه المصنف بخلاف سنة التوازيح لانها دونها في التناكد  
 فنصح قاعدة وان خالف المتوارث وعمل السلف كافي البصر ودخل فيه التنفل المذكور فانه اذا  
 لم ينص على القيام لا يلزمه القيام في الصحيح كافي الهيوط وقال غير الاسلام انه الصحيح من  
 الجواب وقيل يلزمه واختاره في الفتح نهر (قوله قاعدة) أي على أي حال كانت وانما الاختلاف  
 في الأفضل كإياي (قوله لا مضطجعا) وكذا الوشرع منحنيا اقربا من الركوع لا يصح بصرهما  
 ذكره من عدم صحة التنفل مضطجعا عند فابدون عذرة له في الجرح عن الأكل في شرحه على  
 المشارق وصرح به في التنفل وقال السكالك في الفتح لا اه لم الجواز في مذهبا وانما يسوغ  
 في الفرض حالة المجز عن القعود لكن ذكر في الامداد أن في المعراج إشارة الى أن في الجواز  
 خلافا عندنا كما عند الشافعية (قوله ابتداء أو ينام) منصوبان على الظرفية الزمانية انما بينهما  
 عن الوقت أي وقت ابتداء أو وقت بناء ط (قوله وكذا أياء الخ) فصله بكذا لما فيه من خلاف  
 الصاحبين قال في الخزانة ومعنى البناء ان يشرع قاعا ثم يقعد في الأولى أو الثانية بلا عذر  
 استصحابا خلافا له وما وهل يصحركم عنده الأصح لا وأما القعود في الشفع الثاني فينبغي  
 جوازه اتفاقا كالوشرع قاعدة ثم قام كذا قاله الحلبي وغيره اه وكتب عنه قوله الأصح  
 لا في هاشمه فيسرد على الدرر والوقاية والوقاية وغيرها حيث جزموا بالكرامة (قوله  
 في الأصح) راجع الى قوله بلا كرامة كما علمناه فاذم (قوله كركمه) وهو ما لو شرع قاعدة ثم قام  
 فانه يجزئ اتفاقا وهو فعله صلى الله عليه وسلم كما رواه عائشة أنه كان يفتح التطوع قاعدة

لانه شرع مطلقا لا ملتزما  
 (أو) صلى أربعة ما أكثر (لم  
 يقم منهم ما) استصحبنا  
 لانه يشاهمه ما صلاة  
 واحدة فنبني واجبة  
 والخاتمة هي الفريضة  
 وفي التشرع صلى ألف  
 ركعة ولم يقعد الا في آخرها  
 مع خلافا لعدم وجوب  
 السجود ولا يثنى ولا يهود  
 قاضية ط (ويتمه) ل مع  
 قدرته على القيام قاعدة  
 لا مضطجعا لا بعدد (ابتداء  
 و) كذا (بناء) بعد التبروع  
 بلا كرامة في الأصح  
 كركمه بصر

فيقرأ أو رده حتى اذا نبي عشر آيات وقصوها تمام الخ وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية  
 وفي التجنيس الأفضل ل أن يقوم فيقرأ شيئا ثم يركع ليكون وانما السنة ولو لم يقرأ ولو لم يكن  
 استوى قاعا ثم ركع جازوا لم يستوفيا ورع لا يجوز به لانه لا يكون ركوعا قاعا ولا ركوعا  
 قاعا اه بصر (قوله وفيه) أي في البصر (قوله أجز غير النبي صلى الله عليه وسلم) أما الذي  
 صلى الله عليه وسلم فنحن خصائصه أن نافله قاعدة مع القدرة على القيام كنافلته قاعا فني صحيح  
 مسلم عن عبد الله بن عمرو قلت حدثت يا رسول الله انك قلت صلاة الرجل قاعا على نصف  
 الصلاة وأنت تولى قاعا ما قال أجل واسكني است كما حد منكم بجره طمسا أي لانه تشرع  
 لبيان الجواز وهو واجب عليه (قوله على النصف الابدع) أمام مع العذر فلا ينقص نوابه  
 عن نوابه قائما حديث البخاري في الجهاد اذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل  
 مقبلا صحيحا فخرج وحكي في النهاية الإجماع عليه وتوقفه في البصر بحكاية النووي عن بعضهم  
 أنه على النصف مع العذر أيضا ثم نقل عن المجتبى أن إجماع العاجز أفضل من صلاة القائم لانه  
 جهد المقل قال ولا يفتي ما فيه بل الظاهر المساواة كافي النهاية اه لكن ذكر القهستاني  
 حافي المجتبى ثم قال لكن في السكشاف أنه قال الشيخ أبو معين النسفي جميع عبادات أصحاب  
 الأعداء كالنوى وغيره تقوم مقام العبادات الكاملة في حق إزالة المأثم لافي حق إراز  
 الفضيلة اه أقول وهو موافق لقول البعض المأثور يؤيده حديث البخاري من صلى قائما  
 فهو أفضل ومن صلى قاعا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القائم فان  
 عموم من يدخل فيه العاجز ولان الصلاة نائمة لا تصح عندنا بلا عذر وقد جعل له نصف أجر  
 القائم وفي هذا المقام زيادة كلام يطلب مما علقناه على البصر (قوله ولا يصلي الخ) هذا اللفظ  
 رواه ابن أبي شيبة عن عمرو بن دينار كلام محمد أنه من النبي صلى الله عليه وسلم ومحمد أعلم بذلك  
 منافع (قوله في القراءة الخ) لما كان ظاهر الحديث غير مراد إجماعا من الظهور والعصر  
 بصليان به من منتهما وجب حله على أخص الخصوص ففي الجامع الصغير أراد لا يصلي به  
 الظهور نافله ركعتين من بقراءة أو ركعتين بقراءة فتكون مثل الفرض وقال غير الاسلام  
 لو حل على تكرار الجماعة في مسجد له أهل أو على قضاء الصلاة عند نومه الفساد امكن صحبا  
 نهر وما ذكره عن نفي الاسلام نقله في البصر أيضا عن شرح الجامع الصغير انما ناضيان ثم قال  
 في البصر فالأصل أن تكرار الصلاة ان كان مع الجماعة في المسجد على هيئة الأولى فذكره  
 والافان كان في وقت يكره التنفل فيه به الفرض فذكره كما به الصبح والعصر والافان كان  
 نخل في المؤدى فان كان ذلك الخلل محققا ما يترك واجب أو يترك ما يكره فغير مكرره  
 بل واجب كما مر حبه في النسخية وقال انه لا يقتضيه النهي وان كان ذلك الخلل غير محقق بل  
 نشأ من وسوسة فهو مكرره اه (قوله لا تنهي) علة لقوله ولا يصلي الخ والنهي هو لفظ الحديث  
 المذكور (قوله وما نقل الخ) جواب عن سؤال وارد على الوجه الثالث فان هذا المقتول  
 ينافي حمل النهي عليه اذ بعد أن يكون مع الصلاة الامام أو لا مشقة على خلال محقق من مكرره  
 أو تركه واجب بل الظاهر أنه أعاد ما صلا به مجرد الاحتياط ونوهم الفساد فينا في حمل النهي  
 في مذهبه على الوجه الثالث والجواب أولا أنه لم يصح نقل ذلك عن الامام وثانيا أنه لو صح

وفيه أجر غير النبي صلى الله  
 عليه وسلم على النصف الا  
 بعدد (ولا يصلي بعد صلاة)  
 مفروضة (منها) في القراءة  
 أو في الجماعة أو لا تعد عند  
 نومه الفساد للنهي وما نقل  
 أن الامام قضى صلاة عمر  
 فان صح نقول كان يصلي  
 المغرب والوتر أربعة أثلاث  
 قعدات



نقول انه كان يصلي المغرب والوتر أربع ركعات بثلاث قعدات كما قاله في البحر عن مالك  
 الفتاوى أي ويكون حينئذ إعادة الصلاة لمجرد قعودهم الفساد غير مكروه ويكون انتهى محولا  
 على غير هذا الوجه لكن لما كانت الصلاة على هذا المحلة لوقوعها في ثلاث والتفصيل بالثلاث  
 مكروه نقول انه كان يضم الى المغرب والوتر ركعة فعلى احتمال صحة ما كان صلاة أو لا تقع  
 هذه الصلاة فلا وزيادة القعدة على رأس الثالثة لا تبطلها وعلى احتمال فسادها تقع هذه  
 فريضة مضبوطة بزيادة ركعة عليها لا تبطلها وقد قرر أن ما دار بين وقوعه بدعة وواجب لا يترك  
 بخلاف ما دار بين وقوعه سنة وواجب لكن لا يفتي عليك أن الجواب عن الإرادة هو الأول  
 وأما الثاني فهو مقرر له لكنه لا يجرى لعدم ثبوت صحة النقل فالوجه حينئذ كراهة القضاء  
 لتوهم الفساد كما قاله في غير الإسلام وقاضيان فكان ينبغي للشارح الاقتصاد على الأول لكن  
 رأيت في فصل قضاء الفوات من التنازلية أن الصحيح جواز هذا القضاء إلا بعد صلاة الفجر  
 والعصر وقد فعله كثير من السلف أشبهه الفساد اهـ وعلى هذا لا يصح حمل الحديث على  
 الوجه الثالث (قوله ويقعد في كل فله الخ) أي لا في حالة التمشيد فقط وهذه المسئلة من تمة  
 السابقة فكان ينبغي ذكرها قبل قوله ولا يصح الخ (قوله كافي القصد) أي تشييد جميع  
 الصلوات وأشار به إلى أنه لا خلاف في حالة التمشيد كافي البحر (قوله على المختار) وهو قول  
 زفرود واية عن الإمام قال أبو الليث وعليه الفتوى وروى عن الإمام تقيسيه بين القعود  
 والترديد والاحتياط وتعمده في البحر وأفاد في التمهيد في تعيين الأفضل وأنه لا شئ  
 في حصول الجواز على أي وجه كان (تنبيه) فيقبل ظاهر القول المختار أنه في حال القراءة  
 يضع يديه على خذه كافي حال التمشيد يمكن تقديم كلام الشارح في فصل إذا أراد الشروع  
 عند قوله ووضع يمينه على يساره الخ عن مجمع النهر أن المراد من القيام ما هو الأعم لان  
 القاعدة فعل كذلك أي يضع يمينه على يساره تحت سترته وفي حاشية المدف ويؤيده قول من لا  
 على القارئ عند قول التفتية في كل قيام أي حقيق أو حكمي كما إذا صلى قاعدا (قوله ويقعد  
 المقيم راكبا الخ) أي بلا عذر أطلق النقل فمثل السن المؤكدة السنة الفجر كما هو وأشار  
 بذلك المقيم إلى أن المسافر كذلك بالاولى واحترز بالثقة عن الفرض والواجب بانواعه  
 كالوتر والمنذور وما لم يشرع والافساد وصلاة الجنازة ومجدة تليت على الأرض فلا  
 يجوز على الدابة بلا عذر لعدم الحرج كافي البحر (قوله راكبا) فلا يجوز صلاة الماشي بالاجماع  
 بحر عن النبي (قوله خارج المصير) هذا هو المشهور وعندهما يجوز في المصير لكن بكرهه  
 عند عدم دلالة يمنع من المشي وتعمده في الحلية (قوله محل القصر) بالنصب بدل من خارج  
 المصير وفائدته شمول خارج القرية وخارج الأحياء ح أي المحل الذي يجوز له المسافر قصر  
 الصلاة فيه وهو الصحيح بحر وقيل إذا جاز من الأحياء فيلزم فيه ثلثة قعدات (قوله  
 موثقا) بالهمز في آخره أكثر من الباء قال في المغرب تقول أو مات الله لا أوجبت وقد تقول  
 العرب أوحي بترك الهمزة (قوله ولو سجد) أي على نية رضاء عنده أو على السراج أو غيرهما  
 بعد أن يكون سجودا خفص (قوله إلى أي جهة توجهت دابته) فلو صلى إلى غير ما توجهت  
 به دابته لا يجوز لعدم الضرورة بحر عن السراج (قوله ولو ابتداء عندنا) يعني أنه لا يشترط

(ويقعد) في كل نقل (كافي)  
 القسم على اختياره (يقعد)  
 المقيم (راكبا خارج المصير)  
 محل القصر (موثقا) ولو  
 سجد اعتبارا لآية لانها  
 شرعت بالآية (إلى أي جهة  
 توجهت دابته) ولو ابتداء  
 عندنا

مطلب  
 في الصلاة على الدابة

استقبال القبلة في الابتداء لانه لما جازت الصلاة إلى غير جهة الكعبة جاز الافتتاح إلى غير  
 جهتهما بحر واستقر عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فإنه يقول بشرط في الابتداء أن يوجهها  
 إلى القبلة كافي الشريعة لامية ح قلت وذكر في الحلية عن غاية السروجي أن هذا رواية ابن  
 المبارك ذكرها في جوامع الفقه ثم ذكر بعد مساقاة الأحاديث أن الأشبه استحباب ذلك عند  
 عدم الحرج على الجديت أنس ثم قال على أن ابن الملقن الشافعي قال وعند أبي حنيفة وأبي  
 ثور يفتتح أولا إلى القبلة استحبابا ثم يصلي كيف شاء اهـ (قوله أو على سرجه الخ) مثله الركاب  
 والدابة للضرورة وهو ظاهر المذهب وهو الأصح بخلاف ما إذا كانت عليه نفسه فانه لا ضرورة  
 إلى إبقائه فاستطاع ما في النهر من أن القياس يقتضي عدم المنع بما عليه اهـ ط قلت وعليه  
 فيضاع العمل التحبس (قوله ولو سيرها الخ) ذكره في النهر بحثا أخذ من قولهم إذا سرك رجله  
 أو ضرب دابته فلا بأس به إذا لم يكن كثيرا قلت ويدل له أيضا ما في الذخيرة أن كانت تنساق  
 بنفسه ليس له سوقها والآن لو ساقها هل تفسد قال ان كان معه سوط فليس عليه ونفسها  
 لا تفسد صلاته (قوله ثم نزل) أي يعمل قليل بان نزل فانه من الجانب الآخر فتح (قوله  
 وفي عكسه) بان رفع فوضع على الدابة فتح (قوله لان الأول الخ) وذلك لان إحرام الركاب  
 انه قد يجوز الأركوع والسجود لقدرته على النزول فاذا أتى به ماصح وإحرام النازل انه قد  
 وجب بالاهتمام فلا بد من ترك ما لم يمه من غير عذر بحر (قوله أتم على الدابة) لانه صرح بوجبه  
 فيهم سارا بكاف صار كما إذا اقتصرها ثم تفسدت الشمس فانه يحتمل كذا هذا ما في تحبس (قوله وعليه  
 الاكثر) بحر في البحر وغيره بالكثر وذكر الرحي أن الأول مبنى على قوله ما يجوز إذا  
 في المصير والثاني على قوله بقرينة قوله في التحبس في فضل المقةمة ولو افتتح صلاة التطوع  
 خارج المصير راكبا ثم دخل المصير ثم قهقه لا وضوء عليه عند أي حنيفة وعند أبي يوسف عليه  
 اعتبار الدابة دائما بالانتهاء اهـ (قوله ويصلي قاعدا الخ) أي إذا نزل في مسئلة التي أتمن (قوله  
 ولوركب الخ) أعادته مثله المقتضى السابقة كراهة تعدل آخره لكن ذكر في البحر أنه رده في غاية  
 البيان بأنه لو رفع المصلي ووضع على السرج لا يفتي مع أن العمل لم يوجد فضلا عن العمل الكثير  
 اهـ وحمل المصلي كلام الشارح على صورة ما إذا افتتح راكبا ثم نزل أي فانه إذا ركب بعد ذلك  
 تفسد صلاته لان الركوب عمل كثير قال فعل هذا الوجه نقص ووضع عليه الدابة لا تفسد  
 لانه لم يوجد منه العمل اهـ قلت لكن قوله لا تفسد يحتاج إلى نقل فراجع وأيضا فقول  
 الشارح بخلاف النزول لا عمل له على هذا المحل فتأمل (قوله ولو صلى على دابة الخ) ثم رجع  
 في صلاة الفرض والواجب على الدابة كما سببه عليه بقوله هذا كله في الفرائض واعلم أن  
 ما عدا النوافل من الفرض والواجب بانواعه لا يصح على الدابة إلا للضرورة كخوف الصرع على  
 نفسه أو دابته أو نيابة لوزل وخوف سبع وطير ونحوه مما ياتي والصلاة على المحل الذي على  
 الدابة كالصلاة عليها في موضع عليها بشرط إيقافها جهة القبلة ان أمكنه والافقه قدر الامكان  
 وإذا كانت تسمى لا يجوز الصلاة عليها إذا قدر على إيقافها والابان كان خوفه من عذو يصلي  
 كيف قدر كافي الامداد وغيره ولا إعادة عليه إذا قد عذره في موضع خائفة واستقدم من  
 التقييد بالآية أنه لا اعتبار بالركوع والسجود ولذا نقل الشيخ انه يعمل عن المحيط لا يجوز  
 على الجمل الواقف أو المبارك وان صلى قاعدا الآن يكون عند الخوف في المقارنة بالآية اهـ

أو على سرجه تحبس كثير  
 عند الاكثر ولو سيرها يعمل  
 قليل لا بأس به (ولو افتتح)  
 النقل (راكبا ثم نزل في وفي  
 عكسه لا) لان الأول أدى  
 أكمل مما وجب والثاني  
 بعكسه (ولو افتتحها خارج  
 المصير ثم دخل المصير أتم على  
 الدابة) بالآية (وقيل لا) بل  
 ينزل وعليه الاكثر فانه  
 الحاي وقيل يتم راكبا لم  
 يبالغ منزلة قهقهة في وفي  
 قائما إلى القبلة أو قاعدا  
 ولوركب تفسد لانه عمل  
 كثير بخلاف الغزول (ولو  
 صلى على دابة في شق) عمل  
 وهو يقدر على النزول



(قوله بنفسه) احتراز عما اذا لم يقدر الاجماع لان قدرة الغير لا تعتبر كما - باقى لكن في شرح الشيخ امجد عن المجتبى وان لم يقدر على القيام أو النزول عن دابته أو الوضوء بالاغتسال وقوله خادم يملك منافعه يلزمه في قوله - ما وفي قول أبي حنيفة نظر والاصح لزوم في الاجنبى الذى يطعمه كالماء الذى يمرض للوضوء ١٥ وباقى تمام الكلام فيه (قوله اذا كانت واقفة) وكذا الوسائر بالاولى وانما فيه لقوله الآن تكون عيدان المحل الخ كائن عليه الشربة لالى ط (قوله عيدان المحل) أى أرجله التى كثر رجل السرير (قوله بان ركز تحتة خشبة) الاولى التعبير بالكاف فانه نظير لا تصوير ط وهذا الوجه يتيقن قرار المحل على الارض لا على الدابة فيصير بمنزلة الارض زيلى قصب الغريضة فيه قائما كما في نور الابصار (قوله على الجبل) هى ما يوافى مثل الحفة يحمل على الاثقال. غريب (قوله اولاً) كذا فى الزياحى والخانية ومثله فى البحر عن الظهيرية (قوله هى صلاة على الدابة) اما اذا كانت تسير فظاهر وأما اذا كانت لا تسير وكانت على الارض وطرفها على الدابة فكل لانها فى حكم المحل اذا ركز تحتة خشبة فتكون كالارض وقد يفرق بانها اذا كان أحد طرفيها على الارض والاخر على الدابة لم يصح قرارها على الارض فقط بل على اوعلى الدابة بخلاف المحل لانه انما يصح الصلاة عليه اذا كان قراره على الارض فقط بواسطة الخشبة لاعلى الدابة قائل وسبب ما لو كان كلاهما على الارض (قوله المذكور فى التيمم) بان يخاف على ماله أو نفسه أو تخاف المرأة من فاسق ط (قوله لافى غيرها) أى فى غير حالة الله - مخرج (قوله وطبق يقيب فيه الوجه) أى أو يلقطه أو يتلف ما يمس عليه أما مجرد دابة فلا تتبع له ذلك والذى لا دابة له يصلى قائما فى الطين بالايام كما فى التيمم والتيمم والتيمم (قوله لان قدرة الغير لا تعتبر) أى عنده وعندهما تعتبر كما فى البحر وفى الخالية والكافى ولو كانت الدابة جرحا لنزل لا يمكنه الركوب الا بغير أو كان شبيها كبيرا لنزل لا يمكنه أن يركب ولا يصح من يعينه تجوز الصلاة على الدابة ١٥ وظاهر المسئلة الاولى انها على قوله وظاهر الثانية انها على قوله - ما الا أن يرجع قوله ولا يصح من يعينه الى المسئلة الثانية فيكون كل من - ما على قوله - ما تأمل وقد مناقر - ما عن المجتبى ان الاصح عنده لزوم النزول لوجود اجنبى بطبيعته فهو حينئذ بالاتفاق وهو مقتضى ما قدمناه ايضا فى باب التيمم من أن الماجر عن استعمال المائنة - ما لو وجد من يلزمه طاعته كعبده وولده وأجبره لزمه الوضوء اتفاقا وكذا غيره عن لواء معان به أعانه كزوجته فى ظاهر المذهب بخلاف الماجر عن استقبال القبلة أو التحول عن القرائش النجس فانه لا يلزمه عنده والفرق أنه يخاف - ما زيادة المرض فى أقامته ونحوه لافى الوضوء الى آخر ما ذكرناه هناك فراجع - ما مع ما سنذكره فى باب صلاة المريض وعلى هذا فلا خلاف فى لزوم النزول عن الدابة والصلاة على الارض لن وجد معينا بطبيعته ولم يكن مريضا بطبيعته بنزوله زيادة مرض وأما فى الخائصة وغيرها من أنه لو حمل امرأته الى القرية أو الى الدابة اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول ١٥ محمول على ما اذا لم ينزلها زوجها بغيره - ما على التيمم من أن المرأة اذا لم يكن معها محرّم فهو من صلاته على الدابة اذا لم تقدر على النزول ١٥ وهذا أولى عما فى البحر من تقرير ما فى الخائصة على قوله وما فى التيمم على قوله - ما لكونه خلاف الظاهر ومخالفة

بنفسه (لا تجوز الصلاة عليه اذا كانت واقفة الا ان يكون عيدان المحل على الارض بان ركز تحتة خشبة (واما الصلاة على الجبل ان كان طرف الجبل على الدابة وهى تسير (اولا) تسير (فهى صلاة على الدابة فتجوز فى حالة العذر) المذكور فى التيمم (لا فى غيرها) ومن الله - مخرج المطر وطبق يقيب فيه الوجه وذهاب الرقعة ودابة لا تتركب الا بعينه أو يعين ولو محرما لان قدرته الغير لا تعتبر

مطلب في انقاد بقدرة غيره

لما قدمناه فافتم هذا التصريح (قوله حتى لو كان الخ) تفريع على العذر لافى - ما - ثم القدرة بقدرة الغير لا بقدرة النفس تأمل ثم اعلم أن هذه المسئلة وقعت اصحاب البصر فى سفر الحج مع أمه وذو كراهة لم يركبها وأنه ينبغي الجواز ولم أر من تعقبه وكتبت فيما علقته عليه - ما - أنه قد يقال بخلافه لان الرجل هنا قادر على النزول والهجوم المرأة قائم فيه الا فيه الآن يقال ان المرأة اذا لم تقدر على الركوب - ما - ما يلزم منه سقوط الحمل أو عقر الدابة أو موت المرأة فهو عذر راجع اليه كخوفه على نفسه أو ماله (تنبيه) - ما - فى قوله لم أر من ذكره وهو أن المسافر اذا هجم عن النزول عن الدابة لم يضر من الاعذار والمارة وكان على رجا فوال العذر قبل خروج الوقت كما سافر مع ركب الحاج الشريفة هل له أن يصلى العشاء - ما - لاعلى الدابة أو المحل فى أول الوقت اذا خاف من النزول أم يؤخر الى وقت نزول الحاج فى نصف الليل لاجل الصلاة الذى يظهر فى الاول لان المصلى انما يكاف بالركن والشروط عند اعادة الصلاة والشروع فيها وانفس لذلك وقت خاص ولذا جازله الله بالاتباع أول الوقت وان كان يربو وجود الماء قبل خروجه وعلوه بانه قد اذا ما يصح بقدرة الموجوده عند - ما - ان عاقدها وهو ما اتصل به الاداء ١٥ ومثلهما كذلك لكن رأيت فى القصة بر من صاحب المحيط راكب السفينة اذا لم يجد موضعا للصلاة وللزوجة ولو أخر الصلاة نقل الزوجة فيجد موضعا يؤخرها وان خرج الوقت على قياس قول أبي حنيفة فى المحبوس اذا لم يجد ماء ولا ترابا نظيفا ١٥ لم يكن تقدم فى التيمم أن الاصح رجوع الامام الى قوله - ما - بانه لا يؤخرها بل يتشبه بالمصلين ورأيت فى تيمم الحلية عن المجتبى مسافرا لا يقدر أن يصلى على الارض انجاستها وقد اقبلت الارض بالمطر يصلى بالايام اذا خاف فوت الوقت ١٥ ثم قال رطاهم أنه لا يجوز اذا لم يختر فوت الوقت وفيه نظر بل الظاهر الجواز وان لم يخف فوت الوقت كما هو ظاهر اطلاقه - ما - ثم الاولى أن لا يصلى كذلك الا اذا خاف فوت الوقت بالتأخير كما فى الصلاة بالتيمم ١٥ وهذا عين ما بحثناه أولا فلتأمل (قوله وان لم يكن الخ) كان المناسب ذكره قبل بيان الاعذار (قوله لو واقفة) كذا فيده فى شرح التيمم ولم أره لغيره يعنى اذا كانت الجبل على الارض ولم يكن شئ منها على الدابة وانما هو احبل مثلا فخرها الدابة به يصح الصلاة عليها لانها حينئذ كالسرير الموضوع على الارض ومقتضى هذا التعليل انها لو كانت سائرة فى - ما - هذه الحالة لانصح الصلاة على الارض وفيه تأمل لان جرحها بالجبل وهى على الارض لا يخرج به عن كونها على الارض وفيه دعة اشارة الشارحانية عن المحيط وهى لو صلى على الجبل ان كان طرفها على الدابة وهى تسير تجوز فى حالة العذر لافى غيرها وان لم يكن طرفها على الدابة جازت وهو بمنزلة الصلاة على السرير ١٥ نقوله وان لم يكن الخ بعيد ما قلناه لانه راجع الى أصل المسئلة وقد قيدها بقوله وهى تسير ولو كان الجواز مقيدا بعدم السير لقيد به فتأمل (قوله هذا كله) أى اشتراط عدم القدرة على النزول ووضع خشبة تحت الحمل - ما - عدم كون طرف الجبل على الدابة ح (قوله والواجب بانواعه) أى ما كان واجبا لعينه عينا كالوتر أو كفاية كالجذابة أو لغيره ووجب بالقول كذا ذكرنا بالفعل كنفل شرع فيه ثم أفسد - ما - وكجدة تليق أيتها على الارض فانه - ما - (قوله بشرط الخ) أو صفة فصار (قوله لا الخ) على قوله بشرط ايقانها ح والحاصل أن كلا من اقتداد المكان واستقبال

حتى لو كان مع امه مثلاً حتى يحل وانزل لم تقدر تركب وحدها جاز له أيضا كما أفاده فى البحر - ما - فليحفظ (وان لم يكن طرف الجبل على الدابة جاز) لو واقفة (لهما) - ما - بانها كالسرير (هذا) كله (فى الفرض) والواجب بانواعه وسنة الفجر بشرط ايقانها لا قبله ان أمكنه والا فليقدر الامكان لا يجتنب بغيرها المكان (واما فى النقل) فتجوز على الصل والجبل



القبلة شرط في صلاة غير النافلة عند الامكان لا يسقط الابدال لمكانه ايقافها مستقبلا  
 فعل ولذا نقل في شرح المنية عن الامام الحلي انه لو انحرفت عن القبلة وهو في الصلاة لا تجوز  
 صلاته قال وينبغي ان يقيده بان يكون الانحراف مقدار ركن اه قلت بقوله لو لمكانه الايقاف  
 دون الاستقبال فلا كلام في لزومه لما ذكره الشارح من العذر ولو بالاعتكاف هل يلزمه  
 الاستقبال لم أره ثم رأيت في الحلية انه يلزمه وهو ظاهر قول الشارح هنا والافقية في الامكان  
 ثم رأيت في الظهيرية ما يدل على خلافه حيث قال وان كان في طين وردغة يصاف الغزول يصلي  
 الى القبلة قال وعندى هذا اذا كانت الدابة واقفة اما اذا كانت سائرة يصلي حيث شاء اه يفتي  
 اذا كان لا يمكنه ايقافه الخوف فوت الرقعة فلا يصح في اي جهة كانت والظاهر ان الاول  
 اولى لان الضرورة تنفذ برقة هاتامل (قوله مطلقا) اي سواء كانت واقفة او سائرة على  
 القبلة او لا فادرا على النزول او لا طرف المجلة على الدابة او لا ح (قوله لا بجماعة الخ) اي في  
 ظاهر الرواية واستحسن محمد بن الجوزي ولودواهم بالقرب من دابة الامام بحيث لا يكون بينهم  
 وبينه فرجة الابدال في الصلاة على الارض والصحيح الاول لان اتحاد المكان  
 شرط حتى لو كان على دابة واحدة في محل واحد ارفق شق محل جاز بدافع (قوله ولو جمع الخ)  
 تقدمت هذه المسئلة مع نظائرها قبيل باب صفة الصلاة (قوله ولو تحية) فيه كلام قد مضى عند  
 الكلام على تحية المسجد (قوله لزمانية) اي لزمه الركعتان بظهره وهذا ذكره في البحر بمحا  
 قياسا على ما لو قال بغير وضوء اقول ولا حاجة للبحث فان ما في المتن مذكور في متن الجمع ووجهه  
 ان النذر انما اوجب عليه ركعتين او وجهه ما بطله لان الصلاة لا تكون الا بركعة واحدة  
 بغير طهر وجوع عما التزمه فلا يصح ابن مالك (قوله اي اي يوسف) اشار الى انه كان ينبغي  
 له ان يصرح بوجهه لانه لا مرجع للضعيف عنده لان المتعارف في مثله رجوعه لابي حنيفة  
 الا اذا كان له مرجع خاص غيره (قوله كالونذر بغير قراءة الخ) لان التزام النذر التزاما لا يصح  
 الا به فصار كانه نذر ان يصلي بقراءة وتورا العودة وركعتين لان الصلاة بغير صيغة مالم  
 تمكن شفعها بقراءة وثوب وكذا النذر لا يلائم اربع ركعات كما في الجمع وعمله في شرحه  
 بما قلنا واشار بالاكاف الى ان هذه المسئلة الثلاث لا خلاف فيها المحمد والفرق بينهما وبين  
 المسئلة الاولى في شروح الجمع وقوله وكذا نصف ركعة اي يلزمه ركعتان لان ذلك مالا  
 يجزى ذكره كما في نذر ركعة وهو التزام اخر ايضا كما عرفت (قوله واهدره الثالث)  
 اي اهدر النذر بغير طهر فمال لا يلزمه شي لان نذر بجمعة ومقتضى ما في الفتح ان المعتمد الاول  
 (تنبيهه) نذر ان يصلي الطهر غائبا او ان يركي النصاب عشر اي يضم العين او بجمعة الاسلام  
 مرتين لا يلزمه الزائد لانه التزام غير المشروط وهو نذر بجمعة بغير فرق ان الصلاة بقراءة  
 او غير بانة تكون عبادة للمأموم او أي واهدم ثوب وكذا بطله اذ يقول اي يوسف بمشروعيتها  
 افتاد الطهورين افتاد في البحر اقول والله على المسار بان التزام النذر التزاما لا يصح الا به  
 يفتي عن ابداء الفرق مع شموله للنذر بركعة او نصفه هاتامل (قوله او نذر الخ) كالونذر صلاة  
 بمسجد مكة فاداه في القدس مثلا وفي غيره من المساجد جاز لان المقصود من الصلاة القرية  
 وهي صلاة في أي مكان وتقدم قبيل باب الوتر افضل الاما كن (قوله لانه) اي الحليض المفهوم

مطلقا) فرادى لا بجماعة  
 الاعلى دابة واحدة (ولو  
 جمع بين نية فرض ونفل)  
 ولو تحية (رجح الفرض)  
 لقوته وأبطله أحمد والأئمة  
 الثلاثة (ولو نذر ركعتين  
 بغير طهر لزمانية عنده) اي  
 أي يوسف كالونذر بغير  
 قراءة او غير بانة او ركعة  
 وكذا نصف ركعة عند أبي  
 يوسف وهو المختار (واهدر  
 الثالث) اي محمد (او) نذر  
 عبادة (في مكان كذا افتاده  
 في أقل من شرفه جاز) لان  
 المقصود القرية خلافا لنذر  
 والثلاثة (ولو نذر عبادة)  
 كمصوم وصلاة (في غدا  
 شاخت فيه يلزمها  
 قضائها) لانه يجمع الاداء  
 لا الوجوب (ولو) نذرتها  
 (يوم جفها لا)

من فعله السابق (قوله لانه نذر بجمعة) لان يوم الحليض صنف للصوم العباد بخلاف صوم  
 الغدقانه باعتباره ذاته قابل للاداء ولو كن صرف عنه مانع مما يوجب الاداء فوجب القضاء  
 (قوله التراويح) جمع ترويجة سميت الاربعين باللائحة تراجعة بعد اخر اثنين وانما اخرها عن  
 النوافل الكثرة شعير واختصاصها بعبادة الجماعة واحكام آخرها لافرادها بالخاصة  
 باحكامها الامام حسام الدين وتبعه العلامة قاسم (قوله سنة مؤ كدة) صح في الهداية  
 وغيرها وهو المروي عن أبي حنيفة وذكر في الاختيار ان ابا يوسف سأل ابا حنيفة عن ما فعله  
 عمر فقال التراويح سنة مؤ كدة ولم يخرجهم عن من ثلثة انفسه ولم يكن فيه شبهة عاوم بامر به  
 الا عن أصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه قول القدوري انه مستحبة  
 كانه سنة في الهداية عنه لانه اغتال في نصبه ان يجمع الناس وهو يدل على ان الاجتماع  
 مستحب وليس فيه دلالة على ان التراويح مستحبة كذا في العناية وفي شرح منية المصلى  
 وحكي غير واحد من الاجماع على سنيتها او عظامه في البحر (قوله ما واظبه) الخلقاء الراشدين  
 اي أكثرهم لان المواظبة عليهم اوقعت في انفسهم خلافا لغيرهم رضى الله عنه ووافقه على ذلك عامة  
 الصحابة ومن بعدهم الى يومنا هذا بالانكبار وكيف لا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عليكم  
 بسنتي وسنة الخلقاء الراشدين المهديين عضوا عليهم بالنواجذ كما رواه ابو داود وجمعه (قوله  
 اجماعا) راجع الى قول المتن سنة للرجال والنساء وأشار الى انه لا اعتداد بقول الروافض انها  
 سنة الرجال فقط على ما في الدرر والكافي او انها ليست بسنة أصلا كما هو المنه ورعهم على  
 ما في حاشية نوح لانهم أهل بدعة يتبعون أهواءهم لا يعقلون على كتاب ولا سنة وينسبون  
 الاحاديث المصحفة (قوله بعد صلاة العشاء) قد رانظ صلاة اشارة الى ان المراد بالعشاء  
 الصلاة لا وقتها والى ما في النهر من ان المراد ما بعد الخروج منها حتى لو بقي التراويح عليه الا يصح  
 وهو الاصح وكذا بناؤها على سنتها كما في الخلاصة قال مكانهم الحقوا السنة بالفرض (تنبيه)  
 تقدم في بحث النية الاختلاف في ان السنن لا بد فيها من التعمين او يكفي لها مطلق النية والاصح  
 الثاني والاحوط الاول وتقدم تمام الكلام فيه فراجع هذا وهل يشترط ان يجدد في التراويح  
 لكل شفع نية في الخلاصة المصحح نعم لانه صلاة على مدة وفي الثانية الاصح لان الكل  
 بمنزلة صلاة واحدة كذا في التمارخانية وظاهره ان الخلاف في أصل النية ويظهر في التصحيح  
 الاول لانه بالسلام خرج من الصلاة حقيقة فلا بد في دخوله فيها من النية ولاشك انه الاحوط  
 خروج من الصلاة نعم رجع في الحلية الثاني ان نوى التراويح كذا عند الشروع في الشفع  
 الاول كالخروج من منزله يريد صلاة الفرض مع الجماعة ولم يضره النية لما انتهى الى الامام  
 (قوله الى الفجر) هذا آخر وقتها ولا خلاف فيه كما في النهر (قوله في الاصح) اي من أقوال الثلاثة  
 الاول أن وقتها الليل كله قبل الفجر ووقتها قبل الفجر ووقتها قبل الفجر ووقتها قبل الفجر  
 ار من صحه اه وظاهره أنه يدخل وقتها من غروب الشمس الثاني أنه ما بين العشاء والوتر  
 وصح في الخلاصة ووجهه في غاية البيان بانه المأمور المتوارث الثالث ما مشى عليه المصنف  
 تبعا للكنز وعزاه في الكافي الى الجمهور وصح في الهداية والعناية والحيط ببحر (قوله فلو فاته  
 بعضها الخ) تفريع على الاصح لكنه مبنى على أن الافضل في الوتر الجماعة لا المنزل وفيه خلاف

مجلس  
 صلاة التراويح

لانه نذر بجمعة (التراويح  
 سنة) مؤ كدة واظبه  
 الخلقاء الراشدين (للرجال  
 والنساء) اجماعا (ووقتها بعد  
 صلاة العشاء) الى الفجر  
 (قبل الوتر وبعده) في الاصح  
 فلو فاته بعضهم او قام الامام  
 الى الوتر أو ترجمه ثم صلى  
 ما فاته (ويجب تأخيرها  
 الى ثلث الليل) أو نصفه



سابق فقوله أو ترجمه اي على وجه الافضل - اية وكذا على القول الاول من الثلاثة المارة وأما  
 على القول الثاني منها فإنه باق بما فاته وعلة في الخلاصة بأنه لا يمكنه الاتيان بعد الوتر بما  
 قررناه ظهر أن ما في البحر من جعله التفرع على الثالث كالثاني صوابه كالاول كما مشى عليه  
 الشارح هنا ونظيره في الخلاف أيضا في الوتر - لاها به - والوتر أو نسي بعضها ونذكر بعد الوتر  
 فصل في الباقي صح على الاول والثالث دون الثاني (قوله ولا تكرر بعده في الأصح) وقيل تكرر لانها  
 تيسر للمشاقة فصارت كسنة العشاء والجواب انه لو كان كانت تبه الله تعالى المشاكلة لكانت  
 والافضل فيها آخره فلا يكرر ما هو من صلاة الليل وليكن الحسن أن لا يؤخر اليه خشية  
 انقوات ح عن الامداد وما في البحر من أن الصحيح أنه لا بأس بالآخر لا يدل على ثبوت كراهة  
 التزبيح حتى يجاب عن قول الشارح لا يكرر بان المأخوذ في كراهة التزبيح لان كلمة لا بأس تدل على  
 أن خلافه أولى وليس كل ما هو خلاف الأولى مكره وهاتين هما لان الكراهة لا بد لها من دليل  
 خاص كما قررناه من ارباب في رسالة العلامة قاسم وغيرها والصحيح أنه لا بأس به وهو المذهب  
 والافضل لانها في أيام الليل اه فافهم (قوله ولا وحده) بيان لقوله أصلا اي لا يجتمع ولا  
 وحده ط (قوله في الأصح) وقيل يقضي أو وحده ما لم يدخل وقت تراويح أخرى وقيل ما لم يعض  
 الشمر قاسم (قوله فان أضافها) اي منفردا بغير (قوله كسنة مغرب وعشاء) اي حكم التراويح  
 في أنها لا تقضي اذا فأت الخ حكم بقية روايت الليل لانها من شأن القضاء من خواص  
 الفرض وسنة الفجر بشرطها (قوله وبالجماعة في السنة على الكفاية الخ) أفاد أن أصل  
 التراويح سنة عين فلو تركها واحد كره بخلاف صلاحها بالجماعة فان سنة كفاية فلو تركها  
 الكل أساء أو ما لو تخلف عنها رجل من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة وان صلى  
 أحده في البيت بالجماعة لم ينالوا فضل الجماعة المسجد وهكذا في المكتوبات كافي المنية وهل المراد  
 أماسة كفاية لاهل كل مسجد من الباءة أو مسجد واحد منها أو من الملهة ظاهر كلام الشارح  
 الاول واستظهر ط الثاني ويظهر لي الثالث قول المنية حتى لو ترك أهل محلة كلهم  
 الجماعة فقد تركوا السنة وأسأوا اه وظاهر كلامهم هنا أن المسنون كفاية أقامتها بالجماعة  
 في المسجد حتى لو أقاموها جماعة في يومهم ولم تقم في المسجد انما السكوت وما قدمناه عن المنية  
 فهو في حق البعض المختلف عنهم اوقبل ان الجماعة في سنة عين في صلاحها وحده أساموا ان  
 صليت في المساجد به كان يفتي بغير الدين وقيل تسحب في البيت الالفية عظيم بقتدى  
 به فيكون في حضوره ترغيب غير وهو الصحيح قول الجمهور ان سنة كفاية وعامة في البحر  
 (قوله وهي عشرون ركعة) هو قول الجمهور وعليه عمل الناس شرعا وغربا وعن مالك ست  
 وثلاثون وذكروا في الفتح أن مقتضى الدليل كون المسنون منها ثمانية والباقي مستحب او عامه  
 في البحر وذكروا جوايه فيما علقه عليه (قوله المكمل) بذكر الميم وهو التراويح للمكمل  
 بقصدها وهي الفرائض مع الوتر ولا مانع أن تكمل الوتر وان صليت قبله وفي النهر ولا يصح أن  
 الرواتب وان كملت أيضا الآن هذا الشهر لا يزيد كماله فيه هذا المكمل فتكمل اه ط  
 (قوله صحت بكرة) اي صحت عن الكل وتكره ان تمدد وهذا هو الصحيح كافي الحلية عن  
 النصاب وخزانة الفتاوى خلافا لما في المنية من عدم الكراهة فانه لا يخفى ما فيه فافهم

ولا تكرر بعده في الأصح  
 (ولا تقضي اذا فأت صلاة)  
 ولا وحده في الأصح (فان  
 قضاهما كانت فلاة - نصبا  
 وليس بترأويح) كسنة  
 مغرب وعشاء وبالجماعة  
 فيها سنة على الكفاية (في  
 الأصح فلو تركها أهل مسجد  
 أعوا لوترك بعضهم وكل  
 مانع عن الجماعة فالمسجد  
 فيه أفضل فله الحاي (وهي  
 عشرون ركعة) حكمته  
 مساواة المكمل للمكمل  
 (بغير تسليمة) فلو فاتها  
 بتسليمة فان تعدل لكل شفع  
 صحت بكرة - فلو انابت  
 من شفع واحد

المتواتر مع قصر بعضهم بكرة الزيادة على غان في مطلق التطوع له لافه أو لى بحر (قوله  
 به يفتي) لم أر من صرح بهذا المذهب هنا وانما صرح به في النهر عن الزاهد في الوتر - لي أربعا  
 بتسليمة وقعدة واحدة وأما إذا صلى العشر بنجلة كذلك فقد قاسه عليه في البحر نعم صرح في  
 الثانية وغرها بأنه الصحيح مع أنافه منافع البدائع والخلاصة والشارحانية أنه لو صلى  
 التطوع ثلاثا أو ستا أو عشرين بجهة واحدة فالأصح أنه يقصد استئنا وقدا أو قدما وجهه  
 فقد اختلف التصحيح في الزائد على الأربعة بتسليمة وقعدة واحدة هل يصح عن شفع واحد  
 أو يقصد دفعة تبه (فروع) شكواهل صلواته تسليمة أو عشر اية - لو نسي تسليمة أخرى  
 فرادى في الأصح للاحتياط في كمال التراويح والاحتراز عن التثقل بالجماعة وكذا لو تركوا  
 تسليمة بعد الوتر عند ابن الفضل وقال المصنف لا يجوز أن يقال تصلي بجماعة وهو الاظهر  
 لانه بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا في الشفع الاول ثم صلى  
 ما بقى قبل يقضي الشفع الاول فقط لصحة شروعه فيما بعده وقيل يقضي الكل لان سلامة  
 الاول لم يخترجه من حرمة الصلاة لكونه سهوا وكذا كل سلام بعده يكون سهوا وبنا على  
 السهم والاول فقد ترك القعدة على الركعتين في الاشفاق كاه افقه - دباهرها الا اذا تعمد السلام  
 أو فعل بعده ما ينافي الصلاة أو علم أنه سهوا وعامة في شرح المنية ويظهر لي أو بحجة القول الاول  
 لان سلامه وان لم يخترجه من حرمة لكن تكبيره على قصد الانتقال الى الشفع الآخر بخبره عن  
 الاول ثم رأيت في الحلية قال انه الاشبه (قوله يجلس) ليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد  
 الانتظار لانه يغير بين الجلوس ذكرا أو ساكنا وبين صلواته فله منفردا كما ذكره أفاده في شرح  
 المنية والبحر (قوله ندبا) وما يقصد به كلام الكثر من أنه سنة تعقبه الزايع بأنه مستحب لاسنة  
 ربه صرح في الهداية (قوله برب كل أربعة) الاوضح قول الكتبة كل أربعة أو قول المنية  
 والدرر بين كل ترويحة بين لايامه أن الجماعة بعد الشفع الاول من كل أربعة والجواب أن  
 المراد بين كل أربعة وأربعة بخلاف أحد المتقدمين كافي قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله  
 اي بين أحد أو - ودولافساد في ذلك فافهم (قوله وكذا بين الخامسة والوتر) صرح به في الهداية  
 واستدرك عليه في النهر بما في الخلاصة من أن أكثرهم على عدم الاستصحاب وهو الصحيح اه  
 أقول هذا سبق نظر فان عبارة الخلاصة هكذا والاستراحة على خمس تسليمة اختلاف المشايخ  
 فيه وأكثرهم على أنه لا يستحب وهو الصحيح اه فان مراده بخمس تسليمة خمس أشفع  
 اي على الركعة العائرة كما فسر به في شرح المنية لا خمس ترويحات كل ترويحة أربع ركعات  
 فقد اشتمل على صاحب النهر التسليمة بالترجيحة فافهم (قوله بين تسليمة) قال القه - ثاني  
 فيقال ثلاث مرات سبحان ذي الملك والمالكوت سبحان ذي العزة والجلالة والقدرة والكبرياء  
 والجلوت سبحان الملك الحى الذى لا يموت - سبحو قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله  
 نستغفر الله تسليمة - تسليمة ونحو ذلك من التراتيل كافي منج العباد اه (قوله وصلاته فرادى) اي  
 صلاة أربع ركعات فيزاد ست عشرة ركعة قال العلامة قاسم ان زادها ستعشرين لا بأس به  
 وهو مستحب وان صلوا بجماعة كما هو مذهب مالك كره الخ وفي النهر وأما الصلاة فتقبل  
 مكروهة وقيل - سنة وهو ظاهر ما في السراج وأهل مكة بطون وأهل المدينة يصلون أربعها

به يفتي (يجلس) ندبا (بين  
 كل أربعة بقدرها وكذا  
 بين الخامسة والوتر)  
 ويغيرون بين تسليمة وقراءة  
 وسكوت وصلاة فرادى



اه (قوله نعم تكبره الخ) لان الاستراحة مشروعة بين كل ترويحيين لابن كل شعبين (قوله  
 والشمعة مرة سنة) اي قراءة الختم في صلاة التراويح سنة وصحبه في الثانية وغيرها وعزاه في  
 الهداية الى ائمة المشايخ وفي الكافي الى الجهم وروى البرهان وهو المروي عن ابي حنيفة  
 والمنقول في الاثر قال الزبلي ومنهم من ساءل الختم في ليلة السابع والعشرين رجاء ان  
 ينالوا ليلة القدر لان الاخبار قطاعتهم عليه او قال الحسن عن ابي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر  
 آيات ونحوها وهو الصحيح لان السنة الختم فيها امره وهو يحصل بذلك مع التخفيف لان عدد  
 ركعات التراويح في الشهر ستمائة ركعة وعداى القرآن سنة آلاف آية وثني ١١ وما في  
 الخلاصة من انه يقرأ في كل ركعة عشر آيات حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين ونحوه  
 في الفرض فيه نظر لان ترويحيه عشر افعشرا فيتم في الثلاثين الا ان يكون مع ضم الوتر  
 لكن في الثانية وغيرها ما يقيد بخصيص التراويح وتمامه في شرح الشيخ العيني وفي شرح  
 المنية ثم اذا ختم قبل آخر الشهور قيل لا يكره له ترك التراويح فيما بقي لانها شرعت لاجل ختم  
 القرآن مرة قاله ابو علي النعماني وقيل بصلها او يقرأ فيها ما شاء كزه في الذخيرة اه (قوله  
 الافضل في زماننا الخ) لان تكثير الجمع افضل من تطويل القراءة لينة عن المحيط وفيه اشعار  
 بان هذا مقي على اختلاف الزمان فقد تغير الاحكام لاختلاف الزمان في كثير من المسائل على  
 حسب المصالح ولهذا قال في البحر فالاصل ان المصالح في المذهب ان الختم سنة (٣) لكن لا يلزم  
 منه عدم تركه اذ الزم منه تنقية القوم وتعطيل كثير من المساجد خصوصاً في زماننا فظاهر  
 اختيار الاخف على القوم (قوله وفي المجتبى الخ) عبارة على ما في البحر والمتأخرون كانوا يشتون  
 في زماننا ثلاث آيات قصاراً او آية طويلة حتى لا يعمل القوم ولا يلزم تعطيلها فان الحسن روى  
 عن الامام انه ان قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيئ اه (قوله  
 المكتوبة فمناظرة في غيرها اه (قوله وآية أو آيتين) اي بقدر ثلاث آيات قصاراً بدليل  
 عبارة المجتبى والاول دون ذلك كرهه نحرى على ما في المنية ونحوه ما في بحث صفة الصلاة لوقر أمع  
 الفاتحة آية قصيرة أو آيتين قصيرتين لم يخرج عن حد كراهة التكرار وان قرأ ثلاثاً قصاراً أو  
 كانت الآيات ثلاثاً تعدل ثلاث آيات قصاراً خرج عن حد الكراهة المذكورة المذكورة ولا يمكن  
 لم يدخل في حد الاستحباب وينبغي ان يكون فيه كراهة تنزيه الخ أي لان السنة قراءة الفصل  
 وقوله هنا لا يكره أي لا يفتقر بما ولا تنزيها وان كره في الفرائض تنزيها فانهم هذا وفي المجتبى  
 واختار بعضهم سورة الاخلاص في كل ركعة وبعضهم سورة الفيل اي البعداء منهم انهم يعيدها  
 وهذا أحسن الا لا يتغل عليه بعدد الركعات قال في الحلية وعلى هذا استقرار ائمة أكثر  
 المساجد في ديارنا الا أنهم يبدلون بقراءة سورة النكاثر في الاولى والاخلاص في الثانية وهكذا  
 الى أن تكون قرايتهم في التاسعة عشر بسورة تبت وفي العشرين بالاخلاص اه زاد في  
 البحر وليس فيه كراهة في الشفع الاول من الترويحيه الاخيرة بسبب الفصل بسورة واحدة  
 لانه خاص بالفرائض كما هو ظاهر الاخلاص وغيرها اه قال لكن الا حوط قراءة النضر وتبت  
 في الشفع الاول من الترويحيه الاخيرة والمعوذتين في الشفع الثاني ثم اربع ائمة زماننا  
 يقرأ بالعصر والاخلاص في الشفع الاول من كل ترويحيه وبالكوثر والاخلاص في الشفع

نعم تكبره صلاة ركعتين بعد  
 كل ركعتين (والسنة) مرة  
 سنة وصحبه في الثانية وثلاثاً  
 أفضل (ولا يترك) الختم  
 (الكل القوم) لكن في  
 الاختيار الأفضل في زماننا  
 قدر ما لا يشغل عليهم وأقره  
 المصنف وغيره وفي المجتبى  
 عن الامام لوقر ثلاثاً قصاراً  
 أو آية طويلة في الفرض  
 فقد أحسن ولم يسيئ فما  
 ظنك بالتراويح وفي فضائل  
 رمضان لزمه ادى أفق أبو  
 الفضل السمرقاني والوبري  
 انه اذا قرأ في التراويح  
 الفاتحة وآية أو آيتين  
 لا يكره ومن لم يكن عالماً  
 بأهل زمانه فهو جاهل  
 (وباقى الامام والقوم بالفتا  
 في كل شفع

(٣) قوله لكن لا يلزم منه الخ  
 الضعيف منه الاول راجع  
 الى المصنف وفي تركه الى الختم  
 وفي منه الثاني الى عدم تركه  
 اه

الثاني (قوله ويترك الدعوات بحج) (قوله ويكتفى باللهم صل على محمد)  
 زاد في شرح المنية الصغير وعلى آل محمد وكان الشارح اقتصر على الاول اخذ من التعديل  
 لان الصلاة على الا ل لا تفرض عند الشافعي رحمه الله تعالى بل تنسب في التمهيد الاخير  
 وقبل تجب عنده (قوله هذرة) بفتح الهاء وسكون الال المعجمة وفتح الراء مرة الكلام  
 والقراءة قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز الفطع ح (قوله  
 واستراحة) هي القعدة بعد كل أربع قد مر أنها مندوبة وبه يعلم ان المراد بالمنكرات  
 مجموع ما ذكره الا ان يراد به ما يخالف المشرع (قوله وتكره فاعدا) أي تنزيهاً لما في الحلية  
 وغيره من أنهم ثقة وعلى انه لا يستحب ذلك بلا عذر لانه خلاف المتواتر عن السلف (قوله  
 حتى قيل الخ) اي قياساً على رواية الحسن عن الامام في سنة الفجر لان كلامه سنة مؤكدة  
 والصحيح الفرق بان سنة الفجر مؤكدة بالاختلاف بخلاف التراويح كما في الثانية وقد مرنا  
 عبارته في بحث سنة الفجر (قوله كما يكره الخ) ظاهره انه مقتضية له المذ كورة وفي البحر عن  
 الثانية يكره لانه مقتضى ان يفعله في التراويح فاذا اراد الامام أن يركع يقوم لان فيه اظهار  
 التكامل في الصلاة والثنية بالمناظرة قال تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى ط  
 قال في الحلية وفيه اشعار بأنه اذا لم يكن له بل اكبر ونحوه لا يكره وهو كذلك اه  
 (تنبيه) قال في المتارخانية وكذا اذا غلبه النوم يكره له أن يصلي بل يصرف حتى يستيقظ  
 (قوله لانما اتبع) اي لان جماعة اتبع جماعه الفرض قائم لم تقم الا بجماعه الفرض فلو اقيمت  
 بجماعه وحدها كانت مخالفة للوارد فيها فلم تكن مشروعة اماً لوصليت بجماعه الفرض  
 وكان رجب قد صلى في الفرض وحده فله أن يصلي مع ذلك الامام لان جماعة هم مشروعة فله  
 الدخول فيها معهم اعدم المحذور هذا ما ظهر لي في وجهه وبه ظهر ان التعديل المذكور لا يشمل  
 المصلي وحده فظهر صحة التفرع بقوله فله وحده الخ فافهم (قوله ولولم يصله الخ) ذكر  
 هذا الفرع والذي قبله في البحر عن الفتية ركز في متن الدرر لكن في التتارخانية عن التتمة أنه  
 سئل على بن أحمد عن صلى الفرض والتراويح وحده أو التراويح فقط هل يصلي الوتر مع  
 الامام فقال لا اه ثم رأت الفتية سألني ذكره تصحيح ما ذكره المصنف ثم قال لكنه اذا لم يصل  
 الفرض معه لا يقره في الوتر اه فقوله ولولم يصلها أي وقد صلى في الفرض معه لكن ينبغي  
 أن يكون قول الفتية سألني مع احترامه عن صلاتها مفرداً لمولاه جماعة مع غيره ثم صلى  
 الوتر معه لا كراهة تأمل (قوله بقى الخ) الذي يظهر ان جماعة الوتر تبع لجماعة التراويح وان  
 كان الوتر نفسه أصلاً في ذاته لان سنة الجماعة في الوتر انما عرفت بالارتباط بالجماعة لا على  
 انهم اختلفوا في أفضلية صلاتها بالجماعة بعد التراويح كما يأتي (قوله اي يكره ذلك) أشار  
 الى ما قالوا من أن المراد من قول القدوري أنه لا يكره وأيده في الحلية بما أخرجه الطحاوي عن المنصور بن  
 لكن في الخلاصة عن القدوري أنه لا يكره وأيده في الحلية بما أخرجه الطحاوي عن المنصور بن  
 محمرة قال دفناً أبابكر رضي الله تعالى عنه لا يقال عمرو رضي الله عنه ان لم أوتر فنام وصفتنا  
 ورامه صلى بنا ثلاث ركعات لم يسلم الا في آخره ثم قال ويمكن أن يقال الظاهر ان الجماعة  
 فيه غير مستحبة ثم ان كان ذلك أحياناً كما فعل عمر كان مباحاً غير مكروه وان كان على سبيل  
 المراقبة كان بدعة مكروهة لانه خلاف المتواتر وعليه يعمل ما ذكره القدوري في مختصره

ويترك الدعوات (على  
 القشدة الآن على القوم  
 فيما بالصلوات) ويكتفى  
 باللهم صل على محمد لانه  
 الفرض عند الشافعي  
 (ويترك الدعوات) ويحجب  
 المنكرات هذرة القراءة  
 وتركه هذرة وسنة وطه انينة  
 وتنبه واستراحة وتكره  
 فاعداً لزيادة كرها  
 حتى قيل لا يصح (مع القدرة  
 على القيام) كما يكره ناخير  
 القيام الى ركوع الامام  
 للتشبه بالمناظرين (ولو تركوا  
 الجماعة في الفرض لم يصلوا  
 التراويح جماعة) لانما اتبع  
 فصلاً وحده يصلي معهم  
 (ولو لم يصلها) اي التراويح  
 (بالامام) أو صلاها مع غيره  
 له ان (يصل الوتر) معه في  
 لو تركها الشكل هل يصلون  
 الوتر بجماعة فليراجع (ولا  
 يصلي الوتر) لا (الناطق  
 بجماعة خارج رمضان)  
 أي يكره ذلك  
 مطلبه  
 في كراهة الاقتداء في النقل  
 على سبيل التداخي وفي صلاة  
 الرغائب



وما ذكره في غير مختصره يصل على الاول والله اعلم اه قلت ويؤيده ايضا ما في البهجة من قوله ان الجماعة في التطوع ليست بسنة الا في قيام رمضان اه فان في السنة لا يستلزم الكراهة نعم ان كان مع الواظبة كان بدعة فيكره وفي حاشية البحر الخير الرمي على الكراهة في الضياء والنهاية بان الوتر نقل من وجهه حتى وجبت القراءة في جميعها وتؤدى بغير اذان واقامة والنقل بالجماعة غير مستحب لانه لم تفعله الجماعة في غير رمضان اه وهو كالصريح في أنها كراهة تنزيه نأمل اه (قوله على سبيل التداخي) هو ان يدعو بعضهم بعضا كما في المغرب وفسره الوافي بالكثرة وهو لازم معناه (قوله اربعة بواحد) اما اقتداء واحد بواحد او اثنين بواحد لا يكره وثلاثة بواحد فيه خلاف بصريح الكافي وهل يصلح به في الاقتداء فضيلة الجماعة ظاهرة ما قدمناه من أن الجماعة في التطوع ليست بسنة يقتضيه عدمه نأمل اني لو اقتدى به واحد او اثنان ثم جاءت جماعة اقتدوا به قال الرضوي ينبغي أن تكون الكراهة على المتأخرين اه قلت وهذا كله لو كان الكل متتبعين اما الواقعة في سنة فلو لم يقتض فلا كراهة كالونذ كره في الباب الاتي (قوله في صلاة رغائب) في حاشية الاشياء للمصنف هي التي في رجب في اول ليلة جمعة منه قال ابن الحاج في المدخل وقد حدثت به اربعة ائمة وثمانين من الهجرة وقد صنف العلماء كتباً في انكارها واذمها ونسبها فاعلموا ولا يغتر بكثرة الفاعلين اه في كثير من الامصار اه وقد منابعض الكلام عليهم عند قوله واحياء ليلة العيدين (قوله وبرامة) هي ليلة النصف من شعبان (قوله وقد ر) الظاهر ان المراد به ليلة السابع والعشرين من رمضان لما قدمناه من الزيادة من أن الاخبار تطاهرت عليها (قوله الا اذا قال الخ) لانه لا خروج عنها حيث ان الجماعة وظاهر كلام الشارح أن المذنب من المقتدين دون الامام والا كان اقتداء الناذر بالناذر وهو لا يجوز ثم ان بناء القوي على الضعيف انما يقع مع اذا كانت القوة ذاتية للمعرض بالنذر كما هنا لا ومن هنا قال في شرح المشيئة النذر كالنقل ط عن أبي السعود (قوله قلت الخ) لم ينقل عبارة البرازية بقامها ونسبها ولا ينبغي أن يتكلم بالانتماء مالم يكن في الصدور الاول كل هذا التكليف لا قامة امر مكره وهو أداء النقل بالجماعة على سبيل التداخي فلو ترك امثال هذه الصلوات تاركاً ليعلم الناس أنه ليس من المتأخرين اه وظاهره أنه بالنذر لم يخرج من كونه أداء النقل بالجماعة (قوله وفي التارخانية الخ) عبارته انقلاع الحيط رذ كراهة القاضي الامام أبو علي النسفي فيمن صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم أم قوماً آخرين في السجدة ويؤي الامامة كره له ذلك ولا يكرهه امامومسين ولولم ينو الامامة وشرع في الصلاة فاقتدى الناس به لم يكرهه لواحد منهم اه اه قال ط وهل اذا اقتدى حتى نوى سنة الجماعة البعدية بشاقي يصلي الظاهر به ما يكره نظر الاعتقاد الحنفي لانهم اتفقوا على المعقولة ولا يكره نظر الاعتقاد الامام حنابلة وبظاهره في الاول لان الاربع ان العبرة لا بتعدد المقتدى وهذه الصلاة في اعتقاده مكرهة (قوله نصيبان) ربح الكمال الجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان أو ترجمه ثم بين العذر في تأخره مثل ما صنع في التراويح فالوتر كالتراويح فكأن الجماعة فيها سنة فكذلك

لو على سبيل التداخي بان يقتدى اربعة بواحد كالنذر ولا خلاف في صحة الاقتداء اذا لم يمنع من روى الاشياء عن البرازية يكره الاقتداء في صلاة رغائب وبرامة وقد رآنا اذا قال نذرت كذا ركعة به - هذا الامام جماعة اه قلت وفيه عبارة البرازية من الامامة ولا ينبغي أن يتكلم كل هذا التكليف لا يكره وفي التارخانية لولم ينو الامامة لا كراهة على الامام فليحفظ (وقبه) اي رمضان (يصلي الوتر وقبائه بها) وهل الافضل في الوتر الجماعة أم المنزلة بعد ان كان نقل شارح الوهبانية ما يقتضي أن المذهب الثاني وأقرب المصنف وغيره

الوتر بحروف شرح المنية والصحيح ان الجماعة فيها افضل الا ان سبقت كسنية جماعة التراويح اه قال الخليل الرمي وهذا الذي عليه عامة الناس اليوم اه وقراءته في ايضائه مقتضى ما صرح من أن كل ما شرع به جماعة فالمسجد افضل فيه

(باب ادراك الفريضة)

حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالقراءة في الاداء الكامل وكله مسائل الجامعة بصريح ورفع ومعارض أقول وهو في الحقيقة تبيين لباب الامامة ولذا ذكره صاحب الهداية في كتابه مختارات النوازل عقبه وترجمه بفصل ادراك الجماعة وفضيلتها (قوله خرج النافلة الخ) أي خرج بالفريضة النافلة له والنذر وكذا بالاداء لان الاداء كماله - يذكركم في الباب الاتي في فعل الواجب في وقته فالنقل والنذر لا وقت له - ما واقتضاه فعله خارج وقته قال ح فقوله فيما - ما في الشارع في نقل لا يقطع مطلقاً نصريح بالمفهوم (قوله والقضاء) به في اذ شرع في صلاة قضاء ثم شرع الامام في الاداء فانه لا يقطع وانما حاشاه على هذا لانه اذا شرع في قضاء فرض فاقبعت الجماعة في ذلك الفرض بعينه يقطع كذا كره في البحر بمنزلة جزم به في امداد الفتح اه ح أقول وجزم به المقدمي أيضاً وأما ما نقله عن البحر فلم أره فيه والذي رأيته فيه معز بالانصاف لوضوح في قضاء الفوات ثم اقيمت لا يقطع كالنفل والمذورة كالفائنة اه (تذييله) لو خاف فوت جماعة الحاضرة قبل قضاء الفائنة فان كان صاحب ترتيب قضي وان لم يكن فهل يقضي ليكون الاداء على حسب ما وجب ويخرج من خلاف ما كان فان الترتيب لا يقطع عنده بالاعتذار المذورة عندنا أم يقتضى لاسرار فضيلة الجماعة مع جواز تأخير القضاء وامكان تلافيه قال الخليل الرمي لم أره ثم نقل عن الشافعية اختلاف الترجيح فيه واستظهر الثاني قات وجهه ظاهر لان الجماعة واجبة عندنا وفي حكم الواجب ولذا يترك لأجلها سنة الفجر التي قبل عنده بنا وجوبها ومراعاة خلاف الامام مالك مستحبة فلا ينبغي تفويت الواجب لأجل المستحب (قوله أي شرع في الفريضة) بالبناء للمجهول وفي الفريضة نائب الفاعل أي شرع فيها الامام وقد دنا في باب الامامة أن الاقتداء بالفاصل والاعمال وشروطها أولى من الانفراد وكذا بالخالف الذي راعى في الشروط والاركان وعليه في قطع ويقتدى به لان الله تعالى خصه بفضيلة الجماعة بحيث حصلت بلا كراهة بان لم يوجد من هو أولى منهم - م كان القطع والاقتداء أولى وقد دنا من اختلاف المتأخرين فيما لو تعددت الجماعات وسبقت جماعة الشافعية في بعضهم على أن الصلاة مع أول جماعة أفضل وبهضمهم على أن انتظار الاقتداء بما وافق أفضل بناء على كراهة الاقتداء بالخالف لعدم مراعاته في الواجبات والسنن وان راعى في الفروض واستظهرنا هناك عدم كراهة الاقتداء به مالم يعلم منه مقصداً كاملاً إليه الخليل الرمي وانه لو انتظر امام مذهب به بعد اعان الصوف لم يكن اعراضاً عن الجماعة لعلهم يأنه يريده جماعة أكمل من هذه الجماعة فهي هذا الوتر في سنة الظهور يتها أربعا حتى على قول الكمال الاتي في لو كان مقتدياً بمن يكره الاقتداء به ثم شرع من لا كراهة فيه هل يقطع ويقتدى به استظهر ط أن الاول لوقفة لا يقطع ولو لمخالفاً وشك في مراعاته يقطع أقول والظاهر العكس لان الثاني كراهته تنزيهية كالأعلى والاعراب بخلاف الفاسق

(باب ادراك الفريضة) (شرع فيها أداء) خروج النافلة والمذورة والقضاء فانه لا يقطعها (منفرداً ثم اقيمت أي شرع في الفريضة في صلاة)



فانه استظهر في شرح المنيعة انه امر عبيد اقوالهم ان في تقديمه للامامية تعظيمه وقد وجب  
 عايناهما انه بل عند مالك ورواية عن احمد لا تصح الصلاة خلفه (قوله لا اقامة المؤذن الخ)  
 مرفوع عطف على معنى قوله شرع في الفريضة في صلاة فـ كانه قال المراد بالاقامة الشروع  
 في الفريضة في صلاة لا اقامة المؤذن الخ ح أي فلا يقطع اذا أقام المؤذن وان لم يقيد  
 الر كمة بالسجدة بل يتها ركعتين كافي غاية البيان وغيره وكذا الواقف في المسجد وهو في البيت  
 أو في مسجد آخر لا يقطع صلاة بصراى سواء قعد الر كمة بسجدة أو لا وان كان فيه احرار أو اب  
 الجماعة لانه لا يوجد مخالفة الجماعة عيانا معراج أي بخلاف ما اذا كان في مسجد واحد فان  
 في عدم قطعها مخالفة الجماعة عيانا وفيه إشارة الى دفع ما أورده ط من أنهم صرحوا  
 بطلب الجماعة في مسجد آخر ان قائمه فيها وفيه وان الجماعة واجبة ولم تقيد بسجدة وان  
 القطع لا كمال كمال فلا يظهر الفرق ويبان الدفع أن الجماعة وان كانت مطلوبة واجبة  
 سكن عارض وجوبه حرمة القطع فـ قط الوجوب وترجى القطع لا كمال اذا كان في عدم  
 القطع مخالفة الجماعة عيانا لان هذه مخالفة متممة أيضا فصار القطع أولى لذلك اما اذا لم توجد  
 المخالفة المذكورة يبقى الوجوب ساقطاً بحرمة القطع اخرج الحافظ على المبيح وعدم ما يرج  
 جانب المبيح هذا ما ظهر في تدبره (قوله بقطعهما) قال في المخ جازت قص الصلاة منفرد الا حراز  
 الجماعة اه وظاهر التاميل الا تحباب وليس المراد بالحرار من سوى الطرفين وقد يقال ان  
 احرار الجماعة واجبة على عدل الاقوال فيقتضي وجوب القطع وقد يقال انه عارضه  
 الشروع في العمل ط (قوله كالوئذ الخ) أي هرب وأشار به كرهذه المسائل هنا وان  
 تقدمت في مكروهات الصلاة قبل قوله ذكره استقبال القبلة الى ما قالوا من أنه اذا جاز القطع  
 فيها طام الدنيا ثم لا عادة من غير زيادة احسان فجواز التحصيل على وجه اكل أرني لان صلاة  
 الجماعة تفعل صلاة الفذ بخمس وفي رواية بسبع وعشرين درجة (قوله أو خاف ضياع  
 درهم من ماله) قال في الظاهر به لم يصل في الكتاب بين المال القليل والكثير وعامة المشايخ  
 قدروه بدرهم قال شمس الأئمة السرخسي هذا من لوازم كراهة كراهة الحوالة والكفالة  
 ان لا طالب حبس غريمه بالدان في ما فوزه فاذا جاز حبس المسلم بالدان فجواز قطع الصلاة مع  
 غمكه من قضائه أولى والصحيح أنه لا فصل بين ماله وماله غيره اه (قوله لا مكان قضائه)  
 هذا التعديل يفيد جواز قطع الفرض للجزاة خ عن الامداد قلت عارضه أن الفرض  
 أقوى من مخالفة النقل ط (قوله ويجب) أي يفترض (قوله لا يجيبه) ظاهره الحرمة  
 سواء علم أنه في الصلاة أو لا ط (قوله إلا أن يستغيبه) أي يطالب منه الغرث والاعانة  
 وظاهره ولو في أمر غير ذلك واستغفارة غير الابوين كذلك ط والحاصل أن المصلى متى مع  
 أحد يستغيب وان لم يقصده بالنداء أو كان أجنباً بان لم يعلم ما حل به أو علم وكان له قدرة على  
 اغاثته وتحذيره وجب عليه اغاثته وقطع الصلاة فرضاً كانت أو غيره (قوله لا يجيبه) عبارة  
 التحذير عن الطحاوي لا بأس أن لا يجيبه قال ح وهي تقتضي أن الاجابة أفضل تأمل اه  
 قلت ومقتضى أن اجابته خارج الصلاة واجبة أيضا بالاولى والظاهر أن محله اذا نادى منه بترك  
 الاجابة لكونه عقوقاً تأمل اه هذا وذكر الزمخشري ما عناه أنه لما كان بر الوالدين واجبا وكان

لا اقامة المؤذن ولا  
 الشروع في مكان وهو في  
 فيه (بقطعهما) اعذر  
 احرار الجماعة كما لوئذ  
 دابته أو فارة دره أو خاف  
 ضياع درهم من ماله أو كان  
 في النقل فحي بجنازة وخاف  
 فونم قطعه لا مكان قضائه  
 ويجب القطع انصواباً  
 غريق أو حريق ولودعاه  
 أحد أو يه في الفرض  
 لا يجيبه إلا أن يستغيبه  
 وفي النقل ان علم أنه في  
 الصلاة فله لا يجيبه

مظنة ان يتوهم أنه اذا ناداه أحدهم ما يكون عليه باس في عدم اجابته دفع ذلك بوجه لا بأس  
 ترجيحاً لاهل الله تعالى به عدم قطع العبادة لان نداءه له مع علمه بأنه في الصلاة معصية ولا طاعة  
 الخلق في معصية الخلق فلا يجوز اجابته بخلاف ما اذا ناداه لم أنه في الصلاة فانه يجيبه لما علم في  
 قصة جريح الراهب ودعاؤه عليه وما ناله من العناء لعدم اجابته لانه ليس كلمة لا بأس هنا  
 بخلاف الاولى لان ذلك غير مطرد في كل وقت فاني في يجب والظاهر أن هذا منه (قوله)  
 نقل عن خط صاحب البحر على هامشه أن القطع يكون حراماً واجباً واجباً فالحرام  
 غير عذر والمباح اذا خاف فوت مال والمستحب القطع لا كمال والواجب لا بأس بنفس (قوله)  
 هو الاصح) وقيل يقعد ويستمسك بركبته ط أن الظاهر أنه لا خلاف هنا وانما ذكروا الخلاف  
 فيما اذا أقام الى الثالثة ولم يقمدها بسجدة اه وحديثه الاول ارجاع التصحيح الى قوله  
 بتسليمه واحدة لكن لم يصرح بذلك في غاية البيان وانما قال لكن في عدم تسليمه واحدة وبه  
 صرح في شروح الجامع الصغير وان شاء كبر قائم ما قال غير الاسلام وهذا أصح فاذا كبر قائماً  
 ينوي الشروع في صلاة الامام تنقطع الاولى في ضمن شروعه في صلاة الامام ثم هو مخير في رفع  
 اليدين كذا قاله الامام جليل الدين الضرير في شرحه اه (قوله وهذا ان لم يقيد الخ) حاصل  
 هذه المسئلة شرع في فرض قائم قبل أن يسجد للاولى قطع واقعدى فان سجد لها فان في رباي  
 أتم شفعاً واقعدى مالم يسجد لثالثة فان سجد أتم واقعدى متنفلاً الى العصر وان في غير رباي  
 قطع واقعدى مالم يسجد لثالثة فان سجد لها أتم ولم يقعد اه ح (قوله أو يقعد) عطف على  
 لم يقعد أي وان قعد بها بسجدة في غير رباعية كالفجر والمغرب فانه يقطع ويقعدى أو يضام  
 يقعد الثانية بسجدة فان قعد بها أتم ولا يقعدى لكرامة التثنية بعد الفجر والثلاث في المغرب  
 وفي جملة ما أوردته مخالفة لامامه فان اقتدى أتمها أربعة احوط لكرامة التثنية بالثلاث  
 فخر يمار مخالفة الاطام مشروعة في الجملة كالمسوق فيما يقضي والمقتضى بما فرغنا منه في  
 البصر (قوله أو فيه الخ) أي أو قعد الر كمة الاولى بسجدة في الرباعية فانه أيضا يقعدى ولكن  
 بعد أن يضم اليه اركعة مسيئة للركعة المؤداة عن البطلان كما صرح حوايه قال في البصر وهو  
 صريح في أن صلاة ركعة فقط باطلة لانها صحيحة مكروهة كآلوهه بعض حنفية العصر اه  
 وفي التمر أن بطلان هذا التوهم غنى عن البيان (قوله وان صلى ثلاثاً منها) أي بان قعد الثالثة  
 بسجدة قال في البصر قعد بالثلاث لانه لو كان في الثالثة ولم يقمدها بسجدة فانه يقطعها لانه يعمل  
 الفرض ويخير ان شاء عادوة عدوس لم وان شاء كبر قائماً ينوي الدخول في صلاة الامام كذا في  
 الهداية وفي المحيط الاصح أنه يقطع قائماً بتسليمه واحدة لان القهود مشروط للتحلل وهذا  
 قطع وليس بتحلال فان التحلل عن الظاهر لا يكون على رأس الركعتين ويكفيه تسليمه واحدة  
 لا قطع انتهى وهذا كذا صحه في غاية البيان معزى الى غير الاسلام اه (قوله أتم) أي  
 وجوباً لو قطع واقعدى كان آثاره لي وفي آله سناني وفيه إشارة الى أنه لا يشتغل بجعله مثل  
 أن لا يقعد على الرابعة ويصبر بها سناً كافي المحيط ومن ثل ان يصل الرابعة قاعداً التثنية متنفلاً  
 لان الاعتمام فرض كافي المنية اه (قوله ثم اقتدى متنفلاً) أي ان شاء وهو أفضل اعداد  
 وأورد أن التنفل بجماعة مكروه خارج رمضان وأجيب بنم اذا كان الامام والقوم متطوعين

مطلب  
 قطع الصلاة يكون حراماً  
 ومباحاً واجباً واجباً

والاجابة (قأماً) لان القهود  
 مشروط للتحلل وهذا قطع  
 للتحلل ويكتفى (بتسليمه  
 واحدة) هو الاصح غاية  
 (ويقتدى بالامام) وهذا  
 (ان لم يقيد الر كمة الاولى  
 بسجدة أو يقعد) بها (في  
 غير رباعية أو فيها) لكن  
 ضم اليها ركعة (أخرى)  
 وجوباً بان ياتم احراراً للتحلل  
 والجماعة (وان صلى ثلاثاً  
 منها) أي الرباعية (أتم)  
 منفرداً (ثم اقتدى) بالامام  
 متنفلاً

مطلب  
 صلاة ركعة واحدة باطلة  
 لا صحيحة مكروهة



و يدرك بذلك فضيلة الجماعة) حوى (الافى  
 العصر) فلا يقتضى  
 كراهة النفل بعده  
 (والشارع فى نفل لا يقطع  
 مطلقا) ويخبره ركعتين  
 (وكذا سنة الظهر) سنة  
 (الجمعة اذا اقيمت أو خطب  
 الامام) بنها أربعين (على)  
 القول (الرابع) لان صلاة  
 واحدة وليس القطع  
 لا كمال بل لا يبطال خلافا  
 لما روي الكمال (وكره)  
 تحريمه بالنهي (خروج من  
 لم يصل  
 قوله ابطالها كذا  
 بخطه ولم يوافق ابطال  
 بالرفع كالأجنى اه معصية  
 مطلبه  
 فى كراهة الخروج من  
 المسجد بعد الاذان

رجل حين اذن المؤذن للصلاة قال أبو هريرة ما سمعنا أباهما القاسم والموقوف فى مثله  
 كالمرفوع يجوز (قوله من مسجد اذن فيه) أطلقه فشمع ما اذا اذن وهو فيه أو دخل بعد  
 الاذان كما فى البحر والنزه (قوله والمراد) بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر ان مرادهم  
 من الاذان فيه هو دخول الوقت وهو داخله سواء اذن فيه أو فى غيره كما أن الظاهر من الخروج  
 من غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة سواء خرج أو مكث بلا صلاة كما شاهدته من بعض  
 الفسقة حتى لو كانت الجماعة يؤخرون لدخول الوقت المستحب كالصحيح مشى لا يخرج ثم رجع  
 وصلى معهم ينبغي أن لا يكره ولم أره كما منقولا اه وجزم بذلك كله فى النهر لدلالة كلامهم  
 عليه (قوله الامان ينظم به أمر جماعة أخرى) بان كان اماما أو مؤذنا فتفرق الناس بغيره  
 لانه ترك صورة التكميل معنى والعبارة لله معنى بحر وظاهر الاطلاق أن له الخروج ولو عند  
 الشروع فى الإقامة وبه صرح فى حق المدرروا لله تعالى وشرح الوقاية (قوله أو كان الخروج  
 من مسجد حية الخ) أى وان لم يكن اماما ولا مؤذنا كما فى النهاية قال فى البحر ولا يفتى حية اه  
 خروجه مكره ومضمر يمار الصلاة فى مسجد حية مندوب فلا يرتكب المكروه لاجل المندوب  
 ولا دليل يدل عليه اه قلت امكن تمة عبارة النهاية هكذا لان الواجب عليه أن يصل فى مسجد  
 حية ولو صلى فى هذا المسجد فلا بأس أيضا لانه صار من أهله والافضل أن لا يخرج لانه يتم  
 اه ومثله فى المعراج فتأمل وقيد بقوله ولم يصلوا فيه تمة لما فى شروح الهداية لانه لو صلوا فى  
 مسجد حية لا يخرج لانه صار من أهل هذا المسجد بالدخول نهاية (قوله أو لا استاذة الخ)  
 معطوف على حية أى أو لا مسجد استاذة قال فى المعراج ثم لا تنفقه جماعة مسجد استاذة لاجل  
 درسه أو لسماع الاخبار أو لسماع مجلس العامة أفضل بالاتفاق لتحصيل الثوابين اه ومثله  
 فى النهاية وظاهره أنه انما يخرج اذا خشى فوات الدرس أو بعضه أو الفلا وأنه لا يتوقف على  
 أن يكون الدرس مما يجب تعلمه عليه وفى حاشية أى السهو أن ما أورده فى البحر فى مسجد  
 الحى واراد هنا (قوله أو الحاجة الخ) بحث صاحب النهر أخذه من الحديث المار (قوله بل  
 ترك الجماعة) يعنى أن نفي الكراهة المفهوم من الاستغناء ليس من كل وجه بل المراد نفي  
 كراهة الخروج من حيث ذاته وأمان حيث سببه وهو كونه قد صلى تلك الصلاة وحده فانه  
 مكره بمعنى أنه لو صلى وحده ليخرج بذكره ذلك لان ترك الجماعة مكره لانها واجبة أو سنة  
 مؤكدة فربما منه (فتنبه) به لم من هنا ومن قوله وان صلى ثلاثا منها أتم ثم اقتدى  
 متنفذ لأن من صلى منفردا اليوم بالعادة جماعة مع أنهم قالوا كل صلاة أدبت مع كراهة  
 التحريم يجب عادتهم وازاد ابن الهمام وغيره ومع كراهة التنزيه تسحب الاعادة ولا شك فى  
 كراهة ترك الجماعة على القول بسنة أو جوبها لوجود الانتم على القولين إلا أن يجاب  
 بحمل ما هنا على ما اذا تركها بهذروه وخلاف ما يتبادر من كلامهم وقد مناهى الكلام على  
 ذلك فى واجبات الصلاة ولم يظهر لى جواب شافى فليتأمل (قوله الاعند الشروع فى الإقامة  
 الخ) ظاهره الكراهة ولو كان مقيم جماعة أخرى لان فى خروجه تمة قال الشيخ اسمعيل وهو  
 المد كوفى كثير من الفتاوى والتممة هنا نشأت من صلواته منفردا فاذا خرج يؤيدها بخلاف  
 ما صرح عن المدرروا شرح الوقاية فهـ مامستلذان فما تقدم فيما اذا كان مقيم جماعة أخرى

من مسجد اذن فيه) جرى  
 على الغالب والمراد دخول  
 الوقت اذن فيه أولا (الا  
 لمن ينظم به أمر جماعة  
 أخرى) أو كان الخروج  
 من مسجد حية ولم يصلوا فيه  
 أو لا استاذة لدرسه أو لسماع  
 الوعد أو الحاجة ومن عزمه  
 أن يعود نهر (و) (الا) ان  
 صلى الظهر والعشاء  
 وحده (مرة) فلا يكره  
 خروجه بل ترك الجماعة  
 (الاعند) الشروع فى  
 (الإقامة) فيكره لخالفته  
 الجماعة بلا عند بل  
 يقتضى متنفذ



وخرج عند الإقامة ولم يكن صلى وهذا فيما إذا كان صلى وقد أشبهه ذلك على بعض الشراح والمراد بجمع الجماعة من ينظم به أمرها نحو المؤذن والامام كما هو والمراد به هنا المؤذن لان الامام لو صلى منفردا لا يمكن أن يقيم جماعة أخرى فافهم (قوله لم يصح) أي من قوله اسرازا للثقل والجماعة ح (قوله وان أقيمت) بيان للاطلاق ط والحاصل أنه لا يكره الخروج بعد الاذان لمن كان صلى وحده في جميع الصلوات الا في الظهر والعشاء فإنه يكره الخروج عند الشروع في الإقامة فقط لا قبله • (تنبيه) • المراد بالإقامة هنا شروع المؤذن في الإقامة كإحدى الهداية لا معنى للشروع في الصلاة كما هو (قوله التبرع) تصغير التبرع وهو الرخصة الواحدة التي لا تامة لها والاثلاث تسليما لها يمكن ان كانت واحدة فقط فهي باطلة كما مر عن الجرح وان كانت ثلاثا بان لم يصح مع الامام فقبل لا يلزمه شيء وقيل قد يفتى أربعة كما لو نذر ثلاثا كما في البحر وقد منع عنه أنه لو اقتدى فيها فلا حوط أن يفهم أنه كان فيه مخالفة الامام (قوله أشد) أي من الثقل بعد الفجر والعصر ومن التبرع أقول الهيطة لان مخالفة الجماعة وزرع عظيم قلت لا يمكن صرح في مخارجات النوازل بان الخروج أولى لان هذه مخالفة أقل كراهة تأمل (قوله قلت الخ) وارد على قوله وفي المغرب أحد المخطوطين وعلى قوله أشد فإنه يقتضي عقوبته وان الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهي التبرعية لا يمكن قال ح مافي القهستاني مردود لان صاحب الهداية صرح بالكراهة وصاحب غاية البيان بانها بدعة وقاضيان في شرح الجامع الصغير بانهم اجمروا قال في البحر والظاهر مافي الهداية لان المشايخ يستدلون بأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن التبرع وهو من قبيل ظني الثبوت قطعي الدلالة فيفيد كراهة الصريح على أصولنا (قوله وفي المصنفات الخ) من كلام القهستاني قدس سره تأييد ما ادعاه من كون الكراهة تنزيهية الذي هو معنى الاسائة ح قلت لكن قد مضى من الصلاة اختلف في أن الاسائة دون الكراهة أو أحسن ووقفنا بينهما ما بانهم ادون التبرعية وأحسن من التنزيهية (قوله وإذا خاف الخ) علم منه ما اذا غلب على ظنه بالاولى ثم رواه اتركت لخوف فوت الجماعة قال في ان تترك لخوف خروج الوقت ط عن أبي السعود (قوله تركها) أي لا يشرع فيها وليس المراد بقطعها الماسر ان الشارح في الثقل لا يقطعها مطلقا فاني في النهر هناك من قوله ولو قد الثانية منها بالاجماع غير صحيح كناية عليه الشيخ اسمعيل (قوله لا يكون الجماعة أكمل) لانها أفضل القرض منفردا بسبع وعشرين ضعفه لا تبلغ ركعتا الفجر ضعفا واحدا منها لانها أفضل القرض والوعيد على الترك للجماعة ألزم منه على ركعتي الفجر وعشاءه في الفتح والبحر (قوله بان رجاء ادراك ركعة) تحويل اجابة المتن والافاقية ادر منها القول الثاني (قوله وقيل التمسك) أي اذا رجاء ادراك الامام في التمسك لا يترك كهابيل يصلي وان علم انه تفوته ركعتان معه (قوله تبعه البحر) فيه أن صاحب البحر ذكر أن كلام المكثر يشمل التمسك ثم ذكر أن ظاهر الجامع الصغير أنه لو رجاء ادراك التمسك فقط يترك السنة ونقل عن الخلاصة انه ظاهر المذهب وأنه وجه في البدائع ونقل عن السكاكي والهيطة أنه باق بها عند مخالفتها لم يقل في سوى كتابه القواين بل ذكر قبل ذلك ما يدل على اختياره لظاهر الرواية حيث قال وان لم يمكن بان خشى فوت الركعتين اسرازا حقه ما هو

الماسر (و) الا (لمن صلى)  
الفجر والعصر والمغرب  
مرة (فيخرج مطلقا) وان  
أقيمت (الكراهية النقل)  
بعد الاولين وفي المغرب  
أحد المخطوطين التبرع  
أو مخالفة الامام بالانعام  
وفي النهر ينبغي أن يجب  
خروجه لان كراهته مكنته  
بالاصالة أشد قلت أفاد  
القهستاني أن كراهة  
الثقل بالثلاث تنزيهية  
وفي المصنفات لو اقتدى  
فيه لا بأس (وإذا خاف  
فوت ركعة) في (الفجر  
لا شفعه به بنحو آخر كما)  
لا يكون الجماعة أكمل (والا)  
بان رجاء ادراك ركعة في  
ظاهر المذهب وقيل  
التمسك واعتقد المصنف  
والشربلاني تبعه البحر

مطلب  
هل الاسائة دون الكراهة  
أو أحسن

الجماعة (قوله لا يمكن ضعفه في النهر) حيث قال انه يخرج على رأي ضعیف اه قلت لكن قوام في فتح القدير بما سبب أن من أدرك ركعة من الظهر مثلاً فقد أدرك فضل الجماعة واحزوا بها كما نص عليه محمد وفا قال صاحبيه وكذا لو ادرك التمسك لم يكون مدر كالفصل مالم على قواهم قال وهذا يكره على ما قيل انه لو رجاء ادراك التمسك لا ياتي بسنة الفجر على قول محمد والحق خلافه لنص محمد على ما يناقضه اه اي لان المداومة على ادراك فضل الجماعة وقد اتفقوا على ادراكها بدلالة التمسك فيأتي بالسنة اتفاقا كما أوضحه في الشريعة لا ية أيضا وأقره في شرح المنية وشرح نظم الكثر وحاشية الدرر لنوح افندي ونهرهما للشيخ اسمعيل ونحوه في القهستاني وجزم به الشارح في مواقيت الصلاة (قوله عند باب المسجد) أي خارج المسجد كما صرح به القهستاني وقال في العناية لأنه لو صلاها في المسجد كان منتهفلا فيه عند اشتغال الامام بالقرية بضعه وهو مكره فان لم يكن على باب المسجد ووضع الصلاة يصلي في باب المسجد خلف سارية من سوارى المسجد وأشد كراهية أن يصلي في الخياط المصنف مخالفا للجماعة والذي يلي ذلك خلف الصف من غير حائل اه ومثله في النهاية والمعراج (قوله والا تركها) قال في الفتح وعلى هذا أي على كراهة صلاته في المسجد ينبغي أن لا يصلي فيه اذ لم يكره عند بابيه مكان لان ترك المكره مقدم على فعل السنة غير أن الكراهة تتفاوت فان كان الامام في الصبي فصلاته اياها في الشئوى أخف من صلاته في الصبي وعكسه واشد ما يكون كراهية ان يصلي في الخياط المصنف كما يفعله كثير من الجهلة اه والحاصل ان السنة في سنة الفجر ان يأتي بها في بيته والا فان كان عند باب المسجد مكان صلاها فيه والاصلاها في الشئوى او الصبي ان كان للمصنف موضعان والاختلاف الصغوف عند سارية لكن فيما اذا كان للمصنف موضعان والامام في أحدهما ذكر في الهيطة انه قبل لا يكره لعدم مخالفة القوم وقيل يكره لانهم لا يمكن ان كان واحد قال فاذا اختلف المشايخ فيه فالأفضل ان لا يفعل قال في النهر وفيه افادة انه تنزيهية اه يمكن في الجلية قلت وعدم الكراهة أوجه لا تار التي ذكرناها اه ثم هذا كله اذا كان الامام في الصلاة ما قبل الشروع فيأتي بها في أي موضع شاء كما في شرح المنية قال الزيلعي وما بقية السنين ان امكنه ان يأتي بها قبل ان يركع الامام في به خارج المسجد ثم اقتدى وان خاف فوت ركعة اقتدى (قوله ثم ما قبل الخ) قال في الفتح وما عن الفقيه اسمعيل الزاهد انه ينبغي ان يشرع فيها ثم يقطعها فيجب القضاء فيتمسك من القضاء بعد الصلاة دفعه الامام المبرحني بان ما وجب بالشروع ليس أقوى مما وجب بالندوة نص محمد أن المندوب لا يؤدي بعد الفجر قبل الطلوع وأيضاً شروع في العبادة بقصد الافساد فان قيل لا يؤدي امره أخرى قلنا ابطال العمل منه ودر المنسدة مقدم على جلب المصلحة اه وقوله ثم يكبر للقرية أي ينوي السنة الاول ويكبر ثم ينوي القرية بضعه بقائه ويكبر بلسانه فيصير منتهفلا عنها الى القرض وفي هذا ابطال ما ذهبنا فالظاهر أنه منهى أيضا فلا يطره قول العلامة المقدسي انه لو فعل كذلك ثم قضاها بعد ارتفاع الشمس لا يرد شي مما ذكر اه فتأمل ثم رأيت ما ذكرته في شرح المنية فائد لا يدل عليه قول المكثر في باب ما يفسد الصلاة وافتتاح العصر أو الطلوع به در ركعة الظهر فإنه صريح بان الظهر بضعه

لكن ضعفه في النهر (لا)  
بتركها بصلح ما عند  
باب المسجد ان وجد مكانا  
والا تركها لان ترك المكره  
مقدم على فعل السنة ثم  
ما قبل يشرع فيها ثم يكبر  
للقريضة أو ثم يقطعها  
وبقضية سرود بان درا  
المفسدة مقدم على جلب  
المصلحة



بأنشروا في غيره اهـ (تنبيه) قال في القنية لو خاف أنه لو صلى سنة الفجر بوجهها تفوته  
 الجماعة ولو اقتصر فيها بالقنينة وتسبحة في الزكوع والعبادة كراهة له أن يقتصر على  
 لأن ترك السنة جائز لا بدرك الجماعة فسنه السنة أولى وعن القاضي الزنجيري لو خاف أن  
 تفوته الزكوة كان يصلي السنة ويترك التثنية والتعوذ وسنة القراءة ويقتصر على آية واحدة  
 ليكون جمعاً بينهما ما وكذا في سنة الظهر اهـ وفيه أيضاً صلى سنة الفجر وقامه الفجر لا يبعد  
 السنة إذا قضى الفجر اهـ (قوله ولا يضره الإبط في التبعية الخ) أي لا يقضى سنة الفجر  
 إلا إذا قامت مع الفجر فيضم إليها القضاء لو قبل الزوال وأما إذا قامت وحدها فلا تقضى  
 قبل طلوع الشمس بالإجماع كراهة التثنية بعد المصباح وأما بعد طلوع الشمس فذلك  
 عندهم ما قال محمد أحسب إلى أن يقضى إلى الزوال كما في الدرر قبل هذا قريب من الاتفاق  
 لأن قوله أحسب إلى دليل على أنه لو لم يفعل لا لوم عليه وقال لا يقضى وإن قضى فلا بأس به كذا في  
 في الخبازية ومنهم من حقق الخلاف وقال الخلاف في أنه لو قضى كان نقلاً مبتدأ أو سنة كذا  
 في العناية يعني نقلاً عندهم سنة عنده كذا كره في الكافي إسماعيل (قوله لقضاء فرضها)  
 متعلق بالتبعية وأشار بتقدير المضاف إلى أن التبعية في القضاء فقط فليس المراد أنه لا يقضى  
 بعده تبعاً له بل يقضى قبله تبعاً لقضائه (قوله لا بعده في الأصح) وقيل تقضى بعد الزوال تبعاً  
 ولا تقضى مقصودة إجماعاً كافي الكافي إسماعيل (قوله لو ردد الخ) وهو ما روى أنه صلى الله  
 عليه وسلم قضاه مع الفرض غداً ليله التعريض بعد ارتفاع الشمس كذا وأما في حديث  
 طويل والتعريض نزول المسافر آخر الليل كذا كره في المغرب إسماعيل (قوله في الوقت  
 الماهل) هو ما ليس وقت فرضه وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال وليس عندنا وقت مهمل  
 سواء على الصحيح وقيل مثله ما بين بلوغ الظل مثله إلى المثلين (قوله بخلاف القياس) متعلق  
 بورد أد بقضائهم فانهم وذلك لأن القضاء يختص بالواجب لأنه كماله كره في الباب الآتي  
 فعل الواجب بعده ونه فلا يقضى غيره إلا بهي وهو قد دل على قضاء سنة الفجر فقلنا به وكذا  
 ما روى عن عائشة في سنة الظهر كما يأتي ولذا نقول لا تقضى سنة الظهر بعد الوقت فيبقى  
 ما وراء ذلك على العدم كما في الفتح (قوله وكذا الجمعة) أي حكم الأربعة قبل الجمعة كالاربع  
 قبل الظهر كما لا يخفى بمرور ظاهراً أنه لم يرد في الجهر من قولنا لا يصح يحاقد كره القهـ الثاني لكن  
 لم يعمدوا إلى أحد ذلك كسر السراج الخافوا أن هذا مقتضى ما في المتن وغيره المكن قال في روضة  
 العلماء أنهم انقطع لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا خرج الإمام فلا صلاة إلا  
 المكتوبة اهـ رمي أقول وفي هذا الاستدلال نظر لأنه لا يبدل على أنه لا يصلي بعد خروجه  
 لا على أنه انقطع بالكلية ولا تقضى بعد الفراغ من المكتوبة والالزام أن لا تقضى سنة  
 الظهر أيضاً فإنه ورد في حديث مسلم وغيره إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ثم قد  
 يـ استدلالاً لفرق بينهما بشئ آخر وهو أن القياس في عدم القضاء كما مر وقد استدل  
 فاضحياناً لقضاء سنة الظهر بما عانته رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان إذا فاتته الأربعة قبل الظهر قضاهن بعده فيكون قضاءها ثابت بالحديث على خلاف  
 القياس كما في سنة الفجر كما صرح به في الفتح فالقول بقضاء سنة الجمعة يحتاج إلى دليل خاص

(ولا يقضى إلا بطريق  
 التبعية) قضاء (فرضها  
 قبل الزوال لا بعده) في  
 الأصح لو ردد الخ بقرائنها  
 في الوقت الماهل بخلاف  
 القياس فغيره عابلاً لا يقاس  
 بخلاف سنة الظهر  
 وكذا الجمعة

وعليه فتتخصيص المتن على سنة الظهر دليل على أن سنة الجمعة ليست كذلك فامل (قوله فانه  
 ان خاف فوت ركعة الخ) أي لوجه المخالفة بين سنة الظهر وسنة الفجر ومعه أنه يأتي بها  
 وإن أقيمت الصلاة إذا علم أنه يدرك معه الركعة الأولى بعد أن لا يكون مخالفاً للاف بالأحاطل  
 كما مروى بشكل عليه ما تقدم في أوقات الصلاة من كراهة التطوع عند الإقامة للمكتوبة  
 لكن نقلنا هناك عن عدة كتب تخصيص الكراهة المذكورة بقائمة صلاة الجمعة والفرق  
 أن التثنية عندها لا يجوزها ما عان مخالطة المصروف كقصة الزحام بخلاف غيرهما من  
 المكتوبات (قوله على أنها سنة) أي اتفاقاً وما في الثانية وغيرهما من المنافع عند سنة  
 عندهما فهو من تصرف المصنفين لأن المذكور في المسئلة الاختلاف في تقديمها وتأخيرها  
 والاتفاق على قضائهم أو هو اتفاق على وقوعها سنة كما حققه في الفتح وتبعه في البحر والنهر  
 وشرح المنية (قوله في وقته) فلا تقضى بعده لا تبعاً ولا مقصوداً بخلاف سنة الفجر وظاهر  
 البحر الاتفاق على ذلك لكن صرح في الهداية بأن في قضائهم بعد الوقت بما لا فرض اختلاف  
 المشايخ ولذا قال في النهران ما في البحر وهو واجب الشيخ إسماعيل بأنه بناء على الأصح (قوله  
 عند محمد) وعند أبي يوسف بعده كذا في الجامع الصغير الحاشي وفي المنظومة وشرحه  
 الخلاف على العكس وفي غاية البيان يحتمل أن يذكر عن كل من الإمامين رواية عن  
 البحر (قوله وبه يفتي) أقول وعليه المتن لكن يرجح في الفتح تقديم الركنين قال في الامداد  
 وفي فتاوى العتباتي أنه المختار وفي موطأ شيخ الاسلام أنه الأصح الحديث عائشة أنه عليه  
 الصلاة والسلام كان إذا فاتته الأربعة قبل الظهر يصليهن بعد ذلك كعتين وهو قول أبي  
 حنيفة وكذا في جامع فاضحيان اهـ والحديث قال الترمذي حسن غريب ففتح (قوله وأما  
 ما قيل المشاء فندوب) يعني قد علم حكم سنة الفجر والظهر والجمعة ولم يبق من النوافل  
 القليلة إلا سنة العصر ومن المعلوم أنه لا تقضى كراهة التثنية بعد صلاة العصر وكذا  
 سنة العشاء لكن لا تقضى لأنها مندوبة أقول وفي هذا التعليق نظر لأنه يومهم أن قضاء سنة  
 الفجر والظهر استينماتاً ولو كانت مندوبة لم تكن قضاءً وإيـ ذلك لأن قضاءهما ثابت بالنص  
 على خلاف القياس فيبقى ما وراء النص على العدم كما صرح به في الفتح حتى لو ورد نص في  
 قضاء المندوب نقول به وجه ما ظهر لك ما في قول الامداد أن التي قبل العشاء مندوبة فلا مانع  
 من قضائهم بعد التي قبل العشاء اهـ ثم لو قضاها لا تكون مكروهة بل تقع نقلاً مستحباً لا على  
 أنها هي التي فاتت عن محلها كما قالوا في سنة التراويح (قوله ولا يكون مصلياً إجماعاً الخ) فلو  
 خلاف لا يصح في الظهر جماعة لا يثبت بأدراك ركعة أو ركعتين اتفاقاً وفي الثلاث الخلاف  
 الآتي وهذه المسئلة موضعها كتاب الإيمان وذكرها هنا كالتوطئة لقوله بل أدرك قضاها  
 أذكر بما يتوهم أن بين أدراك الفضل والجمعة تلازمًا فاحتاج إلى دفعه فأفاده في النهر (قوله  
 من ذوات الأربع) ليس قيداً إذا التثنية والثلاثي كذا في الأغاخـه بالذكر لاجل قوله وكذا  
 مدرك الثلاث ح (قوله لكنه أدرك فضلهما) أي الجماعة اتفاقاً أيضاً لأن من أدرك آخر  
 الشيء فقد أدركه ولذا لو حلف لا يدرك الجماعة حلف بأدراك الإمام ولو في التثنية (قوله  
 اتفاقاً) أي بين محمد بن حنيفة وأما خص في الهداية محمد بن كزبان عنده لو أدركه في التثنية

(فانه) ان خاف فوت ركعة  
 (بتركها) ويقضى (مباين  
 جم) على أنها سنة (في وقته)  
 أي الظهر (قبل شفعه)  
 عند محمد وبه يفتي جوهرة  
 وأما ما قيل المشاء فندوب  
 لا يقضى أصلاً (ولا يكون  
 مصلياً إجماعاً) اتفاقاً (من  
 أدرك ركعة من ذوات  
 الأربع) لأنه منفرد بهما  
 (لكنه أدرك فضلهما) ولو  
 بأدراك التثنية اتفاقاً  
 لكن نوابه



الجمعة لم يكن مدرسا للجمعة اقتضاءه ان لا يدرك فضيلة الجماعة هنا لانه مدرسا للاقل فدفع ذلك  
 الوهم بذكر عدد كما افاده في الفتح والبحر (قوله دون المدرك) اي الذي أدرك أول صلاة  
 الامام وحصل فضل تكبيرة الافتتاح معه فانه افضل من فاتته التكبيرة فضل الاعن فاته  
 ركعة أو أكثر وقد صرح الاصحابون بان فعل المسبوق أداءه قاصر بخلاف المدرك فانه أداء  
 كامل (قوله واللاحق كالمدرك) قال في البحر وأما اللاحق فصرحوا بان ما يفتيه به بعد فراغ  
 الامام أدائه شبهه بالفتاوى وظاهر كلام الزبائي أنه كالمدرك لكونه خلف الامام حكاه هذا  
 لا يقرأ فيفتي أن يجتث في عينه لو حلف لا يصلي بجماعة ولو فاته مع الامام الاكثر اه قلت  
 ويؤيد ما صرح في باب الاختلاف من أنه لو أحدث الامام عدا هذه القعدة الأخيرة فقد صد صلاة  
 المسبوق لا المدرك وفي اللاحق تصحان وظاهر البحر والنهر هناك تأييد القعدة الأخيرة قد صد صلاة  
 ما يقر به أيضا (قوله وكذا مدرك الثلاث) ومدرك الثنتين من الثلاث كذلك وأما مدرك  
 ركعة من الثناني فالظاهر أنه لا خلاف فيه كافي مدرك الركعتين من الرباعي (قوله وضعه في  
 البحر) اي بما اتفقوا عليه في الايمان من أنه لو حلف لا ياكل كل هذا الرغيف لا يجتث الا بالكل  
 كانه فان الاكثر لا يقيم مقام الكل (قوله واذا أمن فوت الوقت الخ) اي بان كان الوقت باقيا  
 لا كراهة فيه كافي فتح القدير ثم اعلم أن عبارة المصنف ما اوردته عبارة الكثر وقال الزبائي  
 وهو كلام مجمل يحتاج الى تفصيل فنقول ان التطوع على وجهين سنة مؤكدة وهي الرواتب  
 وغير مؤكدة وهي ما زاد على المصلي لا يتخلوا ما أن يؤدي الفرض بجماعة أو منفردا فان  
 كان بجماعة فانه يصلي السن الرواتب قطعا فلا يخبر فيه مع الامكان لكونها مؤكدة وان كان  
 يؤديه منفردا فذلك الجواب في رواية وقيل بخبر الاول أحوط لانها شرعت قبل الفرض  
 اقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعده بغير تقصير في الفرض والمنفرد أحوج الى ذلك  
 والنص الوارد فيه الم يفرق فيجري على اطلاقه الا اذا خاف الفوت لان اداء الفرض في وقته  
 واجب وأما ما زاد على السن الرواتب فيختبر المصلي فيه مطلقا اه اي سواء صلى الفرض  
 منفردا أو بجماعة والظاهر أن المصنف لما رأى هذا الاجال في عبارة الكثر زاد عليهم اقله  
 وباقى بالسنة ولو صلى منفردا تضرع بجماعة أو بجماعة (قوله مثلك عامر) اي من أنه اذا  
 خاف فوت ركعتي الفجر مع الامام بترك سنته واذا خاف فوت ركعة من الظهر بترك سنته  
 فكيف يقال انه باقى بالسنة وان فاتته الجماعة وقد استشكل المصنف ذلك في المخ وكذا صاحب  
 النهر والشيخ اسمعيل وهو في غاية الحب فان معنى قوله وان فاتته الجماعة أي أنه اذا دخل المسجد  
 ورأى الامام صلى وأراد أن يصلي وحده لفوت الجماعة فانه يصلي السنة الراتبة له كونه  
 مكمل والمنفرد أحوج الى ذلك وعبارة الدرر صريحة في ذلك ونصها ان فاتته الجماعة فأراد  
 أن يصلي الفرض منفردا فهل باقى بالسنة قال به بعض من اجابنا باقى بجماعة الغائبين بها اذا  
 أدى الفرض بالجماعة لكن الاصح أن باقى بجماعة وان فاتته الجماعة الا اذا خاف الوقت فتركه  
 بترك اه فتوههم أن المراد أنه باقى بالسنة وان لم يكن الاتيان به اتفوت الجماعة في غاية  
 الحب وأعجب منه التحجب من أن الشرب لا يبيته عرض في حائضه على الدرر بيان هذا  
 الاشكال هذا وقد ذكرنا في كلام الدرر وهو ما ذكرنا من أن قال فانهم ذلك وكن على

دون المدرك اقصوات  
 التكبيرة الاولى واللاحق  
 كالمدرك لكونه مؤتمرا  
 (وكذا مدرك الثلاث)  
 لا يكون مصليا بجماعة  
 (على الاظهر) وقال  
 السرخسي لا كركم  
 الكل وضعه في البحر  
 (واذا أمن فوت الوقت  
 تطوع) ما شاء قبل الفرض  
 (والا) بل يحرم التطوع  
 لتفويته الفرض (وباقى  
 بالسنة) مطلقا (ولو صلى  
 منفردا على الاصح) لكونها  
 مكملات وأما في حقه عليه  
 الصلاة والسلام فلزيادة  
 الدرجات ثم قول الدرر وان  
 فاتته الجماعة مثلك عامر  
 من قدير (ولو اقتدى بالامام  
 تركه)

بصيرة منه فان صاحب النهر والمخ قد خاطوا وخطا في هذه المسئلة خاطا فاحشا (قوله فوقف)  
 وكذا لو لم يقف بل انخط فرفع الامام قبل ركوعه لا يصح مدرسا كالهذه الركعة مع الامام فصح  
 ويوجب في بعض النسخ فوقف بلا عذر أي بان أمكنه الركوع فوقف ولم يركع وذلك لان  
 المسئلة فيم اخلاف زفر فتمت هذه اذا أمكنه الركوع فلم يركع أدرك الركعة لانه أدرك الامام  
 قبله حكم القيام (قوله لان المشاركة) أي أن الاقتداء متباعدة على وجه المشاركة ولم يتحقق  
 من هذه المشاركة لاني حقيقة القيام ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم يتحقق منه  
 معنى الاقتداء بعد بخلاف من شارك في القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقق معنى الاقتداء  
 منه يتحقق جزئيا فهو مفعلة فلا يفتي بغيره بعد ذلك بالتحالف لتحقيق معنى اللاحق في الشرع اتفاقا  
 وهو بذلك والاتقي كذا في الفتح وحاصله أن الاقتداء لا يثبت في الابتداء على وجه يدرك به  
 الركعة مع الامام الا بادر الك جزم من القيام أو عفا في حكمه وهو الركوع لوجود المشاركة  
 في أكثرها فاذا تحقق منه ذلك لا يضره التخلف بعده حتى اذا أدركه في القيام فوقف حتى  
 ركع الامام ووقف فركع هو صحيح لتحقيق معنى الاقتداء في الابتداء فان ذلك حقيقة اللاحق والا  
 لزم انتفاء اللاحق مع أنه محقق شرعا فافهم (قوله فيا ياتي به اقبل الفراغ) المراد أنه ياتي به اقبل  
 متباعدة الامام فيما به ادعى لوتابع الامام ثم أي به ادعى فراغ امامه بما فاته صح وأثم تركه  
 واجب الغريب وانما عبر بالفراغ لما قبله له بوقوف فانه انما ياتي به بغيره فراغ امامه  
 فانهم (قوله ومق لم يدرك الركوع) اي في مسئلة المتق وحاصله أنه اذ لم يدرك الركعة لم يدم  
 متابعتها في الركوع أو رفع الامام رأسه منه قبل ركوعه لا يجوز له القطع كما يفعله بعض  
 الجهلة الصفة شرعه ويجب عليه متابعتها في السجدين وان لم يمتدح به حاله كالواقعة في بعض  
 رفعه من الركوع أو وهو ساجد كافي البحر (قوله وان لم يمتدح به حاله) اي من الركعة التي  
 فاتته بل يلزمه الاتيان بها فانه بعد الفراغ (قوله ولا تنس بتركها) أي السجدين لان  
 وجوب الاتيان به ما انفاه لوجوب متابعتها الامام اثلا يكون مخالفا له كما يجب متابعتها  
 المسبوق في القعدة وان لم تكن على ترتيب صلاته والافهاتان السجدة ثانيا لمتابعة الركعة  
 التي فاتته لان السجود لا يصح الامر بتباعد الركوع صحيح ولذا لم يمتدح به حاله (قوله  
 فلو لم يدرك الخ) الا خلاصه اسقاط هذا الاقتصار على قوله لكنه اذا سلم الامام فقام وأتى بركعة  
 الخ (قوله وقد ترك واجبا) وهو متابعة الامام في السجود عند شروعه وليس المراد أنه اذا أتى  
 بركعة ثالثة بعد سلام الامام ولم يقض السجدين أيضا يكون تاركا واجبا كما يوهمه ما فهمه  
 الشارح في واجبات الصلاة حيث ذكر أن مقتضى القواعد أنه يقضي ما لان ذلك خلاف  
 القواعد ويبدل على ما قلنا عبارة القنيس فانه قال واذا لم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية  
 الصلاة فلما فرغ الامام قام ونقض ما سبق به تجوز الصلاة الا أنه يصلي تلك الركعة الفاتنة  
 بسجدة تليها بعد فراغ الامام وان كانت المتابعة حين شرع واجبة في تلك السجدة اه وقد  
 أوضحنا ذلك هناك فراجع (قوله مع ركوعه) اي لتحقيق الاقتداء بمشاركته في الابتداء بجزء  
 من القيام فلا يضر التخلف بعده كما مر تقريره (قوله وكره تقريعا) اي انتهى عن متابعة  
 الامام (قوله قدر الفرض) الذي في الأخيرة ثلاث آيات اي قدر الواجب والظاهر أنه غير

فوقف حتى رفع الامام  
 رأسه لم يدرك الوقت  
 (الركعة) لان المشاركة في  
 جزم من الركوع لم  
 توجد فيكون مسبوقا  
 فيأتي به بعد فراغ الامام  
 بخلاف ما لو أدركه في القيام  
 ولم يركع معه فانه يصح  
 مدرسا كما فيكون لاحقا  
 فأتى بها قبل الفراغ ومعنى  
 لم يدرك الركوع معه يجب  
 المتابعة في السجدين وان  
 لم يمتدح به حاله ولا تنس بتركها  
 فلو لم يدرك الركعة ولم  
 يتابعه لكانه اذا سلم الامام  
 فقام وأتى بركعة فصلاته  
 تامة وقد ترك واجبا ثم عن  
 التجنب (ولو راع قبل  
 الامام) فله حقه امامه فيه  
 صح ركوعه وكره تقريعا  
 ان قرأ الامام قدر الفرض



قد والله ينبغي الاكتفاء بقدر الفرض كما يحسنه صاحب النهروان الخ لرمي وتبهمه الشارح  
 (قوله والا لا) اي وان لم يلحقه امامه فيه بان رفع رأسه قبل أن يركع الامام أو لحقه ولكن كان  
 ركوع المقتدى قبل أن يقرأ الامام مقدار الفرض لا يجوز به اه ح اي تعليه أن يركع ثانيا  
 والابطال كافي الامداد (قوله ولو وجد المومن الخ) افاد أن الركوع في كلام المصنف غير قيد  
 بل المراد كل ركن سبقه المأموم به كافي البصر (قوله عن الثانية) الاولى حذف عن (قوله وتقامه  
 في الخلاصة) لم أر هذه المسئلة فيهم انهم فيها ما ذكره في النهروان بقوله وذكر في الخلاصة أن المقتدى  
 لو أتى بالركوع والسجود قبل امامه فالمسئلة على خمسة أوجه حاصلها أنه إما أن يأتي به ما قبله  
 أو بعده أو بالركوع معه والسجود قبله أو عكسه أو يأتي به ما قبله ويدرك في كل الركعات  
 ففي الاول يقضى ركعة وفي الثالث ركعتين وفي الرابع أربع ركعات بالافراغ في الكل ولا يثنى  
 عليه في الثاني والخامس وفيه أيضا المقتدى اذا رفع رأسه من السجدة قبل امامه فلما أطال  
 الامام ظن انه سجدة ثانية فسجد معه ان نوى بها الاولى أو لم تكن له نية كانت عن السجدة  
 الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة تر جيص الامتتاع وتاغوية غير الله مخالفة وان نوى  
 الثانية لا غير كانت عن الثانية اه وذ كر الحشى توجيهه الاولى وقد مناه موضعها في اواخر  
 باب الامامة والله أعلم

(باب قضاء الفوات)

اي في بيان احكام قضاء الفوات والاحكام ثم كيفية القضاء وغيرها ط (قوله لم يقل  
 المتروكات الخ) لان في التعبير بالفوات اسناد الفوت اليه اوفيه اشارة الى أنه لا يصح للمكاف فيه  
 بل هو ملجأ للمذموم بخلاف المتروكات لان فيه اسناد الترك للمكاف ولا يليق به وحق وتقدم  
 أول كتاب الصلاة الكلام في حكم جاحدها وتاركها واسلام فاعلمها (قوله اذا تأخير) علة  
 لعله ط (قوله لا تزول بالقضاء) وانما يزول ان الترك فلا يهتد عليه ادا قضاها وان تأخير  
 باقي بصر (قوله بل بالتوبة) اي بعد القضاء أو ما بدونه فالتأخير باق فلم يصح التوبة منه لان من  
 شروطها الاقلاع عن المعصية كالا يثنى فافهم (قوله أو الحج) بناء على أن المبرور منه يكفر البكائر  
 ويبقى عظامه في الحج ان شاء الله تعالى ط (قوله ومن العذر) اي لجواز تأخير الوقتية عن  
 وقتها أو ما ناضه فوات فيجوز تأخيرها لشي على العيال كما سيذكره المصنف (قوله العذر) كما  
 اذا خاف المسافر من المصوص أو قطاع الطريق جازله أن يؤخر الوقتية لانه بعدد يجوز عن  
 الولو الجدية قلت هذا حيث لم يكنه فعلمها أصلا أو كان را كفا يصلى على الدابة ولو هاربا  
 وكذا لو كان يمكنه صلاته أقداما أو الى غير القبلة وكان بحيث لو قام أو استقبل براء العدو يصلى  
 بما قدر كما صرحوا به (قوله وخوف القابلة الخ) وكذا خوف أمه اذا خرج رأسه وما ذكره  
 من أنها لا يجوز تأخير الصلاة وتضع تحتها ط وتاوت على فذلك عند عدم الخوف عليه كالا  
 يحق (قوله يوم الخندق) وذلك أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع  
 صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فامر بالافاخذ ثم أقام فصلى الظهر  
 ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء ح عن فتح القدير (قوله ثم  
 لاداء فعل الواجب الخ) اعلم أنهم صرحوا بان الاداء والقضاء من أقسام المأموم به والامر قد

(والالا) يجوز به ولو وجبه  
 المومن حين والامام في  
 الاولى لم تجز به سجدة عن  
 الثانية وتقامه في الخلاصة  
 (باب قضاء الفوات)  
 لم يقل المتروكات ظنا باللم  
 خبر اذا تأخير بلاء عذر  
 كبيرة لا تزول بالقضاء بل  
 بالتوبة أو الحج ومن العذر  
 العذر وخوف القابلة موت  
 الولد لانه عليه السلام أخرها  
 يوم الخندق ثم الاداء فعل  
 الواجب

مطلب  
 في أن الامر يكون به في اللفظ  
 ويعنى السجدة وفي تعريف  
 الاداء والقضاء

يراد به اقله أعنى ما تركه من مادة أمر وقد يراد به السجدة كما قيلوا الصلاة وهي عند  
 الجمهور حقيقة في الطلب الجازم مجاز في غيره وأما لفظ الامر فقد اختلفوا فيه أيضا والتحقيق  
 وهو مذهب الجمهور وأنه حقيقة في الطلب الجازم أو الراسخ فاطم لا يقط أم على السجدة  
 المستعملة في الوجوب أو الندب حقيقة فالندوب مأموم به حقيقة وان كان استعمال  
 السجدة فيه مجازا وبهذا الاعتبار يكون المندوب أداء وقضاء لكن لما كان القضاء خاصا بما  
 كان مضمونا والنقل لا يضمن بالترك اختص القضاء بالوجوب ومنه ما شرع فيه من النقل  
 فان سده فانه صار بالشرع واجبا فيقتضى وبهذا يظهر أن الاداء يشمل الواجب والمندوب  
 والقضاء يختص بالواجب ولهذا عرفه ما صدر في الشرع به بان الاداء يشمل الواجب والثابت بالامر  
 والقضاء يشمل مثل الواجب به والمراد بالثابت بالامر ما علم ثبوته بالامر فيشمل النقل لا ما ثبت  
 وجوبه به ولم يقيد بالوقت ليم أداء غير الموقت كاداء الزكاة والامانات والمندوبات وتقام  
 تحقيق ذلك في التلويح وبهذا التقرر يظهر أن تعريف الشارح لاداء تعبه البصر الخ لاف  
 التحقيق (قوله في وقته) اي سواء كان ذلك الوقت العمرا أو غيره بصر وما كان قوله فعل الواجب  
 يقتضى أن لا يكون أداء الا اذا وقع كل الواجب في الوقت مع أن وقوع التعريرة فيه كاف أتبعه  
 بقوله وبالصريحة فقط بالوقت يكون أداء وقوله بالصريحة منه عاقي يكون والباء للسببية والباء  
 في قوله بالوقت يعني في ولو قال ثم الاداء ايتد فعل الواجب في وقته كافي البصر لاستغنى عن  
 هذه الجملة اه ح وما ذكره من أنه بالصريحة يكون أداء عندنا هو ما جزم به في التحرير وذكر  
 شارحه أنه المشهور عند الحنفية ثم نقل عن المحيط أن ما في الوقت أداء وما بالبقا قضاء وذكر  
 ط عن الشارح في شرحه على الملتقى ثلاثة أقوال فراجع به (قوله والاعادة فعل مثله) اي  
 مثل الواجب ويدخل فيه النقل بعد الشروع به كما مر (قوله في وقته) الاولى اسقاطه لانه  
 خارج الوقت يكون اعادة أيضا بدليل قوله وأما بعد فندباي فنه اعادة بقوله غير الفساد زاد في  
 البصر وعدم صحة الشروع يعني وغير عدم صحة الشروع وتركه الشارح لانه أراد بالقضاء ما هو  
 الاعم من أن يكون منه مقدمة ثم فسده وألم تنه قد أصلا ومنه قول الدكتور فسده اذ قد امر رجل  
 بأمره ح ثم اعلم أن ما ذكره هنا في تعريف الاعادة هو ما مشى عليه في التحرير وذكر شارحه  
 أن التقسيم بدالوقت قول البعض والافق الميزان الاعادة في عرف الشرع اتيان بشئ الفعل  
 الاول على صفة الكمال بان وجب على المكلف فعل موصوف بصفة الكمال فاداء على وجه  
 التمام وهو نقصان فاحش يجب عليه الاعادة وهو اتيان مثل الاول ذاتا مع صفة الكمال اه  
 فانه بقية بدأ ما فعل خارج الوقت يكون اعادة أيضا كما قال صاحب الكشف وأن الاعادة  
 لا تخرج عن أحد قسمي الاداء والقضاء اه أقول لكن صريح كلام الشيخ أكل الدين  
 في شرحه على أصول نحر الاسلام البزدوى عدم تقيدها بالوقت ويكون الخلل غير الفساد  
 وبأنها قد تكون خارجة عن القسمين لانه عرفها بانها فعل ماضى أو لامع ضرب من الخلل  
 نائما ثم قال ان كانت واجبة بان وقع الاول فاسدا فهي داخل في الاداء أو القضاء وان لم تكن  
 واجبة بان وقع الاول فانصلا فاسدا فلا تدخل في هذا التقسيم لانه تقسيم الواجب وهي ليست  
 واجبة وبالاول يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح فالفعل الثاني

مطلب  
 في تعريف الاعادة  
 في وقته وبالصريحة فقط  
 بالوقت يكون أداء عندنا  
 وبركعة عند الشافعي  
 والاعادة فعل مثله في وقته  
 لخلل غير الفساد



عن قوله الجبر كالجبر بسجود السهو اه (قوله لقولهم الخ) هذا التعديل عليل اذ قولهم ذلك  
لا يفيد ان ما كان فاسدا لا يعاد ولا ان الاعادة مختصة بالوقت بل صرح بعده بان ما بعد الوقت  
اعادة ايضا على ان ظاهر قولهم تعاد وجوب الاعادة في الوقت وبعبارة فالتناسب ما فيه في  
الجبر حيث جعل قولهم ذلك نقضا للتعريف حيث قيد في التعريف بالوقت مع ان قولهم  
وجوب الاعادة مطلق قلت ويؤيده ما قدمناه عن شرح الضرير وعن شرح اصول البردوي  
من التصريح بوقوعه بعد الوقت (قوله اي وجوبه في الوقت الخ) لم أر من صرح به بهذا  
التفصيل سوى صاحب البحر حيث استنبطه من كلام القنية حيث ذكر في القنية عن الوري  
انه اذ لم يتم ركوعه ولا سجوده يؤمر بالاعادة في الوقت لا بعده ثم ذكره التبرجاني في الاعادة  
اولى في المسائل اه قال في البحر فعلى القوانين لا وجوب بعد الوقت فالخاص ان من ترك  
واجبا من واجباته او ارتكب مكرها متعمدا لم يرد عليه وجوبه بان يعمد في الوقت فان خرج ثم  
ولا يجب عليه التمسك به بعد الوقت فهو افضل اه اقول ما في القنية مبني على الاختلاف  
في ان الاعادة واجبة او لا وقد تقدمنا عن شرح اصول البردوي التصريح بانها اذا كانت لحال  
غير الفساد لا تكون واجبة وعن الميزان التصريح بوجوبها وقال في المراجع وفي جامع  
القرناني لوصلي في ثوب فيه ضرورة يكره ويجب الاعادة قال ابو القاسم هذا هو الحكم في كل صلاة  
أدبت مع الكراهة وفي المبدوء ما يدل على الاولوية والالتصاف فانه ذكر ان القومة غير ركن  
عندهما فقر كمالا في الاعادة اه وقال في شرح الضرير وهو هل تكون الاعادة  
واجبة فصرح غير واحد من شرح اصول نفع الاسلام بانها ليست واجبة وأنه بالاول يخرج  
عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح وانما في عزلة الجبر والوجه الوجوب  
كما اشار اليه في الهداية وصرح به النسفي في شرح المنار وهو موافق لما عن السرخسي وأبي  
الميسر من ترك الاعتدال في الاعادة زاد ابو اليسر ويكون الفرض هو الثاني وقال شيخنا  
المصنف يعني ابن الهمام لا شك في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلاة أدبت مع  
كراهة التحريم ويكون جابر الاول لان الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم  
سقوطه بالاول وفيه انه لا يترك الركن لا الواجب الا ان يقال المراد ان ذلك امتنان من  
الله تعالى اذ يجب الكمال وان تأخر عن الفرض لم يعلم سبحانه انه سيوقعه انتمى ومن هذا  
يظهر اننا اذا قلنا الفرض هو الاول فالاعادة قسم آخر غير الاداء والقضاء وان قلنا الثاني  
فهو أحدهما اه اقول فتخلص من هذا كله ان الاربع وجوب الاعادة وقد علمت ان اعاد  
البعض خاصة بالوقت وهو ما شئ عليه في الضرير وعليه فوجوبه في الوقت ولا نسحق بعده  
اعادة وعليه يعمل ما مر من القنية عن الوري وأما على القول بانها تكون في الوقت وبعبارة  
كما قدمناه عن شرح الضرير وشرح البردوي فانها تكون واجبة في الوقت وبعبارة ايضا على  
القول بوجوبها وأما على القول باستصحابها الذي هو المرجوح تكون مستهبة فيها وعليه  
يحمل ما مر من القنية عن التبرجاني وأما كونها واجبة في الوقت مندوبة بعده كما فهمه في البحر  
وتبعه الشارح فلا دليل عليه وقد نقل الخبر الرملي في حاشية البحر عن خط العلامة المقدسي  
ان ما ذكره في البحر يجب ان لا يعقد عليه لاطلاق قولهم كل صلاة أدبت مع الكراهة سبيلها

لقولهم كل صلاة أدبت  
مع كراهة التحريم تعاد أي  
وجوبه في الوقت وأما بعده  
فتدبر

الاعادة اه قلت اي لانه يشمل وجوبه في الوقت وبعبارة أي بناء على ان الاعادة لا تختص  
بالوقت وظاهر ما قدمناه عن شرح الضرير ترجحه وقد علمت ايضا ترجيح القول بالوجوب  
فيكون المرجح وجوب الاعادة في الوقت وبعبارة يشير اليه ما قدمناه عن الميزان من قوله يجب  
عليه الاعادة وهو اتيان مثل الاول ذاتا مع صفة السكال أي كمال ما نقصه منه وذلك يتم وجوب  
الاتيان بها كاملة في الوقت وبعبارة كما مر ثم هذا حيث كان النقصان بكماله تحريم لما في  
مكرهات الصلاة من فسخ القدير الحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم لما في  
فجب الاعادة أو تنزيهه فتصحب اه أي تصحب في الوقت وبعبارة أيضا (تنبيه) يؤخذ  
من لفظ الاعادة ومن تعريفها بما مر أنه ينوي بالثانية القرض لان ما فعل أولا هو القرض  
فأعادته فعلة ثانية أما على القول بان القرض يسقط بالثانية فظاهر وأما على القول الآخر  
فلان المقصود من تكرارها ثانيا بغير نقصان الاولى فالاولى فرض ناقص والثانية فرض كامل  
مثل الاولى ذاتا مع زيادة وصف السكال ولو كانت الثانية نقلة لزم ان تجب القراءة في ركعاتها  
الاربعة وان لا تشترع الجماعة فيها ولم يذكره ولا يلزم من كونها فرضا عدم سقوط القرض  
بالاولى لان المراد أنها تكون فرضا بعد الوقوع أما قبله فالقرض هو الاول وحاصله توقف  
الحكم بفرضية الاولى على عدم الاعادة وله نظائر كـ لا من عليه سجود السهو ويخرجه  
خروج جامد وقفا وكف ساد الوقتية مع تذكر القائمة كما هي في وقتها الحكم بفرضية المغرب  
في طريق المزدلفة على عدم اعادتها قبل الفجر وبما ظهر التوفيق بين القولين وان الخلاف  
بينهم الظاهر لان القائل أيضا بان الفرض هو الثانية أراد به بعد الوقوع والالزام الحكم  
بسيط لان الاول بترك ما ليس بركن ولا شرط كما صرح عن الفتح ولزم أيضا انه يلزمه الترتيب في  
الثانية لو ثبت كرفائقة والغالب على الظن أنه لا يقول بذلك أحد ونظير ذلك القراءة في الصلاة  
فان الفرض منها آية والثلاث واجبة والزائد منه وما ذاك الا بالنظر الى ما قبل الوقوع بدليل  
انه لو قرأ القرآن كله في ركعة يقع الحكم فرضا وكذا الوأطال القيام أو الركوع أو السجود وهذا  
ثم اية ما صدر في من فتح الملك الوهاب فاعلمه فانه من مفردات هذا الكتاب والله تعالى أعلم  
بالصواب (قوله والقضاء فعل الواجب الخ) وقيل فعل مثله ينال على المرجوح من أنه يجب  
بـ يجب جديد لا يجب به الاداء وغناه في البحر وكتب الأصول (قوله واطلاقه الخ) أي كافي  
قول المصنف الا في وقضاء الفرض والواجب والسنة الخ وقول الكنتز وقضى التي قبل الظاهر  
في وقته قبل شفعه وكذا اطلاق الفقهاء القضاء على الحج بعد فساد مجازاذا يسر له وقت يصير  
بضروجه قضاء كما في البحر وقد مناه وجه كون النقل لا يسمى قضاء وان قلنا انه مأثور به حقيقة  
كما هو قول الجوهري وأنه يسمى أداء حقيقة كما اذا أتى بالاربعة قبل الظاهر أما اذا أتى بمائة  
فهو قضاء اذا لا شك أنه آتس وقت وان كان وقت الظاهر فانهم (قوله أداء وقضاء) الواجب  
أو مائة الخ لا يشمل ثلاث صور ما اذا كان الكل قضاء أو البعض قضاء والبعض أداء أو الكل  
أداء كالمشاة مع الترتيب ودخل فيه الجماعة فان الترتيب بينها وبين سائر الصلوات لا يلزم فلو  
تذكر أنه لم يصل الفجر يصلح ما لو كان الامام يخطب المصلين عن شرح الطحاوي (قوله بقوت  
الجواز بقوته) المراد بالجواز العصة لا الحل وأما ان المراد بالالزام الفرض العملي الذي هو

واقضاء فعل الواجب بقوته  
وقد واطلاقه على غيره  
الواجب كالتقيد بالظاهر  
مجاز (الترتيب بين الفروض  
الثلثة والوتر أداء وقضاء  
لازم) بقوت الجواز بقوته



أقوى قسمي الواجب وهو مرد من صلاة فرضا كصدرا شرطا كالحيط وواجبا  
 كالمراج كما وضعه في البحر (قوله للخبر المشهور من نام عن صلاة) تمام الحديث أو نسب  
 يذ كرها الأوهوب على مع الإمام فليصل التي هو في غير ما ليقتض التي تذ كرها ثم أيه الذي صلى  
 مع الإمام ح عن الدررود كره في الفتح باختلاف في بعض ألفاظه مع بيان من خرج به  
 والاختلاف في توثيق بعض روايته وفي رفعه ووقفه وذ كر أن دعوى كونه من هو امر دودة  
 للتحلاف في رفعه فضلا عن شهرته وأطال في ذلك والذي سط عليه كلامه الميل من حيث الدليل  
 إلى قول الشافعي باستصحاب الترتيب ورد عليه في شرح المنية والبرهان بما نلصقه فوج أفندي  
 فراجع ما ان شئت (قوله وقضاء الفرض الخ) لو قدم ذلك أول الباب أو أخره من التفرع  
 الآتي لكان أنسب وأيضا قوله السنة يومهم العموم كالفرض والواجب وليس كذلك فلو قال  
 وما يقتضي من السنة لرفع هذا الوهم ولم يفت وأورد عليه التورقانه عند حاشية سنة وقضائه  
 واجب في ظاهر الرواية لكان يجب أن كلامه مبق على قول الإمام صاحب المذهب (قوله  
 والواجب) كالندوة والمخوف عليه أو قضاء النفل الذي أفنده ط (قوله وقت القضاء) أي  
 لعمته فيها وإن كان القضاء على الفور إلا عذر ط وسياقي (قوله الاثلاثة المنية) وهي  
 الطلوع والاستواء والغروب ح وهي محل للنفل الذي شرع به فيها ثم أفنده ط (قوله  
 كما مر) أي في أوقات الصلاة (قوله في يجوز) أي بل يفسد ما دام موقفا كما ياتي (قوله من  
 تذ كر) أي في الصلاة أو قضاها (قوله لجوبه) أي لو ترعده أي عند الإمام يعني أنه فرض على  
 عنده (قوله إذا ضاق الوقت) أي عن النوات والوقعية أما الفرائض فبعضها مع بعض فليس  
 لها وقت مخصوص حتى يقال بسقط ترتيبها في ط ولولم يكن أداء الوقتية إلا مع التخفيف  
 في قصر القرائن والأفعال يرب وبقيته على ما يجوز به الصلاة يجوز عن المجتبي وفي الفتح ويعتبر  
 الضيق عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية مع تذ كر الفائتة وأطال في ضايق لا يجوز إلا  
 أن يقطعه ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا والمستهة بها فافتد كره عند ضيقه جازت اه (قوله  
 المستحب) أي الذي لا كراهة فيه فهو الثاني وقيل أصل الوقت ونسبه الطحاوي إلى الشافعي  
 والاول إلى محمد والظاهر أنه احتراز عن وقت تغير الشمس في العصر فليبدل القول بسقوط  
 الترتيب إذا لم تأخير ظهر الشتاء والمغرب مثلا عن أول وقتها ثم رأيت الزبلي خص الخلاف  
 بالعصر ولذا قال في البحر وقطع غرته فيما لو تذ كر الظهر وعلم أنه لو صلاه يقع قبل التغير ويقع  
 العصر أو بعده فيه فعلى الاول يصلي العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصلي الظهر ثم  
 العصر واختار الثاني فاضحان في شرح الجامع وفي المبسوط أن أكثر مشايخنا على أنه قول عالمنا  
 الثلاثة وصح في المبسوط الاول ووجهه في الظاهرية بما في المنتقى من أنه إذا افتتح العصر في وقتها ثم  
 اجرت الشمس ثم تذ كر الظهر مضى في العصر قال فهذا نص على اعتبار الوقت المستحب اه  
 قال في البحر فثبتنا قطع اختلاف المشايخ لأن المسئلة حيث لم تذ كر في ظاهر الرواية وثبتت  
 في رواية أخرى تعين المصير إليها اه أقول في هذا الترجيح نظري بوضوحه ما في شرح الجامع الصغير  
 فاضحان حيث قال انما وضع المسئلة في العصر لمرة أخرى لو وقت فعدنا آخره في حكم الترتيب  
 غروب الشمس وفي حكم جواز تأخير العصر تغير الشمس وعلى قول الحسن آخر وقت العصر

للخبر المشهور من نام عن  
 صلاة يوم يثبت الفرض  
 العملي (وقضاء الفرض  
 والواجب والسنة فرض  
 وواجب وسنة) أف وثم  
 مرتب وجب مع أوقات  
 العمل وقت القضاء الاثلاثة  
 المنية كما مر (في يجوز)  
 تفرع على لازم (بحر  
 من تذ كر أنه لم يوتر) لوجوبه  
 عنده (الا) استثناء من  
 اللازم فلا يلزم الترتيب  
 (إذا ضاق الوقت) المستحب

عند تغير الشمس فعنده لو يمكن من أداء الصلاة قبل التغير لزمه الترتيب والأفلا وعندها  
 إذا تمكن من أداء الظهر قبل التغير يقع العصر أو بعده بعد التغير يلزمه الترتيب ولو أمكنه  
 أداء الصلاة قبل الغروب لكان لا يمكن الفراغ من الظهر قبل التغير فلا يلزمه الترتيب لأن  
 ما بعد التغير ليس وقتا لاداء شي من الصلوات الا عصر يومه اه مخلصا وبه علم أن ما في المنتقى  
 لا خلاف فيه لأنه لما تذ كر الظهر بعد التغير لا يمكنه صلاته فيه فذا لم تقصد العصر وإن كان  
 افتصها قبل التغير ناسيا لأن العبرة بوقت التذ كر نظير ما قدمناه آتفاضا الفتح فيما لو أطال  
 الصلاة ثم تذ كر الفائتة عند مضيق الوقت وعلم أيضا أن المسئلة ليست مبنية على اختلاف  
 المشايخ بل على اختلاف الرواية فاعتبار أصل الوقت هو قول أكثرنا الثلاثة كما مر عن المبسوط  
 وأن عليه أكثر المشايخ وهو مقتضى إطلاق المتن ولذا جزم به فقيه النفس الإمام فاضحان  
 باقظ عندها فاقضى أنه المذهب ولذا نسب القول الآخر إلى الحسن ثم صرح في شرح  
 المنية والزبلي بأنه رواية عن محمد وعلي يحمل ما مر عن الطحاوي وقد مر أنه لو تذ كر الغجر عند  
 خطبة الجمعة يصلي مع أن الصلاة حينئذ مكروهة بل في القنار خالية أنه يصلي ما عنده ما وإن  
 خاف فوت الجمعة مع الإمام ثم يصلي الظهر وقال محمد وعلي الجمعة ثم يقضي الغجر فلم يجز  
 فوت الجمعة عذرا في ترك الترتيب ومحمد وعلي عذرا في ذلك هنا اه وقد ذ كر في القنار خالية  
 عبارة المحيط وليس فيها التصحيح الذي ذكره في البحر والذي ينبغي اعتناؤه ما عليه أكثر المشايخ  
 من أن المعتبر أصل الوقت عند علمائنا الثلاثة والله اعلم (قوله حقيقة) غير النية ضايق أي  
 ضايق في نفس الامر لا ظاهرا ياتي محترزه في قوله ظن من عليه العشاء الخ (قوله إذا ليس من  
 الحكمة الخ) تعليل لقوله فلا يلزم الترتيب إذا ضاق الوقت لكنه أعيا ناسبا اعتبارا أصل  
 الوقت ويمكن أن يجاب بأن معناه تنفويت الوقتية عن وقت المنصب ح ولا يخفى أن هذا  
 لا يعمى تقويتا بل هو تعليل ذكره المشايخ لما هو المذهب كما قررناه (قوله ولولم يسع الوقت كل  
 الفرائض) صورته عليه العشاء والوتر مثلا لم يصلي الغجر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر  
 مثلا وفرض الصبح فقط ولم يسع الصلوات الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح أنه لا يجوز صلاة  
 الصبح ما لم يصلي الوتر وصرح في المجتبى بأن الأصح جواز الوقتية ح عن البحر لكان قال المرحوم  
 الذي رأيت في المجتبى الأصح أنه لا يجوز الوقتية اه قالت راجعت المجتبى ف رأيت فيه مع مثل  
 ما عزا إليه في البحر وكذلك قال القهستاني جازت الوقتية على الصحيح (قوله بكرها إلى  
 الطلوع) به في يومه إذا تأمنا وناثا وهكذا إذا كان في كل مرة ظن أن الوقت لا يسعها  
 ثم ظهر فيه مرة إلى أن يظهر بعد إعادة من الاعادات ضيقة حقيقة في بعد الوقتية ثم يصلي  
 الفائتة وأظهر بعد إعادة أنه يسعها صلي الفائتة ثم الوقتية كما في الفتح (قوله أو ثبت  
 الفائتة) مع طرف على قوله ضايق الوقت وفيه أن فرض الكلام فحين تذ كر أنه لم يوتر فكان  
 ينبغي للمصنف حذف التذ كر وحاصله أنه يسقط الترتيب إذا نسي الفائتة وصلى ما هو مرتب  
 عليهما من وقتية أو فائتة أخرى وكذا يسقط ببيان أحدي الوقتيين كالوصلى الوتر ناسيا بأنه  
 لم يصلي العشاء ثم صلاها لا بعد الوتر فلو لم يصلي العشاء بلا وضوء والوتر والسنة به بعد  
 العشاء والسنة لا الوتر لأنه إذا ناسيا أن العشاء في ذمته فسقط الترتيب أخاه ح قلت

حقيقة إذا ليس من الحكمة  
 تقويت الوقتية لمدارك  
 الفائتة ولولم يسع الوقت كل  
 الفرائض فالأصح جواز  
 الوقتية مجتبى وفيه ظن من  
 عليه العشاء مضيق وقت الغجر  
 فلاها وفيه مرة بكرها  
 إلى الطلوع وفرضه الأخير  
 (أو ثبت الفائتة)



واظهره ايضا ما في الجز عن المحيط لوصلي العصر ثم تبين له أنه صلى الظهر بلا وضوء بعد الظهر فقط لانه بمنزلة الناسي (قوله لانه عذر) أي لان النسيان عذر مما يوجب سقوط التكليف لانه ليس في وسعه مجر (قوله اوقات ست) يعني لا يلزم الترتيب بين الفاتنة والوقعية ولا بين الفوات اذا كانت الفوات ستا كذا في النهار اما بين الوقعية بين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب بينهما هذا المسقط كما لا يخفى ح واطاق السكت فلهذا ما اذا كانت حقيقة أو حكما كافي القه... الثاني والامداد ومثال الحكمة ما اذا ترك فرضا وصلى بعده خمس صلوات ذاكرا له فان الخمس نفس فسادا موقفا كما سيأتي فالمتروكة فاتنة حقيقة وحكما والخمس الموقوفة فاتنة حكما فقط وذ كر في الفتح والبصر انه لو ترك ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري ايها الاولى في... يجب الترتيب بين المتروكات ويصلها سبعة ايام يصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحقا ان يكون ماصلا ولا هو الاخر فيه يصلي المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحقا كون المغرب اولاً فيعيد ماصلاً اولاً وقيل يسقط الترتيب بينهما في ثلاثا فقط وهو المعقول لان الجواب الترتيب فيها يلزم منه ان يصير الفوات كسبع معني مع انه يسقط ست في السبع اولاً مخلصا وغايته هناك ولا شربلا في هذه المسئلة (قوله اعتقادية) خرج الفرض العملي وهو الوتر فان الترتيب بينه وبين غيره وان كان فرضا لكنه لا يجب مع الفوات ا ح اي لانه لا يخصه ليه الكثرة المفضية للسقوط لانه من غام وظيفة اليوم واليلة والكثرة لا يحصل الا بالزيادة عليها من حيث الاوقات ومن حيث الساعات ولا يدخل الوتر في ذلك امداد (قوله لدخوله في حد التكوار الخ) لانه يكون واحدا من الفروض مكررا فيصالح ان يكون بمبالغة في السقوط الترتيب الواجب بينهما انقسم او بين اغبارها درو اذ لو وجب الترتيب بينه لافضى الى الطرح (قوله بخروج) متعلق بفات (قوله على الاصح) استتره به ع... الزبلي من ان المعبر كون المفضل بعد الفاتنة بوقت اوقات لست صلوات فلو فاتته صلاة ونذ كرهابعد شهر فصلي بعده او قسبة ذا كر الفاتنة اجر انه على اعتبار الاوقات لان المفضل بينهما اكثر من ست اوقات فسقط الترتيب اي مع صحة الصلوات التي بينهما السقوط الترتيب فيها بالنسيان وعلى اعتبار الصلوات لا تجزئه لان الفاتنة واحدة ولا يسقط الترتيب الا بفوت ست صلوات وصرح في المحيط بانه ظاهر الرواية وصحة في الكافي وهو الموافق لما في المتن وبه اندفع ما صحه الزبلي وغيره وغايته في البحر واحترزه ايضا ما روى عن محمد من اعتبار دخول وقت السادسة وعما في المعراج من اعتبار دخول وقت السابعة كما أوضحه في البحر (قوله ولو متفرقة) أي يسقط الترتيب به ورة الفوات متاولو كانت متفرقة كالوترك صلاة صبح مثلا من ستة ايام وصلى ما بينهن افسيا للفوات (قوله أو قد علة على المعراج) كالوترك صلاة شهر فقامت اقبل على الصلاة ثم ترك فاتنة واحدة فان الوقعية جازت مع تذكر الفاتنة الحادثة لانها ماضية الى الفوات القديمة وهي كثيرة لم يجب الترتيب وقال بعضهم ان المسقط الفوات الحديثة لا القديمة ويجعل الماضي كأن لم يكن زجره عن التهاون بالصلوات فلا تجوز الوقعية مع نذرها وصحة الصدر الشهيد وفي الجنبين وعليه الفتوى وذكر في المجتبى أن الاول

لانه عذر (اوقات ست اعتقادية) لدخولها في حد التكرار المقتضي للخروج (بخروج وقت السادسة) على الاصح ولو متفرقة أو قد علة على المعقد لانه معنى اختلاف الترتيب مع اطلاق المتن مجر

اصح وفي الكافي والمعراج وعليه الفتوى فقد اختلف التصحيح والفتوى كما رأيت والعمل بما وافق اطلاق المتن أولى مجر (قوله أوطن ظنا معتبرا الخ) هذا مسقط رابع ذكره الزبلي وجزم به في الدرر وجه في البحر ملحقا بالنسيان وقال انه ليس مسقطا رابعا كما ينوهم ثم قال وذ كر شارحوا الهداية أن فساد الصلاة ان كان قويا كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده وان كان ضعيفا كعدم الترتيب فلا وفروا عليه فرعين أحدهم الوصل الى الظهر بلا طهارة ثم صلى العصر ذكرا لها أعاد العصر لان فساد الظهر قوي فوجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب ثانيا الوصل الى هذه الظاهر بهذه هذه العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذكرا لها فالغروب صحبة اذ ظن عدم وجوب الترتيب لان فساد العصر ضعيف اقول بعض الائمة بعدمه فلا يستتبع فساد المغرب وذ كر له الاستصحاب أصلا وهو أنه يلزمه إعادة ما صلاه ذكرا لفاتنة ان كانت الفاتنة تجب إعادة الاجماع والافلا ان كان يرى أن ذلك يجزئه ا ه قال في الفتح ويؤخذ من هذا ان مجرد كون المفضل مجتمعا في وقت واحد لا يلزم اعتبار الظن فيه من الجاهل بل ان كان المجتهد فيه ابتداء لا يعتبر الظن وان كان عايبا حتى على المجتهد فيه ويستتبعه اعتبار ذلك الظن لزيادة الضعف فساد العصر هو المجتهد فيه ابتداء فساد المغرب بسبب ذلك فاعتبر ا ه أي اعتبر فيه الظن من الجاهل وفيه نص صريح بان محل اعتبار هذا الظن وعدمه في الجاهل لا العالم بوجوب الترتيب وغايته في التردد هذا وقد اعترض في البحر ما من الفرعين بان المصلي لا يتخلوا ما أن يكون حنفي أو فلاح... برأيه الخراف المذهب امامه فيلزمه المغرب أيضا وشافعي فلا يلزمه العصر أيضا وأما في فلاح المذهب بل مذهب مذهب معتبه فان استفتي حنفي أعادهما أو شافعي الا يعيدهما وان لم يستفت أحدا وصادف العصاة على مذهب مجتهد لا إعادة عليه ا ه ولا يخفى انه بحث في المتن قول فان ما من عن نروح الهداية من حكم الفرعين مذكورا يضاف شرح الجاهل الصغير للامام قاضيان وذ كر في الذخيرة انه مروى عن محمد وعزاه في التارخانية الى الاصل وقد تبع الشربلا صاحب البحر لكن قال ان موضوع المسئلة في عاى لم يقدح في هذا ولم يستفت فقهافه لانه صحبة لصادقها مجتهدا فيه أمالو كان حنفي أو فلاح... برأيه الخراف المذهب امامه الخ وفيه نظر اذ لفرق حنفي بين العصر والمغرب لصادقة كل منهما العصاة على مذهب الشافعي بل هو محمول على عاى استفتي حنفي أو التزم التعبد على مذهب أي حنفي معتددا بصحة وقد جعل هذا الحكم ثم... لم ذلك ولذا قال في الترمذ ما معناه ان قول البحر لا عبرة برأيه الخراف الخ وهو لان امامه قد اعتبر رأيه وأسقط عنه الترتيب بظنه عدم وجوبه فاذا كان جاهلا بذلك ثم لم يلزمه إعادة المغرب ولو استفتي حنفي حنفي فاقاما لإعادة لم تصح فتواه ا ه (قوله جاز العصر) أي ان كان يظن أنه يجزئه كما مر وأما قوله له من التعليل بعده (قوله لانه) أي جواز العصر مجتهد فيه أي يفتي على المجتهد فيه ابتداء وهو جواز الظاهر عند الشافعي كما مر تقريره عن الفتح (قوله وفي المجتبى الخ) ليس هذا مسقطا من الماعيات من أن الظن السابق انما يعتبر من الجاهل بل انما نقل كلام المجتبى ليشير الى ما قدمناه عن البحر من أن الظن المعتبر ليس مسقطا رابعا لانه ملحق بالنسيان وانما المسقطان هي الثلاث التي اقتصر عليها اصحاب المتن

(أوطن ظنا معتبرا) أي يسقط لزوم الترتيب أيضا بالظن المجتبى عن صلى الظهر ذكرا التركة الغير فساد ظهره فاذا قضى المغرب صلى العصر ذكرا للظهر جاز العصر اذ لا فاتنة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفي المجتبى من جعل فرضية الترتيب ملحق بالنسيان واختاره جماعة من أئمة بخاري



فأفهم (قوله وعليه يخرج مافي القنية) انما حكم على الصبي بذلك لان الغالب عليه الجهل كما  
 في النهر ح قلت لكن في هذا الخرج خلفا فان الفجر فائتة بالاجماع فكيف لم يلزمه الترتيب  
 اعتباره بالجهل مع انها نظير المسئلة الاولى السابقة فثبت قوله او ظن ظنا معتبرا او الظاهر انه مبني  
 على القول باعتبار ظن الجاهل مطلقا كما يأتي - انه قريباً (قوله بكثرة) متعلق بقوله  
 وقوله يعود الفوائت متعلق بقوله ولا يعود وقوله بالقضاء متعلق بقوله يعود الفوائت الى الفل  
 ط (قوله بسبب القضاء لبعضها) كما اذا ترك رجل صلاة ثم مضى فقام فقامت الصلاة ثم صلى  
 الوقتية اذا كراهها فانما هي صحيحة اه بصر وقيد بقضاء البعض لانه لو قضى الكل عاد الترتيب  
 عند الكل كما فعله القهستاني (قوله على المعقد) هو اصح الروايتين وصحة ايضا في الكافي  
 والمحيط وفي المراج وغيره وعليه الفتوى وقيل يعود الترتيب واختاره في الهداية ورد في  
 الكافي والتهيين وأطال فيه في البصر (قوله لان الساقط لا يعود) وأما اذا قضى الكل فالظاهر  
 انه يلزمه ترتيب جديد فلا يقال انه عاد تأمل (قوله مجتبي) بما روي في الجبر ولو سقط الترتيب  
 لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح - حتى لو خرج في خلال الوقتية لاتفقد على  
 الاصح وهو مؤد على الاصح لا فاض وكذا لو سقط مع النسب ان ثم ترك لا يعود اه باختصار  
 (قوله عن الدراية) اقتصر على بعض اسم الكتاب للاختصار فان اسم المراجع الدراية وهو  
 نخرج الهداية للكاكي وكثيرا ما يلقون عليه لفظ المراجع (قوله فايحور) النصير بأن الخلاف  
 اقل في ضيق الوقت فان مافي المجتبي مصرح بان عدم العود فيما اذا خرج الوقت ومافي  
 الدراية مصرح بان العود فيما اذا اتى مع الوقت أي ظهر أن فيه سنة فلاما فاقا بينهما وكذا  
 في التذكرة بعد النسيان فان مافي المجتبي محمول على ما اذا ترك بعد الفراغ من الصلاة بدليل  
 أنهم اتفقوا في المسائل الاثني عشرية على أنه لو ترك فائتة وهو يصلي فان كان قبل العود  
 قدر التشهد بطلت انتفاها وان كان بعده قبل السلام بطلت عنده لاهن - هما ومافي الدراية  
 محمول على ما اذا ترك قبل الفراغ منها كذا أفاده ح ثم قال وفي التحقيق ضيق الوقت ليس  
 بسقط حقيقة وانما قدمت الوقتية عند العجز عن الجمع بينهما لوقت مع بقاء الترتيب كما صرح  
 به في الجبر عن النبيين ويغني أن يقال من ذلك في النسيان فعلى هذا الوسط الترتيب بين  
 فائتة ووقتية اضيق وقت أو نسيان يبقى فيما بعد تلك الوقتية (قوله أصل الصلاة) تبع فيه  
 النهر والصواب وصف الصلاة قال في الجبر وقيد بفساد القرصية فانه لا يبطل الصلاة عند  
 أي حنيقة أو أي يوم فمرجهما ان تعالي وعند محمد رحمه الله تعالى يبطل لان الصلوة  
 عتبت للفرض فاذا بطلت القرصية بطلت الصلوة الاولى - ما انما عتبت لاصل  
 الصلاة بوصف القرصية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل كذا في النهاية  
 وفائده تظهر في اقتراض الطهارة بالتحقة كذا في العناية اه ح (قوله عذابي حنيقة)  
 وأما عذما فالفساديات (قوله سوا ظن وجوب الترتيب أولا) خلافا لما في شرح الجمع  
 عن المحيط من أنه لا يعود ما صلاه اذا كان عند المصلي ان الترتيب ليس بواجب والا عا  
 الكل فقد نص في الجبر على ضعفه وذكري الفتح أن تعليل قول الامام بقطع بالاطلاق وأقره في  
 النهر لا يقال هذا مخالف لما تقدم من أن الترتيب بسقط بالظن المعنى وأن الجاهل يطق بالتام

وعليه يخرج مافي القنية  
 صبي بلغ وقت الفجر وصلى  
 الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم  
 الترتيب بهذا العذر (ولا  
 يعود) لزوم الترتيب (بعد  
 سقوطه بكثرة) أي  
 الفوائت (يعود الفوائت  
 الى الفل ب-) بسبب (القضاء)  
 لبعضها على المعقد - لان  
 الساقط لا يعود (وكذا  
 لا يعود) الترتيب (بعد  
 سقوطه ياتي المسقطات)  
 السابقة من النسيان  
 والضيق حتى لو خرج الوقت  
 في خلال الوقتية لا يفقد  
 وهو مؤد هو الاصح مجتبي  
 لكن في النهر والسراج  
 عن الدراية لو سقط للنسيان  
 والضيق ثم ترك واتفق  
 الوقت يعود انتفاها ونحوه  
 في الاشياء في بيان الساقط  
 لا يعود فايحور (وقد اد  
 أصل) الصلاة بترك الترتيب  
 موقوف (عند أبي حنيفة  
 سوا ظن وجوب الترتيب  
 أولا

لانا نقول ان ما هنا موقوف على ما اذا ترك صلاة ثم صلى بعد ذلك اذا كرر الامور وكذا فظنه عدم  
 وجوب الترتيب هنا غير معتبر لانه انما يعتبر اذا كان الفساد ضعيفا كما مر عن شراح الهداية  
 وفتح القدير فانهم (قوله فان كثرت) أي الصلاة الذي صلاها تاركها الترتيب بان صلاها قبل  
 قضاء الفائتة اذا كررها وهذا التفريق لبيان قوله موقوف وتوضيحه انه اذا فاتته صلاة ولو  
 وترافها كما صلى بعدها وقتية وهوذا كراتك الفائتة فثبت تلك الوقتية فسادا موقفا على  
 قضاء تلك الفائتة فان قضاها قبل أن يصلي بعد ذلك خمس صلوات صار افسادا تاما وانقلب  
 الصلوات التي صلاها قبل قضاء المنصية نفلا وان لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة وصارت  
 الفوائت مع الفائتة ستا انقلب صحتها لانه ظهرت كثرتها ودخلت في حد التكرار المسقط  
 للترتيب ويبان وجه ذلك في الجبر وغيره قال ط وقيدوا اداء الخامسة بتذكرة الفائتة بل ولم  
 يتركها سقط للنسيان ولو ترك في البعض ونسي في البعض يعتبر المذكور فيه فان بلغ  
 الخامسة ولا ينظر لما نسي فيه لما قلنا (قوله وصارت الفوائت) أي الحكيمة وفي نسخة  
 اقواس أي الموقوفة (قوله بخروج وقت الخامسة الخ) اعلم أن المذكور في عامة الكتب  
 كالسبوط والهداية والكافي والتهيين وغيرها أن صحة الكل موقوفة على اداها صلوات  
 بعد الماتروكة رادح في الجبر انه خطأ وحقق في فتح القدير أن الصحة موقوفة على دخول وقت  
 السادسة لا على اداها واعترضه في النهر بأن دخول وقت السادسة بعد الماتروكة غير شرط بل  
 المعبر بخروج وقت الخامسة لانه بذلك نصير الفوائت ستا كما صرح به في معراج الدراية مع  
 بيان أن ما ذكر في عامة الكتب من اداء السادسة انما هو لتبصير الفوائت ستا بين لالكونه  
 شرطاً للبناء وذكري ذلك العلامة الشرنبلالي في الامداد عن المعراج أيضا وجميع الروايات  
 والفتاوى خاتمة والسفنا في فاضل ذلك كله مانع - الشارح رحمه الله تعالى هذا  
 وفي النهر عن المعراج كان ينبغي أنه لو أدى الخامسة - ثم قضى الماتروكة قبل خروج وقتها ان  
 لا تفسد المؤديات بل تصبح لوقوعها غير جائزة وبما نصير الفوائت ستا والجواب منع كونها  
 فائتة مافي الوقت اذا احتمل الاداء على وجه الصحة قائم اه (قوله بعد طلوع الشمس) أي  
 من غير توقف على دخول وقت السادسة وهي الظاهر خلافا لما في الفتح ولا على اداها خلافا  
 لما يوحى به ظاهر مافي عامة الكتب (قوله بان لم تصر ستا) أي بان قضى الفائتة قبل خروج وقت  
 الخامسة (قوله وفيها يقال الخ) هذا ذكره في المبسوط وهو مبني على ما مشي عليه كعامة  
 الكتب من اشتراط اداء السادسة فهذه السادسة اذا اداها صحت الخامسة التي قبلها  
 فهي صلاة تصح بها والفائتة اذا قضاها قبل اداء السادسة فثبت الخامسة التي قبلها فهذه  
 صلاة أخرى تصح بها ما على اعتبار خروج وقت الخامسة كما مشي عليه الشارح فالمصحح  
 والفسد صلاة واحدة وهي الفائتة فاذا قضاها بعد صلاة الخامسة قبل خروج وقتها فثبت  
 الخمس التي قبلها واذا خرج الوقت ولم يقض صحت الخمس أي قضت في يومها الخمس والا  
 فالمصحح حقيقة هو كثرة الفوائت بخروج وقت الخامسة فانهم (قوله وعليه صلوات فائتة  
 الخ) أي بان كان يقدر على اداها ولو بالايام لم يلزمه الاياما بالايام وان قلت بان  
 كانت دون ست صلوات لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يستطع فافقه أحق بقبول هذه منه

(فان كثرت وصارت  
 الفوائت مع الفائتة ستا  
 ظهر - مصححا) بخروج  
 وقت الخامسة التي هي  
 سادسة الفوائت لان  
 دخول وقت السادسة  
 غير شرط لانه لو ترك الجبر يوم  
 وأدى باقي صلواته انقلب  
 صحتها بعد طلوع الشمس  
 (والا) بان لم تصر ستا (لا)  
 تظهر مصححا بل لم ينفلا  
 وفيها يقال صلاة تصح بها  
 وأخرى تفسد - (ولومات  
 وعليه صلوات فائتة  
 وأوصى بالسكفارة

مطلبه  
 في السقاط الصلاة عن  
 الميت



وكذا حكم الصوم في رمضان ان افطر فيه المسافر والمرضى وما تافى لالاقامة والعصة  
وتعاقبه في الامداد (قوله يعطى) بالبناء له هولاء يعطى عنه وليمه أى من له ولاية التصرف  
في ماله بوصاية أو ورثة فيلزمه ذلك من الثلث ان أوصى والا فلا يلزم الولى ذلك لانم اعبادة  
فلا بد فيه من الاختيار فاذا لم يوص فالتشرط فيسقط في حق أحكام الدنيا لانه يجرى خلاف  
حق العباد فان الواجب فيه وصوله الى مسقطه لا غير ولهذا لو ظهر به الغريم ياخذ بلا قضاء  
ولا رضاء يبرأ من عليه الحق بذلك امداد ثم اعلم أنه اذا أوصى بفدية الصوم يحكم بالجواز قطعا  
لانه منه وص عليه وأما اذا لم يوص فنقطع به الوارث فقد قال محمد في الزيادات انه يجوز به ان  
شاء الله تعالى فعلى الاجراء بالشيئة له عدم النص وكذا عاقبة بالشيئة فيها اذا أوصى بفدية  
الصلاة لانهم أطلقوها بالصوم احتياطا لا حقال كون النص فيه مع لولا بالهجر فتشمل الصلاة  
الصلاة وان لم يكن من لولا تكون الفدية برامتها يصلح ما حيل اليه من فتيان فكان في شبهة كما اذا  
لم يوص بفدية الصوم فلذا جزم محمد بالاول ولم يجزم بالآخرين فمن قال انه اذا لم يوص بفدية الصلاة  
فالتشبه أقوى واعلم ايضا ان المذكور في عباراتنا من كتب علماءنا فروعها وأصولها اذا لم  
يوص بفدية الصوم يجوز ان يتبرع عنه وليه والمتبادر من التقييد بالولى أنه لا يصح من مال  
الاجنبى وتطير ما قالوه فيما اذا أوصى بحجة الفرض فتبرع الوارث بالمسح لا يجوز وان لم يوص  
فتبرع الوارث اما بالمسح بنفسه أو بالاجهاج منه رجا لا يجوز به وظاهر ما لو تبرع غير الوارث  
لا يجوز به نعم وقع في شرح نور الابصار للشرى لى الله يبر بالوصى أو الاجنبى فتأمل وتعام ذلك  
في آخر رسالتنا المسماة شفاء العليل في بطلان الوصية بالنفقات والتمهات (قوله نصف صاع من  
بر) أى او من دققة أو سويقه أو صاع غرأوز بيب أو شبر أو قبة وهى افضل عندنا لانم اعرها  
بعدم حاجة الفقير امداد ثم ان نصف الصاع ربع مد دمشق من غيرته كويم بل قدر منه كما  
سنوضحه في زكاة الفطر (قوله وكذا حكم الوتر) لانه فرض على عنده خلافا لما طاولا رواية  
في صفة التلاوة أنه يجب ولا يجب كافي الجبة والصحيح أنه لا يجب كافي الصفة بقرينة العمل  
(قوله وانما يعطى من ثلث ماله) أى فلو زادت الوصية على الثلث لا يلزم الولى اخراج الزائد  
الابا جازة الورثة وفي القيمة أوصى بثلث ماله الى صلوات عمره وعليه دين فجاز الغريم وصيته  
لا يجوز لان الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين باجازه اه وفيها أوصى بصلوات عمره  
وعمره لا يدري فالوصية باطله ثم من ان كان الثلث لا ينى بالصلوات جاز وان كان أكثر من الميجز  
اه والظاهر ان المراد لا ينى بخلية الظن لان المفروض أن عمره لا يدري وذلك كأن ينى الثلث  
بنحو عشر سنين مثلا وعمره نحو الثلاثين ووجه هذا القول الثاني ظاهر لان الثلث اذا كان  
لا ينى بصلوات عمره تكون الوصية بجميع الثلث بقرينة ما وبلغوا الزائد عليه بخلاف ما اذا كان  
ينى بصلوات عمره فان الوصية تسقط بطلان قدرها بسبب جهالة قدر الصلوات فتدبر (قوله  
ولولم يترك مالا الخ) أى أصلا أو كان ما أوصى به لا ينى زائد في الامداد أو لم يوص بشئ وأراد  
الولى التبرع الخ وأشار بالتبرع الى أن ذلك ليس بواجب على الولى ونص عليه في تعيين المهادم  
فقال لا يجب على الولى فعل الدور وان أوصى به الميت لانها وصية بالتبرع والواجب على الميت  
أن يوصى بما ينى بما عليه ان لم يبق الثلث عنه فان أوصى بأقل وأمر بالدور وورثه بقرينة

يعطى لكل صلاة  
نصف صاع من بر  
كأنه طيرة (وكذا حكم الوتر)  
والصوم وانما يعطى (من)  
ثلث ماله (ولولم يترك مالا

الثلث للورثة أو تبرع به لغيرهم فقد أتم بترك ما وجب عليه اه وبه ظهر حال وصايا أهل زماننا  
فان الواحد منهم يكون في ذمته صلوات كثيرة وغيرها من زكاة واضاح وأعيان ويوصى لذلك  
بدوام يسيرة ويجعل معظم وصيته لقراءة النسخات والتمهات التى نص علماءنا على عدم صحة  
الوصية بها وان القراءة لشي من الدنيا لا تجوز وأن لا تأخذ والمعطى آثمان لان ذلك يشبه  
الاستحجار على القراءة ونفس الاستحجار عليهم لا يجوز فكذلك ما أشبهه كما صرح بذلك في عدة  
كتب من مشاهير كتب المذهب وانما ألقى المتأخرون يجوز الاستحجار على تعليم القرآن لا على  
التلاوة وعلوه بالضرورة وهى خوف ضياع القرآن ولا ضرورة في جواز الاستحجار على  
التلاوة كما أوضحت ذلك في شفاء العليل وسيأتى بعض ذلك في باب الاجارة الفاسدة ان شاء الله  
تعالى (قوله يستقرض وارثه نصف صاع من ماله الخ) أى أوقية ذلك والا قرب أن يحسب ماعلى  
الميت ويستقرض بقدره بأن يقدر عن كل شهر أو سنة أو يحسب مدة عمره بعد اسقاط اثنى  
عشرة سنة للذكر وتسع سنين للأنثى لانها أقل مدة بلوغها فيجب عن كل شهر ونصف غرارة تقع  
بالمدة حتى مد زمانها لان نصف الصاع أقل من ربع مد فتبلغ كفارة ست صلوات لكل يوم  
وليلة فهو مد وثلاث وثلث شهر أربعون مدا وذلك نصف غرارة ولكل سنة تسعة وست غرارة  
فيسد عشرة قرض قيمته أو يدفعه الفقير ثم يبرئ نفسه بامنه وينسأها منه انتم الهبة ثم يدفعها للثلاث  
الفقير أو اوقفها آخر وهكذا فيسقط في كل مرة كفارة سنة وان استقرض أكثر من ذلك يسقط  
بقدره وبذلك بعد الدور لكفارة الصيام ثم للاضحية ثم للايمان لكن لا بد في كفارة  
الايمان من عشرة مساكين ولا يصح أن يدفع لواحد أكثر من نصف صاع في يوم للصاع على  
العدد فيها بخلاف فدية الصلاة فانه يجوز إعطاء فدية صلوات لواحد كما ياتى وظاهر كلامهم  
أنه لو كان عليه من زكاة لا تسقط عنه بدون وصية انه يعلم لعدم وجوبه بدون وصية بالشرائط  
النية فيها لانم اعبادة فلا بد فيه من الفعل حقيقة أو حكما بان يوصى باخراجها فلا يقوم الوارث  
مقامه في ذلك ثم رأيت في صوم السراج تصرح بجواز تبرع الوارث باخراجها وعليه فلا  
بأس بإدارة الولى لازمة ثم ينبغى به عدم تمام ذلك كله ان يتصدق على الفقراء بشئ من ذلك  
المال أو بما أوصى به الميت ان كان أوصى (قوله لم يجز) الظاهر أنه يضم اليه من الاجراء  
على ان الصلاة لا تسقط عن الميت بذلك وكذا الصوم نعم لو صام أوصى بوجهه لثواب ذلك  
للميت صح لانه يصح ان يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كما سيأتى في باب الحج عن الغير ان شاء الله  
تعالى (قوله لانه يقبل النيابة) لانه عبادة مركبة من البدن والمال فان العبادة ثلاثة أنواع  
مالية وبدنية ومركبة فمنها ما فالعبادة المالية كالزكاة تصح فيها النيابة حالة الهجر والقعدة  
والبدنية كالصلاة والصوم لا تصح فيها النيابة مطلقا والمركبة منها كالحج ان كان نفلا تصح  
فيه النيابة مطلقا وان كان فرضا لا تصح الا عند الهجر الدائم الى الموت كما سيأتى في الحج  
عن الغير ان شاء الله تعالى (قوله لم يجز) هذا ما تلى قولين حكاهما في التمارخانية بدون ترجيح  
وظاهر الجواز عاقده والاول منه ما أنه يجوز كما يجوز في صدقة الفطر (قوله جاز) أى بخلاف  
كفارة البين والظهار والافطار تخارخانية (قوله ولو ندى عن صلته في مرضه لا يصح) في  
التمارخانية عن الثقة سهل الحسن بن على عن الفدية عن الصلاة في مرض الموت هل يجوز

مطلب  
في بطلان الوصية بالنفقات  
والتمهات

يستقرض وارثه نصف  
صاع مثلا ويدفعه الفقير  
ثم يدفعه الفقير الوارث ثم  
ونحوه حتى يتم (ولو قضاها  
ورثته بامر لم يجز) لانها  
عبادة بدنية (بخلاف  
الحج) لانه يقبل النيابة  
ولو أدى الفقير أقل من  
نصف صاع لم يجز ولو أعطاه  
الكل جاز ولو ندى من  
صلته في مرضه لا يصح  
بخلاف الصوم



فقال لاوسمى أبو يوسف عن الشيخ الفاسي هل يجب عليه القدية عن الملوآت كما يجب عليه  
 من الصوم وهو حق فقال لا اه وفي القدية ولا قدية في الصلاة صلاة الحياة بخلاف الصوم اه  
 أقول ووجه ذلك أن النص انما ورد في الشيخ الفاسي أنه يقطر ويغشى في حياته حق ان  
 المريض أو المسافر إذا أفطر يلزمه القضاء إذا أدرك أياماً أخر والأفلاحي عليه فان أدرك  
 ولم يصم يلزمه الوصية بالقدية عما ذكره هذا ما قالوه ومقتضاه أن غير الشيخ الفاسي ليس له أن  
 يقضى عن صومه في حياته اه عدم النص ومثله الصلاة ولو لم يوجهه أنه مطالب بالقضاء إذا  
 قدر ولا قدية عليه الا بقدر المجزئة عنه بالموت فيوصي به بخلاف الشيخ الفاسي فإنه تحقق  
 مجزئة قبل الموت عن أداء الصوم وقضائه يقضى في حياته ولا يتحقق مجزئة عن الصلاة لأنه يصلي  
 بما قدر ولو لم يبارأه فان مجزئة عن ذلك سقطت عنه إذا كثرت ولا يلزمه قضاءؤها إذا قدر  
 كما سيأتي في باب صلاة المريض وعما قدرنا ظهر أن قول الشارح بخلاف الصوم أي فان له أن  
 يقضى عنه في حياته خاص بالشيخ الفاسي تأمل (قوله ويجوز تأخير الفوائت) أي الكثرة  
 المقتضية للترتيب (قوله اهذر السعي) الاضافة للبيان ط أي في سعي ويقضى ما قدر بعد  
 فراغه ثم وثم إلى أن تتم (قوله وفي الخواص) أعم عما قبله أي ما يحتاجه نفسه من جلب نفع  
 ودفع ضرر وأما النقل فقال في المضمرات الاشتغال بقضاء الفوائت أولى وأهم من النوافل  
 الاثنى عشر مرة وصلاة الضحى وصلاة التيسير والصلاة التي رويت فيها الاخبار اه ط  
 أي كمية المسجد والاربعة قبل العصر والست بعد المغرب (قوله وسجدة التلاوة) أي في  
 خارج الصلاة أما فيها فعلى الفور وفي الخلية من باب وجود التلاوة عن شرح الزايدى أداء  
 هذه السجدة في الصلاة على الفور وكذا خارجها عند أبي يوسف وعند محمد على التراخي وكذا  
 الخلاف في قضاء الصلاة والصوم والكفارة والندور والمطافة والزكاة والحج وسائر الواجبات  
 وعن أبي حنيفة روايتان وقيل قضاء الصلاة على التراخي اتفاقاً والاصح عكسه اه (قوله  
 والندور المطاق) أما المعبر بوقت فيجب أدائه في وقته ان كان معاقاً وفي غير وقته يكون قضاء ط  
 (قوله وضيق الخواص) قال في البحر به ذلك وذكر الولوجي من الصوم أن قضاء الصوم على  
 التراخي وقضاء الصلاة على الفور الا هذر اه (قوله بالجهل) للاحكام الشرعية كوجوب  
 صوم وصلاة وزكاة (قوله لمغة) أي هناك أي في دار الحرب (قوله بالعالم) فإذا بلغه في دار  
 الحرب رجل واحد فله عليه قضاء ما تركه بعده عندهما وهو إحدى الروايتين عن الامام وفي  
 رواية الحسن عنه لا يلزمه حتى يخبره رجلان عدلان - اما أن أورجل واحد وانما الصلاة  
 ففي المبسوط انها شرط عند هماوروى أبو جعفر في غريب الرواية انما غير شرط عند هما - حتى  
 إذا أخبره رجل فأتى أو صلى أو امرأه أو عبده فان الصلاة تلزمه بتأخيره (قوله وأدليه) أي  
 دليل اه لم وهو المكون في دار الاسلام لا شتم أو القراض فيهما فن أسلم فيهما يلزمه قضاء ما تركه  
 (قوله فمنها) منصوب ظرف لقوله فانه ح والضمير للردة المفهومة من قوله مرئند (قوله  
 ولا ما قبلها) مطلق على ما قبله وأعاد الالفية لتأكيد النفي وعلى هذا يصير المعنى ولا يصح  
 ما أداه به دليل المطلق المذكور لانه مقابل للمعطوف عليه وبدليل قوله الا الحج لان  
 معناه إذا أداه قبلها بقضيه ولو كان المعنى أنه لا يقضى ما قبله قبلها كان - حتى التعمير أن يقول

(ويجوز تأخير الفوائت)  
 وان وجبت على الفور  
 (اهذر السعي على العيال)  
 وفي الخواص على الاصح  
 ومصلحة التلاوة والندور  
 المطاق وقضاء رمضان  
 موسم وضيق الخواص  
 كذا في المجتبى (ويذكر  
 بالجهل حر في اسلم غصة  
 ومكت مدة فلا قضاء عليه)  
 لان الخطاب انما يلزم  
 بالعلم أو دليله ولم يوجد  
 (كلا يقضى مرئند ما قبله  
 زماناً) ولا ما قبلها

أقبلها مطلقاً على زمنها العا ل فيه قوله فانه وظلما في باب المرتد وقوله في البحر هناك  
 عن الخاتمة بقوله إذا كان على المرتد قضاء صلوات وصيامات تركها في الاسلام ثم أسلم لم قال  
 خمس الاثمة الملوآت عليه قضاء ما ترك في الاسلام لان ترك الصيام والصلاة معصية والمعصية  
 تبقى بعد الرد اه فانهم (قوله الا الحج) لان وقته العمر فلما حبط بالردة ثم أدرك وقته معصية  
 لزمه (قوله لانه بالردة الحج) تعليل للمعنى وقوله الا الحج أي فان الكافر الاصل إلى إذا أسلم لا يلزمه  
 قضاء ما قبله من كفره اه عدم خطاب الكفار بالشرايع عندنا كما في فتح القدير بل يلزمه  
 ما أدرك وقته بعد الاسلام والحج وقته باقية فيلزمه كما يلزمه أداء صلاة أسلم في وقته فكذلك المرتد  
 (قوله ولذا) أي كونه كالكافر الاصل (قوله لانه حبط) أي بطل والاحسن عطفه بالوفاة على  
 قوله ولذا يكون عليه ثانية للزوم الاعادة تأمل (قوله وخالف الشافعي) أي حيث قال لا يلزم  
 الاعادة لان احباط العمل معلق في الآية بالموت على الردة (قوله فالحج) حاصل الجواب ان  
 قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا  
 والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون فيمت ذكره على احدهما الردة والآخرة الموت  
 عليه أي الاس - قرار عليه إلى الموت وذكر جزاء من لم يحل - جزاء على الف والفسخ المرتب  
 فاحباط الاعمال جزاء الردة والخروج من النار جزاء الموت عليه ابدان - ل أنه في الآية الاولى علق  
 حبط العمل على مجرد الكفر بما آمن به ومثله قوله تعالى ولو أنتم كواحبط عنهم - مما كانوا  
 يعملون (تنبيه) مقتضى كون حبط العمل في الدنيا والآخرة جزاء الردة وان لم يمت عليها  
 عندنا أنه لو أسلم لا تعود - حياته والا كان جزاءها الموت لم يمت كما يقوله الشافعي رحمه الله  
 تعالى وفي البحر والنهر من باب المرتد عن التنازع خاتمة من يزعم بالثقة لو تاب المرتد قال أبو علي  
 وأبو هاشم من اصحابنا تعود - حياته وقال أبو قاسم الكوفي لا تعود ونحن نقول انه لا يعود  
 ما بطل من نوابه ولكن تعود طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اه - ولم يمت في كونها  
 مؤثرة في الثواب بعد أن الله تعالى يشبه عليها أو باجديداً بعد رجوعه إلى الاسلام غير الثواب  
 الذي بطل أو ان الثواب به في الاعادة ابدان - وعدم مطالبة بفعليها ثانياً وان حكمنا بابطالها  
 لان ذلك فضل من الله تعالى تأمل وفي كل يسقط بأدله ما ذكره من المعاصي قبل الردة  
 مقتضى ما قدمناه عن الخاتمة أن الاثمة وهو قول كثير من المحققين وعند العامة يسقط كما  
 بسطه القه - ثانياً في باب المرتد وهو الظاهر الحديث الاسلام يجب ما قبله وهو به - ومعه يشمل  
 اسلام المرتد لكن ينبغي عدم الخلاف في لزوم قضاء ما ترك في الاسلام وانما الخلاف في سقوط  
 اتم التأخير والمطل في الدين الذي من حقوق العباد وما في تحقيقه هناك ان شاء الله تعالى (قوله  
 بعد صلاة العشاء) مصدر مضاف إلى مفعوله أي بعد ان صلى العشاء (قوله لزمه قضاءها) لاها  
 وقعت نافذة ولما احتل في وقتها صارت فرضاً عليه لان النوم لا يمنع الخطاب فيلزمه قضاءها في  
 الحاضر ولذا لو استيقظ قبل ان يفرج لزمه اعادة اجماعاً كما قدمناه اول كتاب الصلاة عن الخلاصة  
 وفي الظاهرية - حتى عن محمد بن الحسن أنه جاء إلى الامام اول احتلامه فقال ما تقول في غلام  
 استلم في الليل بعد ما صلى العشاء هل يبعدها قال نعم فقام محمد إلى زاوية المسجد وأعادها وهي  
 أول مس - فله تعالى من الامام فأمره بعمل به فله تفرس فقال ان هذا الصبي يصلح فكل كما قال

الا الحج لانه بالردة  
 كالكافر الاصل (و) إذا  
 (يلزم باعادة فرض) أداء  
 ثم (ارتد عنه وثاب)  
 أي أسلم (في الوقت)  
 لانه حبط بالردة قال تعالى  
 ومن يكفر بالايمان فقد  
 حبط عمله وخالف الشافعي  
 بدليل فيمت وهو كافر فانا  
 أفادت - ابن وجزء من  
 احباط العمل والخلو في  
 النار فالاحباط بالردة  
 والخلو بالموت عليها  
 فاحبطه (فروع) - صبي  
 احلم بعد صلاة العشاء  
 واستيقظ بعد القبر لزمه  
 قضاؤها - صلى في مرضه  
 بالتيم والايام ما قبله في  
 مصته  
 مطالب  
 إذا - لم المرتد هل يعود  
 حسنة أم لا



اه ملخصا (قوله صحيح) لانه مخاطب بقضائهم في ذلك الوقت فيلزمه قضاءها على قدر وسعه اما اذا لم يكن عذر فانه يلزمه قضاء الفائتة على الصفة التي كانت عليها ولذا يقضى المسافر فائتة الحاضر الرباعية اربعة ايام يقضى المقام فائتة السفر وسكتين لان القضاء يحكي الاداء الاضرورة (قوله كثرت القوائت الخ) مثاله لو فاته صلاة الخميس والجمعة والسبت فاذا قضاها لابد من التعيين لان فجر الخميس مثلا غير فجر الجمعة فان اراد تسهيل الامرية قول اول فجر مثلا فانه اذا صلا يصير ما عليه أولا او يقول آخر فجر فان ما قبله يصير آخر ولا يصير عكس الترتيب لانه لو طهر بكثرة القوائت وقيل لا يلزمه التعيين ايضا كما في صوم ايام من رمضان واحد ومشي عليه المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب تبعا لاكثر وجهه الفقهستاني عن المنية لكن استشكل في الاشياء وقال انه يخالف لما ذكره امما شيئا كقضايا وغيره والاصح الاشتراط اه قلت وكذا صححه في الملتقى هناك وهو الاحوط وبه جزم في الفتح كما قدمناه في بحث النية وجزم به هذا صاحب الدرر ايضا (قوله لوم من رمضان) لان كل رمضان سبب لصومه فصار كظهرين من يومين بخلاف صوم يومين من رمضان واحد فيصح وان لم يميز بين القضاء عن اليوم الاول او الثاني منه (قوله وينبغي الخ) تقدم في باب الاذان انه يكون قضاء الفائتة في المسجد وعمله الشارح بما هنا من ان التأخير معصية فلا يظهرها وظاهره ان المنوع هو القضاء مع الاطلاع عليه سواء كان في المسجد او غيره كما افاده في المخ فالتظاهر ان ينبغي هنا الوجوب وان الكراهة تحريمية لان اظهار المعصية معصية لحديث الصحيحين كل امرئ معافى الا الجاهلين وان من الجاهل ان يعمل الرجل بالليل غللا ثم يصبح وقد ستره الله فيقول علمت البارحة كذا وكذا وقد بات بستره وبه يصبح فكشف الله عنه والله تعالى اعلم

(باب صوم الدهر)

(قوله من اضافة الحكم الى سببه) قال في العناية وهي الاصل في الاضافات لان الاضافة للاختصاص واقواء اختصاص المسبب بالسبب اه لكن فيه ان الصوم ليس كسائر ما يتعلق به والحكم هنا الوجوب واجيب بانه عن تقدير مضاف أي وجوب صوم الدهر وتامل (قوله وأولا بالقوائت) أي قرنتها على طريق التعيين ولذا عدا ما بالياء والانه ومن الولى بمعنى القرب والدنو كما في القاموس فيمدى الى المفعول الثاني عن لا بابلية يقال اوليت زيدا من عمرو أي قرنته منه (قوله لانه لا صلاح ما فات) أي ما ترك من الواجبات في عمله كما ان قضاء القوائت لا صلاح ما فات وقته بقوله بعده (قوله وهو) أي السهو (قوله واحد عند الفقهاء) خبر عن هو ما عطف عليه أي معنى هذه الثلاثة واحد عند الفقهاء وفي ذكر الشك نظر وفي البحر عن الضرر لافرق في اللغة بين النسيان والسهو وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة قال الرمي وفي جمع الجوامع السهو الفعلة عن العلوم فينتبه له بادنى تنبيه والنسيان زوال المعلوم وقال الحكماء السهو زوال الصورة عن المذكر كما في الحافظة والنسيان زوالها معانها معانيتها فيحتاج في تحصيلها الى سبب جديد (قوله والظن الخ) حاصلا ان ما يحظر بالبال ولم يصل الى حد اليقين حتى يسهى علمه ولا ناسوت جهته حتى يسهى شكابه

مع ولا يبعد لو صح كثرت القوائت فوى أول ظهور عليه أو آخره وسكذا الصوم لوم من رمضان هو الاصح وينبغي أن لا يطلع غيره على قضاؤه لان التأخير معصية فلا يظهرها

(باب صوم الدهر) من اضافة الحكم الى سببه وأولا بالقوائت لانه لا صلاح ما فات وهو والتسبب والشك واحد عند الفقهاء والظن الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح

قوله زوالها عما عتقها هكذا يجنبه ولعل الاوفى بما قبله زوالها عن عمد ما أي زوال الصورة عن المذكر والحافظة معاملة اه معصية

ترجمت فيه احدا على الاخرى فالمرجوحه وهم والراجحة ظن فان زاد الرمان بالجرم فهو غلبة الظن (قوله يجب) أي للسهم والالتفات بيانه في قوله بترك واجب سهوا ح وذ كر في المحيط عن القدوري أنه سنة وظاهر الرواية الوجوب وصحة في الهداية وغيره لانه لغير نقصان تمكن في الصلاة فيجب كالدعاء في الحج وينتهي منه الامر به في الاحاديث الصحيحة والمواظبة عليه وظاهر كلامهم انه لو لم يسجد بترك الواجب وتركه مجهود السهو وهو فيه نظر بل بان ترك الجابر فقط اذا لزم على الساهي ثم هو في صورة العمد وظاهر وينبغي أن يرتفع هذا الالتم باعدتها ثم (قوله بعد سلام) متعلق بمحذوف حال من فاعل يجب لا يجب لما يأتي من أنه لو سجد قبل السلام كره تنزيها ثم يصح تعلقه بيجب بالنظر الى تقييد السلام بالواحد لما يأتي من أنه بعد التسليتين بسقط السجود (قوله واحد) هذا قول الجمهور ومنهم شيخ الاسلام وفخر الاسلام وقال في الكافي انه الصواب وعليه الجمهور واليه أشار في الاصل اه الا ان مختار فخر الاسلام كونه تلقا وجهه من غير انصراف وقيل يأتي بالتسليتين وهو اختصار شمس الاثمة وصدر الاسلام أخى فخر الاسلام وصحة في الهداية والظاهرية والتفديد والنياسيع كذا في شرح المنية قال في البحر وعزاه الى الثاني في البدائع الى عامته ثم فقد تعارض النقل عن الجمهور اه (قوله عن يمينه) احتراز عما اختاره فخر الاسلام من أصحاب القول الاول كما علمته وفي الحلية اختار الكرخي وفخر الاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الابيضاح أن يسلم تسليمة واحدة ونص في المحيط على أنه الا صوب وفي الكافي على أنه الصواب قال فخر الاسلام وينبغي على هذا أن لا يصرف في هذا السلام يعني فيكون سلامه مرة واحدة تلقا وجهه وغيره من أهل هذا القول على أنه يسلم مرة واحدة عن يمينه خاصة اه والحاصل أن القائمين بالتسليمة الواحدة قائلون بانها من العيين الا فخر الاسلام منهم فانه يقول انه اتفقا وجهه وهو المصريح به في شروح الهداية ايضا كالمراج والعتابة والفتح (قوله لانه المجهود) تعليل لكونه عن يمينه وقوله به يحصل التحليل لتعليل لكونه واحدا ويأتي وجهه قريبا (قوله بحر من المجتبى) عبارة البحر والذي ينبغي الاعتماد عليه تصحيح المجتبى أنه يسلم عن يمينه فقط وقد ظن في البحر وتبعه في الترو وغيره أن هذا القول قول ثالث بناء على أن جميع أصحاب القول الثاني قائلون بانه يسلم تلقا وجهه مع أن القائمين منهم بذلك هو فخر الاسلام فقط كما علمته وحجتهم فلا حاجة الى عزوه هذا القول الى المجتبى حتى يرد ما قيل ان تصحيح المجتبى لا يوازي ما عليه الجمهور الذي هو الاكثر تصحيحا والاصوب والصواب قافهم (قوله وعليه لو أتى الخ) هذا جعله في البحر قولار ابا واسقاه في الترو أنه مقرر على القول بالواحدة وتبعه الشارح وبؤيده ما وجهوا به القول بالواحدة من أن السلام الاول اثنتين للتحليل وللنية والسلام الثاني للنية فقط أي نية بقية القوم لان التحليل لا يتكرر وهذا مقتضى معنى النية عن السلام لانه يقطع الاحرام فكان ضم الثاني اليه عبثا ولو قل فاعل اقطع الاحرام قال في الحلية بهد عزوه ذلك الى فخر الاسلام حتى انه لا يأتي بعده بسجود السهو كما نقله في التذكرة عن شيخ الاسلام ومشي عليه في الكافي وغيره اه وفي المعراج قال شيخ الاسلام لو سلم تسليتين لا يأتي بسجود السهو وبعد ذلك لانه كالكلام اه قلت وعليه فيجب ترك التسليمة الثانية (قوله جاز) هو ظاهر الرواية وفي

(يجب له بعد سلام واحد) من يمينه فقط لانه المجهود وبه يحصل التحليل وهو الاصح بحر من المجتبى وعليه لو أتى بتسليتين فقط عنه السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكره تنزيها وعند مالك قبله في نقصان وبعد في الزيادة



الحيط وروى عن أصحابنا أنه لا يجزئ به وبعبارة بجر (قوله في اعتبار الخ) أي كاف قبل لقاف  
 النقصان ودال به دال الزيادة (قوله يرفع الشاهد) أي قرأته حتى لو سلم بجر دره من  
 صدق السهو وصحت صلاته ويكون تاركاً للواجب وكذا يرفع السلام امداد (قوله لتقوتها)  
 أي لان أقوى منه يكون انقضاً (قوله فانه اثره ههنا) أي القعدة والقعدة لانها أقوى  
 منهم السكون اركاناً والقعدة لانها اركان امداد أولان الصليبية ركن أصلي والقعدة ركن فائد  
 كما مر في باب صفة الصلاة أولان القعدة لا تكون الا آخر الاركان وبسجود الصليبية بعدها  
 خرجت عن كونها آخر (قوله وكذا التلاوية) لانها اثر القراءة وهي ركن فاختت حكمها  
 بجر أي تأخذ حكمها بعد سجودها أما قبله فانه واجب حتى لو لم يسجد فانه صليته  
 بخلاف الصليبية فانه ركن أصلي من كل وجه كما ياتي ونظيره فيما ذكرنا من نسي السورة  
 فتذكرها في الركوع فقام وقراها أخذت حكم الفرض وانقض الركوع فيلزمه اعلانه  
 (تنبيه) ذكر في التنازع الثانية أن العود إلى قراءة التشهد في القعدة الأخيرة إذا نسيه يرفع  
 القعدة كالعود إلى التلاوية كما ذكره الحنفية والشافعية وذكر ابن الفضل أنه لا يرفعها  
 وفي واقعات النماز أن الفتوى عليه اه (قوله إذا كان الوقت صالحاً) أي لاداء تلك الصلاة  
 فيه (قوله أو اجرت في القضاء) كذا في الفقه والجرح والتميم وغيرهما وهو أنه لو كان  
 يؤدي العصر فاجرت الشمس لا يسقط سجود السهو لان ذلك الوقت صالح لاداء الصلاة  
 نفسها فكذلك السجود سهواً بخلاف الفائتة الواجبة في كامل لكن في الامداد عن الدراية  
 التصريح بقوله إذا اجرت عقب السلام من فائتة أو حاضرة فخرها عن الكراهة وهذا  
 يقتضي أن القضاء هنا غير قيد ويؤيد ما في القنية لو صلى العصر وعليه سهو فاصفرت الشمس  
 لا يسجد السهو ثم رأيت في البدائع ما علة هذا بان السجدة تجزئ النقصان المتكسر بخبر جري  
 القضاء وقد وجبت كاملة فلا تضي بالناقص اه تأمل (قوله ما يقطع البناء) كذا في عدم عمل  
 منافي امداد (قوله بعد السلام) تنازع فيه كل من طاعت واجرت ووجد كما يفيد كلام  
 الامداد (قوله سقط عنه) لانه بالعود إلى السجود يعود إلى حزمة الصلاة وقد فات شرط صحته  
 بطلوع الشمس في الفجر ثم لا يخرج وقت الجمعة والعبد وكذا إذا وجد ما يقطع البناء وأما  
 في اجراء الشمس في القضاء فكذلك وأما في الاداء فكذلك لا يعود إلى الوقت المكروه بعد صحة  
 الصلاة بلا كراهة فامل بقى إذا سقط السجود فهل يلزمه الاعادة لا يكون ما أداه أو لا وقع ناقصاً  
 بلا جبر والذي ينبغي أنه ان سقط بصدقه كذا لا يلزم والافلا تأمل (قوله وفي القنية الخ)  
 أقول عبارة القنية بر من نحيب الأئمة تطوع ركعتين وسها ثم بقي عليه ركعتين يسجد السهو ولو  
 بقي على الفرض تطوعاً وقدمها في الفرض لا يسجد اه والظاهر أن الفرق هو أن بناء النفل  
 على النفل يصير صلاة واحدة بخلاف بناء النفل على الفرض ولذا كان البناء فيه مكروهاً لان  
 النفل صلاة أخرى غير الفرض ولا يمكن أن يكون سجود السهو صلاة واحدة واقعا في صلاة أخرى  
 مقصودة وان كانت تجزئ الفرض باقية فلا يسجد أولاً لانه لما بقي النفل عد أصاره وخر  
 للسلام عن محل عداه والعد لا يجبره سجود السهو بل يلزم فيه الاعادة وحيث كانت الاعادة  
 واجبة لم يبق السجود واجباً عن سهوه في الفرض لانه بالاعادة ياتي بما سها فيه والسجود جابر

فيعتبر الناف بالناف  
 والدال بالدال (سجدتان)  
 (واجب أيضاً) (تتم)  
 (سلام) لان سجود السهو  
 يرفع التشهد دون القعدة  
 لقوله بخلاف الصليبية  
 فانه اثره ههنا وكذا  
 التلاوية على الفجر وياتي  
 بالصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم والدعاء في القعود  
 الأخير في المختار وقيل  
 فيه ما احتياطاً (إذا كان  
 الوقت صالحاً) فلو طاعت  
 الشمس في الفجر واجرت  
 في القضاء أو وجد منه  
 ما يقطع البناء بعد السلام  
 سقط عنه فتح وفي القنية  
 لو بقي النفل على فرض  
 سها فيه لم يسجد

عساقت قائم مقام الاعادة فاذا وجبت الاعادة سقط السجود ففي هذا لا يرد ما سبق من أنه لو  
 قدم في الركعة ثم قام وسجد للتمامة ضم اليها امداداً لتصير الركعة ثالثة لان هذا النفل غير  
 مقصود فكانه ليس صلاة أخرى ولانه لم يؤخر سلام الفرض عن محله عداه لم تكن الاعادة عليه  
 واجبة فلزمه سجود السهو وهذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (قوله بتلك واجب) أي من واجبات  
 الصلاة الاصلية لكل واجب اذ لو ترك ترتيب السور لا يلزمه شيء مع كونه واجباً بجر ويرد عليه  
 ما لو أخر التلاوة به عن موضعهما فان عليه سجود السهو كافي الخ لانه جاز ما به لاعادة على  
 ما يخالفه ومجسه في الولاوية أيضاً وقد يجاب بما مر من انهما كانتا اثر القراءة أخذت  
 حكمهما تأمل واحذر بالواجب عن السنة كالتأني وتذكر نحوهم او عن الفرض (قوله  
 قيل الا في أربع) اشار إلى ضعفه تبعاً للنور الايضاح لمخالفة المشهور في قسميته بسجود سهو  
 وان سها القائل به سجود عذرو قدوده العلامة قائم بانه لا يلهي أصل في الرواية ولا وجه في  
 الدراية اه وأجاب في الحلبة عن وجوب السجود في مثل التفكر عدا بانه واجب لما يلزم  
 منه من ترك واجب هو تأخير الركن أو الواجب عما قبله فانه نوع سهو فلم يكن السجود اترك  
 واجب عدا (قوله وتأخير سجدة الركعة الأولى) الظاهر ان هذا القيد اتفاق عند القائل به  
 رالا فالفرق بين الركعة الأولى وغيرهما تسكم وكذا لا يظهر اقوله إلى آخر الصلاة بجهلانه لواخر  
 في الركعة الثانية لكان كذلك عذره على ما يظهر ط (قوله وان تذكر) حتى لو ترك جميع  
 واجبات الصلاة سهواً لا يلزمه الا سجدتان بجر (قوله لان تكراره غير مشروع) صياني  
 ان المسبوق يتابع امامه فيه ثم اذا قام لقضاء ما فاته فسمها فيه يسجد أيضاً فقد تكرر واجب في  
 البدائع بان المسبوق فيما يقضى كالتفرد فهو ما ملانان حكما وان كانت القرعة واحدة  
 وتعامه في الجرح (قوله متعلق بتلك واجب) أي مرتبط به على وجه التثنية وليس المراد  
 التعلق انحوى ط أي بل هو خبر لم يد المحذوف أي وذلك كركوع (قوله لوجوبه ههنا)  
 أي تقديم قراءة الواجب أما قراءة الفرض فتقدمها على الركوع فرض لا يجبر بسجود السهو  
 والحقبة أن تقدم الركوع على القراءة مطافاً وجب لسجود السهو لكن اذا ركع ثم قام  
 فقرأ فان أعاد الركوع صحت صلاته والافادت أما اذا ركع قبل القراءة أصلاً فظاهر وأما  
 اذا قرأ القافية منه لآخر ركع فمذكر السورة فقام فقرأها ولم يعد الركوع فلان ما قرأ ثانياً  
 لتحق بالقراءة الأولى فصارتا كل فرضاً فارتفع الركوع فاذا لم يعد تفسد صلاته ثم اذا كان  
 قرأ القافية والسورة ثم عاد لقراءة سورة أخرى لا يرتفع ركوعه كانه في الحلبة من الزايد  
 وغيره فظهر ان ايقاع الركوع قبل القراءة أصلاً أو قبل قراءة الواجب يلزم به سجود السهو  
 لكن اذا لم يعد الركوع بسجود السهو ولو عاد الصلاة وان اعاده صحت ويسجد السهو  
 وعلى هذا التقدير فاقدمه الشارح تبعاً له في واجبات الصلاة حيث عدمها الترتيب بين  
 القراءة والركوع فانظر إلى مجرد التقديم والتأخير مع قطع النظر عن لزوم اعادة ما قدمه  
 وما صرح به شراح الهداية وغيرهم من أنه لو قدم الركوع على القراءة تفسد الصلاة فانظر إلى  
 الاكتفاء بما قدمه وعدم اعادته فلا تنافي بين كلامهم (قوله ثم انما يتحقق التلك) أي ترك  
 القراءة عن فواتها على وجه لا يمكن فيه التدارك (قوله عاد) أي إلى القيام ليعتد (قوله

(بتلك) متعلق بيجب  
 (واجب) ع من في صفة  
 الصلاة (سهواً) فلا سجود  
 في العمل قبل الأربع  
 ترك القعدة الأولى وصلاته  
 فيه على النبي صلى الله عليه  
 وسلم وتكرره عد احتق شمله  
 عن ركن وتأخير سجدة  
 الركعة الأولى في آخر  
 الصلاة ثم (وان تذكر)  
 لان تكراره غير مشروع  
 (كر كوع) متعلق بتلك  
 واجب (قبل قراءة) الواجب  
 لوجوب تقدمه فيهما ثم انما  
 يتحقق التلك بالسجود فلا  
 تذ كر ولو بعد الرفع من  
 الركوع عاد



ثم أعاد الركوع (لأنه لما عاد وقرا آية من القرآن فقرأها ولا يتأخره كون الفرض فيها آية واحدة والرائد واجب وسنة لأن معناه أن أقل الفرض آية ويجب أن يجزئ ذلك الفرض القاطنة والسورة وبين أن تكون السورة من طول الفصل أو واسطة أو قصاره حتى لو قرأ القرآن كله وقع فرضا كما أن الركوع بقدر خمسة فرض وتطويله بقدر ثلاث سنة كالحققة في شرح المنية وقد مناه في فصل القراءة والحاصل أن ما يقرؤه يلحقه الركوع ويلحقه الركوع فيلزم أعادته حتى لو لم يعد بطات ملاته بل ذكر في شرح المنية أنه لو قام لأجل الركعة ثم بدا له فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قال بعضهم فقد ملأنا الركعة لثقتنا لا لثقتنا ركوعه وإن كان البعض يقول لا تفسد اه وهذا كله يخالف ما لو ذكر القنوت في الركوع فالصحيح أنه لا يعود ولو عاد وقت لا يرتفع ركوعه وعليه السهل لأن القنوت إذا أعيد بقدر واجب لا يفرض كما في شرح المنية وأما إذا أعاد القراءة وسورة أخرى فلا يرتفع ركوعه كما قدمناه لأنه وقع بعد قراءة تامة فكان في موقعه وكان عوده إلى القراءة غير مشروع كما إذا عاد إلى القنوت بل أولى والله أعلم (قوله بعد السورة أيضا) أي لرفع القراءة من مرتبة (قوله وتأخير قيام الخ) أشار إلى أن وجوب السجود ليس بملصق من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل لرفع الركعة الواجب وهو تعقيب التشهد للقيام بلا فصل حتى لو سكت يلزمه السجود كما قدمناه في فصل إذا أراد الشروع قال المقدسي وكالو قرأ القرآن هنا أو في الركوع يلزمه السجود مع أنه كلام الله تعالى وكالو ذكر التشهد في القيام مع أنه واجب - والله تعالى وفي المناقب أن الإمام رحمه الله رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام فقال كيف أوجب السجود على من صلى على فقال لأنه صلى عليك سهرها فاستمع منه (قوله وفي الزبلي الخ) جزم به المصنف في منته في فصل إذا أراد الشروع وقال أنه المذهب واختاره في البحر رتبة الصلاة والتأخير في الظاهر أنه لا ينافي قول المصنف هنا بقدر ركن كامل وقدمنا عن القاضى الإمام أنه لا يجب ما لم يبق - بل وعلى آل محمد وفي شرح المنية الصغير أنه قول الأكثر وهو الأصح قال الخليل الرمي فقد اختلف التصحيح كما ترى وينبغي ترجيح ما قاله القاضي الإمام اه وفي التنازعية عن الحارثي وعلى قواه ما لا يجب السجود ما لم يبلغ إلى قوله حميد مجيد (قوله والجهر فيما يخافت فيه للإمام الخ) في العبارة قلب وصوابها والجهر فيما يخافت لكل فصل وعكسه للإمام ح وهذا ما صحه في البدائع والدرر وما لا يخفى في الفقه وشرح المنية والبحر والنهر والحلية على خلاف ما في الهداية والزبلي وغيرهما من أن وجوب الجهر والخافتة من خصائص الإمام دون المنفرد والحاصل أن الجهر في الجهرية لا يجب على المنفرد اتفاقا وانما الخلاف في وجوب الاخفاء عليه في السرية وظاهر الرواية عدم الوجوب كما صرح بذلك في التنازعية عن المحيط وكذا في الذخيرة وشروح الهداية كالتأنيب والفتاوى والعناية ومراجع الدراية وصرح حواجران وجوب السجود عليه إذا جهر فيما يخافت رواية النوادر اه فعلى ظاهر الرواية لا سجود على المنفرد إذا جهر فيما يخافت فيه وانما هو على الإمام فقط (قوله والأصح الخ) صحه في الهداية والفقه والتبيين والمنية لأن السجود من الجهر والاختفاء لا يمكن إلا مع تراخيه وعن الكثير يمكن وما نصحه الصلاة كغيره أن ذلك عند آية واحدة وعند ثلاث آيات هداية

ثم أعاد الركوع لأنه في تذكر القاطنة بعد السورة أيضا (وتأخير قيام الخ) الثالثة زيادة على التشهد بقدر ركن وقبل بحرف وفي الزبلي الأصح وجوبه بالله صلى الله عليه وآله وسلم (قوله والجهر فيما يخافت فيه) للإمام (وعكسه) لكل فصل في الأصح والأصح تقديره (بقدر ما يجوز به الصلاة)

(قوله في الفصلين) أي في المستقلين - مثله الجهر والاختفاء (قوله في أكثر) أي ولو كلة قال القهستاني والمقيد أن يكون هذا في صورة أن ينسى أن عليه الخافتة فيجهر قصدا أو ما إذا علم أن عليه الخافتة فيجهر لتبيين الكرامة فليس عليه شيء اه (قوله وهو ظاهر الرواية) قال في البحر وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من أصحاب الفتاوى اه زاد المصنف في منته وانما قولنا على الأول تبع الهداية وأنا أجيب من كثير من كل الرجال - كيف به - دل عن ظاهر الرواية الذي هو بمنزلة نص صاحب المذهب إلى ما هو كالرواية الشاذة اه أقول لا يجب من كل الرجال كصاحب الهداية والزبلي وابن الهمام حيث عدلوا عن ظاهر الرواية لما فيه من الخرج وصحوا الرواية الأخرى للتسهيل على الأمة وكلهم من ظاهريين ولا يقال القهستاني ويجب السجود بخافتة كلة لكن فيه شدة وقال في شرح المنية والأصح ظاهر الرواية وهو التقدير بما يجوز به الصلاة من غير تفرقة لأن القليل من الجهر في موضع الخافتة عذر وأيضا في حديث أبي قتادة في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم القرآن وسورتين وفي الآخرين بأم الكتاب ويسمع من الأتية أحيانا اه ففيه التصريح بأن ما صحه في الهداية ظاهر الرواية أيضا فان ثبت ذلك فلا كلام والأوجه الصحيح ما قلنا وتأيد به حديث الصحيحين وقد قدمنا في واجبات الصلاة عن شرح المنية أنه لا ينبغي أن يعدل عن الدراية أي الدليل إذا وافقها رواية (قوله) قد صرح حواجران إذا جهر سهو أو ينسى من الادعية والائتماء ولو شهدا فإنه لا يجب عليه السجود قال في الحاشية ولا يعمى القول بذلك في التثنية عن كامل اه وأقره في البحر هذا مرة فقدمنا في فصل القراءة الكلام على حد الجهر فراجع (قوله متعلق بيجب) أي المذکور أول الباب (قوله إن سجدا مائة) أما لو سقط عن الإمام بسبب من الأسباب بان تكلم أو أحدث منه عدا أو خرج من المسجد فإنه يسقط عن المقتدى بصر والظاهر أن المقتدى يجب عليه إعادة كلامه إن كان السقوط بقوله العمدات والنقصان بلا جرم من غير عذر تامل (قوله لوجوب المتابعة) عليه لوجوبه على المقتدى بسبب واما ما - ولأن النقصان دخل في صلته أيضا لارتباطها به لالة الإمام (قوله لا يسجد أصلا) قيل لا فائدة لقوله أصلا ولا يبرئ بشئ بل هو تأكيدي في الوجوب لأن معناه لا قبل السلام للزوم مخالفة الإمام ولا بعده تخروجه من الصلاة بسلام الإمام لأنه لا سجود مع عدمه لا سجود عليه كافي الجهر لكن قال في التمر لقائل أن يقول لانه لم يخرج منها بسبب سلامه وقد سبق خلافه من لا سجود عليه فكيف بمن عليه السجود وحده ثم فيمكنه أن ياتي بهذا الجهر اه قلت وقدم الشارح في نواقض الوضوء أنه لو قهقه بعد كلام الإمام أو سلامه عدا فسد طهارته في الأصح وقد مناهنا كالتصحيح عن الفقه والتأنيب على خلاف ما صحه في الخلاصة من عدم الفساد ولا شأن أن فساده لا يبرئ من سبق على عدم خروجه من الصلاة بسبب سلام الإمام اه وكلامه فما هنا سبق على ما صحه في الخلاصة ولذا قال في المراجع بعد تنبيهه المسئلة بأنه يخرج بسلام الإمام كذا قيل وفيه تامل بل الأولى التمسك بما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس على من خلف الإمام سجود (تنبيه) قال في التمر ثم مقتضى كلامهم أنه يجب هذا الثبوت الكرامة مع تعدد الجهر (قوله والمسبوق

في الفصلين وقيل) قاضيان (يجب) السجود (بهما) أي بالجهر والخافتة (مطلقا) أي في أكثر (وهو ظاهر الرواية) واعتدله الحد الحارثي (على منفرد) متعلق بيجب (ومقتضى) بسبب واما ما - لوجوب المتابعة (لا يسجد) أصلا (والمسبوق



يسجد مع امامه) قيد بالسجود لانه لا يتابعه في السلام بل يسجد معه ويتشهد فاذا سلم الامام  
قام الى القضاء فان لم يقم كان عامداً فسدت والا ولا يسجد عليه ان لم يسجد وقبل الامام  
او معه وان لم يسجد لم يركب ما يكون منه مفرداً حيث قد يجوز وأراد بالعبادة المقارنة وهو نادراً لوقوع  
كافي شرح المنيعة وفيه ولو سلم على ظن أن عليه أن يسجد فهو سلام عديم مع البناء (قوله سواء  
كان السجود قبل الاقتداء أو بعده) بيان للاطلاق وشمل أيضاً ما اذا سجد الامام واحداً ثم  
اقتدى به قال في الصر فانه يتابعه في الأخرى ولا يقضي الأولى كالا يقضيها الوقتى به بعد  
ما سجد هو (قوله ثم يقضي ما فاته) فلو لم يتابعه في السجود وقام الى قضاء ما سجد به فاته  
يسجد في آخره لانه استغنى بالان الترخية منه من السجود كانه صلاة واحدة بغير غيره  
ما فهم (قوله ولو سجد فيه) أي فيما يقضي به بعد فراغ الامام بهد ثانياً لانه مفرد وفيه والمفرد  
يسجد له سواء كان لم يسجد مع الامام له أو ثم سجد هو أيضاً كفته بعد ان عن السجودين  
لان السجود لا يتكرر وعامة في شرح المنيعة (قوله وكذا لا لاحق) أي يجب عليه  
السجود به سواء امامه لانه مقتد في جميع صلواته بدليل أنه لا قراءة عليه فلا سجود فيما يقضي به  
بغير (قوله لا يسجد الخ) أي يبدأ بقضاء ما فاته ثم يسجد في آخر صلواته لانه التزم متابعة  
الامام فيما اقتدى به على نحو ما يصح في الامام وانه اقتدى به في جميع الصلوات يتابعه في جميعها  
على نحو ما أدى الامام والامام أدى الأول فالأول ويسجد له وهو في آخره لانه فكذا لا لاحق  
وأما المسبوق فقد التزم بالاعتدائه بمتابعته بقدر ما هو من صلاة الامام وقد ادركه هذا القدر  
فيتابعه ثم يفرده بغير (قوله ولو سجد مع امامه اعاده) لانه في غير أركانه ولا تنفسه لانه لانه  
ما زاد الا سجدة واحدة ولو كان سجدة واحدة لا لاحق ولا سابق كونه سجدة امامه له وهو فاته يقضي  
ركعة بلا قراءة لانه لا لاحق ولا يسجد له ولو سجد ذلك وضع سجود الامام ثم يسجد  
ركعة بقراءة ويقعد لانه ثمانية صلواته ولو كان على العكس سجد له وهو بغير الثالثة كذا في  
الحيط بغير (قوله والمقيم الخ) ذكر في البحر ان المقيم المقتدى بالامام في كل ركعة يسجد في كل  
يتابع الامام في سجود السجود ثم يستغل بالاعتدائهم واما اذا قام الى اتمام صلواته ومما ذكر  
الذكر حتى أنه كالألاحق فلا يسجد عليه بدليل أنه لا يقرأ وذكر في الاصل أنه يلزمه السجود  
ومعه في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انقضت صلاته مفرداً وانما  
لا يقرأ فيما يتبع لان القراءة فرض في الأولى بين وقد قرأ الامام فيها اه قال في النهروين هذا  
علم أنه كالألاحق في حق القراءة فقط اه أقول وقد قدمت بقية مسائل المسبوق واللاحق قبل  
باب الاختلاف (قوله ولو علميا) كالوتر فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى قوله لا يعود لانه  
من التمسك ط (قوله أما التفل فيعود الخ) يجوز في المراج والسراج وعلمه ابن وهبان  
بان كل شفع منه صلاة على حدة ولا سيما على قول محمد بان القراءة الأولى منه فرض فكانت  
كالاخيرة وفيها يسجد وان قام وحكي في الحيطة فيه خلافاً وكذا في شرح القنوتاني قبل يعود  
وقيل لا وفي الخلاصة والاربع قبل الظهر كالتطوع وكذا الوتر عند محمد وعامة في النهروين  
لمكن في التنازلية عن التمسك في التطوع يعود ما لم يقيد بالسجدة والاصح أن لا يعود  
اه وأقره في الامداد لكن خالفه في منته تامل (قوله ما لم يقيد بالسجدة) أي يقيد بالركعة

يسجد مع امامه مطلقاً  
سواء كان السجود قبل  
الاقتداء أو بعده (ثم يقضي  
ما فاته) ولو سجد فيه  
ثانياً (وكذا لا لاحق)  
أي أنه يسجد في آخر  
صلاته ولو سجد مع امامه  
اعاده والمقيم خلف المسافر  
كالمسبوق وقبل كالألاحق  
(سما عن القعود الأول  
من الفرض) ولو علمياً  
التمسك فيعود ما لم يقيد  
بالسجدة (ثم تذكره)

التي قام اليها (قوله عاد اليه) أي وجوباً بغير (قوله ولا يسجد عليه في الاصح) يعني اذا  
عاد قبل ان يستتم قائماً وكان الى القعود أقرب فانه لا يسجد عليه في الاصح وعليه الاكثر  
واختار في الروا الجلية وجوب السجود واما اذا عاد وهو الى القيام أقرب فعليه سجود السجود  
كافي نوراً لا يوضح وشبهه بلا حكاية خلاف فيه وصح اعتباره ذلك في الفتح بما في الكافي  
ان استوى النصف الاسفل وظهوره بعد منقضى فهو أقرب الى القيام وان لم يستوفه فهو أقرب  
الى القعود ومن علم أن حالة القراءة تنوب عن القيام في مرض يصلي بالاعتناء حتى لو ظن في حالة  
الشهادة الأولى ان حالة القيام قدراً ثم تذكر لا يعود الى الشهادة كافي البحر عن الروا الجلية (قوله  
في ظاهر المذهب الخ) مقابلة ما في الهداية ان كان الى القعود أقرب عاد ولا يسجد عليه في الاصح  
ولو الى القيام أقرب فلا وعليه السجود وهو مروى عن أبي يوسف واختاره مشايخ بخارا  
وأصحاب المتون كالكثير وغيره ومشي في نور الابيضاح على الأول كالمصنف تبعه المواهب  
الرحمن وشبهه البرهان قال ولصريح ما رواه أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم اذا قام الامام  
في الركعتين فان ذكر قبل أن يسجد سوى قائماً فليجلس وان استوى قائماً فلا يجلس ويسجد  
يسجد في السجدة قلنا لكن قال في الجلية انه نص فيه يقيد بتعين العمل به لولا ما في ثبوته  
من النظر فان في سجدة جابر الجعفي عن علماء الشيعة جازحوا أكثر من موثقه وقال  
الامام أبو حنيفة فيه ما رأيت أحداً يكذب منه فلا يجوز ان قال شيخنا في التقرير رافض  
ضعيف انتهى فلا تقوم الجلية بصديقه اه (قوله أي وان استقام قائماً) أفاد أن لافي قوله  
والا فاقية داخل على قوله لم يسجد يسجد وهو في أيضاً فكان اثباتاً نافذاً ط (قوله لم يترك الواجب)  
وهو القعود (قوله بعد ذلك) أي بعد ما استقام قائماً ومثله ما اذا عاد بعد ما سار الى القيام  
أقرب على الرواية الأخرى ولذا قال في البحر ثم لو عاد في موضع وجوب سجدة اختاروا في  
فصلاته هذه العبارة تصدق على الروايتين (قوله لكنه يكون مبيتاً) أي ويأتي كافي الفتح  
فلو كان اماماً لا يعود معه القوم تحققة لا مع الفقه يلزمه القيام للمحال شرح المنيعة عن الفقيه  
(قوله لتأخير الواجب) الأولى أن يقول لتأخير الفرض وهو القيام أو التمسك الواجب وهو  
القعود ط (قوله كاحقة الكمال) أي بما حاصره أن ذلك وان كان لا يحل لكنه بالضرورة  
لا يحل لما عرف ان زيادة ما دون ركعة لا يفسد وهو فاته في شرح المنيعة بما قد مناه آتباع  
القيمة فانه يقيد بعدم القعود واليد في البحر أيضاً في المراج عن المجتبى لو عاد بعد  
الاتصاف بخطا قبل ينش هذه قضية القيام والصحيح لا بل يقوم ولا يفتقض قيامه بقعود  
لم يؤمر به كن تقض الركوع لسورة أخرى لا يفتقض ركوعه اه وبحت فيه في النهروين فراجع  
(قوله وهو الحق بغير) كأن وجهه ما مر من الفتح أو ما في المبني من أن القول بالف ادخل  
لانه ليس بترك بل هو تأخير كما لو سجد من السجدة فركع فاته فرض الركوع ويعود الى القيام  
ويقرأ أو كالسجدة من القنوت فركع فاته لو عاد وقت لا تفسد على الاصح اه لكن بحث فيه  
في البحر بإدعاء الفرق وهو انه اذا عاد وقرأ السورة وصارت رضاء فقد عادم فرضه الى فرض  
وكذا في القنوت لان شبهة القراءة ائبسة او عاد الى فرض وهو القيام لان كل فرض طوله يقع  
فرضا اه وأقره في النهروين شرح المقدسي أقول وفيه نظر فان القنوت الذي قيل انه كان قرأنا

عاد اليه) وتتم دولاه  
عليه في الاصح (ما لم يستقم  
قائماً) في ظاهر المذهب  
وهو الاصح فتح (والا) أي  
وان استقام قائماً (لا) يعود  
لاستغفاله بفرض القيام  
(وهو سجدة واحدة) لترك  
الواجب (فـ) لو عاد الى  
القعود بعد ذلك (تفسد  
صلاته) لفرض الفرض  
لما ليس بفرض وسجدة  
الرباعي (وقيل لا) تفسد  
لكنه يسجد  
ويسجد لتأخير الواجب  
(وهو الاشبه) كاحقته  
الكمال وهو الحق بغير



فمنع هو الدعاء المخصوص وهو... فلهذا يلزم قرأته بل قد يقرأ غيره وكونه عادى فرض  
وهو القيام ممنوع لى عاد الى القيام الذى هو الرفع من الركوع بدله لى أن الركوع لم يرتفع  
بعوده لا جعل القنوت فكان فيه تأخير الفرض لا تركه فهو مثل عوده الى القعود في مسئلتنا  
نعم يحتمل في عوده الى القراءة لم واقع أعلم (قوله وهذا في غير المؤتم اما المؤتم  
عن العود الى القعود به - القيام والخلاف في القعود لو عادنا هو في الامام والمتمرد اما  
المقتدى الذى - ها عن القعود فقام وامامه قاع - دقانه يلزمه العود لان قيامه قبل امامه  
غيره - تبين فليس في عوده فرض الفرض بل قال في شرح المنية عن القنية ان مقتضى لونسى  
التشهد في القعدة الاولى فذكر به - دما قام عليه أن يعود ويتشهد بجزء - لاف الامام والمتمرد  
لأزوم المتابعة كمن أدرك الامام في القعدة الاولى فقدمه فقام الامام قبل شروع المسبوق  
في التشهد فانه يتشهد بتهمة التمسد امامه فكذلك - ذا - ا (قوله وان خاف فوت الركعة)  
أى الثالثة مع الامام ط (قوله وظاهره) أى تعليل السراج بان القعود فرض ط وكذا  
تعليل القنية الذى ذكرناه (قوله وظاهره) أى اوجبه الخ لم يبين - كها في السنن والظاهر  
النية لان السنن المطلوبة في الصلاة يستوى فيها الامام والمتمرد والمقتدى غالبا وقوله  
فرض في الفرض معناه أن ياتي بذلك الفرض ولو بعد اتيان الامام لا قبله وليس المراد المشاركة  
في جزمه - ط قات وعلى ما استظهره السراج تبعا للنهر يشكل العود الى قراءة التشهد -  
بعد التلبس بالقيام الفرض مع امامه فتأمل (قوله ولذا في رسالة الحافله) لم أطلع عليها  
واسكن قد منا في آخر واجبات الصلاة شيئا من الكلام على المتابعة بما فيه كفاية ان شاء الله  
نعمالى (قوله ولولس - ها عن القعود الاخير) أراد به العود المفروض أو ما كان آخر الصلاة  
فيشمل نحو القبر أفاده في البحر (قوله كاه أو بهضه) كالأول جالس جالسة خفيفة أقل من قدر  
التشهد واذ عاد احتسبت له الجلسة الاولى حتى لو كانت كالتا الجلستين بقدر التشهد ثم تكلم  
جاوز صلاته بجزء (قول ما لم يقبدها) أى الركعة التى قام اليها أو - جزبه عما اذا - دها  
بالركوع فانه يعود لعدم الاعتدال - ذا السجود كالأول والنهر ومقتضاه أنه لا بد من أن يكون  
قد قرأ في الخلاصة خلافا - ولذا استشكل في البحر بان الركعة في المنزل لا تقرأ في غير  
صحبة فكانت زيادة مادون ركعة وهو غير مسموح - د قال في النهر الآن يفرق بأنه قد عدها تمام  
الركعة بلا قراءة كالأولى بخلاف الثانية عن الركوع (قول وسجد السهو) لم يفصل  
بين ما إذا كان الى العود أقرب أولا وكان ينبغي أن لا يسجد - د في ما إذا كان اليه أقرب كالأولى  
الاولى لما سبق في فارق الحيوانى السنية ويمكن أن يفرق بينهما بان القريب من القعود  
وان جائز أن يعطى له حكم القاعد الا أنه ليس بقاعد حقيقة فانه بجانب الحقيقة فيما اذا ساء  
عن القعدة الثانية وأعطى حكم القاعد في الصلاة وعن الاولى اظهارا للفرق بين الواجب  
والفرض نهر (قوله لتأخير القعود) عمل في الصلاة - داية بأنه أخر وليس بالفاقد أراد به القطعي  
وهو الفرض يعنى القعود الاخير وهو أولى من الصلاة على معناه المشهور وكون المار به السلام  
أو التشهد والاشكال الفرق المار كناية عليه في النهر (قوله عامدا أو ناسيا) أشار الى ما في  
البحر من أنه لا فرق في عدم البطان عند العود قبل السجود والبطان لان ان قبل السجود

وهذا في غير المؤتم اما المؤتم  
فيه ودعاه وان خاف فوت  
الركعة لان القعود فرض  
عليه يحكم المتابعة سراج  
وظاهره أنه لو لم يعد بطلت  
بجهرات وفيه كلام والظاهر  
أنها واجبة في الواجب  
فرض في الفرض ثم روي أنها  
فيها رسالة الحافله فراجعها  
(ولو من القعود الاخير)  
كله أو بهضه (عاد) ويكنى  
كون كلا الجلستين قدر  
التشهد - د (ما لم يقبدها)  
بجهد - د لان مادون الركعة  
عمل الفرض وسجد السهو  
لتأخير القعود (وان قبلها)  
بجهد - د عامدا أو ناسيا  
أو ساهيا أو مخطئا (تحويل  
فرضه فلا يبرئ منه) الجبهة

بين العمد والسمو ولذا قال في الخلاصة فان قام الى الخامسة - عامدا أيضا لا تفسد ما لم يقيد  
الخامسة بالسجدة عندنا (قوله عند - د) ظاهره أنه راجع الى كل المتن فيكون - د فائلا  
بتحويلها فلا يفسد كذلك لبطان الفريضة وكذا بطل الفرض عند بطل الاصل فتعين أن  
يكون راجعا لقوله برفعه - د فيكون المتن اختاره قول أبي حنيفة وأبي يوسف في عدم بطلان  
الاصل وقول محمد - د ان السجدة لا تتم الا بالرفع - ا ح وعليه فبضم السادسة مبق على قولها -  
فقط كائن في الحامية والبدائع مع فلا - د لان التحرير عند محمد والايام الواقع في كلام  
الشارح واقع في كلام المصنف أيضا فلا حسن قول الكثر بطل فرضه برفعه وصارت نقلا  
فقوله برفعه متعلق بقوله بطل (قوله لان تمام الشيء بآخره) أى والرفع آخر السجدة اذ الشيء  
انما يتم برفعه متعلق بقوله بطل امامه فادركه امامه فيه جاز ولو غلب بالوضع لما جاز لان كل  
ركن أداء قبل الامام لا يجوز بجزء (قوله فلو سبقه الحدث) أى في - د - دة المتن وهذا بيان  
لغرض الخلاف في أن السجدة هل تتم بالوضع أو بالرفع (قوله نوحا ويني) لانه بالحدث بطلت  
السجدة فكأنه لم يسجد في نوحا ويني لا تمام فرضه - د (قوله - دى قال الخ) وذلك لما  
عرض قول محمد في ما على أبي يوسف قال زه صلاة - دت يصلها الحدث وهي بغير الزاى  
وسكون الهاء كلمة نقولها الاعاجم - دت استقصان الشيء وانما قالها أبو يوسف على سبيل  
التميم والتعجب شرح المنية وقيل - دى الواب بالضم والزاى - دت بخلاصة بجزء عن المغرب  
وقوله - دت أى قاربت النسيان أو ماها أبو يوسف فاستدعى على مذهبه (قوله والعبارة  
للامام) أى في العود قبل التقييد وفي عدمه ط (قوله لم تعد صلاتهم) لانه لما عاد الامام  
الى القعدة ارتفع ركوعه فبرئ من ركوع القوم أيضا بانه لا يمتنع في عليه في لهم زيادة  
- دة وذلك لا يقدح في الصلاة بجزء من المحيط وهذا انما يظهر لو ركع الامام فلو عاد قبل  
الركوع وركع القوم وجحدوا فسدت لزيادتهم ركعة على ما يظهر وفي الفتح ولا يتابعونه اذا قام  
واذا عاد لا يبعدون التشهد ط (قوله ما لم يتعمدوا السجود) قيد به لما في الجنبى لو عاد  
الامام الى القعود قبل السجود وسجد مقتضى عدم انقضاء وفي المصنف خلاف والاحوط  
الاعادة - ا بجزء أقول مقتضى التعليل المار بارتنافض ركوع القوم بارتنافض ركوع  
الامام أنه لا فرق بين العمد وغيره فليتأمل (تمة) يتفرع أيضا على قوله والعمره للامام ما في  
البحر عن الثانية لو تشهد المقتضى وسلم قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة ثم قيدا ما يفسدت  
صلاتهم جميعا (قوله ولو في العصر والقبر) بناء على أن المراد بالسادسة ركعة زائدة والافهى  
في القبر رابعة وأتى بالمباغضة للرد على ما في السراج من استثناء العصر وما في فاضلان من  
استثناء القبر اسكرامة التنقل - د بعدهما واعترضهما في البحر بأنه في المسئلة الثانية اذا عاد  
على الرابعة وقيد الخامسة - دة بسجدة بضم سادسة ولو في الاوقات المكروهة ولا فرق بين - دما  
- ا وورد في النهر أيضا أنه اذا لم يقعد بطل فرضه كيف لا يضمن في العصر ولا كراهة في التنقل  
قبله ثم أجاب بأنه يمكن - د على ما اذا كان يقضى عصر أو ظهر رابعه - د العصر (تبيه)  
لم يصرح بالمغرب كما صرح بالقبر والعصر مع أنه صرح به القه - دى ومقتضاه أنه يضمن  
الى الرابعة خامسة - دة لكن في الحامية لا يضمن اليها أخرى انهم على كراهة التنقل قبلها وعلى

عند محمد وبه يفتى لان تمام  
الشيء بآخره فلو سبقه  
الحدث قبل رفعه نوحا  
وبه خلافا لابي يوسف  
حتى قال زه صلاة - دت  
أصلها الحدث والعبارة  
للامام حتى لو عاد ولم يلم به  
القوم حتى وجحدوا لم تعد  
صلاتهم ما لم يتعمدوا  
السجود وفيه يلغز أى  
مصل ترك القعود الاخير  
وقيد الخامسة بسجدة  
ولم يبطال فرضه (وضم  
سادسة) ولو في العصر  
والقبر



كرهته بالوتر مطلقا ١١ قلت ومقتضا أنه اذا جدد الرابعة يسلم فوراً ولا يقعد بها الثلاث يصير  
 من غير خلاف قبل المغرب وقد يجب ان يشترط اليه الشارح بان الصلاة مختصة بالتمتع  
 المقصود فلا ضرورة الى قطع الصلاة بالسلام وأما انه لا يضم اليها الخامسة فظاهر ان لا يكون  
 تنقلا بالوتر فالوجه عدم ذكر المغرب كما فعل الشارح ثم رأيت في الامم اذا قال وسكت عن  
 المغرب لانها صارت أربعة فلا يضم فيها (قوله ان شاء) أشار الى أن الضم غير واجب بل هو  
 مندوب كافي الكافي تبعا للابن موط وفي الاصل ما يفيد الوجوب والاول أظهر كافي الجبر  
 (قوله لا اختصاص الكراهة الخ) جواب عما قد يقال ان التنقل بعد العصر والغبر مكروه  
 وفي غيرهما وان لم يكره لكن يجب انعام به عند الشروع فيه فكيف قلت ولو بعد العصر والغبر  
 وقلت انه مخير ان شاء ضم والا فلا والجواب انه لم يشرع في هذا التنقل قصدا وما ذكرته من  
 الكراهة ووجوب الاتمام خاص بالتنقل قصدا لكن الضم هنا خلاف الاولى كباقي ما يفيد  
 (قوله لان النقصان) أي الحاصل بترك القعدة لا يصح بسجود السجود فان كانت انه وان قصد  
 فسادا فصح نقلا ومن ترك القعدة في النقل ساهيا وجب عليه سجود السجود هو فلما لم يجب  
 عليه السجود نظر هذا الوجه قلت انه في حال ترك القعدة لم يكن تنقلا عما عرفت من الغفلة  
 بتقييد الركعة بسجدة والضام فالتعليق عارضة ط (قوله مثلا) أي أو قعدة في ثالثة الثلاثي  
 أو في ثمانية الثاني ح (قوله ثم قام) أي ولم يسجد (قوله عادوسلم) أي عاد للجلوس لما أمر أن  
 مادون الركعة محل للرفض وفيه إشارة الى أنه لا يعيد القعدة بعده صرح في الجبر قال في الامداد  
 والعود للتسليم جالس سنة لان السنة التسليم جالس أو التسليم حالة القيام غير مشروع في الصلاة  
 المطابقة للأخذ فبأقبحه على الوجه المشروع فلو لم قام فقامت نفسه صلاته وكان تاد كالا سنة  
 ١٢ (قوله ثم الاصح الخ) لانه لا اتباع في البدعة وقيل بتبعونه مطلقا عادولا (قوله فان عاد)  
 أي قبل أن يقعد الخامسة بسجدة تبعة أي في السلام (قوله اذ لم يبق عليه الا السلام) أشار به  
 الى أن معنى تمام فرضه عدم فساد الوضوء لانه ناقصة كباقي في قوله انقصان فرضه بتأخير  
 السلام اليه أشار في الجبر ح (قوله وضعم اليها سادسة) أي ينبغي على الاظهر وقيل وجوبا  
 ح عن الجبر (قوله ولو في العصر الخ) أشار الى أنه لا فرق في مشروعية الضم بين الاوقات  
 المذكورة وغيرهما لما أمر أن التنقل فيها انما يكره لو عن قصد والافلا هو الصحيح فيلزم عليه  
 الفتوى بخبري والى أنه لا يكره في العصر لا يكره في الغبر خلافه لا يلزم ولا سوى بين ما  
 في الفتوى صرح في الجنبين بان الفتوى على أنه لا فرق بينهما في عدم كراهة الضم (قوله  
 والضم هنا كد) لان فرضه قد تم ولو قطع هاتين الركعتين بان لا يسجد للسهو ولم يترك الواجب  
 ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو على الوجه المستحسن فلا بد من ضم  
 سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى لان الفرضية لم تبين  
 احتياج الى تدارك نقصانها ح عن الدرر (قوله ولا عهددة لقطع) أي لا يلزمه القضاء  
 لو لم يضم ولم سلم لانه لم يشرع به مقصودا كما امر (قوله ولا بأس الخ) أي لو ضم في وقت  
 مكروه كالعصر والغبر قبل يكرهوا المعتمد المحقق أنه لا بأس به قال في الجبر يعني أن الاولى  
 تركه فظاهر أنه لم يترك أحد وجوبه ولا بأس به ١١ وقد يقال ان الوقت المكروه

(ان شاء) لا اختصاص  
 الكراهة والاتمام بالقعدة  
 ولا يسجد للسهو على  
 الاصح لان النقصان  
 بالفساد لا يصح وان قصد  
 في الرابعة مثلا قدر  
 التمسك (ثم قام عادوسلم)  
 ولو لم قام ما صح ثم الاصح  
 أن القوم ينتظرونه فان  
 عاد تبعوه وان سجد  
 الخامسة لم يوا لانهم فرضه  
 اذ لم يبق عليه الا السلام  
 (وضعم اليها سادسة) ولو في  
 العصر وخامسة في المغرب  
 ودابعة في الغبر به يفتي  
 (لتصير ركعتان له فضلا)  
 والضم هنا كد ولا عهددة  
 لو قطع ولا بأس باتممه في  
 وقت كراهة على المعتمد  
 (ومجد للسهو)

لما كان مظنة أن يتوهم أن في الصلاة فيه بأسا صرحوا فيه في الأساس لذلك لا يكون  
 الاولى تركها بل الاولى فعلها بدليل قولهم لو تطوع فصلي ركعة فطام الغبر فالاولى أن  
 يتها لانه لم ينفذ في بعد الغبر قصدا الا أن يفرق بان ابتدء الشروع في التطوع هنا مقصود  
 فكانت له حرمة بخلافه في مسئلة النكاح قد يقال ان عدم الاتمام هنا يلزم منه ترك السجود  
 الواجب أو فعله لا على الوجه المستحسن كما في عدة كون الضم هنا كد وعلى هذا فالضم في  
 المسئلة الاولى في الاوقات المذكورة هنا خلاف الاولى لانه لا يسجد للسهو فيها كما امر (قوله في  
 الصورتين) أي ما اذا لم يسجد لخامسة أو سجد (قوله وتركه في الثانية) أي ترك سلام الفرض  
 الخاص به وهو ما لا يكون يتوهم بين قعدة الفرض مسئلة هنا وان كان سلامه على رأس  
 الست يخرج من جميع الصلاة لكن فاته السلام المخصوص ١٢ ح (قوله والركعتان الخ) لم  
 يذكر حكمه ما تحول نقلا في المسئلة الاولى هل ينوب عن قباية الظهر اذا لم يكن صلاها قال  
 بعض الفضلاء نعم واعترض بما ذكر في تعليل المسئلة هنا وفيه نظر لان الشروع فيما أمر كان  
 بضرعية مبتدأة فبأنه انقلب فيه وصف ما شرع فيه قصدا الى التولية بخلاف الركعتين هنا  
 فانه لم يشرع فيما قصد ولا وجدت له التحرية مبتدأة وقد صرح في باب النوافل أنه لو صلى  
 ركعتين من التهجيد فظهر وقوعهما بعده طالع الغبر اجزاؤه عن سنة الغبر في الصحيح بخلاف  
 ما لو صلى أربعها فظهر وقوع ركعتين منه ما بعد الغبر لانها ليست بتأخير عن مبتدأة فتأمل  
 (قوله ولو اقتدى به الخ) أي لواقته قدى شخص بالذي قصد على الرابعة ثم قام وضعت سادسة  
 صلاهما أي الركعتين أيضا مع الأربع والاولى أن يقول صلى الأربع أيضا لان صلاة  
 الركعتين محل وفاق فعد أي يوسف صلى ركعتين فقط بتمهلي ان احرام الفرض انقطع  
 بالانقضاء الى النقل وعند محمد سنا وهو الاصح لانه لو انقطعت الضرعية لاحتاج الى تكبيرية  
 جديدة فصار شارعا في الكل ح عن الجبر لم يرد (قوله وان أفسد) أي المقتدى الركعتين  
 قضاهما فقط لانه شرع في هذا النقل قصدا فكان مضمونا عليه بخلاف الامام الشروعه فيه  
 ساهيا وهذا كله فيما اذا قصد الامام في الرابعة فان لم يقعد صلى المقتدى سنا كما اذا أفسدهما  
 كافي القعدة سنا عن المحيط لانه التزم صلاة الامام وهي ست ركعات نقلا كافي الجبر (قوة)  
 لو اقتدى به مفترض في قيام الخامسة بعد القعدة وقد قدر التمسك لم يصح ولو عاد الى القعدة لانه  
 لما قام الى الخامسة فقد شرع في النقل فكان اقتداء المفترض بالتنقل ولو لم يقعد قدر التمسك  
 صح الاقتداء لانه لم يصح من الفرض قبل أن يقعد هاب بسجدة بصر عن السراج (قوله سها)  
 قيد بالنظر الى قوله سجدا الى قوله ولم تقعد وهذه المسئلة تقدمت بعينها في باب النوافل ح  
 وقدمنا الكلام عليها هناك فراجع (قوله وقد مننا) أي عند قول المفسر من القعدة الاولى  
 (قوله وقيل لا) أي لا يعود به ما استتم قاعها كالفرض وقد مننا أنه في التارخانية صححه قال في  
 شرح المنية والخلاف فيما اذا أحرم بنية الأربع فان نوى ثنتين عاد انفاقا (قوله فسجد له) أي  
 للسهو (قوله بعد السلام) وكذا قيل كما يفيد ما يذكر من العمل وكان المصنف قيد به تبعا  
 للتلاصق لكونه السنة في محل السجود عندئذ لا يكون اليه بنية أولى كافي ل قافهم (قوله  
 عليه) أي على ماصلى ط (قوله فصرعا) ما ياتي من أن نقص الواجب لا يجوز (قوله لا سلا

في الصورتين نقصان فرضه  
 بتأخير السلام في الاولى  
 وتركه في الثانية (و)  
 الركعتان لا ينوبان عن  
 السنة الرتبة بعد الفرض  
 في الاصح لان الواجبية  
 عليها انما كانت بضرعية  
 مبتدأة ولو اقتدى به فيها  
 صلاهما أيضا وان أفسد  
 قضاهما به يفتي نقابة ولو  
 ترك القعدة الاولى في النقل  
 سها وسجد ولم يقعد  
 استحبنا لانه كما شرع  
 ركعتين شرع أربعها أيضا  
 وقد مننا أنه بطلم يقيد  
 الاذنة بسجدة وقيل لا  
 (واذا صلى ركعتين) فرضا  
 أو نقلا (وسجد فمجد  
 ليهو السلام ثم اراد بناه  
 شفع عليه لم يكن له ذلك)  
 البقاء أي يكرهه فصرعا  
 لا



بطل سجوده الخ) ونقض الواجب وبطلانه لا يجوز زواله اذا لم يتغيره نقض ما هو فوقه  
 بصر عن الفسخ اي كافي... مسألة المسافر الا نية قال ح قال شيخنا هذا في البناء على النفل  
 وأما البناء على الفرض ففيه كراهتان آخر بان الاولى تأخير سلام المكتوبة الثانية الدخول  
 في النفل بلا تحريمه مبتدأة اه قال ط وهذا لا يخبر بظهوره أيضا في بناء النفل على مثله اذا كان  
 نوى أو لا ركعتين اه تأمل (قوله بخلاف المسافر الخ) اي لو كان مسافرا فسد السلام وتم نوى  
 الإقامة فله ذلك لأنه لو لم يكن وقد لزم الاتمام بنية الإقامة بطالت صلواته وفي البناء نقض الواجب  
 وهو أدنى فيتحمل دفعه الأعلى بجر (قوله ويهدى هو) اي من ليس له البناء وهو باطل لاقه  
 يشمل المقرض ويخالفه ما قدمه أول الباب عن القضية من أنه لو بقي النفل على فرض سها  
 فيه لم يفسد وقد مضى الكلام عليه (قوله والمسافر) الاولى أن يقول كالمسافر لا يؤم قوله  
 على المختار أن فيه خلافا مع أنه خلاف ما يفهم من الجهر افاده ط قلت بل صرح به في الامداد  
 (قوله على المختار) وقبل لا يقيده لأنه وقع جابر حين وقع نية تديه ح عن الامداد (قوله  
 يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما أو ما عندهما فانه لا يخرج منه أصلا كافي الجهر وغيره  
 (قوله ان سجدة الخ) أفاد أن معنى التوقف أنه يخرج منه من كل وجه على احتمال أن  
 يعود الى حرمة الصلاة بسجدة يخرج منه ما رآهم فيه نفسا آخر وهو أنه قبل السجود يتوقف  
 على ظهور عاقبته ان سجدة تين أنه لم يخرج منه وان لم يسجد تين أنه أخرجه من وقت وجوده  
 ونماه في الفسخ (قوله بنية الإقامة) أي بعد السلام وقبل السجود كما هو فرض المسألة أما  
 قبل السلام فلا شك في أنه يصح فرضه أو بعالائه لم يخرج من حرمة الصلاة اتفاقا وكذا بعد  
 السلام والسجود لانه في حرمة الصلاة اتفاقا اما على قول محمد فظاهر وأما على قوله ما قلناه  
 عاد الى حرمة الصلاة بسجدة وهذه المسئلة الأخيرة هي التي تقدمت في قوله بخلاف المسافر (قوله  
 كذا في عامة الكتب) في بعض النسخ كذا في غاية البيان وهي الصواب لان المذكور في عامة  
 الكتب كانه داية وشروها والكا في قاضي خاتون وغيره عدم انتقاض الطهارة وعدم  
 صيرورة الفرض أو بعائنه هما من غير تنصيص بين العود الى السجود وعدمه وانما ذكرنا  
 هذا التفصيل في مسألة الاقتداء فقط لعدم امكنه في غيرها أما جرائد التمسك في المسائل  
 الثلاث كما فعل المصنف فهو مذكور في غاية البيان كما نقله عنهم في الجهر وكذا في معنى الوضوء  
 والدرر والمفتي وقد نبه غير واحد على غلطهم وكذا قال القهستاني ان ما سوى مسألة  
 الاقتداء ليس من فروع الخلاف الا اذا سقط الشرطتان في الوضوء فها هو مشهور اه  
 وأراد بالشرطين قولنا ان عاد الى السجود والافلا والحاصل أن الصواب في التمسك أن يقول  
 كما قال ابن الكمال سلام من عليه السجود يخرج منه ما رآهم فيه أو ما قلناه خلافا  
 فيصيح الاقتداء به ان سجدة بعد الافلا ولا يبطل وضوءه بالقهقهة ولا يصح فرضه أو بعائنه  
 الإقامة اه وعند محمد يصح الاقتداء بمطل أو ببطل وضوءه بصير الفرض أو ما قلناه خلاف  
 في المسائل الثلاث لكان المسئلة الاولى عندهما على التفصيل المذكور دون الأخيرة تين  
 فاجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعل المصنف غلط بخلاف عامة الكتب (قوله وهو  
 غلط في الأخيرة الخ) اي ذكر الشرطينين وهو ما قلناه ان سجدة والافلا غلط في المسئلة تين

ببطل سجوده بالاضروية  
 (بخلاف المسافر) اذا نوى  
 الإقامة لانه لو لم يكن بطلت  
 (ولو لم يكن حاله) من  
 (الناسخ) بناؤه لبقائه  
 (الضريبة ويهدى) هو  
 والمسافر (سجود السهو  
 على المختار) لبطلانه  
 بوقوعه في خلال الصلاة  
 (سلام من عليه سجود  
 من يخرج من الصلاة  
 خروجاً موقوفاً) ان سجدة  
 عاد اليها والا لا وعلى هذا  
 (فيصح الاقتداء به وببطل  
 وضوءه بالقهقهة ويصير  
 فرضه أو بعائنه الإقامة  
 ان سجدة) لا في المسائل  
 الثلاث (والا) بسجدة لا  
 تنبت الاحكام المذكورة  
 كذا في عامة الكتب وهو  
 غلط في الأخيرة تين والصواب  
 أنه لا يبطل وضوءه ولا  
 يتغير فرضه بسجدة أو لا سقوط  
 السجود بالقهقهة وكذا  
 بانية للاتباع في خلال  
 الصلاة ونماه في الجهر  
 والنهر

الاخيرتين لانه عندهما لا تفصح بل فيه ما واثما التمسك المذكور في الاولى فقط كذا كرنا ما في  
 القهقهة فلا نية أو وجبت سقوط السجود عند الكل اقوات حرمة الصلاة لانها كلام فاطمكم  
 النقض عنده وعدمه عندهما كما صرح به في المحيط وشرح الطحاوي بصرى لانه عند محمد لم  
 يخرج بالسلام عن حرمة الصلاة فانتقضت طهارته وعندهما خرج من كل وجه ولا يمكنه أن  
 يعود الى الصلاة بالسجود لوجود المنافي وهو القهقهة لانها كلام كالوسم وأحدث عدايته  
 فان سلامه لم يبق موقوفاً بعد الحدث وأما في نية الإقامة ففقال في المحيط وغيره انه لا يتغير فرضه  
 وبسقط عنه سجود السهو وفي المراجع سواء جدد أو لا لانه لو تغير به أصبحت نيته قبله ولو صحت  
 لوقعت السجدة في وسط الصلاة ولا يرد عليهم انصار كانه لم يسجد أصلاً فلو صحت أصبحت بلا سجود  
 بجر ونهر وحاصله أنه لو صح سجوده بطل وما يؤدى نصيبه الى ابطاله فهو باطل وفيه دور  
 أيضا بوضعه ما في البرازية أنه عندهما خرج من الصلاة ولا يعود الا بهوده الى سجود السهو  
 ولا يمكنه العود اليه الا بعد تمام الصلاة ولا يمكنه اتمام الصلاة الا بعد العود الى السجود بل في  
 الدور قال ويانه أنه لا يمكنه العود الى سجود لانه سجوده ما يكون جابرا أو جابرا بالنص هو  
 الواقع في آخر الصلاة ولا آخر لها قبل التمام نقلنا به مقتضى صلاته وخرج منها قطع الدور اه  
 والحاصل أنه حيث لم يمكنه العود الى السجود لما علمه لم يمكن عوده الى الصلاة فبقي خارجا منها  
 بالسلام خروجا تاما حتى لو سجدة وقع لغوا كالموجده بالقهقهة في المسئلة التي قبلها أو بعد  
 الحدث العدم ولا يصح السجود وغيره من الشراح كما صاحب النهاية والعناية وقاضي خاتون بأنه  
 لا يتغير فرضه بنية الإقامة لان النية لم تحصل في حرمة الصلاة فظهر للشيخ هذا التقرير بسقوط  
 ما ذكره في الامداد من تنصير الماني غاية البيان في هذه المسئلة بما حاصله أنه ان عدم صحة نية  
 الإقامة انما هو على تقدير عدم السجود وهو قد صح نيته لما في الدراية اذا سجدة ففوى  
 الإقامة صحت اه فكذلك هنا والالزم التناقض وقول الكمال ان النية لم تحصل في حرمة  
 الصلاة غير مسلم لتصرحه بان سلام من عليه السهو لا يخرج منه ما رآهم فيه صاحب الجهر في قوله  
 لا يقع في خلال الصلاة أن نية الإقامة بعد سجوده لا تصح لوقوع السجود في خلال الصلاة  
 مع اتفاقهم على صحة القول والجواب ما تحتها من أنه اذا سجدة وقع لغوا فكأنه لم يسجد فلم  
 يعد الى حرمة الصلاة فلم تصح نيته بخلاف ما في الدراية فانه اذا سجدة أو لا عاد اليها فصحت نيته  
 بخلاف ما ذكرنا في المسئلة تين وأما ما ذكره الكمال فقد صرح به غيره كما علمت وتصريحه  
 طلاله فلا تناقض بين المسئلة تين وأما ما ذكره الكمال فقد صرح به غيره كما علمت وتصريحه  
 بان سلام من عليه السهو لا يخرج منه ما رآهم فيه بخلاف ما في الدراية فانه اذا سجدة أو لا عاد اليها فصحت نيته  
 وهما يمكن للمذکور المذكور وقوله لم تصح نية الإقامة بعد السجود وبغيره السجود لوقوعه  
 في خلال الصلاة صحح لان الغاء السجود فيه لم يكن بسبب ايجابه المقتضى للدور كافي مسألة ثلثنا  
 بل بسبب تصحيح النية الموجبة للاتمام وتصحيح النية فيه لا يستدعي ايجاب السجود بخلاف  
 مسألة ثلثنا فان فيه يلزم من صحة النية ان تصح بلا سجود لوقوعه في وسط الصلاة ومع عدم  
 السجود لا يعود الى حرمة الصلاة واذا لم يعد اليها لم تصح نية الإقامة فيلزم الدور وبه  
 تقر به هذا الجواب بما ذكرنا رأيت شيخنا الرافعي ذكره في قوله وفيه الجواب عنهم (قوله







بما أف وأكلها على غالب ظنه لم تبطل الا انما تكون نقلا ويلزمه أداء القرص ولو كانت نقلا  
 ينبغي أن يلزمه قضاءه وان أكلها الوجوب الاستئناف عليه بجر وأقره في النهر والمقدمي  
 (قوله وان كثر شك) بأن عرض له مرتين في عمره على ما عليه أكثرهم أو في صلاة على  
 ما اختاره فخر الاسلام وفي المجتبى وقيل مرتين في سنة واحدة على قول السرخسي بجر ونهر (قوله  
 الجرح) أي في تكليفه بالعمل باليقين (قوله والا) أي وان لم يغاب على ظنه شيء فلو شك أن  
 أولى الظهور أو ثابته بجهله الأولى ثم بعد الاحتمال أن الثانية ثم يصلي ركعة ثم بعد ما قلنا  
 ثم يصلي ركعة ويقعد لاحتمال أن الرابعة ثم يصلي أخرى ويقعد لما قلنا بأن يربع قعدت  
 قعدتان مفروقتان وهما الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان ولو شك أنهما الثانية أو الثالثة  
 أتمها وقعد ثم صلى أخرى وقعد ثم الرابعة وقعد وعلمه في الجرح وبذلك عن السراج أنه يصعد  
 للسهو (قوله ولو واجبا) معطوف على محذوف أي فرضا كان القعود ولو واجبا أو اذا كان  
 فرضا ولو واجبا في ذلك على حذف جواب أو الشرطية فالعلة ليل ناظر الى المذكور والمحذوف  
 هذا وقول الهداية والوافية بقعد في كل موضع يتوهم أنه آخر ما لا تبدل على أنه لا يقعد على  
 الثانية والثالثة ولذا نسب في الفتح الى القعود واعتذر عنه في الجرح بأن فيه خلافا فاعلم به  
 على أحد القولين وان كان الظاهر القعود مطلقا اه قلت لكن في القهقهة تنافي عن المضمرات  
 أن الصحيح أنه لا يقعد على الثانية والثالثة لأنه من شرط ترك الواجب وإتيان البدعة  
 والاولى من الثاني ثم قال لعل في هذه اختلاف المشايخ اه وأقول يؤيد ما في الفتح  
 ما صرحوا به في عدة كتب أن ما تردد بين البدعة والواجب ياتي به احتياط بخلاف ما تردد بين  
 البدعة والسنة (قوله واعلم الخ) قال في المنية وشرحها الصغير في الأصل في التفكير أنه ان  
 منعه عن أداء ركن كقراءة آية أو ثلاث أو ركوع أو سجود أو عن أداء واجب كالقعود يلزمه  
 السهو ولا يستلزام ذلك ترك الواجب وهو الايمان بالركن أو الواجب في محله وان لم يمنع عن شيء  
 من ذلك بان كان يؤدي الاركان ويقعد بركه لا يلزمه السهو وقار به بعض المشايخ ان منعه التفكير  
 عن القراءة أو عن التجميع يجب عليه سجود السهو والافلا فعل هذا القول أو شغله عن تجميع  
 الركوع وهو راكع مثلا يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح اه وبه علم  
 أن قول المصنف ولا يصح مبق على خلاف الاصح وهو قول البهمن ودخل في قوله أو عن أداء  
 واجب ما لو شغل عن السلام لما في الظهيرة لو شك بعد ما قد ذكر انشدها صلى ثلاثا أو ربعا  
 حتى شغله ذلك عن السلام ثم احتجب وأتم صلاة فعله السهو اه وعلم في البدائع بأنه آخر  
 الواجب وهو السلام اه وظاهر لزوم السجود وان كان مشغلا بقراءة الادعية أو الصلاة  
 وهو مبق على ما قاله خمس الآفة من أنه ليس المراد أن يشغله التفكير عن ركن أو واجب فان  
 ذلك يوجب سجدة في السهو بالاجماع وانما المراد به شغل قلبه بعد أن تكون جوارحه مشغولة  
 بأداء الاركان ومثله ما في الذخيرة من أنه لو كان في ركوع أو سجود فطوّل في تذكره وتغير عن  
 حاله بالتفكير فعليه سجود السهو واستحبنا لانه وان كان تذكره ليس الاطالة القيام  
 أو الركوع أو السجود وهذه الاذكار سنة لكنه أخر واجبا أو ركعا لا يوجب إقامة السنة بل  
 بسبب التفكير وليس التفكير من أعمال الصلاة اه قلت والحاصل أنه اختلاف في التفكير

(وان كثر) شك (عـ)  
 يغاب ظنه ان كان له ظن  
 الجرح (والأخذ بالاقول)  
 لئلا ينع (وقعد في كل موضع  
 توهمه موضع قعوده) ولو  
 واجبا بالثلاث يصير تارك فرض  
 القعود أو واجبه (و) اعلم  
 أنه اذا شغله ذلك الشك  
 فتفكر (قد أدرك ركن  
 ولم يشغل حالة الشك  
 بقراءة أو لا تجميع) ذكره في  
 الذخيرة (وجب عليه سجود  
 السهو في) جميع (صور  
 الشك)

الموجب للسهو وقيل ما لم ينع تأخير الواجب أو الركن عن محله بان قطع الاشتغال بالركن  
 أو الواجب قدر أداء ركن وهو الاصح وقيل بمجرد التفكير الشاغل للقلب وان لم يقطع الموالاة  
 وهذا كله اذا فكر في أعمال هذه الصلاة أما لو فكر في صلاة قبلها اهل صلاحها لم لا في المحيط  
 أنه ذكر في بعض الروايات أنه لا سهو عليه وان أخره لا كما لو فكر في أمر من أمور الدنيا  
 حتى أخر ركعته في رواية يلزمه امتنع النقص في صلاته لانه يجب عليه حفظ تلك الصلاة حتى  
 يعلم جواز صلاته وهذا بخلاف أعمال الدنيا فان لم يجب عليه حفظها واستظهر في الحياة هذه  
 الرواية وأنه لو لم ترك الواجب بالتفكير في أمور الدنيا يلزمه السجود أيضا واستظهر أيضا  
 القول الاول بان الملزم للسجود ما كان فيه تأخير الواجب أو الركن عن محله اذ ليس في مجرد  
 التفكير مع الاداء ترك واجب أصلا وعلم الكلام فيها وفي فتاوى العلامة قاسم (قوله واه  
 على بالتصريح) أي بان غلب على ظنه أن الركعة الثانية منه لا وقوله أو بقاء على الأقل أي بان لم  
 يغلب على ظنه شيء وأخذ بالاقول (قوله ليسكن في السراج الخ) استدراك على ما في الفتح من  
 لزوم السجود في صورتين وقوله مطلقا أي سواء تفكر قدر ركن أو لا وهذا التفصيل هو  
 الظاهر لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فاذا تحرى وغاب على ظنه شيء لزمه الأخذ به ولا يظهر وجه  
 لا يجب السجود عليه الا اذا طال تفكيره على التفصيل المار بخلاف ما اذا بقي على الأقل لان  
 فيه احتمال الزيادة كما أفاده في الجرح (قوله أخبره عدل الخ) تقدم ان الشك خارج الصلاة  
 لا يعتبر وان هذه الصورة مستثناة وقد بداهل اذا أخبر عدلان لزمه الأخذ بقوله ما ولا يعتبر  
 شك وان لم يكن الخبر عدلا لا يقبل قوله امداد وظاهر قوله أعاد احتياطا الوجوب المكن في  
 المتأخرات انما اذا شك الامام فأكبره عدلان يجب الأخذ بقوله ما لانه لو أخبر عدل يستحب  
 الأخذ بقوله اه فتأمل (قوله ولو اختلف الامام والقوم) أي وقع الاختلاف بينهم وبينه  
 كأن قالوا صليت ثلاثا وقال بل أربعة أمالو اختلف القوم والامام مع فريق منهم أو واحد  
 أخذ بقول الامام ولو تيقن واحد بالقيام وواحد بالنقص وشك الامام والقوم فالاعادة على  
 التيقن بالنقص فقط ولو تيقن الامام بالنقص لزمهم الاعادة الا من تيقن منهم بالقيام ولو تيقن  
 واحد بالنقص وشك الامام والقوم فان كان في الوقت فالاولى ان يعيدوا احتياطا ولزم  
 لو اختلف بالنقص عدلان من الخلاصة والفتح (قوله) شك الامام فليطأ الى القوم ليعلم بهم ان  
 قاموا قاموا والاقعد لا بأس به ولا سهو عليه غاب على ظنه في الصلاة أنه أحدث أو لم يصح ثم ظهر  
 خلافه ان كان أدى ركعا استأنف والامضى تارخانية (قوله وقت ايضا في الاصح) وقيل  
 لا يثبت لان الفتوى في الثانية بدعة والجواب أن ما تردد بين البدعة والواجب ياتي به احتياط  
 كما مر وبقى لو قنت في الاولى والثانية سموا فقدم المصنف في باب الوتر أنه لا يثبت في الثالثة  
 ومرتجع خلافا (قوله شك هل كبر الخ) أي شك في صلاته ذخيرة وغيره وظاهره ان الشك في  
 جميع هذه المسائل وقع في الصلاة ويدل عليه قول الذخيرة في آخر العبارة ان كان ذلك أول  
 مرة أو قبل الصلاة والاجازة الماضي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب اه تأمل ويخالفه  
 ما في الخلاصة حيث قال شك في بعض وضوئه وهو أول شك في غسل ما شك فيه وان وقع له  
 كثير لم ياتف اليه وهذا اذا شك في خلال وضوئه فلو بعد الفراغ منه لم ياتف اليه اه

سواء عمل بالتصريح أو بغير  
 على الأقل ففتح لتأخير الركن  
 ليسكن في السراج أنه يصعد  
 للسهو في أخذ الأقل مطلقا  
 وفي غلبة الظن ان تفكر  
 قدر ركن (فسرع) اه  
 أخبره عدل بأنه ماض  
 أربعة أو شك في صدقه  
 وكذا به أعاد احتياطا  
 ولو اختلف الامام والقوم  
 فلو الامام على يقين لم يعد  
 والأعاد بقوله سموا  
 أنما ثمانية أو ثلثة  
 قنت وقعد ثم صلى أخرى  
 وقت أيضا في الاصح  
 شك هل كبر لا فتاح أو لا  
 أو أحدث أو لا أو أصابه  
 بخباصة أو لا أو مسح رأسه  
 أو لا استقبل ان كان أول  
 مرة أو لا اه واختلف لو  
 شك في اركان الحج



لم يكن مسئلة العلامة فاسم في فتاويه عن شك وهو في صلاته أنه على وضوء أم لا فاجاب بأنه  
ان كان أول ما عرض له أعاد الوضوء والصلاة والامضى في صلاته (قوله وظاهر الرواية  
البناء على الأقل) كذا عزا في البحر الى البدائع ولم أره فيها فليراجع والذي في باب المناسك  
ولوشك في عدد الاشواط في طواف الركعتين أعاده ولا ينبغي على غالب ظننه بخلاف الصلاة  
وقبل اذا كان يكثرك ذلك ينصرف الى ما جزم به في الباب عزا في البحر الى عامة المشايخ وانه  
تعالى اعلم

• (باب صلاة المريض) •

قبل المرض مفهومه ضروري اذ لا شك ان فهم المراد منه أجل من قولنا انه متى يزول بحالوه  
في بدن الحى اعتدال الطبائع الاربع فيقول الى التميز بالاختق غير (قوله من اضافة الفعل  
لفاعل أو محله) كل فاعل محله ولا عكس فان المريض محله للصلاة فاعله او انثبته محله للمركلة  
وليس فاعله اما ح (قوله ومناسبة الخ) لم يبين وجه تاختيره عن مجود السهو وبينه في البحر  
بقوله والسهو أهم موقعا لشدة المريض والصحيح فكانت الحاجة الى بيان أمس فقدمه ح  
(قوله فتاخر الخ) أي وكان حقه ان يذكر مع وجود السهو ومناسبة بينهما في أن كلامهم ما مثل  
بعض الصلاة أو لان كلامهم ما مجود يترتب على أمر يقع في الصلاة متأخر عنه الا أن مجود  
السهو محتمل بالصلاة وجود التأخر يقع خارج الصلاة أيضا ح (قوله كاه) فسر به انساني  
في المتن من قوله وان قدر على بعض القيام قام ح (قوله لمرض حقيق الخ) قال في البحر أراد  
بالقدر القدر الحقيق بحيث لو قام سقط بدليل أنه عطف عليه التذمر الحكيم وهو خوف  
زيادة المرض واختلافه الى التذمر فيقبل ما يليح الا فطار وقبل التيمم وقبل مجيئه لو قام سقط  
وقبل ما يجزئه عن القيام مجيئه والاصح ان يلحقه ضرر بالقيام كذا في التاخير والاحتياط  
وغيرهما اه نقول واختلافه الى التذمر أي في غير عبارة المصنف لما علمت ان المراد به  
في كلامه كالكثير الحقيق بدليل عطف الحكيم عليه وبما تقر وظهور ما في كلام المترج  
حيث جعل الحقيق والحكمي وصفين للمرض مع أنه ما عدا هاتين اللتين ذكر لان المرض  
فح حقيق وكذا قوله وحده ان كان الضمير فيه للمرض الحقيق فان ذلك تعريف  
للمرض بل تعريف المرض ما قدمناه وان كان لا تذمر المذموم ففقدت أن المراد به  
في كلام المصنف الحقيق وهو ما لو قام سقط الا ان يقدح اطلاق التذمر المذموم للصلاة  
فاعداد كما هو المراد من قول البحر واختلوا الخ فافهم وقد بانى الحد بفتح التمييز بين  
الضمين وعليه فيصير عوده لطلق المرض أي القدر المميز بين ما تصح معه الصلاة فاعندنا  
وما لا تصح ما يلحقه بالقيام ضرر وهو شامل حيث ذكروا ان ذم الصلاة حقيقة بالماضي  
الماضي أو كما اذا لم يمكن القيام أصلا فهو مقهور بالاولى (قوله قبلها أو فيها) ضيقة  
لمرض والمرض العارض فيها بيان الكلام عليه في قول المتن ولو عرض له مرض فيم اولا ينافي  
قوله أو فيها تنقيده بقوله لان المراد حيث ذم الصلاة كمال القيام الواقع بعد عرض المرض  
(قوله أي الفريضة) أزانها بما يشمل الواجب كالوتر وما في حكمه كسنة الفجر اذ هو واجب

وظاهر الرواية البناء على الأقل وعليه بالاشباه في قاعدة اليقين لا يزول بالشك  
• (باب صلاة المريض) •  
من اضافة الفعل لفاعل أو محله ومناسبة كونه عارضا أو باقيا فتاخر مجود التأخر ضروري (من قدر عليه القيام) أي كاه (مرض) حقيق وحده أن يلحقه بالقيام ضرر به يفتي (قبلها أو فيها) أي الفريضة

عدا ذلك من التوافل فانما يقبض من قعود بلاته تذريقام (قوله خاف) أي غلب على ظنه  
بغيره سابقة أو اخبار طبيب مسلم حاذق اعداد (قوله بقيامه) متعلق بخلاف أو بزيادة  
وبطه على سبيل التنازع (قوله أو وجد لقيامه) أي لاجل المشاهدة وهذا ما قبله وما بعده  
داخل في أفراد الضرر المذكور في قوله وحده الخ فافهم (قوله سلس) كفرح ط (قوله  
أو تذمر عليه الصوم) الاولى أن يقول لا صوم باللام التعليمية أي نهذ القيام لاجل الصيام  
وعبارة البحر ودخل تحت العبارة الحكمي ما لو صام رمضان صلى فاعدا وان أفطر صلى فافهم  
يصوم ويصلي فاعدا (قوله كما) أي في باب صفة الصلاة حيث قال وقد يصحم القعود كن  
يسهل بوجه اذا قام أو سلس بوله أو بيدور ربع عورته أو يضعف عن القراءة أصلا أو عن  
صوم رمضان ولو أنه ضعفه من القيام انظر وجب لجماعة صلى في بيته من قراه به يفتي خلافا لاشباه  
ح أقول وقد مناهنا أنه لو لم يقدح في الاعانة فاعدا كالأول كان يصح الصوم صلى فاعدا بيسل  
بوله أو بوجه ولو لم يستأقيا لاصلى فاعدا بوجه ويجوز لان الاستئذان لا يجوز بلا عذر كالصلاة  
مع الحدث فيترج ما فيه الاتيان بالاركان كما في المنية وشرحها ومن العبارة الحكيم أيضا  
ما لو خرج بعض الولد وخاف خروج الوقت صلى بحيث لا يلحق الولد ضرر وما لو خاف العذر  
لوصلى فاعدا أو كان في خيا لا يستطيع أن يقيم صلبه وان خرج لا يستطيع الصلاة لطيف  
أو مطرد من به أدنى حله تخاف ان نزل عن الحمل بقى في الطريق يصلى الفرض في محله وكذا  
المريض الراكب اذا وجد من ينزله بحر (قوله ولو مستند الخ) أي اذا لم يطقه ضرره  
بدليل ما مر (قوله أو انسان) عير في العناية والفتح وغيره ما بالخدم يده قال ح وفيه  
ان القادر بقدره الغير عاجز عند الامام الا ان يراد بالغير غير الخادم تامل اه أقول قد مناهنا  
في باب التيمم ان العاجز من استعمال الماء بنفسه لو جزم من تلزمه طاعته كعبده وولده  
وأجبره لزومه الوضوء اتفاقا وكذا غيره ممن لو استعان به أعانه في ظاهر المذهب بخلاف العاجز  
عن استعمال القبلة أو الهول من القرائن الخمس فانه لا يلزمه عذره والفرق أنه يخاف عليه  
زيادة المرض في اقامته وتحويله اه ومقتضاه أنه لو لم يفتي بزيادة المرض يلزم ذلك وقد مناهنا  
في بحث الصلاة على الدابة من باب التوافل عن المجتبى مانعه وان لم يقدر على القيام أو النزول  
عن دابته أو الوضوء لا بالاعانة ولا شام ذلك مناهنه يلزمه في قوله ما وفي قوله انظر والاصح  
اللزوم في الاجنبى الذي بطيعة كالما الذي يعرض للوضوء اه ولا ينبغي أن هذا حيث لا يلحقه  
ضرر بالقيام فلا يخالف ما قدمناه آنفا وبه يظهر أن المراد بالانسان من بطيعة أهم من الخادم  
والاجنبى وأما عدم اعتبار القدرة بقدره الغير عند الامام فلهذا ليس على الإطلاق بل في بعض  
المواضع كما قاله ط ولذا قال في المجتبى وفي قوله نظر أو يجوز على ما ذكروا من كثرة الابطال  
ومشقة فلا يلزمه الانتظار الى حصوله اليه تامل (قوله كيف شاء) أي كيف يتيسر له  
بغير ضرر من تربع أو غيره اعداد (قوله على المذهب) جزم به في القول وفور الابيضاح وحده  
في البدائع وشرح الجمع واختاره في البحر والتميز (قوله فاعدا بنا ت اولى) جمع هيئة وهي  
هنا كيفية القعود قال ط وفيه أن الاركان الخمسة سقطت انتفى عنها ولا كذلك الهيئات

(أو) حكمي بان (خاف) زيادته أو بطبرته بقيامه أو دوران رأسه أو وجد اقيامه أو مشددا أو كان لوصلى فاعدا سلس بوله أو تذمر عليه الصوم كما مر (صلى فاعدا) ولو لم تقدا الى وسادة أو انسان فانه يلزمه ذلك صلى الفتنار (كيف شاء) على المذهب لان المرض اسقط عنه الاركان فاهيات أولى وقال زفر كالتشهد

قوله وفي قوله أي الامام اه منه



١٥ كامل (قوله قبل وبه يعني) قاله في التفسير والتمسك بالجملة لانه ايسر على المريض قال في البحر ولا يخفى ما فيه بل ايسر عدم التمسك بكيفية من الكيفيات فالذهب الاول ١٥ وذكر قبله انه في حالة التمسك بجلس كما يجلس للشمس وبالاجماع ١٥ أقول ينبغي ان يقال ان كان جلوسه كما يجلس للشمس ايسر عليه من غيره أو يساوي بالغيره كان أولى والاختار الايسر في جميع الحالات ولعل ذلك محل القولين والله أعلم (قوله بر كوع) متعلق بقوله صلى ط (قوله على المذهب) في شرح الخواص نقلا عن الهندي والى لو قدر على بعض القيام دون تمامه أو كان يدر على القيام لبعض القراء دون تمامها يؤمر بان يكبر قائما ويقرأ ما قدر عليه ثم يركع وهو المذهب الصحيح لا يروى خلافه عن أصحابنا ولو ترك هذا خفت أن لا يجوز صلاته وفي شرح القاضي فان يجوز عن القيام مستويا قالوا بوجوبه مكنيا لا يجوز به الا ذلك وكذا لو جاز عن القعود مستويا قالوا بوجوبه مكنيا لا يجوز به الا ذلك فقال عن شرح القرائن ونحوه في العناية بزيادة ذلك لو قدر أن يركع على عاص أو كان له خادم لو اتكأ عليه قدر على القيام ١٥ (قوله لان البعض معتبر بالكل) أي ان حكم البعض بحكم الكل يعني أن من قدر على كل القيام يلزمه فكذلك من قدر على بعضه (قوله بل تعذر السجود كاف) نقل في البحر عن البدائع وغيرها وفي الذخيرة جرحه بل بمقتضى جرحه ان مجرد السجود كاف وهو قادر على الركوع والقيام والقراءة صلى قاعدا أي يومئ ولو صلى قائما بركوع وقعود أو ما بالسجود أجزأه والاول أفضل لان القيام والركوع لا يشترعا في نفسه ما بل يكونا وسياتين الى السجود ١٥ قال في البحر ولم أر ما اذا ترك الركوع دون السجود وكان غير واقع ١٥ أي لانه متى جاز عن الركوع جاز عن السجود نهر قال ح أقول على فرض تصورته ينبغي أن لا يسقط لان الركوع وسبيله اليه ولا يسقط المقصود عند تعذر الوسيلة كالم يسقط الركوع والسجود عند تعذر القيام (قوله لا القيام) معطوف على الضمير المرفوع المتصل في قوله تعذرا وهو ضمه فيكون في عبارة المقلد لا فاصلا ولا تأكيد (قوله أو ما) حقيقة الايمان طاعة الرأس وروى بغير تحريكها ونحوه في الامداد عن البحر والمقدمي (قوله أو ما قاعدا) لان ركنية القيام للتوصل الى السجود فلا يجب دونه وهذا أولى من قول بعضهم صلى قاعدا ان يفرغ من عليه أن يقوم للقراءة فاذا جاء أو ان الركوع والسجود أو ما قاعدا كذا في النهر أقول التعبير بصلى قاعدا هو ما في الهداية والفتاوى ودوري وغيرهما وأما ما ذكر من افتراض القيام فلم أره غيره فيما عندي من كتب المذهب بل كلهم متفقون على التعليل بان القيام يسقط لانه وسيلة الى السجود بل مخرج في الخلقة بان هذه المسئلة من المسائل التي يسقط فيها وجوب القيام مع انتفاء العجز الحقيقي والحق كمنى ١٥ ويلزم على ما قاله أنه لو جاز عن السجود فقط أن يركع قائما وهو خلاف المنصوص كما علمته آنفا ثم ذكر القهستاني عن الزاهد أنه يومئ للركوع قائما وللجود جالسا ولو لم يكن لم يجز على الاصح ١٥ وجزم به الولوالجي لكن ذكر ذلك في النهر وقال الا ان المذهب الاطلاق ١٥ أي يومئ قاعدا أو قائما فيهما فالظاهر أن ما ذكره هنا هو مقتضاه (قوله وهو أفضل الخ) قال في شرح التبيين لو قيل ان الائمة أفضل للترويح من الخلاف لكان موجبا ولو لم يكن

قبل وبه يعني (بر كوع) وسجود وان قدر على بعض القيام ولو متكئا على عاص أو حائط (قام) لزوما بقدر ما بقا ولو قدر أن يكون تكبيره على المذهب لان البعض معتبر بالكل (وان تعذرا) ليس تعذرها شرط بل تعذر السجود كاف لا القيام (أو ما) بالهمز (قاعدا) وهو أفضل من الائمة قائما

أومن ذكره ١٥ (قوله لقربه من الارض) أي فيكون أشبه بالسجود منع (قوله ويجعل سجوده أخفض الخ) أشار الى أنه يكفيه أدنى الانحناء عن الركوع وأنه لا يلزمه تقرب به من الارض بقصى ما يمكنه كتاب طه في البحر عن الزاهد (قوله فانه يكره تحريما) قال في البحر واستدل للكره في الحيض بنهيه عليه الصلاة والسلام عنه وهو يدل على كراهة التحريم ١٥ وتبعه في النهر أقول هذا محمول على ما اذا كان يحتمل الى وجهه شيئا يسجد عليه بخلاف ما اذا كان موضوعا على الارض يدل عليه ما في الذخيرة حيث نقل عن الاصل الكراهة في الاول ثم قال فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلاته فقد صح أن أم سامة كانت تسجد على مرفقة موضوعة بين يديه العلة كانت به اولم يحضرها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ١٥ فان مقادير هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الارض المرتفع ثم رأيت القهستاني صرح بذلك (قوله بالبناء للجهول) هذا ليس بلازم والاقوال ولا يرفع الى وجهه شيء ١٥ ح ولعل وجه ما قال الإشارة الى كراهته سواء كان يسهل أو فعل غيره (قوله الا أن يجرد في الارض) هذا الاستثناء مبني على أن قوله ولا يرفع الخ شامل لما اذا كان موضوعا على الارض وهو خلاف المتبادر بل المتبادر يكون المرفوع محمولا عليه أو بد غيره وعليه فالاستثناء منقطع لاحتمال ذلك بالموضوع على الارض ولذا قال الزيلعي كان ينبغي أن يقال ان كان ذلك الموضوع يصح السجود عليه كان سجودا أو لا قياما ١٥ وجزم به في شرح التبيين واعتضده في النهر بقوله وعندي فيه نظر لان خفض الرأس بالركوع ليس الايماء ومعلوم أنه لا يصح السجود بدون الركوع ولو كان الموضوع مما يصح السجود عليه ١٥ أقول الحق التفصيل وهو أنه ان كان ركوعه سجودا جاء الرأس من غير انحناء وميل الظاهر فهذا ايماء لا ركوع فلا يعتبر السجود بعد الايماء مطلقا وان كان مع الانحناء كان ركوعا معتبرا حتى انه يصح من المنطوق القادر على القيام حينئذ ينظر ان كان الموضوع مما يصح السجود عليه كجبرمة لا ولم يرد ارتفاعه على قدر رابطة أو بنتين فهو موجود حتى فيكون ركنه واجدا الامور متاخر حتى انه يصح اقتداء القائم به واذا قدر في صلاته على القيام قائما وان لم يكن الموضوع كذلك يكون مومنا فلا يصح اقتداء القائم به واذا قدر رفعه الى القيام استأنفها بل يظهر لي أنه لو كان قادرا على وضع نفي على الارض مما يصح السجود عليه أنه يلزمه ذلك لانه قادر على الركوع والسجود حقيقة ولا يصح الايماء مع القدرة عليه ما بل شرطه تعذرها كما هو موضوع المسئلة (قوله والابتداء) أي لم يخفض رأسه أصلا بل صار يأخذ ما يرفع ويضعه بيمينه للركوع والسجود أو خفض رأسه له ١٥ يمكن جعل خفض السجود مساويا لخفض الركوع لم يصح عدم الايماء لهما أو لا سجود (قوله وان تعذرا القعود) أي تعود به نفسه أو متعذرا الى شيء كما مر (قوله ولو سكا) كماله در على القعود ولكن بزغ الطبيب الماس من عينيه وأمره بالاستعاذة ايما أجزأه أن يسكن ويومئ لان حرمة الاعضاء المحرمة النفس بغير البدائع وسباني (قوله ور جلا) نحو القبلة في البحر عن الاستلاصة متوجه نحو القبلة ورأسه الى المنبر ور جلا الى المغرب ١٥ أقول هذا يتصور في بلادهم المنبر في كنفه وارى وما والاها فان قبلتهم

قوله مرفقة هي المرفقة بكسر الميم في ما كان الحلية ١٥ منه لقربه من الارض (ويجعل سجوده أخفض من ركوعه) لزوما (ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه) فانه يكره تحريما (فان فعل) البناء للجهول ذكره القهستاني (وهو يخفض برأسه لسجوده أكثر من ركوعه صح) على انه ايماء لا سجود الا أن يجرد قوة الارض (والا) يخفض (لا) يصح عدم الايماء (وان تعذرا القعود) ولو سكا (أو ما سكتا) على ظهره (ور جلا) نحو القبلة (غير أنه ينسب كنيته



بلحمة المغرب عكس البلاد المغربية أما في بلاد الشاميه ونحوها اذا استلقى متوجها للقبلة  
 يكون المغرب عن يمينه والمشرق عن يساره وبه اندفع اعتراض بعض المحققين على ما في  
 الخلاصة (قوله لكرامة الخ) هي كرامة تنزيهية ط (قوله ويرفع رأسه يسيرا) أي يجعل  
 وسادة تحت رأسه لان حقيقة الاستلقاء تمنع الاصحاء عن الابعاء فكيف بالمرضى بجر (قوله  
 الايمن أو الايسر) والايمن أفضل وبه ورد الاثر اعداد (قوله والاول أفضل) لان المستلقي يقع  
 ايماءة الى القبلة والمضطجع يقع مضطجعا بها بجر (قوله على المعقد) مقابلة ما في القنية من أن  
 الاظهر أنه لا يجوز الاضطجاع على الجانب الاقار على الاستلقاء قال في النهر وهو شاذ وقال  
 في البحر وهذا الاظهر حتى والظاهر الجواز اه وكذا ما روي عن الامام من أن الأفضل أن  
 يصلي على شقة الايمن وبه قالت الاثثة الثلاثة ورجمه في الحلية لما ظهر له من قوة دليله مع  
 اعتراجه بان الاستلقاء هو ما في مشاهد الكتب والمذاهب وروى الروايات (قوله بان زادت على  
 يوم وليلة) أي لو كانت يوما وليلة أو أقل وهو يدل فلا تفتك بل تقضي اتفاقا وهذا اذا صح  
 فلو مات ولم يقدر على الصلاة لم يلزمه القضاء في لا يلزمه الايصاء كما سافر اذا فطر ومات  
 قبل الاقامة كافي الزبلي قال في البحر وينبغي أن يقال له ما اذا لم يقدر في مرضه على الابعاء  
 بالرأس أمان قدر عليه بعد مجزؤه فانه يلزمه القضاء وان كان موصلا للتظهر فأنه في الايصاء  
 بالاطعام عنه اه قلت وهو ما خوذ من الفتح فانه قال ومن تأمل فاعلم الايصاء في الاصول  
 انقدح في ذهنه ايجاب القضاء على هذا المرض الى يوم وليلة حتى يلزمه الايصاء ان قدر عليه  
 بطريق وسقوطه ان زاد اه (قوله في ظاهر الرواية) وقبل لا بد من سقوط القضاء بل تؤخر عنه  
 اذا كان يعقل وصحة في الهداية وهو من أهل الترجيح لكن خالف نفسه في كتابه التبيين  
 فصح الاول كرامة أهل الترجيح كفاية خزان وصاحب المحيط وشيخ الاسلام ونظر الامام ومال  
 اليه المحقق ابن الهمام في عبارته التي نقلناها آتفا ومنه عليه المصنف لانه ظاهر الرواية ولما  
 في الامداد من أن القاعدة العمل بما عليه الاكثر (تنبيه) سهل في السراج المستدل على  
 أربعة أوجه ان زاد المرض على يوم وليلة وهو لا يعقل فلا قضاء اجماعا والا وهو يعقل قضى  
 اذا صح اجماعا وارزاد وهو يعقل أولا وهو لا يعقل في الخلاف (حققة) في البحر عن  
 القنية ولا فدية في الصلوات حالة الحياة بخلاف الصوم اه وقدمه الشارح قبيل هذا الباب  
 وأوضنا مئة (قوله لا يكتفى الخ) بل لا بد منه من القدرة (قوله وأقار الخ) الاولى ذكره قبل  
 قوله وان تعذر الابعاء الخ لان فيه سقط الصلاة وفيما قبله سقطت الاركان (قوله سقوط  
 الشرائط) أي كالاتبة بل وسر العوردة والطهارة من الخبث بخلاف الوقت وكذا الطهارة  
 من الحدث لان فاقد الطهور يمن بؤخر عند الامام ويقتضيه عندهما والمتمشبه غير مصل أقاده  
 الركني لكن يبقى في مقطوع اليدين والرجلين نصيح أنه يصلي بلا طهارة (قوله بالاولى) لان  
 الجهر عن تحصيل الشرائط ليس فوق الجهر عن تحصيل الاركان فلو لم يقدر المريض على الحصول  
 الى القبلة بغيره ولا بغيره صلى كذلك ولا اعاد عليه بعد البر في ظاهر الجواب كالوجه عن  
 الاركان بدائع ونعمه في البحر وسأني آخر الباب ملوكا في جنه شيا بغيره (قوله ولا يبعد)  
 أي في سقوط الشرائط والاركان اه ذكره ما في خلافه ما لو كان من قبل العبد على ما مر

قوله بعض المحققين هو  
 المحقق ابن أمير حاج في الحلية  
 اه منه  
 لكرامة الخ  
 القبلة ويرفع رأسه يسيرا  
 ليصبر وجهه اليها او  
 على جنبه) الايمن أو الايسر  
 وجهه اليها (والاول  
 أفضل) على المعقد (وان  
 تعذر الابعاء) برأسه (وكرر  
 الفتاوى) بان زادت على  
 يوم وليلة (قط القضاء  
 عنه) وان كان يفهم في ظاهر  
 الرواية (وعليه الفتوى)  
 كافي الظاهر جربة لان مجرد  
 العقل لا يكتفى لتوجيه  
 الخطاب وأقار به سقوط  
 الاركان سقوط الشرائط  
 عند الجهر بالاولى ولا يبعد  
 و ظاهر الرواية بدائع

تفصيله في الطهارة وشتمه مالو هز عن القراءة وفي البحر عن القنية ولو اعتقل لسانه يوما وليلة  
 فصلى صلاة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة اه والظاهر أن قوله يوما وليلة لانه  
 محل توهم لزوم الاعادة اذا الزائد على ذلك لا يلزم اعادته لدخوله في حد التكرار (قوله ولو اشتبه  
 على مرض الخ) أي بان وصل الى حال لا يمكنه ضبط ذلك وليس المراد مجرد الشك والاشتباه  
 لان ذلك يحصل للصحيح (قوله ينبغي أن يجزيه) قد يقال انه تعليم وتعلم وهو مفسد كما اذا قرأ من  
 المصحف أو علمه انسان القراءة وهو في الصلاة ط قلت وقد يقال انه ليس بتعليم وتعلم بل هو  
 تذكير أو اعلام فهو كاعلام المبلغ بالفتاوى الامام فتأمل (قوله كذا في القنية) الاشارة الى  
 ما ذكره المصنف والشارح (قوله ولم يوم الخ) الاولى ذكره قبل مئة القنية لا ارتباطا بها  
 قبلها فانه ما وقع في المتن بعبارة القنية غير مناسب (قوله خلافا لغيره) فاعنده يومى حاجبه  
 فان جهر فيه بعينه فان جهر فيه بغيره بجر (قوله يتم بما قدر) أي ولو قاعد اموصا أو مستلقيا  
 (قوله على المعقد) وعن الامام أنه يستقبل لان تحريره انه قد تروى وجبة الركون والسجود  
 فلا يجوز بالابعاء قال في النهر وصح المشهور وهو الاول لان بناء الضعيف على القوى اولى  
 من الاتيان بالكل ضيقا (قوله يفي) أي على ما صلي فيتم صلاته قائما اعندهما وقال محمد  
 يستقبل بناء على عدم صحة اقتداء القائم باقاعده عنده وقد مر من (قوله ولو كان يصلي بالابعاء)  
 أي قائما او قاعدا او مستلقيا او مضطجعا كما هو قضية الاطلاق ح (قوله فصم) أي قدر على  
 الركوع والسجود قائما او قاعدا ح (قوله لا يفي) لان اقتداء الراكع والساجد بما يوصى  
 لا يجوز فكذا البناء در (قوله الا اذا صح قبل ان يومى الخ) لانه لم يؤدركا بالبناء واغما هو  
 مجرد تخريره فلا يصح كون بناء القرى على الضعيف بجر وهذا ظاهر فيما اذا افتتح قائما  
 او قاعدا بقصد الابعاء ثم قدر قبل الابعاء على الركوع والسجود قائما او قاعدا فماذا افتتح  
 مستلقيا او مضطجعا ثم قدر قبل الابعاء على الركوع والسجود قائما او قاعدا فانه يستأنف  
 كما يؤخذ من قول الشارح لان حالة القعود أقوى ح (قوله ولم يبق در على الركوع  
 والسجود) وكذا لو قدر عليه بالاولى تأمل (قوله وللمتطوع الخ) اهل وجهه ان التطوع  
 قد يكثر كالتعب فيؤدى الى التعب فلم يكرهه الاتكاف بغير خلاف الفرض فان زعمه بغير  
 والا فانه ترض ان جهر بغيره بجر ح كرهه وان تعب فظاهر أنه لا يكرهه الاتكاف تأمل (قوله  
 وبدونه يكره) أي اتفاقا لما فيه من اساءة الادب شرح المنية وغيره وظاهره أنه ليس فيه منى  
 خاص فتكون الكراهة تنزيهية تأمل (قوله وله القعود) أي بعد الافتتاح قائما (قوله  
 لا كراهة مطلقا) أي بعد رودونه أمامه العذر فافتتاحا قارأ ما بدونه فيكرهه عند الامام على اختيار  
 صاحب الهداية ولا يكرهه على اختيار غير الامام وهو الاصح لانه مخير في الابتداء بين القيام  
 والقعود فكذا في الانتهاء وأما الاتكاف فانه لم يغير فيه ابتداء بلاه ذكر بل يكره فكذا الانتهاء  
 وأما عدهما فلا يجوز قيامهما قاعدا بلا عذر بهما الافتتاح قائما وهذا ان تعبد في الركعة  
 الاولى أو الثانية اما في الشفع الثاني فينبغي أن يجوز عدهما أيضا في غير سنة الظهور والجمعة  
 وعدهما في شرح المنية (قوله جار) أي سائر احترزا عن الربوط (قوله قاعدا) أي يركع  
 ويسجد لا موصلا فتا بجر (قوله لغاية الجهر) أي لان دوران الرأس فيه اغالب

(ولو اشتبه على مريض  
 اعداد الركعات والسجودات  
 لشعاس يلزمه لا يلزمه  
 الاداء) ولو اداها بغيره  
 ينبغي ان يجزيه كذا في  
 القنية (ولو جهر بعينه وقابه  
 وحاجبه) خلافا لغيره (ولو  
 مرض له مرض في صلاته  
 يتم بما قدر) على المعقد (ولو  
 صلى قاعدا ركوع وسجود  
 فصم بغيره ولو كان) يصلى  
 بالابعاء) فصم لا يفي الا  
 اذا صح قبل ان يومى  
 بالركوع والسجود (كألو  
 كان يومى مضطجعا ثم قدر  
 على القعود ولم يبق در على  
 الركوع والسجود) فانه  
 يستأنف (على المختار) لان  
 حالة القعود أقوى فلم يجز  
 بناءه على الضعيف  
 (وللمتطوع الاتكاف على  
 نيتي) كعهما بجر (مع  
 الابعاء) أي التعب به لا  
 كراهة وبدونه يكره (وله  
 القعود) بلا كراهة مطلقا  
 هو الاصح ذكره الكمال  
 وغيره (صلى الفرض في  
 فلك) جار (قاعدا بلا عذر  
 صح) لغاية الجهر



والغالب كالتصديق فاقسمه كالسنة في اقليم مقام المشقة والنوم مقام الحدث نرح المنية  
ولذا ذكرنا مثله الملة في السقينة في باب صلاة المريض (قوله وأساء) أشار الى أن القيام  
أفضل لأنه أبعد عن شبهة الخلاف والنزوح أفضل لأنه أمكنه لأنه أمكن إقباله بصر وشرح  
المنية (قوله وهو الاظهر) وفي الحلية بدسوق الادلة والظاهر أن قوله ما أشبهه فلا يحرم أن  
في الحياوى القدسي وبه نأخذ اهـ (قوله والمربوطة في الشط كالشط) فلا تجوز الصلاة  
فيها قاعدا اتفاقا وظاهرا في الهداية وغيرها الجواز فاعلم طفا أي استقرت على الأرض  
أولا وصرح في الايضاح عنه في الثاني حيث أمكنه الخروج الحياض بالهداية ثم واختاره  
في المحيط والبدائع بصر وعزاه في الامداد أيضا الى مجمع الروايات عن المصنف في نور  
الايضاح وعلى هذا ينبغي أن لا تجوز الصلاة فيها إثم مع إمكان النزوح الى البر وهذه المسئلة  
الناس عنها غافلون نرح المنية (قوله في الاصح) استتار عن قول البهز بأنه لا فرق بين  
وبين السائرة كافي النور (قوله والافكا لواقفة) أي أن لم يصر كما الرجح - ديدان - بصر  
فحكمها كالواقفة فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا مع القدرة على القيام كافي الامداد (قوله ويلزم  
استقبال القبلة الخ) أي في قواهم جميعا بصر وان عجز عنه يسكن عن الصلاة امداد عن مجمع  
الروايات وعليه يسكن ما لم يخف خروج الوقت لما تقر من أن قبله الما جرحه قدرته وهذا  
كذلك والافكا الفرق في التأمل وانما لم يسمه الاستقبال لان في حقه كالميت حتى لا يتطوع فيها  
ومما مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف ركب الدابة كذا في الكافي نرح  
المنية (قوله مربوطين) أي مقرونتين لانها بالاقتران صارتا كشي واحد وان كانتا  
منفصلتين لم يجز لان تخال ما بينهما ما بمنزلة النور وذلك يمنع الاقتداء وان كان الامام في سقينة  
واقفة والمقتدون على الشط فان بينهما طريق أو قدر نهر عظيم لم يصح بصر وقت عدم الكلام  
على الصلاة على الدابة والجملة في باب النوافل (قوله ومن جن أو غنى عليه) الجنون آفة  
تسلب العقل والاعمال آفة تستمر ط (قوله وقت صلاة) مرفوع على أنه فاعل زاد  
أو منصوب على أنه ظرف لزيد فاعل زاد ضمير الجنون ح عن القصة - الثاني واعتبر لزيادة  
بالادوات على قول الثالث وهو الاصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية عن الامام فإذا  
أصابه ذلك قبل الزوال ثم طاق من القدر بعد قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني  
لا الثالث بصر والمراد بالساعات الأزمنة لا تعارفه أهل النجوم در رأى من كون الساعة خمس  
عشرة درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشئ من الزمان وان قل كافي غرو الاذكار والبرجندى  
احتمل (قوله ان لافاقته وقت معلوم) مثل أن يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى  
قليل ثم يداوده فيغنى عليه بغيره هذه الافاقه فيبطل ما قبلها من حكم الاعمال اذا كان أقل  
من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يبقى بفترة فيحكم بكلام الاصحاب ثم  
يغنى عليه فلا عبرة بذه الافاقه ح عن البحر (قوله لانه يصنع العباد) أي وسقوط القضاء  
عرف بالاثرا اذا حصل بالافاقه مما يقياس عليه ما حصل بقله وعند محمد بسقط القضاء  
بالنج والدواء لانه مباح فصار كالبري كافي البحر وغيره والظاهر أن عطف الدواء على النج  
عطف تقدير وأن المراد شرب النج لاجل الدواء أما لو شربه لسكونه فيكون مباحا بغيره

(وأساء) وقال لا يصح  
الابعد وهو الاظهر  
(والمربوطة في الشط كالشط)  
في الاصح (والمربوطة بلغة  
البحر ان كان الرجح بصر كما  
شبهه ديدان - اسكن - والافكا  
فكالمواقفة) ويلزم استقبال  
القبلة عند الاقتراح وكلما  
دارت ولوام قوام في فلكين  
مربوطين صح والالا (ومن  
جن أو غنى عليه) ولو فزع  
من سبع أو آدمي (يوما وليله  
قصي الخمس وان زاد وقت  
صلاة) سادة (لا) للخرج  
ولو افاق في الملة فان لافاقته  
وقت معلوم قضى والالا  
(زال عقله بنج أو غير) أو دوا  
(لزمه القضاء وان طالت)  
لانه يصنع العباد

كانه وأنه لو شرب الخمر على وجه مباح كإفرا يكون كالنج فيجوز فيه الخلف ولا يرد على  
لتعادل سقوط القضاء بالفرع من سبع أو آدمي كما مر اقولهم ان سببه ضعف قلبه وهو مرض  
أي فهو مما سوى (قوله كالنوم) أي فانه لا يسقط القضاء أيضا لانه لا يعتد بوجوب ما وليه غالباً فلا  
خرج في القضاء بخلاف الانحلال لانه يعتد عادة بصر (قوله وبوجه جراحة) لم يذكره في  
الكافي والقبح والبحر والنور. كان غير بعيد كافي (قوله ولا نجيم) عطف خاص على عام (قوله  
وقيل لاصلاة عليه) اختاره صاحب الدرر في منتهى شربه فقال سقطت يداه ورجلاه من  
المرفق والكعب لاصلاة عليه كذا في الكافي وقيل ان وجهه من بوضه يجره الى غسل وجهه  
وموضع القطع ويسح رأسه والارض وجهه ورأسه في الماء أو يسح وجهه وموضع القطع  
على جدار فيصلى كذا في التتارخانية اهـ وقوله أو يسح وجهه الخ أي ان لم يقدر على  
الغسل بالماء يشاء على أنه لا جراحة فيه وبه علم أن قول المصنف وبوجهه جراحة ليس بقيد  
لان المدار على الجرح من الطهارة ولذا استشهد بما مضى من سقوط الصلاة عن  
المريض العاجز عن الاعمال بالرأس وأن مجرد العقل لا يكفي لتوجهه الخطأ بما ذكره محمد  
فمن سقطت يده من المرفقين ورجلاه من الساقين لاصلاة عليه (قوله وقيل الخ) هو القول  
الثاني المحكي في عبارة الدرر (قوله بلا عمل كثير) بان وجده ما يتعلق به أو كان ما هو في السباحة  
بصر (قوله والالا) أي لا يلزمه الاداء ويحذر بالتأخير بصر (قوله أمره الطيب) أي المسلم  
الحاذق كذا في الصوم (قوله البرغ) بفتح الباء الموحدة وسكون الزاي والغين المجهمة  
في القاموس بزغ الحاجم شرط ويجوز أن يكون بالنون والعين الله - ح (قوله من  
ساعته) المراد به أن يكون بحيث لو توضع أو صلى يخرج من العبادة القدر المانع قبل فراغه  
من الصلاة كما مر بغيره قبل باب الانحلال (قوله الا أن يلحقه مشقة بصر بكة) عبارة البحر  
عن الخلاصة الا أنه يزاد مرضه اهـ والظاهر انه غير بعيد كما أشار اليه الشارح بل المراد  
حصول الضرر والمشقة نظير ما مر في القيام أول الباب والله تعالى أعلم

باب سجود التلاوة

تقدم في الباب السابق وجه تأخير عن سجود السهو (قوله من اضافة الحكم الى سببه)  
الحكم هو وجوب السجود لا السجود فلو قال من اضافة الفاعل الى سببه لكان أولى وأن  
الحكم هو الحكم كونه ط (قوله يجب) أي وجوباً موسعاً في غير صلاة كما ساقى ولا يجب  
على المحتضر الا بصاحب أو قيل يجب فنية والثاني بالقواعد الباقية نرى واطاهر أنه يخرج عنها  
كسلة فرض أو صوم يوم لانه المعه ود قائل رحى ثم رأيت مصرحاً به في التتارخانية مع نصحه  
عدم الوجوب (قوله بسبب تلاوة) احتراز عما لو كتبها أو تهاها فلا سجود عليه كما ساقى  
(قوله أي أكثرها الخ) هذا خلاف الصحيح الذي جزم به في نور الايضاح في السراج وهل  
يجب السجدة بشرط قرأتها جميع الآيات أم بعضها فانه خلاف الصحيح أنه اذا قرأ حرف  
السجدة وقبله كلمة أو بعده كلمة وجب السجود والا فلا وقيل لا يجب الا أن يقرأ أكثر آية  
السجدة مع حرف السجدة ولو قرأ آية السجدة كلها الا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه

كانه (ولو سقطت يده  
ورجلاه من المرفق والكعب  
وبوجهه جراحة صلى بغير  
طهارة ولا نجيم ولا يصح  
هو الاصح) وقد مر في التتار  
وقيل لاصلاة عليه وقيل  
يلزمه غسل موضع القطع  
(فروع) يمكن الفرق في  
الصلاة بالاعمال بلا عمل كثير  
لزمه الاداء والالا امره  
الطيب بالاستقاء البرغ  
الماء من عينه صلى بالاعمال  
لان حرمة الاعضاء بحرمة  
النفس مريض فتنه  
ثياب نجسة وكلمات طشبا  
تجس من ساعته صلى على  
حاله وكذا لو لم يتنجس الا  
انه يلحقه مشقة بصر بكة  
(باب سجود التلاوة)  
من اضافة الحكم الى سببه  
(يجب) بسبب (تلاوة آية)  
أي أكثرها مع حرف  
السجدة



السجود اه لكن قوله ولو قرأ آية السجدة الخ يقتضي أنه لا بد من قراءة الآية بقسمها  
 كما يفهم من اطلاق المتن وبقي ما يؤيده الا أن يقال سياق الكلام قرينة على أن المراد  
 بقوله الا الحرف الخ الكلمة التي فيها مادة السجود واطلاق الحرف على الكلمة شائع في عرف  
 القراء (قوله من أربع عشرة آية) بيان لآية في قوله تلاوة آية (تنبيه) ه السجود في  
 سورة الفل عند قوله تعالى رب العرش العظيم على قراءة العامة بتشديد الاء عند قوله تعالى  
 ألا يسجدوا لى قراءة الكسافى بالتخفيف وفى ص عند وحن ما تب وهو أولى من قول  
 لزيادى عند وأتاب لما نذكره وفى ص السجدة عند وحن لا يسمون وهو المروى عن ابن عباس  
 ورواه ابن جرير وعند الشافعى عند ان كنتم آياه تعبدون وهو مذهب على ومروى عن ابن  
 مسعود وابن عمر ورجحنا الاول للاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة لان الواجب  
 عند تعبدون فالناحية الى لا يسمون لا يضر بخلاف العكس لانها تكون قبل وجود سبب  
 الوجوب فتوجب نقصا فى الصلاة لو كانت صلاتية ولا نقص فيما قلناه أصلا كذا فى البحر  
 عن البدائع امداد ملخصا وقد بين موضع السجود فى بقية الآيات فراجعها والظاهر أن هذا  
 الاختلاف مبنى على أن السبب تلاوة آية ثامة كك ما هو ظاهر اطلاق المتن وأن المراد  
 بالآية ما يشمل الآية والآيتين إذا كانت الثانية متعلقة بالآية التى ذكر فيها حرف  
 السجدة وهذا ينافى ما مر عن السراج من تصحيح وجوب السجود بقراءة حرف السجدة  
 مع كلمة قبله أو بعده لا يقال ما فى السراج بيان موضع أصل الوجوب وما مر عن الامداد بيان  
 موضع وجوب الاداء أو بيان موضع السجدة فيه لانا نقول ان الاداء لا يجب فور القراءة كما  
 ساق وما مر فى ترجيح مذهبن من قوالهم لانها تكون قبل وجود سبب الوجوب وقد ذكر  
 مثله أيضا فى الفتح وغيره يدل على أن الخلاف يفتا بين الشافعى فى موضع أصل الوجوب وأنه  
 لا يجب السجود فى سورة حم السجدة الا عند انتهاء الآية الثانية احتياطا كما مرخ به فى الهداية  
 وغيرها لان الوجوب لا يكون الا بعد وجود سببه فلو سجد بها بعد الآية الاولى لا يكتفى لانه  
 يكون قبل سببه وبه ظهر أن ما فى السراج خلاف المذهب الذى شئى عليه السراج والمتون  
 تامل (قوله لاقتراهم بالركوع) لان السجدة فى ركوع كانت عبارة عن السجدة  
 الصلواتية كما فى قوله تعالى واسجدى واركعى بدائع (قوله خلافا لشافعى وأحمد) حيث اعتبروا  
 كلام سجد فى الحج ولم يعتبر سجدة من كفى غير الافكار (قوله ونفى مالك سجود الفصل) أى  
 من الجهرات الى الآخر وفيه سورة النجم والانشقاق والحق فيكون السجود عند فى إحدى  
 عشرة (قوله بشرط سماعها) فلا تجب على من لم يسمعها وان كان فى محاسن التلاوة وشرح المنية  
 (قوله فالسبب التلاوة الخ) أى التلاوة الصحيحة وهى الصادرة عن له أهلية التمييز كما ذكره غير  
 واحد من المشايخ حلية وسباق محترزة فى قول المصنف فلا تجب على كافر الخ قلت وينبغى  
 أن يراعى قد آخروا وهو كونهم الا بغيرها استرازا عن تلاوة المؤتم ومن تلا فى ركوعه أو سجوده  
 أو تشهد فانه لا سجود عليهم بتلاوتهم بغيرهم عما كما ساقى ثم اعلم أن التلاوة بسبب فى حق التالى  
 وغيره واختلاف فى السماع فقبل هو بشرط فى حق السماع لا بسبب وصحة فى الكافى والحيط  
 والظاهر من وقيل هو سبب ناز فى حقه واليه ذهب فى الهداية والبدائع وسببه الشارح

(من أربع عشرة آية)  
 أربع فى المصنف الاول  
 وعشر فى التالى (متماولى  
 الحج) اما ثمانية فصلائية  
 لاقتراهم بالركوع (وص)  
 خلافا لشافعى واحدا ونفى  
 مالك سجود الفصل (بشرط  
 سماعها) فالسبب التلاوة

على ترجيحه وذ كفى المجتبى أن الموجب للسجدة أحد الثلاثة التلاوة والسماع والانتقام  
 وظاهر أن أسباب الثلاثة وبصرح فى الحلية واختار المصنف ما فى الكافى وزاد عليه سببا  
 آخر وهو الانتقام فالسبب عند مشيئة التلاوة والانتقام كما صرح بذلك فى المنع وصرح أيضا  
 بان السماع بشرط فى حق غير التالى وتبعه الشارح فى تقرير كلام المتن لكن فى كلام الشارح  
 ما يفيد أن الانتقام بشرط أيضا كالسماع كما يظهر قريبا (قوله وان لم يوجد السماع) أى  
 بالافعل كابدل عليه قوله كالتلاوة الاصم والاذن كونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض  
 أو يسمعه من قرب اذنه الى فقه بشرط كما هو مذهب الهندوانى وهو الصحيح خلافا للكرخى  
 المكتفى بتصحيح الحروف ح قلت وبه صرح فى الخلية (قوله فى حق غير التالى) أى عند  
 فقد الانتقام فانه لا يشترط سماع المؤتم بل ولا حضوره عند تلاوة الامام كما ساقى وانما ترك  
 التقييد بذلك اعتقادا على ما ذكره المصنف عقبه فانهم (قوله ولو بالشارعية) مما لفتة على  
 ما افهمه كلامه من وجوبها على السامع فيه لم وجوبها عليه لونه بالعبودية بالاولى لاعلى  
 قوله والسماع بشرط اذا تقرر فيه الاولوية فانهم (قوله اذا اخبر) أى بان آية سجدة سواء فهمها  
 أولا وهذا عند الامام وعندهما ان علم السامع أنه يقرأ القرآن لم يسمعه والا فلا يجزى فى الفرض  
 وبه يفتى وفى التمر عن السراج أن الامام يرجع الى قوالهم ما وعليه الاعتقاد اه والمراد  
 من قوله ان علم السامع أن يفهم معنى الآية كفى شرح المجمع حيث قال وجبت عليه سواء فهم  
 معنى الآية أولا عند موافقا لان فهمها وجبت والا فلا لانه اذا فهم كان سماعا لا قرآن من وجه  
 دون وجهه اه ملخصا اما لو كانت بالعربية فانه يجب بالاتفاق فهمه أولا لكن لا يجب على  
 الاجمى ما لم يعلم كفى الفتح أى وان لم يفهم (قوله أو بشرط الانتقام) أى ان سجدة الامام  
 والا فلا يلزمه وان سمعها منه شرح المنية (قوله فانه سبب) صوابه فانه بشرط ليوافق قوله  
 أو بشرط وقوله أيضا أى كما أن السماع بشرط نعم صرح فى المنع بان السبب شيئا من التلاوة  
 والانتقام كما قدمناه وعليه فقهه أو الانتقام معطوف على قوله تلاوة آية فان كان مراد الشارح  
 موافقة كان عليه أن يسقط قوله بشرط والا كان عليه أن يقول فانه بشرط لوجوبها أيضا  
 (قوله ولم يحضرها) أى بان تلاها قبل أن يحضره ويقتدى به (قوله للمتابعة) فى البحر عن  
 التجنيس التالى والسماع يتقرر كل منهما الى اعتقاد نفسه فتاوية الحج ليست بسجدة عندنا  
 خلافا لشافعى لان السامع ايمى يتابع لالتالى تحقيقا حتى يلزمه العمل برأيه لانه لا شركة بينهم  
 اه وظاهره أنه يقبضه فيه الو كان فى الصلاة كونه ناهيا تحقيقا أفاده ط وقد تقدم فى  
 واجبات الصلاة أنه يجب المتابعة فى الجهر وفيه لافى المقطوع بفسخه أو بعدم سنيته كزيادة  
 تكبيرة خامسة فى الجهر وتكونت الفجوة وتقدم الكلام على ذلك هناك والظاهر أن هذه  
 السجدة من الجهر وفيه أى ع للاجتماع فيه مع ما ساقى تامل (قوله لم يسجد المصلى) أى المصلى  
 صلاته سواء كان هو أو كان امامه أو غابا بامامه بدليل قول المتن فيما ساقى  
 ولان المؤتم لو كان السامع فى صلاة والا لولى اسقاط المصلى له والضعيف على المؤتم التالى  
 لا لا يكره قول المصنف الا فى ولان المؤتم الخ ولان المصلى يشمل المصلى غير صلاته كما مر غير  
 امامه ومقتضى به ومنه رد مع أنهم كف المصلى اصلا من قسم الخارج كما افاده ح أى فانهم

وان لم يوجد السماع  
 كالتلاوة الاصم والسماع  
 بشرط فى حق غير التالى  
 ولو بالشارعية ان اخبر (أو)  
 بشرط (الانتقام) أى  
 الاعتقاد (ان تلاها) فانه  
 سبب لوجوبها أيضا وان لم  
 يسمعها ولم يحضرها للمتابعة  
 (ولو تلاها المؤتم لم يسجد)  
 المصلى (املا) لافى الصلاة  
 ولا بعدها (بجهد الخارج)



يسجدون بعد الفراغ من صلاتهم كما سبقت في قول المتن ولو سمع المصلي من غيره لم يسجد  
 فيها بل يسجدها ويأتي تمام الكلام على ذلك هناك (قوله لان الطهر ثبت لعينين) وهم الامام  
 ومن معه وفيه ان الامام غير مجبور عليه عن القراءة في هذه الصلاة وانما الجرح على المقتدين  
 به فالظاهر التعليم بما في شرح المنية وغيره بان يسجد الامام يلزم ان يسجد الملتبوع  
 تامة والالزام بخلافهم له بخلاف من ليس معهم في صلاتهم لعدم جرحه بالنظر اليه - بل لانه بمنزلة  
 من ليس في الصلاة في حقهم (قوله حتى لو دخل) اي الخارج معهم اي في صلاتهم سقطت  
 السجدة عنه تبعاً لهم وظاهره سقوطها عنه ولو دخل في ركعة اخرى غير ركعة التلاوة (قوله  
 للبرقيع عن الترانة) قال المرغيناني وعندي انما يجب وتنادى فيه بجر عن الزبلي  
 قلت وفي التشهد بحدود مقدسي اي لان اندراجها في الركوع او السجود يمكن بخلاف التشهد  
 ويمكن ان يكون المراد بقوله تنادى فيه انه يؤدى في ذلك الموضع الذي تلاها فيه لا بعده  
 لكن في الامداد وقال المرغيناني عليه السجود وينادى بالركوع والسجود الذي هو فيه  
 كذا في شرح الدرر فعليه يسجد ولو كان تالياً في التشهد اه اقول هذا يؤيد الاول ثم لا يخفى  
 ان القول بوجوبه عليه اظهر لانه منى عن القراءة فيها كالجنب لا يسجد كالمتدي وقد  
 فرقوا بين الجنب والمقتدي بان الاول منى عنها فوجب عليه السجدة لان التماسى لا ينافي  
 الوجوب والمقتدي مجبور انقاد تصريف الامام عليه وتصرف المجبور لا حكمه واما الحائض  
 فلا تجب عليها تلاوتها لان التماسى لا ينافي الجنب ولا يخفى ان التماسى في ركوعه  
 مثلاً لا اهل للوجوب وليس له امام يصبر عليه فيمنع في جميع الوجوب عليه ولم يل ذلك وجبه  
 اختيار الامام المرغيناني ثم راي في حاشية المذهب نقل عن شيخه ميرغني في حاشية الزبلي انه  
 رجح كلام المرغيناني بما ذكرنا وشهد الحمد والظاهر ان من هذا القبيل ما في القيص لوسجد  
 للتلاوة وقرأ في سجوده آية اخرى لم تجب السجدة تأمل (قوله بشروط الصلاة) لانها جزم من  
 اجزاء الصلاة فكانت معتبرة بحدوث الصلاة وهذا لا يجوز اذا واهبها التيمم الا ان لا يجدها  
 لان شرط صيرورة التيمم طهارة حال وجود الماء خشية القوت ولم يوجبها على  
 الترانة وكذا ثبت شرطها الوقت - حتى لو تلاها او معها في وقت غير مكره فادها  
 في مكره لا تجزئها لانها وجبت كاملة الا اذا تلاها في مكره وسجد فيها في وقت مكره آخر  
 جاز لانه اذا كانت واجبة وكذا التيمم لانها عبادات فلا تصح بدونها بدائع قال في الحلية الا اذا  
 كانت في الصلاة وسجد على الفور كما صرحوا به وكأنه لانها صارت جزءاً من الصلاة فانما يجب  
 عليها ان يتيمم (قوله خلاصة) لانها التوحيد والاعمال المختلفة ولم توجبه بدائع وحلية  
 وجرأى فان الصلاة افعال مختلفة من قيام وقراءة وركوع وسجود وبالصلاة صارت فعلاً  
 واحداً واما هذه فاشبهت بفعل واحد فاستغنت عن الصلوة فافهم (قوله ونية التعيين)  
 اي تعيين انها سجدة آية كذا في شرح القنية واما تعيين كونها عن التلاوة فشرط كانت في  
 بحث النية من شروط الصلاة الا اذا كانت في الصلاة وسجد فوراً كما علمه (قوله وبفسدها  
 ما يفسدها) اي ما يفسد الصلاة من الحدث العمد والكلام والفقهة وعليه  
 اعادتها وقبل هذا قول محمد لان العبرة عند اقام الركعة وهو الرفع والعبرة عند أبي يوسف

لان الطهر ثبت لعينين فلا  
 يهدوهم حتى لو دخل معهم  
 سقطت ولا تجب على من تلا  
 في ركعة - وعنه او سجده  
 او تشهد للبرقيع عن  
 القراءة (بشروط الصلاة)  
 المقدمة (خلاصة) (صريحاً)  
 ونية التعيين وبفسدها  
 ما يفسدها وركعتي السجود  
 او بدله

لاوضع فينبغي ان لا يفسدها وفي الحلية انما انفسه على ظاهر الجواب اتفاقاً الا انه لا وضو  
 عليه في الفقهة وكذا ما اذا تلاه مرة واحدة يسجد كما صلاة الجنائز ولو نام فيها لا تنقض ما هو فيه  
 كالصلية على الصحيح بجر (قوله كركوع مصلي) فبما صلى لانه لو تلاها خارج الصلاة فركع  
 اه لا يجزئ به قياساً واستصحاباً كما في البدائع وهو المروي في الظاهر كما في البرزخية - لا قالما  
 ينقله الشارح عن البرزخية فانه يحريف تتبع فيه النهر كما ستعرفه فافهم (قوله وايضا  
 مريض) اي ولو تلاها في العصة كما في شرح المنية (قوله وراكب) اي اذا تلاها او معها او كما  
 خارج المصروع وان نزل بعد ذلك ثم ركب اماً ولو وجبت على الارض فانها لا تجوز على الدابة لانها  
 وجبت تامة بخلاف العكس كما في البحر (قوله بين تكبيرين مستوفيتين) اي تكبيرة الرفع  
 وتكبيرة الرفع بجر وهذا ظاهر الزواية ومعه في البدائع وعن أبي حنيفة لا يكبر أصلاً وعنه  
 وعن أبي يوسف يكبر للرفع لا للوضع وعنه بالعكس حلية قال في التارخية وفي الحجة قال بعض  
 المشايخ لو سجد ولم يكبر بجر من العهد قال في الحجة وهذا يلزم ولا يعمل به لما فيه من مخالفة  
 السابق اه (قوله جهر) اي يرفع صوته بالتكبير يراى اي فيسمع نفسه به منفرداً ومن  
 خافه اذا كان معه غيره ط (قوله بين قيامين مستوفيين) اي قيام قبل السجود له يكون  
 خرواً وهو السقوط من القيام وقيام بعد رفع رأسه وهذا عزاء في البحر الى المضمرات وقال  
 ان الثاني غريب وذكرا في الزملي عن خط المصنف ان صاحب المضمرات عزاه الى الظاهرية  
 وأنه راجع من خطه الظاهرية فلم يجد القيام الثاني فيها اه اقول قد وجدته في نسخة وفي نسخة  
 واذا رفع رأسه من السجود يقوم ثم يركع اه وكذا عزاء اليها في التارخية وشرح المنية  
 فالظاهر ان في نسخة المصنف سقطت فيه وجبه غرابته أنه انفراد بذكره صاحب الظاهرية  
 ولذا عزاه من بعده اليها فتم (قوة) ويندب أن لا يرفع السامع رأسه منها قبل تاليها وليس هو  
 اقتداء حقيقة ولذا لا يؤمر التالى بالتقدم ولا السامع بالامتناع طافاً ولا تفرد سجدهم  
 بقصد ادماج منه وفي النوادر بتقديم ويصطفون خلفه وقامه في الامداد (قوله في الاصح)  
 قال في فتح القدير ينبغي أن لا يكون ما يصح على عمومته فان كانت السجدة في الصلاة فان  
 كانت فريضة قال سبكان في الاعلى أو تفلاً قال ما شاء ما ورد كسجد وجهي للذي خلقه  
 وصوره وشق سمعه وبصره بصلواته وقوته فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اللهم اكتب لي  
 عندك بها اجر اوضع عن يمينه او ذراواجه لها الى عندك ذكر او تقبلها مني كما تقبل من عبدك  
 داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما أثر من ذلك اه وأقره في الحلية والبحر والنهر وغيرها  
 (قوله لانها من اجزائها) اي من جنس اجزاء الصلاة والمراد في بعض المواضع كما اذا تلعت  
 في الصلاة فافهم قال في البحر وغيره يشترط لوجوب أهلية وجوب الصلاة من الاسلام  
 والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفس اه (قوله كالاصم) نية على بعيد الخطور  
 بالبال ليعلم غيره بالاولى ح (قوله اذا تلا) اما اذا رأى قوماً يسجدوا فلا يجب عليه امداد من  
 التارخية (قوله كالجنب) ظاهره أنه ليس أهلاً للوجوب اداه وليس كذلك لرجعي ثم  
 السكران والخائم كل منهما ليس أهلاً لاداء اذا استوعب الوقت تأمل (قوله والسكران)  
 لانه اعتبره له قائماً كذا جرحه واهذا تلزمه العبادات كما في المحيط ومفاده أنه لو سكر من مباح

في ركوع مصلي وايضا  
 مريض وراكب (وهي  
 مستوفيتان تكبيرتين)  
 مستوفيتان جهر او بين  
 قيامين مستوفيين (بالرفع  
 يدوتشهد وسلام وفيها تسبيح  
 السجود) في الاصح (على  
 من كان) متعلق بيجب  
 اه لا لوجوب الصلاة لانها  
 من اجزائها (اداء) كالاصم  
 اذا تلا (او فضاء) كالجنب  
 والسكران



كلوا ما غلبه لقمته أو كره عليه لم تجب عليه إذا تلاها أو سمعها إذا كان بحال لا يميز ما يقول وما  
يسمع حتى أنه لا يميز كرهه بعد التصحيح (قوله ولأنهم) أي إذا أخبر أنه قرأها في حالة التوهم  
تجب عليه وهو الأصح تارة ثانية وفي الدراية لا تلزمه هو الصحيح إمداد فقيهه اختلاف التصحيح  
وأمالزومها على السامع منه أو من المغمى عليه فنقل في الشريعة الإلزامية أيضا اختلاف الرواية  
والتصحيح وكذا من الجنون وبأنى يانه قريبا (قوله لأنهم لا) وأهلها أي الصلاة  
أي لوجوبها بتقدير مضاف وفي بعض النسخها - ما أي للدوام والقضاء وهذا ظاهر في الجنون  
المطبق أما من لم يزد جنونه على يوم وإيلة فتقتضاه الوجوب كما سبقت (قوله وتجب بتلاوتهم)  
أي وتجب على من سمعهم بسبب تلاوتهم ح (قوله يعني المذكورين) أي الأصم والبصير  
وما بينهما (قوله خلا الجنون) هذا ما شئ عليه في البصر من البدائع قال في الفتح لكن ذكر  
شيخ الإسلام أنه لا يجب بالسمع من مجنون أو نائم أو طير لأن السبب بالسمع تلاوة صحيحة وصحة  
بالقبح ولم يوجد وهذا التعليل يقتضي التفسير في المعنى فلا يمكن هو المعنى أن كان غير واجب  
بالسمع منه والافلا اه واستصحب في الحقيقة (قوله المطبق) بالكمسركا في المغرب وفي  
القاموس أظفمه غطاء ومنه الجنون المطبق والحكي المطبقة اه والمراد به الملازم الممتد  
والذي سرده ابن الهمام في التحرير وفتح القدير وتبعه في البصران قدر الاختداد المسمط في  
الصلوات بصورتهم استعندهم وفي الصور باستغراق الشمر ليلته ثم ادره وفي الزكاة باستغراق  
الحول اه ويظهر منه ومن قول المصنف على من كان أهلا للوجوب الصلاة أن التلاوة  
كالمصلاة في ذلك لكن المراد به هنا بناء على ما ذكره في الدرر وتبعه الشارح ما زاد على يوم وإيلة  
وكان لا يزول فانه جعل الجنون على ثلاث مراتب قاصر أو هو ما لا يزيد على يوم وإيلة وكما لا  
غير مطبق وهو ما يزيد على ذلك لكنه قد يزول وكما لا مطبق وهو ما يزيد على ذلك ولا يزول  
والحاصل لصاحب الدرر على ذلك التقسيم هو التوفيق بين كلامهم فانه نقل عن تخطيط الجامع  
بعدم الوجوب بالسمع من الجنون وعن الثانية الوجوب وعن النوادر أنه إذا قصر فذكر كان  
يوما وإيلة اه أو أقل يلزمه السجود تلاها أو سمعها أي وإذا وجبت عليه تجب عنه من سمعها منه  
بالأولى ثم ذكر في الدرر أن القاصر يجب السجود بتلاوته عليه وعلى من سمع منه وهو ما في  
النوادر والكامل الغير المطبق لا يجب عليه بتلاوته بل على سماعه وهو ما في الثانية والمطبق  
لا يجب عليه ولا على سماعه وهو ما في التخصيص وقد جرى الشارح على هذا التقسيم والتوفيق  
(قوله فلا تجب بتلاوته) أي على من سمعه كالانجب عليه نفسه (قوله إمداد أهلية) يرد عليه  
الصحي فانه يجب على من سمعه مع عدم أهلية ط (قوله تلزمه تلاوة) أي لانه أهل للوجوب  
نفاذ الصلاة إذا لم يمتد لزم من سمع منه بالأولى كما مر وفي شرح الشيخ إمداد كل من وجب  
عليه بالسمع من الغير وجب على الغير بالسمع منه بلا عكس (قوله وان أكثر) أي من يوم وإيلة  
يعني ولم يكن مطبقا بقراءة المقلب وهذا ثالث الاقسام (قوله لكن الخ) استدرك على ما مر  
نفسه وصاحب الدرر وهو ما مر وحاصل ما ذكره الشريعة لا في حاشيته عليه ان ما ذكره من  
تقسيم الجنون الى ثلاثة أقسام مخالف لكلام الأصوليين انه قسمان فقط مطبق وغيره وان  
نفس المطبق لا يزول غير من - لم لانه ما من ساعة الا ويرجى زواله وان في السماع من

والنائم فلا تجب على كافر  
ومسحبي ومجنون وحائض  
ونفسه قرأ أو سمعوا  
لأنهم ليسوا بأهلها (ووجب  
بتلاوتهم) يعني المذكورين  
(خلا الجنون المطبق) فلا  
تجب بتلاوته لعدم أهليته  
ولو قصر جنونه فكان يوما  
وإيلة أو أقل تلزمه تلاوة مع  
وان أكثر تلزمه بل تلزم  
من سمعه على ما مر من تلاوة  
نفسه ولكن جزم الشريعة لا  
باختلاف الرواية

الجنون روايتين معتدتين حكاهما في الجوهره قالو جه في التوفيق أن يصح عمل ما في الثانية  
على رواية ومافي التطبيق على أخرى اه أقول والظاهر أن هاتين الروايتين في الجنون  
المطبق وغيره خلافا لما في حاشية نوح افندي وشرح الشيخ إمداد من تعيينه بالمطبق بدليل  
ما قدمناه من الفتح وكذا ما في الجوهره حيث قال ولو سمعها من نائم أو مغمى عليه أو مجنون  
ففيه روايتان أحدهما لا يجب اه فان الجنون غير المطبق ليس أدنى حال من النائم والمغمى  
عليه فالخلاف البخارى فصح ما جاز فيه أيضا ليكون كل منهم من أهل الوجوب فكان الظاهر  
الاطلاق بلا تقييد مطبق أو غير (قوله ونقل الوجوب الخ) يعني عنه ما قبله مع أنه يوهم أنه في  
الجوهره اقتصر على الوجوب (قوله من المسمى) هو ما يجب به كمثل صوتك في الجبال  
والصدى ونحوه ما كافي الصحاح (قوله والطير) هو الأصم ذى بالى وغيره وقيل تجب وفي  
الحجة هو الصحيح فالتاريخية قلت والا أكثر على تصحيح الاول وبه جزم في نور الإيضاح (قوله ومن  
كل نال حرقا) تكرر مع ما في متنناو كانه ذكره تنبيه على أن الاولى أن يذكروها ح (قوله  
ولا بالتجسس) لانه لا يقال قرأ القرآن وانما قرأ الله به ولو فسد ذلك في الصلاة لم يقطع لانها  
الحروف التي في القرآن ولا تنوب عن القراءة لانه لم يقرأ القرآن إمداد عن التجسس والثانية  
ولا تجب بالكتابة بجر (قوله ولا من المؤتم الخ) أي لا تجب على من سمعها منه سواء كان امامه  
أو المقتدين به كما لا تجب عليه نفسه كما مر (قوله بخلاف الخارج) أي عن صلاة المؤتم الثاني  
اماما كان أو مؤتمما أو منفردا أو غيره من أصلا كما قدمناه عند قوله ولو تلا المؤتم ح (قوله  
على المختار) كذا في التمر والامداد وهذا عند محمد وعنده أبي يوسف على الفور وهو ما روايتان  
عن الامام أيضا كذا في العناية قال في التمر وينبغي أن يكون محل الخلاف في الاثم وعدمه حتى  
لو اداهما بعد مدة كان مؤثرا فاقا لا قاضيا اه قال الشيخ إمداد وفيه نظر أي لان الظاهر  
من الفور أن يكون تأخير قضاءه وقتا يمكن سببه كراشاد في الحج الاجماع على أنه لو تراخي  
كان أدام مع أن المرجح انه على الفور بآثم بتأخيرها فهو نظير ما هنا تأمل (قوله تذييل) لانه  
بطول الزمان قد ينسأ أو لو كانت الكراهة تحريرية لوجب على الفور وليس كذلك ولذا كره  
تحريرا تأخير الصلاة عن وقت القراءة إمداد واستثنى من كراهة التأخير ما إذا كان الوقت  
مكروها كوقت الطلوع (فرع) في التناحرانية يستحب للتأني أو السامع إذا لم يمكنه السجود  
أن يقول دعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير (قوله ويكتفيه الخ) مكرمه مع ما قدمناه في  
قوله خلا الصريعية ونية التعمين (قوله وتسقط بالحض) تبع في ذلك صاحب التمر حيث قال  
وصرحوا بانهم الوأخرتم أحق حاضت سقطت وكذا لو ارتدت بعد تلاوتها كذا في الثانية اه  
والذي في الثانية المرأة إذا قرأت آية السجدة في صلاتها لم تسجد حتى حاضت سقطت عنها  
السجدة اه ومنه ما سببه ذكره الشارح عن الخلاصة فعمل أن المراد بالسجدة الصلاة وهي  
الآتية في ضمن قول المتن الا اذا فسدت بغير الحيض الخ فلا محل لذكرها هنا في التجسس  
ما يدل على سقوطها بالحيض مطلقا فانه قال إذا قرأت آية السجدة ولم تسجد لها حتى حاضت  
سقطت لان الحيض ينافي وجوبها ابتداء فكذا بقاؤه هو نظير المسم إذا قرأها ثم ارتدت سقطت  
عنه حتى إذا لم لا تجب عليه لان الكفر ينفيه ابتداء فكذا بقاؤه اه فتأمل (قوله والردة)

ونقل الوجوب بالسمع  
من الجنون عن الفتاوى  
الصغرى والجوهره قلت  
وبه جزم القهستاني (لا  
تجب بالسمع من المسمى  
والطير) ومن كل نال حرقا  
ولا بالتجسس اشياء (و لا  
من المؤتم لو كان السامع  
في صلاته) أي صلاة المؤتم  
بخلاف الخارج كما مر  
(وهي على التراخي) على  
الفتاوى ويكره تأخيرها تنجزا  
ويكتفيه أن يسجد بعد  
ما عليه بلا تبيين ويكون  
مؤثرا ونفسه سقط بالحيض  
والردة (ان لم تكن صلويا)



فيه ان وقتها العمر وما يق وقته لا يسقط عن المرتد اذا سلم كالخروج وكصلاته صلاها فارتد فسلم  
 في وقتها فلا تسأل وأجاب بعض الخذاق بان السبب في الصلاة قد تحقق بعد الاسلام ولا كذلك  
 سجود التلاوة وكذلك يعتبر القدرة على الزاد والراح في الطلوع بعد الاسلام وفيه ان  
 الكلام في سقوطها من لم يسجد لاني عدم وجوب الاعادة على من يسجد بها بل ما نحن فيه نظير  
 من ترك صلاة ثم ارتد وتقدمه فيقبل سجود المومنان عليه بعد الاسلام ما تركه قبل الردة  
 وعقضى ذلك لزوم السجدة هنا عليه (قوله فعلى الفور) جواب شرط مقدرة قدره فان كانت  
 صلوته على الفور ثم تقدمه فيقبل سجود المومنان عليه بعد الاسلام ما تركه قبل الردة  
 آيتين أو ثلاث على ما ياتي في حاشية (قوله ويأتي بتأخيرها الخ) لانها وجبت بها من أفعال  
 الصلاة وهو القراءة وصوت من أجزائها فوجب ادائها مضمنا كافي البسائط ولذا كان  
 المختار وجوب سجود السجدة ولو لم يركعها بعد محلها كما قدمناه في بابها عند قوله بترك واجب  
 فصارت كالآخر السجدة الصليبية عن محلها فانما تكون قضاء ومنها ما لو أخر القراءة الى  
 الآخر بين على القول بوجوبه في الاولين وهو المقتضى ما على القول بعدمه فيهما فهي أداني  
 الآخر بين كما قدمناه في واجبات الصلاة فانهم (قوله ولو بعد السلام) أي ناسيا مادام في  
 المسجد وروى انه لا يسجد بعد السلام ناسيا نازخا في حاشية (قوله ثم هذه النسبة هي الصواب) أي  
 قول المصنف صلوته بردأفه واوحذف التا واذا كانوا قد حذفوا في نسبة المذكر الى  
 المؤنث كنسبة الرجل الى بصره فقالوا بصرى لا بصرى كى لا يتجمع تا آن في نسبة المؤنث  
 فيقولون بصرية فيكون نسبة المؤنث الى المؤنث فتح (قوله ومن معها الخ) السماع غير  
 شرط بالنظر الى الاقتداء بل الشرط هو الاقتداء وان لم يسمعها ولم يحضرها كما قدمه الشارح  
 لكن قيد بالسماع لئلا يأتى التفصيل الا في (قوله ولو باقتدائه) أي ولو صار التالى اماما  
 بسبب اقتداء السامع به بان تلاها وهو منفرد فاقتدى به (قوله سجده) أي قديده لان الامام  
 لم يسجد لا يسجد المأموم وان معها لانه ان سجده في الصلاة وحده خالف امامه وان سجده  
 بعد الفراغ فهي صلاتية لا تقضى خارجها بغير (قوله لا يسجد أصلا) أي لا في الصلاة ولا بعدها  
 فانهم (قوله كذا أطلق في الكنز) أي أطلق قوله ولو أتت بعده أي به سجود الامام فشمول  
 ما اذا اقتدى به في الركعة التي تلاها أو بعدها قال في التمر اما الاول فبالتفريق الروايات واما  
 الثاني فظاهر اطلاق الاصل انما كذلك لان مقتضاها صارت صلاتية فلا تقضى خارجها  
 واختار البيهقي تخصيصه بالاول وحل الاطلاق عليه وهو ظاهر ما في الهداية اه أي  
 حيث قال لانه صار مدركا له ابدراك الركعة (قوله وكذا الخ) أي يسجد بها ولو لم يكن بعد  
 الفراغ من الصلاة وهذا ما قبل قوله كذا أطلق في الكنز به جزم في النفاية واصلاحها  
 والفتح وشرح المنية وكذا في المواهب وقال انه الاظهر وتبعه في نو رالايضاح وقد علمت  
 ان اطلاق الكنز والاصل محمول عليه وقد صرح صاحب الكنز بجمل اطلاقه عليه في كتابه  
 الكافي وصاحب الهداية (قوله ولو تلاها) أي المصلى غير المقتدى بقوله قبله ولو تلا المؤنث  
 لم يسجد أصلا (قوله لما ص) أي من قوله لصيرورتهم اجزا من الصلاة (قوله واذا لم يسجد انما  
 الخ) أفاد انه لا يضيها قال في شرح المنية وكل سجدة وجبت في الصلاة ولم تؤد في غير مقتضى أى

فعلى الفور لصيرورتهم اجزا  
 منهم او ياتي بتأخيرها او يضيها  
 فادام في حرمة الصلاة ولو  
 بعد السلام فتح ثم هذه  
 النسبة هي الصواب  
 وقولهم صلاتية خطأ قاله  
 المصنف لكن في النهاية انه  
 خطأ مستعمل وهو عند  
 الفقهاء من صواب  
 فادر (ومن معهما من امام)  
 ولو باقتدائه به (فانتم به قبل  
 ان يسجد) الامام لها  
 (سجده) لو أتت (بعده)  
 لا يسجد أصلا كذا أطلق  
 في الكنز تبعا للاصل (وان  
 لم يقتدي به) أصلا (سجدها)  
 وكذا لو اقتدى به في ركعة  
 أخرى على ما اختاره  
 البيهقي وغيره وهو ظاهر  
 الهداية (ولو تلاها في الصلاة  
 سجدها فيها لا خارجها)  
 لما صر في البدائع وانما  
 لم يسجد انما قلزمه التوبة

لم يبق السجود لها مشروعا لقوات سجده اه أقول وهذا اذا لم يركع به سجدها على الفور والا  
 دخلت في السجود وان لم ينوها كما سيأتي وهو مقيد أيضا بما اذا تركها بعد احتسائها لم يخرج  
 من حرمة الصلاة أحالوها وابتدأ ركعها ولو بعد السلام لم قبل أن يفعل منها ما ياتي من سواها يسجد  
 للمومنان كما قدمناه (قوله الا اذا فسدت) أي قبل سجودها والافساد كالفاساد ط (قوله فلو به  
 الخ) ظاهره أن غير الصلاة لا تسقط بالحيض وقد مرنا الكلام فيه (قوله لم يسجد بها) لان المقد  
 لا يسجد بجميع أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه بصره عن القنية (قوله  
 ويخالفه) أي يخالف ما في المتن والبحث والجواب صاحب التمر (قوله الا أن يسجد الخ)  
 عبارة الخاتمة صريحة في ذلك ونصها مصلى التطوع اذا قرأ آية وسجد لها ثم فسدت صلاته  
 وجب عليه قضاؤها ولا يلزمه إعادة تلك السجدة اه ومنه في الفيض والبرازية (قوله  
 وتؤدى بركوع وسجود) الواو بمعنى أو قال في الحاشية والاصل في أدائها السجود وهو أفضل  
 ولو ركع لها على الفور وجاز ولا الا اه أي وان فاتت الفور لا يصح أن يركعها ولو في حرمة الصلاة  
 بدائع أي فلا بد لها من سجود خاص بها كذا في نظيره وفي الحاشية ثم اذا سجدا وركعها على  
 حدة فورا يعود الى القيام ويستحب أن لا يركعها بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاثا فصاعدا  
 ثم يركع اه وان كانت السجدة آخر الركعة يقرأ من سورة أخرى ثم يركع ونصها في الامداد  
 والبحر (قوله وكذا في خارجها الخ) اه هذا ضعيف لما قدمناه عن البدائع من انه لا يجوز  
 لا قياسا ولا استحسانا فاعزاء الى البرازية تتبع فيه صاحب التمر وهو خالف في النقل لان  
 الذي رأيته في أصحابين من البرازية هكذا وروى في غير الظاهر أن الركوع ينوب عنها خارج  
 الصلاة أيضا اه فسد من كلامه لفظة غير وما في البحر من أن قاضيا اختياره ينوب  
 عنها ففيه أن عبارة الخاتمة هكذا روى انه يجوز ذلك ولا يخفى انه مشهور بتضعيفه لا باختياره  
 فنفيه لذلك (قوله لها أي للتلاوة) لو أخر الشارح قوله سابقا غير ركوع الصلاة وسجودها الى  
 هذا المكان أولى ط (قوله على الفور الخ) فلو انقطع الفور لا بد لها من سجود خاص به مادام  
 في حرمة الصلاة وظاهره في البدائع بانها صارت دينيا والدين يقتضي عياله لاجتماعه والركوع  
 والسجود عليه فلا يأتى به الدين اه (قوله على الظاهر كافي البحر) أي عن البدائع  
 والمختار ومن عبارته انه استظهر من صاحب البدائع انه لأنه ظاهر الرواية وفي الامداد الاحتياط  
 قول شيخ الاسلام خواجه زاده بانقطاع الفور بالثلاث وقال شمس الأنعة الحلواني لا ينقطع مالم  
 يقرأ أكثر من ثلاث وقال النكاح بن الهمام قول الحلواني هو الرواية اه قلت وصرح  
 في شرح المنية بأنه الاصح رواية فان محمد انص على انه اذا بقي بعد السجدة آيات من آخر السورة  
 أي سورة الانشقاق وسورة بني اسرائيل ان شاء ختم السورة وركع لها وان شاء سجدها  
 ثم قام فأكمل السورة ثم ركع اه ومنه في الفتح لكن في البحر عن المجتبى أن الركوع  
 ينوب عنها بشرط النسبة وأن لا ينقطع بالثلاث الا اذا كانت الثلاث من آخر السورة اه  
 ومقتضاه أن الخلفاء فيما في وسط السورة وان هذه وقافية به صرح في الحاشية عن الاصل  
 وغيره نعم قال بعد ان الفرق غير ظاهر الوجه قلت قد وجه بان قراءته الثلاث من آخر السورة  
 لا تنفصل لانها انما هي السورة وعدم رخص باقيها فان كان في قراءتها زيادة طاب فلم تنفصل بخلاف

(الا اذا فسدت الصلاة بغير  
 الحيض) فلو به تسقط عنها  
 السجدة ذكره في الخلاصة  
 (في سجدها خارجها)  
 لانها ما فسدت لم يبق الا  
 مجرد التلاوة ولم تكن صلوته  
 ولو بعد ما سجدها لم يسجد  
 ذكره في القنية ويخالفه  
 ما في الخاتمة فلاها في نقل  
 فافده قضاء دون السجدة  
 الا أن يسجد على ما اذا كان  
 بعد سجودها (وتؤدى  
 بركوع وسجود) غير ركوع  
 الصلاة وسجودها (في  
 الصلاة) وكذا في خارجها  
 ينوب عنها الركوع في ظاهر  
 المروى برأيه (لها) أي  
 للتلاوة (وتؤدى) بركوع  
 الصلاة اذا كان الركوع  
 (على الفور من قراءة آية)  
 أو آيتين وكذا الثلاث على  
 الظاهر كافي البحر (ان نواه)



الثلاث من وسط السورة فانه ليس فيها زيادة طلب لعدم ما ذكرناه من فاصلة تأمل (قوله  
 اى كون الركوع سجود التلاوة) الاولى قول الامداد اى نوى اداها فيه اه ثم ان  
 النسبة محله اعتد اعادة الركوع فلو نواها فيه قبل سجود قبل لا ولو بعد الرفع منه لا يجوز بالاجماع  
 بدائع (قوله على الرابع) وقيل لا حاجة الى النسبة عند القعود وجعله القهستاني رواية عن محمد  
 (قوله بالاجماع) كذا قال في البدائع لكن رد في الفتح بان الخلاف ثابت ايضا (قوله ولو نواها  
 في ركوعه) اى عقب التلاوة ح عن البصر (قوله لم تجزئه) اى لم تجزئ نسبة الامام المؤتم ولا  
 تندرج في سجوده وان نواها المؤتم فيه لانه لما نواها الامام في ركوعه معين لها افاده ح هذا  
 وفي القهستاني واختلافه وان نية الامام كافية كافي السكافي فلو لم ينو المقتدى لا ينوب على  
 رأى قسجد بعد سلام الامام ويعيد القعدة الأخيرة كافي المنية اه (قوله ولو تركها) اى  
 القعدة فسدت صلاته لان التلاوة ترفعها كالصلاة بخلاف السجدة كما صرح في السهو (قوله  
 وينبغي سجدة على الجهرية) البحث صاحب النهر ولعل وجهه انه ذكر في التاتارخانية انه لو  
 تلاها في السجدة فالاولى أن يركع ثم التلاوة ليس الامر على القوم ولو في الجهرية فالسجود اولى  
 اه فانه يبدان نية الامام كافية لعدم علمهم بما قرأ الامام ثم لو لم يجزهم الركوع عنها كان  
 التماس الامر عليه م أعظم ولم يكن في ترك الركوع لفائدة فيكمل كلام القنية هنا على  
 الجهرية لا يكون المؤتم عالما بالتلاوة فاذا ركع امامه فوراً يلزمه أن ينوي فيه احتياطاً  
 لاحتمال أن الامام نواها فيه فاذا لم ينو بسجدة بعد سلام امامه أضاف في السرية فهو معذور  
 وتكفيه نية امامه اذا علمه بالتلاوة امامه حتى يؤمر بالسجود اياه بعد سلام الامام وأجاب ح  
 بأنه يمكنه أن يخبره الامام بعد السلام قبل تكلم المقتدى وخروجه من المسجد أنه قرأها  
 ونواها في الركوع اه فتأمل والاولى أن يحصل على القول بان نية الامام لا تنوب عن نية  
 المؤتم والمتبادر من كلام القهستاني السابق أنه خلاف الاصح حيث قال على رأى فتأمل  
 (قوله نعم لو ركع وسجد لها) اى للتلاوة واناب اى سجود المقتدى عن سجود التلاوة بلانية  
 تبعاً لسجود امامه لما صرح آتياً بأن المؤتم لا يوجب سجود الصلاة نوراً وان لم ينو الظاهر أن المقصود  
 بهذا الاستدلال التنبيه على أنه ينبغي للامام أن لا ينوي في الركوع لانه اذا لم ينو هافيه  
 ونواها في السجود أو لم ينو هافيه لا لا تنوب على المؤتم لان السجود هو الاصل فيها بخلاف  
 الركوع فاذا نواها الامام فيه ولم ينو المؤتم لم يجزئه ثم لا يخفى أن ارجاع الضمير في قوله لها الى  
 التلاوة لا يصح الا بتكليف فلا حاجة اليه فانهم (قوله ولو سجدها) اى للتلاوة وفي اغلب  
 النسخ ولو ركع لها وما هنا هو الصواب الموافق لما في البصر افاده ح (قوله لانه انفراد بركعة)  
 لان سجدة للتلاوة وسجدة تمت بها الركعة ط (قوله ولو سجد المصلي) اى سواء كان اماماً أو  
 مؤتماً أو منفرداً وقوله من غيره اى من اتى معه في الصلاة سواء كان اماماً غير امامه أو مؤتماً  
 بذلك الامام أو منفرداً أو غير متصل أصلاً اه ح ونحوه في القهستاني وهذا صريح وجوبها  
 بالسمع من المؤتم بغیر امام السامع بخلاف المؤتم بامامه لكن صرح في الامداد بان لا يجب  
 بالسمع من مقتضى بامام السامع أو بامام آخر اه ثم في النهاية وشرح المنية ويجب على من  
 معه هان المؤتم عن ايسر في صلاته اجماعاً اه وهذا موافق للاول وفي البدائع اذا تلاها

اى كون الركوع سجود  
 التلاوة على الرابع (و) تؤدى  
 (بسجودها كذا) اى  
 على الفور (وان لم ينو)  
 بالاجماع ولو نواها في  
 ركوعه ولم ينو المؤتم لم  
 تجزئه ويعد اذا سلم الامام  
 ويعد القعدة ولو تركها  
 فسدت صلاته كذا في القنية  
 وينبغي سجدة على الجهرية  
 نعم لو ركع وسجد اياه فوراً اناب  
 بلانية ولو سجدها فظن  
 القوم أنه ركع فن ركع رفته  
 وسجد اياه ومن ركع وسجد  
 سجدة أجزأه عنها ومن  
 ركع وسجد وسجدتين  
 فسدت صلاته لانه انفراد  
 بركعة ثالثة (ولو سمع المصلي)  
 السجدة (من غيره لم يسجد  
 فيها)

المؤتم لا يجب عليه في الصلاة اجماعاً وكذا على الامام والقوم اذا سمعوا ما بعده الصلاة  
 فكذلك عندهما وقال محمد تلميذهم لتحقيق السبب وهو التلاوة المخصصة في حق المؤتم والسمع  
 في حق الامام والقوم ولذا تلزم من جمع منه وهو ايسر في صلاتهم الا أنهم لا يمكنهم الاداء فيها  
 فوجب خارجها كالمؤتم ومن خارج عنهم ولها ان هذه السجدة من أفعال هذه الصلاة لان  
 تلاوة المؤتم محسوبة من صلاته وان تعلمها عنه الامام فلا تؤدى بعدها ومن مشايخنا من  
 عال بان هذه القراءة منتهى عنها فلا حكم لها أو بانه محسور عليه فيها فن عال بالاول يقول يجب  
 على من معه هان المؤتم من لا يشاركه في صلاته لانهم ايسر من أفعال الصلاة في حقه ومن  
 عال بالآخرين يقول لا يجب فاختلفوا فيه الاختلاف الطرق اه لمخاضوا الظاهر أن الثاني  
 ضعيف فلم يفتد به في النهاية حتى نقل فيه الاجماع كاعلمته ولعل ما في الامداد منى عليه فتأمل  
 (قوله لان غير صلاتية) فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة ومعه وجود  
 في الصلاة فلم تكن اجنبية لكون السبب غير اجنبي قلنا السماع ليس من أفعال الصلاة  
 فكان اجنبياً بخلاف التلاوة وشرح المنية (قوله لسماعها من غير محسور) قد عرفت أن المراد  
 من الغير في قول المصنف من غيره ما يشعل المقتدى بامام آخر فوجب بالسمع منه مع أنه محسور  
 الا أن يراد المحسور عن التلاوة في صلاة السامع وهو المقتدى بامامه لكن عرفت أن من عال  
 بالخبر يقول بعدم الوجوب بالسمع من المؤتم مطلقاً (قوله انتهى) اه لانه قصاص وذلك أن  
 الامر بانعام الركن الذي هو فيه وانتقاله الى آخر بقية قضى انتهى عن الاشتغال باداء ما وجب  
 بسبب خارج عن الصلاة فيها فالنهي ضمني كما في غرر الافكار (قوله لماسر) من قوله لانها  
 نافذة الخ (قوله اذا تلاها الخ) استقنا من قوله وأعاد (قوله غير المؤتم) صادق بالامام  
 والمنفردوا حذر عن المؤتم فانه يسجد بها بعد الصلاة ولا يصير صلاتية لان التي تلاها لا يعتد بها  
 فلا تستتبع الخارجية اه ح (قوله ولو بعد سماعها) اى اذا تلاها المصلي وسجد اياه الا إعادة  
 عليه سواء تلاها قبل سماعها وهو ظاهر الرواية أو بعده وهو أحد روايتين وبه جزم في السراج  
 بحر (قوله دون الخ) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح وفي رواية النوادر تبطل به الصلاة وليس  
 بصحيح وقيل هو قول محمد وعندهما لا يبعد امدادوا الظاهر أن الاعادة واجبة لكرهية التحريم  
 كما هو مقتضى النهي المذكور تأمل (قوله لمتابعة غير امامه) لان المصلي سواء كان اماماً أو لا  
 اذا تابع أحد غير امامه فسدت صلاته والمتابعة هنا وان كانت ليست اقتداء حقيقة ولذا صرح  
 متابعة المرأة فيم اوتقدم السامع على التالي لكن المتابعة في كل شيء بحسبه فلما تحققت المتابعة  
 المعتبرة في مجملها أشبهت الاقتداء الحقيقي فافدت الصلاة لان متابعة المصلي غير امامه فسدت  
 ولذا قال في البصر بعد عزوه المصلي الى التخصيص والمجتهى والولوا الجعية وقد منأ أن زيادة سجدة  
 واحدة بنية المتابعة لغير امامه مبطله صلاته اه (قوله ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها) اى  
 تلا تلك الآية بعينها أيضاً في الصلاة بسجدة للتلاوة الثانية سجدة أخرى لان الاقوى لا يكون  
 تبع الا لضعف (قوله كفته واحدة) هذا ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا تكفيه الواحدة  
 ومنشأ الخلاف هل بالصلاة يتبدل الجالس أو لانه (قوله وان اختلف المجلس) كذا في النهر عن  
 البدائع ومثله في الدرر ونيرط في البصر اقتاده قال الرملي في حواشيه ومثله في غاية البيان

لانها غير صلاتية (بل)  
 بسجد (بها) لسماعها  
 من غير محسور (ولو سجد  
 فيم لم تجزئه) لانها نافذة  
 لانها فلا ينادى بها الكامل  
 (وأعاد) اى السجود لما  
 صر الا اذا تلاها المصلي غير  
 المؤتم وأوبدها سماعها  
 سراج (دون الخ) اى الصلاة  
 لان زيادة مادون الركعة  
 لا يفسد الا اذا تابع المصلي  
 التالي فتفسد لمتابعه غير  
 امامه ولا تجزئه مما سمع  
 تجزئ بس وغير (وان تلاها  
 في غير الصلاة) سجدة دخل  
 في الصلاة فتلاها فيها  
 (سجد أخرى) ولو لم يسجد  
 أولاً كفته واحدة لان  
 الصلاة أقوى من غيرها  
 فتستتبع غيرها وان اختلف  
 المجلس وأول سجدة في  
 الصلاة



والنهاية والزبلي والظاهر أن فيه اختلافاً وينبغي ترجيح ما في البحر اه قلت اهـ في  
 الشريعة ما يقيد علم الخلاف حيث جعل قوله وان اختلف المجلس مبنياً على فرض تسليم  
 لوجوه رواية النوادر وهو أن المجلس بالصلوة تبدل كما لان المجلس التلاوة غير مجلس الصلاة  
 فلا تتبع احداهما الاخرى وأما على الظاهر فالمجلس متعدد حقيقة وحكما فلا يلزم بتعدد ولو حكما  
 بعمل غير الصلاة لانجزته الصلاة عما قبلها كما في غاية البيان والزبلي اهـ (قوله سقطنا) لان  
 الظاهرية أخذت حكم الصلاة فسقطت تبعها اهـ (قوله في الاصح) وعلى رواية النوادر  
 لا سقطت الظاهرية لان الصلاة ما استتبعها في هذه الرواية عن الشرع بلانية (قوله كما  
 اي مرتين الاولى قوله في بيان بناخيرها والثانية قوله أنه فتلزمه التوبة ح (قوله) لم يذكره كس  
 من ثمة المتين اي لو تلاها في الصلاة بعد ما فهم انه أعادها بعد السلام فقهـ ليجب أخرى قال  
 الزبلي وهذا يؤيد رواية النوادر وقيل لا يجب ووفق الفقيه بحمل الاول على ما ذكره كس لان  
 الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على ما ذكره كس وهو الاصح فلا تأيد من رولولم يبدلها  
 حتى لم يزلها بعد صلاة واحدة وسقطت عنه الاولى شرع المنية عن الثانية (قوله ولو كررها  
 في مجلسين تكررت) الاصل انه لا يتكرر الوجوب الا بأحد أو ثلاثة اختلافاً للتلاوة أو  
 السماع أو المجلس أما الاولان فالمراد بهما اختلاف المتأخر والمسبق حتى لو تلا بعددات القرآن  
 كله أو معهما في مجلس أو مجلس وجبت كلها وأما الاخير فهو ضمان حقيقي بالانتقال منه الى  
 آخر باكثر من خمسين كافي كثير من الكتب أو باكثر من ثلاث كافي الهي طمالم يكن للمكانين حكم  
 الواحد كالمسجد والبيت والسنة ولو جارية والعصر بالنسبة لثاني في الصلاة أو كالمسجد  
 وذلك بانشره عمل بعد في المعروف طمالم يقبل كالتلاوة كل كـ اي أو نام مضطجعا أو أضرعت  
 رداءها أو شذفي يبع أو شرا أو نكاح بخلاف ما إذا طال جلوسه أو قرأته أو سجد أو هال أو  
 اكل لقمة أو شرب ثربة أو نام فاعداً أو كان جالساً فقام أو مشى شطرين أو ثلاثاً على الخلاف  
 أو كان قائماً فاقعد أو نازلاً فركب في مكانه فلا تتكرر سببية لنفسه (قوله بل كفته واحدة) ولا  
 يندب تكرارها بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما في (قوله وفي البحر التاخير  
 حوط) لان بعضهم قال ان التداخل فيها في الحكم لا في السبب حتى لو جدد الاولى ثم أعادها  
 لزمته أخرى كذا الشرب والزنا فله في الجنب يجر وأجاب الرمي بان المبادرة الى العبادة أولى  
 لا يمنع منه قول البعض اضعفه ومثله في شرح الشيخ السبيل وقال ولا سيما اذا كان بعض  
 الحاضر ينحتمل الذهاب كابتة في التدريس (قوله والاصل أن منهاها) اي السجدة فوهذا  
 استصحاب والقياس ان يتكرر لان التلاوة سبب للوجوب بشرط بلانية (قوله دفعنا للشرح) لان  
 في ايجاب السجدة لكل تلاوة غير خاص بالمتعلمين والمتعلمين وهو معنى بالنس بصر (قوله  
 بشرط اتحاد الآية والمجلس) اي بان يكون المذكور آية واحدة في مجلس واحدة ولو تلا آيتين  
 في مجلس واحد آية واحدة في مجلسين فلا تداخل ولم يشترط اتحاد السماع لانه انما يكون  
 باتحاد المسوع في غير من شرط اتحاد الآية والآية الى أنه متى اجتمعت الآية والمجلس  
 لا يتكرر الوجوب وان اجتمع التلاوة والسماع ولو من جماعة في البدائع لا يتكرر ولو  
 اجتمع سبب الوجوب وهما التلاوة والسماع بان تلاه من قعه أو بالعكس أو تكررا أحدهما

سقطنا في الاصح وأنهم كما  
 (ولو كررها في مجلسين  
 يتكرر وفي مجلس واحد  
 لا) تتكرر بل كفته  
 واحدة فوهلها بعد الاولى  
 أولى فنية وفي البحر التاخير  
 أحوط والاصل أن منهاها  
 على التداخل دفعنا للشرح  
 بشرط اتحاد الآية والمجلس

اهـ وفي البرزانية من آخرون من آخرها وقرأها كفت سجدة واحدة في الاصح لا يجزئ  
 الآية والمكان اهـ ونحوه في الثانية فعلى هذا الوجه أحاجاجاً ومعهما بعضهم من بعض  
 كفته واحدة (قوله وهو تداخل) الضمير راجع الى عدم التكرار المفهوم من قول المصنف  
 وفي مجلس واحد لا أو الى التداخل في عبارة الشارح ومعهما بعض واحد (قوله فتكون الخ)  
 تفرع صحيح لانه بيان وتوضيح لكيفية جعل الكل كتلاوة واحدة فافهم (قوله لان تركها  
 الخ) على هذا حذف تقديره وانما لم يجعل من التداخل في الحكم مع تعدد الاسباب أفاده ما  
 (قوله لانه أليق بالعقوبة) على الثاني وقوله لان الزجر الخـ له لعله والماصل انما لم يقل  
 بالتداخل في الحكم في العبادات لما يلزم عليه من الامر الشنيع وهو ترك العبادة المطلوب  
 تكثيرها مع قيام سببها لعلنا الكل سبباً واحداً لدفع ذلك لانه أليق بها أما العقوبات فان  
 مبناها على الدر والعفو فلا يلزم من تركها مع قيام سببها الامر الشنيع بل يحصل المنع  
 منها في الدنيا وهو الزجر بعقوبة واحدة مع جواز عفو المولى تعالى في الآخرة وان تعدد  
 السبب (قوله وأفاد الفرق) اي بين التداخل وبين وجه الفرق أنه لما جعلنا الاولى سبباً والباقي  
 تبعاً لها كان أيضاً سجدة سبباً للسبب بخلافه في الثاني فان الاسباب فيه على حالها فلا بد من  
 السجود بعد تمام الاسـ باب ح (قوله سـ ثانياً) اي لوجود سبب مع ظهور أنه لم يحصل  
 المقصود وهو الانزاج عن الزنا بل الحد الاول بخلاف حد القذف اذا أقيم مرة ثم قذفه مراراً لم  
 يجد لان العار قد اندفع بالاول لظهور كذبه بجر (قوله ذاهبا وآيبا) أما اذا كان يدير ٣ السداه  
 على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر بصر عن الفتح بمحاوفا فيه نظرياً قريبا (قوله  
 وانه قاله من غصن الى آخر) اي سواء كان قريبا أو بعيدا على الصحيح وفي الواقعات الحسابية  
 ان أمكنه الانتقال بدون نزول كفته واحدة لاتحاد المجلس والافلا لا اختلاف اهـ وهذا ما أفق  
 به شمس الائمة الخواص وغيره من الائمة ط عن حاشية الزبلي الشامي (قوله أو حوض) قال  
 محمد ان كان عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الوجوب والصحيح  
 أنه يتكرر وخاتمة (قوله تبدل للمجلس) اي في حق الثاني أو الآية اي في حق السماع كذا في  
 شرحه على المتن في قات الظاهر أن يقال أو التلاوة تبدل الآية لان السبب في حق السماع هو  
 التلاوة كما مر على أنه مخالف لقول المصنف الاتي لا عكسه فانه مبني على سببية السماع وعاء  
 فمكان المناسب التوجه به بالسماع وقد يجاب بأنه مبني على سببية السماع ولما كان تبدل  
 السماع تبدل المسوع أي بقوله أو الآية تبدل قوله أو السماع تأمل (قوله فوجب سجدة أو  
 سجدة) اي بقدر تعدد التلاوة وقوله أخرى سجدة سجدة وقوله أو سجدة سجدة  
 غيرها الى آخر فنية حذف الصفة لدليل وأخام المعاف بيز المعاف عليه وصـ فته (قوله  
 بخلاف زوايله مسجد) اي ولو كبر على الوجه وكذا البيت وفي الثانية والخلاصة اذا كانت  
 الدار كبيرة كدار السلطان اهـ حلية ونظاير أن الدار التي دونها الحكم البيت وان اشغلت  
 على بيت ثم قال في الحلية ثم الاصل على ما في الثانية والخلاصة أن كل موضع يدخل الاقتداء  
 فيه بمن فيه في طرف منه يجعل كمكان واحد ولا يتكرر الوجوب فيه ومالا فلا فعل هذا

(وهو تداخل في السبب)  
 بان يجعل الكل كـ تلاوة  
 واحدة فتكون الواحدة  
 سبباً والباقي تبعاً لها وهو  
 أليق بالعبادة لان تركها مع  
 وجود سببها شنيع (لا)  
 تداخل (في الحكم) بان  
 يجعل كل تلاوة سبباً للحد  
 فتدخلت العبادات  
 فاكنتي واحدة لانه أليق  
 بالعقوبة لانه لا يجوز وهو  
 يتكرر بواحدة فيحصل  
 المقصود والكره به مع  
 مع قيام سبب العقوبة  
 وأفاد الفرق بقوله (تتكرر  
 الواحدة) في تداخل السبب  
 (عما قبلها أو بعداها) ولا  
 تنوب في تداخل الحكم  
 الاعاقلها حتى لو زنى لحد  
 ثم زنى في المجلس حد ثانياً  
 (و) اسداه (النوب) ذاهبا  
 وآيبا (وانتقاله من غصن)  
 شجرة (الى آخره) سجد في غير  
 أو حوض تبدل للمجلس  
 أو الآية (فوجب) سجدة  
 أو سجدة (أخرى) بخلاف  
 زوايله مسجد ويتوقف  
 سائرة  
 قوله السداه كذا هو  
 مرسوم بالم في الاصل  
 المقابل على خط المؤلف هنا  
 وفيما يأتي وفي المصباح  
 السدي وزان الحصى من  
 النوب خلاف الحيلة وهو

بما عطف على الفسخ اهـ فافهم انه بالقصر اهـ صحيح



لو كانت الشجرة أو قسدية الثوب أو القرد في الدياسة أو حول رحا الطين ونحو ذلك فيماله حكم  
 المكان الواحد كالسجدة ينبغي أن لا يتكرر الوجوب بتكرير التلاوة اه قلت هو بحيث  
 وجبه اكن ظاهر اطلاقهم خلافة له لوجهه أن الانتقال من غصن الى غصن والتسدية  
 ونحو ذلك أفعال اجنبية كثيرة يختلف بها المجلس حكما كالكلام والاكل الكثير لما مر من أن  
 المجلس يختلف ككبابية ثمرة عمل يقد في العرف قطع الما قبله ولا شك أن هذه الافعال كذلك وان  
 كانت في المسجد أو البيت بل يختلف بها حقيقة لان المسجد مكان واحد حكما وهذه الافعال  
 المشتقة على الانتقال يختلف حقيقة بخلاف الاكل فان الاختلاف فيه حكمي وعلى كل  
 يتكرر الوجوب ولذا قيد في الواقعات الانتقال من غصن الى غصن يرمع اذا احتاج الى نزول كما  
 قدمناه أي لكونه عملا كثيرا والحاصل أن ماله حكم المكان الواحد كالسجدة والبيت لا يضر  
 الانتقال فيما أكثر من ثلاث خطوات طالما يقرن به عمل أجنبي يعد في العرف قطع الما قبله  
 كالدياسة والتسدية بخلاف مجرد المشي من غير عمل بل اطلاق كلامه -م بدل على أن ذلك  
 العمل الاجنبي كالاكل الكثير والبيع والشراء يضرهنا ولو بدون مشي وانتقال حيث لم  
 يقيد به غير المسجد والبيت ومقتضاه تكرر الوجوب لفصل بين التلاوتين به عمل ديني  
 كخطاطة وحيا كذلو كان في المسجد أو البيت في مكان واحد ولهذا قال في البدائع في تحقيق  
 اختلاف المجلس حكما بالبيع ونحوه ألا ترى أن القوم يجلسون لدروس العمل فيكون مجلس  
 الدرس ثم يفتتقون بالنكاح فيصير مجلس النكاح ثم بالبيع فيصير مجلس البيع ثم بالاكل  
 فيصير مجلس الاكل فصار تبدل هذه الافعال كبديله بالذهب والرجوع اه وعلى هذا فما  
 مر من الفتح من انه اذا كان يدير السداه على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر فيه  
 نظر الا أن يحصل على ما اذا لم يفصل بين التلاوتين به عمل كثير من ذلك والافعال الفرق بين ادارة  
 الدائرة كدير او بين الاكل الكثير وارضاع الولد ونحوه اعلم انه يختلف به المجلس وقد  
 يقال انه اذا جلس للتسدية وقراء امرار الاتكون التسدية فاصلة لكون المجلس اه واعلم  
 يقال مثله في الاكل ونحوه فتأمل هذا ما ظهر لي تحريره في هذا المل والله تعالى أعلم (قوله وفعل  
 قليل) احقر به عن الفعل الكثير الذي يعد قاطعة للمجلس عرفا كما مر بخلاف ما اذا طال  
 جلوسه أو قراءته أو سجد أو هال كما قدمناه أو وعظ أو درس كما في التاتارخانية (قوله وقيل  
 أي في سجدة ومثله لو مشى خطوتين أو ثلاثا على مامر (قوله وودسلام) أي ونسبت عاطس  
 بخلاف ما لو تكلم كلمات أو شرب جرعات أو عذ ذك كذا أو يما فانه لا يكفيه سجدة واحدة  
 شرح المنية (قوله وكذا دابة) أي سائرة ح (قوله لان الصلاة لا تجتمع الا ما كن)  
 ضرورة أن اختلاف المكان يمنع صحة الصلاة ومقتضاه التسوية بين كون التكرار في ركعة  
 أو أكثر وهو قول أبي يوسف وهو الاصح خلافا لما ذهب عنه بتكرار الوجوب بتكرارها  
 في ركعتين شرح المنية (قوله ولو لم يصل تكرر) لان سجد مضاف اليه حتى يجب عليه  
 ضمان ما تلفت بخلاف سجد السجدة ح عن الدرر (قوله كما تكرر) أي على السامع  
 دون التالي وفي عكسه بمكة ط والحاصل أن من تكرر رجلا -ه من سامع أو نال تكرر

وقيل قليل كما كل اقمعين  
 وقيام ورد سلام وكذا دابة  
 يصلي على الان الصلاة تجتمع  
 الاما كن ولو لم يصل  
 تكرر (كما) تكرر (لو)  
 تبدل مجلس سامع دون قال  
 -ق لو كررها راكبا يصلي

الوجوب عليه دون صاحبه (قوله وغلامه عشي) أقول ومثله لو كان راكبا معه لما في شرح  
 تلخيص الجامع لو كان المصلي على الدابة في محل وكررها مارا بعد الوجوب في حقه ويتعدد في  
 حق غيره لاختلاف المكان في حق السامع اه اي الا اذا اقتدى به وفي الثانية راكبا كل  
 منهم يصلي صلاة نفسه قولا احدهما آية مرتين والاخر آية أخرى مرة ومجم كل من الاخر  
 فعلى الاول سجدة واحدة في الصلاة اقرأته والاخرى بعد الفراغ اقرأته صاحبه لانها  
 لا تكون صلاة واحدة وعلى الثاني سجدة في صلاته اقرأته وسجدة واحدة بعد الفراغ اقرأته في صلاته  
 على رواية النوادر واحدة في ظاهر الرواية وعليه الاية مادان السامع مكان واحد وكذا  
 التالي اه (قوله تكرر على الغلام) لتبدل المجلس في حقه بخلاف راكب لان الصلاة تجتمع  
 المتفرق ط (قوله لا تكرر) أي على السامع (قوله على المفتي به) راجع الى صورة العكس  
 فقط ومقابلها صحة في الكافي من تكررهما على السامع أيضا لان التلاوة هي السبب في حقه  
 أيضا لكن بشرط السماع وصح في الهداية الثانية الاول قال في المباني مع وعليه الفتوى  
 قال الفقهاء به ناخذ شرح المنية (قوله وأما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فيكذلك)  
 أي كالسجدة تكرر عند ذكر اسمه الشريفة أو سماعه في مجلسين لا في مجلس وكان الاولى  
 ذكر هذه المسئلة عند قول المتن ولو كررها في مجلسين الخ كما فعل في البحر قال في شرح المنية  
 واعلم أن حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجوبها كحكم  
 السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلاة دون السجود  
 والفرق أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يتقرر بهم امتة واحدة وان لم يذكر بخلاف السجدة  
 فانها لا يتقرر بهم امتة واحدة من غير تلاوة اه (قوله وقال المتأخرون تكرر) قال في البحر  
 وقد منازع به اه وتقدم هذا البحث في فصل اذا أراد الشروع وقد مناه هذا الترجيح الاول  
 وصح في الكافي هنا وجرم به ابن الهمام في زاد الفقير (قوله فالاصح الخ) وقيل مرة وقيل الى  
 العشر وقيل كلما عطس ح وانما يجب تشييته اذا سجد الله تعالى كما قبله في شرح تلخيص  
 الجامع (قوله لان فيه الخ) وقال محمد في الجامع الصغير لان فيه جهر شيء من القرآن وذلك ليس  
 من أعمال المسلمين ولانه فرار من السجدة وذلك ليس من أخلاق المؤمنين (قوله وتغيير  
 تأليفه) عطف تفهيم (قوله مأمور به) قال تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه أي تأليفه فتح  
 عن البدائع (قوله ومقتضاه الخ) هو صاحب التمر اخذ ما مر من الجامع الصغير وعن  
 البدائع فافهم (قوله لا يكرر عكسه) قال في البدائع لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضره  
 ذلك لانها من القرآن وقراءة ما هو من القرآن طاعة كقراءة سورة من بين السوراه وظاهره  
 أنه لا يكره لاحقر بما لا تنزه لانه جعل قراءة الآية كقراءة السورة ولا كراهة في قراءة سورة  
 واحدة أم لا فكذلك الآية الواحدة وأما قوله ونذب الخ فقد ذكرنا ما را أن ترك المندوب  
 لا يلزم أن يكون مكرها تنزيها لا بدليل فتأمل هذا وفي البحر وقيل بعدم الكراهة في الثانية  
 بان يكون في غير الصلاة اه أما نيب افكره وهما تاني قلت وبين وجهه في الذخيرة حيث قال  
 قالوا ويجب أن يكره في حالة الصلاة لان الانقصار عن آية واحدة في الصلاة مكره اه  
 ومقتضاه أن الكراهة فيها مقرر بمقتضى الواجب وهو قراءة ثلاث آيات لا لاه الآية في

وغلامه عشي تكرر على  
 الغلام لا راكب (ل)  
 تكرر (في عكسه) وهو  
 تبدل مجلس التالي دون  
 السامع على المفتي به وهذا  
 يقيد ترجيح سببية السماع  
 وأما الصلاة على الرسول  
 صلى الله عليه وسلم فيكذلك  
 عند المتأخرين وقال  
 المتأخرون تكرر إذا  
 لا تدخل في حق العباد  
 وأما العطاس فالاصح انه  
 ان زاد على الثلاث لا يشمله  
 خلاصة (وكرر ترك آية  
 سجدة وقراءة في السورة)  
 لان فيه قطع نظم القرآن  
 وتغيير تأليفه واتباع النظم  
 والتأليف مأمور به بدائع  
 ومقتضاه أن الكراهة  
 تنوع (لا) بكرة (عكسه)  
 (ولكن) ندب ضم آية أو  
 آيتين (الح)



الشرح (قوله قبلها أو بعدها) أخذ التعميم من قول الخاتمة ان قرأ معها آية أو آيتين فهو أحب وكذا عبر في البدائع مع أن الامام محمد قال أحب الى أن يقرأ آية أو آيتين كافي الجبر وكانهم أخذوا التعميم من عموم التعليل اذ دفع الوهم لا يختص بمقتضاها والظاهر أن مثل ذلك ما اذا قرأ آية قبلها أو آية بعدها وشبهه عبارة الخاتمة (قوله بأشياءه على صفاته تعالى) فزيادة الفضيلة باعتبار المذاق كور لا باعتبار من حيث هو قرآن بحر وحينئذ فلا يشك ما ورد من تفضيل بعضه على بعض كما ورد من أن سورة الاخلاص تعدل ثلث القرآن ونحو ذلك (قوله واستحسن اخفاؤها الخ) لأنه لو جهر به الصارم وجبا عليهم شربا عابية كما لو عن أدائه فيكون في المعصية فإن كانوا متعبدتين جهر به الصارم وجبا عليهم شربا عابية كما لو عن أدائه فله أن لا يشق عليهم أداء السجدة فإن وقع اخفاؤها أو ينبغي أنه اذا لم يعلم بها لم يفسد فيها (قوله واختلاف التعميم الخ) أقول صحيح عدم الوجوب في الذخيرة والنتائج خاتمة وكذا في الفقه - ثانياً عن المحيط ومشي عليه في الحاشية نعم قال المصنف في المخ اختلاف المشايخ في وجوب السجود والصحيح الوجوب قال بعض الافاضل وهو مشكل لأن السماع في حق السامع شرط أو سبب للوجوب ولو لم يوجد فلا يوجب الذي هو المشروط أو المسبب وجوابه أن الأصح عدم الوجوب كافي في جميع الفتاوى فليكن هو المعتمد وعلى تقدير كون المعتمد الوجوب بجوابه أن المتشاغل نزل سماعه لأنه بعرضية أن يسمع واللاتي به أن يكاف به زجره عن تشاغله عن كلام الله جل جلاله أو مافي المخ لمختصا (قوله من كل واحد حرقا) لما تقدم أن الوجوب للسجدة ثلاثة أكثر الآية مع حرف السجدة والظاهر أن المراد الحرف الكلمة ويكون الحرف الحقيقي مفهوما بالاولى ح وقد مناهى الكلام عليه (قوله فقه أفاد) أي صاحب الخاتمة بتعميله المذكور ط (قوله مهمة لكل مهمة) أي هذه فائدة مهمة أي ينبغي أن يصرف المذهب إلى تعمله الاجل دفع كل مهمة أي كل حادثة تتم، وتجزئه (قوله أي السجدة) هذا المزمع جمع آية (قوله ولا) بالكسر والمدون في بعض النسخ أو لا والعنى واحد وهو أنه لا يسجد بها متواليين ثم يسجد لكل أربع عشرة سجدة (قوله ويحتمل الخ) جواب عما أورد السكال من أنه اذا قرأها في مجلس واحد يلزم عليه تغيير نظم القرآن وقد مر أن اتباع النظم مأثور به وأجاب في الجبر بان قراءة آية من السورة غير مكروه كما مر عليه عن البدائع وفيه نظر لأن ما مر في قراءة آية واحدة أما اذا قرأ آيات السجدة وضم بعضها إلى بعض يلزم عليه تغيير النظم وادعاء التالف جديد كإثباته الرمي عن المقدسي فلذا أجاب الشارح تبعاً للزم بحمل مافي الكافي على ما اذا سجد لكل آية بعد قرائتها فإنه لا يكره لأنه لا يلزم منه تغيير النظم لحصول الفصل بين كل آيتين بالسجود بخلاف ما اذا قرأها ولا ثم سجد لها فهذا يكره قلت لكن تقدم قبل فصل القراءة أنه يوجب عقب الصلاة قراءة آية الكرسي والمعوذات فلا كان ضم آية إلى آية من محمل آخر مكروها لزم كراهة ضم آية الكرسي إلى المعوذات لتفسير النظم مع أنه لا يكره لما علمت بدليل أن كل فصل يقرأ الفاتحة وسورة أخرى أو آيات أخر ولو كان ذلك تغيير النظم لكرهه فلا حسن الجواب بما في شرح المنية من أن تغيير النظم انما يحصل باسقاط بعض الكلمات أو الآيات من السورة لا بد كر كلمة أو آية فكما لا يكون

قبلها أو بعدها يدفع وهم التفضيل اذا شك من حيث انه كلام الله في رتبة وان كان له ضمها زيادة فضيلة بأشياءه على صفاته تعالى واستحسن اخفاؤها عن سامع غير متعبد للسجود واختلاف التعميم في وجوبه على متشاغل يعمل ولا يسهها والراجح الوجوب زجره عن تشاغله عن كلام الله نزل سماعه لأنه بعرضية أن يسمع (ولو مع آية سجدة) من قوم (من كل واحد) منهم (سرقا لم يسجد) لأنه لم يسمها من نال خاتمة فقه أفاد أن اتحاد التالي شرط (مهمة لكل مهمة) في الكافي قبل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كفاه الله ما أهمه وظاهره أنه يقرأها ولا ثم يسجد ويحتمل أن يسجد لكل بعد قرائتها وغير مكروه كما مر

قراءة سورة متفرقة من أثناء القرآن وغير المتألف والنظم لا يكون قراءة آية من كل سورة مفصلة له أن المكروه اسقاط آية السجدة من السورة مع ضم ما بعدها إلى ما قبلها لأنه تغيير للنظم أما ضم آيات متفرقة فلا يكره كالأبكره ضم سورة متفرقة بدل ما ذكرناه من القراءة في الصلاة وحينئذ فلا كراهة في قراءة آيات السجدة ولا في جعل كلام الكافي على ظاهره والله تعالى أعلم (قوله وسجدة الشكر) كان الاولى تأخير الكلام عليها بعد تمام الكلام على سجدة التلاوة ط وهي ان تعبدت عنده منة ظاهرة أو زرقه الله تعالى مالا أو ولد أو ولدته عنه منة ونحو ذلك يستحب له أن يسجد لله تعالى سجدة مستقبل القبلة يحمد الله تعالى فيها ويسجد ثم يكبر فيرفع رأسه كافي سجدة التلاوة - مراج (قوله به يفتي) هو قوله أو ما عدا الامام فنقل عنه في المحيط أنه قال لا أراها واجبة لأنها لو وجبت لوجب في كل لحظة لأن نعم الله تعالى على عبده متواترة وفيه تكليف ملائطاً ونقل في الذخيرة عن محمد عنه أنه كان لا يراها شيئاً وتكلم المتقدمون في معناه فقيل لا يراها سنة وقيل شكر انما لان مقامه بالاربعين كما فعل عليه الصلاة والسلام يوم الفتح وقيل أراد نفي الوجوب وقيل نفي المشروعية وأن فعلها مكروه لا يثاب عليه بل تركه أولى وعزاه في المصنف إلى الأكثرين فإن كان مستفداً لا كثرين ثبوت الرواية عن الامام به فذلك والا فكل من عبارته السابقة محتمل والظاهر أنهم استحبوا كفاً عليه محمد لأن مقتضاه في غير ما حديث وفعله أبو بكر وعمر وعلي فلا يصح الجواب عن فقهه - له صلى الله عليه وسلم بالنسخ كذا في الخلية لمختصاً تمام الكلام في ما في الامداد فراجعها في آخر شرح المنية وقد وردت فيه روايات كثيرة عنه عليه الصلاة والسلام فلا يمنع عنه ما فيه من الخضوع وعليه الفتوى وفي فروق الاشياء سجدة الشكر جائزة عنه لا واجبة وهو معنى ما روي عنه انه ليست مشروعة وجوباً وفيها من القاعدة الاولى والمقدمة أن الخلاف في - فيهم الاتي الجواز اه (قوله ليكنها تكملة بعد الصلاة) الظاهر لا يسجد منة مطلقاً قال في شرح المنية آخر الكتاب عن شرح القدر الذي لا يراه في أمانيه بسبب فليس بقراءة ولا مكروه وما قبله حقيق الصلاة فذكره لأن الجهال يعتقدون منة أو واجبة وكل صاحب يزوي اليه فذكره انتهى وحاصله أنه أن ما ليس له اسباب لا تكملة مالم يؤد فعلها إلى اعتقاد الجهلة سنيها كاتق فعلها بعض الناس بعد الصلاة ورأيت من يواظب عليها بعد صلاة الترويض كرا أن لها أصلاً وسنداً فذكرت ما هنا فتركتها ثم قال في شرح المنية وأما ما ذكر في المصنفات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اسقطوا من منة من يؤمن ولا يؤمنه يسجد سجدة إلى آخر ما ذكر في حديث موضوع باطل لأصله (قوله فذكره) الظاهر أنها غير صحيحة لأنه يدخل في الدين ما ليس منه ط (قوله ويكرهه الامام الخ) لأنه ان ترك السجود لها فقد ترك واجبا وان سجد يشبه على المتقدمين شرح المنية (قوله ونحو جمعة وعيد) أشار بنحوه إلى أن الظاهر من تلاوة أدب بجمع مع عظيم فهي كذا أفاده ح (قوله الا أن تكون الخ) بان كانت في آخر السورة أو قرياً منة أو في الوسط وركعها فوراً كما مر بيانه قال ح لكن ينبغي أن لا يتوجه في الركوع ما فيه من المحذور المتقدم عن القنية أي انه يلزم المؤتم اذا لم ينو هاتيه أيضاً أن ياتي

مطلبه  
في سجدة الشكر

وسجدة الشكر مستحبة به يفتي ليكنها تكملة بعد الصلاة لأن الجهلة يعتقدون منة أو واجبة وكل صاحب يزوي اليه فذكره ويكرهه الامام أن يقرأها إلى مخافة ونحوه وجدة وعيد لأن تكون بحيث تؤدى ركوع الصلاة أو سجودها ولو لا على المنبر



بها بعد سلام الامام وبعد المقدمة (قوله بعد) اي فوقه أو تحته تاتر ثانية (قوله وجد  
السامعون) اي لاغيرهم بخلاف الصلاة تاتر ثانية وفي البدائع ولولا تلاها الامام على المنبر يوم  
الجمعة وجدوا وجد هامة من معها الماروي أنه عليه الصلاة والسلام تلا مجدة على المنبر  
فنزل وجد وجد الناس معه اه والله تعالى أعلم

باب صلاة المسافر

قد رشحنا صلاة لانها المقصودة من الباب والسفر لغة قطع المسافة من غير تقدير  
والمراد سفر خاص وهو الذي تتغير به الاحكام من قصر الصلاة واباحة الفطر وامتناع  
مدة المسح الى ثلاثة ايام وقوط وجوب الجمعة والاضحية وحرمه الخروج  
على الحرة من غير محرم ط عن العناية (قوله من اضافة الثاني) اي الصلاة الى شرطه اي  
المسافر فانه شرط لها وفيه ان الشرط السفر لا المسافر ط عن المحوى (قوله أو  
معه) فان المسافر محلها أو من اضافة الفعل الى فاعله وقدة في اول باب صلاة  
المريض أن كل فاعل محل ولا يصح (قوله ولا يصح) شروع في وجهه فانه عن  
التلاوة ويصل منه المناسبة وهي العروض في كل ط أي العروض المكتسب بخلاف  
السهر والمريض فان كلاهما معارض ماوى (قوله الابعاض) استثناء من قوله عبادة  
وقوله مباح أي الاصل في التلاوة العبادة الابعاض بخروجها أو عبادة أو جنابة فتكون  
معصية وفي السفر الاباحة الابعاض بخروجها أو عبادة أو جنابة فتكون طاعة أو فوط قطع طريق  
فيكون معصية (قوله فاذا أخر) اي ليكون الاصل فيه الاباحة فانه دون ما الاصل فيه  
العبادة (قوله لانه يسفر) بفتح الياء من الثلاث ط عن القهستاني (قوله عن اخلاق  
الرجال) اولانه يسفر عن وجه الارض أي يكشف وعلم ما فيها فاعله بمعنى اصل الفعل ويجوز  
أن تكون على بابها اعتبار أن السفر لا يكون الا من اثنين فأكثر غالبا فكل منهم ما يسفر  
عن اخلاق صاحبه أو أنه يكشف للارض وهي تكشف له ح (قوله من خرج من  
عبارة موضع اقامته) أراد بالعبادة ما يشغل بيوت الاخبية لانها عبارة موضعها قال في  
الامداد في شرط مفارقة اوله متفرقة وان نزولاً على ماء أو محط يطبعه مفارقة كذا في  
جمع الروايات ولعله مالم يكن محتطاً واجابدا اه وكذا مالم يكن الماء رابعاً من المتبع  
وأشار الى أنه يشترط مفارقة ما كان من توابع موضع الإقامة كريض المصير وهو ما حول  
المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصير وكذا القرى المتصلة بالري في الصحح بخلاف  
البياتين ولو متصلة بالبناء لانها ليست من البلدة ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة أو  
بعضها ولا يعتبر سكنى الحفظة والا كره اتفاق الامداد وأما القنات وهو المكان المعصلي  
البلد كرض الدواب ودفن الموتى والقنات القربان اتصال بالمصير اعتبر بمجاورة وان  
انفصل بقلوة أو مزرعة فلا كما يأتي بخلاف الجمعة فتصح اقامته في القنات ولو لم يمسح بغيره  
لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الشرنبلالي في رسالته و... أي في بابها  
والقرية المتصلة بالقنات دون الريض لا تعتبر بمجاورتها على الصحيح كما في شرح المنية أقول اذا  
علمت ذلك ظهر لك أن مبداء الحما في دمشق من ريض المصير وأن خارج باب الله الى قرية  
القدم من قناته لانه مشتمل على الجبانة المتصلة بالعمران وهو معد لنزول الحاج الشريفة فانه

بعد وجد السامعون  
(باب) صلاة المسافر  
من اضافة الثاني الى شرطه  
أو محل ولا يصح أن التلاوة  
عارض هو عبادة والسفر  
عارض مباح الابعاض  
فلذا أخر ومضى به لانه يسفر  
من اخلاق الرجال (من  
اقامته)

قديم وتوعد نزلهم من الجبانة الى ما يحاذي القرية المذكورة فعلى هذا لا يصح القصر فيه  
للسجاج وكذا المرجحة المصير اقامته مدة قصر الباب وركض الدواب ونزول المسافر  
مالم يجاوز صدر الباز يناء على ما حققه الشرنبلالي في رسالته من أن القنات يشترط ان يباين  
كبر المصير وصغره فلا يلزم تقديره بقلوة كما روى عن محمد ولا يعيل أو مبداء كما روى عن أبي  
يوسف (قوله من جانب خروجه الخ) قال في شرح المنية فلا يصح قصره افرأقبل أن يضارق عمران  
ما خرج منه من الجانب الذي خرج حتى لو كان غلة محلة منفصلة عن المصير وقد كانت متصلة به  
لا يصح قصره افرأما لم يجاوزها ولو جاوز العمران من جهة خروجه وكان بجوار محلة من  
الجانب الآخر يصح قصره افرأما لم يجاوزها من الجانبين خروجه اه وأراد بالهله في المستأين ما كان  
عاصراً أقالو كانت الهلة خراباً ليس فيها عمارة فلا يشترط مجاوزته في المسئلة الاولى ولو متصلة  
بالمصير كما لا يخفى فعلى هذا لا يشترط مجاوزة المدارس التي في سفح قاسيون الا ما كان له ابنية  
قائمة كجسد الاقروم والناسير بخلاف ما صار منهم باسنتين ومزارع كالابنية التي في طريق  
الزبوة ثم لا بد أن تكون الهلة في المسئلة الثانية من جانب واحد ولو كان العمران من الجانبين  
فلا بد من مجاوزته لما في الامداد لو جازاه من أحد جانبيه فقط لا يضره كما في قاضيخان وغيره  
اه والظاهر أن مجازاة القنات المتصل كمجازاة العمران بقى هل المراد بالجانب البعيد أو ما  
يشمل القريب وعليه فليحظر فيما لو خرج من جهة المرجحة المصير اعرف الشرف الاعلى من  
الطريق فان المرجحة أسفل منه وهي من القنات كما ذكرناه وأما هوفاته بعد مجاوزة زبوة  
البرامكة ليس من القنات مع أنه منفصل عن العمران بمزارع وفيه مزارع فهل يشترط أن  
يجاوز ما يحاذيه من المرجحة لقربها منه أم لا فليحظر والظاهر أنه شرط مجاوزته لان ذلك من  
جانب خروجه لامن جانب آخر (قوله أقل من غلوة) هي ثلثة مائة ذراع الى أربعة مائة هو  
الاصح بغيره من المجتبى (قوله فاصدا) أشار به مع قوله خرج الى انه لو خرج ولم يقصد أو قصد ولم  
يخرج لا يكون مسافراً ح قال في البحر وأشار الى أن النية لا بد أن تكون قبل الصلاة  
ولذا قال في التبيين اذا افتتح الصلاة في السقينة حال اقامته في طرف البحر فقلتم الزبح  
ونوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف خلافاً له لانه اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب  
الاربعة وما يمنع من بعضها يوجب الاربعة احتياطاً اه وانما يشترط قصد لو كان مسافراً  
برأيه فلو تابع لغيره فالاعتبار بنية المتبوع كما سيأتي وعليه خرج في البحر ما في التبيين لو حله  
آخر وهو لا يدري أين يذهب معه يمين حتى يسير ثلاثاً فانه قصر لانه لم يمسح الا من حين حال ولو  
صلى قصر من يوم الحبل صح الا اذا سار به أقل من ثلاث لانه تبين أنه مقيم وفي الاول أنه مسافر  
اه وأشار الى أن الخروج مع قصد السفر كاف وان رجع قبل غامه كما يأتي حتى لو سار يوماً  
ولم يكن صلى فيه لم يدرى يرجع يقضيه قصر كما أفق به العلامة قاسم (قوله ولو كافر) فيه أنه  
يشمل الصبي أيضاً مع أنه سيأتي في الفروع ما يدل على أن نية السفر غير معتبرة كما بينت هناك  
(قوله بلا قصد) بان قصد بدلة يمينه وبينه أو مان لا اقامته في القنات بل يذهب الى  
بلدة يمينه وبينه أو مان وهم جراح قال في البحر وعلى هذا قالوا أمير خرج مع جيشه في طاب  
العدو ولم يعلم أين يدركه ثم فاته يمين وان طالت المدة أو المدة أماني الرجوع فان كانت مسدة

من جانب خروجه وان لم  
يجاوز من الجانب الآخر  
وفي الثانية ان كان بين  
القنات والمصير أقل من غلوة  
وليس بينهما مزرعة يشترط  
مجاوزته والا فلا (فاصدا)  
ولو كافر ومن طاف الدنيا  
بلا قصد لم يقصر



فقر قصر اه (قوله) ميرة ثلاثة ايام وابالها) الاولى حذف اللهاى كانه في الكثر والجامع  
 الصغير اذ لا يشترط السير فيها مع الايام ولذا قال في النبايع المراد بالايام التي لا يشترط السير  
 للاستراحة فلا يعتبر اه ثم لو قال او ابالها باطنها لكان أولى للاشارة الى انه يصح قصر  
 السفر فيها وان الايام غير قيد فتأمل (قوله من أقصر ايام السنة) كذا في البصر والنهر وعزاه في  
 المعراج الى العنابي وفاضيلان وصاحب المحيط وبحث فيه في الحلية بان الظاهر ابقاؤه على  
 اطلاعهما بحسب ما يصادف من الوقوع في أطول وأقصر أو اعتدالا ان لم تقدر بالمعتدلة التي هي  
 الوسط اه قلت والمعتدلة هي زمان كون الشمس في الحمل أو الميزان وعلمنا مشي القهستاني  
 ثم قال وفي شرح الطحاوي أن بعض مشايخنا قدروا بقصر ايام السنة (قوله ولا يشترط الخ)  
 اذ لا بد له من السفر من النزول للاكل والشرب والملاحة ولا كثر انهم ارحم حكمه فان المسافر اذا بكر  
 في اليوم الاول وسار الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل لم يلازمه الراحة باتمها ثم بكر في  
 اليوم الثاني وسار الى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في اليوم الثالث ومشى الى الزوال فبلغ  
 المقصد قال شمس الاثمة السرخسي الصحيح أنه يصير ما فر اعتد النية كافي الجوهره والبرهان  
 امداد ومثله في البصر والفتح وشرح المنية أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة اشارة الى أنه لا بد أن  
 يقطع في ذلك اليوم الذي نزل في أوله الاستراحات المرحلة المعتادة التي يقطعها في يوم كامل مع  
 الاستراحات وبما يظهر لك أن المراد من التقدير بقصر ايام السنة انما هو في البلاد المعتدلة  
 التي يمكن قطع المرحلة المذكورة في معظم اليوم من أقصر ايامها فلا يزدان أقصر ايام السنة  
 في بلادها فارق يكون ساعة أو أكثر أو أقل فيلزم أن يكون مسافة السفر فيها ثلاث ساعات  
 أو أقل لان أقصر الفاحش غير معتبر كالطول الفاحش والعبادات حيث أطاقت تحمل على  
 الشائع الغالب دون الخفي القادر ويدل على ما قلنا ما في الهداية وعن أبي حنيفة التقدير  
 بالمرحلة وهو قريب من الاول اه قال في النهاية اي التقدير بثلاث مراحل قريب من  
 التقدير بثلاثة ايام لان المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصا في أقصر ايام السنة  
 كذا في الميسر اه وكذا ما في الفتح من أنه قيل بقدر واحد وعشرين فرسخا وقيل بثمانية  
 عشر وقيل بخمسة عشر وكل من قدر منها اعتد أنه ميرة ثلاثة ايام اه اي بناء على اختلاف  
 البلدان فكل قائل قد مر ما في بلد من أقصر الايام أو بناء على اعتبار أقصر الايام أو أطولها  
 أو المعتدل منها وعلى كل فهو صريح بان المراد بالايام ما قطع فيها مراحل المعتادة فانهم (قوله  
 بل الى الزوال) فان الزوال أكثر انهم ارادوا الذي هو من الفجر الى الغروب وهو نصف  
 النهار انما ملك الذي هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في أقصر ايام  
 السنة في مصر وما شواها في العرض سبع ساعات اربعا فجمعوا الثلاثة ايام عشرون  
 ساعة وربع ويختلف بحسب اختلاف البلدان في العرض ح قلت ويجمع الثلاثة ايام  
 في دمشق عشرون ساعة الاثنتي عشرة ساعة تقريباً لان من الفجر الى الزوال في أقصر الايام عندنا ست  
 ساعات وثلاث ساعة الا درجته ونصفه وان اعتد ذلك بالايام المعتدلة كان مجموع الثلاثة ايام  
 اثنين وعشرين ساعة ونصف ساعة تقر به لان من الفجر الى الزوال سبع ساعات ونصف

(ميرة ثلاثة ايام وليالها)  
 من أقصر ايام السنة ولا  
 يشترط سفر كل يوم الى  
 الليل بل الى الزوال

تقر بها

تقر بها (قوله ولا اعتبار بالفراخ) الفريخ ثلاثة ايام والميل أربعة آلاف ذراع على ما تقدم  
 في باب التيمم (قوله على المذهب) لان المذكور في ظاهر الرواية اعتبار ثلاثة ايام كافي الحلية  
 وقال في الهداية هو الصحيح احترازاً عن قول عامة المشايخ من تقديرها بالفراخ ثم اختلفوا  
 فقيل أحد وعشرون وقيل ثمانية عشر وقيل خمسة عشر والفتوى على الثاني لانه الاوسط وفي  
 الجنب فتوى ائمة خوارزم على الثالث وجه الصحيح أن الفراخ تختلف باختلاف الطريق  
 في السهل والجبل والبر والبحر بخلاف المراحل معراج (قوله بالسير الوسط) أي سيرا الابل  
 ومعنى الاقدام وبه تميم في الجبل بما يناسب به من السير لانه يكون سهواً وهبوطاً ومضيافاً  
 ووعراً فيكون مشي الابل والاقدام فيه دون سيرهما في السهل وفي البحر يعتبر اعتدال  
 الرجح على المقيى به امداد فيعتبر في كل ذلك السير المعتاد فيه ولا يعلم عند الناس في جمع  
 اليوم عند الاستقبال بدائع وخرج مسير البقر بحجر القبله ونحوه لانه أبطل السير كما أن سيره سير  
 الفرس والعريد بحجر (قوله فوصل) أي الى مكان مسافته ثلاثة ايام بالسير المعتاد بحجر وظاهره  
 أنه كذا لو وصل اليه في زمن يسير بكرامة لكن استبعد في الفتح بانتفاء ظن المشقة وهي  
 اهل في القصر (قوله قصر في الاول) أي ولو كان اختصار السبل فيه بلا غرض صحيح خلافاً  
 للشاذي كافي البدائع (قوله صلى الفرض الرابع) خبر من في قوله من خرج واحترق بالفرض  
 عن السنن والوتر والرابع عن الفجر والقرب (قوله وجوبا) فيذكره الاغنام عندنا حتى روى  
 عن أبي حنيفة أنه قال من أتم الصلاة عداساً وخالف السنة شريح المنية وفيه تفصيل سباني  
 فافهم (قوله لقول ابن عباس ان الله فرض الخ) اقط الحديث على ما في الفتح من صحيح مسلم  
 فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر أربع ركعات وفي السفر  
 ركعتين وفي الخوف ركعة اه وفيه وفي حديث عائشة في الصحيحين قات فرضت الصلاة  
 ركعتين ركعتين فافترت صلاة السفر وبنيت صلاة الحضر وفي لفظ البخاري قات فرضت الصلاة  
 ركعتين ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعاً وركت صلاة السفر على الاول  
 (قوله لان الركعتين الخ) يدل من قوله ولا عدل المصنف قال في البحر ومن مشايخنا من اتى  
 المسئلة بان القصر عندنا عزيمه والا كمال رخصة قال في البدائع وهذا التاقيب على أصاننا  
 خطأ لان الركعتين في حقه ايهما قصر حقيقة عندنا بل هما عام فرض المسافر والا كمال ليس  
 رخصة في حقه بل اساءة ومخالفة للسنة ولان الرخصة اسم ما تقي عن الحكم الاصل في فرض  
 الى تخفيف وقصر ولم يوجد في حقه معنى التخيير في حق المسافر رأنا اذ الصلاة في الاصل فرضت  
 ركعتين ثم زيدت في حق المقيم كما روي عنه عائشة رضي الله تعالى عنهما وفي حق المقيم وجد التخيير  
 لكن الى القل والشدة لا الى الله هو لولا اليسر فلم يكن ذلك رخصة في حقه أيضاً ولو لم يكن فهو  
 مجاز لوجود بعض معاني الحقيقة وهو التخيير انتهى (قوله لان اوتر التار) انما سميت بذلك  
 لقر بها من التار بوقوعها عقبه والافهى ليلته لان اربعة تأمل (قوله وبهذا يجمع الادلة)  
 أي فان بعض ما يدل على أن الصلاة ركعتين في السفر أصل وبعض ما على أن ذلك عارض  
 فاذا كانت الأدلة على اختلاف الأزمان زال التعارض لكن لا يخفى أن ما قلناه عن شرح

ولا اعتبار بالفراخ على  
 المذهب (السير الوسط)  
 مع الاستراحات المعتادة  
 حتى لو أصرع فوصل في  
 يومين قصر ولو لم يضع  
 طريقة كان أحدهما مدة  
 السفر والا آخر أقل قصر  
 في الاول لا الثاني (صلى)  
 الفرض الرابع ركعتين  
 وجوبا لقول ابن عباس  
 ان الله فرض على لسان  
 نبيكم صلاة المقيم أربعاً  
 والمسافر ركعتين ولا عدل  
 المصنف عن قوله قصر  
 لان الركعتين لا تساقرا  
 حقيقة عندنا بل هما عام  
 فرضه والا كمال ليس رخصة  
 في حقه بل اساءة قات وفي  
 شرح البخاري ان الصلوات  
 فرضت ليله الاسرار ركعتين  
 سفر او حضرا الا المغرب  
 فالماجر عليه الصلاة  
 والسلام واطمان بالمدينة  
 زيدت الا الفجر والطلوع  
 القراءة فيه او المغرب لانها  
 وتر النهار فلما استقر فرض  
 الرباعية خفف فحسب في  
 السفر عند نزول قوله تعالى  
 فليس عليكم جناح أن  
 تقصروا من الصلاة كان  
 قصرها في السنة الرابعة  
 من الهجرة وبهذا يجمع  
 الأدلة اه كلامهم فليحفظ



البحارى من الجمع على كرمينى على مذهب الشافعى من أنه قصر لا اتمام لان العمل على ما استقر عليه الامر وهو على هذا الجمع فرضهما أربعة عشر يوما ثم قصرها في السفر وهذا خلاف مذهبنا وينافى هذا الجمع ما قدمناه من حديث عائشة المتفق عليه فانه يدل على أن صلاة السفر لم يزد فيها الصلاة وأما الآية فالمراد بالقصر فيها قصر هيئة الصلاة وفعلها وقت الخوف كما أوضحه في شرح المنية وغيره فافهم (قوله ولو كان عاصيا بسفره) أى بسبب سفره بان كان مقيما بسفره على المعصية كالسافر اقطع طريقه مثلاً وهذا فيه خلاف الشافعى رحمه الله وهذا بخلاف العاصى في السفر بان عرضت المعصية في أنشائه فانه محمول رفاق (قوله لان القبح الجوارح) هو ما يوجب الازالة كالبيع وقت النسيئة فانه يقع تركه السي وهو قابل للانفكاك اذ قد يوجب ترك السي بدون البيع وبالعكس فكذلك اذا كان قطع الطريق والسرقة مثلاً لا يسفر وبالعكس بخلاف القبح المعصية كالكفر أو ترك عاكس بيع الحر فانه يعدم المشروعية وقام بانه في كتب الأصول (قوله حتى يدخل موضع مقامه) أى الذى فارق بيوتهم سواء دخله بنفسه الاجتيازاً ودخله قضاء حاجته لان مصره منه بين الإقامة فلا يحتاج الى نية جوهرية ودخل في موضع المقام ما ألحق به كالمكان كما أفاده الله تعالى (قوله ان سار الخ) قيل لقوله حتى يدخل أى اغتايوم على القصر الى الدخول ان سار ثلاثة أيام (قوله والافتيتم الخ) أى ولوى المنازلة وقبالة أن لا يحل فطره في رمضان ولو بين يديه بل يومان لانه يقبل النقص قبل استكمال يومه اذ لم يتم عليه فكانت الإقامة نقصاً لا سفر العارض لا ابتداءه لتمام أفاده في الفتح ثم بحث فقال ولو قيل العلة مفارقة البيوت فاصد اميرة ثلاثة أيام الاستكمال سفره ثلاثة أيام بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك وقد ثبت العلة لحكم السفر فيثبت حكمه ما لم تثبت علة حكم الإقامة احتاج الى الجواب اهـ ولما قوى البعث عند صاحب البصر وخفى عليه الجواب قال الذى يظهر أنه لا بد من دخوله المصر مطلقاً واعتزلة في النهر بان ابطال الدليل المعين لا بد من ابطال المذلول اهـ أقول وبظهوره في الجواب ان العلة في الحقيقة هي المشقة وأقيم السفر مقامها ولكن لا تثبت عليها الا بشرط ابتداءه بشرط بقائه فالاول مفارقة البيوت فاصد اميرة ثلاثة أيام والثاني استكمال السفر ثلاثة أيام فاذا وجد الشرط الاول ثبت حكمه بالابتداء فاذا بقصر بمجرد مفارقة العمران نارباً ولايدوم الا بالشرط الثاني فهو شرط لاستكمالها علة فاذا عزم على ترك السفر قبل تمامه بطل بقاؤه علة لقبولها النقص قبل الاستكمال ومضى فعله في الابتداء على الصحة لوجود شرطه ولذا لو لم يصل للمذنب ثم رجع بقضه اميرة كما قدمناه قد دبره (قوله ولوى الصلاة) عمل ما اذا كان في أولها أو وسطها أو آخرها وكان منفرداً أو مقبلاً مدركا أو مقبلاً بحر وشمل ما اذا كان عليه مجوسه ونوى الإقامة قبل السلام والسجود أو بعدهما أما لو نواها بينهما فلا تصح نية بالنسبة لهذه الصلاة فلا يتغير فرضها الى الأربع كما أوضحناه

(ولو كان عاصيا بسفره) لان القبح الجوارح لا يعدم المشروعية (حتى يدخل موضع مقامه) ان سار ثلاثة السفر والافتيتم بمجرد نية العود لعدم استكمال السفر (أو ينوى) ولو في الصلاة

في بابها فافهم (قوله اذا لم يصرف وقتها) أى قبل أن ينوى الإقامة لانه اذا نواها بعد صلاة ركعة ثم خرج الوقت تحول فرضه الى الأربع أما لو خرج الوقت وهو فيها ثم نوى الإقامة فلا يتحول في حق تلك الصلاة كما في البصر عن الخلاصة (قوله ولم يك لاحقاً) أما لاحق إذا أدرك أول الصلاة والامام مسافر فحدث أو نام فانتبه به ففراغ الامام ونوى الإقامة لم يتم لان اللاحق في الحكم كانه خلف الامام فاذا فرغ الامام فقد استحكم الفرض فلا يتغير في حق الامام فكذلك في حق اللاحق بغير عن الخلاصة فقيدهم الحكم اللاحق بكونه بعد فراغ الامام وقد ذكره الشارح (قوله حقيقة أو حكماً) نعميم لقوله ينوى (قوله لو دخل الحاج) أى في أول شوال أو قبله ح والمواد بالحاج الرجل القادم الحج (قوله وعلم الخ) أى علم أن القافلة انما تخرج بعد خمسة عشر يوماً وعزم أن لا يخرج الاممهم بغير عن المحيط وانما كان ذلك نية للإقامة كالحقيقة لانه نوى الخروج بعد خمسة عشر يوماً وهي متضمنة نية الإقامة تلك المدة تأمل (قوله بوضع) متعلقاً بإقامة في كلام المصنف لا كلام الشارح لئلا يخرج عن كونه شرطاً لنية النية (قوله صالح لها) هذا ان سار ثلاثة أيام والافتيتم ولوى المنازلة وفيه من البحث ما قدمناه بغير وقد مضى جوابه والخامس ان نية الإقامة قبل تمام المدة تكون نقصاً لا سفر كنية العود الى بلده والفرق قبل استكمالها يقبل النقص (قوله أو صحر امدارنا) احتراز من صحر امدار أهل الحرب لحكمه حيث حكم الله بكر الدخول في أرضهم ط (قوله وهو من أهل الاخيبة) قيل بدى قوله أو صحر امدارنا وهذا هو الاصح كما سيأتى متناهيان محترز (قوله في أقل منه) ظاهره ولو بساعة واحدة وهذا شرع في محترضا تقدم ط (قوله أو نوى فيه) أى في نصف شهر (قوله كبحر) قال في المحقق والملاح مسافر الا عند الحسن وسفيته ايضا ليست بوطن اهـ بحر وظاهره ولو كان ماله وأهله معه فيها ثم رأيتهم صريحاً في المراج (قوله أو جزيرة) أى ليس لها أهل يسكنونها (قوله أو نوى فيه) أى في صالح لها (قوله بوضعين متعلقين) لا فرق بين المصرين والقريتين والمصريين والقريتين بحر (قوله لو دخل الخ) هو شرطه مستلزم لدخول الحاج الشام فانه يصير مقيماً حكماً وان لم ينو الإقامة وهذا مسافر حكماً وان نوى الإقامة اهـ دم انقضاءه سفره مادام عازماً على الخروج قبل خمسة عشر يوماً أفاده الرضى قيل هذه المسئلة كانت بينا للفقهاء عيسى بن أبان وذلك انه كان مشغولاً بطالب الحديث قال فدخل مكة في أول الشهر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهرًا لمجملات أم الصلاة فلقيني بعض أصحاب أبي حنيفة فقال لي أخطأت فقلت تخرج الى متى وعرفت فلما رجعت من متى بدى صاحبى أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة أخطأت فقلت مقيم بمكة فقال تخرج منها الا انه يمسافر اوقات أخطأت في ذلك في موضعين فدخلت الى مجلس محمد واشتغلت بالفتوة قال في البدائع وانما وردنا هذه الحكاية ليعلم مبلغ العلم فيصير بمكة للطلبة على طلبه اهـ بحر أقول ويظهر من هذه الحكاية أن نية الإقامة لم تعمل عملها الا بعد رجوعه لوجود خمسة عشر يوماً بالنية خروج في اثباتها بخلاف ما قبل خروجه الى عرفات لانه لما كان عازماً على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير مقيماً ويحتمل أن يكون جددية الإقامة به رجوعه وبهذا قطع ما أورده العلامة القارى في

اذا لم يصرف وقتها ولم يك لاحقاً (قوله نصف شهر) حقيقة أو حكماً لما في البرازية وغيرها لو دخل الحاج الشام وعلم انه لا يخرج الامم القافلة في نصف شوال أم لانه كثوى الإقامة (بوضع) واحد (صالح لها) من مصر او قرية أو صحراء دارنا وهو من أهل الاخيبة (في قصر ان نوى) الإقامة في (أقل مكة) أى من نصف شهر (أو) نوى (فيها لكن في) غير صالح (بحر أو جزيرة) أو نوى فيه لكن (بحر أو جزيرة) مستقابين كسكة ومعنى فلو دخل الحاج مكة أيام الشهر لم تصح نية لانه يخرج الى متى وعرفه فصار كنية الإقامة في فيه ورضها وبعد رجوعه من متى تصح



شرح الباب من أن في كلام صاحب الامام قد ارضاحت حكمه أولا بأنه مسافر وثانيا بأنه مقيم  
مع أن المسئلة بجبالها والمنهوه من المتون أنه لو نوى في احداهما لم يفسد شهر صبحه فينبذ  
لا يضره خروجه الى عرفات اذ لا يشترط كونه نصف شهر متواليا بحيث لا يضره في نفسه اه  
مطما وجه السقوط أن التوالى لا يشترط اذ لم يكن من عزمه الخروج الى موضع آخر لانه  
يكون نوايا الإقامة في موضعين نعم بعد جوعه من متى صحت نيته لعزمه على الإقامة نصف  
شهر في مكان واحد والله اعلم (قوله كالنوى مبيته باحدهما) فان دخل أولا الموضع الذي  
نوى المقام فيه ثم اراد الا يقيم فيه لم يضره ان دخل أولا نوى المبيت فيه يصير مقبلا ثم بالخروج الى  
الموضع الآخر لا يضره اية افران موضع إقامة الرجل حيث يبيت به حلية (قوله لو كان  
احدهما نوايا الاخر) كاقربة التي قربت من المصير بحيث يسهل المنسأه على ما يأتي في  
الجمعة وفي الجبل لو كان الموضع من مصر واحدا وقربة واحدة فأنما يصحبة لانها متخذتان  
كما لا ترى أنه لو خرج اليه مسافر لم يقصر اه ط (قوله بحيث يجب) حلية تنفيها للنية  
ح (قوله ولو لم يكن مستقلا برأيه) عطف على قوله لنوى أقل منه وصورة نوى التابع  
الإقامة ولم ينوها المتبوع أولم يدر حاله فانه لا يتم اه ح والمسئلة تستأني مع بيان شروطها  
والخلاف فيها (قوله أو دخل بلدة) أي لقضاء حاجة أو انتظار دفقة (قوله ولم ينوها) وكذا  
اذا نواها وهو عرق لا سفر كان الجبل لان حاله تنافي عزيمته (قوله كما مر) أي في مسئلة  
دخول الحاج الشام (قوله أو حاصر حصنا فيها) أشار به الى أنه لا فرق في الحاصرة بين أن  
تكون للمدينة أو الحصن بعد ما دخل المدينة كافي الجبل ومثل ذلك لو كانت المحاصرة للمصر  
على سطح الجبل فان اسطح الجبل حرم حركته كحرم دار الحرب سوى عن شرح النظم الهاملي ط (قوله  
فانه يتم) لان أهل الحرب لا يتعرضون للجبل الا بالامان بصر عن النهاية ط (قوله في يوم مصر)  
بطل من قوله في دارنا أو متعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل حاصر لا متعلق بحاصر لثلاثين  
تعلق حرفي برمتي اللفظ والمعنى بعامل واحد ثم اعلم أن التقييد بغير المصير وقع في الجامع  
الصغير الهداية والكبر وغيرهما وهو يوم محبة نية الإقامة لو نزلوا في المصير وحاصر واحصنا  
فيه قال في المراجع لكن اطراف ما ذكر في المبسوط يدل على أنه ليس كذلك وأطال في بيانه  
وكذا نص في العذابة على أنه ليس بقيد كما يفهم من قوله دليل الاتي وذ كر عبارة الشرح في الاتي  
ومضى عليه في منته (قوله لا ترد بين القرار والقرار) الاول بالقاف والثاني بالفاء في كانت  
حالتهم تنافي عزيمتهم والاطلاق شامل لما اذا كانت الشوكة له كمر نالاحتمال وصول المديد  
للعاد أو وجود مكيدة كافي القبح وفي الجبل عن الغنيس اذا غلبوا على مدينة الحرب ان  
اتخذوها دارا أو اوالا بل ارادوا الإقامة بهم أشهر أو أكثر فصاروا لبقا ثم ادرك حرب وهم  
محاربون فيها بخلاف الاول اه (تنبيه) لو انقضى الاسير من الكفار ووطن في غار ونوى  
الإقامة فيه نصف شهر لم يصير مقبلا كالأول اياه لانه فهدى منهم يريد مسيرة السفر لم تعتبر  
نيته كذا في الخلاصة والخاتمة ووجه الاول كما يفهم من كلام الشيخ كون حاله تردد لانه اذا  
وجد الفرصة قبل غيام المنع خرج وأما الثاني فنشكل وحسب لفي شرح النية على أن المراد من  
قوله لم يفسد نية الإقامة لانية السفر والافقد صرح في التثنية خاتمة عن المحيط بأنه

كالنوى مبيته باحدهما  
او كان احدهما نوايا الاخر  
بحيث يجب الجمعة على  
سائر كمال الاتحاد كالأول  
يكن مستقلا برأيه كعبد  
وامرأة او دخل بلدة ولم  
ينوها أي مدة الإقامة  
(بل تقرب السفر) قد او  
به منه (ولو نوى) على ذلك  
(سنتين) الا ان يه لم تات  
القافلة نصف شهر كما مر  
(وكذا) بصلى ركعتين  
(مسكر دخل ارض حرب  
أو حاصر حصنا فيها)  
بخلاف من دخلها بأمان  
فانه يتم (أو) حاصر أهل  
البنى في دارنا في غير مصر  
مع نية الإقامة مدتها  
للقرد بين القرار والقرار  
(بخلاف أهل

يقصر وكذا جعل في النية حكم المسئلة الثانية كالاولى فاذا لزوم القصر فمع ما (قوله  
الاخية) جمع خباء ككساء قال في المغرب هو الخيمة من الصوف (قوله كعرب) المناسبات  
قول غيره ~~كعرب~~ اعراب لما في المغرب العرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى العربية  
والاعراب أهل البدو (قوله في الاصح) وقيل يقصرون لانه ليس موضع الإقامة حينئذ (قوله  
لان الإقامة أصل) حلة لقوله فانما تصح اي فيتم الإقامة قال في البحر وظاهر كلام البه دافع  
أن أهل الاخية لا يحتاجون الى نية الإقامة فانه جعل المأوى زاهم كلامه واراد القرى لاهلها  
ولان الإقامة للرجل أهـ ل والسفر عارض وهم لا ينوون السفر وانما يفتلون من ماء الى ماء  
ومن حرم الى آخر اه (قوله بينهما) أي بين موضعه وموضع الذي قصدوه (قوله ان نوا  
سفر) فيه مسامحة مع قوله الا اذا قصدوا ح (قوله لم يصح في الاصح) وروى عن أبي يوسف  
أنه يصح مقبلا ح عن البحر (قوله والحاصل) أي من كلام المصنف اشترط ترك  
السفر لم يعلم من كلام المصنف تأمل (قوله سنة) زاد في الحلية شرط آخر وهو أن لا يكون  
حالته متنافية بعزيمته قال كاصرحوا به في مسائل اه أي كمن دخل بلدة لحاجة ومثله  
العسكر فانهم هم هذه شروط الانعام بعد تحقق مدة السفر والافلا عزم على الرجوع الى بلدة  
قبل سيرة ثلاثة أيام على قصد القطع المسافر فانه يتم كالمسافر وكذا الرجوع الى بلدته لاخذ حاجة  
نسبها كما عتد كره (قوله وترك السير) أي اذا كان في مفارقة ونوى الإقامة فيا سيدخله من  
مصر أو قرية أو مالوجبة هذه الامور وقد دخل مصر أو قرية وهو يسير اطاب منزل  
أو نحو فينبغي أن يصح فيه حلية (قوله وصلاحيته) أي صلاحية الموضع للإقامة (قوله  
ان قصد الخ) لان القعدة على رأس الركعتين فرض على المسافر لانها آخره لانه قال في البحر  
وأشار الى أنه لا بد أن يقرأ في الاولين فلترك فيهما أو في احدهما وقرأ في الاخرين لم يصح  
فرضه اه وأطرافه فتش ما اذا نوى اربعة أو ركعتين خلافا لما أفاده في الدرر من اشترط  
النية ركعتين في ما في الشر بلاية من أنه لا يشترط نية عدد الركعات والمصريح به الزباني في  
باب السهم ومن أن الساعي لو لم يقطع به لانه نوى تغيير المشرق وقتلوا نوى الظهور  
سما أو نوى مافر الظهور أو بعدا أفاده أبو السعود عن شيخه قلت ليس كذلك في الجوهر أنه  
يصح عند أبي يوسف ولا يصح عند محمد (قوله انما أخيه السلام) مقتضى ما قدمه في سجود السهو  
أن يقول أتركك السلام فانه ذكر أنه اذا صلى خامسة بعد القعود الاخيرة يضم اليها السادسة  
ويسجد للسهم والترك السلام وان تذكر وعاد قبل أن يقبض الخامة بسجدة يسجد للسهم  
انما أخيه السلام أي سلام الفرض ومسئلنا نظير الاول لا الثانية أفاده الزحني قلت لكن  
ما هذا الظهور (قوله وترك واجب القصر) الاضافة بيانية أي واجب هو القصر أو من اضافة  
المسئلة لوصف بكر دقة فتع أي القصر الواجب وفيه قصر بخلافه غير فرض كما قدمنا  
ما يفهمه عن شرح النية ولو كان الواجب من معنى الفرض لم يصح وان قصدنا فهم ثم ترك  
واجب القصر مستلزم ترك السلام وتكبيره النقل وخطا نقل بالفرض وظاهر كلامه أنه  
يأثم بترك زيادة على اعطيه هذه الوازم تأمل (قوله واجب تكبيره الخ) لان نشأ النقل على  
الفرض مكر وهو هذا وخطا النقل بالفرض رحي لكن قول الشارح وخطا النقل

الاخية كعرب وترك  
(نواها) في المسئلة فانها  
نصح (في الاصح) وبه يفتي  
اذا كان عندهم من الماء  
والكلاما يكفيهم مقبلا  
لان الاطعمة أصل الاذا  
قصدوا موضعا بينهم مائدة  
السفر فقصروا ان نوا  
سفر او الا لا لو نوى غيرهم  
الإقامة معهم لم يصح في  
الاصح والحاصل ان شروط  
الانعام سنة النية والمدة  
واستقلال الرأي وترك  
السير واتحاد الموضع  
وصلاحيته فهو متأني  
(فانما مسافر ان قصد في)  
القعدة (الاولى ثم فرضه  
(و) تكبيرة (اساء) لو عابدا  
لتأخير السلام وترك  
واجب القصر وواجب  
تكبيره افتتاح النقل وخطا  
النقل بالفرض



بالفرض يقتضي أنه غير مأكول ويلزمه أن افتتاح النقل بكيفية مستأنفة واجب مع أن  
 بناء النقل على النقل غير مكرره أفاده ط (قوله وهذا) أي ما ذكر من الوازم الأربعة ط  
 (قوله بعد أن فسر أساء بانهم) وكذا صرح في البحر بتأنيدهم أن الأساء هنا كراهة التحريم  
 ربحي (قوله واستحق النار) أي إذا لم يبق أو ينف عنه العزير الغفار ط (قوله وصار الكل  
 نفلا) أي بتقييده الثالثة بسجدة تمكينه من العودة إليها وهذا عند ما بناء على أنه إذا بطل  
 الوصف لا يبطل الأصل خلافا لحمد (قوله ترك القعدة) على ما بطلان الفرض ثم القعدة  
 وإن كانت فرضا في النقل أيضا لكنه إذا لم يبق في آخر الشفع نصير الحاجة هي الفرض كما  
 ينشأ في باب التوافل (قوله الا اذا نوى الإقامة قبل أن يقيد الثالثة بسجدة) أي فإنه إذا  
 نواه ما ينفذ صحت نيته وتحول فرضه إلى الأربع ثم ان كان قرأ في الأولى بين تخييرها في  
 الأخرى بين والاقرأ قضاء عن الأوليين وهذا كله سواء قعد القعدة الأولى أو لا فلا يستثنى في  
 كلامه راجع إلى المستثنين وأما إذا نوى بعد أن يقيد الثالثة بسجدة فإن كان قعد القعدة  
 الأولى فقد علمت أنه تم فرضه بالر كعتين فلا يتحول ويضيف إليها أخرى ولو أفسد هاتين عليه  
 وإن لم يقعد بطل فرضه ويضم إليها الأخرى لتصبح الأربع نافذة خلافا لحمد كما مر هذا خلاصة  
 ما نقله ط عن البحر وقد افادهم هذا الاستثناء أن قول المصنف بطل فرضه أي بطلانا موقفا  
 لا بقاء واللام نصح فته (قوله فلا ينوب) أي النقل (قوله ولو نوى في السجدة) أي سجدة الثالثة  
 صارت نفلا وهذا جرى على مذهب أبي يوسف من أن السجدة تتم بالوضع والصحيح مذهب محمد  
 من أنه لا تتم إلا بالرفع ففي هذه الصورة ينقلب فرضه أربعاً في الأصح ح أي سواء قعد  
 القعدة الأولى أو لا وأما على قول أبي يوسف فإن قعد ثم فرضه بالر كعتين والانتقال الكل نفلا  
 فقوله صارت نفلا خاص بما إذا لم يقعد (قوله فإذا قام المقيم الخ) أي بعد سلام الإمام المسافر  
 فنوفام قبله فنوى الإمام الإقامة قبل أن يقيد المأموم ركعتيه بسجدة فرض ما أتى به وتابعه  
 وإن لم يقعد فسدت وانوى بعده لا يتابعه ولو تابعه فسدت كما في الفسخ (قوله في الأصح)  
 كذا في الهداية والقول بوجوب القراءة كوجوب السهو وضعيف والاشهاد به بوجوب  
 السهو واستشهاد به ضعيف موهم أنه يجمع عليه شرعية لا بطلانية (قوله وقيل لا) أي قيل إن القعدة  
 الأولى ليست فرضاً عليه اه ح (قوله إن العلم) بفتح الهمزة يدل من الخمانية على حذف مضاف  
 أي كلام الخمانية ح ثم وجه المخالفة أنه إذا كان يشترط أهمية الاقتداء العلم به حال الإمام من  
 كونه مسافراً أو مقيماً لا يكون أقول الإمام أو مأموراً لا تكتم فائدة لأن المتبادر أن الشرط  
 لا يمتنع وجوده في الابتداء وانما أقامهم على استحباب قول الإمام ذلك لرفع التوهم بتأني اشتراط  
 العلم به حاله في الابتداء (قوله لا يمكن الخ) أو رد ذلك سؤالا في النهاية والاصراج والتأخرانية  
 ثم أجابوا بما يرجع إلى ذلك الجواب وحاصله تسليم اشتراط العلم به حال الإمام ولكن لا يلزم كونه  
 في الابتداء مخفي لم يعلموا ابتداء حاله كان الأخبار منسوبة وبأوجه فلا مخالفة فافهم وأعمال  
 يجب مع كون إصلاح صلاتهم يحصل به وما يحصل به ذلك فهو واجب على الإمام لأنه لم يتعين  
 فانه ينبغي أن يقرأ في الجهر أو لأنه إذا لم يقرأ على الركعتين فالظاهر من حاله أنه مسافر  
 جلالة على الإصلاح فيكون ذلك مندوباً لا واجباً لانه زيادة اعلام كما في النهاية أقول لكن حمل

وهذا لا يحمل كما حره  
 الله تعالى بعد أن فسر  
 أساء بانهم واستحق النار  
 وما زاد نقل كذا في الصغير  
 أو ما (وإن لم يقعد بطل  
 فرضه) وصار الكل نفلا  
 ترك القعدة المفروضة إلا  
 إذا نوى الإقامة قبل أن  
 يقيد الثالثة بسجدة لكنه  
 يبعد القيام والر كوع  
 لوقوعه فلا لا ينوب عن  
 الفرض ولو نوى في السجدة  
 صارت نفلا (وصح اقتداءه  
 المقيم بالمسافر في الوقت  
 وبعد فإذا قام المقيم إلى  
 الانغماس لا يقرأ ولا يسجد  
 للسهو (في الأصح) لأنه  
 كاللاحق والقعدة ثان فرض  
 عليه وقيل لا فنية (وننب  
 للإمام) هذا يخالف الخمانية  
 وغيره أن العلم به حال الإمام  
 شرط لكن في حاشية  
 الهداية لهدى الشرط  
 العلم به حاله في الجملة لا في  
 حال الابتداء موقوف شرح  
 الارشاد ينبغي أن يجزئهم

حاله على الإصلاح بتأني اشتراط العلم ثم ذكر في البحر عن المبسوط والقنية ما حاصله أنه إذا صلى  
 في مصر أو قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله فصلاحتهم فسدت وإن كانوا من غيرين لأن الظاهر  
 من حال من كان في موضع الإقامة أنه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه أما  
 إذا صلى خارج المصر لا تقصد ويجوز الأخذ بالظاهر وهو السفر في مثله اه والحاصل أنه  
 يشترط العلم به حال الإمام إذا صلى بهم ركعتين في موضع إقامة ولا فلا (قوله قبل شروعه) أي  
 لاحتمال أن يكون معه من لا يعرف حاله فسدت كالم لا تقصد فسدت لأنه قبل اخبار الإمام  
 بعد السلام (قوله في الأصح) وقيل بعد التسليم الأولى قال المقدسي وينبغي ترجيح ما قلنا  
 ط (قوله لم يصير مقيماً) فلو أتم المقيمون صلاتهم معه فسدت لأنه افتداء الفرض بالمتنفل  
 ظهريه أي إذا قصدوا ما تبعته أمالونو وأما فرقته ووافقه صورته فلا نفاذ أفاده الظاهر الرمي  
 (قوله وأما اقتداء المسافر بالمقيم) هذا عكس مثله المتن وقد ذكر في الكثر وغيره لكن  
 استغنى في المصنف عنه لذكره إياه في باب الإمامة (قوله فيصح في الوقت وبين) أي سواء بقي  
 الوقت أو خرج قبل انتهاءها انغير فرضه بالتبعية لا اتصال المغير بالسبب وهو الوقت ولو أفسد  
 صلى ركعتين لزال المغير بخلاف ما لو اقتدى به متنفلاً حيث يصل أربعا إذا أفسده لأنه التزم  
 صلاة الإمام وتصير القعدة الأولى واجبة في حق المقتدى المسافر أيضا حتى لو تركه الإمام  
 ولو عاد أو تابعه المسافر لا تقصد صلاته على ما عليه الفتوى وقيل تقصد كذا في السراج  
 ولا وجه له يظهر نهر (قوله لا بعده) أي لا يصح اقتدائه بعد خروج الوقت لعدم تغيره لا نقضه  
 السبب وهذا إذا كانت قائمة في حق الإمام والمأموم فلو في حق الإمام فقط يصح كما لو اقتدى  
 حتى في الظهور بتأني أو بمن يرى قوله ما بعد المثل قبل المثليين كما في السراج قال في البحر  
 وهو قيد حسن لكن الأولى اشتراط كون القائمة في حق المأموم فقط سواء كانت الإمام أو لا  
 كن صلى ركعة من الظهور مثلاً فخرج الوقت فاقته يدى به مسافر قائم قائمة في حق المسافر  
 لا المقيم اه أي فلا يصح الاقتداء لكن فوتها في حق المأموم فقط ليس هو الشرط وحده  
 لأن فوتها في حقه مأموما كذلك بالاولى (قوله فيما ينبغي) متعلق بيصح المقتدى قوله لا بعده  
 واحتريه من الاقتداء بعد الوقت في الصلاة التي لا تغير في السفر كالثانية والثالثة فإنه  
 يصح وفي البحر هذا القيد موهوم من قوله صح وأتم بل لا حاجة إليه اه لا لأن السفر مؤثر في  
 الرباعى فقط (قوله في حق القعدة) قائم انغير فرضا في حق المأموم وغير فرض في حق الإمام  
 وهو المراد بالنقل لأنه ما قبل الفرض فيدخل فيه القعدة الواجبة بحر (قوله أو القراءة الخ)  
 لأن قراءة الإمام في الآخر بين نافذة في حقه فرض في حق المأموم فلو لم يقرأ في الأوليين واقتدى  
 به في الشفع الثاني فبهر وإيمان ومقتضى القنون عدم الصفة مطلقا قال في المحيط لأن القراءة  
 في الآخر بين قضاء عن الأوليين والقضاء يلحق بمحله فلا يبيح للآخر بين قراءة اه بحر  
 (تنبيه) زاد الزياهي أو الصرية وعزم في السراج إلى الحوائى فيدخل فيه ما لو اقتدى  
 به في القعدة الأخيرة فإنه لا يصح لأن قصر بتمه اشقت على نقابة القعدة الأولى والقراءة بخلاف  
 الإمام وهذا في قول السراج لأن قصر بتمه المأموم اشقت على الفرض لا غير وقوله في البحر  
 أنه ليس بظاهر ليس بظاهر ونعاسه في النهار أقول وعليه مذهب كراهية يقتضي عن ذكر القعدة

قبل شروعه والافيه  
 سلامه (أن يقول) بعد  
 التسليمين في الأصح (أو  
 صلاتكم فاني مسافر) لرفع  
 توهم أنه سها ولو نوى  
 الإقامة لا تقصد به بل  
 ليتم صلاة المقيم لم يصح  
 حقه أو ما اقتداء المسافر  
 بالمقيم فيصح في الوقت وبين  
 لا بعده فيما ينبغي لأنه  
 اقتداء المقتضى بالمتنفل  
 في حق القعدة ولو اقتدى في  
 الأوليين أو القراءة ولو في  
 الآخر بين



والمراد انما هو التمهيد بالاقامة في جميع اجزاء البلد لا في القعدة الاخيرة فقط (قوله  
 وباني المصنف بالسق) اي الرواتب ولم يتعرض للقراءة في كمالها في فصل ان القراءة حيث قال  
 في المختار ويس في السفر عطايا الفاضلة واي سورة شاء وتقدم انه فرق في الهداية بين حاله القرار  
 والقراءة وتقدم الكلام فيه وقال في التمهيدية ويحذف القراءة في السفر في المصنفات فقط  
 صح ان رد قول الله صلى الله عليه وسلم لم يقرأ في السفر الكافر وان الاصل والاصل  
 الصلاة قراءة الفجر واما التبعيات فلا يسهلها من المصنفات اهـ (قوله هو المختار) ويحذف  
 الاصل الترتيب ترخيصا وقيل ان الفعل تقرأ باقائه في الهند وافي الفقه من حال الترتيب والاصل حال  
 السفر وقيل يصح في سنة الفجر خاصة وقيل سنة المغرب ايضا بغير حال في نحر المنيعة والاصل  
 ما قاله الهند وافي اوقات الظاهر ان ما في المتن هو هذا وان المراد بالامن والقراءة الترتيب  
 وبالمعنى والقراءة السفر لكن قد ساقى فصل القراءة انه عبر عن الجملة بالقرار لانها في السفر  
 تكون غالبها من الخوف تامل (قوله واما في تغيير الفرض) اي من قصر الى اقامه وبالعكس  
 (قوله وهو) اي آخر الوقت قد ما يصح التغيير كذا في الشربلية والبحر والنهر والذي  
 في شرح المنية نفسه يسهلها لا يقي منه قدر ما يصح التغيير وعنده زفر بالاصح فيه اداء الصلاة  
 (قوله وجب ركعتان) اي وان كان في اوله قمار قوله والا فربح اي وان لم يكن في آخره  
 مسافرا بان كل منة صافي آخره فالواجب اربع قال في النهر وعلى هذا قالوا لو صلى الظهر  
 اربعين ثم سافر في الوقت فصلى العصر ركعتين ثم رجع الى منزله لحاجة تبين انه صلى الاصل  
 بالوضوء صلى الظهر ركعتين وانه صليهما لانه كان مسافرا في آخر وقت الظهر ومعهما في  
 العصر (قوله لانه) اي آخر الوقت (قوله عند عدم الاداء قبله) اي قبل الاخر والاصل بان  
 السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء والجزء الاخير لم يوجب له وان لم يوجب حتى خرج الوقت  
 فالسبب هو كل الوقت قال في البحر وفائدة اضافته الى الجزء الاخير اعتبار حال المكاف فيه  
 فلو بلغ صبي أو سلم كافر أو افاق بمجنون أو طهرت الحائض أو الفاسق في آخر لزمت الصلاة  
 ولو كان الصبي قد صلى الاصل في اوله وبكس لوجب اوجاضت او نفلت فيه اذ قد لا يملكه هذه  
 وجود السبب وفائدة اضافته الى السكك عند خلوه عن الاداء انه لا يجوز قضاء عصر الامس  
 في وقت التغيير وتعلم حقيقة في كتب الاصول (قوله الوطن الاصل) وبه في الاصل ووطن  
 الفطرة والقراءة عن التمهيد تاني (قوله او تامل) اي تزوجه قال في شرح المنية ولو تزوج  
 المسافر ياد ولم ينو الاقامة في قبيل لا يبرم مقبلا وقيل يبرم مقبلا وهو الوجه ولو كان له  
 اهل يملكه تين فابتم ما دخلها صر مقبلا فلن ماتت زوجته في احداهما وبقي له في دور وعقار  
 قبل لا يبقى وطنه اذا اعتبر الادل دون الدار كما لو تامل ليلة واحدة فترت سكنا وليس فيه مدار  
 وقبل تبقى اهـ (قوله او وطنه) اي عزم على القرار فيه وعدم الارتهال وان لم يتأهل فلو كان  
 له ابوان يملكهم مولود وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطنه الا اذا عزم على القرار فيه وترك  
 الوطن الذي كان له قبله شرح المنية (قوله يبطل عنه) سواء كان يبرم مدة سفره او لا  
 خلاف في ذلك كما في المحيط تاني وقيل بقوله بطل لانه لو انتقل منه فاصدا غيره ثم عاد الى  
 يوطن في مكان آخر فربا بالاول اتم لانه لم يوطن غيره نهر (قوله اذا لم يبق له بالاول اهل) اي

(وباني) المسافر (بالسن)  
 ان كان (في حال آمن)  
 وقرار والابان  
 في خوف وقرار (لا) ياتي  
 بها هو المختار لانه ترك  
 العذر فيجب قبل الاقامة  
 القبر (والمعنى في تغيير  
 الفرض آخر الوقت) وهو  
 قدر ما يصح التغيير (فان  
 كان المكاف في آخره  
 مسافرا وجب ركعتان  
 والا فربح لانه المعتبر في  
 السبب عند عدم الاداء  
 قبله (الوطن الاصل)  
 هو موطن ولادته او تامله  
 او وطنه (يبطل عنه) اذا  
 لم يبق له بالاول اهل فلو بقي  
 لم يبطل  
 مطلب  
 في الوطن الاصل ووطن  
 الاقامة

وان بقي له فيه عقار قال في النهر ولو نقل اهل له ومناعه وله دور في البلد لا يبقى وطنه وقيل بقي  
 كذا في المحيط وغيره (قوله بل يتم فيها) اي بمجرد الدخول وان لم ينو اقامة ط (قوله ويبطل  
 وطن الاقامة) يسمى ايضا الوطن المستعار والحادث وهو ما خرج اليه في اقامة نصف شهر  
 سواء كان يبرم وبين الاصل مسيرة السفر والا وهذا رواية ابن جماعة عن محمد وعنه ان المسافة  
 شرط والاول هو المختار عند الاكثرين تاني (قوله بطل) اي سواء كان يبرم مدة سفره  
 او لا (قوله وبالوطن الاصل) كما اذا ووطن بمكة نصف شهر ثم تاهل في افاده  
 افه تاني (قوله بانشاء السفر) اي منهو كذا من غيره اذا لم يبرم فيه قبل مدة السفر  
 قال في القح ان السفر الناصر لوطن الاقامة ما ليس فيه مروي وعلى وطن الاقامة او ما يكون  
 لمرو وفيه به بعد مدة السفر اهـ اقول ويوضح ذلك ما في السكك والتاخرانية خراساني  
 قدم بغداد ليقيم اقص شهر ومكي قدم الكوفة كذلك ثم خرج كل منهما الى قصر ابن هبيرة  
 فانهم ما يتان في طريق القصر لان من بغداد الى الكوفة اربعة ايام والقصر متوسط بينهما  
 فان اقام في القصر نصف شهر بطل وطنه ما يغداد والكوفة لانه من له فان خرج به من  
 القصر الى الكوفة يتان ايضا فان اقام ايام او ما من لا ثم خرج منها الى بغداد وقصد المرو  
 بالقصر يتان الى القصر وفيه ومنه الى بغداد لانه صار وطن اقامة لهما فاذا قصد الدخول  
 فيه لم يصح سفرهما اذ لم يقدما مدة سفر حتى لو لم يقدما الدخول فيه قصر كما خرجا من  
 الكوفة لقصد مدة السفر ولو ان المكي حين خرج من كوفة قصد بغداد او انخراساني  
 الكوفة والتقى بالقصر وخرجا الى الكوفة لم يقيم ايام او ما من يرجعا الى بغداد قصر الى  
 الكوفة وكذا الى بغداد لقصد كل منهما مدة سفرهما انخراساني فلانه ماض على سفره  
 واما المكي فلان وطنه بالكوفة اثناء سفره والقصر اذا لم يكن وطنهما فقصده  
 المرو به لا يجمع مدة السفر اهـ وافاد قوله واما المكي الخ ان انشاء السفر من وطن الاقامة  
 يبطل له وان عاد اليه ولذا قال في البدائع اقام خراساني بالكوفة نصف شهر ثم خرج منها  
 الى مكة فقبل ان يسير ثلاثة ايام عاد الى الكوفة لحاجة فانه بقصر لان وطنه قد بطل بالسفر  
 اهـ والاصل ان انشاء السفر بطل وطن الاقامة اذا كان منه احوال انشاء من غيره فان لم  
 يكن فيه مروي وعلى وطن الاقامة او كان ولكن يسير ثلاثة ايام فذلك ولو قبله لم يبطل  
 الوطن بل يبطل السفر لان قيام الوطن مانع من محته والله اعلم (قوله والاصل ان النسي  
 يبطل عنه) كما يبطل الوطن الاصل في بالوطن الاصل ووطن الاقامة بوطن الاقامة ووطن  
 السكك بوطن السكك وقوله وبما فوته اي كما يبطل وطن الاقامة بالوطن الاصل وكما يبطل  
 وطن السكك بالوطن الاصل ووطن الاقامة وينبغي ان يزبد بوضعه كطلان وطن الاقامة  
 او السكك بالسفر فانه في البحر حال ذلك بقوله لانه ضده (قوله لا يبرم) كالم يبطل الوطن  
 الاصل بوطن الاقامة ولا بوطن السكك ولا بانشاء السفر وكالم يبطل وطن الاقامة بوطن  
 السكك ح (قوله وما صور الزيلعي) حيث قال لو جـ ل خرج من مصر الى قرية لحاجة ولم  
 يقصد السفر وتوى ان يقيم في اقل من خمسة عشر يوما فانه يتم فيه الا انه مقيم ثم خرج من القرية  
 لا السفر ثم عاد الى ان يسافر قبل ان يدخل مصر وقبل ان يقيم اية في موضع آخر فسا فرقا بقصر

بل يتم فيه ما (لا سفر)  
 و(يبطل) (وطن الاقامة)  
 بطله (بالوطن الاصل)  
 و(بانشاء) (السفر)  
 والاصل ان النسي يبطل  
 بطله وبما فوته لا يبرم  
 ولم يبرم بطن السكك وهو  
 ما فوته اقل من نصف  
 شهر اقدم فانه ماض وده  
 الزيلعي



ولو مرتبلك القرية ودخاها أتم لأنه لم يوجد ما يبطلها وهو فوته أو مثله اه ح (قوله رده في  
 البصر) بان السفر باق لم يوجد ما يبطله وهو مطلق لوطن السكنى على تقدير اعتباره لان السفر  
 يبطل لوطن الإقامة فكيف لا يبطل لوطن السكنى فقوله لأنه لم يوجد ما يبطله ممنوع اه قال ح  
 واعترضه شيخنا بان الميطل له ما سفر مبدأ منها وأما اذا خرج منها الى ما دون مدة السفر ثم  
 أنشأ سفر اقامته ما لا يبطلان فاذا صر بها ما اتم اه ونقل الخبير الرمي منسلة عن خط بعضهم واقره  
 قال ح وهو وجبه فان من نوى الإقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد  
 من يد سفر او من يد ان اتم مع انه انشأ سفر ابد اتخذ هذا الموضع دار إقامة فثبت ان انشاء  
 السفر لا يبطل لوطن الإقامة الا اذا انشأ السفر منه فليكن لوطن السكنى كذلك فما صورته  
 الزبلي صحيح ومن تصور به مات أنه لا بد أن يكون بين الوطن الأصلي وبين وطن السكنى اقل  
 من مدة السفر وكذا بين وطن الإقامة ووطن السكنى اه اقول قد علمت ان السفر الميطل  
 لوطن لا يقتصر بالمشاعنة بل يكون بالمشاعنة غيره اذ لم يكن فيه مرور عليه قبل سبع ثلاثة  
 ايام لكن هنا فيه مرور على الوطن قبل سبعة ايام من السفر وقد ايدى الظهير بقوله عامة المشايخ  
 باعتبار لوطن السكنى بان الامام السرخسي ذكر مسئلة تدل عليه وهي كوفي خرج الى  
 القادسية لحاجة ويقيم ما دون سبعة ايام من السفر ثم خرج منها الى الحيرة يريد الشام حتى اذا كان  
 قريبا منها ابدأ الرجوع الى القادسية ليجعل ثقله منها ويرتقل الى الشام ولا يمر بالكوفة اتم  
 حتى يرتحل من القادسية اختصا لانها كانت له وطن السكنى ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن  
 سكنى آخر ما يدخلها فيبقى وطنه بالقادسية ولا يفتقر فيه الى الخروج كما لو خرج منها  
 اقتسيع جنازة وفوتوه اه ملخصا اقول ويمكن أن يوفق بين القولين بان لوطن السكنى ان كان  
 اقصد به تحقق السفر لزمه اتفاقا والاعتبار اتفاقا فاذا دخل المسافر بلدة ونوى أن يقيم  
 بها يوما مثلا ثم خرج منها ثم رجع اليها فصر فيها كما كان يقصر قبل خروجه وعليه يجعل كلام  
 المحققين اقول البصر انهم قالوا لا فائدة فيه لأنه يبقى فيه مسافرا على حاله فصار وجوده كعدمه  
 اه فقولهم لأنه يبقى فيه مسافرا على حاله ظاهر في أنه كان مسافرا قبل اتخاذ وطنه وما قاله عامة  
 المشايخ محمول على ما اذا اتخذ وطنه قبل سفره كما صورته الزبلي والامام السرخسي اه هذا  
 ما ظهر لي والله أعلم (قوله لأنه الاصل) فهو المتيقن من الإقامة والسفر (قوله وقادها مهرها  
 المجل) والافلا تكون تبه الانا اه ان تقبض نفسك عن الزوج للمجل دون المؤجل ولا تسكن  
 حيث يسكن بصر قلت وفيه أن هذا امر طائفة من اهل البيت اوجه او سفره به اعلى أحد القولين وكلامنا  
 بعده والله اذا قال في شرح النية والوجه أنها تتبع مطلقا لانها اذا خرجت منه لم يبق لها  
 أن تختلف عنه اه وقد يجب بانها اذا ثبت لها حبس نفسها عن ارجاعها من بلدها لا اجل  
 استيفاء مهرها انكذا ثبت لها اذا وصلت الى بلدة أو قرية فتصحب نيتها الإقامة بها الاتم انشد  
 غير تبع له وان كانت نية في المأنة (قوله غير مكاتب) قال في البصر واطلاق في العبد فتشمل  
 القن والمدير وأم الولد وأما المكاتب فينبغي أن لا يكون تبعاً لان له السفر بغير إذن المولى فلا  
 تلزمه طاعته اه (قوله اذا كان يرتزق من الامير او بيت المال) اقتصر في القنية وغيرها على  
 الاول وقال لي بريح النية وكذا اذا كان يرتزق من بيت المال وقد امره السلطان بالخروج مع

رده في البحر (والمتن)  
 نية المتبوع (لأنه الاصل  
 لا التابع) كاهرة) وفها  
 مهرها المجل (وعبد)  
 غير مكاتب (وبندى) اذا  
 كان يرتزق من الامير  
 او بيت المال

الامير فهو تابع له ثم في الذخيرة أن المتطوع بالجهاد لا يكون تبعاً للوالي وهو ظاهر اه ودخل  
 تحت الجندي الامير مع الخطبة بصر عن الخلاصة (قوله وأجير) أي مشاهرة أو سائمة كافي  
 التلخيصية أمالو كان مبايعة بان استأجره كل يوم يكذا فان له فسخها اذا فرغ التمر القليلة لنيته  
 قال في البحر وأما الاعلى مع قائمه فان كان القائد اجيرا فالعبرة بالنية الاعلى وان تطوعا عنه تسير  
 نيته (قوله واسير) ذكر في المتن أن المسلم اذا اسره العدو مقيما اتم وان كان مسافرا قصر وينبغي أن يكون هذا اذا  
 بعلم حاله فان لم يجبره وكان العدو مقيما اتم وان كان مسافرا قصر وينبغي أن يكون هذا اذا  
 تحقق أنه مسافر ولا يكون كمن أخذ الظالم لا يقصر الا بعد السفر ثلاثا وكذا ينبغي أن يكون  
 حكم كل تابع يسأل منبوعه فان أخبره عن عمل غيره والاعلى بالاصل الذي كان عليه من إقامة  
 وسفر حتى يتحقق خلافه ونفذ السؤال بمنزلة الموال مع عدم الاخبار بشرح النية (قوله  
 وغيره) أي مومر قال في البحر عن المحيط ولودخل مسافرا فاختاره غيره وجبه فان  
 كان مومرا قصر لأنه لم ينو الإقامة ولا يحل للطالب حبسه وان كان مومرا ان عزم ان يقضي  
 دينه أو لم يزم شيئا قصر وان عزم واعتقد أن لا يقضيه اتم اه وقوله ان عزم ان يقضي أي قبل  
 حجة عشر يوما كافي الفتح (قوله وتأييد) أي اذا كان يرتزق من استاذ محقق والمراد به مطلق  
 الملة لم مع عمله الا لزم له لخصوص طالب العلم مع شيخه قلت ومثله بالاولى الابن البار البالغ مع  
 أبيه متأمل (قوله ومستاجر) كان على الشارح أن يقول وآسر ودائن واستاذ ح (قوله فالت)  
 تطييس لم يحصل ما تقدم ايضاً عليه حكم الحادثة (قوله وبه بان جواب سادته جزير زكريا) بكسر  
 المكاف المحجمة المنوسطة بين الكاف العربية وبين الجيم ح والحادثة هي تفرق الجيش  
 لما صار عليهم من الغلبة والهزيمة حتى تشتتوا في كل جانب وفانت المعية والارتزاق فصار كل  
 مستقلة لا تقدر زالت التبعية وحق (قوله على الاصح) وقيل يلزمه الانعام كالعزل الحكيم  
 أي بقاء الموكل وهو الاحوط كافي الفتح وهو ظاهر الرواية كافي الخلاصة بصر (قوله دفعا  
 للضرر عنه) لأنه ما ورد بالقصر مني عن الانعام فكان مضطرا لئلا يضره أو به بإقامة الاصل  
 بلا حله لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو مدفوع شرعا بخلاف الوكيل فالله أن  
 لا يبيع فيمكنه دفع الضرر بالامتناع فاذا باع بناء على ظاهر امره كان الضرر ناشئا عنه من وجه  
 ومن الموكل من وجه فيصح العزل كما لا قد يد ايجر لمضاعن المحيط وشرح الطحاوي (قوله  
 سبق على خلاف الاصح) قال في البحر وكذا ان كان مع مولا في السفر فباعه من مقيم والعبد في  
 الصلاة يتقلب فرضه اربع حاق لوسلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة تلك الصلاة مبقى على  
 ضمير الصحيح ان فرض عدم علم العبد أو على قول الكل ان علم اه (قوله والقضاء الخ)  
 المناسب ذكر هذه المسئلة مع قوله والمعتبر في تغيير الفرض آخر الوقت لانها من فروعه (قوله  
 سوار حضر) أي فلو فاتته صلاة السفر وقضاها في الحضر بقضية مارة كالأداء وكذا  
 فائتة الحضر تقضى في السفر نامة (قوله لانه به) مارة موقر أي يخرج الوقت فان الفرض  
 به خروج وقت لا يفتيه به على وجه أم يقبله فانه قابل للتغير بنية الإقامة أو انشاء السفر  
 وباقتداء المسافر بالقيم (قوله غير أن المريض الخ) قال في الفتح ولا يشك على هذا المريض  
 اذا فاتته صلاة في مرضه الذي لا يقدر فيه على القيام فانه يجب أن يقضها في الصحة فاعلم

(وأجير) وأسير وغيره وتليق  
 (مع زوج ودولى وأسير  
 ومستاجر) لت وثبر  
 مرتب قلت فقيس المعية  
 ملاحظ في تحقق التبعية مع  
 ملاحظة شرط آخر محقق  
 لذلك وهو الارتزاق في  
 مسئلة الجندي ووفاء المهر  
 في المرأة وعدم كتابة العبد  
 وبه بان جواب سادته جزيرة  
 كبد سنة ثمانين والفت  
 (ولا بد من علم التابع بنية  
 المذوع ولو نوى المتبوع  
 الإقامة ولم يعلم التابع فهو  
 مصادره حتى يعلم على الاصح)  
 وفي القبض وبه يفتى كافي  
 المحيط وغيره دفعا للضرر عنه  
 فاني الخلاصة مبدأ مولا  
 فتوى المولى الإقامة ان  
 أن مصلحتهم ما والا لا  
 مبقى على خلاف الاصح  
 (والقضاء يحكى) أي يشابه  
 (الاداء) سفره وحضرا  
 لانه به مارة لا يفتقر غير  
 ان المريض يقضى فائتة  
 الصحة في مرضه بما فائتة



لان الوجوب بقيد القيام غير انه ونص له ان يفعلها حالة العذر بقدر وسعه اذ ذلك حين  
 لم يؤدها حالة العذر ذرزال سبب الرخصة فتعين الاصل ولذلك يفعلها المريض فاعدا اذا قامت  
 عن زمن العصة اما صلاة المسافر فانه يثبت الركعتين ابتداء ومنشا الغلط اشتراك لفظ  
 الرخصة اه (قوله مسافر الساطن قصر) أي اذا نوى السفر يصير مسافرا ويقصر قال  
 في شرح المنية قبل هذا اذا لم يكن في ولايته أما اذا طاف في ولايته فلا يقصر والاصح أنه لا يفرق  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين قصر واحين سافروا من المدينة الى مكة ومرااد  
 القائل لا يقصر هو ما صرح به في البرازية من أنه اذا خرج لتقصير من أحوال الرعية وقصد  
 الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصده مسيرته حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة  
 سفر ولا اعتبار بان حاله بان جميع الولايات بمنزلة مصر لان هذا دليل في مقابلته النص مع عدم  
 الرواية عن أحد من الأئمة الثلاثة فلا يصح اه (قوله صار مقبلا على الأوجه) أي بنفس  
 التزوج وان لم يقصده وطنا ولم ينو الإقامة خمسة عشر يوما أو ما المرافرة فانه مقيم فيقصير  
 التزوج انما كان في القهستان ح وكذا الزباني هذا الوجه بقيل فظاهره ترجيح المقابل  
 فقد اختلف الترجيح ط اقول قد يقال لا يميز مقبلا اذا كان مراده الخروج قبل نصف شهر تامل  
 (قوله نعم في الصحيح) كذا في الظاهر به قال ط وكأنه لسقوط الصلاة عنها فيما مضى لم يعتبر  
 حكم السفر فيه فالتأوهات لا داء اعتبر من وقته (قوله كسبي بلغ) أي في أثناء الطريق وقد  
 بقي بقصده أقل من ثلاثة أيام فانه يتم ولا يعتبر ما مضى لعدم تكليفه فيه ط (قوله بخلاف  
 كافر لم) أي فانه يقصر قال في الدرر لان نية معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي  
 فانه من هذا الوقت يكون مسافرا وقيل نعمان وقيل يقصر ان اه والخيار الاول كما في  
 البحر وغيره عن الخلاصة قال في الشرح بلالية ولا يخفى ان الحائض لا تنزل عن رتبة الذي أسلم  
 فكان حقه القصر مثله اه وأجاب في نهج العبادة بان ما نهجها وماوى بخلافه اه أي  
 وان كان كل منهما من أهل النية بخلاف الصبي لكن منه ما من الصلاة ما ليس بصنعها فقلت  
 نعم من الاول بخلاف الكافر فانه قادر على إزالة المانع من الابتداء فصحت نيته (قوله  
 عباد الخ) أي اذا سافر العبد مع سيده فتوى أحدهما الإقامة (قوله والا) أي وان  
 لم يتم أيا في خدمته يفرض عليه القعود على رأس الركعتين ويتم احتياطاً لانه مسافر من  
 وجهه مقيم من وجهه شرح المنية (قوله ولا يتم الخ) في شرح المنية وعلى هذا فلا يجوز له  
 الاقتداء بالمقيم مطلقا فليعلم هذا اه أي لاقى الوقت ولا به مدة ولا في الشفع الاول ولا  
 الثاني واهل وجهه كما افاده شيخنا أن مقتضى كونه يتم احتياطاً ان تكون القعدة الثانية  
 في حقه فرضا الحاقا له بالمقيم وقد قلنا ان القعدة الاولى يفرض عليه ايضا الحاقا له بالمسافر  
 فاذا اقتدى بمقيم يلزم اقتداءه المنقوض بالانتقل في حق القعدة الاولى اه اقول لكن قول  
 شارح المنية وعلى هذا الخ يظهر منه انه تقر بع من عنده على وجه البحث والافاضل رايته  
 منة ولا في التاخر خاتمة عن الحجة انه ان لم يكن بالمهاجرة وهو في ايديهم فكل صلاة يصليها وحده  
 يصلي اربعين على رأس الركعتين ويقرأ في الاخر بين وكذا اذا اقتدى بمسافر يصلي معه  
 ركعتين وفي قرأته في الركعتين اختلفت وأما اذا اقتدى بمقيم فانه يصلي اربعين بالاتفاق اه

• (فروع) • مسافر الساطن  
 قصر • تزوج المسافر يلد  
 صار مقبلا • على الأوجه  
 • طهرت الحائض وبقي  
 لاقصدها يومان تستم في  
 الصحيح كسبي بلغ بخلاف  
 كافر لم • عهده مشترك بين  
 مقيم ومسافر ان تم أيا قصر  
 في نوبة المسافر والا يفرض  
 عليه القعود الاول ويتم  
 احتياطاً ولا يتم بغير أصلا

(قوله وهو عابلقز) أي من جهات فيقال أي شخص يصلي فرضه أربعا ويقصر عليه  
 القعود الاول كالنسي وأي شخص لا يصح اقتداءه بالمقيم في الوقت وأي شخص ليس بمقيم  
 ولا مسافر ويقال في صورة التاثير أي شخص يتم يوما ويقصر يوما ط (قوله لان الاولى ضمت  
 الوتر) وهي صادقة لانه فرض على ويحمل القرض في كلام الزوج على ما يلزم فعله ليم العمل  
 ط (قوله والثالثة ليوم الجمعة) أي قالت ذلك العدد اقروض يوم الجمعة القطعية ولم تنظر  
 الى الوتر وكذا الرابعة والله تعالى أعلم

• (باب الجمعة) •

مناسبة للسر أن في كل مناهضة تصيب الصلاة ابتداء لعارض لكنه هنا في خاص وهو الظهور  
 وفي الشرح في عام وهو كل رباعية فالذا قدم (قوله بالدليل القطعي) وهو قوله تعالى يا أيها  
 الذين آمنوا اذا نودي للصلاة فاحذروا ان تكونوا مسكرين وقوله يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة  
 كما حقه الكمال) وقال به بذلك وانما كثرنا فيه نوعا من الاكثار لما سمع عن بعض  
 الجهلة انهم فسبوا الى مذهب الحنفية عدم افتراضها ومنشا غلطهم قول القدرى  
 ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ولا عذر له تركه وجازت صلاته وانما أراد حرم عليه وصحت  
 الظاهر ما سباني (قوله آكد من الظهور) أي لانه ورد فيها من التميز ما لم يرد في الظاهر من  
 ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه  
 روادا حسدا والحاصل كم وصحة فيه عاقب على تركها أشد من الظهور ويثاب عليها أكثر ولانها  
 شرط طالب استظهار تامل (قوله وليست بدلائله الخ) نصريح به فهو قوله وهو فرض  
 مستعمل لكن هذا يخالف ما قدمه المصنف في بحث النية من باب شروط الصلاة وعبارته مع  
 الشرح ولو نوى فرض الوقت مع بقائه جازا لا في الجمعة لان ما يبدل الآن يكون عنده في اعتقاده  
 انه افرض الوقت كما هو رأى البعض فتصح اه وكتبنا هناك عن شرح المنية أن فرض الوقت  
 عندنا اظهر لا الجمعة ولو لكن قد أمر بالجمعة لا سقاط الظهور ولذا الوصل في الظهور قبل أن تفوته  
 الجمعة صحت عندنا خلافا لفرقوا الثلاثة وان حرم الاقتداء بها اه والحاصل أن فرض  
 الوقت عندنا اظهر وعندهم الجمعة كما صرح به في الفتح وغيره في ما سباني حتى الباقي في شرح  
 الماتق وأما ما نقله عنه فاعله ذكره في شرحه عن الثاقبة وما ذكرناه من رخصته (قوله وفي البحر  
 الخ) أي في الكلام على ذلك عند قول المصنف وتؤدى في مصر واحد بوضوح كثيرة (قوله  
 ويشترط الخ) قال في التمهيد لها شرائط وجوب وأدامتها ما هو في المصلح ومنه ما هو في غيره  
 والفرق أن الاداء لا يصح بانتفاء شرائطه ويصح بانتفاء شروط الوجوب ونظمها بعضهم فقال

وحر صحيح بالبلوغ مذكر • مقيم وذو عقل بشرط وجوبها  
 ومصر وساطن ووقت وخطبة • واذن كذا جمع بشرط أدائها

ط عن أبي السعود (قوله ما لا يصح الخ) هذا بصديق على كثير من اقربى ط (قوله المكلفين  
 بها) احترازه عن أصحاب الاعتذار مثل النساء والصبيان والمسافرين ط عن القهستاني  
 (قوله وعليه فتوى أكثر الفقهاء الخ) وقال أبو شجاع هذا أحسن ما قيل فيه وفي الولوالجية  
 وهو صحيح بحر وعليه مشي في الوفاية ومقتل المختار وشرحه وقدمه في مقتل الدرر على القول

وهو عابلقز قال له انه  
 من لم يدر يمكن كم ركعة  
 فرض يوم وليلة فهي طابق  
 فقالت احدها من مشرون  
 والثانية سبعة عشر والثالثة  
 خمسة عشر والرابعة احدى  
 عشر لم يطابق لان الاولى  
 ضمت الوتر والثانية تركته  
 والثالثة ليوم الجمعة  
 والرابعة لله لغرو الله أعلم

• (باب الجمعة) •

بتذات الميم وسكونها (هي  
 فرض) ع-ين (بضم  
 جادها) لثبوتها بالدليل  
 القطعي كما حقه الكمال  
 وهي فرض مستقل أكد  
 من الظهور وليست بدلائله  
 كما حره الباقي مع زيا  
 لسرى الدين بن الشيخ  
 وفي البحر وقد اقيمت مرارا  
 بعدم صلاة الاربع بعدها  
 بنية آخر ظهر خوف اعتقاد  
 عدم فرضية الجمعة وهو  
 الاحتياط في زمانها وأما  
 من لا يخاف عليه مقدرة  
 منها فالاولى أن تكون في  
 بيته خفية (ويشترط  
 اعتدائها) سبعة اشياء الاول  
 (المصر وهو ما لا يصح أكبر  
 مساجدها) المكلفين  
 بها وعليه فتوى أكثر  
 الفقهاء بخشي لظهور  
 التواني في الأحكام



الآخر وظاهره ترجحه وايدمه صدر الشريعة بقوله ظهور التواني في احكام الشرع بما  
 في اقامة الحدود وفي الامصار (قوله وظاهر المذهب الخ) قال في شرح المنية والحب الصحيح  
 ما اختاره صاحب الهداية انه الذي له امر وقاض ية الاحكام ويقيم الحدود وتزين  
 صدر الشريعة له عند اعذاره عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد المتقدم بظهور التواني  
 في الاحكام من ينف بان المراد القدرة على اقامتها على ما صرح به في النسخة عن أبي حنيفة انه  
 باذنه كبرية فقيمها كالكاتب واسواق واهلها سابق وفيه اوال بقدر على انصاف المظالم من الظالم  
 بحسنة وعمله او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من الطوائف وهذا هو الاصح اه الا  
 ان صاحب الهداية ترك ذكر السكك والرسائل لان الغالب ان الامير والقاضي الذي شأنه  
 القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود لا يكون الا في بلد كذلك اه (قوله امير  
 وقاض) أي مقبلان فلا اعتبار بقاض باقي احيانا يسمى قاضي الناحية ولم يذكر المقتضى اكنة  
 بذكر القاضي لان القضاء في الصدر الاول كان وظيفة المهتم بهين حتى لو لم يكن الوالي والقاضي  
 مقتضيا لشرط المقتضى كافي الخلاصة وفي تصحيح القدر يرى أنه يكتفي بالقاضي عن الامير شرح  
 المقتضى قال الشيخ المصنف ثم المراد من الامير من يحرس الناس ويمنع المفسدين ويقوى احكام  
 الشرع كذا في الرافعي وحاصله أن ية در على انصاف المظالم من الظالم كما صرح به في العناية  
 اه (قوله يدرا الخ) افراد الضمير تبعاً لهداية اوده على القاضي لان ذلك وظيفته بخلاف  
 الامير لما في وفي التعيين بقدر رد على صدر الشريعة كما علمه وفي شرح الشيخ المصنف بل عن  
 الدهلوي ليس المراد تنفي جميع الاحكام بالقول اذ الجهة اقيمت في عهد اظم الناس وهو  
 الجليح وأنه ما كان ينفذ جميع الاحكام بل المراد انه علم اقتداره على ذلك اه ونقل مثله  
 في حاشية أبي السهم وودع رسالة العلامة فوج افندي أقول ويؤيده أنه لو كان الاخلال  
 بتنفيذ بعض الاحكام محلاً يكون البلد مصر اعلى هذا القول الذي هو ظاهر الرواية لزم أن  
 لا تصح جمعة في بلد الام لا في هذا الزمان بل فيما قبله من ازمان قديمة بين كون المراد  
 الاقتدار على تنفيذ الاحكام وان كان ينبغي ارادة أكثرها والافتد يتعدى على الحاكم الاقتدار  
 على تنفيذ بعضها المنع عن ولده وكما يقع في أيام الفتنة من تعصب بعض الباطل بعضهم على بعض  
 أو على الحاكم بحيث لا يقدر على تنفيذ الاحكام فيهم لانه قادر على تنفيذها في غيرهم وفي  
 عكره على أن هذا عارض فلا يعبر ولا الويلات الوالي اولم يحضر الفتنة ولم يوجد أحد ممن له  
 حق اقامة الجمعة نصب العامة لهم خطب بالضرورة كما ساقى مع أنه لا أمير ولا قاضي غة أصلاً  
 وبهذا يظهر جهل من يقول لا تصح الجمعة في أيام الفتنة مع أنه انصح في البلاد التي استولى  
 عليها الكفار كما سلكه فتأمل (قوله كما حرره الخ) هو حاصل ما قدمناه من شرح المسئلة  
 (قوله وفي القهستان الخ) تأييدها من عبارة القهستاني وتقع فرضاً في القصبات والقرى  
 الكبيرة التي فيها أسواق قال أبو القاسم هذا بخلاف إذا أذن الوالي أو القاضي ببناء المسجد  
 الجامع وأداء الجمعة لان هذا الجموع دفعه فاذا اتصل به الحكم صاوجمعا عليه وفيما ذكرنا إشارة  
 إلى أنه لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض ومنسب وخطيب تكال المضمرات والظاهر أنه  
 أريد به الكراهة لكرامة الله بالجمعة الأخرى أن في الجواهر لو صلوا في القرى لزمهم أداء

وظاهر المذهب أنه كل  
 موضع له أمير وقاض يقدر  
 على اقامة الحدود كما حرره  
 فاما مقتضى على التقي  
 وفي القهستان اذن الحاكم  
 ببناء الجامع في الرستاق  
 اذن بالجمعة اتفاقاً على  
 ما قاله السرخسي

الظاهر

الظاهر وهو هذا المذهب على به حكم فان في تساوي الديناري اذا بنى مسجد في الرستاق باصر  
 الامام فهو امر بالجمعة اتفاقاً على ما قال السرخسي فافهم الرستاق القرى كما في  
 القاموس (تقريبه) في شرح الوهبانية قضاء زما سيجكم ونهضة الجمعة عند تجديد ما  
 في موضع بان هناك الواقف عتق عبده بصفة الجمعة في هذا الموضع وبعد اقامته فيه بالشرع  
 يدعى المعلق عتقه على الواقف المعلق بانه عتق عتقه على صفة الجمعة في هذا الموضع وقد صحت  
 وقوع العتق ليحكم بعتقه فيضمن الحكم بصفة الجمعة ويدخل ما لم يأت من الجمع تبعاً اه  
 قال في النهروفي دخول ما لم يأت نظر فتدبر اه أقول الجواب عن نظره أن الحكم بصفة  
 الجمعة مبني على كون ذلك الموضع محللاً لا قاطعاً فيه بعد ثبوت صحتها فيه لا فرق فيه بين جمعة  
 وجمعة فتدبر وظاهر ما صرح من القهستان أن مجرد أمر السلطان أو القاضي ببناء المسجد  
 وأداء فيه حكم رافع للخلاف بلا دوى وحادثة وفي قضاء الاشياء أمر القاضي حكم كقولهم سلم  
 الحدود إلى المدعي والامر بدفع الدين والامر بحبس الخ وافي ابن نجيم بل تزويج القاضي  
 الصغيرة حكم رافع للخلاف ليس بغيره فقه (قوله واذا اتصل به الحكم الخ) قد علمت أن عبارة  
 القهستان في صريحة في أن مجرد الأمر رافع للخلاف بناء على أن مجرد أمر حكم (قوله أولاً)  
 زاده لا إشارة إلى أن قول المصنف ما اتصل به ليس قيداً لا يراعى في الشريعة بل لاية (قوله  
 كما حرره ابن المكالم) حيث قال واعتبر به ضم قيد الاتصال وقد خطا صاحب الفخيرة فاقول  
 فعلى قول هذا المقتضى لا يجوز اقامة الجمعة بغيره في مصر إلى العيد لان بين المصلي وبين المصير  
 من اربع ووقعت هذه المسئلة مرة وافي بعض مشايخ زما تابه دم الجواهر ولكن هذا ليس  
 بصواب فان أحد الم سكر جواز صلاة العيد في مصر والعيد يضاهي لامن المتقدمين ولامن  
 المتأخرين وكان المصير أو فناءه شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز صلاة العيد اه (قوله  
 والمختار للفتوى الخ) اعلم أن بعض المحققين أهل التراجيح اطلقوا الفقه من تقديره بمسألة وكذا  
 محور المذهب الامام محمد وبعضهم قدروه بما رجحه أقوالهم في تقديره فمانية أقوال أو خمسة غلوة  
 ميل ميلان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة سماع الصوت سماع الاذان والتعريف أحسن  
 من التقدير لانه لا يوجد ذلك في كل مصر وانما هو بحسب كبر المصروم فربما ان التقدير  
 بغلوة أو ميل لا يصح في مثل مصر لان القرافة والقرب القى إلى باب النصر يزيد كل منها على  
 فرائض من كل جانب ثم هو ممكن لاقول بالحق فالقول بالنصب يذهب بمسألة مخالفة التعريف المتفق  
 على ما صدق عليه بانه المعصدا صالح المصروفه نصر الاثمة على أن القناصا المعصدا في الموق  
 وسوانج المصرك كرض الخليل والدواب وجمع المسا كروا الخروج للرعي وغير ذلك وأى موضع  
 يحد به جماعة يسبح عا كرمه ويصلح ميدان للعبيل والفردان وروى النبل والبنه في البلدان  
 واختيار المدافع وهذا يزيد على فرائض فظهر أن القهستان يذهب بالاصدار اه ملخصاً من  
 تحفة أعيان الفتى بصفة الجمعة وأعيان في اثناء الصلاة لشرع بل لا وقد جزم فيها بصفة  
 الجمعة في مسجد سبيل اه لان الذي بناء بعض أمر ازمانه وهو في قناص مصر بينه وبينها نحو  
 ثلاثة ارباع فرسخ وشئ أقول وبه ظهر معهما في تسكية السلطان ملهم بجمعة دمشق وكذا في  
 مسجد الصالحية دمشق فانها من فناء دمشق في ما بين من القرية بسفح الجبل وان انفتحت

واذا اتصل به الحكم صار  
 جمعة عليه فليحفظ (أو فناءه)  
 بكسر القاف (وهو ما) حوله  
 (الاصلي) أولاً كما حرره  
 ابن المكالم وغيره (لاجل  
 مصالحهم) كدفن الموق  
 وركض الخليل والفتار  
 للفتوى تقديره فموضع ذكره  
 الولوالجي (و) الثاني  
 (السلطان) ولو تم فليبا

مطلب  
 في جمعة الجمعة مسجد  
 المرجحة والصالحية في  
 دمشق



عن دمشق بمزارع الحكم اقر بيسة لانها على ثلث فرسخ من البلدة وان اعتمدت قرية - فتارة  
 فهي مصر على تعريف المصنف على أن مسجد هام في بصرى السلطان وكذا مسجد القديس  
 المشهور بمسجد الحنابلة الذي بناه الملك الناصر وأمره كاف في مصنفه على ما مر تأمل (قوله  
 أو امرأة) اعلم أن المرأة لا تكون سلطانا لا قبلها السابقة في باب الامامة من اشراط الكورة  
 في الامام فكانها الشارح أن يقول ولو امرأة أي ولو كان ذلك المتعصب امرأة ح والمراد  
 بالمتعصب من فقد فيه شروط الامامة وان رضىه القوم وفي الخطب لامة والمتعصب الذي لا عهد له  
 أي لا منشوره ان كان يبرهنه فيما بين الرعية بغير الامارة او يحكم بينهم بحكم الولاية يجوز بالجمعة  
 بحضوره بحر اه ط (قوله باقامتها) أي اقامة الجماعة وقوله لا اقامتها أي لا اقامة المرأة  
 بالجمعة ح (قوله أو ما موردها) أي الجماعة وشمل الامر دلالة قال في البحر ولا خلاف في  
 أن من فوض اليه امر الجماعة في مصر له اقامتها وان لم يفوضها السلطان اليه من يحاسبها  
 الخلاصة والجمعة لا هي الا في وقت الصلاة لا وقت الاستجابة حتى لو أمر الله - والذي  
 وفوض اليه الجماعة قبله وأما لم اقامتها لانه فوضها اليه - ماصر بما يخلف ما اذالم  
 يصرح لكن ظاهر الخطبة ان هذا قول البعض وأن الرابع عدم الفرق لوقوع التفويض  
 باطلا وعليه فالتعبد بالاهلية وقت الاستجابة اه مخلصات لكن في رسالة الشريعة الى عن  
 الخلاصة مانعه امرة بالاهلية وقت اقامتها لا وقت الاذن بها وان وقع في بعض العبارات  
 ما يقتضي خلافه اه (قوله وان لم يجوز ان يخطبه واقضيه) لانهم ما يعمدون الولاية ولا ولاية على  
 نفسه فضلا عن غيره ولان شرط القضاء الحربية ط (قوله واختلاف الخ) ليس ذلك اختلافا  
 بين مشايخ المذهب من أهل التصريح أو الترجيح بل هو اختلاف بين المتأخرين في فهم عبارات  
 مشايخ المذهب (قوله هل يمكن الاستجابة) أي الاذن من السلطان أما بالاذن فلا خلاف  
 فيه (قوله فقبل لا مطلقا) فانه صاحب الدرر حيث قال ان الاختلاف لا يجوز في الخطبة  
 اصولا ولا صلاة ابتداء بل بعدما حدث الامام الا اذا كان ماذونا من السلطان بالاختلاف  
 اه (قوله وقيل ان الضرورة جاز الخ) فانه ابن كمال باشا حيث قال ان كان ذلك ضرورة كشغله  
 عن اقامة الجماعة في وقتها جاز التفويض الى غيره والا لا أي وان لم يكن ذلك ضرورة أصلا  
 أو كان له ذلك لكن يمكن ازالة عذره واقامة الجماعة بعده قبل خروج الوقت لا يجوز التفويض  
 الى خطيب آخر ثم قال واقامة الجماعة عبارة عن أمرين الخطبة والصلاة والموقوف على  
 الاذن هو الاول دون الثاني فالمراد من الاختلاف لا اقامة الجماعة الاختلاف للخطبة  
 لا للصلاة كما هو البعض اه منح مخلصا (قوله وقيل نعم الخ) فانه قاضي القضاة صاحب الدين  
 ابن جرباش منح وبه قال شارح المنية البرهان ابراهيم الحلبي وكذا صاحب البحر والنهر  
 والشريعة الى والمصنف والشارح (قوله بالضرورة) الاولى أن يقول ولو بالضرورة  
 ليتضح معنى الاطلاق ط قال في الامداد به كلام واذا علمت جواز الاختلاف للخطبة  
 والصلاة مطلقا بعدد بغير عذر حال الحضر والغيبة وجواز الاختلاف للصلاة دون الخطبة  
 وعكسه فاعلم أنه اذا استتاب لمرض ونحوه فالتائب بخطب ويصلي بهم والامر فيه ظاهر وأما  
 اذا اختلف الصلاة فقط لبق حدث فاما أن يكون بعد مرضه في أو قبله فان كان بعده فكل

أو امرأة فيجوز أمرها  
 باقامتها لا اقامتها (أو ما موردها)  
 باقامتها (ولو بعد اولى عمل  
 فاحية وان لم يضر أن يخطبه  
 واقضيه) واختلاف في  
 الخطيب المقرر من جهة  
 الامام الاعظم (أو من جهة  
 نائبه هل يمكن الاستجابة  
 في الخطبة قبل لا مطلقا)  
 أي لضرورة أو لا الا أن  
 يفوض اليه ذلك (وقيل  
 ان الضرورة جاز) والا لا  
 (وقيل نعم) يجوز (مطلقا)  
 بالضرورة

مطلب  
 في جواز استجابة الخطيب

من صلح للاقتداء به يصح استخلافه وأما اذا كان قبله بعد الخطبة في شرط كون الخطبة قد  
 شهد الخطبة أو بعضها مع اهلية للاقتداء به اه (قوله لانه الخ) اه هذه عبارة الهداية في  
 كتاب أدب القاضي أي لان أداء الجمعة على شرف القنات لتوقته بوقت يفوت الاداء بانقضائه  
 دور عن شرح الهداية أي فيكون ذلك اذا بالاختلاف دلالة له عليه اه ترى المأمور من  
 الواو من المسألة من اقامتها كرض وحدث كافي البدائع (قوله ولا كذلك الفضل) فانه  
 يحصل في أي وقت كان فلم يكن الامر به اذنا بالاختلاف دلالة (قوله كل من ملك الخ) هو  
 صريح في جواز استجابة الخطيب مطلقا أو كما صرح بحر (قوله النجعة) بضم النون  
 ويكون الجيم طاب الكلام في موضعه فاموس وهي هنا علم الكتاب ح (قوله لابن جرباش)  
 بضم الجيم والراء ح وهو أحد مشايخ صاحب البحر (قوله انما يشترط الاذن الخ)  
 حاصله أن الاذن من السلطان انما يشترط في أول مرة فإذا أذن باقامتها للشخص كان له أن  
 ياذن لغيره وذلك الغير له أن ياذن لآخر ولم يجرأ وليس المراد أن السلطان اذا أذن باقامتها في  
 مسجد - مصدر لكل شخص أو لكل خطيب ماذونا بان يقيمها في ذلك المسجد بدون اذن من  
 السلطان أو من ماذونه كما هو مذهب ظاهر كلامه ويدل على ذلك نص عبارة ابن جرباش التي  
 نقلها عنه في البحر وهي قوله بعدم كلام واذا عرفت هذا فيجب في عليه ما يقع في زمانها هذا  
 من استئذان السلطان في اقامة الجماعة فيم - يستبعد من الجوامع فان اذنه باقامتها في ذلك  
 الموضع لم يرد صحيح لاذن رب الجامع ان يقيم خطيبا ولاذن ذلك الخطيب ان يعمده ان  
 يستقيم الخ وحاصل ما لا يصح اقامتها الا ان اذن له السلطان بواسطة أو بدونها اما بدون  
 ذلك فلا كما هو صريح ما يذكره الشارح عن السراجية - نعم وقع في فتاوى ابن السبكي ما يوجب  
 ما أوهمه كلام الشارح حيث سئل عن تفريقه جوامعها خطيبا ليس لاحد منهم - ثم اذن  
 صريح من السلطان مع - لم السلطان بذلك التفويض واقامة الجماعة والاعيان في جوامعهم فهل  
 يكون ذلك اذنا لدلالة فاجاب بان كذا هو المأخذ على السداد وقد عبرت العادة بان من  
 يفي جامعا أو اذنا اقامة الجماعة - استأذن الامام فاذا وجد الاذن أول مرة فقد حصل به  
 القرض والاذن به ذلك اه مخلصا لكن يمكن حله على ما مر أي فلا يشترط اذن السلطان  
 ثانيا بل كل خطيب له أن يستأذن للاكتفاء بالاذن أول مرة والله اعلم (قوله وما قبله  
 الزيلعي) أي من أنه لا يجوز له الاختلاف الا اذا حدث قال في البحر لادليل عليه والظاهر  
 من عباراتهم الاطلاق اه قلت وما ذكره الزيلعي به عليه من الاقتصار صاحب الدرر  
 كما قدمناه عنه لانه ناقض نفسه حيث قال بعده ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب لان الجماعة  
 مع الخطبة كشي واحد فلا ينبغي أن يقيمها اثنان وان فعل جاز اه وهذا يكون باختلاف  
 الخطيب ثم قال أيضا خطيب مسبي باذن السلطان وصلى بالغ جاز كذا في الخلاصة اه قال  
 الشرنبلالي في ر - الله فهو - ماذن من على جواز الاختلاف للصلاة قبل الشروع في غير  
 سبق الحدث كما قدمنا من المصنف به اه وفيه نظير - ذكره آخر الباب (تنبيه)  
 اجاب بهم عن الزيلعي بان كلامه ينبغي على القول بالاستجابة عند الضرورة وهذا الجيب  
 فان هذا القول لابن كمال باشا كما علمت والاقوال الثلاثة المذكورة في المتن ليست مقيمة في

لانه على شرف القنات  
 لتوقته في مكان الامر به  
 اذنا بالاختلاف دلالة ولا  
 كذلك القضاء (وهو الظاهر)  
 من عباراتهم في البدائع  
 كل من ملك الجماعة ملك  
 اقامة غيره وفي النجعة في  
 تعداد الجماعة لابن جرباش  
 انما يشترط الاذن لا اقامتها  
 عند بناء المسجد ثم لا يشترط  
 بعد ذلك بل الاذن  
 مستحب لكل خطيب  
 وتسامح في البحر وما قبله  
 الزيلعي لادليل له



المذهب بل هي اختلاف من المذاهب بين جسد الزباني فكيف يبنى كلامه على أحد هاهنا على أن  
اشترط الاستجابة بالضرورة انما هو للخطبة لا للاسناد كما هو مناه في عبارة ابن كمال والكلام  
هنا في الصلاة لان... في الحديث لا... وجوب الاستجابة في الخطبة لعمومها فافهم (قوله)  
وما ذكر من خلافه (روى) أي من أنه ليس له الاستجابة الا اذا قوض اليه ذلك ح قلت وهو  
القول الاول في المتن (قوله رده ابن الكمال) وكذا رده في شرح المنية والبحر والنهر والمنع  
والامداد وغيرها (قوله بالشرط) أي بالشرط الاذن من السلطان واستند في ذلك الى  
أشياء منها ما في الخلاصة ان له أن يضاف وان لم يكن في منشور الامامة الاختلاف اه  
قال في شرح المنية وعلى هذا عمل الامامة من غير تكبير اه ثم ان شرط ابن كمال في هذه الرسالة  
الجواز الاختلاف أن يكتفى بالضرورة وهو القول الثاني في المتن كما قدمناه وبنى على ذلك  
فساد ما يفتى في زماننا حيث يضررون أي السلاطين في الجامع بلا عذر ويستحقون الفير  
في اقامة الجمعة اه وقد رده عليه الشرع في رسالة في رسالة عماني التمارخانية من الخطب امام  
خطب فتولى غيره وشهد الخطبة ولم يعزل الاول ولكن أمر به لا أن يصلي الجمعة بالانصار  
فصل في جاز لانها لا تفسد الخطبة فكأنما خطب بنفسه ولو ان القامم الذي تولى شـ... خطبة  
الاول وكنت عنه حتى صلى بالناس وهو يعلم بدومته فصلاته جائز لانه على ولايته ما لم يظهر  
العزل اه قال فهذا نص في صحة صلاة الامام... بل بضرورة نائبه المأمور اه أقول وفيه  
نظر لان الاول ليس فاتباعه بل هو باق على ولايته لان قوله ما لم يظهر العزل عنه ما لم يعزله  
بالفعل اه وليس المراد به علمه بالعزل والانا نص قوله قبله وهو يعلم به... درهمه والوضع في الرد  
ما في البدائع عن النوادر أنه يصير معزولا اذا لم بحضور الثاني وأن الثاني اذا أمر الاول  
بإتمام الخطبة يجوز والابل سكت... في أمهات الوضوء به... فخرج الاول من الخطبة لا يجوز  
الجمعة لان الخطبة سلطان معزول بخلاف ما اذا لم يعلم بحضور الثاني حتى خطب وصلى الاول  
سأكت لانه لا يعزل الا بالعلم كالوكيل اه فهذا صريح في صحة الخطبة واستلامه من النائب  
بضرورة الامام وذلك في منية المفتي صلى الله عليه وسلم ان الخطيب لم يجز الا اذا اقتدى به من له  
ولاية الجمعة اه ومنه ما يذكره الشارح عن السراجية فنامل (قوله أنه) أي الاختلاف  
جائز مطلقا أي سواء كان ضروريا ولا تبايع لم من عبارة مجمع الانهر ح (قوله اذن عام) أي  
اكل خطيب أن يستتيب لاكل شخص أن يخطب في أي مسجد أراد ح أقول لكن لا يبق  
الى اليوم الاذن به بموت السلطان الا اذا كان الاذن به أيضا سلطان زمانا نصره الله  
فعلى كايته في تنج الحمادية وسند في باب العبد عن شرح المنية ما يدل عليه أيضا  
فتنبه (قوله وعليه الفتوى) لعل المراد فتوى أهل زمانه فليس ذلك نصها من غير اذنيه  
من أهل التصحيح (قوله لوصلي) أي بغير اذن الخطيب لا يجوز ظاهره أن الخطيب خطب  
بنفسه والاخر صلى بلاذنه ومثله ما لو خطب بلاذنه لكان في الخطبة وغيره ما خطب بلاذن  
الامام والامام حاضر لم يجز اه ولا ينافي ما قدمناه عن التمارخانية من أنه لما شهد الخطبة  
فكانما خطب بنفسه لان الخطبة هناك كانت عن لولايته كما قدمناه (قوله الا اذا اقتدى  
به من له ولاية الجمعة) فعمل الخطيب المأذون وذلك لان الاقتداء به اذن دلالة بخلاف

وما ذكره من خلافه  
وغيره رده ابن الكمال في  
رسالة خاصة برهن فيها  
على الجواز بالشرط والطب  
فيها وأبدع ولكن يبرهن  
القوة وأودع وفي مجمع  
الانهر أنه جاز... طلاقا في  
زماننا لانه رجع في تاريخ  
خمس وأربعين ونسب...  
اذن عام وعليه الفتوى  
وفي السراجية لو صلى احد  
بغير اذن الخطيب لا يجوز  
الا اذا اقتدى به من له ولاية  
الجمعة

مالو ضرر ولم يفتدو عليه فعمل عبارة الخاتمة السابقة ثم اذا كان حضوره بدون اقتداء لم  
يعتبر اذا نفيهم منه أنه لا يجوز خطبة غيره بلاذن بالاولى خلافا لمن فهم منه الجواز فاذا ط  
(قوله ويؤيد ذلك الخ) أي يؤيد الجواز اذا اقتدى به بناء على أن اقتداء به دليل الاذن لانهم  
وان نوهوا بجماعة لكن بدون شرطه اتفقت دقة فلا قول لم يكن اقتداءه اذنا يلزم أن يكون مؤذيا  
مهم النقل بجماعة وهو غير جائز وفعل المـ لم انما يجعل على الكمال فيكون اقتداءه اذنا جازة  
افعله لان الاجازة اللاحقة كالاذن السابق ونظيره اذا جازت كالحاق الفضولي بالقول بل يجوز  
ومجرد حضوره وسكونه وقت العدة لا يدل على الرضا فافهم (قوله مات الى مصر) وكذا لو لم  
يخضر بسبب الفتنة بدائع (قوله لم يجمع) بتشديد الميم أي صلى الجمعة خليفة له أي من عهد اليه  
قبل موته والمراد من كان يخلفه ويقيم مقامه اذا غاب أو من أقامه أهل البلد خليفة بعده  
الى أن يأتيهم والآخر (قوله أو صاحب الشرط) جمع شرطى كتركى وجهى قاموس وفى  
المغرب الشرطية بالكون والحركة خيار الجند وأول كنيته تحضر الحرب والجمع شرط  
وصاحب الشرطية في باب الجمعة يراد به أمير البلدة كما في غير بخارى وقبل هذا على عادتهم لان  
أمور الدين والدنيا كانت حينئذ في يد صاحب الشرطية فاما الاذن فلا اه (قوله أو القاضي  
المأذون له في ذلك) فمده لما في الخلاصة ليس للقاضي اقامته الا اذا لم يؤمر وصاحب الشرط  
وان لم يؤمر به في عرفهم قال في الظهيرية أما اليوم فالقاضي يقيمها لان الخلاف اه  
بذلك قيل أراد به قاضي القضاة الذي يقال له قاضي الشرق والغرب فاما في زماننا فالقاضي  
وصاحب الشرط لا يوليان ذلك اه قال في البحر وعلى هذا فللقاضي القضاة بمصر أن يولى  
الخطبة او لا يتوقف على اذن كما أنه أن يستخاف للقضاة وان لم يؤذن له مع أن القاضي ليس له  
الاختلاف الا باذن السلطان لان نوابية قاضي القضاة اذن بذلك دلالة كما صرح به في افق  
ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالباشا السكن في التفتيش ان في اقامة القاضي  
روايتين وبرواية المنع يفتى في ديارنا اذا لم يؤمر به ولم يكتب في منشوره ويمكن حمل ما في  
التفتيش على ما اذا لم يول قاضي القضاة أما ان ولى أغنى هذا اللفظ عن التفتيش عليه خبر  
(قوله فلقاضي القضاة بالشام الخ) أخذ من كلام البحر كما علمت لكن فيه ان قاضي القضاة  
الذي له ذلك هو قاضي المشرق والمغرب كما مر عن الظهيرية وأما قاضي الشام ومصر فان  
ولايته مقدمة من ذلك الاغنى العام وكونه مأذونا بالاختلاف أي اختلاف نواب عنه  
في بلدته ونوابه الا يلزم منه اذنه باقامة الجمعة بخلاف ذلك القاضي العام الذي اذن له السلطان  
باقامة مصالح الدين ونصب القضاة في سائر البلدان ولذا يسمى قاضي القضاة ويدل على ذلك  
أنه جرت العادة في هذه الدولة العثمانية ان كل من تولى خطابة لا بد أن يرسل الى جهة السلطان  
حفظه الله تعالى ليقرره وفيه اقلو كان القاضي أو الباشا مأذونا باقامتها اه أي أن يولى الخطيب  
والخاص أن المدار على الاذن وانما يعلم ذلك من جهته فان قال اني مأذون بذلك صدق لان  
مجرد تولية القضاة أو الامارة لا لا يكون اذا نالها فقام على المفتي به كما مر عن التفتيش الا اذا  
فوض السلطان اليه أمورا والدينا والدين كما كان في زمانهم كما مر عن المغرب والظهيرية ثم  
رايت في نهج النجاة معزيا الى رسالة المصنف لا يخفى أن هذا انما يستقيم في قاض قوض له

ويؤيد ذلك أنه يلزم أداء  
النقل بجماعة وأقره شيخ  
الاسلام (مات الى مصر  
بجمع خليفة أو صاحب  
الشرط) بفتح السين كما  
الاساس (أو القاضي  
المأذون له في ذلك جاز)  
لان فتوى من أمر العامة  
البحر اذن بذلك دلالة  
فالقاضي القضاة بالشام أن  
يقمها وان يولى الخطبة بلا  
اذن صريح ولا تقرير الباشا



الامور العامة امامن قوسه السلطان قضاء بآية الحكم فيها مع من مذهب امامه فلا  
 اعدم الاذن له مصر يحيا اولدالة اه وهذا مصر يحيا فلنا والله اعلم (قوله وقالوا بيقية الخ)  
 قدس لبارة المفق فانه لم يبين فيه ترتيبهم والمعنى انهم مرتبون كترتيب العصيات في ولاية  
 الترتيب في بيقية الامام عند غيبة الاقرب او موته لا يحضره الا بآية هذه اما ظهوره وهو مفاد  
 حافي البحر من الجمعة فراجع له لكن تقدم الشرطي على القاضي مخالف اخر حوايه في  
 صلاة الجنازة من تقدم القاضي على الشرطي فتأمل (قوله مع وجود من ذكر) اي اذا كانوا  
 ما وبن كافر من انهم ذكره اقامتها بالاذن العام اما في زمان تنافس يرمادونين (قوله فيجوز  
 للضرورة) ومنه ما لا يمنع السلطان اهل مصر ان يجتمعوا واضرار اوقته تنافسهم ان يجتمعوا على  
 رجل يصلي بهم الجمعة اما اذا اراد ان يخرج ذلك المصير من ان يكون مصر السبب من الاممباب  
 فلا كافي البحر لمقتضاهن الخلاصة (تتم) في معراج الدراية عن المبسوط البلاد التي في ايدي  
 الكفار بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهروا فيها حكم الكفر بل القضية والولاية  
 مسارعة بطيعة ومنهم عن ضرورة او بدونها وكل مصر في نفسه وال من جهتهم يجوز له اقامة الجمع  
 والاعيان والحدود في القضية لاستيلاء المسلم عليهم فلو الولاية كذا يجوز له ما بين اقامة  
 الجمعة ويصير القاضي قاضيا بقراضي المسلمين ويجب عليهم ان ياتوا والامام اما (قوله  
 في الموسم) اي موسم الحاج وهو سوقهم ويجمعهم من الموسم وهو العلامة مقرب (قوله فقط)  
 اي فلا يصح في معنى في غير ايام اجتماع الحاج فيها لفساد بعض الشروط (قوله لوجود الخليفة)  
 اي السلطان الاعظم خاموس (قوله او امير الجاز) وهو السلطان عكة كذا في الدرر اى  
 شريف مكة الحاكم ومكة والمدينة والطائف وما يلي ذلك من ارض الجاز (قوله او العراق)  
 كما يبرر بقدادته على انه ما ذور بذلك (قوله او مكة) مكرور مع امير الجاز لان براديه اخص  
 مننه (قوله وكذا كل اقية الخ) قال في العنايه وفي كلام الهداية اشارة الى ان الخليفة  
 والسلطان اذا طاف في ولايته كان عليه الجمعة في كل مصر يكون فيه يوم الجمعة لان امامه  
 غيره انما يجوز بامر فامامته اولى وان كان مسافرا اه اقول مقتضا ان الجواز في قول  
 المصنف وجازت في معنى الوجوب مع ان من شروط وجوبها الاقامة ولا يلزم من جواز  
 امامه الخليفة فيها وجوبها عليه اذا كان مسافرا ولا ان يامر مقيميا اقامتها ولا يلزم ايضا من  
 كون المصير من جملة ولايته ان يصير مقيميا بوصوله اليه الاعلى قول ضعيف كما قدمناه في الباب  
 السابق تأمل ثم رأيت صاحب الحوائى السعدية اعترضه بقوله دلالة ما ذكره على ما ادعاه من  
 وجوب الجمعة على الخليفة اذا طاف ولايته غير ظاهرة اه وبه يظهر ان الجواز في كلام المصنف  
 على معناه ويدل عليه ما في فتح القدير من قوله والخليفة وان كان قد سدد السفر للجمع فالفراغا  
 يرخس في الترك لان منع صحتها اه فافهم (قوله وعدم التعيين) اي عدم اقامة العيد  
 به الا يكون بالبيت بمصر بسل القصة على الحاج لاستيفائهم بأمر الحج من الرمي والحاق  
 والذبح في ذلك اليوم بخلاف الجمعة لانه لا يتفق في كل سنة هجوما الجمعة في ايام الرمي اما العيد  
 فانه في كل سنة مبراج وايضا فان الجمعة تبقى الى آخر وقت الظهر والغالب فراغ الحاج من أعمال  
 الحج قبل ذلك بخلاف وقت العيد ومقتضى هذا ان الجمعة اذا اقيمت في أن يجب على المقيمين

وقالوا بيقية امير البلد ثم  
 الشرطي ثم القاضي ثم  
 من ولاية قاضي القضاة  
 (ونصب العامة) الخطيب  
 (غير معتبر مع وجود من  
 ذكر) ما مع عدمه فيجوز  
 للضرورة (وجازت)  
 الجمعة (بمعنى الموسم)  
 فقط (لوجود الخليفة)  
 او امير الجاز او العراق  
 او مكة ووجود الاوقاف  
 والسكن وكذا كل اقية  
 نزل بها الخليفة وعدم  
 التعيين في القصة

من اهل مكة اذا خرجوا الشيخ خ لافا لما بحثه في شرح المسئلة بل الظاهر وجوب اقامتها عليهم  
 تأمل (تتمية) ظاهر التعليل وجوب العيد في مكة وقد ذكر البيهقي في كتاب الاضحية انه هو  
 ومن أدركه من المشايخ لم يصرحوا فيه اقال والله اعلم ما السبب في ذلك اه قلت له السبب ان  
 من له ولاية اقامتها يكون حاجيا في معنى (قوله لا تجوز لأمير الموسم) هو المسمى أمير الحاج كافي  
 بجمع الانهر اقول كانت عادة السلاطين بن عثمان أبدهم الله تعالى انهم برسولون أميراً بولونه  
 أمور الحاج فقط غير أمير الشام والآن جعلوا أمير الشام والحاج واحداً فعلى هذا لا فرق بين  
 أمير الموسم وأمير العراق لان كلاهما له ولاية عامة فاذا كان من عموم ولايته اقامة الجمعة  
 في يده بيقية في معنى ايضا بخلاف من كان أميراً على الحاج فقط ويوضح ما ذكرناه قول الشارح  
 تبعا لغيره لقصور ولايته الخ فافهم (قوله لانها مفاضة) أي بربطه لا بانيته فيها بخلاف معنى (قوله  
 مطلقة) أي سواء كان المصير كبريا أو لا وسواء فصل بين جانبيه من كبريه كقداد أو لا وسواء  
 قطع الجسر أو بقي متصلا وسواء كان التمدد في مسجدين أو أكثر هكذا يضاف من الفتح  
 ومقتضاها أنه لا يلزم أن يكون التمدد بقدر الحاجة كما يدل عليه كلام السرخسي الآتي (قوله  
 على المذهب) فقد ذكر الامام السرخسي أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة جواز اقامتها في  
 مصر واحدة في مسجدين أو أكثر وبه نأخذ لاطلاق لاجتماعه الا في مصر شرط المصير فقط وبما  
 ذكرناه دفع ما في البدائع من أن ظاهر الرواية جوازها في موضعين لا في أكثر عليه الاعتقاد  
 اه فان المذهب الجواز مطلقا بغير (قوله دفع العرج) لان في الزام اتحاد الموضع حرجا بيننا  
 لاستدعائه تطويل المسافة على أكثر الحاضرين ولم يوجد دليل عدم جواز التمدد بل قضية  
 الضرورة عدم اشتراطه لاسيما اذا كان مصرا كبيرا كصرنا كما قاله الكمال ط (قوله وعلى  
 المرجوح) هو ما صرح عن البدائع من عدم الجواز في أكثر من موضعين (قوله لمن سبق ببيعة)  
 وقيل يعتبر السبق بالترغ وقيل بهما والاول اصح بغير من القنية أي اصح عند صاحب القول  
 المرجوح قال في الخلية وكنت قد راجعت شيخنا في الكمال في هذا كتابه فكتب الى رأيا  
 الحق فلا شك عندني في اعتبارها بالخروج وهل يفتي بمعه الدخول محل تردد في خاطري لان  
 سبق كذا هو بتقديم دخول عامه في الوجود أو بتقديم انقضائه كل محل اه (قوله فيصلى  
 بعدها آخر ظهر) تفر به على المرجوح بقيد أنه على الراجح من جواز التمدد لاسيما انما على  
 ما قدمه من البحر من أنه ان في ذلك من الخوف اعتماد عدم فرضية الجمعة وقال في البحر انه  
 الاحتياط في فعله لانه الوجه على أقوى الدليلين اه اقول وفيه نظر بسل هو الاحتياط بمعنى  
 الخروج عن الهدية يمين لان جواز التمدد وان كان أرجح وأقوى دليلا لكن فيه شبهة قوية  
 لان خلافه مروى عن أبي حنيفة ايضا واختاره الطحاوي والتمرتاني وصاحب المختار وجعله  
 القناني الاظهر وهو مذهب الشافعي والمشهور عن مالك واحدى الروايتين عن أحمد كما ذكره  
 المقدسي في رسالته نور الشريعة في ظهر الجمعة بل قال السبكي من الشافعية انه قول أكثر العلماء  
 ولا يحتفظ عن صحابي ولا نبي تجوز تيميدها اه وقد علمت قول البدائع انه ظاهر الرواية وفي  
 شرح المنية عن جوامع الفقه انه أظهر الروايتين عن الامام قال في الثمروفي الحاروي القدسي  
 وعليه الأقوى وفي التكملة للرازي وبه نأخذ اه فهو حجة ثم قد قول معتد في المذهب لا قول

(لا تجوز لأمير الموسم)  
 لقصور ولايته على أمور  
 الحج - في لوائن له جاز  
 (ولا يعرفات) لانها مفاضة  
 (وتؤدى في مصر واحدة)  
 بموضع كثيرة) مطلقا على  
 المذهب وعليه القنوي  
 شرح المجمع للعيني وامامة  
 فتح القدير دفعا للعرج  
 وعلى المرجوح فالجمعة  
 لمن سبق ببيعة وتنفك  
 بالبيعة والاشتباه فيصلى  
 بعدها آخر ظهر وكل ذلك  
 خلاف المذهب فلا يقول  
 عليه كما حره في البحر  
 بجمع الانهر ومنه بالامام  
 والاحوط نسبة آخر ظهر  
 أدركت وقته

مطلب  
 في نية آخر ظهر بعد صلاة  
 الجمعة



ضعيف ولذا قال في شرح المنيمة الاولى هو الاحتياط لان الخلاف في جواز التعدد وعدمه قوي  
 وكون الصحيح الجواز للضرورة لا يقتضي لا يمنع شرعية الاحتياط للتقوى اه قلت على انه لو سلم  
 ضعفه فان خروج عن خلافه اولى فكيف مع خلاف هؤلاء الاثمة وفي الحديث المتفق عليه من  
 اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ولذا قال بعضهم فيمن يقضى صلاة عومع أنه لم يقته منها  
 شي لا يكرهه لأنه أخذ بالاحتياط وذكر في القنية انه أحسن ان كان في صلاة خلاف المحدثين  
 ويكفي بخلاف من مرونة لالمقدمي عن المحيط كل موضع وقع الشك في كونه مصرا ينبغي  
 اهم أن يصلى بها بعد الجمعة أربعا بنية الظهر احتياطا حتى انه لو لم تقع الجمعة موقعها يخرجون  
 عن عهد فرض الوقت بأداء الظهر ومثله في السكافي وفي القنية ما ابتلى أهل مرو بأقامة  
 الجمعة فيها مع اختلاف العلماء في جوازها أمر أعظم بالاربع بعد صلاة احتياطا اه  
 ونقله كثير من شراح الهداية وغيرها وتداولوه وفي الظهيرية وأكثروا ما يخفى عليه  
 ليخرج عن العهد بيقين ثم نقل المقدمي عن الفتح أنه ينبغي أن يصلى أربعا ينوي بها آخر فرض  
 أدركت وقته ولم يؤده ان تردد في كونه مصرا أو تعددت الجمعة وقد كرمته عن الحق ابن جرباش  
 قال ثم قال وقائده الخروج عن الخلاف المتوهم أو المحقق وان كان الصحيح صحة التردد فلهي  
 نفع بلا ضرر ثم ذكر ما يؤهم عدم فعلها ودفعه بأحسن وجهه وذكر في التمرات لا ينبغي التردد  
 في نهيها على القول بجواز التردد في جاعن الخلاف اه وفي شرح الباقي هو الصحيح وبالجملة  
 فقد ثبت أنه ينبغي الاتيان بجمعة الاربع بعد الجمعة امكن في الكلام في تحقيق أنه واجب  
 او مندوب قال المقدمي ذكر ابن الشحنة عن جده التصريح بالادب وبهت فيه بأنه ينبغي ان  
 يكون عند مجرد التوهم اما عند قيام الشك والاشتباه في صحة الجمعة فالظاهر الوجوب ونقل  
 عن شيخه ابن الهمام ما يفيد به به علم انما هل تجزى عن السنة ام لا فعند قيام الشك لا وعند  
 عدمه نعم ويؤيد القصة سيل نعم بر التمراتى بالابد وكلام القنية المذكور اه وعلم تحقيق  
 المقام في رسالة المقدمي وقد ذكر شذرة منها في امداد الفتاح وانما اطنا في ذلك لدفع ما يؤهم  
 كلام الشارح تبعا للبحر من عدم فعلها مطلقا نعم ان ادى الى مفسدة لا تفعل على جهار أو الكلام  
 عند عدمها ولذا قال المقدمي نحن لانامر بذلك امثال هذه العوام بل نذل عليه الخطوات  
 ولو بالنسبة اليهم اه والله تعالى اعلم (قوله لان وجوبه عليه بالآخر الوقت) قال في الخلية  
 في هذا التعليق نظر فان المذهب ان الظهر يجب بزوال الشمس وجوباً مطلقاً الى وقت  
 العصر غير ان السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء فان لم يؤد الى آخر الوقت نعين الجزء الاخير  
 للسببية اه اقول يمكن ان يجاب بان قوله والاحوط بنية آخر ظهر ادركت وقته هو احوط  
 بالنسبة الى ما اذا قوى آخر ظهر وجب على ادائه او ثبت في ذمته فان ذلك لا يفيد له لو ظهر عدم  
 صحة الجمعة لان وجوب ادائه او ثبوته في ذمته لا يكون الا في آخر الوقت او بعده نعم لو قال  
 وجب على يفيد لان الوجوب بدخول الوقت بخلاف وجوب الاداء على ما حققه في التوضيح  
 من الفرق بين الوجوب ووجوب الاداء لكن الاولى ان يزيد ولم اصله او لم يؤده كما مر عن الفتح  
 لانه اذا كان عليه ظهر فائت وكانت هذه الجمعة صحيحة في نفس الامر ينصرف ما نوى الى  
 ما عليه وبدون هذه الزيادة لا ينصرف اليه بل يقع نقلاً لان آخر ظهر ادركه وظهر يوم الجمعة

لان وجوبه عليه بالآخر  
الوقت

الامر من ان الوقت عندنا للظاهر اصله في يوم الجمعة خلافاً لغيره وكذا اذا قلنا ان ظهر الجمعة  
 سقط عنه صلاة الجمعة لانه يصير آخر ظهر ادركه ظهر يوم الخميس فلا ينصرف الى ظهر فائت  
 عليه قبله الا اذا زاد قوله ولم اصله ولعل الشارح أشار الى هذا بقوله فتنبه فانهم (تمة) قال  
 في شرح المنيمة السابعة والاولى أن يصلى بعد الجمعة مائة سنة ثم انما الاربع بجمعة النية أي بنية آخر  
 ظهر ادركه ولم اصله ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة يكون قد أدى سنتها  
 على وجهها والافقده صلى الظهر مع سنته وينبغي أن يقرأ السورة مع الفاتحة في هذه الاربع  
 ان لم يكن عليه قضاء فان وقعت فرضا فالسورة لا تضر وان وقعت نفلاً فلا تضر السورة واجبة  
 اه اي وأما اذا كان عليه قضاء فلا يضم السورة لان هذه الاربع فرض على كل حال قلت  
 وحاصله أنه يصلى بعد الجمعة عشرة ركعات أو بعبارة أخرى أربع ركعات ظهر وركعتين سنة  
 الوقت اي لا يقال ان الفرض هو الظهر فتقع الركعتان سنة بعدية والظاهر انه  
 يكفي بنية آخر ظهر من الاربع سنة الجمعة اذا صحت الجمعة لان المقدمي عدم اشتراط  
 التمييز في السنن وان لم يصح فالفرض هو الظهر وتقع الاربع التي صلاها قبل الجمعة عن  
 سنة الظهر القبالية لكن اطول الفصل بصلاة الجمعة ومما عارض الخطبة يصلى أربعا أخرى  
 فالاولى صلاة العشرة (قوله فتنبه) في بعض النسخ قنية وهي صحيحة لان ما ذكره هو نص  
 عبارة القنية (قوله وقت الظهر) فيه أن الوقت سبب لا شرط وأنه لا بد منه في سائر  
 الصلوات والجواب انه سبب للوجوب وشرط لصحة المؤدى وشرطية له لجمعة ليست  
 كشرطية له بمرافقانه بخروج الوقت لا تبقى صحة الجمعة لاداءه ولا قضاء بخلاف غيرها  
 سعدية (قوله مطاقا) اي ولو بعد الدقة وقد رقت الشهد كافي طلوع الشمس في صلاة الفجر كما  
 مر بيانه في المسائل الاثني عشرية (قوله على المذهب) رد لما في النوادر من أن المقننى  
 اذا رخصه الناس فلم يستطع الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر فانه  
 يتم الجمعة بغير قراءة ح عن البحر (قوله الخطبة فيه) اي في الوقت وهذا احسن من  
 قول الكثر والخطبة فيها اذا لم يصح فيه على اشتراط كونها في الوقت (تنبيه) في البحر  
 عن المجتبى بشرط في الخطيب أن يتأهل للإمامة في الجمعة اه لكن ذكر قبله ما يخالفه  
 حيث قال وقد علم من تفار بههم انه لا يشترط في الامام أن يكون هو الخطيب وقد صرح في  
 الخلاصة بأنه لو خطب صبي باذن السلطان صلى الجمعة رجل بالغ يجوز اه وسيدكر الشارح  
 أن هذا هو المختار (تمة) لم يقيد الخطبة بكونها بالمرئية كقضاء ما قدمه في باب صلاة الصلاة  
 من انما غير شرط ولومع القدرة على العريسة عنده خلافا لما حجت شرطها الا عند الضرر  
 كان خلاف في الشروع في الصلاة (قوله والخامس كونها قبلها) اي بلا فاصل كنه على  
 ما سيأتي وهي شرط الانعقاد في حق من ينشئ التصرية للجمعة لا كل من صلاها فلذا قالوا  
 لو احدث الامام فقدم من لم يشهد ما جاز لانه بان قصر عتته على تلك التصرية المباشرة فلا فاصل  
 الخاتمة قاله اس أن لا يستعمل بهم الجمعة لكن استعملوا الجواز لانه لما قام مقام الاول  
 الثاني به حكماء لو كان الاول احدث قبل الشروع فقدم من لم يشهد ما جاز ففتح ملخصا (قوله)  
 تنعقد الجمعة بهم بان يكونوا ذكورا بالقبيل عاقلين ولو كانوا مذكورين بغير أمر من (قوله)

فتنبيه (و) الثالث (وقت  
الظهر فتبطل) الجمعة  
(بخروجه) مطلقا ولو لاحقا  
بهذا نوم أو رجعة على  
المذهب لان الوقت شرط  
الاداء لا شرط الانقضاء  
(و) الرابع (الخطبة فيه)  
فلو خطب قبله وصلى فيه  
لم يصح (و) الخامس  
(كونها قبلها) لان شرط  
الشيء سابق عليه (بمضرة  
جماعة تنعقد) الجمعة  
(بهم)



ف قوله لان الامر بالسعي  
اي لاذ كركاهومصرح به  
في الشرح اه

ولو كانوا صما أو بكميا  
فلو خطب وحده لم يسمعوا  
الاصح كما في البصر من  
الطهسية لان الامر  
بالسعي لاذ كركاه  
لا سقاه والمأمور جمع  
وجزم في الخلاصة بأنه  
يكفي حضور واحد  
وكفت تحميدة أو تميلة  
أو تبسجة (للتبسية  
المفروضة مع الكراهة  
وقال لا بد من ذكر طويل  
واقلة درا منهم الواجب  
ببينة فلو جحد اطاسه)  
أو نهجا (لم ينسب عنها على  
المذهب) كما في التسمية  
على الذبيحة المكنة ذكر  
في الذبايح انه يوجب قتال  
(وبين خطبتان)  
خفتان وتكره زيادتهما  
على قدر ردة من طوال  
المفصل (بجاسة بينهما)  
بقدر ثلاث آيات على  
المذهب وتاركهما سعي  
على الاصح كتركه قراءة قدر  
ثلاث آيات ويجهر بالثانية  
لا كالاولى

مطلب  
في قول الخطيب قال الله  
تعالى أعوذ بالله من الشيطان  
الرجيم

ولو كانوا صما أو بكميا أشار الى أنه لا يشترط أصغرها كونها موعظة لهم بل يكفي حضورهم  
حتى لو بعد وعظهم أو نأوا وأجرات والظاهر أنه يشترط كونهم أجهرا بحيث يسمعهم من كان  
عنده اذ لم يكن به مانع شرح المنية (قوله على الاصح الخ) عزاء صيغة في الخطبة أو ضاالى  
المعراج والمبني بالعين وجرم به في البدائع والتبيين وشرح المنية قال في الحلية لكن هذا  
أحدى الروايتين عن أئمتنا الثلاثة والآخرى أنهم اغي شرط حتى لو خطب وحده جاز وأقار  
شخصا في الكمال اعتقاده (قوله لان الامر بالسعي ليس الا لسقاه) كذا قال في النهروانية  
أن الشرط الحضور كما مر لا السماع فكان المناسب أن يقول لان المأمور بالسعي جمع تام  
(قوله وجزم في الخلاصة الخ) مشى عليه في نور الايضاح وقال في شرحه وانما أتبعه لانه  
منطوق فيقدم على المفهوم اه أى يفهم من قواهم يشترط حضور جماعة انه لا يصح بحضور  
واحد وقول صاحب الخلاصة لو حضر واحد أو اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز منطوق وفيه  
نظر فان جعل حضور الجماعة شرطاً لمنطوق أيضاً لان الجماعة من الاجتماع فتتألف الوحدة  
وقد جعلت شرطاً والشرط ما يلزم من عدمه ادم تامل (قوله وكفت تحميدة الخ) نزوع في  
ركن الخطبة بعد بيان شروطها وذلك لان المأمور به في آية فاه هو اطلاق الذكر الشامل للقليل  
والكثير والمأمور عنه صلى الله عليه وسلم لا يكون باناء ادم الاجمال في لفظ الذكر (قوله مع  
الكرامة) ظاهر القهستاني انه انترجيمية تامل (قوله وأقله الخ) في العناية وهو مقداره ثلاث  
آيات عند الكرخي وقيل مقدار التشهد من قوله النصب لله الى قوله بعدد رسوله (قوله  
بينهما) أى نية الخطب (قوله أو نهجا) الاولى أن يقول أوسج نهجا ط (قوله على المذهب)  
وروى عن الامام انه يجزيه ح (قوله لكنه ذكر) أى المصنف حيث قال ولو عطف عند الذبح  
فقال الحمد لله لا يحل في الاصح بخلاف الخطبة اه فان مفاده ان حمد الطماس يكفي لها قال ح  
ويمكن أن يجاب بأنه مبني على الرواية التي قدمناها (قوله وبين خطبتان) لا يتألف ما مر من  
أن الخطبة شرط لان المستنون هو تكرارها مرتين والشرط احدهما (قوله على المذهب)  
وقال الطحاوى بقدر ما عيس موضع جلوسه من المنبر بحر (قوله وتكره زيادتهما الخ) عبارة  
القهستاني وزيادتهما تطويل مكره (قوله كتركه قراءة قدر ثلاث آيات) أى يكره الاقتصار  
في الخطبة على نحو تبسجة وتتم له بما لا يكون ذكر طويلا قدر ثلاث آيات أو قدر التشهد  
الواجب وليس المراد أن ترك قراءة ثلاث آيات مكره لان المصريح به في المتن والمواهب ونور  
الايضاح وغيرها أن من السن قراءة آية وقال في الامداد وفي المحيط يقرأ في الخطبة سورة من  
القرآن أو آية فالأخبار قد تواترت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن في خطبته  
لا تفلو عن سورة أو آية ثم قال واذا قرأ سورة تامة يتعوذ ثم يسمي قبلها وان قرأ آية قبل يتعوذ  
ثم يسمي وأكثروا الوايتة واذ لا يسمي والاختلاف في القراءة في غير الخطبة كذلك اه  
مختصا به علم أن الاقتصار على الآية غير مكره فقدبر (تعبية) جرت العادة اذا قرأ الخطيب  
الآية أنه يقول قال الله تعالى بهدأ عودناقه من الشيطان الرجيم من عمل صالحا  
الخ وفيه إيهام أن أعوذ بالله من مقول الله تعالى وبعضهم يقرأ بهدأ عودناقه من ذلك فيقول  
قال الله تعالى كلاما أتله بعدد قولي أعوذ بالله الخ ولكن في حصول نية الاستعاذة

بذلك

بذلك نظر لان المطلوب الاشياء الاستعاذة ولم يبق كذلك بل صارت محكية مقصودا به الفظها  
وذلك ينافي الاشياء كما لا يخفى فالاولى أن لا يقول قال الله تعالى ولا يخفى من شأننا الامانة  
اه عيل الجراحى شارح البصائر رسالة في هذه المسئلة لا يخفى ان الآن ما قاله فيم افر اجها  
(قوله ويبدأ) أى قبل الخطبة الاولى بالتمهيد ثم يحمد الله تعالى والقائه عليه  
والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير والقراءة في التهنيس  
والثانية كالاولى اه (تعبية) ما يهله بعض الخطباء من تحويل الوجه جهة اليمين وجهة اليسار  
عند الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية لم ارض ذكره والظاهر أنه بدعة ينبغي  
تركه اذ لا يتوهم أنه سنة ثم رأيت في منهاج النووي قال ولا يافت عينا وشعلا في شئ منها قال  
ابن حجر في شرحه لان ذلك بدعة اه ويؤخذ ذلك عندنا من قول البدائع ومن السنة أن  
يستقبل الناس بوجهه ويستدير القبلة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب هكذا  
اه (قوله والعمين) اه حارة والعباس رضى الله تعالى عنهما (لطيفة) سمعت من  
بعض شيوخى أنه كان يقول ان الخطباء يلطون هنا مرتين حيث يقولون وارض عن عى  
ذلك الحزة والعباس بادخال آل على حزة وإبقاء منع صرفه مع أنه لم يسمع دخول آل عليه  
واذا دخلت يصرف (قوله وجوز القهستاني الخ) عباره ثم يدعوا اطان الزمان  
بالمثل والاحسان متجنباً في مدحه عا قالوا انه كره وخسر ان كافي التغييب وغيره اه  
وأشارا شارح بقوله وجوز الخ لـل قوله ثم يدعوا الخ على الجواز لا الله لب لانه حكم شرعى  
لا بد له من دليل وقد قال في البصر انه لا يستحب لما روى عن عطاء حين سئل عن ذلك فقال انه  
محدث وانما كانت الخطبة تذكراً اه ولا ينافي ذلك ما قدمه الشارح في باب الامامة  
من وجوب الدعاء بالصلاح لان الكلام في نفي استصحابه في خصوص الخطبة بل لمانع من  
استصحابه فيها كما يدعى عموم المسلمين فان في صلاح العالم وما في البصر من أنه محدث  
لا ينافية فان اطان هذا الزمان أخرج الى الدعاء ولا امرائه بالصلاح والنصر على الاعداء  
وقد تكون البدعة واجبة أو مندوبة على أنه ثبت أن ابا موسى الاشعري وهو أمير الكوفة  
كان يدعو امر قبل الصديق فأنكر عليه تقديمه فذكر في البصائر فاستخضر المشرك فقال انما  
انكرت تقديمك على أبى بكر فبكى واستغفر واما الصلاة حيث توفرون لا يستكون على بدعة  
الا اذا شهدت لها قواعد الشرع ولم ينكر أحد منهم الدعاء بل التقديم فقط وأيضاً فان الدعاء  
للساطان على المنابر قد صار الآن من شعار الساطنة فن تركه بخشى عليه ولذا قال بعض العلماء  
لوقيل ان الدعاء واجب في تركه من القنينة غالباً لم يبد كما قيل به في قيام الناس بعضهم  
لبعض والظاهر ان منع المشركين من ما كان في زمانهم من الجرافة في وصفه مثل  
الاطان العادل الا كرم شاهنشاه الاعظم مالك وقاب الامم في كتاب الردة من التنازعانية  
مثل الصفار هل يجوز ذلك فقال لا لان بعض الشائكة كقرو بعضها كذب وقال أبو منصور ومن  
قال لاطان الذي بعض أفعاله ظلم عادل فهو كافر وأما شاهنشاه فهو من خصائص الله تعالى  
بدون وصف الاعظم لا يجوز وصف العبادية وأما مالك وقاب الامم فهو كاذب اه قال

ويبدأ بالتمهيد ثم يركع  
ذكر الخلق الراشد  
والعمين لا الدعاء لا اطان  
وجوز القهستاني ويكره  
تحويل وجهه عن اليمين  
فيه ويكره تركه فاعبالا  
لامر بهدوف لانه منها



في البرازية فلذا كان ثمة خوارزم يتبعون عن المهراب يوم العيد والجمعة اه اما ما عتيد  
 في زماننا من الدعاء لا الاطمين العثمانية أيدهم الله تعالى كسـ اطان اليرين والبحرين وخادم  
 الحرمين الشريفين فلامانع منه والله تعالى أعلم (قوله في تحذره) هو الطلوة التي تكون في  
 المسجد قال السيوطي في حاشيته على سنن أبي داود الخدع هو البيت الصغير الذي يكون داخل  
 البيت الكبير ومعه تفسر وتفتح اه وفي القاموس الخدع كخبر الخزانة اه مدني (قوله عن عيين  
 المنبر) قيد تحذره قال في المهراب لم يكن في جهته أو ناحيته وتذكره لانه في المهراب قبل  
 الخطبة (قوله وليس الواد) اقتد بما خلفاه وللوارث في الاعصار والامصار بجر من  
 لحاوي القديس قلت الظاهر ان هذا خاص بالخطيب والا فلا ينصو ص أنه يستحب في الجمعة  
 ولعمدين ليس أحسن الثياب وفي شرح الماتني من فصل اللباس ويستحب الأبيض وكذا  
 الاسود لانه شـ مار بن العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء  
 اه وفي رواية لابن عدي كان له عمامة سوداء بابها في العيدين ويرخي خلفه (قوله وترك  
 السلام) ومن الغريب ما في السراج انه يستحب للامام اذا صعد المنبر واقبل على الناس ان  
 يعلم عليهم لانه استدبرهم في صعوده اه بجر قلت وعبارته في الجوهره ويروي انه لا لباس به  
 لانه استدبرهم في صعوده (قوله وطهارة) تعمرورة قائما جهـ ل الثلاثة في شرح المنية  
 واجبات مع انه تفسره صرح في متن الماتني بسنية الطهارة والقيام كافي كثير من المعتمدين  
 واماستر العورة فصرح بانه سنة ايضا في نور الابصار والمواهب وصرح في الجمع وغيره بكرهه  
 ترك الثلاثة ولعل معـ في سنية السمر مع كونه واجبا خارجها ولو في خلوة على الصحيح الا فرض  
 صحيح هو الاعتدال اذ لم يرد وجوب اعادتها وان كانت عورة به وجوب ربح ونحوه وكذا  
 الطهارة من الجنابة واجبة لدخول المسجد ولو بلا خطبة فتصح خطبته وان لم يخطب  
 ويدل على ما قلناه ما في البدائع حيث قال والطهارة سنة عندنا لا شرط حتى ان الامام اذا خطب  
 جنباً او محسداً فانه يستحب شرطاً بلوا بالجمعة اه وفي القيص ولو خطب محسداً او جنباً  
 جازوا بانه اتم اقامة الخطيب في المسجد اه وبه ظهروا منه في السنية مقابل الشرط من  
 حيث صحة الخطبة بدونه وان كان في نفسه واجبا كما قلناه ونظير ذلك عدم من واجبات الطواف  
 لاجل ايجاب الدم بتركه مع انه واجب في جميع مشاهد الحج لكن لا يجب الدم بتركه الا في  
 الطواف هذا ما ظهر في فاعقه قال في شرح المنية فان قيل من المعلوم يقينه انه عليه الصلاة  
 والسلام لم يخطب قط بدون طهارة قلنا نعم ولكن لا يكون ذلك دأبه وعادته وادبه ولا دليل  
 على انه اعتاده لمخصوص الخطبة (قوله الاصح لا) ولذا لا يشترط لها ما شرط الصلاة  
 كالاستقبال والطهارة وغيرها (قوله بل كسطره في الثواب) هذا تأويل لما ورد به الاثر من  
 ان الخطبة كسطر الصلاة فان مقتضاها اتم اقامات مقام ركعتين من الظهر كما قامت الجمعة  
 مقام ركعتين منه فيشرط اتمامها شرط الصلاة كما هو قول الشافعي (قوله جاز) اي ولا يحد  
 الفصل فاصلا لانه من اعمال الصلاة ولكن الاولى اعادتها كالموطوع بعدها اوقف الجمعة  
 او فسدت بذكر فائتة في الجهر (قوله فان طال) الظاهر انه يرجع في الطول الى نظر المبتلي  
 ط (قوله لكن سيجي الخ) استدراك على لزوم اعادة الخطبة به في قد لا تلزم الاعادة بان

ومن السنة جلوسه في  
 تحذره عن عيين المنبر وليس  
 السواد وترك السلام من  
 خروجه الى دخوله في الصلاة  
 وقال الشافعي اذا استوى  
 على المنبر لم يجزى (وطهارة  
 وستر) عورة (قائما) وهل  
 هي قائمة مقام ركعتين  
 الاصح لا ذكره الزياحي  
 بل كسطره في الثواب  
 ولو خطب جنباً اتم اغتسل  
 وصلى جاز ولو فصل باجنبي  
 فان طال بان رجع لبيته  
 فتغدى او جامع واغتسل  
 استقبل خلاصة اي لزوما  
 لبطان الخطبة مزاج لكن  
 سيجي انه لا يشترط اتمام  
 لامام والخطيب (و) السادس  
 (الجمعة)

قوله فانه يستحب شرطاً اي  
 ما فعله الامام من الخطبة  
 جنباً او محسداً يعتبر به عند  
 به من حيث كونه شرطاً  
 لجمعة الجمعة بمعنى انه يجزى  
 ويكفي وان كان من تركها  
 لمجر لو كان بلا عذر اه منه

يستحب شخصاً قبل ان يرجع لبيته (قوله واقامها ثلاثة رجال) اطلق فيهم فشمس العيد  
 والمسافر من والمرضى والاعمى والنظرى اصلاحيتهم للامامة في الجمعة اما لكل أحد  
 أو لمن هو منهم في الايام والاخر من فصلها ان يقتديا بن فوقهما واحداً فبالرجال عن النساء  
 والصبيان فان الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامامة فيم يحصل بجر من  
 المحيط (قوله ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة) أي على رواية اشترط حضور ثلاثة في  
 الخطبة أما على رواية عدم الاشتراط أصلاً أو أنه يكفي حضور واحد فظاهر (قوله سوى الامام)  
 هذا عند أبي حنيفة ورجح الشارحون دأبه واختاره الجمهور والنسبي كذا في تصحيح الشيخ  
 قاسم (قوله بنصر فاسهوا) لان طلب الحضور الى الذكر كمرتب لقلب لفظ الجمع وهو الواو  
 يستلزم ذا كرا فلو لم يكن مع الامام جمع وتعامه في شرح المنية (قوله فان نفروا) أي  
 بعد نفروهم معه شهر والمقصود من هذا التفرع بيان أن هذا الشرط وهو الجماعة لا يلزم  
 بقاؤه الى آخر الصلاة لانه شرط انعقاد لا بشرط دوام كالخطبة أي بشرط انعقاد  
 الصلوة عندهما بشرط انعقاد الاداء عند أبي حنيفة ولا يتحقق الاداء الا بوجود تمام  
 الاركان وهي القيام والقراءة والركوع والسجود فلو نفروا بعد الركعة قبل السجود  
 فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده وعندهما يتم الجمعة وتعامه في الجهر وغيره (قوله  
 ولذا) أي لكون المراد الرجال أي بالتمام فاذا قلنا لو بقي ثلاثة من النساء أو الصبيان ولو كان  
 معهم رجل أو رجلان لا ينعبر فلو قال فان نفروا احدهم منهم لكان أولى أفاده في البحر في ان  
 يقال ان المحدث اذا حذى يجوز تذكير العدد وتانيته فلا دلالة على اشتراط الذكورية من  
 لفظ ثلاثة ولو لم فاعاخذ التاء على مطلق الذكورية لا بقيد الرجولية ط فلا يظهر  
 والاختصاص ان يقول وان بقوا المحدث عنهم على ما عاده عليه من نفرة والاول وهو ثلاثة رجال  
 (قوله أو عادوا) وكذا الوو فوالى أن ركع فاحرموا أو أدركوه فيه كافي البحر (قوله وأدركوه  
 را كما) تقييد حسن موافق لما في الخلاصة لا فاعايلوهم طاهر البحر كافي التمر (قوله  
 أو نفروا الخ) يعني عنه قوله أو لا ولو غير الثلاثة الخ ط (قوله وأنها جمعة) أي ولو وحده  
 فيما اذا لم ينفروا ولم يأت غيرهم (قوله الاذن العام) أي أن ياذن للناس اذا عايلوا بان لا يمنع  
 احداً من تصح من الجمعة عن دخول الموضع الذي صلى فيه وهذا امر اذن من فسر الاذن العام  
 بالاشتهار كذا في البرجندى اسمعيل وانما كان هذا شرطاً لان الله تعالى شرع الدعاء الصلاة  
 الجمعة بقوله فاسهوا الى ذكر الله والدعاء للاشتهار وهو كذلك ان سمي جمعة لاجتماع الجمعة  
 فيها فاقاقتضى أن تكون الجماعات كلها مآذونين بالحضور وتحقيق المصلحة في الاسم بدائع واعلم ان  
 هذا الشرط لم يذكّر في ظاهر الرواية ولذا لم يذكّر في الهداية بل هو مذكور في النوادر ومدني  
 عليه في الكتز الوفاة والنفاية والماتني وكثير من المعتمدين (قوله من الامام) قيد به بالنظر  
 الى المثال الاتي والا فامراد الاذن من مقبلة الماني البرجندى من أنه لو أغلق جماعة باب  
 الجامع وصلا فيه الجمعة لا تجوز اسمعيل (قوله وهو محمول الخ) أشار به الى انه لا يشترط  
 صريح الاذن ط (قوله لا يردن) أي من المكلفين بها فلا يضر منع نحو الفاسطوف  
 الفتنة ط (قوله لان الاذن العام مقرر لاهله) أي لاهل القاعة لانه في معنى الحسن

وأقلها ثلاثة رجال ولو غير  
 الثلاثة الذين حضروا  
 الخطبة (سوى الامام)  
 بالنص لانه لا بد من الذكر  
 وهو الخطيب وثلاثة سواء  
 بنصر فاسهوا والى ذكراته  
 (فان نفروا قبل سجوده)  
 وقال قبل الصلوة (بطلت  
 وان بقي ثلاثة رجال ولذا  
 أي بالتمام) ونفروا بعده  
 (سجوده) أو عادوا وأدركوه  
 را كما ونفروا بعد الخطبة  
 وصلى بآخرين (لا) يبطل  
 (واقها) جمعة (و) السابع  
 (الاذن العام) من الامام  
 وهو يحصل بفتح ابواب  
 الجامع للواردين كافي فلا  
 يضر غلق باب القاعة لعدم  
 اولعاده قدعية لان الاذن  
 العام مقرر لاهله



والاحسن عود الضمير الى المصير المفهوم من المقام لانه لا يكتفى الاذن لاهل الحصن فقط بل  
 الشرط الاذن للجماعات كلها كما مر عن البدائع (قوله وغلقه لمنع العدو والحق) اي ان  
 الاذن هناك موجود قبل غلق الباب لكل من اراد الصلاة والذي يضر انما هو منع المصلين لا منع  
 العدو (قوله لكان احسن) لانه ابعد عن الشبهة لان الظاهر ان شرط الاذن وقت الصلاة  
 لا قبلها لان النداء لا يشترط كما مر وهم يعاقرون الباب وقت النداء او قبله فمن سمع النداء  
 واراد الذهاب اليها لا يعبر عنه الدخول فالمنع حال الصلاة متحقق ولذا استظهر الشيخ اسمعيل  
 عدم العصة ثم رأيت منعه في نهج الصلوة في رسالة العلامة عبد البر بن الشحنة والله اعلم  
 (قوله وهذا اول مما في البحر والمنع) ما في البحر والمنع هو ما فرعه في المتن بقوله فلو دخل أمير  
 حصن أي أنه أول من الجرم بدم الانعقاد (قوله أو قصره) كذا في الزباني والدرر وغيرهما  
 وذ كر الوافي في حاشية الدرر ان المناسبات للسياق أو قصره بالمعنى بدل القاف قلت ولا يخفى بعده  
 عن السياق وفي الكافي التعقيب بالدار حيث قال والاذن العام هو ان تفتح ابواب الجامع  
 ويؤذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع واغلقوا الابواب وجعلوا لم يجز وكذا السلطان  
 اذا اراد ان يصلي بمسجده في داره فان فتح بابا او اذن للناس اذا ناعا ما جرت صلاته شهدت العامة  
 اولوا وان لم يفتح ابواب الدار واغلق الابواب واجلس البوابين ليمنعوا عن الدخول لم يجز لان  
 شرط السلطان للصلاة عن نفسه او غيرها على الناس وهذا لا يحصل الا بالاذن العام اه قلت  
 وينبغي ان يكون محل النزاع ما اذا كانت لا مقام الا في محل واحد اما لو تعددت فلا لانه لا يفتق  
 التقويت كما افاده التعليل نامل (قوله لم تنعقد) يحتمل على ما اذا منع الناس فلا يضر اغلاقه  
 لمنع عدو أو إعادة كالمسحط قلت ويؤيده قول الكافي واجلس البوابين الخ فتأمل (قوله  
 واذن للناس الخ) مفاده ان شرط علمهم بذلك وفي منع الغنار وكذا لا يصح لو جمع في قصره  
 لحشمه ولم يفتح الباب ولم يمنع احد الا انه لم يمنع الناس بذلك اه (قوله وكذا) لانه لم يقض  
 حق المسجد الجامع زباني ودرر (قوله فالامام الخ) ذكره في المجتبى (قوله فتنصربها) انما  
 وصف التسمية بالاختصاص لان المذكور في المتن احد عشر امكن العقل والبلوغ منها اليها  
 خاصين كتابه عليه الشارح اه ح (قوله اقامة) خرج به المسافر وقوله بمصر اخرج الاقامة  
 في غيره الا ما استغنى بقوله فان كان يسمع النداء ح (قوله يسمع النداء) اي من المنابر باعلى  
 صوت كما في التهستانى (قوله قد مضى الخ) فيه ان ما مر عن الولو الجلية في حد القنات الذي  
 نصح اقامة الجمعة فيه والكلام هنا في حد المكان الذي من كان فيه يلزمه الحضور الى المصير  
 ليصلح اقبسه ثم في التنازع بينه وبين المصير فخرج يلزمه حضور الجمعة  
 وهو المختار لا يتوى (قوله ورجع في البحر الخ) هو ما استحسنه في البدائع وصح في مواهب  
 الرحمن قول ابي يوسف بوجوبها على من كان داخل حد الاقامة اي الذي من فارقه يصير  
 مسافرا واذا وصل اليه يصير مقبلا وعلمه في شرحه المعنى بالبرهان بان وجوبها محتصن باهل  
 المصير والخارج عن حد الحد ليس اه اه قلت وهو ظاهر المتن وفي المراج انه اصح  
 ما قيل وفي النهاية التميم في موضع من اطراف المصير ان كان بينه وبين المصير فرجة من  
 من ارجع لاجمة عليه وان بلغه النداء او تقدير البعد بغلوة او ميل ليس بشي هكذا رواه ابو جعفر

وغلقه لمنع العدو ولا المصل  
 نعم لو لم يفتح ابوابا كان احسن  
 كافي بجمع الاثم - ومعه زيا  
 لشرح عبود المذاهب قال  
 وهذا اول مما في البحر  
 والمنع فليست (فلا يدخل  
 اسم ح - هنا) او قصره  
 (واغلق بابا وصلى باصحابه  
 لم تنعقد) ولو قصره واذن  
 للناس بالدخول جازو كره  
 فالامام في دينه ودينه الى  
 العامة محتاج فمجان  
 من تنزه عن الاحتياج  
 (وشرط لاقتراضها) تارة  
 فتعصب بها (اقامة جمعة)  
 واما المنع من غلقه فان كان  
 يسمع النداء فيجب عليه  
 عند محله بيقى كذا في  
 المتن وقد منع من الولو الجلية  
 تقديره بقرض ورجع في البحر  
 اعتبار عود البيت بلا كافة

مطلب  
 في شروط وجوب الجمعة

عن الامامين وهو اختيار الجواهر في التنازع في ظاهر رواية أصحابنا لا تجب الا على من  
 يسكن المصير أو ما يصل به فلا تجب على اهل السواد ولو قريبا وهذا اصح ما قيل فيه اه وبه  
 جزم في التخصيص قال في الامد اذ تنبيه قد علمت بنص الحديث والاثار والروايات عن ائمتنا  
 الثلاثة واختيار المحققين من اهل الترجيح انه لا يجزئ بلوغ النداء ولا بالغلوة ولا ميل فلا  
 عليك من مخالفة غيره وان صح اه اقول وينبغي تقييد ما في النهاية والناظر خاتمة بما اذا لم  
 يكن في فناء المصير ما امر انما يصح اقامتها في القنات ولو منفصلا بزارع فاذا أصبحت في القنات لانه  
 ملحق بالمصير يجب على من كان فيه ان يصلح لانه من اهل المصير كما به لم من تعليل البرهان والله  
 الموفق (قوله وصحة) قال في النهر فلا تجب على مريض ساكن من اجمعه وامر كمن في الاعاب  
 علاج فخرج المقعد والاعمى ولذا عطفه مع اعمى فلا تكرار في كلامه كما هو في البحر اه  
 فلو جسد المريض ما يركبه في القنية هو كالاعمى على الخلاف اذا جسد فاقدا وقيل لا يجب  
 عليه اتفاقا كافة وقيل هو كالقادر على المشي فوجب في قواه - ومعه تقييده السروحي بانه ينبغي  
 تصحيح عدمه لان في التزامه الركوب والحضور زيادة المرض قلت فينبغي تصحيح عدم الوجوب  
 ان كان الامر في صحة كذلك حلية (قوله والحق بالمرض) أي من يقول المريض  
 وهذا ان بقى المريض ضاعا بغير وجوه في الاصح - حلية وجوهرة (قوله والاصح الخ) ذكره في  
 السراج قال في البحر ولا يخفى ما فيه اه أي لو جرد الرق فيه او المراد بالمرض من اعتق  
 بعضه وصار يسمى كافي الخاتمة (قوله واجبر) مفاده انه ليس المستأجر منه وهو احد قواين  
 وظاهر المتن يشهد له كافي البحر (قوله بحسبه لو بعدا) فان كان قد ربيع النهار حط عنه  
 ربع الاجرة وليس للاجبر ان يطالبه من الربع المخطوط بقدر اشتغاله بالصلاة تارة خاتمة (قوله  
 ولو اذن له مولاه) أي بالصلاة وليس المراد المأذون بالتجارة فانه لا يجب عليه اتفاقا كما يعلم من  
 عبادة البحر ح (قوله ورجع في البحر التخصيص) أي بانه جزم به في الظهيرة وبانه اليق بالقواعد  
 اه قلت ويؤيده انه في الجوهر اعادة المسئلة في الباب الاتي وجزم به - ولم وجوب اعلمه  
 حيث ذكر ان من لا تجب عليه الجمعة لا تجب عليه العيد الا المملوك فانما تجب عليه اذ اذن  
 له مولاه لا لاجمة لان لها بدلية ومقامها في حقه وهو الظاهر بخلاف العبد ثم قال وينبغي ان  
 لا تجب عليه كاجمة لان منافعه لا تصير مملوك له بالاذن فانه لا يملكه الا ترى انه لو ج  
 بالاذن لانه لا يملكه عنه بجهة الاسلام اه ولا يخفى انه اذا لم تجب عليه بغيره لانه فرع عدم  
 الوجوب وفي البحر ايضا هل يصل له الخروج اليها أو الى العبيدين بالاذن مولاه في التخصيص  
 ان علم رضاه أو رآه فسكت حل وكذا اذا كان عبيدا للمولى عند الجامع ولا يخفى بحقه في  
 الامساك له ذلك في الاصح (قوله محقة) ذكره في النهر بحثا لخراج الخنثى المشكل ونقوله  
 الشيخ اسمعيل عن البر بندي قبل معاملته بالاضمة تقتضي وجوبها عليه اقول فيه نظر بل  
 تقتضي عدم خروجها الى مجامع الرجال ولذا لا تجب على المراهقين (قوله وليس خاصين)  
 أي بالجمعة بل هو ما شرط التكليف بالعبادات كلها كالاسلام على ان الجنون يخرج بغيره  
 العصة لانه مرض بل قال الشاعر • واصعب أمراض النفوس جنونها • (قوله فجب  
 على الاعور) وكذا ضعيف البصر فيما يظهر اما الاعى فلا وان قدر على فاعلم متبرع او باجرة

(وصحة) والحق بالمرض  
 المريض والشيخ القافى  
 (وصحة) والاصح وجوب  
 على مكاتب ومريض واجبر  
 ويسقط من الاجر بحسبه  
 لو بعد او الا ولو اذن له  
 مولاه وجبت وقيل يجزئ  
 جوهره ورجع في البحر التخصيص  
 (وذ كره) محقة (و بلوغ  
 وعمل) ذكره الزباني  
 وغيره وليس خاصين  
 (ووجوبه) فجب على  
 الاعور



وعندهما ان قدر على ذلك تجب وتوقف في البحر فيما لو اقيمت وهو حاضر في المسجد واجاب  
 بعض العلماء بان كان متطهرا فظاهر الوجوب لان الله له الخرج وهو متطهر واقول بل  
 يظهر لي وجوبه على بعض العميان الذي يمشي في الاسواق ويصرف الطرق بلا قائد ولا كافة  
 ويعرف أي مسجد أراد به بلا وقال أحد لانه حينئذ كالمرءض القادر على الخروج بنفسه بل  
 ربما لم يقم مشقة أكثر من هذا تامل (قوله وقدرته على المشي) فلا تجب على المقعد وان وجد  
 حاملا لثقله فاحاطة لانه غير قادر على المشي أصلا فلا يجري فيه الخلاف في الإلهي كآبائه عليه  
 القهستاني (قوله أحدهما) أي أحد الرجلين ح والمناصب أحدهما (قوله لكن الخ)  
 أجاب السيد أبو السعود بحمل ما في البحر على العرج الغير المانع من المشي وما هنا على المانع  
 منه (قوله وعدم حبس) ينبغي تقييده بكونه مظلوما كمدون معسر فلو مرسرا قادرا على  
 الاداء حال وجبت (قوله وعدم خوف) أي من سلطان أو لص مخ قال في الامداد ويطبق  
 به المقاس اذا خاف الحبس كما جازله التجم به (قوله ورحل ونالج) أي شديدين (قوله ونحوهما)  
 أي كبر شديدا كالدمنة في باب الامامة (قوله أي هذه الشروط) أي شروط الافتراض  
 (قوله ان اختيار العزيمة) أي صلاة الجمعة لانه رخص له في تركها الى الظهر فصارت الظهر  
 في حقه رخصة والجمعة عزيمة كانه طرأ له سفر هو رخصة له والصوم عزيمة في حقه لانه أشق  
 فافهم (قوله بالغ عاقل) تفهم لانه مكلف وخرج به الصبي فانما تقع منه نفلا ولا يجهنون فانه  
 لا صلاة له أصلا بغير عن البدائع (قوله لا يهود على موضوعه بالنقض) يعني لو لم نقل  
 بوقوعها فربما يلزم منه صلاة الظهر لانه على موضوعه بالنقض وذلك لان صلاة الظهر في  
 حقه رخصة فاذا أتى بأكثر من رخصة فحمل المشقة صح ولو الزمان بالظهر بعدها لانه مشقة  
 ونقضنا الموضوع في حقه وهو التسليم اه ح قلت فالمراد بالموضوع الاصل الذي يبنى عليه  
 سقوط الجمعة هنا وهو التسليم والتسليم الذي استعداه العذر ومنه النظر لانه في جانب  
 العمدة قال في البحر لا يلزم لجو زها وقد تطلعت منافعه على المولى لوجب عليه الظهر فتعطل  
 عليه منافعه ثانيا فيمنع قاب النظر ضرا (قوله وفي البحر الخ) أخذ في البحر من ظاهر  
 قولهم ان الظهر لهم رخصة فدل على أن الجمعة عزيمة وهي أفضل الامارة لان صلاتها  
 في بيتها أفضل وأقرب في التمر ومقتضى التعليل أنه لو كان يتم المصيق بدار المسجد بلا مانع  
 من صحة الاقتداء تكون أفضل اها أيضا (قوله من صلح لغيرها) أي لامامة غير الجمعة  
 فهو على تقدير مضاف والمراد الامامة للرجال فخرج الصبي لانه مسلوب الاهلية والمرأة لانها  
 لا تصلح اماما للرجال (قوله وتنه قد بهم) أشار به الى خلاف الشافعي رحمه الله حيث قال  
 بصحة امامتهم وعدم الاعتداد بهم في العبد الذي تنه قد بهم الجمعة وذلك لانهم لما صلحوا  
 للامامة فلا يلزم الاقتداء اولا في عناية (قوله وحرم الخ) عدل عن قول القهستاني دورى  
 والكتبة وكره لقول ابن الهمام لا بد من كون المراد حرم لانه ترك الفرض القطعي بانفاقهم  
 الذي هو كد من الظهور غير أن الظهور تقع صححة وان كان مأمورا بالاعراض عنها واجاب  
 في البحر بان الحرام هو ترك المشي المقتضى لها أما صلاة الظهر قبلها فغير موقوفة للجمعة حتى  
 تكون حراما فان سعى به بعد الجمعة ففرض كما مر جوابه وانما تذكره الظهور قبلها لانها

(وقدرته على المشي) جزم  
 في البحر بان سلامة أحدهما  
 له كاف في الوجوب لكن  
 قال الشافعي وغيره لا تجب  
 على مفلوج الرجل  
 ومقعد ومعه (وعدم حبس  
 و) عدم (خوف و) عدم  
 (مطر شديد) ورحل ونالج  
 ونحوهما (وفاقداه) أي  
 هذه الشروط أو بعضها (ان)  
 اختيار العزيمة (صلاها  
 وهو مكلف) بالغ عاقل  
 (وقعت فرضا) عن الوقت  
 فلا يعود على موضوعه  
 بالنقض وفي البحر هي أفضل  
 الامارة (ويصلح للامامة  
 فيما من صلح لغيرها فجازت  
 لسافر ومعه ومريض  
 وتنه قد الجمعة (بهم)  
 أي بحضورهم بالطريق  
 الاولي (وحرم)

قد تكون سببا للتقويت باعتماده على ما هو هم انما حكموا بالكرامة على صلاة الظهر لا على  
 ترك الجمعة اه ملخصا واستقص منه في التمر (قوله ان لا يكره) أما المذمور فيجب  
 له تأخيرها الى فراغ الامام كما يأتي (قوله فلا يكره) بل هو فرض عليه فاقوات الجمعة قال  
 في البحر فنفس الصلاة غير مكرهة وتفتوت الجمعة حرام وهو مؤيد لما قلنا اه يعني  
 ان الكرامة ليست لذات الصلاة بل لخارج عنها وهو كونها سببا للتقويت بالجمعة بدليل  
 انه لو صلح لاهما بعد دفوت الجمعة لم يكره فعلها بهما بل يجب وقد يقال مراد الشافعية عدم  
 الكرامة عند الاشتباه في صحة الجمعة فيكون المراد فعلها بعد صلاة الجمعة لا بعد دفوتها  
 تامل (قوله في يومها) متعلق بـ دفوت حال من الظهر أي الظهر الواقع في يومها احتمل ان  
 عن ظهر سابق على يومها فانه لو قضاه قبلها لم يكره بل يجب على ذي ترتيب فافهم (قوله  
 بصمر) أما لو كان في قرية فلا يكره اه عدم صحة الجمعة فيها (قوله لكونه سبيما) قد علمت  
 ما فيه من بحث صاحب البحر ح (قوله وهو) أي التقويت (قوله انبعاثا لآلية) أي  
 لان السبي مقتضى لاهر ولتتمع أن المطلوب المشي اليها بالركبة والوفاء اه ح وكأنه  
 اختير التعب يبريه في الآية للثبوت على المذهب اليها والله أعلم والاولى ان يقول عـ بوجه لانه  
 لو كان في المسجد الخ كما فعل في البحر والتمر أو يقول ولانه بالاعطف على اتباعا (قوله لم يطل  
 الا بالشرع) ينبغي تقييده بما اذا كان صلى في مجامع أو ما لو قام منه وسعى الى مكان آخر على  
 عزم صلاة الجمعة مع الامام يطل بغير رخصة تامل (قوله لانه لو خرج لحاجة الخ) ولو شرك  
 فيها فانه مرة للاغلب كما يفاده من البحر ط وفيه أن ما ذكره في البحر بالنظر الى الثواب وهل  
 يتأني ذلك هنا محل تأمل والظاهر الا كتنافذ ذلك ولو كان الاغلب الحاجة لنحقق السبي اليها  
 وان كان لا ثواب له تامل (قوله أو مع فراغ الامام) ومثله بالاولى ما في الفقه لو كان بعد  
 فراغه منها لانه في الصورتين لا يكون سبيها اليها ولكن هذا مسلم لو كان عالما بذلك والا فلا  
 فالمناسب اخراج هذه المسائل بقوله بعده والامام في تامل (قوله اولم يقرها أصلا) أي  
 لم يذكرها وغيره وكذلك توجه اليها والامام والناس فيها الأمن ثم خرجوا منها قبل انتمائها  
 انسابية فالصحيح أنه لا يطل بظهره بغير عن السراج (قوله فالبطلان به) أي بطلان  
 الظهور بالسبي الى الجمعة (قوله مقيد بما كان ادراكها) كذا في البحر وأيده في التمر بما يأتي  
 عن السراج وهو غير صحيح كما عرفت (قوله فالاصح أنه لا يطل سراج) تبع في هذا صاحب  
 التمر والصواب اسقاط لا قال في البحر وأطلق أي في البطلان فتأمل ما اذا لم يذكرها اليه  
 المسافة مع كون الامام فيها وقت الخروج أولم يكن نزع وهو قول الجمهورين قال  
 في السراج وهو الصحيح لانه توجه اليها وهي لم تفت بعد حتى لو كان بينه وبين المسجد  
 وسبع الجماعة في الركعة الثانية فتوجه به بعد ما صلى الظهر في منزله بطل الظهور على الاصح  
 أيضا لما ذكرنا اه قلت ومنه في شروح الهـ داية كانه نهاية والكفاية والمعراج والفقه  
 (قوله بطل ظهروه) أي وصف القرصية وصار نقلا يساع على أن بطلان الوصف لا يوجب بطلان  
 الاصل عندهما خلافا لمحمد (قوله ولا يظهر من اقتدي به الخ) لان بطلانه في حق الامام بعد  
 الفراغ فلا يضر المأموم بغير عن المحيط أي فلا يقال الاصل أن صلاة المأموم نفسه بفساد

لمن لا عذر له صلاة الظهر  
 قبلها (أما بعد ما فلا يكره  
 غاية في يومها بصمر) لكونه  
 سببا للتقويت بالجمعة وهو  
 حرام (فان فعله) ندم  
 و(سبي) عبرة انبعاثا لآلية  
 ولو كان في المسجد لم يطل  
 الا بالشرع قبل بدو قوله  
 (اليها) لانه لو خرج لحاجة  
 أو مع فراغ الامام لم يقرها  
 اصلا لم يطل في الاصح  
 قاله بلان به مقيد بما كان  
 ادراكها (بان انه لم يقرها  
 باب دائرة) والامام فيها ولو لم  
 يذكرها بعد المسافة فالاصح  
 انه لا يطل سراج (بطل)  
 ظهره لا اصل الصلاة ولا ظهور  
 من اقتدي به ولم يفع



صلاة الامام لانه بعد الفراغ من الصلاة لم يبق ما يؤمنه فظاير قد منها في باب الامامة منها ما لو ارد الامام والعياد بانه تعالى ثم اسلم في الوقت يلزمه الاعادة دون القوم ومنها ما لو سلم القوم قبل الامام بعد قدوة قدر القصد ثم عرض له واحدة من المسائل الاثني عشرية او وجد هؤلاء ولم يجدوا معه ثم عرض له ذلك تبطل صلته وحده فانهم (قوله ادركها اولاً) أي ولو كان عدم ادراكها بالبعد المسافة لمساكن من أن التقييد بإمكان ادراكها خلاف الصحيح فانهم ثم اذا لم يدركوها او بدله الرجوع فرجع لزمه اعادة الظاهر كما في شرح المنية (قوله بالفرق بين معذور وغيره) قال في الجوهر والعباد والمريض والمساكن وغيرهم سوا في الاتية ايضاً بالسي اي وعزاً في البحر الى غاية البيان والسراج ثم استشهد بكلامه بان المعذور ليس بأمور بالسي اي بما طاقا فينبغي ان لا يبطل ظهوره بالسي اي ولا بالشرع في الجمعة لان الفرض سقط عنه ولم يكن ما موراً في نفسه فتكون الجمعة نافلاً كما قال به زفر والشافعي قال وظاهر ما في المحيط أن ظهوره اذا يبطل بحضوره بالجمعة لا يجبره عليه كما في غير المعذور وهو أخف اشكالا اه قات ويجاب عنه بما في الزباني والفتح أنه انما يخص تركها لا عدمه والالتزام الصحيح بالصحيح (قوله على المذهب) عبارة تشرح المنية هو الصحيح من المذهب ثم قال خلافاً لفرقه ويقول ان فرضه الظهور وقد اداه في وقته فلا يبطل به غيره ولنا ان المذهب المذكور انما يفرق في الترخيص بترك السي فاذ لم يتخص الترخيص بغيره اه (قوله المعذور) وكذا غيره بالادراك ثم (قوله ومحبون) صرح به كالكثرة وغيره مع دخوله في المعذور لرد ما قيل انها لزمه لانه ان كان ظاهراً قدر على ارضاء نفسه والا أمكنه الاستغناء اه قال الخليل الرملي وفي زماننا لا يغيب للمظالم والقلبة للظالمين فنعارضهم بحق أهله كونه (قوله تحريمها) ذكر في البحر أنه ظاهر كلامهم قات بل صرح به القهستاني (قوله اداءه بجماعة) مفهومه ان اداءه بجماعة غير مكروه وفي البحر وقيد بالظهور لان في غيرها لا بأس أن يصلوا بجماعة اه (قوله في مصر) بخلاف القرى لانه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في وقتهم كغيره من الايام شرح المنية وفي المراج عن المجتبى من لا تجب عليهم الجمعة لبعدها الموضع صلوا الظاهر بجماعة (قوله لتقليل الجماعة) لان المعذور قد يفتدي به غيره فيؤدي الى تركها بغيره وكذا اذا علم أنه يصل بجماعة رجاء تركها يصل مع فانهم (قوله وصورة المعارضة) لان شعار المسلمين في هذا اليوم صلاة الجمعة وقد المعارضة لهم يؤدي الى أمر عظيم فكان في صورتها كراهة التحريم رسي (قوله اتفاق) للاتفاق مع في الجماعة بغير عن السراج (قوله الاجماع) أي الذي تقام فيه الجمعة فان قصه في وقت الظهور ضروري والظاهر أنه يعلق أيضاً به اقامة الجمعة لانه لا يجتمع فيه أحد بعد هذا الا أن يقال ان العادة الجارية هي اجتماع الناس في أول الوقت فيعلق ما سواه مما لا تقام فيه الجمعة ايضاً ويطرأ الى الجهي اليه وعلى هذا فيعلق غيره الى الفراغ منها لكن لا دأى الى نفسه بعد ما بقي من الوقت الى وقت العصر ثم كل هذا ما بالغه في المنع عن صلاة غير الجمعة وظاهرنا كدها (قوله وكذا أهل مصر الخ) الظاهر أن الكراهة هنا تنزيهية لعدم التقابل والمعارضة المذكورين وبزيد ما في القهستاني عن الحضرات يصلون وحدها استحباً (قوله بغير اذان ولا اقامة) قال في الوالولية ولا يصل يوم الجمعة بجماعة بمصر

(ادركها اولاً) بالفرق بين معذور وغيره على المذهب (وكزه) تحريمها (المعذور ومحبون) ومساكن (اداءه) ظاهر بجماعة في مصر قبل الجمعة وبهذه التقليل الجماعة وصورة المعارضة واقادان الماسجد اتفاق يوم الجمعة الا لجامع (وكذا) أهل مصر فاتهم الجماعة فانهم يصلون الظاهر بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة

ولا يؤذن ولا يقيم في حين وغيره لصلاة الظهور اه قال في النهر وهذا أولى عما في السراج معزيا الى جمع التفاريق من أن الاذان والاقامة غير مكروهين (قوله ويستحب للمريض) عبارة القهستاني المعذور وهي أهم (قوله وكزه) ظاهر قوله يستحب أن الكراهة تنزيهية ثم راعاه في شرح الدور للشيخ اسمعيل عن المحيط من عدم الكراهة اتفاقاً فاحول على نفي التحريمية (قوله ومن ادركها) أي الجمعة (قوله أو يجودسهم) ولوفى تشهد ط (قوله على القول به فيما) أي على القول بصلته في الجمعة والمختار عند المتأخرين أن لا يستحب ذلك وهو في الجمعة والعلم من تلوهم الزيادة من الجهل كذا في السراج وغيره بغير وليس المراد عدم جواز بل الأولى تركه كي لا يقع الناس في فتنة أبو العود عن العزيمة ومنه في الايضاح لابن كمال (قوله بجماعة) وهو مخير في القراءة ان شاء جهر وان شاء خافت بجر (قوله خلافاً لهمد) حيث قال ان أدرك مع ركوع الركعة الثانية يفي عليهم الجمعة وان أدرك فيما بعد ذلك يفي عليهم الظهور لانه جمعة من وجهه وظهور من وجهه اقوات بعض الشرائط في حقه فيصلي أربعاً اعتباراً بالظهور ويقيد لا محالة على رأس الركعة اعتباراً بالجمعة ويقرأ في الاخيرين لاحتمال النفاية وله ما أنه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى تسترطه نية الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكر لانهم ما يختلفان لا يفي أحدهما على تحريمية الآخر كذا في الهداية (قوله لكن في السراج الخ) أقول ما في السراج ذكره في عيد الظهيرة عن بعض المشايخ ثم ذكر عن بعضهم أنه يصبر مدر كالأخلاف وقال وهو الصحيح (قوله اتفاقاً) لما علمت انهم اعتمدوا على ما في كل وجه (قوله ثم الظاهر الخ) ذكر في الظهيرة معزيا الى المنتقى مسافر أدرك الامام يوم الجمعة في التشهد يصلي أربعاً بالتكبير الذي دخل فيه اه قال في البحر وهو مخصص لما في المتن مقتضى لجوءه الى ما اذا كانت الجمعة واجبة على المسبوق أما اذا لم تكن واجبة فانه يتم ظهراً اه وأجاب في النهر بان الظاهر أن هذا يخرج على قول محمد غاية الامر أن صاحب المنتقى جزم به لاختياره اياه والمساكن من لا يقيده اه قات وبزيد ما مر عن الهداية من أنه لا وجه عند هذا ما بالظهور على الجمعة لانها مختلفة فان على أن المسافر لما التزم الجمعة صارت واجبة عليه ولذا جعلت امامته فيها وأيضاً المسافر اذا صلى الظهور قبلها ثم سعى اليها بطل ظهوره وان لم يدركها فكيف اذا أدركها الا يصلها بل يصلها بظهرها والظاهر لا يبطل الظهور فالظاهر ما في النهر ووجهه صحة يصيب المسافر بالذكر دفع نوبهم أنه يصلها بظهره مقصورة على قول محمد لان فرض امامته ركعتان فنية على أنه يتمها أربعاً عند لان جمعة امامته فاعادة مقام الظهور والله أعلم (قوله ان كان) ذكره باعتبار المسكن ط (قوله اذا خرج الامام الخ) هذا انظر حديث ذكره في الهداية مرفوعاً لكن في الفتح أن رفعه غير يرب والمعروف كونه من كلام الزهري وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون الصلاة والكلام به دخروج الامام والحاصل أن قول العصامي يجب تقليمه عندنا اذ لم يبق فيه شيء آخر من السنة اه (قوله فلا صلاة) مثل السنة ونحية المسجد بجر قال محشي الرملي أي فلا صلاة جائزة وتقدم في شرح قوله ومنع عن الصلاة وهبة التلاوة الخ أن صلاة التفل محضة مكروهة حتى يجب

ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكزه ان لم يؤخرها والصحيح (ومن ادركها في تشهد أو مجودسهم) على القول به فجماعة (قوله خلافاً لهمد) كما يتم في العيد اتفاقاً كما في عيد الفصح لكن في السراج أنه عند محمد لم يصبر مدر كاله (ويؤى بجمعة لا ظهراً) اتفاقاً فلو يؤى الظهور يصح اقتداؤه ثم الظاهر أنه لا فرق بين المسافر وغيره بغيره (اذا خرج الامام) من الهجرة ان كان والا فقيامه للصلاة بشرح الجمع (فلا)



عناؤه اذا قطعوه ويجب قطعه وقضاؤه في غير وقت مكرره في ظاهر الرواية ولو أنه خرج عن  
 عهد ماله بالشرع فالمراد المحرمه لادام الانه ناد (قوله ولا كلام) أي من جنس كلام  
 الناس أما التسميع فهو فلا يكره وهو الاصح كما في النهاية والعناية وذ كر الزيلعي أن الاحوط  
 الانصات وحمل الخلاف قبل الشروع أما بعده فالكلام مكرره بتحريمها باقائه **ك**  
 في البعد اذ يحرمه وقال الباقى في مختصره واذا نزع في الدعاء لا يجوز للقوم رفع اليدين  
 ولا تأمين باللسان جهرا فان فعلوا ذلك اغوا وقيل اسأوا ولا تأمين عليهم والصحيح هو الاول وعليه  
 الفتوى وكذلك اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يصلوا عليه بل بالقلب  
 وعليه الفتوى رمى (قوله الى غماها) أي الخطبة يمكن قال في الدرر لم يقل الى غماها الخطبة  
 كما قال في الهداية اصرح به في المحيط وغاية البيان أنهم ما يكرهان من حين يخرج الامام الى  
 أن يفرغ من الصلاة (قوله في الاصح) وقيل يجوز الكلام حال ذكرهم ط (قوله فانها  
 لا تكرر) بل يجب فعلها (قوله والا لا) أي وان سقط الترتيب تكرر (قوله في الاصح) عزاء في  
 البحر الى اللؤلؤ الجنية والمبتغى ولم يذكر مسئلة النفل وفي الشريعة لا يكره عن الصغرى وعليه  
 الفتوى قال في البحر وما في الفتح من أنه لو خرج وهو في السنة يقطع على رأس ركعتين ضعيف  
 وعزاه فاضيل الى النوادر اه قلت وقد مر في باب ادراك الفريضة ترجيح ما في الفتح أيضا  
 وأن هذا كما حيث لم يرق الى الثالثة والا فان قيل قد جاء بسجدة أتم والا فقل بتم وقيل بقعد  
 وبسمل قال في الثانية وهذا أشبه به لكن رجع في شرح التبيين الاول وغماها هالك فراجع  
 (قوله ويحذف القراءة) بان يقتصر على الواجب ط (قوله ولو نسيها) أي ولو كان الكلام  
 نسيها وفي ذكره في ضمن أنه يرفع على ما في المتن نظر لانه لا يحرم في الصلاة تأمل (قوله  
 أو امرأه عروف) الا اذا كان من الخطيب كما قدمه الشارح (قوله بل يجب عليه أن يستمع)  
 ظاهره أنه يكره الا أنه تغال بما يفتقر السماع وان لم يكن كلاما وبه صرح القهستاني حيث  
 قال اذا اسقاع فرض كما في المحيط أو واجب كما في صلاة المسعودية أو سنة وفيه اشعار بان  
 النوم عند الخطبة مكرره الا اذا غاب عليه كما في الزاهدي اه ط قال في الخطبة قلت وعن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نسي أحدكم يوم الجمعة فليتحول من مجلسه اخرج الترمذي  
 وقال حديث حسن صحيح (قوله في الاصح) وقيل لا بأس بالكلام اذا نسي عن القهستاني  
 (قوله ولا يرد) أي على قوله ولا كلام (قوله من خيف هلاكه) الاولى ضرره قال في البحر لو رأى  
 رجلا عند بئر فظاف وقوعه في الورد أي عقر يديب الى انسان فانه يجوز له أن يمسكه وقت  
 الخطبة اه قلت وهذا يشترط ان يكون الكلام اذ لو أمكن بغيره وأولئك لم يجز الكلام تأمل (قوله  
 وكان أبو يوسف) هذا مبني على خلاف الاصح المتقدم قال في الفيض ولو كان بعد الايمع  
 الخطبة في حرمة الكلام خلاف وكذا في قراءة القرآن والنظر في الكتب وعن أبي يوسف  
 أنه كان ينظر في كتابه ويصحه بالقلم والاحوط السكوت وبه يفتي اه (قوله في نفسه) أي بان  
 يسمع نفسه أو يصح الحروف قائم مفسر به وعن أبي يوسف قبلها انما امرى الانه ان  
 والملاذ عليه صلى الله عليه وسلم كما في الكرماني فهو على قبيل باب الامامة واقصر  
 في الجوهره على الاخيرة حيث قال ولم ينطق به لانها ندر في غير هذا الحال والسماع يفتقر

ولا كلام الى غماها وان  
 كان فيم اذ كر الخطبة في  
 الاصح (خلافه فاقسه لم  
 يسقط الترتيب بين اوبين  
 الوقتية) قائم الا تكرر سراج  
 وغيره لضرورة مخصصة  
 الجملة والا لو خرج وهو  
 في السنة أو بعد قسامه  
 لثالثه النفل يتم في الاصح  
 ويحقق القراءة (وكل  
 ما حرم في الصلاة حرم فيها)  
 أي في الخطبة خلاصة  
 وغيره انصرم لكل وشرب  
 وكلام ولو نسيها أو رد  
 كلام أو امرأه عروف بل  
 يجب عليه أن يستمع  
 ويسكت (بلا فرق بين  
 قريب وبعد) في الاصح  
 محيط ولا يرد تحذير من  
 خيف هلاكه لانه يجب لحق  
 آدمي وهو محتاج اليه  
 والانصات لحق الله تعالى  
 ومبناه على المسامحة وكان  
 أبو يوسف ينظر في كتابه  
 ويصحه والاصح أنه لا بأس  
 بان يشعر برأسه أو يده عند  
 رؤية منكر والصواب  
 أنه يمسك على النبي صلى الله  
 عليه وسلم عند سماع اسمه  
 في نفسه ولا يجب تنجيت

(قوله ولا رد كلام) وعن أبي يوسف لا يكره الرد لانه فرض فلما ذك اذا كان السلام اذ ونافيه  
 شرعا وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب بسلامه ما غلغله به يشغل خاطر السامع عن  
 الفرض ولان رد السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف سماع الخطبة فتح (قوله وختم) أي  
 ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد الصابر بن الخ وأما اهداء الثواب من القارئ  
 كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه لا يجب على الظاهر لانه من الدعاء ط (قوله وقال الخ)  
 حاصله ما في الجوهره أن عند من روج الامام يقطع الصلاة والكلام وعند من روج وجه يقطع  
 الصلاة وكلامه يقطع الكلام (قوله عند الثاني) راجع الى قوله واذا جلس ط (قوله وعلى  
 هذا) أي على قوله والخلاف (قوله فالتربية المتعارفة الخ) أي من قراءة آية ان الله وملائكته  
 والحديث المنفق عليه اذا قالت لصاحبك يوم الجمعة أنت وصلى بالجمعة انصت والامام يحضب فقد لغوت أقول  
 وذكر العلامة ابن حجر في التقيفة أن ذلك بدعة لانه حدث بعد الصدر الاول قبل لكتنه احسنه  
 لحث الآية على ما ينسب لكل أحد من اكرار الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لا سيما في هذا اليوم وكث الخبر على تأكد الانصات المفتوحة كفضل الجمعة بل والموقع  
 في الانتم عند الاكثرين من العلماء وأقول بتم ذلك أيضا بانه صلى الله عليه وسلم لم أمر من  
 يستنصت له التماس عند ارادته خطبة من في جهة الوداع فقياسا به أنه ينسب للخطيب أمر غيره  
 بالانصات وهذا هو شأن المرقى فلم يدخل ذكره للخبر في حيز البدعة أصلا اه وذ كر نحوه  
 انطير الرمي عن الرمي الشافعي وأقره عليه وقال انه لا يفتي القول بحرمه قراءة الحديث على  
 الوجه المتعارف انوار الامامة ونظايرهم عليه اه ونقل ح نحوه عن العلامة الشيخ محمد  
 البربر متونى الخطب أقول كون ذلك متعارفا لا يقتضى جواز عند الامام القائل بحرمه  
 الكلام ولو امرأه عروف أو رد سلام اية دلالة لا بأس ولا عبرة بالعرف الحادث اذا خالف النص  
 لان التعارف انما يصلح دليلا على الحال اذا كان عاما من عهد الصحابة والجمعة من كاصر حوايه  
 وقياس خطبة الجمعة على خطبة من قياسي مع الفارق فان الناس في يوم الجمعة قاعدون في  
 المسجد ينتظرون خروج الخطيب ثم يركعون لسماعه بخلاف خطبة من في قياما والظاهر أن  
 مثل ذلك الابدال أيضا في تلقين المرقى الاذان للمؤذن والظاهر أن الكراهة على المؤذن دون  
 المرقى لان نسخة الاذان الذي بين يدي الخطيب تحصل باذان المرقى فيكون المؤذن مجيب الاذان  
 المرقى واجابة الاذان حينئذ مكرره ه الا ان يقال أن اذان الاول اذ لم يكن جهرا يسمعه  
 القوم يكون مخالفا للسنة فيكون المعتبر هو الثاني فتأمل (قوله من الترضي) أي عن الصحابة  
 عند ذكر اسمائهم وقوله ونحوه من الدعاء لا سلطان عند ذكره كل ذلك باصوات مرتفعة كما  
 هو معتاد في بعض البلاد كبلاد الروم ومنه ما هو معتاد عندنا في الصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم عند صعود الخطيب مع غطيط الحروف والتختم (قوله اتفاقا) هذا الظاهر عما في  
 البحر حيث قصر الكراهة على قول الامام ط (قوله وغماها في البحر) لم يذكر في البحر بعده  
 الاما فاداه به وله العجب ط (قوله الآن يصح) بل على قوله ه (لانه يقول ذلك قبل الخطبة  
 وهما يصح لان قوله صلى الله عليه وسلم والامام يحضب على الشروع فيها حقيقة فحينئذ لا يكون  
 المرقى مخالفا لحديثه بقوله بعده انصتوا أما على قول الامام من حل قوله يحضب على الشروع

مطلب  
 في حكم المرقى بين يدي  
 الخطيب  
 ولا رد سلام به يفتي وكذا  
 يجب الاسماع لسا تن  
 الخطيب كخطبة نكاح  
 وخطبة عرس وختم على  
 المعقود وقال لا بأس بالكلام  
 قبل الخطبة وبعد ها واذا  
 جلس عند الثاني والخلاف  
 في كلامه يفتي بالانصت  
 غيره في كراهة اجاعا على هذا  
 فالتربية المتعارفة في زماننا  
 تكرر عند لا عند ه  
 وأما ما به الموزنون حال  
 الخطبة من الترضي ونحوه  
 في كراهة اتفاقا وغماها في  
 البحر والعجب أن المرقى  
 يفتي عن الامر بالمعروف  
 يقتضى حديثه ثم يقول  
 أنصتوا وحكم الله قلت الا  
 أن يحصل على قوله ما فتبه



للخطبة بقية ما روي اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام فيكون مخالفا لحديثه الذي يرويه  
ويكره فافهم (قوله ووجب سعي) لم يقل اقتصر مع أنه فرض للاختلاف في وقته هل هو  
الاذان الاول والثاني أو العبارة لدخول الوقت بمجرد حصوله أن السعي نفسه فرض والواجب  
كونه في وقت الاذان الاول وبه اندفع عا في التمر من أن الاختلاف في وقته لا يمنع القول  
بفرضيته كصلاة العصر فرض اجبا مع الاختلاف في وقتها (قوله وترك البيع) أراد به كل  
عمل ينافي السعي وخصه اتباعا لآية تهر (قوله ولومع السعي) صرح في السراج بعدم  
الكراهة اذا لم يشغله بغيره وينبغي التعويل على الاول ثم رقت ريبا ذكر الشارح في آخر  
البيع الفساد أنه لا بأس به لتعميل النهي بالاختلاف بالسعي فاذا تنقح (قوله وفي المسجد)  
أو على باب بهجر (قوله في الاصح) قال في شرح المنية واختلاف في المراتب بالاذان الاول فقول  
الاول باعتبار المشروعية وهو الذي يبيد المنع لانه الذي كان أولا في زمنه عليه الصلاة  
والسلام وزمن أبي بكر وعمر حتى أحدث عثمان الاذان الثاني على الزوراء حين كثرت الناس  
والاصح أنه الاول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على المنارة بعد الزوال اه والزوراء بالمد  
اسم موضع في المدينة (قوله صحة اطلاق الحرمة) قالت سيد كرم المصنف في أول كتاب الخطر  
والاباحة كل مكروه حرام عند مجده وعندهما الى الحرام اقرب اه نعم قول محمد رواية عنهما  
كأنه نذر كره هناك ان شاء الله تعالى وأشار الى الاعتذار عن صاحب الهداية حيث أطلق  
الحرمة على البيع وقت الاذان مع أنه مكروه بغيره او به اندفع ما في غاية البيان حيث اعترض  
على الهداية بان البيع جائز لكنه يكره كما صرح به في شرح الطحاوي لان النهي انهي في غيره  
لا يهدم المشروعية (قوله ويؤذن ثانيا بين يديه) أي على مقيل المنية كما يظهر من كلامهم  
رمي (قوله أفاد الخ) هذه الاقادة انما تظهر اذا قرئ الفعل بالبناء للفاعل أما اذا قرئ بالبناء  
للمفعول وهو الظاهر فلا تظهر ط قلت وعبارة الدرر اذن المؤذن (قوله ذكره الله تعالى)  
وذ كر بعد أيضا مانعه واليه أشار ما في الهداية وغيره أنهم يؤذنون دل عليه كلام شارحه  
اه وفيه نظير الذي دل عليه كلام شارح الهداية خلافاً قال في العناية ذكر المؤذنين بلقظ  
الجمع آخر اجالا كلام يخرج العادة فان التوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبليغ  
أصواتهم الى أطراف المصر الجامع اه ومنه في النهاية والكفاية ومهرج الدراية قلت  
والعلة المذكورة انما تظهر في الاذان الاول مع أنه في الهداية ذكر المؤذنين بلقظ الجمع في  
الموضعين (قوله المنبر) بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع ومن السنة أن يخطب عليه اقتداء  
به صلى الله عليه وسلم بغيره وأن يكون على باب الارتفاع قه تعالى ومنه صلى الله عليه وسلم كان  
ثلاث درج غير المتعاقبة بالمسراح قال ابن حجر في الصحة وبحث بعضهم أن ما اعتد الاثنان من  
التزول في الخطبة الثانية الى درجة على ثم العود بدعة فيجوز شيعية (قوله فاذا أتم) أي الامام  
الخطبة (قوله أقيمت) بحيث يتصل أول الإقامة بآخر الخطبة وتنتهي الإقامة بقيام الخطيب  
مقام الصلاة يقرأ في الركعتين سورة الجمعة والمنافقون ولا يكره غيرها كما في شرح الطحاوي  
وذ كر الزاوي أنه يقرأ في مسورة الاعلى والفاشية قه تنافي في البصر والكن لا يواظب على  
ذلك كي لا يؤذي الى هجر الباقين ولا يظنسه العامة حقا اه ومرغام الكلام على ذلك في

(ووجب سعي السعي بها وترك  
البيع) ولومع السعي وفي  
المسجد أعظم وقرا (بالاذان  
الاول) في الاصح وان لم  
يمكن في زمن الرسول بل في  
زمن عثمان وأقادي البحر  
صحة اطلاق الحرمة على  
المكروه بغيره (ويؤذن)  
ثانيا (بين يديه) أي الخطيب  
أفاد بوجه الفاعل أن  
المؤذن اذا كان أكثر من  
واحد يؤذنوا واحدا بعد  
واحد ولا يجتمعون كما في  
الحلاوي والقرا تثنى ذكره  
القه تنافي (اذا جلس على  
المنبر) فاذا أتم أقيمت ويكره  
الفصل

فصل القراءة عند قوله ويكره التعمين (قوله بامر الدنيا) أما بنى عن من ذكره أو أمره يعرف  
فلا وكذا بوضوء أو غسل لونه رآه محمد أو جنب كما صرح لاف كل أو شرب حق لو طال  
الفصل استأنف الخطبة كما صرح فافهم (قوله لانها) أي الخطبة والصلاة كشي واحد  
ليكونها شرطاً وشروطاً ولا تصح للمشرط بدون شرطه فالمناسب أن يكون فاعله ما  
واحد ا ط (قوله وصلى بالغ) أي باذن السلطان أيضاً الظاهر أن اذن السعي له كاف لانه  
ما ذون باقامة الجمعة لساقى الفخ وغيره من أن الاذن بالخطبة اذن بالصلاة وعلى القاب اه  
فيكون مقوضا اليه اقامته اولا وان تقر به فيه اذن له بانابه غير دالة لعلم السلطان بانه لا تصح  
امامته نعم على القول باستقراط الاهلية وقت الاستتابة لا يصح اذنه بما ولا بد من اذن جديد  
بعد بلوغه والله أعلم (تنبيه) ذكر الشرح تبالى وغيره أن هذا الفرع صرح في الرد على صاحب  
الدرر في عدم تجوز استتابة الخطيب غيره للصلاة قبل سبق الحدث وفيه نظر اذ ليس صرح بما  
في أن البالغ صلى بدون اذن السلطان بل الظاهر أنه باذنه صرح بما ودلالة كما قرره فافهم  
بأيت ح ذ كر نحوه (قوله هو المختار) وفي الجملة أنه لا يصح وفي فتاوى العصر فان الخطيب  
يشترط فيه أن يصلح للإمامة وفي الظهيرية لو خطب سعي اختلاف المشايخ فيه والخلاف في سعي  
يعقل اه والا كثر على الجواز اه عيل (قوله لا بأس بالسفر الخ) أقول السفر غير بعيد بل مثله  
ما اذا أراد الخروج الى موضع لا تجب على أهله الجمعة كالى التارخانية (قوله كذا الى الخاتمة)  
وذ كر مثله في التجنب وقال انه استثنى كنهس الائمة الخ لاف بان اعتباره آخر الوقت انما  
يكون فيما يتقدم بادائه والجمعة انما يتوهم مع الامام والناس فينبغي أن يقتصر وقت أدائهم  
حتى اذا كان لا يخرج من المصر قبل أداء الناس ينبغي أن يلزمه شهود الجمعة اه قلت وذ كر  
في التارخانية عن التهذيب اعتبار ما انداء قبل الاول وقيل الثاني واعتد في الشر بلا لية  
(قوله وقال في شرح المنية) تأييد لما في الظهيرية أفاد به أن ما في الخاتمة ضعيف ط وعلم في  
شرح المنية بقوله لعدم وجوبه قبله وتوجه الخطاب بالسعي اليه اه اه قلت وينبغي  
أن يقتضى ما اذا كانت تقوته رفته لمصلحة ولا يمكنه الذهاب وحده تأمل (قوله القروى)  
يفتح القاف نسبة الى القرية وأراد به المقيم أما المسافر فذكره بعده (قوله لا تلزمه) لانه في الاول  
صار كواحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفي هذا لم يصدر رر عن الخاتمة (قوله اكن في النهر  
الخ) مثله في الفيض وحكي بعده ما في المتن قبل (قوله لزمته) أي اذا مكث الى دخول وقتها  
وكذا يقال فيما ذكره بعده (قوله وفي شرح المنية الخ) ونصه وان دخل القروى المصر يوم  
الجمعة فان نوى المكث الى وقت الزمته وان نوى الخروج قبل دخوله لا تلزمه وان نواه بعد  
دخول وقتها لزمته وقال الفقيه أبو الليث لا تلزمه وهو مختار فاضان اه (قوله بسيف)  
أي متعلدا به كما في البحر عن المصنفات ويحذفه ظاهر ما ياتي عن الحواشي لكن وفق في النهر  
بامكان امساك مع التقاد (قوله في الباء) فقت به أي بالسيف ايهم أن يقتض بالسيف فاذا  
رجعتم عن الاسلام فذلك باقى في أيدي المسايين بقا تلو كنكم حتى ترجعوا الى الاسلام رر (قوله  
كسكة) أي فانها ققت عنوة كما قاله أبو حنيفة ومالك والاوزاعي وقال الشافعي وأحمد  
وطائفة ققت صلحا اه عيل عن تاريخ خكة لقطبي (قوله كالمدينة) فانها ققت بالقرآن

بأمر التمهيد كره الضيق  
لا ينبغي ان يصلى غير  
الخطيب (لانها كما كثر  
واحد) فان فعل بان خطب  
سعي باذن السلطان وصلى  
بالغ (جاء) هو المختار (لا بأس  
بالسفر يومها اذا خرج من  
مصر ان المصر قبل خروج  
وقت الظاهر) كذا في الخاتمة  
اكن عبارة الظهيرية وغيرها  
بأنه دخل بدل خروج  
وقال في شرح المنية والصحيح  
أنه يكره السفر بعد الزوال  
قبل أن يصلح ولا يكره قبل  
الزوال (القروى اذا دخل  
المصر يومها ان نوى المكث  
نمة ذلك اليوم لزمته) الجمعة  
(وان نوى الخروج من ذلك  
اليوم قبل وقتها أو بعده  
لا تلزمه) لكن في النهران  
نوى الخروج بعده لزمته  
والالا وفي شرح المنية ان نوى  
المكث الى وقتها لزمته  
وقيل لا (ك) لا تلزم (لوقدم  
مسافر يومها) على عزم أن  
لا يخرج يومها (ولم ينو  
الإقامة) نصف شهر (بخطب  
الامام) بسيف في الباء  
قيمت به كسكة (والالا)  
كالمدينة وفي الحواشي القدي  
اذا فرغ المؤذن قام الامام  
والسيف في يده وهو  
مستكن عليه







تقديمه عيد وأصله عود قلبت الواو ياء اسكونم ا بعد كسرة اه ح وفي الجوهره مناسبتة  
 للجمعة ظاهرة وهو أنهم ما يؤذيان بجمع عظيم ويجهرون فيه بالقراءة ويشرط لاحد ما يشترط  
 لا لا تحسوى الخطبة ويجب على من يجب عليه الجمعة وقدمت الجمعة للقرضية وكثرة وقوعها  
 اه (قوله سمي به الخ) أي سمي العيد بهذا الاسم لان الله تعالى فيه عوائد الاحسان أي أنواع  
 الاحسان العائدة على عباده في كل عام منها الفطر بعد المنع عن الطعام وصدقة الفطر واعظام  
 الحج بطواف الزيارة ولحوم الاضاحي وغير ذلك ولان العادة فيه القرع والصرور والنشاط  
 والجموع غالباً بسبب ذلك (قوله أو تفاؤلاً) أي بعوده على من أدركه كما هي العادة تفاؤلاً  
 تفاؤلاً بقوله أي رجوعها بصر ٣ والقال ضد الطيرة كأن يسبح من يرضيها أو ياطالب  
 أو ياراجد أو يستعمل في الخير والشر فاموس ومنه حديث كان صلى الله عليه وسلم يتفأل  
 ولا يطرير وكذا حديث كان يصحبه اذا خرج لما جئته أن يسبح ياراشد يارحج أخرجهما  
 السبب على في الجامع الصغير وجهه أن القال أمل ورجاء للصير من الله تعالى عند كل سبب  
 ضيف أو قوى بخلاف الطيرة (قوله في كل يوم) أي زمان (قوله وجهه الحبيب) أي يوم يرضيه  
 والافوجه الحبيب ليس زماناً (قوله عن مذهب الغير) أي مذهب غيرنا أما مذهبنا فنزوم كل  
 منهم ما قال في الهداية ناقلاً عن الجامع الصغير عيدان اجتمع في يوم واحد فالاول سنة والثاني  
 فريضة ولا يترك واحد منهما اه قال في المعراج احتزبه عن قول عطاء بن رباح في صلاة العيد  
 عن الجمعة ومثله من علي وابن الزبير قال ابن عبد البر سقوط الجمعة بالعيد مهور وعن علي أن  
 ذلك في أهل البادية ومن لا يجب عليهم الجمعة اه (قوله في الاصح) مقابلة القول بانها سنة  
 وصحة النسب في المنافع لكن الاول قول الاصحاب من كافي الجنبي ونص على تصحيحه في  
 الخاتمة والبدائع والهداية والمحيط والمختار والكنى في النسب وفي الخلاصة هو المختار لانه  
 صلى الله عليه وسلم واظب عليها وصحها في الجامع الصغير سنة لان وجوبها ثابت بالسنة حلية  
 قال في البحر والظاهر أنه لا خلاف في الحقيقة لان المراد من السنة المؤكدة قبل قوله ولا  
 يترك واحد منهما او كما صرح به في البسيط وقد ذكرنا مراراً أنهم اجتزأ الواجب عندنا اه وهذا  
 كان الاصح أنه ياتم بترك المؤكدة كالواجب اه وسببنا في تطهير ذلك في تكبير الشربق  
 وفيه كلام مستعرفه (قوله بشرائها) متعلق بيجب الاول والظهر للجمعة وشمل شرائط  
 الوجوب وشرائط الصحة لكن شرائط الوجوب علمت من قوله على من يجب عليه الجمعة فيبقى  
 المراد من قوله بشرائها القسم الثاني فقط واستثنى من الثاني الخطيئة واستثنى في الجوهره  
 من الاول المملوك اذا أذن له مولاه فانه نكزه العيد بخلاف الجمعة لان لها بدلاً وهو الظهر  
 وقال وينبغي أن لا يجب عليه العيد أيضاً لان منافعه لا تصير له كونه بالاذن اه وجرم في  
 البحر قلت وفي امامة البحر أن الجماعة في العيد تنس على القول بـ تسيم وتجب على القول  
 بوجوبها اه وظاهره أنهم اغبر شرط على القول بالسنة لكن صرح بعده بأنها بشرط لصحتها  
 على كل من القولين أي فتكون شرطاً للصحة الاتيان به على وجه السنة والا كانت نقلاً مطلقاً  
 تأمل لصحة اعتراض ط ما ذكره المصنف بان الجمعة من شرائط الجماعة التي هي جمع  
 والواحد مع الامام جماعة كافي النور (قوله فانها سنة بعدها) بيان للفرق وهو أنهم انما سنة

سمى به لان الله فيه عوائد  
 الاحسان وعوده بالسنور  
 غالباً أو تفاؤلاً بسبب ذلك  
 في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل  
 عيد وعود عيد صحت  
 بجمعه  
 وجهه الحبيب ويوم العيد  
 والجمعة  
 فلما وجد العالم يلزم الصلاة  
 أسداهما وقيل الاولى صلاة  
 الجمعة وقيل صلاة العيد  
 ركنا في القهـ سـ تـ من  
 القرائن في قلة قدر اجعت  
 القرائن في رأيتـ كـ من  
 مذهب الغير وبصورة  
 القرائن في قنيتـ وشرع في  
 الاولى من الهجرة (تجب  
 صلاتهما) في الاصح (على من  
 يجب عليه الجمعة  
 بشرائها) المتقدمة  
 (سوى الخطبة) فانها سنة  
 بعدها في القنية

٣ مطلب  
 في القال والطيرة

٤ مطلب  
 ياتم بترك السنة المؤكدة  
 كالواجب

لا شرط وأنهم ابدوا الا قبلها بخلاف الجمعة قال في البحر حتى لو لم يخطب أحد الاصح وأساءه ترك  
 السنة ولو قدمها على الصلاة صحت وأساء ولا تعاد الصلاة (قوله صلاة العيد) ومثله الجمعة ح  
 (قوله بجلا يصح) أي على أنه عيد ولا فهو نفل مكروه لا دأته بالجماعة ح (قوله لانه واجب  
 الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله اما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك في العيد واما على  
 طريق القرضية وذلك في الجنائز فهو من عموم المجاز ط (قوله والجنائز كقافية) فية أنه  
 العيدان ترجح على الجنائز بالعبية فهي ترجحت عليه بالقرضية فالاولى أن يعمل بان العيد  
 يؤدى بجمع عظيم يخشى تفرقه ان اشغل الامام بالجنائز اه ح قلت بل الاولى التعليل  
 بخوف التشويش على الجماعة بان يظنوها صلاة العيد ثم رأيتـ كـ من ذلك في جنازة البحر عن  
 القنية (قوله على الخطبة) أي خطبة العيد وذلك اقرضتكم اوسية الخطبة وكذا يقال في سنة  
 المغرب ط (قوله وغيرها) كسنة الظهر والجمعة والعشاء (قوله والعيد على الكسوف)  
 لانه وان كان كل منهما يؤدى بجمع عظيم لكن العيد واجب والكسوف سنة ح هذا  
 وفي السراج ان كان وقت العيد واسعا يبدأ بالكسوف لانه يخشى فواته وان ضاق صلى العيد  
 ثم الكسوف ان بقي فان قيل كيف يجتمعان والكسوف في العادة لا يكون الا في آخر يوم من  
 الشهر والعيد اول يوم أو يوم العاشر قلنا لا يمتنع فقد روى أنها كسفت يوم مات ابراهيم ابن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وموته كان يوم العاشر من ربيع الاول على أن القهـ سـ تـ من  
 يذكرون ما لا يوجد عادة ٣ كقول القرضيين رجل مات وترك مائة جدة اه قلت ومثله قولهم  
 لو تترس الكفاد بنبي يسئل ذلك النبي بل قد يتصور ذلك في الحكم بان يشهدوا على نقصان  
 رجب وشعبان فيقع العيد في آخر رمضان كافي البرازية (قوله عن الحلبي) أي العلامة المحقق  
 محمد بن أبي ساج صاحب الحلية شرح القنية (قوله عن السنة) أي سنة الجمعة كما صرح به  
 هناك وقال فعلى هذا فخر عن سنة المغرب لانها آكد اه فافهم (قوله الحاقاها) أي  
 لاسنة بالصلاة أي صلاة القرض (قوله لكن في آخر الخ) استدراك على الاستدراك وعلى قول  
 المصنف وتقدم على صلاة الجنائز ط (قوله ينبغي الخ) عبارة الاشياء اجتمعت بجنائز سنة  
 قدمت الجنائز وأما اذا اجتمع كسوف وجهه أو فرض وقت لم أروه فيبقى تقديم القرض  
 ان ضاق الوقت والا فالكسوف لانه يخشى فواته بالانجلاء ولو اجتمع عيد وكسوف وجنائز  
 ينبغي تقديم الجنائز وكذا لو اجتمعت مع فرض وجهه ولم يخف خروج وقتـ و ينبغي أيضاً تقديم  
 الكسوف على الترتب والتراخي اه وفيه مخالفة لما مر من حيث تقديمه الجنائز على السنة  
 وهو خلاف المقتضى كما علمت وعلى العيد وهو يجب بخلاف ما ذكره المصنف تبعها للدر ومن  
 حيث تقديمه الكسوف على القرض وهو بحث أيضاً بخالف لما ذكره الشارح من تقديم  
 العيد على الكسوف مع أن العيد واجب تقدم في الاولى تقديم فرض الوقت وفي الجوهره من  
 باب الكسوف اذا اجتمع الكسوف والجنائز بدئ بالجنائز لانها فرض وقد يخشى على الميت  
 التغير اه أي أطول صلاة الكسوف وقد يقال قدم العيد لا يحصل الاشياء لانه يؤدى  
 بجمع عظيم وعلى هذا تقدم الجمعة أيضاً على الكسوف ولذا خص صاحب الاشياء بتقديم  
 فرض الوقت دون الجمعة ويؤخذ من قوله أيضاً ان ضاق الوقت تقديم فرض المغرب

١ مطلب  
 لما ياتر جمع تقديمه من صلاة  
 عيد أو جنازة أو كسوف أو  
 فرض أو سنة

صلاة العيد في القرى تكبره  
 فخر عما ي لأنه اشتغال بما  
 لا يصح لان المصـ شر ط  
 الصفة (وتقدم) صلاتها  
 (عـ) في صلاة الجنائز اذا  
 اجتمعا) لانه واجب عينا  
 والجنائز كقافية (و) تقدم  
 (صلاة الجنائز على الخطبة)  
 وعلى سنة المغرب وغيرها  
 والعيد على الكسوف لكن  
 في البحر قيل الاذان عن  
 الحلبي الفتوى على تأخير  
 الجنائز عن السنة وأقره  
 المصنف كانه الحاقاها  
 بالصلاة لكن في آخر احكام  
 دين الاشياء ينبغي تقديم  
 الجنائز والكسوف حتى  
 على القرض ما لم يضيـ وقتـ  
 فتأمل

٢ مطلب  
 الفقهاء قد يذكرون ما لا  
 يوجد عادة



لان وقت ضيق كالجحش ح وهو ظاهر ثم رأيت صريحاً في جنائز التاترخانية وقال بعده وروى  
 الحسن أنه يخبر فافهم (قوله ونذ يوم الفطر الخ) النذ قول البعض وعد المصنف الفسل  
 سابقاً من المتن والصحيح أن الكل سنة مخصوص الزجال فهتافى عن الزاهد ط وزاد  
 في البحر عن المجتبى وانما معناه مستحب الاشغال السنة على المصنوب قال نوح افندى وحاصله  
 يجوز إطلاق اسم المصنوب على السنة وعكسه وهذا أطلق في الهداية اسم المصنوب على  
 الفسل ثم قال فيسن فيه الفسل ه وفي القهستاني أيضاً أن هذه الامور مندوبة قبل  
 الصلاة ومن آدابها لمن آداب اليوم كافي الجلالى لكن في الصفقة أن في غفلة اختلاف الجملة  
 ه (قوله صلوا) قال في فتح القدير ويصحب كون ذلك المعلوم حلواً ما في البخارى كان  
 عليه الصلاة والسلام لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً ه قلت فالظاهر  
 أن الأقرافضل كما تقدمه هذا الخبر فان لم يجدوا كل شيئاً حلواً ثم رأيت في شرح المنية (قوله  
 ولوقزوياً) كذا في الشرح بلالية والله يشير إلى أن ذلك ليس من سنن الصلاة بل من سنن اليوم  
 لان في الاكل مبادرة الى قبول ضيافة الحق سبحانه والى امتثال أمره لا لا فطار بعده امتثال  
 أمره بالصيام تامل (قوله واستقبلوا) لانه مندوب اليه في سائر الصلوات اختياراً ومقتضاه أن  
 المراد به الاستقبال عند القيام الى الصلاة فانه مستحب كما تقدمت في سنن الوضوء وكذا عند  
 الاجتماع بالناس وعليه فيصحب قبل التوجه اليها أيضاً وأما السؤال في الوضوء فانه سنة  
 مؤكدة ولا خصوصية له فيه (قوله ولو غيراً يرض) قال في البحر وظاهر كلامهم تقديم  
 الاحسن من الثياب في الجملة مع العبدين وان لم يكن أيضاً والدليل دال عليه فقد روى  
 البيهقي أنه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العيد بدرة حمراء وفي الفتح الحلة الحمراء عبارة  
 عن ثوبين من اليمن فيهما خطوط حمراء فخر لا أنهم أحمر بحيث فيمكن حمل البدرة أحدهما ه  
 أى أحد الثوبين اللذين هما الحلة أى فلا يعارض ذلك حديث الثمالي عن ليس الاحمر والقول  
 مع عدم على الففل والمناظر على المبيح اذا تعارض فكيف اذا لم يتعارض بالحل المذكور ه  
 بزيادة وسبب ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ليس الاحمر في كتاب الحظرو والباحة (قوله  
 صح عطفه) جواب سؤاله بذكره كيف صح عطف أداء الفطرة على المنذوبات مع وجوبه  
 فاجاب بان الكلام هنا في الاداء قبل الخروج والواجب مطلق الاداء ه (قوله ومن  
 ثم) أى من أجل كون جميع تلك الاحكام قبل الخروج ط (قوله أى بكلمة ثم) أى المقيدة  
 لا الترتيب والترتبي ليقيد ترتيب الخروج عن الجميع قبل على أن المراد فعل جميع ما ذكر  
 قبله بخلاف ما لو أتى بالواو أو بالفاء لان الفاء وما تلوهم تعقيباً على أداء الفطرة فقط بخلاف  
 ثم ولذا قلنا لا يبعد تراخيها عن جميع ما مر والظاهر أن يقول وليفقد عطفاً على العلة  
 السابقة وقد يقال حذف العاطف لانه في العلة الاولى والثانية بدل من التوضيح فافهم  
 هذا والمصرح به أنه يندب أداء الفطرة في الطريق وهو متوجه الى المصلى وما هنا يوجه  
 خلافه فتأمل (قوله المصلى العام) أى في الصحراء يجرى عن المغرب (قوله والواجب  
 مطلق التوجه) أى لا التوجه المترتب على ما ذكره ولا التوجه المقيد بالمشي ولا التوجه  
 الى خصوص الجبابة وهذا تمكيد الجواب عن السؤال المذكور (قوله هو الصحيح) قال

مطلب  
 يطلق المصنوب على السنة  
 وبالعكس

(ونذ يوم الفطر كله)  
 - لو أوتر أو لوقزوياً (قبل)  
 - خروجه الى (صلاتها)  
 واستنبأه واعتصم به وقطع به  
 بماله ربح لا لون (وليسه)  
 أحسن ثيابه (ولو غيراً يرض)  
 (وأداء فطرته) صح عطفه  
 على آكله لان الكلام كله  
 قبل الخروج ومن ثم أتى  
 بكلمة (ثم خروجه) ليضيد  
 تراخيها عن جميع ما مر  
 (ما شيا الى الجبابة) وهي  
 المصلى العام والواجب  
 مطلق التوجه (والخروج  
 اليها) أى الجبابة الصلاة  
 العبد (سنة وان وضعهم  
 المسجد الجامع) هو الصحيح

في الظاهر به وقال بعضهم ليس سنة وتعارف الناس ذلك اضيق المسبب وكثرة الزحام والصحيح  
 هو الاول ه وفي الخلاصة والخاتمة السنة أن يخرج الامام الى الجبابة ويستخلف غيره  
 ليصلى في المصلى بالصفة المأبى على أن صلاة العبد في موضعين جائز بالاتفاق وان لم يستخلف  
 فله ذلك ه فوح (قوله ولا بأس باخراج من غير اليها) عزاء في الدور الى الاختيار (قوله لكن  
 في الخلاصة الخ) ومثله في الخاتمة فافهم ما قاله ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد واختلاف  
 المشايخ في بنائه في الجبابة قليل بكمه وقيل لا فدل كلامهم على أنه لا خلاف في كراهة ارجاءه  
 اليها وانما الخلاف في بنائه فيها ويمكن حمل الكراهة على التزيمية وهي مرجع خلاف  
 الاولى المقادير من كلمة لا بأس غالباً لا مخالفة فافهم وفي الخلاصة عن خواهر زاده هذا أى  
 بناؤه حسن في زماننا (قوله من طريق آخر) لما رواه البخارى أنه كان صلى الله عليه وسلم اذا كان  
 يوم عيد خالف الطريق ولان فيه تكثير الشهود لان أمكنة القرية تنقسم لاصحابها شرح المنية  
 (قوله والختم) ظاهره ولو اغترأ أمير وقاض ومفت وما في كتاب الحظرو من قصره على نحو هؤلاء  
 محمول على الدوام ويدل له ما في الخبر عن الهداية أن من كان لا يختم من العصابة كان يختم يوم  
 العيد وهذا أولى مما في القهستاني حيث خصه بذي سلطان ومن المنذوبات صلاة الصبح في  
 مسجد حبه ط (قوله لا تنكروا) خبر قوله والتمتة وانما قال كذلك لانه لم يحفظ فيها شيئاً عن  
 أبي حنيفة وأصحابه وذكر في القنية أنه لم ينقل عن أصحابنا كراهة وعن مالك أنه كرهها وعن  
 الاوزاعي أنه أبدها وقال الحق ابن أبي رباح بل الاشبه أنها جائزة مستحبة في الجملة ثم ساق  
 أقوالاً بأنياد صحيحة عن الصحابة في فعل ذلك ثم قال والمتعامل في البلاد الشامية والمصرية  
 عيد مبارك عليكم ولحموم وقال يمكن أن يلحق بذلك في المشرق ومجعية والاستنباب لما بينهم من  
 التلازم فان من قبل طاعة في زمان كان ذلك الزمان عليه مبارك كالأعلى أنه قد ورد الدعاء بالبركة  
 في امور شتى فيؤخذ منه استحباب الدعاء بها هنا أيضاً ه (قوله في طريقها) ليس التقيد  
 به للاحتراز عن البيت أو المصلى وانما هو بيان المخالفة بين عيد الفطر والاضحى فان السنة  
 في الاضحى التكبير في الطريق كما سببنا في فافهم (قوله قبلها) ظرف لقوله ولا ينفصل للاحتراز  
 عما بعده فان فيه تفصيلاً كما صرح به بعده (قوله يتعلق بالتكبير والتنفل) المراد بالتعلق  
 المعنوي أى انه قيد له ما في الاطلاق في التكبير أى سواء كان سراً أو جهراً وفي التنفل  
 سواء كان في المصلى انما قالوا في البيت في الاصح وسواء كان عن بصلي العيد أو لاحق ان المرأة  
 اذا أرادت صلاة الضحى يوم العيد تصليها بعد ما يصلي الامام في الجبابة أفاده في البحر (قوله  
 كذا قرره المصنف تبه البحر الخ) حاصل الكلام في هذا المقام أنه قال في الخلاصة ولا يكبر  
 يوم الفطر وعندهما يكبر ويخافت وهو أحد الروايتين عنه والاصح ما ذكرناه لا يكبر  
 في عيد الفطر ه فافاد أن الخلاف في أصل التكبير لا في صفة وان الاتفاق على عدم الجهر  
 به ورد في فتح القدير بأنه ليس بشئ اذا لا يسمع من ذكر كراهة تعالى في وقت من الاوقات بل من  
 ايقاعه على وجه البدعة وهو الجهر بخلافه قوله تعالى واذا كرر بك في نفسك فقه صبر على  
 مورد النبرع وهو الاضحى لقوله تعالى واذا كرروا الله في أيامه مدودات ورد في البحر على  
 الفتح بان صاحب الخلاصة أعلم بالخلاف وبأن تخصيص الله كبر بوقت لم يرد به الشرع غير

(ولا بأس باخراج من غير اليها)  
 لكن في الخلاصة لا بأس  
 ببنائه دون ارجاءه ولا  
 بأس به ودرا كلاً ونذ  
 كونه من طريق آخر  
 واظهار البشارة وكثرة  
 الصدقة والختم والتمتة  
 بتقبل الله منا ومنكم  
 لا تنكروا (ولا يكبر في طريقها)  
 ولا ينفصل قبلها مطلقاً  
 يتعلق بالتكبير والتنفل  
 كذا قرره المصنف تبهها



مشروع اه أقول ما في الخلاصة يشهر به كلام الظاهري فانه قال ويكبر يوم الاضحية ويكبر  
ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة لكن لا شك ان الحق ابن الهمام لم يعلم تام بالخلاف أيضا  
كيف وفي غاية البيان المراد من نفي التكبير التكبير بصفة الجهر ولا خلاف في جواز  
بصفة الاخفاء اه فافاد ان الخلاف بين الامام وصاحبه في الجهر والاخفاء لا في أصل  
التكبير وقد سمي الخلاف كذلك في البدائع والسر اج والجمع ودور الجهر والمثلث والحرر  
والاختيار والمواهب والامداد والافاض والتعاريف والتجسيم والتبيين ومختارات  
النوازل والكفاية والمعراج وعزاه في النهاية الى الميسر وطبعة الفقهاء وفاد الفقهاء  
فهذه مشاهير كتب المذهب مصرحة بخلاف ما في الخلاصة بل سمي القهستاني عن الامام  
روايتين احدهما انه يسر الثانية انه يجهر كراهة وهو الصحيح على ما قال الرازي  
ومثله في النهر وقال في الحلية واختلاف في عيد الفطر فمن أبي حنيفة وهو قول صاحبيه  
واختيار الطحاوي انه يجهر وعنه انه يسر وأغرب صاحب النصاب حيث قال يكبر في العيدين  
سرا كما أغرب من عزا الى أبي حنيفة انه لا يكبر في الفطر أصلا ولا زعم انه الأصح كما هو ظاهر  
الخلاصة اه فقد ثبت ان ما في الخلاصة غير صحيح بخلاف المشهور في المذهب فافهم وفي شرح  
المنها الصغير ويوم الفطر لا يجهر به عنده وعند من يجهر وهو رواية عنه والخلاف في  
الافضائية أما الكراهة فتعقبه عن الطرفين اه وكذا في التكبير وما قول الفخ اذا لا يمنع من  
ذكر كراهة تعالى الخ فهو منقول في البدائع وغيره عن الامام في بحث تكبير التشرع في هذا  
وقد ذكر الشيخ قائم في تصحيحه ان الحق قد قول الامام (قوله لكن تعقبه في النهر) أقول لم  
يتعقبه صريحا لانه نقل كلام الجهر وأقره ثم ذكر قوله ان الخلاف في الجهر وعنده وعزاه الى  
معراج الدراية والتجسيم وغاية البيان والزاوي (قوله زاد في الجهر الخ) أي زاد على ما في  
النهر التصريح بانه سنة عندهما أي لا مستحب والافق قد علمت أنه في النهر صريح بالخلاف بين  
الامام وصاحبه لكنه لم يصرح بانه سنة أو مستحب فافهم (قوله ووجهها) أي هذه الرواية  
(قوله فيقتصر على مورد الشرع) وهو ما في الجهر عن القنية التكبير جهر في غير أيام  
التشرع في لا بين الابناء العدو والأوصوف وقاس عليه بعضهم الحريق والظواهر كلها اه  
زاد القهستاني أو علا شرفا (قوله وكذا لا يتنفل الخ) ما في الكتب الستة عن ابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما انه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا  
النهي بعد ما حمل عليه في المصلي لحادي ابن ماجه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين كذا في فتح  
القدير قال في منغ الفقار أقول وهكذا استدله الشراح على الكراهة وعندي في كونه  
مفيدا للمدعي نظر لان غاية ما فيه أن ابن عباس سمي أنه عليه الصلاة والسلام خرج فصلى بهم  
العيد ولم يصل الخ وهذا لا يقتضي أن ترك ذلك كان عادة ولا يعمل هذا لان مقتضى الكراهة اذا  
بدلها من دليل خاص كما ذكره صاحب البحر اه قلت لكن ذكر العلامة نوح افندي ان  
وجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتيه من أنه صلى  
الله عليه وسلم كان يصلي الصلاة بعد طلوع الفجر على الكراهة اذ لا لها فله مرة يانا

لكن تعقبه في النهر ورجح  
تعبيده بالجهر زاد في  
البرهان وقال الجهر به سنة  
كالاضحية وهي رواية عنه  
ووجهها ظاهر قوله تعالى  
ولتكملوا العدة ولتكبروا  
الله على ما بدا لكم ووجه  
الاول أن رفع الصوت  
بذلك كبر بدعة فيقتصر على  
مورد الشرع اه (وكذا)  
لا يتنفل (بعد في الصلاة)  
فانه مكروه عند العامة  
(وان) تنفل بعدها (في)  
البيت جائز بل يندب تنفل

للجواز اه قلت هذا مسلم فيما اذا تكبر ومنه ذلك ما عدم الفعل مرة فلا وليس في حديث  
ابن عباس المسار ما يفيد التمسك بركعتيه (قوله باربع) أو ركعتين والاول أفضل كما في  
القهستاني (قوله وهذا) أي ما مر من المنع عن التكبير والتنفل (قوله الخواص) الظاهر ان  
المراد بهم الذين لا يؤثرون عندهم الزجر فلا ولا كسلا حتى يقتضي بهم الى الترك أصلا ط (قوله)  
أصلا أي لا يسر ولا جهر في التكبير ولا قبل الصلاة بمسجد أو بيت أو بعدها بمسجد في  
التنفل اه أقول وظاهر كلام الجهر أنه زاد التنفل بمكانه واستشهد به بما في التجسيم  
عن الخواص ان كسالى العوام اذا صلوا الفجر عند طلوع الشمس لا يمنعون لانهم اذا منعوا  
تركوها أصلا وأدوا ما مع قبو بزأهل الحديث لها أولى من تركها أصلا (قوله وفي هاتين  
الخ) تقدم الكلام على هذه الصلاة في باب النوافل وان المراد بركعة قبله النصف من شعبان  
وأما قدر السابيع والعشرين من رمضان ثم ان ما نقله قال الرضا حتى هو من الخواص  
الموحشة ويمنع التوقيت بذلك الخط اجماعهم على حرمة العمل بالحديث الموضوع وقد نصوا  
على وضع حديث هذه الصلوات والفقهاء لا ينقل من الهوامش الجهرولة سيما ما كان فسادا  
ظاهرا وقوله لان علماء الخ تعبد لما في البحر وظاهر هذا الاثر تقرير الكراهة عندهم في المصلي  
وانه انزيمية والامام أقره اذ لا يجوز الاقرار على المنكر اه ولا يرد ما مر من عدم منعهم  
عن صلاة الفجر عند طلوع الشمس لان ذلك ينطوئ تركها أصلا فيقع التارك في محذور وأعلم  
والله أعلم (قوله من الارتفاع) المراد به أن تبيض زياي (قوله قدر ربح) هو انشاء عشر شيئا  
والمراد به وقت صل النافلة فلا مباداة بينهم ما خلا لما في القهستاني ط (تنبيه) يندب  
تجمل الانصبي لتجمل الاضاحي وتأخير الفطر أي ودى الفطرة كما في البحر (قوله بل تكون  
نقلا محرما) لان ما قبل دخول وقت المصلي واجبة كالمصلي ظهر اليوم عند طلوع الشمس فلا  
ينافي ما تقدم في أوقات الصلاة من أنه في وقت الطلوع والاستواء والغروب لا ينعقد من  
الفرائض والواجبات الفاتنة سوى عصر يومه حتى لو شرع فيه بغير بضعة لم يكن داخل في  
الصلاة أصلا لا تنقض طهارة بالهبة بخلاف ما لو شرع في التطوع فافهم (قوله بأسقاط  
الغاية) أي مثل وأتموا الصيام الى الليل قال القهستاني فالزوال ليس وقتا لها لان الصلاة  
الواجبة لا تنقض عند قيامه اه قال ط وهذا يرشد الى أن المراد بالزوال الاستواء وأطاق  
عليه المجاورة (قوله فدت) أي فسد الوضوء وانقلب تنفلا اتفاقا ان كان الزوال قبل  
القوم وقد رتبته وعلى قول الامام ان كان بعده ط قلت وهذا ذكره الشارح مجمعا عند  
ذكر المسائل الاثني عشرية وقال ولم أره (قوله كافي الجمعة) أي اذا دخل وقت العصر فيها  
ط (قوله وقد مناه) أي في باب الاستغلاف (قوله ويصلي الامام بهم الخ) ويكنى في جماعتها  
واحد كما في النهر ط (قوله مستند قبل الزوائد) أي قارئ الامام وكذا المؤتم الثناء قبلها في  
ظاهر الرواية لانه شرع في أول الصلاة اعداد وصليت زوائد لانها على تكبيرة الاحرام  
والركوع وأشار الى أن التعوذ ياتي به الامام بعدها لانه سنة القراءة (قوله وهي ثلاث  
تكبيرات) هذا مذهب ابن مسعود وكثير من الصحابة ورواية عن ابن عباس وبه أخذنا ثمنا  
الثلاثة وروى عن ابن عباس أنه يكبر في الاولى سبعاً وفي الثانية تسعة وفي رواية خمساً ثم ثلاثة

باربع وهذا الخواص أما  
العوام فلا يمنعون من  
تكبير ولا تنفل أصلا لقلته  
رغبته في الخبرات بحروف  
هاتمة بخطه وكذا  
صلاة رغائب وبرائة وقد  
لان عليا رضي الله عنه رأى  
رجلا يصلي بعد العبد  
فقال أما تسمع يا أمير  
المؤمنين فقال أخاف أن  
ادخل تحت الوعيد قال الله  
تعالى أرايت الذي ينسى  
عبد الاصل (ووقت من  
الارتفاع) قدر ربح ولا تضع  
قبله بل تكون نقلا محرما  
(الى الزوال) بأسقاط  
الغاية (فالزوال الشمس  
وهو في انقائها قبلت) كما  
في الجمعة كذا في السراج  
وقد مناه في الاثني عشرية  
(ويصلي الامام بهم ركعتين  
مثلا قبل الزوائد وهي  
ثلاث تكبيرات في كل ركعة)



أصلية وهي تكبيرة الافتتاح وتكبير نال كوع والباقي زوائد في الأولى خمس وفي الثانية  
 خمس أو أربع ويسدأ بالتكبير في كل ركعة قال في الهداية وعليه عمل العامة اليوم لا  
 الخلفاء من بني العباس به والمذهب الأول اه قال في الظهيرية وهو رواية عن أبي  
 يوسف ومحمد فانما فعل ذلك لان هرون أمره ما أن يكبر ابتكبير جده ففعل ذلك امتثالاً له  
 لا مذهباً واعتقاده اذ قال في المعراج لان طاعة الامام فيها ليس بمصلحة واجبة اه ومنهم من  
 جزم بان ذلك رواية عنهما بل في المجتبى وعن أبي يوسف أنه رجع الى هذا ثم ذكر غير واحد من  
 المشايخ أن المختار المذهب هو رواية الزيادة أي زيادة تكبيرة في عهد الفطرو برواية النقصان  
 في عهد الاضحية علام بالروايتين وتخصيف في الاضحية لاشغال الناس بالاضحية وقيل تعجيلاً  
 لحق التفرقة فيها بقدرة تكبيرة وعامة في الحلية وحل الشافعي جميع التكبيرات المروية عن  
 ابن عباس على الزوائد وهذا خلاف ما جعله امامه والمذهب عندنا قول ابن مسعود وما ذكره  
 من عمل العامة بقول ابن عباس لا من أولاده من الخلفاء به كان في زمنهم أما في زماننا فقد زال  
 قاله المذهب الأول اه والمذهب الثاني كذا في شرح المنية وكوفي الجبر أن الخلفاء في  
 الأولوية وهو في الحلية (تنبيه) يؤخذ من قول شرح المنية كان في زمنهم الخ أن أمر  
 الخليفة لا يبق بعد موته أو عزله كما صرح به في الفتاوى الخيرية وفيه عليه أنه لو لم يبق من  
 دعاء الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يبق في نفسه بعد موته والله أعلم (قوله ولو زاد تابعه الخ)  
 لانه قد بع لامامه فوجب عليه متابعتهم وترك رأيه برأى الامام لقوله عليه الصلاة والسلام  
 انما بع الله الامام ليؤتم به فلا تخلفوا عليه فاما يظهر خطوه يمين كان اتبعاه واجبا ولا  
 يظهر الخطا في الجهره ذات فاما اذا خرج عن أقوال الصحابة فقد ظهر خطوه يمين فلا يلزمه  
 اتبعاه وله ذلك الوقت الذي يرفع يديه عند الركوع أو ينفذ في الجهره أو يري  
 تكبيرات الجنائز خمس لا يتابعه لظهور خطئه يمين لان ذلك كله منسوخ بدائع أقول  
 يؤخذ منه أن الخطأ اذا اقتدى بشافعي في صلاة الجنائز يرفع يديه لانه مجتهد فيه فهو غير  
 منسوخ لانه قد قال به أئمة بل من الخطية وسياق عامة في الجنائز وقد مناه في أواخر بحث  
 واجبات الصلاة (قوله الى ستة عشر) كذا في الجهر عن المحيط وفي الفتح قبل يتابعه الى ثلاث  
 عشرة وقبل الى ست عشرة اه قلت ولعل وجه القول الثاني حمل الثلاث عشرة المروية  
 عن ابن عباس على الزوائد كما صرح الشافعي وهي مع الثلاث الأصلية فصيرت عشرة والا  
 لم يؤمن قال بان الزوائد ست عشرة فاجمع وقد راجعت مجمع الآثار للامام الطحاوي فلم  
 أرفعهما من الأحاديث والأثر عن الصحابة والتابعين أكثر مما صرح عن ابن عباس فهذا  
 يؤيد القول الأول ولذا قدمه في الفتح وفيه في البدائع الى عامة المشايخ على أن ضم الثلاث  
 الأصلية الى الزوائد بعد جدد الان القراءة فاصلة بينهما فتأمل (قوله فيافي بالكل) قال في  
 الصرة لا عن المحيط فان زاد لا يلزمه متابعتهم لانه مختار يمين ولو لم يبق التكبيرات من  
 المكبرين يافي بالكل احتياطاً وان كثر لاحتمال الغلط من المكبرين ولذا قيل ينوي بكل تكبيرة  
 الافتتاح لاحتمال التردد على الامام في كل تكبيرة اه قلت والظاهر أنه عبر عنه بقيل  
 لانه قد لا يذكره الشارح فانه يقتضي أن من لم يسمع من الامام ينوي الافتتاح بالثلاث

مطلب  
 يجب طاعة الامام فيما  
 ليس بمصلحة

مطلب  
 أمر الخليفة لا يبق بعد  
 موته

ولو زاد تابعه الى ستة عشر  
 لانه ما نورا لأن يسمع من  
 المكبرين يافي بالكل

ايضا

ايضا وان لم يزد عليها فان احتمال الغلط والتفريط موجود في الكل لا في خصوص الزوائد على  
 المتأخر في الركعة الأولى فتأمل وسياق في صلاة الجنائز أنه ينوي فيها الافتتاح بكل تكبيرة  
 أيضا وباقى تمام البحث فيه (قوله ويوالي نديابين انقرا متين) أي بان يكبر في الركعة الثانية  
 بعد القراءة لانه يكون قراعتها ندية لقراءة الركعة الأولى أما لو كبر في الثانية قبل القراءة  
 أيضا كما يقول ابن عباس يكون التكبير فاصلا بين القراءتين وأشار بقوله نديا الى أنه لو كبر في  
 أول كل ركعة جاز لان الخلاف في الأولوية كما صرح عن الجهره هذا أما في المحيط من التعليل  
 للموالاة بان التكبيرات من الشهادتين ولهذا وجب الجهر به فوجب ضم الزوائد في الأولى  
 الى تكبيرة الافتتاح لسبقها على تكبيرة الركوع والى تكبيرة الركوع في الثانية لانها  
 الأصل في ذلك قال في البحر الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت لا المصطلح عليه لان الموالاة  
 مستحبة اه وكذا قوله وجب الجهر بها أي ثبت في بعض المواضع كافي الأذان والتكبير  
 في طريق المصلى وتكبير التشريق وأما الجهر في تكبيرات الزوائد فالظاهر استحبابه للامام  
 فقط للاعلام فتأمل لكن في البحر عن المحيط ان بدأ الامام بالقراءة تسهوا فقد كرر بعد الفاتحة  
 والسورة بعض في صلاته وان لم يقرأ الا الفاتحة كبر وأعاد القراءة ولما لان القراءة اذ لم  
 يتم كان امتناعا عن الاعتمام لارضا القرض اه ونحوه في الفتح وغيره وظاهره أن تقديم  
 التكبير على القراءة واجب والام ترفض الفاتحة لاجل يؤيده ما قدمناه في باب صفة الصلاة  
 من أنه ان كبر وبدأ بالقراءة ونسى الشاه والتعوذ والتسبيحة لا يجب ادقوات محلهما وقد يجب  
 بان العود الى التكبير قبل اتمام القراءة ليس لاجل المنصب الذي هو الموالاة بل لاجل  
 استدراك الواجب الذي هو التكبير لانه لم يشرع في الركعة الأولى بعد القراءة بدليل  
 أنه لو تذكركم بعد قراءة السورة يتحرك فكذا كان مثل ما لو نسي الفاتحة وشرع في السورة ثم تذكر  
 يترك السورة ويقرأ الفاتحة لوجوبها بخلاف الشاه والتعوذ والتسبيحة والله أعلم (قوله  
 ويقرأ كالجمعة) أي كالقراءة في صلاة الجمعة لما روى أبو حنيفة أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يقرأ في العيدين ويوم الجمعة الأعلى والغاشية كافي الفتح وقال في البدائع فان تترك بالاقتران  
 به صلى الله عليه وسلم لم يقرأ في قراعتها ما في أغلب الاوقات فمن لم يكن يكبره أن يتخذها احتما  
 لا يقرأ فيها غيرهما لانه كونه في الجمعة اه ويجهز بالقراءة كما ذكر في فصل القراءة وصرح  
 به في الجهره (قوله في القيام) أي الذي قبل الركوع أما لو أدركه كما قال غلب على  
 ظنه ادراك في الركوع كبر فاعتبر أي نفسه ثم ركع والركع وكبر في ركوعه خلافا لابي  
 يوسف ولا يرفع يديه لان الوضع على الركبتين سنة في محل الرفع لا في محله وان رفع الامام رأسه  
 فقط عنه ما بقي من التكبيرات لانه في صلاة الجمعة ولو أدركه في قيام الركوع لا يقضيه بها فيه  
 لانه يقضي الركعة مع تكبيراتها فخرج وبداية (قوله في الحال) أي وان كان الامام  
 قد شرع في القراءة كافي الحلية (قوله برأى نفسه الخ) أي ولو كان امامه شافعي كبر سبعة  
 فانه يكبر ثلاثا بخلاف ما صرح من أنه يتابعه في التأخر لانه في المذكر (قوله لانه من يوق) أي  
 وهو منصرف فيما يقضي والذكر القائل بقضي قبل فراغ الامام بخلاف الفهل ففتح قلت  
 فعلى هذا اذا أدرك مع الامام ما لا يقصر من رأى نفسه ينبغي أن لا يقضي بعده شيئا فتنبه

(ويوالي نديابين انقرا متين)  
 ويقرأ كالجمعة (ولو أدرك)  
 المؤتم (الامام في القيام)  
 بعد ما كبر (كبر) في الحال  
 برأى نفسه لانه من يوق  
 ولو سبق ركعة







بعد اليوم الاول قضاء أيضا كافي أضحية البدائع والزيادة (قوله بلا عذر مع الكراهة) أثبت  
 في المجتبى والجمهورية والبرازية وغيرها الامانة بالمتأخير في عذره به ولم أنكر كراهة تحريم  
 تأمل وعلى قلت اطلاق الكراهة تبعاً للبحر والذرية في التحريم وأما الامانة فقد منافي سنن  
 الامانة الخلاف في أن يادون الكراهة أو الخش ووقفنا نحن ما بانهم ادون التحريمية والخش  
 من التزيمية (قوله اتفاقاً) أما في الفطرة فدعوات مافيه من الخلاف في أصل التكبير أو في  
 صفته وهي الجهر (قوله قيل وفي المصلي) قال في المحيط وفي رواية لا يقطعها ما لم يفتح الإمام  
 الصلاة لانه وقت التكبير فيكبر عقب الصلاة جهراً اهـ ويجزم في البدائع بالاولى وعمل  
 الناس في المساجد على الرواية الثانية بجر (قوله لا في البيت) اي لا يسن والا فلهذا ذكر  
 منبر وع (قوله ويندب تأخيراً كالمعنا) أي يندب الامانة في طرفة العين من صبحه الى  
 أن يصلي فان الاخبار عن العصاة تواترت في منع الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع  
 غداة الاضحية فهناك عن الزاهد ط (قوله وان لم يضح) نزل المصري والقروى وقيدته  
 في غاية البيان بالمصري وذكر أن القروى يذوق من الصبح لان الاضحية تذبح في القري  
 من الصباح بجر (قوله في الاصح) وقيل لا يندب التأخير في حق من لم يضح بجر (قوله لم يكره)  
 قال في البحر وهو مستحب ولا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص  
 اهـ (قوله اي صريحاً) تبع فيه صاحب النهر وأشار به الى ثبوت كراهة التزيم وفيه نظر لما  
 علمت من كلام البحر وقول البدائع ان شاذق وان شاذق لم يذوق والادب أن لا يذوق شيئا الى  
 وقت الفراغ من الصلاة حتى يكون تناول من القرابين اهـ (قوله في الخطبة) متعلق يعلم  
 وينبغي تعميم تكبير القشر بق في الجمعة التي قبل عيد الاضحية لان اينسدا يوم عرفة كما يحسنه  
 في البحر (قوله يوم عرفة) الاضافة ثانية لان عرفة اسم اليوم وعرفات اسم المكان شرناً لامية  
 (قوله في غيرها) اي غير عرفة وأردم المكان فجوزوا والمراد كافي شرح المنية اجتماعهم عشية  
 يوم عرفة في الجوامع أو في مكان خارج البلدة يهتفون بأهل عرفة اهـ (قوله وقيل يستحب)  
 أنه المراد من قول النهاية وعن أبي يوسف ومحمد في غير رواية الاصول أنه لا يكره لما  
 روى أن ابن عباس فعل ذلك بالبصرة اهـ قال في الفتح وهذا يفيد أن مقابلة من رواية  
 الاصول كراهة ثم قال وهو الاولى حسماً لمفسدة اعتقادية تنوقع من العوام وتفسد  
 الوقوف وكشف الرؤس يستلزم التشبه وان لم يقصد فالحق انه ان عرض للوقوف في ذلك  
 اليوم سبب يوجب كراهة كالاتساق مع لا يكره أما قصد ذلك اليوم بالخروج فيه فهو معنى التشبه  
 اذا تأملت وفي جامع القرطبي لواجب وهو الشرف ذلك اليوم بما يحل عليه بلا وقوف  
 وكشف اهـ والحاصل أن الصحيح الكراهة كافي الدرر بل في البحر أن ظاهرها في غاية  
 البيان انه التحريمية وفي النهر أن عباراتهم غاطة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره (قوله وقال  
 الباقي الخ) ما أخذ من آخر عبارة الفتح المقدمة والحاصل أن المكر وهو الخروج مع  
 الوقوف وكشف الرؤس بلا سبب موجب كالمعنا أما مجرد الاجتماع فيه على طاعة بدون  
 ذلك فلا يكره (قوله ويجب تكبير القشر بق) نقل في الصحاح وغيره ان القشر بق قد يبدل العم  
 وبه سميت الايام الثلاثة بعد يوم النحر ونقل الخليل بن أحمد والنضر بن ثعلب عن أهل اللغة انه

٣ مطلب  
 لا يلزم من ترك المستحب  
 ثبوت الكراهة اذ لا بد لها  
 من دليل خاص  
 بلا عذر مع الكراهة وبه  
 أي بالهذو (بدوها)  
 قاله هذا في الكراهة  
 وفي الفطر للصحة (وبكبر  
 جهراً) اتفاقاً (في الطريق)  
 قيل وفي المصلي وعليه عمل  
 الناس اليوم لا في البيت  
 (وبندب تأخيراً كالمعنا)  
 وان لم يضح في الاصح ولو  
 أكل لم يكره أي يندب  
 (وبعلم الاضحية وتكبير  
 القشر بق) في الخطبة  
 (وقوف الناس يوم عرفة  
 في غير هاتين بالواقفين  
 ليس بشئ) هو نكرته في  
 موضع النفي فتم أنواع  
 العبادة من فرض وواجب  
 ومستحب فيعيد الاباحة  
 وقيل يستحب ذلك كذا  
 في مسكين وقال الباقي  
 لو اجتمعوا لشرف ذلك  
 اليوم ولو لم يجمع الوفاء بلا  
 وقوف وكشف رؤس جاز  
 بلا كراهة اتفاقاً (ويجب  
 تكبير القشر بق)  
 ٤ مطلب  
 في تكبير القشر بق

التكبير فكان مستتر كائنه والمراد هنا الثاني والاضافة فيه ثانية أي التكبير الذي هو  
 القشر بق وبه اندفع ما قيل ان الاضافة على قوله ما لانه لا تكبير في أيام القشر بق عنده  
 وعامة في الاحكام للشيخ اسمعيل والبحر (قوله في الاصح) وقيل سنة وصحح أيضاً السكن في الفتح  
 أن الاكراه على الوجوب وحرفي البحر أنه لا خلاف لان السنة المؤكدة والواجب متساويان  
 رتبة في استحقاق الاثم بالترك قلت وفيه نظر لما قد مضى عنه في بحث سنن الصلاة أن الاثم في  
 ترك السنة أخف منه في ترك الواجب وحرفنا هنا أن المراد من ترك السنة الترك بلا عذر  
 على سبيل الاصرار كافي شرح التحريم فلا اثم في تركها مرة وهذا بخلاف الواجب فالاحسن  
 ما في البدائع من قوله الصحيح أنه واجب وقد عمه الكرخي سنة ثم نكره الواجب فقال تكبير  
 القشر بق سنة ما ضية نقلها أهل العلم وأجمعوا على العمل به واطلاق اسم السنة على الواجب  
 جائز لان السنة عبارة عن الطريقة المرضية أو السيرة الحسنة وكل واجب هذا صفته اهـ  
 قلت ومنه اطلاق كثير على القهود الاول أنه سنة (قوله للامر به) اي في قوله تعالى واذا كروا  
 الله في أيام معدودات وقوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على القول بان كل ما  
 أيام القشر بق وقيل الممدودات أيام القشر بق والمعلومات أيام عشر ذي الحجة وعامة في البحر  
 (قوله وان زاد الخ) أفاد أن قوله مرة بيان للواجب لكن ذكر أبو السعود أن الخوى نقل عن  
 القراء صارى أن الاتيان به مرتين خلاف السنة اهـ قلت وفي الاحكام عن البرجفندي  
 ثم المشهور ومن قول علمائنا أنه يكبر مرة وقيل ثلاث مرات (قوله صفته الخ) فهو تم ليله بين  
 أربع تكبيرات ثم تحميدة والجمهورية واجب وقيل سنة فهو هنا (قوله هو المأثور عن  
 الخليل) وأصله أن جبريل عليه السلام لما جاء بالقدام خاف الخجلة على ابراهيم فقال الله أكبر  
 الله أكبر فلما رآه ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله أكبر فاعلم ان عمل  
 القداء قال الله أكبر والله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عنه المحدثين كافي الفتح بجرأى  
 هذه القصة لم تثبت أما التكبير على الصفة المذكورة فقد رواه ابن أبي شيبة بسند جيد عن  
 ابن مسعود أنه كان يقول ثم عم عن العصاة وعامة في الفتح ثم قال فظهر أن جعل  
 التكبيرات ثلاثاً في الاول كما بقوله الشافعي لا ثبت له (قوله واختار أن الذبيح اسمعيل) وفي  
 أول الحلية أنه أظهر القوابل اهـ قلت وبه قال أحمد وروجه غالب المحدثين وقال أبو حاتم انه  
 الصحيح والبيضاوي انه الاظهر وفي الهدى انه الصواب عنده علماء العصاة والتابعين فمن بعدهم  
 والقول بأنه أصح مردوداً كثر من عنبرين وجهها ثم ذهب اليه جماعة من العصاة  
 والتابعين ونسب القرطبي الى الأكثرين واختاره الطبري وجرم في الشفاء وعامة في شرح  
 الجامع الصغير للعاقبي عن حديث الذبيح أصح قال في البحر والحنفية ما تلون الى الاول  
 ووجه الامام أبو الليث السمرقندي في البستان أنه أشبه بالكتاب والسنة فاما الكتاب فقوله  
 وفدياً بذي عظيم ثم قال بعد قصة الذبيح وبشرناه بصح الآيات وأما الخبر فاروى عنه عليه  
 الصلاة والسلام أنا ابن الذبيحين يعني أيام عيد الله واسمعيل واتفقت الاثمة أنه كان من ولد  
 اسمعيل وقال أهل التوراة مكتوب في التوراة أنه كان أصح فان صح ذلك فيها أمنا به اهـ ونقل  
 ح عن الخفاجي في شرح الشفاء أن الاحسن الاستدلال بقوله تعالى ومن وراءه اصح يعقوب

٥ مطلب  
 يطابق اسم السنة على  
 الواجب  
 في الاصح للامر به (مرة) وان  
 زاد علم ايكون فضلاً قاله  
 العيني صفته (الله أكبر  
 الله أكبر لا اله الا الله والله  
 أكبر الله أكبر والله الحمد)  
 هو المأثور عن الخليل  
 واختار أن الذبيح اسمعيل  
 وفي القاموس انه الاصح قال  
 ٦ مطلب  
 المختار أن الذبيح اسمعيل



فانه مع اخبار الله تعالى اياه بانين يعقوب من صاحب الحق لا يتم ابتلاؤه بذبحه لعدم فائدة  
 حينئذ اه اي لانه امر بذبحه صغيرا فلا يمكن ان يكون الامر به - بشر وج يعقوب من  
 صلبه فانهم (قوله ومعناه) اي في العربية (قوله عقب كل فرض عيني) على الجملة وخرج به  
 الواجب كالوتر والعبد والنفق وعند البطنيين يكبرون عقب صلاة العبد لا دام الجماعة  
 كالجمعة وعليه فوارث المسكين فوجب اتباعه كما يأتي وخرج باعني الجملة فلا يكبر عقبها  
 افاده في الجهر (قوله بلا فصل يمنع البناء) فلو خرج من المذهب - داوتكم عامدا او ساهيا او  
 أحدث عامدا سقط عنه التكبير وفي استدبار القبلة روايتان ولو أحدث ناسيا بعد السلام  
 الاصح انه يكبر ولا يخرج للطهارة فخرج (قوله أدى جماعة) خرج القضاة في بعض الصور كما  
 يأتي والافتراء وفيه خلافه - ما كما يأتي (قوله أو قضى في الخ) الفعل مبني للجهر وللمعطوف  
 على أدى والمسئلة رباعية فائنة غير العبد قضاها في أيام العبد فائنة أيام العبد قضاها في غير  
 أيام العبد فائنة أيام العبد قضاها في أيام العبد - من عام آخر فائنة أيام العبد قضاها في أيام  
 العبد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخير فقط كذا في الجهر فقوله أو قضى في أي في أيام العبد  
 احتراز عن الثانية وقوله منها أي حال كون المقضية في أيام العبد من أيام العبد احترازه  
 عن الاولى وقوله من عامه أي حال كون أيام العبد التي تقضى فيها الصلاة التي فائت في أيام  
 العبد من عام الفوات احترازه عن الثالثة اه ح (قوله اقيم وقته) عليه لوجوب تكبير  
 التشريق في القضاء المذكور ح (قوله كالأضحية) فانه ذالم يقعها في أول يوم يقعها في  
 الثاني أو الثالث اذا كانت من ذلك العام بخلاف أضحية عام سابق (قوله في الاصح) فان  
 الاصح ان الحريية ليست بشرط حتى لو أم العبد قوما وجب عليه وعليهم التكبير بجر (قوله أوله  
 من بجر عرفة) أي في ظاهر الرواية وهو قول عمرو وعلي وعن أبي يوسف من ظهر الفجر وهو  
 قول ابن عمرو زيد بن ثابت كافي المحيط فهو - تاني (قوله فهي غائب) بظاهر الاعراب أو بأعراب  
 المنصوص ط وقد مر في باب النوافل اشتقاقه وأعرابه (قوله وجوبه على امام) تقدير  
 المبدء غير لازم لان الجمار والمجروح متعلق بقوله قبله يجب وان كان قدره بعد الفصل (قوله  
 مقيم عصر) فلا يجب على قزوي ولا م - افر ولو صلى المسافر في المصر جماعة على الاصح بصر  
 عن البدائع أي الاصح على قول الامام والظاهر أن صلاة القرويين في المصر كذلك تأمل قال  
 الله - تاني والمتبادر ان يكون ذلك المقيم محييا فاذا صلى إلى المريض بجماعة لم يكبروا كما في  
 الجلاء (قوله وعلى مقتد) أي ولو صنفه لاجتماعه على مقتد (قوله مسافر الخ) ليس  
 للاحتراز بل لا غيرهم - بالاولى (قوله بالتبعية) راجع الى الثلاثة ط (قوله تضافت) لان  
 صوتهم اعادة كافي الكافي والتبيين (قوله ويجب على مقتد الخ) الظاهر انه يجب لصاحب  
 التبريد لاجل ما حيث قال عند قول الدرر ولا على امام مسافر أقول على هذا يجب على من اقتدى  
 به من المقيمين لو جددان الشرط في حقهم اه فائت ولا يرد عليه قولهم بالتبعية لانها اذا  
 كان الامام من أهل الوجوب بدون المؤتم تأمل لكن في حاشية أبي السعود عن الجوى مانصه  
 وفي هداية الناطق اذا كان الامام في مصر من الامصار فصل بالجماعة وخلته أهل المصر فلا  
 تكبير على واحد منهم عند أبي حنيفة وعندهما عليهم التكبير اه والمراد بالامام المسافر

ومعناه مطيع الله (عقب  
 كل فرض) عيني بلا فصل  
 يمنع البناء (أدى بجماعة)  
 أو قضى في عام من عامه  
 اقيم وقته كالأضحية  
 (مستحبة) خرج جماعة  
 النساء والعراة لا العبد في  
 الاصح - جهر - مرة أوله (من  
 بجر عرفة) وآخره (الى  
 من العبد) بادخال الفاية  
 فهي غائب صلوات ووجوبه  
 (على امام مقتد) بم - عصر  
 (د) على مقتد (مسافر أو  
 قروي أو امرأة بالتبعية  
 لكن المرأة تضافت ويجب  
 على مقتد مقتدى بمسافر

دل عليه سياق كلامه اه (قوله فور كل فرض) بان يأتي به بلا فصل يمنع البناء كما مر  
 ط (قوله لانه تبسح المكتوبة) فيجب على كل من تجب عليه الصلاة المكتوبة بصر (قوله  
 وعليه الاعتقاد الخ) - هذابناء على أنه اذا اختلف الامام وصاحبه فالعبادة لقوة الدليل وهو  
 الاصح كما في آخر الحاوي القسدي أو على أن قوله - ما في كل - مسئلة صرعى عنه أيضا ولا  
 فكيف يفتى بقول غير صاحب المذهب وبه اندفع ما في الفتوح من ترجيح قوله هذا ورد فتوى  
 المشايخ بقوله بصر (قوله ولا باس الخ) (١) كلمة لا باس قد تستعمل في المندوب كما  
 في المصر من الجنائز والجهاد ومنه هذا الموضع اقوله فوجب اتباعهم (قوله فوجب) الظاهر  
 أن المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه وفي الجهر عن المجتبي والبطنيين يكبرون  
 عقب صلاة العبد لانهم اتوا بجماعة فاشبهت الجماعة اه وهو بقيد الوجوب المصطلح  
 عليه ط (قوله ولا يمنع العامة الخ) في المجتبي قيل لا في حنفية يفتى لاهل الكوفة وغيرها أن  
 يكبروا أيام الشرف في الأسواق والمساجد قال نعم وذكر القسمة أبو الليث أن إبراهيم بن يوسف  
 كان يفتى بالتكبير فيها قال القسمة أبو جعفر والذي عندي أنه لا ينبغي أن تمنع العامة عنه  
 اقله رغبتم في التمسير وبه نأخذ اه فافاد أن فله أولى (قوله بجر ومجتبي) الاولى بجر عن  
 المجتبي ط (قوله وباني المؤتم به الخ) ظاهره ولو كان مسافرا أو قرويا أو امرأة على قول  
 الامام مع أنه تقدم أن الوجوب عليهم بالتبعية لكن المراد أن وجوبه عليهم - تبسح لو جوبه  
 عليه فلا يسقط عنهم به - بدو وجوبه عليهم وان تركه الامام وليس المراد أنهم يفعلونه تبعاله تأمل  
 (قوله لا داته بعد الصلاة) أي فلا يذهب بخلافه صرح السهم وفاته يتركه اذا تركه  
 الامام لانه يؤدي في حرمة الصلاة ط (قوله قال أبو يوسف الخ) تضمنت الحكاية من  
 القوائد الحكيمية أنه اذا لم يكبر الامام لا يسقط عن المقتدى والعرفية جلالة قدر أبي يوسف  
 عند الامام وعظم منزلة الامام في قلبه حيث نسى ما لا ينسى عادة حين علمه خافه وذلك أن  
 العادة - بيان التكبير الاول في الجهر فاما بدو الخي ثلاثة أو فائت فلا يندم بعد العبد به فخرج  
 (قوله لا تنس) لانه ذكر وعن الحسن يتابعه كما في المجتبي ولا يندم بعد الصلاة كما في خزائنه  
 الفتاوى اه - دل (قوله ولو لم يفسدت) لانه خطاب الخليل عليه السلام وعن محمد لا تنس  
 لانه يخاطب الله تعالى به انكاف ذكر كما في المجتبي اه - دل فائت الاولى النعمان - دل بما يأتي  
 من أنهم انشبه به كلام الناس اذ لا شك أن قول لبيك اللهم لبيك لا يشرب لك الخ خطاب  
 لله تعالى (قوله لوجوبه في قصر عتقا) أي في حال بقاء قصر عتقا التي يحرم بها ولذا يصح الاقتداء  
 فيه (قوله في حرمتها) المراد به عقبه بلا فصل حتى لو فصل سقط كما مر (قوله اقدمها) أي اقدم  
 وجوبه في قصر عتقا ولا في حرمتها (قوله سقط السجود والتكبير) لان التلبية تشبهه كلام  
 الناس وكلام الناس يقطع الصلاة فكذا هي وسجود السهم ولم يشرع الا في التبرعية ولا  
 تبرعية والتكبير لم يشرع الا مع الصلاة وقد زال الاتصال بدائع واهل وجه كونه يشبهه كلام  
 الناس أن من نادى ربنا لا يجيبه بقوله لبيك وقد قال في البدائع اذا قال اللهم أعطني درهما  
 وفروحي امرأة فسد صلاته لأن صيغة من كلام الناس وان خاطب الله تعالى به فكان مقصدا  
 بصفته اه فافهم والله أعلم (خاتمة) قال في شرح المنية وفي المصنفات عن ابن المبارك في  
 تعليم الاطفال وخلق الرأس في العشر أي عشر ذي الحجة قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك ولا

(١) مطلب  
 كلمة لا باس قد تستعمل في  
 المندوب

(وقال ابو جوبه - دور كل  
 فرض مطلقا) ولو منفردا  
 أو مسافرا أو امرأة  
 لانه تبسح للمكتوبة (الى)  
 عصر اليوم الخامس (آخر

أيام التشريق وعليه  
 الاعتماد) والعمل والقنوى  
 في عامة الامصار وكافة  
 الاعتقاد ولا باس به عقب  
 العبد لان المسكين توارفوه  
 فوجب اتباعهم وعليه  
 البطنيين ولا يمنع العامة  
 من التكبير في الأسواق  
 الايام العشر وبه نأخذ بجر  
 ومجتبي وغيره (وباني المؤتم به)  
 وجوبا (وان تركه امامه)  
 لا داته بعد الصلاة قال أبو  
 يوسف صليت بهم المغرب  
 يوم عرفة فسهوت أن اكبر  
 فمكبرهم أبو حنيفة -  
 (والمسجوق يكبر) وجوبا  
 كاللاحق لكن (عقب القضاة)  
 ما فاته ولو كبر مع الامام  
 لا تنس - دل ولواي فسد  
 (و يندم الامام بسجود  
 السهم) لوجوبه في قصر عتقا  
 (ثم بالتكبير) لوجوبه في  
 حرمتها (ثم بالتلبية لو محرما)  
 اه - دمه ما خلاصة وفي  
 الولوالجية لو بدأ بالتلبية  
 سقط السجود والتكبير



يجب التأخير اه وعما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر  
 وأراد بعضكم أن يصلي فلا يأخذن شعرا ولا يقان ظفرا فهذا محمول على الذنب دون  
 الوجوب بالايجاب فظهر قوله ولا يجب التأخير إلا أن في الوجوب لا ينافي الاستصحاب فيكون  
 مستحباً إلا أن استلزم الزيادة على وقت اباحة التأخير ونهايته ما دون الأربعين فلا يباح  
 فوقها قال في القنية الأفضل أن يعلم أنظاره ويقص شاربه ويحلق عاتقه ويتطهر بدنه  
 بالغسل في كل وجوع والافق كل خمسة عشر يوماً ولا عذر في تركه وراة الأربعين ويستحق  
 الوعيد فالأول أفضل والثاني الأوسط والأربعون الأبعد اه

• (باب الكسوف) •

اي صلاه وهي سنة كسوف أي والكسوف مصدر لازم والكسوف مصدر متعدي يقال  
 كسفت الشمس كسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا وكسفا  
 اي في أن كلاً من العبد والكسوف يؤدي بالجماعة من الأذان ولا إقامة وقوله أو التصاد  
 اي من حيث ان الجماعة في العبد مشروط بالجهر فيه واجب بخلاف الكسوف اه ح أو  
 لان الانسان حالتين حالة السرور والفرح وحالة الحزن والترح وعدم حالة السرور على حالة  
 الترح معراج (قوله للشمس والقمر) انهم مرتب قال في الحاشية والاشهر في السنة القنينة  
 يخص من الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر وادعى الجوهرى أنه لا يقع وقيل هما فيهما  
 -واه اه وفي القنينة -اني وقال ابن الاثير ان الأول هو الكسوف المعروف في اللغة وان ما وقع  
 في الحديث من كسوفهم او خسوفهم فلا غلب (قوله من يملك إقامة الجمعة) وعن أبي حنيفة  
 في غير رواية الاصول لكل امام مسجد أن يصلي بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية وهو  
 أنه لا يقيمها الا الذي يصلي بالناس الجمعة كذا في البدائع نهر (قوله -ان للمصنوب) اي قوله  
 يصلي بالناس بيان له مصنوب وهو قائل بالجماعة اي اذا وجد امام الجمعة والا فلا تصيب  
 الجماعة بل تصلي فرادى اذ لا يقيمها غيره اه اه اه (قوله رده في البحر) اي بتصريح  
 الاستيعاب بان يصيبه في الثلاثة أشياء الامام والوقت اي الذي يباح فيه التطوع والموضع  
 اي صلى العبد أو المسجد الجامع اه وقوله الامام اي الاقتداء به وحاصله أن تصح بالجماعة  
 وبدونها والتصحب الأول لكن اذا صليت بجماعة لا يقيمها الا الامام وانما اذنه كما مر أنه  
 ظاهر الرواية وكون الجماعة مصيبة فيه رده على ما في السراج من جعلها شرطاً كصلاة الجمعة  
 (قوله عند الكسوف) فلا يخرج لم تصل بعده واذا انجبت به جازاً ابتداء الصلاة وان  
 سقوا مصاب أو حائل صلى لان الأصل بقاءه وان غربت كسفة أمسك عن الدعاء وصلى  
 المغرب جوهره (قوله وان شاء أو ربما أو أكثر الخ) هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية  
 هو الركعتان ثم الدعاء الى أن تجلي شرح القنية قلت نعم في المعراج وغيره لو لم يبقه معها الامام  
 صلى الناس فرادى ركعتين أو اربعة وذلك أفضل (قوله اي ركوع واحد) وقال الاثنية  
 الثلاثة في كل ركعة ركوعان والادلة في الفتح وغيره (قوله في غير وقت مكرره) لان التوافل  
 لا يصلي في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها وهذه نافلة جوهره وما مر عن الاستيعاب من جعله

• (باب الكسوف) •  
 من استنبه امام حيث  
 الاتحاد أو التصادم  
 الجهر وأنه بالكاف والهاء  
 للشمس والقمر (بصلي  
 بالناس من يملك إقامة  
 الجمعة) -ان للمصنوب  
 وما في السراج لا يمين  
 شرائط الجمعة الا الخطبة  
 وده في البحر عند (الكسوف  
 ركعتين) -ان لافاه وان  
 شاء أو ربما أو أكثر كل  
 ركعة -ين تسليمة أو كل  
 أربع مجتبي وصفتها  
 (كأنه -ل) اي بر كوع  
 واحد في غير وقت مكرره

الوقت مصححاً قال في البحر لا يصح قال ط وفي المحوى عن البرجسدي عن المتقط اذا  
 انكسفت بعد العصر أو نصف النهار دعوا ولم يصلوا (قوله بلا اذان الخ) نصريح بماء لم من  
 قوله كالنفل ط (قوله ولا جهر) وقال أبو يوسف يجهر وعن محمد روايتان جوهره (قوله ولا  
 خطبة) قال القنينة لا ولا يخطب عنه نافع بالخلاف كافي التحفة والمحيط والكافي  
 والهداية وشروحه الكافي في النظم يخطب بعد الصلاة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة وقاضيان  
 اه وعلى الثاني يبقى ما مر في باب العبد من عند الخطب عشر الكسوف المشهور الأول وهو  
 الذي في المتن والشروح وفي شرح المنية أنه قال به مالك وأحمد قال في البحر وما ورد من  
 خطبته عليه الصلاة والسلام يوم مات ابنه ابراهيم وكسفت الشمس فانما كان للرد على من  
 قال انها كسفت ماتونه لا لانهم اشروع له ولذا خطب عليه الصلاة والسلام بعد الاغلاء ولو  
 كانت سنة له لخطب قبله كالمسألة والدعاء (قوله وينادي الخ) اي تبارك وتعالى لم في صحيحه كافي  
 الفتح (قوله الصلاة جامعة) بنص ما في الحضر والصلاة في حال كونها جامعة ودفعه على  
 الابتداء والخبر ونصب الأول مفعول فعل محذوف ورفع الثاني خبر مبتدأ محذوف اي هي  
 جامعة وعكسه اي حضرت الصلاة حال كونها جامعة حتى (قوله اجتمعوا) اي ان لم يكونوا  
 اجتمعوا اجهر (قوله ويطلب فيها الركوع والسجود والقراءة) نقل ذلك في الشريعة من  
 البرهان اي لورود الاحاديث المذكورة في الفتح وغيره بذلك قال القنينة في فقر اي في  
 الركعتين مثل البقرة وآل عمران كافي التحفة والاطلاق دال على أنه يقرأ ما أحب في سائر الصلاة  
 كافي المحيط اه ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء بالعكس واذا خفف أحدهما  
 طول الآخر لان المصنوب أن يبقى على الخشوع والخوف الى ان يجزى الصلاة الشمس فاي ذلك فهل  
 فقهه وجد جوهره قال السكال وهذا مستثنى من كراهة تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز  
 ولا يكون مخالفاً للسنة ثم قال والحق أن السنة التطويل والمنذور بمجرد اتماع الوقت  
 اي بالصلاة والدعاء كافي الشريعة لاية (قوله الذي هو من خصائص النافذة) صفة للتطويل  
 المفهوم من قوله ويطلب كافي يظهر من كلام البحر وظاهره أن هذه الادعية والاذكار ياتي بها  
 في نفس الصلاة غير الادعية التي ياتي بها بعد الصلاة لان الركوع والسجود لا تشرع فيها  
 القراءة فلم يبق في تطويلها ما لا زيادة الادعية والاذكار من تيسير ونحوه تأمل (قوله ثم  
 يدعو بعدها) لانه السنة في الادعية يجزى واحدة احراز عن الدعاء قبلها لانه يدعو فيها كما علمت  
 تأمل (قوله أو قائمها) قال الخواص وهذا أحسن ولو اعتقد على قوس أو عصا كان حسناً ولا  
 يصعد المصنوب للدعاء ولا يجزى كذا في المحيط نهر (قوله يؤمنون) اي على دعائه (قوله كلها)  
 اي المراد كمال الانحلال لا ابتداءه من قبل لاية عن الجوهره (قوله صلى الناس فرادى) اي  
 ركعتين أو اربعة وهو أفضل كما قدمناه والله اعلم بما فيها فرادى كافي الاحكام عن البرجسدي  
 (قوله في منازلهم) هذا على ما في شرح الطحاوي أو في مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاه في  
 في المحيط الى شمس الاثنية اسمعيل (قوله فترأى عن الفتنة) اي فتنة التقديم والتقديم  
 والمنازعة فيهما كافي النهاية وان شاء دعوا ولم يصلوا غيبانية والصلاة أفضل سر اجبية كذا في

(بلا اذان) لا إقامة  
 (ولا جهر) لا خطبة  
 وينادي الصلاة جامعة  
 اجتمعوا (ويطلب فيها  
 الركوع) والسجود  
 (واقراءة) والادعية  
 والاذكار الذي هو من  
 خصائص النافذة ثم يدعو  
 بعدها جازاً مستقبلاً القبلة  
 أو قائماً مستقبلاً الناس  
 والقوم يؤمنون (حتى  
 تنصلي الشمس كلها وان لم  
 يجزى الامام) الجمعة  
 (صلى الناس فرادى) في  
 منازلهم غير راعى الفتنة



الاحكام للشيخ ابي جعفر (قوله) كالمسوف للشيخ الخ (اي) حيث يصليون قرادى وسواهم  
 الامام اولاً كافي البرجندى ابي جعفر لان ما ورد من انه عليه الصلاة والسلام صلى عليه  
 نصرته بالجماعة فيه والاصل عدمها كافي الفتح وفي البحر عن المجتبى وقبل الجماعة جائزة  
 عندنا لكن ثبت بالسنة ١٥ (قوله) والفرع (اي) ان موقف الغالب من العدد وجرود  
 (قوله) ومنه الدعاء برفع الطاعون (اي) من عموم الامراض واراد بالدعاء الصلاة لاجل الدعاء  
 قال في التفرقات اجمعه واصل على كل واحد ركعتين ينوي بمرافعه وهذه المسئلة من حوادث  
 الفتوى ١٥ (قوله) اي حسنة (كذا في التفرقات والبدعة تقرير الاحكام الخمسة كما  
 اوضحناه في باب الامامة قال في التفرقات دعاء برفع الشهادة لانما اثره لا عينه ١٥ قلت على  
 انه لا مانع منه اذا افرط واضر كالمطر الدائم مع ان المطر راحة قال السيد ابو السعود عن شيخه  
 ومن ادلة مشروعيته ان غاية امره ان يكون دعاء برفع المنايا (قوله) وكل طاعون وباء الخ (لان) الوباء اسم لكل  
 مرض عام نهر والطاعون المرض العام بسبب وخز الخن ح وهذا بيان لدخول الطاعون  
 في عموم الامراض المفوض عليه عندنا وان لم ينصوا على الطاعون بخصوصه (قوله) وعما  
 في الاشياء (اي) في اواخرها واطال الكلام فيه (قوله) واختار في الاسرار وجوبها قلت  
 ورجحه في البديع لا امر به في الحديث لكن في النهاية ان الامامة على القول بالسنة لانما  
 ايت من شعائر الاسلام فانما هو جدي بعارض لكن صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت  
 سنة والامر للندب ١٥ وقوا في الفتح (قوله) حسنة (الظاهر ان المراد من الندب والندب والندب  
 في البديع انما هي سنة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رأيتم من هذه الافراز شيئا فافزعوا  
 الى الصلاة (قوله) وكذا البقية (اي) صلاة الرجوع وما عطف عليها فانما حسنة ح (قوله)  
 واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء (اي) في اصل مشروعيته او كونها بجماعة كما ياتي فافهم  
 (قوله) فلذا اخرها (اي) وقدم ما اتفق على استئذانه مع اشترائه كما في كون كل من معالي صفة  
 الاجتماع والحضور

(باب الاستسقاء)

هو لغة طلب الماء في واعطاء ما يشربه والامم السقيا بالضم وشرعاً طلب انزال المطر بكيفية  
 مخصوصة عند شدة الحاجة بان يجلس المطر ولم يكن لهم اودية وآبار وانما يشربون منها  
 ويسقون مواشيهم وزرعهم او كان ذلك الا انه لا يكتفي فاذا كان كافياً لا يستسقى كافي المحيط  
 فاستسقى (قوله) هو دعاء وذلك ان يدعوا الامام قائماً مستقبلاً القبلة رافعا يديه والناس قعود  
 مستقبلين القبلة يؤتمنون على دعائه بالهم اسقنا غيثاً مغيثاً غيثاً مغيثاً مغيثاً مغيثاً مغيثاً  
 طبقاتاً وما أشبهه مما راجعها كافي البرهان شربة ليلية وشرح الباطنة في الامداد وزاد  
 فيه ادعية آخر (قوله) واستسقاء من عطف الخاص على العام لانه الدعاء بخصوص المغفرة  
 او يراد بالدعاء طلب المطر خاصة فيكون من قبيل عطف المغاير ط (قوله) لانه السبب بدليل  
 انه رتب ارسال المطر عليه في قوله تعالى استغفروا ربكم الاية (قوله) بالجماعة (كان على

المصنف ان يقول له صلاة بالجماعة كما قال في الكنز وغيره ح وهذا قول الامام وقال محمد  
 بصلى الامام او نائبه ركعتين كافي الجماعة ثم يخطب أي يسن له ذلك والاصح ان ابي يوسف مع  
 محمد نهر (قوله) بل هي (اي) الجماعة جائزة لا مكروهة وهذا موافق لما ذكره شيخ الاسلام من  
 ان الخلاف في السنة لا في اصل المشروعية وجزم به في غاية البيان معزي الى شرح الطحاوي  
 وكلام المصنف كالمكفر بغيره عدم المشروعية كافي البحر وعما في النهر وظاهر كلام الفتح  
 ترجمه وذكر في الحاشية ان ما ذكره شيخ الاسلام من حيث الدليل فليكن عليه التعويل  
 ١٥ وقال في شرح المنية الكبير بعدد سورة الاحاديث والآثار فالحاصل ان الاحاديث لما  
 اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصح به اثبات السنة لم يقبل ابو حنيفة  
 يستقيم ولا يلزم منه قوله بانها بدعة كما نقله عنه بعض المتصنين بل هو قائل بالجواز ١٥ قلت  
 والظاهر ان المراد بالندب والندب والاستحباب لقوله في الهداية قلنا انه قد دل عليه الصلاة والسلام  
 مرة وتر كذا اخرى فلم يكن سنة ١٥ اي لان السنة ما واطب عليه والفعل مرة مع الترتيب اخرى  
 بغيره والندب تأمل (قوله) كالعيد (اي) بان يصلي بهم ركعتين يجزئهم ما بالقرآن لا اذان ولا  
 اقامة ثم يخطب بعد ذلك فاما على الارض مع دعا على قوس او سيف او عصا خطبتين عند سجدة  
 وخطبة واحدة عند أبي يوسف حليلة (قوله) خلاف (قوله) رواية ابن كاس عن محمد بن كبر الزوائد  
 كافي العيد والمشمور من الرواية عن ما لا يكبر كافي الحليلة (قوله) خلاف الحمد) فانه يقول  
 يقاب الامام ودعا اذا مضى صدر من خطبته فان كان من بعد جعل اعلاماً استدراكاً لعل  
 وان كان مدوراً جعل اليمن على اليسر واليسر على الايمن وان كان قبلاً جعل البطانة خارجاً  
 والظاهر اخلاصاً وعن أبي يوسف روايتان واختار القدرى قول محمد لانه عليه الصلاة  
 والسلام فعل ذلك نهر وعليه الفتوى كافي شرح دراجار قال في النهر واما القوم فلا  
 يقبلون اريدتم عدم عند كافة العلماء خلافاً لما لك (قوله) وبلا حضور ذي (اي) مع الناس كافي  
 نهر الجمع لابن مالك وظاهره انهم لا يجتمعون من الخرج وحدهم وبه صرح في المعراج لكن  
 منه في الفتح باحتمال ان يسبقوا فيفتن بضعف العوام (قوله) وان كان الرابع الخ (اي) اختلف  
 المشايخ في انه هل يجوز ان يقال يستجاب دعاء الكافر فغنه الجمعه ورواية المذكرة ولانه  
 لا يدعوا الله لانه لا يعرفه لانه وان اقر به تعالى فما ربه فبما لا يليق به فقهه فانه نقض اقراؤه وما  
 روى في الحديث من ان دعوة المظلوم وان كان كافراً يستجاب فعمول على كفر ان النعمة  
 وجوز به بعضهم لقوله تعالى حكايته عن ابيس رب انظرني فقال تعالى انك من المنتظرين وهذا  
 اجابة واليه ذهب ابو القاسم الحكيم وابو النصر الديلمي وقال الصدر الشهيد وبه يفتي كذا  
 في شرح العقائد للشيخ وفي البحر عن الولوالجية ان الفتوى على انه يجوز ان يقال يستجاب  
 دعاءه ١٥ وما في النهر من قوله اي يجوز دعاءه وان لم يقع فهو بغيره بدل الخ لاف في الجواز  
 نهر اذا المانع لا يقول انه مستحيل عقلاً تأمل (قوله) في الآخرة (قوله) دعاء اهل النار ضعيف  
 العذاب بدليل صدر الآية وهو وقال الذين في النار لخزنته جهنم ادعوا ربكم يفتنهم عما يوما  
 من العذاب قالوا ولم تلك تأنيبكم وسلككم باليمنات قالوا ابي قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين  
 الا في ضلال (قوله) نهر جمع (اي) أقول لم أر ذلك في نهره ما صنفه ولا في غيره لابن مالك ولعله

بل هي جائزة (و) بلا  
 خطبة (قوله) وقالنا فعل كالعبد  
 وهل يكبر للزوائد خلاف  
 (و) بلا (قوله) رداه خلاف  
 لعمد (و) بلا (حضور ذي)  
 وان كان الرابع ان دعاء  
 الكافر قد يستجاب  
 استدراجاً وما قوله تعالى  
 وما دعاء الكافرين الا في  
 ضلال ففي الآخرة نروح  
 جميع (وان) صلوا فرادى  
 جاز (نهر) مشروعة لا مفردة  
 وقول الضعة وغيره ظاهر  
 الرواية لا صلاة اي بجماعة  
 طلب  
 هل يستجاب دعاء الكافر

(كالمسوف) (قوله) (والريح)  
 الشديدة (والظلمة) القوة  
 ثم اراد الضوء القوي ليل  
 (والفرع) الغالب وهو  
 ذلك من الآيات الخفية  
 كالزلازل والصواعق والثلج  
 والمطر والامني وعموم  
 الامراض ومنه الدعاء برفع  
 الطاعون وقول ابن حجر  
 بدعة اي حسنة وكل  
 طاعون وباء ولا عكس  
 وقامه في الاشياء في الغيبي  
 صلاة الكسوف سنة  
 واختار في الاسرار وجوب  
 وصلاة المسوف حسنة  
 وكذا البقية وفي الفتح  
 واختلف في استئذان صلاة  
 الاستسقاء فلذا اخرها  
 (باب الاستسقاء)  
 (هو دعاء واستسقاء) لانه  
 السبب لارسال الامطار  
 (بالجماعة) مسنونة



(ويخرجون ثلاثة أيام)

لأنه لم ينقل أكثر منها

(متابعات) ويستحب

للإمام أن يأمهم بصيام

ثلاثة أيام قبل الخروج

وبالتوبة ثم يخرجهم في

الرابع (مشاة في ثياب

غيره أو مرفوعة من ثياب

متواضعين خاشعين لله ناكسين

رؤسهم وبقدمون الصدقة

في كل يوم قبل خروجهم

ويجسدون التوبة

ويستغفرون للمسلمين

ويستقربون بالصدقة

والسبوح والصبيان ويهدون

الأطفال عن أمهاتهم

ويستحب إخراج الدواب

والأولى خروج الإمام

معهم وأن يخرجوا ياذنه أو

بغير إذنه جاز (ويجفون في

المسجد مكة وببيت المقدس)

ولم يذكر المدينة كأنه اضيقه

وأن دام المطر حتى أضرب فلا

يأمن بالدماء بحبه وصرقه

حيث يقع وإن سقوا قبل

خروجهم نذ أن يخرجوا

شكر الله تعالى

(باب صلاة الخوف)

من إضافة الشيء لشروطه

(هي جائزة بعده عليه

السلام عندهما) أي عند

أي حنيفة ومحمد ربهما الله

في غيرهما (قوله ويخرجون) أي إلى الصحراء كافي البناء مع الجمع وهذا في غير أهل المساجد  
الثلاثة كباقي (قوله ويستحب للإمام الخ) أنه في التارخانية من التامة مع أنه في النهاية  
عزاه إلى خلاصة الفرائد بالفاظ إذا غارت الأنهار وانقطعت الأمطار وانهارت القنوات  
فيستحب للإمام الخ ثم قال وقرب من هذا في مذهبه ما قاله الحلواني وساق ما في المتن وذكر في  
المعراج مثل ما في النهاية من خلاصة الإمام الغزالي ولذا عرّف عنه في شرح درر البحار وغيره  
بقوله قبل ينبغي أن يأمهم بالإمام المنية وجب ما قدمناه في باب العبد من أن طاعة الإمام فيما ليس  
بالإمام بالصيام في غير الأيام المنية وجب ما قدمناه في باب العبد من أن طاعة الإمام فيما ليس  
بمعصية واجبة (قوله ويجسدون التوبة) ومن شروطها رد المظالم إلى أهلها (قوله  
ويستقربون بالصدقة الخ) أي يقدمونهم كافي التمر أي للدعاء والناس يؤمنون على دعائهم  
لأن دعائهم أقرب للإجابة وفي خبر البخاري وهل ترزقون وتغفرون الأضغاث لكم وفي خبر  
ضعيف لولا شباب شمع وبهم تم رفع وشيوخ ركع وأطفال رضع أصعب عليكم العذاب صبا وفي  
الطبر العجيب أن نبيا من الأنبياء قال جمع هو سليمان صلى الله عليه وسلم خرج  
يستقي فاذ هو بظلة رافعة بعض قواتهما إلى السماء فقال أرجعوا فقد أصيب لكم من  
أجل شأن الغلة (قوله ويهدون الأطفال الخ) أي ليكثر الضجيج والعيول فيكون أقرب  
إلى الرقة والخشوع (قوله كأنه اضيقه) كذا في البحر واعتضه في الأمداد بأنه غير ظاهر لأن  
من هو مقيم بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم يجتمع فيهم يشاهد اتساع  
المسجد الشريف فينبغي الاجتماع للاستغاث وقسم منزل الرحمة في المدينة  
المنورة بغير حضرته ومشاهدته صلى الله عليه وسلم في كل حادثة وتوقف الدواب بالباب كافي  
المسجد الحرام والأقصى اه ملخصا (قوله فلا بأس بالدعاء بحبه الخ) أي فيقول كافي  
صلى الله عليه وسلم اللهم حو البنا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية  
ومنايا الشجر ونعام الكلام في الأمداد (قوله شكر الله تعالى) أي ويستزيدونه من المطر  
كافي السراج وفيه أيضا ويستحب الدعاء عند نزول الغيث وأن يخرج إليه عند نزوله  
ليصيب جسده منه وأن يقول عند سماع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من  
خيفته وأن يقول اللهم لا تقبلنا بفضبك ولا تهلكتنا بغيبك وعاقبنا من قبل ذلك ويستحب  
لأهل الخصب أن يدعو أهل الجذب اه ملخصا وعامة في

(باب صلاة الخوف)

مناسبة أن كلام من صلا في الاستسقاء والخوف شرع لعارض خوف الأتة في الأول سماوى  
وهو انقطاع المطر فاذا قدم وهنا اختيارى وهو الجهاد الناشئ عن الكفر كافي النهر والبحر  
(قوله من إضافة الشيء لشروطه) كذا في الجوهرة يمكن في الدرر وكذا في البحر عن التصفة أن  
يبين الخوف ووفق في الشرع لبيان الأول بالنظر إلى الكيفية المحصورة لأن هذه الصفة  
شروطها المذكورة والنظر إلى أصل الصلاة فإن سبب الخوف اه قلت وفيه نظر فإن  
أصل الصلاة فيها وقتها وقدمنا في باب شروط الصلاة أن ما كان خارجا عن الشيء غير مؤثر فيه

فان كان موصلا إليه في الجملة كالوقت فسبب وان لم يوصل إليه فان توقف عليه كالوضوء  
للمسألة فشرط والذي يظهر في أن الخوف سبب هذه المسألة وحضور العدو شرط كافي للمسألة  
المسألة فان المسألة سبب لها والسفر الشرعي شرط وحديثه أن أراد بالخوف العدو ومعه  
شرطا ومن أراد به حقيقة معناه سببا لا يشترط تحقق الخوف في كل وقت لأنه سبب  
المشروعية وأقيم العدم مقامه كما أقيم السقم مقام المشقة قال في المعراج وفي موط شيوخ  
الاسلام المراد بالخوف حضرة العدو ولا حقيقة الخوف لأن حضرة العدو أقيمت مقام الخوف  
على ما عرفت من أصلها من تعليف الرخص للسفر اه (قوله خلافا للثاني) أي أبي  
يوسف له أنه إنما شرعت بخلاف القياس لأمر الله تعالى عنهم فأقاموها بعده عليه الصلاة  
وسلم وهذا المعنى انعدم بعده اه أن الصلاة رضى الله تعالى عنهم فأقاموها بعده عليه الصلاة  
والسلام دور (قوله بشرط حضور العدو) أشار إلى أنه يشترط أن يكون ثوبا منهم فلو بعدا  
لم يجز كافي الدرر (قوله على ظنه) أي ظن حضوره بان أو اسودا أو غبارا فظهر غير ذلك  
درر (قوله أعادوا) أي القوم إذا ملوا بصفة الذهاب والجمي وجازت صلاة الإمام كافي الحجة  
واسنة في الفقه ما إذا ظهر الحال قبل أن يجاوروا المنصرفون الصفوف فاهم البناء استسقاء  
كن انصرف على ظن الحدث بتوقف الفساد إذا ظهر أنه لم يحدث على مجاوزة الصفوف  
الجمعيل (قوله أوسع) من عطف الخاص على العام واعترض بأنه من خصه وصيات الوارد في  
الشرع لالدية أنه عطف مبين لأن المراد بالاول من بنى آدم (قوله ونحوها) كقوله وغرق  
جوهرة (قوله وحان) أي قرب ح (قوله قات الخ) مراده من ذلك أن يبين أن ما في مجمع  
الأنهر لا يعمل به لأنه قول البعض ونحو الفقه لا يطلق سائر المنون ح قلت وهذا العبارة محالها  
عقب عبارة مجمع الأنهر وتوجد في بعض النسخ عقب قوله ورقتين في غير ما كانه من  
م والنسخ (قوله فيجعل الإمام الخ) اعلم أنه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة وأصحها  
ست عشرة رواية واختلاف العلماء في كيفيةها وفي المسئلة في أن كل ذلك جائز والكلام في  
الاولى والأقرب من ظاهر القرآن هذه الكيفية الأمداد وفي ط عن المجتبى ولا فرق بين ما إذا  
كان العدو في جهة القبلة أو لا على المعقد (قوله ومنه الجمعة والعيد) وكذا صلاة المسافر  
وأشار بالعيد إلى أن صلاة العيد على القرائن ط (قوله ورقتين في غير) أي ولولا لثابتها  
كما عرفت حتى لو عكس قدمت كافي النهر واليه أشار بقوله لزوما ط وتوجيه في الأمداد وغيره  
(قوله وذهب) أي هذه الطائفة بعد الصلاة الثانية في الثاني وبعد التشم في غيره وقوله  
إليه أي إلى نحو العدو وقتها بازائه ولو لم تدبر القبلة فله الثاني والواجب أن يذهبوا  
مشاة فلو ركعوا بطات لأنه عمل كثير جوهرة وسباني (قوله ندبا) فلو أقروا صلاتهم في مكانهم  
صحت (قوله وجاءت الطائفة الأولى) مجيئهم ليس متعينين حتى لو أفت مكانهم أو وقف  
الطائفة الثانية بآراء العدو وصح وهل الانضال الاعتماق مكان الصلاة أو في محل الوقوف  
قابلة للمشي ينبغي أن يجزى فيه الخلاف فيمن سبقه الحدث ومشى في المكان على أن العود  
أفضل أفاده أبو العود (قوله لأنهم لاحقون) ولهذا لو كانت معهم امرأة ففدت صلاة من  
حاذيه منهم بخلاف الطائفة الأولى بموقفة كافي البحر وعم كلامه المقيم خلف المافر حتى يقضى

خلافا للثاني (بشرط  
حضور العدو) بقينا فلو  
صلوا إلى ظنهم فبان خلافه  
أعادوا (أو سبغ) أو حية  
عظيمة ونحوها أو حان خروج  
الوقت كافي مجمع الأنهر  
ولم أره غير فاصغظت  
ثم رأيت في شرح البخاري  
للعمري أنه ليس بشرط  
الاعتماد البعض حال  
التحام الحرب (فيجعل  
الإمام طائفة بآراء العدو)  
أربابا له (ووصل إلى غير  
وكتمة في الثاني) ومنه  
الجمعة والعيد (وركتين  
في غيره) لزوما (وذهب  
إليه وجاءت الأخرى فصل  
بهم ما بقي وسلم وحده  
ودعت إليه ندبا (وجاءت  
الطائفة الأولى وأتوا  
صلاتهم بلا قراءة) لأنهم  
لاحقون (وساواهم جاءت  
الطائفة الأخرى وأتوا  
صلاتهم بقراءة) لأنهم  
موقوفون



ثلاثا بلا فرائد ان كان من الطائفة الاولى وبقرائة ان كان من الثانية والمسبوق ان أدرك ركعة من الشفع الاول فهو من أهل الاولى والاخرى الثانية نهر (قوله وهذا) أى ما ذكر من الصلاة على هذا الوجه انما يحتاج اليه لولم يردوا الاماموا احدا وكذا لو كان الوقت قد ضاق عن صلاة امامين كافي الجوهرة قلت ويمكن ان يكون هذا امر اد صاحب مجمع الانهر فيما تقدم فتأمل (قوله فالافضل الخ) أى فيصلى الامام بطائفة ويسلمون ويذهبون الى جهة العدو ثم تاتي الطائفة الاخرى فيأمر ربلاية صلى بهم (قوله) هل السلاح في صلاة الخوف مستحب عند فالواجب خلافه لا قاله في ومالنا الامر به في الآية لانه لا يس من أعمال الصلاة فلا يجب فيها كافي الشر بلاية عن البرهان (قوله ويجوز الخ) بان المراد من اشتداد الخوف (قوله صلوا ربكنا) أى ولومع السير مطلوبين فالراكب لو طالب بالاجتياز لصلاته لعدم ضرورة الخوف في حقه وعلمه في الامداد (قوله فيصح الاقتداء) اهدم اختلاف المكان (قوله بالايماء) أى الايماء بالركوع والسجود (قوله وفدت بشئ الخ) لان المثنى فعله حقيقة وهو مناف للصلاة بخلاف ما اذا كان راكبا لم يلجأ لانه فعل الدابة حقيقة وانما اضيف اليه معنى التسيير واذا جاء العذر انقطع الاضافة اليه اه من الامداد عن مجمع الزوايات ومثله في البدائع وبه علم انه اضافة بالمثنى طالب بالاجتياز وانما ذكره ح عن مجمع الانهر بقوله بشئ أى هروب من العدو ولا المثنى نحو هو الرجوع اه لا ينافي ذلك لان الاضافة بدت بالهروب ثم بد بالطلب بالاولى لعدم ضرورة الخوف كما مر في الراكب وقوله لا شئ نحو هو الرجوع هو معنى قول الشارح له غير اصطفا أى لومشوا اليصطفوا ونحو العدو او رجعو اليه مصطفوا خاف الامام نعم في العبارة ايمام فانهم (قوله وركوب) أى ابتداء على الارض فهو تاني (قوله مطلقا) أى لا مصطفاف أو غير لان الركوب عمل كثير وهو ما لا يحتاج اليه بخلاف المثنى فانه امر لا بد منه حتى يصطفوا بانزال العدو ابن كمال عن البدائع (قوله كرمية سهم) ذكره في الزيلعي والبحر فانه عمل قابل وهو غير مفيد في كونه من العمل القابل نظر فان من رأي في القوس يتحقق انه خارج الصلاة ط (قوله والالاتصم) وسقط الطلب لتحقيق العذر ط (قوله والسائق) بالافاء ولذا أردفه بما يفهمه قال في المراج وفي المختلفات لو كانوا في الماء بصفة قبل الشروع وكاد الوقت يخرج بزخرون الصلاة الى أن يفرغوا من القتال (قوله لم يجز انحرافهم) أى بعد ذهابه لزوال سبب الرخصة ط عن أبي السعود أى فمضى على كل طائفة في مكانها تأمل فلو كانوا انحرافا قبله بنوا كافي التاترينية (قوله جاز) أى لهم الانحراف في أوانه لوجود الضرورة ط عن أبي السعود (قوله لا تنزع صلاة الخوف للعاصي) لانها انما شرعت لمن يقاتل أعداء الله تعالى ومن في حكمهم لانهم يقاتلونه بأقاربهم أو بالسوء من شيعته قلت وهذا بخلاف القصر في السفر فان سببه مشقة السفر وهو مطلق في النص فيجوز على إطلاقه ولا يمكن قياسه على صلاة الخوف لانها جاءت على غير القياس تأمل (قوله في سفره) اهله بسفره فلي تأمل اصعب والفرق أن البقاء لسببية فتقيد أن نفس سفره مصيبة كمن سافر لقطع الطريق مثلا بخلاف في الظرفية فانها تقيد أنه لو سافر للجمع مثلا وهو في اثنا لا يصلى بهذه الكيفية والظاهر ان المراد بالعاصي من كان قتاله مصيبة سواء كان سفره أو لطاعة وحسنه

وهذا ان تنازعا في الصلاة خلف واحد والا فالافضل أن يصلى بكل طائفة امام (وان استخوفهم) ويجزوا من النزول (صلوا ربكنا) (قوله) الا اذا كان رديفا للامام فيصح الاقتداء (بالايماء الى جهة قدرتهم) لضرورة (وفدت بشئ) غير اصطفا وسبق حدث (وركوب) مطلقا (وقال كنير) لا يقابل كرمية سهم (والسائق في الجحان امكنه أن يرسل اعضاءه صلى بالايماء والالاتصم كصلاة المثنى والسائق وهو يضرب بالسيف (نوع) الركاب ان كان مصطفوا نعم صلاته وان كان طالبا لعدم خوفه شرعوا ثم ذهب العدو لم يجز انحرافهم وبه حكمه جاز لا تنزع صلاة الخوف للعاصي في سفره كافي الظهير به وعليه فلا تنزع من البغاة مع أنه عليه الصلاة والسلام صلاها

فلا

فلا فرق بين التعبير بالباء أو في فتدبر (قوله في أربع) أى في أربعة مواضع فلا ينافي ما في الامداد عن شرح المقدمي أنه صلى الله عليه وسلم صلاها أربعين مرة (قوله ذات الرقاع) أى فزوة ذات الرقاع وأصح الأقوال في وجهه تسميتها ما رواه البخاري عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن ستة نفر بيننا وبينه ثقبه فذقت أقداما وثقبت قدماى وسقطت أظفارى في كنانف على أنظارنا انحرقت فسمعت غزوة ذات الرقاع لما كنا معب على أرجلنا من انحرقت اه ط عن المواهب اللدنية والموهب انما كانت بعد الخندق لا فاما في الكافي والاختيار بجماعة من أهل السير كما حققه في الفتح (قوله ووطن فغل) بانها المصيبة اسم موضع ط (قوله وعسفان) بوزن عثمان قاموس (قوله وذى قرد) بفتح القاف والراء بالذال المهملة وهو ما على يري من المدينة وتعرف بغزوة الغابية وكانت في ربيع الاول سنة ست قبل الحديبية ط عن المواهب والله تعالى أعلم

(باب صلاة الجنائز)

ترجم للصلاة وأنى باشاء زائدة عليها بعضا شرط كالفصل وبعضها مقدمة كالتكفين والتوجيه والتأقين وبعضها مقدمات كالدفن وأخرها لان الميت صلاة من كل وجه ولانها تعلقت بالآخر ما تعرض للحى وهو الموت والخاصة خاصة بما فيها وهي ان الخوف والقتال قد ينفصلان الى الموت (قوله لسببه) هو الجنائز بالفتح بمعنى الميت ط (قوله وبالكسر السرير) قال الازهرى لا يسمي جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنا امداد (قوله وقيل لغتان) أى بالكسر والفتح لغتان في الميت كما يفيد منه قول القاموس جئته بجنازة ستره وجمعه والجنائز أى بالكسر الميت ويقع أو بالكسر الميت وبالفتح السرير أو عكسه أو بالكسر السرير مع الميت اه تأمل (قوله وقيل عدمية) لانه قطع مواد الحياة عن الحى والمقابلة عليه من مقابلة العدم والمكانة على الاول من مقابلة التضاد فاه ط وقوله تعالى خلق الموت والحياة ليس صرح بحاق الاول لان الخلق يكون بمعنى اليجاد بمعنى التقدير والعدم قدرة فلذا ذهب أكثر المحققين الى الثاني كما أنه في شرح العقائد (قوله بوجه المتضر) بالبناء للمفعول فيه ما أى بوجه وجهه من حضره الموت أو لا شكته والمراد من قرب موته (قوله وعلامته الخ) أى علامة الاحتضار كافي الفتح وزاد على ما هنا أن تحت جنازة خصيته لا تشموا والخصيتين بالموت (قوله القبلة) نصب على الظرفية لانها بمعنى الجهة (قوله وجاز الاستلقاء) اختاره مشايخنا بما رواه المنذر لانه أسير نظروا روح الروح وتعلق به في الفتح وغيره بأنه لا يعرف الانتقال والله أعلم لم يلائم من حمله على أسرته فيه وشده عليه وأمنع من نفوس أعضائه بحر (قوله ليتوجه للقبلة) عبارة الفتح ليصير وجهه الى القبلة دون السماء (قوله ترك على حاله) أى ولولم يكن مستلقيا أو متوجها (قوله والمارجوم لا يوجه) لينظر وجهه وهل يقال كذلك فمن أريد قتله لمدا أو قصاص لم أره (قوله وياقن الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم اقتنوا موتاكم لا اله الا الله فانه ليس مسلم بقولها عند الموت الا بالجنة من النار وقوله عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة كذا في البرهان أى دخلها مع القائلين والافضل

في أربع ذات الرقاع ووطن فغل وعسفان وذى قرد (باب صلاة الجنائز) من اضافة الشئ اسببه وهى بالفتح الميت وبالكسر السرير وقيل لغتان والموت مصفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدمية (بوجه المتضر) وعلامته استرخاء قدميه واعوجاج منخره وانضاف منه غيبه (القبلة) على عينيه هو السنة (وجاف الاستلقاء) على ظهره (وقدماه الخ) وهو المعتاد في زماننا (و) لكن يرفع رأسه قبل (ليتوجه للقبلة) وقبل يوضع كاتيسر على (الصحيح) في الميتى (وان شق عليه ترك على حاله) والمارجوم لا يوجه معراج (وبلقن) ندبا

مطلبه في تلقين المتضر النمامة



مـ ولو فاسقايدها ولو بعد طول عذاب امداد (قوله وقيل وجوبا) في التوبة وكذا في  
 النهاية عن شرح الطحاوي الواجب على اخوانه وأصدقائه أن يلقوه اه قال في التمهيد  
 نحو لما في الدراية من أنه منجب بالاجماع اه فتنبه (قوله بذكر الشهادتين) قال في  
 الامداد وانما اقتصر على ذكر الشهادة تبعاً للعديد الصحيح وان قال في المستصفي وغيره  
 ولحق الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله وتعليله في الدرر بان الاولى لا تقبل بدون الثانية  
 ليس على اطلاقه لان ذلك في غير المؤمن واهـ هذا قال ابن حجر من الشافعية وقول جمع يلقن  
 محمد رسول الله ايضا لان الله قد مونه على الاسلام ولا يسمى مسلماً الا به ما ورد بانه مسلم  
 وانما المراد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب اما الكافر فيلحقه ما قطع مع لفظ  
 الشهادة ولو جوبه اذ لا يصح مسلم الا به ما اهـ قلت وقد ثبت بغير الـ تعبير الـ هـ داية والوقاية  
 والنفاية والكفر بملقن الشهادة وفي التتارخانية كان أبو حفص الحداد يلقن المريضة بقوله  
 اـ تعقر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وكان يقول فيهما ما ان اـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ  
 والثاني توحيد الثماني ان المريضة بعناية زرع لان الملقن رأى فيه علامة الموت ولعل اقرباء  
 الميت يتأذون به (قوله عنده) منعا فيذكر (قوله قبل الغرغرة) لاننا نكون قرب كون  
 الروح في الحاقوم وسينكذ لا يمكن النطق بهما ط وفي القاموس غرغرة بفتح هـ عند الموت  
 اهـ قلت وكانها مأخوذة من غرغر بالماء اذا داره في حلقه فكانه يدير روحه في حلقه (قوله)  
 واختلاف في قبول توبة الياس) بالياء المتناة التمنية ضد الرجاء وقطع الامل من الحياة  
 أو بالموحدة التمنية والمراد به الشدة وأحوال الموت ويحتمل مدالهـ مزعة على أنه اسم فاعل  
 واسكانه على المصدرية بتقدير مضاف (قوله واختار الخ) أقول قال في أواخر العزازية قبل  
 توبة الياس مقبولة لايمان الياس وقيل لا تقبل كإيمانه لانه تعالى توبى بين من أخر التوبة  
 الى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين من مات على الكفر في قوله وليست التوبة  
 الاية كافي الكشاف والبيضاوي والقرطبي وفي السكبر للرازي قال الختمة قوت قرب الموت  
 لا يمنع من قبول التوبة بل المانع منه مشاهدة الاحوال التي يحصل العلم عندها على سبيل  
 الاضطرار فهـ اذا كلام الحنفية والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنية والاشاعرة أن  
 توبة الياس لا تقبل كإيمان الياس بجماع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم  
 ركن التوبة وهو العزم بطريق التعميم على أن لا يعود في المستقبل الى ما ارتكب وهـ هذا  
 لا يتحقق في توبة الياس ان أراد بالياس معانية أسباب الموت بحيث يعلم قطعاً أن الموت يدركه  
 لا محالة كما أخبر تعالى عنه بقوله فلم يكن فيهم إيمانهم لما رأوا بأسنا وقد ذكر في بعض الفتاوى  
 أن توبة الياس مقبولة فان أراد بالياس ما ذكرنا فدل عليه ما قلنا وان أراد به القرب من الموت  
 فلا كلام فيه لكن الظاهر أن زمان الياس زمان معانية الهول والمسطور في الفتاوى أن  
 توبة الياس مقبولة لا إيمانه لان الكافر أجنبي غير عارف بالله تعالى ويبعد إيمانه وهرقانا  
 والفاسيق عارف وحاله حال الامة والبقاء أسهل والدليل على قبوله ما منه مطاوعا طلاق قوله  
 تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اهـ هل هنا وظاهر آخر كلامه اختيار التفسير  
 وعزاه الى مذهب الماتريدي الشيخ عبد السلام في شرح منظومة والده الاثاني وقال وعنده

وقيل وجوبا (بذكر الشهادتين) لان الاولى لا تقبل بدون الثانية (عنده) قبل الغرغرة واختلاف في قبول توبة الياس والمختار قبول توبته لا إيمانه والفرق في العزازية وغيرها

مطلب في قبول توبة الياس

الاشاعرة لا تقبل حال الغرغرة توبة ولا غيرها كما قاله النووي اه وانتصر لثاني الملا على  
 القاري في شرحه على بدء الامالي باطلاق قوله عليه الصلاة والسلام ان الله يقبل توبة العبد  
 ما لم يغتر آخرجه أبو داود فانه يشهد توبة المؤمن والكافر واعترض قول بعض الشراح  
 ان التوبة قبل اختياره بضار من الحنفية وجمع من الشافعية كالـ يحيى والباقي بانه  
 على تقدير صحتة يحتاج الى ظهور رجته اه والحاصل أن المسئلة ظنية وأما إيمان الياس  
 فلا يقبل اتفاقا وسـ ياتي ان شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في باب الردة (قوله من غير  
 أمره) أي من غير أن يقول له قل فهو وصـ مدر مضاف الى مفعوله (قوله لا يصح) أي  
 ويردها دور (قوله ويندب قراءة يس) لقوله صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتاكم يس  
 صحـ ابن حبان وقال المرواني من حضره الموت وروى أبو داود عن محمد بن النعمان قال  
 كانت الانصار اذا حضروا قرأوا عند الميت سورة البقرة الا أن مجاهد ضعفـ حلية (قوله)  
 والرد) هو استحسان بعض المتأخرين لقول جابر انه تم توبته عليه خروجه وروحه امداد  
 (قوله ولا يلقن بعد توبته) ذكر في المهرج انه ظاهر الرواية ثم قال وفي الخبرية والكافي  
 عن الشيخ الزاهد المصنف ان هـ هذا على قول المعتزلة لان الاحياء بعد الموت عنهم مستحيل  
 أما عند أهل السنة فالحديث أي اقنوا موتاكم لا اله الا الله محمول على حقيقة لان الله تعالى  
 يحياه على حاجات به الا تمار وقد روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه أمر بالتأقين بعد  
 الدفن فيقول يا فلان بن فلان اذ كر دينك الذي كنت عليه من شهادة أن لا اله الا الله وأن  
 محمد رسول الله وأن الجنة حق والنار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها  
 وأن الله يبعث من في القبور وأنت رضى بالله رباً وبالاسلام ديناً ومحمد صلى الله عليه  
 وسلم نبياً وقرأ القرآن اماماً بالكعبة قبله وبالمؤمنين اخواناً اهـ وقد أطل في الفتح في تأييد  
 حمل موتاكم في الحديث على حقيقة مع التوفيق بين الأدلة على أن الميت يسمع أولاً كما  
 سـ ياتي في باب الإيماني في الضرب والقتل من كتاب الايمان اكن قال في شرح التبيين ان الجمهور  
 على أن المراد منه مجازة ثم قال وانما لا ينهى عن التأقين بعد الدفن لانه لا ضرر فيه بل فيه نفع  
 فان الميت يستأنس بالذكري ما ورد في الآثار الخـ قلت وما في ط عن الزبلي لم أره فيه وانما  
 الذي فيه قيل يلقن لظاهر ما روي بنو قيس لا وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه اهـ وظاهر  
 استدلاله الاول اختياره فافهم (قوله ومن لا يستل الخ) أشار الى أن سؤال القبر لا يكون  
 لكل أحد ويخالفه ما في السراج كل ذي روح من بني آدم يستل في القبر باجماع أهل السنة  
 لكن يلقن الرضيع المالك وقيل لا بل يلقن الله تعالى كما الهـ م عيسى في المهد اهـ لكن في  
 حكاية الاجماع نظرفة دذكر الحافظ ابن عبد البر أن الاموات على أنه لا يكون الا المؤمن  
 أو منافق من كان منسوباً الى أهل القبور بظاهر الشهادة دون الكافر الجاحد ونعقبه ابن القيم  
 لكن رد عليه الحافظ السيوطي وقال ما قاله ابن عبد البر هو الارجح ولا أقول سواء ونقل  
 العلامة في شرحه على الجامع الصـ غير ان الرابع ايضا اختصاص السؤال به الامة خلافاً  
 لما استظهره ابن القيم ونقل ايضا عن الحافظ ابن حجر العسقلاني أن الذي يظهر اختصاص  
 السؤال بالكاف وقال وتبعه عليه شيخنا في الحافظ السيوطي ثم ذكر أن من لا يستل غائبة

(من غير أمره) ثلاث يصحروا إذا خالها مرة كفا ولا يكرر عليه ما لم ينكح له يكون آخر كلامه لا اله الا الله ويندب قراءة يس والرد (ولا يلقن بعد توبته) وان فعل لا ينهى عنه وفي الجوهر مرة انه مشروع عند أهل السنة ويكنى قوله يلقن لان ابن فلان اذ كرم ما كنت عليه وقل رضى الله رباً وبالاسلام ديناً ومحمد صلى الله عليه وسلم نبياً قبل يارسول الله فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى آدم وحواء ومن لا يستل ينهى ان لا يلقن

مطلب في التأقين بعد الموت

مطلب في سؤال المالكين هل هو عام لكل أحد أو لا

مطلب غيبة لا يستل في قبورهم



الشمس والمرباط والمطعون والميت زمن الطاعون بغيره اذا كان صابرا محتملا با والاصح تدبى  
والاطفال والميت يوم الجمعة اول ايام القارئ كل ليلة تبارك المثلث وبعضهم ضم اليه السجدة  
والقارئ في مرض موته قل هو الله احد اه وأشار الشارح الى انه يقرأ الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام لانهم اولى من المديقين (قوله ولا يصح الخ) ذكره ابن الهمام في المدايرة (قوله توقف  
الامام الخ) اي في انهم يستعملون وفي اتهم في الجنة او النار قال ابن الهمام في مدايرة وقد  
اختلف في سوال اطفال المشر كين وفي دخولهم الجنة او النار فتردد فيهم ابو حنيفة وغيره  
وقد وردت فيهم اخبار متعارضة قاله يميل نحو بعض امرهم الى الله تعالى وقال محمد بن الحسن  
اعلم ان الله لا يعذب أحدا بلا ذنب اه وقال تلميذه ابن أبي شريف في شرحه وقد نقل الامر  
بالامسالك عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطاوعا عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير عن  
رؤس التابعين وغيرهما وقد ضعف أبو البركات الذي في رواية التوقف عن أبي حنيفة وقال  
الرواية الصحيحة عنه أنهم في المشيمة اظاها الحديث الصحيح الله أعلم بما كانوا عاملين وقد سكت  
فيهم الامام النووي لثلاثة مذاهب الاكثر أنهم في النار الثاني التوقف الثالث الذي صحه  
أنهم في الجنة الحديث كل مولود يولد على الفطرة ويحمل اليه ما من عن محمد بن الحسن وفيهم أقوال  
أخرى حقيقة اه (قوله وغناه في النار) حيث قال ويكره عن الموت اضر رزق له لانهم  
عن ذلك فان كان ولا بد فقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفي اذا كانت الوفاة خيرا لي  
كذا في المراج اه (قوله وسيجي في المظفر) أي في كتاب المظفر والاباحة ويعبر عنه بكتاب  
الكرامة والاستقصان ومقط من أغلب النسخ افظ في المظفر (قوله ولذا اختار الخ) أي  
اكونه في حال زوال علة بغيره ما يصدر منه اختار بعضهم زوال علة في ذلك الوقت مخالفة  
أن يتكلم بذلك قصد من ألم الموت ومن أن يدخل عليه الشيطان فان ذلك الوقت وقت عروضة  
له (قوله ذكره الكمال) وقال ايضا وبعضهم اختار واقية في حال الموت والعبد الضعيف  
موان هذه الكلمات فوض أمره الى الرب الغني الكريم متوكلا عليه طالبا منه جات عظمته  
أن يرحم عظيم فاقى بالموت على الايمان والايقان ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا  
قوة الا بالله العلي العظيم اه واني العبد الذليل أقول مثل قوله مستعينا بقوة الله تعالى وحوله  
(قوله لحياه) تنبيه على بفتح اللام في ما هو من بيت النبوة أو العظم الذي عليه الاسنان بجر  
(قوله تحسنا له) اذ لو ترك قطع منظره ولولا يدخل فيه الهوام والماء عند غسله امداد (قوله  
تمت اعضاءه) اي لا يبق في مقوسا كما في شرح النبية وفي الامداد وتبين مقاصده واصابعه بان  
يرد ساعده من مفاصله فخذله بطنه ويردها لمينة ليسهل غسله وادراجه في الكفن  
(قوله ويوضع الخ) يخالف ما مر من أن توجيهه على عيونه هو السنة لان هذا الوضع لا يكون  
الاصح الاستلقاء لأن يقال ان ذلك عند الاحتضار الى خروج الروح وهذا بعد (قوله لا تلا  
بفتح الخ) لان الحديث يدفع التفتيح السرفيه وان لم يوجد في موضع نفي ثقل امداد (قوله ويخرج من  
عنده الخ) في التبريد في اخراج الخاض الخ وفي نور الايضاح واختلاف في اخراج الخاض الخ  
(قوله وبه لم يجز ان الخ) قال في النهاية فان كان عالما أو زاهدا أو عن يتحرك به فقد استحسن  
بعض المتأخرين التدفيع في الاسواق لانه هو الاصح اه ولكن لا يكون على جهة

مطلب  
في اطفال المشر كين

والاصح أن الانبياء لا يستعملون  
ولا اطفال المؤمنين وتوقف  
الامام في اطفال المشر كين  
وقبلهم خدم أهل الجنة  
ويكره عن الموت وغناه  
في التبريد وسيجي في المظفر  
(وما ظهر منه من كليات  
كبره بغيره في حق  
ويقال له ما له موت  
الميت) اه للاعلى في  
حال زوال علة ولذا اختار  
بعضهم زوال علة قبل  
موته ذكره الكمال (واذا  
ماتت تدعى حياه وتغض  
عيناه) فله يناله ويقول  
مغضه بسم الله وعلى له  
رسول الله اللهم بسم عليه  
أمره ومهل عليه ما بعده  
وأمره بقاءك واجعل  
ما خرج اليه خيرا مما خرج  
عنه ثم تدأ أعضاؤه ويوضع  
على بطنه سيف أو حديد لئلا  
ينفخ ويحضر عنده الطبيب  
ويخرج من عنده الخاض  
والنفس او الجنب وبه لم  
يجز ان الخ وأقرباؤه

التنظيم وغناه في الامداد (قوله ويسرع في جهانه) لما رواه أبو داود عنه صلى الله عليه  
وعلم لما عاد طلبة بن البراء وانصرف قال ما أرى طلبة الا قد حدث فيه الموت فاذا مات فاذنوني  
حتى أصلي عليه وعجلوا به فانه لا ينبغي لحيفة من لم أن نجس بين ظهراني أهله واصارف عن  
وجوب التحجيل الاحتيال للروح الشريرة فانه يحتمل الانعاش وقد قال الاطباء ان كثير من  
من يموتون بالمكنة ظاهرا يدفنون أحياء لانه يسر ادراك الموت الحقيقي بهما الاعلى أفاضل  
الاطباء فيتمتعين التأخر يعرفهم الى ظهور البقية بين يديهم يراهم امداد وفي الجوهره وان مات  
بالحاجة ترك حتى يتيقن موته (قوله ويقرأ عنده القرآن الخ) في بعض النسخ ولا يقرأ بل لا جواب  
اسقاطها الى لم أرها في نسخة من من القه تنالي ولا في النسخ ولا في البصر ثم يذكرها لا يبق  
مخالفة بين ما في النسخ وما في الزيالي ولا يحتاج الى تفصيل صاحب البحر برفع الروح فافهم  
والانطب ذكر هذا البحث عند قول المصنف الا في قريبا وكرهه قراءة القرآن عنده (قوله فأت  
الخ) أقول راجعت النسخ فرأيت فيها كما نقله القه تنالي فالظاهر أن قوله الى الغسل سقط  
من نسخة صاحب البحر وتبعه الشارح بالامراجحة لعل عبارة النسخ ثم في شرح دور البحار  
وقرئ عنده القرآن الى أن يرفع اه ومثله في المراج عن المتقي لكن قال عقبه وأصحابنا  
كروا القراءة بعد موته حتى يغسل فافاد حل ما في المتقي على ما قبل الموت أن المراد بالرفع  
رفع الروح والله أعلم (قوله قيل نجاسة خبت) لان الآدمي حيوان دموي فينجس بالموت  
كسائر الحيوانات وهو قول عامة المشايخ وهو الاظهر بدائع ومثله في السكا في قلت وبؤيده  
اطلاق محمد بن نجاسة فالتسليم وكذا اقواهم لو وقع في بئر قبل غسله نجسا وكذا الوجه لئلا يفتل  
غسله وصلى به لم تصح صلاته وعليه فاعلمنا بطهر بالغسل كرامة لله لم ولذا لو كان كافرا نجس البئر  
ولو بعد غسله كما قدمنا ذلك كله في الطهارة (قوله وقيل حدث) يؤيده ما ذكره في البحر من  
كتاب الطهارة أن الاصح ككونه مستعملا وان محمد اطلق نجاسة لانهم لا ينجسون  
النجاسة غالبا قلنا لكن يتأفقه ما مر من الفروع الأنيق بالبينات اعلى قول العلامة قال في  
فتح القدير وقد روى في حديث أبي هريرة سبحانه الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فان صح  
وجب ترجيح أنه للحدث اه وقال في الحاشية وقد أخرج الحاكم عن ابن عباس رضي  
الله عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نجس وموتنا كم فان المسلم لا ينجس حيا  
ولا ميتا وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم فيتمرجح القول بأنه حدث اه قلت ويظهر لي  
امكان الجواب بان المراد بنجاسة النجاسة عن المسلم في الحديث النجاسة الدائمة فيكون احترازا  
عن الكافر فان نجاسة دائمة لا تزول بغيره له وبؤيده ذلك أنه لو كان المراد بنجاسة مطافا لزم  
أنه لو أصابه نجاسة خارجة لا ينجس مع أنه خلاف الواقع فتبين ما قلنا وحينئذ فليس  
في الحديث دلالة على أن المراد بنجاسته نجاسة حدث فتأمل ذلك بانصاف (قوله كقراء  
الحدث) فانه اذا جاز للحدث حدثنا أصغر القراءات بخوارها عند الميت الحدث بالاولى لكن كان  
المناسب أن يقول كاقراءاة عند الجنب لان حدث الموت موجب للغسل فهو أشبه بالجنب وان  
لم يكن جنبه بدليل أنهم ذكروا أن حدثه بسبب استرخاء المفاصل وزوال العلة قبل قبيل الموت  
فيكون ينبغي اقتصره على أعضاء الوضوء لكن القياس في حدث الحى غسل جميع البدن

مطلب  
في القراءة عند الميت  
ويسرع في جهانه ويقرأ  
عنده القرآن الى أن يرفع  
الى الغسل كما في القه تنالي  
معز بالنسخة فأت وليس في  
النسخ الى الغسل بل الى  
أن يرفع فقط وفسره في  
البحر برفع الروح ومثاله  
الزيالي وغيره ذكره القراءة  
عنده حتى يغسل ومثله  
الشر بنلابي في امداد الفتح  
تتبع القرآن عن نجاسة  
الميت اتجسه بالموت قيل  
نجاسة خبت وقيل حدث  
وعليه فينبغي جوازها  
كقراءة المحدث (ويوضح)



واقصر على الاعضاء المخرج له كورده كل يوم بخلاف الجنابة والموت شيعة بالجنابة في أنه لا يتكرر فاحذر واما اقامه فيه لانه لا يتكرر فلا يخرج في غسل جميع البدن (تبيينه) الحاصل أن الموت ان كان حذافلا كراهة في القراءة عنده وان كان نجسا كرهت وعلى الاول يحمل ما في التفت وعلى الثاني ما في الزيلعي وغيره وذكر ط أن محل الكراهة اذا كان قريبا منه أما اذا بعد عنه بالقراءة فلا كراهة اهـ قلت والظاهر أن هذا أيضا اذا لم يكن الميت مسجيا بنوب يسترجع به لانه لو لم يلى فوق نجاسة على حائل من نوب أو حصير لا يكره فيها يظهر فكذا اذا قرأ عند نجاسة مستورة وكذا ينبغي تقييد الكراهة بما اذا قرأ جهر اقل في الجنابة وتكره قراءة القرآن في موضع الجساعات كالغتسل والمخرج والمساخ وما أشبه ذلك وأما في الحمام فان لم يكن فيه أحد مكشوف العورة وكان الحمام طاهر الا بالباس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتمجيد وان رفع صوته اهـ وفي القنية لا بأس بالقراءة كما أوامشا اذ لم يكن ذلك الموضع معدا للنجاسة فان كان يكره اهـ وفيه الا بالباس بالصلاة هذا الجالوة اذ لم يكن بقربه اهـ فخصه من هذا أن الموضع ان كان معدا للنجاسة كالخروج والمساخ كرهت القراءة طمطا او الا فان لم يكره هناك نجاسة ولا أحد مكشوف العورة فلا كراهة طمطا او ان كان فانه يكره رفع الصوت فقط ان كانت النجاسة قريبة فتأمل (قوله كاهات) اهـ هذه الكاف الداخلة على ما تسمى كاف المبادرة مثل لم يأت في كافي المني أي انه يوضع على السرير عقب تبين موته وقوله القدرى بما اذا ارادوا غسله والاول أشبهه كافي الزياي (قوله في الاصح) وقبل يوضع الى القبلة طولا وقبل عرضا كافي القبر افاده في البصر (قوله بجمهر) أي مضروفيه إشارة الى أن السرير يجمهر قبل وضعه عليه نظريا وازالة الرائحة الكريهة منه نهر (قوله الى سبع فقط) أي بان تدار الجمره حول السرير مرة أو ثلاثا أو خمسة أو سبعة ولا يزداد عليها كافي الفتح والكا في التماية وفي التبيين لا يزداد على خمسة (قوله ككفنه) فانه يجمهر ويزا أيضا ط (قوله وعند موته) أفاده بقوله سابقا ويحضر عنده الطبيب ط (قوله في ثلاث الخ) قال في الفتح وجميع ما يجمهر فيه الميت ثلاث عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمهر خلفه ولا في القبر لما روى لاتبه والجنابة بصوت ولا نادر اهـ (قوله عبارة الزياي الخ) أشار بقول العبارتين الى أن قول المصنف الى تمام غلله في قبره لانه يظهر بغسله مرة لا يتوقف على التمام فافهم (قوله وتسفر عورته الغليظة فقط) أي القبيل والمبروعا لوه بانه ايسر ويطلان الشهوة والظاهر أنه يان للواجب به حتى أنه لا ياتم بذلك لكونه المماحوب الاقتصار على ذلك تأمل (قوله في الزيلعي وغيره) والاول محتمل في الهداية وغيرها المكن قال في شرح الحنية ان الثاني هو المأخوذة بقوله عليه الصلاة والسلام اعلى لا تنظر الى فخذي ولا ميت لان ما كان عورة لا يقط بالموت ولذا لا يجوز له حتى لو مات بين رجال أجنب يعمها رجل بخرقة ولا يسمي الخ وفي الشرع لا يلبس وهذا شامل للمرأة والرجل لان عورة المرأة للمرأة كالرجل للرجل (قوله مثلها) ليس بقيد فالمراد ما يمنع المس ط (قوله طمرمة اللبس كالنظر) يفيد هذا التعليل أن الصغير الذي لا عورة له لا يضر عدم طمره ط (قوله ويجرد من ثيابه)

مطلب  
الحاصل في القراءة عند الميت  
كاهات (كاتبه) في الاصح  
(على سر يجمهر وقرأ) الى  
سبع فقط فتح (ككفنه)  
وعند موته فهي ثلاث  
لا خلفه ولا في القبر (وكره)  
قراءة القرآن عنده الى تمام  
غسله (عبارة الزيلعي حتى  
يقبل وعبارة النمر قبل غسل  
دونه تسفر عورته الغليظة فقط  
على الظاهر) من الرواية  
(وفي طمطا) الغليظة  
والخفيفة (ومسح) محتمل  
الزياي وغيره (ويغسلها)  
تحت خرقه (السفرة) بعد  
الم (خرقة مثلها) على يديه  
طمرمة اللبس كالنظر  
(ويجرد من)

ثيابه) أي كتمهم التنظيف لان المقصود من الغسل هو التطهير والتطهير لا يحصل مع ثيابه لان الثوب متى قبحر بالغسل اتخس به بدنه ثانيا بنجاسة الثوب فلا ينبغي الغسل فيجب التجريد كذا في النهاية وظاهره أن الوجوب على ظاهره (قوله كاهات) لان الثياب تحمى عليه فيسرع اليه التغيير بجر (قوله من خواصه) لما روى أبو داود أنهم قالوا لغيره كما تجرد موتانا أم نغسله في ثيابه فسمعه من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاليه ثيابه قال ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة من وجه صحيح فدل اهـ هذا أن عادتهم كانت تجريد موتاهم بالغسل في زمنه صلى الله عليه وسلم شرح المنية زاد في المراج وفصله صلى الله عليه وسلم ليس للتطهير لانه صلى الله عليه وسلم كان طاهرا حيا وميتا (قوله ويوضا من يؤمر بالصلاة) خرج الصبي الذي لم يعقل لانه لم يكن بحيث يصل على طهارة الخواني وهذا التوجيه ليس بقوى اذ قال ان هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا يتعلق لكون الميت بحيث يصل أولا كافي المنون شرح المنية ومقتضاه أنه لا كلام في أن المنون يوضا وأن الصبي الذي لا يعقل الصلاة يوضا أيضا على خلاف ما يذهب فيه توجيه الخواني من أنهم لا يوضا (قوله للخرج) اذ لا يمكن اخراج الماء أو يعسر فيه كان زياي (قوله بخرقة) أي بجمعهما الغسل في أصبعه مع مسح السفانة واهانه واهنته ويدخلها من خلفه أيضا بجر (قوله وعليه العمل اليوم) فانه شمس الاغنية الخواني كافي الامداد عن التمار خانية (قوله ولو كان جنب الخ) نقل أبو الوهد عن شرح الكنز للشاي أن ما ذكره الخطابي أي في شرح الفقه وروى من أن الجنب يعضض ويستشق غريب يخاف إعادة المكاتب اهـ قلت وقال الرمي أيضا في حاشية البحار طلاق المتون والشرع والافتاوى يشمل من مات جنبا ولم أر من صرح به ليعمل الاطلاق بدخله والعلة تقتضيه اهـ وما نقله أبو السعود عن الزياي من قوله بالامضة واستنشاق ولوجنبه صريح في ذلك كافي لم أره في الزياي (قوله اتفاقا) لم أجده في الامداد ولا في شرح المقدسي (قوله ويبدأ بوجهه) أي لا يغسل يديه أولا الى الرسفين كالجنب لان الجنب يغسل نفسه يديه فيحتاج الى تنظيفهما أولا والميت يغسل بيد الغسل (قوله ويصح رأسه) أي في الوضوء وهو ظاهر الرواية كالجنب بجر (تبيينه) لم يذكر الاستنجاء للاختلاف فيه فعندهم يستحب وعند أبي يوسف لا وضوءه أن يلف الغسل على يده خرقه ويغسل السواك لأن مسامحهم كانه نظروا جوهرة (قوله مغلى) بضم الميم اسم مفعول من الاغلا من الغلى والغلبان لانه لازم واسم المفعول انما ياتي من المتهدي ح وانما طاب تسخينه بماء في التنظيف (قوله ورق النبق) بفتح النون وكسر هاء بكون الباء واحدة وككتف كايهم من القاموس وفي التذكرة السدر شجر معروف وغمره هو النبق وصحيح ورقه يلحم الجراح ويقطع الاوساخ وينقي البشرة وينعمها ويشد الشعر ومن خواصه أنه يطرد الهوام ويشد العصب وينفع الميت من البلاء اهـ وفي القاموس أيضا النبق جل السدر ويطرد الهوام ويشد العصب وينفع الميت من البلاء اهـ وفي النبق لادني ملاينة وتسمي السدر بالورق لان المراد منه فالاحسن في التعمير قول المعراج السدر شجرة النبق والمراد ورقه اهـ (قوله يكون) في الشرع بلا لانه يجوز في الرا السكون والضم كالأصاح (قوله الاثنان) بضم الهمزة وكسر هاء كافي القاموس وقيل

ثيابه (كاهات) وغسله  
عليه السلام في نفسه من  
خواصه (ويوضا) من  
يؤمر بالصلاة (بالامضة  
واستنشاق) للخرج وقبل  
يقطع لانه بخرقة وعليه  
العمل اليوم ولو كان جنبا  
أو حائضا أو نفاسا فعلا  
اتفاقا قوله الاطهارة كافي  
امداد الفتاح مقدما من  
شرح المقدسي ويبدأ  
بوجهه ويصح رأسه  
(ويغسل عليه ماء مغلى  
بسدر) ورق النبق  
(أو عرض) بضم فككون  
الاثنان (ان تيسر)



والافشاء خالص مغلي

(و يغسل رأسه و لحينه بالخطمي) ثبت بالهراق (ان وجدوا الاقباصيون ونحوه) هذا لو كان به ما شمر حتى لو كان أحمر أو أجرد لا يغسل (و يصبغ على يديه) ليدأ به نهر فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي الفخذ منه ثم على عينه كذلك ثم يجلس مستديراً بالبناء لعمقه وول (اليه و يمسح بطنه رقيقاً و ما خرج منه يغسله ثم) بعد اقامته (يصبغه على شقه اليسرى و يغسله وهذه) غسلة (ثالثة) ليحصل المسنون (و يصب عليه الماء عند كل اصباع ثلاث مرات) اما حر (وان زاد عايم او نقص جاز) اذا الواجب مرة (ولا يعاد غسلة ولا وضوء بالغسل منه) لان غسلة ما وجب لرفع الحدث ابقائه بالموت بل لتخصه بالموت كما ان الحيوان ان الله موية الا ان الماء لم يظهر بالغسل كرامة وقد حصل بجر وشرح مجمع (وينشف في ثوب ويجعل الحنوط) وهو يفتح الحاء (العطر المركب من الاشياء الطيبة غير زعفران وورس) لكرامتهما للرجال و جعلهما في الكفن جهل (على رأسه و لحينه) نديا (والكافور على مساجده)

السكرال وغيره بغير المطعون (قوله والافشاء خالص مغلي) أي اغلاه ووسطا لان الميت يتأذى بما يتأذى به الحي ط و افاد كلامه أن الحار أفضل سواء كان عليه و صبح أو لا ثم (قوله بالخطمي) في المصباح أن مشدد الياء وكسر الخاء أكثر من الفتح (قوله ثبت بالعراق) طبيب الرائحة يعمل على الصابون نهر (قوله هذا الخ) الاشارة الى قوله يغسل رأسه و لحينه بالخطمي الخ (قوله و يصبغ الخ) هذا أول الغسل المرتب و اما قوله و صب عليه ماء مغلي الخ وقوله والا فافتراح وقوله وغسل رأسه بالخطمي يفعل قبل الترتيب الا في وعاءة الشربة لامية و يشعل هذا قبل الترتيب الا في لينة ما عليه من اللون اه ط قلت لكن صريح البحر والنهر وغيره ما أن قوله و صب عليه ماء مغلي الخ ليس خارجا عن هذه الغسلة الثلاث الا قيمة بل هو اجمال ايان كيفية الماء أي ايان الماء الذي يغسل به وهو كونه مغلي بسدر لا بارد ولا قراحا و كذلك قال في الفتح واذ فرغ من الوضوء غسل رأسه و لحينه بالخطمي ثم يصبغه الخ ومثله في الجوهره ثم اخذوا في شئ وهو أنه في الهداية لم يصف في الغسلة بين الفتراح وغيره وهو ظاهر كلام الحاشا كم و ذكر شيخ الاسلام أن الاولى بالفتراح أي الماء الخالص والثانية بالمغلي فيه سدر والثالثة بالذي فيه كافور قال في الفتح والاولى كون الاولين بالسدر كما هو ظاهر الهداية لما في أبي داود وسند صحيح ان أم عطية تغسل بالسدر مرتين والثالث بالماء والكافور (قوله الى ما يلي الفخذ منه) بانحاء المججمة أي السرير ومنه بيان الماء المراد به الجانب الاسفل وكانه لم يصرح به لئلا يتوهم أن المراد به جانب الرجلين وجوز العيني تحت بالماء المأملة ولا يظهر من جهة الماء في الارباب كالايتني (قوله كذلك) بان يغسله الى أن يصل الماء الى ما يلي الفخذ منه وهو الجانب اليسرى وهذه غسلة ثانية كافي الفتح والبحر و افاد أنه لا يكسب على وجهه يغسل ظهره كافي شرح المنية عن غايه السروجي (قوله رقيقا) أي مضافا فوق (قوله وما خرج منه يغسله) أي تنظيها له بجر قال الرمي أي لا شرط حتى لو صلى عليه من غير غسلة جاز وهذا لا يتوقف فيه اه وفي الاحكام عن المحيط يمسح ما سأل ويكفن وفي كتاب الصلاة لا حسن اذا سأل قبل أن يكفن غسل وبه لا اه قلت وسبب ما في غمامه في بحث الصلاة عليه (قوله ليحصل المسنون) وهو تثليث الغسلة المستوعبات بسدر امداد (قوله المصباح) أي من قوله ليحصل المسنون ط (قوله وان زاد) أي عند الحاجة لكن ينبغي أن يكون وتراد كره في شرح مختصر الكرخي شرح المنية (قوله جاز) أي صح وكره لو بلا حاشية لانه اسراف أو تقتير (قوله ولا يعاد غسلة) بضم الغين قبل وبالفتح أيضا وقبل ان أضيف الى المنسول أي كالثوب مثلا ففتح والى غيره ضم نهر (قوله لبقائه بالموت) أي لان الموت حدث كالمخرج قال لم يؤثر الموت في الوضوء وهو موجود لم يؤثر المخرج بجر ولانه خرج عن التكليف ينقض الماهارة شرح المنية (قوله بل لتخصه بالموت) قدمنا الكلام فيه قريبا (قوله وقد حصل) أي الغسل وبطرق النجاسة بعد لا بد بل يغسل موضعها (قوله وينشف في ثوب) أي كي لا يتبل كقائه وهو ظاهر كما نديل الذي يمسح به الحي بجر (قوله نديا) راجع الى قوله ويجعل في الاولى ذكره بلصقه ط (قوله على مساجده) مواضع وجود جمع مساجد بالفتح لا غير وهو الجبهة والانف والبدان والركبتان والقدمان ففتح وسوا فيه الحرم وغيره

فيطيب

فيطيب و يغسل رأسه امداد عن التاترخانية (قوله كرامة لها) فانه كان يسجد سجدة هذه الاعضاء فخصت بزيادة كرامة وصيانة لها عن سرعة الفساد دور (قوله أي بكره نحو عايم) لما في القنية من أن الترتيب بعد موتها والامقشاط وقطع الشعر لا يجوز نهر فلو قطع ظفوره أو شعره أدرج مع ما في الكفن فهو متاخر عن العناهي (قوله ولا بأس الخ) كذا في الزباني وأشار الى أن تركه أولى قال في الفتح وليس في الغسل استعمال القطن في الر وايات الظاهرة وعن أبي حنيفة أنه يجزئ في مضر به وفه وقال بعضهم في صماخه أيضا وقال بعضهم في دبره أيضا قال في الظهيرية واسعة فجمه عامة العلماء اه لكن قال في الحاشية انه منقول عن الشافعي وأبي حنيفة فاطلاق أنه فيجب ليس بصحيح اه (قوله ويمنع زوجه الخ) اشار الى ما في البحر من أن من شرط الغسل أن يغسل الرجل الى المرفق ولا يغسل الرجل المرأة وبالعكس اه وسبب ما في ما ذامات المرأة بين رجل أو بالعمامة والظاهر أن هذا شرط لوجوب الغسل أو لجواز لا لصحة (قوله لامن النظر اليه اعلى الاصح) عزاء في المنع الى القنية ونقل عن الحاشية أنه اذا كان للمرأة محرم عينا يدها وأما الاجنبى فيضرقه على يده ويغض بصره عن ذراعها وكذا الرجل في امرأته الا في غض البصر اه واهل وجهه أن النظر أخف من المس لجواز شبهة الاختلاف واقه أعلم (قوله قلنا الخ) قال في شرح المجموع لمصلحة فاطمة رضي الله تعالى عنها غسلتها ام أي عن حاضنته صلى الله عليه وسلم ورضي عنها فحصل رواية الغسل لاهل رضى الله تعالى عنه على معنى التيمنة والقيام التام بأسبابه وان ثبت الرواية فهو مختص به الا ترى أن ابن مسعود رضى الله عنه لما عترض عليه بذلك أجابه بقوله اما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والاخرة فادعوا له بالخصوصية دأب على أن المذهب عندهم عدم الجواز اه قلت ويدل على الخصوصية أيضا الحديث الذي ذكره الشارح ونسره بعضهم السبب فيه بالاسلام والتقوى والنسب بالانساب ولو بالماصاهرة والرضاع و يظهر لي أن الاولى كون المراد بالاسباب القرابة السببية كالزوجة والمصاهرة وبالنسب القرابة السببية لان سببية الاسلام والتقوى لا تنقطع عن أحد فقبيت الخصوصية في سببه ونسبه صلى الله عليه وسلم واهذا قال عمر رضى الله تعالى عنه فتر وحت أم كانوا ثبت على ذلك و اما قوله تعالى فلا أنساب بينهم فهو مخصوص بغير نسبه صلى الله عليه وسلم النافع في الدنيا والاخرة و اما حديث لا أغنى عنكم من الله شيئا أي أنه لا يملك ذلك الا ان ملكه الله تعالى فانه ينفع الاجانب بشفاعته له م باذن الله تعالى فكذا الاقارب وعام الكلام على ذلك في رسالتنا العلم الظاهر في نفع النسب الظاهر (قوله وهي لا تمنع من ذلك) أي من غسل زوجها داخل به أو لا كما في المعراج ومثله في البحر عن النبي قلت أي لانها عدة الوفاة ولولم يدخل بها وفي البدائع المرأة تغسل زوجها لان اباحة الغسل مستفادة بالنكاح فتبقى ما بقى النكاح والنكاح بهد الموت باق الى أن تنقضه عدة بخلاف ما ذامات فلا يغسلها لانها امهات النكاح لعدم الحمل فصارا جنينا وهذا اذا لم تثبت البيونة بينهم ما في حال حياة الزوج فان ثبت بان طاقه ابائنا أو ثلاثا ثم مات لانه لا ارتفاع الملك بالابانة الخ (قوله ولو ذميمة) الاولى ولو كانت لا حاشية لاحتراز عن الجوسسية اذا أسلم زوجها فان لا تغسله كما في البحر الا اذا أسلمت كما بان

كرامة لها (ولا يسرح شعره) أي بكره شعر عايم (ولا يقص ظفوره) الا الممسك (ولا يشق ولا بأس بجعل القطن على وجهه وفي مخارقه كدبره وقبل وأذن وفم ويوضع يده في جانبيه لاعلى صدره لانه من غسل الكفارة ابن مالك (و يمسح زوجه من غشاه ومسها لامن النظر اليه اعلى الاصح) منية وقالت الائمة الثلاثة يجوز لادن باغسل فاطمة رضى الله عنه ما قلنا هذا محمول على بقاء الزوجية اقله عليه السلام كل سبب ونسب ينقطع بالموت الا سبي ونسب مع أن بعض الصحابة انكر عليه شرح المجموع لاهل بي (وهي لا تمنع من ذلك) ولو ذميمة

مطلب في حديث كل سبب ونسب منقطع الاسبي ونسب







المشايخ قياسا على هذه المسئلة فانه اختار في العصابة رضى الله تعالى عنهم على ثلاثة اقوال  
فقال بعضهم تدفن في مقابر ناتر جيبا بجانب الولد وبعضهم في مقابر المشركين لان الولد في حكم  
جزء من امادام في بطنها وقالوا ان ابن الاسع قد تفضل له مقبرة على حدة قال في الحلبة وهذا  
اسوط والظاهر كما افصح به بعضهم ان المسئلة مصورة فيما اذا انفتح فيه الروح والادفنت في  
مقابر المشركين (قوله لان وجه الولد اظهرها) أي والولد لم يبعث لايه في وجهه الى القبلة  
بهذه الصفة ط (قوله عمة المحرم الخ) أي عمة الميت الا عمة من الذكروا الانثى وكذلك قوله  
فلا جنبي أي فالشخص الاجنبي الصادق بذلك واغاد ان المحرم لا يحتاج الى خرقه لانه يجوز له  
مس أعضاء التيمم بخلاف الاجنبي الا اذا كان الميت أمه لانها كالرجل ثم اعلم ان هذا اذا  
لم يكن مع النساء رجل لا مسلم ولا كافر ولا صبيبة صغيرة فلو معهن كافرا مسلم الغسل لان نظر  
الجنس الى الجنس أخف وان لم يوافق في الدين ولو معهن صبيبة لم تبلغ حد الشهوة وطاقت  
غسله فانما غسله لان حكم العورة غير ثابت في قهار كذا في المرأة عورت بين رجال معهم  
امرأة كافر أو صبي غير مشتم على كسب ط في البدائع (قوله لو مراها) المراد به هنا من  
بالغ حد الشهوة كما يعلم مما بعده (قوله والاذكفيرة) أي من الصغار والصغار قال في الفتح  
الصغير والصغيرة اذا لم يباحا حد الشهوة يغسلهما الرجال والنساء وقد روي في الامس ل بان يكون  
قبل أن يتكلم اه (قوله عمة دعاه الخ) قال في الفتح ولو لم يوجد ماء فيم الميت وصلوا عليه  
ثم وجدوه غسلا وصلوا عليه ثانيا عند أبي يوسف وعنه يفرق ولا تعاد الصلاة عليه ولو كفتوه  
ربقي منه غسول يغسل فانه يغسل ذلك العضو ولو بقي نحو الاصبع لا يغسل اه (قوله  
وقبل لا) أي يغسل ولا يصلى عليه كعالمته قات ولا يظهر الفرق بينه وبين الحي فان الحي  
لو فهم له قد الماء وصل على ثم وجد له لا بعد ثم رأيت في شرح المغية نقلا عن السروجي أن هذه  
الرواية موافقة للاصول اه وفيه اشعار بقرجها ما قلنا (خاتمة) ينسب الغسل  
من غسل الميت ويكره أن يغسله جنب أو حائض أو مداد أو لادى كونه أقرب الناس اليه فان لم  
يجن الغسل فاهل الامانة والورع وينبغي للغسل ولان حضر اذا رأى ما يجب الميت ستره ان  
يستره ولا يحدث به لانه غيبة وكذا اذا كان عيبا حادنا الموت كسواد وجهه ونحوه ما لم يكن  
مشهورا يندفع فلا بأس بذكره تحذيرا من بدعته وان رأى من أمارات الخبيث كوضاعة الوجه  
والنبت ونحوه انصب اظهاره ليكرهه التمس عليه والحش على مثل هذه الحسن شرح المغية  
(قوله وبين في الكفن الخ) أصل التكفين فرض كفاية وكونه على هذا الشكل مستنون  
شرب لاية (قوله) أي للرجل (قوله ازار الخ) هو من القرن الى القدم والقدم ليس  
من أصل العنق الى القدمين بل ادخر بصركين واللائحة تزيد على ما فوق القرن والقدم لياق  
فيها الميت وتربط من الاعلى والاسفل امدادوا الدخول الشق الذي يغسل فيه في قبض الحي  
لتسرع له شئ (قوله وتكره العمامة الخ) هي بالسكسر ما يلف على الرأس قاموس قال  
ط وهي محل الخلاف وأما ما يغسل على الخشبة من العمامة والزينة ببعض حتى فهو  
من المكروه بخلاف ما تقدم أنه يكره فيه كل ما كان لازمة اه (قوله في الاصح) هو أحد  
تصحيحين قال الله تعالى واستحسن على الصحيح العمامة بعمامة يذنب وبان ذنبه على

لان وجهه الولد اظهرها  
وماتت بين رجال أو هو بين  
نساء عمة المحرم فان لم يكن  
فلا جنبي بخرقه وييم  
الجنبي المشكل لو مراها  
والاذكفيرة يغسله الرجال  
والنساء عمة قدما  
وصل على ثم وجدوه غسلا  
وملأوا ثانيا وقبل لا (ويسترون  
في الكفن له ازار وقبض  
وله افة وتكره العمامة)  
للميت (في الاصح) يجنب  
واخص من المتأخرين للعامة  
والاشراف

مطلب  
في الكفن

كورة من قبل يمينه وقيل يذنب على وجهه كما في اقر تاني وقبل هذا اذا كان من الاشراف  
وقيل هذا اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعم بكل حال كما في المحيط والاصح أنه تكره العمامة  
بكل حال كما في الزاهد اه (قوله ولا بأس بالزيادة على الثلاثة) كذا في التمهيد عن غاية البيان  
ونقل قبله عن المجتبى الكراهة لم يكن قال في الحلبة عن الذخيرة معزى الى عصام أنه الى خمسة  
ليس بكمروه ولا بأس به اه ثم قال ووجهه بان ابن عمر كفن ابنه واقدا في خمسة اقواب قبض  
وعمامة وثلاث اقفاف وأدار العمامة الى تحت حذركه رواه يزيد بن منصور اه قال في البحر  
بعد نقل الكراهة عن المجتبى واستثنى في روضة الرندوسى ما اذا أوصى بان يكفن في أربعة  
أو خمسة فانه يجوز بخلاف ما اذا أوصى ان يكفن في ثوبين فانه يكفن في ثلاثة ولو أوصى أن  
يكفن بالف درهم كفن كفا وسطا اه قات الظاهر أن الاسئلة الذي في الروضة منقطع  
اذلوه كره لم تنفذ وصيته كما لم تنفذ بالاقول تامل (قوله ويحسن الكفن) بان يكفن بكفن مثله  
وهو أن ينظر الى ثيابه في حياته للجمعة والعبدن وفي المرأة ما تلبسه من زيارة أبوها كذا في المعراج  
فقول الحدادى وتكره الاقالات في الكفن يعني زيادة على كفن المثل ثمر (قوله الحديث الخ)  
وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم اذا كفن أحدكم أخاه فاجلس كفته وروى أبو داود عنه  
صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سلبا مريعا وجميع بين الحديثين بان المراد  
بضمينه بياضه ونظافته لا كونه ثمينا حليما وهو في معنى ما مر عن الثور (قوله ويتقانون)  
المراد به القروح والسرور وحيت وافق السنة والزيادة وان كانت للروح لكن للروح نوع اتفاق  
بالجسد (قوله ولها) أي وبين في الكفن للمرأة (قوله أي قبض) أشار الى ترادفهما  
كما قالوا وقد فرقت بينهما بان شق الدرع الى الصدر والقبض الى المنكب فلهذا (قوله وخمار)  
يكسر الخمار ما تغطى به المرأة رأسها قال الشيخ اسمعيل ومقداره حالة الموت ثلاثة أذرع بذراع  
الكر باس يرسل على وجهها ولا يلف كذا في الايضاح والعناني اه (قوله وخرقة) الاولى  
أن تكون من الثياب الى القطنين نهر عن الخالية (قوله وكفاية) أي الاقتصار على  
الثوبين له كفن الكفاية لانه أدنى ما يلبس حال حياته وكفنه كسوته بعد الوفاة فيعتبر بكسوته  
في الحياة وهذا يجوز صلته فيه ما بلا كراهة معراج وحاصله أن كفن الكفاية هو أدنى ما يكفيه  
بلا كراهة فهو دون كفن السنة وهل هو سنة أيضا أو واجب الذي يظهر لي الثاني ولذا كره الاقل  
منه كما يذكره الشارح وقال في البحر قالوا ويكره أن يكفن في ثوب واحد حالة الاختيار لان في  
حالة حياته يجوز صلته في ثوب واحد مع الكراهة وقالوا اذا كان بالمسألة والورثة كثرة  
فكفن الكفاية أدنى وعلى القلب كفن السنة أولى ومقتضاه أنه لو كان عليه ثلاثة اقواب وليس  
له غيرهما وعليه دين أن يباع منها واحد للدين لان الثالث ليس بواجب حتى تترك للورثة عند  
كفنتهم والدين أولى مع أنهم مبرحوا كما في الخلاصة بأنه لا يباع ثوب منها للدين كما في حالة الحياة  
اذا أفلس وله ثلاثة اقواب هو لا يسم الا يزع عنه ثوب ليبيع اه ما في البحر وهو ما خوذ من الفتح  
وقال في الفتح ولا يبعد الجواب اه وذ كرا جواب بعضهم بان يفرق بين الميت والحي بان عدم  
الاخذ من الحي لاحتماله ولا كذلك الميت اه أقول أنت خير بان الاشكال جاء من  
تصريحهم بعدم الفرق بين الحي والميت فاني بصح هذا الجواب نعم يصح على ما قاله السجدة

ولا بأس بالزيادة على الثلاثة  
ويحسن الكفن الحديث  
حسنوا كفن الموتى  
فانهم يتقانون فيما بينهم  
ويتقانون بجمع أكتافهم  
طهيرة (واحد روع) أي  
قبض (وازار وخمار ولقافة  
ونخرقة تربط بها ثيابها)  
وبطنها (وكفاية له ازار  
ولقافة)



في شرح السراجية من أنه اذا كان الدين... فخرقا فخرقا المنع من تكفينه بما زاد على كفن الكفاية وقال الشارح في فرائض الدراية... كفن المثل قولان والصحيح ثم اهـ ومثله في كفن الانهر ولكن قال ايضا الاترى أنه لو كان للدينون ثياب... سنة في حال حياته ويمكنه الا كفاها بما دونها ايدها القاضى ويقضى الدين ويشترى بالباقي قوبا بلبسه فكذلك في الميت المدين كذا اختاره المصنف في أدب القاضى اهـ ثم رأيت منه في حاشية الرعلى عن شرح السراجية المسمى ضوء السراج للكلاباذى وحيث قد فلائحة كال

ولاجواب وبه علم أن ما مر عن الخلاصة خلاف الصحيح وقد يوفق بعمل ما في الخلاصة في الحى على ما اذا لم يكف بمادون الثلاثة وفي الميت على ما اذا لم يمنعه هم الغرماء قال في شرح قـ لاند المنظوم صح العلامة جعفر في شرحه على السراجية المسمى بالمشكاة بان لا يورثه تكفينه بكن المثل ما لم يمنعه هم الغرماء اهـ قات والظاهر أن المراد بعدم المنع الرضا بذلك والا فكيف يسوغ لورثة تقديم المستوفى على الدين الواجب ثم ان هذا مويد لما بهنناه من ان كفن الكفاية واجب بمعنى أنه لا يجوز زائل منه عند الاختيار ثم رأيت في شرح المقدسى قال وهذا أقل ما يجوز عند الاختيار والله تعالى اعلم (قوله في الاصح) وقيل يقص ولغا فز يلى قال في البصر ويقضى عدم التخصيص بالازار والافاق لان كفن الكفاية معتبر بادي ما يلبسه الرجل في حياته من غير كراهة كما عمل به في البدائع اهـ (قوله وله فوبان) لم يمنعه ما كاله بداية وقصرهما في الفتح بالقصيص والافاق وعينه في الكنز بالازار والافاق قال في البصر والظاهر كما قدمناه عدم التعيين بل اما قصيص وازار او ازار ان والثاني أولى لان فيه زيادة في قدر الرأس والعتق (قوله ويكره) أى عند الاختيار (قوله وأقله ما يلبس البدن) ظاهره أنه لو لم يوجد له ذلك ألبس الناس له قوبا به وان مادون ذلك بمنزلة عدم وأنه لا يلبس قط به الفرض عن المكافين وان كان سائر العورة ما يلبس البدن لكن لا يخفى أن كفن الضرورة ما لا يلبس اياه الا عند المحذور فلا يلبس ما يلبس في بيده بشئ ولذا عبر المصنف بما يوجد من ما يلبس البدن هو كفن الفرض كما مرح به في شرح المنية فيبـ قط به الفرض عن المكافين لا يبقيه كونه عند الضرورة لانها تقدر بقدرها ولذا لما استشهد بمصعب بن عمير رضى الله عنه يوم أحد ولم يكن عنده الا ثمرة أى كسامة مخططة فكان اذا غطي بها رأسه بدت رجلاه وبالعكس أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه به او رجائه بالاذن الا أن يقال ان ما لا يلبس من البدن لا يكفي عند الضرورة أيضا بل يجب مقربا بيه بوضوح حشيش كالاذن ولذا قال الزياي بعد سورة حديث مصعب وهذا دليل على أن سائر العورة وحدها لا يكفي خلافا لاشافى اهـ تامل (قوله ويقصص) أى الميت أى يلبس القصيص بغير تشبيهه بخرقة كما مر (قوله ويأب يساره ثم يمنه) الضمير ان الازار وأشار به الى أن كلام من الازار والافاق يلبس وحده لانه أمكن في الستر ط (قوله ليكون الايمن على الايسر) اعتبارا بحالة الحياة امداد (قوله تحت اللقافة) الاوضح تحت الازار (قوله ثم يفعل كما مر) أى بان توضع بعد لباس الدرع والجار على الازار ويقلب يساره الخ قال في الفتح ولم يذكر الخرقه في شرح الكنز فوق الا كفاة كـ لا تنتشر وعرضها ما بين يدي المرأة الى السرة وقيل ما بين يدي الى الركبة كـ لا ينتشر الكفن

في الاصح (وله فوبان وخار) ويكره أقل من ذلك (وكفن الضرورة اهما ما يوجد) واقله ما يلبس البدن وعند الشافى ما يلبس العورة كالحى (تبسط اللقافة) اقولا (ثم تبسط الازار عليها) ويقصص ويوضع على الازار ويأب يساره ثم يمنه ثم اللقافة كذلك ليكون الايمن على الايسر (وهى تلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرين على صدرها وقه) أى الدرع (والخمار فوقه) أى الشعر (تحت اللقافة) ثم يفعل كما مر (وبعد كفن الكفن ان خيف انتشاره

عن الفخذين وقت ماشى وفي النصف تربط الخرقه فوق الا كفاة عند الصـ در فوق الشدين اهـ وقال في الجوهره وقول الخندق تربط الخرقه على الشدين فوق الا كفاة يحتمل أن يراد به تحت اللقافة وفوق الازار والقصيص وهو الظاهر اهـ وفي الاختيار تلبس القصيص ثم الخمار فوقه ثم تربط الخرقه فوق القصيص اهـ ومما قد هذه العبارات الاختلاف في عرضها وفي محل وضعها وفي زمانه تامل (قوله وخفى مشكل كما مر آفة فيه) أى فيمكن في خمسة أبواب احتياطا لانه على احتمال كونه ذكرا فالزيادة لا تضر قال في النهر الا أنه يجب الحرير والمصفر والمزعر احتياطا (قوله والحرم كالللال) أى فيعطى رأسه وتطيب أ كفاة خلافا لاشافى رحمه الله تعالى (قوله والمراعى كالبالغ) انه ذكر كذا كروا لائق كالائق ح قال في البدائع لان المراعى في حياته يخرج فيما يخرج فيه البالغ عادة فكذلك يكفن فيما يكفن فيه (قوله ومن لم يراعى الخ) هذا لو ذكر اقال الزياي وأدى ما يكفن به المصبي المصفر قوب واحد والصبي فوبان اهـ وقال في البدائع وان كان صبي لم يراعى فان كفن في خرقه بين ازار ورداء فخن وان كفن في ازار واحد جاز وأما المصفر فلا بأس أن تكفن في ثوبين اهـ أقول في قوله فخن إشارة الى أنه لو كفن يكفن البالغ يكون أحسن لما في الحماية عن الخيانة والخلاصة الطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة الاحسن أن يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز اهـ وفيه إشارة الى أن المراد من لم يراعى من لم يبلغ حد الشهوة (قوله والسقط يلف يلف) أى في خرقه لانه ليس له حرمة كاملة وكذا من ولد ميتا بدائع (قوله ولا يكفن) أى لا يراعى فيه سنة الكفن وهل النفي به في النهي أو به في نفي انزوم الظاهر الثاني فليتأمل (قوله كالعضو من الميت) أى لو وجد طرف من أطراف انسان أو نصفه مشقوقا قطولا أو عرضا يلف في خرقه الا اذا كان منه الرأس فيمكن كافي البدائع قال وكذا الكافر لوله ذو رحم محرم مـ بـ بـ بـ يكفنه في خرقه لان التكفين على وجه السنة من باب الكرامة اهـ (قوله منبوش طرى) أى بان وجد منبوشا بلا كفن (قوله لم يتفسخ) قيد به لانه لو تفسخ يكفن في ثوب واحد كما مرح به بعده والظاهر أنه بيان لامراده من قوله طرى كما تشبه به المقابلة بقوله وان تفسخ (قوله كالذى لم يدفن) أى يكفن في ثلاثة أبواب (قوله مرة بعد أخرى) أى لو دفن ثانيا او ثالثا أو أكثر كفن كذلك مادام طريا من أصل ماله عندنا ولو مدفونا الا اذا قبض الغرماء اتم كة فلا يستر منهم وان قسم ماله على كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء واحصاها الوصايا لانهم أجنب سكب الانهر (قوله احدى عشر) المذكور من اعتنا خمسة الرجل والمرأة والخنثى والمذموش الطارى والمتفسخ وذ كرفي الشرح سنة الحرم والمراعى ذكر او أنثى ومن لم يراعى كذلك والسقط لكن عات أن المراهقة لم ينص على حكمها وقد مناع البدائع اثنين آخرين وهما من ولد ميتا والكافر (قوله ولا بأس الخ) أشار الى أن خلافة أولى وهو البياض من القطن وفي جامع التاوى ويجوز أن يكفن الرجل من الكتان والصوف لكن الأولى القطن وفي التاجية ويكره الصوف والشعر والجلود في المحيط وغيره وينسحب البياض اعجيل (قوله يبرود) جمع برود بالضم من برود العصب مغرب ثم قال والعصب من برود العين لانه يعصب غزله ثم يصبغ ثم يحال وفيه وأما البردة بالهـ فبكـ امر بـع أسود صـ غير (قوله

وخفى مشكل كما مر آفة فيه) أى الكفن والحرم كالللال والمراعى كالبالغ ومن لم يراعى ان كفن في واحد جاز والسقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت (و) آدمى (منبوش طرى) لم يتفسخ (يكفن كالذى لم يدفن) مرة بعد أخرى (وان تفسخ كفن في ثوب واحد) وإلى هذا صار المكفون احدى عشر والثاني عشر الشهداء ذكره في الجنة (ولا بأس في الكفن ببرود وكان



وفي النسيان على تقدير مضاف أي روي كمن النسيان وترى لرجال أنه يكره لهم ذلك (قوله)  
 وأحب البياض والجديد والغسل فيه سوا نهر (قوله) أما كان يصلي فيه) مروي عن ابن  
 المبارك ط (قوله من لا مال له) أما من له مال فكفته في ماله يقدم على الدين والوصية والأثر  
 إلى قدر السنة ما لم يتعاق به حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الماني بحر وزبالي  
 وقد مرنا أن للفرع ما منع الورثة من تكفيته بما زاد على كنف الكفاية (قوله) على من يجب عليه  
 نفقته) وكفن العبد على بيده والمرهون على الراهن والمبيع في يد البائع عليه بحر (قوله)  
 فعلى قدر ميراثهم) كما كانت النفقة واجبة عليهم فتح أي فأنتم على قدر الميراث فلوله أخلام  
 وأخ شقيق فعلى الأول السدس والباقي على الشقيق أقول ومقتضى اعتبار الكنف بالنفقة  
 أنه لو كان له ابن وبنت كان عليه حاسوبية كالنفقة إذ لا يمتد ميراث في النفقة الواجبة على  
 الفرع لأصله ولذا لو كان له ابن ومولود كان له ابن ومولود كنفه أيضا أنه لو كان للميت  
 أب وابن كنفه الابن دون الأب كما في النفقة على النكاح في بابها إن شاء الله تعالى  
 (تنبيه) لو كنفه الحاضر من ماله يرجع على الغائب منهم بحصة ثم فلا يرجع له إن اتفق  
 بلا إذن القاضي حاوي الزاوي واستنبط منه الخبير الرمي أنه لو كنف الزوجة نهر زوجها بلا  
 إذنه ولا إذن القاضي فهو متبرع (قوله واختلاف الزوج) أي في وجوب كنف زوجته  
 عليه (قوله عند الثاني) أي أبي يوسف وأما عند محمد فلا يلزمه لأنقطاع الزوجية بالموت روي  
 البحر عن الجني أنه لا روية عن أبي حنيفة لكن ذكر في شرح المنية عن شرح السراجية  
 لصنفها أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف (قوله وان تركت مالا الخ) أعلم أنه اختلفت  
 العبارات في تقرير قول أبي يوسف في الخنسية والخلاسة والظهيرية أنه يلزمه كنفه وان  
 تركت مالا وعليه الفتوى وفي المحيط والنجاشي والواقعات وشرح المجموع لصنفه إذا لم يكن  
 له مال فكفته على الزوج وعليه الفتوى وفي شرح المجموع لصنفه إذا ماتت ولا مال له فعلى  
 الزوج المورس اه ومنه في الأحكام عن المبتغي بزيادة وعليه الفتوى ومقتضاه أنه لو مورس  
 لا يلزمه اتفاقا وفي الأحكام أيضا عن العيون كنفها في ماله إن كان ولا فعلى الزوج ولو مورس  
 ففي بيت المال اه والذي اختاره في البحر لزومه عليه مورس أو لا مال له لأنه ككسوتها  
 وهي واجبة عليه طاقا قال وصحبه في نفقات الوالدية اه قلت وعبارتها الزامات  
 المرأة ولا مال لها قال أبو يوسف يجب للزوج على كنفها والأصل فيه أن من يجبر على نفقته في  
 حياته يجبر عليها بعد موته وقال محمد لا يجبر الزوج والعصم الأول اه فليتأمل (تنبيه)  
 قال في الخلية ينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يبق بها مانع يمنع الوجوب عليه حالة الموت من  
 نشوزها أو صفرها أو نحو ذلك اه وهو وجوبه لأنه إذا لم يبق لزوم الكنف بلزم النفقة سقط  
 بحسب قطعها ثم أعلم أن الواجب عليه تكفيته أو تجهيزها النمر عيان من كنف السنة أو الكفاية  
 ونحوها وأجرة غسل وحمل ودفن وما يتبع في زمانها من مهالين وقراء ومغنين وطعام ثلاثة  
 أيام ونحو ذلك ومن فعل ذلك بدون رضا بقية الورثة البالغين يضمنه في ماله (قوله) فان لم يكن  
 بيت المال معمورا أي بان لم يكن فيه شيء أو منتظما أي مستقيما بان كان عامرا ولا يصرف  
 مصارفه ط (قوله فعلى الملبين) أي الملبين به وهو فرض كفاية يأتيه كجميع من علم به ط

وفي النسيان بحر بروهن عفر  
 ومعه سفر) بلوازه بكل  
 ما يجوز له حال الحياة  
 وأحب البياض أو ما كان  
 يصلي فيه (و كنف من لا مال  
 له على من يجب عليه نفقته)  
 فان تعددوا فعلى قدر  
 ميراثهم (واختلاف في  
 الزوج والفتوى على  
 وجوب كنفها عليه) عند  
 الثاني (وان تركت مالا)  
 خانية ورجمه في البحر بانه  
 الظاهر لانه ككسوتها  
 (وان لم يكره من يجب  
 عليه نفقته ففي بيت المال  
 فان لم يكن بيت المال  
 معمورا أو منتظما (فعلى  
 الملبين تكفيته)

مطلب  
 في كنف الزوجة على الزوج

(قوله فان لم يقدر) أي من علم منهم بان كانوا فقرا (قوله والا كنف به مثله) هذا لم يدكره  
 المجتبي لزيادة عليه في البحر عن النجاشي والواقعات قلت وفي مختارات النوازل صاحب  
 الهداية فقير مات فجمع من الناس الدراهم وكفوه وفصل في أن عرف صاحبها برده عليه  
 ولا يصرف إلى كنف فقير آخر أو يتصدق به (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر قوله فبأنه لا يباحث  
 صاحب النهر لكن قال في مختارات النوازل بعد ما قلناه عنه ولا يجتمع مع من الناس الا قدر  
 كفايته اه فتأمل ثم رأيت في الأحكام عن مدة المقتى ولا يجتمع من الناس الا قدر نوب واحد  
 اه (قوله لا يلزمه تكفيته) لانه محتاج اليه فلو كان الثوب للميت والحى وارثه يكفنه به الميت  
 لانه مقدم على الميراث بحر الا اذا كان الحى مضطرا اليه لم يرد أو سبب يخشى منه التلف كما لو كان  
 للميت ما هو هناك مضطرا اليه اعطش قدم على غسله ثم حرق المنية (قوله ولا يخرج الكفن عن  
 ملك المنبرع) حتى لو اقتصر الميت سبع كان للميت من مال الورثة نهر أي ان لم يكن له شيء لهم كما  
 في الأحكام عن المحيط (قوله صفته الخ) ذكر صفته وشروطها وركناتها وكيفية ثمنها والحق  
 بها قال القهستاني وسبب وجوبها للميت المسلم كافي الخلاصة وقتها وقت حضوره ولذا  
 قدمت على سنة المغرب كافي الخزانة اه وفي البحر ويقتضاهما فسد الصلاة الا المداواة كما  
 في البدائع وذكره في الاوقات المكروهة ولو أحدث الامام فاسخا فغيره فيها جاز هو الصحيح  
 كذا في الظهيرية اه (قوله بالاجماع) وما في بعض العبارات من أنه واجبة ظاهرا اذا انقراض  
 بحر لكن في الفتوى تنافي عن النظم قبل انهاء اه قلت يمكن تأويله بلبوسها بالسنة كافي  
 نظائره لكن ينافيه التصريح بالاجماع الآن يقال ان الاجماع سنة السنة كقوله صلى الله  
 عليه وسلم صلوا على كل بر وفاجر وأما قوله تعالى وصل عليهم فقبل انه دليل القرصية لكن  
 رد كافي النهر بالاجماع المفسر من على أن المأمور به هو الدعاء والاستغفار لا تصدق اه هذا  
 واستشكل الحق ابن الهمام في التحرير وجوبه بسقوطها بفعل الصبي قال والجواب بان  
 المقصود انفسه لا يدفع الوارد من لفظ الوجوب اه أي لان الوجوب على المكافين فلا بد  
 من صدور الفعل منهم وذكر شارحه الحق ابن أمير حاج أن سقوطها بفعل الصبي المميز هو  
 الأصح عند الشافعية قال ولا يخفى في هذا من قولنا لا يباقة عليه من كتبنا وانما ظاهر  
 أصول المذهب عدم السقوط اه وباقى تمام الكلام قريبا (قوله وشروطها) أي شرط صحتها  
 وأما شروط وجوبها فهي شروط بقية الموات من القدرة والعقل والبلوغ والاسلام مع  
 زيادة العلم بموته تأمل (قوله سنة) ثلاثة في المقتى وثلاثة في الشرح وهي ستر العورة وحضور  
 الميت وكونه أو كثره امام المصلين وزاد أيضا سابعها وهو بلوغ الامام ثم هذه الشروط راجعة  
 إلى الميت وأما الشروط التي ترجع إلى المصل فهي شروط بقية الموات من الطهارة الحقيقية  
 بدنا ونوبا ومكانا والحكمة وستر العورة والاستقبال والنية سوى الوقت (قوله اسلام الميت)  
 أي ولو بطريق التسمية لاحد ابويه أو لاداره أو لاسي كاسياني والمراد بالميت من مات بعد  
 ولادته حيا لا بغيره أو قطع طريق أو مكابرة في مصر أو قتل لاحد ابويه أو قتل نفسه ككافي بيان  
 ذلك كله (قوله المالم يهل عليه التراب) أما لو دفن بلا غسل ولم يهل عليه التراب فانه يخرج  
 ويغسل ويصل عليه جوهره (قوله فيصلى على قبره بلا غسل) أي قبل أن يتقضى كاسياني

مطلب  
 في صلاة الجنائزة

فان لم يقدر واسألوا الناس  
 له ثوبا فان فضل شيء رد  
 للميت صدق ان علم والا  
 كفن به مثله ولا تصدق به  
 مجتبي وظاهره انه لا يجب  
 عليه سمس الاسوال كفن  
 الضرورة لا الكفاية ولو  
 كان في مكان ليس فيه الا  
 واحد وذلك الواحد ليس  
 له الا ثوب لا يلزمه تكفيته  
 به ولا يخرج الكفن عن  
 ملك المنبرع (والصلاة  
 عليه) صفحتها (فرض  
 كفاية) بالاجماع فيكفر  
 منكرها لانه انكر الاجماع  
 قنينة (كدفنه) وغسله  
 ونجهيزه فانه فرض كفاية  
 (وشروطها) سنة (اسلام  
 الميت وطهارته) مالم يهل  
 عليه التراب فيصلى على  
 قبره بلا غسل

(قوله)



عند قول المصنف وان دفن بلا صلاة هذا وقد كفي البصر هنا لان الصلاة عليه اذا دفن بلا غسل رواية ابن جماعة عن محمد بن داود انه صحيح في غاية البيان معزي الى القدوري وصاحب التحفة انه لا يصلي على قبره لان صلاة غسل غير مشروعة وعلى وياتي تمام الكلام عليه (قوله وان صلى عليه اولاً) أي ثم تدكر وان دفن بلا غسل (قوله استخفافاً) لان تلك الصلاة لم يعمد بها الترتيب الطهارة مع الامكان والا زال الامكان وسقطت فريضة الغسل جوهرية (قوله وفي القنية الخ) مثله في افتتاح المجتبى معزي الى التجريد اسمعيل لكان في التثنية الثانية سئل قاضي خان عن طهارة مكان الميت هل تشترط بطواف الصلاة عليه قال ان كان الميت على الجنة لا يشترط ان يجوز والا فلا رواية له هذا وينبغي الجواز وهكذا اجاب القاضي بدر الدين اه وفي ط عن الخزانة اذا تنجس الكفن بنجاسة الميت لا يضرب بالخرج بخلاف الكفن المتنجس ابتداء اه وكذا لو تنجس بدنه بما خرج منه ان كان قبل ان يكفن غسل وبعده لا كما قدمناه في الغسل فيقيد ما في القنية بغير النجاسة الخارجية من الميت (قوله أعيدت) لانه لا يصح لها بدور الطهارة واذا لم تصح صلاة الامام لم تصح صلاة القوم بهر (قوله وبكسها) اي لا تعاد لصحة صلاة الامام وان لم تصح صلاة من خلفه (قوله كالوايت امرأة) اي امت رجل الا فان صلاتها تصح وان لم يصح الاقتداء بها (قوله ولو امرأة) ساقط من بعض النسخ (قوله لا تقوط فرضها بواحد) أي بشخص واحد رجلاً كان أو امرأة فهو تعادل لمثله العكس ومثله المرأة قال في البحر والحلي وبه ذنبتين أنه لا تجب صلاة الجماعة فيها اه ومثله في البدائع (قوله وبقى من الشروط بلوغ الامام) الاولى ذكر ذلك بعد تمام الشروط لانه شرط سابق زائد على الستة فافهم وانما امر بالانكاح لانه مذكور بمثاله لا قال الامام الاستدلال في كتاب أحكام الصغار الصبي اذا غسل الميت جاز واذا أم في صلاة الجنائز ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لانسان من فرض الكفاية وهو ليس من أهل أداء الفرض ولكن بشكل برد السلام اذا سلم على قوه تردعي جواب السلام اه أقول حاصله أنه لا ينقطع عن الباقيين بشهاده لان صلاتهم لم تصح اذ لم يشترط الاقتداء وهو بلوغ الامام وصلاته وان صحت لانه لا تقع فرضاً لانه ليس من أهل وعليه فلو صلى وحده لا يسقط الفرض عنهم بهه بخلاف المرأة لو صلات اماماً أو وحدها كما هي لكن بشكل على ذلك مثله السلام وكذا يجوز تنجيله للميت مع أنه فرض أيضاً وقد منعان التصرير قريبا استكمال سقوط الصلاة بفعله وعن شارحه أنه لم يره وأن ظاهر أصول المذهب عدم السقوط لكن نقل في الأحكام عن جامع الفتاوى سقوطه بفعله كرد السلام ونقل بعده عن السراجية أنه يشترط بلوغه قلت يمكن حل الثاني على أن البلوغ بشرط ان يكونه اماماً فلا ينافي السقوط بفعله كافي انتم بل ورد السلام وكونه ليس من أهل أداء الفرض لا ينافي ذلك كما حققناه في باب الامامة عند قوله ولا يصح اقتداءه رجلاً بامرأة فراجع (قوله حضوره) أي كاه أو أكثره كانه من الراس كما مر (قوله ووضعه) أي على الارض وعلى الايدي في بيامها (قوله وكونه هو أو أكثره امام المصل) المناسب ذكر قوله هو أو أكثره بعد قوله حضوره لانه أحسن من كونه خلفه مع أنه يوم اشترط محاذاته للميت أو أكثره وليس كذلك فقد ذكره الثاني عن القصة أن ركنها القيام ومحاذاته الى جرم من أجزاء الميت

وان صلى عليه اولاً استخفافاً وفي القنية الطهارة من النجاسة في ثوب وبدن ومكان وستر المورة بشرط في حق الميت والامام بغيره ان لا يسلوا به الطهارة والقوم بها أعيدت وبكسها لا كالوايت امرأة ولو لم يسقط فرضها بواحد وبقى من الشروط بلوغ الامام تمام بل ونظرها ايضا حضوره (ووضعه) وكونه هو أو أكثره (امام المصل) وكونه لاقلة

مطلب هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي

اه لكن فيه نظر بل الاقرب كون المحاذاة شرطاً في زيادة السبعة المذكورة ثم هذا ظاهر اذا كان الميت واحداً ولا فيحاذي واحداً منهم بدليل ما سيأتي من التقييد في وضعتهم صفاً طويلاً أو عرضاً تاملاً ثم وابتدأ في ط ثم قال ان هذا ظاهر في الامام لان نصف المؤمنين قد يخرج عن المحاذاة (قوله فلا تصح) بيان لمحترزات الشروط الثلاثة الاخيرة على ألف والنشر المرتب (قوله على نحو دابة) أي كحماره على ايدي الناس فلا يجوز في المختار الا من عذر امداد من الزيلعي وهذا الوجه على الايدي ابتداء أما لو سبق بيده التكبيرات فانه ياتي بعد سلام الامام بما فاته وان رفعت على الايدي قبل أن توضع على الكف كما سيأتي (قوله لانه كالامام من وجهه) لاشترط هذه الشروط وعدم صحتها بقدرتها أو فقهه بها (قوله لا يصح على الصبي) أي والمرأة وهذا القول دون وجهه اذ لو كان اماماً من كل وجهه لما صححت على الصبي ونحوه (قوله على القباني) بتشديد الباء وتخفيفه فيهما انصح وتكسر نونها او هو افصح ملاك الحليته اسمها مصححة قاموس وقد كفي المغرب أنه بخفيف الياء معاً من المثقات وأن تشديد الجيم فيه خطأ وأن السين في مصححة تصحيف (قوله لغوية) أي المراد به مجرد الدعاء وهو بعد (قوله او خصوصية) اولاً لانه رفع سريره حتى رآه عليه الصلاة والسلام بحضوره فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه الامام وبخضرت دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء فصح واستدل لهذين الاحقاف ابن عسلا من بعده فارجع اليه من جملة ذلك أنه توفي خلق كثير من أصحابه صلى الله عليه وسلم من أعزهم عليه القراء ولم ينقل عنه أنه صلى عليهم مع حرمته على ذلك حتى قال لا يجوز من أحد منكم الا أن يقول في بيته فان صلاتي عليه رجلة (قوله وصحت لو وضعت الخ) كذا في البدائع وفسره في شرح المنية معزي بالتثنية بان وضعت رأسه مما يلي يسار الامام اه فاذا دان السنة وضع رأسه مما يلي يمين الامام كما هو المعروف الآن وهذا على في البدائع للاساقفة بقوله لتغييرهم السنة المتوارثة ويوافقه قول الطحاوي القديسي بوضع رأسه مما يلي يمين المستقبل فنافي حاشية الرضى من خلاف هذا فيه نظر فراجع (قوله شيئاً) وأما ما في القصة الثاني عن النصف من زيادة المحاذاة الى جرم من الميت فالذي يظهر كونه شرطاً لا ركناً كما قدمناه (قوله فلذا الخ) أي لكونهم كلاً لا شرطاً لانه لو نواها لآخرى أيضاً يصير كبيراً لا ثانياً وانه لا يجوز بهر عن المحيط (قوله فلم تجز فاعداً) أي ولا ركناً (قوله بلا عذر) فلو تذر الغزول طين أو مطر جازت ركناً ولو كان الولي مريضاً فمضى فاعداً والناس فيما اجزأهم عندهم وقال محمد بن حنبل في الامام فقط حلية (قوله التعميد والثناء) كذا في البحر عن المحيط ومقتضى قول الشارح ثلاثة أن الثناء غير التعميد مع أنه فيما ياتي في غير الثناء بقوله سبحانه اللهم وبهم ذلك فاعلم أن المراد بهما واحداً على ما ياتي بيانه فكان عليه أن يذكر الثالث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وما فهمه الكمال) تبعه شارح المنية البرهان الحلي وابن امير حاج (قوله من أن الدعاء ركن) قال اقوالهم ان حقيقة الثناء والقصد منها الدعاء (قوله والتكبيرية الاولى بشرط) قال لان التكبيرية الاحرام (قوله رده في البحر) يصححهم بخلافه أما الاول ففي المحيط ان الدعاء سنة وقولهم ان المسبوق بقضى التكبيرية فابعد عما يدل عليه وأما الثاني فصار من انه لم يجز بناء أخرى عليهم او قولهم ان التكبيرات الاربع فاقعة مقام أربع ركعات

فلا تصح على غائب ومجول على نحو دابة وهو موضوع خلفه لانه كالامام من وجهه دون وجهه لم يصح على الصبي وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على القباني لغوية أو خصوصية وصحت لو وضعت الرأس موضع الرجاين وأساوا ان توضع ولو أخطوا قبله صحت ان تقرأ والا فلا فتاح السعادة (وروي شيئاً) (التكبيرات) الاربع فالاولى ركن أيضاً لا بشرط واذ لم يجز بناء أخرى عليها (والقيام) فلم تجز فاعداً بلا عذر (وسننها) ثلاثة (التعميد والثناء والدعاء) فاعداً ذكر الزاهد وما فهمه الكمال من ان الدعاء ركن والتكبيرية الاولى بشرط رده في البحر يصححهم بخلافه







المراد أنه لا يصح عليه إذا قلناه الإمام فاصصا المومات حقت أنه يصح عليه كافي البقاة  
 ونحوهم ولم أره صرحا فليراجع (قوله والحقة في النهر بالبقاة) أي فلا يصح له خامسا هكذا  
 فهمت ثم رأيت في طابعتي فيه ان عبارة النهر هكذا والمصيبة كالبقاة ومن هذا النوع  
 الخفاة وقائل أحدهما بويه اه وعليه فيكون المستثنى أقل من أربعة تامل (قوله وقال  
 اثمة بلخ في كاهها) وهو قول الأئمة الثلاثة ورواية عن أبي حنيفة كافي شرح دور البصار  
 والاول ظاهر الرواية كافي البحر وفي حاشيته للزملي رجايا - فتقدمت ان الحنفى اذا اقتضى  
 بالشافعى فالاولى متباعدة في الرفع ولم أره اه اقول ولم يسئل يجب لان المتابعة انما تعجب في  
 الواجب او الفرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعى وما في شرح الكفاية للقهاء - فتأمل  
 من انه لا تجوز المتابعة في رفع اليدين في تكبيرات الركوع وتكبيرات الجنازة فيه نظر  
 اذ ليس ذلك مما لا يسوغ الاجتهاد فيه بالنظر الى الرفع في تكبيرات الجنازة لماءات من انه  
 قال به البخاريون من اثمة وادوا وضعتا المقام في آخر واجبات الصلاة وقدمنا ايضا ما منه  
 في صلاة العيدين (قوله وهو سبحانه اللهم وجهه ذلك) كذا في نسخة في شرح دور  
 البصار وغيره وقال في النهاية انه مراد صاحب الهداية لانه المعهود من التناوؤ كفي النهر  
 ان هذا رواية الحسن من الامام والذي في المبسوط عن ظاهر الرواية انه يحمد الله اه اقول  
 مقتضى ظاهر الرواية حصول السنة بأي صيغة من صيغ الحمد فيمثل الشفاء المذكور لا شغاله  
 على الحمد (قوله كافي الشهد) أي المراد له صلاة الابرار هبة التي ياتي بها المصلي في صلاة  
 الشهد (قوله لان تقديمها) أي تقديم الصلاة على الدعاء سنة كان تقديم الثناء عليه سنة  
 ايضا (قوله ويدعو الخ) أي انفسه والى بيت ولله ما بين اليك يغفر له فيستجاب دعاءه في حق  
 غيره ولان من سنة الدعاء ان يدعى نفسه قال تعالى رب اغفر لي ولوالدي وللمن دخل بيتي مؤمنا  
 وجوهرة ثم افاد ان من لم يحسن الدعاء بالمأثور يقول اللهم اغفر لنا ولوالدينا وله مؤمنين  
 والمؤمنات (قوله والمأثور اولى) ومن المأثور اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداونا غائبا  
 وصغيرنا وكبيرنا وذراوانا اللهم من احببته منا فاحببه على الاسلام ومن توفيته منا  
 فتوفه على الايمان اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغفر له  
 بالما والما قبل والما بعد ونقمه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابده دارا خيرا من  
 داره واخره من اهل وزوجا خيرا من زوجة وادله الجنة واعذه من عذاب القبر وعذاب  
 النار ومن ثم ادعية اخرى فانظرها في الفتح والامداد ونور وح المنية (تنبيه) المراد  
 الاستيعاب فالمعنى اغفر للمسلمين كلهم فلا ينافى قوله وصغيرنا قوله الا في ولا يستغفر ابي  
 اي لا يقول اغفر له افاده الله - فتأمل والمراد بالابدال في الاله والزوج ابدال الاوصاف  
 لا الذوات لقوله تعالى الجنة لهم ذريتهم ونساءهم وان نساء الجنة من نساء الدنيا  
 افضل من الحور العين وحين لا زوجة له على تقديره ان لو كانت ولانه صرح الشافعى بان المرأة  
 لا تزواجها اي اذا ماتت وهي في عصمة وفي حديث رواه جميع - منه ضعف المرأة  
 من رجا يكون لها زوجان في الدنيا فقوت ويموتان ويدخلان الجنة لا يجتمع ما في قال  
 لاحسن ما خلفنا كان عندنا في الدنيا غمامة في تحفة ابن حجر (قوله وقدم فيه الاسلام)

والحقة في النهر بالبقاة (وهي  
 اربع تكبيرات) كل تكبيرة  
 قائمة مقام ركعة (يرفع  
 يديه في الاولى فقط) وقال  
 اثمة بلخ في كاهها (ويبقى  
 بعدها) وهو سبحانه اللهم  
 وجهه ذلك (ويصلي على  
 النبي صلى الله عليه وسلم)  
 كافي التشهد (بعد الثانية)  
 لان تقديمها سنة الدعاء  
 (ويدعو بعد الثالثة)  
 بالمأثور الاخرة والمأثور اولى  
 وقدم فيه الاسلام مع انه  
 الايمان لانه من في عن  
 الانقياد فكانه دعاء في حال  
 الحياة بالايمان والانقياد  
 وما في حال الوفاة فالانقياد  
 وهو العمل غير موجود

أي في الدعاء بالمأثور كما صرح به لم أن الاسلام على وجهين شرعي وهو بمعنى الايمان واخرى وهو  
 بمعنى الاستسلام والانقياد كافي شرح المدة للشيخ في قول الشارح مع انه الايمان ناظر  
 للمعنى الشرعي للاسلام وقوله لانه مني ناظر الى المعنى القوي له وقوله فكانه دعاء في حال  
 الحياة بالايمان هو معنى الاسلام الشرعي وقوله والانقياد أي الذي هو معنى الاسلام القوي  
 اه ح وما ذكره الشارح ما خوذ من صدور الثمينة والحاصل أن الاسلام خص بحالة الحياة  
 لانه المناسب لها بمعية الشرعي وهو الايمان أي التصديق القلبي والقوي وهو الانقياد  
 بالاعمال الظاهرة وخص الايمان بحالة الموت لانه المناسب لها اذ لا ينفي عن العمل بل عن  
 التصديق فقط ولا يمكن في حالة الموت سواء (قوله بالدعاء) هو ظاهر المذهب وقيل يقول  
 اللهم آتني في الدنيا حسنة الخ وقيل ربي لا تزغ قلبنا الخ وقيل يخبر بين السكوت والدعاء بغير  
 (قوله ناويا الميت مع القوم) كذا في الفتح وقال لا يلحق بنوي بهما كما وصفنا في صفة الصلاة  
 وينوي الميت كما ينوي الامام اه وظاهره انه ينوي الملائكة الحفظة ايضا ثم رأيت صرحا  
 في شرح دور البصار وذكر في الثانية والظهيرية والمجهرية انه لا ينوي الميت قال في البحر  
 وهو الظاهر لان الميت لا يتخاطب بالاسلام - في نوي به اذ ليس أهلا له اه وأقره في النهر  
 لكن قال الظهير الرمي انه غير مسلم وسيأتي ما ورد في أهل المقبرة السلام عليكم داو قوم مؤمنين  
 وتعالجه صلى الله عليه وسلم السلام على الموق اه (قوله لكن في البدائع الخ) قد يقال ان  
 الزيلعي لم يرد دخول التسمية في الكمية المذكورة والذي في البدائع ولا يصح رعايا عقاب  
 كل تكبيرة لانه ذكر السنة فيه المخافة رعل يرفع صوته بالتسمية لم يتعرض له في ظاهر الرواية  
 رد كراحي - من بني زياد انه لا يرفع لانه لا اعلام ولا حاجة له لان التسليم مشروع عقب التكبير  
 بلا فصل ولكن العمل في زماننا على خلافه اه (قوله وعين الشافعى الفاتحة) وبه قال أحمد  
 لان ابن عباس صلى على جنازة الجهر بالفاتحة وقال عدافعات ليعلم أنها سنة ومذهبنا قول  
 عمر وايقنه وعلى وأبي هريرة وبه قال مالك كافي شرح المنية (قوله بنية الدعاء) والظاهر انها  
 حيفت تقوم مقام التناهي على ظاهر الرواية من انه يسن بعد الاولى التمجيد (قوله وتكره بنية  
 القراءة) في البحر عن التجنيس والحيط لا يجوز لان حمل الدعاء دون القراءة اه ومنه في  
 الولوالجية والتاخر خاتبة وظاهره ان الكراهة تخرجه عن قول القية لو قرأها القاتلة جاز  
 أي لو قرأها بنية الدعاء لوافق ما ذكره غيره أو أراد الجواز العصة على أن كلام القية لا يصح  
 به اذا عارضه غيره فنقول الشرع لا يفي رسالته انه نص على جواز قراءتها فيه نظر ظاهر لما علمته  
 وقوله وقول من لا على القاري أيضا يستحب قراءتها بنية الدعاء - من وجان خلاف الامام  
 الشافعى فيه نظر ايضا لان الاتصاف عند الابنية القرآن وليس له أن يقرأها بنية القراءة  
 ويرتكب مكره مذهب ليعاى مذهب غيره كما مر تقريره أول الكتاب (قوله وأفضل صفوها  
 آخرها الخ) كذا في القنية ويبحث فيه في الحياة باطلاق ما في صحيح - لم عنه صلى الله عليه وسلم  
 خير صفوها الرجال أولها ونشرها آخرها وبان اظهار التواضع لا يتوقف على التأخر اه  
 أقول قد يقال ان الحديث مخصوص بالصلاة المطلقة لانها المتبادرة واقوله صلى الله عليه وسلم  
 من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له رواه أبو داود وقال حديث حسن والحاصل كم وقال صحيح على

(وبسم) بالدعاء (بعد الرابعة)  
 تسليتين ناويا الميت مع  
 القوم وبسم الكل الا التكبير  
 زيلعي وغيره لكن في البدائع  
 العمل في زماننا على الجهر  
 باق - لم في جواهر الفتاوى  
 يصح بواحدة (ولا قراءة  
 ولا تشهد فيها) وعين  
 الشافعى انه تحفة في الاولى  
 وهذا يجوز بنية الدعاء  
 وتكره بنية القراءة لعدم  
 ثبوتها فيها عنه عليه  
 السلام وأفضل صفوها  
 آخرها اظهار التواضع  
 (ولو كبر امامه فمالم يتبع)



شرط مسلم ولا هذا قال في المحيط ويصح أن يصف ثلاثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم  
 أحدهم للإمامة ويقف وراءه ثلاثة ثم ثلث ثم واحد اهـ فلو كان الصف الأول أفضل في  
 الجنازة أيضا لكان الأفضل جعلهم صفوا واحدا أو كره قيام الواحد وحده كما كره في غيرها  
 هذا ما ظهر لي (قوله لانه من وخ) لان الاختلاف في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فروى الخمس والسبع والتسع وأكثر من ذلك لأن آخر فعله عليه الصلاة والسلام كان  
 أربع تكبيرات فكانت فاضلا لما قبله ح عن الامداد وفي الزباني أنه صلى الله عليه وسلم حين  
 صلى على الخنثى كبر أربع تكبيرات وثبت عليه إلى أن توفي فنصحت ما قبلها ط (قوله  
 فيكث المؤمن الخ) لما كان قوله لم يتبع صادقاً بالقطع وبالاقتضار أردفه ببيان المراد منه ط  
 (قوله به يفتي) رحمه في فتح القدير بان البقاء في حرمة الصلاة بعد دفن الغائب ليس بخطا ط  
 انما الخطأ في المتابعة في الخامسة بصر وروى عن الامام أنه فيس لم لعمال ولا ينتظر حقيقة  
 للمخالفة ط (قوله هذا) أي عدم المتابعة ط (قوله وينوي الافتتاح الخ) بل وان  
 تكبيرة الامام للافتتاح الآن واخطأ المبلغ نقل ذلك في البحر عن شرح الجمع المكي بصيغة  
 فالواو نقله في باب صلاة العيد بصيغة قبل وكلا الصيغتين مشعر بالضعف كيف وهو لا وجه  
 له يظهر لانه ان كان المراد أنه ينوي الافتتاح بما زاد على الرابعة كما هو المتبادر لزم ان يأتي  
 بعد ثلاث تكبيرات أخر لان نية الافتتاح لا تصح صلته بأكثر من ثلاث المبلغ ولا يصحها  
 الا ثلاث بعد ثلاثها انما أركان والا كانت نية ما وافق كان الواجب عدمها وان كان المراد جميع  
 التكبيرات في أي يوم لم أن المبلغ يزيد على الرابعة حتى ينوي الافتتاح بالجميع فان احتمال  
 الخطأ انما ظهر وقت الزيادة وان قيل انه ثابت قبلها يلزم عليه أن ينوي الافتتاح بالجميع  
 وان لم يزد المبلغ شيئا وأنه يأتي بعد الرابعة بثلاث تكبيرات أيضا واللام يكن هذه النية فائدة  
 وأنه في غير الصلاة الجنازة يأتي بتكبير أخرى لاحتمال خطأ المبلغ وهو ذلك يقال في تكبيرات  
 العيد كما أشرنا إليه في بابها ولم أر من تعرض لنفي من ذلك ثم ظهر أنه يمكن أن يجاب باختصار  
 الشق الاول وان فائدة أنه اذا زاد خمسة مثلا أحتمل أن تكون الصيغة وأنه يتكبر بعدها  
 ثلاثا أخرى وهكذا في السادسة والسابعة فاذا لم أحتمل أن أربعة ما قبل السلام هي الفرائض  
 الاصلية وأن ما قبلها زائدة غلطا واحتمل ان أربعة من الابتداء هي الفرائض الاصلية وما  
 بعدها زائدة غلطا فاذا نوى تكبيرة الافتتاح فيما زاد على الأربع الاول قد ينضمه ذلك في بعض  
 الصور بلا ضرر والله اعلم (قوله ولا يستغفر في الصبي) أي في صلاة الجنازة (قوله ويجنون  
 ومعنوه) هذا في الاصل فان الجنون والعته الطارئان بعد البلوغ لا يقطعان الذنوب السابقة  
 كما في شرح المنية (قوله بعد دعاء البالغين) كذا في بعض نسخ الدرر وفي بعضها بدل دعاء  
 البالغين وكتب العلامة نوح علي نسخة بعد دعاء مخافة لما في الكتب المشهورة ومناقضة  
 لقوله لا يستغفر أصلي وهذا قال بعضهم انها تصح من بدل اهـ وقال الشيخ اسمعيل  
 في كلامه والحاصل ان مقتضى منون المذهب والفتاوى وصريح غير الاذكار الاقتصار في  
 الطل على اللهم اجعله لنا فرطا الخ اهـ قلت وحاصله انه لا يأتي بنفي من دعاء البالغين أصلا  
 بل يقتصر على ما ذكره ونقل في الحلية عن البدائع والمحيط وشرح الجامع اقاضان ما هو

لانه من وخ (فيكث المؤمن  
 حتى يـ لم يـ اذا سلم) به  
 يفتي هذا اذا جمع من الامام  
 ولو من المبلغ تابعه وينوي  
 الافتتاح بكل تكبيرة وكذا  
 في العيد (ولا يستغفر فيها  
 لصبي ومجنون) ومعنوه  
 لعدم تكليفهم (بل يقول  
 بعد دعاء البالغين اللهم  
 اجعله لنا فرطا) بقتلين

كالمعج في ذلك فراجع به وبه علم ان ما في شرح المنية من انه يأتي بذلك الدعاء بعد قوله ومن  
 توفيقه منافق توفقه على الايمان مبني على نسخة بعد من الدرر فتدبر هذا وما في المأثور في  
 دعاء البالغين من قوله وصغيرنا وكبيرنا لا ينال في قلوبهم لا يستغفروا صبي كما قدمناه فافهم (قوله  
 اي سابق الخ) قال في المغرب اللهم اجعله لنا فرطا أي أبرائة قدما واصل القسارط والقسط  
 أي من يتهكم من الواردة اهـ أي من يتقدم الجماعة الواردة الى الماء ليمشوا لهم ومنه الحديث  
 انما فرطكم على الخوض واقصر الشارح على المعنى الثاني الذي هو الاصل لما في البحر انه  
 الانسب هنا لا يتكرر مع قوله واجعله لنا أبراء اهـ قال ط والذي في النهر وغيره تفسيره  
 بالقدم اي في مصالح والديه في دار القرار (قوله وهو دعاءه) أي لأصبي أيضا أي كما هو دعاء  
 لوالديه وللمصلين لانه لا يبي الماء لدفع الظما أو مصالح والديه في دار القرار الا اذا كان متقدما  
 في الخيم وهو جواب عن سؤال حاصله ان هذا دعاءه لا ياء ولا تقع للميت فيه ط (قوله  
 لا سيما وقد قالوا الخ) حاصله انه اذا كانت حسنة أي نوابه اليكون أهلا لجزاءه والثواب  
 فناسب أن يكون ذلك دعاءه أيضا لينتفع به يوم الجزاء (قوله واجعله ذخرا) في الهداية  
 واليكافي والكنز وغيرهما واجعله لنا أبراء واجعله لنا ذخرا وفي الدرر والوقاية كما هنا (قوله  
 ذخيرة) أشار الى أن المراد بالذخر الاسم أي ما يذخر لا المصدر فانه يستعمل اسم المصدر كما  
 يقيد قول القاموس ذخره كذخره ذخر اياهم وأذخره اختاره أو أخذوه والذخيرة ما أذخر كالذخر  
 جعه أذخر اهـ قال العلامة ابن حجر شبه تقدمه لوالديه بشيئ نقيس يكون أمامه ما مذكرا  
 الى وقت حاجته له بشفاعته اهمها كما صح اهـ (قوله مقبول الشفاعة) تفسيره لقوله مشفعا  
 بالبناء للمجهول (تمة) في بعض الكتب يقول اللهم اجعله لوالديه فرطا وسقيا وذخرا وعظما  
 واعتبارا وشقيا وأجرا ونقل به موازينه ما وأفرغ المصبر على قلوبهم ما ولا تقنم ما بعده  
 واغفر لنا وله ط أقول رأيت ذلك في كتب الشافعية لكن يبدل قوله واغفر لنا وله بقوله  
 ولا تقنمهم ما أجرو وهذا أولى لما مر من أنه لا يستغفر أصبي وقال في شرح المنية وفي المفيد  
 ويدعوا لوالدي الطفل وقيل يقول اللهم نقل به موازينه ما وأعظم به أجرا ما ولا تقنمهم ما  
 بعده اللهم اجعله في كفالة ابراهيم والحقة بصالح المؤمنين اهـ (قوله نديا) أي كونه بالقرب  
 من المصدر من دواب والاقبال اذ جبر من الميت لا بد من اقائه الثاني عن القصة ويظهر أن هذا  
 في الامام وفيما اذا لم تتمه من الموت والوقوف عند صدرا حدهم فقط ولا يبعد عن الميت كما في  
 النهر ط (قوله للرجل والمرأة) أراد الذكر والاتي الشامل للصغير والصغيرة ط عن أبي  
 السعد ودعوا الشافعي رحمه الله يقف عند رأس الرجل ويحضر المرأة (قوله والشفاعة لاجله)  
 أي ان المصلي شافع للميت لاجل ايمانه فناسب أن يقوم بهذا المحل (قوله والمسبوق) أي  
 الذي لم يكن حاضرا تكبيرا الامام السابق ط (قوله ببعض التكبيرات) صادق بالافضل  
 والاكثر ط أما المسبوق بالكل في أي حكمه (قوله لا يكبر في الحال) فلو كبر كما حضرو لم ينتظر  
 لا تقصد عندهما لكن ما أداه غير معتبر كذا في الخلاصة بصر ومثله في الفتح وقضية عدم  
 اعتبار ما أداه أنه لا يكون شارعا في ثلاث الصلاة وحينئذ تنفذ التكبيرة مع أن المسبوق في  
 القنية أنه يكون شارعا عليه فيعتبر ما أداه وهذا المأمن أفصح عنه فتدبره نهر وأجاب الجوى

أي سابقا الى الخوض لصبي  
 الماء وهو دعاء لها أيضا  
 يتقدمه في الخبر لا سيما وقد  
 قالوا حفات الصبي لها  
 لا يوجب بل لها ما ثواب  
 التعليم (واجعله ذخرا)  
 بضم الذال المجهمة ذخيرة  
 (وشاهدتها) مقبول  
 الشفاعة (ويقوم الامام)  
 نديا (بعد الدعاء مطلقا)  
 للرجل والمرأة لانه محل  
 الايمان والشفاعة لاجله  
 (والمسبوق) ببعض  
 التكبيرات لا يكبر في الحال  
 بل ينتظر تكبير الامام  
 ليكرمه (لا لا فتتاح لما مر  
 ان كل تكبير مكرمة



في شرح السكت بانه لا يلزم من عدم اعتباره عدم شروعه ولا من اعتبار شروعه اعتبار ما اداء  
 الا ترى ان من ادرك الامام في السجود صح شروعه مع انه لا يعتبر ما ادا من السجود مع  
 الامام بل عليه اعادته اذا قام الى قضاة ما سبق به فلا مخالفة بين ما في الخلاصة والفتية اه  
 لكن فيه ان تكبيرة الافتتاح هنا منزلة ركعة فلو صح شروعه بها يلزم اعتبارها الا ان يقال  
 ان لها شيئين كما هو في صحيح شروعه من حيث كونها شرطاً ولائقة بها في تكميل العدد من  
 حيث شتمها بالركعة فالافتتاح يصح شروعه بها او بعد ما بعد سلام امامه واقفاً علم (قوله  
 والمسبق الخ) هو من جهة التعديل أي فلو كبر ولم ينتظر كان كالسجود الذي شرع في قضاة  
 ما سبق به قبل الفراغ من الاقتداء ط (قوله وقال أبو يوسف الخ) قال في النهاية تفسير  
 المسئلة على قوله انه اساجا وقد كبر الامام تكبيرة الافتتاح كبر هذا الرجل الافتتاح فاذا كبر  
 الامام الثانية تابعه فيها ولم يكن مسجوباً وعندهما لا يكبر الافتتاح حين يحضر بل ينتظر حتى  
 يكبر الامام الثانية ويكون هذا التكبير تكبير الافتتاح في حق هذا الرجل فيصير مسجوباً  
 بتكبيره ياتي به بعد سلام الامام اه (قوله كما لا ينتظر الحاضر الخ) أفاد بالتشبيه ان مسئلة  
 الحاضر اتفاقية ولذا قال بل يكبر أي الحاضر انصافاً والمواذبه من كان حاضراً وقت  
 تكبيرة الامام في محل يجزئه فيه الدخول في الصلاة الامام كما ياتي عن المجتبي أي بان كان متعباً  
 للصلاة كما يفيد قول الهندية عن شرح الجامع لقاضي خاوان كان مع الامام فتعاقف ولم يكبر  
 معه أو كان في النية بعد فخر التكبير فانه يكبر ولا ينتظر تكبير الامام الثانية في قواهم لانه لما  
 كان متعباً جعل بمنزلة المشارك اه (قوله في حال الضرورة) مفهومه انه لو فاتته الضرورة  
 وضرب في حالة التكبيرة الثانية من الا لا يكون مدر كالمها بل ينتظر الثالثة ويكون مسجوباً  
 بتكبيره من لا يواحدة عندهما لكن الظاهر ان الضرورة غير بعيدة ما ياتي في مالوكير الرابع  
 و لرجل حاضر فانه يكون مدر كالمها ويؤيده التعديل المار عن قاضي خاوان والاتي عقبه عن  
 الفتح تامل (قوله لانه كالمدر ك) قال في فتح القدير يقيد انه ليس بمدر ك حقيقة بل اعتبر مدر كاً  
 لحضوره التكبير دفعا للخرج اذ حقيقة ادراك الركعة به علمها مع الامام ولو شرط في التكبير  
 المعية ضاقت الامر جدا اذ الغالب تاخر النية قليلا عن تكبير الامام فاعتبر مدر كاً لحضوره  
 اه (قوله ثم يكبر ان الخ) أي المسبوق والحاضر وقوله ما فاتته فافهمه خفا لان المراء بالحاضر  
 في كلامه الحاضر في حال الضرورة فاذا أتى به الم بفته شيء الا ان يرا ما اذا حضر أكثر من  
 تكبيرة فكبر واحدة فانه يكبر بهذا السلام ما فاتته على ما ياتي تامل واحترق عن الا لاحق  
 كأن كبر مع الامام الاول دون الثانية والثالثة فانه يكبرهما ثم يكبر مع الامام الرابعة كما في  
 الحامية والنهر هذا وفي نور الابصار وشرحه ان المسبوق يوافق امامه في دعائه ولو علم بهما  
 اه ولم يذ كر ما اذالم يعلم وظاهره تقييده الموافقة بالعلم انه اذالم يعلم بان لم يعلم انه في التكبيرة  
 الثانية او الثالثة فلا ياتي به مرتباً أي بالثلاثاء الصلاة ثم الدعاء تامل (قوله انفا) بالتصريح  
 أي متتابعة وفي بعض النسخ تقرأ وهو بمعنى (قوله على الاعناق) مفهومه انه لو رفعت  
 بالأيدي ولم توضع على الاعناق انه لا يقطع التكبير بل يكبر وهو ظاهر الرواية وعن محمدان  
 كانت الى الارض أقرب يكبر والاعناق مراح ومثله في البرزخية والفتح وبخلافه ما في البحر من

والمسبق لا يدأ بما فاتته  
 وقال أبو يوسف يكبر حين  
 يحضر (كما لا ينتظر  
 الحاضر في حال الضرورة)  
 بل يكبر انفاً لا تعريه لانه  
 كالمدر ك ثم يكبر ان ما فاتته ما  
 بعد الفراغ نقاب الادعاء ان  
 خشباً رفع اليك على  
 الاعناق

الظهيرية

الظهيرية انها لو رفعت بالأيدي ولم توضع على الا كفاف لا يكبر في ظاهر الرواية لكن قال في  
 الشرح باللية وينبغي ان يقول على ما في البرزخية ولا يخالفه ما ياتي من انه لا يصح اذا كان الميت  
 على أيدي الناس لانه يفتقر في البقاء ما لا يفتقر في الابداء اه (قوله وما في المجتبي من ان  
 المدر ك) أي الحاضر ومعه مدر ك لانه بمنزلة كاهن وعبرة المجتبي رجل واقف حيث يجزيه  
 الدخول في صلاة الامام فكبر الامام الاول ولم يكبر معه فانه يكبر ما لم يكبر الامام الثانية فان  
 كبر كبر معه وقضى الاولى في الحال وكذلك ان لم يكبر في الثانية والثالثة والرابعة يكبر ويقضى  
 ما فاتته في الحال اه (قوله شاذ) لخالفته ما نص عليه غير واحد من انه يكبر ما فاتته بعد سلام  
 الامام أفاده في النهر (قوله فلو جاء الخ) هذافرة الخلاف بينهما وبين أبي يوسف كما في النهر  
 (قوله انه مدر ك الدخول الخ) اسمر ان المسبوق ينتظر الامام يكبر معه وبعد الرابعة لم يبق على  
 الامام تكبير حتى ينتظره لمتابعه فيه قال في الدرر والاصل في الباب عنده ما ان مقتضى  
 يدخل في تكبيرة الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة ثم ذكر عليه الدخول وعند أبي يوسف  
 يدخل اذا بقيت الضرورة كذا في البدائع اه (قوله كما في الحاضر) أي في وقت التكبيرة  
 الرابعة فقط أو التكبيرات كلها ولم يكبرها مع الامام وأشار بالتشبيه بعبارة البدائع الى ان مسئلة  
 الحاضر اتفاقية وفيه كلام ياتي (قوله وعليه الفتوى) أي على قول أبي يوسف في مسئلة  
 المسبوق خلافاً لما مشى عليه في المتن (قوله ذكره الحلبي وغيره) عبارة الحلبي في شرح الفقيه وان  
 جاء بعد ما كبر الرابعة فاتته الصلاة عندهما وعند أبي يوسف يكبر فاذ سلم الامام قضى ثلاث  
 تكبيرات وذكرك في المحيط ان عليه الفتوى اه قلت وذكرايضاً في الفتاوى الهندية عن  
 الحضرات انه الاصح وعليه الفتوى لكن ما مشى عليه في المتن صرح في البدائع بانه الاصح  
 ومثله في الدرر وشرح المقدمي ونور الابصار ثم قل في الامداد عن القينيس والولوالجبة ان  
 ذلك رواية عن أبي حنيفة وأن عند أبي يوسف يدخل في الصلاة وعليه الفتوى قال فقد اختلف  
 التصحيح (تنبه) هذا كله في المسبوق وأما الحاضر وقت التكبيرة الرابعة فانه يدخل  
 وقد أشار الشارح كالبديع الى انه بالاتفاق كذا وما يوجب صرح في النهر وهو ظاهر عبارة  
 المجتبي التي قدمناها لكن في البحر عن المحيط لو كبر الامام أو بها الرجل حاضر فانه يكبر ما لم  
 يسلم الامام ويقضى الثلاث وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وروى الحسن انه لا يكبر  
 وقد فاتته اه أقول لكن المفهوم من غالب عباراتهم ان عدم قنات الصلاة في الحاضر  
 متفق عليه بين أبي يوسف وصاحبيه وأن القنات رواية الحسن عن أبي حنيفة وأن المفق به  
 عدم القنات وهذا هو المناسب لما مر من تقرير أقوالهم أطاع على قول أبي يوسف فظاهر لان  
 المسبوق عنده لا فتوة الصلاة بالحاضر بالاولى وأما على قوليهما فلما صرح به في الهداية  
 وغيرهما من أن الحاضر بمنزلة المدر ك عندهما وهذا حاضر وقت الرابعة فكبرها قبل سلام الامام  
 ثم يقضى الثلاث اقوات محلها وسيفتح في المحيط من قوله وهذا قول أبي يوسف لا يلزم منه  
 ان يكون قولهما بخلافه بل قولهما كقول دليل انه قابله برواية الحسن فقط والا كان المناسب  
 مقابله بقولهما ما اذالم يهزه في الخاتمة والولوالجبة وغاية البيان الى أبي يوسف بل أطلقوه  
 وقابلوه رواية الحسن بل زاد في غاية البيان بعد ذلك وعن أبي يوسف انه يدخل معه فاذا دان

وما في المجتبي من ان المدر ك  
 يكبر الكل للصلاة شاذ  
 (فلو جاء) المسبوق (بعد)  
 تكبيرة الامام الرابعة فاتته  
 الصلاة) تعذر الدخول  
 في تكبيرة الامام وعند أبي  
 يوسف يدخل ابتداء الضرورة  
 فاذا سلم الامام كبر ثلاثاً  
 كما في الحاضر وعليه الفتوى  
 ذكره الحلبي وغيره (واذا  
 اجتمعت الجنائز فافراد  
 الصلاة) على كل واحدة



قول أبي يوسف كقولهما وأن الخافقة في رواية الحسن فقط (تنبيه) نقل في البصر عبارة  
 المحيط السابقة ثم قال في الحقائق من أن الفتوى على قول أبي يوسف فأنما هو في مسألة  
 الحاضر لا المسمى بوق وقد يقال أنه إذا كان حاضر أولم يكبر حتى كبر الإمام فتبين أو لا فافلا شك  
 أنه مسمى بوق وحضوره من غير فعل لا يجبه له مدركا فينبغي أن يكون كسئلة المسبوق وأن يكون  
 الفرق بين الحاضر وغيره في الكمية الأولى فقط كالإيجي اه وأقول إن ما في الحقائق محمول  
 على مسألة المسمى بوق فأنما من أن الخافق فيها أبو يوسف وأن الفتوى على قوله وأما مسألة  
 الحاضر فأنما وافقية كعالمه وأما قوله وقد يقال الخافق أنه لا تحقق له مسألة الحاضر الأفيين  
 حضور وقت الكمية الأولى فكبرها قبل أن يكبر الإمام الثانية أمالوتشاغل حتى كبر الإمام  
 الثانية أو أكثر فهو مسمى بوق لحاضر وفيه نظر ظاهر فإنه إذا كان حاضرا حتى كبر الإمام  
 فكبرتين مثلا يكون مدركا للثانية قبل أن يكبرها قبل أن يكبر الإمام الثالثة ويكون مسمى بوقا  
 بالأولى فيأتي بمسألة الإمام فسبقه في الأتي كونه حاضر في غير ما يدل على ذلك ما نقله  
 في البصر عن الواقعات من أنه لم يكبر الحاضر حتى كبر الإمام فتبين كبر الثانية من مسمى بوق  
 الأولى حتى يـ لم الإمام لأن الأولى ذهب محلها فكانت فضاء والمسبوق لا يشغل بالقضاء قبل  
 فراغ الإمام اه فانظر كيف جعله حاضرا ومسمى بوقا إذ لو كان مسمى بوقا فقط لم يكن له أن يكبر  
 الثانية بل ينظر فكبر الإمام الثالثة كما مر فأنتم تحريره هذا المقام (قوله أولى من الجمع)  
 لأن الجمع مختلف فيه فتنبه (قوله وتقدم الأفضل أفضل) أي يصلي أولا على أفضاهم ثم يصلي  
 على الذي يليه في الأفضل وتقدم في الامداد بقوله أن لم يكن سبق أي ولا يصلي على الأسبق  
 ولوم فضول أو سياتي في الترتيب (قوله وان جمع جاز) أي بان صلى على الكل صلاة واحدة  
 (قوله صفا واحدا) أي كما يصطفون في حال حياتهم عند الصلاة لا بدائع أي بان يكون رأس  
 كل عند رجل الآخر فيكون الصف على عرض القبلة (قوله وان شابه جعلها صف الخ) ذكر في  
 البدائع التخيير بين هذا والذي قبله ثم قال هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي حنيفة في  
 غير رواية الأصول أن الثاني أولى لأن السنة هي قيام الإمام بهذا الميت وهو يحصل في الثاني  
 دون الأول اه (قوله درجا) أي شبه الدرج بان يكون رأس الثاني عند مكب الأول بدائع  
 (قوله لمصوب المقصود) وهو الصلاة عليهم درر والاحسن ما في المبسوط لأن الشرط أن  
 تكون الجنائز أمام الإمام وقد وجد اسمعيل (قوله فيقرب منه الأفضل فالأفضل) أي في صورة  
 ما إذا جعلهم صفا واحدا مع أبي القبل بوجهها أما في صورة جعلهم صفا فأنه يقوم  
 عند أفضاهم كما قدمه إذا ليس أحدهم أقرب وهذا حيث اختلفوا في الفضل وان تساوا أقدم  
 أسهم كافي الحلية وفي البصر عن الفتح وفي الرجلين يتقدم أكبرهما سنا وقرأنا وعلما كما فعله  
 عليه الصلاة والسلام في فتي أحد من المسلمين (قوله يقدم على العبد) أي ولو بالغا كما يفيد  
 قول البصر عن الظهيرية ويقدم الحر على العبد ولو كان الحر صبيما اه قال ط وأفاد أن  
 الحر البالغ يقدم بالأولى وهو المشهور وروى الحسن عن الإمام أن العبد إذا كان أصح قدم  
 منحه اه (قوله لضرورة) انما يقدم لأنه لا بد من إتيان في غير ما لم يصبر الأول ترايا يجوز  
 حبثد البناء عليه والزرع الضرورة فيوضع بين ما تراب وأبن ليصير كقبرين ويجعل الرجل

(أولى) من الجمع وتقدم  
 الأفضل أفضل (وان جمع)  
 جازم أن شابه جعل الجنائز  
 صفا واحدا أو قام عنده  
 أفضاهم وان شابه (جعلها  
 صفا واحدا) (بجيب يكون  
 صدر كل) جنازة (مما يلي  
 الإمام) ليدوم بجذاه صدر  
 الكل وان جهاه ادرجا حسن  
 لمصوب المقصود (وراهي  
 الترتيب) المهود خلفه  
 حالة الحياة فيقرب منه  
 الأفضل فالأفضل الرجل  
 مما يليه فالصبي قائم في  
 قال بالغة فالمرأة والصبي  
 الحرقة يقدم على العبد  
 والعبد على المرأة وما ترتيبهم  
 في قسمة واحد ضرورية  
 فيعكس هذا فيجعل الأفضل  
 مما يلي القبلة فتح

مما يلي القبلة ثم الغلام ثم الخنثى ثم المرأة ثم الملقى (قوله أو نائبه) الأولى ثم نائبه ح أي  
 كما عبر في الفتح وغيره (قوله ثم صاحب الشرط) قال في النثر بلا لينة ظاهر كلام الكمال أن  
 صاحب الشرط غير أمير البلد وفي المراج ما يفيد أنه هو حيث قال الشرط بالكون والحركة  
 خيار الجند والمراد أمير البلدة كما مر بخارا اه وأجاب ط بحمل امير البلد على المولى من  
 نائب السلطان لأن السلطان اه هذا وتقدم في الجمعة تقديم الشرط على القاضي وما هنا  
 مخالف له ولم أر من يجه عليه فليتأمل (قوله ثم خليفة) كذا في البحر أي خليفة صاحب  
 الشرط كما هو المتبادر وفيه أنه حيث قدم القاضي على صاحب الشرط كان المناصب تقدم  
 خليفة على خليفة صاحب الشرط فالمناسب قول الفتح ثم خليفة المولى ثم خليفة القاضي  
 اه ومنه في الامداد عن الزيلعي (قوله ثم امام الحى) أي الطائفة وهو امام المسجد الخاص  
 بالجمعة وانما كان أولى لأن الميت رضى بالصلاة خلفه في حال حياته فينبغي أن يصلى عليه  
 بعد وفاته قال في شرح المنية نعى هذا الوعد أنه كان غير راض به حال حياته فينبغي أن لا يصحب  
 تقديمه اه قلت هذا مسمى لم أن كان عدم رضاه به لوجه صحيح والافلا تأمل (قوله فيه ايم ام)  
 أي في كلام المصنف ايم ام التسمية في الحكم بين تقديم المذكورين لكن القاعدة الاصولية  
 أن المقران في الذكر لا يوجب الاتحاد في الحكم تأمل (قوله وذلك أن تقدم الولاية واجب)  
 لأن في التقديم عليهم أزدراهم ٣ وتعظيم أولى الامر واجب كذا في الفتح وصرح في الوولو الحلية  
 والايضا صاحب وغيرهما بوجوب تقدم السلطان وعلامة في التبع وغيره بأنه نائب النبي صلى  
 الله عليه وسلم الذي هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم فيكون هو أيضا كذلك اسمعيل (قوله  
 بشرط الخ) نقل هذا الشرط في الحلية ثم قال وهو حسن وتبعه في البحر (قوله امام المسجد  
 الجامع) عبر عنه في شرح المنية بإمام الجمعة (تنبيه) اه وأما امام مصلى الجنائز الذي  
 شرطه الواقف وجعل له مع الإمام من وقفه فهل يقدم على المولى كما هو الحال أم لا لا قطع بان اه  
 الرضا بالصلاة خلفه في حياته خاصة بإمام الجمعة والذي يظهر لي أنه أن كان مقررا من جهة  
 القاضي فهو نائبه وان من جهة الناظر فكلا الجنسين أفاده في البصر وخالفه في التهربان ما مر في  
 باب الامامة من تقدم الراتب على امام الحى يقتضى تقدمه هنا عليه واسم يظهر القدي  
 أنه كالأجنبي مطلقا لأنه انما يجعل للقرى باع من لاولى له أقول وهذا أولى لما ياتي من أن لا يصل  
 أن الحق لاولى وانما أقدم عليه الولاية وإمام الحى لما مر من التعليل وهو غير موجود هنا وتقرير  
 القاضي له لاستحقاق الوظيفة لا لجهله فاتباعه والالزام لكل من قرره القاضي في وظيفة  
 امامة أن يكون نائبه معقد ما على امام الحى والفرق بينهما وبين الإمام الراتب ظاهر  
 لأنه لم يرضه للصلاة خلفه في حياته بخلاف الراتب هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله ثم المولى) أي ولى  
 الميت المذكور البالغ العاقل فلا ولاية لامرأة وصبي ومعتوه كافي الامداد قال في شرح المنية  
 الأصل أن الحق في الصلاة لاولى ولذا تقدم على الجميع في قول أبي يوسف والشافعي ورواية عن  
 أبي حنيفة لأن هذا حكم يعلق بالولاية كالانكاح إلا أن الاستسكان وهو ظاهر الرواية تقدم  
 السلطان ونحوه لما روى أن الحسين تقدم بعد ابن العاص لما مات الحسن وقال لولا السنة  
 لما قدمت وكان عبيد والمبالغة في ما مر من الوجه في تقدم الولاية وإمام الحى (قوله

مطلب  
 في بيان من هو الحق بالصلاة  
 على الميت  
 (ويقدم في الصلاة  
 عليه السلطان) أن حضر  
 (أو نائبه) وهو أمير  
 البصر (ثم القاضي) ثم  
 صاحب الشرط ثم خليفة  
 ثم خليفة القاضي (ثم امام  
 الحى) فيه ايم ام وذلك أن  
 تقدم الولاية واجب وتقدم  
 امام الحى مندوب فقط  
 بشرط أن يكون أفضل  
 من المولى والافلاولى أولى  
 كافي المجتبى وشرح الجمع  
 للمصنف وفي الدراية امام  
 المجدد الجامع أولى من  
 امام الحى أي مسجد محله  
 نهر (ثم المولى)

مطلب  
 تعظيم أولى الامر واجب



تقديمه وصية ولا يسل حق الولي بذلك وكذا تبطل لو أوصى بأن يكفن في نوب كذا أو يدفن في موضع كذا كما عزاه إلى المصنف وكذا في شرح درر البحار أن تعييل تقديمه إلى ما مضى بما مر من أن الميت رضي به في حياته به لم أن الموصى له يقدم على إمام الحي لا اختياره له صريحاً إلا أن المذكور في المتن أن هذه الوصية باطلة ١٥ فتأمل (قوله ومثله كل من يقدم عليه من باب أولى) ظاهره أن السلطان أن يأذن بالوصية لا لاجنبي بل لأذن الولي وقد ذكره في الحلية بضمائنه على أن الحق ثابت للسلطان ونحوه ابتداءً واستثنى إمام الحي فليس له الأذن لأن تقديمه على الولي مستحب فهو كما كبر الأخوين إذا قدم أجنبي فلا يصغر منه فكذلك الولي ١٥ أقول وفي كون الحق ثابتاً للسلطان ابتداءً بحث لما قدمناه عن شرح المنية من أن الحق في الأصل للولي وانما قدم السلطان في ظاهره وأما في الأثر الذي به وقطعه واجب وقدم إمام الحي لأن الميت رضي به في حياته ومثله ما في الكافي حيث قال ما ياتي من أن الولي إعادة إذا صلى غيره بقوله لأن الحق للأولياء لأنهم أقرب الناس إليه وأولاهم به غير أن السلطان والامام غايتهما قدم بهارض السلطنة والامامة ١٥ وبهذا تدفع الأولوية فتأمل (قوله فيها) أي في الصلاة على الميت وقسم الأذن بثلاثة يرثها وهو أن يأذن للناس في الانصراف بعد الصلاة قبل الدفن لأنه لا ينبغي لهم أن ينصرفوا إلا بأذنه وذكر الزياتي معنى آخر وهو الإعلام بوفاته ليعلموا عليه بغيره لكن يتعين المعنى الأول في عبارة المصنف للامامة ثمانية المذكور بخلاف عبارة المصنف والهداية (قوله في ذلك ابطاله) أي بتقديم غيره هداية فالمراد بالابطال نقله عنه إلى غيره (قوله ولو أصغرنا) فلو كانا شقيقين فالأول أولى لكنه لو قدم أحداً فلا يصغر منه ولو قدم كل منهما ما وجدنا قدمه الأسن أولى بغير (قوله أما البعيد فليس له المنع) فلو كان الأصغر شقيقاً ولا كبر لاب يقدم الأصغر أحد أفليس لكبر المنع بغير وفيه فإن كان الشقيق غائباً وكتب إلى إنسان ليتقدم فلا يخ لا ب منعه والمراد في المصنف كالمصنف بقدم من شاء وليس للأبعد منه (قوله فإن صلى غيره) الاخصر أن يقول فإن صلى من ليس له حق التقديم ١٥ ح (قوله من ليس له حق التقديم الخ) بيان أن غير المضاف إلى ضمير الولي أخرجه السلطان ونحوه وإمام الحي فإن صلى أحدهم لم يعد الولي كما يأتي لتقديمهم عليه (قوله أعاد الولي) مفهومه أن غير الولي كالسلطان لا يعيد إذا صلى غيره من ليس له حق التقديم معه إلا أن يراد بالولي من له حق الصلاة وعليه فكان الأول أن يقول أعاد من له حق التقديم لكن اختلف في إعادة إذا صلى غيره مع أنه أدنى قال السلطان والقاضي بالاولى وفي المصنف والمصنف لا يوافق في البصر على الأول على ما إذا قدم الولي مع وجود السلطان ونحوه والناس على ما إذا لم يوجد وعرضه في التمر بأن السلطان لاحق له عند عدم حضوره فالخلاف عند حضوره ١٥ والذي يظهر في ما في المصنف والمصنف من أن الحق للأولياء موت تقديم السلطان ونحوه معارض وأن دعوى الأولوية غير مسانعة وتطهيره الابن فإن الحق له ابتداءً ولكنه يقدم إمام الحرمه الابوة وأما تأييد صاحب البصر في النهاية والغاية بما في الفتاوى كالخلاصة والولوية وغيره من أنه لو صلى السلطان أو القاضي أو إمام

بتقديمه وصية ولا يسل حق الولي بذلك وكذا تبطل لو أوصى بأن يكفن في نوب كذا أو يدفن في موضع كذا كما عزاه إلى المصنف وكذا في شرح درر البحار أن تعييل تقديمه إلى ما مضى بما مر من أن الميت رضي به في حياته به لم أن الموصى له يقدم على إمام الحي لا اختياره له صريحاً إلا أن المذكور في المتن أن هذه الوصية باطلة ١٥ فتأمل (قوله ومثله كل من يقدم عليه من باب أولى) ظاهره أن السلطان أن يأذن بالوصية لا لاجنبي بل لأذن الولي وقد ذكره في الحلية بضمائنه على أن الحق ثابت للسلطان ونحوه ابتداءً واستثنى إمام الحي فليس له الأذن لأن تقديمه على الولي مستحب فهو كما كبر الأخوين إذا قدم أجنبي فلا يصغر منه فكذلك الولي ١٥ أقول وفي كون الحق ثابتاً للسلطان ابتداءً بحث لما قدمناه عن شرح المنية من أن الحق في الأصل للولي وانما قدم السلطان في ظاهره وأما في الأثر الذي به وقطعه واجب وقدم إمام الحي لأن الميت رضي به في حياته ومثله ما في الكافي حيث قال ما ياتي من أن الولي إعادة إذا صلى غيره بقوله لأن الحق للأولياء لأنهم أقرب الناس إليه وأولاهم به غير أن السلطان والامام غايتهما قدم بهارض السلطنة والامامة ١٥ وبهذا تدفع الأولوية فتأمل (قوله فيها) أي في الصلاة على الميت وقسم الأذن بثلاثة يرثها وهو أن يأذن للناس في الانصراف بعد الصلاة قبل الدفن لأنه لا ينبغي لهم أن ينصرفوا إلا بأذنه وذكر الزياتي معنى آخر وهو الإعلام بوفاته ليعلموا عليه بغيره لكن يتعين المعنى الأول في عبارة المصنف للامامة ثمانية المذكور بخلاف عبارة المصنف والهداية (قوله في ذلك ابطاله) أي بتقديم غيره هداية فالمراد بالابطال نقله عنه إلى غيره (قوله ولو أصغرنا) فلو كانا شقيقين فالأول أولى لكنه لو قدم أحداً فلا يصغر منه ولو قدم كل منهما ما وجدنا قدمه الأسن أولى بغير (قوله أما البعيد فليس له المنع) فلو كان الأصغر شقيقاً ولا كبر لاب يقدم الأصغر أحد أفليس لكبر المنع بغير وفيه فإن كان الشقيق غائباً وكتب إلى إنسان ليتقدم فلا يخ لا ب منعه والمراد في المصنف كالمصنف بقدم من شاء وليس للأبعد منه (قوله فإن صلى غيره) الاخصر أن يقول فإن صلى من ليس له حق التقديم ١٥ ح (قوله من ليس له حق التقديم الخ) بيان أن غير المضاف إلى ضمير الولي أخرجه السلطان ونحوه وإمام الحي فإن صلى أحدهم لم يعد الولي كما يأتي لتقديمهم عليه (قوله أعاد الولي) مفهومه أن غير الولي كالسلطان لا يعيد إذا صلى غيره من ليس له حق التقديم معه إلا أن يراد بالولي من له حق الصلاة وعليه فكان الأول أن يقول أعاد من له حق التقديم لكن اختلف في إعادة إذا صلى غيره مع أنه أدنى قال السلطان والقاضي بالاولى وفي المصنف والمصنف لا يوافق في البصر على الأول على ما إذا قدم الولي مع وجود السلطان ونحوه والناس على ما إذا لم يوجد وعرضه في التمر بأن السلطان لاحق له عند عدم حضوره فالخلاف عند حضوره ١٥ والذي يظهر في ما في المصنف والمصنف من أن الحق للأولياء موت تقديم السلطان ونحوه معارض وأن دعوى الأولوية غير مسانعة وتطهيره الابن فإن الحق له ابتداءً ولكنه يقدم إمام الحرمه الابوة وأما تأييد صاحب البصر في النهاية والغاية بما في الفتاوى كالخلاصة والولوية وغيره من أنه لو صلى السلطان أو القاضي أو إمام

ومثله كل من يقدم عليه من باب أولى (الاذن لغيره فيما) لأنه قد فعل ابطاله (الا) أنه (أن كان هناك من يساويه) أي ذلك المساوي ولو أصغرنا (المنع) ما شاركه في الحق أما البعيد فليس له المنع (فإن صلى غيره) أي الولي (من ليس له حق التقديم) على الولي (ولم يتابعه) الولي (أعاد الولي) ٢ قوله عند حضوره ١٥ يوجد هنا عبارة بقطعه نية على اثباتها في الهامش ونصها قلت لكن ذكر في النهاية عن المصنف بعد ما ذكره أن تازيل صلاة العصابة على النبي صلى الله عليه وسلم أن أبكر رضي الله تعالى عنه كان مشغولاً بتسوية الأمور وتساكين الفتنة فكانوا يصلون عليه قبل حضوره وكان الحق له فاما فرغ صلى عليه ثم لم يصل أحد بعده ١٥ فهذا يفيد أن السلطان إعادة ولو لم يكن حاضراً فبما قاله في البحر وما قاله في التمهيد أن يقال إن الولاية كانت للعباس هم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن صلى قبل أبي بكر والكلام فيما إذا صلى الولي فلا منافاة ولكن يحتاج إلى ثبوت ذلك فتأمل ١٥ منه



الحق ولم يتابعه الولى ليس له الاعادة لانهم اولى منه اه فقيهه نظر اذا يلزم من كونهم اولى  
منه ان تثبت لهم الاعادة اذا صلى بحضورهم لانه صاحب الحق وان ترك واجب احرام  
السلطان ونحوه ويدل على ذلك قول الهداية فان صلى غير الولى او السلطان اعاد الولى لان  
الحق للاولى وان صلى الولى لم يجز لاحد ان يصلى بعده اه ونحوه في الكنز وغيره فقوله لم يجز  
لاحد يشمل السلطان ثم رأيت في غاية البيان قال ما نصه هذا على سبيل العموم حتى لا يجوز  
الاعادة لالسلطان ولا غيره اه وما قيل ان المراد بالولى من له حق الولاية به عطف  
السلطان قبله على الولى ونقل في المعراج عن المجتبى ان السلطان الاعادة اذا صلى الولى بحضوره  
ثم قال لكن في المنافع ايسر للسلطان الاعادة ثم ايدروا به المنافع فراجعوه وهذا عين ما قلناه  
فاغتنم تحرير هذا المقام والسلام (قوله ان شاء الخ) واما ما في التقويم من انه لو صلى غير الولى  
كانت الصلاة باقية على الولى فضعيف كما في النهر (قوله ولذا الخ) اه لقوله لا لا سقط القرض  
اى فان القرض لم يسهط بالاولى كان لمن صلى اولاً ان يصلى معه الولى وجه - مازد في البحر ما في  
غاية البيان من ان الاولى موقوفه فان اعاد الولى تبين ان القرض ماضى والاسقاط بالاولى  
لكن قال العلامة المقدسى ان ما في غاية البيان موافق للقواعد لان التثفل به غير مشروع  
عندنا ولذلك نظير وهو الوجه - مع الظهور ان اداه قبلها اه ثم يحتاج الى الجواب عما قاله في  
البحر وهو صعب فالاحسن الجواب عما قاله المقدسى بان اعاد الولى ليست تارة لان صلاة  
غيره وان نادى به القرض وهو حق الميت لكنها ناقصة بقاءه حتى الولى فيها فاذا اعادها وقعت  
فرضه كما لا لالقرض الاول نظير اعادة الصلاة المؤداة بكرة فانه كان كالمتمم - فافرض كما حققناه  
في محله وحيث كانت الاولى فرضاً فليس لمن صلى اولاً ان يصلى معه الولى لان اعادته تكون  
تفلاً من كل وجه بخلاف الولى لانه صاحب الحق وهذا ما ظهر في فتايله (قوله غير مشروع)  
اى عندنا وعند مالك خلافاً للشافعي رحمه الله والادلة في المطولات (قوله او امام الخ) نص  
عليه في الخلاصة وغيرها كما قدمناه وكذا صرح في الجمع ونحوه - به بانه كالسلطان في عدم  
اعادة الولى وبه يظهر ضعف ما في غاية البيان من ان لا ولى الاعادة لو صلى امام الخ لا لالولى  
السلطان لا لالولى يردى به افاده في البحر (قوله لانهم اولى الخ) الاولى ان يقول ايضاً ولان  
متابعه اذن بالامانة لا يكون له قوله ومن ليس له حق التقدم وتابعه الولى ط (قوله بان  
لم يحضر الخ) لانه لاحق للولى عند حضرة السلطان ونحوه وقد علمت ما فيه (قوله وان حضر)  
يعنى بعد صلاة الولى وان وصلية (قوله اما لالولى الخ) نص صريح به هو قوله بان لم يحضر من  
يقدم عليه وهذا موافق به صاحب البحر بين عباراتهم وقد علمت تحرير المقام آنفاً (قوله  
وقبه) اى في المجتبى وهذه العبارة عزها اليه في البحر - لكن لم يجدناها في الذي رأيت في  
المجتبى هكذا ثم اذا دفن قبل الصلاة وصلى عليه من لا ولاية له صلى عليه ما لم يترق اه والمراد  
يصلى عليه الولى ان شاء لاجل حقه لا لالسلطان القرض فلا يتا في ماضى وكذا يمكن تأويل قوله  
كهذه الصلاة كما افاده ح باتهم بالمتابعة الى من له الولاية كالعدم - حتى كان له الاعادة (قوله  
واهيل عليه التراب) فان لم يجل آخر ج وصلى عليه كما قدمناه بجر (قوله او به بالاغسل)  
هذا رواية ابن جماعة والعصم انه لا يصلى على قبره في هذه الحالة لانهم بالاغسل غير مشروعة

ولو صلى عليه ان شاء لاجل  
حقه لا لالسلطان القرض  
ولا لالولى ليس ان صلى  
عليها ان يصلى مع الولى لان  
تكرارها غير مشروع  
(والا) اى وان صلى من له  
حق التقدم كقاض  
او نائبه او امام الخى او من  
ليس له حق التقدم وتابعه  
الولى (لا) يعيد لانهم اولى  
بالصلاة منه (وان صلى هو)  
اى الولى (يقول) بان لم  
يحضر من يقدم عليه  
(لا يصلى غيره بعده) وان  
حضر من له التقدم لكونها  
يقول اما لالولى بوضعية  
السلطان مثلاً اعاد السلطان  
كما في المجتبى وغيره وفيه  
حكم صلاة من لا ولاية له  
كهذه الصلاة او لا يصلى  
على قبره ما لم يترق (وان  
دفن) واهيل عليه التراب  
(بغير صلاة) او به بالاغسل

كذا في غاية البيان لكن في السراج وغيره قبل لا يصلى على قبره وقال الكرخى صلى وهو  
الاستحسان لان الاولى لم يتبعه الترتيب الشرط مع الامكان والا تزال الامكان فسقطت  
فرضية الفصل وهذا يقتضى ترجيح الاطلاق وهو الاولى ثم (تنبيه) - ينبغي ان يكون في  
حكم من دفن بلا صلاة من تردى في نحو بئر او وقع عليه بنيان ولم يمكن اخراجه بخلاف  
ما لو عرف في بئر اقدم تحقق وجوده امام المصلى تامل (قوله او عن لا ولاية له) متعلق بمحذوف  
حالا من فغيره العائد الى الصلاة وهذا مكرر بما نقله عن المجتبى (قوله صلى على قبره) اى  
افترضا في الاوليين وجواز في الثالثة لانهم الحق الولى افاده ح أقول وايضاً من استعمال  
المشرك في معنى به كما هم لان حقيقة الصلاة في المسائل الثلاث واحدة وانما الاختلاف في  
الوصف وهو الحكم فهو كاطلاق الانسان على ما يشمل الابيض والاسود فافهم (قوله هو  
الاصح) لانه يختلف باختلاف الاوقات سرا ويرد والميت معناه هو الاولى لا يمكن بجر وقيل  
يقدر بثلاثة ايام وقيل عشرة وقيل شهر ط عن المحوى (قوله وظاهره الخ) اى ظاهر قوله  
ما لم يغيب الخ فانه في الشك لم يغيب على الظن تقضي ط (قوله كانه تقديماً للمانع) الخ - بجر  
محذوف اى كانه حال ذلك تقديماً اى انه دار الامر بين التمسك بالمقتضى عدم الصلاة وبين  
عدمه الموجب لها فافهم - من المانع وهو التمسك ط أقول وفي الحاشية نص الاصحاب على انه  
لا يصلى عليه مع الشك في ذلك كره في المقيد - وما لم يزد وجوامع الفقه وعامة الكتب وعلمه  
في المحيط بوقوع الشك في الجواز اه وغمامه فيها (قوله بغير عذر) راجع الى المسائلتين  
فالولى را كانه مذكور في القولين او طر جاز وكذا لالولى القواعد المرض والناس خلقه  
قياماً عندهم او قال - لم يجز به دون القوم بناء على الخلاف في اقتداء القائم بالقاعد بجر  
والتميم بالولى لان الحق له لالولى غير من لاحقه اماما قاعداً - عذر فالظاهر ان الحكم  
كذلك وبسقط القرض بصلاته خلافاً لما يفتى به السيد أبو السعود افاده ط (قوله وقيل تنزيهاً)  
رجحه المحقق ابن الهمام وأطال ووافقه عليه العلامة ابن أمير حاج وخالفه تأييده الثاني  
الحفاظ الزينى فاسم في فتاواه برسالة خاصة فرج القول الاول لاطلاق المنع في قول - في  
موطنه لا يصلى على جنازة في مسجد وقال الامام الطحاوى النسي عنها وكراهيتها قول أبي  
حنيفة وعمر وهو قول أبي يوسف أيضاً وأطال وحق ان الجواز كان ثم نسخ وتبعه في البحر  
وانتصر له أيضاً سيدى عبد الغنى في رسالته ما نزهة الواجد في حكم الصلاة على الجنازة في  
المساجد (قوله في مسجد جماعة) اى المسجد الجامع ومسجد الحلة فهذه - الى وتذكره أيضاً في  
الشارع وأرض الناس كما في الفتاوى الهندية عن المصنفات وكما ذكره الصلاة عليه في المسجد  
بكره ادخاله افيه كانه الشيخ فاسم (قوله أو مع القوم) اى كلاً أو به ضابطاً على أن ال فى  
اقوم جنسية اه ح (قوله مطلقاً) اى في جميع الصور والمقدمة كما في الفسخ عن الخلاصة  
وفي مختارات النوازل سواء كان الميت فيه او خارجه هو ظاهر الرواية وفي رواية لا يكره اذا  
كان الميت خارج المسجد (قوله بناء على أن المسجد الخ) اما اذا لم يتأخوف تلويث المسجد  
فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وحده أو مع بعض القوم اه ح قال في شرح المنية  
والبيه مال في المبسوط والمجسط وعليه العمل وهو المختار اه قلت بل ذكر في غاية البيان

او عن لا ولاية له (صلى على  
قبره) استحساناً (ما لم يغيب  
على الظن تقضي) من  
غير تقديره هو الاصح وظاهر  
انه لو شك في تقضي صلى  
عليه لكن في النهر عن محمد  
لا كانه تقديماً للمانع (ولم  
يجز) الصلاة (عليها را بكاً)  
ولا قاعداً (بغير عذر)  
استحساناً (وهو عذر)  
نصريحاً وقيل تنزيهاً (ي  
مسجد جماعة هو) اى  
الميت (فيه) وحده أو مع  
القوم (واختلاف في  
الخارجية) من المسجد  
وحده أو مع بعض القوم  
(والاختار الكراهية) مطلقاً  
خلاصة بناء على أن المسجد  
انما يبنى المكتوبة وتوابعها  
كقوله وكروندريس علم

مسجد  
في كراهية صلاة الجنازة في  
المسجد



والصلاة أنه لا كراهة فيها بالاتفاق لكن رده في البصر وأجاب في النهر بحمل الاتفاق على عدم الكراهة في حق من كان خارج المسجد وما في حق من كان داخله ثم اعلم أن التعليل الأول فيه خفاء إذ لا شك أن الصلاة على الميت دعاء وذكر وهو ما ينبغي له المسجد والالتزام المنع عن الدعاء فيه نحو الاستسقاء والكسوف مع أن الوارد في ذلك ما رواه مسلم أن رجلا أتته الصلاة فوجد الميت على الصلاة فوجدت الميت على الصلاة فوجدت الميت على الصلاة (قوله وهو الموافق الخ) كذا في الفقه لكن فيه نظر لأن قوله في المسجد يحتمل أن يكون ظرفا صلى أوليت أولها مفعول الأول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجة وعلى الثاني لا يكره العكس وعلى الثالث لا يكره إذا قدمه ما روي على كل فهو مخالف للمفتا من إطلاق الكراهة وأجاب في البصر بأنه لم يرد دليل على واحد من الاحتمالات بعينه قالوا بالكراهة بوجود أحد هاتين كان أه أقول يلزم عليه اثبات الكراهة بلا دليل لأنه إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال ولكن لا يخفى أن المتبادر لغة وعرفا من نحو قولك ضربت زيد في الدار فعلق الطرف بالفعل وأما أنه هل يقتضي كون كل من الفاعل والمفعول به أو أم - دعهما بعينه في المكان فغير لازم نعم ذكرنا بطائفة ذلك في تقييد الجامع الكبير وشرحه في باب الخنث في الشتم وهو أن الفعل قد لا يكون له أثر في المفعول كالمعلم والذكر وقد يكون كالضرب والقتل فإذا قال إن شئت زيد في المسجد مثلا فاعلمنا بتحقق يكون الشتم في ذلك المكان سواء كان المستنوم فيه أيضا ولا لأن الشتم هو كالمستنوم بسوءه والذكر يقوم بالذا كروا أثره في المذكور لأنه يتحقق شتما في حق الميت والغائب فيتميم مكان الفاعل وأما القتل والضرب ونحوهما في مكان فيتحقق بكون المفعول به فيه سواء كان الفاعل فيه أيضا أم لا لأن هذه الأفعال لها آثار تقوم بالهل فيشترط وجود المفعول به وهو المحل في ذلك المكان دون الفاعل لأن من ذبح شاة هي في المسجد وهو خارج يسمى ذابحا في المسجد بخلاف عكسه ألا ترى أن الرامي إلى صيد في الحرم يكون قاتلا لصيد في الحرم وإن كان حال الرمي في الحرم أه مخصصا وعمامة حقيقة - هناك فراجع إذا علمت ذلك فلا يخفى أن الصلاة على الميت فعل لا أثر له في المفعول وأما يقوم بالاصل فقوله من صلى على ميت في مسجد يقتضي كون المصلي في المسجد سواء كان الميت فيه أولا فيكره ذلك أخذ من منطوق الحديث وبؤيه ما ذكره العلامة فاسم في رسالته من أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نفي الجاشي إلى أصحابه خرج فملى عليه في المصلى قال ولو جازت في المسجد لم يكن للتفريق معنى أه مع أن الميت كان خارج المسجد وبقي ما إذا كان المصلي خارجا والميت فيه وليس في الحديث دلالة على عدم كراهته لأن المفهوم عندنا غير معتبر في مثل ذلك بل قد يستدل على الكراهة بدلالة النص لأنه أكره الصلاة عليه في المسجد وإن لم يكن هو فيه مع أن الصلاة لا تذكر دعاء يكره إدخاله فيه بالأولى لأنه عبت محض ولا سيما على كون هذه كراهة الصلاة خشية تلويث المسجد وبهذا التقرير يظهر أن الحديث مؤيد لقول المختار من إطلاق الكراهة الذي هو ظاهر الرواية كما قدمناه فاعتزم هذا التقرير القريب فانه مما فتح به المولى على أحد خلفه والحدقة على ذلك (قوله فلا صلاة) هذه رواية ابن أبي شيبة ورواية أحمد - دواي داود فلائتي له وابن ماجه فليس له شيء وروى فلا

مطلب  
مهم إذا طال ان شئت فلانا  
في المسجد في وقت على  
كون الشتم فيه وفي ان  
قتله بالعكس

وهو الموافق لإطلاق  
حديث أبي داود من صلى  
على ميت في المسجد فلا  
صلاة له ومن ولقات

أجره وقال ابن عبد البر هي خطأ فاحش والصحيح فلائتي له ورواه في حاشية فوح أفندي والمدني وليس الحديث نهيما غير مصروف ولا مقرونا بوعيد لأن جلب الأجر لا يثبت ثبوت استحقاق العقاب لجواز الإباحة وقد يقال إن الصلاة لنفسها سبب موضوع للنواب فسلبه مع فعلها لا يكون إلا باعتبار ما يقتضيه من أن يقاوم ذلك وفيه نظر كذا في الفقه وكذا يقال في رواية فلا صلاة لأنه علم قطعا أنهم أصحبه فهي مثل الصلاة بطائر المسجد إلا في المسجد بل تأويل هذه الرواية أقرب إلى الصلاة كاملة فلائتي ثبوت أصل النواب وبه اندفع ما في البصر من أن هذه الرواية تؤيد القول بكراهة التحريم (تنبيه) انما تكره في المسجد بلا عذر فان كان فلا ومن الأعداء المطر كافي الحاشية والاعتكاف كافي المبسوط كذا في الحاشية وغيرها والظاهر أن المراد اعتكاف الولى ونحوه من حق التقدم وغيره الصلاة معه تبعاله والالتزام أن لا يصلي غيره وهو بعيد لأن اثم الإدخال والصلاة ارتفع بالمعذر تامل وانظر هل يقال إن من العذر ما جرت به العادة في بلادنا من الصلاة على الميت في المسجد لتعذر غيره أو نهى به بسبب اندراس المواضع التي كانت يصلي عليها فيها فنحضرها في المسجد أن لم يصلي عليها مع الناس لا يمكنه الصلاة عليها في غيره ولزم أن لا يصلي في غيره على جنازة نعم قد توضع في بعض المواضع خارج المسجد في الشارع فيصلي عليه أو يلزم منه فساد ما من كثير من المصلين لعدم الخاصة وعدم خلطهم مع العامة المتخبة مع اننا قد هنا كراهتها في الشارع وإذا ضاق الأمر اتسع فينبغي الافتقار بقول بكراهة التزنية الذي هو خلاف الأولى كما اختاره المحقق ابن الهمام وإذا كان ما ذكرناه عذرا فلا كراهة أصلا والله تعالى اعلم (قوله ويصلي ويصلي عليه) أي ويكفن ولم يصرح به لعلمه بما ذكره لأن ستر العورة شرط صحة الصلاة تامل (قوله ان استهل) لا يخفى ما فيه من التسامح لأن تزنيته الموت على الولادة أي في قوله قبله فانت مفيد للحياة قبله فلا يحسن التفصيل بعده فكان ينبغي أن يقول كما ذكرنا من استعمل صلى عليه والاشرب ليلية (قوله بالبناء لا على) لأن أصل الإهلال والاستسقاء لرفع الصوت عند رؤية الهلال ثم أطلق على رؤية الهلال وعلى رفع الصوت مطلقا ومنه أهل الحرم بالحج أي رفع صوته بالتلبية واستعمل المصلي إذا رفع صوته بالبكاء عند ولادته وأما المصلي للمجهول فيقال استعمل الهلال أي أبصر كذا يفاد من المغرب (قوله أي وجد منه ما يدل على حياته) أي من بكاه أو تحركت عضوه أو طرف ونحو ذلك بدائع وهذا معناه في الشرع كافي البصر وقال في التبريد ليلية في الحياة المستقرة ولا عبرة بالانقباض وبسط اليد وقبضها لأن هذه الأشياء محركة المذبح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجلا فمات أبوه وهو يضره لم ير أنه المذبح لأن هذه الحالة حكم الميت كافي الجوهرة أه أقول وما نقلناه عن البدائع مشي عليه في الفقه والبصر والزيادة ويمكن جملة على ما في الشربة ليلية تامل (تنبيه) قال في البدائع ما نصه ولو شهدت القابلة أو الام على الاستسقاء قبل في حق الفصل والصلاة عليه لأن خبر الواحد في الديانات مقبول إذا كان عدلا وأما في حق الميراث فلا يقبل قول الام لكونه امتة - من غير ما المقم إلى نفسها وكذا شهادة القابلة عند أي حنيقة فلا تقبل إذا كانت عدلة أه وظاهر اشتراط انصاب الشهادة عنده في الميراث وبه صرح في البصر عن المجتبى بلفظ وعن أبي حنيفة (قوله بعد خروج أكثره)

يقول ويصلي عليه  
ويرث ويرث ويصلي  
(استهل) بالبناء للفاعل  
أي وجد منه ما يدل على  
حياته بعد خروج أكثره

قوله الذي هو خلاف الأولى  
هكذا ينطه ولعل صوابه  
انقضى الخ لأنه نهى  
لكراهة التزنية لا لقول  
بها اللهم الآن يكون  
التدكير باعتبار أن حكم  
تأمل أه مصححه



منه ان يوجده فخرج رأسه وهو يصيح ثم مات لم يرث ولم يرسل عليه مالم يخرج كثر بدنه حيا  
 بهر عن الميت وحده لا كثر من قبل الرجل سترته ومن قبل الرأس - دهره نهر عن منية الماتق  
 (قوله حتى لو خرج الخ) أي فلو اعتبر حياته عند خروج الأقل من النصف لكان الواجب الدية  
 فأوجب الغرة في هذه الحالة مبنية على أن هذا الخروج كعدمه فان الغرة انما تجب حين ضرب  
 بطن الحامل حتى أسقطته ميتة فذهب قبل خروج أكثره في حكم ضربه وهو في بطن أمه  
 بخلاف ذبحه به - دخرج أكثره فانه واجب للقدود وبما قررناه ظهر مصداق التفرع وبطل  
 التشنيع فافهم (قوله فعليه الغرة) هي نصف عشر دية الرجل لو الجنب ذكرا وعشر دية المرأة  
 لو أنقذ وكل منهما مائة درهم وهي خمسون ديناراً كما سيأتي في محله وهذا وما ذكره الشارح  
 نقله في البحر عن المبتني بالمصحة - لكن ذكرنا في كتاب الجنائيات في أوائل فصل ما يوجب القود  
 عن المجنب والتمتارخانية أن عليه الدية لكن ما قررناه أنقايو يد ما هنا ويراد بالدية الغرة  
 فتأمل (قوله فعليه الدية) ظاهر قوله فثبت أن الموت بسبب القطع وعليه فالمراد بدية النفس  
 ان كان القطع خطأ والواجب القود لكن عبارة البحر عن المبتني ثم مات وعليه فاني كان موته  
 لا بسبب القطع فالواجب دية الاذن وان كان به فالواجب دية النفس أو القود كما قلنا - لكن  
 قال الرشي أنما وجبت الدية لا القصاص للشبهة حيث جرحه قبل تحقق كونه ولذا اه  
 فليأمل وفي الأحكام للشيخ اسمعيل عن التهذيب لذهن الماييب - مثله رجل قطع أذن انسان  
 وجب عليه خمسمائة دينار ولو قطع رأسه وجب عليه خمسون ديناراً وجواب ما قطع أذن  
 مبي خرج رأسه عند الولادة فانعت ولادته وعاش وجب نصف الدية وهي خمسمائة دينار  
 ولو قطع رأسه ومات قبل خروج الباقى وجبت فيه الغرة وهي خمسون ديناراً اه (قوله  
 والابن لم يغسل ومي) مثل ما تم خلقه ولا خلاف في غسله ومالم يتم فيه خلاف والختم وأنه  
 يغسل وبأنه في خرقه ولا يغسل عليه - كافي المعراج والفتح والخاتمة والبرازية والظهيرية  
 شرب بلالية وذكري في شرح الجمع - منه أن الخلاف في الاول وأن الثاني لا يغسل إجماعاً اه  
 واعتق في البحر بنقل الإجماع على أنه لا يغسل - بل لحكم على ما في الفتح والخلاصة من أن المختار  
 تغسله بانه سبق نظره ما إلى الذي تم خلقه أو هو من الكتاب واعتقده في التمر بان ما في الفتح  
 والخلاصة عزاه في المعراج إلى المبسوط والمهبط اه وعلت نفسه أيضاً عن الكتب المذكورة  
 وذكري الأحكام أنه جزم به في عدة الماتق والقبض والجمع - موع والمبتني اه فثبت كان هو  
 المذكري عامة الكتب فانما سبب الحكم باله وهو على ما في شرح الجمع - مع لكن قال في  
 الشرب بلالية يمكن التوقيع بان من نقي غده أراد الغسل المراهي فيه وجه السنة ومن أنبته  
 أراد الغسل في الجملة كتب الماء عليه من غير وضوء وتزويج لعله كغسله ابتداء بسدر وحرض  
 اه قلت ويؤيده قولهم وبلغ في خرقه حيث لم يراعوا في تكفينه السنة فكذلك غسله (قوله  
 عند الثاني) المناسب ذكره بقوله الآتي وإذا استبان به من خلقه غسل - بل لانك علمت أن  
 الخلاف فيه خلاف لما في شرح الجمع والبحر (قوله كراما لبق آدم) علة للمقت كايه - لم من  
 البحر ويصح جعله على لقوله فيقتضيه (قوله وحشر) المناسب تأخيره عن قوله هو المختار لان  
 الذي في الظاهر بقره المختار أنه يغسل وهل يحشر عن أبي جعفر الكبير أنه ان نفخ فيه الروح

حتى لو خرج رأسه نقط  
 وهو يصيح فذهب رجل  
 فعليه الغرة وان قطع اذنه  
 فخرج حياته فغسل  
 الدية (والأب) يغسل  
 ومي) - الثاني وهو  
 الأصح فيقتضيه على خلاف  
 ظاهر الرواية كراما لبق  
 آدم كافي في البحار وفي  
 التمر عن الظهيرية وإذا  
 استبان بعض خلقه غسل  
 وحشر هو المختار (وإدراج  
 في خرقه ودقن

حشر والا لا والذي يقتضيه مذهب اصحابنا أنه ان استبان بعض خلقه فانه يحشر وهو قول  
 الشعبي وابن سيرين اه ووجهه أن تسمية تفتق حشره اذا فائدة لها الا في ذاته في الحشر  
 بامه وذكري العاقبة في حديث هو أن طاطكم فافهم فوطكم الحديث فقال فائدة - مال  
 بعضهم هل يكون السقط شافعاً هل هو من ماله علقه أم من ظهوره هل  
 أم بعد مضي أربعة أشهر أم من نفخ الروح والجواب أن العبرة انما هو بظهور خلقه وعدم  
 ظهوره كما حشره شيخنا ذكرنا (قوله ولم يرسل عليه) أي سواء كان تام الخلق أم لا ط (قوله  
 ان انقصل بنفسه) أما اذا فصل كما اذا ضرب بطنها فافتت جنيهاً ميتة فانه يرث ويرث لان  
 الشارح لما أوجب الغرة على الضارب فقه - حكم بحياته نهر أي يرث اذا مات أبوه مثلاً قبل  
 انفصاله (قوله كمي - بي مع أحد أبويه) وبالأولى اذا سبي معهما والجنون البالغ كالميت كما  
 في الشرب بلالية ولا فرق بين كون الميبي عمراً أو لا وبين موته في دار الاسلام أو الحرب ولا بين  
 كون السبي مسلماً أو ذمياً لانه مع وجود الأبوين لا عبرة بالدار ولا بالسبي بل هو تابع لأحد  
 أبويه الى البلوغ مالم يحشر - مثلاً اسلاماً وهو غير كافر مخرج به في البحر اه ح وقال الحق ابن أمير  
 حاج في شرحه على التحرير في فصل الحماكم بهذ كره التبعية مانصة - الذي في شرح الجامع  
 المصنف لفضل الاسلام ويستوى فيما قلنا أن به قتل أو لا به قتل الى هذا الشارح في هذا الكتاب ونص  
 عليه في الجامع الكبير فلا جرم ان قال في شرحه أو أسلم أحد أبويه يجب له مسأله ما سواء كان  
 الميبي عاقلاً أو لم يكن لان الولد يتبع مع خير الأبوين ديناً اه وذكري الخ - ير المي أنه لو سبي مع  
 الجد أبي الأب لا يكون كذلك بل يرسل عليه (قوله لا يرسل عليه) نصريح بالمقصود من  
 التبعية (قوله لا العقبى) والا كانوا في النار مثاهم وهو أحد ما قبل فيهم ونقله في شرح القاصد  
 عن الأكرمين ط وقدما غمامه في امر اول هذا الباب (قوله ولو سبي بدونه) أي بدون أحد  
 أبويه بان لم يكن معه واحد منهم - ما ح قلت المراد بالبعية ما يشمل الحكمة لما في - مير احكام  
 الصفار ولو دخل حرب دار الاسلام ذمياً ثم سبي ابنه لا يصير لابن مسلماً بالدار اه وفيه - وإذا  
 سبي المسجون صبيان أهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل أباهم دار الاسلام وأساوا  
 فأيأوهم صاروا مسلمين بالام آياتهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام اه وهذا بقيد تقييد  
 المسألة بما اذا لم يرسل أبوه (قوله تبعه بالدار) أي ان كان السبي ذمياً أو لاسبي ان كان مسلماً  
 كذا في شرح المنية واقترع في البحر على تبعية الدار قال لان فائدة تبعية السبي انما تظهر في  
 دار الحرب بان وقع سبي في سهم رجل ومات الميبي يرسل عليه تبعه بالسبي والكلام في السبي  
 وهو لغة الامر المحمولون من بلاد بلاد من الجبل حتى يسمى سبياً ولم يوجد اه أقول  
 سكن الذي في الصحاح والقاموس أنه يقال سبيت اله - وسبيها إذا أمرته فهو سبي وهي سبي  
 ويقال سبيت الحجر سبياً اذا جنتها من بلاد الى بلاد فهي سبيبة اه فجعل الجبل قيداً في الخبر دون  
 الأسير تأمل نعم ذكر الامام السرخسي في أو آخر شرح السير الكبير ما يدل على كون ذلك شرطاً  
 خارجاً من مفهومه فانه قال لو سبي وحده لا يصحكم بالاسلام مالم يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلماً  
 تبعه بالدار أو بقسم الامام الغضائمي أو يبيعه في دار الحرب فيصير مسلماً تبعه بالدار لان تأخير  
 التبعية لاهالك فوق تأخير التبعية بالدار فان كان المالك ذمياً بأن ملكه بشراء أو وضعه فكذلك

ولم يرسل عليه) وكذا  
 لا يرث ان انفصل بنفسه  
 (كمي - بي مع أحد  
 أبويه) لا يرسل عليه لانه  
 تبع له أي في احكام الدنيا  
 لا العقبى ما سريهم خدم  
 أهل الجنة (ولو سبي بدونه)  
 فهو - لم تبعه بالدار أو  
 لاسبي (أوبه)



يحكم بالاسلام حتى لو مات بصل عليه ويحجر الذي على يده لانه صار محرزا بقوة المسلمين فقدم ملكه  
 بأحرارهم اياه فصار تمام الاحراز بالقصة والبيع كتمامه بالاخراج الى دارنا ولودخل الذي دار  
 الحرب متصلا وخرج صغيرا الى دارنا فهو مسلم بغير الذي على يده لانه انما ملكه بالاسرار ازيد اربا  
 فصار كالمثل بان قال الامير من اصاب راسا فهو له فاصاب الذي من غير الياس معه اهدأ بويه  
 فهو مسلم لانه انما ملكه ببيعة المسلمين بخلاف ما اذا دخل الذي دارهم بأمان فاشترى صغيرا من  
 مالكهم لم يملكه بالبيعة بل بغيرها فاذا اخرج اليه لم يكن مسلما ما لو كان الشاري منهم  
 مسلما فانه اذا اخرج الى دارنا وحده حكم بالاسلام وتبعه المالكات انما تظهر في هذا فاذا  
 كان المالك مسلما فالملك من تبعه حاله او ذمه فانه ومثله اه ملخصا وحاصلا انه انما يحكم  
 بالاسلام بالاخراج الى دار الاسلام تبعه الادار او بالملك بقصة او بيع من الامام تبعه المالكات  
 لومسما او لثانين لوزمها واه اعلم قلت ويؤخذ من قوله ان تمام الاحراز بالقصة والبيع  
 كتمامه بالاخراج الى الذي اذا ملكه يحكم بالاسلام قبل الاخراج فاذا مات في دار الحرب بصل  
 عليه فافهم (قوله اوبه) اي بي باهدأ بويه اي مع (قوله فاسلم هو) اي اهدأ بويه ح اي  
 فان العبي يصيرهم لالان الولد يتبع خير الابوين ديننا ولا فرق بين كون الولد عبي الاول كما مر  
 ونقل الخيرة الرمي في باب نكاح الكافرة واين والشاي افي باشرط عدم التمييز لكن صرح  
 السرخسي في شرح السبع بان هذا القول خطأ وسبق في تمام الكلام عليه هناك ان شاء الله  
 تعالى اقول وبني مالوسى مع ابواه او احدهما فبناهما فخرج الى دارنا وحده فهو مسلم لانه  
 بؤته ما في دار الحرب خرج عن كونه تبعه لاهلها بخلاف ما لو ماتا بعد الاخراج او القصة او البيع  
 كذا في شرح السبع الكبير (قوله وهو عاقل) قد اقول او اسلم العبي لان كلام غير العاقل غير  
 معتبر لعدم صدوره عن قصد (قوله اي ابن سبع سنين) تفسيره لعاقل الذي يصح اسلامه ببيعة  
 وعزاه في النهر الى فتاوى فارى الهداية وفسره في الغاية بان يعقل المنافع والمضار وان الاسلام  
 هدى واتباعه خيرة وفسره في الفتح بان يعقل مصلحة الاسلام وهو ما في الحديث ان تؤمن بالله  
 وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره قال وهذا دليل على ان مجرد قول  
 لا اله الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكرنا تمامه في الجبر والنهر اقول والظاهر  
 ان مراده ان يؤمن بذلك اذا فصل له وطلب منه الايمان به بقرينة ما ياتي فلما ذكره او امتنع  
 من الاقرار به بعد الطلب لا يكفيه قول لا اله الا الله لانه يعلم بانه صلى الله عليه وسلم كان يكتمني من  
 المشركين بقول لا اله الا الله والاقرار برسالة من غير الزام بيقينه بل المؤمن به نعم قد بشرط  
 الاقرار بالشهادتين معا او بواحدة منهما ما وقديت شرط التبري عن بقية الاديان المخالفة ايضا  
 على ما سيجي ان شاء الله تعالى تفصيله في باب الردة عند ذكر الشارح هناك ان الكفار خمسة  
 اصناف (قوله ولا يضر وقفه الخ) فان النعماء قديمة قولون لانهم قديمون من التوحيد والاقرار  
 والخوف من النار وطلب الجنة فكانوا كأنهم يظنون ان جواب هذه الاشياء انما يكون  
 بكلام خاص منظوم فيجيبون عن الجواب بمر عن الفتح (قوله ويقبل المسلم) اي جوازا  
 لان من شروط وجوب الفصل ككون الميت مسلما قال في البدائع حتى لا يجب غسل  
 الكافر لان الفصل واجب كرامة وتعظيم للميت والكافر ليس من اهل ذلك (قوله قريه)

قال هو او (اسلم العبي)  
 وهو عاقل اي ابن سبع  
 سنين (صلى عليه) اضربوه  
 مسما قالوا لا ينبغي ان  
 يستل العاقل من الاسلام  
 بل يذكر عنده حقيقة  
 وما يجب الايمان به ثم يقال  
 هل انت مصدق بهذا  
 فاذا قال نعم اكتبني به  
 ولا يضر وقفه في جواب  
 ما الايمان ما الاسلام  
 (ويقبل المسلم) لم يكن  
 ويدفن قريه

مفعول

مفعول تنازع فيه الافعال الثلاثة قبله (قوله كغاله) اشار الى ان المراد بالقرية ما يشبه ذوى  
 الارحام كافي البصر (قوله الكافر الأصلي) قديمه الفقه متاقي عن الجلالى في باب الشهيد بغير  
 المحرم ط (قوله فيبقى في حقه) اي ولا يغسل ولا يكفن ولا يدفن الى من انقل الى دينهم  
 بمر عن الفتح (قوله نلوه قريه) اي من اهل مائه (قوله من غير مراعاة السنة) قيد للافعال  
 الثلاثة كما افاده بالقرية مع بعده (قوله وايس للكافر الخ) اي اذا لم يكن للمسلم قريه مسلم  
 فبموتى تجهيزه المسلمون ويكره ان يدخل الكافر في قبر قريه مسلم ليدفنه بمر وقد مرنا انه لو  
 مات مسلم بين فدا من كفارة الغسل ثم يصلين عليه فيقتل الكافر المسلم فيه  
 للضرورة فلا يدل على انه يمكن من تجهيز قريه المسلم عند عدمها خلافا لما يلى افاده في الجبر  
 ٣ (قوله واذا حمل الجنائز) شروع في بيان كيفية حملها وكان ينبغي تقديمه على الصلاة كما فعل في  
 البدائع لتقديمه عليه انما (قوله نديا) لان فيه ما يثار بين المذاهب والمقدم على الدار والمؤخر  
 (قوله بكسر الدال وتفتح) اشار الى ان الكسرة اوضح كافي الجبر عن الغاية لكن الكسرة مع  
 التخييف والتفتح مع التشديد كافي القاموس حيث قال مقدم الرجل كبحر ومنهظم (قوله  
 الحديث من حمل الخ) الاولى ناخيه عن قوله ثم قدمها ثم مؤخرها ط والحديث المذكور  
 ذكره الزياهي وقوله في الجبر عن البدائع وفي شرح المنية ويستحب ان يحمله من كل جانب  
 اربعين خطوة للحديث المذكور ورواه أبو بكر البخاري (قوله كقرت عنه اربعين كبيرة) بناء  
 كقرت للفاعل وضمير الجنائز على تقدير مضاف أى حملها والكبيرة قد تطلق على الصغيرة  
 لان كل ذنب صغير بالنظر لما فوقه كبير بالنسبة لما تحته والمراد بالكبيرة حقيقة وقوله مسلم  
 ان الكافر لا تكفر الا بالثبوت او بعض الفضل او بالتحجج المبرور محمول على ما لم يرد النص فيه  
 ط وسبق في تمام ذلك في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله كذلك) اي عشر خطوات وهو  
 معنى كذلك الثمانية وعين الحامل عين الميت ويسار الجنائز ويساره يساره ويسار الجنائز  
 ته متاقي ط (قوله ويكره عندنا الخ) لان السنة اتم مع بمر وماتل عن بعض السلف من  
 الحل بين العمودين ان ثبت فلهما وض كضيق المكان او كثرة الناس او قلة الحاملين كما بطه في  
 فتح القدير (قوله فاعلة) اي من قوائم السير بالاربعة (قوله باليد) اي يضع على العنق وقوله  
 لا على العنق اي ابتداء كما افاده شيخنا اه ح وفي الجلية ويرفعونه اخذ باليد لا وضعا على  
 العنق كما فعله من الاثقال ذكره الفقيه أبو القاسم في شرح الجامع الصغير اه والمراد بالعنق  
 الكتف كما قال ط (قوله ولذا الخ) اه ٢ لما استقدم من ان حمله كالامعة مكروه ط (قوله  
 يحمله واحد على يديه) اي ويتداوله الناس بالحمل على أيديهم بمر (قوله ويسرع بها) معطوف  
 على قوله وضع مقدمها (قوله بلا خيب) بعبارة مشقوقة ومودتين وحده التمجيد المستحسن  
 ان يسرع به بحيث لا يضطرب الميت على الجنائز للحديث امر عوا بالجنائز فان كانت صالحة  
 قد صغر هالي الخيروان كانت غير ذلك فنشره عنه عن رعايتكم والافضل ان يجهل تجهيزه كاه  
 من حين يموت بمر (قوله ولوبه كره) لانه اذ رما بالميت واضرار بالميت بمر (قوله الا اذا  
 خيف الخ) فيؤخر الدفن وتقدم صلاة العيدين على صلاة الجنائز والجنائز على الخطبة والقياس  
 تقديمها على العبد لكانه قدم مخافة التشويش وكى لا يظن ان في اخريات الصوفى ان الصلاة

اهم (من غير مراعاة السنة)  
 فغسله غسل التوب  
 النجس وباقه في حقه  
 وباقه في حقه وانس  
 للكافر غسل قريه المسلم  
 (واذا حمل الجنائز وضع)  
 نديا (مقدمها) كسر الدال  
 وتفتح وكذا المؤخر (على  
 عينية) عشر خطوات للحديث  
 من حمل جنائز اربعين  
 خطوة كقرت عنه اربعين  
 كبيرة (مؤخرها) وضع (مؤخرها)  
 على عينية كذلك (ثم مقدمها)  
 على يساره ثم مؤخرها  
 كذلك فيقع الفراع خلفا  
 الجنائز فيمنى خلفها وصح  
 انه عليه السلام حمل جنائز  
 سبعين معاذ ويكره عندنا  
 حمله بين عمودي السرير بل  
 يرفع كل رجل قائمة باليد  
 لا على العنق كالامعة ولذا  
 كرهه على ظهور وداية  
 (والصبي الرضيع أو العظيم)  
 أو فوق ذلك فلا يحمله  
 واحد على يديه ولورا كما  
 (وان كان كبيرا حمل على  
 الجنائز ويسرع بها بلا خيب)  
 اي عدوس ربع ولوبه كره  
 (وكره ناخير صلاته ودفنه)  
 لصل عليه جمع عظيم بعد  
 صلاة الجمعة الا اذا خيف  
 فوت ابيد دفنه فنية كما  
 كرهه اتبعها

١٠٥ من ل ٢ قوله لعلنا استقدمه هكذا بخطه ولعل الصواب ابدال عله بالاشارة والافهم لعلنا علق به حرف  
 العله بعده اعني قوله كره حمله الخ لالاستقدمه الخ كما قال فتأمل اه



العباد بصر من الفسحة ومفاده تقديم الجمة على الجائزة للعلامة كورة ولانهم افترض عين بل  
 الفتوى على تقديم منتهى اعلم او مرغمه في اول باب صلاة العبد (قوله جلوس قبل وضعها)  
 لانهم عن ذلك كما في الصراح غير ومقتضاه ان الكراهة تحريرية رمل (قوله وقيام بعده)  
 أي يكره القيام بعده ووضعهما عن الاعناق كما في الخاتمة والعناية وفي المحيط خلافة حيث قال  
 والافضل أن لا يجلسوا حتى يسووا عليه التراب قال في البحر والاول اولى لما في البدائع لا يابس  
 بالجلوس بعد الوضع لما روي عن عباد بن الصامت انه صلى الله عليه وسلم لم كان لا يجلس حتى  
 يوضع الميت في اللحد فكان قائما مع اصحابه على رأس قبره قال يهودى هكذا نصنع بموتانا  
 نجلس على الله عليه وسلم وقال لاصحابه خالفوهم أي في القيام فلذا كره ومقتضاه أنها كراهة  
 تحريرية وهو مقتضى عدم الحاجة والضرورة رمل (قوله وما ورد فيه) أي من قوله صلى الله عليه  
 وسلم اذا رأيتم الجنازة تقوموا لها حتى تتخافكم أو توضع اه ح قال النووي في شرح مسلم  
 هو بضم التاء وكسر اللام المشددة أي تصيرون وراها غائبين عنها اه مدني (قوله منوخ)  
 أي عرواه أبو داود وابن ماجه وأحمد والظاهر من طريق عن علي قام رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ثم قعدوا لم يعمدوا وقال قد كان ثم نسخ شرح المنية (قوله لانما استبوعه) يشير إلى  
 ما في صحيح البخاري عن البراء بن عازب أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاتباع الجنازة قال  
 على الاتباع لا يقع الاعلى التالي ولا يسمى المقدم تابع بل هو متبوع والامر للاتباع لا للوجوب  
 للاجتماع وعن علي قدمها بين يديك واجهها انصب عينيك فانما هي موعظة وتذكير وعبرة  
 وغمامة في شرح المنية (قوله الآن يكون خلفها نساء) الظاهر تقييد به بما اذا خشي  
 الاختلاط معهن أو كان فيهن نائحة بقية سنة ما بعده تأمل (قوله ويكره خروجهن تحريما)  
 لقوله عليه الصلاة والسلام ارجعن أزودن غير ما جورات رواه ابن ماجه بن شد ضعيف  
 لكن يعضده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذي اشارت اليه عائشة بقولها لو أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء بعده لمعهن كما نعت نساء بني امية ائيل وهذا في  
 نساء زمانه الخاطئة لك نساء زماننا وأما ما في الصحيحين عن أم عطية نهي عن اتباع الجنازة ولم  
 يعزم علينا أي أنه نهي تنزيه فينبغي أن يفتن بذلك الزمن حيث كان يباح لهن الخروج  
 للمساجد والاعباد وغمامة في شرح المنية (قوله وتزجر النائحة) وكذا النائحة شربة ليلية  
 (قوله ولا يترك اتباعها لاجلها) أي لا يجل النائحة لان السنة لا تترك بما اقترن بها من  
 البدعة ولا يرد الأولية حيث يترك حضورها لبدعة في الفارق بانهم لم يوتر كوا المشي مع الجنازة  
 لزم عدم انتظامها ولا كذلك الأولية لوجود من ياكل الطعام ط عن أبي السعد والظاهر أن  
 المراد باتباعها المشي معها مطلقا لا خصوص المشي خلفها بل يترك المشي خلفها اذا كانت  
 نائحة لما صرح به عن الاختيار ويحصل التوفيق (قوله ولا يمشي عن يمينها ويسارها) كذا في  
 الفتح والبحر وفي القهستاني لا يابس به فافاد أنه خلاف الاولى لان فيه تركا للمندوب وهو اتباعها  
 (قوله جاز) أي بلا كراهة حلية (قوله وفيه فضيلة أيضا) أخذ من قولهم ان المشي خلفها  
 أفضل عندنا (قوله ان تباعد عنها) أي بحيث يبعد ما شيا وحده (قوله أو تقدم الكل) أي  
 وتر كوها خلفهم ليس معها أحد (قوله أو ركب امامها) لانه يضرب من خلفه يا نارة الغبار

(جلوس قبل وضعها)  
 وقيام بعده (وريقوم من  
 في المصلى لها دارا) فجل  
 وضعها ولا من صرت عليه  
 هو والختم وما ورد فيه  
 منسوخ زيلقي (ونسب  
 المشي خلفها) لانما استبوعه  
 الا ان يكون خلفها نساء  
 فانشى امامها أحسن  
 اختيار ويكره خروجهن  
 تحريما وتزجر النائحة ولا  
 يتبعها اتباعها لاجلها ولا  
 يمشي عن يمينها ويسارها  
 (ولو يمشي امامها جاز)  
 وفيه فضيلة أيضا (و) لكن  
 ان تباعد عنها أو تقدم  
 الكل أو ركب امامها

اما الر كوب خلفها فلا يابس به والمشي أفضل كما في البحر (قوله كره) الظاهر أنها تنزيهية رمل  
 أقول لكن ان تحقق الضرر بالركوب امامها فهي تحريمية تأمل (قوله كما كره الخ) قيل تحريما  
 وقيل تنزيها كما في البحر عن الفاية وفيه عن ما ينبغي ان تبع الجنازة أن يطيل الصمت وفيه  
 عن الظاهرية فان أراد أن يذكر الله تعالى يذكره في نفسه لقوله تعالى انه لا يحب المعتدين أي  
 الجاهرين بالدعوى عن ابراهيم أنه كان يكره أن يقول الرجل وهو عشي معها استغفره والله غفر  
 الله لكم اه قات واذا كان هذا في الدعاء والذكر فظاهر ان ما افتنا الحادث في هذا الزمان (قوله  
 وحفر قبره الخ) شروع في مسائل الدفن وهو فرض كفاية ان امكن اجتماعا حلية واحترز  
 بالامكان عما اذا لم يمكن كالومات في سفينة كيا في ومفاده أنه لا يجوز دفنه على وجه الارض  
 بيناء عليه كذا كره الشافعية ولم أره لا تمتنع اصريحا وأشار بافراد الصغير الى ما تقدم من أنه  
 لا يدفن اثنا في قبر الا ضرورة وهذا في الابتداء وكذا بعده قال في الفتح ولا يحفر قبر لدفن آخر  
 الا ان بلى الاول فلم يبق له عظم الا ان لا يوجد فتمضم عظام الاول ويجعل بينهم حاجزا من تراب  
 ويكره الدفن في الفسحة اه وهي كبيت معقود بالبناء يسع جماعة قياما لخالفهم السنة امداد  
 والمكرهات فيها من وجوه عدم اللحد ودفن الجماعة في قبر واحد بدلا ضرورة واخلاق الرجال  
 بالنساء بالاحراز وتخصيصهم والبناء عليهم البحر قال في الحلية وخبره وان كان فيه اميت لم يبل  
 وما يقبله جهلة الحفارين من نيش القبور التي لم تملأ اربابا او ادخل ا جانب عليه ثم فهو من  
 المنكر الظاهر وليس من الضرورة المبيحة لجمع ميتين فاكثر ابتداء في قبر واحد قصد دفن  
 الرجل مع قريبه أو وضع في الحفر في تلك المقبرة مع وجود غيرهما وان كانت مما يترك بالدفن فيها  
 فضلا عن كون ذلك ونحوه مبيها للنيس وادخال البعض عن البعض قبل السلام ما فيه من  
 هتك حرمة الميت الاول وتفرق اجزائه فالحد من ذلك اه وقال الزيلعي ولو بلى الميت  
 وصارت رابا جاز دفن غيره في قبره وزرع والبناء عليه اه قال في الامداد ويخالفه ما في  
 التاتر خاتمة اذا صار الميت ترابا في القبر يكره دفن غيره في قبره لان الحرمة باقية وان جدد وعظامه  
 في نائحة ثم دفن غيره فيه تبركا بالبحر ان الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره ذلك اه قات لكن  
 في هذه مشقة عظيمة فالاولى اناطة الجوار بالبالا لا يمكن أن يمداكل ميت قبل لا يدفن فيه غيره  
 وان صار الاول ترابا لا سيما في الامصار الصغيرة الخاصة والالزم أن تم القبور بالسم  
 والوعر على أن المنع من الحفر في أن لا يبقى عظم عسر جدا وان امكن ذلك لايض الناس لكن  
 الكلام في جعله مكانا مائلا لكل أحد فأنزل (قوله) قال في الاحكام لا يابس بأن يقبر المسلم  
 في مقابر المشركين اذ لم يبق من علامته شيء كافي خزانة الفتاوى وان بقي من نظامه شيء  
 تنبش وترفع الا تاروتخذ من جدد الماروي أن مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان قبل مقبرة  
 للمشركين فنبشت كذا في الوقعات اه (قوله في غير دار) يعني منه ما ياتي مقننا (قوله مقدار  
 نصف قامة الخ) أو الى حد الصدر وان زاد الى مقدار قامة فهو أحسن كما في الذخيرة نعم ان  
 الادنى نصف القامة والاعلى القامة وما بينهما ما بين ما شرح المنية وهذا حد العمق والمقصود  
 منه المبالغة في منع الرائحة ونيس السباع وفي القهستاني وطوله على قدر طول الميت وعرضه  
 على قدر نصف طوله (قوله ويلحد) لانه السنة ومفاده أن يحفر القبر ثم يحفر في جانب القبر

مطلب  
 في دفن الميت

(كره) كما كره فيه ارفع  
 صوت بكرا وقراءة فاتح  
 (وحفر قبره) في غير دار  
 (مقدار نصف قامة) فان  
 زاد الحسن (ويلحد)

قوله فالاولى اناطة لعل  
 الصواب فوط فانه صدر  
 ناط وهو لا في اللهم الآن  
 يكون من قبل قولهم خطا  
 مشهور الخ تأمل اه معصية



منه صغيرة في موضع فيه الميت يجعل ذلك كالميت المسقف حلية (قوله ولا يشق) وصفتها أن  
 يحفر في وسط القبر صغيرة في موضع فيه الميت حلية (قوله الا في أرض رخوة) فيخبر بين الشق  
 واتخاذ تابوت ط عن الدار المختق ومثله في النهر ومقتضى المقابلة أنه يلحق بوضع التابوت في  
 المدخلان المدول الى الشق لحرف انهم يار المد كما صرح به في الفتح فاذا وضع التابوت في المد  
 آمن انهم ارادوا على الميت فلولم يكن حفر المد من بين الشق ولم يمتحج الى التابوت الا ان كانت  
 الارض ندية يسرع فيها بالاميت قال في الحلية عن الغاية ويكون التابوت من رأس المال اذا  
 كانت الارض رخوة وندية مع كون التابوت في غير ما كرهوا في قول العلماء قاطبة اه وقد  
 يقال بوضع التابوت في الشق اذا لم يكن فوقه بناء لئلا يرس الميت في التراب اما اذا كان له سقف  
 او بناء معه وقد فوقه كقبر بلاد فلولم يكن الارض ندية ولم يلحق فيه ذكر التابوت (قوله ولا  
 يجوز الخ) أي بذكر ذلك قال في الحلية ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر مضرية أو مخدة أو  
 حصير أو نحو ذلك اه ولعل وجهه أنه اتلاف مال بالضرورة فالكرهية مخرجة ولذا غير بلا  
 يجوز (قوله وما روى عن علي) يعني من فعل ذلك ثم ان الشارح تبع في ذلك المصنف في منعه  
 والذي وجدته في الظهيرية عن عائشة وكذا عزاه الى الظهيرية في البحر والنهر قال في شرح المنية  
 وما روى أنه جعل في قبره عليه الصلاة والسلام قطيفة قبل ان المديفة سبعة وقيل ان العباس  
 وعائشة اذ عاهدا فيه طهرا فخران فخره لطماع التنازع وقيل كان عليه الصلاة والسلام يلبسها  
 ويغيرها فقال ثمران والله لا يلبسك احد بعده ابدأ قالها في القبر (قوله في غير مشهور) أي  
 غير ثابت عنه أو المراد أنه لم يشتهر عنه فله بين العصابة ايكور اجاعا منسب بل ثبت عن غيره  
 خلافا ففي شرح المنية وكره ابن عباس أن ياتي تحت الميت شيء وراء الترمذي وعن أبي موسى  
 لا يجبه لولا يني وبين الارض شيئا اه (قوله ولا يلبس بالتحاذ تابوت الخ) أي يرخص ذلك عند  
 الحاجة والا كره كما قدمناه آتفا قال في الحلية نقل غير واحد عن الاحام ابن الفضل أنه جوزه في  
 أرضهم لرخاوتهم او قال لكن ينبغي أن يشرش فيه التراب وقطين الطائفة العلية اعلم الى الميت  
 ويجعل اللبن الخفيف على عين الميت ويساره لصغير منزلة للحد والمرد بقوله ينبغي أن يلبس كما أفصح  
 به غير الاسلام وغيره بل في البناء مع والسنة أن يقرش في القبر التراب ثم لم يتعقبوا الرخصة  
 في اتخاذ من حديد بشي ولا شئ في كراهته كما هو ظاهر الوجه اه اي لانه لا يعمل الا بالانار  
 فيكون كالاجرام الملوخ بها كياياتي (قوله اه) اي للميت كما في البحر أو للرجل ومفهومة أنه  
 لا يلبس به المرأة مطلقا وبه صرح في شرح المنية فقال وفي المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ  
 التابوت لانه ابعثي ولولم يكن الارض رخوة فانه اقرب الى السقف والحدود عن مسها عند  
 الوضع في القبر اه (قوله كراهة الارض) اي وكونه ندية في موضع في المد أو في الشق ان  
 كانت ندية أو لم يكن للشق سقف كما قدمناه (قوله أن يقرش فيه) أي في القبر أو في المد كما يمتداه  
 (قوله وأني في البحر) قال في الفتح وعن أحمد بن حنبل لم يلبس بوعن الشافعية كذلك ان كان  
 قريبا من دار الحرب ولا يشي لوجين ايقذه البحر فيدفن اه (قوله ان لم يكن قريبا من  
 البحر) الظاهر أنه يدبره بان يكون بينهم وبين البحر مدية فيفسر الميت فيها رأيت في نور الابضاح  
 التعبير بخوف الضرر به (قوله في الدار) كذا في الخلية عن منية المفق وغيره وهو أعم من

(ولا يشق) الا في أرض  
 رخوة (ولا يجوز أن يوضع  
 فيه مضرية) وما روى عن  
 علي في غير مشهور ولا يجوز  
 عليه مضرية (ولا يلبس بالتحاذ  
 تابوت) ولولم يجرأ وحيد  
 له عند الحاجة كراهة  
 الارض (و) بن أن يقرش  
 فيه التراب مات في حفنة  
 غسيل وكفن وصلى عليه  
 وأني في البحر ان لم يكن  
 قريبا من البحر ولا ينبغي أن  
 يدفن الميت (في الدار لو)  
 كان (مغبرا) لا يختص  
 هذه السنة بالانبياء واهات  
 (و) يتحجب أن يدخل من  
 قبل القبلة

قول الفتح ولا يدفن صغير ولا كبير في الميت الذي مات فيه فان ذلك خاص بالانبياء بل ينقل الى  
 مقابر المساكين اه ومقتضاه أنه لا يدفن في مدفن خاص كما فعله من يفتي مدرسة ونحوها ويبقى  
 له بقرب امد فنانا مل (قوله بان يوضع من جهتها ثم يجعل) أي فيكون الاخذ له مستقبلا القبلة  
 حال الاخذ وقال الشافعي وأحمد بن حنبل بان يوضع الميت عند آخر القبر ثم قبل من قبل  
 رأسه منحدرا ويان الادلة في شرح المنية والفتح ولا يضر عندنا كون المدخل في القبر وترا أو  
 شعرا واختار الشافعي التورعامة في البحر (قوله في المد) وكذا لو كان القبر شافعية مستقبلا أما  
 المستقب فبمعين فيه السلي (قوله وبالله) زاده على ما في المكتز والهداية وهو ثابت في لفظ  
 للترمذي والاول في لفظ لابن ماجه وفي لفظ له بن يادة وفي سبيل الله بعد قوله بسم الله وذكره في  
 البدائع عن الحسن عن أبي حنيفة قالوا والميت بسم الله وضعتك وعلى ملة رسول الله سلكك  
 ثم قال الامام أبو منصور المازيدي ليس هذا دعاء الميت لانه ان مات على ملة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لم يجوز أن يبدل حاله وان مات على غير ذلك لم يبدل أيضا وان كان المؤمنون شهداء الله في  
 أرضه فيشهدون بوفاته على الملة وعلى هذا جرت السنة اه حلية (تنبيه) في الاقتصار على  
 ما ذكر من الوارد اشارة الى أنه لا يسن الاذان عند ادخال الميت في قبره كما هو المعتاد الا ان  
 وقد صرح ابن حجر في فتاويه بأنه بدعة وقال ومن ظن أنه سنة فليست عليه ندم الله ولولا الحفا  
 لما علة الامر بابتدائه فليركب اه وقد صرح بعض علماءنا وغيرهم بكرهية المصاحفة المعتادة  
 عقب الصلوات مع ان المصاحفة سنة وما ذك الا لكونه الم يؤثر في خصوص هذا الموضوع  
 فالمواطبة عليها فيه توهم العوام بانهم اسنة فيه ولذا منعوا عن الاجتماع لصلاة الرغائب التي  
 احدها من بعض المتأخرين لانهم الم تؤثر على هذه الكيفية في تلك اللبالي المخصوصة وان كانت  
 الصلاة خير موضوع (قوله وجوبا) اخذه من قول الهداية بذلك أمر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لكن لم يجده المخرجون في الفتح أنه غير يب واستؤنس له بجديد أبي داود والنسائي ان  
 رجلا قال يا رسول الله ما البكاء قال هي تسع فذكر منها استحلال الميت الحرام قبل ان يات  
 وامواتا اه قلت ووجهه أن ظاهره التوبة بين الحياة والموت في وجوب استقباله لكن صرح  
 في التحفة بأنه سنة كما ياتي عقبه (قوله ولا ينبغي لوجه اليها) أي لودفن مستدبرا لها والهاوا  
 القبر لا ينبغي لان التوجه الى القبلة سنة والنيس حرام بخلاف ما اذا كان بعد إقامة اللبن  
 قبل اه لانه التراب فانه يراد بوجه الى القبلة عن عينة حلية عن التحفة ولون في فيه متاع لانه ان  
 فلا يلبس بالنيس ظهيرة (قوله للاستغناء عنها) لانها قد خلقت الانتشار عند الجمل (قوله  
 ويسرى اللبن عليه) أي على اللبن بان يستمن جهة القبر ويقام اللبن فيه حلية عن شرح الجمع  
 (قوله والقصب) قال في الحلية وتسدد الفرج التي بين اللبن بالمد والقصب كي لا ينزل التراب منها  
 على الميت ونصوا على استحباب القصب فيها كالأبن اه (قوله لا الأجر) بعد الهمة والتشديد  
 أشهر من التحقير مصباح وقوله المطبوخ صفة كائفة قال في البدائع لانه يستعمل للزينة ولا  
 حاجة للميت اليها ولانه مما سمته النار فيكره أن يجعل على الميت تفاولا كما يكره أن يقبع قبره بنار  
 تفاولا (قوله لوجه الخ) قال في الحلية وكرهوا الاجر والواح الخشب وقال الامام الترمذي  
 هذا اذا كان حول الميت فلو فوقه لا يكره لانه يكون عصمة من السبع وقال مشايخ بخاري

بان يوضع من جهتها ثم يجعل  
 في المد (و) أن (يقول  
 واضحه بسم الله وبالله  
 وعلى ملة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ويوجه اليها)  
 وجوبا وينبغي كونه على  
 شقة الابن ولا ينبغي لوجه  
 اليها (وتحليل المصلاة)  
 للاستغناء عنها (ويسرى  
 اللبن عليه والقصب  
 لا الأجر) المطبوخ  
 والخشب لوجه أو لما فوقه  
 فلا يكره ابن مالك (فائدة)



لا يصح كرهه الا بقر في بلد تنال الحاجة اليه لضعف الاراضي (قوله عدد لبنات الخ) نقله ايضا في  
 الاحكام عن النبي عن شرحه لم يلقظ يقال عدد الخ (قوله وجاز ذلك) اي الاتجر والحب  
 (قوله ويسجي قبرها) اي يشوب وشجوا استحبوا باحال ادخالها القبر حتى يسوي اللبن على اللحد  
 كذا في شرح النية والامداد ونقل الخبير الرمي أن الزبلي صرح في كتاب الخفي أنه على سبيل  
 الوجوب قلت ويمكن التوفيق بجملة على ما اذا غاب على القفن ظهر ورثي من دفن انامل (قوله  
 كطر) أي ورد وحر وتلج فهو - تافه (قوله عليه) أي على القبر أو على الميت وهو اقرب انظرا  
 والاول اقرب من (قوله وتكره الزيادة عليه) انما صحح مسلم عن جابر قال سمى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن يصحصر القبر وأن يبنى عليه زاد أبو داود وأبو داود عليه حلية (قوله لانه  
 بمنزلة البناء) كذا في البدائع وظاهره أن الكراهة قصرعية وهو مقتضى النسي المذكور لكن  
 نظر صاحب الحلية في هذا التعليل وقال وروى عن محمد أنه لا بأس بذلك ويؤيده ما روى الشافعي  
 وغيره من جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رشح على قبر ابنه ابراهيم  
 ووضع عليه حجارة وهو مرسل صحيح فحصل الكراهة على الزيادة الفاحشة وعدمها على  
 القابلة المبلغه له مقدار زبر أو ما فونه قبله لا (قوله ويسحب حنفيه) أي يديه جيعا جوهره  
 قال في المغرب حيث التراب حنفا وحشونه حنفا اذا قبضته ورميته اه ومنه في القاموس  
 فهو واري وباري فانهم (قوله من قبل رأسي) انما في ابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى النبي فخطب عليه من قبل رأسي ثلاثا نرح المنيه قال في  
 الجوهره ويقول في الحنية الاولى منها خلقناكم وفي الثانية نفعناكم وفي الثالثة ونفيناكم  
 فخرجكم تارة أخرى وقبل يقول في الاولى اللهم جاف الارض عن جنبيه وفي الثانية اللهم افخ  
 أبواب السماء لروحته وفي الثالثة اللهم فزجه من الحور العين والمرأة اللهم ادخلها الجنة  
 برحمتك اه (قوله وجلوس الخ) انما في سنن أبي داود كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ  
 من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفر والايحكم واسألوا الله العفو والتغيب فانه الآن يستل  
 وكان ابن عمر يسحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمتها وروى أن عمرو بن  
 العاص قال وهو في ساق الموت اذا نامت فلا تصحبني نائحة ولا نارفاد فتموتون فشدوا على  
 التراب شنا ثم اقيموا حول قبري قد رماي بخر جزر وروى فيهم لها حتى أماتنكم بكم وانظروا ماذا  
 اراجع رسول رب جوهره (قوله ولا بأس برش الماء عليه) بل ينبغي أن يندب لانه صلى الله عليه  
 وسلم لم فعله بقبر سعيد بن جابر واه ابن ماجه وبقبر ولده ابراهيم بن داود وفي مراسيله وأمر به في  
 قبر عثمان بن مظعون كما رواه البراءة فأتى ما عن أبي يوسف من كراهته لانه يشبه التطمين حلية  
 (قوله لا يسمي) وهو ما رواه محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا شيخنا يرفع  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمى عن ترديد القبر ويحبصه الامداد (قوله ويسمى) أي  
 يجعل ترابيه مرفعا عليه كمنام الجمل لما روى البخاري عن سفيان الثوري أنه رأى قبر النبي  
 صلى الله عليه وسلم مسجورا قال الثوري والميت وما لا وأجدوا الجهور وقال الشافعي التطمين  
 أي التزيين أفضل وقامه في شرح النية (قوله وفي الظهيرة وجوبا) هو مقتضى النسي  
 المذكور ويؤيده ما في البدائع من التعليل بأنه من صنيع أهل الكتاب والتشبه بهم فيما منه

عند ابنه بنت محمد النبي عليه  
 السلام تسع بنات (وجاز)  
 ذلك حوله (بارض رخرة)  
 كالسبوت (ويسجي) أي  
 يغطي (ابن ماجه) ولو خشي  
 (لا تجره) الا لذكر كطر (ويقال  
 القرب عليه وتكره الزيادة  
 عليه) من التراب لانه بمنزلة  
 البناء ويسحب حنفيه من  
 قبل رأسي ثلاثا وجلوس  
 ساعة بعد دفنه لدعاه وقرائة  
 بقدر ما ينفع الجزر وروى بقر  
 حله (ولا بأس برش الماء  
 عليه) حفظ التراب عن  
 الاند راس (ولا يبرع)  
 للنسي (ويسمى) تدبوا في  
 الظهيرة وجوبا

بدمكروه اه لكن في النهر أن الاول أولى قات واهل وجهه شبهة الاختلاف والحد ديت  
 الذي استدله الشافعي على التزيين فيكون النسي مصروفا عن ظاهره فتأمل (قوله قدر  
 شبر) أو أكثر شبرا قليلا بدائع (قوله ولا يجهض) أي لا يبطل بالخص بالفتح ويكسر قاموس  
 (قوله ولا يرفع عليه بناء) أي يحرم لوللزيينة ويكره لولا الاحكام بعد الدفن وأما قبله فليس بقبر  
 امداد وفي الاحكام عن جامع الفتاوى وقيل لا يكره البناء اذا كان الميت من المشايخ والعلماء  
 والسادات اه قات لكن هذا في غير المقابر المسبلة كما لا يخفى (قوله وقيل لا بأس به الخ)  
 المناسب ذكره عقب قوله ولا يطعن لان عبارة السيراجية كما نقله الرضوي ذكر في نجر يد أبي  
 الفضل أن تطمين القبر ومكروه والمفسران أنه لا يكره اه وعزاه اليه المصنف في المنع أيضا  
 وأما البناء عليه فلم أر من اختار جوازها وفي شرح النية عن منية المقتي المختار أنه لا يكره  
 التطمين وعن أبي حنيفة يكره أن يبنى عليه بناء من بيت أو قبعة أو نحو ذلك لما روى جابر بن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نجيص القبر وروى أن يكتب عليه أو ان يبنى عليه أو واه مسلم  
 وغيره اه ثم في الامداد عن الكبري واليوم اعتادوا التسميم بالبن من مائة للقبر عن النيش  
 وروا ذلك حسنا وقال صلى الله عليه وسلم لم مارأه المسلمون حسنا فهو وعند الله حسن اه  
 (قوله لا بأس بالكتابة الخ) لان النسي عنها وان صح فقد وجد الاجماع العمل بها فقد أخرج  
 الحاكم النسي عنها من طريق ثم قال هذه الاسانيد صحيحة وليس العمل عليها فان أئمة المساجد  
 من المشرق الى المغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذه الخلف عن السلف اه  
 وبمقتضى ما أخرجه أبو داود بن سنان جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل حجر افوضها  
 عند رأس عثمان بن مظعون وقال أتلم بها قبرا أخي وأدفن اليه من مات من أهلي فان الكتابة  
 طريق الى تعرف القبر بهم انهم يظهر أن محل هذا الاجماع العمل على الرخصة فيما اذا كانت  
 الحاجة داعية اليه في الجملة كما اشار اليه في الهيوط بقوله وان احتج الى الكتابة حتى لا يذهب  
 الاثر ولا يمتن بالباس به فاما الكتابة بغير عذر فلا اه حتى انه يكره كتابة نسي عليه من القرآن  
 أو الشعر أو اطراف مدحه ونحو ذلك حلية مظنه اذات لكن نازع به بعض المحققين من الشافعية  
 في هذا الاجماع بأنه أكثرى وان لم يفعل حنيفة عند صلاح الائمة بحيث ينفذ فيها الامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تعطل ذلك منذ أئمة الأئمة أن البناء على قبورهم في المقابر  
 المسبلة أكثر من الكتابة عليها كما هو مشاهد وقد علموا بالنهي عنه فكذلك الكتابة اه  
 فالاحسن التمسك بما يقيد محل النسي على عدم الحاجة كما مر (تم) في الاحكام عن الحجة تكره  
 السور على القبور اه (قوله الا لحد ادى) احتراز عن حق الله تعالى كما اذا دفن بلا  
 غسل أو صلا أو وضع على غير عينه أو الى غير القبلة فانه لا ينش عليه بعد اهالة التراب كما مر  
 (قوله كأن تكون الارض مقصورة) وكما اذا سقط في القبر متاع أو كفن بشوب مقصوب  
 أو دفن معه مال قالوا ولو كان المال درهما يصح الرمي واستفاد منه جواب حادثة القنوي  
 امرأة دفنت مع بنتها من الصاغ والامعة المشتركة كما أروا عن أبيه في الزوج أنه ينش لحقه  
 واذا تلفت به نضن المرأة حسنة اه واحترق بالنصوبة عما اذا كانت وقفا قال في التارخانية

قدر شبر (ولا يجهض) للنسي  
 عنه (ولا يطعن ولا يرفع عليه  
 بناء) وقيل لا بأس به وهو  
 المختار (كراهة  
 السيراجية وفي جنازتها  
 لا بأس بالكتابة ان احتج  
 اليه حتى لا يذهب الاثر ولا  
 يمتن (ولا يخرج منه) بعد  
 اهالة التراب (الا لحد  
 ادى ك) أن تكون  
 الارض مقصورة



أنفق مالا في إصلاح قبره فجار رجل ودفن فيه ميتة وكانت الأرض موقوفة بضم ما أفق فيه  
ولا يجوز لميتة من مكانه لأنه دفن في وقت **هـ** وعبر في الفتح بقوله بضم فيه الحفرة فتأمل  
(قوله أو أخذت بشقعة) أي بان اشترى أرضا دفن فيها ميتة ثم علم الشقيع بالشراف فلما  
بالشقة (قوله ومساواة بالارض) أي ليزرع فوقه مثل الان حقه في باطنها فظاهرها فان شاء  
ترك حقه في باطنها وان شاء - توفي ففتح (قوله كما جاز فذعه) أي القبر ولو غلبه مغصوب وكذا  
يجوز دفن غيره عليه كافي الزباني أيضا وقد مرنا الكلام عليه (قوله من الأيسر) كذا قيل في  
الدرر ولي نظروا وجهه (قوله ولو بالعكس) بان مات الولد في بطن أمه هي حية (قوله قطع) أي  
بان تدخل القابلة يدها في الفرج وتقطعها لئلا في يدها بعد تحقق موته (قوله لوميتا) لا وجه له  
بعد قوله ولو بالعكس **ط** (قوله والالا) أي ولو كان حيا لا يجوز قطعية لان موت الأم  
به موهوم فلا يجوز قتل آدمي حتى لا يرمو موهوم (قوله ولو باع مال غيره) أي ولا مال له كافي الفتح  
ونشر المنيعة ومفهومة أنه لو ترك ما لا يضمن ما يضمن ولا يشق اتفاقا (قوله والاولى ثم) لانه وان  
كان حرة الا أدى أعلى من صيانة المال لكنه أزال احتراجه بتعديده كافي الفتح ومفاده أنه  
لو سقط في جوفه بلاتعد لا يشق اتفاقا كما لا يشق الحى مطاوعة الافاضة الى الهلاك لا يجرى  
الانقراض (قوله الاتباع أفضل) أي اتباع الجنائز لانه برالحى والميت فالثواب المترتب عليه  
أكثر **ط** (قوله أو جوار) - يبقى في باب الوصية لا لا غارب وغيرهم أن الجار من اصق به وقال  
من يسكن في محله ويحجهم مسجد الله وهو استصان وقال الشافعي الجار الى أربعين دارا  
من كل جانب **هـ** قلت والصحيح قول الامام كما - يبقى هناك ان شاء الله تعالى وهل يقيد هذا  
بالملاصق أيضا الظاهر نعم مالم يوجد دليل الاطلاق وقد يقال كلام الموصى به - مل على المرف  
والجار عرفا الملاصق أو من يسكن في المحلة فتصرف اليه الوصية بخلافه هنا فيكون حده الى  
الأربعين كافي الحديث والله أعلم (قوله يدب دفنه في جهة موته) أي في مقابر أهل المكان الذي  
مات فيه أو قتل وان نقل - قد روي أو ميبين فلا بأس بشرح المنيعة ويبقى الكلام على نقله قلت  
ولذا صرح امره صلى الله عليه وسلم بدفن قتلى أحد في مضاجعهم مع ان مقبرة المدينة قريبة ولذا  
دفنت الصحابة الذين قتلوا في حروبهم في مقابرهم (قوله دفنوا كلهم في محل واحد) (قوله ونفسيه)  
أي تعجيل جهازه عقب تحقيق موته ولذا كره تأخير - لانه ودفنه لم يصب عليه جمع عظيم بعد  
مسألة الجمعة كما مر (قوله لم يجز كره) أي مالم يكن الميت صاحب بدعة أو بدعة غيره كما قدمناه  
(قوله ولا بأس بنقله قبل دفنه) قبل مطاوعة وقيل الى ما دون مدة السقوفية بعد محمد بن عبد الله  
أو ميبين لان مقابر البلد بما بلغت هذه المدة فيكره فيما زاد قال في النهر عن عقد القرائد  
وهو الظاهر **هـ** وأما نقله بعد دفنه فلا مطاوعة قال في الفتح وافقت كلمة المشايخ في امرأة  
دفن ابنها وهي غائبة في غير بلد فأنتم تصبروا وأرادت نقله على أنه لا بأس بذلك فتعجزوا وبعض  
المتأخرين لا يلتفت اليه وأما نقله بعقوب ويوسف عليه السلام من مصر الى الشام ليكونا مع  
آبائهما الكرام فهو مشروع من قبلنا ولم يثور فيه شروط كونه شرعا **هـ** مطاوعة غامه  
فيه (قوله وبالاعلام موته) أي اعلام بعضهم بفضايلهم فمضوا حقه **هـ** اية وكره بعضهم - م أن

أو أخذت بشقعة) ويغير  
المالك بين انجاسه  
ومساواة بالارض كما جاز  
زرعه والبناء عليه اذا بلى  
وصار ترابا بلى (حامل  
مات ولدها حى) يضطرب  
(شقي بطنها) من الأيسر  
(ويخرج ولدها) ولو بالعكس  
ويخفى على الام قطع وأخرج  
لوميتا والالا  
في كراهة الاختيار ولو باع  
مال غيره ومات هل يشق  
قولان والاولى ثم فتح  
(فروع) الاتباع أفضل  
من النوازل لواء - راية أو  
جوار أو فيه صلاح معروف  
يدب دفنه في جهة موته  
وتعجيله وتوضيع غسله  
فلا يراه الغالب ومن يعينه  
وان رأى به ما يكره لم يجز  
ذكره لم يثبت اذ كروا  
يحسن موتكم وكفوا عن  
مساوئهم ولا بأس بنقله  
قبل دفنه وبالاعلام موته

ينادي

ينادي عليه في الاثرقة والأسواق لانه يشبهه نهي الجاهلية والاصح أنه لا يكره اذ لم يكن معه  
توبه يذ كره وتفضيل بل يقول العبد - قد الى الله تعالى فلان بن فلان الف - لاني فان نهي  
الجاهلية ما كان فيه قصدا للدوران مع الضحيح والتباحة وهو المراد بدعوى الجاهلية في قوله  
صلى الله عليه وسلم ليس من امن ضرب الخلد ودوشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية شرح المنيعة  
(قوله وبارئاته) تبع فيه صاحب النهر واعترضه ح بان مقتضاه أنه رباهي وليس كذلك  
في القاموس رثيت الميت ودفنوه بكيتهم وعددت محاسنه الخ (قوله من تعزى الخ) غامه  
فأعضوهم بن أبيه ولا تكونوا قال في المغرب تعزى وتعزى انتدب والعز اسم منه والمراد به  
قولهم في الاستغاثة يا فلان أعضوه أي قولوا له اعضض بأبيك ولا تكونوا عن الأير بالهن  
وهذا أمر تأديب ومبالغة في الزجر من دعوى الجاهلية **هـ** لكن كون المراد بدعوى  
الجاهلية هنا ما قدمناه عن شرح المنيعة أولى (قوله وتعزى أهله) أي تعزيرهم والدعاء لهم به  
قال في القاموس العزاء الصبر أو ح - منه وتعزى انتدب **هـ** فالمراد هنا الاول وفيما قبله  
الثاني فافهم قال في شرح المنيعة وقد نصب التعزية للرجال والنساء الا في لا يفتن لقوله عليه  
الصلاة والسلام من عزى اخاه عينية كساه الله من خصال الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه  
وقوله عليه الصلاة والسلام من عزى صبا باله مثل أبيه رواه الترمذي وابن ماجه والتعزية  
أن يقول أعظم الله أجرك وأحسن عزاك وغفر لمتك **هـ** (تنبيه) **هـ** هذا الدعاء باعظام  
الابرار المروى عنه صلى الله عليه وسلم لم يسمع في ما إذا بان له يقتضي ثبوت الثواب على المنيعة  
وقد قال المحقق ابن الهمام في المسيرة قالت الحنفية ما ورد به الجمع من وعد الرزق ووعد  
الثواب على الطاعة وعلى ألم المؤمن وألم طفله حتى الشوكه يشا كها محض فضل وتطول منه  
تعالى لا بد من وجوده لو عده الصادق **هـ** وهل يشترط لثواب الصبر أم لا قال ابن حجر وقع للعز بن  
عبد السلام أن المصاب نفعه الاثواب فيها لان الميت من الكسب بل في الصبر عليه فان لم  
يصبر كفر الذنب اذ لا يشترط في المكفر أن يكون ك - بما كالبلاء فالجزم لا يمنع التكفير بل هو  
مصلحة أخرى وردت بصريح الشافعي رحمه الله بان كلاً من الجنون والمريض المغلوب على عقله  
ما جاور من ثواب مكفر عنه بالمرض فيحكم بالاجور مع انتفاء العقل الم - لم يزل لان ثناء الصبر ويؤيده  
خير الصبرين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة  
يشا كها الا كفر الله من خطاياهم مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل  
ما كان يعمل محصيا مقامه فيه أنه يحصل له ثواب مماثل لافعله الذي صدر منه قبل بسبب المرض  
فضلا من الله تعالى فن أصيب وصبر يصح - له ثوابان انفس المنيعة والصبر عليه ومن انتفى  
صبره فان كان اهذركم فكذا ذلك أو انصرف عن لم يحصل من ذلك الثوابين شي **هـ** مطاوعة  
وحاصل اشتراط الصبر لثواب على المنيعة الا اذا انتفى اهذركم واما التكثير به فهو  
حاصل بلا شرط (قوله وباتخاذ طعام لهم) قال في الفتح وينصب بطيران أهل الميت والاقرباء  
لا يبعد تبنيته طعام لهم بشبعهم يومهم وابلغهم لقبوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا الاكل بغير  
طعاما قد جاءهم ما يشغلهم حسنة الترمذي رحمه الله كماله بروم معروف وبلغ عليه - م في  
الاكل لان الحزن ينههم - م من ذلك فيضعفون **هـ** وقال أيضا ويكره اتخاذ الضيافة من

وبارئاته بشعر أو غيره لكن  
يكره الافراط في مدحه  
لا سيما عند جنازته لم يثبت  
من تعزى بعزاه الجاهلية  
وتعزى أهله وترغيبهم في  
الصبر باتخاذ طعام لهم

مطلبة  
في الثواب على المنيعة

مطلبة  
في كراهة الضيافة من أهل  
الميت



الطعام من أهل الميت لانه شرع في السرور لافي السرور وهي بدعة مستحقة روى الامام  
 أحمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جرير بن عبد الله قال كان هذا الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم  
 الطعام من النياحة ٨١ وفي البرزخ ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد  
 الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواقف واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجمع الصلوات  
 والقراءة للشمس أو لقراءة سورة الانعام أو الاخلاص والحاصل أن اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن  
 لأجل الأكل يكره وفيه من كآب الاستحسان وان اتخذ طعاما لالة قراءة كان حسنا ٨١ وأطال  
 في ذلك في المراجع وقال وهذه الافعال كلها للجمعة والرياء فيحترز عنها لانهم لا يريدون بها وجهه  
 الله تعالى ٨١ وبصحت هنا في شرح المنية بما روي حديث جرير بن عبد الله في حديث آخر فيه أنه عليه  
 الصلاة والسلام دعه امرأته رجل ميت لم يرجع من دفنه فجاءه وحي ما الطعام أقول وفيه نظر  
 فانه واقعة حال لا عموم لها مع احتمال سبب خاص بخلاف ما في حديث جرير على أنه يحدث في  
 المنية في مذهبنا ومذهب غيرنا كالشافعية والحنابلة استدلالا بحديث جرير المذكور وعلى  
 الكراهة ولا سيما اذا كان في الورثة صغاراً وغائب مع قطع النظر عما يحصل عند ذلك غالباً من  
 المنكرات الكثيرة كإيقاد الشموع والقناديل التي لا توجد في الافراح وكدف الطبول  
 والغناء بالاصوات الحسان واجتماع النساء والمردان وأخذ الاجرة على الذكرو قراءة القرآن  
 وغير ذلك مما هو مشاهد في هذه الأزمان وما كان كذلك فلا شك في حرمة وطلان الوصية به  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وبالجلوس لها) اي للتعزية واستعمال لا بأس هنا  
 على حقيقة لانه خلاف الاولى كما صرح به في شرح المنية وفي الاحكام عن خزائن الفتاوى  
 الجلوس في المصيبة ثلاثة أيام للرجال جانت الرخصة فيه ولا تجلس النساء قطعاً ٨١ (قوله  
 في غير مسجد) أما فيه فيكره كما في البصر عن الجعفي وجرم به في شرح المنية والفقح لكن في  
 الظهيرية لا بأس به لأهل الميت في البيت أو المسجد والناس يأتونهم ويهزونهم ٨١ قلت وما  
 في البصر من أنه صلى الله عليه وسلم جلس لما قتل جعفر وزيد بن حارثة والناس يأتون ويهزون  
 ٨١ يجاب عنه بان جلوسه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقصوداً للتعزية وفي الامداد وقال كثير  
 من متأخري أئمتنا يكره الاجتماع عند صاحب البيت ويكرهه الجلوس في بيته حتى يأتي  
 اليه من يعزي بل اذا فرغ ورجع الناس من الدفن فليتفرقوا ويشتهل الناس بأمرهم  
 وصاحب البيت بأمره ٨١ قلت وهل تنفي الكراهة بالجلوس في المسجد وقراءة القرآن حتى  
 اذا فرغوا فقاموا في الميت وعزاه الناس كما يفعل في زماننا الظاهر لا يكون الجلوس مقصوداً  
 للتعزية لا للقراءة ولا سيما اذا كان هذا الاجتماع والجلوس في المقبرة فوق القبور المدفونة ولا  
 حول ولا قوة الا بالله (قوله وأولها أفضلها) وهي بعد الدفن أفضل منها قبله لان أهل الميت  
 منه غولون قبل الدفن فيصعبه ولأن وحنينهم بعد الدفن اقراهم أكثر وهذا اذا لم يرمهم جزع  
 شديد والا قدمت لتسكينهم جوهرية (قوله وتكره بعدها) لانهم يجدوا الحزن مخ والظاهر  
 انها تنزيهية ط (قوله الاغائب) أي الآن يكون المعزي أو المعزى غائباً فلا بأس به بجوهرية  
 قلت والظاهر أن الحاضر الذي لم يزل غائلاً الغائب كما صرح به الشافعية (قوله وتكره التعزية  
 ثانياً) في التارخية لا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى مرة أخرى روى الحسن عن أبي حنيفة

وبالجلوس لها في غير مسجد  
 ثلاثة أيام وأولها أفضلها  
 وتكره بعدها الاغائب  
 وتكره التعزية ثانياً

٨١ امداد (قوله وعند القبر) عزاء في الحلية الى المتعزي بالغبين المحببة وقال ويشهد ما أخرج  
 ابن شاهين عن ابراهيم التيمي عن عبد القير بدعة ٨١ قلت أهل وجهه أن المطلوب هناك القراءة  
 والدعاء للميت بالتمنيات (قوله وعند باب الدار) في الظهيرية ويكره الجلوس على باب الدار  
 للتعزية لانه هل أهل الجاهلية وقد نسي عنه وما يصنع في بلاد الجحيم من فرش البسط والقيام  
 على قوارع الطريق من اقبح القبائح ٨١ بصر (قوله ويقول أعظم الله أجرك) أي جده له  
 عظيم بزيادة الثواب والدرجات وأحسن عزاءك بالمدى جعل سألوك وصبرك حسنا ابن حجر  
 وقوله وعقر الميتة قوله ان كان الميت مكافواً لا فلا كما في شرح المنية وفي كتب الشافعية  
 ويعزى المسلم بالاكفر أعظم الله أجرك وصبرك والاكفر بالمسلم عقر الله ميتك وأحسن عزاءك  
 (قوله وبزيارة القبور) اي لا بأس به ابل تنذب كما في البصر عن الجعفي فكان ينبغي التصريح به  
 للأصري في الحديث المذكور كما في الامداد وتزاري كل اسبوع كما في مختارات النوازل قال  
 في شرح ابواب المناسك الآن الافضل يوم الجمعة والبيت والاثني والخميس فقد قال محمد بن  
 واسع الموق يقولون بنو زاهر يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده فحصل أن يوم الجمعة أفضل ٨١  
 وفيه ويستحب أن يزور شهداء جليل أحد ما روى ابن أبي شيمية أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بما صبرتم فتم عقي  
 الدار والافضل أن يكون ذلك يوم الخميس متطهراً بماء كبر الملائكة الظهور بالمسجد النبوي  
 ٨١ قلت استقيمه من ذنب الزيارة وان بعد محملها وهل تنذب الرحلة لها كما اعتيد من الرحلة  
 الى زيارة خليل الرحمن وأهل وأولاده وزيارة السيد البدوي وغيره من الكبار الكرام لم أر  
 من صرح به من أئمتنا ومنع منه بعض أئمة الشافعية الا لزيارته صلى الله عليه وسلم قياساً على  
 منع الرحلة لغير المساجد الثلاث ورد الغزالي بوضوح الفرق فان ماء ذلك المساجد  
 الثلاثة مستوية في الفضل فلا فائدة في الرحلة اليها أو اياها قائم بمقتضى كونها في القرب  
 من الله تعالى وتقع الزائر بحسب معارفهم وأمرهم قال ابن حجر في فتاويه ولا تترك لما  
 يحصل عند هاهنا من منكرات ومفاسد كاختلاط الرجال بالنساء وغير ذلك لان القربان لا تترك  
 لمثل ذلك بل على الانسان فعلها وانكار المذموم وانما أن أمكن ٨١ قلت ويؤيده ما مر  
 من عدم ترك اتباع الجنائز وان كان معها نساء ونساء تامل (قوله ولولا ذلك) وقيل تحرم  
 عليهم والاصح أن الرخصة ثابتة اهتج بصر وجرم في شرح المنية بالكراهة لما صرح فيها من اتباعهم  
 الجنائز وقال الخليل الرمي ان كان ذلك تعديداً للحزن والبكاء والتدب على ما جرت به عادتهم فلا  
 يجوز وعليه جعل حديث ابن الزيات القبور وان كان لا اعتباراً بالترحم من غير بقاء  
 والتبرك بزيارة قبور الصالحين فلا بأس اذا كن بها تزديكروا اذا كن شواك كحضور الجماعة في  
 المساجد ٨١ وهو توفيق حسن (قوله ويقول الخ) قال في الفقه والسنة زيارة قائم أو الدعاء  
 عندها قائم كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم الخ  
 وفي شرح الابواب لا بأس على القاري ثم من آداب الزيارة ما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل رجل  
 المتوفى لامن قبل رأسه لانه أتعب بصبر الميت بخلاف الاول لانه يكون مقابلاً بصبره ليسكن هذا  
 اذا أمكنه والا فثبت أنه عليه الصلاة والسلام قرأ أول سورة البقرة عند دأس ميت

مطلب  
 في زيارة القبور  
 وعند القبر وعند باب  
 الدار ويقول عظم الله أجرك  
 وأحسن عزاءك وغفر  
 لميتك وبزيارة القبور ولو  
 للنساء الحديث كفتن بكنكم  
 عن زيارة القبور لا تزوروها  
 ويقول السلام عليكم دار  
 قوم مؤمنين وإنا ان شاء  
 الله بكم لاحقون



وآخره عند رجليه ومن آداب ان يسلم بالفظ السلام عليكم على الصحيح لاعداءكم السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان ان شاء الله بكم لاسقون ونسال الله انشاؤلكم العافية ثم يدعون قائما طويلا وان جلس بجلس بعد اذ اوقربا بجنب مرتبة في حال حياته اه قال ط وافظ الدار معتم او هو من ذكر الالزام لانه اذا سلم على الدار قالوا ما كنوا ذكر المشقة للتبرك لان اللعوق محقق والمراد اللعوق على اتم الحالات فتصح المشقة (قوله ويقرأ بس) لما ورد من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنات بجر وفي شرح الباب ويقرأ من القرآن ما تبسر له من الفاتحة وأول البقرة الى المفلحون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة النكاثر والاحلاص اثني عشر مرة أو احدى عشر أو سبعا أو اثنا عشر قول اللهم أوصل ثواب ما قرأناه الى فلان أو اليهم اه (تنبيه) صرح علماؤنا في باب الحج من الفقهاء لانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كذا في الهداية بل في زكاة التارخانية عن المحيط الافضل ان يتصدق فلان بنوى ببيع المؤمنين والمؤمنات لانما اتصل اليهم ولا ينقص من أجره شيء اه وهو مذهب أهل السنة والجماعة لكن استثنى مالكا والثاني العبادات البدنية المفضلة كالصلاة والتلاوة فلا يصل ثواب الى الميت عندهم بخلاف غيرها كالدقة والحج وخالف المعتزلة في الكل وعلمه في فتح القدير أقول ما مر عن الثاني هو المشهور وعنه والذي حرمه المتأخرون من الشافعية وصول القرائة للميت اذا كانت بحضوره أو دعي له عقب ولو غابا لان محل القرائة قنزل الرحمة والبركة والدعاء عقبها أوجب للقبول ومقتضاه ان المراد انتفاع الميت بالقرائة لا وصول ثوابه اليه وهذا اختاروا في الدعاء اللهم أوصل مثل ثواب ما قرأته الى فلان وأما عندنا فالواصل اليه نفس الثواب وفي البحر من صام أو صلى أو تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء جازي يصل ثوابه اليهم عند أهل السنة والجماعة كذا في البدائع ثم قال ويومئذ اعلم انه لا فرق بين ان يكون الجمول له ميتا أو حيا والظاهر انه لا فرق بين ان ينوي به عند الفعل للغير أو يقوله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا لطلاق كلامهم وأنه لا فرق بين الفرض والنفل اه وفي جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في القرائة اه وفي كتاب الروح للرافض أبي عبد الله الدمشقي الحنبلي الشافعي يابن قيم الجوزية ما حاصله انه اختلف في اهداء الثواب الى الحي فقيل يصح لاطلاق قول أحمد في فعل الخير يجعل نفسه لابي له أو أمه وقيل لا لكونه غير محتاج لانه يملكه العمل بنفسه وكذا اختلف في اشتراط نيته ذلك عند الفعل فقيل لا لكون الثواب له فله التبرع به واهداؤه لمن اراد كاهدا من من ماله وقيل نعم لانه اذا وقع له لا يتقبل انتفاله عنه وهو الاولى وعلى القول الاول لا يصح اهداء الواجبات لان العامل ينوي القربة فيمنع نفسه وعلى الثاني يصح ويجزى عن الفاعل وقد نقل عن جماعة أنهم سمعوا ثواب أعمالهم للمسلمين وقالوا ان الله تعالى باغفر والافلاس والشرعية لا تمنع من ذلك ولا يشترط في الوصول ان يمد به بلفظه كالأعطى فقيرا بنية الزكاة لان السنة لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير وهو ممن اذا فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكف كالأقوى أن يجب أو يعتق

مطلبه في القرائة للميت واهداؤه ثوابه  
ويقرأ بس وفي الحديث من قرأ الاخلاص احدى عشر مرة ثم ذهب اجرها لادموات اعطى من الاجر بعد الاموات  
قوله اثني عشر مرة هكذا بخطه ورواه اثني عشر مرة وكذلك قول الشارح احدى عشر مرة سواء لا يقتضي اه معصية

أو يتصدق و يصح اهداء نصف الثواب أو ربعه كما نص عليه أحمد ولا مانع منه ويوضحه أنه لو أهدى الكل الى أربعة يحصل لكل منهم ربعه فكذلك لو أهدى الربع لواحد وأبى الباقي لنفسه اه ملخصا قلت لكن مثل ابن حجر المكي قال لو قرأ أهل المقبرة الفاتحة هل يقسم الثواب بينهم أو يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كما لا فاجاب بانه أفق جمع بالثاني وهو اللاتق بسعة الفضل (تتمة) ذكر ابن حجر في الفتاوى الفقهية أن الحافظ ابن تيمية زعم منع اهداء ثواب القرائة للحي صلى الله عليه وسلم لان جنابه الرفيع لا يتجرأ عليه الايمان فانه وهو الصلاة عليه وسؤال الوسيلة له قال وبالغ السبكي وغيره في الرد عليه بان مثل ذلك لا يحتاج لاذن خاص ألا ترى أن ابن عمر كان يعقر عنه صلى الله عليه وسلم عمر اربعة مائة من غير وصية رجع ابن الموفق وهو في طبقة الجنيد عنه سبعين هجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف خقة وضحي عنه مثل ذلك اه قلت ورايت نحو ذلك بخط مفتي الحنفية الشهاب أحمد بن الشامي شيخ صاحب البصرة قلاهن شرح الطيبة للتوحيدي ومن جعله مائة قل أن ابن عقيل من الحنابلة قال بسبب اهداء ما لله صلى الله عليه وسلم اه قلت وقول علماؤه أن يجعل ثواب عمله لغيره يدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فانه أحق بذلك حيث أنه قد نال من الضلالة ففي ذلك نوع شكر واسداء جميل له والكمال قابل لزيادة الكمال وما استدله به بعض المتأخرين من أنه لا يصل الحاصل لان جميع أعمال أئمتنا في ميزانه يجاب عنه بانه لا مانع من ذلك فان الله تعالى أخبرنا بانه صلى الله عليه وسلم ثم أمرنا بالصلاة عليه بان نقول اللهم صل على محمد والله أعلم وكذا اختلف في اطلاق قول اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم لم تمنع منه شيخ الاسلام الباقي والحافظ ابن حجر لانه لم يرد له دليل واجاب ابن حجر المكي في الفتاوى الحنبلية بان قوله تعالى وقيل رب زدني علما وحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه واجعل الحجة زيادة في كل خير دليل على أن مقامه صلى الله عليه وسلم لم يكاله بقيل الزيادة في العلم والثواب وسائر المراتب والدرجات وكذا وزدني دعاء رؤية البيت وزدني شرفه وعظمه واعظمه نشر بقا الخ فيشمل كل الانبياء ويدل على ان الدعاء لهم بزيادة الشرف مندوب وقد اداه الامام النووي في خطبتي كآية الرضة والمنهاج وسبقه اليه الحلبي وصاحبه البيهقي وقد رد على البلقي وابن حجر شيخ الاسلام القاباني ووافقه صاحبه الشرف المناوي ووافقه ايضا صاحبهما امام الحنفية الكمال بن الهمام بل زاد عليه ما بالباقي حيث جعل كل ما صرح من الكيفية الزائدة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم موجودا في كسبة الدعاء بزيادة الشرف وهي اللهم صل أبدا أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم تسليما كنتم اوردته نشره في قنطرة كبريا وأزله المنزل المقرب عند ذلك يوم القيامة اه فانظر كيف جعل طلب هذه الزيادة من الاسباب المقتضية افضل هذه الكيفية على غيرها من الوارد كصلاة التشهد وغيرها وهذا نص صريح من هذا الامام المحقق بن فضل طلب الزيادة لله صلى الله عليه وسلم لم فكيف مع هذا يتوهم أن في ذلك محذور او واقعة لهم أيضا صاحبهم شيخ الاسلام زكريا اه ملخصا (قوله ويحقر قبر النفس) في بعض النسخ ويحقر قبر النفس على أن افظة حقر مصدر يجوز بالياء مضاف الى قبر أي ولا بأس به وفي التارخانية لا بأس به ويؤجر عليه هكذا عمل

مطلبه في اهداء ثواب القرائة للنبي صلى الله عليه وسلم ويحقر قبر النفس وقيل لا يكره



عمر بن عبد العزيز والريبع بن خيثم وغيرهما (قوله والذي ينبغي الخ) كذا قاله في شرح  
 المنية وقال لان الحاجة اليه متصفة غالباً بخلاف القبور وله تعالى وما تدرى نفس باى ارض  
 تموت (قوله يكره المشي الخ) قال في الفتح ويكره الجلوس على القبر ووطؤه وحينه ذفايصنعه  
 من دفنت حول آثاره خاق من وطئ تلك القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكره ويكره  
 النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل أولى وكل ما لم يعمد من السنة والمعهود منه اليس الا يارتها  
 والدعاء عند ما قاما اه قلت وفي الاحكام عن الخلاصة وغيره الوجه بطرية ان وقع في قلبه  
 أنه محدث لا يمشي عليه والا فلا بأس به وفي خزائن الفتاوى وعن أبي حنيفة لا يوطأ القبر الا  
 اضرورة وروى يزار من بعيد ولا يقعد وان فعل يكره وقال بعضهم لا بأس بان يوطأ القبر وهو  
 يقرأ أو يسبح أو يدعو لهم اه وقال في الحلية وتكره الصلاة عليه واليه لورود النهي  
 عن ذلك ثم ذكر عن الامام الطحاوى أنه جاز ما ورد من النهي عن الجلوس على القبر على  
 الجلوس قضاء الحاجة وأنه لا يكره الجلوس لغيره بما بين الاثار وأنه قال ان ذلك قول أبي  
 حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم نازعه بما صرح به في النوادر والفتاوى والبدائع والمهبط وغيره من  
 أن أبا حنيفة كره وطأ القبر والقعود أو النوم أو قضاء الحاجة عليه وبأنه ثبت النهي عن وطئه  
 والمشى عليه وعما فيه ما وقع في نوادر الايضاح كراهة القعود على القبر عما اذا كان لغير  
 قرابة قلت وتقدم أنه اذا بلى الميت وصارت تراباً يجوز زوجه والبناء عليه ومقتضى ما جواز المشي  
 فوقه ثم رأيت العيني في شرحه على صحيح البخارى ذكر كلام الطحاوى المار ثم قال فعل هذا  
 ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطأ القبر وحرام وكذا النوم عليه اليس كما ينبغي فان  
 الطحاوى هو أعلم الناس بذهب العلماء ولا سيما بذهب أبي حنيفة انتمى قلت لكن قد علمت  
 أن الواقع في كلامهم التعمير بالكرامة لا لفظ الحرمه وحينه قد يوفق بان ما عزاه الامام  
 الطحاوى الى أئمتنا الثلاثة من حل النهي على الجلوس قضاء الحاجة يراى به منى التحريم  
 وما ذكره غيره من كراهة الوطء والقعود الخ يراى به كراهة التزويج في غير قضاء الحاجة وغاية  
 ما فيه اطلاق لكرامة على ما يشمل المعنيين وهذا كثير في كلامهم ومنه قولهم مكرهات  
 الملازمة تنتفى الكرامة مطلقاً اذا كان الجلوس للقراءة كما يأتى والله سبحانه أعلم (تمة) يكره  
 أيضاً قطع النبات الرطب والحشيش من المقبرة دون اليابس كما في الجعر والدردور وشرح المنية  
 وعلمه في الامداد بأنه مادام رطباً يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بكراهة الرحمة اه ونحوه  
 في الخاتمة أقول ودليل ما ورد في الحديث من وضعه عليه الصلاة والسلام الطريدة الخضراء  
 بهدشة لها تعفين على القبرين الذين بهذين وتعليقها بخرق من ثوبه ما لم ييسأ أى يخفف  
 عنه ما يكره تعبينهما اذ هو أكمل من تسبيح اليابس لما في الاخضر من فروع حياة وعليه  
 فيكرامة قطع ذلك وان ثبت بنفسه ولم يعلل لان فيه نفو يتحق الميت ويؤخذ من ذلك ومن  
 الحديث نذب وضع ذلك لا لتباعد ويقاس عليه ما اعتيد في زمانه من وضع اغصان الاس  
 ونحوه وصرح بذلك أيضاً جماعة من الشافعية وهذا أولى عما قاله بعض المالكية من أن  
 التثقيب عن القبرين اغصاناً يكرهه الشريعة صلى الله عليه وسلم اودعائه لها فلا يقاس  
 عليه غيره وقد ذكر البخارى في صحيحه أن بريدة بن الحبيب رضى الله عنه أوصى بان يجعل في

والذى ينبغي أن لا يكره  
 تهيئة الكفن بخلاف  
 القبر يكره المشي في طريق  
 ظن أنه محدث حتى اذا لم يصل  
 الى قبره الا بوطء قبره

مطلب  
 في وضع الجريد ونحو الاس  
 على القبور

قبره يريد تان والله تعالى أعلم (قوله لا يكره الدفن ليلاً) والمستحب كونه ثم اوضح المنية  
 (قوله ولا اجلاس القارين عند القبر) عبارة نور الايضاح ونشره ولا يكره الجلوس للقراءة  
 على القبر في المختار لقراءة القرآنة على الوجه المطلوب بالسكينة والتدبر والاتعاظ اه (قوله  
 عظم الذى محترم) فلا يكره اذا وجد في قبره لانه لما حرم ايدأؤه في حياته لم يمتدح وجبت صيانة  
 نفسه عن الكسر بهدموته خاتمة وأما أهل الحرب فان احتيج الى نبشهم فلا بأس به تاريخاً  
 عن الحجة فتنبش وترفع العظام والاثار وتقتضه قبرة لله - لمن أو مسجد كما في الواقعات اه  
 (قوله اغما بذهب الخ) قال بعضهم بذهب لما في الحديث ان الميت لا يعذب بكاه أهله عليه وقال  
 عامة العلماء لا أقوله تعالى ولا تزوروا زواجره أخرى وتأويل الحديث أنهم في ذلك الزمان كانوا  
 يوصون بالنوح فقال عليه الصلاة والسلام ذلك يجر عن الظهيرة وفي شرح التكملة أن  
 المواردين الحديث النذب والنياسة وعن عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال ذلك لما صر على قوم يبيعون على يهودى فقال انه لا يذهب وهم يبيعون عليه اه  
 اه معيل (قوله عهد نامه) ٣ بفتح الميم ويكون الهاء معناه بالفارسية الرسالة والمعنى رسالة  
 العهد والمعنى أن يكتب شيئاً مما يدل أنه على العهد الا زلى الذى يبيعه وبينه يوم أخذ الميثاق  
 من الايمان والتوحيد والتبرك باسماته تعالى ونحو ذلك ح (قوله يرجى الخ) مفاده الاباحة  
 أو الذنب وفي البرزخية قبيل كتاب الجنائيات وذكر الامام الصفاق لو كتب على جهة الميت أو على  
 عمامته أو كفته عهد نامه يرجى أن يغفر الله تعالى للميت ويحبه له آمنا من عذاب القبر قال نصير  
 هذه رواية في قبره يزول وقد روى أنه كان مكتوباً على أنفاً أفراس في اصطبل الفاروق  
 حينئذ في سبيل الله تعالى اه وفي فتاوى المحقق ابن حجر المكي الشافعى سئل عن كتابة العهد  
 على الكفن وحول الله والله أكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد لا اله الا  
 الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وقبل انه الله - فاطر السموات والارض عالم الغيب  
 والشهادة الرحمن الرحيم الى أمه - دالك في هذه الحياة الدنيا الى أشهد أنك أنت الله لا اله الا  
 أنت وحده لا شريك لك وأن محمد عبده - ذلك وروى صلى الله عليه وسلم فلا تكتب على القبر  
 تقرر بنى من الشر وتبته - دلى من الخير وأنا لا أنفى الا برجعتك فاجعلنى من عبادك توفيقه يوم  
 القيامة أنك لا تخاف الممعداهل يجوز ذلك أصل فاجاب بقوله نقل بعضهم عن نوادر الاصول  
 لا تمة - دلى ما يقتضى أن هذا الدعاء أصل وان الفقيه ابن عجل كان يأمر به ثم أنفى بجواز  
 كتابته فيما أهلى كتابة لله في ابل الزكاة وأقره بعضهم وفيه نظر وقد أنفى ابن الصلاح بأنه  
 لا يجوز أن يكتب على الكفن يس واليكهف ونحوهما خوفاً من صديد الميت والقياس  
 المذكور ممنوع لان القصد من القبر هو التبرك فالأسماء المعظمة باقية على حالها فلا يجوز  
 نعر بضمها للنجاسة والقول بأنه يطالب فعليه مردود لان مثل ذلك لا يمتنع به الا اذا صرح عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يطالب بذلك وانس كذلك اه وقد مناقب باب المياه عن الفتح أنه تكرر  
 كتابة القرآن وأسماء الله تعالى على الدراهم والحداديب والحدود وما يقرش وما ذلك الا  
 لاحترامه وخشيته ووطئه وشمه عمامته اه انه فالمنع هنا بالاولى ما لم يثبت عن الجهل بأمره أو نقل فيه  
 حديث ثابت فتأمل نعم نقل بعض المحققين عن فوائد الشريعى أن ما يكتب على جهة الميت

• لا يكره الدفن ليلاً ولا  
 اجلاس القارين عند القبر  
 وهو المختار • عظم الذى  
 محترم • اغما بذهب الميت  
 • يكاه أهله اذا أوصى بذلك  
 • كذب على جهة الميت أو  
 عمامته أو كفته عهد نامه  
 يرجى أن يغفر الله للميت  
 • أوصى بعضهم أن يكتب  
 في جهة وجهه وصدره باسم الله  
 الرحمن الرحيم ففعل ثم  
 روى في المتام فسنل فقال  
 لما وضعت في القبر جاءتنى  
 ملائكة العذاب فلما رأوا  
 مكتوباً على وجهى بسم الله  
 الرحمن الرحيم قالوا أمنت  
 من عذاب الله

مطلب  
 فيما يكتب على كفن  
 الميت



بغير مداد بالاصبع المصبغة بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الصدور لاله الا الله محمد رسول الله  
وذلك بعد الفصل قبل التكفين اه واقه اعلم

(باب الشهيد)

آخر جم من صلاة الجنازة بموت باله مع أن المقتول صحت باجله لاخصامه بافضلية التي انت  
اقيه نهر (قوله فعل الخ) وهو ما من الشهود أي الحضور أو من الشهادة أي الحضور مع  
الشهادة بالبصر أو بالبصيرة فهو تاني (قوله لانه مشهود بالجنة) أفاد انه من باب الحذف  
والإفصال - حذف اللام فاستقر الضمير المحرور ح وهذا على أنه من الشهادة وأما على أنه من  
الشهود فلان الملائكة تشهد ما كراماته (قوله لانه سخي الخ) هذا على أنه من الشهود وأما  
على أنه من الشهادة فلان عليه شاهد يشهد له وهو دمه وجرحه أو لانه شاهد على من قتله  
بالكفر (قوله هو الخ) أي الشهيد في العرف ما ذكره وهو تعريفه باعتباره بالحكم الآتي  
أعني عدم تغيبه ونزع ثيابه لاظهاره لانه أعم من ذلك كما يأتي (قوله كل مكاف) هو الباغ  
العاقل خرج به الصبي والمجنون فيفسد لان عنده خلافا لها لان السيف أغنى عن الفصل  
لكونه طاهرة ولا ذنب للصبي ولا للمجنون وهذا يقتضي أن يقيم المجنون عن باغ كذلك والأفلا  
خفاء في احتياجه الى ما يطهر ما مضى من ذنوبه لأن يقال إذا مات على جنونه لم يؤخذ بما  
مضى لعدم قدرته على التوبة بغير ولا يعني أن هذا لم يفسد اذ اجن عقب المصيبة أما لو مضى  
بعد هاز من يقدر فيه على التوبة فلم يفعل كان نكث المشيئة نهر (قوله - لم) أما الكافر فليس  
بشهاد وان قتل ظلما فانه قريبه الم لم تغيبه كما مروى ط عن القه - تاني غير ظاهر (قوله  
طاهر) أي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع - أحدهما هو المتبادر فاذا  
استش - هذا الجانب بفسل وهذا عنده خلافا لها فاذا انقطع الحيض والنفاس واستش - هدت  
فعلى هذا الخلاف وان استشهدت قبل الانقطاع تغسل على أصح الروايتين عنه كما في المضمرات  
قه - تاني وحاصله أنه تغسل قبل الانقطاع في الأصح كما بعده وفي رواية لا تغسل قبله لان  
الفصل لم يكن واجبا عليها كالأقطة قبل الثلاث فانما الانفصال بالاجماع كما في السراج  
والمعراج (قوله فالخائض) المراد به من كانت من ذوات الحيض لامن انقضت بالحيض إلا  
يتاني قوله - دم كونه حائضا فانهم واقتصر في التقريب على بعض أفراد المحترقات خلفائه  
لمنافيه من التفصيل ولم يغسل في النفاس لان النفاس لا حد له (قوله والا لا) أي وان لم تر  
ثلاثة أيام لا تغسل بالاجماع كما قلناه آنفا عن السراج والمعراج فإني لا مداد من أن الحائض  
تغسل سواء كان القتل بعد انقطاع الدم أو قبل استقراره ثلاثة أيام فيه - هو وأوسط وصوابه أو  
قبله بعد استقراره الخ فتنبه (قوله ولم يهد الخ) استدلالا على وجوب الفصل لمن قتل جنبا  
بما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لما قتل - حنظلة بن أبي عامر الثقفي ان صاحبكم حنظلة  
تغسل الملائكة فإلواز وجنته فقالت خرج وهو جنب فقال عليه الصلاة والسلام لذلك  
غسلته الملائكة وأورد صاحبان أنه لو كان واجبا لوجب على بني آدم ولما اكتفى بفسل  
الملائكة والجواب بالمنع وهو ما أشار إليه الشارح من أنه يحصل بفسلهم بدليل قصة آدم

(باب الشهيد)  
فصل بمعنى مفعول لانه  
مشهود بالجنة أو فاعل  
لانه سخي عند ربه فهو شاهد  
(هو كل مكاف - طاهر)  
فالخائض ان رأت ثلاثة أيام  
غسلت والا لا لهدم كونها  
حائضا ولم يغسل عليه السلام  
فصل حنظلة لحصوله بفعل  
الملائكة بدليل قصة آدم

المباركة لان الواجب نفس الفصل فاما الغسل فيجوز أن يكون أيا كان كافي المعراج واعترضه  
في المعراج بان هذا الفصل عمده للجنابة لا للموت اه أي واذا كان للجنابة كما هو ظاهر قوله في  
الحديث لذلك - انه الملائكة لم يحسن الاستدلال بقصة الملائكة لان تغيبهم لا آدم كان  
للموت لا للجنابة لكن فيه أنه اذا وجب للجنابة كان كوجوبه للموت فذات القصة على  
الاكتفاء بفعل الملائكة لكن تقدم في بحث الفصل أن الميت لو وجد في الماء لا يغسل منه  
لأن أمرنا به فيجرك في الماء بنية لا سقاط الفرض عن ذمة المكاتب لا طهارته فلو صلى عليه بلا  
إعادة الفسل لم يصح وان لم يسقط عنهم الوجوب ومقتضاه أنه لا يكتفى بفعل الملائكة الآن بفرق  
بأنه واجب على المكاتبين اذ لم يغسله غيرهم اقيام فله مقام فعلمهم ولذا صح تغيبه الذي أو الصبي  
الم - لم مات بين نسائي ليس معهن سواهم ما كما مر على أن فعل الملائكة باذن من الله تعالى فهو  
إذن من صاحب الحق بالاكتفاء عن فعل المكاتبين ولا سيما على القول بتسكية فهم وبعمية نبيينا  
صلى الله عليه وسلم اليوم والقصة والحديث دليلان على الاكتفاء بفعلهم وأما وقوعه في الماء  
فليس فيه تغيب - بل من أحد لم يسقط الفرض عنهم وان حصلت الطهارة كالو - له مكاف  
بلا نية فانه يجوز طهارته لا لا - قاط الفرض عن ذمتنا فتصح الصلاة عليه وان لم يسقط  
الفرض عننا فذا وجب إعادة غسل الغريق أو تتركه عند أخر اجراءه بنية الفصل فيكون فعلا  
مناذقة - قط به الفرض عننا اذ بدونه لم يحصل فعل مناولا من ناب عننا فانضخ الفرق هذا ما ظهر  
فاغتبه فانه تغيب (قوله قتل ظلما) لم يقل قتله - لم كافي الكثر لان الذي كذلك وقيد بالقتل لانه  
لومات حنف أنة أو بتد أو حرق أو غرق أو هدم لم يكن شهيدا في حكم الدنيا وان كان شهيدا  
الآخرة كما يأتي وبقوله ظلما ما يأتي من أنه لو قتل بعد أو نصاص من لا لا يكون شهيدا في غسل  
ودخل فيه المقتول مدافعا عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل الذمة فانه شهيد لكن لا يشترط  
كون قتله محمدا كافي البصر عن المحيط واستش - كله في النهر وباتي جوابه (قوله بغير حق) تفسير  
اقوله ظلما (قوله بجراحة) أي - خلافا لها كما في النهاية وهذا قيد في غير من قتله باغ أو حربي  
أو قاطع طريق بقربينة العطف الآتي واحترز به عن المقتول بقتله فانه لا يوجب القصاص  
عنده (قوله أي بما يوجب القصاص) أي فالمراد به ما يفرق الاجزاء فدخل فيه النار  
والقصب كما في الفتح (قوله بل قصاص) أي بل وجب به قصاص أشار به الى أن وضع المسئلة  
فمن علم قاتله كما صرح به شرع الهداية اذ لا قصاص الاعلى فإني - معلوم خلافا لما زعمه صدر  
الشريعة كما حقه في الدرر أما اذ لم يعلم قاتله فليس - يأتي أنه يغسل لكن كان عليه أن يزيد أو لم  
يجب به نبي أصلا كقتل الآ - يرميه في دار الحرب عند أي حمية وقتل السيد عده عند الكل  
كما في شرح المنية (قوله حتى لو وجب الخ) تقرير على مفهوم قوله بنفس القتل فان المال  
لم يجب بنفس القتل لعدم لان الواجب به القصاص وانما سقط بعارض وهو الصلح أو - بية  
الابوة لا يغسل في الرواية المختارة كما في الفتح فالجواب أنه اذا وجب بقتله القصاص وان  
سقط لعارض أو لم يجب بقتله نبي أصلا فانه وشهد كما قلناه أما اذا وجب به المال اية اذ لا  
وذلك بان كان قتله - به العمد كضرب به صا أو خطأ كرمي غرض فاصابه أو ما جرى مجراه  
كسقوط نائم عليه وكذا اذا وجب به الق - امة لوجوب المال بنفس القتل شرعا وكذا

(قتل ظلما) بغير حق  
(بجراحة) أي بما يوجب  
القصاص (ولم يجب بنفس  
القتل مال) بل قصاص  
حتى لو وجب المال بعارض  
كالصلح



لو وجد مذبحا ولم يعلم قاتله وما وجبت فيه القسامة أو لا هو الصحيح لاحتمال أنه لم يقتل ظاهرا  
 كما سيأتي وهو الذي حقه في شرح الدرر اه ملخصا من القصة في شرح المنية (قوله  
 أو قتل الاب ابنه) أو قتل شخص آخر يرثه الابن بجر كما إذا قتل زوجته وله منها ولد فان الولد  
 استحق القصاص على أبيه فيه سقط لا بدوة (قوله ولم يرث) بالبينة للجهول وتشديد المناقشة آخره  
 أشار إلى أن شرط عدم الارتقاء ليس خاصا بشهادة المهركة ولذا لما قتل عمرو على غل لا لانهما  
 ارتقا وعثمان أبوه زعم عليه في مصرعه ولم يرث فلم يغسل كما في البدائع وسيجيء بيان الارتقاء  
 (قوله وكذا يكون شهيدا الخ) أي بشرط أن لا يرث أيضا (قوله أو قاطع طريق) والمكابرون  
 في المصر لا بمنزلة قاطع الطريق كما في البحر عن شرح المجموع فن قتلوه ولو بغير محمد دفنوه وشهد  
 كالقوله له القاطع وكذا من قتل الموصى لا كما سيأتي في ذكر في البحر أنه زاد في المحيط شيئا  
 رابع وهو من قتل مدافعا ولو عن ذي فانه شهيد باي آفة قتل وان لم يكن واحدا من الثلاثة أي  
 عن قتل باغ أو حربي أو قاطع طريق وقال في التمهيد انه لو قتل بغير محمد مذهب كل جندا  
 لوجوب الدية بقتله فقدره معناه النظر فيه اه قلت يمكن جعله على ما إذا لم يعلم قاتله عينا  
 كالخروج عليه قاطع طريق أو موصى أو نحوهم وفي البحر عن المجتبى إذا التقت مريتان  
 من المسلمين وكل واحدة ترى انهم مشركون فأجلوا عن قتلى من الفريقين قال محمد لاديه على  
 أحد ولا كفارة لانهم دافعون عن أنفسهم ولم يذكروا حكم الغل ويجب أن يغسلوا لان قاتلهم  
 لم يظلمهم اه ومضاده أنه لو كانت إحدى الفريقين ظالمة للأخرى بأن علموا حالهم لا يغسل  
 من قتل من الأخرى وان جهل قاتله عينا لكونه مدافعا عن نفسه وجاعته تأمل (قوله ولو  
 تسببا) لان موته يكون مضاعفا لهم ولو أوطأ دابة من مسلم أو نصر أو دابة مسلم لم فرمته أو رموا  
 ناراً في سقينة فاحترقت ونحو ذلك فهو شهيد أمالو قتل بآفة قتل دابة مشرك ليس عليه أحد  
 أو دابة مسلم أو برميها اليهم فاصابه أو نفر المسلمون منهم فاجلواهم إلى خندق أو نار أو نحوه فمات  
 لم يكن شهيدا أخلا لا في يوسف لان فعله يقطع التهمة اليهم وعامة في البحر (قوله المراد  
 بالجراحة علامة القتل) ليشمل ما ذكره من الجراحة الباطنة وما ليس بجراحة أصلا كخنق  
 وكسر عضو وفيه إشارة إلى أن الأولى قول الهداية وغيرها أو وجد في المعركة وبه أثر اه فلو  
 لم يكن به أثر أصلا لا يكون شهيدا لان الظاهر أنه لشدة خوفه انخلع قلبه ففج أي فلم يكن يفعل  
 مضاف إلى العدو بدائع (قوله كخروج الدم الخ) أي ان كان الدم يخرج من مشاركة ينظر ان  
 كان موضع ما يخرج منه الدم من غير آفة في الباطن كالانف والذكروا الذي لم يكن شهيدا لان  
 المرقدين يتلى بالرعاف وقد يقول دما شدة القرع وقد يخرج الدم من الدبر من غير جرح في  
 الباطن فوق الشك في سقوط الغسل فلا يسقط بالشك وان كان يخرج من أذنه أو عينه كان  
 شهيدا لانه لا يخرج منه ما إعادة الا لآفة في الباطن فالظاهر أنه ضرب على رأسه حتى خرج منها  
 الدم وان كان يخرج من فمه فان نزل من رأسه لم يكن شهيدا وان كان يخرج من جوفه كان شهيدا  
 لانه لا يصعد الا بطرح في الباطن وانما يميز بينهما بالوجع الدم بدائع فان نزل من الرأس صاف  
 والصاعد من الجوف علق جوفه وفتح والعلق الجوف وادق كاله في الفتح بان المرتقى  
 من الجوف قد يكون رقيقا من قرحة في الجوف على ما تقدم في الطهارة فلا يلزم كونه من

أو قتل الاب ابنه لا تسقط  
 الشهادة (ولم يرث) ولو  
 ارتحل غل كما يجي (وكذا)  
 يكون شهيدا (لو قتل باغ  
 أو حربي أو قاطع طريق  
 ولو) تسببا أو (بغير آلة  
 جارية) فان مقتولهم  
 شهيد باي آفة قتلوه لان  
 الأصل فيه شهادة أحد ولو  
 يكن كاهن قتل سلاح (أو  
 وجد جرحا ميتا في معركتهم)  
 المراد بالجراحة علامة  
 القتل كخروج الدم من  
 عينه أو أذنه أو حلقه

جراحة سادته بل هو أحد المحتملات اه (قوله صافيا) قيد اقوله أو حلقه وكذا قوله لا ي  
 جاءه وفيه قلب والصواب ذكر ما دافع في الاول وصافيا في الثاني كما علم مما نقلناه آنفا (قوله  
 فينزح عنه الخ) شروع في أحكامه والمراد بما لا يصلح للكفن مثل الفرو والحشور والقنوس  
 والخشب والسلاح والدرع لا السر او بل فلا ينزع في الاشبه كما في الهندية عن الهندواني وكذا  
 لا ينزع الفرو والحشور اذا لم يوجد غيره كما أفاده في الامداد (قوله ويراد ان نقص) في المحيط  
 قيل ان قولهم يرادون نقص معناه يزدادون بجدية تكريرا ونقص ما شاؤوا وان كان ما عليه  
 يبلغ السنة وقيل يراد اذ قل وبينة من اذا كثر حتى يبلغ السنة وهذا أنسب بقوله ليهن كفته  
 قهسته أي قال في البحر وأشار إلى أنه يكره أن ينزع عنه جميع ثيابه ويجب ذلك الكفن ذكره  
 الاسيحياني اه (قوله الحديث الخ) أي لقوله صلى الله عليه وسلم في شيء من هذه الأحاديث لم يزلوا  
 يكلمونهم ودما تم رواه أحمد كذا في شرح المنية ثم ذكر دليل الصلاة عليه أنه عليه الصلاة  
 والسلام صلى على شهداء أحد وساق أحاديث وقال كل من ان سلم أنه لم يرتق إلى درجة العصة  
 فليس ينزل عن درجة الحسن ومجموعهما مرتق اليهما قطعاً تعارض ما في البخاري عن جابر  
 وترجع عليه بأنما مشقة وخوفاف وعامة فيه والتزيم للفق والكاوم جمع كلم يقع فكون  
 الجرح (قوله أي في موضع تجب فيه الدية) فالمراد بالمرور القربة ما يشعل ما قرب منه ما خرج  
 ما لو وجد في مقارفة ليس بقربهم اعران فانه لا تجب فيه قسامة ولا دية فلا يغسل لو وجد به أثر  
 القتل كما في البحر عن المعراج (قوله ولم يعلم قاتله) أي مطلقا سواء قتل عيا وجب القصاص أولا  
 لعدم تحقق كون قتل ظاهرا لوجوب الدية ولما كان مفهوما أنه ان علم لا يغسل مطلقا أيضا  
 مع أن الاطلاق غير مراد فصل الشارح بأنه ان علم ولم يجب القصاص بان قتل بمنقل أو خطا  
 فكذلك أي يغسل والا فلا وكان المصنف أطلقه عن التقييد استغناء بما مر من قوله قتل  
 ظاهرا الخ (قوله كن قتل الموصى الخ) أي سواء قتل بسلاح أو غيره وكذا من قتل قاطع  
 الطريق خارج المصر بسلاح أو غيره فانه شهيد لان القتل لم يخلف في هذه المواضع بدلا هو مال  
 بجرع البدائع لان موجب قطع الطريق القتل لا المال كما في البدائع (قوله فليحفظ الخ)  
 أصل ذلك صاحب البحر حيث قال بعد ما مر عن البدائع وبهذا يعلم أن من قتل الموصى في  
 يته ولم يقد له قاتل معين منهم لعدم وجودهم فانه لا قسامة ولا دية على أحد لانهم لا يجيبان  
 الا اذا لم يعلم القاتل وهناك علم أن قاتله الموصى وان لم يثبت عليهم اقراهم فليحفظ هذا فان  
 الناس عنه غافلون اه قلت ووجه الغل اطلاق ما ساق في القسامة من أنه اذا وجد قاتل  
 في دار نفسه فالدية على عاقلة وورثته ولم أر من قيده هناك بما ذكره فانما ذكره في التنبيه عليه  
 (قوله أي يغسل) أفادته معطوف على صلة من في قوله ويغسل من وجد الخ لان هذا القتل  
 ليس بظلم وهو المناط اسمعيل (قوله أو جرح) فعل ما مضى مبنى للمفعول وهو عطف على قتل  
 وقوله وارثت بالبينة للمقتول أي جل من المعركة ترثه أي جرحا وفي النهاية الرث الباني  
 الخلق أي صار خلفا في الشهادة ومعناه الشرى ما أفاده بقوله بان كل الخ نهر لانه حصل  
 له بذلك رفق من مرافق الحياة فلم يبق شهادته على جدهم أو هيئتهم التي كانت في شهداء أحد الذين  
 هم الأصل في حكمه لان ترك الغسل على خلاف القياس المشروع في حق سائر أموات بني

صافيا لامن أنه أو ذكره  
 او دبره أو حلقه جامدا  
 (فينزح عنه ما لا يصلح للكفن  
 ويراد) ان نقص ما عليه عن  
 كفن السنة (ويغسل) ان  
 زاد (ل) لاجل ان (يتم  
 كفته) المسنون (ويغسل  
 عليه) بلا غسل ويدفن  
 بدنه وثيابه (لحديث لم يزلوا  
 يكلمونهم) (ويغسل من  
 وجد قربة في مصر) أو قربة  
 (قيما) أي في موضع (تجب  
 فيه الدية) ولو في بيت المال  
 كلفته في جامع أو شارع  
 (ولم يعلم قاتله) أو علم ولم  
 يجب القصاص فان وجب  
 كان شهيدا كمن قتل  
 الموصى له لا في المصر فانه  
 لا قسامة ولا دية فيه للعلم  
 بان قاتله الموصى غايه  
 الامر ان عينه لم تلم فلا يحفظ  
 فان الناس عنه غافلون  
 (أو قتل بحد أو قصاص)  
 أي يغسل وكذا ابنه زيراو  
 اقتراس سبع (أو جرح  
 وارثت) وذلك (بان كل  
 أو شرب أو نام أو تداوى)



آدم في اعي فيه جميع الصفات التي كانت في القيس عليه وعلمه في شرح المنية (قوله ولو قليلا) يرجع الى الاربعة قبل افاده في البحر ط (قوله او اوى خيمة) بالمد والقصر يتعدى بالي وانكر بعضهم تعديته بنفسه وقال الازهرى انه الفة فصية كما ذكره ابن الاثير افاده الله تعالى والمراد هنا اذا ضربت عليه خيمة وهو في مكانه والافه هي سعة القلب من المودة افاده في البحر (قوله وهو يعل) فلولم يعل لا يغسل وان زاد على يوم وليلة بجر (قوله ويقدر على اداها) كذا قيده الزبلي وقال حتى يجب عليه القضاء بقر كنهان يكون بذلك من أحكام الدنيا وتبعه في الدرر قال في الفتح والله أعلم بخصته وعلمه في البحر (قوله او نقل من المعركة) او من المسكن الذي جرح فيه كافي المنيب مع اسمعيل (قوله وكذا الخ) اي بالاولى (قوله لا تخوف وطه الخيل) قيده لقوله او نقل من المعركة في هذا لا يكون النقل منافيا للشهادة وهذا القيد مذكور في شرح الزبادات والكافي والمتبع وابن مالك وغيره الا ان كان الزبلي والدرر وغيرهما اسمعيل وكذا في الهداية والبدائع مع اللابانه مانال شيان من راحة الدنيا (قوله وهو الاصح) ذكر في البحر عن المحيط ان الاظهر انه لا خلاف فيقول ابي يوسف انه لا يكون مرتنا فيما اذا اوصى بامور الدنيا وقول محمد بن عيسى في ما اذا اوصى بامور الآخرة كافي وصية سعد بن الربيع وروى في النهروان كوفي وصية سعد بن سيرة السامي حاصلا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرسل اليه من ينظر حاله فقال اني في الاموات فابلاغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السلام وقل له ان سعد بن الربيع يقول جزا الله عنا خير ما جرى نبيا عن أمته وقل له اني اجد ربح الجنة وأبلى قومك عن السلام وقل لهم ان سعد بن الربيع يقول لكم انه لا عذر لكم عند الله ان تخلصوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكرهه وفيكم عين تطرف ثم لم يبرح ان مات (قوله او تمكلم بكلام كثير) يمكن حمله على كلام ابي بصير بوضيقاتهم ما لکن ذکر ابو بكر الرازي انه لو أكثر كلامه في الوصية غل لان الاطالآت اشبهت بامور الدنيا بجر من غاية البيان قلت يمكن حمل ما ذكره الرازي على الوصية بامور الدنيا بليل ما من وصية سعد فان فيها كلاما طويلا (قوله والا فلا) اي وان لم يكن كثيرا ككلمة او كلمتين فلا يكون مرتنا (قوله وهذا كالم) اي كون ما ذكر في بيان الارثااث موجبا لغسل دور (قوله اذا كان الخ) هذا الشرط يظهر فيمن قتل بمعاربة امان قتل بغيرها كمن قتل ظلما فلا يظهر فيه بل ان ارتد غل والا فلا ولا يبقيه هناك (قوله وكل ذلك) اي ما تقدم من الشروط وهي ست كافي البدائع العقل والبلوغ والقتل ظلما وان لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الحدث الاكبر وعدم الارثااث ط (قوله في الشهيد الكامل) وهو شهيد الدنيا والآخرة وشهادة الدنيا بعدم القتل الانجاسة اصابته غير دمه كافي ابي السعود وشهادة الآخرة بنيل الثواب الموعود للشهيد افاده في البحر ط والمراد بشهيد الآخرة من قتل مظلوما او قاتل لاعلاء كلمة الله تعالى حتى قتل فلو قاتل افرس ديني فهو شهيد دنيا فقط تجري عليه أحكام الشهيد في الدنيا وعليه فاشهادة ثلاثة (قوله ونحوه) اي كالمجنون والصبي والمقتول ظلما اذا وجب بقتله مال (قوله والمطعون) وكذا من مات في زمن الطاعون بغيره اذا اقام في بلد صابرا محتسبا فان له اجر الشهيد كافي حديث البخاري وذکر

ولو قليلا (او اوى خيمة او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل) ويقدر على اداها (او نقل من المعركة) وهو يعقل سواء وصل حيا او مات على الايدي وكذا لو قام من مكانه الى مكان آخر بدائع (لا تخوف وطه الخيل) او اوصى بامور الدنيا وان بامور الآخرة لا يصير مرتنا (عند مد وهو الاصح) جوهرية لان من أحكام الاموات (او باع ارشترى او تمكلم بكلام كثير) والا فلا وهذا كله اذا كان (بعد انقضاء الحرب ولو فيها) اي في الحرب (لا يصير مرتنا) اي في غير ذلك في الشهيد الكامل والا فالمرتنة شهيد الآخرة وكذا الجنب وقتلوه ومن قعد العدو فاصاب نفسه والغريق والحسريق والغريب والمهروم عليه والمبطون والمطعون

مطلب في تعداد الشهداء

الحافظ ابن حجر انه لا يثبت في قبره اجهوري (قوله والنفساء) ظاهره سواء ماتت وقت الوضع اربعة ايام قبل انقضاء مدة النفاس ط (قوله والميت اليه الجمعة) اخرج جدي بن زنجويه في فضائل الاعمال عن مرسل ابي اسحق بن بكير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات يوم الجمعة كتب له اجر شهيد اجهوري (قوله وهو يطلب العلم) بان كان له اشتغال به تاليفا او تدريسا او حضورا فيمات بطله ولو كل يوم درس او درس المراتب الخمسة ط (قوله وقد عددهم السبعة) يوطى الخ) اي في التثنية نحو الثلاثين فقال من مات بالبطن واختلاف فيه هل المراد به الاسقفاء او الاسمال قولان ولا مانع من الشمول أو الفرق أو الهدم أو بالجنب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفخ في الجنب أو بالجمع بالضم في المجموع كذا ذكره في المذخور وكسر الكسائي الجيم والمعنى ان ماتت من شئ مجموع فيه غير منفصل عنها من حل أو بكارة وقد تنفخ الجيم ايضا على انه قال صلى الله عليه وسلم اياما امرت بماتت بجمع فهي شهيدة أو بالسل وهو داء يصيب الرئة ويأخذ البدن منه في النقصان والاصفرار أو في الغرابة أو بالصرع أو بالحمى أو دون أهله أو ماله أو دمه أو مظلمة أو بالعشق مع العفاف والمكتم وان كان سبعة حراما أو بالشرق أو بافتراس السبع أو بجحش سلطان ظلما أو بالضراب أو متواريا أو لدغته هامة أو مات على طلب العلم الشرعي أو مؤذنا محتسبا أو تاجرا صادقا ومن سعى على امراته وولده وما ملكت يمينه يقيم فيهم أمر الله تعالى ويطلعهم من حلال كان حقا على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمات في البحر الذي حصل له غشيان والذي يصيبه التي له اجر شهيد ومن ماتت صابرة على العيرة لها اجر شهيد ومن قال كل يوم خمس أو عشر من مرة اللهم بارك لي في الموت وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله اجر شهيد ومن صلى الضحى وصام ثلاثة ايام من كل شهر ولم يترك التوسفر ولا حضيرا كتب له اجر شهيد والمتمسك بسننك عند فساد أمتي له اجر شهيد من قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين فمات أعطى اجر شهيد وان برئ برئ مغفورا له وحذفت ادلة ذلك طلب الاختصار اه ملخصا ط أقول وقد نطقت بها الامامة الشيخ على الاجهوري المالكى وشرحه شرحا طيفا وذكر نحو الثلاثين ايضا لكنه زاد على ما هو من مات بالطاعون كما مر أو بالحرق أو مريضا أو يقرأ كل ليلة سورة يس ومن صرع عن دابة فمات ويحتمل أن يكون هو المراد بقوله فيما مر أو بالصرع ومن بات على طهارة فمات ومن عاش مدايا مات شهيدا آخرجه الديلي ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة آخرجه الطبراني ومن سأل القتل في سبيل الله صادقا ثم مات أعطاه الله اجر شهيد ورواه الحافظ في غير من جالب طهاما الى مصر من أمصار المسلمين كان له اجر شهيد ورواه الديلي ومن مات يوم الجمعة كما مر وسئل الحسن بن علي عن رجل اغتسل بالخل فاصابه البرد فمات فقال بالهامن شهادة وأخرج الترمذي عن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فمات من آيات من آخر سورة الحشر وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يسقى فان مات في ذلك اليوم مات شهيدا ومن قالها حين يسقى كان بذلك المترلة حتى يصبح اه وبذلك زادت على الاربعين وقد عددها بعضهم أكثر من

والنفساء والميت اليه الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم وقد عددهم السبعة يوطى نحو الثلاثين



خسب وذكراها الرحتى مظلومة فراجعها (خاتمة) ذكر الابهوري قال في العارضة عن غرق في  
قطع الطريق فهو شهادته عليه اثم معصيته وكل من مات بسبب معصية فليس بشهيد وان  
مات في معصية بسبب من اسباب الشهادة فلا اجر له وعليه اثم معصيته وكذلك لو قاتل  
على قبر من مغبوب او كان قوم في معصية فوقع عليهم اليتم الشهادة وعليهم اثم المعصية  
انتهى ثم نقل عن بعض شيوخه انه يؤخذ منه ان من شرب بالخمر مات فهو شهادته عليه اثم معصيته  
معصية لا بسببها ثم نظريه بانه مات بسببها لان الشربة بالخمر معصية لا اثم اشرب خاص قال  
ويتردد النظر فيمن مات بالولادة من الزنا في ان سبب السبب هل يكون بمنزلة السبب فلا تكون  
شهادة ام لا والظاهر الاول اهـ وجزم الرمي الشافعي بالنافي وقال اي فرق بينهما وبين من  
ركب البحر لمعصية او سافر آبقا وناشزة بخلاف ما اذرك البحر في وقت لا تسير فيه السفن  
او تسير امرأة في القامح لها للعصيان بالسبب اهـ مخلصات الذي يظن تهقيقه ركوب  
البحر او السفر عما اذا كان لغیر معصية والا كان معصية لكونه سبب للمعصية فهو كقاتل  
معصية فخرج ثم مات فالتماس ما نقله عن بعضهم من تهقيق السر بالاباحة والله اعلم

• (باب الصلاة في الكعبة) •

سابعين حكم الصلاة خارجها من ع في يانها اداها وقدم الاول الكثرة وقوعه (قوله في الباب زيادة) وهي الصلاة عليها وحولها ط (قوله وهو حسن) بخلاف ما لو نقص عنها او مثله الزيادة على ما في السؤال كقوله عليه الصلاة والسلام لا تسئل عن التطهر بربما البهر هو الطهور ماؤه الحل ميتته (قوله يصح فرض ونقل فيها) أي في جوفها وعنده مال لا يصح الفرض فيها لانه ان كان استقبال جهة كان مستدبرا لجهة أخرى ولنا ان الواجب استقبال جزم منها غير عين وانما يعين الجزم قبله لا بالشرع في الصلاة والتوجه اليه ومضى صار قبله فانه تدبر غيره لا يكون منه سدا وعلى هذا فيبقى أنه لو صلى ركعة الى جهة أخرى لم يصح لانه صار مستدبرا لجهة التي صارت قبله في حقه يقيين بالضرورة بخلاف المتصرى لان ما تحوّل عنه لم يصح قبله له يقيين بل باجتهاد ولم يبطل ما أدى بالاجتهاد الاول لان ما مضى باجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله بدائع ملخصا (قوله هي العرصة والهواء) أي لا البناء بدليل أنه لو نقل الى عرصة أخرى وصلى اليه لم يجوز لانه لو صلى على أبي قبيس جازت بالاجتماع مع أنه لم يصل الى البناء بدائع والعرصة بالسكون كل بقعة من الدور ليس فيها بناء فاموس (قوله الى عمان السماء) بنقض العين الموحدة فواحدا وبكسرهما بناء منها اذا نظرتما فاموس (قوله وان كره الثاني) أي الصلاة فوقها (قوله للنهي) لانهم من السبع التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها الطرس وهي في قوله

نهي الرسول أحمد خير البشر • عن الصلاة في بقاع فعتبر  
معاطن الجبال ثم الملقية • من ربه طريفة لهم وبجزيرة  
وقوق بيت الله والحمام • والحمد لله على القام  
(قوله وان اختلفت وجوههم) شامل لست عشرة صورة خاصة من ضرب أربع وجه  
المؤمن وقفاً وعينه ويساره في مثلها من الامام ح قلت ويشمل ست عشرة صورة أيضاً

١٠٠

حاصلة من ذلك بالنظر الى المقتدين ببعضهم مع بعض كما أشار اليه في البدائع حيث قال وكذا اذا كان وجه بعضهم الى ظهر بعض وظاهر بعضهم الى ظهر بعض لوجود استقبال القبلة (قوله في التوجه الى الكعبة) زاده للاشارة الى انه انفس المراد اخذت وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشعل صورة المواجهة ط تامل (قوله الى وجه امامه) اي بان يتوجه الى الجهة التي توجه اليها امامه ويكون متقدما عليه فيها سواء كان ظهره امامنا لوجه امامه او مخرقا عنه يميناً او يساراً لان العلة التقدم عند اتحاد الجهة (قوله ويكره الخ) قال في شرح المائتي لانه يشبه عبادة الصورة وفي الفقهية اني عن الجلابي وينبغي أن يجعل يمينه وبين الامام متراً بان تعلق نطعا او قوطا اي يمنع عن المواجهة (قوله فهي اربع) يعني الجوانب من كل من المؤتم والامام فلا ينافي ما مر من انما ستة عشر فافهم (قوله ويصح لو تعاقبوا حواها) يتروع في حكم الصلاة خارجها والخلق جائز لان الصلاة بمكة تؤدى هكذا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا والافضل للامام أن يقف في مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام بدائع (قوله ان لم يكن في جانيه) اما اذا كان اقرب اليه من الامام في الجهة التي يصلي اليها الامام بان كان متقدما على الامام بمقداره فيكون ظهره الى وجهه الامام او كان على يمين الامام او يساره متقدما عليه من تلك الجهة ويكون ظهره الى الصف الذي مع الامام ووجهه الى الكعبة فلا يصح اقتضاؤه لانه اذا كان متقدما عليه لا يكون تابعا له بدائع (قوله انما اخره حكى) علة الصحة صلاة الاقرب اليه من امامه ان لم يكن في جانب الامام لان التقدم اعيا يظهر عند اتحاد الجهة فاذا لم يتقدم يتحقق تقدمه على امامه والمانع من صحة الاقتداء هو التقدم ولم يوجد وبما قررناه ظهر ان الاولى في التعليل أن يقول اعدم تقدمه لان صحة الاقتداء لا تقوم على التأخر بل تكون مع المساواة كما مر في محله (قوله وينبغي الفساد احتياط الخ) البحث للشرع بل الى في حاشية الدرر وكذا الرمي في حاشية البحر وبانه ان المقتدى اذا استقبل ركن الجهر مثلاً لا يكون كل من جانيه جهة فاذا كان الامام مستقبلاً لالباب الكعبة وكان المقتدى اقرب اليه من الامام لا يصح لان المقتدى وان كان جانب يساره جهة له لكن جهة يمينه لما كانت جهة امامه ترجحت احتياطاً لعدم مقتضى الفساد على مقتضى الصحة ومثل ذلك لو استقبل الامام الركن وكان أحد المقتدين من جانيه اقرب الى الكعبة وبعبارة الخير الرمي أقول رأيت في كتب الشافعية لو توجه الامام أو المأموم الى الركن فكل من جانيه جهة أو أقول ولا شيء من قواعداً بآية الموصلى الى الامام الى الركن فكل من جانيه جانيه فيمنظر الى من عن يمينه وشماله من المقتدين فمن كان الامام اقرب منه الى المائط أو مساواته فيصحه بصحة مسلاته وأما الذي هو اقرب من الامام الى المائط فمسلاته فاسد قوله يتضح الحال في التحلق حول الكعبة المشرفة مع الامام في سائر الاحوال اه (قوله وكذا الوقت ودوام توجه باب امام فيه الخ) اي سواء كان معه بعض القوم أو لا قال في الامداد ولعل اشتراط فتح الباب له لم ينتقل الامام بالنظر اليه فلو جمع اثنتا لانه بالتبليغ والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء اعدم المسافع منه كما قدمناه في شروط صحة الاقتداء اه وليكنه يكره ذلك لارتضاع مكان الامام قدراً والقائمة كافتراضه على ذلك ان لم يكن معه أحد ط أقول ولم أر من ذكر عكس

في التوجه الى الكعبة

(الاذا جعل قفاه الى وجهه

امامہ) فلا یصح اقتداءہ

(امقدمه عايد) و ياداره

بہارِ لاجوردی

أربع (و) مع لوتخافوا

اربع (و: ح)  
حواله اولوكان، بعضهم اقرب

الامام ان لم يكن في

جانبہ) (آخرہ) کا لو

وقف سامعنا الركن في جانب

الامام وكان القربى

الترجيح جهة الامام وهذه

الدرج  
صورة

4

—

امام مؤمن

(وكذا الواقعة دواعن خارجها)

بامام فيها والباب مفتوح  
في كفايه

لانه كافي است

الحرب



المسئلة وهو ما لو كان المقنن في الامام خارجها والظاهر المصحة ان لم يمنع منها مانع من  
التقدم على الامام عند اتحاد الجهة ثم رأيت رسالة السيد عبد الله في مسائله تقض الجهة في  
الاقتداء من جوف الكعبة ذكر فيها أنه سئل عن هذه المسئلة وأنه وقع فيها اختلاف بين  
أهل عصره في مكة وأنه اجاب بعضهم بالجواب وبعضهم بالمنع ولم توجد منصوصة وأجاب هو  
بالجواز ورد ما استند اليه المانع وذكر أنه ذكرها الزركشي من الشافعية في كتابه اعلام الساجد  
بالحكام المساجد وذكر أن قواعدنا لا تأتي ما ذكره من الجواز اذ قالت ولم يثبت سنة ثلاث  
وثلاثين ومائتين والفتاوى اجتمعت في معنى في الله عهدا مع بعض أفاضل الروم من فضاة  
المدينة المنورة فسألني عن هذه المسئلة فقالت ما تقدم فقال لا يصح الاقتداء لان المقنن  
يكون أقوى من الامام لكونه داخلها والامام خارجها وبقي على ذلك أنه لا يصح اقتداء من  
يصل في الجواز اذا كان الامام في جهة أخرى لان الجوار من الكعبة وقال اذا وليت قضاء مكة  
أمنع الناس من ذلك فعارضته بأن ما ذكرته من القوة لا يؤثر في المنع لا تساوي في الواجب وهو

استقبال جزم من الكعبة وبأن التعلق حول الكعبة عادة قديمة من عهد

النبي صلى الله عليه وسلم وان كان الامام خارج الجوار ولم يمتنع عن أحد

من المجتهدين أو ممن بعدهم أنه منع من وصل الموقوف في الجوار

فكان ذلك اجماعا على المصحة وبأن الجوار أي بعضه

ايمن من الكعبة على سبيل القطع ولذا لا يصح

المصلاة مستقبلا اليه وانما هو ظني فاذا

وجدت شروط المصحة القطعية

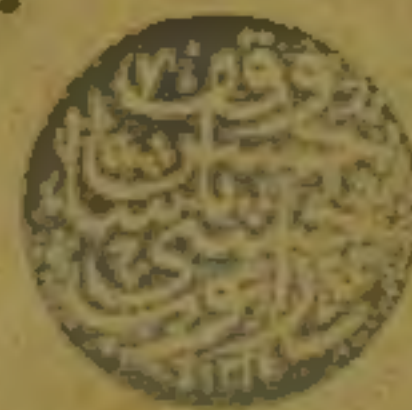
لا يحكم بالفساد لا شرط في

بعد تسليم أصل المسئلة

والافه وغيروا

لما علمت والله

تعالى أعلم



(تم الجزء الاول و يليه الجزء الثاني اوله كتاب الزكاة)

